



باب التيمم ١٦	فصل في البير ١٢	باب المياه ١٠	كتاب الطهارة ٣
فصل في الاستنجا ٢٤	باب في الاغتاس ٢٢	باب الحيض ١٩	باب المسح على الخفين ١٧
باب صفة الصلاة ٣٢	باب شروط الصلوة ٢٩	باب الاذان ٢٧	كتاب الصلاة ٢٥
باب الاستخلاف ٤٤	باب الامامة ٤٠	فصل في الجهر والاختفا ٣٩	فصل اذا اراد الدخول في الصلاة ٣٤
باب قضا الغايبات ٥٦	باب ادراك الفريضة ٥٥	باب الوتر والنوافل ٥١	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٤٦
باب صلاة المسافر ٤٢	باب سجود التلاوة ٤١	باب صلاة المريض ٤٠	باب سجود السهو ٥٧
باب الاستسقاء ٤٩	باب الكسوف ٤٩	باب العيدين ٤٧	باب الجمعة ٤٤

باب صلاة الخوف ٧٩	باب صلاة الجنازة ٧٠	باب الشهيد ٧٥	باب الصلاة والكعبة ٧٥
كتاب الزكوة ٧٦	باب الساعة ٧٧	باب زكاة البقر ٧٧	باب زكاة الغنم ٧٧
باب زكاة المال ٧٩	باب العاشر ٨٠	باب الركاز ٨١	باب العشر ٨٢
باب المصرف ٨٢	باب صدقة الفطر ٨٤	كتاب الصوم ٨٥	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده ٨٧
فصل في العوارض ٨٩	باب الاعتكاف ٩١	كتاب الحج ٩٣	فصل في الاحرام ٩٤
باب القربان ٩٨	باب التمتع ٩٩	باب الجنائيات ٩٩	باب الاحصار ١٠٣
باب الحج عن الغير ١٠٤	باب الهدي ١٠٤	كتاب النكاح ١٠٦	باب الولي ١١٢
باب الكفارة ١١٥	باب المهر ١١٧	باب نكاح القن ١٢٣	باب نكاح الكافر ١٢٤

باب القسم ١٢٦	باب الرضاع ١٢٦	كتاب الطلاق ١٢٨	باب الصريح ١٢٩
باب طلاق غير المدخول بها ١٣٢	باب الكفارات ١٣٣	باب نفقة الطلاق ١٣٤	باب الامر باليد ١٣٦
فصل في طلاق النفسك ولم ينو ١٣٦	باب التعليق ١٣٧	باب طلاق المريض ١٤٠	باب الرجعة ١٤٢
باب الايالا ١٤٤	باب الخلع ١٤٦	باب الظهار ١٤٨	باب الكفارة ١٤٩
باب اللعان ١٥١	باب العنين ١٥٢	باب العدة ١٥٣	فصل في الاحداد ١٥٦
فصل في مدة الحمل ١٥٧	باب الحضنة ١٥٩	باب التفقه ١٦٠	كتاب العتق ١٦٢
باب عتق البعض ١٦٩	باب الخلع بالعتق ١٧٢	باب العتق على مال ١٧٢	باب التدبير ١٧٤
باب الاستيلاء ١٧٥	كتاب الايمان ١٧٧	باب اليمين في الدخول والفرج والسكن والاثبات ١٨٢	باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام ١٨٥

باب اليمين والطلاق والعقاق ١٩١	باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها ١٩٢	باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١٩٦	كتاب الحدود ١٩٩
باب الوطء الذي يوجب الحكم والظهار ٢٠٢	باب النكاح في الزنا والرجوع عنها ٢٠٤	باب حد الشرب ٢٠٦	باب حد التذوق ٢٠٧
باب التعزير ٢٠٩	كتاب السرقة ٢١٢	باب كيفية التطهير ٢١٥	باب قطع الطريق ٢١٧
كتاب الجهاد ٢١٨	باب المعصية وقصته ٢٢١	فصل في كيفية القسمة ٢٢٣	باب استيلاء الكفار ٢٢٥
باب الممانعة ٢٢٩	فصل في مدة يمكن المتأمن ٢٢٦	باب العشر والمخرج ٢٢٤	فصل في الموضوع من الجزية ٢٢٨
باب المرتد ٢٣١	باب البغاة ٢٣٤	كتاب التقيط ٢٣٥	كتاب التنطه ٢٣٧
كتاب المانق ٢٣٨	كتاب المنقود ٢٣٩	كتاب الشركة ٢٣٩	فصل في الشركة الفاسدة ٢٤٢
كتاب الوقف ٢٤٣			

		فهرست الجلد الثاني كتاب منع القطار شرح نور انوار رحم الله عليه موافقة	
كتاب السوء ٢٥٠	فصل فيما يدخل في المبيع ٢٥٣	ما حار الشرب ٢٥٥	ما حار الرؤية ٢٥٧
ما حار العيب ٢٥٩	باب البيع القاسم ٢٦٣	فصل في القصاص ٢٦١	ما حار الاقالة ٢٦٢
ما حار المحرم والولاية ٢٦٣	فصل في صح صح عمار ٢٧٥	فصل في العرض ٢٧٧	ما حار الروا ٢٧٨
ما حار الحقوق ٢٧٥	باب الاستحقاق ٢٨١	باب السلم ٢٨٣	ما حار المتفرقات ٢٨٤
ما حار سطل الطر الفاسد والضعف عقيمة ٢٨٨	باب الصرف ٢٩٠	كتاب النكاح ٢٩٣	ما حار كفالة الرجلين ٢٩٩

كتاب الجواهر ٣٠٠	كتاب العصا ٣٥٢	فصل في الجبر ٣٥٦	كتاب الحكم ٣٦٢
كتاب العاقبة إلى القاص وغيره ٣١٨	كتاب الشهادت ٣١٧	باب من يصل سهادته ومن لا يقبل ٣١٨	باب من يصل سهادته ومن لا يقبل ٣١٨
كتاب الاخلاق في الشهادة ٣٢٥	كتاب الشهادة على السهام ٣٢٧	باب الرجوع عنها ٣٢٨	كتاب الوكالة ٣٣٠
كتاب الوكالة بالبيع والشرى ٣٣٣	فصل في البيعة وكل البيع والشرى من غير سهادته ٣٣٤	باب الوكالة بالخصومة والعصا ٣٣٥	باب عزل الوكيل ٣٣٨
كتاب الدعوى ٣٣٩	كتاب التحالف ٣٤٤	فصل في دفع الدعاوى ٣٤٥	باب دعوى الرجلين ٣٤٦
باب دعوى النيب ٣٤٨	كتاب الاقرار ٣٤٩	باب الاستسقاء في مضا ٣٥٣	باب اقرار المريض ٣٥٥
فصل في اقرار المظاهرة ٣٥٤	كتاب الصلح ٣٥٨	فصل في الصلح على بعض جنس ماله ٣٦١	كتاب المصاربة ٣٦٢
باب المضار يضارب ٣٦٣	كتاب الودعة ٣٦٤	كتاب العارية ٣٦٩	كتاب الهبة ٣٧٢

فصل في المضاربة
٣٦٤

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها ٣٨١	كتاب الاجارة ٣٨٧	فصل في اجارة الاموال ٣٨٧	باب الرجوع عن الهبة ٣٧٣
باب شتى ٣٩١	باب فتح اجارة ٣٩١	باب ضمان الاجير ٣٨٨	باب الاجارة القارة ٣٨٤
باب موت المالك وموت المولى ٣٩٤	باب كسبه الوكيل ٣٩٥	باب ما يجوز للمالك ان يفعل ٣٩٤	كتاب المكاتب ٣٩٣
كتاب الحجر ٣٩٣	كتاب الكراهة ٣٩٨	فصل في علم رجل على يد رجل وولاية ٣٩٨	كتاب الولاية ٣٩٧
فصل في غضبه وضمن فنيته عم ٣٩٩	كتاب الغصب ٣٩٨	كتاب المأذون ٣٩٩	فصل في حد البلوغ ٣٩٩
باب ما يطيلها ٣٩٨	باب ما تثبت بهي ٣٩٨	باب طلب الشفعة ٣٩٩	كتاب الشفعة ٣٩٩
كتاب الفبايح ٣٩٧	كتاب المباحة ٣٩٧	كتاب المزارعة ٣٩٧	كتاب القسمة ٣٩٧
فصل في النظر ٣٩٥	فصل في اللبس ٣٩٤	كتاب الحضر والاباحة ٣٩٣	كتاب الاصححة ٣٩٣

ان ہذا لکھا عطا نے
کل نفس تو مل کر مہ
ربنا مہ کمال فضلہ
ترجی منہ نیل امہ
مہ کسے عبد العصر محمد الوفی
الغنی علیہ الرحمہ
عقلہ



779



ان اجدر بما افتتحت به الكتب والدفاتر واخرى ما توجت به تصانيف الاول والاخر حد الله الذي رفع معال الدنيا واعلامه وانشيد ركانه وصاعف افتخاره ثم الصلاة والسلام على من نعت من اشرف جرائم الانام والحق المحض من الكمال ما وفي الاقسام ومن الجلال والذلف بالابدية ولا يترك صلاة وسلاما في قائلها من وطأت اليوم الموعود وسنة لهيب النار ذات الوقود وعلى له واجابة نجوم الاهند او بعد الاقتدار وعلى يا جبار وعلى الراعي من الله العفو والعطا المعتق الى صوة محمد بن عبد الله سيد الله غيوبة ومغفرة ذنوبه ان اعز ما يشهد الله به وبرام واشرف ما يتقصد صناعة على من الدهن والايام على الفقه الذي يقوم به للعباد للضاح وسلك طريقه كل موقوفا على كرامة من يتعاطاه موبدا مرضيا مشارا اليه بالبيان را قنما كما ناعليا مخصوصا في العقبي بآل الخيرات مشمولا باوصاف الكمال قد صنف الفقه فيه واحادا وحرروا ودققوا وافادوا وفوقت لاعتقاده انا نعم وركن جود دعوى مضارعة والفقه مختصا جامعا لجله من التوفيق المشروعة حياويا لكثير من الغوائد المحررة الجواهر فخالع الزوايا لملة والاختصاصات الخلق تركب بالفوائد المحمودة وسبيله الشريعة بواب في القود والقررات مقبولة **وسميته** بتصور الانصار وجامع الجاد في ما افترقه في قالب التبرير والتمام بعونه الملك اعلام سخر ان اكتب عليه شرحا لطيفا يحمل مشكلا وبين كتاباته وانشاره مع زيادة فائدة عظيمة وهو يد جسيم وقواعد لطيفة وزوايد شريفة عارضا ان اسببه بعد ما يفتح القفا لشرح تصور ابصار الله سبحانه اسال وبنيته النبوية ان يبين تفسير هذا المرام وان يجعله نفعنا لاهل الاسلام انه ولا احابة ولا اله الا الله ثم اذا تاملته ونظرت فيه نظر الامني واحلت فكرتك فميدانه حوران اللب اللوذي سلكته ذلك سبيل الحق الذي ليس بخائف وجانب جاب حشود يرد باب الانصاف ويصير حيل الاوصاف شهدت بانه قد جرى كثير من فوائد الفقه النعماني من غير توقف منك في ذلك ولا تواني وكيف يكون مقبولا عند الطلاب مرضيا عند المحققين من ذوي اللباب وهو اثر ما وقع لي من حصول صاحب الرسالة وجاز ان اكمال الاسم والبسملة صلى الله عليه وسلم وشرف فقه العلي في حق من عزه المحروسة في ليلة شريفة ما توفيقه كان ذلك قبل شروعي في تأليف هذه الكتب التي فزت بذلك على العيون فقلت مستقبلا في اعتنقه محلا فالتفت عليه الصلاة والسلام لسانه الشريف وهو عشي بوسط ضرب وهو بانواع الجلال يجل فخصت لسانه زمانا طويلا على صعد على التبرير الذي اتم عليه والتم الذي صلي في الشرف واخره اليه وكان يحتم السد الكامل والفرغام البطل لفاضل مولانا طربن ابي طالب وليت تعالى رضي الله عنهم وعن سائر الصحابة اجمعين فقلت لم يفرقوا والله انه ليقول الله حقا قالها تالانا بصوت ظاهر ونفس شريفة طاهر وهذا ما وقع لي والله سبحانه على ذلك شهيد ومنه اطلب الاعانة والبريد وهما انما اشعر في المقصود مستمد من الملك المعبود **بسم الله الرحمن الرحيم** البارحة كان في ليلة الجمعة والظرف مستقر حال من الضيق في ابتداء الكتاب كما قد حلت عليه ثياب السحر والاستعانة والظرف لعقون اختار الاول نظرا الى انه داخل في التعليم ومن اختار الثاني نظر الى انه مشعر بان الفعل لا يتم سالم يصدر بآية تعالى فان قلت ما الفرق بين الظرف المستقر واللعقون الفرق بينهما كادرا هل التحقيق ان المستقر بشرط فيه ثلاثة امور الاول كون المتعلق متصفا به الثاني كون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والكون والوجود والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق مقننا ليس بكونه واخره بالشرط الاول من مثل ميراث يزيد فان المتعلق هو الموروث والموروث ليس متصفا في الجار بل هو امر خارج عن الظرف واخره الثاني عن قولنا زيد في الدار اذا قيل متعلقه كمال بقية دالة عليه فيكون المتعلق هنا متعلقا في الظرف من الافعال العامة ولذلك احتاج الى قوله ولو كان عاملا احتاج اليها واخره الثالث عما اذا كان المتعلق من الافعال التي لا يمكن ان تكون متكونة بحوزة حاصل في الدار وفي الترتيب بالاسم والاستعانة كمال التعظيم للمسيح فلا يدل على اتحادها بل على عبادتها بالاضافة على تعاقبها كالحق في محله ويوضحه ان عدوله عن الترتيب بالمسند الى الترتيب بالاسم يدل على اتحادها بالاسم والمسند وانما كتبه العبد ليدل على كمال تعظيم المسيح مع ان الاضافة تقتضي التباين وانما يدل على اتحادها كادرا بالاسم والظرف هو غير المسيح لانه يتألف من اصوات مقطعة غير مارة ويختلف باختلاف الاعم والاعصار ويتعدى زمانا ويتعدى ارضيا ويتعدى مكانا كذا وانما يدل على اتحادها لواريد به ذات الشيء لكنه لم يشترط بهذا المعنى وقوله تعالى بارك اسم ربك سبح اسم ربك المزمع بالاسم والظرف لانه لا يجب تشبيه ذاته وصفاته عن التباين بحسب تشبيهه لالفاظ الموضوعات لظن سود الادب والرفق في تفسير القاضي وانما قال بسم الله ولم يقل بالله لان الترتيب والاستعانة بذكر اسم الله والفرق بين اليمين واليمين انتهى وتقرره هذا الكلام هو

هوان يعلم ان الاسم كزيد مثلا يطلق تارة ويراد به المسمى وهو الغالب الشايخ ويطلق اخرى ويتبع به الاسم ويتبعين احدهما اذا اقتضاه المقام فثبت نقول صرت زيد وضربت زيد او المراد به المسمى لا غير لانه هو الذي يتصف بالصفات والمضروبية كما لا يخفى وحيث يقال زيد ثلاثي ساكن الوسط واجوف وزنه فمقل فالمراد باللفظ وهذا واضع وضوحا ونفلا عن الفقه ويتبعه الاستعمال اذا تقرر هذا فلفظ الله تعالى يطلق ويراد به المسمى حيث يقال الله تعالى صانع العالم خالق كل شيء واخرى ويراد به اللفظ حيث يقال لفظ الله عزى او سرياني مشق او منقول وهذا المقام مما يتبع فيه اللفظ دون المسمى اذ الترتيب واليمين من الامور المتعلقة باللفظ دون المعنى فتاسب ان يولي بلفظ اسم الله تعالى المسمى باللفظ فربنه معينه للمعنى المراد في غير بعض الافعال وبان قال لا سئل ان الترتيب واليمين من الامور المتعلقة باللفظ دون المعنى المستعمل بل هما حاصلان اولا وبالذات بالمسمى وما حصل بالاسم الان حيث دلالة عليه وايضا يحتاج الى ان يرفع عن المراد بما يحمله اللفظ الا اذا كان الاحتمال او الاحتمالات على حد ما اذا كان احدهما اغلب او اشهر فلا كما في صورة النزاع فان اطلاق اللفظ واردة المسمى اغلب من ارادة اللفظ واجب عنه بان معنى كلام القاضي انه ابتداء هذا الاسم الشريف جملة اول الكلام للتركيب واليمين فظا هو ان الابتداء والجعل اول الكلام انما يليق باللفظ دون المسمى لجعل مطلق الترتيب للمعنى المستعمل كما فيهم المحرر واما شاوي الاحتمالين فتقع اذا المستقر من لسان العرب تتبع موارد الاستعمال انه يدور في ذهن المراد او صرحا وصحاحا وما لا يحفظ على ذهن السامع من انما يجلي خلاص المراد سلمنا انه اذ لم يتسا والاحتمالين فظا في قوله كذا اذا استعمل اللفظ المحل في الراجح فقد لا يحتاج حينئذ الى قرينة تدفع المروج انما لا يظن فهم السامع اما اذا اراد الاستعمال القليل فالقرينة المعنية له الدافعة للاستعمال الشايخ مستقيمة واجبة وصورة الترتيب من هذا القبيل فبات اطلاق الاسم والمراد اللفظ قليل بالنسبة الى اطلاقه واردة المعنى وحسب تدفعان القرينة المعنية المعنى اللفظ وهو ذكر الاسم والحق فيهم اسما نيبا للمبالغة من جملة كلفضيان من غضب عليهم من علم والاول البع لانه زيادة الثاني تدل على زيادة المعاني واصل معنى الرحمة رقة العكس وانعطافه يقتضي التقصير والاختصار على من رفته وهذا في حقه تعالى من محال لوجه للعباد اما اداة الانعام ودفع الضرر فيكون من الصفات المعنوية واما نفس الانعام والدفع فيكون من صفات الافعال **الحمد لله** ابتداء كتابه بالتسمية والتجديد اقتدا باسلوب الكتاب الحيد وعمل بروايات احاديث الابداء وكلها فان قيل لا يثبت حقيقة بسم الله الرحمن الرحيم واما الحديث فمن جملة المبدء ويسمى الله الرحمن الرحيم فالعمل بروايتها معاصرا متعذرا لاجب بوجوب احدهما ان الابتداء محمول على العرب الذي يعتبر بعبدة الا الحقيق في الكتاب العزيز صباه عرفا الفاتحة كمالا كما شيعه تستبها بهد الاسم واكتب المصنعة بيد اهل الخطبة التي هي السبيلة والحمد والتشهد والصلاة حيث تضمنها الثاني ان المراد بالابتداء من الحقيق والاضافي فالابتداء بالبسملة حقيقة وبالجملة بالاضافة اليها بعدة وقد اجب بخبر ذلك بالانجيل بذكر والله عم على الزات الواجب الوجود المستوجب لصفات الكمال وحمل الكلام على كلمة الجملة بالاعتبار لا بالاحوال والاشتقاق وم هو على اشتقاق الاسم وصاحبه شروعا لاسما الحسن ومطلوبات التفسير والكلام وحده الله تعالى هو التسمية بالصفات وافعاله واما تعريف مطلق الحمد بانه الوصف بالجميل الاختياري او بانه التثابا للسان على الجميل لاختياره فانه لا يشا ولا يشا على الله بصفات ذاته لتعالها من وصفها بالصدق عن اختياره معنى الحديث وما ذكره الجواب عن ذلك في بعض جواسي انكشاف نقصان ظاهر اللام والحمد يصح كونها المحسن وعليه صاحب انكشاف كونها للاستغراق والحمد ذهب الجمهور واللام في قوله يصح كونها للاختصاص كونها للاستغراق فالاستغراق والتقدير على كل من افاض الله به من فضله على جميع الخلق والحمد على الاستغراق في المظاهر وهو ظاهر المعنى كاحد مختص بها او محمول على جميع الخلق والحمد على الاستغراق في المظاهر وهو ظاهر المعنى كاحد مختص بها او محمول على جميع الخلق والحمد على الاستغراق في المظاهر وهو ظاهر المعنى كاحد مختص بها او محمول على جميع الخلق

حملت على اذ كان متخففا وحملت خراة القصب على ما اذا لم يكن متخففا واختار في بعض الشروع ورد بان المسح على الخنثين
ليس بمقتضى الكعبين اجاعا وقد وقع في الآية معانها وان المسح على الخنث ليس ما يحل على الرجل حقيقة ولا حكا لا الخنث اعتر
ما نفا سارية الحديث الى العموم في ظاهره وحال بالخنث ان لا بالمسح من الخنث حقيقة وحكا فان قلت ما هو الخنث في
عنقزة البرقوت الجواب عنها انها معطوفة على الخنث والبرقوت هو الخنث في بعض النسخ واذا تقرر انه ثبت بالسنة المشهورة
فكرة صال مبتدع قال شيخ الاسلام الدليل على انكسر المسح صال مبتدع ما روي ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى قال في
اهل السنة والجماعة هو ان يفضل الخنثين ويحب المسحين ويرى المسح على الخنثين في الهداية المسح على الخنثين جائز بالسنة
المتفق عليه حتى قيل ان من لم يره كان مبتدعا لكن من رآه ولم يسمع اختلافا لعزيمة كان ما جاز ان يروى هكذا صحيح في الكافي قال فان
هذه خمسة اسقاط للمعروف في اصول الفقه فينبغي ان لا يثبت بانها الغريبة اذ لا تبقى الغريبة مشروعة اذ كانت
لاستقاط كانه قصر الصلاة قلت الغريبة لم يبق مشروعة مادام متخففا البضا والنوب باعتبار النزاع والفضل واذ نزع صال
مشروعة انتهى قال شارح الكفر بعبارة كلام الكافي في هذا الموضع فان الغرض من نزاع وان لم ينزع ولا جاز ذلك بطل صحه
اذا جاز الماء وخلق الخنث حتى انفسل الرجل به ذكره في عدة من الكتب ولو ان الفضل مشروعي لما بطل بفسل البعض غيره
نزع ولد الوكلف وعمل رجله من غير نزع الخنث اجزاء عن الفضل حتى لا يتصل بالعضد المدة لا وقد سلم الخنث كماله
الخطية على تقدير صحة النزع المذكور ورد بها بعض أهل التحقيق على صحة النزع ايضا بان قال هذا مشروعي من الزمان في
بالمشروعية الجواز في نظر الشارع بحيث يثبت عليه حكم من احكام الشرع يدل عليه نظيره بقصر الصلاة فان في بالعرفه بان صلي
اربعا وقد علم ان كعبين بايم مع ان فرضه يتم ويحقق جوازه ان النزع من ادم متروضا لا يجوز له العمل بالعرفه فاذا انزل الجهر
جائز له ذلك فان السابق مادام مسافرا لا يجوز له الاقام حتى اذا افتتحها بنية الاربع يجب قطعها والافتتاح بالركعتين كما سياتي
في صلاة المسافر فاذا افتتحها بنية شتان وبني الاقامة اثنا الصلاة تحولت الى الاربع فالخنث ملوم متخففا لا يجوز الفضل
واذا نزع الخنث وزال النزع صار الفضل مسروعا يثبت عليه والعجب ان هاتين صفة من نزع الخنث في كمال الخنث حتى
في من العلماء الفحول انتهى **مبحث متعلق بقوله جاز في طهارة فضل الذكر والانثى في الاطلاق النصوص** وقد قررنا ان الاطلاق الوارد
في الحديث يكون واردا في الاخر ما لم يصر على التخصيص وشاربه الى انه يجوز الحاجة لبعضها لبعض **مبحث في كمال الخنث** ان كمال المسح
على الخنثين لمن وجب عليه الفضل كالحب ومن بعينه والمحققون على ان الموضع موضع النفي فلا حاجة الى التصريح بخاصة
انه اذا احضرت وضوءه وجب نزع خفيه وغسل رجله **مبحث في كمال الخنث** من اصابع الرجل الى الشا
هذا صفة المسح على الوجه المستوفى فلو لم يفرغ الاصابع لكن مسح مقدار الاجزاء وان مسح باصبع واحد بلها مسح
فايضا هكذا جاز ايضا ان مسح كل راحة من اصابعه في ذلك وان مسح بالاهام والمسيح المفترحين جاز ايضا لان ما بينهما مقدار
اصبع اخرى وسئل محمد بن صفير المسح فقال ان يضع اصابع يده على مقدم خفيه ويجافي كفيه ويدها الى الشا او يضع
كفيه مع الاصابع ويدها جملته لكن ان مسح برؤس الاصابع وجاز في اصول الاصابع وانكسر الاصابع لا يجوز الا انما بطل الخنث عند
الوضع مقدار الواجب وهو مقدار ثلاثة اصابع هكذا اذا نزع بعض الخنثين وغراه الى الخطوط ذكره في النسخ ان المسح
برؤس الاصابع يجوز ان كان الماء متقاطعا ولو مسح ظاهر كلف جاز لكن السنة باطنها وكذا اذا اندام طرف الشا
وكوسى المسح واصاب المظهر خفيه حصل المسح وكذا مسح الرأس وكذا الوضوء في المشي فابطل ظاهر خفيه ولو
بالكل وهو الصحيح ذكره الرابع وغيره **مبحث في كمال خفيه** هذا بيان لحمل المسح حتى لا ينجس من ماله وعينه او ساقيه
او حوائطه او كعبه ونظر القدم من رؤس الاصابع الى مقدار الشراك وبذلك عليه ما رواه ابو داود والبيهقي من طريق علي بن
عيسى انه عنه لو كان له دين بالرجل كان اسفل الخنث او الى المسح من اعلاه وقد رويت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر
خنثي ظاهر **مبحث في كمال خنث** هو خنثان بلسان فوق الخنث وقاية فافان كانا من ادم او نوح جاز المسح عليهما سواء لهما مشقة
او فوق الخنثين ولو كانا من كرايس او نوح فان لهما مشقة من غير ان يكونا من ادم او نوح ان لهما مشقة من غير ان يكونا من ادم او نوح
بل المسح الخنث الخنثي ان كانا من ادم او نوح لهما مشقة من غير ان يكونا من ادم او نوح ان لهما مشقة من غير ان يكونا من ادم او نوح
على الجرمين وانه لهما مشقة من غير ان يكونا من ادم او نوح ان لهما مشقة من غير ان يكونا من ادم او نوح ان لهما مشقة من غير ان يكونا من ادم او نوح
مسح على خنث ذي طاقين فشرع حد الطاقين لا بعد المشقة على الطاق الاخر وان نزع احد الجرمين فغسله ان بعد المسح
على الجرمين الاخر وعن ان يوسف رحمه الله تعالى انه يخلع الجرمين الاخرين المسح الخنثين وان لم يكن خفاه صالحيين للمسح
لجزمه يجوز المسح اتفاقا كذا في الكافي ونقل في فتاوى الساجي انما يلبس من الكرايس الجرمين الخنثين للمسح

فقاله

على الخنث كونه فاصلا وقطعه كرايس تلف على الرجل لا يمنع لانه غير مقصود باللبس لكن فهم مما ذكره الكافي انه يجوز المسح على الخنث
الغنم الصالح للمسح اذ لم يكن فاصلا فان لا يكون اكثر من فاصلا اولى كذا في شرح الجمع لان ملكه قال هو انما صاحب الجرم
فيه والخنث على الخنث الجرمين عندنا في سائر احكامه كذا في الخلاصة وكذا الخنث فوق اللعانة يدل عليه ما في غاية البيان من ان
ما جاز المسح عليه اذ لم يكن بينه وبين الرجل جازا جاز المسح عليه اذ كان بينهما جازا لخنث اذ كان تحت خنث او لخنث
انتم وهذا صريح في ان اللعانة على الرجل الخنث المسح على الخنث فوقه فقامت نفي ما يقتضيه عن شرح الجمع وقال في موضع في بعض النسخ
بين مقتهاء الروم كلام كثير في هذه المسئلة فمنهم من يمسك ما في فتاوى الساجي وافق يمسح المسح على الخنث الذي تحت الكرايس
وروي ان من مسك ما في فتاوى الساجي ان الظاهر ان المراد كانه التسقي لم يوجد فيه ومنهم من انفي بالجرم وهو الخنث لما في فتاوى الساجي
البيان ولهذا قال يعقوب باشا انه مفهم من الهداية والكافي انتهى في شرح العزيمة في مسح المسح على الجرمين ثم قال انه
ليس بدليل عن الخنث وان كان تحت بل عن الرجل كانه ليس عليه الا الجرمين لان الوضوء كان ما جاز المسح على الجرمين ثم قال انه
لتصير من اعضاء الوضوء فصيل الجرمين بدلا ما نفع سارية الحديث اليه بل يمنع السارية الى الرجل ولذا اذا احدث في مسح
بالخنث ولم يمسح فليس الجرمين مسح عليه لان حكم المسح استقر بالخنث فصار من اعضاء الوضوء حكما لا موجب على الجرمين فليكون
بدل عنه وهذا لا يجوز كذا في الاصل **مبحث في كمال الخنث** اقول لعلم من جاز المسح على خنث ليس فوقه بخط من كرايس او جرح او جرح هام لا يجوز
المسح عليه لان الجرمين اذا كان بدلا من الرجل وجعل الخنث على جرمين المسح عليه حكم اعدام فلان يكون الخنث بدلا من الرجل
ويجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم اعدام اولى كذا في اللعانة وليرد ان اعدام القرى في كرايس الوجيز والرافعي في شرحه لم
الترابها لذكر خلاف ابي حنيفة في المسائل او في هذه المسئلة في ضرورة الاتفاق وكان متخففا لم يصر جوابه فيما اشهر
من تبهم الكفايا قالوا في مسئلة الجرمين من كونه خنثا عن الرجل انتهى **مبحث في كمال الخنث** او **مبحث في كمال الخنث** او **مبحث في كمال الخنث**
يجوز المسح على جرميه اذ كانا مجملين او متعللين او مغلطين بقا احوب مجمل اذ اوضع الخنث على اعلاه ويغسل و
حرب يغسل ويغسل الذي وضع على اسفله جملته لا تتصل للضم وفي المستصفي اضل الخنث يغسل ويغسل هكذا في كثير من
الكتب فيجوز في المنع اسديد العين مع فتح النون كما يجوز في كين النون وتخفيف العين وفي الثانية ثم علم رواية الحسن بن
يكون العمل الى كعبين وفي ظاهر الرواية اذ ابلغ النعل الى اسفل القدم جاز والخنث ان يقوم على الشا من غير شد ولا
يسقط ولا شق انتهى وفي تبين اكثر من كرايس تحت المسح على الجرمين جاز اتفاقا اذ كان متعللا وان لم يكن كذلك وكان
رفقا ففرج جاز اتفاقا وان كان خنثيا من غير جرح عند ابي حنيفة وقال لا يجوز وعنه انه رجع الى قولنا وطهارة الفقهاء
كذا في الهداية وكره المختبرات لانه في معنى الخنث مرة واحدة اشار الى انه لا يسن تكرار علاوة على انه عليه الصلاة والسلام
مسح على ظاهر خفيه بالاصابع بطريق الاشارة اذ الخطوط انما تكون اذا مسح مرة كذا في المستصفي **مبحث في كمال الخنث** انما
النصوص وقد قدمنا ان الخطاب الوارد في احدها يكون واردا في الاخر **مبحث في كمال الخنث** فلو بوضوء
وضوء اخر مرت ففضل الرجلين وليس للخنثين ثم غسل باقى الاعضاء ثم احدث او نفضا وضوءا اخر تبنا ففضل رجله اليمنى
وادخلها الخنث ثم غسل رجله اليسرى وادخلها الخنث ليست اعطاه رواته في الصورة الاولى اذ ليس للخنثين في الصورة
الثانية اذ ليس اليمنى لكنهما ملبوسان على طهارة كاملة ففضل ان قولنا ملبوسين تبعا لما وقع في الوقاية احسن من جازيم
اذ السهما على طهارة كاملة لان المراد الطهارة الكاملة وقت الحدث وهذا الوقت هو زمان بقاء اللبس لا زمان حدثه فقيص
ان يقال لهما ملبوسان على طهارة كاملة وقت الحدث ولا يصح ان يقال لهما على طهارة كاملة وقت الحدث لان الفضل الى
على الحدث والاسم على الروام والاسم كاحقة شارب الوقاية ونقل صاحبها ما ذكرناه ما وضوء ثم قال انما قلنا احسن
لجواز نوحه عبارة القوم بان يجعل على طهارة ما لا من ضره لليس وعنده الحدث متعلق تمام والمسيح اذا لبسها كانا على طهارة
هو تام عند الحدث فيكون مال الصابرين واحدا في يوم او ليلة **مبحث في كمال الخنث** و**مبحث في كمال الخنث** و**مبحث في كمال الخنث**
يتمح المعنى يوما وليلة والمسا في ثلاثة ايام وليا لهما وانما كان ابيد المدة من حين الحدث لاحين اللبس ولا المسح لان الزمان
الذي يحتاج فيه الى المسح هو وقت الحدث فقدر بالمتدار المذكور لا يصح على عامة **مبحث في كمال الخنث** و**مبحث في كمال الخنث** العامة
والغنم فيفتح الغاف ويضم الثمان مع وفان والبرقوت يفتح الغاف ويضم الثمان مع وفان والبرقوت يفتح الغاف ويضم الثمان مع وفان
الصفر وانما لم يجر عليها لانه لم يفتح الخنث ولا جرح في نزعها لكن لو مسحت على جرحها وغسل اليه الى اسها حتى يسل قد روي
جاز كذا في بعض شروح الهداية **مبحث في كمال الخنث** ان المسح على الساتر قد ثلاث اصابع اليد بياض مقدار المسح حتى يمسح باصبع
واحد من غير ان يحدد ما جزمه لا يجوز ولو مسح باصبع واحد ثلاث مرات واخذ كل مرة ما جزمه اجاز لوجود المقتضى

عدم اشتراطه ولا كفايته الاكثر كانه الكافي في قوله كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين
المراعاة في الزمان فلا يرد تكرار المسح ومهم من قال التكرار ليس بشرط ويجوز له ان يسح مرة واحدة كسح الارض والقفص
الاصغر عند غلبتها كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين
بشرط اي في مسح الجبهة وتواجها بانقاف الروايات وفيه كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين
لان النية لا يشترط الا انها هي عبادة او وسيلة دل الدليل على اشتراطها فيها كالنيم ولم يوجد فيما نحن فيه وبهذا ظهر
ضعف ما في جوامع الفقه ان النية شرط في مسح النية علم ان المسح على الجبهة بخالف المسح على الخفين وجوزها
ان الجبهة لا يشترط شهادتها على العضو بخلاف الخنثى الثاني ان مسح الجبهة غير موقوف بخلاف الخنثى الثالث ان الجبهة اذا سقطت
عن غير برد لا يبطل المسح بخلاف الخنثى الرابع اذا سقطت عن برد لا يبطل المسح بخلاف الخنثى الخامس ان الجبهة اذا سقطت
الخنثى يجب غسل الاخرى الخاسر الجبهة يستوي فيها الحديث الاكبر والاصغر بخلاف الخنثى السادس ان الجبهة يجب
استصحابها في رواية بخلاف الخنثى فانه لا يجب رواية واحدة استصحابها اذا مسحها ثم مسحها اخرى وعصاة جاز المسح
على النوق في ثامنها مسوح على الجبهة ثم لمس الخنثى مسح عليها ثامنها اذا دخل اليها تحت الحمار او العصابة لا يبطل
المسح على ثامنها لا يشترط النية في جميع الروايات وسن التثنية عند البعض اذا لم يكن على الراس جاز في ثامنها اذا دخل اليها
التي مسح عليها واستغنى عنها لا يعيد المسح على الخنثى خلافا لابي يوسف فاني عثرتا اذا كان الباقي اقل من ثلاث اصابع اليد
كاليد المقطوعة او الرجل جاز المسح عليها بخلاف الخنثى انتهى **هذا باب** وفيما ان احكام الحيض **في** ما وقع من
الاحداث التي يكثر وقوعها ذكر ما هو اقل وقوة عاقبة ولقب الباب بالحيض دون النفاس كذا في المصنفين كذا في المصنفين
في نبات ادم دون النفاس وهو اللغة السبلان يقال حاض الوادي اي سال فسمي حيضا وبحسب ما ظاهرا من جاز
يجوز التأخير لضعف الموت خاصة ولا يحتاج الى علامة ثابتة بخلاف قايمة وعلم هذه اللغة الضعيفة المشروطة
بالحجر الجوهري عن الفران قال ايضا حاضه وفيه الشرع **هو دم من رحم** اي رحم امراة سليمة يخرج به الطاف والدم
للاخرجة عن الرحمات والاستحاضة لا ينافي لا يخرج من الرحم وكذا دم الصغيرة وبقره **لا ينافي** النفاس ثم الاصح ان
الحيض هو وقت الحيض والنفاس هو وقت النفاس فانه مستن سنة وشايع بخاري وخوارزمي بخاري من ثاريت بعدها
لا يكون حيضا ظاهر المذهب وفيه المحقق والفتوى في زماننا ان يحكم بالانسان عند الحيض وفيه شريح الوقاية لصدر الشريعة
والاحتياط ان رأت دمها قويا كالاسود والاحمر القاني كان حيضا ويبطل الاعتداد بالاشهر قبل التمام وتبعه لا وازات
صفحة او خضرة او زهرية في استحاضة وفيه القدر من انما تنقص الحكم بالانسان بالدم الخاص فيما يستقبل لانها
مضغى لا تقصد الاكلية المباشرة قبل المعاودة انتهى **باب** في شئ من ذلك في هذا الباب **اقله** اي اقل الحيض
ثلاثة ايام **ولها** اي في حيضة واحدة ومحمد بن وهبان واكره الثالث عند ابو يوسف ويوم وليلة عند الشافعي واخره ساعة
عند مالك والحنابلة عليهم ما رواه الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم اقل الحيض ثلثة ايام واكره عشرة **اكثره** اي اكثر الحيض
عشرة ايام ما رواه ابو يونس وعنده الشافعي خمسة عشر يوما وقال احمد بن حنبل وهو رواية عن ابو يوسف وفيه خمسة ايام وعنده
احد من الاظهر سبعة عشر يوما ومن ذلك لا حد لقليله ولا كثره كاحكامه العيني رحمه الله في شريح الكثرة **فانما** انقص عن
اقله **والاكثر** على اكثره **ما رواه** **احمد بن حنبل** **استفاض** لا سداد في الفرج بالولد فلا يخرج منه دم ثم يخرج من مخرج الولد لا يخرج
ولما حكم الشارع بكون وجود الدم دليلا على فريغ الرحم قوله صلى الله عليه وسلم لا تشكوا لحياتكم لضعف لحياتكم
حتى يستبين حيضه واذا كلامه ان ما تراه من الدم في حال ولادتها قبل خروج الرحم الولد استحاضة فتسوانا ان قدت
في هذه الحالة او تقيم وتومي بالخلافة ولا تخرج فاعند الصحيح القادر ان في الحيض **الفصل** بين الدمين
خمسة عشر يوما كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين
عن ابن عباس عن ابيهم النخعي لا يعرف ذلك الاسماع لان من المفادير وهو الجوز قال باجاء القنابة
عن ابن عباس عن ابيهم النخعي لا يعرف ذلك الاسماع لان من المفادير وهو الجوز قال باجاء القنابة
تقديره فيمنه ولا يرد في الفرج فصار كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين
فاذا استمر يحتاج الى نصب العادة ثم اخذ في تدبيره في الاصح انه مفيد ستة اشهر لانه العادة نقصان
طهر غير الحامل عن طهر الحامل واقله الحول ستة اشهر فانتقص عن هذا شي وهو اساعة صوته مبتدأ وان عشرة ايام
وما وسنة اشهر طهر ثم استمر الدم تنقص عن ثمانية عشر شهرا الا ثلاث ساعات لا تحتاج الى ثلاثة ايام فيحيض الحيض
عشرة ايام والى ثلثة ايام كل طهر ستة اشهر **ما رواه** اي المرأة في مدها من الحيض من جميع الاوقات سوى بياض

الحيض في قوله كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين

وتدو العلة وهي

خالص

خالص ولو كان ما تراه في عدة الحيض **الاحتلال** بين الدمين **قربا** اي في عدة الحيض **حضر** فقوله وما مبتدأ
وحضر خبره واعلم ان الطهر الذي يكون اقل من خمسة عشر يوما اذا احتل بين الدمين كان اقل من ثلثة ايام لا يغفل
بينها بل هو كالمسح الى اجاعا وان كان ثلثة ايام او اكثر فحضر اي في مسح وهو قولنا في اخره لا يغفل وان كان اكثر
من عشرة ايام فيحيض بمداية الحيض وختمه بالطهر في هذا القول فقط وقد علم ان الفتوى على ما تبين على المصنفين
والمستغنى عنه رواية بخلافه لا يغفل وان احاط الدم بطرفه في عشرة ايام او اقل وفي رواية ابن المباركة فيحيض
كون الدمين مضابا وعند محمد بشرط مع هذا كون الطهر مضابا للدمين او اقل ثم اد صار ما عده فان وجد في
عشرة هو طهر اخر يغلب الدمين المحضين به لكن يصير مضابا ان عد ذلك اليوم الحكم وما فانه بعد طهره
الطهر الاخر حيضا ايضا الا قول ابي سهل ولا فرق بين كون الطهر الاخر مضابا لدمه او مضابا لدمه
زياد الطهر الذي يكون ثلثة ايام او اكثر يغفل مطلقا فعدة ستة اقول وفيه كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين
اقتوا بقوله **هذا** **بجمع** هذه الاقوال مبتدأ رأت يوما وما واربعه عشر طهر ثم يوما وسبعة
ثم يومين وثلاثة ثم يوما وثلاثة ثم يوما ويومين ثم يوما وما خمسة واربعين يوما وفي رواية ابو يوسف العشرة
الاولى والعشرة الرابعة حيض والباقي طهر وفي رواية محمد بن عيسى بعد طهره هو رابعة عشر وفي رواية ابن المباركة العشرة
بعد طهره ثمانية وعنده محمد العشرة بعد طهره سبعة وعنده ابي سهل السنة الاولى منها عدة الحيض لانه في اخره
من خمسة واربعين وما سوى ذلك استحاضة في كل صورة يكون الطهر ناقصا فاصلا في هذه الاقوال ان سوي قول
ابي يوسف رحمه الله فان كان احد الدمين مضابا كان حيضا وان كان كل منهما مضابا لاول حيض وان لم يكن شيئا مضابا
فالكل استحاضة وانما استثنى قول ابي يوسف رحمه الله لان هذا لما في قوله واعلم ان الواء الحضر الحرة والسواد
وهما حيض اجاعا كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين
ان الكبد تغرب الى البياض والزهرية الى السواد وفيه الجفيس امرأة رأت بياضا خالصا لحيضة ما دام رطبا فاذا يبس
اصفر فحكم البياض لان العبرة حال الروية لاجل التبريد ذلك انتهى وما عرفت الجواب في هذه الاقوال ان الحيض هو
الجواب فيها في النفاس لانها اخت الحيض كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين
دونها اي الصلاة بناء على ان الحيض يمنع وجوب الصلاة وصحة اداها لكن لا يمنع وجوب الصوم فنفس وجوبها
لا يمنع صحة اداها فيجب القضاء اذا طهرت كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين كذا في المصنفين
الاصولية ٧ اهلية الوجوب والاهلية الاداء لانها لا تخلو بالزهرية ولا بالعقل والنفاس لا يقع البدن فكان ينبغي ان لا يسقط
الصلاة كالاي سقط الصوم لكن الطهر غير شرط لجواز اداء الصوم فصار **الفصل** في القياس في الصوم بتأدي مع الحديث
والجنازة فكان القياس ان يتأدي مع الحيض والنفاس لكن ثبت عدم الجواز لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأكلوا مما لم يذكر الله
والصوم ايام اقربها ما عدم جواز الصلاة فعلى وقاف القياس لانها لا تأدي مع الاحداث والاحداث ما نفوس وجوب
الصوم سائر به بناء على عدم الحيض في قضاءه وعدم وجوب الصلاة لحيضة فثبت انما في بعض الاقوال في الحيض فان قيل
انها غير مخاطبة بالصوم حال حيضها لم يمت عليها فكيف يجب عليها القضاء ولم يجب عليها الا اذا طهرت فان قيل
وعبره بان القضاء يجب بام جدي فلا اشكال وما على قول الخنثى من شائخنا وعبره بان القضاء يجب به اذا افتاد
التسبب بكون وجوب القضاء وان لم يخاطب بالاداء ثم قال **هذا** **كراهة** لها قضاء الصلاة ثم ان يكون خلاف
الاولى وذكر في آخر الفتاوى الظهيرة ان حكمه ان حوى ما رأت الدم او لم يرق سالت ادم وقال لا أعلم ما وحى اليه ان
ترك الصلاة فلما طهرت سالت فقال لا أعلم ما وحى اليه ان لا قضاء عليها رأت في اول وقت الصوم فالتزم ما رأت في الصوم
وعدم قضاءه قيا على الصلاة فامر ما الله تعالى بقضاء الصوم من قبل ان ادم امرها بذلك من غير امر الله تعالى في معراج البرية
ان سبب قضاءه ترك حوى السؤال له قيا للصوم على الصلاة فحوزت بقضاءه بسبب ترك السؤال ثم المعتصم عندنا
اخر الوقت فاذا احضرت في اخر الوقت سقطت وان طهرت في اخر الوقت وجبت فان كانت طهرتها العشرة وجبت الصلاة
وان كان الباقي لمحة وان كانت اقل منها فان كان الباقي من الوقت مقدار ما يسع الغسل والحرية والافوت الغسل بحسب هذا
من عدة الحيض والصيام اذا احضرت في النهار فان كان في اخره بطول صومها فجب قضاءه ان كان صومها واجبا وان كان فذلك
لا يحتاج الى صلاة الغسل اذا احضرت في خلاها وان طهرت في النهار ولم تاكل شيئا لا يجزى صوم هذا اليوم فكيف يجب عليها انما
وان طهرت في الليل لعشرة ايام يصح صوم هذا اليوم وان كان الباقي من الليل مقدار ما يسع الغسل فاد لم تغسل في الليل لا يبطل

في

ونعنع مثالا
مدر الشريعة

عشرة ايام بليها فكان اكثر مدة النفاس اربعين يوما وان كان كذلك لان الرجوع لا يتخلل في الولد قبل اربعة اشهر يخرج
الرواح او بغيره اشهر واحد اذ دخل الروح صار الدم غذاء للولد فاذا خرج الولد خرج ما كان محتبسا من الرواح اربعة اشهر
في كل شهر عشرة ايام كذا في بعض اشهر النفاس والنفاس لا يمتد الا اربعة اشهر ولا بد بينهما اقل من ستة اشهر وهذا
اي حقيقته واي يوسف لان بالولد الاول انقطاع الرحم وكان المري عفته ففاسا وعندها خرجت نفاسها من الثاني والاول
استحاضة وافاد فله ان ما تراه عقب الثاني ان قبل الاربعين فهو نفاس الاول ففاسا واستحاضة بعد تمامها عند
النفاس حقيقته واي يوسف وفيها ما يوسف لانه لو كان بينهما ستة اشهر فكثر منها عاوان ونفاسا ولو ولدت ثلثة ايام او اقل
بين الاول والثاني اقل من ستة اشهر وكذا بين الثاني والثالث وكذا بين الثالث والرابع اكثر من ستة اشهر فانه يحمل جلا
واحدا كذا في الرجوع انقضاء العدة من الولد **والنفاس** فان العدة متعلقة بوضع حمل مضاف اليها متعلق بالرجوع وسقط
بعض خلقه كيد ورجل وسقط سدا وطائفة صفته وولد خيرة وهو بالكسر والتثنية لغة كذا في الصالح وهو الولد
الساو قبل تمامه وهو الساقط بعد تمامه في الحكم **ففيها** اي المرأة بالسقط نفاسا وتغيره **النفاس** وولد وجبت
من قال ان ولدت فانت طالق اي بالسقط النفاس بعد خلقه **وتغيره** اي اذا طلقها زوجها تنقض عدها
بمخرج هذا السقط ولا يستبين خلقه الا مائة وعشرين يوما كذا ذكره في تبيين الكثرة باب ثبوت النسب والرد
نفي الرجوع والاف المشاهدة ظهور خلقه قبلها وقيدنا بقولنا ظهر بعض خلقه لانه لو لم يظهر من خلقه شيء لم يكون
ولدا فلا تثبت الاحكام فلا نفاس لها لكن اذا حملت من الرضاعة حيضا بان يدمى الى اقل مدة الحضانة وتقتصر
طهرام يحمل حيضا وان لم يكن كان استحاضة كذا في العناية **والنفاس** اي بالرجوع من النفاس في كل شهر
شهر اربعة في ذلك السن فاذا بلغت هذا البلوغ وانقطع دمها بياها فانه بعد الانقطاع خيرة ايام بعد فارت
بعد ذلك وما كان حضا فينقل الاعداد بالاشهر وتقتصر النكحة **وتغيره** اي بالسقط نفاسا وتغيره **النفاس** وهو دم
عائنه من رحمها في اليوم يفتي به مسرعا على ان يتلى بارتقاء الحوض بطول العدة وقبل الجسد خيرة ايام
سابع بخاري وخلفه دم وتغيره من دمها وهو دمها ايضا ويغيره عند اكثر المناسخ **وما رآه بعد** اي بعد المدة
الذكورة **فليس** اي في ظاهره **والنفاس** اي في ان رأت دمها فاما لا اسود او ابيض او كان حضا وبطل به العدة بالاشهر
قبل تمامه وبعد ان رأت اصفر او اخضر او ترابيا فاستحاضة كذا قاله خلاصة وتعا بعد الشهد وقد مر
شكنا من ذلك في اول هذا الباب **وصاحب** اي من يسهل بوله او استطلاق بطن او انفلت ربح او استحاضة ان استقر
عنده تمام وقبلة ولو حكما بان لا يجد في وقت صلاة زمانا يتوضا ويصلي فيه خالبا عن الحدث وهذا شرط لا بد كذا في
اكثر الكتب وفي النهاية بشرط في الانتهاء دوام السيلان من اول الوقت الى اخره اعتبارا بان السقط فانه لا يمتد حتى ينقطع في الوقت
كله وفي شرح الشيخ محمد الدين العزير فالشرط في الانتهاء ان يكون للحدث مستغرقا جميع الوقت حتى لو لم يستغرق
كل الوقت لا يكون مستحاضة وظاهره انه لو انقطع في الوقت زمانا يسيرا لا يكون مستحاضة في الكافي والحاقي فانه قال
انما يصير صاحب عده اذ لم يجد في وقت صلاة زمانا يتوضا فيه خالبا عن الحدث وفي فتح القدير ان ما في الكافي يصح
تفسيره لما في عزمه اذ قل ما يمتد كالوقت بحيث لا ينقطع لحظه فيؤدي الى تحققه في الامكان بخلاف جانب الصحة
فانه لو لم ينقطع وقتا كاملا وهو ما يقتضيه ان يمتد قلنا ان صاحب العدة هو من استوعب عده تمام وقت صلاة
ولو حكما لان الانقطاع اليسير على ما لا يمتد من وقت قلنا ان صاحب العدة هو من استوعب عده تمام وقت صلاة
حقيقة كذا صرح به خلاصة وصاحب الرجوع **ففيها** اي حكم العدة في الزمان والوقت والاول والاول هذا العدة استعانة بالانقطاع
به او بولده الوضوء فيه اية الوقت **ففيها** اي حكم العدة في الزمان والوقت والاول والاول هذا العدة استعانة بالانقطاع
ان يربطه تعليلها للجاسة متى قدر المعنف على السيلان برباط او حشوا وكان لو جلس لا يسيل ولو قام سالت
وجب رده وخرج برده عن ان يكون صاحب عده بخلاف الحائض اذا منعت القدر فانها حائض ويجب ان يسيل جالسا
بايضا ان سال بالبلان لان ترك الشهود اهل من العدة مع الحدث فاذا خرج الوقت يسيل اي الرضوء لا يسيل بغيره
ومراده ظهر الحدث السابق عند خروج الوقت فاضافة البطلان الى الزوج **ففيها** اي لانه لا تأثير للرجوع في الانقضاء حقيقة
ثم انما يسيل بخروجه اذا توضا على السيلان او وجد السيلان بعد الوضوء اما ان كان على الانقطاع ودام الى خروج الوقت
فلا يسيل بالرجوع ما لم يحدث حدثا اخر ويسيل معها وافاد انه لو توضا بعد طلوع الشمس ولو بعد وضوءه صلى الصبح فلا
ينقض الرجوع وقت الظهر لا يدخله خلافا لابي يوسف فانه لو توضا قبل طلوع الشمس انقطع بالطلوع انفا خلافا لابي يوسف

وقت الظهر للصبر بطهره ووقت الظهر على الصحيح فالحاصل انه ينتقض بالرجوع لا بالدخول عندها وعند ابي يوسف
بابها وجد وعند غيره بالدخول فقط وان سأل عن اي وقت صاحبها العدة شي من الدم او البول **فان لا يفسد ان**
كان لمسه نجس قبل الغسل منها اي من الصلاة والا بان كان لمسه لا ينجس قبل الغسل منها **فان لا يفسد ان**
غسله بل يجب غسله لكونه مفسدا وهذا هو المختار كما صرح به كثير من الشافعيين بخلاف النوازل وقيل ان كان
غسله مفسدا بان لا يصيبه مرة اخرى غسل وان كان يصيبه المرة بعد الاخرى اجزاء ولا يجب غسله ما دام
العذر قائما وقيل لا يجب غسله اصلا والمختار الاول السجدة والعذر ما ذكرناه في الحقة **فان لا يفسد ان**
طهره صاحب العدة **الوقت** اذ لم يطهر عليه حدث اخر غير الذي وقع وضوءه لاجله **اما اذا طهر عليه** اخر فلا يفسد طهره
انتهى هذا **باب** في بيان احكام تطهير كل **الانفاس** لما فرغ من الحكمة ونظرها شرعا في الحقيقة وان رأتها
وقدم الحكمة لانها اقوى لكونه قريبا من جوار الصلاة اتفاقا ولا يسقط وجوب انزالها بعد ما اما اصلا او ظاهرا
بخلاف الحقيقة كذا في النهاية واما من به نجاسة وهو حدث اذا وجد ما يكفي احدهما فقط انما وجبه في النكاح
لا الحدث للثبوت بعدة فيكون محصلا للطهارة **ففيها** اي لا يغلب من الحدث كذا في فتح القدير **والانفاس** جمع نجس نجاسة
وهو كل مستقدر وهو الاصل مصدر **استعمل** اسما قالوا **استعمل** اسما قالوا **استعمل** اسما قالوا **استعمل** اسما قالوا
الا انه لا يقدم بيان الحكم من اللبس فاطلقة كذا في العناية وفيه كذا في النسخة يطلع على الحقيقة والحد على الحكم والنجس
عليها انتهى في النجاسة شرعا من مستقدر شرعا ولا يرتفع البدن والثوب والمكان فزمن ان كان العذر الطاهر كجاسات
تقريبه وامكن او التماس من غير كتاب ما هو شأنه حتى لو لم يمكن من انزالها الا بالادعاء ورثه للناس صلح بها لان كثر العذر
اشد فلو اياها للادعاء ففسق او من اتى من امرين محظورين عليه ان يرتكب اهو نهما كذا في فتح القدير وفيه البرزخ
لم يجد سيرة تركه ولو لم يسطر لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتنع من الامر حتى استوعب النبي الانسان ولم يمتنع من الامر الكبر انما يمتنع من
نجاسة حقيقة كالبول والغائط من قبلها مما يملأ بالاجزاء **ولو استعمل على القول** بطهارة وهو للعذر لكونه مباحا
وتدبره يكون المستعمل من البول الامام القنوني في محضره وفيه كذا في فتح القدير من جملة المباحات المأذون المستعمل وهذا قول الجحد
وروايته عن ابي حنيفة وعليه الفتوى واما عند ابي يوسف فينجس نجاسة حصة فلا يفيد الطهارة الا ان انزل الى رجليه
غلبة زالت وبقي نجاسة الماد غلبت عليه من بطل غسل نجاسة غلبة بول ما يوجب له زالت وبقي نجاسة البول
ان النظرة بالنجس يكون ويجوز رفعها بكل ما يخرج الحامد كالصبر والنجاسة يخرج المائع النجس فان النظرة بالنجس لا يكون
قاله يخرج المائع الطاهر غير القاع كالدمن فان النظرة لا يجوز لانه ليس ببول ولا رجوع في يدي من ان غسل الدم
من الثوب بدنه اثره جان في ثوب الطاهر بل الطاهر من ابي حنيفة وصاحبه خلافة كذا في شرح منية المصلح **فان**
هذا امثال المائع الطاهر القاع **ففيها** اي كمن وزيت فانه وان كان ما يما طاهر لكنه غير قاع وما روي في المحيط
من كون اللبن من لوز روية قضيف وعلى منعه فهو نجس على ما اذا لم يكن فيه دسوسة كذا في البحر والنجاسة
المقتضا استخرج بجلال كذا الشاوي والبرص والرعان والاشجار والافان والبطيخ والبا فلا فهو طاهر غير طهر
يزيل النجاسة الحقيقة عن الثوب والبند جميعا كذا قاله الكرمي والطاوي وفيه العيون لا يزيل عن البند في قولهم جميعا
والصحيح ما ذكره انتهى **وطهره** اي بغيره **ففيها** اي بغيره **ففيها** اي بغيره **ففيها** اي بغيره **ففيها** اي بغيره
اجرم لها **ففيها** اي بغيره **ففيها** اي بغيره **ففيها** اي بغيره **ففيها** اي بغيره **ففيها** اي بغيره **ففيها** اي بغيره
وقد ثبت ان رجعه وطهره الراب وجال فيه عهد والحديث حجة عليه ولهذا روي في نسخة **ففيها** اي بغيره
النهاية ولم يقيد بالخفاف للاشارة الى ان قول ابي يوسف هذا هو الاصل ما عدا لا تفصل بين الرطب واليابس وجماعة والخفاف
وطهره كذا في المشايخ وفي النهاية والخلاصة وعليه الفتوى وفيه القدير وهو المختار لاهم البول ولا طلاق الحديث
الكافي والفتوى انه يطهر ولو مسح بالارض بحيث لم يسبق اثر النجاسة طاهر انتهى واطلق الجرم منها اذ كان الجرم منها اذ كان الجرم منها
انزل الخفاف بغيره في كل مل او ماد فاسجتم فتجوز بالارض طهر وهو الصحيح كذا في تبيين الكثرة الفاصل بينها كذا في الجوان كل ما سبق
بعد الخفاف على الخفاف كالعذر والماء من جرمه وما لا يرى بعد الخفاف فليس بجرم واشتراط الجرم قول الكل لانه لو اصابه ببول فيس
لم يجز حتى يغسله لان الاخر لا يتشرب فيه **وطهره** اي بغيره **وطهره** اي بغيره **وطهره** اي بغيره **وطهره** اي بغيره
بول اي بغيره **ففيها** اي بغيره **ففيها** اي بغيره **ففيها** اي بغيره **ففيها** اي بغيره **ففيها** اي بغيره **ففيها** اي بغيره
ويصلون بها لانه لا تدخل النجاسة وما على ظاهره ببول بالمسي الملقه فمثل الرطب واليابس والعذرة والبول وكذا في البحر

جنازة

بمعناه لو فرض حظ من ثلثا وجهه على غاية قاية الى الافق يكون ما اهل الكعبة وهو اهلها واما تنزيها بمعنى ان يكون ذلك
مخراجا عن الكعبة او هو اهلها انما لا يتناول به المقابلة بالكعبة بان يفتى من سطح الوجه مستانها لان المقابلة اذا
وقعت مسافة بعيدة لا تتناول بما تتناول به من الانحراف لو كانت مسافة قريبة وتفاوت ذلك بحسب تفاوت البعد
ويتفق المسامحة مع اتفاق مناسب لذلك البعد فلو فرض مثلا خط من ثلثا وجهه المستقبل للكعبة على التخييل في بعض
البلاد وحظ اخر يقطعه على دوايتين قائمتين من جانب يمين المستقبل وشماله لا تتناول تلك المقابلة بالاشتغال الى اليمين
والشمال على ذلك الخط بفراسخ كثيرة ولهذا وضع المقابلة بلد وبلدين وثلاثة على سمت واحد كذا في حواشي الهداية وفي الكافية
وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الاصطلاح والفري الحاديب التي يقصدها القبلة والتابعة رضى الله عنهم
فصلنا اتباعهم في استقبال الحاديب المنصورة فان لم يكن فاسوال عن الاصل اما الجوار والمفاوز فبذلك القبلة التي هي الى
والعقب في القبلة العرض السوا وهو الصواب قال في البحر وفي الغاية للكعبة هي البناء المرتفع ما حوذه من الارتفاع والنور
وعنه الماعب كيف يقال للكعبة هي العروة والصلابة ان العروة هي القبلة كما ذكر صاحب المحط والورى وفي الحديث وقد رفع
البناء في عهد ابن الزبير ليسي على قواعد الخليل عليه السلام وفي عهد الحجاج ليعيدها الى الحالة الاولى والناس يصلون
والاحرار والعبيد والرجال والنساء ذلك سواء **وقيل المعجز عنها جنة قدس** لان استقبال القبلة شرط زائد يسقط عند العجز فيقف
فيه ان يصل الى جنة الله تعالى ولا بد من الاقبال عليه والله سبحانه وتعالى يعجز عن الجدة فاتباه بالتوجه الى القبلة لا العليا
لها ولهذا ليس للكعبة نفسها كمن فلما اعجز الخوف بتحقيق العذر فاستباح حالة **الاستباه** في تحقيق العذر فينوجه الى
جهة قدس لان الكعبة لم تعبد لعباد بل للابتلاء لمحققاته وهو حاصل بذلك اطلاق البحر فمثل العجز بالخوف من عروج
او قاطع طريق او كان على خشية في البحر فيحتاج ان اعجز الى القبلة ان يعجز عن المرض الذي لا يجد من يحمله الى القبلة او يجد
الان لا يقدر بالتحمل لكافة الطهارة ومثل ذلك البحر اذا كان على البحر في السفينة يحتاج الفرق ان اعجز اليها وما اذا كان في طريق
او دفعه لا يجد على الارض مكانا يابسا او كانت الدابة حوامل او نزل لا يمكنه الركوب الا يمشي او كان شيخا كبيرا لا يمكنه ان
يركب الا يمشي ولا يجد مكانا يجوز له الصلاة على الدابة ولو كانت فرسا وسقط عنه الاركان لذلك يسقط عنه التوجه الى
القبلة اذا لم يمكنه ولا اعاد عليه اذا عجز في حاله اما الطاعة بحسب الطاقة انتهى **وتحريم** مكلف وهو العجز الذي يترك
المجهود لتحصيل المقصود **ما عجز عن عرف القبلة** بالسؤال وغيره فبذلك لا يوقفه على عرفها بالسؤال من اهل ذلك الموضع من
هو عالم بالقبلة لا يخفى لما يخفى لان الاختيار فهو يكون الخبر ملزم له وبغيره والعجز ملزم له دون غيره فلا يصر الى الذي
مع امكان الاعلان **فان ظهر خطأ لم يعد لازما** في الواجب في حق وهو الصلاة الجهة تحريم **ولم يعلم** من علم التحريم بخطايه في صلته
او قول في جهة اخرى وهو الصلاة **استدار** الى القبلة **وبني** لانه قبل الاجتهاد بمنزلة السجدة **وان نزع** بلا تحريم **جز وان** لان
قبله جهة تحريمه ولم يوجد **صلى جماعة عند استباه القبلة بالتحريم** وبين انهم صلوا الى جهات مختلفة فمن يتبين
مخالفة امامه في حاله **الاداء** فبذلك لم يعد ان علمه بالخالف بعد الا اذا لا يصح **تجزؤا** لاعتقاده ان امامه على الخطا
ومن يعلم ذلك منه فلا تجزؤا لان القبلة في حق جهة التحريم وهي مخالفة غير مائة لجهة الاعتدال كما في حق الكعبة فانه
لو جعل بعض القوم ظهر الى الظاهر امام صح هذا **صفة الصلاة** هذا شروع في المقصود بعد الفرض من مقابلة
قبل الصفة والوصف **الصفة** واحد وعرف المتكلمين بمخالفة ذلك يخرج من كلامهم ان الوصف لغة ذكر ما في الموصوف من
الصفة والصفة هي ما به قال شيخنا في كتابه يطلع الوصف ويراد الصفة وهذا لا يلزم الاتحاد لغة اذا اشك ان
الوصف اذا ذكر ما فيه المراد من صفة الصلاة الارصاف النفسية لها وهي اجزاء العقلية الصادقة على الخارجية التي
اجزا الهدية من القيام الجري والركوع والسجود فان قلت يلزم من هذا اقيام العزم بالعرض قلت الاحكام الشرعية لها حكم
الجواهر ولهذا توصف بالصح والقساد والبطالان والفسخ لاحقق فحواشي الهدية لم اعلم ان شرط ثبوت الشيء ستة اشياء هي
وهي ماهية الشيء والركن وهو جهة الماهية واللكم وهو الاثر الثابت بالشيء ومحل ذلك الشيء وشرطه وسببه فليكونه شيئا ثابتا
الوجود هذه الاشياء الستة فالعين هنا الصلاة والركن القيام والقرعة والركوع والسجود ومحل للشيء وهو الذي
المكلف والشرط هو ما تقدم من الطهارة وغيرها والحكم جواز الشيء وفادته وتوابعه والسبب الاوقات ومعنى صفة الصلاة اي
ماهية الصلاة انما هي ما تقدم من الطهارة وغيرها والحكم جواز الشيء وفادته وتوابعه والسبب الاوقات ومعنى صفة الصلاة اي
هذه الاشياء وهي كالشيء من ايضا اي الصلاة **الحرمة** والدليل على حرمتها قوله تعالى **ولم يكن** في التفسير ان المراد به تكليف الفاعل لا
المراد بالاجاب وما رواها ليس بغير نص فيكون ان تكون مرادة ليلابودي لا تعطيل المصريح بل لم يستعمله الوجوب الذي هو حقيقة ان لم

اصحاب

[illegible]

والوقت

والله اعلم ولا يقر استشهاده **رسول الله صلى الله عليه وسلم** وما رواه اصحاب الكتب الستة وهو النجاة لله والصلوات والطيبات
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا
رسوله شتم شهيداً شبيهاً لكل باسم خبره الاشراف لان الشاهد اشرف اذكاره **وقصد الصلي بالفاظ الشهد** الا ان يقصد
بهذا اللفاظ معناها التي وضعت له من عند كونه محمداً صلى الله عليه وسلم على نفسه واوليائه **الاخبار** عن ذلك
وبصرى في الحديث ونقله شيخنا في شرحه للسنن واقره **ابن الصلي على الشهد في الفقه الاول فان زاد عليه ذكره او ساء حاج**
عليه بجمود السهو اذا قال اللهم صل على محمد علي آل محمد قال في **الذهب** قال في التراج الوهاج ونكره ان يزيد الشهد حرفاً او يتركه حرفاً بل
هذا قول ابي حنيفة ولو يقص من شهادته او زاد فيه كما ذكره لان اذ كان الصلاة مخصوصة فلا يزداد عليها النبي الظاهر ان ذلك
للحرم اذ هي الجملة اطلاقاً كما قرئ في كلامهم ولا يزداد على شهادته ان يصدق في القعدة الاولى فلا ياتي بالصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم فيها وهو قول اصحابنا وما كان وليه عند الشافعي على الصحيح انها مستحبة فيها لجمهور ما رواه احمد بن حنبل
من حديث ابن مسعود ثم انه كان النبي صلى الله عليه وسلم في وسط الصلاة ينصرف حين فرغ من شهادته قال الحارث بن ابي اسيد هذا
فقد خالف الاجماع فانه زاد فيها فان كان عامداً فهو مكروه ويحكي وجوب اتمامها وان كان ساهواً فقد خالف الرواية والشافعي
والحنابلة كاصرف به في الخلاصة انه يجب بحجود السهو اذا قال اللهم صل على محمد لا اجلي خصوصاً الصلاة بل تاخيرها لغيرها
واختاره قاضي خان قال هو كمالنا صاحب النجم وهذا ظاهر **ضعيف** ما في المتن من انه اذا زاد حرفاً واحداً وجب عليه سجود السهو على
قول ابي الشافعي لان الحرف والكله يسري من غير ان يتركه وما ذكره القاضي الامام من ان السجود لا يجب حتى يقول وعلى محمد وعلى
صلى الله عليه وسلم لان التأخير حاصل بما ذكرناه وما في الخبر من انه لا يجب حتى يفرغ من سجود السهو بل لا يليل عليه انتهى
والنفي مصل الفرائض **باب الصلاة** صادق بالمعرب وهو لو لم يقلوا بغيره وفي الخبرين نقصان عن الافادة التامة
لا يخفى **بالفائض** روى الحسن بن ابي حنيفة وجوبها حتى يحج السهو بركتها **وهو محرم بقرعة وسج** **نفاها على الذهب**
وهو الاصح كما ذكره الزيلعي في البحر فظاهر الرواية بخبرين في القراءة والتسبيح فلا تارك البديع والخبر والسكوت وقد
تسبح كماله النهاية في صحيح الخبر في الخبر في الثانية وعليه الاعتماد فان قلت انتم وجوب الفاتحة في الاولين على الصحيح
عن صاحب الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وليس فيه تخصيص الاولين فمن ان جاء بالخصيص فان قصده
الحديث وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة كتمامها لا بدليل ما قالوه من انه لو حلف لا يصلي تحت بركة قلت البتة تخصيص
ثبت بالخبر المروي عن علي بن ابي طالب في سجود السهو كماله البحر فظاهر البديع وهو مما لا يدرك بالزور فهو كالمفوض فان قلت كيف حل حديث
الصحابة في ذلك على وجوب الفاتحة مع انه ظني الثبوت والذكر فان معناه لا صلاة كاملة ومثله ثبت به سنة لا الوجه
قلت لا نسلم انه ظني الدلالة بل قطعها لان الظاهر لا يرد الا على المستكبر فيسقط الفرد والركعة هو متعلق بالركعة في وقت يمكن
تغير صحة فوافق رأي الشافعي وهو لا يضر لان قطع الدلالة ظني الثبوت كما يفيد الامر من عندنا وبعضهم بقصد كاملة
ففي الله والوجه الثاني ما تقدم في كلامهم من ان متعلق الحزب والواقع غير استقرار عام فالجواب لا صلاة كامة وعدم الوجه
شرطاً هو عدم الصحة هذا هو الاصل بخلاف لا صلاة لحمار المسجود لا صلاة للعبد الا في قيام قام الدليل على الصحة
او جكون المراكب اذا خالفنا كماله على هذا فيكون من حيث الخبر لا من موقع الحاد والمجرب وحسب ولنا عمل صاحب الهداية
عن ابي الظبية في الثبوت وبه لا يثبت الركعة كما ذكرناه وان لم نذكره في نسخ الاطلاق بخبر الواحد وهو يستلزم تقديم الظني
على القطعي وهو لا محل فنثبت به الوجوب قيام بترك الفاتحة ولا تصد كالحق كانه شرع المداينة وليس لنا ان نحدث
الصحيحين ظني الثبوت والذكر لا يضر في وجوب الفاتحة ثبت بموافقة صلى الله عليه وسلم على قيام من ترك ركعة كاورد في الصحيحين
عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الفاتحة والعصر في الركعتين الاوليتين بفاتحة الكتاب ويؤتي في الركعتين
الاخريتين بفاتحة الكتاب فان قلت ما ذكرت مشكل على الذهب انما لا يفيد وجوب قراءة الفاتحة في جميع الركعات قلت ما قدناه
عن علي بن مسعود في الخبر هو الصادق في الحديث من الوجوب بالنسبة الى المحدثين والاوليين واسه علم وره الشرح الوهاج كره الزيادة
على الفاتحة وعمره الا الاختصار وقال في الخبر الاسلام وتعبه غاية البيان ان التوراة مشروعة فتلوا في الاخيرين حتى لو قرأها في
الاخيرين بها لم يبركه السجود وفي الخبرية وهو المختار في الحيز وهو الاصح وان كان الاول لا كفاً بها الحديث في قيادة
الشافعي ومجمل ما في الشرح على كراهة التسبب التي ترجعها الى خلاف الاول وقامه في الخبر **ويصلي في القعدة الثانية على الاصل** يعني
اقرش جمل اليسرى ونصب اليمنى وهو اخبر عن قول مالك والشافعي من انه يتكبر فيها **ويشهد صلى الله عليه وسلم** وقد قدنا
ان الشهد واجب وان الصلاة سنة **وهي فرض** واحدة في ان الامر لا يقتضي التكرار وهذا بخلاف **الاخبار** في وقوع خاتمة

بشأنه

بين الكرخي والحاوي **وجوبها كماله** ذكره وهذه المختار الحارثي وصحة في النجاة والمحيطة واختلاف في قوله ان لو تركه سجوداً
فلان دخل الوجوب في كل صلاة واحدة او يتكرر الوجوب من غير تدخل سجدة الكافي في باب سجود الثلاثة الاول والاربع
منه وكذا التثنية وسجدة الحزب الثاني وفيه وبين تكرار ذكر الله تعالى في مجلس حيث يكفى شأ واحداً قاله ولو تركه يسقط
عليه وينبغي ان الصلاة فانه لا يصير ديناً ما كان كل وقت ادا للثلاثة لا يخلو من جديد نعم الله تعالى عليه الوجهة للشافعي لا يكون
وقتا للفتنة كالنافعة في الاخيرين بخلاف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم **والله سبحانه** اي التكرار واختاروا الكرخي ورجح
شمس الاميرة الترخي ووقع في قول الحارثي بانه مخالف للاجماع وفي مرجع الجمع للعصبي ويجب الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم كما ذكر اسم الشريفة وهو اختيار الحارثي وعندهما سنة واحدة في ايها لقوله عليه الصلاة والسلام من تركت عنده
ولم يصل على فقد جفاني وعامة العلماء على الفتوى بالاستحباب انتهى وقال شيخنا رحمه الله تعالى بعد تحرير هذه المسئلة بهذا
ظهران الصلاة تكون فرضاً واجباً وسنة مستحبة ومكرهة فلا دلالة في العمرة والثاني كما ذكر في الصحيحين والثالث الصلاة
والرابع في جميع اوقات الامكان والخامسة الصلاة في غير الشهادة القعدة الاخرى **وعا بالادعية في الفرائض** اي في الجواب
في القرآن مثل ربنا لا يؤخرا ربنا لا تنزع فلو بنا ربنا اغفر لي ولربنا ربنا اتاني الدنيا حسنة ونحوه والموجود في السنة في
الادعية الماثورة ومن احسنها ما في صحيح مسلم اللهم اني اعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنه الحيات والماتن
فتنة المسيح الدجال **يدعو بما يشاء** كلام الناس ومفسره في الكافي على الاستقبال سواء من العباد نحو اللهم اعطني ثلث اوزني
امرلة وما لا يشبه كلامهم وهو ما يستقبل سوا الله منهم نحو اغفر لي كما تحضر بمنزلة جلالته ومن يقول الذنوب الا الله
انتهى وهكذا اذكي المهور فان قلت شكل على هذا ما قاله **ولو قال اغفر لي** والحق لا تصد ذكره في الخلاصة من غير خلاف وذكر
فيها انه لو قال اغفر لي لعلو الذي ولو من لا تصد ولم يحكم خلافاً وحكي الخلاف فيما اذا قال اللهم اغفر لي وكفى قال الحارثي
لا تصد وقال الفضل تصد في جميع الحيز الاول وجهه ان موجود في القرآن العظيم حكاه في صحيحه عليه السلام من بعض
لواخيه في الخبرية اللهم اغفر لي ولجميع المسلمين ما كان له لانه لم يرد في القرآن قلت احاديثه مولانا في شرح الكفاية في هذه
الفرق الفصل في المغفرة مبنية على القول الضعيف الذي ينسب الى مسلم الناس بان يستقبل سوا الله من العباد وكان في
القرآن او في السنة اما على قول الجمهور المقتضى على الاول فلا تفصيل في سؤال المغفرة اصلاً ولا تصد الصلاة به ولا قال في
الخلاصة بعد كونه في الزرع التي ذكرناها عنها والحاصل انه ان ما لا يستقبل سوا الله من الخلق لا تصد اذا كان في القرآن او
ماثلاً لكونه للجامع الصغير لم يشترط لونه في القرآن او لونه ما تقول قال ان كان سجد سجد سوا الله من الخلق لا تصد وان كان
لا يستقبل تصد انتهى فظهر ان التفصيل اما هو من غير ظاهر الرواية فان الجامع من كتب ظاهر الرواية وكل الف لمجد
ابن الحسن موصوفه **بالصغر** وهو باق في الشيخين ابو يوسف ومحمد بخلاف الكسيرة فانه لم يصر على يوسف انتهى في قوله الله
ظهر ان كلامهم لا خلاف انما هو في السؤال وهو المغفرة مثلاً لا في السؤال له وهو العلم والخال اما السؤال له ان كان
وارد في القرآن كالاية تصد وان لم يكن وارد في القرآن كالمع تصد وهذا صريح في الظاهر به بانه لو قال اغفر لي تصد
اتفاقاً ومصرره في الخبرية بانه لو قال اللهم اغفر لي ولجميع المسلمين ما كان له لانه لم يرد في القرآن قلت احاديثه مولانا في شرح الكفاية في هذه
من العباد وهذا يشكل جداً على ما قرره مولانا وما يثبت كل على ما قرره ما في الحديث ومن قوله وذا قرأتها وحامر اختلاف المشايخ
والله اعلم وفي الهداية التكملة اورد في كلام الناس كاستجابتها فيما بينهم يقال رزق الامير الجش وشعبته في غاية البيان
وتصفيته بعض الشارحين بان اسناد الرزق كسوال المغفرة ومثله في الخلاصة فقال لو قال ازرقي فلا نه الاصح انها
تصدق بخلاف الرزقي الحج الاصح انها لا تصد وكذا ازرقي دونك وفي الشرح الوهاج ان الذي يشبه كلام الناس لما
ينسبها اذا كان من قولهم فافضلها اما اذا كان بعد الشهد لا يفيدها لان حقيقة كلام الناس لا يسطرها فهذا اولى وانما لم يصر
بكلام الناس في اخرها للحديث ان صلاتها هذه لا يصح فيها شيء من كلام الناس فيقدم على البيع وهو عام قوله صلى الله عليه وسلم
ثم ليحياكم من الدنيا عجيبة اليه انتهى ومن العجيب ما ذكره مولانا صاحب البحر الحارثي القدسي انه قال من سأل القعدة
الاخرة الدنيا بما شاء من صلوات الدين والدنيا لنفسه ولو لم يدع واستافه وجميع المؤمنين والمؤمنات ثم قال وهو بعيد انه
لو قال اللهم اغفر لي ولوالديك واستاذي لا تصد مع ان الاستاذ ليس في القرآن ويقضي عدم الفساد بقوله اللهم اغفر لزيد انتهى
ثم ذكر بعض ما قد مناه عن الشرح الوهاج على ان كلام الحارثي ظاهر مخالف مانع من قول الشرح وانما لم يصر بكلام الناس
الى الان محل كلام الحارثي على هذا ليس من كلام الناس بل من هذا الحل بصرح بالبعاد استاذة لانه من كلام الناس
والله اعلم **سليم عن عيسى** ومبارك مع الاحكام **كالخبر** لما تقدم ان السليم من اجابها عندنا ومن ركاها عند الامية الثلاثة

الخليفة والامام الاول ومن اقتدى به لم ينو تخير منهم على تخيرة فلم يوجد بينهما الشركة تخيرة ومع ذلك لو كانت
المرأة من اصحاب الطائفتين اما من المقتدين بالامام الاول ومن المقتدين بالخليفة في اذنت الطائفة الاخرى تقصد
الصلاة باعتبار الشركة في الاداء لا تخيرة قلت انما يستقيم على تفسير الشركة في العبادة بان يكونا باثنين يختار
على تخيرة الامام كما ذكره شارح الوقاية اما على ما ذكرنا من التفسير وهو بصلاتها على صلاة من حادته او على صلاة
امام من حادته فلا والله المقتدى بالخليفة يني صلاة على صلاة من حادته على ان الشركة في العبادة ثابتة بتقدير
لان الخليفة بمنزلة الامام الاول لا يخفى **واختار الوجه** قالوا لا بد من هذا التفسير ايضا حتى لو اختلفت في جوف الكلمة
لوق الصلاة بالاختيار في الليلة لليلة فلا فساد بالحاجة وقد اخل بهذا القيد صاحب الكتب والوقاية ولم يذكر كونهما
في ركن كامل الخلفان فيه في الخامسة الحادة مفردة قلت او كثر وفي الجمع ان ابا يوسف يفسدها بالحاجة
قد راد اركن وان شرط محو اركن ففيها ثلاثة اقوال واحلا فتا في المختار بتعاليم الكثر والوقاية
يشتر باختيار الاول لانه اول بالاعتبار كما لا يخفى **فسدت صلاته ان نوى امامتها** وتبين ان الامامة لانه
لو لم يكن نوى الامام امامتها لم ينعقد صلاته من حادته مطلقا وهذا الشرط وان فهم من قوله مشتركة لانه
لا اشتراط الامامة امامتها اذ لو لم ينو امامتها لم يصح اقتداها واصل اكثرهم على هذا العموم حتى في الجمعة
والعيد من لانه يلزم الفساد من جهتها بتقدير عداتها فاشترط التزمه والمأموم تبع للامام وسنم من لانه
يشترطها فيها وصحة صاحب الخلاصة لانه لا يمكن من الوقوف فيجب الامام للارحام ولا يتصور ان نوى بها
وصدها ويشترط بنية الامام وقت الشروع لبعده وبه لا يشترط حضورها عند النية في رواية ويشترط في اخرى
كافي الرجاء الوهاب وفي جميع الفتاوى ونية الامام امامة النساء تقتر وقت الشروع لبعده ولو نوى امامة
امرأة بغيرها لا يصح اقتداء غيرها وبه نوى النساء الا هذه على نية ونية النساء تقع بدون حضورهن **عك**
يشترط حضورها انتهى وانما يقول فسد صلاته لانها لو اقتضت به مقارنا لتكبر مع حادته له وقد نوى
امامتها لم تنفذ تخيرة الامام وهو الصحيح كما في الخامسة لان المفرد للصلاة اذا قارن الشروع مع منع من الانقضاء
ولا يشترط صلاتها حتى لو اقتدت به في الظهر وهو يصلي العصر وحادته بطلت صلاته على الصحيح كما في التراج
الوهاب لان اقتداها وان لم يصح فرضا فصح نفلا على المذهب فكان بنا النقل على الفرض لكن هو متفرع على احد
القولين في بقاء الصلاة عند فساد الاقتداء وسنذكر عليه ان شاء الله تعالى **والا** وان لم ينو الامام امامتها
فدت صلاتها اعم من صحة شروعيها لنقد الشرط **وبحاجة الامم الصبيح لا يفد لها على المذهب** وهو الاصح
في شرح الجمع ولو حاذر امر رجب لا تنقد صلاة الرجل في ظاهر الرواية وذكر الامام الزاهد ابو بكر محمد بن يوسف
الرخياني في نوازل الصلاة عن سجدة صلاة غير الامم نقدا لا يخطئ به باله شعبة بهذه الحوادث وكان الصبيح فيه
كالمرأة فان لم تشهد كشعة النساء كذا ذكر في جامع المحتجب وفي فتح القدير مرجع الظاهر لفقد الامم شلعة ولا تنقد
له في الرواية كما مر جوابه والى الدعاية لتزجهم بان الفتا في المرأة غير معلوم بعروض الشهوة بل هو ترك فرض القيام
وليس هذا في الصبيح من تهاهل ضلال به صريح بفساد في الصبيح عيادهم انتهى على هذا ما في جميع الفتاوى عن
المنقطع من ان الامم الصبيح من قرينة الحقيرة عورة ونصر عبا ربه وذكر في المنقطع في كتاب الادب الغلام اذا بلغ
مبلغ الرجل ولم يكن صبيحا حكمه حكم الرجل وان كان صبيحا حكمه حكم النساء وهو عورة من قرينة قوله قال
وظل الله عنه يعني لا يحل اليه النظر عن الشهوة فاما الخلوة والنظر اليه لاعتق الشهوة لادامته ولهذا لا يورس بالقباب بين
على القول الثاني الذي يلحقه بالمرأة كما قال شيخنا وقد علمت انه جعل العجز من خلخ الصف ليس ملحقا بالمرأة مطلقا
هذا والتماس ان لا تنقد اعتبار بصلاتها وبحاجة الامم وجه الاستحسان حديث مسلم انه جعل العجز من خلخ الصف
ولو لا الحاجة مفردة ما اخذت لان الانفراد خلق الصبيح مكره عندنا وعندنا احد وحديث ابن مسعود اخر
من حيث اخر من الله والخليفة يذكر منه من فوعا والكمال في شرح الهداية منع رفعه بل هو موقوف على ابن مسعود
وهو ينفيد اقتراض اخر من على الرجال لانه وان كان احاد اوقع بياننا لجل الكتاب وهو قوله تعالى وللرجال
عليهن درجة فاذن لم يشتر بها بالتأخير بعد ما دخلت في الصلاة ونوى الامام امامتها فقد ترك فرض القيام فبطلت صلاته
واذا اشار اليها بالتأخير فلم تتأخر تركت فرضه القيام فبطلت صلاته ودونه ولم يكنه التقدم بخلفه او خطو
لانه مكره فلا يورس به وهذا هو الفرق بينهما وبينه وهذا في محادة غير الامم اما في محادة امامها فضلاتها فاسدة

الحاج

ايضا

ايضا لانه اذا فدت صلاة الامام فدت صلاة المأموم وابنه اجل ولا يصح اقتداء رجل وامرأة او صبي مطلقا
اما المرأة فلان روبا ونقل في المختار الاجماع عليه ولا يصح نقله لابن مسعود لا يعم الغلام الذي لا يجنب عليه الحدود
وعن ابن عباس لا يعم الغلام حتى يحتلم ولا يمتثل فلا يجوز ان يقتدى به المقتدى من كسبيات وقدر الرجل ان
اقتداء المرأة بالمرأة صحيح مكره وكذا اقتداء الصبي بالصبي صحيح وقيد بالمرأة ان الاقتداء بالرجل جائز سواء نوى
الامامة او لا وبالخنثى فيه تفصيل فان كان المقتدى رجلا فهو غير صحيح لوان يكون امرأة وان كانت امرأة فهو
صحيح لانه يتقدم ولا يقوم وسط الصف حتى لا يفسد بفساد صلاة بالحاجة وان كان خنثى لا يجوز ان يكون امرأة
وللمقتدى رجلا كذا ذكره السيوطي وقد بينا الاقتداء لان صلاة الامام تامة على كل حال وانتظم قوله مطلقا في الاقتداء
بالصبي المفسر والنقل وهو المختار كما في الدعاية وهو ظاهر لان نقل البالغ مفسر حق يجب عليه القضا اذا
افده ونقل الصبي من مفسر حتى لا يجب القضا عليه بالافاء فيكون نقل الصبي دون نقل البالغ فلا يجوز بناء القوا
على الضعيف فان قلت يرد عليه الاقتداء بالظان امين ظن ان عليه من ضايف تبيين خلافه فان الاقتداء به
صحيح فلا مع ان نقل المقتدى مفسر عليه بالافاء حتى يلزمه القضا ونقل الامام ليس بمفسر عليه حتى
لا يلزمه القضا قلت انما يصح الاقتداء لانه يجتهد في وجوب قضائه على الظان فان رخص يقول بوجوبه فاعتنى
الظن المعارض عدما في حق المقتدى بخلاف الصبي انتهى ويشترط بلحج جواز اقتداء البالغ بالصبي في غير الفرض قياسا
على المظنون وقد علمت جوابه **وكذا لا يصح الاقتداء بالخنثى مطبق او منقطع في غير حال افاقته** ذكره
في خلاصة الفتاوى وكذا لا يصح الاقتداء بسكران ذكره في الخلاصة ايضا وكذا لا يصح اقتداء طاهر وعذوران
قارن الوضوء للحديث او طر عليه ام طر الحديث على الوضوء كما قيل في المختار **وصح لو نوى قضاء على الانقطاع و**
وصلي كذلك فانه يصح الاقتداء به في حكم الطاهر وقيد بالطاهر لان اقتداء المذنب بالمعزود صحيح ان اختلفت عنهما
واما ان اختلف فلا يجوز ان يصلي من به انقلات الرجح خلف من به سلس البول لان الامام معه حدث وبحاسة فكان الامام
صاحب عذرين والامام صاحب عذر وكذا لا يصلي من به سلس البول خلف من به انقلات الرجح وجرح لا يفرق لان الامام
صاحب عذرين كذا في الرجاء الوهاب وفي المختار واقتداء المسقاة بالمسقاة والصالة بالصالاة لا يجوز كلفني المشكل
بالمشكل انتهى قال شيخنا العبد يجوز ان يكون الامام حائضا اما اذا اتقى الاحتال فيمنع الجوار لانه من قبيل المنقذ في الحاجة
وامامة المقصد لغيره وصحة اذا كان ما بين من خرج الدم انتهى وكذا لا يصح اقتداء **حافظ ابنة من الغزان بغير حافظها**
وهو السمر لانه ممنوع من لا يحل القراءة المفروضة وعندنا ثا من لا يحل الغائبة وانما خسد لان القار اقرب حالا
منه لانه يصلي مع عدم ركنها ضرورة الجهر والضرورة في حق المقتدى وسيأتي ان صلاة الامام الامم بغيرها ايضا عند اوصية
وعلم منه انه لا يجوز اقتداء القار بها الاخير بالاولى وانما انما لا يجوز اقتداء الامم بالآخر سر لان الامم اقرب حالا منه
لفدته على الضرورة والى جواز اقتداء الاخير بالامم ذكره في الضر **ومقرر عورة تبار** لان صلاة العار جوفت مع فقد
الشرط للضرورة ولا ضرورة في حق المقتدى ولا يخفى عليه ان قد لنا وسنقر بما روي من قوله الكثر ومكره لان من ستر
عورته بالبراء وبلا ليس كستره في العرف ونقض صلاة المكش خلفه لانه مسرور العورة كذا افاده في السراج الوهاب
ونقيده بالعرف ليشير لانه ليس مكش في الشرع وفيه خلاف مذكور في بحث كفارة اليدين وصحة في الخلاصة انه لا يجوز
للرجل ولا للمرأة ان لا يكون كسوة قيد المكش لان لوام العار عا فلا يبين ما فضل الامم ومن هو مثله جابزة خلاف
وكذا صاحب الجرح السائل بمثله وبصحيح فان قلت ما الفرق بينه وبين ما اذا ام امها واربها فان صلاة الظل فاسد
عن ابى حنيفة قلت ان الامم يمكن ان تجعل صلاته بغيره اذا اقتدى بقاره لان قتلة الامام له قتلة وليست طهارة الامم
وسر العورة للمأموم كما اذا اقتدى **وقادر على ركوع وسجود بها جرح عنها** ام وكذا لا يفسد اقتداء من يقدر على الركوع والسجود
من لا يقدر عليها العذر لقوله تعالى المقتدى به **ومفترض من قبل** ام وكذا لا يفسد اقتداء المفسر بلام متفعل لان الاقتداء بنا وصف
الغرضية معدوم في حق الامم والذم صرح عندنا وتزوج ان معاذ بن جبل كان يصلي مع الله النبي صلى الله عليه وسلم ففلا يقدر
فرضا القول حين شكوا تطويله بهم يا معاذ اما ان نقل من واما ان تخفف على قولك كما رواه الامام احمد فشرع له احد الامم
الصلاة معه ولا يصح بغيره الصلاة بقومه على التقفيف ولا يصح معه هذا حقيقة اللفظ افادته من الامامة اذا صلى معه
عليه الصلاة والسلام ولا يمنع امامته مطلقا بالاتفاق فم ان الله منه من الفرض انتهى **وناذر ناذر** لان صلاة الامام نقل بالنسبة
الى المقتدى لان التزمه اما يظهر عليه فقط **اذا اندر احداهما عن ستر والاخر فانه يجوز الاختار**
ومفترض اخر وكذا لا يجوز الاقتداء بمفترض من غير ضرورة الاقتداء مشاركة وموافقة فلا بد من التخاذ وهو معدوم وكذا لا
لا يصح اقتداء الناذر بالناظر لان المنزلة اقرب من الخلق بها انها واجبة قصدا وجوب الخلق بها عارض لتحقيق البرر وهذا

بأن النائم كانه خلف الأمام والامام قد تمت صلاته وكذلك صلاة النائم بقدر التفرغ وفي فتح القدير لو كان في القوم
لاصق لوفعل الامام ذلك بعد ان قام يقضي فاته مع الامام لا تقدر ولا تقدر عنده وقيل يكونه بقصوده قدر التشهد كان
الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم بطلت الصلاة الحلقا تقاطعا صلاة المسبوق بما اذا لم يتكلم انفرادا ولو قام قبل سلامه تاركا
لواجب ففقد ركعة من سجوداته ففعل الامام ذلك لا تقدر صلاته لانه استكمل انقضاءه حتى لا يسجد لسجدة الامام لسهو عليه
ولا تقدر صلاته لو فسدت صلاة الامام بعد سجوده ولو احدث الامام في ركوعه او سجوده نؤضا وبني واعادها
لان تمام الركعتين لا يتحقق فلا بد من العادة اما على قول من يوجب سجدة واحدة لما عذر ابو يوسف والسيوطي
وان تمت بالوضع كركعتي الجمعة بين السجودتين ففرض عنده ولا يتحقق في غير طهارة والانتقال من ركعتين الى ركعتين
فرض بالاجماع وذكر في الكافي ان النائم على غير عين تمام ما هيبة وتقام بخروج عن العصة فالسجدة وان تمت بالوضع
ما هيبة لم تتم تمامها من العصة انتهى فالاعادة هنا على سبيل الغرض وهي مما زعم الاداء لانها لم يصحها فلزم
بعد فسدت صلاته ما لم يرد راسه منها مريدا للاداء اما اذا رفع راسه مريدا اداء ركعتين فلا يراد به سجدة واحدة
وتقدر صلاته ويبر صريح في الكافي فانه قد يبا اداء لم يرفع مريدا اداء فلو سبقه الحرك في الركوع فرفع راسه فاني لا سمع
انه لم يرد راسه ففوت صلاته وصلاة القوم ولو رفع راسه من السجود وقال اكبر مريدا به اداء ركعتين ففوت صلاة الكل
وان لم يرد به اداء الركعتين ففيه روايتان عن ابو حنيفة **ولو ترك في ركوعه او سجوده سجدة ففقد ركعة واحدة** وما
ان الركوع والسجود **نوبا** او هو بان الترتيب ليس يفرض فيما شرع مكررا من افعال الصلاة وذكر صاحب الوافي فيه
انه يصحها وفي الكثر انه لا يصحها ولا تتحقق لان ما في الكثر لبيان عدم الزوم وما في اصل لبيان الافضل لتسعة الافعال
مرتبة بالقدح الممكن فان قلت كان ينبغي ان تكون اعادتها واجبة لان الترتيب المذكور واجب قلت فاجاب عنه في الكافي
حيث قال ولين كان الترتيب واجبا فقد سقط بعد الزمان ونسبه المحقق في فتح القدير وفيه كلام لان الترتيب الساقط
بعد الزمان انما هو ترتيب الغزوات واما الواجب في الصلاة اذا تركه ناسيا فان حكمه سجود السهو وجوابه انهم لم ينعوا
وجوب سجود السهو واما الظاهر في اجادته لاجل ترك الترتيب فالمعطل له عدم لزوم الاعادة لعدم وجوب السجود **ولو لم**
واحد فاحد الامام حين المأموم للامامة لو صلح لها ان الامامة بلائيه لافيه من صيانة الصلاة وتعيين الاول لقطع
المراعاة ولا نزاحة وصار الامام يوما اذا خرج من المسجد فهو على المصحة وان لم يخرج من المسجد فهو على امامته حتى يحضر
الاقتداء به ولو كان في المسجد يستمر على امامته **والامام** وان لم يصلح للمأموم للامامة مثل المرأة والصبي والمجنون والامر والاخر
فسدت صلاة المقتدي **دون الامام على الاصح** كالحائض والامر والاخر وان لم يتحول عنه حتى ياما وبقي
المقتدي بلا امام له بحيث لم يمتدح امامته وهذا ظاهر لك ان اطلاق الكثر في محل التشديد وهذا قول اخر ان احدهما
تقد الصلاة بها صلاة الامام خاصة والثاني في صلاتها وبطلان الاختلاف عند عدم الاستقلال واما اذا استقله فاجعل
على بطلان صلاة الامام والمقتدي ولهذا قلت **هذا اذا لم يستقله فان استقله فصلا الامام المستقل باطله**
وقيل يكون المأموم واحدا لانه لو كان سقودا فلا يتعين الامام او القوم او يتعين هو بالقديم ويقدر به لعدم الادوية
ولو لم يصلح فاحدنا وضربا من السجودت صلاة الامام وبني على صلاته وفدت صلاة المقتدي قال في البحر
معزيا الى التفسير رجل ام رجلا اذا فادنا جميعا وضربا من السجودت صلاة الامام فانه لا يمتنع ويبنى على
صلاة وصلاة المقتدي فاسدة لانه مقتدي ليس له امام في المسجد انتهى **اخذه رعاك يملك الى انقطاعه ثم يتوضا**
وبني ولا يجب عليه الاستئذان وذكره من لا خسر فيه وهذا باب **في بيان احكام ما يفصد الصلاة وما يتكبر**
فيها لما كان سبقت الحرك عارضا ساويا او النفساء عارضا كسبا فم ذلك واضر هذا والقائد والبطلان في العادات
سواء يقال ضد الشيء بالضم فسار او فو فاسد وضد بالضم فسار او فهو فسيد وافسد ففسد والمفردة ضد
للمصلحة كذا في مختار اللغة **يفسد** هذه الصلاة **التكلم عده وسهوه قبل ففقدته قدر التشهد** بيان الحرك
ان صلاته هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هي التشيع والتكبير وقراءة القرآن وفي رواية البيهقي انها هي وما لا
يصلح فيها ما شرته يفسد ما مطلقا كالاكل والشرب وغيره بالتكلم دون الكلام ينقض الكلمة الواحدة كما عين بها صاحب
المجمع لان التكلم هو النطق يقال تكلم بكلام وتكلم كلاما وسواء سمع غيره او لا وان لم يسمع نفسه وصح الحروف فعلى قول
الكرخي يفسد وعلى عن الامام محمد ابن الفضل عده وفي المحيل النسخ المسعود المعجم يفصد هذا خلافا لابي يوسف وثل
اطلاقه الكلام في النعم وهو قول كثير من المشايخ وهو المختار واختار غير الاسلام وغيره انها لا تقدر فان قلت ما تنص
بارواه الحكم وصح ما ناه وضع عن امتي الحظا والبيان وما استكرهوا عليه قلت من باب القضي والاعوم لانه ضروري

فوجب تقديره على وجه يصح والاجماع منعقد على ان رفع اليدين من اداء فلا يرد عنه والا تقصيره وهو في غير محل
الضرورة لا السلام بها على الخروج من الصلاة قبل ان ينها على خط اكملها فانه لا يفصد بها بخلاف السلام على انسان
فانه يفصد بها ولو ساها وبهرج الحق الكمال في مقدمة المسألة بزيادة التقير حيث قال مفصد بها قوله وفعل القول الكلام
عده وهو قبل ان يتعدى هذا الشاهد الا السلام ساها وبهرج عنه السلام على انسان اذا صرحوا انه اذا سلم على انسان اسأ
فقال السلام ثم علم فسكت فقد صلاقة بل المراد السلام للخروج من الصلاة ساها وبهرج قبل ان ينها وتعين المسئلة انه اكل
انه يظن انه اكل اما اذا سلم في الرياضة مثلا ساها بعد ركعتين على خط انما شرعية وبذلك فتقد صلاته فيحفظ
هذا انتهى **ورد السلام بلسانه** عدا كان او هو لان رد السلام ليس من الاذكار بل هو كلام وخطاب والكلام مفيد
مطلقا ذكره الشنقي وقيل بكونه بلسانه لانه لو رده بيده او براسه او باصبعه لا تقدر صلاته كما في الخلاصة وفي الجمع
لورد السلام بلسانه او بيده فسدت والظاهر الاول قال شيخنا في جرحه والحق ما ذكر العلامة للعلين ان الفاعل في
في الذنب واما استظهاره بمقتضى المشايخ من فزع نقله في الظهيرية والخلاصة وغيره انه لو صالح الصلي انسا بنسبة السلام
فسدت صلاته ونقل الرازي بعد نقله عن حاتم الايمه اللود في انه قال صلى الله عليه وسلم اذا ردا بالابتداء لانه كانه
التسليم باليد وكذا ذكره الباقون وقال عبد بن يوسف لا يفصد انتهى **والفتح بلا عذر او عذر صحيح** وهو ان يقول
بالفتح والضم والمعذر وصف يدل على المكلف يناسب التسهيل عليه فان كان التفتيح لعذر فانه لا يبطل الصلاة بخلاف
وان حصل له عذر فالعذر من قبيل العذر لانه لا يبرأ من غير عذر ولا عرض صحيح فهو مفيد عند اخلاصه
لا يبرأ من غير عذر وان كان من غير عذر لكان لعرض صحيح كقبي صوته للقرآن او للاعلام انه في الصلاة او لم يهتدي
امام عند خطابه ففيه اختلاف وظاهر اكثر اختيار الفاعل لكن الصحيح كما في شرح الكثر للزبلي وغيره عده لانما لقراءة
ملحق بها وقوله بلا عذر وعرض صحيح او من اقتصر الكثر على الاول وان كان يمكن حمل العذر في كلامه على ما هو عام
من المضطرب اليه فيدنا بان يظهر له عذر لانه لو لم يظهر له عذر فانه لا يفصد بها اتفاقا لكنه مكرره وهو
يحمل على قول من قال ان التفتيح فصد او اختيارا مكرره لانه عت لمروره عن القافية **والدعاء بما يشبه كلاما** انما افرد
وان دخل في التكلم لان الشافعي لا يفصد بها بالدعاء وهو مختلف بالتكلم والدعاء لان التكلم المفيد لها لا بد وان يكون
بما يشبه كلاما وقد تقدم ان الدعاء بما يشبه كلاما هو ما ذكره سواه من العباد كالتم طمعي واقتضى ديني وارزقي
او زوجي فلاته على الصحيح وما استحال طلبه من العباد فليس من كلاما مثلا العاقبة والمغفرة والزرق سوا كان لنفسه
او لغيره ولو لاخيه على الصحيح كما في البحر معزيا الى المحيط **والانبي والناوه والتأنيف والبكا بصوت لوجع او**
مصيبة لا ذكر الجنة والنار يفصد بها اما الانبي فهو ان يقول في الكافي والناوه ان يقول او الرجل تائبها و
وتأوه وتأوه اقال او وهكلمة توجب كفي العرب ورجل او كثير التأوه والتأنيف هو ان يقول او تيق ثم ان لم يخل
لا تقصير وقيل انه ينقض وقيل لا يوجب لتقصير واما ادا ربه تقية موضع سجوده ادا ربه التأنيف فان الصلاة
تقد عنهما مطلقا وقال ابو يوسف بعده لكن في الجنب الصحيح ان خلاصه انما هو في المحقق وفي السجود تقصير عند
هم وبما رونه في الخلاصة ان اصله عند انفي الحرفين لا تقدر صلاته وفي رابعة احرف تقدي وفي ثلاثة احرف
اختلن المشايخ فيها والاصح انها لا تقدر انتهى **والبكا بالصوت** يعني الحاصل منه حروف وهو قوله لوجع او مصيبة
فتيد في الانبي والتأوه والبكا وقوله لا ذكر الجنة او النار عايد الى الثلاثة ايضا والحاصل انها ان كانت من ذكر
الجنة او النار فهو دال على زيادة التشويخ ولو صرح بها فقال اللهم اني اسألك الجنة واعود بك من النار لم يفصد صلاته
وان كان من وجع او مصيبة فهو دال على اظهارها فانه قال اني مصاب والدلالة على نقل العمل الصريح ادا لم يكن هناك
صريح بخلافها وهذا كله عندها وعن ابي يوسف ان قوله لا يفصد في الجاني واما يفصد في الاصل عنه ان الكلمة
اذا اشتملت على حرفين وهما اذ ايدان او اصدرا لا يفصد وان كانا اصليين يفصد وصر في الزوائد مجموعة في قولنا
امان وتسهل ونفي الزوائد الكلمة لورد فيهما حرف كان من هذه الحروف لان هذه الحروف زوائد ايدان
وقعت وذكر في البحر عن الظهيرية ان فعل الخلاف فيما اذا امكن الاستماع عنه اما لا يمكن الاستماع عنه لا يفصد
عند الكل كما يبين ادا لم يملك نفسه عن الانبي والتأوه لانه حينئذ كالصعاس والحشا اذا حصل بها حروف
وقيل بالانبي ونحوه لانه لو استعطف كليا او هرة او ساق حمار لم تقدر صلاته لانه صوت لاهجاءه وقيل بالبكا
بالصوت لانه لو خرج مدغم من غير صوت لا تقدر صلاته بخلاف في كمال كذا في البحر معزيا بالشرع الجامع الصحيح
فتاوي خان انتهى **وتشيت عاظم** بصلواته ام يفصد بها لانه من كلام الناس وهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقابل

وهو معاوية بن الحكم ان صلاته هذه لا يصلي فيها شي من كلام الناس فيجعل التشبث منه ولو كان التشبث
من العاطس لنفسه كما ان لا يفسد بان قال بوجه الله يا نفسي لانه لم يكن خطا بالغير لم يفسد من كلام الناس كما اذا قال
بوجه الله وقد يقول بوجه الله لانه لو قال العاطس او السامع الحمد لله لانفسه لم يفسد بان قال بوجه الله
وفي اختلاف الشايخ ومحمد ايضا عند عدم ارادة التفهم فلو اراده تفهم الصلاة السامع القابل الحمد لله
كذلك في الجهر من غير حاجة كما في نية المصلي وشرحها وفي التقنية مع عدم كبر الجهر المودع فيه بالتكبير في فرض
لانه تعليل للغير من غير حاجة كما في نية المصلي وشرحها وفي التقنية مع عدم كبر الجهر المودع فيه بالتكبير في فرض
فيه رجل فنادى المودع ان يحرك التكبيرات وركع الامام في الحال فحضر المودع بالتكبيرات فان قصد جوابه فسدت
صلاته وكذا لو قال عند ختم الامام قد اتم صدق الله وصدق الرسول وكذا اذا ذكر في تشهدته اشهادتين عند ختم
الشهادتين فقد ان قصد الاجابة انتهى **جواب خبر الاسترجاع على المذهب** ارادوا ان يفسدوا ما استرجع
الى ذلك بان قال ان الله وان الله راجعون من بعد ابدلك الجواب وصح في الطائي والهادية الصادع عن هذا خلافا لابي
يوسف وقال بعض الشايخ انه يفسد اتفاقا وشبهه في بعض شروح الهداية الى عامة الشايخ وقال في الخاتمة
انه الظاهر فكان هو المذهب وسلكه الاصول ولا فقه الا بانه كما لا يسترجع كما في نية المصلي **وكذا كما قصد**
به الجواب او الخطاب كما ينبغي حذو الكتاب بقوة لانه ذلك وكذا لو قال لرجل اسمه موسى ويده عصا
فقال وان ذلك بيننا يا موسى او كان في السجدة وابنه خارجا فقال يا بني اركب معنا او طرق على علي عليه السلام
ونودي من خارجها فقال ومن حمله كان امنا واراد بهن الا انما هو الخطاب لانه لا يشكل على احد انه متكلم لافان
وقته على غير امامه ان يفسد ما لا تعليل وتعلم لغرض خاصة وفي الجهر اراد من العلق على غير امامه تلقينه وعلى
قصد التعليم اما ان قصد قرأة القرآن فلا تقدر عند الطائي في الخلاصة وغيرها **بخلاف فقهه على امامه مطلقا**
لانه تعليل به اصلاح صلاته اما اذا كان الامام لم يقدر الفرض فظاهر واما ان كان قرأه فقهه اختلاف والصحيح
عدم الفرض لانه لو لم يقدر رجا يحرك على ما يكون مفدا فكان فيه اصلاح صلاته ولا خلاف في ذلك على من على
رضي الله عنه اذا استطاع الامام فاطمعه واستطاعه سكوتة ولهذا لو وقع على امامه بعد ما انتقل الى اية اخرى
لا تقدر صلاته وهو قول عامة الشايخ لا خلاف في الرخص وفي المحل ما يفيد انه المذهب فان فيه وذكر في الاصل
والجامع الصغير انه اذا وقع على امامه يجوز مطلقا ان الفقه وان كان عليها ولكن التعليم ليس يعمل كثيرا ولا في
حقيقة فلا يكون مفدا واه لم يكن محتاجا اليه وصح في الظاهر انه لا تقدر صلاة الفاتح على كل حال وقد
صلاة الامام اذا اذن من الفاتح بعد ما انتقل الى اية اخرى وصح في الطائي لا تقدر صلاة الامام ايضا فصار الحاصل كما في
البحر ان الصحيح من المذهب ان الفقه على امامه لا يجب في صلاة احد الفاتح ولا الاخذ مطلقا في كل حال ومن ثم
قلت مطلقا ثم قبل بنو النخعي على امامه الثلاثة والصحيح انه بنو النخعي دون القرية لان قرأة المقتدى منهم على
والفقه على امامه غير يفسد عنه وفي القصة اخرج على الامام فقع عليه من ليس في صلاة وتذكر فان اخذ في الثلاثة قبل
تمام الفتح لم تقدر ولا تقدر لان تذكره يضاف الى الفتح وفتح الكراهة كالبالغ ولو سمعه المودع من ليس في الصلاة ففقه
على امامه يجب ان تبطل صلاة الكلان التلقين من خارج انتهى **ولو جاز على لسان المصلي كلمة نعم ان كان يستاد**
ها في كلامه تقدر صلاة والا رواه لم يكن يبيد هذا لان لا تقدر صلاة لان هذه الكلمة في القرآن فيجعل منه ثم اعلم انه
وقع في شرح القرون للزاهد وقيل لا تقدر في قولهم لا تقدر الصلاة بشي من الاذكار المتقدمة اذا قصد بها الجهر
في قول ابن حنيفة وصاحبيه واليخفي انه خلاف المشهور المنقول من رواة وشروفا وفتاوى كما ذكره شيخنا لكن ذكر في
الفتاوى الظهيرية في بعض المواضع انه لو اجاب بالقول بان اخبر بخبر يسر فقال الحمد لله رب العالمين لم يجز يسره
فقال ان الله وان الله راجعون تقدر صلاته والاصح انها لا تقدر صلاته انتهى وهو يصح بخلاف المشهور انتهى **والله**
وبشره مطلقا ان يفسد ما لا يفسد لان كل واحد منها عمل كثير وليس من اعمال الصلاة ولا ضرورة اليه بخلاف قاضي
خان وجه كونه كبير يقول انه عمل اليد واللسان قال بعض المحققين وهو متكلم بالنسبة الى ما لو اخذ
من خارج سمى فاطمعه او وقع في فيه فطرفة مطلقا لم يفسد فانه يفسد على فساد الصلاة في كل من هذه الصور مطلقا
ويشترط مطلقا العمد والنيان لان صلاة الصلاة مذكورة فلا يبقى النيان بخلاف الصوم فانه لا يذكر فيه وشمل القليل
والكثير ولهذا في الجاهل لا يفسد العمل في وقت الزيلعي بانفس الصوم ولا يفسد الصوم لا تبطل الصلاة
انتهى في الاشياء وهو موعود كذا فانه لو اطلع شيئا عن اسنانه وكان قد قرأ الحصة لا يفسد الصلاة وفي الصوم يفسد في
بينها الاول والي ومحمد الجليل بان فقه حلت عمل كثير يوجد بخلاف فساد الصوم فانه معلق بوصول المقدي الى الجوهرة لكن في البدايع والخلال

لا فرق بين التخطا في الصلاة والصوم في قدر الحصة الا اذا كان بين اسنانه ما كوله دون الحصة وان تعلمه
فانه لا يفسد ما هو استاء من قوله مطلقا وهو مستقيم على ما في الوجوه الجيدة والمخطا وما على القول بالتوبة بينهما اي
الصلاة والصوم في هذا القدر فلا لا يخفى **وانتقاله من صلاة الى غيرها** ان يفسد ما انتقله من صلاة
الى اخرى معايرة الاولى وصورتها صلى ركعتين ركعة من الظهر ثم افتتح العصر او التطوع بتكبير فقد افسد
الظهر وتغير السيلة ان لا يكون صاحب ترتيب بان يبطل عنه بضيق الوقت او بكثر الغفوات فان كان صاحب
ترتيب بان يبطل عنه بضيق الوقت فالمنقل الى العصر تطوع عند اي حنيفة والي يوسف انه لا يلزم من بطلان العمل
بطلان العمل عندها وان انتقل الى عصر سابق على الظهري فقد انتقص وصف الفرضية قبل الدخول في العصر للترتيب
فان ما انتقل عن تطوع لزم من فسخه في الطائي واما يبطل ظهره لانه صرح شروعه في غيره والله تعالى ما يحصل ليس
بحاصل فتخرج عنه ضرورة المناقاة بينهما فضا ط الخرج عن الاولى صحة الشروع في المغايرة ولو من وجه فلهذا
لو كان منفردا في فرضه فغير يوجب الاقتداء او التسفل او الواجب او شرع في جناية غير باخر فغير يوجبها او التا
يصير مستاقا على الثانية فقط بخلاف ما اذا لم ينوشيا ولو كان مقتديا فغير لا يفسد بغيره اذ فيه وصير مفتقا اما
اراد ثانيا واصل ركعة من الظهر فغير ينوي الاستياق للظهر بعينه الا يفسد ما اداه فغير تلك حتى لو لم يصح بغيره فيها
في الفضة الثانية باعتبارها فدت الصلاة فلفت نية الثانية وشترع عليه ما ذكره الاول في اذ صلى الظهر رجا فلو اسيا
تذكر انه ترك سجدة منها ساهيا ثم قام واستقبل الصلاة وصلى رجا وسلم وهب فظهره لان نية دخوله في الظهر ثانيا
وقع لغوا فاد اصر ركعة فقد خطا المكتوبة بالنافذة قبل الفرائض من المكتوبة انتهى ومعلوم ان هذا اذا لم يتلفظ بل انه
فان تلفظ بل انه بان قال نويت اصلي الى اخره فسدت الاولى وصار مستاقا للنوي ثانيا معلق لان الا الكلام مفرد وقدرنا
بالصلاة لانه لو صام قضا رمضان وسلك بعد الفجر ثم نوى به ففلا لم يخرج عنه نية النفل ان الفرض والنفل في الله
في الصلاة جنتا مختلفتان لا يحان لاحدهما على الاخر في التوبة وهما في الصلاة والزكاة جنبه واحد كذا في الجهر فقلنا من
المحيط **وقر انتم مصنف** مطلقا ان يفسد ما عند اي حنيفة وقالا هي بامة لانها عبارة انضافت الى عبادة لا لانه
تشبيه بصنيع اهل الكتاب والبر حنيفة وجهان احدهما ان حمل المصنف والنظر فيه وتعليق الاوراق عمل للتبرع الثاني
انه تلقن من المصنف فصار كاذبا تلقن من غيره وعلى الثاني لا فرق بين الموصوفين مع والحوال عنه وحل الاول بغير فرق
وصح في الطائي الثاني وقال انه انتقد بكل حال بغير ما صحه شمس الامية السرخس ومن ثم قلت مطلقا واحلق في الصلي
فشل الامام والمنذر فاني الهداية من التقييد بالامام وقع اتفاقا كالحق غاية البيان واعلم اها العقبه باهل الكتاب لا يكره
في كل شيء فانما نالوا وشرب كما يكون ويشربون اما الحرام فهو التشبه فيما اذا كان مذموما وفيما اذا يقصد به التشبه
كذا ذكر قاضي خان في شرح الجامع فعلى هذا لم يقصد التشبه باهل الكتاب لا يكره عندها كذا في الصور **وكل عمل كثير**
يشك الناظر في فاعله انه ليس فيها الرق الصلاة وهذا خاطا بل العمل الكثير على الاصح واعلم انهم اتفقوا على ان العمل الكثير مفسد
والقليل لا يمكن الاحتراز عن الكثير دون القليل في فان في الحركات من الطبع وليست من الصلاة فلو اعتبر العمل مفدا
مطلقا لزم الحرج في اقامة صحتها وهو مدفوع بالنقص ثم اختلفوا فيما بين الكثرة والقلة على قول احدهما ما ذكره في
التحريم واختاره في الخلاصة والثانية قال في الجهر فقلنا عن البدايع وهذا اصح وتابعه الزيلعي والاولوحي وقال في المحيط
انه الاصح وقال الصدوق في تهذيبه الصواب ثانيا ان ما يقام بالدين عادة كغيره وان فعله بيد واحد كالنسيم ولبس
القميص وشدة الراويل والبرص عن القوس وما يقام بيد واحدة قليل ولو فعله بالدين كترت التعميد وحل الراويل
ولبس القنطرة وترعها وترع الجلام واما الشبه ذلك تالفتا ان الثلاث المتواليات كثيرة وما دونه قليل حتى لو روي
على نفسه بمرحة ثلاث مرات او صل موضع ما من جبهه او من ثلثة اجزاء او تنفث ثلث سرفات فان كانت على الوا
تقد الصلاة صلاته وان فضل لا تقدر وان كثر وعلى هذا قتل القتل ان يبعها اي الكثير لا يكون مقصودا للفاعل والقليل
بخلافه ضامها ان يفوض الحرام البتة وهو المصلي فان استكثره كان كثيرا وان استقله كان قليلا وهذا اقرب الاقوال
التي هي حنيفة فان من دله ان لا تقدر في خبر هذا بشي لا يفوضه الى ارباب المبتلى به ثم فرغ على ما ذكره من تفسير العمل الكثير
مسئلة وضع في الخلاف بين مشايخنا فقال **لا تقدر بوضع يديه في تكبيرات الزوايد على اللهاج** لانه ليس يعمل كثير على ما ذكرنا
من التفسير وكذا القول الثالث لعدم القول وروى بحول النبي عن اي حنيفة ان رفع اليدين عند الركوع وعند رفع
الراس منه مفسد وهو رواية شاذة وليست بصحيفة رواية ودرية لان المختار في عمل الكثير ما ذكره له لايقام بالدين
وايه اعم **وبجوده على نجس** يفسد رجا وعن ابي يوسف فقد السجدة لا الصلاة لوصح لو اعادةها على موضع ظاهر لانت
اداءها على نجاسة كالمصلي لها ان الصلاة لا تقدر فان فوضها خد كلها بخلاف وضع يديه وركبته فان صلاته
تجوز لان وضعها عليه كركا الوضع اصلا وترك وضعها لا يمنع الجواز اصلاحا بخلاف الوضع فان ترك وضعه يفسده

لمذهبه فلكم كذلك وظاهر الهداية ان الاعتقاد المقتد ولا اعتبار باعتقاد الام حتى لو شاهد الحق امامه الثاني
سرا ولم يقر صانته اقتد به فان اكثر المشايخ قالوا يجوز وهو الاصح كما في فتح القدير وغيره وقال الهندواني وجها
لا يجوز وبوجه في النهاية بانه اقبس ان زعم الامام ان صلاته ليست بصلوة فكان الاقتاد حينئذ بناءا على وجوده وعلى
العدم في زعم الامام وهو الاصل فلا يصح الاقتاد انتهى ورد بان المقتد بين حوارها والاعتبار في حقه راي نفسه لا غيره
وايضا ينبغي حال حال الامام على التقليد لا في حصة حمل حال المسألة على الصلاح ما أمكن فيقتد باعتقادها والالتزام منه
نعم الدخول في الصلاة بغير طهارة على اعتقاده وهو حرام الا انه يفرق المسألة ان المأموم علم به والامام لم يعلم به
بذلك كما ذكره الزيلعي فيقتصر على الجواب الاول **باب كيف ساكتا على الظاهر** كما في الهداية وصحة قاضي خان وغيره لان فعل
الامام يشمل على شرع وعينه ما كان مشروعا يتبعه فيه وما كان غير مشروعي لا يتبعه كذا في العناية وقيل يقتد بحقيقة المصداق
لان الكثرة لا بدليل مشاركة الامام في القراءة واذا فقدت المشاركة فان قلت كيف يقتد بحقيقة المصداق وهي
مفصلة للصلاة قلت لان المصداق فيها هو من الركان او اشرافا معصدا في غير ما وادعا علم **ولو شيد القنوت ثم ذكره**
في الركوع لا يفتت فيه لانه ليس بحال القنوت **ولا يعود الى القيام فان عاد اليه وقتت ولم يعد الركوع لم يفسد**
صلاته وسجد للسجدة هذا بيان حكم القنوت اذا فسد فعله اعلم انه اذا نسي القنوت حتى ركع ثم تذكر فان كان بعد دفع
الراس من الركوع لا يعود ويسقط عنها القنوت وان تذكر في الركوع فذلك في ظاهر الرواية وصحة في الملازمة وعن ابي
انه يعود القنوت لانه بالقران كالوترك النافذة او السجدة فتذكر في الركوع او بعد دفع الراس منه فانه يعود
ويتقضى ركوعه والفرق على ظاهر الرواية لان ما ينقض الركوع في القنوت عليه لا كماله لانه ما يتكامل بقراءة الفاتحة و
السجدة كونه لا يقتضي دون القراءة اصلا وفي القنوت ليس بقصه لا كماله لانه لا قنوت في سائر الصلوات والركوع حتى
يدونه فلو قصر كان نقصا لان نقص الفرض الواجب كذا في البدائع فانه عاد الى القيام وقتت ولم يعد الركوع لم يفسد
صلاته لان ركوعه قائم لم يفسد بخلاف القنوت عليه لان يعود صارت قلة الكل في حوا والتركيب بين القراءة والركوع
من غير فارق فركوعه قائم فلم يفسد بركعتين وان لم يشرع القنوت في الركوع مثل تكبيرات العبد اذا تذكر في حال الركوع
حيث يكره لانه لم يشرع الا في بعض القنوت غير معقول المعنى فلا يعود الى ما هو قيام وجهه دون وجه وهو الركوع واما
تكبيرات العبد لم يفسد بخلاف القيام لان تكبير الركوع يوجب بها في حال الاخطا وهي ضرورة من تكبيرات العبد بل هو
الصحابة فاذا اجاز ذلك حصة منها في بعض القيام من غير قيام عز وجل ادا بالقيام مع قيام العبد لا يفسد في حصة
في حصة وانما يسجد السجدة والوتر القنوت عن محله الاصل كما مر به ملاحضه وفي الملازمة كونه ليس القنوت فتذكر في الركوع
فيه روايتان والصحيح انه لا يفتت في الركوع ولا يعود الى القيام فان عاد الى القيام وقتت ولم يعد الركوع لم يفسد صلاته
لان ركوعه قائم لم يفسد بخلاف القنوت وفي شريح النظم الوهابي شيخنا عبد البر بن عبد الله بن علي بن حاتم الفقيه الحجازي
لوسعه عن القنوت في الوتر وتذكر في الركوع هل يعود فيه روايتان واختاره لا يعود ويسجد للسجدة والوتر الاول هو
لانه حصل بعد قرة تامة وهو الصحيح وانه لم يركع الامام قبل فاع **المقتدى تابعه** لم يركع الامام في صلاة الوتر
قبل ان يترفع المقتدى من القنوت فانه يتابعه ويقطع القنوت لان القنوت ليس بوقت ولا يركع الامام في صلاة الوتر
الوتر ولم يبق المقتدى شيئا من القنوت ان حاد في الركوع فانه يركع وان كان لا يخاف يفتت ثم يترفع كذا في الملازمة
بخلاف التشهد يعني اذا سلم الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد لا يقطع التشهد ولا يتابعه في السلام اذا لم يلمحهاها
من تركها فساد المصلاة بخلافه ثم ذكره ملاحضه **ولو وقت في اول الوتر وثانيته سهوا لم يفتت في ثالثه**
لانه لا يترك في الصلاة الواحدة ذكره في الصبر وعزاه الى الذخيرة وبه جزم ملاحضه وفي منته ومرحه ولا يفتت في غير
اخر الوتر لا رواه الامام ابو صيفيه عن ابن مسعود رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفتت في غير
قطر الا شهر او احد لم يبق ذلك ولا بعده وانما فتت في ذلك الشهر يدعى على قوم من العرب ثم تركه وفي الصبر قولا
عن شرح القنابة انه نقل عن العناية انه ان نزل بالسليمان نزل في صلاة الامام في صلاة الفجر وهو قول الثوري احمد
وقال احمد وهو اهل الحديث القنوت عند النوازل مشروعي الصلاة كلها انتهى ما قرع من بيان احكام الوتر شرع في بيان
احكام النوافل فقال **وبين اربع بسليمة قبل الظهر اربع قبل الجمعة** واربعة بعد الظهر اربع قبل الجمعة والاصل فيه
قوله صلى الله عليه وسلم من تأخر على سعة ركعة في اليوم واليلة بني الله له بيتا في الجنة وفسر ذلك صلى الله عليه وسلم
على نحو ما ذكره ما يابا بسنة الظهر فيما لم يلبس طهارة اول في العبد لان السنة تبع للفرض واول صلاة فرضت
صلاة الظهر يعني اول صلاة صليت بعد الاقتراف وبعضهم كصاحب الهداية ابتداء سنة الفجر لانها اقرب من غيرها وحين
ركعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشا واقواها سنة الفجر باتفاق الروايات لما في الصحيحين عن عائشة

وتركه

للهيب

لمذهبه فلكم كذلك وظاهر الهداية ان الاعتقاد المقتد ولا اعتبار باعتقاد الام حتى لو شاهد الحق امامه الثاني
سرا ولم يقر صانته اقتد به فان اكثر المشايخ قالوا يجوز وهو الاصح كما في فتح القدير وغيره وقال الهندواني وجها
لا يجوز وبوجه في النهاية بانه اقبس ان زعم الامام ان صلاته ليست بصلوة فكان الاقتاد حينئذ بناءا على وجوده وعلى
العدم في زعم الامام وهو الاصل فلا يصح الاقتاد انتهى ورد بان المقتد بين حوارها والاعتبار في حقه راي نفسه لا غيره
وايضا ينبغي حال حال الامام على التقليد لا في حصة حمل حال المسألة على الصلاح ما أمكن فيقتد باعتقادها والالتزام منه
نعم الدخول في الصلاة بغير طهارة على اعتقاده وهو حرام الا انه يفرق المسألة ان المأموم علم به والامام لم يعلم به
بذلك كما ذكره الزيلعي فيقتصر على الجواب الاول **باب كيف ساكتا على الظاهر** كما في الهداية وصحة قاضي خان وغيره لان فعل
الامام يشمل على شرع وعينه ما كان مشروعا يتبعه فيه وما كان غير مشروعي لا يتبعه كذا في العناية وقيل يقتد بحقيقة المصداق
لان الكثرة لا بدليل مشاركة الامام في القراءة واذا فقدت المشاركة فان قلت كيف يقتد بحقيقة المصداق وهي
مفصلة للصلاة قلت لان المصداق فيها هو من الركان او اشرافا معصدا في غير ما وادعا علم **ولو شيد القنوت ثم ذكره**
في الركوع لا يفتت فيه لانه ليس بحال القنوت **ولا يعود الى القيام فان عاد اليه وقتت ولم يعد الركوع لم يفسد**
صلاته وسجد للسجدة هذا بيان حكم القنوت اذا فسد فعله اعلم انه اذا نسي القنوت حتى ركع ثم تذكر فان كان بعد دفع
الراس من الركوع لا يعود ويسقط عنها القنوت وان تذكر في الركوع فذلك في ظاهر الرواية وصحة في الملازمة وعن ابي
انه يعود القنوت لانه بالقران كالوترك النافذة او السجدة فتذكر في الركوع او بعد دفع الراس منه فانه يعود
ويتقضى ركوعه والفرق على ظاهر الرواية لان ما ينقض الركوع في القنوت عليه لا كماله لانه ما يتكامل بقراءة الفاتحة و
السجدة كونه لا يقتضي دون القراءة اصلا وفي القنوت ليس بقصه لا كماله لانه لا قنوت في سائر الصلوات والركوع حتى
يدونه فلو قصر كان نقصا لان نقص الفرض الواجب كذا في البدائع فانه عاد الى القيام وقتت ولم يعد الركوع لم يفسد
صلاته لان ركوعه قائم لم يفسد بخلاف القنوت عليه لان يعود صارت قلة الكل في حوا والتركيب بين القراءة والركوع
من غير فارق فركوعه قائم فلم يفسد بركعتين وان لم يشرع القنوت في الركوع مثل تكبيرات العبد اذا تذكر في حال الركوع
حيث يكره لانه لم يشرع الا في بعض القنوت غير معقول المعنى فلا يعود الى ما هو قيام وجهه دون وجه وهو الركوع واما
تكبيرات العبد لم يفسد بخلاف القيام لان تكبير الركوع يوجب بها في حال الاخطا وهي ضرورة من تكبيرات العبد بل هو
الصحابة فاذا اجاز ذلك حصة منها في بعض القيام من غير قيام عز وجل ادا بالقيام مع قيام العبد لا يفسد في حصة
في حصة وانما يسجد السجدة والوتر القنوت عن محله الاصل كما مر به ملاحضه وفي الملازمة كونه ليس القنوت فتذكر في الركوع
فيه روايتان والصحيح انه لا يفتت في الركوع ولا يعود الى القيام فان عاد الى القيام وقتت ولم يعد الركوع لم يفسد صلاته
لان ركوعه قائم لم يفسد بخلاف القنوت وفي شريح النظم الوهابي شيخنا عبد البر بن عبد الله بن علي بن حاتم الفقيه الحجازي
لوسعه عن القنوت في الوتر وتذكر في الركوع هل يعود فيه روايتان واختاره لا يعود ويسجد للسجدة والوتر الاول هو
لانه حصل بعد قرة تامة وهو الصحيح وانه لم يركع الامام قبل فاع **المقتدى تابعه** لم يركع الامام في صلاة الوتر
قبل ان يترفع المقتدى من القنوت فانه يتابعه ويقطع القنوت لان القنوت ليس بوقت ولا يركع الامام في صلاة الوتر
الوتر ولم يبق المقتدى شيئا من القنوت ان حاد في الركوع فانه يركع وان كان لا يخاف يفتت ثم يترفع كذا في الملازمة
بخلاف التشهد يعني اذا سلم الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد لا يقطع التشهد ولا يتابعه في السلام اذا لم يلمحهاها
من تركها فساد المصلاة بخلافه ثم ذكره ملاحضه **ولو وقت في اول الوتر وثانيته سهوا لم يفتت في ثالثه**
لانه لا يترك في الصلاة الواحدة ذكره في الصبر وعزاه الى الذخيرة وبه جزم ملاحضه وفي منته ومرحه ولا يفتت في غير
اخر الوتر لا رواه الامام ابو صيفيه عن ابن مسعود رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفتت في غير
قطر الا شهر او احد لم يبق ذلك ولا بعده وانما فتت في ذلك الشهر يدعى على قوم من العرب ثم تركه وفي الصبر قولا
عن شرح القنابة انه نقل عن العناية انه ان نزل بالسليمان نزل في صلاة الامام في صلاة الفجر وهو قول الثوري احمد
وقال احمد وهو اهل الحديث القنوت عند النوازل مشروعي الصلاة كلها انتهى ما قرع من بيان احكام الوتر شرع في بيان
احكام النوافل فقال **وبين اربع بسليمة قبل الظهر اربع قبل الجمعة** واربعة بعد الظهر اربع قبل الجمعة والاصل فيه
قوله صلى الله عليه وسلم من تأخر على سعة ركعة في اليوم واليلة بني الله له بيتا في الجنة وفسر ذلك صلى الله عليه وسلم
على نحو ما ذكره ما يابا بسنة الظهر فيما لم يلبس طهارة اول في العبد لان السنة تبع للفرض واول صلاة فرضت
صلاة الظهر يعني اول صلاة صليت بعد الاقتراف وبعضهم كصاحب الهداية ابتداء سنة الفجر لانها اقرب من غيرها وحين
ركعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشا واقواها سنة الفجر باتفاق الروايات لما في الصحيحين عن عائشة

رضي الله عنها قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من الفرائض أشد نقاهة من ركعتي الفجر في الغداة
أسلم ركعتي الفجر خير من الدنيا وما فيها وفي أواسط الطبراني عنها أيضا أنه ترك الركعتين قبل صلاة الفجر في سفر ولا حضر
ولا صحة ولا سم وقد ذكر ما يفيد وجوبها قال في الخلاصة أجمعوا على أن ركعتي الفجر قاعدتان غير عزليين ولا
روى الحسن بن أبي حنيفة أنه في النهاية قال شيخنا العالم إذا صار من جملة في القتال يجوز له ترك سائر السنن
لحاجة الناس إلى قتاله الأمانة الفجرية وفي الخبر كذا عن المصنف أنه نقل عن القنابية أنه من أنكر سنة الفجر جحش
عليه الكفر انتهى وفي القنية واختلف في ألا السنن بعد سنة الفجر قبل الأربع قبل الظهر والركعتان بعده والركعتان
بعد المغرب كلها سواء والأصح أن الأربع قبل الظهر كذا انتهى وهذا صحيح في الصلوة والنهاية لأن فيها وعيداً معروفه
قال عليه الصلاة والسلام من ترك أربعاً قبل الظهر لم تنله شفاعتي وفي التمهيد والنوادر والحجرات رجل ترك سنة الصلوات
لغير أن لم ير السنن حقائق كعادته استغفان وإن راس حقا منهم من قال لا بد من الأربع والصحح أنه باطل لأنه جاء الوعيد
بالترك ولو تكلم بعد الفريضة هل تسقط السنة قبل تسقط وقتها وتسقط ولكن قوله أنكر من تركه قبل الظهر
وفي القنية الكلام بعد الفريضة لا يسقط السنة ولكن ينقص ثوابه وكل عمل ينافي الصلوة أيضاً وهو الأصح انتهى وفي النهاية
لو صلى ركعتي الفجر والأربع قبل الظهر أو يشتغل بالبيع والشراء أو الأكل فإنه بعد السنة أما بالليل لفته أو شربة لا تبطل السنن
انتهى **وسنن أربع قبل العصر وقبل المغرب تسليمة** وفي السلفية مرة بأن الأربع قبل العصر موكلة
وهو غريب **وست بعد المغرب تسليمة** ذكره ملا ضرير في كتابه الشهور وهو مخالف لما نقل عن الترمذي
أنه يستحب الست بثلاث تسليمة وفي فتح القدير حكى اختلافاً بين أهل عصره في سنن الأولى هل السنة الموكلة
محصونة من السجدة في الأرض بعد الظهر وبعد العشاء وفي الست بعد المغرب أو لا الثانية على تقدير الأول هل يردن
الكل تسليمة واحدة أو تسليمتين وأما الأول فيها وإطال الكلام فيه أحاطة بحسنه وظاهره أنه لم يطلع
عليه في كلام من نقله وفي حاشية صور الترمذي لاخر زاده أن الست بعد المغرب تسليمة واحدة لحديث ابن عمر رضي الله
عنها وأما ما قلنا قلنا لم يشرع بعض الفرائض قبل الفريضة بعدد قلت أصيب عنه بأن الذي يشرع بعد الفريضة
شرع لغير أن القصر والحق قبله قطعا طمع الشيطان فإنه يقول من لم يطعن في تركه ما لم يكن عليه كيف يطعن
في تركه ما كتب عليه ويكره للأمام أن يتنقل في مكانة الذي صلى فيه الفريضة ولا يكره للمأموم ذلك لقوله عليه الصلاة
والسلام إجماعاً أحكم إذا صلى أن يتقدم أو يتأخر ولأنه إذا صلى في مكانة ظن الداهية في الفريضة ففقد ثوابه كذا في الجوهرة
وأكداه أن السنن ستة الفجر وقبل بوجوبها فلا يجوز صلاتها قاعداً من غير عز على الأصح كذا في الحاشية
من باب التراخي ولا يجوز تركها عالم صار من جملة في القتال يجوز له ترك سائر السنن ويجحش الكفر على تركها وتفق
إذا فانت محذوراً سائر السنن ولو صلى ركعتي الفجر مع أن ظن أن الفجر لم يطلع فإذا هو طالع لا يجزيه
عن ركعتيها على الأصح هكذا ذكر في الخلاصة وهذا يدل على الوجوب لكن في الخلاصة عن متفرقات شتر الأبهة
للحوائف رجل صلى أربع ركعات في الليل فتبين أن الركعتين الأخريتين بعد طلوع الفجر تحب عن ركعتي الفجر عن
هما وأما من الروايتين عن أبي حنيفة قال في رواية يقيته انتهى ورده كما في البحر في التمهيد بأن الأصح أنها لا تنوب عن ركعتي
الفجر كما إذا صلى الظهر ستاً وقد قصد على رأس الرابعة فإنه لا تنوب الركعتان عن ركعتي السنة في الصحيح من الجواهر
كذا هذا لأن السنة ما واجب النبي صلى الله عليه وسلم عليها وما أظنت عليه الصلاة والسلام كانت بغيره مبتدأة الله
ونكره الزيادة على أربع في نفل النهار وعلى ثمان ليلاً تسليمة والأصل فيه أن الفرائض شرعت لتوابع الفرائض والتمتع
لا يخالف الأصل فلوريدت على أربع في النهار لحالت الفرائض وهذا هو القياس في الليل إلا أن الزيادة على الأربع التي كان
عزها بالضر وهو ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولم يكن يصلي خمسا تسليمة واحدة وسجداً واحداً عشر وثلاثاً وأنه
عليه الصلاة والسلام كان يصلي خمسا ركعتان منها قيام الليل وتلك وتر وفي الأربع قيام الليل وثلاث وتر وفي
التسبيح قيام الليل وثلاث وتر وأما من روايتي ثمان في قيام الليل وثلاث وتر وفي رواية وثلاث عشر في قيام الليل وثلاث وتر وفي
ثمان منها قيام الليل وثلاث وتر وركعتان سنة الفجر قاله الزيلعي واختلف المتأخرين في الزيادة على الثمان تسليمة و
واحدة مع اختلاف التمهيد وصحح الإمام السرخسي عدم الكراهة معللاً بأن فيه وصل العبادة بالعبادة وهو أفضل
ورده في الكتابين بأنه يطل بالزيادة على الأربع في النهار قال في الصحيح أنه يكره لأنه لم يكن يرد على النبي صلى الله عليه وسلم
أما انتهى وفي منه للصلي أن الزيادة المذكورة مكرهة بأجمع أهل حنفية وصاحبيه وبه يضعف قول السرخسي
وقامه في البحر الرايق **والأفضل فيها** الليل والنهار **الرابع تسليمة** واحدة عند أبي حنيفة وقال في الليل ركعتان
لحديث الصحيحين عن أبي عمر رجلاً قال يا رسول الله كيف صلاة الليل قال يصلي من ثلثي ما إذا خفت الصبح فافترس

بواحدة

بواحدة ولا يحنيفة ما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها ما كان يزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركعتي الفجر
غيره على إحدى عشر ركعة يصلي أربعاً ثلاثاً عن حسن بن وطول من ثم يصلي أربعاً ثلاثاً من حسن بن وطول من
ثم يصلي ثلاثاً وقد أجاب الشيخ قاسم عن دليلهما أن من ثلثي ما روى عن أبي حنيفة وأجاب المحقق الكاشغري
بأن مقتضى لفظ الحديث حصر المبدأ في الليل لأنه حكم على العام أعني صلاة الليل والنهار وليس مراد والالكانت
كل صلاة تنطوع لا تكون الاثنتين شرعاً والاتفاق على جواز الأربع أيضاً وعلى كراهة الواحدة والثلاث في غير الوتر
وإذا اتفق كون المراد أن الصلاة لا تنوب الاثنتين ولا تنوب الاثنتين لزم كون الحكم بالخبر المذكور أعني ثلثي ما في حق
الفضيلة بالنسبة إلى الأربع أو في حق الإباحة بالنسبة إلى الفرد وترجيح حكمها بجمع وقوله صلى الله عليه وسلم وروى
على كلا من كان عقلاً زائدة فضيلة الأربع لأنها أكثر شقة على النفس بسبب طول تقيدها في مقام الخدمة وإنياء
صلى الله عليه وسلم قال إنما أجرك على قدر نصبك لحسنه بأن المراد مثلاً واحدة أو ثلاثاً وقامه ينظر في **ولا يصلي على**
النبي صلى الله عليه وسلم في الفعدة الأولى في الأربع قبل الظهر والجمعة وبعد هذا **ولا يستفتح إذا قام إلى الثالثة**
شها وفي البواقي من ذوات الأربع يصلي ويستفتح وقيل لا قال في المجتبى وفي الأربع قبل الظهر والجمعة لا يصلي على
النبي صلى الله عليه وسلم في الفعدة الأولى ولا يستفتح إذا قام إلى الثالثة بخلاف سائر ذوات الأربع من الفاذل ومثله
في حاشية آخر زاده معللاً له بتبع الملاحضه بأن كراهة استنبت الفرائض ولهذا اقتضوا في وجوب سجدة
الهم من راح على تشهد فيها وفي البواقي من ذوات الأربع من السنن التي بها أن كل شفع فيها صلاة مستقلة
لا تنضم إليه الفريضة انتهى وصحح الإمام الزاهد في القنية أنه لا يابى بهما في الكل لأنها صلاة واحدة ولا يجزئ فيه
والظاهر الأول ومن ثم عولنا عليه وحكي ما في القنية بصيغة قبل وأما **وكثرة الركوع والسجود أصح**
من طول القيام وبهذا أمر في المجتبى قال لقوله عليه الصلاة والسلام للأنبياء ما في صحيح مسلم عليه كثر ولاخر
أعني على نفسك بكثرة السجود وقوله عليه الصلاة والسلام أتيت ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وكان السجود
غاية التواضع والسجود به ورجحه من حيث أن القيام أثار شر وسبلة إلى الركوع والسجود كما صرحوا به في الصلاة
الربوبية أنه لو فكر على القيام ولم يفكر على الركوع والسجود سقط عنه القيام مع قدرته عليه ليجز عماره
العصود فلا تكون الوسيلة أفضل من المقصود وما ذكره من أن القيام محل الفقرة وهو ركن فلا يفيد الأفضلية
أيضاً لأن الفقرة ركن زائد كما صرحوا به مع الاختلاف في أصل ركنيتها بخلاف الركوع والسجود وأنه جمع على كونهما
وأما التماس مع تخلف القيام عن الفقرة في الفرائض فما راد على ركعتي ويجزئ في القرآن طول القيام أصح من كثرة
السجود وصححه في البداية كافي **وتسنن تحية المسجد وهي ركعتان** قبل الفقرة لقوله عليه الصلاة والسلام إذا دخل
أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين وإذا الفريضة بنوب عنها كذا قاله الزيلعي **ولو تكلم بين السجدة والركعة**
لا يسقطها ولكن ينقص ثوابها وكذا العمل بينا في الفريضة على الأصح هكذا ذكر في القنية وقد فترناه
ويندب ركعتان بعد الوضوء كما في شرح القنابية والتبليغ ويندب أربع فضاء في الضحى وقيل لا يستحب لما
في صحيح البخاري من أنكار ابن عمر وقيل لا يستحب لما في صحيح مسلم عن عائشة أنه عليه الصلاة والسلام كان
يصلي الضحى أربع ركعات ويؤيد ما شاء وهذا هو الرابع والأخالفه ما في الصحيحين منها ما رآيت رسول الله صلى
عليه وسلم يصلي بسجدة الضحى فقط وإن لا يسجد الا احتمال أنها أخبرت في النوعين رويتهما وبتأهدهما وفي الآيات
عن خبره عليه الصلاة والسلام أو خبر غيره عنه أو أنها أنكرتها موافقة وإعلاناً وبطلان ذلك في روايتي أنها
وفي رواية الموطأ وإن لا يسجد من الاستحباب وهو أظهر في الرواد وظاهر ما في النية يدل على أن أقلها ركعتان
وأكثر ثلثي عشر ركعة لما رواه الطبراني في الكبير عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم من صلى الضحى
ركعتين لم يلبث من العافلين ومن صلى أربعاً كتب من العابدين ومن صلى ستاً كتب ذلك اليوم ومن صلى ثمان كتب
الله من العائدين ومن صلى اثني عشر ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة ويأت يوم وليلة الله من يعبده على عباده
وصدقة وما من الله على أحد من عباده أفضل من أن يلهه ذلك قال المذنب وروايت ثقات ووقتها من ارتفاع
الشعور بالها وبذل عليه ما نقله شيخنا عن صاحب البداية أنه صرح في باب الأيمان أنه إذا سلف ليكنه الضحى
أنه من الساعة التي قبل فيها الصلاة إلى الزوال وهو وقت صلاة الضحى انتهى **وتقرض القراءة في ركعتي الفريضة**
لم يقيد الركعتين بالأوليين لأن تقديهما للقرأة ليس يفرض وإنما هو واجب على المشهور في المذهب وأما كانت فضا
في ركعتين لقوله تعالى فاتر ولما يصر من القرآن وهو لا يقتضي التكرار فكان موداه اقتضى أنها في ركعة إلا أن الثانية
اعتبرت شرعاً الأولى واجباً القرآن فيها دلالة فإن قلت ما تصنع بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث النبي صلى الله

البحر

وهو خلاف ما بين رافع ثم اقر ما تيسر من القرآن ثم قال في آخره ثم اقبل ذلك في صلاته كلها قلت لا يثبت به الفرض
انه ظني والمطلوب لا يثبت بالظن فان قلت لم تكن القراءة في الحرمين واجبة في الفرض بالامر المذكور المعنى للوجوب
قلت انما لم تكن واجبة في الاخرين بالامر لوجود صارف له عنه وهو قول الصحابة بخلافه كما رواه ابن ابي شيبة
عن علي وابن مسعود قالوا في الاولين وسبح في الاخرين كذا قالوا وفيه كلام لانه لا يصح صارف الا اذا لم يرد
عن غيره من الصحابة خلافه والافاضة في الوجوب لا يبرهن دليل الوجوب عنه والله اعلم **وكل الفل والوتر**
ان القراءة في كل موضع من كل صلاة في كل وقت من كل صلاة على جهة والقيام الى الثالثة للحرمة
بتدأة ولكل واجب من الصلوات الاولى الركعتان وفي المشهور عن اصحابنا وكذا قالوا يستغنى في الثالثة واما الوتر
فلا احتياط كذا في الهداية وزاد في فتح القدير ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلاة وفيما سألنا عن ان يتعدى في كل صلاة
استمر فيه كلام لانه لا يشمل السنة الرابعة الموكدة كالكسنة الظاهر القليلة فان القراءة في كل صلاة في كل موضع
مع ان القيام الى الثالثة ليس كصلاة بتدأة بل هي صلاة واحدة ولهذا لا يستغنى في الشفع الثاني والاصلي في
العترة الاولى ولا يطل خيارها بغيرها فيها الشفع الثاني وان اردت بالنقل في كل صلاة سنة موكدة لم يتم
ايضا لخلوه عن افادة حكم القراءة في السنة الموكدة انتهى فان قلت فعلى هذا يجب ان يكون العترة الاولى شفع من
فرضا كما هو قول محمد وهو القياس قلت ان لم تكن العترة ففرضه المذكورة فرضا لغيره من الصلاة فاذا قام الى
الثالثة تبين ان ما قبلها لم يكن او ان الخروج عن الصلاة فلم يبق العترة ففرضه بخلاف الفرض فانها كانت مقصورة
بنفسه فاذا تركه تقى صلاته والله اعلم **ولزم نقل شرع فيه قصد اياه** لما وجب على الصديق التمام وهو من عان ما
وجب بالقول وهو النذر وما وجب بالفعل وهو الشرع اعلم ان ابطال العمل حرم العمل على فاعله فلا ينظر الى اعماله فيلزمه
التمام لان الاصل ان العمل في الاجل لا يكون الا بالاقام ان المودع وقع فنية بدليل انه لو مات
بعد العترة الاولى بغير ثابا وقد ثبتت اصحابنا على لزوم العترة في افساد الصلوة والصوم سواء كان بعد كل صلاة في كل صلاة
او بغيره فانما يحل الاقل من غيرها والله لا يحل الا في الصلوة لغير عذر واختلفوا في اباحته والصوم لغير عذر
ففي ظاهر الرواية لا يباح وفي رواية المتقي لا يباح كاسيا في الصوم واخر يقولون قصد من الشرع طاعة اذا علم انه لم يصل
فرض الظاهر شرع فيه فذكر انه قد صلا ما شرع فيه فلا يجب اقامه حق لو نقصه لا يجب القضاء في الصغير اذا افسد
الصوم التخلي في الحال لما اذا اضرار المضمرة افه فخله القضاء قال رحمه الله وهكذا في الصلاة كذا في المجتبى **ولو عذر عرق**
وطلوع واستقر فان افسده وجب قضاءه وهذا ظاهر الرواية بخلاف الصوم اذا شرع فيه في وقت مكره فانه
لا قضاء عليه بالافق وسياق الفرق ان شرع الله في الصوم ثم اذ لم هذا الفعل بالشرع لا يخرج عن اصل التولية وهذا
لو اقتصرت متطوعا بامام مقرر من ثم فظلمه ثم اقرن ولم يفرق القضاء فيه يخرج الصحة ولو نوى تطوعا اخر في كل صلاة
انه ينوب عما زعمه بالافق وهو قول ابي حنيفة والجمهور وادركت انما لا ينوب كما في الجرح عن باب الابداع
واما ما يجب بالفعل وهو النذر ففي القبة اداء النذر بعد النذر افضل من ادايه بدون النذر وذكر انه لو اراد ان يصلي
نوافل قبل نذر فانه يصليها وقبل يصليها لم انتهى والنذر وقتان يفرق بينهما فالتخير يلزم الوفاة ان كان عبادة مع
مقصودة بنفسها ومن جنتها واجب فيهم عليه الوفاء بمصيبة ولا يلزم بتدبير ما لم يشرع في الوفاء به وليس وجاع وطلاق
ولا نذر والى عبادة مقصودة كنذر الوضوء لكل صلاة وكذا لو نوى سعة التلاوة خلافا لما في القبة من انها تلزمه
بخلاف ما اذا قال سجدة لا تلزمه ولا تلزمه ليس من جنسه واجب لعبادة الرضا وتنشيع الحنارة والوضوء والاعتكاف ودخول
المسجد ومن للصوم والاذان وبناء الراباطات والمسجد وغير ذلك وان كانت قبل انما غير مقصودة واما المعلق فظاهر
الرواية انه يلزم الوفاء به عند وجود الشرع في الظاهرية وغيرها واختار المحققون انه ان كان معلنا على شرط يريد
كونه كحل فمعة او دفع مزة كان شرع الله مريضا ومات عدوى فله على صوم او صلاة او صدقة لا يجوز له الا فعل عينه
وان كان معلنا على شرط لا يريد كونه كان دخل الدار او كملت فلانا كان تخيير بين الوفاء به وبين كفاية اليقين وجهه
في الهداية وقال ان ابا حنيفة رجع عن غيره وبه كان يقضي اسماعيل الزاهد وقضى ركعتين لو نوى ابطا ويقضى الشفع الاول
او الثاني كما لو ترك القراءة في شفعه او تركها في الاولى او الثاني او احدى الاثنين او الاول او الاول واحد
الثاني لا غير اريد يقضي ركعتين في هذه السائل والاصل فيها ان الشفع الاول من قسده بترك القراءة ببقى التحريم على ابي يوسف
لان القراءة ركعتين رابعا لا تسقطان للصلاة وجود ابدونها غير انه لاصحة لاداءها وفدا الاداء لا يبرهن على تركه فلا
ينظر الى التحريم وعند محمد من قسده الشفع الاول لا يثبت التحريم فلا يصح الشروع في الشفع الثاني لان القراءة في كل
من الركعتين كما يقسده الشفع بترك القراءة فيها فافسد بتركها في احدى اهما واذا فسدت الاعمال لم يبق التحريم لانها تعدل لافساد

وقد فسدت وعند الامام ابي حنيفة ان قسده الشفع الاول بترك القراءة فيها بطلت التحريم فلا يصح الشروع في الشفع
الثاني وان قسده ترك القراءة في احدى الركعتين بقتت التحريم فصح الشروع في الشفع الثاني لان القياس ما قاله محمد لكن
فسادها ما قلناه بترك القراءة بقتت التحريم لان الحكم البصري كان يقول بجوازها لوجود القراءة في ركعة واحدة وقوله
وان كان فاسدا لكن انا عفا فساداه بدليل اجتماعنا على ان يكون الشفع الاول بترك القراءة في ركعة واحدة وقوله غير انما
عرفنا صحة ما ذهبنا اليه وفساد ما ذهب اليه بطلب الراجح فلم يحكم بطلان التحريم الثانية بقتن بان ترك
وقضى اربع ركعات **القراءة في احدى كل شفع او في الثاني واحد** الاول اذا عرفت ما عرفت من انما من الاصل فاعلم ان هذه المسئلة
السائل الثانية لان ترك القراءة لما يقتضيه على شفع واحد ففيه في اربع صور وفيها ما قاله المتق والاول والثاني واحد الاول
او احدى الاثنين وفي هذه اربع قضايا الركعتين بالاجماع ولا يخفى مقتضى وجودها في الشفعين وهذا ايضا في اربع مسائل
لانه اما ان يكون تركه في كل الاول مع كل الثاني وهو ما قال في المتن كما لو ترك القراءة في شفع اومع بعض الثاني وهو ما قال
في المتن الاول مع كل الثاني وفيها تين المسائل قضى الركعتين عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لطلان التحريم عند
هما فلا يصح الشروع في الشفع الثاني فخله قضا الشفع الاول فقط وعند ابي يوسف وجهه اية قضا الاربع لانه لما لم يبطل
التحريم صح الشروع في الشفع الثاني وقد افسد الشفعين بترك القراءة فيقضي اربع ركعات او اياها ان يكون تركه في ركعة من
من الشفع الاول مع كل الثاني اومع ركعة منه وهما ما قال في المتن وانما لو ترك القراءة في احدى كل شفع او في الثاني واحد
واحد الاول وانما يقضي اربع عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لبقا للتحريم عندهما اما عند ابي حنيفة رحمه الله
فان التحريم لا يبطل بالترك اطلاقا وقد افسد الشفعين بترك القراءة فيقضي اربع ركعات وعند محمد رحمه الله في جميع الصور ليس الا
قضا الركعتين **ولا قضاء او قد قذر الشفع ثم نقص** في اربع ركعات من النقل وقد عدل على الركعتين بقدر الشهود ثم
نقص لا قضاء عليه لانه لا يشرع في الشفع الثاني فام يجب عليه او شرع طائفا ان عليه هذه المسئلة وان فهمت ما سبق وهو
قوله ولزم نقل شرع فيه فسادا فلهنا مرجعها **ولم يقصد فيها** اريد اذ اصى اربع ركعات من النقل ولم يقصد في يوم سطر
كان ينبغي ان يقصد الشفع الاول قياضا على الفرض لانه قاله شارح الوقاية ونقصه انه اذا اصى اربع ركعات ولم يقصد
في وسطها فالقياس ان يفسد وهو قول الجمهور لان كل شفع من النقل صلاة على جهة فتكون العترة على راس الركعتين بمنزلة
الاخيرة في الفرض وفي الاستقسان لا يفسد وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف لانه لما قام الى الثالثة قبل العترة فقد جعلها
صلاة واحدة فصارت العترة الاولى فاصلة كما في الفرض فتكون واجبة والحكمة هي الفريضة كذا في الياح ومعنى قوله
قياسا على الفرض كذا في معانيه وقد قد مناشيا بذلك والله اعلم **وتستلح قدره على القيام قاعدا ابتداء وبقا**
ايراد قدره على القيام يجوز ان يشرع في النقل قاعدا او ان يشرع في النقل قائما ثم اراد ان يصلي قاعدا مع العترة على القيام
صح وكذا فان اراد بحال الابتداء حال الشروع وبحال البقاء حال وجوده الذي بعد الشروع **ولا يصلي بعد صلاة مثلها** هذا
لفظ الحديث في كتيبه الفقه وجعله في فتح القدير وغاية البيان اثر من غير رحمه الله عنه ومنه محمد في الجامع الصغير ان
لا يصلي بعد اذا الظهر فانه ركعتان بغيره وركعتان بغيره فانه لا يصلي النافلة كذلك حتى لا يكون مثلا للفرض
بل يقبل في جميع الركعات وتامة بترك الهداية **ويقتل كافي الشهد على المختار** قال في الزخيرة والهداية انه في الشهد
يقصد كايقتل في سائر الصلوات اجماعا سواء كان بعد زواجر او غير اما حاله القراءة فمن ابي حنيفة تخيير بين التعمد والترك
والاحتياط ونقله الكرخي عن محمد عن ابي يوسف يجتنبونها بتركها ثم قال ابو يوسف محل الفسدة عند الجود
وقال محمد عند الكرخي وعن زفر بن يحيى في جميع الصلاة كافي الشهد قال الفقهاء ابو الليث وعليه الفتوى واختاره
الامام السرخسي لانه للصوم في الصلاة وقد بانقل قاعدا لان النقل مضطرب لا يجوز عند عدم العمل كافي الجرح وغيره
ويقتل رابعا خارج المروية الى اربعة توجهت دابته حديث الصحيح عن ابن عمر رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يصلي النوافل على راحته في كل يوم ولكن يحفظ السجدة من الركعة اطلقة فقتل ما اذا كان سافرا او موقفا
خرج الى بعض النواحي لحاجة وصحة في النهاية وماذا اقدر على الترويض او لا وقبل بخارج المصرا لانه لا يجوز التقل عليها
في المصرا وقال ابو يوسف لا بأس به وقال محمد يجوز ويكره كذا في الخلاصة واختلفوا في جرح المصرا الاصح انه لا يجوز
في كل موضع يجوز للسافر ان يقصر فيه كافي الجرح نقله عن الظهيرية وأشار بقوله توجهت دابته دون ان يقول وجهه دابته
اليها الى ان جعل جوارها عليها ما اذا كانت واقعية او سارت بنفسها اما اذا كانت تسيير صاحبها فلا يجوز الصلاة
عليها لانه من صلا ولائها كما مر به في الخلاصة والى انه لا يشترط استقبال القبلة في الابتداء لانه لما كان الصلاة الى غير
جهة الكعبة حاز الافتتاح الذي هو جهتها كذا في بعض شروح الهداية والى انه لو صلى الى غير ما توجهت دابته لا يجوز
لعدم الضرورة الى ذلك كذا في السراج ولم يشترط المصنف طهارة الدابة لانها ليست بشرط على قوله الاكثر سواء كانت على المص
او على الركابين او الدابة لان فيها ضرورة فسقط اعتبارها وصرح في الكافي بانه الاصح وفي الخلاصة بانه ظاهر المذهب من

من غير تفصيل وعلله بعض اهل التحقيق بانها لا سقط اعتبار الاركان الاصلية فلا يسقط شرط طهارة المكان اولى
وقد بالنقل لان الغرض والواجب بانواعه لا يجوز على الدابة من غير عوز من الوتر والمزور وما رزقه بالشرع
والاخرى وصلاة الجنازة والسجدة التي نلت على الارض لمدوم لزوم الطهر في النزول ومنع الاعداء ان ينجف اللعاب
او السجدة على نفسه او ماله ولم يقف له رفقاؤه وكذا اذا كانت الدابة جوحا لا يقدر على الركوب بها الا بمعين وهو ما لا
يكون لا يجدى يركبه ومن الاعذار الطين والمطاط يكون بحال يسيب وجهه في الطين اما اذا لم يكن كذلك والارض
نظيفة فانه يصلي هناك كما في الخلاصة وفي كتابية الرجل اذا حمل امرأته الى المسجد كان لها ان تقضي على الدابة في الطريق
اذا كانت اقدر على الركوب او النزول **واذا استرخى الفضل والكتاب في نزل في عكسه** وهو هو اذا اقتصر
نازلا لم يركب لان اصله الركوب استحقاقا للركوع والجلود لقدرة على النزول فاذا اقتصر بها واحرام الله
النازل استحقاقا للركوع والسجود فلا يقدر على نزال ما رزقه من غير عوز عن ابي يوسف انه يستقبل اذا نزل
ايضا ولو استرخى اذا نزل بعد ما صلى ركعة **والصحيح** هو الظاهر في الهداية فان قلت ان القول بالبقاء اذا نزل
يعود الى البناء القوي على الضعف وذلك ليجوز كل شيء ادا صلى بعض صلاته بالايام ثم قرض على الارض كان لا يجوز
البناء على ما قلنا والايام من الركاب ليس بدل عنها الا بدل في العبادات اسم لما يمارى اليه على غير غيره والركبة
اعجز من ركبة عن الاركان فاما ان الايام بدل عنها والركاب لم يجز ركوبه عن الركاب لانه يمكنه الانتصاب على
الركابين فيكون ذلك منه قياما وكذلك يمكنه ان يجز ركبا وكما وساجدا ومع هذا اختلف له النازع في اليا بدل
فكان قويا في نفسه فلا يعود الى البناء القوي على الضعف انتهى وفي في المحيط بوجه اخر كما في البحر وهو ان الركبة
ليس له ان يفتح الصلاة بالايام مع القدرة على الركوع والسجود فذلك اذا قلنا في ذلك في خلال صلاته لاني اما الركاب
هنا ان يفتح الصلاة على الدابة مع القدرة فالنزل لا يمنع من البناء في النهاية قلت وعلى هذا الفرق
يجب ان لا يفتح في المكتوبة فيما اذا اقتصر بالايام ثم نزل لانه ليس له ان يفتتح بالايام على الدابة عند القدرة فذلك
قيد لمصلحة في الهداية بالظهور وذكر الامام الاسيحي ان استئصال الركبة فيما اذا صلى في خلال صلاته اما كان في المكتوبة
ولا روايته في الظهور في حق الركبة فاحتمل ان للركبة لا يستقبل ايضا في الظهور فيحتاج الى الفرق ويحتمل
ان يستقبل بخلاف الركاب والفرق ما بينا انتهى **ولو اقتصر الصلاة النافلة خارج المص ثم دخل المص ثم على الدابة**
وقيل لا يثبت بل ينزل وهو منقول عن كثير من اصحابنا ذكره في الخلاصة **ولو صلى على دابة في محله وهو جليل**
على النزول لا يجوز الصلاة عليها اذا كانت واقفة الا ان تكون عيوان الحمل على الارض لتكون الصلاة على
الارض واما الصلاة على الجملة ان كان طرف الجملة على الدابة وهي شبيها ولا في صلاة على الدابة فيجوز
في صلاة العز لا في غيرها وان لم يكن طرف الجملة على الدابة جاز لانه بمنزلة الصلاة على الركبة في هذا في العرض
واما في النقل فيجوز على الحمل والجملة مطلقا كذا في كثير من المعتمدات وفي الخلاصة وكيفية الصلاة على الدابة ان
يصلي بالايام ويكمل السجود واخفض من الركوع من غير ان يضع راسه على شيء ساير او واقفة دابته ويصلو فلا
فان صلوا جماعة فصلاة الامام تامة **صلوة الغنم** فاسدة وعن محمد يجوز اذا كان البعض في شقة واحد يجنب البعض
انتهى وفي البحر معنى الى الظاهر به رجلا في محله واحد فافتد احداهما بالارض في التطوع اجزاها وهذا الاشكال اذا
كان في شقة واحد وان كان في شقين اختلف الشيخ قال بعضهم اذا كان احد الشقين مربوطا بالآخر يجوز وان لم يكن
مربوطا لا يجوز وقال بعضهم يجوز كيف كان اذا كانا على دابة واحدة كل واحد على الارض انتهى **ولو جمع بين نية**
فرض وقيل خارج الفرض لقوته وهذا قول ابي يوسف عند محمد هذه الصلاة فاسدة لما نفاة بين الوصيين وبه
قالت الثلاثة كذا في شرح الجمع المعنى **ولو نذر ركعتين بين طهورين** به امر بالظاهر عنده ابي عبد الله يوسف
واحد من الثلاث امر ابطال النذر بحمد الله تعالى لان الصلاة بغير طهر معصية ولا نذر في المعصية ولو نذر
ركعتين بغير قراءة وان يصلي ركعة او ثلاثا حكنا بالقراءة او شيئين او اربعين حكنا بوجوب ركعتين بغير قراءة
نذره ركعتين بغير قراءة ويشفع في النذر بواحدة واربع في النذر ثلاث وقال في نذر شي عليه في نذر بغير قراءة
لان الركعتين بغير قراءة عبث وفي نذره بركعة لعدم التخيير واما النذر بالثلاث فانه نذر بشفع وزايد والنذر
بمعصية والزايد هو الركعة لغو ولا انه التزم بالايام في فكان التزم بالكل والركعة الواحدة صلاة حقيقحت
بها من حلق الاصل والتزام الصلاة التزم القراءة كذا في الجمع وشرحه في البحر ولو نذر بركعة لزمه ركعتان
عند ابي يوسف وهو المختار كما في الخلاصة والخصم ولو نذر ان يصلي الطهر ثانيا وان يركب عشرة وانتجحه الاسلام
بين ان الزايد لانه التزم غير مشروع فهو نذر معصية كما لو نذر صلاة بغير وضوء لانها ليست بعبادة بخلاف ما لو
نذرها بغير قراءة او عينا فانها تنذر به بغيره مستورا في المختار لانها بغير قراءة عبادة كصلاة المأموم والامر بغير قرب

قلت اجيب عنه بان
الايام من الركبة دون
الركاب لان الايام من
الركبة بدلت عن الاركان

وهذا الاشكال

لغيره والظاهر ان مراده بغير وضوء بغير طهارة اصلا يجوز بالخاص عن العام لكن الشرع الاصل في المسئلة
هو الخاص والافاضة بغير وضوء مشروطة بالتيقن عند الحج عن استفعال الماء وينبغي ان يلزم النذر بالصلاة
بغير طهارة على قول ابي يوسف كما قال به بغير وضوء لانه يقول بشرطيهما لما قد اظهره بين كما عرف وكانه لنذره
لم يفرغ عليه وفي شرح الجمع لم ينفذ لوقال صلاة بلا طهارة يلزمه بطهارة اتفاقا انتهى وقد علمت مقالة الشيخ
واسمه اعلم ونذر ان يصلي في مكان كذا مثلا في المسجد الحرام **فاداه** امر ادم الصلاة النذرة في مكانا **قل من نذر**
نذر في المكان الذي نذر فيه جاز ما اداه على صفة النذرة وقال في لا يجوز الا في مكانا او في مكانا اعلمه
شرحنا اصطلاح نذر في بيت المقدس جاز اذا اداها في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا بالكل لانه التزم
فيلزم كما التزم وبه قالت الثلاثة ولنا انه المنفرد منها العزبة فيعمل التعيين ولزمته العزبة وكذلك الخلاف في النذر
بالصوم والتصدق التعدي كذا في شرح الجمع المعنى وذكر في المصنف ان اقوى ان يكون المسجد الحرام ثم مسجد النبي
صلى الله عليه وسلم ثم مسجد بيت المقدس ثم الجامع ثم مسجد الحرام ثم البيت وذكر في الغاية بعد مسجد بيت المقدس
مسجد قبا ثم الاقدم فالأقدم ثم الاعظم **ولو نذرت عبادة كصوم وصلاة في غير فاضلت فيه ام النازة يلزمها**
قضاؤها والعبادة النذرة صورة المسئلة امرأة قالت لله على ان اصوم عدا او اصلي عدا فاضلت فيه لاني
عليها عذر في ان الصلاة والصوم غير مشروعة في يوم النحر وعندنا يلزمها بالنذر والحيض يمنع الاداء
من الوجوب كصوم رمضان **ولو نذرت ان تصوم يوم حضها** امر لا يلزمها لانه نذر بمعصية مقصودة **التراخي سنة**
للرجال والنساء التراخي جمع تركه وهي في الصلوة بمعنى الاستراحة سميت به الاربع الركعات المخصوصة
لاستراحتها استراحة بعد ما هو البنية فيها وهي سنة مؤكدة ذكر في الاختيار ان ابا يوسف سأل ابا حنيفة عنها
وما فعله عمر فقال التراخي سنة مؤكدة ولم يخرجه عن من يتلفقه ولم يكن فيه مبتدعا ولم يامر به الا عن
اصل لديه وعمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجزم صاحب الكفر بكونها سنة وصحة صاحب الهداية والظاهر
وذكر في الخلاصة ان الشايع اختلفوا في كون سنة واقطع الاطلاق بروية الحسن عن ابي حنيفة انها سنة اظهر وهي
سنة للرجال والنساء امر به في الثانية وغيرها **وقتها بعد العشاء قبل الوتر وبعد** فيه ثلاثة احوال الاول
ما اختاره اسماعيل الزاهد وجما من بخاري ان الليل كله وقت لها قبل العشاء وبعد وقبل الوتر وبعد لانها قيام
الليل الثاني ما قاله علمة شافعي بخاري وقتها ما بين العشاء والوتر وصحة في الخلاصة ورجحه في غاية البيان بان الوقت
ورد ذلك وكان ابي رضي الله عنه يصلي بهم التراخي في ذلك الثالث ما اختاره هنا بتعا للكن وعزاه في الكافي في الجمهور
وصحة في الهداية والثانية والمحيط لانها انما قلست بعد العشاء ومرتبة الثلاث تظهر فيها الوصلها قبل العشاء
فصل القول الاول هو صلاة التراخي وعلى الاخيرين لا وفيها اذا صلاها بعد الوتر فقد الثاني لا وعلى الثالث نعم صلاة
التراخي ويظهر بها اذا فاتته تركه او تركه ويحتمل ولو امتنع بها فبونه الذي جماعة فعل الاول يستلزم
بالوتر ثم يصلي فافاته من التراخي وعلى الثاني يستلزم بالتركية العاقبة لانه لا يمكنه الا ان يصلي الوتر كذا في الخلاصة
ويستحب تأخيرها الى ثلث الليل ولا يقضي اذا فاتت أصلا فان قضاها كان نفلا مستحبا وليس بترخي
قال في الثانية ويستحب تأخير التراخي الى ثلث الليل والافضل استحباب اكثر الليل التراخي فان اخرها الى بعد
الليل فاصبح لانه لا بأس به واذا فاتت التراخي انقضت جماعة والأصح انها لا تقضي اصلا فان قضاها وحده كان
نفلا مستحبا لا تراخي كسنة المغرب والعشاء **والجماعة فيها ان في صلاة التراخي سنة على الكفاية كما صح في الثانية**
والمحيط واختاره في الهداية وهو قول اكثر المشايخ على ما في النسخة وهو قول الجمهور كما في بعض المعتمدات حتى لو
له اهل المسجد كلهم الجماعة فقلد اساءوا واثموا وان اقيمت التراخي بالجماعة في المسجد ويختلف عنهم فساد الناس
وصلى في بيته لم يكن يسيئ لان افراد الصلوة مدونة عنهم يختلف كابن عمر ورواه الطحاوي **وهي عشرة ركعات**
بشرط ثلاث للتركية تسليها **يجلن بين كل ركعة بقدرها وكذا يجلس بين الخامسة والوتر** لانه المثل
من الاصحاب رضوان الله عليهم الربيعا هذا **والختم من ولا يركب كل القدم** وقال صاحب الاختيار الافضل في ذلك
قد روى فيقول عليهم **وباقى الامام والقوم بالسنان في الشفع ويورد على الشهد الا ان يميل القدم فاقى بالصلوة**
وبترك الدعوات واما باق بالصلوات لانها فرض عند الشافعي فيحتمل كذا في البحر وفي شرح الكفر للزيلعي ولا يركب
لغتم من كل القدم بخلاف الدعوات في الشهد حيث يترك اذا عرف منهم الحلال انتهى **ويكره قاعد مع القدرة على القيام**
لزيادة تأكيدها هكذا جمع به في شرح المختار وفي كتابية ادا التراخي قاعدا اتفقوا انه لا يستحب بغير عوز و
اختلفوا في الجواز قال بعضهم لا يجوز بغير عوز واستدلوا بما روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لو صلى سنة الحج

لغيره

حيث قال ولم تقض الاتية الان يجعل على اختياره القول المقابل للصحيح فلا يبرأ وقد بالسنة التي لا سائر السن
لا تقتضي بعد الوقت لا يتبع ولا مقصودا واختلف المشايخ في قضائها في الغرض في الوقت والظاهر قضائها وانها
سنة لا اختلاف في تعيين في قضاها في الركعتين او بعدها **جاء في سنة الظهر فانه ياتي بها على الصحيح**
في البحر فقلنا من قاضي خان في شرحه وفيه حزم في الكتب وغيره من المقت في وقته مقدم لها على شفعه ابر على
الركعتين اللذين بعد الغرض وهذا عند محمد وعندهما يتباد بالركعتين ثم يقضي الاربع لانها لما فاتت عليها صلات
فلا يتباد ايديا بالركعتين كبايغوت محلها وعند محمد هي سنة على حالها فيديها الا ان في الما يبر عن عاينة
الله عليه الصلاة والسلام كان اذا فاتته الاربع قبل الظهر فقضاها من بعده اطلت عليه اسم القضا وهو ام لا
تقام مقام الغائب وعليه الفتوى كما في الجوهرة ورجح في فتح القدير قتل الركعتين لان الاربع فانت عنه عن الموضع
المسنون فلا يفوته الركعتين عن موضعها قصد بالضرورة انتهى وصلى الركعتين في الجمعة كما لا ريب في الظاهر ولا
يخفى في الركعتين عندهما وقال محمد بن قيسم الاربع وعليه الفتوى وكان في الجوهرة **ولا يكون مصليا بجماعة**
من ادرك ركعة من زوات الاربع لما في الجامع الكبير اذا قال عبده حران صلى الظهر بجماعة فسبق بضمها لم يجز
وهو شابل اذا سبق بركعة او اكثر **كذلك ادرك فضلها** ان فضل الجماعة ان من ادرك اخر الشرف فادركه لم يجز
الصحيح من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة وهو جمع عليه **وكذا مدرك الثلاث على الاظهر** لا يكون
مصليا بجماعة وذكر قاضي خان في شرحه ان ظاهر الجواب انه اذا فاتته ركعة مع الالم وصل الثلاث معه لا يجز
لانه لم يصل الكل مع الالم كما في البحر الرايت وعليه فالاول في العبارة ولا يكون مصليا بجماعة من ادرك بعضها
لكن عولنا عنه لما عليه المختص اعلاما بحل الخلاف وبيان لما هو الاظهر والله اعلم وهي واردة على صاحب الكنتي
كما لا يخفى وان قلت ذكر الالم السرخسي انه يجز لان لا اكثر حكم الكل فيجوز ان يكون صاحب الكنتي اختاره قوله
فلا يرد عليه شي قلت لو صلى ركعتين فقط لا يجز اتفاقا اما على الاول فظاهر واما على قول السرخسي فلا
ليس بالكثير حق مقام الكل فلهذا واد على مذهب كلامه بلا كلام والله اعلم **واذا انقضى وقت القطوع قبل**
فرضه والامر ان لم يأمى لا يتطوع لان صلاة القطوع عند ضيق الوقت حرام تنقضها الغرض وان لم يضق الوقت
فله ان يتطوع فان كانت سنة مؤكدة ولم تقض الجماعة فانه يس في حقه الاتيان بها باتفاق المشايخ وان فاتته
الجماعة فانه اختلاف والصحيح انه ليس الاتيان بها كما ذكره قاضي خان في شرحه لكونها مكملات للغائب وان كانت
من المستحب يتحب الاتيان بها والا فهو بخير كذا في البحر الرايت قلت هذا التصحيح شكل لانه قد تقدم انه اذا اختلف وقت
الجماعة في الخبر ان ادس متها تليها وتقدم عليه بان الجماعة مكملات في وقتها والاولى الى الله اعلم
وياتي بالسنة لو صلى منفردا على الاصح اعلم ان من اتى مسجد الوصل فيه فاد ان يصلي منفردا فزعه فهل ياتي به
بالسنن قال بعض المشايخ ومنه الكرخي رحمه الله لا ياتي بها فان اسن انما تنقض اذا دس من الجماعة اماما بدونها فلا
وقال الحسن بن زبانه من فاتته الجماعة فضلى فبعد بينه بيده بالكتوبة لكن الاصح ان ياتي بالسنة فان النبي صلى الله
عليه وسلم واطب عليها وان فاتته الجماعة لكن اذا ضاقت الوقت بترك السنة ويؤدى الغرض جزا عن التقوية كذا
في شرحه الوفاة ومن صرح بكونه المصح قاضي خان **ولو اقتدى بأمام راكم فوقه حتى رفع راسه لم يدرك الركعة**
ولو ركع فلقحه امامه فيه ان في الركوع مع خلافا لرفض رحمه الله فان ما اتى به قبل الامام غير معتد به فكذا ما ياتي
عليه قلنا وصحت المشاركة في جزو واحد هذا **باب** في بيان احكام قضا الغوايب لا يخفى عليه حسن
تأخير القضاء الاد الله فرعه وقد قدم على الاسوله المأمورة الى اعادة وقضا لا ادا ابتداء فعل الواجب
في وقته المتيقده سواء كان ذلك الوقت المأمور به والاعادة فعل متله في وقته لخلل غير العباد وعدم صحة الشروع
وهو المراد بنفولهم كالأصالة اذ يتبع مع كراهة التحريم فيلها الاعادة فكانت واجبة فلما دخلت في اقسام المأمورة
والقضا فعل الواجب بعد وقته وان عرف بما يفيصل غير الواجب من السن التي يقتضي فيدل الواجب بالعبادة
فيقال هو فعل العبادة بعد وقتها ولا يكون خارجا عن المقام لان المندوب مأمورة ايضا لقوله تعالى واصلوا الصبر
لكنه يجاز فلهذا لم يرد في تعريفه واطلاق القضا في عبارة الفقهاء على ما ليس واجب مجاز وما يجب ان
تعلم ان تأخير الصلاة عن وقتها غير مذموم لا يرد الا ان في غير العباد وانما انما تنزكه الصلاة به فلا
يعاقب عليها اذا قضاها لا بد في ان تأخيرها عن وقتها من نوبه صحيحة ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لمذ
كما قال الامام اسحق الويللي في فتاواه القابلة اذا اشتغلت بالصلاة تخاف ان يموت الولد لا بأس ان تؤخر الصلاة
وتقبل على الولد لان تأخير الصلاة عن الوقت يجوز بغير الانتع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اضر الصلاة عن وقتها يوم
الختون وكذا اذا كان من المصوم وقطاع الطريق تجاز لهم ان يؤخروا الوقتية لانه بعد ان انتهى وفي شرحه المقدور

لهم الدين الزاهد والاصح ان تأخير الغوايب لمذموم في الغايب وفي الجواز يجوز قبل وان وجب على الفور يابع
لما لا يخفى وعن أبي جعفر سجدة التلاوة والتلاوة المطلقة وقضا رمضان وسبع وضيق الحوائج والعامر انتهى وذكر
الاولى من الصوم ان قضا الصوم على الزاخر وقضا الصلاة على الفور لا المذموم انتهى **الترتيب بين الغرض**
للمعة والوتر او قضا لزم بيوت الجواز بغوته فهو شرط كما مر في المجلد لكنه ليس بشرط حقيقة لان ذلك
لانقوت المصحة اصلا بل الامر موقوف كما سياتي ولو كان شرط لم يسقط بالنسيان كغيره من الشروط كما لم يكن و
واجبا اصطلاحيا ولا فرضا لعدم قطعية الملبس ولا شرط كذا من كل وجه اهم المشايخ امور فغير بعضهم عنه لا
بالاستحقاق وبعضهم بالغرض ومواده العمل الذي يفوته الجواز بغوته وعننا بالضرورة الصادق بما ذكره الاصل في
لزومه قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها لم يدركها الا وهو يصل مع الالم طميطل التي هو فيها ثم
ليقضي الذي تذكر ثم بعد القى صلى مع الالم وقد صرح شرح الهداية بانه غير مشهور لقوله العلماء بالتبول فيثبت به الفرض
العملى كما في الحديث الولد في الحفاة هكذا قال من لا يخفى واما الترتيب بين الغوايب فلهذا واحد وهو الغرض الله عليه
الصلاة والسلام فمثل عن ادرك صلوات يوم الختون فقضاها من مرتبة وقال في حديث صلواتكم لا يفوتكم ا صلى
فوله على الوجوب وقضا العايب والغرض والسنة فرض وواجب **وسنة** هذا الغرض مرتبة بقى قضا
الغرض فرض وقضا الواجب واجب وقضا السنة سنة وقد قالوا انما يقضى الصلوات الخمس والوتر على فخر الى
وصلاة العباد اذا فاتت مع الناس على اياتي من التفصيل في بابها وسنة الغرض بقا الغرض قبل الزوال ثم ليس للقضا
وقت معين بل جميع اوقات العزوق له الثلاثة اوقات وقت طلوع الشمس ووقت الزوال ووقت الغروب
فانه لا يجوز الصلاة في هذه الاوقات لما مر في محله ثم فرع على ما ذكر من الاصل فقال **فلم يجز من تذكر الله لم يوتر**
هذا عندنا في حنفية خلافا لما يابى على وجوب الوتر عنه **الا اذا ضاقت الوقت** الاستاء متصل بقوله لزم امر الترتيب
بين الغرض والمعة والوتر او قضا لزم الا اذا ضاقت الوقت يعني عن الاداء والقضا وان كان الباقي من الوقت
بحيث يقع فيه بعض الغوايب مع الوقتية في يقضى باسعه الوقت مع الوقتية كما اذا فاتت العشاء والوتر ولم
يق من وقت الغرض الا ما يقع غير مكملات يقضى الوتر ويؤدى الغرض عند اوجبة رحمة الله اوقات الظهر والعصر ولم
يق من وقت المغرب الا ما يقع فيه سبع ركعات يصلى الظهر والعرب **او نصبت** العاينة فلا لزوم للترتيب ايضا
فيعيد العشاء والسنة لا الوتر من علم الله صلى الله عليه وسلم لا بد من الوتر والسنة باذله يصح اذا السنة قبل الغرض
انها اذيت بالوجوه ضاع لانها اتبع الغرض اما الوتر فصلاة مستقلة عنه فصح ادا و لان الترتيب بينه وبين العشاء
فرض من الله ادى الوتر بزم الله ادى العشاء بالوضوء وكان ناسيان العشاء في ذمته فسقط الترتيب وعندها الله يقضى
الوتر ايضا لانه سنة عندها **او ظن ظنا معتبرا** يعني يسقط لزوم الترتيب ايضا بالظن المعتبر فاذا صلى الظهر
وهو ذكر الله لم يصلى الغرض فظهر فان قضي الغرض صلى العصر وهو ذكر الله للظهر يجوز العمد اذا فاتته علم
في ظنه حال ادا العصر وهو ظن معتبر لانه يجز في ذكر الزيلى واعتد ملاخسر وفي مته وشرجه وفي الج
جهلا منية الترتيب لا يجب عليه كذا ناس وهو قول جملة من اية بلغ وفيه القدور الكبير تنزكه للظهر و
وصلى العصر ذكر الله في قدر قضي الظهر صلى المغرب قبل اعادة العصر مع مفرقه ولو علم ان عليه اعادة العصر
لم يجز مفرقه ولم يفصل في الاصل بين ما اذا كان عالما او جاهلا قال رحمه الله وهذا معنى قولهم العايد لا يجب
الترتيب انتهى **اوقات ست خروج وقت السادسة** لم يسقط لزوم الترتيب بصيرورة الغوايب
صلوات لدخولها في حد الكثرة المتضمنة للمخرج لو قلنا بوجوبه والكثرة بالدخول في حد الكثرة التكرار وهو يكون
الغوايب ستا وهو صحيح **ولا يعود الترتيب بعد سقوطه** يكسر تنها ايركة الغوايب **يعود الغوايب الى القلة**
بالقضاء اذا نزل جلد صلاة شهر ثلاث قضاها الا صلاة ثم على الوقتية جاز كما قالها فانها صحيحة لان الساق
قد تلاش فلا يجز العمد كلما القليل اذا تجز فزعله المالحا ح حتى كثر وسالته فاد الى القلة لا يعود بخا
واضاره الالم السرخسي والالم البرقي وصح في الكافي وفي النهاية والمعراج وعليه الفتوى وقيل انه يعود
الترتيب واختاره في الهداية وقال انه الاظهر **وكذا لا يعود بعد سقوطه بياي المقتطاع** ان ومثل هذا علم
وهو عدم عود الترتيب بعد سقوطه بكثرة الغوايب لا يعود الترتيب بعد سقوطه بالنسيان وضيق الوقت في
صرح في المعنى حيث قال ولو سقط الترتيب لضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الاصح حتى لو خرج في
خلال الوقتية لا يفسد وهو مود على الاصح قاض وقتها السابق بعد غروب الشمس في العصر ثم شرع في الوقت
لا يصح وكذا لو سقط مع النسيان ثم تذكر لا يعود فلو تنسى الظهر واقتح العصر ذكره عند امرار الشمس يعني لضيق

[illegible]

السهو هو النسيان في ذكر الاداء والقضاء فرضا وتلا شريع في بيان ما يكون جازيا في التقصير وقيل فيها فان سهو سجدة
 السهو في مطلق الصلاة ولا يتجزأ الغرضين وهذه الاضاقه من قبيل اضافة الحكم الى السبب وهي الاصل في الاضافات
 لان الاضاقه للاختصاص واقوى وجوه الاختصاص اقتصار السبب بالسبب ولا فرق في اللغة النسيان والسهو
 وهو عدم الاستحضار وفي وقت الحاجة كما في تخيير وقت في بينهما في الزمان الوهاب بان النسيان عزوب الشئ عن النفس
 بعد حضوره والسهو فذلك يكون عالما ان الشئ عالما به وعما لا يكون عالما به وما هو كلام الجمهور انه لا يجب الجهر في
 في العهد وانما يجب الاعادة او الترتك واجبا عند اجراء التقصير وبه صرح الامام اسحق الوارثي في فتاواه وانه الملازمة بين
 السبب والسبب ثمها والعد جنابة محضه والسجدة عبادة فلا يبيح سبها لهذا وهذا باطلاقة يعني انه لا فرق
 بين واجب وواجب فاما المجتبي من انه لا سجود عدا في تركه عدا الا في مسقطين ذكره في الاسلام البدعي اذا تركه القعدة
 الاول عدا او تركه في بعض افعال صلواته ففكر عدا حتى يشغله عن تركه فقلت له كيف سجود السهو بالعد قال في السجود
 العن لا يسجد السهو وما في الياض عن الناطق السهو في العدا الا في موضعين الاول تأخير احد السجود في الركعة الاولى
 الى اخر الصلاة والثاني تركه القعدة الاولى انتهى فحصل انها ثلاث مواضع شكل كما قال شيخنا في مجره قالوا هل لهم ينزلوا
 الى ان هذه الواجبات الثلاث احدا او اجابات فصلح ان يجبرها بسجود السهو حاله العدا اما القعدة الاولى فلا خلاف
 في وجوبها بل قد اطلقوا فيها اسمها السنة كما قد مرنا وكذا الثاني والثالث لم يكن لها جليل مرجع في الوجوب انتهى
يجب له بعد سلام واحد سجدة واحدة وتشهد وسلام اما الوجوب فظاهرا للرواية لانه وضعه ثم لم يرفع يديه في الصلاة
 ورفع ذلك واجب وذكر القنوري انه سنة كذا في البحر بقا عن الجمال ويصح في الهداية وغيره الوجوب ويشهد له
 من السنة ما ورد في الاحاديث الصحيحة من الامر بالسجود والاصل في الامر ان يكون للوجوب ومواظبته صلى الله عليه
 وسلم واصحابه على ذلك وعلمه السنون بعد السلام واطلقت في المختصر فتدل اذا كان السهو بادخال الزيادة في الصلاة
 او نقصان منها وعندنا في قوله فيها وعندنا في قوله في التقصير وبعد السلام في الزيادة وقد صرح عنه عليه الصلاة والسلام
 قال للعلامة السهو في تركه قال السلام وضع عنه انه يسجد سجدة تقارضت رواية فضله فخرجنا الى قوله المروني من ان اداء
 انه عليه الصلاة والسلام قال كل من سجد بعد السلام وهذا الخلاف في الاول حتى لو سجد قبل السلام لا يصح
 لانه لو اعاده يترك وانه ضايق للجماع وذلك كان محتجرا فيه وروى عن اصحابنا انه لا يجزئ فيه وسجد لكن الجواز
 ظاهرا للرواية كما في بعض شروح الهداية وذكر الفتية ابو الليث في الحزانة انه قبل السلام مكروه وما ذكره في المختصر
 ما كونه بعد سلام واحد هو محتجرا في الاسلام قال ويكون تلفا وجهه ولا يتجوز وهو الاصح كما في بعض المعتبرين
 نقلا عن المحيط ان الاول للتخيل والثاني للتحية وهذا السلام للتخيل للتحية ولكن ضمن الثاني الاول عشا واختاره
 في الطائي وقال ان عليه الجمهور واليه الاشارة في الاصل وهو الصواب وبه جزم في الوقاية وفي الهداية بالتسليمين
 هو الصحيح من السلام الدور يعني في الحديث الى ما هو السهو وهذا ثلاثة اقسام الاول عشا واختاره
 فقط وصححه في المجتبى الثاني لم يسم التسليمين سقط عنه سجود السهو لانه بمنزلة الكلام حكمه الزبط عن جوارحه رآه
 والثالث داخل في الاحتياط للامام سلمة وللمنفذ تسليمات ذكره في رواه في حاشيته قال فهو وكانه منقول فقد اختلف
 التصحيح والذي ينبغي ان يقول عليه ما ذكرناه في المختصر وهو الاصول كما قد مرنا قال شيخنا والذين ينبغي الاحتياط عليه
 المجتبى انه يعلم عن يمينه فقط ان السلام عن اليمين معهود به يحصل القليل فلا حاجة الى غيره وكملت التشهد والاقلام
 واجب صرح به في المجتبى وفي الجواهر الفرس كل فعدة في الصلاة غير الاخير ففيه وليمة وتكبير السجود وتسبيحه
 سنون ولم يذكر هنا العلم به وبسنة ذلك صرح في كثير من الكتب واختلف في محل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاعلام
 فتدل بان ياتي بقوله السهو هو الصحيح في الهداية وقيل ياتي بها في فعدة الصلاة واشار الطائفة انه ياتي بها فيها ذكر
 قاضي خان وظهر الدين انه الاصول اذا كان الوقت حالما هذا متعلق بقوله يجب اليه من صلى الجهر ووجب عليه سجود السهو
 فلم يجز حتى يقطع طلعت الشمس بعد السلام الاول سقط عنه السجود وكذا اذا سجد في قضا السجدة في الغائبة فلم يجز
 حق احمرت وكذا في الجمعة اذا خرج وقتها وكل ما يمنع اذا وجد بعد السلام يسقط السهو وقد اقبل بعد التقيد صاحب
 اكثر الوقاية وغيرها من اصحاب المنون وهو ما لا ينبغي الاخلال به **ترك واجب** من واجبات الصلاة الاصلية وهو متعلق
 بقوله يجب السهو فتنبه لانه سببه ولا وجوب للسبب بدونه سببه الخاص وفيه تقدم الكلام عليه وقد مرنا بواجبات
 الصلاة الاصلية لانها التجب بكل واجب لانه لو تركه تركيب السهو لا يلزمه شئ مع كونه واجبا كما ذكر صاحب البحر فيه
 وهو اجمع اقبل فيه وصححه في الهداية والكثير الكتب فانه قلت ما معنى قول القنوري فلا سفسنا قلت اراد به فلا
 واجبا ثبتت وجوده بالسنة والواجبات معروفة معلومة في باب صحة الصلاة وان تكرر ترك ذلك الواجب يعني

اضطجع على جنبه وعلى وجهه على الاستلقاء قبل يجوز ولا يظهره لا يجوز وان نذر الاستلقاء يضطجع على جنبه الا ان
الايدي والاربعاء والوجه الى القبلة انتهى وهذا ليس بظاهر فخلاعي كونه اظهر وانما الاظهر الجواز **والاول افضل**
ان الاستلقاء افضل من الاضطجاع وبه اخذ السلف كحديث عمران بن حصين السابق والتمتع بمعى الآية ولان استقبال
القبلة يحصل به ولهذا يوضع في المحرك فيكون مستقبلا للقبلة وفي الاقتصار على بيان البدل للاركان الثلاثة انتهى
القيام والركوع والسجود انشازة الى القبلة لا بد لها عند الحجز عنها ففصل بين ركعة وفي الحجة قبل في الامم والاخرى
يجب تحريك الشفة واللسان كتلية الحز وقيل لا يجب واذ لم يعرف الاقول لعدمه ياتى به في كل ركعة ولا يكرهها بخلاف
تجزيات في الشهود فانها يكرهها قدر الشهود كون التعوض مقدرا انتهى وانما يسقط الاركان الى سقوط الشرايط
عن الحز عنها بالاول فلو كان وجه المريض الى غير القبلة ولم يقدر على التحريك اليها بنفسه ولا غيره صلى كذلك لانه
ليس في وسعه الاداء ولا اعادة عليه بعد البر في ظاهر الجواب لان الحجز عن تحصيل الشرايط لا يكون فوق الحجز
عن تحصيل الاركان وثمة لا يجب اعادة فعلها في الحز فلا يصح عن البدائع **وان نذر الالهام وكثرت الفتور**
سقط القضاء عليه القرب وهو ظاهر الرواية كافي الظهيرية واليه ذهب شيخ الاسلام وقاضى خان وهو الصحيح
في الخلاصة وهو المختار لان مجرد العقل لا يكفي لوجه الخطاب ورجح في فتح القدر في القياس على المعنى عليه وهو في الهداية
عدم السقوط وان كان الحز اكثر من يوم وليلة اذا كان حقيقا قال لانه يفهم مخوف للخطاب بخلاف المعنى عليه انتهى في القية
ولا بد في الصلوات حالة الحيوة بخلاف الصوم **ولو كان يشتمل على المرض اعادة الركعات او السجود لغاى** **بفتح**
لا يلزم الاداء اولادها بغيره غيره ينبغي ان يحز به كذا في القية ولم يوم بعينه وقلبه وحاجبيه وقاله في يوم
بحاجبيه فان يحز بعينه فانما يحز بقلبه وقال القاضي بعينه وقلبه والصحيح من هذا الحديث عمران وابن عمر فان لم
يستطع الا بارساء فانه احق بقبول المزمع منه ولا بد من فرض السجود نطق بالارساء دون العين والقلب والحاجب
فلا ينقل اليها كالداء واعتبار بالصوم والحز لا ينقل الى القلب بالحز **ولو عجز عن ركعة صلاة يوم بما قد يعجز قاعدا**
يركع ويسجد او موبيا ان تقدر او مستغنيا ان لم تقدر لانه بنا الا على الاعلى فصار كالاقتداء وهذا هو المشهور وعن ابو يوسف
انه اذا صار الى حاله الا بارساء قبل الصلاة لان تحريمه انما يقتضي موصية للركوع والسجود فلا يجوز تركهما ووجه المشهور
انه اذا كان في بعض الصلاة كالملا وبعضها ناقصا واذا استقبل كانت كلها ناقصة فلا بد من بعضها كالملا والاول وهو
الصحيح **ولو صلى قاعدا بركوع وسجود فصيح** **ولو كان بالاياله** اراد ان يصلي بالاياله فصيح لانه لا يجوز اقتداء
الراكم بلوى فكذا البناء ويجوز اقتداء القيام بالاعاء الذي يركع ويسجد خلافا لما سبق فبقوله صلى بالاياله انه
لو افترقا بالاياله ثم قدر قبل ان يركع ويسجد بالاياله جاز له ان يتكلم لانه لم يرد كمالا بالاياله وانما هو مجرد تحريك فلا يكون
بنا القرب على الضعيف **لو كان يوم مضطجعا ثم قدر على القعود ولم يقدر على الركوع والسجود على الختان** لان حاله
القعود اقوى فلا يجوز بناء على الضعيف **والمضطجع اذا نكح على نكح** اراد ان يركع واضطجعا في البيت ثم نكح المرأة والحابط
والقعود لم ان يقدر ايضا على الوضوء وعند هذا ايضا لا يجوز له القعود الا اذا عجز لما من قبل وفقد جهر بغيره مع الاعيا
لان النظام كونه بغير عذر لانه اساءة في الادب وفيه اختلاف المشايخ والصحيح كراهته من غير عذر وعدم كراهية
القعود من غير عذر عنه **صلى الفرض في ذلك قاعدا لا بعز** عند ابي حنيفة **واسا** كافي الحز عن الابداع وقال
لا يجوز الامانة لان القيام مقدور عليه فلا يتكلم ولم ان الغالب فيها وادان الراس وهو كالمحقق الا ان القيام افضل
لان ابعده عن شبهة الاختلاف والفرج افضل ان افكته لانه اسكن قلبه والختان في غير الوضوء **والمرحطة في الشط كالشط**
هو الصحيح **والمرحطة بفتح الجوز** كانت **الريح** **كها** **تندبر** **افعال** **السابعة** **والافعال** **الواحدة** وهو الامم في ظاهر الرواية و
والضيار جواز الصلوة في المرحطة في الشط مطلقا في غير تعلقه في الاضمار فان كانت موقوفة في الشط وهي على قرار
الارض وضط على قرار لانها اذا استقرت على الارض فحكم الارض فان كانت موقوفة ويكفي الخروج لم يحز الصلاة فيها
لانها اذا لم تستقر في الارض فلا بد ان تستقر فانها حكم كالمركب وانما اشارة في المرحطة البدائع وفي الخلاصة واجمعوا
انه لو كان جازلا بدور راسه لو قام تجوز الصلاة فيها قاعدا وادان الصلاة قاعدا ان تكون بركوع وسجود لانه لو كانت
بالاياله ليجوز انفاقا لانه اعذر **ومن جن او غم عليه يوما ليلة فحق الحز وان زاد وقت صلاة** لا وهذا استفسان
والقيام ان لا تضاعفه اذا استوعب الاعاوقت الصلاة كاملة لم تحق الحز وجه الاستفسان ان المدة اذا طالت كثرت
الغرات فيخرج في الاداء اذا قصرت قلت فلاحج والكثير ان يزيد على يوم وليلة لانه يدخل في حد التكرار وكثرت
كالاعاء على الصحيح **ولو قطعت بداهة من الرق والكعب وبوجهه جراحة صلى بغير طهارة** ويتم ولا يصيد هو
الاصح قال الشيخ الامام ابو بكر راي في الجامع الصغير للشيخ ان مضطجع اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلي

بغير طهارة

بغير طهارة ولا يتم ولا يصيد وهذا هو الاصح كذا في الفتاوى الظهيرية ذكره مكين كذا في الجوز في الكافي قطعت بداهة
ورجلاه من المرافق والكعب لاصلا عليه وفي التاتارخانية ان وجد من يوضيه يامن ليس وجهه ويصير راسه
ويقبل موضع القطع والارض وجهه ورأسه في الماموضع القطع اوسع وجهه على جدار وموضع القطع ايضا
فصلى انتهى **لا يحل له ان يركع في الصلاة** **وان طال** **ان** **رفا** **العقل** **لان سقوط القضاء عرف بالانشاد احصل باذنه**
سماوية فلا يفتا من عليه ما حصل فضله هذا باب **في بيان احكام سجود التلاوة** لا يخفى انه كان التلاوة
ان يقرب هذا الباب بسجود السهولان كلامها سجدة كمن لما كان صلاة المريض يعرض مساو كالمسهو للفتنة التلاوة
به فتاخر سجود التلاوة ضرورة وهو من قبيل اضافة الحكم الى سببه وانما لم يقل بسجود التلاوة والسماح بيانا للسين
لان السماع سبب ايضا لان التلاوة لما كانت سببا للسمع كاه ذكرها متعللا على السماع من وجهه فاكتم به وفي بعض
المعتبرات ان السبب في حق السماع التلاوة في الاصح بشرطه كفي فتح القدر وعليه فلا اشكال لانه يكون من اضافة
السبب الى السبب الخاص والله اعلم **يجب** **سجود** **التلاوة** لقوله عليه الصلاة والسلام السجدة على من سمعها وعلى الارض
ومارواه سلم عن ابو هريرة في اليمان بوضعه اذا قن ابن ادم السجدة اعتزل الشيطان لكي يقول يا ويله امر ابن ادم بالسجود
فصبر فله الجنة وامر بالسجود فاستغنى في النار والاصل ان الحكم اذا حكم من غير الحكم كلاما ولم يعقبه بالانكار
كان دليلا صحت هذا ظاهر في الوجوب مع امر السجدة فقيده ايضا لانها ثلاثة اقسام فتم فيه الامر المرجح به
وقسم تضمن حكايه استكشاف الكفر حيث امر وابه وقسم فيه حكايه فعل الانبياء السجود وكل من الاعتزال والاقتداء
ومخافة الكفر واجب الان بدلا ليدل على عدم لزومه لكن دلالتها فيه ظنية فكان الثابت الوجوب لا
لا الغرض والاتفاق على ان شوقا على الكلفين مقيدا بالتلاوة لمطلقا فلهذا كذلك وانما ادلت بالاياله اذا تلاها
راكبا ان الشرع في التلاوة ركا مشروعا كالمشروع في القطوع ركا من حيث انها سبب للزوم السجدة فكما اوجب القطوع
راكبا السجود بالاياله اوجبه التلاوة كذلك وانما ادلت بالصلي والركوع لما سذكر ولا فرق بين ان يتلوها بالمر
او الفارسية عند ابي حنيفة فمع السماع اولا الا اذا اضربته قر اسجدة وهذا بشرط علمه بان يقف القرآن ولو قيل
بالعربية يلزم مطلقا لكن يجب على العجز بالعلم والواجب بكتابه وكليهما ولا نقاة اية السجدة **هجا سبب تلاوة**
اي **هذا** **اصح** في ان السبب هو التلاوة ولما السماع فشرط على ما هو الصحيح كما تقدم **من اربع عشرة سورة** وهي الخاف
والرعد والفرقان ومن سمع والاول من الحج والفرقان والفرقان والفرقان والفرقان والفرقان والفرقان والفرقان
والعلق هذا في كتب في صفحتين عثمان وهو المعتمد فلهذا اربع في النصف الاول وعشر في النصف الثاني منها **اولا**
وص **ذكرها** **لاستقلال** **بها** **فقد بقي** **الشافي** **السجود** **في** **صوم** **لم** **يخص** **الاولين** **الحج** **بل** **قال** **الثانية** **فيها** **ايضا** **فهي**
عنده ايضا اربع عشرة اية ونفى بالآلة السجود في الفصل وبيان الحج معلوم في المطولات وفي الصمد والى
التجسس التالي والسماع ينظر في كل واحد منهما الاعتقاد بانه كالسجدة الثالثة في سورة الحج ليس بوضوح السجدة
انتهى **بشرط سماعها** **اربع اية** **السجدة** **او** **الايام** **من** **فلاها** **اسب** **لوجوبها** **وان** **لم** **يسمع** **الوقت** **بقا** **الامام** **مباة** **قرا**
الامام سرا ولم يكن حاضرا عند القراء واقترن به قبلان يسجد لها وحاصل ما ذكرناه ان سببها الشبان وهي التلاوة
وان لم يسمع السماع للتلاوة الامم والسماع بشرطه في الثاني والاقتداء بالامام تلاها وان لم يسمع الامم وسببها
في الجبتي احد ثلاثة التلاوة والسماع والايام لكن صحيح في الثاني ان السبب في حق السماع مع التلاوة والسماع بشرطها
قدماه **ولو تلا الموت ولم يسجد** **ان** **الامام** **والموت** **لم** **اعرف** **ان** **الموت** **محجور** **احكم** **لنقله** **اصلا** **لا** **في** **الصلوة** **واجبها**
بخلاف **الخارج** **من** **الصلوة** **اذا** **سمع** **من** **الموت** **يجب** **عليه** **ان** **الحز** **ثنت** **من** **المصلين** **فلا** **يصدر** **هم** **بشرط** **الصلوة** **من**
الطهارة وغيرها **خلا** **التخريم** **لانها** **التوحيد** **الافعال** **المختلفة** **ولم** **يوجد** **وركتها** **وضع** **الجبهة** **على** **الارض** **وما**
مقابل من الركوع كما سأل في او الائمة للمرضى كان ركبها على الانية في السفن وتلاها او سمعها كما تقدم **وهي بجملة** **يق**
تكبير **يق** **بلا** **رفع** **يد** **وشهد** **وسلام** **ار** **بلا** **تشهد** **والسلام** **والمراد** **بتكبير** **يق** **تكبير** **عند** **الوضع** **والارض** **عند**
الرفع ويرفع صوته بالتكبير وكل من التكبير ثنت سنة لم يصح في الترخا لو حاج ثم اذا اراد السجود يستحب له
ان يقوم فيسجد روي ذلك عن عائشة ولان الحز في كل فذان اولي **وهي** **السجدة** **التلاوة** **سجدة** **السجود**
ار يقول في سجود التلاوة ما يقول في سجود الصلاة على الاصح ثم اذا اراد السجود نيوتها بقلبه ويقول بلسانه
السجدة سجدة التلاوة اسم الكبر كما يقول اصلي له صلاة كذا في المراج الوهاج **علي من كان اهلا لوجوب**
الصلوة **هذا** **متعلق** **بقوله** **يجب** **ار** **يجب** **سجود** **التلاوة** **على من** **كان** **مكلفا** **بالصلوة** **اذا** **وقضا** **فجب** **على** **الاص** **اذا**
تلاوة **لانه** **اهل** **الاول** **الجنب** **والمجرب** **والكران** **اهل** **القضا** **فلا** **يجب** **على** **كافر** **وصبي** **وجنون** **وحائض** **ونفسا**

بغير طهارة

قروا أو سمعوا لأنهم ليسوا أهلا لها وتجب بتلاوة ثم يقرأ من المذخورين خلا المصنف المطبق لعدم اهليته فلا يجزئ
تلاوته لا تجب سماعه من الصدا والطير أو المومن لو كان السامع في صلاة أو صلاة الوتر قال الربيع عند قول
الكن لا تلاوته أو لا يجب بتلاوة المقتد ولا على من سمعه من للصالحين صلاة أمامه هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف
وقال محمد بن عليهم ويسجد فيها بعد الفراغ منها التحقق السبب وهو التلاوة والسماع ولا مانع بعد الفراغ منها
خلا حالة الصلاة لأنه يورس إلى قدر وضوء الصلاة أو التلاوة ولا كذلك بعد الفراغ منها ولهذا يجب على من سمعها
وليس هو مصنف في الصلاة ولما أن الأمام قد يخل عن المقتد في غير القراءة فلا حكم لقراءته كسجود ولا في سجود عليه أعن
القراءة ولا حكم للقراءة المحرور عليه بخلاف ذلك والحال فيها من بيان عن القراءة ليسا محجور عليها فتعتبر قراءتها غير
أن الحائض لا يجب عليها بقراءتها ولا سماعها لأن السجدة ركع الصلاة وهو ليس باهل لها بخلاف من ليس هو في الصلاة لأن
الحج ثبت في حقهم فلا يردون ولا وجه لما ذكر من أنهم يسجدونها بعد الفراغ لأن سجدتها تلاوة من يشاركهم في الصلاة
تكون صلاتية ضرورة والصلوات لا تقضي خارجها كما لو تلاها الأمام ولم يسجدوا حتى فرغ من الصلاة كما بخلاف ما إذا
سمعها من هو ليس معهم في الصلاة حيث يسجدونها بعد الفراغ لأنها ليست بصلواتية لأن السامع مستند إلى التلاوة
وهي خارج الصلاة انتهى قوله ولهذا يجب على من سمعها وليس هو معهم في الصلاة أن يقرأ ما إذا كان مصليا أو لا
يعني الاتفاق على الصلوة وإن قال بعضهم لا يسجد معها عند هذا ويسجد عند وجهه الأصح أن لا يسجد في حق
للجماعة لأن على كل واحد من أفرادها ولا يسجدوا وروى بأن المقتد إذا كان يكون سجودا أو لا أو لا يستلزم
شكول العلم والثاني تقول الوجوب والجواب أنه لا يجب بالنسبة إليه وحده في حق غيره غير محجور بالنسبة
الذين لم يسجدوا وهو الخارج كذا في بعض المواضع قال علماؤنا ولو تلى آية سجدة وعنده مشاغل يعمل ولم يسمعها
ففي وجوب السجود عليه اختلاف المشايخ والصحيح الوجوب قال بعض الأفاضل وهو مشكل لأنهم قالوا السبب
في حق السامع التلاوة في الأصح بشرط السماع ولم يوجد في عدم الوجوب لأن الشرط ما يلزم من عدمه عدم
وقيل السبب في حق السامع السماع ولم يوجد فلا يوجد السبب الذي هو الوجوب لأن السبب بعدمه باعتماد
سببه كما هو ظاهر فيحتاج إلى الجواب وجوابه أن الأصح عدم الوجوب كفي جميع القنات فليكن هو المعتبر وحل
تقديرا لا يكون المعقد الوجوب في أنه ان التلاوة لا تزل سماعا لأنه بغير رضى أن يسمع واللايق به أن يكلف
بالسجود فخره عن تشاغله عن كلام الله جل جلاله وهي السجدة التلاوة على التراضي أن لم تكن صلووية أما
إذا كانت صلاتية فعل القدر ونسب القول بالتراضي إلى أبي يوسف فلا يصح وقاله في رواية عن الإمام والفرد
المسجد وفي رواية عنه وعن أبي الغابة في المجتبى جعلوا على الفرد عند أبي يوسف وعلى التراضي عند محمد قال
وعن أبي حنيفة رواية عن محمد في حاشية صدر الشريعة لأخي زاده وفي الجوهري عن أبي الداع أن صلاتية واجبة
على الفرد وأنه إذا أخرها حتى طالت القراءة قصر قلة قضاؤه بأنه هذه السجدة صارت من أفعال الصلاة ملحق
بنفس التلاوة ولذا فصلت فيها مع أنها ليست من أصل الصلاة بل رتبة زائدة بخلاف غير الصلاة تامة فإنها واجبة
على التراضي عليها هو المختار انتهى ونحوه في فتح القدر وذكرناه هنا من العبارة هو الصواب في النسبة بوجه الفه
وأما وصرف التلاوة إذا كانوا قد خذوا في سجدة المذخورين لو كانت كسبة الرجل إلى المزة فتألم امرئ لا يعرف كذا
يجتمع ثانيا في نسبة الذكر إلى الموت كبريتة فليكن سبب الموتى المحلوسين ولهذا يظهر أن قول الهداية صلاتية
خطا والله أعلم ومن سمعها من أمامه فإنه قبل أن يسجدها يسجد معه ويسجد له بعد ما سجد الإمام لأن لا يسجد لها
في الصلاة ولا بعد الفراغ منها لأنه في الأول تابع له في سجودها وإن لم يسجد كما تقدم تفريق وفي الثاني لا يمكنه أن يسجد
يسجد في الصلاة لما فيه من مخالفة الإمام ولا بعد فراغها صلاتية فلا تقضي خارجها وتكمل كلامه ما إذا
معه في الركعة الثانية وفي اختلاف وظاهر الهداية يقتضي أن يسجدوا بعد الفراغ لأنهم لم يدركوا ركعة التلاوة
لم يصروا كما لو كانت صلاتية فتقضي خارجها وقبل هي صلاتية فلا تقضي خارجها وإن لم يقتدر به إلا بالدم يسجد
ها لتقرر السبب في حقه وعدم التلاوة ولا لها في الصلاة يسجد فيها إخراجها لأن التلاوة في الصلاة أفضل من
غيرها لأن قراءة القرآن في الصلاة أفضل منها في غيرها فلم يجز إذا وأخرجها الصلاة لأن الكامل لا يتأدى بالمعنى التام
الأداء فسدت الصلاة بغير الخوض في سجود خارجها بغيرها لأنها في الصلاة ولم يسجد ثم فسدت الصلاة فلهذا السجدة
خارجها لأنها لما فسدت بقي سجود التلاوة فلم تكن صلووية ولو أداها فيها ثم فسدت لا يسجد السجدة لأن بالفسد لا يسجد
جميع أجزاء الصلاة وإنما يفسد الجزء المقارن فيفتح البناء عليه كذا في الفتنة ويستثنى من فسادها ما إذا فسدت بال
بلوغين قال في الخلاصة الداء إذا قرأت آية السجدة في صلاتها لم تسجد حتى خاضت تستقط عنها السجدة انتهى قال
شيخنا ثم يقتضي قواعدهم أنه إذا لم يسجد في الصلاة حتى فرغ فإنه يأم له بوجه الواجب ولم يكن قضاؤها

ذكر

ذكرنا وهذا من الواجب الذي إذا فات وقتة تقرت الأثم على المظن والخروج له عنه التوبة كسائر التوب
وأما أن يقرأ من مقلهم بسقوطها عدم الأثم فإنه خطأ فاحش لما رأيت بعضهم يتبع فيه ثم رأيت الترخيع به
في البداية قال وإذا لم يسجد لم يبق عليه شيء إلا المأثم وسقط طها ما إذا لم يركع لصلاة ولم يسجد صليها أما
أن يركع أو يسجد صليها فإنه يتوب عنها إذا كان على الفور انتهى ونؤيد بركون وسجود غير ركوع الصلاة ويسجد
ها كما ثبت في الصلاة لها السجدة ونؤيد بركون صلاة إذا كان الركوع على الفور من قراءة آية أن نواها أن
تؤي الركوع والسجود للتلاوة ونؤيد أيضا بسجودها كذا لأنهم على الفور وإن لم يؤي يقولوا تلاها في صلاته إن
نشأ ركع لها وإن نشأ يسجد ثم قام فقرأ الأثم من السجدة اظهار الخضوع للمعصية وذلك يحصل بالركوع أيضا
ونشأ بالسجدة الصليية لأنها في حقها من كل وجه كذا في شرح من لا يخفى وحاشا كذا في المحمل قال في الخلاصة
اجمعوا على أن سجدة التلاوة تدار بسجدة الصلاة وإن لم ينو التلاوة واختلعت في الركوع قال شيخ الإمام المعروف بخواجه
الهداية الركوع من النية حتى ينوب عن التلاوة نص عليه محمد في الثانية رجل قرأ آية السجدة في الصلاة فإن كانت الصلاة له
السجدة في آخر السورة أو قرأها من غيرها بعد آية أو أجزأه إلى آخر السورة فهو بالخيار أن يشارك بها ونؤي التلاوة وإن نشأ يسجد
ثم يسجد في القيام فضمت السورة وإن وصلها سورة أخرى كان أفضل وإن لم يسجد للتلاوة على الفور حتى ختم السورة ثم ركع
لأن هذا القدرة لا تقرأ إلا بعد الركوع ولو ركع لصلاة على الفور ويسجد يسقط عنه سجدة التلاوة ونؤي في السجدة التلاوة ولم ينو
وكذا إذا قرأ بعد ما أتى وأجمعوا على أن سجدة التلاوة تدار بسجدة الصلاة وإن لم ينو التلاوة لم يوافقوا في الركوع قال شيخ
الإمام المعروف بخواجه الهداية الركوع من النية حتى ينوب عن سجدة التلاوة نص عليه محمد رحمه الله وإن قرأ بعد السجدة
ثلاث آيات ولم يسجد التلاوة وذكر الشيخ المعروف بخواجه زاده أنه ينقطع الفور ولا ينوب الركوع عن السجدة وقال شيخ
الهداية للحوائف لا ينقطع ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات ثم بحث وقال المصنف إذا سمع آية السجدة من غيره ويسجد مع الثاني إن
تقدمه أتبع الثاني بفساد صلاته رجل سمع السجدة من رجل فالتفت له أن يسجد مع الثاني ولا يرفع رأسه قبله رجل قرأ
آية السجدة في غير الصلاة فإن أدان يركع للسجدة روى أنه يجوز ذلك انتهى ولو سمع المصلي من غيره لم يسجد فيها أمر في الصلاة
بالسجود بعد هذا بعد الصلاة التحقق سببها وهو السماع وإنما لا يسجد فيها لأنها ليست صلووية لأنه سماع هذه السجدة ليس
من أفعال الصلاة فيكون إذا حالها فيها منها عنه لأن المصلي عند اشتغاله بسجدة التلاوة كان مأمورا بالتاركين هو فيها وبالاشتغال
الركن آخر فيكون منها عن هذه السجدة ولو لم يسجد فيها لم يجز لها السجدة لأنها ناقصة للنهي فلا يجزئها الكامل هذا لأن حكم هذه
التلاوة هو أن لا يأمور الفراغ من الصلاة فلا يصير سببا للركعة فلا يجوز تقديمه على سببه بخلاف ما إذا تلاها في الأوقات
المكررة وحديث يجوز إذا حالها فيها وإن كانت ناقصة لتحقق السبب للحال وإعادة ما يسجد ولما تقدم دورها الركوع الصلاة
فلا يسجد لها لأن زيادة سجدة واحدة لا تبطل التحريم الآخر أن من أدرى الكلام بعد ما يرفع رأسه من الركوع يسجد معه
ولا يصحها ولا تبطل تحريمه بذلك قبل يسجد الصلاة وهو رواية النوادر لأنها موقوفة عن الصلاة فإذا سجد فيها صار
رافضا لها كمن صلى التلويح خلال الفرض وفيها هو قول وعند هذا لا يصح أن يسجد في الصلاة الواحدة مرة عند سجدة الشكر
فتحقق الانتقال وإن تلاها في غير الصلاة فلهذا من دخل في الصلاة فقرأها بسجدة أخرى لأنه المصنوعة التي فلا تكون تبعا
للأصغر ولو كررها في سجدة فذكرت في سجدة واحدة لا يكررها لأن من يسجد على التلويح ما أتقن وأمكنه على اتخاذ
المسجد المحلوس كونه جامعا للثبوت فثبت في ذلك الحاجة إلى الجواب والقبول وغيره والقارر يحتاج إلى التكرار
للفظ والتعليم والاعتبار وهو داخل في السبب لأنهم فتوب الواحدة عما قبلها وهذا نتيجة كون التلويح
في السبب لأنهم ومع كون التلويح في السبب أن يجعل التلويح كلها واحدة كون الواحد منها سببا والباقي تبعا لها
وهو البيت بالمعاداة إذا السبب في تحقق لا يجوز تركه وهذا حكم بوجودها في موضع الاحتياط حتى يتراخى ويتبين
والنظر في الحكم اليقيني المعقولات لأنها شرعت للزجر فهو ضرورة واحدة فيحصل المقصود فلا حاجة إلى الثانية والقدر
بينما أن التلويح في السبب ينوب فيه الواحدة عما قبلها وما بعدها وفي التلويح في الحكم لا ينوب إلا عما قبلها حتى لو ركب
في المجلس جود ثانيا للمعنى في موضع ثم المجلس لا يختلف في القيام والخطوة وخلفه بين والباستقال من بيت أو مسجد
وأسداء الثوب وانتقاله من غصن شجرة إلى غصن آخر وسجدة في غير موضع يند على الأصح في غير هذا
نتيجة كونه تديلا ولو كررها على الواحدة وهو تيسر تكرار الأا إذا كان في الصلاة لأن الصلاة جامعة للأماكن إذا الحكم
بمعنى الصلاة دليل اتخاذ المكان وعلى هذا لو أحدث في الصلاة بعد ما قرأها فذهب للوضوء أعادها بعد المولى لا يكررها قلنا
ولا ينقطع الكلمة ولا اللغة ولا الفتن والكثير فاعلم ولو تلاها فمجد طال الجوس أو القرأة لا يجب عليه أن يركع
لما لم يركع ولو تلاها لم يركع لأن السبب في حقه السماع على قبل لا في عكسه وهو تدرج المجلس الثاني ذكر

محمد بن زرق

ولا الكليات
ولا يجوز تكرارها

السامع فانه لا يتكبر على الاصغر ذكره الزيلعي في السجدة لما وجد طمان التلاوة وتعد سجدة السامع بتعدد الوجوب
في حق السامع ولو كان على القلب لا وعلية الفتوى انهم وهذا يفيد تخصيص ان السبب في حق السامع هو السماع لا التلاوة
لما على القول بان السبب في حق السامع التلاوة ايضا والسماع بشرط يغير ان يعتد في التكرار وعنده تبدل بجلس التلاوة
وعنده والله لم يكرهه **نزل اية سجدة وقراءة في السورة** لانه يشبه الاستكثار عنها ويوم الغرار عن لزوم السجدة ومجان
بعض القرآن وكل ذلك مكره **لا عسما** لا يكره عكسه وهو قراءة اية السجدة وهي ان بعض القراء لا يمدوا بها **ونبذ**
ضم اية وايتين اليها ام الى اية السجدة لدفع وجه التفضيل فنقول ذلك عن محمد رحمه الله لكونه يبعد القليلة فانه قال واصب
ان يقرأ قبلها اية او ايتين وفي الثانية ان قد معها اية او ايتين ففواصب وهذا من الاول واما الثاني لان قوله معها
يجوز ان يكون قبلها او بعدها ولا كذا الاول وهو قوله قبلها واستقصوا احكامها مستغفقة على السامع وقيل ان وقع به
بقوله انهم يوم يود بها ولا يثبت عليهم ذلك جهدها لكون حث الله على الطاعة وموضع السجدة في السجدة عند قوله وهو
لا يسمون وهو **وهو** اي على وعند بعضهم عند قوله ان كنتم اياه تفتيدون وفي اقل عند قوله تعالى رب العرش العظيم
ويستأجرون الشاخصه وقال عند قوله يعلم ما يخفون وما يعلنون وقيل على قراءة الكساي عند قوله لا يسجدوا بالتحقير
وفي ص عند قوله وخر السجدة وخر السجدة عندهم عند قوله وحسن ما وفي الاستقار عند قوله واذا قرء
عليهم القرآن لا يسجدون وعند بعض المالكية في اخر السورة ولو قرأ اية السجدة لا الا الحرف الذي في اخرها لا يسجد ولو قرأ الحرف
الذي يسجد فيه وحده لا يسجد الا ان ما يقرأ اكثر اية السجدة بحرف السجدة وفي محضر الجرجوري واسجد وسكت ولم يقل واقرأ
تأخره السجدة ذكره الزيلعي **ولو سمع اية سجدة من كل واحد حرقا لم يسجد** قال في فتاوى قاضي خان رجل سمع اية السجدة من
قوم من كل واحد منهم حرقا لم يسجد لانه لم يسمعها من نال انتهى فقدا فاد ان الحقاد التلاوة ثم لم يمشهد
لصحة هذا الاشتراط اكثر للحققتين وحده المتكلم واسه ام هذا **باب** في بيان احكام صلاة المسافر لان الحكم
في اوقات الصلاة لا يخفى عليه ان السفر عارض كنسب كالطولة الا ان الطولة عارض هو عبادة في نفسه لا يعارض كذا
السفر الا بعارض فلذا اضر هذا الباب عن ذلك والسفر لغة قطع المسافة من غير تقدير بمدة لانه عبارة عن الظهور وهذا
حمل اصحابنا رحمه الله تعالى قوله صلى الله عليه وسلم ليس على الفقير والمسافر اية السجدة على الخروج من بلدة او قرية حتى
تسقط الاضحية بذلك القول كذا في المحقق وذكر في السراج الوهاج ان من الاحكام التي تغيرت بالسفر الشرعي سقوط السجدة
محمل كالتقوى وظاهره انها لا تسقط الا بالسفر الشرعي وساق تحقيره ان شاء الله تعالى في محله والاضافة فيه من اضافة
النزل بشرط من خرج من عمار موضع اقامته لم من البلد والقرية فان الخارج من قرية السفر مسافة ايضا فافهم العبادة حين
من قوله بيوت مصر جميع البيوت اذ لو بقي امامه بيت لا يكون مسافرا وانما ان الشوط في قصر الصلاة للمسافر مجاورة
البيوت لقول علي رضي الله عنه لو جاورنا هذا الحصن لقصرنا فاذا جاورنا بيوت الموضع الذي كان مقيما به قصرنا وما مجاورة قنا
المصر وهو ما اتد من جوانبه قال في مختار الصحاح وقفا الدار ما امتد من جوانبها ولجميع اية فان كان بين المصروفين
اقل من علوه ولم تكن مزرعة بعين مجاورة الفناء ايضا وان كان بينهما مزرعة او طابقت المسافة بين المصروفين فانه قد
الغلبة بعين مجاورة عمران المصروفين ولا يعتد بمجاورة الفناء والغلبة ثلاثمائة ذراع الى اربعة ايام هي
الاصح هذا رتبة ما في الثانية **فاصلية** ثلاثة ايام ولياها **السير** الوسط اعبر للبر في الوسط للبرسي الا بالوال والرجل
والجور عند الال والرجل ما يلبق به مع الاستراحات المعتادة معقول المشايخ رحمه الله احدى مدة السفر ميرة ثلاثة
ايام ولياها **البر** الذي يكون في ثلاثة ايام ولياها مع الاستراحات التي تكون في خلال ذلك لان المسافر يمكنه ان يمضي دايما
بلا عيش في بعض الاوقات ويستريح في بعضها ويأكل وطاويش كذا في شرح من لا يخفى من ملاحضه معنى الى المحيط وكون الكيال من اوقا
الاستراحة تركت في بعض الكتب وذكر في بعضها **اصل الفرض الرباعي ركعتين** وجوبا فلو انه انه عام لان قوله
عندنا في دوات الاربع ركعتان ومنه ما يجازي ما لقب المسئلة بان الفرض عندنا ثمانية والاحكام رخصة قال في البدائع وهذا
الحق التلقب على اصلنا خطأ لان الركعتين في حجة لها اقرار حقيقة عندنا بلها من تام فرض المسافر والاحكام ليس رخصة
في حقه بل اساءة ومخالفة للسنة لان الرخصة اسم لما تنقضي عن الحكم الاصل بعارض التحقير ويسر ولم يوجد معنى التخصيص
في حق المسافر ايسا اذ الصلاة في الاصل ركعتين في حق المقيم كما رويت عارضة رضي الله عنها فالتقدم معنى التخصيص في حقه
وفي حق المقيم وجد التخصيص لكن اللفظ والذمة الى السهولة واليسر والرخصة تنبئ عن ذلك رخصة حقيقة
في حق المقيم ايضا ولو سلمنا ما هو مجاز لوجود بعضه على الحقيقة وهو التخصيص انتهى كذا في البحر ولقد احسن العلامة ابن السكائيت حيث
قال ونزل القصر ميرة الارضه قال شارحه العيني مذهب الشافعية رخصة وبه قال مالك واحمد وفي اللغة عبارة عن
الاطلاق والسهولة وفي كثيرة ما يكون ثابتا على اعزاز العباد تيسير اسم رخصة وفائدة الخلاف تظهر في افتراض القصر

على راس ركعتين في الرباعية فعندنا في فرضه ان قام الى الثالثة من غير ان يقصر فسند فرضه وان اتم صلاته
بعد القصر اسما لاجل السلام خلافا له لقوله تعالى ان تقصروا من الصلاة وهذه حقيقة الرخصة دون الضرعية
وانا قوله ان يركل ان الله تعالى فرض على انسان يتيم صلاة العيم اربعاً والمساكين ركعتين وقال الشعبي من اتم الصلاة
في الفرض قد رغب عن صلاة ابراهيم انتهى واذا علمت ذلك ظهر لك حسن عدولنا عن قول المشايخ قصر الفرض الى قولنا
على الفرض والله لم يفرق بين الرباعي والثنائي يفرق على حاله وكذا الثلاث لقوله تعالى ما بينه وبين الله من صلاة
في الاصل ركعتين لا المغرب فانها ونزل النهار ثم زيدت في الحضر واقرت في السفر كذا في المحقق وقيل بالفرض لانه لا قصر في الوتر
والسنن واختلفوا في ترك السنن في السفر فقيل الافضل هو ترك تركها وقيل القصر مقتضا وقال الهند والشافعية ان
التزول وترك السنن في السفر يقتضي ترك السنن خاصة وقيل سنة المغرب ايضا وفي التخييل والمختار انه ان كان حال
المن وقيل رايين بها لانها شرعت لمكبرات والمساكين اليه محتاج وان كان حال الحرف لا ياتي بها لانه تركه بعدز استمر
اختلفت القصد في هذا الخلاف قال في الخلاصة وصبر ونزل حارضا الى سفر ميرة ثلاثة ايام ولياها فاما اسار
يومين اسم السفر في بلغ الصبي فالنظر في بقية ما يقرب من سفره والصبي لا يقصر يتم الصلاة بنا على ان نية الكافر معتبرة
هو المختار والامام الحلي بن الفضل سوى بينهما يعني كلاهما بيقان الصلاة انتهى **ولو كان المسافر عاصيا بسفه** فانه كغيره
يعلى الفرض الرباعي **ركعتين** لاطلاق النصوص وذلك كغير وجهه **عاق** لو اديه او عاصيا على الامام او ابقا من مواء او خشي
المراة بلا حرم او في العدة او قاطع للمهر وقيل يكون كما اذا خرج للحج او للجهاد ثم قطع الطريق والفتوح الجوار والادب
لشرعية اصلا كالصلاة في الارض المفصولة والبيع وقت الذوات فسلح السفر فاحلا لرخصة الاسقاط ويستعمل
حكم القصر حتى يبطل بوضع مقاهله او بنوي اقامة نصف شهر بموضع صلح لها للاقامة وهو متعلق بقوله صلى الى طابة
دخول موضع مقامه او نية الاقامة بموضع لم فلا يبطل الرباعي ركعتين بل يصير اربعا اطلق في دخول موضع اقامته فمثل
ما اذا نوى الاقامة به او لا وفي الموضع بكونه صالحا لها احتراز عن نية الاقامة في المكان فانها لا تقع لكن في الكافي قالوا
هذا اذا سار ثلاثة ايام ثم نوى الاقامة في غير موضعها فان لم يسر ثلاثة ايام فصلى ركعتين ان نوى في الاقامة **اقل منه** اي
من نصف الشهر او بطلان في الحج او جزيه لعدم صلاحية الموضع للاقامة كما في **ابو بصير** مستغلق مكة ومعنى فانه يبطل
ركعتين اذ لا يصير مقاما فاما اذا تابع احوالها في الارض ان كانت القرية قريبة من المصر بحيث تجب الجمعة على ساكنها فانه يصير
مقاما بنية الاقامة فيها فم بدخوله احوالها في الارض في الحكم لموضع واحد كذا في شرح الضرر نقلا عن الحقيقة ثم لا بد من كون
نية الاقامة بالموضع الصليح لها جازيا من غير تزود ومن ثم قال في **الركعة** رجل قدم مكة حاجا في عشر الاضحية وهو يريد
ان يتم بها سنة فانه يبطل ركعتين حتى يرجع من منى ان نية الاقامة للحال لا معتبرة بها لانه يحتاج الى ان يخرج الى منى الى قضا
للسنة فصار من نية الاقامة في غير موضعها فادخره الى منى يبطل اربعا اذا اداها لاحقا انه وذكر في الصلح هذه
السئلة قال وقيل كان سبب تقهقه عبيد ابن ابان هذه المسئلة وذلك انه كان مشغولا بطلب الحديث قال فدخلت مكة
في اول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعرضت على الاقامة شهر فجعلت اتم للصلاة فليقيني بعض اصحاب ابو حنيفة
فقال اخطأت فانك تحرق في المني وعرفات فلما رجعت من منى بد صاحبني ان يخرج وعرفت على ان لصاحبه وجعلت
اقصر الصلاة فقال الى صاحب ابو حنيفة اخطأت فانك تقيم مكة فام يخرج منها لا يصير مسافرا فقلت اخطأت في سئل
في موضعين فطلعت في محل محرم واشتغلت بالعقد قال في البدائع اوردنا هذه المسئلة ليعلم مبلغ العلم في موضع
للطابة على طلبه **اولم يكن مستقلا براه** كعبه وامراه **او دخل بلدة ولم ينوها** المدة المذكورة وهي نصف الشهر
بل يركب السفر ان خرج من ارضه وعاد ولو بقي منى على هذه الحالة فانه يبطل الفرض الرباعي ركعتين **وكذا**
يبطل ركعتين **عسكر** وطر ارض حرب او حاصر حصنها ارض ارض الحرب لانها ليست بموضع الاقامة لانهم بين القفار
والغزل لكن من دخل فيها بان ماله الاقامة صوت كذا في الثانية او حاصر اهل البقي في دار في غير موضع نية الاقامة
مدتها فانهم ايضا يصلون الرباعية ركعتين ولا يجوز اقامتهم بخلاف **اهل اخبية** كالاعراب والانتراك وهو جمع خبا وم
بيت من وبر ووصف فانهم يقيمون الصلاة **نحوها** الاقامة في موضع حجة عشي يوم في **الاصح** احتراز عما قيل لا يجوز اقام
بل يصلون ركعتين لانها لا تقع الا في المصار وفي العشي والاصح للمقيم بما روي عن ابو يوسف ان الرعاة اذا كانوا في
رجال المنازل كانوا مسافرين الا اذا نزلوا اسيما في مري وعبروا على الاقامة فيه حجة يوما فاني استحسن ان
اجعلهم مقيمين وذلك لان الاقامة اصل فلا يطل بالانتقال من مري الى اخر الا اذا دخلوا عن موضع اقامتهم في الصلح
وقصدوا موضع اقامتهم في الشتاء وبينهما ميرة ثلاثة ايام فانهم يقيمون ما في في الطريق وقيل بانها لا اخبية
لان غيرهم من المسافرين لو نوى الاقامة معهم من ابو يوسف روايتان وصدا في حنيفة لا يقيمون مقيمين وهو الصحيح
في الجوزي الى البدائع فلو انهم مسافر هذا تنوع على كون القصر عزيمة عندنا ان قد تعدد التعدد الاولى ثم فرضه لان

ان فرضه شتان فان التهمة الاولى فرض على لانها اخر صلاة فاذا وجدتم فرضه ولكن اساءت اخبره السلام و
 زاد على الركعتين **نقل وان لم يقصد الاصل** فانه خطا بالغلط قبل الحاله وأشار الى انه لا بد ان يتراعى
 الاولين فلو تركها فيها امرى اذها وقيل في الاخرين لم يقع فرضه وهذا كله ان لم ينو الإقامة فان نواها قال الا
 الاستيقاظ لو لم يمسك ركعتين وقيل انهما تشهد ثم نوى الإقامة قبل التسليم او بعد ما قام الى الثالثة قبل ان يقيد بها
 بسجدة فانه يجوز فرضه في الأربع الا انه يصح القيام والركوع لانه فعله بنية الطلوع فلا ينوب عن الفرض
 وهو محذور في الفرة فلو قيد بها بسجدة ثم نواها لم يقبل فرضه ويضيق بها الضيق ولو افسد هذا شي عذر ولو
 لم يشهد وقام الى الثالثة ثم نوى الإقامة فحذر فرضه ايضا اتفاقا فان لم يتم صلواته الى التمسك وان اقامه لا يعود
 وهو محذور في الفرة ولو قام الى الثالثة ثم نوى قبل السجدة فحذر الفرض ويصح القيام والركوع والسجود ولو قيد بها
 بالسجدة فقد تكرر الضيق الاخر فتكون الأربع تطوعا على قولها خلافا لمحمد فعنده لا ينوب بعد الفرة تطوعا
 ولو ترك الفرة واتى بالشهادة ثم نوى الإقامة قبل ان يسلم او قام الى الثالثة ثم نوى الإقامة قبل ان يقيد بها بالسجدة
 بالسجدة فانه يجوز في الأربع ويقرب في الاخرين قضا عن الاولين ولو قيد بها الثالثة بسجدة ثم نوى فحذر اتفاقا
 ويضيق رابعة فتكون تطوعا عذرها التمسك في البصر **وصح اقتد المقيم بالسافر في الوقت** ويصح ان صلاة السافر
 في الحالتين واحدة والقعدة فرض في حقه غير فرض في حق المقيم وثبتا الضيق على القولين جازي وقدم النبي صلى الله عليه
 وهو سافر اهله مكة وقال اتوا صلواتكم فان اقمتم سفر وهو جمع سافر كرجل جمع ركب **فاذا اقام المقيم المقتضى الى الاقام**
 الى اقام صلاته **لا يقرب في الاصل** لانه مقتضى محذورة لا خلا والعرض صار مودا فحذر لها احتياطا خلافا لمحمد فانه اذا
 قرأ نافلة فلم يتدارس الفرض فكان الاثنيان اولهما في الهداية او في الثانية لاقراءة عليهم فيها يقضون ولا سهو
 عليهم اذا سهوا ولا يقتضى أحدهم بالآخر انتهى وفي القية اقتد المقيم بما فرضه في القعدة مع امامه فحذر
 فان قلنا ان فرضه حقه وقبل التمسك وهو نقل في حق المقيم انتهى **ويجب للامان ان يقول اقوا صلواتكم فاني**
سافر يستخرج ذلك بعد السلام لسافر صلى عتيم لاحتمال ان خلفه من الاجرة حاله ولا يتسرع الاجتماع بالامان
 قبل دهايه فيحكم حينئذ بقصد صلاة نفسه بناء على ظن اقامته الامان ثم افسده على راس الركعتين وهذا العمل
 ما في الفتاوى اذا اقر به بالامان والامر اسافر هو لم يقيم لا يصح لان العمل بجبال الامان شرط الادباجاعة انتهى لانه شرط في الاثنيان
 لما في الخبر نقل عن السوطي صلى الله عليه وسلم في الظاهر بالقوم في قرية او امير ركعتين وهم لا يدرون اسافر هو ام يقيم فافضل
 فاسد سواء كان مقيما او سافرا لان الظاهر من حال من في موضع الإقامة انه يقيم والبناء على الظاهر واجب
 حتى يتبين خلافه فان سالوه فاجابهم انه سافر جازت صلاتهم وفي القية وان كان خارجا لم يلزم لا يقتد
 الاصل بالظاهر في مثله وانما كان قول الامان ذلك مستحلا لانه لم يتبين ذلك معرفة صلاته لهما فانه ينبغي ان يقولوا
 ثم سالوه فتفصل للفرقة واختلف اهل يقول بعد التسليم الاول او بعد التسليتين الاصل الثاني كذا في السراج الوهاج
ويأتي للسافر بالسجدة حال امن وقدره والا وان لم يكن حاله امن وقدره لا يأتي بها وهذا هو المختار
 والمختار في تعيين الفرض **اخر الوقت** وهو قدره رايه في التسمية فان كان الكلف في اخره **سافر وجب ركعتا والا**
 بان كان مقيما فالواجب أربع لان الغرض في السجدة عند عدم الاداء في اول الوقت ان ادس اخره والا فكل الوقت هو
 السبب لثبت الواجب عليه بصفة الحال وقاية اضافته الى الجزء الاخر باعتبار حال المكلف فيه فلو بلغ الصبح او
 اسلم كان او افان بخون او ظهرت الحائض او انتفاء في اخر الوقت بعد مضي الاكثر يجب عليهم الصلاة ولو كان اصيب
 الصبح قد صلاها في اوله وبمسك او حاضرت او نقت فيه لم يجب عليهم لقعد الاهلة عند وجود السبب وقاية
 اضافته الى الكل عند ظهوره عن الاداء لا يجوز قضا عصر اليوم وقت التسمية في اليوم الا في ولو كان السبب الجبر
 والاخير جاز وقام تحميمه بطل من التلوخ وصوابه **والوطن الاصل** بطل منه اربا بالوطن الاصل لا غير اربا
 بطل بغير ذلك من السفر ووطن الإقامة **وطن الإقامة** بطل منه ويطلق بالاصل **والسفر** لان الشيء ما هو
 مثله لا ما هو دونه الوطن الاصل هو وطن الانسان في بلده او بلده اخرى احتج هادارا ونوطن بها مع اهله وولده
 وليس في نفسه الرخا لغيرها بل التمسك بها وهذا الوطن بطل بطله لا غير وهو ان يوطن في بلدة اخرى وينقل
 الاهل اليها فيخرج الاول من ان يكون وطنه اصليا حتى لو دخله سافر لانه لا يبطل حتى بالسفر حتى يصور مقيما بالعد
 اليه من غير نية الإقامة وكذا لا يبطل بوطن الإقامة واما وطن الإقامة فهو الوطن الذي يقصد المسافر الإقامة
 فيه وهو صالح لها نصف شهر وهو يتقضى بواحد من ثلثة بالاصل لانه فوزه وبثله بالسفر لانه صده وطوعنا
 ذكر وطن السفر وهو المكان الذي نوى ان يقيم فيه اقل من خمسة عشر يوما تبعا للمحققين قالوا لانه لا غاية فيه لانه
 يتوفيه مسافرا على حاله فوجده كعمره وذكر الزكي ان غايته على انه يفيد وصورة رجل يخرج من مصر الى قريش

لحاجة ولم يقصد السفر وهو ان يقيم فيها اقل من خمسة عشر يوما فانه يقيم فيها لانه مقيم ثم يخرج من القرية
 لا للسفر بل لانه ان يسافر قبل ان يدخل مصر وقيل ان يقيم ليلة في موضع اخر فانه يقصر ولو سافر تلك
 القرية وحصلها ثم لانه لم يوجد ما يبطله ما هو موفقه او مثله انتهى وصح في السراج الوهاج ونشر المجمع عدم
 اعتباره وقيل الشارح لو لم يرها لانه لا يصح لان السفر ان لم يوجد ما يبطله وهو سطر لوطن الكوفة على تقدير
 اعتباره لان السفر يبطل وطن الإقامة فكيف لا يبطل وطن السكن وقوله لانه لم يوجد ما يبطل موقوف كذا حقه
 مولانا في بحر **والمعتبر بنية المتوجع لا التابع** امر يقتضية السفر والإقامة من المتنوع لان من التابع كأمارة وعكد
 وجنده واجبر مع زوج وبوذي وامير ومستاجر هذا الف ونشر من يتبع يرجع الاول الى الاول والثاني الى الثاني ولا
 يخفى ولا بد من علم **التابع بنية المتوجع فلو نوى المتوجع الإقامة ولم يعلم التابع فهو سافر حتى يعلم على الخ**
 كما في نحو خطاب الشرعي وعزل الوكيل وقيل يلزم كسر الوكيل للمكي وهو احوط وفي فتح القدير وهو ظاهر
 الرواية كما في الخلاصة والاول اصح لان في لزوم الحكم قبل العلم به حرجا ومزرا وهو مدفوع بشرعا وتامه في الخبر وقيل
 كون المرأة تابعة لزوجها مادام اوفاهما مهرها للمحل والافلا تكون تبعا للصبر لئمتها لانه تحبسه نفسها عن
 العجلا ون المولى وكوب المهر فانما ان يرتزق من بيت المال فان كان رزقه من ماله فالصبر لئمتها لانه ان يترك
 حيث يتألم الرزق والصبر في كلام المحققين يتقن والقن والمهر والمولد واما المالكات فينبغي ان يكون تبعا لانه
 السفر بغير اذن المولى فلا يلزم طاعته وانه علم **والقضاء كالحاضر** امر فائتية السفر تقتضي ركعتين
 وفائتية السفر تقتضي ركعتين ايضا لان القضاء يجب الاداء بخلاف ما لو فاتته في المرض في حاله لا يقيد على الركوع والسجود حيث
 يقضيها في الصحة ركعتا وساجدا او فائتية في صحة حيث يقضيها في المرض بالايام الواجب هناك الركوع والسجود
 الا انها يقطران عنه بالبحر فان قدر ذلك بها بخلاف ما نحن فيه فانه الواجب على المسافر ركعتان صلاة الفجر وعلى
 انهما فلا يتغير بعد الاستقرار وانه علم **باب** في بيان احكام الجمعة المناسبة بين هذا الباب وما قبله بتفصيل
 الصلاة لما روى ان التصفيف هنا في خاص من الصلاة وهو الظهر وبقايتها في كل رابعة ويقدم امام هو الوجه وتسا
 نفق الجمعة تصفيف الظهر بعينه بل هو فرض ابتداء نسبتها نصف منها وهي ربيعة محكمة بالكتاب والسنة والاجماع يقرر
 حليها كما في الخلاصة وفتح القدير وقطال المال ابن الهمام في فتح القدير في بيان دلالتها ثم قال وانما اكثرنا فيه نوعان
 الاكثر والماضي عن بعض الجملة انهم ينسبون الى مذهب الخفيفة عدم اقتضاها ونشأ غلطهم ما سياتي من قول
 القدير ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة ولا عزله كمن جازت صلاته وانما ان ادحر حرم عليه وصحت الظهر فلابد
 لتزك الفرض وصحة الظهر لما سذكر وقد صرح اصحابنا بانها فرضا لكون الظهر وبانها واجبا جازها انتهى وهي
 يضم اليه واسكانها ونقصها كذا في الفراء والواحد من الاجماع كاه الفرة من الاتفاق اصنف اليها اليوم والصلاة
 ثم كثر الاستعمال حتى حذر منها المضان وجمعت فقيل مما جمعا كذا في المغرب **هي الجمعة فرض كيف جازها**
 لتبناها بالليل المطلق وهو وقت يقضي في منسبها وكفر جازها صاحب الخلاصة كما تقدم ولشئ من محققين ما نحن
 رحمه الله تعالى **وشرط لصحتها المهر وهو لا يسع الا يسجد امله الكفني بها** ذكره ملاحسرو واخي زاده وذكر
 في المجتبى عن ابو يوسف قال وعليه فتوى اكثر الفقهاء وقال ابو شيعة هذا احسن ما قيل فيه وفي الولولجية وهو
 صحيح واخاره صاحب الوقاية وهناك اقوال اخرى حرم المهر واختاروا منها قولين احدهما ما ذكر صاحب الكتر فيه
 وهو لا موضع له امر وقاض تنفيذ الاحكام ويقع الحدود وهو ظاهر الرواية كما ذكر الامام الرضوي زاد في الخلاصة و
 ويشترط المقتضى ان لا يكون القاض والوالي معا واستر زيقوله ويقع الحدود عن الحكم والمرأة اذا كانت قاضية فانه
 لا يفتان الحدود وانفذ الاطام والتي يذكر الحدود عن القضا حرام من ملك اقامتها ملكه قال الشيخ وظاهره ان
 البلدة اذا كان قاضها واميرها امرأة لا تكثر مما فلا تنص اقامة الجمعة فيها وظاهر خلافه قال في البدايع ولما
 المرأة والصبي المأخذ فلا تنص منها اقامة الجمعة انما لا يصححان الامانة في سائر الصلوات في الجمعة اولى الا ان المرأة
 اذا كانت ملطانا فليزمت صلاة الامانة حتى يصلي بهم الجمعة جان ان المرأة تصلي سلطان الوفاضة في الجملة
 قطع انانها استمر ثباتها مع ولا لا خيفة انها بلدة كبيرة فيها سكك واسواق ولها دارسابق وفيها والي يندب
 على انصاف للظلم من الظالم بحشم وعلمه او علم عبي والناس يرجعون اليه في الحوادث قال في البدايع وهو
 ونتمه الزلي في شرح القن وهو اخص ما في الكثر لا يخفى واستدل شيخنا في كتبهم على اشتراط المهر بقوله على
 رض الله عنه لاجمة ولا تشرى ولا صلاة فضل ولا اضني التي مصر جامع كذا ذكره الزلي في وعينه وفي الجوهرة لا تنص
 الجمعة التي مصر جامع لقوله عليه الصلاة والسلام لاجمة ولا تشرى الخ اقول وهو مغلط جوا لانه على تقديره لا يكون
 حديثا صحيحا فهو مروي عدل فكيف يثبت الشرط الذي هو فرض وهو لا يثبت الا بتعليق وانه علم **او فناء** وهو في
 اللغة لغة امام البيهق وقيل امتد من جوانبه كذا في المغرب وفي الاصطلاح **وهو الفصل به** ام المهر لاجل صلته

ام الجمعة

كر من الخيل وجعل عساكره والخروج للرمي ورفق الموتى وصلاة الجماعة ويخو ذلك واختلافها فيما يكون من قرايع
 للمرفق حق وجوب الجمعة على اهله فاختار في الخلاصة والحاشية انه الموضع المعد لمصالح المصالح والمصلح من كان
 ختيا في غير ان الموضع ليس بين ذلك الموضع وبين المرفق حجة فخلطه الجمعة ولو كان بين ذلك الموضع وبين
 عمره للمرفق حجة من مزارع او مزارع الطم يضاف لاجمة على اهل ذلك الموضع وان سموا الداء والعلوة والميلد
 والبال ليس بشرط انتهى واضار في الدايح ما قاله بعضهم انه ان لم تكن ان يصير الجمعة وطايت باهله من غير تكلف
 يجب عليه الجمعة والا فلا قال وهذا اصل انتهى واضار في المحيط اعتبار الملبس فقال وعن ابو يوسف في البتة
 لو خرج الدائم عن المصير اهله لحاجة مقدار ريد او ميلين فخرجت الجمعة جاز ان يصير يوم الجمعة وعليه القس
 لان فناء المصير بمنزلة فيها هو من حوائج اهله واداء الجمعة منها التقوى وذكر الولي في فناءه ان المختار للمفتي
 قدر المصير لانه اهله على العامة وهو ثلاثة اميال انتهى وذكر في المضرات وقال ان يخرج الاجل حسام الدين يجب
 على اهل الموضع القريبة الى البلد التي هو متوابع النهران الذين يسمون الاذان على المنارة باعلى الصوت وهو
 الصحيح لزوم ما وليا بالانتهى فقد اختلف النسخة كرايت ولعل الاصول ما في الدايح فكان اول ذكر في البحر ونظر
 لصحتها **السلطان او من يامر باقامتها** فهو معطوف على المصير والسلطان هو الذي لا يفرقه ولا يفرقه وانما كان
 بشرط الصحة انها تمام مجمع عظيم وقد يقع المارعة في التقديم والتقديم وقد يقع في غيره فلا بد منه تعميلا له
 ودخل تحت الناب الصدا اذا قلنا حصة فضلي يوم الجمعة جاز ولا يجوز ان تكون بتركيه ولا قضاء وودخل
 القاضي والشرطي لكن قال في الخلاصة وليس للقاضي ان يصلي الجمعة بالناس اذ الم يومه ويجوز لصاحب
 الشرط وان لم يورثه وهذا في عرفهم انتهى **اختلف في الخطيب الممنون جهة الامام الاعظم او نبيه هل**
عليه الاستجابة في الخطبة فقليل لا مطلقا قاله ملا خروفي في شرح الدرر والعرف فانه مروي بان الخطيب ليس
 الاستجابة الا ان يرفوض اليه ذلك قال وهذا مما يجب حفظه وان اسرعه غا فلو انتهى وقيل قابله ابن كمال
 بانما رجعهم انه تعالى ان كان ذلك **لزوم** لشغله عن اقامة الجمعة في وقتها **جان** ارجاز التقوى في غيره
والا وان لم يكن ذلك لزوم اصلا وان كان لم يرد ولكن يمكن ازالة عذره واقامة الجمعة بعده قبل خروج الوقت
 لا يجوز التقوى في خطيب اخر قال في هذا على ان الاصل عدم الاستقلال وجواز الاذن عبارة اودلالة وهو مفقود
 في صورتين فقد وقعت على فناء افضل الامة في زماننا حيث يحضرون في الجامع بلا عذر ويتكلمون الغير
 في اقامة الجمعة بقى ههنا دقتة اخرى وهو ان اقامة الجمعة عبارة عن امرين الخطبة والصلاة والموقف
 على الاذن هو الاول دون الثاني اذ لا حاجة فيه للاذن وتدل عليه المسئلة القابلة لو ان الامام اذ اسبقه لا
 الحوت يرفض عنه عن الخطبة فامر من خطب باقامة الجمعة ان كان المأمور من قد شهد الخطبة جاز وقصه الولاية
 ظاهر لان الاذن لم يوجد في الصورة المذكورة لا مرجح او ذلك واضح ولا دلالة لعدم خوف الغوات فالامام
 قادر على ازالة الحوت واقامة الصلاة قبل خروج الوقت ومن هذا انصح ان المراد من الاستقلال اقامة
 الجمعة الاستقلال بالخطبة لا الاستقلال للصلاة كما توجهه البعض هكذا حققه ابن الكمال في رسالته **وقيل ان**
مطلقا امر المصير وعنده قابله قاضي القضاة عبد الدين بن جريش في كتابه الجمعة في تقدير الجمعة كما نقل
 ذلك عنه في كتابه **وهو الظاهر** يظهر من قوله **وهذا انما اتوا عليه** عليك ملخص ما ذكره مولانا في بحر
 قال بعد ان ذكر مولانا في بحر وقال بعد ان ذكر كلام ملا خروفي القابل بالنسخ مطلقا وفي الجمعة في تقدير الجمعة للامام
 ابن جريش ان اذن السلطان او نبيه انما هو بشرط اقامتها عندنا السجود بعد ذلك لا بشرط الاذن لكل خطيب
 فاد اقر ان الخطيب في سجدته اقامتها بنفسه او نبيه وان الاذن مستصحب لكل من خطب وعبارته والماصل
 ان حق التقديم في اقامة الجمعة حق الخطبة الا انه لا يقدر على اقامة هذا الحق نفسه في كل انصار فيقيمها غيره بنياته فالكاتب
 في هذه النجاسة في كل بلد السير الذي وكل على تلك البلدة ثم الشرط في القاضي الذي ولا قاصر القضاة وفي اعتبارية عن الماركة
 الشرط والى من القاضي وفي الاعتبار الامام اذ احداثه ما لم يكن من الجمعة صا فقديم واحد من القوم لا يتقدم احدا
 يجوز صلواتهم خلفه وان قومه احد من جماعة السلطان من فوض اليه امر العامة يجوز اذ قد عرفت هذا فيقتضي عليه
 ما يقع في زماننا هذا من استئذان السلطان في اقامة الجمعة فيا سجد من الجوامع فان اذنه باقامتها في ذلك الموضع ليه
 معصية ان رب الجامع ومن يقيمه خطيبا وان ذلك الخطيب من عساكره لا يكون ذلك اذنا مجهول ليعف فاسدا على انوجه
 البعض لانه لا بد ان يسلط السلطان في ذلك الشخص معين بالضرورة لثقة او لغيره فمروا الاذن يكون على وجه التعيين
 لا العامة لان الاذن ان كان للسلطان فله فظا هو ان كل نصيب فذلك لان اذنه يقع اذنا الممول عنه وهو معلوم عند السائل
 معناه ان الامام ايضا ان كان لا يجوز ما ذكره عنده بما يصح السؤال له وهو كان في صحة الاذن فان مثل ذلك كان في قولية
 القضاة والولاية الا انهم انما يخاصوا نايابا عن الامام او قريبا غايبا عن حضرته لو وصفه باوصاف حميدة فواله حاله

عنه صح ولا يشترط معرفة شخص في صحة بقوليه فالك ما نحن فيه واذ اصح الاذن اعطى لمن اذن له حكم الوالي والقاضي
 في صحة الاقامة منه ومن ياذن له لان الصحيح لصحتها من سواه الامام من الامام والشرطي من القضاة انما هو اقامة
 الامام لهم واذنه المحصل لرفع الفتنة الذي هو السبب الداعي لاشتراط الامام في صحة اقامة الجمعة وهو حاصل
 فيها ذكرنا والاشترط لثقت واسه اعلم قال شيخنا وهو كلام حسن لكنه لم يستند فيه الى نقل عن الشارع وظاهر كلام
 يدر عليه قال الولي في مرقاة الامام اذا خطب فامر من لم يشهد الخطبة ان يجع بهم فامر ذلك الرجل من شهد الخطبة
 فجمع بهم جاز لان الذي لم يشهد الخطبة من اهل الصلاة فوضع التقوي في اليه لكنه عجز لعقد شرط الصلاة وهو سماع
 الخطبة فذلك التقوي في الغيب ولو حرم هو ولم يدر غير ولا يجوز اختلاف الموضع في الصلاة بالصيغة ثم اختلف
 من لم يشهد الخطبة فانه يجوز وكذلك ان تكلم هذا المقدم فاستقبلهم جاز لانه انما يوجب الصلاة بالتقوية الاولى انتهى
 ووجه الدلالة ان الامام ان كان له ان ياب الوالي وهو الخطيب فقد جوزه الامتابة في اقامة الجمعة ولم يقيده بالحد
 والامام وجوز لثباته ان يستتب مع انه لم يفوض اليه ذلك مريحا وان كان المار بالامام الوالي فقد جوزه لثباته
 ان يستتب ولكل منهما بدل على جواز الاستجابة للخطيب من غير اذن وقال في الهداية من باب القضاء ليس للخطيب
 ان يستتب على القضا الا ان يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور باقامة الجمعة حيث يستتبع لانه على شرط الغوات لتقويته فكان
 الامر اذنا بالاستقلال دلاله ولا كذلك القضا انتهى فقد جوزه المأمور باقامتها الاستجابة ولم يقيده بالعذر فدل على جواز
 جوازها مطلقا واما تعيين الشارع للخطيب الاستقلال بان يكون اصري فلا دليل عليه من عباراتهم الاطلاق وذكر في البحر
 ان كل من ملك اقامة الجمعة فانه ملك اقامة غيره مقامه انتهى وهو صريح في جواز الاستجابة للخطيب مطلقا وكما لصرح
 فيه وايضا ليس للحوت قبل الصلاة من الضرورات ان يكون الخطيب للوضوء ثم ياتي فيصلي وقد اتفقت
 كلمته على انه لا استقلال بشرط ان يكون الناب شهد الخطبة ليكون كالناب خطب بتمه ولا يقدر او ياذن
 الحاكم فدل على ما قلنا ونحمله بغير في شرح الكثر لثقتا وقد حررنا هذه المسئلة في رسالتنا المسماة بدفع الشبهة في الجمع
مات والخاص في خطبته اوصاحب الشرط او القاضي **المادون له في ذلك** جاز لانه فوض اليهم امر العامة ذكره قاضي
 خان في فتاواه **ونصب العامة للخطيب غير صحيح** وجود من ذكر في الحاشية لو اجمع العامة على تقديم رجلها من القضا
 ولا خليفة التو لم يجز ولم يكن جمعة وان لم يكن ثمة فاحذر ولا خليفة الميت واجتمع العامة على تقديم رجلها من القضا
 ولو مات للخطبة وله امر ولا على اشياء الخطيب من امور المسلمين كان لهم اقامة الجمعة لانهم اقيموا الامور للمسلمين وكانوا
 على حالهم لم يغيروا انتهى **وجازت الجمعة في يومين للخطبة او امير المجاز** وامير العراق او امير مكة لا يجوز **امير**
الموسم وهو الذي امر بتولية امير الحاج لا غير سواء كان بقيا او سافرا لا يجوز الا اذا كان ما دون من جهة امير العراق
 او امير مكة وقيل ان كان مقبلا يجوز وان كان سافرا لا يجوز والصحيح هو الاول كذا في الدايح **ولا يجوز** ان لا يجوز الجمعة
 يعرفان لانها تقصر بجماعة الناس وحضره السلطان لانها مارة بخلاف من فاتها تقصر في اليوم الموسم عندها خلافا لما وجد
 لان لها بنا ونقل اليها الاسواق ويجزها والوقا من هذا بين الخلاف بينهم على الصحيح لا ما قيل من ادبياته انها من نواف
 ملكه عندها خلافا لانه فانه غير سديد لان فيها اربع من اربع وتقدر من القوايع المصرية غير صحيحة فان قلت يشكل على
 قولها اتفاقهم على عدم اقامة صلاة العيد في كل لا يشك لان عدم اقامتها يعني اتفاقا فالتقيد لا يكونها ليت معل
 وانه اعلم **وقد في الجمعة في مصر واحد موضع كثيرة** وبه جزم في الكثر وهو قول ابو حنيفة ومحمد وهو الاصح لان في الاجماع
 في موضعين من مدينة مكة كبيرة صرحا بينا وهو من فزع هكذا اذنا الذي يلى وذكر الامام السرخس ان الصحيح من مذهب
 ابو حنيفة جواز اقامتها في مصر واحد في مسجدين او اكثر وبه لا يخفى لاطلاق لاجمة الا في مصر بشرط المرفق وفي قوله القدير
 الجواز مطلقا خصوصا اذا كان من كبري الجان في اتحاد للموضع حرجا بناء لاستدعائه بطلوب المرافة على الأكثر وذكر
 في باب الدائمة ان الغنى على الجواز التعدد مطلقا انتهى وذكر في بعض المعتميات ان ظاهر الرواية جوازها في موضعين
 ولا يجوز في اكثر من ذلك وعليه الاعتماد لكن المذهب ما ذكرناه **وسئل** عن خطبة **وقت الظهور** فلا تصح قبله ولا بعده **فتبطل**
يجز صلاة الجمعة بجمعة ووقت الظهور ولو بعد الصلوة فورا تشهد لغوات شرطها فلا يبي الظهور لاختلاف الصلاة
 قدرا والواسايتان في شرط لصحة الخطبة **فيها** في الوقت فلو خطب قبله وصلى فيه لم يصح ولا يجزى عليك
 ان هذا بشرط اذنه وقول اذنه صاحب الكثر **شرط كونها** في الخطبة **فيها** قبل الصلاة فلو صلى ثم خطب لم يصح قل
 في فتح القدير الاجماع على اشراط تنفي الخطبة ولا انها شرط بشرط الشرايط عليه **بحضرة جماعة** تشهد الجمعة **بهم ولو**
 كانوا **اصا او نيا** فلو خطب **وجله** لم يجز على الاصح اربعة الخطبة لثقت الخطبة هكذا صححه في الظهورية نقله عنه
 صاحب البرقية بشرط التليغ في شرح الكثر ان تكون بحضرة الجماعة بنقصد بهم الجمعة وان كانوا صا او نيا وظاهره
 انه لا يفي لوقوعها الشرط حضور واحد في الخلاصة ما يخالفه حيث قال ولو خطب بحضرة النساء لم يجز ان كان وحدهن ولو

الظاهر

وكان في بعض النسخ ان
 الخطبة لا تجزى في
 موضعين من مدينة مكة
 كبيرة صرحا بينا وهو من
 فزع هكذا اذنا الذي يلى
 وذكر الامام السرخس ان
 الصحيح من مذهب ابو
 حنيفة جواز اقامتها في
 مصر واحد في مسجدين
 او اكثر وبه لا يخفى
 لاطلاق لاجمة الا في
 مصر بشرط المرفق وفي
 قوله القدير الجواز
 مطلقا خصوصا اذا كان
 من كبري الجان في اتحاد
 للموضع حرجا بناء
 لاستدعائه بطلوب
 المرافة على الأكثر
 وذكر في باب الدائمة
 ان الغنى على الجواز
 التعدد مطلقا انتهى
 وذكر في بعض المعتميات
 ان ظاهر الرواية جوازها
 في موضعين ولا يجوز
 في اكثر من ذلك وعليه
 الاعتماد لكن المذهب
 ما ذكرناه وسئل عن
 خطبة وقت الظهور فلا
 تصح قبله ولا بعده
 فتبطل يجز صلاة
 الجمعة بجمعة ووقت
 الظهور ولو بعد الصلوة
 فورا تشهد لغوات
 شرطها فلا يبي
 الظهور لاختلاف
 الصلاة قدرا والواسايتان
 في شرط لصحة
 الخطبة فيها في
 الوقت فلو خطب
 قبله وصلى فيه
 لم يصح ولا يجزى
 عليك ان هذا بشرط
 اذنه وقول اذنه
 صاحب الكثر شرط
 كونها في الخطبة
 فيها قبل الصلاة
 فلو صلى ثم خطب
 لم يصح قل في فتح
 القدير الاجماع على
 اشراط تنفي الخطبة
 ولا انها شرط بشرط
 الشرايط عليه بحضرة
 جماعة تشهد الجمعة
 بهم ولو كانوا اصا
 او نيا فلو خطب وجله
 لم يجز على الاصح
 اربعة الخطبة لثقت
 الخطبة هكذا صححه
 في الظهورية نقله
 عنه صاحب البرقية
 بشرط التليغ في شرح
 الكثر ان تكون بحضرة
 الجماعة بنقصد بهم
 الجمعة وان كانوا
 صا او نيا وظاهره
 انه لا يفي لوقوعها
 الشرط حضور واحد
 في الخلاصة ما يخالفه
 حيث قال ولو خطب
 بحضرة النساء لم
 يجز ان كان وحدهن
 ولو

كان جمعهم الرجال ولكنهم نيام أو صيد أو سفر أو غير ذلك مما لا يشرع فيه من الأعمال انتهى
 وبما قرئناه ظهر لنا أنه ما في فتح القدر من أن المعتد أنه لو خطب وحده يجوز أخذ من قوله بشرط عند في التسمية
 والتجديد أن يقال على قصد الخطبة فلو خطب لغيره من غير أن يشرع في خطبته فلا يشرع فيه كونه هو المعتد
 لأنه لا يدل على ما ذكره بشي من أنواع الدلالة كما لا يخفى **وكيف تحية أو تهليل أو تسبيح** بنيتها في الخطبة
 ركعتي الخطبة المفروضة مطلق ذكر الله على وجه القصد عند أبي حنيفة لا مطلق في الآية الشريفة وقال الشارح
 يأتي بكلام يسي خطبة في العرف وأقله قدر الشاهد إلى عبادة ورسوله نقيباً له بالمعارف كما قال في القراء وأبو حنيفة
 على القاطع والظني فقال باقتراض مطلق الذكر للآية وبإسناد الخطبة المتعارفة بفعله عليه الصلاة والسلام تنزيه
 المشروعات على حسب أصلها وبوجهه قصة عثمان المذكورة في كتب الفقه وهو أنه لما خطب في أول جمعة وفي الخلافة
 صدر المنبر فقال الحمد لله فارجع علي فقال إن أبوك وعمر كانا بعدان لهذا المقام فقالوا والله يا أبا عبد الله
 إلى ما أقوال وستأنتم الخطيب واستغفرت الله لكم ونزل وصلي بهم ولم يذكر عليه أحد منهم فكان أحداً وأخرج بالتحقيق
 على الأصح أن استغفرت عليه الخطبة فلم يقر عليها على ما حكاه في المغرب فتبين الخطبة بلا إبدان يأتي بما قدمناه **فلو**
حد لصلاته لم يرب عنها أي عن الخطبة **على المذهب** عن أبي حنيفة أيضاً في التسمية على الذبيحة وعن أبي حنيفة
 في رواية أخرى أنه يجزئ في الفرض أن على هذه الرواية هو أن المأمور به في الخطبة الذكر مطلقاً لقوله تعالى فاسعوا
 إلى ذكر الله وقد وجد في باب النجعة المأمور بالذكر عليه وذلك بأن يقصد الأول أصح كذا في العرف عن أبي حنيفة
ويستحب أن يجلس بينهما وطهارة وقاما أي جالساً عن أبي حنيفة أنه قال ينبغي أن يجلس خطبة خفيفة يفتح
 بحمده ويثنى عليه ويشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ سورة ثم يجلس جلة خفيفة
 ثم يقوم فيخطب خطبة أخرى بحمده ويثنى عليه ويشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ السورتين والموحة
 ويشرط لصحتها **الجماعة وأقله** أي جلة خفيفة ومحمد **ثلاثة رجال سور** **النام** وقال أبو يوسف ثلث سور النام
 النام النام النام وهي جمع مطلق ولهذا يفتقر النام ويصطفيان خلفه وهما أن الجمع المطلق بشرط الانقضاء
 للجمعة في حق كل واحد منهم بشرط جواز صلاة كل واحد منهم ينبغي أن يكون سواء فيحصل هذا الشرط ثم يصلي
 ويجلس هذا الشرط إذا كان سور النام ثلاثة أو كان مع النام اثنتان لم يوجد في حق كل واحد منهم الشرط
 بخلاف سائر الصلوات لأن الجماعة فيها ليست بشرط أطلقت الثلاث تشمل العبد والمساكين والمرضى والأيمن
 والمخمس لصاحبهم للامانة في الجماعة أما الطواغيت والذين هم مثل حالهم في الأمر والأخرى فضلاً عن يقتديا بهم
 فوفقها كذا في العرف عن أبي حنيفة وحجج يفيد الرجال في المختار النساء والصبيان فإن للجمعة لأنهم معهم وحدهم
 لعدم صلاحيتهم للامانة فيها حال وشمل ثلاثة غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة لما في بعض المعتبرات إذا خطب
 بجمعة جماعة ثم تفرقوا وأما آخره لم يشهد والخطبة فصل فيهم للجمعة **أجزاء** **فان نذر وأقبل سجودته** **نظمت**
الجمعة **وان بقي ثلاثة** ونذر ما دام **أو نذر وأبعد سجودته** لا تبطل **وانها** النام جمعة علم أن النام إذا أحرم وأحرم
 التعميم معه ثم نذر ما قبل أن يسجد بطلت الجمعة وقال أبو يوسف ومحمد لا تبطل ولو نذر بعد السجود لا تبطل الأعلى
 رواه زفر فانه يقول للجمعة بشرط وأما كذا وقت والطهارة وهما أن الجماعة بشرط الانقضاء وقد انقضت فلا
 يشترط وأما الخطبة ولهذا لو أدرك النام في التعمد بنا عليها للجمعة لوجود الانقضاء وإن لم يشاركه في ركعة
 وإن كان الجماعة شرط لكن الانقضاء بالشروع في الصلاة ولا يتم الشروع فيها ما لم يفيد الركعة بالسجدة أو لا يبرأ
 دونها حكم الصلاة ولهذا لا يجزئ في عينه لا يصلي ما لم يسجد ولا يتم الانقضاء بمجرد الشروع في الجماعة لأن ذلك يمكن وحده
 أيضاً لأن الشروع في الجماعة وجهه ابتداء بجمعة الجماعة وإن لم يشاركه فيها أحد ومع هذا لو نذر وأقبل أن
 يسجد بطلت ولو كان مجرد الشروع كافياً لم يطل ولا يصحبت بها السور والعيان ولا يبادون الثلاثة من
 الرجال لأن الجماعة لا تنقضي بهم وقد استند هذا من قولنا في ثلاثة رجال وبه خرج ما ذكرناه له لم يشترط صحتها
الذن العام أي بأن يذن العام للناس أن يفعل ما يشاء من غير عيب قوله **فلو دخل أبو حنيفة وأغلق باباً وصلى بأصحابه**
لم تنقض الجمعة لعقد بشرط الانقضاء وأيضاً الشرط جزم في الكثرة والوقاية والتعاقب والذين من المعتبرات لكن لم
 يذكر صاحب الهداية لأنه غير مذكور في ظاهر الرواية وإنما هو رواية الخواص في الجهر بفتح الدال وأن فتح
 باب قصر وأذن للناس بالرجوع فيه يجوز ويكره لأنه لم يقصص من المسجد الجامع ذكره الزبيدي وفي جمع أفتاوس
 سر هذا الشرط وهو الذن العام بالأظهر أصح قال وأما استغفار الله في غير نفسه فالصالح الجامع والصلوات والجمعة
 والخطبة والوقت والأظهر أصح أن العذر لو غلق باب الحصن وجعل فيه بئراً ولم يأن للناس بالوصول فيه
 لم يجز وإن صلى الجامع إلا أنه غلق باب المقصورة ولم يأن للناس اختلافاً وأنه وكذا التجمع في قصر بئره ولم يغلق

الباب ولم يمنع أحد إلا أنه لم يعلم الناس بذلك من تراثي ثم لما فرغ من بيان شروط صحتها شرع في بيان شروطها
 افتقر إليها فقال **وشرط لا فقر أهلها** أي أياها **أقامة** **وصحة** **وحرية** **وذكورة** **وبلوغ** **وعقل** **وجودة** **بصر**
وفزرة على المشي **وعدم حبس** **وضيق** **ومطر** **يشديد** فلا يجزئ بها سائر ما لا يجزئ في المصنوع ولا يبرأ ولا
 عداً لا تنفك بخدمة المولى والمرأة لا اشتغالها بخدمة الزوج ففقدت هذا العجز والضرر وصح ويجزئ لعدم التكليف
 وأنفق الكبير الذي ينفق ينفق بالريضة فلا يجب عليه ولكن الجمعة على أمر وعدم وجوبها على الأمر مطلقاً وهو قول أبي
 حنيفة وصاحبها إذا لم يجد قايماً أو إن وجبه أما بطريق التبرع أو العبارة أو معه مال يستاجر فذلك عند أبي حنيفة
 وعند ما يجب عليه وكذا يجب على عاجز عن المشي وهو من قوله لهم وسلامة الرجلين فلا يجزئ على مقعد ونحوه فلا يجزئ
 للمجنون وكذا لا يجزئ بها الثاني من السبلات أو اللصوص وكذا من حال بينهما وبينه مطر يشدد وما ذكرنا من التبرع
 بوجوده وقد ذكره على المشي أي ما ذكره صاحب الكتب بقوله وسلامة العينين والرجلين فإن ظاهر العبارة
 من أن لا يفتقر أن أحدها لم يسلم فإنه لا يجب عليه صلاة الجمعة مع أن الأمر بخلافه لأنه ليس بأمر ولا يفتقر إلا أن يقال
 أن الألف واللام إذا دخلت على الشيء بطلت معنى التشبيه كالجمع فصار بمنزلة المفرد كما أفاده مولانا في بحره والمحقق
 بالمرضى المريض وفي السراج الوهاج الأصح أنه ينبغي المبرور ما يجزئ وجهه لم يجزئ عليه انتهى **وفاقد** **ها** أي فاقد هذه
 الشروط أو بعضها **ان صلاة الجمعة** **وهو مكلف** أي حاله أنه مكلف في الجملة بأن كان عاقل بالغ مسلماً وقت الجمعة
 الله الترادف ما فرضه من الوقت وإن لم يكن مكلفاً بها لأنهم يحملوه فصار كالسافر إذا صام وما عساه به أو لم يبق
 الكثرة من الجمعة عليه أن إذا حاجز عن فرض الوقت فإنه يدخل تحتة الصبي والمجنون والحكم فيها ليس كذلك
 كما لا يخفى من غير ما نقول وهو مكلف **ويصلح** **للإمامة** **فيها صلح** **أما ما في غيره** **فإن زلت** **الامانة** **فيها** **في الجمعة** **بمسافر** **وعبد**
وسرى وقال زفر لا يجزئ لأنه لا فرض عليه فاشبهه الصبي والمرأة ولأن هذه رخصة فادخلها في سائر ما
 ينالها الصبي فسلوب الأهلية والمرأة لا تصلح للإمامة إلا الرجال **ويستحب** **الجمعة** **بالسافر** **والعبد** **والمرضى** **وقد** **أشاره**
 إلى قوله الثاني أن هؤلاء تضع أمانتهم لكن لا يعتد بهم في العدد الذي تنقض به الجمعة وذلك لأنهم لا يصلحوا للامانة فلا
 يصلحوا للاقتداء **والجمعة** **لأن** **عذر** **له صلاة** **الظهر** **فيلها في يومها** **بصر** **وقد عني** **الكثرة** **الكرامية** **هنا** **بما** **للفرض**
 مع أنه لا ينبغي فانه كما ذكرنا فينا وقع بعض الطلبة في صلاة من اعتقاد جواز تركها وقد قدسنا أنها في غير
 جازها وقال المحقق الطائفي فتح القدير لا بد من كون المراد حرم عليه ذلك وصحت الظاهر أنه ترك العذر في القطع
 باتفاقهم الله هو كونه الظاهر فيكون من تكبير ما عجزوا الظاهر تقع صحيحة انتهى ومن ثم عبرنا بالجمعة و
 وقد يقال الحرام أنها هو بقوله بطلت الجمعة لا صلاة الظاهر فيها فانه ليس منه التقويت لكن لما كان سبباً للتقويت
 باعتبار اعتدائه عليها كونه ولم يقل أحد أن ترك الجمعة لعجز عذره حتى يلزم ما ذكرنا من أن هذا الظاهر صحة
 كلام القدرين ومن تبعه كما نبه عليه خينا وأما ما قد يقولونه فيها أنه لو صلى الظهر في منزله بعد ما صلى النام
 للجمعة وحرم وهو كجواز اتفاقاً بالكرامة كذا في غايية المسألة البيان مع أنه قد فوت الجمعة منه فقصر الصلاة بنحو
 مكرهة وتفتت الجمعة حرام وهو يبرأ قلنا وقد يقولونه لم لا عزله لأن المصنف إذا صلى الظهر قبل النام
 فلا ركعة اتفاقاً أو قالوا قد روي أنه صلى الظهر في النام من الجمعة لأن من أصله أن الجمعة هي الفريضة
 أصلاً والظهر كالبديل واليصار إلى الدل مع القربة على الأصح ولأن أصل الفرض هو الظهر في حق الكافة وهذا
 هو الظاهر من الأدلة قال عليه الصلاة والسلام أول وقت الظهر حين تروق الشمس ولم يفضل بين هذا القول
 وغيره إلا أنه ما مودع بإسقاطه بأداء الجمعة لأن بني التكليف على التمكن وهو متأكد من أداء الظهر بنفسه وذلك
 لتوقفها على شرط لا يتم به وحده ولا أنه إذا فات الوقت ففي الظهر للجمعة فإذا ثبت عندنا أن أصل
 الفرض هو الظهر وقادراً في وقتها أجزاء وتظهر فإدراكه فيما إذا أحرم للجمعة بنية فمن وقت التجوز
 عندنا من فرض الوقت هو الظهر ولا تدارس الجمعة بنية للجمعة وعند زفر يجوز أن فرض الوقت للجمعة
 عنده وفرضه كذا في الجوهرة **وان فعل** **أرسل** **الظهر** **فيلها** **ثم** **سعى** **إليها** **الجمعة** **بان** **انفصال** **عن** **أرسل** **بطل**
الظهر **لو** **مدا** **ركعة** **للجمعة** **ألا** **هذا** **عند** **أبي حنيفة** **لأنه** **ما** **ورد** **بعد** **صلاة** **الظهر** **ينقضها** **بالأداه** **إلى** **الجمعة**
والأداه **إليها** **شرع** **في** **طريق** **تنقضها** **للمأمور** **به** **فيحكم** **بنقضها** **باحتياط** **الترك** **المعصية** **وقال** **الانقضاء** **حق**
 يدخل مع النام واختلاف في معنى السعي إليها والختار أنه الانقضاء عن داره كما ذكرنا في المختصر حتى لا يبطل قبله على
 المختار لأن السعي إذا فطره هو السعي إليها على الخصوص ومنه ذلك السعي إذا يكون بعد خروجه من باب داره
 والكراد من السعي إلى الشيء لا السعي فيه وإنما عجزه عنه ابتاعاً للآية وقد يقولونه سعي لأنه لو كان جالساً في المسجد
 بعد ما صلى الظهر فإنه لا يبطل حتى يشرع مع النام اتفاقاً كذا في الفتاوى وقد يقولونه إليها الله لوضوح الحاجة أو

اوضح وقد فرغ الامام لم يبطل ظهر اجاعا فالبيان به متبدا اذا كان برجوا دار كهابان خرج والامام فيها
اولم يكن شرع **وكرو لمذور وسعرون ادا ظهر في جماعة في مصر** لان المعزور قد يقتدى به غيره فيؤدى
الى كراهة الصلاة في جماعة غير مكرهه في حياها لالسوا لانه لا جمعة عليهم وافاد بالكرهية ان الصلاة
صحيحة لا يستجاع بشرائطها وقد بينا جماعة لان المعزور يصلي الظهر اذان واقامة وان كان لا يستحب الجماعة
وقد بينا الظهر لان في غيرهما لا بأس ان يصلى جماعة **وكذا اهل مصر فالتيم للجمعة** قال في الظهيرية جماعة فانهم
الجمعة في مصر فانهم يصلون الظهر بغير اذان ولا اقامة انتهى وذكر الوبلجي ولا يصلي يوم الجمعة جماعة
في مصر ولا يؤذن ولا يقيم في مسجد وعينه لصلاة انتهى وقد صرح بالكرهية في **ومن ادركها الجمعة في تشهد**
وسجود سهو فيها جمعة كفي الصد هذا عند ابن خزيمة وابن يوسف وظاهر هذا انه يسجد لله سجدة في صلاة
الجمعة والمختار عند المتأخرين انه لا يسجد في الجمعة والعديد من قوم الزيادة من الجهال كذا في الجواهر
وقال محمدان ادرك معه اكثر الركعة الثانية بغيرها الجمعة وان ادرك اقلها بين على عليها الظهر لانه
جمعة في من وجه ظهر من وجه لغوات بعض الشروط في حقه فيصلي اربعاً اعتباراً للظهر بغيره بعد الصلاة
على راس الركعتين اعتباراً للجمعة ويقرأ في الاضيق لاحتمال التغلب ولما انه مدر للجمعة في هذه الحالة
حتى يشترط نية للجمعة وهي ركعتان ولا يصلها ذكر لانهما مختلفان لا يسي احدهما على تحريم الاخره ووجود
الشرائط في حق الامام يجعل موصو في حق السجود وشارف في الحق انه لا بد ان ينوي للجمعة دون الظهر
حتى لو نوى الظهر لم يصح اياه اقتداءه كذا في الجواهر الى الميسر وان شئت بقول في العبد الى انه محل الاقتداء
وبه صرح في فتح القدير من صلاة العيد وذكر في السراج الوهاج ان عند محمد لم يرد ركعا للعيد **وبني جمعة**
لا ظهر لانه مدر للجمعة وقد تقدم وهذا اذا كانت الجمعة واجبة على السجود اما اذا لم تكن واجبة
فانه يتم ظهره ويؤديه عليه ما في الجواهر من الظهيرية انه حكم في متى في ما في ادراك الامام يوم الجمعة في الـ
التشهد يصلي اربعاً التبريد ظهره معه انتهى وهو مخصص لما في النون كمالين **واذا صرح الامام فلا صلاة ولا خلا**
الى ثامها ان الخطبة لما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ما رواه عن الصلاة
والظلم بعد خروج الامام وقوله لجمعة ولان الكلام عند طمعا في حال السماع والصلاة قد تستلزم ايضا اياه ان يرفع قولها انه
لا بأس بالظلم اذا خرج قبل ان يخطب واذا انزل قبله ان يكره واجمعاً على ان الخروج على طاعة للصلاة والمراد بالخروج
الصعود على المنبر كافر الزيلعي وغيره واذا خرج الخطيب وهو في السنة قبل يقطع على امرئ ان الركعتين والصحيح خلافه
قال الولوي في فتاواه اذا شرع في الاربع قبل الجمعة ثم امتنع للخطبة او الاربع قبل الظهر ثم امتنع هذا يقطع على راس الركعتين
فكلوا فيه والصحيح انه يتم ولا يقطع لانهما بمنزلة صلاة واحدة واجبة وانقر ولا يسل اذا صعد المنبر كما في السراجية وغيرها
ورواه سلم كفي السراج الوهاج ونقل التتبيح والذكر والقرآن وفي الكفاية اختلف المتأخر على قول ابن خزيمة قال
بعضهم انما يكره ما كان من كلام الناس ما التتبيح ونحوه فلا وقال بعضهم كذا في كرهه والاولا صرح انتهى ويحتمل ان يكون
محل الاختلاف قبل شروعه في الخطبة بغيره فله على قول ابن خزيمة وما وقت الخطبة طاعة الكلام مكرهه بخلاف لو كان
امراً معروف او شيعياً او غيره كما صرح به في الخلاصة وغيرها ورواه فيها انما يحرم في الصلاة بحجم في الخطبة من الطر وشي
وظلم ولا فرق بين قريب وبعد كسبا في خلافتها **فايتة لم يسقط الترتيب بينها وبين الوقتية** فانها لا تتركه كافي
السراج واطلقت فلا ضرر وفي عدم كراهة الغائبة عند خروج الامام للخطبة حيث قال كرهه ماسون الغائبة
عند خروج الامام للخطبة قال احمد اطلقها ليتناول جميع الخطبة كخطبة العيد وخطب الحج وغيره اذ ذكر الزيلعي
وشركه الهادي في يفرغ من الصلاة لمن يجد للخطبة ثم قال وانما كراهة ما فيه من اشتغالهم استماع الخطبة قال
صدر الشريعة نكرو الغوايب وصلوة الجارة وسجدة التلاوة اذا خرج الامام للخطبة قال صاحب النهاية الغائبة
يجوز وقت الخطبة من غير كراهة واخبرها ما فله لكون الاعتقاد عليه اكثر انتهى كلامه اقول يمكن حمل ما في
النهاية على ما ذكرناه في المختصر وهو اذا لم يسقط الترتيب بينها وبين الوقتية وما قاله صدر الشريعة على ما اذا
يسقط لان الاصل عدم الخلاف بينهم والله اعلم **وكما احرم في الصلاة من كل وشرب وكلام** كما تقدم عن الخلاصة **حم**
فيها في الخطبة لا فرق بين قريب وبعد وبمعنى في الذكر وهو الاصول وفي الحديث هو الصبح ذكره مولانا في
بحره وما دراية الفقه والنظر في كتب الفقه فقهه اختلاف وعن ابن يوسف انه ان كان ينظر في كتابه ويصحه
وقت الخطبة ولم يتكلم لكن اثار يديه او يمينه حين رايه سكر الصبح انه لا بأس به وشمل تثميت العاطف وروى
اللام عن ابن يوسف لا يكره الرد وهو خلاف المذهب واختلف في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع اسمه
والصواب انه يصلي في نفسه كما في فتح القدير وفي الجنتي الاستماع الى خطبة النكاح والعم وسائر الخطب واجب

والاصح الاستماع الى الخطبة من اولها الى اخرها وان كان فيها ذكر الولاية انتهى **وجوب سعي اليها الى الجمعة وترك**
بيع بالاذان الاول لعقله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نذرت الصلوة من يوم الجمعة فاسعوا اليها ذكر الله وذروا
البيع وانما اعتبر بالاذان الاول لحصول الاعلام به ومعلوم انه بعد الزوال اذ الاذان قبله ليس بالاذان وهو القول
هو الصحيح في المذهب وفيه القصر الصبر للاذان الثاني الذي يكون بين يدي المنبر لانه لم يكن في نفسه عليه الصلاة
والسلام الا وهو ضعيف **ويؤذن بين يديه اذا جلس على المنبر** واخيه بعد تمام الخطبة بذلك جبر الواردات وا
والصبر في بين يديه عابداً للخطيب الجالس لا ينبغي ان يصلي على الخطيب لان الجمعة مبرور مع الخطبة كشر واحد فلا
ينبغي ان يقبها اثنان فان فعل بان خطب صبي ياذن السلطان وصلى بالغ جاز كذا في الخلاصة وغيره لا بأس
بالغروب يومها اذا خرج من عمر ان المرفق خرج وقت الظهر لان الجمعة انما تجب في اخر الوقت وهو ما تقدم فيه
الغروب اذا دخل المرفق من المرفق **الكث ثمة ذلك اليوم لزمه الجمعة وان نوى الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها**
او بعده لا امر بالتزيم للجمعة لانه في الاول صار كواحد من اهل المرفق في ذلك اليوم وفي الثاني لم يصح كما لو قدم سافر يومها
ولم ينو الاقامة ذكره قاضي خان وفي الخلاصة الغروب اذا دخل المرفق لزمه الجمعة ان نوى ان يكث ثمة يوم الجمعة لزمته
للجمعة وان نوى الخروج من المرفق يومه دخول وقت ذلك قبل دخول وقت الصلاة ليلزمه وبعد دخول وقت
للجمعة تلزمه قال القتيبي ان نوى الخروج من يومه ذلك وان كان بعد دخول وقت للجمعة لا تلزمه المصرا اذا اراد ان
يسافر يوم الجمعة لا بأس به اذا خرج من المرفق قبل دخول وقت الظهر لان الجمعة انما تجب في اخر الوقت وهو
سافر في اخر الوقت والمساواة اقدم المرفق للجمعة على خرم ان لا يخرج يوم الجمعة لا تلزمه الجمعة ما لم ينو القا
خمة عشر يوما انتهى **خطب بسيف في بلدة فتحت** به امر بالسيف والاراء وان لم تكن فتحت عنوة بل افتحت صلحاً
يخطب بالسيف كذا في الجواهر الى المصنفات وذكر انه يتقلد السيف كذا في الحاوي والقاضي اذا فرغ الموزنون قام
الامام والسيف يساره وهو متك عليه انتهى وهذا هو المتعارف الان في عامة الامصار وفي الجنتي ويخطب بالسيف
في البلدة التي فتحت بالسيف والله اعلم ولا يخالفه ما في الخلاصة من قوله ويكره ان يخطب متلياً على قنبر او عمن انتهى
لجواز ان يفرق بين السيف وبين هذا **باب في بيان احكام صلاة العبد** لا يخفى عليك وجه المناسبة
بينه وبين ما تقدمه وتبين ان الله تعالى فيه من عوايد الاحسان الى عباده اوله بعبود وشكره اوله بعبود بالفرج
والرود وجعله لعباده وكان حقه اعود لانه من العود ولكن جمع بالياء للزوجه في الواحد او للفرق بينه وبين
عود للشب فان يجمع على عودان وعود الله فانه يجمع على اعود كما في العبد وطاعت صلاة عبيد العبد في السنة
الاول من العبد كراهه اعود اود من هذا ان يرضى الله عنه قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم
يوماً يلعبون فيها فقال ما هذا ان البويعان قالوا اننا نلعب فيها قال فما هذا عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله
قد ابدلكم بهما من ايامها يوم الاضرب يوم العظم **صلاة العبد** لا يخفى عليك وجه المناسبة
التي قد بيناها من شرائط الوجوب والصحة كما مر جوابه وبه اندفع ما في السراج الوهاج من ان المولى يجب عليه العبد اذا كان
له موله ولا يجب عليه الجمعة لان الجمعة لها بدل وهو الظهر وليس كذلك العبد فانه لا بد له ان يتأخره لا يصير موكلة
بالاذن كما له قبله **سوى الخطبة** فانها ليست من شرائطها وهذا يقتضي بوجوبها وهو احدى الروايتين عن ابن خزيمة
وهو الاصح كافي الهادي والمختار كافي الخلاصة وبطل عليه مواظبه صلى الله عليه وسلم من غير ترك وقيل ستة مولات
وصحبه في الجنتي واختلاف في الحقيقة لان السنة الموكلة بمنزلة الواجب عندنا ولهذا كان الامم انه ياتي بترك الموكلة كالواجب
كافي الجرح في السنة صلاة العبد في الراسية نكرو كراهة انفسهم انتهى لانه اشتغال بالاصح لان المصيرط للصحة
وايه اعلم في الجنتي كافي الشرف الامية والقاضي هل يكره اقامة العبد في الراسية فقال لا نعم فقبل لها كراهة تختم ام
كرهه بتزيمه فقال لا كراهة تختم والمالك التي ذكرها حواضر زاده تشهد لما قاله وعن ابن عبين اقامة العبد
في الراسية صحيح والله اعلم **وقدم صلاة العبد على صلاة الجارة اذا اجتمعا** وان كان القيان بخلافه وقدم صلاة
الجارة على الخطبة لانه على خطبة له العبد كذا في القينة وبه جزم ملا خسر في مختصره وفي البز آفة ان اجتمع العبد
والكسوف قدم العبد لان العبد واجب كما قدم على صلاة الجارة لانه واجب عينا والجارة كفائية ولا يسجد الا جاز
لان سيرة بتقدير العبد العلم ولا يقال لانه يقع الا في اخر الشهر لان يقول سموع نقلا قد غرر في الصحيح انه انكسر يوم
ما في ابن خزيمة ابنه عليه الصلاة والسلام ابراهيم قاله الواقدي والزهر كان موبه في العاشر من شهر ربيع الاول وحكما
بان شهدا على قصاص رجب وشعبان ورمضان وكان في اوائل في الواقع فيومين من رمضان يكونان من شعبان وفي
الحقيقة فيقع اخر رمضان في اليوم السابع والعشرين فيكون الثامن والعشرون انتهى وفي البز آفة ايضا حضرت الجارة
بعد المغرب بذكر المغرب ثم بالجارة ثم بحبة المغرب وقيل قدم سنة المغرب ايضا انتهى ونزب يوم الفطر الحكم قبل صلاة

واستياكه واعتباره ونظيره ولبه احسن ثوابه اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب كون ذلك
الماكل حلالا من الخبز كان عليه الصلاة والسلام لا يبرز يوم الفطر حتى ياكل تمرات وبالماء ويترا وادا
فطرته وهو مغطى على الطه فيكون معناه ونذبه يوم الفطر اداء صدقة الفطر وهو صحيح لان الكلام كله قبل الخروج
الى المصلى لان صدقة الفطر احوال احدها قبل دخوله يوم الفطر وهو جائز ثانيا بوجه قبل الخروج وهو صحيح ثانيا
بوجه بعد الصلاة وهو جائز رابعا بعد يوم الفطر وهو جائز صحيح وياثم بالتأخير الا انه يرتفع بالاداء كن آخر
الي بعد الفطر فانه يات ثم يزول بالاذا وانما استحب الا فاقبله الحديث من اداها قبل الصلاة فخر في صلاة مقبولة
ومن اداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات ولقوله عليه الصلاة والسلام استحبوا في هذا اليوم عن المسيلة
ولان المستحب ان ياكله قبل الخروج الى المصلى فيقدم الغنم لياكل قبلها فيرفع قلبه للصلاة ثم يخرج وجهه مانحيا
الى الحيانة والخروج الى الحيانة وان وسعهم المسجد الجامع في التمسك بالخروج الى الحيانة ستة ايام الصلاة العبد
وان كان يسعهم المسجد الجامع عند عامة الشايخ وهو الصحيح ويخرج في البرائة قال ويستحب من يصلي في المص
بالضما والرضى في السراج الوهاج المحض ان توجهه ماشا ولا يركب لان النبي صلى الله عليه وسلم ما ركب في غير ولا
جنارة ولا باس ان يركب في الرجوع لانه غير قاصد الى قرية استمر واداعلم ان توجهه الى الحيانة سنة وان كانت
صلاة العبد واجبة حتى لو صلى العبد في الجامع ولم يتوجه الى المصلى فقد ترك السنة علمت ان الاثنان بطلتا ثم لا فائدة
ان التوجه من كل من جميع الافعال السابقة لكون التوجه الى المصلى واجب كما فهم البعض من عبارة اكثر من رجوع الى ما هو
التحقيق والله اعلم ولا بأس بالخروج من الحيانة الى المصلى في زمانة ذرية في الاختيار وبه جزم ملائمة ولكن في الخلافة
والخروج الى الحيانة يوم العيد واختلف الشايخ في بنا المصلى في الحيانة قال بعضهم بكرة وقال بعضهم لا يكره وفي نسخة
الامام حاكم زاد هذا احسن في زماننا وعن ابي بصير انه لا بأس به انفق ولا يكره في طريقها ولا يتفعل قبلها مطلقا
يتفعل بها يمتن بالتيك والتفعل قبلها لا يكره فلا يكره يوم الفطر قبل صلاة العبد لاجلها ولا بأس ولا يكره في الكبر
في البيت وفي الطريق وفي المصلى قبل الصلاة كما افاده اطلاق الاكثر في بعض شروح الهداية المراد من بقي التكبير بصفة
الجهر لكن لان التكبير خبر موضوع لا خلاف في جواز بصفة الاضحية في الخلاصة ما يخالفه قال ولا يكره يوم الفطر
وعندهما يكره ويحتمل وفي الروايتين عن ابي بصير والاضحية ذكر انه لا يكره في عيد الفطر انفق فاذا كان الخلاف
في اصله لا في صفة وان الاتفاق على عدم الجهرية وآيا التفل قبلها فان كان في المصلى فلا خلاف في الكراهة واختلفوا
فيما اذا التفل في البيت وعاشهم على الكراهة وهو الاصح كما في الجرح فلا يخفى غايته البيان وكذا بعده في مصلها
امو لا لا يتفعل بعد صلاة العبد في مصلها فان فعله كره عند العامة وان كان تنقله بعدها في البيت جان ودلا
الكراهة ما في الكتب الستة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج فضلى بهم العيد ولم يصل
قبلها ولا بعدها وهذا الذي بعدهما عمل على ما اذا كان في المصلى الحديث ابن ماجه قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين انتهى فتو ك هكذا استدل به الشارح على كراهة
التفل قبلها وبعدها في مصلها وعند من في كونه معيد المدعي بطلان غايته ما فيه ان ابن عباس حتى انه خرج فضلى
بهم العيد لم يصل في هذا لا يقتضي ان ترك ذلك كان عادة له وبمثل هذه الفتنة الكراهة اذا لم يكن دليل
خاص كما ذكره صاحب الجرح والله اعلم ووقتها من الارتفاع لمن ارتفاع الشرح قد رجع الى الروايات في زوال
الشئ لما اقبلت فانه عليه الصلاة والسلام كان يصلي العيد والنفس على قدر ربح او ربحين وهو كبر القاذ
بمعنى قدر واما الانتهاء فلما في آلت ان ركبوا الى النبي صلى الله عليه وسلم بشهودهم انهم راوا الهلال بالاسر فامرهم
ان يفطروا وادا اصبغوا ففطروا الى مصلاهم وبين في رواية ابن ماجه جده والدارقطني ينفردوا اخر النهار ولو
جاز ففطروا بعد الزوال لم يكن للتأخير الى العدم معنى فاستفيد منه انها لا تصح قبل ارتفاع الشئ بمعنى لا تكون ص
صلاة عبيد يانفل بحرم فلوزالت الشمس وهو في انها فسدت كما في الجمعة صرح به في السراج الوهاج فليكن دخلا
في سائر الاثني عشر يوم ويستحب تقبل صلاة الاضحية لتجمل الاحاسن ومن الجنبى ويستحب ان يكون خروجه بعد ارتفاع
قد رجع حتى لا يحتاج الى انتظار النعم وفي عيد يوم الفطر قبل ان يكتب النبي صلى الله عليه وسلم الى عمر بن حزم
على الاضحية واخر الفطر قبل يوم الفطر ويجعل الاضحية ويصلي الامام بهم ركعتين من قبل صلاة العبد والاسكان اللهم
ويجوز له قبل الزوايد لما كان بها ركعتين فتعق عليه ولما كانت الشا قبل التكبيرات فلانه شرع اول الصلاة فقدم
عليها في ظاهر الرواية كما تقدم على سائر الافعال والادكار هي الزوايد ثلاث تكبيرات في كل ركعة وهو قول ابن
سعود رضي الله عنه وبه اخذ ائمة ابو حنيفة وصحابه والجمع يحفف معنى الشايخ والاعلام ويروى الى المصلى
بين القرائتين اقتداء بابن مسعود وتكون التكبيرات مجتمعة لانهما من اعلام الشريعة ولذا وجب الجهر بها والجمع

سنة

المسيرة
اعني

يحفف معنى الشايخ والاعلام ولوا درك المقتدر الامام في القيام فلم يكره حتى رجع الامام قبل ان يكره لا يكره ويركع
ويكره في الركوع على الصحيح كالوركع الامام قبل ان يكره فان الامام يكره في الركوع ولا يعود الى القيام ليكره في
ظاهر الرواية ومن فاته اول صلاة مع الامام يكره في الحال ويكره في نفسه ويرفع يديه في الروايد وعن ابي بصير
لا يرفع يديه فيها وهو ضعيف الاداء اكبر اكما فلا يرفع يديه كما ذكره الاسيحاوي وقيل يركع يديه فهو استثناء من
قوله ويرفع يديه في الروايد وهي واردة على صاحب الكثرة وغيره من اصحاب المتن وليس في تكبيرات
العبد كرسن عند اولها يرفع يديه عندنا ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تنبغات لروايات الاشياء
وذكر في المبوط ان هذا التقدير ليس بلاغ بل يختلف بكثرة الرخام وقلة لان المقصود ازالة الاشتباه كذا في البحر
ويحتمل بعد هاتين اثناء بفعله عليه الصلاة والسلام بخلاف بكثرة الرخام وقلة لان المقصود ازالة الاشتباه كذا في البحر
والشرط مقدم او مقارن وفي العبد ليست بشرط فلو ضط قبلها صح وكره لانه خالف السنة كما لو تركها اصلا ويبد
بالعبد في خطبة الجمعة واستسقا ونكاح ويبدأ بالتكبيرات في خطبة العيدين ويستحب ان يتسفع الاولى
بثني تكبيرات تنزل من المتكبرات الثانية سبع تكبيرات قال عبد الله بن عتبة بن مسعود هو السنة ويكره
قبل ان يركع من التبر اربع عشر كذا في وفي وجب السكوت والاستماع في خطبة العيدين وخطب المواسم انتهى
وعلم الناس فيها احكام صدقة الفطر لانها شرعت لاجلها قال في السراج الوهاج واصحابها خمسة على من يجب
ومن يجب ومتى يجب وكيف يجب وما على من يجب فعلى المسلم مال له للثياب وللمال يجب ثلث الفوق
والكافي ولما يجب في طلوع الفجر واما كم يجب ف نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير او ذيب واما
يجب من الاربعة الاشياء المذكورة واما ما سواها فافاقعة ولا يصليها وصلا ان فاته مع الامام لان الصلاة
بهذه الصفة لم تعرف قرية الاشراف لانهم بالمقدرة وقد ناقشوا وحده لانها اذا فاته مع الامام وامكنه ان
يذهب الى امام اخر فانه يذهب اليه لانه يجوز تعادها في مصر او في موضعين واكثر اتفاقا انما الخلاف في الجمعة
وفي البحر معنى الى البداه وما حكمها اذا فسدت او فاته فكل ما ينفذ سائر الصلوات والجمعة يفسدها من ح
خروج الوقت ولو بعد التقوى وفوت الجمعة على التقصيل والاضلاع المذكور في الجمعة عن ابنها ان حدث
بغير حدث عديتها وان فسدت بخروج الوقت سقطت ولا يقضيها عندنا بالجمعة ولكنه يصلي اربعين مثل
على صلاة الغرض ان مثاله اذا فاته فلا يمكن تداركها كالحق بالقضا لفق الشرايط فلو صلى مثل الضحى لنبه
الشرب كان صسا وهو مخرج عن ابن مسعود انتهى وادع عن صلاة العبد يسقط له ان يصلي ركعتين كن
للمح انتهى وقد روي في مصر بوضع اتفاقا بخلاف الجمعة فان فيها الخلاف وقد تقدم وتوضر هذا الى الزوايد
من العذر فقط لان الاصل فيها ان لا تقصر لكن ورد الحديث بتأخيرها الى العذر فينبغي معاده على الاصل فلا
الى العذر غير عذر ولا الى ما بعده لعذر وهذه العبارة اجود من قول اكثر وتوضر بعذر الى العذر فقط لا لا يخفى وانما
سوغ له هذا الاطلاق ما قدمه من انه اتها وقت زوال الشد والله اعلم واحكامها احكام الاضحية يعني الكا
المذكورة لعبد الفطر ثمانية لعبد الاضحية صفة وبشرطها وقتا ومندا وبلا استرأها دليلا كن هنا يجوز تأخير
ها الى ثالث ايام الفطر لا عذر مع كراهة وبها يرضى بالعدن بدونها لانها موقته بوقت الاضحية فيجوز ما دام
وقتها باقيا ولا يجوز بغير وجه لانها لا تقضى واذا خسر من اليوم الاول بغير عذر وصلاها جان مع الكراهة
بخلاف تأخير صلاة عبد الفطر لعذر عذر فانه لا يجوز ولا يصلي بهه فالتقيد بالعذر هنا التي هي الكراهة وفي
عبد الفطر للصحة كذا في كثير من المعتبرات ومن صرح بصاحب الحديث حيث قال عند قول القزوين فان حدث
عذر منع الناس من الصلاة في اليوم الثالث قلت وانما موقته بالعذر لانه لو تركها بغير عذر لم يصلها بعد بخلاف صلاة
الاضحية هكذا ذكر في الصلاة في صلواته انتهى ويكره في الطريق لا يتابع وظاهره انه ليس مستحب في البيت وفي
المصلى وفي الجبل ويكره في حال خروجه الى المصلى جهرا اذا التهم الى المصلى يتوك وفي رواية لا يقطعها ما لم يفتتح
الامام الصلاة لانه وقت التكبير فانه يكره عقب الصلاة جهرا ويسن الجهر بالتكبير اظهارا للشعائر انتهى وجزم في البداه
بالاول وعلم الناس في المساجد على الرواية الثانية ويندب تأخير طه عنها الاتباع وهو مستحب فلا يلزم من ترك
المستحب تنحية الكراهة اذا لم يلزم دليل خاص فلذا الحاذن عم الحذر الكراهة للاكل قبل الصلاة ويعلم الاضحية
وصا وتلي الشريفة لانها شرعت لتعلم احكام الوقت هكذا ذكر مع التكبير الشريفة يحتاج الى قوله قبل يوم عرف
فانه ابتداءه فينبغي الخطيب ان يعلم احكام الجمعة التي قبل عيد الاضحية كما انه ينبغي ان يعلم احكام الجمعة التي قبل
في الجمعة التي قبل عيد الفطر ليعلمها ويحجوها قبل الخروج الى المصلى ولم اره متقولا والاعلم امانته في اعناق العلماء كذا

فست

انهم

عدم

في الخطبة

يحفف

فإذا كان الداعي غير ان شاد من جالس مستقبل القبلة وان شاقلا مستقبل الناس بوجهه قال لا يؤمن هذا احد ولو
قام ودعي مستقبلا على قوس او عصا كان ايضا حسانا لم يفتح القدر وفاد بركة ثم ان السنة تاحب الدعاء عن الصلاة لانه
هو السنة في الادعية ولا يصعد الامم المنيح للدعاء في بعض المحققين من شرح الخبر في هذا الحديث يعني قوله صلى الله
عليه وسلم ان الشئ والتمس ان ان من ايات الله ليدفع عن اهل الهيئة من ان الكسوف امر عادي لا يتأخر ولا يتقدم
اذ لو كان كما يقولون لم يكن في ذلك كثره وبصير من لة الجزر والمنازل الجوز وما نقل ابن العربي وغيره انهم يزعمون ان
ان الشمس لا تنكسر على الحقيقة وانما يحول القمر بينهما وبين اهل الارض عند اجتماع العقدين فقال هم يزعمون ان الشمس
اضواء في الجرم فكيف يجب الضيق الكثير اذا قاربته ام كيف يظلم الكثير بالليل سيما وهو من جنه وكيف يجب
الارض نور الشمس وهي في رواية منها انهم يزعمون ان الشمس اكبر من الارض تسعين ضعفا وقد ذكر في حديث
النعمان بن بشير وغيره للكسوف سبب اخر غير ما يزعمه اهل الهيئة وهو اخره احد رواين ماجه والسائق
والله وصحبه ابن خزيمة والحكم بلطف ان الشئ والتمس ان لا يكون فان لموت احد ولا حياة ولكنهما ايتان من ايات
وان الله اذا جعل شئ وضعه الله قال الله تعالى وما نرسل بالآيات الا تحذروا ومعنى كون الكسوف اية لعلامة على قرب
الساعة او على ان الشئ مخلوقه داخل تحت التقصير لا تقدر على الدخ عن نفسها فكيف تتصرف في غيرها انتهى وان لم
يجز الامام في الامم للجمعة **صلی الناس في ادس** بخروا عن القبة اذ هي مقام جميع عظم وروى عن ابي بصير ان لكل
امام ان يصلي بجماعته والصحيح ظاهر الرواية لان اداء هذه الصلوات بالجماعة عرف باقامة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فانه يقام مقامه فان لم يقمها الامام صلى الله عليه وسلم ان شأوا ركعتين وان شأوا اربعاً والاربع
والاول والاربع افضل ثم ان شأوا طولوا القعدة وان شأوا اقصروا واستقلوا بالدعاء حتى يقضى الشئ بالخوف و
الزجر والطلعة والفرع ارضيت بصلواتي اذ لا بد من خفا الغرض في هذه الصلاة والسلام من اراولم يتقل
انه جمع الناس ولا يلزم فيه مستمسك بالارزاق والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل والنجوم والامطار
الداية وعموم الارض والخوف العالي من العدو وخوف ذلك من الاغتراب والاهوال اذ ذلك كله من الايات الخفية
واسه نقل يخوف عباده ليرى كمال المعاني ويرى حلاوة الطاعة التي فيها فوزهم وخلاصهم واقرب احوال العبد في الرجوع
الى ربه وفي الرزق للامام العيني وقد اطلق الشيخ الحكم فيهم والتفصيل فيه ان صلاة الكسوف سنة او واجبة وصلاة هو
للكسوف سنة فكذا البقية هذا **باب** في بيان احكام الاستسقاء هو طلب السقي من الله تعالى بالشا عليه
والفرع اليه والاستسقاء وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة والجماع اما الكتاب فحقوقه تعالى حكيمة عن نوح عليه الصلاة
والسلام حين اجهد في الخلق والحرب ط فقلت استسقروا زمكم الله كان فخار ابراهيم عليه السلام بدارا واما السنة
فصحة ما اذا كان الكسوف ان المصطفى صلى الله عليه وسلم استسقى مرارا وكذا خلفاء بعده كما انما جمعت ص عليه خلفاء عن
سلف من غير كبر هو دعاء **استسقاء** لا تكون بالجماعة **وخطبة** وقال ابي بصير ركعتين لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى فيه اركعتين كصلاة العيد فقلت افضل مرة وتر كما خافتم بكن كذا في الهداية **وبالقلب** **رد** الله دعاء فاعتبر
كسائر الادعية ولا فرق بين الامام والمأموم وقال لا تقب الامام رداءه واختار القذور وهو ان يجعل اليمين على
الايمن واليسرى على الايمن ليقبل الله المال من الغزب والمضغ ومن العسر الى اليسر **وبلا حضور ذي** لانه لا يستلزم الرحمة
وانما يتل عليهم المذاب والمنة **فان صلوا في ادس** جازا قال في الكسوف وشهره له صلاة لاجتماعه عند ابي حنيفة بيات
لكنه مشروعة في حق المفرد وان الجماعة ليست بمشروعة لها ولم يبين صفتها وقد اختلف فيها والظاهر ما في الكتاب
من انها جائزة وليست بسنة وبه جزم ملا خسر في محتمر **ويخرجون** ثلاثة ايام متتابعة اشبات في ثياب غسيلة او
برقعة مثل الذين تراضعي خاشعي لله تعالى ناكسي رؤسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل اخر يوم ويجددون التوبة
ويستغفرون المسلمين ويستسقون بالصفحة والتوبة **ويجتمعون في المسجد** **ويستغفرون**
في الجبتي والاولى ان يخرج الامام بالناس وان اتسع وقال اخرجوا جارا وان خرجوا غير اذنه جاز ولا يخرج
في الاستسقاء من يقوم الامم والقوم مقود فاد اخرجوا الذين جاز الحديث عاينة رضي الله عنها انه اخرج المنبر
لاستساقبه صلى الله عليه وسلم وقد يخرج ثلاث ايام لانه لم ينقل اكش منها واطلق في الكسوف وغيره الخروج للجمعة
للاستسقاء واستثنى في حق القذور مكة وبيت المقدس فيجتمعون في المسجد ويستمع استسقاء مسجد المدينة لانه افضل
من مسجد بيت المقدس كالاجنبي والظاهر انه لضعفه وان العادة لم تجز فيه والله اعلم هذا **باب**
في بيان احكام صلاة الخوف من باب اضافة الشئ الى شرطه المناسبة بينها ظاهرة وهي ان شرعية كل منها لعارض خوف
وقدم الاستسقاء ان العارض هناك انقطاع المطر وهو سهاوس وهذا اختيار وهو الجهاد الذي سببه كسر الكافر

عنه
من خلقه
مسجد
له
الصلوة
الامام

هي اى صلاة الخوف جائزة بعد عليه الصلاة والسلام عندها ارضاء خيفة ومجود رحمة الله تعالى وهو الامم
بدل عليه ان الصلابة اقاموها في زمن الشغبين وصلاتها على صفيين وصلاتها ابو موسى الاشعري وحذيفة وسعد
ابن ابوقاص وغيرهم من كبار الصلابة فصار اجماعا وهو حجة على ابي يوسف في قوله في رواية انها غير مشروعة بعد
النبي صلى الله عليه وسلم بشرط حضور عدو او سبع قدر شرط في الكسوف والاشتداد بالخوف من عدو او سبع وليس ذلك بشرط
قال في الجرحا كما عرفت العناية ليرى الاشتداد بشرط عدو او سبع في الخفة سبب جواز صلاة الخوف بنفس
قرب العدو من غير ذكر الخوف والاشتداد وقال في الاسلام في مسوطه المراد بالخوف من العدو حضرة العدو
لا حقيقة الخوف لان ضعف العدو واقعت مقام الخوف على ما عرفت من اصلنا في تعليلنا لارخصة بنفس السفر الحقيقية
المشقة لان الغرسب المشقة فاقم مقامها فكذا حضرة العدو سبب الخوف فاقم مقام حقيقة الخوف انتهى
فيجعل الامام صلاة باينة باراد العدو ويصلي باخرى ركعة في التماسي وركعتين في غيره وذهبت هذه
وجاز تلك فصل فيهم ما يفي وسلم وحده وذهبت اليه الطائفة الطائفة وانما صلاتهم بلا قراءة انهم
لاحقون ولذا لو جازتهم امرأة فدون صلاتهم وسلمي انما جاز الطائفة الاخرى وانما صلاتهم بقراءة لانهم
سبوقون ولذا لو جازتهم امرأة لا تقدر صلاتهم واطلق في الصلاة فمثل كل صلاة بقراءة كالمصلوات للمسلمين
ومنها الجمعة وكذا العيد في الجبتي ويحرم للمسلمين صلاة الخوف لعدم الحديث وبتابعه من خلفه ويشجع الاصل
في اخر صلاته انتهى واعلم ان صلاة الخوف على صفة المذكورة انما تلزم اذا تنازع القوم في الصلاة اما اذا لم يتنازع
والافضل ان يصلي بالسر الطائفتين تمام الصلاة ويصلي بالطائفة الاخرى امام اخر غناها انتهى **وان اشتد خوفهم**
يجز منهم من النزول صلوا كما بنا بالاما الى جهة قدرتم لقوله تعالى فان خفتم من رجال او اركبان او توجهوا الى القبلة
يسقط للضرورة والراد بالاشتداد ان لا يتهاونهم التزول عن الدابة كما في بعض شروح الهداية وفيه في الكسوف
في قوله من ادس لانه لا يجوز الجماعة لعدم الاتحاد في المكان وهذا قد عرفت من حيث الاقتداء على انه يرد عليه ما اذا
كان ركبا مع الامام على دابة واحدة فانه يجوز اقتل المتأخر منهم بالمقدم اتفاقا لما صرح به ومن ثم تركته ولقد
بالركوب لانه لا يجوز ان يشافي غير المصلان المشي على غير المصلاة وفي الجرحا نقل عن المحط والركاب ان كان
طالبا لا يجوز صلاته على الدابة لعدم ضرورة الخوف في حقه فان كان مطلوبا خلا باس يان يصلي وهو ساير لان
البر فضل الدابة صفة وانما ضيف اليه معنى لتيسر فاد اجاز العدو وانقطعت الاضافة اليه بخلاف ما لو صلى
وهو يمشي حيث لا يجوز لان المشي فيه حقيقة وهو مناف للصلاة انتهى وفي الجبتي انما يجوز اذا كانت الدابة
واقفة او سايرة بنفسها ولا يجوز التقل مع تسيرها فالغرض اولا انتهى وظاهره كماله في المحط فقامد
وفتمت بحمد الله وكو قال كثير فلو قال من يعمل قليل كالركبة لا تقدر على منارات الصلاة ولم يقيد في الكسوف الكثير
اعتقادا على ما قد عرفت في حيث نفسدات الصلاة لكن الايمان بالعتق هذا اولى واستدل لنا الامام الزاهد في شرح القذور
بحديث الخضر ان النبي صلى الله عليه وسلم شغل عن اربع صلوات يوم الخندق فصلاهن من بعد ما مضى
هو من الليل ولو جاز مع القتال لما اخرجهن عن وقتهن انتهى **والسابع في الجرحا ان امكنه ان يوسل**
اعضاه ساعة صلى بالاما والا كذا في بعض المنبرات وفي الجرحا نقل عن التيجاني قال لا يصلي الماشي
وهو يمشي ولا الساجد وهو يسجد في الجرحا ولا الساجد وهو يسجد بالسيف لان هذه الاعمال منافية للصلاة ولهذا
شغل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة يوم الخندق لاجل القتال ثم قال العزيم في الجرحا احضرته الصلاة ان
وجد ماء يتخل به او كان ما هدر في السباحة يمكنه الصلاة بالامان غير ان يحتاج فيه الى عمل كثير يهتضض عليه
اذا الصلاة لانه قادر ولو لم يجد ماء يتخل به ولم يكن ما هدر في السباحة يعذر بالتأخير الى ان يجز لانه غير قادر
على اداء الصلاة انتهى ولما شرط الصلاة بحضور العدو يعلم انه لم يجز بلا حضور عدو لعدم الضرورة حتى لو راوا
سواد وظنوا انه عدو فصولا صلاة الخوف ثم بان انه ليس بعدو اعاد وهذا ما قلنا الا اذا بان لهم قبل ان يتجاوزوا
الصفوف فان لهم ان ينفوا استسقاء وهذا كله في حق القوم ولما الامام فضلا جازية بكل حال لعدم المفرد في
في صفه ولو شرعوا فيها والعدو حاضر ثم ذهب لا يجوز لهم الاخرى لروا سبب الرخصة وبعبارة لو شرعوا
فيها ثم حضر العدو جاز لهم الاخرى كذا ذكره الزيلعي والله اعلم هذا **باب** في بيان احكام صلاة
الجماعة وهي بالسر السور وبالفتح الميت وقيل لها لقمان كل في المغرب وصاسته لما قبله ان الخوف والقتال يفتي
المالموت ولم اخرج من بيان صلاة حال الحياة شرع في بيان الصلاة حال المات واخر الصلاة في الكسوف يكون ختم كما
الصلاة على ميتة به حالاً ومكانا وصفتها انها فرض كفاية بالاجماع وسبب وجوبها الميت وركتها التليين است
والقيام لان كل تليين فيها فائدية مقام ركعة وشرطها على الخصوص ان يكون مسلما وكونه مغضوا لا وبشر

يوم

الاولى

قوي كفي يوم من ساعته
قاموس

يجز

بالفاد كذا في النهاية وقال أبو يوسف لا يصل عليه وهو الصحيح لأنه باع على نفسه كذا في غاية البيان معزى إلى القاضي
على السقوط فقد استنفذ النسخة كما ترى كذا في قوله أبو يوسف ما في صحيحه من جابر بن سرة قال أتى النبي صلى الله
عليه وسلم برجل قتل نفسه عتقا قتل نفسه بصل عليه انتهى في كتابه رجلان أحدهما قتل نفسه نفسه والأخر قتل غيره كان
قاتل نفسه اعطوا وزرا وأما القتل فقتل نفسه عدله لوقتها خطا فانه يسل ويصل عليه اتفاقا كذا في الصر
لا يصل على قاتل احدا بوجه اهانته كما تقدم **وهي أربع تكبيرات يرفع يديه في الأولى فقط** هذا هو ظاهر الرواية
وكثير من أئمة بلخ اختاروا رفع اليدين في كل تكبيرة فيها وكان نصري يرفع يديه في كل تكبيرة وفي الأخرى لا يرفع يديه
عقب كل تكبيرة لا يرفع يديه في كل تكبيرة وفي الأخرى لا يرفع يديه في كل تكبيرة وفي الأخرى لا يرفع يديه في كل تكبيرة
أما زيادة الأيدي في الصلاة فلا حاجة له لأن التسليم مشروط بعقب التكبير فلا فائدة ولكن العمل في زماننا على خلاف
ويشبهها بعد التكبير الأولى **ثم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ويدعو بعد الثالثة ويسلم**
بعد الرابعة والصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم أربع تكبيرات وثبت عليها حتى توفي فستفت ما قبلها
والأدب بالشاء ثم بالصلاة مرة لأنه أوجب للقول والمراد بالتشديد على الاستسقاء كما رواه الحسن والمراد بالصلاة الصلاة
عليه في الشهد وهو الأصل كما ذكره الكمال في شرح الهداية أو لم يثبت في التحريم الدعاء لأنه لا يرضى فيه سور الله بأمور
الأخرة فإن دعاء الملائكة في الجنة أو ميتا وشاهدا أو غائبا أو صغيرا أو كبيرا
وذكرنا أن شاء الله من أحبيته ما فاضل على الإسلام ومن توفيقه ما عايناه من قوة على الإيمان وأما قال في الأول
بالإيمان والافتقار لأن الإسلام والإيمان وإن كانا متصين فالإسلام بمنع على التقيد فكانه دعاء في حال الحياة
وهو العمل فخير من حال الحياة الوفاة بعده ومن ألقى أيضا حديث عوف بن مالك أنه صلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فحفظت من دعائه اللهم اغفر له وارحمه وعافه عنه واكرم ترثته ورحم
بدنله وأغفر له بالما والقبل والبرق وقته من الخطايا ما ينبغي الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دار خيرا
من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجة وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار
قال عوف حتى تقيت أن أكون ذلك الميت رواه مسلم وقيل بقوله بعد الثالثة لأنه لا بد بعد التسليم وأما
يقول ويصل بعد الصلاة إلى الله لا شيء بعد التسليم وهو ظاهر الرواية المذهب وقيل بقوله اللهم استأني الدنيا حنة
لعمري بالسلمة الخاصة في صلاة الجنائز لما في صلاتها الفتاوى الإمام إذا سلم فانه بالتسليم جميعا بخلاف
صلاة الجنائز فانه يجهر بتسليم واحدة **ولا قراءة ولا تشهد فيها** في الصلاة على الجنائز لأن الفتنة لم يثبت فيها
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كثير من الأحكام ولو قد الغابحة بنية الدعاء فلا بأس به وإن قتلها بنية
القتل لا يجوز لأنه محل الدعاء والفتنة انتهى ولو كبر الله **خمس تسليمات** لأنه منسوخ ولا يتابعه فيه فيك **حتى يسلم**
بعد إذا سلم ليصير تابعا فيما يجب فيه التسمية وبه يقتضي في الجهر **تلاوة عن الوقفات** ورحمة في فتح القدر وفي
رواية عن أبي بصير أيضا يسلم الحال ولا ينظر تحقيقا للخالفة وفي بعض المواضع أنها لا يتابعه في التلاوة على الأربعة
إذا سمع الإمام ما إذا لم يسمع الإمام المبلغ فيتابعه وهذا حسن وهو قاس ما ذكره في تكبيرات الصديق انتهى
وقيل بتكبيرات الجنائز لأن الإمام في العيد لو زاد على ثلاث فانه يتبع لأنه يجتهد فيها حتى لو تجاوز الإمام حد
الاجتهاد لا يتابع أيضا كذا في شرح المجموع **ولا يستغفر فيها الجنون** وصبي بل يقول **بعد دعا البائسين اللهم اجعله**
لنا فرطا وشافعا كذا ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنه لا ذنب لها والعز لا يفتحيه الذي يتقدم
الأدب من ولده يقال اللهم اجعله لنا فرطا أجرا مستقدا والعز والفرط وهو الذي يسبق الوارد إلى الما وفي الحديث
أنا فرطكم على الحوض أرا فقد كنتم إليه كذا في بعض معتبرات كتب اللغة والأدب لزال وسكون الحاء الذخيرة
والشفع مقبول الشفاعة **ويقيم الإمام جزءا للصلاة** أي سواها فجزءا أو صلاة لأن موضع القلب وفيه
نور الإيمان فيكون القيام عند اشتراك الشفاعة لإيمانه وهذا هو ظاهر الرواية وهو بيان الاستغفار حتى لو وقت
في غير ذلك كذا في الجهر تعلقا على الحكم فإن قلت يشك على هذا ما في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام صلى
على امرأة ماتت في ناسها فقام وسطها قلت أجيب عنه بأنه لا يأتي كونه الصدر بل الصدر وسط باعتبار
توسط الأعضاء ذوقه بدها ورأسه وتحت بطنه وتحت راسه ويحمل أنه وقت كما قلنا لأنه مال إلى العورة في حقها
فطن الرواية ذلك لتأنيها المحلين **والمسوق ينتظر الإمام ليكبر معه** **الحاضر حاله التحريم** أي ينتظر المسوق في صلاة
الجنائز تكبير الإمام ليكبر مع الإمام تكبيرة أو تكبيرتين لا يكبر إلى حتى يكبر الأخرى يصح حضوره
عند لصيغة ويحمد وقال أبو يوسف يكبر حتى يحضر لأن الواجب للاقتناع والمسوق يأتي به وكما أن كل تكبيرة

واعفاه

بجهره

في التكبيرات

كما جعل ذخرا

بضم

قائمة مقام ركعة والمسوق لا يتدبر ما خالفه هو مشوخ كذا في الهداية وهو كما لا يخفى كذا في التكبيرات الأربع
أركانها ليست والموا الأولى شرط كما تقدم الكمال في فتحه الآن يكون على قول أبي يوسف كما لا يخفى ولو كبر كما لا يخفى ولم
ينتظر لنفسه عند الكبر إذا عجز عنه كذا في الخلاصة وفتح القدر وأما لا ينتظر من كان حاله الخشية اتفاقا لأنه بمنزلة
الدرك الأتري أنه لو كبر تكبيرة الافتتاح بعد الإمام تقع الأخطأ اطلعه فمثل ما إذا كبر الإمام الثانية أو لم يكبر فإن لم يكبر
الإمام الثانية لم يكبر الخاضع الأول للمال وإن لم يكبر الخاضع كبر الإمام الثانية كبر معه الثانية وفتح القدر الأول للمال كذا في الحق
فلوجه المسوق بعد تكبيرة الإمام الرابع فاته الصلاة على قولها خلافا لأبي يوسف وعلام الخضر يشير إلى هذا كما أنه
يشير إلى أنه لو جاز بعد الأول يكبر بعد سلام الإمام جاز ما خلافا له بناء على أنه لا يكبر عند ما حق كبر الإمام بحضوره ويلزم من
انتظاره صيرورة مسوقا جكيرة فيكبرها لنفسه بخبرها بعده وعند أبي يوسف لا ينتظر بل يكبر كما لا يخفى في المسوق
تقضي فاته من التكبيرات بعد سلام الإمام تسعا أخيرا لأنه لو ضاه به يرفع الجنازة فيبطل الصلاة لأنها لا تجوز إلا
حضورها ولو رفعت قطع التكبير إذا وضعت على الأكتاف وعند محمد أن كان إلى الأضراس قرب يأتي بالتكبير إلا إذا كان إلى
الأكتاف أقرب وقيل لا يقطع حتى لا يتأخر كذا في فتح القدر **وإذا اجتمعت الجنائز فإيراد الصلاة على كل واحدة أولى**
وبه جزم في نظم الوهابي والسلمة مسطرة في الفتية قال فيهارا القاضي عبد الحليم اجتمعت جنازات فالأفراد بالصلاة
أولى من الجميع لأنه يختلف فيه وفي فتح القدر على أن الصلاة الواحدة كما تكون على بيت تكون على أكثر فاجتمعت الجنائز انشا
استأنف لكل بيت صلاة وإن شأوا وضع الطل وصلوا عليهم صلاة واحدة انتهى وفي نظم الوهابي أن أفضل الصفوف الرجال
في الجنائز أضرها وبه صرح في الفتية حيث قال بعد أن روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال في الصلاة على الكوفيين أفضل الصفوف
الرجال أضرها وفي غير ذلك من المواضع لتكون شفعته ادعى إلى القبول انتهى ويقدم الأفضل منهم **وان جمع**
أمراد الصلاة على جملة الجنائز جعلها الجنائز صفا ما يلي القبلة بحيث يكون صدر كل ما يلي الإمام وراع الترتيب
الترتيب المصروف في صلاتهم خلفه حال الحياة فيقرب منه لأفضل فالأفضل ويصير عنه المفضول فالمفضول وكل من بعد
منه كان إلى جهة القبلة أقرب فاذا اجتمع رجل وصلى الرجل إلى جهة الإمام والصبي إلى جهة القبلة وراءه وإن كان
معهما خشي خلقا من جنسهما اجتمع الصبي نصف الرجال إلى جهة الإمام ثم الصبيان وراءهم ثم الخشخاش ثم السائمة المراهقة
ولو كان الكلد الجاروس لكن عن أبي حنيفة أنه يوضع أفضلهم واستهم ما يلي الإمام ولذا قال أبو يوسف أحسن ذلك
عند أن يكون أهل الفضل ما يلي الإمام ولو اجتمع حرو عبد للشهور تقدم الحر على كل حال ورؤس لكن عن أبي حنيفة
رضه أنه إن كان الصبي أصغر قدم ولو اجتمعوا في قبر واحد فوضعهم على عكس هذا فقدم الأفضل فالأفضل إلى القبلة
وفي الرصين يقدم أكبرهما سنا وقرا وعلما كما فضل عليه الصلاة والسلام في قتلى حمز بن مسلم بن وهب وأه وضعهم سلاوا
وأحدا بالطول ويقيم عند أفضلهم وإذا وضعوا للصلاة وأحدا خلف واحد إلى القبلة قال ابن أبي ليلى يجعل رأس
كل واحد أسفل من رأس صاحبه هكذا رواه وقال أبو حنيفة هو حسن لأن النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه دفنوا
هكذا وأوضع الصلاة كذلك وإن وضعوا رأس كل واحد على رأس الآخر فحسن وهذا كله عند الفتاوى في الفضل فانه
لم يقع تفاوت ينبغي أن لا يعدل عن المحاذات ولا يشترط في سقوط فرض الصلاة على الميت جماعة وعنه هذا قال الوصل
الإمام على طهارة وظهورهما موثقي أنهم كانوا على غير طهارة وصحت ولا يعدل للاكتفاء بصلاة الإمام بخلاف العكس ويقدم
في الصلاة على الميت السلف لأن في التقديم عليه استغناء فانه **أي نبيه** أي نائب السلطان كتابي صراوات الشام مثلا ثم
يقدم في الصلاة عليه القاضي إن حضر صاحب الشرطة ثم خليفة القاضي وهذا ما نقله الفقيه أبو جعفر والإمام الفضلي
أما نقل تقديم السلطان وهو الخليفة فقط وأما من عداه فليس له التقديم على الأولياء الذين أصابهم والمختار في الصلاة
منه ما نقل عن الفقيه أبو جعفر وهو المذكور في التبيين والمجمع وشرحه ومقر عليه الكمال في شرح الهداية ويحان هو
الذهب **ثم يقدم الإمام الحق** إن حضره الإمام للجماعة لأنه رضى به في حال حياته وتقدمه محب بخلاف تقديم السلطان
لأن في التقديم عليه لا يلزم إفساد الجماعة بخلاف التقديم على السلطان حيث يلزم ذلك فلذا وجب تقدمه وفي شرح المجموع
لمصنفه أنما يتقدم الإمام مسجودا على الخو لا إذا كان أفضل من الخو ذكر في الفتاوى وكذا في المجتبى **ثم الولي**
لأنه أقرب الناس إليه والولاية له في الحقيقة كما في غلبه وتكليفه وأما تقدم السلطان عليه إذا حضر فلا يكون أزدراء
به ثم الترتيب في الأولياء ترتيب العصابات في الألقاب لكن إذا اجتمع أبو الميت وأبيه كان الأب أولى بالاتفاق على الأصح لأن
لأب فضيلة على الابن وزيادة سن والفضيلة تعتبر في جها في استحقاق الإمامة كما في سائر الصلوات كذا في البحر معوي
إلى البدائع وفي المجتبى والجار أحق من غيره وله **الاذن** أي من غيرها إلى الولد الأذن في صلاة الجنائز لعينه لأنه حقه فذلك
إبطاله **الأذا كان هناك من يساويه** فله أي ذلك المساوي المنع من الأذن لغيره ولشأنه هذا في الحق وقيل بقوله
يساويه لأنه لو كان هناك ولي يبعد لبي النعم وعارة الكس ولم أن يذن لغيره وهو محتمل ما ذكر من المعنى ومحتمل أن يراد بها

تنبه

خامرا

هنا

جعل

له في

اذا رآها قبل وضعها هو المختار لما روى عن علي رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا بالقيام في الحيازة
ثم جلس بعد ذلك وامرنا بالجلوس وهذا الغلط لا يدرى الله وصح في الظاهر ان من في الصلاة لا يقوم لها اذا رآها
قبل ان توضع في القبر فان لم يكن دورهم فانه الصلح من حين انها لم توضع فيها **لا يخرج الميت** منه من القبر
لان يكون الارض مفضية او اصبحت تشقة ثم بعد اهل التراب عليه لا يجوز اضراره لغير ضرورة للنهي الوارد
عن النبي صلى الله عليه وسلم وجوبه وانما يكون الارض مفضية الى انه يجوز ثقبه لحق الادمى اذا سقط فيها متاعه
او كفن بشوب مفضوب او دفن في تلك الغربة او دفن معه ماله اهل الحق المحتاج وقد باج النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم بنش قبره لو رغال له من ذهب معه كذا في المحي قالوا لو كان الماله درهما حذفه ما اذا احضرها الشيع
فانه ينش ايضا لحقه كما في فتح القدير وذكر الزبير بن اسود صاحب الارض عمن ان شاخرجه منها وان شاسوا مع
الارض واستمع بها فاعدا او غيرها ولو وضع الميت فيه لغير القبلة او على شقة الارض او جعل راسه في
رجليه واهل عليه التراب لم ينش ولو سوي عليه اللبن ولم يهل عليه التراب بنزع اللبن وروى عنه
ولم يهل الميت وصار يزار اياها من دفن غيره في قبره وجاز نزعها والباع عليه ايتمى وفي الزبارة ولودفن بلا
عمل او بلا صلاة او بلا تكفين لم ينش لان العمل وكحو ما موربه والنش منهي عنه والنهي مقدم على الامر
حاملات وولدها حتى ينش بطنها ويخرج ولدها ذكره الكافي في فتح القدير ثم قال فرقة بين هذا وبين ما اذا اطلع الرجل
درة فان لم يدع ماله عليه القية ولا ينش بطنه لان في المسئلة الاولى ابطا حرة الميت لصيانة حرة الحي فبيز ما في المسئلة الثانية
ابطال حرة الاعلى وهو الامر لصيانة حرة الذي وهو المال وكذلك في المسئلة الاولى ويجوز فيه الاتفاق على ان حرة المملوك
كحرة حيا ولا ينش بطنه حيا ولا يلمسها اذا لم يخرج مع الفضلات وكذا ما في خلاف شق بطنها الخارج الولد اذا علمت حيا
وفي الاختيار جعل عدم شق بطنها عند محمد بن خالد بن عيسى عن اصحابنا انه يشق لان حق الادمى مقدم على حق الله
وحقه مطلقا ومقدم على حق الظالم المقيد انتهى وهذا هو الجواب عن ما قلناه ان ذلك الاحترام يزول بتعديده انتهى
ولا بأس بتعديده اهل الميت وترغيبهم في الصبر لقوله عليه الصلاة والسلام من عز امصا با فله مثل اجره ويقوله اعظم
الله اجره احسن الله عزاءه وعظم ثوابه ولا بأس بالجلوس لها الى ثلاث من غير ارتكاب محظورين فثالث البسط والاطعمة
من اهل الميت والارسان ينش اهل الميت طعام لقوله عليه الصلاة والسلام اصنعوا لرحمتكم طعاما فقد رآناهم يشغلهم
ذكره الزبير بن جابر وقت التعزية من حين يموت الى ثلاثة ايام وذكره بعد ذلك انها تجوز للحزن لان يكون
الحزن او المعزى غايابا فلا بأس به انتهى هذا باب **في بيان احكام الشهيد** رحمه الله لان الملايكة تشهد له امامه وانه
مشهود له بليته هوام الشهيد **كل مكلف** وهو العاقل البالغ اعترافا عن الحسن بن الحسن فانه بفضلان **سلم احقران**
به عن الكافي **طاهر** احقران به عن الجنب فانه ينش عن اى حقيقة رحمه الله تعالى وقال الجنب شهيد لان ما وجب بالجنب
وقد وجد ان حنظلة لما استشهد جنبا غسلته الملايكة وعلى هذا الخلاف الحاضر في النفا اذا طهرت او لم تطهر فلو قبل الانتطاع في
الصحيح من الرواية كذا في الهداية **قتل ظلم** احقران به عن القتل حيا او قصاصا **حاجز** احقران به عن القتل بالمثل ولم يجب بنفس
القتل مال احقران به عن قتل جريح به مال كالقتل خطأ وقتل تافه لئلا ينش القتل لان الالب اذا قتل ابنه جريدا ظلم يكون
الابن شهيد لان المال وان وجب فانه لا يجب بنفس القتل بل وجوبه بعارض حرة الابوة اذ لو اهانهم يجب الاقتصار
ولم يرتب اذا اذارت فيفسل الحاسبات وكذا يكون شهيدا **لو قتل باغ او صرعى او قطاع الطريق ولو بغير آلة جارية**
فان مقتضى شهده بالى الى قتله لان الاصل فيه شهيد احقران به عن قتله كلهم قتل السيف فقيم من دفع راسه
بالجر وفيهم من قتل العصا وقد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامتلاك الفل وحذا وادع على تعريف الوفاة
كلا حتى **او وجد حيا كذا في معركتهم** ارعكة الباغى وكخه واشترط لجره حرة ليعلم انه قتل ميتا حيا فانه فيترج عنه
لا يصلح للقتل كالفرح والحشو والغشوة والسلاح والخنق ويزاد **ويقتصر** يعني يزداد ان كان ما عليه ناقصا عن كفت السنة
ويقتصر ان كان ما عليه زائدا على كفت السنة **ليتم كفته** انما اجل ان يتم له كفت السنة **ويصل عليه بلا غسل** الحديث ان الله عليه
الصلاة والسلام امر بقتل الاحزان بنزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا بدمائهم ونيابهم ولم اقل وقتله بل ظلم الحاقا
في القتل وعين لا يرد عليه من قتله ذم ظلما فانه في حكم المسلم هنا كما صرح به ابن سلك في شرح المجموع قال والكتابون في
المعزلة قطاع الطريق **انهم يدفن بدمه** ونيابته انما لا يصلح للقتل بالقدم وانشاء الله يكون ان يزرع جمع ثيابه ويجرد
الكفن ذكره الاسماعيلى **ويقتل من وجد قتيلا في مصر فمافيه الدية ولم يعلم قاتله** لان الواجب فيه القسامة والدية تحت
اثر الظلم قتيلا لم يرد عليه لو وجد في مائة ليس يقتلها من ان لا يجب فيه قسامة ولا دية فلا يغسل او وجدته اشر القتل كذا في
بعض شروح الهداية قاله بالصلح العريان بقرنه معا كان او قتيلا وقد استفتى ذلك من قوله فمافيه الدية وقيل بقوله
ولم يعلم قاتله لانه لو علم قاتله فهو شهيد اذا كان مقتولا جريدا ظلم او انا اقمقت على قولي فمافيه الدية ولم اقل كذا قال
بعضهم القسامة والدية لانه يرد عليه القول في الجماع او الشارع الاعظم فانه ليس بشهيد حيث لم يعلم قاتله وليس فيه
القسامة وانما يجب الدية في بيت المال فقط وفي البايع لم يقتل في المصير غير المجرم لا يكون شهيدا وان كان في النار كان شهيدا

السلف

يستحب

ذلك

الميت

اذا رآها قبل وضعها هو المختار لما روى عن علي رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا بالقيام في الحيازة
ثم جلس بعد ذلك وامرنا بالجلوس وهذا الغلط لا يدرى الله وصح في الظاهر ان من في الصلاة لا يقوم لها اذا رآها
قبل ان توضع في القبر فان لم يكن دورهم فانه الصلح من حين انها لم توضع فيها **لا يخرج الميت** منه من القبر
لان يكون الارض مفضية او اصبحت تشقة ثم بعد اهل التراب عليه لا يجوز اضراره لغير ضرورة للنهي الوارد
عن النبي صلى الله عليه وسلم وجوبه وانما يكون الارض مفضية الى انه يجوز ثقبه لحق الادمى اذا سقط فيها متاعه
او كفن بشوب مفضوب او دفن في تلك الغربة او دفن معه ماله اهل الحق المحتاج وقد باج النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم بنش قبره لو رغال له من ذهب معه كذا في المحي قالوا لو كان الماله درهما حذفه ما اذا احضرها الشيع
فانه ينش ايضا لحقه كما في فتح القدير وذكر الزبير بن اسود صاحب الارض عمن ان شاخرجه منها وان شاسوا مع
الارض واستمع بها فاعدا او غيرها ولو وضع الميت فيه لغير القبلة او على شقة الارض او جعل راسه في
رجليه واهل عليه التراب لم ينش ولو سوي عليه اللبن ولم يهل عليه التراب بنزع اللبن وروى عنه
ولم يهل الميت وصار يزار اياها من دفن غيره في قبره وجاز نزعها والباع عليه ايتمى وفي الزبارة ولودفن بلا
عمل او بلا صلاة او بلا تكفين لم ينش لان العمل وكحو ما موربه والنش منهي عنه والنهي مقدم على الامر
حاملات وولدها حتى ينش بطنها ويخرج ولدها ذكره الكافي في فتح القدير ثم قال فرقة بين هذا وبين ما اذا اطلع الرجل
درة فان لم يدع ماله عليه القية ولا ينش بطنه لان في المسئلة الاولى ابطا حرة الميت لصيانة حرة الحي فبيز ما في المسئلة الثانية
ابطال حرة الاعلى وهو الامر لصيانة حرة الذي وهو المال وكذلك في المسئلة الاولى ويجوز فيه الاتفاق على ان حرة المملوك
كحرة حيا ولا ينش بطنه حيا ولا يلمسها اذا لم يخرج مع الفضلات وكذا ما في خلاف شق بطنها الخارج الولد اذا علمت حيا
وفي الاختيار جعل عدم شق بطنها عند محمد بن خالد بن عيسى عن اصحابنا انه يشق لان حق الادمى مقدم على حق الله
وحقه مطلقا ومقدم على حق الظالم المقيد انتهى وهذا هو الجواب عن ما قلناه ان ذلك الاحترام يزول بتعديده انتهى
ولا بأس بتعديده اهل الميت وترغيبهم في الصبر لقوله عليه الصلاة والسلام من عز امصا با فله مثل اجره ويقوله اعظم
الله اجره احسن الله عزاءه وعظم ثوابه ولا بأس بالجلوس لها الى ثلاث من غير ارتكاب محظورين فثالث البسط والاطعمة
من اهل الميت والارسان ينش اهل الميت طعام لقوله عليه الصلاة والسلام اصنعوا لرحمتكم طعاما فقد رآناهم يشغلهم
ذكره الزبير بن جابر وقت التعزية من حين يموت الى ثلاثة ايام وذكره بعد ذلك انها تجوز للحزن لان يكون
الحزن او المعزى غايابا فلا بأس به انتهى هذا باب **في بيان احكام الشهيد** رحمه الله لان الملايكة تشهد له امامه وانه
مشهود له بليته هوام الشهيد **كل مكلف** وهو العاقل البالغ اعترافا عن الحسن بن الحسن فانه بفضلان **سلم احقران**
به عن الكافي **طاهر** احقران به عن الجنب فانه ينش عن اى حقيقة رحمه الله تعالى وقال الجنب شهيد لان ما وجب بالجنب
وقد وجد ان حنظلة لما استشهد جنبا غسلته الملايكة وعلى هذا الخلاف الحاضر في النفا اذا طهرت او لم تطهر فلو قبل الانتطاع في
الصحيح من الرواية كذا في الهداية **قتل ظلم** احقران به عن القتل حيا او قصاصا **حاجز** احقران به عن القتل بالمثل ولم يجب بنفس
القتل مال احقران به عن قتل جريح به مال كالقتل خطأ وقتل تافه لئلا ينش القتل لان الالب اذا قتل ابنه جريدا ظلم يكون
الابن شهيد لان المال وان وجب فانه لا يجب بنفس القتل بل وجوبه بعارض حرة الابوة اذ لو اهانهم يجب الاقتصار
ولم يرتب اذا اذارت فيفسل الحاسبات وكذا يكون شهيدا **لو قتل باغ او صرعى او قطاع الطريق ولو بغير آلة جارية**
فان مقتضى شهده بالى الى قتله لان الاصل فيه شهيد احقران به عن قتله كلهم قتل السيف فقيم من دفع راسه
بالجر وفيهم من قتل العصا وقد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامتلاك الفل وحذا وادع على تعريف الوفاة
كلا حتى **او وجد حيا كذا في معركتهم** ارعكة الباغى وكخه واشترط لجره حرة ليعلم انه قتل ميتا حيا فانه فيترج عنه
لا يصلح للقتل كالفرح والحشو والغشوة والسلاح والخنق ويزاد **ويقتصر** يعني يزداد ان كان ما عليه ناقصا عن كفت السنة
ويقتصر ان كان ما عليه زائدا على كفت السنة **ليتم كفته** انما اجل ان يتم له كفت السنة **ويصل عليه بلا غسل** الحديث ان الله عليه
الصلاة والسلام امر بقتل الاحزان بنزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا بدمائهم ونيابهم ولم اقل وقتله بل ظلم الحاقا
في القتل وعين لا يرد عليه من قتله ذم ظلما فانه في حكم المسلم هنا كما صرح به ابن سلك في شرح المجموع قال والكتابون في
المعزلة قطاع الطريق **انهم يدفن بدمه** ونيابته انما لا يصلح للقتل بالقدم وانشاء الله يكون ان يزرع جمع ثيابه ويجرد
الكفن ذكره الاسماعيلى **ويقتل من وجد قتيلا في مصر فمافيه الدية ولم يعلم قاتله** لان الواجب فيه القسامة والدية تحت
اثر الظلم قتيلا لم يرد عليه لو وجد في مائة ليس يقتلها من ان لا يجب فيه قسامة ولا دية فلا يغسل او وجدته اشر القتل كذا في
بعض شروح الهداية قاله بالصلح العريان بقرنه معا كان او قتيلا وقد استفتى ذلك من قوله فمافيه الدية وقيل بقوله
ولم يعلم قاتله لانه لو علم قاتله فهو شهيد اذا كان مقتولا جريدا ظلم او انا اقمقت على قولي فمافيه الدية ولم اقل كذا قال
بعضهم القسامة والدية لانه يرد عليه القول في الجماع او الشارع الاعظم فانه ليس بشهيد حيث لم يعلم قاتله وليس فيه
القسامة وانما يجب الدية في بيت المال فقط وفي البايع لم يقتل في المصير غير المجرم لا يكون شهيدا وان كان في النار كان شهيدا

اي تشهد موته

سخطا بولت ولبان الشهادة عرفت
ماتة غير رافعه فلا ترجع له بقاء

والسلاح

وها

لأنه موجب القتل حكم قطع الطريق لا المال ولو نزل عليه للصوم ليل في الضرر فقتل بسلام أو غير ذلك قطع الطريق
خارج للصوم بسلام أو غير ذلك فهو شهيد لأنه القتل لم يخل في هذه المواضع بدلا هو المال انتهى وهذا يعلم أنه من قتله للصوم
في بيته ولم يعلم أنه قاتل معصوم لعدم وجوده فانه لا قسامة ولا دية على أحد منها لحياتهما إلا إذا لم يعلم القاتل وهما قد
علم أن قاتله للصوم وإن لم تثبت عليه الفراهيم فليحفظ هذا فان الناس عنه عاقلون كذا في البحر **وقتل جراحا وقصا**
أربط الله صلى الله عليه وسلم على الخنزير والله بذل نفسه بجر واجب فلم يكن في معنى شهيد الصلاة وجرح وارت
بأن أكل أو شرب أو نام أو تداوى أو أوى خيمة أو مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل أو قتل من العركلة لا الخوف وطى الخيل
أو أوى بأمور الدنيا أو بأمور الآخرة لا بأمور الدين أو بأمور الدنيا فهو ميت اجتمعوا على وجوب قتل من أوى بأمور الدنيا أو بأمور الآخرة لا بأمور الدين أو بأمور الدنيا فهو ميت
وعندنا يوسف يكون ميتا لأنه ارتفاق وإن كان بأمور الدنيا فهو ميت اجتمعوا على وجوب قتل من أوى بأمور الدنيا أو بأمور الآخرة لا بأمور الدين أو بأمور الدنيا فهو ميت
يوم أحد فلما قرع من القتال سأل عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من أوى بغير خبر سعد بن الربيع فقال رجل أنا يوسف
ثم جعل يسأل عنه فوجه في بعض الشباب وببرقة فقال له أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن من أوى بغير خبر سعد بن الربيع فقال رجل أنا يوسف
فقال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أوى بغير خبر سعد بن الربيع فقال رجل أنا يوسف
أن يجر إحسان كلها أصابت مقاتلي وأصابها كلها أصابت مقاتلي وأصابها كلها أصابت مقاتلي وأصابها كلها أصابت مقاتلي
من جملة الشهداء فمسل وصل عليه النبي والآثار في اللغة من الرث وهو النش البالي ومعه من ثلثه قد صار أصله في
حكم الشهادة وقيل مأخوذ من التثنية وهو الجرح وفي بعض كتب اللغة ارتث فلان أوى من العركلة رثنا البحر جرحا
في الشرع أن يقال بعض مرافق الحياة فطلت شهادة في حكم الدنيا فمسل وهو شهيد في حكم الآخرة فبنا للنواب
للعود للشهادة وفي بعض الكتب أن الرث في الشرع من خرج عن صفة القتلى وصار إلى حالة الدنيا بأن جرح عليه
بشيء من أحكامها أو وصل إليه شيء من ما فيها انتهى وهو أصح ما تقدم أطلق في الأكل والشرب والنوم والتداوى
فمثل القليل والكثير وأطلق في بعض الوقت فانتظم ما إذا كان قادر على الأداء أو لا ينفذ بده لا يزال عقله وقدر
ملاضمة في بشره بشما للزلي ببقوله ويقدر على الأداء حتى يجب عليه القضاء بكماله وفيه كلام لأنه إن أراد أن لا يقدر
للمضعف مع حضور العقل فكونه يسقط به القضاء قول طائفة والمختار وهو ظاهر كلامه في باب صلاة المريض أنه
لا يسقط وأما إذا دعيه العقل فالمر عليه يقضي ما لم تزل على صلاة يوم وليلة حتى يسقط القضاء مطلقا لعدم قدرة
الأداء في الجرح وقد أجيب عنه بأن صلاة الأول وهو لو كان عدم القدرة للمضعف لا يسقط القضاء على الصحيح وهو فيها إذا
قد رجع بعد ما أدامت على حاله فلا يتم لعدم القدرة عليها إلا ما وقد بقوله وهو يعقل لأنه لو مضى الوقت وهو
لا يعقل لا يصل وإن زاد على يوم وليلة أو قتل من العركلة لعدم الانتعاج بحالته وأطلق في النقل فمثل ما إذا وصل إلى بيته
حياتا ومات على الدين بسلام أو كذا الوفاة من مكانه المكان آخر فانه يثاب بالاولى كما عن الدايغ أيضا **أوباع أو أعتق**
أو تكلم بكلام كثير قالوا إذا تكلم فان طويلا كان مرثا والألا والفرق في الوصية بين أن يكون تكلم بكلام قليل أو
كثير في غاية البيان واستمر في الخاتمة الوصية بكلمتين ويمكن حمل ما قالوا على كلام ليس بوصية توافق بينه وبين ما في
في الخاتمة بعد انقضاء الحرب هذا فدل لكل ما تقدم ولو فيها في الحرب لا أن يصير من ثباته ما ذكره الربيع في شرح الكثر
وعنه في غيره كمن هذا فهو ميتا ولما لا ادخله بعد أن مضى عليه يوم وليلة حالة القتال فانه يكون مرثا وكلام الربيع
يقضي خلافة قتله هذا باب في بيان أحكام الصلاة في الكعبة لا يجزي عليك حين حرك كتاب الصلاة بما يتبرك
به كالأول والثاني لأنه الشهادة له حدوده من سائر الصلوات لجواز جعل الظاهر فيها إلى ظهر الأمام **يصح فرض وقيل**
فيها وقولها أنه صلى الله عليه وسلم صلى في جوف الكعبة يوم الفتح ولأنها صلاة اجتمعت شرائطها لوجود استقبال
القبلة لأن استعانة بها ليس بشرط وإنما جازت فوقها لأن الكعبة هي العروة وهو إلى ضمان السماء نادون البنائين
فمثل الأثر في أنه لو صلى على أبي قيس جاز ولا ينافي بديه **وان كره الثاني وهو الصلاة فوقها لأنه من تركه التعظيم**
وقد ورد النهي عنه في الخبر عن أبي العباس الكعبة هي البناء المرتفع مما أخذ من الارتفاع والنسب منه الكعب فكيف يقال
الكعبة هي العروة والصواب أن القبلة هي العروة كما ذكره صاحب الجمل والوبر في الجني وقد رجع البناء في عهد
ابن الزبير لم يبق على ما عهد الخليل وفي عهد الحجاج كذلك ليعيدها إلى الحالة الأولى والناس يصلون ولم يحارر والعباد
والرجال والشاة ذلك سواء **مفرد الوجع يعني لا فرق في الصلاة فيها وفي غيرها بين أن يهل الشخص بنفسه أو بجاعة**
وأن اختلف وجوههم لا إذا جعل قناه الوجه الأمام لتقدمه عليه ومن سواه لم يتقدم ونوجه إلى القبلة وأما إذا
جعل وجهه الوجه الأمام فانه يصح لكنه مكره بلا حائل لأنه يشبه عبادة الصورة ولا يشك في دخول هذه الصورة
تحت قولنا وان اختلف وجوههم لأن الراد باختلاف وجوههم اختلاف في النوجه إلى الكعبة كما لا يخفى ودخل تحتها
أيضا إذا جعل وجهه الجانب الأمام وهو جائز بلا كراهة انتهى في أربعة نصوص بلا كراهة في صورتين وبها في صورة
ولا تضر في أخرى ونصه لو خلفه أصولا وكان بعضهم أقرب إليها من أمه أن لم يكن في جانبها لأنه متأخر حكمه لأن التقدم

عليه

كدام

لضعف

يكون

والتأخر لا يظهر إلا عند اتحاد الجهة من كان وجهه إلى الجهة التي توجه إليها وهو عن يمينه أو يساره ويقدم عليه
بأن كان أقرب إلى الجانب من الأمام فهو غير صحيح لتقدمه في معنى من جعل ظهره إلى وجهه الأمام **وكذا لو اقتد**
من خارجها بأمام فيها والباب مفتوح صح لأنه يقتضيه في الجواب في غير هاتين المسألتين وأنه أعلم هذا **كتاب**
في بيان أحكام الزكاة ذكر الزكاة بعد الصلاة لأنها مقترنان في كتاب الله تعالى في اثنين وتلخيص آية وهذا يدل على أن
التعاقب في غاية الروادة والنهاية كما في البحر من حيث أن الجانب البرزخية تشرها يدل على النما والطهارة وكلا المعنيين
موجود فيها لأنها سبب لما المال بالخلف قال الله تعالى وما اتقتم من شيء فهو يخلفه وكذا هي سبب لطهارتها صاحبها عن
الذنوب قال الله تعالى فمن أموالكم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وسعت صدقة له لا تقا على صدق المبد في الصورة
وفي الشرع هي تليق **جزء مال** عنه أنه ذلك الجزء الشارح من مسلم فتعني **بها** شرا **ولا يولاه** وهذا لا يخفى أو يبايعه
من قول صاحب الكثر هي تليق المال من فقير إلى غيره فانه يتناول مطلق الصدقة ولا يخص بالزكاة بخلاف ما ذكرناه
هنا لأن من لنا عنه الشارح يبيد التخصيص إذا تقيين في الصدقة ويرد عليه الصدقة إذا ملكك لأن التليق التولية
موجود فيها والمراد بتعيينه تعيينه من نصاب حوز وهو المراد بقوله **بها** مال وهو ربح العشر أو ما تقدم مقامه وإن
منيت قلت هي عبارة عن ابتاعه من النصاب الخولي الفقير لأنها توصف بالوجوب حيث يقال الزكاة واجبة و
والوجوب من صفات الأخلاق وقيل هي اسم للفقير الذي يخرج إلى الفقير لأن الشارح أمر بآيات الزكاة ولو كانت
الزكاة من الأنبياء لكان أمر بآياتها وهو محال ويخرج صدقة الغنى لا الجنى والمال ما يقول ويخرج الحاجة وهو
خاص بالاعيان يخرج تليق المانع وقد خرج في الكشف الكثير في بحث الفقير الميسرة الزكاة لا تادس الانقباض على مقربة
انتهى فبيننا بالتليق اشتراط من الأمانة فلو حال بينهما فحمل يكسوه ويظهر من زكاة ماله فالكسوة يجوز لوجود ركنه
وهو التليق ولما أطلق ان دفع الطعام إليه دفع الطعام إليه بيده يجوز أيضا هذه العلة وإن كان لم يدفع إليه ويأكله البيت لم
يجز لأفهام الركن وهو التليق ذكره الولوي وغيره ولم يشرط قبض الفقير لأنه التليق في التبرعات لا يحصل إليه
وأصغر بالفقير الموصوف ما ذكر عن الغنى والخاف والهاش وبولاه عند العلم بما لهم كسبائهم في مصرف ولم يشرط
البلغ والعقل لأنها ليست بشرط لأن تليق الصبي صحيح لكن أن لم يكن عاقلًا فانه يقضي عنه وصيه أو أبوه أو من بعده
فنه ما أو اجنبا أو الملقط وإن كان عاقلًا فبضم من ذكره ولا يفرضه بقره والمراد به يعقل القبض أن يكون كالتبر
لا يربح به ولا يخرج عنه والأدفع إلى المتقرب محض الذي في حق الفقير وحكم المحضين الطبق معلوم من حكم الصبي الذي لا يعقل
مع قطع النعمة عن الملك من كل وجه لله تعالى أي يجوز التليق من ذكر بقاها القطع المنفعة عن الملك الخ إن هذا
الشرط فلا يجوز الدفع لأصوله وإن علوا أو لفرعه وإن سفوا أو لفرجه ووجهه أو لفرجه أو لمكانه ولو دفع إلى
بعضهم لا تكون زكاة كسبائهم **بأن شرط اقتضاها عقل وبلوغ وإسلام وصحة** وهو أولى من قول الكثر شرط وجوبها
فانه يوم عدم اقتضاها من أفعالها فبعضه حكمه قطعية أجمع العلماء على تكفير جاحدها ودليله القرآن وفي بعض المعن
انتهى بالكتاب والسنة والأجاء والمقول وقية كلامه لأن السنة لا تثبت بها الغرض إلا أن تكون متواترة أو شهوة
والسنة الواردة أخبار أحاد صحاح وبها تثبت الوجوب دون الغرض والعقل لا تثبت بها الغرض بل من أحكام الشريعة
وإذا أراد بالمعقول الغائب المستغلة من الكتاب والسنة فلا تثبت به الغرضية ويمكن عنه أن عاده جرت في
في إيراد مثل ذلك لأفاده أن كل دليل منها صالح لإثبات الغرضية حتى يبرح ما قيل وأما ما ردهم أن المادلة المذكورة ورد
موكة للدليل القطعي وهو كونه في كلامهم وخروج الجنت والصبر فلا تركة في ما لها الصلاة عليها الحديث المعروف في
العلم عن ثلاث وخروج الكافر لعدم صلاته بالفرع سواء كان أصليا أو مريثا فلو سلم الرشد لا يخاطب بشيء من العبادات
أيام رفته رفته ثم لما هو شرط الوجوب هو شرط أيضا الزكاة عند ناسي لو أن تدبر وجوبها سقطت كما في الموت كذا
في البحر كما عن سراج الدرية الدراجة وقيل بالحرية احتراز عن العبد والدبر والولد والمكانت والمستعبد
لأنه حنيفه لعدم الملك أصلا فيما عدا المكاتب والتمتع لعدم مقامه فيها وسبب اقتضاها ما تقدم في الكتب
الاصولية وإن عده في الكثر شرط الوجوب **بأنه نصاب حوز** وهو أن يتم الحول عليه وهو في ملكه لقوله عليه الصلاة
والسلام الزكاة في مال حتى يحول عليه الحول سيجوز لأن الأموال تحول فيه تام صفة لقوله ملك بأن لا يكون بلا قطع كما
في مال المكاتب فانه ملك المولى حقيقة **فأخرج عن دين له مطالبة من جهة** الصدا لا يمنع دين الذنر والكفارة ويمنع
دين الزكاة حال بقا النصاب وكذا بعد الاستهلاك وقد ضم صدور الشريعة الزكاة إلى الذنر والكفارة وهو مخالف
للهداية وغيره فلكانه سهون الناسخ الأول أطلقه فمثل الحال والموجد ولو صدق زوجته الموجد إلى الطلاق
أو الموت وقيل المهر الموجد لا يمنع لأنه غير مطالب به عادة بخلاف المجل وقيل إن كان الزوج على غير الادفع والا
فلا لأنه لا يعد دينًا كذا في بعض مروج الهداية وقيل بالزكاة لأن الدين لا يمنع وجوب العشر والخراج ويمنع صدقة الع
الفضل كذا في الخاتمة وأما التكفير بلال فلا يمنع الدين وجوبه على الأصح كذا في الكشف الكثير في بحث الفقير الميسرة

الزكاة

ط
الكفارة

أن يجاب

لذا في الجور فانه عن حاجته الاصلية لان المال المشغول بها كالمعروف وقدرها في شئ من المصالح لا يرفع
الهلاك عن الانسان تحققتا او تنقضا كالدائن والاول كالتقعة ودرا الكسب والالت الحرف والنياب المحتاج
اليها لدفع الضرر البركات الحرفية واثاث المنزل ودواب الركوب وكسب العلم لاهلها فاذا كان له دافع
مستحقه الضرر الى تلك الحاجات صارت كالمعروف كالمال المعروف الى العيش فانه كالمعروف وجاز عنده التمسك
قلت ويجازي قوله فاذا كان له درهم مستحقه الى ما عن معراج الدراية في فضل زكاة الصدوقين ان الزكاة تنكس
في التقدير كسبها اليه لافا للثقة انفق ومثله في البدايع **نام ولو فقد بولها ما تخفى يكون بالتدوير والتكسر**
والقاربات او قد يرى يكون بالعين من الاستبان يكون في يده او يدنايه لما ذكرنا ان السبب هو المال النامي فلا
يؤمنه حقيقا او تقديره فان لم يكن من الاستبان زكاة عليه لعقد شرطه كسبها بياضه فلا زكاة على كاتب
ويبدون للصدق بقدر يده ولا في ثياب الدين واثاث المنزل ودواب الركوب وكسبها ولا في مال مفقود
وبساقط في بحر ومضروب لا يمينه عليه ومذوق بيرة لسيه كانه ودين تجده المديون سبيته ثم اقترع
ها عند قوم وما اخذ مصارقة ثم وصل اليه بعد سنين ولو كان الدين على بقدر او عسر اقبل او جاحد عليه
بيته او علم به قاض فوصل الى ملكه ثم زكاة ما مضى الاصل في هذا ان الزكاة لا تجب في مال الضار لقوله على رضى
اسه عنه لان زكاة في مال الضار موقوف او موقوعا وهو المال الذي لا يتنفع به ما حذر من قتلهم بعمره اذا كان لا
لا يتنفع به لغيره او من الاضرار وهو الاضرار والتعيب وان السبب هو المال النامي ولا ما لا في القدرة على الصرف
ولا قدر عليه وقال الشافعي وزكيت في جميع ذلك لتحقيق السبب وهو ملك نصاب عام وقوات اليد
لا تجب وجوب الزكاة كمال ابن السيل وكلمة عليهما ما قدسناه واما ابن السيل فقادر بنايه وفي الحاشية فان
كل الماردين قال ابو حنيفة رضى الله عنه وفي رواية الاصل المديون ثلاثة دين قوس وهو بدل مال التجارة والقرض
ودين وسط وهو بدل ماله لم يكن للتجارة كقسط البذلة وعبد الخدمة ودار الكسب ودون ضيق وهو بدل
مال ليس بالمال المعروف والوصية وبديل الخلع والصلح عن دم العمد والدية في الدين القوي بغير الزكاة اذا حال الحول
وبزك في الادا الى ان يقضى اربعين درهما وكما يقضى اربعين درهما يلزمه درهم وفي الدين الوسيط لا يجب الاداء
مال يقضى ما يتى درهم ولا يقضى الحول بعد القرض بعد ما مضى من الحول قبل القبض في الصحيح من الرواية وفي الدين
الضعيف لا يجب الزكاة ما لم يقضى ما يتى درهم ويجوز الحول بعد القبض انتهى **وسبب لزوم ادائها نوجه الخط**
بمن قوله تعالى انما الزكاة وهو عيب حول الحول عنده يقول ان وجوبه فورى وفي آخر الامر عنده يقول انه
عمره وشرطه ان شرط اقتراض ادائها **حلول الحول وهو ان يتم الحول عليه وهو في ملكه لقوله عليه الصلاة والسلام**
لان زكاة في ما لا يحل عليه الحول سمي حولا لان الاحوال كحول فيه يلحق ببعض شرع الهداية وتسمية **المال كالدراهم**
والديناني او السوم او بنية التجارة فانما تجوز هذه الاشياء يتوجه الخط فلا يمان بالتزكاة **وشرط صحة ادائها**
نية لا يمانع من مقصوده فلا تنفع ببلانية **مقارنة له امر الاداء بالعين المصدرة ولو كانت المقارنة حكما لا حقيقة**
كما اذا وقع ببلانية ثم اذا حضرته النية والمال قائم في يد الفقير فانه يجوز به بخلاف ما اذا وقع بعد هلاكه وكما اذا
وكل جلا يدفع زكاة ماله ونوى للمالك عند الدفع الى الوكيل فدفع الوكيل ببلانية فانه يجوز به لان المعنى نية
المسلم له المودى حقيقة ولو دفعها الى ذي اليد دفعها الى الفقير جاز لوجود النية من الامر **او لعزل ما وجب**
فانه اذا عذر من النصاب قدر الواجب ناويا للزكاة ونصدق على الفقير ببلانية سفتا زكاة **او تصديق بلكه**
عطف على قوله نية فانه اذا تصدق بلكه دخل الجزاء الواجب فيه فلا حاجة الى التعيين استقبالا وان تصديق
بعضه سقط زكاة عنده محمد وعنه ابو يوسف **واقتراضها عن امره على التراضي لان جميع المروقات الموداة ولهذا**
لا يقضى ببلان النصاب بعد التقسيط **وقيل قول امره واجب على الفقير لانه يقتضى له من المطلق وهو قول الكرخي فانه**
قال بانتم بتأخير الزكاة بعد التمكن وروى عن محمد بن الحنفية عن الزكاة من غير عذر لم تقبل شهادته كذا في شرح من لا يضر
وغیره وعليه **الفقير فيانم بتأخيرها وتر شهادته في شرح نظم الوهباني وذكر الخاص عن قاضي خان ان الفقير**
على سقوط العدالة بتأخيرها من غير عذر لم يقبل الفقهاء دون الخي خصوصاً في زماننا انتهى قلت ما ذكر من دعوى
الفقر والدليل المذكور عليها غير مقبول في فاد الخيارات في الأصول ان مطلق الاملا يقتضى الفقر ولا التراضي بل
يجوز طلب المأذون به فيقول المالك كل من التراضي والفقر في الامتثال لانه لم يطلب منه الفعل معينا باحدما
فيبقى على خياره في المباح الاصل لكن الامر بالصرف الى الفقير فعه قس نية الفقر وهو انه لدفع حاجته وهي محلة فقي
لم يجب على الفقير لم يحصل المقصود من الايجاب على وجه التام وقال ابو بكر الرازي وجوب الزكاة على التراضي
لا قلنا ان ان مطلق الامر لا يقتضى الفقر فيكون المكلف تأخيرها وهذا معنى قولهم مطلق الامر للتراضي لا انهم
يعنون ان التراضي مقتضاها ما قلنا ان لم يقضه فالعنى الذي عناه يقتضيه وهو ظني فتكون الزكاة فريضة و

تلي

مقبول

وفوريتها واجبة فيلزم بتأخيرها من غير ضرورة الامر كما مر به الكرخي والحاكم الشهيد في المنتقى وهو عن ما ذكر
الفتية ابو جعفر عن ابو حنيفة انه يكون ان يؤخرها من غير عذر فان كل هذه التخريف هو المحل عند اطلاق المعنى
عندهم ولذا روي واشتهر اذا تعلقت بقره بشئ كان ذلك الشئ واجبا لانها في رتبة واحدة على ما مر من وقامه
في فتح القدير **ما ينبغي للتجارة ما اشتبه لها فخر خدمته لا يصير للتجارة وان يؤخرها مادام لم يبعه مثلا اشترى**
امه للتجارة فخرها الخدمة بطلت الزكاة لانها لا تنضم الى النية بالاسكان للاستقرار وان نوى التجارة بملكه لم تكن للتجارة
حتى يبعها لان التجارة على ثلاثية بمجرد النية بخلاف الاول فانه ترك العمل فتمت بها ونظير المتى والكاف والعلوفة
والراية حتى لا يكون مسافرا ولا مضرا ولا عوفة ولا سدا ولا سامة بمجرد النية لان هذه الاشياء على ثلاثية
بالنية ويكون معها وصايا وكافرا بالنية لانها ترك العمل فتمت بها **وما اشتبه لها فخر خدمته كان لها ما ورثته**
ونفاه لها الى الذهب والفضة فان الزكاة فرض فيها من غير حاجة الى الاعدا من العبد للتجارة بالنية اذا نية
للقين وهي مقبنة للتجارة باصل الخلقة فتجب الزكاة فيها نوى التجارة اوله يواصلون في النفقة كمن في البحر
وكما الفعلي وهو ما سواها فانما يكون الاعدا فيها للتجارة بالنية اذا كانت عروضا وكذا في الواسطة لا بد فيها من
نية الاساسة لانها كالمضطر للدر والنسل تصلح للجد والركوب ثم نية التجارة والاساسة لا تعتبر مالم تتصل بفعل
التجارة والاساسة ثم نية التجارة فلو كان مريحا وقد تكون دلالة فالصريح ان نوى عند عقد التجارة ان يكون المالك
به للتجارة سواء كان ذلك الثمن من النقود او من العروضا فلو نوى ان يكون المدة للزكاة للتجارة وان كان الثمن من النقود
فخرج ماله بغير عقد كالبراءت فلا تصح فيه نية التجارة اذا كان من غير التصور النقود ولا اذا صرف خفيته تجب الزكاة
كما في شرح الجمع المصنف وفي الحاشية لو ورث سائمة كان عليه الزكاة اذا حال الحول نوى اوله يواصلون في النفقة ايضا كما في
البحر اذا دخل من ارضه خطية متبلغ فتمت مقبنة النصاب ونوى ان يسكنها ويسكنها فاسكنها حولا لا تجب فيها
الزكاة كمن في الميراث ولان الواشترى بذرا للتجارة وورعه في ارضه عسر استلزمها كان فيها العيش لا غير كما لو اشترى
عرا من خارج او عسر للتجارة لم يكن عليه زكاة التجارة اذ لم يملكه حق الارض من العشر والخراج ثم اذا علمت انه
لا بد ان يكون سبب الملك سببا اختياريا اهل يشترط ان يكون شرا ام لا فتدبر يوسف رحمه الله لانه ان يكون شرا
وعند محمد رحمه الله لا ومن ثم قلت **وما ملكه بصفة كهيئة او وصية او نكاح او صلح عن قود ونفاه لها كان لها**
عند الثاني وهو المالم ابو يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله وظاهر اقتضاه من لا يضر في محتمره على قول ابو يوسف
انه الرابع ولير كذا ولها ذلت **والاصح ذكره مولانا في محروحي قال وخبره ملكه بعقد ليس فيه مبادلة كالتقبة**
احصا والوصية والصدقة او ملكه بعقد هو مبادلة مال بغير مال كالمهر وبديل الخلع والصلح عن دم العمد وبديل العتق فانه
لا يصح فيه نية التجارة وهو الاصح لان التجارة كسب المال لا يبدل هو مال والفعل هنا كسب المال بغير صلح فله يمكن من
باب التجارة فلم تكن النية مقارة لعمل التجارة كذا في الصحيح في البدايع وقيل لا يبدل الصلح عن دم العمد لان العبد للتجارة اذا
قتله عذرا خطيا ودفع به فاد للمنفوع يكون للتجارة كذا في الحاشية ولو استقرض عروضا ونوى ان يكون للتجارة اختلف
الشافعي والظاهر انها تكون للتجارة وانتار اليه في الجامع كما في البدايع انتهى **لا زكاة في اللالي والجواهر كالمعلم والياقوت**
والزبر واما الهالك في الكافي وغيره **لان تكون للتجارة كما في شرح من لا يضر من التراضي وفي فتح القدير فان**
المناق على ان من ملك من الجواهر النفيسة ما يباين الغانم والدناي ولم ينو فيها التجارة لا تجب فيها الزكاة انتهى هذا
****باب** في بيان احكام **السائمة** او زكاتها ومضى اطلقت الصدقة في الكتاب العزيز فالمراد بها الزكاة وبدان المختص**
بها الكثير بيان السوامي افكنا بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها مستحقة بها ولكن في اعز مال العرب والسوام
جمع سائمة ولها معان لغوية وفقهية فالذي العرب شامت الماشية رعت سوما واسماها صاحبها سامة والسائمة عن الا
كل ابل ترسل ترعى ولا تنقل في الاهد والما المعنى الفقير فاقال **هي الكنتية بالرعي المباح في اكثر العام بقصد الدرر والنسل**
****والزيادة والمن** فلا يزول العلف اليسير لانه لا يمكن الاحتراز عنه وقد يكثر الافادة انه لو علفها نصف الحول فانها**
لا تكون سائمة فلا زكاة فيها الوقوع الشك في السبب لان المال اما صارسيا بوصف السامة فلا يجب الحكم مع الشك انتهى
وعرف في اكثر بقوله هي التي تكثر بالرعي في السنة وفيه كلام وهو ان مرادهم بقدر السامة التي فيها الحكم المذكور
فهو بقدر الام واجيب عنه بانهم تركوا هذا القيد ليعلمهم بعد ذلك بان مالان للجد والركوب فانه لا شئ فيه وحوا
ايبان العروضا ايضا اذا كانت للتجارة تجب فيها زكاة القارة وقالوا ان العروضا خلاف النقد فيؤخذ فيه الحيوانات و
وجاهله انه اه اسماها العروضا والركوب فلا زكاة اصلا او للتجارة ففيها زكاة القارة ثم جعلها سائمة يعتبر الحول من وقت
الحول لان حول زكاة القارة يبطل جعلها للسوم لان زكاة السوم وزكاة التجارة مختلفان قدرا وسببا فلا يبي حول
احدها على الاخر فانه قلت فذاق الدرهم وغيره على ان المراد بها التشم للدر والنسل فيفيد انها لو كانت كلها ذكورا
لا تجب الزكاة فيها والمرح به في البدايع والمحيط انه لا فرق بين كلها ان انا او كونها كلها ذكورا او بعضها ذكورا وبعضها

والصائم

القد شرا واجارة او كان
ذلك

اصلا

تدلم

صحي

وفوريتها

انما قلنا المقصود من هذا الشرط في كون الاسماء للكل والركوب او التجارة لا اشتراط ان يكون للدر والنسل ولذا
زاد في المحيط ان يتسام لتفصيل الدر والنسل والزيادة والسمن فالذكر يتسام للزيادة والسمن فقط لكن في البديع لو
اسماها للركوب لا زكاة فيها كالركوب والركوب كذا في البحر فلو علفها نصفه لا تكون سائمة لما ذكرناه ويصلح حول زكاة التجارة
بجعلها للسوم فلو اشتري اهلها الى التجارة ثم جعلها سائمة اعتبر الحول من وقت الحمل لان زكاة التجارة تبطل بجمعها
للسوم كما ذكرناه ثم شرع في بيان نصاب الابل فقال نصاب الابل ليس لها واحد من لعلها والنسبة اليها الابل يفتح
الابل اهة نو الى الكسرات مع الباء اخرى فيؤخذ من كل خمس منها الخمس وعشرين تحت اعراب لان اسم الابل يتناولها
واختلافها في النوع لا يخرجها من الجنس فثمة هذا معمول لعله فيؤخذ مرفوع على انه قائم مقام الفاعل تحت جمع تحت
وهو المتولد بين العزير والجرير والسماوي منسوب تحت نعر والعزير جمع عزير على هذا التقى كما ذكرنا واشتهرت
كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما بين النصابين عقودا الحكم في سائر النصب الالفة في خروج عشرين بنت
تخلص وهي التي طعت في السنة الثانية سميت به لان امها تكون خاصة امرحاما باطري عادة والخاص ايضا وجع الولادة
وفي سنة وثلاثين بنت لبون وهي التي طعت في السنة الثالثة سميت به لانهما تكثر اخوي وتكون ذات لبن غالبا
وفي سنة واربعين حقة وهي التي طعت في السنة الرابعة وللمع حقا والذكر حقة سميت به لانها حقة لها للكل
والركوب والطراب وفي احدى وستين جدعة وهي التي طعت في السنة الخامسة سميت به لمعنى في اسنادها خروجه
ارباب الابل وفي سنة وسبعين بنت البون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين بنت متانق الفريضة
فيؤخذ في كل خمس شاة ثم في مائة وخمسة وستين بنت وخمسة وستين بنت وخمسة وستين بنت وخمسة وستين بنت
الفريضة في كل خمس شاة ثم في مائة وخمسة وستين بنت وخمسة وستين بنت وخمسة وستين بنت وخمسة وستين بنت
وتسعين اربع حقتان الى مائتين ثم تتناق ابدال في الخمس التي بعد المائة والشمس حتى يفي في الاول خمسين حقة
تتبع بذلك احسن الاستيفاء اذ ليس فيه ايجاب بنت لبون ولا ايجاب اربع حقتان لعدم نصابها لافلا زاد اخي
وعشرون على المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة واربعين فهو نصاب بنت الخاضع المختص فلما زاد
عليها خمس فصار مائة وخمسين وجب ثلاث حقتان واعل ان ذكرنا نصاب بنت خاضع او بنت لبون خرج من هذه العادة
لا يخرج الشرط فالمراد ان تكون امها حاضرا او لولا ذكرنا الزيل في آخر القصة على هذه الاسنان الاربعة
لان ما عداهما لم يدر لها في الزكوات كذا في النسخ والديين والبارك نبيير على ارباب الابل وقدرنا السن الواجب في الابل
بالاناث فانه لا يجوز فيها دفع الزكوات كذا في النسخ والديين والبارك نبيير على ارباب الابل وقدرنا السن الواجب في الابل
الذكر والاشقي لان النص ورد بام الشاة وانما تقع على الذكر والاشقي لان النسخ والديين والبارك نبيير على ارباب الابل
الزكوة والاشقي لان النسخ والديين والبارك نبيير على ارباب الابل وقدرنا السن الواجب في الابل
وفي النظم الواهباني وشيخه نقل عن الظهيرية رجله له سوام عبي فغن اي حيفة رصه اسه في وجوب الزكوة فيها و
روايتان وعدا عن اوجب فيها الزكوة كالزكوات فيها عيا هذا باب في بيان احكام زكاة البقر فقهنا على
الغنم لقن من الابل في الضخامة حتى شملها اسم البقرة وفي المغرب بقدر بطنه من باب طلب والباقر والبقور والبقير
سواء وعن قطب الباقورة البقر اسمها والبقير جنس واحد بقره يذكر كذا في الكمال والاشقي لان النسخ والديين والبارك نبيير على ارباب الابل
للتاثير وفي بعض المختبرات الباقورة البقر مع رعاها نصاب البقر والجائوس ثلاثون وفيها يتبع دوسنة
او يتبعه وفي اربعين من دوسنتين او سته واما زاد على الاربعة بحسابه فيه روايات عن الامام فاني هذا المختصر رواية
ابو يوسف عنه فيجب في الزايد اذا كان واحدة من جزء من اربعين جزء من سنة وروى عنه انه لا شيء فيها زاد الى
اخرين في الخمسين سنة وربع سنة او ثلث يتبع وروى اسد بن عمر عنه انه لا شيء في الزيادة الى ستين وهو قولهما وظاهر
ما ذكرناه في هذا المختصر في بعض شروح الهداية وفي جوامع الفقه قولهما هو المختار وروى الاسياني ان المتقن على قولهما
ذكر العلامة قاسم في تصحيحه على القدر وتوحيق الجائوس والبقير لان اسم البقر يتناولها اذ هو نوع منه فيكمل نصاب
البقر به ويجب فيه زكاة وعند الاختلاف تؤخذ الزكاة من اقلها ان كان بعضها اكثر من بعض وان لم يكن فيؤخذ على
الذي وادى الى الظاهر انه علم هذا باب في بيان احكام زكاة الغنم سميت به لانه ليس لها الا ذراع وكانت
عنيها لكل طالب نصاب الغنم ضانا او موطنا هو الباطن والظاهر هو العين جمع ضان فلا ما عر والمفرج منه وهذا
نوعان من جنس الغنم والاشقي منها ضانية وما عر وفي فتح القدير والضان واحد من سواها في تكمل النصاب في اداء
العاصم انتهى اربعون وفيها شاة في مائة واحد وعشرين متان وفي خمسة مائتين واحدة ثلاث شاة وفي اربع مائة
اربعة شاة ثم في كل مائة شاة بالاجماع وفي المحيط والمؤيد بين الغنم والظلمة معتبر في الام فان كانت غنما وجبت فيها
الزكاة وبكلها به النصاب والافلا وفي الولولمية لو كان له رجل مائة وعشرون شاة حتى وجبت فيها شاة ليس لاسي
ان يفرقها ويكملها اربعين فيأخذ ثلاث شاة لانه يفتاد الملك صار لكل نصابا ولو كان اربعين اربعين شاة حتى

الاول

لم يجب على كل واحد منها الزكاة ليس السامي ان يجمعها ويكملها نصابا وياخذ الزكاة لان ملكا كل واحد منها قاصر عن النصاب
انهم ويؤخذ زكاة الغنم التي وهو ما تمت له سنة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجزى في الزكاة الا التي وهي
على رضى اسعنه هو قفا ومن قفا على ابو حنيفة في الزكاة الا التي فصاعدا لا يجمع وهو ما اتى عليه اكثرها اطلاقه فمثل الضان
والعزير والاشقي فانه لا يؤخذ في الغنم الا التي كما ذكره قاضي خان واختلف في الضان فاني هذا المختصر هو ظاهر الرواية
وهو الصحيح وزكاة يؤخذ للذبح من الضان وهو الذي اتى عليه اكثر السنة وهو قولهما فاني اساعلى الاضحية وهو
معتبر لان حوان الله التضحية به عن نضاي لا يلحق به غيره وما ذكرناه من ان الذبح مائة على اكثرها مقبول في الهداية
وذكرنا انما في مائة ثمانية اشهر وذكرنا ان الغنم مائة سنة اشهر وذكرنا ان القطع قال الفقهاء لا يجمع من الغنم مائة
سنة اشهر انتهى وهو الظاهر وصاصله كما قال شيخنا رحمه الله في حوان الجذع من الغنم عند الفقهاء ابن نصف سنة
ومن البقر ابن سنة ومن الابل ابن اربع سنين والاشقي مائة سنة من الغنم ومن البقر ابن سنتين ومن الابل
ابن خمس والذكر في التبيين من كتاب الاضحية ان التي من الضان والمزمو هو ما تمت له سنة ولم ارسس الجذع
من الغنم عند الفقهاء وانما نقلوه عن الرازي ان الجذع من الغنم مائة سنة انتهى ولا شيء في خيل وبغال حصص
اختيار لغولها الجذع الجزار من فروع السبي على السلم في عبه ولا في فريسه صدقة واما عند ابي حنيفة فلا يخلو اما ان يكون
للجزار او لافان كانت التجارة وجب فيها زكاة التجارة لانها من العزير ومن ثم قلت ليست للتجارة وهذا هو
الغدير صاحب الكثر وهو لا يفتي اهلها وان لم يكن يحاب عنه بان كذا في زكاة التوايم لا مطلق الزكاة وان لم يكن للتجارة
فلا يخلو اما ان يكون الحول والركوب او لا فان كانت الحول والركوب فلا شيء فيها مطلقا وان كانت لغنم مائة اما ان تكون مائة
او علوقة فان كانت علوقة فلا شيء فيها وان كانت سائمة للدر والنسل فلا يخلو اما ان تكون ذكورا وان لا فان كانت
ذكورا وان لا فلا يخلو اما ان تكون من ارض العرب او لا فان كانت من ارض العرب فصاحبها بالخيار ان يثا اعطى عن
كل فريسه يزار وان شاققها واعطى عن كل مائة خمسة دراهم وهو ما نقل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الهداية وان لم يكن
من ارض العرب فانيها تقسم وتوزع عن كل مائة خمسة دراهم والنسخ والديين والبارك نبيير على ارباب الابل وقدرنا السن الواجب في الابل
فانما يخلو غير ان كانت ذكورا فقط او اناث فقط فقه روايتان المشهور منها عدم الوجوب لانها غير مبيعة للاستهاء
لان من النسل لا يحصل لها معنى السمن فيها غير معتبر لانه غير مأكول الحكم كذا في المحيط وصحة في البديع وفي التبيين الاثنية
انه يجب في الاناث لانها تستل من الحول المستل ولا يجب في الذكور لعدم الغاوير في قولنا شرا ائمة وصاحب القصة
وتنهم الحكم في فتح القدير وذكره في فتح القدير وذكره في التاثيران الفقه على قولهما او اجمعوا ان الامام لا يأخذ صدقة
للحيل جبرائيل انتهى وهو ما اجزم في الكثر وقال في السامع وعليه الفتوى وفي الكافي وهو المختار وبنيته متاخر الكثر الزيل و
والبراز في فتاواه بقا صاحب الخلاصة ومن ثم عولنا عليه والله اعلم واختلف المتأخر في اشتراط نصاب لها والصحيح
انه لا يشترط لعدم النقل القدير واما عدم وجوبها في الحول والبغال فنقلوه عليه الصلاة والسلام لم ينزل على فيها شيء
ولما يثبت مائة الان تكون للتجارة فقه لان الزكاة حينئذ تنقل بالمالية كسائر اموال التجارة ولا شيء في عوامل
وعلوقة للدر والنسل ليس في الحول والموال والعلوقة صدقة لان السب هو المال النامي ولله الاسماء او الاعداد للبقرة
ولم يؤخذ والرد بنفي الزكاة عن العلوقة زكاة السائمة لانها لو طالت للتجارة وجبت فيها الزكاة البقرة كما يفهم من القيد
للتقدم والرد بنفيها عن العوامل النعيم كما يفهم من تفسيرها فانها اسم لما يعد للمعمل واما العلوقة بفقه العيون فهو اسم لما
يملك من الغنم وغيرها الواحد والجمع سواء ولا شيء في حمل وفصيل وعجول للملح يقتضين ولو الشاة يجمع على حملان نعم لما في بعض
كتب اللغة بكسر هاء الفصيل ولا الناقة قبل ان يجر ان يجر على فاصلا يجمع على فاصلة والعجول من عجول ولا البقرة يجمع على
عجائل وعدم الوجوب في الصغار من السوام قولهما وقال ابو يوسف يجب واحدة منها فان قلت هذه المسئلة مشككة لان
الزكاة لا يجب بدون حمل والحول وبعد الحول لم يبق صغار قلت ان صورتهما ان الحول لا ينفقد على هذه الصغار بان
ملكها في اول الحول ثم لم يولد عليها هل يجب الزكاة فيها وان لم يبق صغار او قلت ان صورتهما ان كانت امهات فنفت
سنة اشهر فولدت اولادهم صمات الالهات ونقيت الاولاد ثم لم يولد عليها وهي صغار هل يجب الزكاة فيها لم لا وهو
الاصح لا يوجب الا لو اوجبا فيها ما يجب في السام كما قال في حنيفة ارباب الابل ولو اوجبا فيها شاة اضر بنا بالفتن
فاوجبا واحدة منها استدلوا بالمازلة فان نقصان الوصف لما اشترى في التفتيش الواجب لاني اسفاطه فذلك في اسقاط السمن
والصحيح قول ابي حنيفة لان النصارى وجب للزكاة اسنانا مربعة ولا يدخل للمقاس في ذلك وهو قول ابي حنيفة في الصغار
الاشقي والبقير فوجب الزكاة فيها اذا كان مع الصغار كبار بالاجماع حتى لو كان مع تسع وثلاثين حلا من تحت شاة وحول
المعنى وكذلك في الابل والبقير كذا في المعزى الى المعزى الدورية ثم نقل عن غايبة اليك انه قال بعد ان عزاه الى الزكوات
رجل له سعة وثلاثون حلا وسنة واحدة فان كانت السنة وسطا الغنم وان كانت جيدة لم يؤخذ ويؤدى صاحب
المال وبسطا وان كانت دون الوسط لم يجب له هذه فان هلكت الكثير بعد الحول بطل الواجب عند ابي حنيفة ومحمد

على قول الامام

ان الصفار كانت تبعا للكتاب عندها وعند اي يوسف في الباقي تسعة وثلاثون جزءا من اربعين جزءا من عمل الان
الفضل على العمل انما واجب باعتبار الكثرة فكل بملأها واذا هلكه الضل لا الكثرة فان فيها جزء من اربعين جزءا من شاة
سنة انتهى ولا شيء في **عفو وهو ما بين النصب** العفو لغة مشتق بين افضل المال وافضل الموضع والاعطاء
من غير مسئلة والفاضل عن النقطة والمكان الذي لم يوصله والصحة والاعراض عن عقوبة الذنب وتزج ما بين النصب
كالارادة الزاوية على الحق من الابل الى العشر والاعراض الزاوية على حذر وعشرين من الابل ففقدت اربعة اجزاء
يوسف الزكاة النصاب في العفو وعند محمد ورفق فيها حتى لو هلكه العفو وبقي النصب يقع كل الواجب عند الذي
وسقطت بقدره عند الذين ظنوا ان التسع من الابل او مائة وعشرون من البعوض ففقدت بعد الحول من الابل
اربعه ومن العفو ثمانون لم يسقط شي من الزكاة عند اي حنفية واي يوسف وعند محمد ورفق يسقط في الاول اربع اشباع
مشاة وفي الثانية ثلثان مشاة ولا شيء في **هالك بعد وجوبها** فان هلك المال كله سقط الواجب كله وان بعضه فحسابه
وقال الشافعي يرضى ان هلك بعد التملك من الاداء وهو يرضى على ان الزكاة تجب في العيب او في الذلة ففقدت ما تجب في العيب وهو
المشهور من قول الشافعي في قوله تجب في الذلة والعيب من ثمنه بما تارة الظاهر فربما قلنا متفرقة عليه الصلاة
والسلام ما توريه العشر من كل اربعين درهما درهم اطلقه فمثل ما اذا تملك من الاداء وفقد في التاجر حتى هلك وما
اداسع العام او اربع بعد الطل حتى هلك وفي الثاني ثلاث وعشرون على السقوط وهو الصحيح لانه لم يفتر بهذا المنع
مطاعا على احدى ابدان فاضا كان لو طلب واحد من القراء **ويجوز في دفع القيمة** بالقيمة لان السامع وان تعين
لكن للمالك ارضي اختياره على الاداء بين العيب والقيمة في القيمة متباعدة في مجال التيقن والاراء يستدعي زمانا فالحكمة
لذلك انتهى **بخلاف السهل** بعد الحول حيث لا يسقط منه لوجود التقدير وفي الثانية واستبدال السائمة بالسائمة
استهلاكها واقرض النصاب بعد الحول ليس باستهلاك وان تولى المال على المستقر فزكاة الوعاء وثوب التجارة بعد
الحول انتهى **وجاز دفع القيمة في زكاة وعشر ونذر وكفارة غنم** لان القيمة مائة النصوص عليه في الصور
المذكورة جاز لا على ان القيمة بدلت عن الواجب لان المصير الى البدل انما يجوز عند عدم الاصل واداء القيمة مع وجود
النصوص عليه في ملكه جاز فكان الواجب عندنا احدى الما العيب والقيمة وتحقق هذا المقام من اكلت الاصولية
وللمصدق باخذ الوسيط لا باخذ الا الوسيط رعاية للمجانين بلا جبر منه ام اذا امتنع عن اذا الزكاة لا ياخذها كرها
لانها عبادة فلا تقوس الا باختياره وعند الشافعي ياخذها كرها لانها حق الفقير فصار كدين وجب العبد على العبد
ولا يجوز من تركه اذ مات الا ان يوصي في تركه من الثلث وعنده يوصي من تركته **وان لم يجد المصدق ما وجب**
من من دفع الدين مع الفضل او العلى ورد الفضل او دفع القيمة يعني ان كان المصدق مكانا لم ينص في الهدية باخذ
وظاهره بعد ان النصارى المصدق وهو الذي باخذ الصدقات وليس هو المشهور بل المشهور عند المتأخرين وجعله في
الهدية هو الصواب ان الخيار لصاحب المال لانه شرع دفعه والرفق انما يتحقق بتخييره وبه صرح في اعمامها حيث
قال لو وجب عليه سن كبت مخاض مثلا ولم تكن عنده فضايص المال غير ان مشاة دفع الاعلى واستخرج الفضل
او الادنى ورد الفضل فقد جعل الخيار للمالك دون السامع فيها قال وقد صرح به في الميسر وقال اياه السامع اذا
عين المالك ساله ان ياتي ذلك في الصورتين ومن ثم قلت دفع ولم اقل اذ وانه اعم اكبر ذكره ذلك مولانا في قوله
ان محمد ذكر في الاصل ان الخيار للمصدق السامع ورد في النهاية والمراج بان الصواب خلافه انتهى **المستقار**
وسط الحول يرضى بالنصاب من حقه يعني اذا كان له نصاب فاستقار في اشد الحول من جنسه معه الى ذلك النصاب
وزكاه به من كان له ما تاجرهم في اول الحول وقد حصل من حقه في وسط مائة درهم يعني المائة الى المائة و
ويصل زكاة الكل اخذ البعثة زكاة السوايم والعشر والخراج **لإعادة على اربابها ان صرف في حقه ولا تغلبهم إعادة**
غير الخراج اعلم ان ولاية اخذ الخراج للامام ولا الخبز الزكاة في الأموال الظاهرة وهي عشر الخراج وزكاة السوايم وزكاة
أموال التجارة مادامت تحت حماية العاشر فان اخذ البعثة او سلاطين زمانا الخراج فلا إعادة على المالك لان مصرف
الخراج للعائلة وهم منهم لانهم يحاربون الكفار وان اخذوا الزكوات المذكورة فان مصرفها الى مصرفها المرقى ذكره فلا
إعادة عليهم ولا إعادة عليهم الى مستحقها فحاشا بينهم وبين الله تعالى كما في شرح من لا يخفى لكونه قال مولانا في محله اطلق
في الزكاة فمثل الأموال الظاهرة والسائلة ولذا قال في الميسر ان ارباب الأموال اذا تفرغوا عن دفعها الى الظلمة
انصدقت عليهم سقط عنهم جميع ذلك وكذا جميع ما يوصي من الوجوه من العبادات والمصادرات لان ما بين ايديهم أموال
السلطان واعلم ان النعمات فوق ما لهم فمنهم في منزلة العارفين والفقهاء ثم تحت وقال وظاهر ما صححه السرخسي
انه لا فرق بين الأموال الظاهرة والباطنة وصلى الوالي على عدم الجواز في الأموال الباطنة قال وبه يفتي لانه ليس للسلطان
ولاية الزكاة في أموال الباطنة فلم يصح اخذها انتهى وفي شرح النظر فهو الوجهان لا شيء يتخاضع عبد البرين الشفعة وفي
في الواقع السلطان اذا اخذ الصدقات قيل ان تولى باداها الى السلطان الصدقة عليه فلا يومر بالاداء ثانيا

في

يطلب

أيضا

لانه فقير حقيقة ومنهم من قال الاصول ان يفتي بالاداء ثانيا لولم ينزل لقدم الفقر وهو الاختيار الصحيح واذا لم
ينزلهم من قال ان ارباب الأموال باداها ثانيا فيما بينهم وبين الله تعالى لانها وصفت موضعها وقال ابو جعفر
لانهم لان اخذ السلطان منهم قد صح له ولاية اخذ من سقطت عن ارباب الصدقات فان لم يضعها موضعها لم يطل
اخذها به يفتي وهذا في صدقات الأموال الظاهرة اما لو اخذ منه السلطان أموال المصادرة وبني اداء الزكاة اليه فلي
قول الشافعي للتأخير يجوز والصحيح انه لا يجوز وبه يفتي لانه ليس للسلطان ولاية اخذ الزكاة عن الأموال الباطنة
وبه نأخذ وفي البرانية الجاز اذا اخذ صدقات الأموال الظاهرة يجوز ويسقط في الصحيح واليومر بالاداء ثانيا
فان صادرا واخذ الجبايات وبني ان يكون عن الزكاة او يفتي ان يكون الكسرة فالحق لا يقع عن الزكاة
وكذا قال الامام السرخسي انتهى **ولو خط السلطان المال المنصوب بماله ملكه حتى الزكاة فيه ويورث عنه** لذاتي
الكافي ودلت هذه المسئلة على ان المراء عاتقه في الظاهر به من قوله رجلا دفع الى فقير من المال الحرام مثاير جوده
الثواب يكفر ولو علم الفقير بذلك فعليه وامن المعمل كمن لحيما ان يكون المال من اموالهم وما يدل عليه ايضا
ان الزمان ذكر بعد هذه المسئلة مسئلة استقلال الفقير وعمل يانه تحت الحرام القطعي وقال فعمله بهذه العلم ان
مسئلة الضيقة ايضا محولة على ما اذا تصدق للحرام القطعي اما اذا من انسان مائة ومن اخر مائة وخطها ثم
تصدقوا بكونه قبل ادائها وان كان حرام النقص لكنه ليس بحرام لعينه بالنقص وبه صرح العلامة بن
وهبان في شرحه وهذا لا يخفى على قول الامام لانه لا يبرئ الخط استهلاكه وانما اهل **وان عجل ونصاب** **لستين**
او نصب صرح في فقرته ان سبب وجوب الزكاة المال الثام والحول شرط لوجوب الاداء وقد تقرر في الاصول ان السبب
اذا وجد مع الاداء وان لم يجب فاذا وجد النصاب مع الاداء قبل الحول فاداء كان له نصيبا ولو كان في درهم مثلا فادى
لستين جاز حتى اذا ملك في كل منها نصيبا اجزاء ما دس من قبل وكذا اذا كان له نصاب واحد فادى لستين جاز حتى
اذا ملك النصاب انت الحول فبعد ما لم يزل الحول **ما دس** يعني ان مسئلة ما اذا عجل لنصب بعد ملك نصاب واحد
مقتضية بالاداء ما عجل عنه في مسئلة التجيل فلو كان له عند ما تاجرهم فعمل زكاة الف فان استفاد مالا او ربح حتى
صارت العاشرة ثم الحول وعنده الف فانه يجوز التجيل وسقط عنه زكاة الف وان لم يزل الحول ولم يستفد شيئا
استفاد فالحول لا يخرج عن زكاته فاذا تاجر الحول من حين الاستفاد كان له ان يترك في الجرن نقله عن السقوط
وغيره **وان ايسر الفقير قبل تمام الحول اومات او اورد** تدبر مع تجليه لنصب لم تدبر ولو ايسر الفقير قبل تمام الحول
مات او اورد تدبر مع تجليه عن كونه مرفقا **والفقير في ذلك كونه مرفقا وقت النقص اليه** البعده وهو ما ذكره كان مرفقا
وقت الدفع اليه فلا يتقاضى هذه العوارض كما في الوالوية ومنهم من اشارة قوله في المختصر وان عجل ونصاب
لمع الله يجوز تجليل عشر زرعه بعد النبات قبل الاداء او عشر التجر بعد الحول وفي البلوغ لانه تجليل بعد وجود
السبب وانه لا يجوز تجليل العشر قبل الزرع او قبل الغرس واختلف في تجليله قبل النبات بعد الزرع او بعد غرس
الشجر فلصرح في الثرة ففقد يجوز لان التجليل للحدث لا للزمن ولم يجرى شئ وجوز ابو يوسف لان السبب الارض
النامية وبعد الزراعة صارت زائفة وروى محمد بن السبب الارض النامية بحقيقة الفاظ يكون التجليل قبلها واه
قبل السبب فلا يجوز كذلك في العواجبية ومن عترض في ارض كرها لم يترك عليه خرارح الزرع كذا في مجمع الفتاوى
الفاضل **ولا شيء في مال صبي يتعلم على المرأة ما على الرجل منهم** تغلب بكسر اللام او قيله والنسبة اليها تغلب استيقنا
لتولى الكسرية من بالنسبة وروى قالوا بابا كسر هكذا في الصحاح وتبوغلب قوم من مشرك العرب طابعهم عن الجيرة
فابو القحطيل الصدقة مضاعفة وضموها على ذلك فقال عمر هذه جزيتكم فسموها ما شئتم فلما جازي الصلح
على ضعف زكاة المسلمين لا تؤخذ من صبياتهم وتؤخذ من نسوانهم طالسليين مع ان الجزية لا تقضى على النساء
وتؤخذ الوسطا في الزكاة لقولهم عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا من خيرات أموال الناس امرئها وطهر ومن حو
أموالهم امين او ساطها ولان فيه نظر من الجانبين كذا في الهداية ولكن آت جمع خيرة بتقديم الزكاة على الرأفة
وفي الثانية لا تؤخذ الدرايا والأكولة والمأخذ ونحو الخ لانه من الكراهية وقد نصيبا عن اخذ الكرايم ولا تؤخذ
الهدرم ولا ذات عوار لان شاة المصدق انتهى والأكولة الشاة السمينة والمأخذ التي في بطنها ولد والديان
الراء المشدة وتشد بالانقصورة وهي التي تربي ولدها كذا في المغرب وهكذا فراهية في السراية والوسا
اعلى الادون وادون الاعلى انتهى **ولا يؤخذ من تركته بغير وصية** وعليه ان يومر بالاداء **وان اوصي بها اعتبر**
الثلث امرين من ثلث ماله الا اذا اجاز الوارثة كذا في السراية **وحولها ام الزكاة** **قري** مع بهي القيمة
لا شيء وسألت الفرق بين ما في بحث تأجيل الصنف **شك** انه ادى **الزكاة** **ولا يؤد بها** الرعيها يعني الزكاة فرق
بين هذا وبين ما اذا شك في الصلاة بعد زهاب الوقت اصلي ام لا والفرق ان المراد وقت لاد الزكاة فصار هذا

قفا للخراج

عن ثمة اشك وقع في ادا الصلاة انه ادنى ام لا وهو في وقتها ولو كان كذلك بعيد ذكر في الجرمين الى الواقعات
هذا باب **في بيان احكام زكاة المال** لما كان المتبادر في العرف من اسم المال التقدير والعروض افرد
بالمال وخصه باسم المال وان كان ما تقدم من السليم من المال ايضا فافهم به محذور حرام فانه قال هو كماله بملكه
الناس من نقد وعروض وحيوان وغير ذلك **نصاب الذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم** فربما
بالنصاب لان ما دونه لا زكاة فيه ولو كان نقصا ناسبا ليرى ان الزكاة لا تقع في كمال النصاب فلا يحكم
بملكه مع الثلث لثاني الجرمين البديع **وزن سبعة ابرص** منها وزن سبع مثاقيل والمثقال عشرون قيراطا والدرهم
اربعة عشر قيراطا والغير اقل من شعيرات اعم من الدرهم كانت في عهد عمر رضي الله عنه مختلفة فنها عشرة
درهم على وزن عشرة مثاقيل على ستة مثاقيل فاختار عمر رضي الله عنه كل نوع ثلثا كيلا تقدر الخصومة في اخذ واعطى
فثلث عشرة ثلاثة وثلاث وثلاث مثاقيل وثلث مثاقيل وثلث مثاقيل وثلث مثاقيل وثلث مثاقيل وثلث مثاقيل وثلث مثاقيل
المجموع يكون اصد او عشرين فثلث المجموع سبعة وثلث اسم الدرهم وزن سبعة وهو الجرمين كل واحد في زكاة ونصاب
المرقة والمهر وتقدر بالريات **والمنبر وزنها ادا ووجوبها اما الاول وهو اعتبار الوزن في اذا فهو قول ابي حنيفة**
وان يوسف وقال رفع ثمن الفضة وقال محمد بن الاعنف للفقهاء ان لو ادرختمه درهم حيا وخضه زبونا
وما قيمته اربعة حيا جان عند الامام خلافا لمحمد وزنه ما بين اربعة حية قيمته اربعة حية عن حنة
وبنية لا يجوز الا عند زكرو ولو كان ابريق فضة وزنه ما بين اربعة حية بضعته ثلاثمائة ادى من العين يوزن
ربيع عثري وهو خضه قيمته سبعة ونصف وان ادرختمه قيمته اربعة حية حيا عند محمد وقال محمد بن زكريا يجوز
الآن بوزن الفضل ولو ادرختم من خلاف حنة هو ثمن الفضة بالايجاع واما الثاني وهو اعتبار الوزن في حق
العروض دون العدد والقيمة فيجمع عليه حتى لو كان له ابريق فضة وزنها مائة وخمسون وقيمته مائتان فلا
زكاة فيها وكذا الذهب ولو كانت الفضة مشتركة بين اثنين فان كان يبلغ نصاب كل واحد مقدار النصاب يجب
الزكاة والا فلا ويعتبر في حال الشركة ما يعتد به في حال الانفرد **واللازم في ضرب كل معدن ولو كان ذلك كثيرا**
او حيا مطلقا امرسوا كانت للنساء او لا وكانت قد راجحة او فوقها وسواء كان يسكنها للتجارة او غيرها
قال في الجرمين عن البديع يجب الزكاة في الذهب والفضة مضروبا او ثوبا او حيا مصوغا او حلية سيف
او منطقة او حزام او سرج او الكواكب في المصاحف والاواني وغيرها اذا كانت تخلص عن الادابة سواء كان يسكنها
للتجارة او للتفقة او للغير ولو لم يورثها النهر وعند ذلك في الحي حتى في النواصير والفضة للرجال لانه مباح الاستعمال
فاشبه ثياب البذلة وكنائس ما روي انه عليه الصلاة والسلام قال لارائني في ايديها سواران من ذهب اتقربان زكاة
قال لا فقال عليه السلام ادا زكاة والذهب والفضة قبل ان يصاغ او يعلو وحل الدراهم من دهب اتقربان زكاة
وكسها والدرهم الحلي هذا ما يقتضيه من الذهب او فضة ولا يعلو ولا يعلو ولا يعلو ولا يعلو ولا يعلو ولا يعلو ولا يعلو ولا يعلو
به المرأة مطلقا فقلت بليس للزينة والجمال ولا يعلو ولا يعلو ولا يعلو ولا يعلو ولا يعلو ولا يعلو ولا يعلو ولا يعلو
وهو ما بعد صفة عرض وهو يسكن الرأى لا يدخله كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا ولا في الصحاح واما العرض
بفتحها فتارة الدنيا وبقايا جميع اموال الدنيا فلا وجه له ههنا حمله مقابل الذهب والفضة هكذا نقله في شرح الدرر
لما حصر في الجرمين من مباحات العلوم العرض بالسكون ما ليس بقدر في الصحاح العرض يسكنه الداء المتاع وكل ما
فهو عرض سواء الدرهم والدنانير انتهى قال فيدخل الحيوان انتهى وهو لا يخفى بخلاف لما نقله من مباحات من كل شيء
على هذا اذا اشترى ارض خارج ناولي التجارة او اشترى ارض عشر وزنها فانها لا تكون للتجارة قلت الكلام في وجوب الزكاة
في العرض حله عند عدم المانع لما اذا كان هناك مانع من بيعة التجارة التي هي الشرط فلا تكون للتجارة والمانع هنا موجود
فانه لو اشترى الزكاة منها الزم الشرع وجوب ملاحضته بان الارض ليست من العرض بل هي ما نقله من تقرير بعضهم
بالايدخله كيل ولا وزن ولا يكون عقارا ولا حيوانا مردود كما علمت ان الصواب تقريرها انها ما ليس بقدر وكذا لا بد على
عبارة المتخصصين والاشترى بذر التجارة وزنه فانه لا زكاة فيه فانما يجب العشر فيه لان بذر في الارض اصيل لكونه للتجارة
لان بذر كونه اذ ان في الكلمة في بذر التجارة ليست وجوب الزكاة فلا بد من ان ينظر في كل نوع من الزكاة
وبهذا التقرير يستظهر ان العرض لا يخفى نصاب من ذهب او ورق باصدا وقدره ملاحضته بالانفع والذين يظنون
في عدم اعتبار هذا اذا ذكر ان قيمة العرض يبلغ نصابا من الفضة او الذهب لا يظهر للغير فائدة على الذهب من غير الانفعان فهو
ما تبلغ نصابا من اصدا وقدره به **فانفقوا** في النهاية ولو كان تقويمه باحد التقديرات في النصاب والاخر فانه يقوم
بما يتبع به النصاب بالاتفاق انتهى في خلاصة ايضا ما يفيد الاتفاق على هذا وكل منهما منع قال في الظاهر بطلان قول عبد الجبار
ان قوم بالدرهم لا يجب فيه الزكاة وان قوم بالدنانير يجب فعين بيمينه يقوم بان يجب فيه الزكاة فضلا الحاجة الفقير وسدا

وعشرة م
٢ وعشرة على خمسة مثاقيل

عن ٤

مع ١٣

المال وقال ابو يوسف يقوم بما اشترى فان اشترى بغير التقدير يقوم بالنقد الغالب انتهى فالحاصل ان الذهب تحريمه
الا اذا كان لا يبلغ باصدا نصابا فيتمتع به ما يبلغ نصابا وهو مردود من قال يقوم بالانفع ولذا قال في الهداية و
تقرير الانفع ان يقوم بها ما يبلغ نصابا ويقوم العرض بالمصر الذي هو منه حتى لو بيعت عند التقاق وفي بلد اخر يقوم
في تلك البلد الذي فيه الصدا وان كان في مغارة يصير في اقرب المصار الى ذلك الموضع كذا في فتح القدر وهو اكد
ما في يميني المكتن من انه اذا كان في المغارة يقوم في المصر الذي يصل اليه ثم عند اي حنيفة يعتبر القيمة يوم الوجوب وعند
هما يوم الاداء وقامه يظن في فتح القدر **ربح عشر** هذا خبر لقوله اللانم كما لا يخفى **وفي كل حبة حساب** بضم الحاء حمزة احد
الاحزاب الخمسة وهو يعبرون من المائة يمين واربعة مثاقيل من العشر دينار ويجب في الاول درهم وفي الثاني قبل
وآفاد كلامه انه لا يشترط ان يقصر عن النصاب في الفضة بعد النصاب تسعة وثلاثون فاذا ملك نصابا وتسعة
وسبعين فضة مائة والباقي حبة وهكذا ما بين الخمس والخمسة عشر في الذهب وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يجب فيها
زاد حيا به وله قوله عليه السلام في حديث معاذ الاناضل من الكسور شيئا وفوله في حديث عمر بن حنظلة لم يورثوا
الاربعة مائة مائة ولا يخرج من مائة وفي اجاب الكسور ذلك لعقد الوضوء وفي بعض شروح الهداية معنى الحديث لانا
من الشيء الذي المأخوذ منه كسور فمائة كسور اياها تار مكيه فيه وقيل من زائدة وفيه نوع ثامن النقي **وغالب الفضة**
والذهب فضة وذهب اي غالب الفضة فضة وغالب الذهب ذهب ففيه ان ونشر بترك النقي يعني ان الدراهم
اذا كان مشوشة فان كان غالب الفضة هو الفضه فهي كالدراهم الخاصة لان الفضة فيها مشوشة لا فرق في ذلك بين
الزهرية والهرجية وما غلب فضته على حته تاوله اسم الدراهم مطلقا والشرع اوجب باسم الدراهم **وما غلب غشيه**
منها يقوم يعني ان غلب الفضة فليس بالفضة كما استوفى فيض ان كانت دلجية او نوري القارة اعترفت بقيمتها فان بلغت
نصابا من ادنى الدراهم التي يجب فيها الزكاة وهي التي غلبت فضتها اوجب فيها الزكاة والا فلا وان لم تكن اثما ناراجحة ولا
منزوعة القارة فلا زكاة الا ان يكون ما فيها من الفضة يبلغ ما قدر درهم بان كانت ككتيق وتقلصت الفضة لان الصفا
الزكاة الاية القارة والفضة لا يشترط فيها ثمانية القارة فان كان ما فيها لا يتخلص فلا شيء عليه لان الفضة فيها قد هلك
كذا في كثير من المعتمد وحكم الذهب المضروب كالفضة المشوشة **واختلف في المساو والمختار لزومها احتياطيا** كما في
الحاشية والملازمة والاختلاف لا يورث في بعض شروح الهداية وفي شرح القدر للزاهر المعتمد من كتاب العرفان للشيخ
حكم الذهب والفضة وما ذكر في الزكاة انه لا يكون له حكم الذهب والفضة انتهى وقد بينا ان النصاب للفضة بان يكون غشاه
لو كان فيها فان كانت الفضة مغشوة فكله ذهب لانه امر واغلى قيمة وان كانت الفضة غالبة فان بلغ الذهب نصابه
ففيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة مع نصابها في زكاة الفضة **وشروط كمال النصاب في طرفي الحول فلا يرض بقضائه بين**
اربعين الطريق لانه يشترط اعتبار الكمال في اثنايه ولا بد منه في ابتداءه للانقضاء وتحقق العن وفي انتهايه للوجوب
لذلك في بين ذلك لانه حالة البتة في لفظ النقصان اشارة الى انه لا بد من بقائه من نصاب حتى لو هلك كله في الشاغل
بان تجزئ صير التجارة ثم يتخلل في آخره والحل ايضا يورثه ويستأنف للحول ويصل الحول الاول ولذا اذا حصل السامية علوة
لان العلوة ليست بمال الزكاة وذلك لان فوات وصحة كماله كل النصاب ولو كان ذلك عثم التجارة بتمام نصابا فانت
قل الحول فليحتمل ما يدع حله فاقم الحول كما عليه فيها الزكاة ان يبلغ نصابا قالوا لا انفي الاول بقوم الاول بالحق فكله
على المال بخلاف الثاني لانه بخلاف ما روي ابي سماعة عن محمد بن ابي بصير ما قدر درهم فقلت بعد اربعة اشهر فلما امت
سبعة اشهر او ثمانية اشهر الا ابو صابر لا يورث ما قدر درهم فقلت السبعة كان عليه الزكاة لانه عاد للتجارة كذا في
الحاشية وذكر في الجرمين الذين في خلال الحول لا يقطع حكم الحول وان كان مستقرا وقال زكريا يقطع انتهى **وقية العرض يضم الى**
التمين والذهب الى الفضة قيمة اما الاول فلاه الوجوب في الكل باعتبار التجارة وان افرقت جهة الاعداد واما الثاني
فللمجانسة من حيث الشية ومن هذا الوجه صار مسيا وضم احد التقديرات الى الاخرية قيمة من ذهب الامام وعند هذا الضرب
بالاجزاء وهو رواية عنه حتى ان كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب تبلغ قيمته مائة درهم فغلبه الزكاة عنده خلافا
لها **ولا يجب الزكاة في نصاب شايه صحت الخلطة فيه** فندبه لانه اذا لم يصح الخبز الزكاة انتفا صوريته نصابا
بين اثنين يجب عليهما زكاة عن الشاي اذا اخذت اسباب الاسامة وهي الخبز والمزج والراعي والمزج والدرج
والجلب واهلية الزكاة ووجوب الاختلاط في اول الالة والعقد في الاختلاط فلهذه تسعة اشياء وعند لا يجب
له ان الزكاة تنقله بالنصاب وقد وجد فيما نقلنا به قال مالك واحد وكنا قوله عليه الصلاة والسلام لا صدقة
الا عن ظهر غنى وملك بعض النصاب ليس بغير زكاة عند فقير اربعين درهما من بدل مال التجارة كمن العرض
التي اعرت للتجارة **وما بين** اي يجب عند فقير ما بين منه امن بدل مال الصير ليس هاها لتغير التجارة كمن ثياب البذلة
والهبة وعيد الخدمة ودواب الركوب ونحوها ما هو مشغول بالخروج الاصلية من الطعام والشراب ولا دلم ولا ملاك

طان

خذ

يجب

الكتب

وما ينبغي ان يجيب الزكاة عند فقير اثنين مع **الحول** بعد ما يبعد القصر من بدل غير مال كماله والناو بدل الخلع وبدل الصلح
عن دم العبد وبدل الكتابة والسعاية وقد تقدم نقل هذا التفصيل عن الحامية وقال ابو يوسف ومحمد يجب الزكاة عن الفقير
مطلقا ثم قد اوشك الابدل الكتابة والدية والارش فانه يجب بعد فقير النصاب والحول كل في شرح الجمع المعنى **ويجب**
عليها ان على المرأة زكاة نصف مهر مودود بعد الحول من الف قبضته مهر الطلاق قبل الدخول صورة السيلة تزوج
بالف وقبضتها وحال عليها الحول ثم طلقتها قبل الدخول بها ردت نصف الف وسقط عنها زكاة النصف عند رجعها
لو هلك وعذر بالاسقاط منها شي فصار كاستهلاكه ويستقطن من موهوب له في مرجع فيه مطلقا بعد الحول فتدبره
لا زكاة للزواجب اتفاقا وقوله مطلقا امر سوا كان رجوعه بقضاء القاضي او بغير قضاءه وبصورة المسئلة من رجب
من وهب نصابا للرجل فلما تم الحول رجع في نصابه سقطت عنه زكاة ذلك الحول وطالب ان ملكه لم يبق في هذا الحول الحول
وقال رجع له رجع بالنقصا سقطت والا فلا لانه اقبل ملكه باختياره كاستهلاكه قلت الفرق بين المسئلة وبين ما ذكره ابن
الملك في شرح الجمع انه اما وجب عليها زكاة نصف الف المردود بعد تمام الحول وهو في هذا لانه لم يجر عليها ان تزد
نصف ما قبضته بعينه بل يجب عليها ان تزد نصف الف دينا عليها فصار الاستحقاق عن رجعها على ما وجب فيه الزكاة
فلا تسقط له وجوبها وانما سقطت عن الموهوب له في مرجع منه بعد الحول لان الاستحقاق واراد على عين الموهوب
وكذا البر له الرجوع بعد هلاكه الموهوب وما دام الموهوب باقيا فهو مضطرب يدفعه بعينه للواهب بعد رجوعه
لا له لم يفسخ ويرفع فسحقه القاضي جبرا بعد الرخصة وامر ان يدفعه بعينه بخلاف نصف المقبوضة فان القاضي ليس
له ان يارسها بدعنها بل يدفع نصف الف الى كسائر الديون انتهى هذا **باب** في بيان احكام العاشر هو
فاعل من عشرة اعشره عشر بالضم والراء هنا ما يدور اسم العشر في الحول في مغلقة اخذته فاما باخذ العشر من الحول
لا الم والذم ونسبة المثل باعتبار بعض احواله وهو اخذ العشر من الحول من الم والنسب هو حرم مسلم غير هاشمي
فادري على الحامية نفسه الامام على الطريق لياخذ الصدقات من التجار المارين بالمواعظ عليه يعني بشرط فيه
ذلك فلا يصح ان يكون عبد العدم والولاية لا يصح ان يكون كافرا لانه لا يلي على الم بالولاية ولا يصح ان يكون مسلما هاشميا
لما فيه من شبهة الزكاة كما ذكر في الغاية وقالوا اما ان يصيب ليا من التجار من التصور ويحكم منهم فستفاد منه انه لا بد
ان يكون قادرا على الحامية لان الحامية بلحاية وفي فتح القلبي من فقلا عن المصنوع انه لا بد ان يكون به اختيار من التصور
ولا بد منه وان اخذ من السنان والذي ليس له الحامية وثبوت ولاية الاخذ من الم ايضا لذلك وقوله لياخذ الصدقات
تقليبا لاسم الصدقة على غير ما قيد بكونه نصيب على الطريق للاختراز عن الساعي وهو الذي يسعى في التبايل لياخذ
صدقة العاشر في ما اكتمها والمصدق يتخفف الصاد وتشد يد الال اسم جنس لهما وفي التبيين ان هذا العمل مشرووع وما هو
من دم العاشر حول علي بن ياخذ اموال الناس طلالا كما يعملها الطلبة اليوم فمن انكر تمام الحول او قال على دين اودية
الى عاشر اخر وكان عاشر الاول والثاني فلانكار الوجوب لان شرط الاخذ وجوب الزكاة كما صرحوا به ومن رجع به
صاحب الراجية صحت قال مسلم على العاشر مال فقد انصاب ووجد شرط وجوب الزكاة فانه ياخذ منه ربع العشر
وكان ذلك زكاة والراء من الدين دين العباد ومنه دين الزكاة كما قدمناه واطلق في الدين فشمع المستحق للمال والنقص
للنصاب وهو الحق وبه اتفق على بعض شروح الهداية من التقييد بالمحيط لاله وما في بعض المعتبرات من ان العاشر
ياله عن فقير الدين على الاصح فان اخبر بما يستحق النصاب بعددته والا يصدق انه انقص له ما من من الحق
فلا فرق كل في المعراج ولما التالف فانه وضع الامانة موضعها اذا كان في ذلك السنة عاشر اخر كما قد بيناه والا فلا
يصدق لظهور كدبه يفتين وقد اخل بهذا القيد صاحب الكثر وهو لا بد منه او قال ادب انا في المصالح الفقير وهذا
الفتيد قد امله صاحب الكثر وهو ما ابد منه لانه لو ادعى الدخول اليهم بغير الحول رجع من المصالح يفتين وانما قيل قوله
في المصالح ان كان مفعولا اليه ولاية الاخذ بالمرور لدخوله تحت الحامية وحلف صدق وانما يحلف وان كانت العباد
فيها بلا تخلف لتعلق حق العبد وهو العاشر في الاخذ وهو يدعي عليه معنى لواقفه لزمه فيحلف لرجاء التناول بخلاف
صد التفتن لاد النصاب بالتناول فتدبر في المودع على ما عرفت بخلاف الصلاة والصوم فانه لا يكذب به فيها فادخ قول
الامام الثاني انه لا يحلف لانه عاشر وفي كلام الخصم اشارة الى انه لا يشترط اخراج البراءة لانه انما يذكر الحلف بتبع الجمع
الصغير لان الخط يشبه الخط فلم يفتقر علامة ليجب برأؤها الى السوايم والاموال الباطنة بعد اخراجها من
البلد لانه لا يصدق في قوله ادبت بنفس صدقة السوايم الى الفتري المصالح لان حق الاخذ للسلطان فلا يملك ابطاله
كل في الجزية والدين للصغير اذا دفع اليه المديون فان لو ان ياخذ ثانيا بخلاف دفع الوكيل لان الموكل حق الاخذ
ولهذا الواضع الوكيل من قبض الفتى اجبر على اعادة الموكل عليه ومعنى قوله لا يصدق ان لا يجبر بما اداه باي اخذ منه
ثانيا وان علم الام بادائه لما ذكرنا فيكون هو الزكاة والاول يتقلب فعلا هو الصحيح كما لو ادعى الظاهر من الجمعة ثم صلى

علی

٧٠

له الحق كذا في بين الكثر بخلاف ما اذا دفع الموال الباطنة في المصير كالتقديم واما اذا ادعى الدفع في الاموال
 الباطنة بعد اخراجها من البلد لا يصدق كاصح في العروة كره الزيلعي معذرا بانها بالاجراء التقديرات بالاموال الظاهرة
 وكان الاخذ بها للام وكل باصدق فيه مسلم صدق فيه دمي لان ما يوجب منهم ضعف ما يوجب من الملم فليس له فيه
 شرائط الزكاة تحقيقا للضعف **الاقوله الثاني ادبت الى فقير** لان ما يوجب من الذي جزية وفيها له
 لا يصدق اذا قال ادبتنا لان فقر اهل الذمة ليسوا بمصارف لهم الخلف وليس له ولاية الصرف الى مستحقه وهو
 مصالح المسلمين كذا قال الزيلعي وتبعه ملا خضر وقال ابدن هذا الاستثناء والحقن خالده عنه وفي العروة
 نقله الكلام الزيلعي قال حقوقهم ما يوجب من الذي جزية ارحم حكمها من كونه يجرى بمصارفها لانه جرة حتى لا تسقط
 جزية راسه في تلك السنة نص عليه الاسيغاني واستثنى في الدائم نصار ابن خبيل لان عمر رضي الله عنه صالحهم
 من الجزية على الصدقة المضاعفة واد اخذ العاشر منهم ذلك سقط الجزية **انتم لا تحرف** اهل يصدق الجزية في
 الايام ولا تجارية في بيده وقال الهام وليس فانه يصدق ولكن في الجوار لان الاخذ منه بطريق الحماة لا زكاة ولا ضعفها
 فلا يلزم فيه الشرط المتقدم **وقوله في غلام يولد مثله لثلاثة هذا اوالدس** فانه يصح ولا بحث لان النسب ثبت
 في دار الحرب كما ثبت في دار السلام واموية الولد تبع النسب وقيدناه بكونه يولد مثله ثبنا لما في المحيط
 لانه لو كان لا يولد مثله لثلاثة فانه يثبت عليه عندنا حقيقته ويعبر لانه اقرب الى الحق فلا يصدق في حق غيره **و**
وقال ادب العاشر اخر وثمة عاشر اخر فانه لا يوجب منه ثانيا لانه يوجب الى الاستيصال **الجزية** به ملا خضر
 في شرح الدرر وذكر في الغاية بلفظ ينبغي ان لا يوجب منه ثانيا ونوعه في التبيين كما في العروة المستثنى ثلاث مسائل
 واقتر في الكثر على استثناء السنة الاولى واسه لعل **واخذ ما رجع عشر ومن الذي ضعفه ومن الجزية عشر** هكذا
 اسرع عماله لان ما يوجب من المسلمين زكاة وهو ربع العشر وكان الامام اخذ الجزية وهو يجري مال الذي وللحرب
 ايضا فيكون له ولاية اخذ فيقلد ما يآخذ من الذي يضعف ما يآخذ من الملم اظهارا للصفاء عليهم ويضعف
 ذلك من الحرب اظهارا للدورية ولان طاعة الذي الى الحاجة اكثر من حاجة الملم اليها لان قطع المصروف في مال
 الذي اكثر وكنا حاجة الحرب الى الحاجة اكثر لان طعمهم في ماله اكثر فيجب على التفاوت وانما يوجب ما ذكرنا بشرط
 اذله بقوله **بشرط كون المال نصا** ان يوجب ذلك منه بشرط ان يبلغ ماله نصا امان الذي فظا هو لان ما يوجب
 منه ضعف الزكاة فصار شرطه شرط الزكاة وكذا في حق الحرب فلان العتيد عفوا لحاجة الملم ما يوصله الى ماله
 وما دون النصاب قليل ولا خزن مثله يكون غدر ولا ان الظاهر لا يحتاج الى الحاجة لقلته الرغبات فيه والحاجة
 بالحاجة وبشرط جهلنا **ما اخذ واما فان علم** ما اخذوه منا اخذ مثله هذا هو الاصل لان عمر ابو بكر وان لم يعرف
 اخذ ثلثهم العشر ليعرف ان اعيانكم العشر وان كانوا ياخذون الملم داخل منهم الجميع لا يقدروا يوصله الى ماله
 في الصحيح اذ كانوا **ولم تأخذ منه شيئا** اذ لم يبلغ ماله **نصا اولم ياخذوا** واما ذكرنا هذه المسئلة وان
 فهمت من قولنا بشرط كون المال نصا الزيادة العائدة في شيئين الكثر وفي الجامع الصغير وان من جرحي بخمسين درهما
 لم يوجب منه شي الا ان يكونوا ياخذون منا من مثله لان الاخذ بطريق الحماة بخلاف المسلم والذي لان الماضي
 زكاة او ضعفها فلا بد من النصاب وفي كتاب الزكاة لا ياخذ من العتيد وان كانوا ياخذون منا لان القليل لم يزل
 عفوا وهو المشقة عادة فاخذ من مثله ظلم وجناية ولا متابعة عليه واما لم تأخذ منهم اذ لم ياخذوا وليس راعاه
 ولانا اخذ بالمكرم ولا يوجب العشر من مال صبي جزى الا ان يكونوا ياخذون من اموال صبياننا شيئا ذكره في العروة
 معروفا لما في الحكم اخذ من الجزية **لا يوجب منه ثانيا في تلك السنة** الا اذا عاد الدار للحرب لانه الاخذ في كل مرة يوجب
 الى الاستيصال بخلاف ما اذا عُد خرج البناء وفي يوم واحد لثلاث الدارين وانضالها كما في جرح في المندلس كما في فتح القلعة
 لان ما يوجب منه بطريق الامان وقد استناده في كل مرة **ولو من الجزية عاشر** ولم يعلم به حتى خرج ودخل لم يعشره
ماض بخلاف المسلم والذي في المحيط لوعاد للجزية ولم يعلم به العاشر ثم خرج ثانيا لم ياخذ به ماض لان ما مضى سقط
 الانتفاع الولاية ولو لم يعلم والذي على العاشر ولم يعلم بها ثم علم في الجوار ان يوجب منها لان الوجوب قد ثبت والمستقط
 لم يوجب كذا في العروة وذكره الزيلعي ايضا **لا يوجب نصف عشر في قيمة حرقا في التجارة** لان حرقه في ارض نصف عشر قيمة
 الحرق من الذي وعشر فتمت **من الجزية** والعرفي ثبنا على الظاهر ان القيمة في ذوات القيم لها حكم والحقن من ثبنا وفي
 دوات الامثال ليس لها هذا الحكم والحقن بها ويعبر بقيمة الجزية يقول فاسبقونا تابا او ديني اسلمنا كما في بعض مشروح
 الهداية وفي الثاني ينفذ ذلك بالرجوع الى اهل الذمة انتهى فتدبر الحرق الكافر لان العاشر لا ياخذ من المسلم اذ من الحرق
 اتفاقا وفيه نابويه **الغارة** لانه لو لم يكن لها لا يوجب العشر منه وهذا القدر مخرج الميسر ولا يقطع ويشهد
 له قول عمر ولو لم يعلمها وضوا العشر من امانها وفي المحصر اخرج من جزى بخمسين او من مائة الجزية واما

وقوله

إلى دار الحرب

الميناء

بما ويا من ما يقرهم لما ذكرنا من رعاية الشريعة في حقه انفق وجود التينة كالحجر فانه كان ملا في التينة او بصركا
في الانتهاك لربع كذا في الحجر وقد اخل في الكثر وعينه من النون بهذا الغيد واسه اعلم فان قلت يشك في ما ذكرنا
من الفرق بينه وبين ما قبل الاولي ما في الشفعة من قوله ادا الشتر ذر ارا بخر او خنزير وشفعها ما اخذ
ها بقيمة الحجر والخنزير ثايتها لو اتلف ما خنزير في ضمن فبقيت كالتما الواخذ الذي
قيمة خنزير من ذم وقدر بها ما ينال طاب السداد لك اجيب عن الخنزير ان اختلاف السبب كاختلاف العين
شرعا وملكه للمسلم سبب آخر وهو قبضه عن الدين وعن ما قبله بان المنع لسقوط المالية في العين وذلك بالنسبة
لينا عند القبض والحيار لا عند دفعها اليهم لان غاية ان يكون كدفع عنها وهو بعيد وزالة فهو كسبب
الخنزير والانتفاع بالرقبة باسنته لانه واجب بفضله عنه بان قيمة الخنزير انما يكون كسبه ان لو كان يلك عن
الخنزير في العشر اما لو كان بدلا عن غيره فلا وفي سلة الشفعة قيمة الخنزير بدل عن الدار المشفوعة وانما يصير
اليها للخنزير لا غير فلا يكون لها حكم عنها واسه اعلم **ومل في بيته وبضاعة** عطى على الخنزير لانه لا يؤخذ العشر
ما في بيته لما تقر من ان شرطه من ماله عليه فلهما الزكاة فيا بينه وبين اسه فغالي **ومل بضارته وكسب ما دون**
مدون محيط اولي معه مولا ان لا يؤخذ العشر من المضارب والمادون الموصوف بما ذكرناه لانه ملك لهما ولا
ولا نيابة من المالك وهذا هو الصحيح في الثلاثة ولو كان في المضاربة ربح عشر حصته المضارب ان بلغت
بضاربا فقدرنا بقولنا مدون محيط لانه لو كان كذلك كان دينه محطبا بمله ورفقة لا يعتد لانعدام الملك عنه و
وللشغل عندهما وقتا بقولنا اولي معه مولا لان مولا لو كان مدون يوجب منه اذالم يكن دينه محطبا لان
المال له وقد اهل صاحب الكثر هذين القديين **مر على عاشر الخواص فخره ثم مر على عاشر اهل الصدق اخذ**
منه ثانيا لان التقدير من جهة حيث مر عليهم بخلاف ما ظهر واظهره على مصر وقدره هذا باب
في بيان احكام **الركاز** وهو بركا لراد في اهل الجاهلية لانه ركن في الارض وركن الرجل وجد الركاز كذا في مختار
الصالح هو المكون او الكثر لان كلاهما مكنون في الارض وان اختلف الركن وشيئا كثر ثابت انتهى وظاهره انه
حقيقة فيها مشتركا معنويا وليس خاصا بالدين وهو مخالف لما عن مختار الصالح كذا في **هو ما تحت الارض**
من معدن خلق وكثر مدون وهذا الما لا يخفى موافقا لما في المغرب وفي بعض شروح الهداية الموان الركاز حقيقة
في المعدن لانه خلق فيها مكنون كذا في الكثر بخلاف الجاهلية وظاهره ما قد مر من انه حقيقة في الجاهلية ولو دار الامر
بين كونه حجازا فيه او متواطيا اذ لا شك في صحة اطلاقه على المعدن كان التواطى مقبولا اذا تقرب هذا فاعلم
ان لسفر من المعدن ثلاث انواع جامد ومذوب ومنطبخ كالقديين والحديد وجامد لا ينطبخ كالجص والنفث
والحل والزرنيخ وسائر الاحجار كالياقوت والمخج وما ليس بجامد كالماء والنفث والنفث لا يجب الخس في النوع
الاول ولها قلت **وجبر اودي** صغيرا كانا او كبير احرا او عبدا ذكرنا وانتي وقد بطلتم والدين لان الخنزير والسنا
لا يعمل بغير اذن الامام لم يكن له شئ لانه لا يملك في الغيبة وان عمل بانه فله ما شرط لانه استغله فله اذ اعلم رجلا في طلب
الركاز واصابه احداهما يكون للواحد لانه عليه الصلاة والسلام جعل اربعة اجزاء للواحد واد استاجر احد العمل في المدة
فالصاحب للمستاجر انهم يعلمونه له **معدن نقد ونحوه** وهو كل جامد ينطبخ بالنار كالرصاص والنحاس والفضة وقيد
به احتراز عن المايعات كالقار ونحوه وعن الجاهل الذي لا ينطبخ كالجص كذا في قوله **في ارض خراجية او عشرية** خسر لقوله
عليه الصلاة والسلام في الركاز للمسلم الا ان الغائبين يدا حكمية لشوقها على الظاهر اما الحقيقة فللواحد فاعتزنا
الحكمية في حق الخنزير والحقيقة في حق الاربعة الخاسر حتى كانت للواحد في المغرب خمس العزم اذ اخذ خمس ماله من
من باب طلب انتهى وكثير يصيب وقد تسكن الميم وبه في قوله تعالى فان لله خمسة انتهى فيجوز قوله في عبارة
الكثر وهنا يخفف اليه لانه مقر بخلافنا المفعول منه واسه اعلم **وباقيها المالك ان ملك اربعة الاربعه** الخاسر تكون لملك
الارض لانه جزء من الارض وهي مملوكة له بجميع اجزائها **والا فلا لو وجد امان** لم تكن مملوكة يكون الباقي للواحد **ولا يشي**
فيه ان وجد في داره او ارضه ان لا يشي في معدن وجد في داره وارضه وحانوته وبسته مسلما كان المالك او ذميا وعند
اي ضيقة وقال الايب لما ذكرنا لوله ان الدار ملكت خالية من المون والمعدن جز منها فلا يخالف المالك في الكثر على ما
فيها وبرواية الاصل جزم صاحب الكثر والفرق بين الارض والدار في رواية الجامع الصغير ليست كالدار من يخصها وجد
دون الارض ولذا وجب العشر والخراج في الارض دون الدار فلذا هذه المودة حتى قالوا لو كان في الدار خنزير نظرح كل
سنة اكرار ان الغار لا يجب فيها شئ ما قلنا بخلاف الارض وهذا لانه اذا كان وجد في دار الاسلام فان وجد في دار الحرب
فان وجد في ارض غير مملوكة فهو له ولا يخفى فيها كذا في الكثر كذا في البدائع **ولا يشي في ياقوت وزمرد وغيره** ربح

الجزء

لا يلزم من تحقق المنع بالنسبة اليها

بان

وفي المغرب

ما لم يرد

هذه

وقيا اذا وجد

وحديث في جبل ولود في الجاهلية خسر لقوله صلى الله عليه وسلم لا خير في الحجر ولذا لا يجب في جميع الجواهر والنص
من الجاهلية الا ان يكون دفن في الجاهلية فيه الخسر لا يشترط في الكثر الا الماسة كونه غنمة كذا قاله الزيلعي **ولو لو** وغيره
وكذا جميع ما يخرج من البحر من حلية حتى الذهب والفضة بان كان كثر في البحر هذا عن ابي جابر وقال ابو يوسف يجب في
جميع ما يخرج من البحر لانه مملوك له بدل الملوكة وكما ان قدر البحر لرب عليه فهو احد ما خدعت اليد وهو شرط الوجوب
فالمالك اصل الكثر لا تفصيل فيه بل يجب فيه الخسر كيف ما كان سواء كان من جنس الارض او لم يكن بعد ان كان لا يقتوما
واما المعدن فتلافة انواع كما سبق منا فترك اول الباب والكل هو مطر الربيع يقع في الصدق فيمير لولو او الصخرة حيوان
يخلق فيه اللولو والصبر حشيش يبيت في البحر وشمي دابة وقيل انه شجر واسه اعلم **وما عليه سمة الاسلام** بان كان
مكتوبا عليه كلمة الشهادة او نشر اخر معدن المسلمين **من الكثر** فلفظ سباني حكمها في موضعها ان مثاله نقل **وما**
عليه سمة الكثر بان كان نقشه منها واسم ملك من ملوكهم **خسر وباقه المالك اول الفخر ان ملك ارضه** فان كان
صاحبه والا فله لانه لو كان حيا والافيت المال هذا اذا كانت ارضه مملوكة **والا** لم يملك كالمعاور والجبال
فللواحد ان كان او عبدا مسلما او ذميا صغيرا كان او كبيرا غنيا او فقيرا لانهم من اهل الضيقة **خلا** من ستمائة فانه يسترد
منه ما اخذ **الا اذا عمل باذن من الامام** على شرط فله **المشروط** لان الشرط المالك عليه ام لانه وان خلا عنها الماسة وهي
العلامة او شئ من الخبز عليهم **وهو جاهل على المذهب** لانه الاصل ومن مر به بانه ظاهرا المذهب الامام الزيلعي في شرح
الكثر وتبعه مولانا صاحب البحر وقيل بجعل اسلاميا في زمانا لتقدم العهد والمتاع من السلاح والامارات وافات
النازل والمقصود والقاش في هذا كالكثر حتى يخسر لانها كانت ملكا للكنفارية بخوة ايدينا فقدر فصار غنمة **ولا**
يجز ان كان وجد في دار الحرب ام لا يخسر بان في دار الحرب لانه ليس بغنمة لاخذ لا على وجه القهر والغلبة لانعدام
غلبة المسلمين **ولو دخل جماعة ذو منعة وظفر واشي** من كثره **خير** كونه غنمة بحصول الخسر على طريق القدر
والغلبة وهذه اورد على اطلاق الكثر وان وجد مستان في ارض مملوكة **رده الى مملكه فان اخذ منه ملكه**
ملا خيرا ولو وجد غير فيها لم يرد ولا يخسر يعني اذا وجد في ارض مملوكة لبعضهم فان دخل ايمان رده الى صاحبه
لحرمة امواله عليه بغير رضا فان لم يرد اليه ملكه ملكا خيرا فسيب له الصدق فلو باعه صغ فقام ملكه لكن لا يطيب
الشئ بخلاف بيع المشتري بشفاعة الفاسد بفتح بيعة لا متاع فضحه وان دخل بغير ايمان حله فلا يرد ولا يخسر
مخلص وهو موقوف لولو وجد غيره في هذا باب **في بيان احكام العشر** هو واحد اجز العشرة
وقد ضبطه ثابته في الكتاب وهو قوله تعالى واتقوا يوم حصاده وعلى قوله عامة اهل التاويل هو العشر او نصفه
وبالجملة ما سقاه العشر وما سقى غريب او دابة فيه نصف العشر وبالأجماع وبسته الارض النامية بالخراج
حقيقة بخلاف الخراج فان سببه الارض النامية حقيقة او بقدر جرايا التكن فلو تكلن ولم يزرع وجب الخراج دون الخبز
العشر ولو اصاب الزرع افة لم يمسح او لم يمسحها ام الغرضية فتوعان شرط الاهلية بشرط الخلية فالاول والخروجان
احدهما الاسلام وانه شرط ابتداء الحق فلا يمسح الا على المسلم بلا طعن واما كونه بقول الكافي فبما في مفصلة والثا
العلم بالغرضية وهو عام في كل عبادة ايضا **اما العمل** والبلوغ فليسا من شرائط الوجوب حتى يجب العشر في ارض
الصبي والصبي والمجنون **ولان فيه معنى الموت** ولهذا كان للامام ان ياحنه خيرا ويسقط عن صاحب الارض لانه
لا ثواب له الا اذا ادم اختيارا وكذا الوفاة من عليه العشر يوجب منه بخلاف الزكاة كما تقدم وكذا ملك الارض ليست
بشرط الوجوب لوجوبه في الارض الموقوفة ويجب في ارض المادون **والحائز** ويجب على المورث عند وعند هاهنا
المستاجر كالمستجير ويسقط عن المورث بهلاكه قبل الحصاد لاجله واما وقته فوقت ربح الربيع وظهور العشر عند
اي ضيقة وعند اي يفسد وقت الادراك وعند محمد عند التقية والجذاذ واما ركنه فالقليل كالزكاة ويسقط بهلاك
الخارج من غير ضيقة وبهلاك البعض يسقط بقدره **يجب ان العشر في عمل ارض غير الخراج** كحديث له في العمل العشر
وان الفعل يتناول النوار والقار وفيها العشر فلذا افيا بقوله منها بخلاف دود العشر فانه يتناول الاوراق ولا عشر
فيها ولا فرق بين قليله وكثيره عند الامام اي ضيقة ربحه اسه وقيل ابو يوسف نصابه بخسة او سق وعند محمد
بخسة اوراق كل فرق ستة وثلاثون رطلا فبقوله غير الخراج لانه اذا كان في ارض الخراج لا يشي فيه لما ذكرنا ان
وجوب العشر فيه كونه بمنزلة الفرو لا في ثمار ارض الخراج لا متاع وجوب العشر والخراج في ارض واحدة
واما عدلنا عن قول الكثر يجب في عمل ارض العشر اذ قلنا يجب في عمل ارض غير الخراج ليدخل فيه ما لو وجد
العسل في الغارة او الجبل فان العشر واجب فيه عند اخلافا لابي يوسف لان الارض ليست بمملوكة ولها ان المقصود من
ملكها النافذة وحصل وعلى هذا ما يوجد في الجبال من الثمار والجوز ولها اظهره ما عين اياه اولى بالقبول واسه اعلم
الامور وكذا يجب العشر في ثرة **جمل او فارة** ان حياه الامام لانه ما لم يصد وعين ابو يوسف لا يشي فيه لانه باق على الابه
وان لم يجه الامام فلا يشي فيه لانه كالصيد ويجب ان سقى سما وسقى اسقى ونحوها النيل بلا شرط نصاب وبقاء هذا مذهب الاما

والطعام قائم

ما لم يرد

وجرت

وشرطها ما صار الخلاف في موضعين هما في الاول قوله عليه الصلاة والسلام ليس في حب ولا غنى صدقة حتى يبلغ خمسة
او سق رواه مسلم وله اطلاق الالة وما اخرجناكم من الارض والمدينة فيما سقت السما العشر وثا وبل من ربهما ان الحق
زكاة الخرافة لانهم كانوا يبتاعون بالاربعين وقيمة الوصف اربعون درهما وتواضع الحاضر العام وتقدم العلم
لانه احوط ولها في الثاني الحديث ليس في المضرات صدقة وله التسليم بالعمومات **التي تحوط وقب وحش** لانها
لا يقصد بها استقلال الارض بالحق لو استقل بها ارضه وجب العشر على هذا كما لا يقصد به استقلال الارض لا يجب
فيه العشر مثل السقف والتبن وكذا لا يجب لا يصلح للزراعة كبر النطير والقتال كونهما غير مقصود في نفسها وكذا كل
ما يخرج من الثوب والقمح والفضة لانه لا يقصد به الاستقلال ويجب في العشر والكتان ويزن كل واحد منهما
مقصود فيه ويجب العشر في الجوز واللوز والبل والتم في الصبي ولا عشر في الادوية كالسعر والشوثير والخل
والخلية وقيل يجب في الشوثير العشر وهو لعبة السودا ولا عشر في الخطر والوسمة ويزن ولا عشر في الاشنان كذا في الجوهر
ويجب نصف العشر وهو عطل على ضربين **وجاز الفضل في سق غريب ودالية بلا ربح صوت الزرع** اي
يجب العشر في الاول ونصفه في الثاني بلا ربح اجرة العمال ونفقة البقرة وكذا الانهار واجرة الحافظ ونحو ذلك وبلا
اخراج البذر فان شراح الهراية وغيرهم مصرحون بوجوب العشر في كل الخارج لان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بتقاد
الواجب لتفاوت المونة للاعتناء بها **في ربح عشرين** **مطلقات** ما كان صغيرا وكثيرا او اثنى وان
سمل القليل **اذا ابتاعها منه** **ممل اودى** اي عثران في ارضه وفيه ثلاث سائل الاولى الارض العشرية اذا اشتراها تقبل
في الذهب تضعيفه عليه لاجرا المعالجة الثانية اذا سمل التخليل في التضعيف بل عليه لان التضعيف صار وظيفة الارض
فتعبر بها اسلاسه كالخارج الثالثة اذا اشتراها منه ممل اودى فذلك لانها انقلت اليه بوظيفتها كالحجر فان المسلم
اهل الفضل عليه وان لم يكن اهلا فلا يتداه **وردد الواجب** ابو يوسف في السلق الى عثران واصل الى الداعي الى التضعيف
واخذ الخارج من ذي اشترى عشرين ممل اي يوضع الخارج من الذي اشترى ارضا عشرية من ممل في العشر يعني
العبادة والكفر بناتها ولا وجه في التضعيف لان الظاهر في غير التخليل لخارج الالة عقوبة والاسلام لا ياب فيها
كالرفق واخذ **العشر من سمل اخذها منه** **باب نفقة اوردت عليه** **بفساد البيع** اما لو كان الاول فليس الصفقة في
التضعيف كانه اشتراها من السمل والى الثاني فلا بد بالرد والعشر ممل اليه كان لم يكن لان حق السمل وهو البايع لم يقطع
بهذا البيع لكونه مستحق الرد وانما ينفقه بفساد البيع الى ما يوضع كان الرد فيه ففساد الخارج في الفطور الروية مطلقا
والرد غير الصيب ان كان بفسادها لا غير ففسادها على حالها كما لا فالة لانها من غير حق المتعاقدين بيع حرة
الحق ثالث فصار ثرا من ذي فقتل الحرة من ذي السمل بوظيفتها **واخذ خارج من دار جعلت مستانا ان الذي اوسلم**
سقاها ما به اي بالخارج واخذ **عشر ان سقاها ما به** اي العشر وان سقاها ما به بالخارج وهو من مال الخارج فعليه العشر
لانه احق بالعشر من الخارج عليه لانه لما ابتاعه من غيره ففسادها من سقاها ما به بالخارج ففسادها من مال الخارج فعليه العشر
السمل في الاثبات قلت ليس بمثل لان المنوع وضلع الخارج عليه ابتداء حبرا اما الاختيار فيكون وقت اضراره هنا حيث
سقاها بالخارج فهي كاد الصراضامية باذن الامام وسقاها بالخارج فانه يجب عليه بالخارج واما الذي فان بالخارج
واجب عليه مطلقا ولا يغير الماء اذا علمت هذا علم ان القدر ارجح الى السمل لا غير ولا عني في غير فقط مطلقا
سواء كان العين في ارض عشرية او خراجية وفي حرمها **الصلح للزراعة من ارض خارج** **خارج** فذلك يكون كحريم الصلح
للزراعة من ارض خارج لانه لو كان في ارض العشر لا يجب بشي لان العشر لا يكتفي فيه التمكن من الزراعة بل لابد من حقيقة
الخارج فيكون وجوبه التمكن من الزراعة وقد حصل وبعبارة التخصيص احدى من عبارة الكثر لا يخفى على ذي ادراك لان
عبارة الكثر تقوم ايجاب الخارج في عين العشر والنقط مطلقا وليس كذلك لانه ليس من انزال الارض واما هو اعني
فخاوة كعين الماء العشر هو الزفت ويقال القار والنقط بالفتح والكسر وهو افضح وهو يعملوا **ابو خذ العشر عند**
ظهور العشر عند اربعة وعند ابو يوسف وقت ادراكه وعند محمد عند حصوله في الضعية وقد قدماه **ولا يحل**
لصاحب ارض ان يغلقها قبل او اخراجها **مرح** به في الخانية وغيرها وبعبارة الخانية لا يحل لصاحب الارض ان يغلق
الغلة حتى يورث الخارج من عليه **عشر او خارج** **وبات اخذ من تركه وفي رواية** **لا قال في الخانية** ومن عليه العشر او
الخارج اذا مات يورث ذلك من تركه وعن ابي حنيفة ردها منه في رواية بسقط ذلك بالوت انتهى وفي الخانية لا
ايضا ومن عليه الخارج اذا مات بالخارج سئل لا يورث ما مضى في قول ابي حنيفة رضى الله عنه انتهى ومثله في ترك
وفيها من الغلة اذا ادركت كان للسلطان حصة ما مضى في قول ابي حنيفة رضى الله عنه انتهى ومثله في ترك
الارض ان ياكل الغلة حتى يورث الخارج فانما ظهر في موضع اخر وفيه ولا ياكل من طعام العشر حتى يورث العشر
وان اكل من عشرين **انتهى هذا باب** في بيان احكام **المهر** هو في اللغة المهر قال الله تعالى ولم يجدوا عناء
مهر الكافي بعض كتب اللغة اطلقة ولم يقر به عصر في الزكاة لابتائها ولها والعشر ومن المحدث ما قدّمه وينبغي اخر

خير المحدث لان معرفة مهر الفانيه كاصح به بعض شراح الكثر نقل عن الاسيحي وغيره وسكت المؤلف عن
الولفة قلوبهم كما وقع في الكثر وغيره الاشارة بسقوط طم الاجاع وهو من قبل انها الحكم لانها علمت اذ لا تسقط بعد ان
عليه الصلاة والسلام كذا قاله الربيع وهو مقيد بالاجاع لا يصلح باسما وبه صرح المالم السني في كافيته حيث قال تسقط الكفا
والسنة بالاجاع ليس يصح على المذهب الصحيح وفي تحريم الاكل واما الاجاع فذكر بعض المتأخرين انه يجوز ان يسقط
والصحيح ان التسقط به لا يكون لان التسقط لا يكون الا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والاجاع ليس حجة في حياته لانه لا
لا اجاع بدون رايه والرجوع اليه فرض واذا وجد منه البيان فالواجب للمهر هو البيان المسوع منه واذا صار الاجاع
واجب العمل لم يبق التسقط شرعا انتهى وظاهر كلام صاحب الخبر وجاعة اختيار عدم جواز التسقط بالاجاع مطلقا
بعض مواكاه المسوخ كتابا اوسنة او اجاعا الكثر في التلويح ان في الاسلام رده الله اليه يجوز تسقط الاجاع
بالاجاع وان كان قليا حتى لو اجتمع الصحابة على حكم ثم اجمعوا على خلافه حازوا المختار عند الجمهور هو التخصيص
على ما اشار للصفير رحمه الله وهو ان الاجاع العظمى المتفق عليه لا يجوز تسقطه وهو المراد بما سبق من ان الاجاع لا يسقط
ولا يسقط به والمختلف فيه يجوز تسقطه كما اذا اجمع القرن الثاني على حكم مروي فيه خلاف من الصحابة رضي الله عنهم
ثم اجمعوا بانفسهم واجمعوا من بعدهم على خلافه فانه يجوز ان تتهم مدة الحكم الثابت بالاجاع فتوقف اية نقاش
اهل الاجاع على خلافه وما يقال ان القضاة اوصى بوجوب امتناع التسقط فحجب ما يتوقف على العوى والاجاع ليس كذلك
انتهى واختار في بعض شراح الهراية انه ليس من باب التسقط لان الاعراض الان في عدم الرغب فهو تقرب لما كان لا
تسقط وتفتية صاحب الفتوح بان هذا لا ينبغي التسقط لان اربعة الدرع اليه حكم شرعي كاد ثابتا وقد ارتفع لا يقال
ان تسقط الكتاب بالاجاع لا يجوز ان التسقط دليل الاجاع لا هو بنا على انه لا اجاع الاعنة مستد فان ظهر والا وجب
الحكم بانه ثابت على ان الالة التي ذكرها عمر رضي الله عنه بطلان ذلك وهو قوله تعالى وقول الحق من ربيكم من شا
فليؤمن ومن شا فليكفر قلت وفيه كلام ولان على تقدير ما قرره صاحب الفتوح من ان التسقط هذا المذهب
دليل الاجاع لا هو لم يبق لقوله ان الكتاب لا يسقط بالاجاع فاية لان كل اجاع لا بد له من سند على ما ذكره فيكون
التسقط هذا السند لان يحمل قوله على ان الاجاع نفسه ليس بالتسقط واما التسقط دليل على ان دليل الاجاع قد لا يكون
قطبيا فليحكم على دليل الاجاع بانه يسقط مطلقا والله اعلم **هو المهر** **فقير وهو من له ادنى نشي ومكسبي من**
لا يشي له هكذا فرقت في الهراية وغيرها وقيل على العكس على وجه الاول اصح وهو المذهب كذا في الكفا الكافي
وفي الفتاوى من الفقهاء من ملك ما دون الضاب اخذ من قولهم يجوز دفع الزكاة الى من يملك دون الضاب
او من يضارب غير تام وهو متفق في الحاجة وهو ظاهر ولا خلاف في انها صفتان **هو الصحيح** لان العظمى في الالة
يقضي الغاية **وعامل ايجي بقدر عمله** ما يكتفه واعوانه بالوسط بدرة دهاهم وايامهم مادام المال باقيا الا اذا استقر
كفايته النصف فلا يزداد على النصف لان التصفيف غير ايضا فتدبر بالوسط لانه لا يجوز له ان يتبع شهوته في المالك
والشرع والمسلم لانه حرام لكونها اسرافا محضا وعلى التام ان يعثر من يرضى بالوسط من غير اسراف ولا تقصير
في بعض شراح الهراية وما باحثة العامل صدقة ولا تدخل العالة لها شرا فله كسايان فان قلت فعلى هذا ينبغي
ان لا تدخل العالة للفقير مع انها تدخل في حرمه قلت انما حلت للفقير حصة الصدقة عليه لانه قد غر نفسه لهذا
العمل فتحتاج الى الكفاية والغنى لا يمنع من تناولها عند الحاجة كابن السبل كذا في الصمد نقل عن البدايع وبهذا التعليل
يقول صاحب البعض المتأخرين ان طالب العلم يجوز له ان يأخذ الزكاة وان كان غنيا اذا غر نفسه لافادة العلم والتمسك
لكونه عاجزا عن الكسب والحاجة داعية الى ما لا بد منه وهكذا رايته بخط مؤلف به وعثر الى الوقعات والله
اعلم ومن احكام العالم ما ذكره في البرازية انه اذا ترك الخارج على المزارع بدون علم السلطان يحل له لو صرفه كالم
كالسلطان اذا تركه الخراج له انتهى **وكاتب** فبذلك له اعانة له على فله رقبته وهو المراد بقوله لان الملك تعالى في
الرقاب وهو المنقول عن الحسن البصري وغيره واطلقة فمثل ما اذا كان مولاه فقيرا او غنيا وقالوا لا يجوز للمالك
هاشيم لان الملك يقع للمولى من وجه والشبهة ملحقة بالحقيقة في حقهم كذا في الصمد نقل عن المخط وفي شرح الجمع
وان يجوز للمالك ان يمولاه وان كان غنيا وعلى هذا الفقير اذا استغنى وابى السبل اذا وصل الى ماله **ومدبرون**
لا يملك نصيبا فاضلا عن دينه هكذا قد في الكافي واطلقة في الكثر تبع القدر ورس وهو لا يخفى اطلاق في محل
التقيد وهو المراد بالعام وهو في اللغة من عليه دين ولا يجوز قضاءه كذا في بعض المختصرات وفي الفتاوى الطيبر
والدفع الى من عليه الدين وابى الدفع الى الفقير **وفي سبل الله وهو منقطع** **الفقير** كافي به في الكثر وهو
اختياره لقول ابو يوسف وهو المراد بقوله تعالى وفي سبل الله وعند محمد منقطع الحاج وقيل طلبة العلم واقفر
ط عليه في بعض الفتاوى **وابى السبل وهو من له مال لا معه والسبل** الطريق وهو غني بمكانه حتى تجب الزكاة في
ماله ونحوه بالاداء وصلت اليه وهو فقير يد اصبى فقر في اليه الصدقة في الحال الحاجة كذا في الكافي فان قلت

منقطع الفزاة او الحج ان لم يكن في وطنه مال فهو فقير والافقر من السبل فكيف تكون الانقسام بسبعة قلت اجيب
عنه بانه فقير الا انه زاد عليه بالانقطاع في عبادة الله تعالى وكان مغايرا للفقير المطلع الثاني عن هذا القيد
انتهى في فتح القدير ولا يحل ان يأخذ اكثر من حاجته وكفى به كل من هو غاييب عنه ماله وان كان في بلد ولا يقدر عليه
وفي المحمل وان كان قاصدا له دين على اناس لا يقدر على اخذه ولا يجد شيئا يحل له اخذ الزكاة لانه فقير يدركها
السبل انتهى كذا في البحر **بصرف الى الكلام او بعضه** هذه العبارة قيد جواز الانقطاع على واحد من صنف واحد
بخلاف قول اكثر من دفع اليهم او الى صنف فانه لا يفيد ما ذكرنا من ان لا يشك في جواز دفعها اليه عند نوبه
صرف في فتح القدير حيث انه ان يقتصر على صنف واحد وكذا ان يقتصر على شخص واحد انتهى ان المراد من الآية
بيان الاصناف التي يجوز دفع اليهم لا تعيين الدفع لهم وعند الشافعي لا بد ان يعرف الى جميع الاصناف فيعطى من
كل صنف ثلاثة لان اقل الجمع ثلاثة وكفى بقولك اذا دخل اللام على الجمع ولا يمكن حملها على المعهود ولا على الاستيفاء
براد بل على نظر الجمعية كما في قوله تعالى لا تحل لك السمان بعد هذه الايرادها العهد ولا الاستيفاء لانه
اذا اراد هذا الايراد براد جميع الصدقات التي في الدنيا لجميع الفقير الخ فلا يجوز ان يحرم واحد وليد هذا مع
اصول على انه ان اراد جميع الصدقات لجميع هؤلاء وجب ان يعطى كل صدقة جميع الاصناف ولا ان يعطى ثلاثة من
كل صنف فصار كقوله الصدقة للفقير والمكين والراعي ولا بد ان الصدقة مقسومة على هؤلاء لانها ان قسمت
على الاصناف في اصاب الفقير لانه ان يطلق عليه اسم الصدقة فيجب ان يكون مقسوما ايضا بخلاف ما اذا قال
ثلث مالي للفقير والاكين حيث يقع ان المراد بيان المصروف لا القسمة وما يدل على انه الآية لبيان الاصناف التي
يجوز دفع اليهم لا تعيين الدفع اليهم لهم قوله تعالى وان تحقوها وتوزوها الفقير فهو خير لكم ومن السنة انه
عليه الصلاة والسلام انه مال من الصدقة فجعلته في صنف واحد وهم المولفة ثم ان مال اخر جعله في الغارين
انتهى **في باب لا يطريق الاباحة الا في ما سجد** ارايتم ان يبي بالزكاة مسجد لان التملك شرط فيها ولم يوجد
وكذا بنا القطار واطلاح الطرقات وكذا انهار الحج والجهاد وكلما اتملك فيه **وكفى به بيت وقضا دينه ولو**
فقير ديني والدين فقير فان فقير من كان متبرعا ولا يجوز من زكاة ماله ولو فقير بامر من كان له نصيب على العدم
فيكون القاض كالمالك في قرض الصدقة وتنفذ ما يقتضيه بهار فية بعد انعدام التملك والى من بينهما ولا اصل
وان على وفه وان سفل وزوجية ارايتم ان لا يطريق زوج زوجته ولا زوجة زوجها لا انشر في المنافع عادة وفي دفعها
له خلافه لقوله عليه الصلاة والسلام لا تجوز ايجال الصدقة واجز الصلاة فانه لا امره ابن مسعود وقدمنا لانه عن الصدقة
عليه فكذا يجوز على النافذة كذا في الهداية اطلق الرخصة فمثل الرخصة من وجه فلا يجوز الدفع المعتد من باين
ولو ثلاث كذا في البحر فلا عن المراج **ولا الى مملوك الزكي** فدخل فيه التق والمكاتب والمذبح والم الولد **وعبد**
اعتق الزكي بعضه هذا اذا كان العبد كله لم يفت بعضه فلو بين اتيت فاعتق احد اعضاءه وهو مصر واختار
السالك الاستسقاء للفقير الدفع لانه مكاتب لشريكه ولو لم يكن الدفع لانه مكاتبه وهذا اذا كان الشريك اجنبيا
وان كان وله فلا لان الدفع للمكاتب المولد غير جائز كالزكاة لانه وان كان الحق مورا واختار السالك تعيينه فلما كانت
الدفع للمكاتب لانه اجنب عنه ولا ليس للفقير الدفع اذا اختار استسقاء لانه مكاتبه لانه بالحق ان يبي باعتاق الباقي
او الاستسقاء **ولا الخفي ومملوكه عن المكاتب** اما الخفي فحديث معاق: التهور خذها من اغنيائهم وردها في فقرهم والكراد
بالخفي هنا من يملكه ايضا بامطاع اسوا كان ناميا او غير نام بشرط ان يكون فارغا عن حوائجه المصلحة لانه لو كان
مستغنيا بها حلت له فقل لمن ملكه كتابا انسانا نصابا وهو من اهلها الحاجة لان زاحت على قدرها لو كان جاهلا
والفقير عني بكنهه ولو كان محتاجا اليها لقضاء دينه فيجب مع بيعها في القينة وبه جزم في النظم الوهابي وقيد الزكاة
لان التملك يجوز الخفي لا يبيهاش **اما بقية الصدقات المفروضة والواجبة والكفارات والندور وصدقة الفطر**
فلا يجوز صرفها الخفي لقوله عليه الصلاة والسلام لا تحل الصدقة لغني واحد الفلاسما لان الصدقة على الغني هبة
كذا في بعض المعشرات **واما صدقة الوقف** فخصر في هذا الى الغني ان سرامه الواقف والا فلا والخفي ان يبي من الصدقة
الواجبة من الفقير وبها لهما وكذا لو وهبها له لما علم ان انبذل الملك كسند العي في فواجهاه ولم يملكها منه ذكر ابو
القاسم السني انه لا يحل تناول الخفي وقال الخواهر ولد مثل كذا في الفوائد الناصية قال خفي والذكر يظهر من جميع الاول
لان الاباحة لو كانت كافية لما قال عليه الصلاة والسلام في واقعة بريدة هو لها صدقة ولنا هدية كالاخي لان
يقال بالفقر بين الهاشمي والخفي فان قبله فخصر لما تقدم ان الشبهة في حق الهاشمي كالحقيقة بدليل منع الهاشمي
من العالة بخلاف الخفي **ولا يخلت النصاب** النامي المذكور الخفي من الابل السائمة فان ملكها او نصابا من السوائم من
ايها كان لا يجوز دفع الزكاة له سواء كانت ثمان ما يبي ردها ولا وقصه به شرع الهداية قلت وبه يظهر ضعف
ما في النظم الوهابي وينسب من انه اذا كان له خمس من الابل لا تبلغ قيمتها نصابا يجوز اخذ الزكاة ويجب عليه الزكاة وهي

قاله

منشأة عنها واسه لعل واما مملوك الخفي فلا ان الملك يقع له وهو ليس بمصرف كافي الكافي فاذا كان المراد بالصدقة المذبح
المستقر لما في بده ورفته **اما فقير** زد فيها لصدمة ملك الخفي الكسابة في هذه الحالة عند الامام كارع خلافا لها واطن
في المملوك غير المكاتب فمثل التق والمذبح لم الولد والزمن الذي لم يبي في عياله ولم يبي شيئا او كان مولاه غايبا خلافا
لما روي عن ابو يوسف في الاخير واختار بعض اهل التحقيق لا يبي وقوع الملك لمولاه بهذا العام دفع والاولى الاطلاقات
كما هو المذهب لان المانع وقوع الملك لمولاه وهو يقع له في حاله ولا ما طالب الخفي فيجوز دفع اليه فلا بد من اخر
واسه اعم **وطفله** لانه بعد غيابه بالايه بخلاف ابنه الكبير مطلقا وقيد بمولاه وطفله لان الدفع جليظ فلا بد ان
اب الخفي وزوجته جائز ما وافضها بقية **ولا يبي هاشم** **وملاهم** ارايتم ان يجوز دفع اليهم هاشم ولا الى موالهم حديث
البخاري عن النبي لا تحل لاصدقة ولحديث ابو ذر مولى العقم ستم اشهم وانا لا تحل لنا الصدقة وهم على عباس
وجعفر وعقيل وجارث بن عبد المطلب كذا في الهداية وشرها ومشي عليه الزيلعي والمحقق في فتح القدير وشرها
باخراج اهل البيت واولاده من هذا الحكم لان صفة الصدقة لبي هاشم كرامة من الله تعالى لهم ولزيتهم حيث نفعوه
الصلاة والسلام في هاشمهم واسلامهم وابولهب كان حريصا على ان لا يصير النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستخفها بنيه وهو
مقول عن الكرخ وكان هو المذهب لان الامام الكرخ عن هو اعم لم يذهب اصحابنا وظاهر الرواية المنع مطلقا وروى ابو عمر
عنا الامام انه يجوز الدفع الى بني هاشم في زمانه لان عوصنها وهو الخفي لم يصل اليهم اهل الناس او الغنائم وبها لهما الى استحقاقها
وادالم يصل اليهم العوصن عاد والى الموصوف واصارها الطاووس وروى اباهاشم يجوز له ان يدخل زكاته الى هاشم مثله و
وجازت الطلوعات من الصدقات والوقف لهم ارايتم ان يبي هاشم اما التملك فبالاجماع كافي النهاية نقلنا عن العتابي كالتملك
للفي وبقية صاحب المراج واختاره صاحب المحيط بفتح او عزاه الى النوار ومشي عليه الا قطع في شرح القدير واختاره
في غاية البيان ولم ينقل شراح الجمع غيره وكان هو المذهب كافي البحر وجزم به من لا خفي منته وشرحه ولم يحل خلافا
ولم يشعر به وانت الشارح الزيلعي لا يخفي الطلوع على وجهه بشعره بترجيح الحرية وقوله المحقق في فتح القدير من
جهة الدليل لاطلاقه وقد سوي في الخفي بين الطلوع والوقف ونسبه من لا خفي وفي منته وشرحه وقيد في بعض الخ
المعشرات بما اذا ساهم في الوقت لما اذا لم يسهم فلا فانه اصادقة واجبة وردة في فتح القدير ونقل فيه بعضهم فاعرض عنه
طلبا للاختصار **ولا الى دهم** لان دفع الزكاة الى من لم يبي حديث معاذ خذها من اغنيائهم وردها في فقرهم فان قلت ان التعيين
لا بد ان يبي القصد كيف ساء الاستدلال قلت الاستدلال انما هو بالامر من يبيها الفقير المسكين فالصرف الى غيرهم قول
للصواب حديث معاذ مشهور وقيل الزيادة به على الكتاب وليي كاد خبر واحد فالعام خص منه البعض بالدليل
القطعي وهو الفقير الخفي لاية واصوله وفروعه بالاجماع فيخص الباقي الواجب كالحق في الكتب الاصولية **وجاز غير**
اهما دفع غير الزكاة **وعني العشر والخراج** اليه ارايتم ان يبيها اوجبا كان او نطوعا الصدقة العقل والكفارات والندور
ولقوله تعالى لا ينهاكم الله ان يعطيكم من الدين بالية وحضت الزكاة بحديث معاذ ولحق بها العشر لا مصرفه صرف الزكاة
وكذا الخراج في شرح العشر من لا خفي وهو واردة على قول اكثر من وجه غير ما كالاخي وقيد بالذي لان جميع الصدقات
فرضا كانت او واجبة او نطوعا لا يجوز الخفي لانه في غاية البيان واطلقة فمثل السمان وقيد صرح به في
النهاية كما نقله مولانا في بحر وفي الحاوي القدير وعن ابو يوسف انه لا يعطى الزكاة ولا صدقة الفطر ولا طم
الكفارات وهو ما عليه الخفي انتهى دفع **بقر فان انه عده او هاشم او حري** **ولو ستمنا اعادها** هو ما روي في
ذكر فظن انه مصرف فظن انه عده او هاشم لانه لا يعيد الزكاة لانه بالدفع الى عده لم يخرج من ملكه والتملك ركن
في كسب مكاتبه حق فلم يبق الملك والخريف ليس بخلا دفع الصدقة اصلا كما ذكرناه ولو كان مستمنا وان بان غناؤه
او كونه ذيبا او انه احم او انه او هاشم لا دفع الزكاة بقر فان انه واحد ما ذكرنا اعادة عليه لان الوقوف على هذه
الاشياء بالاجتهاد لا القطع فنبى الامر على ما يقع عنه كما اذا استصنت عليه القينة ولو امر بالاعادة لكان صحيحا ايضا
فلا قابلية فيه وفي قوله دفع بقر اشارة الى انه لو دفع بقره لا يبيها اذ اخطا **وكرو اعط انصاب فقير** ارايتم ان اعطاه
ما يبي رهم فضا عدا مع الكراهة لفقير واحد لان اذا بقر في الفقر ان الزكاة امانة بالتملك والمذبح اليه في حالة التملك
فقير وانما يبيها بعد تمام التملك ضرورة لكنه يكره لفقير الفقير كالموصي ويغني به خاسرة **اذا كان** ان المدفوع اليه
مدبونا او صاحب عمل او فرفه عليهم لا يخفى كالاخضاب كما ذكر في الفوائد الزينية وغيرها وكرو نقلها الى خرافة
او اوجع او بن دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب علم او الى الزهاد او كانت حيلة فلا يكره ذكر في الفوائد الزينية
ولا يجوز دفعها الى اهل البدع في المختار قال في الفوائد الزينية المختار انه لا يجوز دفع الدعاء الزكاة لاهل البدع في مختار
الفتاوى لا يجوز اعط الزكاة للكراسية لانهم مشبهة في ذلك انه تعلق قال رحمه الله وعنه من المشبهة من الصفات
اقل اصلان الكر اسفة لا وابتقى جواز دفع الزكاة اليهم فلما قيل ان يقول يجوز ولما قيل ان يقول لا يجوز وهو المختار لان

الي يبي

تمت

ان

تخبر

وعليه التقوى وقد اختلف التصريح كذا في كذا ما يرد من ان التقوى بدخول رمضان بان التقوى عليه فيكون العمل عليه كذا في كذا
وفي الجوهرة والصحيح انه يجوز اذا دخل شهر رمضان وهو اختيار محمد بن الفضل وعليه التقوى ومن ثم عولنا عليه
في المختصر اما التأخير فلا ينافي به ماله فلا يفتقر بعد الوجوب لا بل لا بد من كونه حتى لو مات ولده الصغير او ملكه
يوم الفصل ان سقط عنه او افتقر بعد ذلك فذلك وفي اس وقت ادى كان موديا لا فاضيا الى سائر الواجبات
كذلك البديع **وجاز دفع كل شخص فطرته الى مسكن على المذهب** وظاهر ما في التبيين وفيه القبول ان المذهب ار
المنع وان القابل للجواز انما هو الكرخي فخرج الولوي وقاضي خان وصاحب الميسر والبذائع بالجواز من غير ذكر
الخلاى وكان هو المذهب كقربى الزكاة وقد نقل الزيلعي الجواز من غير ذكر خلاى في باب انه الظاهر كذا في الصريح
جاز دفع صدقة جماعة الى مسكن واحد بلا خلاف في جواز حطه الروضة حطه امر الزوج بحطها بغير
اذن الزوج ودفعه الى فقير جاز عنها امر الروضة لاعتبار الزوج عند ذوقه صيغة خلاها هو محمولة على قولها
اذا اجاز الزوج كذا في البحر نقل عن الفتاوى الظهيرية وعلمه في اجرة الفقهاء بانها لما اخلت بغير اذنه
صارت مستهلكة لحصته لانه لم يملكه عند قطع حق صاحبه عن العبي وفي قولها لا يقطع ويجز
عنه لعدم العلة ولا يثبت الامام على صدقة الفطر بما عيان ابنه صلى الله عليه وسلم لم يبعث عليها كذا في البحر
البذائع **وصدقة الفطر كالزكاة في المصارف الا في الدفع الذي لا تقدم تقديروا** **ولو دفع صدقة فطرته الى زوجة**
عنه جاز وان كانت تقفها عليه كذا في البحر نقل عن عمدة الفتاوى للصدر الشهيد وذكر الزو وسق ان الافضل
من الزكاة في معنى زكاة المال وصدقة الفطر الى احد هؤلاء السبعة الاول اخوته الفقراء واخوانه واولاد اخوته
واخوانه المسلمين ثم الى اعمامه الفقراء ثم الى اخواله وخاله وسائر ذوى ارحامه الفقراء ثم الى الجيران ثم الى اهل سكوته
ثم الى اهل صرته وقال الشيخ الامام ابو جعفر الكلي الغبار لا تقبل صدقة الرجل وقربته محال حتى يبدى بهم فيسده
حاشيتهم ثم اعطى في غير ذلك ان احب لدفع الفتاوى الظهيرية لومات من عليه صدقة الفطر فادى عنه وارثه
جاز للرجوع الى افر او الحامل او الموضع لو اقبل في رمضان لا تسقط عنهم صدقة الفطر لو اقرت من عبد او اسدا
وتجده ثم رده فصدقة الفطر على المشتري ويعطى الفطر حيث هو ويكره ان يبعث الى موضع اخر الا الى ذوى قربته
من ذوى الحاجة والافضل ان يورث عن عبيد واولاده حيث هم عند يوسف رحمه الله وعليه التقوى وعند محمد رحمه الله
يورث حيث هو ولو اتي صدقة الفطر ثلاثة اشياء قبل الصوم والفلاح والحاجة الموت من سكرات الموت وعذاب
القبور الطمان السابعة وعن ابو يوسف رحمه الله اذا ادى عن زوجته وعن اولاده الكبار جاز وان لم يورث ذلك لانه بمنزلة
المادون عنهم عادة وعليه التقوى ولو كان العبد مريض بخبرته كان صدقة الفطر على ماله الدرة وكذا العبد العارية
او الودعة والمصدق الحادى عدا او خطا لا ملك الا انما يورث والدفع الى المجنى عليه بقصوره على حاله كذا في الحاشية
واسه اعلم هذا **كتاب** **في بيان احكام الصوم** اطرو عن الزكاة وان كان عالة بدنية مقدمة على الزكاة
المالية لقدرتها على الصلوة في ايات كثيرة وذكر محمد الصوم عقب الصلاة في الجامع الكبير والصغير نقل ما قلنا وهو
في اللغة الاسانك ثم جعل عبارة عن هذه العبادة ومنه صام الفريز اذ لم يعتل ومنه قول النابتة خيل صيام كما
في الغريب واما الزرع فاسند كره في المختصر وركنه حقيقة الشرعية التي هي الامساك بالخصوص وسببه مختلف
في النذور والنذر في صوم الكفارات سببه ما يضاف اليه من الحنث والقيل والظهار والفطر وسبب رمضان
شهر حجة من الفهارق فاقا ولكن اختلفوا في ذهب السرخسي الى ان السبب معلق بشهود الشهر حتى استوى الليالي
واليالى وذهب الدوبوسي وفتح الاسلام وابوالسر الى ان السبب الليالي وور الى ان السبب الليالي لا يفرق من كل يوم
لصوم ذلك اليوم فيجب صوم جميع الايام مغايرت اياه ومرة الخلاى تظهر فيه افاق في اول ليلة من الشهر ثم جن
قبل ان يبعث ويصلى الشهر وهو يجوز ثم افاق فقل قول السرخسي يلزمه القضاء على قول غيره لا يلزمه القضاء ويحج
السراج المحقق في شرح المغفر **وهما** الصوم في الشرع **اساك** عن الفطر الثلاث وهو الاكل والشرب والحج والركن
بالاكل اذ حال شئ بطنه اهم من كونه مأكلا او شربا ما وصل الى الدماغ فانه مغفل لما بين الدماغ والكوف نفذ
فا وصل الى الدماغ وصل الى الجوف كما مر به في البحر ونقل عن البذائع حقيقة بان لم يوجد من شئ من الفطر حقيقة
او كما قد نقله من اهل النسيان فانفسه حاكم حقيقة لوجوده في كل وقت وهو اساك الخ اول من قول الكلي تعا
لغيره من ذلك الا ان لا الله يحتاج الى تقبيل الزكاة بالاسانك يكون فعل المكلف لانه لا تكليف له بمقدور ولا غير
غير مقدور ونفسه القادر من ان ينافى وان يثام ينفذ وان يثام ينفذ وان يثام ينفذ وان يثام ينفذ وان يثام ينفذ
وهو اليوم وانما اخصص به للنهي عن الوصال وكونه على خلاف العادة وعليه بين العادة اذ ترك الاكل بالليل
معناد من شخص مخصوص وهو الذي اجتمعت فيه شروطه وهي ثلاثة الاسلام والظهار عن الجهر والقضاء
والنية كذا في البذائع واقصر في فتح القدير على ما عدا الاول لان الكافي لانية له فخرج بان شرطها ولم يجمعها المعتل

في السببية

البر

والافاق

والافاق شرط للصحة لان من نوى الصوم من الليل جن في النهار واعمر عليه يصح صومه في ذلك اليوم وانما لم يصح
في اليوم الثاني لعدم النية لانها من الجنون والمضي عليه لا يتصور كعدم اهلية الاداء اما البلوغ فليس من شرط الصحة
لصحة من الصبي العاقل ولهذا يباب عليه وزاد في فتح القدير العباد الوجوب او الكون في دار الاسلام لان كذا في اذا
في دار الحرب ولم يعلم بغير صفة رمضان ثم علم ليس عليه قضاء ما مضى وزاد في النهاية على شرطها الصفة الوقت القابل
لخراج الليل وفيه بحث لان التعليق بالنهار داخل في مفهوم الصوم لا فطرته كان التحقيق في الاصول ان القضاء والنية
المطلق وصوم الكفارات من قبيل المطلق عن الوقت لان المقيد به كذا ذهب اليه في الاسلام وحكمه سقوط الواجب
ونيل ثوابه ان كان صوما لرايا والا فالثاني كذا في فتح القدير قال مولانا صاحب البحر وفيه بحث لان الصوم الليلي النية
لا ثواب فيه فالاولى ان يقال والا فالثاني ان لم يكن بينهما علة والا فالصحة فقط واقسامه فرضه واجب ومسنون
ومندوب ونقل ومكره تزيها ونحوها في الاول رمضان وقضاه والكفارات والواجب والمنذور والمنسوخ عاشر
مع التاسع والندوب صوم ثلاثة ايام من كل شهر ويندب فيها كونه في الايام البيض وكل صوم ثبت بالنية عليه
والوعد عليه كصوم داود عليه الصلاة والسلام وعلى سائر الانبياء والنقل ما سبق ذلك مما لم يثبت كراهته وله
والكراهة تزيها عما تنزه عن التاسع ونحو يوم المهرجان ونحو ايام التشريق والعديد كذا في فتح
القدير **ربح نية** وهي شرط عندنا في تقدم وعند الشافعي ليل يوم وقال زفر بن يحيى من الصبي المقيم في نهار رمضان
بدون النية ولما ان الصوم اساك واقف حاله صومه نقله وانه عمل العباد فلا يقع الا بالنية وكما وقتها فبعد غروب
الشمس الى الصلوة الكبرى كما ساقى تحقيقه حتى لو نوى صوم الغد قبل الغروب لا يجوز بالاجماع كذا في المحقق **وسبب**
صوم رمضان شهر حجة ومن الشهر وفلان تقدم الكلام عليه **وهو** هو الصوم من حيث هو يقيم الى اقامتها
فرض من الصوم رمضان اداء وقضا وانما كان فرضا لثبوتها بالدليل القطعي الموي بالاجماع وهذا الحكم بقدر جاز
وكانت فرضيته بعد ما صرفت القبلة الى الكعبة لعشرى شعبان على راس ثمانية عشر شهرا من الهجرة وهو في الأصل
شقق من رمضان استرق سبه لان الذنوب حثرت فيه وهو غير متصرف للعلية والالف والنون قال الجوهري جمع
على ارمضا ورمضان قال وقال الفرابع على ما بين كسلاطين وشياطين **والكفارات** فانها فرض في ثبوتها بالاقايع ايضا
ونها **واجب كالنذر للمعين** كما اذا قال لله على ان اصوم يوم الخميس مثلا **والمطلق** كقول له على ان اصوم
صوما يوما مثلا وانما اختارنا وجوب النذر كما وقع في الهداية لان النذر اعادة فيه خصوص من خصص منه المنذور
الذي ليس من جنسه واجب شرعا كعبادة المريض واليكن مقصود في العبادة كالنذر بالوضوء لكل صلوة والنذر بالمه
بالمعصية فلما خفت هذه المواضع بقيت لا يجوز لوجبة قطعا كالاية الاولى وخبر الواحد **وقيل هو** هو النذر **فرض**
على المظهر اختاره في الجمع ورجحه في فتح القدير للاجماع على لزومه وفي شرحه الوفاية الى قول النذور اذا كان من العباد
المقصود بالصلوة والصوم والنجس وكذا في قوله ثابت بالاجماع فيكون فطري الثبوت وان كان سندا للجماع ظاهرا وهو
العام المخصوص فينبغي ان يكون مختصا بغيره فاما النذر والظاهر ان مراده بالعرضة هنا الاعتقاد الذي يكون جازيا
كما نذله عليه عارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا يثبت ما يطلق الاجماع على فرضية المقول بالثبوت في صوم
رمضان طام ثبت في المنذور نقل الاجماع على فرضية بالثبوت في فرضية الوجوب فان الاجماع المنقول بطريق الشرة
والاحاديث العويوب دون الفرضية كما نقل في كتب الاصول منها **نقل غير** هو ان يرضى بذكر من الفرض والواجب ان
ان يكون مستمرا او متزوا او مكرها **فيمض صوم رمضان والنذر للمعين** **والنقل** نية من الدليل الى الصلوة الكبرى
عند اعادة النذر الشرح من الصبي الى المغرب فلما ادى بالصلوة الكبرى يتصق في ابدان تكون النية موجودة
في اكثر النهار ويشترط ان تكون قبل الصلوة الكبرى وفي الجامع الصغير نية قبل نصف النهار الشرعي وفي مختصر القندرة
الى الررفال والاول اصح كذا في شرح الوفاية وفي التلويح اعلم ان المراد بنصف النهار هنا هو الصلوة الكبرى لانها نصف
النهار الصوم اعني من طلوع الفجر الى غروب الشمس وما الزوال فهو نصف النهار باعتبار طلوع الفجر وغروبها واختاره
لوفى فيل الزوال بعد الصلوة الكبرى لم يصح لعدم مقارنة النية لكثر النهار الصوم **مطلق** النية وهو ان يتوضف
لوفات الصوم دون الصلوة كوقت الصوم فان مراده مطلق النية نية مطلق الصوم من غير تقيد بكونه مثلا او
فرضا او لغيره ان الصوم يصح بالنية المطلقة من حيث ايمانها ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم
ارفي انه ينادى رمضان منها بطلق النية ونية واجب آخر **ونية نقل** **وخطا في وصف** **اداء رمضان** ان العزم
تعين فيه بقوله عليه الصلاة والسلام اذا شيعان فلا صوم الا رمضان وكل ما هو متعين في مكان يصاب باصل النية
كالتمسك بالاداء يصاب باسم جنسه بان يقال يا حيوان كما يصاب باسم نذره بان يقال يا انسان واسم عليه بان يقال
يا زيد وانما يبقوله وخطا في وصف بقوله في اداء رمضان لما ان النية لا يصح نية واجب اخر بل يقع عما نوى وكذا النذر
المعين لا يصح نية واجب اخر بل يقع عما نوى بخلاف رمضان والفرق بينهما ان التعيين انما جعل بولاية الناذر ولما ابطال

ولهذا

ان الاسانك فيه مستحق من جهت
الصوم فيصح عنه في الوعد
بالنصاب من التغير بعد الوعد
بدون النية

بل

التشني

في فتح القدير وغيره ولم يردوا التفرقة في الواحد والا فلا فاقول الاشهر وهو متفق بل المتواتر قد ورد من لم يقع
العمل بغيرهم من بين اصحابهم من الخلايق وما حرمنا به في التخصيص هو ظاهر الرواية وروى الحسن بن احمد عن ابي جعفر انه
سئل فيه شهادة رجلين او رجل وامرأتان سواهما بالسماعة اوله يكن كادى عنده هلال رمضان كذا في البحر تقيلا
عن الباقين قال هؤلاء اصحاب البحر ولم ارجع فيهما من المشايخ وبينهم اهل بها في زماننا لان الناس كانوا يسمون من
الاهلية فاستحق قولهم مع توجههم طارئين لما توجه هو اليه فكان التفرقة في ظاهر الظاهر لم يرد الجمع
لكن الكثير في ظاهر الرواية يشيرون عن ابي يوسف انه قد رده بعد القامة خربين وجلا وعين خلف بن ابراهيم
خمسماية بليغ قليل وقيل ينبغي ان يكون من كل سبع جماعة واصدا وانسان وعن حماد بن عيسى يفرض مقدار العتة والكثرة
الوراء اليوم بل في الباري وفي فتح القدير والخلف ما روي عن ابي يوسف ان العتة لتراخي الخبر ومجيئه من كل جانب
انهم وقد تقدم ما هو المذهب واسمهم **شهدوا انه شهد عند قاضي مصر شاهدان بروية الهلال وقتي به وجواب استحقاق**
شرائط الدعوى قتي القاضي يشهدان بمرور يوم واحد من شهر رمضان في شهر رمضان من مذهب اصحابنا
انه اذا استفاض الخبر فيما بين البلدة الاخرى يلزمهم وفي فتح القدير بعد تحريه تحت اختلاف المطالع وان ظاهر المذهب
لزوم الصوم على اهل الشرق بروية اهل المغرب قال غياث الدير متاخر الروية اذا ثبت عندهم روية او بليغ بطريق
موجب حتى لو شهد جماعة ان اهل بلد كذا رواه هلال رمضان فلكم يوم فصاوا وهذا اليوم ثلاثون بحسابهم ولم
يروا هلالا لشوال ايام فطر عذر ولا يترك التراجع هذه الليلة لان هذه الجماعة لم يشهدوا بالروية ولا على شهادة غيرهم
وانما كروية عنهم ولو شهدوا ان قاضي بلد كذا شهد عنه اثنان بروية الهلال في ليلة كذا وقتي يشهدان بها ان القاضي
ان يحكم بشهادتهما ان قضا القاضي حجة وقد شهدوا به انهم شهدوا بوقت ما في المحرم والاول من ملاحه بخلافه ظاهرا
ويكفي حله على ما اذا لم يستغفر الخبر فيما بين البلدة الاخرى او على القول للمقابل للصحيح واسمهم **ويصدقون ثلاثين**
بقول عدلين صل الفطر ويقر عدل اي لو صاموا بشهادة عدلين او بشهادة واحد حيث يجوز وفي هلال شوال فانهم
لا يفصلون في الصورة الثانية فتثبت الرضاينة لا الفطر خلافا لما روي عن محمد بن ابي يعقوب وصحة في غايه البيان
والمذهب ما احتجوا به في التخصيص من الوجوه في الاحكام ويفطرون في الصورة الاولى اتفاقا كما في البحر تقيلا عن البراء
وكنى البراء في حقه خلافا **لا يصح كالفطر** اهل هلال ذي الحجة كهل هلال شوال فلا يثبت مع القيمة للبرجلين او رجل وامرأتين
ولمصلحة الصوفى والكل سوا الذين جمع عظيم على ما قدمناه وانما كان كهلالة دون رمضان لانه تغلف به حتى العباد
وهو التقوى مع الجوع الاضاحي وذكر في النوادر وقد روي عن ابي حنيفة انه كرمضان لانه تغلف به امر ديني وهو وجوبه
الاخصبة والاول ظاهر المذهب كما في الخلاصة وهو ظاهر الرواية وهو الاصح كذا في الهديفة وشرحهما وتبيين الكثر
وكان هو المذهب وان صح الثاني صاحب الفتحة كما حكاه عنه في البحر **اختلاف المطالع غير معتبر على المذهب** وهو
ظاهر الرواية وهو احوط كما في فتح القدير وعليه الفتوى كما في الخلاصة فمثل ما اذا كان بينهما اتفاق تحت
تختلف المطالع او لا **ميدان اهل الشرق بروية اهل المغرب** اذا ثبت عندهم بطريق موجب وقيل يقتضي فلا يلزمهم
بروية غيرهم اذا اختلف المطالع وهو الاشبه كذا في تبيين الكثر والمطالع جمع مطالع بكسر اللام موضع الطلوع
هذا باب في بيان احكام ما ينسد الصوم وما لا ينسد الفساد والبطلان في العبادات
بمعنى واحد وهو عدم الصحة وهي عند الفقهاء انقطاع وجوب القضاء الاثني بالشرائط والاركان بخلافه في العمل
فان ترتب اثر المعاملة المطلوب التماسه من جها هو الفساد وغير مطلوب التماسه وهو الصحة وعدم الترتب
اثر اصله هو البطلان **اذا اكل الصائم اوجاع او شرب حال كونه ناسيا** وهو قيد الثلاثة والقياس في هذه ان يفضل كل
ذهب اليه مال الله تعالى ولكن روي ابو وهب بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا شرب وهو ناسيا ما اكل او شرب فليتم
صومه فانما اطعمه الله او سقاه فراه الخاري وسما فان قلت لم يجوز انه يكون المراد الحديث لاسمائه تشبها بالمال فان
قلت المأمورية اتمام الصوم وبكامله انما يشبهه لانه صومه وكيف لا يراد بها الصوم الشرعي والمحل على المفهوم المشي
الشرعي حيث لم يكن في لفظ الشارع واجب خصوصاً ويؤيده ما روي انه عليه الصلاة والسلام قال اكل اكل الصائم
ناسيا او شرب ناسيا فانما هو رزق ساقط اليه فلا قضاء عليه رواه الدارقطني وقال اسناده صحيح وادانته
في الكل والشرب ثبت ايضا في الجماع دلالة وصحة النسيان عدم استقصاء الشرع وقت حاجته قالوا وليس عذر في حق
العباد وفي حقوقه تعالى عذر في سقوط ما الحكم فان كان مع ذكر ذلك اداع اليه كالحاصل لم يسقط التقصير
بخلاف سلامه في العتة فانه ساقط لوجود الداعي وان لم يكن مع ذكره معه اداع كالحاصل سقط وان لم يكن
معه ذكر اداع فاطل بالسقوط كترك الذابح النسيان وخرج ما اذا اكل ناسيا فذكر نسيان بالصوم فامتنع من اكل فسد
صومه في الصحيح والا فلو كان لا يذكر ان كان نسيانا وان كان ناسيا بقوى على الصوم بذكره ان لا يجزى **اودخل حلقه** ارجل حلقه

انه قادم

الآدم

ولا

الصائم

الصائم عار او ذهاب او دهن او احترق او اكل او قتل او قبل او احتكم او اترك ينظر او يبق بل في فيه بعد الحضنة
وانتفع به الرقيق او دخل الماني اذنه وان كان نعلنه كما احتكم في العداية وخرج الولي الى يده صومه
مطلقا على المختار وفي الثانية انهم ان اكلوا ما دخل اذنه لا يفدون صومه في اذنه فالحق انه يفدون لانه
وصل الى الجوف نعلنه ورجعه الكمال او طعن برمح فوصل الى جوفه وان بقي في جوفه لانه لم يوصله منه الفعل
والاصلاح البت ولو دخل السم حنجره وخرج من كلب الاخر لم يفد صومه ولو اكل في الجوف فخرج
لم يفد صومه كذا في الثانية **او ابتلع ما بين اسنانه وهو دون الحنجره** فبقي لان ما فوقه كثير يفد صومه ولو
اخرجه وابتلعه ففد صومه كما ابتلع سمه من خارج لكن تكلموا في وجوب الكفارة والمختار الوجوب
كما في الثانية وهو الصحيح كما في الخبرين عن الجوع بخلاف ما اذا مضى السم من حنجره لا تفرق بينهما الا اذا
فقد الحنجره فان صومه يفد وفي الكافي في السم قال ان مضى السم من الاذن او جرحه في حلقه قال في فتح
القدير وهذا حسن جدا فليكن الاصل في كل قليل مضى صومه وصرح في المحيط بما في الكافي **اخرج الدم من بين اسنانه**
ودخل حلقه يعني لم يصل الى جوفه اما اذا وصل وكانت العتة للبصاق فلا فساد كما مر به في شرح الوهبانية
وصحفت قال عطاء بن العفا والكنى الخاص الدم اذا خرج من اللسان ودخل الحلق والرجل صام فكانت العتة
للصاق لا يفد وان كان الدم غالبا يلزمه القضاء والكفارة لان اللسان حكم الكل وان كان سوليب ان تكون
السمعة على القياس والاستسكان على قياس الطهارة فيلزمه القضاء بوجوب الفساد احتياطا وكثر في الواقات وفي
البرازية فيلزم عدم الفساد في صورة غلبة البراز بما اذا لم يجر طهره وهو حسن **اودخل عوطي في بطنه وطهره**
خارج وكذا لو ابلغ خطا وطهره بيده او شربه بيده وان ابلغ الطول فكذا في البرازية **اودخل اصبعه**
البابة فيه امر في برونه في البابة لان الرطوبة تنفسه بالغ في الاستسكان في موضع الحنجره فله ولا كفارة
وهذا قدام يكون ولو كان مبروثا دا عظمها او نزع الجامع حال كونه ناسيا في الحال عند كونه يعني بعد الجماع ناسيا
واول قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر او الناسي يتكرران نزع نفسه في فوره لا يفد صومه في الصحيح من الرواية وان كان
عليها حتى ينزل ماءه اختلف المشايخ قال بعضهم عليه القضاء الدوام على الفعل عليه وان حرك نفعه بعد الذكر
وبعد طلوع كان عليه القضاء والكفارة وهو لا نظير ما اذا اوجع في امراته ثم قال لها ان جامعك فانت طالع فان نزع
نفسه لا يجزى وان لم يزع ولم يجر حتى ينزل ماوه وان نزع لا يجزى وان حرك نفسه يقع الطلاق ويغير رجعا بالبراءة
الثانية كذا في الثانية **اورد القوم من فيه اوجاع في مادن الفرج ولم ينزل** لان فساد الصوم في الجماع عرف نساوا
والجماع قضا الشهوة بحاسة العضو ولم يوجد **اودخل كروية بهيمة من غير انزال او فطر في اصيله** سوا
كل ما اوردناه وهذا صمد خلافا لابي يوسف وهو امنى على انه هل بين الناسة والجوف منفذ او لا والخلاف
فيما اذا وصل الى الناسة اما ما دام في قصبة الذكر فلا يفد صومه اتفاقا كذا في الخلاصة وقيل بالاحليل الذي
هو يخرج البول من الذكر لان الاقطار في قعر المرأة يفد بخلاف على الصحيح كما في البحر تقيلا عن الغاية وفيه
عن الولي حجة انه يفد بالاجماع وفي تزيح الجمع لان في شدة الاحليل يخرج البول ويخرج اللبن من الثدي **واصح**
الصائم حال كونه جنبا او غائبا من الغيبة **اودخل اقمه خطا ناسته فادخله حلقه ولو كان ذلك عند اودان**
نستاهه لم يفطر جزا قوله اذا اكل الصائم الخ في البرازية صلب الصائم خطا فوصل الى حلقه واحب اليه لاشي عليه
وان عمدا وكذا اذا شرب اشتباه بالزق عند الكلام وكثره فان نعلنه اخرج الدم من بين اسنانه والبراز غالب فالتله
ولم يجر طهره وان غلب الدم او سواها فذكر في شرح الحاشي في الصوم بغير النجاسة من فساد النجس وان
جرت فيه من بحر او فطر على وجهها لم يجزها اكل في اصح الوجهين وفي الوسط اوجع الرقيق قصد ان يشربه لا يفد
صومه في اصح الوجهين وفي هذا ينبغي ان يحتاط في القامة والله البراز حتى لا يفد صومه على قوله بخلافه كذا في البرازية
وان اخطأ خطا او مكرها وهو ان الخطا ان يقصد بالفعل غير المحل الذي يقصد به الجنابة كالحضنة تشر الى الحلق
والنكاح في بطنه بالناسي لانه لا يغلب وجوده وعذر الشبان من قبله له الحق والاكراه من قبل غيره فيفتقران
كالقيد والبريق العاجز عن الاداء في قضا الصلاة حيث يقضي القيد لا الرقيق واما حديث رفع عن ابي الخطاف
من باب القضاء وقدر يد الحكم الاخر من فلا حاجة لادارة الدينون اذ لا عزم له بما عرف في الاصول والفرق بين صورة
الخطا والنسيان هنا ان الخطا لا يكر للصوم غير قاصر للشرع والناسي عكسه كما في بعض شروح العداية والواجبة بالخطا
جائز عن خلاف المعتدلة ونحوه في تحريم الاصول للكمال وما للحق بل كره النام اذا صب في حلقه ما يفطر وكذا الثانية اذا
جامعها رجلا ولم ينتبه وفي الثانية النام اذا شرب فسد صومه وليس هو كالناسي لان النام اذا ذهب العقل اذا
لم يفكر في حنجرته ونحوه كذا في نسخة من شئ التسمية **او ان ناسيا فظن انه اخطأ فدخل حلقه** الا انه ظن في موضع النسيان بالخطا
وهو لا يلزم لان الاكل مضى للصوم ساهيا او عمدا فاوردت بشبهة وكذا لو رزعه النقي وظن انه يفطر فادخل كفاة

حكم الانثى ولا كفارة عليه لانه
دخل الفرج او لام يكره على روح
القدير وقال بعضهم ان مكث
ولم ينزك لا كفارة عليه

في بؤنه

غالب ولا نسيان

عليه لوجود شبهة الاشبه بالفضل فان التمسك بالاستقاماتيهان لان عندهما من الغم وكذا الواحتم للتشابه في قضا
السهوة وان علم ان ذلك لا ينفصل ففعله الكفارة لانه لم يوجد شبهة الاشبه كاشبهه الاختلاف خلاف الاول فانه
الكفارة وان علم انه لا ينفصل بان بلغه الحديث او القبول ولا وهو قول الحنفية وهو الصحيح لان العلماء اختلفوا في
قبول الحديث فان فقهاء المدينة كماله وغيره لم يقبلوه فصار شبهة ففعل هذا في وقت الحصر وظن ان ليس يقيد
به على الحكم كما عاده وانما هو بيان لانفاقه اذا علم يقين انه لم يفسد الصوم بالاكل ناسيا فاكل بعد ابعده لا
يجب التكفير عنه وعنه يجب كما مر في ذي الجارحة وفي المظنونة في مقالة الغرمان وهو رواية الحسن عنه وعنه
يجب الكفارة او احتقن او استعط او قطر في اذنه وهذا اودى جافية وهي الطعنة التي تبلغ الجوف او اودى امة
وهي الشجة التي تبلغ ام الراس ووصل الدوا الى جوفه في الجافية ودماغه في امة هذا صنفان صنفان لصنفان الغذا
الى جوفه وقال لا ينفصل لانه لم يوصل من المغذي الاصل وقيل الربط ففسده من خلافها والياس ليس بمغذي تقا
والاكثر من تغذي المغذية للوصول كما ذكرنا او يتبع حصة او صديقه او شيئا ما لا يتقيد به او لم يضر رمضان كله
صوما ولا فطر الا اصاب غيرنا وللصوم فالحل او دخل حلقة حل او نكح او وطى امرأة مبتنة او بهيمة او حقن الوطى
او قبل او لمس فان لم يوافقه يوم رمضان او لم يوافقه يوم رمضان او لم يوافقه يوم رمضان لان الكفارة وردت في
هتاء حرمة رمضان لانه لا يجوز اخلاوه من الصوم بخلاف غيره من الامن منة او وطى نائمة او حية صورته في النابذة
ظاهره وفي الجوفية بان نوت الصوم ثم جنت بالنهار بخامه معها انسان فان لم يفرغ لا ينافي الصوم غايته في نوط
اعقل لينة وقد وجد في حال الافاقة فلا يجب قضاء ذلك اليوم اذا افقت فاذ اجومت قضته لم يلزم القضاء
على الصوم صحيح وهذا الترفع ما قبل كانت في الاصل الجورة ام الكوفة فصنعها الكاتب الى الجوفية لا مكان توجيه
كما ذكرنا او شجر الى السور او فطر في اخر النهار يظن اليوم ليل لا يرجع اليها امرتها او فطر يظن الوقت الذي اكل فيه
ليلا والحال ان العجر طال يرجع الى الاول والحال ان الشمس لم تقرب من الغروب حتى فقط جمل القول وان اضر خطا الى
والاخر ان يسكن بقبه يومها وجوبه على الاصح كما في اقام وحايض ونفسا طهرتا ومجنون اخاف ومريض
صح وصبي بلغ وكافر اسلم وكلهم الاخيرين يعني صيا بلغ وكان اسلم اعلم ان الاصل ان كل من صار حاله في اخر النهار
لو كان عليه في اول النهار يلزم الصوم لزمه الاساءة قضاء الحق الوقت تشيها بالصايبين كما لو شهد اليهود برونية
الهملا في بعض اليوم هكذا قرره شرح الهداية وانما لم يقض الاخير ان وان اضر الان السبب في الصوم هو الجز في الاول
من اليوم والاهلية ومعدومة عنه بخلاف الصلاة فان السبب فيها هو الجز المقارن لاداء او جز يسع ما بعده الطهارة
والخبرية كذا في شرح الدرر وما ذكرناه من نقص وجوب الاساءة هو المختار لمصح في عامة المعبرات وصرح
به في شرح النظم الوهابي وفكر انه المختار وان الامام الصفا رحمه الله قال وعن ابن شجاع انه سقى وعمر الى شرح
للمنف واستدل ابن شجاع الى قول الامام ان الحايض اذا طهرت لا يجب لها الاكل والاقبال والوجوب وهو الصنف استدل
ذكر محمد ذلك بلفظ الامر في موضعين قال في كتاب الصوم فليصم بقية يومه وقال في الحايض اذا طهرت فلتدع الاكل
والشرب وتأكل ما تشاء به ابن شجاع فقال معنى لا يجب يستقبح وترك ما يستقبح واجب شرعا قلت وايضا استدل
به الصفا على الوجوب من امر المجتهد مستقيم على تقدير تسليم ان الامر من الفقهاء يفيد الوجوب لكن نقل عن صاحب
الجفرية كتاب الصلاة ان الامر من الفقهاء لا يدل على الوجوب وبني عليه ان الذهاب استقيا بقرائة السور التروكة
في اول العشا في الاخيرين مع الفاتحة جهلا وجوبها ثم صرح في اخر كتاب الحج بان الامر من المجتهد يفيد الوجوب
وهذا هو الظاهر ويدل عليه استدلال الامام الصفا رحمه الله على الوجوب كما لا يخفى وهل يكون التذرع وهو هشام عن
ابي يوسف انه يكره وروى ابن شعبة عن محمد انه لا يكره والصحيح قول ابي يوسف رحمه الله تعالى في شرح في الغم الثالث
فقال وان جامع الخلف في بلاد وديار رمضان او احتزبه عن الغضا او حوم في احد السبلين ارا التيل والدريل الى
او شرب غذا او دوا حال كونه عدا ارا عدا ويرجع هذا التقيد الى كل من الجماع والاكل والشرب او احتجم وظن فطرة
فاكل عدا حتى وكفر هذا القول وان جامع الى واما وجوب الكفارة في صورة الاحتجام لان فساد الصوم في كفارة عليه لان الواجب
لقوله صلى الله عليه وسلم الغفل ما اكل ولم يوجب الا اذا افاته وقت فساد صومه في كفارة عليه لان الواجب
على العامي الاخذ بقول النبي فيصير القنق شبهة في حقه وان كان خطا في نفسها وان كان سمع الحديث وهو قوله
عليه الصلاة والسلام اوفر الحاج والمجوع واعقر على ظاهره قال محمد لا يجب الكفارة لان قول لا يكون ادنى درجة
من القنق وهو اذ اكل عند فقير الرسول اولى واما الحديث فقد اولوه بانه عليه الصلاة والسلام سئل بين الحاج
والمجوع واخا في انه لا يفسد صوم الحاج قلت وفي شرح اكثر الامام العيني اجاب عنه بانه يفسوخ كالمظاهر
فكفارة اخا في رتبة وان عجز عنه فمضوم شهرين متتابعين وان عجز فاطعام ستين مسكينا ولو جامع من رتبة في يوم
من رمضان واحد لم يكفر كان عليه كفارة واحدة انما شرعت للزجر وهو يحصل بواحدة فلو جامع فكثر ثم جامع

او تزياد

يقتضونه
في هذا

الصوم

الرسول

مرة اخرى ففعله كفارة اخرى في ظاهر الرواية للعلم بان الزجر لم يحصل بالاول ولو جامع في رمضان ففعله كفارة
وان لم يكفر بالاول في ظاهر الرواية وقال محمد واحدة قال في الاسرار وعليه الاعتقاد كذا في البيهقي ولو اضر ثلاثة ايام
فاعتق في كل يوم ثم استغفرت الثالثة ففعله الكفارة الثالثة وكذا استغفرت الاولى ففعله كفارة واحدة ولو
استغفرت الثانية وصرها الاولى وصرها الثانية لان ما بعد ما يحسن عما قبلها وما قبلها الحين عما بعد ما يحسن
جامع وان رمضان في ذكر في الكسائيات عن محمد ان عليه كفارة ثنتين واكثر في الاحتجام لا الاعتقاد على تلك الرواية والصحيح
انه يكتفيه كفارة واحدة لا اعتبار بعق التدخا كذا في الجفرية ولو ذرعه القنق وخرج لا يفسد مطلقا فان عاد وهو
ملا الغم مع تكرر الصوم لا يفسد كحديث السنن من ذرعه القنق وهو صائم فليصم عليه قضا وان استغفرت فليقتض
واما نرضي المختص على ما اذا عاد وهو لا الغم لدفع قول ابي يوسف فانه يقول بالفساد ويحرم يقول بعدمه وهو
الصحيح لعدم وجود الصنع وعدم وجود صورة الفضل وهو الاتباع وكذا اعناه انه لا يتقيد به بل النفس بقائه
وانما عاده التي فطر اجماعا وزنه القضاء والكفارة عليه ان ملا الغم والالا وهو قول ابي يوسف لعدم المختص شرعا
وهو المختار وقال محمد يفسد مطلقا لوجود الصنع وان استغفرت اعدا ان كان ملا الغم ففسد بالاجماع وان قل في ذلك
في الصحيح وهو قول ابي يوسف فان عاد بنفسه لم يفسد وان اعاده ففعله روايتان في رواية لم يفسد لعدم المختص
وفي اخرى يفسد لكثرة الصنع وهذا هو الحكم المذكور في ذي طهام او ما ورد في خان كان بلغها ففسد عند ابي
حنيفة ومحمد وعنه ابي يوسف يفسد اذا ملا الغم بناء على الاختلاف في استفاض الطهارة قال بعض المحققين قول ابي
يوسف هنا حسن وقد لم يأت في عدم التقضي به الحسن لان الفطر انما انيط بما يدخل او بالتي جرد من غير فطر الطهارة
وبخاسة فلا فرق بين البلم وغيره بخلاف يقض الطهارة ولو اكل الخمايين استأنه من حصة ففطر في اقل
منها الا اذا اخرجها فالكفارة ما ذكره من التقدير بالخصة راس الصدر الشهيد واختار ابي يوسف في قوله يمكن
اتلاعه من غير يقيد وما دونه قليل ولما اذا اضرجه فاكله فمضومه فاسد لا يتابع سبعة من خارج لكن
تلك في وجوب الكفارة والمختار الوجوب كذا في فتاوى قاضي خان وهو الصحيح كذا في البحر من انما المحط
والكل مثل سبعة مفضل اذا مضى بحيث فلاشت في فقه حيث لا يفسد قال في الكافي الا ان وجد طهرها في حلقة قال
في فتح القدر وهذا الحسن جدا فيمكن الاصل في كل قبله مضى وصرح في المحيط ما في الكافي كذا في البحر وكذا في
ومضى بلا عذر لانه من تقرر في الصوم للفساد ولا يفسد صومه لعدم الفطر صورة ومعنى فطر قوله بلا عذر
لان الزوق به لا يكره كما قال في الحاشية فيمن كاد زوجهما في الحلقة او سبها لاسر بان تروق بلسانها وليس من الاعذار
الزوق عن الشر العرفي الجيد من الرض بل يكره كذا في فتح القدر والمضغ بعذر بان لم يجد المرأة من مضغ لصيها الطما
من صايف او نسا او غيرهما من لا يصوم ولم يجد طيبا او لبا حليا لاسر به لفردة الاثر انه يجوز لها الاكل
اذا خافت على الولد فالمضغ اولى وهذا في الفرض كما هو المراد من المختص اما في الطلوع فلا يكره الزوق والمه
والمضغ فيه لان الاطراف فيه مباح للصوم وغيره على رواية الحسن كذا في التقيد وبقعه في النهاية وفتح القدر
وغيرها وقوله كلامنا انظر ان الاطراف في الطلوع لا يكره من غير عذر فما كان فيه مضغ به ينبغي ان يكون مكرها والله
اعلم وكرو مضغ علك في ظاهر الرواية والرواية لما فيه من تقرر في الصوم على الفساد اطلقه فافاد انه لا فرق
بين علك وعلك في انه لا يفسد وانما يكره في ظاهر الرواية كذا في غابة البيان والمتأخرون فتدوه بان يكون ايضا
وقد مضغه غيره واما اذا لم مضغه غيره وكان اسود مطلقا يفسد لانه اذا لم مضغه غيره تفتت فخره
شفي حلقة واذا مضغه غيره لا يفتت الا ان الاسود يذوب بالمضغ واما الحصة الابيض لا يذوب واطلاق محمد
بديل على ان الكل سواء كذا في المحاشية اختاره الولي الجوفي فتاواه واختار المحقق كلام المتأخرين لان اطلاق محمد
يحمل عليه القطع بانه مطلقا لعدم الوصول فاذا فرض في بعض العلل معرفة الوصول منه عادة وجب الحكم فيه
بالفاد لانه كالمقتضين انتهى وفي غير الصوم لا يكره للمرأة ويكره للرجل اذا لم يكن من علة وقيل لا يكره ولا يستحب
ذكره العيني في رتبة بريد انه مباح بخلاف النساء فانه مستحب لهن لانه سواكن كذا في فتح القدر وفي البحر
وغيره وعنه الى الظهيرية عمل عمل الابريسم فدخل الابريسم في فيه فدخلت خضرة الصنع او صفته او حمرته
واستلظت بالريق فاحضر الريق او اصفر او احمر فابتلع وهو ذاك صومه وفي المحيط عن ابي حنيفة يكره للصائم
المضغ والاستقاء لغير الوضوء لاسر به للوضوء وكرو الاغتسال وصب الماء على الراس والاستقاء والتلف
بالثوب المبلول لانه اظهر الضجر عن العبادة وقال ابي يوسف لا يكره وهو الاظهر لما رواه ان النبي صلى الله عليه
وسلم صب على راسه الماء من شدة الحر وهو صائم لان فيه اظهار ضعفه بينه وبين غيره من البشر فان الانسان
خلق ضعيفا لا اظهر الضجر وكرو له ان للصائم قبله ان لم يامن على نفسه لما روت عائشة رضي الله عنها
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ويياش وهو صائم ولكنه كان ليره راءه الجاهن وابوداد

فد صومه

انك



لأنه لما كان يوم الجمعة قد لا يجتنب به الحالف أنه لا يصلي ما لم يسجد على أنه روي عن أبي حنيفة أنه لا يجب عليه القضاء إذا دخل في الصلاة عند الاستواء ثم أعسده لأنه ممنوع عن الدخول وما بعده بناء عليه والأظهر هو الوجوب كذا في شرح الهداية **ولا يفطر بالأعذار في رواية** إذا شرع في صوم النفل لا يجوز الإفطار ولا بد منه لأنه إبطال العمل وفي رواية أخرى لأن القضاء خلفه وعليها اقتصر صاحب الكفر كذا ما ذكرناه في المختصر هو ظاهر الرواية وصحة في المحط واختار الكافي في فقهه رواية الجواز قال لأن الأدلة تنافت عليها وهي وجه **والضياقة عند أن كان صاحبها يرضى بحضوره ويتأذى بقوله الإفطار والإصرار** به في الفتاوى الظهيرية حيث قال والصحيح من المذهب أنه ينظر في ذلك الوقت أن كان صاحب الدعوى من البرضى بحضوره ولا يتأذى بقوله الإفطار لا يفطر وقال أئمة الحنابلة أحسن ما قيل في هذا الباب أنه أن كان يفتن من نفسه القضاء يفطر فدا للأن من اضيق السليم وأن كان لا يفتن لا يفطر وإن كان في ترك الإفطار أثر فيه السليم وفي سلة اليقين يجب أن يكون الجواب على هذا التفصيل انتهى وفي موضع آخر منها وإن كان صاماً عن قضاء رمضان بكماله أن يفطر لأن له حكم رمضان انتهى وهذا لا يفطر لو صام عليه بالطلاق لا يفطر كذا في الجرحي قال في المحط **وأوصف رجل على الصائم بطلاق أمه أنه أن لم يفطر أفطر ولو قضى على المعتدي في البرائة ولو صام بطلاق أمه أنه أن لم يفطر** إن خلا فطر وإن قضى والاعتماد على أنه يفطر فيها وأجبت وإذا قلنا بأن الضياقة عند في التطوع يكون عذراً في تركه المصنف كذا في شرح الوقاية **ولو نوى مسافراً الفطر قائماً ونوى الصوم في وقتها وجب عليه الصوم لو كان في رمضان** لو جوب إذا لم يعل على كل مطلق الصائم يرجع إلى النية وفي صرح إلى الصوم والبراد بالصوم أهم من العزوف والنفل ولهذا قال أصحابنا وإذا كان ذلك في رمضان يجب الصوم لأن السفر لا ينافي وجوب الصوم **فكيف على مقيم إتمام صوم سافر فيه** أمر في ذلك اليوم **ولا كفارة لو أفطر فيها** إلى إقامة المسافر وسفر التمتع لوجود الشهادة وهو السفر في أدله وأخره كما يفسر الحديث النكاح الفاسد للشبهة **ولو نوى الصائم الفطر لم يكن مفطراً ولو نوى النكاح في صلاة ولم ينظم** مرجع في تركه في الصوم والجهان وعزاه إلى الظهورية وذكر أن فيه خلاف الشافعي رحمه الله وفي القصة لو نوى في صلاة مكشوفة أو نافلة الصوم نية وعزاه إلى الجندرية والنية لا تقتضي الصلاة المذكورة وعزاه إلى أئمة الترخيب قال بعض أهل التحقيق وهذا إذا كانت النية بغية لفظ يسع به نفسه لأنه به يكون أوجب الكلام في الصلاة وهو مناف لها وقضى أيام اغيابه **ولو كان الأغنام مستقر في الشهر** لأنه نوع مرض يضعف القوى ولا يزال لها ولا ينافي الوجوب والأداس يوم وصفت الأغنام فيه **أوفي ليلة** فإنه لا يقضي لوجوه الصوم فيه إذا غاب هذاه لئلا يورث الليل جلالاً للمسلم على الصلاة متى لو كان متمتعاً بعبادة الألف في رمضان أو مسافراً في ذلك اليوم أيضاً في الجنب وفي الجنون **أن لم يستوعب قضي وان استوعب** لكل الشهر بقضي طلاقاً أو بلغ حجته أو مسافراً في ذلك اليوم أيضاً في الجنب وفي الجنون الأصلي بالصقي واختاره بعض المتأخرين ولم أن الأعداء أربعة أقام ما لا يمتد غالباً كالنوم فلا يسقط به شئ من العبادات لعدم الخروج ولهذا لم يجب عليه ولا يحد بسببه وما يمتد خلفه كالصبي فيسقط به جميع العبادات لرفع المخرج عنه وما يمتد وقت الصلاة لا وقت الصوم غالباً كالأغنام أن امتد في الصلاة بأراد على يوم وليلة جعل عذراً دفعاً للمخرج عنه لكونه غالباً ولم يجعل عذراً في الصوم لأن امتداده شهر نادر فلم يكن في إيجابه جرح والدليل على أنه لا يمتد طويلاً لأنه لا يلبث ولا يشرب ولو استمر طويلاً لهلك وبما صوته بدونهما نادر والأصح في النادر وما يمتد وقت الصلاة والصوم وفي الأمتد وهو الجنون فإن امتد فيها سقطها والأفلاك قاله الرزني **ولو نذر صوم الأيام المنهية أو السنة** صح لأنه نذر بصوم مشروع والنهي النهي وهو تركه إجابة دعوة الله تعالى فيصير نذره ولكنه **أفطر الأيام المنهية وجوباً** أصح إزاعن العصية المجاورة وقضاها إسقاطاً للوالب **فإن صامها خرج عن المعصية** لأنه إداة التوبة فإن لم ينو شيئاً قال به على صوم هذه الأيام أو السنة ولم ينو شيئاً وهذه السبيلة على صوم ستة أمان لا ينو شيئاً أو نوى النذر فقط دون اليقين أو النذر ونوى أن لا يكون بينا كان نذراً فقط لأنه نذر بصيغة **وان نوى اليقين وان لا يكون نذراً كان بينا** لأن اليقين بمقتله طامه وفدعيته ونفي غيره وعليه الكفارة **أن أفطر** لأنه هو الحكم في اليقين وأن نواهها أو اليقين بالانقضاء النذر كان نذراً وعيناً حتى لو أفطر في القضاء للنذر والكفارة لليقين لأنه نذر بصيغة ويدين بوجبه وهذا اشكال مشهور للأبائس أن نذره فقول أن صاحب الهداية جعل اليقين معنى مجازاً بالعلاقة بين النذر واليقين أن النذر إيجاب الجاهز فبذلك على تحريم ضله وتحريم الحلال يمين لقوله تعالى لم تختم ما أحل الله لك الحق له فذكر أنه كتم تخلفاً ليمانكم فإذا كان اليقين معنى مجازاً يابر عليه أنه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فلا دفع هذا قيل في كتب أصول الفقه اليقين معنى مجازاً بل هذا الكلام نذر بصيغة يمين بوجبه والمراد بالوجوب اللان كما أن شر القتيب شر بصيغة اعتناق يمينه هكذا أقر صدر الشريعة ثم قال فيخطئ به إلى أن اليقين لو كانت موجبه ثبتت بلائمة كشر القتيب بل هو معنى مجازي والجواب عن الجمع بين الحقيقة والمجاز أن الجمع بينهما في الإرادة لا يجوز هنا السبيل كذا قال النذر أئمت بارادته بل بصيغته فإن

بحجزة

وأن كان من يرضى بحجزة حضوره

في وقتها

يوم

فإن صبيحة انشأ النذر فثبت النذر سواء أراد أول يومه أو ما لم ينو أنه ليس بنذر أما إذا نوى أنه ليس بنذر يصدر فيها سببه وبني الله تعالى فإن هذا الأمر لا يدخل فيه لقضاء القافر والمعتك الجاهل ببيت بارادته فلا جمع بينهما في الإرادة انتهى كلامه قوله في الجواز عن الجمع بين الحقيقة والمجاز في قال القائل التفتان في هذا الجواب إنما يصح إذا نوى اليقين فقط وأما إذا نواهها جميعاً فنحن نحقق إرادة المعنى الحقيقي والمجاز معاً والمعنى الحقيقي هو المعنى الذي لا ينافي في إرادة النذر لأنه ثابت بالصيغة من غير تأنيد للإرادة وكان له لم يبرح إلا المعنى المجازي قلت فلا يمنع الجمع في شئ من الصور لأن المعنى الحقيقي ثبت باللفظ فلا عورة بارادته ولا نأشئ لما تم قال ومن يذبح الكلام في هذا المقام ما ذكره في تفسير السرخسي رحمه الله أن كذاه فسمية بقرلة بأنه كذا في قول ابن عباس رضي الله عنهما دخل الحجة فله ما عرفت الشئ خرج وكلمة على نذر إلا أن هذا الكلام عند الإطلاق في معنى النذر لليقين عادة فيعمل عليه ما ذكرنا فقد نوى بكل لفظ ما هو من محبة لانه فعل نية ولا يكون جمعاً بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة بل في كلمتين انتهى قلت واختار صاحب الكفالية والكافي أنه لما اشترك النذر واليقين في نفس الإيجاب فإذا نوى اليقين براد بها نفس الإيجاب ويكون على عموم الجاهز لا جمعاً بينهما **ونذر بقرية صوم الست من شوال** معنى أنه صوم الأيام الستة بعد الاضطرار متتابعة منهم من كرهه ومنهم من لم يكرهه وإن فرق في شوال فهو أصح من الكراهة والتشبه بالضرار وأقرب إلى الجواز كذا في الحاشية وحسن الكراهة لما لا خلاف في منكره ولي كذا قال أبو يوسف بقوله بالكراهة أيضاً قال في المحط في الجواز القديس قال أبو يوسف يكره أن يصل برضات صوم الستة من شوال ونكح للمشاخ فيه والأصح أنه لا بأس به وفي التارخانية وصوم ست من شوال مكره عند أبي حنيفة متفرق كان أو متتابعاً وعن أبي يوسف كان يكرهه أن يتبعوا رمضان صاماً خوفاً من أن يلحقه بالبرصنة وعن مالك رحمه الله قال إرابت إحداهن أهل الفقه يصومها ولم يفتننا عن أحد من السلف **وعن أبي يوسف** قال كرهه متتابعاً ولا كرهه متفرقاً ومن المشايخ من قال ينبغي للعالم أن يصوم سراً وفي الجهر عنه وذكر مشايخ أئمة الحنابلة في الله في الكراهة في المتصل برضاه أما إذا انفصل بعد العيد أياماً صام لا يكرهه بل يجب قال الحاكم الشهيد في المتقى وجبت عن الحسن أنه كان لا يصوم ستة متتابعين بعد الفطر بأساً وكان يقول كفى صوم الفطر منفرد بينهم شهر رمضان وعادة المتأخرين لم يروا به بأساً واختلفوا فيما بينهم أن الأفضل فيه التفرق أو التتابع وفي الذخيرة قال بعضهم الأفضل التتابع وقال بعضهم الأفضل فيه التفرق وفي الظهيرية المرغوبان من الصيام أنواع أولها صوم الحرم والثاني صوم رجب والثالث صوم شعبان والرابع أيام من شوال متتابعة وتتبع متفرقة كل أسبوع يوماً انتهى ثم قال ويكره صوم الوصال وهو أن يصوم أياماً أو لا يفطر بالليل وكذا يكره صوم السبت وهو أن لا يفطر أصلاً ويكره صوم يوم السبت ويوم عرفة لغیر الحاج مندوب انتهى وفي الجرحي أن صوم يوم الجمعة بانفراد منتهى عند العامة كالأثنين والخميس وكرة الكل بعضهم ومن الكرهه صوم السبت بأن يسلك عن الطعام والكلام جميعاً كذا في البداية ومنه أيضاً ستة من شوال عند أبي حنيفة متفرقاً وان متتابعاً وعن أبي يوسف كراهته متتابعاً لا متفرقاً لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأساً انتهى وفي فتح القدر صوم ست من شوال عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهته وعامة المشايخ لم يروا به بأساً واختلفوا فيفضل الأفضل وصلها يوم الفطر وقيل لا يفطر فيها في الشهر وصحة الجواز أنه قد وقع الفصل يوم الفطر فلم يلزم التشبه بأهل الكتاب وجه الكراهة أنه قد نفى إلى اعتقاد لزومها من الصوم للقرينة كذا ومرة ولا سيما أن يقول يوم الفطر حتى إلى لا لم يأت عبيداً وأخوه ولما عدى الأمن فلا بأس به لورود الحديث ويكره صوم يوم النبروز والمهرجانات فيه تعظيم أيام نهيناً عن تعظيمها فإن وافق يوماً كان يصومه فلا بأس به ومن صام شعبان وصله برضاه فحين يستحب صوم أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والم يظن لكافة بالواجب وكذا يوم عاشوراء وحجبه أن يصوم قبله يوماً وبعده يوماً فإن أفرد فهو مكره للتشبه باليهود وصوم يوم عرفة لغیر الحاج مندوب ومتحب وكتبه كان بضعه عن الوقوف والدعوات والمسح بركه انتهى **ولو نذر صوم شهر غير معين متتابعاً** فأفطر يوماً استقبل لأنه أحل بالوصف **ففي معنى** أي لو نذر صوم شهر معين وأفطر يوماً لا يستقبل ويقضي حتى لا يقع كراهة غير الوقت كذا في الكافي عن أبي جعفر ولو قال به على صوم مثل شهر رمضان قال إن أراد مثله في الوجوب فله أن يفطر وإن أثل في التتابع فله أن يتابع وإن لم يكن له نية فله أن يصوم متفرقاً انتهى ولو قال به على أن الصوم السبت ثمانية أيام أو يوم صوم سبتيين ولو قال به على صوم السبت سبعة أيام لزمه صوم سبعة أيام أسبات لأن السبت في سبعة أيام لا يترك لخلاف الثانية لأن السبت فيها يترك ولذا السبعة لا ويجوز أن هذا إذا لم يكن له نية أما إذا وجبت لزمه ما نوى في البرائة لو قال به على أن الصوم جمعة لزمه أن يصوم جمعة لزمه صوم سبعة أيام وإن أراد يوم الجمعة لزمه ذلك فقط وإن لانية له فبعة أيام لظنية الاستعمال فيها كذا في شرح الوهبانية **والنذر غير المعينة لا يختص بزمان** ومكان ودرهم وقدر بخلاف المعلق أما الزمان بأن يقول سمع على أن أصوم رجلاً أو عتق رجلاً أو أصلي فيه فضاء أو عتق

حتى

وبين

صومته

عاشوا

الخمسة عشر

فصل كرامة على عدد الاسبات

وأما المكان فإنه لو نذر
أن يصلي أو يتكلم أو
يصوم أو يتصدق فكل
فعل في غير ما جازع
خلا فالزفر

يوم كذا

وسجد فيها أفضل

فتنه

شهر اقله او فعل الصلاة على غير هذا الوجه جازع عن النذر وقال محمد وزفر يجوز ولو قال لله على ان تصدق
بكذا عند تصديق به اليوم جازع عند خلافه الزفر وما ادرهم والفقير فان يقول لله على ان تصدق بهذه الدراهم
او على هذا الفقير تصدق بغيرها وعلى غيره جازع عند خلافه الزفر **بخلاف النذر المعلق** يعني لو قال ان جازع على
ان اصوم او اصلي او اعتكف ففعل قبله لم يجز والعرف ان النذر سبب في الحال والداخل تحت النذر ما هو قربة
وهو اصل التصديق دون التقيين فبطل التقيين ولو نذر القربة بخلاف المعلق لا التعليق يمنع كونه سببا في
جيز التجيل قبله **ولو قال بريض لله على ان اصوم شهرا فبات قبل ان يصح فلا شيء عليه وان صح يوما الزمة الوضعية**
كجميعه في الثانية بريض قال به تعالى على ان اصوم شهرا فبات قبل ان يصح لا يلزمه شيء وان صح يوما الزمة ان يصح
جميع الشهر وقال محمد لزمه ان يصح بقدر ما هو كالمرض اذا فاته اصوم رمضان ثم صح وكذا وان وجوب النذر
مضاف الى وقت الصحة مع فواته قال بعد الصحة لله على ان اصوم شهرا ثم مات بخلاف قضاء رمضان لانه مضاف
الى اداء العدة فتتقرب بغيره فروع ولو قال لله على ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلا فدية في رمضان
لم يلزمه بالنذر في اذ ان يصوم ساعته فضعف عن الصوم كبريطم عنه وان لم يقدر لسعته لم ينقض الله وان
ضعف في الصيف يتطل الشاقي فيه ولو اوجب صوم الابد فضعف لاشتغاله بالمسئلة ان يطل ويطل لكل يوم
نصف صاع من خضرة كذا في المجتهد **باب بيان احكام الاعتكاف** ذكر بعد الصوم
انه من شرطه كاسيائه والشرط يقدم على المشروط وهو لغة انتقال من عكف اذا دام من باب طلب وعكفه
صحه وسنه والهدى معك فواو منه هذا النوع من العبادة لانه اقامة في المسجد مع شرطه كافي في المغرب وفي الصباح
الاعتكاف في الاحتباس وفي النهاية انه منع فصدرك العكف ولازم فصدرك العكف فالتعدي بمن الحسد والمنع
ومنه قوله تعالى والهدى معك فواو منه الاعتكاف في المسجد وما لا يلزم فهو الاقبال على الشيء بطريق الواطية
ومنه قوله يكفون على اصنامهم وشرعها هو **ثبت ذكر في مسجد جماعة او امرأة في مسجد بينها وبينه** فالركن
هنا هو اللبث والكون في المسجد والنية شرطان للصحة واذا اراد ايجاب الاعتكاف في نية ان يذكر بلسانه ولا يكفي
لايحابه النية كذا عن شمس الامية الحلواني رحمه الله ذكر في اسراحية في باب الاعتكاف ومن شرطه الاسلام
والعقل والطهارة عن الخبائث والحيض والنفسا ووقع في تحريمه فلا ضرر ولبث رجل وهو يقيم اشتراط البلوغ
في المعتكف لانه انسان ذكر جاوز حد الصغر وليس بشرط للمنافي الجوز ان البلوغ ليس بشرط حتى يصح اعتكاف
الصبي الما قبل كماله الصوم وكذا الذكورة والحرية مضمون المرأة والعبد باذن اربوبه والمولى وشرطا كونه في مسجد
جماعة لقول جديفة الاعتكاف في مسجد جماعة وعنه **ابن حنيفة** انه يجوز الا في مسجد يصلي فيه الصلوات
لغير الله عبادا انتظار الصلاة فتعني مكان يصلي فيه ثم افضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام ثم في مسجد
التي صلى الله عليه الصلاة والسلام ثم في مسجد بيت المقدس ثم في الجامع ثم ما كان اهل هذه الاشياء ووقع في الاعتكاف
لها من المسجد الاعظم وليس لها ان تعتكف في غير موضع صلاتها من بيتها وان لم يكن فيه مسجد لا يجوز لها الاعتكاف
فيه ولا يخرج من بيتها اذا اعتكفت فيه وهو ان الاعتكاف واجب بالنذر وسنة بكونه في العشر الاخير من
رمضان وسبق في غيره من الازمنة اما كان سنة بكونه في الواطية عليه الصلاة والسلام عليه فانه كافي في الصحيحين
ولهذا قال الزهرري عيا الناس كيف تركوا الاعتكاف وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل الشروع
وبتركه ولم يترك الاعتكاف منذ دخل المدينة الى ان مات فان قلت مقتضى الواطية القربة بعد التزكوة
افادة العجوب قلت لما اقرت بعدم الاكثار على من لم يفعله من الصحابة كانت دليل السنة كما في فتح القدير
فان قلت ان الواطية عليه لم تقتض بالترك بل اقرت به وهو ما يفيد الحديث من انه اعتكف العشر الاخير
الاخير من رمضان فارجوا ما وقيا مضرية فقال لمن هذا فقال لعائشة وهذا الحفصة وهذا السودة
فغضب فقال اترون البر بهذا فامريان تزوج فتزعت ولم يكف فيه ثم قضى في سؤال قلت اجيب عنه بان
الترك لهذا كذا افاده في البحر تقيلا عن الفتاوى الظهيرية **وشرط صوم الاول** فقط يعق الواجب لا غيره ثم فرع
على اشتراط الصوم في القسم الاول وهو المذكور بقوله **فلو نذر اعتكاف ليلة لم يصح لان الصوم من شرطه** والى
والليل ليس بجملة ولو نذر اليوم معه لم يصح كما عن الظهيرية وعن **ابن يونس** ان نذر ليلة بيومها لزمه ولم يذكر
محمد هذا التفصيل **بخلاف ما قاله الامام** ما نذر ان يصح **وبدخل الليل بها** وان لم يكن الليل جملة للصوم لان
الليل يدخل فيه نهارا ولا يشترط التمتع بشرط المتبوع ومن نذر بها هذا لو اصبغ صابرا منطوفا او غيرها
للصوم ثم قال به على ان اعتكف هذا اليوم لا يصح وان كان في وقت يصح فيه نية الصوم لعدم اشتراط النهار
وقامه بطلب في وقت القدر **والشرط وجوده** لا ايجاده ارباعا ان الصوم من شرطه الاعتكاف فالشرط اعادة وجوده

لا ايجاده

لا ايجاده المشروط قصد ان يرفع على هذا الاصل بقوله **فلو نذر اعتكاف شهر لزمه** واجزاء صوم رمضان عن صبي
صحت عن صوم الاعتكاف وان لم يكف فيه حتى شهر بصوم مقصود لعود شرطه الى الحال الاصل ولا يجوز اعتكافا
في رمضان اخر ويجوز قضاء رمضان الاول والمسئلة مستحقة في الاصول في بحث الامر **فان نذر الاعتكاف نقلا ساعة**
لقول محمد في الاصل اذا دخل المسجد نذر اعتكاف فهو معتكف ما اقام ناره لانه اذا اضرع فكان ظاهر الرواية وليس
بالصوم شرطه على ظاهر الرواية كما صرح به في الطائفة والنهاية والشيخ وكثير من الكتب المعتمدة والحقق
الكمال هنا نظرنا عن ابراهه لكونه مخالفا لاعليه الجهم الفقير من العلم المصنوع وروى الحسن انه نذر
واختلاف الرواية فيه مبنى على اختلاف الرواية في اعتكاف النطوع الله مقدر يوم او غير مقدر به ذكر محمد
في الاصل بانقدم الله غير مقدر فلم يكن الصوم شرطه لانه الصوم مقدر يوم او صوم بعض اليوم ليس بشرط
فلا يلزم شرطه لما فيه ليطه يقدر ثم فرع على هذا الاصل بقوله **فلو نذر في نعله ثم قطعه لا يلزمه قضاءه**
على الظاهر في ظاهر الرواية لم يغير مقدر فلم يكن قطعه ابدا او بقصد المعصيات انه يلزم بالشروع
ولا يجزى انه مفرع على ضعيف وهو اشتراط ركن النطوع والمطلوب المذهب من ان اقل النفل ساعة **فلا وحرم عليه**
الخروج الى الحاجة الانسان كالبلور والغابا ان يحرم على المعتكف اعتكافا واجبا ان يخرج من مسجد لا ضرورة
مطلقة على الحديث عائشة كان عليه الصلاة والسلام لا يخرج من معتكفه الى حاجة الانسان ولا به معلوم وقوله
ولا بد من الخروج في تعذيبها فيخرج الخروج لها مستثنى ولا يكف بعد فرائضه من الطهور لانه ما ثبت بالضرورة بقدر
ينذر بها **والجمعة** انها من اهم حوائجهم وهو معلوم ووقعها ويخرج **وقت الزوال** ان وقت نزول الشمس كان
للخطاب يتوجه بعده **ومن بعد نيله خروجه في وقت بدركها** ان يكون ادر كمالا وصلاة اربع فليها وركعتين تحية
المسجد يحكم في ذلك رايه لذا قالوا مع نفي جهم بانه اذا شرع في الفريضة حين دخل المسجد اجزاء عن تحية المسجد
لان الفريضة تحصل بدالك فلا حاجة الى تحية غير ما في تحقيقها فاقالوه هان من صلاة التحية ضعيف كما نبيه عليه
مخرجهم الله وبطل بعدها السقار يعا على قوله وسنأ على قولها ولو اقام في الجامع اكثر من ذلك لم يفسد
اعتكافه لانه موضع الاعتكاف لا انه يكره لانه اقتضاه في مسجد واحد فلا يكره في مسجدين من غير ضرورة
وقد بان كونه الاعتكاف واجبا لانه لو كان مفلا فله الخروج لانه مشغول لا يبطل كما قد منه ويعرف في الكتب بقوله ولا
يجزى ومرواه بالغ الحرة ومرواه بالحرة صاحب المحل في الجوز من ثم صرحنا بها في المختصر وان اذانه لا يخرج
لعبادة الرب وصدقة الجارة لعدم الضرورة المطلقة للخروج كما في بعض شروح الهداية فانه قلت ان الجمعة
تسقط باعذار كبر من السفر والرف وغير ذلك في ان تسقط بها العذر قلت لا يجوز ان تسقط الجمعة
لصيانة الاعتكاف لانه دونها وجوب لانه وجب بالنذر والجمعة وجبت بايجاب الله تعالى وما وجب نام
بايجاب الله ليس بالعذر ان يستقله بايجابه بنذر **فان خرج** المعتكف من معتكفه **ساعة بلا عذر ففسد**
لوجود المنافي فمثل القليل والكثير وهذا عند الحنفية وقال لا يفسد الا بالكثر من نصف يوم وهو الاضيق لان
في القليل ضرورة كذا في الهداية وان خرج **بعد يغلب عليه وقوعه** لا لا يفسد والرد بالعد الذي يغلب وقوعه
ما قدناه فلو خرج ناسيا او مكره هافسدا الاعتكاف كما لو خرج لا يفسد المسهر او التفرق اهلها او اخرجها
طالب او خاف على متاعه كفي الخائبة خلافا للزيلي رحمه الله تعالى حيث قال ولو افسد المسجد الذي هو
فيه فانتقل الى المسجد اخر لم يفسد اعتكافه للضرورة لانه لم يبق مسجد بعد ذلك فقات شرطه وكذا في
لو تفرق اهل المسجد لغيره ولو اخرج طالب كرها او خاف على نفسه او ماله من المكاتب فخرج لا يفسد اعتكافه
ولو كانت المرأة معتكفة في المسجد فطلعت لها ان ترجع الى بيتها وتبني على اعتكافها فعلى ما ذكره الزيلي
ليكون خروجها لانها من الاعذار المفسدة لانه لا يغلب وقوعها وقد خرج بقولنا ويجزى يغلب
وقوعه كما لا يخفى وفي المجتبى جعل عدم الفساد بالخروج من المسجد لانها هو الاستحسان قال وكذا اذا
اخرجها السلطان فلما احتجوا بفساد محل مسجد اخر **وخص بالكل وشرب ونوم وعقد احتاج اليه كعب**
ونكاح ورجعة يعني يفعل المعتكف هذه الافعال في المسجد دون غيره فان خرج لاجلها بطل اعتكافه لانه
لا ضرورة للخروج حيث جازت فيه واطلق المباحة فشملت ما اذا كانت للبقاء وقيد في الذخيرة كافي
بالا بد منه كالطعام اما اذا اراد ان يخرج ذلك بخلافه مكره وان لم يختر السعة واختار قاض خان في
في فتاواه وجهه الزيل لانه منقطع الى الله تعالى فلا ينبغي له ان يستقله بامور الدنيا وقيد بالمعتكف لان
غيره يكون له البيع مطلقا ففيه عليه الصلاة والسلام عن النبي والشرا في المسجد وذكره في التعليم والكتابة

اهله
انتهى

كالحمام والخروج وما كان من
محضورات الصوم وهو
ما يمنع عنه لاجل الصوم
تختلف فيه المذاهب وهو
النهار والليل.

شماره ۱

کسینہ

مذہب کتاب

حرام شرط

七

ماہنامہ ذوق و راحۃ

الرحلة

واخبار محمد معتبر لاخبار الشريعة لانه نايه في بيان الاحكام كفي المراجع وفي الاصل المسطور لمجد ايضا خبره بين الركوب
والشي وعن ابي حنيفة انه كثر المشي فيكون الركوب افضل وصح ما راجع الصنف قاض خان في شرحه واختاره وغيره الا
الاسلام بعللا بانه التزم الفرية بصفة الحال كما في البحر **اشترى محرمة بالاذن له ان يخلها بغير شهر**
شهرها او تغلظها ثم يجمع وهو اول من ان يخل يجمع لان ما فيها مسقة للموت فيجوز له تخليها بغير
هوى عن ان الباطن يكره تخليها لاحلاف الوعد حيث وجوه الاذن والتمسك لم يوجد منه الاذن فلا يكره تخليها وان كان
تخليها باذنه او من تخليها بالجماع لانه اعظم محظورات الاحرام حتى يخلقه به الفساد فلا يخلعه نظما الامر المحل ولو
احرمت الحرة تجزئ ثم تزوجت فللزوج ان يخلها عندنا بخلاف ما اذا احرمت الفرض فليس له ان يخلها ان كان لها
بحرم فان لم يكن لها فإذن له بغيرها فان احرمت فمحصرة تحت الشريعة فلا اذا اراد الزوج تخليها لا يخل الا بالهدى
بخلان ما احرمت به ينزل الاذن له ان يخلها ولا يتأخر تخليها اياها الى زوج الهدى ولو اذن امراته في بيع النخل فليس له ان يرجع
فيه لملكها ما دفعها وكذا المكاتبه بخلاف الامة كذا في تزويج الهواة **مسائل متفرقة** لا باس باخراج حارة الحرم وشرابه وشراب
البيت الى الحل كما ينفذ هذا اذا اخرج قدر السيل للترك بحيث لا ينفذ عارة المكان لا اذا اخل بها هو خارج عن المادة
وعن في الحرف فذلك من باب التزويج والباس بالاعتقال والتزويج رزق والخروج رزق من ارض الحرم ويجوز بيع البنايا
والشعير وفي احكامه وقد اختلف الفقهاء فيمن حين في غير الحرم ثم لاد الله فقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزمرو
والحسن بن زياد اذا قتل في الحرم ثم دخل الحرم بقتضيه ما دام في الحرم ولكنه لا يبيع ولا يواكل الى ان يخرج من الحرم
فيقتصر منه فان قتل في الحرم قتل وان كان جنائته فيما دون النفس في غير الحرم ثم دخل الحرم اقتصر منه وقال مالك والشافعي
يقتصر منه في الحرم في ذلك كله قال ابو بكر روى عن ابن عباس وابن عمر بن الخطاب وغيرهم وطاوس والشعبي بن قيس قتل ثم
لجأ الى الحرم انه لا يقتل قال ابن عباس لكنه لا يباع ولا يورث ولا يبيع حتى يخرج من الحرم فيقتل وان فعل ذلك في الحرم اثم
عليه قال ابو بكر ولم يختلف السلف ومن بعدهم من الفقهاء انه اذا جنى في الحرم كان ما خوذ بجنائته يقام عليه ما يستحقه من
قتل وغيره وقال في مكان اخر وايضا لا خلاف بين الفقهاء انه ما خوذ بما يجب عليه فادون النفس وكذلك لا خلاف بان الجنان
في الحرم ما خوذ بجنائته في النفس وما دونها ولا خلاف ايضا انه اذا جنى في غير الحرم ثم دخل الحرم انه اذا لم يجب قتله
في الحرم انه لا يبيع ولا يواكل ولا يورث حتى يخرج وذكر في باب الجنان يلجأ الى الحرم انه من قتل في البيت لا يقتل فيه وفي مناسك
القاريس والاستوفى في الحرم قصاص من نفس وبسوف فيما دون النفس وعن ابي حنيفة لا يقطع يد السارق في الحرم خلافا
لما لو دخل الحرم لا يقرضه ويبيع عن الطعام والشراب في قول حنيفة وفي الخزانة عن ابو يوسف يخرج القصاص من الحرم
عن الحرم وعن محمد لا يبيع عن مياه العامة واعلم ان حرفة الحرم خاصة بمكة الشرفة عندنا وليس المدينة حرم في حق الله
الصيود والاشجار وغيرها الكل من مناسك الطريق المحيطة بطريقه افضل من الصدقة النافذة بكنز الحج على المماريات والرباط
بحيث يتفق به السلطان افضل من الحج الثانية اذا كان الغالب السلامة على الطريق فالج فزج والاربع الفرض اول من
طاعة الواجب بخلاف النفل اذ لم يكن له استغناء بل يخل الخرج معه الى درهم وهو كالحال الشريعة فعليه الحج ولا يخرج
اذا كان وقت خروجه اهل مكة فان كان قبله جازله التزويج المأمور به اذا اسلك موكب الكراوى وحج واشيا من المال ادعى المأمور به مع
من الحج وقد انتفى الرجوع لم يغفل الا اذا كان امره طاهرا يشهد على صده واذا ادعى عليه على انه حج وكذب فالنفل له الا اذا
كان مديون البيت وقدراس الاتفاق ولا يغفل بينة الوارث انه كان يوم الحج بالكوفة الا اذا برهنوا على اقراره انه لم يحج تبطل
الحج الفرض قبل زيادة النبي صلى الله عليه وسلم ويخير ان كان تطوعا حج الفرض افضل من حج الفقه لان الفقه يورث الفرض من مكة
وهو متطوع في ذهابه وفضيلة الفرض اول من فضيلة التطوع اذ اجمع بين الصلاتين بعدة لا يغفل بينهما في التمتع
وكذا في الفوائد الزمنية مكة افضل من المدينة عند علمائنا والشافعي واحمد رحمهم الله تعالى خلافا لما لاك رحمه الله فيما جازى
عنه ونقل قاضي عياض الرجاج على ان موضع قبره صلى الله عليه وسلم اشرف بقاع الارض وان الخلافة فيها سواها واختلف العلماء
رضي الله عنهم اجمعين في الجواز مكة زادها الله تعالى شرفا ونظما فذهب الامام ابو حنيفة وجاعة من الحجة طاب
في دينه تعالى الى كراهة الحاق مكة خوفا من الملل والتمتع والانسايط ثبت انه على وجهه يجعل به تسكين
احوه القلب والاخلال بحرمته وتقطيعه او خوفا من اجترار الذنوب فان الذنوب فيه عظيم ففى الكباير رقت الله
مجانته ونفالى وسخطه وفي الصغائر تقليل نور المعرفة لا سيما في تلك البقعة الشريفة قال في السبوط روى محمد بن
ابى حنيفة انه يكره الجواز مكة ويقول انها ليست بدار حجرة وعلى من فز الجوزى ومحمد للباس بذلك وهو افضل وعليه

اذا
البارى

عمل الناس وعماه في مناسك الطريق ليس وعنه ثم لشرع في بيان زيارته سيدنا ومولانا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
من من اقرب القرب وارحب الطاعات والجمع الساع وفي شرح المختار هي افضل المذوبات والسفجات بل تقرب من درجة
الواجبات وفي مناسك الطريق نقلنا من مناسك القاريس انها قريبة من الواجب في حق من كان له سعة وقد
رضى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على زيارته وبالغ في الغلب واليهما وروى الدارقطني والبيهقي عن ابوبكر بن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال من زار قبري وحبت له شفاعة وقال صلى الله عليه وسلم من جازني قبري لا يضره حلة الار
تأريثي كان حقا على ان يكون شفعا له يوم القيمة اخرجه الدارقطني وعن الشريفة النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا عذر له ان
له سعة من امته ولم يره اخرجه الحافظ ابو محمد ابن عساكر بعناه ذكره قاضي القضاة عن الدين في مناسك الكبري وعن
ابو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على عذق قبري سمعته ومن صلى على ناياب لفته رواه ابو بكر ابن
ابى شيبة وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال من حج وزار قبري بعد موته كان كمن زارني في حياتي اخرجه الدارقطني
وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من زارني في المدينة منكم كان في جوارى الى يوم القيمة وفي الواضعات الاحسن
بالحاج ان يذبح ذبابة فادق نكهة مكة اتي المدينة لان الفرض حج والزياره تطوع ولو كانت الحجة غير حجة الاسلام يبدأ
باليهاثا ولو بدأ بالمدينة في الوجه الاول واجاز واذا زار قبر النبي صلى الله عليه وسلم فليتمع ذلك زيارة سبعة ايام احد
المساجد وقد اخبر صلى الله عليه وسلم ان صورة في مسجد خيبر من الفسولة فيا سواها المسجدين الحرام وكلما يحصل فيها من القرب
كالصلوة والاعتكاف وغير ذلك فاذ توجه الى زيارته فليست في صلاة التيمم والصلوة والتسليم على سيدنا محمد رسول الله
النبي الذي صلى الله عليه وسلم في طريقه واذ وقع بصره على المدينة الشريفة واشجارها زاد في الصلوة والسلام عليه وسال الله
ان يشفعه بزيارته في الدنيا والاخرة واستحسن بعض العلماء ان يقول اللهم ان هذا حرم رسولك صلى الله عليه وسلم فاقبله وقاية لى
النار وامان العذاب وسو الحساب اللهم افتح لي ابواب رحمتك وارزقني من زيارته رسولك صلى الله عليه وسلم ما رزقته او
اولياك رواه هلى طائفة وافضل وارحب واخير رسول وينبغي ان يقتل قبل دخوله مكة او يوصا كما في دخول مكة
وليس انظف ثيابه وللبديد افضل ويطلب وما يفعله بعض الناس من التزويج عن الرواح عند رؤيتهم المدينة وهم
لا بأس به لانه صلى الله عليه وسلم لم يكره على وقد عذر القبر من نزول عن الرسول لما رواه صلى الله عليه وسلم ثم يدخل المدينة
الشريفة قائلا اللهم رب ادخلني مدخل صدق واخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا ولكن خاضعا
خاشعا معظا لمحرماتها من الصلوة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاصدا للحرم ولصرف في نفسه مشرف
البقعة وجلاله من شرفته وانها دار اختارها الله تعالى لبعثه فيها نبيه صلى الله عليه وسلم واصلا للاحكام ومنع الايمان
ولكن من القرب من هيت صلى الله عليه وسلم وتقبل في نفسه اذا مشى واقع قدومه النبوية فلهذه عيش في مواضع قدومه
صلى الله عليه وسلم ثم يدخل المسجد فيصل عند قبره صلى الله عليه وسلم ركعتين يقف بحيث يكون عمود الدين يحاذي منكبه الايمان
فهو يوقف صلى الله عليه وسلم وهو بين قبره ومقبرته قال صلى الله عليه وسلم ما بين قبري وقبري روضة من رياض الجنة
ومشى على حوض ثم سجد لله شكرا على ما وقفه الله عليه وسلم ويدعو بما شاء ثم يتوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم فيقف عند
راسه مستقبل القبلة يدعو بوجهه قدر ثلاثة اذرع او اربعة ولا يدنو منه اكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار القبة فهو
اهيب واعظم المحرمه ويقف في الصلاة ويمثل صورته الكريمة البهية صلى الله عليه وسلم كانه نائم في حله عليه يسبح
كلامه قال صلى الله عليه وسلم من صلى على عذق قبري سمعته وفي الخبر انه وكل قبره ملك يبلغه سلام من يسلم عليه من امته ويقول
السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا نبي الله صلى الله عليه وسلم عليك يا نبي الرحمة
السلام عليك يا شفيع الامة السلام عليك يا سيد المرسلين السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا محمد السلام عليك
يا احمد السلام عليك يا وعي اليتيم الطيبين الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا او يدعو بدعاء مذكورة
في شرح المختار ثم يقف عند وجهه مستدير القبلة ويصلي عليه ما شاء ويتحول فتر ذراع حتى يجاذى راس الصديق رضي الله
عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله ويدعو ثم يتحول حتى يجاذى قبره رضي الله عنه ويقول السلام عليك يا امير
المؤمنين السلام عليك يا مظهر الاسلام الا غير ذلك مما هو مذكور في المناسك ثم يدعو لنفسه ولوالديه ولين اوصاه بالاداء
ولجميع المسلمين ثم يقف عند راسه عليه الصلاة والسلام كالاول ويقول اللهم انك قلت وقولك ولو انهم اذا ظهروا الله
انفسهم جاواك الالهة وفدجناك سامعين قولك طائعين امرك مستغيبين بنبيك اليك اللهم اغفر لنا ولاخواننا
الذين سبقونا بالايمان الالهة ربنا التي الدنيا حسنة والاخرة حسنة والالهة سبحانه ربك رب العز في عمايصون

الى اخره السورة ويريد في ذلك ما اشار به من انما يدعو فيها بما يحضره من الدعاء ويوفق له اذ من الله تعالى
الاستطاعة اي لانية التي ربط نفسه فيها حتى تاب الله عليه وهي بين العبر والنهي ويصل بكهنته ويتوب الله تعالى
ويدعو بانثامه باني الروضة ويصل فيها ما تيسر له ويدعو ويكثر من التضرع والشا على الله تعالى ثم ياتي الذي فضع به
على الرواية ويدعو ثم ياتي الاستطاعة وهي التي فيها بقية الجرع ويستحب ان يخرج بعد ذلك الى البقيع فياتي المشاهدة
للزائرات وقامه في شرح المختار هذا **كتاب** في بيان احكام **النكاح** هو عقد يثبت ملك المتعة قصد المرحل
استمتاع الرجل من المرأة فالعقد يربط اجزا الطرفين بالاحكام والقبول شرطان لان العقد لا يثبت الا بالقبول والقبول
الارباط لكون النكاح هو الايجاب والقبول مع ذلك الارباط وانما قلنا هذا لان الشرع يعتبر الايجاب والقبول اركان عقد
النكاح لا امور اخرى كالمهر والمهر والمهر لان له علا اربعا فالعلة الفاعلة المتعاقبات والمادة الايجاب
والقبول والصورة الارتباط المذكور الذي يعتبر الشرع وجوده والغاية المصالح المتعلقة بالنكاح وهذا تعريفه في اصطلاح
الفقه كما استعمل في تحقيقه واحترز بقوله قصد عم الكل ضمنا كما اذا ثبت في ضمن ملك الرقبة كمثل الجارية للتسرة فانه
موضوع بشرع الملك الرقبة وملك المتعة ثابت ضمنا وان قصده المشتري وانما لم يكن ملك المتعة فهو كملك الرقبة
في الشرا وكخوته لتختلفه صنفه في شرا بجملة نسبا ورضا والامة المحبوسة **هو حقيقة في الوطى بما را في العقد** وقيل
مشترا بينهما اشتراكا لفظيا وقيل حقيقة في العقد بما را في الوطى ونسبه اهل الأصول للشافعية في قولهم لا الهك وعليه
مشترا من جوابه كما في فتح القدير والمغرب وبه صرح قاضنا حيث قال انه في اللغة والشرع حقيقة في الوطى بما را في العقد
وبقوله في المشتري ومن ثم عولنا عليه في المحقق ولم نقول على غيره فان قلت ذكر في الطائي وغيره انه يجزي اسم العقد كالحاصلة
فهو معناه في اصطلاح الفقهاء ولذا قال في المحقق انه في عرف الفقهاء العقد فتقول ان الله في الشرع اهم للعقد الخاص بمحل
على ان المراد به في عرف اهل الشرع وهم الفقهاء فلا يخالفه **ويكون النكاح واجبا عند التوقان** هو مصدر من تأقت نفسه
الى كذا اذا اشتاقت من باب طلب كافي المغرب والمراد به ان يخاف الوقوع في الزنا لو لم يتزوج والمراد به بالواجب الا ان
في مثل النكاح والواجب فانه يكون فرضا في صورة ما اذا خاف الوقوع في الزنا لو لم يتزوج بحيث لا يمكن الاحتراز منه لانه
لان ما يتوصل الى تركه الحرام لانه يكون فرضا واجبا اذا خافه لا بالحبيثة المذكورة اذ ليس الخوف مطلقا مستقرا
بلوغه لعدم التمكن وبه يحصل التوفيق بين قولين عني بالافتراء ومن عني بالوجوب وكل من هذين القسمين
مشرط بشرطين الاول ملك المهر والثقة فليس من حافه اذا كان عاجزا عنهما التاثير كفي الجرمين الى الابداع الثاني عدم
خوف الجور فان تعارض خوف الوقوع في الزنا مع خوف الجور لم يتزوج قدم الثاني ويكون النكاح **سنة**
عند الاعتدال والبراد السنة للوكة على الاصح وهو محمول على اطلاق الاستيفاء وكذا ما يتساهل في اطلاق المستقب على السنة
لذا في فتح القدير قال لا يخلو نافي بين صريح في المحيط ايضا بانها موكدة ومقتضاه الا ان لم يتزوج لان الصحيح ان ترك الموكدة
موجب للبراد بحالة الاعتدال حاله القدرة على الوطى والمهر والثقة مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك التعريض والسنة
فولم يذرع على وجوب الثلاثة لو خاف واحدا من الثلاثة فليس بمعتدلا فلا يكون سنة في حقه كما افاده في البداية ودليله
السنة حال الاعتدال الاقتران حاله صلى الله عليه وسلم في نفسه ورده على من اراد من امته التحلي للعبادة كما في الصحيحين
لا يلحقا بقوله من رغب عن سنة فليس مني وقامه في فتح القدير ويكون **مكروها الجور** الجور الظلم يقال جازله ظلم
واختار يكون سنة او لصلها الى استصحاب مباشرة عقد النكاح في السجود كونه عبادة ومحرورا باستصحابه يوم الجمعة
واقتلوا في كراهة الزفان والختان انه لا يكره اذ لم يشتمل على مفسدة دينية روي الترمذي عن عائشة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اعلنوا هذا النكاح واجعلوه في السجود واضربوا عليه بالدفوف كذا في بعض حواشي الهداية وفي
الجميع يستحب ان يكون النكاح طاهرا وان يكون قبله خطبة وان يكون عقد يوم الجمعة وان يتولى عقده ولي رشيد وان
يكون بشهود عدول **وينفك النكاح** ان يحصل ويحقق في الوجود والانتفاء هو ارتباط احد الكلامين بالآخر على
وجه ليس باعتباره عقد شرعيا ويستفاد الاحكام بالشرائط الاربعة كما حققه بعض اهل الكمال **بالاحكام** وقيل بالاب
للإساسة كما ثبت بالجور والبراد الاستعانة كفي كئت بالقلم لانه ينافي كون الايجاب والقبول جزءا مادة والمراد بالاحكام
ما تقدم من كلام القاضين ليس به لانه يوجب وجوب وجود العقد اذا اتصل به القبول او ثبتت للاخر خيار القبول
وقيل به لانه لا ينفك بالافتراء فلو قال بحضره الشهود هي امرائي وانما زوجهما وقالت هو زوجي وانا امراته لم ينفك لانه لا اقرار
اظهارا لا هو ثابت وليس بانثا وتقل في الخاتمة انتفاده عن ابن الفضل مقتصر عليه والمختار الاول في الواقعات والخلاصة

لخوف

في

وصح في الضميمة ان الاقرار اذا كان بحضره الشهود صح النكاح وجعل انثا والافلا وضما في اصل اللغة للغير لا للاخبار
بحديث في الزين لما اطلق في اللفظين فنقل اللفظين حكما وهو الصادر من متولي الطرفين منعا ومنه ليس
بغيره من الالفاظ وانما اشترط ذلك لان البيع انثا تصرف شرعي والنكاح كذلك والتصرف الشرعي لا يعرف الا بالشرع و
الشرع قد استعمل اللفظ الموضوع للاخبار عن الماضي لغة في انثا ليدل على التحقق والتثبت فيكون ادل على فضالة جهة
وقية اشارة الى انه لا ينفك بالكتابة في الحاضر وبه صرح في المراجعة **كزوجت** **وتزوجت** انكروا لهما زوجت نفسا ان
صدر عن المرأة او بتزوجها ان صدر عن الرجل وقول الزوج او الولي تزوجت وان لم يذكر معها المفعولان او احدهما بعد
دلالة القام والقدمات لان الحرف لا يلائم في كل لسان وينفك ايضا **ما وضع احداهما** ان يلفظين وضع احدهما
ان المهر **والاخر للاستقبال** يعني الالفان موضوع للاستقبال كزوجت وزوجت وانما عطف قوله وضما على الايجاب والقبول
للاشارة الى ان ما وضع للاستقبال ليس من الايجاب والقبول كما اقتضاه تغيير صاحب الهداية واما صاحب الكثر فقال لا يصح
ينفك بايجاب وقبول وضما لغيره او احدهما جعل ما وضع للمستقبل من الايجاب والقبول وقد صرح به في الخاتمة حيث
قال ولفظه الامر في النكاح بايجاب وكذا الطلاق والخلع والكفالة والهبة الى اخواته ولنا في الخلاصة وذهب صاحب
الهداية وجمع الى الامر ليس بايجاب وانما هو تركيل قوله زوجتك قائم مقام الطرفين بخلافه في البيع لما عرفت ان الواحد
في النكاح يتولى الطرفين بخلاف البيع وهو تركيل ضمني فلا ينافيه اقتصاره على المجلس فتدبر في اختلاف المشايخ في ان الامر بايجاب
او تركيل فاما في كثر على القولين فاندرج به ما عترضه من ملاحضات من انصاح صاحب الكثر خالف الكتب ولم يثبت به في الهداية
فان العترض عن القول الاخر جعلت شيئا وغابت عنه شيئا قلت وما يوجب ما اختاره في المختصر تبع صاحب الهداية
من انه تركيل وليس بايجاب ما عولنا على الوكيل بالنكاح هب ابتك لعلنا فقال الأب وهبت فانه لا ينفك النكاح ما لم يقل الوكيل
بمعه قلت كذا في الخلاصة معللا بان الوكيل لا يملك التوكيل ولم يذكر خلافا وتكرير من سابل الظهيرة وغيرها تدل على هذا **كزوج**
فقلت زوجت فلا ينفك النكاح **بالاقرار على المختار** كما قدمناه عن الواقعات وللخلاصة **وقيل ان يحضر من الشهود**
صح النكاح وجعل الاقرار الذي هو اخبار انثا **هو الاصح** قابله صاحب الضميمة كما تقدم وفي فتح القدير لا ينفك بالنكاح
بحضر من الشهود وكان تزوجهما بغير شهود لا ينفك الا اذا قال الشهود جعلنا هذا نكاحا قاطعا لا نفك فيه عقد **وهو**
قال قد مرنا انهما اذا اقر به ولم يكن بينهما نكاح لا ينفك الا اذا قال الشهود جعلنا هذا نكاحا قاطعا لا نفك فيه عقد **وهو**
ينفك النكاح بتزوجت نصفه في الاصح لان من شرط الركن ان يضيف النكاح الى كل ما يبيع به عن الكل كالراس
والرقبة بخلاف اليد والرجل كعرف في الطلاق وقالوا الاصح انه لو اضاف الطلاق الى ظهورها او بطنها لا يقع وكذا العقد
فلو اضاف النكاح الى ظهورها او بطنها ذكر الحلواني قال مشايخنا **الاشبه** من ذهب اصحابنا انه ينفك النكاح وذكر كركي
الاسلام السرخسي ما يدل على انه لا ينفك النكاح كذا في الضميمة ولو قال تزوجت نصفه فلا يصح عدم الصحة كما في الخاتمة
وقوله من ذكر بعضه لا يتجزى كتركيله كطلاق نصفها يقتضي الصحة وقلة ذكر في المسوط في موضع جواز وفي الثاني
الصريح الاصح انه ينفك لان يقال ان الفروج خطاط فيها فلا يكفي ذكر البعض لاجتماع موجب الحلل والحرمة في ذات واحدة
فترجح الحرمة لانه في الخاتمة **واذا وصل الايجاب بالسمة كان من تمامه** ان تمام الايجاب **فولو قبل** **الآخر قبله** لم يقدرك
المهر **يبيع** النكاح كأمارة قالت لرجل زوجت نفسي بك باينة دينار فقبل ان تقول باينة دينار فقبل الزوج لا ينفك لان
اول الكلام يتوقف على اخره اذا كان في اخره ما يغير اوله وهذا كذلك فان مجرد زوجت ينفك به المثل وذكر المهر مع غير
ذلك الى تعيين المذكور فلا يعل قول الزوج قبله كذا في فتح القدير وينفك صح في الظهيرة ايضا ومن شرط الايجاب
والقبول لتمام المجلس اذا كان الشخص حاضرين فلو اختلف المجلس لم ينفك فلو وجب احدهما فقام الاخر واشتغل بهل اخر
بطل الايجاب لانه شرط الارتباط اتحاد الزمان فعمل المجلس جامعا تسييرا واما الفور فليس من شرطه ولو عقدوا وهما عشا
او يسيران على الرابة لا يجوز وان كانا على سفينة ساير زجرا ومنها ان لا يخالف القبول والايجاب فلو اوجب بكذا
فقال قبلت النكاح ولا اقبل المهر لا يصح وان كان المال فيه ضمنا كفي الظهيرة بخلاف ما لو قلت زوجت نفسي منك
بالف فقال قبلت بالعين فانه يبيع والمهر الف الان قبلت الزيادة في المجلس فهو الفان على المفتي كفي الجور فلا عدن
التجنيس ويخالف ما قال تزوجتك بالف فقلت قبلت بخمس مائة فانه صحيح ويجعل كانها قبلت الف وحطت
عنه خمسمائة كفي الضميمة ومنها ان لا تكون المتكوجة بمهولة فلور زوجة بنته ولم يسمها وله بنتان لم يصب للمهالة
بخلاف ما اذا كانت بنت واحدة الا اذا سماها بغير اسمها ولم يسمها فانه لا يصب وقامه في الجور **واما يصب** بلفظ تزوج

جنى

ونكاح لا خلافا في انعقاده بأحد ما وضع **لقيلك عين في الحال** هذا ذهبنا لأن القيلك سبب لملك المتعة في محلها
بواسطة ملك الرقبة وهو الثابت بالنكاح فاطلق اسم السبب كالهبة وأريد بالسبب وهو ملك المتعة وإن كانت
ملك المتعة فتصدق في النكاح ضيفا في القيلك فإن قلت لما لا يصح القيلك بلغة النكاح قلت لما تقر في الأصول أن
استعارة السبب جائزة مطلقا وعكسه لا يجوز إلا بشرط الاختصاص من الجانبين ولذا صح التجوز بلغة العقد
عن الطلاق دون عكسه واحترز بقوله في الحال عن الوصية فإنها موضوعة لقيلك العين بعد الموت لا في الحال وقيل في
الولوية والظهيرية إذا اطلاقا وأضاف إلى ما بعد الموت لما إذا قال وصيت ببضع ابنتي للحال بالفرع فقبل الآخر انعقد
النكاح لأنه صار حيا زاعن القيلك قال بولا ناصب العرو المقدر الاطلاق لأن الوصية مجاز عن القيلك فلو انعقد فيها المكان
مجازا عن النكاح والمجاز لا يجاز له كفي العناية من البيع قلت وفي الاتفاق للجلال السبب على وجهه تعالى مرجح بان المجاز يكون
له مجاز ومثله بمنزلة فراجع **الهبة وقيلك وصدة** وعطية وملك وجعل وبيع وشرا على الأصح كفي العرو وما بلغظ
السلم فإن جعلت المرأة راس مال السلم فإنه انعقد أجماعا وإن جعلت سدا فيها فبعض اختلاف قيل لا ينعقد لأن السلم في الحيوان
لا يصح وقيل ينعقد لأنه ثبت به ملك الرقبة والسلم في الحيوان ينعقد حتى لو اتصل به القبض فإنه يغير ملك الرقبة بملك
ملك فاسرا وليس كل ما يفسد الحق بفساد عيارية ورجحه في فقه القدر وهو مقتضى كلام اصحاب الموت وفي الصري رويان
وقولان قيل لا ينعقد به لأنه وضع لا يثب ملك لا يثب من النكاح والمقود عليه هنا متعين وقيل ينعقد به لأنه ثبت به ملك
العين في الجملة قال بولا ناصب الصلح يغير ويغير لوجوه تحت الكلمة التي في المختصر وكذا في انعقاده بلغة العقد
قوله أن اصحابا عدم الانعقاد كفي الكشف والولوية وفي فتاوس الصيرفة الأصح الانعقاد انقروا واحتج بقوله وما
وضع لقيلك العين الحال بما يمكن موضوعا لإفادة ذلك بقوله **لا يصح بلغة اجارة وعارة** أما الاجارة فزاده بها
لما إذا قال أجرته بثلثي بكذا فإنه لا ينعقد على الصحيح أما إذا جعلت المرأة أجره فينعقد انقار الله بغير ملك العين في الحال
في الجملة بأن شرط المحل أو جعلت وأما العارة فلا ينعقد بها على الصحيح وكذا لا ينعقد بلغة العقد العار والبر أو المنع
والاقالة واللمع والكتابة والمتع والاباحة والاحلال والرضا والاجارة بالرضا والوديعة لأنها لا تنقضي للملاءم أصلا
والفاظ صحنه كتجوزت مثل تجوز ذلك بتقديم الجيم على الذال كما يقع في ديارنا من تشييد العوم على طريق الخطأ
وقد كثر الاستغناء عن ذلك في عامة الأنصار وكثرت فيها رسالة حاصلها اعتماد عدم انعقاده بهذا العقد لأنه لم يوضع
لقيلك العين الحال وليس في النكاح ولا تزوج لأن التجوز إنما بمعنى تجوز العقيدة كما إذا قال جله وجوزان وأما بمعنى تجوزته
أرجحت حازن معنى الرجوع وليس واحد من هذين المعنيين يصلح إطلاقه للاستعارة حتى يجعل لفظ التجوز استعارة كما استعمل لفظ
الهبة والبيع لما لا يقر من أن العلاقة وهي اتصال العين المستعمل به بالعين الموضوع له بشرط الصحة الجان كمرجه به المحققين
ومن ثم جواز بانه لا ينعقد بالأحلال والاحارة والوصية لعدم صحة الاستعارة وات خيري بأن الاستعارة لا تنص بكل وصف للقطع
بالاستعارة باستعارة السال لا يصح اشتراكها في الوجود وغيره بل لا بد من وصف مشهور له زيادة أنها اختصاصا بـ
بالاستعارة بما حققه صاحب التلويح وغيره وهذا لا يخفى غير متحقق في ملك المتعة ولطفا لفظ التجوز فإن قلت
المسؤول في الكتب المعتمدة انعقاد النكاح باللغة الأعجمية وهو ليست موضوعة لذلك في اللغة العربية قطعا فينبغي
القول بانعقاده بلغة التجوز بين قوم يتبع بينهم ذلك ويكون كالأعجمية قلت اعتبار اللغة الأعجمية معصية غير لائجة لأن
اللغة الأعجمية تصدر عن قوم من قصد صحتها واستعمال الجميع بخلاف لفظ التجوز فإنه يصدر عن قصد صحتها بل عن
تحريف وتضعيف فلا يكون له حقيقة ولا جازا فقد قال خاتمة المحققين السعد التتائلي في بحث الحقيقة والمجازين التلويح
اللفظ المستعمل استعمالا صحيحا جازا على التائون أما حقيقة أو مجازا لأنه ان استعمال فيها وضع له حقيقة وإن استعمل في غير
وإن كان لعلاقته بيبه وبين الموضوع له مجازا والافضل وهو أيضا من قسم الحقيقة لأن استعمال المصنف في الغير بلا علاقة
وضع حديد فيكون اللفظ مستعملا فيها وضع له فيكون حقيقة ثم قال وقد بنا الاستعمال بالتصحيح احتملا بل عن اللفظ مثل
استعمال لفظ الأرض في الساحة غير قصد إلى وضع حديد أتمهم لو اتفق قوم على التلويح هذه الخلطة بحيث اسم يتطوون
بها الدلالة على محل الاستعارة وتصدر عن قصد واختيارهم فللقول بانعقاد النكاح بها وجه ظاهر لأنه وإن الحالة هذه تكون
وضعا جديرا عنهم وبانعقاده بين قوم اتفقت كلمتهم على هذه الخلطة أتمهم الإسلام أبو السعود مفتي الديار الرومية
والاصدور هالاه من قصد إلى وضع حديد كما يقع من بعض الجهلة الأعاقر فلا غير ثم قال خاتمة المحققين السعد
التتائلي في التلويح أن التحقيق أن استعمال اللفظ في الموضوع له أو غير مطلق لانه عليه وإراية منه فيجوز الأثر لا يكون

استملا

استملا أصحها فلا يكون وضعا جديرا وأنه لم **لا يصح بتماط** قال في البرانية أجاب صاحب الهداية في امرأة زوجت
نفسها بالفر من رجل عن الشهرة فلم يقل الزوج بشاكن أصطفاها المهر في المجلس أنه يكون قبولا وأنكر صاحب المحيط
وقال لا ما يقل بلسانه قبلت بخلاف البيع لأنه لا ينعقد بالتماط والنكاح لم ينعقد على الشهود بخلاف اجازة
نكاح الفسوق بالفضل لوجود القبول فيه انتهى وبه جزم من لا خسر وعلا بانه انما لا ينعقد به مبالغة في صيانة الابضاع
عن الفتك واحترام الشائها وينعقد به البيع أذ ليس فيه هذا العذر ولذا قال بعضهم ينعقد به في الحبس لا النفي **وشرط**
كل من العاقد بلفظ الآخر أدلوه لم يحقق الرضا من الطرفين فلا ينعقد النكاح وقد عرفت أنه لا ينعقد بالكتابة
في الحاضر فلا بد من سماع العبار وأما الفهم فقال في التجنيس ولو عقد عقد النكاح بلغة لا يفهمان كونه حكما حاهل
ينعقد باختلاف المشايخ فيه قال بعضهم ينعقد لأن النكاح لا يشترط فيه القصد انتهى بتماطه يصح مع الهزل وظاهره من
شرح جده وهل يشترط تعيين الرجل من المرأة وقت العقد كونه اختلافا وفي الجوز نقل عن التوراني في صغيرين قال أباحد
أحد هار زوجت بقر هذه من ابنتك هذا وقيل ثم ظهرت الحارثية غلاما والظلام جارية جاز ذلك وقال العتايي لا يجوز
وفي النسية زوجت وتزوجت يصلح من الجانبين **وشرط حضور رجلين مكلفين سامعين معا قولها** وقيل الشرط
حضور شاهدين لإسماها والصحيح الأول كجزم به من لا خسر وفيه صحة في النسيئة وعامة المشايخ هو
شرط السماع والقبول بمره الغرض اللام السعد انتهى قال بولا في جزمه وثمة الخلاف في التأييد والأصح ضلي قول
العامة أنه لا ينعقد النكاح بحضورها وعلى قول السعد ينعقد ومعها فاض خان في شرحه أنه لا يصح ينعقد بحضور الأصم
وجزم به بانه لا ينعقد بحضور النايين وجزم في فتاواه بانه لا ينعقد بحضور النايين إذا لم يسمع كلاهما فثبت بهذا أن
الأصم ما عليه العامة كمرجه به في التجنيس إذا انعقد من الحضور السماع بقول الزيلعي ينعقد بحضور النايين على ألا
ولا ينعقد بحضور الأصم على المختار ضعيف بل لا فرق بينهما في عدم انعقاده على الأصح لعدم ولقد أجاد المحقق الكمال
حيث قال ولقد أهدى عن الفتحة وعن المحكمة الشرعية من جورة بحضور النايين انتهى وأختلف في شرط سماع الشاهدين
معا فتلقى الأخيرة رويان عن أبي يوسف وجزم في الثانية ومن لا خسر بانه شرط فكان هو المذهب
فلو سماع كلاهما متفرقين لم يجز وإن أخذ المجلس فلو كان أحدهما أصم فسمع السماع ولم يسمع الأصم حتى صاح
صاحبه في أذنه أو غيره لا يجوز النكاح حتى يكون السماع معا كفي الأخيرة **فاهم** كلام القاذبين ولهذا جزم في
التبيين بان لو عقد بحضور هند لم يبقها كلامها لم يجز وصح في الجوهره وقال في الظهيرية والظاهر أنه يشترط فهم
أنه نكاح واختاره في الثانية فكان هو المذهب قال بولا في الجواهر والحاصل أنه يشترط سماعها مع الفهم على الأصح وفي
للخاصة إذا تزوج امرأة بالمرية والزواج والمرأة كجسمان المرية والشهرة ولا يبرهن العرجية اختلاف المشايخ فيه
والأصح أنه ينعقد انقار في البرانية لفتت المرأة بالمرية زوجت نفع من فلان ولا تفرق ذلك وقال فلان قلت
والشهود يعلمون أو لا يعلمون صح النكاح قال في الضاب وعليه الفتوى وكذا الطلاق فقد اختلف التصحيح في اشتراط
وقد اختلف بالقبول الأول والثاني صاحب الكثر وبالثاني من لا خسر وعلا ما فيه من اختلاف النصيحة **سليم**
إذا شهد الكافر على المسلم ولو كانا فاسقين أو محرورين في قذف أو عيب أو ابن الزوجين أو ابني أخيهما إن كلاهما أهل
الولاية فيكون أهل الشهادة تحلا وأما القاتل مرة إذا فلا يباي يفتوا أنها فإن قلت المقصود من الشهود أما الشهد
فقط أو الأثبات عند الاحتياج أو كلاهما معا والأول يوجب أن لا تشترط الحرية والذكورة والثاني يوجب عدم الانعقاد
بشهادة المحرورين فالأظهر فيه قول القاضي رحمه الله أنه قل يجب عنه بانه المقصود منهم تعظيم أمر النكاح وهو لا يتحقق
فيهم لا أهلية لهم أصلا كالصبي والصبيان ولا ينفذ له أهلية قاصرة لتحقق عيب ونقصان فيهم كالكفار وجاعة النسوة
البيسط فلا تقبل بشهادة الطلحي الأربعة وأما المحرور في قذف والناسف فاما تقبل بشهادتهما في الانعقاد لأن الولاية
القاصرة كالقوة على تزويج نفسه وعبد وولته كخفية فلا يتوقف على الولاية المقدبة الواجبة لإدانة الشهادة في إثبات
الحقوق فهي موجودة فيها مع وجود التعظيم لأن أعظم الأشخاص السلطان والكثير بعد الأربعة الراشدين فبما قل
ربية في حصول التعظيم بحضورها فتعبر بشهادتهما فادفع الاشكال المذكور كما فهم من تقديمي **لا محل وإن لم ثبت**
النكاح بهما أن ادعى القريب أراد أنكم بحضور ابن الزوج وإن ادعى هو لم تقبل بشهادته لأنه له أما إذا ادعت المرأة
تقبل بشهادتها لها ولها وإن ادعى ابن الزوجية أن ادعت لا تقبل بشهادتها لها وإن ادعت على الزوج لقبيل **صح** نكاح
مسلم ذميه عند ذميين وإن لم يثبت بهما مع انكاره لأن شهادة الكافر على المسلم لا تقبل وإن ادعى المسلم تقبل له **أمر رجلا أن زوج**

ع

صح

صحتها وان كان فيه جمع بين الحقيقة والحجج لانه نفى في النفي كجوز الجمع بينهما كالجوز في المشتك ان يعبر جميع معانيه
في النفي ضعيف في الاصول والصحيح انه لا يجوز الجمع بينهما في النفي ولا في الاثبات ولا عموم المشتك مطلقا قال بولانا
صاحب البحر فالجواب ان الاول ان النكاح في الآية للعقد كما هو الجمع عليه ويستدل بنسب حرمته المصاهرة بالوط
الحرام بدليل اخر في المحيط رجل له جارية فقال ولد وطيبها كحل الابن وان كانت في غير ملكه فقال وطيبها كحل الابن ان
يكسبه وبطائها لان الظاهر يشهره ولو اشترى جارية من ميراث ابيه يسميها بطاها حتى يعلم ان الاب وطيبها
تزوج امرأة على انها بكر اذ اراد مجامعتها وحدها نقضه قال لها من اقتضك قالت ابوك ان صوفها الزوج بات
منه ولا مهر لها وان كذبها فمهر امراته انتهى وما حليلة الابن في قوله تعالى وحلائل ابائكم الذين من اصلاكم فانه اخبر
حليلة من حلائل النساء وحلائل الوطوة بملك العيني او شهدها ورق فيجوز كحل الابن وهو الحكم الثابت
المعبر عنه ولا يفتى في المفقود عليها الابن او بينه وان سفلوا قبل الوطى والفرج انها بمجرد العقد يخرج عن الابا وذلك
باعتبار من الحل بغيرها وقد قام الدليل على حرمه المرتبة الابن على الاب فيجب اعتباره في ام من الحلال والحل ثم يرد بالابا
الفرج كما عرفت بما يفيد فتح حليلة الابن السافل على الجرا لا على كذا حليلة ابن بنت وان سفلوا كحرم حليلة الابن
من النسب كحرم حليلة الابن من الرضاع وذكر في الاصل في الآية انتح حليلة الابن للبنين والبنات كحل الابن حليلة
الزوجة كما في الغرب ففكر زوجه الابن على الاب مطلقا بالآية ولما حرمه من وطبها من ليس بزوجة فدل على اخر
فروع لطيف ويضع مغلطة صورته طلق زوجته طلقته ولها منه ابن فاعتدت ثم تزوجت بصغير فارضعت
مخبرته عليه ثم تزوجت بزوجه اخر وولد لها من طلقها فهل يجوز الحلال والابا واحدة ام ثلاث فماذا اجاب من ذلك
اخطوا الصواب انها لا تعود اليها ابدا لانها صارت حليلة ابنه من الرضاع وحرم **الكل رضاعا** بيان للزوج الثالث وهو
اما يحرم بالنسب والمصاهرة يحرم بالرضاع لانه والحديث حتى لو ارضعت امرأة صبي حرم عليه زوجه زوج الظنير
الذي شرب لبنه منه لانها امرأة ابيه من الرضاعة ويحرم على زوج الظنير امرأة هذا الصبي لانها امرأة ابنه من الرضاعة وفي
شرح الوقاية وهذا يشهد على اقسام كبت اللخت مثلا تشمل البنت الرضاعية اللخت النسبية والبنت النسبية للآخت
الرضاعية والبنت الرضاعية للآخت الرضاعية انتهى وانما استقرت هذه الطية هنا شيئا لما ساقى في كتاب الرضاع على ان
كثير من المحققين قالوا لا حاجة اليه لان المن الذي لا حرم في النسب لم يكن موجودا فيه واستثنى بعضهم احدا وع
عشرين صورة وجمعا في قوله يبارك في النسب الرضاع في صورة كالم نافلة وحيدة الولد ولم يعمواخت ابن وام اخ
ولم خال وعمة ابن اعقد لان كل واحد من هذه السبع اما ان يكون المضاف رضاعيا والمضاف اليه نسبيا او عكسه او
كل منهما رضاعيا فيجوز له نكاح ام اخيه رضاعا سواء كانت الام رضاعته وحدها او نسبية وحدها او كل منهما
رضاعيا وكذا في بقية الصور وحرم اصل من ينبت **اصل مسوسته بشهوة وما سته وناظره الى ذكره والمنظور**
الى فرجها الداخل ولومن نكاح او ما هو فيه وفروع **عمن** السبب بشهوة عند البعض ان يشهر بقلبه ويتلذذه في
النساء لا يكون الا هذا وتأتي الرجال عند البعض ان تنشر الالة او تنزاد انتشاره هو الصبي كحل الهداية ونزج الوقاية
وقيل حرها ان يشهر بقلبه ان لم يكن شتهيا او يزاد ان كان شتهيا ولا يشترط تحريك الالة وهي صحيحة في المحيط
والقصة وفي غاية البيان وعليه الاعتماد وقاية الاختلاف كما في الذخيرة تظهر في الشيف الكبير والعين والذنهات
شهوة على القول الاول لا تثبت الحرمة وعلى الثاني تثبت فتدل اختلاف التصحيح وفي الخلاصة وبه يفتى ايها في الهداية فكان
هو الذنب اراد بالرضا الوطى الحرام وانما قد يرد انه محل الخلاف كما هو الوطى المتلذذ نكاحا فاسد والمشتك ان شرا فاسدا
او الجارية المشتك والمكاشفة والظاهر منها والامة المحرسة وزوجه الحائض والنساء او كان معها او صايا فانه تثبت
به حرمة المصاهرة اتفاقا وليفدانه لا بد ان تكون المرأة حية لانه لو وطئ الميت فانه لا تثبت حرمة المصاهرة كحل الحائفة و
وليبيدانه لا بد ان يكون في قبل القبل لانه لو وطئ المرأة في الدبر فانه لا يثبت حرمة المصاهرة وهو الاصح لانه ليس بمحل الحرام
فلا يفسد الولد كما في الذخيرة وسواء كان بصيرا او امرأة كما في غاية البيان وعليه الفتوى كما في البصر فتعلقا بالوقايات
ولو وطئها فافضاها لم يخرج عليه انها اعم ذنن كونه في الفرج الا اذا صلبت وعلم كونه منه فان قلت ان الوطى في
الصورتين وان لم يكن نسبيا الحرمة فهو مستلزم للسبب بشهوة وهو سبب لها بالواجب منها اخر منه قلت انجب
عنه بان العلة هو الوطى الذي هو سبب للولد وثبوت الحرمة بالنسب ليس له كونه سببا لهذا الوطى ولم يتحقق في الصورتين
وليبيد ان الوطوة لا بد ان تكون شتهيا حال ادماضها وليبيدانه لا بد ان يكون من غير حائل يمنع وصول الحرارة فلو جامعها

بخرة على ذكره لا يثبت كحل في الخلاصة واطلق في السبب كل موضع من بدنها وفي الحائفة لومس شرا امرأة عن شهوة
قالوا انتب حرمة المصاهرة وذكر في الكسانيات انها تثبت انتهى قال بولانا صاحب البحر وينبغي ترجيح الثاني
لان الثمن من بدنها من وجه دون وجه كما تقر في الفصل ثبت الحرمة احتياطا حرمة النظر اليه من الاضحية ولذا
جزم في المحيط بثبوتها وقيدنا الفرع بالداخل لانه يختار صاحب الهداية وصحة في المحيط والذخيرة وفي الثانية و
عليه الفتوى وفي فتح القدير وهو ظاهر الرواية لان هذا حكم تعلق بالفرج والداخل فخرج من كل من كل وجه والحاج
فرج من مزوجة قال بولانا صاحب البحر وظاهر الرواية في الذخيرة وغيرها انهم اتفقوا على ان النظر بشهوة الى ما بين اعضا
يها لا عبرة به ما عدا الفرج ومن ثم وقع في الفرع في الكلام صاحب الكفر فهو اطلاق في محل التقيد لا يخفى والصبر
لوجود الشهوة عند المس والنظر حتى لو وجد بغير شهوة ثم اشهر بعد الترتك لا يتعلق به حرمة **المنظور الى فرجها**
الداخل من مرة او ابا لا يفسد لا يفسد بغير فرجها وانما ان عكس فرجها وكذا الوقت على الشغل فقطل الما فدا
فرجها لا يوجب الحرمة ولو كانت في الما فدا فرجها تثبت الحرمة كما قدماه **هذا اذا كانت** المسوسة والمنظور
الى فرجها الداخل حية **شبهة** وقد اذ ذلك اشارة قولنا واصل من زنته كما قررناه سابقا وقد يدل عليه عبارة
فلو جامع صغيرة لا تثبت الحرمة وعند ابو يوسف فتوبتها قيا على العجز والشهوة وانها اذ العلة هي
وطيب للولد وهو متفق في الصغيرة التي لا تثبت خلاف الكبير لوزان وقوعه في الرضا هو وزان عليها الصلاة
والسلام ولانها دخلت تحت حكم الاشتها فلا يخرج عنها بالبروك كذلك الصغيرة وليس حكم البقا كالابتداء في الثانية
وقال القميها بالثبت ما دون تسع سنين لا تكون شهوة وعليه الفتوى وكذا يشترط الشهوة في الذكر حتى لو جامع ابن
اربعة سنين زوجه ابيه لا تثبت الحرمة كذا في فتح القدير وفي الذخيرة بخلافه وظاهر الاول انه يقتصر فيه السن المذكور
لها وهو تسع سنين وكذا يشترط كونها شتهيا لثبوت الحرمة في الزنا فذلك لثبوتها في الوطى الحلال كما في العبد
نقل عن الاخبار لو تزوج صغيرة لا تثبت الحرمة فوطئها وانقضت عدتها وتزوجت باخر جاز له تزوج
بها اما غير هاتين الحية الشتهيا لم يثبت او الصغيرة التي لا تثبت فلا يثبت الحرمة بها **اصلا فلو تزوج صغيرة**
تنتهي فوطئها فطلقها وانقضت عدتها وتزوجت باخر جاز له التزوج ينتهي كما قدماه عن القنيس
ولا فرق في ما ذكر من المس والنظر بشهوة بين عمد ونسيان والراه حتى لو ايقظ زوجته ليما فدا فوصلت يده
الى ابنته ففكر صها بشهوة وهي من شهوة فظن انها انها صهرت عليه الام حرة مبرأة وكذا ان تصورهما من
جانها بان انقضت هي كذلك ففكرت انها ابيه من غير ما ذكر في فتح القدير قبل **ام امراته مالم يظهر عدم الشهود**
في المس لا يحرم **الم تعلم الشهوة** قال في الولول الحية اذا قبل ام امراته او امرأة اجنبية يفتى بالحرمة مالم يبين انه قبل بغير
شهوة لان الاصل في التقبل هو الشهوة بخلاف المس انتهى كذا في الذخيرة لانه قالوا الظاهر انطلق في بيع العيون
بدل على الله يصدق في القبلة سواء كانت على الفم او على موضع اخر انتهى **والحائفة كالقبول وبث دون تسع ليست**
بمختلئة وقد تقدم الكلام عليه وان ادعت المرأة الشهوة وانكرها الرجل فهو **بث** لان يقوم اليها منتشرا فاعتقها
او ياخذ ثوبا ويركب معها كحل في الخلاصة لانها قد يذنب يظهر بها كذب في دعواه وتقبل الشهادة على الاقرار باللسان
والتقبل عن شهوة في المختلر وكذا على نفس المس والتقبل عن شهوة في المختلر صرح به في القنيس واليه مال الاما
البردوس وهكذا كرمي في نكاح الجامع لان الشهوة مما يوقف عليها في الجملة لما يتكلم المضوا بان ارا من لا يتكلم
عضوه كذا في الذخيرة وقال بعضهم لا يقبل واختاره ابن الفضل لانها امر باطن لا يوقف عليها عادة وقد تقدم جوابه
وحرم الجمع نكاحا وعدة **ولو من طلاق باين ووطيا بملك عيني بين امراتين ايتها فرضت ذكر المخل**
الآخر ويان النوع الرابع وهو الجمع بين المحارم فخرج في هذا الجمع بين الاختين لوجود الشرط المذكور والجمع
بين غيرهما كذلك وهذا هو ما وقع في الكفر لا يخفى اما ثبوت حرمة الجمع بين الاختين فلو وطئ له تعالى وان تجتمعا
بين الاختين واما الثاني فللمحرم من كان يورث من ابائه واليوم الآخر فلا يجمع ما عدا في رحم اختين وذلك كالجمع بين
المرأة وعمتها والمرأة وخالتها والجمع بين الام والبنت نسبيا او رضاعا او يد لعلها يصاحبه سبب لا تنكح المرأة على
عمتها ولا على خالتها ولا على ابنت اخيها فان قلت ان قوله تعالى واحل لكم ما وراءكم عام فكيف حصر بهذا الحديث قلت
مرجوا بانه مشهور وهو يصلح مخصصا لعموم الكتاب والردا بقولنا ان نكاح الاخرى الحرمة المؤبدة اما الوقت فلا تمنع
ولذا لو تزوج امه ثم سفلها فانه يجوز كحل في الجامع والزيادة لانها حرمة مؤقتة بزمان ملك العيني وقيل لا يجوز

تزوج السبية عليها نظر الى مطلق الحرية في القية وقد تباينوا في التمسك بالحق لانها لو كان نكاح احدهما
على تقدير جواز ولها قلت **فيما الجمع بين امرأة و بنت زوجها** او امرأة ابنتها فانه يجوز الجمع بينهما عند الامة الاربع
على الجواز ان لو فرضت بنت الزوج ذكر ابان كان ابن الزوج لم يجز له ان يتزوج بها لانها موطوءة ابيه ولو فرضت
المرأة ذكر الجاز له ان يتزوج بنت الزوج لانها بنت رجل اجنب وكذلك المرأة وامرأة ابنتها فانه المرأة لو فرضت
ذكر الجمع عليه الزوج بامرأة ابنته ولو فرضت امرأة الابن ذكر الجاز له التزوج بالمرأة لانه اجنب عنها اقوالا ولا ياب
ان يتزوج الرجل امرأة ابنته لانها ابنة له لا مانع وقد تزوج محمد بن الحنفية امرأة وزوج ابنه بنتها وان
تزوج اخت امه وطبيها لا يطأ واحدة حتى تحرم احداها عليه هذا بيان الحكمين احدهما صحت نكاح الاخت
مع كون اختها موطوءة له بملك الهين لصدوره من اهله مضافا الى محله واطلق في الاخت المتروجة فانظم الامة
والحرية تأنيها حرة وطأ واحدة منها لانه لو جامع المتكوسة المملوكة يصير جامعيا بينها وطأ حقيقة وحكما وقولنا
حتى تحرم عليه احداها او من قولنا لكت حتى يبعها فان المراد تحريم الموطوءة على نفسه لسب من اسباب التحريم
فحذر تحريم طأ المتكوسة لعدم الجمع كالبيع كالا او بعضا والتزوج الصحيح والهبة مع التسليم والاعتاق كلاهما بعضا
والكتابة وانما التزوج العاسد فلا عبرة به الا اذا دخل بها فتحرر حينئذ الموطوءة ولو جوب المدة عليها فتحرر
فحينئذ جاز التزوج وكذا المراد بالتزويج في النكاح الصحيح فلو تزوج المرء نكاحا فاسدا لم تحرم عليه
امته الموطوءة المراد اذا دخل بالمتكوسة فحينئذ تحرم الموطوءة لوجود الجمع بينهما حقيقة ولا يوثق الاحرام والحيض
والنفاس والصوم وكذا الرهن والاجارة والتبريد لان نكاحها لا يحرم بهذه الاسباب كما يتبين من بحث الاستبراء
والارحام ما اذا ظهر منها وبطلانها انه غير موثر لانه يمكن انزاله من الحرية بالتكفير وانه اعلم وادعادت الموطوءة
الى طهره لا يخرج سواها من بضع او لبس اريد لم يجز وطأ واحدة منها حتى تحرم الامة على نفسه بسبب ككاف
او لا واطلق في الامة فمثل ام الولد كما في الجرح فلا عن غايبة البيان وقد يكون وطئها لانه لو لم يكن وطئها جاز له وطئ
المتكوسة لان الرقوة ليست بموطوءة حكما فلا يصير جامعيا بينها وطأ حقيقة ولا حكما وان **زوجها ما**
ان الاختين وما في معناها او يعقدن ونكح النكاح **الاول فرق بينه وبينها** قال في الزهري عن ابى الجراح ولو وكل
رجلا ان يتزوج امرأة ووطأ رجلا اخر مثل ذلك فزوجه كل منهما المرأة وهما اختان من الرضاع ووقع العقد بينهما معا
فهما باطلان لان عبارة الوكيل في باب النكاح منقولة الى المولى فاذا خرج الكلامان معا صار المولى كل واحد منهما باطلا فلو لم
يوكلاهما وانما كانا مضمولين ووقعا معا فالتزويج ان يجوز نكاح احدهما ولو خرج ايجاب الاختين معا بل بان قالت
كل واحدة منهما لرجل واحد زوجت نفسي منك بكذا وخرج الكلام منهما معا قبل الزوج نكاح احدهما فهو جائز لعدم
الجمع بين الزوجين ولما من الاختين فلان كل واحدة زوجت نفسها على حدة ولا ولاية لاحداهما على صاحبة حتى يتفق كلام كل
اخرى ولو لم يزوج فقال تزوجت كل واحدة منك بالف فقلت احدهما رضى وابت الآخر فطأها باطل
لوجود الجمع في الخطاب بينهما في احدهما لا بشرط العقد وان كان للشهاد الا ان تزوج رجلا ولو قال نفسي زوجت
زوجتك على الف فقلت احدهما رضى لا يجوز نكاحها لوجود الجمع من جانب الزوج فعلم به ان الجمع في احد
شترين العقد يوجب الفساد كما لم يشر في العقد انتهى وانما يفرق بينهما في الصورة الثانية ايضا لان نكاح احد
بهما باطل تميز في لوجه ولا الى التعيين لعدم الاول ولو ثبت الى التمييز مع التجهيل لعدم الغاية او للزمن فتبين الفرق
فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ما اذا طلق احدهما نكاحه ونسأه بعينه ونسأه حيث يومر بالتعيين ولا يفرق الطل
قلت لاجب عنه بانكاه هناك لانه لا نكاح من كان متيقن الشتر فله ان يدعى نكاح من يتدعيه منهن
فمسك كما كان متيقن ولم يثبت هناك نكاح واحد منهما بعينه فادعاه حينئذ تمسك بما لم يتحقق ثبوته انتهى ومضى
فرق بينه وبينها انه يفرق من عليه مفارقتها ولو علم القاض بذلك وجب عليه ان يفرق بينهما فدعا للمصيبة
بغير الامكان كما في المحيط وتكون هذا التفرقة مطلقا كما هو الظاهر حتى ينتقض من طلاق كل منهما طلاقه كذا في
فتح القدر **ولها نصف المهر ان كان مهرها متساويين وهو مسمى في العقد وكانت الفرقة قبل**
الدخول وادعت كل واحدة منهما انها الاولى ولا يستشهد لهما الا اذا قال النازل ان المهر المتساويين اول ابغض
لها بشان القضي لم يجز له وهو مسمى صحة القضا الا ان يسطر بان يتنقلا على اخن نصف المهر فمضى
لها مهر وهذا القدر زاده ابو جعفر الهندواني ومثله فلا ضرر وقد بالمتساويين اذا كانا مختلفين حينئذ او

او قدرا فكل بيع مهرها لانه وجب الاول منها وانصرفت الاولوية للجهل بالاولوية فيعرف ايها وان لم يكن مسمى
فالواجب شفعة واحدة لهما من نصف المهر **ان كانت الفرقة لعدم الدخول وجب للطلأ واحد مهر**
كامل وكذا الحكم فيما جمعها في نكاح من الحرام مسمى في تبيين الكثر وغيره وصح نكاح كتابية موصونة بنى
مقدرة بكتاب هذا تفسير الكتابية كما في فتح القدير لا يصح نكاح عابدة كوكوب لا كتاب لها والجوسية والوثنية
فلا يحتاج الى افراد الصابية حكم فانهم ان كانوا يوسون بدين بنى ويقرون بكتاب الله صح نكاحهم لانهم من اهل
الكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز منا نكحتهم لانهم مشركون والخلاف المنقول فيه محمول على
اشتباه من بعضهم فكل اجاب على ما وقع عنه وعلى هذا اصل ذبيحتهم انتهى صح في غايبة البيان وغيره انه لا خلاف بينهم
في الحقيقة وانما اصل تزويج الكتابية لقوله تعالى في الحصان من الذين اوتوا الكتاب اراهم انهم عن التنايات
للدرب لان الصفة فيهن شرط وعين ان عن انهما لا يخل لانهما مشرك لانهم يعبدون المسيح وعزير او حمل الحصان
في الآية على من اسلم منهم وللجمهور ان المشرك ليس من اهل الكتاب للعطف في قوله لم يكن الذين كفروا لهم من اهل
من اهل الكتاب والشركين والعطف يقتضي المجاورة وفي قوله تعالى لئن لم يبدل الله الدين لكان الدين الذي اسلموا اليه
والدين اشركوا قال شارح الكثر في كل من هذا يعتقد دينا ما ويا وله كتاب من كصف ابراهيم وثنيث وزبور
داود وهو من اهل الكتاب فهو من نكحتهم والمحل ذبايحهم خلافا للشافعي في اعداد اليهود والنصارى والحجة عليه
ما تلونا اطلق الكتابية هنا وفي عامة المتن وقد هاهنا في المستصفى كما في فتح القدير بقوله قالوا يعنى هذا المحل اذا لم
يعتقد السجى الهاما اذا اعتقدوا فلا يوافق ما في المبسوط شيخ الاسلام ويحجب ان لا يظنوا ذبايح اهل الكتاب اذا
اعتقدوا ان السجى اله وان عزير اله ولا يتزوجوا نسائهم بل اله القوي لكن بالنظر الى الدلائل ينبغي ان يجوز الاكل والتزويج
انهم وحاصله كما قال شيخنا في حجة وان المذهب الاطلاق لما ذكره شمس الامة في المبسوط من ان ذبيحة النصارى
حلالا مطلقا موقافا لثالث ثلاثة اولا لاطلاق الكتاب هنا والاولى ورجمه الثاني في فتح القدير بان الغالب بذلك
طائفتان من اليهود والنصارى اتفقوا على الكلام مع ان مطلق لفظ المشرك اذا ذكر في لسان الشرع لا يصرح
الى اهل الكتاب وان مسمى لفة في طائفة او طوائف لما عهد من ازادته به من عهد مع الله عبوه عن لا يدعى اتباع نبي
وكتاب الى اخرها ذكر انه وصح نكاح **الحرمة ولو كان** نكاحا لم يحرم بحديث الجماعة عن ابن عباس انه عليه الصلاة
والسلام تزوج ميمونة وهو محرم وراد البخاري وبنى بها وهو طلال ومانت بشرق ولما رواه يزيد بن ابي اسلم من انه
تزوجها وهو طلال فلم ينفق وهذا فانه ما اتفق عليه السنة وحديث يزيد لم يخرجه البخاري ولا النسائي ايضا لا يوافق
بابن عباس خطا واتقانا ولا طلال الكمال في محضه تزويجه فان قلت ما تضع باراء الجماعة الا بخارى الله عليه الصلاة
والسلام قال المرم لا يبيح قلت حمله المشايخ على الوطئ في الجملة الاولى فالنهي الرجل وعلى الثاني منه في الجملة الثانية فالنهي
للزوجة والتذكر باعتبار التخصيص فلهذا فيه جاز ان تكون ناهية ودخولها على المسند للمعايب جائز عند المحققين وان كان
غيره اكثر جاز ان تكون ناهية وقال بعضهم ان مسمى الثانية لا يمكن المرأة من نفسه لتطأه كما يفعل البعض فجعل التنكير
على حقيقة وان النهي الرجل صافيا والباغتوصة في الجملة الاولى بضرورة في الثانية مع كثر الطاف نفي الانكاح ومن
الشافعي كان من الثاني فقد صحف وقامه في البحر الرائق وصح نكاح **الامة ولو كانت كتابية او مع طول الحرمة** خلافا
لشافعي رحمه الله تعالى بان على ان التخصيص بالوصف يوجب نفي الحكم عما عداه فلهذا لا عندنا مقوله تعالى من قضاكم الموافات ينبغي
نكاح الكتابية عنه والرد بطول الحرمة القدرة على كاحها بان يكون له مهر الحرية ونفقتها وفيه خلاف للشافعي ايضا بان على ان
التعليق بالشروط يوجب العلم عند عدم الشرط فقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا دل على انه لو كان له طول الحرمة لم يجز نكاح
الامة اما عندنا فهو ساكنا عن هذا الحكم فثبت الحكم على طول الحرمة على المحل الاصل وكذا في الامة الكتابية **وان كره**
ذلك مخرج به الكافي فتحة نقلا عن البداية قال مولانا في حجة والظاهر ان الكراهة في كلام البداية تترتبة فلم يخرج
عن الباب بالكلية وان كان الترتيب ارجح على الفعل ومضى نكاح حرمة على الامة لا عكسه ارايتم عليه وهو ادخال الامة
على الحرمة المتروجة بنكاح صحيح كحديث لا تلح الامة على الحرمة وتلك الحرمة على الامة وهو باطلا فحجة على الشافعي في تحريم ذلك
للمعبد وعلى مالك وعلى الذي يجوز من برضا الحرمة وان الفرقان في تصنيف النعمة على ما تقدم في الصلوات ان شاء الله تعالى
فثبت به حل الجملة في حالة الانشاد دون حالة الانضمام وقامه في فتح القدير وفي الاصل نقلا عن المحقق والجمهور نكاح الامة
على الحرمة ولا معها ويجوز نكاح الحر على الامة ومعهما ولو تزوج امة بغير اذن مولاهما ولم يدخل بها ثم تزوج حره ثم

اجاز المولى لان النكاح اربعة اشياء: الحرية، والبراءة، والتمتع، والنفقة. وبطلان النكاح في
الكشف لان الملك والحل انما يثبت عند الاجارة فكان الاجارة حكم انشاء العقد في حق الحكم فيصير تزوجا عامة على حرة ولو تزوج
بشها وحرمة قبل الاجارة لان النكاح الموقوف عدم في حق الحمل فلا يمنع نكاح غيره فانما يتزوج بالملك لان من
الامة على الحرة جاز لان الملك فيها باق ذكره الربيع في الرجعة وفي الحمل ولو تزوج اربعين اياما وحسن الحراير في عقد
نكاح مع نكاح الام لان التزوج بالتمتع باطل فلم يتحقق الجمع فضع نكاح الاما الذي في الجهر **ولو في عدة حرة** لم يخل اذ خال
الامة في عدة الحرة اطلق العدة فاذا دانه لا فرق بين ان تكون العدة من طلاق رجع او بغيره ولا خلاف في المنع في الاول
لان الطلقة رجعية وفي الثاني خلاف قال الامام لان هذا ليس بتزوج عليها وهو المحرم ولهذا الخلاف لا يتزوج عليها
لا يثبت بهر الخلاف تزوج الاخت في عدة الخت من طلاق باين فانه لا يجوز اجماعا والفرق لهما ان المنوع في تلك الجمع
وقد وجبها المنوع الا اذا خال عليها لتقصير الجمع والادخال للتقصير ليس بوجود في المبانة وقد قال ابو حنيفة
انه حرام لان نكاح الحرة باق من وجه بقا بعض الحكم فبقي المنع اضيافا بخلاف اليمن لان المقصود ان لا يبطل غيرها
في قسمها كذا في الهداية قال ابو ناصب الجوهري ظاهره انه لو جلف لا يتزوج عليها فطلقها رجعية ثم تزوج وهو في العدة
لا يثبت ايضا لانه لا قسم لها كالمبانة ذكره في البنايع لكن خلافه في حق الفدية بان العرف لا يسمح بتزوجها عليها بعد الابانة
وهو بعيد لثبوت في الرجعة وهو الظاهر لان النكاح قائم فيه من كل وجه اطلق في الامة فمثل الدبيرة وام الولد والمكاتب
لانها كما في الصحاح خلاص الحرة وصح لور اجبها الامة على حدة في عدة الحرة في الرجعة **ولو**
تزوج اربعين اياما او خسا من الحراير في عقد صح نكاح الاما لان التزوج بالتمتع باطل فلم يتحقق الجمع فضع
نكاح الاما الذي في الجهر فلا يخل الجمع **وصح نكاح اربعين اياما من الحراير والاما فقط المحرم** لقوله تعالى فانكروا ما اطاب لكم
من النكاح وثلاث وربع اتفق عليه الامة الاربعة وجوهها للسلب والاعتبار بخلاف الرافض ولا حاجة الى الا
الاقتفال بالرد عليهم وحاصل الحال كما في حق الفدية ان حل الزنا يوجبها الى حد معين مع بيان التحريم بين الجمع والتفريق
في ذلك واتا ذلك كان الصدق في الامة ما من الزيادة وان كان من حيث هو عدد لا يمنع وقوعه خلافا في الاطلاق
وله التسري بما شئت من الاما اطلاق قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم وفي الفتاوى رجل له اربع نسوة والفجارية اذ
ان يشترى جارية اخرى فلا بد من رجل يخاف عليه الكفر انهم **وصح نكاح نصفها** من الحراير والاما للعبد سواء كان قنا
او بدرا او كتابا **ومتنع عليه** لم يخل على العبد غير ذلك لاجماع الصحابة ولان الرق منصف نسمة وعقوبة قبل النكاح لانه
لا يخل له التسري ولا ان يبريه مولا ولا يملك العبد والمكاتب شيئا من الطلاق ذكره اسحاق واصله ان لكل من
في عقد النكاح وملك اليمن ولم يكن الثاني العبد لانه لا يملك وان ملك فاحصر حله في عقد النكاح **وصح نكاح حبلى من**
زنا لان غيره اما الاول فهو قولها وقال ابو يوسف هو فاسد فيما سأل على الثاني وهو الحبلى من غيره فان تزوجها
لا يصح لاجماع الحرة المحل وهذا محقق لانه لا جناية منه وكذلك يجوز اسقاطه ولها انها من المحلات بالضرر
وحرة الموطر لا ينفق ماله زرع غيره والامتناع في ثابت النسب لحق صاحب الماء والحرية للزاني وتحد الخلاف
تزوج غير الزاني اما تزوج الزاني لها فخير اتفاقا وتستحق النفقة عند الكل ويجل وطبها عند الكل في النهاية
وان حرم وطبها حتى تضع اتفاقا الحديث من كان يومين باله واليوم الاخر فلا ينفق ماله زرع غيره فان قلت
في الرجم يبدد بالحبل فكيف يكون سقي زرع غيره يقلت قالوا اشهر بيت من ماء العبر انهم يحكم الدواعي على قولها كالوطي
كافي النهاية وذكر الزنا ياتي انه لا نفقة لها وقيل لها ذلك والاول وجهه لان المانع من قبلها جهتها بخلاف الحبلى فانه
سواء كان في فحش القدر ودخل تحت قوله لان غيره المحل من حرمة كالمهاجرة والمسبية فان عقدها غير صحيح وصحة
الزني وهو العقد كافي الصبر في حق القدر بانه ظاهر الذهب وام الولد المحل من سيدتها فانه لو تزوجها فانكاح باطل
لانها فاسد لولا ما حتى يثبت نسب ولدها منه من غير عوة فلو صح النكاح يحصل الجمع بين الغرائبي **وصح نكاح**
الموطوءة بملك او زنا اما الموطوءة بملك اليمن فلا ينفق ماله لولاها فانها لو كانت بوطي لا يثبت نسب من غيره
فلا يلزم الجمع بين الغرائبي فاذا دانه يجل وطبها من غير استبراء وهو قولها وقال احمد لا يجب ان يطبها حتى يستبرأ
لانه احق الشغل بماء الولد فوجب التبرك كافي الشراولها ان الحكم يجوز النكاح اماره الفراع فلا يومر بالاستبراء استقبالا
ولا وجوبا بخلاف الشر لانه يجوز مع الشغل كذا في الهداية ولما اولى فعليه ان يستبرأ مما سببه لانه وظاهر الوجوب وجله
في النهاية والعراج على الاستقبال دون الحكم وفي الضيقة واذا اراد الرجل ان يزوجه امته من انسان وقد كان يطبها بعض

مشايخنا

مشايخنا قالوا يستحب ان يستبرأ بها خمسة اشهر ويجوز ان يزوجها لو اراد بيعها والصحيح انه ههنا يجب الاستبراء واليه مال
نفس الامة السرخس انهم واما الموطوءة بالزنا فيصنع نكاحها حتى لو اراد امرأه تزوج فتزوجها جاز ولو زوج ان يطبها
من غير استبراء وقال احمد لا يجب له ان يطبها من غير استبراء وهذا صحيح في حوز تزوج الزانية فانه قلت ما تضع
بقوله تعالى الزانية لا تنكح الا نكح الزان او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين قلت هو المنسوخ بقوله تعالى فانكروا ما اطاب
لكم عليها قبل بديلة الحديث ان نكاح الزانية لا يخلو من غير استبراء وسلم فقال يا رسول الله ان امرأتك لا تدفع بك ما سرق قال عليه
السلام والسلام طلقها فقال ان احبها وحرمتها فقال عليه السلام استبرأ بها في المحل لا يجب على الزوج تطيق
الفجيرة ولا عليها سرخ الفاجر الا اذا خاف ان لا يقبلا حرمه اسه فلا بأس ان يتفرقا انهم ذكر في الضرر والاداحة فان قلت
يفضل على ما قدم من انه لو اراد امرأه تزوجها حتى لا يزوجها في شريح النظم الوهابي من انه لو تزوجت زوجته لا يزوجها زوجها
حتى يحضر لاحتمال علقها من الزنا فلا يستقي ماله زرع غيره وصح النكاح بحرية وطبها قبل ان يحضر ويظهر وهو يمنع من
حمله على قولهم فانه انما يقول بالاستصحاب فلا بد من الجواب قلت ما تقدم في شريح النظم الوهابي نقله الامام السرخس في التت
وهو ضعيف قال مولا في حقه لو تزوج بامرأة الضرب لما بدله ودخلها لا يجب العدة عليها حتى لا يجرم على الزوج وطبها وبه
يفتر كانه والذين يهاكم على تزوجها لم يوطبها بشبهة وجب عليها العدة وحرم على الزوج وطبها ويحكم حل ما في النكاح
على هذا وصح نكاح المرأة المحللة **المضومة الى محرمة** كان عقد على امرأتين احدهما محرمة او ذات زوج او وثنية فان
قلت الفرق بين هذا وبين ما اذا جمع بين حرة وعبد في البيع حيث يصح العقد قلت لان قول الامام في المحرم طافس في بيع
العبد وهما البطل بحصر الحرية والنكاح لا يبطل بالشرط فانما هو من المهر جميعا **لها** ار المحللة الضومة الى محرمة
عند ابو حنيفة نظر الى ان ضمن الحرية في عقد النكاح لغرض كتم الجوار لعدم المحللة والانقسام من حكم المساواة في الوضو في العقد
فان قلت كان ينبغي وجوب الدرية بوطي المحرمة والمصرع به بخلافه قلت انما يجب الجور بوطي المحرمة لان سقوطه من حكم
صورة العقد لان حكم انعقاده قبل العقد بعدم الانقسام بناء على عدم الدخول في العقد من اقل القولهم بسقوط المحل للوجود
صورة العقد لا يخلو وعندها على مهر مثلها كان يكون المهر الف والمحللة الف فيلزم ثلاث مائة
وثلاث وثلاثون وثلث درهم للمحللة ويسقط الباقي نظر الى ان المهر قبل بالضعفين فيقسم عليها كما لو جمع بين عبدتين
فاذا احدهما بوطي كما اذا خاطب امرأتين بالنكاح بثلث فاجابت احدهما ودعت الاخرى فاجب عن الاول بان المهرين محلي
للمحللة لكونه ما لا يدخل تحت الانتفاء وانقسم بخلاف الحرية لعدم المحللة اصلا وعن الثاني بانها استويا في الدخول تحت
الايجاب للمحللة فانقسم المهر عليها فترجح قوله على قولها **وبطل نكاح متعة وموقت** الفرق بينهما ان موقت في الوقت
لفظ النكاح او التزوج مع التوقيت وفي المتعة لفظا متع طابك او استمتع كذا في بعض شراح الهداية والتحقق ما في فتح
القرير من ان معنى المتعة عقد على المرأة لا بمراد مقاصد عقد النكاح من القر والولد وتزويج بل ما الى عدة معينة يتهيأ العقد
بانتهائها او غير معينة بمعنى العقد مادام صلا الى ان يفرق عنها فلا عقد والحاصل ان معنى المتعة عقد موقت يتهيأ بانه
الوقت فيدخل فيه ما بادة المتعة والنكاح الموقت ايضا فيكون من افراد المتعة وان عقد بلفظ التزوج واحضر الشهود
والاخرى اذكر وقد نقل صاحب الهداية اجماع الصحابة على حرمة المتعة وانما كانت مباحة ثم نسخت وما ذكره عن ابن عباس
من اباحتها فقد صرح رجوعه اطلاق في الوقت فمثل المدة الطويلة ايضا كان يتزوجها الى ما يتيقن منه وهو ظاهر الهداية
وهو الصحيح كافي الجرح لان المتعة هي المعين بجهة المتعة وتقبل الدية الجعولة ايضا وقيد بالموت لانه
لو تزوجها على ان يطلها بعد شهر فانه جائز لان اشتراط القاطع يدل على انما انعقاده مويدا وبطل الشرط كما في الغيبة و
يجل له وطى امرأة اذ عت عليه انه يزوجهها وهي ار تلك المرأة الدرية محل **لانها** امارتها النكاح بان تكون خلية
عن الواقع الشرعية وقضى بنكاحها بنية ولم يكن في نفس الامر تزوجها وكذا الحكم وهو حل وطبها له **لو ادعى هو**
نكاحها وهذا عند ابو حنيفة وقال السرخس وطبها لان القاضي لخطأ المحللة لان الشهود كذبة فصار كما اذا ظهر انهم عبيد
او كفار ولا يصفية ان الشهود صدقة عنده وهو المحللة لتعذر الوقوف على حقيقة الصدقين بخلاف الكفر والرق لان
الوقوف عليها اشترط فاذ اثير الغضا على المحللة وامر به تنقيته باطنا بتقدم النكاح فندفعها للمائة بخلاف الامالة
الموسلة لان في الاسباب تراحم هذا المسئلة فمن ادعى المسئلة الالية في كتاب الغضا وهو ان الغضا ينفذ بشهادة الزور
ظاهر او باطاني العقد والنسوخ **ولو قضى بطلاقها بشهادة الزور** مع علمها حل لها التزوج **بآخر بعد العدة وحل**
للتاهدين تزوجها وحرمت على الاول وعند ابو يوسف لا تخل الاول والثاني وعند محمد تخل الاول لم يدخل بها الثاني

فإذا دخل بها حرمت عليه لوجوب العدة كالنكحة إذا وطئ بشبهة وأما شرطان تكون محل الاشتاق القضا
بملاكها لأنها لو كانت ذات ربح أو غير موطئة منه ثلاثا لا ينفذ قضاءه لأنه لا يقرب على الاشتاق في هذه الحالة
واختلف في اشتراط الشهود عند قوله فثبت بشرطه جماعة للنفاذ باطنا عنده وبه أخذ عامة المشايخ كابي الكافي
وقيل لا يشترط لأن العقد ثبت مقتضى صحت قضائه في الباطن وما ثبت مقتضى صحة الغير لا يثبت بشرا بطله كالمعنى
قوله اعتق عبده عن الف وذكر الكافي في فتح العصر القديم أن الوجه عدم الاشتراط وبطل عليه إطلاق المتن **والنكاح**
لا يصح تعليقه بالشرط ولا إضافة إلى المستقبل ولكن لا يبطل بالشرط الفاسد ويبطل الشرط دونه اردون
النكاح **كل ما كان يعلقه امر النكاح بشرط كاي لا محاله فيكون تخلفا** فنفذ في الحال قال في البرزانية خطب ثبت بطله
فقال ابو الهيثم بن عيسى قبله من طلاقه ابو الهيثم فقال له انك زوجتها من فلان فقد زوجتها من ابنك وقبل ابو الهيثم
علم كونه انعقد لان التعلق بالوجود كتحقيقه انتهى مثله في الفصول العارضة وفيها لو قال زوجت نفسي منك ان رضى ان يصح
لأنه علمه بالخط وفيها لو قالت تزوجت بالف درهم ان رضى فلان اليوم فان كان حالها خيرا فقال صليت جاز النكاح استقاما
وان كان غير خيرا لم يصح **ينبغي ان يحرر هذا التفصيل في مسألة التعلق برضا الأب** ادلفق بينهما فيما يظهر في
ملاخره ولا يصح تعليق النكاح بالشرط من ان يقول لعتيقه ان دخلت الدار زوجتك فلانا وقال فلانا تزوجتها
فان التعلق لا يصح وان صح النكاح لما قرر ان التعلق بالشرط يخص بالاستقاطات المختصة بالتعلق بها كالطلاق
والعتاق ولا ينعقد بها النكاح ليس بها ولا إضافة إلى اخره في المستقبل من ان يقول في الحزم مثل زوجتها فلانا في
صفر وقال فلان قبلتها لا يصح النكاح ويبطل الشرط ونفاه دون النكاح الا ان يكون الشرط كائنا الى اخره قاله وهو
كأن يرضى عنها الملقاة عن البرزانية لان كلام البرزاني كما تقدم بقيد ان النكاح المعلق بالشرط لا يصح وكلام ملا خسر
بقيدانه يصح النكاح ويبطل الشرط العقبة ونصر عبارة الفصول العارضة والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط ولا إضافة ولكن
لا يبطل به بالشرط الفاسد ويبطل الشرط انحر وكذا المحرر على الماذون لا يبطل به ويبطل الشرط وكذا الهبة والصدقة
والكتابة بشرط غير متعارف يصح ويبطل لكنه لا ينعقد الشرط انحر ومفاده انه اذا علق النكاح بالشرط لا يصح لكنه
اذا انعقد مع شرط فاسد لا يفسد النكاح ويبطل الشرط كما حرمناه في المحقق واسه اعلم ويشهد لصحة هذا فرع كثيرة
منها ما تقدم عن البرزانية ومنها ما في المحتج زوجت نفسي منك بعد القضا المعلق فبطل لا يصح كالتعلق انتهى فهذا
منه في ان النكاح المعلق بالشرط لا يصح واسه اعلم **هذا باب** في بيان احكام **الولي** وهو في اللغة خلاف العبد
والولاية بالسلم السلطان والولاية النزع وقال سيدي بولادة بالفتح للصدر والولاية بالسلم الاسم مثل البارة
لأنه اسم لما توليته وقت به فكل ما اذا اراد المصدر ففتح كذا في الصحاح وفي اصطلاح الفقهاء هو **البالغ**
العاقل الوارث والولاية تقيد القول على الغير من ابا وهو في النكاح نوعان ولاية نكاح واستقبال وهي
الولاية على العاقلة البالغة بركات الوثيا وولاية اجبار وهي الولاية على الصغيرة بركات الحائض او ثيا وكذا الكبيرة
للعقوبة والرفقة اذا به يقول وهو **الولي شرطا** نكاح صغير ومجنون ووقف وتكث الولاية وللمامة
باسباب اربعة بالقرابة والملاءمة والامانة واذا لم يشترط الولي لتمام المصلحة فنقد نكاح حرة مكلفة
بلا ولي لأنها تنقض في خالص حقها ومن اهلها لكونها عاقلة بالغة ولها ان لها القرن في المال والاصل
هنا ان كل من يجوز نفيه في الولاية نفسه يجوز نكاحه على نفسه وكل من لا يجوز نكاحه على نفسه نفيه
في الولاية نفسه لا يجوز نكاحه على نفسه وانما يطالب الولي بالنكاح كيلا تنسب الى الوفاة ولذا كان للمعجب
في حقها تفويض الامر اليه واطلقة فمثل الكفو وغيره وهذا ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وصاحبيه **وله**
الولي اذا كان عصبه الاعتراف في غير الكفو ما لم تلامه اما اذا سكت صر ولدت فليس له حق الفسخ
كيلا يضيع الولد لعدم بريه كافي الثانية والخاصة وجزم به ملا خسر في منته وفي فتح القدير ذكر ان الولي اذا
سكت صر ولدت فليس له التفريق ثم قال عن شيخ الاسلام انه التفريق بوجوب الولاية قال وهذه الفرقة فسغ
لا تنقص عدد الطلاق ولا يجب عندها شي من المهران وقت قبل الدخول ولو بعد لها المسر وكذا بعد الخلوة
الصحيحة وعليها المدة ولها نفقة الصنف العدة ولا تنقض هذه الفرقة الاب القضا لأنه محتمل فيه والنكاح قبله
صحيح يتوارثان به اذ مات احداهما قبل القضا بناء على ما ذكرنا من انه ظاهر الرواية واطلق الولي المحرر في الكثر فمثل
العصبات وغيرهم من يملك النكاح كزور الارحام والقاضع ان الحكم المذكور خاص بالعصبات ومن ثم قلت اذا كانت

عصبة

عصبة لغيره غيرهم ودخل في العصبة ابن العم ادلفق في العصبة بين كونه محرم او لا على الاصح كما قال في البحر
اطلق في الولد فانصرف الى الظاهر وهو العصبة كما قبله في الثانية لا من له ولاية الظاهر عليها لو كانت صغيرة
فلا يدخل في الارحام في هذا الحكم ولا الام والاخت كافي في فتح القدير في الخلاصة والثانية والذين يلي المرافعة فهو
المحرم وعند بعضهم المحرم وغيرهم سواء هو الاصح انتهى **فيما لا يفرق في العصبة بين ان يكون محرم او لا كما ذكر**
الولي المحرم انه المختار انتهى وينبغي بعد حوازه امر النكاح اصلا **فصل في الزمان** وبه حرم المال حيث قال في فتح القدير
بعد ان ذكر في زمانه هذا على ظاهر الرواية اما على رواية المختار للفتوى لا يصح العقد اصلا وفي المعارج معنى الثاني
خان وغيره والختار للفتوى في زمانه رواية الحسن وفي الكافي والذخيرة ويقول اخذ كثير من المشايخ قال صدر الاسلام
لو زوجت المطلقة ثلاثا نفسها من غير كفوف ودخل بها الزوج ثم طلقها لم يلحق بالزوج الاول على ما هو المختار الا اذا انشأ
الولي العقد فانها لم تلحق بالاول كافي في فتح القدير وهذا اذا كان لها ولي اما اذا لم يكن لها ولي فهو صحيح مطلقا اتفاقا في
البحر **وبناء على الاول** وهو ظاهر الرواية **فرضا البعض من الاولياء** كالحق لا ينعقد من غيرهم بعد ذلك وقال ابو يوسف
لا يكون كالملك اذا استقط احد الدائنين حقه من المشرقة ولها انه حق واحد لا ينفك من الولاية يثبت بسبب لا ينفك
فثبت لكل على الحال كولاية الامان **لو استوفى الدرجة** فيدناه اختر ان اعماد ارضي البعض من الاولياء فان لا ينفك من
الاختلاف كافي في فتح القدير وغيره وقيدنا بالرضا لان التصديق بأنه كفوف البعض لا يخط حق من انكرها قال في
البحر معرنا الى المسوط او ادعى الاولياء ان الزوج كفوف وان ثبت الاخر انه ليس بكفوف يكون له ان يطالب بالتفريق
لان المصدق يكره بسبب وجوبه وانكار سبب وجوب الشيء لا يكون اسقاطا له وفي الفوائد الناجية اقام
لها شاهدين بعدم الكفاة او اقام زوجها بالكفاة قال لا يشترط لفظ الشهادة لأنه اخبار ذكره عن القاضي يدعي الذين
في الشهادة واطلقت في الرضا فانظر ما اذا رضى بعضهم به قبل العقد ورضي به بعد كافي في الفتية **والله** بان اختلفت
درجتهن في الولاية **فلا فرق** بينهم المشرقة لا ينفك على المأثور كما تقدم بقدره **وان لم يكن لها ولي فهو امر العقد صحيح** فان
مطلقا اتفاقا كما تقدم **وقضا** بخلاف المهر والرد به كل فعل دل على الرضا واطلق في فقه المهر فانظم ما اذا جهز
هائه او لا وهو الصحيح ودخل في نحوه ما اذا خاص الزوج في نفقتها وتقرر مهرها عليه لو كانت منها لكان ذلك منه
رضى وتسلما للعقد استقاما وهذا اذا كان عدم الكفاة صائبا ثابا عند القاضي قبل نكاحه الولي اياه فاما اذا لم يكن
عدم الكفاة ثابا عند القاضي لا يكون رضى بالنكاح فيما سوا استقاما كذا في البحر نقلا عن الذخيرة **لا سكوته** ان لا يكون سكوت
الولي رضاه لانه يحتمل الاعراض فلا يجعل الرضا الا في مواضع مخصوصة لسر هذا منها اطلقه فمثل ما اذا طالت المدة كما
في الخلاصة ولم يقيد بعدم الولاية منه اعتمادا على ما تقدم من القيد به لانه ولاية الاجبار **ولا تجبر البالغة البكر على**
النكاح ان لا تنكح الابن ارضاها بل تجبر الصغيرة **عندنا ولو ثيا** لأن ولاية الاجبار ثابتة على الصغيرة دون البالغة
وعند الشافعي ثابتة على البكر دون الثيب فالبكر الصغيرة تجبر اتفاقا لا الثيب البالغة اتفاقا والبكر البالغة لا
تجبر عندنا وتجبر عنده والثيب الصغيرة لا تجبر عندنا لا عند غيره عندنا كذا في فقه المهر والرد به كل فعل دل على الرضا
الولي المجبر ليس الا بالاب والجد فاذا استاذنها هو الولي **وكذا** **اورسوله** لم يكلمه الولي **اورسوله** **اورسوله**
فسكت او ضحك غير مستهزئة او تبسمت او بكت بلا صوت فهو اذن ان علمت **يا الزوج** يعني سكو
وما عطف عليه انما يكون اذا نكحها اذا علمت الزوج انه من هو ليطهر رغبته من رغبته حتى لو قال اريد او
من رجل فسكت لا يكون رضا لعدم العلم به ولو قال زوجك من فلان او فلان وذكر جماعة فسكت فهو رضا من وجهها اياها
ذكره الزيلعي ولو سر جماعة بمجمل فان كانوا يحسون فهو رضا كمن خبرني اوم بن عمرو كذا وان كانوا لا يحسون
بحسب من يقيم فليس رضاه في الخط وهذا كله اذا لم تغرض الامر اليها اما اذا قالت انا راضية بما تفعله انت بعد قوله
ان اقوامي خطوبتك او زوجتي من كذا ثم استبان صحيح كافي الظهيرية وليس له بهذه المقالة ان يزوجه من رجل
ردت نكحه او لا ان الذي اد به العموم غيره كما لو قيل بترجيح امره ليس للوكيل ان يزوجه مطلقا اذا كان الزوج قد
شكك منها الوكيل واعلم بطلاقها كافي الظهيرية لا المهر عليها بالمهر ليس بشرط لان النكاح صحيح بدونه وصحة في الهداية
وبه جزم صاحب عزرا الحظم وقيل بشرط ذكره ولانه رغبتهما تختلف باختلاف الصداق في القلة والكثرة وهو قول القائلين
من مشايخنا كافي البحر معرنا الى الاجرة وان كانت المبلغ فضولا يشترط فيه العدة والعدالة صداق خفيفة خلافا لهما وقيل
بقولنا غير مستهزئة لانها اوضحك مستهزئة لا يكون ادنا عليه الفتوى كافي البحر وقيل بالبكاء بكونه بلا صوت لانه لو كان

ان الولي الذي له حق الاعتراض المهر ونحوه رضاه

جها
تها

بصوت لا يكون اذا ناعى ما هو الصحيح المختار للفتوى اذا كان بلا صوت فهو جرح على مارقته اهله وان كان بصوت فهو
فهو علامة الكراهة وعدم الرضا لكن في المراجع الكاوان كان دليل السخط لكن ليس بوجوه لورضيت بعدة ينبغي
العقد فلو قال ان لا يرضى ثم رضى بعد لا يصح النكاح انتهى وهذا تبين ان قول الوقاية والبالا بصوت اذن ومعه رد
ليس بصحيح وقدم في المختص سبيل الاستدلال قبل العقد لان السنة قال في المحيل والسنة ان يستامر البكر ولها قبل النكاح
بان يقولان فلا يخطب او يذكره وان زوجها بغير استمارة فقد اخطأ السنة ويوقف على رضاها كذا في القول وهو
عمل انتهى في حديثه لا يتكلم الايم حتى تستامر ولا تتكلم البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف اذا نكحها قال ان سكنت فهو
بيان السنة للاتفاق وا على انها لو رضى بالرضا بعد العقد فانه يجوز **وكذا اذا زوجها الولي عند هار** بغير رضاها
فسكت على الاصح قال في الجرح لور زوجها الولي وفي حاضرة فسكت فانه اجازة على الصحيح وفي نزع العزم وهو الاصح
وعزاه الى الزيلعي **وان استأذنها غير الاب** اي الاجنبى **او ولي بعد فلا بد من القول كالتيب** يعني لا يكون اذنها
بالسكوت بل لابد من القول كما هو الحكم في التيب لانه لقلة الالتفات الى كلامه فلم يقع دلالة على الرضا ولو وقع فهو محقق
والاكتفاء به للحاجة والحسنة في غير الاول بخلاف ما اذا كان المستامر رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه قائم مقامه وكذلك
التيب لا يكتفى بسكوته لان النطق لا يعد عيبا اذا قل الحجاب للمارسة فلا مانع من النطق في حقها واستدراك صاحب الهداية
بقوله عليه الصلوة والسلام والتيب تشاور زوجها في المشاورة لا تكون الا بالقول وخرج عن حقيقته في البكر لغزيرة
اخر الحديث وادى بها صحتها ولم يوجد لها في التيب والرد بالتيب هذا الباطل اذ الصغيرة لا تستأذن ولا يشترط رضاها
كافي الجرحين الى المراجع **واما هو في معنى القول كطلب مهرها وتكليفها من الوطى وقول التهنئة والصفوة**
بالسروين غير امتناع وعبارة اكثر وان استأذنها غير الولي فلا بد من القول كالتيب انتهى ورد على التفسير طه القول ان
القول لا يشترط في حق التيب ايضا بل رضاها يتحقق تارة بالقول كقولها رضىت وفتيت واصحت واصت وخوها
وتارة بال دلالة كطلب مهرها وتكليفها من الوطى وقول التهنئة والصفوة بالبا بالسروين غير استئذان فتبت بهذا
انه لا فرق بينهما في اشتراط الاستئذان والرضا وان رضاها قد يكون مخرجاً وقد يكون دلالة غير ان يكون سكوت البكر
رضاها كذا لا سيما هادون التيب لان حياها قد قل بالمارسة فلا بد من الرضا انتهى ومن ثم قلت او ما هو في معناه وهو حكم
شامل للنسبة والنسبة به والله اعلم **وان كانت بكارية يوثية او حرة او جارية او لغتس او زنا كبر كما البقرة العذرة**
وهي الجدة التي على الحمل فاذا زالت باذنه فمهر كبر كما لما في غير الزنا فمهر كبر حقيقة ايضا بالاتفاق ولذا تدخل في الوصية لا يكره
بغير فلان ولا من صبيها ولو صلب لها ومنه البقرة والكفرة ولا ينهاستحق لعدم المارسة وفي الظهيرة البكر اسم المرأة لم يتجاسع
بنكاح ولا به غير قبل هذا فقولها ما عداي حصة بالغير لا يرد اسم المارسة ولهذا تزوج كزوج الدار الان الصبيات
هذا قول الظاهر في باب النكاح الحكم بين عليا وابنه لا يرد لهذا الطريق انتهى وصاحب الملاهم ان الزايلة في هذه المسائل
العذرة لا بكارة فكانت بكل حقيقة وحكما فالتى يسكن بها عند السيدان وبلوغ الغير وكما اذا زالت عذرتها بالزنا
فانصهر على انها ليست بكرا على الصحيح كما نقلناه عن الظهيرة ولذا الواسع بكارية فلا بد من دلالة ولياها بنى دخلت و
والوثية النطقة والتفسير طول لكث من غير تزويج فقال عن الجارية تعسر عن سواها فاعداها انزل اذ طال ملكها
في منزل اهلهما بعد اذ رآها حتى خرجت من عند الابكار كما في الصحاح وفيه في بعض المعتبرات بما اذا لم يتكبر زناها اما اذا تكررت
واضرت فاقم عليها الخلا لا تلحق بالابكار بصريح الامام الزيلعي في نزع الكفر ولو خلاها زوجها ثم طلقها قبل الدخول بها او
فرق بينهما فقتة اوجبت تزويج كما تزوج البكار وان وجبت على غيرها العدة لانها بكر حقيقة ولما فيها موجود كذا في بعض
نصوص اكثر ايضا قال الزوج لها بلفظ **النكاح فسكت وقالت المارة رضىت النكاح ولا يثبت لها على ذلك ولم يكن دخل**
بها طوعا قد نابه لانه لو كان دخل بها طوعا فانها لا تصدق في دعوى الرد بخلاف ما اذا كان كرها فانها تصدق
كما في الثانية وصححه الولي في القول **قوله لا يصح عند الامام** وعندنا عليها البيوع وعلية العتق **كالمور زوجها**
او نكحها قتلت انا بالغة والنكاح لم يصح وهي مراهقة وقال الاب لا بد من صغير **على المصح** ذكره في الجرح
سزا الى الاخيرة قال وعلى هذا اذا باع الزوج صبي ابنه فقال الابن انا بالغ وقال المشتري والاب انه صغير فالقول للابنت
لانه متكر زال ملكه وقبل جلافة والاول اصح انتهى وفي الكزانية بكن زوجها ولها فقات بعد ستة ابي قلت لم ارض
بالنكاح حين بلغي النكاح فالقول لها وكره الخصام رجلاها قالت وقت بلوغ النكاح اني ردت وقال سكنت القول له
وان يرضى الزوج والولي على الرضا وهي على الرد فيهما اولى ولو كانت صغيرة ويرهن العزم على اجازة الزوج يقبل وان لم يكن

لان

له ولاية التزويج لانه ثبت لنفسه حتى قبض المهر ولود حل بها الزوج وهي بالغة ثم برهنت على الرد الصحيح انه
لا يقبل وان ذكر الامام الفضل القول لان الدلالة المعولة لا تبطل وكذا لو كان عندها قوم حال السماع النكاح وهي بالغة ولم
يسمعوها ردها النكاح لان السكوت ضم الشفيعين وهو امر وصحي واذا ردت النكاح لان السكوت ضم على انها بالغة
وقال الطالبي زوج ردها باطلا وان كانتا لانها صغيرة ان ثبت ان سنها شمع العقل لها وان اقاما البينة فثبت الزنا على
انها بالغة اولى وكذا لو باع ماله فقال الابا بالغ لا يصح البيع وان ادعى الولي والعزم صغير فالقول قول الولد وقيل القول
قول الاب والمشتري في البيع وفي النكاح القول قول الزوج والاول اصح انتهى **والولي انكاح الصغير والصغيرة ولو كانت**
الصغيرة ثيبا لما تقرب من ان الولاية مناط عندنا بالصغر لا بالبكرة وعندنا الشافعي بالبكرة فلو كانت ثيبا لم يجوز احد
ان يزوجهما عندنا لان الثيب فتنة وكون الثيبا سببا لمحدوث الراس بوجود المارسة ولا يقربانها قبل البلوغ فوجبت
الانظار وان كانت بكرا لم يزوج الاب والجدان يزوجهما ويجوز ذلك لغيرهما كما قالوا له ومنه ما سنقول عن عمر وعلي في العبادته
وايهم بركة وكفى بهم قوة وحكي الكرخ اجاع الصباية وزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم لامة بنت حمزة وهي صغيرة سلمة
ابن اب سلمة وهي بنت عمه وقال لها الخمار اذا بلغت كراة الله الامم الزيلعي **ولزم ان النكاح ولو كان الزوج بغير فاحش بان زوج**
البنت وتقرير مهرها وزوج ابنه وزاد على مهر امرتها **وبغير كفوف** بان زوج ابنه لامة او زوج ابنه عدا وهذا عندنا
صحيحة وقال الاجور ان يزوجهما غير كفوف ولا يجوز للحد والزنا اذ ابا بن الناس فيه **ان كان الولي المزوج بنته**
على الوجه المذكور ابا وجدا لم يعرف منهما من الاب والجدوس الاختيار وان عرف لا يصح ان لا يصح النكاح قال
في فتح القدر لو كان الاب معروفا بسوء الاختيار رجلا وفاسقا كان العقد باطلا على قول ابي حنيفة على الصحيح ومن زوج بنته
الصغيرة القابلة للتحقق بالجزء الشرع يعلم انه مثير فاسق ظنهم واختياره لان ترك النظر هنا منه منقطع به فلا يها
ظهر رادة مصلحة تقوى ذلك نظر الى شفقة الابوة انتهى وقد تابت ربح الاب بنفسه لانه لا يجوز لوكيل الرب ان
يتزوج بنته الصغيرة باقل من مهر مثلها في الفتيه ومرحبا بالزوج في العقد المذكور كما اشار اليه صاحب الهداية
بقوله جاز ذلك عليها ومرحبه صاحب البذائع حيث قل وامانكح الاب والجد الصغير والصغيرة فاللغة ليست بشرط
لزوجته عند ابي حنيفة كما انها ليست بشرط لزوجته عند **وان كان الزوج غيرهما** لا يصح النكاح **بغير**
كفوف او بغير فاحش اصلا ومن وهم انه يصح ولكن يثبت حق الفسخ فزوجهم كذا في اصلاح الايضاح قلت اشار بذلك
الى روافد من صدر الشريعة حيث قال ان الاب والجد عند عدم الاب اذا زوج الصغير والصغيرة بغير فاحش او من
غير كفوف لا يكون لها حق الفسخ بعد البلوغ وان فعل غيرهما فلها ان يفسخا بعد البلوغ انتهى وفي التلويح ولور زوجها غير
الاب والجد من غير كفوف او بغير فاحش يصح النكاح اصلا قال واما ما رجت بذلك لانه قد اشترط في بعض البلدان نقلا
عن المصنف رجلا انه يصح النكاح في الصورة هذه لكن يكون لها الفسخ وهكذا اورد في ترجمه للوقاية والابوجه رواية
اصلا انتهى وبعد الصحة صرح في الثانية حيث قال ان غير الاب والجد اذا زوج الصغير والصغيرة فالأخوطة ان يزوجهما مرتين
مسهم مرة بغير تسمية لانه لو كان في التسمية نقصان فاحش لم يصح النكاح الاول فيصح الثاني انتهى وهكذا في كثير من الكتب
وان كان النكاح من كفوف مهر المثل او مهر المهر الصغير والصغير خيار الفسخ بالزوج او العلم بالنكاح بعد اربع بلوغ يعني
ان كان عالمين قبل البلوغ بالعقد فللنكاح الفسخ عند البلوغ ان نشأ اقام على النكاح وان نشأ فسخ عند ابي حنيفة ومحمد
والا فللنكاح الفسخ اذ لم يبلو بلوغ وقوله غيرهما يتناول القاص والامام حتى اذا زوج احدهما بنت الخيار هو الصحيح وعليه
الفتوى كما في الثاني واشترط في المختار لاد الخيون والمخونة كالصغير والصغيرة لها الخيار اذ اعتلا في تزويج غير الاب والجد
واختيار لها فيها وانما اشار الى انه لا خيار لها في تزويج الابن بالاد لانه مقدم على الاب في التزويج **بطل الفضا** يعني اذ
اختار الصغير والصغيرة الفسخ بعد البلوغ لا تثبت الفسخ مالم يفسخ القاض النكاح بينهما بخلاف خيار العتق حيث لا يحتاج
فيه الى الفضا ويجوز خيار المهر فانها اذا اضرارت نفسها وقعت الفسخ بلا فضا فان قلت ما الفرق بينهما اذا اختار الصغير
والصغيرة الفسخ بعد البلوغ في اختياره الى القضاء وغيره قلت لان في صلته ضعفا اذ هو مختل فيه وكذا في سببه لان سببه
ترك الوطى النظر والوقوف على حقيقته فترقى على القضاء كالأزواج في الهبة بخلاف خيار المهر لان سببه فسخ وهو خيار الزوج
وبخلاف خيار العتق لان سببه منقطع به وهو زيادة الملك عليها ولهذا يختص لا يثنى وقامه في تبيين اكثر من اذا فسخ خيار
البلوغ فلا يهر لها قبل الدخول وان كان بعد الدخول فلها المهر كما لا **وتوارثان** يعني الزوجين فيه ان في النكاح الصادر من ولي
غير الاب والجد وان كان لها خيار الفسخ فيه كما تقدم لانه صحيح وللملك به ثابت فاذا مات احداهما فتر النكاح سوا مات

رضه

كما تقدم كان في الظاهرية والكفاة في النكاح غير معتبر عندنا حنفية خلافا لما تقدم ذكره في المذهب وغيره الى الجامع
وهي الكفاة حق الولي لاحقا فلما ذكر في المذهب في النكاح في فتاواه امرأة زوجت نفسها من رجل ولم تعلم انه
صدا وحرفا اذا هو غير ما دون له في النكاح فليس لها الخيار ولا وليا الخيار وان زوجها الاوليا برضاها ولم يعلم انه
عبد او حر ثم علوا خيارا احدهم هذا خالم بين الزوج اند حرق وقت العقد اما اذا اخبر الزوج انه حر وباقي المسئلة على
حاله كان له الخيار زوجت المسئلة على المرأة اذا زوجت نفسها من رجل ولم يعلم ان كفاة ولم تعلم انه كفوا انتم علمت
انه غير كفوا لا خيار لها وذلك الاوليا لور زوجها برضاها ولم يعلم ان كفاة ثم علوا الاخبار لهم وهذه مسئلة
عجيبة اما اذا شرطوا واخبرهم بالكفاة فزوجوها على ذلك ثم ظهر انه غير كفوا كان له الخيار اذ لم يشترط الكفاة كان
علم الرضا بعد الكفاة من الاول ومنه ان ثبات وجهه دون وجهه لما ذكرنا ان حال الزوج محتمل ان يكون كفوا ويبي
ان لا يكون كفوا او الصراحتا ثبت حق العنف بسبب عدم الكفاة حال عدم الرضا بعد الكفاة من كل وجه فلا يثبت حال
وجود الرضا بعد الكفاة من وجهه انه **معتبر** في النكاح بين الرجال والنساء للزوم النكاح خلافا لما لا
في العرب فانهم ضيقوا انسابهم **فقد يشكك** في الكفاة في النكاح بين الرجل والنساء للزوم النكاح خلافا لما لا
قد يشكك في انسابهم لا يشكك في انسابهم كقولهم لا يعتد بالتفاضل فيما بينهم حتى لو تزوجت هاشمية
عليها اسم زوجها من عتقان وهو اموي لا هاشمي وزوج على رضي الله عنه بنته ام مكثت كل يوم من عمره وكان عدوا لها هاشما
فانزع به قولهم من انه غير الزيادة بالخلافة حتى لا ينافي اهل البيت خلافة غيرهم من القريشيين هذا ان قصده عدم
للخفاة لان قصده تسكين الفتنة قاله في **العرب** **كفا** يعنيها سوى قريش بن العرب القابلية بقبيله وليس
بكفر في شراطين في الخصم العرب فيما للزوم غيره فاذا كان نكاحا كفوا لفتنة العرب غير قريش وفي رواية وبنوا هاشم
ليسوا بالعلماء العرب لانهم معروفون بالخصاسة انتهى قالوا لانهم كانوا يستحقون عظام المولى ويوطنون
العظام ويأخذون الدسومات منها ويأخذون بفتنة العظام موق ثمانية ورده الحق الكافي في تزوج الهادية بانه لا يجوز
نقل فان الضرر بفصل ما بينه عليه الصلاة والسلام كان يعلم بقبايل العرب واخلاقهم وقد اطلق في قوله العرب بعضهم الكفاة
بعضهم وليس كل اهل كذا بل فيهم الاجل وكون فضيلة منهم اوبط مسايلك فلو اذلك لا يبرى ذلك في حق الطل انتهى فالحق
الاطلاق وباهلة في الاصل اسم امرأة من هذاد والثاني في المسئلة من كان في الاصل اسم رجل واسم امرأة كذا في الصحاح
وحرية واسلاما هاهنا في حق النكاح لانهم يفترون لها دون النسب وهذا لان الكفر عيب وكذا الرق لانه انزله وحرية
والاسلام ركن العيب فيفترون بها فلا يكون من اسم نفسه كفوا لان لها اب في الاسلام ولا يكون من له اب واحد كفوا لان لها ابوان
في الاسلام وفي المجتبى معتقة الشريعة لانها في معتق الوضع وفي التجنيس لو كان ابوها معتقا وامها ماهرة الا لا ينافيها الحق
لان فيه اثر الرق وهو الولاء والمرأة لما كانت ماهرة الاصل كانت حرة الا في النكاح في المهر في الرق كذا ما عني التجنيس ثم
قال معتق النكاح لا يكون كفوا معتقة الهاشمي انتهى وانما قدنا اعتبارها في حق العجم في تبيين الكفر وغيره ان اباه ضيفة وصاحبه
انفقوا ان الاسلام لا يكون معتبرا في حق العرب لانهم لا يتناخرون به وانما يتناخرون في النسب انتهى **وابوان** فيها امر في الحرية
والاسلام **كالا** يعني من له ابوان في الاسلام والحرية يكون كفوا لان له اباه فيها لان اصل النسب في التعريف الى الاب وقامه الجد
ولا يشترط كثر من ذلك فلا يكون من اسم نفسه كفوا لان لها اب في الاسلام ولا يكون من له اب واحد كفوا لان لها ابوان في الاسلام
يكون كفوا لان لها ابوان كثر في ذلك والحرية كذلك فلا يكون العبد كفوا لحرية الاصل وكذا المعتق لا يكون كفوا لحرية اصلية و
والعقود ابو لا يكون كفوا لان له ابوان في الحرية **وديانة** فلا يكون الفاسق كفوا لصالحه او بنت صالح وشرفها في بعض
شروع الهادية بالتقوى والرهو والصالح واعتبار التقوى في الكفاة قول حنفية وابي يوسف وهو الصحيح لانه من اعلى
المناخ والراة تغير فيستقر الزوج فوق ما تغير يضعه نسبه وقال محمد لا يعتد لانه من امور الاخرة فلا يثبت احكام عليه الا
اذا كان يصنع ويصرف منه او يخرج الى الاسواق سكران ويلعب به الصبيان لانه يستحق به كذا في الهادية قلت وفي فتح
القد يعني الى المحيط ان الفتوى على قول محمد قالوا لا صاحب العرق وتصح الهادية معارضه فالافتاء ما في المتن وفي
وقال وهو ان يكون مالها المهر المحلل والفتنة كما هو ظاهر الرواية حتى ان لا يملكها الا بملك احداهما لا يكون كفوا وصححه
في التبيين واستدلوا في ذلك بفتنة فتيل بفتنة ستة اشهر وفتيل بفتنة شهر وصححه في التجنيس وفي المجتبى والصحيح
انه اذا كان قادرا على الفتنة على طريق الكسب كان كفوا انتهى وفي الخلاصة وفي الفتوى رجل تزوج امرأة وهو فقير غير انها تركت
المهر عليه لا يكون كفوا انما انظر اذا قلنا على المهر الجمل يوم تزوج وفتنة ستة اشهر والقياس بفتنة شهر وصححه في

التجنيس

في التجنيس وفي المجتبى وفي الصحيح انه اذا كان قادرا على الفتنة على طريق الكسب كان كفوا انتهى فقد اختلف الصحيح وانصح
الجنس اظهر كالا يخبر اذا كان كفوا بفتنة المرأة ولا يبرى بفتنة نفسه فهو كفوا ثم انما يعتد بالفتنة على الفتنة اذا كانت
الراة كبيرة او صغيرة بطل النكاح اما اذا كانت لا تصلح لانعتد بالفتنة على الفتنة ويكتفى بالقدرة على المهر انما اراد الله ان
رسم في نكاحه انتهى **وحرقه** هاهنا من الاضرار وهو الاكساب بالصناعة والتجارة كما في بعض كتب اللغة وفي القاموس
العرفه بالكسر الطهارة والصناعة يبرق منها وكلما اشتغل الانسان به ويسمى حرقه وصنعة لانه يخبر بها انها فافاد
انها سوا واعتبار الكفاة في الصانع هو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وصاحبه لان الناس يتقاضون بشرق الحرف
ويتبرون بدنياها كما في بعض نثر روح الهادية وهو ان لم يكن نكاحا يبق عارها كما في المجتبى وفي تبيين الكفر ونعتد بالكفاة
في الحرف وهي الصانع لان الناس يتقاضون بشرق الحرف ويبرون بدنياها وعن ابي حنيفة انه لا يعتد اصلا لانها ليست
بالرافة ويمكنه التحول الى انفس منها وعن ابي يوسف مثله الا ان يخشى الحايه والحام والدباغ وعن محمد انها لا تعتد
في الحرف والاول اظهر الرواية بينه عنه وقيل هذا اختلاف عادة الاختلاف حجة انتهى **اعتبار** هاهنا الكفاة **عند ابتداء**
العقد فلا يضر **والله ابعده** ان بعد العقد فلو تزوجها وهو كفوا ثم صار فاجرا اذا عاين الا يفسخ النكاح كذا في العتق
عن الظاهرية وقد اشار في المختصر لعنه ان الكفاة غير معتبر في غير الامور الستة فلا عرق للمحلل المحلل في الكفاة ولا باعتد
فالمجنون كفوا للعاقلة وفيه اختلاف المشايخ ولا عرق بالبلد فما قلنا كفوا للمولى كما في فتح القدير ولا يعتد الكفاة عندنا
في السلامة من العيوب التي يفسخ بها البيع كالجنان والمجنون والبصر والدفن ولا يعتد الكفاة بين اهل الدقة فلو تزوجت
نفسها فقال وليها ليس هذا كفوا لم يفرق بين الكفاة لبعضهم وبعض في الخلاصة معني الى المحيط الكفاة بين الذين لا يعتد
وليس للمولى ان يطالبه بالتفريق الا اذا كانت بنت ملك حرة او حايه او ماسية يفرق الا بفساد الكفاة بل لتسكين الفتنة
انتهى وفي البحر نقلنا في الاصل الا ان يكون نسبا منتهى واكتت ملك من ملك موكم طوعا حايه او ماسية فانه يفرق
بينهم لا بفساد الكفاة بل لتسكين الفتنة والقاضي يامور بنسبها بينهم كابين المولى انتهى فقد اذ ان الملك في كلام الخلاصة
ليس بقدر والله اعلم **العجم لا يكون كفوا للمصرية ولو كان العجمي عالما وهو الامم** كذا في فتح القدير ونقلنا عن الزنايع
وذكر القاضي حان في جامعه قالوا الحسب يكون كفوا للنسب والعالم العجمي كفوا للجاهل العربي وكذا العلوية لان نثر العلم
فوق نثر النسب والنسب مقام الاخلاق وفي المحيط عن صدر الاسلام الحسب الذر له وجاهة وحشنة ومنصب
واصل ما ذكره المحي المشايخ من ذلك ما روي عن ابي يوسف ان الذي اعلم بنفسه واعتق اذا حرز من القضاء بما يقابل نسب
الآخر كان كفوا انتهى قالوا في بحر حله فتقته المشايخ وطا هو الرواية ان العجمي لا يكون كفوا للمصرية مطلقا
وايه اعلم **والقزوي كفوا للمدني وكذا الصبي كفوا بنسبة الى المهر لا الفتنة** وهو الاصح كما في المجتبى قال في
في البحر بعد نقله لطام المجتبى يعني بنسبة الى المهر ولما في الفتنة فلا يعتد بنسبها اليه لان العبارة ان الاباء يتحولون المهر
عن الابناء ولا يتحولون الفتنة كذا في الزخيرة والواقعات والداد بالمهر ما تقومون تحيلة لان ما روي عن حنيفة وهو لا يبرى
والحنيفة يكون كفوا لنت النسب القاضي قال في جوابه ان الفتاوى مشغولة بغير الفتنة زوجت نفسها من حنفى وابوها لا يبرى
فانه يصح النكاح وكذا لو زوجت نفسها من شافعي ومضى سينا احبنا انه صحيح وان كان لا يصح عند الشافعي والزوج
يعتقد ان ذلك المذهب ولكن اذا كنا نعتد خطا قوله في ذلك وسيلنا وجب علينا ان نجيب على ما نعتقد وكذا كان
في السؤال ما جواب الشافعي في ذلك هل يصح عنه يجب ان يقال يصح عندنا حنفية رحمه الله **ولو كنت باقلا**
مهرها امره فلا يخلو **الاعتز** **اصح** حتى يتم مهرها **او يفرق** بينها هذا عندنا حنفية وقالا ليس له ذلك لان ما زاد على
المهر حرقا ومن اسقط حقه لا يعتد عليه كما في الابرايم بنسبة ولا يبرى حنفية او لا يبرى فتقرون بغير المهر ويتغير
بنقصانه فاشبه الكفاة بجلال الابرايم بنسبة فانه لا يبرى به والمراد من الولي هنا العصبه وان لم يكن محروما على المختار
كما هو في الكفاة لم يخرج النسب الذي ليس بعصبه وخبر القاضي فلذا قال في الزخيرة من كتاب الجور عليها اذا تزوجت
باقلا من مهرها ليس القاضي الاعتزاض عليها لان العجمي في المال لا في النفس انتهى كما في البحر رجل تزوج امرأة على دينها و
ومهر مثلها الوف وماتت المرأة الاوليا لم يعلموا بذلك الا بعد موتها ليس لهم ان يطالبوا الزوج بكامل مهرها لان لهم
ان يقولوا في حياتها انان تبلغ مهر مثلها او يفسخ القاضي بينا فادامت وامته الزوج عن تسليمه مهر التلم لم يكن
طلب الفسخ لانها النكاح بالكون كذا في جواهر الفتاوى **ولو طلقها** الزوج **قبل تزويجها** **الولي قبل الدخول** **فليها**
نصف المسمى كذا في البحر نقلنا عن المحيط ولو خرق الولي بينها قبل الدخول فلا مهر لها وان بعد فلها المسمى وكذا اذا مات احداهما

قبل الترقية فليس لهم المطالبة بالتركيب لأن الثابت لهم ليس إلا أن يفسخ أو يكل إذا امتنع هذا عن تركيب المهر ولا يمكن
الفسخ **امرأة تزوج امرأة فزوجه** فمذمة **نقد** عداي حنيفة وقال لا يجوز إلا أن يزوجه كقولنا المطلق ينصرف
إلى المقارن وهو الزوج بالالفاء المرفقة بشرطه أو هو عرق على فلا يصح مقيد أو ذكر في الوكالة أن اعتبار الكفاية في هذا
استحسان عندهما لأن كلا واحد لا يغير عن الزوج بطلاق الزوجة فلو كانت الاستفاضة في التزوج باللفظ كذا في الهداية
وظاهره كما قال شيخنا من جملة قولها لأن الاستحسان مقدم على القياس إلا في سبيل مودة ليس هذا منها ولهذا قال
الاسيوطي قولها أحد الطرفين واختاره أبو الليث قيد بكونه امرأه بزوج امرأة ولم يصفها لأنه لو كان بزوج
حرة فزوجه أمة أو عكسه لم يجر وكذا وجهه في عكسه مدبر أو أم ولد أو مكاتبه جاز وفيه يكونها من رجلها
لو وكلت في تزويجها ولم يجر فزوجهما غير كفو كان من الفاعل على قول الامام أبي حنيفة أيضا على الأمع كما في الخائنة ولو
زوجه المأمور بنكاح امرأة **امرأتين في عقد واحد** لا ينفذ لأنه يصير عينا فلا وجه له تنقيحها في اللغة ولا في التقيد
في أحدهما غير عين للجهالة والآخرين لعدم الأولوية فتعيب التنقيح عند عدم البحارة وتفسير بعدم النفاذ ولو
من تفسير البعض لعدم الجواز لأنه أن يجر نظامها أو نكاح أحدهما انتهى ما لا يجوز للجمع بينهما غير أنه لا ينفذ بغير رضا
الخائنة إذا علمت هذا ظهر لك أن قول الهداية فتعيب التنقيح لا يستقيم قلت ويمكن أن يجاب عنه بأن كلام الهداية محل
ما إذا لم يجر النكاح والأفلاطون في أنه عقد فصولي وهو جائز غير نافذ لا يجرى ولو آمن أن يزوجه امرأتين في عقدتين
فزوجه واحدة جاز إذا قال لا تزوجن إلا امرأتين في عقدتي فمصدق لا يجوز كذا في غاية البيان ومثل ما في المحمل لو
أن يزوجه امرأتين في عقدتي فزوجه امرأتين في عقدتي صدق ولو قال لا تزوجن إلا امرأتين في عقدتي فزوجه في عقدتي
لا يجوز فأن قلت ما الفرق بين الأول والثاني قلت إن في الأول أثبت الوكالة حالة الحكم ولم ينفذ الوكالة حالة العقد نصا
بإسكت عنه والتقصير على الجمع لا يدل على تنوع ما عداه وفي الوجه الثاني نفى الوكالة حالة العقد والنفي مقيد لأنه فائز في الجمع
أكثر لما فيه من تحصيل المقصود فلا بد من إعادة النفي فلم يصح وكذا حالة الانفraz كذا إذا عداه مؤلفا صاحب المهر فأن قلت ما
الفرق بين هذا وبين ما إذا أمر أن يشتري ثوبين في صفقة حيث لا يملك التنقيح قلت أجاب عنه في النهاية بأن الثابت
إذا اشترت جملة فوجد بأرضه ما اشترى على التنازيع فاعتبر قوله فاما هنا فجاءه **ولا يتوقف إلا بجواب على قول**
غايب عن المجلس في سائر العقود من النكاح والبيع وغيره وهو ما قد وقع في أكثر من قوله على قبولنا كغايب
لأنه ربما يفهم الاختصاص بالنكاح وليس كذلك كما علمت يعني بطل الإيجاب والتحقق البحارة وهذا بالاتفاق كما إذا وجب
أحد المتنازعين فلم يقل الآخر في المجلس فأنه يبطل الإيجاب لا يعلم فيه خلاف ثم اختلفوا في أنه يقوم بالفضولي عقد تام فيصح
أن يتولى الطرفين أو شرط فلا يتوقف فعند أبي حنيفة ومحمد بشرط فسطر وعندهما يوسف عقد تام فيتوقف لأنه إذا كان
من الجانبين ينفذ ولو كان من فضولي يتوقف فصار كالمطلوع والطلاق والاعتاق على ما لو كان الوجود بشرط العقد لأنه
شطر حالة للضرورة فكذا عند الغيبة وبشرط العقد لا يتوقف على ما ورى المجلس كما في البيع بخلاف المأمور من الجانبين لأنه يتقل
كلامه إلى المتنازعين وما يجر بين الفضولين عقد تام وكذا المظن واختاره لأنه يبين من جانه حتى يلزم فيه فيستدفع
على هذا الأصل مستصحب عليه **ويؤثر في النكاح وأولى بغير فضولي من جانب** أن يتولى واحد الإيجاب والقبول
ولا يشترط أن يتكلم بها فأن الواحد إذا كان وليا منها فقل زوجهها أياه كذا وهذا على أقسام ما كان يكون أصليا ووليا
كأن الأم تزوج بنت عمه الصغيرة أو أصليا أو وليا كذا إذا وكلت رجلا أن يزوجهما نفسه أو وليا من الجانبين أو وليا من
الجانبين أو وليا من جانب ووليا من جانب أو فضولي من الجانبين وهذا قد مر على ما ذكر من الأصل وهو قوله لا يتوقف
الإيجاب والقبول وذلك لما تقر في كلامهم من أن القائم بالفضولي ليس بعقد تام فيتوقف قبل القيام به بشرط العقد عند أبي
حنيفة ومحمد فيبطل وعند يوسف عقد تام فيتوقف وتام تحقيقه يطلب من شروح الهداية **ونكاح عبدا وأمة**
بغير إذن السيد موقوف إلى إرادة إجازة فان أجاز السيد نفذ وإن رد بطل فلو تزوج بغير إذن السيد لم أذن السيد
لأنه لا ينفذ لأن ليس بإجازة فلا بد من إجازة السيد العبد العاقد وأصدر العقد منه كما في الجرم من باب التخصيص ودخل في
شراؤه الفضولي من ينفذ بغير ولاية ولا وكالة أو نفسه وليس أهلا له وهذا العقد يدخل في نكاح العبد بغير إذن
قلنا أنه فضولي لا فهو محل ملحق به في حكمه كما اقتضاه كلام المختص حيث شبهه بنكاح الفضولي والمشبه غير المشبه

طلقة

به والأصل أن كل عقد صدر من الفضول وله بحسب العقد موقوف فاعلى الإجازة وقال الشافعي بغير فوات الفضولي كلها ما
لأن العقد وضع لحكمه والفضولي لا يتقدم على الثابت لحكمه فيلزم ولما أن ركن النفر صدر من أهله مضافا إلى عمله
ولا ضرب في انعقاده فبنيقده موقوف بإجازته حتى إذا رتب المصلحة فيه ينفذ وقد يترتب حكم العقد على حكم العقد
والجواز فيبطل الإيجاب بطلان فضولي أو وليا أو أصليا فأن كانه يميز حالة العقد بغير فوات الفضولي بطلان
إذا باع ماله أو اشتري أو تزوج أو زوج أمته أو كانت موقوفة ولا ينفذ مجرد بطلوه ولو طلق الصبي امرأته أو طلقها أو اعتق عبدا
يجزى له ولو طلقها أو زوج أمته أو كانت موقوفة ولا ينفذ مجرد بطلوه ولو طلق الصبي امرأته أو طلقها أو اعتق عبدا
على الأود منه أو وجهه أو تصدق أو زوج عبدا أو باع ماله بإجازة فاحشة أو اشتري بالكن من الغيبة ما لا ينفذ فيه أو غيره ذلك
ما لو فعله وليه لا ينفذ كانت هذه الصور باطلة غير موقوفة ولو أجازها بعد البلوغ لعدم الجواز وقت العقد إذا كان
لفظ الإجازة يصح لا يثبت العقد فصح على وجه الاعتناء كان يقول بعد البلوغ أو فقت ذلك الطلاق أو العتاق كذا في
بعض المعتزلات وفسر الجوز في فتح القدير من ينفذ على الأصل إلا القابل ليدخل فيه ما إذا علم طلاق زوجته غيره
بشرط فأنه موقوف فأن أجاز الزوج فطلق فطلق بوجود الشرط ولو وجد قبله لم تطلق عندنا إذا وجدنا ثانيا بعده
إذا لم يكن في الدين قابل وإسائه **ولأن العلم أن يزوج ابنة عمه الصغيرة من نفسه** فيكون ابن العم أصليا من جانب
وليها من جانب وتقييدت العلم بالصغيرة أولى من إطلاق الكثرة لأنه لا يراد بها الكثرة هنا لأنها من نكته وهو وكيل داخل
في السلسلة الثالثة والأخيرة فضولي وقد تقدم بطلانه أن لم يقبل منها أحد ولو جازته بعده ويدخل في الصغيرة ما عداها
كالجوزة والمنوثة كما يجوز للوكيل الذم وكنته **أن يزوجهما من نفسه** ذلك أن يزوجهما من نفسه ولما قيدنا
به لما في الجوزة من المحمل إذا وكلت بزوجيهما من رجل فزوجهما من نفسه لم يجر لأنهما امرأتان بالتزويج من رجل
نكرة وهو مرفقة بالمخاطب والمرفقة لا تدخل تحت النكح والوكيلة لوقالت المرأة زوجها من نفسه من حيث لا يملك
أن يزوجهما من نفسه انتهى فلو وكلت أن يزوج في لورها ليمك تزوجهما من نفسه بالاولى كما في الخائنة والوكالة كما ثبت
بالمرج ثبت بالسكوت ولذا قال في الظهيرية لو قال ابن العم للمكينة أني أريد أن أزوجك من نفسي فمستكت فزوجهما جاز
انتهى بخلاف ما إذا وكلت بزوجيهما من رجل فزوجهما من نفسه أو وكلت أن يزوج في امرأها أو قالت
له زوج نفسي من شئت وقيل تقدم الكلام عليه لكن في جواهر الفتاوى امرأة قالت زوجني من شئت فزوجهما من نفسه
فأنه يصح الشاخص هكذا ذكره ورأيت في وقت هلال أنه لا يصح وكذا ذكر في الفتاوى الصغر للامام الشهيد
وسات مولانا جلال الدين الزيزوري وحكى له هذه الأقاويل وعن مصنفها فقال الأصل ما قاله الواحى الكنت لأن الوكيل
مصرف فلا يدخل تحت النكح وأما وكلت بان يزوجهما من رجل فمستكت وعلى هذا الأصل سايه كثير في الجامع الكبير وغيره وكل
هذا القائل ذهب إلى أن المرأة قد علمت من الوكيل أنه يريد أن يزوجهما إذا طلقت له بان يزوجهما من شائع عليها بأنه يزوجهما
من نفسه مستند بحججه كلامه وبشرط لزوم عقد الوكيل موافقته في المهر المسمى فلا قال في الخائنة لو وكلت أن يزوجهما
فلا بد تألف درهم فزوجهما أياه بالعين أن أجاز الزوج جاز وإن رد بطل وأن لم يعلم الزوج ذلك حتى دخل بها فالخيار
باق أن أجاز كان عليه المسمى وإن رد بطل النكاح ويجب مهر المثل أن كان أقل من المسمى والإيجاب المسمى وإن لم يجرى الزوج
بالزيادة فقال الوكيل أنا غرم الزيادة وأرسلتها النكاح لم يكن له ذلك انتهى وفي جواهر الفتاوى امرأة وكلت رجلا أن
يزوجهما بالف مكي فزوجهما بالف ينسابور فلم يرض المرأة قال لا يصح لأنه خالف هكذا ذكره وهو الصحيح والاشكال
فيه أن ينسابور خير من المكي وكان هذا خلافا إلى الأخير فينفذ يصح العقد إذا وكل ببيع عبدا بالف فباعه
بالعين أجاب سيدنا جلال الدين عن هذا الاشكال وقال جوابه صحيح لأنها امرأة ته بان يزوجهما بالدرهم وأجابه
في حكم الدرهم فزوجهما بالذهب وعند اختلاف الجنب لا يبرح في اختلاف ألف والألفين لأنها من جنس واحد
فبعد خبرنا انتهى كلامه **وأجاز من له الإجازة نكاح الفضولي بعد موته صح بخلاف إجازة بيعه** ذكره الزيلعي
في بيع الفضولي فعليه فالشرط قيام المقوق له وأحد العاقد من نفسه فقط بخلاف البيع فإنه بشرط قيام أربعة مع العاقد أن
كان عرضا وفي جواهر الفتاوى فضولي زوج امرأة من رجل قبل إجازة المرأة من الزوج العقد فله ذلك ولا يقال أن العقد
من جانبه لازم لأنه لو طلقها في هذه المسألة قبل إجازتها فأنه يكون فضا ونقض النكاح والبيع بذلك طلاق وإسائه
باب في بيان أحكام المهر هو حكم العقد فيتحقق في الوجود فتعقبه في البيان ليجان بتحقيقه الوجه
تحقيقه التعلم وله أسامي المهر والخلة والصدوق والعمر والمطية والاحقة والصدقة والعلايق والميا أقله

الاصح

ها

اعلم

نصف المهر ثم وهبت الكل له او وضعت الباقي ثم طلقتها قبل الوطى فانه لا شيء عليها ما ذكرنا ولو كان المهر عرضا فقبضته
ثم وهبته له او لم تقبضه فخطته عن ذمته ثم طلقتها قبل الوطى فلا شيء عليها اما في صورة عدم القبض فلما مررنا في
صورة القبض فكذلك لانها وهبت العرض له فانقص قبض المهر لان العرض من قبضة كمال السيلة الاولى فان
الدرهم غير متعينة فكذلك لانها وهبت العرض له فانقص قبض المهر لان العرض من قبضة كمال السيلة الاولى فان
وعلى القيد ان اخرجها فان وفيها اذا اخرجها على ان لا يخرجها او لا يخرجها عليها واقامها اياها اياها اياها
ان اقام وبالفين ان خرج فلها الف والافهر المثل اما الف في صورة الوفا وهو المثل في صورة عدمه لان المهر صل المهر
وقد تم رضاها به واما مهر المثل في عدمه فانه سر لها ما فيه نفع فعند فواته يقدم رضاها بالالف فيقبل مهر مثل هذا
عند حصة ففعله الشرط الاول صحيح لا الثاني وعند الشرطان صحيحان وعند فواته ان كان بزال المهر في
السيلة الاخيرة على العيب ولا ينقص عن الف الف وهو قوله بالان اقام فانه اذا اخرجها وجب مهر المثل لكنه اذا
كان اكثر من العيب لم يجب الزيادة وان كان اقل من الف نجب الف ولا ينقص منه شيء لانها اقامها على مهر المثل بل على
العيب ولا ينقص عن الف بخلاف ما اذا تزوجها على الف ان كانت قبضة وعلى الف ان كانت حيلة فانه
يصح الشرطان اتفاقا وقد فرت بينهما في شرع الهدي بان الخط في سيلة الكتاب دخل على التسمية الثانية لان الزوج
لا يعرف هل يخرجها او لا ولا يخاطب في تلك السيلة لان المرأة على صفة واحدة لكن الزوج لا يعرف ذلك وجهاته لاد
توجب خط او من ذكر الاتفاق الامام الاول في فتاواه وغيره وارضاه في غاية البيان فاني نوادر اين سعة
من الخلاف ضعيف كما في الجواب ولو تزوجها على الصد او على الف او على هذا الصد او على هذا العبد واحد
هما او كسر حكم مهر المثل يعني اذا كان احد العبدين ارفع من الاخر ومعنى الحكم ان مهر مثلها ان كان مثل ارفعها واكثر
فلها الارفع لرضاها به وان كان مثله او اقل فلها الاوكسر رضاها بذلك وان كان بينهما مهر مثلها وهذا عند ابي
حنيفة وقالوا لها الاوكسر في ذلك كله وفي الطلاق قبل الدخول يحكم تسعة المثل اياها الاصل مهر المثل قبل الطلاق
ونصف الاقل لا يزيد عليها في العادة فوجب لا عتراه بالزينة كما مر به في الهدي وطاهر ان نصف الاقل لو كان
اقل من النقة فالواجب النقة وقد مر به قاضي خان في فتاواه فاذا علمت هذا ظهر ان ما قاله من خلاصه من ان لها
نصف الاوكسر اتفاقا لبقا للوقاية ليس على ملاقة ولا فرق بين او لم يعط احداهما ولو قال تزوجت على احودين فلكم
كلكما كما مر به في الجواب فلو لم يزوجها على فريس فالواجب الفريس الوسيط وبقية وكذا الحكم وهو
وجود الوسيط في كل حيوان ذكر جنسه دون نوعه مر به بذلك في تبيين الترتيبات واما نص هذه التسمية مع الله
الجهالة لان النكاح معاوضة فالغير المثل لخطئه التمام المال ابتداء من الفريس باصل الجهالة كالزينة والاقارب وتزوتا
ان يكون المهر بالوسط معلوم رعاية الجاهلين وذلك عند علم الجنس لانه يشترط على الجدر والدرس والوسط ذو حظ
من الجاهلين لانه دون الرفع في الدون فكان اعدل من ايجاب مهر المثل لان جهالة مهر المثل فحتم لان جهالة في الجنس
وما تحت فيه جهالة في النوع وليس من الحكمة ان ينقص من اجل الجهالة ثم يصان اليها مهر المثل فحتم لان جهالة في الجنس
على البيع لان الجهالة فيه تقتضي المنازعة لكونه مباحا على المأكسة والمضاربة بخلاف النكاح لانه مباح على المساحة والسا
لان المقصود منه غير المال بخلاف البيع واما تجيير الزوج بين دفع المهر وبين دفع قيمته وايضا ان تجيير المرأة على قبوله
لان الوسيط لا يعرف الا بالقيمة فصارت اصلا ايفا والعين اصل تسمية فيجعل اياها شانا وفي خزانة العقه ابي الليث
كلا من المهر فوجب الوسيط ولو اتي ببقية تجيير المرأة على قبوله وتزوج امرأة على عدا وجارية غير موصوفة
صحت التسمية ولها الوسيط وان اعطاها قيمته اجبرت على قبولها وان تزوجت على عدد معلوم من الابل والبقر والغنم
الوسط بما جرت عادة الجاهل هل يلد لها بذلك وان اعطاها قيمته اجبرت على قبوله وان تزوجها على فريس بيت صحت التسمية ولها
الوسط والاعلى الا يصير الا الذي الاسود وان امهرها العبدين واحدهما حرة في مهرها العبد عند اي حنيفة ان ساو اقله
ار اقل المهر وهو عشرة دراهم والم وان لم يساو اقله كمالها العشرة لانه سر وجود السر وان قل من وجوب مهر
لشار وقال ابو يوسف لها العبد وقيمة العبد لو كان عند المراه اطلعها سلامة العبدين وعجز عن تسليم احداهما فجب قيمته
وقال محمد وهو رواية عن ابي حنيفة لها العبد الباقي وتمام مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من العبد لانه لو كان احدهما
يجب مهر المثل وان قلت بالمعريف عنه فاذا كان احدهما عبيدا يجب العبد وتمام مهر المثل فان قلت ما الفرق لاني حنيفة

قال في الجواب ان الثانية حاصلها ان سهرها
مهرها على تقدير ما مر من قدرها ان تزوجها
على ان اقام بها او ان لا يقدر ان يطاق
فترتها وان كانت مولا وان كانت عبيدا
فيها وعلى العبدان كانا عبيدا معا فان وفي
بالشرط او كانت اجمية توجزه فلها الف
والا فمهر المثل لانها على العيب ولا ينقص
عن الف عند اي حنيفة وكذا ان قدم
شرط الا ليعين مع المذكور عنده ان ينفق

بين هذا وبين ما اذا اسر لها سياتر طامعه متعة ولم يوفى حيث يجب مهر المثل قلت لانها انا رضيت هذا
بالمهر على تقدير حصول النقة فعند عدم الوفا به لم تكن راضية بالمهر اصلا واما فقد رضيت بكل واحد من العبدين
ثم لما ظهر احدهما حر لم يجب مهر المثل لان وجوب المهر في احدهما بوجود رضاها به منع ذلك كما في غاية البيان فان
قلت انا صار رضيت بكل واحد على انه بعض المهر لانه اذا ظهر انه كل المهر تكن راضية به فينبغي وجوب مهر المثل
قلت اوجب عنه بانها متعرة في النقص عن حال المسلمين فانه ما يعلم بالغير بخلاف تلك المسائل لان عدم الاخراج
وطلاق المرأة اياها بعد ذلك فكانت هناك متعة للفرع يعني لسوطها وقد بان يكون احدهما حرا اذ لو استخف
احدهما خلفا الباقي وقيمة المستحق ولو استخف جميعا فلها قيمتها وهذا بالاجازة كما في الجواب فشرع الطحاوي
بخلاف ما اذا استخف نصف الدار المهرورة فان لها الخيار ان شئت اخذت الباقي ونصف القيمة وان شئت اخذت
كل القيمة فان طلقتها قبل الدخول بها فليس لها الا النصف الباقي ولو تزوج امرأة على ايهما عتقت فان استخف الاب
ثم ملكه الزوج قبل القضا بالقيمة لانه لم يكن لها الا الاب ولو ملك الزوج بعد القضا بالقيمة لها فليس لها ان ياخذ الاب
ليطال حتمها في العيب الى القيمة بالقضا واما ملكه الزوج في الفصل الاول لانه ملكه المرأة الا بالقضا وبتسليم الزوج
اليها كذا في الظهيرية ويجب مهر المثل في نكاح بالوطى لا بغيره لان الوطى كالخلة واما يجب باستيفائها فمع
البضع واما لم تقم لم الخوة هنا مقام الوطى كما اقيمت في النكاح الصحيح لانها لا يثبت لها النكاح فمع غير صحيحة كالخوة
بالحاضر فلا تعام مقام الوطى وهذا من قول المشايخ الخوة الصحيحة في النكاح الفاسد كالخوة الفاسدة في النكاح
الصحيح كذا في الجوهرة والرد بالنكاح الفاسد النكاح الذي يجمع شرابطه كسر وجع الاخير معا والنكاح بغير شهود
ونكاح الاخت في عدة الاثت ونكاح المعتدة ونكاح الفاسدة في عدة الرابعة والامة على الحرة ويجب على القاض التفتيش
بينهما ليلا يلزم ارتكاب المحذور اغترار بصورة العقد النكاح الموقوف كالفاقد وحكم الاطفال في النكاح الموقوفه
كالدخول في الفاسد فيسقط الحد ويثبت النسب ويجب الاقل من السر ومن مهر المثل وما وقع في الاختيار من كتاب العدة
انه لا يجب العدة في النكاح الموقوف قبل الاجازة لان النسب لا يثبت فيه غير صحيح لما ذكرنا في الصبرية سبل عن المهر
المقبوض في النكاح الفاسد هل يكون مضمونا قال يبيح ان يكون مضمونا وقال قاب ولا يخالف البيع وعنه لو قبضت
على وجه القبله يكون مضمونا ولم يزوج على السر لان لم يزوج مهر المثل على السر لانها لم تبيم الزينة فكانت راضية
بالخط مستقلة حتمها في الزينة الى تمامه حيث لم تسم تمامه لا لاجل التسمية صحيحة من وجه لان الحق انها فاسدة
من كل وجه لو فوجها في عقد فاسد وكذا لو كان مهر المثل اقل من المهر السر وجب مهر المثل فقط وفي الحائنة لو تزوج
بعدة لاحد عليه في قول ابي حنيفة وعليه مهر مثلها بالتمام بايع وهو عايش كل على ما ذكرنا وجوابه انه مفرع على القول
ببطلان نكاح المحارم فقد نقل الاختلاف في الفصول العادبة وجامع الفضولي فيقول باطل عنه وسقط الحد لشبهة
الاشتباه وقبل فاسد وسقوطه لشبهة العقدانتهر ولما واحد منهما من القاقربين في النكاح الفاسد فسقط
اي العقد الفاسد ولو غير محض من صاحبه دخل بها الا ولا وفي بعد الدخول ليس له ذلك لا يحسن الاخر وعلم غير
المرارة ليس ينطأ الصحة المتاركة على الله في فتح الفدر وفي الخلاصة التمرقات الفاسدة عشرة النكاح الفاسد وقد
علمت حكمه الثاني البيع الفاسد مضمون فيه المبيع الثالث الاجازة الفاسدة والواجب اجر المثل والعين امانة في يد المشتري
الرابع الرهن الفاسد وهو الرهن المشاع والرهن نقضه ولو هلك في يد الرهن هلك امانة عند الكرخ وفي الجامع
الكبير ما يدل على انه كالرهن الجاهل الخامس الصل الفاسد لكل بقضه السادس الغرض الفاسد وهو الحيوان او ما كان
معاونا ومع هذا والاستقراض وبيع صح البيع السابع الهبة الفاسدة وانها مضمونة بالقيمة يوم القبض ولا تقيد الملك
الثامن المضاربة الفاسدة والمال امانة في يد المضارب التاسع الكتابة الفاسدة والواجب فيها الاكثر من المهر المسمى
ومن القيمة والعاشر المزاولة الفاسدة والخارج فيها الصاحب اليد وعليه مثل اجر العامل ان كانت الارض رطب البذر
ويطلب له وان كان البذر من العامل فعليه اجر مثل الارض والخارج له انتهى ونكاح العدة وجوب ابعاد الوطى
في النكاح الفاسد لا الخوة كما في القية كما قال المشبهة بالحقيقة في موضع الاحتياط بعد الوطى في النكاح ولو اختلفا
في الدخول فالقول له فلا يثبت به شيء من هذه الاحكام كما في الخبرين وقت الترتيب هو الصحيح لان اخر الوطيات
لانها تحب باعتبار شبهة النكاح ورفضها بالتقريب كالطلاق في النكاح الصحيح ولا خلاف عليها في هذه العدة
ولا تنقعه لها فيها لانه وجوبها باعتبار الملك الثالث بالنكاح وهو متف هنا والرد بالعدة هنا عدة الطلاق

فما هو
في هذا النكاح
فان كان المهر
مهر المثل او اكثر
فان كان المهر
فان كان المهر
فان كان المهر

ولما عود العدة فلا يجب عليها من النكاح العاسد ولو كانت هذه المرأة الموطوعة تحت امرته حرمت عليه امراته
والانقضاء عدتها كذا في فتح القدير والتقرير في النكاح العاسد ما يتقرر في القاضي او بتاركة الزوج ولا يتحقق
الطلاق في النكاح العاسد بل هو متاركة فيه ولا يتحقق المتاركة الا بالقول ان كانت مدخولا بها كقولها تاركتك
او تاركتها او ضلقت سبيلها او ضلعتها وما غير المدخول بها فتتحقق المتاركة بالقول او بالتزك
عند بعضهم وهو تزكها على قصد ان لا يعود اليها وعند البعض لا تكون المتاركة الا بالقول فتباحثوا في تزكها
ومضى على عدتها سنون لم يكن لها ان تزوج باخر وانكار الزوج النكاح ان كان بحضورها فهو متاركة والا فلا كانظار
الوكيل الوكالة واما علم على المتاركة بالمتاركة وهو الصحيح حتى لو لم يعلم بالانقضاء فتقرب في العتية بخولي محرمين
الاول انه شرط لصحة المتاركة وهو الصحيح حتى لو لم يعلم بالانقضاء عندتها ثانيا ان علم المرأة بالمتاركة ليس بضرر في
الصحة كافي للصحة وقد فسرنا نقله عن فتح القدير وهو الذي اقتصر عليه الزيلعي في غير اعتاده **فثبت النسب** ان
ينسب المولود في النكاح العاسد من غير عدة كافي الغيبة **وقد تقرر** مدة النسب وهي ستة اشهر من الوطى الحاصل
في النكاح العاسد من الزوج **فان كان منظار من الوطى الى الوضع اقل مدة الحمل** وهي ستة اشهر **فثبت النسب**
ولا بان انت به لاقل من ستة اشهر **فثبت النسب** وهذا اقل من عده الفقيه لان النكاح العاسد ليس يرفع
اليه والاقامة باعتبار كذا في الهداية وعندنا حجة واي يوسف ابتداء المدة من وقت العقد فباسم على الصحيح
والشايخ افتوا بقول محمد بعد قولها لعدم صحة العاسد المذكور في اية الطلاق فظهر فيها اذا انت بولاه ستة اشهر
من وقت العقد ولا قبل سها من وقت الدخول فانه لا يثبت نسبه على الفتنة به فقد تقرر مدة النسب بالمدى المذكور
انما هو لاختران من الاقل لا من ازيد على اكثر مدة الحمل لانها لو كانت اكثر من سنتين من وقت العقد او
الدخول ولم يمارضا فانه يثبت نسبه اتفاقا **ومهر مثلها مهر مثلها من قوم ايها وقت العقد** يثبت
مهر مثلها من نسبه بقوله مهر مثلها في الاول المعنى المصطلح في عا وبالثاني المعنى النكاح من امرته مماثلة لها
من قوم ايها والاعتبار للمماثلة في الاوصاف وقت الزوج كافي الذخيرة وغيرها شريعتين ما به المماثلة بقوله
سناجلا واما ولد او عمرا وعقلا وبنوا وبكاره ونسبه وعفة وعلم او ادب او كل خلق وان لا
يكون لها ولد وزاد الشايخ بانه يعتبر حال الزوج ايضا وفي فتح القدير بان يكون زوج هذه كزوج امثالها من
نساها في المال والحسب وعندها وانتار بقوله لا الى ان الكلام انما هو في المرة ولهذا قال في المجتبى وغيره ومهر مثل
العمة على قدر الرغبة فيها وعن الزاير ثلاث فقهها في الصبرية ما في الفرية وخلق زوجتين غريبتين
بديعان للهر ولا يبيعهن لهما ولم يدر كم مهر مثلها وليس لهما اخوات في الغربة قال يكمل كمالها بكم ينكح مثلهن قيل
لم يختلف بالبلدان قال ان وجد من بلد ما يبال والا فلا يعمل لهما شي **ويشترط فيه** امره بثبوت مهر المثل **اخبار**
رجلين او رجلا وامرأتين ونقط الشهادة قال في الخلاصة يشترط ان يكون المهر المثل رجلين او رجلا وامرأتين
ويشترط ان يكونا من اهل البلد او من اهل البلد عدول فالقول قول الزوج مع ميمنه انتهر وظاهره كافي في الشر
ايه لا يصح القضاء بمهر المثل بدون الشهادة والافترار من الزوج بعد العقد حتى لا يجرى ويجا له ما في المحط
قال فان فرض القاضي او الزوج بعد العقد جاز لانه جاز ذلك مجرى التقدير كارجح في العقد مهر المثل زادا
او نقصا لان الزيادة على الواجب صحيحة والخط عنه جائز انتهر **فان لم يوجد من قبيلة ايها من الاجانب**
شامل مسليق احدها اذ لم يكن لها احد من قوام ايها الثانية اذا كان لها اقارب منهم لكن لم يوجد فيهم من
يماثلها في الاوصاف المذكورة كلها او بعضها او كلها بمهر من غير جينة لا يجزى الاجانب وبحسب جملة
على ما اذا كان لها اقارب والامتع القضا بمهر المثل كافي في فتح القدير قال ولا ان صاحب المهر وقد قدمنا ان القضا
بمهر المثل لم ينحصر في النظر اليه بما يماثلها من القبايل فلو فرض من لها شيان عود ذلك صحيح كافي في المحط فالقول من انه
لا يعتبر الاجنبيات صحيح مطلقا ويقرب لها القاضي المهر فلم يلزم منه امتناع القضاء لو اجزى على مجموع
فان لم يوجد فالقول له ان الزوج في ذلك يبيعه **وصححنا** ان المهر هو ولو كانت المرأة صغيرة لانه من اهل البلد
وقد اذناه الى ما قبله فيصح والرد به انه في الصحة اما في مرض الموت فلا لانه تيرع لوارثه في مرضه وتلك كل بيت ضمنه
عن وارثه اما اذا لم يكن وارثا له فالضامن في مرض الموت من الفلت كمرجوه في ضمان الاجنبى واطلق في الولد فانظم
ولي المرأة وولي الزوج الصغيرين والكبيرين اما ولي الزوج الكبير فهو وكيل عنه كاجنبى ولا يبيعه عليه ولا ية استحباب

وصححنا من مهر حكم ضمان الاجنبى لهم فان ضمن عنه بانه رجع والا فلا كافي في بعض نكاح الهداية واما اذا كانت
صغيرة بان رجع البتة وضمن لها مهرها فلا يبيعه لنفسه زعيما والزعيم عارم وانما قال ولو صغيرة دفعا لزمهم
انها اذا كانت صغيرة فطالب المهر ليس الا بغيره فيلزم كون الواحد مطا او مطا بالاجل لا ما اذا اشترى له
شيئا ضمن عنه الثمن للبايع حيث لا يصح ضمانه لانه اصيل فيه فيلزمه الفرض من اوله ويضمن ولا بد في صحته من قبول
المرأة كافي في الذخيرة كصبره من الكفاية **ونطالب المهر بما شئت** من زوجها البالغ او الولي الضامن وهو وليها قول
الكثير ويطلب زوجها او وليها فانه مخصوص بما اذا كان المهر من ولها ومع ان الحكم اعم فان الضامن قد يكون
وليها ولو قال وتطالب زوجها او وليها الضامن لكان شاملا **وان ادس رجع على الزوج ان امر الزوج بالضمان** لان
الغفالة بالامر رجب الرجوع وان لم يعود الرجوع والصغير لا يعتبر امره لكن ذكر في الذخيرة انه ان شرط الرجوع
في اصل الضمان فله الرجوع كانه كالاذن من البالغ في الكفالة وفي الولوية لا رجوع له الا اذا شهد عن اذنه
انه يود ان يرجع عليه **ولا يطالب الاب بمهر ابنه الصغير العقيد اذ رجعها مراة اذ ارضيه كافي في الفتنة** فثبت
بالفتنة لانه اذا رجع ابنه الفتي امرأة يطالب الاب بدفع صداقها من مال ابنه لان مال نفسه قال في الخلاصة ولا يوجب
اب الصغير بالفتنة الا اذا ضمن كافي في المهر وفي تزوج العتية ولم يوجبوه عليه لغفلة ولله الصغير وقال مالك رجع
اسه بحسب عليه لانه ضامن بطريق الدلالة فان قبوله المهر عنه والد له دليل ضمانه وعندنا لا يجب عليه شي لان
المهر ما يجب على من ثبت له الملك فلا يطالب به الا الزوج او من تكفل عنه والاب ليس بزوج ولا تكفل عنه الى اخر
ما قاله وهو مستفاد مما تقدم من مسيلة صحة ضمان المهر لانه لو لم يملكه بلا ضمان لم يكن للضامن فائدة وفي الجهر فقلان
المهر ان لو رجع ابنه الصغير لا يبيد المهر في ذمة الاب بل يثبت في ذمة الابن عندنا سواء كان الابن موصرا او معسرا
وذكر في المظنومة ونشرها معللا بان النكاح لا ينفك عن لزوم المال لما ينفك عن ايها المهر في الحال فلم يكن من
من ضرورة الاقدام على تزويجه ضمان المهر عنه وهذا هو القول عليه كافي في فتح القدير وبه اندفع ما في شرح الطحاوي
من ان المرأة مطالبة ابى الصغير بمهرها حتى ولو لم يضمن قلت وفي النهاية قال ذكر في باب الولية من شرح الطحاوي والاب
اذا رجع الصغير امرته فالمرأة ان تطالب المهر من اب الزوج فهو كالاب من مال ابنه الصغير وان لم يضمن الاب باللفظ
منها بخلاف الوكيل انتهر ومثله في كافي النسف وحديث لا يشك لانه انما قال مطالبة الاب لدفع من مال ابنه وهذا
لا كلام فيه وانه اعلم **المسألة** ان تلك المرأة ان تمنع زوجها من الوطى **والسفر بها واخراجها من بيتها الى بيت اخر في السر**
ولو بعد وطى او خلوة رخصها امر الوطى والخلوة يعني ان وطئها او خلها بغير رضاها وهذا الرخص ايها اذا رضت بالوطى
او بالخلوة لم يبق لها جف المنع لانها سلمت اليه المهر وعليه فلا يكون لها حق الاستدراج او حجة الدفع ان كان كل وطية
معقود عليها فتسلم المهر لا يوجب تسليم الباقي **احد ما يبي** متعلق بالمنع ما يبي **تجيلة** من المهر كالا وبعضا او
اخذ قدر ما يجعل **لمثلها** ما عرفت بقدر ما يدفع او لغرض في الصبرية العتية على اعتبار عرف بلد ما من عتية اعتبار الثلث
او النصف **ان لم يوجد كله** وان اجل كله او اجل وعمل فهو على ما شرط حتى كان لها ان تخمس نفسها الى استيفاء كله فيها
اذا عمل كله وليس لها ان تخمسها فيما اذا اجل كله لانه النضر اقوى من الدلالة لكان فانه بعض النضر وحاصل هذا
البحث انما ان يرضى بجلوله او تجيله او يتاجيل كله او يجلو بعضه او يتاجيل بعضه او سكتا فان شرط حلولة او تجيله
كله فلها الانتعاع حتى تسقويه كله والحلول والتجيل مترادفان ولا اعتبار بالعرف اذا جاز في خلافه **فقد منا**
وكذا اذا شرط حلولة بعضها الانتعاع حتى تقضى المشروط فقط واما اذا شرط تأجيل الكل فليس لها الانتعاع اصلا لانها
اسقطت حقها بالتأجيل كافي في البيع وعن ابي يوسف ان لها الانتعاع استفسانا لانه لا يطلب تأجيله كله فقد رخص باسقاط
حقه وفي الاستماع قال الولي المهر بقول ابي يوسف يعني استفسانا بخلاف البيع انتهى وفي الخلاصة ان الاستماع يظهر الذي
كان يقر بانه ليس لها الانتعاع والصبر المشهد كاذب يقر بان لها ذلك انتهر وفي المجتبى وغيره ولو اختلف المرأة
رجلا على زوجها بالمهر فلها الانتعاع الى ان يقضى المحتال لان غرضها بمنزلة وليها وان احالها الزوج بمهرها ليس لها
الانتعاع وهذا اذا كان الاجل معلوما فان كان الاجل مجهولا فان كانت جهاته متعارفة كالمصدا والديار ومخو
ذلك فهو كالعلم على الصحيح كافي في الظهيرة وان كانت متعاضدة كالي المسرة او الى هجوب الزوج او الى ان تمطر السماء
والاجل لا يثبت ويجوز المهر حال الاكراه في غيبة النيان وظاهره ان التأجيل الى الطلاق او الموت متعاضدة فيجب المال
حالا بقتض اطلاق العقد والظاهر خلافه في ان العرف بالتأجيل به وذكر في الخلاصة والنزاعا خلافا فيه

ان تتزوج بزوج زوجت نفسها اولاً وكذا ان لم يشترط على الصبي وقيل لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد كان شرط
وصح ايضاً وان ابنتها لم يكن شرطه لا يرجع على الصبي وكذا حصل ان الله المعقد ما ذكره العادى في فصوله انما ان
تزوجته لا يرجع مطلقاً وان ابنته لم يكن شرطه لا يرجع على الصبي وكذا حصل ان الله المعقد ما ذكره العادى في فصوله انما ان
وسلمها ذلك ليس له الاستداد منها به **يقول** اخذها المهر فاشترى بها الصبي وان لم يكن شرطه لا يرجع على الصبي وكذا حصل ان الله المعقد ما ذكره العادى في فصوله انما ان
المسيح والاولوية اذا جهت الابنته ما لم يات وبقيت الورثة يطالبون العتق منها فان كان الابن اشترى
لها في صغرها او بعد ما كبرت وبسببها وذلك في صحة فلا سبيل للورثة عليه ويكون ذلك لالة خاصة
استتم جهز ابنته ثم ادعى ان ما دفعه لها عارية وقالت هو عليك او قال الزوج بعد موتها ليرث منه
وقال الاب غارية فالقول قول الزوج ولها ان كان العرف مستمراً ان الاب يدفع مثله جهزها بالاعاق
وان كان مشتركاً فالقول للاب في العارية قال الصدر الشهيد والمختار للقول بان الله اذا كان العرف مستمراً ان
الاب يدفع اليها جهزها بالاعارية كما في ديوانه فالقول قول الزوج وان كان العرف مشتركاً فالقول قول الزوج
انتهى ومثله في فتح القدير والتحسيس والذخيرة ومثله المظهر الدهاني قاله فيه وقد قدم من قول قاضي خان
بأن جهز به مثلاً انه ان كان أكثر مما جهز به مثله خلاف في ان القول قوله لم يقله قال في شرح الاسلام
ابن وهبان في شرحه وينبغي ان يكون الحكم فيما نذكره المهر والصلح اذا زوجها المهر في العرف في ذلك كذلك
ومن ثم قلت **والام كالأب في تجهيزها** وبه صرح قاضي الهادي في فتاواه حيث قال ان الام كالأب في التجهيز
في هذا الحكم وانما تعقل قولها انه عارية كالأب الان تقوم دلالة على انها يدفعان ذلك ملكاً عارية ولو دفع
في تجهيزها ليرثها ابنتها اشياء من اربعة الاب كجهزته وعلمه وكان ساكناً وزفت الى الزوج فليس للاب ان يسترد
من ابنته لان سكوتها عن تزول منزلة الام في ذلك الحيز العرف به **وكذا لو انفك الام في جهزها ما هو**
الاعتاد والاب ساكت لا يقضي الام ما انفكته لما ذكرنا في الفتن من باب تجهيز البنات وبهذا يعلم ان الام
والام احاجهن ليرثه بنات فليس لبقية الورثة على الجاهز سبيل وقد تقدم نقله عن الاولوية ثم لا يخرج
من بيان مهر المسلمين شرع في بيان مهر الكافرين فقال **لحم ذبيحة او حزمة حربية** ثم لا يخرج
بمئة او بلامهر باسكتا عنه او نفيها وداجيز عندهم او حال اير ان النكاح بلامهر يحون عندهم فلا
يجب شره وانما قال هذا لانه ان لم يجز هذا في دينهم او يجب المهر عندهم لا يكون حكم المسئلة عدم وجوب المهر فوطيت
او طلقت قبله او قبل الوطى او مات **فلامهر لها** او حاصل هذا الوجه ان فكا حرم مشروع بغير مهر وبغير مال
حيث كانوا يعتقدونه عند اي حيلة لا فرق عنده بين اهل الذمة واهل الحرب في دار الحرب وفي اهل الا
الحرب وقال في الذممة المهر الثلثان مات عنها او دخل بها **والنفقة** ان طلقتها قبل الدخول ورجع وجب مهر المثل
في الكل ان الشرع وقع عاماً فثبت الحكم على العموم ولها ان اهل الحرب غير ملتبس بحكام اهل الاسلام وولاية الام
منقطعة ببيان الدارين خلافاً لاهل الذمة لانهم التزموا احكامنا فيما يرجع الى المعاملات كالزنا والاربا وولاية
الالزام متفققة لا تخاد الزنا ولا في حيفه ان اهل الذمة لا يلتزمون احكامنا في الديانات وفيما يصتدرون خلافه
في المعاملات وولاية الالزام بالسيف والحجاجة وكذلك منقطع عنهم باعتبار عقد الذمة فان امن ان تتركهم وما
يدبرون فصاروا كاهل الحرب بخلاف الزنا فانه حرام في الاديان كلها والاربا مستثنى عن عقودهم لقوله عليه
الصلوة والسلام الامن ارضي فليس بيننا وبينه عهد وضبط بعض مزاج الهداية التي ارضى به حرف تنبيه لا استئذان
وأطلق في الام فمثل الكسبي والحوسى وان ادى بالميتة باليسر حال كالم وما فسرنا قولنا بلامهر استكتا عنه
او نفيها دفع القول من قال المراد به ما اذا نفيها اما اذا سكتا عنه فانه يجب المهر والاصح انه لا فرق عنده بين
نفيه والسكوت عنه كما في الهداية **فتثبت احكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح**
ووقع الطلاق وكحوها من العدة والتوارث بالنكاح الصحيح كالنسب ونهوت خيار البلوغ وحرمه نكاح
الحرام والمطلقة ثلاثاً كما في تبيين الكسبي وقاينة عدم المهر في هذه المسائل انما لو اسلم واحدة هو او ثلثاها
واحدة اليها لا يحكم به كذا في العرف وان نكحها بغير عيني ثم اسلم او اسلم اهلها فلها ذلك وفي غير عيني
قيمة الخمر فيها ومهر المثل في الخنزير لان الخمر عندهم شئ كالحل عندنا ولا يجعل اخذها فاجاب القيمة تكون اعراضا
عن الخمر وما الخنزير عن ذوات القيم عندهم كالنساء عندنا فاجاب القيمة لا تكون اعراضا فيجب مهر المثل اعراضا

عن الخنزير

عن الخنزير فان قلت يرد على هذا ما لو اشترى ذمى دار من ذمى بغير او صغر ذمى وشيعها سلم فانه ياخذها بالشفقة
بقية الخنزير والخنزير يرد على قيمته الخنزير كقيمة غيره قلت احبب عنه بان قيمة الخنزير انما تكون كقيمة غيره لو كان بذل
الخنزير كما في مسألة النكاح لما لو كان بذل عن غيره فلا في مسألة الشفعة قيمة الخنزير يرد على الدار المشفوعة وانما صر
صير لها التقدير بها لا غير فلا يكون لها حكم عينه والله اعلم وافاد بقوله لها في العين المسماة لو طلقتها قبل الدخول فان
لها نصفه هذا **باب** في بيان احكام نكاح الرقيق ذكره بعد نكاح الامراء المسلمين مقدم على نكاح الكفار لان الاسلام
فيهم غالب والرقيق في اللغة العبد ويقال للعبيد كذا في المغرب والمراد به هذا المملوك من الادمى لانهم قالوا ان الكافر اذا
اسرى في دار الحرب فهو رقيق لا مملوك واذا اخبر في مملوكه ايضا فلي هذا فكل مملوك من الادمى رقيق ولا عكس والفرق
بينه وبين القن ان القن هو المملوك كالا او بعضا والقن هو المملوك كالا **يقول** نكاح قن وامة ومكاتب وملا
وام ولد على اجازة المولى مطلق بقوله يقول وهذه العارية او على من عيانة اكثر وهو لم يجز نكاح الصبي لانه جائز
لكنه موقوف فان اجاز المولى نكاحه وان المولى بطل ان النكاح والرد بالوطى هان له ولاية تزوج الرقيق
ولو غير ذلك له ولها ان كان للاب والمهر والقاضي تزوج امة اليتيم وليس لهم تزوج العبد لانه من عدم المصلحة **فان**
نكحوا بالاذن والمهر والنفقة عليهم ارى القن وغيره **ويستطاعون تزوجهم** المهر والنفقة لغوات محل الاستيفاء
والمهر على القن بعد القن كان النكاح بغير الاذن وان كان به بالاذن تعلق المهر بوقته لم ينفذ دفعها لغيره فان
ضحية قوله يتعلق بوقته لتقرر بخلاف ما اذا تزوجت بلاذن مولاه ودخل بها حيث لا يباع به بل يطلب
بعد العقد كما اذا الزه الدار باقر او **بيع قن فيها** ارى في المهر والنفقة لا غير من المذبح والمكاتب بل يسعيان في المهر
والنفقة لانها لا يخلان النكاح من ملك الاملاك مع بقا الكتابة والتدبير لكنه يباع في النفقة **من لا انما تجب ساعة فسا**
فلم يقع البيع بالبيع هذا اذا تزوج العبد باجنية **ولو تزوج المولى من عبده لا يجب المهر** اختلف للشافعي فيه منهم
من قال يجب للمهر ثم يستقل ان وجوبه من الشرع ومنهم من قال لا يجب وهو الاصح كما في الاولوية للاستحالة وجوبه
للمولى على عبده لا قضاءه ايجاله عليه **ويباع في المهر من** الاكثر منها ولو بيع فلم يرضه بالمهر لا يباع ثانياً ويطلب بالباقي
بعد العقد فلو يباعه سيده بعد ما تزوجه امرأة في المهر بوقته يدور به اين ما دار كمن في الاستئذان وظاهر
ان المولى يملك بيعه مع تعلق المهر بوقته مطلقاً لكن في الجواهر الفتاوى رجل تزوج غلامه ثم اراد ان يبيعه ولم ترض
الراة ان يملك امرأته على العبد مطلقاً ان يبيعه بدون رضاها المتعة فان كان عليه المهر ليس له ان يبيعه وبدون
رضا المرأة وهذا لما قلنا في العبد الماذون المذيون اذا بيع بدون رضا المرأة ولو اراد الغريم الفسخ فله ان يفسخ البيع
كذلك ههنا اذا كان عليه المهر لا للمهر في انتهى **قولها** المولى له **طلقتها رجعية اجارة لا طلقها او فارقتها**
اراد ان تزوج عبد بغير اذن مولاه فقال المولى طلقتها رجعية فهو اجارة لان الطلاق الرجعي يقتضي سيق النكاح بخلاف
طلقتها اذا يمكن ان يكون المراد تركها وهذا المعنى القى بالعبد المتزوج واما فارقتها فهو اظهر في هذا المعنى فان قيل اشكل
بالزوج المضطرب رجلاً امرأته فلما بلغ الغنى اليه قال طلقتها فانه يكون اجارة قلت احبب عنه بان المولى لا يطلق بقر
على التلقين فلا يمكن الامر بمفعل مجاز عن رد النكاح وثمة تعلقه التلقين بالاجارة فملك الامر به فثبت الاجارة في حقه
والله اعلم وهذا هو مختار صاحب المحيط ومختار الصدر الشهيد ونجم الدين النسفي انه ليس اجارة ولا فرق بينها كمن لا
اوجه كما في فتح القدير **وإذا نه لغيره في النكاح ينظم جائزه** ار النكاح وفاسده **فيبيع العبد لمن نكحها فاسد** بعد
اذنه فوطيها ولو نكحها ثانياً او اخر بعد ما صحى **وقف على الاجارة** يعني لو نكحها نكاحاً ثانياً صحى او نكح
امرأة اخرى بعد تلك المرة نكاحاً صحياً **يقول** على الاجارة لان الاجارة قد انتهت بذلك النكاح الفاسد وهذا عند اي حيلة
وقال لا يتناول الله الصحيح لان المضطرب من النكاح في المستقبل الاعفاء والتحصين وذلك بالجائز وله ان لا يملك مطلقاً ففقد
على اطلاقه ومضطرب من النكاح الفاسد حاصل كالنسب وجوب المهر والعدة على اعتبار وجود الوطى وقاية الخلاف
تظهر فيما قدناه وقيل بان الاذن لان التوكيل بالنكاح لا يقتضي الفاسد فلا يقتضيه علمه القوي كما في المصنف ومن
ثم قلت **بخلاف التوكيل به** ار النكاح واما كان كذلك لان المطلوب امر فيه ثبوت الحل والتوكيل بنكاح فاسد فانه
ملك الصحيح كما في الظهيرة واطبقه فمثل ما اذا اذن له في نكاح حرة او امة وما اذا كانت مقيمة في اهل الهداية من
التقييد بالامة والعينة اتفاقاً وفي شرح المعنى لهذا لو قال العبد تزوج ونوه من بعد اخر لم يصح لانه عدد محض
ولو نوه شين يصح لان ذلك كل نكاح العبد اذا لم يملك الزوج بالكثر من شين وكذا التوكيل بالنكاح بان قال تزوج

يقول لا يجب المهر والعبد بعد العقد
كان النكاح بغير الاذن ونفقة العبد اذا تزوج بغير اذن
تتمتع به ولا يملك له ولا يملك له وان دخل
المولى فانه لا يملك له ولا يملك له وان دخل
فلا يملك له ولا يملك له ولا يملك له وان دخل
النكاح فان فرق بينهما فلا يملك له ولا يملك له
نكح لانه دين تعلقه فحق المولى فصار
كدين اقرب العبد وهذا مسألة الكتاب
سبحان به المصنف وانما اجاز به بعد الدخول
فالتامين بغير مهر لا يدخل ومهر الاجاز
كما في النكاح الفاسد اذا جده محضاً وفي
الاستحسان ط لا يملك له الا المسمى
اسهلا

او صغر مقيمة

بالنكاح لا يصح المرأة على الإطلاق عند يوسف وعند غيره وهو وجهه الآن تكون بحرية لعدم فائدة الطلاق على ما يراه وتقره
فيما لوطنها ثلاثاً لاحتاج زوجها في تزوجها إذا أسلم إلى زوج آخر عند يوسف وعند غيره كتاب إلى الله كذا في فتح القدير وما قد مناه من
عدم جواز نكاحها إذا كانت حاملها هو الصحيح لأن النسب ثابت وكان الزوج مشغولاً بغيره وكذا الاحتياط في منع العقد كالموطأ
بخلاف الحكم الذي ورد في الحسن عن أبي حنيفة أن العقد صحيح ولو طهر حرام حتى تنضجه لأنه لا حرية لما حكى الزاقي قال مولانا
في بركة بعد طهره لا فائدة فيه وصح الأقطع رواية الصحة والأكثر على الأول وهو الظاهر لأنه إذا ظهر الفرائض في حق النسب يظهر في حق
المنع من النكاح احتياطاً وأما إذا أحدها فصح على الحكم ولا على مضمونه ثلاثة فروع في المدخل بها وفائدة كونه
فسخاً أن عدم الطلاق لا ينقضه هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد إذا كانت الردة من المرأة فذلك وإن كانت من الزوج فطلاق
ولا ذكر من كون الردة المرأة يوجب الفرقة عاجلاً هو ظاهر الرواية وبعض متأخري طي ومشافح سمي قد فتوا بالفرقة لكنها تجوز على
الاسلام والطلاق مع زوجها الأول إن لم يمسح بمهر الجير فلا ضرورة إلى إسقاط اعتبار المأني في أن قلت جبر الحق بالبيعة مناعة للشرع
أيضاً فيلزم ما هو بوجهه من إسقاط اعتبار المأني في أن قلت أحيب عنه بأنه الجبر على النكاح عهد في الشرع في المحلة للضرورة كما في العبد
والأمة في أن يركبها في غيرهم للضرورة ولم يعمدوا بالنكاح مع المأني في أنه فاقترقا قالوا لعل فاضلاً فيرد النكاح بمهر يسير ولو بغيره
رضيت لو أن تزوجت خمسة وسبعين في الحيط والركانة كما في الظاهر الرواية من وقوع الفرقة والجبر بخلاف النكاح من الأول على
الشرع وبما يغيره بعد إسلامها قال أبو الوليد في قوله وفي القبة المرفوعة ما دللت في دار الإسلام فأنها لا تسترق في ظاهر الرواية وفي النكاح
عن أبي حنيفة أنها تسترق ولو كان الزوج غائماً استرق عليها بعد الردة تكون في المسلمين عند أبي حنيفة ثم يشترى من الدماء أو يهرقها
إيمان كان مصرفاً ولو أقرت بنت يهودي هذا لأبي حنيفة قلت وفي رواية بعد قبة التشار العامة صارت هذه الرواية
التي عليها الحكم وأجرها أحكام آخر زم وماراء النهر وخسان وخجوا صارت دار الحرب في الظاهر فلا استولى عليها الزوج بعد
الردة فملكها واحتاج إلى إقرارها من الدماء فبقي في يده حكم الرق حسب الكيد للجهلة ومكر المكره على أن يشار إليه في السير الكيد في نكحها
في الجنتي وفتح القدير ونقله فلو أقرت بنت يهودي في الجنتي عن شمس الأيمة السرخسي وأنه علم من نصف أحوال إقرارها وما يقع
نهي من وجبات الردة تكراراً في كل يوم لم يتوقف في الافتاء بهذه الرواية وأنه علم **فالموطأ كل مهرها** إن كان به أطلقه فمثل الردة
ورثها والجلوة بها لأنها موطأة حكمها **ولغيرها النصف لو ارتدت** الزوج لأن الفرقة من قبله في الدخول موحية لنصف المهر عند التسمية
وللقعة عند عداها لا شيء من ذلك لو ارتدت لأن الفرقة جاءت من قبلها وحكم نفقة العدة حكم المهر قبل الدخول فإن كان هو الذي
ظلمها نفقة العدة وإن ارتدت فلا نفقة لها ولا يظفر ذلك فإن كان بعد الدخول لها طهر المهر وإن كان قبله فلا النصفان كان هو الذي
عن الإسلام وإن كانت هي أية فلا شيء لها إلا النفقة لها في العدة وبقي النكاح **ان ارتد أحدهما أسلم أكد ذلك** استسقاء لعدم المخافة
أو نجعة للنافقة بردة أحدهما عدم انقضاء المصاهرة والمواقة الارتداد ظاهر في أن نظامهما أن يكونا قبل أو غيره والمراد بقوله
ارتد أحدهما من أن يعلم أنها ارتد بملك واحدة أو لم يعرف بقاها صحتها على الآخر في الردة فإنه يجعل في الحكم كالمحل كما هو ظاهر
كما هو الحال في الفرق والحرقا **ونفس النكاح ان أسلم أحدهما قبل الآخر ان ردة الآخر منافية للنكاح ابتداءً** فكذا ابتداءً يعلم به
حكم النية بإسلام أحدهما قطباً بالأولى وأما ما قيله أن كان المسلم هو الزوج وإن كان هو الذي فعلها النصف وبعد الدخول
يسقط ما شرطاً ولا يترتب منه أن أسلم ومات وأن أسلم ثم مات مرنى ورتبه كذا في البحر فقلنا في المتبقي **والولد يتبع حيز الأم**
دين الله أنظر له فإن كان الزوج مسلماً فالولد على دينه وكذا إذا أسلم أحدهما وله ولد صغير صار ولده مسلماً بإسلامه سواء
كان الأب أو الأم فإن قلت كيف يصور تبعيته لأمه المسلمة وأبوه كافر قلت هو مصور فيما إذا كان كافراً وإن أسلمت فقتل من
لإسلام عليه ولدت وفي تزوج الكثر للزبير وهذا إذا لم يختلف الدارين كان في دار الإسلام وفي دار الحرب أو كان الصغير
في دار الإسلام وكان الوالد في دار الحرب لأنه من أهل دار الإسلام كما إذا كان الوالد في دار الحرب والولد في دار الإسلام
فأصله فإنه لا يسيته الولد ولا يكون مسلماً بإسلامه لأنه لا يمكن أن يجعل الوالد من أهل دار الحرب بخلاف العكس انتهى فإن قلت
إذا صار مسلماً بالنسبة ثم بلغ هل يلزمه دين الأيمان قلت لا يلزمه ذلك لوقوعه فزاد ما على قول المأني في قوله فظاهر أنه
قائل بوجوب دين الأيمان على الصغير المأني كذا في تحصيل ما على قول في الإسلام فظاهر أيضاً أنه قائل بأصل الوجوب عليه
وإن لم يجب له لو فاداه وفتح فزاد في جعل الزكاة قبل المحل ولما على قول بشر الأية فذلك وإن قال بعدم أصل الوجوب
عليه لأنه إنما قال به للترتبة عليه فإذا وجد منه وجب الوجوب كالمسافر إذا صلى الجمعة والاختلاف في عدم وجوب
نية الفرض عليه بعد بلوغه وقامه في فتح القدير من بحث الردة **والجوسي ومثله** كالوثن وسائر أهل الشرك من الكتابي
لأنه لم دين يساور حسب العود ولهذا تنفذ ذبيحته ونكاح نسائهم للمسلمين جائز فكان الجوسي يفرق حتى إذا ولد منها
ولو يكون كتاباً لئلا يخاله لأن فيه عتق نظر له حتى في الأخرى بنقصان العقاب كما في فتح القدير وفي الزاقي أن النصارى من مشركين
من اليهود فبنا عليه يكون الولد المتولد من يهودية ونسري أو عكسه تبعاً لليهود دون النصارى وفائدة حقه العمرة

بعدم الفرقة بردة أحدهما
المعصية والنية للطلاق
وتعامة مثلاً في نكاح
بالفرقة في نكح

في الأخرى

في الأخرى وأما في الدنيا فلما ذكره المؤلف من كتاب الأوصية أن الكافر إذا أدمر رجلاً أو طعمه فإن كان يهودياً أو نصرانياً
كثيره وأن قال بالشرية من العلم من السوق لأن الجوسي يطبخ الغنقة والموقودة والمتزوجة والنكاح لا ذبيحة له وأما إذا
ذبيحة المسلم ويختار أن كان الداعي إلى الطعم يهودياً أو نصرانياً فإنه لا يهودى ولا يخلو الأمن ذبيحة اليهود أو المسلم انتهى
قال مولانا فحمل أن النصارى من مشركين اليهود في أحكام الدنيا أيضاً **ولجوسي أبو صغيرة نصرانية تحت مسلم قد ماتت** **ان**
نصرانية لم يتي لما تقررت أن الجوسي من الكتابي فتكون الصغيرة تبعاً لها الكتابية فلم يحصل البيونة **ولا يحل**
ينكح مولداً ومردة أحد أما الردة فلا بد من مقتضى القتل والمهال بضرورة التامل والظاهر يشعل عنه فلا يشرع في حقه فإن
قلت ما الفرق بينه وبين مقتضى القتل بالقصاص حيث يجوز له التزوج مع أنه يقتل قتلاً أحيب عنه بأنه العفو مندوب إليه
فيه فمسلم منه بخلاف الردة فإنه لا يرجع غالباً وأما الردة فإنه محجوبة للتامل وضمة الزوج يسفلها عنه ولا بد أن ينظر
بينما المصلح والظاهر ما شرع لصينه بل المصلحة وغيره بأحد في سياقه في التقي فافاد العموم فلا يترجع الردة مسلمة ولا كتابية
ولا تترجع الردة مسلمة ولا كافر ولا مردة أسلم الكافر **وتحتة خمس مائة فضاء أو اختان أوام** وبنتها بطل نكاحها
ان تزوجهن بعقد واحد فان رتب بأن كان تزوجهن على الترتيب فالأخر باطل وهو نكاح الخامسة فما فوقها والاحت الآخر
والأخرى من الأم والبنت لا يجمع وقعه أو الزيادة على الأربع وهذا عندنا **وخير محمد** أخيراً محمد هذا لأنه أسلم في اختيار
أربع مطلقاً الأربع مائة كانت وخيرها أيضاً في اختيار **والحبين مثا والبنت** أرختا والبنت في هذه الصورة **لا الأم أو**
بشرهما جميعاً لأنه روي أن غيلان الدليل أسلم وتحتة عشرة مائة أسلم معه فخير البنت إلى الله عليه وسلم فاختار أربعاً مائة
ولكن في رد الدليل أسلم وتحتة اثنتان مائة وأخرها مائة وأخرها مائة لأن نكاحها منع لنكاح الأم من نكاح الأب لها ولكل
أن هذه الأثنية فاسدة لا يمكن التمسك بها لأن المراد أن تتركهم وما يذنبون فإذا أسلموا يجب القرض وخير غيلان وفي رد
كان في الزوج بعد الفرقة **بلغت المسلمة المنكحة ولم نصف الإسلام بانت من زوجها** كما في الظاهر فلا عزم المحيط هذا
باب بيان أحكام القسم وهو يقع في موضع خاص بخلاف الثاني وفي بعض المعتمدين أنه يقع الثاني مصدر رقتهم القاضي
بعض النصب ولكن الأول يستعمل في موضع خاص بخلاف الثاني وفي بعض المعتمدين أنه يقع الثاني مصدر رقتهم القاضي
المال بين الشراك فرقة بينهم وبين انصباهم ومنه القسم بين النساء وهو أعطاهن في البيونة عندها للصحة ومن
والوانسة كافي الجامعة لأنها تبنى على النشاط فلا تقدر على التسوية فيها كما في المحبة يجب **ان يعدل فيه** أي في القسم وفي الملبو
والمأكول ولا يجوز تزوج بعض على بعض في شتى ما أراد بقوله يجب أن يعدل عدم الجور لا التسوية فإنها ليست بواجبة
بين الحر والأمة كما سنع به وأما العدل في قول الداريق وأما كان الدخول امرأتان فعليه أن يعدل بينهما في الردة التسوية
لاضو الجور فالإمام حاصل من الاشتراك الفضل كما لا يخفى **في المحبة** لأنها تبنى على النشاط كما قد مره وقال بعض أهل العلم
أن تركه لعدم الداعية والانتشار عذر وإن تركه مع العلم أنه يكون دأبه إلى الضيق فهو مما يدخل تحت قدرته فإن
أدب الواجب منه عليه لم يبق له ما تحت ولم يلزمه التسوية وأما أن تركها جميعاً مطلقاً لا يجزئ حرج به أصحابنا بأن جماعها
أحياناً واجب وديانة لكن لا يدخل تحت القضاء والالزام الأولية الأولى ولم يرد روافقه منه ويجب أن لا يبلغ فيه مدة
الأبلا الأبرضاها وطيب نفسها به هذا والمستحب أن يصير يستحب دينهن في جميع الاستقاعات من الوطى والقبلة وكذا في
المحارم وأما ما لا يدخل تحتها من الاشتباه للزنا والميل إلى الفاحشة ولا يجب بشيء لأنه تعالى فإن خفته إن لا تغدوا
فواحدة أو ملكك أياكم فافاد أن العدل بينهما ليس واجباً هذا فافاد أنه يمكن له الأمارة واحدة فتشغل عنها بالعبادة أو
أو السران اختار العلماء رواية الحسن عن أبي حنيفة أن لها يوماً ليلة من كل أربع ليال وباقيها له لأنه أن يقسط حقتها
في الثلاث يترجح ثلاث حرائر بأن كانت الزوجة أمة فلها يوم وليلة وكل سبع ليال وباقيها له وظاهر المنه أن لا يتعين
مقدار لأن القسم معنى نسبي وإيجابه طلي بعباده وهو يتوقف على وجود المشتبه فلا يطلب قبل تصوره بل يجرم أن يبيت
معها ويقسمها أحياناً من غير تزويت كذا في فتح وهو واجب مطلقاً **بلا فرق فيه** أي في القسم بين **الحل وحصى**
وعين **ومحبوب** **ومريض** **وصحيح** وصبي دخل امرأة أن وجوبه لحق النساء وحقوق العباد تتوجه على العيان
عند فقر النسب وفي المحيط أن يدخل الصغيرة ما فلا فائدة في كونه معها التمر وظاهره أن القسم على البالغ لغير المدخول
بها وأحيب لأن في كونه معها فائدة كذا في البحر ولا فرق بين ما ذكر وبين مريضه وصحيحه **وحائض وذات**
نفاس **ومجنونة** **لإختاف** **ورنقا** **وقرنا** **وصغيرة** يمكن وطئها والحرم والحرة ومظاهرها ومقابلاتهن
وأما المطلقة الرجعية فإن قصد رجعتها قسم لها والأحكام في البداية من باب الرجعة وأما وقت التسوية في
ما ذكره لنا في كلامهم من أن وجوب القسم إنما هو للصعبة والمواشاة دون الجماعة **ولو أقام عند واحدة شهر في غير**

إذا البست أو إذا دخلت أو إذا مرضت مكة فتعلق به لما فيه من التحفيف على نفسه فان قلت لما صح تعلق
بالزمان دون المكان قلت قال اهل بعض اهل التحقيق ان فيه معنى الفعل وبين الفعل والزمان مناسبة من
صحت انه لا يقال لها كما يوجد ان يذهبان والمكان بقا لا يتجدد كل ساعة اما الزمان يتجدد ويحدث كل ساعة
كالنقل فكان اختصار الطلاق بالزمان اكثر وفي الحاشية لم يقل انت طالق الى راس الشرا والنشاء تعلق **وإذا**
دخلت مكة تعلق الموجود حقيقة التعلق ولذا اذا قال انت طالق في دخولك الدار او في لبسك الثياب
ثوب لدا تعلق بالفعل فلا تطلق حتى يفعل لان صرف في الظرف والفعل لا يصلح بغيره فلا يصح على معنى
الشرط المناسبة بينهما ولو قال انت ادخلك الدار وقال بحضرة بطلق بالحال ولو قال انت طالق بدخولك
الدار او بحضرة حتى تدخل الدار وتحتضن لكان في الحاشية ولو قال انت طالق في حضرة لم يمتنع حتى تخلف
وتظهر لان الحضرة اسم للحضرة الكاملة لقوله صلى الله عليه وسلم في سبابا او طاسا الى ان طول الجألي حتى يضعون
حملهم ولا الجألي حتى يستبرئ من الحيضة واربابها كما لها والحاصل انه اذا ذكر الحيضة بانك التثنية من فوق كان
تعلقا على الطهر من حيضة مستقبلة وان ذكره بغيره كان تعلقا على مروية بالطلاق الدم بشرط ان يمتد ثلاثا
لثاني الجهرين بالشرح التخصيص وقوله **انت طالق عند الفجر** الصبح لانها وصفها بالطلاق في جميع الفجر
في الاول ان جميعه هو اسم الفجر فتبين الجزء الاول لمدى الزمان وفي الثاني وصفها في جزء منه واذا دلت اذا اضافة
الى وقت فانه لا يقع للحال وهو قول الشافعي واحمد وقال مالك لا يقع في الحال اذا كان الوقت باق في الحال ولا يتغير
لكذا في المعراج **وصح في الثاني** قوله في عذبة **المصر** يعني اخر النهار **فرضا** وصدق **فيها** هي في قوله انت طالق عذبا او
في عذبة **ديانة** عند ابو حنيفة ولما عذبا فلا يصح فيها قضاء ويصدق فيها ديانة وما يتفرع على حديث في
واثنائها لو قال انت طالق كل يوم يقع واحدة عند الثلاثة وقال زرعة يقع ثلاث في ثلاثة ايام ولو قال في
كل يوم طلقت ثلاثا في كل واحدة اجماعا لو قال عند كل يوم او كل مائة يوم والفرق لثاني الظرف والزمان اما هو
ظرف من حيث الوقوع فيلزم من كل يوم فيه وقوع بقية الوقوع كذا في كل يوم فيه الاضمان بالواقع فلو نوى
ان تطلق كل يوم تطلقه اخرى صحت نيته في خلاصة انت طالق مع كل يوم تطلقه فانها تطلق ثلاثا ساعة
حلف انتهى **وفي انت طالق اليوم عند او عند اليوم** اعتبر **الاول** ويلحق الثاني يعني تطلق في الصورة الاولى في الله
اليوم ويلحق في العدة في الثانية لم تطلق في الفجر فيكون ذكر اليوم فانه اذا ثبت حكمه تعلقا او تحجييا فلا يخل
التفسير بذكر الثاني لان المعلق لا يقبل التغيير والتبديل لا يقبل التعلق بخلاف ما اذا قال انت طالت اليوم اذ جاء
عذبت لا يقع قبل ان تعلق بحج عند فلا يقع قبله وذكر اليوم لبيان وقت التعلق فتوقف الجهر اتصاله بغير
الاول بالآخر وقد جعلوا الشرط من الاول دون الاضافة وطول بوا بالفرق بينهما وما ذكره وان كان اليوم في الشرط
ليان وقت التعلق لبيان وقت الوقوع وفي الاضافة لبيان وقت الوقوع لا يصدق في اذا قال انت طالق
اليوم واذا حلف طلقت واحدة للحال واخرى في العدة لا يجزئ شرط معطوف على الاتباع والاتباع غير المعطوف عليه
والوقع الجواب لا يكون تعلقا بشرط فلا بد وان يكون التعلق تعلقا اخر كذا في الجهرين بالاحتياط **انت طالق**
واحدة او اوعى موق او مع موق لفظ **الاول** فلا يوصف متى قرت بالعدد كان الوقوع بذكر العدد كما سبق
فكون التثنية اطلاقا لا يقع ولا يقع واما الثاني فلا يضاف الطلاق الى حالة متناهية لان موته ينافي اهلية
الاتباع وموته ينافي اهلية الاتباع ولا بد منها بقوله **لو كان انت طالق قبل ان تزوجه او اس ونكحها اليوم**
لانه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن ماله ما فيه فيلحق وقد يقول اليوم فاذا دلت لو نكحها قبل اس وقع لان الله
لم يستد الى حالة متناهية ولا يمكن تخصيصه اخبارا عن طلاق نفسه ولكن طلاق غيره لانها ما فيه فغيره الانشأ واختد
على الاسناد فتبين ان الثاني في الحال **اوت طالت قبل ان احلف او قبل ان تخلف او طلقتك واناسي او اناسي او تجوز**
وجوز بان معهودا فانه يكون لفظا ايضا بخلاف **انت طالق قبل ان احلف او قبل ان تخلف او طلقتك واناسي او اناسي او تجوز**
يفق لا قرار له بالحربة قبل ملكه كالواقر لصدقه استراه فانه يصدق باقراره لم بالحربة **انت طالق قبل موت**
بشرين او اكثر ويات قبل بشرين لم تطلق لانها الشرط وان كان بعد طلقه اي بعد معنى بشرين **طلقت**
لوجود الشرط **مستند** الاول اليه لا يقتصر على الموت ذكر فليدرك ذلك بقوله **ولم ير ان لها** لان العدة قد تنقضي بشهرين
ثلاثا حتى فانية طريق ثبوت الحكم اربعة اقسا والانتداب والاستناد والتمس اما الاقتصار فهو بثبوت
الحكم في الحال كانشاء البيع والطلاق والعقار وغيره واما الانتداب فهو بصيرورة مع ما ليس بعلة علة كالتمليك
ولا الاستناد فهو بثبوت الحكم في الحال مستد اليه كوجوب الزكاة فانه يحقق عند حلول مستد الوقت وجود
النصاب واما التبيين فهو ان يظهر في الحال ان الحكم كان ثابتا من قبل كما اذا قال ان كان زيدا في الدار فانت طالق
وتبين في العدة وجوده فيها فان الطلاق يقع من الوقت الذي صدق فيه القول حتى يعتد ابتداء العدة منه فان قلت

فما هذا الفرق بين الاستناد والظهور قلت الفرق بينهما باختلاف الشرط فان شرط الاستناد قيام المحل حال ثبوت
الحكم وعدم الانقطاع عن وقت ثبوت الحكم الى الوقت الذي استند اليه كما في النصاب للزكاة وليس مدلك بشرط
في التبيين حتى لو قال ان كان زيدا في الدار فانت طالق فانت طالق في ثلاث حصة ثم طلقتها ثلاثا ثم انك في الدار
في ذلك الوقت لا يقع الثلاث لانه تبيين وقوع الاول وان اتبع الثلاث كان بعد انقضاء العدة كذا حقه الشيخ
الحل الدين وغيره **وقال لها انت طالق كل يوم ولانية له تقع واحدة** عند اختلاف الفرق رحمه الله ولو قال عند كل
يوم او مع كل يوم تطلق في كل يوم واحدة حتى تطلق ثلاثا في ثلاثة ايام ولو قال انت على كل يوم ايامي كل يوم يكون
ظهارا واحدا ولو قال عند كل يوم او مع كل يوم يتجدد اعتقاد ظهار يجرى كل يوم لانه اذا لم يجرى كل يوم الظرف
يكون الكل ظهرا واحدا فلا يثبت الا واحد وان تكررت الايام واذا ذكر كل كلمة الظرف يتجدد كل يوم يكون ظهرا واحدا
يتحقق ذلك اذا تحقق طلاق او ظهار في كل يوم انتهى كذا حقه الشيخ في شرحه في الدار وفي خلاصة انت طالق
مع كل يوم تطلقه فانها تطلق ثلاثا انتهى **قال اهل المعاصي طالق لان لا تطلق حتى تموت احدا**
ها فطلقن الاخرى لوجود شرطه حيث قال **انت طالق قبل قدوم زيدا** بشرط قدوم بعد شهر وقوع امر
الطلاق على ما لم يملكه كونه مقتضرا وقد تقدم معنى الاقتصار فان قلت ما الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة
الموت التقديرية حيث وقع في الاولى مستندا وفي الثانية مقتضرا قلت اجيب عنه بانه الموت ليس بشرط لان
الشرط لا يكون فيه خطر الوجود كالقدوم والموت كامن لا محالة فصار بقوله انت طالق قبل رمضان بشهر الطلاق
في اول شعبان انتهى **انت طالق مالم اطلقك او موق لم اطلقك او موق مالم اطلقك** ومكنت **طلقت** انه اضاف الطلاق
الى زمان زان حال عن التعلق وقد وجد حين سكت فان في صريح في الوقت كوقوفه في ظرف الزمان وما ايضا
يشمل فيه والحكم في **ان لم اطلقك** لا تطلق بالسكوت بل يعتد النكاح حتى يموت احدهما قبل ان يطلق فتقع الطلاق
قبل الموت لان الشرط لا يتحقق **واذا ما واذا بالانية مثل ان عذبت** ومثل في عذبتها وقد مر حكمها **وان نوى الوقت**
او الشرط اعتبرت نيته لاحتمال التعلق لانهما وفي قوله **انت طالق مالم اطلقك** انت طالق مع
الوصل **طلقت بالاخيرة** وهي الخيرة والقياس ان تقع شتان ان كانت مدعوا لهما وهو قول زرعة لانه اضاف الطلاق
الى زمان حال عن التعلق وقد وجد ذلك وان كان قليلا وهو زمان اشتغاله بالطلاق قبل ان يفرغ منه وجه
الاستحسان ان زناه البر غير داخل في المين وهو المقصود به ولا يمكن تحققه الا باخراج ذلك القدر من المين واصل
الخلاف بين حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لابس ويحذر ذلك كما سبق ان ثلثه تعالى وقاية وقوع الخيرة دون
العلة ان المعلق لو كان ثلاثا فانت طالق وقت واحدة بالخبر فقط اذا كان موصولا فلا يكون مقصودا وقع
للخبر والمعلق وفي المحيط لو قال امراته ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثلاثا فخلته ان يقول انت طالق
ثلاثا على الف درهم ولم تقبل المرأة فان نوى اليوم يقع الثلاث في قياس ظاهر الرواية لانه يتحقق بشرط الحث وهو عدم
التعلق لانه في التعلق والتعلق غير التعلق وروى عن اب حنيفة انها لا تطلق وعليه الفتوى لانه ان التعلق
لان هذا التعلق مقيد لانه تعلق بموضع والمقيد يدخل تحت المطلق فيعدم شرط الحث وفي الخلاصة والحاشية
وعليه الفتوى ايضا **انت طالق يوم اتروجه فنكحها بلا حث بخلاف الامن بالبد** يعني بخلاف ما اذا قال امرأته
يوم يقدم زيدا فان قدم زيدا لا لاخبار لهما ونهارا دخل الامر في يدها الى الغروب والفرق بين قاعدة
هي ان يظرف اليوم اذ كان غير متديفر اليوم عن حقيقة وهو بيان النهار الى مجاز وهو مطلق الوقت لان
مرب المدة له لغو لا يحتمله وان كان متدا يكون باقيا على حقيقة والمدا بما يمتد ما يصلح ضرب المدة كالمسرة والركوب
والصوم وتحجير المرأة ونقوض الطلاق وبما لا يمتد الطلاق والتزوج والكلام والعقار والدخول والخروج والمز
والمراد بالامتداد امتداد الحكم ان يستوعب النكاح لا يطلق الامتداد انهم جعلوا الكلام من قبل غير الممتد والاشارة
ان التكلم بمتد زانا طويلا لكن لا يمتد بحيث لا يستوعب النهار كذا في شرح الوقاية وقد اختلف في التكلم هل هو ما
يتمد ولا يمتد في الهداية والثاني وجزم السراج الهندي في شرح المعنى الاول وجعل الثاني ظنا ظنه بعض الشايخ وجهه
في فتح القدير والفتاوى في الهداية لافي التلويح من ان امتداد الاعراض ما هو يتجدد الامثال كالضرب والجوس والركوب
فما يكون في المدة الثانية مثله في الاولى من كل وجه جعل كالمين الممتد بخلاف الكلام فان التحقيق في المدة
الثانية لا يكون مثله في الاولى فلا يتحقق جود الامثال انظر واعلم انه قد وقع خط واضطرب في اللغز في الام
الامتداد وعده الفضل الذي تعلق به اليوم او الفعل الذي اضيف اليه اليوم والمذكور في الهداية في هذا النصاب
الفصل ان اليوم يجعل على الوقت اذا قرن بفعل لا يمتد والطلاق من هذا القبيل فيتم الليل والنهار فهذا دليل
على ان العتس الفعل الذي يعلق به اليوم وهو الطلاق في قوله يوم اتروجه فانت طالق والمذكور في ايام اهل
انه اذا قال كل يوم اطلقك ثلاثا فانت طالق يتناول الليل والنهار لان اليوم اذا قرن بفعل لا يمتد برأيه مطلق الوقت

الكلام لا يمتد فيها فهدى يدل على ان المعنى الفصل الذي اضيف اليه اليوم اذا عرفت هذا فان كان كل واحد منهما
غير متد كقولها انت طالق يوم يقدم الزيد يراد باليوم مطلق الوقت وان كان كل واحد منهما متد نحو امرأه
يوم اسكن هذه الدار يراد باليوم النهار وان كان الفعل الذي تعلقت اليوم غير متد والفعل الذي اضيف اليه اليوم
متد نحو انت طالق يوم اسكن هذه الدار او بالعكس نحو امرأه بك يوم يقدم الزيد يراد باليوم
النهار تر جحا الجانب الحقيقة وانما قلنا ان الطلاق غير متد لان المراد ايقاع الطلاق فلا يقال ان يكون المراد
طالما من لان الطلاق اذا وقع تكون المرأة طالقا وهو امر مستمر فلا فائدة في تعليق اليوم به فيكون اليوم متعلقا
بايقاع الطلاق لا يكون المرأة طالقا كل في شرح الوقاية قال علماؤنا وقولنا صدر الشرعة من انه ينبغي ان يضمن المدة منها
ليس ما ينبغي وانما الصحيح اعتبار الجواب فقط وانما اعتبر الجواب لان المقصود بذلك الظرف افاة الوقوع الجواب
فيه كإلحاق المصاف اليه فانه وان كان مطلقا لم يقصد بذكر الظرف وذلك وانما ذكر المصاف اليه
لتعيين الظرف فبهم المقصود من تعيين زمن وقوع مضمون الجواب وانما ان اعتبر ما قصد الطرف له
لاستعلام من الظرف هو الحقيقة او الجازي اولى من اعتبار ما لم يقصد به في الاستعلام حاله انتهى وهو كلام التمام
وفتح القدر انه عبر بقوله الاصول الاعتراف الاول اعني اعتبار الجواب كإلحاق الطلاق هنا وفي التلويح ان ظرفية العامل
قصدية لاضحية وحاصله لفظا ومعنى لا يقتصر على المعنى بخلاف المصاف اليه باعتبار العامل اولى عند اختلافها
بالامتداد وعدمه انتهى **انما لك طالق ليس بشي ولو نفي وتبين في الباب والحرام ان نفي** يعني اذا قال انما لك
بابين او عليك حرام تبين بالنية والفرق ان الطلاق لا يراد به الملك الثابت بالكتاب والقيد فخل الطلاق
بمحلهما دونة فالإضافة اليه اضافة الطلاق لا غير محله بخلاف النية لان لفظها موضوع لزالة الوصلة ووصلة
النظام مشتركة بينهما فصحت اضافة الحكم لهما على وجهيها وكذا في الترخيم لانه لا يراد به الحل وهو مشترك في
قوله انما لك وعليه انه لو قال انما بابين او انت نفسي لم يقل ذلك عليك لم تطلق لان النية متعددة كما في بعضه
الهداية بخلاف ما اذا قال انت بابين احرام ولم يزد عليه حيث تطلق اذا نفي لتبين ان الية ما بينهما من الوصلة
بخلاف المصاف الاول وفي القية لو قال انما بابين او انت نفسي لم يقل ذلك وانما احرام ولم يقل عليك فلهذا ليس بشي بخلاف
اذا قال انت حرام انت طالق **ثنتين مع علق مولاك اياك فاعتله الرجعة** يعني رجل تزوج امرأة غيره فقال
لها انت طالق ثنتين مع علق مولاك اياك فاعتله المولى فطلقت ثنتين فالزوج يملك الرجعة لان اعتاق المولى
شرط للتطبيق فيكون مقبولا عليه فالعقود يكون متديا على وقوع الطلاق فيقع الطلاق وهي حرة فيصير طالقا ثلاثا
فذلك الرجعة فان قلت قلت كلمة مع القران قلت جات للتأخير نحو ان مع العسر عسر فاعقل عليه بدليل ما ذكره من
الشرط ضرورة تصحيح كلامه **ولو علق على ابن العمير علقها وطلاقها يحيى العدة** يعني قال المولى اذا جاء العدة
فانت حرة وقال الزوج اذا جاء العدة فانت طالق **ثنتين فجاء العدة** اي ليه الرجعة لان وقوع الطلاق يقارن
العقد فيقع الطلاق وهو رتبة بخلاف السلة الاولى فان العقد هناك مقدم رتبة كما عرفت وعند محمد يملك الرجعة ان
انزع وقوعه لانه رجع الى حاله الاصلية وهي امر متضمن بخلاف الطلاق فانه بعض المباحات فيكون في وقوعه
مطير وناخر **عدتها ثلاث حيف** يعني في السلطنة اتفاقا اذا اصابا الاصابا ولو كان الزوج **مريضا لا ثلث منه**
لانه حين نكح بالطلاق لم يقصد الفرار اذ لم يكن لها حق في ماله لان العقد والطلاق يتبعان معا في الطلاق
بصاقها وهي رقيقة فلا يبرأ ثلث لها كذا في العدة فلا علق الميسر **انت طالق هكذا اشترى اب الاصبع وقع بعده**
ولو انشأ بواحدة فواحدة او ثنتين فثنتان **فقتل المشورة** منها ومن المشورة ولو نوى الاشارة بالمشورة تبين
صدق ديانة لا قضا وكذا لو نوى الاشارة بالكف والاشارة بالكف ان يقع الاصابع كلها مشورة وهذا هو العقد
وقيد بقوله هكذا لو قال انت طالق واشترى اصابعه ففي واحدة فقد التثنية لان المالك التثنية والكف له
التثنية في الاصابع لكانت المشورة منها كالمشورة وفتح الباع والقرارتها الفضا **ولو انشأ بظهورها**
فالمشورة فذا اشترى اصابع المشورة والعادة ان يكون بطن الكف في جانب الخياط فيعتبر عدد المشورة واذا
عقد الاصبع يكون بطن الكف في جانب العقد فيعتبر عدد المشورة اعتبارا بطريق الحساب وعرفهم وهذا جزم
في الوقاية وتنبه من لا حضر في مته وشربه وقيل لو كان باطن الكف الى الساعفة العبرة الى النشوان كان الى
الارض فالمعبرة الى النشوان وقيل ان كان نشار عن ظهر المعبرة النشوان كاد ضاع عن مشرف المعبرة لاعتبار العادة كذا
في الجوز ويقع بقوله انت طالق بابين او البتة او الخش الطلاق او طلاق الشيطان او البذعة او اشترى
الطلاق او كل ليل او كالف او املا البيت او نظليقة شديدة او طابولة او عريضة او اسود او اشده او اخشن
او اكر او اغلظه او اطوله او اعرضه او اعظمه واحدة بآيته ان لم ينو ثلاثا وانما كان بابين في هذه لانه وصف
الطلاق بما يحتمله وهو النية فانه ثبت به النية قبل الدخول للحال وكذا عند ذكر المال وبه اذا انقضت

العدة فان قلت لو احتمل الطلاق النية لصحت ارادتها بطلت وقدرت عدم صحتها قلت احبب بان عمل
النية في المفسوظ في غيره ولفظ بابين لم يصر مفسوظا به بالنية بخلاف طالق بابين وفيه مثل مذکور في شرح
الهداية التمام فليكون بابين صفة به بلا عطف لانه لو قال انت طالق بابين وقال لم انو بقوله بابين شيئا فهي
رجعية ولو ذكر حرف الناء والباء بحاله فهي بابية كما في الاخير واذا بقوله فهي واحدة ان لم ينو ثلاثا انه لو نوى
ثلاثا شتى لا يصح كونه عددا لخصا الا اذا كانت الزوجية امة واما وقع الثلاث بالنية لما من انها تمام الحد
لجنس فبطلت العطف فيجعل عليها بالنية واذا عني بانك طالق واحدة وبقوله بابين او البتة وخوها اخر يتبع
تطبيقا بناء على ان التركيب خبر خبر وهو بابية ان كان نيوية الاولى ضرورة نيوية الثانية اذا معنى الوجعي
كونه يملك رجعتها وذلك متفق باصا لثانية فلا فائدة في وصفها بالرجعية وكل كناية قرنت بطلاق محرم
فيها ذلك فتقع ثنتان بانك انت طالق **ثالثة تملك بها نفسك** فانه يقع به الطلاق البابين كما في
به مولانا صاحب البحر واستظهر له على البداية من قوله اذا وصف الطلاق بصفة تدل على النية كان بابين
وقال في موضع اخر تملك نفسها الا بالبابين وقال في فتح القدير وكسبي في البحر يجمع مملكتها نفسها وذكر في غل
عن الجوز وان قال انت طالق على امرأه رجعة في عليك يلفظ بملك الرجعة وقيل تقع واحدة بابية وان نوى
الثلاث فتلاث قال وظهر في الهداية ان المذهب الثاني فانه قال اذا وصف الطلاق بقرب من الشدة والزيادة
كان بابينا وقال الشافعي يقع رجعا اذا كان بعد الدخول في وصفه بالنية خلاف المشرع فيلزم كالموا قال انت
طالعت على امرأه لرجعة في عليك انتهى ولان وصفه بالجملة ان قال ومسلة الرجعة ممنوعة انتهى قال في الصلاة
قوله ومسلة الرجعة ممنوعة لم ناسلم انه يقع بابين بل يقع واحدة بابية ولين سلم فالعرف في قوله ان الرجعة
تصرح بنفي المشرع وفي سلتنا وصفه بالنية ولم ينف الرجعة صرحا لكن يلزم بنفي الرجعة ضمنا وكما من شي
ثبت ضمنا وان لم يثبت قضد كذا اذا شفع بنفي الصلاة انتهى وكذا هذا اشرحه في فتح القدير وغاية البيان والم
والتيين فقد علمت ان المذهب وقوع البابين قال مولانا وقدرت به بعض من الاخير له ولا يرى بالمذهب على ان
قول الموقفين في التعاليت يكون طالقا طلقة تملكها نفسها لوجب النية واحاب بذلك على الفتوى مستدلا
بانه لو قال انت طالعت على امرأه لرجعة كان رجعا وهو خطأ من وجهين الاول ان مسلة الرجعة ممنوعة
كما علمت الثاني انه لم ينف الرجعة صرحا وانما انها ضمنا فهو كقولها انت طالعت بابين انتهى وربما يشهد لصحة ما
به البعض وقوع الرجعي في الخلاصة والبرازية من قوله اذا قال تزوجته ان طلقك تطليقة فهي بابين ثم
طلقها يقع رجعا قاله في الزانية لان العصف لا يسبق الوصف وفي الزانية ايضا قال لها ان دخلت الدار
فكذبت قبل دخولها الدار قال جعلته بابينا او ثلاثا لا يصح لعدم وقوع الطلاق عليها انتهى **خلاف** ما لو قال
انت طالعت القران الطلاق **بابا** بانك المتأخر في وقت **فانه يقع به الثلاث ولا يدين** في ارادة الواحدة ولو قال انت
طالعت اكثر الثلاث تقع ثنتان ولو قال انت طالعت الطلاق فهي ثلاث وكذا اذا قال كل طلقة فهي طالعت ثلاثا فان
قال نوي الموات المحرم والمضرة فهي طليقتان ولو قال ثلاثة الوان فهو ثلاث وكذا اذا قال الوان من الطلاق
فهي طالعت ثلاثا فان قال نوي الوان المحرم والصفرة فله نيته فيها نيته وبين انه نفا كذا في البحر عزى الى
الضربة سبل القاضي جلال الدين عن قال الجماعة كل من للمرأة مطلقة فليصفق بيده فصنقوا جميعا قال طلق
وقال برهان الدين لا يكون هذا انرا بالطلاق انتهى وفي جامع الفتاوى جماعة كالموا فيكون في مجلس فقال
رجل منهم من نكح بعد هذا امرأة طالق ثم نكح الحائض طلقت امرأته لا كلمة من التهم والحائض لا يخرج منه
عن البيهقي فيبحث وغيره في القاضى خان هذا **باب** في بيان احكام طلاق غير المدخول
بها اخره لان الطلاق بعد الدخول اصل له كونه بعد حصول القصور وقبله بالموارض ولذا اقل بالية لا يقع ولو وقع
به قاضى لا ينفذ كما في جامع الفضولين قال **لزوجته غير المدخولة انت طالعت ثلاثا وقع** وكذا لو قال لها اوقت
عليك ثلاث تطليقات ولا خلاف في الثاني كما في فتح القدير وفي الاول وهو مسلة المتق خلا في قبل يقع واحدة والمعلم
على خلافه وقد صرح به محمد بن الحسن وقال بغضا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي بن سعيد و
وابن عباس رضي الله عنهم وذلك لما اتفق من ان الواقع من ذكر العدد مصدر موصوف بالعدد في تطليقت ثلاث
فتطليقة العوصوة ع لانه الطلاق متوقفا على ما عند ذكر العدد عليه وفي شرحه من لا خسر بعد ان قرر ان من
طلق امرأته قبل الدخول ثلاثا وقص لان قوله انت طالعت ثلاثا يقع لصدور عدد من نكح بزوج طلاقا ثلاثا او
فيمنع جملة وليس قوله انت طالعت ايقاعا على جهة وعنه الى الاختيار قال اقرك يظهر به انما نقل عن المشككة
انه ان طلق امرأته ثلاثا قبل الدخول لا يقع لان الية تزل في حق الوطوء باطل بعض المغفلة عن القاعدة القرنة

في بيان احكام طلاق غير المدخول

في الاصول ان مخصوص سبب النزول غير معتبر عندنا خلافا لما في النسخ في البحر فقلنا ان الحيض انت
طالق وهذه وثلاث طالقت الاولى والثانية واحدة والثالثة ثلاث لان العدد صار ملحقا بالايقاع
الثاني دون الاول انتهى وفي البرازية من فصل الاستحصال في المداخل بها انت طالق بآرائية
ثلاثا قال الامام لاحد عليه ولا مانع لان الثالث وقع عليها وهي زوجته ثم بات بعد واحد كلام واحد
ينبع اوله اخره والمرأة طالقت ثلاثا وقال الثالث يقع واحدة وعليه الحد لان العتق فصل بين الطلاق
والثالث وثامه فيها وحاصله كفي العوان بآرائية لا يفصل بين الطلاق والعدو ولا بين الجنا والشرط
فاد اقال انت طالقت بآرائية ان دخلت الدار فقلت بالدخول واحدا ولا مانع ولو قال انت بآرائية
طالقت ان دخلت الدار عليه اللعان وتعلق الطلاق انتهى **وان فرق الزوج الطلاق بان قل لها انت طالقت**
طالق طالق اوات طالقت انت طالقت انت طالق بغير حرف العطف **بانت بالاولى الحدة ولم تقع الثانية**
اذ ليس في اخر كلامه ما يفيد اوله ليتوقف عليه وقد تأكله بغير حرف العطف لانه لو فرق حرف العطف فنسذ كرف
وقدنا بغير المدخل بها لان الدخول يقع عليها الكل ودخل تحت قوله وان فرق قوله **وكذا انت طالقت ثلاثا**
تتفرقات فتقع واحدة ومثله انت طالقت تتفرق مع طالقت اياك فطلقها واحدة فانه يقع واحدة وكذا في الطهيرة
والطلاق يقع بعد فن بهار بالطلاق لانه نفسه عند ذكر العدد وعند عدمه الوقوع بالصيغة **فلومات بعد**
الايقاع قبل العدد في اربع لومات المرأة مدخولة او غير مدخولة بعد الصيغة قبل تمام العدد لم يقع شيء لان قوله من
الايقاع ولومات وقع واحدة لما في الثانية ولو اراد ان يقول انت طالقت ثلاثا فلما قال انت طالقت مات او
اخذ انسان فنه يقع واحدة انتهى وفي العراج فغير موتها لان موت الزوج قبل ذكر العدد يقع واحدة لان الزوج
وصل لفظ الطلاق بذكر العدد في موتها وذكر العدد حصل بموتها في موت الزوج قبل ذكر لفظ الطلاق ولم يصل
ذكر العدد فبقي قوله انت طالقت وهو عام بنفسه في وقوع الصلوات انتهى لو قال لامرأة انت طالقت بردين بقوله
ثلاثا فاحذر جرحه فلم يقل شيئا بعد ذلك الطلاق يقع واحدة لان الوقوع بلفظه لا يقصد انتهى **ولو قال انت**
طالقت واحدة واوله او قبل واحدة او بعدها واحدة تقع واحدة وهذا ظاهر في العطف لانها ماتت بالاولى
لعدم الحدة فلا يلحقها الثانية لعدم توقف صدر الكلام على اخوه عند عدم المغير فصار كل واحد ايقاعا على حدة
فان قلت هذا منقوض اذا قال لها انت طالقت ثلاثا ان ثبت فتلا شيت واحدة وواحدة وواحدة حيث يقع
عليها ثلاث مع التوقف قلت لا يجب عنه بانه انا وقع عليها الثلاث ثم لان تمام الشرط باخر كلامها فما لم يتم
الشرط لا يتم الجزا وما قاله انت طالقت واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة فلان الاصل التولية والبعدية صفة
للمذكور وان لم يقرب بالكلية وان قرب بها يكون صفة المذكور اخرا قوله جاني زيد فبقضي سبب
زيد ولو قال جاني زيد قبله عمرا وقضى سبب عمرا فالتولية في قوله واحدة قبل واحدة صفة الموقوف
قبل الثانية فلا تلحقها الثانية لما ذكرنا والبعدية في قوله بعد واحدة واحدة صفة الاخيرة فوقت الاولى قبلها ضرورة
فلا تلحقها الثانية لما ذكرنا **وفرقه انت طالقت واحدة بعد واحدة او قبلها واحدة او معها واحدة**
طلقتان **ثنتان** اما الاول فلما ذكرنا ان التولية والبعدية صفة للمذكور وان لم يقرب بالكلية وان قرب
بها يكون صفة المذكور اخرا فالبعدية في قوله انت طالقت واحدة بعد واحدة صفة الاولى لعدم القرب بالكلية
فتستعمل تقدم الثانية وقوعا وليس في وسعه ذلك فيقربان وتولية في قوله قبلها واحدة صفة الاخيرة لقربان
بالكلية بقضي بقضيها على الاول ولا يقرب عليه فيقربان وان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال لاستحالة حقيقته كما
اذا قال انت طالقت اس يقع في الحال والى قوله مع واحدة او معها واحدة فلان كلمة مع للثبات فتوقف على الثانية
تحقيقا للمعناها وعن ابو يوسف في قوله معها واحدة تقع واحدة لان الكناية يقتضي سبب الكناية عنه وجوها
ويقع بقوله انت طالقت واحدة وواحدة وواحدة **ان دخلت الدار ثنتان** لو دخلت الدار لانه الجزاين يتخللان
بالشرط دفعة فيقمان كذلك ويقع واحدة ان قدم الشرط بان قال ادخلت الدار فانت طالقت واحدة وواحدة
فدخلت الدار ان المعلق بالشرط كالمعنى عند وقوعه في البحر تقع واحدة اذا لم يبق للثاني والثالث محل وكذا هنا
ويقع في الوطوء **ثنتان** في كلهما لبقا اثر النكاح بوجود العدة **ولو قال امرأتى طالقت وله امرأتان او ثلاثا تنطلق**
واحدة وله خبر التبيين احتراز عما قبل يقع على كل واحدة منهن طلاق والصحيح هو الاول ذكره الزبيدي في
اخر باب الايلا كذا في شرح ملاخره ولكن لم اقف عليه في باب الايلا بلفظ الصحيح واما قلت من كلامه في
اواخر باب الايلا مانعه وذكر في الفتاوى اذا قال لامرأة انت على حرام والحرام عنده طلاق ولكن لم ينو
الطلاق وقع الطلاق وهذا يدل على ان الطلاق لا يعتبر للعرف وعرف الناس اليوم اطلاقه على الطلاق ولهذا

في الصحيح

لا يحل

لا يحل في الاصل ان يكون سبب النزول غير معتبر عندنا خلافا لما في النسخ في البحر فقلنا ان الحيض انت
طالق وهذه وثلاث طالقت الاولى والثانية واحدة والثالثة ثلاث لان العدد صار ملحقا بالايقاع
الثاني دون الاول انتهى وفي البرازية من فصل الاستحصال في المداخل بها انت طالق بآرائية
ثلاثا قال الامام لاحد عليه ولا مانع لان الثالث وقع عليها وهي زوجته ثم بات بعد واحد كلام واحد
ينبع اوله اخره والمرأة طالقت ثلاثا وقال الثالث يقع واحدة وعليه الحد لان العتق فصل بين الطلاق
والثالث وثامه فيها وحاصله كفي العوان بآرائية لا يفصل بين الطلاق والعدو ولا بين الجنا والشرط
فاد اقال انت طالقت بآرائية ان دخلت الدار فقلت بالدخول واحدا ولا مانع ولو قال انت بآرائية
طالقت ان دخلت الدار عليه اللعان وتعلق الطلاق انتهى **وان فرق الزوج الطلاق بان قل لها انت طالقت**
طالق طالق اوات طالقت انت طالقت انت طالق بغير حرف العطف **بانت بالاولى الحدة ولم تقع الثانية**
اذ ليس في اخر كلامه ما يفيد اوله ليتوقف عليه وقد تأكله بغير حرف العطف لانه لو فرق حرف العطف فنسذ كرف
وقدنا بغير المدخل بها لان الدخول يقع عليها الكل ودخل تحت قوله وان فرق قوله **وكذا انت طالقت ثلاثا**
تتفرقات فتقع واحدة ومثله انت طالقت تتفرق مع طالقت اياك فطلقها واحدة فانه يقع واحدة وكذا في الطهيرة
والطلاق يقع بعد فن بهار بالطلاق لانه نفسه عند ذكر العدد وعند عدمه الوقوع بالصيغة **فلومات بعد**
الايقاع قبل العدد في اربع لومات المرأة مدخولة او غير مدخولة بعد الصيغة قبل تمام العدد لم يقع شيء لان قوله من
الايقاع ولومات وقع واحدة لما في الثانية ولو اراد ان يقول انت طالقت ثلاثا فلما قال انت طالقت مات او
اخذ انسان فنه يقع واحدة انتهى وفي العراج فغير موتها لان موت الزوج قبل ذكر العدد يقع واحدة لان الزوج
وصل لفظ الطلاق بذكر العدد في موتها وذكر العدد حصل بموتها في موت الزوج قبل ذكر لفظ الطلاق ولم يصل
ذكر العدد فبقي قوله انت طالقت وهو عام بنفسه في وقوع الصلوات انتهى لو قال لامرأة انت طالقت بردين بقوله
ثلاثا فاحذر جرحه فلم يقل شيئا بعد ذلك الطلاق يقع واحدة لان الوقوع بلفظه لا يقصد انتهى **ولو قال انت**
طالقت واحدة واوله او قبل واحدة او بعدها واحدة تقع واحدة وهذا ظاهر في العطف لانها ماتت بالاولى
لعدم الحدة فلا يلحقها الثانية لعدم توقف صدر الكلام على اخوه عند عدم المغير فصار كل واحد ايقاعا على حدة
فان قلت هذا منقوض اذا قال لها انت طالقت ثلاثا ان ثبت فتلا شيت واحدة وواحدة وواحدة حيث يقع
عليها ثلاث مع التوقف قلت لا يجب عنه بانه انا وقع عليها الثلاث ثم لان تمام الشرط باخر كلامها فما لم يتم
الشرط لا يتم الجزا وما قاله انت طالقت واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة فلان الاصل التولية والبعدية صفة
للمذكور وان لم يقرب بالكلية وان قرب بها يكون صفة المذكور اخرا قوله جاني زيد فبقضي سبب
زيد ولو قال جاني زيد قبله عمرا وقضى سبب عمرا فالتولية في قوله واحدة قبل واحدة صفة الموقوف
قبل الثانية فلا تلحقها الثانية لما ذكرنا والبعدية في قوله بعد واحدة واحدة صفة الاخيرة فوقت الاولى قبلها ضرورة
فلا تلحقها الثانية لما ذكرنا **وفرقه انت طالقت واحدة بعد واحدة او قبلها واحدة او معها واحدة**
طلقتان **ثنتان** اما الاول فلما ذكرنا ان التولية والبعدية صفة للمذكور وان لم يقرب بالكلية وان قرب
بها يكون صفة المذكور اخرا فالبعدية في قوله انت طالقت واحدة بعد واحدة صفة الاولى لعدم القرب بالكلية
فتستعمل تقدم الثانية وقوعا وليس في وسعه ذلك فيقربان وتولية في قوله قبلها واحدة صفة الاخيرة لقربان
بالكلية بقضي بقضيها على الاول ولا يقرب عليه فيقربان وان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال لاستحالة حقيقته كما
اذا قال انت طالقت اس يقع في الحال والى قوله مع واحدة او معها واحدة فلان كلمة مع للثبات فتوقف على الثانية
تحقيقا للمعناها وعن ابو يوسف في قوله معها واحدة تقع واحدة لان الكناية يقتضي سبب الكناية عنه وجوها
ويقع بقوله انت طالقت واحدة وواحدة وواحدة **ان دخلت الدار ثنتان** لو دخلت الدار لانه الجزاين يتخللان
بالشرط دفعة فيقمان كذلك ويقع واحدة ان قدم الشرط بان قال ادخلت الدار فانت طالقت واحدة وواحدة
فدخلت الدار ان المعلق بالشرط كالمعنى عند وقوعه في البحر تقع واحدة اذا لم يبق للثاني والثالث محل وكذا هنا
ويقع في الوطوء **ثنتان** في كلهما لبقا اثر النكاح بوجود العدة **ولو قال امرأتى طالقت وله امرأتان او ثلاثا تنطلق**
واحدة وله خبر التبيين احتراز عما قبل يقع على كل واحدة منهن طلاق والصحيح هو الاول ذكره الزبيدي في
اخر باب الايلا كذا في شرح ملاخره ولكن لم اقف عليه في باب الايلا بلفظ الصحيح واما قلت من كلامه في
اواخر باب الايلا مانعه وذكر في الفتاوى اذا قال لامرأة انت على حرام والحرام عنده طلاق ولكن لم ينو
الطلاق وقع الطلاق وهذا يدل على ان الطلاق لا يعتبر للعرف وعرف الناس اليوم اطلاقه على الطلاق ولهذا

وقع

منه وما في العقه فله كناية بالطلاق ما لم يوضع له اطلاق واحتمله وغيره فلا تطلق بها اطلاقا
قضا لا بد من اطلاق لانها غير موضوعة بالطلاق بل موضوعة لما هو اعم منه والمراد بدلالة الحال للحالة
الظاهرة الغنية لعقوده وقيد بالطلاق لانه لا يقع ديانة الابائية ولا عبوة بدلالة الحال كما اذا قال انت طالق
ونواه عن الوفاق لا يقع ديانة في الجنب اذا قال لم اوف الطلاق فعليه العيب ان ادعت الطلاق وان لم تدع ايضا
يجلث حقه قال ابو نصر قلت لمحمد بن سلمه اني اطلقك فاعلم اني اذ ادعت الطلاق وان لم تدع ايضا
حلفته فحلف في ابرائه ولا رافضه الا القاصي فان نكل عن العيب عند خرف بينهما انتهى وفي البرازية وفي كل موضع يشترط
النية فمثل المقتضى الى سوال السائل ان قال قلت لكذا هل يقع بقوله نعم ان نويت وان قال لم يقع بقوله واحدة ولا يتعين
النشأ بالنية انتهى وهو ما لم يوضع له ثلاثة اقسام ذكر الاول بقوله ونحو اخرى واذهب وقوي اعزلى تقى
تحمى استقرى انطلق اعزلى محتمل ردا ونحو خلية برة حرام باين يصلح سببا ونحو اعتدى او استبرى
رجعت واحدة انت حرة اختار امره بك يدك سرحته فارقتك لا تحفل الرد والسبب في حالة الرضا لتوقف
الافسام على نية للاختار والقول قوله مع ميمه في عدم النية كما تقدم وفي النقص الاول وان لم يصلح ردا او يصلح سببا
على النية ان نوى الطلاق يقع به وان لم ينو لا يقع وفي من ذكره الطلاق الاول فقط اى ما يصلح ردا على النية اما الاخر
وتما يصلح سببا والاختار والرد والتب فيقع بها الطلاق وان لم ينو ان حالف الغضب والمذاكر قائمتان مقام النية
ويقع طلاق رجعية بقوله اعتدى وانت رجعت واحدة لان الاول يحتمل الاعتداد من التكاثر ومن لم
انه تعالى فتمن الاول بالنية وتقف طلاقا سابقا وهو يعقب الرجعة ان كان بعد الدخول وما قبله محارر
كوفي طالق من اطلاق الحكم واردة العلة ولا يحتمل جازا عن طلق لانه لا يقع به طلاق ولا عن انت طالق او
طلقتك لانه يشترطون التوافق في الصيغة كذا في التلخيص فان قلت ما ذكره الدام الريلبي من انه من اطلاق
السبب واردة السبب هل هو مستقيم قلت ليس بمستقيم كما به عليه بعض اهل الحال لانه يرد عليه ان شرط
اختصاص السبب بالسبب والعدة لا يختص بالطلاق لشونها في اتمام الوراثة اعتقت وبالجواب به من ان ثبوتها
ذكر لوجود سبب ثبوتها في الطلاق وهو الاستبراء بالاصالة فقروا في سوال الاختصاص ما قدره الكافي في فتح القدير
واما استبرى رجعة فانه صريح فيها هو المقصود من العدة وتقرى بوجه الرجم فحتمل استبرى لانه طلاق اولاد
طلقتك اذا علمت خلوه عن الولد وعلى الاول يقع وعلى الثاني فلا بد من النية ويجوز كونه محاررا في كون طالق
في الدخول اذا كانت ابنة وصغيرة وفي غير الدخول مطلقا وامانت واحدة فيحتمل ان يكون نعتا لمصدر عزوف
معناه نظيفة واحدة فاذا نواه مع هذا الوصف فكانه قال والطلاق تقببه الرجعة ويجعل غيره عذرات واحدة
عند اوفى قوله مدحا وما فقد ظهر ان الطلاق في هذه الاغاط الثلاثة مقضى ولو كان مظهرا لا يقع به الا واحدة
فاذا كان معناه انه اضعف منه اولاد لا يقع الا واحدة وفي واحدة ان صار المصدر مذكورا بذكر صفة لكن
التصريح على الواحدة يمنع ارادة الثلاث لانها صفة المصدر المحذوف بالها فلا يجازى الواحدة واطلق في الواحدة
فاذا نواه لا يعتد بها وهو قول العامة وهو الصحيح لانه العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب والخواص لا
لا يميزون في كلامهم من فابل تلك صانعهم والعرف لغتهم وكذا ترى اهل العلم في محارري كلامهم لا يفرقونه ويقع بها فيها
ار الكنايات خلا اختار فان النية الثلاث لا تقع فيها كما لا يصح في الربعة المتقدمة كما في الخاتمة وهذا الاستنا
البد منه وكذا يقع الطلاق به بل اذا نوى التقويض كان لها التلخيص فلا يقع النشأ بعد اختارت نفس ونحوه كما
يبدل البابين ان نواه او التثنية لا تقع في صورة نية الواحدة او التثنية الواحدة بانية هذا في الحرة وكما في
الامة فتقع منه نية التثنية لانه صنف طلاقها ويقع ثلاث ان نواه لانه كل جنس وان السبوة متنوعة الى خليفة
وضفية فابها نوى صحت نية ثلاث انت طالق لانه موضوع شرعا لانت الواحدة الرجعية فلا عمل الواحد
تقيى قال اعزى ثلاثا ونوى بالاول طلاقا والباقي حضا صدق لانه حقيقة كلامه وان لم ينو ان قال لم انو
ار بالباقي شيئا ثلاث لانها نوى بالاول الطلاق صار الحال حال مذكورة الطلاق فتعين الباقيات المطلق لهذه
الدلالة فلا يصدق في نفي النية بخلاف ما اذا قال لم انو بالكل شيئا حيث لا يقع شي لانه ظاهر يكذب ويجلان
ما اذا قال نويت بالثلاثة الطلاق دون الاولين حيث لا يقع الا واحدة لان الحال عند الاولين لم تكن حال مذكورة
الطلاق وعلى هذا اذا نوى بالثلاثة الطلاق دون الاولين وان لثة يقع ثنتان لانه لما نوى عند الثانية صار الحال
حال المذكورة الطلاق فتعين الثالثة له وحده الامران هذه على احدى عشر وجهما ذكر ذلك في شرح الكفر
الزوط يلى طلقها واحدا بعد الدخول فحتمل ثلاثا صرح ذلك وبغير ثلاثا وقال لا يكون الا واحدة لان الواحدة لا
لا يتصور ان يكون ثلاثا وله ان الواحدة تكون ثلاثا بانضمام التثنية فيحتمل على هذا ان تصحى الكلام كما لو طلقها

رجعيا

رجعيا قبل الرجعة فحتمل بانيان بانيان وعند محمد لا يبرأ بانيان لانه قصد تقييد المشروع وهو ابطال ولاية
ولاية الرجعة بعد ثبوتها فيلغوا ولها انه مالك للطلاق بوصف السبوة انتد الوجود والحاجة فيصير الحاق
الوصف تصحى التفرقة وتحصيل الفرض وانما قيدنا بقولنا قبل الرجعة لما في شره من الاضطرار وتغلا عن الخطأ
هذا اذا كان قبل الرجعة لانه لو رجعتا ثم قال جلتها بانية لا يصح اتفاقا لانه بالرجعة ابطال عمل الطلاق فقد
جعلها بانية وفي العزل طلقها بعد الدخول واحدة ثم قال جعلتها بانية لا يصح اتفاقا لانه بالرجعة ثم قال
جعلت تلك التلخيص بانية او جعلتها ثلاثا اختلفت الروايات والصحيح ان على قول الرجعية بغير بانيان وثلاثا
وعلى قول محمد لا يبرأ بانيان وثلاثا وعلى قول ابو يوسف يصح جعله بانيان ولا يصح جعله ثلاثا انتهى فقد اذ ان ابا
يوسف ليس مع اى حنفية في صحة جعلها ثلاثا ومعه في جعلها بانيان كما قدمناه وفيه ايضا لو طلق امرأة بعد
الدخول واحدة ثم قال في العدة الزمت امرات ثلاث تطلقات بتلك التلخيص او قال الزمتها تطلقين بتلك
التلخيص فهو على ما قال ان الزمتها ثلاثا في ثلاث وان قال الزمتها تطلقين ففي ثنتان ولو قال لها بعد الدخول
طلقتك واحدة فهي اى او هي ثلاث فطلقها واحدة فانه يملك الرجعة ولا يكون بانيان وثلاثا لانه قدم
القول قبل نوى الطلاق ولو قال لها اذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال جعلت هذه التلخيص بانية
لم يقع عليها كذا في الخاتمة وعلمه في بعض العتبات بان الوصف لا يسبق الموصوف اقول بنا على هذا لو قيل بان
الطلاق في قوله متى رجعت عليك فانت طالق طلقه واحدة تملك بها نفسه بقع رجعيا لم يعد ان غايته و
وصفها قبل نوى لها بالسبوة ان قوله تملك بها نفسه مسا لقوله انت بانيان لانه لا يملك نفسها الا به والوصف
لا يسبق الموصوف وقد تقدم الكلام على البحث الصحيح يلحق الصريح والباين فلو قال لها انت طالق ثم قال انت
طالق او طلقها على مال وقع الثاني وكذا لو قال لها انت بانيان او خالصها على مال ثم قال انت طالق يقع عندنا
لحديث الخدر مسند المختلطة يلحقها صريح الطلاق مادامت في العدة والباين يلحق الصريح كما اذا قال لها انت
طالق ثم قال لها في العدة انت بانيان اطلقه فاشمل ما اذا خالصها او طلقها على مال بعد الطلاق الرجعي فيصح وجب
المال كذا في الخلاصة وبشكل عليه ما في القية رقم لشمس الامة لا يرضى وقال طلقها على الف فقبلت ثم قال في عدتها
انت بانيان لا يقع انتهى فانه من قبيل البابين الاصح للصرح فان كان بانيان فانهم جعلوا الطلاق على مال من قبيل الم
الصرح على ما قدمناه فينبغي الوقوع وانما ان الطلاق الصريح لا يثبت هذا المصنفان قيل قوله اذ اذ
القرن وهي حادثة حلب وكذا الطلاق الثلاث على الزوج الباني فانه واقع فلا يلزم المال كذا في الخلاصة والمعتبر
منه اللفظ المعنى وفي جواهر القواعد وفي الصريح الطلاق اختلاف عندنا يلحق وعند الشافعي لا يلحق قلنا انه
الكنايات التي هي البواب الى تعلق المختلطة فاما الكنايات التي تقع رجعية فانها تلحق المختلطة كقوله بعد الطلع
انت واحدة اذا نوى الطلاق وقبض اخرى وهذا لان صحة هذه اللفظة بالاضار فان يقع قوله انت واحدة
اى انت طالق طلقه واحدة فيصير الحكم للصرح لكن لابد من النية يثبت هذا المصنفان قيل قوله اذ اذ
الطلاق فقد وقع الثلاث والتلات تكون بوابين والمختلطة لا يلحقها البابين قلنا الصريح وهو غير بانيان و
واما اثبت السبوة هي لان اللفظ للسبوة لكن لانها ثلاث فصار كقوله المختلطة التي هي المطلقة بتلخيص
انت طالق يقع الطلاق كونه صريحا وان كان بصيرا ثلاثا وهو بانيان انتهى وهذا ظاهر في اعتبار اللفظ المعنى
وبه يرفع ما نسب نقله الى بعض علماء الحنفية المحققين من انه لو طلق رجل امراته بانيان ثم قال لها في العدة
انت طالق ثلاثا قال بعضهم يقع الثلاث لانه صرح في اللفظ والصريح يلحق البابين وقال بعضهم لا يلحق الثلاث
سواء كان في العدة او لم يكن وهو الاصح وعليه المتقون لانه بانيان في المعنى والباين لا يلحق البابين فاعتبار المعنى
اول من اعتبار اللفظ انتهى لفظه هكذا وقت عليه بخط بعض الفضلاء منسوب الى القاضي خازن كفى ثم اقف
عليه في فتاواه المشهورة وما يدل على عدم اعتبار ايضا ما في الخلاصة والبرازية والمجمل لو قال للامانة انت
طالق بانيان يقع اخرى مع ان علة المذكورة موجودة فيه اعني كونه بانيان في المعنى وفي البرازية قال للامانة
انت طالق باخر لا يقع لانه يصلح جوابا لهذا البين الصريح فيه ظاهرا وقد حكم بالوقوف وما ذكره الا ان تقدم
بتلخيص اخرى وصنف لا يملك جعله خبرا عن الاول واسمه اهل البابين اى البابين لا يلحق البابين اذا امكن جعل
جزء عن الاول لصدقه فلا حاجة الى جعله انشا فان قلت بشكل على هذا انت طالق انت طالق قلت بشكل
ذلك لان انت طالق انت طالق لا محالة فيه لتعيينه للاشياء حتى لو قال اردت به الاخبار لا يصدق
والمراد بالبابين الذين لا يلحق البابين الكناية المفيدة للسبوة بكل لفظ كان لانه هو الذي ليس ظاهرا في الاشياء
في الطلاق كما وضعه في فتح القدير ولذا قال في الخلاصة ولو قال لها بعد السبوة خلعتك ونوى به الطلاق
لا يقع شي في الحواش القديرى اذا طلق البانية في العدة فان كان في الصريح يقع ولا يقع بكنايات الطلاق شق

ايضا

وان نفي انتهى وماده ما عدا الزوج كقوله **لا اذا كانا باين معلقا بشرط قبل النحر البين** بان قالها
اذ دخلت الدار فانت باين ناويا الطلاق ثم ابانتها بغيره ثم وجد الشرط وهي في العدة فانه يقع عليها طلاقا
اخر عند خلاف الزمان لانه لم يذكر ان باين ثانيا فيجعل خبرا بل الذي وقع اثر التعليل السابق وهو زوال العدة
عند وجود الشرط وهي محل يقع والمضاف كالمعلق فلو قال انت باين عذانا ويا الطلاق ثم ابانتها بغيره عند
وقعت الطلقة ثم حكمت ان باين فانه يقع اخرى كذا في الخبر معناه ان الزوجية وفقدانها يكونه معلقا قبل النحر لانه
لو علق البين بعد البين النحر لم يصح التعليل كالتي في البداية وهي واردة على صاحب الكسر وغيره ومن اغفل
هذا القيد واعلم ان حاصل هذا القيد ما ذكرناه ان الطلاق في العدة الاصح والسابق اربع صور وقد نظمها
الشيخ سعد الدين الدين رحمه الله تعالى فقال **وكل طلاق بعد اقرار وقع** **سور** باين مع مثله لم يعلق وتقيب
والشيخ الاسلام عبد البر بن شار النظم الوهابي بان قوله لم يعلق مطلقا ينفي البين الاول والثاني والاول والثاني
فهو اطلاق في محل التقيد فقلت يتصور ان الزوج **لا اجزلا باين مع مثله** **لا اذا علقته من قبله** انتهى
قال شيخ الاسلام عبد البر المذكور قلت فذوات التبيين التبيه على ان ذلك خاص بالعدة وان كان ذلك من الم
المعلوم من خارج لان تمام معنى الضابط متوقف عليه فقلت منها على ذلك بعدة كل الطلاق لغير البين لانه ما
علقا قال وقوله مطلقا يشترط ان يكون الاصح هو المعلق ووصفنا البين بانه مثل البين مشعر باخراج البيوت
الكبرى لما فيها من الخلاف الذي قدمته انتهى **كل فرقة هي فرقة** **لا يقع الطلاق في عدتها كالفرة**
خير البلوغ او العتاق بعد الدخول فانه لا يقع الطلاق في عدته وكذا الفرقة فوجب الحصة الموبدة لا ينفقها
الطلاق واذا سلم احد الزوجين لا يقع على الاخر طلاقه كفي الزانية واذا ارتدت وحلفت بدار الحرب وطلقها
في العدة لم يقع عليها طلاقه فان عادت قبل النحر لم يقع كذلك عندنا صنفه لطلاق العدة بالحقاق ثم
لا يعود **كل فرقة هي طلاق يقع الطلاق في عدتها على نحو ما تقدم من التماسا** هذا باب

في بيان احكام تقويض الطلاق لما فرغ من بيان ما يقع الزوج بغيره من حيا وكناية شرع فيما يقع عليه غيره باذنه
وهو ثلاثة انواع تقويض وتوكيل ورسالة والتقويض اليها كونه بلفظ التقير والامر باليد والمثبة لشوخته
بصرح الدليل قال لها اختار او امرك **بذلك** **نفي الطلاق** لانه من كناية الطلاق فلا يعلان بلانية **او طلق**
نفسك فلها ان تطلق في مجلس علمها لان الخبرة لها اختيار المجلس باجماع الصحابة رضي الله عنهم اجماعا سكتيا
بشرع بعضهم وما نقل من خلاف على رضي الله عنه لم يثبت وتام تحقيقه بطلب من المطلقات فان كانت سمر
تسم بغير مجلسها ذلك والا فجلس بلوغ الخبر اليها فان طلقت في المجلس صح والا فلا **وان طال المجلس لم تقم** هي
من المجلس فذنه لانه لو حضر فان قام هو لم يعل بخلاف قيامها في الخبر فقلنا عن البداية **او تعزل ما يقطع** هي
المجلس كتملك الدابة او تطلق بغير المجلس **لا اذا زاد** على قوله طلق نفسك واخره استبان من قوله في مجلس
علمها متى شئت او متى ما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت اما متى ومتى لانها العموم الاوقات كانه قال في اوقات
شئت فلا يقصر على المجلس اما اذا واذا ما فانها متى وسواءها واما عنده فيستعملان للشرط كما يستعملان للظرف
لكن الامر صار في بيده فلا يخرج بالشك **لم يصح رجوعه** ار الزوج **وفي طلق من تركه او طلق اس ان يصح رجوعه** عنه
لم يقيد بالمجلس لانه توكيل محض لا يشوبه قيد ولم يقيد بالمجلس كحكم التوكيل **لا اذا علقته بالمشية**
فحينئذ لم يصح الرجوع ويقصر على المجلس وقال رضي الله عنه هو الاول سؤالا انه توكيل كالأول وعامل غيره وما يذكر المشية
لا يكون عاملا لثبته وبالحال ان التوكيل يعرف عن مشية سوا ذكرها التوكيل لا فصار كالتوكيل بالبيع الا اذا قال له
بعد ان شئت وان انا لم امو ويصلح وكذا الحال ان التوكيل ما يصرف بغيره والمالك من يتصرف بغير نفسه سواء
تصرف فيه نفسه او غيره فاذا قال له طلقها ان شئت كان قلمها لانه فوض الامر اليه الى رايه والمالك هو الذي يتصرف
عن مشية واما التوكيل فمطلوب منه الفعل بشاؤم نيا وقوله لان التوكيل يتصرف عن مشية قلنا ان المراد بالمشية
مشية ثبت بالصيغة وما ذكر من المشية ليست كذلك وانما اشانت من عدم العدة على الزام وكلامنا في موجب النص
الصيغة وجوب القايمة والنكاح القاعدة وفقدان الملكية ودعا الاب للسرقة وشهود الاشهاد اذ انقضى الدابة
هي كتملك لا تقطع المجلس والملك لها كالميت وسبق ابقا كسر هاقوا لا يتبدل المجلس بحسب التركيب الملك ويتبدل
بغير الدابة وفي اختار نفسك لا تصح دية الثلاث بل تبيين ان قلت اخترت او اختار نفسي واما لا يصح دية الثلاث
لان الاختيار بين من المعلوم وهو غير متوجع بخلاف البيوت فانها متوجع الى غلبة وخفيفة فابها نفي صح و
وذكر النفي والاختيار في حد كلامها بشرط فلو قال لها اختار نفسي فقلت اخترت نفسي وقال لها اختار نفسي فقلت

اخترت

اخترت وقع فاذا كانت النفس في كلامها فادخلت عن كلامها لم يقع والاختيار كالنفس و
ويشترط ذكرها منفصلا فلو كان منفصلا فان في المجلس صح والا ولذا قال في المحط لو قال في المجلس عنيت نفسي
يقع لانها لا تها ما دلت في المجلس تلك الاشياء في الفوائد الناحية هذا اذا لم يصدقها الزوج انها اختارت نفسها
فان صدقها وقع الطلاق تصادقها وان خلاصتها عن ذكر النفي انتهى وظاهره ان التصديق بعد المجلس يعتبر
وفي شرحه فلا يخفى وقال تاج الشريعة في شرح الهداية اعلم ان كون ذكر النفي شرطا اذا لم يصدقها الزوج انها
اختارت نفسها اما اذا صدقها وقع الطلاق تصادقها وان خرج الطلام منها مجالا كان في فتح القدير والايقاع
بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد الضرر ولو لا هذا لم يكن الاكتفاء بتفسير العينية الحالية دون المقالية
بعد ان نفي الزوج وقوع الطلاق به ولو تصادق عليه لكنه باطل والاول وقع في النية مع ان اللفظ لا يصلح له اصلا
انتهى **فلو قال اختار نفسي واختار نفسي** **اخترت** فان ذكر الاختيار كذكر النفس لان الناحية الواحدة تبنى
عن التحد ولختيارها نفسها هو الذي يتصور انه ويصدق اخرى بان قال لها اختار نفسي فقلت او بثلث
تطبيقات **ولو كررها ثلاثا** في ذكر لفظ اختار ثلاث مرات **فقلت اخترت اختار او اخترت الاول**
او الوسطى او الاخير يقع ثلاثا بلانية هذا عندنا في حقيقة رحمه الله لانه اجتمع في ملكها الطلاقات الثلاث
بلان ترتيب المجلس في المكان فاذا بطل الاولى والارضية والارضية يبقى مطلقا لاختيار فصار كما لو قالت اخترت
وهو يصلح جوابا للطلب فيقع الثلاث وكذا الشرط فيه ذكر النفس لان في لفظه ما يدل على ارادة الطلاق لا الاصح
في حق الطلاق هو الذي يتكرر فحينئذ لم يعد لها نكاح واحدة لان هذا اللفظ يفيد الافراد والترتيب لان
الاولى اسم لغير سابق والوسطى اسم لغير بين شيئين متساويين والاخيرة اسم لغير لاحق والترتيب يبطل الاستقامة
في المجتمع في الملك وانما الترتيب في افعال الاعيان فيجوز فيما يفيد وهو الافراد فصار كما انها قالت اخترت الطلقة
الاولى فان قلت ما الفرق بين هذا وبين اعترافه عند حبس الاحتياج الاول الى النية بخلاف الثاني قلت الفرق
بينهما في بعض المصنفات انه يحل اعتذاره منه وهي لا تحصر فلا تنفي للطلاق واختيارها الزوج لا يتعد وكذا
الاختيار في عمل اخر فخصني العدة وهو الطلاق هذا في رواية الجامع وفي رواية الزيادة ان بشرط النية وان كرر قوله
اختار ولا فرق بين ان يذكر الاخرين بغيره او لا او فاداو ثم اولى يذكر ولو كان التغيير بمال والمصلحة بحالها
وقع الثلاث عندنا في حقيقة ولزمها المال كله سواء كان التقوي بغيره ولا لانه لما نفي الوصف عنه لم يخلف الجواب
وعندها ان كان بغيره لم يقع بشي الا اذا وقعت الثلاث لان الكل تعلق بلال فلو وقع كما وقعت لوقع بثلاث
المال للشرط وهو لم يرض بالبيوتة الا بالكل وان كان بغيره عطف تعلق الاخير بلال كالشرط والاستنا
ثم ان اختارت الاخيرة وقع بلال وان اختارت غيرها وقع بغير مال وهذا ظاهر ولو قالت اخترت او اخترت
اختار وكذا وقع الثلاث اجماعا ولزم المال كذا في شرح الكتر للزيلي **ولو قالت طلقت نفسي واخترت**
نفسى بتطبيقه بات بواحدة في الاصح وكذا في الهداية انه يقع واحدة بملك الرجعة وقبل هذا غلط وقع من المطالب
والصواب انه لا تملك الرجعة وقيل فيه روايتان احدهما انه يقع واحدة رجعية لان لفظها صريح والاخرى انه باذنه
وهذا اصح لانه لا عبرة باقتناعها بل بتقويض الزوج لا ترضى انه لو امرها بالبائين او الرجعي فتمكست وقع ما امر به
الزوج وفي الخبر ان صدر الاسلام ذكر في جامعها انه يقع به الرجعي نظر الما وقعت المرأة وهو مخالف لعامة
الكتب انتهى **امرك بيدك**

تطلبه فاختارت نفسها طلقت رجعية لانه جعل لها الاختيار بتطبيقه وهي معقبة للرجعة والمفيد
اليونة اذا فتن بالمرح صار رجعيا كملكه نحو انت طالق باين يصير باينا قد بقوله في تطبيقه لانه لو جعل امر
بيدها ولم يفسخ العقد اليك فطلق نفسه متى ثبت فلم يفسخ فطلقت قال يكون باينا وهكذا اجاب القاضي بديع
الدين لان لعظم العلق لم تكن في نفس الامر بخلاف ما لو قال امرك بيدك بتطبيقه واحدة تطلق نفسه متى
ثبت حيث تكون رجعية كما في امرك بيدك في تطبيقه كذا في الصيغة واذا قالت اختارت نفسي لا بد من شيء كما هو
منقول في عامة الكتب المعقولة وفي الاختيار ما يخالفه فانه قال لو قالت اختارت نفسي لا بد من شيء لانه لا يقع لانه لا يفسخ
عن الاول فلا يقع انتهى وعلله وهو الصواب ما قدمناه كذا في البحر هذا باب **في بيان احكام الامر باليد**
انتهى عن الاختيار لما يد التقيي بالجماع الصيغة رضي الله عنهم بخلاف الامر باليد اذا قال لها امرك بيدك بنوي
ثلاثا فقلت اختارت نفسي بواحدة وقعت امر وقع الثلاث لان الاختيار يصلح جوابا للامر باليد على الاصح المحقق
لانه ابلغ في التقويي اليها من الامر باليد وازاد بنية الثلاث بنية تقوييها وانما يصح بنية الثلاث لانه جنس محقق
العموم والخصوص فابنوا من صحت بنية وان لم ينو شيئا ثبت الاقل وكذا اذا نوى ثنتين لانه عدد محقق والجنس لا
يقتله وذكر النفس خرج من شرط حتى لو لم يذكرها لا يقع كما لا يقع في جواب التقويي اليه في اصله كما قال الزيلعي
ان جعل الامر بيدها كالتقيي في السائل كلها الا في احتمال الثلاث وانه لا يصح بنية في التقويي لانه وقوع العلق به
على خلاف التزام الجماع الصيغة فكان ضروريا بخلاف الامر باليد لانه عليه ما ملكه قياسا واستقسانا واعرفك طلاقا
كاسر بيدك كافي ولو لم يكن في الجهر وعلمها شرط فلو جعل امرها بيدها ولم يفسخ فطلعت نفسها لم تطلق
لعدم شرط صريح به فانه في فتاواه وكل لفظ يصلح للايقاع منه يصلح للجواب منها وما لا يصلح للايقاع منه فلا يصلح
للجواب منها **اللفظ الاختيار خاصة** مر به غير واحد من مشايخنا ومن مر به من اضر في شرحه وفي الزاوية
اختارت جواب امرك بيدك ولا اختيار لا يطلق وطلعت جواب لكل والامر لا يصلح تفسير الامر فان قال
امرك بيدك فقلت امر بيدك وكذا الاختيار لا يختار فطلق نفسه بفسخ تقويي لقوله امرك بيدك ولقوله
اختيار وفي قولها في جواب قوله امرك بيدك **طلعت نفسي واحدة** اختارت نفسي بتطبيقه بات بواحدة لما
مر ان الصيغة تقويي الزوج لا يقعها والتقويي لما يكون في البائن لانها به تلك امرها وهو البائن لا بالرجعي وا
ذكر النفس لا يشترطه مع طلعت ايضا وانما كان واحدة لان الواحدة صفة لمصدر محذوف امر طلعت نفسي طلعت
واحدة فتبين ان يكون الموصوف المحذوف مصدر قولها طلعت لدلالة هذا الفعل عليه ولهذا كان المحذوف
في المسئلة الاولى مصدر قولها اختارت لما قلنا ولا يبطل الليل في امرك بيدك اليوم وبعد غد يعني اذا قال الامر
امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يبطل الليل فيه حتى لا يكون لها الخيار بالليل لان كل واحد من اليومين ذكر مفردا واليوم
المفرد لا يتناول الليل فكان الامر بينهما في وقتين منفصلين في كل واحد منهما على حدة ولا يمكن ان يجعل امر واحد التقليل
يوجب الفصل بين الوقتين وهو اليوم والليلا فان كان امرين ضرورة وان ردت الامر في يومها بطر الامر
في ذلك اليوم وكان امرها بيد بعد غد لانه لما ثبت انها امران لانفصال وقتها ثبت لها الخيار في
كل واحد من الوقتين على حدة فيردا حدها لا يرد الاضرب فيه خلاف زفر ويخلف امر الليل في امرك بيدك اليوم
وعدا لانه لم يتخلل بين الوقتين المذكورين وقت من جنسهما لم يتناول الامر فكان امرين محذوفين واحدا
وهذا لان التخلل لا يفصلهما لان الغوم قد يجلسون للمشيورة فيهم الليل ولا ينقطع مشورتهم ويجلسهم
ولا يقال ان اليوم هنا ذكر مفردا فوجب ان لا يتناول الليل كالمسئلة الاولى لاننا نقول الجميع بينهما جوف الجميع كالجميع
بلغنا الجميع فصار لقوله امرك بيدك يومين ولا يمكن ذلك في المسئلة الاولى لتخلل وقت من جنسهما لم يدخل تحت
اللفظ وهنا يمكن بعده حتى لو قال هذا ايضا امرك بيدك اليوم وغدا وبعد غد كان امر واحد لما قلنا
وان ردت في يومها لم يبق في الخدم لما ذكرنا انه امر واحد فلا يقع لها الخيار بعد الرد كما لو قال امرك بيدك
اليوم فردته في اول النهار لا يقع لها الخيار في آخره ولو قال امرك بيدك اليوم وامرك بيدك غد ففهم
امران وهو مردود عن يوسف قال شمس الامة وهذا صحيح لاستقلال كل واحد من الكلامين فلا حاجة الى
ايمانه ارتباطه ما قبله وذكر قاضي حاد هذه المسئلة ولم يذكر فيها خلافا هذا فصل في النسخة قال
لها طلق نفسك ولم ينو او نوى واحدة فطلعت وقعت رجعية وان طلقت ثلاثا ونواه وقعت امر وقع الثلاث

شار

الشرط وفيه يبطل بالقيام وما قد اندفع سوا الا اصدرا انه اذا انفرد كل مكان ينبغي ان يتبين بانها اذا كان
بحال من الشرط فلم يحل على ان دون متى **وقد كيف شئت يقع رخصة فان شئت بائنة او ثلاثا ووقع مع**
نيت يعني نطق في انت طالق كيف شئت وتبقى الكيفية يعني كونه رجعا او بائنا خفيفة او غليظة مفوضا
اليها ان لم يتبين ان الكيفية وان نفي فان اتفق ما نواه وما شأته فذلك والا فحسية وعندها يتعلق بالاصل
ايضا فمفوضا لا يقبل الاشارة في حاله واصله سواء كان في التوضيح وتحقيق كلامها على ما في التلويح ان لا يكون
محموسا كالنكاح فان الشرعية من الطلاق والعناق والبيع والنكاح وغيرها في حاله واصله سواء كان وجوده
لالم يكن كان مع معرفة وجوده باظهاره او صافه فافتقرت معرفة بثبوته الى معرفة اثره ووصفه لثبوت الملك في
البيع والحل في النكاح والوصف ايضا مفتقر الى الاصل فاستويا وصار تعليق الوصف تعليق الاصل انتهى فان قلت يشكل
على ما ذهب اليه ابو حنيفة ما لو قال طلق نفسه كيف شئت فان الاصل موقوف على شئتها قلت ليس هذا من كلمة كيف
بل من لفظ طلق وكيف يقيد بتعريف الاوصاف كما افاده في التلويح **وفي كم شئت او ما شئت لها ان تطلق ما شئت**
في مجلسها اربعة **وان زرت ارتد** يعني يتعلق اصل الطلاق بشئتها اتفاقا لان كم اسم للعدد فكان التقدير في
نفس العدد والواحدة عدد في اصطلاح الفقهاء لا تكر من اطلاق العدد واردة الواحدة وقوله ما شئت تعميم
للعدد واذا بقوله ما شئت ان لها ان تطلق اكثر من واحدة من غير كراهة ولا يكون بدعا اليها او وقع الزوج
لانها مطلق لذلك لانها لو زنت خرج الامر من يدها وفي التاموس كم اسم ناقص يعني على السكون او مولدة من كاف
التشبيه وما ثم قسرت واسكتت وهي للاستتفاء ويخفى ما بعد ما حنبذ كره وقد يرفع كم رجل كرم قد اتانف
وقد يحمل اسماء ناقصة وتشدق بقوله اكثر من الكم والكلمة انتهى **قال لها طلق نفسك من ثلاث ما شئت**
تطلق ما دون الثلاث يعني لا تملك ان تطلق الثلاث عند الامام خلافا لما نظر الى انا العموم ومن للبيان وله ان
من للتبعض ونحوه الكمال في تحرير بيان قد يرد على البيان ما شئت ما هو دون الثلاث وطلق ما شئت وان في
فالتبعض مع زيادة من الثلاث اظهر انتهى **ومثله** ان مثل قوله لها طلق من ثلاث ما شئت وقوله **اختار من الثلاث**
ما شئت فيجوز على الخلاف المتقدم فتطلق ما دون الثلاث عند وعند ما تطلق الثلاث **باب** في بيان
احكام **التعليق** لما فرغ من بيان ابحاث المخرج من في بيان ابحاث المعلق والتعليق كما في التاموس من علته تعليقا
م جعله معلقا وفي الاصطلاح **هو ربط حصول مفعول جملة بحصول جملة اخرى** والتعليق بالتعليق كما رجع
في التلويح من تغيير الهداية بالبين لشغل التعليق الصور وان لم يكن مسميا كالنكاح فيجب فيها وطهرها
وما لا يمكنه الانتفاع عند طلوع الشمس وبي العدا ويغفل من افعال قلها كالحجبة والمشيبة او يغفل من افعال
قلها فانهم في هذه المواضع ونحوها ليس بين كما في البصر نقلا عن المحط فلا يثبت لو كان حلقه ان لا يحلف
ونظر صحة التعليق كون الشرط بعد ما على خط الوجود في ج ما كان محققا كقوله انت طالق ان كان السما
فوقنا فهو تبيين وخرج ما كان مستحيلا كقوله انت طالق ان دخل الجبل في سم الخياط فلا يقع اصلا لان مراده
منه تحقيق التقي حيث علقه بامر محال وهذا يرجع الى قوله لها المكان البرزخ انتقاد اليه خلافا لابي يوسف
وشرطه ان التعليق الملك الحقيقي كالملك حاله النكاح والحكمي كمال الصفة فان التعليق يقع فيها كقوله
ان الزوج المنكوصة او ممتدة ان ذهبت فانت طالق او الاضافة اليه ان الملك كان نكحتك فانت
طالق ان يملكه سبب الملك كقوله لاجنية ان نكحتك او تزوجتك فان النكاح سبب الملك فاستعبر
للمسبب ان ملكته بالنكاح كقوله ان اشتريت عبدا فهو حر ان ملكته بسبب الشراء لا فرق بين ما اذا خصص
او عم كقوله كل امرأة خلافا للمالك في الثاني ولا فرق ايضا فيه بين ان يملك باداة الشرط او بمعناه ان كانت المرأة
منكرة فان كانت معينة بشرط ان يكون بصره الشرط فلو قال هذه المرأة التي انت زوجها طالق فترجها لم
تطلق لانها امر بها بالاشارة فلا توثق فيها الصيغة وهي انت زوجها بل الصفة فيها العموم وانه قال هذه طالق
كقوله لا امر هذه المرأة التي تدخل هذه الدار طالق فانها تطلق لحال دخلت او لا بخلاف قوله ان تزوجت
هذه فانه يقع قبا على ما تقدم **لغير قوله لاجنية ان زرت فانت طالق** معلقه فكلها ثم زارت **لانه**
لم يقع في الملك ولا مضاف اليه كما في ابقاعه ان الطلاق مقارنا لثبوت ملك محلات طالق مع نكاحه في حال
او زواله نحو مع موق او مع بوقه فان قلت قد رجع جوابه ان يقع تعليقه بالتزوج مثل قوله انت طالق مع

تزوجي اياك فالفارق بينه وبين قوله مع نكاحه قلت قبل الفرق انه لما اضاف التزوج الى فاعله واستوفى بمقتضى
جعل التزوج محلا عن الملك لانه سببه وجعل مع على بعد تصحيحه وفي نكاحه لم يذكر الفاعل في الكلام ناقص
فلا يتصور بعد النكاح فلا يقع ويصح النكاح انتهى **وتتعلق بتبني الثلاث تعليقه** ان تعليق الزوج فنقل ما دون الثلاث
ويجوز ان يعود الى الطلاق لان الكلام فيه **لا يتغير ما دونها** يعني اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم طلقها
ثلاثا او قال واحدة او قال شئتين ثم تزوجت بزوجه اخرى ودخل بها ثم رجعت الى الاول فدخلت الدار لم يقع شئ
لان لمز اطلاق هذا الملك لانها لم تملك لان الظاهر عدم بل يثبت واليمين تغدو للمنع والحل واذا كان للحل
ما ذكرناه وقد فات بتبني الثلاث المبدأ للحلية فلا تبقى اليهين واما ما دونها فلا يبطل التعليق لان الجزا باق لبقا
محله فلو طلقها شئتين ثم حدث اليه بعد الزوج اخر وقد كان على الثلاث ثم وجد المعلق طلق ثلاثا اتفاقا
اما عند ما فلو وقع المعلق كله لان الزوج الثاني هو الواقع واما عند ما فلو وقع واحدة من المعلق لان الثاني
لا يهدم عنه **والفاظ الشرط ان واذا ادا ما وكل** وهذا ليس بشرط حقيقة لان ما يليها اسم والشرط ان يعلق
به الجزا والاجزئية تعلقت بالافعال لكنه لفظ بالشرط وتعلق الفعل بالاسم الذي يليها كقوله كل امرأة انت زوجها
فلما وكلما ووقى وفيها ان في الفاعل الشرط **تدخل اليهين** لم تبطل اليهين بطلان التعليق **اذا وجد الشرط**
مرة فيفضل الجزا اذا وجد الشرط **في الملك وفي غير** اسم غير الملك لا يتصل بالجزا لم يبطل ولا يترتب عليه الجزا **الحل**
في كل ما فانه يخل بعد الثلاث فلا يقع ان نكحها بعد زوج اخر الا اذا دخلت على الزوج نحو كلما تزوجتك
فانت كذا فانه كلما تزوجها تطلق وان كان بعد زوج اخر اقول اما خصص المثل بالخطاب كما وقع في الوقاية
ولم يقل كلما تزوجت امرأة مع كونه مثالا مشهورا فقد امكن ان يكون المسئلة اتفاقية لان في امثاله المثال المشهور
خلاق ابي يوسف حيث قال كلما تزوجت امرأة فترجها طالق فترجها امرأة طلق وان تزوجها ثانيا لم تطلق
والاحت في امرأة واحدة مرتين فيجعل كلمة كل كلمة كل ولو طلق اليهين على امرأة واحدة معينة بان قال
كلما تزوجتك او كلما تزوجت زينب باسمها العلم بكون الحث كما اذا قال كلما اشتريت هذا الثوب فهو صدقة
او كلما ركبته هذه الدابة فلي صدقة كذا يلزمه بكل مرة ما التزم ولو قال ثوبا او دابة بالتكثير لا يلزمه الا مرة
واحدة كذا في الشيين وهو موافق لما نقل عن ابي يوسف في المشهور لكنه يخالف لما نقله البزار وصاحب الخلا
عنه من عدم تكرر الحث عنه انتهى ثم المنعقد بكلمة اليهين واحدا لجمال وتجدد اعتقاد هامة بعد
اخر لان الجزا لم يذكر الدابة وهو المعنى وهو رواية المسوط واما على رواية الجامع فاما من منعقة به فالحث
للمال الحث بعضها وبقي بعضها منعقة بعد الحث الى ان يوجب شرطها ووجه هذه الرواية ان كلما يترق تكرار
الشرط والجزا والعقوى على رواية الجامع لانه احوط كذا افاده في البحر نقلا عن بعض المعنرات ومن لطيف
مسائلها اذا قال لامرأته وقد دخل بها لها طلقها فانت طالق فطلقها طلقه تقع طلقها ولو قال كلما
وقع طالق عليك فانت طالق فطلقها واحدة ومع الثلاث والفرق ان الشرط في الثانية اقضى تكرره
الوقوع فيكرر الا ان الطلاق لا يرد على الثلاث فيقتصر عليها وفي الاولى اقضى تكرره بتكرره طلاقه ولا
يقال طلقها اذا طلقت بوجود الشرط فيقع تطلقها ان اصرها بحكم الايقاع والاخر بحكم التعليق كذا في
فتح القدير **وزوال الملك لا يبطل اليهين** لانه لم يوجد الشرط والجزا باق لبقا محله فبقي المحل اليهين ومرا دة
الزوال ما دون الثلاث فانه قد تقدم ان زوال الملك بالثلاث يبطل التعليق فلو طلقها بعد التعليق واحدة
او شئتين فانقضت عدتها ثم تزوجها فوجد الشرط طلقها طلق الملك فمثل ملك النكاح وملك اليهين
حتى لو قال لعبده ان دخلت الدار فانت حر فباعه ثم اشتره فدخل عتق **وتدخل اليهين بعد وجود الشرط**
مطلقا امر سوا وجد الشرط في الملك او غير الملك فان وجد في الملك تدخل الجزا الى يهين ويترتب اليهين
عليه الجزا فان وجد في الملك يخل الى الجزا الى يهين ولا يترتب عليه الجزا لانعدام الجملة فان قال
ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فارد ان تدخل الدار من غير ان يقع الثلاث فيجوز ان يطلقها واحدة
واحدة وتقتضي عدة فتدخل الدار حتى تبطل اليهين ولا تقع الثلاث مع ثم يترجها فان دخلت الدار البيع
شئ بطلان اليهين فان اختلف في وجود الشرط **فان القول له مع اليهين** لان الزوج يكرر وقوع الطلاق ووجه تدعيه
وسوا كان الظاهر من هذا القول له ان لم تدخل هذه الدار فانت طالق فقالت لم ادخلها وقال الزوج

بلادها لم لا وبهذا ظهر ان التعليق بما ذكرناه اولي من تعديله بعضهم بانه متمسك بالاصل لان الاصل عدم الشرط
والقول لمن سئل بالاصل لان الظاهر ان التعليق بما ذكرناه اولي من تعديله بعضهم بانه متمسك بالاصل لان الاصل عدم الشرط
وصول المال فالقول له وقد جزم به في الفتية حيث قال ان لم يصل ثقتي اليك عشرة ايام فانت طالق ثم اختلفا
بعد العشر وادعى الزوج الوصول واكثر في القول له انتهى لكن صح في الخلاصة والبرائة انه لا يقبل قوله في كل موضع
بغير ابحاث وهي كقولها حينئذ في عدم وصول المال وهو يقتضي تخصيص الموت وجزم به في فتاوى قواه بما يقتضيه
كلام اصحاب الموت والزوج لانها اكلت الموصوعة النقل المذهب لا يخفى **الاذا برهنت** اراقت السنة على
وجود الشرط لانها نوت دعواها بالحجة اطلقة فتأمل اذا كان الشرط عديما فان برهانها عليه مقبول لما في فصوله
المراسي وجامع الفصولي الشرط يجوز انشاءه ببينة ولو كان نفيها كما لو قال لفته لم ادخل الدار اليوم فانت حر فبرهنت
انه لم يدخلها يصح قيل على هذا الوجه امرها بغيرها ان شرطها بغير جنابة ثم ضربها وقال بغيرها بجنابة وبرهنت انه
ضربها بغير جنابة بيني وبينها وان قامت على النفي لقيامها على الشرط حل ان لم تجز مهرة هذه الليلة فامرت طالق
فتشهد انه صلى كذا ولم تجز مهرة في تلك الليلة وطلقت امرته بقولها على النفي صورة وعلى ابحاث الطلاق حقيقة
والصبر للقاصد للصورة كما اذا شهد انه اسم واستنحر وشهد اخر ان اسم ولم يستنحر فتقبل بينة اثبات الاسلام
ولو كان في منها نفي اذا عزم منها اثبات اسلامه ثم رقب صاحب الفصولين بعلامه ثم قال لا يقبل على الشرط وان كان نفيها انتهى
وما لا يبعد انفسا صدقت ان المراق في حق نفسها خاصة لا في حق غيرها والقياس ان لا تصدق في حق نفسها ايضا
لانه شرط فلا صدق فيه كما في الدخول ولحج الاستحسان انها امينة في حق نفسها لا في حق غيرها ذلك ان وجهتها فيقبل
قولها كما في حق العدة والوطى لكنها شاهدة في حق غيرها بل هي شبهة فلا يقبل قولها في حقها هذا اذا لم يصدقها
الزوج اما اذا صدقها اطلقت من نفسها ايضا كما في النهاية فتلحق بغيره الطلاق او كقوله ان حضرت فانت طالق
وفلان او ان كنت تحبين عذاب الله فانت كذا او عذبه حر فلو قالت حضرت او اصب طلقت هي فقط
دون من غيرها الا اذا صدقها الزوج كما تقدم وفي ان حضرت لا يقع بروية الدم فان استمر بلا نكاح وقع من حي رات
الدم اراد قال ان حضرت فانت كذا فبعد ما رات الدم ثلاثة ايام يحكم بالحيض من اول الدم لانه قبيح بروية الدم
انه حيض فيحكم بعد الثلاثة بوموع للزنا في اولها فيجب على المتزوج ان يعينه فقول طلقت من حي رات
الدم وليس هذا من باب الاستعداد وانما هو من باب التبيين قال المصنف في شرح الجمع انه يبين بالاثبات ان حيض من
الابتداء واطهر منه ما في العرقلة عن الحيض لوقال لها عذبه حر ان حضرت فانت رات الدم وصدقها الزوج لا يحكم
بعتمه حتى يستمر ثلاثة ايام فيحكم بعتمه من حي رات الدم لان الدم لا يكون حيضا حتى يستمر ثلاثة ايام و
الظاهر يكفي للرفع فيدفع به العبد استقدام المولى عن نفسه ولا يكفي للاستعداد اذا استمر نبي انه كان حيضا
فصحت من حي رات الدم حتى لو حيا وصلى عليه كان ارثه ارثا لحر لانه يظهر عتقه واستدبرته قوله
ان كان فلان في الدار فانه فانت حر فظهر ذلك في اخر النهار يظهر عتقه بخلاف قوله انت حر فقبل بوقت بشهر وقد
صلى العبد كان حكمه حكم الصيد عند اوصيته لان شدة الصق يثبت مستندا والاستعداد لا يظهر في حق العات والمثالي
فانت طالق الزوج انقطع الدم في الثلاثة وانكرت المرأة والعبد فالقول لها ان الزوج اقر بوجود شرط العتق ظاهرا
لان روية الدم في وقت يكون حيضا ولهذا فهو يترك الصلوة والصوم ثم ادعى عارض يخرج من الدم من ان يكون حيا
حيضا فلا يصدق فان صدقته المرأة وكذا به العبد في الدم الثلاثة فالقول لها وان كان بعد العتق للعبد
انتهى وفي قوله ان حضرت حيضة فانت طالق لا يقع الطلاق حتى ينظر منها ان الحيضة اما مضي العتق
فطلقا او بانقطاع الدم مع اخذ من احكام الطاهرات اذا انقطع لاقولها ان الحيضة اسم للكاملة وكذا اذا
قال نصف حيضة او ثلثها او سدسها وانت طالق مع حيضته بالتأويل في قوله ان صحت بوي فانت طالق تطلق
حيث غبت من يوم صومها لوقال ان صليت صلاة لا يجت الا بصوم يوم كامل وينتفع بخلاف ما تقدم لانه يدل
على حيض الحيض بخلاف ان صحت او صليت فان الصوم فيه يقع على صومه ساعة قال لها ان ولدت غلاما فانت
طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدتها ولم يدر الاول يلزمه طلقه واحدة قضا
وثنتان نكحها ان احتياطا وضعت العدة لانها بينان فايها ولدت او اجت به ويقع حينئذ فيكون معتدة
وانقضت بها بوضع الثاني لانها حامل به فاذا وضعت الثاني انقضت العدة ولخت اليه الاخر به لوجود الشرط

ولم يقع به بشي لان طلاق المقارن لانقضاء العدة يقع ثم اذا كان الغلام او لا وقعت واحدة وان كان اخذ
فتنتان فالواحدة متيقن بها فتلزمه ولا تلزمه الزيادة بالشك والنكاح ان يقع ثنتان لاحتمال وقوعها بتقديم
الجارية حتى لو طلقها واحدة غيرها وكالت امه البرعها لا بعد رجوع اخر احتمال تقدم الجارية ولادة والعدة
منقضية بيقين هذا اذا لم يعلم ايها الاول وان علم الاول منها فلا اشكال فيه وان اختلفا فالقول قول الزوج
لانه منكر وان ولدت غلاما وجاريتين ولا يدرى الاول يقع ثنتان قضا وثلاث نكحها لان الغلام ان كان
اولا او وسطا نطقت ثلاثا واحدة بالغلام وثنتان بالجارية الاولى لان العدة لا تنقضي ما بقي المعلن ولد وان كان
الغلام اخر يقع ثنتان بالجارية الاولى ولا يقع بالثانية بشي ان البينة قد اخلت بالاولى ولا يقع بولادة الغلام
ايضا بشي لانه حال انقضاء العدة فتزد ويثلاث وتبين فيحكم بالاقول قضا وبالكثير نكحها ولو ولدت علامين
وجاريتين يلزمه واحدة في القضا وفي التثنية ثلاث وتبين فيحكم بالاقول قضا وبالكثير نكحها ولو ولدت علامين
بالثاني بشي لان البينة قد اخلت ولا يقع بولادة الجارية ايضا بشي لانه حال انقضاء العدة كما تقدم وان كانت الجارية
اولا او وسطا تقع ثلاث واحدة بولادة اول الغلامين وثنتان بولادة الجارية فتزد ويثلاث واحدة وثلاث ويلزمه
الاول قضا وبالكثير نكحها ولو قال لها ان كان غلاما فانت طالق واحدة وان كان جارية فتنتين
فولدت غلاما وجارية لم تطلق لان العمل اسم للكل فالتم بكن الطلج جارية او غلاما لم تطلق **وكذا لو قال**
ان كان ما في بطنك غلاما والمسيلة كجاليها لان كلمة ماعامة ولو قال ان كان في بطنك والمسيلة كجاليها
وقع الثلاث كذا في تبيين الكثر علق الثلاث يستتبي بان قال ان كنت ابكس واباعمر فانت طالق يقع العلق
ان وجد الشرط الثاني في الملك والا بان وجد الاول في الملك والثاني في غيره لا يقع علق الطلاق الثلاث او الحق
بالوطى لم يجب عليه الصبر بالثلاث يعني لو علق الطلقات بالجماع بان قال امراته ان جامعته فانت طالق ثلاثا
فجامعها ووقع الطلاق عليها بالتاخي الثاني ثم لبث بعد الادخال ولم يخرجها بعد وقوع الثلاث لم يجب عليه
المهر وكذا لو علق به الصق بان قال لسته ان جامعته فانت حر فخرجها صرة فجامعها عتقت ان التاخي الثاني ثم اذا لبث
ساعة لا يجب عليه العتق ولم يصبر بها بمرأيتها بالثلاث في الطلاق **الرجعي الا اذا اخرج ثم اوجع ثانيا فيصير**
مراسما ووجب عليه مهر المثل لا يستتار ارجع الى المسلمين كما وقع في الكثر وهذا عند محمد وقال ابو يوسف يصير
مراسما لوجود المساس بشهوة وهو القياس ومحمد ان الدوام ليس يتغير من البضع على ما تقدم من صلته بخلاف ما
اذا اخرج ثم اوجع وجزم صاحب الكثر وغيره من اصحاب المتن بقوله محمد دليل على انه المختار وهو يجب الحد
بالايلاج ثانيا اذا كان الطلاق المعلق بالوطى لا ينافي في جرح العتق وان كان جرحا لما فيه من شبهة
انه جماع واحدا بالنظر الى اتحاد المقصود وهو فضا الشهوة في المجلس الواحد وقد كان لها اوله غير موجب للحد
فلا يكون اخره موجبا له وان قال طلقت انها على حرام كافي العراج ولما قيل ان يقول اذا اخرج ثم اوجع في العتق ينبغي
ان يجب الحد لانه وطى في ملكه ولا في شبهة وهي الصلة بخلاف الطلاق لوجود العدة وجوابه ما ذكر في الكتاب
ان هذا ليس بان يتأخر من وجه اتحاد المجلس والمقصود انتهى **لا تطلق زوجته الجديدة في قوله ان تكتمها**
عليك فهي طالق اذا نكح عليها في عدة البائين لان الشرط بوضوح ان الزوج عليها ان يدخل عليها من ينارغها في
في الفراش وبما سمعها في القسم ولم يوجد ولو وجد ذلك في عدة الرجعي طلقت كافي العتق تلاقا عن شرع فلا مسكين
قال لها انت طالق ان نشأته مضلا مسوعا لا يقع وان ماتت قبل قوله ان نشأته ولا يشترط قصد ولا
العلم بمناه فدخلت كثر المتن عن بيان هذه الشروط ومن هنا شرع في بيان احكام الاستتار وهو بيان بالا او باجر
اضرتها ان ما يورثها لم يدر يحكم الصدور هكذا عرفه اهل التحقيق وهذا يشمل المقتل والمنقطع والحق الاستتار به
بالتعليق لا شرا كها في منع الظلم من اثبات موجبة الا ان الشرط يمنع الكل وذكر اداة التعليق ولكنه ليس على مذهب
الطريق لانه لا يمنع الا طاعة والشرط يمنع الغاية كما يفيد اكرم بني تيم ان دخلوا وعظما الاستتار اسم توقيفي قال جل جلاله
ولا يستغنون ان يقولوا ان نشأته واما اثبت حكمه في صبيغ الاضواء ان كان انشا ايجاب شرعا لا في الامر والنهي فلو قال اعتق
عبد انشأته لا يعمل الاستتار فلم يعتقه ولو قال بع عبدك هذا انشأته كان له ما يورثه بعه قبل ان ياتي ايجاب بيع
لمن فاحتاج الى ابطاله بالاستتار وذكر ليس الا ذلك والامر لا يقع بلز المقدرته على عزله فلا حاجة الى الاستتار فيجب
اعتبار صحته كالطلاق والبيع بخلاف ما لا يتصور به كالصوم لا يرضه لوقال لو ت صوم عذ ان نشأته له اداوه بتلك

لزم

النية قيد ثانيا لان اتصاله لانه لو كان بينهما سكوت كثر بلا ضرورة ثبتت حكم الطلاق الاول بخلافه اذا كان السكون
بالجنس او النفس وان كان منه بد او باسالة غيره فله او كان بلسانه فله وطال في تزوجه وكذا لا ينقطع بظن النكاح
بينه وبين ما قبله حتى لو قال انت طالق يا زانية ان شأه يصح الاستنساخ في الحائض والغائض لا يبطل النية
ولذا قال في المختار باب اليمين لو قال انت طالق رجعا ان شأه يقع ولو قال يا زانية لا يقع لان الاول يعود دون
الثاني وفيدنا بكونه سموعا لما في الحائض من قوله ومن نزوط صحة الاستنساخ عند استنساخ رجعه ان يكون
سموعا بحيث لو قرب انسان اذنه الى فيه يسمع ويصح استنساخ الاصل انقروا قوله وان مات قبل قوله لو وصل الى
لا يقع الطلاق المفروض بالاستنساخ ولو مات الزوج قبل الشرط وقع الطلاق اذ لم يتصل بكلامه الشرط ولا بشرط
اليمين واليمين بنافي الموجب لا يبطل وان مات الزوج قبل الشرط وقع الطلاق اذ لم يتصل بكلامه الشرط ولا بشرط
فيه ان ياتي بالنية عن قصد او عن علم بمعناه حتى لو ان بها من غير قصد جازها لا يقع الطلاق فلو شهدوا انه
استثنى بطلا وهو لا يذكر قالوا ان كان بحال لا يدرك ما يجري على لسانه لغضب جاز له الاعتماد على قول الشهود ولا الاكراه
في الجرح وقيل قوله ان الزوج ان شاء امر الاستنساخ وانكرته الزوجة في ظاهر الروي عن صاحب الذهب وقيل
لا يقبل قوله في دعوى الاستنساخ وعليه الاعتماد قال في الحائض لو قال الزوج طلقك اسروا قلت ان شأه في ظاهر
الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في النكاح خلافا لابي يوسف ومحمد فقال على قول ابي يوسف يقبل قول الزوج
وعلى قول محمد لا يقبل ويقع الطلاق وعليه الاعتماد والعقود احتياطي امر الزوج في زمان على ان الناس الفساق
انتهى وهذا كله اذا انكرته كفتونا به اما اذا لم يكن له منازع في دعواه الاستنساخ فلا كلام في قبول قوله قال الحق
الكافي فقه فرجع طلق اخلع ثم ادعى الاستنساخ او الشرط والمنازع لا يشكل في ان القول قوله وكذا اذا كذبت
الزوجة فيه ذكر في الحاشية كلاما مجمعا في الجرح ولو شهدا عليه بان طلقها او اخلاها بغير الاستنساخ وقال لا لم يستثن
قبلت وهذه من المسائل التي يقبل فيها الشهادة على التوفيق ان لم ينفذ على التوفيق قال لا لم يسمع منه غير لفظة الطلاق
والعلم والزوج يدعي الاستنساخ في المحل القول قوله وفي فوائد شمس الامة لا رجوع ولا شفع دعوى الاستنساخ اذا
عرف الطلاق بالنية بل اذ عرف باقراره ومثله اذا قال الصبي اعقبتك اسروا قلت ان شأه لم يثبت وفي الفتاوى
تلك للنسب لو ادعى الاستنساخ وقالت بل طلقني فالقول لها ولا يصرف الزوج الانية بخلاف ما لو قال لها قلت لك انت
طالقت ان دخلت الدار فقلت طلقني فبغير القول قوله ثم قالوا الذي عنده ان يظن ان كان الرجل معروفا بالصدق
والشهود لا يشهدون على التي بينهم ان يوصيها في المحل من عدم الوقوع بقصدتها وان عرفت بالنسب وجعل حاله
ينبغي ان لا يوصي بقول المانع لفظة الفساد في هذا الزمان انتهى وقد علمت ما هو المعول عليه وانه اعلم وحكم من
لم يوفق على مشيئة فيما ذكره **الامر والجن** والملايكة والملائكة ولا ينعى في الخلف من يوقه له عليها كان لها
زيدانه فليكن له يعتبر فيه مجلس علمه فان شأه فيه طلقته والاخرج الامر في يده وصورة شيتة ان يقول شيت
ما جعله الى فلان ولا يشترط فيه نية الطلاق ولا ذكره في الجوهره ولو علمه بمشيئة امه ومشيئة من يوقه على مشيئة
كما اذا قال ان شأه وشأه فلا وقوع وان شأه يركب في الجرح من الى البدن والبع وان شأه يركب ان الى ما كان معناها
فدخل الان شأه او ما شأه او اذا شأه او ان شأه او من لم يشأه **قال انت طالقت ثلاثا وثلاثا ان شاء**
اوانت حر وحران شاء اسه طلق ثلاثا وثلاثا وعنف الصبي وقال لا يطلق ولا يمتح لان النكر ان شأه في كلامهم
فيحتمل عليه تصحيح الكلام فلا يبطل به اتصال الشرط وله ان اللفظ الثاني لغوا لا ينفذ فوق ما نصبه الاول والاول
لكونه ناكلا للفصل بالاول ونفي الموقوف عن اتصال الشرط به فيقع وعلى هذا الخلاف لو قال انت طالقت وطالقت
وطالقت ان شأه بخلاف ما لو قال انت طالقت واحدة وثلاثا ان شأه حيث يصح الاستنساخ ولا يقع به شئ
اجماعا وكذا يقع الطلاق بقوله **ان شأه انت طالقت** فانه نطق عند ابي حنيفة ومحمد وتعلق عند ابي يوسف
له انه يبطل متصل باليمين فيبطل حكمه كما لو اخرجه الى الموضوع لا يربط باليمين هو الفاعل اذا انتهى انتهى
استثنى الارتباط في قوله انت طالقت فغير اخلا في تأخير المنزلة فانه حيث يقع غير يتوقف عليه صدر
صدر الكلام كذا قاله ملا خسر واخذ من كلام شارح الجمع فانه نسب الى ابي يوسف القائل بالتحقيق عدم
الوقوع واليهما الوقوع نقل الى ما نقله حاشي خا في هذه المسئلة من ان عدم الوقوع قول ابي يوسف و
الوقوع قولهما وفي الجرح ولو قدم المشيئة ولم يات بالناسحت المشيئة ولا انطلق لكونه ابطلا وعليه التقى

كافي الحائض وهو الاصح كما في البراريق من بالحنها الى ابي يوسف وفي مجمع البحرين حكى خلافا فيه فقال وان شأه
انت طالقت بطلت تعلقاتها وتعلقها فادانه يقع عند ابي يوسف ككوبه تعلقاته عنده والشرط فيه
الفا في الجواب المتأخر فادالم ياتي به لا يتعلق فيتجزى ولعن المشيئة ولا يقع عند ابي حنيفة ومحمد لانه
ليس بتعليق هذا ما يقتضيه ما في المتن كذا ذكره في حاشية في حاشية وفي الزيلعي وابن الهمام وغيرهما وتعلقه في
الخلاف فيلزم اذا صلح لا يخلف بالطلاق وقاله حنث على التعليق لا الابطال وهو يعتبر بالاكيد فاصلا قال ابن الهمام
ولو قال حر وحر بلا او واستثنى لا ينعى في اصله لا خلافا لظهور التاكيد وقياسه اذ كرس ثلاثا بلا او او
ان يكون مثله ولو قال صبره وعنفك ان شأه صح فلا ينعى خلافا في حرج لان عطف النقص انما يكون
نفسه لفظ الاول فلا يصح انتهى **وبانت طالقت عشية امه او بارادته او بحبته او برضاها** لا انطلق
لانه تعليق بالابوقف عليه لقوله ان شأه ان البيا للالصاق وفي التعليق الصاق الجرح بالشرط وان اضاف
ان المذكور من النية وغيرها الى الصبر كان ذلك **فليقتصر على المجلس** فان علمه الصبر في المجلس وشأه
وقع الطلاق وان قال يا امه او بحكمه او بقضايه او بادته او بعلمه او بقدرته يقع في الحال اصيل
اليه تعالى او الى الصبر اذ لم يراد منه التقييد فاقوله **انت طالقت بحكم القاضي** وان قال ذلك بالام
يقع في الوجه كله اذ قال انت طالقت بمشيئة امه او لامه او حكمه الى اخره فان طلاق يقع في الوجه كله
اضاف الى امه تعالى او الى الصبر لانه تعليل الابعاء كقوله طالقت لرحول الدار وان كان ذلك بحرف في ان
اضاف الى امه تعالى لا ينعى الطلاق في الوجه كله لان في معنى الشرط في يكون مما لا يوقف عليه الا في العلم فانه
يقع في الحال لانه يذكر للعلوم وهو واضح ولانه لا يقع عنه تعالى بحال وكان تعليقا بما موجود فيكون يقبح
ولا يلزم القدرة لان الملاح هنا التقدير وقد يقدري شيئا وقد لا يقدري حتى لو اراد حقيقة قدرته يقع في الحال كما في
القدرين نقل عن الحاشي قال والاوجه ان يراد العلم على مفهومه واذا كان في علمه تعالى انها طالقت فهو فرغ
تحقق طلاقها وكذا تقول القدرة على مفهومها ولا يقع لان معنى انت طالقت في قدرة امه ان في قدرته وهو قوعه
وذلك لا يستلزم سبق تحقيقه يقال للفاسد الحال في قدرة امه صلاحه مدمع علم تحقيقه في الحال انتهى **وان**
اضاف الى الصبر كان تليكا في الرابع الاول فيقتصر على المجلس تعليقا في غيرهما وهي الستة الباقية فالحاصل
ان الالفاظ عشرة اربعة منها للتعليل وهي المشيئة واخوانها وستة ليست للتعليل وهي الامر واخوانها والكل
على وجهي اما ان يضاف الى امه تعالى او الى الصبر وكل وجه على وجهه ثلاثة اما ان يكون باليا او بالام او بغير
انت طالقت ثلاثا الا واحدة يقع ثنتان وفي الاثنيتين يقع واحدة وفي الاثلاث يقع ثلاثا شرع في بيان
الاستنساخ وهو في الاصل نوعان وصفي وعرفي والعرفي ما تقدم من التعليق بالمشيئة والوصفي هو المراد ها وهو
بيان بالا واحدة اخوانها ان المستثنى لم يدخل وانما اختلفوا هل اريد ما بعد الا بالصدر فاشترى الاصوليون انه
لم يرد وكلمة الاقضية عليه وجعاجة على انه اريد ما بعد الام اخرج وحكم على الباقي فقي قوله على عشرة الا
الاسعة اريد عشرة وحكم على سبعة فارادة الصنف باق بعد الحكم ولا بد فيه من الاتصال كما تقدم في انت طالقت
ان شأه لان كلاهما استنساخ ويبطل الاستنساخ بربعة بالسكينة اختيارا وبزيادة على الاستنساخ كانت طالقت
ثلاثا الاربع وبالسواة باستنساخ بعض الطلاق كانت الطالقت الانصاف كذا في البراريق وراد في الحاشية خاصا
فقالوا للناس ما يورسون الى تصحيح بعض الاستنساخ وابطل البعض كما لو قال انت طالقت ثلاثا ثنتين وثنتين
الاثلاثا ولو قال انت طالقت ثلاثا فلا لانه الا واحدة وقع ثنتان ولا يصح النكاح فاصلا لانه للتاكيد كما في الولولي
واشار باستنساخ الثنتين الى جواز استنساخ الاكثر وبه مره الزيلعي حيث قال يصح النكاح استنساخ البعض من الثلثة
سوا استثنى الاول والاكثر وهو ذهب الكوفي الى ان النكاح انهم وقال ابن مالك هو الصحيح ولا يصح استنساخ الكل
لانه لم يبق بعد شئ يصير تليكا به وصاروا اللفظ اليه اشار الى هذا في المختصر بقوله وفي الاثلاثا ثلاث
لو قال لها انت طالقت ثلاثا الاثلاثا يقع ثلاثا ويبطل الاستنساخ لكونه استنساخ الكل من الكل وهو باطل
قال في الجوهره واختلفوا في استنساخ الكل قال بعضهم هو رجوع وقال بعضهم هو استنساخ فاسد وليس برجوع
وهو الصحيح لانهم قالوا في الموصي اذا استثنى جميع الموصيه فانه يبطل الاستنساخ والوصية صحيحة ولو كان رجوعا
لبطلت الوصية لان الرجوع فيها جائز انتهى ولو قال انت طالقت الا واحدة يقع ثنتان كما في السراجية ووجهه

انه يجعل استئمان ثلاث مقدر لانه كل الجسر فيصير الطلاق اليه **يضم** في الاستئمان كونه من المستثنى كذا وبعض
من جملة الكلام الذي يحكم بصحته فلو قال انت طالق عشرة الاستئمان فيقع واحدة وان كان
لا صحة له الكلام حكما وقوا لانا لا يصح استئمان الطلاق اذا كان بلغ المستثنى منه بان قال نسأ طوالت الا
نسأ واما اذا كان بلغ غير ذلك لفظ فصيح للمساواة في الوجود لا تمنع صحته ان عمر وضعا لانه تعرف
وضعي فلو قال امرأة طالق الالهة وليس له سواها لا تطلق كقول نسأ طوالت الازنية وهذا عمدة
وبكرة واوصيت بثلاث ملى الالهة والثلاث الالهة فيه وعيد احراق الافلانا وقلنا ونسأ الالهة اخراج
بعض التطبيق لغير خلاف ايقاعه فلو قال انت طالق ثلاث الانصف تطليقة وقع الثلاث في
المختار وهو قول محمد رحمه الله تعالى وقيل على قول ابي يوسف شتان لان التطبيق لا يتجزئ في الايقاع فكذا في ال
الاستئمان فانه قال الواحدة والحوار ان الايقاع انما يتجزئ بمعنى في الموقع وهو لم يوجد في الاستئمان فيجوز
فيه فصار كلامه عبارة عن تطبيقين ونصف فيطلق ثلاثا **سالت الراه الطلاق فقال انت طالق**
خمسین طلاقه فقلت الراه ثلاث تكفي فقال ثلاث لك والبواقي لصواحبك وله ثلاث نسوة
غيرها تطلق الحاطة ثلاثا لغيرها اصلا كذا في الدور والفرع غير الى واقعات الصدر الشهيد وفي
الاول لانه انت طالق ثلاثا الواحدة عز او قال الواحدة ان لم يمت فلانا يصير قايلا انت طالق ثنتين عز او ان
لم يمت فلانا لو قال انت طالق ثلاثا الواحدة للسنة كانت طالق ثنتين للسنة عند كل طهر تطليقة واحدة
لانه صار كانه قال انت طالق ثنتين للسنة وثم في المحل كذا في البحر **باب** في بيان احكام طلاق
الريض لما مرغ من بيان طلاق الصحيح باقسامه شرعى في بيان اقسام الرريض اذ الرريض من العوارض وتصور
فهو مريض ضروري اذا شك ان فهم المراد من لفظ الرريض اجلى من فهمه من قولنا معنى يزول بجمله في بدن الحي
اعتزال الطبايع الاربع بل ذلك مجرى مجرى التعريف بالاخر والراية هنا من عجز عن القيام بجواحه خارج البيت
كعجز القتيبة عن الاتيان الى المسجد وعجز السوقي عن الاتيان الى دكانه فاما من يذهب ويحيى فلا وهو
الصحيح وهذا في حقه اما في حقها فيعجز عن العجز عن القيام بمصلحتها داخل البيت كذا في البرهان وليس الحكم هنا
مقتصر على الرريض بل المراد من جراح عليه الهلاك غالبا وان كان صحيحا ومن ثم قلت **من غالب حاله الهلاك**
بمرض او غير بان اضناه مرض عجز به عن اقامة مصالحه خارج البيت هذا في حق الرجل واما المرأة
لا تحتاج الى الخروج من البيت في حوائجها فلا يعجز في حقها هذا الحد ولكن اذا كانت بحيث لا يمكنها الصعود الى
السطح فهو مريضة ايضا فمن يقضها في البيت وهو يشكى لا يكون قال لان الانسان فلما جملوه عنه هو الصحيح او
بارز جلا في الحاربة او قدم ليقتل من قصاصا ورجم فار بالطلاق فقوله من مبتدأ وقوله فار خبره ومن
الشارح من قال اذا قدم للقصاص لا يكون فار لان الصعود يوجب اليه بخلاف الرجم وعلى الاول الاعتقاد ذكره الزيلعي
وقد ذكر الصنف حكم الصحيح المحقق بالريض هنا وهو من كان غالب احواله الهلاك كفي المتأخرة وغيرها و
ودخل تحتها من كان راكبا السفينة اذا انكسرت وبقى على لوح او افرسه السبع وبقى فيه كذا ذكره الزيلعي و
لا يبيع تبرعه الامن الثلث فلو ابانها طابعا وهو كذلك امر مريض ومات بذلك السبب او بغيره في العدة
ورثت لا فرق بين ما اذا مات بذلك السبب او بسبب اخر كالريض اذا قتل قال في المحل جامع الفصولين ثم
من له حكم المرض لو طلقها ومات في العدة نزلت في العدة طعن فيه عيسى ابن ابيان فقال لا تترثه اذ مرض الموت ما هو سبب
صاحب الفرائض لو ابانها ثم قتل نزلت في العدة طعن فيه عيسى ابن ابيان فقال لا تترثه اذ مرض الموت ما هو سبب
للموت ولم يوجد ولكننا نقول قد نزل الموت بمرضه حتى لم يصح حتى مات وقد يكون الموت سببا فلم يتيقن بهذا
ان مريضة لم يكن مريضة ومات وان حقا لم يكن ثابتا في ماله كذا في تبيين الكثر والجرح وقد بالعدة لانه لو مات
بعدها لترث لان الرخصة سبب ارثها في مرض مريضة والزوج قصد ابطاله فبرء عليه وقصد بقاءه عليه
لرثين انقضا العدة دفعا للضرر عنها وقد امكن لان النكاح في العدة يقع في حق بعض الاثار بخلاف ما ينبغي في حق
ارثها من خلاف ما بعد الانقضاء لانه لا مطان والزوجية في هذه الحالة ليست بسبب لارثه عنها فيسقط في حقه
خصوصا اذا رضى به وقد بقوله ابانها وهو كذلك لانه لو طلقها رجعا ومات في عدتها ورثته مطلقا سوا كان
في الصحة او في الرض لبقا الزوجية بينهما حقيقة حتى لو طلقها ورثها اذا مات فيها ولا يشترط اهليتها لارث وقت

الطلاق بل يورث مريضة حتى لو ماتت في الرجم مملوكة او كاتبة ثم اعتقت او اسلمت في العدة ورثته واطلق البائين فمثل
الواحدة والثلاث وقد بقوله طابعا وهو ما لا يدينه وقد طاعه كثير من النوق لانه لو اكرهت على طلاقها ابانها
نزلت لو اكرهت على سواها الطلاق فانها تترث كفي القية وفي جامع الفصولين خلافا فيه وقد بقوله وهو كذلك اختار
عما اذا طلق بائنا في الصحة ثم مرضت ومات في العدة فانها لا تترث منه **وكذا تترث طالبة رجعية طلقت ثلاثا لان**
الطلاق الرجم لا يبرئ الطراح ولهذا يجزله وطبعا ويجزى به البراءة فلم تكن يسأ الهياكل راضية بطلاق حقها وكذا
لو طلقها واحدة بائنة وكذا تترث **سائلة قبلت ابن زوجها** يعني ابان الرريض امرأته فقبلت ابن زوجها لا يمنع قبيلتها
الارث اذا البينونة وقعت بائنة لا بتقبلها بخلاف ما اذا بان بالقبيل فانها لا تترث **ومن لاغها في مرضها والى منها**
مريض كذا اما الاول فهو اذا قتل امرأته وهو صحيح ثم لاص في المرض فانها تترث وكذا اذا قتل في المرض فان هذا
لمحق بتعلق الطلاق بفعل الابد لمرأة منه كسابق اذ لا بد لها من الخصومة لدفع العار عن نفسها واما الثاني فهو اذا اطلق
في مرضه وان لم يمت في مرضه اربعة اشهر فلم يقربها حتى مضت العدة ووقعت البينونة ثم ماتت تترث المرأة **وان التي**
صحة وبات به بالايلا في مرضه او ابانها في مرضه فماتت او ابانها فان تلت واسلمت فماتت لا
ترث منه لانه لا بد ان يكون الرريض الذي طلقها فيه مرض الموت فاذا صح تيقن انه لم يكن مرض الموت واما اذا ابانها فان تلت
فاسلمت فلما تقر من انه لا بد ان تسفر اهليتها لارث من وقت الطلاق الى وقت الموت واطلق البائين فمثل الثلاث
والواحدة وانما يارثها الى انها لو كانت كاتبة او مملوكة وقت الطلاق ثم اسلمت او اعتقت لا تترث وقد
بالبائين لان المطلق رجعا انما يشترط اهليتها لارث وقت الموت ولو ارتد للمسلم فمات او لحق بداء الحرب وله
امراة مسلمة في العدة ورثت ولو ارتدت المرأة فماتت او لحقت بداء الحرب مريضة لم يورث منها وان كانت مريضة
فارتدت ثم ماتت ورثت الزوج منها استحسانا لان العدة حصلت بعد انقضاء حقها بها كذا في البحر **كلا تترث**
لو طلقها الزوج طلاقا رجعا فماتت ابانها ابن الرريض كالوطا وعنه حال قيام النكاح وفي الحاشية لو طلق
ابن زوجها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورثها الزوج استقسانا انتهى **وابانها بالبرها او اختلعت منه او**
اختارت نفسها بقوله لم تترث لانها رضىت باطلاق حقها لارثها بالعدة في الاول وبما شرحتها العدة في
الاخيرين فبالبائين لانها لو سألته الرجم فطلقها لا يمنع ارثها لما قدمنا انما رخصة حقيقة وخبر يكونه طلق
بامرها لانها لو طلقت نفسها بائنا فان تترث لان المطلق لارث اجازته كفي القية وبشأن اذا فارقه بسبب
الحب او العنة او خيار البلوغ والعقد فلا تترث لرضاها ولو كان الزوج محصورا او في صف القتال او قايما
بصالح خارج البيت مشكليا او محمورا او محبوسا بقصاص او رجم لا تترث لانه لا يعل خوف الهلاك في
هذه الصور وكذا راكب السفينة قبل خوف الغرق والحال قبل الطلق والمحصور بالمنوع سوا كان في حصن او حصي
وكذا من نزل بسبعة او مخيف من عدو **والحمل تكون فارة بلبسها بالخاص** لم يذكر في غالب النوق حكم ما اذا
وقعت الفرة من قبلها في مرضها ولا يخفى انه لما تعلق حقها باله في مرض مريضة نقلت حقة بالها في مرض
موتها فلو باشرت سبب الفرة وهي مريضة ومات قبل انقضاء عدتها ورثها كالو وفقرت الفرة باختيارها نفسها
في خيار البلوغ والعقد او به بتقبلها ابن زوجها وهي مريضة فانها من قبلها ولا يمكن طلاقا وهذا ظاهر
وبشأن كونها فارة بلبسها بالخاص وهو الطلاق لا يتيقن الكثر والحامل لا يكون فارة الا اذا جأها الطلق
حلا فالهالك بعد ما له اسنة اشهر وهو توقع الولادة في كل ساعة قلنا لا يخاف منه الهلاك قبل الطلق فلا
كما لا يتيقن قبله احوال الاسقاط في كل ساعة واذا وقعت الفرة بينها بسبب الحب او العنة او اللعان وهي مريضة
فخرج الشارع على انها كالاول وفي الحاشية ونقله في فتح القدير عن الجامع انه لا يترث لانها طلاق وكات
مضافة اليه وعن ابي الحسب والجامع ايضا مقتضى عليه وجزم به في الكافي وكان هو الذي ذهب كذا في البحر **اذ علق**
الريض طلاقها بفعل اجنبي او عجز الوقت والتطبيق والشرط امر والحال انها في مرضه او علق طلاقها
بفعل نفسه وهما من التعليق والشرط في المرض او الشرط فقط فيه او علق طلاقها **بفعلها ولا بد لها منه** كالاكل
والشراب ولام الابوين وقضا الدين واستيفاء **وهي في المرض او الشرط فقط** فيه وجواب اذا قوله ورثت المرأة تكون
لكون الزوج فارا **وفي غير هذا** من هذه الصور المذكورة كانه لا تترث المرأة وهو ما اذا كان التعليق في الصحة وفيما اذا
علقه والشرط في الصحة في الوجوه كلها او كان التعليق في الصحة وفيما اذا علقه بفعل اجنبي او عجز الوقت او كيف ما كان

اذا علمت بفسادها الذي لها بدنه وانما انترت في هذه الصور فالاحاصل ان المسئلة على ثمانية اوجه لانه اما ان يعلق
بجس الوقت او بفعل اجنبى او بفعلها او بفعله وكل على وجهين اما ان يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض ولما كان
في المرض فان كان بفعل اجنبى او بجس الوقت لا يكون فاما اذا كان في المرض وان كان بفعله فانه يكون فاما اذا كان
الشرط في المرض فقط وان كان بفعلها فقط فذلك ان كان ذلك الفعل لا يمكن تركه وان كان يمكن تركه لا يكون فاما وان
وان ماتت هي وبقي الزوج ورثها لانها ماتت وهي زوجته ولو قال لها ان لم اطلقك فانت طالق فلم يطلتها حتى
ماتت ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج لم يرثها وكذا لو قال ان لم اترجع عليك فانت طالت ثلاثا فلم يفسخ صلات
ورثته ولو ماتت هي وبقي الزوج لم يرثها كذا في الجرحى الى البدائع وفي الخائفة رجل **قال لامرأته في صحته**
ان شئت انا وفلان فانت طالق ثلاثا ثم مرضت في الزوج والطلاق معا او نشأ الزوج ثم الاجنبى
ثم مات الزوج لا ترث وان نشأ الاجنبى او لم ينشأ الزوج ورثت انتهى والقاعدة فيه ان الطلاق معلق على شئيهما فاذا
نشأ عالم يكن الزوج تمام العلة فلا يكون فاما بخلاف ما اذا خاضت مشيئة الزوج لانه حينئذ تمت العلة به **وصا**
نقضا فاعلى ثلاث في الصحة وبقي الصحة ثم اقر لها بدنه او اوصى لها بشئ فلها الاقل منه ومن الارث
ان قال لها في مرضه كذا طلقا وانما صحت فانقضت عدتها ففسدته ثم اقر لها بالاول او اوصى لها به او اباها بالاول
ها في مرضه فاقترعها او وصيها مات فلها الاقل منه ومن جرحها وان خيرون حرف من في قوله فلها الاقل منه
ومن الارث ليد صلح لافعل التفصيل اذ لو كان لوجب ان يكون الواجب قبل كل واحد منهما وليس كذلك بل جرح
من للميان وافعل التفصيل استعمل باللام فيجب ان يقال او من الارث لانه لما قال الاقل بين الاول باجرها وصلح
الاقل بحرقها وهو من الاخر فلها اجرها الذي هو اقل من الاخر فتكون الواو بمعنى او او يكون الواو على معناه
صاكن ليراد المجرع بل يراد الاقل الذي هو الارث قارة والموصى به اخرى فتكون الواو للجمع وهو ان الاقلية
ناية لكن بحسب زمانين **كمن طلق ثلاثا باسرها في مرضه ثم اوصى لها او اقر لها الاقل منه ومن**
الارث منه قال رجل صحيح لامرأته احدكم طالق ثم بين الطلاق في مرضه الذي مات فيه اجرها
صار الزوج فارا بالبيان واذا صار فارا به فترث الزوجة منه لانه الزوج لانه انشأ في حق الارث للتمتع
وتماه في الكافي وفيما بالمرض يكون مات فيه لان صحتها لا يعلق بماله الله فلو طلقها في مرضه ثم ماتت وهي
في الصحة لا ترث منه ولو طلقها في مرضه ثم قتل او مات من غير ذلك المرض غير ان لم يرث فلها البوار لانه
قد اتصل الموت بمرضه كما في الجرحى الى الظهيرة والبدن في الباين ان تكون اهلا للبراءة وقت الطلاق
والموت وما بينهما ولا يشترط علمه من الزوج باهليتها امر المرأة **البراءة فلو طلقها بايها في مرضه وقت**
كان سيدها اعتقها قبله ولم يعلم به كان فارا فترث منه وكذا لو كان تحت كتابية فاسلمت فطلقها
الزوج ثلاثا وهو لا يعلم باسلامها كما في الجرحى الى الظهيرة بخلاف ما لو قال **الامة انت حرة عذرا وقال**
الزوج انت طالق ثلاثا بعد ان علم بسلامة المولى كان فارا او الابان لم يكن عللا لا ترث في الخائفة لانه
وقت التعليق لم يقصد ابطلا حقها حيث لم يعلم وان صارت اهلا قبل نزول الطلاق ولم تكن حرة وقت
التعليق لان عتقها صانف بخلاف ما اذا كانت حرة وقت نزول الطلاق ولم يعلم به لانه امر حكم فلا يشترط العلم به ولو علق
طلاقها بمرضه كما اذا قال ان مرضت فانت طالق ثلاثا يكون فارا لانه جعل شرط الحث المرض مطلقا كما في
الاولولية وصحة في الخائفة وبطلان خلاصه ما اذا وكل بطلاقها وهو صحيح ثم مرض فطلق المولى بشرط ان يعقد
على عزله لما اذا لم يستطع عزله حتى طلقها في مرضه لا ترث منه كما في الظهيرة وفي الاولولية لو قالت بعد مودة
طلقني بمرضه ثلاثا وكذا الورثة في الطلاق في المرض ورثته لانهم يدعون الحرمان بالطلاق في الصحة
وهي تنكر فيكون القول بطلانها كما لو قالت طلقني وهو نائم وقالوا في البيضة كانه القول لها **ولو باشرها**
المرأة سب الفرقة وهي برؤية امرها الى ان يرضى وماتت مثلا **نقضا العدة ورثها الزوج كما**
اذا وقت الفرقة بينهما باختيارها نفسها في حيا والبلوغ والنفق او بتقيلها ابن زوجها وهي
برؤية فانها من قبلها ولما لم يكن طلاقا وهذا ظاهر بخلاف وقوع الفرقة بالحج والعدة والعان على المذهب
ذكره في الخائفة ونقله في فتح القدر عن الجامع لانها طلاقا فكانت مضافة اليه وعزله في المحصل الى الجامع ايضا
مقتضا عليه وجزم به في الكافي قاله مولانا في بحره فكان هو المذهب **وقيل هو الاول** فبينهما قاله الزيلعي في شرحه

الكثر

الكثر ولو ارثت ثم ماتت او حقت بل ان الحرب فان كانت الردة في المرض ورثها زوجها استحقاقا والا
بان كانت الردة في الصحة لا يرثها زوجها بخلاف ما اذا ارثت فقتل او حقت بدار الحرب او مات على الردة فانها ترثه
مطلقا وان ارثها ثم اسلم احداهما ثم ماتت احداهما لم يرثها الا من مات المسلم انترت الردة وان كان الزوج ماتت موثقا
الزوج ورثته المسلمة وان كانت الردة فماتت فان كانت ردة في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة
لم ترث لانه في الخائفة **قال اخر لمرأة ان تزوجها طالق ثلاثا ففعل امرأته ثم اخرجت الزوج عند**
الترجوع لا يصح فارا فلا ترثه المرأة عنده وصداها طلقت عند الموت فيصير فارا وترث المرأة ان الاخرية
لا تحقق الا بعدم التزوج غير هاجرها وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه وله
ان الموت معروف وانضافه بالآخرية من وقت التزوج فكان الشرط مستلزما **هذا باب** في بيان
احكام الرجعة بكسر الراء وقحها والثاني اضع من الاول في المصباح وقال ابن فاسر الرجعة من اربعة الرجل
اهله وقد نكسره هو تلك الرجعة على زوجته وطلاق رجعي او جبري ايضا انتهى وضبطه في الجرحى بقوله في الجرحى
بان يكون الطلاق من غير ان يفسد عدتها حقيقة غير يفرق بين رجعي ولا بعد الثلاث نضا ولا اشارة ولا وضوح
بصفة يترتب من البيونة او تدرج عليها من غير صرف العطف ولا مشيئة بعد اوصفة تدل عليها **هي استدانة**
للملك القايمة في العدة امر الرجعة ابقا النكاح على ما كان مادامت في العدة فان النكاح كما قال في قوله تعالى
فاستوفوا منكم وان الاسئلة استدانة الملك القايمة لا إعادة الزايل فيدل على شرعية الرجعة وقوله
تعالى ويجوز لهن ان يترجعا بغير عذر على ما شرطن او رضاهن وعلى اشرط العدة اذا لم يكن بعدا بغيرها
ومن احكامها ان لا يصح اضاقتها الى وقت المستقبل ولا تعليقها بالشرط كما اذا قال اذا جاءني فقد رجعتك
او ان دخلت الدار فقد رجعتك امرين ونصيحهم الاكره والحدك واللعن واللعن كما في البدائع وفي
الخلاصة وبالعلاوة الرجعي يتجمل الموضع ولو رجعت لا يتجمل وصحة في الظهيرة وفي الصبي فيكون
حالا حتى تقضى العدة بخبر شملت بقوله استدانة الملك القايمة **راجعتك وراجعت امرأتك او رجعتك**
وارجعتك ورددت لك واسكتك ومسكتك يصير رجعا بلائفة لانه صرح فيها بما يوجب حرمة
المصاهرة وبترجها في العدة ووطيها ولو في الدبر على المعتد هذا هو الثاني وهو الرجعة بالفعل وهو
بطل ما يوجب حرمة المصاهرة فان الرجعة بغيره وسوى بين القول والفعل في الصحة للاختراز عن الكراهة
فانها مكرهة بالفعل كما في الجوهره فدخل الوطى والتقييد بشهوة في امر موضع كان فاما اذا قلنا اوجبه
او راسا والنظر الى اهل الفرج بشهوة بان كانت متكية والوطى في الدبر على المفتي به لانه لا يخلو عن سر بشهوة ولا
فرق بين التقييد بالنس والنظر بشهوة منه او بها بشرط ان يصرفها سواء كان بمكينها او فعلته اختلاسا او كان فاما
او مكرها او معتقها بالاداعية وانكره لا ترث الرجعة وفي الجوهره ولو صرفها الورثة بكل بعدهم وانهما
لمسته بشهوة كان ذلك رجعة انتهى ومنه النكاح والترجوع فلو ترجعت في العدة كان رجعة في طاهر الرواية
وعليه الفتوى كما في الجرحى بقوله عن الباين **ان لم يطلق بايها اذا طلق بايها سواء كانت البيونة صفرى او كبرى**
فلا وان ابنت المرأة عن الرجعة فان الامر بالاسكاه مطلق فنقل القادر وندب اعلامها امر اعلام الزوج اياها
بها بالرجعة لانه لو لم يعلم بطلانها ربا يقع المرأة في المعصية لانها قد تزوجت بنا على رضاءها ان الزوج لم يرثها
وقد انقضت عدتها ويطاها الزوج الثاني فكانت عاصية وزوجها الذي اوقعها فيه سببا بترك الاعلام
ولكن مع ذلك لو لم يعلم بطلانها رجعت لانها استدانة للقايمة وليس بانشاء وكان الزوج برجعته حتم في خاله
صحة ونقض الانسان في حاله رجعة لا يفرق في علم الغيب فان قلت كيف يكون عاصية بغير علم قلت اجيب
عنه بانها اذا تزوجت بغير سوا فقد تركت النكاح فوفقت في المعصية لان التقصير حاشا من جهتها وندب
لا يشهد ايضا استرا من التماسد وعن الوقوع في مواقع الشهرة لان الناس عرفوه مطلقا فيتهم بالاعتقاد معها
وان لم يشهد صحة الرجعة وندب ايضا عدم دخوله **بلا ادفعها عليها** فعلها بالنداء والتكليف او صوت
الفعل لتأهب اطلعت فنقل ما اذا قصد رجعتها او لان كان الاول فانه لا يمين ان يرى الفرج بشهوة فتكون
رجعة بالفعل من غير اشتهاد وهو مكره من جهتين وان كان الثاني فلا يمين ان يمد يده الى بطون العدة عليها
بان يصير رجعا بالظن غير قصد ثم يطلتها وذلك اخر اربها بهذا علم انه لا يحتاج الى حمل المحرم على ما اذا لم يقصد

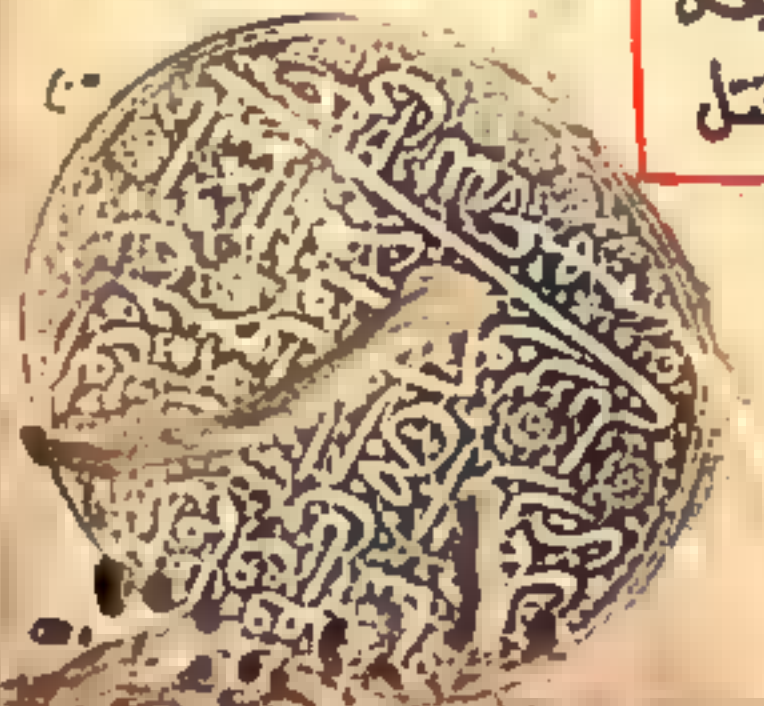
رجعتها لم فعل في الهداية وغيرها حتى قد ملاحضهم منه به وانما هم على اطلاقها كما لا يخفى ومن حرجه
بالاطلاق الوكولي في فتواه ادعاه الى الرجعة بعد انقضاء العدة فيها في عدة من بان فقلت قال
كنت راجعتك في عدتك **فصل في دعواه ذلك** **صحت** الرجعة ان النكاح يثبت بتصادق الزوجين
والرجعة اولي **والله** بان كذبته **لا** يكون رجعة لانه يدعي ولا يثبت له ولا يملك الانشاء في الحال وهو منكراً
فالقول قوله المنكر ولو اقام بينته بعد العدة انه في عدتها قد راجعتها **وانه** قال قد جامعتهما كان
رجعة لان الثابت بالبينه كالنكاح بالما بينه وهذا من اعجاب المسائل فانه يثبت انفسه بالبينه بالواقع
به في الحال لم يكن مقبولاً كما في الجرم من الميسر **قال** **الرجعة** **اسم** فانها تصح وان كذبته
ان الرجعة في ذلك للملكة الانشاء في الحال **خلافاً** قوله لها **راجعتها** يريد الانشاء فتالت بحجية له مضت
عدتي فانه لا يصح لانه هذه الرجعة صادقة حال انقضاء العدة فلا يصح وهذا لانها امينة في الاخبار فوجب
قول لها فادعيت ذلك على انفسا العدة واقرب احواله حال قول الزوج راجعتك فيكون مقارناً
لانقضاء العدة فلا يصح خلافاً ما اذا سكنت ثم اخبرت بالانقضاء لان اقرب الاحوال فيها حال السكنة فيصار
اليه **قال** **زوج** **الامة** بعد العدة **راجعتها** فيها **فصدقه السيد** وكذبته **الامة** او قالت مضت
عدتي وانكر الزوج والموت **فانقول لها** وهذا قول ابي حنيفة لان الرجعة تبقى على قيام العدة والعقل فيها قولها
وقال العقل للموت لان البضع حقه كافتراء عليها بالنكاح **فلو كذب به الولى** **وصدقته الامة** **فانقول له**
ان للموت على الصحيح لان ملكه قد ظهر للحال بخلاف الاول لا اعترافه ببقاء العدة ولا يظهر ملكه معها فالحاصل
انه لا فرق في الحكم بين السليبي وهو عدم صحة الرجعة وان اختلف التصوير وقد يكونها قالت مضت عدتي
لانها لو قالت ولدت يعني انقضت عدتي بالولادة لا يقبل الامة وكذا لو قالت استقلت سقطت سنيي الخلق و
ولمزوج ان يطلب بينها على انها استقلت بهذه الصفة بالاتفاق ولا فرق في هذا بين الامة والحره كذا في فتح القدر
فالت **انقضت عدتي** ثم قالت لم **تتقض** كان له **الرجعة** لانها اخبرت بكذبها فثبت به الحق عليها
كذا في شرح القامية **وتتقطع** اذا ظهرت من الحيض **الاخر** **لمشرة** وان لم **تتفضل** او **عضي** وقت **صلاة**
او **تتقطع** الرجعة ان حكم جرح وجهها من المحضة الثالثة ان كانت حرة او الثانية ان كانت امة لتمام عشرة
ايام مطلقاً وليس للزوجة من الطهارة هنا الا **تتقطع** لانها بمضي العشرة خرجت من الحيض وان لم **تتقطع**
ولا **اقل** من العشرة **حتى** **تتفضل** او **عضي** وقت **صلاة** او **تتفضل** او **عضي** وقت **صلاة** او **تتفضل** او **عضي** وقت **صلاة**
انقطع فيها دونها بحمل عود الدم فلم يثبت جرح وجهها من الحيض فيكون ذلك حيزاً لان مدة الاعتسار من
الحيض اذا كانت ايامها اقل من عشرة واعتسار لم يكد لا **تتقطع** وكذا في وقت الصلاة اذ يعني وقتها صارت
الصلاة دنيافاً ومنها وهو من احكام الطهارات واشتاء في وقت الصلاة الى انه لا بد من خروجه لصبر الصلاة
دنيافاً فيها فان كان الطهر في آخر الوقت فهو ذلك الزمان اليسير الذي تقدر فيه على الاعتسار وتجريه اماماد وبها
وان كان في اوله لم يثبت هذا حتى يخرج جميعه لان الصلاة لا تقصر دنيافاً بذلك وعلى هذا لو طهرت ظهرت في
وقت مهمل كوقت الشروق لا **تتقطع** الرجعة الى دخول وقت العصر واطلقت الاعتسار فشميل ما اذا اعتسرت
ببوء الحمار ولو لم يوجد الا المطلق فانه **تتقطع** الرجعة لاحتمال طهارته وان كانت لا تمضي به لاحتمال النجاسة
ولذا لا يقرب بها ولا **تتزوج** باخر احكاماً في التارخانية وادالم تقدر على المابعد ما طهرت واما ما دون
العشرة فثبتت وصلت فتا **تتقطع** الرجعة لان احكاماً بطهارتها حيث جوز واصلاها بالتيقن **ولو اوج**
اغتسلت ونسبت **اقل** من **عضو** **تتقطع** ولو كان للنسي **عضو** **لا** **تتقطع** الرجعة وهذا استحسنه القيان
في **العضو** **الحمل** ان لا تبقى الرجعة لانها غسلت اكثر البدن والقياس قعوده وان لا تبقى لان حكم الجنابة و
لحيض ما لا يتجرى وجه الاستسقاء وهو الفرق انما دون العضو يتسارع اليه الجفاف لقلته فلا يثبت بعد
وصول الما اليه قلنا بانه **تتقطع** الرجعة ولاجل لما التزوج اخذ بالاحتياط في الرجعة والتزوج بخلاف
العضو الكامل اذ لا يتسارع اليه الجفاف ولا يخفى عنه مادون عادة فافتراق وقد بالسيان لانها لو
تمرت اخلا مادون العضو لا **تتقطع** **طلق** **حامل** **منكر** **وطيها** **فراجعتها** **فان** **بولد** **لا** **قل** من **سنة**
اشهر **صحت** **كالم** **وطلق** من ولدت قبل الطلاق منكر **وطيها** **فراجعتها** **فان** **بولد** **لا** **قل** من **سنة**

في عصيته وقال لم اجامعها فله الرجعة لانها امينة على الدخول وقد ثبت حكمها بالشبوت النسب يظهر الحمل بان
ولدت لاقبل من ستة اشهر فلم يثبت الدخول لم اطاها لانه صار مكذباً بشرعاً ومن صار مكذباً بشرعاً بطلت دعواه
ما لم يتعلق به بائناً من حق الغيب فلا بد من ما اوردته في الكافي بان من اقرب بعد الاخير ثم اشتره ثم استحق من
بيده ثم وصل اليه فانه يومئذ بالتسليم الى المقر له وان صار مكذباً بشرعاً لكونه يتعلق باقرب الحق الغيب بخلاف
مسئلة الرجعة ثم اعلم ان من فزع الاصل المذكور ما اذا اختلف البائع والمشتري في ثمن العقار فقال المشتري
في ثمن العقار اشترى بثلثه بالقر وقال البائع بثلثه بالقرين واقام البينة فان الشفع باخذها بالقرين لان القامح كان
المشتري في افتراءه ومن فزعه ايضا المشتري اذا امتن بالملك للبائع ثم استحق المبيع من يده بالبينه فانه له
الرجوع عليه بالقرين لكونه صار مكذباً في افتراءه حتى قضى القاضي به المستحق والغرض ان في الخلاصة ومنه ما
في الحرص على التخصيص لو ادعى عليه كفاية بمصينة فانكرها فبرهن المدعي وقضى على الكفيل فان له الرجوع
على الديون اذا كانت بامره عند كونه صار مكذباً في انكارها حين قضى القاضي بها عليه وفيه في الخلاصة لا
الصل المذكور في كتاب القضاء الفصل الثالث منه بان يكون القضاء بالبينه اما اذا قضى القاضي باسحاب
الحال فانه لا يصير مكذباً كالمواشترى عبداً واقران البائع اعتقه قبل البيع وكذبه البائع فقضى القاضي بالقرين على
المشتري لم يبطل افتراء المشتري بالعق حتى يصدق عليه وكذا اذا ادعى المدعيون الاية او الامراء على صاحب الدين و
يحمد الدين وعلق وقضى القاضي بالدين على الغريم لا يصير مكذباً حتى لو وجدت بينة الاية او الامراء
تقبل انتهى وكانت دلالة على الوطى ودلالة الشرع افع من مخرج العبد لاحتمال الكذب من العبد ون الشارع فلم
ياقر به ان الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت النسب به قبله لما مر صوابه في باب خيار العيب ان حمل الحاربية
المبيعة يثبت بظهوره قبل الوضع بشهادة امرأة حتى كان للمشتري رد هابيع الحمل قبل الوضع وفي باب
ثبوت النسب انه يثبت بالحمل الظاهر فاندفع ما اعترض به صدر الشريعة على المشايخ بان قولهم له الرجعة
شاهل لان وجود الحمل وقت الطلاق انما يعرف اذ ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الطلاق فاذا ولدت
انقضت العدة فلا يملك الرجعة فيكون المراد به ان راجع قبل وضع الحمل فولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت
الطلاق فلم يوجد تكذيب الشرع قبل وضع الحمل فالصواب ان يقال ومن طلق حاملاً الى اخره ذكرناه في المختصر
صاحباه وانما اخترناه لعدم ورود في عليه اصلاً واما مسئلة الولادة فنصورها انه طلق امرأة التي
ولدت قبل الطلاق منكر وطها فله الرجعة وقد يكون الولادة قبل الطلاق لانها لو ولدت بعدة تقضي
به العدة فتسقط الرجعة **ولو خلا بها ثم انكره** ام الوطى **ثم طلقها** لا يملك الرجعة لان الملك بالوطى وقد
بعبه فصلت في حق نفسه والرجعة حقه ولم يصح كذباً لان نكاح المهر المبرم بناء على تسليم المبدل لا على
القض والمنة بحسب احتياط الاحتمال الوطى فلم يكن القضاء بها قضاء بالدخول بانكاره الجماع وقد بناها بانكاره
الوطى لانه لو قاجا معنها وانكرت المرأة فله الرجعة لان الظاهر يشاهده فان الخلوة دلالة الدخول فان
الخل بها فلا رجعة له عليها لان الظاهر يشاهدها كما في الجرم من الميسر الى الولولجية فان قلت قد تقدم سابقاً
ان الظاهر حجة الدخول للاستحقاق والزوج انما يريد استحقاق الرجعة بقوله قلت احبب عنه بمنع ان
الزوج يريد استحقاق الرجعة وانما يريد استقام ملكه بما يقول ويدفع استحقاقها نفسها والظاهر يمكن
لذلك **فان طلقها فراجعتها فان بولد لا قبل من حولين** **صحت** **تلك** الرجعة يعني راجعها والمسئلة
بحالها والمراد بالصحة ظهور صحة المراجعة السابقة لان العدة لما وصبت ثبت نسب الولد منه وظاهر ان العلوق كان
سابقاً على الطلاق ونزل واحياً قبل الطلاق دون ما بعده لانه لو لم يطاها قبله يزوج للملك بنفس الطلاق
فيكون الوطى بعد الطلاق حراماً فيجب صيانة فعل السلام عنه فاذا حمل واحياً قبل الطلاق نزع الرجعة
ولو قال اذ ولدت فانت طالق فولدت ثم ولدت ولا اخر بيطين فهو رجعة المراد بيطين ان يكون بين
الولادة الاولى والثانية ستة اشهر او اكثر اما اذا كان اقل يكون بيطن واحداً واما ثبت الرجعة لانها طلقت به
بالولادة الاولى ثم الولادة الثانية دلت على انه راجعاً بعد الولادة فيكون الوطى حلالاً اما اذا طالت الاولات
بيطن واحداً ثبت الرجعة لان العلوق الولد الثاني قبل الولادة الاولى وفي كل واحد ولدت **ثلاث**
بيطون يقع الثلاث والولد الثاني رجعة كالثالث وتقدم بالحيز فانها طلقت بالولد الاول وصار

معتدة وبالولد الثاني صار مرجعا في الطلاق الاول اذ يجعل العلوق بالوطى حادث في العدة حملا لا المولود
على الصلاح وطلعت ثانيا بالولد الثاني لان اليقين عقدت دكها وبالولد الثالث صار مرجعا في الطلاق
الثاني لما مر وطلعت ثانيا بالولد الثالث وتعد بالحيض لانها حايض من ذوات الاقتران **والمطلقة الرجعة**
تتبع زوجها اذا كانت الرجعة مرجوة لانها حايض لانها حايض من ذوات الاقتران **والمطلقة الرجعة**
والثلاثين حامل عليها فيكون مشروعا فثبته لكونه رجوعا لانه لو طلق غايبا فلا تتبع الرجعة المعتدة وقتئذ
بالرجعية لان المعتدة من طلاق باين لا يجوز لها التزويج من مطلق الحرة النزل بها وعدم مشروعية الرجعة
لذا في غاية البيان وحجت المعتدة عن وفاة فانها تحدد فثبته لكونه رجوعا لانه لو طلق غايبا فلا تتبع الرجعة المعتدة وقتئذ
لشدة بعضتها فانها لا تقبل ذلك وقد مر جوابان للزوج ان يضرب امرأته على نكاح الرينة اذا طلقها منها لانها
حقه وهو شامل للمطلقة رجعيها في العدة **والخبر بها ان يتبعها ما لم يشهد على رجعتها** لقوله تعالى لا امر
تزوجوهن من يوثقن الاية تزلزلت في المعتدات من الرجعي لسياق قوله تعالى فاذا طلقتم النساء والرجال
الطلاق الرجعي والحرة لم يكن رجعة لان الرجعة مبرورة والاخر لا يجوز والمال المبرور ما يجوز اذا كانت
يخرج بعدم رجعتها اذ لم يخرج كانت رجعة دلالة كما اشار اليه في فتح القدر وغيره واما عدلنا في
الكنز والياسف بها في الجرح من ان مراده من المسافر بها اخرجها من بيتها لا السفر الشرح المقيد بثلاثة ايام
لانها يحرم اخرجها ما دونها ايضا اللهم المطلق لكن لا تكون رجعة دلالة **والطلاق الرجعي لا يخرج الوطى**
عدا عن ذلك واما عند الشافعي لا يحل وطى مطلق الرجعي حتى يراجع بالقول وعندنا الوطى يكون رجعة **فلوطيها**
لا اعتد عليه لانه فعل ما هو مباح له لكن بكونه **الحلوة بها ان لم يكن من قصده المراجعة والا لو ثبت**
القسم لها ان كان قصده المراجعة والا لا يكره كلامها والمراد بالكره كراهة التزويج وان كان من قصده
المراجعة لا يكره وكذا القسم لانه لو ثبت لها القسم فلا يكره اخرجها من بيتها اذ ان المسافر يشبهه فيصير مرجعا وهو
لا يبرئها فيطلقها فتطول العدة عليها حتى لو كان من قصده المراجعة كان لها القسم كما في الجرح في البديع
وتنكح ما تته بما دون الثلاث في العدة وبعدا لان المباحة ذواتها مطلقا الثالثة فيعدم
قبلها ومنع العدة في العدة لا يشبهه النسب ولا الاشتباه في الاطلاق له لا ينكح **مطلقة بها الم ثلاث لو كانت**
المطلقة حرة وتثبت لو كانت امه حتى يطأها غيره ولو كان ذلك الغير من اهله بنكاح ناخذ ونقض
عدتها اطلقه مثل ما اذا كانت قبل الاذول بها او بعده كما مر به في الاصل واما ما عني المشكك في امرأة قبل الاذول
بها ثلاثا فلان بشرطها لا تحليل واما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره في المدخول بها
انتم خصناه ان طلقها ثلاثا مستقرة فلا يقع الا الاول لان الثالث بكلمة واحدة كما ذكر صاحب الجرح في العلامة البخاري
شراح الدوزخا وفي فتح القدر من قوله وقد وقع في بعض الكتب ان غير المدخول بها تحلل بالزوج وهو رواية عظيمة مصدقة
للصواب الاجماع لا يحل لمسلم رآه ان يتلقه فضلا عن ان يفتقره لان في نقله اشاعة وعند ذلك يتفق باب الشيطان في تحييف
الامر فيه ولا يخفى ان مثله ما لا يسوغ الاجتهاد فيه لغوات شرطه من عدم مخالفة الكتاب والجماع نفوذ بانه من الزرع
والضلال ومن مرجه فيه بعدم الفرق مختارات مخالفة لما يحتاج اليه بعد علمه على ما ذكرنا في النوازل والارضية من
مرويات الدين لا يبعد كالحال انهم اتفقوا على الحاجة اليه بعد علمه على ما ذكرنا في النوازل والارضية من
صحة رجوعه من ذميمة ان الاذول بها ليس بشرط في صيرورتها حلالا لا اول ولو قصره قاصر لا ينفذ قضاء فان شرط الاذول ثبت
بالاثر المشهورة ونقلها اذا طلقها الزوج طلاقا قبل الاذول فترجعت باخر فدخل بها تحلل للوطى والاشارة بالوطى الى ان الطوط
الايلاج بشرط كونه عن قوة نفسه وان كان ملفوفا بحرقه اذا كان يكره حرارة الحمل فلو اوجع الشيخ الكبير الذي لا يقدر
على الجماع مساعدة البدر لا يحلها الاول لان تفسر له ويعمل بخلافه في ان له فمؤثرا ولجها فيهما حتى التعلق الثاني ان فانهما
به وخرج المحبوب الذي لم يتلقه بشروط في الحمل فثبته حتى يحل ودخل الخص الذي مثله يباح فبها واراد الم
الذي مثله يباح ونقض امره ويشهر الجماع وقدره نعم الاية بمشترطين واحترافية عن الصغير الذي لا يباح مثله فلا يحلها
واطلق الوطى فانها لا تطلق ما اذا وطئها في حضرة ونفاسا واحرام وان كان غريبا او اشترى بالوطى الى ان المدة لا بد من ان يوطئها
فان كانت لا يوطئها فترجعت الثاني ووطئها لا يحل الاول بهذا الوطى قال في البرزانية تزويج صغيره لا توثق لصغرهما
وطئها زوجها ثلاثا فترجعت الثاني ووطئها لا يحل الاول بهذا الوطى وان كانت توطئ مثلها فوطئها الثاني وحل واسه اعلم

وطوط

وطوط في تعيين الكثر ان يكون الوطى موجبا للفصل قال في وهو القائل الثاني وهو مفيد لما قد رآه فانها لو كانت صغيرة
لا يوطئها الا بوجوب الفصل بالايلاج فيها ويدل عليه اشتراط ذوق العسيلة من الجاني في الصادق المشهور واما
عدلتنا في قول الكثر وغيره بنكاح صحيح الى قولنا بنكاح نافذ يخرج الفاسد والموقوف كالموقوف عليها بعد بيعها او سبيها
وطئها قبل الاذن لا يحلها الا اذا وطئها بعد الاجارة واقصر على الوطى فاذا ان الاثر لا ليس بشرط لانه يشيع **لا يملك بين** فلا يحلها
وطى الولد لانه ليس بزوجه وهو المشرط بالنفس وكذا لا يحل له ملكه بين ما لم تزوج بزوج اخر لو كانت تحتة امة فطلقها فثبتت
ثم انشأها ولو كانت تحتة حرة فطلقها ثلاثا ثم ارتدت ونكحت بدار الحرب ثم استرقها لم تحل له حتى تزوج بزوج اخر ويظل
بها ما انزلنا نظيره اذ طاهر من امرائه او لانها وفرت منها ثم ارتدت والصادق بانه غالي ونكحت بدار الحرب ثم استرقها ونكحت
الزوج الاول لم يحل له ابد **والشرط التيقن بوقوع الوطى في الحمل فلو وطئ بغضا لا تحل الا اذا اجلت** ليعلم ان الوطى كان في قبلها
وقد نظم الفقيه الاجل سراج الدين على بن موسى الهاملي رحمه الله في ذلك نقلا جديدا فقال في الغضا مسيلة محببة لاني من ليس في
غيره اذ امرت على الزوج وحده لثان نال من وطئ بغيره فطلقها فلم يحل فليست **ه** حلالا للمقدم ولا خطيئة لشك ان ذلك
الوطى منها بغيره او بشك في القرينة فان جلت فقد وطئت بغيره ولم يبق الشك لاني من يسه كما لا تحل في التيقن بل الحيل بوقوع
الوطى قبلها حكاه **الوتر وجبت بحجوب** فالمراد بالزانية تزويج بحجوب لا تحل الاول ما لم تحل لعدم الاذول حقيقة وحكما ونقل
ان جلت لوجوب الاذول حكما امتنع في النكاح وبه صرح في فتح القدر وغيره وصح واردة على ما اقصر على ذكر الوطى من احوال المتن
الا ان يحل لهما على ما يم الوطى الحقيقي والمكس **والايلاج في حمل البقرة يحلها والموت عنها لا** صرح بذلك في الفتية لكن يشك عليه
ما عني المحقق من كتاب الطهارة انه لو اتى امرأة وهو عز لا اعتد عليه ما لم يتزل لان العدة مائة من التوارح المستحقة انتهى
والشرط في التحليل ان يكون الوطى موجبا للفصل كما قدناه وقضيه ان الايلاج في حمل البقرة لا يحلها واسه اعلم **وكرو تحريم بشرط**
التحليل وان حلت الاول اكره التزويج الثاني بشرط ان يحلها الاول بان قال تزويجها على ان احلها او قال امرأة ذلك **اما اذا**
اخبر ذلك لا وكان الرجل ما جرد قصد الاصلاح لان مجرد البنية في الجماع الحلال غير معتبر وفيه لعل ما جرد وتاويل اللعن
اذ اشترط الاجرة في البرزانية والمراد بالكره الواقعة في كلامهم هنا كراهة التحريم على ما هو الاصل ان الكراهة عند طلاقها
تصرف الى كراهة التحريم كما مر به الحال ومن صرح بان الكراهة هنا التحريم مولا اذا صاحب الجرح فيه فتستتضي سببا للمعقاب
لاروجه النساء والتزويج وصحى من فروعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلال له لانه لو كان فاسدا لما سماه حلالا ولو كان
غيره وكرو ما عنه وهل يلزم هذا الشرط اذا وقع في البرزانية رخصت المطلقة نفسها في الثاني بشرط ان يحلها وبطلانها
لحل الاول قال الامام النكاح والشرط جائز ان حتى اذا اوى الثاني طلاقها اجرة القاض وصلت للاول انتهى ونقله بعض من شرح الهداي
عن الزويدي في رد المحتار في فتح القدر بان هذا لم يجر في ظاهر الرواية ولا ينبغي ان يعول عليه ولا يحكم به لانه بعد كونه صغير
الثبوت تنبوعه قوا من المذهب لانه لا يشك انه شرط في النكاح لا يقتضيه العقد والعقد في مثله على قسمين منها ما يفسد كالبيع
وكرو ومنها ما يبطل فيه الشرط ويصح العقد ولا يشك ان النكاح ما لا يبطل بالشرط الفاسد بل يبطل الشرط ويصح هو
فيجب بطلان هذا وان لا يجرى على الطلاق ثم يكره بالشرط كما تقدم من محل الحديث وسبق ما وراءه وهو قصد التحليل لا كراهة
انتهى **والزوج الثاني يهدم بالاذول مادون الثلاث ايضا** اكره ان يهدم الثلاث حتى لو طلقها واحدة وانقضت عدتها وتزوجت
ماخر وطلقها وانقضت عدتها من ثم تزوجها الاول بملكه عليها ثلاثا ان كانت حرة وتثبت ان كانت امة ولا يتحقق في امة الاهدم
طلقة واحدة وعند محمد يملك عليها اثنتين في الحرة وواحدة في امة ومراد من ادخل بها ولو لم يدخل بها لا يهدم انما قال في الفتية
ومن ثم قدنا بالاذول وقد اختلف صاحب الكنز وغيره من اصحاب المتن وقد اخذ ابو حنيفة وابو يوسف فيها بقول
بشان الصحابة رضي الله عنهم كابن عباس وابن عمر واخذ محمد بن قيس الاكابر كهم وعلي رضي الله عنهما واصل ما استدلوا به في
الاصول والفرع من قوله صلى الله عليه وسلم ان من اسلم المحلل والحلل له بغيرها دلالة انه لا كان محلا في الضيعة حتى الغنيمة لولي
وبالقيا سيجام كونه زوجا قلت قد رده المحقق في التحرير وفتح القدر ان التحليل انما جعل في حرة بالثلاث فلا حرة قبلها
فظهر ان القول ما قاله محمد وباقي الامة الثلاثة **ولو اخبرت مطلقة الثلاث بمحض عدة الزوج والمدة محتملة له**
ان يصدقها ان علم على ثلثها صدقها يعني للزوج الاول ان يتزوجها لانه معاملته اوضح بين انفق كلامه وقول الواحد فيها مقبوض
غير مستكمل اذا كانت امة تختمه ولو قال طلقت ثلاثا ثم ارادت تزويج نفسه منه ليس لها ذلك امرت عليه ان يثبت نفسها كذا في
البرزانية وقدنا المدة بكونها محتملة لانها لو لم تختمه فانه لا يصدقها احوالها ان تذكر الحرة ما يمكن وهو شران عند أبي حنيفة
ونسعة وثلاثون يوما عندها سمعت بن زوجها انه طلقها ثلاثا ولا تقدر على منه من نفسها الا بقتله لها قتله ارجل



الزوج بالبراء ولا تقتل نفسها وذكر الزوج انهما اتفقا على ان لا يكون لها مائة تخلفه وان حلف فالتزم عليه ولا
قتله فلا شيء عليها والباقي كالثلاث المتروكة في التارضية وسيل الشيخ ابو القاسم عن امرأة سمعت من زوجها انه طلقها
ثلاثا وانقر ان تقعه نفسها هل يسمعها ان يقتله في الوقت الذي يريد ان يقتلها ولا يقتل على نفسه الا بالقتل فقال لها ان
تقتله وهكذا اتفقا في المام شيخ الاسلام عطاء بن حرة والسيد ابو النجاشي **وقيل لا تقتله** وبه يفتي ثابته القاضي الامام الاسيحي
قاضي الملتقط وعليه الفتوى ذكره في التارضية ومثله في شرح القلم الوهابي قال الزوج بعد الطلاق الثلاث **كان**
قبلها اربع طلاق الثلاث واصنافها **انقضت عدتها وصدقته المدة في ذلك لا يصدق ان على المذهب** قال في الفتية حلا
بعلامة فله طلقها ثلاثا ثم قال له كانا قبله طلقة واحدة وانقضت عدتها فلم تقع الثلاث وصدقته في ذلك فقد ذكر في الجراح
انها يصدق ان وذكر في البرودين انها لا يصدق ان وعليه الفتوى وان لم يصدق هو لا يصدق من علم بعلامة طلقها ثلاثا
قبل الرضوخ ثم قال كذا طلقها قبلها واحدة بواحدة بالثلاث انتهى هذا **باب الايلاء** لما كان الايلاء يوجب لينونة في نكاح الحال كالطلاق
الرجعي وادبه وهو لغة اليمين ونشأ هو الخلف على ترك قريبتها **مدته** اربعة الايلاء **المولى هو الذي لا يمكنه فدان امراته**
الايش يلزمه وادبر عليه ايلا الذي يقره اي حنيفة فانه اذا قتلها حلالا عنها واجبا عنه في الطاق انه ما خلا من حيث لوفه بدليل الله
يخلف في النكاح وبالله العظم ولكن من غير وجوب الكفارة عليه مانع وهو كونها عبادة وهو ليس من اهلها وركه الحنف للذكور
وشروطه **محلته المدة تكونها تكونه وقت** **تختص الايلاء** فلا يرد المولى ان تزوجت قريبتها لا اقل من ثلثها فزوجها فانه يصير بوابا
عند الحنف في الجور لقلع البسوط واهلية الزوج للطلاق عنده وللنفقة عندها **ايلا الذي** عند جارية كفارة وكراهية لاقربك
فان قريبتها لا تكون كفارة وفادية لونه مولى ان المدة لو مضت بلا قرين بابت بنصية ولا يصح عندها المولى الجاهل هو قربة كالج مثالا
لا يصح اتفاقا او بالايلاء كونه قربة كالصنف فانه يصح اتفاقا ايلا الذي هو ثلثة اوجه وعدم النقص عن اربعة اشهر
في القربة من الشرايط كما سنذكر في ثلاث **حكم** ان الايلاء وقوع طلقة باينة ان **برو الكفارة او الجزاء** الم
المعلق ان **حنت** بالقرين **واقلها** اقل مدة الايلاء **الحرة اشهر ولامة شهران** ولا حد لكثيرها فلا ايلاء
لو حلف على اقل من الاقلين بان فاته الحرة واسه لا اقربك شهرين او ثلاثة اشهر ولامة واسه لا اقربك
شهر **فلو قال واسه لا اقربك اربعة اشهر** فاد بالثالثين انه لا فرق بين تعيين المدة او
او الاطلاق لانه كالنابذ وباطلاقه الى ان هذا اللفظ صريح فيه لانه لم يشترط فيه النية وشك **او ان قريبتك**
فعلى حج او خوة كصلاة او صيام او صدقة او فانت **طالق او عده حرم** من الصريح لا اجامعة لا احكام
لا باضعة لا اغسلت منك من حنابة فان ادعى انه لا يصدق فضا ويصدق ديانة والكثانية كل
لفظ لا يستلزم الى الفهم معنى الوقاع ويحتمل غيره مالم ينوخ لا اسكلا لا انية لا اغتلاك المسك لا ادخل عليه
لا اجمع راسي وراسك لا اضاعك لا ادفعك لا اتييت بعدا في فرائض لا عس جلدك جلدك لا اقربك فم انك
فلا يكون الا بالذنية ويدين في القضاء في الجور معني الى غاية اليان حلف لا يقربها وهي حايض لم يكن
مولى لان الزوج ممنوعا عن الوطى بالحيف فلا يصح النكاح مضافا الى اليمين انتهى قال وبه علم ان الصريح
وان كان لا يحتاج الى النية لا يقع به لوجود صارف **فان قريتها في المدة حنت** واذ حنت **ففي الخلف**
بائنه وصحت الكفارة وفي غيره وجب الجرا وسقط الايلاء والامان وان لم يقربها بابت بواصة
وسقط الخلف لو كان موقتا لا يسقط الخلف لو كان موقدا وخرج عليه بقوله **فلو نكحها ثانيا وثالثا**
ومضت المدة بلاني ان لا يقر بان **بانت باخرين** يعني ان نكحها ولم يقربها اربعة اشهر ثنتين ثانيا
ثم ان نكحها ولم يقربها اربعة اشهر ثنتين ثالثا ويعتبر المدة من وقت التزوج لان به تعلقت حقتها في
الجماع وبانتاعه صار طلاقا فيجوز بازالة نكح النكاح وانشاء الى انه لا يكرر الطلاق قبل التزوج لانه
لاحق لها في الجماع قبله وهو الاصح بخلاف ما لو اباها بتحيين الطلاق ثم مضت مدة الايلاء وهي في العدة
حنت يقع اخرا بالايلاء لانه بمنزلة التعلق بمضى الزمان والمعلق لا يسطل بتحيين ما دون الثلاث كذا في
في الجور **فان نكحها بعد زواج اخر لم تطل** اذا لم يبق الايلاء لكونه مقيدا بطلاق هذا الملك
وقد انتهى بالثلاث سواء وقعت متفرقة بسبب الايلاء الموبد او بتنصها بعد الايلاء قبل مدته
ثم عادته اليه بعد زواج اخر لطلان الايلاء فلا يعود بالتزوج **وان وطئها كمن لا يبي** ان لو وطئها
بعد ما عادت اليه بعد زواج اخر لزمه التلقين عن يمينه لبقائها في حقته وان لم تبغ في حق

الطلاق

الطلاق **واسه لا اقربك شهرين** وبشهرين بعد هذين الشهرين **ايلاء** لانه جمع بينهما
بحرف الجمع فصار كجمعه بلفظ الجمع فيتحقق المدة فتد بالواو دون التكرير القى والقسم لانه
لو كرر القى بان قال واسه لا اقربك شهرين واسه لا اقربك شهرين لا يكون مولى لانها ميمتان
تتداخل من تنها حق لو قريتها قبل شهرين يجب عليه كفارتان ولو قريتها بعد شهرين لا
لا يجب عليه لا نقضاء مدتها وحكم اليمين بحكم الايلاء في عدم التعدد اذا كانت بالواو فقط
والعدد اذا تكرر حرف القسم او القى **لو مكث يوما ثم قال واسه لا اقربك شهرين** لا
لاولين او قال واسه لا اقربك سنة الا يوما او قال بالبرقة واسه لا ادخل مكة وهي بها ان
لا يكون مولى في هذه المسائل كلها اما في الاول وهو ما اذا قال واسه لا اقربك شهرين ومكث يوما
ثم قال واسه لا اقربك شهرين بعد الشهرين المولى لان الثاني ايجاب مبتدا وقد صار
منوعا بعد اليمين الاخرى شهرين وبعد الثانية اربعة اشهر الا يوما مكث فيه فلم يتكامل
المدة وقوله بعد الشهرين كانت مدتها واحدة لما ذكرنا واما الثانية وهو ما اذا قال واسه لا اقربك
سنة الا يوما فلان المولى لا يمكنه القرين في اربعة اشهر الايش يلزمه وهنا يمكنه القرين
من غير شي يلزمه لان المستثنى يوم مكره ان يجعله اى يوم شاء فلا يرد عليه يوم من ايام
السنة الا ويمكنه ان يجعله هو المستثنى وفيه خلاف زفر هو يصرح الاستثناء الى اخر السنة اذ
اعتار بالاجارة وبما اذا قال سنة لا تقصان يوم وبما اذا اجل الدين الى سنة الا يوما قلت الاجارة
تطل بالجمالة فوجب صرفه الى الاضاحترار اعنه بخلاف اليمين فانها لا تطل بالجمالة
فلا حاجة الى ترك الحقيقة والتقصان يكون من الاضاحترار المقصود من تأجيل الدين التاخير
فلو لم يصر الى التاخير لم يحصل المقصود فان قريتها ينظر فان بقي من السنة اربعة اشهر
اشهر **واكث صار مولى** والافلا ولو كانت اليمين مطلقة بان قال واسه لا اقربك ما
الا يوما يصي مولى حتى يقربها فان قريتها صار مولى ولو قال واسه لا اقربك سنة الا
اليوم اقربك فيه لا يكون مولى اذ لا انه استثنى كل يوم يقربها فيه فلا يتصور
ان يكون ممنوعا اذ لا كانت مطلقة لما ذكرنا واما المسئلة الثالثة وهو ما اذا كان
في البرقة وامرته في مكة فقال واسه لا ادخل مكة وهي بها فانه يمكنه ان يقربها في المدة بغير
شي يلزمه بان يخرجها من مكة **الى من المطلقة رجيا** لان الزوجية باقية بينهما على
على ما قرنا في باب الرجعة فتناوله قوله تعالى والذين يقولون من نسايتهم الاية فان
قلت وقوع الطلاق بالا يلا يبريف الميزاة لكونه طلقها بنكاحها في الجماع والم
والمطلقة الرجعية ليس لها حق فيه فلا يجب عليه قريتها لا قضاء ولا يدانة ولهذا
لا تملك مطالبته فكيف يتحقق جزا الظلم في حقها قلت احب عنه ان الحكم في النصوص
مضان الى النص الى المعنى والمطلقة الرجعية من نسايتا بالنصر وهو قوله تعالى وبعوثهن
احق بردهن والبعول هو الزوج وكان الرب على نسايتا لا نكاحا فلما انقضت عدتها
قبل مدة الايلاء بطل الايلاء لعدم الحمل ولو كان الايلاء **من بائة او اجنية** **نكحها بعد**
اى بعد الايلاء لا يصح الايلاء لغوات عدله وهو الزوجة ولو وطئها كمن لا نكحها في حق
وجوب الكفارة عند الحنت لان انعقاد اليمين يعقد النكاح حشا لا شرعا المشرى
انها تتحقق على ما هو معصية وفي الثانية رجل الى من امراته ثم طلقها تطليقة با
باينة ان مضت اربعة اشهر من وقت الايلاء وهي في العدة طلقها اخرا بالايلاء وان الله
انقضت عدتها ثم تمت مدة الايلاء لا يقع بالا يلاء انتهى **عجز عن وطئها المرض باجرها** ان
بالزوج او الزوجة او صغرها او رقيقا او مسافة لا يقدر على قطعها في مدة الايلاء
فان قدر اربع فقه باللسان كفى الجور نقلا عن البدايع **او نجسه** لا يحق اذا لم يقدر
على جماعها في السجن وكذلك لو كانت في حبوسة او ممتعة منه او كانت في مكان لا يعرفه

لا بد لكل الاخر كالشوب قال السبعون من باسركم وانتم لباينين وفي الشرع ما ذكره قوله **انزاله ملك النكاح** المتوقفة على
تحويلها **بلفظ الخلع** او ما في معناه هذا الشرع ملولان صاحب البيع وهو ابي من قول بعض الشارحين اخذ المالك اذا ملك
النكاح لم يبق له المهر الذي من كل وجه والا صل ان يتخير جسر المهر بين ويرا في الشرع قد لا يخرج الدعوى ولا يرد
عليه الطلاق على مال وليس مساو بالبيع جميع احكامه لا يستلزم حكم الخلع باسقاط الحقوق وان الشرع كافي بالبينونة ويرد عليه
ما اذا عدل عن البينونة كما سنقره واختلف في دفع القدر بل انزاله ملك النكاح بدل مطلق الخلع قال فان الطلاق على
مال ليس هو الخلع بل في حكمه من وقوع البينونة لا مطلقا ويرد عليه ما اذا قال خالفتك وبيعتم شيئا قبلت فانه خلع مستطع ليقول كما في الخلاصة
وفي الخلع ولو كانا معا وبيعتم شيئا قبلت فانه خلع مستطع ليقول كما في الخلاصة
مهرها السابق طرده هو البدر ولو كانا معا قبلت جميع البدر ترد عليه ما ساقا ايها من الصداق ذكره الحاشي السعيد في المختصر
وخو هرزاده واخذ بباين الفضل قال في هذا ايوب ما ذكرنا من ان يوسدان الخلع لا يكون الا بعوض كذا في الخاتمة ولا بد من حصة
المعاقلة على ما قال خلعك ناويا وقع باين غير مستطع كالفاء في الفصول العادية وغيرها وهو خارج بقولنا المتوقفة على قبولها
توقفة على الخلع صدور عليه ايضا ما اذا كان بلفظ البدر فانه يقع به البينون مستطع الخلع كالحكم بلفظه وما اذا كان
بلفظ البيع والشرع قد خلع مستطع الخلع على ما صح في الصعري وان صرح قاضي خلع فلا فانه وهو داخر بقولنا وما في
معناه واستند من التعريف انما هو خلع المطلق رجعي بالفاء في بعض كذا في بعض **ولا باس بغيره عند الخلع** في مختصر
القدرى اذا نشأ الزوجان وخافا ان لا يقيما حد ود الله فلا باس بان تقدر نفسها منه مال يخلعه
به اخرج في خروج الغالب اذا باع على الاختلاف غايبا ذلك لانه شرط معتبر في المهر وهو مشاقتها
كذا قيل وقد يقال جواب المسئلة في كلام المقدوري الا باحده فانه قال فلا باس ان تقدر نفسها منه مال
وا باحده لا يخل منها مشروط ومشاقتها فهو معتبر بشرط في ذلك هكذا اقرره السكاك واذا بالحق والاعلم
في التيقن به لانه يرد به الحكم كقول الشاعر اذا مت فادفن في الخشب كرمه تروى غطاي بعد موتك وقفا
ولا تدفن في الغلاة فاني اخاف اذا ماتت الا ادوقها اي علم بالنفن والتشاق الاختلاف والخصم مشق
من الشوق هو بالان كرا واحد منهما خذ مشقا خلافا لشقضا حبه وحدود الله هو بالان من
مواجب الزوجين **ايصلح المهر لان ما يصلح عوضا للمتوفى** وانما يصلح عوضا لغير المتوفى فان
البضع غير متوفى حاله الخروج في مقتوم حاله الدخول فضع الاب من خلع صغيرته عليها لها رجالة تزويج
ولده مال فضع الخلع على ثوب موصوف او بكيل او موزون كالمهر وكن اربعة ارضها او كوكب
بدينها بطل البدر فيه لو كان ثوبا او دارا كالمهر ووجه عليها رد المهر وهذا الاصل غير منعكس عليها
فلا يصح ان يقال ما لا يصلح مهر لا يصلح بدلا في الخلع لانها لو خالعهما على ما في بطن جارتها او غنيتها صح
وله ما في بطنها ولا يجوز مهرها بل يجب مهر المثل وكن اعلى اقل من عشرة وكن اعلى ما في بطنها كذا في التبيين للكتب
وفتح القدير وذكروا في المهر معزنا الى غاية البيان انه مطرد منعكس عليها لان الفرض من طردا كذا ان يكون مال
منقول ما ليس فيه جهالة مستقلة في ما دون العشرة مال متقوله ليس فيه جهالة فلا يراد السؤال لاعلى الفرد الذي
ولا اعلى عكسه انتهى وهو اي الخلع بين في جانبته اي الزوج لانه تغليب الطلاق بشرط قبول مال **ولا يصح**
رجوعه عنه قبل قبولها ولا يصح بشرط انزاله ولا يقتصر على المجلس كالا يتوقف البين عليه بل
يتوقف على غيرها فاد ان بلغها صح القول في مجلسها **وفي جانبها** اي المرأة عطف على قوله في جانبته **معا وضد**
لانها تبدل لتسلم لها نفسها **ومع رجوعها** قبل قبوله **ومع شرط الخلع** اي **ويقتصر على المجلس** كما هي احكام
المعا وضد **وطر في العبد والعاقبة** في **في الطلاق** فيكون من طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى يجب
وهي تعيلنا الحق بشرط قبل المجد فيترتب احكاما معاوضة في جانب العبد المولى ويكون الخلع **بلفظ البين**
والشرع والطلاق والمداوة بالان يقول الزوج حاله على الف درهم او بعت نفسك او طلاقك على الف درهم
او تقول المرأة اشتريت نفسي او طلاقك منك بالف او يقول الزوج طلقك او انطلق على كذا من المال او
المرأة **والواقف** اي بالخلع وبالطلاق على مال وهو ان يقول الزوج طلقك او انطلق على كذا من المال او
تقول المرأة طلقني على كذا او يقول الزوج طلقك عليه والفرق بينهما ان الطلاق على مال غير الخلع في الاحكام
الا بدل الخلع اذا طلق في الطلاق باينا وعوضا لطلاق اذا بطل جمل رجعي كذا في شرح الغرر وقلنا من المجهول

147
اللاقين لا يقال لتسلم المال الا لتسلم لها نفسها وذلك بالبينونة وهو اي الخلع من **الكليات** لا سيما
الطلاق وغيره **فيعتبر فيه ما يختص فيها** من قرآن من خاتبة الطلاق خلعها ثم قال لم أتوبه **الطلاق**
فان ذكرته لم يصدق في الصود الاربع والاصدق في الخلع والمباراة اي فيما اذا وقع الخلع
بلفظ الخلع او المداوة فلا فيها كذا في التبيين فلا بد من التوبة او ما يقوم مقامها وهو ذكر البدر وقول التوبة
ولا يصدق في لفظ البيع والطلاق كونها صرحا في كذا في كذا فان قلت ان لفظ البيع غير صريح
في الطلاق وهو ظاهر فقلت اجيب عنه بان لفظه يكون صريحا فيه ولا لانه عليه قطعنا بحيث لا يخلو عنه
احلا وذلك لان البيع لو جرت في ملك اليمن فلازم وقوعه في ملك المتبعة ولهذا وقع الطلاق بلفظ
الطلاق كما مر والله اعلم **وله اي الزوج** اخذ في **ان نشأ** اي الزوج لقوله تعالى وان اردتم
استبدال زوج مكان زوج وانتم احداهن فطارا فلا تأخذوا منه شيئا ولا لانه وحشها دمه
بالاستبدال فلا يرد على وحشها باخذها **وان نشأ** اي المرأة لا يكره له الاخذ اذا كانت حيا كما
اطلقه فشميل القليل والكثير وان كان ثلثا عطاها وهو المذكور في الجامع الصغير وسواء كان منه شي
لها او لا فان كانت الكراهة من الجانبين فلا حاجة ثالثة بحجاجة قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افترقا به
وان كانت من جانبها فقط فيدلها بالاولى والمذكور في الاصل كراهة الزيادة على ما عطاها ويلينج حله على
خلاف الاول كما يلينج حل الحديث عليها ايضا وهو قوله اما الزيادة فلا لان النص في الخلع مطلقا فيقتضي
غير الواحد لا يجوز لما عرف في الاصول من ان التقييد نسخ فيمنع خبر الواحد قال في دفع القدير وان
رواية الجامع واحد وصح الشئ لرواها اصل الاحاديث دلل في بعضها وحرم بعملا خسر في مختصره
الزوجه اي الزوج المرأة **عليه** اي على الخلع **تطلق** المرأة لان الطلاق الكرهة وقع عندنا **بلا مال** اي بلا زوم
مال ان لم يكن لها عليه بل التزم ان تعطيها ما لا يتكسر ولا سقوط مال ان كان لها عليه بال كالمهر ونحوه لما
تغزو من ان الرضا شرط في زوم المال وسقوطه والامانة بعدم الرضا **ولو ملك بدها** اي في يدها
خالعت مع زوجها على مال قبل ان تدفعه اليه هكذا قال **وسحق فاعلم** اي تمت له لو كانا بدينهما
مشكلا لو كان البدر ثلثا **ولا يبطل الخلع** لانه لا يقبل التمسك باليمين بل يخلعها خلعها خلعها
اي طلقها بخبر او خيرا او ميثا ونحوها بما ليس بمال وقع طلاق **بدين** اي **بدين** اي
بغير شيء لان الاتباع معقول بالقول وقد وجد في الخلع اي بين وفي الطلاق الزوجي كما هو مقتضى اللفظ ولا يخفى
شي في انهما لم تنعم ما لا تنعموا لتبصر عادة له والا وجه لا يحجب له لاسيما ولا يحجب له لاسيما
سمعت محرمات لا تلو سمعت به خلافا لغيره على هذا الخلاف هو غير فعليها ان ترد المهر الى خودان لم يعلم الزوج بطل
حرم وان علم به فلا شيء وفي المحيط لو خالعه على عيب فاذا هو جرد جمع بالمهر عندها وعند ابي يوسف يقتضيه
لو كان عيبا لما عرف في الخلع **كالحق على ما في يدها** اي في يدها فانه يقع الطلاق البين من غير شيء عليها
لعدم تسميته شي نصير به عادة له والوجوه في ذلك الحكم لو قال لها خالعتك على ما في يدي ولا شيء في يدها
ايضا اذا فرق بينهما ولو كان في يدها جوهرة لها قبلت فله وان لم يكن علمت بذلك لا لانه هي التي اضرقت نفسها
حين قبلت هو الخلع قبل ان تعلم ما في يدها ولو اشترى منها هذه الصفة كان جارا ولا خيرا لها فخلع او لي
كن في البحر تغزى الى بسوط ولو قال خالعتك على ما في يدي او ما في يدي من شيء ولا شيء في يديها كان الحكم فيها كالحكم
فيما ذكرناه من مستأجر كذا في فتح القدير لو قال على ما في يدي من شيء وعلى ما في يدي من جارية فلو لم تطل لاق
من سنة اشهر كذا في المجتبى **وان زاد** على قوله على قوله خالعتك على ما في يدي قوله **من مال او دراهم** ولم يكن
في يدها شيء **ورق** اي اولى مهرها او دفعت اليه في الثانية **ثلاثة دراهم** وان كان في يدها درهمان كره بان ينام
ثلاثة دراهم وان كان في يدها اكثر من ثلاثة دراهم فلا تكرر في الثانية ما رد ما اخذته في الاولى فلا يقال
سمت ما لا يمكن الزوج زانها بزانة الا بوضوح وجه لا يحجب السبي وقيمة تكونه بحسب ولا يحجب
قيمة البضع وهو مهر المثل لانه غير متقوم حال الخروج فتعين ليجاب ما قام به البضع عن الزوج دفعا لضررته
واما دفع ثلاثة دراهم في الثانية فلا يسمي بلفظ الخلع واقله ثلاثة فيجب عليها للتبوت بها فصار كالأقرا ووجي
بدرهم فان قلنا ان كلمة من البينين مقتضى ذلك وجوب درهم او درهمين قلت اجيب عنه بانها هي البينات

نهارا عابدا وهو دخل تحت قولنا فان افطر وانما قلنا بعد رابوغير عدد طاهر في الصائفة من قوله ولا فرق بينا اذا كان فطره
لعذر سفر او مرض او الاستاناف الصوم عندنا حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف الشرط عدم فساد الصوم فلو جامعها ليل او نهارا ناسيا
لا يستأنف والصحيح قولنا لان المأمور به صيام شهرين متتابعين لا ميسر فيها فاذا جامعها في خلاهما لم يأت بالمأمور به واذا
افطر في خلاهما انقطع التتابع لا يستأنف **الا طعام ان وطئها في خلاها** ان وطئها في خلاها لا يطعم **الصوم** الصوم
الصوم في الاطعام مطلق لا يقيد بما قبله القاس وهو منصوص عليه في الاعتناق والصيام **والصيام** **الصوم** الصوم
المتتابعين لان الصيام لا يملك وان ملك الاعتناق والاطعام بشرطها الملك **ولو اعتق سيده عنه او اطعمه** ولو كان باسره لانه
ليس له الملك فلا يصير ملكا بملكه لخدمته لا يملك الصيام شيئا واذا اعتق الصوم كفارة وقد نطق بها حق الملة لم يكن لسيده
ان يمتنع بخلاف الصوم ببيعة الكفارات لانه يمتنع عن الصوم لعدم نطق حق عبدها فان قلت لم يكن الرق منصوصا للصوم الكفارة
مع انه منصف للعمة والعقوبة قلت لما فيه من معنى العبادة وهو لم يتصف بالرق كالطوعة والصوم رمضان وان كان الغالب
في بعضها معنى العقوبة احتياط وفي فتح القديرين باب جنابات الاحرام ولا يجوز اطعام المولى عنه الا في الاحصاء بعث عنه
فيكسر واذا اعتق فله حجة او عمة او مولى على الممتنع في شر الطاهر وان كان المولى وجبت لهية ابتليها الصيام باذن المولى فيصير
بمنزلة النعمة والنفقة على المولى فكذلك ادم الاحصاء ولو كانت كفارة اذ مات وعليه كفارة او امر باخراجها من ثلث ماله
فان كانت كفارة يمين خير الوصيين الاطعام وبني الكسوة وبني القربى وكفارة القتل والظهار والافطار شهرين القديس
ان بلغت قيمة الثلث والاثنين الاطعام ولا يدخل للصوم في كل كذا في البحر قتل عن البدائع فان قلت هل لنا حيلة لكفارة
بالصوم قلت المحرر عليه بالسنة على قولها القتيبة لا يكره الا بالصوم حتى لو اعتق عنها ولا يجوز عنها ويلزمه الصوم كافي شره
المنظومة من المحرر **ان يحرم المظاهر من الصوم اطعمه ستين مسكينا كالقطر** ان يفتقر على الصوم لم يرض الا بجزءه او كبر
واراد بالاطعام لا يعطى عليه لانه سبيل بالاباحة ولذا قال في البدائع اذا التعليل اطعم كالقطر واذا اراد الاباحة
اطعمهم غذا وحشيا وقيد بالسكنى لان الفتى لا يجوز اطعامه في الكفارات عليه كذا واباحة ومن له مال وعليه دين يجوز
اطعامه اصله وفرعه واحدا الزوجين ومملوكه والهاشمي انه يجوز اطعام الذي لا يرضى من صفته الا ان كان
مصرف فيما عدا الزكاة والعشر بخلاف الحرى فانه ليس بمصرف لشي ولو كان مستحاضا ولو دفع بغير بيان انه ليس بمصرف
اجزاه عندنا خلافا لابي يوسف كما عرف في الزكاة او قيمة ذلك وعند الشافعي لا يجوز دفع القيمة واذا دفعه القيمة
التي لا بد ان يكون من غير المنصوص عليه فلو دفع منصوصا عن منصوص اخر لم يضر القيمة لم يجر الا ان يبلغ المدفوع الكمية
المقدرة شرعا فلو دفع نصف صاع قلم يبلغ قيمة نصف صاع ولا يجوز **وان غداهم وعشاها** جاز لان المعتد دفع حاجة
اليوم وذلك بالهدا والمشاورة والسجود كالغدا ولو عدا ستين او عشا ستين غيرهم لم يجر الا ان يعيد على احد الستين
منهم غدا وعشا ولا بد من الادام في خبز الشعير والذرة ليمكس الاستيفاء الى الشبع بخلاف خبز البرقان يشبه اجزاء
قليل الاكل الكثير المحصول المقصود ولو كان فيمن اطعمهم صبي فطيم لم يجر لانه لا يستوفي كمالا وكذا لو كان بعضهم
قبل الاكل **والواطع واحد استين يوما فانه يجوز** وقال القاضي لا يجر لان القربى على ستين واجب بالنظر فلا يجوز ابطال
بالتعليل ولنا ان المقصود سد خلل الحاجة والحاجة تقدر بتعدد الايام وكان اليوم الثاني مسكين اخر ليجدد سبب
الاستغناء **ولو اباحه كل الطعام في يوم دفعة اجزاه عن يومه ذلك فقط** ان اعطاسكينا واحدا كله في يوم اجزاه
عن ذلك اليوم لانه غير بلا خلاف **وكذا اذا ملكه الطعام بدفعات في يوم واحد على الاصح** ذكره الامام الزيلعي في شره
الكثرة وعنه مولانا صاحب البحر المحيط وجهه ان المعتد بد الحاجة وقد انقضت حاجته في ذلك اليوم فالصرف اليه
ذلك يكون اطعام الطعام فلا يجوز كذا لا يجوز دفعها الى الغني بخلاف كفارة اخرى لان المستوفى كالمعذور بالنسبة الى
غيره امر غيره ان يطعم عنه **عن ظهاره فمصلح** لانه طلب منه التعليل معين والفقير قابض له ولا ثم لنفسه
فيستحق ثلثه ثم عليه كما لو وهب الدين من غير من عليه الدين وامره بفضه فانه يجوز لانه يصير قابضا للامر
ثم يجعله لنفسه ثم في ظاهر الرواية ليس للمأمور ان يرجع على الامر لانه يجعل الهبة والعرض فلا يرجع بالشك
وعن ابي يوسف يرجع ويجعل فرضا لانه ادناها ضرا **الاصح الاباحة في اطعام الكفارات والغدية دون**
الصدقات والعشر وقال الشافعي لا يجوز في الكفارات والغدية ايضا الا التعليل لانه ادفع الحاجة والاطعام يذكر
للتعليل عرفا يقال اطعمتك هذا الطعام امر ملكته فيجعل عليه او هو مرد بالاجاع فان بقي الاخران يكون مردا ان
فيه الجمع بين الحنيفة والحجاز والصوم في الشراك وكل ذلك لا يجوز لانها صدقة واجبة فيكون من شرطها التعليل كالزكاة

وصدقة الفطر والكسوة في كفارة اليمين ولنا ان المنصوص عليه في الكفارة والغدية الاطعام وهو حقيقة في التباين
لانه عبارة عن صله طعاما وذلك بالاباحة وانما جاز التعليل بدلالة النص والعلم بها لا يمنع العمل بالحقيقة الا ترى
لوزن الدين وشهما يحرم بدلالة النص في قوله تعالى ولا تقل لهما ان مع بقا الاصل مرد او هو الثاني بخلاف
الشهادة لان المصور عليها فيها الاباء والاداء والكسوة وهو تقتضي التعليل فان قلت هل يجوز الجمع بين التعليل والاباحة
لرجل واحد او لجنس لبعض المسكين دون البعض فان يعطى نوعا لبعض ونوعا لبعض قلت اما الاول ففي التنازع
اذا عطا غداه واعطاه موافقيه روايتان واقتصر في البدائع على الجواز لانه جمع بين شيئين جازين على الافراد واذا عطاهم
واعطاهم قيمة العشا وعشاها واعطاهم قيمة الغدا يجوز ولما الثانية كما اذا ملك ثلاثين واطعم ثلاثين غدا وعشاها
جائز ولما الثالثة قال في الكافي يجوز تكيل احدهما بالآخر كذا في البحر **حرر عبدك عن ظهاره ولم يبيع حقه عنها ومثله**
الصيام والاطعام حتى لو صام عنها اربعة اشهر واطعم عنها مائة وعشرين مسكينا صح عنها من غير بيع لان الجنس محدد
فلا حاجة الى بيعه التبعين قيد بقوله عن ظهاره لانه لو كان عليه كفارة يمين وكفارة قتل فاعتق عبدا عن الكفارة
لا تجزى عن الكفارات ولو اعتق كل رقية باويعن واحدة منها جاز بالاجماع ولا يفرجهالة الكسوة كذا في البحر عزى الى
المحرر قوله ومثله الصيام حتى لو صام عنها اربعة اشهر واطعم عنها مائة وعشرين مسكينا صح عنها من غير بيع لان
الجنس محدد وان حررها رقية او صام شهرين صح **عن واحد عن ظهاره وقيل لا يبيع لان بيعه في التبعين في الجنس**
الواحد لغو وفي المختلف مفيد فاذا التزم له اذ يمين ايها ما ويجمع تلك الملة التي عينها واراد بالرقية المومنة اما لو اعتق
كافرة عن ظهاره وقيل كان من الظهار وان اختلف الجنس لان الكافرة لا تفضل لكفارة القتل وجعل له في البدائع نظير احسانا هو
ما اذا جمع بين الملة وبنتها واختها وكفاهما معا فان كانتا رقيقين لم يبيع العقد على كل منهما وان كانت احدا مترجحة
صح عن الفارغة ولا يحمل المطلق على المقيد وان وردت واحدة بعدد يكون حكمه كذا في الكافي والاصل ما اختلفت
سببه فهو المختلف وما اتحد سببه فهو المتحد وعليه تنفرغ المسائل وفي الصيرفية معنى ان الصيرفة ظاهرة من امراته وله امراته
اخره فطر لانه ظاهرها فاعتق عبدا تبين انه ظاهر من اخره لا يجزى به قلت قال قب هذا قول ابي يوسف وعندنا
يجزى به وفي شر الطحاوي ان ترد احدها يطل الظهار عندنا خلافا له **انتم اطعم ستين مسكينا كالا صاع عن ظهاره**
صح عن واحد وعن افطاره وظهاره عنها لانه في الاول زاد في قدر الواجب وتضمن الحمل فلا يجوز الا بغير الحمل لان القيمة
الحمل في الجنس الواحد لغو وفي الجنسين معتبرة وكذا لو اطعم عشر مساكين عن يمين لكل مسكينا صاعا فهو على الخلاف كذا في البدائع
طلقة فمصلح اذا كان الظهار ان الامراتين او الواحدة واذا من تقييد المسئلة فانه يكون دفعها دفعة واحدة اما اذا كان برفعا
جاز انفاقا كذا في الكافي هذا باب في بيان احكام اللعان هو موصولا عن ملائمة ولعنا ونبالا عن امراته ملائمة ولعنا
والتمنا لمن بغض بعضا ولا عن الحكم بينهما لانا حكم والتعليق التعذيب ولعنه طرده وابعه وهو لم يبع ولم يوت كذا في القاموس
وفي الشرع هو شهادات بولادت بالابان مقرونة باللمن قائمة مقام الدلالة القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقه
بمعنى انها اذا اتلعتا سقط عنها حد القذف وحد الزنا والدليل على انه قائم مقام حد القذف في حقه قصة هلال بن امية التي سئذ
كرها والاصل فيه الايات التي في سورة النور وهو قوله تعالى والذي يرمون الزانية ولم يكن لهم شهد الا انهم شهدوا
احدهم اربع شهادات باليه انه من الصادقين والخامسة ان لعنه الله عليه ان كان من الكاذبين ويدرأ عنها العذاب ان تشهد
اربعة شهادات باليه انه من الكاذبين والخامسة ان غيب الله عنها ان كان من الصادقين ولو افضل الله عليه ورجعته و
وان الله المتقرب القاصم وسب نزلها عواما والبيان عن ابن عباس رضي الله عنهما ان هلالا بن امية الضري قد افترى
عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك ابن سمية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة والاحد في ظهرك فقال يا رسول
الله ان اربعة اشهر امراته رجلا ينطلق بلباس البينة فيمضي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البينة والاحد في ظهرك فقال هلال
والذي يبعث بالحق فبما اني لصاوق ولينزل الله ما يري وظهر من الحد فنزل جبريل صلوات الله وسلامه عليه وانزل عليه
والذين يرمون الزانية ولم يكن لهم فخر احتج بلعن ان كان من الصادقين فانصرف البشعة اليه فارسل اليها في هلالا فشهد
والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يعلم ان احدا كاذب فهل يكتفى به ثم قامت فشهدت فلما كانت عند الخامسة فتلقت
ونكست حتى ظنت انها ترجع ثم قالت لا افصح فوسى سائر اليوم ففقت فقال النبي صلى الله عليه وسلم امريها فان جات به كحل
العينين سابع الايتين خويلد الساقين وهو لشريك ابن سمية فاجات به كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو انما من كتاب الله
تعالى لكان لي ولها شأن وتماه ينظر في البسوطا شرطه ان اللعان قيام الزوجية فلا لعان بقذف الميانة والميتة وكون النكاح

الواقع بينهما صحبها وسببه **قذف الرجل زوجته** قدنا بوجوب الحد في الأجنبية بان تكون عفيفة عن الزنا شيئا
كانت المرأة هي المقذوفة دونه احتصفت بانشرط كونها من غير قاذفها بعد اشتراط اهلية الشهادة ولما كان الزوج ليس بقاذف
وانا هو شاهر اشتراط في صفة كاشترط في حقها اهلية الشهادة ولم يشترط عقده لانه لو كان قاصدا بالزنا حري اللعان بينهما وبينها
وان كان لا يجرد قاذفة فيجوز بين العاشقين ايضا وهذا هو وجه تخصصا بهذا الشرط كالحققة في تبين الكفر **ركنه شهادة**
موكلات باليمين واللغو وحكمه حرية الوطى والاستمتاع بعد التلاعن ولو قبل التزويج بينهما من وجه المحقق في حق القاذف
حيث قال وطبقا حرام بعد قبل التزويج وان كان النكاح قائما لقوله عليه الصلوة والسلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدا وفي التنا
تأريخانية ولها النفقة والسكنى مادامت في العفة **واهل** اهل اللعان من **هو اهل للشهادة** والمراد صلاحيتها لادائها
على المسلم لا للتعلل فلا لمان بين كافرين وان قبلت شهادة بعضهما على بعض فلا لمان للشهادة موكلات باليمين فلا يكتفى
باهلية الشهادة بل لابد من اهلية اليمين والكافر ليس من اهل الكفارة كذا عن البدايع ولا يبي كافر ومسلم ولا يبي مملوكين
ولا اذا كان احدهما مملوكا او صبي او مجنون او محدودا في قذف فان قلت يشكك عليه جريانه بين الاعيين والعاشقين مع انه
لا يقبل شهادتهما قلت لا فيهما من اهل الادا الا انها لا تقبل للعنف في العاشق ولعدم التزويج الاعيين لو قضي قاض بشهادة الاعيين
والعاشق صح قضاؤه ولم يجز الى القيد وهو قادر على ان يفصل بين نفسه وامرأة وروى ابن المبارك عن الامام ان الاعيين لا يلاعن **فن**
قذف زوجته العفيفة عن الزنا اهل البرية عنه غير متهم به كن يكون معها ولا يكون له اب معروف **وصالحا** الزوج
لاوا الشهادة على المسلم حق لا يجزى اللعان بين كافرين ولا بين كافر ومسلم وان صلى شاهر على قذفه كما تقدم **وان** عطف على قوله
قذف نسب الولد احتريه عن تولى الحمل كاسياق واراد بنى نسب الولد بنى نسب ولدها واطلقه فمثل ولدها من غيره وان
يقول هذا الولد من الزنا او هذا الولد ليس بي ولا فرق بينهما اذا مرجه مع الزنا ولم يصر على اختيار صاحب الهوى خلا فالحال
في المحيط والمتيقر الحظا لاطلاق كافي الجواز قطع النسب متى من كل وجه يستلزم الزنا فلا عبرة باحتمال كون الولد من غيره بوطئ شبهة
ولهذا قاله البدايع هذا الاحتمال ساقط بالاجماع للاجماع على انه نقاد عن الاب المشهور بان قاله لست لا يلاعن يكون قاذفا له حتى
يلزمه حد القذف وجرد الاحتمال **وطالبته به** ان يوجب القذف وهو الحد فانه حقا فلا بد من طلبها كسائر حقوقها ولا بد
من شرط اللعان وادام تكن عفيفة ليس لها المطالبة لغوات شرطه وهو العفة والبدن كدفع في مجلس القاضي كافي الجوز **بالا**
واشتر بعدم اشتراط العنف في الطلب لان سكوتها لا يسلط حقها وان طالت المدة لان تقدم الزمان لا يوجب بطلان الحق القذف
والقصاص كما ذكره الاسيحي وراى الجوهرة حقوق العباد في خزانة النعم ولو سكت ولم ترفع الى الحاكم كان افضل وينبغي للحاكم
ان يقول لها انك واعرضين هذا لانه دعا الى السر فان تركته مدة ثم خاصت فلها ذلك كافي البدايع **لا عن** خبر لقوله من قذف
فان اجماع الزوج عن اللعان حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيجوز لان اللعان حلف عن الحرفان بآيات بالخلف وجب عليه
الاصل **فان لا عن الزوج لا عنت** المرأة بالنظر لكن يبرأ بالزوج لانه الذي يطلب منه الحجة والاولى الاختيار فان التقت المرأة
اولا ثم الزوج اعادت ليكون على الترتيب المشرع فان فرق بينهما قبل الاعادة جاز لان المقصود ملاعنتها وقد جرد وفي القاذف
لا تجب الاعادة وقد اخطأ السنة ووجهه في حق القاذف لروا لم تلاعن **حبس حتى تلاعن او تصدقه** لم يقل فتنكح
وقر في بعض نسخ المتن كونه غلطا لان المراد لا يجب بالافزار مرة فكيف يجب بالتصديق مرة وهو لا يجب بالتصديق اربع
مرات لان التصديق ليس باقرار فصر اقرارا بصريح في حق وجوب الحد فيصير في ذنبه فيدفع به اللعان ولا يجب به الحد وان
لم يصح شاهر بان كان كافرا او عبدا محدودا في قذف **وكان اهلا للتقديس** حر وقيد نابه لانه لو لم يكن اهلا لان
كان صغيرا او مجنونا او احريرا فلا حرج ولا لمان والاصل ان اللعان اذا سقط لعني من جهة فان كان القذف صحبا اوجب
الحد عليه وان لم يكن القذف صحبا فلا حرج ولا لمان **وان صلح الزوج** شاهر **وهي من لا يجرد قاذفها فلا حد ولا لمان** لانها
ان لم تكن عفيفة فهو صادق في قوله وان كانت صغيرة او مجنونة او محدودا في قذف فللعنف اهل الشهادة اما الصغيرة
والمجنونة فظاهر والمحدودة في قذف فانها ليست من اهل الشهادة فطان الامتناع لعني فيها فلا يوجب الحد ولو كان محدودا
في قذف حد لا استناع اللعان لعني من جهة اذ هو ليس من اهله وكذا اذا كان هو عبدا وهما محدودا في قذف سجدا ذكرنا
مخلاف ما اذا كانا كافرين او مملوكي حيث لا يجب عليه الحد وان امتنع من جهة لان قذف الامة والكافر لا يوجب الحد وقذف
المحدودة يوجب الحد اذا كانت عفيفة عن فعل النكاح لو قذفها اجنب يجب فكذا الزوج ولو قذف الامة او الكافر لا يوجب
الحد فصر كما لو كان صغيرا او مجنونا وقال الشافعي يلاعن في الكل الا اذا كان احدهما صغيرا او مجنونا او كلاهما لان اللعان
ايمان عنده فكل من كان اهلا لليمين يكون اهلا له **ويستبرأ الاحصان عند القذف** فلو قذفها وهي امة او كافرة ثم اسلمت

او اعنت

او اعنت ولا حد ولا لمان ذكر الامام الزيلعي في شرح الكفر ويستط اللعان بعد وجوبه بالطلاق البايين ثم لا يعود ينزك
بعده ولا ان الساقط لا يعود وكذا يستط برزانيا وطبقا بشبهة وبرزانيا لا يعود لو اسلمت بعده ويسقط بروت شاهد
القذف وبشبهة لا يستط لوعني الشاهد اوصف او ارتد كذا في حق القاذف ولو قال لزوجته زني وانت صبيبة او
مجنونة وهو امر المجنون مهور فلا لمان لاستناده الى عين عمله القابل له لعدم التلخيص بخلاف ما لو قال زني وانت
ذمية او امة او منذر اربعين سنة وعمرها اقل فانه يجب اللعان لا قصارة كافي في حق القاذف **وصفته** اللعان **ما نطق**
النصر القرائي به من الانتداب الزوج ثم بالزوجة بالا لفظ المخصوصة وطاهره ان متعين فلوا ابتدأت المرأة ثم الزوج
اعادت كما تقدم تقريره والمراد بالصفة الركن لقوله باب صفة الصلاة اربعان ماهيتها فيكون بيان للشهادة اربع واما
اولناه بذلك لان صفة على وجه السنة فيطبق به النص القراني واما دور في السنة والذين نقله المشايخ ان القاضي يقيها متنا
وبقوله له الشين فيقول الزوج استشهد باسمه اني من الصادقين فيما رايته من الزنا ويقول في الخامسة لسة اياه عليه
انه كان من الماذن في فيما رايته من الزنا يشتر اليها في كل مرة ثم تقول المرأة اربع مرات استشهد باسمه انه من الماذن فيما
راني به من الزنا وتقول الخامسة غضب اسم عليها ان كان من الصادقين فيما رايته من الزنا واما ذكر الغضب في جانبها
في الخامسة لان من يستعمل اللعن كثيرا في الحديث فكان الغضب اروع لها هكذا ذكره المشايخ **فان القنابات**
بشروط الحاكم ولا تبين قبله لانه عجز عن المساء بالمعروف فينبوب القاضي ما يراه في التقريظ باصان وهذا احد المواضع التي
شرط فيها قضا القاضي قال الكافي في حقها ويشترط القضا بالفرقة في مواضع هذه والفرقة بعدم الكفارة وتقصان المهور
وكلها منقوض والفرقة بالمحب والعفة واللعان وكلها طلاق وبابا الزوج الذمية القاسمت وهي طلاق خلافا لابي يوسف
وقد جمع بعض الفضلاء فرق الطلاق والسفوح وما يحتاج منها الى القضا في قوله في خيار البلوغ والاعتاق فرقة حكماء جدير
طلاق فقد كثر او نقصان مهر ونكاح فساد باعقاف ملك احوال الزوجين او بعض زوجه وان تداكرا على الاطلاق
ثم حب وعفة ولعان وبابا الزوج فرقة باطلاق وقصر القاضي في كل شرط غير ملك وردة وعقاق انتهى **الذي وقع**
اللعان عنده وان ابرضا بالفرقة كافي ثم في النقابة **فلو لم يفرق القاضي حتى عزى او مات استقبله الحاكم الثاني** عندها
خلافا لحد كافي الاختيار وافاد انه لو مات احدهما قبل التقريظ ورثة الاخر ولو اخطأ الحاكم فنفق بينهما بعد وجود الكثر
من كل منهما صح **ولو بعد اقل** لا قال في التا تاريخية وان اخطأ القاضي ففرق بينهما بعد وجود الكثر اللعان من كل واحد
شها وقعت الفرقة ولو اتفق كلاهما حرمين ففرق القاضي بينهما لم تقع الفرقة ولو فرق بينهما بعد لمان الزوج قبل لمان
المرأة فنزحه كونه مجتهدا فيه انتهى **وحرم وطبقا بعد اللعان قبل التقريظ** وان كان النكاح قائما لقوله عليه العورة
والسلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدا كافي في حق القاذف وفي التا تاريخية ولها النفقة والسكنى مادامت في العفة **وان قذف**
بولد نفي نسبه والحقة باسمه لان المقصود بهذا اللعان نفي الولد فيوفر عليه مقصوده وينصفه القضا بالتقريظ ولو جرد
قطع النسب شرابط الاول التقريظ الثاني ان يكون بحصة الولادة او بعدها يوم ويومين الثالث لا يتقدم منه اقرار به من احد او لانه
كسوته عن التهمة مع عدم رده الرابع ان يكون الولد حيا وقت قطع النسب وهو وقت التقريظ فلو مات بعد موته لا عن ولم يقطع
نسبه وكذا لو مات بولدين احدهما ميت فتناها بلاء وكذا لو ماتا احدهما ميت او جردا اقبل اللعان لزمانه واما اللعان
فذكر الكثر انه يلاعن ولم يذكر الخلاف وذكر ابن ساعية الخلاف فقال عند ابي يوسف يطل وعند محمد لا يطل الخاسر ان لا يلاعن بعد
التقريظ ولما اخرج من بطن واحد فلم ولدت ونقاء ولا عن الحاكم بينهما وفرق بينهما والزمن الولد ثم ولدت اخر من الغزلان وبطل
قطع نسب الاول واللذان ماض لانه لما ثبت الثاني ثبت الاول ضرورة وان قال الزوج ها ابي ابناي لاحد عليه ولا يكون يكون الاحتمال
الاجبار لما زعمه شرعا السادر ان لا يكون محكوما بشبهة شرعا فان كان لا يقطع نسبه كذا في الجوز معزى الى البدايع وفي حق القاذف
شرط هذا الحكم ان يكون هذا العلوق في حال يجري بينهما فيه اللعان حتى لو علت وهي كافرة او امة ثم اعنت او اسلمت فنفي نسبه
ولدها لا يفتي ولا يلاعن لان انتقاؤه لما ثبت شرعا حكما للمان ولا لمان بينهما ولان نسبه كان ثابتا على وجه لا يمكن قطعه
فلا يقطع واسعا في حق الضريرة لا يشتر اللعان نفي الولد في المحبوب والحضر ومن لا يولد له ولا لانه يلحق به هو الولد وفيه نظر
لان المحبوب ينزل بالحق ويثبت نسب ولده على ما هو المختار ولا لمان في القذف بنفي الولد كافي نكاح فاسد وعند الشافعي والحد في
اللعان به وكذا في نسبه من وطئ بشبهة وعند ابي يوسف فيها الحد واللعان لانه يلحق بالنكاح المصحح وفي الضريرة قذفها بنفي ولد
هانم يلحقها حتى قذفها اجنبى به في الاجنبى يثبت نسب الولد من الزوج ولا يثبت بعد ذلك انه لاحد قذفها حكم بكذبها **فان**
كذب الزوج نفسه حد لا قراره بوجوب الحد عليه اطلقة فمثل اذا اعترف به وما اذا اقيمت عليه بينة انه كذب نفسه

تبين

لان الثابت بالنية كالثابت باقرار كذا في الولولية وشمل الاكذب فريضا ولها الوفاة الولودية عن مال الملاعن لا
 يثبت نسبه ويجوز له ان ينكحها ار الملاعن بعد التفرقة ان يترجها ان الكذب نفسه اطلعه فشملا ما اذا لم يجد
 فتبين ان الرابح اخل بالحدائق وكذا اذا الكذب نفسه قصدته وكذا ان قد نزع غيرها فداوزت يعني ان ينكحها
 ايضا اذا اخبرها او اوصها عن اهلية اللعان ولا لمان لو كان اخرين او احد هاهو كذا الوط اذ لك بعده قبل التفرقة
 فلا تفرقة ولا حد وانما لم يقبل وصدت بعد قوله اوزت لان مجرد رعاها حلت له سوا حدث بان وقع اللعان قبل الله
 الدخول لم يثبت محض او لم يتخذ لزال العنة وانما قد نزع الصورة لانه لو كان بعد الدخول كان حدها الرجم وهو الهلاك
 فلا يصور القول بطلانها بعد وهذا التفرقة يستغنى عن تعبير الرواية بانها زنت بالتشديد ان نسبت غيرها للزنا لخالفت
 للرواية لانها بتخفيف النكاح لانها لا يثبت بقاءه عند الغذف لاحتمال انه انتفاع ولو ثبت بقاءه
 وقته وبان ولدت لاحل من ستة اشهرها ركانه قال ان كنت حاملا فليس من التفرقة لا يصح تعلقه بالشروط وهذا قول
 الامام وعندنا في اللعان اذا اجاب به لا قبل من ستة اشهر للتيقن ببقائه وجوابه ما من وتلاعنا بنيت وهذا المثل من دم
 نفي المثل لوجود القرض بصرح الرنا ونفي المثل غير صحيح لان قطع النسب حكم عليه ولا يترتب الاحكام عليه قبل الانفصال
 نفي الولد عنه التهنينه وهو بالهزة من هتافه بالولود بالتقبل المصباح ومدتها سبعة ايام من حيث العادة كذا في
 النهاية وعندنا ببقاء الولد نفي بعده لان قبول التهنينة او سكوتة وعندنا التهنينة او شالة الولد دة وسكوتة
 عن النفي عند مضي ذلك الوقت اقرار منه ان الولد منه لانه اذا لم يكن منه لم يحل له السكوت عن نفيه بعد الولادة فلا يصح
 نفيه بعده كالوحد الاقرب حيا ولا عن غيرها اذا صح نفيه وفيها اذا لم يصح لوجود القذف بنفي الولد نفي والتوبيخ
 الزان بين ولادتها اقل من ستة اشهر واقرنا الثاني حد له كذب نفسه بدعي الثاني التوهم فعمل والاثر توبة و
 والاثنان قومان والجمع تزايد ونوام كرخا كذا في المصباح وان عكس لان بان اقر بالاول ونفي الثانية لانه قاذف
 بنفي الثاني اذ لم يصر عنه والنسب ثابت فيها ان في المسئلة لانها خلفان ما واحد والثمان ولان بين ولادتها اقل
 من ستة اشهر ولو اجاب بثلاثة في بطن واحد فنفي الثالث واقرنا الثاني حد لهم بنوع كذا في نزع التوقاية الثانية ما
 ولد اللعان وله ولدا فدعا الملاعن ان ولد اللعان ذكر ثبت نسبه اجماعا وان كان نفي عندنا حنفية لان
 نسب الولد الثاني الى ابيه فاستغنى عن اثبات النسب ولا يثبت وقامه في نزع اجمع هذا باب بيان احكام العنين
 يقال رجل عني لا يقدر على اتيان النساء ولا يشتهي وطراسا وامرأة عنية لا تشتهي الرجال والعقها يقولون به عنة
 وقد نفع بعضهم وجع العنين عني وفي اصطلاح الفقهاء هو من لا يقدر على جماع فرج زوجته وان كان يقدر على جماع
 دبرها او غيرها من النائية كانت او يكرها سموات انتة تقوم اول ولذا قال في شرح المظنية الشكا ربيع المجبة و
 كاف مشددة وبعد الاثر ان هو الذي اذ احد المرأة انزل قبل ان يجالطها ثم لا تتشرا لته ذلك لجماعها التهر ولا يخرج عن
 العنة باذخاله في دبرها خلا لا ابن عقيل فانه يقول الدبر اشرف من القبل كذا في المعراج وفيه اذا اوجب الحشفة فقط فليس
 بعني وان كان مقطوعا فلا بد من ايلاج بغيره الذكر وينبغي الاكتفاء بالايج قدر الحشفة من مقطوعها قال مولانا ولم ار
 حكما اذا قطعت ذكره واطلاق الجيوب يشبه وهو في تحريم النافعية لكن قوله لو رضى به فلا خيار لها وله نظيران احد
 هو لو اخرج الساجر الدار الثاني لو اتلف البائع البيع قبل القبض وانه اعلم اذا وجدت المرأة زوجها مجبوا هو من استوصل
 ذكره وخصايته بقا لحيان باب قطعت وهو محجوب بين الجباب بالفتح والكم كذا في المصباح فرق بينهما اللام
 لعدم الغاية في التاجيل فلو حب الزوج بعد وصولها اليها مرة واحدة وصار عينا بعد ان بعد وصله اليها لا يفرق بينهما
 لو صور حقاها بالوطى من وجبات امرأة المحجوب بولد بعد التفرقة الى مستين يثبت نسبه والتفرقة كجاءه ولو
 كان الزوج عينا بطل التفرقة لانه لما ثبت نسبه لم يبق عينا ذكره في الغاية قال الزيلعي وفيه نظر لانه وقع الطلاق
 بتفرقة وهو باين فكيف يبطل الزنا انها لو اقرت بعد التفرقة انه كان قد وصل اليها لا يبطل التفرقة التي رجوابه
 كذا في القدر ان ثبوت النسب من المحجوب باعتبار الاثر لا السحق والتفرقة يثبت بها باعتبار الحب وهو موجود بخلا
 ثبوته من العنين فانه يظهر به انه ليس بعني والتفرقة باعتبار بخلا فاستشهد به من اقرها فانها تنهت في
 ابطال القضا لاحتمال كذا بها فظهر ان البحث بعد وفي الثانية من فصل العني اذا شهد شاهدان بعد تفرقة القاضي
 على اقرار المرأة قبل التفرقة انه وصل اليها يبطل التفرقة القاضي ولو اقرت بعد التفرقة انه وصل اليها لم تصدق على انها
 ابطال تفرقة القاضي اتم ولو وجدته عينا او ضما اجل سنة قربة وهي ثلاثا واربعة وخمسون يوما وصحة في

في الواقعات والولولية وهو ظاهر الرواية كذا في الهداية فكان هو المعتمد لانه الثابت عن صاحب المذهب وقيل شمسية وهو
 تزيير على القربة باحد عشر يوما قال في الخلاصة وعليه الفتوى وفي نزع الوقاية ان الحاكم يوجه سنة قربة على الصحيح وفي رواية
 الحسن عن ابو حنيفة انه يوجه سنة شمسية وفي ظاهر الرواية سنة قربة فالسنة الشمسية مدة وصول الشمس النقطة التي
 فارقتها من فلك الوجود وذلك في ثلاثا وخمسة وستون يوما وربع يوم والسنة القمرية اثنا عشر شهرا قمرية او ثلثا
 واربعة وخمسون يوما وثلث يوم وثلث عشر يوم التكميل في المحيى اذ كان التأجيل في اثنا عشر شهرا يعتبر بالايام اجماعا ذكره
 في البعدة وروصان وايام حبسها منها من المدة وكذا حجه وغيبته لا مدة مرضه ومرضها على الفتى به مطلقا كذا في الولولية
 وصح في الثانية ان الشهر لا يحسب وما دونه يحسب وفي المحطاض الروايات عن ابى يوسف ان نصف الشهر وما دونه يحسب
 وما زاد على النصف لا يحسب ولو حجت هي او غابت لا يحسب عليه المدة مخرج به الزيلعي حيث قال فان حج او غاب هو احد
 احسب عليه لان الحج حيا بفعله ويمكن ان يخرجها منه او يخرجها من الغيبة فلا يكون عذرا بخلاف ما اذا حجت هي او غابت حيث
 لا يحسب عليه من المدة لان الحج حيا من قبلها فكان عذرا عليه وان لم يكن موضع خلوة لم يحسب عليه وعلى هذا التفسير اذا
 على غيرها ولو ظاهرها بغيرها خاصة فان كان يقدر على العتق اجله سنة وان لم يقدر لجله سنتين وشهريين وان ظاهرها بعد التخل
 لم يثبت اليه لانه كان ممكنا من عتقها والاشاع بفعله فلا يميز رانته فان وطى والاباات بالتفرقة بطلها ان يطلبها
 الثاني فالاول طلب التاجر الثاني للتعريف لغوات حقاها فتوقف على طلبها والمراد بالمرأة امرأة لها حق المطالبة
 بالجماع ولو كانت صغيرة انتظر بلوغها في الجوب والعنين لا يحال رضاها بخلاف ما لو كان احدها مجنونا فانه لا يوجب عتقه
 في الحب والعنة لعدم العائدية ويفرق بينهما كذا في الحب وبعد التأجيل في العنين لان المجنون لا يصدم الشهوة ويفرق بينهما
 بخصوصية وان كان والاختصاصية منسوب القاضي ولو جازا الولوية في المسئلة على رضاها بعتة او جبه او على علمها كانه
 عند العقد لم يفرق ولو طلب بينهما على ذلك خلف فان نكحت لم يفرق بينهما كما وان حلفت ففرق بينهما كذا في القريب ولا بد من كون
 نفاه غير رتقا وعلله في الاختيار بان الرتقا لاحل لها في الوطى فلا تملك الطلب ولو اختلفا في كونها رتقا يبرها
 النسا كذا في التاخرانية واطلق الزوج فشم التفرقة لما في الثانية والمعوقه اذا زوجها اولد امرأة فلم يصل اليها اجلها
 القاضي سنة بخسة الخم وقرنا بطلها شمل الجميع يتنظم زوجته الجوب فانه لا بد في التفرقة من طلبها كذا في العنين
 ولو كانت هذه فرقة قبل الاصول حقيقة كانت بارنة ولها كمال المهر وعليها العدة لوجود الخلوة للصحيح وفي
 الثانية ولو كان بانها نكاحا دون الفرج حتى يترك وتترك ولا يصل اليها في فرجها ولقات معه على ذلك زمانا وهي بكر او
 شيب ثم خاصته الى القاضي اجله القاضي سنة التهر ولو كانت امة فالخيار لولاها عند ابى حنيفة وابي يوسف قال دفع
 الخيار انما يثبت لغوات حقاها في اقتضا الشهوة وذلك لها على الخلوص ولها ان المقصود من الوطى في الاصل حصول
 الولد لا اقتضا الشهوة وما ركب فيها من الشهوة حامل لها على تحصيل الولد والولوحق الولد هو ارفه الخيارات على التفرقة
 لا العنوق ولو وجدته عينا ولم تخاص زمانا لم يبطل حقاها لانها لا تقدر على الخاصة في كل وقت كذا في الورقة ان المرأة
 الى قاضي فاصله سنة ومضت السنة ولم تخاص زمانا ذكره الزيلعي في شرح الكثر ولو ادعى الزوج الوطى وانكرته المرأة
 فان قالت المرأة ثقته وانما عدلت عن قول الكثر وغيره وقلت الروا سمعت من العبارة لا دفع توهم انه لا بد من اخبات
 جماعة النساء وليس ذلك شرط لما مر به مولانا في كجوب ان العتد بالجماعة اتفاقا اوليان الاولى لاكتسابها بالواحد
 والاثنان احوط وفي البدائع او ثق وفي الاستيعاب في فضل وقيدنا بالثقة لما في الحكم من اشتراط عدتها وانه اعلم
 بكر خيرة وان قالت هي شيب صدق بحلفه اطلعه فشملا اذ اوقع الاختلاف في الابتدا بان ادعى الوصول اليها فافكرت
 او في الاثنا فان قوله غيرت شامل لتخييرها سنة في الابتدا او اختيار الفرفة بعد التأجيل وحاصله انها ان كانت
 شيئا فالقول بخول في الوطى ابتدا فواتها مع يمينه فان نكل في الابتدا يوجه سنة وان نكل لا تتخير للفرفة وان كانت
 بنيت عدم الوصول اليها بقول الواحدة الثقة فوجب في الابتدا او يفرق في الاثنا وطريق معرفة انها بكر ان تقول على جدار
 فان وصل اليه فكر والا فلا او يبر في فرجها بيضة فان دخل فتيب والا فبكر او يبر في فرجها اصفر بيضة
 للرجاجة فان دخلت من غير عنق فهي ثيب والا فبكر في الثانية دخل فتيب وان شهد البعض بالبكرة والبعض بالثيب
 يبرها غير من التهي كما يصدق في صورة ما لو وجدت شيئا وزعت زوال عذرتها بسبب اخر عني وطيه كما صرح به
 مثلا لانه طاهر الاصل عدم اسباب اخر كذا في المعراج وان اختارته امر الزوج بطل حقاها لو قامت من مجلسها
 واقاما اعوان القاضي او قام القاضي قبل ان تختار شيئا لان هذا بمنزلة تخيير الزوج فلا يوقف على ما وارا المجلس بطل

وانما شرط بطلها لان التفرقة مع

فهو على الاختلاف وقيل يجب عليها عدة الطلاق بالاجماع لان النكاح لم ينعين يعتبر باقيا الى الموت لو اعتبر لا وورثت اذ السمل لا يورث الكافر الا اذا
يسبغ في القبل الردة وقيل يجب عليها عدة الطلاق لان الزوجية قائمة بينهما وهي اربعة امة اعتقت في عدة الرجم لا عدة البان
والموت كعدة حرة لان النكاح باق في حنف الرجم فوجب اثبات عدتها الى الخراب ولو اعتقت الامة في احدها البان او الموت كعدة امة لان
الطلاق في الملك لا يوجب عدة للموت فلا تسقط عدتها ايسة اعتدت بالاشهر ثم عاودها استأنفت بالحجر يعني المراء اذا كانت ايسة
فاعتدت بالاشهر ثم رأت الام على عاودتها المعروفة انتقض ما مضى من عدتها وعليها ان تستأنف العدة بالمحصر لان عوده يبطل الاياس وهو الصحيح
لان شرط الخلقه تحت الاياس من الاصل وذلك بالاجماع والى الموت كالموت في حق الشقة الفاح وكذا اذا اجلت من زوج اخر تنقض عدتها وفسد طاعتها
لانه تبيها من دون الاقرا اذ ايسة لا تنقض واعلم انه ذكر الاستيناف هنا مطلقا بنبعا لا دفع في الكفر وفي الايضاح هذا في الرواية التي تقدمت في الما على رواية
التي تقدمت في الاياس فورا اذا بلغته ثم رأت الام لم يكن حيفا وذكر في العناية معز بالرواية التي تقدمت في الاياس فورا اذا بلغته ثم رأت الام لم يكن حيفا وهو الصحيح
عنه وذكر في ايضا على رواية التي تقدمت في الاياس فورا اذا بلغته ثم رأت الام لم يكن حيفا وذكر في العناية معز بالرواية التي تقدمت في الاياس فورا اذا بلغته ثم رأت الام لم يكن حيفا وهو الصحيح
لكن وتساوق العدة ويبطل النكاح ان تزوجت وقيل بالعدة ولا تنقض عدة ولا يبطل النكاح وقيل صاحب الهداية يقتضي انه اختار البطلان والاشهر
عده وقيل ان كان حرا او متحررا فان كان حرا او متحررا فلا اعتبار به وحاصل ما ذكر فيه من الاصول الاول تنقض مطلقا سواء كان بعد الشهادة او في اثناء
ثباتها الثاني لا تنقض مطلقا واختاره الاسيبي في الثالث تنقض راته قبل تمام الاشهر وان كان بعد ما فلا يوجب في المصدر الشهيد وفي الجني وهو الصحيح
الفتاوى القوي الرابع تستقم على رواية عدم التقدير للاياس التي ظاهر الرواية واختاره في الايضاح واقترع عليه في الحاشية وجزء به القوي وللصانع وغيره
في الدايح والاسيبي تستقم على حكمه بان كان يدعي حرا او زوجين فشا النكاح فتنقض بصحته وهو قول احمد بن حنبل ومالك في الصحيح في الاختيار
السابع لا تنقض في المستقبل فلا تقدر الا بالحيض للطلاق بعده لا الماضي فلا تقدر الا بكه المبشرة بعد الاعتداد بالاشهر وصح في النوار فتعذر فيها
سنة اقوالها مع صحة في النظر فيما ذهب عن صاحب الهداية لم يمانع الا اعظم وجه ايه تعالى وقد مر في الاقطع وتبعه في غاية البيان بان ظاهر الرواية
القول لا تنقض من مطلقا وهو مختار صاحب الهداية فتعين المصدر له انتهى **الصفحة** اذا حاضت بعد انقضاء عدتها بالاشهر لا تنقض لانه لا يتبين انها
كانت من ذوات الاقرا **اذا حاضت في الشايع** الرأفة العدة حتى تستأنف بخبر من الجمع بين الاصل والبدل **كاستأنف العدة بالشهور من حاضت حيضة**
او حيضتين **ثم ايسر** ولا عدة ما مضى من الحيض من راعى الجمع بين الاصل والبدل فان قلت انتم جوزتم ذلك في الصلوة حيث قلتم للمنفقة اذا حدثت في الصلوة
ولم يجزها في غيرها وكذا الوصل او صلته بركوع ومجوز ثم عجز جاز له البناء لايام فوجب ان يجوز للجمع بينهما ايضا قلت اوجب عدة بان الصلاة بالقيم ليست
تختلف في الصلوة بالقيمة بين التراب والماويبي الطهارتي بهما على اختلافهم وذلك لا يجوز الجمع وكذا الاياس ليس بخلف عن الركوع والسجود لان الاياس
موجود فيها وزيادة ولكن يستعمل عنه بعض الايام في العدة ويقتضي على حاله وبعض الشرايين يكون خلفا في السابق لوجوده معه وانما يكون الخلفه في السابق
وسمى من الايام وهو الاياس على الفاعل لغتوط وهو ضرر الرجا وقطع الممل التي خمس وخمسون سنة وهو مختار المصدر الشهيد وعليه اكثر المشايخ وفي النكاح
وعلى الفتوى بعضهم يقر الاياس في السابق وهو ان تبلغ حدا لا يحض فيه ثلثا وذلك يعرف بالاجماع وعدة **المتكوبة** **نكاحا فاسدا** او لوطوية بشبهة وام لا
غير ايسة ولما لم يلحظ للموت وغيره اربعة هو لا ثلاث حيض من الحرة التي تحض وحيضان في الامة وقيل بان في ايسة والحامل لان ايسة والحامل تقدر
بالاشهر والحامل بالوضع وقد تركه هذين القديين صاحب الكفر اعتمادا على ظهوره من مقدم لكن التمس بها اولى لا يخفى وانما كان ذلك لانها اما وجبت لقدر
بدة الحرة لا لتفاح النكاح اذ لا نكاح صحيح وللحيض هو المعروف فان قلت كان ينبغي ان يكون حيضة لا استأنف قلت الفاسد على الصحيح للاحتياط وعدة الوفا
اخاوجبت لظهور الحزن على فوات الزوج عاودتها الى الموت ولا زوجية وشرا في ذلك وغيره الفرقة في النكاح الفاسد وهي ما تترتب القام او بالمتاركة وابتداء
من وقت الفرقة وللموت من وقت الموت ودخل الطاح الفاسد النكاح بغير شهوة ونكاح المحارم مع العلم بعدم الحمل عند الامام خلافا لما هو مثال الموطوية
بشبهة ان تزوج اليه غير زوجته وللجودة لا على فراشه اذا دعاها فاجازته والموطوية بشبهة ان يقيم مع زوجته الا في وقتها وسكنها على زوجه
الاول لان النكاح بينهما قايما حرم الوطى ليس لها ان تزوجه فاذ ادان لها ان تزوجه وان لم تنقض عدتها ذكره الاسيبي ومرواه اذ لم يكن
راضية فالوطى اذا كانت راضية عالة فلا تنقض لها ولا لها قال في الحاشية المتكوبة اذا تزوجت رجلا ودخلها النكاح ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج الاول
تنقضها مادامت في العدة لانها لما وجبت لعدة عليها صارت نائمة انتهى وقيل بالوطى بشبهة لانه لو تزوج امرأة الغير علما بذلك ودخلها لم يفسد
عليها في الايجام على الزوج وطبها وبه يقتضي لانه رضى الزوج بها لا يخبر على زوجها ويخرج المنظومة اذا زنت المرأة الا بزوجها حتى يخبره حتى لا
طوطها لا يفسد ما زرع غيره انتهى وفي جواهر الفتاوى من اول كتاب الطلاق رجل طلق امراته ثلاثا واقام معها فان اشتبهت طلاقها فيها بين الناس
تنقض عدتها والا فلا وكذا لو خالها فان كان الخلع فيما بين الناس واشتهر على ذلك تنقضه العدة والا فلا هكذا ذكر وهو الصحيح وعن بعض المشايخ
بخلافه وذكر في الشهيد فواقعه هذه المسئلة واختار قول من قال انه لا تنقض العدة في الصورة التي اتم طلاقها ومضى بعض المشايخ انه لا يفسد في طلاقها ولا يفسد
بحيض طلقه فيه للزوج تنقض عن القدر فلو اعتراها وهذا بالاجماع بخلاف الطهر الزوج فيه الطلاق فانه محسوس عند مالك والتشافي قلت وقد اورد طبعا في جرح
من الاصول انما تنقض في الثلاث فاورد عليها الزيادة عليها والى كمالها لا يحتمل النكاح لا يحتمل الزيادة على النكاح وانما وطى المعتنة بشبهة وقد مر بانها يجب عليها
عدة اخر فتدبر السيرة وتواظف العدة والموت من الحيض بمر الوطى بشبهة منها الرعدة وتم **الثانية** ان وقت الاول ان تنقض عن تزوج الرجم وقدر حصر بالوجودة في وقتها

طلاقها الزوج باينا او لا في اضاقت حيضة فوطيها غير الزوج او الزوج بشبهة فعليه عدة ان فالحيضة الاولى من العدة
الاولى وحيضتان بعد ما تكون من العدين فتبت العدة الاولى فتجب حيضة رابعة تلت العدة الثانية وان كان قبل
مارات حيضة فلا شيء عليها الا ثلاث حيض وهي تنوب عن ست حيض ومبدأ العدة بعد الطلاق والموت لان السرة على
او جها على المطلقة والمتوفى عنها زوجها وهي ينصفان بها عقبها وتنقض العدة وان جهرت اب المراهبة اي الطلاق والموت
حتى ان الزوج اذا كان غائبا عنها وبغيرها خير تطليقا ياها بعد مارات ثلاث حيض او موته بعد مضي اربعة اشهر وعشر كانت
عدتها منقضية وفي الكافي الى اكم وغاية البيان اذ اثبتا خبرا وحدها وشككت في وقت الموت تنقض من الوقت الذي
تستقيم فيه بموته لان العدة بوخذ فيها بالاحتياط وذلك في العمل يعني انتهى كذا في البحر طلق امراته ثم انكره اب الطلاق
واقامت عليه ليلة وقضى الفاضل بالفرقة بينهما فالعدة من وقت الطلاق لان الفاضل قال في فتح القدير ولو جعل امر
امراته بيد هان ضربها فضرها فطلقت نفسها فأنكر الزوج المنزلة فاقامت البيعة عليه وقضى القاضي بالفرقة فالعدة
من وقت القضاء ومن وقت الفرقة ب ينفي ان تكون من وقت المنزلة ولم يطلعه فانكرت فاقامت البيعة فقضى
بالطلاق فالعدة من وقت الطلاق لا الفضا انتهى ولا يحل لقول المال ينفي بل الجرم به متعين قال في البرازية
لو ادعت الطلاق في شوال وقضى بالفرقة في محرم فالعدة من وقت الطلاق لا من وقت القضاء انتهى وفي الحاشية طلقها
باينا او ثلثا ثم اقام معها ثم ما ان اقام وهو يتكلم طلقها لا تنقض عدتها وان اقام وهو يقربا لطلاق تنقض
عدتها انتهى فعلى هذا بعد العدة من وقت ثبوت الطلاق في هذه المسئلة واسم اعلم **اقربا لها من ذواتها ان كانت**
في الاسناد وجبت العدة من وقت الاقرا ولو بالاشهر والسكنى وان صدقته فله ان لا تنقض ولا تسكنى لها ما صرح
به في الحاشية حيث قاله الفقهاء على ان العدة من وقت الاقرا من صدقته او كونه بشرا ولا يظهر اثر صدقته في الاقرا اسقاط
الفقه انتهى ووقف السعدني في كلامه على ما اذا كانا متفرقين وكلام المشايخ على ما اذا كانا مجتمعين وهو
توقيف حسن وظاهر كلام محمد في كتمه ان العدة تقبض من وقت الطلاق في اقرا به بالطلاق من زمان فضي الا ان
المناخير واختاروا وجوب العدة من وقت الاقرا حتى لا يحل له التزوج باختاروا رابع سواها زاجر له حيث
كتم طلاقا وكفى لانقته لها ولا لاسوة ان صدقته في الاسناد وان قولها مقبول في حق نفسها وفي الرهد اية ومشايخنا يفتون
في الطلاق ان ابتداهما من وقت الاقرا نفيا لهمة الموانعة وما حكم وطبها فقال في الاختيار لها ان تاحض منه
مهر اثنا لا ياتر بمر وقد صدقته انتهى وابتد العدة في **النكاح الفاسد بعد التفريق من القاي بينهما او اظهر**
الفر من الزوج على تركه وطبها بان يقول تركت او خليت سبيلك او نحو ذلك لا يجر العزم ذكره الزيلعي وصرح في الرهد اية
بان العزم امر باطن لا يطلع عليه وله دليل ظاهر وهو الاخبار انتهى ومن ثم قلت او اظهر العزم ومن الخصام المتاركة
في النكاح الفاسد بعد الدخول لا يكون الا بالقول كقوله تركت او ما يقوم مقام تركتها او خليت سبيلها اما عدم
الجمعي فالان الغيبة لا تكون متاركة لانه لو عاودت بعد ولو انكر نكاحا لا يكون متاركة انتهى والمراد بهذه العدة عدة
المتاركة فالعدة بموته الا للحيض بعد الدخول كافرته ما ساءا والطلاق في النكاح الفاسد متاركة والكار النكاح
بجهرتها وبغير حضرتها لا يعلم غير المتاركة بالمتاركة شرط على قول ورجح بعضهم عدم اشتراطه ولا خصص بالزوج بل يكون
من المرأة ايضا ذكره مسكين في شرحه وفي الجوهرة وغاية البيان ولو فرق بينهما لم يوجب الحد وفي البرازية في النكاح الفاسد
شيخنا وينبغي ان نفيه بما اذا وطبها بعد انقضاء العدة والا فوطى المعتنة لا يوجب الحد وفي البرازية في النكاح الفاسد
لا تنقض في بيت الزوج انتهى وفي الفقه نكاحا فاسدا افا حبسها قولته لا تنقض به العدة ان كان قبل المتاركة وان كان
بعد ها انقضت انتهى **فالت المودة انقضت عدتها والمدة محتملة** وقد اخل بريد القيد في الكفر ولا بد منه وللمدة التي تصدق
فيها شران عند ابي حنيفة تسعة وثلاثون يوما عند ما وقول الامام هو المختار كما في الحاشية **وكذا في الزوج في اخبارها**
بانقضاء العدة قبل قولها مع حلفها لانها امينة في ذلك وقد اتمت بالكذب فتجوز كالمودع اذا ادعى الرد واليهما
والا بان لم تكن المدة محتملة لا يقبل قولها اصلا لان الابن انما يصدق فيما لا يخالف الظاهر واما اذا
خالعه فلما لم يوصى اذا قال انقضت على التيمم في يوم واحد الفدين كما في كثير من المعتمرات والخلاف المتقدم
في الحرة اما الامة فاقبل مدة بقدرتها ارعون على رواية محمد وخمسة وثلاثون على رواية الحسن مع اتفاقهما في
الحرة على السنين عن الامام ومحل الخلاف ايضا فيما اذا لم يكن طلاقا معلنا بل لا بد منها اما اذا طلقها عقب الولادة فلما
تصدق الحرة في رواية محمد في اقل من خمسة وعشرين يوما وتجعل الفاسد خمسة وعشرين يوما وعلى رواية الحسن

النكاح بينهما فصار اجنبيا واسم اهل بالصواب **فصل في بيان احكام ثبوت النسب وما كان من آثاره**
الجل ذكره عقب **العدة الكثر منة الجمل مستان** لقول عائشة رضي الله عنها الولد لا يثبت في البطن الكثر من سنتين ولو
بطل معزل رواه الدارقطني والبيهقي وهو لا يعرف الاسماء وظل المعزل مثل لفلانة لان ظلم حاله الدون اذا سرع زوالا
من سائر الظلال وهو على حدف المضاف تقديره ولو نفذ بطل معزل ويرد في ولو بقلته معزل اي ولو تعدر
دورا فكله معزل **واقبلها ستة اشهر** لقوله تعالى وحمله وحضاه ثلثا من شهر ثم قاله وحضاه في عابن فيقول
سنة اشهر كذا في الهداية **ثبتت نسب ولد معتدة الرجعي وان ولدته اكثر من سنتين ما لم تنقض العدة**
لاحتمال العلوق حال العدة لجواز كونها ممتدة الطهر وكانت الولادة رجعة في الاكثر منها ان من السنتين
ايه لو جات به لاكثر من حولي كان مراجعا لان العلوق بعد الطلاق والظهور انه من لثنا الزمانا تكون مراجعا لا تكون
رجعة في الاقل منها واثبات من رجوعها لانقضاء العدة وثبتت نسب لوجود العلوق في النكاح او في العدة ولا يصح
مراجعها لان يخل العلوق قبل الطلاق ويخل بعده فلا يصح مراجعها بالشك والطلاق في المعتدة فمثل المعتدة بالحيض
او بالاشهر لا بأس بها ولا فرق بينهما في البديع الا اذا اقرت بانقضاءها بالاشهر لا بأس بها فانه ثبت
نسب ولدها اذا جات به لاقل من سنتين من وقت الطلاق بان كان او رجعا لانها لما ولدت تبين انها لم تكن ايسة فبين
ان عدتها لم تكن بالاشهر فلا يصح اقرارها بانقضاء عدتها بالاشهر فصار كذا في نكاحها **ثبتت النسب في مبوت**
جاءت به اب بالولد الاقل منها اي السنة بالادعوى لاحتمال كون الولد قايما وقت الطلاق فلا ينعين بزوال الملك
ونفت النسب احتياطا **ولم تنقضها اي العدة وان لتمامها اي السنتين** لا يثبت النسب **الابن عوق**
لانه التزم وايقظ ان يطاها في العدة بشبهة كافي الهداية وغيرها وتعين في تبين الكثر من السنتين بالثبوت
اذا وطها الزوج بشبهة في الفعل فيها لا يثبت النسب وان ادعاه من عليه في كتابه الحد وكيفية اثبت به النسب هنا
وجوابه ما افاده مولا صاحب البحر تسليم ان شبهة الفعل لا يثبت النسب فيها وان ادعاه اذا كانت محضة والا فكلما
في المطلقة ثلثا او على مال فانه يثبت النسب فيها بالادعوى لان شبهة فيها لا تنقض للفعل بل هي شبهة عقد ايض فلا
يكون بين النسب تناقض وهذا هو من حمل بعضهم هنا على المبانة بالكنيات فان الشبهة فيها شبهة الجمل واما
المطلقة ثلثا او على مال فلا يثبت فيها النسب بالادعوى لان المقصود من عليه هنا ان من المتبنيات او بالثلاث
او على مال وقد صرح ابن الملك في شرح المجموع ان من وطى امرأة اجنبية زنت اليه وقيل هي امرأتك فهي شبهة في الفعل
وان النسب يثبت اذا ادعاه فعلا انه ليس كل شبهة في الفعل تمنع دعوى النسب انتهى اقول ما ذكره مولا من الجواب
عن كلام الزيلعي كذا من من ابطال ما اطلقه في عامة المتون من النسب لا يثبت في شبهة الفعل فكان عليهم ان يفعلوا
فيها بين المحضة وبين ما فيها شبهة عقد كنههم لم يفصلوا اللهم الا ان يقال ذكر ذلك في باب ثبوت النسب انما عن
التفصيل في كتاب الحد واسم اعلم **وان لم تصدق المرأة في رواية وفي رواية** لا بد من بقدر بقراء والوجه انه لا يشترط
لانها كانت منه وقد ادعاه ولا معارض له ولا يشترط السرخسي والبيهقي في الشامل فدل على ضعف رواية الاشرط
وفرايتها لفرابة ما نقله الامام الزاهد في المحتمل ان توفي ثبوت النسب فيها اذا جات به لاكثر على الادعوى انما
هو قول ابي يوسف واما عند جافيت النسب بلا دعوى لاحتمال الوطى بشبهة في العدة التي وفي البحر نقلها عن
البديع وكل جواب عرفت في الحقيقة عن طلاق فهو الجواب في المعتدة من غير طلاق من اسباب الفقرة اشهر **ثبتت نسب**
ولد المطلقة المراجعة الماخول بها غير العدة بانقضاء عدتها **اذ لم تنقض عدتها** اي من تسعة اشهر من طلقها بائنا
كان او رجعا لان العلوق يكون في العدة والابان لم يكن الا قبل ان يثبت نسب ولدها لان العلوق
يحكون في خارج العدة وذلك لانها صغيرة بيقيني واليقيني لا يزول بالاحتمال والصغر مناف للجل فاذا بقي فيها صفة
الصغر حكم ببعض عدتها ثلثة اشهر وجل الجمل على انه حادث فلا يثبت النسب الا ترى انها لو اخرجت بعضي العدة ثم
ولدت لسنة اشهر لم يثبت النسب لوجود دليل الانقضاء وهو اقرارها فكذلك اهملنا في اولي لان اقرارها يخل الكذب
وحكم الشرع بانقضاء لانه وقيد بكونه دخل بها لانه لو لم يدخل بها جات بولد فان كان لاقل من ستة اشهر من
وقت الطلاق يثبت نسب وان جات به لاكثر منها لا يثبت لمصولة العلوق وهي اجنبية كافي غاية البيان وقيد بكونها لم تنقض
بانقضاء لانها لو اقرت به بعد ثلثة اشهر ولم تنقض جملها جات بولد فان كان لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار يثبت
النسب وان جات به ستة اشهر او اكثر لم يثبت النسب لانقضاء العدة وبقي الولد جيل تام بعد وقيد بكونها لم تنقض جملها

المذكور

لأنها

لأنها لو اقرت بالجل فصار اقرارها بالبلوغ فيقبل قولها فصار كالكبرية في الاحكام وما قررناه ظهر ان حبس الكثر
احل منه العود وهي مما لا ينفى الاصلان بها واسم اعلم **ادعت حبلا فبني كبرية في بعض الاحكام اعترافا بالبلوغ**
وقد قد من الكلاهم عليهم **ثبتت نسب ولد معتدة الرجعي وان ولدته اكثر من سنتين ما لم تنقض العدة**
بالكبرية لان الصغيرة اذا اتى عنها من وجهها فان اقرت بالجل فبني كبرية في بعض الاحكام اعترافا بالبلوغ
بانقضاء عدتها بعد اربعة اشهر وعشر ولدت لسنة اشهر فصاعد لم يثبت النسب منه وانما يقع حبلا ولم تنقض العدة فيعد
ايح ويعد ان ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشر ايام يثبت النسب منه والام يثبت وعند ابي يوسف يثبت الي سنتين وعنده
يبين الكثر وبه القدر يظهر ان كفاية الكثر واسم اعلم **وان جات به لاكثر منها اي من السنتين من وقت الموت** لا يثبت
نسب كذا في البحر مغربا الى البديع قال مولا صاحب البحر ولم ارجح باللسنتين فينفى ان يكون كالاكثر لا تعدر في
نظيره **ثبتت نسب ولد العدة** اي من السنتين من وقت الفراق وان جات به لاكثر منها لا يثبت وان كان لاقل من ستة اشهر من وقت
بيني هذا اذا جات به لاقل من سنتين من وقت الفراق وان جات به لاكثر منها لا يثبت وان كان لاقل من ستة اشهر من وقت
الاقرار كان اذا اقرت بعد ما مضى من عدتها سنتان الا شهرين يثبت في وقت الاقرار لم يثبت نسب منه لان شرط
تبوت ان يكون لاقل من سنتين من وقت الفراق بالموت او الطلاق وبعده لا يثبت وان لم تنقض لانقضاء الاقرار او اب
اذا كان الطلاق رجعي يثبت ويكون مراجعا على ما بينا من قبل كذا في شرح الكثر للزيلعي **والا** اي ان لم تنقض من ستة
اشهر من وقت الاقرار بل جات به لاكثر لا يثبت نسب منه وقال الشافعي يثبت لان حمل امرها على الصالح يمكن فوجب
الجل عليه وفي حقه حمل على الزنا وهو منف عن المسلم ولا في فيه من رجلي الولد با بطل حقيقة النسب في اقرارها
ولنا انها ائنة بالاعتراف بما في رجوعها وقد اخبرت بعض عدتها وهو ملك فوجب قبوله خبرها جملها على كلامها على الصحة
ولا يلزم من قطع عنه انه من الزنا لانه تجمل انها تزوجت **ثبتت نسب ولد المعتدة ان جات به لاكثر منها** ادعت ولادتها
واقرارها الزوج **كاملة** وهي شهادة رجلين او رجل وامرأتين بان دخلت المرأة بيتا ولم يكن معها احد ولا في البيت
والرجلان على الباب حتى ولدت فعلا الولادة بروية الولد او سماع موثقة واقايد نالجة التامة حيث لا يثبت بشهادة
امراة واحدة على الولادة خلافا لهما فالاصل ان عند ابي حنيفة ان كان للمعتدة حمل ظاهر او اقرار الزوج بسبه
ثبتت الولادة بشهادة امراة واحدة وان لم يوجد الجمل الظاهر او اقرار الزوج لا بد من الحجة التامة وعند جافيت
بشهادة امراة واحدة **او جمل ظاهر او اقرار الزوج به** اي بالجل **او نفس في الورثة** اي يثبت نسب ولد
المعتدة عن وفاة يتصور في الورثة كهم او بعضهم ومعناه ان يبعد قريتها فيقال ولم يشهد **او يثبت النسب**
في حق غيرهم ان تم نصاب الشهادته **بهم** بان كان فيهم رجلان عدلان او رجل وامرأتين عدول يشترط المقتضى
والكذب بين جميعا وهل يشترط لفظ الشهادة لشوثة النسب في حق غيرهم الامم عدم اشتراطه نفس عليه الزيلعي وغيره
ومن ثم شرطنا التصديق دون لفظ الشهادة والخضوع بين يدي القاضي كما وقع في الكثر وغيره من المختصرات وهذا لان
الشوثة في حق غيرهم تبع للشوثة في حقهم والتبع يراد فيه شرط المتبوع لا شرط المتبوع في موصفه واطلق
المعتدة فنقل المعتدة من طلاق رجعي او بائن والمعتدة عن وفاة كما مرجه في البحر معز بالاية غاية البيان
معز بالاية في غير الاسلام وقيل ها الامام السرخسي بالطلاق البائن والحق التفصيل ثم المعتدة عن طلاق رجعي ان اتت
به لاكثر من سنتين فثبتت نسب ولدها بشهادة القابلة من غير زيادة شيء اتفاقا كما في المتكوفة لان الفراض ليس
بنقض في حقها لانها تكون رجعة كافتله منها **والا** اي بان لم يتم نصاب الشهادة بهم بان صدق رجل وامراة لا يثبت فلما
يشارك جميع الورثة بخلاف ما اذا كان المصدق رجل وامراة منهم فانه يشترك المصدقين والكذبين كانه قد تفرقة فكان الشهادة
غيرهم الا انهم لم يعتبروا لفظ الشهادة والخضوع بين يدي القاضي لانه يشبه الاقرار لانه يشترط اقرارهم في حيث انه يشبه
الشهادة اعتبر العدة ومن حيث انه يشبه الاقرار ما اعتبرنا الخضوع واشارنا لفظ الشهادة بتوفير على الشهادين
حظهم كذا في شرح الكثر لشيخنا نقلنا عن جامع الصغير بان ينفذ ارجحنا انه اشترط احد شرط الشهادة في تصديقهم
وهو العدة ونظر الى انه شهادة ولم يشترط لفظ الشهادة وقد تعدد من كلام الزيلعي ما يفيد من اشتراط العدة فيقول
شيخنا وينبغي ان لا يشترط العدة لما لا ينفى وفي الثانية امراة ولدت بعد موت زوجها ما بيننا وبين سنتين ان
صدقها الورثة في الولادة يثبت نسب الولد من الميت في حق من صدقها وهل يثبت النسب في حق غيرهم ان كان يتم
نصاب الشهادة بهم يثبت واختلفوا في اشتراط لفظ الشهادة انتهى وظاهره ان العدة لا بد منه ليعتد به في حق الكل عند

الكل وكلام الزبلي يفيد به ايضاً لكن ذكر في البداهة ان العدا انما اشترطه من جعلها شهادة كما اشترطوا الغطها ومن جعل
المصدق بقا اقراراً لم يشترط العدا ايضاً انتهى ولعلم ان شهادة القابلة لا بد منها لتعيين الولد اجماعاً في جميع هذه الصور
واذا اختلف في ثبوت نفس الولادة واما نسب الولد فلا يثبت بالاجماع الا بشهادة القابلة لاحتمال ان يكون هو غير هذه المعين
وتمرة الاختلاف لانها نظير لاني حق حكم اخر كالطلاق والعناق ان علمتها بولاها حتى يقع عند ايمح بقولها ولدت لانها
امينة لا عتقها بالجل او لظهوره وعند هذا لا يقع حتى يشهد فابله واسم علم ولدت فاختلغا فقالت المرأة **تكنين**
منه نصف حول وادعى الاقل فالقول لها باليمين وهو ايه الولد ابنه فان الظاهر ان هذا هو الذي يشهد وهو اضافة الى اذ
من كذا لا من سفاح ولا من مروج تزوجت بهذا الزوج في عده وهو مقوم على الظاهر الذي يشهد وهو اضافة الى اذ
وهو النكاح الى اقرب الاوقات لانه اذا تعارض ظاهران في ثبوت نسب قدم الميث له لوجوب الاحتياط فيه حتى لا يثبت
بالايمان مع القدرة على النطق بخلاف ما بر الصرفات وما ذكرناه من ان القول لها باليمين هو قول ايمح لانه راجع الى
الاختلاف في النسب والنكاح وعند هذا استخلف والفتوى على قولها في الاشياء الستة كما يجب تقريره ان سائر ما **قال**
ان تكنينها في طلق فتكنينها في اقله نصف حول من ذلك انما هو في الزوج نسب اب نسب الولد ومهرها
لانه لا يبعد ان يكون الزوج والزوجة وكلاهما نكاحاً فالولي انما يملك في المدة معينة والزوج وطهراني تلك الليلة ووجد
العلوق ولم يعلم ان النكاح مقدم على العلوق ام موخر فلا بد من التحليل على المقارنته على ان الزوج ان علم انه لم يكن عليه
هذه الصفة وان لم يطهرها تلك الليلة فهو قادر على العان فلم ينف الولد بالعان فليس عليها نفيه عن العرائش
مع تحقق الامكان **على طلقها بولاها لا بد من ايمح بطلاقها** امارة عنده ايمح حيفه وقال لا تطلق لان شهادته في حجة فيما
لا يطعم عليه الرجل لقوله عليه الصلاة والسلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه الا ترى
انها تقبل على الولادة فكذلك ايمح عليه وهو الطلاق وله انما ادعت الخث فلا يثبت الا بجملة تامة لان قبول شهادة
النساء في الولادة ضرورة فلا ينظر في حق الطلاق لانه ليس من ضرورات الولادة اذ الطلاق ينفك عن الولادة
في الجملة وان صار ممن لوازم هذا باقتضائهما الحال كما اشترط في فاحضه عدل انه ذبيحة للجوسي قبلت
شهادته في حق حرمة اللحم لاني حق الرجوع عن البايع باليمين ولو اقر المعلق **مع ذلك بالجل طلعت بالولادة بالام**
شهادة يعني فيما اذا علق طلقها بالولادة وكان قد اقر بالجل قبل الولادة يقع الطلاق بقولها ولدت من غير شهادة
وهذا عند ايمح وقال لا يشترط شهادة القابلة لانها تدعى الخث فلا يقبل قولها بدون الحجّة وشهادة القابلة
حجة في مثله على ما بينا وله ان الاقرار بالجل اقرار بما يقضي اليه وهو الولادة ولانه اقرار بكونها مومنة فيقبل قولها
بجود الامانة وعلى هذه الخلاف لو كان الجبل ظاهراً ايماناً عند هذا فظاهراً لانها مدعية فلا بد من اقامة البينة واما
فلا لان الطلاق معلق بامر كائن لا يماز فيقبل قولها في غير ذلك في يميني اكثر وعنده الى النهاية ولا خلاف ان
ان النسب لا يثبت به ومن شهادة القابلة كره في البحر مغرباً الى البداهة **قال لا يثبت ان كان في بطنك ولد فهو في بطنك**
امارة بالولادة فهي امارة ان جات به لا بد من نصف حول من وقت معالته وان لاكثر منه لا تكون ام ولد لاحتمال
انه بعد معالته المولي فلم يكن المولي مدعيها هذا الولد بخلاف الاول لتقينا بقيامه في البطن بعد القول متقينا
باله عوي وقد اخل ما حب الكثر منه القيد وهو ما لا يثبت وشك لوقال انه كان في بطنك ولد فهو حوله بعد
ذلك لست اشتهر لم يفتي وان ولدت له اقل من عتق ولا فرق في سبيله المختص من ان كان في بطنك ولد وان كان بالجل فهو في
وقيد بالتعلق لانه لو قال هذه حامل مني يلزمه الولد وان جات به لاكثر من ستة اشهر الى سنتين حتى نفيه كافي باليمين
الى الغاية **قال لا يثبت بالجل امارة** امارة وهو ابنه برأيه استحساناً والقياس ان لا يثبت لان النسب
يثبت بالجل الصحيح يثبت بالنكاح الفاسد وبالولي بشبهة وبامومة الولد ولا يكون اقراراً بالزوجة لها
وحده الاستحسان ان المسئلة مفروضة فيما اذا كانت مفروضة باليمين والاسلام وتكونها ام الفلام والنكاح الصحيح
هو المعنى الموصوف للنسب وعند اقراره بالثبوت على علمه ما لم يظهر خلاف ذلك كما يحل عليه عتق نفسه عن ايمح
المعروف حتى وجب على الثاني الحد او العان ولم يعتبر احتمال الحاقه بغيره وبالنكاح الفاسد او بالولي بالشبهة فان
قلت ان النكاح يثبت بفتوى ثبوت النسب فيفتقر رقبته الحاجة فلتعجب عنه بان النكاح غير متفق على النكاح وجب
للمارئة والنسب والى غير موجب لهما واذ ائتم النكاح الصحيح لم يزلوا زم فان جهلت جريته ايمح في حرمة الام فقال
وارثه انت ام ولد ابي او كنت بشراً ابنة وقت موته ولم يعلم اسلامها او قال وارثه كانت زوجة له وهي

امه لا تراث في الصور المذكورة لان الحرمة الثابتة بظاهر الحال تصلح لدفع الرق والاستحقاق الازلي كما استثنى الى حال
وقالوا لها من المثل في سبيلة الكتاب لان الوارث اقر بالجل عليها ولم يثبت كونها ام ولد **زوج امه من عبي بني ام**
بولك فادعاه المولي لم يثبت لان ثبوت نسبته يقتضي نكاح النكاح وقد ثبت ان النكاح بعد ما صح لا يقبل الفسخ بخلاف
البيع فان المولي اذا باع امته وولدت عند المشتري لم ادعاه البايع يثبت نسب ونسب البيع وعتق الولد لانه ملك المولي وقد
اقر بكونه فليس حره وان لم يثبت المملوك اذا اقر بشو عبده المعروف بالنسب **ونص** الامه **ام ولد** لا تراثه
بذلك ولدت امته الموطوبة **ولد ان وقف ثبوت نسبته على دعوتها فان العرائش على ثلث مراتب قوي وهو**
فرائش المتكوجة وحكمه ان يثبت النسب بالملحوي ولا يفتي بغيره بالنسب بالعان بالنكاح الصحيح اذ العان في
الفاسد كالمزني ومنه وهو فرائش الامه وحكمه ان لا يثبت به النسب الا بدعوة لضعفه ومتوسط وهو فرائش ام الولد
وحكمه ان يثبت به النسب بلا دعوة وينبغي بغيره الذي كثر ثبوته بلا دعوة انما يكون اهل للمولي وطهرها واما اذا لم يجل فلا يثبت
بلا دعوة كالم ولد كاتما مولاهما **كامة مشتركة بين اثنين اسؤل بها واحدة ثم جات بولد لا يثبت النسب به ونها**
اي بدونه الذي عوي كذا في شرح من لا يحضره الفقيه الى خزانة المعنى غاب عن امراته فزوجت باخرو ولدت اولاداً
فالاولاد للفاني على المذهب وعليه الفتوى كافي السراجية وفي الخسيس روي القه وروي رجوع ايمح حيفه وعليه الفتوى
ومثله في الثانية والجمع وفي الجوهرية ولون تزوجت امرأة الغائب فولدت قال ابو حنيفة الولد من الاول ومع
هذا يجوز للام ولد دفع زهرها اليهم وتجوز شهادتهم له كذا ذكره القه فرائش رجوعه اسئلة في النهاية في الوقفات
روي عن ابي حنيفة ان الاولاد من الثاني رجوع الى هذه القول وعليه الفتوى انتهى وفي مقبول القادي وقال محمد
رجوعه اسئلة ان جات به اقل من سنتين منذ دخل الثاني فهو للام ولد وان جات به لاكثر من سنتين منذ دخلها فهو
لثاني قال القه ابو الليث رحمه الله تعالى في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد ايمح وبه نأخذ انتهى هذا
باب في بيان احكام الحضنة **نصف** لما فرغ من ثبوت النسب شرع في بيان من يحضن الولد
الذي ثبت نسبته وهي بكسر الحاء وفتحها تربية الولد والى اضافة المرأة نوك باليمين فترفعه وتزيمه وقد حضنت ولها حضنة
من باب طلب وحضن الطاهر بيمينه حضناً اذا اجتمع عليه بكنهه حضنته كذا في المغرب **ثبت** الحضنة **للأم ولوليد**
الفرقة في التزيم والاسساك للام روي ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني لم يولد لي ولم يولد له
سقاوتم ابوه انه يترع مني فقال عليه الصلوة والسلام انت احق به ولان الام اشق به واليم اشار المصنف
برضي الله عنه بقوله لم يفرها خير له من شربه وعسل غنكه يا عمر قال له حين وقعت الفرقة بينه وبين امراته
والصبي به رضي الله عنه حاضر وموافقون **الا ان تكون من دة** سواء الخث به او الحربة او الامانة الخث وخبر
على الاسلام فان ثابت فهي احق به **او فاحصر** ايمح ايمح ايمح لاشغال الام عن الولد بالخروج من المنزل واعلم ان الذي وقع
من كلام المحقق الكمال في شرح الهداية وغيره قوله ولا فاسقة وهو بلا طاعة ينظم جميع الفسخ الصا وفترك الصلوة
لكن حمله شيخنا على الفسخ بالزنا لاشغال الام عن الولد بالخروج من المنزل مستظرف علمه بان الذي يفتي احق
بولدها المسما لم يعقل الايمان فالفاسقة المسئلة بالاولى انتهى فتقيدته كفتى في الاستدلال عليه بما ذكرنا
لان الذي يفتي انما يعقل ما يوجب الفسخ عندنا على جهة اعتقاده دنياها فكيف تلحق بها الفاسقة للسئلة فالتدبير يظهر
اجري كلام الكمال وغيره على اطلاقه كاهو كلام الشافعي رضي الله عنه من ان الفاسقة ولو ترك الصلوة لا حضنته لها
وذكر في الفتنة الام احق بالصغيرة وان كانت سبية السيرة ومعرفة بالخبر او كانت مطربة ما لم يعقل ذلك انتهى
او غير ما مونة بان كانت تخرج كل وقت وتترك البيت ضابطة وبه مرجع في المختار حيث قال ولا حق في الحضنة لغير
الحرم ولا للام اذا ملك ما مونة ولا للعصبة الفاسق انتهى **او امه او ام ولد او مودة او مودة** ذلك الولد
فيل الكتاب قال في المختار ولا حضنة للامه والمدة واما الولد والمائة لاشغالها من جهة المولي لكن ان كان الولد
رفيعاً كان احق به لانه ملك للمولي الام انتهى وفيه في البحر عدم ثبوت الحق للمائة في الولد بان تكون ولدته قبل
الكتابة كما قد ناهى في المختار **او مودة** وجهه بغير حرمة الصغير **او اب** ان تربيته **او اب** ان تربيته **او اب** ان تربيته
او العمة قبل ذلك ايمح قبل ان تربيته **او اب** ان تربيته **او اب** ان تربيته **او اب** ان تربيته **او اب** ان تربيته
وعمة موسسة ارادت العمة ان تربي الولد بما لها جانا ولا تمنع الولد عن الام والام تاي ذلك وتطلب
الاب بالاجرة ونفقة الولد اختلفوا فيه والصحيح ان يقال للام اما ان تمسك بغير اجر واما ان تدفع اليه العمة

الواعو

وليس عليه نفقة الا ان يتزوج كذا في البحر وغيره وقيل كانت الجارية بكر ايضها الى نفسها وان كانت لا تخاف عليها النساء اذا كانت
حده ثمة السن اما اذا دخلت في السن واجتمع لها رايه وعقلت فليس للاولاد حق النعم ولها ان تترك حيث احبت حيث لا خوف
عليها وان كانت ثيبا حتى فاعلمها وليس لها اب ولا جد ولكن لها اخ او عم ليس له ولاية النعم الى نفسه بخلاف الاب والجد والجد
ان الالة والجد كان لهما ولاية النعم في الابن انما ان يعيد لها الى جرحها اذا لم يكن ما عونه ما غير الاب والجد فممكن له ولاية
النعم في الابن فلو كان له ولاية الاعادة ايض انتهى وان لم يكن لها اب ولا جد ولا عصبة او كان لها عصبة فمفسد فلها ان ينظر
في حالها فان كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى سواء كانت بكر او ثيبا والا وضعتها عند امرأة امينة فمقتضى ان يعيد لها من قبل
ناظر المسلمين انتهى وغراره الى ثيبين الكثر والجد ينزل الالة فيه اي فمما ذكرنا وان لم يكن اب ولا جد ولها اخ او عم فله فيها ان لم
يكن مفسد او ان كان مفسدا لا يصح له ان يعيد لها من قبل الكثر في كسبه بغير رجم من قبلها فان لم يكن لها اب ولا جد ولا اخ غيرها من
العصاة او كان له عصبة فمفسد فلها ان ينظر فيها الى الحكم فان ما عونه خلاها تنفرد بالسكنى والا وضعتها عند امينة فمقتضى ان يعيد لها
على الخلف بل لا فرق في ذلك بين بكر وثيب وقد تقدم الكلام عليه ليس المطلقة الخروج بالولد من طلبة الى اخري
يلزمها نفقات قال صاحب الهندية وانما قال المفسر دون خروج لان لو كان بين الموضوعين تفاوت بحيث يمكن الالة من
مطالعته ولله والرجوع اليه في ثوبها زلفها ان تنقل اليه سواء كان وطنا لها او لم يكن وقع العقد فيه او لم يقع لان الاتفاق الى قريب
منزلة الاتفاق من محله الى محله في طلبة واحد انتهى قال مولانا في كسبه بعد ذكره لما قدمناه والذي يظهر من عدم صحة التغيير بالسفر
او بالخروج على الاطلاق لان السفر كان المراد به الشرعي لا يخرج من البيت من غير طلبة من الخروج به ان يكون بين الزوجين ثلاثة ايام
وان كان المراد به السفر القوي لم يصح ايضا لانه اذا كان بين الكثرين تفاوت لا يمنع مطلقا ولذا التمس بطلان الخروج لا يصح
والعبارة الصحيحة ثم ذكر ما احتج به في الخصم الا اذا انفصلت من الزوج الى المصير لا يمنع من المصلحة للصغير حيث يتخلق
بأخلاق اهل المصير وليس فيه ضرر بالاب وجب فكسبه لا هو انتقالها من المصير الى القرية لا فيه من الضرر بالصغير بخلاف
اهل السراويل ليس لها ان تنقل اليها الا اذا كان ما انفصلت اليه وطنا وكسبه اي عقد عليها ثم اي هناك يعني مكان هو وطنا
واراد بالمطالبة المأنة بعد انفصالها لانه المطلقة رجعيها حكم المتكوتة المعتدة البائن ليس الخروج قبل انقضاء العدة
مطلقا وقد نال بالام لانها لو ماتت وصارت الحضانة للجد فليس لها ان تنقل الى مصرها بالولد لانه لم يكن عليها عقد
وكذا ام الولد اذا اعتقت لا يخرج بالولد من المصير الذي فيه العلام لانه عقد بين الاب والجد والجد كافي في فتح القدر وغير الجدة
كالجدة بالاولاد والطلاق في الوطن فمثل القرية فله ان تنقل من مصر الى قرية وقع العقد بها كافي في الطلاق وهو المخصوص عليه
في الكافي للحاكم السمرقاني في شرح العناني من انه ليس لها ذلك ضعيف كذا في البحر وقد نال بالمرأة لان الاب ليس له اخراج الولد
من بلد امه حيث كان لها حق الحضانة قال في المحرر ولا يخرج الاب بولده قبل الاستئذان من مالك في الشرح بانه لما فيه من الاضرار
بالام باطل لاعتبارها من الحضانة وهو يدل على ان حضانة امه اذا سقطت جاز له السفر به وفي الفتاوى السراجية سبل اذا اخذ المطلق
ولده من خاصته لزواجها هل له ان يسافر به فاجاب له ان يسافر الى ان يعود حق امه انتهى وهو صريح فيما ذكرنا وهي تقع
كثيرا في زماننا وهذا اي ما ذكرنا ان المطلقة الخروج الى اخره في الام ما غير ما تقدم على شكله الا باذن ابيه
وقد قدمنا الكلام عليه اخذ المطلق ولده منها لتزوج من غيرها ان يسافر به الى ان يعود حق امه هكذا في السراجية كما قدمنا ومنها
ويبين ان يكون محله ما ذكرنا في غير ما من يستحق الحضانة اما اذا كان هناك من يستحق الحضانة فينبغي ان لا يملك الاب السفر به
بل ينقل الحق الى الحاضنة وهذا ظاهر من كلامه ابا
في بيان احكام النفقة
في النفقة ما ينفق الاشياء على عيال ونحو ذلك ويقال انفق الرجل من النفقة وانفق القوم اذا انفقوا نفقاتهم وانفق الرجل اذا
ذهب ماله ويقال نفقتا السلف نفقا فافهم كسبه ونفقة الالة نفقا اذا ماتت كذا في بعض المعتبرين ان من الكلب القوية
وبه علم ان النفقة المروءة هنا ليست مشتقة من النفاق بمعنى الهلاك ولا من النفاق ولا من النفاق بل هو اسم للنفي الذي ينفقه
الرجل على عياله وما في الشريعة فله ان يسافر به الى اخره في الام ما غير ما تقدم على شكله الا باذن ابيه
ونفقة الغير يجب على الزوجين بانهما زوجة وفرا بة وملك قبل بالاول لما سبقه ما تقدم فقال يجب النفقة للزوجة
على زوجها ولو صغير الا بقدره على الوطى لان المانع من قبله افضى ليس عنده وقدر النفقة لزوجه ولو كانت
الزوجة مسلمة او كافرة او كبيرة او صغيرة تطيق الوطى حتى لو لم تكن كذلك كان المانع من حصرها فلو لم يتكلم بالبيع
فلما يجب النفقة كذا في ما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى لا تقدم ولو كان صغيرا لا يطيق الجماع لا نفقة لهما
لان المانع من قبله ما في الباب ان يجعل النعم من قبله كالمعدوم ومن قبله ما في الوطى فمقتضى قيام النعم من

حائرها لا تستحق النفقة كذا في النهاية فقيرة كانت المرأة او غنية فان غناها لا يبطل حقها في النفقة بل زوجها موطوع
كانت المرأة او لا كما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى وهي كبيرة وعقد العقد لم يبطلها وانقضت وكذا الوطى لها وانقضت
حتى كاسيا في نفقة ولو منعت نفسها من الزوج الميسر فانه من حق نفقة في النفقة واطلعت نسبا اذا دخل بها قبل قبض
الصداق المجلول ولم يبطل فان لها النعم في الحالين عند اي خ بقدر حالها متعلق بقوله ويجب وهو اختيار الخشاف وعليه الفتوى
ولو هي في بيت ابها قال في الهندية اذا اسلمت نفسها الى من لم يعلم نفقتها وقال في النهاية هذه الشرط ليس بالامر في
ظاهر الرواية فانه ذكر في المبسوط في ظاهر الرواية بعد صحة العقد النفقة واجبة لهما وان لم تنقل الى بيت الزوج ثم
قال وقال بعض المتأخرين من ائمة بل لا تستحق النفقة اذا لم تنزل الى زوجها والعنوة على جواب الكتاب وهو وجوب النفقة
وان لم تنزل انتهى وفي الخلاصة مغريا الى المحلل ولو طلت النفقة وهي في بيت الاب بعد فله ان لا يبطلها الزوج بالنفقة وعليه
الفتوى وكذا اذا طلقها ولم تنزع وكذا اذا امتنعت حتى لم تنزل الى المهر اما اذا امتنعت ولم يبق لها عليه مهر لا يجب انتم او
مرضت في بيت الزوج فان لها النفقة والقياس عدمها اذا كان مرضا يمنع الجماع لغوات الاحتباس لا يمنع الجماع وجه الاستحسان
الاحتباس قائم فانه يستأجرها ويصيرها ويحتل البيت والمالان العار من فاشم الجرح وفي اي يوسف انها اذا اسلمت نفسها من غير
مرض يجب النفقة لتحقيق التسليم ولو مرضت ثم سلمت لا يجب لان التسليم لا يمنع واستحسن في الهندية لا يجب النفقة في وجع
من ينفقه اية الزوج بغير حق وهي النافذة وهو ادلى من قول بعضهم لان النافذة لا تمنع من انفسها وانما يمنع من قبضه الى
التطويل والمقام مقام الاختصاص حتى تعد الى منزله لان فوته الاحتباس منها واذ لمعات جأ الاحتباس فيجب النفقة بخلاف
ما اذا انقضت من التمكن في بيت الزوج لان الاحتباس قائم والزوج قادر على الوطى جبر او قولا بغير حق احتراز عن
خروجها حتى كما اذا لم يعطها المهر المجلد فخرجت من بيته وجب سدة لان فوات الاحتباس منها بالمطلة وان لم يكن منها بان كانت
عاجزة فليس منه ولذا اطلقناه فمقتضى ما اذا كانت قادرة على ادايه او لا وما اذا اجبت قبل الطلقة او بعد ما وهو المذكور في
الجامع الكبي واستشهد محمد بنصب العين المستجرة من يد المستاجر تسقط عنه الاجرة لغوات الانقضاء لامي جهته
وعليه الاعتماد كذا في ثيبين الكثر وفي فتح القدر وعليه الفتوى ولم نقل به بن كافي في الكثر وغيره لان الجرح سدة ظمنا
بغير حق لا نفقة لهما لان الاعتبار في سقوط نفقتها فوات الاحتباس من جهة الزوج وقد فات هنا من جهة فمما كان
الاحتباس باقيا قد يراوون ونه لا يجب يمكن ايجاب النفقة ذكره في البحر وغراره الى الاخيرة وفي الصبر في رافعا لافاض
جمال اذا حبست ظمنا او جنى ذكر في الاصل والجامع ان لا يجب لهما النفقة من غير تفصيل وعند اي يوسف ان يدين كذا
نقد سري ادايه يجب والا لا قال وهذا اذا لم يقدر على الوصول اليها في الحبس وان قدر قالوا يجب النفقة وقيد بجبرها لان
الزوج لو حبس وهو يقدر على اداه او لا يقدر او حبس ظمنا او صرنا او نشز كان لها النفقة لان الاحتباس هنا فوات
لمعني من جهة الزوج ولا فرق بين ان تجبره على ادايه او يجبره اجتنابا في الفلانة اذا حبسته وطلب ان
تجبره معه فانه لا يجب ومنه كذا في البحر مغريا الى الفتاوى انه اذا حبس عليها الفلانة تجبر معه عند المتأخرين انتهى
ومر بضمه لم تنزل اية لم تنقل الى منزله زوجها لعدم الاحتباس لاجل الاستمتاع بها ومقصود يعني اخذها رجل كرها
فذهب بها فان النفقة جز الاحتباس في بيته وقد فات وهذا هو ظاهر الرواية وفي اي يوسف ان لها النفقة والنفقة
على الاول لان فوات الاحتباس ليس منه ليجعل باقيا قد يراوون كذا في الهندية وجب اية لامة الزوج ولو مع جرم
لان فوات الاحتباس منها وفي رواية عنه يوسف الزوج بالخروج منها والاتفاق عليها اذا ارادت حجة الاسلام كافي الاخيرة
واطلق المحقق في الغرض والنقل واما اذا اجبت قبل ان تنقل نفسها او بعد وهذا هو ظاهر الرواية لان الاستمتاع من جهتها
فوجب سقوطها سواء كانت عاصية في الخروج او طاعة بخلاف الصلوة والصوم لوجود الاحتباس فلا يمنع اشتغالها بهما
من وجوب النفقة كذا في البحر مغريا الى الاخيرة ولو معه فعليه نفقة الحضانة اية الواجب هي لان الاحتباس
قائم لقيامه عليها فينظر الى قيمة الطعام في الحضانة ولا ينظر الى قيمة في السفر ولا يلزمه الكوا ومونة السفر منعت المرأة
من الطبخ والخبز ان كانت من لا يتخذ نفقة لهما بلهما معا والا بان كانت من يتخذ من يتخذ كذا في عليه ذلك قال
الخشاف في ادايه الثاني لو فرض ما يحتاج اليه من الدقيق والحج والادام فمقتضى لا يمنع ولا اخبر ولا اعلى شيئا
من ذلك لا يتجبر عليه وعلى الزوج ان يات بها من يتخذ نفقة لهما بلهما معا والا بان كانت من يتخذ من يتخذ كذا في عليه ذلك قال
عليه الطبخ والخبز وان كانت من لا يتخذ ذلك فان كانت من يتخذ نفسها وتقدر على ذلك لا يجب عليه ان يات بها من
غفله وفي بعض المواضع تجبر على ذلك قال السرخسي لا تجبر ولكن اذا لم تطبخ لا يعطها الا اده وهو الصحيح وقالوا

انه هذه الاموال واجته عليها ديانة وان كان لا يجبرها على الفاني انتهى ولذا قاله في البحر مغربا الى البديع لو استاجرها للطبخ
والخبز لم يجز فلم يجز لها اخذ الاجرة على ذلك لانها لو اخذت لا خفت على عمل واجب عليها في القنوت فكان في معنى الرشوة فلا يلزم لها
الاخذ انتهى وهو شامل لبيات الاشراف ايضا وكذا استدله في البديع لوجوب ديانة بانه عليه الصلاة والسلام قسم الاعمال بين علي
وفاطمة فبين اسم عنها ففعل الاعمال الخارج على اسم الله واسم عنه واعمال الداخل على فاطمة برضى اسم عنها انتهى مع انها برضى اسم عنها
سبعة نساء العالمين وابوها افضل الخلق اجمعين صلى الله عليه وسلم ويجب عليه اية الزوج **أية الطين وأية شراب**
وطبخ كونه وجرة وقدره ومعرفة وكل ما يحتاج اليه ذلك ان في الجوهره ويفرض لها الكسوة في كل نصف حول
مرة كتحج الحاجة اليه في كل حروبه وللزوج **الانفاق** فعملها بنفسه الا ان ينظر للقاضي عدم انفاقه فينظر من لها في كل
شهر ويقدرها **نقد بغير الغل والرضى ولا نقد بغير رده** ودانير مخرج به العلامة ابن الساعاتي في شرح الجمع وفيه لوصالته
من النفقة على ما لا يكفيها فطلبت التكامل كله القاضي وان كان الرجل صاحب عيلة لا تنفق عليه النفقة وتغرض الكسوة وكسوة
الصبي فبينه ونفقة ولنفقة **دنيا في الشاغبة والحاو** وانما ان طلبه ويختلف ذلك بدار او عسار او حالاد بل انما
صريح به في شرح المختار والبحر وغيرهما ونفس عبارة شرح الجمع لمصنفه ويفرض في الشاغبة مع ذلك جبة ودرادل وعلى
الموسم درع سابوري وخمار ابرسم ولنفقة كسائه ويزاد في الشاغبة ووزن شاة ولها فان طلبته لان النور على الارض
قد يوزنها وما تعطى به دفعا للحر والبر ويختلف ذلك باختلاف الاحوال والبلدان واليسار والاعسار انتهى **ويجب لها دمه**
المملوك لو كان الزوج **موسر** ايمن اذا كان لها خادم متفرغ لخدمته ليس له شغل غير خدمتها وهو مملوك لها كذا قيد
الزبلي في شرح الكنز قال وهو ظاهر الرواية فان كان غير مملوك لها لا تستحق النفقة للثا دم القاضي اذا لم يكن له خادم لا
يستحق نفقة الخادم من بيت المال ومنهم من قال كل من يخدمها اذا اعلمت انه اعلمت ان اطلاق اكثر على غير ظاهر الرواية وهذا اذا
كانت حرة اما اذا كانت امرا لا تستحق نفقة الخادم واستغيت عن هذه القيد بقوله المملوك لها لان غير الحرة كالقطة لا تملك وان
تملكت وبراد الملك الى دم الملك التام فلا تزد الملك لخدمته لو كانت تحت رجل لها مملوك فان نفقة لا تجب علي زوجها لا يفيق
تقيد الزبلي وغيره بالحرة وان اريد مطلق الملك فلا يفيق من قيد وهي حرة وهذه الاولى كالانفي في كل شئ في بحر
ولا ينصرون ان يكون له لا لخدمته على ظاهر الرواية لانه المملوك للراة ولا ملك للامه وانما هو على من ضر الخادم بكل
خادم لها مملوك كان او لا واسم على البسار هنا مقدمه بنص صاحب حرمان الصدقة لا بنص صاحب وجه الزكاة كذا في البحر مغربا الى
غاية البيان وفي الثانية وخادم المرأة اذا اشغلت من الخنز والطبخ لا تجب لها النفقة على زوجها المرأة لان نفقة الخادم مقابل
بالخدمه فان لم يجزها لا يجز نفقة المرأة فانها في مقابلة الاحسان ولا يفرض لاكثر من خادم واحد عند ابي حنيفة
ويجوز وقال ابو يوسف يفرض لها ديني احدها لمصالحه داخل البيت والاخر لمصالحه خارجا وهو نظير الاختلاف في القاضي
اذا كان معه اكثر من فرس واحد وعن ابي يوسف اذا كانت فاقية في الفتي ورفقت اليه بخدمة كثير استحق نفقة الجمع ولها
ان الواحد يقوم بالامرين فلا حاجة الى الاخرين يجمع لكفايته وانما هو للزينة وجوب النفقة باعتبار الكفاية لا باعتبار
الزينة والتجمل وهو لو قام بخدمة بنفسه كان يفيق ولم يكن نفقة الخادم فكذلك اذا قام الواحد مقام نفسه ولم يكن نفقة
الخادم ادبي الكفاية وقيدنا بكون الزوج موسرا لانه لو كان معسرا لا تجب عليه نفقة خادما وان كان لها خادم فجار واه
الحسن عن ابي حنيفة خلاف البحر هو يقول انما اذا كان لها خادم لم تكف بخدمة نفسها فتجب عليها نفقة كالوكان موسرا والاول
اصح ولو اختلفا في اليسار والاعسار فالقول قوله الا ان نفق المرأة البينة لانه تمسك بالاصل كذا في يميني اكثر
ولو له اولاد لا يكفيها خادم واحد فرض عليه الخادمين او اكثر اتفاقا صرح به المال في نتي القاضي بوجوب صاحب الذخيرة
واذا لم يكن لها خادم مملوك لا يلزمه كذا خادم بخدمة غيرها كذا يمينه ان يشتري لها ما تحتاج من السوق كما صرح به
في الفتاوى السراجية وفي البحر وفي ما عن ابي يوسف من انها اذا كانت فاقية في الفنا الحج ما نقلناه عنه ايضا قال
وبه نأخذ وغراه الي غايته البيان ثم قال في النظرية والاولوية المرأة اذا كانت من بنات الاشراف ولها خادم مجبر
الزوج على نفقة خادمين انتهى قال في الحاصل ان المذهب ان الاقصدار على واحد مطاوعا والمأخوذ به
عند الشافعي قوله ابي يوسف انتهى وفي السراجية ويفرض على الزوج نفقة خادما وان كانت من بنات الاشراف يفرض
عليه نفقة خادمين وعليه القنوت في الثانية وان قال الزوج انما اخذ ملكا او تخذ ملكا جارية من جواربه الصبيح ان
الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة عن بيته انتهى وفي المجتبى لو قال لا انفق على خادما وكذا اعطى من خدي من يخدمك
ليس له ذلك وفي الذخيرة ولا نفقة نفقة الخادم بالذم راجع على ما ذكرناه في نفقة المرأة بل يفرض لها ما يكفيها بالمعروف

دكن

وكذا لا تلج نفقة خادما نفقة لان الخادم تبعا للراة فينفق نفقة الخادم عنهما ولم يرد بالنفقة في الخنز لان النفقة
بقدر الكفاية وعسى ان يستوفي الخادم في الاكل اكثر مما تستوفي المرأة وانما اراد به النقصان في الاداء انتهى **ولا يفرق بينهما**
اي بين الزوجين بمجره اي الزوج عنها اي عن النفقة ولا بعد ما ينفق اليه الزوج حال كونه غائبا حقا
مفعول ايها الزوج **ولو كان الزوج موسرا** العلم انه يجوز له الفسخ عند الشافعي امران احدهما عسار الزوج وثانيهما عدم الزوج
الغايه حقا من النفقة ولو مورثا في شئ من الاحقر وقال في شرح غايه البيان انقصوه ولو غاب الزوج حال كونه قادرا
على اداء النفقة لكن لا يوفي حقا فانما ظهر الوجهين انه لا ينفق فيها ولكن ينفق الحكم الي ختم اه يطالبه ان كان موضع
معلوما والثاني تبوت الفسخ واليه مال جمع من اصحابنا وافقوا فيه لك المصلحة وقال في شرح الحاي وهو اختيار
القاضي الطبري وابن الصباغ وعن الرواية وابن اخيه صاحب العمدة ان المصلحة والقنوت به وقد اشار في
المختصر الى الخلاف الاول بقوله بعينه عنها والى الثاني بقوله ولا بعد ما ينفق اليه اخره اخول قد علم مما نقل من
كتب الشافعية الموثوق بها ان الحكم بالبحر عند الشافعي انما هو بالنظر الى الفاضل والما الحكم بالنظر الى الغايه فبعد
الاتفاق وكل من العجز وعدم الاتفاق يكون معلوما بالضرورة فلا وجه لما ذكر في الود على الشافعي في شرح الهام
وغيره ان العجز عن النفقة انما يظهر عند حصور الزوج واما اذا كان غائبا غيبة مغلقة فلا يظهر العجز لكونه ان
يكون قادرا فليكون هذا اترك الاتفاق لا العجز عن الاتفاق فان رجع هذا النقصان الى قاضي اخر فاجاز قضاءه فالبحر
انه لا ينفق لان هذا النقصان ليس في مجته فيه لما ذكرنا ان العجز لم يثبت ثم يرد هذا على من لا يعرف مدعيه من
الشافعية وعلم على الغايه بالبحر عن الاتفاق لا على الشافعي ولا على من يعلى بعد عيب الشافعي في هذا مل انتهى اقول
وقد نقبت ذلك ايضا في فتح القدير بقوله اعلم ان الفسخ اذا غاب ولم يترك لها نفقة يمكن بغير طريق اثبات عجزه بمعنى
فقره وهو ان يتقدم رالفقة عليها قال القاضي ابو الطيب من الشافعية اذا انفقت نفقة عليها بغيره ثبت الفسخ
قال في الحيلة وله وجه جيد فلا يلزم من يجه ما قاله طهر الدين انتهى قال مولانا صاحب البحر وهذا ما يرد ما قاله طهر
الدين لوجهين الاول انه ليس منه هب الشافعي الثاني ان كلامه في القنوت بسبب العجز لا في غيره واسم اعلم
وامرها القاضي بالاستدانة عليه اية نفقة الزوج ان يقول لها القاضي استدني حايه زوجك ان اشتري الطعام
نسيته على ان يقضى الثمن من ماله قال مشايخنا رحمه الله في الامور بالاستدانة على الزوج ان يرجع
ربه الدين عليه الزوج ولو لا الامور لم يرجع وفي شرح ركن الايمه الصباغ رحمه الله تعالى الاستدانة الاستقرا
فاذا استدانت هل يترحم اني استدني على زوجي او تنقسي اما اذا منحت فظاهر وكذا لك اذا اوتت واما
اذا لم يصرح ولم تنقل من الاستدانة عليه ولو ادعت انها نفقة الاستدانة وانكره الزوج فالقول له كذا في المجتبى
فان قلت ما الفرق بين النفقة وسائر الدين فان في سائر الدين فانه في سائر الدين انما يجزى عن قضا الدين لا يومر
صاحب الدين بالاستدانة عليه وهنا بعد ما فرض القاضي لها نفقة بالاستدانة على الزوج قلت الفرق بينهما كافي
الذخيرة ان المرأة لو لم تومر بالاستدانة عسى تموت جوعا او يموت الزوج فتسقط نفقتها فكان الامر بالانكاح حقا وهذا
المعنى في كلام سائر الدين واسم اعلم فان قلت ما الوجه في امرها بالاستدانة دون امره بما مع انه المدين فان يفيق ان
ياسره القاضي بالاستدانة قلت قال مولانا صاحب البحر وقد ظهر لي وجهه فانه لو امر بها بتراضي في ذلك فيجمل لها خضر فانما
جهه بالاستدانة لانه في الضر لان الغريم يلزم بالاستدانة انما اكثر من استدانة باعتبار انه يصير له المطالبه على شخصي الزوج
والمرأة بخلاف استدانة الزوج فانه لا يطالبه الا الزوج لو امره القاضي بالاستدانة على نفقة تبا ان يامر حاكم ببيع او لم
اره بنقولا انتهى والله في طهر العبد الغني انه لا يحتاج الي هذه التعليلات في الجواب لان القاضي انما يامرها بالاستدانة اذا ظهر
عجزه عنها وعجزه عنها يظهر بعد قهرته عليها واما اذا ظهر قهرته عليها ولو باستدانة لا يامر بالاستدانة انما هو ظاهر من
كلامهم فلا حاجة الى السؤال والجواب واسم اعلم وفي فتح القدير ولو اشتهع من الاتفاق عليها مع اليسر لم يفرض بيع الحكم ماله
عليه ويصرفه في نفقتها فان لم يجد ماله يجبر حتى ينفق عليها ولا ينفق انتهى **قضي اي القاضي بنفقة الاعسار** لكونها معسرين
ثم ايسر الزوج في نفقته نفقة يسارة في المستقبل لان النفقة تختلف بسبب اليسار واليسار وما قضى به نفقة نفقة
لم تجب لانها تجب شيئا فشا فاذا تبدل حاله فلها المطالبه بما مر حقا وهو ما دون نفقة الموسر ان وفوق نفقة المعسر ان
او بالعكس اي قضى بنفقة اليسار لكونها موسرين ثم اعسر **وجوب الوسيط** من النفقة كما تقدم وعبارة الكنز ونفقة
اليسار بطرؤه وان قضا بنفقة الاعسار قال مولانا في بحر لانه النفقة تختلف بسبب اليسار والاعسار وما قضى به نفقة

من

وهو مخير للرجعي والمستامن اما الاول فلما انما نسيان البري حق من يتاثلنا واما الثاني فلعمري ان يلحق به ارباب الحرب
بيع الاب لا الام عرض ابنه الغائب لا كما في اتفاق الاعفاء **للنفقة** اي يجوز له بيع غير العقار من العروص في
النفقة لانه لا يملك الكفيل في مال ولده الغائب اذ لو لم يكن له نفقة من بيع العقار من باب الكفيل
اذ يخفى عليه التلف ولاك ان العقار لا يحفظه بنفسه بخلاف غيره من الاباء اذ لا ولاية لهم اصل في التصرف
حال الصغير ليعتبر اثرها بعد البلوغ ولا في الكفيل بعد الكبر بخلاف الاب واذا جاز بيعه فالحق من جبره حق وهو النفقة
فله الاستيفاء منه وانما قلنا النفقة لم نقل للنفقة لما اشار الى انه بيع للنفقة وللنفقة ام الغائب وان كانت الام لا تملك
البيع قال في الذخيرة الظاهر ان الاب يملك البيع والام لا تملك ولكن بعد ما باع الاب فالتمس صرف اليها في نفقتها انتهى
واحرز بالاب ايضا عن القاضي لانه ليس البيع عند القاضي في العروص ولا في العقار لا في النفقة ولا في سائر الديون
يريد به اذ لم يكن السبب معلوما للحاكم وان كان معلوما ولكن حاجة الاب لم تكن معلومة فان كانت معلومة الا انه
يحتل ان المالك اعطاه النفقة في الوجوه كلها لا يبيع لانه لو باع القاضي وصرف الثمن اليه لكان ذلك الثمن مضمونا عليه
لانه قبض باذن القاضي فيصرفه الغائب فله ان يبيعه القاضي ولكن يفرض الامر الى الاب ويقول ان كنت صادقا
فيما تدعي والافلا امرت بشي وعلى هذا الوجه لا يتضرر الغائب كذا في البحر فان قلت قد تقرر ان للام ان يبيع حق
التملك في مال الابن بالحدوث وهو يقتضي ان يجوز لها ايضا ان تبيع مال ولدها للنفقة قلت اجيب عنه بان مدارجوا
البيع ليس حق التملك بل ولاية التصرف في مال الولد في له ولاية التصرف فيه جاز البيع ومن لا يملك لا يجوز
بيع الاب عرض ابنه **في دين له** اي الاب عليه اي الاب **سواها** اي سوي النفقة هذه عند أبي حنيفة واما
عندها فلا يجوز ذلك كله وهو القياس وحده الاستحسان ما ذكرنا قاله الزيلعي في المسئلة نوع اشكال وهو ان يقال
اذا كان للاب حال غيبة ابنه ولاية الكفيل اجماعا فالمانع له من البيع للنفقة عندها او بالدين عند الكل اقول
اجيب عنه بان ههنا مقتدين احدها ان للاب حال غيبة ابنه ولاية الكفيل والثاني ان بيع المنقول من
باب الكفيل فلا يلزم من كون الادبي اجابة كون الثاني كذلك فالمانع من البيع بالنفقة عند كونها من باب الكفيل
واما المانع من البيع بالدين فهو ان ثبوت الدين يحتاج الى القضاء بخلاف نفقة الاولاد كما سبق انتهى ومثل الخلاف
كافي في البحر في الابن الكبير اما الصغير فلا يبيع عرضه للنفقة اجماعا كما في شرح الطحاوي وله بيع عقاره وكذا المحجرون
بخلاف غير الاب لا يجوز له بيع العقار مطلقا كذا في فتح القدير **ضمن مودع الاب لو اتفق الوديعة على امواله بغير امر**
فاض لم يضر في مال غيره بلا امانة ولا ولاية خلاف ما اذا امره القاضي لانه ملزم واستيفاء منه اعتبار امر الغائب بطريق
الاولى كما لا يخفى والمودع ليس بغير امانة لانه مودع الغائب كذلك كافي في الوالدية والابوان ليسا بغير امانة في الاتفاق على
الزوجة بل امر كذلك كافي في الخاتمة من كتابه الوديعة وكذا اعلى الاولاد فان قلت كيف اعتبر امر القاضي هنا جعل
ملزما مع انه قضاء على الغائب وهو لا يجوز عندنا قلت اجيب عنه بان نفقة هو لا واجبة قبل القضاء وقضاؤه امانة
لهم بحسب كذا استدلناه من غاية البيان وأشار المصنف الى ان المودع لو قضى دين المودع بالوديعة فانه يكون
رضا منه ولم يضمنه الحاكم ابو اسحق والصحاح الثمان كما اشار اليه محمد في كتابه الوديعة كذا في البحر مغنيا الى
الذخيرة **ولو اتفقا ابي الابوان ما عندهما من ماله** اي مال الغائب **على انفسهما وهومن جنسه** والحال ان
المال الذي عندهما من جنس حقهما اي النفقة لا يضمنان لانها استوفيا حقهما لان نفقتهما واجبة قبل القضاء على امر
وقد اخذ جنس الحق وفي الخلاصة ولو اتفقا على نفسه من مال الابن ثم خاضه الابن فقال انفقته وانت مؤسر وقال
الاب انفقته وانت مؤسر قال انظر الى حال الاب يوم الخضوع ان كان مؤسرا فاقول قوله استحسانا في نفقته
وان كان مؤسرا فاقول قول الابن ولو اتفقا ما بينه وبينه الابن انتهى وحكم الزوجة والولد كما بينا في انفقنا
ما عندهما الا انها عليها بخلاف غيرها من المجرم القريب العاجز فانه يضمن بالاتفاق من غير قضاء ولا رضا قال
في الذخيرة ان نفقة الوالد والابن والمولودين والزوجة واجبة قبل القضاء حتى اذا اظفر احد من هؤلاء بجنس
حقه كان له الاخذ بغير قضاء ولا رضا فاما نفقة الاقارب لا تجب الا بالقضاء او الرضى حتى لو اظفر احد من
الاقارب بجنس حق لم يكن له الاخذ لا بقضاء او رضى وكذا يعرض القاضي في مال الغائب نفقة الا
الاولى فقط انتهى **قضي بنفقة غير الزوجة من الاولاد والعروب ومنعت مدة سقطت** لان
نفقة هو لا تجب كفاية الحاجة حتى لا تجب مع اليسار وقد حصلت الكفاية بمضي المدة بخلاف نفقة

الزوجة اذ اقضى بها القاضي لانها تجب مع يسارها فلا تسقط بحصول الاستيفاء منها مضي واطلق
في المدة فمثل القليلة والكثيرة وقيد في البحر نقلا عن النخبة بالكثيرة اما القليلة فلا تسقط
وهو ما دون الشهر انتهى ونعيم الشارحون لانها لو سقطت بالمدة البسيطة لما امكنهم استيفاء
استيفاءها وفي فتح القدير قيل وكيف لا يصير العسيرة ذينا والقاضي ما مورس بالقضاء والودع
دينا لم يكن الامر بالقضاء بالنفقة فائدة ولو كان محل ما مضي سقطت لم يكن استيفاء في مثل هذا
قد ناه في غير المعروض من نفقة الزوجات انتهى واطلق في غير الزوجة فمثل الأصول والعروب
الصغار والكبار واستثنى في الذخيرة معزيا الى الجاوي وانزه عليه الزيلعي نفقة الصغير
فانما يصير دينا على الاب بقضاء القاضي بخلاف نفقة سائر الاقارب انتهى **الا ان يستدعي بامر القاضي**
القاضي وينفق منها يعني لا تسقط بمضي المدة لان القاضي له ولاية عامة مضارا اذ كان الغائب
نفسه دينا في ذمته واذا كذا لسان الشرط في عدم سقوطها بمضي المدة حصول الاستدعاء من
المعروض له النفقة بامر القاضي فاذا كان امر القاضي بالاستدعاء لا يكفي لعدم سقوطها اذ لم
يستدع وينفق مما استدان كانه في البحر مغنيا الى المبسوط والزهايد وغيرهما وفي اتفق الوسائل
ولقد غلط بعض الفقهاء هنا في مفهوم كلام صاحب الهداية وقال اذ كان القاضي بالاستدعاء
ولم يستدان فانها لا تسقط وهذا غلط بل معنى الكلام اذ كان القاضي بالاستدعاء واستدان انتهى وفي
البحر قال في المبسوط فلما نفق بعد الاذن بالاستدعاء من ماله او من صدقة تصدق بها عليه فلا
رجوع له لعدم الحاجة وصرح به في الذخيرة في نفقة الاولاد الصغار انهم اذا اكلوا من ميسرة الناس
فلا رجوع لاهم على الاب بئس فلو اعطوا نصف الكفاية واستدان لهم الام نصف رجعت بما استدان
انتهى وهكذا اظهر مقصود عبارة الكثر عن افادة ما وفيت به عبارة هذه المختصر واسمها **قومات**
الاب بغيرها اي بعد الاستدعاء على الوجه المذكور **ففي** اي النفقة **دين** كسائر الديون
ثابت في تركته اي تركته من عليه النفقة **في الصحيح** كما صرح به في البحر الرايق وصرح ايضا بان دينها
ح مانع وجوب الزكاة لانه دين لم يطالب من جهة العباد كذا في الخلاصة ولو قالت الام للقاضي
انرض النفقة لهن الصبي على ابيه ومروني ان استدين على الاب فان القاضي يفعل ذلك فاذا اليسر
رجعت عليه بما استدان فان لم ترجع حتى مات ليس لها ان تأخذ من تركته وهو الصحيح وان
انفقت من مالها او من المسئلة من الناس لا ترجع على الاب انتهى وفي البرازيه وان لم يكن للصغير
مال ولا لامه فامر الحاكم بالاستدعاء على الصغير حتى ترجع عليه بعد بلوغه لا يبيع ولا يرجع انهم
فقد اذا ان الحكم لا يملك الامر بالاستدعاء الا اذا كان للصغير مال او هناك من يجب نفقته عليه
ويجب النفقة على المولى للملوك هذه اهل السبب الثالث من الاسباب المتقدمة وهو الملك وانما وجبت
له النفقة عليه وهي الطعام والكسوة والسكنى كما تقدم تفسيرها للام في قوله صلى الله عليه وسلم
اطعمهم مما تاكلون ولبسهم مما تلبسون وتعليه اجماع العلماء والمراد من جنس ما تاكلون وتلبسون
فاذا لبس من الكفان والقطن وهو ليس منها الفاني كذا في خلاصة الباسم نحو الجود لم يتوارث عن
الصحاب رضي الله عنهم انهم كانوا يلبسون ثيابهم الا الاذن اذ كذا في فتح القدير والمراد بالملوك
من كانت منافعه ملوكة لجنس سوا كانت رقبته ملوكة له او لا تدخل المذبر وام الولد وخروج الكاتب
لان مالك منافعه ولو اوصى بعبده لرجل ويخذه من اخوانه فان النفقة على من له الخدمة فان مرض في يد
صاحب الخدمة ان كان مرضا لا يمنع من الخدمة كانت نفقته على صاحب الخدمة وان كان مرضا
بمنه من الخدمة كانت نفقته على صاحب الرقبة فان تناول المرض ورأى القاضي ان يبيعه فباعه
يشترى بثمنه عند استوفاء مقام الاول في الخدمة كذا في الخاتمة راد في البحر نقلا عن المحيط انه
اذا كان صغيرا لم يبلغ الخدمة فنفقته على صاحب الرقبة حتى يبلغ الخدمة ثم على المخدم لانه ملك
المنافع بغير عوض فضا ركا لمعتبر وكذا النفقة على الراهن والمودع واما عبده العاري فعلى الصغير
واما كسوته فعلى الميراث في الواقعات وفي الغنيم ونفقة المبيع على البائع مادام في يده هو الصحيح

وعقوب يقول لعبد ما انت الاحمر لان الاستثناء من النفي اثبات على وجه التاكيد وكان فيه اثبات الحرية ببلغ الوجوه كما في
كلمة الشهادته كذا في الهداية والتبيين قال الكمال في فسخ هذا الحق الممنوع من تركيب الاستثناء لغة وهو خلاف قول
المشايخ في الاصول وقد بيناه في الاصول وانه لا ينافي قوله بالاستثناء انما يكون اثباتا فلو رده بعد
النفي بخلاف الاثبات الجرد انتهى **حرم** اتمه حال كونها **حراما** **اعتقا** اي الام والحر والعتق لها اذ هو متصل بها فهو كسائر اجزائها
اذا دل **نم** **بعد** **عقوب** **بالاقل** **من** **نصف** **حول** يشترط كونه يفتق مقصود الا بطريق التبعيه حتى لا يجر ولا يه الى موالى
الابيه وان ولد له لمسته اشهر فاكتر فانه يفتق بطريق التبعيه في بغير الوالي الى موالى الاب كما في شرح الوقاية ويقتضي
قول الكثر على الاول وهو ما اذا دلته لاقول من سته اشهر ليكون عتقه بطريق الاصل لا بد من التكرار لانه سيذكر
ان الولد يفتق الام في الحرية والتبعيه انما تكون اذا ولدته لسته اشهر فاكتر فيجب عليه ويكفي حل الحرية في كلامه على الحرية الاصلية
فلا اشكال ولا كراهة **ولو حرره** اي الولد خاصة **عتق** **الولد فقط** دون امه لانه لا وجه الى اعتاقها مقصود العدم
الاضافة اليها ولا اليه تبع لما فيه من قلب الموضوع اعتاق الى مبيع ولا يبيع بعهده وحينئذ لان تسليم نفسه سطر
في الحرية والقدرة عليه في البيع ولم يوجد بالاضافة الى الجنبين وفي من ذلك ليس شرط في الاعتاق فافتقوا فاد
بقوله وان حرره ان كان موجودا وقت التزويج وان لا يفتق وجوده الا اذا ولدته لاقول من سته اشهر وان ولدته
لسته اشهر فاكتر فانه لا يفتق **والولد يفتق الام في الملك والرق والعتق** **وفر** **دعم** من التدين والاستيلاء والكتابة
لاجتماع الامه ولان ما يكون مستهلكا بما فيها من جوارحها ولا يفتق من جوارحها لان النسب للحر والولد المالا
الملا عنه منها حتى تهرته ويزننها وقيد بالتبعيه فيها ذكر لما حذر ازمن النسب فلانه لا يفتق لان النسب للحر والولد المالا
مكتسوف دون النسب حتى لو تزوجها شي امرا انسان فاني بولد فهو هاشمي تبع لابي رقيق تبع لامه كذا في فتح القدير **ولو حرره**
الام من زوجها ملك لسيدها اي لا يفتق الام من زوجها ملكا ولا يفتق الام من زوجها ملكا ولا يفتق الام من زوجها ملكا
في الملك **ولو حررها** **امه** **من مولاها** **حر** لانه انما يفتق حر القطع بان ابراهيم ابن النبي عليه الصلاة والسلام لم يكن قسطن
الاحمر الا انه انما يفتق مملوكا ثم يفتق عليه كاهو ظاهر الرواية وفيها وفي المصنف الولد انما يفتق حران المأمن لان ما هو حر
وما جاريته مملوك لسيدها فانما يفتق المعارضة بخلاف ابنه من جارية الغير فان ما هو مملوك لغيره فنتحقق المعارضة فيخرج
من جارية بانه مملوك من ماله يفتق كما قد مره وفي اخر جامع المصنفين قد يكون الولد حران زوجي رقيقا بغيره بغيره
صير وصورة ان يكون الحر ولد ولقوله لا يجزي زوج الاب اتمه لولده بعهده مولاها فولدت الام ولد فهو حر لانه ولد
ولد المولى انتهى فعلى هذا اول الامه من سيدها او من ابن سيدها او اب سيدها او جد سيدها او جد سيدها او جد سيدها
في بيان احكام
بيان احكام امته من المولى ما يفتق وجوده وان دفع الحاجة الماسة تقدم على النادر فكذا اخر هذا على قوله **عتق بعض عبده** **مع**
ولم يفتق كله **وسمي** **فما بقي** **منه** **كالمالك** **باب** **بلا** **رد** **الى** **الرق** **ولو عجز** **وقال** **اعتق** **كله** **هذا** **بما** **كان** **ان** **العتق** **لا** **يجزي** **بالاقتاف**
فكذلك الاعتاق عند ما لا يفتق العتق كالمسرح الا كسائر فليز من عدم تجزي المازم وهو العتق عند مجزي المازم وهو الاعتاق
كأن يزوج بقوله الاعتاق ازالة الملك لانه ليس لملك الا ازالة حقه وهو الملك وتجزي فكذا ازالة فاعتاق البعض اثبات
شطر العلة فتمت تحقيق المعلول الا وان يتحقق تمام العلة وهو ازالة الملك كله كذا في البحر مغربا الى البدائع ان العتق تجزي عنه
سواء كان معنى زوال الملك او زوال الرق وان الرق تجزي بغيره وان ازالة الامام اذ اظهر على جماعة من الكفرة وضرب الرق على
انصارهم ومن على الاضفاف جاز ويكون حكمهم حكم منعتق البعض في حالة الشك انتهى ووفق الامام الزاهد في المجتبى بين
عبارة المشايخ فقال من قال ان العتق تجزي عنه يبدى به وانه اعلم انه يسقط ملك العتق عن الشخص الذي اعتاق اليه
وبشئ الملك في الباقي فانه تلت اذا يسقط عن الشخص العتق بغيره كسائر الاجزاء فقلت هذه الاشكال بالكتاب اذا مات مولا فانه
يسقط الملك ولا يصير حر كسائر الاجزاء وما قال بان العتق لا تجزي عنه اراد ان حره من كونه محلا للملك والملك كالمالك كالمالك
والمارت لا تجزي وانه عبارة صحيحة لانه من لوازم حقيقة العتق وذكر المازم جاز وحضر وجه عن محلة الملك والمملك
معتق بين اصحابنا لكن منه ما يزول الرق اصلا وعنه يسقط الملك عن الشخص المقتد وفساد الباقي وهذا ما تقدم شرحه في الامام
والاخرى في هذه الباب انتهى والمسئوع بمنزلة المالك عتقه حتى لا يجوز له كراهة لا يملك التبرعات لا الاضافة الى النفس توجب
ثبوت المالكية في ملكه وبنا الملك في بعضه فعلى ما لا يليق بان المالك يملك الارقبه ولا السوا كليل لكتابة فلهذا انشا وانشا عتقه
لانه قال بالاعتاق كالمالك غير انه لا يفتق بالعتق كالمالك والاستيلاء وتجزي عنه حتى لو استولى نصيبه من ماله برة

فتق

ينقصه عليه وفي القية لما ضمن نصيب صاحبه بالاضافة ملكه بالتمتع فكل الاستيلاء ولو قال بعض جز او جز من جز
بالبيان ولو قال سهم من جز فحق سدسه وعند ما يفتق كذا ذكرنا ولو **اعتق نصيبه** من جز مشترك بينه وبين اخر فليس **يكفي**
ان يحرر او يكتسب او يتراد **يستعي** **والولا** **لها** **لها** **المقتان** **او** **يضمن** **لو** **كان** **المعتق** **موسرا** **وقد** **اعتق** **غير** **اذا** **نقل** **اعتق**
احدها نصيبه باذن صاحبه فلما ضمن عليه وانما الاستيلاء في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يفتق لانه عتقه فانه يملك لا انما في
ولد كان كل الولد وصفاً للملك لا يسقط الرضا وحجم ظاهر الرواية ان ضمان الاعتاق ضمان اتمامه ولا يختلف بالسيا والاعتاق
وانما ملك نصيب صاحبه بغيره منى الاعتاق فيجوز له لا مقصد لان الاعتاق وضع لا بطلان الملك فثبوت الملك بما وضع لا بطلان يكون
تناقضا والمقتضى بغيره للمقتضى وكان حكمه حكم المقتضى وهو الاعتاق لا يعجب الضمان مع الرضا فكل اتبع كذا في
البحر فاعلم المحيط فلو كان الساكن جماعة فاختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فلكل منهم ما اختار في قوله الحق كذا في البيان
في هذا السادة هنا في الهداية ثم المعتبر بغير العتق وهو ان يملك من المال قدر نصيب الاخر لا يسار الفنا لانه يفتق له
النظر من اليه تبين تحقيق ما مقصد المقتضى من العتق وايمال بطلان حق الساكن اليه وجعله في فسخ العتق بغيره هو الرواية
وفي رواية الحسن استثنى الكفاف وهو المنزل والحدوم وثبات البطلان قال شيخنا والذين يظهر ان استثنى الكفاف
لا يفتق منه على ظاهر الرواية ولذا اقتص عليه في المحيط ثم قال عند السيار ان يكون العتق مالا فلهذا ارقت ما بين من العبد
سوى بلبوسه وفوت يومه لا ما يفتق في حرمة الصدقة ومجته في المجتبى ويعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم
الاعتاق لانه سبب الضمان كالنصيب وكذا لك يسار المقتضى واعتباره يوم الاعتاق حتى لو اعتق وهو موسر ثم اهرق لا يبطل حق
العتق ولو اعتق وهو موسر ثم اهرق لا يبطل حق العتق لان الضمان في العتق او السعاية على العبد شرعاً في الآخر
عن الضمان ولا يعود اليه ابل كالفنا صيب مع غاصب الفنا صيب اذا فسخ الضمان على احدهما باختيار المالك برب الاخر منه ولا يعود اليه
ايل فكذا هذا **او يزوج** **المعتق** **الضمان** **على** **العبد** **اي** **بما** **ضمن** **لها** **من** **مقام** **الساكن** **في** **الضمان** **وكان** **للساكن** **الاستيلاء** **فكذلك** **المعتق**
ولا يفتق بادل الضمان ضمنا فيصير كالمالك كذا في **الولا** **له** **اي** **المقتضى** **في** **هذا** **الوجه** **لان** **العتق** **كله** **من** **جبهته** **حيث** **ملكه** **بذل** **الضمان**
ويساره **بكونه** **ما** **كان** **قمة** **نصف** **الآخر** **وهذا** **ظاهر** **الرواية** **كما** **تقدم** **تفصيلا** **ولم** **يشهد** **كل** **من** **شركي** **بعتق** **نصيب**
الآخر **سعي** **العبد** **لها** **في** **حظرها** **مطلقا** **موسر** **كان** **او** **موسر** **ين** **او** **احدهما** **موسرا** **والآخر** **معتق** **هذا** **اعتق** **اي** **ح** **وعند** **هذا**
ان كان موسرين فيما سعاية عليه وان كانا موسرين بسير لهما **ولو** **لحقا** **لغاي** **ا** **بان** **كان** **احدهما** **معتقا** **والآخر** **موسرا** **سعي** **للموسر**
لا **لنصفه** **وهو** **المعتق** **والولا** **لها** **لان** **كلما** **يضم** **ان** **اعتق** **نصيبه** **من** **جزه** **بما** **بالسعاية** **وبد** **قوله** **لنصفه** **شركي** **او**
قوله لا يفتق ذلك ما عرف ان نصيب الساكن رقيق على حاله وله ان لا يفتق من العبد شي حتى يوفيه السعاية وانما يبيع للموسر
بها لانه لا يدين الضمان على صاحبه لا عساره وانما يدين عليه السعاية **علق** **احدهما** **اي** **احد** **الشركي** **بعتقه** **اي** **العبد** **المشرك**
بعتق **غدا** **ان** **قال** **ان** **دخل** **فلان** **هذه** **الارعة** **فانت** **حر** **وعكس** **الآخر** **فقال** **ان** **لم** **يدخل** **فهو** **حر** **ففي** **الغرض** **وجعل** **شرطه**
اي **بما** **دخل** **والاعتق** **نصفه** **وسمي** **في** **نصفه** **لها** **وعند** **سعي** **في** **كله** **لان** **المقتضى** **عليه** **يسقط** **السعاية** **بجهول** **فلا** **يمكن** **القضاء** **على** **المجهول**
ولها ان نصف السعاية ما قط يفتق كل واحد من الشركين يقول لصاحبه ان المقتضى الباقي هو نصيبه والساقط نصيبك
ينصف بينهما واطلاق في سعاية النصف فمثل ما اذا كانا موسرين او موسرين كما في بيع الكثر **ولا** **اعتق** **لوا** **علقا** **على** **عبد** **ين**
سعي **واحد** **منها** **اي** **من** **العبد** **ين** **لها** **قال** **رجل** **ان** **دخل** **فلان** **الارعة** **فانت** **حر** **وقال** **الآخر** **ان** **لم** **يدخل** **فقد** **ي** **خرق** **في** **خرق** **في**
الغرض كما ان دخل او لا يفتق واحد من العبدين لان المقتضى عليه بالعتق له بجهول ففتحت الجبهة **قال** **عبد**
حران **لم** **يكن** **فلان** **دخل** **هذه** **الارعة** **قال** **امراة** **طالق** **ان** **كان** **دخل** **اليوم** **عتق** **العبد** **وطلقت** **المراة** **لانه**
باليوم الاول صار مقرا بوجود شرط الطلاق وباليوم الثاني صار مقرا بشرط وجود العتق وقيل بعتقه بطلاق لان احدهما
نفق بعد الدخول والاخر بوجوده وعلى احد من الشريطين ابرئ من الوجوه والعبد من الما ينزل الجز بالشك كذا في النهاية ويقتضي
ان يفرق بين التعليق بالشرط الكاين وبغير الكاين لان الاقرا يفتق في الكاين دون غيره كذا في التبيين قال شيخنا وهو
وما تمكده مردودان والحق الاول لان صيغة ان لم يكن دخل تستعمل لتحقيق الدخول في الماضي رد اعلى الجار في الدخول
وعند ما كان معتقاً بالشرط الطلاق فوقع خلاف ان لم يدخل ليس فيها تحقيق وصيغة ان كان دخل ظاهرة
لتحقق عدم الدخول رد اعلى من تردد فيه فكان معتقاً بعد الدخول وهو شرط وقوع العتق فوقع بخلافه ان دخل فانه
ليس فيها تحقيق اصلا والى اصل انه قد استبعد هذه التركيب على القائل بغيره الوقوع فيها بتركيب ان لم يدخل وان دخل

اليه اشار في القدير وفي تجميع الجامع اليه التي تنفق بالعتق صاحبها حلف بالعتق ان لم يكن دخل امس وبالطلاق
ان كان وقع لا يملك يمين زعم الخش في الاخر لو اعنف احدكم ثم قال لكل واحد منكم عتقا كذا في البحر ومن ملك
فريم مع اخر عتق حظه منه بلا ضمان عنه ايح لا ينفذ ام القدي علم المالك بقرابة اولاد وهو ظاهر الرواية عنه
لان الحكم يد اربع السبب كما اذا قال لغيره كل هذه الطعام وهو مملوك للامر ولم يعم الامر بملكه واطلق في الملك فشي ما اذا
كان له او الهبة او الصدقة او الوصية او الامها راو الارث **ولشر بكم ان يفتي او يستعيب يمين اذا كان للشر بكم ولا يمين**
التعقيب يمين له احد الامرين اما الاعتاق او الاستعانة وقال في غير الارث يمين نصف قيمته فبما وسى لم يفتي لان شر القريب
اعتاق فان كان مورا يجب الصمان وان كان مورا لم يمس العبد وان اشترى نصف فريم من بكم لا يمين لبايعه مطلقا
لان الباع شاركة في العلة وهو الباع لان علة دخوله المبيع في ملك المشتري الايجاب والقبول وقد شاركة فيه وهذا عند
ايح رحمه الله مطلقا يمين سوا كان مورا او مورا ولا ان كان القريب المشتري مورا يجب عليه الضمان
ولو اشترى من احد الشر بكم لزم الضمان بالاجماع للشر بكم الذي لم يبيع لو كان المشتري مورا ولا يمين
الباع شي لان الشر بكم الذي لم يبيع لم يشارك في العلة فلما يبطل حقه بفعل غيره عتق بدين ثلثة دبره واحد واعقته
احد دبرها مورا ان اعنف المدين والمعتق لانه الاعتار يسارها واما الساكت فلما اعتبر رجلا من اليسار والاعصار
وما وقع في الكثر من التعقيب يسار الشاثة فليس يقيده كالبايع لان ملكه ثبت مستندا وهو ثابت من وجه دون
ثلثة دبرها مورا اي لا يمين قيمة مملكة بالضم من جهة الساكت لان ملكه ثبت مستندا وهو ثابت من وجه دون
وجه فلما يظهر في حق التعقيب ولو لم يعم اليها اول فان المدين يمين المقترب ربع القيمة واستفعا العبد في ربع القيمة ويبيع
المعتق بما يضمن على العبد وكل الوصير الاعتاق والتدبير بينهما معا وهذا كله عند الامام وعندهما العتق اولى
من الكل وان كان المعتق مورا يضمن المقتق والايضي العبد له في تعقيب كذا في البحر مضافا الى المحيط وصورة مسئلة
المختص اذا كان العبد يمين ثلثة دبره احد دبره اعقته الاخر دبرها مورا والثالث ساكت فارد الساكت والمدين الضمان
فلك الساكت ان يمين المدين دون المعتق والمدين ان يمين المعتق ثلثة قيمة مديرا ولا يضمنه الثلث الذي يضمن وتوضيح ان
قيمة العبد اذا كانت سبعة وعشرين دبرا فساكن الساكت يمين المدين سبعة والمدين يمين المعتق ستة وذلك لان
قيمة المدين ثلثة قيمة الثقل فالتدبير ثلثة قيمة تسعة وكان الاتلاف بالعتاق وافعال على قيمة المدين وهي ثلثة قيمة العتق
وهي ثمانية عشر وثلثها ستة فيضمن المدين المعتق تلك الستة فقط ولا يضمن التسعة التي هي نصيب الساكت مع
تلك الستة التي يضمنها اياها هذا عند ايح وقال العبد للمدين يمين ثلثة قيمة لشر بكم مورا كان او مورا
لان ضمانهما يمينان باليسار والعصار بخلاف ضمان الاعتاق فانه ضمان جناية ولم يعلم انه لو لم يفتي المعتق الما بعد اذا
المدين الضمان لساكت كان للمدين يمينه ما ضمنه من قيمة عتق مع ثلثة مديرا لان الاعتاق وجد بعد ثلثة المدين نصيب
الساكت فله تعقيب كذا ثلث بصفته كذا اعلوا والوجه على هذه ان يقال في اصل التعقيب ليس له ان يضمن المعتق
ما ضمنه لانه لم يكن له فيه ملك حال عتق المعتق ونما في فتح القدير وفي البحر لشيخنا لم يشترط لذلك اذا البذل بل
اشترط اختيار الساكت تعقيب المدين حيث قال وفيه الحكم بكون الساكت اختار تعقيب المدين بعد تحرير الاخر لانه
لو اختار تعقيب المدين قبل ان يفتق الاخر ثم اعقته كان للمدين ان يضمن المعتق ثلثة قيمة لان الاعتاق وجد بعد ثلثة
المدين نصيب الساكت فله ان يضمنه ثلثة قيمة فقام ثلثة مديرا كما هو صفة انتهى فينبغي حل هذا على ما في فتح القدير
لان مطلق فينبغي على المقيد الوجه لما ذكره في فتح القدير لان باء الضمان تفر مملكة بخلاف ما قبله فانه اذا اختلف
اختار التعقيب فله ان يرجع عنه ويسمى العبد بعد ما لم يقبله المعتق او يترك به الحكم في رواية محمد بن سماعه عن محمد
وقيل اذا اختار التعقيب لم السعاية من غير تفصيل كافي في الجني **والولا يمين المعتق والمدين ان ثلثة دبرها مورا**
المعتق لان العبد عتق على ملكه ما على هذا المقدار ومراده انه يمينه وبين عتقه المدين والمعتق لان العتق لا يثبت للمدين
الا بعد موت مولاه كافي غاية البيان والنهاية قال الحال وهو غلط لان العتق المخرج يوجب اخراجه الى الحرية بتخير
احد الامور من التعقيب مع اليسار والسعاية والعتق حتى منع استن اذ المدين اياه من حين وجوده كالمعتق احد الشر بكم
اخذ او دبر الاخر الساكت فانه لا تناحر حرية باقية الى موته كذا قد ناول اليها انتهى هذا الامر غير محتاج
اليه ما ذكره في النهاية لانه المدين اذا اراد الحق بدرا لم يرد الحق بدرا لانه لا يملكه الا بالشر بكم

ورثه واسم اعلم ولو قال هي ام ولد شر بكم وانكر شر بكم فمعه اي يخدم اليه شر بكم المكره وما يتوقف
يوما اي لا يخدم احدا يوما وهذا عند ايح لان المزاخر ان لا يخدم له عليه فاذا اخذ باقراره والمكره من انما
كما كانت لما حلقه الا في ضمنها وعند المالك ان يستعيب الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لانه لم يصدقه صاحبها
انقلب اقراره عليه كانه استولى ما فحق بالسعاية واما ليسها فنصفه للمكره ونصفه موقوف اعتبارا بما فيها واما انفقها
من كسها فان لم يكن لها كس فيلزم المكره في البحر حاكيا عن الخلف في باب يمين قال ولم يذكر خلافا وقال غيره انه النصف
على المكره لان نصف الجارية له قال في فتح القدير وهو الا لاني بقول ايح واما جانيها والجانية عليها في توفيق
الامام الي تصديق احد صاحبها وعلى قول ايح يمين او يمين وهو قول محمد بن يسوع في جانيها بمنزلة المالكات وتاخذ ارضا
عليها فاستعيب به كافي الكافي الحاكم وتبعه في غاية البيان وفتح القدير وفي المحيط ذكر محمد التوفيق على الاطلاق وهو الصحيح
بانه تعد راجح موجب الجناية في نصيب المكره لانه عجز عن دفع نصيب الارش للمكره لان نصيبه فقام ام ولد فلما يمين
ايها او مات بعد الجناية بخلاف الجانية عليها لانه امكن دفع نصيب الارش للمكره لان نصيبه فقام ام ولد فلما يمين
للتوفيق انتهى كذا في البحر **ولا قيمة لام الولد** اي ليس لها قيمة عند ايح وقالوا انها مقومة للانفاق بها وطيا واجارة
واستخذ اما وهذا هو دلالة التقوم وبتساع بيعها لا يسقط تقويمه كافي المدين الا بزمه انه ام ولد المصراي اذا اسلمت
عليها السعاية وهذا الية التقوم غير ان قيمتها ثلثة قيمتها على ما قالوا لغيره اية البيع والسعاية بعد الموت بخلاف المدين
لان الغاية بنفقة البيع واما السعاية والاستخدام باقيا ن ولا يحد ان التقوم بالاجر وهي بحرية للنسب لا للتقويم
والاخر للتقويم تابع ولهذا الا يسمي لزمه ولو لوارث بخلاف المدين وهذا لان النسب فيها يتحقق في الحال وهي الحرية
الثابتة بواسطة الولد على ما قرر في حرمة المصاهرة الا انه علم في حق الملك ضرورة الانتفاع بفعل السبب في اسقاط
التقويم وفي المدين يفتق السبب بالموت واستناع البيع فيه لتحقق مقصوده فاخر قاضي ولد ام المصراي فيفتقها
بكتا بها عليه دفعا للضرر من التي يمين وبدل الكناية لا يفتق وجوبه الى التقويم كذا في الهداية قال في غاية البيان وهذا
تناقض من صاحب الهداية في كلامه لانه جعل التدبير هنا سببا بعد الموت وجعله في باب التدبير سببا في الحال
ومذهب علم بان التدبير سببا في الحال بخلاف سائر التعليفات فانها ليست باسباب في الحال انتهى واجاب عنه في فتح القدير
بانه كلامه في سقوط التقويم لام الولد في اصل كلامه ان سبب سقوط التقويم في ام الولد ثابت في الحال وبسبب
سقوطه في التدبير متاخر الى ما بعد الموت لان الاصل ان يفتق السبب فيه بعد الموت كسائر التعليفات وانما
فانما بان نفقا ده سببا للحال على خلاف القياس لضرورة اي ان تخرجه الى وجود الشرط كغيره من التعليفات بوجوب
بطلانها لان ما بعد الموت زمان زوال اهلية التصرف فلا ينافي حر سببه اليه فتقيد رتبة الضرورة فيبطل اثره في حرمة
البيع خاصة لانه سقوط التقويم بل يفتق في حق سقوط التقويم على الاصل يمين فبما خسر سبب لسقوط التقويم اليه ما بعد
الموت وبهذا الحمل ينفق عنه الزام التناقض واسم اعلم ثم فرع على ما ذكرنا من عدم تقويم ام الولد فقال **فلا يضمن**
غيره اعقرا اي ام الولد حال كونها **مشتري** كذا بينه وبين غيره بان ولدته فادعيا جميعا وصارت ام ولد لها ثم اعقرا
احدها فلما ضمن عليه لشر بكم مورا كان او مورا عند الامام وعندهما ان كان المعتق مورا ضمن نصف قيمتها وان كان
مورسا سعت الساكت في نصف القيمة ويفرع على هذا الاصل مسائل منها ما في المختصر الثانية اذا اغصبها غاصب وماتت
عنده لا يضمن عنه وعندهما يضمن والثالثة اذا مات احد من ثلثة ولا يضمن للحي في ثلثه وعندهما يضمن في ثلثه قيمته
والرابعة اذا باع جارية وجان بول عند المشتري لاقى من ستة اشهر فماتت اليه وادعى الباع ان الولد ابنه ثبت نسبة
منه وبأخذ الولد ودره الخي كذا عندهما يرد حصته الولد ولا يرد حصته الامم كذا في غاية البيان وزاد الحال في فتح القدير
خامسة وهي ما لو باعها فاشترىها فاشترىها لاشترىها لاشترىها لاشترىها لاشترىها لاشترىها لاشترىها لاشترىها لاشترىها
راسم اعلم وتضمن ام الولد بالجانية فلو قهر بها الى بيع فافتقها ضمن مروج به الزيل حيث قال ولو قهر بها الى مقبلة فافتق
البيع يضمن لان هذا ضمان جناية لاصحاب غصب ولم يضمن المصراي الممثلة التي وفي البحر نحوه **ولو قال المولى**
لعبد في عتقه من ثلثة له احد كذا خرج و احد دخل اخر فلما دمان بباي ان عتق من ثلثة اربعة
ومن كل من غير نصفه شروغ في بيان بعض مسائل العتق المهم وصورة هذه المسئلة رجل له ثلثة امس قد دخل عليه
اثنان فقال احدهما خرج اخرج واحدا ودخل اخر فقال احدهما حر ومات المولى قبل ان يدين عتق من ثلثة ثلثة اربعة
وهو الذي اعيد عليه التول وعتق نصف كل واحد من الخارج والدخل عند ايح وروى محمد بن محمد كذا في الاسرار

سها

لا في العبد الاخير لما ينفق ربه اما الخارج فلان الاجاب الاول داير بينه وبين الثالث فواجب عتق رقبة بينهما
 فيصيب كل من منهما نصفا غير ان الثالث استفاد بالاجاب الثاني رجا آخر لان الثاني داير بينه وبين الداخل
 فينصف بينهما غير ان الثالث استحق نصف الحرية بالاجاب الاول فاشاع النصف المستحق بالثاني في نصفه
 فما اصابه المستحق الاول لبي واما اصاب الفارغ يبقى فيكون له الربع فتمت لثلاثة ارباع ولان لو اريد فهو
 بالثاني يبقى نصفه ولو اريد به الداخل لا يفتق هذا النصف فينصف فينصف منه الربع بالثاني والنصف بالاول
 واما الداخل فيجوز له ان يقول لما دار الاجاب الثاني بينه وبين الثالث وقد اصاب منه الربع فكيف يصيب الداخل
 واما بقول ان داير بينهما وفضيلة التخصيص وانما تنزل الى الربع في حق الثالث لاستحقاقه النصف بالاجاب
 الاول كما ذكرنا والاستحقاق للداخل من قبل ثبت فيه النصف وتيد بقوله ومات بلياين لانه لا سند
 مادام حيا يومر بلياين وللعبد عتقه فاذا بد باللياين لا يجاب الاول فان عتق به الخارج عتق الخارج
 بالاجاب الاول وتبين ان الاجاب الثاني بين الثالث والداخل وقع صحيحا لوقوعه بين عتقين فهو مر بلياين
 لهذا الاجاب وان عتق بالاجاب الاول الثالث عتق الثالث بالاجاب الاول وتبين ان الاجاب الثاني وقع
 لوقوعه بين حر وعبد في جواب ظاهر الرواية وان بد باللياين لا يجاب الثاني فان عتق بالثاني بالاجاب
 الثاني عتق الخارج بالاجاب الاول لتعيينه بالعتق باعتدال الثالث وقت ثبوته ولو مات واحد منهم فان مات الخارج
 عتق الثالث بالاجاب الاول وتبين ان الاجاب الثاني وقع بالاول وان مات الثالث عتق الخارج بالاجاب الاول
 والداخل بالاجاب الثاني لان الثالث قد اعيد عليه الاجاب فونه يجب تعيين كل واحد منهما للعتق وان مات الداخل يومر لولي
 باللياين لا يجاب الاول فان عتق به الخارج عتق الخارج بالاجاب الاول وفي الاجاب الثاني بين الداخل والثالث فهو مر بلياين
 فان عتق به الثالث بين الاجاب الثاني وفيه باطلا وان صدر ذلك المذكور من في مرضه ومات قبل اليان وتم العبد متاديه
 فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثلث وده للرقبة وثلاثة ارباع رقبة عندها او رقبة ونصف رقبة عند
 ولم يخرج ولكن اجازت الورثة فليكون له مال سوى العبد ولم يكن وارثه جعل
كل عتق سبعة كسها من العتق وعتق من ثلثه ومن كل من غيره سها من وبيان ان حق الخارج في النصف
 وحق الثالث في الثلثة الاسباع وحق الداخل عند ما في النصف ايضا فيحتاج الى مخرج له نصف ورج واقفه اربع فتقول
 الى سبعة فحق الخارج في سها من وحق الثالث في ثلثه وحق الداخل في سها من فيلحق سبعة فيجوز ثلثه المال
 سبعة لاه العتق في الكرض وصية ومضى نفاذها الثلث واذا ما ثلث المال سبعة صار ثلث المال اربعة عشر وهي سها السعاية
 وصار جميع المال احدى وعشرون وماله ثلاثة اعيد فيصير كل عتق سبعة فيعتق من الخارج سها من في خمسة وبقية
 من الداخل سها من وبقية في خمسة وبقية من الثالث ثلثة ويسعى في اربعة فباع سها من الرصا سبعة وسها من السعاية
 اربعة عشر فاستقام الثلث والثلاث وعند مخرج حق الداخل في سها من فكان سها من العتق عنده ستة فيجعل كل رقبة
 ستة وسها من السعاية اثني عشر وجميع المال ثمانية عشر فيعتق من الثالث ثلثة ويسعى في ثلثه ومن الخارج سها من
 ويسعى في اربعة ومن الخارج سها من ويسعى في خمسة فيستقيم الثلث والثلثان فان قلت يرد هذا على ظاهره ان ارباب
 الغرابين مرجوا ان الاربعة لا تقول فليكن يصح قوله واقفه اربعة فتقول الى سبعة قلت اجيب عنه بان معناه على
 ما ذكر من شرائح كلامهم انه لا يقصور في مسيلة فط اجتماع ينفين ورج وهذا الاية في وقوع المول فيها فيا سوي
 قسمة التركة واسم اعلم وان طلق قبل وطى سقط ربع من خرج وثلثه امان من ثلثه ومن دخل يعني اذا كانت
 له ثلثة زوجات مهران على السوا طلق قبل وطى على الوجه المذكور فبالاجاب الاول سقط نصف من الواحدة
 منصفين الى اربعة والثانية سقط ربع من كل واحدة بالاجاب الثاني سقط الربع منصفين بين الثانية والداخل
 فاصاب كل واحدة الثلث فسقط ثلثه امان من الثانية بالاجاب وسقط ثلث من الداخل فافترض المسيلة في
 الطلاق قبل وطى لكون الاجاب الاول موجبا للبينونة فما اصاب الاجاب الاول لا يترك بالاجاب الثاني فيصير في هذا
 العتق كالتق واما المرات فلكل خلة نصف والنصف بين الخارج والداخل نصفان وعلى كل من من عدة الوفاة احتياطا
 يعني ان ميراث السات وهو الربع او النصف ينقسم بين الداخل والاوليين نصفين نصفه لانه لا يزوجها الا احدي
 الاوليين اعني الثانية والنصف الاخير بين الاوليين لانه لا يزوجها الا احدا ليس اولى من الاخر في عدة الموت فليكن احتياطا لان
 امر الفروج ما يجب الاحتياط فيه والوطى والموت بيان في طلاق ميم يعني اذا قال لامرته اصد بك طلاق فوطى احداهما او
 بان نكل منها بانه الموادي الاخر اما الوطي فلان النكاح عتق وضع لكل الوطي والطلاق وضع لالة ملك

النكاح اية ازالة حل الوطي اما في الحال او بعد انعقاد العدة فالوطى دليل على ان الموطوءة لم تكن مرارة بالطلاق
 واما الموت فلما عرفت البيان انكاح وجه فلما بد له من كل كبيع وموت وخير وولدي واستيلاء ودية وصديقة
مسلم في اية الهبة والصدقة في عتق ميم اية اذا قال لعبدية احد كاح فباع احدها او مات احدها او بره او استولى
 احد امة بعد القول او ذهب احد منهما او تقدر به وسما نكل ذلك بيان ان المراد هو الاخر فان حصل له هذه الاشياء لم
 ينقحل العتق اصلا بالموت وللعق من جهته بالبيع والعتق من كل وجه بالنسبة والاستيلاء فعتق الاخر والهبة بالنسبة والصدقة
 به بمنزلة البيع لانه غليظ وكذا الورق من احدها او اجره او اوجبه او زوج له او اقره دليل على اختياره العتق المبرم
 في الاخر وهذا اعلى القول بان العتق غير نازل واما على القول بثنونه فالا قد امر عليها يكون اختيار المالك في
 المعقوف فيه فعتق الاخر للعتق ضرورة وتيد ناله الهبة والصدقة تكونها مسلمي تبعا لما في الهبة فليكون غليظا
 وظاهرا في البوايع كما في البحر انه ليس بشرط لان المساومة اذا كانت بينا فتهذه المعقوفات اولى بالمقنن
 وفي الثاني ذكر التسليم وقع اتفاقا فاد اطلق في البيع فانظم الصحيح والناشد مع القين بدونه وتتم المطلق وتجر
 الخيار لاحد المتعاقدين لا طلاق جداب الكتاب والمعنى ما قلنا والعرف على البيع ما حقق به في المحققين وعن
 ابن يوسف واطلق في الخبر فمثل المعلق والخير فان قال لاحدها ان دخلت الدار فانت حر عتق
 الاخر وتيد بالعتق المبرم لانه الموت في النسب المبرم او امومية الولد المهمة لا يكون اياها فلو قال احده
 هدي من ابني او احد عاتين امر ولدي فباع احداهما لم ينعى الاخر لحرية والاستيلاء لانه ليس بانشاء بل اخبار عن شيء
 سابق والاخبار يصح في الحي والميت فيعتق على يمينه بخلاف احد كاح فانه انشاء ولا يصح الا في الحي وهذا التقدير يظهر
 لك الفرق بيني اذا قال لي ابيع احد الحرة ومات من غير بيان حيث يعتق نصفه كل واحدة وبين اذا قال احدا
 امر ولدي ومات فان البيا لورثة لانهم مقام الميت وكان ينبغي ان يكون في المسيلة الاولى كذلك وتخصيه ان قوله
 لما رثته احد الحرة ايقاع للعتق بصيغة فهو انشاء فان مات المولى شاء العتق فلا يورث الخيار واما الثاني وهو
 قوله احدا امر ولدي فهو اخبار لا ايقاع بصيغة كما ذكره بعض اهل المال فيعتق الوارث مقام مورثه فيه كما قام
 مقامه في بيان الاقرار المبرم لكونه اخبارا واسم اعلم **الوطى فيه** اية لا يكون وطى احد الا ميتين بيان في العتق المبرم
 عند ايجاز الا اذا علمت منه فان عتقته منه عتقت الا الاخرى بالانفاق وقالا هو بيان فعتق الاخر لان الوطي لا يحل
 الا في الملك واحد اجملة فكان بالوطى مستغنيا الملك في الموطوءة فتعنت الاخرى لزواله بالعتق كما في الطلاق وله
 ان الملك قائم في الموطوءة لانه لا يقع في التكرار اية المهمة وهي معنية فكان وطيا حلالا فيما يجعل بينا ولهذا حل
 وطيا على من هذا لانه لا يفتى به في نية التدبير الحق انه لا يحل وطيا فله وضع في المصولة مسيلة يجوز ان يحرم احد
 اشيا كما يجب من اجاب احد اشيا كما في حصال الكفارة وحكم خبر احد اشيا جواز فعلها الا واحدة لانه لو عتقها كان فاعلا
 للحرم قطعها ولا يعلم خلاف في ذلك وثبوت الملك قد يمنع معه الوطي لعارضه كالرماع والمجوسية فلا يستلزم قيام حل
 الوطي والاصل ان الراعي قولها وانه لا يفتى بقوله الامام في الهبة وغيرها ما فيه من ترك الاحتياط مع ان الامام ناظر
 الى الاحتياط في اكثر المسائل انتهى وكذا الموت لا يكون بيان في الاخر فلو قال لغلامي احدا ابني او قال لي ابي
 احد الامم ولدي فباع احداهما لا ينعى الباقي للعتق ولا للاستيلاء لانه اخبار وليس بايقاع بصيغة وهو يصح في الحي
 والميت كما تقدم الامام عليه مفعلا قال لامرته ان كان اول ولدي نكحتي ذكر اذ كانت حرة فولدت ذكر او انثى ولم يرد
الاول رقبة التي كره وعتق نصف الام والاني لان كلامه البنت والام يفتى في حال وهو ما اذا ولدت الغلام اول مرة
 الام بالشرط والبنت تبعا لكونها حرة حين ولدتها وتزويج حال وهو ما اذا ولدت البنت اولا لعموم الشرط
 فيعتق نصف كل واحدة وتسعى في النصف واما الابن فيزويج في الحالين وهذا الجواب كثر في الجامع الصغير ومن
 غير ذكر خلاف وقد ذكر في بعض المطبوعات خلاف في ذلك امرضاع ابن راده هنا خشية الاطلا لانه اسم اعلم
شراء ان رجلا له على زيد عتق احد مملوكه عبد بن كانا وامتنعت لفات الشراة في الصورتين
 عند ايجاز اما في الاولى فلان الشراة على عتق العبد لا تقبل بمادعوي العبد ولا دعوي منه ههنا
 لكونه مجهولا وعند ما تقبل بمادعوي فلا تلغوا واما في الثانية فلان الدعوي وان كثر شرط في حق المدة
 لكن الشراة على العتق المبرم مودة كما في احد العبدين كذا قاله بعض الشراة وتخصيه ان الدعوي وان كانت
 ليس بشرط لانه انما يشترط الدعوي لانه يشترط تخريم العتق فثبت به الطلاق لكن العتق المبرم لا يوجب تخريم العتق عنه

يعتق بادايد لانه ملك للمولى الا ان يكون كاشم على نفسه وانه فانه يصير حقيقا احق به من سيده
فاذا ادي منه عتق وفي البحر حاكيا من البديع ذكر محمد في الزيادات اذا قال ان اديت الي
الف في كيس ابيض فانت حر فاد اها في كيس اسود لا يعتق وفي الكفاية يعتق انتهى وبهي الثانية
عشر ولو قال ان اديت الي الثاني هذه الشرا فان حرك في ذلك الشهر فلا يعتق وفي الكفاية
لا يملك الا بكم الى اكم او بزا فيه كما في البديع وفي الثالثة عشر وفي المحيط لو امر غيره بالادى فادى يعتق لان الشرط اداوه
ولم يوجب في الحاجة الى ادا غيره لانه فاد ربي ادا به بخلاف الكفاية لانها معاوضة حقيقة فيها معنى التعليق فكان
الاصل فيها الما ومضة فكان المعصود وحصول العبد لاني وهي الرابعة عشر **ولو قال انت حر بعد موثي**
بالف ان قبل بعه واعتقه وارث او وصي او قاض عند امتناع الوارث عتق والا اب وان لم يقبل العبد
العتق بالنفس او قبله ولم ينفذ الوارث ونحوه لا يعتق بالالف المذكورة وانما قيد بهذه القيد لانه قال والا
فما ابي وان لم يوجب المجموع وهو القبول بعد الموت واعتناق الوارث لا يعتق فمثل ما اذا قيل بعد الموت
لكن الوارث لم يعتقه في لا يعتق فمصدق ان يقال لا يعتق بالمال المذكور ولا يصح ان يقال انه لا يعتق في
ويشمل ما اذا لم يعتق بعد الموت لكن الوارث اعتقه في تصديق ان يعتق بالمال المذكور ولا يصح ان يقال انه لا يعتق في
ان يعتق في ما اذ قد صرح المصدر الشريف بان الابع لا يعتق بالقبول بل لابد من اعتناق الوارث وفي الهداية
قالوا لا يعتق وان كان قبل الموت مالم يعتقه الوارث لان الميت ليس باهل للاعتناق وهذا صحيح انتهى فان قلت
ينبغي ان يعتق صك الكلام صدر من الاميل مضافا الى المحل وان كان الميت ليس باهل للاعتناق ولان القبول لم يعتبر
حالة الحيوة فاذا لم يعتق بالقبول بعد الوفاة الا باعتناق واحد منهم لا يكون معتبرا بعد الوفاة ايضا فلما بقي
فأبى لا يعتق بعد الموت قلت اجيب عنه ان العتق الحكم وان كان لا يشترط فيه الاهلية بشرط قيام الملك
وقته وهذا قد مر من ملك العتق ونفي الوارث وتخي خرج عن ملكه لا يقع لوجوبه الشرط مع وجود
الاهلية في فلتك عند عدها وقوله انه لا فائدة للقبول بعد الموت لانه ممنوع لولا القبول لم يصح اعتناق الوصي
والقاضي لعدم الملك لهما ولا يلزم الوارث الاعتناق والاصل ان المسئلة تختلف فيها فكلها اطلاق المتون انه
يعتق بالقبول بعد الموت من غير توقف على اعتناق احد وهو قول البعض كما يشير اليه لفظ الامم ولم اصل في
الرواية كافي البحر حاكيا عن غاية البيان وصح المأخوذون انه لا يعتق بالقبول كقوله منه ولا فرق في المسئلة بين ان يوصي
ذكر المال او ينفذ من انتهى ولو وصي به على نفسه **فمنه حو لا يقبل عتق في الحال** يعني من ساعته لان الاعتناق على
الشخص بشرط فيه وجود القبول في المجلس لا وجود القبول كسائر العقود **وخبره** اي خدام العبد المولى **منه انه** اي
سنة المضروبة له وهي الحول او اقل او اكثر اب متى عينه له ونفى الى اكم الشريف ان الخدم مهي الخدم العتق
بنو الناس قيد بالمدلة لانه لو حرره على خد من غير مددة عتق وعليه ان يرد قيمة نفسه لان الخدم مبيعون قال
فتنجا وقد وقع الاستفنا على احرار على خد من غير مددة عتق وعليه مبيعون وفي العبد يعتق كان له زوجة واولاد فادى
حاله فعتقه ونفقه اذا لم يكن له مال فانه لا ينفق الا بكتاب بسبب خد من المولى هذه المدلة في ارضيه فكلما ينفق ان يشغل
بالاكتساب لاجل الاتفاق على نفسه وعياله الى ان يستغنى عن الاكتساب فينفي المولى المدلة المعينة لانه لان معتبر عن ادا
العبد فصار كما اذا اعتقه على مال ولا قدرة له عليه فانه يوجب الى الميرة انتهى ويمكن ان يقال بوجوبها على المولى
في المدلة المذكورة ويجوز كالمولى له بالحيوة فان النفقة واجبة عليه وان لم يكن له ملك الرقبة لكونه محبوسا بخدمته
والحبس هو الاصل في هذه الباب اصله القائي والمقتضى فان مرض وعجز عن النفقة فينبغي ان تغرض نفقته في
بيت المال بخلاف المولى بخد من اذ مرض فان نفقته على مولاه واسم اعلم قيد ناكبو نه حرره على خدمته كان قال
لم اعتنقك على ان تخدني لانه ان قال ان خدمتي كذا مددة فانت حر لا يعتق حتى ينفذ لانه معلق بشرط الاول
معاوضة وفي شرح النفاية في مسئلة ان خدمتي كذا الوخذ من اقل منها او اعطاه مالا عن خدمته لا يعتق وكذا الوقال
ان خدمتي واولادي سنة فانت حر لا يعتق انتهى **فان مات هو ايه العبد او مولا قبله ايه قبل**
الخدمته يجب قيمته عليه ونحوه من تركته ان كانت لليت تركته عند ابي حنيفة واي يوسف وقال محمد عليه قيمة
الخدمته في المدة وسوا بين موت المولى وموت العبد وقد طعن عيسى وقال هذا غلط فاما اذا مات المولى
بالخدمه الوارثه ما بقي منها لان الخدم من دين في خلفه وارثه فيه بعد موته كما لو اعتقه على الف درهم فاستوفيت

بعضها

بعضها ومن وكنت في ظاهر الرواية لا فرق بينهما لان الخدمة عبارة عن المنفعة وهي لا توفى فلما عتق ارباعا عن
المنفعة بعد موت المولى اولان الناس يتفاوتون فيها فان خدمته الفقرا اسهل من غيرهم وخدمته الشيخ
ليس كخدمته الشاب وقد يكون الورثة كثيرين فخدمته الواحد اسهل من خدمته الجماعة وقيد باموته قبل الخدمه
لانه لو خدوم بعينه المددة كسنة من اربع سنين مات فعلى قولهم ما عليه ثلثة ارباع قيمته وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته
كلما كان سنين كن اربع البحر مغربا الى شرح الطحاوي وفي الحاوي القديمي وبقول محمد بن داود واسم اعلم **كسب عتق**
منه بعين فملك العتق يجب قيمته اي قيمة العبد يعني ان هذه الخلفا فيه مبيعه على خلافه احزاب وهي ما اذا قال
لعبد ه بعث نفسك منك بهذا العتق فملكك يجب قيمته العبد عند حيا وقيمة العتق عند موته ان رعا وضة
مال بغير مال لان نفس العبد ليس بمال في حقه اذ لا يملك نفسه فصار كالزوج امرأه على عتق فاستحق
فانما تزوج عليه بتمتة العبد لا بتمتة العتق وهو من المثل ولما انه معاوضة مال بمال لان العبد مال في حق
المولى وكذا المتافع صارت مالا بالادى اذ العتق عليها فصار كما اذا اشترى اباه باقة فملكك قبل العتق او استحققت
فان البائع يرجع عليه بتمتة الاب لا بتمتة الامه **ولو قال رجل لمولى امه اعطني امك بالف على ان تزوجني بها ان**
فقل ابي اعطتها المولى فابت ابي امتعت الامه عن النكاح عتقت الامه ولا شيء له ابي لا شيء للمولى العتق على امره
ما لعتق لان اشترط العبد على الاجنبي جاز في الطلاق لا العتاق كما تقرر سابقا فان قلت ما الفرق بينهما قلت الفرق بينهما
ان الاجنبي في الطلاق كالمراة لا يحصل لها ملك مالم تكن ملكه بخلاف العتق فانه يثبت للعبد فيه قوة حكمية هي ملك البيع
والشرا والاجارة والتزوج وغير ذلك ولا يجب العوض الا على من يحصل له المعوض ولا فرق فيه بين قوله على امره
ولهذا امرحت بكلمة على في هذا المختصر ليعلم الحكم فيها اذ انكرت بطريق الاولى وقد اخل بهذا صاحب الكنز وكان
الاولى له ذكرها كما وقع في بعض نسخ الهداية ليعلم عدم الوجوب عند عدم ذكرها بالاولى كما ذكرنا **ولو زاد**
القال عتق وقال اعطتها غني بالف على ان تزوجني بها **فضم الالف على قيمتها ومهرها ويجب حصة القيمة عليه وحصة**
المهر شقق في اصاب القيمة اذ امر وما اصاب المهر سقط لانه لا قال غني تعني الشرا اقتضا كما مر في احضر
بابه فكاك الرقيق فاذا كان كذلك فقد قابل الالف بالرقبة شرا وبالمبيع نكاحا فانضم عليها ووجب عليه حصة
ما سأل وهو الرقبة وبطل عنه حصة ما سأل له وهو البضع فان قلت لم يضمن البيع باشتراط النكاح فيه قلت
لانه مقتضى لصحة العتق فلما تراجعي فيه شر ابط البيع بل شر ابط العتق وهو القنص والمهر حتى يعتبر في الامر اهلية
الاعتناق ولهذا وجب عليه حصة من الالف المسمى ولو كان فاسده الوجوب عليه القيمة **فلو نكحت ابي الامه**
القال المالك كور فحصة مهر فقلها مهرها في وجوبه اي في موهبة ضم غني وتكره وما اصاب قيمتها في الثانية فهو
لولاها لانه صار مشتر بالها من المولى فيجب عليه اذ احصته ما سأل له وهو الرقبة كاتق ماعتق المولى اتمه على ان
تزوجها لنفسها فنز وجته قلها مهر فقلها عند ابي حنيفة ومحمد لان العتق ليس بمال فلما يملك مهر او غني اي يوسف
يجوز جعل العتق صداقا لانه مبيع اسم عليه وسلم اعطى صفيه رضي اسم عنها وكلمها وجعل عتقها مهرها فلما كانت
النبي صلى الله عليه وسلم عليه مخصوصا بالنكاح من غير مهر فان ايت فعلمها فمهرها في قولهم جميعا **ولو كانت امر ولد واب**
فلا شيء عليها قال في الحاشية ام الولد اذا اعتقها مولاها على ان تزوج نفسها منه فبكت عتقت فان ايت ان تزوج
نفسها منه لا سعيه عليها لان ام الولد غير متقومة اقول يشك على عدم وجوب السعاية هنا ما ذكره في
مسئلة وجوب السعاية على ام ولد النفساني اذ اسلمت من ان ام الولد تمنن بالسعاية فكلما ينبغي ان تسع للمولى
في قيمته لانه مغرور من قبلها واسم اعلم هنا باب **في بيان احكام التديب** لما فرغ من بيان العتق
الواقع في الحق شرح في بيان العتق الواقع بعد الموت وقد مر على الاستيلاء لثبوت الذكرو والايتي وله معنيان لغوي
وقضي فاولا في المعزب الاعتناق عن دبر وهو ما بعد الموت وقد مر في الامر نظري اذ باره اي في عواقبه
انتهى والثاني ما اذا بقوله **وهو تعليق العتق بطلاق موته** اي موت المولى فيخرج بقيد الاطلاق التديب المقيد
كعليق عتقه بموت موصوف بصفة ذكره التعليق بموته وموت غيره وخرج انت حر بعد موثي بيوم او شهر فمهره
وصية بالاعتناق فلما يعتق بعد موت المولى بالاعتناق الوارث او الوصي كافي في الخيرة وخرج بموته بغيره غير
كقوله ان مات فلان فانت حر فانه لا يصح مدبرا اصلا لا مطلقا ولا مقيدا اذ اقامت عتق من غير شي كافي البحر
لكن في شرح من لا يخسر وهو تعليق العتق بالموت اي تعليق المولى عتق بملكه بالموت سواء كان موته او موت غيره

صداعا او عيا عاكسه قال محمد هو مرض واحد وفيه لو قال اذا مات ودقنت او عسلته وكفنت فانت حرة
فليس بمبرقان مات ووجد الشرط قال ابو حنيفة استحق ان يعتق من الثلث والقياس ان لا يعتق
وكذا اذا قال اذا مات ودخلت الدار ثم وجد الشرط لم يعتق انتهى **وفيه المذهب المطلق ثلثا قيمة فنانا**
وهو المقتضى به كاتقدم **والعبر الخيد بقوله فنانا** الى ان ياتي رجل اراد ان يبيع عبده على وجه ان احتاج الى
بيعه بقدر على ذلك فالخيلة فيه ان يقول اذا مات وانت ملكي فانت مبرك ان يجوه الفناوي هذا باب
في بيان احكام الاستيلاء لا اشترط كل من العتق واما الولي في استحقاق العتق وتعلقه بالموت وصل بينهما ولما كان
العتق بنسب باقيله من حيث ان العتق به باجباب القبط بخلاف الاستيلاء قد مر عليه والاستيلاء مسمى في الامور
الاولى بتدقيق لغة على الزوجة وغيرها ممن لها ولد ثابت النسب وغير ثابت النسب وفي
عرف الفقهاء احص من ذلك وهي الامة التي ثبتت ولدها من اكل كلبها او بعضها **اذا اولدت**
الامة من سيد لها فزاره اي باقرار المولى بان الولد منه اطلاق في الولادة من السيد
فمثل ما اذا كان بجناح منه او بغيره لما في البحر معزيا الى المحيط من اي حنيفة اذ اعالج الرجل
جارية فانزل فيما دون العتق فاختارت الجارية ما وهب في يدي فادخلته في فرجها في حضانة ذلك
فعلقت الجارية وولدت فالولد ولد له والجارية ام ولد له انتهى ولو كان حال كونها حاملا
بان يقول حمل هذه الامة بني او هي حبيبي او ما في بطنها من ولد مني وبني ولا يقبل منه بعد
انها لا تكون حاملا وانما كان رجلا ولو صدقت الامة لان في الجارية حتى استقرت فلا يحتمل السقوط
باسقاط السيد بخلاف ما اذا قال ما في بطنها مني ولم يقل من حمل او ولد لم قال بعده كان رجلا وصدقت
لم بقوله ام ولد له لاحتماله الولد والرجح ولو قال ان كانت حبيبي منه فاسقطت مستثنى الخلق
كله او بعضه صارت ام ولد فان ولدت لاقل من ستة اشهر صارت ام ولد للعتق بملكها وان
ولدت لاكثر لم بقوله ام ولد انتهى كافي الى ان ياتي بالبدن **او ولدت من زوجها المولى من رجل فولدت**
فأشترها الزوج اي الذي ولدت منه والذكوة اذا اعيدت معرفة كانت عين **الاولى فيها ام ولد** فلا يملك
وتعتق بموته ومكسراي حكم هذه المستولاة **كالمدة** وقد مر حكم **الامانة** اي المستولاة فغارها في انها
تعتق بموتها ان موت سيد هانك **ماله** قاله برة من الثلث اطلاق في الولد فمثل الولد المولى والميت لان ولد
به لول ان تعلق به احكام الولادة حتى تنفذي به العتق ونصير المرأة نفسها وتثل السقط الذي استبان بعض خلقه فان
لم يستثنى به لا تكون ام ولد وان ادعى المولى **من غير سعيه** والمدة تسعي وهل ينقض قضاء الثاني بغيره ان يبرها ام لا
قال في الثاني لم ينقض في الظاهر الروايات وفي الظاهر **منه** اذا قضى الثاني بغيره ان يبرها ام لا ينقض قضاءه في قول اي
حنيفة واي يوجب في قول لا يجوز بناء على المسئلة الاصولية ان الاجماع لما خالفه هل يرفع الاختلاف المتقدم
عندهما لا يرفع لما فيه من تفصيل بعض المعاني روي اسم عنهم وعند محمد يرفع والفقهاء على قول محمد في هذه المسئلة
انه لا ينقض قضاءه انتهى وفي البحر معزيا الى الخيرة لو قنع ما من جبر ان يبرها لم ينقض قضاءه بل يتوقف على قضا
فما خالفه ابطالا او امضا انتهى **فان ولدت بعد ولد اخر ثبت نسبه بالادعاء** فخلق الاول فانه لا بد في ثبوت
نسبه الى الدعوى وان لم يجز الثاني الى الدعوى لانه بدعوى الاول بتعيين الولد معقودا عنها فصار
فراشا كالمكروه ولما لم يثبت العقد بثلثا حيف بعد العتق قيد في البحر ثبوت النسب بالادعاء في
الثاني بان لا تكون حرمت عليه سوا كانت حرمة موبدة او بالانكاح فان حرمت عليه لا يثبت نسبه الا
بالدعوة اذ الظاهر انه ما وطئها بعد الحرمة وكانت حرمة الوطئ كالنفي دلالة كالموطئ وطئها ابن المولى او
ابوه او وطئ المولى امها او بنتها في ثبوت لاكثر من ستة اشهر من وقت التزوج وان ادعى في الحرمة
الموبدة ثبت النسب لان الحرمة لا تزول الملك وكذا اذا حرمت عليه بكتابه وان حرمت عليه بما لا ينقطع
انكاح الحر ولا يزيل بغيرها مثل الكيف والنفاس والاحرام والصوم فانه يثبت النسب بدعوة لانه
يخرج عارض لا يغير حكم الفراش وعزاه الى البدن وفي البحر معزيا الى المجتبي لا يصح استحقاق المجتبي
ولديه وبمع استيلاءه انتهى قال مولانا مع ان الدعوى لا تنصير منه فمزد ان يصح يستثنى وهو شكاي انتهى يعني
يستثنى من قولهم ان النسب في ولد الامة الاول لا يثبت ابتدا بغير دعوة والظاهر انه يطلق على قول القاضي القضاة

هذا الاستيلاء هو الذي لا يثبت له النسب وهو عام اريد به حنيفة

ابن وهبان في فنظرو منه ودعوته او حنة ولدت له ولم يدر علم ام ولد نصير قال شيخ الاسلام عبد البر الضمير
في ولدت ونصير للامة المنكوحة للعتق والمجنون المعنونة من السياق وفي له الذي عنه او حنة وبسيلة
البيت ما في القية مرفوعة فيه لجم الامة الجارية وفي ولدت الجارية من مولاها صارت ام ولد له في نفس
الامر وانما يشترط دعوتها للعتق وانما يصح استيلاء المعنونة والمجنون مع عبده الى عوي منها انتهى وعامة
المصنفين لم يستثنوا هاتين الصورتين من القاعدة المقررة في المذهب انه لا يثبت النسب في ولد الامة الاول
بالدعوى انتهى **كلمة يفتي بنعيم** اي يفتي بنسب الولد الثاني في المولى من غير توقف على لسان لا فرائضها ضعيف
حجة عليك تحظر نقله بالتزويج بخلاف المنكوحة لا يفتي بنسب ولدها الا بالامان لئلا تكون الفرائض **الا اذا فتى به فاض**
او نطاول الزمان فلا يفتي بنعيم يعني الا في هاتين الصورتين ومخرج يفتي بنسب في البحر معزيا الى الميسر حيث
قال وصرح في المسقط بانه اذا نطاول الزمان لا يملك نفيه لان التطاول دليل اقرا له لوجود دليله من قول القينة
وتحوه فيكون لا يخرج قال واختم انهم في التطاول سبق في اللعان وصرح في المسقط ايضا بانه انما يملك نفيه
اذا لم يقض به القاضي فاما بعد القضا فتدبر ما لا يخفى عليك ابطاله انتهى قال وينبغي ان يكون المراد به قضى
غير الجني واما الجني فليس له الحكم به من غير مخرج الدعوة التي قلت ويمكن ان يراد به الجني ويكون من باب قضايه
بجلاء رايه وفيه الخلاف بين ابي حنيفة ومالك ورواه اعلم **اذا سلمت ام ولدك الذي عرق عليم الاسلام فان**
اسلمت له والاسمعت في قيمتها وعنت بعد ادائها اي القيمة والمراد ببيعها هانك ثلث قيمتها لو كانت
تتم كافي عناية لبيان وقد اختلف ما ذكرناه بقوله **لو اسلمت** لان لو اسلمت فليس
بافيه على حالها وقد اختلف ما ذكرناه بقوله **لو اسلمت** لان لو اسلمت فليس
فهي في الفقة في هذا وفيما سنفكره بقوله **لو اسلمت** لان لو اسلمت فليس
وسوطا في خان في الثاني كونه بكاتبة قصدا في قول واذا قضى القاضي عليه بالسعاية كان حالها كحال الكاتبة
بالم نود السعاية واذا اسلمت برالك بغير حكمه حكم ولد الولد يعني في قيمته وهي نصف قيمته لو كان قنا والثلثان على ما مر
وفي المحيط واذا قضى القاضي عليه بالسعاية لم يملك ولها ولد له في السعاية يسمى الولد فيما عليها لان الولد صار مستمرا
بما لا مكره له الكاتبة لانها بمنزلة الكاتبة انتهى كافي البحر **ولو اسلمت في الذي عرض الاسلام عليه** اي على الذي
فان اسلمت له والاسمعت في قيمتها عن الاسلام **امير يبيعه** تخصا من يد الكافر هانك امر به مسكين في شرح الكفر
فان ادعى ولد امه مشرك بغيره وبني اخر ثبت نسبه منه لان النسب اذا ثبت منه في نفسه لمصداقته ملكه ثبت
في الثاني ضرورة اذ هو لا يتجرى بالاسباب وهو العلوق لا يتجرى اذ الولد الواحد لا يفتق من ماس **وهي ام ولد**
لان الاستيلاء لا يتجرى عند لها وعند اي حنيفة يبيع نصيب ام ولد له لم يملك ذلك نصيب صاحبها لانه قابل للقتل
اذا لم يملك لها من اسباب الجوة شي كالتبسي وغيره **وبين نصف قيمتها** لانه فلك نصيب صاحبها حتى استكمل الاستيلاء
وبعثر قيمتها يوم العلوق لان امومة الولد ثبت من ذلك الوقت سواء كان موصلا او معصرا لانه فلك يملك في زمان
العتق **ومن نصيب عقرها** لانها وطئ جارية مشتركة اذ ملكه ثبت بعد الوطئ حكما للاستيلاء فينتقم الملك في نصيب صاحبها
بجلاء الاب اذا استولت جارية ابنه حيث لا يجب عليه العتق لان الملك يثبت هناك شرط الاستيلاء فينتقم منه فصار
واطيا ملك نفسه وانما كان كذلك لان ماله من الحق لا يكفي للاستيلاء ولانه حتى يملك لاحقيقه ملكه ولا حقه فلهذا يجوز
له ان يبيع جبرها بخلاف الشريك فانه لا حقيقة الملك في النصف فيكون له الاستيلاء فلا حاجة الى النقل **ايضه قيمة ولدها**
لانه علق حر الاصل اذ النسب يثبت مستند الى وقت العلوق والعتق يجب في ذلك الوقت فيجوز الولد على ملكه
ولم يعلق منه شي على ملكه **وان ادعى ما قد استويا في الاوصاف فهو ابوها** معناه اذا جعلت في ملكها
وكذا اذا اشترى امها حبيلا لا يخلو في حق ثبوت النسب منها وانما يخلو في حق وجوب العتق والاولا ومنه قيمة الولد
حيث لا يجب على كل واحد منهما العتق لصاحب لغيره الوطئ في ملكه ويجب عليه نصف قيمة الولد ان كان المدي داحلا وثبت
لكل واحد منهما قيمته لولا لانه يحتر على ما عرف في موضعه وقال الشافعي يرجع الى قول القاضي لان ان الثبات النسب
من شخصين مع علما ان الولد لا يخلو من ما ياتي به غيرهم وقد مر سول اسم صلي الله عليه وسلم يقول القاضي في اساعة ابن زب
ولان النسب مما لا يتجرى فلا ينصير فيه الشريعة كالانكاح ولما كانا بغيره في اساعة ابن زب لبيسا فليس عليها ولو
بينا لبيس لهما هو ابوها بغيرها وهو للباقي منهما وكان ذلك بحضور من الصبي اتم من غير غير وهو له ذهب على

وجوب البراءة وهو صحيح لما سيعبر ان امكن البرشر لا نقادها عند حلقها لا يوفى وسبها القاي
قارة ايتاع صدقه في نفس السامع وارة حمل نفسه او غيره على الفعل او الترك وحكمها شيان وجوب
البر تحقيق الصدق في نفس اليقين والثاني وجوب الكفارة بالبحث كذا في بعض المعترات وهو بيان
لبعض احكامها فانه سياتي البر يكون واجبا ومنذ ويا حراما وان البحث يكون واجبا ومنذ ويا وهي
ايه اليقين **عروس** سميت به لانها نفس صاحبها في الامم في الدنيا وفي النار في العقبى **ان حلف على كذب علمه**
اي عالما بكنهه حتى لو لم يعلم كذب وظهر صدقه يكون لغوا كاسيا في **كوا الله ما فعلت كذا** **عالمنا بفعله وواس**
ما كره على الفعلا كذا **او واسه انه بكر عالمنا به غيره** المشهور من عبارة المشايخ ان العروس حلف على فعل
او ترك ماض كان ذا بعدا وقد مر في شرح الهداية وغيره ان ذكر الفعل والمضي ليس بشرط بل هو بيان
على الغالب وابراد المتأخرين الاشارة الى هذه افلا حاجة الى تكلف اركانك صدر الشريعة حيث
قال فان قلت اذا قيل واسه ان هذا محمول على ان يقال هذا الحلف على الفعل قلت فقد ركنه كان او يكون
ان اريد في الزمان الماضي او المستقبل على ان اعتبار الحال او الاستقبال في هذا الحلف باطل لتعيين ارادة
الحال فقد بركنه انما له من الاختصاص وبين صرح يكون العروس والغويثيان في الحال ايضا ولا نا صاحب
البحر حيث قال وتبين المصنف بالماضي في العروس والغويثيان في الحال ايضا وفي العروس بخلاف
ما كرهه اعلى بين وهو محمول خلافة وواسه انه زني وهو يعلم انه زني وفي غايته البيان وما وقع من التقييد بالماضي
فهو بيان على الغالب لان الماضي شرط انتهى وانما قل الايمان ثلثة كذا قال بعضهم لانها لا تنحصر في الثلاثة لان
اليقين على الفعل صادق لم يت منها وجوب صدر الشريعة بان المراد حصرا الايمان الذي ترتب عليها الاحكام
ليس من افعلاه هذه اليقين كالفعل الاثر فيها فكان لها حكم فاعلم وبن حكم العروس بقوله **ويا اثر بها** اي
الحالف بقوله صلى الله عليه وسلم من حلف باسمه كذا اذا دخله اسم النار وفي الميسر ان العروس ليس بيمين
حقيقه لانها كبيرة محضة واليمين عقد مشروع والكبيرة عند المشركين ولكن سميت بيمينا لان الاله اركان
هذه الكبيرة بصورة اليقين كاسي بيع الحر بيمينه لان الوجوه دسورة اليقين كذا في البحر واثابها
لعروس سميت به لانها لا يعقبها فان الغواسم لا لا يعقب يقال لبي اذا اتي بئني لا فائدة فيه **ان حلف كذا بظنه**
صادقا اذا حلف ان في هذا الكون ما يدعي انه رآه كذا ثم اربى ولم يعرفه ومثله بقوله واسه ان المقبل
زيد فاذا هو غير زيد وهذا تفسير صاحب الهداية وكثير من المشايخ فانه قالوا هي الحلف على ما ينظن
انه كما قال من فعل او ترك او صفة والامر بصدقه وقد ضاهاها كذا في الحال ايضا وفي البحر حاكمها على البداهة
قال اصحابنا هم اليقين الكاذب خطأ او غلط في الماضي او في الحال وهو ان تخبر عن الماضي او عن الحال على ان الخبر
به كما اخبر وهي خلافة في النسخ في الاثبات وهكذا روي ابن رستم عن محمد فقال الغواص يحلف الرجل على شيء
وهو بريه انحق وليس بحق وقال الشافعي يمين الغواص هي اليقين التي لا يقصد بها الحالف وهو ما يجري على السنن
الناس في كلامهم من غير قصد اليقين من قولهم لا واسه وبلي واسه وسوا كان في الماضي او في الحال او المستقبل
واما عنده نافلا لغوي المستقبل بل اليقين على امر في المستقبل يمين مقبولة ونها الكفارة اذا حلفت قصد اليقين
او لم يقصد وانما للغوي الماضي والحال فقط وما ذكر محمد على ان حاكمها بئني عن اي حنيفة رحمه الله ان الغواص يجري
بين الناس من قولهم لا واسه وبلي واسه كذا كذا محمول عندنا على الماضي او الحال وعندنا ذلك لغوي يرجع حاصل
الجملة لا يفتنا وبيل الحالف في يمين لا يقصد بها الحالف في المستقبل فصدقه باليمين الكفارة وعندنا
هي لغو لا كفارة فيها انتهى وبهذا التقرير تبين لك ان الغواص ما ذكره صاحب الكنز فانه قيدها بالماضي
وما قد ضاها ليس فيه التقييد بل فيه ان اليقين التي لا يقصد بها الحالف في الماضي او الحال جعلها لغو وعلى تفسير
الكنز لا يكون لغو اومن لم يقيد في المختصر بالماضي وتبين لك ان تفسيرنا للغواص من تفسير الشافعي وانما لغو
بقوله الا في المستقبل وفي البحر حاكمها على المحيط والمسيح قولنا لا لغو الكلمة ما ليس بصواب ولا حسن فانه لغو
من الكلام الفا حش القبح منه قال الله تعالى لا يسعون فيها لغوا الا كلاما قبيحا والغوا هو الكلام القبيح
الفا حش والخطا الذي هو ضد الهدى ليس بيمين فاحش فيما يكون لغوا فاما ما ذكرناه من كلام البحر فاذا حش فانه كذا
والكذب قبيح لانه محظور واما الخطا فليس بمحظور انتهى **وبرجى عفو** فان قيل ما معنى العفو بالرجاء

[illegible]

خضر و

لما في الغاية ذكره احي زاده وفي فتح القدير ثم اذا لم يحث بادخاله فمحمدا لا انسان او بهيوب الرج لا يتحل وهو الصحيح ذكره
الترناتش وقاض خان وذلك انما لا يحث لا يتبع نسبة الفعل اليه واذ لم يوجد منه المحلوف عليه كيف يتحل اليه فيثبت على
لها في الزمة ويظهر اخر هذا الخلاف فيما لو دخل بعد هذا الاخراج هل يحث فن قال انحلت قال لا يحث وهذا بيان كونه ارفق بالنا
ون قال لا انحلت قال حثت ووجبت الكفارة وهو الصحيح انتهى وفي الجرح في الظاهر ان الفتوى على عدم انحلالها مع انه اقر بانحلالها
اخرا بقول السو في اجتماع ما فيه من الرقة بالباس اذا اخرج هذا علمت ان المذهب عدم انحلالها كما ذكرناه في هذا المختصر والله اعلم لا يحث
انحلالها في قوله والله لا يخرج من داره الى الجنان ان خرج اليها من امر اخر لان خروجها لم يكن الا الى الجنان والمخرج بعد ذلك
ليس يخرج وفي الجرح في البداية لو قال ان خرجت من هذه الدار الى المسجد فانت طالت فخرجت تزويد المسجد بدليها فذهب
الوزير السو لم تطلق لما ذكرناه وفيه معنى الى ظهوره لو قال لها ان خرجت الى منزلي فانت كذا فهو على الخروج عن قصد انتهى ثم قال
وفي المحل حثت المرأة لا يخرج الى اهلهما قال ابريوسا اهلهما ذبحهم محرم منها ابوها وليس احسوا اهلهما فان لم يكن لها
ابوان فاهلهما كل من رجعهم منها فان لم يكن لها الام مطلقة فاهلهما من اهلها فان كان الاب متزوجا والام متزوجة فاهلهما من اهل منزل
الاب ومن منزل الام انتهى ولو حلف على امرته ان لا يخرج في غير حث فهو ما بعد الناس حقا في استمرارهم دون الواجب كجنازة والوالدين
وذو الارحام واعلهم وعيادتهم وكذا في الاختيار حلف لا يخرج ولا يذهب الى مكة يخرج بربها ثم يجمع حث اذا جاوز
عمران مفر على قصدها لا يحث والفرق بين الخروج والالتصاف ان الخروج على قصد مكة قد وجد وهو الشرط اذا خرج هو الامر
الانفصال بين الداخل والخارج واما الالتصاف فعبارة عن الوصول قال الله تعالى فاني افرعون فقالوا لا تختلف في الذهاب فقبل هو
كالالتصاف وقيل بالخروج وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال وانما يحث اذا جاوز عمران مفر على قصدها فلو خرج فاصد مكة ولم يجاوز
عمران مفر لا يحث كما في الجرح في الظاهر وغيرهما وبه صرح في مخرج المختار ايضا حيث قال حلف لا يخرج الى بغداد فخرج من بيته لا
يحث مالم يجاوز العمران فاصد بغداد بخلاف الخروج الى الجنان حيث يحث بنفس الخروج ولان الخروج الى بغداد سفر ولا سفر حتى
يجاوز العمران ولا كذلك الخروج الى الجنان انتهى قال النكاح في نفسه بعد نقله لما ذكرناه من لفظ اخرجه معنى سافر للعلم بان السفر
اليها سفر لكن على هذا لو لم يكن بينه وبينها من السفر ينبغي ان يحث بمجرد انفصاله من الدار اقل انتهى وهذا ظاهر بل هو مطلقا
عن مخرج المختار وهذا ظاهر لانه ان صاحب الكفر اطلق في محل التقيد وكذا صاحب الوقاية الله اعلم وفي بابها لا يحث والفرق
والايتان تقدم واذا كان الايتان عبارة عن الوصول فلا حث كما لا يحث لو حلف ان لا تاتي امراته عرس فلان فذهب قبل
العرس وكما يشه حتى مضى العرس هكذا ذكره في الاخرة وغره الى المنتقى وعلله فقال لانها ما انت العرس بل العرس انما هو ولو
حلف لا ياتي فلانا فهو ان ياتي منزله او حانوته لقيه او لم يلقه وان اتي بسببه لم يحث رواه ابراهيم عن محمد بن قيس بالاثنيان لان
العبادة والزيارة لا يشترط فيها الوصول ولذا قالوا لو حلف ليعودت خلافا لاولي زورية فاتي بابه فلم يوجده فخرج ولم يحصل
اليه لا يحث وان اتي بابه ولم يستأذن حث انتهى قوله لا يزوج بمنزلة لا يذهب كما قال ايضا في محله ليا تتيه فلم ياتي حث مات
حث في اخر حياته لان البر فذل ذلك مرحولا ولا خصوصية للايتان بل كل فعل حلف ان يفعله في المستقبل واطلعه ولم يقم به يزقت لم
يحث حتى يقع الياسر عن البر مثل لغيره زيدا او ليعطين فلانا او ليطلق زوجته وتحقق الياسر عن البر يكون بفراغ احداهما فلو قال
في غاية البيان واسم هذا ان الحالف في اليقين المطلقة لا يحث مادام الحالف والمحلوف عليه قايين تمسورا البر فاذا فأت احدهما فانه يحث
انتهى ويظهر ان النبي في قوله حتى مات يعود الى احدهما ايها كان موالدا للحالف او المحلوف عليه لانه خارج عما في الف كما هو
الموافقا ويرى العبارة كما حقه مولانا صاحب الجرح ليا تتيه ان استطاع ففي الاستطاعة واقعة على دفع الموانع وهي استطاعة
الصحة لانها المروءة في العرف وهي سلامة الالات وصحة الاسباب وفي الاختيار انها سلامة الالات ورفع الموانع وفي البسوط
الاستطاعة رفع الموانع انتهى قال شيخنا بنه انه اذا انقضى اليقين لا يحث لان النسيان مانع وكذا لو حث فلم ياتي حث حتى يغير العند
كما لا يحث وان نوى العترة صدق ديانة ارفقها بينه وبين الله تعالى لان حقيقتهما فيما يقارن الفعل ومطلق الاسم على السلامة الالات
وصحة الاسباب في المعارف فمطلق الاطلاق يفرق اليه ونص في نية الاول ديانة لانه حقيقة كلامه وهل يصدق نقض قبل صدق
قضا ايضا وقيل لانه خلاف الظاهر ورجح في فتح القدير الثاني ديانة اوجه لانه وان كان مشتركا بينهما لكن تصور استعماله عند
ملاقاة عن القرينة لاحوال المعين بخصوصه وهو سلامة الالات الفعل وصحة اسبابه فصار ظاهرا فيه بخصوصه فلا يصح قوله الثاني
في خلاف الظاهر انتهى هذا وقد اظهر الزاهد في المجتبى اعتزاله في هذا المجلد الظاهر في التقية في موضعين من الفاظ التكميل وعبار
في المجتبى قلت وفي قوله حقيقة استطاعة فيما يقارن الفعل نظر قوله لانه بناء على مذهب الاشربة والسنية ان القدر تقارن
الفعل وانه باطل اذ لو كان كذلك لما كان فرعون وهامان وسائر الكفرة الذين ماتوا على الكفر قادريين على الايمان فكانوا كلهم

بالايمان فكيفنا بما لا يطابق وكان ارسال الرسل والانبيا عليهم الصلاة والسلام وانزل الكتب والواو امر والنواهي والنواهي
والوعيد ضاربة في حثهم انتهى وهو غلط لانه لان التكليف ليس مشروطا بعبارة العترة حتى يلزم ما ذكره بل هي مشروطة
بالعترة الظاهرة وهي سلامة الالات وصحة الاسباب كما حققه المحقق في كتب الأصول لا يخرج من داره الى الجنان لا يخرج من داره
خروج اذن لانه استثناء مفرغ ومعناه لا يخرج من داره الى الجنان لا يخرج من داره الى الجنان لا يخرج من داره الى الجنان لا يخرج من داره الى الجنان
التركيب تحت خلاف قوله لا اذن وحقق لا يخرج من داره الى الجنان لا يخرج من داره الى الجنان لا يخرج من داره الى الجنان لا يخرج من داره الى الجنان
خرجت بآذنه ثم خرجت بعده بغير اذنه لا يحث لان الاذن هنا عبارة لما في حثي فظاهرا هو لما في الاذن فمحمدا على الغاية
لما سبقت بينهما فان الغاية قصر لا متداد الفاوي بيان لانها به كان الاستثناء قصر المستثنى به وبيان لانها حكمه وانما لم يحل على
حقيقته الاستثناء لان الاذن ليس من جنس الخروج فان قلت يشك على هذا الزعم تكرار الاذن في دخول بيوتهم عليه الصلاة والسلام
مع تلك الصفة وهي الاذن بوزن لكم قلت استنبط التكرار من دليل خارجي وهو تفصيله بالاذن ذلكم كان يؤذنهم في بيوتهم فانه في
اموال الفقه من بحث الباء فان قلت يرد على ما فرم ان الاذن بمعنى لا ياذن لان الفصل في تأويل المصدر ولا بد من تقدير
البا والاصار المعنى الاخر جازا في فضاء المسئلة الاولى قلت لانه يلزم احد الامرين اما ما ذكرته من تقدير الباء بوزن او
ما قلنا من جعلها بمعنى حتى يجازي اذن ولا وعلى الاول وعلى الثاني ينبغي على اذن واحد واذا الرمي في الاذن احد الامرين
المجازين وجب الراجح منها ويجازي غير المحذوف او لم يجز المحذوف عندهم لانه نفى في نفس اللفظ ويجازي المحذوف نفي في ذاته
بالاعلام مع الارادة انتهى وأشار المصنف بقوله شرط انه لو نوى الاذن مرة واحدة لم يصدق قضا عليه الفتوى كما في الولولجية
لكنه يصدق ديانة لانه لو لم يحث كلامه فيستأمر بمعنى حتى لكنه خلاف الظاهر فلا يصح قوله القاضي بخلاف ما اذا نفي القدر
في المسئلة الثانية حيث يصدق قضا لانه محتمل كلامه وفيه تشديد على نفسه ومثل قوله الا ياذن بغير اذن في شئ من المخرج
اذنه لان الفتوى فيها واحده وجود الباء والرصا والعلو والامر بالاذن في ما ذكرناه ولذا ان خرجت الى بقناع او بجلفه ولو قال
لها ادنتني في الخروج لما اردت فخرجت مرة بغير اخر لا يحث فان نهاها عن الخروج بعد ذلك مع انه في هذا قول محمد
وبه اخذ الشيخ الامام محمد بن الفضل وفي المصنف حث بالطلاق لا ينقل اهله الى بلدة كذا فرج الامر الى القاضي او الى الوالي
فختار صلا بآذنه فقتل اهله لا يحث لانها لم يبرأ ما مودين برفع الامر اليها انتهى حلف لا يدخل دار فلان يراوده نسبة
السكنى اليه عرفا فيحتمل بدخوله اريسكنها المحلوف عليه بالملك والاعارة باعتبار عموم المجاز ومعناه ان يكون محل
الحقيقة فردا من افراد المجاز لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والمجاز فتدبرنا بدار يسكنها لانه لو لم يكن ساكنا فيها وهي ملكه لا
يحث كذا في الجرح ويدل على هذا ما في العارضية مفر الى الزخيرة اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار مشتركة بينه وبين
غيره فان كان المحلوف على داره من يسكن الدار يحث وان كان لا يسكنها لا يحث لانه اذا كان لا يسكنها الاضافة باعتبار الملك
والملك في الظاهر يضاف اليه وان كانت الدار مشتركة بين المحلوف عليه وبين غيره وكل واحد منهما يسكنها على حدة
فدخل الى سكن الدار وحده لم يحث في عينه انتهى لكن في مخرج المختار ولو دخل داره ملك فلان يسكنها غيره في
رواية لا يحث لان الاضافة بالسكنى وعن محمد انه يحث لانها اضافة الى الملك بكل الرقبة والى المستاجر ملك المنفعة و
كلاهما حقيقة انتهى في القنية علم بجملة هم ثم قال حلف لا يركب حمار فلان فركب حمارا استأجره فلان او استعاره لا
يحث بخلاف الوار والبيت طمته فانه يحث بالمستأجرة والمستعارة والوقف في در الفقه يظفر في سيلة الدار فان كان
له دار اخرى ملكه لم يحث والافحنت وهذا حسن حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار امراته وهو ساكن فيها حثت وكذا لو
لو قال واسه لا اخل دار فلانة فدخل دار زوجها وهي ساكنة فيها معه حث مثله في مثله حلف لا يدخل دار فلان فدخل داره
فلان داره ثم دخلها لم يحث عندها خلافا لما حدث من قال المصنف وقال جماعة من مشايخنا في نظر ان كانت اليقين حاجت من
جهة صاحب الدار لرضيقها اولن والامن عنها او نحو يحث كما قال محمد لان العرف في تعليق اليقين بعين الدار ثم قال لها ان
تزوجت امرأة بغير اذنك فمضى طلق المخاطبة وتزوج اخر بغير اذنها تطلق بخلاف ما اذا قال ان خرجت
من الدار الا ياذن فانه يتقيد بحال قيام النكاح والفرق ان للرجل ولاية الاذن والمنع كرامة فتستقيم بينه بحال قيام
ولا يته وليس للمرأة ولاية الاذن والمنع من التزوج فكانت اليقين مطلقة باطلاق اللفظ انتهى ولو حلف ان لا يسكن
فلانا في دار ولم يسم دارا بعينها ولم ينفوسا كنه في دار فحتمت وزيت بينهما حابط لا يحث لان اليقين اذا عقدت على الدار
بعينها يحث بغير قال البناء بعد التعيين بالقسمه اولى فاما في غير المعين لا يحث بدخوله دارا بنا فيها فذكر ذلك او حلف
لا يضع قدمه في دار فلان حث بدخولها مطلقا لانه يفرق في الاصل فيحث كيف دخل لان حقيقةه وهو وضع قدمه

حافيا يحسب حوراء والمجاز متعارف والمقرر في الكتب الأصولية ان الحقيقة اذا كانت متعززة او معجزة صير الجواز بالاجماع لعدم
المزاحمة ونشر الحث في قولهم ان خرجت مثلا فكلوا الربيع والخريف **فصله** فور ايمان ليهي الغور مأخوذ من فور القدر اذا غلت و
واستعير للسرعة ثم سميت بها الحال التي لا ريب فيها فتقبل جافلان من فور كمن ساعته وسميت هذه الايمان به باعتبار فورته ان
الغضب وتقر ابو حنيفة باظهاره ولم يسبقه احد فيه وكانوا يقولون من قبل اليهين نوعان مطلقة لا يفعل كذا او موقفة كذا
يفعل كذا اليوم فصارت قسما ثلثا هي موقفة معنى مطلقة واما اخذ من حديث جابر وابنه حين دعيا الى ضمة رجل فلما
ان لا يضره ثم يضره بعد ذلك ولم يثبت كذا في تبيين الكثر وقال في الجرح الى الجرح لم يسبقه احد في نسبتها ولا في حكمها ولا خالفه
احد بعد ذلك فان الناس كلهم عيال الي حنيفة في هذا التفسير قلت بل الناس عيال على ابي حنيفة في الفقه كله واسه اعلم فلما ردت امواه
هيأت للخروج فخرج لا يخرج فادخلت ساعة ثم خرجت لا يخرج لان قصده ان يغضها من الخروج الذي نهى له فقامه قال ان خرج
ان الساعة ومنه من اراد ان يغرب عنه فخرج عليه لا يغربه فاذا تركه ساعة بحيث يذهب فزود ذلك ثم ضربه لا يخرج لذلك ثم
بعينه وشرط الحث في حلفه **ان تقديت** فكلما بعد قول الطالب **بعضه مع تقوية** معه لانه يتقيد بالحال فاذا تقديت في يومه
في منزله لا يخرج لانه يمين وقع جوابا لثمن اعادته ما في السؤال والسؤال الغرض الحالى فيصرف الحلف الى الغد الحالى تقع المطابقة وهذا
كله عند عدم نية الحالف وفيه يكونه قال ان تقديت ولم يزد عليه احراز انما افاده بقوله **وان ضم اليوم او مصله** والمسئلة كمالها
بان قال ان تقديت اليوم او مصله فبعضه **حرجت بمطلق التقديت** فثبت بتقديته في بيته او معه في وقت اخر لانه زاد على حرف الجواب
فيكون متقدرا فان قلت ان موسى عليه الصلاة والسلام زاد حين يسلم عن العصى ولم يكن متقدرا قلت لما سئل وهو في ذات ماله
يعقل والصفات فاشتبه عليه الحال فاجاب بها حتى يكون مجيبا عن ايها كان واسه اعلم وان كان كلمة ايمان على التراخي لا يغرب عنه
الغور ومنه طلب جامعها فابت فالا لم تدخل في البيت فدخلت بعد سكون شهرته حث ومنه طلق فقال ان لم اطلقك كذا
في الغايب الزينية وفي الغيبة قال لها في الخصومة الحلال على الحرام ان لم يخرج وقال اردت به الخروج لعل ان خرجت بعد ساعة
يخرجت اذا كانت الخصومة في الخروج والا فلا وفي الجامع الكبير للبرقي لو قال لها ان لم اضربك فانت طالت فهذا على اربعة اوجه
فان كان فيه دلالة الغوريان قصد ضربها فخرجت الى الغوريان نوى الغوريان الدلالة بصدق ايضا لانه فيه تقليط وان
نوى الامد يد او لم يكن له نية انصرف الى الابد وان نوى اليوم والغد لم يقل بنية قالت فطلق فطلق فقال ان لم اطلقك فهو على
باعتها جوزقة فقال بها بالثمن فلم تخرج فقال ان لم ترضى الى الثمن فانت طالت ثلاثا لا يخرجت ما دام حيي الا اذا اراد الغور
ان اخذت من ماله شيئا ولم يخرج من فكلما خذته ولم يخرج في الحال ولا قبله واما خبرته بعد ايام لا يخرجت ان رايت سارقا
فلم اخبرك فلي الغوريان قال ولم اخبرك فلي التراخي لا بد من الشرطين تنازعا في الغرض للوطي فقال ان لم تدخل
في الغراش فانت طالت فان دخلت قبل سكون شهرته لم يخرجت انتهى كلامه **ركب العبد لما دون ليس للمولى في حق اليهين**
الحاذم لم يكن دينه مستقرا ونواه يعني لو حلف لا يركب دابة فلا يركب دابة عبد فلان لا يخرجت الا اذا ارادوا ولم يكن عليه
دين مستغرق فان كان دينه مستقرا لا يخرجت وايضا لانه لا ملك للمولى في كسب عبده المديون المستغرق عند حنيفة وقال
ابويوسف يخرج في الوجوه كلها اذا نوى ان الملك للمولى لكن الاضافة اليه قد اختلفت لما ذكرنا فلا يدخل الا لانية
وقال محمد يخرج في الوجوه كلها لو اولى نوا اعتبار الحقيقة لان العبد وما في يده ملك للمولى حقيقة عنده وفي الجرح الى
المحط ولو ركب دابة معاذة لا يخرجت لان ملكه ليس بمضاف الى المولى اذا تناولها انتهى **حلف لا يركب** قال يمين على ما يركب
الناس من الغرس والبفل وغير ذلك **فلو ركب ظهر انسان لا يخرجت** لان اوهم الناس لا تسبق الى هذا كذا في الجرح الى
الواقعات وفيه حاكيا عن الظهيرة حلف لا يركب اية ولم ينو شيئا فركب حارا او فرسا او برذونا او بغلا حث فان ركب
غيرها نحو العبر والغيل لا يخرجت استحسننا الا ان ينو ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يخرجت وكذلك لو حلف لا يركب
برذونا فركب فرسا لان الغرس اسم للفرو والبزود اسم للحم والغيل يتنظم الكل وهذا اذا كانت اليمين بالعربية فاذا كانت
بالفارسية يخرجت للكمال ولو حلف لا يركب دابة فحمل على الدابة مكرها لا يخرجت وان حلف لا يركب الا يركب موكبا فركب
مسيبة او حملا او دابة حث ولو ركب ادبيا ينبغي ان لا يخرجت ولو حلف ان لا يركب على هذا السرح فزود منه او نقص منه
فركب عليه يخرجت انتهى فليكن ان يركب الجمل البعير في بار مصر والشام وركب الغيل في ديار الهند لان التركيب
لذلك متعارف واسه اعلم وفي الخلاصة قال كما ركب دابة فله على انه انصرف بها فركب دابة يلزم التصديق بها ثم اشتراها
فركب بقا اخر لزمه انصرف بها اخر ثم وثم بخلاف سائلة التبرج حيث يبطل التليف لما قال لا جنية كل ما ترو جنة
فانت طالت ثلاثا فتر وجهها تطلق ثلاثا فلو ترو جنة روج اخر فاحدت اليه فتر وجهها تطلق ثلاثا ثم وثم انتهى هذا

باب في بيان احكام الحلف والشرب واللبس والكلام الاكل اياها لا يحفل المضع بفيه الحرف مضع او لا كالحنجر واللمع والناكحة
وتحجرها والشرب اياها لا يحفل المضع من الما جعلت الى الجوف مثل الماء والنيذ واللبن والعسل فان وجد ذلك بحيث
والا فلا الا اذا كان ذلك يسمى الا او شربا في الحرف والعادة فيحث فاذا حلف لا ياكل كذا او لا يشرب فادخله في فيه ومضعه
ثم القاه لم يخرجت حتى يدخله في جوفه لانه بدون ذلك لا يكون الا وشربا بل يكون ذوقا ولو حلف لا ياكل هذه البيضة او لا ياكل
هذه الحبة فابتلعها حث لوجود الاكل وهو ما ذكرنا ولو حلف لا ياكل عذبا او رافا فاجعل بمصه وبريقه ويبتلع ما به لا يخرجت
في الاكل والشرب لان ذلك ليس بالكل ولا يشرب بل هو مصر واما الزوق فهو معرفة الشئ بفيه من غير ادخال عذبه الاثر ان الاكل والشرب
يفعل الزوق كذا في الكافي وفي الجرح الى الظهيرة لو حلف لا يزوق في منزل فلان طعاما ولا شربا فزاق شيئا ادخله في فيه ولم يصل
الى جوفه حث وعينه على الزوق حقيقة الا ان يكون تقديمه كلاما ويبلغ ذلك ان يقول له غيره فقال تقدر على ان لا يزوق
في منزله طعاما ولا شربا فهذا على الاكل والشرب وعن محمد فحين حلف لا يزوق لما فتعضض للصلوة لا يخرجت لان هذا لا يرد بذكر الزوق
التحريم في الجرح حلف لا ياكل ولا يشرب فزاق لا يخرجت ولو حلف لا يزوق فاكل او شرب بحيث لا ياكل والشرب ذوقا انتهى وفيه
بعد ما في الاكل والشرب ما ذكرنا قال وذكر الزند وسمى الاكل والشرب عبارة عن عمل الشفافة والحلق والذوق عبارة عن عمل الشفافة
دون الحلق والابتلاع عبارة عن عمل الحلق دون الشفافة والمص عبارة عن عمل اللسان فكل هذا لو كان في فيه ثم حلف لا ياكل فاجله
لا يخرجت وفي ثوابه ابي الليث ما يدل على انه حث وهو الصواب اذا شك في انه اكل اذا كان ما يوضع على تفسيره بايصال ما يخرجت يوضع الى
لا شك ان قوله عمل الشفافة انا يريد حركتها فهو في الظاهر يلزم ان يخرجت يبلغ ما كان في فيه لانه لا بد من حركة شفافة وهذا لانه لا يمكن
ان يراد من عمل الشفافة هشهها والحلق ان الزوق عمل الغرير ومعرفة الطعم وصل الى الجوف فاولا حلف لا يزوق وليس كذا ولا فيكون
يها عوم مطلق ولا يخرجت الا اذا كان اياها لا يخرجت يهشم لم يكن عمل الغرير معتمرا في مفهومه وان كان قد يتحقق معه لزوم ان يها
عموما من وجه فيحتمل اياها ما هشم فان الهشم عمل الغرير عن الحكين ويتفرق للزوق فيقال بوصول الاكل فيا ابتلع بلا مضع مما
يخرج مضع ولا يفر طعمه الا بالمضع قبل اللوز والجوز لكن في السيل حلف لا يزوق فاكل او شرب بحيث انتهى وقامه يغفر
ثم حلف لا ياكل من هذه الخلقة **تقيد حثه في بيته** لا يخرجت من غير ما بالثلاثة امم ما يخرج منها لانه اضاف اليهين الى ما لا يركب
ومنه لا يحلف على عدم الكه لانه متمم الاكل قبل اليهين فبلغ الحلف فوجب الله التصحيح كلام العاقل من فيها الى ما يخرج منها
تجوارا باسم السبب وهو الخلقة في السبب وهو الحار والبارد وهو ما يسهل بنفسه من الرطب وهو الذي يسمى في عرفنا صر الرطب فانه يخرجت
واللبس المطبوخ واختره عن غير الطبوخ وهو ما يسهل بنفسه من الرطب وهو الذي يسمى في عرفنا صر الرطب فانه يخرجت
به كالحث بالرطب والتمر والديس والرايح والجار والطعم ومنه ومثله حلف لا ياكل من هذا الكرم فهو على عينه وحصره
وزياده وعصيره وفي بعض المواضع ربه والمراد به عصير فانه ما العنق وهو مليخج بلا مضع عند انهما تضع العنق ثم انصرف
اليهين الى ما يخرج من الخلقة لا ياكل من الشجرة فيما اذا كان لها ثمر وان لم يكن لها ثمر فترق في ثمرتها فيحث اذا اشترى به ما كولا
والكه فلو اكل من عين الخلقة لا يخرجت قالوا وهو الصحيح كذا في المحيط وغيره وفي الشاة **يخرجت باللمع خاصة** ولا يخرجت ما
للبن والزبد فانها مأكولة فتعقد اليهين عليها وكذا لو حلف لا ياكل من هذا العنق فانه لا يخرجت بزييه وعصيره لان حقيقة
ليست بمحجزة فيتعقد الحلف بستر العنق قالوا في جرحه واطلق المصنف ولم يفقهه بالنية للاشارة الى انه عند عدمها فلو ترك
اكل عينها لم يخرجت بالكل ما يخرج منها لانه حقيقة كلامه كذا في المحيط ويمنع ان لا يصدق فضلا ان الجواز صار متعين ظاهرا فاذا انوى
حلاف الظاهر لا ينبغي وان كان حثية ولم يشاهد كثيره ولا يخرجت في حلفه لا ياكل من هذا البرا **والرطب او اللبي بالكل رطبة**
وترمة وليشرازه لان الصفة الصلوية والبسورة داعية الى اليهين وكذا كونه لينا فتقيد به فاذا حلف لا ياكل هذا البسر فاكله بعد
ما صار يسهل ولا يسهل وهو الخثر المستخرج ما وفاته لا يخرجت في هذه المسائل الثلاثة رطبا او حلف لا ياكل رطبا فاكله بعد
ما صار يسهل يعني يابسا وهي بال الشاة او حلف لا ياكل هذا اللبن فاكله بعد ما صار يسهل وهو الخثر اذا استخرج ماوه فانه لا يخرجت
في هذه المسائل الثلاثة وفي الشاة لو حلف لا ياكل من هذا اللبن فاكل من جبهه او مصله او اقطعه لم يخرجت وكذلك لو حلف على البيضة
فاكل من رجليها ولو حلف لا ياكل من كسب فلان كسب هو ما يبصر للانسان بفعله ويقول مثل السبع والبشر والاحارة والعبد
والصدقة بخلاف لا ياكل هذا الصبي والشاب فكلهم بعد ما شأخ او لا ياكل هذا الجمل فاكله بعد ما صار كبشا فانه
يخرجت لان هجران السبع يكلم منهن فلم يعتبر الراعي في الشرع ولا نية الصبار اعياه الى الرحمة لا الى الهجران فلا تقيد وتعلق
اليهين بالشارة وكذا لو حلف لا ياكل هذا الحول يقتضين ولد الشاة فاكله بعد ما صار كبشا فانه يخرجت لان هجران السبع يكلم منهن
فلم يعتبر الراعي في الشرع ولا نية الصبي داعية الى الرحمة لا الى الهجران فلا تقيد ولا تعلق اليهين بالشارة وكذا لو حلف لا ياكل هذا

ها وهو هلك حرية اسم الله تعالى ولا يختلن لكونها مفرا بحقيقة وجود البقارة في اليقين ذلك يعني ان يكون بينه
على الطاعة والمعبودية وصح الفتاوى انه لا يثبت بالحلم المتردد والادنى وقال في الثاني وعليه الفتوى اعتبار اللعوق وهذا هو الحق
كافي الجرح في الخلاصة وغيرها ولو حلف بالباطل لما حثت بالباطل والاعلم والبقرة والطيور مطبوخا او مشويا او قويا الخ ذكره
في الاصل فمن عجز ان يثبت في الاصل في الفتاوى في اللعوق عن ان يثبت بالاسكافا لا يثبت وهو الاظهر وعند الفقهاء
في اللعوق لا يثبت ولو حلف لا ياكل من هذا اللحم فالمرقة لم يثبت ان لم تكن له بنية المرققة انتهى وقد سئل من ان يثبت من ذلك وفي الجرح
حرزنا الى الظاهر بقية الاشبه انه لا يثبت بالاكل في الجرح ولو حلف لا ياكل من هذا اللحم فكل لحم يثبت لان الشاة اسم جنس يتناول
الشاة وغيرها وذكر الفقهاء ابو الليث في احواله انه يثبت سواء كان الحالف قويا او مرييا وعليه الفتوى لانهم لا يفرقون
بينهم عادة ولو حلف لا ياكل من بذرة لم يثبت بالاكل الجاوس لانه وان كان قد راح في بعد في نصاب البقرة ولكن خرج من اليقين بتعارف
الناس انتهى كذا في الجرح وفي الثانية والراس والاربع في عين الاكل وليس يلزم في عين الشاة ان ياكل من هذا اللحم بل يثبت
على كراهه ولو حلف لا ياكل من هذا اللحم لا يثبت على صيده وانما يقع على لحمه وكذا الفاس في الجمار لان الجمار ما كان له كراهه ويستعمل
هذا اللفظ في الاكل كراهه حمله على الكراهة فيها وراهه يبقى على الاصل كذا في جواهر الفتاوى ولا يثبت **بشتم الظهري** حلفه
لا ياكل شعرا والشراو البع كالاكل وانما يثبت بشتم البطن خاصة وهو اعز في حنيفة رحمه الله وقال لا يثبت بشتم الظهري
ايضا لان الشتم الظهري بشتم حقيقة وفيه خاصية الاثر انه يذاب كميزاب شتم البطن ويصل الى أصله له الشتم ويستعمل
استعماله ويتناول له اسم الشتم ولما انه لم يثبت حقيقة الاثر انه يشتم الدم ويستعمل استعماله ويحصل فيه فؤنه ولهذا يثبت بالحم
في اليقين على اكل اللحم اجماعا كافي الجرح فقلنا عن الخط وقد بشتم الظهري لا يثبت بشتم البطن اتفاقا وذكر في الثاني ان الشتم
اربعه شتم البطن وشتم الظهري وشتم عظمه وشتم على ظاهره والاعا وافقوا على انه يثبت بشتم البطن والتلازمة
على الخلاف قلت وفي فتح القدير وما في الثاني لا يخلو من نظري لا يعني خلاف في عدم الحث بما في العظم قال الامام السرخسي
احد اهل قول بان من عظم شتم انتهى وكذا لا يعني خلاف في الحث بما على الاعمال لا يختلف في تسميته بشتم انتهى وفرض في هذه
علم الظهور بانه اللحم السمين وانما في المختصر لا الامور بشر الشتم اذا شتم الظهري لا يجوز على الامر وهو مروي عن محمد وهو دليل
الامام ايضا كافي الجرح كافي الخط **واليمين على شرا الشتم** كفي الله كافي الشتم وقد قدسناه في اول البحث فلو حلف لا يشتم
شتما حثت بشرا ما يثبت به في حلفه لا ياكل شعرا ولا يثبت **بالبة** في حلفه لا ياكل شعرا او حلف لا ياكل لحما لانها شرا ثالث
حتى لا يستعمل استعمال اللحم والشحم فلا يتناولها اللفظ معنى ولا عرفا فروع حلف لا ياكل الغنفل والكل طعاما فيه فلفل فان
وجوبه حث حلف لا ياكل زعفران فالحلف لفظا وعليه فلفل زعفران يثبت وكذا الجواب في السهم لان الحلف عليه قائم
بوجه وبوجوبه وفي اكل السنبوبسكة يثبت ايضا يحلف اكل اللحم يثبت في الصلاد الخان تزيينه وشتمه هو على هذا
حلف لا ياكل لبنا حلفا من هذه البقرة فخططه الثوم ويصل في الطماخ لا يثبت وكذا في اللبن لو طبخ بارز حلف لا ينظر الى
فلان فلفل الى يده او رجليه لا يثبت ولو نظر الى راسه وظهره وبطنه فقد رآه ولو نظر الى اعلا راسه لا يثبت وفي السهم يثبت
في سن اليد والرجل قال ان فعلت كذا افكون لكم لحد والكل كافي على شرف قال يكون بينا كذا في الصوفية ولا يثبت **بجرح او**
دقيق او سويق في حلفه لا ياكل هذا البر لا بالضم من عينها عند السلام وقال ان الخمر من خبزها حث ايضا لانه مفهومه
منه عرفا ولا يظن ان رضاه عند ان لها حقيقة مستقلة فانها تنقل وتنتقل وتوكل فتاوى وهي قاضية على المجاز المتعارف فكاهو
الاصل عنده ولو قضاه حث عندها هو الصحيح لعموم المجاز كما حققناه في سبلة لا يضح قدمه في دار فلان واليه الاشارة بقوله
حث في الخبز ايضا كذا في الهداية وصح في الزخيرة انه لا يثبت بالخبز عنها ذكره صاحب الجرح وبعد الحث بقضاه عندها
جزم صاحب الحديث وفي فتح القدير انما يثبت بالخبز عنها عند السلام اذا لم تكن بنية بان كان مقبلة كالبليلة في عرفنا ما اذا
قضاه فانه لا يثبت لانه غير مستعمل اصلا وما ذكرنا من انه لا يثبت بلبقها وسوقها هو مذهب الامام ولما عندها فقالوا
لو كان من سوقها حث عند عمر خلافا لابي يوسف فيحتاج ابو يوسف الى الفرق بين الخبز والسويق والفرق ان الخلطة اذا
ذكرت مفرقة بالابراد بها الخبز دون السويق ومحمد اعني عموم المجاز واطلق في المختصر عدم الحث في الخبز واخوته
فانظم ما اذا نوى عنها اولم تكن له بنية كافي الجرح الى البدائع ولا يخفى انه اذا نوى اكل الخبز فانه يصرف لانه مشروط على
نفسه وقد يكون الخلطة معينه لانه لو حلف لا ياكل خلطة ينبغي ان يكون جوابه كجوابها ذكره شيخ الاسلام ولا يخفى انه يحلف
والدليل المذكور المتفق على ابراهه في جميع الكتب يوم المعينة والمنكرة وهو ان عينها ما كولا كذا في فتح القدير ولا فرق في الحكم
بين ان يقولوا الاكل من هذه الخلطة او هذه الخلطة كافي الجرح الى البدائع وفي حلفه لا ياكل هذا **الدقيق** حثت بما يتنقل

منه كالخبز ويخفوه

الحمل بفتحتين ولو الشاة فأكلم بعد ما صار كبقا فانه يحث الا ان صفة الصفر في هذا ليست داعية الى اليقين فان المتمعن عليه اكثر
استماعه عن لحم الكبد والاصل ان المحلوف عليه اذا كان بصفة داعية الى اليقين تعديده في المعرف والمكفر فان زالت ذلك اليقين
عنه وما لا يصلح داعية اعترفي في المكرون المعرف وقد يهدد الصبر لانه لو حل لا يكلم صيا فكلهم بالمال يحلف لانه صار مقصودا
بالحلف لكونه هو المعرف للمحلوف عليه فيجب تقيده اليقين به وان كان حراما كذا في الكشف الكثير فالصبر لم يبلغ وكذا الغلام
فاذا بلغ فهو مثاب وفيه ثلاثين سنة او ثلاث وثلاثين على الاختلاف فهو لكل الخمين فهو شئ في الذخيرة **اولا بالكل هذا**
الصنب فصار نكيا هذا وما عطف عليه مصطوف على قوله من هذا الصبر لا يحث به اوليا بالكل هذا اللين فصار صينا اوليا بالكل
من هذه البيضة فكل فرار يخاف اول يدق من هذا الخمر فصار خلا او زهر هذه الشجرة فكل يمد ما صار لوزا ومشتا
فانه لا يحث بخلاف ما اذا حل لا بالكل من افا كل حيا فانه يحث لانه لم يفتق فان المرر يجمع اجزائه قائم انما فترت اجزاء
لا غير كما في الجوز من الى الجوز قال وفسر الجوز في البادع بالاسم لتريقه في اللبن ويشرب فيه اللبن وفيه هو لصلطه بل قد يترجم
اليه شمين الصن او غيره والغالب هو الترو كان اجزا التمر كالحا فبقى الاسم انتهى **وكن لا يحث لو حلف لا بالكل بصر فالرطب**
اولا بالكل عينا فالرطب لا يبرع وبعب قد يولد لانه لو حلف لا بالكل جوتا فالرطب او باساحت وكذلك اللوز والفتق والبن
رطبا ولا يبرع تحت المذنب وهو بكر النون كل في المعرف يقال بصر يذب وقد ذب اذا بدا الارطاب من قبل ذنبه وهو ما سئل
من جانب الفم والعلاقة ولما الرطب فهو ما ادرك من ثمر الفحل الواحدة رطبة والرطب الذنب هو الذي اكثر رطبه وشق قليل
منه بصر والبصر المذنب عكسه وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يحث في الرطب بالبر المذنب ولا في البصر بالبصر الرطب
المذنب لان الرطب المذنب يسر رطبا والبصر المذنب يسر بصر فصار كما اذا كانت اليقين على الشراوله ان الرطب المذنب ما يكون في
ذنبه قليل بصر والبصر المذنب على عكسه فصار كالحا اكل البصر والرطب وكل واحد مقصود في الاكل بخلاف الشراوله بها وق
الجملة فينبع التظليل فيه الكثير وفي اكثر الكتب المعتمدة ان مجموع ابي حنيفة وحاصل المسائل اربع وفاقتان وخلافات فالوفا
قتان ما اذا حلف لا بالكل الرطب ما وما اذا حلف لا بالكل بصر او بالكل بصر ما فبخت فيها اتفاقا والخلافتان ما اذا حلف
لا بالكل رطبا فالرطب بصر ما وما اذا حلف لا بالكل بصر فالرطب ما فبخت عندها خلافا لابي يوسف **ولا يحث عليه**
بصر الكاسه بصر فيها رطب في حلفه لا يشتري رطبا لان الشرايع في المجموع فكان الرطب تابعا وكذا لو حلف لا بالكل بصر
فكل حلفه فيها شتر حبة حبة حتى وان حل على الشرا لم يحث ذكره في فتح القدير فخره الى كافي الصدر الشهيد ولا حث
عليه في حلفه **لا بالكل حيا بالكل السمل** لان بينه تنصق على لحم الابل والبقر والجاموس والغنم والطيور مطبوخة ومشتا وفي
حشمة بالي خلافا لظاهره لا يحث وعند الفقيه الى اللث يحث فلو اكل لحم السمل لا يحث والقياس ان يحث وهو رواية
مشادة عن ابي يوسف لانه سر لحما في القران قال تعالى لا تأكلوا منه لحما طريا ايمن البحر وهو السمل وبه استدل مسكين
من استفتاه فيمن حلف لا بالكل حيا فاكل سكا فزج الى ابي حنيفة فاجبه فقال ارجع واساله عن حلف لا يحلف على السمل
فجلس على الأرض فسأله فقال لا يحث فقال اليس له قال نعم قال تعالى واسه جعل لكم الارض ساطعا فقال مسكين كان السائل الذي
سأله اسم فقال نعم فقال له مسكين لا يحث في هذا ولا في الاول فزج عن ذلك القول فظهر ان سمل ابي حنيفة اما هو يا
بالعرف وقد مناه ان الايمان حنية عليه لا على الحقيقة وهو اولى صافي الهداية من ان التسمية التي وقعت في القرن مجازة لاح
حقيقة لان اللحم منشأ من الدم ولا دم في السمل لكونه في اللا ولذا حل بلا ذكاة فانه يتنقص بالالية تنقص من الدم ولا يحث
بالكلها الطان العرف وهو انها لا يسر لحما وايضا ان اسم اللحم باعتبار الانضمام من الدم لا باعتبار الالتصاق بالاسم انه لو حلف
لا برك دابة فركب كافر او لا يجلس على رءوسه تدفج على جبل فانه لا يحث مع تسميتها في القرآن دابة واوقاد وهذا اذا لم
ينوا ما اذا نوله فاكل سكا طريا او لم يحث فزج حلف لا بالكل حيا فاكل طرفة لا يحث الا اذا كان نواه وفي **لا يركب دابة**
فركب كافر او لا يجلس على رءوسه تدفج على جبل لا ذكرنا من ان الايام مية على العرف ولا يحث حين اراد هاتين السلتين بعد
السيلة الاولى لانها من التيه على ما ذكر المحققون من ان التحقيق في علم حشمة بالكل لحم السمل في حلفه لا بالكل حيا هو التيه
بالعرف لا يذكر صاحب الهداية وغيره من ان التسمية في القرآن مجازية كما قرناه **ولحم الانسان والكبد والكروش**
والخنزير لم لان مشاهدته الشها اليوم فصار لحما في الحقيقة فبخت بالكلها في حلفه لا بالكل حيا وان كان لم الانسان حراما
لان اليقين قد تعقد عن النفس عن العدم كما اذا حلف لا بركي او لا يركب تصح عينه ولو لا يدخل في العموم الا بركي انه لو حلف
لا بركي شرا بركي حلفه حتى يركبه الكفارة بشرها كونه حقيقا ووجوب الكفارة في اليقين ليس ليعينا بل ليعني في غير

طعاما منه الخلف فان وجد طعمه صحت في جبل الجبل لو عرض عليه النبي فيقول نعم يكنى ويكون حاله في تلك اليوم التي
عليه في الصحيح كذا في الصيغة قلت ما ذكره هناك من تصحيح انه يكون حاله اذا اجاب نعم هو المشهور المتقول في عامة الكتب انه
المعنى لكن في فوائد شيخنا رحمه الله تعالى بالفظه عرض عليه غيره مما قاله ان لم يكن ولا يكون حاله وهو الصحيح كذا
في التاخر خاتمه قال في هذا ما يقع من التعاليق في الحاكم ان الشاهد يقول للزوج طليقا فيقول نعم لا يصح على الصحيح انتهى
التقوى الاكل المترادف الذي يقصد به الشبع في وقت خاص وهو ما بعد طلوع الفجر الصادق في زوال الشمس ما
يتبع به عادة وعذا كل ليلة ما توافقه اهلها لا يحق عليه ان التعبير بالشبع والى من قول اكثر العلماء ان هذا حقيقة
بقية النبي المعجزة والدائم لما يوكف في الوقت الخاص الا لا وفقد ترك صاحب اكثر فدين ذكرها في الحاشية فقال التقوى الاكل
التراخي الذي يقصد به الشبع في وقت خاص لا يكون في المختصر وفي تبيين اكثر ونقد ما يبحث به من الاكل ان يكون
اكثر من نصف الشبع لان القيمة والقيمة لا تسمى عادة وجعلنا ما لا يكون ما باله اهل بل عادة حتى لو شرب اللبن
وشبع لا بحث ان كان حرا وان كان يربو يا بحث انتهى **والشبع منه الى النصف الليل** من الزوال الى نصف الليل وهو اولى
من قول اكثر العلماء انه يقع العبر والدائم لما لا يكون في هذا الوقت كما تقدم في الفروا الشرطان المتباينان في التقوى يتاخران
هنا وذكر الامام الاسيحي ان هذا في عرفهم ولما في عرفنا فوق العشاء بعد صلوة العصر انتهى وهذا هو الواقع في عرف ديارنا
لانهم يسمون ما لا يكون به الزوال وسطا فنية **والسحور هو الاكل بعد نصف الليل الى طلوع الفجر** ما خوذ من السحور وهو
قريب الفجر **قال ان اكلت او شربت او لم تست وبني معين لم يصرف اصلا** لا نقضا ولا ديانة فان شرب الاكل او شرب
او لم يست وحدث عند الشاخص بقية ديانة وهو رواية عن ابي يوسف واختارها الخصال لان النية انما تصح في المعقوف
لنصين بعض محملاته والثوب والطعام غير مذكوره تنصيصا والمقتضى بالغ لا عموم له فقلت المحنية التقصير فيه
في العداية وغيرها وفي التلويح المقتضى على لفظه اسم المفعول لا لازم المقدم الذي اقتضا الحكم تصحيحه اذ كان محتملا فاد
لا يجب اثبات جميعها لان الضرورة ترفع باثبات فرد واحد فلا دلالة على اجات ما وراه فيبقى على عدم الاصل بغيره السكوت
عنه انتهى فبني الخلاف في هذه الفروع بينا وبين الشاخص في الاختلاف في ان المقتضى لا عموم له اوله عموم على اذكرها **ولو ضم طها**
او شربا او ثوبا دين اصدق ديانة لاقتضا اذا قال عيت شيادون شربا لانه ذكر اللفظ العام القابل للتخصيص فصح
دينه وهذا لانه ذكر في سياق الشرط فيم كالكثرة في النفي فانه يعم استغراقا في التلويح وان ذكر شارب النار ان العموم فيها
سلب بسبب ان الشرط الثابت في اليمين يكون للمنفى على نفيه لان المعنى يقتضي ليس شرب فانه قال لا بسبب ثوبا الا انه خلاف الظاهر
فلا يقيده القاضي به فان قلت يعتبر تخصيصا للمصدر للولول عليه بالفعل فانه مذكور بذكر الفعل على ما عرف في الطلاق قلت
اميب عنه بان المصدر ايضا ضروري للفعل والضرورة مدفوعة بلا تقييد وتامه في فتح القدير وفيه لوجوه لا يتزوج امرأة ونحو
كروية او بصرية لانه لا تخصيص للصفة ولو نوى حبسية او عرية صحت فبما يسهل وييسر الله تعالى لانه لا تخصيص للجنس العام
انتهى **فيه تخصيص امام تصدق ديانة لاقتضاه بغيره في الولاية** الجارية من الطلاق نية تخصيص العام لا تقع وعند الخصال
تصح حتى ان من حلف وقال كل امرأة اترجها فهي طالق ثم قال نويت به من بنية كذا الا يصح نية في ظاهر المذهب وقال الخصال
تصح وكذا من غصب دراهم انسان وحلف الختم عاما ونوى خاصا لا تقع نية في ظاهر المذهب وقال الخصال تصح لكن هذا في
الغضا واما فيما بينه وبين الله تعالى نية تخصيصا امام صحبة بالاجماع مذكور في الكتب في مواضع منها الباب الي اس من ايمان
الجامع الكبير وما قاله الخصال مخلصين حلفه ظاهرا والعقوى على ظاهر المذهب فتى وقع في يد الظلمه واخذ بقول الخصال
لا بأس به انتهى **حلف لا يشرب من دجلة فعل الكرم** ان يتناول الابنية من موضعه يقال كرم في الماء اذا دخل فيه الماء
بالحوضر فيه ليشرب واصلا في الدابة لا تتعد شرب الابا خال كادعها فيه ثم قيل للانسان كرم في الماء اذا شرب بنيه
خاضرا لم يضر كذا في التلويح فلو شرب بالنا لا بحث حتى يكره فيه بخلاف لو حلف لا يشرب من ماء دجلة حيث بحث بالشرب
بالانا وغيره لان طلبة من التبعيض وحقيقته في الكرم وهو الشرط في الاول دون الثاني وقالوا اذا شرب بالانا ايضا لا بحث لان المتأخر
يقال اهل شرب اهل بغداد من دجلة والراد بل يشرب كان وله ان كلمة للتبعيض وحقيقته في الكرم وهي مستعملة فيه عرفا وشراعا
ولهذا لا بحث بالكرم اجماعا فنعت المراد بالاجا وان كان مقارفا قال في فتح القدير واما قلنا ان الكرم حقيقة اللفظ لا
من هنا لا يترا الغاية والمعنى ابتداء الشرب من نفس دجلة وذلك انما يكون بوضع العلم عليها نفسها فان اوضع العلم على يده او
كروية فيه ما وهما لم تضد حقيقة اللفظ وهو وضعه على نفسها واما ما في الهداية من انها للتبعيض فاما لا يضر بها
لغولها لان المعنى حينئذ لا يشرب بعض ما دجلة فلوراء حقيقة دجلة لم يكن للظلام معنى لان دجلة وهو الارض المشققة

نهر ليس ما يشرب ولو اريد مجاز دجلة وهو ما وصحت للتبعيض وبصير الراد لا يشرب من ما دجلة وهو نفس قولها
فيبحث بالكرم وغيره لانه ما دجلة وتامه بغيره والتقييد بدجلة انه يقا في لان العداية والنيل كذلك بل كان نهر
وقيد بالنهر لانه يمكن فيه الكرم لان الحكم فيما لا يمكن فيه الكرم يعين المجاز ولهذا قلت وفيما لا يتا في فيه ذلك الكرم
كالبولج حيث بالشرب بالانا مطلقا سوا قاله البراجع لانه لا يمكن فيه الكرم تعين المجاز وان كان يمكن الكرم
على الخلاف ولو قلنا فشب بالكرم فيما لا يمكن فيه الكرم لا بحث لان الحقيقة والمجاز لا يجتمعان وفي الحديث
وتجسس هذه السابلا اصله وهو انه متى عقد يمينه على شئ ليس له حقيقة مستعملة بمجاز استعارف مجاز على المجاز
اجماعا كما اذا حلف لا ياكل من هذه الفضة وان كانت له حقيقة مستعملة بمجاز على الحقيقة اجماعا كان حلفه لا ياكل لما وان
كانت له حقيقة مستعملة بمجاز استعارف فصدقه بحلفه على الحقيقة وعندها مجاز عليها ولكن بطريق الجمع بين الحقيقة
والمجاز ولكن مجازهم افرادها وهو الاصح وينبغي عليه سابل كثيرة منها ما هو منها سبلة الكرم الحنطة والذيق انتهى بلفظ
وقد فهم شيخنا لانه انه تصحيح لغولها في هذه السابلا فقال وهو خلاف المتقول في الاصول فانهم يقولون ان عداها ان
المجاز المتعارف اولى من الحقيقة لانه يحمل عليها انتهى والذي يظهر للعب القدير ان التصحيح انما هو لما ذكره من ان المخرج
عليها ليس من طرف الجمع بين الحقيقة والمجاز انما هو من طرف عموم المجاز فانها لا يجوز ان الجمع بينهما كما هو راد الانام
رحمه الله تعالى وهذا ظاهر واعلم ان الشرب ان يوصل الى جوفه ما لا يتا في فيه الهضم مثل الماء والبيد واللبن واذا حلف
لا يشرب هذا اللبن فالله لا بحث ولو شربه بحث والال اللبن ان يترد فيه الخبز ويوكل وشربه كما هو ولو حلف لا يشرب هذا
الصل فالله كذلك لا بحث ولو صب عليه ما وشربه بحث ولو حلف لا يشرب مع فلان فالشرط ان يشربها بحلس ولو حلف
اختلف او ان الشرب ومثله لو حلف لا ياكل مع فلان طعاما فالله هذا من قصمه وفلان من قصمة اخرى لا بحث رجل قل
ان قلت هذا من الشر فكذا فهذا على تسمية الناس اياه سكرارا فالمستثنان في طلاق القناوى حلف لا يشرب بغير اذن فلان
فاعطاه فلان وثاوله ولم ياذن له باللسان وشرب بغيره ان بحث هذا ليس ياذن بل دليل الرضا قال في المحيط حلف
لا يتخذ خرا فحمل عمرا في خاية ليسير خلا صارا خرا بيننا يحمل فيه ملح او شيا يضره وان لم يفعل ان كان اهل تلك
البلدة يتخلوه هكذا لا بحث رجل عوتب على شرب الخمر فقال والله لا اشرب ما يخرج من هذا الكرم فشرب من خمره بحث
اعتبار المعاني كلام الناس وفي القناوى رجل عاتبه امراته في شرب الشراب فقال ان تركت شريرة ابرأ فالت طالق
ان كان يعزم ان لا يشرب شره لا بحث كذا في الخلاصة وفي الحاشية حلفان لا يشرب من هذا الماء العذب فصبه في ماء
فقله الماء المالح فشربه لا بحث وكذا لو حلف على الملح فصبه على الماء فشربه لا بحث وهذا يشك على قولها الوصف في
الحاضر لو كان يقال ان محله ذلك ما اذا زال الوصف وبقي الذات وهما لم يتفق الذات ككونها صار مغلوقة لغيرها
ومشكل على هذا ما في الحاشية ايضا من قوله ولو حلف لا يشرب لبن الخمر فاخذ لبن الخمر وخلطه بلبن الضان ولبن الضان
عالب فشربه لا بحث ولو حلف على منعهها ان لا يشرب لبنها فخلط لبنها بلبن الضان ولبن الضان غالب ثم شربه كان حاشيا
بخلاف غيره من انتهى فلم يعتبر هنا كون المحلوف عليه للمنع واعتبره فقه قتال وفي الحاشية رجل حلف ان لا يشرب الشراب ولم يشرب
مشا كانت اليمين على الخمر قال رضي الله عنه وفي عرفنا يقع اليمين على كل سكر رجل قال لامرأته وفي يدها قدح من ماء ان تشرب هذا
او وضعته او صبته او اعطيتها انسانا فالت طالق قالوا ان سكره نوبا او قطنا حتى يشربه الماء قال رضي الله عنه وهذا
اذا قال في يمينه او شيا منه فان لم يقل او شيا منه فشربت البعض وصحت البعض لا يكون حاشيا رجل مويت على شرب الخمر فحلف
ان لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتبار المعاني كلام الناس انتهى **كان تصور البر في المستقبل شرط**
انقضاء اليمين وبقيها وهذا عند ابي حنيفة ومجوز لا يوجب لا يشرب ط لانه يمكن القول بالانقضاء موجبا
للمر على وجه يظهر في حق الحلف وهو الكفارة ولها انه لا بد من تصور الاصل لتعقد في حق الحلف ولهذا لا تعتد الغير
موجبة للكفارة ولا فرق بين هذا الخلاف بين اليمين بالله تعالى وبالطلاق او بالعناق وما ذكرناه من سبلة الكرم خرج
على هذا الاصل في حلفه **لا يشرب ما هذا الكرم اليوم ولا ما له او كان وصب في يومه او اطلق ولا ما فيه لا بحث**
وان كان فصب حنث اعلم ان هذه المسئلة على اربعة اوجه وجهان في المعية وجهان في المطلقة اما المعية فهو
فهر على وجهين اما ان لا يكون فيه ماء اصلا او كان فيه ماء وقت الحلف فصب قبل مضي الوقت وفي كل اثنائها لا بحث لعدم
انقضاء اليمين في الاول ولطلانها عند الصب في الثاني عندها ولا فرق في الوقت بين ان يكون اليوم او الشهر او المجرى
اما المطلقة فعمل وجهين اما ان يكون فيه ماء اصلا فلا بحث لعدم انقضاء اليمين او كان فيه فصب فانه لا بحث لا

وليس الكلام الا في الغرض فان ذكر الليلة لا يوسع اليوم ولا بالقلب وفيه نزل جاب عنه بعضا هل كان من مراح الهواة فلا
حاجة بنا الى ابراره فروع حلف لا يكلم الناس فكم واحد منهم حث وان قال يا سالم حث حتى يكلم ثلاثا منهم ومن حلف
لا يكلم رجلا يومه فانه يومه على ذلك اليوم ولا ليلة معه وكذلك لو حلف لا يكلم ليلة بعينها كان ذلك على تلك الليلة
لا يوم معها ولو حلف لا يكلم يوما ولم يذكر يوما بعينه فان كان ذلك مع طلوع الفجر كان على ذلك اليوم الى غروب الشمس وان كان
ذلك في بعض النهار كان على بقية ذلك اليوم وعلى الليلة التي بعدها الى غروب الشمس ذلك الوقت الذي حلف عليه من اليوم الثاني حلف
لا يكلم ليلة ولم يوليلة بعينها فان ذلك عند غروب الشمس كانت بعينه على تلك الليلة الى طلوع الفجر وان كانت في بعض
الليل كان ذلك على بقية تلك الليلة وعلى اليوم الذي بعدها الى غروب الشمس ذلك الوقت الذي حلف عليه من اليوم الثاني حلف
في النهار لا يكلم رجلا يومه فانه يومه على ذلك اليوم وعلى الليلة التي بعدها الى غروب الشمس ذلك الوقت الذي حلف عليه من اليوم الثاني حلف
بغداد حاجا سنة ثمان وثلاثين وخمسة مائة ورجع وحدث من الصور المشهورة حسام الدين ومات بخوار وقت صلاة
الفجر يوم الثلاثاء الحادي عشر من جماد الاول سنة سبعين وخمسة مائة كذا قاله قاسم في طبقاته **ان كلفته الا ان يقدم زيد**
او حتى او الا ان ياذن او حتى فكذا فكله قبل فزومه وادته حث ونصه في الارواح كلفه بعد القوم والاذن لا يحث لانه
غاية واليه باقية قبل الغاية ومنتهاية بعدها فلا يحث بالتمام بعد انتهائها اليه لانه في فلكونها لغاية ولما الاذن لاصل فيها
ان لا تستأجر وتستأجر للشرط والغاية اذ تقرر الاستئجار بينهما وهوان حكم ما قبل كل واحد منهما والغاية في حال ما به
وتبين بالشرط لانه لو قال انت طالق الا ان يقدم فلان فانه ان قدم فلان لا تطلق وان لم يقدم فلان طلقت وهي هنا
للشرط لانه قال ان يقدم فلان فانت طالق ولا تكون لغاية لانها انما تكون لها فيما يحتمل التوقيت والطلاق ما لا يحتمله معنى
فتكون فيه للشرط وفي الجرم من الى المحيط لو قال لا اخله في اليوم الذي يقدم فيه فلان فكله في اليوم الذي قدم فيه فلان
فقبل فزومه حث لان الشرط الحث كلامه يوم القوم وفزوجه وان طلع بعد القوم قالوا يجب ان لا يحث لانه لم يحل
القوم شرط لانه لم يقرن به حرف الشرط ولكنه جعله معرفا لما هو بشرط الحث وهو الكلام وانما تصور القوم معرفا
للشرط اذ اوجب الشرط فيه قبله ولما اذا اوجده بعد لا يصور كونه معرفا لان من ضرورة كون الشرط معرفا تقدم ذلك الشرط
عليه كالوقال امراته انت طالق قبل شهر رمضان بشهر كان رمضان معرفا لشرطها وكذا لو قال انت طالق قبل فزومه فلان
بشهر اذ تقدم فلان قبل تمام الشهر لا تطلق ولو جعل الكفارة قبل القوم لانه لا حث قبل القوم انتهى **وان مات زيد**
سقط الحلف كما في الرخصة ان الاصل ان الحالف اذا جعل بعينه غايه وفانت الغاية بطلت اليه عند ابي حنيفة ومحمد **كالوقال**
لغيري والله لا اخله حتى ياذن لي فلان او قال لغيره والله لا اخله حتى تقضي حتى مات فلان قبل الاذن او في
من الدين قاله في ساقطة في قولهما خلا فالابي يوسف وعلى هذا الوجه لا يوفيه اليوم فابراه الطالب وعلى هذا يخرج
حسبه هذه المسائل اذا قال ان فعلت كذا ما دمت بخياره فخرج من بخاره ثم رجع وفعل ذلك لم يحث فيجب ان يعلم ان
كلمة ما زال او ادام وما كان غايه غايه تنهي اليه بها فان حلف لا يخل كذا ما دام بخياره فخرج من بخاره فخرج من بخاره فخرج من بخاره
عاد واليه منتهاية فاذ فعل ذلك لا يحل حث في بعينه وفي العادة والتوقيت ما دام وما لم وحتى والى فلو قال ان فعلت
كذا ما دمت بخياره فخرج من بخاره ثم عاد وفعل لا يحث لان اليه كانت موقفة الى غايه فلا يتي به بعد ما لو قال
ما دمت هذه الدار بخير من الدار باهله ومناعه ثم عاد وفعل لا يحث ولو خرج بنفسه واهله ومناعه فيها وفعل حث و
اليه تقع على سكنه ولا يخل اليه الا باستئجاره لا يخل اليه السكن على ما عرف هذا اذا كان الحالف من نفسه اليه الدار بالسكن فان
لم يكن بان كان في عمال الغير اذ خرج بنفسه لا يتي اليه وفي مجموع النوازل سيل ابو نصر عن قال امراته ان دخلت وار فلان ما
دام فلان فيها فانت طالق ثم ان فلان اخذ عن تلك الدار زنا ثم عاد الى تلك الدار ثم دخلها قال كان محمد بن مسلمة سلمة رحمه
يقول لا يحث وكان نضر بن يحيى يميل الى الحث قال النقيب ابواليث يقول محمد بن مسلمة ناخذ عن محمد بن الحسن مثله وفي لسان
عقصر الكرخ هشام مات محمد رحمه الله عن حلف لا يدخل هذه الدار ادام فلان فيها او قال فلان فلان فيها فخرج فلان من الدار
باهله ومناعه ثم عاد فيها ثم دخل الحالف الدار قال لا يحث قال هشام قلت له يكون ما دام وما كان سواء فانه اذا عاد فيها
البيوت فذلكان فيها قال لا يحث لانه حث خرج منها لم يكن فيها قلت له وكذلك قوله لا اخل فلان ما دام على هذا الثوب او ما
على هذا الثوب او ما زال على هذا الثوب فلو نزع ثوبه لم يخله في حث حث قاله في الامام اسعول الزاهد والشرع انه يكون كونه بعد كونه
ما دمت في هذه الدار فامرته كذا فخرج ثم عاد ثم حث حث قال في الامام اسعول الزاهد والشرع انه يكون كونه بعد كونه ولا يكون
ديومه بعد ديومه انتهى وفي جواهر الفتاوى رجل ادعى على اخيه كذا اصاعا من الخنطة فانكر المدعي عليه في حلف المدعي بطلاق

امراته انه يجزى الباب القاضي ويحلفه على ذلك ثم ان المدعي عليه ادعى واستغنى عن البين يكون بارا في بيته لان الحلف
على ان يحلفه الى ما دام سكن فاذا افرقت الاطراف لم يفسد هذا كذا قال لا يشرع الما الذي في الكور فاهوا في الما انه يحث لان
البين ههنا على الشرع ولم يشره وههنا البين على الاطراف ولم يبق الاطراف فلم يبق البين وصار كانه حلف مع السلطان ان
يعلمه بكذا امر دخل المدينة ثم عزل السلطان انه تسقط بعينه لانه حلف ان يعلم ما دام هو الذي في البلد فذلك ههنا
حلف ان يحلفه ما دام على الاطراف ويدل عليه انه لو حلف الى القاضي فان القاضي لا يحلفه فاذا افرقت في حله الى القاضي هكذا
ذكر وهذا الجواب يوافق قول القاضي الامام ابي الهيثم ويخالف قول القاضي الامام الصاعدي فانه ذكر في فتاواه هذه السبلة
الا انه وضع السبلة هكذا غير انه ذكر بان امر المدعي عليه بعد ما حلف المدعي انه يحلفه انه ظهر له شهود قال القاضي الامام
ابو الهيثم سقط بعينه وقال الصاعدي لا يستغنى بل يفتح طلاقه فاذا حارب شيخنا جمال الدين وافق جواب القاضي ابي الهيثم و
وهو الصحيح وعليه الفتوى انتهى **في حلفه لا يكلم عبدك** ابن عبد ربه مثالا **او صديقه او لا يدخل داره وان زالت**
اصافته ما بان مقتضاه وطلق عمره وعاد صديقه وزال ملكه عن داره **ولم يحلف** عليه لم يحث **في العبد ان اشار اليه**
بان قال عبد فلان هذا **اولا وفي غيره ان اشار بها حث في بعينه** **وال** بان لم يشر بهذا لا يحث وتوضيح هذا البحث انه اذا حلف
لا يكلم عبده فلان او حلف لا يكلم عبد فلان هذا اذ اذنت الاضافة ولم يبق عبد له فكله لا يحث اما اذا لم يشر فظاهر وان اشار
فلان العبد بسقوطه من لانه لا يبادر لزمته بل المعنى في اللصاق اليه فالاضافة تكون معتبرة فان زالت لا يحث وان حلف لا
يكلم صديق فلان او قال الصديق هذا او حلف لا يدخل دار فلان او قال دار فلان هذه فلم تبق الصداقة وباع الدار فكله ودخل
في صورة عديم الاشارة لا يحث لان هذه الاشياء يمكن ان يغير لزمانها فاذ كانت معتبرة كان الوصف وهو كونه مصافيا لفلان
الحاضر فعاد هو المقرب من القاعدة وما ذكرنا من السبلة العبد هو ظاهر الرواية وهو المذهب قال صاحب الجرم ولم يذكر
المصنف رحمه الله الصديق للاختلاف في المذهب انه كالدار لا يقصد بالمادة وروى ابن ساعية انه كان كالصديق ووجه الظاهر
ان العبد ما يقطع الاعتناء عند احرار فانه يباع في الاموال كالحمار والظواهر انه ان كان منه اذى ما يقصر هي ان سيده لهجاءه
انتهى وهو صحيح في ان الدار لا تقصد بالغيران وكلام من الشريعة وهو الذي قدماه فيجوز خلافه فانه قال لان هذه الاشياء يمكن
ان يغير لزمانها ومراة غير العبد عيانا لا بالكل طعم او زيدا ولا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا يركب اثبه ان اشار وزال
ملكه وفعله لم يحث كالقيد وان لم يشر لا يحث بعد الزوال وحث بالمقيد وفي الصديق والروضة حث في المشار بعد الزوال
وفي غير المشار وحث بالمقيد انتهى فقد جعل الدارين الملتحقين باللبس وركوب الدابة وفي الهواة ومن حلف لا يكلم عبدا
فلان ولم يشر بعبده او امره فلان او صديق فلان فباع فلان عبدا او بانيته او امراته او عاص صديقه فكله لم يحث لانه
عقد بعينه على فعل واقع في محل مضى الى فلان اما اضافة ملك او اضافة نسبه ولم يوجد فلا يحث قال رضي عنه هذا في اضافة
الملك بالاتفاق وفي اضافة النسبة عند محمد رحمه الله يحث كالمرأة والصديق قاله في الزيادات لان هذه الاضافة للتعريف
لان المرأة والصديق مقصودان بالجهاد ولا يشرط دواهما فعلق الحكم بعينه كما في الاشارة وجه ما ذكره ههنا وهو رواية
الجامع الصغير انه يحتمل ان غرضه ههنا لاجل اللصاق اليه ولهذا الميعين فلا يحث بعد زوال الاضافة بالملك وان كانت
بعينه على عبده بعينه بان قال عبد فلان هذا او امره فلان بعينه او صديق بعينه لم يحث في العبد وحث في المرأة والصديق
وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله يحث في العبد ايضا وهو قول رفر رحمه الله وان حلف لا يدخل
دار فلان هذه فباعها ثم دخلها فهو على الخللان وجه قال رفر رحمه الله ان الاضافة للتعريف والاشارة ابلغ منها
لكونها قاطعة للشركة فاعتبرت فيه ولغت الاضافة وصار كالصديق والمرأة ولها ان الراعي الى اليه معنى في المضاعف اليه
لان هذه الاشياء لا تنجز ولا تقادس لادائها وكذا العبد لسقوط منزلة بل بعينه في ملكها فتقيد اليه بكمال قيام الملك بخلاف
ما اذا كانت الاضافة اضافة نسبة كالصديق والمرأة لانه يبادر لزمانه فكانت الاضافة للتعريف والذام لمعنى في ذلك
في المضاعف اليه غير ظاهر لعدم التبيين بخلاف ما تقدم انتهى **وحث بالمقيد** حاصل ما ذكره المحققون في هذا البحث انه
ان اضاف ولم يشر لا يحث بعد الزوال في الكل لا تقطاع الاضافة ويحث في المقيد بعد اليه في الظل لوجودها واذا اضاف واشار
فانه لا يحث بعد الزوال وانتهى وان كان المضاعف لا يقصد بالمادة انتهى الاحت وفي بعض النوازل لا تروج بنت فلان لا يحث
بالنيت التوقل بعد اليه بالاجاع وهذا مشكل فانه اضافة نسبه فينبغي ان تقتضي على الموجودة عند التزوج فلا جرح ان
في التنازل عن ابي يوسف ان تزوج بنت فلان او امته على الموجود والمادة كذا في فتح القدير حلقه في الحث ثم قال
الملك فشر ما اذا زال الملك من الحلف عليه الى الحالف كما اذا حلف لا ياكل طعامه واهله له فاكل لا يحث في قباير قول ابي حنيفة

في الكليات والموروثات بالعلم بصيرتها واحدا بخلاف الثياب والعبد كذا في البحر قال **الخرع** ملكه فهو حر **فكاه** فمات
لما لم يمت بعتق لان الاخرى لم تكن لاحقة ولا سابقة له فلا يكون لاحقا ولهذا يدخل في الاول فيستعمل ان يدخل في صفة وفي
فتح القدر وهذه المسئلة مع التي تقدمت تحققان المعتبر الاخرى وجود سابق بالفعل وفي الاولى عدم تقدم غيره لا وجود
اخر متاخر عنه والام بعتق المشتري في قوله عبد اشترى فهو حر اذا لم يشتره غيره انتهى **فلو اشترى الخالف** المذكور **عبد**
ثم عبد ثم مات الخالف عتق **مستند الى وقت الشراء** انه قد لاحق فاقضى بالاحقية ويستند عتقه الى وقته الشراء عند
ابو حنيفة حتى يمتد من جميع المال ان كان اشترى في صحة والاعتق من الثلث وعند ما يعتق مقتضا على حال الموت فيعتق من الثلث
على حال لان الاخرى لا تثبت الا بعد موت بشر غير بعد وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط مقتضا عند الموت فيقتصر عند الموت عليه
ولا حقيقة ان الموت مرق فاما انصافه بالاحقية من وقت الشراء فيثبت مستندا وعلى هذا الخلاف تعليل الطلاق الثلاث به كما اذا
اخر مرة اترجها طلق فترجى مرة اخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم مات التي تزوجها مرة لان التراجع اعاد عليها التزوج
من عتق الطلاق والوفاء وان كان الطلاق رجعيها فله عدة الوفاة وتجدد عنه يقع منذ تزوجها فاذ كان دخل بها فلها
مهر ونصف مهرها بالرجوع اليه ونصف مهرها بالطلاق قبل الدخول وعند ما لا يحسن بلا حاد ولا تترتب منه ولو قال
اخر مرة اترجها طلق فترجى مرة اخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم مات التي تزوجها مرة لان التراجع اعاد عليها التزوج
النصف بكونها اولى فلا تصح بالاحقية للتضاد كما قال اخر عبد اضره فهو حر وعبد اضره ضرب بلخر ثم عاد الضرب
في الاول ثم مات عتق المضر مرة بخلاف الفصل كما قدمناه او بالباب وقيد بموت المولى لانه لا يعلم ان الثاني اخر الاموت
المولى لانه يشترى غيره فيكون هو الاخر واما بحث الماوسط فقد ذكره في البحر من الى البدائع حيث قال ولو قال اوسط
عبد اشترى منه فهو حر فكل عبد قد له ما شئت من متاويين فيما قبله وبعده فهو اوسط فلا يكون الاول ولا الاخر وسطا
ايدا ولا يكون الوسط الذي وتره لا يكون في شفع فاذا اشترى عبد اضره عبد اضره عبد اضره عبد اضره عبد اضره عبد اضره
خرج الثاني من ان يكون اوسط فاذا اشترى خامسا صار الثالث هو الاوسط فاذا اشترى سادسا خرج من ان يكون اوسط
وعلى هذا يصح فقتل اهران **ولدت فانت كراحت باليت** لم لو قال لامرأته ان ولدي فانت طالق او قال لامرأته ان ولدت فانت
حرة فولدت وله ايتاه طلق المرأة وعتق الجارية لان الموجود فيكون ولدا حقيقة وسمي في العرف ويعتبر ولدا في الشرع
حق تقضي به عدة والدم نفاس بعده وانه لم ولد فتتحقق الشرط وهو ولادة الولد **خلاف** ما لو قال لامرأته اذ ولدت ولدا
فهو حر فولدت ولدا ميتا ثم **اخر حيا عتق الى ووجه** عند ابو حنيفة وقال ابو يعقوب واحد منهما لان الشرط قد تحقق
بولاية الميت على ما ينقل اليه الميت الى امره لان الميت ليس يحمل الجنين وهو الجنين والى حنيفة ان يطلق الاسم بعينه بوصف
الحياة لانه قصد انجاب الجنين جازا وهو قوة حكمه تظهر في دفع تسلط الغير فلا تثبت فتقيد بوصف الحياة كما اذا قال اذ ولدت
ولدا حيا بخلاف جزا الطلاق وجزية الام لانه لا يصح مقيدا ولو قال اول عبد يدخل على جفرا فادخل عليه عبد ميت ثم اضر
حمه فانه ميتة الاخر الحيا بالاجماع على الصحيح والمذنبان العبدية بعد الموت لا يقع لانه الرق يبطل بالموت بخلاف
الولادة والولادة اشارة بالسبيلة الاولى اليها لو استغنى سقطت استغنى لخلقت فانها تطلق وتعتق لانه ولد شرعا ولو
لم يستغنى شي من خلقه لا يعتبر وتقدم حكمه في بعض **البشارة عرفا اسم** لحي **سار صدق** ليس **البشارة علم** في الخبر
الصغار فلبس بشارة عرفا وان اسما الله بشار في قوله تعالى فنبشروهم بعد ابائهم لانه بشارة لغة والعلام في العرف ومن ثم قلت عرفا
فلو قال كل عبد يشترى بكذا فهو حر فيشترى ثلاثة من فرقون عتق الاول دون الباقيين لوجود البشارة منه كما علمت
من تعريفها واصلة فاروي انه صلى الله عليه وسلم سار بانه سمود رضي الله عنه وهو غير العتق فقال صلى الله عليه وسلم من اص
ان يعقر القران غضا طرعا كما انزل فليقر بقرانه ام عبد فابتدر اليه ابو بكر وعمر رضي الله عنهما فمستأبوا بكرهما فكان يقول
بشر في ابويكوا خبر في عمر ولو كنت احدهم اليه كتابا بالبشارة يعتق الاول ان يؤمن المشافهة لان البشارة قد تكون بالكتابة
لان الكتاب من الغايب بمنزلة الخطاب من الحاضر وكذا لو ارسل اليه رسولا فانه يعتق في البشارة والخبر بخلاف الحديث حيث لا
يجتث الابا المشافهة ولو حلف لا يدعو ولا فلت اليه بدعوة حيث كما في البحر من الى الرضوخ وقدونا بالصدق لانه لو بشر كذا
لا يعتق لانه وان ظهر في بشرة الوجه الفرج والسرة واعتبار الظاهر لكنه زال لما ثبت له خلافة بخلاف من اضر من اضره ان فلان
قدم فلان فاحضره واحركها فانه يعتق لانه ينطق على الكذب والصدق بخلاف ما اذا قال من اضرني فبقوه فلا بد من الصدق
كما قدمناه ان بشره ما عتقوا لاختصاصه بالجميع قال الله تعالى فنبشروهم بعد ابائهم لانه بشارة لغة والعلام في العرف ومن ثم قلت عرفا
بخلاف الخبر والكتابة كالاخبار والاعلام كالبشارة اعلم ان البشارة لا فرق فيها بين ان ياتي فيها بالاول او بخلاف الخبر

وقد علم الفرق في بحث البان الاصول والكتابة كالاخبار والاعلام كالبشارة اعلم ان البشارة لا فرق فيها بين ان ياتي فيها بالاول او بخلاف الخبر
وجد بخلاف ان كتبت بقوده فلا بد من قدره حقيقة فلو كتب بقوده غير عالم به وقد تقدم حقيقة عتق بلغ الخبر كالحال فالاول
لوجود الشرط كما في المحيط ولما الاعلام فلا بد من قدره حقيقة فلو كتب بقوده غير عالم به وقد تقدم حقيقة عتق بلغ الخبر كالحال فالاول
باني بالاولا في الرضوخة الكل من البحر الرائق فاعلم **البينة اذا قارنت علة العتق** وهي الشراء مثلا **الحال ان رق**
العبد كما يصح التكفير والابان لا ينافي علة العتق او قارنت علة العتق غير كامل كالم الولد لا يصح التكفير ثم فرع على هذه
القاعدة بقوله **فمنه بشر** **البينة** **للكفا** لان من القريب اعتاق لانه عليه الصلاة والسلام جعل بشر الشراء اعتقا فصار
البينة العلة فاجزى عن الكفاة لا تقع عنها **شر من حلف بعتقه** كما لو قال ان اشترى بعتقه فلا فانه حر فاشترى بعتقه بعتقه
عينه او غيرها فانه لا يجزى لان الشرط فزان البينة بعتقه وهي البينة فاما الشراء فشرطه ولا يصح عنها ايضا **شر**
مستولده بكنح علق عتقها عن كفاة بشرها ان لو قال لامرأته اذ ولدت فانت طالق او قال لامرأته اذ ولدت فانت حرة فماتت
بين فاشترى ما فلها فانتعت لوجود الشرط ولا تجزى عن الكفاة لان حريتها مستقلة بالاسيلا ولا انصاف الى البينة
من كل وجه لان الرق فيها ناقص وهذا مفرع على قوله ورق العتق كامل **بخلاف ما اذا قال لقريبه ان اشترى بعتقه فانت**
حرة عن كفاة عيني فاشترى حيث يجزى عنها لان حريته غير متحققة بحكمة اخرى وقد قارنت البينة البينة وهو العلة
وانت خبرت فقلت البينة علة العتق اطلاق الكل واردة بالجزء لان العلة هو الجزء وهوات حرة لاجتماع البينة من الشرط
والجزء وقيد بالشراء لو ورت قريبه ونواه عن كفاة لا يصح لانه لا يوجد من جهة فعل حتى يجعل خبره كذا في الجحيا
عن المحيط وينبغي انه لو ذهب له قريبه او نصرقه به عليه او امره به او حلف بها فنزلت يكون عن كفاة عند قوله
فانه يجوز لان البينة صادفت العلة لا اختيارية بخلاف الارث لانه حريه هكذا انقله بولام في جرحه قال ولم اراه مقولا صريحا
وكلامه يفيد **وعتق بقوله ان اشترى** **امه** **فخرج من بشرها وهي ملكه** **حيث** لان البينة اعتقدت في حقيقتها
لمصادقتها الملك لا يعتق من **اشترى اها فاشترى** لانه اذا لم تكن في ملكه يصح التعليق خلافا لفرقة فانه يقول الشراء لا يصح الا في الملك
فكان ذكر الملك ضاركا اذا قال لا جنسية ان طلقته فبعد من رخص التزوج بذكرها ولو لانا ان الملك يصير بذكرها ضرورة
صحة الشراء وهو شرط فيقتدر بغيره ولا يظهر في حق صحة الجزا وهو الحرية وفي سبيلة الطلاق انما يظهر في حق الشرط دون
الجزا حتى لو قال لها ان طلقته فانت طالعة ثلاثا فترجى بها وطلقها واحدة لا تطلق ثلاثا فهذا وزان سكتا **وقال ان تيسر**
امه فانت طالعة او عدي حرقش من في ملكه او من اشترى بعد التعليق طلعت وعتق لوجود الشرط بلانما
وفي التيسر لو قال لامرأته ان تيسر بك فبعد من اشترى بها فعتق عنه الزمان في حقه ملكه وقت الحلف ولا يعتق من الشراء
بما انتهى قال ابو لانا في جرحه بعد نقله ما ذكرنا فاحفظ هذا فان اهل بعض اهل العمر فاس سبيلة تعليق الطلاق بالشراء على
سبيلة المتعذر وهو غلط فاحذر لان المتكوفة يصح تعليق طلاقها بالشرط كان وعليك ان تعلم ان الشراء هنا تفعل من الترية
وهو اتحادها والبرية ان كانت من الترو فانها تشرى من الحالة وبشر هو بها او من السر والسيارة فمض سينها على الاصول ان
كانت من السر عن الجماع او بمعنى الضرب الجهر فانها قد تخفى عن الزوجات الحار برضاها من تغييرات النسب كما قالوا **وهي**
بالضم في النسبة الى الدهر وفي السبلة الى السهل من الارض ساهل بالضم والفعل منه بحسب اعتبار مصدره ومعنى الشراء عند ابي
حنيفة ومحمد ان يحضن امته ويعداها للجماع ارضا اليها بماية او عزل عنها وعند ابو يوسف ان لا يضره مع ذلك ففرق الله لو
وطى امته ولم يفعل ما ذكرنا من التحضي والاعراد لا يكون تريبا وان لم يزل عنها وان علقته منه فلو حلف لا ييسر فاشترى جارية
فخصها ووطىها حلت ذكره القدر في التبريد عن ابى حنيفة ومحمد كذا في فتح القدير **كل ملوك الى حرق عتق عبده وامهات**
اولاده ومذبروه لوجود الاضافة المطلقة في هؤلاء ام اضافة الملك الكامل في هؤلاء الى السيد ثابتة رتبة ويدخلوا
فيعتقون ويدخل الاما والذكور وكو نوى المذكور فقط صدق ديانة لا فضا لانه نوى التخصيص في اللفظ العام ولو نوى
السود دون غيره لم يصدق قضا ولاد ديانة لانه نوى التخصيص بوصف ليس في لفظه ذكره ولا عموم اللفظ فلا يغفل بنية
بخلاف الرجال لان لفظ كل ملوك للرجال حقيقة لانه تعميم ملوك وهو الذكر وانما يقال للمائة مملوكة ولكن عند الاختلاف
يستعمل للمملوكة عادة يعني دايم ملوك باذنا كل وكثر مثل الاناث حقيقة كذا ذكر في جمع الذكر والمسلمين والواو في
ضموا على ما ذكرناه عند الحنفية والحالية حقيقة في كل فلها كان نية الذكر خاصة خلافا للظاهر فلا يصدق قضا ولو
نوى النساء وحدهن لا يصدق لاد ديانة ولا قضا لو قال لانا المذبرين في رواية يصدق ديانة لا قضا ورواية لا يصدق لاد ديانة
ولا قضا كذا في فتح القدير فان قلت اذا كان لفظ ملوك مع التعميم يبيح الاناث حقيقة كذا ذكر فيمنع ان يصدق في اراءه النساء

خاصة قلت انما يصرف لانه لو صدق لزم استعمال صيغة الجمع المذكور في الموت على الانفراد وهو متعجلا فاذ انوي
الذكر خاصة فان الصيغة موضوعة للذكر وان استعملت فيها عند الاختلاط فتأمل لا يعتق **مكافئه الابا لنيه** وهو
البعض كالمالك ولا يعتق الابا لنيه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لان الملك فيهم غير ثابت بدا ولهد الاملاك كسابه
ولا يملكه وطى المكاتب بخلاف ام الولد والمولى فاختلقت اضافة الملك اليهم فلا بد من ان ينوبهم على بطلان كل موك وعلی هذا
ينبغي لو قال كل موك لحران يعتق المكاتبون لان الرق فيهم كامل ولا يعتق لم الولد الابا لنيه كذا في فتح القدير **هذه**
طالق او هن وهذه طلقت **الاخيرة** وخبر في **الاولين** وكذا **العتق والاقرار** لان كلمة او لاحد المذكورين وقد
ادخلها بين اوليين ثم عطف لثالثة على المطلقة منها والمطوف يشرك في حكم المعطوف عليه وحكمه هنا الطلاق المنجز والما
التوقف في التبيين فصار كما اذا قال احدا طالق وكذا اذا قال لعبد هذا حرا وهذا عتق الاخير ويجوز في الاوليين
لما بينا وشبهه لو قال لعنان على الف او فلان وفلان كان نصف الالف ثلث وعليه بيان من له النصف الاخر من الاوليين
وقد يقال المطوف بالواو كما يصح على الاحد المفهوم من هذه او هن يصح على هذه الثانية وحديث لا يلزم الطلاق في الثالثة
لان الرد حديث بيني الاول فقط والثانية والثالثة معا كذا في فتح القدير وفي شرح الوقاية فان قلت بل هو كقوله
هنا حرا وهذا عتق او هن هذا عتق لثالثة ويجوز في الاوليين كانه قال احدا حرا وهذا يمكن ان يكون معناه هذا حرا وهذا
فيغير بين الاول والاخير لكن عمله على قولنا احدا حرا وهذا أولى لوجهين الاول انه حينئذ يكون تقرير واحد
ها حرا وهذا حرا وعلى ذلك الوجه يكون تقريره هرا حرا وهذا حرا ولم يذكر في معطوف عليه لا لفظ حران
فالاول اذ يعم في المعطوف ما هو مذكور في المعطوف عليه والثاني ان قوله او هن مغير قوله هذا حرا ثم قوله وهذا غير
غير لا قبله لان الواو للتشريك فيقتضي وجود الاول فيتوقف قول الكلام على المغير لا على ليس بغير فيثبت التحريم بين الاول
والثاني فلا يرفق على الثالث فصار معناه احدا حرا ثم قوله وهذا يكون عطفا على احدها وهذا ان الوجهان قد بينهما
خاطري وقد بدا اذا لم يذكر الثاني والثالث خبرا فان ذكره خبرا **قال هذه طالت وهذه طالتان او قال هذا حرا**
او هذا حرا فان لا يعتق **واحد ولا تطلق بل يجيران** اختار **الايجاب الاول وجهه** وطلعت **الاول**
وصرها وان اختار الايجاب الثاني عتق الاخير ان وطلعت **الاخيرتان** فروع قال القاضي حلق البروج امرأة قتر
امرأة نكاحا فاسدا ذكر في الكتاب انه لا يثبت قالوا هذا قول ابو يوسف ومحمد وما على قول ابي حنيفة يثبت والعصم جوا
الكتاب قال العبد ان لم يأتى الله الليلة حتى اضربك فاناه فلم يضربه حنت في قول ابي يوسف وقال محمد لا يثبت وعليه الفتوى
ولو دعي امرأته او امته الى فراشه فابت فقل ان لم تجي الليلة فكذا نجات من ساعته ولم يجامعها لم تطلق ولم تقعت
رجلا قال اذ كان كذا قلدا او سكت ثم قال بعد ذلك ولا كذا ثم ظهر انه كان كذا قال فقير حنت وقال ابن سلة لم يثبت
وانما اختلف لاختلاف ابي يوسف ومحمد في الحالف الشرط باليمين المعقود بعد التكويت وقال ابو يوسف يصح وقال محمد
لا يصح وعليه الفتوى حلق لا يساكن فلانا فضا فالحالف فسلكت فلان مع اهل الحالف قال ابو حنيفة يكون حاشا وقال
ابو يوسف لا يثبت وعليه الفتوى هذا **باب** في بيان احكام **اليمين في البيع والشرا والصوم والصلاة وغيرها**
اعلم ان العقود ثلاث هي ما يتعلق حقوقه بين وقع له لا بالعاقذ كالتكاح والطلاق والعتاق والكتابة واللعن والصلح
ومنها ما يتعلق حقوقه بالعاقذ ان كان العاقذ اهل يعلق الحقوق به كالبيع والشرا والاجارة والقسمة وخوها والعاقص
بينهما ان كل ما جاز ان يثبت الحكم لما قد تم يتصل من العاقذ الى غيره فهو من القسم الثاني وكل ما يجوز ان يثبت الحكم لما لم
تم يتصل منه الى غيره فهو من القسم الاول ومن العقود لا حقوق له اصلا كالاغارة والابراء والقضاء والاقتضا كرا في الحاقية
ولا يخفى على ان هذا الاول مما في تبيين الكثر وفتح القدير من تقسيمها الى نوعين نوع يتعلق حقوقه بالعاقذ ونوعه
يتعلق حقوقه بالامرأه فيجوز عنها ما ليس بحقوق اصلا فانه يتعلق حقوقه بالعاقذ فان الحالف لا يثبت بمباشرة
وكيله لوجود الفصل بين الوكيل حقيقة وحكما وما يتعلق حقوقه بالامرأه لا حقوق له اصلا فانه يثبت الحكم بان
لا يفعله بفعله وكيله كما يثبت بمباشرة لان الوكيل فيه سفير ومبرج **يثبت بالباشرة لا بالامراء** اذ كان **من يباشرة**
في البيع والشرا والاجارة والاستيعار والصلح عن مال عن اقرار والقسمة والخصومة وضرب الولد لان العقود و
وجدت من العاقذ حتى كانت الحقوق عليه ولهذا لو كان العاقذ هو الحالف يثبت في يمينه فلم يوجد ما هو الشرط وهو
العقد من الامر وانما التات له حكم العقد لان ينوب عنه ذلك هذا اذا كان يتولى العقود به بنفسه وان كان الحالف

دا سلطان

دا سلطان كالابن والقاضي ونحوها **لا يباشرة بنفسه حنت بالامراء** كايثبت بالباشرة بنفسه وان كان يباشرة بغيره
اخرى اعبر الاغلب وهذا الذي اعتمدته قاضي خان وسيط المحط والبرازي وه اقتصر عليه في البرقة للزلي وعزاه
الى المحط وقيل يثبت العبد ان يتصل في العين البيعة مثلا ان كانت مما يشر بها بنفسه لا يثبت بفعله وكيله الا ان يقصد
ان لا يبيع ذلك نفسه ولا موطئه فانه يثبت وان كانت العين مما لا يشر بها بنفسه لا يثبت بفعله وكيله الا ان يقصد
في تفصيل عقد الغواير اذا علمت هذا ظهر ان صاحب الكثر اطلق في موضع التقييد واطلق ايضا في الكثر الصلح على مال و
ومثله يابونه عن اقرار وهو قولا بدنه لانه اذا كان عن اقرار اعتبر بها الصلح عن اقرار فهو هذا العيب في حقه للمعنى عليه
فيكون الوكيل من جانبه سفير احصا فكان من القسم الثاني كما في العبر وغيره قال في العبر فعل هذا اما حلق الدعوى ان لا يصلح
فلانا عن هذه الدعوى او عن هذا المال فوكلفه لا يثبت مطلقا واذا حلق الدعوى عليه ثم وكل به فان كان عن اقرار لا يثبت
وان كان عن انكار او سكت يثبت كذا في العبر **يثبت الحالف بفعله وفعله بامره في النكاح والطلاق واللعن والعتاق**
والكتابة والصلح عن دم عمو والهبة والصدقة والفضة والاستقرار في وضرب العبد والذبح والبناء والتجاطة
والابراء والاستيعار والاعارة والاستقارة وقضا الدين وقبضه والقسمة والحمل بيان لثلاثة انواع الاول ما يثبت
حقوقه في الامر الثاني ما لا حقوق له اصلا الثالث اذا كان من الافعال الحسية وانما عدلت عن قول الكثر وما يثبت بها
الى قوله بفعله وفعله بامره لان قول الكثر بها يرجع الى الباشرة والامر فيه تسامح لانه لا يثبت بحرق العبد ولا بدين فعل
الوكيل حتى لو حلق لا يزوج فوكلفه لا يثبت حتى يزوج له الوكيل فكان ما ذكرنا من العبارة اولى كما لا يخفى وفسر الزلي الامر
بالنكاح وليس مقتصر عليه بل هو اعم من التوكيل والرسالة لانه يثبت بالرسالة والدليل على عدم اقتضائه على التوكيل
ان من هذا النوع الاستقرار من التوكيل به غير صحيح وانما حنت في هذا النوع بفعله بالامر لان من الحالف التفرغ عن حكم
المعقود وحقوقه وهذه العقود تتصل اليه بحقه فصار كما يشر به في حق الاحكام وصار الوكيل سفير ومبرج ولهذا
لا يستغنى عن اضافتها ايضا الى الامر وما كان من الافعال حسيا كضرب العلام والذبح ونحوها منقول ايضا الى امر حلق لا يجب
الضمان على العاقذ فكان منسوبا اليه فيثبت وقد فرق في المختار بين ما لم يباشرة في الكثر وبين ضرب الولد والعبد فلو حلق لا يضرب
ولده فضره غيره بامره لا يثبت ولو حلق لا يضرب عبده فضره غيره بامره حنت بنا على ان منفعة ضرب الولد عادية الى الولد
الغريب وهو التاديب والتعنيف ام التقويم ومن ذلك الاعوجاج في الدين والبررة والاخلاق فلم ينسب فعل المأمور الى
الامر وان كان يرجع الى الاب ايضا لكن اصل المنافع وحقيقتها انما ترجع الى المتصف بها فلا موجب الى النقل بخلاف كضرب
العبد فان منفعته راجعة الى الامر على الخصوص وهو ما يحصل من اذبه وان شجانه وان كان نفعه لا يرجع الى العبد
فان منفعته راجعة الى الامر على الخصوص وهو ما يحصل من اذبه العبد لكنه غير مقصود فالحاصل ان المقصود من
الولد حاصل له وان حصل للوالد رضينا والمقصود من ضرب العبد حاصل للولي وان حصل للعبد رضانا فافترقا وبينهما ان
يكون مرادهم بالولد الولد الكبير والولد الصغير يثبت فيه بفعله وكيله في الحاقية من قوله ان كان الولد صغيرا
فيثبت ان يثبت بفعله وكيله لان الاب يملك ضرب ولده الصغير فيملك التعذيب الى غيره ويكون بمنزلة القاضي والسلطان في
الاجابة اختلفا حيث يقع عليها الحث بالامر بغير الاجابة انتهى ولم انما يجرى به في الفتاوى لان الولد وقع في الروايات
مطلقا وهو اعم من الصغير والكبير وفي البحر لقلا عن الزخيري ولو حلق على امرأته لا يضربها فامر غيره فضرها فقد قيل
انها نظير العبد فيثبت في يمينه انتهى وفي القيمة رقم المحيط وقالوا لو حلق لا يضرب ولده وامر غيره فضره لا يثبت
وقيل الرزقة نظير العبد وقيل نظير الولد وامر من ترجع اسوي ما ذكر في النظم الوهباني في قوله ضربه المراد نظر عند
تعداد ما يثبت فيه بفعله وفعله بامره قال شارحه شيخ الاسلام عبد البر وجه كونه انظر ان النفع بضر الزوجه
يعود على الزوج لانه يحصل له طاعتها ونشر الكثر لشيئا بعد نقله لكلام الزخيري السابق قال ولم يرجع ويينغي
ترجع الثاني لان معظم المنفعة تعود لها وان حصلت للزوج ضمنا والله اعلم وذكر في القينة قولنا منفلا وهو ان حنت
الزوجه فظن العبد وان لم تجني فظن الحر يعني حيث لا يثبت بفعله الوكيل فيه والوجه ان عود المنفعة اليه يرجع عنها
عن مثل تلك الجناية اولانه شبه بملك مريضها بخلاف ما اذا لم تجن ولو نوب الباشرة بنفسه فقط في هذا النوع قالوا فما
كان من الحكيات كالزوج والطلاق فانه يصرف ديانة لا قضا وما كان من الحسب كالضرب والحبس فانه يصدر ديانة
وقضا والفرق ان الطلاق ليس الا نكاح بل هو فيض الى الوقوع والامر بذلك مثل التكلم به واللفظ ينطقها فاذا نوى
الابلية فتنوى للتصوير في العام فلا يصرف قضا لانه خلاف الظاهر واما ما كان حسيا فاما يعرف باشرة المحسوس

في الجمل وانما يحصل بالفعل فكان فيه حقيقة والنسبة الى الامر بالسبب مجاز فاذا نوى الفعل بنفسه فقد نوى حقيقة كانه
وقد بالكاح لانه لو قال واسه لا ازوجه فلا تفرق بين قوليه فاسر رجلا فزوجها لا يثبت خلاف الزوج قال محمد بن الوليد سالت بخت
الدين عن الفرق فقال الزوج بامر لا يلحقه حكم والزوج بامر يثبت حكم وهو الجمل كذا في النصف من النوازل
انهم في شرح المختار حلف لا يزوجه عبده او امته بخت بالتوكيل والاجارة لان ذلك مضاد اليه متوقف على ارادته بملكه
وولايته وكذلك ابنه وبنته الصغيرين لو اتيته عليها وفي الكبيرين لا يثبت الاجارة لعدم ولايته عليها فهو كالابن
عنها فتسقط حقيقة الفعل انتهى وفي العبر من باب البوايع سلف لا يزوجه ابنته الصغيرة فزوجها رجل بغير امره فاجاز
حت لان حقيقته متعلقة بالمعز ولو حلف لا يزوجه ابنته كبريا فاسر رجلا فزوجها ثم بلغ الابن فاجاز وزوجه
رجل فاجاز الاب وبطل الابن لم يثبت انتهى وفي الخاتمة لو حلف الرجل لا يزوجه عبده فزوج غيره فاجاز المولى بالتوكيل
حت ولو حلف ان لا يزوجه ابنته الصغيرة او امته عن محمد بن احمد الرازي لا يثبت بالتوكيل والاجارة وعلى قول
ابن يوسف يثبت بها وروى الحسن بن ابي حنيفة انه يثبت بالتوكيل في الصغيرة ولو حلف ان لا يزوجه ابنته الكبيرة
او ابنته الكبيرة لا يثبت الاب لان بيان العقد بنفسه انتهى اذا علمت هذا فلا تخال عن مجموع النوازل على احد
الروايتين عن محمد بن ابي حنيفة انما اذا كانت كبيرة وبه يحصل التوفيق واسه اعلم **دخول** بمتلك خبره الا ان يقتضى
على فعله **تجزيه** فيه النيابة للمعز كبيع وشرا واجارة وضياطة وصباغة وبنات اقتضى الامام امره بالغير للمعز
هكذا وقع في كثير من النوازل لكن في الخاتمة في فصل الاكل رجل قال واسه لا يبيع لفلان ثوبا فباع الخالف ثوبا للمعز فاعلم
ليجوز صاحب الثوب حث المان اجاز المحلوف عليه او لم يجر ولو باعه الخالف وهو لا يريد بذلك ان يكون البيع للمعز
عليه وانما يريد ببيع نفسه لا يكون حاشا انتهى فهذا ايضا من المحلوف عليه ببيعة لاجله سواء كان بامر او لا وهو يتحقق
بدون الامر بان يقصد الخالف ببيعة لاجل فلان وهذا ما يجب حفظه فان ظاهر كلامهم هنا خلافه مع انه هو الحكم كدام
حقيقة شيخنا في بحثه حيث شخضا وقال لكن ذكر في المحلوف با في المحلوف بال في المحلوف عن الجامع وذكر المزعج المذكور في الخاتمة من فصل
الاكل من ابي ساعدة عن محمد بن وهب انه ضعيف انتهى ومن لم اعزل عن عبارة القوم وهو قولهم بامر واسه اعلم **بخصوص**
ار لغير الام اختصاص ذلك الفعل به ان يترك الام للاختصاص وهو لا يتحقق هاهنا الا بامر والمعز بالتوكيل
فلم يثبت في ان يترك له ثوبا ان باعه **بلا امره** لان مقتضى التوكيل بملكه ان يخاطب ذلك الثوب **اولا** بخلاف ما اذا قال ثوبا
لذا فانه يقتضى كونه ملكا له كما ساق فان **دخل الام على عينه او فعل لا يقع** ذلك الفعل عن غيره لا يقبل النيابة **كالكل وشرب**
ودخول ومزب الولد احترزه عن مزب الغلام فانه يقبل نيابة الغير **تقتضيه ملكه** ان ملكه الخاطب لانه كمال اختصاص
فثبت في ان يترك ثوبا ان باعه ثوبه **بلا امره** عليه بامر الباع او ابان اخذ المحلوف عليه ثوبه في ثياب الخالف فباعه ولم
يملك هذا الثوب بالتعليق بما يقبل النيابة ولما نظير التعليق بفعل لا يقبل النيابة فقد ذكرناه بقولنا **وكذا** انما يقع من ان يشترط
كون المحلوف عليه بملك الخاطب قوله **ان اكلت لك طعاما او شربت لك شرابا** اقتضى ان يكون الطعام ملكا للخاطب
كما في قولنا **ان اكلت طعاما** او شربت شرابا لانه وان تعلقت بالاكل صورة متعلقة بالطعام معن واما الولد فلا يتصور
فيه حقيقة الملك بل يريد الاختصاص وصاحب هذا البحث ان الام للاختصاص اذا اتصل بغير عقيب فعل متعديا ما ان يتو
بين الفعل ومنعوله الثاني او تارة من المعز وعلى كل من التقديرين فاما ان يحتل الفعل النيابة اولافان احتملها ونوسط
بينها كان الام للاختصاص الفعل وشروطه وقوع الفعل لاجل من له الضمير هو المالكات المعين مملوكة او ملك وذلك
انما يكون بالامر وان تارة من الفعل كان الاختصاص المعين به وشروطه كونه مملوكة سواء كان الفعل وقع لاجله او لم يقع
وان لم يحتلها لا يفرق الحكم في الوسط والتاخير لا يثبت اذا فعله سواء كان بامر او بغير امر لان الفعل اذا لم يحتل النيابة
لم يكن متعلقا الى غير الفاعل فيكون الامر وعدمه سواء فتعين ان يكون الام للاختصاص المعين صوتا للامام عن الاعمال انتهى
وان نوى غيره امر غير ما ذكر **صدق** فيها عليه امر صدق فيها منه تسديد على نفسه ديانة وقضا بان باع ثوبا مملوكا للمعز
بغير امره في المسئلة الاولى ونوى بالاختصاص الملك فانه يثبت ولو لا نيته لما حلت او باع ثوبا لغير الخاطب باسم الخاطب في
المسئلة الثانية ونوى بالاختصاص الامر فانه يثبت ولو لا نيته لما حلت لانه نوى ما يحتمل كلامه بالتقدير والتاخير وليس فيه
تحقيق فيصدق القاضى ايضا فبما علمه لانه لو نوى ما فيه تخفيف كعكس هاتين المسلتين فانه يصدق ديانة لانه لا يحتمل
كلامه ولا يصدق قضا لانه خلاف الظاهر وهو متهم وقد تقدم ان الفرق بين الديانة والقضا لا يتأتى في الدين بالله تعالى
لان الكفارة لا يطلبها قال **ان بعته او ابتعته** فهو حر فعقد عليه ببيع بالخيار لنفسه **حت** لوجوب الشرط في المسئلة

الاولى وهو البيع والملك فيه قائم فثبت له الجواز وكذلك في المسئلة الثانية فقد وجد الشرط وهو الشراء والمالك قائم فيه وقيدناه
بكون الخيار لنفسه لئلا يملكه اما في الاول فظاهر لانهم انفقوا على ان الباع اذا اشترط الخيار لنفسه لا يخرج المبيع عن ملكه واما
في الثانية فكذلك عندها لان المبيع مملوك للمشتري عندها واما عند الامام فلان هذا العقد بتعليقه والعقد كالمعز ولو
خبر المشتري بالخيار العقد يثبت الملك سابقا عليه فكذا هذا قيد بالخيار لو حلف لا يبيعه **بان قال ان بعته فهو حرا**
ببعضه بالخيار لا يثبت لانه خرج عن ملكه وسياتي حكم الناسد والباطل ولا يخفى انه اذا باعه بشرط الخيار للمشتري
انه لا يثبت ايضا لانه بات من جهته وكذا اذا قال ان المشتري يثبت فهو حر فاشترى بالخيار لا يثبت ايضا لانه
باق على ملكه بايعة كما مر في العبر من باب الاختيار وسواء اجاز الباع بعد ذلك او لم يجر وذكر الطحاوي انه اذا اجاز الباع
البيع يثبت لان الملك يثبت عند الاجارة مستندا الى وقت العقد بدليل ان الزيادة الحادثة بعد العقد قبل الاجارة
تدخل في العقد كذا في البوايع اذا تقرر ذلك **هنا** علمت ان صاحب الكثر والغير من اصحاب المتون المتعديت اطلق في محله
التقييد واسه اعلم وقد يقولون ان ابتعته لانه لو قال ان ملكته فهو حر فاشترى بشرط الخيار لا يثبت عند الامام لان الشرط
وهو الملك لم يوجد عنده كما عرف في باب **وحت** الخالف في السليتين بالبيع والشرا **العاسد والموقوف** اما في المسئلة
الاولى وهو ما اذا قال ان يتركه فانت حر فباعه بها فاسد فان كان في يد الباع وبها المشتري غايبا عنه بامانة او
رهن يثبت عليه لانه لم يزل ملكه عنه وان كان في يد المشتري حاضرا او غايبا مضونا بنفسه لا يثبت لانه **بالعقد** زال
عنه واما في الثانية وهو ما اذا قال ان اشتريه فهو حر فاشترىه مشرا فاسد فان كان في يد الباع لا يثبت عليه لان على
ملك الباع بعد واذ كان في يد المشتري وكان حاضرا عنده وقت العقد **يثبت** لانه صار قابضا له عقيب العقد فملكه
وان كان غايبا في بيته وكذا فان كان مضونا بنفسه كالمفصوب يثبت لانه ملك بنفس المان وان كان امانة او مضونا
بغيره كالرهن لا يثبت لانه لا يصير قابضا عقيب العقد كذا في العبر من باب البوايع وفيه نقلا عن الشيخ **حلف** لا يبيع فباع
فبطل فاسد يثبت في بيته هو الصحيح لانه يبيع قام ليس في الجمل ما ينافي انفعاده الا انه شرأه حكمه وهو الملك والله
لا يدل على نقصان فيه وكذا اذا عقد بيمينه على ما حذر بان قال ان كنت استريت اليوم او قال ان كنت بعته انتهى واما في
الموقوف فتصورته فيها اذا كان الخالف الباع ان يبيعه لنفسه غايب قبل عنه فوضي فيحقق العبد على الباع لوجود
واذا كان الخالف المشتري فانه اذا اشترىه ببيع الفضولي فانه يثبت عند اجارة الباع فيحقق العبد كذا في قوله صاحب
العبر كذا في تبين الكثر ما يخالفه **لا يثبت** في حكمه لا يبيع او يبيعه **بالباطل** لانه ليس ببيع لانعدام صفاته وهو ما ذكره
لانعدام حصول المقصود منه وهو الملك لانه لا يبيد الملك ولو ان ينقله القرض حتى لو قال ان اشترى اليوم بشي فبعد
حروا ان ثبت عديم فهو حر فباعه بميتة او حر لا يثبت بخلاف ما اذا باعه بخير لانه فاسد على ما عرف والاول **باطل**
لان الميتة ليست بالعدا احد ولو اشترى مدبرا ولم ولد لا يثبت لانه انفق لها سب الحرية وهي ينافي الانعقاد ولو
قضى بخبره القاضى يثبت للمال لان قضاؤه يورث في ازالة المانع من الجواز فيتمتع على وقت القضا فثبت حينئذ وفي حلف
لا يزوج هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد حتى لو زوجها نكاحا فاسدا لا يثبت لان المقصود من النكاح
الحل ولا يثبت بالفاسد بخلاف البيع لان المقصود منه الملك والله بحمل بالفاسد **وكذا لو حلف لا يبيعه او لا يزوج** فهو
على الصحيح حتى لو صلى بغير طهارة او صام بغير نية لا يثبت **ولو كان ذلك كله في الماضي** بان قال ان كنت تزوجت او
صلبت او صمت فهو عليها امر على الصحيح والفاسد لان الماضي لا يقصده الحل والتزويج واما يقصده الاخبار عن المص
بذلك **فان عني به الصحيح صدق** امر دين في القضا لانه النكاح المعقود كذا في البوايع ولو حلف لا يبيع فهو حر
هبة غير مقصورة حث كما عن الظهري وبه علم ان فاسد الهبة كصحتها ولا يخفى ان الاجارة كذلك لانها لو اقاله
مولانا في جرحه ان لم **ايح هذا الرقيق** فكذا انما فاسد طالق فاعتق او **بري مطلقا** فبطل لانه لا يثبت بالتسديد كما
استار اليه في فتح القدر وبه يعلم ان صاحب الكثر اطلق في محله لتقييد او **استولى** حث امر وقيل طلاقه المعلن لان الشراء قد
تحقق وهو عدم البيع لغوات المسئلة فان قلت لما منع ان يبيع وقوع البيع في العقد مطلقا بل في العدم في الامانة فيجوز ان
تريد بعد العقد قسبي فبطل هذا الخالف فيصحتها وفي التدبير مطلقا لجواز ان يقضي القاضى ببيع المدبر قلت احبب عنه
بان من المشايخ من قال انطلق لهذا الاحوال والصحيح انها تطلق لان ما فرض من الامور الموهومة نادرة الوقوع فلا تعتبر
لان الحل على بيع هذا الملك لكل ملك واجيب ايضا عن المدبر ان يبيع بيع قن لا يقبض في القضا فيحقق ولا فرق بين
كون العبد مملوكا او سلبا في جرحه واختلاف المشايخ فيه والصحيح **قالت له زوجته تزوجت على قتال لها الزوج** كل

امراة طالت طلقت الحلقه امرأه التي دعت الى الحلق وكانت سبانية وعن ابي يوسف انها لا تطلق لانه اخرجه
جوابا فيطبق عليه ولا يغضه ارضاها وهي بطلاق غيرها فيتقدمه ووجه الظاهر من الكلام وقد زاد على حرف الجوا
فيكمل يتدبرا وقد يكون غرضه ايجاشها حين اعترضت عليه فيما احله الشرع ومع التردد لا يصح متقبلا ولو نوى غيرها
يصدق ديانة لاقتضا لانه تخصيص العام واختار شمس الامية السرخسي وكثير من المشايخ رواية ابي يوسف وذكر صاحب
البحر ان صاحب الغاية نقل عن الزخيري الاول ان يحكم الحال ان كان قد جرى بينهما مشاجرة وخصومة نذر على غضبه
يقع الطلاق عليها وان لم يكن كذلك لا يقع انتم وفي خلاصة رجل قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج او قال شيئا
فهي طالق فطلق امرأته باين ثم تزوجها ثانيا لا تطلق اعتبارا للفرقة وقيل تطلق في الطلاق واللفظ الكلي في القتاوي
ولو قيل له لك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة في حق طالق لا تطلق هذه المرأة ذكر ذلك الامام ابو الوفاء في الفتاوى
بين المسئلة الاولى وهذه هي قوله في قوله لا يدخل تحت قوله ما يحتمل الدخول تحت قوله لا يدخل تحت قوله لا يدخل تحت
الطاعة تزوجت على امرأة اسم المرأة يتناولها ما يتناولها غيرها اما هنا فقول غير هذه المرأة لا يحتمل هذه المرأة فلا تدخل تحت
النكحة فقول النكحة تدخل تحت النكحة والمرقة لا تدخل تحت النكحة في العلم فانه يدخل تحت النكحة وبانه كل ما يدخل تحت
ان دخل داره من احد فكلما دخل الحالف لم يحتمل ان قوله احد نكحة والحالف معرفة بما لا اضافة وكذا القول في الرجل دخل
داره من احد فكلما دخل الحالف لم يحتمل ان قوله احد نكحة والحالف معرفة بما لا اضافة وكذا القول في الرجل دخل
القبض احد فكلما فليس الحالف لم يحتمل ان قوله احد نكحة والحالف معرفة بما لا اضافة وكذا القول في الرجل دخل
نكحة فكلما دخل الحالف لم يحتمل ان قوله احد نكحة والحالف معرفة بما لا اضافة وكذا القول في الرجل دخل
بما لا اضافة لان راسه متصل به حلقه فكان اقوى من اضافة الى نفسه بما لا اضافة ولو قال ان كل علم عبد الله بن عمر
فحين عرف الحالف وهو غلام الحالف واسمه عبد الله بن عمر حدث لانه لا يجوز استعمال العلم في موضع النكحة فلم يخرج الحالف
عن عموم النكحة ويجوز وعمر ما شيا في قوله على المشي الى البيت الله تعالى والكعبة اعلمه فكلما كان في الكعبة
او غيرها في الهداية لان الايجاب ليس باعتبار راسه بل بول اللفظ والاستلزام ولا باعتبار الحكم بذلك مجازا
ولا بالنظر الى الصواب بل لانه تعرف ايجاب احد النكحة به فصار مجازا لفظيا حقيقة عرفية مثل قوله على حجة او
عمر ما شيا وما في البيت القبر وارق دم ان ركب لانه ادخل بقصا فيه ولا شيا يصلي في الحرم والذهاب الى البيت
الله او المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام او الى الصفا والمروة او الى استار الكعبة او باب الكعبة او بين يديها او بسطوانة البيت
او الى عرفات ومن ذلك لم يلزم به من لموم التعاريف لا يمتنع عقلا لانه انما اجمع العام فانت حرف شهدا بغرضه بكونه هذا
على حقيقة واي يوسف وقال بجوابه لان صفة الشهادة ثابتة على معلوم وهو القضية ومن ضرورة انما في حقيقة الشرط ولما
انها قامت على الشيء ان المقصود منها نفي الحج لانه انما كانت القضية لانه لا يطالب بها فصار ركا اذا شهدوا انه لم يحج غايه الامران هذا
النفي مما يحيط به على الشاهد ولكنه لا يغير بين نفي ونفي يسر كذا في الهداية وحاصله ان لا يفصل بين نفي احاط به على الشاهد
فتقبل الشهادة او لا فلا بل لا تقبل الشهادة على الشيء بطلان ان قلت يشك على هذا ما ذكر في السير الكبير شهدا على رجل انه قال
المسبح من الله ولم يقل قول النصارى والرجل يقول وصلت به ذلك قبلت هذه الشهادة وبانت امرأته وليس هو الا لانه
احاط به على الشاهد فقلت احبب عنه بان الشهادة وقعت على امر وجودي وهو المشكوك لانه انما انما في النظام الشفيعين
فصاحي كشهود الارث اذا قالوا شهدا به وادعوا له ولا نعلم له وارثا غيره حيث يعمل كل التركة لانها شهادة على الارث
والنفي ضمنه والارث ما يدخل تحت القضا بخلاف النفي فان قلت مرجع في البسوط وجامع النصولين ان شهادة على النفي
تقبل في الشرط حتى لو قال العبد انه لم تدخل الدار اليوم فانت حرف شهدا به لم يدخلها قبلت ويقع بمقتضى ما تحرفه
من قبيل الشرط قلت احبب عنه بانها قامت باس ثبات معين وهو كونه خارجا فثبت النفي ضمنه ونقصه الحال في شرح الهداية
بانه يرد عليه بان الصبر لا يحتمل في القضية اذ لم تكن شرط العقد فلم يقع الشهادة بها كذلك لا تحت له في الخروج لانه لم
يحصل الشرط بل عدمه والرضاء كعدم الحج في سبيلتنا فلما كان المشهور به ما هو وجودي يقين المدعي به من النفي الجمول
شرطا قبلت الشهادة عليه وان كان غير مدعي به لشعنه المدعي به كذلك يجب قبول شهادة القضية المتقدمة لغير المدعي به
فقول المحققين محمدا وجه النفي حلف لا يصوم حث يصوم ساعة بنية لوجود الشرط باسالة ساعة اذ الصوم هو
الاصالة عن المفات على قصد التقرب ولو قال لا اصوم صوما او لا اصوم يوما حث يوم كامل لا بد منه لانه براد به الصوم
التمام العبر شرعا وذلك بانها تهاه الى اخر اليوم واليوم مرجع في نقد المدة به فان قلت ان المصدر يذكر ويركض فلا فرق

بين حلفه لا يصوم ولا يصوم صوما فينفران لا يحتمل في الاول لا يصوم قلت احبب عنه الثالث في حق النفي لا يظهر
انه في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح لانه احتيازي يترتب عليه حكم المطلق فيوجب الحال حلف لا يصوم هذا
اليوم وكان بعد الحلف او بعد الزوال فثبت وجوب الحال لان اليقين تقبل التصور والصوم بعد الزوال والاكل مقصور على
صورة الناس وهو كما لو قال لا امرأته ان لم تنص اليوم فانت كذا في حث من ساعته او بعد ما صلت ركعة فان اليقين يقبض
ونظف في الحال لان دور الدم لا يمنع كما في الاستحاضة بخلاف مسيلة الكون لان حلف الفعل وهو الما غير قائم اصلا فلا يتصور بوجه
واستلزامه بمصر اهل الحال على قول المحققين ومحمد لان التصور من غير ما يتصور كونه ممكن في صورة اخرى وهو صورة النسيان
والاستحاضة لا يفيد فانه حيث كان في صورة الحلف مستحاضا لم يتصور الفعل المحلوف عليه لان الحلف لا يعلق الا على الصوم والصلاة
الشرعية على ما في قول المحققين يوسف فظا هاتهما يتصوران ثم يحتمل انتم فان قلت ان الترتيب ذكره لانه لو حلف لا يصوم فهو على
الحال لا له لتعظيم الله تعالى وذلك لا يحصل بالناس اذا كانت اليقين في الماضي فظا هاتهما يتصوران ثم يحتمل انتم فان قلت ان الترتيب ذكره لانه لو حلف لا يصوم فهو على
ما قال ثم افلح من يومه قلت هذا لا يعارض ما في المحتمل لانه من كور في الهداية وهو نص محمد في الجامع الصغير كصرح به غير
من شرائع الهداية وحث الحالف في حلفه لا يصلي ركعة وفي حلفه لا يصلي صلاة يشفع والقياس في الاول ان يحث بالافتتاح لولا
بالشرع في الصوم وجه الاستحسان ان الصلاة عبارة عن الاركان المختلفة فاما بيات بجميعها لا تنص صلاة بخلاف الصوم لان
ركن واحد هو المساك ويتكرب في الجز الثاني والما في الثانية فلانه يراح بها الصلاة المعتبر بنزوا واطلها ركعتان للتهمة عن
البشر او قد مر في الهداية في الاول بانها اذا سجدت قطع حث فان قلت يشك عليه ما ذكره الترتيب حلف لا يصلي يقبض على الجارية
فلا يحتمل بالناس اذا كان اليقين في الماضي واجاب عنه شيخنا في جرحه بانه يحتمل على ان المراد بالناس ان تكون غير
طاهرة ويكون ما في الذمير بيا ناله وهو قوله حلف لا يصلي فعلى صلاة في سادة بان صلى بغير طهارة مثلا لا يحتمل استحقاق
ولو نوى الناس صدق ديانة وقضا ومع هذا يحتمل بالصحة ايضا الى اخره اقول لا يحتاج الى هذا بل الجواب ما قدمناه
في الصوم من ان قول القرائن لا يعارض ما هو المذكور في الهداية واسه ايم فان قلت فان كان الصلاة النكحة وليست
في الركعة الواحدة فيجب لا يحتمل بها قلت احبب بان النكحة بوجوده راسه من السجدة وهذا اول ما بين على توفيق
الحث على الرض منها وفيه خلاف المشايخ وكذا انه يترتب على الحالف بين ابي يوسف ومحمد في ذلك وموت المسيلة في سجود
السجود والوجه ان لا يتوقف اتمام حقيقة السجدة بوضع بعض الرض على الارض لو سلم فليست تلك النكحة هي الركن
فلما كان الاركان الحقيقة هي الخمسة والقعدة ركن لا يدعى على تحريرها وانما وجبت للحتم فلا يعتبر ركن في حث الحث كذا
حقه الحال وحث في حلفه لا يوم احد ايا فتر اقوم به بعد شروعه ولو لم يقصد ان لا يوم احد فتر اقوم به وانما
به فانه يحث قضا ويجب عليه الكفارة قضا لاديانة كما في الغاية وصدق ديانة ان يراه ان يراه ان يوم احد اوان
استشهد على ذلك قبل شروعه في الصلاة لا يحتمل مطلقا لاديانة واقتضا كما لا يحتمل في حلفه ان لا يوم احد لم امهم في صلاة
الحجارة او سجدة التلاوة لعدم كمالها بخلاف النافلة فانه يحتمل وان كانت الامامة في النوافل متبها عنها وذكر ذلك في شرح
النظم العوياني وعمر الى التخييس والزيد والحانية قال لانه امهم وقصده ان لا يوم احد امر بينه وبين الله تعالى واذا نوى
ذلك لا يحتمل ديانة قال ولو اشتهر قبل الشروع انه يصلي صلاة نفسه ولا يوم احد لا يحتمل قضا وديانة وصحت صلاة القوم
قال ولو صلى هذا الحالف بالناس الى الجمعة ويؤمن ان لا يوم احد فانتدبه به الناس جازت الجمعة استحسانا ولا يحتمل ديانة
ولوام في الحجارة او سجدة التلاوة لا يحتمل وذكر الناطق انه لو نوى ان لا يوم احد فاضل حلفه انما جازت صلاتها ولا يحتمل
انتم لان شروط الحث ان يقصد الامامة ولم يوجد هكذا على قوله في بعض المعنرات وفي فتح القدير ولو قال ما صليت اليوم صلاة
بريد في جماعة صحت نيته لانها ناقصة والمطلق يفرق الى الحال ولو قال ما صليت اليوم الظهر يريد في جماعة قال محمد لا
تسعه النية في هذا بخلاف ما اذا صلى الظهر في السفر ثم قاله بعض طهره مقيم وسعته فيايبه وبني الله تعالى وفيما اخرجت
صلاة عن وقتها وقد نام فقضاها اختلعت بيا على ان وقت التذكير وقتها بالحديث فيصير اول ابل ينفر الى الوقت الا ان
انتم فرغ ذكره شيخنا في جرحه ولو حلف ليصلين هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة ويجمع امرأته ولا يقتل بسبيل الامام بن
الفضل عن هذا فقال ينبغي ان يصلي الفجر والظهر والعصر بالجماعة ثم يجمع امرأته ثم يقتل كما نزلت الشمس لم يصل المغرب
والعشا بالجماعة ولا يحتمل انتم حلف لا يحج او لا يحج حجة لا فرق بينهما فاعلم الحج الصحيح منه فلا يحتمل بالناس ولا يحتمل
حتى يقف برفقة عن الثالث وهو محمد بن الحسن الشيباني اوصى بطوف الكثر لطوافه فان طواف الزيارة عن الثاني وهو
الامام يعقوب الكوفي يروي عن ابيه محمد بن الحسن الشيباني حرم بقول الثاني حيث قال ولو حلف لا يحج فاحرم لا يحج حتى يطوف

وان

وقد اكرهت على السكن وهو فعل المكر على الفعل لا يضاهى الفعل اليه فلا يجت وقد خرج جواب الشيخ اي لم يجز من الفضل فبعد
قال لم اخرج من هذه الدار اليوم فقيد الخائف وضع ايما انه يجت وهو الصحيح وفي الخلاصة لو قال لأمرة ان سكنت هذه الدار
فانت طالت وكان ليلا فمعه ضرورة حتى يصير ولو قال الرجل لم يكن معي راي هو الصحيح الا خوف لصغيره الكرمي فحق الفتوة
خلف لا يتزوج فزوجته فزوجها بالفتوة لا يجت وبالفعل لا يجت هذا هو المختار كما بينت اكثر من قبل
ولمعه والفتوة عليه كفي الثانية وبه ان وضع ما في جامع الفضولين من ان الاصح انه لا يجت بالاجارة بالقول ايضا لان المخلف
عليه هو التزوج وهو عبارة عن العقد وهو مختص بالقول والاجارة بالوكالة المتألفة فيكون المقصود حكم الولي
ولم يجز حكم الولي والاجارة بالفعل بعث المهر او شئ منه والمراد الوصول اليها ذكره الصدر الشهيد وقيل موقعا المهر يكفي سوا
وصل اليها او لان المخلف بالاجارة بالفعل وهو مختص بالسوق وبث الهدية لا تكون اجارة لانه لا يقتضي النكاح ولو قبلها
بشهوة او اجلاها يكون اجارة بالفعل لكن بكرة كراهة لا تخبرم لقرين فغرض المقدم من المهر ولو اجاز في نكاح الفضولي بالكتابة
هل يكون اجارة بالقول او الفعل ذكر في ايمان الجامع في الفتاوى ما اذا حكم لا يكمل فلانا او قالوا لا يكون لان الفعل لا ينفذ فثبت
اليك كتابا لا يجت وذكر ان ساعد قد نزلوا انه يجت ولو روجه فضولي ثم خلف لا يتزوج لا يجت بالقول ايضا
لانها تستند الى وقت العقد وفيه لا يجت بما شرته في الاجارة او في كل امرة تدخل في نكاحي قلت ان هذا نكاح
الفضولي بالفعل لا يجت مرعبه في الخلاصة حيث قال لو قال كل امرة تدخل في نكاحي فمهر طالت فهذا بمنزلة ما لو قال كل امرة
اتزوجها وكذا لو قال كل امرة تصير حلالا لي ولو قال كل صبي يدخل في ملكي فهو حرام فاشترى فضولي بعدا فاجاز هو بالفعل لا يجت
عن الظاهر لان الملك اسبابا كثيرة انتهى قال في العادى في فضوله لان دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزوج فيكون ذلك الحكم ذكر
سببه المختص به فيصير في التقدير كانه قال ان تزوجتها وبترجى الفضولي لا يصير متزوجا بطلاق ما لو قال كل صبي يدخل
في ملكي فانه يجت بعقد الفضولي ههنا لان ملك البين لا يختص بالشراب له اسباب سواء انتهى مثله ان تزوجت امراة
بنفسه او بغيره لا يجت اذا اجاز نكاح الفضولي بالفعل لان قوله او بغيره معطوف على قوله او بنفسه والعامل
فيه تزوجت وقدم جوابا به حقيقة بالقول فقوله او بغيره انما ينفذ في الاجارة بالقول فقط فلم يزد عليه او دخلت في
نكاحي في عصمتي فالحكم كذلك لما قدماه من ان الدخول فيه ليس له الاسيب واحده هو التزوج وهو لا يكون الا بالقول فلم
ياد عليه او اجرت نكاح فضولي ولو بالفعل فلا يخلص له الا اذا كان المعلق طلاق المترجعة فيرفع الامر الى ما في يمينه
البين المضافة كاقدمناه في باب التعلق كذا في العرف وفي موايد بعض الامم السريسي من قال كل امرة اتزوجها
فمهر كذا فزوجته الفضولي امراة واجاز بالفعل ثم طلقها بطلاقه وانقضت عدتها ثم تزوجها بنفسه هل تطلق قال قيل تطلق لان
البين تحتل نكاح الفضولي لانه صار متزوجا لها في الحكم وفي ايمان مجموع النوار الصلي بن محمد بن ابي الدية عن امراة بعقد الفضولي
واجاز هو ذلك تسليم بعض مهرها وله امراة قديمة فخلعت بابنه ما تزوجت غيب عن خلف واراد ان يخلعه بنفسه هل يجت
قال لا يجز له فان كان حلق بالطلاق هل يقع اجاب لا واسه اعلم وفي العدة كقول الامراة ان تزوجت عليك فاضرك بيدك فزوج
امراة نكاح فضولي واجاز هو بالفعل لا يصير امراة لها وهذا هو الصحيح كذا في فضول العادى فان قلت يتبين ان يكون له
الصحيح عدم اجازها تقدم من سببه تزوجه بنفسه بعد ما زوجها له فضولي واجاز بالفعل اعتبارا بما صححه من عدم
الاجازة في سببه ما لو حلق لا يدخل ارفلان فدخل محمولا بغير امرة قلت هذا ظاهر لكن قد يفرق بانه صار مع اجازته
الفعلية شرعا في الحكم حتى حله وطبعا حتى ينفذ به بطلاق سببه الدخول واسه اعلم وفي العادى ايضا وفي فتاوى قاضي ظهير
حلق لا يطلق فطلق فضولي فاجاز الزوج ذلك قول لا يوافقنا في جواب في النكاح وفي جواب صاحب المجلد في
طلاق الفضولي يسوق المهر اليها يكون اجارة لان المهر قبل الطلاق واجب فلا يباح له الى الطلاق بخلاف النكاح لان المهر من
خصائصه فضولي قال امراة الغيران دخلت الدار فانت طالت فاجاز الزوج فدخلت طلقت وكذلك الامر بالدين التفرق
ومخو ثبت حكمه مقصورا على حاله التزوج حتى لا يقع الطلاق من الفضولي الطلاق الموقع قبل الاجارة وهذا بخلاف البيع للوفاء
على اجارة لانه فانه اذا اجارة ثبت الملك من حين العقد حتى يثبت الملك للمشتري في الولد والزيادة للمادة فما بين
العقد والاجارة هكذا ذكر في باب الاول من غصب المختص بشار الى الفت كفي باب الوكالة من الفتاوى والصغير وفي سترقا
جميع النوار طلق امراة غيره على مال وخالفها بغير امر ثم ان الزوج قبض منه الجمل من غير ان يجبره بلسانه قال القبة
ابوالبث ردها عليه يجب ان يكون اجارة للطلاق كما اذا ساق اليها صاها في النكاح بغير امرها فقبضته وقال ابو بكر محمد بن
الفضل اجارة الطلاق لا يكون الا باللسان الفضولي في باب النكاح لا يملك من النكاح قبل الاجارة وفي باب البيع يملك وفي سترقا

الطحاوي والفرق ان في البيع تلحقه العهدة فثبت له الرجوع كذا يتصرف بخلاف النكاح فان الحقوق ترجع الى المعقود له انتهى
اي في العادى **حذف لا يدخل ارفلان** انتظم الملوكة والمستأجرة والمستأجرة امر حلق لا يدخل ارفلان يجت بدخولها
يسكنه بالملك والاجارة لان المراد به السكن عرفا فدخل ما سكنه باي سبب كان باجارة او باعارة او ملكا باعتبار عموم المجاز ومعا
ان يكون محل الحقيقة فمدان افراد المجاز لا باعتبار المهر بين الحقيقة والمجاز لا يجت في حلقه انه لا مال له وله ذين على
مجلس وعلى ان الدين ليس مال واما هو وصف في الدية لا يتصور قبضه حقيقة ولهذا قيل ان الدين يقضي بامتهام على معنى
ان المقبوض مضمون على القابض لانه قبضه لنفسه على وجه الملك ولرب الدين على المديون مثله فالدين ان قصاصا فخر
غيره حقيقة وشرعا اما الحقيقة فظاهر واما الشرع فلا حاجة الى اسقاط اعتباره لان التفرق في الدين قبل القبض جائز والمقتضى
بالتشديد رجل حكم القاضي بافلاسه واللى المعنى هكذا ذكره عن مسكين هذا **كتاب** في بيان احكام الحدود وحكام
اشتمل الايمان على بيان الكفارة وهي اربعة بين العقوبة والعبادة ولا هي الحدود التي عقوبات محضة انذافا الى ايمان الاحكام
تتدرج ثم حاسن الحدود اظهر من ان تذكر بيان وتكتب بشأن لان القية وغيره يستوفى في معرفة انها لا تتابع من الافعال
الموجبة للعناد في الزنا ضاع الذرية ولما تها من سبب استثناء النسب ولا يلزم بموت الولد مع ما فيه من التهمة الناس
البر وغيره ولذا نذب عموم الناس الى حضوره ووجهه وفي باقي الحدود زوال العقل وفساد الاعراض واخذوا من الناس
وقبح هذه الامور من كونها في العقول والذات في الاموال والاعراض والزنا والسك في مله من الملل وان ابي الشرب وحسن
كان ضاد هذه الامور عما كانت الحدود التي عقوبات محضة انها حققت الله على الخلو فان حقيقته تعالى على الحكوم صوابا تقيد
بصالح عامة ولذا قال صاحب الهداية والقصود من شرعيته الاتجار بما يتقرب به العباد والعبادة المشهورة في بيان
حكمه شرعيته الزجر لانه لما كان الزجر يراى به لا تجاز عدل صاحب الهداية الحق له للانزجار الا ان قوله والطهرة
ليست باصلية الى اخرها الطهرة من ذنب سبب الخوف منه مقصود ايضا من شرعيته لكنه ليس مقصودا اصليا بل هو تبع
لما هو الاصل من الاتجار وهو حلق للذهب فان للذهبان للحد ولا تقبل في سقوط اشق من سببه اصلا بل يشترع الاتلاف للحكمة
ولما ذلك قول طائفة كثيرة من اهل العلم واستدلوا عليه بقوله صلى الله عليه وسلم فيها على الجان وغيره ان من اصحابنا من هذه
العاصي يشاققون به في الدنيا فهو كفارة له ومن اصحابنا منها شاققة الله فهو الى الله ان شاقق الله وان شاقق الله
واستدل الامام بقوله تعالى في قطاع الطريق ذلك امر القتل والصلب والنفى لهم خزنة في الدنيا وهم في الآخرة عذاب عظيم
الا الذين تابوا فاجاز ان جزاءهم عقوبة دينية وعقوبة اخيرة الامن كتاب فانها حينئذ تسقط عنه الاخروية
بالاجماع للاجماع على ان التوبة لا تسقط الحد في الدنيا ويجب ان يحمل الحديث على ما اذا تاب في العقوبة لان الظاهر ان
اوجه يكون معه توبة منه لروقه سبب فعله جمعا بين الادلة وتقييد العظمى عنه معا وحسن العقوبة له متعينة بخلاف
العكس واما اراد صاحب الهداية ان يشرع للطهرو فاداه بعبارة غير جيدة ولذا استدل عليه بشرعيته في حق الكافر
والطهرة في حق من الذنب بل هو وعقابه في شرع الهداية للكل لا يحد في اللغة المنع ومنه سمى الباب حدا والمنع الثاني
عن الدخول السجادة حواذ المنع عن المزوج وحجود الدار بها بانها المنع عن الدخول طالع الغير فيها وخروج بعضها اليه
ويسمى القفل المانع حواذ لانه يجمع بين الشئ يمنع دخوله فيه ويسمى العقوبات للمصلحة حدودا لانها مواضع من ارتكاب
اسبابها حواذ وحدود الله محاربه لا يها منعه عنها ومنه تلك حدود الله فلا تقربوها وحود الله ايضا احكامه لانها تنجم
من التحمل الى ما ورثها ومنه تلك حدود الله فلا تقربوها وفي الشرع عقوبة مقدرة وجبت حقا لله فلا تقربوها ولا تقربوها
حدودهم التقدير فان قلت يستلزم على هذا قولهم ان اقله ثلثة واكثره تسعة وتلاون سوطا قلت يجب عنه بان ما بين
الاقلام الاكثر ليس بمقدور ولا به يكون بغير العزب وخرج القصاص لانه حق العبد فلا يسمى حدا اصطلاحا على المشهور
وقيل سببه فهو العقوبة المقررة شرعا فهو على هذا قياس قسم يصح فيه العفو وهو القصاص وقسم لا يصح فيه وهو
ما عداه وعلى الاول المشهور لا يقبل الاسقاط مطلقا بعد ثبوت سببه عند الحاكم وعلى هذا يعني عدم جواز الشفاعة فيها فانما
ملك ترك الواجب ولذا انكر رسول الله صلى الله عليه وسلم اسامة بن زيد رضي الله عنه حتى تشفع في المخزومية التي مرتقت
فقال لا تشفع في من حروا الله تعالى واما مثل الوصول الى العلم والثبوت عند تجوز الشفاعة عند الراعي له الى الحاكم ليعاقب
لان الحكم يثبت كذا في فتح القدير ثم شرع بيان معنى الزنا الشرعي والعفو فانها سواءه فقال الزنا وطى بكلف ناطق طام
في قبل اشتهاة حال او ما من حال عن ملكه وشبهته في دار الاسلام او ملكه من ذلك او ملكها وهذا تعريف الزنا الموجب
للمخروج وطى غير الخلف كالصبي والمفتوة والمجنون وخرج وطى الاخرس فانه غير موجب للموت في الثانية من الاثربة

فلو قتله شخصاً أو قاعاً عنه بعد القضاء به فهدر وقيل ان قبل القضاء يجب القصاص في العمد ونحو ذلك في الخطأ
مر به في الجرح والحدود في الثانية ومن قضي القاضي عليه بالرجم اذا قتله قاتل لا قصاص عليه ان قضي في حق القاتل
لا شرعية والشرط بداية الشهود به ان بالرجم ولو بحصة صغيرة هكذا عن علي رضي الله عنه ولان الشاهد قد يتجاسر
على الاداء يستعظم المائدة فيرجع فكان في بدائه احتيا للرد وقال الشافعي لا يشترط بداهتهم اعتباراً بالجلد قلنا لا
اجد لا يحسن الجلاء فربما يقع مهلكاً والاهلاك غير مستحق ولا كذلك الرجم لانه ثلاث فان ابوا او اثنان او عاوا او
بعضهم سقط الحولون الشرط ولا يجزى الجرح عليهم لو امتنعوا لانه دالة الرجوع لا حركية وامتناع بعضهم او عينه كالم
كل ما خرج من الشهود عن الاهلية يفسد او غير ذلك او ارتداد سوا كان قبل القضاء او بعده لان الامانة في القضاء في
الحدود وما قطع اليدين فان كان بعد الشهادة انتفت الاقامة وان انقطع قبلها ربي القاضي يحضرهم لانهم اذا كانوا
مقطوعين لا يثبتون الشهادة انتفت الاقامة وان انقطع قبلها ربي القاضي يحضرهم لانهم اذا كانوا
على الرجوع في الظهيرة وان كان الشهود مرض لا يستطيعون الرجوع فحضر ارضي القاضي ثم ربي الناس وقال ابو حنيفة
يقام عليه الرجوع وان لم يحضر الشهود وان حضر اولم يبرحوا رجماً بالامام ثم الناس وقيل بالرجم لان ما سوى الرجوع من الحدود
لا يجب الا بتردين الشهود ولان الامام كذا في الظهيرة **في الامام** هذا رواه عن علي رضي الله عنه ويقصدون بذلك
مقتله لان كان منهم ذارهم محرم فانه لا يفسد مقتله فان بعثوه كغاية كذا في التبيين اكثر وغيره وظاهره انه بجرمه ولا
يقصد مقتله مع ان ظاهراً في المحل كذا في مولانا في جرحه فانه لا يبرحه فانه قال ذلك في الرجوع المحرم ان بداهة الرجوع
انتهى وعلم ان مقتضى ما ذكرناه لو بد الشهود فيما اذا ثبت بالشهادة يجب ان يثبت الامام فلو لم يثبت سقط الحد لا سيما اذا
فيها كذا في فتح القدير **وسيد الامام** **في الامام** كذا في فتح القدير عن علي رضي الله عنه وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم الغاية
بحصة مثل الحصة وكانت قد اقرت بالرياء في فتح القدير واعلم ان مقتضى هذا انه لو امتنع الامام لا يحل للقوم جرحه
ولو امرهم لعلهم بفوات شرط الرجوع وهو مقتضى جرحه ما عدا ان القطع بانه عليه الصلاة والسلام لم يحضر بل جرحه الناس
بامره عليه الصلاة والسلام ويمكن الجواب بان حقيقة ما دل عليه قوله رضي الله عنه انه يجب على الامام ان يباشرهم بالابتداء
احتياطاً لاثبات دالة الرجوع وعدمه وان يبتدئهم في الاقرار ليكشف للناس انه لم يقصر في اسر القضاء بان لم يباشرهم في
بعض شروط القضاء بالحدود اذا اتفق جسد ظلمت لارة الرجوع وفي الحد الذي القوي للناس ان يصنعوا عند الرجوع كصفت
الصلاة وكما جرح قوم تاخر واقتدم غيرهم فخرجوا التهم في خزانة الفتنة لا في خمسة نفر لا يجوز لهم ان يرموا
بالجحارة الاب والحد والام والولد والولد وكل من يرمي محرم وان فعله لا يحرم الميراث **وعسل وكفن** **وطلعه عليه**
لانه من جملة السلمين والامان ما ذكرنا فاعلموا ما علمهم وقوله صلى الله عليه وسلم في ما عدا صنعوا به الى اخر ما روي في باب تشيئة
عن ابن معاوية عن ابي حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابي بريدة عن ابيه بريدة قال المارح ما عدا ما روي في باب تشيئة
فصنع به قال صنعوا به ما صنعوا بموتهم من الضل والكفن والخطوط والصلاة عليه واما صلوة عليه الصلاة والسلام
على الغامدية فاخرجه الستة البخاري من حديث عمران بن الحصين وقامه في فتح القدير **وغير المحصن** **يجلد مائة**
الزاني **ح** لقوله تعالى الزانية والزاني فاملدوا كل واحد منهما مائة جلدة الا انه استخفى في حق المحصن فتقريباً غير معموله
ولكن في تعيين الناصح القطع بوجوب النسي على من فعله فيكون من نصح الكتاب بالستة القطعية **ونصفها** **ان المائة للغير**
الزاني لا يجلد خمسين سوطاً لقوله تعالى ان اثنين بغا حنيفة فظلموهن نصفاً على المحصن من العذاب والمعاد الجلاء لان
الرجم لا يتصف فاذا ثبت التصف في الامام لوجود الرق ثبت في العبد دالة وما في التبيين من ان العبد دخلوا في اللعن
وانه لا يتقلب بخلافه في الاصول من ان الزكوة لا تتبع الا اناس حتى لو قال اسوف على بناتي لا يدخل الذكور بخلاف اسوف على
بناتي حيث يدخل الذكور والانات فان قلت ظاهر هذه الآية الشريفة يشك لان ما على المحصنات الرجم لا الجلاء
فيكون ان يكون عليهن نصف الرجوع وهو لا يتصف قلت انما يشك هذا لان لو كان المراد بالمحصن هنا هو المحصن في باب
الرجم وليس هو المحصن بمراد وانما المراد بالمحصنات هنا الحرائك كفر به ايضا وغيره عليه فلا اشتكال في صلواته
اعلم فائدة ذهب ابن عباس وجاعة رضي الله عنهم الى ان لا يجلدون الا اذا تزوجوا لقوله تعالى فاذا احصن فان
نبا حنيفة فظلموهن نصفاً على المحصنات من العذاب ومن احصن تزوج ومن لم يتزوج منهن اذ لم يتزوج منهن لاجب عليهن
لحد وهذا يحتاج الى الجواب والجواب عنه ان ذلك انما ياتي على قرينة من ضم الهمزة من احصن واما على قرينة من فتح
الهمزة فعناه اسنن وهذا قول اكثر من وعلى القرينة الاخرى فلا حجة في الآية لانه اذا وجب عليهم الحد فوضع الاحصان دون

فاذا اتفق الحد لم يشره تنصيره في
القفا وهي دارية فكان البداية في
معنى الشئ الذي لم يرد منه العدم
لا انه جعل شرطاً بداهته وهذا في
حقه عليه السلام مستغنى عن عدم
رجحه دليلاً على سقوط الحد اذا لم
يبدأ فف

الرجم

الرجم بالتزويج فلا يجب عليهم الرجم اذا لم يتزوجوا بطريق الاولى والآية تسقط لغير الرجوع عن الارقا وذلك منه
بمعنوم الموافقة **ولا يحرم** **ان العبد سبي** **بغير اذن الامام** لقوله عليه الصلاة والسلام ارج الى الولا وذكر الحدود
منها وكان الحد حق الله تعالى لان المقصود منه اخلا العالم من الفساد ولهذا لا يفسد العبد فيستوفيه من هو نائب
عن الشرع وهو الامام او نائبه بخلاف التزويج لا يحق العبد ولهذا يعز الصبر وحق الشرع موضوع منه فيرد بالحد
لان المولى ان يعز عنه بل اذن الامام لانه حق العبد وهو المالك والمقصود منه التاديب ولهذا يعز الصبر والولاية وتقبل
فيها الشهادة على الشهادة وشهادة السامع الرجال ويصح فيه العفو بسوط **لا عقده** **متوسطا** لان علياً رضي الله عنه
لما اراد ان يقيم الحد كثر ثمرته والمتوسط بين البرج وهو الجرح وغير المولى لا يفضى الاول الى الهلاك وخلو الثاني عن المقصود
وهو التزجاء كذا في الهداية ولو كان الرجل الذي وجب عليه الحد ضعيف الخلق فيجب عليه الهلاك يجلد جلد خفيفاً يجتله
كذا في فتح القدير وذكره في السراجية ثم قال المارون ان رجلاً ضعيفاً زنا فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يوحى عتقال
فيه مائة شراخ فيضرب به مائة والعتقال عتقود الخلل والشرخ شعبة منه وهو بالعين المهملة والثاثلثة كذا
في العرب **وتزج ثيابه** **بغير اذنه** **ان اذنه** **ان لا يستر عورته** لان علياً رضي الله عنه كان يباشر بالتزويج في الحدود ولان التزويج بالغ
في اتصال الامم اليه وهذا الحد مناه على الشدة في الغرب وفي نزاع الزنا كشفت العورة فيتصرفه **وفرق** **الفرق** **على بداهته** **خلا**
راسه **ووجهه** **وفرجه** **وانما يفرق** **الفرق** **على اعضائه** لان الجمع في عضو واحد قد يفضي الى التلف والحد اجزا متعلق وقا
تبقى الاعضاء لقوله عليه الصلاة والسلام الذين امرت بحدائق الوجه والزاكروان الفرج مقلد والراس يجمع الحواس
وكذا الوجه وهو يجمع الحاسن ايضا فلا بد من فوات شئ منها بالفرج وذلك اهلال معنى فلا يشرع حدا وقال ابو يوسف
يجز الراس بسوطا رجماً اليه لقوله صلى الله عليه وسلم من جرح الراس فانه شيطان ناقلاً قال ذلك في سفت القتل
لانه كان من دعاة أهل الحرب محلوفاً وسطر راسه فامر بفرج ذلك الموضع واخبر ان فيه شيطاناً وقال عمر الجلاء
ايك ان تقر الراس والفرج ويؤلم بين الضرب ولا يجوز ان يفرقه في كل يوم بسوطا او سوطين لانه لا يحصل له الايلام
ولو جلد في يوم خبئ متوا اليه ومثله في اليوم الثاني اخره على الاصح ولا يقام الحد عندنا في المسجد لانه لم يومن
ان ينفصل من الجلود نجاسة كذا في الجوهرة **ويجوز** **الرجل قائما في الحدود** **غير محدود** **لقوله** **على رضي الله عنه** **يجز الرجل**
في الحدود **قائماً** **والناس** **قعود** **اولاً** **لان** **مبنى** **اقامة** **الحد** **على** **الشهر** **والقيام** **ابلاغ فيه** **والمراد** **بقوله** **غير محدود** **وان** **يلقى** **على** **الاذن**
ثم **يد** **كيفية** **في** **زنا** **وانما** **قيل** **ان** **يحد** **السوط** **خبر فيه** **الضارب** **فرق** **راسه** **وقيل** **ان** **يحد** **الفرج** **وذلك** **كله** **لا** **يفعل** **لانه**
زيادة **على** **المستحق** **ولا** **ينزع** **ثيابه** **ان** **المرأة** **لان** **في** **تجريد** **ها** **كشفت** **العورة** **الا** **الحد** **والحشوق** **لانها** **منعانة** **وصول** **الام**
لا **الى** **الحسد** **والستر** **حاصل** **لها** **بها** **فلا** **حاجة** **اليها** **فان** **عان** **ليصل** **الام** **الى** **البين** **ونقبت** **بالسنة** **لا** **شر** **على** **رضي الله عنه**
ولا **بها** **عورة** **فلو** **ضربت** **قائمة** **لا** **يومن** **من** **كشفت** **عورتها** **ويبقى** **ثيابه** **عليها** **وتربط** **الثياب** **وتجوز** **لغ** **ثيابه** **عليها**
امراة **كذا** **في** **الجوهرة** **ويجوز** **لها** **في** **الرجم** **لان** **ما** **عز** **لم** **يجزله** **وحصر** **للعامة** **وهو** **بيان** **للجواز** **والا** **فلا** **باس** **بترك** **الفرج**
لان **عليه** **الصلاة** **والسلام** **لم** **يأمر** **بذلك** **والاساس** **غير** **مشرع** **وعز** **في** **الرجوم** **لا** **يجمع** **بين** **جلد** **ورجم** **ولا** **بين** **جلد**
ونفي **الاسنامة** **لانه** **عليه** **الصلاة** **والسلام** **لم** **يجمع** **بين** **الجلد** **والرجم** **ولان** **الجلد** **يعز** **عن** **المقصود** **مع** **الرجم** **لان** **تجزي**
يصل **بالرجم** **اذ** **هو** **في** **المقربة** **اقصا** **ها** **وزجر** **به** **هلا** **كها** **وما** **عدم** **لجمع** **عائبي** **الحد** **والفرج** **وهو** **التقريب**
فلان **اه** **تعالى** **جعل** **الجلد** **كل** **الموجب** **في** **خره** **تعالى** **فاجلدوا** **الحوا** **احد** **رجوعاً** **الى** **حرف** **الزنا** **او** **الى** **كونه** **كل** **المذكور** **واما**
الحديث **وهو** **قوله** **عليه** **الصلاة** **والسلام** **البكر** **بالكر** **جلد مائة** **ونقرب** **عام** **منسوخ** **كشطره** **وهو** **قوله** **التائب**
بالتائب **جلد مائة** **ورجم** **بالحجارة** **وتوقد** **عرف** **طريقه** **في** **محله** **قال** **الا** **اذ** **ارام** **الامام** **مصلحة** **فمنعه** **على** **قد** **ما** **يؤى** **وذلك**
تعزيز **وسياسة** **لانه** **قد** **يفيد** **في** **بعض** **الاصول** **فيكون** **المرام** **في** **الامام** **عليه** **يجل** **التقريب** **المروء** **عن** **بعض** **الصالحين** **رضي الله عنهم**
كذا **في** **الهداية** **وهو** **المراد** **بقول** **صاحب** **الكنز** **ولو** **عزب** **ما** **يؤى** **طريق** **جاز** **وفسر** **التقريب** **في** **النهاية** **بالحسب** **وهو** **من**
واسكن **للفتنة** **من** **تقريب** **ويجوز** **بغير** **رجل** **ولا** **يجل** **حتى** **يبر** **لان** **الاتان** **مستحق** **في** **الرجم** **فلا** **يمنع** **بسبب** **المرض** **في**
الجلد **غير** **مستحق** **وهو** **في** **حالة** **المرض** **يفض** **الى** **الهلاك** **ولهذا** **لا** **يقتل** **المقطع** **عند** **الشدة** **الحرو** **والبرد** **واستثنى** **في** **البرد** **عن**
الظهي **لان** **ان** **يكون** **من** **بعض** **واقع** **الياس** **عن** **بريه** **في** **يؤى** **يقام** **عليه** **انتم** **على** **الحامل** **بعد** **وضعها** **لا** **قبلها** **اصلا**
لان **يخالف** **الهلاك** **على** **الولد** **وامه** **حرمة** **الامر** **وان** **كان** **من** **الزنا** **العدم** **لجناية** **منه** **كذا** **قالوا** **ان** **قلت** **يشك** **على** **هذا** **قول**
سليمان **عليه** **وسلم** **ولر** **الزنا** **الثلاثة** **وهو** **لم** **يؤى** **كذا** **قلت** **اجيب** **عنه** **من** **وجه** **احدها** **انه** **لا** **يخلق** **من** **ما** **يؤى**

روي الالهاف في تبيينه من ان سجد
دابة عباس فان الزبير من فوقها
ومن فوقها رجع الى الالهاف واليه
والصدقات والجملات والى فتح

فاذا امر من الغاية فلا يشرع في
لو تكررت شخصاً ما يوجب الحد
بعد واحد لعدم الغاية في الباقي لان
المقصود وهو جرحه فيؤى جرحه
محصل بالاولى زلي

لاننا لنداء والفرام يكون كفاية لانه
جدا بالقرينة كفى

بحر من كان من ابيه لا يملكه لم يخلت من ما يحرم والمراد الشرا لم يدين لا لانه الذم فيه انه والثاني روى الامام احمد في
عن عاتبة رضي الله عنها ان الله صلى الله عليه وسلم قال ولد الزنا ثلثة اقسام اولها رجل يعمل ابوه على هذا يزور الاشكال وانما كان
اخرها لانه فعل الخبيث واسلمه حين **فان كان حدها الرجح رجت حين وضعت** لان التأخير لاجل الولد وقد افضل روى
ابو حنيفة ان الرجح يوزن ان يستغنى ولها عنها اذ لم يكن احد يقوم به بربته لان في التأخير صيانة الولد عن الصياغ
وقد روى انه عليه الصلاة والسلام قال للغامرية بعد ما وضعت ارضي حتى يستغنى ولولا وظاهر الخبر ان هذه الرواية
هي الذهب فانه اقترع عليها **وان كان الحد الفاسد** لان الفاسد نوع من فساد الرضا بالبر وهل يحبس اذا كانت
حاملة قال في الهداية ثم الجلي تحبس الى ان تلد لان كان الحد ثانيا بالنية كذا في نفوس بطلاق الاقرار سوال قدفت الزانية
في الزكوى الزاني واشرت السارقة في الذكر على السارق حيث قال تعالى الزانية والزاني وقال تعالى والسارق والسارقة
وجوابه ان السرقه يفعل بالقوة والرجل اقوى من المرأة والزنا يفعل بالشهوة والمرأة اكثر شهوة والمرأة اذ للرجل الى
بنفسه منه ولهذا لو اجتمع جماعة على امرأة لم يقدروا عليها الا بمراها فان قيل لم قطع يد السارق دون غيرها قيل انها
باعتت فقطعت فان قيل هلا قطع ذكر الزاني لانه باشر الزنا فقل لان فيه النسل ولان الماسرة في الزنا تقع ايضا بغير الذكر
واللذة تحصل لجميع البدن فناسب ان ينفق الضرب على البدن لئلا يشقة كاللذة وقال كسابورس انما قطع
يد السارق لانها اخلت المال الذي هو يد العترة وماه فقد اخذ يد انسان فخذ وايده **ولحصان الرجح الحرية والتكليف**
والاسلاو الوطى بنكاح صحيح وهما بصفة الاحصان ولا يجب بقا النكاح بقاينه اى لقا الاحصان حتى لو تزوج في عهده
مرة بنكاح صحيح ودخل بها ثم زال النكاح وبقي مجراو في يجب عليه الرجح ذكره ملا خسر في ترجمه فلا يكون المصباح
لانه غير ممكن نفسه من النكاح الصحيح الفنى عن الزنا ولا الصبر المجنون لعدم اهلية العقوبة والتكليف بشرط كون الفعل
زنا وانما حمل بشرط الاحصان لاجل قوله وهما بصفة الاحصان والافعل الصبر المجنون ليس بزنا اصلا ولا الكاخر للثبوت
من انزل بانه قليل محصن ورجعه عليه الصلاة والسلام اليهوديين انما كان يحكم التوراة وقيل نزول ايه الجلد ثم نسخ
ولا من لم يتزوج لعدم تكمينه من الوطى الحلال ولان من تزوج ولم يدخل بها الحديث الثيب بالثيب والثابتة لا تكون بغير
دخول والله لم يستغن عن الزنا والوصول الى الابح المستغنى او قدورها ولا يشترط الاثر الى الفل لانه مشغع وللمن دخل
بغير المحصنة كن دخل بذيبة او امة او صغيرة او مجنونة لوجود الفقرة عن النكاح هو لا لعدم تكامل النعمة ولا من دخل
بامراة محصنة ولم يكن محصنا وصار محصنا وقت الزنا لما ذكرنا من التكامل النعمة ولو زال الاحصان بعد ثبوته بالجنس
او العتة يعود محصنا اذا افاق وعندنا يوسف لا يعود حتى يدخل بامراة بعد الافاقة وفي فتاوى قارر الهداية
اذا سرق الذي وزنا ثم اسلم ان ثبت ذلك عليه باقراره او بشهادة المسلمين لا بد راضه الحد وان ثبت بشهادة اهل
واسلم لا يقيم عليه وسقط عنه وفي الحاور القدرى وان شهد عليه اربعة بالزنا فانكر الاحصان وله امرأة فزولت
منه فانه يرجع وان لم يكن ولدت منه وشهد بالاحصان رجلان او رجل وامراةان رجح انهم قلت وقد نظم بعض
شيوخ الاحصان فتا شوط الاحصان اثنتي عشرة فخرها على النضر مستغنىها بلوغ وعقل وحرية ورابعها كونه مسلما
وعقد صحيح ووطى مباح متى اقبل بشرط فلا يرجعها قوله وهما بصفة الاحصان بعنى عند دخوله بها حتى ان للمرجع
اذا كان بينهما وطى بنكاح صحيح حال الرق ثم عتقا لم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا الكران تزوج امة او صغيرة او
مجنونة او وطىها وكذا المسلم اذا تزوج كتابية ووطىها وكذا اذا كان الزوج موصوفا باحدى هذه الصفات
وكانت عاقلة بالغة مسلمة بان اسلمت قبل ان يطىها الزوج ثم وطىها الحافر قبل ان يفارق بينها فانها لا تكون محصنة
بهذه الشروط ويجب ان تعلم ان حصول الوطى بنكاح صحيح بشرط حصول صفة الاحصان ولا يجب بقاؤه لبقا الا
حصان كما تقدم تقريره وتخبر به وانما فيه باحصان الرجح اضطرار من احصان المقدوف فانه هناك عبارة عن اجتماع
خمس شرائط لا غير وهي البلوغ والقول والاسلام والحرية والعفة عن فعل الزنا ويتقص عن احصان الرجح بشيئين
النكاح والدخول ويثبت الاحصان بشهادة رجل وامراةين كما تقدم وبالشهادة على الشهادة على الاثوال
وقال في لا يثبت بينها النكاح لانها شهادة ثبت بها القتل قلنا القتل يثبت بالزنا فانما الاحصان انما هو سب فيه
فلو ثبت اعتبارا لذكره فيه كما يجب في الزنا لوجب اعتبار العدد الذي ثبتت الزنا وهذا لم يقبل به احد ولان الاحصان
هو النكاح والبلوغ والعقل والاسلام والدخول وظاهر من هذه الاشياء يثبت بشهادة السامع الرجال عند الا
فردا فكذا عند الاجتماع كذا في الجوهره وفي الحاور اذا اجتمعت الحدود بان قذف وشرب وسرق وزنى وهو محصن

رواها لغيره واخصنا احد الزوجين
شغل في احصان صاحبه واحصان
الزنا يثبت بشرط في احصان صاحبه
بل يحد كل واحد منهما حد نفسه ان
كان محصنا يرجع وان كان غير محصن
يحد الا تنق

يبدأ الحد القذف ويحبس حتى يبرأ ثم الامام غير في الدابة بعد السرقه لو حد الزنا ويخرج الشرب عنهما وان كان مع الحلال
قتل ايضا ضرب للقذف وضرب للسرقه ثم يقتل ويسقط ما سوى ذلك هذا باب **في بيان احكام الوطى الذي يجب**
الحد والذين لا يوجبونه فكم المصنف حقيقة الزنا وهو الذي يوجب الحد وكيفية اثباته ثم شرع في بيان تفاصيله ثم
برايان الشبهة وهي ما يشبه الثابت وليس بثابت ويبيّن انها ثلاثة انواع شبهة في الحد وشبهة في العمل وشبهة
في العقد قال الامام الاسيحي في الاصل انه مقادير شبهة واقام اليه عليها سقط الحد بغير الدعي يسقط ايضا الا
الاكراه حاصة لا يسقط الحد حتى يبيّن اليه على الاكراه استمر وهو دارية للحد لقوله عليه الصلاة والسلام ادروا
الحدود بالشبهات ما استطعتم هذا حيث تلقته الامة بالقبول وانما اختلفوا في ثبوت الشبهة وصورها فوجب
الى تحريمها وتوقيعها لما تحريمها فافاد بقوله الشبهة ما يشبه الثابت وليس في نفس الامر ثابت وامامنا
تقديمها فافاد بقوله وهو ان الشبهة ثلاثة انواع شبهة في الحد وشبهة في العمل وشبهة في العقد فان ادعا
اي انها دعي الشبهة وبرهن قبل برهان وسقط الحد وكذا يسقط الحد بمجرد ادعوا الاكراه فلا بد من البرهان
لانه دعوى يفعل الغيبة فلا بد من ثبوته وقد تقدم نقله عن الامام الاسيحي في احد بلازم شبهة الحد ونسب
بشبهة حكمية وهي تثبت في الحد بقيام دليل نافي للحرية ذاتا اى اذا نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون
منافيا للحرية ولا يتوقف على طعن الجان واعتقاده فلم يجد الجاني بهذه الشبهة وان ظن حرته كوطى امة ولله
وولو وله وان كان له حيا ذكره في فتح القدير فان الدليل النافي للحرية فيه قوله صلى الله عليه وسلم انت وكل
لا يملك وامامنا في الكنايات فان الدليل فيه قوله بعض الصحابة ان الكنايات راجع ومقتدة الكنايات **وبالبيع البينة**
والزوج المهور ان الزنا جعلها صداقا للمراة تزوجها قبل تسليمها اى تسليم الاولى الى المشتري والثانية الى الزوجة فان كون
البينة في بيع البائع يثبتها وهلك انتفى البيع دليل الملك في الاول وكون المهر صلة غير مقاب مال دليل عدم زوال الملك في الثانية
فيل تسليمها ووطى الشريك الحارمة المشتركة اى ووطى احد الشريكين للمراة المشتركة فان الملك في الحارمة المشتركة دليل جواز الوطى
وجارية مطانة وعنده المادون له وعليه دين يحيط بالمال ورفقته وطى جارية من الصنعة بعد الاحراز او قبله
وهذا ظاهر لان ما ذكره ملا خسر ومن كونهما سمة مواضع ليس بصحيح لان ظاهر كلامه يفيد الحر لانه قد ادعى مقام البيان
وشبهة الفعل ان ظن حله اى لا يثبت في الفعل بشرط ان يظن الوطى حلالا كوطى امة ابوه فاذا اتصال الامان بين المهور وال
والفردى يبيد الظن ان لا بين ولاية وطى جارية الاب كافي المكسر ومقتدة الثلاث لان حرمتها تقطوع به فلم يتوفاها الا بعض
الاحكام كالنفقة والسكنى والنزع من الزوج وثوب وحرمة احتها واربع سواها وعدم قبول شهادة كل منها لصاحبه فحصل
الاشتباه لذلك فاوردت شبهة ظن الحلال لانه في موضع الاشتباه فيقتل بطلان في الثلاثا تنظم كلامه ما اذا كان او ضمنه جلة او
مفرقة ولا اعتبار بخلاف من انكر وقوع الجملة لكونه مخالفا للقطعي كذا ذكره الشارحون وفيه نظر يذكر في شرح الهداية وامة
امراته فان غنى الزوج بالزوجته المستقار من قوله تعالى وصورها صاعا لافا غنى لى مال خديجة رضي الله عنها قد يورث شبهة
ان مال الزوجة طام الزوج وامة سيد فان احتياج السيد الى اموال المولى اذ ليس لهم مال يتقنون به مع كمال الانسباط فاذا ظن
الوطى من هذا القيل يميز لان وطى الجارية من قبيل الاستقار فيشبهه عليه الحلال والاشتباه في محله معذور فيه **والمرهون**
المرهونة في رواية كتاب الحدود فاذا قال المرهون علم انها حرام ووطىها فيه روايتان في رواية كتاب الرهن لا حد عليه
وهو النوع الاول وفي رواية كتاب الحدود يجب الحد في الهداية وهو الصحيح ونسبه الشارحون وفي تبين الكثر وهو
المختار وان الاستيفان عينها لا يتصور انما يتصور من ما يتصور فيكون الوطى حاصلا في محل الاستيفان لكن لما كان الاستيفان سببا للملك
لما في الجملة وملك المال سبب الملك للنفقة في الجملة حصل الاشتباه بخلاف المستأجرة وجارية الميت واذا وطىها الغريم لان
الاجارة لا تشترط النعمة وكذلك الغريم لا يملك عين التركة وانما يستوفي حقه من الثمن ولو تلفت بالمعين لما جاز بيعها الا
بأذنه كالرهن والحاصل انه اذا ظن الحلال فاحص عليه بانتقال الروايتين والخلاف فيها اذ علم الحرمة والصحيح وجوبه لكن
ذكر في الغريم الى الاضاح رواية ثالثة انه يجب الحد وان قال ظنت انها حلال فان ظنه لا يعتبر قياسا على وطى الغريم
جارية الميت وهذه الرواية مخالفة لساعة الروايات كالحق في فتح القدير وفي الهداية ان المستعير للرهن في هذا بمنزلة الرهن
ومقتدة الطلاق على لان حرمتها ثابتة بالاجماع فصارت كالملقة ثلاثا كذا ذكره الشارحون قال شيخنا رحمه الله
ومرادهم الطلاق على ما لا يغير لفظ المتع اما اذا كان بلفظ الخلع ففيه الاختلاف والمهاية رضي الله عنهم اختلفوا فيه قال
لكن في النكاح ولو خالها او طلقها على ما لا يغير لفظ المتع في العدة ذكره الكرخ انه ينبغي ان يكون الحكم فيه كالحكم في المطلقة ثلاثا

وان لم تكن له ولاية فكذلك مال ابنته ابنة
خاله فيام ابنة تقع

لأنه كذا في الحاشية وفي القصة معلما بعلامة ثم يبين أن يصح رجوعه عن الاقرار بالانكار أو بالبراءة إذا
جاءه بعد اقراره في الروضة لوجدها مرة وعانقها وقتها أوجبا معها دون الفرج حتى انزل عليه العزير كذا في الخلاصة و
فيها الزاني إذا حلف بحسب السارق إذا قطع بحسب الزانية على نفسه أما السرقه فنجاسة على الغير من وجه فحازان
بحسب التهم وفي الجوهر والاستنصار وفيه التفسير لو لم يكن امرأته أو أمته من العتق بذكر فأنزل ثلثه مكره ولا شيء عليه
انتهى **والله اعلم** بالمراد به الامام الأعظم الذي ليس فوقه امام **يوضح بانفسار الاموال ولا يجوز** الرضا والشرب والعزير
والسرقه لأن المحقق انه تعالى وهو المطلق باقامته ونزول اقامته على نفسه لأن اقامته بطريق النكاح والمهر ولا يفعل
ذلك احد بنفسه ولا ولاية لاحد عليه ليستوفيه وفايدة الايجاب الاستيفاء إذا انقضى لم يجب بخلاف حقوق الصداك
لصحة ضمان المتلفات لأن حق استيفائها لمن له الحق فيكون الامام فيه كغيره وان احتاج إلى المنفعة فان المسلمون متعنه
فيقدرهم على الاستيفاء فكان الوجوب مفيدا والمقتضى حق العتق من حق الشرع فكان كيفية الحدود وبهذا يعلم انه
يجوز استيفاء القصاص بدون قضا القاضي والقضا للمكاتب والولى من استيفائه لأنه من شرط قاله الحال في فتح القدير **كذلك**
امير الملة فإنه عليه للرأى بالامام فان قلت ما مانع من أن يولي غيره الحكم فيه بآييت عنده كافي الاموال فإذا صحت هذه
الاستنباط فوجب عليه حق الصداق استوفاه الصداق وحققه استوفاه ذلك الباب قلت قال بعض أهل الكمال لا يخص
منه الا إذا اذاع ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا يتقبلوا منه الا بعد ذلك
واسه اعلم هذا **باب في بيان احكام الشهادة على الزنا والرجوع عنها** قد تقدم في الحديث ثبت بالبرهان والافراد
وقد تقدم كيفية الثبوت بالاقرار لأن وجود ما ثبت بالبرهان بالنسبة إلى ما ثبت بالاقرار انزاد رخص في شروطه لا
المقتضى لانعدامه وهو ان يرى الشهود ذكر الرجل في فرجها كالميل في الكلمة وايضا لم يثبت قط الزنا عند رسول الله صلى الله
عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان وعلى باليمين لأنهم كلهم لم يجدوا الا بالاقرار كما ذكر ذلك بعض أهل التحقيق فقدم ما يكثر
وجوده وما كان الثبوت به عنده عليه الصلاة والسلام وعند الصحابة رضي الله عنهم تبعها صاحب الهداية **شهدوا**
بسبب حد متقدم بلا عذر لم تقبل فعلم إذا شهد الشهود بسبب حد وهو الزنا مثلا متقدم لم ينعهم عن اقامته بعدهم
عن الامام لم تقبل بشهادتهم لأن الشاهد في الحدود مخير بين الحسنيين إذا الشهادة والتستر فالتأخير ان كان الاختيار
الستر فالأقزام على الاداء بعد لیس وفي باطنه من حذر او عداوة حركته فيهم فيها والاصار فاسقا اما الخلاف **الاقرار** كما
سابق **الرجوع** خاصة لأن الدعوى فيه شرط فيجعل تأخيرهم على انقضاء الدعوى فلا يوجب تقسيمهم وفي الهداية
قال بشهدوا بجرأ اخره وفيه شاهد فأنهم لما يشهدون بسبب الحد والحدود صفة له في الحقيقة وفي ثم عدنا
عن عبارته إلى هذه العبارة وأن كان يمكن تصحيح عبارة الهداية بأن يجعل متقدم مسند إلى سبب مضر بتدريسه متقدم
بعبية وهو الزنا مثلا كما نبه عليه بعض شراحها قال في الهداية وغيرها الاصل ان الحدود الخاصة حق الله تعالى تبطل
بالتقدم خلا للخاص ولا يخفى ان في العبارة تساها شهرة فان الذي يبطل بالتقدم الشهادة باسماها ثم لا يجب على
الامام من الاصل لعدم الوجوب وكما يمنع التقدم الشهادة كذا يمنع الاقامة بعد القضاء حتى لو هرب بعد ما خرج بعض الحدود ثم اخذ
بعدها تقدم الزمان لا يقيم عليه لأن الاصل من القضاء في باب الحدود فلا بد من قيام الشهادة حال الاستيفاء وبما تقدم لم يثبت
الشهادة فلا يصح هذا القضاء الذي هو الاستيفاء خلا للزنا وفوقه الاقامة الثلاثه فان قلت التقدم انما يبطل في ابتدا
الاداء التهمة وقروصبت الشهادة بلا تقام ووقعت صحيحة فالتقدم لا يوجب تقدم السبب بل ان كان من الشهود لا يبطل
الواقع صحيحة قلت يمكن ان يجاب عنه بان ردها انبطل بالتقدم فلم يلبثت إلى التهمة الا بغير وجودها في كل فرد وكذا فهم
من تقرير النكاح وفيه كلام لأنه إذا انبطل بالتقدم يجب كونه انبطل بتقدم عن قرآن من الشاهدين والا فموضوع والسامع
ويبين السارق ان المناع **السروق** يعني إذا شهد شهود السرقه بعد التقدم لا يجد السارق ويضمن ما سرق لأن التقدم
لا يرفع عنه حلف الصبر وانما لم يرفع التقدم لأن الدعوى شرط في حقوق العباد فتأخير الشاهد لتأخير الدعوى لا يرفع فيه
تقسيم ولا تهمة ولذا لم يبطل حق القذف بالتقدم وان كان الغالب حق الله تعالى على الاصل لتوقفه على الدعوى كما قالوا
وفيه كلام لأنه إذا اتفق كل من القسفت والتهمة وجب ان يقتل الشهادة على الجواز الذي هو القطع ايضا الزنا مانع من قبولها
ويمن ان يجاب عنه بما قاله الحال نقل عن قاضي خان من انها لا تقبل في السرقه بعد التقدم لا التهمة في الشهود لأن الدعوى شرط القبول
بالخل في الدعوى فان صاحب المال كان مخيرا في الانتدائها إذا اخبر فقد اختار السرقه فلم يبق له حق دعوى السرقه والمجرب
بقي له حق الدعوى المال فقط بقصر المال دون القطع كما لو شهد رجل وامرأتا وامرأتان على السرقه بقصر المال دون القطع

انتهى

انتهى ولو اقر به امر بالمعصية المتقدمة حلا فتقاء التهمة المحذور والمراق إلى الشرب كالمسيان مقصور وتقاضاه من الشرب بزوال
الرجوع إلى المعصية **ولغيره** بعض شهر هو الاصل منقول ذلك عن سعد بن سعد وهو مروي عنهما ايضا ولو شهدوا بربا
متقدم حد الشهادة **عند البعض** قيل لا هكذا ذكر في الحاشية شهدوا على زناه بغيره حد وعلى سرقه من غايب لا لأن الدعوى
تتقدم بالعبية وهي شرط في السرقه لا في الزنا كما سمي في اقرار الزنا بجهولة حد وان شهدوا عليه بذلك لا احتمال انها امرأته
او امته بل هو الظاهر بخلاف الاقرار أنه لا يخفى عليه امرأته او امته ولا اعتبار لاحتمال امته بالميراث وهو لا يعرفها وانه
تأبى في المعروفة كالمجهولة واعتباره يعود إلى انسداد باب الحدود وفي الحقيقة لا عن كافي الحاكم الشهيد وان قال اليهود
عليه ان التي رواها هي ليست لي امرأة ولا يجادلهم لم يجدوا فيه الا انه لا ينعهم عن اقامته ابنته او مكوبة نكاحا فاسدا
انتهى وفي الحاشية لو قال الذي يبرأ من امرأته قالوا بطلان فانه لا يجد الرجل ولا الشهود انتم **كأختلافهم في طوعها**
او في البلد ولو على كل زنا أربعة بيان المسئلة في احدى الامور باختلاف الشهود في طوع المرأة فشهد اثنان انه استكرها
واثنان انها طابعت وعنه وعدم وجوب المهر عليها قول الامام وقال الجرح الرجل خاصة لا تقاضهم على الموجب للمهر عليه و
انفراد الجرحيين بزيادة حنانية وهو الاكره بخلاف جانيها لان طوعها شرط لتحقيق الموجب في حقها ولم يثبت **الاختلاف**
ولما اختلف الشهود عليه لان فعل الزنا فعل واحد يقوم بها وان شاهدها الطواغمة صار اقرارا فدين لها ولما يسقط
للعونها بشهادة شاهدها لا كراهة لان زناها مكرهة يسقط احصائها فصارا خصصت في ذلك الثانية لو اختلفوا في البلد
الزنا وضع فيه الزنا فخرجت وجهان احدهما ان يشهد اثنان انه زنى بها بالكوفة واثنان انه زنى بها بالبرق فلا حد عليها لان
المشهود به فعل الزنا وقد اختلف باختلاف المكان ولم يتم على كل واحد منها نصاب الشهادة ولا يجوز الشهادة وظلما
لغير لشبهة الاتحاد ونظر الاتحاد الصورة والمرأة وثانيهما ان يتم النصاب الشهادة بالزنا في كل بلد وهو على وجهين
احدهما ان يذكر رادقا واحدا مع تباعد المكانين كما اذا شهد أربعة انه زنى بها بالبرق وقت طلوع الشمس في اليوم الثاني
من الشهر الثاني من السنة الثانية واربعه انه زنى بها بالكوفة في الوقت المذكور بعينه وفي هذا الاحد عليها وهو المراد
بقوله ولو على كل زنا أربعة لثبوتها بكتب احدها لان الشخص الواحد لا يكون في ساعة واحدة في مكانين متباعدين ولا يعرف
الصادق من الكاذب فيمن القاضي عن الحكم بها له للتعارض وتهمة الكذب ولا يجوز الشهود ايضا لان كل واحد منهما ثم به
نصاب الشهادة واحصل الصدق ثانيهما ان يتعاقب المكانين مع اتحاد الوقت فتجوز شهادتهم لأنه يصح كون الامر من فيها
في ذلك الوقت لان طلوع الشمس يقال الوقت متدا اعرضا الا ان يحصر ان ظهورها من الاعف ويجوز استقرار الفعل
كثافي فتح القدير وفي الجرح ذكر الحاكم في كافيها اذا شهد أربعة على رجل بالزنا فاختلفوا في المراتب بها او في الوقت بطلت
شهادتهم لان يكون اختلافهم في مكانين متقاربين من بيت او عزيرت فقام الحد استحضانا **لو اختلفوا في بيت واحد**
صغير جدا المراد بالرجل والمرأة لم اختلفوا في مكان الزنا من بيت واحد كما اذا شهدوا اثنان انه زنا بها في زواية منه واثنان
انه زنى بها في زواية اخرى منه وهذا استحسان والقياس انه لا يجب لاختلاف المكان حقيقة وجه الاستحسان ان التوفيق
يمكن بان يكون ابتدا الفعل في زواية والا انتها في اخرى بالاصطحاب والمركبة اولان الواقع في وسط البيت وهو معتبر
بالصغير لان الكثير كالدار ولما اختلفوا في دارين لا حد كالبلدين والحاصل ان الاختلاف في المكان مانع لقبولها الا اذا امكن
التوفيق لان يكون صغيرا وقيد الاختلاف بما ذكر لا أنهم لو اختلفوا في طولها وقصرها او سننها ووزنها او في ثيابها
فانه لا يمنع لان التوقيت كذا في الجرحان قلت يشكك على هذا مذهب الامام فيها اذا اختلفوا في الاكره والطوعة فان التوفيق
فيه يمكن بان يكون ابتدا الفعل كرها وانتهاه طواعية قلت قال في الثاني يمكن ان يجاب عنه بان ابتدا الفعل اذا كان عن
الاكره لا يوجب الحد فبالنظر إلى ابتدا الايجاب وبالنظر إلى الانتها يجب فلا يجب بالمشكك وهنا بالنظر إلى الروايتين يجب فافترقا
ولو شهدوا على زناها وهي بكر وهم فسقة او شهدوا على شهادة أربعة فان شهد الاصول لم يجز احد بيان ثلاث
مسائل لاحد منها الاول لو شهدوا على رجل انه زنى بفلانة فوجبت ثلاثة بكر يقول النساء ان الزنا لا يتحقق مع بقا البكره
فلا حد عليها لظهور الكذب ولا على الشهود لأن سقوطه بقول النساء وشهادتهن حجة في استقاط الحد وليس حجة في
ايجابه وفي كلام المحقق إشارة إلى انهم لو شهدوا على رجل زنى بالزنا فوجدوا في اوشهوا اصلها بالزنا فوجدت رتقاء
او قرأ فانه لا حد لاحد ولا زناه ويقبل في ذلك قول امرأة واحدة وكذا في الرقت والقرن وكل ما يميل بقول النساء في البحر
مغربي كافي الحاكم الشهيد الثانية لو شهد أربعة فسقة بالزنا لا يشترط العدالة في ثبوت الزنا فلا حد ولا حد على الشهود
لان القاضي من اهل الاصول والقول وان كان في ايه نوع قصور لتهمة التمسك لهذا الوقت القاضي بشهادته ينفذ عندنا فيثبت

انتهى

بشهادتهم بشبهة الزنا سقط الحد عنهم الثالثة لو شهدوا على شهادة اربعة فلان الشهادة على الشهادة لا يجوز في الحدود
ولا فيها من زيادة الشبهة لان احتمال الكذب فيها في موضعين في شهادة الاصول وفي شهادة الفروع لان الحكمي للحدوث
يكون قاذفا كذا الاصول الاصول بالاولى فاذا شهد الفروع وردت شهادتهم ثم جاءت الاصول بعد ذلك وشهدوا على فيه
معانته ذلك الزنا بعينه لم تقبل شهادتهم ولم يحدوا ايضا وهو المراد بقوله وان شهدوا الاصول لم يحدوا لان شهادة الا
صول قد ردت من جهة يرد شهادة الفروع في حد الزنا لانه لو ردت شهادة الفروع في الاصول فان شهادة الاصول بعد
مقبولة لثبوت الملاحع الشبهة دون الحدود لو ردت الشهادة الاصول لم تقبل شهادة الاصول والفروع بعد ابدان في كل شيء
ان ردت لمدام الاهلية كالعبد والكفار قبل شهادتهم في تلك الحادثة بعد العتق والاسلام لزوال المانع كذا في شرح الكنت
لنيل **ولو شهدوا بالزنا وهم عيان** او لم يخالوا انهم عيان **او محرومون في قذف او ثلاثة او اربعة او اربعة او اربعة**
ووجدوا اربعة كذا بعد اقامة حدوا ان الشهود لا يشهدون عليه وهو جواب لقوله ولو شهدوا وانما خصوا بالحد عنهم
لعدم اهلية الشهادة فيهم او عدم النصاب فلا يثبت الزنا ويحب الحد كلهم قذفه **وارش جلد** هو ان يشهد الشهود
بزنا والرائع غير محصن فجلد يخرج ثم ظهر احدهم عبدا او محروما في قذف فارتش الجلد هو رده عنه خلافا لما **ودية رجمه** ان
رجم بان كان محصنا خرج بالشهادة ثم ظهر احدهم عبدا او محروما في قذف وكفه فدية الرجم **في بيت المال** وهذا عند
حنيفة رضي الله عنه وقال ارسى القرب ايضا في بيت المال وعنه اذا كان جرحا ذكرنا وعلى هذا الخلاف اذ امان من
الضرب وعلى هذا اذ ارجع الشهود لا يضمن عذره وهما يضمنون له ان الواجب بشهادتهم مطلق الضرب اذا احتراز
عن الجرح خارج عن الواسع فينظم الجرح وغيره قبضا فان الى شهادتهم فيضمنون بالحد بالرجوع وعند علم الجرح
يجب في بيت المال لانه ينقل من الجلد الى القاض وهو عامل للسلبين فكتب الغرامة في الملم وصار كالرجم والقصاص
وكفي حنيفة ان الواجب هو الجلد وهو ضرب مولى غير جرح ولا مملوك ولا يقع جرحا ظاهرا الا المعنى الضارب و
وهو قلة هدايته فاقتصر عليه الا انه لا يجب الضمان عليه في الصحيح كذا يجمع القاسم عن الاقامة تخافة الغرامة **ويحد**
حد القذف من رجم من الاربعة بحد الرجم فقط لا غيره خلافا للفرق واستار الى انه لو كان حده الجلد بشهادتهم ثم رجع
واحد منهم فانه يحد الرابع بالاول وهو متفق والى انه لو رجع الكل حدوا وعزموا الدية والى انه لو شهد على رجل اربعة
اخرين بالزنا بغيرها ورجع الفريقتان فانهم يضمنون الدية اجماعا ويجزون القذف عندها وقال محمد لا يجزون وغيره
ربع الدية خلافا للشافعي **قبله** من رجع منهم قبل الرجم حدوا ارجع الشهود حدوا القذف لان كلامهم قذف في الاصل
وانما يصير شهادتهم قبضا لاقصا به فاذا لم يتصل به بقي قذفا فيحدون **ولا رجم** ارجع الرجم وقال محمد حد الرابع
خاصة لان الشهادة تأكدت بالقصاص فلا تنسخ الا في حق الرابع كذا ارجع بعد الاضام ولها ان الامساك القصاص كما اذا
رجع واحد منهم قبل القضا ولهذا يستغنى عن المستوفى في قوله قبله فاشرا اذا كان قبل القضا او بعده وظلوا بما
هو فيها بعد القضا واما قبل القضا فيجوز الكل عند الثلاثة خلافا للفرق فانه قال يحد الرابع خاصة لانه لا يصدق على غيره
ولان كلامهم قذف في الاصل وانما يصير شهادته بالاقصا القضا به فان لم يتصل بقي قذفا فيحدون **ولا رجم** على خاص
اعلموا رجع احدهم لثبته لا يثبت عليه لانه في شهادته كل الحد الحق وهو شهادة الاربعة وسئل قوله لاشي عليه الحد والعزم وما اذا
كان قبل القضا او بعده فاذا انه لا يثبت على الاربعة بالاول وحاصله انه لا يثبت على الكل وكانه لم يرجع احد فان **رجع حد او غير**
رجع الدية اما الحد فلا تنسخ القضا بالرجوع في حقه واما الغرامة فلانه بقي من يثبت الشهادة ثلاثة اربعة الحق و
العتق يضمن بقي على ما عرف لما فاد بقوله غرا ان المسئلة بعد الرجم لانه لو كان قبله فلا غرامة وانما الزم الاول بالرجوع الثاني
لانه وجوده موجب للحد والضمان وهو قذفه واقتلاده بشهادته وانما امتنع الوجوب لما منع وهو يضمن بقدم ما
بالحق فاذا زال المانع يرجع الثاني ظهر الوجوب واذا رجع الثالث ضمن ربع الدية وكذا الثاني والاول اذا رجع الخمس
ضمنوا الدية اجماعا كذا في الحدود القديس **من الرجم ان** **ظهروا عبيدا وكفارا** يعني ضمن المكون برجمه
عن التركيبة دية الرجم ان ظهر الشهود انهم ليسوا اهلا للشهادة عند حنيفة وقالوا هي على بيت المال لانهم انشأوا على
خير ايضا راجا اذا انشأوا على المشهود عليه خبر ان شهدوا باحصانه وله ان الشهادة انما يصير حجة وعاملة وبالتركية
فلمات التركيبة في معنى علة العلة قبضا الحكم اليها بخلاف شهود الاحصان لانه محض الشرط فيكونا يكونهم رجعا بان قالوا
تعدنا الكذب مع علمنا بانهم ليسوا احرارا لانهم لو ثبتوا على تركهم ولم يرجعوا وقالوا اخطانا لم يضمنوا بالاجماع لانهم
اخطاوا فيما عملوا العامة السلبين فصاروا كالفاجر واذا بالركن انهم اخبروا بحرية الشهود واسلامهم وعدايتهم يكون

تركية

تركية سواء كان بلفظ الشهادة او بلفظ الاخبار لانهم لو اخبروا بانهم عدول لم يضمنوا اتفاقا لانها ليست
تركية والقاضي حيث اخطأ حيث اخطأ بهذا القدر وقيد بالركن لانه لا ضمان على الشهود والمسالمة لاجلها لانه لا ضمان
لم يقع شهادة ولا يجوزون القذف لانهم قد غواصوا وقدمات فلا يورث وقيل ان ظهور عبيدا مثل ابي المردان ظهر و
انهم ليسوا اهلا للشهادة ولو كفرا كان قدره مولا ناصحاب الجوفية ثم قال علم انه وقع في كثير من الكتب وجوب القضا
على الركن يظهرهم عبيدا من غير تقييد برجوع الركن حتى جعلها في المنظومة مسيلتين المسئلة الاولى فيها اذا ظهر
عبيدا الثانية اذا رجع الركون وليس المراد بذلك والحاصل ان ظهور الشهود عبيدا وعنده لا تاثير له في ركن الركن
وانما الوجوب عليهم هو الرجوع فقط عند الامام واذا لم يرجعوا وظهروا عبيدا فالضمان في بيت المال اتفاقا **اللو**
قتل من اربعة فظهروا كذا اربعة اربعة من الركون الدية كما يضمن القاتل اذا امر القاض برجمه فظهر الشهود انهم
ليسوا اهلا للشهادة وانما يكون القاتل ضامنا الى الدية في ماله لانه عدو والعواقل لا تقبل دم المرد ويجب في ثلاث
سنتين لانه وجب بنفس القتل بخلاف الواجب بالصراح حيث يجب حال الالنه وجب بالعقد فاشبه الثمن في المبيع وقيد بكون
امر القاض برجمه لانه لو قتل بعد التركيبة قبل القضا بالرجوع وجب القضا في المرد والدية في الخطا على عاقلة والمراد
من الامر بالرجوع القضا به فاستلزم ان يكون ان التركيبة فلا امر برجمه بعد الشهادة قبل القذف بخطا من القاض فقتله
رجل عبدا وجب القضا صرا وخطا وجب الدية في ثلاث سنين وقيد بقوله فظهر وكذا لانه لو قتل بعد الامر بالرجوع
ولم يظهر الشهود كذا فلا شيء عليه ويعذر القاتل لا فتية على الامام كما في فتح القدير وقيد بقتل الممرور برجمه لان من
قتل من قضي بقتله قصاصا فانه يقتصر منه سوا ظهور الشهود عبيدا اولانا الاستسقاء للور كذا في فتح شرح الكنت للزبي
وان رجم ولم يكن فوجبا عبيدا فديته في بيت المال لانه استلزم امر الامام فعليه اية ولو باشر بنفسه تجب الدية في بيت
المال كذا هو وان قال الشهود **الزنا بعدنا النظر قبلت** لا باحة النظر اليهم ضرورة تحمل الشهادة فاشبه الطيب
في القابلة والخافضة والحان والاعتقان والبخارة في اللغة والرد بالمص **لان قالوا قد دنا النظر للتدق** فلا تقبل
اجماعا لستهم كذا في فتح القدير **وانكرا الاحصان** فشهد عليه رجل وامرأتان او اولاد ووجته منه رجم او لو انكر
الدخول بعد وجود ما يشرط فلو ظاهرا لم يبرأ منه ثم طلقها وقال لو طلقها وانكرت ففحص محصن لاقراره بالاحصان
على نفسه **دونها** لا عرف من ان الاثر رجعة قارة **كالوقا** بعد الطلاق وكنت نمراتة وقال كانت مسلمة فانه يحكم
باحصانه دونها ان كان احد الزناين محصنا يحد واحد منهما **فبرجم المحصن** ويحد غيره **نرجع بلاوي** فدخلها
لا يكون محصنا عند الثاني يعني ابا يوسف رحمه الله تعالى لان هذا النكاح غير صحيح قطعا لاختلاف العلم والاحكام فيه الكل
من غاية البيان هذا **باب** في بيان احكام حد الشرب ارجع المحرم اخره عن الزنا لانه اقبح منه واغلط عقوبة و
قويه على حد القذف لثبوت الحرمة في الشارب دون القاذف لاحوال صدقة وتاخر حد السرقة لانه لصيانة الاموال التابعة
للفوس كدس ناطق مكلف **شرب الخمر ولو كان الشرب منها قطرة بلا اشتراط السكر** لان حرمة الخمر قلبية وحرمة غيره
ظنية فلا حد الا بالسكر منه **او سكر من تبيد طوعا بعد الاذنة** متعلق بقوله عيدا **اخذ الخمر الشارب ورجع ما شرب**
من خمر او نبيذ **وجوده** وهذا اولى من قول الكنت من شرب ثغرا واخذ ورجعها موجودا الى اخره لانه لا بد من وجود
راحية الشرب الذي يشرب خمر او نبيذ اسكر منه كما صرح به في فتح القدير وغيره والحق ما عرنا به من ثابته موجودة
لان الرخ مونت سماعي كافي غاية البيان وبهذا ظهر ان ما وقع في حاشية صدر الشريعة لاخي زاده من قوله زابل العقل
نيزلي ولو شهدوا بالزنا بالخمر وسائر النجاسة المحرمة المذكورة في كتاب الانشورية داخل فيه او يقال الحبيصة بالنبيذ اذا
الآن وجود الراحية قيد بالخمر فقط اما ما سائر الانشورية المحرمة فزوال العقل كافي فيه انتهى ليس موافق للمنقول ولا
الظاهر انه من جملة الحادثة لعدم اطلاعه على نقل ذلك ولعل سبب وقوعه في هذا ما نقله عبارة الكنت من
جعل الراحية قيدا في الخمر لا في غيرها واسه اعلم وانما جردا اقران قامت عليه بينة كما سباني بيا انه لم يحد من شرب
الخمر فاجلده ثم ان شرب فاجلده ثم ان شرب فاجلده فان عا في الرابعة فاقتلوه اخرجه اصحاب السنن الاربعة
الا ان شرب نسخ القتل في الرابعة بما روي الشافعي انه عليه الصلاة والسلام قد ارى رجل شرب الخمر في الرابعة فجلده ولم يقتل
وزاد في لفظ ففان المسلمون ان الحد قد رفع **لان تقطع المولية بعد المسافة** اطلق في وجود رجاها
شمل ما اذا كانت الاربعة موجودة وقت الشهادة او وقت دفعه الحاكم وهي على وجهين فان كان المكان قريب فلا بد من وجود
الراحية او يشهد به قطعا في امر القاض باستكراهه فيستكوه ويخبر بان رجاها موجودة فان شهد به بعد من رجاها مع قرب

الكان ضيائي وان كان المكان بعيدا فقلت الرابحة فلا بد ان يشرب بالشراب ويقول لا اعتدائه ويحتمل وجوده لان يحتمل
مكان بعيدا يستلزم كونهم اخذوه في حال قام الرابحة فيحتاجون في ذلك الحالك **ولا يثبت** الشرب بها اذ يحتمل ان يكون
قد تكون من غيره كما قيل يقولون ان اكله شرب مدامة قتلت لهم بل اظلت السفر جلا **ولا يثبت** بتقايها لا يثبت ان يشربها
كرها او مضطرا والرابحة محتلا ايضا فلا يجب الحد بالشك **بشهادة رجلين** فبين رجلين لان شهادة النساء لا تقبل في
الحدود للشبهة **يسألها الامام عن ما هيها وكيفها وكيف شرب ومتى شرب وما يشرب** قال قاضي خان واذا شهدوا على رجل
عند القاضي يشرب الخمر سألهم القاضي عن الخمر ما هي ثم سألهم كيف شرب لاحتمال انه كان مكرها ثم سألهم متى شرب لاحتمال التقادم
ثم سألهم ان يشرب كماله في دار الحرب ثم قال اذا بينوا ذلك حبسه القاضي حتى يسأل عن العدالة ولا يقضي بظواهر العدالة
انتهى **او يثبت باقراره مرة** فيه رد لقول ابو يوسف فانه يقول لا بد من مرتين اعتبارا بالشهادة كما في الرثا قلنا ثبت ذلك على خلاف
القاسم فلا يثبت عليه غيره **صاحبا** حال كون المقر صاحبا فلا وازم زوال عذقه لا يكون كاسيا والمشهود عليها شربها
لا بد ان يكون بالافاء فلا سلطانا على اصبر ويحتمل وكافر كما تقدم في اول الباب قال في الظهيرية رجل اراد
الاسلام والعاد بالله ثم اتى به الامام يشرب الخمر او يسكر من غير خمر او سرق او زنى ثم تاب واسلم فانه يحرق جميع ذلك ما خلا
الخمر والسكر فانه لا يجوز فيها الا للدين كما في وصو السكر الخمر لا يقام على احد من الكفار انتهى وفي الخاتبة ولا يجوز للخمر شيئا شهد
الشهود عليه او اشارا بشارة معهوده يكون ذلك اقرارا منه في الاعمال لان الحدود لا تثبت بالشبهات ويجوز الاعراض والوقا
للمشهود عليه شرب الخمر ظاهرا لينا وقال لا اعلم انما خمر لا يقبل ذلك لانه يبرحها بالرابحة والزوق من غير ابتلاع وان قل ظننا
شيئا قبل منه لان غير الخمر بعد الغليان والشددة يشترك في الزوق والرابحة انتهى ولا بد ان يشهدوا عليه انه شربه طائما
كما قد ساء لان الشرب مكرها لا يوجب الحد قال في الخاتبة ولو قال اكرهت عليها لا يقبل لان الشهود وشهدوا عليه بالشرب
طائما ولو لم يشهدوا بذلك لا يقبل مشاهدتهم فلو قلنا قوله كان لكل من شهد عليه بالشرب ان يقول كرت مكرها فترفع الحد
ثاني **سوملا** شغلنا بقوله يجد **الخمر ونصفها للحد** لاجتماع الصابة رضى الله عنهم وانما نصف العبد لما رواه مالك في اللوطان عمر
وعثمان وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم قد جلدوا وعيدهم نصف الحد في الخمر ولان الرق نصف للعتقة والعقوبة على ما عرف **وقرر**
على بدنه كذا لان نكر الرق في موضع واحد قد يضر في التلف والحدود راجع الى المتلفا وامثاله تشبيهه الى انه لا يضر
الراس ولا الوجه ولا الزرع كما تقدم في حد الرثا وان يضر بهوطلا لا يثقله وانه يترع عنه ثيابه وقال في الهداية ثم يخرج في المشهود
من الرواية وعن عمر بن الخطاب لا يحد في الظاهر للعتقة ووجه الشهور انما اظهرنا التحفيف مرة فلا يثبت ثانيا انتهى **فلو اقر سكران او شهد**
بعذر او اركبها لا بعد المسابقة كما تقدم **او اقر ذلك او رجع** عن اقراره لا يحد لانه خالص حق الله تعالى فيجعل الرجوع فيه كسائر
الحدود وهذا لانه يحتمل ان يكون صادقا فاصار ربهية والحدود تدور بالشبهات ولما اذا اقر وهو سكران فلا زيادة احتلال
الكلب في اقراره فيجوز الحد لانه خالص حق الله تعالى وامثاله لا يحد لانه خالص الله تعالى فلا يصح اقرار السكران
به ولما لم يذكر خالص الله تعالى فيه به اقراره كحد القذف لان فيه حق العبد والسكران فيه كالحاصي بعقوبة عليه كما في
سائر شرفاته والحاصل ان اقراره بالحدود لا يصح لاحد القذف واقراره بسبب القصاص وسائر الحقوق من المال والطلاق
والعتاق وغيرها صحيح لانها لا تقبل الرجوع ولما اذا اقر بالسرقة ولم يقطع لسكره احرمه المال وضارضا له واما اذا اقر
ارتداه فليس يصح فلا تبين منه امراته لان الكفر من باب الاعتقاد فهو لا يثبت مع السكر في فتح القدر هذا في الحكم اما في
وسببه وبين الله تعالى فان قصدا ان يتكلم به ذكر المعناه كفر والافلا وفي بريح اكثر للزبط وعبد يوسف ارتداه كفر ذكره في
الخير واذ اسلم يبين ان يصح كاسلام الكفر انتهى وفي فتح القدر ان اسلامه غير صحيح وقيل بالاعتقاد لانهم لو شهدوا عليه بالشرب
وهو سكران قبلت شهادتهم وكذا بالزنا وهو سكران وكذا بالسرقة وهو سكران ويجوز بهذا الصحيح ويقطع لان الاشهاد
يحتمل الكذب فيعتبر فعله فيما ينفذ من غير قصد واعتقاد وهذا كله اذا سكر من الخمر واما اذا سكر بالمساج كسرب
المضطر والكفر والمخدر من الحبوب والصل والدوا والنبيخ فلا تعتبر شرفاته كلها لانه بمنزلة الاعمال لعدم الخاتبة وفي الخاتبة
وان زال عقله بالبيخ وطلق ان كان حين تناول البيخ علم انه يبيع الطلاق وان لم يعلم لا يبيع وعن ابو يوسف ويجوز لا يقع
من غير فصل وهو الصحيح **انهم السكران** من النبيخ الذي يجره من **لا يفرق بين السما والارض** قال مولانا في حجة السكران عند
ابن حنيفة من النبيخ الذي هو لا يعقل مطلقا قليلا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل من المرة ولا الارض من السما **وقال لا يحد** **كلام**
ويحذر للفتنة اقر قال ابو يوسف ومحمد هو الذي يجره ويختلط كلامه غالبا فانه كان نصفه مستقما فليس يسكران واليه ما اكثر
المنابع كالحجوة في الخاتبة ويقولها افي المشايخ وفي فتح القدر واختاره للفتنة لضعف دليل الامام **ولو ارتد السكران لا يحد**

عربيه لان الكفر من باب الاعتقاد ولا يثبت ح زوال العقل وقد قوما الظلام عليه وذكر شيخنا من الاحكام احكام السكران
فتا وهو ملكي لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى خاطبهم تعالى ونهاهم حال سكرهم فان كان السكر من حرم طار
فالسكران منه هو الملك وان كان من مباح فلا فهو كالمسكر عليه لا يقع طلاقه واختلفت الصحوة فيما اذا سكر مكرها او مضطرا
فطلق قال وقد ساء في النوايد انه من حرم كالحاصي الا في ثلاث الرودة والافرار بالحد والحالة والاشهاد وعلى شهادة
نفسه قال وردت على الثلاثة تزويج الصغير والصغيرة باقل من ثلث او بكثر فانه لا ينفذ الثالثة الوكيل بالطلاق
صاحبا اذا سكر وطلق لم يقع الثالثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله الرابعة عصب من صاح ورده عليه وهو
وهي في قصور العادي فهي كالحاصي الا في سبع فبها خذ باقراره وفعاله واختلفت التصحيف فيما اذا سكر من الاشربة المتخمة من الحبوب
او السلول القوي على انه سكر من حرم ببيع طلاقه وعتاقه انتهى وفي الجوهرة ولو سكر من البيخ وطلق تطلق زجرا وعليه
القوي انتهى وقد تقدم عن قاضي خان تصحيع عدم الوقوع فلما لم ينفذ القوي قيل استثنى الامام ابو الفضل الكراخي سكر
ان يجمع به فزسه فاصدم انما فأت قال ان كان لا يقدر على دفعه فليس يصير له فلا ضمان ليه فلا يضمن وكذا غير
السكران اذا لم يقدر على المنع كراخي العمدية وجامع الفصولي **اقم عليه** اقر على ثمار الخمر **بعض الحد فرب وشر ثانيا**
ببئنا **الحد** كراخي الرثا المسائي ان الحدود اذا كانت من جنس واحد فانهما داخل هذا **باب** في بيان احكام حد
القذف تقدم وجه المناسبة بينه وبين ما قبله وما بعده والقذف لغة الدوس بالشيء والشرع الرمي بالزنا وهو من اكابر
اجامع الامة قال الله تعالى والزنى يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والاخرة ولهم عذاب عظيم وقال
عليه الصلاة والسلام اجنبوا السبع الموبقات قيل وما هن يا رسول الله قال الشراك بالله والعهر وقتل النفس التي حرم الله والكل
الربوا والكل مال النعيم والقول في يوم لم يطعم فيه لم يذوق من الرحمة وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات شق عليه وعنه عليه السلام
من اقام صلواتي لم يصب المسح الكباري تود يوم القيمة ليدخل من ابواب الجنة فتا وذكر منها قذف المحصنات وطلق
الحديث بالاجماع مستندا الى قوله تعالى والزنى يرمون المحصنات ثم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا يقبلوا منهم
شهادة ابرو والمراد الرمي بالزنا حتى يوراه بسائر المعاصي غير الخمر لا يحل التعذيب وفي الضيق اشارة اليه لانه المراد الزنا
وهو اقتراف اربعة من الشهود يشهدون عليها اماراها به ليطهر مع صدقة فيما رواها ولا شيء يتوقف بثبوتها بالشهادة
على شهادة اربعة الزنا ثم ثبت وجوب جلد القاذف للمحصن بدلالة هذا النص للقطع القاروف وهو صفة الاثوثة واستقلال
دفع عارها نسب اليها كذا في حديث لا يتوقف فقهه على ثبوت اهلية الاجتهاد وهو **احوال القذف كحد الشرب** المتقدم بيانه كية
اي قول وهو ثمانون سوطة ان كان مراد نصفه انما ملك القاذف **وبئنا** ان طعن بثبوت كطعن ثبوت حد الشرب فيثبت
سببه وهو القذف بشهادة رجلين او باقرار القاذف ولا يقبل فيه شهادة السام والشهادة على الشهادة ولا كتاب
القاضي القاضى ولو ادعى القذف ان له بيينة حاصرة على القاذف في المصحبة القاضى في قول الحنفية الرقيم القاضي عن
محله برزانه لا ربه ولا يحد منه كئلا بنفسه في قول الحنفية ويجوز فلو اقام القذوف ثا هذا واحدا على القاذف
وقال في شاهر في المصالح ابو حنيفة رضي الله عنه يحبس القاضى وكذا اقام المدعى شهود من مستوفين لا يحد فيها
القاضى بالعدالة فانه يحبس وقال ابو يوسف لا يحبس يقول الواو العدل ولو قال المدعى شهود خارج المصالح اقام شاهدا
واحدا وادعى ان بيته خارج المصالح وطلب من القاضي حصر القاذف فانه لا يحبس كذا في الخاتبة قلت وفي البحر نقلنا عن
الطهريه هذا اذا كان المكان الذي فيه المشاهد بعيدا من المصحبة لا يمكنه الاضطر في ثلاثة ايام اما اذا كان قريباً
يمكنه الاضطر في ثلاثة ايام فانه يحبس ايضا انتهى **ويحد الحرام والعاقلة البالغ العفيف** عن
الزنا في كافر الصبر والصبي والمجنون اما الكافر فلقوله عليه الصلاة والسلام من اشرك بالله فليس بمحضر
واما العبد فلان الاضطر لا يتعلم الحرية قال الله تعالى فليس من نص على المحصنات من العذاب وقذف العبد ولو من بر او
يجوز التعذيب على قاذفه لاحد وفي الخاتبة ولا يحبس من القاذف الا ان يكون القذوف حرا تنفذ حريته باقرار القاذف
او بالبيينة اذا انكر القاضي حريته وكذا لو انكر القاذف حريته نفسه وقال الامام ابو عبد الله على حد العبد كذا في قوله انتهى
وثبت الاضطر بشهادة رجل وامرأتين وبعلم القاضي والمجنون القاذف ان القذوف محصن كذا في فتح القذوب
وفي التنف ولا يفرق القاذف الانجسة عشر خصلة تكون في القذوف احدها ان يكون مسلما الثاني ان يكون حرا الثالث
ان يكون بالغ الرابع ان يكون عاقلا في قول الحنفية واصحابه الخاسر ان يكون عفيفا عن الزنا وفرضه العفة بان
لا يكون وطئ حرا قبل ان يقذف والمراد بالمرام هنا الرثا ليلامه بطل فيها وعلى الزوجة في الحيض السادس ان يكون متكلما

حيث كانا اوتيننا انهم فعلوا هذا فادعوا من قوله وقدمت ابواه الى اخوه فليس يفيد كما لا يخفى لكن فادعوا ان الابن يملك
الطلب بخلاف ما اذا كانا حييين فان الطلب لهما كما لا يخفى على ابن ابي لهب سمع من يقول لرجل ابي الزنا ان يتركه في السجود
وفيلج ابا حنيفة فقال يا للبحر لاني لم اجدنا الا في سبلة واحدة في جسد واحد الا وجهه بدون طلب القذف والثاني انه
لو طاهر وجب حد واحد والثالث انه ان كان الواجب عنه حدين ينبغي ان يتصور بينهما يوما او اكثر حتى يحذف اثر الضرب
الاو الرابع فيه في السجود والخامس ينبغي ان يتفرق ان ولدته في الاحياء والا فان كانا حييين فالخصوصية لهما والا فالحصنة
للابن اجتمع عليهما جناس مختلفان فان قذف وزنا وشرب وبيع يقام عليه الكل ولا يوالي بينهما خيفة الهلاك بل ينظر حتى يبرأ
من الاول فيجد القذف او لا لان فيه حد المبرور هو ان الامام يخبر ان شارب الزنا وان شارب القلع لا يسقط بهما في القذف
لثبوتها بالكتاب وبوضوح الشرب لانه اضعف ما ذكره الرضوي في البرهان الى الخط واداء اجتمع حد الزنا والسرقة والشرب
والقذف والقصاص يدان بالقصاص فادان احد للقذف فادان بالقطع وان شارب الزنا واحد بالشرب اخرها
لثبوتها بالاجتهاد الصوابية رضي الله عنهم وان كان محصنا يدان بالقصاص ثم يحد بالقذف ثم بالزنا ويبلغ غيرها انظر ولا
يطالب ولو وعدها او وسيله يعقوب يطلب ولا يباه ولا يعبه سبه فهو من قبل اللعن والنشر الربك كما لا يخفى بقذف
انه الحرة المسئلة لان المولى لا يعاقب بسبب عبده ولا الاب بسبب ابنه ولهذا لا ينفاد المولى بولاه ولا السيد بعبده والمولى
بالولد الفرع وان سفل وبالباب الاصل ولا يلاذ بالان او ان كان لها ابن من غيره له الطلب بوجوب السبب وانتاع
المانع وكذا لو كان لها اب او غيره فله المطالبة حيث لم يكن مملوكا للزنا فان سقط حق بعضهم لا يوجب سقوط حق الباقي
بجلائل القصاص فان قلت ما الفرق بينهما قلت فرق بينهما بان القصاص حق المبرور فيستحقونه بالميراث ولهذا يثبت
في الورثة بقدر انهم ثم فاذ استقطعت بعضهم وهو لا يقبل التبرع سقطت الباقيين ضرورة واما حد القذف فحق الله
تعالى واما المصدق للخصوصية اذ الحق به شئ فثبت لكل ولو على المال سقطت حق بعضهم في الخصوصية لا يسقط حق الباقيين
ولهذا كان لا يحد حق مع وجود الاثر وقذف القذف لانه لو شتم ولده فانه يحد بغيره قال الامام الزاهد في القصة ولو قال اخر
يا حرام زاده لا يجب عليه حد القذف قالوا قد كتبت انه لو قال ذلك الولد لولده يجب عليه التعزير انتهى ولا اريد ولا راجع
ولا اعتبار فيه وعنه ان في حد القذف اما الاول فهو عن راي اذ امانات المقذوف بطل المحرر خلافه لثبوت ان عنده الارث يجري
فيه كحقوق العباد وعن باحق الشرع غالب فيه فلا يجري الارث فيه ولما الثاني فانتاعه ما عتار ان المقذوف في حق الله
فيكون في الرجوع بخلاف صوره فالصحيح انه تعالى اذ لا كرب له فيها واما الثالث وهو انتاع اخذ العوض عنه لانه
يجري في حقوق العباد فاذا قضى القاضى جحد القذف على القاذف ثم عفى المقذوف عنه بعوض او بعين عوض لم يسقط الحد ولكن
الحد وان لم يسقط بعوضه فاذا ذهب العافي لا يكون للامام ان يستوفيه لما بينا ان الاستيفاء عند طلبة وقد نزع الطلب اذا
عاد وطلب فتح يقيم الحد لان المعفو كان لغوا وكان له لم يخاصم الى الآن كذا في الجوز في البسوط وفيه نقلا عن فلا غاية
البيان معني الى الشامل لا يصح عفو المقذوف الا ان يقول لم يذنب او كذب بشهادة او اذنه حق الله تعالى الا ان خصوصيته
بشرط انتهى ويدل عليه ايضا ما في كافي الحاكم لو غاب المقذوف بغير ما ضرب به الحد لم يثبت الحد الا وهو حاشا لحدال المعفو
فالمعفو الصحيح اولي تمعين حمل ما في فتح القوي من قوله ومنها المعفو فانه بعد ما ثبتت عند الحاكم القذف والاحصان دعوى
المقذوف عن القاذف لا يصح منه العفو ويحد عنه بانتهى على ما اذا عاد وطالب والله اعلم قلت وفي الخاتمة من كتاب
الصلي يصل قذف محصنا ومحصنة فاراد المقذوف هو القاذف فصلحه القاذف على دراهم سائة او على شئ اخر على ان يعفو
عنه ففضل المصلح حتى يجب للمال وهل يسقط الحد ان كان ذلك بعد ما دفع الى القاضى لا يبطل الحد انتهى وهذا لا يعارض ما
تقدم عن البسوط لان قاضي خان انما حكم بعدم بطلان الحد بالصلي وما كونه بتمام لغير طلب ام لا فسكت عنه وقد علمت
حكمه والله اعلم قال الاخر يا زنى فقال الاخر لا بل انت حد الان معناه الا بل انت زان فيكون كل واحد منهما قاذفا لصاحبه
واما قلنا معناه بل انت زان لما تقررت ان بل كلمة عطف يستلزم كونه السقط فيصير الحد كونه الاول خيرا لما بعد بدله واما
لم يلتصقا قصاصا لان في حد القذف العاقب حق الله تعالى فلو جعل قصاصا بلزم اسقاط حقه تعالى فلا يجوز ذلك ولذا
لم يجر عفو المقذوف قاذفا طالبا كل منهما الاخر وان ثبت لزمه الاستيفاء فلا يثبت واحدهما من استقطعه فيحد كل منهما
كرا في فتح القدير وظاهره كما قال شيخنا انه يقام عليها ولو استقطعا وتقدم عدم صحته وانه غلط في النعم واد الاستطاع
بعوا الشؤن امتنع الامام من اقامته لعدم الطلب لاصحة الاستطاع فاذا اعدا او طلبا اقامة عليه معا خلافا لما لو قال
له مثالا يا خبيث فقال انت نكافا ولا يميز كل منهما للاخر لان التعزير بحق الادب وقد وجب عليه ما وجب

لاخر

لاخر فتسا قضا كذا في فتح القدير ولو قال المبرور قد نكحته عليه حد ولا لعان لانها ما قذفان وقذفه بوجوب اللعان و
وقذفها بوجوب الحد وفي البلية بالحد بطلان اللعان لان الحد يوجب لعنا بطلان الحد ولا يابط الى عكسه فيجوز
للزنا اد اللعان في معنى الحد ولو قال زنى بل يحد المبرور واللعان لوقوع الشك في كل واحد منهما لانه يحتمل انهما ارادتا
الزنا قبل النكاح فيجب للحد دون اللعان لتصديقها اياه وانعله منه ويحتمل انهما ارادتا الزنا الذي كان حدك بعد النكاح لان
ما مكنت احدهما له وهو المراد في مثل هذه الحالة وعلى هذا الاعتبار يجب اللعان لا الحد لوجود القذف منه وعنده منها
في ما قلنا ولا فرق بين الباطل مع كذبته معك لا احتمال السابغ مع احتمال اخر وهو اني زنى كحضورك وات به
لشبهه فلا يكون قذفا وقد يقول لها زنى بل لانها لو قالت في جوابه انت زنى فحد الرطل وحده كذا في الخاتمة ولو كان
ذلك مع امرأة اجنبية حدث المرأة دون الرجل ما ذكرنا من تصديقها وعدم الاحتمال الذي ذكرناه اذ لو كان
ثم نقاه بلاعن لان النسب لزمه باقراره وبالنفي بعده صار قاذفا فيلاعن وان عكسجه ان شئ في الولد ان اقرب له فانه
يحد حد القذف لانه الكذب نفسه بطل اللعان لانه صوري من صير الهمزة في التكاذب والاصل فيه حد القذف فاذا
بطل التكاذب يصار الى الاصل والولد له فيها اذ اقرب به ثم نقاه او نقاه ثم اقرب به لاقراره به سابقا او لاحقا واللعان
يصح بدون قطع النسب كما يصح بدون الولد ولو قال ليس لي ولد ولا ابنيك فحدك لا يابط لا يتعلق به حد ولا لعان يقال
هو رده بطل وبابه ضرب واهلكه السلطان ارباطه واباحه وذهب دمه هو رده يسكون الراد وفحشا ان يابط
ليس في حد ولا عقلا كذا في مختار الصحاح لانه انكر الولادة وبه لا يحد فاذ قاذفا وكذا لو قال لا جنبي لست بابن فلان ولا
فلانة وهما ابواه لا يجب عليه شئ قال الامام يا زانى حده في قوله لانه تزخيم وهو حد اخر الكلمة ولو قال للرجل
يا زانية لا جدي قول الزانية والي يوسن وقال محمد يكون قاذفا كذا في الخاتمة وعنه من لا خسر في ترجمه الى خمسة القصة
وفي الجوهرة لو قال لرجل يا زانية لم جدد عندنا وقال محمد لا لانها تدخل في الكلام لمباغعة في الصفة يقال رجل عاتق
ولها انه اصل كلامه فوصف الرجل بصفة المرأة ولو قال لامرأته يا زانية بغيرها فانه يحد بالاجماع لان الاصل في الكلام
التكبير انتهى وهذا مخرج في ان الخلاف بينهما انا هو فاما اذا قال بالهاك لا يخفى ولا حد بقذف من امرأته لهما ولد ولا اب
له امرأته الولد لم يحد بغير ابوه لقيام اماره الزنا منها لذلك الولد لم يحد بغير ابوه لقيام اماره الزنا منها وهي ولادة ولولا
له فثبات العفة نظر اليها وهي بشرط وهو باطلاقة يشترط اذ كان الولد حيا عند القذف او ميتا او بقذف من
لاعت بولد قيد يكونها لاعت بولده او ميت اذ لو قذف الملائعة بغير ولد فغلبه الحد لانعدام اماره الزنا وانتشار
بقوله لاعت الى انه كما يرون في اللعان حتى لو بطل بالكرامه نفسه ثم قذفها رجل حيا لولا ان التهمة بثبت النسب منه
وكذا لو قامت البينة على الزوج انه ادعاه وهو يكره يثبت النسب منه ويحد من قذفها بعد ذلك يحد لانها خرجت
عن صورة الزواني ولا بد ان يقطع القاضي نسب الولد حتى لو اعت بولد ولم يقطع القاضي النسب وجب الحد على
قاذفها كما عن غاية البيان والرد بعد معرفة ابى ولها عدها معها في بلد القذف لا في كل بلد كما افاده في الجامع الصغير
او يقذف رجل وطى في غير ملكه بكل وجهه وبوجهه كاللانة المشتركة فان الوطى في صورتين حرام لعينه والاصل ان من
وطى وطيا حراما لعينه لا يجب الحد بقذفه لغواة العفة وهي بشرط الاحصان وبشرط قوله في غير ملكه جارية ابنه والحد
نكاحا فاسدا والامة المستحقة والكفر على الزنا والثابت حرمتها بالمصاهرة ومن تزوج بخماره ودخل بها من اوجع
بين المحارم او تزوج على حرة او وطى المحرم ايدا كامة اخنته من الرضاع هذا هو الصحيح وهو قول اكثر المشايخ لثبوت التضاد
بين الحد والكفرية وبهذا التعريف يظهر ان قول اكثر او وطى في غير ملكه قاصر على افاده ما ذكرناه من الحكم المصغر وانه لم
او يقذف من زنى او لا يحد بقذف من زنى في كفرها التحقق الزنا منها ثم لا يندم اللان والزنا حرام في جميع الاديان
او يقذف من مات عن وفاء لتمكن الشبهة في حرية لان الصحابة اختلفوا في موته حرا او عبدا فاوردت شبهة
والاحصان لم يكن قاضيا فلا يثبت بالشك وفاد لانه ان المكاتب اذا مات عن غير ولد لا حد على قاذفه بالاولى لكونه عبدا
وحد قاذف وطى عرسه حايضا لكونه لحرمة موقته ووطى امة نجسية ووطى امة مكاتبه وسلم تلج بحره في كونه لما
تقرر ان ملكه في هذه الاشياء وهذا عند ابي حنيفة وقالا لا يحد قاذفه بناء على ان الخارج الكافر بحره صحيح وعندها فاسد
كانت يجرى به وحد مستان قذف مسلم وكان ابو حنيفة او لا يقول لا يحد لان القلب فيه حقه الله تعالى فصار كسائر الحدود ثم خرج
الى ما ذكرناه ان حد القذف هو الحد ايضا فاحقوق العباد بخلاف حد الزنا والسرقة لانها من حقوق الله تعالى المحصنة به
خلافا لابي حنيفة يوسف واما الذي فيجب عليه جميع الحدود انتافا احوال كذا في غاية البيان وفي فتاوى سراج الدين سئل

في

عن التماسه انكره ليجد فاجاب اذا شرب الخمر سكره المذهب انه لا يجوز وافق الحسن بن زياد كنه قال مشايخنا
وما قاله الحسن حسن لان السكر حرام في جميع الاديان واذا اعتقدوا حرة الخمر جرح عليهم فيها احكام المسلمين من
لشبهها والله اعلم **افتر القاذي بالقذف فان اقام اربعة على زنايه او اقر بالزنا كما امر اربعة بحبس** حد القذف
وان عجز ولم يستوف حل احضار شهوده في المصير وجعل الى قيام المجلس فان عجز ولا يستكمل لذهب لطلبهم بل
يجب ويقال **ابحث اليهم** من يخبرهم كذا في كتاب الدرر من غير الحجة الفقهاء اقول لا شك ان معنى قوله او اقر بالزنا
اقام بنية على ذلك من لا يخلو اما ان يجحد عند اقامة البينة عليه لانه ليس اعلاما اذا اقر اربعة عند القاضي في مجلس
شريع وانكر الاقرار فلا صلح عليه قال في الحاشية رجل اقر عند القاضي بالزنا اربعة مرات فامر القاضي بوجهه فقال والله
ما اقرت بشيء بدرا عنه وفي شرح النظم الوهباني ولو قامت الشهادة على اقراره بالسرقة وهو جحد لا يقطع لان ذلك
بالبينة العادلة كالثابت بالمائة ولو ثبت اقراره بالمائة ثم رجع عنه قبل جوعه فكذا اذا ثبت بالبينة
عند الشهادة جعل انكاره انكرا اقراره بشرطه فيقال فان اقام اربعة على زنايه او اقر بالزنا
كما امر والله اعلم **يكفي في احوالها ان اخرجها بخلاف ما اذا اختلف** اربعها بان زنا وقذفه وشرط الخمر فانه يجد
بكل واحد حصة منها له لعدم حصول المقصود وبالمحض اذا اخرجت مختلفة فالمقصود من حد الزنا صيانة الانساب
ومن حد القذف صيانة الاعراض ومن حد الشرب صيانة العقل فلا يحصل بكل جنس الا ما قصد بشرعه وشمل اطلاقه ما اذا كان
المقصود واحدا او جماعة فقد نفهم بكلمة واحدة او بكلمات وشمل اذا كان في يوم او ايام وما اذا اطلقوا المحرم كلهم او
بعضهم وما اذا اخرجوا واحدا منهم كافي الحاشية وغيرها وما اذا اجلد القذف الاسواط ثم قذف آخر في المجلس فانه يتم
الاقرار لا يفي عليه الثاني للترسل وما اذا قذف عودا فاعتق ثم قذف اخر فاعلله الاول فبشرع اربعي ثم اخذه الثاني فانه يتم
لهم ثمانين لان الاربعين وقع لها ضيق اربعين ولو قذف اخر قبل ان ياتي به فالتاخران تكون لهما جميعا ولا ضرب ثمانين
مستغنا لان ما بقي تامة حد الاخران بطل فيه الاخران كذا في قدير فتح القدير وعنه الى التمسيد واذا قذف المحرم
ان التعزير ليس كذلك بل يتعد بتعدد الالفاظ الموجبة له لانه من حقوف العباد ولا يدخل فيها وقيد قاضي
خان في فتاواه حيث قال التعزير حق العبد كسائر حقوقه يجوز فيه الابراء والعفو والشهادة على الشهادة ويجوز
فيه اليقين انتهى لكن لم ار من صرح بتكرار الفاظه لكن يوجد من كلامهم **هذا باب** في بيان احكام التعزير لما قدم
الحدود المفردة بالصوم والفاطحة وهي اولاد ابنتها التعزير الذي هو دونهما في القذف والدليل كذا قال بعض ائمتنا
ناظر لانه ثابت بالكتاب والسنة واجماع الامة قال الله تعالى واخر يوهن الاية وتامه في شرح الكفر للزعلي واذا كان كذلك
فيكون ساءا وبالبينة الحدود المقررة لاسيا حد الشرب فانه ثابت بالاجماع ايضا والا حاديث الواردة فيه ظنية
فثامل والتعزير اصله من العز من الرد والردع **هو قاديون** وهو لغة مطلقا لتاديب وقوله دون الحد
جزء من مضمناه الشرعي اراد به من الحد في القذف وقوة الدليل لما تقدم وهو شرع بالكتاب قال الله تعالى واضربوهن فان
اطعكم فلا تنفوا عليهن سبيلا امرؤ من زوجهات تاديا وتهديا وفي الكافي قال عليه الصلاة والسلام لا ترضع عسالا عن اهلك
وروي انه عليه الصلاة والسلام عن رجل قال لغيري باغت وفي المحيط روي عنه عليه الصلاة والسلام قال رحمه الله امر
علق سوطا من اهلكه وقوله واخر يوهن على تركها العشر على في الصبيان فهذا دليل شرعية التعزير واجمع عليه الصحابة
واكثره امر التعزير تسعة وظلثون سوطا واقله ثلاث هذا بيان القلة والكثرة في التعزير بالضرب بناء على ما ذكره القزويني
لانه يرى سادونها لا يقع الزجر وليس كذلك لانه يختلف باختلاف الاشخاص فلا معنى لتعزيره مع حصول المقصود بدونه فيكون
مغوضا الى الحاكم بقدر ما يرى من الصلح في عياله او في اهل بيته او في اشراف الناس او في اشرافهم والاعلام
والعلوية بالاعلام والجر الى باب القاضي لمقصودا وتعزير بالاسواط وهم السوقة بالجر والحبس وتعزير بالحسنة
وتعزير بالاسطة بهذا كله والضرب كذا في كثير من المعينات وفي الجرح والرجوع السعي بانه ليس في التعزير بشي مقدرا له
مغوضا الى راي القاضي لان المقصود منه الزجر وحوال الناس مختلفة فيه انتهى **ولا يفرق الضرب** على بدن الموقوف
فيه ان في التعزير قال في شرح النظم الوهباني ان التعزير يكون مضمنا غير مفرق قال ونسبها يعني من وهب الى الروضة
لناطلي وفي فتاوى قاضي خان في الحدود وبشرط الضرب على الاعضاء والحدود ماضيا لوجه والفرج والراس وقال ابو يوسف
تبقى الصدور والطن ايضا وضرب التعزير لا يفرق على الاعضاء ولا يبلغ في التعزير اربعين سوطا في قول ابي حنيفة رضي الله عنه
وتقل القاضي عن حدود اصله انه يفرق على الاعضاء وقال في شريته يضرب في موضع واحد وقال ان الاختلاف لا خلاف الموضع

لا الرواية موضوع الاول اذا بلغ التعزير اقضاء كان اصاب من الاجنية كل يحرم غير الجماع واخذ السارق بعد ما جمع
المتاع قبل الاخراج وموضوع الثاني اذا لم يبلغ اقضاء بان كان فيما عدا هذين الموضعين وقامه ينظر فيكون التعزير
به وبالصفع **وقوله الاذان وباللحم العنيف وينظر القاضي له بوجه عبوس** وشتم غير القذف كذا في المجتبى وفيه
وفيه وذكر ابو اليسر السرخسي انه لا يباح التعزير بالصفع لانه من اعلم ما يكون من الاستخفاف فيصان عنه اهل القلة
كذا نقله عنه صاحب البحر وفيه وفي صالحي المعلوم الصفع الضرب على القفا انتهى ولما التعزير بالشتم غير القذف فشرع قال
مولا نا في جرحه وفي شرح ابي اليسر التعزير بالشتم مشروع ولكن بعد ان لا يكون قاذفا انتهى لا يكون التعزير **ياخذ مال الجاني**
في المذهب يضرب على كونه الذهب مولا نا صاحب البحر بعد ان ذكر ما يستل عليه قال ولم يذكر محمد التعزير ياخذ المال وقيل
روى عن ابي يوسف ان التعزير من السلطان ياخذ المال جازيا كذا في الظهيرية وفي الخلاصة سمعت عن ثقة ان من التعزير ياخذ
للال ان راي القاضي ذلك او الوالي جاز ومن جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره ياخذ المال انتهى وافاد في البرازية ان
معنى التعزير ياخذ المال على القول به لسانه من ماله عنه مدة ليتزجر ثم يعيده الحاكم اليه لان ياخذ من الحاكم لنفسه او
ليبت المال بما توهبه الظلمة اذا لا يجوز لاحد من المسلمين اخذ مال اذ يغير بسبب شرعي وفي المجتبى لم يذكر كيفية الاخذ واري
ان ياخذها فبفسا فان اخرج من توبته يفسا فيها ما يبر وفي شرح الاثار التعزير بالمال كان في ابتداء الاسلام لم ينسخ انه لم يلب
فيه تقدير هو مختار السرخسي قد مناه نقله عنه بل هو مفوض الى راي القاضي لان المقصود منه الزجر وحوال الناس مختلفة
فيغوض الى راي القاضي ويكون التعزير بالقتل ان وجد رجلا مع امرأه لا يحل له ان كان يعلم انه لا يتزجر بصبياح وضرب عاهو
دون السلاح والا بان يتزجر ما ذكر لا يكون بالقتل وان كانت المرأة مطاوعة قتلها ولو كان مع امرأته وهو يزني بها
او مع محرمة وهما مطاوعتان قتلها جميعا مطلقا قال في التبيين وسيل الهندواني عن رجل وجد رجلا مع امرأه اجمل له
قتله قال ان كان يعلم انه يتزجر بالصباح والضرب بما دون ذلك السلاح لا وان كان يعلم انه لا يتزجر الا بالقتل حل له القتل وان
طاوعته المرأة حل له قتلها ايضا وفي البينة راي رجلا مع امرأته وهو يزني بها او مع محرمة وهما مطاوعتان قبل الرجل والمرأة
جميعا انتهى قال شيخنا فتاوا فاد الفرق بين الاجنية والزوجة والحرم مع الاجنية لا يحل القتل الا بالشرط المذكور ومن عدم الاطلاق
بالصباح والضرب وغيرهما يحل مطلقا **وعلى هذا** املى هذا الحكم المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب الكسر وجميع
الظلمة باذي شئ له قيمة قال الامام الزاهد في شرحه للقرور في الاصل في كل شخص اذا ارسل ياتي اني يحل له قتله
وانما يتبع ضوفا ان يقتله ولا يصدق في انه زني وعلى هذا القياس المطابق بالظلم وقطاع الطريق وصاحب الكسر وجميع الظلم
بادي شئ له قيمة وجميع الكبار والاعوان والظلمة والسعادة فيباح قتل الكل وكتاب قائلهم انتهى قال القاضي الامام ملك الملوك ابو
العلاء الناصي لما سئل عن يفسد يسي في الارض بالفتا ويوقع بين الناس الشرافعا الى السلطان ما اذا يجب عليه فاجب القتل
مشرع عليه واجبا للسادة والقتل فيه مفسد شأهان شبه ملك الملوك ابو العلاء في جواب لكر من هو يبرع قال ملك الملوك
هذا لما سئل عن قتل الزنور والحشرات المودعة كالكلب وغيره كل يجوز اجاب يجوز قتل الادمي للمودعة فضلا عن غيره اخلاصا
موزيا انتهى **بقية كل يسلم حال ما شرع المعصية** قال في البحر والوالا لم اتمه حال ما شرع المعصية **وبعد** ارجو حالة
المباشرة **ليس ذلك لغیر الحاكم** قال في القية راي غيره على الفاحشة موجبة للتعزير بغيره بغير اذن الخشب فليس يست
ان يغير المعز ان عزه بعد الفراغ منها قال على رضي الله عنه قوله ان عزه بعد الفراغ منها فيه اشارة الى انه لو عزه حال
كونه مشغولا بالفاحشة فله ذلك وانه حسن لان ذلك نه عن المنكر وحل واحدا ما ورثه وبجو الفراغ ليس نه عن
المنكر لان التمه عن ماض لا يتصور فيتعزير وذلك الى الامام انتهى وذكر قبله من عليه التعزير اذا قال الرجل اقم
على التعزير ففعل ثم رجع الى القاضي فان القاضي يحجب بذلك التعزير الا ان اقامه بنفسه انتهى **ضرب غيره بغير حق** وفيه
المضروب بغير ان ويبدأ باقامة التعزير بالادي منها لانه اظلم والوجوب عليه اسبق كذا في القية ولو قال لغيري
ياخذني فجاز به بئله جاز لانه انتصار بعد الظلم وذلك ما دون فيه قال الله تعالى ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم
من سبيل والصواب افضل قال الله تعالى فمن عني واصح فاجره على الله وان كانت تلك الكلمة موجبة للحد لا ينبغي له ان يحبس
بئله فخر اعن الجواب المحل على نفسه انتهى كذا في جميع الفتاوى **وصحبه مع ضربه** ارجاز الى اكم ان يحبس العاصي به والشر
فيجب بغيره وصحبه لانه صلي تعزير او قد ورد به الشرع في الجملة حتى جاز ان يكتم به فجاز ان يغير اليه **ففيه** ان التعزير
انشد حد الزنا ثم حد الشرب ثم القذف وانما كان التعزير بانه جري التعذيب فيه من حيث الوصف كذا يابود في
فوات المقصود ولو اجمع التعزير مع الحدود قدوم التعزير في الاستيفاء لقمصه حقا للعبد كذا عن الظهيرية واما حد الزنا فانه

ثابت في الكتاب وهو الشرب ثابت بقول الصحابة رضي الله عنهم ولأنه اعظم جناية حتى شرع فيه الرجم وجعل الشرب يليه
في شدة العقوبة لما قدمناه وهو القدر الذي كلفه وإن كان ثابرا بالكتاب إلا أن سببه محتمل لاحتمال كونه صادقا وسبب خط
الشرب متيقن به وهو الشرب والمراد أن الشرب متيقن السبب المحتمل لا يتيقن الثبوت لأنه بالهيئة والافتقار وهو لا
يوجب البقي وعز كل مرتكب **مكر او مود من مسلم بغير حق بقول او فعل ولو بغير العبي**
صرح به في الفتاوى الزينية نقلا عن التاتارخانية وهو ظاهر الوجه لأن العز بالعين حرام لأنه من جملة الغيبة فإذا ذكر
فقد ارتكب حراما بغير رد لوجه تحت الضابط وهو أنه يميز بارتكاب كل معصية ليس فيها حد مقدرة وقد صرح في شرح
الشرعة بكون العز غيبة حيث قال إن الغيبة لا تقتصر على اللسان من جمل التبرير في هذا الباب كما صرح وكذا العز
كالقول وكذا الأيما والعز الرمز والكنية والحركة وكل ما يفهم منه التصديق فهو داخل في الغيبة وهو حرام ومن ذلك
ما قالت عائشة رضي الله عنها دخلت امرأة عليا امرأة فلما ولت أومات بيد رخصه فقال عليه السلام قد اغتبيها ومن ذلك
الحاكم بأن يمشي تعارضا وكما يشي فهو غيبة بل هو أشد من الغيبة لأنه اعظم في التصوير والتخمين انتهى وفي شرح الطحاوي
والاصل في وجوب التبرير أن كل ما ارتكب مكر او مود من مسلم بغير حق بقوله او فعله وجب عليه التبرير إلا إذا كان الكذب
ظاهرا كقول بالكلية انتهى وفي الفتاوى الزينية وظابط التبرير كل معصية ليس فيها حد مقدرة ففيها التبرير قال
وظاهر اقتضاهم أنه يميز على ما فيه الكفاية وفيها يميز على الوجه البارد كقوله في نحو ترك كذا في التاتارخانية
ثم فرع على ما ذكر من الأصل بقوله **بغير ريق ذوق علك وكاف من بذرنا الصمان** كما علمت سابقا وبقدن **مسلم**
أمر مسلم كان **يا فاسق** **الان يكون معلوم الفسق** فلا تقرب على القابل لأنه صادق قال في المحيط ولو قال له
يا فاسقا يا فاجر يا خبيث بالصرح والقول له فاسقا او فاجرا او لصا لا يميز ذكره المحسن في الجرد لأنه صادق في الخبر فلا يكون
فيها لما في الشين به بل الشين كان محتملا وفي فتح القدير لا يجب التبرير فيمن لم يعلم انصافه به لامن علم انصافه
فان الغيبة قد لا يحتمل هو بنفسه في قول القائل انتهى **فان اراد القاذق اثباته** اثبات الفسق بغير حق من سبب
سببه **لا شمع** لأن الشهادة على المجرع والفسق لا تقبل **ولو قال يا زني فاراد اثباته شمع** قال في الغيبة قال له يا فاسق
ثم اراد ان ثبت فسقه بالهيئة ليدفع التبرير عن نفسه لا شمع بينه لأن الشهادة على المجرع والفسق لا تقبل بخلاف ما إذا
قال يا زني ثم اثبت زناه يقبل لأنه متعلق بالحد ولو اراد اثبات فسقه ضمنا لما يصح فيه للضرورة كجرح الشهود إذا قال شره
بكرا ضلوه رده يقبل لأنه كذا هذا انتهى وهذا إذا شهدوا على فسقه واحملوه ولو إذا سبقوا بما يثبت اثبات حق الله تعالى
او العبد فانها تقبل كما إذا قال له يا فاسق خل ارضي القاضى اذ عاينه رآه يقبل اجنبية او عاينها او خلاها وحمل ذلك
ثم أقام رجلين شهدا انهما رآه فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التبرير عن القابل لأنها تضمنت اثبات حق
الله تعالى وهو التبرير على القاضى لأن الحق لله تعالى لا يختص بالرجل أم منه ومن التبرير وكذلك يجوز هذا في جرح الشاهد
بمثله وأما البينة عليه وينبغي على هذا القاضى ان يبال الشاتم عن سبب فسقه فان يبين سببا شرعيا طلب منه إقامة البينة
عليه وينبغي ان يبين ان سببه ترك الاشتغال بالعمل الحاجة اليه ان يكون صحيحا وفي مثل هذا لا يطلب منه شيئا منه إقامة
البينة بل يسأل المقول له يا فاسق عن التبرير التي يرضعها فان لم يبرها ثبت فسقه ولا شئ على القابل له
يا فاسق يدل على صحة هذا ما صرح به الامام الزاهد في المجتبى ان من ترك الاشتغال بالفتنة لا تقبل شهادته والله اعلم
وعز الشاتم **يا كافر يا خبيث يا سارق يا فاجر يا خبيث يا خاين يا لوطي يا زنديق يا لص** **الان يكون لصقا**
لصق القابل كما تقدم والناس في كلام المحقق والكثير ليس يفيد لأن الخبر كذلك كما إذا قال انت فاسق او فلان فاسق
قال في الغيبة ولو قال له يا فاسقا او انت منافق بغير رايته وهذا إذا لم يخرج من جرحه الدعوى لما في الغيبة لو ادعى رجل عند القاضى
مركه وعجز عن اثباتها لا يميز بخلاف دعوى الزنا لأن القصور من دعوى السرقة اثبات المال لا ينسب إلى السرقة
بخلاف دعوى الزنا وان قصد الحسبة لكن لا يمكن اثباتها إلا بالنسبة إلى الزنا فكان قاصدا نسبتها إلى الزنا وان لم يكن
اثباته بدون نسبتها إلى السرقة فلم يكن قاصدا نسبتها إلى السرقة انتهى وفي فتاوى سراج الدين قاضي الهادي إذا ادعى شخص
على شخص دعوى فوجب تكفيره وعجز المدعى اثبات ما ادعاه لا يجب عليه شئ إذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند حاكم شرعي
لما إذا صدر منه على وجه السب أو الانتقام فإنه يميز على حسب ما يليق بحاله انتهى والتقدير بالمسلم في قوله او مسلما
في سبيل الشتم اتفاقا كوقع في الكفر لو شتم مسلما ذميا فإنه يميز فإنه ارتكب معصية كذا في فتح القدير وفي الغيبة لو
قال اليهودي او مجوسي بالكفر باثم ان تلف عليه ومقتضاها ان يميز لارتكابه ماوجب الاثم وقد جعلوه الفاظ الشتم

بالكفر

بالكفر باساق وفي المحيط جعل منه يابهودى وظاهره ان الشاتم لا يكفر به وصرح في الخلاصة انه لو اجابه بقوله ليك
كفر في الغيبة نقل خلافا في كونه كفرا وفي شرح النظم الوهابي معنى إلى خزانة الغيبة الأصح انه لا يكفر ثم نقل عن الفتاوى
ما صورته لوقال المسلم اجنبيا كافر ولم يقل الرجل شيئا او قال لا مرانه بالكفرة ولم يقل المرأة شيئا او قالت لزوجها بالكفر
ولم يقل زوجها شيئا كان الفقيه ابو بكر الاعشى البجلي يقول يكفر هذا القابل فقال بعض مشايخ بل لا يكفر فان قلت هذه
السبيلة لجاري فاجاب بعضه بغيره بخار انه يكفر فصرح الجواب إلى بل في فتح جلال الغيبة رجع إلى قوله قال وعلى قياس
السبيلة التي تقدم ذكرها يميز ان يكفر هذا القابل وعلى قول الفقيه وبعضه بخار فالحق ان الفتوى في جبره هذه المسائل
ان القابل مثل هذه المقالات ان اراد الشتم ولا يعتقده كغيره فاطمعه بهذا على اعتقاده انه كان يكفر لأنه لما اعتقد المسلم كافرا
فقد اعتقد دين الاسلام كفرا ومن اعتقد دين الاسلام كفرا كغيره الله اعلم واطلق في بالوطي تبعا لما في الكتب والفتاوى فافاد
انه لا يسأل عن نيته وأنه يميز مطلقا وفي فتح القدير وقيل في بالوطي سبيل عن نيته ان اراد الله من قوم لوط لاشئ عليه وان اراد
انه يعمل بهم يميز بغيره عند أبي حنيفة وعندهما جرحوا الصحيح انه يميز ان كان في غضب قلت او هزلت من يقول بالهزل
بالفتح انتهى من التعليل المذهب الشافعي يميز ويحكم ان ابا حنيفة ابن عبد الله بن ابي حنيفة الكبير رحمه الله انزل المذهب
الشافعي لكثرة تبر الشتم في أمره بالتبرير والنهي عن البدعة من وطى الشبهة عن من لم يسلم او وضع من ياله في
السوق عن رأسه عز عن اصحابنا في اعتدال الفسق بأنواع الفساد يهدم عليه بيته كذا في الفتاوى السراجية **يا دوت**
يا قريظان في الغرب الديوت الذي لا غير له من يوطى على امراته والغربان بنت سود في الرجل الذي لا غير له عن اللبث و
عن الارهم هذا من كلام المحاضر ولم ار البوادير لمطوونه ولا عرفوه وفي تبين الكثران الغربان هو الذي يبي مع امراته او
بحره رجلا فيبرعه خاليا بها وقيل هو السبب الجرح بين النبي لمعني غيبي مدوح وقيل الذي يبعث امراته مع غلام بالغ او
مع مزارعه إلى الضيقة او ياذن لها في الدخول عليها في غيبة انتهى قال مولانا في جرحه وعلى هذا يميز رجله عن كونه الديوت
في عرفه صقلت وهو في عرف الشافعي ايضا **يا شارب الخمر** **يا الهل الربوا** **يا ابن القحبة** قال في تارخ الوقاية في القحبة
من تكون همة الزنا لا يجدوا في القحبة في عرفه فحش من الزانية لان الزانية قد تفعل سرا وتنافسها والقحبة من
تجاهر به بالاجرة يميز فيجب الحد من قذف بها يوبده قول فتاوى الظهيرية القحبة الزانية ما خرج من القحبة وهو
السعال وكلمات الزانية في العرب اذا امر بها رجل سعت ليعنى منها حاجته فسميت الزانية قحبة والانصاف
ان يجب الحد فيه في ديارنا ولا يستعمله احوال في مقام الزانية سيما حال الغضب فكانه صار حقيقة عروية وقول
الفتاوى القحبة في عرفه فحش من الزنا لا يجدوا في القحبة في عرفه فحش من الزانية لان الزانية قد تفعل سرا وتنافسها والقحبة من
حيث قال اللهم الان يقال ان الحد لا يجب اذا قذف ترمي الزنا اوها هو في حكمه بان يدل عليه اللفظ اقتضاء كما إذا قل
لست لا يملك او لست بآب فلا دابة في الغضب كما مر ولفظ القحبة لم يوضع لمعنى الزانية بل استعمل فيه بعد وضعه
لمعنى آخر كما مر ولا يدل عليه اقتضا ايضا وهو ظاهر ويؤيد هذا قال الزيلعي لا يقال كيف يجب الحد بقوله لست لا يملك وهو
ليس بمرجح في الزنا لا احتمال ان يكون من غيره بالوطي بالشبهة لاننا نقول فيه نسبة امه إلى الزنا اقتضا والمقتضى اذا ثبت
بثبوت جميع لوازمه فيجب الحد اذا ثبت اقتضا الحاشية بالعبارة هذا غاية ما يمكن في هذا المقام لكنه بعد وضع تأمل
انتهى ثم بعد ذلك رأت في الفتاوى التبرير بوجوب الحد فيه وهو ظاهر **يا ابن الفاجرة** فانها من تباشر كل معصية فلا يكون
في معنى الزانية ولا في حكمه ولا حد فيه **ماوى اللصوص** **ماوى الزواني** **يا من يلعب بالصبيان** **يا حرام زاده**
معناه القول من العول الحرام وهو انهم من الزنا كالوطي حالة الحيض وفي عرفه لا يراد الاول الزنا وكثير ما يراد به الخبيث
الائم فلا حرمه وانما عز زناه لأنه اذ لم يسلم والحق الشين به ولا يدخل للقياس في الحدود فوجب التبرير من الخبيث
الالفاظ العوجية للتبرير ايضا يارست في ويا ابن الاسود ويا ابن الحجام وهو ليس كذلك كما في الظهيرية ومنها يا سفيه
كافي المحيط وفي فتح القدير الاول للانسان فيما اذا خيل له ما يوجب التبرير ان لا يجيبه قال في الوقاية يا خبيث الاحسن ان
يكف عنه ولو رجع إلى القاضى ليجوز به يجوز لو اجاب مع هذا فقال بل انت لا بأس انتم وشها يا حق قال في جواهر الفتاوى
رجل قال لا خيرا احصت فعله التبرير والحسب والمائة دون الضرب انتهى ولو قال اخر يا سارقا او قال يا عواني قد
طالعوا في عن فتابع على الساع والطام ومن كان بيا منه فقدن به يميز ركنا في جواهر الفتاوى ايضا وذكر فيها فاسق
تاب وقال ان رجعت الى ذلك فاشهدوا عليه انه رخص فوج لا يكون رافضيا بل يكون عاصيا ولا يجوز للشهود
ان يشهدوا عليه انه رافض ولو قال ان رجعت فهو كافر فوج لا يكون كافر او لكنه نكره كفارة بين رجل اخر

انتهى قال بعض اصحاب الفتاوى قوله القحبة من تجاهره مع

الكنز مفرقة من قوله درهم تأكله وايضا قال درهم اسم للضرب واما غير المضرب فلا يسرع درهم كافي المضرب ولو
سرق نصف دينار قيمته النصاب قطع عندنا ولو سرق دينار قيمة اقل من النصاب لا يقطع قال في المناهج ولا يقطع
في الذهب حتى يكون مثقالا لا تكون قيمته عشرة دراهم فصاعدا ولا يقطع من سرق نقرة فضة وزنها عشرة دراهم
لا يساوي عشرة مفرقة لا يقطع من سرق عشرة دراهم رابطة او بخرجه اذا كان لا يساوي عشرة دراهم يضرع عن
ابي يوسف اذا كانت تخرج قطع اثم ويغيب قصود غير المقصودة لانه لا بد من ثبوت دالة النوارث بشرق ثوبا قيمته
دون العشرة وعلى طافه دينار شدد ولا يقطع وذكر من علامة فتاوىهم قدس اذ سرق ثوبا لا يساوي عشرة دراهم
دراهم مصرية قال وهذا اذا لم يكن الثوب وعاد الدرهم عادة فان كان يقطع لان المقصود في سرقه الدرهم الاخر
انه لو سرق كسافه درهم كثير يقطع وان كان الكسبي وسرها ويغيب طاهرة الاخر يخرج بالواجب بل دينار في الحرز
ويخرج لا يقطع ولا ينظر ان يغوطه بل يضمن مثله لانه استهلكه وهو سب الثمن الجاهل ويغيب خفية النهب وما اخذ
مغالبه واختلاسا فانه لا يقطع فيه والشرط الخفية وقت الاختلاص ودخول الحرز ليلا ونهارا وما الخفية في الاتها فان
كانت السرقه بها في المصطفى بشرط ايضا وما بين العشاء والعقة والناس منتشرون فهو بمنزلة النهار وان كانت السرقه ليلا
فليست بشرط حتى لو دخل البيت ليلا خفية على زعم السارق او السروق فهو رابعية فلو كان السارق يعلم ان صاحبا لدار يضرع
وعلم به يعلم صاحب الدار ايضا فلا يقطع ولو لم يعلم فليقطع اتفاقا وكان صاحب الدار يعلم بدخوله والسارق لا يعلم
انه يعلم فانه يقطع التنا بكونها خفية في زعم السارق وان كان على عكسه بان زعم المصطفى صاحب الدار علم به وصاحب
الدوايم يعلم في التبيين لا يقطع وفي بعض الكتب المعتمدة انه يقطع التنا بكونها خفية في زعم احدهما ايها كان وبقيد صاحب
يدعي صحة السارق من السارق وبقيد فلا يضمن اليه الفساد ما يتسارع اليه الفساد كالحرز والقلوكة وبقيد في دار العدل
ما لو سرق في دار الحرب فلو سرق فيها ثم خرج الى دار الاسلام فاخذ السارق لا يقطع له الامام كافي الحرز باليد وبقيد
الحرز السرقه من غير الحرز وبقيد لا يشبهه الى اخره ما لو سرق من حرز فيه شبهة او ثوبا في كسبي في شرجه واعلم انه
يعتبر قيمة النصاب يوم السرقه ويوم القطع فلو كانت قيمته يوم السرقه عشرة فانتفعت بعد ذلك ان كان نقصان
القيمة لنقصان العين يقطع وان كان نقصان السعر لا يقطع في ظاهر الرواية ولو سرق ثوبا قيمته عشرة دراهم فاخذ
المالك في بلد اخر وقيمة الثوب ثمانية دراهم دراغمة العظم واذا وجب تقويم المسروق بعشرة دراهم يقوم
باعت التقويم او بقدر البلد الذي يروج بين الناس في الغالب والاول رواية الحسن عن الامام والثاني رواية ابي يوسف
ولا يقطع السارق بتقويم الواحد بل لا بد من تقويم رجلين عربيين لهما معرفة بالقيمة ولا قطع عند اختلاف التقويمين
كافي الظهيرية فيقطع السارق اي يمينه ان اقربها مائة طابعا في قوله مرة ود لغو لابي يوسف فانه يقول لا يقطع
الا باقراره من رجلين يمينه انما في مجلسي مختلفين لان احد الجنتين فيعتبر بالآخر وهي البيعة كذلك اعتبرها في الزنا
ولهذا ان السرقه ظهرت باقراره مرة واحدة فيكتفى به في القصاص والعقوبات ولا اعتبار بالشهادة لان الزيادة ليقيد
فيها تقليل قيمة الكذب ولا يصدق في الاقرار بشيء لانه لا قيمة له باب الرجوع في حق الحد لا يصدق بالكرار والرجوع في حق المال
لا يصح اصلا لان صاحب المال يلزمه واشتراط الزيادة في الزنا خلاف التنا فيقتصر على مورد الشرع بكونه طابعا لانه لا يصح الاقرار
بالسرقه مكرها قال في الظهيرية واذا اقر بالسرقه مكرها فاقرا باطل ومن المتأخرين من اقر بصحته وسبيل الحسن بن
زيد ايجل في السارق حتى يقر قال لم يقطع الحرز ولم يبين العظم ولم يزد على هذا القول وفي التجنيس لا يفتي بعقوبة السارق
صور فلا يفتي به اثم وفي السراية اذا ادعى على اخر السرقه فعليه البيعة وعلى المدعي عليه اليقين واما الضرب فخلاص الشرع
انهم او شهد رجلان قيد بالرجلين لان شهادة السامع مقبولة فيه وكذا الشهادة على الشهادة وان قبلت في صف المال
واذا حصر كلام المختص في اخره فيما ذكره انه لا يقطع بالكنول وان ضمن المال وسالها الامام كيف هي واين هي ومن يصرق
وينساها الزيادة الاحتياط كافي الحدود ويحسب الى ان يسأل عن الشهود للثمة ثم حكم بالقطع واما المقر فبما عن جميع ما
ذكرنا الا عن السؤال عن الزمان وفي فتح القدير ولا يبال للمقر عن المكان لكن يسأله عن باقي الشروط من الحرز وغيره اتفاقا
انهم وبالمكان السرقه لا خصاله سرق في دار الحرب من سلم في الكافي وعن المسروق اذا سرقه كل ما لا تجوز القطع
كافي البحر والكنز وعن قدرة الاحفال كونه دون نصاب وعن المسروق منه لان السرقه من بعض الناس لا تجوز القطع كذا
الرمز للحرز ومن الرزح وقال في المبسوط لم يذكر هذا السؤال عن السرقه منه لانه يخصاصم والشهود يشهدون على السرقه
بانه فلا حاجة الى السؤال عنه وانت تعلم ان شهادتهم بانه سرق من هذا الخاخر وصحة الحاضر لا تستلزم بيانها بالنسبة

من السارق

من السارق ولا الدعوى تستلزم ان يقول سرق مالي وانما كراهه وانا يسأل عن هذه الامور احتياط للدار النهر وفي القادة
ذكر من يثبت بالسرقه والقتل يجسب ويحسد في السجن الى ان يظهر التوبة بخلاف من يسع الحرز ويشترى ويترك الصلاة فانه
ويؤدب ثم يخرج وصح رجوعه عن اقراره بها ان بالسرقه فلا يقطع عليه ويضمن المال كذا في عامة الكتب المشايخ ارجعهم
اسد قاضي والواقف بالسرقه جماعة او اثنان ثم رجع واحد سقط الحد عن الجميع وعلمه في المحيط بان الحد لا سقط عن الواحد
ثبوت الشكك بينهما في السرقه ليست سقط عن الاخر لان الشكك تقتضي المساواة وانه علم قال ابن وهبان والبعث من هذا الواقف
بالسرقه ثم قال احدهما هو مالي يقطع ما عندنا وفي شرح الاسيبي ان لا يصح رجوعه في حق المال ولا عن الرجوع في القذف
ولا في القصاص لان ذلك من حقوق العباد كذا في نثر في النظم الوهباني وفيه نقلا عن المحجل ولوقات الشهادة على اقراره
بالسرقه وهو يحسد لا يقطع لان الثابت بالبيعة العادلة كالثابت بالعائنة ثم رجع عنه قبل رجوعه فكذا اذا ثبتت
بالبيعة وكذا اذا شكك ولم يكذبهم ولم يصدقهم لان السكوت عند الشهادة جعل نكرا حكما اثم وقد بذنا شيئا في حق
سابق وانه اثم فان اقراره بالسرقه ثم هرب فان كان هروبه في فورة لا يبتع خلاف الشهادة قال في الذخيرة واذا
اقر بالسرقه ثم هرب فان كان في فورة لا يبتع بخلاف ما اذا شهد الشهود عليه بالسرقه ثم هرب فانه يبتع كذا في الظهير
ولا قطع بكنول واقرا بكونه على عبده بالسرقه وان لم يزل المال لانه اقراره على نفسه فيواخذه فان قلت كان ينبغي ان
يصح اقراره على عبده بالنسبة الى استحقاق قطع العضو ايضا لانه مال الاسماء والاطراف مطلقا سلك بها سلك
الاعمال ولا يفتي بعقوبته ان السارق لانه حوز ولا يفتي بالجور وقد تقدم نقله عن التجنيس وغيره ولكن رايه متقولا
بخط موثق على التنبية عن شكايات الهداية لقاضي القضاة ابو الفتح الحنفى باصورته والذين عليه جمهور الفقهاء في التهم
بسرقة وخوها ان ينظر في التهم اما ان يكون مرفقا بالجنون واما ان يكون مجرما بالمال ولما ان يكون مرفقا بالبرهان
كان مرفقا بالبرهان بطايبته ولا عقوبته وهل يحلف على القوايه ومنهم من قال يعز من رماه بالثمة واما ان يكون
بمجهول الحال يجسب حتى يكشف امره قبل يجسب بشرط ومن قبل يجسب باجتهاد والى الامور ان النبي صلى الله عليه وسلم جالس في تبة
وعرفه بالحسن ان يبين حاله وان طلب المدعي من ولي الامر تعذيب التهم المجهول الحال بالضرب ففروى ابو داود وغيره
عن النعمان ابن بشير انه قال لقم طلبوا منه ان يعذب رجلا في تبة ان شئتم فزنته لكن فان ظهر اليكم عنده والامر بكم مثل
ما ضربته فقالوا هذا حكمك فقال هذا حكم الله ورسوله وان كان مرفقا بالجنون المناسب للثمة فقال طابطة من
الفتحا يفره والى القاضي وقال طابطة يفره والى دون القاضي ومنهم من قال لا يفره وقولت في المصنف ان النبي
امر الزبير ابن العوام ان يسب بعض المعاهددين بالعذاب لما كنت اخبأ بالمال الذي كان صلى الله عليه وسلم قد اهداهم
عليه وقال له ابن كثر حين احطب فقال يا محمد اذهبته النقات والعرب فقال المال كثير والعهد قريب وقال الزبير
دوناك هذا منسبه الزبير يشترى العذاب فدلهم على المال وهو الذي اناس عليه العمل والا فان الشهادة على العرق
انرا الامور في السرقه يحلف وقوله صلى الله عليه وسلم لواعلى الناس يدعواهم لا دع قوم دما قوم واموالهم ولكن البيعة
على ابن ادعوا اليه على من انكر هذا اذا لم يكن مع المدعي حجة على الدعوى فانه لا يقطع بشيء ولكن يحلف المدعي عليه وقد
صح حكمه عليه الصلاة والسلام مع اللوث وحكم بشهادة ثمانية ودين انهم كلامه قضى بالقطع بيعة واقرا فقال
السرق منه هذا متاعه لم يسرقه وانا كنت اودعته او يشهد شهود بالسرور واقرا بياطل او ما انشبه ذلك فلا
قطع على السارق يستحب للامام ان يلقن السارق حتى لا يقر بالسرقه لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي بسارق فقال
اسرق ما اخاله سرق ولا احتيال للدار وقوله اخاله بكسر الهمزة معناه اظنه وبالفتح كذلك وكلاهما فعل مضارع من
الخيلة وهي الظن الا ان الحديث جابا لكسر لا قطع لو شهد كافران على كافر وسلم بها ان بالسرقه في حقها الى الكافر
والمسلم كذا في الجوزي لا عن الظهيرية تنقل جمع في السرقه واحدا خلاصتهم قد رضاب قطعوا كلهم واقرا اخذ
المال بعضهم اذ الحد الواجب بسرقة النصاب ويجب على كل واحد يحسن اتيه فيعتبر بحال النصاب في صفه ولا بد من
ان لا يكون منهم ذورحم يحرم من المسروق منه ولا يصح ولا يحسن ولا معتوه واطلقة فشنل ما اذا كان اخر حواجر
من الحرز او بعده في فورة او خرج هو بعدهم في فورة لا يصدق بذلك يحصل التعاون وقد يجمع لانه لو سرق واحد عشرة
من كل واحد منهم درهما من بيت واحد يقطع لكل النصاب في حق السارق وشرط للقطع حضور ثمانية وقتها
وقت القطع كحضور المدعي فانه شرط ايضا حتى لو غاب الا او ما لا يقطع وهذا في كل الحدود الا في الرجم وبعض القصاص
ان لم يحصلوا الاستحسانا كذا في كافي الحاكم وانه شرط بداية الشهود بالرجم كافي البحر ويقطع بساج وقنا واندوس

صلى الله عليه وسلم

وقيد

وعود وسلك وادهان وورس ورعفران وصلد وعبر وقصص وعرف يا قوت ونسجد ولؤلؤ ولعل و...
وانا وباب من خشب وكذا بكل ما هو من اعتر الاموال وانفسها فلا يوجد في دار العدل ما يحا الاصل غير مرغوب
فيه الشاخر من من الشجر تعلوه الحرة وهو لا صلب كالجر ولا يكون هذا والانبوس الذي بلاد الهند ودر وسادات مكة
من هذا الشاخر كذا في طبه الطلبة ليجار اسه العلامة والفتا خشب الرمان جمع قنار والنها منقبة عن العوا والانبوس
بفتح الباء معروف وهو مغرب لا يقطع ساقه يوجد ما حافي دارنا خشب وحشيش وقصب وسرا وطير وصيد
وزرنيح ومرة ونورة وكذا بزجاج على الظاهر لانه يسرع اليه الكسر ولا يقطع ايضا ما ينساع فساد كلبى ولحم
والكفة رطبة وتغر على الشجرة وبطيخ وزرع لم يجسد واشربة مطرية وكلات لهوكا لدق والطبل والبريطو
والزمار لانهما لا قيمة لهما وعليه الفتوة فلا ضمان على من كسرها وعند الحجة اخذها سائر الكسرها ولا فرق
بين الدق والطبل للفرق وغيره على الاصل لان صلاحته للموصات شبهة كذا في غاية البيان **وصليب ذهب**
أوفضة ونشطرخ ونرد لانه سائر اخذها الكسرها نهي عن الترخ خلاف الدرع الذي عليه التاثل لانه ما يعد للعبادة
فلا تثبت بشبهة اباحة الكسر والشطخ بكسر الشين والنرد الذي يعل به وهو فارس مربي وقل ما تلف النون
والدافى كلمة واحدة الا يدخل حيزها انظر كذا عن ضياء العلوم **باب سحر** لعدم اقرار فصار كباب الدار بل ولد
صحن وصحن حليين بنهب اوفضة لان الاخذ سائر في اخذ القراع والنظر فيه والله لا ماله له على اعتبار الكس
واحراره لاجله للملوك والاوراق والحلية وانما هو يباع ولا يعتبر بالبيع كن سرق اينة فيه خروقة اينة تربو على
النصاب ومثله الصبي المحروم عليه لانه سائر اخذ الصبي اسكاه اوجهه الى مرضه اطلقه فمثل الصبي الذي لا يشي
ولا يتكلم ولا يرضع الحامض على يفتقها ما يلبس من ذهب اوفضة اوجهه وانما في المختار لو سرق انا ذهب فيه
نييد او شرب او طبا عليه فلا فدية فضة لا يقطع على المذهب الا في رواية عن ابي يوسف ورجحها في فتح القدير **عبد**
كبير ودفاتر لان السرق في الكسرى فصب وضاع لاسرقة والمرد بالرافض غير الحساب لان المقصود ما فيها وهو ليس مال
ولا يمان كان شريعة ككتاب التفسير والحديث والفقه فهي كالمصنف وان كانت اشياء مكرهه فهي كالطهور **بخلاف**
الصغير وقال ابو يوسف لا يقطع وان كان صغيرا لا يقطع ولا يتكلم استفسنا لانه ادمي من وجهه ما من وجهه ولها مال
مطلقا لكونه متفعلا به او برضان يصير المميز متفعلا به الا انه انضم اليه معنى الادمية ولو كانت قيمته اقل من النصاب
وفي ادنه يبيع ليعمل النصاب يقطع باعتبار الضم اراد بالكلية المميز عن نفسه بالمال كان اوصيا وبالصغير الذي لا يعبر نفسه
واطلق في الكبير فمثل الناب والمميز والاعمر كافي **ودفاتر الحساب** بمعنى دفاتر اهل الديوان وقولهم لان المقصود
الكاغذ يدل على ان المراد به الذي مضى حسابه وقد قيل به كذا ذكره الشافعي واما الدفاتر التي في الديوان المعروفة فالتقصود
علم ما فيها فلا قطع واما دفاتر الحساب والهندسة فهو كغيره فلا قطع بسرقته لانها كتب الادب والشعر وتفيد بالدفاتر
لانه لو سرق الورق والجلد قبل الكتابة لا قطع ذكره الشافعي وما يدل على ان المراد به الذي مضى حسابه الى اخره ما روي به من ان
وفي شرحه حيث قال واما دفاتر الحساب فالمراد في الثاني ان المراد دفاتر مضى حسابه لان ما فيها لا يقصد في الاخذ ولما
المقصود الكواغذ ويقطع ان بلغت نصابا انتهى **وطلب وفهولا** لان من جنسها يوجد ما يحا الاصل وغير مرغوب فيه
ولان الاختلاف بين العاظماء في ماله الكلب فاورث بشبهه **لو عليه طوق من ذهب** علم به ان علم السارق
بالطوق ولا يبيع لا قطع مطلقا لانه تنبع له كسبه لمراد ان كان عليه **وحيانة ونهب واختلاس** لا يتفرق بين السرقه
وهي الاخذ خفية والحيانة هي الاخذ ما في يده على وجه الامانة والنهب هو الاخذ على وجه العلانية والفقه في بلاد
قرية والاختلاس الاختلاف وهو ان ياخذ الشيء سرعه والاسم الخلسة فقد روي في السنن والجامع للترمذي من روى
ليس على خاين ولا مشتب ولا مختلس قطع فان قلت ما تضع يارك ان امرأه كانت تستعين المتاع وتحمده فامر رسول
انه صلى الله عليه وسلم يقطعها قلت اجيب عنه كافي في فتح القدير ان القطع كان لسرقه قد مرت منها والله اعلم **ونش** ان
لا قطع على النباش وهو الذي يثرب اكلان الموت بعد الفوف وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف عليه القطع يقول
عليه السلام من نشر قطعناه ولا نه مال مقوم يجوز مثله فيقطع ولما قوله الصلاة والسلام لا قطع على المختار وهو
الباش بلغة اهل المدينة ولان الشبهة تمكت في الملك لانه لا ملك للميت حقيقة ولا للوارث لتقدم حاجه الميت
وقد تكن الخلل في المقصود وهو الانتزاع لان الحيانة في نفسها نادرة الوجود وما رواه غير مرفوع وهو محمول
على التماسه لن اعناده فيقطعه الامام سياسة لاحاد ولو كان القبر الذي ينشئه وسرق منه في بيت بمثل على الصبي

كالصبي

اولا

او كان النشب الذي سرقه من القبر غير الكفن او سرق من تابوت في القافلة وفيه الميت لما ذكرنا وكذا لو سرق من البيت الذي
فيه قبر الميت ما لا يحل ليقطع لتاوله بالوصول لزيادة القبر وكذا لو سرق من بيت فيه الميت لتاوله لتجهيزه وهو اظهر من
الكل لوجود الاذن بالوصول فيه عادة **ومل عاملة وشتركة** لانه فيه شريكة حقيقة في الثاني وشبهة الشريكة في الاول وهو مال
بيت المال فانه مال المسلمين وهو منهم واد المحتاج ثبت الحق له فيه بقدر حاجته فاورث شبهة والمحدود تدبها واما مال
الوقف قال الشيخ رحمه الله تعالى في محرم ارمين صرح به ولا يخفى لانه لا يقطع به لعدم الملك كما صرحوا انه لو سرق حصص المسجد
وخرها من حرزها فانه لا يقطع معللين بعدم الملك انتهى **ومثل ديتة** ولو كان ديتة **موجلا** او **بيل** عليه ارمي ديتة **اذ كان**
من جنسه ولو حكما هذا بيان لما هو المراد بالمال ثلثة يعني ان المراد بمثل ديتة الثلث من حيث الجنس بان كانه من النقود
سواء كان من جنسه حقيقة كان يكون ديتة درهم فترق درهم او من جنسه حكما كان سرق دنانير في الصحيح ولهذا كان
للقاض ان يقضي بها ديتة من غير رضى المطلوب ويضم احوالها الى الغرض في الزكوة فخرج ما اذا سرق عروضها ومنها العلف فانه يقطع
فانه ليس باستيفاء وانما هو استبدال فلا يتم الا بالتراضي ولم يجز عن ابي يوسف لانه لا يقطع لان له ان ياخذ عند بعض العا
فضا من حقه او حاجته قلنا هذا قول لا يستدل به لظاهره فلا يصح بدون اتصال الدعوى به حتى لو ادعى ذلك دراعته لحد
لانه ظن في موضع الخلاف واما الماتلة من حيث الفرد فليست بشرط لانه لو سرق زيادة على حقه لا يقطع لانه بمقدار حقه يصير
مشريكا فيه فيصير شبهة من وكذا الماتلة من حيث الوصف في لورق من حرقه اجد او ارد لا يقطع كذا في المجتبى
وفيه ادنى اولى والشاخر رحمه الله تعالى يطلقان اخذ خلاص حيز حقه للمجانسة في الماله وما قاله هو الاوسع ويجوز
الاخذ به وان لم يكن مذهبنا فان الانسان يعترف بالعمل به عند الضرورة **تخلاف سرقته من غريم ابيه او غريم ولد الكلي**
او غريم بكاتبته او غريم عبد المادون المديون فانه يقطع لان حق الاخذ لغيره **ولو سرق من غريم ابيه الصغير لا يقطع**
كسرة يقطع فيه **ولم يتغير** فانه لا يقطع استفسنا والقياس ان يقطع وهو رواية عن ابي يوسف لقوله عليه الصلاة والسلام
فان عادنا قطعوا من غير فصل ولان الثانية متاملة كالاولى بل اذ في التقدير الزاجر وصار ما اذا باعه الملك من السارق
اشتره منه ثم كانت السرقه ولما ان القطع اوجب سقوط عصمة المحل على ما تحت في موضعه وبالرد الى الملك وان عادت حقة
العصمة بقيت شبهة السقوط نظر الى اتحاد الملك والمحل وقام الموجب وهو القطع فيه بخلاف ما ذكرنا لان الملك قد اختلف لا
لاختلاف سببه لان تكرار الحيانة فيه نادر لتجدد مشقة الزاجر فترس القامة عن المقصود وهو تغليل الجنابة وتنبذ قوله ولم
يتغير لانه لو تغير مثل المكان غز لا فرق قطع فيه فانه يقطع فضا ذفرقة فانه يقطع وعلى هذا القول والقطن والكتان
وكل عيني احدث الملك فيه صفة بعد القطع او احدثه العاصب يقطع حق الملك فلو سرق فضة او ذهابا فقطع فيها ثم
رها على صاحبها فخطها اينة او ماتت اينة فضر بها درهم ثم عاد فسرقتها لم يقطع عند ابي حنيفة لان العيني لم يتغير عنده
وقالا لا يقطع لانها تغيرت عندها كذا في الجوهره وشمل اطلاقه التغير المعنوي بما اذا باعه المروق منه بعد القطع ثم اشتراه
ضرقة لان التبدل السبب كبديل العيني وذكر الشافعي انه لا يقطع عند شاخر العراق وجم من المجتبى الاول لم يملك خلافا ونص
عبارة فان تغيرت عن حالها مثل ان لو كان غز لا فرق قطع فيه فانه يقطع فضا ذفرقة قطع طو على هذا القول
والقطن والكتان وكل عيني احدث فيه الملك بعد القطع صنعا او احدثه العاصب يقطع نه حق الملك وكذا اذا اشترى
السبب لان باعه المروق منه بعد القطع ثم اشتراه ضرقة لان تبدال العيني والسبب بمنزلة تبدل الملك لعصمة الميت **لو**
سرق من غريم في بصرى لا يرضع ولو كان المروق مال غريم او غير مال غريم **اداسق من بيت غيره** فانه يقطع
اعتبار الحرز وعده وكذا في الهواية واحتران بقوله لا يرضع عن المحرم الذي محرمة بالرضاع كالبنت التي هو اخ الزوج فانه
رحم محرم لمن جهة القرابة وانما محرمة من جهة الرضاع فاذا سرق من بيته قطع لما اذا سرق من الرحم فقط وبه اندفع ما
ذكره الشارح الزيلعي من انه الصلابة الى اخره لانه لم يدخل في ذن الرحم المحرم فلان انه متعلق بالرحم وليس كذلك بل متعلق بالجو
كاعتل هكذا اخذه مولانا في بحر **ويحلف موضعته** مطلقا لرسو اسرق من بيتها او من بيت غيرها حيث يقطع لتحقق الحرز عن
ابي يوسف لا يقطع لانه ان يدخل عليها من غير استئذان ولا وحشة بخلاف ما اذا سرق من اخوته من الرضاع فانه يقطع اجاعا كذا
في الجوهره ولا يفرق من **زوجته وزوجها ولو كان السرق من حرزها** لانه لا يقطع ككون بسوطه البذل لهما في مال
الاخرين من القطع ولو سرق من لبيبة ثم تزوجها قبل ان يفرق عليه بالقطع لم يقطع وان تزوجها بعد ان يقطع فذلك ايضا
لم يقطع عندها وقال ابو يوسف يقطع ولو سرق المرأة من زوجها او سرق هونها ثم طلقها ولم يدخل بها فباتت بغير علم لم يقطع
ولم يقطع لان اصله غير موجب للقطع وان يسرق من امرأة المتبرقة او المختلقة ان كانت في العدة لم يقطع سواء كانت مطلقة

من ص

اشبه او ثلثا وكذا اذا سرق من رزقه او من رزقه غيره ولا يسرقه عبيد او عبيدته او عبيد
سيد او سرق عبيد رزقه سيدا لوجوه الاذن بالرجوع عادة في هذه الصورة ولا يسرقه المولى من مكانه لان له في كسبه
حقا ولا يسرقه من خبثه وصفه ومنه لان له فيه نصيبا وحام فيه بعضهم بما اذا كان منها والماد اسرق منه لئلا يقطع ذكره
الزبيل واطلقه في الكثر وغيره وفي المجتبى فيه فقال بعد ان ذكر انه لا يقطع فيه على من سرق من حمام او بيت اذن الناس في دخولها
ويدخل في ذلك حواشي التجار والخانات الا اذا سرق منه لئلا يقطع فيه على من سرق من حمام او بيت اذن الناس في دخولها
وهذا بخلاف ما ذكر في الماوراء النخعي بيت اذن في دخوله ويؤخذ في ذلك حواشي التجار والخانات الا اذا سرق منها لئلا
فانه يقطع فيها بيت لاراز الاموال وانما الاذن يخص بالتملك ذكره في الجوهر وكما كان حرز النوع فهو حرز للانواع كلها
على المذهب الحنفية لوضع المصنف بقوله احرز اذا جعله في الحرز كذا في الغرب وفي الشرع لا يحفظ منه المال عادة ان المكان
الذي يحرق فيه كالمدر والحانات والكنيسة والشخص نفسه والحرز ما لا يبعد صاحبه مضيا الى الخارج من الحرز من شرط عند
عامة اهل العلم تخصيصا لاية السرقه بالاجماع كما نقله ابن المنذر بناء على عدم صحة الخلاف بعد ما حصره من نقل النص وغيره
قال الطحاوي في كتابه حرز كل شئ يحرق حرز منه حتى انه اذا سرق دابة من اصطبل يقطع ولو سرق لولوة من اصطبل لا يقطع
وذكر الاخر في كتابه ان ما كان حرز النوع فهو حرز للانواع كلها قال شمس الائمة السرخسي وهذا هو المذهب عندنا كذا في الجي
ولا يقطع قنار وقنار شش بها او خلا البيت من احد القنار هو الذي يعمل الورام ينظر اليها خارج منها وصاحبها اهل
والقنار شش هو الذي يربى لعلق الباب ما يفتح اذا فشق بها ولا يسرق في البيت ولا في الدار احرز المتاع لا يقطع وان كان في
احدين اهلها فاخر المتاع وهو لا يقطع وفي الدار احرز المتاع لا يقطع وان كان في الدار احرز المتاع لا يقطع وان كان في
قطع وان كان باب الدار مفتوحا فدخل بها او سرق لا يقطع ويقطع لو سرق من سطحها بالانه حرز صرح به في شرح النظم
الوهابي وعنه الى المحيط والخامس والخميس والربيع او سرق من السجدة وبها المتاع عنه ولو كان رب المتاع نائما لانه عليه
الصلاة والسلام قطع سارق ردا صفوان من تحت راسه وهو نائم في المسجد واراد بالسهر كل موضع لم يكن حرزا فدخل الطريق
والصحرى واخر في ذلك بين النائم واليقظان وهو صحيح واراد من كونه عنه ان يكون بحيث يراه كافي الجهر واشارة في المختصر الى
انه لو سرق الغنم او البقر او الفرس من المرعى ومعه حافظ فانه يقطع واطلاق بحر عدم القطع على اذالم يكن معها حافظ
لكن ان كان الحافظ الراعي فيه لخلان في البقال لا يقطع والذي في المتن من ابي حنيفة واطلق خواهر زاده ثبوت القطع
اذا كان معها وهكذا في المتن من ابي حنيفة حافظ ويكن التوفيق بان الراعي يقصر لحفظها من السارق كذا في فتح القدير وفي
المجتبى قطع في الدار حتى في الرعي وان كان معها الراعي وان كان معها سوا الراعي من يحفظها يقطع وكثير من شايخنا اختلفوا
بهذا وان كان الغنم نائما في البيت في الليل لم يلحقها عليه باب مغلق فسكره وسرق منها ثاة قطع ولا يعتبر المغلق اذا كان الباب ودودا
الان يكون يتأمن في الصحرى والراح وفي الماوراء النخعي الجرح والشوك خطيرة وجمع هذه الاعنات وهو نائم عنها عندها
قطع وعند بحر ينقطع سوا المكان معها حافظ او لا وعليه عامة المتأخر اتمم يقطع لو سرق ضيف من اضافته او سرق شيئا ولم يجر
من الدار الا الاول لان البيت لم يبق حرزا في حقه كونه مادونا في دخوله ولا يمتلأ اهل الدار فيكون فعله خيانة لاسرقه فمثل
ما اذا سرق من البيت الذي اضافته او من بعض بيوت الدار سوا كان مغفلا او من صندوق مغلق ذكره بولانا في بحر وعنه الى القنار
في شرحه قال ان الدار مع جميع بيوتها حرز واحد فلو ادخل في الدار اخل في الحرز في جميع بيوتها واما الثاني فلان الدار كلها حرز فلا بد
من الاخر وما فيها في بيوتها فتمتلك شبهة عدم الاخر في السرقه لانه يجب العنان على الغاصب بحرج الخزان لم يجر جهن
الدار هو الصحيح لانه يجب مع الشبهة وان اخرج السارق من حجرة الدار واعان من اهل الحجرة على حجرة او نقت فدخل والشيء في
في الطريق ثم اخذه او حمله على دابة فساقه واخرجه او القاه في الماء فخرجه بغيره السارق او لا يمتنع ببل بقتوة جريه
قطع على الاصح في السائل كلها اما الاول لو كانت الدار فيها قاصير اخرجها من مقصورة الى حصة الدار فانه يقطع لان كل مقصورة باعتبار
ساكنها حرز على حدة فالمداد بالدار الكبيرة التي فيها منازل وفي كل منزل مكان يتخفى به اهلها عن الانتفاع ببعض الدار وانما يتفقون به
الانتفاع السكة والافق السكة السابقة التي لا يدخلها من الاخر من الدار الثانية لو اعان انسان من اهل المتأخر على مقصورة فسرقي منها
قطع لما بينا والمداد انه دخل مقصورة على عرة فاخره سعة الثالثة الصداق بيت ودخل واخر المار ثم القاه في الطريق فانه
يقطع وقال لا يقطع لان الاثام غير موجب للقطع كالوخرج ولم يضر فكذا الاخر من السكة كما لو اخرج غيره ولنا ان الرمي حيلة
يبتادها السارق لتفترج الخرج مع المتاع او ليتفرغ لقتل صاحب الدار والفرار ولم تقرر على يد معتبر فاعتبر الملك فعلا
واحدا فبقوله ثم اخذه لانه لو لم يضر فهو موضع لاسارق ولذا واخره غير السابقة لوجله على جار فساقه واخرجه لان سيرة

مضان

مضان اليه بسوقه قيد بالسوق لانه لو لم يسله وخرجه بنفسه لم يقطع والمراد ان يكون سببا في اخراجه فمثل ما والقاء في بئر في
الدار وكما ان الماصفيا واخرجه بغيره السارق لان الاخراج يضاهي اليه وان اخرجها لما يتوقع جريه لم يقطع وقيل يقطع وهو الا
لا اخرج به سببه كذا في النهاية وان ناوله السارق اخرج من خارج او دخل به في بيت واخذ وطرق خارجا من لالكلم او سرق
من قطار ربيع او حلالا يقطع في هذه السائل الاربعة اما الاول وهو ما اذا نقتب العربات فدخل واخذ المال وناوله اخرج من خارج او اذا
فلا يقطع عليها لان الاول يوجد منه الاخراج لا اعتراض بد معتبر على المال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه هتك الحرز فلم يتم المرقه
من كل واحد اوطافه فمثل اذا اخرج الداخل به وناولها الخارج او ادخل به الخارج فتناولها من بداخل وهو طاهر المذهب
علم بذكره ما اذا وضع الداخل المال عند النقب ثم خرج واخره قبل يقطع والصحيح انه لا يقطع كذا في فتح القدير واما الثاني وهو ما اذا
دخل به في بيت واخذ فلما روى عن علي رضي الله عنه ان السارق كان ظيافا لا يقطع قبل وكيف ذلك قال ان يقطع ويؤخذ به من غير ان
يدخله ولا يملك به الحرز قيد البيت لانه لو ادخل به في الصندوق والحب او الكرم واخره فانه يقطع لان المكان فيها ادخال اليه
لا الدخول واما الثاني وهو ما اذا طرقت خارجة من كم فلا بد الرباط من خارج فبالطريق لا يقطع المرقه داخل الكرم فيتحقق الاخر من
الخارج فلم يوجد هتك الحرز فلو كان خارجة لانه ان طرقت داخله واخرها قطع لان الرباط من داخل فبالطريق لا يقطع المرقه داخل
الكرم فيتحقق الاخر من الداخل فيوجد هتكه والصل الشق واما الرابعة وهي ما اذا سرق من قطار ربيع او حلالا عليه فانه ليس بغير
مقصودا فتعبر فيه شبهة عدم اطلعه فمثل ما اذا كان معها سابق او قايما ولم يكن لان السابق او القايما بقصد اقطع المساقه
ونقل الاثمة دون الحفظ حتى لو كان مع العيال من يحفظها يقطع والقطار يكسر القان ابل على شق واحدة والجمع قتل وقيل بسرقه
الحمل لانه لو شق الجواز على الحمل وهو يسير اخرج ما فيه فانه يقطع ولو سرق بنفس الضمطاط فانه لا يقطع لعدم احراره اذا كان
الضمطاط غير منصوب واما هو مغفوف عن من يحفظه او في ضمطاط اخرج فانه يقطع كذا في فتح القدير وان شق الحمل فخرق منه او
سرق جوارقها متاع وربه يحفظه او نائم عليه او ادخل به في صندوق غيره او جيبه او كره فاخذ المال فقطع في السائل كلها
لوجود المرقه من الحرز قال ان سارق هذا الثوب قطع ان اضاف لكونه اقرا بالاسرقه وان ثوب لا يقطع كونه عنه لا اذ كان في ذلك
في شرح النظم الوهابي وعنه الى التجنيس وذكره ملاح في شرحه ومنه وتحتية الفرق بينهما كما في شرح النظم ان كلامه في الاول محل على
السرقه الماضية لانه قال سرق هذا الثوب وفي الثانية على المستقبلية لانه قال ان اسرقه مثاله اذا قبل هذا قاتل زيد معناه لانه قد
قتله واذا قبل هذا قاتل زيد معناه لانه قبله انتم قال الملائكة ابن وهبان واعمالهم الفاعل دل على انه لم يرد به المضايقة ليعمل اذا كان
بعنه الاعلى قول الكسائر وهشام ثم اورد انه لا يضاهي الى النعمان الظاهر اذا كان معنى للض الاعلى من ذهب الكسائر وهشام فلا فرق واجاب
بانها الاضيق الى النعمان الظاهر كان استعماله معنى للض وان لم يجره للجهور انتم الامام قتل السارق سياسة لسعيه في الارض العساده
ذكره ملاح في شرحه معلا بذكرنا وعنه الى النية ذكره في القنادس السراجيه وعنه ما ذكرناه هذا باب في بيان احكام
كيفية القطع وابانة لان القطع حكم السرقه من الحرز ذكره عقبة لانه حكم الشئ يعقبه تعلقه بالسارق من رزقه وتحمس اما
القطع فالنعمان وما بينه فلقه ابن سمعون رضي الله عنه فاقطعوا بالانها وهي مشهورة فكان خبرا مشهورا فيقيد اطلاق النعمان
من قبله لاطلاقه من بيان المجمل ان الصحيح انه لا جرم في الالة وقد قطع عليه الصلاة والسلام اليقين والصحة رضى الله عنهم واما كونه
من الزند وهو فصل الربيع ويقال للدرع وهو يذكر في الغرب فلانه المتوارث وشمله لا يطلب له سدد بخصوصه كالمنازل والاباني
فيه يكون لثاقلين فضلا عن فقههم او ضعفهم ومن قوله خمس تلو كى يقطع الدم لقوله عليه الصلاة والسلام فاقطعوا واحسبوه
ولانه لو لم يحسم يفرغ الى الخلف والحزاجر لا تقتل كذا في الهداية وهو يقتصر وجوبه وفي المغرب المحسم ان يغرس في الدهن الذي على
وفي فتح القدير ومن الزيت وكلفة الحسم على السارق عندنا والمنقول عن الشافعي واحدا انه يست نعليه به في عقته لانه
عليه الصلاة والسلام امر به رواه ابو داود وابن ماجه وعندنا ذلك مطلق للامام ان رآه ولم يثبت عنه عليه الصلاة والسلام
في كل من قطعه ليكون سنة كذا في فتح القدير وفيه انه نظر لانه اذا ثبت امر به ثبتت مسئلة وانه اعلم الان حروبه وشذبه
فلا يقطع فهو استثناء من قوله يقطع يعني يقطع بين السارق مع وجوب الشرط في سائر الاحوال الا في حروبه وشذبه يخشى عليه
التلف من ذلك فلا يقطع لان الحرز اجزا متلف ويحسم حتى توسط الامر في ذلك كذا في الجوهره وعن زينة وموتة لم يوتة القطع
وهو لجره لجزا وكلفة الحسم على السارق وقد تقدم نقله عن فتح القدير في الفتية من كتاب القضاء بعد من الحيط اجرة المتفحص
والرأيه المحض للخصوم في بيت الال وقيل على المتمرك السارق اذا قطعت به فاجرة الحرز من الدهن الذي تحسم به المرقه على
السارق لانه السبب وانه اعلم ويقطع رجله اليسرى من الكعب ان عاد الى السرقه لقوله عليه الصلاة والسلام فان عاد
فاقطعوه وعليه اجاع السليمي وكونه من الكعب هو قول اكثر العلماء وفعل عمر رضي الله عنه ذلك وقال ابو ثور والروافض

ع

فما نظم ما اذا كان قبل القضا او بعده وقد باقرها لانه لو اقر انه سرق هو وفلان لكان فلان فانه يقطع المقر لعدم الشك
بتكذيبه كقولهم قتل فلان وزنت فلان او فلان اقر على الفرد انكر فلان وما عرل به في هذا المختصر اول من قول الكثر ولو اقر
بسرقة ثم قال احدها هو الى اخره فان المراد احدها اذا ادعى شبهة او شبهة كانت فانه يقطع القطع كما في البحر من ياتي شريح
الطحاوي ولو سرقوا واحدا وشهد على سرقتهما قطع الحاضر لان الغيبة تقع بثبوت الرقعة على الغائب فيبقى محذورا والعدم لا يورث
الشبهة ولا يعتبر يوم حدوث الشبهة لانه شبهة الشبهة وبما بان الغائب لو حضر وادعى كان شبهة الحاضر واحتمال عوى
الغائب بشبهة الشبهة فلا تقبى **لو قامت عليه بينة بذلك بشرط حصر مولا عندا فامتها** عندا بى حنيفة ومحمد وقال ابو
يوسف ليس واما حصرته عند الاقرار بالحدود فليست بشرط اتفاقا كذا في البحر فليست بشرط اتفاقا كذا في البحر فليست بشرط اتفاقا كذا في البحر
المكلف بالحدود والقصاص وكل بصحة من حيث انه ادعى ثم يتولى الى المالبة من حيث انه مال ولانه لا تتم في هذا الاقرار
يشتمل عليه من الاقرار بثبوت مقتول على الغير فيقطع العبد وادعى الاقرار بالقطع من ياتى عليه ان الاقرار بلا في حالة البقا والمال في حالة
البقا تابع للقطع حيث يقطع عصبته المال باعتباره ويستوفى القطع بعد هلاك المال وهذا على اطلاقه قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد ان كان العبد ما دون ذلك او كانت له المال السروق مستهلكا كما قال ابو حنيفة وان كان محجورا عليه والمال قائم في يده
فقط لم يقطع والمال للمولى الا ان يصدق له المولى في دفع السروق منه وقال محمد لا يقطع والمال للمولى الا ان يصدق له المولى في دفع السروق منه
وقال لا يقطع في الوجوه كلها والمال للمولى الا ان يكون ما دون ذلك في التجارة فيصير اقراره في المال او يصدق له المولى ان اقره بالقطع
يقض له المولى فلا يقبل اقراره عليه وجوابنا ما قدمناه من قولنا ان الحكم بصحة اقراره من حيث انه ادعى اقراره في حقه فاصح هذا
الخلاف راجع الى ان المال اصل او القطع او كلاهما فنحن في حنيفة القطع هو الاصل والمال تبع وعند محمد المال هو الاصل فلا يثبت القطع
بدونه وعن ابو يوسف كلاهما اصل وعلى الطحاوي ان الاقرار بثلثة سرقة عن ابو حنيفة فتقوله الادلة الجزئية محمد والثاني اخبر ابو
يوسف وهو نظير قوله في الخلاف فحدث من منافقه رضي الله عنهم اجمعين فان قلت ان ثبت انفس بعض المال يكمل الغاية
يورثون اهلا انفسهم ليقرب به مواليهم قلت اجيب عن هذا بان لا يصدق لان ثبت عليه الحكم واساعل **ولا غرم**
على السارق بعد ما قطع بينه هذا الفصل الحديث على ما ذكره مولانا في بحر ومن لا خسر في شرحه ورواه الطحاوي في فتح القدير عن
الدارقطني بلفظ الاعظم على السارق بعد ما قطع بينه ورواه ايضا بلفظ لا يبرأ صاحب سرقة اذا اقيم عليه الحولان وجوب الضمان
بينما في القطع لانه يملكه باثبات الضمان مستند الى وقت الاقرار فتبين انه ورد على ملكه فيبقى القطع وما يورث الى استيفائه فهو المتبقي
اولا للمحل لا يبقى بمصداقا للعبد الاول في كان مباحا في نفسه فيبقى القطع للشبهة فيصير محرمات للشرع كالتبعية ولا مان فيه
فان قلت ما ذكرتم من الحديث بول على عدم رد العين القائمة ايضا قلت لان وجوب رد العين القائمة لا يسير غراما والله اعلم
وفي تشييع الكثر عن محمد بن السارق بقاء القيمة وان لم تقض به كقواعد الطريق والباغي بقتل ابا الضمان في الموال والدية في القنوس
وفي الكافي هذا اذا كان بعد القطع وان كان قبله فان قال المالك انا اضمه لم يقطع عندنا وان قال انا اختار القطع يقطع ولا يضمن انهم لانه
في الاول اقر رجوعه عن دعوى السرقة الى دعوى المالك **وترد العين لو قامت** اطلق في تمام العين فانقطع كلامه ما اذا كان السارق
لم ينفذ فيها ارباعها او رجوعا او ترك رجوعا عليها وهي قائمة في يده فانها تخرج من المقتضى ولو هرب به والزوجة بلا ضمان
لم يبقاها على ملكها كما في البحر من ياتي الايضاح قال ابو حنيفة لا يجل السارق الاستماع به بوجه من الوجوه لانه على ملك السارق
منه وكذا لو حمله قبضه لاجل الاستماع به وفي الجتبى لو قطع السارق ثم استهلك السرقة غيب لم يضمن لاحد وكذا لو هلك في يد المشتري
منه والوجه له ولو استهلكه فلما لا تقبى التمسك به **فرق في عدم الضمان بين هلاك واستهلاكها في الظاهر** من الرواية كما في البحر
وهو المشهور كما في تشييع الكثر والوجه له به جزم صاحب لوقاية حيث قال ما قطع به ان يقره والا فلا يضمن وان اتلف قال شارح
انما قال وان اتلف احترازا عن رواية الحسن عن ابو حنيفة انه يجب الضمان في الاستهلاك سواء كان الاستهلاك قبل القطع او بعده
كما في الجتبى وغيره **ولو قطع بعض السرقة فامتنع** من السرقة شيئا وهذا عند الامام وقال لا يضمن كلها الا التي قطع فيها لان الحاضر
ليس نايب عن الغائب ولا يضمن الخسومة لنظم السرقة فلم تظهر السرقة من الغائبين فزايغ القطع لهم فثبت اموالهم معصومة وله
ان الواجب لكل قطع واحدا فانه تعالى لان المبرور على التداخل والخسومة شرط للظهور عند القاضي اما الوجوب بالجمالية واذا
استوفى فاستوفى كل الواجب الا ان يرضى بغيره الى الكل فيجمع على الكل وعلى هذا الخلاف اذا كان التصيب كلها لو احوط سرقها منه
مرا لا تخاف في البعض ولذا اطلقت في المختصر فانقطع ما اذا كان الكل لو احوط كما مثل ما اذا كان لمجرد وحضر الكل وقطع البعض احوط
البعض فقط سرق شيئا فنتحه نصفين ثم اخرج قطع ان بلغت قيمته نصبا بعد شقه مالم يكن اتلافا فليد قوله ان
بلغت قيمته نصبا يعني بعد الشق وهو قد لا يضمنه وقد يقول مالم يكن اتلافا لانه لو كان الشق اتلافا فله تضييع القيمة

ولو اقر عبد سرقة قطع وترد السرقة الى المورق منها ان كانت فاقية وان كانت هالكة لا يضمن لاجل سبائك في تضييع

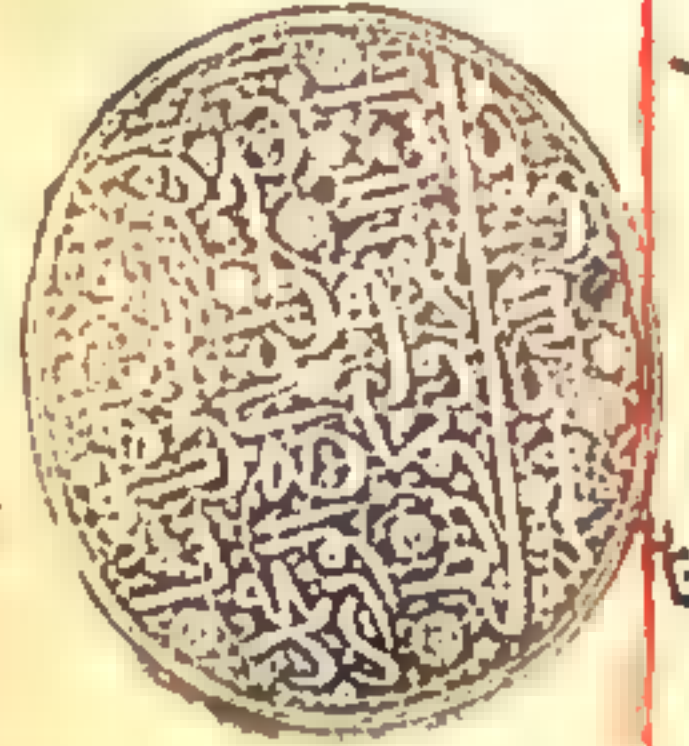
وترد الثوب عليه فلا قطع اتفاقا لانه ملك مستند الى وقت اللخذ وصدا الاتفاق ان ينفق الكثير من نصفا لقيمة ذكره الزيلعي
في شرح الكثر وقد اورد صاحب الكثر والوقاية باذكر ناس القيدون وعن ابو يوسف انه لا يقطع لشبهة المالك فان الخرق
الطاحش يوجب القبة فليكن المضمون ضمانا للمشتري اذا سرق ميمانه خبار البائع ولها ان الاخذ وضع سببا للضمان
للمالك واما ثبت للملك ضرورة اذا الضمان كذا يجمع البولان في ملكه واحده ونفسه لا تورث الشبهة كنفسي الاخذ وكذا
اذا سرق البائع ميمانه بخلاف ما ذكره لان المبيع وضع لفائدة الملك اطلاق الشك فليكن ما اذا كان فاحشا او يسيرا لكي لا يقطع
في القطع اذا كان يسيرا لعدم وجوب الضمان وترك الثوب عليه ولا يضمن التقصان مع القطع وكذا اذا كان الخرق فاه
وصح الجارة كما في البحر عدم وجوب الضمان لانه لا يجمع مع القطع ويرجع في فتح القدير الضمان فيما القاضي خان وقال لانه لا يقطع
لوجوب الضمان بالخرق قبل الاخراج واختلفا في الفرق بين الفاحش واليسير والصحيح ان الفاحش لا يفيوت به بعض العين
وبعض المنفعة واليسير لا يفيوت به شئ من المنفعة بل يتعيب به فقط واعلم ان القطع مقيد بما اذا اختار تضييع التقصان
واخذ الثوب وما اذا اختار تضييع القيمة وترك الثوب عليه فلا قطع اتفاقا لانه ملكه مستند الى وقت الاخذ ولا على هذا
يسير وهو اعارة المختص لا يجمع هذا الاختيار مسقطا للموجوب وجوبه فصار كما اذا وطهه العين بل او لا يسند له واقفا
الهمة كما افاده بعض اهل التحقيق **ولو سرق شيئا فزجها واخرجها لا يقطع وان بلغ لحما نصبا لان السرقة تمت على المالك**
قطع فيه وبعض قيمتها المسروق منه **ولو فعل ما سرق من الجربى** او الذهب والفضة وهو ان كان المسروق منه ذلك **فرد**
نصاب درهم ودنانير قطع ورد عند ابو حنيفة رحمه الله وعندنا لا يجب رد هالان الصنعة متقومة عند افسادت
شيئا اخر واما رد النصاب لو صنع المسروق من القراضية كان كذلك بالاولى وقدر بالتقوله لوجوب رد المبرور الرضا والرضا
اولى فان كان يباع عدة اخذ للمسارق بالاجماع وان كان يباع وزنا فهو على اختلافهم في الذهب والفضة كذا في شرح الجربى
ولو صنع احراما وطن الحنطة فقطع لارد ولا ضمان ان سرق ثوبا فصفه احمر فقطع لا يجب رد الثوب وان هلك خلا كان
وعند محمد يورث الثوب ويصل ما زاد الصنع وكذا اذا سرق حنطة فطحنها فانه يقطع وبالحنطة وان ملك الوقت واذا بالنا
الفتية للتعيب في قوله فقطع ان صنع قبل القطع لانه لو صفه بعد القطع يرد لان الشبهة بعد القطع لا يقطع لانه
في شرح المسار ذكر في الهداية الصنع بعد القطع فانه قال وان سرق ثوبا فقطع فصفه احمر لم يورث منه الثوب ولا يضمن التمسك
وهو من ذلك ذكره فبينما انه لو صفه قبل القطع فالحكم كذلك بالاولى وكلام محمد دليل عليه ايضا فانه قال سرق الثوب فقطع به
وصنع الثوب احمر لم يورث منه الثوب **ولو صنع السارق الثوب اسودده** على المالك عند ابو حنيفة ومحمد وعن ابو يوسف
هذا والاول سوا ان السواد زيادة عن كالحرق لكنه لا يقطع حق المالك لانه عند ابو حنيفة السواد نقصان فلا يوجب
انقطاع حق المالك وهذا اختلاف عمر وزيد لا حجة وبرهان فان الناس كانوا لا يلبسون السواد في زمانه ويلبسونه في
زمانه وفي شرح الطحاوي وهو يورث سويقا فله لم يمس او عمل فهو مثل الاختلاف في الصنع ان الحرق كذا في البحر **سرق في ولاية**
سلطان ليس لسلطان ارض قطعه اذ لا ولاية له على من لم يرض له كذا قاله خلاصة وفي السراجية اذا سرق بسرقة ليس
لرئيسه او لسلطان ارض قطعه لان ذلك في الولاية سلطان اخر فافهم هذا الاصل انتهى **اذا كان للسارق كفا في معصم واحد**
ان تميزت الاصلية **وامكن الاقتصار على قطعها لم يقطع الزايد** لانه غير مستحق للقطع **والا** بان لم يكن الاقتصار على قطع الاصلية
بان لم يكن مقبوضا قطعها هو المختار لانه لا يضمن من اقامة العايب الا بذلك هذا باب **في بيان احكام قطع الطريق**
بيان احكام السرقة الكبرى بعد تمام الكلام على السرقة الصغرى واطلاق السرقة عليه محاذ ولذا ازم التقيد بالكبرى والشرائط
للمحكمة بما على ما قاله الثلاثة في ظاهرها الرواية الاولى ان يكون من قوم لهم قوة وشركة او واحد كذلك الثاني ان لا يكون في مصر
وما هو بمنزلة كباين الممرتين او القريتين الثالث ان يكون بينهم وبين الممرين سفر وسفر عن ابو يوسف اعتبارا بالشرط الاول فقط
فيحتمل في الصلح لا وعليه الفتوى لمصلحة الناس كما مر به في الفتاوى السراجية وعزا الى القاضي الامام المنتسب لاسيما في وجه
مرح في البحر ايضا وفي تصحيح العلامة فاس جعل الشرائط الثلاثة ظاهرها الرواية ثم قال وعن ابو يوسف اذا كان بينهم وبين الممر
اقل من مسير سفر او قطعوا الطريق ليل في الممر اجري عليهم فقتلوا الطريق وعليه الفتوى وفي شرح الطحاوي والفتوى على قول
ابو يوسف انتهى **من قصده** لقطع الطريق وهو معصوم لو كان القاصد معصوم الدم بان كان مسل او ذميا حر المان او عبدا
فقد بالمعصية لانه لو كان حرييا غلب على ان يكون من استيلا الكفا ويسمى يائه وان كان في داره فذلك لان قطع الطريق يختص
بدارنا وان كان مسافرا في اقامة الحد عليه خلاف في شخص معصوم بان يكون مسل او ذميا قال النسخ بشرط ان يكون الماخوذ مسل
سلم او ذميا تثبت المعصية المؤدية الى قطع الطريق على المستامين لم يجدوا والقيام السبب المبرر في مال المستامن وهو كونه حرييا

حشا

القطع عن الرجال فيه روايتان في رواية لشعير وفي رواية لاسقطا انتهى وفي فتح الباري نقل بشيخنا هو اوعز الى
هشام في نوادره وذكر عن ابي ساعدة عن محمد بن ابي حنيفة انه بدر الدجاجة جميعا لكون الزنا فيهم وجعل المرأة
كالصبي قال العجب من يذكر هذه اعيون المرأة مع الرجال في القطع ثم يقتصر على ذكر الثلاث بين ابي يوسف ومحمد
فيها ويذكر حاصلها في الروايتين عنها ويذكر نقل ما في المبسوط من انها لا الرجال منسوبا الى ظاهر الرواية مع
مساعدة الوجه وورد النص الصحيح على مختار الكرخي بالعبد كما ذكرنا ومن فعل ذلك صاحب الدراية وصاحب
القوانين الكبرى والمصنف في التجسس وعليهم مع ضعف الاوجه المذكورة في التفرقة مثل الفرق بضعف البينة في
اصل الخلقة ومثل ذلك من الكلام الضعيف مع مصادقة اطلاق الكتاب في الحاربي ولا حول ولا قوة الا بالله انتهى
وفي السراجية لو كان في فضاء الطير صرايحون سقطت المدة عن الباقي ولو كانت فيهم امرأة فقتلت واقتل
الرجال لو لم تقتل المرأة وقتل الرجال هو المختار ويجوز ان يقتل دون ماله وان لم يكن مضادا ويقتل من ثلثه
عليه لا اطلاق قوله صلى الله عليه من قتل دون ماله فهو شهيد كذا في الفقه القديم في الجوزي الى التقييس وجعل المستقبل للصوم
وبعد مال لا يباين عشرة دراهم حمله ان يقتلهم لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون ماله واسم المال يقع على الكثير وال
والقليل للصوم اذا دخل دار رجل واخرجته فله ان يقتله مادام المتاع معه لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دونه
ماله فان ربه له ان يقتله لانه لا يتناول الحديث انتهى وفي السراجية قوم اخذوا سرقة اموالهم وذهبوا فاستأفوا بقوم
فخرجوا في طلب السرقة فان كان اربابا الاموال معهم او غابوا وكلفهم برون متاعهم ويقدر برون على رد المتاع عليهم جاز
لهذا القوم المستعان بهم ان يقتلوا السرقة لا سرقة المال وان كانوا لا يعرفون المتاع ولا يقدر برون على رد المتاع لم يجز لهم ان يقتلوا
السرقة انتهى وفي الزبير رجل ادعى على رجل وسرقة وفداه الى السلطان وطالب السلطان ان يفره ففره السلطان برون
سرتين ثم اعبر الى السجين من اعين ان يعذب في ثياب الحديد من الغديب والضرب فصد السطح لينفست من السطح ومات
وقد لحقه غربة في هذه الماددة وظهور السرقة على يد لخر كان للورثة ان ياخذوا صاحب السرقة بدية اليهم وبالغرامة
التي اداها الى السلطان لان الكل حصل بسببه وهو متعمد في هذا السبب هكذا ذكر في مجموع النوازل قبل هذا الجواب مستقيم
في حق الغرامة اصله مسيلة السعاية غير مستقيم في حق الدية لانه صعد السطح باختياره وقتل هو مستقيم في الدية ايضا
لانه يكره على الصعود للفرار من حيث المعنى لانه انما قصد الفرار خوفا على نفسه من التعذيب انتهى وفي الفتية رقم لضم الية
الخمار فقال سئى عند الوالى غير حق فاقب بقاء فخرى المشكوك عنه فكسر سنده اوبيه يضرب الشاكى ارضه كلالا وقتل اذ
حسب مسامحته فخرى وشور حور السجون فاصاب برونه تلف بضرب السامع فكيف هما فقيل اتقى بالضمان في بسطة الف
قال لا لو ان شكوكه بقرى القاي لا يضمن الشاكى لان الموت فيه فادر فسماعيته لا تنقض اليه عابا انتهى ومن نكر الحق
منه في الممنوع خفف من رايك في شره سكر قتل به لانه صار ساعيا في الارض بالنفس وكلين كل ذلك يدفع شره بالقتل والا بان
خفف من رايك لا يقتل به عند اللام وانما يجب الدية على العاقلة وهو نظير القتل بالمتنل وشره الذي يملك بالقتل عند الشكر انا
هو بطريق السياسة ومنها ما حكى عن الفقهاء ان يكره العيش ان المدعى عليه السرقة اذا انكس فلا كلام ان يعمل فيه باكر رايه
فان غلب على ظنه انه سارق وان المال السرقة عنده عاقبه ويجوز له ان لا يرد له الامم جالس مع الفساق في مجلس الشراب
وكما رواه يحيى مع السراق ويضبطه الظن اجازة واقتل النفس كما اذا دخل عليه رجل يتأهب لاسفحه وغلب على ظنه انه يقتله
وحكى عن عصام بن يوسف انه دخل على امرئ فاني سارق فأنكر السرقة فقال الامير لمصام ما يجب عليه فقال على المدعى البينة وعلى
اليهي فقال الامير هاتوا السبايا فمضى عشرة حتى اقر بالسرقة فقال عصام ما رايت جورا اشبه بالعدل من هذا وقد قدنا
شيئا من ذلك وابعد اعلم هذا **كتاب** في بيان احكام الجهاد اوردته بعد الحزب ولما فيها من المناسبة من
حيث ان التصور منها اخلا العالم عن الفساد فكان كل منها حسنا العن في غيره وقد ما عليه لانها معاملة مع المسلمين والجهاد
معاملة مع الكفار وهذا الكتاب يعبر عنه بالسمر والجهاد والمغازي فالسمر جمع سمر بكسر التاء من السمر فتكون لسان هية
السمر وحالته الانها غلبت في لسان الشرع على امور المغازي وما يتخلل بها للمناسك على امور الحج والجهاد هو الدال على
الدين الحق والقائم من امتنع عن القبول بالنفس والمال والمغازي جمع المغازاة من غزوات العدو وقصدته للقتال غزوا
وهي الغزوة والغزاة والمغزاة وسبب الجهاد عندنا كونهم حرا بعلينا وعند الشافعي هو كفرهم كذا في النهاية وقد ورد في
احاديث كثيرة دالة على جلال فضله هذا ومن تواجد الجهاد الرباط وهي الاقامة في مكان سنزوع هجوم العدو فيه لقصده
دفعه لله تعالى والاحاديث في فضله كثيرة منها ما في صحيح مسلم من حديث رضي الله عنه سمعته رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول

يقول الرباط يوم في سبيل الله من صيام شهر وقيامه وان مات فيه اجر عليه علمه الذي كان يعمل واجرى عليه رزقه واحذر
القتال رواه مسلم زاد الطبراني وبعض يوم القيمة شهيدا وروى الطبراني بسند ثقات في حديث مرفوع ومن مات موطئا
امن القزع الاكبر واغظ ابن ماجه بسند صحيح عن ابي بصير يوم القيمة اسنان القزع وعن ابي امامة عنه
عليه الصلاة والسلام قال ان صلاة الرباط تحول خمس اية صلاة وثقته الرباط والدرهم منه افضل من سبع مائة دينار
بنفقة في غيره وهذا واختلف المشايخ في المحل الذي يتحقق فيه الرباط فانه لا يتحقق في كل مكان ففي النوازل ان يكون في
موضع لا يكون وراه اسلام لان ما دونه لو كان رباطا فكل المسلمون في ملكه بلادهم يرايون وقال بعضهم اذا اعار العدو
على موضع موة يكون ذلك الموضع رباطا الى اربعين سنة واذا اعار من غير ذلك الموضع رباطا الى مائة وعشرين سنة
واذا اعار ثلاث مرات يكون رباطا الى يوم القيمة قال في الفتاوى الكبرى والمختار هو الاول والا اعلم ان ما ذكر من كون محل
الرباط ما وراء المسلمين ذكر في حديث عن معاذ بن النسر عنه عليه الصلاة والسلام من حرس من ور المسلمين في سبيل الله
تبارك وتعالى ومقاتل موطئا ما يذره سلطان لم ير النار رعيته الا تحلة القيس فان الله تعالى يقول وان شكر الاوارد هارواه
ابو بلي و فيه وليس يمتنع كون ذلك باعتبار المطاة فقد وردت احاديث كثيرة ليس فيها سوى الحرابية في سبيل الله كذا في
فتح الباري وهو المختار **فرض كفارة** ابتداء هذا الكلام مفيد لا حكم ثلاثة الاول كونه فرضا ودليله الاول من القطعية كقوله
تعالى وقاتلوا المشركين كافة وقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر فان قلت ما ذكرتم من الاوامر كلها امرات
مخصوصات والعام المخصوص على الدلالة وبه لا يثبت الفرض قلت اجيب عنه بان خرج في الصبي والمجنون منها بالعقل
على ما عرف وبالقصاص به لا يصير العام ظنا وبما غيرها فنفس النص ابتداء لم يتعلق به لانه مفيد بحيث يجازي كقوله
وقاتلوا المشركين كافة فلم تدخل المرأة ولا الاحاديث الواردة فيه فظنية لا يقيد الا بقرينة وضوء صاحب الايضاح
اذا تاب من الواجب بالكتاب والاجاع بفيد الفرضية ممنوع بل المفيد حيث الكتاب والاجاع وجا الخبر على وفقهه الثاني
كونه على الكفاية لانه ما فرض لغيره اذ هو فرضا في نفسه وانما فرض في غير الله ودين الله ودفع الشر عن العباد فاذا حصل الله
القصود بالبعث سبط عن الباقي كصلاة الجيزة ورد السلام فان قلت ما ذكر من الادلة تفيد فرض العين في المحجب للعدول
عنه الى ما ذكرت من فرض الكفاية قلت موجب العدول عنه قوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر
والجواهر هو الى قوله ولا ولا وعاراه المسلمين وعد القاعدون للمسلمين فلو كان فرض عين على سبيل القاعدون وقدر خرج وجه
عليه الصلاة والسلام في بعض الغزوات وقصوده في البعض وقد ظن بعض المشايخ من جواز التعود اذا لم يكن الغير عام الله
نظوع في هذه الحالة واكثرهم على انه فرض كفاية فيها وليس يتطوع اصلا كما في الذبيح وهو الصحيح كما في التاخر اذ انته
كذا في شرح الهداية للكمال الثالث افتراضه وان لم يبدوا والاعومات واما قوله تعالى وان قاتلكم فاستقبحتم ففسوخ كما في الفتا
اطلعه فمثل الاشهر الحرم وغيرها ونحوهم الماتلة في الاشهر الحرم ففسوخ بالعومات ان قام به امر بالجهاد **بعض يستغفر**
الباقي الكل اذا كان بذلك كفاية اما اذا لم يكن بهم كفاية فرض على القريب فالقريب من العدو والى ان تقع الكفاية فان لم تقع
الكفاية الايجبة الناس فقد صار حبيث فرض عين كالصوم والصلاة والقراءة على السلاح من شرط الوجوب ولا يشترط من الطهارة
فان علم العدو اذ كان رباطا لم يجز له ان يترك القتال كذا في السراج والوهاب والمكر وان لم يقع به احد اغوا الكل بتركه كما حكم
سائر فرض الكفاية لا يفرض على صبي وعبد وامرأة وامر ومقتدر **واقطع** لان الصبي يملك وكذا المجنون والعبد والمرأة لا
يفرض مشغولان بحجة الزوج والمروءة ففرضها مقدم على فرض الكفاية والاعترضه عاجزون وقد قال الله تعالى ليس على الاعسر
حرج ولا يفرض على مدبر **اذن غريم** لانه ضلقت به حق الغريم فان كان للمال كليل كليل باذنه لا يخرج الا باذنها وان قل
بغير اذنه لا يخرج الا باذن الطالب خاصة كذا عن التقيين في الذخيرة ان اذن الدابن ولم يبر به باهو الاوه حجب فان غزى فلا
باس وهذا اذا كان الدين حالافا كان موجلا وهو يعلم بطريق الظاهر انه يرجع قتيلا ليجل الى الاجل فالافضل الاقامة
لنفس الدين فان خرج بغير اذن لم يكن به باس لعدم توجه المطالبة لنفسيه انتهى ولا يفرض على عالم ليس في بلده افقه منه
وفي الجهر يتلوا عن التاخر اذ كان له عند رجل وابع واربابها غيب فان ادعى الى رجل ان يدفع الوداع الى اربابها كان
له ان يخرج الى الجهاد والماله الذي ليس في البلدة افقه منه ليس ان يفرض على الجرح عليهم من الضباع انتهى ويثله صرح في الفرائ
من ملوك الفروع وذكر في البرازية كذا لم يبينه بالغزوة قال اراد السفر وهو الظاهر لكن التمييز على غير بطريق الاول كالا
يخفى وفي السراجية من اراد الفزع ولم يكن التفرع علم وله ابوان لم يجز الا باذنها ولها ان يغناه اذا دخل عليها مشقة ولا يخرج
الزويون الا باذن الطالب انتهى **فرض عين** ان حج العدو فيخرج الكل ولو بلا اذن فتخرج المرأة والعبد بلا اذن زوجها وسيله



كان المقصود عند ذلك لا يحصل الا باقامة الظلمة على الظلمة حتى لا يظهر ملك الهوى ورق الكناز في حقه كما
في الصلاة والصوم بخلاف ما قيل ذلك لان بغيرها لا ضرورة الى بطلان حق المولى والزوج واذا خرج من العبد بغير اذن
والديه بالاول وكذا الفسخ يخرج اذا صار من غير اذن دايته وان الزوج والمولى اذا منعوا كذا في الرضوخة **ولا بد**
من قيد لخر وهو الاستطاعة في كونه من غير عيب **فلا يخرج الرضوخة** اما الذي يقول على الخروج دون الدفع فيخرج الكثير
السواد لان فيه اربها بالذات في فتح القدر والعموم الا ان بعتة والدخول في غير استئذان في المذهب والمرد هجره على
على بلدة معينة من بلاد المسلمين فيجب على جميع اهل تلك البلدة وكذا من يقرب منهم ان لم يكن باهلها كفاية وكذا من يقرب من
يقرب ان لم يكن من يقرب كفاية او تكاسلوا وعصوا وهكذا الى ان يجب على جميع اهل الاسلام شرفا وعزبا وقامه في
فتح القدر وفي البرازية اسوة مسلمة بسبب بالمشرك وجب على اهل المغرب تخليصها عن الاسلالم لئلا تدار الحرب لانه دار
الاسلام كالملايكة كان واحدا ثم قال شيئا ومقتضى ما في الرضوخة انه يجب تخليصها ما لم تدخل حصونها وجوزهم ان يخرج
السراج والهاج والاصل ان فرض الجهاد اذا لم يتفقوا على الخروج الى الان لا بد من اذنها او اوصها اذا كان الاخر ميتا لان
الجهاد اذا قام به البعض سقطت الباقي وطاعة العالمين فرض عيب فلا يجوز ان يتحرك لغرض الكفاية وقدر
ان النبي صلى الله عليه وسلم سبيل عن افضل الاعمال فقال الصلاة لوقتها ثم البر الوالد ثم الجهاد في سبيل الله فقدم بر الوالد
على الجهاد وروى ان العباس بن مروان اسرجا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني اريد الجهاد وعك فقال انزم اسك فان لم تكن
عندك اسك قال اصبر اني ان كل سفل يوتي من فيه الهلاك ويشق عليه الخط لا يحل للانسان ان يخرج اليه الا باذن والدنيه
لان الخوف عليه بغيرها وقدمها صاحبها بالمعروف وتركها اذا تبها واما السفر الذي لا خطر فيه فيجوز ان يخرج بغير اذنها
لانه لا يضر الخوف عليه ومن اصحابنا المتأخرون من قال يجوز السفر في طلب العلم بغير اذنها الوالد لان لا خطر على النفس
فيه وهو فرض فلم يفت على اذنها فاما اذا وقع القبر واصحاب الناس جاز الخروج بغير اذن الوالد لان الخروج في هذه الحالة
فرضه من متعين لا يستدرك بر الوالد والقيام عليها يستدرك انهم **وتقبل خبر المستشرق منادى السلطان ولو**
فاسقا قال في الجرح معنى الى الرضوخة ويستحق ان يكون المستشرق عدلا او فاسقا يقبل خبره في ذلك لانه خبر يشتهر بين
المسلمين في الحال وكذلك الجواب في منادى السلطان يقبل خبره عدلا كان او فاسقا انتهى **وكره الجرح مع النفي والالام**
يوجد النفي لا يكون الجرح لانه يشبهه الاجر والضرورة اليه لان مال بيت المال يعد لنواب المسلمين وان دعت ضرورة
فلا بأس ان يقولوا للمسلمين بعضهم بعضا ان يرفع الضرب الاعلى الى ما في الادنى ويؤديه الله عليه الصلاة والسلام اخذ
زورعاص صفوان وعمر رضي الله عنه كان يعزى الاعزب عن ذي الحيلة ويعطى النخاض من القاعد والجمل يضم اليهم ما يميل
للانسان في مقابلة شى فعله والمجاهدين ان يطلق الامم الناس ما يقرب بعضهم بعضا بالكرام والسلاح وغير ذلك من
الثقة والزاد والنال الماخوذ من الكفار بغير قتال بالخارج والجزية واما الماخوذ بقتال فيسمى غنمة كذا في فتح القدر
وظاهر يعطى الله اذ لم يكن في بيت المال في وكان فيه غيره من بنية الانواع فانه لا يكره الجمل ولا ينجى ما فيه فانه لا
ضرورة لجواز الاستمرار من بنية الانواع ولهذا لم يذكر النفي في بعض المعتمدين انما ذكر مال بيت المال وهو الحق وما
يدل على هذا ان تاج الشريعة قال في شرح الوفاة وكره الجمل مع نفي وبدونه لان المراد انه اذا كان في بيت المال شى لا يجعل
الامم على ارباب الاموال شيئا من غير طيب انفسهم يتقوى به الغزاة اما اذا لم يكن فيه فيفعل ذلك فقد اذ ان مرادهم بذكر
النفي ما هو الاعم منه وما يكون في بيت المال من نفي وغنمة **فان حاصرهم الى الاسلام** ارضيتنا بالكتا واحطنا بهم بقتال حاصرو
العدو محاصره وحاصرا اذا اضيقوا عليه واحاطوا به فيطلب منه الذخيرة في دين الاسلام لما روى الامام احمد عن ابن
عباس رضي الله عنهما ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوما فقتل ادعاهم وفي الصحيح امرت ان اقاتل الناس حتى
يقولوا لا اله الا الله الله فاذا قالوها عصوا مني مائتهم واموالهم الا يجتمعوا وحسابهم فان اسلموا **والا فالجزية** اروا ان لم
يسلموا ندعوهم الى الجزية للورث المعروف ان كانوا اهل الاسلام في تقربهم فان قبلوا ذلك فلهم ما لنا وعليهم ما علينا
ما نقبلوا الجزية صار وادنة لنا قال على رضي الله عنه انما بذلوا الجزية لتكديهم كدنا واما ما روى عن اهل البيت
هذا الحكم على العموم حتى يدل على ان تجب عليهم من العبادات وغيرها ما يجب علينا لان الكفار لا يجنبون بالعبادات
عندنا وعندنا يقولون بانهم يجنبون فالذي وعده في ذلك سواء وعده قبول الجزية لاناسهم بالعبادات كما اناس المسلمين
بالبراد ان يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم لو فرضنا دماهم واموالهم لو فرضنا دماهم واموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند
التقرب وذلك لان قبول الجزية كنا نرضى لامايهم واموالهم وكانوا يترضون لدمايانا واموالنا فقبول الجزية ليس الا رضانا

انما

التقرب

التقرب يوجب ذلك لانهم جعلوا الدليل على هذا الحكم قول على رضي الله عنه انما بذلوا الجزية لتكديهم كدنا واما ما روى عن اهل البيت
كما روىنا وبه صرح صاحب السراج الوهاج فانه قال عند قول القدر فان بذلوا لها فلهم بالمسلمين وعليهم ما على المسلمين
المرد بالذل القبول وكذا المراد بالاعطاء المذكور في القرآن ومعنى قوله فلهم بالمسلمين وعليهم ما على المسلمين هو ما روى رسول
الله صلى الله عليه وسلم على رضي الله عنه انه قال انما بذلوا الجزية لتكديهم كدنا واما ما روى عن اهل البيت
بذلوا الجزية فانه في ذلك في جفن الدم والمال مقام الاسلام انتهى **ولا يقتل من لا يتلغى الدعوة الى الاسلام** امر الجوز
القتال لقوله عليه الصلاة والسلام في رصة امر الاجناد فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله والاسلام فادعهم بالدعوة فقلوبهم انا
تقاتلهم على الدين لا على سلب الاموال وسى الذرات فلهم بمجربون فتكتمت موته القتال ولو قاتلهم قبل الدعوة اثم للفر
ولا غزاة لعدم العاص وهو الدين والاحراز بالدار فصار قتل النصارى والصيا واطلق في الدعوة فقتل الحقيقة و
الحكمة فالحقيقة باللسان والحكمة انتشار الدعوة شرفا وعزبا انهم الى ما اذا دعون وعلى ما اذا بقا تلون فاقم ظهور
ها مقامها وقد نضر محمد عليه في السير الكبر فقال واذا اتى المسلمون المشركين فان كان المشركين قوما لم يبلغهم الاسلام
لا حقيقة ولا حكا فلا ينبغي لهم ان يقاتلهم حتى يدعواهم الى الاسلام كذا في شرح الكنت في الينا بيج انما لا يجوز ان يقاتل
من لم يتلغى الدعوة في ابتداء الاسلام اما في زماننا فلا حصة الى الدعوة لان الاسلام قد فاض واشتهر فامان زمان او مكان
الا وقد بلغه بعث النبي صلى الله عليه وسلم ودعاه الى الاسلام فتكون الامم مخيرة بين البعث اليهم وتركه وله ان
يقاتلهم جهرا وخفية كذا في السراج الوهاج **وتدعوهم الى الاسلام بدنان** بلغة الدعوة الى الاسلام سابعة في الاذكار
ولا يجب ذلك لانه صحانه عليه الصلاة والسلام اغار على بني المصطلق وهم غارون وعهدوا الى اسامة ان يغيروا على النبي
صباحا ثم خرجت والغارة لتكون بدعوة واني بون حبلي موضع بالتمام **الا اذا تضمن ذلك الاخر** رضى بان يعلم بان
بان يعلم الا ان اراهم يستمدون او يتحذرون او يتحصنون وغلبة الظن في ذلك بما يظهر من احوالهم فلا يفعل بل يتكلم
بالم يترب عليه من القرب كما مر في فقه القدر الابان لم يقبلوا الجزية فاستعين بالله تعالى وحاربهم بنصب الجاه
وحرقهم وغرقهم وقطع اشجارهم وافساد ذروعهم ونهزمهم وان ترضوا لغيرهم انما يقصد بهم اما الا
فان الله هو الناصر لا وليا له والدم على اعدائه فيستعان به في كل الامور واما نصب الجاه فيقذف لانه عليه الصلاة والسلام
نصبها على الطائفت واما الترحيق ونحوه فلا نه عليه الصلاة والسلام احرق البويقة وقطعوا اشجارهم واضروا زروعهم
لان جميع ذلك الحاق الضيق والكبت بهم وكس ثوبكهم وتقريب جمعهم ليكون مشروعا فلا يفرق في الاشجار
بين المشرق وغيره فاما هو قضية كلامهم في تنويعهم وبه مرجع في البدايع واطلق في جواز فعل هذه الاشياء ابتعا لما في التوثق
العمدة وقدره الكمال في فتح القدر اذا لم يفل على الظن انهم ما خوذون بغير ذلك فان كان الظاهر انهم مغلوبون
وان الفتح باء كره ذلك لانه افساد في غير محل الحاجة ولما ايجع الاله ويبدد الجاهد في دار الحرب توفير الاظفار
وان كان قصها من النقرة لانه اذا سقطت السلاح من يده ودانته العدو عايتك من دعه باظهاره وهو نظير
قصر الشوارب فانه سنة ثم الغار في دار الحرب مندوب له توفيرها وتطويعها ليكون اهي في عين من اياها
والحاصل ان ما يعين المراه على الجهاد فهو مندوب القضاة لما فيه من اغرا المسلمين وقهر المشركين كذا في الجوز
الى الظهيرة واما جوار رحيمهم وان ترضوا ببعضنا فلان في الرضى دفع الغر العام بالادب عن بيضة الاسلام وقتلهم
المسلمين رضاهم لانه قتلهم يخلص حصن عن سلم فلو اقمعت باعتباره لاسد بابه اطلق في بعضا فتشل الاسير والتاجر
والعيان لكن يقصد الكفار بالرسول والمسلمين لانه ان تعدد القيين فلا فائدة من قصد الطاعة بحسب الطاعة
وما صابوهم لادبة عليهم ولا غارة لان الجهاد فرض من الغارات لا تقرب بالفرض فان قلت ما تضمن بحيث ليس
في الاسلام دم فنجح امرهم وقتل قالوا معناه لير في دار الاسلام وكلامنا في دار الحرب والله اعلم **ولو دفع الامم بلدة**
فيها مسلم او ذمى لا يحل قتل احد منهم اصلا ولو اخرج واصون عرض الناس صل اذا قتل الباقي جواز كون المخرج هو ذاك
فصار في كون المسلم في الباقي مثل بخلاف الحالة الاولى فان كون المسلم او الذمى فيهم معلوم بالفرض فوقع الغرق كذا في
فتح القدر **وهيئة عن اخرج ما يخرج يجب تقطيعه وجرم الاستخفاف به كصحت وكب فقه وحديت وامارة**
لان فيه تشديد على الضياع والفضيحة وتقرب المصاحف على الاستخفاف فانهم يستخفون بها مفايلة للمسلمين
وهو النافي الصحيح لقوله عليه الصلاة والسلام لا تاسفوا بالقران في ارض العدو وما ذكر في الكتاب هو الاصح والاصح
خلاف ما ذكره الطحاوي من انه لا كراهة في اخراج المصنف مطلقا واطلق المرأة فمثل الشابة والعجوز للمداواة

نفي
ستعانة

وقد اخل صاحب الشئ والوقاية والعرض وهو لا ينبغي الاخلال به واسه اجم ولم ينفع منهم ما فيه تقويتهم
على الحرب ولا تخلف اليهم ولو بعد الصلح لان النبي صلى الله عليه وسلم منع بيع سلاح من اهل الحرب وحمله اليهم
لان فيه تقويتهم على قتال المسلمين فيمنع من ذلك ومنع الزيلو بحرمته وقول ما فيه تقويتهم اولى من قول الكثر وغير
ولم ينفع سلاحهم فقد مر في شارب الكثر بان المنوع بيعه منهم كل شئ فيه تقويتهم على الحرب سواء كان سلاحا لا
فيدخل فيه الكراع والجديد لانه اصل السلاح وهو طاهر الرواية والكراع الخيل ودخل لانهم يقولون عندهم
فيعدون حرا على اصله كان الرقيق او كافرا وخروج القماش والطعام والقياس المنع الا ان عرفناه لان النبي صلى الله
عليه وسلم امرنا ان يبر اهل مكة وهم حرب عليه ولا فرق في ذلك ما قبل المواعدة وما بعدها لانها على شرف الانتضا
والنقص فان قلت ما الفرق بين ما ذكرت من حرمة ما فيه تقويتهم بالسلاح ونحوه وبين بيع العصور ما يجعله حرا
حيث كان قلت اجاب عنه الفقيه ابو الليث رحمه الله بان العصور ليس بالآلة المعصية وانما يصير آلة لها بعد ما صار حرا
واما هنا فالسلاح التي للقتلة في الحال انتهى في البحر منظر الى كافي الحاكم فان كان الحرب جاسياف فاشترى مكانه فربما
اورثها او ترسا لم يترك ان يخرج به مكان سيفه وكذا ان استبدل سيفه بسيف اخر اسه ولو كان مثله او اقل منه لم
يمنع انتهى في البحر منظر مع المستامن به ان يدخل به دارهم وان خرج هو بشئ ما ذكرنا لا يمنع من الرجوع به الا اذا
اسلم العبد كذا في البحر وفي السراج الوهاج اذا دخل اليه ماله فاستبدل به سلاحا من جنسه وكان البديل مثله صلاحه
او ادر منه فانه يترك وان كان من خلاف جنسه او اجود من صلاحه لا يترك كالقصور بالسيف والكالسيف بسيف اجود
منه انتهى ولا يقتل من امنه حرا وحرقة لقوله صلى الله عليه وسلم من اسلم عليه المسلمون تكافى دماؤهم ويسمى بدنتهم ادا نهم ارا قتلهم
وهو الواحد ولا نه من اهل القتال فيجوز فوزه اذ هو من اهل النعمة فيحقق النعمان منه لملاقاة محله ثم يتعدى الى
غيره ولو كان المومن فاستقام به في السراية بخلاف امان العبد فانه لا يصح عند اي حيلة الا ان ياذن له في القتال
لان العبد لا يملك القتال بنفسه فممنون منه فلا يصح لمانه ولانه لا يملك الولاية فصار كالصبي والمجنون **باربعة**
كان وان كانوا الاير في بها بعد معرفة المسلمين بشرط سماعهم ذلك من المسلمين فلا امان لو كان بالبعد منهم اجم او لا
ان ركن الامان مخرج وكناية وانتارة فالصريح لقوله امت او ادعت او لا تخافوا منا ولا ننزعها منكم فاعلم ان
اسه اذ منته تقالوا فاسموا الكلام وبيع باب لسان وان كانوا الاير فوزه بعد ان يعرفه المسلمون بشرط سماعهم له فلا
امان لو كان بالبعد منهم ومن الكنايات قتل المسلم المشترك تقال اذا ظن انه امان وكذا اذا اثار باصبعه الى الساقية بيان
اعطيتك دنة الله السوا والمشاركة اذا نادى بالامان فهو امان اذا كان مقتضا وان كان في موضع ليس بمقتض وهو ما دسيفه
ورجعه فخر في وشرا يطمع المعتل فلا يجوز لمان المجنون والصبي الذي لا يعقل والبلوغ فلا يصح لمان الصبي العاقل والاسلم
فلا يصح لمان النمر وان كان مقاتلا واما الحرية فليست بشرط وكذا السلامة عن العرو والزمانة والمرض وحكم ثبوت الامن
للكفر عن القتال والسبي والاستغننام واما اذا وجد في ايديهم مسل او دمي اسير فانه يجوز منهم كل شئ ان اثارا خاتمة ولما
صفتهم فهو عقد غير لازم حتى لو لم يلم المصلحة في نقضه نقضه كذا في البحر في حق الفريز ذكر خلاف في امان الصبي العاقل
ثم قال قال المصنف الامام التتصيل بين كون العاقل مجورا عن القتال او ما دونه فيه ففي الثاني لا خلاف في صحة امان
هذا ومن العاقل الامام قوله الحق لا تخن ولا توجل او من سواك عهده اسه او دنة الله او تقالي فاسمع الكلام ذكره
في السير الكبير وقال الناطق في السير الامانات ابا حنيفة عن الرجل يشترى باصبعه الى السما الرجل من العدو وقاتل ليس
هذا بامان وابو يوسف استحسن ان يكون امانا وهو قول محمد انتهى **ويقتض** **امان** لو كان بقاؤه **نقل** ان جواز
كان للمصلحة مع انه يتم ترك القتال الغرض فاذا صارت المصلحة في النقص تقصر وعبارة المختصر كالكثر شاملة لما اذا
اعطى الامان للمصلحة ثم رددت المصلحة في نقضه وكذا اذا انهم مسلم بغير اذن الامام ولا مصلحة فيه فاقصا ببعض الشرائع
على الثاني ما لا ينبغي واذا ضله الواحد ولا مصلحة فيه اذ بالامان لا نفرد به براه بخلاف ما اذا كان فيه مصلحة لانه ربما نفدت
بالتأخير فيوزر ويطل امان الذي واسير وتاجر وصبي وعبد مجبورين عن القتال لان الذي لا ولاية له على المسلمين
وهو منهم والاسير والمختار التاجر فهو حران تحت ايديهم فلا يخافونهم والامان يختص بعمل الخوف والعبد المجبور عن
القتال لا يخافونه فلا يلاقى النعمان محله بخلاف الماذون في القتال لان الخوف منه يتحقق وصححه امانه **ومجنون وشخص**
شقة ولم يهاجر النيا وكذا الاسير لا يجوز امانه لان هذا لا يكون القتال ولا يتدرون عليه فهم ممنون منهم فلا معنى للامان
كذا في السراج الوهاج هذا باب في بيان احكام المغنم وقسمته لما ذكر قتال الكفار وذكر ما ينبغي به من المواعدة

ذكر

وذكر ما ينبغي به غالبها وهو القهر والاستيلاء على النفوس ونحو امها وانما كان ذلك غالبا لا مستقرا فاما بيده تعالى جوش
المسلمين ونصرهم في الاكثر قال في القاموس المغنم والغنم والغنيمة والغنم بالغنم التي غنم بالكر غنما بالضم وبالفتح وبالفتح
وغنيمة وغنما بالضم الغنم بالشئ بلا شقة انتهى في المخرج الغنيمة **مايل من اهل الشرك** عن ابي عبيدة عنوة والحرب
قائمة وحكمها ان يجس وسابرها بعد الخس للغانين خاصة والغني ما ينال منهم بعد ما تنصع الحرب او زارها ويصير الدار دار
اسلام وحكمه ان يكون للمغنة المسلمين ويجس انتهى **ادفع الامام بليلة صلى الله عليه وسلم** **على محبة لا يغيره وكذا لا يغيره من بعده**
من الامر وارضها ببقى مملوكة لهم ولو فتحها عنوة ثم قرأ فيها **بنو الجيوش** ان منافقون ملكا كانا محاضله رسول الله
صلى الله عليه وسلم عليه كل بخير ووضع عليها العشر الا يجوز وضع الخراج على المسلم ابتداء لم ياتي بيانه **او اقر اهلها عليها** ان
شأن من به على اهلها وتركهم اصرارا لاصل دنة المسلمين ولا راض مملوكة لهم **بخرقة** لم يوضع جزية عليهم **وضع خراج**
على اراضيهم كفضل عمر رضي الله عنه حين فتح سواد العراق حيث من على اهلها وترك دورهم وعقارهم في ايديهم وضرب
الجزية على رؤسهم والخراج على اراضيهم ولم يقسمها بين الغنائم قالوا الاول اولى عند حاجة الغنائم والثاني عند الحاجة
ليكون ذخيرة لهم في الثاني من الزمان **واخرجهم منها وانزل بها قوما غيرهم ووضع عليهم الخراج لو كانوا كفارا**
كذا قاله ملاخر وعنه الى التتعة قال اعني وضع عليهم خراج الارض وعلى انفسهم الجزية وكذا قوله لو كانوا كفارا انما اثار
الى ان القوم الاخيرين لو كانوا مسلمين لا يوضع عليهم الا العشر لانه ابتداء وضع على المسلمين الامام في حق اهلها فتح عنوة
ايضا بخبر ان شاق **قتل الاسارى** لانه صلى الله عليه وسلم قتلهم ولا نفيهم صم مادة الشرك **او استقرهم** تقويتهم بالمنفعة
للمسلمين **او تركهم احرا اذ قتلوا** لا يقتلوا الا المشرك القريب والمرددين اذ لا يبين منهم الا الاسلام او السيف وليس له في من اسلم
منهم الا الاستعاق لان قتله او وضع الجزية عليه بعد اسلامه لا يجوز فدينا يكون الخيار للامام لانه ليس لواحد من الغزاة
ان يقتل اسيرا بنفسه لان الرافضة الى الامام تقوى مصلحة المسلمين في استرقاقه فليس له ان يقتات عليه ففعل هذا
فلو قتل بالي يان خان القاتل بشر الاسير كان له ان يعزله اذا وقع على خلاف مقصوده ولكن لا يصح قتله شيئا كما في
فتح القدير وفي القاموس الاسير الاخذ والمغني المسجون والجمع اسرا واسارى واسرى **وصرح** **منهم** المان
يترك الكافر الاسير الاخذ بشئ منه وفي القاموس من عليه ما انهم واصطنع عنده صنعة واختلفت العبارات في
المراد هنا ففي فتح القدير من يتركها ما ذكرنا حيث قالوا هو ان يطبقهم الى دار الحرب بغير شئ وفي غاية البيان والنهاية
كافي البحر هو الانعام عليهم بان يتركهم مجانبين دون اجر الاحكام عليهم من القتل والاسترقاق او تركهم ذمة
للمسلمين انتهى **وفراوهم** وهو ان يتركهم ويأخذ منهم مالا او اسيرا مسلما في مقابلته وهذا عداى صنعة ويجوز ان
يشاركهم اسارى المسلمين تخليصا لهم وجوابه ان العداية معونة الكفرة لانه يعود حرا علينا ودفع شرهم خيرا
من استخلاص الاسير المسلم لانه اذا بقي في ايديهم كان اتلا في قفصه عن مصاف النيا والاعانة بدفع اسيرهم اليهم
مضاد النيا فلا يجوز اطلاق في منع الغنائم مثل الشيخ الكواشي لا يبرح له شئ وعن محمد بن جازان كافي في الولوية وفي السراج
الوهاج قال بعد ولا بأس ان يغادر الشيخ الكبير والعجز الغائبة بالمال اذا كان لا يرجع منهم الولد واما النساء والصبيان فلا
يغادر بهم الا ان يضطر المسلمون الى ذلك وهذا صحيح على اصله لان الشيخ الغاني لا قتال فيه والولد له فليس يبروه في
ورده اليهم معونة لهم تختص بحرب في ان رده بالمال وام النساء والصبيان في ردهم معونة لهم فالا صبيان يملفون
فيقاتلون والنساء يلدون فيكثر نسلهم قال بعد وكذلك الخيل والسلاح اذا اخذناه منهم فطلبوا معاداة بهال
لم يجز ان يفعل ذلك لانه فيه معونة بما يختص بالقتال فلا يجوز من غير ضرورة قال بعد وان طلبوا ان يعطوا رجلا مشركا
عوضا عن اسيرهم او رجلين مشركين عوضا عنه لم يجز لانه لا نهم ما طلبوا واحدا بدفع مثله او اكثر منه الا ان يرضى
فيه الانتفاع به فلا يفعل لهم ذلك ولا تنصص المنفعة اليهم وشغل اطلاق الحرب واخذ المسلم الاسير عوضا عنه واستاق
من مال باخرة منهم قال في المغرب فراه من الاسر فراه ودرى استقره منه بمال والغدية اسم ذلك المال والمعاداة بين
اشئين يقال فراه اذا اطلقه واخذ فديته وعن المبرد المعادة ان يدفع رجلا ويأخذ رجلا والغدا ان يشتر به
وقيل لها معنى انتهى وفي الثاني خلاف في المشهور من المذهب لا يجوز وفي السير الكبير لا بأس به اذا كان للمسلمين
استدرا لا بأس به يدر ولو كان اسلم الاسير في ايدينا لا يغادر مسلم الاسير في ايديهم لانه لا يغادر الا اذا طابت نفسه به وهو
ما عود على اسلامه **وردهم الى ارضهم** لانه فيه تقوية على المسلمين وحرم **عقر دابة شقة** يعني اذا اراد الامام العود الى دار
الاسلام وبعده مواسي ولم يبق رعي قتلها الى دار الاسلام لا يقتلها لانفسه خلا فاما الملك ولا يتركها خلا فاما في فتح

طه

اما الذي فلانه جازي المصلحة والمحق الفيتا بهم من اقصي المصلح واما الحرق فليلا يتفجع به الكفار وضار كتحريم
البيان وقطع الاشجار ولا يحرق قبل الذبح فانه لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تعذيب الحيوان ولا تله لا
يجوز بالنار الاربعاء **الحرق اسلحة وامعة تقدر قتلها ولا يحرق منها الحديد يدق في موضع خفي ليجي اهل**
الحرب ولا يقتضون عليه وكذلك يكسر كل شئ من امنية هم واثامهم بحيث لا يتق به بعد الكرم وبراق جميع الادهان والماء
على وجه لا يتقون به فنعمل هذا كله معارضه لهم **وبترك صبيان وسباهم منهم شق اخر اجها بارض خربة حتى**
يموتوا جوعا وعطشا لان قتلهم يفتقر للشر ولا وجه الى ابقائهم **وجز المسلمون حية او عنقا في رحالهم ثمة في دار الحرب**
يتزعمون ذنب العقوب وايتاب الحية لا قتل لها قطعا لضررها عن المسلمين ماداموا في دار الحرب والحرب وابقا لصلتها
كذافي السراج الوهاج معزيا الى المحيط ومثله في البحر الرابح وفيه معزيا الى التاتار خاتمة نسائهم اهل الاسلام متى في دار الحرب
الحرب فيطأ اهل الحرب النساء الاموات قال ابن سنان يحرق بالنار النعم **ولا تقسم غنمة ثمة في دار الحرب الا للابديع** احرهم
قسمه الغنائم في دار الحرب لغني الابداع لغنيهم عليه الصلاة والسلام عن بيع الغنائم في دار الحرب والقسمه بيع معنى قتل
تخته والاصل عندنا انه لا ملك قبل الاقرار بدار الاسلام فحرم القسمه والبيع قبله ويشارك المدد العسكري قبله ولو من اهل
الحرب اذا اسلوا بدارهم قبل الاستيلاء عليهم ولا يثبت نسب ولدا من من السبي من بعض الغنائم لغنى الملك ويجب
ونقسم الامة والولود والعقرب الغنائم ولو مات واحد قبل الاقرار بالادب بدار الاسلام فلهما الغنمة لانهما في دار الحرب
شيان الغنمة لا يضمن عندنا وعند بعض ولو قسم الامام الغنمة لانهما في دار الحرب لانهما في دار الحرب لانهما في دار الحرب
التاريخ الربيع ونعمه شتيخا في شرحه لكنه قال وظاهره ان جميع تلك الاحكام انما هي قبله اما بعده فالاحكام مختلفة و
ليس كذلك فانه لا ملك بعد الاقرار ايضا الادب القسم بدار الاسلام فلا يثبت بالاحكام الاصولي يتأكد الحق ولهذا الواقع
واحد من الغنائم عبد اهل الحرب لا يعتق ولو كان هناك ملك مشترك عتق بعتق الشريك ويحرر فيه ماعرف في عتق الشريك
حكم الاستيلاء الجارية بعد الاقرار قبل القسمه وقبله وانتم لو قسمت تلك الغنمة على الرايات والعراقة بتركه ملكه
فوقعت جارية بين اهل راية مع استيلاء اصرهم فانه يصح عتقه لانهما مشتركة بينه وبين اهل تلك الراية والعراقة
شركة ملك لكن هذا اذا قلوا حتى يكون الشركة خاضعة اما اذا كثروا فلا لان للشركة العامة لا يثبت ولاية الاعناق و
والقليل مائة او اقل وقيل اربعون قال في الميسر والاولى الا لا يوقت ويحل بكونه الى اجتهاد الامم كذا في فتح القدير
وعبرنا بالحكمة دون الصحة لانه اذا قسم في دار الحرب مجتهدا او قسم الحاجة الغنائم فصحيحة وان قسم بالا جتهاد
او اجتهاد فوفق على عدم صحته فصحته واستقت الابداع من حرية القسمه فافاد جوازها للابداع وصورته ان
ان لا يكون لامام من بيت المال حولة يحمل عليها الغنائم فيقسمها بين الغنائم قسمه ابداعا ليجعلوها في دار الاسلام ثم يوزعها
نهم فيها فان ابوان يحملوها اجبرهم على ذلك باجر الخلق في راية السبي الكبير لانه دفع مزرعة بعتق مزرعة مخرصاص
ولا يجوز في راية السبي الصغير ولو كان في بيت المال او في الغنمة حولة حمل عليها لان الحكم اياهم وفي الحاشية ولو ان الامام
اودع الى بعض الجند قبل القسمه ولم يبين ما فعل حتى مات لا يضمن شيئا وفي السبي الكبير اذا اراد امير المسلمين ان يرسل
رسولا من دار الحرب الى دار الاسلام بشئ من اموال المسلمين ولم يقدر الرسول ان يخرج الا فارسا وبعض المسلمين فضل
فارس ياخذ فريسه على كونه انتهى **علم تبع امر الغنمة قبلها** امر القسمه للنهي عنه في الحديث ولانه قبل الاقرار بالسلامة لا يجوز
نصيبه بجهل جهالة فاحشة فلا يمكن ان يبيعه **ورد البيع لوقع** دفع الشئ وان لم يكن رد الغنم الى الغنمة وكذا ان
اخرجه طعام الغنمة الى دار الاسلام قبل القسمه رده الى الغنمة ذكره في الحاشية وفي الجوهره ولا يجوز ان يبيعهوا شيئا من ذلك
تولونه حتى لو باع شيئا بطعام جاز ان يبيعه **ورد حلقهم ثمة** امر في دار الحرب **كقتال** في استغفار الغنمة وافاد كلامه ان القتال
غيره سوا حتى يقتل الجند الذين لم يتناولوا لرض او غيره وانه لا يضمن واحد من اخر بشئ حتى امير المسلمين وهذا خلاف
لاستواء الطرفين سب الاستحقاق كذا في فتح القدير وفي البحر المحيط المنظوع في الغزو وصاحب الديوان في الغنمة
نسوا التهم في التاتار خاتمة اذا قسم الامام الغنمة ثم جازل وادعى انه شهد الوقعة واقام عدلين فالقياس ان يقتض
القسمه وفي الاستحقاق لا يقتض ويعرض من بيت قيمة نصيبه انتهى **سوفي لا قتال** لانه لا شركة لسوفي في الغنمة اذا ابقا لاه
سها ولا ربحا لانه لا توجد الجائزة على فضل القتال فان عدم السب الظاهر فيعتبر السب الحقيقي وهو القتال وافاد
كلام المتقن ان الذي اذا سلم في دار الحرب او الرثا اذا سلم وحقق بالجيش لا يفتق شيئا لم يقتل حربه في المحيط كذا في البحر
وذكر الزيلعي ان سوفي اذا قاتل طهران قصده القتال والتجارة تبع له فلا يفرط كالملاح اذا التجرف طريق الحاج لا ينقص احد

انهم ولان مات ثمة قبل قسمه او بيع امر لا شركة له فلا يورث نصيبه **وبعوا حدها اذا مات بعد قسمه اذ بيع ثمة او بعد**
الاقرار بدارها فانه يورث نصيبه هكذا ذكره في البحر وعزاه الى التاتار خاتمة هذا وقدم جوا في كتاب الوقف
ان معلوم المستحق لا يورث بعده على احوال القول وفي قول يورث قال شتيخا بعد نقله لذلك ولم ادرت جها وبينه ان
ينفصل فان مات بعد خروج الغنمة واحراز ان اقلها قبل القسمه يورث نصيبه لمستحق لتأكد الحق فيه فان الغنمة بعد
الاقرار بدارها كانت كغنائم الحق للغنائم والملاك لا يورث نصيبه في ثمة قبل القسمه مع ان النصيب يورث فكذا في
الوظيفة وان مات قبل الاقرار وفيه القول لا يورث نصيبه قياسا على مسيلة الغنمة وسباني ان من مات من اهل الديوان
قبل خروج العطا لا يورث نصيبه سوا مات في نصف السنة او في اخرها انتهى **ولهم من الغنائم** في فتح القدير التاجر والداخل
لخدمة الجند باجر فانه لا يحل لهم ذلك **الانتفاع فيها** امر في دار الحرب **بغلق وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا**
المكروه الجاز عن ابن عمر رضي الله عنهما قال انما نصيب في غنائمنا المسبل والصب فكل واحد ولا نرفعه اطفقة ولم يقتضه بالاجل
هنا تبعنا لما في الكتب وهو الاستحسان وقدر طرأ في رواية اخرى واعقده ملاحسروا وهو القياس وليس يخفى عليك
ان المصالح عليه هو الاستحسان الذي سابل مضبوطة ليس ما نحن فيه منها فغلق الرواية الاولى وهو الاستحسان يجوز
للفق والقبر وعلى الرواية الثانية وهو القياس انه مشرك فلا يباح الانتفاع به بالحاجة كما في الثياب والدواب و
الاخرى قوله عليه الصلاة والسلام في طعام خبيط طوبى لها واعقدها ولا تخلوها ولان الحكم بدار على دليل الحاجة وهو كونه
في دار الحرب وظاهر كلامهم ان السلام لا يجوز الا بشئ الحاجة اتفاقا صح به وقد مرر به في الظاهرية مع ان صاحب الكتب
اطلق الكل كذا في البحر وفيه ان صاحب الظاهرية قد سوار الانتفاع بما اذالم بينهم الامام عن الانتفاع بالماكل والشروب
واما اذا ناهم فلا يباح لهم الانتفاع به انتهى فيمنع قيد المتوف به وقد بالماكل لان ما لا يملك عادة لا يجوز لهم تناوله مثل
الادوية ودهن البنفسج وما اشبه ذلك الحديث ردو الخط والخيط كذا في تبين الكتب ولاشك انه لو جفت باصدم
مرض يحوجه الى استعمالها كان له ذلك كلبس الثوب فالمعتبر حقيقة الحاجة ذكره الطال في شرح الهداية بحثا وقد مرر به
في المحيط ذكر مولانا في بحر **بلا بيع بالماكل** لانه لا ملك لهم ولا ضرورة الى حر ذلك فان باعه قبل القسمه رد الثمن الى الغنمة
لانه بدل عن كان الجماعة وان كان بعد ما يتصرف به على العتق ان كان غنيا ويأكل ان كان فقيرا كذا في البحر معني الى
الحيط وفيه حاكيا عن التاتار خاتمة اذا دخل العسكري دار الحرب فصار رجل منهم شتيخا من الصيد باري او صفوا
او طليا او صا دسكة كبيرة من البحر او اصاب عسلا في جبال لا يملكه اهل الحرب او اصاب جواهر من ياقوت وفير وخرج
وزرع من معدن لا يملكه اهل الحرب او اصاب معدن ذهب او فضة او رصاصا او صديدا لا يملكه اهل الحرب
سوى الخشيش والمافان جميع ذلك كان يكون مشركا بينه وبين اهل العسكري فلا يختص به الاخذ فان كان الاخذ باعه
من التجار يتوقف على اجابة الامير ثم الامام يتصرف في ذلك فان كان المبيع قائما والثن انتفع للعسكر من المبيع اجاز البيع واخذ
الثن ورده في الغنمة ويقسمه بين الغنائم وان كان المبيع انتفع لهم فبيع المبيع واسترد البيع وجعله في الغنمة فان لم يكن
المبيع قائما يغير بيعه ويأخذ ثمنه ويرده في الغنمة وهذا كله استحسان والقياس ان لا نقل الاجازة بعد الملاء ولو ان رجلا
من الجند حبس الخشيش في دار الحرب او استغنى المافان جميع ذلك يكون مشركا بينه وبين اهل الله العسكري فلا يختص به الاخذ
فالان الاخذ باعه من التجار في دار الحرب او استغنى المافا ويبيعه من العسكري او التجار كان يبيعه جازا وكان الثمن طيبا له
ولو اخذ جند من شتيخا فعمل منه قصاعا ثم اخرجه الى دار الاسلام فان الامام ياخذ ذلك منه ثم يعطيه ثمة ما زاد من الصنف
فيه ان شتاوان شتا باعه وقسم الثمن على قيمة هذا الثمن غير معمول على قيمته معمولا فما اصاب غير الممول كان في الغنمة
وما اصاب الممول من ذلك يكون للمامل ولا يصير المصنوع ملكا للمامل بهذه الصفة وان كانت الصنعة على هذا الوجه في
ملك خاص لغنيه ويجعل المصنوع ملكا للمصانع فينقطع حق صاحب الخشب قاما اذا كان ما لا يضمن بالفضب فاص لصنعة لا
توجب انقطاع حق المالك الاثران من غيب من اخر جبرميتة وخاطها فرواغ دمنها فانه لا ينقطع حق صاحب الجبل
عن الجند هذه الصفة ولو اخرجت الغنمة الى دار الاسلام فاخذ اخذ منها شتيخا وجعله قصاعا او غيره فانه يضمن
قيمة الخشب وكان المصنوع للذي عمل لاسبيل لامام عليه انتهى **وبعد الخروج منها** الامر لا يقتضون بشئ ما ذكره في البحر
ولان حقهم قد اكدر حتى يورث نصيبه فلا يجوز الانتفاع به بدون رضاهم ومن اسلم منهم من اهل الحرب في دار الحرب
قبل اخذه ولم ينجح الناحي طرأ على الدار **عمر نفسه وطفله** لانه صار مسلما تبعا فلا يجوز قتلهم واسترقاقهم وعصم كل ما
يعد لقوله عليه الصلاة والسلام من اسلم على اهل ذمهم ولا نه سبقت يده الحقيقة اليه يد الظاهر من عليه **او دعه معصوما**

قصة

اروضه اما تة عند معصوم مسل كان اودنيا لانه في يده حكا لا يصوم وله الكبير ورجته وعلها وعقارها
عبد المقاتل اما ولده الكبير فهو في لانه كافر جري ولا تبة وكذا زوجها وحملها جزوها فبوت برقتها واما العقار فلكونه
في يدها الدار وسلطانها اذ هو من جملة اهل الحرب فلم يكن في يده حقيقة فكان ذبا واما عبده المقاتل فلانه لما تمزج على
مولاة خرج من يده وصار لها اهل دارهم وكذا امته المقاتلة ولو كان حبلى فهو للمجنين في كذا في الجرمي الى المحيط وقيد
بالودية لان ما كان غصبا في يرسم اودى فهو في عند الامام خلا فاليها لان المال تابع للنفس وقد صارت معصومة بالاسلام
فيتبعها ماله فيها وله انه مال باع فيملك بالاستيلاء والنفس بغير معصومة بالاسلام الا انما ليست بمعتقمة الا الله يحرم
التعرض في الاصل كونه سكرنا واباحة التعريض معارضته وقد اندخ بالاسلام بخلاف المال لانه خلق عرضة للامتنان وكان
ملا للملك وليس في يده حكا ظم تثبت المصرة وتبين كونه معصوما لانه لو كانت ودعة عند حري في لانه لا بد له ليست
بحرية وتبين ان كونه اسلامه قبل اخذه لانه لو كانت فهو عبد لانه اسلم بعد انعقاد سبب الملك فيه وكذا الواسل بعد ما اخذوا
اولاده الصغار وماله ولم يوجز حتى اسلم احراز اسلامه نفسه فقط وتبين ان يكونه خرج البنا بعد الظهور لانه لو اسلم في
دار الحرب ثم خرج البنا ظهر على الدار جميع ماله هناك في الا اولاده الصغار لا سلامهم بماله ماله لم يكن في يده لتباين
وبالادع معصوما ليس في لانه في يده وهو يد صحة عليه بخلاف ودبعت عند المير في فاني في ظاهر الرواية **حري دخل**
دارنا بغير امان فهو في اخر قبل الاسلام او بعد في المحيط حري دخل دارنا بغير امان فهو في لاجاعة المسلمين ه اخذ قبل
الاسلام او بعد عند اي حنيفة كذا في البر في القنية معلما بعلامة شمس المسلمين الصغير حري دخل دار الاسلام بغير امان فاحقة
واحد من المسلمين فهو في لاجاعة المسلمين عند اي حنيفة ورواية تنافى عن اي يوسف وعندنا هو لخاصة وفي وجوب
لنفس عن اي حنيفة ومحمد روايتان قال رضي الله عنه للام في ماله الذي ادخله دار الاسلام كالحلاق في نفسه ثم علم بعلامته وقل
استاجر لخدمته في السفر وحفظ ماله فمضى بغير من المستاجر وسلاحه فان شرط المستاجر في العقد ان ما اصابه للمستاجر
منه من الفناء له والا فهو بينهما انتهى هذا **افصل في بيان كيفية القسم** في الاما في احكام الغنية شرع بين قسمتها ولا
يجزى ان من احكام الغنية وجوب قسمتها وانما افرد بعض على حدة لكثرة ما حصة وشعبه بالنسبة الى غيره من الاحكام
والقسم جعل للنصيب الشايع محلا معينا **المعنى في الاستحقاق** لسهم الفارس والراجل **وقت المجاورة** ارجاء ورفق
موجز دار الحرب فلو دخل **دار الحرب فارسا فتفق فرسه** ارباقت فتشهد الواقعة **راجلا استحق سهمين** فله سهم فارس
ومن دخل راجلا فتش فرسا فتشهد الواقعة فارسا فله سهم راجل قال الامام الزلي في شرح الكفر يجب على الامام ان يقسم الغنية
ويخرج خيسا لقوله تعالى فان لله خمسة ويقسم اربعة الاخر على الفاعين لنصوص الواردة فيه وعليه اجماع المسلمين
انتم في الجرمي الى التارخانية وينبغي ان يكون للام اذا اراد الدخول في دار الحرب ان يرضى العسكر فيعرف عددهم
راجلهم وفارسهم ويكتب اسمائهم فمن كتب اسم فارسا ثم مات فرسه بعد ما جاوز الحرب استحق سهم الفارس ولو باعها
لا يستحق سهم الفارس بالاتفاق وكذا اذا باعه حالة القتال لا يستحق الا ان يستد افرسا اخر انتهى وفي فتح القدير
ولو باعه بعد الفراغ من القتال لا يستحق عند البعض قال المص الاصح انه يستحق لانه ظهر ان قصده التجارة انتهى وفي الله
الحاتة ينفي للام ان يور على الجيش من كان بصيرا بامور الحرب وتدريبها سواء كان من العرب او من المولى واذا اولاهم
امير فارسهم الامير يشي لا يدرون انهم يتعمون به ام لا كان عليهم طاعته مالم يامرهم بالمعصية او بما يكون الهلاك فيه
غالبا فان اختلفوا في ذلك منهم من يقول فيه الهلاك ومنهم من يقول فيه النجاة كان عليهم طاعته لان مخالفة الامير
حرام الا اذا اتفقت الاكثر على ان فيه الهلاك فينتفع راي الاكثر ولو ان الامام الى امير العسكر انا ولينا فلانا فامير
العسكر يكون امير على حاله يجوز امره ولا يكون الثاني امير العسكر قبل ان يصل الى العسكر ولو كتب اليه انا فزنا
ك فوصل اليه الكتاب انقل سوا وصل اليه الامير ولم يصل فانه يصير معزولا فهو منزلة ما لو كتب الخليفة الى امير
مصر انا فزنا فلانا فلانا لا لاول ان يصل بهم الجمعة مالم يحضر الثاني ولو كتب انا فزنا فلانا فوصل اليه الكتاب ليس
ان يصل بالنا من انتم **لا يصوم غير فرس واحد** **افصل في القتال** انا فزنا به لما في الجرمي قوله قالوا وبشيطان يكون
الفرس صالحا للقتال بان يكون صحيحا كغيره حتى لو دخل بغيره لا يصوم سهم الفارس لانه لا يقصد به القتال في
التارخانية لو زال المرض وصار جاهلا بقتال عليه قبل الغنية فالقياس ان لا يصوم له وفي الاستحسان يصوم بخلاف اذا
طال الكثر في دار الحرب حتى بلغ الهر وصار صالحا للركوب فتا على لا يستحق سهم الفارس فان الفرق هو ان الارها
حلي بالكثير المريض في الجملة بخلاف الهر ولو غصب فرسه منه قتل الاضول فدخل راجلا ثم استرده فيها فله سهم الفارس

كتبه

وكذا الوركب رجل عليه ودخل دار الحرب وكذا الوركب الفرس فاتبعه وحمل راجلا وكذا اذا ضل عنه ودخل راجلا
ثم وجده فيها لا يصوم سهم الفارس فيها اصابة قبل الرجوع وسهم الراجل فيها اصاب بعده والراجل مطلقا انتهى
اذا تقرر هذا علمت ان صاحب الكثر وغيره من اصحاب المقتب اخطأ في كذا ثامن القيد واما النجيب في اصحاب الحقون فانه
يتكون في مقتولهم قيو الا بدين الاتيان بها وهي موضوعة لنقل المذهب فيظن من وقف على سبيل الاطلاق فيجوز
الحكم على اطلاقه وهو مقيد فيركب الخطا في كثير من الاحكام في الافتاء والقضا والافقة الاباسه العلي العظيم **لا يصوم عبد**
وصي وامرأة وذو رضى لهم لانه عليه الصلاة والسلام لان لا يصوم للنساء والصبيان والعبيد وكان يرضى لهم ولما
استعان صلى الله عليه وسلم باليهود لم يعطهم شيئا من الغنية بعزم يصوم لهم ولا الهاد عبادا والذين ليس لهم اهلا
والرضى في اللغة اعطا القليل وهذا اعطا القليل من سهم الغنية **اذ باشر القتال او كانت المرأة تقف مع صالح الموضع**
اودل الذي على الطريق هذا قيو دلالة قدا حل بها صاحب الكثر والوقاية قال مولانا صاحب البحر وظاهره في المختار
يعني الكثر انه يرضى لهم مطلقا وليس كذلك بل انما يرضى للعبد اذا قاتل لانه دخل الخدمة المولى كذا جرح وكذا الصبي كذا
مفروض بان يكون له قدر عليه والمرأة انما يرضى لها اذا كانت تدور الجرح وتقوم المرضي لنها عاجزة عن حقيقة
القتال كذا في الهداية وظاهره تخصيص هذا النوع من الاعانة وليس كذلك فقد قال الولول الجي اذ اعانة منها قائمة
مقام القتال كخدمة العائمين وحفظت عنهم انتهى وهو الحق كما لا يخفى والذين انما يرضى له اذا قاتل اودل على الطريق
لانه فيه منفعة للمسلمين **لا يبلغ به اهل الرضى السهم الذي ادخل على الطريق** فانه يبلغ به السهم ويزاد على بلانه
فيه منفعة عظيمة للمسلمين ولا يبلغ به السهم اذا قاتل لانه جهاد والذين ليس من عمله فلا يسور بينه وبين المسلم
في حكم الجهاد ودل الانهم على انه يجوز الاستفاضة بالخالف على القتال اذ ادعت الحاجة اليه وقد تقدم دليله وبرضه
في المحسن كذا في الولول الحية والمفتوح كما يصير فيرضى له فيما يظهر بالهواول يارضى من المجنون **والبراذين والعقاق**
سوا الراحلة والبغل والعقاق كذا في شرح النقاية وفي فتح القدير الهيبي ما يكون ابو من البراذين وامه عربية والمقرن ما يكون ابو
عربية وامه برذونة انتهى وظام القاموس يشهد لاول وعبارته والمقرن كحس من الفرس وغيره ما يداني الهجنة اياه
عربية لا ابو لان الاقتران من قبل الغل والهجنة من قبل الام انتهى ومثله في مختصر الصالح واسه اعلم واما طان البراذين
والعقاق نسوا لان اسم الخيل يشتمل على جميع ذلك والارهاب مصاف الى جميع جنس الخيل قال الله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون
به عدوايه واسم الخيل يطلق على البراذين والعراق الهيبي والمقرن اطلاقا واحدا ولان العربي اذا كان في الطلب
والهرب المقي والبرزون اصبر والي عطفا فني الطل منها منفعة فاستويا البرزون الذي فيه الدانة من قبل امه والي
والعتيق الذي لا دانة فيه لا من جهة امه ولا من جهة امه بل كلاهما عربيان والهيبي الذي فيه الدانة من قبل امه ولما لم يكن
فذكر في الصحاح انه هو الذي الهجنة من الفرس وغيره وهو الذي امه عربية وابوه ليس كذلك لان الاقتران لهما هو من
قبل الغل والهجنة من قبل الاثني فاذا كان كذلك فهو كالبرزون وفي بعض الكتب البرزون داني الابوين جميعا بان يكون
عجميين واذا تناول الجميع اسم الخيل صار كلها كالعراق ولان البرزون قد يتبع به لا يتبع فيه بالعتيق والعتيق يتبع به
من وجه لا يتبع فيه بالبرزون لان العتيق يصل للطلب والهرب والبرزون اقوى على حمل السلاح والكثر اعطافا
في القتال لانه الذي من العتيق واذا كان في كل منهما منفعة تختص بالقتال تساويا كذا في السراج الوهاج وقوله لا الرأ
والبطة اي لا سهم لراحلة والبطلة ولا نفل والراحلة البعير وكذا لا يصوم لمار هو والراجل سوا لان المعنى في الخيل
معدوم فهن وان الراحلة والغلة كالقوس والريح والسيف **والنفس لليتيم والمسكين وابن السبيل وقدم**
فترا ذوي القربى منهم عليهم ولا حقا لغنياهم لان لغنا الراشدين ومن اسه عنهم اجمعين تسوية على ثلاثة اسهم على
خو ما قلنا وكفى بهم قدوة وقال عليه الصلاة والسلام يا معشر بني هاشم ان اسه ثلثيكم كرم غسالة الناس واباسخهم
وعوضكم منها بخمس الخمس والموضع انما يثبت في صفت من يثبت في حقه الموضوعه العقار والي صلى الله عليه وسلم اعط
هم للمرة الا انهم انهم عليه الصلاة والسلام علوا قال انهم لم ين الواسي هكذا في الجاهلية والاسلام وشبك بني اصابعه
لان البراذين من القرى اقرب القرابة واليتيم صغير لا اب له فيدخل فيه فقر اليتم من ذوي القربى في سهم
اليتم المذكورين دون اغنياهم والمسكين هم من هم في سهم المسكين وفقرا ابن السبيل من ذوي القربى في اياه
السبيل فان قيل خلافا لاداية حينئذ في ذكر اسم اليتيم وحيث كان استحقاقه بالفقر والمسكنة لا باليتيم اجيب بان

فانته

وكذا الوركب

دفع قوم ان اليتيم لا يستحق من الغنيمة شيئا لان استحقاقها بالجهاد واليتيم صغير فلا يستحقها وفي القصة هذه الثلاثة
مصارف الخسر عندنا على سبيل الاستحقاق حتى لو صرف الوصف واحد منهم جاز في الصدقات كذا في فتح القدير والمواد بشرى القزويني
بنو هاشم وبنو المطلب وعليه ان نعم ان النبي صلى الله عليه وسلم هو ميراثي عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد المطلب اربعة بنين
هاشم وعبد شمس والمطلب ونوفل وهاشم رسول الله صلى الله عليه وسلم غناهم خيبر قسم خمس ذوى القربى بين بني هاشم وبين المطلب
وكان عثمان بن ابي لهب عبد النبي وجيبي ابن مطعم من اولاد نوفل بن هاشم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تشكر فضل بني هاشم
المكانة الذي وصله الله فيهم ولكن نحن واصحابنا من بني المطلب اليه في النسب سوا فما بالك اعطيتهم وحرمتنا فقال عليهم
والسلام وانهم لم يمارفوني في الجاهلية والى الاسلام فقبل بين اصحابه فالشافعي رحمه الله يفسره كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه
له على رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفتهم ونسبتهم اياه فلم يبق بوزايفه فيستحقونه بعد وفاته بالعقد حيث قال وعوضكم
بجسمي ونفسي وما كان عوصا في الزكاة يستحقه من يستحق وقوسنا ان الملقا بالاشهادين كانوا يفسدون على بنينا فقلنا وفي الجاهلية
القدوس وعن ابي يوسف الخمر صرف الى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه نأخذ اتم وهذا يقتضي كونه عليه شرفها
رحم الله ان العتق على الصرض الى الاثر بالالاغنيا فيلحظ في ذكره تعالى للبركة في التبرك باسمه تعالى في اقتراح الكلام بقوله
تعالى واعلم ان ما غنم من بني فاطمة لله خمسة لان جميع الاشياء له اذ هو الغني على الاطلاق لان السلف رضي الله عنهم ضرره باذنه
ان وضع ما ذكره ابو العباس بان سهم الله ثابت يعرف بالبنائية الكعبة ان كانت قرية والا فالى مسجد كل بلدة ثبت فيها
الخمس وسهمه عليه الصلاة والسلام سقط بعده كالصفي لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستحقه بربا لله ولا رسول بعد
والصفي بنى كان صلى الله عليه وسلم يصطفيه لنفسه من الغنيمة مثله اربع اوسى واجارية وقال الشافعي يعرف سهم الرسول
صلى الله عليه وسلم الى الخليفة والجهة عليه ما قدنا ومن دخل دارهم باذن او منعة فاعلى دار الحرب خمس ما اخذوا
والا لاركان لم يكن دخولهم باذن او منعة لا يخسر لان الغنيمة هو المأخوذ قهرا او غلبة لا اختلاس ومرة والخمس وظيفتها
والقهر موجود في اللغة والوصول بالاذن والاختلاس موجود في غيرهما ولا يفرع المنة دخولهم بغير اذن الامام لانه
فاجب عليه ان يبرك هم اذ لو خذلهم كافيته وهن المسلمين بخلاف الواحد والاشيخ لا يجب عليه نصرهم والتقدير باذن
الامام كما وقع في الكثر ليس احترازا لانه لو كان باذن الامام ولهم منعة فانه يخسر بالادنى ولو لم يكن لهم منعة كواحد
او اثنين دخله باذن الامام ففيه رواية والمشهور انه يخسر لانه لما اذن لهم الامام فقد التزم نصرهم بالادنى وقصار
بالمنعة ومن ثم لم اقبله لا انطت الحكم وهو الخمس باحد اربعين وهو ما الاذن او المنعة قال شيخنا رحمه الله بعد ان افاد
ما ذكر من كون التقيد بلا اذن الامام ليس بقيد احترازا والحاصل ان الداخل باذن الامام يخسر ما اخذه مطلقا وبغير
اذنه فان كان ذا منعة خمس الا لا وفي المحيط لو قال الامام ما اخذتم فمهم لكم لا خمس فيه فان كانوا اربعة لهم جاز وان
كان لهم منعة لا يجوز لان الخمس في الاول واجب بقول الامام فله ان يطلعه بقوله بخلافه في الثاني ولذا لو دخلوا بغير اذن
خمس ما اخذه اتمر بما ذكرنا من منة لا خسر ومن دخل دارهم فاعلى دارهم من لا منعة له ولا اذن فان الخمس انما يوجب
من الغنيمة وهو ما يوضح من الكفار قهرا وهو ما بالمنة او باذن الامام فانه في حكم المنعة لانه بالاذن التزم نصرته
اتهم وبه صرح في السرائر الوهاب حيث قال وما اذا دخل الواحد والاثنان باذن الامام ففيه روايةان والمشهور بينهما
انه بخمس والباقي ان اصاب ذلك لانه لما اذن لهم الامام فقد التزم نصرتهم بالادنى وصار المأخوذ بظهوره فكان كالمنة
فدخل المأخوذ تحت الغنيمة فخمس وهذا هو الاصح وهو اظهر لك قصور عبارة الكثر عن اخذ جميع ما افاده كلام المحقق
واسه اعلم ونسب الامام ان ينفل وقت القتال احتيا على القتال فيقول من قتل قتيلا فله سلبه او يقول من اخذ
شيا ففعله وفي ختم القدر ذكره بلفظ لا بأس وهو لا يخالف ما ذكرناه لانها تستعمل في المندوب ايضا فلم تكن مطر
مطرة فيما ذكره اولى وفي المبسوط ذكره بلفظ الاستسكان وفي الهداية الخريز يندوب اليه لقوله تعالى يا ايها النبي
حرض المؤمنين على القتال ليرضيهم والتمريض الترضيب في الشئ والتفصيل نوع تحريض وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
نفل يوم بدر فقال من قتل قتيلا فله سلبه ومن اخذ شيا ففعله ولان في ذلك مطوعة للمسلمين لان الشجعان يرضون
في الفعل فيجاطون بانفسهم ويقدمون على القتال ولهذا قال اصحابنا لا يجوز التفصيل الا قبل اعلان الغنيمة بدار الاسلام
ولما يصدر فلا يجوز الا من الخمس لانها ما جرى في النفل حيث على القتال واذا حُررت زال هذا المعنى ولانها اذا حُررت تعلق
بها حق جميع الجيش فلم يفسد ما في منها وما لم يفسد فلا حق للغانمين فيه فيجوز التفصيل منه ويستحق الامام لو قال من قتل
قتيلا فله سلبه اذ قتل هو الامام قتيلا استصا بالانه ليس من باب القضا ولا ائمة بخلاف ما اذا خسر نفسه من

قتله

من قتلته انا فله سلبه للثقة الا اذا عم بعمه كما في الجرح فقلنا عن الظهيرة ويجوز ما اذا خسر نفسه بقوله من قتل قتيلا
فان اصابه فله سلبه لا يستحق كافي التارخانية ولو خاطب واحدا فقتل الخاطب رجلين فله سلب الاول خاصة اذا اقبلها
معا فله سلب واحد والآخر في تعيينه للقاتل لا للامام ولو على العموم فقتل رجل اثنين فاكثر استحق سلبها ويستحق السلب
من يستحق السهم او الرضخ فقتل الذم والتاجر والعبد والمراة والامر للتفصيل انما يكون في مباح القتل فلا يستحقه
بقتل امرة او مجنون ونحوها من لم يقاتل وسام القاتل معاملة الامام ليس بشرط في استحقاقه ما نفعه الامام به حتى
لو قتله من لم يسمع فله السلب لانه ليس له ليس في وسع الامام اسراع الافراد وانما في وسعه اشاعة الخطاب وقد وجد
نفل الامام السرية الربيع وسبع العسكر ونحوها فله النفل استصا بالانه كذا في الجرح فقلنا عن الظهيرة ولا ينبغي بعد الاحراز
هنا ايراد السلام الامن الخمس لانها اذا حُررت تعلق بها حق جميع الجيش ولما لم يفسد فلا حق للغانمين في التفصيل منه
كذا قال الامام وغيره قال الكل اورد عليه انه لم يكن حقهم فهو للاصناف الثلاثة فكلا يجوز ابطال الحق الغانمين كذا
للجوز ابطال الحق غيرهم اجيب انما يجوز باعتبار جعل النفل له من احد اصناف الثلاثة وصرف الخمس الى واحد من الا
يكفي ما قد بنا انهم مصارف اتمر وسلبه مامه من مركبه وثيابه وسلاحه وكذا ما على مركبه من السرج والالة وكذا ما معه
على الدابة من ماله في حقيقته او على وسطه فاما جنيبه وغلانه وما كان مع غلانه على دابة اخرى وما كان على فرس اخر
فليس ذلك سلب وهو غنيمة لجميع الجيش كذا في السراج والوجه وفي القاوس السلب بالتحريم ما يسيل وجهه اسلاب
اتهم وحكمهم بالتفصيل قطع حق الباقي للملك قبل الاحراز بدار الاسلام فلو قال الامام من اصاب جارية ففعله فاصا
سلب فاستبرأ اتمر لم يملكه وطها ولا يصحها وهذا عندنا بصفة واي يوسف وقال محمد بن ابي طاهر او يصحها لان التفصيل
يثبت به الملك عنه كايثبت بالقصة في دار الحرب وبالشرا في دار الحرب وجوب الضمان بالاتلاف قد قيل هذا الاختلاف
كذا في الهداية والسلب للكل ان لم ينفل له المختص به القاتل عندنا لانه مأخوذ بقوة الجيش فيكون غنيمة فيقسم بينهم قسم
الغانيم كالمقتول به الضر وقال عليه الصلاة والسلام لجيت ابن ابي سلمة ليس لك من سلب قتيلا الا طاب له نفس ما لم اوما
مقوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه فيجوز نصب لشرع ويجوز التفصيل فيقول على الثاني لما روينا هذا باب
في بيان احكام استيلا الكفار ما فرغ من بيان حكم استيلاهم عليهم شرع في بيان حكم استيلاهم علينا ونقد به الاول على الثاني
ظاهر وهو مثال الشبي استيلا بعضهم على بعض واستيلاهم على اموالنا فقتل الاول قتال اذا سبوا فكا في دار الحرب
وهذا فبلا بد منه وفي اغنية صاحب الكثر واخذ ماله ملكه لان الاستيلا قد تحقق في مباح وهو السلب لان الكلام فيها
اذا كان الظرف في دار الحرب لا فترده لان الظاهر ان سلب الملك لا احتياط فكذا بهذا السب ولو سب اهل الحرب
اهل الذمة من دارنا لا امر لا يكون لهم لانهم اصرار ذكره فلا خسر وعزاه الى واقعات الصدور والشهود وملكنا ما يخرج من
ذلك ان غلبنا عليهم اعتبار اسيار اموالنا المالكهم وان غلبوا على اموالنا واهلنا واهلنا واهلنا واهلنا وقال الشافعي
لا يملكونها لان الاستيلا لا يوجب اموالنا وانما المالكهم على ما عرفت من قاعدته ولان الاستيلا
ورد على مباح فيقتضي سلب الملك دفعا لحاجة المالك كاستيلاهم على مالههم وهذا لان العصاة تثبت على منافاة الدليل
ضرورة التمكن من الانتفاع واذن كانت الكثرة عاديا ما كان غير ان الاستيلا لا يتحقق الا بالاحراز بالدار لانه عن الاقتدار
على المالح الا مالا والحظوظ اغيره اذا سلم سلبا كرامة تقوت الملك وهو الثواب الاجل كالصلاة في الارض لمصوبة فاعطاه
بالمالك العاجل قديرا الاحراز لانهم لو استولوا عليهم فظهرنا عليهم قبل الاحراز فانها تكون لملكها بغير شئ ولو اقتسموها في
دارنا لم يملكوها وفي الجرح فقلنا عن الظهيرة لا يستحق الاموال بغير اذن من ابريهم ماداموا في دارنا
وان دخلوها دار الحرب لا يفرض عليهم الا ما اتبعهم والاولى اتبعهم بخلاف الدار فيفرض عليهم مطلقا ولو اسلموا فلا يسيل
لاربابها عليها الا في شرج الحياور وهو مضافا كلام المحقق لانه حكم ملكهم اياها واسه اتم وان غلبنا عليهم من وجده ملكه قبل
القسمه ففعله مجازا ليرضيهم وان وجدوا في دارهم القسمة ففعله بالقيمة ان اخذه بالقيمة لان المال لا يملكه الا بالملك
القيمة بغير رضاه وكان له حق المخذول له الا ان في الاخذ بغير القسمة ضررا بالمأخوذ منه بازاله ملكه بغير قيمة ولو
كان ملكه مثليا فلا يسيل له عليه بعد ما ار بعد القسمة لانه لو اخذه بغيره بثلثه وذلك لا يبيد وقيل القسمة باخذه مجازا كذا في
الجرح في الحياور وهو له بالان لو اشتراه تاجر منهم من العدو واخرجه الى دار الاسلام اخذه ملكه القدي بغيره الذي
اشترى به التاجر من العدو وانما لا يفسد الاخر مجازا ولو اختلف المولى والمشي من قتل الثمن فالفعل قول المشتري
ببينة الا ان يقيم المالك البينة انه اشتراه باخذ فثبت ذلك كما في فتح القدير وذكره في الجوايز وعزاه الى المحيط وقد استفتي من

صفان

بها

استيلا بعضهم على بعض وحكمهم

سلام

من اشارة المحرم انه لو اشتراه العبد بماله لا يباذله المالك القديم لعدم الغاية سواء كان البيع صحيحا او فاسدا بخلاف ما اذا كان باذله من قبل او باذله من نفسه وصفا فان له ان يباذله لانه يبيد ولا يكون ربا لانه يخلص ملكه فهو في الحقيقة فدا لا عوض فلو كان اشتراه بماله لكانت شدة فليس للمالك اخذ باتفاق الروايات وثامة في البحر الرائق وفي السراجية ولو دخل رجل اليهم فانه يبيدهم او اشتراه واخرجهم الى دار الاسلام اخذ المالك بالقيمة في الهبة وفي البيع بالثمن الذي اشتراه وان فدا عينه **واذا اشتراه من المالك ان يباذله** بالثمن من التاجر وان كانت عينه فقيت واخذ التاجر بثمنها يعني لا يحيط بثمن من الثمن ولا يباذله المالك الا بثلث ما اكله فلو اقر في كلامهم من ان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن بخلاف الشفعة لما تحولت الى الشفعة صار المشتري في يد المشتري بمنزلة المشتري من فاسدا والاوصاف تقر فيه كما في الغصب اما هذا المالك صحيح فافترقا وكما الثاني فلان للمالك فيه ان يارثه صحيحا للشبهة فيه فلو اخذ اخذ بمثلته فلا يبيد وان اخرجته المشتري من العدم وعن ملكه بعوض يباذله المالك القديم بذلك الموضوع كان مالا وان كان غير مال كالصبي عن دم او هبة اخذ بغيره ولا ينقص تصرفه بخلاف الشفعة لان حقه قبل حقه المشتري فينقص تصرف المشتري لاجله **والقول للمشتري في يده** ان كان المالك المورث والمشتري منه في الثمن عند عدم البرهان انما عند وجود البرهان بالاداء المالك البينة انه اشتراه بكذا فتقبل بينته ولا اعتبار بقوله لان البينة **ببينته** وقد قدمناه فان **تكرار الامر والشر** اخذ **الاول** في الثاني فتمت **ثم يباذله** بالثمن ان يتابعه ان عبد الزيد اسره العبد فاشتراه عمر والتاجر فادخله دار الاسلام ثم اسره العبد فادخله دار الحرب فاشتراه بكر فادخله دار الاسلام اخذ المشتري الاول وهو عمر وبقيته ثانيا لان الامر ورد على ملكه فيكون خيار الاخذ به ثم اذا اخذه هو يباذله للمالك القديم وهو زيد بالثمن ان يباذله الثاني الذي اشتراه به الاول من المورث والذين اشتراه به الثاني من الحرب ان المشتري الاول قام عليه بالثمن احدهما بالثمن الاول والثاني بالتخلف من المشتري ولو اراد المالك القديم ان يباذله من المشتري الثاني وهو بكر ليرد ذلك لان الامر الثاني لم يرد على ملكه وكذا لو كان المشتري الاول غنيا وهو الماسور منه ثانيا لما ذكرنا وكذا لو اشتراه المشتري من المورث من التاجر الثاني ليس للمالك القديم ان يباذله لان حقه اخذ ثبت للمالك القديم في ضمن عود المالك المشتري الاول ولم يعد ملكه القديم واما ملكه بالشر الحربي منه ولا يكون حرنا ومودنا ومطابقا **وعلى** عليهم جميع ذلك **الغلبة** لان اسبابا يبيد الملك في محله والمحل للمالك الباع والحرم مصوم بنفسه وكذا من سواه لانه ثبت الحرية فيه من وجه بخلاف رقابهم لان الشرع استقر عصبته جوارح حياتهم وجعلهم ارقا ولا ضمانية من هولاء ويتفرع على عدم ملكهم هو لانهم لو اسروا ام ولد المسلم او مكاتبها او مديرا ثم ظهر على دارهم اخذ ماله بعد القسمة بغير شيء وعوض الامام من وقع في قسمه من بيت المال قيمته ولو اشتري ذلك تاجر منهم اخذ بغير ثمن ولا عوض **ولو نذر اليهم دابة** ملكوها **للتحفة** الاستيلاء اذ لا بد للحي البعير عن الخروج من دارنا وبهذا علمت اننا وقع في الكثر من التقيد بالمحل للاحتراز واما هو قيدا فتاقي وان الاولى التصيير بالدابة كما وقع في المحرم وبه سرت في الخط وفي الحرب نذر البعير نذر دابة باب ضرب وان **ابق اليهم قن** مسل **فاخزوه** لان لا يكون له الاخذ من اي حينة وقال لا يكون له العصمة لحق المالك لقيام به وقد رآك ولهذا لو اخذوه من دار الاسلام ملكوه وله ان يظهر يده على نفسه بالخروج من دارنا لا سقوط اعتبار التحفة بالمورث عليه فكيف من الانتفاع وقد رآك به المورث فظهرت يده على نفسه وصار مصوما بنفسه فلم يبق له حلا للملك وفي نزع الوقاية للخلاف فيما اذا اخذوه وفهره وقيدوه ففي هذه الصورة لا يكون له عندئذ حينة رحمه الله خلافا لما كان ان يباذله فظهر لا يكون له اتفاقا ومن ثم قلت فاحزوه كما وقع في الوقاية بخلاف المرد في دار الاسلام لان يباذله بالوقاية لقيام براهل الدار فظهر يده واذ لم ثبت الملك لهم عنده يباذله الملك القديم وهو يباذله كان او اشتريا او موقوفات القسمة وبعد القسمة يورثه من بيت المال بخلاف ما اذا ابق اليهم بعد نذره فاحزوه حيث يكون اتفاقا وهو وارثة على الكثر كما اخبر ولو كان كافرا من الاصل فهو ذمي تبع لملكه وفي العبد الذي اذا ابق قولان ذكره محمد بن ابي كزافي في القدر ولو ابق قن ومعه متاع او فري فاشتري ملكه منهم اخذ العبد حيا وحره بالثمن يعني عند الامام رحمه الله تعالى ولا يباذله العبد وماله بالثمن اعتبارا بجملة الاجتماع لا بجملة الانفراد وقد بينا الحكم في كل فرد اعترض على قول الامام الاعظم بانه ينبغي ان يباذله المالك الماع بغير شيء ايضا لانه لما ظهر يد العبد على نفسه ظهرت على المال ايضا لانتفاع يد المولى عن المال لانه في دار الحرب ويد العبد اسبق من يده المالك لكان عليه فلا يصح ملكا لهم احب بان يد العبد ظهرت على نفسه مع الثاني وهو الرق فكانت ظاهرة من وجوده ونهجه فعملنا ما ظاهرا في حقه نفسه غير ظاهرة في حق المال في القاموس المتناع للنفعة والسلطة والاداة وما تمتع به من الجرائع انتهى والمراد الثاني هنا وعنى عبد مسلم نذر استمان ههنا وادخله دار

هذا

هذا عند اخذ حينة ردها الله وعند ردها لا يبعث ان الواجب ان يجير على بيعه فقد زال ادلا بدلتنا عليهم فتقر عبد في ايديهم قلنا اذا رالت ولاية الجير اقيم الاتفاق مقامه فخلص المسلم عن اي الكفار كعبد لهم اسم ثم نجانا او ظهرنا عليهم فانه يبعث ولا يثبت العا لاس احولان هذا اعتق حكمه كره فلا خسر وعزاه الى غاية البيان عن شرح الطحاوي وحكا مولانا في جوه من شرح الطحاوي وانه اعلم هذا **باب** في بيان احكام المستامن **اخره** عن الاستيلاء لان الاستيلاء يكون بالقهر والاستيلاء بعد القهر فاورده لذلك وتقدم استيئان المسلم على الظاهر ظاهر هو امر المستامن من يباذله او غير يباذله فتمت سلما اخذ ادهم بامان وكانوا حذرا اربابا بان **دخل دار الحرب بامان حرم** نقرضه **لشيئ** منهم وهذا الاول مما يقع في الكثر من قوله حذرا جريا الى اخره لانه ابيهم التاجر ولم يبين هل هو مسلم او كافر وابهم الدخول ولم يبيح هل دخل بامان ام لا كما لا يخفى وانما حرم عليه لانه ضمن بالاستيئان ان لا يترفع عن الترض بعد ذلك يكون عزرا والعذر حرام الا اذله عزبه ملكهم فاحذوا ماله او حبسه او فذل غيره يعلم الملك ولم يضمنه لانهم هم الذي نقضوا العهد فلو اخرج **نشابا** من دارهم **ملكه** **لحاربا** **ما يصدق به** انما يملكه لانه ظر عال بامان واما كان حراما للعهد واما ينصده لما فيه من الخبث فيرى بالتصدق به واذا بالمحل مع وجوب التصديق انه لو كان الماخوذ عزرا جارية لا يحل له وطبها ولا المشتري منه بخلاف المشتري فاسدا فان حرية وطبها على المشتري خاصة وكل المشتري منه بخلاف هذه لان المنع منه نشوت حق الباع في حق الاسترداد وبيع المشتري انقطع حقه لانه باع بغير صحيح فلم يثبت له حق الاسترداد وهذا الكفر اهتدوا للعهد والمشتري الثاني كالاول فيه وقيل بالآخر لانها اذا غصب شيئا في دار الحرب وجب عليه التوبة وهي لا تحصل الا بالرد وعليه ثلثه المشتري شرافا سدا لكافي الجرمين الى الخطا بخلاف **الاسير** فانه يباح له الترض وان اطلقه **طوعا** لانه غير مستامن فهو كالتصريح فانه يجوز له اخذ المال وقتل النفس دون استباحة الفرج لانه لا يباح الا بالملك قبل الاحراز بدارنا **اذا** **وجاءه** **انه الماسورة** او ام ولده او مدينته ولم يطأها **اهل الحرب** لان اهل الحرب لم يملكوا شيئا من ذلك فبقوا بحرم وطى اهل الحرب لان اهل الحرب اذا وطئهم تحريم العفة للشبهة فلا يجوز وطئهم حتى يتقوى عودهم بخلاف امته الماسورة لا يحل وطئها مطلقا لانها لم تملك لهم فان ادانته حربي او غصب احدها صاحبه **وخرجا** **البنا** **نقض** بشي اما الادانة ولا ولاية وقت الادانة اصلا ولا وقت القضاء على المستامن لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى افعاله واما التزم ذلك في المستقبل واما الغصب فانه صار ملكا للذي غصبه واستر على لصا دقته مالا غير مصوم على ما بينا وما ذكرنا في القضاء **ويقى المسلم بد** **المغصوب** **والدين** **ديانة** وان كان لا يحكم به عليه لانه عذر ذكر في تبيين الكثر مقتصر على الغصب وسكت عن الاقتصا فتا بقضا الدين وفي حق القدر يدينه بانه يجب عليه القضاء الدين فهاينه وبين الله تعالى وبيده بالدين ما هو اعم من البيع بالدين او الانباع به او الغرض وان كان الدين لا يقال على الترض لفته لما بينه كلام القاموس واما احلناه على ما هو الامر فصريح بان احدها الواقع في دار الحرب تنفيا ثم خرجا لم يقض شيئا **وكذا الحكم** امر مثل الحكم المتقدم في الله لم يقض شيئا بشي يحرم في حربي **فلا** **فلا** **ذلك** امر الادانة والغصب **ثم استمانا** الى من دخل دارنا بامان لما بينا **خرج** **حزبي** مع المسلم الى **المسك** فادعى المسلم **انه اسير** وقال **الغلبة** **مستامن** **فالقول** **للحزبي** **الا اذا اقامت** **قربة** **ككونه** مكتوبا او مخطو لا وكان مع عدلين المسلمين كذا في الجرمين الى الخطا يعني فلا يكون قوله مقبولا لان الظاهر يكتفيه ويملكه القول المسلم انه اسير لان الظاهر يشهد له وان **خرج مسلبي** **فقتل** **بينما** **بالدين** **وبالغصب** لا راسم الحربي في دار الحرب ثم خرج مسلبي بعد الادانة او الغصب لان الدائنة ومقتضى صحيح او وقع بها بالرضى والولاية ثابتة حال القضاء لشرائط الاحكام بالاسلام واما الغصب فلما بينا انه ملكه ولا ثبت في ملك الحربي حتى يورث بالرد وفي قوسنا ان المسلم اذا دخل دارهم بامان فادانته حربي لو غصب منه مشرافة يكره وانه لم يقض عليه **قتل احد المسلمين** **المستامين** **صاحبه** **تجب** **الدية** **في ماله** **والكفارة** **في الخطا** **الرجب** **الدية** في مال القاتل على الماكلة سواء كان القاتل من الاخطا اما الكفارة فلا طلاق للكفارة والدية لان العسر الثابتة بالاحراز بدار الحرب لا تبطل بعارض الدخول بامان وانما يجب الدية في ماله في العود او لا تنقل العمد وفي الخطا لانه بدون الامام وجماعة المسلمين ولم يوجد ذلك في دار الحرب وانما يجب الدية في ماله في العود او لا تنقل العمد وفي الخطا لانه لاقرة لهم على صيانة مع تبائن الدارين والوجوب عليهم على اعتبار نكاحها وفي **الاسير** **من كفر** **فقط** **في الخطا** **انما** **يجب** **في** **الكفارة** **في الخطا** **عند** **حينة** **رده** **لانه** **الاسير** **صار** **تبع** **لهم** **بقهرهم** **ايه** **فيط** **الحراز** **ففسق** **العصمة** **المقومة** **وهي** **توجب** **المال** **عند** **الغرض** **فلم** **تجب** **الدية** **اصلا** **في** **العدو** **لا في** **الخطا** **لكن** **العصمة** **الموثة** **وهي** **ما** **توجب** **لانه** **عند** **الغرض** **باقية** **فيجب** **في** **الكفارة** **في** **الخطا** **عند** **تجب** **الدية** **في** **العدو** **لخطا** **قتل** **اسلم** **شئ** **من** **اسلم** **ثم** **حيث** **يجب** **بقتله** **الا** **الكفارة**

في الحظ فقط ثم شرع في بيان احكام استئذان الكافر قتال فصل ايهذا فصل لا غنى حركي مستان فينا سنة وقيل له ان اهتم
سنة وضعت على الجزية لان الجزية لا يمكن من اقامة دابة في دارنا الا باسترقاق اذ جزية لانه يصير علينا عينا لهم
وعونا علينا فالتحق المقة بالمسلمين ويكن من الاقامة اليسيرة لان في بعضها قطع الميرة والجلب وسد باب الفاقة فحصلنا
بينهم سنة لانها ممة يجب فيها الجزية فتكون الاقامة لصحة الجزية قيدنا بالمستامن لانه لو دخل دارنا بلا امان فهو
وامعه في وان قال ادخلت بامان لم يصرف واخذ ولو قال اننا رسول فان وجد معه كتاب يعرفه فانه كتاب ملكهم بعلامة
تعرف ذلك كان اما ان الرسول لا يخرج الى امان خاص بل يكون في الجاهلية المسلمين وظاهر قولهم انه يختره به
دار الاسلام بلا امان فاحقه واحسن المسلمين لا يختص به عندنا صنف بل يكون في الجاهلية المسلمين ولا يسمي ولا يوزن
ولو دخل الحرم قبل ان يوجه في صنفه يوجه ويكون في الجاهلية المسلمين وعلى قولهم لا يسمي ولا يوزن
ولا يخرج كذا في فتح القدير وفي الحق قلنا ان المخط اذا دخل دارنا بلا امان فهو في عند الله اخذ قبل الاسلام او بعد وعندها
ان اسلم قبل الاخذ فهو حر ولو رجع هذا الخبر الى دار الحرب خرج من ان يكون في دارنا و لو قال رجلين المسلمين اناسه
لم يصرف الا ان يشهد رجلان غيره انه امنه انتهى فان ملك سنة بعد المعاملة النعمة فهو ذي له صارت الجزية فيصير
ذميا و مراده من السنة ما وقته الامام له سواء كان سنة او اقل كالشهر والشهرين وبصر في الحديث قال الامام ان يوقت
في ذلك ما دون السنة كالشهر والشهرين فانه اقامة له منته الجزية وصار ذميا انتهى وبصر في السراج الوهاج حيث قال
ثم الامم ينبغي له ان يقوم اليه في اول ايامه ويصرف له مرة على ابي ويكون دون السنة نحو الشهرين او الثلاثة ويقول له ان
جاوزت هذه المدة ذميا ووضعت عليك الجزية فان رجع قبل تمام المدة وطنه فلا يسلب عليه لانه لم يترك الجزية وان اقامها
يصير ذميا لانها اقامها بعد تقدم الامام اليه صارت الجزية وهي تلزم بالتزام فيصير ذميا والذي لا يترك الامام يرجع الى
دار الحرب انتهى فان قلت يشك على هذا ما ذكرت او لا يقول ان الجزية لا يمكن من اقامة دابة ويمكن من الاقامة اليسيرة فقط
فيها سنة الاخره وهو صريح في عامة شروح الهداية قلت لا يشك لانه لا منافاة بينهما لان المرجع ذلك الى المصلحة والامام ادرى
بها فاذا اراد المصلحة في السنة وقت بها وملكته من الاقامة اليسيرة التي هو دونها واذا اراد المصلحة في ان وقت بمائة ونهاها
نحو الشهرين او الثلاثة فعل وملكته من الاقامة دولها واسمها علم وانما المنوع ان يمكن من اقامة دامة وهي السنة وما في ذلك
ثم يمكن من الرجوع وهذا لا ينافي ما ذكرناه كما لا يخفى وظاهر المتن ان دخول الامام له ما ذكر شرط لكونه ذميا فلو ملك سنة قبل
مقال الامام لا يكون ذميا وبصر في الفتاوى في اقام سنين من غير ان يتقدم الامام اليه فله الرجوع قبل ان يقطع الميسر بدل
على ظاهره والوجه الاول كما في فتح القدير وفي السراج الوهاج قال في النهاية وفي هذا اللفظ دلالة على ان تقدم الامام ليس بشرط له
لصبر وركه ذميا عند اقامته الى تمام السنة بل يصير ذميا اذا اقام في دارنا سنة وان يتقدم اليه الامام بقوله ان اقامت سنة
وجبت انتهى وهذا يؤيد ما عن السراج الوهاج اعم ولا جزم عليه في حوال الملك لانه انما صار ذميا بعه فقي في الحول الثاني
الابشر اخذ طائفة فيه لم يفي في حوال الملك فيخرجه ثم شرع في بيان احكام الذم فقال ويجري القصاص عليه ان يبيد اليه
ويضمن المسلم قتيلا خوة وخنزير اذا اتلفه وجب الدية عليه اذا قتله خطأ ويجب كف الاذى عنه وتخريم غيبته كالمسلم
صرح به الكافي في فتح القدير واذا اراد الرجوع الى دار الحرب بعد الحول منع من ذلك لان عقد الذمة لا ينقض لكونه خلفا عن السلف
كالو وضع عليه الخراج او صار لها المستامنة الثانية رجع مسلم اودى اياها الاول فلان الخراج الارض منزلة خراج الراس فاذا التزم
صار ملتزما بالمقام في اربنا فبذبحه ان يجد الغنل لا يصير ذميا لانه في بشرتها التجارة وصحة الزنم وهو اظهر الرواية كما في السراج
الوهاج وفي بعض شروح الهداية وضحه بالتوظيف عليه وفي فتح القدير والمراد بوضعه التزام به واخذته عند حلول وقته وهو
ببشارة السب وهو زراعتها او تعطيلها مع التمكن منها اذا كانت في ملكه او زراعتها بالاجارة وهي ملكه غيره اذا كان خراج
مقاسة فانه يوضعه لمن المالك فيصير به ذميا بخلاف ما اذا كان على المالك ولا يقبل بوضع الامام ونحو طيفه ان يقول وظفت
على هذه الارض الخراج وكذا لان الامام فقط لا بقوله لان الخراج من جهتها مستقر وطيفة لارض استقر على كل من صارت اليه واستمرت اليه
واستمرت في يده انتهى وما الثاني لانها التزم المقام تمام الرجوع فتكون ذمته قال الكافي في شرح الهداية وتفسير الرزج بالذم ليعيد
انها تصير ذميا اذ انك سلبا بالاولى انتهى لان اللام فيها اذا كانت كتابية كما في اليه نقلنا عن السراج الوهاج وفي اوصارها
زوج اولي من قول الكثر اولى لانه حقيقة في الوطى عندنا وهو ليس بشرط هنا كما اشار اليه الزبيدي فيصير ذميا بمجرد العقد
غير توقف على الاصول وان كان النكاح في كلامه في معنى العقد صانقة اليها واسم اعم وفي اوصارها رجع الى اخره اولى من جهة اخرى
لا به بشرا اذا دخل المستامن بامر الله دارنا ثم صار الرجوع ذميا فليس لها الرجوع وكذا لو اسلم وهي كتابية وشك ما اذا ترجع

مستان مستامنة في دارنا ثم صار الوطى ذميا وعقارة الكثر لا تشمل ذلك لان ظاهر قوله اولى ذميا ان النكاح حادث بعد
دخولها دارنا وهو ليس بشرط كما عرفت واسم اعم لا عسكه اولا يصير المستامن ذميا اذا صار له زوجة ذميا لانه يمكن ان يطلها
فيرجع اليه فلم يكن ملتزما بالمقام وكذا لو دخلها بامان فاسلمت فله ان يرجع الى دار الحرب فان رجع اليهم حل ذمها
ان رجع المستامن الى دار الحرب فتقارب قتله لانه ابطال امانه بالعود اليها وظاهر انه لا فرق بين كونه قبل الحكم بكونه ذميا
او بعده لان الذم اذا لم يدار الحرب صار حريا وجوان قتله بعونه ليس موقفا على كونه له ذميا او ذميا فلو اسقط ما
الكثر ذكر الدين والوديعة من هناك فقلنا لان اولى كما لا يخفى فان ترك وديعة عند معصوم مسلم اودى اودى فاسم وظهر
عليهم فاخذوه او قتلوه سقط ذمهم وصاروا له ذميا وان قتلوا مات فقط ذمهم ووديعته لو رثته بياك الحكم امواله
المتروكة في دار الاسلام اذا رجع الى دار الحرب وفي السراج الوهاج لو بعث من ياخذ الوديعة او القرض وجب التسليم اليه
وحاصل المسئلة كما ذكره بعض الشارحين خمسة اوجه في ثلاثة يسقط ذمهم وتصير وديعتهم غنمة الاول ان يظهر
على الدار ياخذوه الثاني ان يظهر في يده او يقتلوه الثالث ان ياخذوه مسيما من غير ظهور فقوله فاسم بيان للثالث وقوله
او يظهر عليهم بيان للاولين لانه اعم من ان يقتلوه او لا لكن شامل لما اذا ظهر عليهم وهرب فان ماله يبقى عليه كما سيأتي
فلا بد من التقييد في الظهور عليهم بان يخلوه او يقتلوه كما في ذمنا في هذا المختصر وانما صارت وديعتهم غنمة لانها في
يده تقدير لان يودع كره فيصير فيا تملكه وانما سقط الدين لان اتيات الدية عليه بواسطة المطالبة وقد
سقطت ويدين عليه اسبق اليه من يد العامة فيختص به فيسقطه وينبغي ان تكون العيني المضمومة منه كونه لعدم
المطالب وليست يد الغاصب كره ولم يذكر في الكثر حكم الرهن قالوا او الرهن الذي يدينه عدل ابي يوسف وعند محمد يبيع
ويستوفي دينه والزيادة في المسلمين وينبغي ترجيحهم لان ما زاد على قدر الدين في حكم الوديعة ولهذا قلت وصار ماله ذميا
وهو اولى من قول الكثر وصارت وديعتهم غنمة لانه لا يختص بالوديعة لان ما عند شركه ومضاربه وما في بيته في دارنا ذلك
كأمر حربه وفي وجهه يبقى ماله على حاله فياخذ ان كان حيا او رثته ان كان ميتا الاول ان يظهر على الدار او يموت لان نفسه
لم تضر مضمومة فكذلك ماله ونصيرنا بالدين اولى من نصير صاحب الكثر يا لترض انه يشمل ساير الديون وفي الحرب ظهر عليه
غلبه وظهر على الصرع غلبته فيصير ضبط المختصر بالبناء المجهول كما لا يخفى قالوا في كره ولم ارجعها اذ كان على المستامن
دين مسلم اودى ذمنا في دارنا ثم رجع ولا يخفى انه باق لبغا المطالبة وينبغي ان يعرف من ماله المتروكة ولو صارت وديعتهم
فيما انتهى حركتها الى دار الاسلام له غنمة عرس واولاد ووديعته مع الله معصوم وغيره ارجع معصوم فاسم في ظهورنا
عليهم فكله في بيان حكم ما ترك المستامن في دار الحرب ثم صار ذميا هل دارنا ابا سلامه او بصير وركه ذميا فتعقيد
باسلامه كما وقع في الكثر ليعلم منه حكم الاخر الاول اما المرة واولاده الكبار فلا تهم حريون كبا وليسوا باتابع وكذلك
ما في بطنها لو كانت حاملا قلنا انه جزوها واما اولاده الصغار فلان الصغير اذا يتبع ابيه في الاسلام عند اتخاذ الدار
ومع قبيح الدارين لا يتحقق ولذا اطلقت في المختصر في الولد تحالفا في الكثر ليتظم الصغير والكبير والجنين ولو سبى الصبي
في هذه المسئلة وصار في دار الاسلام فهو مسلم تبعا لبيه لانها اجتمعت في دار واحدة بخلاف ما قيل اخرجوه وهو في كل
حال ولا امواله فانها لا تنصير حريه باحرار نفسه لاختلاف الدارين في الطلغمية وعم المودع لعدم الفرق بين كونها
عنو معصوم او غيره هذا فان قلت قوله عليه الصلاة والسلام عمراني ما هو واموالهم كماله قلت اوجب عنه بان هذا
باعتبار العلية يعني المال الذي في يده وهو في معناه بالعرف لان من دار الشرع بنا الحكم على العلية كذا في بعض شروح الهداية
وان اسلم ثمة فيا يظهرنا عليهم فطفله حرم سلم ووديعته مع معصوم ارجع اودى له لا غير وغيره في بيان حكم
متروكة الجزية اذا اسلم في دار الحرب وجا اليها مسلما وتروك امواله واولاده ثم ظهرنا على اهل الحرب اما الولد الصغير فهو
تبع لبيه حتى اسلم اذ الدار واحدة فلان حراسا واما ما كان من وديعتهم له عند مسلم اودى فهو له لانه لو باحترية
وبله كره واسم ذلك فهو في دارنا اولا واولاده الكبار فلما قلنا يعني من انهم حريون وليسوا باتابع واما المال
الذي في يد الجزية فلا تهم بصوم الا بدرك لست بداحتية وشك قوله وغيره العيني المضمومة في يد المسلم او
الذي في يده فيكون ذميا لعدم النيابة التي كذا في فتح القدير والامام اخذ ذميا مسلم لاوله واخذ ذميا مستامن اسلم هنا ارفى
دار الاسلام من عاقلة قاتله خطا لانه قتل نفسا معصومة خطا فتعقيد ساير النفوس المعصومة وقوله الامام اخذ ذميا
ارحق الاخذ لانه لا وارث له لانه يملكه الامام كذا هو عبارة الكثر بل يوضع في بيت المال واسم اعم وفي قوله القتل او
الدية لا الغنم لو قتل من اولى عموه الامام ان شاقه وان شاقه الامم لان الغنم لبيت المال لان النفس معصومة والقتل امد

طائفة من النفوس المعصومة

والولي معلوم هو السلطان لأنه ولي من لا ولي له كافي الحديث واخذ الدية بطريق الصلح برضى القاتل لأن موجب العمد هو القدر عينا وهذا لأن الدية وإن كانت انفع للمسلمين من قتله لك قد جرد عنهم من قتله منفعة أخرى وهو أن يتجرأ قتاله عن قتل المسلمين وليس للأمام العمد لأن الحق للعامة ولا يثبت نظرية وليس من الظل إسقاط حقهم من غير عوض والله أعلم **باب بيان أحكام العشر والخراج والحجزة** لا ذكر ما يصير به المستامن ذميا ذكر ما ينوبه من الوظائف المالية أداها رذيا وذلك هو الخراج في أرضه ورأسه وفي ثمارها كثر فأوردناها في بابين وقدم خراج الأرض لأن الظاهر فيه ذكر العشر فيه أيضا تنميها لوظيفة الأرض لأنها السبب في الخراج والعشر جميعا وقدم العشر لما فيه من معنى العبادة والعشر لغة واحد من العشر والخراج ما يخرج من غلة الأرض أو غلة الفلاحة وسماه الخراج السلطان من وطئته الأرض والرأس ثم شرع في تحديد الأرض العشرية والخراجية أولا لأنه حينئذ اضبط فقال **رض العرب وبها اسم اهله** أو فتح **عنوة** وقسم بين جيشنا والبرية عشرة **أما أرض العرب** فلأن النبي صلى الله عليه وسلم والحلفاء الراشدين رضي الله عنهم جميعا لم يأخذوا الخراج من أرض العرب وتفتت في البنية بأنه ليس له أصل في كتب الحديث ولم يجب عنه وجوابه أن العلم بالخراج الأصل لأنه لو لم يسم الخراج لقتل ولما ينقل ولا على عديمه ولا يثبته في أرضهم كما لا يثبت في رقابهم وهذا كان من شرط وضع الخراج أن يقر أهلها على الكفر كما في سواد العراق ومشرق العرب لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف وأرض المسلمين العذيب إلى أقصى حمى باليمن بجمرة إلى حد الشام وذكر في الغرب مرقا إلى كتاب العشر والخراج قال أبو يوسف في المال صود أرض العرب ما وراء حد الكوفة إلى أقصى حمى باليمن وعن محمد بن عرون ابن أبي الشام وما والها وفي نزع القرون قال الكوفي هي أرض الحجاز وتهامة واليمن ومكة والطائف والبرية يعني البادية قال وقال محمد بن العرب بن العذيب إلى مكة وعيون ابن أبي حمزة باليمن بجمرة وهذه العبارات مالم أجده في كتب الفقه وقد ظهر أن من روى إلى أقصى حمى بالسكون وفسره بالجانب فقد حرف لوقع صحفة موقعه فكانها ذكر ذلك تأكيد للتحديد والافهم عنه من وصلة انتهى في النسخ وفي البنية العذيب بضم العين الهلة وقع الدال المعجمة والياء وبالواحدة ما لقيم والمجرى ففتح عن معنى الضم ومعه بفتح الهاء والسكون اسم رجل وقيل اسم قبيلة نسب إليها الأهل المهرية وسماه بذلك الغام به فيكون بجمرة بدل لأن قوله باليمن انتهى كذا في البر وما إذا أسلم أهلها أو فتح بابها فخر أو قسمت بين جيشنا فلان الحاجة إلى ابتدئ التوظيف على السلم والعشر التي به لما فيه من معنى العبادة وكذا هو أخفى حيث يفتل بنفس الخراج والعنوة الغير كافي العرب وأما طائفة البرية عشرة في إجماع الصحابة رضي الله عنهم لما بيناه وكان الثمام عن أبي يوسف أن تكون البرية خراجية لأنها من صلب أهل أرض الخراج إلا أن الصحابي رضي الله عنهم وصفوا أهلها فتلك القياس لإجماعهم كذا في الجمرة **وسواد العراق وحده** اسم سواد العراق بن العذيب إلى عتقة حلوان بضم الحاء اسم بلد عرضا ومن المثلث وقيل من التعلبية إلى عبادان بنشد بيد الواحدة طولها وقدم شارح الهداية ثم قال وقيل من المثلث عكس ما ذكره في هذا وتبع في ذلك صاحب الهداية وكلامه معشر من حجاز الأول مع أن صاحب المغرب والغاية مرجحان الثاني حيث قال وما قبل من التعلبية إلى عبادان غلط لأنها من منازل البادية والعلت بفتح العين وسكون اللام وبالنسبة الثلاثة قرية مرفوعة على العلوية وهي أول العراق شرف في دخلة وعبادان حصص صغير على شط البحر والتعلبية بفتح التاء المثلثة وسكون العين الهلة منزل بادية كذا في شرح: **أخذ من المغرب وما فتح عنوة وأهلها** عليه أو فتح صلى **أخر اجبة** أما سواد العراق فلأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وضع عليه الخراج بحضرة من الصحابة رضي الله عنهم وهو أشهر من أن ينقل فيه الشرح والمراد بالسواد القريب كافي بعض شيوخ الهداية وبه صرح الترمذي وسمى السواد لمحضته وكثرة أشجاره وزروعه وفي شرح الوصير طول سواد العراق ما بينه وبين سبعا ومساحته ستة وثلاثون ألفا فحرب كذا في البحر قلاع البنية وفي السراج الوهلي وطول سواد العراق مائة وثلاثون فرسخا وعرضه مائة وثلاثون فرسخا ومساحته ثمانون ألفا وثلاثون ألفا فحرب وقال أبو عبيد ستة وثلاثون ألفا فحرب وقال بعضهم طول السواد أربعة عشر فرسخا من سبعا وبالأيام اثنا عشر يوما ونصف يوم وعرضه عشرين يوما وأما أهلها فذكر أهلها عليها سوا فتح فخر الوصل فلان الحاجة في ابتدئ التوظيف على الكافر والخراج البق به **وأرض السقي ملكة لأهلها** يجوز بيعهم لها وتقسيمها فيها صرح به في الهداية لأن الإمام إذا فتح أرضا عنوة له أن يقر أهلها عليها ويضع الخراج عليها وعلى رؤسهم الجزية فتبني الأرض ملكة لأهلها ومذهب مالك والشافعي وأحمد أنها موقوفة على المسلمين فلا يجوز لأهلها هذه التفرقات كافي فتح القدر ويجب الخراج في أرض الوقف والصبر والمجنون لو كانت الأرض خراجية وجب العشر لو كانت الأرض مشربة صرح به صاحب البحر وغيره من شايخنا وفي الهداية أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

وضع على عمر الخراج حين اقتحمها عمر وابن العاص رضي الله عنه وكذا اجتمعت الصحابة رضي الله عنهم على وضع الخراج على الشام انتهى وفي فتح القدر المأخوذ الآن من أراضي مصر ما هو بدل اجارة الخراج الآن من الأراضي ليست ملكة للخراج وهذا بعد ما قلنا أن أرض مصر خراجية والله أعلم قال كانه لموت المالكين شيئا فشيئا من غير خلاف ورثة فصار لبيت الله ويغفر على هذا أن لا يصح بيع الامام ولا شراؤه من وكيل بيت المال لشئ منها لأن نظره في مال المسلمين كنظره في بيتهم فلا يجوز له بيع عقاره الا ضرورة عدم وجود ما ينفعه سواه قلنا كتب في فتوى رفعت إلى عمر بن السلطان الأشرف بن سبأ رحمه الله لا أرض من ولا نظرت المال هل يجوز شراؤه منه وهو الذي ولاه فكتبت إذا كان بالمسلمين حاجة والعياذ بالله جاز ذلك انتهى قال شيخنا في جرحه على حكاية ذلك كانه اجاب لا يجوز ولا يخفى على أن المسلمين ليس لهم حاجة والله أعلم قال وهو مبنى على قول المتقدمين أما على قول المتأخرين المفتى به لا يصح حوازي بيع عقار اليتيم فيما ذكر بل فيه وفيما إذا كان على الميت دين لا وقاله الله أو رغب فيه بضعف قيمته ولذلك نقول للإمام بيع العقار لغير حاجة إذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتى به انتهى **وموات** عطوف على ما فتح عنوة **أصياه ذميا لأن الامام** قبله لأن الاجابة يتوقف عليه عند الامام **خراج** لأن ابتداء الوضع على الكافر وما رضى له من الغنية إذا قاتل مع المسلمين أهل الحرب فهو خراجي وأيضا **لواصياه** الموات **سما** اعتبر فيه فان قرب من أرض الخراج في أرض العشر فعشر وهذا عند أبي يوسف لأن ما قرب من الشئ أخذ حكمه كذا الدار لأصحابها الانتفاع به وإن لم يكن ملطاله ولا الإيجور أحياء ما قرب من العاصم واعتبر محمد المان أحياء ما قرب من الخراج ففي خراجية والافشيرة **وطر منها** من أرض العشرية والخراجية **أن سقي ما العشر** أخذ منه **العشر في الأرض كافر** نسي ما العشر حيث يؤخذ منها الخراج لأنه وظيفة **وان سقي ما الخراج** أخذ منه **الخراج** قال في الجامع الصغير والعشر والخراج خلقان بالأرض النامية وغاها ما بها فيعتبر السقي ما العشر أو ما الخراج قال في تبيين الكثر مراده من هذا هو التفصيل في حق المسلم أما الكافر فيجب عليه الخراج من أم ما يفتح لأن الكافر لا يتد بالمشرك ولا يتأق فيه التفصيل في حالة لا الابتداء الجلاء وأما الخلافة فيه في حالة فيها إذا ملك عشرة هل يجب عليه الخراج أو العشران وهو الخراج نوعان أحدهما خراج مقاسمة **ان كان الواجب بعض الخراج كالحبس وكحوه** كالربع والثل والثاني خراج وظيفة **ان كان الواجب** شيا في الذمة يتعلق بالتكليف من الانتفاع بالأرض كما وضعه عمر رضي الله عنه على السواد للجزية وهو سقون ذراعا في ستمين بزرع كسرى وهو سبع قبضات وذراع المساحة سبع قبضات وأصغر قامة وعند الحنابلة أربع وعشرون أصبعا والأصغر ست شعيرات مضومة بطون بعضها البعض وقيل ما ذكر جريب سواد العراق وغيرهم يعتبر المعتاد عندهم يبلغه الما صفة جريب بحيث يكون صالحا للزراعة صاعا بالنصب مغول وضع من بنو أشعر ودرهما وجريب الرطبة خمسة دراهم وجريب الكرم والتخل متصلة ضعفها ولما سواها لغيران وبستان وهو أرض يحولها ما لا وفيها نخل سقفة وأشجار وأغاب ويمكن ذراعة ما بين الأشجار فكان كان الأشجار ملتفة لا يمكن زراعة أرضها فهو كرم طافته إذ ليس فيه توظيف عمر رضي الله عنه وقد اعتبر الطائفة في ذلك فتعنى فيما لا توظيف قالوا **والنصف عبيد** لا يبرأ عليه **ونقص ما وظف** أنتم تطلق بخلاف الزيادة إروان لم يظفر الأرض بأجل عليها من الخراج الموظف السابق تهر عنها لا تطبقه وجعل عليها ما تطبقه بخلاف الزيادة على ما وظفه عمر رضي الله عنه فانها لا تجوز وإن طاقها الأرض لعقول عمر رضي الله عنه لعلمه لعلها حصلت الأرض لا تطبق فقال لا بل حملها ما تطبق ولوروزنا لأطقت وهو الذي يذكر تاه من الأمر أن أطلقته فقل الأرض التي صدر التوظيف فيها من عمر رضي الله عنه ومن أم يظل وظيفة عمر رضي الله عنه وهو مجمع عليه ولما إذا أراد الامام توظيف الخراج للأرض على أرض ابتداء زاد على وظيفة عمر رضي الله عنه فانه لا يجوز عند أبي حنيفة وهو الصحيح لأن عمر رضي الله عنه لم يزل أخبره بزيادة الطائفة كذا في اللطائف ومعناه أن الأرض التي فتحت بعد عمر رضي الله عنه لو كانت تزرع الخطة فاراد أن يضع عليها درهمين وقنبراً وهي نظيفة لم يزل ذلك ومعنى عدم الطائفة أن الخراج منها لم يبلغ ضعف الخراج الموظف فيقتصر منه إلى نصف الخراج كذا في الفوائد في الخلاصة **والأرض ان غلب الماعلى أرضه وانقطع للماوا صا الزرع أقة** سماوية لا يمكن الاحتراق **وعرف** ويشد بدو لانه فان التكن من الزراعة وهو أنها التي التقديري في بعض الجول وهو كونه ثاميا في جميع الجول بشرط كافي الزكاة أو مدار الحكم على الحقيقة عند خروج الخراج أطلقه فقل ذهب كل الخراج لبعضه وهو مقيد بالأول إلى الثاني قال محمد بن بقى بخارج الخراج ومثله بان بقي مقدار درهمين وقنبرتين يجب الخراج وإن بقي أقل من مقدار الخراج يجب نصفه قال شيخنا والصواب في هذا أن ينظر أولا إلى ما انتفى هذا الرجل في هذه الأرض ثم ينظر إلى الخراج فيجب ما انتفى أو لمن الخراج فان فضل منه شئ أخذه مقترا بما بينا وما ذكر في الكتاب أن الخراج يسقط بالاصطلام محمول

نصا

طريق الصلح

على ما لم يبق من السنة مقدار ما يمكنه ان يزرع الارض ما اذا بقي ذلك فلا يسقط الخراج كذا في الغزاة وكذا في السراج الوهاج
 اما اذا كانت الاقعة غير سماوية ويمكن الاحتراز كالمقبرة وسيلع ونحوها او هلك الخراج بعد الحصاد لا يسقط
 الخراج وقال بعضهم يسقط والاول اصح كذا في السراج ومنه يعلم ان الدودة والغارة اما ان لا يزرع لا يسقط الخراج كذا في البحر
 الرايت واما هلاك الخراج فان كان قبل الحصاد سقط وان كان بعده لا يسقط ذكره في السراج ايضا وعن ابن شريح الاسلام
 في فتاوى الولول الجيبي اذا استاجر ارضا للزراعة سنة ثم اصطلح الزرع اقله في السنة فما وجب من البحر قبل الاصطلاح
 لا يسقط وما وجب بعد الاصطلاح يسقط لان الامر انما يجب بارز النعمة شيئا فاستيقظ من المنفعة عليه الاجر وما
 لم يستيقظ العقد في حقه وفي بعض الروايات لا يسقط حتى والاعتقاد على ما ذكرنا فرق بين هذا وبين الخراج فانه يسقط انتهى
 وان عطل ارض الخراج صاحبها وكان خراجها موطنا وهذا القدر لا يمتنع وقد اخرج به صاحب الكنت والوقاية واسم
 صاحب الارض او اشترى مسلم ارض الخراج يجب ان يخرج اما الاول فلان التكن كان ثابتا وهو الذي تونه قالوا من استقل الى
 اخرا لا يبرهن من غير عذر فعليه الخراج الاعلى لانه هو الذي وضع الزيادة كما اذا كانت صالحة للزراعة من فروع الشجر
 وهذا يعرف ولا يفتقر به كذا في التكن على اخرا اموال الناس لا نالو فتيما يدعي كل ظالم في ارض ليس هذا شأنها انما كانت
 ترزق الزعفران في اخر ضارجه فيكون ظلما وعدوانا واما الثاني وهو من اسلم من اهل الخراج فانه يبرهن منه الخراج على
 حاله لان فيه معنى للوثة فيعتبر موته في حال البقاء فاسكن ابتاعه على السلم واما الثالث وهو ما اذا اشترى مسلم من ذمار ارض
 خراج فلما قلنا وقد صح ان الصعوبة رضي الله عنهم اشترى ارض الخراج وكانوا يبرهنون خراجها فدل على جواز الشرا واخذ
 الخراج واداه له السلم من غير كراهة ولو ضعه انسان من الزراعة او كان الخراج خراج مفاصة لا يجب الخراج
 اما الاول فلهذا التكن واما الثاني فلان وجوب الخراج بالتعطل انا هو في الخراج الموظف كما قد بيناه به وبه صرح في السراج
 الوهاج حيث قال وان عطلها صاحبها فعليه الخراج لان التكن كان ثانيا وهو الذي تونه وهذا اذا كان الخراج موطنا
 اما اذا كان الخراج موطنا مفاصة لا يجب شرا كذا في الغزاة انتهى مثله في الجوهرة وقد نقل شيخنا ما نقلناه عن السراج واقره
 والله اعلم باع ارضا خراجية ان يقر من السنة مقدار ما يمكنه ان يزرع الارض ما اذا بقي ذلك فلا يسقط الخراج كذا في الغزاة
 نقلا عن جميع الشهيد والابوخذ العشر من خارج ارض الخراج وهذا مثلان يشترى السلم ارض الخراج فعليه الخراج لا غير
 ولا عشر عليه ولا يجمع خراج وعشر في ارض واحدة خلافا للشافعي لنا قوله عليه الصلاة والسلام لا يجمع عشر وخراج في
 ارض مسلم ولان احدا من ائمة الجور والعدل لم يجمع بينهما وكذا اجماعهم حجة وكذا الاجر والحدان لا يجمعان عندنا وعند
 ويجمعان وزكاة التجارة وصدقة الفطر لا يجمعان كل هذا عندنا وعند الخصم يجمعان الا اخرج مع الحد فانه واقتنا فيه
 كذا في السراج الوهاج وكذا التيمم مع الوضوء وكذا الخراج مع الفسخ لا يترك الخراج بترك الخراج في سنة واحدة
 لو كان الخراج موطنا والابان كان خراج مفاصة تترك لتعلقه بالخارج حقيقة كالمشرف فانه يترك بترك الخراج تركه السلطان
 الخراج لرب الارض جازعنا يري يوسف وقال محمد لا يجوز والعقود على قولنا يري ان كان صاحب الارض مصر فانه كذا في السراج
 الوهاج ولو ترك العشر لا يجوز بالاجاع ويجوز بنفسه ويعطيه النفع كذا في السراج الوهاج هذا فصل في بيان
 احكام الجزية وهذا هو المذهب الثاني من الخراج وقدم الامام لعقته اوجب اسلوا اول مسلم واجلا في الجزية لا يلزمونها بها
 الا اذا لم يسلموا ولانه حقيقة الخراج لانه اذا اطلق الخراج فانما يتبادر الخراج الارض ولا يطلق على الجزية الا مقيدا لبقاء الخراج
 الراس وعلامة الجواز لزوم التقيد وتجمع الجزية على جزئ كحجة وحجوه في اللغة الجزاء وانما ثبت على فعله للدلالة على
 على الهيئة وهي هية الاذلال عند الاعطاء على ما سلف وهي على ضربين شرع في الضرب الاول فقال الوضوء من الجزية
 يصلح لا غير لانه وضعت الجزية بغير ارض لا يبعد لعلها ان الموجب هو التراضي فلا يجوز المقدن في وقوعه عليه التراضي
 وقد صالح على الصلاة والسلام بغير ارض على الف واما قوله فان قلت الكفر معصية فكيف يجوز اخذ العرض على التكنيب
 منه ولو جاز ذلك لم لا يجوز اخذ عرض على التكنيب بين الزاني والزانية وكذلك سائر المعاصي قلت هذا لفظ محض شائع
 ليجعل بالاحكام الشرعية والقواعد العلمية لان الجزية ليست للتكنيب من الكفر كما قدم هذا المعترض واما في استقاط القول لان القول
 الواجب يجوز استقاطه بموضع الفسخ ويدل على جواز اخذ الجزية قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون واخذ
 عليه الصلاة والسلام من مجوس هير ونصارى خيبر واقرهم على دينهم ومعنى قوله تعالى عن يد فقال ابن عباس هو ان يعطوها بايديهم
 بشؤونها كاهن ولا يبركون بها ولا يبركون بها ولا يبركون بها ولا يبركون بها ولا يبركون بها ولا يبركون بها ولا يبركون بها ولا يبركون بها
 ما ظهره اواخره على اموالهم بقدر في كل سنة على فقير معقل ثمان عشر درهما في كل شهر درهما والمعمل هو الذي يقدر

على تحصيل الداراهم والدينايم بار وجهه كان قال في العداية والادان يكون المعقل صحها ويكتفي بصحة في اكثر السنة ويقدر على
 وسط الحال وهو الذي له ماله لكنه لا يستغنى به عن العمل ضعه وهو اربعة وعشرون درهما في كل شهر درهمين ويقدر على
 اكثر ضعه وهو ثمانية واربعون درهما في كل سنة يوزع منه في كل شهر اربعة دراهم ومن ملك عشرة الان درهم فصا
 غنى ومن ملك مائتي درهم فصا متوسط ومن ملك ما دون المائتين او لا يملك شيئا فقير قال شيخنا في جرح وظاهر خلا
 ان جرح الفقير والوسط والفقير لم يذكر في ظاهر الرواية ولذا اختلف المتأخر فيه واحسن القول باختاره في منزه الطحاوي و
 ذكرنا اعتمادنا في هذا المصنف في الثانية وقال الكرخي الفقير هو ملك ما يفي درهم او اقل والوسط هو الذي يملك ما فوق المائتين
 الى عشرة الان درهم والكثير هو الذي يملك فوق عشرة الان درهم ثم ذكر اقول الاخر وقال مولانا الاعتماد في هذا على قول
 في الكرخي وفي العداية انه يوزع الغنى في كل شهر اربعة دراهم ومن المتوسط درهمين ومن الفقير درهم كما ذكرنا وبه جزم القدر
 في مختصره وهذا لاجل التسهيل عليه لا لبيان الوجوب لانه بابل الحول كذا في البحر من اى البانية فنوضح على كتابي وجوب
 ووثني لعقود قال من الذين ابوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد والاية ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية على الجوس
 واما عبدة الاوثان فلانه يجوز استرقاقهم فيجوز ضرب الجزية عليهم واجاز بتقييد الوثني بالبحر دون الاولين الى ان الكتابي و
 الجوس في جميعها من العرب واليهي كذا في البحر من اى البانية وبه صرح في مختصر القنورين وصح قال ونؤخذ الجزية على اهل
 الكتاب والجوس وعلى عبدة الاوثان من البحر من اى البانية والوهاب اما اهل الكتاب فلقوله تعالى ولا يؤتون دين الحق من الذين
 ابوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد واما الجوس فلان النبي صلى الله عليه وسلم وضع الجزية على الجوس هير وقال في الجوس سوا
 بهم سنة اهل الكتاب واما عبدة الاوثان من البحر من اى البانية والوهاب اما اهل الكتاب فلقوله تعالى ولا يؤتون دين الحق من الذين
 ابوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد واما الجوس فلان النبي صلى الله عليه وسلم وضع الجزية على الجوس هير وقال في الجوس سوا
 وادت لكم الجزية الوثني ما كان يعطون في حائط ولا تخضعوا لهم ولا تمشوا على صورة الانسان والصليب ما لا تشقو له
 ولا صورة ولكنه بعد انتهى والكتاب يتامل لليهود والنصارى ويحلف في الصلوة اليهودية السلام لانهم يديون بشريعة موسى
 صلوات الله وسلامه عليه الا انهم يخالفون في الخروج ويدخلون في النصارى الفرنج والارمن وفي الثانية وتؤخذ الجزية من
 الصابية عن اخذ خنفة رمية الله خلافا لها والجوس عن عبدة النار والجم جمع البحر وهو خلدان المنجوان كان خنفا والاعجمي
 في لسانه حجة ارمع افساح بالمرية وان كان عربيا كذا في المذهب فنوضح على عرو من عبدة الاوثان ويرد وصبي وامرأة
 عبد ومطاب وزن وامر وفتي غير معتل وراهب لا يخالط اما مشرك العرب فلان النبي صلى الله عليه وسلم شاربين اظهروهم
 القرن نزل بلغتهم فالعقوبة في حقهم اظهر والرد بالمربي في عبارة المختصر عن الامام محمد بن عبد الله وانهم اميون كما وصفهم
 الله تبارك وتعالى في كتابه في فتح الكتابي كما قد بيناه فاهل الكتاب وان سلكوا فيما بين العرب ونزلوا فاهم ليسوا بعرب الاصل واما الذين
 عربا كان اوجبهم فلانه كفريه بعد ما هو في الاسلام ووفق على حاسنه فلا يقبل من الفريسي الا الاسلام والسيف زيادة
 في العقوبة واما عدم وضعها على الصبي والمرأة فلانها وجبت بدلا عن القتل والقتال وهم لا يقتل ولا يقتل ثلاث لعدم الاهلية واما
 عدم وضعها على الملوك فلانها وجبت بدلا عن القتل في حقهم وعن التفرقة في حقنا وعلى اعتبار الثاني لا يجب فلا يجب بالشك ونقل
 السيد المدبرين لم الولد وقدر في الكفاية الهلالية ذكر لم الولد ولا ينبغي فان من العلوم ان لاجزية على النصارى احرار فكيف
 بام الولد واما المراد ان لم الولد واما عدم وجوبها على العاصر فلانها وجبت بدلا عن القتل كما ذكرنا ففضل المخلوع والنتيج الكبير
 ولو كان له مال ولذا لم يجب على الراهب الذي لم يخالط الناس ولو كان قادرا على العمل لانه لا يقتل والجزية لا سقاطه والذين رزقوا
 بزين رزاة وهو عدم بعض اعضائه او تعطيل قواه كن في بعض المعتبرات واما عدم وضعها على الفقير الذي لا يعمل فلان عثمان رضي
 عنه لم يوضعها عليه وذلك بحض من الصعوبة رضي الله عنهم كالارض التي لا طاقة لها فان الخراج ساقط عنها وغنى المعقل هو الذي
 لا يقدر على العمل والمعمل المكتسب الذي يقدر على العمل وان لم يحسن حرفة ويكتفي بصحة في اكثر السنة كما قد منا والمعتبر في الاهلية و
 عدمها وقت الوضع بخلاف الفقير اذا البسر بعد الوضع حيث نوضح عليه قال في الاختيار ولو ادرك الصبي افاق المجنون او
 اعتق الصبي او برى المبرى قبل وضع الامام الجزية وضع عليهم وبعد وضع الجزية لا يوضع عليهم لان المعتبر اهليتهم وقت الوضع بخلاف
 الفقير اذا البسر بعد الوضع حيث يوضع عليه لانه اهل الجزية واما سقاطه عنه لجهه وقد اقره انه هو الجزية عقوبة
 على الكفر عن ان اخذها منهم ليس هو رضاءنا بل كفرهم واما هو عقوبة لهم على اقامتهم على الكفر فاذا كان يجوز امانهم بغير الجزية
 للاستدعالي الايمان كان امانهم بالجزية اول وبهذا اندفع ما طعن للجنة بقوله كيف يجوز اقرارهم على كفرهم بايديهم لا عن
 الاسلام كما قد منا من صورة السؤال وال جواب بلغة فان قلت الى اخره ثم فرغ على الاصل المذكور وهو كونها عقوبة على الكفر
 بقوله فسقط الجزية بالاسلام لانها لا وجبت على وجه العقوبة سقطت بالاسلام كالقتل ولا تقام بعد الموت ولا في في

طحاوي
 مختصر
 القنورين

في المسقطين ان يكون بعد تمام السنة او في بعضها **الموت والتكرار** لان العقوبات اذا اجتمعت نذاحلت كالحودود وكذا
اذا اجتمع عليه حولان واختلف في معنى التكرار والاصح انه اذا دخلت السنة الثانية سقطت جزية السنة الاولى لان
الوجوب بانتهاء الحول بخلاف خراج الارض فانه باخره لسلامة الانتفاع وفي الجوهرة الهرة تجب في اول الحول عند الامام
الا انها تؤخر في اخوه قبل تمامه بحيث يبقى منه يوم او يومان وقال ابو يوسف تؤخر الجزية حين تدخل السنة ويغنى
شهران منها في الجزية لان الديون والخراج لا يسقط بالسلام الذي وموته اتفاقا والخراج والزكاة وصيرورة
معدا لو شئنا كبر لا يستطیع العمل او افتقر بحيث لا يقر على شئ واذا اجتمع عليه حولان نذاحلت والاصح سقوط
جزية السنة الاولى **بخروج الثانية** كقوله في **ويسقط الخراج بالتدخل وقيل لا لا يسقط** اختلفوا في الخراج هل
يسقط بالتدخل وقيل على الخلاف فمذهب الام يسقط وعندنا لا وقيل لا تدخل فيه بالاتفاق كالمشرك لانها مونة الارض ويستحق
نزعها الاول لان الخراج عقوبة بخلاف العشر كذا في البحر وفي الثانية في بحث خراج الاراض من كتاب السور ولو مات
صاحب الارض بعد ما مضت السنة ولزمه خراج ارضه لا يؤخر خراج الارض من تركه في قول ابي حنيفة وابي يوسف و
ويؤخر الخراج من عليه الخراج كما خرجت غلة ولا يؤخر ولا يجزى عليه خراج الارض ان ياكل العلة حتى يورث الخراج
ولا يجزى الا في الخراج ان يجزى منهم ويبقى العلة حتى يسقط الخراج فان اجتمع الخراج فلم يورث سنيين عند ابي حنيفة يؤخر
خراج هذه السنة ولا يؤخر خراج السنة الاولى ويسقط عنه ذلك كما قال في الجزية ومنهم من يقول لا يسقط الخراج بالسلام
بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عني عن الزكاة فان لم يجز يؤخر الخراج عند الكل انتهى وقد ذكرنا في الحاشية في فصل
العشر والخراج من كتاب الزكاة ومن عليه الخراج اذا مضى الخراج سنيين لا يؤخر لما مضى في قول ابي حنيفة رضي الله عنه
انتهى وهذا ظاهر في ان المذهب السقط لانه المنقول عن صاحب المذهب رحمه الله تعالى ومن ثم عولنا عليه في هذا المذهب
وكذا عني بصيغة قبل والله اعلم وفي الجواهر القديس ولومات من عليه الخراج لا يؤخر من تركه وقيل يؤخر والاول اصح
ولا تقبل الجزية من الذي لو بعتها على يدنايه بل يكلف ان ياتي بنفسه فيعطى قايما والقاضي منه قاعدا في
الهوية بانها لا تقبل من الذي لو بعتها على يدنايه في اصح الروايات بل يكلف ان ياتي بنفسه فيعطى قايما والقاضي قاعدا وفي
رواية ياقوت بن تميم وهو هذا يقول اعط الجزية يادني ويغفر له يا يهود راو يا نصارى يا عود الله كذا في الجزية
غاية البيان ولا يقال له يا كافر يا ثمة القائل ان اذاهه كافي للقتية وفي بعضهم انه يصنع في عنته عند اداء الجزية
ولا تخور دية ولا كنيسة ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة في دار الاسلام ارجو ان احاشا في دار الاسلام
لغزاه عليه الصلاة والسلام لاحصا في دار الاسلام ولا كنيسة والمراد احداثها في كنيسة اليهود والنصارى لمنعهم وذلك
البيعة كان مطلقا في الاصل ثم غلب على الاستعمال كنيسة لمنع اليهود والبيعة لمنع النصارى ولغزاه الدار للنصارى خاصة
اطلق عموم دار الاسلام فشم الامصار والعرق وهو المختار كما في فتح القدير وهو الصحيح كما في شرح الوهبانية والصومعة كما في
بيت يبراس طوله اربعون ذراعا بالانقطاع عن الناس ومن خرج في الخلاصة بعد حواجز احداث المقبرة حيث قال اليهود
والنصارى ينعون من احداث المقبرة والبيع والكنائس انتهى لكن يحال في جواهر القان من قوله قوم من اهل الذمة
اشترى من المسلمين دارا في مصر ليقيموا فيها ما قبل قال مالكوا يفعلون بها ما شاؤوا وان اضر بيعت لليبر ان لهم يبيعون في
ملكهم والظر ليس من جنتهم والاشان لا يجزى على البناء بخلاف ما عايناه في ابي حنيفة او بيت فار في مصر ملكوا ذلك
لانه من اظهر باطلهم وتبين صلاتهم بخلاف القنوق انتهى والظاهر الاول ومن ثم عولنا عليه في المختار والله اعلم **وبما**
النهوم من غير زيادة على البناء الاول مفيد لشئين الاول عدم التعرض للقديم لانها قد جرى التوارث من لدن رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا بترك البيع والكنائس في دارنا والمراد بالقديم ما كانت قبل فتح الامام بلونهم ومصالحهم
على اخر ارضهم على بلونهم واراضهم ولا يستطرد ان يكون في زمن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم لاجل ان كذا في الجزية
الى البانية الثاني جواز بناء النهوم من القديمة لان البانية لا تنبى دائما ولما اقرهم الامام فقد عهد اليهم الاعادة وقد عدم
الزيادة على البناء الاول كذا في الحاشية وفيه لاشارة الى انهم لا يكونون من قبلها لانه احداث في الحقيقة كما سياتي نقله عن الحاشية
وفي فتح القدير واعلم ان البيع والكنائس القديمة في السواد الصريف لانهم على الرأيات كلها واما في الامصار فاختلف كلام محمد
فذكر في العشر والخراج نهوم القديمة وذكر في الاجاز انهم لا نهوم على الناس على هذا واطال الكلام في ذلك وقد نقله شيخنا
في بحره بقاءه ثم قال وصح في التارخانية رواية كتاب الاجاز لا من عدم هدم القديمة انتهى وفي الجواهر القديس ولا يجوز
احداث دية ولا كنيسة ولا بيت نار او صحن في دار الاسلام في المدن ولا في القري وكل بلدة فتحت بالصلح على ان يحلهم دية

لا تعرض

لا تعرض لكانيسهم القديمة ويعنون من احداثها وما فتحت فهدموا كذا في البيع والكنائس القديمة
لوزن الصلح اعادوها باللهن والطيبين الى مقدار ما كان قبل ذلك ولا يزيدون عليه ولا يشيدونها بالحج والطيب والكنائس القديمة
واذا وقع الامام على بيعة جديدة او يبنها في مكان في القديم خربها وكذا ما زاد في عمارة العتيق وينبغي ان لا يضرها الناس
الذي كانيسهم ويبنونها خفية بحيث لا يسمع صوته خارجها انتهى وفي الحاشية من كتاب السير واذا نهوت بيعة او
الكنيسة من القديم فلم ان يبنوها في موضعها كما كانت وان قالوا يحولها من موضعها الى اخر لم يكن لهم ذلك بل يبنوها في ذلك
الموضع على قرار الاول ويعنون من الزيادة على البناء الاول انتهى ومثله في كبر من الكتب المعتمدة **وعين الذي عني في ربه**
ومركبه وسرجه فلا يركب خيلا قديرا لانهم ان يركبوا الخمر عند التقديس على سرج كهية الكف جمع المان والامان البرد
ذكره العيني واختار المتأخرون ان لا يركبوا اصلا الا اذا خرجوا الى قرية ويخوها وكان مريض او حاصله ان اليركب الا
لغرضه فيركب ثم يقول في مجامع المسلمين اذا امرهم كذا في فتح القدير وفي احكام الامم عن الفوائد الزينية ويوضح الذي
بالقيد عني في الركب والمسلمين فيكون بالكف واللبس الطيبة والاردية ولا يلبس اهل العلم والشرف ويجعل على رؤسهم
علامة ولا يجوزون بيعة او كنيسة في الممر واختلف الروايات في كبايسهم بين المسلمين في الممر والمعتد كذا في قوله
واختلف الشايع هل يلزم تمييزهم بجمع العلامات او يكفي بواحدة والمعتد انهم لا يركبون مطلقا ولا يلبسون العاربان
ركب كذا في قوله تزل في المجمع انتهى **ولا يعمل سلاح ويظهر المشيع** عن ابي يوسف خيط غليظ بقدر الاصبع بينه الذي فوق
ثيابه دون ما يبرهنون به من الزنا ثم التفت من الابرسم كذا في العرب وقديس في الجمع بالصوف ويركب سرجا كذا في
يعني اذا احتاج الى ركوب حمار وينبغي من **ليس العامة** كما نقلناه عن الفوائد في البيع بعد ان نقل عن صاحب فتح القدير انتقال
في بلادنا جعلت العلامة بالعامة فالزوا النصارى العامة الزرقا واليهود العامة الصفرا واختص المسلمون بالبيضا
قالوا في الظهيرة ما يفيد مع العامة فانه قال ولستيجات النصارى قلنسوة سودا من اللبد مغرية وزنار من الصوف
واما البس العامة وزنار الابرسم في حق اهل الاسلام ومكسرة قلوبهم انتهى **وزنار الابرسم والنياب الفاخرة المخصصة**
باهل العلم والشرف ما تار الابرسم تقدم نقله عن الظهيرة واسمهم ما يخص اهل العلم والشرف فلما قال في الهداية ويجب
ان يميزوا هم عن سائري الطرقات والعمامة ويجعل في رؤسهم علامات كيلا يفت عليها ساييل يدعوا لهم بالخزفة بالمعزة و
صه ينعون عن لباس يختص به اهل العلم والشرف انتهى وفي شرح القديس منهم من الثياب الفاخرة حريصا وعنه وكا
لصوف الربيع والجوخ الرقيق والابرار الرفيعة قال لا يشك في وقوع خلاف هذا في هذه الدار والاشك في منع استكناهم وادخالهم
في المباشرة التي يكون بها عظام بين المسلمين بل ربما يفت بعض المسلمين خدعة له صوفان ان يقيم ضابطه فيسب به عن سكتته
سابعة فوجب له منه الضرب انتهى وفي الحاشية في القديس ان يلقي الصفار فيها يكون بينه وبين المسلم في كل شئ انتهى فدل هذا من القديس
حال قيام المسلمين عنده ذكره شيخنا في بحره واستثنى في الضخمة من منع الخيل ما اذا وقعت الحاجة الى ذلك بان استعان بهم الامام في
الحاربة والذب عن المسلمين والحلف في التارخانية البطل بالجار في جوار ركوبه لهم وصرح بمنعهم من القلائد الصفار وانما
تكون طويلة من كرايس مصبوغة بالسواد مغرية مبطنة ويحث تمييزهم في الحال ايضا فيلبسون الماعب الحشنة الفاخرة
اللون تحميهم ويشترط في الخيل الذي يعقده على ومطه ان يكون عليها غرير مقوس وان لا يجعل له حلقة وانما يعقده على اليمين
او الشمال ويشترط في القيسر ايضا ان يكون دليه قصير او ان يكون جبهة على صدره كما يكون للنساء وتامة في البحر الذي اذا اشترى
دارا في مصر لا ينبغي ان يتابع فلو اشترى يبيع على بيعها من المسلم ذكر في العشر والخراج وذكر في الاجازات ان يجوز الشرا ولا
يجزى على البيع كذا في الحاشية والبحر من الى الصفح وذكر في الاجازات انه لا يجزى على البيع الا اذا اشترى خيلا يجزى واذا تاركا
اهل الذمة دورا فيها بين المسلمين ليسكنوا فيها جاز بشرط عدم تقليل الجاعات بسكناهم امر وايا الاعتزال عنهم و
والسكنى بناحية ليس فيها مسلمون وهو محقق محفوظ عن ابي يوسف وفي الجزية نقله هذا عن الزخيرة قال وسرط العلوان قتلهم
اما اذا كثر واجبت تقطيل سبب سكناهم بعض المسلمين او يبعث من السكنى فيما بين المسلمين ويعمر دون بان يسكنوا ناحية
ليس فيها المسلمون انتهى **يتعزز عهد بالقلبة على موضع الحرب او بالحق بدار الحرب** لانهم صاروا حرا عليها فعرض عقد الذمة
عن الغلبة وهو دفع من الحرب وعلى هذا اقر في الكتب وغيره من المختصات وظاهر كلامهم انه لا يتعزز الا بالحد الاسرى لكن في فتح
القدير ان الذي اوجبه نفسه طليعة للمسلمين فانه يقتل لانه محارب فيجوز له ثلاثون ثم قلت او يجعل نفسه طليعة للمسلمين
كأنجز به الحار في فتح القدير وظاهره ما في المحيط بخلافه والطليعة واحدة الطلابع في الحرب وهم الذين يبعثون ليطعموا على
اخبار العدو ويترفعونها قال صاحب العيون وقد يبر الرجل الواحد طليعة والجمع ايضا اذا كانوا معا في كلام الطليعة الثلاثة

فان لزم ذلك كانت
سكناهم مع

الصلة وكذلك القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة التي فائدة في الحادس القديس وغيره ولا ينبغي لاهل الحق في بيت اهل المسلمين
الان يكون ذميا يهلك لصنعه فيعطيه الامام منه فذا يستدجوعته انهم هذا باب في بيان احكام المردد لما فرغ
من بيان احكام الكفر الاصل شرع في بيان احكام الطار و المردد في اللغة هو الرجوع مطلقا وفي الشرع هو الرجوع عن
دين الاسلام وركتها امر الرد في كلمة الكفر على اللسان بعد الايمان وهو الصديق بجميع ما جابه محمدا صلى الله
عليه وسلم عن الله تبارك وتعالى مما علم فيه مزرعة وهل هو فقط او هو مع الاقرار فوان واكثر الخفية على الثاني والمختار
على الاول والاقرار شرط لاجر الاحكام الدينية بعد الانتفاء على انه يعتقد على طوبى به اني به فان طوبى به فلم يفر
فهو كفر عناد والكفر لغة السخرية وتكذيب محمدا صلى الله عليه وسلم في شئ ما ثبت عنده ما عذر في السيرة ولا عذر
التعظيم الثاني للاستحقاق كفر الخفية بالفاظ كثيرة وافعال تصريدين المتكلمين لادلائها على الاستحقاق بالدين كما
الصلاة بلا وضوء وباللوا طبة على ترك السنة استحقاقا لها سبب انه انا فعلها النبي صلى الله عليه وسلم زيادة او
استحقاقا كان استحقاق من اخر جعل بعض العامة تحت حلقه واخفا اشار به انهم وفي فتح القدير من هذا المعنى
ارتد وان لم يعتقد الاستحقاق فهو كفر العناد والالفاظ التي يكفر بها تنفر في الفتاوى انهم قد عارضوا عن ذكرها
لانها اقرت بالتأليف واكثر من ايرادها اصحاب الفتاوى مع انه لا ينبغي تشوئها بالكفر الا انتفى المشايخ عليه لانها كانت في
الفتاوى وغيرها انه لا ينبغي تكفير مسلم امك من اجل كلامه على محمدا صلى الله عليه وسلم او كان في كفره اعتقاد ولورواية ضعيفة قال شيخنا
هو الذي يفر من كلامهم ثم قال على هذا اكثر الفاظ التكفير المذكورة لا ينبغي تكفير بها ولقد اذنت نفسي ان لا افرق بين
نها وشرائط صحتها الردة العقل فلا يصح ردة الجنون ولا العبد الذي لا يعقل او امان جنونه منقطع فان ارتد حال
الجنون لا يصح وان ارتد حال افاقته صح وكذا لا يصح ردة السكران الذاهب العقل والبلوغ ليس بشرط لصحتها عندها
اخلاف الايدي يوسف وكن الذكورة ليست بشرط والطبع فلا يصح ردة الكو عليها الكليين اليه تعالى عن الدواعي من ارتد
عرض عرض الامام او القاضي عليه الاسلام استجابا وهو من ردة عن ردة الله عنه لان رجاء العود الى الاسلام ثابت لا يخل
ان الردة باعتبار ارضه واما ذكرناه من استجاب عرض المسلم عليه هو ظاهر المذهب لان الدعوة قد بلغت وعرض الاسلام
هو الدعوة اليه ودعوة من بلغته الدعوة غير واجبة وفي الحاشية بعرض عليه الاسلام في كل يوم من ايام التاجيل ويسقط
شبهته بيان لفائدة العرض فان كان له شبهة ابرها كشفت عنه لان عساه اعتقدت له شبهة فتراجح ويحبس ثلاثة
ايام ان استعمل قوته لانه اذا لم يستعمل لا يهل في ظاهر الرواية بل يقتل من ساعته كما في الجامع الصغير اذا كان الامام يرضى
اسلامه كما في الفتاوى عن الدواعي فاقى الكثيرين الاطلاق على رواية او معتقدا اذا كان الامام يرضى اسلامه فليترجم في عبارته اما
المخالفة لظاهر الرواية كما علمت واما الاطلاق في محل التقيد كما لا يخفى واذا استعمل فظاهر المبسوط كما في البحر الوجوب فانه
قال اذا طبل التاجيل كان على الامام ان يمهله وعن الامام الاستسباب مطلقا واما باطلاقة انه يفعل به ذلك اذا ارتد ثانيا
الا انه اذا تاب حزمه الامام وحلى سبيله وان ارتد ثانيا ثم تاب حزمه الامام مضيا وجيها وحسبه حتى تظهر عليه التوبة
ويبري انه مسلم مخلص ثم حلى سبيله فان عاد فعل به هكذا الثاني في السراخانية انتهى فان اسلم فهو المقصود والله بان اصر
على الكفر قتل لقوله عليه الصلاة والسلام من بدل دينه فاقتلوه رواه احمد والبخاري وغيرها واسلامه ان يبري عن الادب
كلها غير دين الاسلام او يبري عن ما اتى اليه من الكفر والنهي عن ذلك يكون بعد الايمان بالشهادتين كما في العناية وفتح
القدير وفي البحر من يبري الى شرع الطار وسبيل ابو يوسف كيف يسلم فقال ان يقول استشهدان لا اله الا الله وان يحمد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ويقر بما من عند الله ويبري عن الدين الذي اتخذه وان يشهد ان لا اله الا الله وان يحمد رسول الله
وقال احمل في هذا الدين فظاهر ان يبري من الذي ارتد اليه فخر توبة وقوله قطر برديه معنى ابدان قطر ظرف
لما مضى كما يستقبل وقامه في فتح القدير وكره قتله قبل المرضي قبل مرض الاسلام عليه لان اسلامه يرجو قال في الهادية
وعني الكراهة هنا ترك المسقط التبرير كراهة تتر به وهو يعني على القول باستسباب العرض واما ان قال بوجوبه
فهو كراهة تخيير كما في فتح القدير اطلعت فقتل الامام وغيره لكن ان قتله غيره او قطع عضوا منه بغير اذن الامام
ادبه الامام كما في شرح الطحاوي بلا حان على القاتل لان الكفر مع القتل والعرض بعد بلوغ الدعوة غير واجب ولان القتل
سقط عليه بقره والكفر مع اللوم فصار كمن قتل جريا بغير ايمان ولا يفتي بتكفير مسلم امك من اجل كلامه على محمدا صلى الله عليه وسلم
ان كان في كفره خلاف ولو كان ذلك رواية ضعيفة خرج بهذا في كتب الفتاوى وغيرها وقد قدمناه وولاه
مسلم ارتد توبته مقبولة الا الكافر بسبب بني الكافر بسبب الشيخين او بسبب احدهما والكافر بسبب اعتقاد

السحر ولو كان المقصد للسحر امرأة او الكافر بسبب الزندقة اذا اخذ قبل توبته قال في فتح القدير كل من ابغض رسول
الله صلى الله عليه وسلم بقلبه كان مرتدا فاسباب بطريق الاولى ثم يقتل جدا عندنا ولا تقبل توبته في اسقاط القتل قالوا
هذا مذهب اهل الكوفة ومالك ونقل عن ابو بكر الصديق رضي الله عنه ولا فرق بين ان يجري تأييد نفسه او يشهد عليه
بذلك بخلاف غيره من الكفرات فان الانكار فيها توبة فلا تقبل الشهادة معه حتى قالوا لا تقبل وان سب سكران ولا يبري عنه
ولا يدين تقيده بما اذا كان سكره بسبب محظور بامره محتارا بلا اكرام والا فهو كالمجنون قال الخطابي لا علم احدا خالف في وجوب
قتله وامثله في حقه تعالى فقتل توبته في اسقاط قتله انتهى وبمطه حرم الامام البزازي وبهنا حرم شيخنا في فوائده لكن
سمعت مولانا شيخ الاسلام ابو الدين ابن عبد المالقي الخفية بالديار المصرية ان صاحب الفتوى تبع البزازي في ذلك وان
البزازي تبع صاحب الصارم السلوك فانه عازي البزازية بانقله من ذلك اليه ولم يعرفه الى احدى علماء الخفية انتهى وقد نقل
ان افلاطون رآه في كتابه السمر عمن الحكم انه رآه حيث قال عزنا الى شارح الطحاوي ما صورته من سب النبي صلى الله عليه وسلم
او قصه كان ذلك منه ردة وحكمه حكم المرتدين انتهى وفي التن من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه حكم المرتد
وفعله ما يفعل المرتد انتهى قوله ففعله ما يفعل المرتد ظاهر في قبول توبته كما لا يخفى ومن نقل انه رآه عند أبي حنيفة
القاضي عياض في كتابه السمر الشفا وصرح بآرائه قال ابو بكر المذوري رحمه الله اجمع عوام اهل العلم ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم
يقتل ومن قال بذلك مالك بن اضرع الليث ابن سعد واحد وسبق وهو مذهب الشافعي رحمه الله قال القاضي وهو معتق قول
ابو بكر الصديق رضي الله عنه ولا تقبل توبته عند هؤلاء ومثله قال ابو حنيفة واصحابه والنخعي واهل الكوفة والاوزاعي في المسلم
لكنهم قالوا هي ردة وروى مثله الوليد بن مسلم عن مالك رضي الله عنه وحكي الطبري مثله من ابو حنيفة واصحابه فمن
ينقصه صلى الله عليه وسلم او يري منه او يريه اما سب الشخص في حرم في الخلاصة والبزازية بان الرافضي اذا سب الشخص
ولعنهما كروان فضل عليا عليها فهو مشرك ولم ينكح على عدم قبول توبته وبمطه حرم في النظم الوهابي وصرح شيخنا
شيخ الاسلام عبد البر ابن الشحنة وفي كجوهرة من سب الشخص او طعن فيها كفر ويجب قتل من ان رجع وقاب وجود الاسلام
هل تقبل توبته وبه لغز الفقيه ابو الليث السمرقندي وابو الفتح الدبوسي وهو المختار للفتوى انتهى اقول وبهذا يقول القول
بعد في توبته من سب صاحب الشرع الشريف صلى الله عليه وسلم وهو الذي ينبغي ان يعول عليه في الاختار والقضاء رعاية لحاج
صاحب الرسالة للخصوص بكال الفضل والسبالة صلى الله عليه وسلم وعلى الله ومن على طريقته ومنه والما الساهر في حله في
فتح القدير كالزندق لا تقبل توبته واما الزندقة لا تقبل توبته في ظاهر المذهب وهو من لا يتدين بدين واما من يبطل
الكفر والعياذ بالله ويظهر الاسلام فهو المناقضة ويجب ان يكون حكمه في عذوقنا توبته كالزندق لان ذلك في الزندق
لعمد الاطيان لما يظهر من التوبة اذا كان قد خفي كفره الذي هو عدم اعتقاده دينا والمناقضة مثله في الاختار وعلى هذا
خطرت العلم بحاله اما بان يبري بعض عليه اوسى الى من امن اليه وكفى ان الذي يقبل ولا يقبل توبته هو المناقضة والزندق
ان كان حكمه فيجب ان يكون مبطلا كفره الذي هو عدم الدين بدين ويظهر تدينه بالاسلام او غيره وان ظفرنا به وهو عري والا
فلا يفرضه مظهر ذلك حتى تاب يجب ان لا يقبل وتقبل توبته كسائر الكفار والمظهرين لكفرهم اذا اظهر التوبة
ولكن علم انه ينكر في الباطن بعض الضرر ورايت كرمه الخمر ويظهر اعتقاد حرمة وقال اصحابنا السحر حقيقة وتأثير في
ايام الاسلام خلافا لمن منع ذلك وقال انما هو تخيل وتعلم السحر وتعلمه بلا خلاص بين اهل العلم واعتقاد ابا حنيفة كفره عن
اصحابنا مالك ومالك واحد يكفر الساحر بتعلمه وفعله سواء اعتقد تخيره او لا ويقبل وتعامه في فتح القدير وفي الحاشية من كتاب
الخط والباحة الساحر اذا تاب فهو على وجوه ان كان يعتقد نفسه خائفا لما يفعله فان تاب عن ذلك وقال خالف كل من هو
اسه تعالى وتبرعا اذا كان يقول يقبل الله توبته ولا يقبل وان كان الساحر يستعمل السحر للتجربة والامتحان ولا يعتقد ذلك لا
يقتل لانهم ليس كما في سحر السحر ولا يدين كيف يفعل ولا يقبل توبته قالوا لا يستتاب بل يقتل اذا ثبت انه يستعمل السحر وذكر
في بعض المواضع والاستتابة احوط وقال الفقيه ابو الليث اذا تاب الساحر قبل ان يوحى تقبل توبته ولا يقتل واذا اخذ
ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل ولذا الزندق المعروف الداعي والفتوى على هذا القول انتهى وفي السراج الوهاج ذكر في جامع البحر
كلمة ان توبة الساحر قبل وقال ابو بكر يقاتل الساحر والخائف فان تاب لا تقبل توبته ولا يلبثت اليها انتهى فقد اذ ان المناقضة
كالساحر لا تقبل توبته وانه اعلم وفتح القدير تقبل الشهادة بالردة من عدلين ولا ينعى على الحسن قال لا تقبل الا اربعة
قياسا على الزنا واذا شهدوا على مسلم بالردة وهو ينكر ان يرضى له لا تكذب الشهادة والعدول بل لان انكاره توبة ورجوعه
قال شيخنا وهذا معناه قوله فيما نقلناه انما اعنه ان الشهادة لا تقبل مع الانكار وليس المراد ردة لا تثبت بالشهادة مع الانكار بل

عليه وسلم

ام لا قال المصدر الشريف لا تقبل توبته

ادعت لم تصدق ما فيه من تحويل النسب على الضير لان تكون ذات زوج فيصدقها او يترى من انه ولها وبهذا صرح في التنف
وتشرع الهداية للحال فلا تقصر عن الهداية ان اقرع انه ابنه فالقول قوله وانما ينقل المرأة وهو اطلاق في محل التعبد كعلته
وان لم يكن لها زوج فلا يكون شهادته رجلين وبه صرح في الثانية حيث قال ولو ادعت امرأة اللقيط انها بنتها قال
لا يقبل قولها الا بشهادة اربعة امراء لها زوج فادعت المرأة انه ابنها من الزوج وانكر الزوج الولادة لا تثبت
الا بشهادة القابلة وان لم يكن لها زوج فقلت لصغير هو ابني لا تثبت النسب الا بشهادة رجلين وان ادعى رجل اللقيط انه ابنه
يقبل قوله من غير بينة لا في قول الرجل في العار عن اللقيط وليس ذلك في دعوى المرأة فلا يقبل قولها الا بينة ولو اقامت امرأة
رجلا وامرأتين على الولادة ثبت النسب منها لانهما لو اقامت امرأة واحدة ميان شهدت القابلة انها ولدت بثبوتها انتهى
ولو ادعت امرأتان واقامت احدهما البينة فهي او ذرية من الاخرى وان اقامت البينة جميعا ارسوله هو اللقيط
ابنه عند ابو حنيفة رضي الله عنه وفي رواية ابو سليمان رحمه الله لا يكون ابن واحدة منهما الا بقرينة واحدة منهما رجلين او رجلا
وامرأتين على الولادة فثبت النسب منها في قول ابو حنيفة رضي الله عنه وفي قول ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا تثبت النسب
من واحدة فان اقامت احدهما رجلين والآخر امرأتين يثبت النسب لهما رجلان كذا في الثانية **وان وصف احداهما علامة**
به ووافق فهو احق به ان لو ادعاه اثنان خارجان معا ووصف احدهما علامة في جسده فطابق فهو اولي به من الاخر لان
يقوم الاخر البينة فيقدم على من العلامة امكن سلبا او في العلامة دعى ولو اقاما البينة واحدهما دعى كان ابن اللقيط ولو لم يصف
احدهما علامة كان ابنتها لا يستويان في سبب الاستحقاق وهو الدعوى وقامه في فتح القدير وفي البحر من ان التارخانية اذا
ادعى اللقيط رجلا ان ابنه والاخر انه ابنته فاداه هو ضيق وان كان مشكلا فقر به بينهما وان لم يكن مشكلا حكم
لن ادعى انه ابنه انتهى وفيها عن القزويني لو شهد المسلم ديمان ولان مسلمان فقي به المسلم وثبت نسبه من ذمي وهو
مسلم ان لم يكن في مكان اهل الذمة ان ثبت نسبه من ذمي عند عدم دعوى مسلم ويكون اللقيط مسلما ان لم يكن في مكان اهل
الذمة وهذا استحسن لان دعواه تنقضي النسب وهو نافع للصغير وابطال الاسلا الثالث بالدار وهو يفرض فصح دعوته
فيما بينه وبين ما يفرض والمراد من مكان اهل الذمة قرية من قرى اوبية او كنيسة قال في الهداية فيما اذا كان الواجد ذميا وراية
واحدة وان كان الواجد مسلما في هذا المكان او ضياعا في مكان المسلمين اختلف الرواية فيه ففي كتاب اللقيط اعتبر المكان لسبقه
وفي كتاب الذمي في بعض النسخ اعتبر الواجد وهو رواية ابن سماعه عن محمد بن علقمة البدلي التي ان تبعية الابوين فوق تبعية
الوارثين اداسم مع الصغار احدهم ان يثبت مسلم في مكان المسلمين فهو مسلم ثانيا ان يحجره كافر في مكانهم فهو كافر ثالثا
يعتبر كافر او ذمي بمحض نفسه اعتبر الاسلام بنظر الصغير وفي الثانية حاصلها على اربعة اوجه احدها ان يحجره مسلم في مكان
المسلمين فهو مسلم ثانيا ان يحجره كافر في مكانهم فهو كافر لا ثانيا ان يحجره كافر في مكان المسلمين رابعا عكسه ففيه رواية
في كتاب اللقيط العبرة للمكان فيها وفي رواية ابن سماعه العبرة للواجد فيها وفي الاختيار ان ظاهر الرواية اعتبار المكان
انهم وظاهر اكثر وبعض المختصات اعتباره وفي الثانية ولو ادرك اللقيط كافرا فان كان الملتقط وجوه في مصر من اصحاب المسلمين
فانه يحبس ويحجر على الاسلام استقاما واهل يقاتل اذ لم يسلم في القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل وقال بعضهم الاستحسان والتأني
في الجبر على الاسلام ولا يترك على الكفر وهو المصحح انتهى وهذا ظاهر في ترجيح اعتبار المكان واسمه اعم وثبت نسبه من عبد ادعى
ان ابنه لانه ينضم **وهو اللقيط حر لان المولود قوته له لانه فلا ينقل الحرية الظاهرة بالشك ولو ادعاه حران احد انه**
من هذه الحرية والاخر من الامة فالذي يدعيه من الحرية اولي كونه اكثر اثنان كونه ثبت احكام النسب ولو كانت الامة
مربة له لانه يثبت احكام من جانب والاخر من جانبين فكان اولي كذا في فنيين الكثر **وان وجد معه مال فهو له** اعتبارا
لظلال الظاهر فان قلت الظاهر يكتفي بالدفع لا بالاستحقاق فلو ثبت الملك للقيط بهذا الظاهر كان الظاهر مثبتا قلت احب
عنه بانه يدفع هذا الظاهر دعوى الغير ثم الظاهر ان يكون الاملا في يد الملاك وكذا الظاهر يلج ان من وضعه معه
انما وضعه لينفق عليه انتهى **فبصرف الواحد اليه بالمر القاض** لانه مال صانع والظاهر ولاية صرف من مثله اليه وفيما يصره بغير
امر القاض لانه للقيط ظاهر اوله ولاية الانفاق وشرا ما لا بد منه كالطعام والكسوة لانه من الانفاق كذا في الهداية **ولو قرئ**
القاضي ولا للملتقط صرح قال في القلم الوهابي لو قرئ القاضي ولا للملتقط مع التقدير به صرح في البحر من ان الظاهر
قال انه قضى بجهوده واسمه اعم **وبدفعه في حرقه** لانه من بات شقيقته وحفظ حاله والحرقه الصفة الشقيقة تقري
للعوج بالثقة وهو ما يسي بها الرماح ويستقر للناديب والتعذيب كذا في النهاية **ويقبض بهبته** لانه يجمع محضه وله
هك يملك الصغير بنفسه اذا كان عاقلا وتلك الامام ووصيها **وليس له خنته فان فعل ذلك وهلك كان ضامنا**

كذا في الثانية **وله نقله حبثنا** وينبغي ان ليس له نقله من مصر الى قرية او بادية ذكره في البحر **ولا ينفذ الملتقط عليه**
تكملة ويصح واصاره اما التكملة فلا تدرج سبب الولاية من القرابة والملك والسلطنة واما نرضه في ماله بالبيع وضربه
ضامنا في الامام واما الاصل في بيعها ورايان في رباية القزويني بواجبه وفي رواية الجامع الصغير انه لا يجوز ان
يولجوا كذا ذكر في الكراهية وهو الاصل بخلاف الامام فانها ملكه الاستحسان فذلك الاجارة وقد تقدم ان القاض عليه
في نفسه وماله للسلطان واسمه اعم هذا **كتاب اللقيط** لا يخفى وجه تأخيرها عن اللقيط لغيره من الارض
فهو ملقط وللقطة بحركة كهرة ما الملقط كذا في القاموس وفي الغرب اللقطة الشيء الذي يجده ملقا فتأخذ من الارض
ولم اسمع اللقطة بالسكون لغير الذي انتهى وقد حكي كثير من الكتب المعتمدة عن تقريظها اصطلاحا وقد عرفناها اصطلاحا
بقولنا هي **رفع شئ صانع للملقط على الاطلاق** هكذا عرفها في المحيط وفضل عدم الملقط لهما من ينزلهما كالمقله صاحب
البحر عنه وعرفها في الترانسية من الملقط بانها مال يوجد ولا يعرف ماله وليس ماله انتم يخرج من ماله ماله فانه ماله
للقطة ولان حكمها التعريف وهذا لا يعرف بل يدفع الى ماله وخرج بالتعريف الاخير مال الخريف لكن يرد عليه ما كان من مال كان
او صاف فانه ليس لقطة وهو ادخل في التعريف ويترفع على اشتراط عدم الحافظ في كونها لقطة ما لو اخذ الثوب من
السكران الواقع او النائم على الارض لم يملكه فعلق في يده لحرمانه عليه لانه صانع للقطة فان كان الثوب تحت راسه
او كانت دراهمه تحت كفه واخذها لم يملكها فهو صانع لانه ليس بصانع لانه لم يصفو ظمها لانه كذا نقله في البحر عن المحيط و
الكلام فيها في موضع في الاطلاق والملتقط واللقطة اما الاول فذكرناه بقولنا **رب رفعها لصاحبها وجب عند خوف ضيا**
قال في الخلاصة فان خلوصها لغيره يرفع وان لم يخف يباح رفعها اجمع العلماء عليه والافضل الرفع في ظاهرها المذهب انتهى
واقترع عليه المحقق الكمال في تزج الهداية لكن في البحر من حاله ياذكرناه نقلا عن البدائع انه مندوب الاضرب وباحه وصراه
قالوا ان يحان عليها الصباغ لو تركها لانه احيى مال المسلم فكان مستحبا وقال الشافعي اذا خاف الصباغ وجب اخذها والا استحب
لان التزج عند الخوف تضييع والتضييع حرام وهذا غير بعيد لان التزج لا يكون تضييعا بل امتناع عن حفظ غير مملوك وهو
ليس تضييعا كالمستناع عن قبول الوديعة واما حالة الاباحة فانه لا يخاف الصباغ ولا حالة الحرية فهو ان ياحذها لنفسه
لا صاحبها فيكون في بعض الغضب انتهى وهذا يشك على ما في الخلاصة وفي المحيط ما يوافق الخلاصة فانه قال ان الاضرب مندوب
ان امن على نفسه التزج والرد على صاحبها وان خاف الصباغ فعله ان ياحذها صيا ينقل المسلم لان ماله حرية كالتسليم
وان كان لا يامن على نفسه فالترك والتمسك قلت هذا هو الظاهر الذي الوجه ومن ثم عولت عليه في المختار وقوله ان التزج
لا يكون تضييعا فذميع فقد صرحوا بما يقتضيه كونه تضييعا قال في القناني الصريح فيه جازيا كل حنطة انسان فلم ينفه عن اكل
قال القاضي ببيع الدين الصريح انه يضمن انتم لانه لو لم يكن مضيعا لما ضمن كذا لا يخفى وقياسه ذلك على الامتناع عن قبول الوديعة
غير صحيح لانها لو يدا الكفا فليكن يكون باستناعه عن قبولها مضيعا بخلاف المال المطروح الذي لا ماله له معلوم وليس يحجز بها
ولا حافظ قاتل بالانصاف واسمه اعم وقد مر بما نقلناه عن الخلاصة والبسوط صاحب الزخيرة كالمقله صاحب شرح
النظم الوهابي عنه حيث قال وفي الزخيرة اللقطة على نوعين نوع من ذلك يعرف من اخذها وهو اذا خاف ضيا عنها ونوع من
ذلك لا يعرف من وهو اذا لم يخف ضيا عنها ولكن يباح اخذها اجمع علماء ارحمهم الله انتهى وفي السراجية رفع اللقطة
افضل ان كان يامن على نفسه بالانصاف وانه اعم واما الثاني وهو الملتقط فلا يشترط ان يكون بالمال في الجنبى
التعريف الى والى الصبي او الوارث انتهى في بعض النسخ **فليس** بشرط لان للمعد يد اصبحة بدل لغيره
كافي البرانية من الوديعة ليس للمالك ان ياحذ وديعة عنه مادون المالم يحضر ويظهر له من كسبه لاحتمال ان تكون
وديعة الغير في يده فان يرضه انه للمعد يرفع اليه انتهى وللقطة فلا فرق عندنا بين لقطة ولقطة كما افاده بقوله
ومع التقاط البهيمة والفرق بين ملان ومكان كما افاده بقوله ولو من الحرم **فان اشهد عليه** بان اخذ له لوده على صا
وبقيته في الاشهاد ان يقول من سمعته يشهد لقطة فدله على وعرف في مكان وجبته وفي الجامع ان ينادي ان وجدت لقطة
لا ادري مالها فليات بالكلها ولا يصحها لادها عليه وقوله في اشارة الاله اذ لم يعرف يضمن لانه عطف على قوله اشهد وهو
واجب وهو بقره يكون ضامنا فكذا ان يترك التزج كما افاده في البحر من غيرنا حيث قال عند قوله وعرف الى ان علم ان ربه لا يظلمها
سقوط على التزج **اشهد** فافظا هو ان التعريف بشرط والاشهاد لا يكتفي في الضمان وهكذا بشرط في المحيط لشيء الضمان الاشهاد
عند الاخذ وبقره اخذها لادها فان فعل ذلك لم يبرئها بعبود ذلك كفي ومن المشايخ من قال بان على باب المسجودين ادعى
وتامه بغيره الى ان علم ان صاحبها لا يظلمها وانها تقصد ان بقيت كالاطعمة الهبة للاكل وبعض القائلين كانت

عها

امانة

عنه حتى اذا هلكت بلا تعد لم يضمن لان الاخذ على هذا الوجه ما دون فيه شرعا بل هو افضل عند العامة فكذا ذكرنا في الاستشهاد
لواخر يانه اخذها لنفسه يضمن بالاجماع لانه اخذ مال الغير بغير ادنه وبغير اذن الشرع ولو تصادف على انه اخذ للمالك
فلا ضمان اجماعا وبمعنى ان الاستشهاد انا هو شرط عند الاختلاف ولو قال الملتقط اخذته للمالك ولونه المالك فانه ضامن عند
هما وقال ابو يوسف لا يضمن والقول قوله لان الظاهر يصح له اختياره المستحق دون العصبية ولها له انه اقر بسبب الضمان
وهو اخذ مال الغير وادعى ما يبرأ به وهو الاخذ لما لك وفيه وقع الشك فلا يبرأ او ما ذكر من الظاهر معارضته لانه الظاهر ان يكون
لنفسه على نفسه ويخرج الحارثي القديم قول ابو يوسف حيث قال وبه تأخذ انتم ولو اخذت من الحرم وعند الشافعي يجب
تقريب لفظ الحرم الى ان يحصر صاحبها او كانت اللقطة قليلة او كثيرة ولا فرق بينهما في ذكر من التقريف وهو احتراز عما
روى محمد بن ابي صيفيه انه ان كان اخذ من عشرة عرفها ايلاما وان كانت عشرة نصاعدا عرفها حولا وعاد ولحسن عندها
ان كانت ما يتروى من نصابها عرفها حولا وفيما فوق العشرة الى المائتين شهرا وفي العشرة عشرة وفي الثلثة درهم لثلاثة ايام وفي درهم
يومان كانت ثمة وغرها نصف درهم كانها وان كان محتاجا اليها فليس له ان يبيع على رايه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك وصح
اتباع الشافعية السرخسي فانه يملك على غالب الرأى في بيع القليل والكثير لان يبيع على رايه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك وصح
في الهداية وقال في البرازية والجوهرة وعلمه الفتوى لكنه خلاف لظاهر الرواية فانه التقدير بالليل والكثير ذكره مولانا في حقه
وعنه الى الاستيعاب فيقتصر على الرأى بها للفقهاء لوقوعها في النقص في بيعها على فقير ولو على اصله من الثمنات والابا
والابا لغيره من الاولاد او لادم الفقرا وعرضه الفقيرة الا اذا عرف انها التي في موضع في بيت المال كذا في البحر
تقلا عن التراضي في الغيبة وما يصدق به الملتقط بعد التقريف وعلية ظنه انه لا يوجد صاحبه لا يجب ايصاؤه ثم وان كان
يرجو وجود المالك وجب الايصا انتهى فان جاء مالها بعد تصديق الملتقط خيري ببيع اجازة فعله ولو بعد هلاكها
او نقصه ان يرضى بين امضا الصديقة والثواب له ويضمن تقريظ الملتقط ان التصديق وان حصل باذن الشرع لم يحصل باذنه
فينتوق على اجازته وقولي ولو بعد هلاكها دفع لما يقوم من اشتراط قيامها للاجازة وليس ذلك بشرط كما مر جوابه ومن
صرح به مولانا صاحب البحر حيث قال اطلق في التقدير فمثل ما بعد هلاكه المالك يثبت لغيره قبل الاجازة
فيه فلا يتوقف على قيام الحل بخلاف بيع المضوى فانه يشترط لصحة اجازته قيام المدين ثبوت الملك بعد الاجازة فيه
ولما تقرن للقط فلكونه سلبا له الى غيره بغير ادنه الا انه باذنه من جهة الشرع وهذا لا ينافي الضمان حقا للصيد كما تناول
مال الغير حال الغيبة ولو كان تصدقه باسم القاض وهو الصحيح لان امره لا يكون اعلم من فعله والقاضي لو تصدق بها كان له
ان يضمنه فكذا ان يضمن من امره القاضي كماله ان يضمن القاضي لو فعل ذلك قاله في الزخيرة واذما لم القاض او الامام الى التصديق
وتصدق كان في ذلك كالأمر من الرعايا وهذا ان التصديق بها غير اخذ ولاية الامام والا القاضي لا يصدق بما لا يعرفه
اذنه انتهى وهو شاذ لما اذا كان ملتقطا او التفتا غيرهما ودفعها اليها او المسكين او ارضى المسكين ان ساء وابيها حتى لا
يرجع به على صاحبه فان من الملتقط ملكها الملتقط وقت الاخذ ويكون الثواب له وان كانت العيب قائمة اخذها من يد
الغني كذا في الحاشية ولا شيء للملتقط من الجمل اصلا قال في الولولكية ولو لقط لقطعة او وجد ضالة او صياضا الا فده الى
اهله لم يكن له جمل وان عرضه في فسخ انتهى في التراضي لو قالين وجهه فله كذا في فسخه انسان يستحق اجرة مثله
انتهى وعلمه في المخطا ما فيها اجارة فاسدة وعنه الى الكرخي كذا في فسخه فله كذا في فسخه انسان يستحق اجرة مثله
في البحر وذهب التقاط البهيمة الضالة وتقريرها لم يخف ضياعها وان خافه لم يسمع بتركه كذا في الولولكية ولو كان
الاتقاط في الصحرا وبه صرح في الولولكية وغيرها وينبغي تخصيص النذب بما اذا لم يكن مع اللقطة ما يدفع به عن نفسه كالقن
لغيره اما اذا كان فالأخذكوه قال في البحر من ياتي الى السراينة وان كان مع اللقطة ما يدفع به عن نفسه كالقن لغيره
القن البعير يكره ونجبه يقضي بكرهية الاخذ انتهى به علم ان التقاط البهيمة على ثلاثة اوجه لكن ظاهر الهداية ان صورة الكراهية
انما هي عند الشافعي لا عندنا وفي القاموس كذا في اربع ولو في الماويل الى الجمع بها لم يفسد الدواب والطيور
والابل والبقر والغنم والدجاج والحمام الاهلي كذا في الحاشية وفيه من رار ابة في غير عماره او بيرة لا ياخذها الا ان يقب
على ظنه انه ضالة بان كانت في موضع لم يكن يقربه بيت داره وشعره واقلة نازلة او دواب في مرعاها انتهى وهو في الاتفاق
على القبط واللقطة متبرع لغصون ولايته فصار كالوقفي دين غيره بغير امره الا اذا قال له قاض انفق لترجع او
يصدقه الملتقط بعد بلوغه لان التقاضي لا ية في مال الغائب وعلى القبط نظر اليها وقد يكون النظر باتفاق وصورة اذن القاضي
ان يجوز له انفق على ان ترجع فلو امر به ولم يقبل على ان يرجع لا يكون دينيا وهو الاصح لان الامر مسترد بين الحسبة والرجوع فلا يكون

دنيا بالشك ولا يخفى عليه ان عبارة هذا المختار احسن من عبارة الملتزم لانه اخذ ما لا بد منه واداه اعلم ولقد اجاز صاحب المعجم
حيث قال فان انفق الملتقط كان شرعا لان ياذن القاضي له بشرط الرجوع او يصدق الملتقط اذا بلغ والمديون بالنفقة في
اللقطة صاحبها وفي اللقطة الاب ان ظهر له اب او اللقطة بعد البلوغ ان لم يظهر له اب كذا في البحر من ياتي الى الظهير وبما لك
ان ظهر له سيد باقره كذا في الحاشية وان كان له انفق لغيرها باذن الحاكم وانفق عليها امر اللقطة والمراد الضالة البهيمة
لان فيه ابنا العبي على ما لك من غير الزام الدين عليه فكذا باذن الحاكم وانفق عليها امر اللقطة والمراد الضالة البهيمة
ان ياتي كذا في التبيين وفي الهداية سوي بينهما بقوله وكذلك يفعل بالعبد الابن وبه جزم في الاختيار وان لم يكن لها نفع باعها
القاضي وحفظ شها لصاحبها لان البيع ابقا له معنى عند تقدير ابقائه صورة وفيه الاختيار ما اذا كان اصله وان كان الاصل غير
الاتفاق عليها من ذلك وجعله دينيا على مالها لان ولايته نظرية ولا بد من هذا في اللقطة التي مدعيها بلا برهان للحدث
البيضة على الرعي لان البرحق مقصود وحسب على الغائب الغنائم بان الله فلا تزال الايسة ولا تستحق الايها وله استحقاق
وبها لا اخذ النفقة اياه مع اللقطة لانه ينفقته فصار كانه استغنى المالك من جهته فاشبه البيع واقرب من
رد البايت فان له العيس استغنى الجمل لما ذكرنا ثم لا يسقط دين النفقة بهلاكه عند الملتقط قبل حبسه ويستقط اذا هلك
بعد حبسه لانه يصير بالمسكن شبه الرهن كذا في الهداية والخط الطافي وهو الذهب فان دفع به ما ذكره القدر من عدم السقوط
بالحال بعد الحبس واما السقوط قول زفر فان بين علامة بها حال الدفع بلا جبر وكذا ان صدقه مطلقا حال الدفع
اليه مع العلامة او لا معها بلا جبر وهو المراد بقولي مطلقة وبه صرح الزيلعي في فتح شرح الكثر وحكي القول بالحبر بصيغة
قبل بعد تلك فاذا ترجع الاول ومن ثم عولنا عليه في هذا المختار وفي فتح القدير قال قبل جبر وقبل لا وفي الهداية وبأخذ
منه فليلا ان كان يرضعها اليه استينا فاه وهذا لا خلاف لانه ياخذ القليل لنفسه بخلاف الكليل لوان غاب عن يدي صيغة انتهى
وصح في النهاية انه لا ياخذ كنبلا مع اقامة الحاضر البينة والمراد ببيان العلامة ما فيها مع المطابقة وقد شافى اللقطة ان الاما
في بعض العلامات لا يكتفي بصر في السراينة في التصديق بانه اصاب في علامات اللقطة كلها وظاهر انه شرط
كذا في البحر التفت للقط لقطعة فضاقت منه ثم وجد هاتي بغيره فلا خصومة بينهما بخلاف الوديعه مره به في الجني بعد
ان علم بعلامه في عليه ديون ومظالم جهل اربابها وائس من عليه ذلك من معرفتهم فعلية التصديق بقدرها
من ماله وان استقرت جميع ماله هذا من ذهب صاينا لا علم بينهم خلافا من في يد عرض لا يعلم سققتها اعتبارا للديون
بالاعيان وتسقط عنه المطالب بقضي العقبى امر سقط عنه مطالبة اصحاب الديون في الزخيرة كذا في الجني وان في البداية حاز
له ارفيقه مع متاعه ومركبه وحمل ثمنه الى اهله مره به في الحاشية ايضا حطب وجد في الما ان له قيمة فلقطه ولا
يخلال اخذه كذا في الحاشية ايضا محصنة حمام اختلطت بها اهلي لغيره لا ينبغي له ان ياخذها وان اخذه طلب
صاحبه ليرده عليه لانه من اللقطة فان دفع عنده فان كانت الام غريبة لا يفرض لغيرها وان كانت الام لصاحب المحصنة
والغريب ذكر في الفروع له قال الشيخ شمس الائمة السرخسي وبعد ان يبين ان من اخذ بجرم حمام فاكرت فيه حمام الناس فليأخذ
من اخرها لا يجل له وهو بمنزلة اللقطة في يده فان كان فقيرا له ان يتناول حاجته وان كان غنيا ينبغي له ان يصدق بها
على فقير ثم يشتر منه بشي ويحل له تناول قال شمس الائمة وهذا كان يفعل شيخنا شمس الائمة العلواني كان مولعا بالالحاويل
وبعضه الحمام بجره او كرت اخذت وكرا وهو بيت الحمام وغيره والولم الحريص والحوازل جمع جوزل وهو فرع الحمام انتهى
كذا في البحر تلاقع الظهير به هذا الكتاب في بيان احكامه لا يخفى عليك ان لاطان الاباق واللقط واللقطة تحققت في غير
غرضية الروايات والتلف لكان التضرر له بفعل فاعل مختار في الاباق وكان الانسب تعقيب الجهاد بمخلاف اللقطة واللقطة
وكذا الاول وفيه وفي اللقطة الترجمة بالاب بالكتاب كذا في فتح القدير قال شيخنا وفيه نظر لان خوف التلف من حيث الذات
في اللقطة اكثر من اللقطة فناسب ذكر تعقيب الجهاد واما التلف في اللقطة فانما هو من حيث الانتفاع بالولي ان حيث الذات
لانه لو لم يعد الى يوله لا يجوز لمخلاف اللقطة فانه لصغر ان لم يرفع يموت فالانسب ترتيب الشئ كما لا يخفى وكذا تعقيبهم
بالكتاب لاطان الثلاث انسب من الباب لانا مايل كل منها مستقلة لم تدخل في شئ قبلها ولا بعدها وفي القاموس ايت العبد
كسح وهرج ومع ابقا وجره وابق للكتاب ذهب بلا خوف ولا كد على او استغنى ثم ذهب فحوايت وادب وجمعه كلفا وادب
التي هذا صفة لغة واما معناه شرعا فهو مولد فتر من ماله قصدا اخذه فصر ان خان ضياعة ويحرم اخذه لنفسه
ويثبت اخذه ان في عليه لان فيه اصبا ما يكره والمال حريمه كمال النفس واعامة لولاه فيد بقرته على اخذه لانه لو لم يقدّر فلا
استحقاق وصر في البحر من ياتي الى البداية بان حكم اخذه حكم اخذ اللقطة وعليه يترع ما ذكرناه فان ادعاه اخر فصره اليه

في سقط صواب
الغني

ان يبرهن واستوثق منه بكفيل ان شلجوا ان يدي عيه اضر ويخلفه ليجل القاض يدعيه مع البرهان باس ما اخرج
عن ملكه بوجه من الوجوه يدفع اليه وان لم يبرهن ما عطف على قوله ان يبرهن واقرار العبد انه عبد او ذكر المولى
علامته وحليته دفع لم دفعه القاض اليه بكفيل للاستيثاق وان انكر المولى اباقة خوفا من اخذ الجمل منه حلف
باسمه ما ثبت ويدفع اليه فان طالت المدة اربعة بجى المولى باعه القاض ولو علم مكانه ليلتزم المولى بكثرة النقطة و
حفظ ثمنه لصاحبه وانفق من ان التفت وان جاء المولى به وبرهن البرهان الحلية والعلامة دفع باق الثمن
اليه ولا يملك المولى بقبض يبعه اربع القاض لان يبعه باسم الشرع كحكمة لا ينقض ولو نزع المولى يدي او كتابته لم
يصدق في نقضه كذا في نزع ملاحس ومغري الى فتاوى المسعودي ووجه مولا في جوه مغري الى البدائع واختلف
في الضال قبل اخذ افضل احياله لاحتمال الضياع وقبل ترك افضل لانه لا يرجع مكانه فيلقا ثلوه وان عرف الواحد بيت مولا
فلا اولى ان يوصل اليه ابق عبد في جابه رجل وقال اجد معه ثمن صدق يفي القول قوله ولا يملك عليه ولا يكون وصوله
الى العبد ليلا على وصوله الى المال كذا في الجرمين الى الظهيرة انتهى **ولو رده** ان الالباب اليه ان يملكه سوا كان الالباب مجورا
او ماذونا او مديرا او مالا فم مولاين فيحصل به احياله من هذا الوجه بخلاف المكتات لانه احق بكاسيه لانه غن مولا
يد الخاسر **من رده** او اكثر وهو متعلق بقوله لمن رده وهو من يستحق الجمل **لو رده** ان الراد من يستحق الجمل
وانما قديما به يخرج به ما اذ رده من في عياله سبه اليه او رده الابوان او احدهما وان لم يكن في عياله او احد الزوجين الى الآخر
او الوصي الى اليتيم او من يؤول اليتيم اذ رده ابيه وليس يوصى وكان المالك قد استعان به على رده كقول الجمل عبد ابق فاذا وجب
تخذه كذا في فتح القدر وكذا في جوه بالتقدير رده السلطان او الشحنة وقد اخذ صاحب الكثر والوقاية وكثير من اصحاب المتن
بهذا القدر وهو قيد لا يبعه **اربعون درهما** تنبأ به قوله السابق لمن رده وذرهما وضع في ان اربعون كذا في فتح القدر
ما اذ كان الراد بالفا او صياحرا وعبد لان التصديق اهل استحقاق في الجمل كذا في العبد لان الجمل مولا لانه ليس من
اهل المالك كذا في الجرمين الى البدائع وسئل ما اذ رده بنفسه او نائبه قال في المحيط في اخذ ابا من مسبوقة سفره رده الى رجل
وامر ان يادعه الى مولا وان ياخذ منه الجمل جاز وذكر في اخر الباب لو اخذ عبد ابا فاعصبه منه رجل في اية الى مولا دفعه
اليه واخذ منه الجمل من رجل الذي اخذ فاقم البيعة انه اخذ من صديق ثلاثة ايام فانه ياخذ من مولا الجمل ثانيا ويرجع المولى
على العاصم ما دفع اليه لانه اخذ بغير حق انتهى واطلق في السيد فمثل البالغ والصبي فيعمل الجمل في ماله وسئل ما اذا كان مضافا
فالجمل على قدر النسب فلو كان البعض غنيا بالحاضر ان ياخذ حتى يعطى تمام الجمل ولا يكون شريكا في نصيب الغايب فيرجع عليه
واطلق في الرد وقد مثل ما اذا كان صغيرا فهو كالكبير ذكره الحاكم في الكافي لكن ذكر يبعه واذا انت الامة ولها صبي رضى فدها
رجل كان له جمل واحد فان كان ابها فلا ما قد قارب الحكم فله الجمل هو ثانيا ردها التي قد ولد الانقة بالمراهق ولم يقيد ولا
قالا هوان الصغير ان لم يكن نبيا لاحد ابويه لا بشرط ان يكون مراهقا ولا فهو بشرط لكن لا بد من تقيده بالعقل قال في التائضا
وما ذكر من الجواب في الصغير محمول على ما اذا كان يعقل الابا اما اذا كان لا يعقل الابا فهو ضال لا يستحق له الجمل انتهى الكل من
البحر الرائق **ولو بلا شرط** يعني يستحقها على مولا بلا شرط لان الصباية رضى الله تعالى عنهم انتفقوا على وجوب اصل الجمل
لان منهم من جعله اربعين ومنهم من اوجب دونها واوجب الاربعين في سيرة السفر وما دونها فيها وتبينها فبقا وتلفها
فلو جاز الالباب قبل فأنكر مولا اباقة فالقول له فان يبرهن انه ابق او ان مولا اقل بذلك قبلت كذا في الجوهره وان لم يبرهن
لها ان كان كانت فتمت اقل منه من الاربعين يجازي يبعون عند ابي يوسف لان التقدير بها ثبت بالنسب ولا ينقض عنها
ولذا لا يجوز الصلح على الزيادة بخلاف الصلح على الاقل لانه حط منه وقال محمد بن يعقوب يقيته الادرها لان المفضول احب مال
المالك فلا بد ان يسلم له شئ تحققتا لغاية ولم يذكر في البداية فيه فولا لا امام ذكره في البدائع والاسيوطي مع محمد فكان هو
الذهب ذكره مولا في جوه كان الذي عليه اصحاب المتن مذهب ابي يوسف كالا يخفى فيغي ان يبعوا عليه لو اخذته لغير اسماع
ان تشهد انه اخذ ليرده وان لم يشهد فلا شئ له ومن رده من اقل منها اربعة السفر **يستقطه** اي حسابه لان العوض يوزع على العوض
مزدرة القابلة وقيل يرضخ له بمرار الحكم به يفتي ابي عبيد بن شيبا باصطلاحهما الويفر من الراد القاض وهو الاشبه بالاعتبار
وفي البداية وهو الصحيح وفي الصانية جعله العوض كذا في البحر النظمين التنازلية وفي الغاموس رضى كنع ضرب اعطاه
عطا غير كبير انتهى لو كان رده من للمراهق يرضخ له كالمورده من خارج وهو المذكور في الاصل وعن ابي حنيفة لا شئ له
في المهر والاول هو الصحيح لاذن التنازلية وام ولد ومدر كنع في استحقاق الجمل وقد قدمنا وان مات المولى
قبل وصوله الى الالباب اليه وهو يدبر اوام ولد والمال ان الالباب مديرا او المولا فلا جعل له لان لم المولا تنفق بموته فتكون

حره

حره ولا جعل في المهر وكذا الدبر اخرج من الثلث وان لم يخرج فكلما عندها الله حر مديون اذا الاعتاق لا يقرب عندها وعنده ملكا
على ولا جعل في المكات وان ابق منه لم يبرهن اخذ ليرده بعد اشهاد ماله اخذه ليرده مولا لم يرض لانه امانة عنه لم يتد فيها وض
كان اباقة منه اقبل لم قبل اشهاد ولا شئ له من الجمل في الوجهين اما في الاول فلانه لم يرضه الى مولا ولما الثاني فلانه لم يرضه الى
صار غاصبا هذا عندها واما عند ابي يوسف فلا يبرهن ويستقت اذا رده لان الاشهاد عنه ليس بشرط فيه وفي النقطة ذكر مثلا
خسر ولا جعل بر مطاب لانه ليس بمولود يدا وجعل عبد الرهن على الرهن لان وجوب الجمل للراد باصانة ماله العبد
وماله حق الرهن اذ وجوب الرهن بثبوت يد الاستيفاء للرهن من المالية وكان الراد عاملا له فيعمل الجمل عليه لو
كانت قيمته مساوية للدين او اقل ولو كانت فتمت اكثر من الدين فعليه بقدر دينه والباقي على الرهن لانه حقه بالقد
للرهن فيه وجعل عبدا وصي برفقه لانه ان يخرجه اخر اذا ابق فعمله واجب على صاحب الخدمة لان النقطة له فاذا انقضت
الخدمة رجع صاحبها الى الخدمة على صاحب الرقة او رجع الصديق الى الجمل وجعل العبد ماذونا مديون على من يستحق المالك له
فان اختار المولى قضا دينه كان الجمل عليه وان اختار بيعه كان الجمل في الثلث مبتداه كما سلفنا ولا شئ على المشتري ولو جنى
الالباب خطأ لا يبر الاخذ فانه على من يبيع له ان اختار المولى قضا فهو عليه لمود منفعته اليه وان اختار دفعه الى الاولياء
فصلهم لمود ما اقيم فلور دغ المولى الجمل واخذه ثم قضي بدفعه عليه الى الاولياء فله الرجوع على المدفع اليه بالجمل كالمود
باعه القاض في الدين فان المولى ياخذ جمل الذي دفعه من ثمنه كذا في المحيط فيد بكونه خطا لانه لو قتل عبد اخر رده فلا
جعل له على احد وفيد بكون الجنابة لم تكن وهو في يده اذ وجب الالباب في يد الاخذ فلا جعل له على احد وفيد بكونه
الجنابة لم تكن وهو في يده اذ وجب الالباب في يد الاخذ فلا جعل له على احد ولو جنى بعد اباقة قبل اخذه فان قتل فلا شئ له وان
دفع الى المولى فعليه الجمل كذا في المحيط فحمايته على ثلاثة اوجه كاعتك كذا في البحر ثم شبه بالسيلة السابقة بسيلة اخرى
بقوله لا يجب جعل عبد مضروب على غاصبه وهو هو على يوهوب له وان رجع الواهب في الوهبة بعد ارد
اول يرجع لان المالك له وقت الرد المنتفع به انما هو الموهوب له ولو وهبه للاخذ فان كان قبل قبض المولى فلا جعل ولا اخذ
للمولى فقلان ما اذ اباقه فان الجمل له مطلقا كذا في البحر ثم بالي المحيط جعل عبد صبي في ماله له بال الصبي ونقطة كنفقة لقطعة
حقيقة فلو انقضى عليه الاخذ بلا امر القاض كان متبرعا وبادته كان له الرجوع بشرط ان يقول على ان ترجع على الصبي وله ان يجيبه
لكنه ينقته فان طالت المدة ولم يجز صاحبه باعه القاض وحفظ ثمنه كما قدمنا واسلفنا ولا يجوز القاض بخلاف النقطة
وكنجيسه تفرير المخلان الضال وقد روي الثانية مرة حبسه بستة اشهر ثم نيعه بعد ما وثقه عليه مدة الحبس
بما ثبت لال انتهى هذا **كش في بيان احكام المفقود** من فقدته يفقده فقد اوقدان وفقد اعده فهو فقير ومفقود كذا
في القاموس وفي الشرع هو غايب لم يدري احي هو فبئز فقدمه او ميت او دغ الحمد البلع اي القبر قال في القاموس
البلع ونها الاخر الفقير جمع بلاغ انتهى وفي الكثر عرفه بقوله هو غايب لم يدري موضعه قال بعض شارحيه يعني لم تدري مكانه
والمرت والدار انما هو على الجمل بجماعة وموته لا على الجمل بجماعة فانهم جعلوا منه كذا في المحيط المسلم الذي اسره الصرد ولا يدري
ايم ميت مع ان مكانه معلوم وهو دار الحرب فانه ايم ان يكون عرف انه في بلدة معينة من دار الحرب او لا انتهى وهذا
ظهر لك انما اختارناه اول بالاعتبار ما ذكره صاحب الكثر وهو حق نفسه حي بالاستصحاب هذا هو الاصل فيه وخرج
عليه بقوله فلا تنكح عرسه غيره ولا ينسب ماله لان ظاهر حاله الحياة ولا تنكح اجارته لانها لا تنسخ قبل الموت ونسب
القاضين ياخذ حقه ويحفظ ماله ويلقح عليه لان القاض مض ناظر الكل عاجز عن النظر لنفسه والمفقود بهذه الصفة فضا
كالصبي والمجنون وفي نسب الحافظ ماله والقائم عليه نظر له لكن عند الحاجة فلو كان له وكيل ثم فقد يفتي ان كينصب القاض وكلا لانه
لا يضر بفقده مولا اذا كان وكلا في الحفظ لما في الاول والجمية والتجنيس رجل غاب وجعل اده في يد رجل ليمها اودغ ماله ليحفظه
وقد اذاع فله ان يحفظه وليس له ان يبر الدار الا بادن الحاكم لانه لم يملكه مان ولا يكون الرجل وصيا كذا في البحر اطلق الحق فمثل الامر
والديون من الغائب وغيرها ما كان في بيته او عند امثاله ولا يخفى انه يقبض خلاصته والديون للمفقود به لانه من باب الحفظ فضا
في دين وجب بقره لانه اصل في حرفة كذا في هذا الوكيل المنسوب ليس يخضم فيما يدعي على المفقود من دين ودية
وشرك في عقار او رقيق ونحوه لانه ليس بالملك ولا نائب عنه فماتوا له وانما هو وكيل بالتفويض جهة القاض وانه للمالك
للمصونة بالاخلاق وانما الخلاف في الوكيل بالمقتضى من جهة المالك في الدين واذا كان كذلك تضمن للمك به قضا على الغايب وانه
البحر اذا راد القاض قضي به لانه مجهول كذا في الهواية فان قلت ان المجتهد فيه نفس القضا فيغي ان يتوقف نقاذه على ابقاء
قاض اخر لو كان القاض مجرد اذ في ذلك قلت اجيب عنه بانه للمجهول فيه سبب القضا وهو ان البيعة هل تكون حجة من غير

شهاد

حاضر ولا إذا راها القاضي حجة وقض بها فقد قضاؤه كالموقف بشهادة الحدود في القرض انتهى كمن جعله في كتاب
القضاء من باب الاختلاف في نفس القضاة وقال أن الأصح أنه لا يتخذ الاستيفاء قاض آخر ومنه المحقق ابن الهام هنا كونه ذكرها
عن الخلاصة أن القضاة على القضاة والمصلح أن في اتخاذ القضاة القاضي رابن ربيعي ومحمود في باب الموقوف رواية القاضي في كتاب
القضاة رواية عنه **وليس** القاضي **بالمجان** فساد في نفقه ولا في غيرها لأنه لا ولاية له على القاضي الذي حفظ ماله فلا يسوغ له
ترك حفظ الصورة وهو ممكن بخلاف ما يخاف فساد ماله ببيعها القاضي في الهداية لأنه لا يتخذ عليه حفظ صورة ومعه
فيظن له بحفظ العين وينفق على عياله ولا يدفع من مال الموقوف والأصل فيه أن كل من يستحق النفقة في مال حال صرفته
بغير قضا القاضي ينفق عليه من ماله في عياله لأن القضا حينئذ يكون أمانة وكل من لا يستحقها في صرفته إلا بالقضا لا ينفق عليه من ماله
في عياله لأن النفقة حينئذ تجب بالقضا والقضا على القاضي يمتنع من الأول الأولاد الصغار والآنث من الكبار والذين من الذكور
الكبار من الثاني الذكور والآنث والحالة وكل من لم يمتنع من مال الموقوف في النفقة ولا يدفع منه وبينها وبينه وبين زوجته لقوله
عليه الصلاة والسلام في امرأة الموقوف أنها امرأته حتى ياتها اليان وقول علي رضي الله عنه فيها هي امرأة ابتليت فتصير حتى ياتها
موت أو طلاق لأن الطلاق عرف ثبوتة والنفقة لا تجب للفرقة والموت في حين الأفعال فلا يزال الطلاق بالشك وعرض الله عنه رجوع
المرء إلى ما كان عليه ولا يمتنع بالأيلا لأنه كان طلاقا مطلقا غير في الشرع ومجلا فكان موجب للفرقة **ولو بطل مضي أربع سنين** خلافا
لما لا يصح منه تعالى فله يقول إذا مضى أربع سنين بغير قضا القاضي بينه وبينها ومقتضى عدة الوفاة ثم تزوج من ستات لا بد من طلاق
في الذي استهوته الجن وجوابه ما ذكرناه **وبت في حق غيره فلا يرت من غيره ولا يستحق ما اوصى له أمانة الموصى بل يوفق**
تسطة من الدار لأن بقاء حيا في ذلك الوقت استصحاب الحال وهو لا يصلح حجة للاستصحاب **المرء موت اقترانه في بلاده**
على الزهبة اختلف في نفقته بوملة حياته وظاهر الرواية ما ذكرنا فان ما يقع الحاجة إلى معرفته فطريقه في الشرع الرجوع إلى
أقواله كعم التلغات ومهر مثل النساء وما يوافق به كل اقترانه نادر وبالأحكام الشرعية على الظاهر الغالب واعتبر اقترانه في بلد
لأن التخصيص من حال الاقتران في كل البلدان خارج عن الامكان قال في الجرد وقدر وضع الاختلاف في هذه واختلاف الترجيح فظاهر الرواية
وهو المذهب أنه بقدر موت الاقتران في السن لأن من التوارد أن يعرض الانسان بعد موته اقترانه فلا يثبت الحكم عليه فادابقي ثم
واحد اليك بموته واختلفوا في المرء بموت اقترانه فقبل من جميع البلاد وقبل من بلده وهو الأصح كذا في الترجيح انتهى واختار
صاحب الكتب القدر بالتسعين بتقديم التاعلي السنين ثم التالين الفضل وهو الأوفق في الهداية وفي الترجيح وعليه الفتوى وهناك
أقول الترجيح أنها منصوص في الروايات العامة لأنه مختلف باختلاف الأنصار فان الملك العظيم إذا انقطع خبره وبطل على الظن في أدنى
مدة أنه مات لأنها إذا دخل مملكة قال الزلي وهو المختار **فان ظهر قبله من قبل موته** اقترانه في بلده **حياله ذلك القسط** للوقوف
وبما لم يرد موت اقترانه **يحكم بموته في حق ماله يوم علم ذلك** الموت اقترانه فقبل من جميع البلاد وقبل من بلده وهو الأصح كذا في الترجيح انتهى واختار
ويقسم ماله بين من يرثه لأن قبل المدة ولا يرثه وارث ما قبل المدة وفي مال غيره عطف على ماله أن يحكم بموته في مال غيره
من حين قبل موفيق الموقوف إلى من يرثه عن موته لأنه المستحق لهذا المال الموقوف لأن وذلك كما تقدم في الأصول
الاستصحاب وهو ظاهر للحجة دافعة لا مثبته فالموقوف قبل المدة في ولا يرثه وارث الذي كان حيا وقت وفاته وبما
قبل الحكم بموته لأن الظاهر أنه كان حيا فيصير حجة في دفع ان يرثه الغير وفي مال غيره ميت لأن الظاهر لا يصلح للحجة لا يجاب ارثه
ارثه من الغير فيرد موقوف الموقوف إلى من يرثه مورثه يوم موته ولو كان موقوف **ولو كان موقوف** **بم يبط شيئا وان انفق**
حقه به اعطى أقل النصيبين يأنه رجل مات عن اثنين وابن موقوف وابن موقوف وابن ابن أو بنت ابن وابن ابن في يد الغير ونفاد قوا على
فقد الابن وطلب ابنتان الميراث يطالبان النصف لأنه شقيق به وبوفق النصف الآخر ولا يبط أولاد الابن شيئا لأنهم يحجبون
بالموقوف لو كان حيا فلا يستحقون الميراث بالشك ولا ينزع من يد الغير إلا إذا ظهر خلافته وتامه في حق القدير **الحل** أن الرجل يظهر
في الميراث عند الشك في نصيب الميراث فانه يوقف له ميراث ابن واحد على عليه الموقوف ولو كان مع الرجل وارث آخر لا يبط بحال ولا يتغير
بالحل يبط لأن نصيبه للتثنية به في الحال ولو إذا ترك ابنا وامراة حاملان من رجل واحد لم يبط بالحل لا يبط شيئا
وان كان من يتغير يبط الأقل للتثنية به مثاله ترك امرأة حامل ورجل مطلق السدس لا يبط به ولو ترك حاملا واما
لا يبط شيئا لأن الآخر يبط بالابن وجانبان يكون للرجل ابنا وكان بين ان يبط لا يبط فكان أصل الاستحقاق مشتركاً فيه
فلا يبط شيئا ولو ترك حاملا وامراة تأخذ الأم السدس والرجل نصفه لأن له لو كان ميتا أخذت الأم الثلث أو حيا أخذت
السدس والرجل نصفه لأنه لو كان ميتا أخذت الربع واسه الموقر هذا **كتاب** في بيان أحكام الشركة هي باسكان الرا
في الموقوف وأرداه عقب الموقوف لتساويها بوجهين كون مال أحدها أمانة في يد الآخر أن مال الموقوف أمانة في يد الآخر وكون

الاشتراك قد يتحقق في مال الموقوف كالموت مورثه وله وارث آخر والموقوف حتى وفاته مناسبة خاصة بينهما والأولى
عامة فيها وفي الأمانة والنفقة واللقطة على اعتبار وجود مال مع اللقطة وإنما قدم الموقوف عليها وأولاه الأباقي لشموله رغبة
الهالك للملك والشركة لفئة خلط النصيبين بحيث لا يتبين أحدهما ويقال الشركة على الموقوف نفسه لأنه سبب الخلط فادخل
شركة العقد بالاضافة فهي اضافة بيانته وشراها عبارة عن عقد بين المشتري في الأصل والرجح هكذا عرفها صاحب
الموهبة وكنها الشركة في شركة العيني اختلاط الميراث وفي العقد اللفظ العيني له نحو شرا شرك أو فاضلك فيقول
قلت وهو من شرك ملك وهي أن يملك متصرف عينا أو ديناً بارت أو بيع أو غيرهما من حبة أو صدقة أو استئجار
بان استئجار على الحرج والاختلاط كما إذا احتل مالها من غير صنع من أحدها واختلط بخلطها خلطاً يمنع التمييز أو
يتسبب الخلط بالشمع والحاصل أنها نوعان جبرية واختيارية واختيارية واختيارية بالقرينة بقوله بالارث والاختيارية بالشرا كما في
في الترتيب الاختيارية أن يبيع لها بالقبول أو يقتصر في الترتيب العيني حيث قال شركة الملك أن يملك اثنان عينا أو شرا
فاخرج الدين قبل أن الشركة فيه بماز لا يملك شرعاً لملكه وقد قيل بل يملك شرعاً وقيل جاز يمتنع من عليه الدين وفي قول آخر
والحق ما ذكرنا من ملكه ولذا ملك ما عينه من العيني على الاشتراك حتى إذا دفع من عليه إلى أحدهما كان للاخر الرجوع عليه بنصف
ما أخذ وليس له أن يقول هذا الذي أخذته حصتي وما بقي على الدينون حصتي ولا يصح من الدينون أن يعطيه شيئا على أن يقضاه و
ويؤخر الآخر انتهى بهذا ظهر لك أن هذا المختص أهم فائدة وأولى من ما ذكره صاحب الكتب والقدر واسه أعلم **وكل اجني في مال**
صاحبه أركب واحد من الشريكين أو الشراك ممنوع من التصرف في نصيب صاحبه كغير الشريك إلا بإذنه لعدم تقسيم الوكالة **فصح**
له بيع حظه أن نصيبه من المال ولو لم يشر بملكه **بلا أن** يعني يجوز بيع أحد الشريكين نصيبه من المال من ملكه ومن غيره
بلا أن شركة **التي صورة الخلط والاختلاط** فانه لا يجوز إلا بإذنه فان قلت ما الفرق بينهما قلت الفرق بينهما أن الشركة إذا كانت
بينهما من الابتداء بأن اشترا حصة أو ورثاها كانت كل حصة مشتركة بينهما فيبيع كل واحد منهما منها جازين من الشريك والاجنب بخلاف
ما إذا كانت بالخلط والاختلاط كانت كل حصة مملوكة لجميع أجزائها ليس للاخر فيها شركة فإذا باع نصيبه من غير الشريك لا يغير
على تسليمه الاختلاط بنصيب الشريك فيوقف على أدنى بخلاف بيعه من الشريك للمقرره على التسليم أو التسلیم وذلك لما تقدم من الاتفاق
مع الشريك أسرع نفاذا من التصرف مع الاجنب بل لا يجوز أن يملك معنك البعض للشريك لا الاجنب ولذا أجازة المشاع من الشريك جازية
وشركة عقد عطف على قوله شركة ملك **وركنها الإيجاب** بأن يقر أحدهما شرا شركه في كذا أو في جماعة التجارات **والقبول** بأن يقر
الآخر فيك فانها عقد من العقود الشرعية فلا بد من ركن كسابرها **ويشترطها كون الموقوف عليه** **أو القرض** الذي عقد الشركة
عليه **قابلاً للوكالة** ليقع ما يحصله كل منهما من منفعة فيحصل لنفسه بالوكالة ولشريكه بالوكالة ولا يملك ذلك فبالقبول التوكيل
كالاختطاب ويحرم من المباحات فان التوكيل لا يصح فيه بل ما يكتبه يكون لنفسه خاصة **وعدم ما يقطع** **لشركة كشرط**
دراهم سواد من الربح لأحدهما فانه يقطع الشركة في الربح لا احتمال أن لا يقع بعد هذه الدراهم المسماة ربح يشتركان فيه وهي
الشركة **فما مضى أن نصيبه وكالز وكفالة ونسبا ودينا ولا نصيبه** **فما مضى أن نصيبه** **ووصي وبالغ وسلم وكافر** قال في التاموس المفاوضة الاشتراك في كل شيء والمساواة انتهى وكذا قال في الهداية لأنها شركة عامة
في جميع التجارات يفرض كل واحد منهما أمر الشركة إلى صاحبه على الإطلاق ومن المساواة قال فابطلهم لا يصلح أناس فوجها لمرأة
لهم والأسرة إذا جهلهم ساروا إلى مساوئين فلا بد من تحقيق المساواة ابتداء وانتهى مدة البقاء وذلك في المال والمراد به
ما يقع الشركة فيه ولا يمتنع التفاضل فيما لا يقع فيه ولزاد في التصرفات لأنه لو ملك أحدهما نصفه فالأخر فان التساوي
وكذا في الدين انتهى وقوله فلا يصح لآخره تغريغ على اشتراط المساواة في القرض لأن المرء البالغ يملك القرض والكفالة والمال لا يملك
واحد منهما إلا بآذن المولى والصبي البالغ الكفالة ولا يملك النصف إلا بآذن المولى أطلق الميراث في الكتاب وأشار إلى أنها لا تقع
بين العبد والكناتين والصبي لأن الصبي ليس أهلا للكفالة ولو بآذن المولى ولما أوردنا وان كان لها أهلا بآذن المولى
يتفاضلان فيها لأنها ابتداء وتان في القيمة وأما عدم صحتهما بين المسلم والكافر فمذهب أبي حنيفة ومحمد رضيهما الله وقال أبو
يوسف رحمه الله يجوز للتساوي بينهما في صحة الوكالة والكفالة ولو أن أحدهما هو الكافر يملك زيادة تفرق ما لا يملكه الآخر كالعقد
على الخرج ونحوه فلا يصح به بعد شرا وبها في أصل النصف ما شره وكفالة وضار كالمفاوضة بين الشافعي والمحنف فيها جازين ويتناولها
في العقد المزدك التسمية إلا أنه يكتفى بعقد الشركة بين المسلم والكافر لأن الدين لا يثبت له الجازين من الموقوف ولا يجزى من الدين
فيكون سببا لوقف السلف في المالحام ولها أنه لا تقساوي في القرض فان الدين لا يثبت له الجازين من الموقوف ولا يثبت له الجازين من الدين
السلف لا يصح وكل موضع لم نصح المفاوضة لعقد شرطها ولا يشترط ذلك في ضمان كان عذانا للاستمتاع شرابطه

اشترط جميع المال الربح لانه يخرج عن الشركة والمضاربة الى القرض او الصناعة وتقع شركة العتق ببعض المال دون
بعض لان المساواة في المال ليس بشرط اذا لفظ لا يقتضيه وقد قلنا ما يقع فيه الشركة من الاموال معاوضة او عتقا وتقع
بجلائل الجنس كدنانير ودرهم ان كان يكونا من احداهما دنانير ومن الآخر درهم لعدم اشتراط الخلط عندنا تجازت
في مختلف الجنس ومختلفه وتقع خلافا للوصف كبيض وسود او فيكون مع اختلاف الوصف فقط بالاولى كما ان كان من
احدهما درهم سود ومن الآخر درهم بغيره وان تفاوتت قيمتهما والربح على ما شرط وتقع مع عدم الخلط اي وتقع وان
لم يخلط المالين لان الشركة مستندة الى العقد دون المال ان العقد يسبق شركة ولا بد من تحقيق معنى هذا الاسم فيه فلم يكن
الخلط بشرط لان الدرهم والدنانير لا يتقيان فلا يستفاد الربح براس المال وانما يستفاد بالقرض لانه في النصف اصل وفي النصف
وكيل وانما تحقت الشركة في القرن بدون الخلط تحقت في المستفاد به وهو الربح بدونه وصار كالمضاربة **وطالب**
المشتري بالثمن فقط دون صاحبه لما بينا ان العتق تتضمن الوكالة دون الكفالة والوكيل هو الاصيل في المفقود **ورجع على**
شريكه حصته منه ان ادرك مال نفسه لانه وكيل من جهة في حصته وقد قضى الثمن من مال نفسه فيرجع عليه خادما
كان شراؤه لا يبرح الا ببقوله ضلوه لانه يدعى وجوب المال في ذمة الآخر وهو يترك القول للمتكبر عينه هذا اذا كان
من مال نفسه مع بقا المالين الشركة ولذا قالوا لا يجرى حاكم الميراث اذ لم يكن في يده مال يشره وصار مال الشركة اعيانا
او امانة فاشتري بردها او دنانير نسبة فالشركة خاصة دون شريكه لانه لو دفع على الشركة صار مستدنا على مال الشركة و
احد شريك العتق لا يملك الاستدانة الا ان يكون له في ذلك استمر بتبطل الشركة بهلاك المالين **واحداهما قبل الشراء** ان
المفقود عليه في عقد الشركة المال فانه يتعين فيه كل في الهبة والوصية وكان معقودا عليه فيبطل بالهلاك كما في هلاك المبيع
قبل القبض **وان اشترى احدهما بماله وهلك مال الآخر فالمشتري بينهما ورجع على شريكه حصته منه** ان كان الثمن
لان الشراء دفع لها فلا يتغير بهلاك المال وعبرة الهبة هكذا ولو اشترى احدهما بماله وهلك مال الآخر قبل الشراء فالمشتري
بينهما محمل ان يخلط فيه الفهم ويفهم انه هلك مال الآخر قبل الشراء احدهما لكن يجب ان لا يفهم هذا لان وضع المسئلة
فيها اذا كان هلاك مال الآخر بعد الشراء احدهما بماله بدليل قوله ولا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك وبدليل قوله هذا
اذا اشترى احدهما باجر المالكين ثم هلك مال الآخر فيجب ان يفهم وهلاك مال الآخر قبل ان يشتري هذا الآخر بماله شيا هكذا قد
خارج الوقاية ثم قالوا اذا ذكرت هذا لانه موضع الخلط **وان هلك ثم اشترى الاخر بماله فان صرح بالوكالة في عقد الشركة**
فالمشتري مشترك بينهما على ما شرطت شركة ملك لبقا الوكالة لان الشركة ان بطلت فالوكالة المرح بها قابلة وكان مشتركين بالحكم
الوكالة وتكون شركة ملك حتى لا يملك احدهما ان يتصرف في نصيب الآخر **الا** ان لم يصرح بها فهو للمشتري **لمن اشترى خاصة**
لان الوقوع على الشركة حكم وكالة تثبت في ضمن الشركة بهلاك مال احدهما فيبطل ما في ضمنها من الوكالة **وتفسد بالاشتراط**
درهم سواه من الربح لاحدهما لانه شرط يوجب انقطاع الشركة في بعض الوجوه فلعلة لا يخرج الا القدر المسمى لاحدهما من
الربح **وظهور** المصلحة عند من يبيعها وفي الثانية ولو تفاوت في المال في شركة العتق بشرط الربح والوصية نصفيين
قال في كتاب الشركة فائدة قالوا لم يرد محذور ذلك فساد العقد وانما اراد به فساد شرط الوصية لان الشركة لا تبطل بشرط
الفاصل وكذا لو شرط الوصية على المضارب كان فاسدا انتهى قال شيخنا رحمه الله وهذا مخرج من ان الذي يبطل بالشرط الفاسد
انما هو الشرط لا الشركة قال في الفتاوى الصغرى وذكر خواهر زاده رحمه الله في اول المضاربة الشركات لا تبطل بالشرط
الفاسد لان فيها معنى الوكالة والوكالات لا تبطل بالشرط الفاسد واذا شرط في المضاربة ربح عشرة اوفى الشركة تبطل
لانه شرط فاسد بل لانه شرط يقتضي به الشركة وعسى ان يجزى على اطلاقه من ان الشركات والمضاربات لا تقصد بالشرط الفاسد
انتهى ويدل على هذا ما في الجوهرة من قوله في قليل عدم جواز الشركة باشتراط درهم سواه من الربح احدهما لان هذا يخرجهما من
عقد الشركة ويجعلها اجارة ولانه شرط يوجب انقطاع الشركة لانه فلا يحصل والا القدر المسمى للاخر انتهى **للمن شريك**
العنان والمناوذة ان يستاجر ويضع ويودع ويضارب ويوكل ويبيع وينقد ونسبة ويسافر اما الاستيعاب
فلكونه معاداة بين التجارة واطلقت فمثل ما اذا استاجر رجلا ليخبره او ليحفظ المال ولما اباضاع فلانه معاداة في عقد الشركة
والمراد هنا دفع المال لآخر ليعمل فيه على ان يكون الربح للمالك لا للعامل واما الادباع فمخرج بالاولى ولما المضاربة فلكونها
دون الشركة فتضمنها وعن آية حنفية ليس له ذلك لانه نوع شركة والاولى هو وهو رواية الاصل لان الشركة غير مقصودة
واما المقصود تحصيل الربح كما اذا استاجر باجره لاولى لانه تحصيل بدون ضمان في ذمته بخلاف الشركة حيث لا يملكها لان الشئ
لا يستعمل فلكذا في الهداية وبهذا علم انه ليس للشركة ان يشارك بخلاف المضاربة ولما قالوا يضارب ولم يقل ويشترك قال

في الجوهرة

في الجوهرة الا باذن شريكه واما التوكيل فلانه من قباع التجارة والشركة انتمت للتجارة بخلاف الوكيل بالشئ الا يملك ان يوكله غيره
لانه عقود خاص طلب منه تحصيل العين فلا يستعمل مثله ولما البيع بالتقديسية فلكونه من قباع التجارة في البرازية للكون
الشركيين ان يبيع بالتقديسية واسه اعلم وفي الخلاصة ولو باع احدهما مال الشركة بما عزمه وان كان كالتوكيل بالبيع انتهى **واما**
فلانه يملكه بالمال وكذا يملكه المستضع والمضارب والمودع عندها خلافا لابي يوسف سوا كان له حمل ومونة او لا لان ما يملكه
من المونة فهو موقوف براس المال ولا يبعده التجار من باب الغاية وفي الخلاصة العتق وليس في العتق والمضارع والمضارب
والمودع ان يسافر واما المال هو المصحح من مذهب ابي حنيفة ومحمد ومونة السفر والكرام من راس المال وقال محمد فان ربح
حبست النقطة وان لم يربح كانت النقطة من راس المال وهذا هو الحكم في المضارب ولو باع احدهما لم يكن لآخر ان يقضي
شيان الثمن وكذا لا بد من ولية احدهما ولقد يرون ان يتبع من الدفع اليه فان دفع الى الشريك بى بن نصيبه ولم يبي من
حصته المدين استعسانا بمن برأه من حصته القابض والقاس ان لا يدين حصته القابض ايضا وليس لاحدهما ان يخام
فيما باعه الاخر او ادائه وللوصية الى الذي في ذلك وما استاجر احد الشريكين بشئ من تجارتها جاز عليها بمنزلة ملك
الاعيان ولو اقر بجار في يده لا يبرح في نصيب شركة انتهى **الشركة والرهن والكتابة ونسبة** **وتزوج** **الامه** **ارام**
الشركة ذلك لو كانت الشركة **عنانا** وملك ذلك لو كانت معاوضة **ولا يجوز لها** الرضخى العنان والمناوذة **وتزوج العبد**
وضعت للاسترباح ونزاعه وبالمسلك لا يتنقله عقدها قالوا لا في الجوهرة يجوز للمعاوضة من الجوهرة العتق
فيجوز له كتابة العتق والاذن بالتجارة وتزوج الامه دون شريك العنان ولا يجوز للمعاوضة من الجوهرة العتق العتق
هديته المعاضرة والمطعام والاستفارة منه بغير اذن شريكه جاز ولا ضمان على الاكل والمضدق عليه استجسانا ولو
كسب ثوبا ووجهه لم يجرى في حصته شريكه وانما يجزى في الفاكهة والخبز واللحم وانما هو ولو اكل المعاضرة جلا بشرط فيناه
الاخرى نصيبه وان لم ينهه حتى اشترى بربح بالثمن على انهما شتا ونسبة للمشتري ان يرد المبيع بالبيع ولو شارك احدهما اخر عتقا جاز
عليها لان شركة العنان احضر او دون من المناوذة وان شارك معاوضة جاز بان شريكه وبدون اذنه ينعقد عتقا كما في المحيط
وبهذا ينبغي ان قولهم ان الشريك ليس له ان يشارك في الاطلافة واسه اعلم وفي فتح القدير وليس لاحد من شريك العنان الرهن
بان يرهن ضمان راس المال الشركة بدوين من التجارة عليه والاركان بدوين له بخلاف المعاضرة له ان يرهن ويرهن على
شريكه فان رهن في العنان متاع من الشركة بدوين عليها لم يجز وكان ضمانا للرهن ولو ارهن بدوين لهما لم يجز على شريكه
فان هلك الرهن في يده وفقته والدين سوا ذهب حصته ورجع على شريكه حصته ورجع المطلوب بنصف قيمة الرهن
على الرهن وان شارك شريك الرهن من شركته حصته من الدين لان هلاك الرهن في يده كاستيناه انتهى **وصح** **بيع** **شريكه**
معاوض من شريكه **له** **كاتبه** **وابيه** **وعبد** **ويقتض على** **المناوذة** **عنده** **كافي** **البرازية** **واسه اعلم** **وهو** **الشريك** **امير**
في المال **في** **المال** **الشركة** **لانه** **يقض** **المال** **باذن** **للاله** **لا على وجه** **البور** **والوثيقة** **فصار** **كالودعة** **كافي** **الهداية** **فيقبض قوله في**
الدفع الى شريكه **هذه** **نتيجة** **قوله** **وهو** **لين** **ولو بعد مونة** **اي** **موت** **شريكه** **وبه** **مخرج** **بفتح** **في** **مخرج** **حيث** **قالوا** **ظاهر** **للامهم**
هذا انه لو ادعى دفع المال الى شريكه فالقول قوله مع الله اليقين سوا كان في حيوته او بعد مونة وظاهر كلامه **الوكالة** **في** **الوكالة**
يندرجانه قالوا ولو كان يقضي ودعة بثبات الموكل فقال الوكيل قبضت في حيوته وهلك وانكرت الوصية او قال دعت
اليه صدق ولو كان دينام يصدق **لان** **الوكيل** **في** **الوصية** **حتى** **امر** **الاملاك** **استيناه** **كفى** **من** **حكي** **امرا** **الملك** **استيناه** **ان** **لا**
فيه ايجاب العنان عن نفسه صدق والوكيل يقضي الودعة فيما يحكي بغير الضمان عن نفسه فصدق والوكيل يقضي الدين
فيما يحكي بوجوب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل العتق فلا يصدق انتهى وفي البرازية لو ادعى المضارب او الشركة دفع
المال وانكره رب المال يحلف المضارب او الشريك الذي كان في يده المال انتهى **ويضمن بالنقد** **وهذا** **حكم** **الامانات** **قال**
في البرازية التقيد بالمال صحيح حتى لو قال احد الشريكين لصاحبه اخبرني الى خوارزم ولا تجاوزه صرح ولو جاوزه عنه
من حصته شريكه وبه صرح في الثانية ايضا **كايضن** **الشريك** **بمونة** **بجهلا** **نصيب** **صاحبه** **هذا** **هو** **الذهب** **والقول**
بخلافه غلط وبه صرح في الثانية من كتاب الوقت قال سقط المسهر اذا اخذ من غلات السعيريات من غير بيان لا يكون ضمانا
وذكر الناطق ان الامانات تقبض مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث احدها هذه والثانية السلطان اذا خرج الى الغزو
وغنوا او ادع بعض الغنية بعد عن بعض الغنمين ومات ولم يبين عند من اودع لامن عليه والثالث الناطق اذا اخذ مال
اليتيم واودعه عند غيره ومات ولم يبين عند من اودع لامن عليه ولما احرازنا وضحي اذا كان المال عنده ولم يبين حال

على الغير لا يصدق وان كان نفي الغنمين

المال التبركان عنه فانت ذكر بعض النقص انه لا يضمن واحاله الى شركة الاصل وذلك علق بل الصواب انه يضمن نصيب صاحبه استقر اما نقبل هذا هو القسم الثالث من بشر العقد وهو شركة الضامع ان **انفق خياطان او خياط وصباغ على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما** وان شرط العمل نصفين والمال اثلثا صح ايضا استحسانا وفي القياس لا يضمن لان الضمان بقدر العمل فالزيادة عليه ربح مما يضمن فلين في العقد لا يضمن اليه فصلا ركيزة الوجه وجه الاستحسان ان ما يضمن لا يكون رجلا ان الربح عند اتحاد الجنس وقد اختلفت الاقوال في المال والعمل والربح فبان ان العمل يتقوم بالمقوم بخلاف شركة الوجه كاسيات ان مثاله مثالي **وكل ما يتقبله احدهما يلزمها ثم يبين نتيجة هذا الاصل بقوله فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب كل واحد منهما بالاجر وبيل الدافع الدافع اليه امر الواحد المطالب منهما والاصل من عمل احدهما بينهما على الشراكة** يعني اذا عمل احدهما دون الاخر فتمت الاجرة على ما شرط اما العمل فظاهر وما عاينوه فلانه لزمه العمل بالتقبل فيكون ضامنا فيستحق به بالضمان وهو لزوم العمل وعلله كبراري بان العامل يضمن القابل لان الشوط مطلق العمل لا عمل القابل الا ان العصار اذا استعان بغيره واستاجر واستحق الاجر انتهى اطلقه فمثل ما اذا علمه فقط لزمه بالاجر كسفر او مرض او غير ذلك او اوقع عنه بغير عذوبة لان العقد لا يبرق بمجرد امتناعه واستحقاقه الربح بحكم الشوط في العقد لا العمل كذا في البرارية **وما وجوه** هذا هو القسم الرابع من شركة **المقيدان عقدا** **ها** الشركة **بلا مال على ان يشتري باوجوهها وبسحاب النسبة** سميت شركة وجه لانه لا يشتري بالنسبة الا ان له وجاهة عند الناس وقيل على ذلك وحرف مضروب ليشترى بالاجور او بالوكالة او ولاية فيتعين الاولى **ويكون كل منهما** امر من القبل والوجوه **عنانا** اذا وجوهها شرط للمفاوضة ويكون منها **مفاوضة بشرط** الذي تقر به قال في النهاية المفاوضة ان يكون الرجلان من اهل الكفاية وان يكون ثمن المشتري بينهما نصفين وان يتلفعا بلفظ **المفاوضة** زاد في فتح القدير وان يتساوى في الربح وذكر مقتضيات المفاوضة يكفي عن التلفظ بها كاسلف واذا اطلقت كانت **عنانا** لان مطلقة تفرق اليه لكونه معتادا وتضمن **الوكالة والكفاية ايضا** كما هو لكم في شركة المفاوضة **اذا كانت** شركة الوجه ومثلها شركة القبول **مفاوضة** بان عقد كل منهما بشرط المفاوضة **والربح على شرط المفاوضة المشتري او مثاله** **شركة** يعني الربح فيها يكون تابعا للكل في المشتري بفتح الراء بخلاف العنان فان التفاصيل في الربح فيها مع التساوي في المال صحيح فروع دارشركة بني امي اثنين سكن احدهما وصريت ان خربت بالسكن يجب الضمان ملا حوتة مشتركة قال احدهما صاحبه عمرها فقال هذه العارة تكفي لارضهما رتلك فمرها لا يرجع على شريكه رجل اشترى متاعا ط فخال للآخر يبعه بالشركة فايكون وبجاءهوا يتساوفان فالشركة غير صحيحة والربح لصاحب المال والاخر اجر مثل عمله وجد دفع **المشقة** الى اخر ليصير فيه بالشركة فباع ونقص فالشركة غير صحيحة والربح لصاحب المتاع والاخر اجر مثل عمله رجل دفع الى ارضه الا ارضه نفسه وعقد الشركة في الكافذهب واشترى الامتعة فطلب صاحب المارحفة ما كان من الشركة ان لم يصبر ليعقبه فانه ياخذ المتاع بقيمة الوقت نصف احوال الشريك في البلد والاخر في سائر فلما اراد القسمة قال الذي في يديه المال قد استقرضت مائة دينار واضعوضها ان كان المال في يدي المارحفا اقرر صحيح وله ان ياخذ المائة جماعة اشتركوا في شركتهم فباعوا ثيابا رهاشيا ووضعوا الثمن في يد واحد منهم ليحفظه فذهب في التراب ولم يجده لاشتر عليه وهل لهم ان يجلفوه بفتح حين واجبه ما يوجب شركته كل من جواهر الفتاوى **فصل في بيان احكام الشركة الفاسدة وجه تقديم الصحة على الفاسدة ظاهر** لا يصح شركة في احتطاب واحتشاش واصطياد واستسقاء وسائر **المباحات** كاخذ الكلال والقار من الجبال كالجور والخبث والفسق وغيرها وكذا في نقل الطين وبيعها من ارض صاحبه لان الشركة تتضمن التوكيل وهو اثبات ولاية التصرف فيها هو ثابت للوطر وهذا المعنى لا يضرورها **ها** لان الموكل لا يملكه فلا يملك اقامة الغير مقامه **ومحصله** احدها **فله** لان اثره على ما حصله **وما حصله** **ما حصله** **احدها** باعانة صاحبه فله ان يحصل لانه الاصل في العمل ولصاحبه اجر مثله بالغا ما بلغ عمد محمور وعذابي يوسف لا يجاوز به نصف ثمن ذلك كما هو حكم اجارة الفاسدة على خلاف بينهما **والربح في الشركة الفاسدة** بقدر المال ولا عبرة بشرط الفصل لان الاصل ان الربح تابع للمال كالمربح ولم يعد له عند صحة التسمية ولم تقع اذا د بقوله بقدر المال انها شركة في الاصل فلو لم يكن من احدهما مال وكانت **فاسدة** فلا يشاركه من الربح ولذا قال في البحر **في الربح** **الحيط** دفع دابته الى رجل يواجرها على ان الاجر بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة وللآخر اجر مثله وكذلك في السفينة والبيت انتهى

[illegible]

کیونکہ

جَنّ ۴

عاد الى ملكه كالمحرم فابعد بالهوى في زوال الاحصار وادرك له ذلك ان يضع يديه مائتا وتلها ان التوبة التي قصدت لم تنجز
ما حوله اذ الناس في الساجد سوا فيصلي فيه المسامحة والمارة وهذا الاحصار لم ينزل ملكه قبل الذبح **وشبهه حشيش المسجد**
وحصير مع الاستغناء عنها حيث لا يدخلان في ملكه عندها خلافا للمحرور **والرباط والبيير اذ لم يتفتح بها يبرق وفق المسجد**
والرباط والبيير الى اقرب مسجد ورباط او بيير اليه قهرهم على قولهم وهذا ذكره من لا يعرفه وفي القنية مع حوصن او مسجد خرب
وتفرق الناس عنه فللقاض ان يبرق او فاقه الى مسجد اخر او صخر اخر وفي شجرة الربا دات او المسجد اذا استغنى عنه المسلمون ولا
يصل في غيبه وغرب ما حوله يعود الى صاحبه كما كان ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا هذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يبرق بها
او فاقا ما اوقاف المسجد فان كان ياتي للمسجد ويقتضها واحدا يكون ميراثا وان كان جماعة تفرق الى اقرب المسجد تلك الحجة لان
بالعرف الى مسجد اخر في الحجة عمارتها ثم ارض وقتها على مسجد صارت محال ليزرع محطها بغير حوصن العامة لا يجوز للسليق الانتفاع
بذلك المحرور لو خرب احد المسجدين في قرية واحدة فللقاض من خشيته الى عماره اخر اذ لم يبرق باينه ولا ورثته وان علم يبرقها
هو نفسه قلت ان ملكا من اهل المدينة رباط في طريق استغنى عنه المارة ويجبه رباط اخر قال السيد الامام ابو شيبة تفرق الغلة الى
الرباط الثاني في المسجد اخر وب واستغنى عنه اهل القرية فرفع ذلك الى القاضي وباع للشعب ومرفق الى المسجد اخر وان لم يبرق **الوقت**
والجهد ان يبرق مسجدين وعين لمصالح كل منهما وقتا **وقل برسوم بعض الموقوف عليه** بان انتقم من يوم امام احد المسجدين او
مؤنه فلا سبب كون وقته من اجاز الحكم ان يبرق من فاضل الوقت الاخر اليه لانها حينئذ كثر واحد وان اختلف احدها
بان يبرق مسجدين او رجل مسجد او مدرسة ووقتها عليها اوقافا ان لا يجوز الحكم ان يبرق من فاضل وقت احدها الى الاخر في
البرازية ولو **وقف العقار ببيعة او كرتة ص** والى ان لا يجوز لان التابيد من شرطه وجه الاستحسان انها تخرج للارض فيتحصل
ما هو المقصود ولا يكون من شرط بيعتها ولهذا دخل البناء في وقف الارض وعلى هذا ما يبرر الات الحرة والعقار الارضية كانت او
غير مبنية كما في فتح القدر في القاموس العقار الضيقة كالصخر والضمير والاكفرة بقية العدة والخاصة بالحق من كرت
الارض حرة منها واسم النافع الارض للباينة والجميع كرهه كان كره جمع كافر كذا في المصباح وفي العناية الكرو جمع الحارة وهو الزراعة
كانه جمع كره يكره وفي القاموس الكره بالضم لغة في الكفر والخير يجمع فيها الما فيه من صافي والاكفرة والكفرة جمعها وصاحبها
الكار للكرات جمع كره كانه جمع كره في القاموس انتهى **كشاع فقي حوزة** ارضه قهر حوزة ارضه بصفة انه قضى في فصل مجتهد فيه وانما
اللاف فيما يملك التهمة قبل القضاء اخلد القاضي فحل القاضي وغيره فان الحنفى العتدان يحكم بصفة وفق المشاع وبطلان للاطلاق التوجه اذا
كان السيلة قوله مسمى ان فانه يجوز القضاء والانتهاج احدها **مقول في تقابل** ارضه وفق المقول يقصود اذا تقابل الناس
وقته **كفاس وقدم ودرهم ودنانير وفرد ورجانة** اما الكراع والسلاح فلا خلاف فيه بين الشافعي وهو استحسان والتكاف
ان لا يجوز لما بيننا من قبل من ان التابيد شرط وهو لا يتحقق فيه وجه الاستحسان انما المشاهدة فيه منها قوله عليه الصلاة والسلام
ما خالده فخر صبر اذ راعاه في سبيل الله تعالى وطمع سبحانه اذ راعاه في سبيل الله تعالى وكرهه والبراد من الكراع الخيل والبغال والحمير
والابل والبقر الثيران التي يحمل عليها والمراد من السلاح ما يستعمل في الحرب ويكون بعد القتال كالمجني واما ما سوس الكراع والسلاح فخذ
ابو يوسف لا يجوز وقته لان القياس ما يبرق بالضرر والضرر فيها فيقتصر عليه وقال محمد يجوز وقته ما فيه تقابل من المتقولات
واختاره اكثر فقهاء الامصار وهو الصحيح كافي الاسماء وفي الاختيار ومن محمد جواز وقف ما جرى فيه التقابل كالناس والقوم و
المنشأ والقوم والجماعة والمصاحف والكتب لوجود التقابل في هذه الاشياء والتقابل يترتب به النسياس كما في الاستصناع قال صلى
عليه وسلم باراه الممنون حسنا فهو عند الله حسن بخلاف ما لا يتقابل فيه كالثياب والاشعة لان من شرط الوقت التابيد ففحق
بنا وتزكاته في السلاح والكراع بالضرر وما جرى فيه التقابل في ما وراء على الاصل والفقهاء على قول محمد الحاجة الناس وتعلمهم
بذلك انتهى وما جرى التقابل في زيات في البلاد الرومية وغيرها في وقف الثام والدنانير دخلت تحت قول محمد المقتضى به في وقف
كل منقول فيه تقابل لا يكتفى فلا يحتاج على هذا التخصيص الغوا يجوز وقفها لذهب رفر غير رواية الانصار واسه اهل وقت افق
ولا صاحب البر يجوز وقفها ولا يحل خلافا واسه اهل وجوه القنية ابو الليث وقت الكت وعليه الفقهاء كافي النهاية ولم يجوز
بعض سلة وهو ضيق ويدل على ذلك ان دخول وقف الدرام والدنانير تحت قول محمد ما ذكره مولانا صاحب البحر بقوله وقد زاد
بعض المشايخ انما المنقول على قول محمد لما رواه من جريان التقابل بها فني خلاصة وقف بقوة على ان ما خرج من بينها وسنها يعطى لان
السيل قال ان كان ذلك في موضع غلبه في وقتهم يصح ان يكون جازيا وعن الانصار وكان من اصحاب رفر فحين وقف الدرام
والدنانير او الطعام او ما ياكل او ما يورث ايجوز ان يبرق في وقتهم وقال في وقتهم الدرام مضاربة ثم يتصرف بها في وجه وجهه الذي
هو وقف عليه وما ياكل او ما يورث يباع ويبرق منه ومضاربة او بضاعة كالدرام قال صلى الله عليه وسلم انما القياس اذا وقف هذا الكرم في لقطه

سقيما بالرائف والاول عمارته
وفي الثاني عماره الجليلة

على شرط

على شرط ان يبرق الفقهاء الذين لا يبرق لهم ليزرعوا لا ينقسم ثم يأخذ منهم بعد الادراك قدر القرص ثم يبرق من غيرهم من الفقهاء
على هذا السيل يكون جازيا ومثل هذا اكثر في الراس وناحية دما ونواقر واسه اهل **ويبدأ من غلته بعارية وان لم يشترط الواقف**
لان قصور الواقف من الغلة موبدان ولا يبرق الا بالعارية فينتبث شرط العارية اقتضا ولا للمخارج بالعتان وصار كقصة العبد
الموصى بعتته فانها على الموصى بها ولو دار عارية على من له السكنى ولم يبرق على الاصح يعني لما تجب العارية عليه بقدر ما يبقى
على الصفة التي وقفها المالك عليها وان خربت يبرق على تلك الصفة لانها بصفتها صارت غلها مسققة الصري الى الموقوف عليه
واما الزيادة فلا والظلة مسققة فلا يجوز له من غلته مسققة له الى جهة غير مسققة الا برضاه **ولو ابي المعين او عجز عن العار**
عن الحاكم باجرتها ثم يبرقها بعد التغير الى من له السكنى ولا يبرق عليها الرعارة لان بينها اتلاف ماله ولا يبرق الانسان عليه كما
لا يبرق صاحب البر ولا يكون استاعه رضاه بطلان صفة لاقتال ان الامتناع لعدم الرضا بغير ماله الى العار فلا يحمل
على الرضا بطلان حقه بالشك فلا تضر جارة من له السكنى لانه غير ناظر للملك لكن الحاكم يوجرها ويبرقها باجرتها بقدر ما
يقوى على الصفة التي وقفها الواقف ولا يبرق على ذلك الا برضاه من له السكنى لانها بصفتها صارت مسققة له فتر والمالكات وان
كانت وقفا على الفقر كذلك في رواية حتى لا يبرق على المالكات وفي رواية يجوز والاول اصح كذا في تعيين الكثر **وصرف نقضه الى عارته ان**
احتاج والا يحفظه ليجاع لانه لا يبرق العاراة والا فلا يبرق فلا يحصل صرف الغلة الى المرفق على التابيد فيقبل غرض الواقف فيصرف
لحالان احتاج اليه والايكس حتى يحتاج اليه كذا في تعيين كذا في تعيين الكثر **ويستحق الوقف** ان لا ينقسم القرض بينهم
لانهم ليس لهم حق في العين والاقضية ولا يصرف اليهم غير حقهم وان تقدر اعادة ثمنه ببيع ومرفقته الى العاراة
لان البذل يقوم المبدل بغير صرف المبدل **جمل من الطريق مسجد اجاز لكسبه** معناه كذا ذكره الزيلعي اذا بنى قوم مسجدا و
احتاجوا الى مكان ليست فادخلوا شيئا من الطريق في المسجد وكان ذلك الاثر باصحاب الطريق **جاء وكذا اذا ضاق المسجد**
على الناس وجب له ارض ليدخل ارضه بالقيمة كره المارون عن الصحابة رضي الله عنهم لما ضاق المسجد الحرام اخذوا ارضين
بكر من ارضها بالقيمة وزادوا في المسجد الحرام وقوله لكسبه انما اجاز لكسبه وهو ما اذا جعل في المسجد من تقاريف اه هل الام
في اللوامع وجاز للراشد ان يبرق حتى الكافر الا لطلب والمبايض والتسما لما عرف في موضعه وليس لهم ان يدخلوا فيه الدواب انتهى
وفي الفصول العاردية وذكر في العدة اذا جعل في بين المسجد طريقا او من الطريق مسجد اجاز وارض الوقت اذا كان يجب المسجد
ان يبرق منها في المسجد باذن القاضي وكذا في الدار والحانوت ولو كانت ملك رجل وضاق المسجد على اهله يبرق من ارضه
بالقيمة كرهانه كذا في الفصول العاردية ثم قال وذكر رشيد الدين رحمه الله الامام لوجعل المسجد طريقا لا يجوز ولو جعل الطريق
مسجدا اجاز لا يجوز الصلاة في الطريق في ان يجعل مسجد الما لا يجوز الروضة في المسجد فلا يجوز جعل المسجد طريقا انتهى
منا لا يخرج ما نقله في العاردية عن رشيد الدين حيث ذكر في ممتعه **وشتره جمل الوقف الولاية لنفسه جلي** بالاجماع لان
شرط الواقف من غير ما كان للتصوير غير ان يبرق عليه ثم تكون له ولاية لان التسليم بشرط عنه وان لم يشترطها الا هو والولاية له عند
ابو يوسف وعند محمد لا تكون له الولاية لانه لما ترك الشرط في ابتداء الوقف خرج الوقف من يده وصار اجنبيا عنه ولا يجوز ستران المشي
انما يستفيد الولاية من جهة بشرط فيستفيد ان لا تكون له الولاية وغيره يستفيد الولاية منه ولانه اقرب الناس اليه فيكون اولى
بولاية من يبرقها يكون اولى بهارته ونصب القتم فيه وكذا اعتق عبد الله الولاية لانه اقرب الناس اليه وذكره هلال في وقته فقال
قالا فقام ان شرط الواقف الولاية لنفسه كانت له وان لم يشترط لا تكون له ولاية يعني بعض المشايخ قالوا ذلك قال المشايخ لا
الاشبهه ان يكون هذا قول محمد وقديناه ولا يقال كيف يكون هذا قول محمد والتسليم بشرط عنه على ما بينا لاننا نقل هذا لا ينافي
التسليم لانه يمكن ان يسلمه اليه ثم يأخذ منه وذكر في النهاية انه يمكن ان يسقط التسليم عنه اذا شرط الولاية لنفسه
ان بشرطه يبرق كذا قاله الزيلعي قلت وفي السراجية من جعل وقفا وقالوا لا يكون له الولاية لانه لا يشترط الواقف وهذا على قول ابو يوسف
رحمه الله لان عن التسليم بشرط لا يبرق عليه رحمه الله لا يصح هذا الوقف وبه يفتي ائمه وهذا يشترط على قول الزيلعي في جعل قوله في
مسئلة ما اذا بشرط الولاية لاحد بقوله لانهما ترك الشرط في ابتداء اخرج الوقف من يده وصار اجنبيا فانه صح في صحة الوقف
عند محمد وليس الامر كذلك لما سمعت من كلام السراجية واسه اهل **ويوزع لوعبي ما يورث كالوصي وان شرط عدم تفرعه** معناه
ان الواقف لو بشرط الولاية لنفسه وهو غير ما يورث على الوقف فللقاض ان يبرقها منه ولو بشرط الواقف ان ليس للقاضي ولا لانتان
نزعها لانه بشرط الحكم الشرع فيبطل ونظير هذا الوص اذا كان غير ما يورث يبرق عنه على ما بينا واستفيد منه ان للقاضي عز الشئ
لغاين غير الواقف بالاولى ومرفق في البرازية ان عن القاضي للباين واجب عليه ومقتضاه الاثم بتركه والاثم بتولية الخائن ولا شك
فيه وجاز جعل غلة الوقف لنفسه عند الثاني يعني اذا وقف بشرط الطل او البعض لنفسه مادام حيا وبعد الفقهاء يبطل

عند محمد وهما لغوات معنى القرية بازالة اللام الى الله تعالى وقال ابو يوسف يصح اعتبار الالباب بالانتهاء فانه يجوز على جهة تقطع فيعود الى ملك اللام وسنأتي على اخذوا بقول ابو يوسف وعليه الفتوى ترجعنا للناس في الوقف كذا في كثير من المعتمد كالمائة وغیرها وجاز شرط الاستبدال به او ببعضه ويشترى بقتنه ارضا اخري اذا اشأ فاذا فعل صارت الثانية كالاولى في شرايطها وان لم يذكر في الاستبدال بها ثلاثة لانه حكم ثبت بالشرط والشرط واحد في الاولى كالثانية واما الاستبدال بدون الشرط فلا يملكه القاضي كذا في المائة اعلم ان كلام قاض خاتمة اختلف في موضع جوده للقاضي بالشرط الواقع حيث رآه المصلحة فيه وهو الذي ذكرناه في هذا المحقق في موضع منع منه ولو صارت الارض بحال لا يتنع به قال ولاننا في جرح والعهد انه يجوز للقاضي لا بشرط ان يخرج عن الانتفاع بالطينة وان لا يكون البيع بغبن فاضطر وشرط في الاساق ان يكون للمستبدل قاضي الجعة المفسر في العلم والعمل لا يحصر القدر الى ابطال وفاق المسلمين كما هو الغالب في زماننا انتهى وسير شيخ الاسلام سراج الدين فارار الهداية عن سبيلة استبدال الوقف مأمورة وهل هو على قول الى حنفية ام اصحابه فاجاب الاستبدال اذا منع بان كان الوقف لا يتنع به ولم ين يرغب فيه ويعطى بداره ارضا او دار الهاربع يعود دفعه على جهة الوقف فالاستبدال في هذه الصورة قول الى حنفية يوسف ومحمد رصها الله تعالى وان كان للوقف ربع ولكن يرغب شخص في استبداله ان اعطى ملكه بولا اكثر ريعا منه في صنع احسن من صنع الوقف جاز عند القاضي ابو يوسف والعلما عليه والا فلا يجوز بني على ارض ثم وقف البناء بدونها اي بدون الارض كانت الارض مملوكة لا يصح وان كانت الارض موقوفة على ما عين البناء جاز اجماعا وان كانت الارض لجهة اخرى فمختلف فيه فيل جاز وقيام يجوز في القاضي ولو وقف الباقي لم يجر في الصحيح وجزم هلال بعد الجواز ونقله في المائة عن الاصل وعن محمد اذا كان البناء في ارض الوقف جاز على الجهة التي تكون الارض وقعا عليها وفي البحر معزيا الى الظاهر في اذا كان اصل البقعة وقعا على جهة قرية فبني عليها ووقفه على جهة اخرى اختلف فيه واما اذا وقفه على جهة التي كانت البقعة وقعا عليها جاز اتفاقا بقعة البقعة انتهى وفي الدخيرة وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجز هو الصحيح لانه منقول وقفه غير متعارف واذا كان اصل البقعة موقفا على جهة قرية فبني عليها بواو قد بناها على جهة قرية اخرى اختلف فيه انتهى اقول المتعارف في دارنا وقف البناء دون الارض كما وقف الاشجار بدونها فتعبر الاتفاق بصحة لانه منقول فيه فاعلموا لاسما والحكم به من القضاة العلما كغير مستهروه به جزم شيخ الاسلام سراج الدين في فتاواه في جواب الفتوى حيث سئل عن وقف ابناو الغراردون الارض فاجاب بقوله الفتوى على صحة ذلك وانه اعلم الملك القاضي بيع الوقف غير المسجل لو ارث الواقف فباعه لانه ذلك منه يكون حكما بطلان الوقف فيجوز بيعه ولو اطلق القاضي البيع لغيره اي لغير الوارث لا لاي يصح بيعه لان الوقف اذا بطل عاد الى ملك الوارث والواقف بيع مال الغير لا يجوز في غير طريق سأل عن هذا ذكره في مجمع الفتاوى وفي الأصول العادية وفي نوادر صاحب المحيط قيم الوقف اذا باع الوقف باسم الواقف ورواية وتدينه جاز حكما روى عن ابو يوسف نصا في وصايا نظم الزندوستي وهكذا ذكره الصدر الشهيد رحمه الله وذكر في العدة واحاله الى خوايد شمس اللمعة سلام الازجندی رحمه الله الواقف اذا انتقم واحتاج الى الوقف برقع الامر الى القاضي حتى يفسخ الوقف اذا لم يكن سجلا انتهى وذكر نحوه في خلاصة الفتاوى وقد سئل شيخ الاسلام مفتي الانام ابو السموه العامري مفتي الروم عن واقف باع شيا من وقفه الصحيح وسلمه الى المشتري ومضى سنون هل يبطل الوقف ببيع ذلك الغلام لا اجاب ان لم يكن سهلا وقد باع براء القاضي بطل وقفه ما باعه والباقي على ما كان وان كان سجلا محكوما بصحة ما باع باطل والمكمل على ما كان من الوقفية انتهى في الخلاصة رجل وقف بمردود باع وقفه براء وكب القاضي الشهادة على صله اليه لا يكون هذا قضا بصحة البيع ونقض الوقف هكذا اثنى شمس الاسلام الازجندی وهذا اذا كتب الشهادة على وجه لا يدل على صحة البيع بان كتب اقول البايع بايع اما اذا كتب شهيد ذلك في الصلح باع يبعا جازا صحبا كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف واصل هذا في بيع الجامع الصغير واما اذا اطلق القاضي واجاز بيع وقف غير مسجل هل يوجب نقض الوقف اجاب الامام طهري الدين انه لو اطلق لو ارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان اطلق لغير الوارث فلا اما اذا باع الوقف وقضى القاضي بصحة البيع كان حكما بطلان الوقف انتهى فان قلت هذا ظاهرا اما ينبغي على قول الامام المشرط للتسجيل في مبرورة الوقف لازما وقد علمت ان الفتوى على قولها وعليه لا ينقل قبل هو الصحيح على قولها ايضا لو وقع القضاء في فصل بجهته فيه وبه مرجع الامام البرزنجي حيث قال وذكر في الاسلام اقتصر الواقف واحتاج الى الوقف بوجه الى الحاكم حتى يفسخ ان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام ولما على مزعمهم بايع ايضا لو وقع في فصل بجهته فيه انتهى كلامه وما يورد هذا في فتاوى سراج الدين فارار الهداية من قوله سئل عن الوقف اذا رجع عما وقف قبل الحكم بلزم الوقف ثم وقفه ثانيا على جهة اخرى وحكم القاضي بفسخ بعهدة الرجوع وبصحة الوقف

الثاني ولزمه على مقتضى قبل الامام اى ضيقة فهل يصح هذا الثاني ام لا اجاب اذا رجع الواقف عما وقفه قبل الحكم بلزمه
فذهب الى ضيقة انه يصح لكن القصور على خلاف قوله في الوقت وانه يلزم من غير حكم الحاكم ومع ذلك اذا قضى بصحة الرجوع
قاضي حتى يصح ونفذ فاذا اتقته ثانيا على جهة اخرى وحكم به حاكم صح ولزم وصار المعنى هو الثاني الله تاجد بحكم الحاكم انكر
وبهذا يدفع ما ذكره العلامة قاسم ومن تبعه من عدم النفاذ مطلقا ذلك بانه قضاء بالرجوع وليس كذلك لما في السراية من
تخصيص ان للمنفق يقتضي قول الامام اى ضيقة على الاطلاق ثم بقول الخبوس ثم بقول محمد ثم بقول زفر والحسن بن زياد ولا
يتخير اذ لم يكن مجتهدا وقول الامام يصح ايضا فقد جزم به بعض اصحاب المنون ولم يقولوا على غيره أصلا ولقد اجابوا المحقق
ابن النكاح حيث قال في بعض موطناته رد اعلى من اخذ بقوله في الوقف قوله الامام ولقد احسن من قال لاحقة لهم في ذلك
على الامام الاعظم يعني الناس في اخذهم بقوله لما شاهدوا من وقف الخليل عليه السلام والسلام لانه ينبغي لزوم لا الصحة
والوجود لا يدعى لزوم وليس له ان لا يصح عنه مقدم الصحة غير مستغنى الا ان يدعى الحكم بجوابه فلم لا يجوز ان يكون الوقف
الموجود من تلك الاثر ادوكيف الطعن على هذا التاميم بانه لم يتأخذ هذه الوقف في الحرم انكر في اخذ تنجيم الامام من حيث الدليل
اجبالا الخفي وكيفية نقد القضا بقول الامام وقدر كبر من المحققين بانه اذا كان في السبلة قولان صحى بما انه يجوز القضاء والافتاء
بأمرها وقد وسعنا الكلام في رسالة موضوعة لتقرير هذه المسئلة تسميتها بتقرير الفلاني الرد على من اخذ بتفسير الاقول والوقف
في مرضوفته كعبته فيه ارجح للرأي وحكمها انه لم ينفذ الا من التثنية فان خرج الوقف من التثنية او اجاز الوارث نفذ
في الكل والاروان لم يخرج من التثنية ولم يخرج الورثة بطريق الزايد على التثنية وان اجاز البعض ومن البعض جاز بقدر اجاز
وبطريق الباقي الا ان يظهر بالغيره فينفذ في الكل كذلك في الثانية الوقف اما للفقرا هو ظاهر والاغنياء ثم للفقرا كالوقوف على
الاولاد الاغنياء وبعد اراضهم على الفقرا ويستوي فيه الفقرا والارثاء كروابط وغان ومقابرو وسقايات
وقناطر ونحو ذلك قال في تقيية الفتاوى في باب فيما يكون للاغنياء حتى الوقف في وقت هلال الوقف على ثلاثة اوجه وجه
يختص به الفقرا ووجه يكون للاغنياء ثم للفقرا ووجه يستوي فيه الاغنياء والفقرا كالمرباطات والحنانات والمقابر والمساجد
والسقايات والقناطر لان الغني يحتاج الى هذه الاشياء كالغنيير لا يجوز صرف الادوية للوقوف في اليها خذنه الى الاغنياء بخلافها
والسقايات لان الحاجة اغلب في له حاجة للرييض في الدوا اشتغال لوترا العطشان شرب الما ولوترا الرييض التذاور لا ياتي
ولا يصح وقف الادوية في اليها خذنه الا اذا ذكر الفقرا فقبل له لو وقفها على الفقرا والارثاء يصح كالسقايات فانه اذا اطلق الوقف
لا يجوز على احد الفقراين ولو قال على الفقرا والارثاء يجوز ونفذ للاغنياء نفع للفقرا فتوقف ويجوز الانتفاع بالطحاوة
والطبست الموقوف للفقرا والفقير بخلاف الادوية لانها عيني مالونها منفعة ويستوي فيه الغني والفقير كالمرباطات
واذا اشترط ان يعطى غلتها من مثا او قال على ان يضعها حيث شاؤه ان يعطى للاغنياء اتهم بدفع في جواهر الفتاوى رجل وقف
عقارا وجعل لانه الى نفسه مادام حيانه الى ولده فلان لما عاين من بعده الى الاعف والارثاء من اولاده فاليها تصرف الى الابن دونه
الواقف لان الكفاية انصرف الى القرب المكنيات بمقتضى الوضع وكذلك ما يلب ثلاثة اصحابها اذا وقف على زيد وعمر ونسبه ان الها
تصرف الى عمر ونسب وكذلك اذا قال وفقت على ولدي وولدي والذكور ان الذكورية راجعه الى ولدا ولدا دون الصلب وال
والمسئلة الثالثة على عكسه اذا قال وفقت على زيد وعمر وانه لا يدخل بعمر وفي الوقف لانه اقرب الى زيد فيصرف اليه وخالفه
فذلك القاصر كامل الدين مفق الائمة الخطيب باصيهان وقال اليها تصرف الى الواقف وبن ابه والصحيح هو الاول والتميم وانه
واسه اعلم هذا **فصل في بيان احكام اجارة الوقف** غير ذلك **باب شرط الواقف في اجارته** امر الوقف حتى اذا شرط ان
لا يوجر اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجارها سنة ولجارها اكثر من سنة ادر على الوقف وانفع للفقرا فليس
للقائم ان يخالف شرطه ويوجر اكثر من سنة لان القاصر والاية النفل للفقرا والارثاء واليت وان لم يشترط الواقف فلقائم
ان يوجره اكثر من سنة **باب القاصر وكذا في الثانية فلو اهل الواقف دونها** امر ينفذ في نفل لم يمتنع على الحلافة فلا تنقد
بمعة فلقائم ان يوجر اكثر من سنة **وقيل بنقيد سنة** سوا كان الوقف دوا او ارضا للزيادة احتياطي في امر الوقف وبها امر السنة **بقي**
في الدار ان للدة اذا طالت تدر الى ابطال الوقف فان من رآه تصرف فيه للملاك على طول الزمان يتوهم ملكا ويفتقر ثلاث سنين
في الارض يعني ان الارض اذا طالت ما تزرع في كل سنين مرة او في كل ثلاث سنين مرة كان له ان يوجرها مدة يتكمن فيها المستاجر
من الزراعة هكذا اشرح هذا المجلد بالاضرو واعترض بعض الفضلاء بان الشرح لا يطابق المشروح ويمكن ان يحجب عنه بات
هذا الكلام وقعه سنة لبيان المراد من اطلاق التقي فهو راجع الى تقييد اطلاق التقي بما ذكره ولا شك ان تقييد المدة المطلقة
وبيان المجلد من وظيفة الشارحين فان قلت من اين اخذ الشارح هذا التقييد قلت هو منقول عن الفقيه ابي جعفر رحمه الله

قال الشيخ رحمه الله تعالى في بيان ما اذا قامت البينة لان البينة اذا قامت بان هذا وقت يستحقه قوم بايمانهم لا بد فيه من الدعوى
لشئ استحقاقهم وتناولهم وان كان انهم ما ذكره بخلاف ما اذا قامت البينة على انه وقت على التقدير او المصداق ونحو ذلك انتهى قول
ما ذكره ابن وهبان ظاهر جدا وما ذكره شيخنا عبد البر لا يعضد عليه لان كلام العلامة عبد البر في ثبوت الاستحقاق
موقوف على المعنى ولا يشك في توقفه على الدعوى وبهذا يظهر عدم الخلاف بين الشيخين رحمه الله تعالى وما يذكر على عدم اعطاء
الدعوى في الوقف مطلقا في العادة عن ابى الليث انه ياخذ بسمع البينة ونقص البيع وقيل لا يقبل الاول اصح وفي شرح الوهبان
قالوا في التارخانية عن فتاوى القيس في سبيل المصلحة المتقدمة انه تسع الدعوى وينقص البيع وبه اخذ الصدر الشهيد
رحمه الله وقال القنية وقال بعض لا تقبل البينة ولكن لا تأخذ به انتهى وفي الخلاصة تقبل واد لم تضع الدعوى هو المختار انتهى
ويشترط في دعوى الوقف بيان الواقف في الاصل وقيل لا يشترط ذكره في العادة اذ في المتن ان هذه الدار وقف على كذا ولم يذكر
الواقف قال الشيخ رحمه الله تعالى في حقه وغيره رحمه الله تعالى في حقه غيرهم لا تسع ما لم يذكر الواقف عندئذ حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
لان الواقف عندئذ هو اصل الملك على ملك الواقف فلا بد من ذكره حتى لا يكون اثباتا للجهول وفي آخر فتاوى قاضي ظهير الدين رحمه
الله اذ عرفت قالوا وشهدوا على قديم بذكر الواقف ذكره لخصاف رحمه الله في باب قبض المأخوذ من ديوان القاضي المخبر ان اذ عرفت الوقف
والشهادة يصحان من غير بيان الواقف وذكره في المتن في فتاواه الشهادة على الوقف لا تقبل بالمعنى الواقف وذكر في فتاواه
العدو ولو شهدوا ان هذا الوقف وقف على كذا ولم يبينوا الواقف ينعى ان تقبل اذا كان قدما واذا ذكر الواقف ولم يبينوا
المرفع كان الوقف قدما وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح انتهى وتقبل فيه **الشهادة على الشهادة** وشهادة
النساع الرجال والشهادة بالشهادة **اثبات اصله** لا اثبات من ابطه **وان مرجو به** ان يسمع في النصول العارضية
وقد منعه قديم لا يعرف واقفه استوفى عليه ظاهرا فادعى المتن ان هذه الضبعة وقف على كذا مشهور معروف وشهادة الشهادة
لكذلك فالحق انه يجوز ان الشهادة على اصل الوقف بالشهادة يجوز على الجواب المختار وان كان الوقف على قوم بايمانهم وانما
على الشرايط فلا هو المختار هكذا ذكر في الفتاوى وشهدوا في رضى الدين رحمه الله وتقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة
الرجال والنساء وكذا الشهادة بالنساع وثا لا تشهد بالنساع تقبل شهادة قضا وان مرجو به ان لا يكون سنة عشر
سنة ولا تحضر الوقف بانه سنة فتنقضي القاضي ان الشاهد يشهد بالنساع لا بالبيان فاذا افرق بين السمكوت والا
استأثر ظهير الدين الرضائي بهذا المعنى وهذا خلاف ما يجوز فيه الشهادة بالنساع فانها اذا مرجا عنها يشهد بالنساع
لا تقبل انتهى لا تقبل الشهادة بالشهادة **لنرايطه في الاصل** مرج به في العادى كما قدمناه عن الخلاصة وغيره هاك في المجتبى
بعلامة تقبل الشهادة على اصل الوقف بالشهادة وعلى ترايطه ايضا هو المختار انتهى واعتدله في المراجع وقوا في فتح القدير بقوله
وات اذ عرفت قولهم فالواقف التي انقطع بثبوتها ولم ترق لها شرايط صار وان يسلك بها ما كانت عليه في دواوين
القضاة لم تقبل عن تحسين ما في المجتبى ان ذلك هو معنى الثبوت بالنساع انتهى وجوابه انه انما عمل فيها بذلك عند الضرورة
والدعوى في الجور قد باطل احتراز عن شرايطه فانها لا تقبل فيها بالنساع وفي التارخانية وفي الوقف الصحيح انها تقبل
بالنساع على اصله لا على شرايطه لانه يبقى على الاعصار لا ترايطه وكما يتعلق به معنى الوقف ويتوقف عليه فهو من اصله
وما لا يتوقف عليه الصحة فهو من الشرايط ونظر الفضل على انه لا يصح في الوقف الشهادة بالنساع واختار السرخسي
جواز على انه صله لا على شرايطه بان يقولوا انه وقف على المصداق هذا هو المتفق هن لما اذا لم يذكر ذلك لا يقبل والمراد
من الشرايط ان يقولوا ان من الغلة لكذا ثم يصر القاضي الى كذا بعد بيان الجهة فكذا ذكره هذا لا يقبل انتهى ومن ثم قلت
وبيان المرفع من اصله تقبل الشهادة عليه بالنساع لتوقف صحة الوقف عليه **وبعض مستحقه يتنصب حكام**
الكل وقيل لا ينتصب حكاما قاله القاضي عبد الجبار في المسئلة في الجهاد والفتية كما في شرح النظم الوهبان رضى الله عنهم لم يوافقوا
ظهير الدين الترمذى وكن الله الدين الصباغى وركن الائمة للزمان وغيرهم وقال وقت بين اخوين مات احدهما وبقي
في يد المولى والى الميت ثم لم يبق اقام بينة على واحد من اولاد الاخر بينة ان الوقف مطلق عليه وعليها فبينة مدعى الوقف بطلان بعد بطلان اولي
ويستصحب خصما عن الباقي ولو اقام اولاد الاخر بينة ان الوقف مطلق عليه وعليها فبينة مدعى الوقف بطلان بعد بطلان اولي
ثم روى عن الامم للزمان وقال وقت بين جماعة فلو اقدم اولوكه او على واحد منهم او وكيله تضع الدعوى اذا كان الوقف
عاما رضى القاضي عبد الجبار وقال لا تضع الدعوى على بعضهم ان كان الحد وفي ايدي جميعهم ولا يصح القضاء لا بطلان في يد بعضهم
انتهى وهذا الذي ذكرنا ان يكون بعض مستحقه يتنصب خصما عن الكل اذا كان اصل الوقف ثابتا والا فلا يتنصب احدا من المستحقين

قال رحمه الله تعالى في بيان ما اذا قامت البينة لان البينة اذا قامت بان هذا وقت يستحقه قوم بايمانهم لا بد فيه من الدعوى
لشئ استحقاقهم وتناولهم وان كان انهم ما ذكره بخلاف ما اذا قامت البينة على انه وقت على التقدير او المصداق ونحو ذلك انتهى قول
ما ذكره ابن وهبان ظاهر جدا وما ذكره شيخنا عبد البر لا يعضد عليه لان كلام العلامة عبد البر في ثبوت الاستحقاق
موقوف على المعنى ولا يشك في توقفه على الدعوى وبهذا يظهر عدم الخلاف بين الشيخين رحمه الله تعالى وما يذكر على عدم اعطاء
الدعوى في الوقف مطلقا في العادة عن ابى الليث انه ياخذ بسمع البينة ونقص البيع وقيل لا يقبل الاول اصح وفي شرح الوهبان
قالوا في التارخانية عن فتاوى القيس في سبيل المصلحة المتقدمة انه تسع الدعوى وينقص البيع وبه اخذ الصدر الشهيد
رحمه الله وقال القنية وقال بعض لا تقبل البينة ولكن لا تأخذ به انتهى وفي الخلاصة تقبل واد لم تضع الدعوى هو المختار انتهى
ويشترط في دعوى الوقف بيان الواقف في الاصل وقيل لا يشترط ذكره في العادة اذ في المتن ان هذه الدار وقف على كذا ولم يذكر
الواقف قال الشيخ رحمه الله تعالى في حقه وغيره رحمه الله تعالى في حقه غيرهم لا تسع ما لم يذكر الواقف عندئذ حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
لان الواقف عندئذ هو اصل الملك على ملك الواقف فلا بد من ذكره حتى لا يكون اثباتا للجهول وفي آخر فتاوى قاضي ظهير الدين رحمه
الله اذ عرفت قالوا وشهدوا على قديم بذكر الواقف ذكره لخصاف رحمه الله في باب قبض المأخوذ من ديوان القاضي المخبر ان اذ عرفت الوقف
والشهادة يصحان من غير بيان الواقف وذكره في المتن في فتاواه الشهادة على الوقف لا تقبل بالمعنى الواقف وذكر في فتاواه
العدو ولو شهدوا ان هذا الوقف وقف على كذا ولم يبينوا الواقف ينعى ان تقبل اذا كان قدما واذا ذكر الواقف ولم يبينوا
المرفع كان الوقف قدما وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح انتهى وتقبل فيه **الشهادة على الشهادة** وشهادة
النساع الرجال والشهادة بالشهادة **اثبات اصله** لا اثبات من ابطه **وان مرجو به** ان يسمع في النصول العارضية
وقد منعه قديم لا يعرف واقفه استوفى عليه ظاهرا فادعى المتن ان هذه الضبعة وقف على كذا مشهور معروف وشهادة الشهادة
لكذلك فالحق انه يجوز ان الشهادة على اصل الوقف بالشهادة يجوز على الجواب المختار وان كان الوقف على قوم بايمانهم وانما
على الشرايط فلا هو المختار هكذا ذكر في الفتاوى وشهدوا في رضى الدين رحمه الله وتقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة
الرجال والنساء وكذا الشهادة بالنساع وثا لا تشهد بالنساع تقبل شهادة قضا وان مرجو به ان لا يكون سنة عشر
سنة ولا تحضر الوقف بانه سنة فتنقضي القاضي ان الشاهد يشهد بالنساع لا بالبيان فاذا افرق بين السمكوت والا
استأثر ظهير الدين الرضائي بهذا المعنى وهذا خلاف ما يجوز فيه الشهادة بالنساع فانها اذا مرجا عنها يشهد بالنساع
لا تقبل انتهى لا تقبل الشهادة بالشهادة **لنرايطه في الاصل** مرج به في العادى كما قدمناه عن الخلاصة وغيره هاك في المجتبى
بعلامة تقبل الشهادة على اصل الوقف بالشهادة وعلى ترايطه ايضا هو المختار انتهى واعتدله في المراجع وقوا في فتح القدير بقوله
وات اذ عرفت قولهم فالواقف التي انقطع بثبوتها ولم ترق لها شرايط صار وان يسلك بها ما كانت عليه في دواوين
القضاة لم تقبل عن تحسين ما في المجتبى ان ذلك هو معنى الثبوت بالنساع انتهى وجوابه انه انما عمل فيها بذلك عند الضرورة
والدعوى في الجور قد باطل احتراز عن شرايطه فانها لا تقبل فيها بالنساع وفي التارخانية وفي الوقف الصحيح انها تقبل
بالنساع على اصله لا على شرايطه لانه يبقى على الاعصار لا ترايطه وكما يتعلق به معنى الوقف ويتوقف عليه فهو من اصله
وما لا يتوقف عليه الصحة فهو من الشرايط ونظر الفضل على انه لا يصح في الوقف الشهادة بالنساع واختار السرخسي
جواز على انه صله لا على شرايطه بان يقولوا انه وقف على المصداق هذا هو المتفق هن لما اذا لم يذكر ذلك لا يقبل والمراد
من الشرايط ان يقولوا ان من الغلة لكذا ثم يصر القاضي الى كذا بعد بيان الجهة فكذا ذكره هذا لا يقبل انتهى ومن ثم قلت
وبيان المرفع من اصله تقبل الشهادة عليه بالنساع لتوقف صحة الوقف عليه **وبعض مستحقه يتنصب حكام**
الكل وقيل لا ينتصب حكاما قاله القاضي عبد الجبار في المسئلة في الجهاد والفتية كما في شرح النظم الوهبان رضى الله عنهم لم يوافقوا
ظهير الدين الترمذى وكن الله الدين الصباغى وركن الائمة للزمان وغيرهم وقال وقت بين اخوين مات احدهما وبقي
في يد المولى والى الميت ثم لم يبق اقام بينة على واحد من اولاد الاخر بينة ان الوقف مطلق عليه وعليها فبينة مدعى الوقف بطلان بعد بطلان اولي
ويستصحب خصما عن الباقي ولو اقام اولاد الاخر بينة ان الوقف مطلق عليه وعليها فبينة مدعى الوقف بطلان بعد بطلان اولي
ثم روى عن الامم للزمان وقال وقت بين جماعة فلو اقدم اولوكه او على واحد منهم او وكيله تضع الدعوى اذا كان الوقف
عاما رضى القاضي عبد الجبار وقال لا تضع الدعوى على بعضهم ان كان الحد وفي ايدي جميعهم ولا يصح القضاء لا بطلان في يد بعضهم
انتهى وهذا الذي ذكرنا ان يكون بعض مستحقه يتنصب خصما عن الكل اذا كان اصل الوقف ثابتا والا فلا يتنصب احدا من المستحقين

فضاح

من

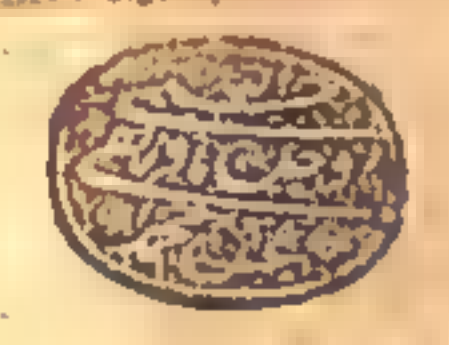
خصاؤه مرة في شريح النظم الوهابي لشيف شيخنا عبد البرين الشنعة واسمه اعلم انتم في المتولي بالوقف دار الالتحاق
بالمنازل الموقوفة ويجوز بيعها في الاصح ذكره في الدين النسخ رحمه الله في فتاواه منقول في الوقف اذا انتهى مال الوقف
دار الوقف اختل المضاف في هذه الارض لتحت بالمنازل الموقوفة حتى لا يجوز بيعها الا ببعضها لا يجوز وقال بعضهم يجوز
بيعها وهو الاصح لان في صحة الوقف والشرايط التي يصير بها الوقف انما كمالا كثيرا ولم يوجد فيها كذا في الفصول العبادية
ما لم يرد في الامام ولم يستوفيا وظنهما من الوقف سقط لانه في معنى الصلة كالتفويض وقيل لا لم لا يسقط لانه
كالاجرة وان كان على الامام دار الوقف في المستاجر فلم يستوفى الاجرة حتى مات ينظر ان اجرها المتولي فانه يسقط وان اجرها
الامام لا يسقط كذا في الفصول العبادية والية نصب القيم الى الواقف ثم لوصيه ثم للقاضي ذكره في الزخيرة اذ امانت القيم
بما امانت الواقف فان كان الواقف اوصى لغيره فوصيه بمنزله وان لم يوص له غيره فولاية نصيب القيم الى القاضي وما دام
يصلح احوال المتولية من اقارب الواقف لا يحل للمتولي من الاجانب في العبادية ولا يحل القيم من الاجانب مادام يوجد من
ولاء الواقف واهل بيته من يصلح لذلك وفي فتاوى شيخ الاسلام نظام الدين رحمه الله وقف طائفا وجعل له متوليا وشروطا ان
يكون للمتولي من اولاده واولاده من اولاده هل للقاضي ان يجعل غيره متوليا وهل يصح متوليا لوقف القاضي ذلك اجاب والد
رحمه الله تعالى لا وذكر في الصغير اذ امانت المتولي والواقف في ارضي نصب قيم اخر الى الواقف لا الى القاضي فان كان الواقف
ميتا فوصيه اولى من القاضي فان لم يكن اوصى لغيره فالارام في ذلك الى القاضي ثم قال الوقف على ارباب معلوم يجمع عددهم
اذا نصبوا متوليا بغير اذن القاضي لا يجوز وهو المختار وذكر في فتاوى القاضي فاضل بن محمد بن احمد رحمه الله المختار ان اهل المسجد
اذا نصبوا متوليا بغير اذن القاضي او نصب ارباب الوقف بغير اذن القاضي لا يجوز وذكر في العدة قال بعضهم الاول ان يرفع الامر
الى القائم وقال المتأخرون الاول ان لا يرفعوا واصحابنا لا يجوز نصبهم المتولي ولا بد من القضاء ولا يشترط حضور الموقوفين
عليهم بخلاف نصب الوصي حيث يشترط حضره الصبي انتهى فتوى القاضي اذ لم يرفع من شرط الواقف فانه ينفذ بغير القاضي وهذا
انذار الى الله لا ينفذ بغيره لان لا يسقط العزل رجل احدث عمار في الوقف بغير اذن المتولي فللمتولي ان يامره بالرفع انتحار
بوقفه على المسجد باع اهل المسجد الاشجار ووضعه على يد ابي لهي به المسجد فقر في الابن وخرج لا يكون البيع للمسجد ولو بيع
الامر للمسجد بذلك المالا لا يكون محسوبا عليه وللقيم ان يطالب منه بن الاشجار منقول في الوقف وفق بتقليد القاضي امتنع عن العمل
في ذلك بنفسه ولم يرفع الامر الى القاضي لقيم اخر مقامه فانه لا ينفذ وقد ذكرنا في الباب الاول ان المتولي لا ينفذ بالخيانة
والتقصير باسحق العزل ولو اتسع المتولي عن تقاضي ما على المتقبلين زمانا فانه ياتى فان هرب بعض المتقبلين لا يحل للمتولي
الكل من جواهر الثمن وروى في المحتج ولو قال ولايته للافضل فالأفضل من لدن فاما الأفضل فالولاية لمن يليه استقسانا ولو كان
القاضي الفضل ثم حدث في ولاة من هو افضل منه فالولاية اليه ولو استمر باواضها اوردع والاخر اعلم بامور الوقف فهو
الولي اذا ان خيانتة انتهى وقد وقعت حادثة شرط الولاية لارشد فالارشد من اولاده فوجد شخصان من اولادها
في الرشد سواهم لم يوجد في احدهما صفة التجميع اخى ابو السمود العاد من مقي الديار الرومية بالاشتراك بينهما على السواء
معللا ذلك بان افضل التصيل يتكلم الواحد والمقد وهو ظاهر واسمه اعلم وفي المحتج للقاضي ان يصب قبا على غلات المسجد
باجر مثله وان لم يشترط الواقف انتهى ومثله في القصة اراد المتولي اقامة غيره مقامه في حياته ان كان التقويض
له عام اصح والا بان لم يكن التفويض اليه عاما لا امر يصح ذلك في حيوة ويصح عند الموت قال في المحتج ويجوز في المتولي
ان ينفذ عند الموت المغير ولا يجوز في حيوة وصحته الا اذا فوض اليه انتهى وفي الخاتمة مريض المتولي مرض الموت و
فوض المتولية الى غيره جاز لان المتولي غير له الوصي والوصي اذ يوم الى غيره انتهى باع دار اتم قال ان كنت وفقتها او
قال الوقف على بيع الدعوى للتفاض ولو اقام بيته قبلت على المختار كما تقدم عن العادة وبه مر في الخلاصة والبرائة
وفي خزانة الاكل انه تقبل البيعة ويقض المبيع قال في نكاح في نكاح كذا في قوله البيعة اصوب وفي فتح القدير من باب
الاستحقاق باع عتار من برهن ان ملباه وفق لا تقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعناق ولو برهن انه وفق بمحكم
بلزومه قبل ان يهر وهذا التصيل حكام من بعضهم وعصا من اه الفتاوى رشيد الدين فيمن ان يقول عليه في الافتاء والقضا
واسمه اعلم الباني للسحب من القيم ينصب الامام والمودن في المختار الا اذ عين القوم احدا عينه اربابا في ذكره من الاخر
وبه مر في المحتج في الوقف قبل وجود الموقوف عليه في الاصح قال في الفصول العبادية واقعة فتوى رجل موصفا
لبنا مرسنة وقيل ان يوقف على هذه المدرسة وقفا يشترطه وجعل اخوه الفقرا وحكم قاضي بصحته في القاضي الامام صدر
الدين السرخسي رحمه الله ان هذا الوقف غير صحيح معللا بان هذا وقف قبل وجود الموقوف عليه واقعة غير من اهل زانة

رجل

بصفة هذا الوقف وهو الصحيح فانه ذكر في النوارل رجل وقف ارضه على اولاد فلان وجعل اخوه الفقرا ولهم غلات
اولادها لوقف جابر وتكون ائمة الفقرا فان حدث فلان اولاد بصر فما يجد من العلة في الوقف الى اولاد فلان واذا
حدث الوقف على الاولاد فلهذا يكون كذلك بالطريق الاولى ونظر العلة للفقرا فاذا ابن المدرسة بصر فما يجد من العلة للمستقبل كذا افاده
بحر الدين الاسترغيني وكما جرى في الفتوة جرافي القوي انتهى

لغة
ارجو من افاضل من
راي على جيتاراي
ان يعوا الله محاسن
بعضه لافاضلي

مكتبة الفقير
محمد الركني
بمكة المكرمة
سنة 1300



على الأصح كذا يصح الحال في فتح القدير وتصح على أن بيع التعاطي ثبت بقبض أحد البدين وهذا ينظم البيع والنقل
وفي القاموس التعاطي التناول وهكذا في الصحاح وهو ما يقتضي الأعطاء من جانب الواحد والأخذ من جانب لا
الأعطاء من الجانبين كما فهم الطرسوسي وفي القفيض شيخنا برهان الدين الكرعي صرح بأن القبض من أحد الجانبين
يكفي قال وبه يفتي انتهى والكتب الكرعا في تسليم البيع مع بيان الثمن أما إذا دفع الثمن ولم يقبض المبيع لا يبيح لأن البيع
أصله إذا كان بيع مقايضة بعد الرضا كما في البرازية فدل على أن في المسئلة ثلاثة أقوال **أذا لم يصرح معه أي مع**
التعاطي بعد الرضا أما إذا صرح بعد الرضا لا ينعقد فلو قبض الدراهم الثمن وأخذ صاحبها البطاطنج والبائع يقبل
لا أعطى كما لو خلف فأنه لا يصح البيع كما في القنية **وقيل لا بد من الإعطاء من الجانبين وعليه الأكثر أي أكثر المشايخ كما قد شاه**
وتستمرط لانقضاء البيع بالتعاطي بعد ترتيبه على عقد فاسد أو باطل فلو ترتب عليه لا ينعقد وبه صرح في الخلاصة
والبرازية وينعقد البيع بلفظ واحد كأي بيع الأب من طفله وشرا به منه ما يقوله بعد هذا أنه بطلان أو اشتريت هذا
من أي فأن عبارة الأب كمال شقته أقيمت مقام العليتين في بيع أبي القبول وكان أصليا حتى نفسه وبأباعت طفله
حتى لو لم كانت المرأة عليه دون أبيه كالأقوال لو باع ما لطفه من أجنبي فبلغ كانت المرأة على أبيه فأن الزم عليه الثمن في
صورة الشر لا بد من أن يثبت القاضى وكذا لا يقبضه للصغير في رده على أبيه فيكون أمانة عنه **والأوجب واحد**
قبل الأخرى المجلس على البيع بكل الثمن أو تركه يعني البائع إذا أوجب في شيء فقبل المشتري في بعض ذلك وأوجب المشتري
في شيء فقبل البائع في بعضه لم يبيح له فله تفرق الحقيقة واحدة المتعاقدين لا يملك ذلك لأن فيه ضرر للمشتري أو البائع لأن
المبيع أنه كان واحد الزم ضرر الشركة للمشتري وإن كان متعاقدا فله العادة ضم الجدة إلى الردي ونقص في الجدة لزوج الردي
فلو ثبت خيار قبول العقد في بعض قبل المشتري العقد في الجدة وترك الردي فزال الجدة عن يد البائع باق من ثمنه وفيه
ضرر له فأنه قبل فأن رضى البائع في المجلس هل يصح أو لا يجب بأن القدر ويرى فأنه لا يبيح ويكون ذلك من المشتري في الحقيقة
استئناف إيجاب القبول ورضي البائع قبول أو أقام بغيره هل إذا كان للبعض الذي قبله المشتري حصة معلومة من الثمن
أفتى في برباعها بعشرة وعيد بألف وأما إذا أضاف العقد إلى عدي أو إلى بين المبيع العقد في أحدها وإن
البائع لأنه يكره البيع بالخصه ابتداء وأنه لا يجوز كما سياتي تخيظه **الأذا بين من كل واحد** لأن الصفة متفرقة فله ذلك لانقضاء
الضرر عن البائع والصفة من اليد على اليد في البيع والصفة جعلت عبارة عن العقد نفسه والعقد يحتاج إلى مبيع ومن
وبائع ومشتري وبيع وشرا وباتحا بعض هذه الأشياء مع بعض وتفرقها بحصول اتحاد الصفة وتفرقها فأن اتحاد البيع
اتحدت الصفة وكل إذا اتحدت سوا المبيع كقولها بغيرها بما به قال قبلت واتحاد الجميع سوي للثمن لا ينص فيكون مع تعدد
المبيع كان قال بغيرها بما به قال قبلت أخذت استثنى والأخرى برباعي وذلك يكون صفة واحدة أيضا واتحاد الجميع سوي
البائع كان قال أيضا هذه أملاك بما به قال قبلت يوجب اتحاد الصفة واتحاد الجميع سوي للمشتري كان قال بغيره منك
بما به قال قبلت كان ذلك وتفرق الجميع بوجوب تفرق الصفة وتفرق المبيع والثنى إذا كان بغير لفظ البيع فذلك ذلك وكذلك
تفرقها بغير لفظ الشرى هذا كله مما استثنىنا وأما بعد البائع مع تعدد الثمن والمبيع بأكبر لفظ البيع وكذلك تفرق المشتري
مع تفرق المبيع والثنى بدون تكرير لفظ الضل فيوجب التفرق قيا سالا استثنىنا وقيل لا يوجب التفرق بغير قول أي بوجوب
على قول صاحبنا كذا أحققه أهل الدين في شرح الهداية ولعلم أن تفصيل الثمن إنما يجعلها مقبوضة على القول به إذا كان الثمن
منقسما عليها باعتبار القيمة أما إذا كان منقسما عليها باعتبار الأجزاء كالتفريق بين من جزمه واحد فأن التفصيل كما يشرح الجميع
للمد وهو تقييد حسن وإذا كانت الصفة متحدة لم يجرى التفرق في القبض أيضا فلو تعدد المبيع وتعد بعض الثمن لم يجرى القبض
بعض المبيع وإن تعددت الصفة جاز وحكم الأبرار عن القبض كالاتيافا وكذا إذا جاز من بعض المبيع دون البعض لم يكن له أن
يقبض شيئا من المبيع حتى يقبض الباقي كما في التنازلية **وما قبل بطل الإيجاب أن يصرح الموجب** أي بطل الإيجاب بوجوب الموجب
قبل القبول لأن المانع من الرجوع لزوم إبطال الحق الغير وهو متصف بهنالا لا الإيجاب لا يفيد الحكم بدون القبول
أعترض بأن الحق غير مخصص في الملك بل حقه التملك أيضا حق وفيه إبطال ودفع بان الإيجاب إذا لم ينفذ الملك للمشتري
لم يكن مزيل الملك البائع فحق التملك للمشتري لا يمارى حقيقة الملك البائع كقولنا أقرى منه فأن قلت بقبض هذا إما إذا دفع
الزكوة قبل الجواز إلى الساعي فأن المركزي لا يقد على الاستدراك لعلحق حق التفرق كذا دفع قلت لا ينعقد لأن حقيقة الملك
زال عن المركزي فعلى حق القبض عمله لا تنفاهما هو أقوى **أو قام أحد ما إليه الموجب أو القابل عن مجلسه** لأن القيام

دليل الرجوع والدلالة على العمل الصريح اعترض عليه بأنها إنما تعمل عمله إذا لم يوجد صريح بغيرها وهذا لو قال بعد القيام
قبلت وجهد الصريح ولم يقبض ورد بان الصريح إنما وجد بعد الدلالة ولذا لم يمارى هذا أقاله **الأجل وأذا وحده** أي الأجل
والقبول **لزم البيع** فليس لواحد من العاقدين الخيار إلا ما من عيب أو عدم رويته خلافا للشافعي رحمه الله فإنه أثبت لكل
منها خيارا يجلس على بيعي أن لكل من العاقدين بعد تمام العقد أن يرد العقد بدون رضا صاحبه ما لم يفرقا بالبدل
واستدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن التفرق عزم من قبورهما بجوه وهو لا بد أن
ولنا أن في الفسخ إبطال الحق الآخر وهو لا يبيح من الجواب عن الحديث أنه يجوز على خيار القبول وقد تقدم بيان وجهه
الثمرة إلى ذلك لأن الأحوال ثلث قبل قولها وبعد قولها وبعد كلاما لموجب قبل قول الجب وإطمانا الثابتين
في الأول خيار الأول والثاني خيارا للكون أي باعتبار ما يولد وباعتبار مكانه عليه والثالث حقيقة فيكون مراد الآخر
محتمل للإرادة لا إبطال الحق الشرعية في حكم الجواهر فيكونان متباينين بعد وجود كلامهما لأن الباقي بعد كلامهما حكم
كلامهما والكلام في حقيقة الكلام وهذا القابل وقيل منقول عن إبراهيم النخعي رحمه الله تعالى أن قلت جاز التفرق على ذلك
يستلزم قيام العزم بالعرض وهو محال بالجماع حكيم أهل السنة فيكون أسناد التفرق إلى غير العاقدان مما زانوا وجه
توجيه مما ذكر على ما نرى فقلت يجب عنه بأن أسناد التفرق إلى غير العاقدان مما زانوا وجه توجيه مما ذكر على ما نرى فقلت
سبب نشو الاستعمال فيه بمنزلة الحقيقة قال الله تعالى وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا به وقال لا تفرق بين أحد من رسله
والمراد التفرق في الاعتقاد وقال صلى الله عليه وسلم ستفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة وهو اضاف في الاعتقاد وفيه نظر
مذكور في شرح الهداية للأكل **وبشرط لصحة** أي البيع معرفة قدره وصفه **من غير مشار إليه** لا بشرط معرفة قدره
ووصف من مشار إليه يعني أن الأمانة المطلقة عن الإشارة لا يصح بها العقد إلا أن تكون معلومة لغرضه ونحوها
والصفة تكونه مضمرا أو دشتيا إذا كان كل منها غير مشار إليه أما المشار إليه ففيه يحتاج إلى التسليم والتسلم
واجب بالعقد وهذه الجزالة مفضية إلى المنازعة فتمنع التسليم والتسلم وكل جزالة هذه صفها تمنع الجواز أطلق في
معرفة العقد فشمع المبيع والثمن فلا بد من معرفة القدر فلهذا قال باع عمده له ولم يصفه ولم يشتر إليه فأن كان له
عبد واحد يجوز وإن كان له عبيدان أو أكثر لا يجوز وفي العقد الواحد لا بد أن يصفه إلى نفسه بأن يقول بعث
عبدي منك أما لو قال بعث سالما واسمه سالم لا يجوز لأنه في الخلاصة وفي القنية بعثك عبد إلى فففيه اختلاف
المشايخ والأصح أنه لا يجوز البيع ولو باعه كرام من خبطة فأن لم يكن في ملكه فالبيع باطل وإن كان في ملكه فأن كانت في موضع
أومن نوعين مختلفين لا يجوز البيع وإن كانت من نوع واحد في موضع واحد إلا أنه يضاف البيع إلى تلك الخبطة لكن
قال بعث منك كرام من الخبطة جاز البيع وأداعلم المشتري ما كانا له الخيار أن شاء أخفها في ذلك المكان بذلك الثمن وإن
شاركت انتهى **ومعنى بمن حال وموجب إلى معلوم أي** المبيع لا يملك النصوص وفي السراج الوهاج أن الحلول مقتضى العقد
وموجبه والأجل لا يثبت إلا بالشرط انتهى فلهذا يعلم الأجل لأن جهالة تقضي إلى النزاع فالبايع يطالب في مدة قريبة والمشتري
بأبائها فيفسد وفي شرح الجميع للمد من باب خيار الشرط لو باع موقعا لا يعرف إلى الشره انتهى قال شيخنا لأنه المعهود في الشرع
في السلم والبيع في يفضي دونه أجلا **أذا بيع بخلاف جنسه ولم يصرح بقدره** فلهذا لو بيع بحسنه وجمعهما قدر لم يجر
تأجيله لما فيه من ربا النساء وهذه واردة على صاحب الكثر إلا أن يقال إنما ترك هذا العقد اعتمادا على ما سياتي في
بابه **وأشد أوه** أي الأجل من وقت التسليم وكذا لو كان فيه خيار يقضى الأجل من حين سقوط الخيار عنه كذا في
الثانية **وللمشتري أجل سنة ثمانية لبيع البائع السلعة سنة الأجل** كذا في الجميع قال شارحه العيني صورة المسئلة
من باع شيئا موصلا عنه إلى سنة ومنعه البائع حتى تمت السنة ثم قبضه للمشتري فله سنة مستقبله عند أي ح لا
التأجيل للتفرق في البيع وأيضا الثمن بواسطته وكان إلى سنة يجوز لا على سنة منه ما قبض المبيع عرفا فخصما لا
لثانية التأجيل وعند ما لا أجل له بعد سنة لأن أجله سنة وقد مضت انتهى ومنه في القنية وفي البرازية
أشترى إلى سنة متكررة ولم يسلمه حتى مضت السنة فالأجل سنة أنه عند الامام من خلاف ما لو أجله إلى رمضان
ومنعه عن القبض حتى دخل رمضان حال المال عليه وقالاها سوا وبعد التأجيل لا يملك الحسن لاستيفاء الثمن
لا قبل الأجل ولا بعد ولو في البيع خيار له أو لأحد من التأجيل مطلق فمن وقت لزم العقد انتهى وفي البحر
مغريا إلى الملقط عليه الف ثمن جعله الطال نحو ما أن أخا نيم حال الباقي فالامر كما شرط انتهى ومنه في مجمع الفتا
وبصرف مطلقه إلى غالب نقد البلد أي إذا أطلق الثمن عن ذكر الصفة دون القدر كان نقدا لشرته بعشرة درهم ولم

والتفرق

وي

تجاريا او سرقا او وقع العقد على غالب نقد البلد فيعتبر مكان العقد قال في جميع الفتاوى مضافا الى بيع الخرافة
باع عينا من رجل باصهارا بكذا من الدنانير فلم ينفذ الثمن حتى وجد المشتري بياضه يجب عليه الثمن بغير اصرار
فقد كان العقد انتمى وان اختلفت النقود ما لية فسد مع الاستواني واجرها الا ان يثبت ذلك لنزول
الحالة اي ان كان في البلد الذي وقع فيه العقد نقود مختلفة كان العقد فاسدا الا ان يبيى احدها والبراد من
البيان في كلام المحقق البيان المتاخر ان المقارن يخرج عن موضع المسئلة لان موضوعها مطلقا ومواد صاحب الكثر
بقوله وان اختلفت النقود اختلفت ما يترجم الاستواني الرواج كما صرحنا به تعالى كالتسدي والقائني
والسليبي والغوري في ديار مصر وديارنا الا ان قال صاحب المسئلة رباعية لانها اما ان تستوي في
الرواج والمالية معا وتختلف فيهما او تستوي في احدهما دون الآخر والفساد في صورة واحدة وهي الاستواني
الرواج والاختلاف في المالية والصحة في ثلث صور فيما اذا كانت مختلفة في الرواج والمالية فتصرف الى الارواح
وفما اذا كانت مختلفة في الرواج مستوية في المالية وتصرف الى الارواح ايضا وفيما اذا استوت فيهما واما الاختلاف
في الامم المصري والدمشقي فيخرج في دفع ارباشا فلو طلب البايح احدها لثبت ان يدفع غيره لان امتناع البايح
من قبول ما دفعه المشتري ولا فضل لثقت ولذا قلنا ان العقد لا يثبت فيهما وضاعت كذا في البيع وفي بيع شرح
الطحاوي رجل باخر اشترى منك هذا الثوب او هذه الدار او هذه البطيخة بعشرة ولم يقل بعشرة دنانير او بعشرة
درهم ان كان في البلد ينال الناس بالدراهم والدنانير والفلوس ينفذ البيع في الدار بعشرة دنانير وفي الثوب بعشرة دراهم
وفي البطيخة بعشرة اقل من هذا الحكم الدلالة وان كان في بلد لا يتبع الناس بهذه الجملة تصرف بما يتبع الناس بذلك العقد
كذا في جميع الفتاوى وصح بيع الطعام كذا او جزا فاما في بيع الطعام وهو الحنطة وكذا اسائر الحبوب كالقمح والحنطة
وغيرها بطريق البازفة مع كراهة اذا كان بخلاف حنطة لقوله صلى الله عليه وسلم ان اختلفت النواذر فيبيعوا كيف
شئتم بخلاف ما اذا باع من جنسه بوزن فان لا يبيع لاحتمال الربا فان قلنا لا دلالة للحدوث على المنع عند اتفاق النوعين
لان مضمون الشرط ولم يكن راس مال لا يبيع او كان جنسه وحسب دون نصف صاع لعدم اعيان الشري وهو
نصف صاع فلا يكون ربا كاساقه تقريره وصح البيع باننا لا يعرف قدره اذ لم يحدد الا ان النقصان والجزء الثمن
كان يكون من خشيته او حذره فانه احتملها الميزان فيقال في الفرائد والخيار والبطيخ لان هذه الجملة لا تقضي اليك
النازعة لان البيع يجب التسليم في الحال وهلاكه قبل التسليم نادر وبه اندفع ما رواه الحسن من عدم الحواز الجهرالة
وما في المختصر هو الاصح كما في النازعة ولا بد عليه التسليم فانه لا يجوز ما ساقى انه لابد من معرفة مقدار المساقية لان
التسليم لا يكون فيه الا بعد حله الاجل والهلاك قبله غير نادر واحتمال الفساد ملحق بحقيقة وصح البيع في
صاع في بيع صبرة كل صاع بكذا عند ابي حنيفة وصح البيع في الكيل سمي جملة قناتنا اي الصبرة او كذا
في المجلس وقال ابو بصير مطلقا لا يبيى رجس ثقتان صرفه اللفظ الى الكا متعذر لجملة البيع والتميز حراما لا تقضي الى النازعة
لان البايح يطلب تسليم الثمن اولا والثمن غير معلوم فيقع النزاع واذ اعتذر المصنف الى الكيل صرفه الى الاقل وهو
معلوم الا ان نزول الجملة في المجلس باحد الامرين المذكورين فيجوز لان سلعات المجلس بمنزلة سلع واحدة
كما تقريره في حله فان قلنا انفسا فاسد لكن يتقلب جازا اذا كان فاسدا اجماعا وهو لا يخرق لشرط الجار رابعة
ايام قلت اوجب عن بان الفساد في صلب العقد اقوى من ان ينعى من الانقلاب فيثبت بالمجلس وما ذكرتم الفساد
فيه ليس في صلب العقد بل امر عارض فلا ينعقد بالمجلس لضعفه نظره في ان في اليوم الرابع وباشد الاجل لجملة
ان هذه جملة ازالها في ايدها وما كان كذلك في غير ما عاين امان ازالها بايديها لانها ترفع بكل منها وفيقول
بيدها احترام عن البيع بالوزن لا يبيى لان ازالها ما يبيد البايح ان كان هو الرافع او يبيد الغير ان كان الرافع غيره وعلى
كل حال فالمشتري لا يقد على ازالها واما ان كل ما هو كذلك فهو غير ما عاين كذا في البيع عند من عدي على ان المشتري بالكيل
واجب ان يبيى ان الفاس في الفساد ايضا الا ان جوازها استحقاقا بالفساد وعنه ان يبيى عينا ومردود الفاس على ما
ساقى فيكون ثابا بدلالة النص والاستحسان بالنقص لا ينعقد في غيره ولذا لم يوجب ابي حنيفة فيما نحن فيه فاسدا واستحسانا
انما جازي في ثقت واحد عند ابي حنيفة لان المشتري الجار لتفريق الصفقة عليه دون البايح لان التفريق واه كان
في حقه ايضا الى جازن قبله بالامتناع عن تسمية جملة الثمن وان كان راضيا به وهذا صحيح اذ علمها ولم يسم واما اذ لم
يعلم بها فالوجه انه نزل منزلة من باع ما لم يسمه كباقي فالاختيار له وفيه بحث ذكره الاكل في شرح الهداية اقول

ظاهر

ظاهر ما في الهداية ترجيح قولهم المتأخر دليلهما هو عاداته وقد مر في الخلاصة في نظره بان الفتوى على قولهم
قال شيخنا في جرد وقد وضعت منا بطا فترجى ما سبق اليه كلمة كل بعد فترجى ما بها الاستعراق افرق ما دخلته في المنكر
واجزائه في المعرف وهو ان الافراد وان كانت مما لا يعلم بها فان لم تفسد الجاهلية الى المنازعة فانها تكون على اصلها من
الاستعراق كسئلة النعلق والامرا له دفع عنه والافان كان لا يمكن معرفتها في المجلس فهي على الواحد اتفاقا كالا حان
والاقرار والكفالة والافان كانت الافراد متساوية لم يصح في شيء عنده بيعه كاشاة تلك او صح في الكل عند كل الصبر
والاصح البيع في واحد عند كل الصبر انتهى **وفسد البيع في الكافي بيع ثلثة** ثلثة كافي التاموس جماعة الغم او الكثير
منها او من الصان خاصة جمع ثلثة ثلثة انتهى وفي الرمز في الالفة بفتح الالف ثلثة وثلثيد الامام قطع الغم **او ثوب كاشاة او**
ذراع بكذا اجمعه فسد البيع في بيع ثلثة كاشاة بكذا درهم وفي بيع ثوب بكذا درهم مثا ففقد له ونشروا في كاشاة اطلق الثوب
تعالى في الكثر والوقاية وغیرها وفيه الغنا في شرح الجامع الصغير ثوب بغيره التفضيل اما في الكراباس فينبغي ان يكون
عنده في ذراع واحد كافي الطعام كافي غاية البيان وفي الفضة اشترى ذراعا من خشيته او ثوبا من جانب معلوم لا يجوز ولو
قطعه وسلم لم يبيى ايضا الا ان يقبله وعن ابي يوسف جوازها وعن محمد فاسد ولكن لو قطع وسلم فليس للمشتري الانتفاع و
على هذا الوباغ غصنا من شجرة من موضع معلوم لم يبيى وفي ط على جواز بيع الاعضاء من موضع معلوم فتمت حتى لو
اشترى الاوراق باعنا بها وكان موضع قطعها معلوما وبقي فوقها فليس للمشتري ان يرد الثمن انتهى وفي السراج الوهاج قال
المطوفي الاصح ان عند ابي حنيفة اذا احاط عليه بعدد الاغنام في المجلس لا يتقلب العقد صحيحا لكون البايح على رضاه
وربما المشتري ينفذ البيع بغيرها بالتراضي كذا في الفتاوى الظهيرية ونظيره البيع بالرقم انتهى وكذا اي قبل ان يبيى في كل
معدود متفاوت كالبقر والابل والعبد والبطيخ والروان والسفرجل **وان باع صبرة على ان يما مائة صاع مائة درهم وهي**
اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل بحسنه او فسخ وما زاد للبائع هذا ان يبيى على ما تقدم من قوله وصح في الكيل ان سمي جملة فخرنا
يعني اذ سمي الجملة فان نقص عما ساه في المثلثات خير لغرض الصفقة عليه فلم يترضا بالوجود وان زاد شي عليه فهو للبائع لان
البيع وقع على تقديره والقدر ليس بوصف وفي غاية البيان وكذا الحكم في كل كيل او موزون ليس في بيعه ضرر وان باع
المذروع مثله ابي على انه مائة ذراع مثلا اخذ المشتري الاقل لكل الثمن ابي اذا ظهر اقل ما سمي من الذراع ان اوترك لغوات
الوصف المشرط المرغب فيه كما اذا اشترى على الله كاتب فوجه غير كاتب **واخذ الاكثر بالاضمار للبائع** لان الذرع في
المشرط المرغب فيه المذروع وصف لانه عبارة عن طول فيه لكنه يستلزم زيادة اجزافا لم يفرق بينهما كان باعنا
فلا يبقا ليشي من الثمن وانما يبيى لغوات الوصف كما قد ساه وان وجدها ازيد فللمشتري الزيادة ولا خيار للبائع كما اذا
باعه على انه معب فوجهه لما وان قال في بيع المذروع كل ذراع بدرهم اخذ المشتري الاقل مما ساه به بحسنه من الثمن
او ترك وكذا اخذ الاكثر مما ساه به كل ذراع بدرهم او فسخ البيع لان الذرع وان كان وصفا لكنه لا يفرق بينه صارا اصل او
انفع عن التبعيد فكل ذراع منزلة ثوب فاذا وجدها ناقصة خير لانه لو اخذها بكل الثمن لم يكن اخذ كل ذراع بدرهم
ولو وجدها زائدة لم يمس له الزيادة لصبرها اصلها ولهذا خير بين ان ياخذ الزايد بحسنه وبين ان يبيع دفعا لصبر التزام
الزائد قال بعض اهل التحقيق وفيه بحث من وجهين اما الاول فهو ان كل ذراع ان كان بمنزلة ثوب على جملة فسد البيع اذا
وجدها اكثر او اقل كما لو كان العقد واردا على ثوب عشرة وقد وجدت احد عشر او تسعة على ما ياتي واما الثاني فهو
ان الذراع لو كان اصلا بافرا ذكر الثمن اشترى دخول الزيادة في العقد كذا باع صبرة على انها عشرة افرق فاذا هي احد
عشر فان الزيادة لا تدخل في الصفقة على جملة وقد تقدم وهذا دخلت في تلك الصفقة والجواب عن الاول ان
الاثواب مختلفة فكل من العشرة المبيعة بمنزلة جهالة تغني الى المنازعة والدرعان من ثوب واحد ليست كذلك وعن
الثاني بان الذراع الزايد لو لم يدخل كان باعنا بعض الثوب وفسد البيع فحكمنا بالدخول بخير الجواز التفتي الزايد ليس
كذلك انتهى **وفسد بيع عشرة اذرع من مائة ذراع من دار او حمار لا فرق في ذلك بين ان يكون ما ينقسم او ما لا ينقسم فانه**
فاسد عند ابي حنيفة وعند غيره هو جاز لا اسهم ابي لا يبيع بعشرة اسهم من مائة سهم اتفاقا لهما في الخاتمة ان عشرة
اذرع من مائة ذراع عشرة اسهم من مائة سهم في كونها عشرة فتخصص الجواز باحدهما تحكم ولا يخفى ان الذراع حقيقة
في الالة الذي يذرع بها وارادتها متعذرة فتخصصها بالجملة بطريق ذكر الحال وارادة الحمل وما يجله لا يكون الا معينا
متخصصا لانه فعل حسي يقتضي الاحساس والمشاغ ليس كذلك فايحمله لا يكون مشاعا لا يستعمل فيه الذراع لعدم تجوز
الجواز ذلك ابي العشرة الا ذرع غير معلوم ههنا اذا لم يعلم ان العشرة من اي جانب من الدار فيكون مجزوا لاجتماعه

نفذ الى المنازعة من لاف السهم فانه امر عقلي لا يقتضي محاسبا فيجب ان يكون في الشارع فالجها لاف نفذ الى المنازعة فان
صاحب عشرة اسهم يكون شركيا لصاحب تسعين سهرا في جميع الدار على قدر نصيبها منها وليس لصاحب الكثير ان يدفع صاحب
القليل عن جميع الدار في قدر نصيبه من اي موضع كان ولا فرق عنده بين ما اذا علم جلة الدار مع ان كان اذا قال عشرة اذ مرع من هذه الدار
من مائة ذراع وبين ما اذا لم يعلم كما اذا قال عشرة اذ مرع من هذه الدار من غير ذكر ذراع في جميع الدار في جميع الجبال المانعة
من الجوارز الا لا يقول له الخاضع كذا في الاكلمة **اشترى عدد اثنى ثيابا او غنما كذا في الجوهرة على انه كذا افقن او زرا فسد**
لجباله المبيع في الزيادة وجباله الثرى في النقصان لاحتياجه الى استقاط من المعدوم ولو اشترى ارضا على ان يتركها لغيره
فوجد فيها نخلة لا تفسد كذا في البحر **كالباع عدلا او غنما واشتري واحدا بغير عينه** فانه فاسد ولو بعته جاز البيع صرح به
في الثانية وفيه احقة الشريكين في الدارين اذ باع بينهما مينا من الجلة لا يجوز بيع بيت معين شايعا وكذا لو باع من الاغنام
المشتركة او الثياب المشتركة نصف واحد معين **ولو بين ثمن كل من القمي ونقص البيع مع بقدره وخبر وان زرا فسد**
لانه اذا قل كل ثوب بكنا فلا جباله مع النقصان ولكن المشتري في الخار لتفرق الصفقة عليه في الزيادة لان جباله
المبيع لا ترتفع به لوقوع المنازعة في تعيين العشرة المبيعة من الاحد عشر وقيل عند البيع لا يجوز في فصل النقصان
ايضا وليس يصح قلت وفي البرازية اشترى عدلا انه كذا فوجد ازيد والبايع غاب بعزل الزايد ويستعمل الباقي
لانه ملكه انتهى وكانه استحسن والا فالباع فاسد لجباله الزيد وقد صرح في الثانية والغنة بان محمد اقال ففسد
استحسنان بعزل ثوبا من ذلك ويستعمل البقية وفيما قبله اشترى شيئا فوجد ازيد فدفع الزيادة الى البايع والباقي
حلال له في الثليات وفي ذوات القيم لا يحل له حتى يشتري منه الباقي الا اذا كانت تلك الزيادة مما لا يجري فيه الظنة فيبذل
بعزل ثمنه وهو يقتضي عدم الحل عند خيبة البايع بالاولي فهو معارض لما تقدم **اشترى ثوبا على انه عشرة اذ مرع كل**
ذراع بدرهم اخذ في عشرة ونصف بالاخير وتسعة ونصف بخيار عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
ياخذ في الوجه الاول باحد عشران شاف في الثاني عشرة وقال محمد في الاول ياخذ في عشرة ونصف في شاف في
الثاني تسعة ونصف ان شاف بخيار لان من ضرورة مقابلة الذراع بالذراع مقابلة نصفه فيجزي عليه ولا يبيع يوسف انه
لما افرد كل ذراع بيد له نزل كل ذراع من ثوب على حدة وقد انقص ولا يبيح ان الذراع وصف في الاصل وانما اخذ حكم
المقدار بالشرط وهو مقيد بالذراع ففقد عدده عاد الحكم الى الاصل وقيل في الكرياس الذي لا يتفاوت جوانبه لا يبيط للمشتري
ما زاد على الشرط لانه بمنزلة الموزون حيث لا يضر الفصل وعلى هذا قالوا في بيع ذراع منه كذا في الهداية وفي البحر
مفر الى الذخيرة قوله ابي حنيفة ومن المتأخرين من اخذوا قوله محمد وهو عدل الا في قول لا يبيح هذا **فصل**
مسائل هذه الفصل مبنية على قاعدة تين احدها ان كل ما هو متناول اسم المبيع عرفا دخل البيع وان لم يذكر مريحا والثانية
ان كل مكان متصلا بالمبيع اتصالا بقرار كان تابعه في الدخول ونعني بالقرار الى الثاني على معنى ان ما وضع لان يفضله
البشري ثاب الى الال ليس باتصال بقرار وما وضع لالان يفضله فيه فهو اتصال بقرار هكذا ذكره المختصون من متأخرينا وهذا
معنى ما قلنا في المختصر **كان في الدار من البناء او متصلا به تعالها دخل في بيعها** فخرج على هذا الاصل بقوله **فدخل البناء**
لان اسم الدار يتناول العروة والبناء في العرف فان قلت لا تسلم تناوله البناء في العرف فانه لم يدخل في باب الايمان التي بناها على
العرف كما تقدم قلت ان تناوله اياه باعتبار كونه متصلا بها وهي ما اذا لم تكن داعية الى اليقين لا يقتضي بها الاقرار في محله
والبناء ليس ببيع الى اليقين فلم يقيده وحذف بالدخول بعد الانضمام انتهى ولان البناء متصل بالارض اتصالا قرينين
تابعه **والمتابع اي متتابع فليكن متصل بباب الدار بخلاف المتفصل وهو القفل فانه منفصل لا يدخل في البيع** **والسائل المتصل**
والسرو والبرجحة المتصلة في بيعها اي في بيع الدار والاتصال بها وكذا يدخل في الاسفل من الرمي وكذا الاعلى استحسانا اذا كانت
مركبة في الدار لا المتعولة وفي الثانية لو اشترى بيت الرمي بكل حق هو له او بكل قليل او كثير هو فيه ذكر محمد في الشرط ان له الاعلى
والاسفل وكذا لو كان بغيره من موصولا بالارض وقيل الاعلى لا يدخل انتهى ويدخل **الشجر في بيع الارض** بالادراك غير
تفصيل عليه مقروا كانت الاشجار ولا يادى اولئك مقروا على الاصح **اذا كانت موضوعة في ارض** للقرار فاشبه البناء
فدخل بها مبيع كانت او كبيرة الا اليابسة فانها على طرف القلع فهي كالحطب الموضوعة كذا في فتح القدير وقد ناكبها
متصلة للقرار لانه لو كان فيها اشجار صغار دخل في فضل الربيع وتباع فانها كانت قطع من اصلها دخل في البيع وان
كانت قطع من وجه الارض فهي للبايع الا بالشرط كذا في الثانية وفي البحر مفر الى الظاهر ببيع ارضها فظن لم يدخل
الثن واما اصله فمنهم من قال لا يدخل وهو الصحيح ومنهم من قال يدخل انتهى وشجرة الباذنجان قال في الثانية واما قوام

الباذنجان

الباذنجان قال الشيخ الامام شمس الدين السرخسي تدخل في بيع الارض وقال الشيخ المعروف بخوارزمي انه يجب ان
تكون على الاختلاف الذي ذكرنا في قوام القفل وقد ذكر قبل هذا ما نصه واختلفوا في شجر القطن والصحيح انه لا يدخل
واما الكرات وما كان مثله في كان على ظاهر الارض لا يدخل في بيع الارض من غير ذكر مكانه مبيعا من الارض من اصوله
اختلفوا فيه والصحيح انه يدخل انتهى وفي الصيرفة بعد ان ذكر ايجانها تتعلق بالمقام قال اعلم انه بان مكان مركبا
في البناء والارض كالجباب وغيره يدخل وما لا فلا وفي حصة القمح اشترى حمارا ولم يذكر الاكام ان اشترى من الجريبي
لا يدخل ومن المزاريق واهل القرى تدخل وقال برهان الدين لو اشترى حمارا لم ياتل لا يدخل البردعة هو
المخارج للاف التجارية حيث تدخل ثياب بذاتها لانها لا تدخل غير ثيابه قلت قال القاضي ببيع الدين تدخل البردعة في بيع
الحمار مطلقا وفي فتاوى الزاهد العناني ويدخل البردعة والاكام على الحمار وكذا الفدا رجلي القوس ولو باع حماره وعلمها
كسوة تدخل كسوة مثلها بغيرها هذه او غيرها ولا حصة لها من الثمن اذا استخفت او ردت بغير وقد هلكت الكسوة ولا
يدخل في من حلها الا ان حلها معها او سكت وهو يراد حتى يقض ويرد قلامة الحمار تدخل غيرا وفي تهذيب القلاشي
اشترى بقره ولها ولد ولم يذكر الولد فالرضيع داخل وما لا فلا وفي فوائد الغنم يدخل وفي الاثان لاسوالا كان مبيعا او لا قلت وقال
قيل وعليه الفتوى قلت قال البردعة لا تدخل في البيع الا بالاشتماء وكذا في الغنمة واخترت ح والحق ان ما قطعته او قطع
وقت معلوم كالثمن والبيع معلوم كالحجر انتهى وفي الغنمة معلوم بالامانة ثم اشترى كرماد دخل لولايته المشتد على الاوانر
المقصود في الارض وكذا العهد الزاوي المدفوعة في الارض من غير ذكر انتمى اقول المراد بالزراحي الكرم هنا قال في مختار
اللفظ الزراحي بالتحريك الحرف قبل الكرم فارسية معربة واراد بالامانة ما يحل عليها الغصن الكرم من الصنف وتبينه بالمقارنة
يفيد ان المتعاقبة على الارض لا تدخل لانها غير لفة الحطب الموضوع في الكرم وصارت السئلة واقعة الفتوى فيحق بالدخول في البيع
ان كانت مدفوعة وهي المسماة في ديارنا برابري الكرم **ولا يدخل الزرع في بيع الارض** بالاشتماء لانه متصل به الفضل فاشبه
المتاع الموضوع في الدار ان كانت تفتن هذا الجمل فانه متصل بالام لا يدخل في بيع الارض كذا في الاما قلت اجيب بغير كونه واراد
على ما ذكر من التعليل فان البشر ليس في وسعه فصل الجمل عن الام اطلقة فتشمل ما اذا نبت او لا واختاره في الهداية وصرح في
التجسس بان الصواب الدخول كاض عليه القدير والاشتماء وفصل في الذخيرة في غير ان يات بين ما اذا لم يفتن او لا فان
عفن فهو للمشتري لان المتفتن لا يجوز بيعه على الاغراض فخرج من اجز الارض كذا في البحر وفي شرح القدير في الزرع لما
لا يدخل في البيع نصت بعد اوصاف وصارت له قيمته اما اذا نبت ولم تقبله قيمته يدخل في الاصح كذا في شرح البحر لا يملك ولا يدخل
التمري في بيع الشجر **ون الشرط** اما اذا وجد الشرط بان قال المشتري اشترى ثوبا فانه يدخل في الاصل مطلقا سواء بيع الشجر مع
الارض او وحده كان له قيمته او لا ويصح في الهداية هنا اطلاق عدم الدخول ويكون للبايع في الدار لان بيعه بجوزي ايج الزاويين
فلا يدخل في بيع الشجر من غير ذكر فانه قلت ذكر في الزرع التسمية ذكر في الثمر الشرط فهل المتعارفة تكتف قلنا لا فرق بينهما من جهة
الحكم وانما غير بينهما فيبيد انه لا فرق بين ان يسمى الزرع والثمر بان يقول بعتك الارض وزرعها او بزرعها والشجر ثمره او بعه او
به او بخرجه يخرج الشرط فيقول بعتك الارض بكون بزرعها كذا وبعتك الشجر بكون الثمر كذا **وبومر الباق بعتكمها اي**
يقطع الزرع والشجر **وتسلم البيع وان لم يظهر صلاحه** وبه صرح في الولو الجدة والمراد بالبيع الارض والشجر وقوله في الثانية بان ينفذ
الثن لانه لا يملك المشتري متفصول بملك البايع وكان عليه تفرقة وتسلمه كما ان كان فيها متاع قيده بالبيع لانه المدة اذا انقضت في
الاجارة وفي الارض مزروع فانما المساجر لا يورثه بزرعه وانما يبقين باجر التملك الى ان يها به لانا لا نتعلق بذلك بالقرن دون القلع بخلاف
الشرا لانه بملك الرقبة فلا يراعي فيه امكن الانتفاع والتسلم وان وجب عليه فارغه كمن تسليم العوض تسليم المعوض فانما لا يعلق
البيع على الاجارة كما هو مذهب الثلاثة **كلاوا وصي بخل الرجل وعليه بسر حيث يجبر الورثة على قطع السر هو الخار من**
الرواية كافي الولو الجدة **ومن باع ثوبا بزره اي ظاهره قيده** لانه لا يبيعها قبل الظهور بالبيع اتفاقا وقيل بدق الصلاح
بشرط القلع في المتعاقب به صحيح اتفاقا وبعد ما تناهت صحيح اتفاقا وكذا اذا اطلقوا ما بشرط التزك فبيده خلاف
سيأتي **ظهير صلاحه او لا يصح البيع مطلقا** انما يصح البيع لانه مال متقهر ما لكونه مشفعا في المال او في المال وقيل
لا يجوز قبل بدق الصلاح والاول اصح **ولو بزرعها اي الخردون بعضه لا يبيع** بغيرها في ظاهر المذهب وهو الاصح
كما قال السرخسي قال الزبلي بعد ان قدم ايجانها تتعلق بالمقام في صلته ان هذه المسئلة ثلاثة صور احدها اذا جرح
الثمار كله فانه يجوز بيعه بالاتفاق وحكمه ما مضى وانما بان لا يخرج شي منه فانه لا يجوز بيعه اتفاقا وانما بان لا يخرج بعضها
دونه بعض فانه لا يجوز في ظاهر المذهب وقيل يجوز في ذلك الخارج اكثر ويجعل المعدوم متعالم لوجوده استحسانا لتعامل

فهو ينفذ وكذا القرض في البيع الفاسد بالتحليل ولو اشترى حصة في بيت ودفع البايع الفتحاح له وقال خلعت بينك وبينها فهو قبض
وان دفعه ولم يقبل شيئا لا يكون قبضا وقامه في شروح الهداية كتب الغناوي **وحدة** اي وجد البايع الثمن **زوي** فليس له استرداد
السلفه وحسبها اي بالثمن يعني اذا باع سلفه ثمن فله حق حبسها حتى يستوفي ثمنها فان سلمها الى المشتري بطريقه في الحبس
وليس له استرجاع السلفه وانما له المطالبة بالثمن فلو قبض الثمن وسلم البايع ثم وجد الثمن زوي فالم يكن له استرجاع السلفه وانما له
المطالبة بحقه وقال زوي له استرداد المبيع وحسبه بالثمن لان لم يستوف حقه وحق الحبس ثابت له لعدم تعلق حقه بها فينبغي له
قبضه منزلة عدم القبض فلا يستطاع الاقبض ما هو حقه وهي في الجاه دون الزيف ولاننا استوفنا اصل حقه فالا يكون له حق
قبض التسليم قبض **بدل الجاه** زوي قائم علم به **باردها** ويستر **دا** فائمه يعني كان له على اخذ درهم جيا فاستوفى زوي فاستوفى
على ثمن انها جيا فاستوفى فان كانت فائمه بردها على القبض ويستر منه الجاه بدلها **والا** اي وان لم تكن فائمه سواء كانت
هالكه او مستهلكه **اي** لا يرد ولا يستر وقال ابو يوسف يرد مثل الزيف ويرجع بالجاه لان الرجوع بالنقصان باطل لا يستلزم
الربا ولا وجه لابطال حقه في الجودة لعدم رضاه وكان النظر فيها عناءا ولها ان قضا الدين حصل بقبض حقه وبعد العلم
حقه في فتح ذلك القضا وهو بمنزلة لهلاك ما به حصل القضا وانما قال زوي لانها لو كانت رما حيا او ستوفى فترد نقا وانما قال
ثم علم لانه لو علم عند القبض انها ستوفى سقط حقه **اشترى ثوبا وقبضه ومات مملكا قبل نقد الثمن** فالبائع اسوة الغرماء يعني
اشترى ثوبا وقبضه ولم يقبل الثمن حتى مات مملكا فالبائع اسوة الغرماء يقسم له ولا يكون البايع احمق به وعند الشافعي هو احمق به
ولا قوله عليه الصلاة والسلام اذا مات المشتري مملكا فوجد البايع متاعه بعينه فهو اسوة الغرماء ذكره العيني في شرح الجمع **ولو**
لم يقبضه فالبائع احمق به اتفاقا **باب** في بيان احكام خيار الشرط فمخير الشرط على ما في الخيار ان لا ينعقد ابتداء
الخيار خيارا لروية لا ينعقد تمام الحكم خيارا لروية لان ينعقد لزوم الحكم وانما كان عمله في منع الحكم دون السب لان من حقه ان لا ينعقد
في البيع لكونه في معنى القمار ولكن لما جاء به السنة لم يكن بد من العمل به فظاهرنا على ما في معنى الحكم لغيره بقدر ما لا يمكن لان
دخوله في السب مستلزم للدخول في الحكم دون العكس واعلم ان بعض اهل الاصول قسموا الخواص الى خمسة اقسام مانع يمنع
انقضاء العلة وهو حرجية المبيع فلم ينعقد في الحر ومانع يمنع تمام البيع مال الغير ومانع يمنع ابتداء الحكم وهو خيار الشرط ومانع يمنع
تمامه خيار الروية للمشتري ومانع يمنع لزوم خيار البيع كذا ذكرناه وهذا التقسيم مبني على قول ضعيف لاهل الاصول وهو
جواز تخصيص العلم والاعلم على الصحيح من انه لا يجوز تخصيصهما فالمانع منها اصلها في كل موضع عند ملك فاما هو لعدم العلم وقامه
في كتب الاصول وهو على نواع فاسد بالاتفاق كذا قال الشافعي على ان بالخيار او على ان بالخيار ايا ما او على ان بالخيار اربا
وجاز بالانفاق وهو ان يقول على ان بالخيار ثلثه ايام فادونها ويختلف فيه وهو ان يقول على ان بالخيار شهر او شهرين
فانه فاسد عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى سواء كان لاحد العاقدين او لكليهما جميعا او شرط
احدهما الخيار لغيره وجه قول ابي حنيفة في الخلاف ما روي ابن حبان ابن فضال في بعضه في السبعان لامة اصابت
راسه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بايعت فقل لا خلاف في ثلثه ايام ولا خلاف في الخدم ووجه الاستدلال
ان شرط الخيار بشرط بخلاف مقتضى العقد وهو اللزوم وكل ما هو كذلك فهو مفيد الا انما حوزناه له هذه النص على خلاف
القياس فيقتصر على الفة المذكورة فيه فان قلت كيف جاز البايع والمذكور في النص هو المشتري فكيف عدتم فممن له الخيار وله
فليقتصر في مدته قلت اجيب عنه بان في النص اشارة الى ذلك وهو لفظ المفاعلة ولان البايع في معنى المشتري في المعنى
المناط فليكن به دلالة وكثير المدة ليس كغيرها لان معنى العزم يتحقق بزيادة المدة فيزداد العزم وهو مفيد وكثيرا حيث
ابن عمر رضي الله عنهما انه اجاز الخيار الى شهرين ولان الخيار انما شرع للمخاض الى الفاعل ليندفع العيب وقد عسى الحاجة الى
الكثير المدة كغيرها فليكن به وصار كالتأجيل في الثمن فانه جاز في المدة او كثر الحاجة والحاجة ان حدثت حصة مشروية
فلا يمارضه حكما حال ان عمر سألها سواك المذكور في حديث ابن عمر مطلقا الخيار في زمان يكون المراد به خيار الروية والعيب
وانه اجاز الروية بعد الشهرين ولا يسم ان كثير المدة كالتأجيل في الحاجة فان صاحب الكفاية كان مصابيا في الراي فكان احوى الى
الزيادة فلو جاز كان اولي بها فدل ان القدر يفيض الزيادة سنا ولكن في الكثير معنى العزم ازيد وقد تقدم والقياس على التأجيل
بالثمن غير صحيح لانه الاجل بشرط القدر على الآخرة او جاز ان يكون بالكسب وهي لا تحصل في كل مدة فقد يحتاج الى مدة طويلة **صح**
شرط اي خيار الشرط **للتبايع** اي لكل منهما معا فلو وجد البايع مال راضيا **واحد** **واخر** **فيها** اي لغير التبايعين وفيه **يسمع**
او بعضه اي بعض المبيع مخرج بن السراحي حيث قال اشترى ثوبا او موزنا او عدا او شرط الخيار في نفسه او ثلثه او
ربعه جاز عند كوفي الزيادة **ثلاثة ايام او اقل** **الشرط** وقد قد ما دليله والخلاف فيه غير انه يجوز البيع ان اجاز

في **الثلاثة ايام** لانه لو ازال المفسد قبل نفي فأنقلب مبيعا والضمير في اجاز يعود الى من له الخيار وقد اختلفوا في صفة العقد
فقبل انقضاء فاسد ثم يعود صحيحا بوزوال المفسد وهو قول العراقيين وعند العراقيين موقوف على اسقاط الشرط فينبغي
جزء من الرابع يفسد فلا ينعقد صحيحا وهذه الطريق هي الاوجه واختارها الامام السرخسي وغير الاسلام وغيره من شيوخ
ماورا الزهر كافي الفوائد الظهيرية والذخيرة ولكن الاول ظاهر الرواية **صح** شرط خيار الشرط **في اجازة** **وفسقه** **وصح** عن
ماله **وكتابه** **وخلع** **وعتق** **على** **ماله** **ومخبرها** **كالغالية** فانه يبيع اشتراطها بالثمن ثلثة ايام ولذا ابي حنيفة اشتراطه الجاه
في البرازية واما اشتراطه في الوقف فجاز عند ابي حنيفة وابي يوسف بناء على اصله من اشتراط الغلة لنفسه وفي جامع الفصول
هو يبيع في ثمانية اشياء في بيع واجازة وقسمة وصليح من ماله بعينه وبغيره وكتابه وخلع وعتق على مال او شرط للراة والغن
يبيع عند ابي حنيفة ولو شرط للزوج والمولي لم يجز وناقوا ولو شرط للراة جاز لا لغيره اذ لم يقض الرهن متى تبايعا بغيره ولو كفل بنفسه
او مال او شرط للخيار للمكفول له او لكفيل جاز ان يبيعه شرط الخيار في الا بران قال البراءة على ان بالخيار ذكره في الاسلام
من تحت المهرل ويبيع اشتراطه في تسليم الشفعة بعد طلب الموائنه ذكره فيه ايضا ويبيع صحته في المزارعة والمعاملة لانها اجازة
فيه ايضا ويبيع صحته في المزارعة والمعاملة لانها اجازة في خمسة عشر موضع لا يبيع في النكاح والطلاق والعين والذم والافار
والسلم والوكالة كذا في البحر **وان اشترى شخص شيئا على ان ينفذ عنه الى ثلثة ايام** **فالبائع** **مع** **البيع** وقال زوي لا يبيع لانه
يبيع بشرط فيه الاقالة الفاسدة فالمبيعة مما تقسده فالفاسدة اولى به وبها قالت الثلاثة ولما ان ابن عمر رضي الله عنهما باع ثوبا فشره
الشرط ولم يترك عليه احد من الصحابة رضي الله عنهم **والاربعة ايام** اي لا يبيع بغيره على مال مبيعا بناء على اصله
والاصح ان ابا يوسف يوافق الامام هنا كذا اجاز في شرط الخيار ايا لا يزوج وهو ما روي عن ابن عمر انه اجاز الخيار شهرين وعمل
في هذه المسئلة بالقياس **فان نقض في الثلاث** اي الثلاثة ايام فاما اذا شرط اكثر من ثلثة ايام **جاز** **البيع** لانه اسقاط للمفسد
قبل نفيه وقال زوي فافسد فاسد فلا ينعقد جاز رواه قال الشافعي وقوله الزبيري هذا اجماع لم ينظر صحته ثم هذه المسئلة
على وجوه اما ان لا ينعقد الوقت او بينا وقتا وهو محمول بان يقول على ان ينفذ اياما او بينا وقتا معلوما وهو الثمن ثلثة ايام
فهو في هذه الصورة كلها فاسد الا ان نقض الثمن في الثلاث لما قلنا او بينا وقتا معلوما وهو ثلثة ايام او دونه فانه يجوز ودسه
اعلم ولا يخرج مبيع عن ملك البايع مع خياره اي خيار البايع قد تقدم ان خيار الشرط قد يكون لاحد العاقدين وقد يكون لهما
جميعا فاذا كان للبايع فجميع لا يخرج عن ملكه بالاتفاق والتميز يخرج من ملك المشتري بالاتفاق **فممن له خيار الشرط** **ان يقبضه**
باذن البايع لان البيع ينفسخ بالهالك لانه كان موقفا لا نافذا بدونه المجل فبقي مقبوضا بغيره على سائر الشرط وفيه القيمة كذا
في الهداية والمراد بالقيمة البدل ليشغل الثمن فانه مصنوع بالمحل والغير فانه معقود بالقيمة **ويخرج عن ملكه** اي ملك البايع
مع خيار المشتري يعني اذا كان الخيار للمشتري لان البيع لازم من جانبه وتحتية كافي العنانة ان الخيار انما ينعقد خروج البدل
عن ملك من له الخيار لانه شرع نظر الى دون الاخر واما ان البدل اذا خرج من ملك من ليس له الخيار فلا يدخل في ملك من له
ذلك عند ابي حنيفة فاما ان يخرج ماله من ملكه لو دخل لزم اجتماع البدل في ملك رجل واحد حكما للمعاوضة ولا اصل في الشرع
لان المعاوضة تقتضي المساواة ونقض بالبدل برهان غاصبه اذا ضمن لصاحبه ملك البدل ولم يخرج المديون عن ملكه وكان
البدل لا ينعقد في ملك واحد واجيب بان قوله حكما للمعاوضة بدفع النقص فان ضمان المديون ضمانا وليس كلامنا
فيه ويدخل عندنا لانه لما خرج من ملكه فلو لم يدخل في ملك الاخر يكون زايلا لا الى ملك يبيع سائبة ولا عهد لنا في الشرع
ونقض بما اذا اشترى منقول الكعبة عبد الله لانه الكعبة يخرج العبد عن ملك البايع ولا يدخل في ملك المشتري واجيب بان
كلامنا في التجارة وما ذكرتم ليس من اجل هو ملحق بتوابع الاوقاف وحكم الاوقاف قد تقدم ووجه قوله ابي حنيفة بان شرعية
الخيار نظر للمشتري ليس لروية فيقف على المصلحة فلو دخل في ملكه لم يكن له بان كان البيع قريب فيقف عليه من غير اختيار
فما على موضوعه بالنقص فاذا قبضه باذن البايع وهلك **فممن له خيار الشرط** **ان يقبضه** **في يد** **الثمن** وكذا اذا دخله عيب ومن ثم قلت **تفسره** **مخا**
ما اذا كان الخيار للبايع كما تقدم انما مراده عيب لا يرفع كانه قطعت بدنه واما ما جاز ارتفاعه كما مر من قول علي بن ابي طالب
في الايام الثلاثة له ان يفسخ بعد الارتقاء واما اذا مضت والبيع قائم لزم العقد لتقدير الرد ومواده بقى له تعديده سره
تسببه بالهالك في الصورين اعني في صورة ما اذا كان الخيار للبايع والمشتري فان التعيب المذكور كالهالك بوجوب القيمة
في الاول والثمن في الثاني فقد صرح صاحب العنانة حيث قال وتبين ما ذكرنا ان هلك المبيع وتبينه بوجوب القيمة على
المشتري اذا كان الخيار للبايع وبوجوب الثمن اذا كان للمشتري وقرئ بينهما بان البيع اذا قبض في يد المشتري والخيار له نقض
الرد كما قبض وكذا ان اذ هلك الهالك لا يرفع من مقدمه عيب فممن له خيار الشرط وقد تقدم في غير ما ذكرنا في غير ما ذكرنا

والدائري والديون خصار الروية ولو كان إياها من النقد من أوتير أو حليا مصوغا فله الخيار ولو تبايعا بعين فلها
الخيار انتهى **والقول للبايع إذا اختلف في الشيء مع غيره** لأن التغيير جازي وبسبب لزوم ظاهره أطلق في الكثير وهو مقيد
بما إذا كانت المدة قريبة ومن ثم قلت **لولا المدة قريبة** وبه القيد صرح في البحر وقال لأن الظاهر شاهد له أما إذا بعدت المدة
على ما قالوا إلى المتأخرين استثنى من قولنا القول قول البايع فإنه يخرج القول قول المشتري لأن الظاهر يشهد له
فإن الشيء تغير بطول الزمان ومن شهد له الظاهر فالقول قوله واليه ما ليس يسمى إلا بغيره السرخسي وقال إرابت لو كانت
جارية شاهدة رأتها فاشترىها بعد ذلك بعشرين ثم علم وزعم البايع إنها نفس الجارية فيصدق على ذلك **وإن بعينه فليس المشتري**
وقد تقدم معناه **كالواختلاف في الروية** كان القول للمشتري لو اختلف في أصل الروية لأنه امر جازي والمشتري ينكره
فيكون القول له مع غيره وفي المحيط لو أراد المشتري أن يرد به فأنكر البايع كونه المردود مبينا فالقول للمشتري وكذلك
في خيار الشرط لأنه لا يفتي العقد برونه وبقي ملك البايع في يده فيكون القول قوله الغائب في تعيين ملكه أيضا كان
أوضحنا كالمودع والغائب ولو اختلف في الرد بالعيب فالقول للبايع لأن العقد لا يفسخ بفسخ المشتري حتى يلزمه الغائب
فتبي المشتري مدعي حق الفسخ والبايع ينكره فيكون القول قوله كذا في البحر **المشتري على أن يرد العيب بالكر المثل**
ومنه عدل المتاع **وباع منه ثوبا أو ذهب وسلمه بده بخيار رديه أو شرط** لأنه تعذر الرد فيما خرج عن
ملكه وفي رد ما بقي تفريق الصفقة قبل التمام لأن خيار الروية والشرط عينان فاما خيار العيب لهما معا بعد
القبض وقد اختلف في الكثير بقيد السلم في الروية ولا بد منه لأنه لا يخرج عن ملكه بها إلا بعدة ولذا أقدمها به في الهدية المثلثة
موضوعة فيما إذا كان بعد القبض كالمدة في البايع الصغير والبايع يبيع القريب قبل قبضه كذا في الغنية وأما قبله
فالكثير سوا ذلك الصفقة معه ثم يقع الفرق بين القبض وعدمه فيما إذا اشترى ثوبا ولم يقبضه فأنظر على عيب باعها
فإنه لا يرد المبيع وحده بخلاف ما إذا كان بعد قبضه فله عيبه بغيره من خيار الروية كذا ذكره السرخسي
الامة السرخسي وعن أبي يوسف لا يعود بعد سقوطه لخيار الشرط وعليه عقد القديري كذا في الهدية وفي
فتح القديري ما اعتمد القديري صحه فأنى خان وحقيقة المخطط فتنسب الامة لخط البيع والرهبة ما نفا زال
فبطل المقتضى وهو خيار الروية على هذه الرواية سقطا وإذا سقط لا يعود بالاسبب وهذا الوجه لأن نفس
هذه التصرف يدل على الرضى وبطل الخيار قبل الروية وبعد ها انتهى هذا باب **في بيان أحكام خيار**
العيب أخيرا العيب لأنه من الزوم بعد التمام وإضافة الخيار إلى المبيع من قبل إضافة الشيء إلى سببه من **وجد**
عشر به ما ينقص الثمن عند الخيار وهذا هو تعريف العيب شرعا وأما في اللغة فيعاب العيب عيبا من باب سار فهو
عيب وعيبه صاحبه فهو عيب بعينه ولا يفتي في المتاع من هذا عيبا وعيبا مبالغة والاسم العايب والمعايب
وعيبه بالفتحة يد لاسمه إلى العيب واستعمل العيب اسما وجمع على عيوب كذا عن المصباح وفي فتح القديري شرح الكثير
المعنى بما يخرج منه أصل لفظة السلمية انتهى وأما كان العيب مأكرا من كونه نقص الثمن عند الخيار لأن المقصود بنقصان
المال في ذلك بانقصان القيمة والرجوع في معرفته عرفا وله الخيار وأرباب الصنائع إذا كان المبيع من المصنوع كان كذا
في فتح القديري وهو لا يخرج عن التعريف لأن المقصود من الخيار إرباب المعرفة بكل تجارة وصناعة كما لا يخفى فقول شيخنا بعد
ذكره كلام الحكم لا يفتي في الحكم على الخيار بشي به إلى أن قوله الكثير غير جامع خلافا للتحقيق بل كلام الكثير بالقول
حقيق والله أعلم أطلقه فتشمل **أخذه بكل الثمن أو رده** أي المبيع المبيع جميع منه أو رده على البايع لأن مقتضى العقد يقتضي
السلامة من العيب فمقتضى نواها تخير ولا ينقص من الثمن شي لأن الأوصاف لا يلبس بها شيء من الثمن في إياها إذا صارت
مقصودة بالانكشاف بان حدث العيب بفعل البايع بعد البيع قبل القبض حيث يسقط من الثمن حصته إذا الخيار الأخذ أو
حدث عند المشتري عيب آخر حيث يكون له الرجوع بنقصان العيب على البايع على ما يجي إن شاء الله ثم لم يشرع بين ما يقص
التمتع عند التجارة فقال **كالأباق وهو هروب الممد والجارية والبواقي في الفرائض والسرقة** لأنها توجب نقصان القيمة عند
ثم إذا وجد هذه الأشياء من غير عيب لا يكون عيبا وان كان يميز لا يكون عيبا وزول بالبلوغ فإن عاوده بعد البلوغ يكون
عيبا إذا غاب الأول لأن البول قبله كصنف في الثانية وبعد له إلى الباطن والأباق قبله كج العيب والسرقة لفظة المبالغة
وبعد يكون كخشي الباطن حتى لو وجد شي منها عند البايع قبل البلوغ ثم وجد عند المشتري بعد بلوغه لم يرد له زول
الأول بالبلوغ ولو وجد عند البايع قبل البلوغ ثم وجد عند المشتري أيضا بعد بلوغه والسرقة لا تختلف بين أن تكون من الولي أو من غيره
وجد عند البايع بعد البلوغ ثم عند المشتري أيضا بعد بلوغه والسرقة لا تختلف بين أن تكون من الولي أو من غيره

فبطل

الأباق من الولي شي المثل فإنه ليس بعيب وإن سرق منه طعاما بغيره فهو عيب ولو سرق شي يسير نحو الفلس
والفلسين لا يكون عيبا ولو غيب البعث يكون عيبا وإن لم يأخذ الأباق إذا خرج يكون عيبا بالانكشاف وإن لم يخرج
اختلف فيه والاشبه أن يقال له كان البلد كبير مثل القاهرة يكون عيبا وإن كان صغيرا بحيث لا يخفى عليه أهلها لا
يكون عيبا **وكما اختلف في أوصافه** أو قد تقدم معناه وحاصل الجواب فيها كافي في الرمز فاعلم أن هذه الأشياء الصغيرة
التي لا يفعل ولا ياكل وحده لا يكون عيبا إذا كان صبيعا عاقلا لا يكون عيبا ولكن عند الخداع إلى أنه ثبت حق الرد لا عند
الاختلاف بان ثبت بانه ابن عند البايع ثم أبى عند المشتري كذا في حالة الصغير وكذا في حالة الكبر لأن سبب جوده
هذه الأشياء حالة الصغير عيب وهو قوله المبالغة وقصر العقل وضعف المأذون وفي حالة الكبر يكون السبب سؤا
اختياره ودأب الباطن فإذا اتفق إلى أن علم أنه السبب واحد فيكون هذه العيب ناجعا عند البايع فأما إذا اختلف فلا
يعرف لأنه يجوز أن يزول الذي كان عند البايع ثم حدث النوع الآخر عند المشتري فلا يكون له حق الرد كما عيب إذا
حدث عند البايع ثم حدث عند المشتري فإن كان هذا الثاني غير ذلك النوع لا يثبت حق الرد وإن كان من نوعه ثبت حق الرد
فأنهم **والخوف** لأنه في الباطن كافي في الرمز وفي النوع هو اختلاف القوة التي بها ادراك الكلمات وبها يفرق الفعل من
أنه القوة المدركة وهو **الخوف** لا يخفى **بها** أي بالصغر والكبر حتى لو وجد عند البايع في صغره وعادده عند المشتري بعد
الكبر برونه ومقداره أن يكون الكبر من يوم وليلة وما دونه لا يكون عيبا وقيل المطلق عيب وما دونه لا يفي فتح القديري
ولا بد من المعاودة عند المشتري بعد الوجود عند البايع والأفامير في سبيل الأولى زنا الجارية والثانية التولد
من الزنا الثالثة ولادة الجارية عند البايع أو غيره فإنها عيب ترد به على مراءيه كتاب المضاربة وهو الصحيح وإن لم تفسد
ثانبا عند المشتري لأن الولادة عيب لا يرد لان زول أبه أو عليه الفتوى وفي رواية كتاب السبع
لأنه انتهى وفي الرمز قال الشيخ أبو المعين السمعاني في شرح الجامع الكبير وجعل عن الشيخ أبي بكر الاسكاف أن الخوف أيضا
عزلة البول في الفرائض والأباق والسرقة والاعين للمشتري أي يرد بالخوف إذا حدث عند المشتري في حالة الكبر إذا كان الخوف
عند البايع في حالة الصغير وأما ثبت له حق الرد إذا كان الخوف عند البايع في حالة الكبر انتهى وفي الغنية من كلام صاحب
الهدية أنه في مسألة الخوف ثم قال وليس معناه أنه المعاودة في يده المشتري ليست بشرط كمال إليه نفس الامة الجواني
وشيوخ الإسلام وهو رواية الشافعي ناعلي أن آثاره لا ترتفع وذلك يستلزم في حاله عيبه لأن الله تعالى قد راعى في ذلك
لا يفتي من أثره في الأصل في العقد لزوم فلا يثبت ولادة الرد إلا بالمعاودة وهو المذكور في الأصل للجامع الكبير انتهى
وفي جواهر الفتاوى اشترى ثوبا ثم عاب على ثوبه ولا يمكن قطا فزادها لاجزائها الغلبة الزنا يبرق فإردان برونه فله
على وجهين أن كان بعد القبض فليس له أن يرد به لأن هذا السبب عيب في المبيع وإن كان قبل القبض فإن انقضى المبيع تناول
الزنا يبرق فله أن يفتي عن القبض وينسخ البيع لغيره الصفقة عليه انتهى **والخوف والفرق** قال في الغنية الخوف من راحة الفم
والدفر من راحة مودبة نجي مع الباطن والفرق بين الخوف والفرق طيبة كانت أو كربة ومنه مسك إذا فربط ذفر
وهو مرد قول الغني من قولهم أن فر عيب في الجارية وهكاه أي الرواية انتهى وفي الرمز والفرق يفتح إلى أن الخوف
فهو جوده من طيب أو نقي ومما خص به الطيب فقبل مسك إذا فر انتهى **والزنا والتولد منه** أي ولد الزنا هذه الأربعة
تكون عيبا **فما** أي في الامة دون الغلام لأنه يخل بالمقصود منها وهو الاستغناء وطالب الولد والمقصود من الغلام
الاسترخاء وهذه الأشياء لا تملك به **إلا أن ينقص الأولان** أي في الغلام والمراد بالاولين الخوف والفر وهو استثناء من
مقدرة تقديره أن المالك لا يكون عيبا في الغلام في كل الأحوال إلا أن يكون الخوف والفر فاختصاصا بحيث يقع الغيب من
الولي والأصح أن الأمر وغيره سواء كان في الغلام أو غيره **أو يكون الزنا عاودة له** وهو أن يكره الزنا أكثر من مرتين كافي
البحر **والفرق فيها** أي في الجارية والغلام يكون عيبا سواء كان المشتري مسلما أو ذميا كافي المراج الوهاج انتهى قال شيخنا
وهو عيب في الذمى أقول ليس بعيب لما علم من العيب لا ينقص الثمن عند الخيار ولا يشك أن الكفر بهذه الصفقة لا يسبب
عنه وغيره لا يبرع في شرابه لعدم الرغبة فيه من الكل وهو أوجب العيوب لأن المسلم يفر عن صحته ولا يصلح للاعتاق
في بعض الفرائض فتدخل الرغبة أطلقه فتدخل كلف الغلام والجارية والفراري واليهودي واليهودي كافي البحر مغربا إلى
البناء وما إذا شرط سلامة فظهر كفرة أو أطلق وما إذا كان قريبا من بلاد الكفر أو من بلاد الإسلام ولو شرط كفرة
فظهر إسلامه لا يرد لأن الشرط لغري من عيبه فصار كذا إذا اشترى على أنه عيب فإذ أهو مسلم وعدم **الحض** **والأباق**
لأن انقطاع الحض أو استمراره علامة له إلا أن الحض هو الأصل في بناء آدم وهو دم محترق فإذ لم يحض فالظاهر

أنه

البحر

صفحة

قولها لان اذا اقرب له فاذ انكره حلف فاذا حلف بري وان نكل ثبت قيام العيب للحال ثم يحلف ثانيا على ان هذه العيب
لم يكن فيه عيبه فان حلف بري وان نكل نكح القاضي العقد بينهما واختلفوا على قول ابي حنيفة فيقول حلف وقيل لا يحلف وهو
الاصح لان الحلف برب على دعوى صحيحة ولا يقع الدعوى الا من ختم ولا يصير خصما فيه الا بعد قيام العيب عند ولا يلزم
من ترب البينة ترب البينة كافي الحدوث ودوالا شيئا سبه عنده **وان ادعى غيبة شهوده** بان قال شهودي بالشام مثلا
دفع الثمن ان حلف باعه لان في الاصل رضى ربا بالبيع وليس فيه كبر مشر على المشتري لان على حده متى اقامها رده عليه
المبيع واخذ منه الثمن **وان نكل لزم العيب بثلثي له** اي وان نكل بالبيع التزم العيب لان التمسح فيه بخلاف الذي ورد
حيث لا يكون فيه ربحا حجة ولا يهتد به الحلف فيها **ادعى المشتري اياها** اي اياها العبد الذي اشتراه فانكر البائع وادار المشتري
تخلسه لم يحلف باعه اي باع العبد حتى يبرهن اي يقيم البينة **المشتري انه** اي العبد ان عتقه في نفسه فان برهن
ايه المشتري باقائه البينة **حلف** البائع لان البائع لم ينصب خصما حتى يثبت المشتري ان العيب وجد فيه عند المشتري
عند ابي حنيفة وعند غيره حلف وقدر انما يكتفي بالخلف ان حلف باه ما انقضى هذا هو الاحوط او ما انقضى عندك فقد كفى الكثر
لكي قال المتأخرون فيه ترك النظر للمشتري لانه يحلف انما كان ابق عند غيره وبه يرد عليه وفيه ذم له عند غيره
قولهم باه لقد باعه وما به هذه العيب ليس فيه نظر للمشتري ايضا لان العيب قد حدث بعد البيع قبل التسليم وهو موجب
لرد و باه ما يستحق عليه الرمي الوجه الذي ذكره وباه لقد سلته وما به هذه العيب ولو كانت الدعوى في اياها العبد
الكبير يحلف باه ما انقضى منه مبلغ الرجال لان الا باق في الصغيرين ولا يلزم في الكبيرين ولا يحلف باه لقد باعه وما به هذه العيب
ولا باه لقد باعه وسله وما به هذه العيب هذا في العيوب التي لا تظهر للقاضي ولا يعرف اهلها عند المشتري ام لا واما
العيوب التي لا يراها المشتري كالاصبع الزايفة او الناقصة فان القاضي يقضي بالرد من غير حلف لتضمنه بوجوده عند البائع
الا اذا ادعى البائع رضى المشتري به وانتهى بطريقه فالحاصل ان العيوب انواع الاول ان يكون ظاهر الحكم فحكمه ما ذكرنا
والثاني ما لا يعرف الا بالطب اوجه اللبس والحق ان فخرته انكر البائع قولهم فيقول في قيام العيب الى وتوجه الخصومة
قول واحد منهم عدل لم لا يدين عدلني لاننا لم عند البائع فيرد عليه اذ ايدع الرضى به والثالث عيوب لا يعرفها الا بالسكاك التي
والفعل فيقبل في قيامه للحال امرأة واحدة فله ان كان بعد القبض لا يرد بقوله من بل لا بد من تحلف البائع وان كان قبله كذا لك
عند غيره وعند ابي يوسف يرد بقوله من غير بين البائع والرابع عيوب غير ظاهرة للقاضي ولا يتحقق بمعرفة الاطباء والاشا
كالاباق وفيه فكله ما ذكرناه **استحق بعض المبيع فان كان** استحقاقه قبل القبض **خير في الكل** لغرض الصنفه قبل التمام وان
كان استحقاقه بعد القبض **اي بعد القبض خير في العيب في غيره** لان التبعيض في العيب كالقبض في غيره بخلاف التملك وفيه روط
ظهور الدين الرغباني اذ استحق نصف الارض او ثلثها او ربعها فالمشتري بالخيار عندنا ان يرد ما بقي ورجع جميع
التي وادنا اسكته ما بقي ورجع على البائع بثلثي المستحق وان استحق من موضع يصعب ان كان قبل القبض فهو بالخيار كما ذكرنا
وان كان بعد القبض فلا خيار له ورجع بثلثي المستحق وقالوا لخصافه ان رد الكل ورجع بالغير وكذا في بيع يبيع شرح الطحاوي
اذا اشترى شيئا استحق بعضه فان كان غيبا ما لا على غيره الا انفسه كالدرد والارض والكرم وروحي الخف ومصرع البان
والعبد يخير المشتري بالانفال او ذكر في اخر باب الربا من شرحه ايضا اذا استحق بعض المبيع فان ينظر ان كان استحق قبل القبض
بطل البيع في مقد ار المستحق والمشتري بالخيار في الباقي ان يرد ما بقي ويحسمه من الثمن وادنا سار سوا كان استحقاق ما استحق بثلثي
العيب في الباقي او لا بثلث لان الصنفه بالاستحقاق تغزفت على المشتري قبل التمام وكذلك اذا كان الاستحقاق بعد قبض العيب
دون القبض واستحق المتبعض او غير المتبعض فالجواب على ما ذكرنا انه يخير لغيره الصنفه قبل التمام ولو قبض الكل استحق
بعضه فان البيع في مقد ار المستحق باطل لم ينظر ان كان استحقاق ما استحق بثلثي عيب في الباقي كما اذا كان المعقود عليه شيئا
واحدا ما في تبعضه ضرر كالدرد والارض والكرم والعبد وتخوها فالمشتري بالخيار في الباقي ان يرد ما بقي ويحسمه من الثمن وان شأ
ردو ذلك اذا كان المعقود عليه شيئين وفي الحكم كشي واحد فاستحق احداهما فله الخيار في الباقي وان كان استحقاق ما استحق
لا يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المعقود عليه ثوبين او عيين فاستحق احدهما وصيرت حنطة او حلة وفي فاستحق بعضه
فانما لا يورث تبعضه فله الخيار في الباقي للمشتري يحسمه من الثمن وليس له الخيار في رد هذه الجملة في غير هذه الا في الفصول العادة
وان قبض المشتري احدهما اي احد الميعين فما اذا وقع البيع على شيئين فحكم ما قبل قبضها فثبت الخيار للمشتري سواء ورد
الاستحقاق على المتبعض او غيره لغرض الصنفه قبل التمام كما تقدم وانما هو خيار العيب على التراخي عندنا قال
في فتح القدر خيار العيب على التراخي عندنا فلا يبطل بيع العلم بالتأخير انتهى وفي البحر اطلع على عيب بالعلم او بالاداة

بري

فانما العلم بالاطمعة وامسكه ولم يشر فيه بما يدل على الرضى بوجهه لو حضر ورجع بالنقصان ان هناك وفي الجواب القديسي
انه ان اسكته بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرد كان رضى وهو غريب والعقد انه على التراخي انتهى ثم فرع على كون
خيار العيب على التراخي بقوله **فلو خاتم** المشتري البائع في العيب **ثم ترك** الخصومة **بالمع** عاد اليها **وخاتم** فله الرد بالعيب ولا
يمنع منه ما ذكر من ترك الخصومة ما لم يوجد منه ما يبطله قاله في الاصله المتأخرون ولو اشترى دابة في المصنفات البائع لاجل
الرد بالعيب ثم ترك الخصومة ثم عاد الى الخصومة فقال له البائع اسكت هذه المدة فقال المشتري انما اسكت لانظر هل هذا عيب
له ان يرد انتهى وصرح بذلك في فتح القدر بغيره الى الجنب وفي خلاصة الفتاوى رجل اشترى دابة او غلاما فوجد به عيبا
ولم يحكمه البائع لرد فاطمعه وامسكه ولم يشر فيه بقوله فابعد على الرضا فان رد على البائع لو حضر ولو هلك بوجه بالنقصان
انتهى **والليس والركوب والمداوة رضا بالعيب** اي ليس الشوب بعد الاطلاع على العيب وركوب الدابة بعد والمداوة بالمبيع
بعد اطلعه على العيب او مداوة المبيع بان كان عيبا فاستحقه وارضى بالعيب لا بعد ليل استبقاه وامسكه وكذا الاجارة في
الركن والكتابة والعرض على البيع والسكنى بخلاف خيار الشرط فان ليس الشوب ونحوه ليس دليل اختيار الملك فيه واعلم ان الملك او
انما يكون رضى عيب دوا او اما اذا ادعى المبيع من عيب قد مضى منه البائع وبه عيب اخر فانه لا يمنع الرد كما في الرد كالحق وقيد
هذه الاشياء لان الاستحقاق بعد العلم بالعيب لا يكون رضى الاستحقاق امر رضى بالعيب في المرة الثانية الا اذا كان في نوع اخر
في المصروف ونقل عن السرخسي في النيران ان المبيع ان الاستحقاق امر رضى بالعيب في المرة الثانية الا اذا كان في نوع اخر
وفي الصغير الاستحقاق امر مرة واحدة لا يكون رضى الا اذا كان على كره من العبد كذا في البحر **يكون الركوب للرد** اي
لاجل ردها على صاحبها **اولا لشر العلف** اي ليشي اية ليشي الدابة من الحزن او النهر ونحوها رضى بالعيب استحقاقا
للأحراج اليه **ولا بد له منه** اي لا بد من الركوب في ذلك اي في شرا العلف والشيء وهذا اقل من رد ذلك اما لصعوبة رد او
لغيره او لكون العلف في عدل واحد اما اذا كان له بد منه فهو رضى كما في الهدية وعليه عول شيئا فقبض به من الكثر
اطلقوه وهو ذلك في الرد اما الشيء وشر العلف فلا بد ان يكون له بد منه لصعوبة رد او لغيره او لكون العلف في عدل واحد
اما اذا كان له بد منه فهو رضى واغراه الى الهدية وانقص عليه وفي الرمن بعد ان ذكر ان الركوب للشيء او للرد او لشر
العلق لا يكون رضى بالعيب استحقاقا للأحراج اليه قاله في رد بيله اذا لم يكن له من الركوب للرد بان كان العلف
في عدل واحد او لاشياء ولا يشا قبل الركوب للرد لا يكون رضى كيف مكان وغيره يكون رضى الا عن ضرر او اتى وهذا
الذي عول عليه شيئا في جرحه كما تقدم وعليه فيكون قوله في التخصر ولا بد منه قد انفي الركوب لشر العلف والشيء واسلم
وما يد لعل في هذا اما في جامع المصنفين ادعى عيبا في جرحه ليرده فحج عن البينة فركبه جابيا فله الرد انتهى وفي
البرازة لو ترك لينظر الى سيرها وليس لينظر الى قدرته فهو رضى وفي فتح القدر وجد به عيبا في السور فله انفس
عذر وانما رضى للتخصر بالليس والركوب لغير جرحه الى ان يتركه يد رضى بالعيب بعد العلم به عن الرد والارش
في ذلك البيع والعرض عليه وفي رد شيئا من المبيع او لا في الرد ام اذا وجدها البائع من رضى فاعترض على البيع فانه لا يمنع
الرد على المشتري لان ردها لغيره خلاف حقه لان حقه في المبيع وانما تدخل الزينة في ملكه بخلاف المبيع العين فانه ملكه
والعرض رضى بعيبه وقيد بالبائع لانه لو اشترى ثوبا فاعترض على البائع لانه لا يبطل حقه في رد به عيب وكذا
لو عرض على المصنفين المتقوم كجامع المصنفين وفي البرازة لو قال له البائع بعد الاطلاع ان يبيعها فانه لا يمنع
من الرد قال الشيخ وينبغي ان يقول له قوله ثم لان يعرض على البيع ولا يفر من ذلك اطلع على عيب فقال البائع بعه والارد
على فرفض فقبله ليرده ولو وجد الثمن زينة فاقبال المشتري انفق فان لم يرح فقبل بمرح ردها استحقاقا انتهى وقيد الكثر
اصحابه المتأخرون من هذه الغرض المناهضة للقيام فارجع اليها **اختلفا بعد التقاض في رد المبيع** يعني اشترى عينا فاقبال
فوجد به عيبا فقال البائع بعك هذا واخر معه وقال للمشتري بعه وحده فادعى دعوى البائع جرح فرفع شخص الثمن
على تقدير الرد وله ان يلقا بعد التقاض **والقبض** بان اشترى عينا فاقبال البائع قبضتها وقال المشتري ما قبضت الا
احدها **فالقول للمشتري** في المصنفين لانه قاض والقول للقاضي في الغيب وقد صرح في البحر بان القول للقاضي فيما
قبضه مطلقا مقدرا او صنفه او تبعا فلو جاز ليرد المبيع بخيار شرط او روى فقال البائع ليس هو المبيع قال القول للمشتري في
تبينه بخلاف ما اذا حال له جرحه بخيار عيب فان القول للبائع كافي العادة وقرق بينهما في فتح القدر واذ اختلفا في تعيين
الزق فالقول للمشتري كافي الظاهر به واذ اشترى عينا من احداهما بالحقالة والاخر بالف الى منه صنفته او صنفته
فوجد به عيبا فرددها فاقبال البائع ردوت ما فانه اجلا وقال المشتري مكانه فاقبال القول للبائع سوا

بسا

اتفاقا كالحجارة والقارب والوزع والقنفذ والجمل والضب ولا يجوز بيع شيء من البحر الا السمك كالصفير والسرطان
والسلحفاة وفرس البحر وغير ذلك كذا في فتح القدير وفي المحجب لا يجوز بيع هوام الارض ودواب البحر كالصفير والسمك
والسلحفاة وما يجوز من الانتفاع بجلده او عظمه فالحاصل ان جوارح البيع بدو مع حل الانتفاع انتهى وهذه اظاهر فليكن القول
عليه والله اعلم وفي المحجب ايضا وجوب ابو البشير العلق ويحرم بيعه في الحياضة انتهى **والابن** له عليه السلام عليه السلام
ولانه لا يندرج على تسليم هذه البيع فاسد لوجود المال المقنن الا انه لا يندرج على تسليمه **الا من زعم انه** اية الابن عليه السلام
فانه لا يجوز لزوج المال وهو عدم القدر على التسليم وصرح بهذا في هذا البيع ثارح الوفاة وتبعه في ما اخره فانه نظمه
في سلكه ثم القاسم كذا في البحر ولو باعه ثم عاد من الابن لا يندرج في ذلك العقد لانه وقع باطلا لا يندرج في سلكه كبيع الطير في الهواء
وعن ابي ابي بن عبد الله ان العقد اذا لم يندرج في العقد انعقد لتمام المالة والماله قد ارتفع وهو العلق عن التسليم كذا في الابن العبد بعد
البيع وهكذا يروى عن محمد بن ابي الهيثم والاول ظاهر الرواية وبه كان يفتي ابو عبد الله البجلي في النضرة وصرح في
فتح القدير القول بالفساد بعد كونه في خلاف فيه بقوله والوجه عنده ان عدم القدر على التسليم مفسد لا يبطل
انتهى وما يفتي به القول بالفساد صحة افتاقه وتدبيره وهو دليل على الجمل ولو فات الجمل لما جاز وبه القول اخذ
الكوفي وجماعة من مشايخنا كافي العناية وفتح القدير ثم فرغ على ما ذكره بقوله **ولو باعه** اية الابن **ثم عاد** من اياه
ثم البيع على القول بالفساد لزوج المال من التسليم **وقيل** قابله ابو عبد الله البجلي لا يتم البيع على الاظهر من الرواية
لكونه وقع باطلا لا يندرج في فتح القدير اه اختلاف الرواية والمناخ فيه بناء على الاختلاف في انه باطل او فاسد فليكن
علما ان ارتفاع المفسد في القاسم به مبيح لان البيع قائم مع الفساد وارتفاع المفسد لا يورده لان البيع قائم بما يفسد البطلان
بل بعد وما فوجه البطلان عدم القدر على التسليم ووجه الفساد قيام المالة والملك انتهى **ولبن امرأة في رعا** قيد بدعا
لما عساه ان يتوجه ان بيعه في الضرع لا يجوز كسائر الجوارح في البيع على ما يوجب ولو كانت المرأة امه في ظاهر الرواية
وعن ابي يوسف انه يجوز بيع لبن الامه لانه لا يندرج في البيع على نضره فيجوز بيعه على اعتبار الجوز بالكل والحيوان اذ اعتبار
مع وجود الفارق فلا يجوز وبه انه اه الرق حل بشرط ما حل فيه الرق جاز ببيع واما اللبن فلا رفق فيه لان الرق يفتقر بحل
القوة التي هي منه الرق يعني العلق وهو ابي الحل هو ابي ومعه انها صفتان متماثلتان على موضع واحد فليست
واذ الاحياء في اللبن لا يورده الرق والعلق لا يندرج في الموضوع **وفسد شر ما باع نفسه او بوكيله بالائتمن من الثمن**
الاول قبل نقد الثمن وانما منعنا جوارحه استدلنا بقوله عائشة رضي الله عنها لثلثة امرأة وقد باعت بثمنه بعد ما اشترت
بثمان مائة يفسد ما اشترت واشترت ابني زيد بن رهم اه انه تعالى ابطاله وجها به مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفسد
لان الثمن لم يخل في ثمنه فاذا وصل اليه البيع وقعت المخاصمة في له فضل بلا عوض بخلاف ما اذا باع بالعرض لانه الفضل
انما يظهر عند المباشرة اطلق في الثمن فان اذن الحكم المذكور وهو فساد البيع مشروط بما اذا لم يقبض جميع الثمن حتى لو قبض
بعضه ولم يقبض الباقي فالفساد يخل حاله وبه مرجح في السراج الوهاج حيث قال لا يجوز ان يشترى بدينار بثلثة من الثمن وان بقي
من ثمنه درهم ولا بد من نقد جميع الثمن انتهى وفي الغنية لو قبض بعض الثمن ثم اشترى البقية باقل من نصف الثمن لم يجز
وكذا لو احوال البايع على المشتري انتهى **وشر من لا يجزى شهادته له كونه والد له شر ابيه نفسه** فلا يجوز ان يزوج
لهما في غير العبد والمكان وكذا الحكم لو باعه وكالة عن غيره او اشترى بطريق الوكالة لغيره اذ كان هو البايع وحمل
كلما شر الكلي او البعض كافي الغنية وخرج شر وارث البايع وكذا عند الامام وان ملكها او اشترى البايع من اشترى من مشتريه
خلافا لغيره لكونه قائما مقامه ولكن لا تطيب الزيادة له عند الامام وان ملكها او اشترى البايع من اشترى من مشتريه
في ايزان اتفاقا كافي البحر وشرط في السراج الوهاج لحوارث البايع ان تكون من جنس شهادته المهور في حياته
والالاخوة وهو قيد اغفله كثيرا وان كان معلوما من بيان حكم شرعه لا يجوز شهادته له والمرد بالشر من مشتريه
حقيقته او حكما كالشر من وارثه مشتريه والعرق بين الوارثين ان وارث البايع انما يتم مقامه لان هذا اما لا يورث
وهو اما بقوم مقامه فيما يورث بخلاف وارث المشتري فانه قام مقامه في ملكه العين وهذا احدى احكامها وانما قيد بما باع
لان البيع لو انتقم خرج عن الكون شر ما باع فيكون انتقام من الثمن في مقابلته ما نقص من العين سواء كان انتقامه
من الثمن بقدر ما نقص او اكثر منه وعلى هذا تفريع ما لو وليت الجارية عند المشتري ثم اشترىها منه بالاقبل كانت الولادة
تقصها جاز كما لو دخلها عيب عند المشتري ثم اشترىها بالاقبل وان لم ينقصها لا يجوز لانه لا يحصل به رجوع ولم يندرج في
ثمنه كذا في فتح القدير ولا بد ان يكون انتقام من الثمن حيث انما كان العيب لو نقصت قيمتها بقيت الاسعار لم

يجز الشرا بالاقبل لان تغير السعر غير معتبر في حق الاحكام كافي حق القاصب وغيره فعاد اليه البيع كالمخرج عن ملكه
فيظهر الرجوع كذا في تبين الكثر والله فيما ذكر من عدم الجواز **من اتم رجس الثمن فان اختلف جنى الثمن جاز مطلقا**
يعنى سواء كان الثمن اقل من الاول او لا لان الرجوع لا يظهر عند اختلاف الجنى **والدراهم والدنانير جنس واحد** حتى
لو كان العقد الاول بالدراهم فاشترى بالدنانير وفيه اقل من الثمن الاول لم يجز استحسانا وجاز فسادا وهو قول غير لانها
جنسان حتى لا يجزى بالفضل بينهما ولنا انها جنسان صورة واحدة ومعنى لانه لنفسه وها واحد وهو التمه بالنظر
الى الاول يصح وبالنظر الى الثاني لا يصح ففلسنا المحرم على البيع لقوله عليه الصلاة والسلام ما اجمع الحلال والحرام الا وقد
غلب الحرام الحلال وانما قيدنا بقوله لان الدراهم لا تجزى في جميع الاحوال بل تجزى في مواضع دون مواضع
قال الهادي في فصوله ان الدنانير تجزى في الدراهم في سبعة اشياء احدها اذا كان على الرجل دين درهم وقادتم من الغنائم
من ماله في يد القاصب دنانير كان له ان يصرها بالدراهم حتى يقضى عنه ولا يفعل ذلك في غير الدنانير يعني عند البيع وعند
في غير الدنانير ايضا والثاني اذا كانت المضاربة درهم فان رب المال وعزل المضارب عن المضاربة وفيه درهم او دنانير لم
يكن للمضارب ان يصرها بالدراهم بل يصرها بالدنانير بالدرهم ولو كان في يده مال اخر سوى الدنانير من العروضة او المكيل
او الموزون كان له ان يصره فيه حتى يحول الى راس المال ولو باع المتاع بالدنانير لم يكن له ان يستبدلها بغير الدراهم
والثالث اذا كانت المضاربة درهم في يد المضارب فاشترى بمائة مكيلى او ضربى لزم المضارب دونه المضاربة ولو اشترى
بالدنانير كان الشراء على المضاربة والرابع اذا باع ثوبا بدين درهم لشيعة ثم اشترى من المكيل او الموزون او العروضة
وهو اقل قيمته من الثمن الاول جاز ولو اشترى به دنانير وهي اقل قيمته من الدراهم لم يجز وقد ذكرنا في الاس ان الشراء
ثوبا بعشرة دراهم فباعه بدينار عشر ثم اشترى به دنانير لا يبيعه مراعاة لانه يحتاج الى ان يحط من الدنانير بجمعه وهو
درهمان في قولنا لا بد من ذلك الا بالجزء والظن ولو اشترى به بعد ذلك من المكيل او الموزون او العروضة باعه
مراعاة على الثمن الثاني في كل من غير حط السادس لو اشترى الثمن من المشتري اشترى الدار بالدين درهم في الشفعة
ثم تبين ان قد اشترى اها بدنانير قيمتها درهم او اكثر بطلت الشفعة وان اشترى بالدين درهم لم يطل ولو كان الشراء بدين
بشي من ذوات العجم ان كانت قيمته مثل المالك او اكثر بطلت شفعته وان كانت اقل لم يطل الشفعة لان هذا باخذ
باخذ بالقيمة بالخلف في الاول والسابع اذ الكراهة الرضا على ان يبيع منه بالدين درهم فباعه بدينار قيمتها الدين درهم او اكثر كان
البيع على حكم الكراهة ولو باعه بدينار او غيره لم يكن البيع على حكم الكراهة ثم قال في بعض الكتب ان قيمة الثمن في الدراهم
والدنانير جنس واحد عند ابي ليلى مطلقا وعند باقي بعض الاحكام من ذلك كراهة وبيع المتكافئ وارضى انما يشترى ذلك من
الشرعيات اذ كان مال احدهما دراهم ومال الاخر دنانير وكذلك اذ كان راس مال المضاربة دنانير فاشترى بها المضارب درهم لا يملك
معه المال منه انتهى **وصح البيع فيما لم يملكه** اي الى شر ما باعه باقل قبل نقد الثمن كان اشترى جارية بدينار بدينار او غيرها
من البايع قبل ان ينقد الثمن بجماعة فالبيع جائز في البين لم يشترها من البايع وينقد في الماضي لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن في
مقابلته البين لم يشترها منه فيكون مشتريا لآخرى باقل مما باع وهو فاسد عندنا ولم يوجد هذا المعنى في صاحبها ولا يبيع الفساد
لكونه ضعيفا للاجتهاد فيه اولانه باعتبار شبهة الربا اولانه نظاري لانه يظهر بان تمام الثمن او القاسم فلا يسري الى غيرهما **وزن**
عليه ان يزنه بطرفه وبطرفه عنه بكل ظرف كذا اطلاقا لم يجز البيع بدين الشرط لانه شرط لا يقتضيه العقد نفسه فان مقتضاها ان
يطرح عنه وزن الطرف ما يوجد وعسى ان يكون وزنه اقل من ذلك او اكثر فشرط مقدمه من مقتضى العقد **بجنان شرط**
طرح عنه وزن الطرف عنه فانه يجزى كونه موافقا لمقتضاه **ولو اختلفا في نفس الطرف ونقد** **فالقول للمشتري** يعني لو ورد المشتري
الرق فوزنه في ثمانية ارباط فقال البايع الرق غير هذا وهو خشنه ارباط فالقول للمشتري لان هذه الاختلاف امان ان يعتبر
في تعيين الرق المعين او مقدار الرق فان كان الاول فالمشتري قاض والقول قوله القاض فيها كان القاضيا او امينا كالبيع
وان كان الثاني فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري فانه يتكبر الزيادة والقول للمتلزم مع منعه واذا ابرهن البايع
فليكن يشبه فان قلت الاختلاف يوجب التجايل فوجه العدول الى الخلف قلت احجب بان يوجب اذ كان قد اودعها ضمن لوتو
في ضمن الاختلاف في الرق والغنة فيه ان الاختلاف الاثنى في الثمن اعيا يوجب الخلف ضرورة ان كل واحد منهما مبيع عند الآخر
واما الاختلاف بناء على اختلافهما في الرق فلا يوجب الاختلاف في العقد فلا يوجب كذا في العناية **وصح بيع طريق واحد ولا يشترط**
اي بيع طريق بين له بطول وعرض او لم يكن له ذلك صح ما الاول فظاهر اما الثاني فلا بد ان يبين بقدر عرض باب الدار العظمى
كذا في النهاية وفي الثمن بدين فليكن عينا معلوما في بيعه وكذا في بيعه لا يبيع بميل **ما وجبه** لانه لا يبيعه اذ لا يبيعه في رايه

ها

من الما ومع بيع حق المرو بغيره بالاجماع ووجهه في رواية ان سماعة وفي رواية الزبادات لا يجوز
وصححه الفقيه ابو القاسم لان حق من الحقوق لا ينفك بالانفراد لا يجوز **وكذا مع بيع الشرب** تبعا للمارض بالاجماع ووجهه في
روايته وهو اختيار مشايخنا لان نصيب من الما لم يجز في اخرى وهذا اختيار مشايخنا في الجاهل وفي الجاهل لا ينفك من الشرب
شربا بغير ارض وفي تلك الارض تباع المياه بغير ارض في ظاهر الرواية لا يجوز في هذا البيع فان باع وشروطه ان يكون الخراج على المشتري
فقد العقد في الروايات كلها لان الخراج يكون على صاحب الارض فلو باع الما بغير الارض وقبض المشتري الشرب لم باع الخراج
مع ارض له قال الفقيه ابو جعفر لا يجوز بيع الشرب الا ان يجزى الباع الاول له المشتري الاول لم يملك الشرب بالشرب والقبض
لان بيع الشرب بيع لا يقع على موجود الاثرية ان لو باع الارض والشرب جاز البيع وان كان الما مضافا وقت البيع وانما يقع البيع في الما
على ما يحدث وقتا بعد وقت فاذا لم يشتر شيئا موجودا لا يملك بالقبض فلا يجوز بيعه بغيره ثانيا لان في ملكه الاول قال مولانا
الشيخ عنه وعندنا هذا الجواب مشكوك فيه ان يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان حكم بيع الشرب حكم
وان كان لا يجوز في ظاهر الرواية يجزى في رواية وبه اخذ بعض المشايخ من انه قد جرت العادة ببيع الشرب في بعض
البلدان فكان حكم بيع الفاسد والبيع بغيره فاسدا على ما عرفت بالقبض فانه باع بعد القبض وجب ان يجزى ويؤيد هذا ما ذكر
في الاصل من جاز بيع الشرب بعد قبض العبد واعتقه جاز بغيره ولو لم يكن الشرب مالا للبيع لما جاز بغيره كالمواش في عتقه
بينة او در وقت قبضه لا يجوز بغيره انتهى قال شيخنا عبيد الله في شرح النعم الوهابي بعد حكايته الامام فانما جاز بغيره فقلت
ينظر في عرف بين الشرب والشرب واليه واليه لا ينبغي ان لا ينفك لان الملك بوجه لغيره ما بينهما وتقدمها بخلاف الشرب لا ينفك
الملك ولو تمنا فمع ان يكون عوضا في الجملة فزاعى ما بين العتق في بغيره لان الشرب محل البيع كالمواش من كونه مالا
للبيع تبعا صفة بغيره منقولة اتمته ورواه بالحق في قوله صحيحه الانقضاء فانما جاز بغيره لم يدع صحة بغيره منقولة اتمته
ادعى فساد ما لا يخفى لا يجوز بيع حق التبديل **وهذه** لانه اذا كان على السطح كان حق التبديل وقد مر ان بغيره باطل وان كان
على الارض كان محجورا لا يملكه محله **ولا البيع الى النير** ووجهه في رواية وهو اوله في رواية **والمرحان** وهو الخريف
وانما لم يجز لان النير ونحوه يختلف بين نير وز السلطان ونير وز الهافق ونير وز الحيس في رواية في شرح من لا يخفى من رواية
الكفاية **وصوم النصارى** وفطر اليهود اذا لم يدره المتعاقد ان بالايام لان صومهم بالايام معلوم فلا جاز بغيره اية البيع
لجها لا الاجل ومع منصفية الى المتاع في البيع لا ينفك اية على الما كذا اذا كان باع فانه كونه معلوما عندنا **في الما** انما قيل
الى فطر النصارى بعد ما شرع في صومهم بالايام لان صومهم بالايام معلوم فلا جاز بغيره فانه كونه معلوما عندنا **في الما** انما قيل
بالنصارى والنصارى باليهود قبل لان صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم واليهود بغيره مع انه اذا باع الى صوم اليهود
فان كان لا يتفاوت فيكون المعنى الى صوم النصارى وفطرهم واليهود بغيره وصومهم فالتفتي بذلك احدث انتهى كذا في
المرجح الوهابي **والى عدم الحاج والحصاد والدياس** والخطاف اية لا يجوز بيع الى هذه الاجال لانها تتغير وتناثر
والحصاد بفتح الحاء وكسرها والخطاف وهو للعبث والدياس وهو دوس الحب بالقدح لتكسر واصله الدواس بالواو
لان من الدوس قلبت الواو بالسين قبلها ولم يذكر الجزان هنا وكذا في التزويج ذكره في الهداية واختل في معناه فغيره من العتق
من ظهر الغم وقبل جزان الخلق قاله الخواص وفي نسخة الهداية وفي نسخة الفهر بالزاي وذكر الزاي بغيره لان هذه المجزى عام في التزويج
بغيره بالمرأة خاص في النخل فعلى هذا لم يكن بالزاي وذكره في المصباح في فضل الله المجرى فضل الزاي وان كلامنا بغيره
قطع وجها من باب قتل **ولو باع مطلقا عن اية** عن هذه الاجال ثم **احل الثمن البهايم** التاجيل فلا فساد وكذا ما جاز في التزويج
فالمفسد ما كان في صلب العتق كذا في الهداية وفي نسخة التاجيل تباعا بغيره جاز انما اجل الثمن الى الجسد وقال محمد بن الفضل
يعتد البيع وعن محمد لا يعتد ويصح الفسخ لان الفسخ بعد البيع تبرع فيقبل التاجيل الى مجزى كالكفالة انتهى وفي الفقه
باع بالفسخ فنهى عنه ونفسه الى جوعه من رستان فهو فاسد والفتوى على بطلان هذا في غير الروايات **كاي لو كفل الى هذه الارض**
لان الجاهل البسيرة في كفايته وهذه الجاهل بسيرة مستدركة لاختلاف الصحابة فيها ولانه معلوم الاصل الاثري ان
الجاهل لا يتحمل في اصل الدين بان يكفل عاذا ب على فلان في الوصف اولى بخلاف البيع فانه لا يجزى في اصل الثمن كذا في وصفه
او اسقط الاجل قبل حلوله والافتراق يعني لو اسقط من له الاجل وهو المشتري الاجل المعتد ببيع قبل الحصاد والدياس
والخطاف وقد مر الحاج انقلب البيع صحيحا لان الفساد كان لنازعة وقد ارتفع قبل تفرقه وهذه الجاهل في شرط زاي لا في
صلب العقد بخلاف بيع الدوم بالدم لا ينفك صحيحا باسقاط الدوم الزاي لان الفساد في صلب العقد وبخلاف اسقاط الاجل
في النكاح الوقت كونه منقولة وهو غير عقد النكاح وقال في مختصر القند وري تراصيا على اسقاطه بغيره فيفسد وخالفه في اكثر فوجد

الغير

الغير كذا في هذا المختصر لقوله في الهداية وقوله في الكفاية تراصيا خرج وناق لا من له الاجل يستحب باسقاطه لانه خالص
حقه انتهى وفي شرح في المختصر حيث قال راقبا للشرعي اذا اتفقا على اسقاط النكاح ينقلب جازا لان لا ينفك واحد با اسقاط وفي
البيع الى الاجل المجهولة بغيره من له الاجل بالاسقاط انتهى وقيدنا بقوله لا قبل حلوله والافتراق لانه لو اسقط قبل حلوله بعد
الافتراق لا ينقلب صحيحا كما لو اسقط بعد حلوله وقد اطلق في اكثر وغيره الاسقاط قبل حلوله ولم يقيد بالافتراق وقد
صرح بهذا الفقيه في مسلك في شرح البحر حيث قال ولو اسقط الاجل قبل حلوله وقبل العتق قيدنا بقوله لا قبل العتق لان لو تفرقا
قبل الابطال تأكد الفساد ولا ينقلب جازا اتفقا انتهى **وامر المسلم ببيع حماره او خنزيره او شراها ما يبيع** ذلك كاي يبيع ما يبيعه وهو
المعطوف عليه وهذا عندنا في خلافها **وامر المجرى ببيع حماره او خنزيره او شراها ما يبيع** فانه يبيع حماره او خنزيره وهو
غير كالتوكيل للمسلم على سبيل بيع ولا يثبت للتوكيل بغيره الى الموكل فضا كانه باعه بنفسه ولو باعه بغيره لم يجز
فكذلك التوكيل به وقال ابو جعفر المعتز في هذا الباب اهليتان اهلية التوكيل والموكل فالاولي اهلية العاقد وهي اهلية التصرف في الما
به والفرق في ذلك والثانية اهلية ثبوت الحكم له وللموكل ذلك حكم العقد ليل يلمز من انكسار المزمع عن الارض الاثرية الى جهة ثبوت ملك
الجزا اذ اسلمه مودة المصرا في زمان عن جزا عن جزا فقلت الوارث امر جبري والتوكيل امر اختيارى في فاني بشرها فان قلت اوجب
عنه بان ثبوت الحكم على الملك للموكل بعد تحقق العلة اعني مباشرة التوكيل جبري كذا ثبت بدون اختياره كان المورد
الاثرية ان الما دون له التصرف اذ اشترى جزا يثبت الملك فيها لولا ان المسلم بالاتفاق واذ اثبت الاهليات لم يتبع العقد بسبب الا
لان جاز لا سلب الموكل به ان كان جزا خالها وان كان خنزير سلبه كذا قالوا هذه الوكالة تكون اشكراة وقوله الموكل لا
يليه فلا يولى غيره منقوض بالتوكيل بشره بغيره اذ اولى اخر شره اية فانه يثبت الملك للتوكيل الاول وهو بنفسه لا يبي
لنفسه وبالقائه اية الامر وما يبيع جزا او خنزير بغيره اية اخر وهو لا يبيعه العتق بنفسه والذي اذا وري الى مساو قد تركها فان
الوجه بولي ذيبا بالبيع والتمس وهو لا يبيعه ذلك بنفسه والقياس على جبري في الجبري مدفع بان حقوق العتق في النكاح لا ترجع
الى الموكل والتوكيل سغير لا غير ثم شرع في بيان الفساد الواقع في العقد لسبب الشرط وذكر اصلا جامعا لغرض اسماء بان قال
وبيع بشرط عطف على قوله الى النير وري اية لا يبيع البيع بشرط لا يقتضيه العقد **ولا يبيعه** وفيه نفع لاحد **ها** اية احد العاقدين
والبيع من اهل الاستخفاف اية استخفاف النفع بان يكون ادما ولم يجز العرف به ولم يرد الشرع **جواز** اما اذا جري العرف ببيع
نقل مع شرط التشرية او ورد الشرع به كغيره بالشرط فافاضا **كشرط ان يقطع عتقه** يخطه اية لو شرط المشتري على الباع ان يقطع
الثوب ويخطه فانه بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد **ها** او **بشرط ان يقطع عتقه** يخطه اية البيع وهو عتقه هذا انظر بشرط لا يقتضيه العقد
وفي نفع الباع وانما قال شهر الما ان النكاح اذا كان ثلثة ايام جاز ان بشرط فيه الاستخفاف ام ذكره من لا يخفى في شرحه **او**
يعتقه او بغيره او بكانه او يستولى **ها** او **لا يخرج القرض** من ملكه هذا مثال الشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع البيع وهو مستخف
فان القرض يبيع ان لا ينفذ اية الا يبيعه في فوجده زيادة خالته عن العوض فيفسد البيع ثم فرع على الاصل المذكور بقوله **فبيع**
بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري او لا يقتضيه ولا يقع فيه لاحد **كشرط ان لا يبيع الى اية المبيعة** فانه لا يبيعه اهل
لنفع او لا يقتضيه كمن جري العرف به كغيره على ان لا يجزى **وه** **بشرط ان لا يبيع الى اية المبيعة** فانه لا يبيعه اهل
ان تبلغ الى عوض مباح هذا الباب وحقيق ما تقدم على وجه يفتح كذا في الباب فليكن ان يبيع او لا يبيع ما يبيع الشرط
الفاصلة وما لا يبطل ثم بين انواع الشرايط العبيحة والفاصلة والغسلة ثانيا فاعلم ان كل مكان مباداة مال مال يبطل
بالشرط الفاسدة لانها من باب الربا وهو يخفى بالمعاوضة الما لانه دون غيرهما من المعاوضات والتبرعات لان الربا
هو الفضل الى من العوض وحقيقة الشرط الفاسدة وهي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يبيعه فيكون فضلا على الباع
العوض وهو الربا لا يقتضيه ذلك في المعاوضات غير الما لانه كالتكاح والملاقاة على مال العلم وخوذة ذلك ولا في التبرعات
كالهبة والمصدقة فيبطل الشرط مع تفرقه فيه الاثرية انه عليه الصلاة والسلام اجاز العري وبطل الشرط اما الشرايط
غيره انواع منها ما يقتضيه العقد ومعناه انه يجب بغير العقد وان لم يشترط به ومنه يعلم معنى ما لا يقتضيه العقد ومثال الاول
ظاهر وهو لا يفسد العقد اصلا والثاني يكون مالا لا بشرط ان يبيع منه المشتري تبعا بغيره او يعطيه كغيره ولا يفسد العقد
ايضا بل يوجبها ومنها ما لا يفسد العقد كمن الشرع وادى جزا كذا في الجاهل بخصه وتيسر فانه لا يفسد العقد فانه
لما ورد الشرع به دل من باب المصلحة دون المفسدة وهذا جواب الاستخفاف والقياس ان يفسد كونه شرطه في الما لانه
العتق وهو ثبوت الملك في الما في العوض او هو متعارف كمن اشترى بغيره بشرط حد فانه لا يفسد ايضا كما مر حقا
به سابقا منها ما اشترى فيه الما لية والتعارف وورد الشرع وفيه منفعة لاحد المتعاقدين كاي بيع بشرط ان يبيع المشتري

والبايع او يقرضه كذا وفيه منفعة للمعقود عليه وهو من اهل الاختصاص كالعبد اذا بيع على ان يعقده المشتري او يقرضه
فالباع فاسد وان روي الحسن عن ابي جابر ومما يكتون فيه منفعة المعقود عليه كمن ليس من اهل الاختصاص حقا
على الغير كمن اشترى دابة بشرط ان لا يبيعها او ارسلها في البيع جاز والشروط باطل وعن ابي يوسف انه لا شيء
ومما يكتون فيه منفعة للمعقود عليه بشرط ان يقرضه فلان كذا وفيه منفعة الاختصاص بين الشاخر واختصاصه الوفاة
نعم صاحب الردية عدم الفساد وهو راي بعضهم كمن الاظهر هو القول بان الغا لان دليله الاضا الى النزاع بسبب الشرط
كأنه حواه وهو جاز في الصورة المذكورة كذا في حاشية ابي زاده وفي البحر بعد ان ذكر ما يتعلق بهذه المسألة قال
وخرج ايضا ما اذا شرط منفعة لاجنبي كان يقرضه البايع اجنبيا فالبيع صحيح كافي في الخيرة مع راي الصدوق الشريف وذكر القدر
انه يفسد وصورة ان يقول المشتري اشترى منك هذا على ان ترضى او ترضى فلانا وفي المشتري على كل شيء بشرطه
المشتري على البايع يفسد البيع فاذا اشترط على اجنبي فهو باطل كذا في المشتري دابة على ان يبيعها فلان الاجنبي كذا في
باطل كذا في شرطه على البايع ان يبيع وكل شرط على البايع لا يفسد البيع فاذا اشترط على الاجنبي فهو جاز وهو باطل
ومن ذلك ما اذا اشترى شيئا على ان يخط فلان الاجنبي كذا في حاشية ابي زاده وفي البحر بعد ان ذكر ما يتعلق بهذه المسألة قال
وروي ابن جماعة عن ابي جابر اذا اشترى من اجنبي على ان يبيع البايع لا يفسد البيع او الاجنبي من التمس كذا في البيع وخرج ايضا
شرط فيه مفرقا لاجل ما لو باع ثوبا بشرط ان لا يبيعه ولا يبيع جاز البيع وهو قول ابي جابر وعبد بن قيس في قول ابي يوسف فاسد
وهو رايهم واثير ومن منفعة البايع المنفعة البيع ما اذا شرط ان يبيع المشتري التمس الى غير البايع لسقوط مودة القضا عنه وان كان
في الاستيفاء منهم من يباح ومنهم من يمس انتهى فان قلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعه وشرطه وهو باطل لانه يقتضي عدم
جواز في شرط يقتضيه العقد ايضا فان قلت هو في صورة اشتراط ما يقتضيه العقد حيث افاد ما افاده العقد المطلق فان قلت اذا لم
يقتض الشراء المتعارف العقد بل من ان يكون العرف قاضيا على الحديث قلت ليس بقاض عليه بل قاض على القياس لان الحديث
معلوم بوقوع النزاع المخرج للعقد عن المقصود وهو قطع المنازعة والعرف يقتضي به النزاع وكان موافقا للمعنى الحديث فليبق
من الموانع الا القياس على ما لا يعرف فيه بما مع كونه شرطا والعرف قاض عليه انتهى ثم لما كان حكم الشيء كونه ارضا تابا به بعقده
ذكر احكام البيع الفاسد عقبه والبيع عندنا يفسد باعنا رغبنا مرارتي صحيح وباطل وموقوف وعندنا في البيع صحيح وباطل لا غير
واذا قبض المشتري البيع بوجهه باعته مريضا او دالة بان قبضه في مجلس العقد جفرت في البيع الفاسد قيد ناهي اخر ان
الباطل ولم يشترط قبضه وكل من عوضه مال كافي به في التمس لانه انما قيد به ليجوز البيع الباطل كسب المقتة والدم والبيع مع نفي
التمس ولا يحتاج الى لانه خرج بغيره الفاسد فلا حاجة الى اخراجه ثانيا وبه مخرج في الاصطلاح قال لان فساد البيع لا يوجد بدون
هنا الشرط فان قلت ان يوجد بدونها اذا باع وسكت عن ذكر التمس قلت لا يوجد لان احد العوضين في التمس وجب ذكره حكما
مخرج به في الذخيرة على ان الشرط وجود المال في العوضين كافي به في الحيثية ولم يفسد البيع عنه ملكه مثله ان كان البيع مثليا
والا بان لم يكن مثليا ملكه بغيره يوم قبضه هذا اذا لم يكن فيه خيار شرط ما اذا كان فيه خيار شرط فلان لا يفسد البيع الملك في الصحيح وكذا في
الفاسد كذا في فتح القدير وما ذكرناه من التمس في القيمة والتمس هو الصواب وقوله في التمس في القيمة وركب ملكه بغيره معنى
اذا كان البيع من ذوات القيم كالحيوان والعدديات المتفاوتة فاما في ذوات الاشكال كالمكليات والوزونات والعدديات المتفاوتة
فيجب التمس لانه مضمون في نفسه بالقض فشا به الغيب والحكم في الغيب كذا في التمس صورة ومعنى اعد من التمس معنى
كذا في التمس وقال الشافعي لا يفسد يوم قبضه يوم الغيب وان زادت قيمته في يوم فائضه فانه دخل في ضمانه بالغيب فلا يفسد
يغيره قبل القبض فصار كذا في البيع بالتمس او باع الجوز بالدرهم وان كان ركن البيع صدر من اهله ووقع في مجلس فوجب القول بانفساده
ولا شك في الاهلية والحلية وركنه مبادلة المال بالمال وهو حاصل والنهي عن الافعال الشرعية يقتضي نفي الشرعية لانه يقتضي
نفي النهي عنه الذي لا يقتضي نفي وتوقيفه كافي كسب الأصول ان مدار الامر والنهي عن الافعال الشرعية يقتضي نفي
الشرعية المحذورة من النهي عن الافعال الحسية يقتضي كونها مقيدة وحرصا من الامور العقلية كونها مقيدة وحرصا من الافعال
الشرعية يقتضي كونها مقيدة وحرصا من الامور الحسية فاذا قلت لشخص لا تترك كل من يمس
لا نقض القدره وكذا اذا قلت للماعى لا تبصر والبيع من الافعال الشرعية فاذا نهى عنه وجب ان يكون مقيد وراشعا وهو المعنى
يقول علمنا النبي عن الفعل الشرعي يقتضي المشروعية باسده وغير الشرعية بوصفه فان الاول ناظر الى القدره وشرعا
والثاني الى النهي فففسد البيع مشروع وبه ينال نعمة الملك اما الحرمة لامر عارض وعدم ثبوت الملك قبل القيد كذا في روي الى

تقرر الفساد يعني لو ثبت الملك قبل القبض لوجب تسليم الثمن ووجب على البايع تسليم البيع لانه من مواجب القدره
فيقرر الفساد وهو لا يوجب لانه واجب الرفع بالاسترداد وكل ما هو واجب الرفع بالاسترداد لا يوجب تقرر القدره واذ كانت
واجب الرفع بالاسترداد لا يوجب تقرر القدره يعني اذا كان البيع مقبوضا فلا يكون واجب الرفع بالاسترداد عن مطالبة احد
المتعاقدين اولى لكونه اسهل لسلامته عن المطالبة والاحضار والتسليم ثم الرفع بالاسترداد فان قلت لو لم يفسد الملك قبل
القبض لم يفسد بعده لان كل ما يمنع عن ثبوت الملك بالبيع قبل القبض يمنع بعده كمن اشترى ثوبا بشرط ان لا يبيعه او لا يقرضه
تقرر الفساد قلت اجيب عنه اما عن الاول بان منع من ان يكون الشيء مع غيره كالشيء لا مع غيره وهو محال وخيار
الشرط انما استوي فيه القبض وعدمه لان ثبوت الملك فيه معلق لسقوط الخيار يعني كانه يقول على اني بالخيار والعقد بشرط
بعد وقبل وجوده وتعلقه بالشرط لم يتخلف بين وجود القبض وعدمه بل من ان يكون الشيء مع غيره كالشيء لا مع غيره لان
الشرط هو الغير يعني القبض واما عن الثاني بان تقرر الفساد بعد القبض ثبت في ضمان القيد فانه القيد بوجوب الضمان فان لم
ينقل الملك من الضمان الى الضمان لاجتماع البطلان في ملك شخص واحد وهو لا يوجب الضمانات لا يعتبر بها انتهى والقول فيها ابي
القيد المشتري لان البايع يدعي عليه الزيادة وهو يملك وعلى كل واحد منهما اي من البايع والمشتري ففسد البيع الفاسد
رفع الفساد سواء كان قبل القبض وبعد اما اذا كان قبل القبض فلا يفسد ان لم يفسد الضمان انتفاعا من ان يفسد الضمان اما اذا
كان بعده فلا يفسد اما ان يكون الفساد في طلب العقد اي لم يفسد في واحد البطلان كمن يبيع ثوبا بشرط ان لا يبيعه او لا يقرضه
كاشترط ما يقتضيه به احد المتعاقدين والبيع الى الغير والمهر جاز فان كان الاول كان لكل منهما ففسد جفرت صاحبه عند ابي جابر
وعبد بن قيس في قول الصدوق وعبد بن قيس في قولهم وان كان الثاني فكل منهما ذلك اذا كان قبل القبض واما اذا كان
بعد فليفسد له الشرط ان يفسد جفرت صاحبه مادام البيع في يده المشتري على حاله لم يزد ولم ينقص واما اذا لم يكن كذا في نفسه
تفصيل مذكور في شرح الطحاوي ولا يشترط فيه اي في الضمان فضا فاض به كافي القيد واذا امر اي البايع والمشتري على اسأله
ايه اسألك المشتري فاسد او علم به القاض له ففسد حقا للشرع كافي البرزانية وكل مبيع فاسد رده المشتري على باعه بهبه او
بيع او بوجه من الوجوه ووقع في يده باعه فهو مشارك في البيع وبيع فاسد رده المشتري على باعه بهبه او بوجه من الوجوه
اي البايع صار زائلا للبيع ويرى عن ضمانه انتهى وفي القيد كل مبيع بيع فاسد رده المشتري على البايع بهبه او بوجه من الوجوه
بوجه من الوجوه كالوديعة والمعارضة والاجارة والغصب والشر ووقع في يد البايع فهو مشارك في البيع ويرى المشتري من ضمانه
انتهى وكذا لو اشتراه وكيل البايع يبرر المشتري اذا سلمه اليه وكذا لو رده الى البايع برهنه وكذا في بيع موقوف بان غصب
قنا بعه من رجل ثم اشتراه غاصبه باقلا ما بعد يكون فسخا للبيع الاول والزيادة في التمس بها لغاصبه ولا لملكه وعن محمد بن
بد راج فاسد انما يفسد بد ناس من باعه يكون فسخا اذا قبضه لا قبله كذا في جامع الفصولين ثم قال والاصل ان السخني يجتهد
اذا وصل الى السخني بجهة اخرى انما هو يعتبر واصلا بجهة غير فلاحى ان المشتري فاسد اذا وجب المشتري من غير باعه
او باعه فوجهه ذلك الرجل من البايع الاول وسله لا يبرر المشتري من قيمته لم يعتبر العين واصلا الى البايع من بالجهة السخنة
لا وصل اليه من جهة اخرى والمهر لو عا فهو منه من غير وجهه من زوجها ثم طلقها قبل التحول فله من زوجها نصف
فيها العين عليها ولو وجهته من زوجها لا يبرر عليها بشي انتهى فان باعه اي باع المشتري المشتري فاسد باعها باعنا صحيحا
قيد به لانه لو باعه فاسد لا يمنع القبض كافي الذي فيه الخيار لانه ليس بالزهر فغير باعه قيد به لانه لو باعه من باعه كان
نفسا للبيع كاتقدم تقرر لانه ليس بالزهر فغير الاكراه والحال ان فساد غير الاكراه قيد به لانه لو كان فاسدا
بالاكراه فان تصرفات المشتري كلها تفسد بخلاف سائر البعاعات الفاسدة كافي البرزانية قيد بالبيع الفاسد احترازا عن
الاجارة الفاسدة كما في جامع الفصولين قبل ليس كالمشتر فاسد ان يواجره من غيره اجارة صحيحة وقيل بملكها بعد قبضه
كشتر فاسد الى البيع جاز او هو الصحيح الا ان المهر اجر الاول نقض الثانية لانها تفسد بالاعداء انتهى او هوه او سلمه يعني اذا
وهبه المشتري ارفع الفساد وتقدم واضع الفسخ وشرط في الرد اية التسليم بها لانها لا تفسد الملك الا به بخلاف البيع ورجوعه الى
الفصولين في الاصل ان المانع اذا ازال كذا رهن ورجوعه منه وبخلاف مكان ورد مبيع على المشتري بغيره بعد قبضه بنفسه
فللبايع حق الفسخ لو لم يقبض قيمته كان هذه العقود لم توجد كونه فسخا من كل وجه في الكل انتهى ولا فرق في الرجوع في البرهنة
بين الفسخا وغيره كافي فتح القدير واعلم ان المشتري فاسد الا يطيب للمشتري وبطبيعته انقل الملك منه اليه كونه الثاني ملكه
بغيره صحيح بخلاف المشتري الاول فانه يملك له المرفق فيه ولا يطيب له لانه ملكه بغيره فاسد ولو دخل دار الحرب بايمان واخذ
مال الحرب بغير طيبة من نفسه واخرجه الى دار الاسلام ملكه ولا يطيب له وبقي بالرد ويقتضي له لو باعه مبيع بعد ولا يطيب

كان مكرها كاله الغاية **اذ كانت السلعة بلفت فبئها اما اذا لم تبلغ السلعة فبئها** كرهه قال الامام في الغاية بعد ان قرر ان سبب
 النهي عن النجس الخدع كما تقدم وتظهر من هذه الاذراغ في السلعة اذا اطلبها من صاحبها بان يفتن من ثمنها فزاد شخص لا يريد الشرا
 الى مبلغ تام فبئها لا يكون مكرها لاشفاق الخداع انتهى وفي الجوهر وهذا النهي محمول على ما اذا اطلبه المشتري بثلث قيمته او اكثر
 اما اذا اطلبه باقل من قيمته فلا بأس ان يزد في ثمنه الى ان يبلغ قيمة البيع وان لم يكن له رغبة فيه انتهى **وكرهه السوم على سوم غيره بعد**
الاتفاق على مبلغ الثمن والابان لم يتفقا على مبلغه كرهه وانما كرهه ذلك لتهدية عليه الصلوة والسلام عن سوم غيره قال عليه الصلوة
 والسلام لا يستام الرجل على سوم اخيه ولا يجلبه على خطبة اخيه وهو في معنى النهي فيعيد المشروعة وصورتها في الغاية
 ان يستام الرجلان على السلعة والبائع والمشتري رضيا به لا يعلم بعد انعقد البيع حتى دخل اخره او اراد على سومه فان جازى كرهه
 كرهه لاشفاقه على الاغشاش والاضطراب وما فيمن يتفكك من البيع فكان مكرها اذا جازى البائع الى البيع باطلب به الاول من الثمن
 وكذا في الكفا اما اذا لم يجزى فلا بأس بذلك لان بيع من يبيع وقد روي انه روي عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 باع قدحا وحل سابع من يزد وكرهه **نقل الجلب** الحديث الصحيح عن ابن عباس روي عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان تلقى الركبان
 واه بيع حاضر البادية فقلت لابن عباس معنى قوله حاضر لباديه قال لا يكون سمارا ولا ثقي صورته ان احدهما ان يلقاها المشتري
 للطعام منهم في سنة حاجته ليعبوه من اهل البلد ومن لا يكون بالسعر ويحل النهي عن ذلك اذا كان يبيع باهل البلد او ليس السعر
 على الوارد **اما اذا انتفى فلا يكره** مكره به الاكل في الغاية وغيره وكرهه **بيع الحاضر للبادي** لما تقدم من النهي في حالة فخط وعو
 وهو بيع من اهل البلد وطعماني الثمن الغالبه ما فيه من الاضار بهم **والا لا** اي وان لم يكن في حالة فخط وعو ولا يكرهه لانعدام الضرر
 كافي للهداية وغيره ما وضع في الاختيار بالبادي السلعة فباخذها الى ارضه ليعمل بها بعد وقت بائنه من السعر الموجود
 وقت الجلب انتهى فعلى الاول كماله ماله باع والبادي مشتري وعليه الثاني الى ارضه ليعمل بها بعد وقت بائنه من السعر الموجود
 اخر الحديث دعوا الناس بيزق بعضهم بعضا ولذا قال في الجنبه هذه التفسير ايج ذكره في زاد الفقهاء لموافقة الحديث انتهى وفي
 المختصر وفي الفصول الهادية عن ابن يوسف لو ان اعرابا قد سوا الكوفة وارادوا ان يشاروا فيها ويضربوا ذلك باهل الكوفة قال
 انهم من ذلك قال الامام في اهل البلدة ينعون عن الشرا الحكمه في هذا بوافق التفسير الاول لا يكرهه **بيع من يزد** لما
 قدناه من عدم الاضار والحديث وهو انه عليه الصلوة والسلام باع قدحا وحل سابع من يزد ولا يبيع الغنم والاحكام
 اليه **ولا يفرق بين صفي ودي رحم محر منه** لقوله عليه الصلوة والسلام من فرق بين والده ولدها فرق الله بينه وبين اخيه
 يوم القيمة وذهب النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بن ابي طالب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 فقال ادرك ادرك وروى ارد داره ولان الصغير يشان بالصغير والكبير والكبير يتعاونه فكان في بيع احدهما فطلع الا
 الاستيناس والمغ من الشاهد وفي ترك المرحه على الصغار وقد اوعى النبي صلى الله عليه وسلم عليه ثم النع معلول بالقرابة
 المحرمه للشاخص حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولذا اقبل بدي الرحم المحرم من جهة الرحم ولا يرد
 عليه ابن الم اذا كان احاد من الرضاع فانه رحم وليس له هذا الحكم واطلعه فشمي الصغير والكبير ولا بد من اجتماعهما في ملكه
 حتى لو كان احدهما له والاخر لغيره فلا بأس ببيع احدهما **الا اذا كان جني مسخا كدفع احدهما بالجنابة وبعد بالدين**
ورده يعيب لان المظنر اليه دفع النضر عن غيره لا اخراجه كذا في الهداية والمراد التفرق بينهما بالبائع او الهبة او الوصية
 وغير ذلك من اسباب الملك كافي الجوهر فلا يرد عليه عبارة المختصر التفرق باعناق احدهما بال او بغيره او بغيره او استبدال
 الامنة او كتابة احدهما فانه جاز ان لو منع عن الكل لصار المالك محجرا عليه بغيره من القرية في ماله راسا وكذا ابره عليه ماله
 كان في ملكه ثلثة احدهم صغير فان له بيع احدهم فكيف لان العلة ما هو فطنة الصباغ والاستحسان وقد بقي له من يقوم مقام
 الثالث وفي الكفاية اجتمع له عدد من اقراره لا يفرق بينه وبين واحد اختلفت جهة القرابة كالم والمال واتخذت كالم
 عند ابي يوسف لانه يتحقق بغير الكل والصحيح في المذهب انه اذا كان مع الصغير ابوه بيع من سوي الام لان شقته الام
 تغني عن سواها ولو كانت احق بالجنابة من غير ما فيه الصورة مستثناة من اختصاص الجنابة والجنابة كالم ولو كان معه
 حنة وحنة وحالة وان بيع العدة والحالة ولو كان معه اخوان او اخوة كبارا والصحيح ان يبيعه ما سوي واحد منهم وهو
 الاستحسان لان الشققة من باطن لا يوقف عليه فيعيب السبب ولا يبيع الا بعد مع الاقرب وعند الاقرب وفي الدرجة
 والجهة احدهما يغني ولذا لو ملك اخوة ثلثة كبارا وثلاثة صغار ارباع مع كل صغير كبير جاز استحقاقها فلو كان معها اخت
 شقيقة واخت لاب واخت لام باع غير الشقيقة ولو ادعاه رجلا ان يشار ابوين ثم ملكوا جنة القياس ارباع احدهما
 لا تخرج منها وفي الاستحسان لا يباع لان الاب في الحقيقة واحد فاحتمل كونه الذي يبيع فيمنع احتياطا فصار الاصل انه

اذ كان معه عدد واحد منهم اربعه وان كانوا في درجة فان كانوا من جنس مختلفين كالم والام والخالد والوه
 لا يفرق ولكن يباع الكل او يملك الكل وان كانوا من جنس واحد كالم والوه والي والي والي جاز ان يملك مع الصغير احدهما ويبع
 ما سواه وشغل المال والم لا ياب وان لم يكن في بيع الصغير **بكال الكبر والزوجين** لان ليس في بيع ما ورده المني وقد صح
 انه صلى الله عليه وسلم فرق بين ماله وبينه وكانا كبيرين اختين ولا يدخل الزوجان لان المني ورده على خلاف القياس
 فيفسر على مودة فان فرق في موضع المنع كرهه كما تقدم وجاز العقد وعن ابي يوسف انه لا يجوز في قرابة الوالد ويجوز في غيرها
 وعنه لا يجوز في البيع لان الامر بالادراك والكره لا يكون الا في البيع القاسد ولها ان ركن البيع صدر من اهله في محله وانما الكراهة
 لا يجرى بها ورثا به كراهية الاستحسان **وكا يكره التفرق ببيع بكره** بقتمة في الميراث **والغنائم** قال في الجهره وكا يكره من التفرق في
 البيع بكره في القسمة في الميراث والغنائم انتهى هذا **فصل في بيان احكام الفضي** وهو كافي في البيع بغيره الى
 الفضي جمع الفضل اية الزيادة وفي الغرض وقد غلب جمعه على ما اخبر فيه قبل فضوله بالافضل ومن بالاسا وطولك بلا طول
 وعرض بلا عرض فقبل له يشغل بما لا يفضيه فضولي وهو في اصطلاح الفقهاء من ليس بوكيل وفيه الفاظ اخر انتهى **وهو اي**
الفضولي من يفسر في حق غيره دخل فيه الوكيل والوصي والولي والفضولي فهو بمنزلة الجنب فلما قال **بغير اذن شرعي** خرج
 الوكيل والوصي وكما من يتصرف بالاذن الشرعي فانطبق التعريف على الفضولي **كل تصرف صدر منه** اي من الفضولي مع فلاح
 او طمان او هبة وكذا كل ما يصح به التوكيل كما صرح به المال في شرحه للهداية حيث قال تصرفات الفضولي تنفذ عندنا اذا
 صدرت والمصرف غير اي من يقدري على الاجارة سواك ان عليك كالم واليه والارادة والرهبة والزواج واسقاطا اخر لو
 طلق الرجل امرأته غيره او اعققت عبدا فاجازت طلقته ويعتق انتهى **وله اي** لهذا التعريف **بغير اذن شرعي** وهو اي
فلا قال الهادي الاصل عندنا ان العقود تنفذ على الاجارة اذا كان له بحرية العقد لا يوقف وبطل وقال الشافعي مخرج
 الله ثم العقود لا تنفذ بحال بياضه المسمى المحي به اذ اباع ماله او اشترى امرأته او زوج امرأته او كانت عبدا او
 عقد عقد اجور عليه لو فعله وله في حال الصغر فاذا فعله الصغير نفسه تنفذ على اجارة وله ما دام صغيرا ولو بلغ قبل
 ان يبيع الولي فاجاز نفسه جاز ولا يجوز بنفسه البلوغ من غير اجارة ولو طلق المسمى امرأته او اشترى شيئا بالثمن فتمت رعاها
 او بوض او وهب ماله او تصدق به او زوج عبدا او باع ماله بآفة فاحشة او اشترى شيئا بالثمن فتمت رعاها
 يتقاه الناس في مثله او عقد عقد امواله فعله وله حال صغره ولا يجوز عليه فله كماله باطلة وان اجازها المسمى به البلوغ
 لم يجز لانه لا يجوز لها وقت العقد فلما يوقف على الاجارة الا اذا كان لغفل اجازته بعد البلوغ يصح لا بد العقد فيصير على جهة
 الاخذ الاعلى جهة الاجارة بخلاف قوله بعد البلوغ او وقت ذلك الطلاق والعقاق يقع لانه يصح للائذ قال وتام هذا
 ينظر في بيع سرج الماوي قال والشرا لا يوقف اذا وجد نفاذ على المشتري حتى لو اشترى حرا بالغ لرجل بغير امره كان بالاشتر
 لنفسه اجازته اشتره له او لم يجز وان لم يجد نفاذ عليه يوقف على اجارة من اشترى له كالم في بيع العبد المحجور
 اذا اشترى باشي الغنم فان يوقف فان اجازته تنصرف العدة الى الجيز دون العاقدة وهذا الضاد العاقدة العقد النسي
 واما اذا اضاف الى الذي اشتراه فلو وجد الملك فيه قبل عقد المشتري لان عقد الفاضل لا ينفذ باد الضمان لما يشاء وفيه في
 الكفر باجارة بعده لانه لا ينفذ باد الضمان من الفاضل ولكن يرد عليه ان المشتري اذا ادى الضمان ينفذ على الصحيح لان ملك
 المشتري ثبت مطلقا بسبب مطلق وهو الشرا بخلاف الفاضل لانه سبب ضروري فكان الملك فيه ناقضا هلكه اذ كره الزيلع فقد
 فرق بين ادا الضمان من الفاضل وبين ادا المشتري منه وصرح في الهداية بان عقد المشتري ينفذ باد الضمان من الفاضل وهو الاصح فلا
 فرق بين ادا الضمان من الفاضل او من المشتري منه وجري على ذلك في النية ومن ثم عولنا عليه في هذا المختصر **ولو قطع يده**
 اي يده العبد الذي باعه الفضولي **عند مشتريه فاجز** اي البيع اجاز المالك البيع **فارشه** اي ارش به العبد بكونه له اي
 لمشتريه لان الملك ثبت له من وقت الشرا فبين ان القطع ورده على ملكه وعلى هذا كل ما يثبت من البيع **كالك والولد والعفر**
قبل الاجارة يكون للمشتري وكذا الحكم في ارش جميع جراحته فذكر البه مثال وهو لا يضمن كالم في ان غلت بسك على هذا اما اذا
 غصب عبيد اقطع يده وضمنه الضابط فانه لا يملك الارش وان ملك المضمون وما اذا قال الفضولي لامرأة امرأته يدك
 فطلعت بلغ الخبر الزوج فاجاز صح النفي دون التطلق وان ثبت المالكية لها من حين التفويت حكم الاجارة قلت اجب عنه
 بان الملك في المضمون ثبت ضروري على ما عرف وهي تندفع بثبوت من وقت الاداء لا يملك الارش لعدم حصوله في ملكه وعن
 الثاني بان الاصل ان كل تصرف يوقف حكمه على ان يجعل معلقا بالشرط لاسباب من وقت وجوده لئلا ينفذ الحكم السبب الا
 في الاجل التعلق بالشرط كالم في وجوه فان يترتب سببا من وقت وجوده متأخر حكمه الى وقت الاجارة فنقد ما ثبت الملك من

في بيعه

وان لم يكن له جرح حال العقد

مخصوصة وهكذا في النوازل انتهى قال مولانا في حجة وجه الهادي في الفصل ان القضاء ليس قضاء على الكافة فسمع فيه دعوى الملك وقد مولانا فانه عن الصغري من دعوى الكناح من كتاب الدعوى اذا قضى القاضي لانسان بكناح امرأة او بنسب او بولاة فانه لا يسمع في اخر الباب الرابع والمائة من ادب القاضي انتهى فقد ظهر منه ان القضاء يكون على الكافة في الحرية والكناح والنسب والولاة خاصة وفي الوقت يفتقر على الامح انتهى وفي الفقرة البدرية بان الغرض ان القضاء بالوقت لا يكون كليا حتى يسمع فيه دعوى ملك ووقف اخر وهو الصحيح هكذا نقلناه عنه في رسالتنا المشتملة بمسئلة الحكم على الاحكام وبنيت رجوع المشتري على بايعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبيعة لان البيعة حجة معتدلة كسابقا في تقريره اما اذا كان الاستحقاق باقرار المشتري او بتكوله عن اليقين او باقرار وكيل المشتري بالخصوص او بتكوله فلا يثبت الرجوع بالثمن لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره وفي شرح من لا يخفى من غيرا الى زيات ان اي تكليف ابي حامد البخاري انتهى والاولا استحقاق رجل باقرار المشتري او بتكوله عن اليقين لا يرجع على بايعه بالثمن فان اقام المشتري البيعة ان المالك المستحق ليرجع على بايعه بالثمن لا يسمع بيته اما لو اقام البيعة على اقرار البايع ان المبيع ملك المشتري تقبل وباعه البايع بالثمن ولو لم يسمع بيته على اقرار البايع بما ذكره ولكنه طلب بيته بانه ما هي للمدعي كما لو كان لا يسمع بيته ان يملك عن اليقين فيصير تكوله كالمقر وسنذكر منه الثمن بعد ذلك انتهى والبيعة حجة معتدلة لانها لا تنص حجة الا بقضاء القاضي وله ولاية عامة فينفذ قضاؤه في حق الكافة لا الاقرار لانه حجة بنفسه لا يتوقف على القضاء والمقر ولا يثبت على نفسه دون غيره فيقتصر عليه كذا ذكره الزيلعي وظاهره ان دعوى التعدي ان يكون القضاء عليه على كافة الناس في كل شيء فيثبت به بالبيعة وليس كذلك وانما يكون القضاء على الكافة في عقد ونحوه كما قد مر من خرج عليه بقوله فلو استحق مبيعة ولدت بيته ويتبعها ولو كانت شرط القضاء به ايد بالولد والمراد انها ولدت من غير مولاهما وفي الكافي ولدت بالابلا استلزامه قبل بدخل الولد في القضاء بالام لا نه تيج لها وقبل بشرط القضاء بالولد وهو الامح لان محمدا قال اذا قضى القاضي بالاصل ولم يعرف الزوايد لم تدخل الزوايد تحت الحكم لانه منفصل وقت القضاء وان اقر المشتري بها ايد الجارية لرجل لا يتبعها ولو كانت حافيا خذ المقر الجارية فقط لا الاقرار حجة قاصرة فيثبت بها الملك المخبر به ضرورة صحة الاخبار وقد انقضت باثباته بعد الانفصال فلم يظهر الاستحقاق في حقه ولهذا لا يرجع المشتري بالتدعي على البايع عند استحقاق المبيع بالاقرار ولان المالك يتدعي على انشاء الملك للحال في اقراره على ذلك بخلاف الشهادة فانهم لا يتدعون على انشاء الملك بها دهم المستحق ان لم يكن مالكا قبل ذلك فيكون اقراره ملكه من الاصل فيستحقه من والده وذكر في النهاية ان الولد انما لا يتبعها في الاقرار اذا لم يولد بعد المقر اما اذا ادعى كان له لان الظاهر انه له ولا خصوصية للولد بل هو ايد المبيع كذا على انفصال وفي البرازية من فضل الاستحقاق واستحقاق الجارية بعد موت الولد لا يوجب على المشتري شيئا كزوايد العضوية انتهى وضع التناقض وهو كافي للمصباح التناقض لغة يقال تناقض الكلامان انه افعا كان كل واحد نقض الآخر وفي كلامه من تناقض اذا كان بعضه يقتضي البطلان بعضه انتهى وفي القاموس والتناقض في القول ان يتكلم بافتراض معناه ان يتخالف انتهى ومعناه في علم المنطق اختلاف قضيتين بالسلب والايجاب بحيث يقتضي لانه ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة وقام تحقيقه طلب من شرح التسمية للقطب والظاهر ان مراد الفقهاء المعنى اللغوي دعوى الملك لان القاضي لا يملك ان يحكم بالكلام التناقض اذا احدهما ليس بايدي من الاخر فستقطر هذه الاصل لغزوع كثيرة مذكورة في الدعوى ولا بأس بما مر بعد ذلك من ما في الرموز البصري من ان البيعة حجة معتدلة في اقراره او اقراره ما بانته دية له عليه وآتوه المدعي عليه ثم ادعى ان ذلك المقدار عند من جهة الشريعة فانه لا يسمع دعواه لانه يناقض في كلامه ولو كان الامر بالعكس لسمع الامكان التوفيق لان مال الشريعة يجرى ان يكون دينا يجرى ديه والدون لا يصير مال الشريعة ويترى ما ذكره فيه ابن ابي ابي على جعل احزان اخوه وادعى عليه النفقة فقال المدعي عليه ليس هو بايدي ثم مات المدعي وخلفه اموال كثيرة فالمدعي عليه يطلب ميراثه وقال هو اخي لا تقبل ولا تقضي له بالميراث لانه يناقض ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى السقوة او الابوة والمسئلة بما لها يقبل ذلك منه ويقضي له بالميراث ومنها ما ذكره فيها ايضا اي عينا في يد انسان انها فلان وكلني بالخصوص فترها ثم ادعى ان مالها واقام البيعة على ذلك قبله بيته ولا يصح تناقضها انتهى وان اردت الوقوف على كثير من الغزوع المتعلقة بهذا الاصل فليكن عن اجتهاد كتب الفقهاء وقد وقع الاختلاف في ان امكان التوفيق يكتفي برفع التناقض او لا بد من التوفيق بالفعل

يصير متناقضا فلو قبل بيته ولو ادعى ان مالها لكانت له دعوى ذلك انما نقلت وكذا بالخصوصية فيها واقام البيعة على ذلك ثم

ذكر القولين في الخلاصة وفي البرازية معنى الى الحق في انه اختار ان التناقض ان كان من المدعي لا بد من التوفيق بالفعل والاكفي الامكان وان كان من المدعي عليه يكتفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه والظاهر حجة في الدعوى لاني الاستحقاق والمدعي مستحق والمدعي عليه ادعى والظاهر يكتفي في الدفع لاني الاستحقاق ويكتفي ايضا ان تعدد الوجوه لا يكتفي الامكان وان اختلف يكتفي الامكان انتهى وسياتي لهذا من يد تحقيق انشاءه فقال ولا يسمع التناقض دعوى الحرية كالكاتب اذا اقام بيته على ان مولاه اعتقه قبل الكتابة فانه تقبل بيته فالتناقض لا يمنع حجة الدعوى في العتق لانه امر يجرى فيه الخلاف لانه امر ينزله المولي فزعم لا يعلم العبد اعتاقه ثم يعلم بعد ذلك ولا يمنع ايضا دعوى النسب للخلاف فانه يكتفي على العلوق وموثرته لو باع عبدا او له عنده وباعه المشتري من اخر الباب الاول ادعى انه جامع المصنوعين قال است وانه ثم ادعى انه وارثه وبين عليه شمع لان التناقض في النسب معقوب عنه انتهى ولا يمنع ايضا دعوى الطلاق لان الزوج ينزله به وصورته كما في الرمز اذا اختلفت من زوجها ثم اقامت بيته انه كان طلعتا تالفا قبل التحكيم قبل بيته ولها ان تسترد له الخلع وان كانت متناقضة لاستقلال الزوج بايقاع الطلاق عليها من ان يكون لها علم بذلك وليس له المراجعة فيه التناقض بل المراد ان ما كان مبيعا على الخلفا فانه يفتي فيه التناقض فله ذلك ما في الظهريه اشترطه دار الائمة الصغير من نفسه واشترطه على ذلك شهود اقلي الاين ولم يعلم باصله الاب ثم ان الاب باع الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الاب استاجر الدار من المشتري ثم علم باصله الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان ابي اشترى هذه الدار لي من نفسه في صغير وهي ملكي واقام على البيعة فقال المدعي عليه في دفعه دعوى المدعي انك تناقض في هذه الدعوى لان استجراك الدار يني اعتراف منك ان الدار ليست لك فدعواك الدار بعد ذلك يكون منك متناقضا قال الصحيح ان هذا لا يصح دفعا لدعوى المدعي وان كان هذا متناقضا لان هذه التناقض لا يمنع حجة الدعوى لما فيه من الخلفا فان الاب يستحق بالشرا الصغير ومن الصغير لنفسه والابن لا يعلم لعبدك انتهى وفي البرازية معنى الى الصغري اشترط ثوبا من منديل ثم زعم انه له ولم يعرفه قال يقبل وفي ان خيرة قبل لا يقبل في المسائل كلها وفي العيون قد مر بليدة واشترى ادا ساجد ارا ثم ادعى قايلا بانه دار ابيه مات وتركها ميراثا وكان لم يعرفه وقت الاستيثار لا يقبل قال والفقهاء اصح كذا في الجواب قوله سراجا يشك على هذا ما في الفوالة البدرية ليدري ابن الغرس من قوله لو ابراهام ابرام طلقا او اقراره لا يستحق عليه ثم ظهر بعد ذلك ان المقر له كان قبل الاب او الاقرار مستفولا الدقة من متروك ابي المقر لم يعلم بذلك ولا عوت ابيه الا بعد الاقرار لحو الا برام يكتفي له المطالبة بذلك وبطل الاقرار والابراعه ولا يبعد المقر في ذلك انتهى ووجه اشكاله ان الخلفا هنا ثم فيه في سيلة الدار المتقدمة كالا يخفى ثم اعلم ان التناقض الذي لا يسمع دعواه اذا قال تركت احد الكلامين فانه يقبل منه قال في البرازية في النخبة ادعى مطلقا فدفعه المدعي عليه بانك كنت ادعيت قبل هذا متقيد او برهن عليه فقال المدعي ادعيه لان بذلك السبب وتركت المطلق يقبل ويبطل الدفع انتهى وفيها مغريرا الى الخط ادعى على رجل عند غير الحكم بالشرا او الارث ثم ادعى عند الحكم ملكا مطلقا ان ادعى الشر من معروف لا يقبل وان كان ادعى من رجل مجهول او قال من رجل ثم المطلق عند الحكم يقبل ذلك لبيته لانه لا يشترط في التناقض كونه للشد افعيل في مجلس الحكم بل يكتفي بكون الثاني في مجلس الحكم انتهى ثم خرج على ما ذكر من الاصل وهو ان التناقض في دعوى الحرية معقوب عنه فقال طلقا العبد لمشتري ابي الرجل يطلب شرع العبد اشترى فانا عبد لفلان فاشترى ابي الرجل العبد بنا على كلامه فاذا هو اب العبد حر اظهر حرا واذا هذا للمناجاة كما ثبت في قولهم خرج فاذا البيع حاضر كالا يخفى فان كان البايع حاضرا او غائبا غيبة معروفة يعني يدري ابن هو فلا شيء على العبد لوجوده من عليه الحق وهو البايع والا ايد وان لم يكن يدري البايع ابن هو رجح المشتري على العبد بالثمن عند اي حينة ويحد لان المقر بالعبودية ضمن سلامة نفسه والمشتري يضمنه على امره واقراره انه عبد واذ القول قوله في الحرية فيجعل ضمانا للثمن عند تعدد رجوعه على البايع دفعا للغرس والعز ورجح العبد على البايع بالثمن اذا اظهره لانه يقضي دينا عليه وهو مضطر فيه فاما يكون متبرعا كغير الرهن اذا قضى الدين لتخليصه الرهن وعند اي يوسف لا يرجح المشتري على العبد بثلثان ضمان الثمن بالمباوضة او بالكتابة فلم يوجد واحد منهما مضارا كذا قال اشترى او انا عبد ولم يز على ذلك فانه لا رجوع عليه بشي بالاخلاق كالحرج به الكمال واذا في العيني في شرح الكنز وغيره فان قلت يتكلم هذا على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى فان الدعوى شرط عند العتق له الشهادته بالحرية لكون العتق حق العبد والتناقض فيه يمنع حجة الدعوى فكيف يقبل بيته على الحرية

بعد اقراره بالرفق قلت قيل ان كان في حرية الاصل فالعدي ليست بشروط عندة لفقته يخرج من الام لان الشهود
يجب عليهم تعيين امه في حرية الاصل فيجوز على المولي وحرمة الفرج حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى الدعوى ليست
بشروط كأي حق الا فاما يكون التناقض مانعا والجموع على ان دعوى العبد شرط عندة في حرية الاصل والطارئة لا
حق العبد وهو الصحيح لان التناقض لا يمنع صحة الدعوى وتبطل الشهادة فيها لاختلاف العلوق فبعض التناقض
اما الحرية الاصلية فلان الصغير قد يملك من دار الحرب ولا يعلم بحرية ابويه او كبريه احدهما باسلامهما او باسلام احدهما
فيها ويعتقد انه رقيق ويقر بالرق ثم تبين له الحال بعد ذلك فيدعي الحرية فيعتد رفي التناقض واما في الحق الطاري
فلان المولي يستبد به ويخفي على العبد فيعتد رفي التناقض **بالحال الرهن** بان قال العبد ارحمني فاني عبد فارتمه فاذ هو
حر حيت لا يرجع المرتن على العبد حال سوا كان الرهن حاضرا او غائبا لان الرهن ليس بمعاوضة الاثرية انما هي في موضع
لا يجر فيه اليد وله كثر الصنف وراس مال المسلم فيه فلا يمكن ان يجعل الامر به مائة سالمة او هو من عقد المعا
المعاوضة كالوقار لسائل من الطريق اسلك هذه الطريق فانه امن نسلكه فنهيب ماله لم يضمن وكذا لو قال كل هذا الطعام
فانه ليس بمسؤول فكله فانه غير انه يستحق العقوبة عند الله تعالى وبخلاف الاجنبى لانه لا يعي بقوله لعدم مراعاة على
قوله فلا يتحقق له الضرر وفي الثانية الضرر يرجع باحد الامرين اما بقصد المعاوضة او بقبض ما يكون له الا في كالدعوى
والاجارة اذا هلك الوعد واليمين المستأجرة ثم جازى رجل ادعى العين ضمن الوعد والساجر يرجع على الدافع باضمن
وكذا كل من كان بمنها وهي الاعارة والرهبة لا يرجع على الدافع باضمن انتهى **باعتقارهم برهن انه رقيق محكوم بلزومه**
فيل والايه وان لم يكن محكوما بلزومه لا يقبل البرهان لان جرح الوقت لا يزيل الملك بخلاف الاعتقاد كذا في فتح القدير و
وهكذا اعتمد مولانا صاحب البحر فيه وما اعتمد في النسخ من رجمها الله تعالى من التفصيل لقوله الهادي في فصوله عن فتاوى
رئيس الدين وقد مر قبل اخذنا في قول البينة على ذلك قال قال القبول مال العبد الشهيد رحمه الله تعالى وقال القاضي
وقال بعض الناس لا تقبل البينة وان لم تعص الدعوى وهو الخار وفي خزائن الاكل باع ضبعة ثم قال كنت دفعت انا واقامر
البينة على ذلك تقبل ويتحقق البيع وبه ناخذ والزبي صوب القول بعدم القبول ويخفى ان يقول على ما اعتمد في النسخ انما
البيع كمال الدين ومولانا صاحب البحر من التفصيل والله اعلم **اشترى شيئا ولم يقبضه حتى ادعاه اخر له لا تسع دعواه بدون**
حضور البائع والمشتري لان الملك للمشتري واليد للبائع والمدي به غيرها بشرط القضا عليها حضورها ولو قبض له بها
حضر تمام برهن البائع او المشتري عليه ان المستحق باعها من البائع ثم هو باعها من المشتري قبل ولزم البيع لانه يقر
القضا الاول ولا ينفقه ولو منح القاضي البيع بطالب المشتري ثم برهن ان المستحق باعها منه ياخذها ويبقى له ولا يعود
البيع للنفق ولو قبض المستحق بعد اتيانه ثم برهن البائع على بيع المستحق منه بعد الفسخ تبني الامة للبائع عند ارجحيه رحمه
الله تعالى وليس له ان يلزمه المشتري لنفقه القضا بالبيع باطنا وظاهرا عند كذا في فتح القدير **والاعية بنارح الغيبة**
فلو قال المستحق غابت هذه منذ سنة فقال البائع بينة انها كانت ملكا لي منذ سنتين لا تدفع الخصومة ذكر
صاحب المحيط في دعوى فناء المخرقة اذا كان في يد رجل حار وجاخر وادعي انه حار واقام البينة وحكم له القاضي وفي
اليه سجالا يرجع على بايعه فلما اراد الرجوع على البائع قال البائع للمستحق من كم منذ غاب هذا الحيوانك فقال منذ سنة
فقال البائع الاول وانا اقيم البينة ان هذا الحيوان كان ملكي منذ سنتين لا تدفع الخصومة به اذ ذكرني باب الدعوى والبيانة
اشترى دابة من يد انسان وقال المستحق في دعواه غابت الدابة على منذ سنة فقبل ان يقضي بالدابة المستحق اخبر المستحق
عليه البائع عن القضية فاقام البائع بينة عليه ان الدابة ملكه منذ سنتين يقضي القاضي بالدابة للمستحق لانه ما ذكر
تاريخ الملك انا ذكر غيبة الدابة فبني دعواه الملك من غير تاريخ والبائع ذكر تاريخ الملك ودعواه دعوى المشتري لانه
تلقى الملك من جرحه فصار كان المشتري ادعي ملك بايعه بتاريخ عشر سنين غير ان التاريخ لا عبرة له حاله الا انما
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فيسقط اعتبار ذكر التاريخ وبني الدعوى في الملك تقضي بالدابة للمستحق والله اعلم كذا
في الفصول **اليه دية العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من الرجوع عند الاستحقاق** قال في الفصول الهادية وذكر في فتاوى
الهنا باري اشترى ثيابا وهو يعلم انه ليس ملك البائع ثم اشترى بجمع فلو اقام البائع بينة ان المشتري اقر بعد الشر بملكه
البيع لا يستحق بطلان الرجوع بالثمن انتهى وفي القضية من باب الاستحقاق (فرعين صريحا انه لفلان ثم اشتراه منه ثمر
اشترى فالاصح انه يرجع بالثمن على بايعه وقيل لا يرجع والمقصود هو الاول ثم علم بعد ما علم من وقال اخر بالملك للبائع
ثم اشترى من يده فرجع بالثمن لم يطل اقراره حتى لو وصل بعد ذلك اليه بده سبب فانه يضمن تسليمه اليه بجلال ما اذا

باعت خمسة ثم قال كنت وقتها انا
واقام بينة فامتنعت
وكنا لا نأخذ به وفي الخلاصة والزيادة
تقتل البينة

اشترى

اشترى ولم يطل بالملك لان مقتضى الشرا وان كان اقرارا بالملك كلفه على خلاف مقتضى الشرا **بشهادة انه كتاب كذا ابل لايه من الشرا** **دعي على من يبيع** اذ اشترى دابة من يد المشتري بخاري وفيه الحق السجل
ووجد بايعه بمعرفة واراد الرجوع عليه بالثمن واظهر سجل قاضي بخاري واقام بينة ان هذا كتاب قاضي بخاري لا يجوز
لقاضيه برفقه ان يعمل به ويقضي له على البائع الذي اشترى من هذا البائع واخرجهما من يد المشتري عليه هذا وهذا
لان الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتناء على نفس السجل بل يشترط ان يثبت دافعي قضا القاضي وعلى مقرر يد المشتري عليه كذا
في الفصول الهادية كذا اي مثلهما ذكر **ما سوي نقل الشهادة والوكالة** المراد بما سواها الما ضد السجلات والصكوك في كل ما يجب
الشهادة على من يبيع لان المعقود بكل منها كونه حجة على الخصم وهو لا يكون الا به بخلاف نقل الوكالة والشهادة فانه المعقود
منها حصول العلم للقاضي ولهذا لا يجوز ان يكون شهود الطريق كفا راوان كان الخصم كافرا ولا رجوع في دعوى حق محمول من دار
صول على ثوب اشترى بعضها لو اذن ان يكون دعواه فيما بيني وان قل فادعي يده بشي لم يرجع ولو اشترى كل الدار التي
ادعاه راد كل العوض للثمن بانه اخذ عوضا لها لا يملكه فيه **واستبد منه صفة الصلح عن محمول** وعدم اشراط صحة
الدعوى لم ينعى بغيره استفيد ما تقدم من الحكم شيان اخذها ان الصلح بين الجرحول جاز لان لا يفيض الى المنازعة الثانية في صحة الصلح
لان دفع على صحة الدعوى لم ينعى هو دونها حتى لو برهن لم يقبل الا اذا ادعي اقرار المدي عليه به فانه لا يجوز له ان يدعي قضا
معلوما كرجوع ما ادعي يده ذلك المقدار وان بقي اقل منه رجح بحساب ما اشترى وفي جامع الفصولين **اشترى ثوبا** وفيه
بعضه بصفه ورد المشتري ما بقي على البائع فله ان يرجع على بايعه بصفه ونصف فية البنا لانه مفرور رفي النصف ولو اشترى
بصفه المعين فلو كان البنا في ذلك النصف خاصة رجح بغيره البنا ايضا ولو كان البنا في النصف الذي لم يشرى فله ان يرد البنا
ولا يرجع بشي من قيمة البنا ولو اشترى بصفه متاعا فاشترى بصفه قبل الفسخ فالبيع بصفه الباني ولو اشترى بعد الفسخ
فالبيع بصفه الباني وهو الربح سبيل بعضهم عن شرائها فيها اشجار حتى دخلت بالا ذكر فاشترى الاشجار رهلها حصة من الثمن
قال القاضي ثوب قن وقته وبرد عقار فان ما دخل بها لا حصة له من الثمن انتهى **رجع المدي على محضته في دعوى كرها**
ان اشترى شيئا منها صورته ادعي كل الدار مضمون على كايه فاشترى بعضها اية بعض الدار رجح محضته لان الصلح على ما به
وقع على كل الدار فاذا اشترى منها شيئا تبين المدي لا يملك ذلك القدر فبرد حيا به من العوض ولو صالح من الدنا بغير الدار
وقبضها اي الدار فاشترى اي الدار بعد التفرق رجح باله ناظر لان هذا الصلح في معنى الصلح فاذا اشترى البند لم يطل الصلح
ووجب الرجوع كذا في مخرج الضرر لمناخس والله اعلم **باب** في بيان احكام السلم لا يخرج من انواع
البيع البني لا يشترط فيها قبض العوضين او احدهما شرعي في بيان ما يشترط فيه ذلك وقد مر السلم على الصرف لكون الشرط فيه قبض
احد العوضين فهو بمنزلة المفرد من المركب وهو في اللغة عبارة عن نوع بيع يعل فيه الثمن كذا في العنايه وفي القاموس السلم
بالجر يملك السلف انتمى ومنه في الصحاح اسم الرجل في الطعام اسلف فيه وفي الجوز في المصباح السلم في البيع مثل السلف
وزنا ومعني واسلت اليه يعني اسلفت ايضا انتهى وفي المعراج ان الهزقة فيه السلب اي ازالة سلامة الدار بتسليمها
الي معلس في موجد وفي الفقه **هو بيع اجل** وهو السلم فيه **باجل** وهو راس المال قال في العنايه وفي اصطلاح
الفقهاء هو اخذ عاجل باجل قبل منوب لمعني اللغوي الا ان في الشرع اقترنت به زيادة شرائط ورد بان السلفة اذا
بيعت بئمن موجد وحيد فيه هذا المعني وليس بسلم ولو قيل بيع اجل باجل لا تدفع ذلك انتهى **وركنه ركن البيع** من الاعجاب
والقبول بان يقول رب السلم لاخر اسلمت اليك عشرة دراهم في كرضه او اسلمت فقال الاخر قبلت **وبسبب صاحب**
الدراهم رب السلم والسلم وبسبب الاخر السلم اليه والخطة مثلا السلم فيه وفي البحر ويعتقد بلفظ البيع على الاصح
اعتبار المعني انتهى **وحكمه** اية السلم ثبوت الملك للسلم اليه ولرب السلم في الثمن والسلم فيه اية ثبوت الملك للسلم اليه في
الثمن ولرب السلم في السلم فيه على طريق اللق والنشر المرتب ويقل على كونه عقد اسعر وعما الكتاب والسنة اما الكتاب
ف قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا اقتديتم بهن الي اجل سمي فاكثروه معناه اذا اقتديتم بهن موجد فاكثروه وقايدته
قوله سمي للاعلام بان من حق الاجل ان يكون معلوما ووجه الاستدلال كافي العنايه مروي عن ابن عباس رضي الله
عنهما انه شهد ان الله احل السلم المصنوع وانزل فيها اي في السلم عانا وبل الدابة اطول ايه في كتابه ونفي قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا اذا اقتديتم بهن الاية فان قيل الاستدلال بحصول السبب ولا معتبر به قلنا عموم اللفظ يقتضي انه
فكان الاستدلال به واما السنة فخار روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع ما ليس عند الانسان
ورخص في السلم والغياس باني جواز لانه بيع المعدوم اذ البيع هو السلم فيه لكانا شركناه باللفظ انتهى

شرا دارا فاشترى من همتها وبعض الناس
فقال المشتري انا ابتعتها فارجع على باي
وقال بايعه بعثها جنة فالقول
للبايع جامع الفصولين

ويصح السلم فيما أمكن منبسط صنفه أي جودته ودرجته ونحو ذلك ومعرفة قدره أي مقداره أهم من الكيل والوزن والذرع
لأنه لا ينفصل إلى النازعة وفي القيد السلم في الغيب الغماني في وقت كونه حصر بالبيع والسلم في التنازع الثاني قبل الادراك
لأنه يسمى تناحرا انتهى **كَيْلٌ وَمُوزُونٌ مَتْنٌ** اخترازا من الدنانير والدرهم فانها من الموزونات لكنها ليست بمتممة بل اثنان فلما
يجوز فيها السلم وعددي متقارب كجوز وبيض وفلس ولبس واجر يلبس معين ومن العدد في المتقارب الكثير والمشوش
والذين كافه البحر مغزى إلى فروق الكروايس والذين بكسر الباء هو الطوب التي وشرط في الخلاصة ذكر المكان الذي يعمل
فيه اللبن وفي الله خير لو باع اجرة من ملين لم يجز من غير اشارة لأنه اللبن من المعد والتمتار باعبار قدره ومن
المتناوت باعتبار نضجه فاعتبر الاول في السلم الحاجة واعتبر الثاني في البيع والاجر يضم اليه ونسب يد الرابع المد اشهر
من التخميف الواحدة اجرة وهو مغرب وهو اللبن اذا طبخ كذا في المصباح والمليين بكسر الباء قالب اللبن والملي ايضا كذا
في المصباح والمراد الاول وذو رجب كقرب بين قدره كمشرب ذراعا مثلا او صفته ان من قطن او ثياب او مركب منها
وهو الملمح او حرس ونحو ذلك ووضعت كحل الشام او الروم او زبد او غيره ولا يصر معلوما بذكر هذه الاشياء فلا يرد
إلى التنازع ورقته او غلظه ووزنه ان يبع به أي بالوزن لا يبع السلم فيه عدي متقارب وهو ما تفاوتت مالبسه
كَيْلٌ وَمُوزُونٌ ورومان وروس وبارس وسنجل ودرخت وجوه فلا يجز السلم في منبسط الصفات الا اذا ذكر
ضابطا غير عدد كطول وغلظ وغير ذلك ومن المتفاوت الجوز الف ذراعا فلا يجز الا بذكر ميزان واجر في
البازنجان والكاغده عدد الا لاهد ار التفاوت وفي فتح القدير وفيه نظر ظاهر ويجز على كانه مقابل خاص والالا
يجوز وكون البازنجان مهدر التفاوت لعله في باذن يارم وفي ديارنا ليس كذلك بل في بعض النماذج وجود الرهنة
لا يستحق شي منه بالاسلام بل لا يفيء الدجاج والجوز الشامي والعزبي لعدم اهدار التفاوت ويشترط مع العدد ايضا
بيان الصفه ايضا في شرح الشامي فلو سلم في بعض النماذج او حرس الهند جان كاجاز في الاخير وعن أبي حنيفة رحمه الله
فان كان الصفه عدد دا في بعض النماذج لتفاوت المالية وهو خلاف ظاهر الرواية والوجه ان ينظر الى الغرض في عرفه الكا
فان كان الغرض في ذلك العرف حصول القشر ليجتنب في سلك التنازل كما يجوز بار مصر وغيره من الانصاف يجب
ان يولى هذه الرواية فلا يجز السلم فيها بعد ذكر العدد والامع تعيين المقدار اللون مع تعاليها ان واحد اراه انتهى
وبيع السلم في مكان يبيع في المغرب يبيع ويملح وهو القيد الذي فيه الملمح ولا يقال ما لي الا في لغة رديه ولا عبرة بقوله
الرجز بعد ربه تزديت به باطعمها المالح والطريا لأنه موله لا يوجب بلفظه قال بعض العلماء في ذلك جهة الغم كذا
نحو الغنايه ولا يوجب هو الله في شق بطنه وحول فيه الملمح انتهى وبيع في مكان طري حبي بوجه غير مقيد بوقت دون وقت
حتى لو كان في بلد لا ينطبق جيزه مطلقا **وزنا ووضو با** أي معان معلوم فيه الملمح والطري **لاعدا** لان الملمح منه وهو الله
لا ينقطع وهو معلوم منه يمكن ضبطه ببيان قدره بالوزن وبيان نوعه بان يخل بوري اوراق او خياج او عزبي كما
في الاسمان المعمرية والغزيرة **ولو صفار اجاز وزنا وكيلما** أي في البحر مغزى إلى الانصاف الصحيح ان في المعامله يجز
وزنا وكيلما وفي الكبارس واثنان انتهى ونحوه في الجنب لا يبع السلم في حيوان **واظرفه** اما الحيوان فلتفاوت احاده ولأنه
وان أمكن ضبط ظاهره لا يمكن ضبط باطنه وكذا استقرأ منه فاسد ولكنه معقول بالقيمة معلون بالقياس حتى لو كان عبدا
فاعتقد يجز كونه مملوكا ذكره الاسيحي كافي البحر اطلعه فستل الادبي وغيره وقد مع انه عليه الصلاة والسلام نهى
عن السلم في الحيوان رواه الحاكم وصححه وسئل المعاصير ان لم يكن بها تفاوت لان الاعتبار في المضمون من عليه لعين النفس
لا للمعنى وهو لم يعضد كذا في الكافي فان قلت يشكك في هذا ما تقدم في جواز في السلم بشرطه قلت لا يشك لان كلامنا
فيما اذا لم يشترط جازا اما اذا شرطت قلنا ان تمنع من جازا كذا الكمال لدخوله حينئذ تحت الحيوان والله اعلم واما اظرفه
كالراس والاكارع فلغش التفاوت وقيل عنه مما يجز هو الاكارع جمع كراع للشاة والبقير وجمع على اكرع ايضا ولا يجز
في حطب الجوز ورطبه بالوزن لأنه مجزول لا يعرف طوله وغلظه **الا اذا ضبط بما لا يوجب إلى التنازع** بان يبين الجوز الذي
يشد به الحطب والرطبه وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يوجب إلى التنازع جاز ولو قدر بالوزن في الكل جاز وفي الدبار القشر
الغزيرة تغار في حيوانهم في نوع من الحطب الوزن فيجوز الاسلام فيه وزنا وهو اطيب كاجاده في فتح القدير
وجوه وخز لتفاوت احاده **الاصفار اللؤلؤ كانت تباع وزنا** يجز السلم فيها وزنا لانها تباع به فامكن معرفه خط
قدرها والخز بها لتعريف الذي ينظم الواحد خز وخز زاته الملك جوازها وبيعها وتقال كان للملك اذا ملك عامات
زيد في تاجه خز ليعلم عدد ثمن ملكه كما في الفاموس **ولا يبع السلم ايضا في منقطع لغوات شرطه** وهو ان يكون

موجودا

موجودا مع جيز العقد الحيوان كسائر الحيوان من الحيوان حتى لو كان منقطعاً عند العقد موجوداً عند الحيوان
او بالعكس او منقطعاً فيما بين ذلك لم يجز لأنه غير مقدور التسليم لتوقع موت السلم اليه في الاصل وهو منقطع بصفته
رب السلم وحده انقطاع ان لا يوجد في الاسواق التي يباع فيها وان كان في البيوت وكذا انقطع على ايدي الناس بعد المثل
قبل ان يدي السلم في قرب السلم بالحيوان ان شافخ العقد واخذ راسه ماله وان شافخ انتظر وجوده وفي البحر مغزى إلى البنا
عن ميسوط ايده السير ولو انقطع في اقليم دونه اقليم لا يبع السلم في الاقليم الذي لا يوجد فيه لأنه لا يمكن احضاره الى ايمته
عظيمة فيعجز عن التسليم حتى لو سلم في الرطب بغيره لا يجز وان كان يوجد بستان انتهى **ولا يبيح السلم ولو كان**
الليم منزوع عظم منه اي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجز اذا بين جنسه ونوعه وصفه وموصفه وقدره كشاة شاة
يبيح سمير من الجنب او الغنم ما به رطل لأنه موزون ميسوط الوصف مضافا كالا ليد والشم في الاقليم الطويل فانه
لا يقدر على وصف موضع منه وله انه يختلف باختلاف كبر العظم وصغره فيؤدي إلى المتنازع وفي منزوع العظم
روبان والاصح عدمه وذلك الاطلاق في المختصر نجا لصاحب الكتاب ومن مخرج بان الاصح عدم الحيوان في منزوع العظم
الاكل فيه الزهابة ومولا ناصح البحر فيه تبعا للامام الرضا عليه السلام لان الحكم اذا علم بعين لا يفتقر إلى ثبوت احد
لما عرف في موضعه وفي المتنازع والعين الغنم على قولها وهذا على الاصح من ثبوت الخلاف بينهما وقد قيل لا
خلاف فيمنع الامام الاعظم اي حنيفة رحمه الله تعالى فيما اذا اطلق السلم في اللحم وقيل ما فيها اذا بينا واذ احكم الحاكم يرا
مع اتفاقا كما في البرازيد ولا يجز السلم في الدبس قال في جواهر الفتاوى من كتاب الاجارة لوجعل الدبس اجرة
في الاجارة لا يجز لأنه ليس من ذوات الافعال لأن النار غلبت فيه ولهذا لا يجز السلم فيه فلما يجز في الذمة
حتى لو كان عبدا جاز انتهى **وقيل لا يبيح السلم في الاحمال الضعيف** فيضع النزاع في خلاف البيع بحال او قيد
بكونه مجزولا لانها لو كانت معلومة المقدار جازت بشرط ان يكون الكيل ما لا ينقص ولا يفيض كاللصاع واما الجوز
والزبيب فلا يجز الكيل به من أبي يوسف الجوز يبيع بالما للتعامل وهو ان يشتري من سقاك كذا اقرقه من
ما النيل وغيره ذلك مثله بهذه القربة وغيرها جان البيع ومقتضى القاعدة المذكورة ان لا يجز اذا عين هذه القربة
وكن عند ادها كذا في فتح القدير وفي القيد السلم في الما يختلف فيه فان كان موصفا جازت العادة فيه بالسوا ذكر
الشرايط صحتها انتهى **وبرق في وخرق بيمينه** اي لا يبع لاحتمال ان يبعيها اذ في فلا يبعد على التسليم واليد اشار
صلى الله عليه وسلم بقوله اريت اذا منع الله ثمرة هذه البستان ما يبيع احدهم مال اخيه فمعاك انما لا يبيح بها
البيع شيئا ان لم يخرج ذلك البستان شيئا فكان يبيع ثمرة هذه البستان عنده الانصاف فلما يبيع بيمينه ما اذا سلم في حنطة صبيحة
او شاميه فان احتمل ان لا يثبت في الاقليم في يرقه صنيف فلما يبيع الغنم المانع من الصحة وكذا افيد بالعزبي كادفع
في الكثر اخترازا عن الاقليم وتعين البستان كنعين النخل **الا اذا كانت النسبة** اي نسبة الثمرة إلى النخل او القربة
لسان الصفة لا تعين النماذج من ارضها بغيرها كالتخمر ان يجرى والبساجي وهي قربة حنطتها جيدة بغير غانه
لما يباس به وكالتعصير والمرجى به بارنا لأنه لا يبرأ وحسن الثابت هناك بل الاقليم ولا يبيع انتفاع الحنطة هناك
لأنه اقليم وكن اذا قال من حنطه هراة يريد هراة خراسان ولا يبيع انتفاع طعام اقليم بكاله فالسلم فيه وفي
طعام العراق والشام سوا وفي الخلاصة وغيرها الواسم في حنطة هراة لا يجز وفي ثوب هراة وذكر شرط السلم
يجز لان حنطتها ببيع انتفاعها اذا اختلفت لتفصيل البقعة فيجوز السلم في موهوم الانتفاع بملاقات اضافة الثوب
لانها لبيان الجنس والنوع لا لتخصيص المكان ولذا لو اوى السلم اليه ثوب هروي يبيع في غير ولاية هراة من جنس
الهروي يبيع من صفته ومونه بغير ريب السلم على قوله تظهر ان المانع والمقتضى العرف فان تصور فكون النسبة
ليسان الصفة فقط جاز والافلا كذا في فتح القدير ثم قال وفي شرح الطحاوي **ولو سلم في حنطة جاز بغير قيد**
فيها فالسلم بالطل لانها منقطعة في الحار وكونها موجودة وقت العقد إلى وقت المثل شرط انتهى وفي الجوهرة ولو سلم
في حنطة جاز بغير قيد او في ذرة حنطة لم يجز لأنه لا يبرأ من كونه في تلك السنة في ام لا انتهى **وشرطه** اي شرط
جواز السلم شتم اشياء ذكرها هنا ثمانية الاول **بيان جنس** كالحنطة والتمر وقيل بياها الجنس كقوله في صعيد اح
كجوزيه وهذه البساجي بل بيان الجنس ما ذكرناه والذي ذكره هذا القابل هو النوع ذكره العيني والثاني بيان **نوع**
كالسليمة والجليلة في الحنطة والرقى والكشم في البساجي والثالث بيان **صفة** كالجيد والودي والوسط والاربع بيان
قدر كقوله عشرة اكران في الكيليات وعشرة اوطا في الموهونات وعشرة اعدا في المعدودات **والخامس**

به

الحكم

في حنطة جاز بغير قيد او في ذرة حنطة لم يجز لأنه لا يبرأ من كونه في تلك السنة في ام لا انتهى وشرطه اي شرط جواز السلم شتم اشياء ذكرها هنا ثمانية الاول بيان جنس كالحنطة والتمر وقيل بياها الجنس كقوله في صعيد اح كجوزيه وهذه البساجي بل بيان الجنس ما ذكرناه والذي ذكره هذا القابل هو النوع ذكره العيني والثاني بيان نوع كالسليمة والجليلة في الحنطة والرقى والكشم في البساجي والثالث بيان صفة كالجيد والودي والوسط والاربع بيان قدر كقوله عشرة اكران في الكيليات وعشرة اوطا في الموهونات وعشرة اعدا في المعدودات والخامس

المشتري في بيع الثياب وسكون المشي المحبوس فيهم الملمح والراء وقفاخره ثوب بياحه

قال في الخط من خيار الشرط الفاسق
المسل اذا اشتري عبد امر وكان
من عاداته ان يتبع المراءى ببيع
دفعاً للشاهد انتهى بلفظه انتهى

ولو غاب بعد القبض لا يبيعه الثاني لان
حقه غير متعلق بما يبيعه بل بيمينه التي
في يده في جارية التصرف بما اذا لم
يكن عليه التلف فان خيف جاز له البيع
فكذلك قال القاضي اذ لم يملك ما اذا غاب
ومن غاب وله اقراره وبيع منقول
لو خيف التلف ولم يملك ما اذا غاب
لو علم ان يبيعه والذي يملكه فان
ان خوف التلف يجوز له البيع على ما
كان اولاً انتهى

قد بان ان احد المتاجرين لو غاب قبل
تفاد الاجرة تنفذ لما تخرجها كان شريكاً
لانه غير متمنع مضطراً لليس الاخر
جسب ان لا يستفاد الاجرة ذكره القائل
ويستفاد بان لا يشترط في الجرة

واجب حقا للشرع فيجب عليه الرد ليهنء من الفاء ثم يجبر البائع على بيعه فان اعتقه الله في حان وان دبره جان ويسعى في
تمتد وكذا لو كانت امة فاستولى عليه ما يوجب له بالانه وفيه مسلمة وذلك حرام فان كان له جان ولا يبيعه في العيب
فان عجز اجبر على بيعه وكذا الذي املك شخصاً من مسلم فهو كالكل وان كان احد المتاجرين مسلماً والاخر ذمياً لم يجز بينهما
الا ما جان بين المسلمين ولو اقرض المضراي نفساً ايما جان لم يملك من سقطة الجرة ليقدر مقبلاً وان اسلم المستقر من فعن
اي حينه رحمه الله تعالى سقط طرأ وعنده ان عليه قيمتها وهو قول مجيد لقدره معين من جهة انتهى **وطي زوج المشتري قبض**
لانها حرة لان الوطى حمل من الزوج بتسليط المشتري فصار منسوبة اليه كانه مقلد نفسه وان لم يطأها لا يكون فيها استئذان
لانه لم يضر بها من المشتري فحل بوجوب نقض في الذوات وانما هو عيب من طريق الحكم ودر وضع المسيلة ان تزويج الامة قبل
قبضها جائز بخلاف بيعها لان النكاح لا يبطل بالفساد والبيع يبطل به بدليل صحة تزويج العبد الابن دون بيعه **فلو انتقص**
البيع بطل النكاح في النكاح كاهو قول ابي يوسف وهو المختار قاله المصدر الشهيد خلافاً لمحمد لان البيع اذا انتقص قبل القبض
انتقص من الاصل فصار كأن لم يكن فكان النكاح باطلاً وقيد الثاني الامام ابو بكر بطاولة النكاح ببطلان البيع قبل القبض بما اذا
لم يكن الموت حتى لو ماتت الجارية بعد النكاح قبل القبض لا يبطل النكاح وان بطل البيع كذا في نفي القدر وقيد بالنكاح لان العقد
والقبض من قبض وان لم يكن فصلاحي لان العقد اهما لم يملك والتدبير من غرضه **اشترى شيئا متوقلاً وغاب المشتري قبل القبض**
ونفذ الثمن غيبة مبررة فافار ما يبيع بيمينه الله باعده منه لم يبيع في دينه اي بيمينه الله باعده منه لم يبيع في دينه اي بيمينه الله باعده منه لم يبيع في دينه
بالذهاب اليه فلا حاجة الي بيعه لان فيه ابطال حق المشتري في العين وان جهرل مكانه اي مكان المشتري بان لم يدر اين هو
بيع المبيع اي باعاً فان فيه ابطال حق البائع لان الثاني نصيب ناظر للعاجزين ونظرها في بيعه لان البائع يبيع اليه بيمينه الله
والمشتري بشرط من نفسه ويخلص من تركه فنقته فان قلت القضا على الغائب لا يجزئ فكيف جاز هنا قلت ليست بينة البائع
هنا للقضا على الغائب وانما في نفي التهمة وانكشاف الحال فان قلت هذا البيع قبل القبض وهو غير لازم فكيف يباع قلت هذا البيع
ليس بمقبوضه هنا لان المقصود احيائه وفيه يبيع بيمينه الله والشئ يبيع فيها وان لم يبيع مقصود اذ قيل بطل القاض من قبضه ثم
يبعده وفيه نظراً فيه من ابطال البائع قبل القبض ثم اذ ابيع واوتي فنفذ فان مضى في حقه عيبك للمشتري الغائب لانه بدل
ملكه وان لم ينفذ بالدين وبني شئ منه تبع البائع اذا ظن به وقيدنا بالمتوقلاً احترازاً عن الغار فان الثاني لا يبيعه كافي الزيادة
وجامع المفسرين **وان شري اثنا شيئا وغاب واحد منهما فللي امر دفع ثمنه ونقصه** اي قبض البائع كله وله ايضاً حصة
اي حصة المبيع من شريكه اذا حضر حتى **ينفذ شريكه** الثمن عند ما قاله ابو يوسف اذا نقد الثمن لا ياخذ الا نصيبه بطريق
المهايا هو كان متبرعاً اذ يمت صاحبه والاختلاف في موافقه في قبضه بيع البائع على تقدير ايها الثمن كله والثاني في حصة نصيب
الغائب عنه اذا حضر **الثالث في الرجوع عليه با دية والرابع في اجبار البائع على تسليم نصيب الغائب عنه** اذا حضر **والثالث**
في الرجوع عليه با دية والرابع في اجبار البائع على تسليم نصيب الغائب من المبيع الى الحاضر عند ايها الثمن كله فنقد ما يجزئ
وعنده لا يبيعه من نصيبه فلا يبيعه وله الوكان حاضر يكون متبرعاً بالاجماع ولهما ان الحاضر مضطراً الى ادا كل الثمن
لان البائع حق حبس كل البيع اليه ان يستوفي كل الثمن ولا يكون متبرعاً بالاجماع ولا مضطراً الى ادا كل الثمن
ذهب وغضه تنصفا اي الذهب والغضه به اي بالمتقال بان يبيع حصة به متقال من الذهب وحصة به متقال من الغضه
لانه اضاف المتقال اليها على السواء بشرط بيان الصفة من الجودة وغيرها بخلاف ما لو قال هذه الدراهم والدنانير
فانما يحتاج الي بيان الصفة ويصرف الي الجيد كافي في فتح التدبير والعناية وفي بيعه شيئا باللف من الذهب والغضه
نصفاً فيجب النصف من الذهب متافيل ومن الغضه **دراهم وزن سبعة** يعني العشرة منها وزن سبعة متافيل كما
نقد من ثمنه في كتاب الزكاة لانه اضاف العقد اليها فينصرف الي الوزن المعهود من كل واحد واشتر في المختار الي انه
لو قال لفلان علي كرجلته وشعره وسمه فانه يجب من كل جنس ثلث الكس المعهود من كل واحد وهكذا في المعاملات كلها
كالمرور والميه والذهب والفضة والابارة وبقيل الخلع وغيره في الموزون والكيل والعدد والدرهم وفي فتح
التدبير في الدراهم ينصرف الي الوزن المعهود وزن سبعة ويجب كون هذا اذا كان المتعارف في بلد العقد في اسم الدراهم
ما يوزن سبعة والمتعارف في بعض البلاد الا ان كان الشارح والي ان ليس كذلك بل وزن ربع وقيل من ذلك الدرهم واما في
عرف مصر لفظ الدرهم الان ينصرف الي زنه اربعة دراهم بوزن سبعة من الفلوس الا ان يقيد بالغضه فيصرف الي
دراهم بوزن سبعة فان مادونه نقل او خفف يسمونه نصف فضه انتهى قال مولانا في جبره بعد نقل الكلام الى الجاهل وعلى

هذا اذا شرط بعض الواقفين عصر للمستحقين دراهم ولم يقيد هاتصريف الى الخلق واما اذا قيدها بالنقود كواقف
الشيخ فيه والصحة مشيئة تنصرف الي الغضه كما في الغضه المذابة من الغضه او الغضه وبقيل الغضه
فغضه على الامانة البيان انتهى وفي المصباح النقرة النقرة المذابة من الغضه وقبل الذوب هي نفس انتهى وفي القاموس
النقرة هي النقرة المذابة من الذهب او الغضه والجمع نقر ونقار انتهى **اقول** وقد وقع مثاق في شرط وقف المرحوم
سبحر الجاوي كلفه قبه ها بالنقود فانه شرط الامام بما معه بقضه كذا انشره وللمصنف ركة كذا الساب ارباب الو
الوصايا بما معه وقد اشكل على كثير من علماء عصره وكنت اقول ان النقرة كما تطلق على الغضه تطلق على الذهب كما تقدم من
القاموس بل يعرفه من الاطلاق على الفلوس الخاس ايضا فلما به يعرف على ما اطلق النقرة ليعلم ما عرفه فان لفظ النقرة
النقرة مشترك فلما به ان يخرج احد وجوهه ليكون مولى ليعلم به فان لم يكن اليه معرفة ذلك سبيل فالعمل على الاستحسان
العقد به للوقت فينظر كيف اعتبرت النقرة فيها فيبيع وهذا هو الوجه فيجب ان يقول عليه كما عولوا على الاستحسان في نظائره
كالرجوع الي معرفة الخراج ونحوه وفيه افتى شيخ الاسلام ابو السعود الهادي فيفتي الديار الرومية وما معها رحمه الله تعالى كما
وقفت عليه بجله الشريف واسد ولي التوفيق والهادي الى احسن الطريق **ولو قبض زينا بعد لجسبها** اي غير
عالم بانها زين **ونفق** اي هلك **او انقصه** اي اتلف **فوقه** اي بغيره ولا رجوع عليه بشئ وقيدته **شكاح** وفي مختصره بكونه
جها هلا بكونها زين فانها لما في العناية فانه قيد ذلك بعد علم القابض وقد اهل هذا القيد في اكثر ما لا يخفى في شرحه
الطائفة فعمل ما اذا عرف بكونها زين فاما ما اذا لم يعلم ثم قال وهذا عند ما قال ابو يوسف اذا لم يعلم بوزنه ورجع بالياد
لان حقه في الوصف كالقدر وقد قدر الرجوع بصفة الجوه فنعين رد مثل القابض والرجوع بالياد ولها ان القابض
من جنسه حقه بدليل انه لو تجوز به ياتي المرفق والسلم جاز ولو لم يكن من الجنس لكان استيفاد الا وهو حرام فلما بينت لا
الجوه ولا قيمه لها وقد حصل الاستيفاد اذ اعلنت هذا الظاهر ان القيد انما اذا ديان على الاختلاف بين اي حينه ويمن اي
يوسف رحمه الله تعالى لانه لو علم بها وانقصها كان قد انقضا اوليها في موهبه عدم العلم بالطريق الاولي كالاخي وقيد با
بالزيف لانها لو كانت ستوقه او بخرجه فانقصها فانه يرد عليها ويرجع بالياد اتفاقاً في الواقف حالها فيه من البيع فكلوا
في معرفه الزيف والبهزجه قال ابو يوسف الزيف دراهم مفقوده اما البهزجه التي تقرب في غير دار السلطنة والسوقه
مفقوده بالغضه وقال القفيه ابو جعفر الزيف ما زينه يفت المال يقال في عرفنا عول في لا غير والبهزجه ما لا يقبله
التجار انتهى كذا في البحر **ولو فسخ او با من طار في ارضه رجل او تكس فيها طيبي فهو للاخذ** اي المذكور من المخرج
والبيعي والتطيبي اخذه لانه مباح سقط به اليه الا اذا اهبها ارضه له لك فهو له **او كان صاحب الارض قريباً من الصيد**
يجب بقدره على اخذه لومعه يده فهو لصاحب الارض لانه صار اخذ اليه فقد برأ القيد من الاخف حقيقه ان لم يكن اخذ له
كذا في البحر مغزياً اليه ان خيره قاله ومثله في شرح الخوارزمي وقد وقع في اكثر تكس ومعاذ دخل كذا سه وهو الكسر
بقدره وكس الطيبي كنوساً من باب نزل دخل كذا سه كافي المصباح وفي المخرجه كس الطيبي دخل في الكناس كنوساً من باب
طلب وكس كس مثله ومنه الصيد اذا كس في ارض رجل اي استر وبدره تكسر وانكسر انتهى وفي فتح التدبير وفي بعض
النسخ تكسر اي وقع فيها فتكسر ويخبر به عما لو كسر رجل فيها فانه له ذلك الرجل لا للاخذ ولا يفتي بصاحب الارض انتهى
ثم قال ومن حبس هذه السائل لو اخذ في ارضه حصيد فدخل اليه والسائل ملكه ولو اخذ في حصيد اخذ من اخذه
الملك فهو له وكذا في حصيد الحصيد ان حفرها لصيد فهو له او لغرض اخر فهو للاخذ وكذا اصوف وضع على سطح بيت
فانقل بالمطر فعصر رجل فان كان وضعه لئلا فهو لصاحب حصيد والما فالما للاخذ انتهى وفي البحر مغزياً اليه ان خيره لا يفتي
الباب على الصيد ولم يبد به لم يبر ما كاله حتى لو خرج الصيد بعد ذلك فاخذه غيره ملكه انتهى وفي المتن رجل نصب
حباله فوقع فيها صيد فاضطرب ونظرها وانقلقت فاخذه اخر فهو لصاحب الجبال والعرفه ان فيها ان صاحب
الجبال وان صار اخذها الا انه في الاور بطل الاخذ قبل ناله وفي الثاني بطل بعد ناله وكذا لك صيد البازي
والكلب اذا انقلبت على هذه النقص وكذا اي مثل ما تقدم صيد تعلق بشبكة نصبت للجفاف **ودره او سكر نثر**
فوقع عليه ثوب لم يعد له اي ساقها **وم يلف** اي لا حياقي اذا اعد الثوب لن لك فهو لصاحب الثوب وكذا اذا لم يعد
لكن لما وقع فيه كلفه صار بهذه الفعل له بخلاف ما اذا غسل الخيل في ارضه لانه عد من انزاله فيملكه تعالى لارضه
كالشجر الثابت فيها والثراب المحتج فيه من جريان الماء وان لم تكن معه ولهذا يجب في غسل العشر اذا اخذ من ارض
العشر ما اي الذي يبطل بالشرط **الفاسد ولا يبيع كلفه به** اي بالشرط اربعة عشر شيئاً على ما وقع في اكثر

في اخذ الصنف الصنف للاخذ
ولو كان صاحب المال لا يخذله فادق فيه
يجب بقدره على اخذه فاضطرب وانقلبت
فاخذه هو

ويجب مهر المثل كما عرف في موضعه **و الخامس الطلاق** بان قال طلقك على ان لا تزوجي غيره **والسادس الخلع** بان
يقول خالعتك على ان يكون لي الجارية **و السبع العتق** بان
قال اعتقتك على ان يكون لي الجارية **الثامن الرهن** بان قال رهنك عندك عبدك بشرط ان استخيره
ومن هذا القبيل ما في رهن البرازيه قال اخذته رهنا على ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم صار رهنا
بطل الشرط وهلك بالدين ثم قال قال اذا اوصلت مالك الى كذا او افاقره ذلك بملك بطل الشرط وصح الرهن وقال
الثاني بطل الرهن انتهى **و التاسع الامساك** بان قال اوصلت اليك على شرط ان تزوج ابنتي **والعاشر الوصية**
بان قال اوصلت اليك ثلث مالي ان اجاز فلان **و الحادي عشر الشركة** بان قال شاركك على ان تهدي علي كذا
ومن هذا القبيل ما في شركة البرازيه لو شرط العمل على اكثرهما مالا والرجح بينهما اثلاثا انتهى **والثاني عشر المضاربة**
بان قال مضاربك في الف على النصف ان شاف فلان او ان قدر زيد ذكره العيني وهو مثال لتعليقها بالشرط وفي البراز
لا يبطل بالشرط الفاسد ولو شرط من الرجح عشرة دراهم فسدت لان شرطه بطل لقطع الشركة انتهى وفيها قدح
اليه الف على ان يدفع ربع المال الى المضارب ارضاب من عمرها سنة بطل الشرط وجازت المضاربة ولو شرط المضارب
لرب المال ان يدفع له ارضا او دارا سنة فسدت لان شرطه بطل لقطع الشركة وعوضه له واجرة داره انتهى ثم قال ولو شرط
على ان يكون النصف على المضارب اذ اخرج الى السفر بطل الشرط وجازت انتهى **والثالث عشر القضا** بان قال
الخلعة وليك قضاءك على ان لا تغزل ابد او يصح تعليقه بالشرط لاصحة القضا به والله اعلم **والرابع عشر الامارة**
بان قال الخليفة وليك اماره الشام مثلا على ان لا ترتكب لان الشرط فاسد ولا يبطل امره بهذا الامارة مصدر
الامارة بالكرس يقال فلان امره امر عليه اذ كان واليا وقد كان سوقه اي انه مجرب والثاني قوله الامارة بغيره
امر موثرونا من عليهم اي تسلط كذا في السماح وفي صحيح البخاري انك تخرصون على الامارة وتكون نداء يوم الغدير
وفي البرازيه استخلف رجلا بشرط عليه ان لا يرتش ولا يشرب الخمر ولا يمشي امر احدهم التقييد والشرط وان فعل
شي من ذلك انزل ولا يبطل قضاؤه فيما مضى فله السلطان رجما قضا وشرط عليه ان لا يسمع حصى من رجلا منه يصح
الشرط ولا ينفذ قضا القاضي في هذا الرجل ويجب على السلطان ان يفعل قضيته اذ امره فقيته انتهى **والخامس عشر**
الكفالة بان قال كفلت عنك ان اقرضني كذا ذكره العيني وهو مثال لتعليقها بالشرط وفي البرازيه لو قال كفلت به
على ان يبيح طوبيت به او كلما طوبيت فلي اكل شتر صحت فاذا طالب به فله اكل شتر من وقت المطالبة الاولى فاذا لم الشتر
من المطالبة الاولى لم الشتر ولا يكون المطالبة الثانية ناجيل انتهى ثم قال كفلت على ان يبيح طوبيت به او كلما طوبيت
بكاله البيع لان بيتا على التوسع انتهى **والسادس عشر الوكالة** بان قال احلتك على فلان بشرط ان لا ترجع علي عند
التوبة ذكره العيني يعني بيع الحيوان ويبطل الشرط فيرجع عليه عند التوبة ويصح تعليقها بالشرط وعنده اشتراط الجواز
للمجال وهو جائز كما في البرازيه ثم اعلم ان الجواز تبطل بهن الشرط كما في البرازيه ومن صور فساد الجواز ما اذا
شرط في الجواز ان يعطى المال الجواز به محال عليه من ثمن دار المحل عليه لانه لا يقيد على الوفاء بالخز ومختلف ما اذا
التمز الجواز عليه الاعطى من ثمن دار نفسه لانه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قبولها بشرط الاطفا
عند الحصاد ولا يجبر على الادا قبل الاجل انتهى **و السبع عشر الوكالة** بان قال وكفلتك ان ابرأني من مالك على ذكره العيني وهو مثال لتعليقها بالشرط وفي البرازيه تعليق الوكالة
بالشرط جائز وتعليق الغرض به باطل وتنعز على ذلك انه لو قال كفلتك فانت وكيل اند صحت لانه تعليل
التوكيل بالغرض وسبب طريق عز له ولو قال كفلتك فانت معزول لم يصح لانه تعليل العزل بالشرط وفي البرازيه
الوكالة لا تبطل بالشرط الفاسد اي شرط كان **والثامن عشر الافالة** بان قال اقلتك من هذا البيع ان اقرضني
كذا ذكره العيني وفي القيد لا يصح تعليق الافالة بالشرط وتقدم في باب الاقالة انها لو تعاقب باقل من الثمن الاول او
بجسم اخر لنفسه وجب الثمن الاول وهو مثال انها لا تبطل بالشرط الفاسد واما ما ذكره العيني فمثال لتعليقها
وفي البرازيه ويجوز اشتراط الجواز فيها **والثاني عشر الكفالة** بان قال كلفتك على ان تهدي علي كذا بشرط ان
لا تخرج من البلد او على ان لا تقابل فلانا او على ان تعمل في نوع من التجارة فان الكفالة على هذا الشرط تصح ويبطل
الشرط فله ان يخرج من البلد ويحل ما شئت من انواع التجارة مع انه شخص شاذ ذلك لان الشرط غير اخل في صلب
العقد واما اذا كان داخلا في صلب العقد بان كان في نفس البذل كالكتابة على جرحيها فانها تفسد به على ما

عرف

عرف في موضعه ذكره العيني وفي البرازيه كاتبا وهي حامل على ان لا يدخل ولدها في الكتبة فسدت لانها تبطل
بالشرط الفاسد **و العشرون اذن العبد في التجارة** بان قال لعبدك اذن لك في التجارة على ان تخر لي شرا وعلم ان
تخر لي كذا فان اذن له يكون عاميا في التجارات والافات ويبطل الشرط في الحادي والعشرون **و عوة الولد** بان قال لامته
البرز ولدت هذا الولد في ان رضيت امرائي بذلك كذا في الجواز الرافق ولا يخفى عليه ان هذا انما يصح مثالا لتعليق دعوى الولد
من الامد بالشرط واما العيني لم يعمل له بشرط وانه اعلم **والثاني والعشرون الصلح عن دهر الهد** بان قال لامته الحق ولدت
صالحا ولي المختول عند القاتل يمشي بشرط ان يقرضه او يهديه اليه شي فان الصلح صحيح والشرط فاسد ويبطل الدلالة
من الاستقاطات فلا يخل الشرط **والثالث والعشرون الجرح احة** بان صالح عنها بشرط اقرضني ثوبا او اهدني اية **والرابع**
والعشرون عقد الذمة بان قال الامام لرجلي بطلب عقد الذمة فترت عليه الجزية ان شاف فلان مثلا فان عقد الذمة
صحيح والشرط باطل كذا في البحر وهو كاللا يخفى مثال لتعليق عقد الذمة بالشرط **والخامس والعشرون تعليق الرد بالعيب**
بان قال ان وجدت بالبيع عيبا ارد عليك ان شاف فلان مثلا بان قال من له خيار الشرط في البيع ردت البيع او لا استقلت
خياره ان شاف فلان فانه يصح ويبطل الشرط **والسادس والعشرون خيار الشرط** اي وتعليق الرد به بان قال من له
خيار الشرط في البيع ردت البيع او لا استقلت خياره ان شاف فلان فانه يصح ويبطل الشرط **والسابع والعشرون**
عزل القاضي بان قال الخليفة للقاضي عزلتك عن القضاء ان شاف فلان فانه يغزل ويبطل الشرط لما ذكرنا ههنا اخره مولانا في
جرحه تعالى العيني وهو صحيح مثالا لتعليق بالشرط لا لغرضه كاللا يخفى ولم يذكر في اكثر ولا غيره من المتون مسيلة لتعليق الامارة
بالشرط ولذا لم يذكرها في هذا المختصر استغناء عما ذكرناه من ان الاقرار لا يصح تعليقه بالشرط لانه عباره عن الصدا
الصدق في القلي والاقرار قد ذكره مولانا صاحب البحر فيه انه لا يصح تعليق الاسماء بالشرط كما في فتاوى قاضي الريه اية
اتهم والد يبي في الفتاوى المذكورة سبيل اذ قال في انا سمع وان فعلت كذا انا فاسم لم فعل او تعلقت بالشهادتين لا غير هل
يجوز سبيل اجاب لا يجزى باسلامه في شيء من ذلك كذا افتى علما وانا لم ذكر اخرا في ذلك والله اعلم وهو كالا يخفى لا يفيد ما ذكره
شيخنا فان افتاؤه بعدم الصحة ليس مبنيا على التعليق وانما هو مبني على قوله الذي انا سمع او اشهد ان لا اله الا الله وان
محمد رسول الله ليس باسلام بل لا بد من التبرع كما علمت تصاميل في الكتب المبسوطة وانا يؤخذ عدم صحة تعليقه بالشرط
من قولهم في المتون والشروح والفتاوى بعدم صحة تعليق الاقرار بالشرط وهذا ظاهر والله اعلم وتحقيقه انه لا خفا
في ان الاسماء تصدق بالحيان واقرار باللسان وكلاهما لا يصح تعليقه بالشرط ومن المعلوم ان الكافر الذي يعلق اسلامه
على فعل من غير ان يكون شيئا لا يبريه كونه فلا تحصيل معلق عليه فكيف يحمله مسلما مع تباعده عن الاسلام بتعليقه على ما لا
يريد كونه وقد ذكر الزيلعي وغيره ان الاسلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك ففطره الاقامة والعيا من المصير المقيم مسافرا
ولا الصائم مغطرا ولا الكافي مسلما بحج واليه ويمر كافر بحج واليه لانه ترك فاذ اعلمه المسلم على فعل وفعله والظاهر انه
يختار في فعله فيكون قاصدا للكفر فيكون بخلاف الاسلام انتهى **وما نصه اضافة الى المستقبل** اربعة عشر **الاجارة**
لانها تعليل المنافع ووجوها لا يتصور الا في المال فتكون مضافة من وره وهو معنى قوله علمنا الاجارة فتقدم مساعد
على حسب حد وثنا **والثاني فسخها** لانه معتبر بها فيجوز مضافا كما في البيع وهو الاقالة بغيره حتى لا يجوز تعليقه بالشرط
والاضافة الى الزمان كالبيع **والثالث المزادة** **والرابع المعاملة** لانها اجازة حتى ان من يجيز بها لا يجيزها الا بغير غيرها
ويراعي فيها بشرطها **والخامس المضاربة** **والسادس الوصية** لانها من باب الاطلاقات والاستقاطات لا تقتضي
المضاربة والوكيل قبل العقد والتوكيل في مال المالك والموكل كان موقفا حقا لملك فهو بال عقد والتوكيل استقله فيكون
استقاطا فيقبل التعليق كذا اقاله ملا حشر وفيه نظر لان كلامه في الاضافة لا في التعليق **والسابع الكفالة** فانها من
باب الالتزامات فيجوز اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشرط الملائم كاتفر في موضع خلاف الوكالة حيث يجزى تعليقها
بالشرط مطلقا لا ذكر **والثامن ايضا** اي جعل الشخص وصيا **والعاشر الوصية** بالمال فانها لا يفيد ان الامد الموت
فيجوز تعليقها واما فسخها **والعشر القضاء** **والحادي عشر الامارة** فانها تولى وتغذي في اضافة فسخها **والثاني**
عشر الطلاق **والثالث عشر العتاق** فانها من باب الاطلاقات والاستقاطات وهو ظاهر **والرابع عشر الوقف** فان
اضافته اليه ما بعد الموت جائز وما لا يصح اضافته الى المستقبل عشرة **البيع** **واجازته** **والشركة** **والهبة**
والشكاح **والرجعة** **والصلح** عن مال والابرار الذين فان هذه الاشياء تعلقات فلا يجوز اضافتها الى الزمان كالا يجوز
تعليقها بالشرط لانه من معنى القار هذه **اباب** في بيان احكام الصرف هو لغة الزيادة كذا اقاله

الجليل يسمى هذا القديس لان المطلوب به الزيادة ومنه سميت العبادة النافله صرنا قال صلى الله عليه وسلم من انتم الى غير
ايه لا يتقبل الله منه صرنا ولا بعد الاداء والعدل هو الغرض من بيعه لكونه الحق الى المستحق وشروطه على الاجال التفاضل قبل
الاقتراض يدان وان لا يكون فيه حياخيار ولا تاجيل وانما سمى ثلاثه ببيع الذهب والفضه وبيع احد هما
بالآخر وشريا هو بيع **الثلث بالثلث** اي ما خلق للتمتع كالذهب والفضه سواء كان **جنسا** كبيع الذهب بالذهب والفضه
بالفضه او **بغير جنس** كبيع الذهب بالفضه او بالعكس ودخل تحت قولنا ما خلق للتمتع ببيع المصوغ او بالفضه فان
المصوغ بسبب ما اضطر به من الصنعة لم يبق ثمنها صريحا ولهذا يتعين في العقد ومع ذلك يبيعه صرف لان خلق للتمتع **ويشترط**
التاثل والتفاضل قبل الاقتراض بالابدية حتى لو ذهبا عتيقا في ناحية او ناسا او ادمج عليهما في المجلس ثم تفاضا قبل الاقتراض
صح وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وان وثب من سلج وثب معه في خلاف خيار الخيرة اذ التخيير عليك فيبطل عايله على الرد
والقيام دليل **انما اخذ** اي التخيير **جنسا** كانه ذهب بالذهب والفضه بالفضه لا يقر في الرد وقوله عليه الصلاة والسلام
الذهب بالذهب والفضه بالفضه شاكلا مثله يده ابيد والفضل ربا وان وصلبه **اختلنا** اي التماسا **جوده وصياغة**
اذ لا يبره لهما الامر في باب الربا **والا** وان لم يتجاسا **شرط التفاضل** لان من احد جزاء العله يجرى التماسا **فلو باع احدهما**
بالآخر اي احد مختل في الجنس يعني الذهب بالفضه او بالعكس **جزا** او **بفضل** **وتفاضل** اي في المجلس **صح** ولم يذكر
التساوي لانه ليس على الاستنباط **ولا يتعينان** اي لا يتعين العوضان في المصروف كاي العقد حتى اذا لم يكن عند الماقد بين
شيء فاستقرضا فاديا قبل افتراضهما او استحق كل من العوضين فاعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق من جنسه او اسكاما
اشار اليه في العقد واعلميا فظهر جاز **ويفسد** اي المصروف **بجاء الشرط** اذ يتبع به استحقاق القبض ما بقي الخيار لان
استحقاقه مبني على الملك والخيار يمنعه **والاجل** لانه يمنع القبض الواجب **وبيع** المصروف **مع اسقاطها** اي خيار الشرط
والاجل في المجلس لا ارتفاع المفسد قبل تقرر ظهور بعض **الثلث زبانا** في **دفعه** **بفضه** فيه اي في الردود **فقط** يعني لاني
غيره بل يبيى ارتفاع القبض فيه فقط **لا يضر في ثمن المصروف قبل قبضه** لانه واجب حقا للمعاينة وفي تجزئته فواته
فلو باع دينا ربا اي بالدرهم **واشترى ربا** اي بالدرهم **ثوبا** او مكيلا او موزونا **ففسد بيع الثوب** لان قبض العشرة سخي
حقا لله تعالى فلا يستطع باسقاط المتعاقدين فلم يكن بيع الثوب والمصروف على حاله بقبضه به لانه من عاقده معه كان
قلت ان فساد المصروف حينئذ حتى الله تعالى ومعه بيع الثوب حق العبد معه لانه ينفذ حق الله تعالى بعد تحققه
فيتمتع لانه يرتفع والله اعلم واعلم انهم قد رويوا هنا كافي بعض شروح الهداية ان البدلين في باب المصروف كل منهما قبل
العقد منوراه ان العقد لا يبدل من ثمن فلا يجوز الاستبداد بالبدل قبل القبض لكونه بيع المبيع قبل قبضه **باع اسنة**
تعد له درهم مع طوق في غيرهما من فقهه **ثمنه** اي الطوق الف بالعين ونقد من **الثلث** **الناو** **باعها بالعين**
الف **نقد** **والثنية** او باع سينا حليته **حسونا** **ويحتمل** **بالاخر** **ربا** **بانه** **نقد** **حسونا** **فانقد** **ثمن الفضة** لان
حصه الفضة يجب قبضها في المجلس كونه بدل المصروف والظاهر منها الاتيان بالواجب فصرف المتأخر الى الجارية
والقبض من الكال لثمن الطوق احسانا للظن بالمسلم **سوا سكت** او قال **خذ هذا من ثمنها** اما اذا لم يبين فلان امرها
يجل عليه الاصلاح واما اذا قال **خذ هذا من ثمنها** فان الثمن قد يرد بها الواحد منها قال الله تعالى فبأحوتها والوا
والثاني احدها وقال تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان والبراد احدها وفي الحديث فاذا نواقيتها والمواد احدها
فيجب عليه لظاهرها بالاسلام ونظيره في الفقه اذا حلفت جعنة او ولد غامول اعلق بالحد في الاستحالة بخلاف
ما اذا لم يذكر المفعول به لا مكان وهنا صورتان احدها ان يبين ويقول خذ هذا نصفه من ثمن الحليته ونصفه
من ثمن السيف والثانية ان يجعل الكل من ثمن السيف وفيها يكون المقبوض من الحليته لا ينما يبي واحد فيجعل ثمن الحليته
لحصوله مراده هكذا ذكره الزيلعي وفي البحر فاعلم ان المراج مفر الى الميسر لو قال خذ هذه الخسيف من ثمن
السيف خاصة وقال الاخر نعم او قال لا وتفرعا على ذلك انتقض البيع في الحليته لان الترجيح بالاستحقاق عند
المساواة في العقد او الاضافه ولا مساواة بعد تفرع ذلك انتقض البيع في الحليته لان الترجيح بالاستحقاق عند
قوله لانه هو الملك فالقول له في بيان جهته انتهى ومن مرج به الاكل في النهاية وفي السراج الوهاج لو قال
هذا الذي بجلبته حصه السيف كان عن الحليته وجاز البيع لان السيف اسم للحليته ايضا لانها تدخل في بيعه تبعها
ولو قال هذا من ثمن النصل والجنس خاصة ففسد البيع لانه مرج به ذلك والاحتمال فله يمكن حله على الصلة انتهى ويمكن
التوفيق بان يجعل ما ذكره الزيلعي على ما اذا قال من ثمن السيف ولم يقل خاصة فيوافق ما في السراج الوهاج واما ما في

المسوق

المسوق فاما حال خاصه وحسينه كانه قال خذ هذا من النصل وفي فتح القدير بعد ان قرئ لبيد ما لو باع حيا ربه
فيما ان شتال فضه وفي غيرها طوق فضه فيه الله تعالى قال والاصل انه اذا بيع نقد مع غيره بنقد من جنسه لا بد ان
يزيد الثمن على النقد المضمون اليه وتقل هذه اما اذا باع سيفا على ان يبيعه ثوبا فقلت وما يتخلل في هذه المسئلة سيلا مع المزكش و
المصوغ من الذهب والفضه والحلي اذ ابيع بالدرهم او بالناير هل يجوز له لا وخرير الكلام في ذلك قال في انصاف الوهاب
ذكر في المسوق قال ومن يجرى ابن سيرين انه كان يبيع السيف المجاني بالفضه بالنقد من انه ان تكون الفضة التي اعطى اقل
بما فيه بكرة ان يبيعه بالنسيئة ولا يريه باسا ان يبيعه بالذهب وبه نأخذ لان بيعه بالذهب جاز لغيره صلى الله عليه
وسلم اذا اختلفا الحين فبيعوا كيف شئتم بعد ان يكون به ابيد ولا يجوز بيعه بالنسيئة سواء بعد بالذهب او بالفضه لان العقد
في حصه الحليته صرف فاشترط الاجل فيه معتمد ولا تنزع الى يده من السيف الا بغيره فبفساد العقد فيها يفسد في الكلي وقفا
للعقد اما بيعها بالفضه على اربعة اوجه ان كان يعلم انه فضه الحليته اكثر من فضة السيف وكذلك ان كانت الحليته مثل النقد في الوزن لان
الجنس والماثل في كل من العوض فان مقابلته الفضه بالفضه في البيع يكون بالاجزاء وان كان يعلم ان الفضه في الحليته اقل جازا لنقد
على ان يجعل المثل بالمثل والباقي بالجنس والمماثل عندنا خلافا للشافعي وان كان لا يدرى ايها اقل فالبيع فاسد عندنا لعدم العلم
بالمساواة عند العقد وتوهم الفضل وعندنا رفره جاز فان الاصل هو الجواز والفضل هو الفضل الثاني عن العوض في المبيع اقل من
يعلم به يكون العقد ملحا بالجواز قلت وفي الهداية بعينه وكذا في بقية الكتب فخر لنا ان بيع الفضض الاول ان يبيع بالذهب
وكذا المزكش بالفضه ولو بيع بالفضه اولى الدرهم المضمونه او غيرهما من الفضه فالواجب ان ينظر اليه ما في البيع من
الفضه فان كانت قدر الدرهم فلا يجوز وان كانت اقل من الدرهم التي هي في ذمته وان كانت اكثر فلا يجوز وان كانت لا يمكن
معرفة قدرها فلا يجوز ايضا وفيه خلاف زفرضا في سورة واحدة يجوز وفي ان تكون الفضه الجزي في المبيع اقل من
الثلث الذي هو الدرهم وفي بقية الصور لا يجوز هذه اذا بيعت بالفضه فلو بيعت بالذهب لا يحتاج اليه هذا بل يجوز
بالاقل والاكثر لكن لابد من قبض العوض كافي الاول ايضا لابد من القبض في صورة الجواز ولو بيع المصوغ من الذهب
او المزكش منه بالدرهم فلا يحتاج اليه معرفة قدره وهل هو اقل او اكثر بل يشترط التفاضل في المجلس لا في المبيع ولو
باعه بالذهب يحتاج فيه الى ما فيه من مائة من الوجوه الاربعه وفيه وجه واحد يجوز كافي الفضه والضابط في هذا
واشكاله عند اتحاد جنس المبيع بغير التساوي في الوزن والتفاضل في المجلس وعند اختلافه لا يعتبر
التساوي بل التفاضل وحده انتهى **فان اشترى** اي المتعاقدين **ان من غير قبض بطل في الحليته فقط** وفيه في السيف
ان يخلص بالاضرار وان لم يخلص لا يفسد بطل العقد **اصلا** لان حصه المصروف يجب قبضا قبل الاقتراض
فان لم يقبضها حتى افترا بطل فيه لفقد شرطه وكذا السيف ان كان لا يخلص الا بغيره لنقد وتسلمه به وكون المصروف
كبيع جديع من سق وان كان يخلص به وانه جازا لنقد على التسليم فصار كالمبايع مع الطوق **ومن باع انا فضة**
بفضة او ذهب ونقد بعض ثمنه اي بعضه عن الاثام **اخر قاص** **فيما قبض فقط** لا في غيره **واشترى كافي** **الانا** لانه صرفه هو
يبطل بالاقتراض قبل القبض فيفسد العقد بغيره فاما قبض ولا يبيعه لانه طاري **ولا خبار** **لشترى** **بجلا** **هالك** **احد**
العبد **بمن قبل القبض** وانما كان كذلك لكونه هذا لا يكون تفرق المصنفه ايضا لان التفرق من جهة الشرع باشتراط
القبض لامن العاقبة فلا يثبت للشترى خيار عيب الشره لانها حصلت منه وهو عيب النقد قبل الاقتراض فيلزم ما اذا هلك
هالك احد العبدين قبل القبض حيث يثبت الخيار في اخذ الباقي لعدم المنع منه **وان استثنى بعضه** **ايه** **بعض** **الانا** **اخذ**
المشتري ما يبيى **ببسطه** **او** **لان** **الشركه** **في** **الاناعيب** **لان** **التشخيص** **بغيره** **وهذه** **العيب** **كان** **موجوب** **عنده** **الباي** **مقارنا**
له **فان** **اجاز** **المستحق** **قبل** **نسخ** **الى** **المقد** **جاز** **العقد** **اختلوا** **امتي** **ينسخ** **البيع** **اذا** **ظهر** **الاستحقاق** **قبل** **قبضه** **المستحق** **وقيل**
بنفس **القضاء** **والصحيح** **انه** **لا** **ينسخ** **مالم** **يرجع** **المشتري** **على** **باي** **به** **وقال** **شمس** **الايمه** **الحلواني** **البيع** **من** **مذهب** **امامنا** **ان** **التفا**
لا **يكون** **في** **نسخ** **البياعات** **مالم** **يرجع** **على** **باي** **به** **بالقضاء** **وفي** **ظاهر** **الرواية** **لا** **ينسخ** **مالم** **ينسخ** **وهو** **الايمه** **وهو** **الذي** **عولنا**
عليه **في** **هذا** **المبحث** **تمامه** **في** **فتح** **القدير** **وفي** **الخلاصة** **ومن** **اي** **بعضه** **رحم** **الله** **تعالى** **في** **رواية** **الحضاه** **ان** **القاضي**
اذا **نفى** **لهذه** **المستحق** **بما** **كان** **قضا** **بنسخ** **البيع** **حيث** **لو** **اجاز** **المستحق** **البيع** **لا** **يجوز** **ولو** **كان** **الثلث** **جاري** **لا** **يجل** **للباي** **وطر**
وفي **ظاهر** **المذهب** **على** **خلاف** **هذا** **انتهى** **وقد** **ذكر** **شيخنا** **ما** **من** **الحضاه** **في** **مجره** **عند** **شرح** **هذه** **المسئلة** **وقرأه** **الي** **السراج**
الوهاج **ولم** **يرجع** **على** **غيره** **ويخرج** **في** **الحرمه** **وكان** **الثلث** **له** **ياخذ** **الباي** **من** **المشتري** **وسيله** **اذا** **لم** **يفترق** **فابعد** **الاجاز** **و**
يعبر **العاقبة** **وكيلا** **للبيع** **في** **مقتضى** **حق** **العقد** **به** **دون** **الجبي** **كافي** **وكيل** **البيع** **والشرايط** **لوا** **اخر** **ق** **المتعاقدين** **ان** **قبل**

اجازة المستحق بطل العقد وان فارقته المستحق قبل الاجازة والمتاقد ان باقية في المجلس مع العقد كذا في الجوز
اطلق في الجوز فمثل ما قبل العقد وبعده كذا في الجوز ولو باع رجل من اخر قطعة نقره وهي القطعة المذكورة من الذهب او
الفضة لا تعد من الفانوس فاستحق بعضا اخذ ما بقي بنسبته بلا خيار ثبت له في ذلك لو كان الاستحقاق بعد
قبضها وان كان الاستحقاق قبل قبضها له الخيار لتفرق المنفعة عليه قبل تمام ما بعد القبض فانما هو الدرهم
والدينار نظير النقره لان الشره في ذلك لا تعد له عيبا كذا في الكرخي ذكره في الجوزة ومعه بيع درهمين ودينارين
ودينارين بان يجعل كل جنس مائة بالاجازة جنسه فيقابل الدينار ربع الدينار بالدرهم وقال زخري
الشافعي ومالك واجم في رواية لا يجوز هذه العقد اصلا لانها متباينة على مقابلته الجنس بالجنس وبخلافه
فلا يجوز كذا قاله العيني وشيخ ايضا بيع كبري وكبر شعير وكبر شعير فيجعل كبري شعير وكبر شعير وكبر شعير
بكبري ومعه بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار فيجعل العشرة بعينها والدرهم بالدينار فيجعل العقد ومعه
بيع درهم صحيح ودرهمين غلة بغير الفهم وتشد يد الفهم وهو الذي يرد بيت المال وقيل له التجار وقال بعضهم
دراهم غلة اية متكررة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة لانها حبيبة واحد فيعتبر التساوي في القدر دون الوصف
وفيه خلاف زخري والشافعي ايضا ومعه بيع من عليه عشرة دراهم من هي اية العشرة له دينار ومعه لبقوله بيع
بها اية بعشرة او بعشرة مطلقا اية لم يقل بالعشرة التي هي دين عليه ان دفع البايع الدينار الى المشتري وتناحرا
العشرة التي هي الثمن بالعشرة التي هي دين اما اذا قبل القيد الذي هو عليه ابتداء فانه جعل ثمنه دراهم لا يجب
قبضها ولا تعيينها بالقبض وهو خارج اجازة لان التعيين بالاختيار عن الربا ولا ريب في دين سقط وانما الربا في دين
يقع الخطر في عاقبته ولذا الوضار في درهم دين بدنانير دين مع لغيره اما الثاني وهو ما اذا بعد بعشرة
مطلقه ثم تناحرا فانه كورهن استحقاق والقياس عدم الجواز وهو قوله زخري كونه استحقاق الا بطل العرف
وجده الاستحسان انها لما تناحرا ما انقضى الاول وانقضى صرف اخر معناه في الدين فثبت الاضافة اقتضاها كالمو
جدد البيع بالثمن الاول اطلق في العشرة الدين فمثل ما اذا كانت عليه قبل عقد العرف او حدثت بعده
وقيل لا يجوز النقص بدين حادث بعده والاول اصح لان النقص هو المتضمن لفتح الاول وانما صرف اخر فيكتفي
بالدين عند النقص بخلاف راس مال السلم حيث لا يجب حمله فضا صايرين اخر مطلقا متقد ما كان او متاخرا
لان السلم فيه دين ولو تمت القصاص براس مال السلم لا يفرق بدين عن دين ولا يجوز اضافته الى الدين ابتداء
بان يجعل الدين الذب على السلم اليه راس مال السلم بخلاف العرف وما غلب فضته وذهب فضة وذهب فلما بيع
بيع الخالص به ولا يبيع بغير بعضه بعض الامسا وياور نا ولا يبيع الاستفراض بها الا ان كانا لا يبيعان
قيل غش اذا لم ينطعا من مادة بدونه وقد يكون خليا فيفسر التمييز فضا كالردي وهو الجيد سول عند المتباينة
بالجنس فيجعل الغش معد وما لا اعتبار له اصلا بخلاف ما اذا غلب الغش فان الغلوب لغيره كاسياق والغالب
الغش منها اية من الذهب والفضة في حكم عود من لافي حكم الدرهم والدينارين فبيع بغيره اية بيع الغالب الغش بالخ
بالخالص ان كان الخالص اكثر من الغشوش بالفضة الخالص او الذهب الذي في الغشوش حتى يكون قدره بقله
والزائد بالغش على مثال بيع الزيتون بالزيت فاعثر الغش او الذهب المغلوب بالغش حتى لا يجر بغيره بغيره الا
على طريق الاعتبار ولم يعتبر الغش الغلوب بها فيجعل كانه كله فضة او ذهب ومنع بغيره متافهما والغش ان الغش او الذهب
المغلوب موجود حقيقة وحكاية يمتنع في تضامه الزكاة بخلاف الغش المغلوب لانه يمتنع وبذلك ولا لون حتى لو عرفت
ان الغش او الذهب الذي في الغش الغالب هو في ذلك حكم الخالص فلا يمتنع اصلا ولا يجر بغيره بغيره
متافهما لان موطنه والربا ومعه بغيره متافهما لا وناوعد لان الحكم للغالب فيما بين المتفاضل لجعل الغش مقابلا
بالفضة او الذهب في الاخر بشرط التفاضل في المجلس لانه من في العيب لوجود الغش والذهب من الخالص وشترط
في الغش ايضا لانه لا يمتنع الا بغيره وان كان الخالص مثله اية مثل الغشوش او اقل منه او لا به ربحه احوال او مثله او اكثر
منه فلا يبيع الا بغيره لان في الاولين والحق في الثالث وهو اية الغالب الغش لا يمتنع بالتعيين ان راجح الا اية وان
لم يربح تعيين به اية بالتعيين لانه ما امر بروج كان غش ولا يمتنع بالتعيين والامور سبعة فتعين بالتعيين وان كان يخذ
البعض فربى مثل الدرهم لا يفتل العقد بعينها بل بعينها ان كان البايع يبيع بها وان كان لا يبيع بها وبعدها به على ظن
انها دراهم جيا وعلق حقه بالبيان لوجوه الاول وعده في الثاني وشار بالتعيين عند عدم رواجها

الدينار

الى انها لو هلك قبل الغش لا يبطل العقد ان كانت رايجه ويبطل ان لم تكن وصح المراجعة والاستفراض ما يروج منه
اية من الذي غلب غشه من الذهب او الفضة وناوعد داوهم اية من حيث الوضوء او من حيث العقد او
بالعد والوزن وان كان يروج بها لان المتغير في الغش فيه العادة لانها صارت بقلية الغش كالفلوس فيعتبر فيها
العادة كالفلوس فان كانت تروج بالوزن فيه وبالعقد فيه وبما فيك منها والمسا وية اية الذي استوي غشه وفضته
او غشه وذهب حكه كغالب الغش وغالب الذهب في تباع واستفراض بغيره لا يجوز البيع بها ولا افتراضها الا
بالوزن بخلاف الدرهم الردي ولان الغش فيها موجود حقيقة ولم يفرق بغيره فيجب الاعتبار بالوزن شرعا اذا
شار اليها في المراجعة كان بيان القدرها وصحتها ولا يبطل البيع بها كذا في الغش ويعمل فيها كالمو منها لم تعين واما
في العرف فكل غش غش فبغيره بغيره متافهما لا كما تقدم فلو باعها بالفضة الخالص لم يمتنع حتى يكد الخالص
التمها فيه من الغش لانه لا يخلط لاحدها على الاخر فيجب اعتبارها وية الثاني ان كان غشها مضمنا ومضمنا
فغش لا يجوز التفاضل وظاهره انه اراد به فيما اذا بيعت بغيره وهو محال لما ذكره هنا وجهه كذا في شيخنا ان
نفذها لم يمتنع بغيره جعلت كانهما فغش في حقه حتى انصرف احتياط انتهى اشترى شيئا به اية بالذي غلب غشه
وهو نافق او اشترى شيئا بغيره من الغش حتى حاز البيع لقيام الاصطلاح على التثنية ولعدم الحاجة الى الاشارة
لانها فيها بالثمن فكسدت ذلك قبل التسليم اية قبل تسليمها اليه البايع بطل البيع كالوا انقطعت اية عن اية الكس
فانه كالكساد وحكم الدرهم كذا في ذلك فذا اشترى به الدرهم ثم كسدت او انقطعت بطل البيع ويجب على المشتري رد البيع
ان كان قايما ومثله ان كان هالكا وكان مثليا والافقيته وان لم يكن مقبضا فالحكم لهذه البيع اضلا وهذه عند الاما
وقال لا يبطل البيع لان الكسدر انما هو التسليم بعد الكساد وذلك لا يوجب الغش والاختلاف الزوال بالبرو كالمو
اشترى شيئا بالربط ثم انقطع واذ لم يبطل ونفذ تسليمه وجبت قيمته لكن عند اية يوسف يوم البيع ومنه يجب
بعدم الكساد وهو اخر ما يتامل الناس بها وفي النخبة والغش على قوله اية يوسف وفي المحيط والقيمة والخيار
يقول محمد بن يحيى رقا بالناس ولا يمتنع حقه رجه الله تعالى ان التثنية بالاصطلاح فبطل لزوال الموجب فتبقى
البيع بلائع والعقد انما يتناول غير ما يصفه التثنية وقد انقضت بخلاف انقطاع الربط فانه يعود غالبا في العام
الغالب بخلاف النحاس فانه بالكساد يرجع الى اصله فكان الغالب عدم العود كذا في الجوز وحده الكساد ان يترك
المعاملة بها في جميع البلاد وان كانت تروج في بعض البلاد لا يبطل كسده اذا تمسح في بلد يبيع بها البايع ان شأ
اخذ به وان شأ اخذ قيمته وحده الانقطاع وجوده في السوق وان وجد في يد البايع في يد البايع ان شأ
الهداية وفي فتح القدر بما ذكر الكساد ذكره في العيون وقال انه على قوله لا يمتنع في يد البايع ان شأ
البيع بالكساد في تلك البلدة التي وقع فيها البيع بنا على اختلافهم في بيع الغش بالقبض عند حياجه اعتبارا
لاصطلاح بعض الناس وعند محمد لا يجوز اعتبار الاصطلاح الكل فالغش يجب ان يكون على هذا القياس ايضا وقوله
في الانقطاع والغش النافق اذ كسدت كذا في الترمذ ولو نقصت قيمتها قبل القبض فالباع على حاله بالايجاع ولا
يخير البايع وعكسه لو غلبت قيمتها وازدادت فكذلك البيع على حاله ولا يخير المشتري وبطلان بغيره ذلك البايع
الذي كان وقت البيع كذا في فتح القدر وفي التمام من المحيط ولا يبيع شاع الغير بغيره اذ نه بدرام معلومة
واستوفاه فلكسده قبل ان يده فضا الى صاحب المتاع لا يفسد البيع لان حق القبض له انتهى وفي البرازيه مخرجا
الى المشتري غلت الفلوس او رخصت فعند الامام الاول والثاني اولا ليس عليه غير ما قال الثاني ثانيا عليه
قيمتها من الدرهم يوم البيع والقبض عليه الفتوى وهكذا في النخبة والخصاصة بالغش والي المشتري وفي فتاوى
فاني خان بلزمه التل وهكذا ذكر الاسبيعي قال ولا ينظر الى القيمة كذا في الجوز وفي مجمع الفتاوى اشترى
شيئا بدرام نقد البلد فلم ينفذه حتى تغير الثمن ان كان لا يروج في السوق فسد البيع وان كان يروج كسدت
لا يفتن البيع وليس له بايع الا ذلك خلاصه ومجمل ولو رخصت القابل الى قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ
لا يعتبر هذا او يطالب به بما وقع العقد عليه والدين على هذا ولو كان يروج كسدت انتقص قيمتها لا يفسد وليس له
الا ذلك وبه كان يفتي الامام وفتى في الامام قاضي طبرستان الدين على انه يطالب بالدرهم الذي يوم البيع يعني
بذلك البايع ولا يروج عليه بالتفاوت والدين على هذا او الانقطاع والكساد سوا انتهى وصح البيع بغيره
نافقة وان لم تعين لانها اموال معلومة وصارت اثمانا بالاصطلاح فجاز بها البيع ووجب في الزمة كالتقديرات

ولا يبيع متاع الغير بغيره بغيره
معلومه واستوفى الدرهم قبل ان
يدفع الى صاحب المتاع كسدت الدرهم
لا يفسد البيع لان متاع المتاع كذا في
وقوله في فتح القدر

وهو المطلوب **او اخر** الطالب عنه اي عن الاصيل بان اجله فيه بري الكفيل في الصورة الاولى و **باخر**
الدين عنه اي عن الكفيل يعني يتاخر في حقه ايضا لانه ليس عليه الا المطالبه وهي تمنع الدين فتسقط بسقوطه وتاخر في حقه
واما قال ابراهيم الاصيل لم يقل لو بري الاصيل لانه لا يلزم من برائه ما في الثانيه فمن له الفاعل فلان فبره في ان
كان قضاء اياه قبل الكفاله فانه بري الاصيل دون الكفيل ولو بره في ان قضاءها بعد ما برى ان انتهى ففقد بري الاصيل في
الوجه الاول فقط وفي السراج الوهاج ويشترط قبول الاصيل البراءه فان ردها ارتدت وهل يعود الدين على الكفيل فيه
قولان وموت الاصيل كقبوله وفي الثانيه ان ابراهيم الاصيل وتاجله برئان بالرد وابر الكفيل برئ بالرد واما تاجله فلا ير
برئ بالرد انتهى كذا في البحر وفي الثانيه براء الاصيل انما توجب براء الكفيل اذا كانت بالاد او بالبراءه فان كانت بالخلف فلا
لان الخلف فيمده براءه الى الخلف فيسب وفيها طالب الدين الكفيل فقال له اصبر حتى يحل الاصيل فقال له ان لا تعلق لي
على الاصيل انما تعلقني عليك فالحري ان لا يمسك الدين ان يطالب به بعد ذلك ولكن قيل لا يسقط حقه في المطالبه وهو المتأخر
لان الناس لا يريدون بدني التعلق اصلا وانما يريدون نفي التعلق الحسي واني لا تعلق به تعلق المطالبه انتهى **لا يتكسر**
اي الحكم المذكور وهو ان براء الكفيل لا توجب براء الاصيل ولا التأخير عنه بموجب التأخير عن الاصيل لان عليه المطالبه
وبقائه الدين على الاصيل بدونه جائز بخلاف ما اذا تكفل بالمال الى مال موجه الى غيره من حيث يتاخر عن الاصيل ايضا لانه
لا يطالب به على الكفيل حال وجود الكفاله فامضف الاجل الى الدين ذكره الزيلعي وغيره **واذا حل الدين الموجل على الكفيل**
موتته اي موت الكفيل لا يحل على الاصيل قال في الفتاوى والولوليه ولو مات الكفيل قبل الاجل حل عليه لان الاصل يسقط
موت من له الاجل فان ادى ورثته لم يرجعوا على المطالب الا اياه لانه لا يملك الا الاصيل انما يسقط الرجوع على الاصيل بالتزائه
وقد الزم الدين موجه لا يستحق الرجوع بالدين مع الاول لا تقوم الورثه مقامه في الرجوع انتهى ومثله في شرح الوهب
والجميع **كالايجل** الدين الموجل على الكفيل اذا حل على الاصيل به اي بموته وبه مرجح في الولوليه ايضا حيث قال ولو مات
المطوب قبل حله حل عليه ولم يحل على الكفيل اما الاصيل فلا يملك من له الاجل واما الكفيل فلا يملك لو اسقط الاصيل في حياته
الاجل يسقط في حقه ولا يسقط في حقه الكفيل لانه بري ان يترك الكفيل زباده لم يترك الكفيل بها فكذا اذا سقط الاجل عوته
انتهى **صالح احدها** اي الاصيل او الكفيل **في المال** عن الف الذي هو دين عليه **على نصفه** اي الف وهو حقه براءه
الكفيل والاصيل اما اذا صالح الاصيل فظاهرا لانه لا يصلي ببراءه وتوجب براء الكفيل ثم ببراءه جميعا عن حقه براءه الكفيل
ويرجع على الاصيل ببراءه ان كانت الكفاله بامره بخلاف ما اذا صالح على جنس اخر كونه مباحا له فكله فبرج بالانفاطه
فمثل ما اذا شرط الكفيل ببراءه او براء الاصيل او بشرط شي **الا اذا شرط براء الكفيل وحده** فيبره **هو دون الاصيل**
ذكره الزيلعي في شرح الكفر وليس المراد ان الطالب ياخذ البهله في مقابلته ابر الكفيل عنها وانما المراد ما اخذه من الكفيل بحسب
من اصل دينه ويرجع بالبراءه على الاصيل قال في الهدهد اياه ولو كان صالحا معا استوجب من الكفاله لابر الاصيل لان هذا ابر
الكفيل عن المطالبه انتهى قال في الثانيه اي ما وجب بالكفاله وهو المطالبه بصورته ما في المبسوط لو صالح على ما به درج
على ابر الكفيل خاصه من الباقي وجب الكفيل على الاصيل بما به درج الطالب على الاصيل بتسليمه لان ابر الكفيل يكون
فخا للكفاله ولا يكون استعطا الاصل الدين انتهى وهكذا في فتح القدير وانه **صالح الكفيل الطالب على بريه**
الكفاله لم يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل قال في التا تاريخا فيه الكفيل بالنفس اذا صالح الطالب على جنسين دينارين
او براءه من الكفاله بالنفس لا يجوز ولا يبر عنها ولو كان كفيلا بالمال والنفس عن انسان واحد وصالح على جنسين بالنفس
بريه قال الكفيل بالنفس اذا قضى الدين الذي على الاصيل على ان يبريه عن الكفاله ففعل جائز القضاء والبراءه واما اذا
اعطاه عشرة لبريه عن الكفاله بالنفس فبراءه لم يسلم له العوض بانفاق الروايات وفي برائه عن رايه انتهى
وفي الثانيه لو صالح الكفيل الطالب على شيء لبريه عن الكفاله لا يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل انتهى وهو باطلا فقه
شامل للكفاله بالمال والكفاله بالنفس كذا في البحر الرابع **قال الطالب للكفيل بريته الى من المال** الذي كتبت به
رجع الكفيل على المطالب اذا كانت الكفاله بامره اي من الكفاله عند المال اي اذا امن بامره لان البراءه التي ابتدأها
من المطلوب وانتهى بها الى الطالب لا تكون الا بالبراءه فبرجع فصار كقراره بالتبضع منه او التصدق منه او الدفع اليه
واستفاد منه براءه المطلوب للطالب لاخره كالكفيل وفي بريته او ابرائه لا ابي في قول الطالب للكفيل بريته ينتج
التا او ابرائه لا مجموع للكفيل على المطلوب اما في ابرائه فلا خلاف فيه لانه ابرائه لا يبرئ الا بالبراءه بالاد والبراءه
فلم يكن اقرا وان في حل بمنزله ابرائه واما في بريته فقال هو مثل لا يحتمل البراءه بالاد والبراءه

فيثبت الادنى ولا رجوع بالشك **خلاف الاي يوسف في الاول** وهو قوله بريته فانه يقول هو مثل الاول لانه احر
برائه ابدا اوها من المطلوب واليه الا ينادون الا براء وهذا اي ما تقدم من تحريم مع غيبه الطالب ومع حصره بارجع
اليه في البراءه لانه هو المجل حتى في بريته الى الاحتمال ان ابرائه مجازا اذ كان بعيدا في الاستعمال حكاه في البحر في البحر
بمصدق قيل وعزا الى التناهي وفي فتح القدير والحواله كالكفاله في هذه اقيده بقوله بريته لانه لو كتب في الصلح بري الكفيل
من الد راجع اليه كقولها كان اقرا بالتبضع عندهم جميعا كقول بريته الى لتبضع العرف فان العرف بين الناس ان الصلح
يكتب على الطالب بالبراءه اذا حصلت بالايضا وان حصلت بالبراءه لا يكتب الصلح عليه وجعلت الكتابه اقرا بالتبضع عفا
ولا عرفت عند الابرائه في فتح القدير وفي فتح القدير واختلف المتأخرون فيما اذا قال المدعي عليه ابرائه الذي من الدعوى
التي يدعيه على من من قال انه اقرا بالمال كالكفاله ابرائه من المال الذي اعاه ومنه من قال لا يكون اقرا بالمال الدعوى
تكون بحقه ويبطل انتهى وفي البراءه من الدعوى دعوى البراءه من الدعوى لا تكون اقرا بالمال دعوى المتقدمين
وخالفهم المتأخرون ودعوى البراءه من المال اقرا ودعوى المتقدمين امج انتهى **ويبطل تعليق البراءه من الكفاله بالمال**
بالشرط لما فيه من معنى التملك كافي سائر البراءه ويرد في ان عليه المطالبه دون الدين في المصالح فكذا استلطا
مخضا كالمطابق ولهذا ابراهيم الكفيل بالرد بخلاف ابر الاصيل كذا في الهدهد وبظاهره ترجيح عدم بطلانه على المصالح
كذا كونه شخشا في حقه ثم قال وذكر الزيلعي انه لا يصح التعليق ايضا وانما يكتفي به الا المطالبه لما فيه من تعليق المطالبه
وهي كالدون لانه وسيله اليد والتمليك لا يقبله وفي الثانيه لو قال للكفيل اخذت من الكفاله فقال الكفيل لا اخذ مني
خارجا انتهى فيثبت ان ابر الكفيل ابرائه ببراءه بالرد وفي المعراج قيل المراد بالشرط الشرط المعنوي الذي لا منفعة للطالب
فيه اصلا كدخوله الى الدار وفي القدر لانه غير متعارف اما اذا كان متعارفا فانه يجوز تعليق الكفاله لما في الايضاح
الكفيل بالمال والنفس لو قال ان وانك هذه انا فانه بري من المال فوافاه غدا ابرائه من المال فقد جوزه تعليق البراءه عن
الكفاله بالمال وكذا اذا علق البراءه باستيفاء البعض يجوز وعلق البراءه عن البعض بتجديد البعض ببراءه في المبسوط
شيخ الاسلام فعمل ان المراد بالشرط الشرط الغير المتعارف واختلفا في الرد اي في صحة التعليق محمول على هذا او رايه
عدم الجواز فيما اذا كان غير متعارف ورد ايه الجواز فيما اذا كان متعارفا انتهى فعلى هذا فاقع في هذه المختصر بها للكتن
محمول على شرط غير متعارف انتهى وفيه نا الكفاله تكون بالمال احترارا من كفاله النفس فانه يصح تعليق البراءه منها
على تفصيله في كونه في الثانيه قال اذا علق براء الكفيل بالنفس بشرط فهو على وجوه ثلاثه في وجه تجزئه البراءه وبطل
الشرط بخلافه في كونه رجل بنفس رجل فابراه الطالب عن الكفاله على ان يعطيه الكفيل عشرة دراهم جازت البراءه وبطل
الشرط وان صالح الكفيل المكفول له على مال لبريه عن الكفاله لا يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل ولا يبر عن الكفاله
في رد ايه الجامع واحديه مروا في الحواله والكفاله وفي رايه اخرى يبر عن الكفاله وفي وجه تجزئه البراءه والشرط
وصورته ذلك رجل كفل بنفس رجل وباع عليه من المال فشرط الطالب على الكفيل ابرائه الى الطالب وببريه عن الكفاله
بالنفس جازت البراءه والشرط وفي وجه لا يجوز كلاهما وصورته ذلك رجل كفل بنفس رجل خاصة بشرط الطالب على
الكفيل ان يدفع اليه المال ويرجع منه لكفيل على المطلوب فانه يكون باطلا انتهى **لا يسترد اصيل ما ادي الى الكفيل ليعطيه**
اليه الطالب وان لم يعطه طاله لانه تعلق به حق القابض على احتمال قضاءه الدين فلا يجوز المطالبه ما بقي حقه
الاحتمال ان يبرئ منه كانه ودفعها الى الساعي ولانه ملكه بالتبضع عليه ما ينفذ كراطله فمثل ما اذا كان الدفع على وجه الر
الرساله فلا يسترد كفه لا يملكه بالتبضع لم يخضه اما انه والعرف بينهما انه ان دفع على وجه الاقتضا كان قال له اني لا اذن
ان ياخذ الطالب حقه منك فانما افضيتك المال قبل ان تدفعه لا يكون رساله واما اذا قال له ابتداء هذه المال وارفعه
اليه الطالب كان رساله والعرف بينهما انما هو من جهه ملك المدفع للقابض وعنده واشاعه في المختصر اليه ان بالكفاله
صار للكفيل على الاصيل دين لو كفل بامره لبرائه الوافد الكفيل منه رهنا قبل ان يودي عنه جاز ولو ابراه الكفيل او
وهبه قبل الاداعه صح حايه لو ادي عنه لم يرجع فيثبت ان له دينه عليه لكن لا يرجع له قبل الاداعه في البحر قال وقد
سجلت على اذ دفع المديون الدين للكفيل ليعود اليه الطالب ثم نهاه عن الاداء ليعمل فيه فاجبت ان كان كفيلا بالامر
لم يعمل فيه لانه لا يملك الاسترداد والاعمال لانه ملكه انتهى **فان رجع** اي الكفيل به اي بالمال الذي قبضه الكفيل من
المطوب قبل ان يعطيه الطالب **طاله** اي الكفيل لانه ملكه بالتبضع فكان الرجوع بدله ملكه وظاهره انه لا يجب عليه من
المصدق به ولا حرق به من ان يكون قبض الدين هو وقضاء الاصيل كافي البحر وهو مقيد بما اذا قبضه على وجه الاقتضا

بناو

له

فمنه

كانت مطلقة نحو ان يقول كفلت بمالك على فلان فان القضا على الكفيل قضا على الاصيل سوا كانت بامره او
 بغير امره لان الطالب لا يتصل على اثاره حق على الكفيل الا بعد اتمامه على الاصيل لما ذكرنا ان القول قوله الكفيل انه
 ليس للطالب على الاصيل شيء وان كان كذلك صار الكفيل ضمانا عنه وان كان غائبا والمنصب عندنا ان القضا على الغائب
 لا يجوز الا اذا ادى على الحاضر حقا لا يتصل به الا بالثبوت على الغائب قال مشايخنا وهذا طريق من اراد اثبات
 الدين على الغائب من غير ان يكون بين الكفيل والغائب امانة وكذا اذا خاف الطالب موت الشاهد فوضع مع رجل
 ويده على ماله كماله ففقر الرجل بالكفاله ويكفي الدين فيقيم المدين البينة على الدين فيعفى به على الكفيل والاصيل
 ثم يبرى الكفيل والحاصل كافي البينة على اربعة اوجه مطلقة عن المقدار ومقتضى به وكل على وجهين اما بالامر او بغيره
 فلا تفصيل في المطلقة وهي الجمله لان شرط القضا على الغائب كونه بامره والحواله على هذه الوجوه وفي فتاوى
 قاض خان بعد ان ذكر ان الكفاله ففقر الرجل بالكفاله ويكفي الدين فيقيم المدين البينة على الدين فيعفى به على الكفيل والاصيل
 فيه دعواه على الكفيل ثم يبرى المدين الكفيل عن المالك والكفاله ويسقى المال له على الغائب انتهى **كفا لته باله رك لتسل** لان
 الكفاله لو كانت مشروطة في البيع فتمامه بتقبوله ثم باله عوي يسمى في نقض مائة من جهرته وان لم تكن مشروطة فيه لم يرد
 احكام البيع وترغب المشتري فيه فلا يرغب فيه دون الكفاله ففقر له الاقرار بملك البائع والمراد ان تسليمها
 فمدين من الكفيل بان الدار ملك البائع حتى لو ادى الكفيل الدار لنفسه على المشتري لم ينعى دعواه لانها لو بيعت لرجع المشتري
 عليه بحكم الكفاله فلا ينعى كذا في النهاية وفي الفصل الحادي عشر من بيع الخلاء سعى في نقض مائة من جهرته لم ينعى الا في
 موضعين احدهما رجل اشترى عبدا او قبضه ونقد الثمن ثم ادى ان البائع باعه قبل ذلك من فلان الغائب بكذا اقبلت بينته
 والثاني اذا ذهب جارا منه من اسنان فاستولاه الموهوب له ثم اقام الواهب بينته انه كان دبرها واستولاه قبل
 بينته ويرجع على الموهوب له بالجارية والعقار انتهى قال مولانا صاحب البحر والجمهر المذكور ليس بمعي لان برده على ما
 ذكره قاضي خان من البيع لو ادى المشتري ان البيع حريص دعواه وما لو باع ارضا ثم ادى انه كان دبرها وقبضها او انها وقد كان
 بينته مقبولة على المشتري كذا ذكره الولولي كذا لا تنعى دعواه للقاضي مع انه ساع في نقض مائة من جهرته انتهى اخبرني لا يشك
 ذلك على ما ذكر صاحب الخلاء لان المسئلة المذكورة عن قاضي خان في معنى المسئلة الثانية واما مسئلة الوقت فانه لو
 فيها غير مقبولة كذا ذكره فلا ترد وانما قبلت البينة لعدم اشتراط الدعوى والله اعلم **ككتب شهادة في ملك كتب فيه باع**
ملكه او باع بغيره ابا فانه يكون تسليمها ايضا لو اذ كبت في الصلح و باع وهو ملكه او بغيره ابا فانه اوكته شرا
به كانه تسليمه وكذا لو شتره عند الحاكم بالبيع وقضى بشرا فانه او لم يقض كان تسليمه وذكر الختم في كلام بعضهم لبيان ان
مجرد الكتابة لا يثبت الا بكون تسليمه بالادوي وانما ذكره بنا على ما دلتهم فانهم كانوا يختصمون به بعد كتابه اسمهم على الصلح خوفا
من التغيير والتزوير والحكم لا يختلف وفي فتح القدير الختم امر كان في زمانهم اذ كبت/سعى في الصلح جعل اسمه تحت رصاص
مكتوب او وضع نقش خاتمه كمالا بنطرقه التبديل وليس هذه اجاز ما نانا لا كبت شهادة في ملك ببيع مطلق عن قيد
الملكية وكونه نافعا ابا فانه لا يكون تسليمه بل تسع بغيره دعوى الملكية اذ ليس فيه ما يملك على اقراره بالملك للبائع لان
 البيع قد صيد ومن غير المالك ولعله كتب الشهادة ليحفظ الواقعة بخلاف ما تقدم فانه مقيد بما ذكر **او كبت شرا فانه على**
اقراره العاقدين فانه ايضا لا يكون تسليمه اذ لا يتعلق به حكم وانما هو مجرد اخبار ولو اخبر بان فلانا باع شيئا كان له ان
يدعيه قال ضمنته لك الى شري وقال الطالب حال فالقول للضامن يعني اذا قال الكفيل للطالب ضمنته لك عن فلان الفا
الى شري فلا يظن اني الا وقال الطالب هو حال فالقول للكفيل وعكسه اي الحكم المذكور في قوله لك على ما دلت الى شري
مثلا اذا قال الآخر وهو المقر حال والعرق ان الكفيل لم يرض بالدين فلما دبر عليه في الصحيح كاتمه بغير اقراره المطالب
بعد الشتر والمطالب يدعي عليه المطالب في الحال وهو يتكف بالقول له والمقر اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه هو تاجر
المطالبة الى شري فلا يقبل قوله بلا بينة ولا يوجب ضمان الدرك اذا استحق المبيع قبل القضا على البائع بالثمن لان البيع
لا يتحقق بمجرد الاستحقاق ما لم يقض بالثمن على البائع على ما تقدم فيه من الثلاث فلا يجب رد الثمن على الاصيل قلام
يجب على الكفيل ومع ضمان الخراج والرهن به اي بالخراج قبل المراد به الخراج المولف وهو الذي يجب في الدقة
بان يوظف الامام كل سنة في مال على ما يراه لاخراج الفاسقة وهو الذي يقيم الامام من غلة الاراضي لانه غير واجب
في الدقة كذا قاله العيني وظاهره ان المعقود الاطلاق ومن ثم اطلقه صاحب الكفر فيه وغيره قال مولانا في جرح اطلاقه
نقل الخراج المولف وخراج الفاسقة وحضه بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الدقة ونفي صحة ضمان الضمان بخراج الفاسقة

مطل في بيع العينة

كانت مطلقة نحو ان يقول كفلت بمالك على فلان فان القضا على الكفيل قضا على الاصيل سوا كانت بامره او
 بغير امره لان الطالب لا يتصل على اثاره حق على الكفيل الا بعد اتمامه على الاصيل لما ذكرنا ان القول قوله الكفيل انه
 ليس للطالب على الاصيل شيء وان كان كذلك صار الكفيل ضمانا عنه وان كان غائبا والمنصب عندنا ان القضا على الغائب
 لا يجوز الا اذا ادى على الحاضر حقا لا يتصل به الا بالثبوت على الغائب قال مشايخنا وهذا طريق من اراد اثبات
 الدين على الغائب من غير ان يكون بين الكفيل والغائب امانة وكذا اذا خاف الطالب موت الشاهد فوضع مع رجل
 ويده على ماله كماله ففقر الرجل بالكفاله ويكفي الدين فيقيم المدين البينة على الدين فيعفى به على الكفيل والاصيل
 ثم يبرى الكفيل والحاصل كافي البينة على اربعة اوجه مطلقة عن المقدار ومقتضى به وكل على وجهين اما بالامر او بغيره
 فلا تفصيل في المطلقة وهي الجمله لان شرط القضا على الغائب كونه بامره والحواله على هذه الوجوه وفي فتاوى
 قاض خان بعد ان ذكر ان الكفاله ففقر الرجل بالكفاله ويكفي الدين فيقيم المدين البينة على الدين فيعفى به على الكفيل والاصيل
 فيه دعواه على الكفيل ثم يبرى المدين الكفيل عن المالك والكفاله ويسقى المال له على الغائب انتهى **كفا لته باله رك لتسل** لان
 الكفاله لو كانت مشروطة في البيع فتمامه بتقبوله ثم باله عوي يسمى في نقض مائة من جهرته وان لم تكن مشروطة فيه لم يرد
 احكام البيع وترغب المشتري فيه فلا يرغب فيه دون الكفاله ففقر له الاقرار بملك البائع والمراد ان تسليمها
 فمدين من الكفيل بان الدار ملك البائع حتى لو ادى الكفيل الدار لنفسه على المشتري لم ينعى دعواه لانها لو بيعت لرجع المشتري
 عليه بحكم الكفاله فلا ينعى كذا في النهاية وفي الفصل الحادي عشر من بيع الخلاء سعى في نقض مائة من جهرته لم ينعى الا في
 موضعين احدهما رجل اشترى عبدا او قبضه ونقد الثمن ثم ادى ان البائع باعه قبل ذلك من فلان الغائب بكذا اقبلت بينته
 والثاني اذا ذهب جارا منه من اسنان فاستولاه الموهوب له ثم اقام الواهب بينته انه كان دبرها واستولاه قبل
 بينته ويرجع على الموهوب له بالجارية والعقار انتهى قال مولانا صاحب البحر والجمهر المذكور ليس بمعي لان برده على ما
 ذكره قاضي خان من البيع لو ادى المشتري ان البيع حريص دعواه وما لو باع ارضا ثم ادى انه كان دبرها وقبضها او انها وقد كان
 بينته مقبولة على المشتري كذا ذكره الولولي كذا لا تنعى دعواه للقاضي مع انه ساع في نقض مائة من جهرته انتهى اخبرني لا يشك
 ذلك على ما ذكر صاحب الخلاء لان المسئلة المذكورة عن قاضي خان في معنى المسئلة الثانية واما مسئلة الوقت فانه لو
 فيها غير مقبولة كذا ذكره فلا ترد وانما قبلت البينة لعدم اشتراط الدعوى والله اعلم **ككتب شهادة في ملك كتب فيه باع**
ملكه او باع بغيره ابا فانه يكون تسليمها ايضا لو اذ كبت في الصلح و باع وهو ملكه او بغيره ابا فانه اوكته شرا
به كانه تسليمه وكذا لو شتره عند الحاكم بالبيع وقضى بشرا فانه او لم يقض كان تسليمه وذكر الختم في كلام بعضهم لبيان ان
مجرد الكتابة لا يثبت الا بكون تسليمه بالادوي وانما ذكره بنا على ما دلتهم فانهم كانوا يختصمون به بعد كتابه اسمهم على الصلح خوفا
من التغيير والتزوير والحكم لا يختلف وفي فتح القدير الختم امر كان في زمانهم اذ كبت/سعى في الصلح جعل اسمه تحت رصاص
مكتوب او وضع نقش خاتمه كمالا بنطرقه التبديل وليس هذه اجاز ما نانا لا كبت شهادة في ملك ببيع مطلق عن قيد
الملكية وكونه نافعا ابا فانه لا يكون تسليمه بل تسع بغيره دعوى الملكية اذ ليس فيه ما يملك على اقراره بالملك للبائع لان
 البيع قد صيد ومن غير المالك ولعله كتب الشهادة ليحفظ الواقعة بخلاف ما تقدم فانه مقيد بما ذكر **او كبت شرا فانه على**
اقراره العاقدين فانه ايضا لا يكون تسليمه اذ لا يتعلق به حكم وانما هو مجرد اخبار ولو اخبر بان فلانا باع شيئا كان له ان
يدعيه قال ضمنته لك الى شري وقال الطالب حال فالقول للضامن يعني اذا قال الكفيل للطالب ضمنته لك عن فلان الفا
الى شري فلا يظن اني الا وقال الطالب هو حال فالقول للكفيل وعكسه اي الحكم المذكور في قوله لك على ما دلت الى شري
مثلا اذا قال الآخر وهو المقر حال والعرق ان الكفيل لم يرض بالدين فلما دبر عليه في الصحيح كاتمه بغير اقراره المطالب
بعد الشتر والمطالب يدعي عليه المطالب في الحال وهو يتكف بالقول له والمقر اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه هو تاجر
المطالبة الى شري فلا يقبل قوله بلا بينة ولا يوجب ضمان الدرك اذا استحق المبيع قبل القضا على البائع بالثمن لان البيع
لا يتحقق بمجرد الاستحقاق ما لم يقض بالثمن على البائع على ما تقدم فيه من الثلاث فلا يجب رد الثمن على الاصيل قلام
يجب على الكفيل ومع ضمان الخراج والرهن به اي بالخراج قبل المراد به الخراج المولف وهو الذي يجب في الدقة
بان يوظف الامام كل سنة في مال على ما يراه لاخراج الفاسقة وهو الذي يقيم الامام من غلة الاراضي لانه غير واجب
في الدقة كذا قاله العيني وظاهره ان المعقود الاطلاق ومن ثم اطلقه صاحب الكفر فيه وغيره قال مولانا في جرح اطلاقه
نقل الخراج المولف وخراج الفاسقة وحضه بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الدقة ونفي صحة ضمان الضمان بخراج الفاسقة

لو

صاحب بالاصالة فانه قلت اخذ الحق بالكفاية فصحح للكفاية ببدل الكتاب وهي باطله قلت اجابوا عند بان كل واحد منهما كان مطالبا لباي حجة الالف والباقي بعض ذلك فتبقى على تلك العتقة لان الباكيون على وجه الشك فانه اخذ الحق بجمع على صاحبه لانه اذا داه منه بامره وان اخذ الآخر لا يبرجع عليه بل لانه ادعى عن نفسه واذا انكسر شخص عن عبد مال لم يظهر في حق مولاه بل في حقه بواحد به بعد عتقه كالزوجه باقرار واستقرار او استملاك ودبسة فهو اية المال كونه حال وان لم يسمه ان يكون حاله على من كفل به كما له مطلقه عن قيد الحول والتجديد لان المال حال على العبد لوجود السبب وقبوله منه الا ان المطالب لم يخرجه عنه لغيره اذ هذه الدية لا تتعلق برقبته لعدم ظهورها في حق المولى والكفيل غير مفسر مضافا لو كفل عن غيب او غيب لغيره ما اذا كفل بدين موجب حيث لا يلزم الكفيل حالا لانه التزام المطالب بدين والمطالب ليس له ان يطالب به بالدين الموجب في الحال ثم اذا ادعى عند برجع به بعد العتق ان كان بامره لا الكفيل بالاداء مطلق الدين وقام مقام الطالب فلا يطالب بدين قبل الحرية **ادعى رقبته عبد فكفل به رجل فمات العبد المكفول** برقبته قبل التسليم الى المولى **فبرهن المديني** اية اقام بينه **انه** اية العبد له اية ملكه **صحن الكفيل قيمته** اية قيمة العبد لانه تكفل من ذمة العبد تسليم رقبته العبد لان المديني يدعي غيب العبد على ذمة العبد والكفاية بالاعيان المضمونة بنفسها جائزه فيجب على الكفيل رد الدين فان هلك يجب عليه قيمتها بخلاف ما اذا ثبت الملك له باقراره اذ يكون له ان اقرار الاصيل ليس بوجه في حق الكفيل فلا يلزمه ما لم يتره هو بنفسه **ولو ادعى شخص على عبد مالا** بان قال اخذتني كذا بالعقب او استملكه **وكفل بنفسه** اية بنفسه العبد **رجل فمات العبد** قبل التسليم الى المولى **بري الكفيل** لان العبد بري بموته وبراءة توجب براءة الكفيل **ولو كفل عبد غير مدين عن سيد بامره** صحت هذه الكفاية لان اسر المولى بالكفيل بوجه اذا لم يكن عليه دين فاذا كان عليه دين مستغرق لا يجوز له ان يفتن ابطال حق الغريم كالاجير من هذه حجة وقد اخل في الكفر بهذا القيد وهو قيد لا بد منه ثم اذا صح هذا **افعتق العبد فاداه** اية المال المكفول به لم يرجع بمولى المولى لانه لا يستحق على المولى بوجه وقاله فالا اذا ادعى منه بعد الحرية وكانت الكفاية بامره رجوع به على المولى لتحقيق الموجب للرجوع **او كفل سيده** اية سيد العبد عنه اية عن العبد صحت الكفاية **فاداه** اية المولى المكفول به **بعد عتقه** اية بعد عتق العبد ولا يرجع عليه ايضا خلافا لفرق قوله **لم يرجع واحد منهما** اية من المولى والعبد على الآخر جواب المسئلة **جميعا كفل رجل عن رجل بغير امره** اية امر المكفول عنه فبلغه اية المكفول عنه **فاجان** الكفاية لم تكن الكفاية **موجبة للرجوع** على المكفول لانها انعقدت غير موجبة للرجوع فلا تغلب موجبه له ذكره الزيلعي وغيره ثم قايده كفاية المولى عن عبده وجوب مطالبة باي الدين من ساير امواله وقايده كفاية العبد عن مولا تعلقه برقبته هذا **كتاب**

في بيان احكام الحوالة المناسبة بينهما وبين الكفاية من حيث ان فيها التزاما ماليا على الاصيل كافي الكفاية ولهذه الجازا استمارة كل منهما للآخر اذا اشترط موجب احدهما للآخرية عند ذكره الاخرية كونه اخر الحوالة لانهما تشفعن براءة الاصيل والبراءة تغفر الكفاية فكل من كان ما تشفعها والحوالة هي اللغة هو النقل وحدها كيفما تشاءت دارت عليه معنى النقل والحوالة وفي اصلاح الفقهاء هي نقل الدين من ذمة المجل الى ذمة المجتال عليه واختلعت المشايخ في انها هل توجب البراءة عن الدين والمطالب جميعا او عن المطالبة دون الدين والمجمل من المذهب انها توجب البراءة من الدين كافي في حق العتق والمجمل بن مجمل والد ابن مجتال ومجتال له ومجتال له يعني تعلق هذه الالفاظ في الاصطلاح ومن يعبرها اية الحوالة مجتال عليه ومجتال عليه يعني يطلق ايضا على هذين اللفظين **والمال حال به وشرط لصحتها** اية الحوالة **رغم الكل** اما من رضى الاول فلا بد فيه البراءة قد ينفذ بنجل غيرهم ما عليهم من الدين فلا بد من رضاه واما رضى الثاني وهو المجتال فلا ينفذ فيها انتقال حقه الى ذمة اخرى والزم متفاوتة فلا بد من رضاه واما رضى الثالث وهو المجتال عليه فلا ينفذ التزام الدين ولا التزام بلا التزام **بلا خلاف الا في الاول** وهو المجمل فان فيه خلافا لم يشترطه صاحب الكفر وشرطه القدر وري وانما شرطه للرجوع عليه فلا خلاف في الروايات كافي ايضا في اصلاح فاعلى هذه اقل المراء بقوله الا في الاول الخلاف بينه المشايخ في السفر باشرطه وعدمه قال في العناية وذكر في الزيادات ان الحوالة تنسخ بدون رضاه لان التزام الدين من المجتال عليه تصرف في حق نفسه والمجمل لا يتصرف برقبته فنعده لان المجتال عليه لا يرجع عليه اذ لم يكن بامره قيل على هذا انكون قايده اشرط الرجوع عليه اذ كانت بامره وقيل لعل موضوع ما ذكر في القدر وري ان يكون المجتال على المجتال عليه دين بقدر ما يقبل الحوالة فيجوز ان تكون استقامت المطالبة للمجمل عن المجتال عليه فلا تنسخ الا برضاه والظاهر ان الحوالة قد تكون ابتداء او هاهنا من المجمل وقد تكون من المجتال عليه والاول احواله

وهو فعل اختياري لا يتصور بدون الارادة والرضى وهو وجه رواية القدر وري والثاني احتيال يتم بدون ارادة المجتال عليه ورضاه وهو وجه رواية الزيادات وعليه هذا الشرط مطلقا كاذهيب اليه اية الثمالة بنا على ايضا اية الحق حقه فله ايضا ومن حيث شامخ غير نفس عليه بغير بعض الجهات او عدم اشرطه مطلقا كاذهيب اليه بعض الثالث رحيق بنا على رواية الزيادات ليس على ما ينبغي انتهى واراد بالرضا القبول في مجلس الايجاب فان قبوله في مجلس الايجاب شرطا لانقاذا كما في البحر وغيره الى البلد ايع وكفى في البرازيه احوال على غيب فقبل بعد ما علم صحت ولا تنفي في غيبة المجتال كالكفاية الا ان يقبل بوجله الحوالة انتهى فقبل القبول من المجتال والرضا منها وفي الخاتمة ما يوافق باقي البرازيه حيث قال حجة الحوالة تعتمد بقول المجتال له والمجتال عليه ولا تنفي في غيبة المجتال له في قوله اية حيفه وعنده ربهما انه تعالى كما قلنا في الكفاية الا ان يقبل رجل الحوالة للغير ولا يشترط حضوره في حاله حتى لو احوال على رجل غيب ثم علم الغيب فقبل حقت الحوالة انتهى ومن الغريب ما في المجتال حال الغريم بغيره في حاله عليه لا يجوز وفيما يجوز كالكفيل بقبول الدين وفي الشرط الظاهر به رضى من عليه الحوالة ليس بشرط اجماع قلت معناه اذا كان المجتال به مثل الدين انتهى والمجمل انه لا بد من رضى المجتال عليه حوالة حوالة كان عليه دين او لا وسواء كان المجتال به مثل الدين او لا واذا صحت الحوالة برضى المجتال عليه وقاب المجمل فادعى المجتال عليه ما يوجب براءة المجمل لغيره هل تسمع دعواه قال في البرازيه غيب المجمل وزعم المجتال عليه ان مال المجتال على المجمل كان من غن خذ لا تسمع دعواه وان برهن على ذلك كافي الكفاية انتهى وفي البحر كما كان فروق الكرايم لو احوال اموانه بعبده امها على رجل وقيل الحوالة ثم غاب الزوج فاقام المجتال عليه بينه ان نكاحها كان فاسدا او بين ذلك وجهها لا تقبل بينته ولو ادعى انها كانت ابوات زوجهها من صداقتها وان زوجها اعطاها المهر او باع بعبدها منها شيئا وثبتت قبلت بينته ولو ادعى انها كانت ابوات وان كان البيع غير مقيد لا تقبل بينته والفرق ان مدعى فساد النكاح تناقض اولاه يدعي امر استنكر فلا تسمع دعواه بخلاف دعوى الابرا او البيع لانه غير مستنكر وكذا هذا في الكفاية انتهى قال مولا صاحب البحر فقبل على المولى ادعى ان المجمل اوفاه الدين بعد هاتم وتقبل بينته لانه غير مستنكر انتهى **وتصح الحوالة في الدين لا في العين** لان النقل الذي تضمنه نقل شرعي وهو لا يتصور في الاعيان بل المقصور فيها النقل الجسدي فكانت نقل الوصف الشرعي وهو الدين فلما بد ان يكون للدين على المجمل وله اقال في الحوالة من الدين اذ احوال رجل على رجل وليس للمجتال على المجمل دين فذه وكاله وليس بجوالة انتهى وفي القنية احوال عليه ما به من ثمن الحنطة ولم يكن للمجمل على المجتال عليه ثمن ولا للمجمل للمجتال على المجمل فقبل المجتال عليه ذلك لا يشرط عليه انتهى **وبري المجمل من الدين بالشك** اية يقبل المجتال الحوالة على المجتال عليه لان الاحكام الشرعية تنفي على وفق المعاني الغفيرة فغنى الحوالة النقل والتجديد وهو لا يتحقق الا بغير غم ذه الاصيل بخلاف الكفاية لانها الضم وهو لا يتحقق مع البراءة وقوله من الدين رد على من يقول بانه يبرأه المطالب لانه لا يرد وقد تقدم بيان العمدة في ذلك ومواده انه يبرأه موقته ومقتضى ما ذكر من براءة المجمل ان المشتري لو احوال البايع بالثمن على رجل لم يملك حبس البيع وكذا لو احوال الحر من الرهن لا يحبس الرهن ولو احوال الزوج المراه بعبده لم يملك حبسها بخلاف العكس في الثمالة وبه صرح في البحر قال وكل من انتقل في الزيادات عكسه وهو ان البايع والرهن اذا احوال استقطب حقه في الحبس ولو احوال لم يسقط لان المجتال عليه قائم مقام المجمل لم تسقط مطالبتها والمكاتب على عكس ذلك فانه احوال مولا على رجل عتق وان احوال مولا عليه لم يفتق حتى يودي الى البذل لان حره المكاتب معلقه ببرائه ذمة وقد برئت اذا كان المكاتب مجتالا اذ كان على الاعلى انتهى وفي جوابه التناوي رجل كفل عن رجل بالثمن درهم ثم ان الكفيل احوال الطالب بالالف المكفول به على رجل فلكفيل ان يطالب المكفول منه بالالف قبل قبض الطالب من المجتال عليه لان الحوالة العينية جري الكفيل والمكفول منه مضار كما لو دفع المال الى الطالب فيرجع به الى المكفول عنه انتهى **فلا يرجع المجتال على المجمل الا بالتوقي** لا ببراءته متقيد به سيما مع حقه اذ هو المعقود او تفتح الحوالة لغيره وانما تجمل الفسخ مضار كوصف سا السلامه في البيع وهذا اذا لم يشترط الخيار اما اذا جعل للمجتال الخيار او احواله على ان له ان يرجع على البايع صاحب ذلك كذا في البرازيه ومواده اذ كانت الحوالة باقية اما اذا فسخت الحوالة فان للمجتال الرجوع بدنه على المجمل وفي البرازيه والمجمل والمجتال يملك النقص وبالنقص يبرأ المجتال عليه انتهى وفي البحر نقلا عن النخبة ان الحوالة اذا انعقدت على رجلين كانت الثانية نقضا للاولى انتهى وقوله الا بالتوقي قيد في البحر نقلا عن النخبة بان لا يكون المجمل هو المجتال عليه ثانيا لما في النخبة رجل احوال رجلا له عليه دين على رجل ثم ان المجتال عليه احواله على الذي عليه الاصل لا يعود الى المجتال عليه الاول فان توبه المال على الذي عليه الاصل لا يعود الى المجتال عليه الاول

قوله وعلى هذا اشتراطه مطلقا الى قوله ليس على ما ينبغي اقل قوله على اشرطه مبتدأ وقوله ليس على ما ينبغي خبره سعدي

انتم فان قلت ان الحاله قد تغيرت بين ان قبل الحاله فيستحق حقه اليه وانه حال عليه وبين ان ياباها بالحقه
 في ذمة المجلد وكان محض بين شيئين اذا اختار احدهما تقرر عليه ولا يعود اليه الاخر كالمضروب منه اذا اختار مضروب
 احد القاصيين ثم توي ما عليه لم يرجع على الاخر شيئا وكما لو لم يرد له اذا اعتق عبده المديون فاختر العسر ما استيفاه العبد ثم توي
 عليهم ذلك لم يرجعوا على المولي شيئا قلت اوجب منه بان قوله اذا اختار احدهما تقرر عليه اما ان يريد به شيئين احدهما
 اصل والاخر خلف عنه او كل منهما اصل فان كان الثاني فليس مما يختار فيه فقياسه عليه فاسد وان كان الاول فلا يسلّم انه
 اذا اختار احدهما تقرر بل اذا اختار الخلف ولم يحصل المقصود كان له الرجوع الى الاصل لان اختيار الخلف وترك الاصل لم يكن
 الا لتوقف فاضا فانه انما الحق وصف يقتضي تيقنه فاسده في الوضع ومعنى التوي في القدر الهلاك وهو وزن الحصى
 وقد عده كافي المصباح ومعناه في الاصطلاح قد افاده بقوله **وهو ان يحد** الحال عليه **الحالة ويجعل** **وايضا** له اي
 لكل واحد من المجلد والمحال عليه **او يوت** المحال عليه كونه **مفسدا** بان لم يترك مالا عينا ولا دينيا ولا كفيلا ووجود الكفيل
 يمنع موته مفسدا على ما في الزيارات وفي الخلاصة لا يمنع وان المحال لو ابر الكفيل بعد موت المحال عليه فله ان يرجع بيده
 على المجلد وفي البرازيه اخذ المحال من المحال عليه بالمال كفيلا ثم مات المحال عليه مفسدا لا يبيع الدين الى ذمة المجلد
 سواء اقبل بامره او بغير امره واكتفى بحاله او موجه او كفله حاله الا انه اقبل له وان لم يكن به كفيل ولكن تبرع
 رجل ورهن به رهنا ثم مات المحال عليه مفسدا فاداه الدين الى ذمة المجلد ولو كان مسلطا على البيع فباعه ولم يقض الثمن
 حتى مات المحال عليه مفسدا بطلت الحاله والدين لصاحب الرهن انتهى **ولو اختلفا فيه** اي بين كونه مالا مفسدا **فالتقول**
للختم مع **يمينه على الم** مرجع به في الجوهره حيث قال فان مات المحال عليه فقال المحال مات مفسدا وقال المجلد خلاف
 ذلك قال في المبسوط القول قول المحال مع يمينه على العلم كذا في النهاية ومثله مرجع الربوي في شرح الكفر قال لمتسكة
 بالاصل وهو العسرة كما اذا كان هومي وانكر السرانتي وصرح به في البرازيه ايضا فقال ولو قال الطالب مات المحال
 عليه بلا تركه وقال المجلد عن تركه فالتقول للطالب مع خلفه انتهى ثم قال فيها قال المجلد مات المحال عليه بعد اداء
 الدين اليه وقال المحال بل قبله وتوي حتى في الرجوع فالتقول للمحال لمتسكة بالاصل انتهى ولو فلسد الحاكم
 بعد ما حبسه لا يكون توي عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقالا هو توي لانه عجز عن الاخذ منه بتفليس الحاكم
 وقطعه عن ملازمته عندها فصار كمن عجز عن الاستيفاء بالجور او بغيره مفسدا ولا يبيعه رحمه الله تعالى ان
 الدين ثابت في ذمته وتقدر الاستيفاء لا يوجب الرجوع الا توي انه لو قدر راعيه المحال عليه لا يرجع على المجلد
 وهذه الان التوي في الدين لا يقضى بحقيقته وانما يكون ذلك حكما لخروج محله من ان يكون محلا صالحا للوجوب
 بموته بعد ما وبالجور ولا ان الافلاس لا يتحقق عنده لانه لا مال غاذا ورايع يصير يسي الانسان فقيرا ويصبح غنيا
 وبالعكس ويجعل انه استغنى في مجلس الحكم بان مات له قريب يرثه وهذه نظير ما اخرج الحنفى الشهود واقام اليه
 عليه لا يتقبل لانه لا يتحقق لاحتمال تويته في المجلس وقيل هذه المسئلة ينبغي على تحقيق الافلاس وعدمه ولو مات وترك
 رهنا رهنته غيره بامره او بغير امره وسلطه على البيع او سلطه يعود الدين الى ذمة المجلد لان عقد الرهن لم يبق
 بعد موت المحال عليه مفسدا اذ لم يبق الدين عليه والرهن به من ولا دين بحال بخلاف ما اذا ترك كفيلا بامره او بغير
 امره لان الكفيل خلف عنه انتهى **طالب المحال عليه المجلد بما ادى بالذمة** اي بمثل ما حال فقال المجلد **احلت** **بدين**
 اي بسبب دين ثابت لي عليك لم يقبل قوله بل ضمن المجلد للمحال عليه **مثل الدين** الذي حال به لتحقيق السبب
 وهو قضا دينه بامره ولكن المجلد يدعي عليه دين وهو يتكلم والقول قول المتكلم هذه ابا لاجماع كافي الرمز مشروح
 الكفر فان قلت لم لا يجزى ان يكون المحال اقراره بالدين عليه قلت اوجب عنه بانها قد تكون بغير ذمة اي الحاله
 قد تكون بغير ذمة الدين على المحال عليه فيمنع انقلها كعادته وحقيقته يكون التقييد بالدين بيمينه لا دليل وانه
وان قال المجلد للمحال احلتك على فلان لتبذره لي اي لاجله اراد انه وكله في قبضه **فقال المحال احلتني** **بدين**
 اي بسبب دين لي عليك **فالتقول للمجلد** لان المحال يدعي عليه الدين وهو يتكلم فالتقول للمكفر فان قلت الحاله حقيقه
 في نفي الدين ودعوى المجلد انه حال لتبذره له خلاص الحقيقه بلا دليل فقلت اوجب عنه بان دعوى ذلك مما
 هو من محتملات لفظه وهو الوكاله فان لفظ الحاله تستعمل فيها مجازا لما في الوكاله من نقل التفرغ من الموكل
 اليه الوكيل فيجوز ان يكون مراده من لفظ ذلك فيصدق كلفه مع يمينه لان في ذلك نوع في القدر للظاهر وانه
احال شخص اخر بما ادى بالذمة الذي له عند زيد حال كونه **ودعه** بان ادع عنه الف درهم مثلام حال بها

عزيمه **ودعه** الحاله لانه اخذ رجلي التسليم وكانت اولي بالجور **فان هلك** الوديعه بريء منه الذي هو
 المحال عليه لان الحاله معقده بها اذ لم يلزم التسليم الا منها بخلاف ما اذا كانت معقده بالمعصيه حيث لا يبرئ لانه
 تخلفه القيمة والغوات الخلف كالفوات حتى لو هلك المعصوب لا يلى خلفه بان استخى بالدينه صار مثل الوديعه
 ان الحاله على من بين مطلقه ومعقده فالمطلقه ان يقول لرجل احتل علي هذا بالف درهم فيقول احتلت والمعقده
 ان يقول احتلت بالف الف البني لي عليك فيفعل احلت وكلاهما جائز وفي كلاهما يبرأ المجلد من دين المحال ولبيته به
 الحاله على المجلد بسبب الا ان يتوي ما عليه المحال له عليه كمن بين المطلقه والمعقده فرق وهو انما اذا كانت معقده
 انقطعت مطالبه المجلد من المحال عليه فان بطل الدين في المعقده ابرئ من برائه المحال عليه من الدين الذي قيدت به
 الحاله بطلت الحاله مثل ان يشتري من رجل شيئا بالف ولم يرد الا الف حتى حال بها الرجل عليه فقبل استخى المبيع او
 كان المبيع عبدا فظهر جرا فان الحاله في هذه من الوجهين تبطل وكان للمحال ان يرجع على المجلد بدينه منه وكذا
 لو قبل الحاله عند رجل بالف درهم وديعه فبطلت الا الف عنه المودع قبل ان يسلمها اليه المحال له فان الحاله تبطل كما
 تقدم من قريه واما اذا سقط الدين الذي قيدت به الحاله بامره عرض ولم يقض برائه الاصل لا تبطل الحاله مثل ان
 يتحال بالف من ثمن مبيع فبطل المبيع قبل تسليمه للمشتري سقط الثمن عنه ولا يبطل الحاله ولكنه اذا رجع على المجلد
 بما اديه لانه قضى دينه بامره واما اذا كانت مطلقه فانها لا تبطل بحال من الاحوال ولا تنقطع فيها مطالبه المجلد على
 المحال عليه الا ان يوديها اذا سقط ما عليه قضا ما ولو تبين برائه المجلد عليه من دين المجلد لا تبطل ايضا ولو ان
 المحال له ابر المحال عليه من الدين صح الا براسا قبل المحال عليه ولم يقبل ولم يرجع المحال عليه بشي لان البراءه استلزام
 وليست بتخليك فلهذا لم يرجع وان وجهه له يحتاج الى القول وله ان يرجع على المجلد كما لو اديه لانه قليل ما في منه
 بالبريه فصار كما لو ملكه بالاداء وكذا الوات المحال له فوريته المحال عليه له ان يرجع على المجلد لانه ملكه بالارض فصار
 كما لو ملكه بالاداء ولو رجع المحال له من المحال عليه بدين حقه وبراءه عن الباقي فانه يرجع على المجلد بدين القدر
 لا غير وان صالح على خلاف جنسه كما اذا صالح عن الدرهم على الدينار وعلى العكس وعلى العرض فانه يرجع بجميع
 الدين لان ما ادى بطلح ان يكون عوضا عن جميع الدين **باعت بشرط ان يجلد على المشتري بالثمن** **عزيمه** اي للبايع
بطل البيع لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبايع ولو باع بشرط ان يجلد عليه بالثمن صح لانه يوكس
 العقد اذ الحاله في العاده تكون على الاملا والاحسن قضا فصار كشرط الجوده ذكره من خلاصه وفي الدرر والفقر
اديه المال في الحاله الفاسدة فهو بالخيار ان يراجع على الفاضل وان يراجع على المجلد وعلى هذا اذا
 باع الاجر المستاجر واحال بالثمن المستاجر ثم استحق المستاجر من يديه المشتري وهو يودي الثمن الى المستاجر
 فهو بالخيار ان يراجع على المستاجر الفاضل وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق كذا في الحلاصه والبرازيه وفي
 فتاويه القاضي الامام ومن صور فساد الحاله ما اذا كانت الحاله بشرط ان يعطى المحال عليه مال الحاله من ثمن
 دار المجلد او من ثمن عبده كانت الحاله فاسده لان هذه الحاله مما لا يقدر على الوفاء بها وهو بيع الدار او العبد
 فان الحاله بهذا الشرط لا تكون توكيلا لبيع دار المجلد بخلاف ما اذا قبل المحال عليه الحاله بشرط ان يعطى مال الحاله
 من ثمن دار نفسه او من ثمن عبده نفسه فانه يجوز الحاله ولكن لا يجزى للمحال عليه على بيع داره ولا بيع عبده وهو
 بمنزله ما لو قبل الحاله على ان يعطى المال عند الحاله فانه لا يجزى على اذ الملك قبل الاجل انتهى **ولا يبيع تاجيل عقدها**
 فلو قال فتمت بما ادى على فلان على ان احملك به على فلان الي ثمن انصرف التاجيل الى الدين لانه لا يبيع تاجيل عقده
 الحاله كذا في البحر نفلا عن المحيط فروع يجوز قبول الحاله بال الثمن من الاب والوصي على املان الاول لان ثمنه
 معقود بشرط النظر وان كان مثله في الملاءه اختلف على قولين ولو اختلفا لايدينه الى اجل لم يكن كونه ابر او قضا
 فيصير بالابرا المودع وهذا اذا كان دينه او ثمنه المفسر وان وجب بعهده حاجا تاجيل عندها خلافا لابي يوسف
 كذا في البحر مغربا الى المحيط وفي شرح النظم الوهابي بعد ان ذكر ان الحاله بال الثمن صحيحه ان كان خير للثمن بان كان
 المحال عليه املان المجلد لانه لا يدينه وان كان المجلد املان لا يجوز لان فيه تضييع مال الثمن على بعض الوجوه
 واذا كان كذلك الوصى قال في ربي هنا صورته ما اذا اشتا وباني الملاءه في الخيره حكم فيه اختلاف الشافعي
 وقاضي خان حيزم بعد من الجور ان كان كونه خيرا من الاول انتهى وفي السراجيه الوجه اذ الخلف بال الثمن فان
 كان خير للثمن بان كان الثاني املا صح انتهى وممنوعه بغير عد من الجور في صورته التساوي كما اعتمد قاضي خان

المجلد على المجلد
 والدين على الدين
 والدين على الدين

وهو ظاهر جده الاله جليله اشتغال بالافا فيه له اسما والعقود انما شرعت لما يترب عليها من القايده
والله اعلم وفي الجوهر من كتاب المضاربه ان الوحي اذا احتال بال التيم فانه يعتبر فيه الاصح لان مقصده
مفيد بشرط النظر فان كان ذلك اصح جاز والام يجوز ان الوحي يصرف اليتم على وجه الاحتياط فالاحتياط
فيه لا يجوز انتهى فتقوله والام يجوز صادف بصوره المساواه ايضا كالا يخفى فيفيد عدم الجواز فيها والله اعلم
رجل له علي رجل مال فقال الطالب للديون احلين بما لي عليك علي فلان علي انك ضامن له لك ففعل فزواج
وله ان ياخذ بالمال ايها شا لانه لما شرط العنان على الجبل فقد جعل الجواله كفال له لان الجواله شرط عدم
براه الجبل كفال له رجل حال رجل علي رجل بال فجاب الجبل عليه بعد ذلك ثم جال الجبال له وقال جديني
الجبال له وان اقام اليه انه يجد لا نقيا بينه لان المستوفى عليه غايب وان كان الجبال حاضرا وجعل الجواله
وليس للجبال بينه كان جوده ففعل الجواله فيكون القول قوله في ذلك كذا في الخايه انتهى **وكرهت السفحة**
فيل هي بضم السين وتيا يفتحها واما الناضية فتعوض فيها تجمع على سفاح فارسي معرب اصله سفته يقال
للسبي الحكم يسمى هذا القوم بدلا لحكام امرة كذا في الغايه ونشرها بعضهم فقال هي كتاب صاحب المال لوكيله
ان ينفذ ما لا يرضاه من به خطر الطريق كذا في المصباح وفي القاموس السفحة كسر فطفة ان يعطي بالا
لاحد وللآخر مال في بلد المعطى فيوفيه اياه ثم فيستغني به عن خطر الطريق وفعله السفحة بالفتح انتهى وحاصل عندنا فزفه استغنا
وعندنا فزفه استغنا به عن خطر الطريق وفعله السفحة بالفتح انتهى وحاصل عندنا فزفه استغنا
به عن خطر الطريق وفعله السفحة فزفه استغنا وقيل اذا لم يكن المستغني مشروطة فلا بأس وفي رمن الجاني
حاليا عن الفتاوي الصغرى السفحة اذا كان مشروطا في القرض فهو حرام والعرض بهذا الشرط فاسد وان لم يكن
مشروطا جاز وفي الواقيات رجل اقترض رجلا مالا على ان يكتب له بها الى بلد كذا فانه لا يجوز وان اقرضه
بغير شرط وكنت كان جاز ولو قال كتب لي سفحة على ان اعطيك هذا خلاخيريه وفي كفايه البرهني وسفاح
الجبار مكر وهه لانه يفتن باسقاط خطر الطريق الا ان يفرض مطلقا يكتب السفحة هكذا روي عن ابن عباس
رضي الله عنهما فان قلت ما وجه ذكره في كتاب الجواله قلت اما هو لانهم اتبعوا القدر في فانه ذكره في كتاب
الجواله واما وجه ذكر القدر في فاقبل لانه معامل في الدين كالكفال والجواله ونقل عن الامام بن ابي الكرد
انه قال انما اورد هذا في الجواله لانه حاله للخطر المتوقع على المستقر فيكون في معنى الجواله انتهى **فلقنوكيل**
المجل عن المحتال بقبض دين الجواله لم يصح هذا الكتاب في بيان احكام القضا لما كان اكثر المنازعات
تقع في البياع والدين في غيرهما يقطع وهو قضا الغاني وله معنيان معنى في اللغة وهو بالمد كساو كسيد
وفي المصباح انه مصدر قضيت بين الخصمين وعليها حكمت وفي المصباح القضا الحكم واصله قضى لانه من
قضيت بين الخصمين وعليها حكمت الا ان اليها لما جات بعد الان عجزت والجمع لا قضيه وقضى اي حكم ومنه
قوله تعالى وقضى ربك الا يقبله والالياه وقضى تكون بمعنى الفراغ ويعني الا او يكون بمعنى الصنيع
والقضاء قال ابن ذويب وعليها مسودتان قضاهما داود وصنع السوابغ يقال قضاه اي صنعته وقدر
ومنه قوله تعالى فقضاهن سبع سموات في يومين ومنه القضاء والقدر يقال استقضى فلان اي صير
قاضيا انتهى وفي القاموس القضاء تقصير الحكم قضى عليه يقضى قضا وقضيه وهي الاسم ايضا انتهى
واما معناه الشرعي فقد افاده بقوله هو فضل الخصومات وقطع المنازعات ههنا عرفت في المحيط كاتله
عن مولانا في بحره وعرفه الكمال في فتح القدير بال التزام وفي البد اربع بالحكم بين الناس بالحق وقد اطلال
في بيانه وعرفه العلامة قام بانه انشا الزام في مسائل الاجتهاد والتعارف فيما يقع فيه النزاع لمصالح الدنيا
فخرج القضا على خلاف الاجماع وخرج ما ليس بجائده وما كان من العبادات انتهى وشرايطه في الحكم ان يكون
بعد تقدم دعوي صحيحه من ختم على خصم فان فقد هذا الشرط لم يكن حكما وانما هو اقنا مرجع به الامام السرخسي
قال وهذا شرط لقب القضا في المجتهدين ذكره الهادي في فضوله والبرازي في فتاواه ونقل الشيخ قاسم
الاجماع عليه وفي فتاوى قاضي خان انما ينفذ القضا عند شرايط القضا من الخصومه وغيرها فاذا لم يوجد
لم ينفذ انتهى وفي الفتاوى البدرية للعلامة ابن العزس وقد اتفق ائمه الجففيه والشافعية على انه يشترط
لصحة الحكم واعتباره في حقوق العباد الدعوي العبيد المسموعه شرعا وانه لا يفي ذلك من الخصومه

الشرعية وان اختلفوا في تفصيل ماورد ذلك وما يتجهد من الجزئيات ولم يقل احد ان حكايه حال الشافعية
فيما صدر منها على سبيل التفصيل فضلا عن الاجال نزاع ولا خفومه ولو صدر ذلك بلفظ ادعي هذا
فيما شرح فيه الحال فكيف بما وقت الاشارة اليه على سبيل الاجماع وادعي النزاع يرصد القاضي يقضايه
والخصام الذي يقطع الحكم بحكمه وهل هذا الاموال من النور والافدام والتهلوتن بالامور الشرعية
والقضا بالحكمه بل ابلغ من ذلك اذا حصلت الدعوي المسموعه بحسب الصورة وكان القاضي يعلم ان باطن
الامر في ذلك ليس كظاهره وانه لا يخاف ولا تنازع في نفسه الامر بين المتدعيين ليس له سماع هذه
الدعوي ولا يعتبر القضا المترتب عليها ولا يصح الاحتياط لحصول القضا بمثل ذلك اذا كان القاضي عالما بحال
عنده الدعوي واما اذا لم يعلم عزز ونفذ قضاوه ولعمري هذه اشياء محتملة بلهوي وبلغت شهره اعتبار
عنده الامعيان الغايه العقوي انتهى وفي الحكم العقل والبلوغ والاسلام والحرية والسمه والبصر والنطق
والسلامه عند القذف وان يكون مواليه للحكم دون سماع الدعوي فقط كافي للبرهنة من الجزائنه وفي النظم
الوهبي في ذكر ان الامم تولى له الاطروشه وكونا في رسالتنا مسقة الحكم على الاحكام ان السمع ليس بشرط على
الاصح حتى يجوز توليه الاطروشه لانه يفرق بين المديني والمدعي عليه ويميز بين الخصوم وقيل لا يجوز لانه لا يصح
الاقرار فيضيع حقوق الناس والمراد بالاطروشه من يصح ما قوي من الاصوات امامه به مم او فرد هو
ينفذ الوار ونقل في الاذن وبالكسر الجمل فلا يصح للقضا لانه لا يصح البتة فلا قدره له على التمييز بين المدعي
والمدعي عليه وهكذا افضل شارح الوهبانيه وينبغي ان يكون الحكم كذا في المفتي فان قلت قد يفرق بينهما بان المفتي
بغير امور الاستفتاء ويكتب جوابا به فلا يحتاج الى سماع كلام المستفتي قلت الظاهر من كلامهم عدم الاكتفاء بهذا
في القاضي مع انه يمكن فيه بان يكتب له جواب المدعي والمدعي عليه فيجب له فانه في المفتي ويمكن ان يفرق بينهما
بان القضا لا بد له من صفة مخصوصة بعد دعوي صحيحه من خصم حاضر فيخاطب فيه بخلاف المفتي
فانه افاده الحكم الشرعي ولو بالاشارة فلا يشترط فيه السماع والله اعلم **اهله** اي القضا اهل الشراة لان كلامنا
من باب الولاية لانه تنفذ القول على الغير ولان كلامنا الزام اذا الشراة ملزمة على القاضي والقضا ملزم على الخصم
فا يشترط لاهليه الشراة يشترط لاهليه القضا **وشروط اهليتها** اي الشراة من العقل والبلوغ والاسلام والحرية
والهجر ما سلف كرمي كتاب الشراة **شروط اهليته** اي القضا **والناسق اهله** اي اهل الشراة **فيكون اهله**
كذلك لا يفتي اذا لم يكن من اهله لانه لا يفتي بغيره حتى لو قلنا كان المقلد انما لا يصح قبول شهادته لوجود
اصل لاهليه للشهادة ولا يفتي لما ذكره حتى لو قيل القاضي وحكم بما كاه انما كانه يفتي وفي الفتاوي القاعدية هه اذا
غلب على ظنه صدقه وهو مما يحفظ كذا في شرح الغرر لما اخبره العبد **ولا تقبل شهادته على عدوه اذا كانت**
ديوية فلا يصح قضاؤه عليه لما اتفق من ان اهله اهل الشراة وبه افتى مولانا مفتي الديار المصرية شيخ
الاسلام امين الدين ابن عبد المال ورايت لموضع فتوه ففروا اليه بعض الفتاوي واظنه الفتاوى الكبري للجامعي
اه شجل العبد ولا يفتي على عدوه كالاتقبل شهادته عليه انتهى وقد ذكر شيخ الاسلام عبد البر في شرح الوهبانيه ان
ابن وهبان ذكر في شرحه انه لم ير مسلكه قضا القاضي على عدوه مضمومة عندنا قال وينبغي ان يفصل فيها بين
ما كاه على وبين ما كان بشراة العبد ولا يجوز من الناس فيجوز في الثاني دون الاول قلت بل ينبغي القول بالنفاذ مطلقا
اذا كان القاضي عدلا والله اعلم **والناسق لا يصح مفتيا** وبه جزم العلامة بن الساعاتي في الجمع جوده قال ولا يستفتي القاضي
انتهى قال العلامة العيني في شرحه قال صاحب الرهد ايه في المفتي اذا كان فاسقا لان احد ما انه لا يصح لان الفتوي
من امور الدين والناسق لا يفتي في دين الديات وهه القول هو الذي اختاره المصنف في المتن وهو قول
العلامة ايضا وقيل يصح ان يفتي في غير ما يتربى من الاجل استفتاءه اتفاقا فانه قال الاتفاق على حل الاستفتاء
من عرف من اهل العلم بالاجتهاد والعدالة اوراة فتصبروا الناس يستفتونه مغلطين وعلى اقتناعه ان يفتي
عبد احد ما فانه جعل اجتهاده دون عدله فالمتصفح استفتاءه بخلاف المجبول من غيره اذا اتفق على المنع
انتهى فلا اقل من ان يكون شرعيا لعدم صلاحيته ولهذا اجزم في الجمع كذا كونه واختاره في شرحه فقال ان
اولي ما يستقل به فيفتي الرحمة الالهية في تحقيق الواقع الشرعية طاعة الله عز وجل والتمسك به جمل

التقوى قال الله تعالى واتقوا الله ويعلم الله ومنه اعتمد على رايه وذهنه في استخراج دقائق الفقه وكنوزه
وهو في المعاني حقيق بانزال الحقائق على ما لا يفهم عليه ومن لم يجعل الله له نورا فلا نور
انتم وقيل نعم يصلح مقابله جزم صاحب الكفر وحكي ما جزم به في الجمع بمسئلة قبل وعنده الزيلعي بأنه يجزئه
حده النسبة الى الخطا انتهى **ويكتفى بالاشارة منه** اي من الغني **لا من القاضي** اذ لابد للقضاة من صفة مخصوصة
كثمت والزمت اوصافه عند اوثقت على الصحيح وهي العزائم الزبانية الاشارة من الناطق باطلا في وصية وغير
الافق والافق والافق بالاسباب والاسلام والكفر وكذا في التفتيح انتهى ويراد عليه الامان كما في دفع الوسائل و
والاعلام بسبب فلان ومكانه والاستخدام فلو جاز لا يستجوز فلان واشار اليه من الخدمه حشمت في حشمت
خدمه او لم يخدمه كذا في العزائم في تحت احكام السكوت انتهى **وبقي القاضي من لم يخاف الله في الظاهر ولا**
باس للقاتل ان يفتي من لم يخاف الله ولا يفتي احد الخصمين فيما هو فيه انتهى كذا في البحر وفي الخلاصة القاضي
هل يفتي فيه اذ اقبل والصحيح انه لا بأس به في مجلس القضا وغيره في المعاملات والديانات ثم عولنا عليه في
هذه المختصر **وبأخذ القاضي** كالمفتي **يقول اي حشمة على الاطلاق ثم يقول اي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول**
زفر الحسن بن زباد هكنا الصحيح في السراجيه ولا يخفى في الاخذ بقول من ذكر بل يأخذ بقول اي حشمة
رحمه الله تعالى اذ لم يكن مجتهدا واذا اختلفت فتاوى في جواب حاشته اخذ بقول اقرهم انتهى ان يكون
او صرحا ذكره في السراجيه ايضا **المصر شرط لنفاذ القضا في ظاهر الرواية وفي روايه النوادر** كذا
ايه ليست المصر شرط لنفاذ القضا فيفتي في القريب **وبه يفتي** كذا في الزاوية اخذ القضا برشوة **وارشئ**
حكم لا ينفذ حكمه لانه في الاول لم يصر قاضيا وفي الثاني صار عاملا لنفسه والقضا يجب ان يكون خالصا لله
ولا فرق بين رشوة ياخذها السلطان او ثوبه وهو عالم بها كما في جامع العضولين وفي الخلاصة الفتوى
على عدم نفاذه اذ اتولى بالرشوة انتهى وفي الثانيه نقل الاجماع انه لا ينفذ حكمه فيما ارشئ ولو كان القاضي
عد لا يفسق باخذها اي الرشوة **استحق العزل** لوجود سبب الاستحقاق وقيل يفسد لان القضاة اعتمد
عنه الله فلم يرض بقضاياه به ونها **ويفتي ان يكون القاضي موثوقا به في عفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه**
بالسنة والاثار ووجوه الفقه والاجتهاد وقد تقدم تفسيره **شرط الاولية** على الصحيح ومنه الخصاف
مخرط لان ومثله اي مثل القاضي **الغني** يعني يفتي ان يكون موصوفا بالصفات المذكورة ولا يشترط فيه ايضا
الاجتهاد وقال في فتح القدير بعد ان ذكر ما يصلح للقضا وما لا يصلح قال اعلم ان ما ذكر في القاضي ذكر في المفتي فلا
يفتق الا المجتهد وقد استقر راي الاصوليين على ان المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد من يحفظ اقوال المجتهد فليس
بمفتي فالواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد كما في حشمة رحمه الله تعالى على جرحه الى كايه ففرض ان يكون
في زمانه فتعويه الموجود دين فليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي لياخذ به المستفتي وطريق نقله لانه عن
المجتهد احد امرين اما ان يكون له سند فيه اليه او ياخذ من كتاب معروف تد اوله الايدي نحو كتب محمد ابن
الحسن ونحوها من الناصيف المشهوره للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر عنهم او المشهور هكذا ذكر الرازي
فعلى هذا الوجه بعض نسخ النوادر في زماننا لا يجزى عزوما فيها الى محمد ولا الى اي يوسف لانه لا يشهر في زماننا
في ديارنا ولم يشهد اولهم اذ اوجد النقاد من النوادر مثلاً في كتاب مشهور معروف كالمهديه والمصنوع كان
ذلك يقول على ذلك الكتاب فلو كان حاشيا لافاديل المتأخرين المجتهدين ولا يعرف الحق ولا قدره على الاجتهاد
للترجيح لا يقطع بقول منها يفتي به بل يحكمها المستفتي فيختار المستفتي ما يقع في قلبه انه الاصولي ذكره في بعض النوازل
وعنده انه لا يجب عليه حكاية كلامها بل يكتفي ان يحكي قولها فانها في المقلد له ان يفتي اي مجتهد شافان ذكر احدها
فقلده حصل العضود نعم لا يقطع عليه فيقول جواب مسئلتك كذا بل يقول قال ابو حشمة رحمه الله تعالى
حكم هذا كذا انم لو حكى الكل فالأخذ بما يقع في قلبه انه اصولي او لا في في البحر العميق والافق في العالم
لا عبرة بما يقع في قلبه من مواب الحكم وخطابه وعلى هذا الاستيفه فيفتي اي مجتهد من فاختلنا عليه الاولي ان
ياخذ بما يميل اليه قلبه منها وعند من انه لو اخذ بقول الذي يميل قلبه اليه جاز لان ميله وعدده سواء والواجب عليه
تقليد مجتهد وقد فعل اصاب ذلك المجتهد او اخطا انتهى وفي فتاوى قاضيان فصل في رسم المفتي المفتي في زماننا

اصحابنا اذا استيفه في مسئلة وسيل عن واقعه ان كانت المسئلة مرويه عن اصحابنا في الروايات بل اختلف بينهم
فانه يميل اليهم ويقتي بقولهم ولا يخفى انهم برأيه وان كان مجتهدا متقنا لان الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا ولا يبعد وهم
واجتهاده لا يبلغ اجتهادهم ولا ينظر الى قول من خالفهم ولا يتقبل حجة لانهم عرفوا الادله وميزوا بين ما صح وثبت وبين
منده وان كانت المسئلة مختلفا فيها بين اصحابنا فان كان مع اي حشمة رحمه الله تعالى اخذ صاحبها ياخذ بقولهم الوفاء
الشرايط واستجاء اوله المصواب فيها وان خالفها با حشمة رحمه الله تعالى صاحبها في ذلك فان كان اخذوا منهم اخذوا
عصره و زمانه كالتصا بطا هو العداله ياخذ بقول صاحبها لتفصيل احوال الناس وفي المزارعه والمعامله ونحوها يختار
قولهم لا اجتماع المتأخرين على ذلك وفيما سمي ذلك قال بعضهم يقتصر المجتهد ويعمل بما انضى اليه رايه وقال عبد الله ابن
المبارك ناخذ بقول اي حشمة رحمه الله تعالى وتكلموا في المجتهد قال بعضهم من سئل من عشر مسائل مثلاً فيصيب في ثمانية
ويخطئ في البقية فهو مجتهد وقال بعضهم لابد للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة الناسخ والمنسوخ والحكم والاول والعلم
بمادات الناس وعرفهم وان كانت المسئلة في غير ظاهر الرواية ان كانت خافق اصولا مما يباين على رواه لم يجز لها روايه
عن اصحابنا وانقد فيها المتأخرون على غير ما يميل به وان اختلفوا اجتهدوا ويقتضها هو مواب عنده وان كان المفتي مقلدا لغير
مجتهد ياخذ بقول من هو افقه الناس عنده وبضيق الجواب اليه فان كان افقه الناس عنده في مصر اخر يرجع اليه بالا
بالكتاب وثبت في الجواب ولا يجازى خوفه من الافتراء على الله تعالى يخرج الجمال وضده انتهى كلامه **ولا يطلب القضا**
ايه بالقلب ولا يسأل به لسانه لقوله عليه الصلوة والسلام من سأل القضا وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك
يسده اي يلهيه الرشده ويعقده للمصواب **ويختار الاقدار والاولي به** اي يفتي المقلد ان يختار للقضا من هو افقه رواه
ولا يكون فظا غليظا جارا غليظا لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في القضا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من قلده غيره على الاذن رعيته من هو اولي به فقد خان الله ورسوله وخان جماعه المسلمين وعمل القضاة ام امور الدين
وامال المسلمين **وكره التقليد لمن خاف الخيف والعجز** لانه لا يكون ذريعه الى مباشره الظلم والتقليد هو قبول تقليد
القضاة السلطان وهذه العبارة اوجه ودرج في بعض نسخ الكثر التقليد ايه الخيف من السلطان والخيف يعني الجور
والظلم من حاشه عليه بحيث اذا جاز وخوف عدم اقامه العدل ليجزى كخوف الجور وهذه العبارة اولى من عبارة الكثر
وهي الانقضاء على خوف الخيف لان احدهما يكتفي نعم عليه القدر وبالمراد بالكره كراهيه التمسك بالالف
الوقوف على خطوره جليله **وان تعين له ايه للقضا او اضداه** من الخيف كايه لا يكره وبه صرح في فتح القدير حيث قال
ويحل الكراهه ما اذا لم يقنع عليه فان اخصه صار فرض عين وعليه منعه نفسه الا ان كان السلطان يمكن ان يفسد
الخصومات ويتفرغ الى الله واذ لم يمكن السلطان فصل القضا يا وفي البلد قوم صالحون له انما الحكم كذا في البرازيه
والقضاء رخصه والترك عنده وقد دخل في القضا قوم صالحون وتجاهى منه قوم صالحون وترك الدخول
اصح دينا ودينا انتهى وفي الهداية الصحيح ان الدخول فيه رخصه لهما في اقامه العدل فان عليه الصلاه والسلام
عدل ساعة خير من عبادته سنة وعن مسروق انه قال لان اتقى يوما واحدا بالحق والعدل احب الي من سنة
اغزوها في سبيل الله تعالى والترك عنده فقلعه يخطئ فظنه فلما يوفق له او لا يبينه عليه غيره كذا في السراج الوهاج
ويجوز على غير اهل الدخول فيه اي في القضا قطعا من غير تردد في الجرمه وقد روي ان ابا حشمة رحمه
الله تعالى دعي للقضا ثلاث مرات فابي حتى حبسه وحبسه كل مرة ثلثين سوفا حتى قال له ابو يوسف لو توليت
لنفتت الناس فنظر اليه شبهه المقضب فقال لو امرت ان اقطع البحر سباحة اكلت اقدار عليه فكانت يله قاضيا
وكس راسه ولم ينظر اليه بعد وهذا ايدي ليلي كراهية الدخول فيه وهو قول البعض وقد منا انه لا يكره للقادر
عليه نظا هر كلام الامام انه عرف من نفسه عدم القدرة فلهذا لم ينزل وبه صرح في فتح القدير او كان منه هبة
انه لا يجوز القبول الا لمن اجبر عليه ولذا اضرب الامام ايا ما وقيد فيها وخسب يوما ما وامتنع في الاصح من القبول
ومات على الا بالكل في البرازيه والحاصل كذا ذكره في البحر انه فرض عين ان تعين وفرض كفايه المشاهل عند وجود
غيره كلفه رخصه ومكرهه عند خفا العجز او الخيف ويقتضي ان يكون حرا ما عند غالب ظنه انه يفتي في الحكم
ومباح كاقدمه ففهم الاحكام الخمسة انتهى اقول في كونه فرض عين ان تعين نظر لانهم لم يشترطوا العلم في القاضي
فصلنا عنه الاجتهاد وقالوا لانه يمكن من القضا فتعوي غيره واذ كان كذا في اي صورة يكون فحينما قال لم يمس
يقتضي ان يقول عليه ان العاجي المحض ليس باهل للقضا وهذا هو الذي يقتضي ان يفتي ان يفتي عن الامم المتفقه من هكنا

حقيقه شيخ الاسلام بدر الدين بن العربي في رسالته الفوائد البدرية ثم قال وبالله الميسر المسائل الخلافية يعرف
المراد بالحق فيها من الحكم الذي بان اياه وبمنه هاتين الاشياء واذا نظرنا الى قصه النزاع وموضع الخلاف بيننا وبين
الشافعية ظهر ما قلناه وذلك انهم يشترطون في اهل بيته القضا الاجتهاد والطلاق ونحن لا نشترطه واذا لم نشترط الاجتهاد
فما اقل من اعتبار التمسك بالعلم والفقه والتأهل في الجملة قال ويشهد لذلك المعنى مسيله وهي انهم قالوا العالم اذا تعين
للقضا وجب عليه قبوله وتسلطه واذا اتركوا ما لم يتعين فالتركة افضل وليت شعري اذا اجل كلامنا على ان اهل بيته القضا
على ظاهره وهو ان اهل بيته في اية صورة يتعين القاضي حتى يجب عليه الدخول في القضا فاجبه جنيته الجمل في
الاجتهاد على ما ذكره فلا بد من تأهل بالعلم والعلم واقله ان يتعين تعقل الحوادث والمسائل الدينية وان يعرف طرق تحصيل
الاحكام الشرعية من كتب الله صواب وسدور المسامحة وكيفية الابراء والاصدار في الوقائع والدعاوي والحوادث والوجوب
ذلك ولو ازمه وان يكون له في نفسه تخم وموقع ما في النفوس والا فلا ينبغي ان ينسب اليه جهل فضايع امام الامة
تجوز ولا يه القضا التي هي اشرف هذه المناصب الاسلام بعد منصب الامامة الى معنى السوقة الذين لا يعقلون
معار الامور المعاشية فضلا عن كبرها قال في المختار لا ولي ان يكون القاضي مجتهد فان لم يوجد فيجب ان يكون
من اهل الشريعة موثوقا به في دينه وامانه وعقله وفهمه عالما بالفقه والسنة وكذلك المفتي فجزاه الله عن ائمتنا
خير انتهى ويجوز تقليد القضا من السلاطين العادل والحاكم اية الظالم لان على السلف تملكه من الحاج الاجل
اذا كان لا يمكنه من القضا بالحق ليجر عليه جنيته ويجوز ايضا من اهل البغي وهم الذين خرجوا عن طاعة الامام
لان الصواب تملكه من معاوية في نوبه على رعي الله تعالى عنه وكان الحق بيد علي بن ابي طالب وقد قال علي
رضي الله عنه اخواني اعلينا وقال الامام محمد الثاني في تهذيب ابيه القاضي للحضرة قاضي اهل البغي والحق
اذا كان منهم فقتل بشي ثم رفع الى قاض اخر من اهل لم يجز واجله لان الخوارج اذا خرجوا على اهل العدل والحق
فانهم يستحلون اموالهم فلا يجوز شرعا دهم واذا لم يجز شرعا دهم لم يجز قضا دهم فيقتضيه وهذا اقول ابراهيم النخعي
ولا يعقله على كتابه ايضا لانه لا يجوز قضا دهم فلا يعقله على كتابه كذا في رمن الخفاف وهذا ابراهيم بن محمد كشي
ما قد ساء من عدم نفاذ قضا القاضي على دهم لانه جعل عدم نفاذ القضا من اعداء حواري الشريعة
وهذه اظاهروا الله اعلم وفي الفضول الهادية ويجوز تقليد القضا من اهل البغي فانه ذكر في باب الخوارج
من سير الاصل ان غلب اهل البغي على مدينه واستعملوا عليها قاضيا فقتلوا بانيها اهل العدل على تلك
المدينه فنفذ قضاياه الى القاضي العدل فانه ينفذ منها ما كان ينفذ لو كان عدلا ولا ينفذ لو قضي عليه
بشيء فاراد القضا عيونه اذا كان مخالفا فيه كما في سائر القضا وذكر الخصاف في ادب القضا اذا كان القاضي من اهل
البغي ايضا لا ينفذ القاضي قضاياه وشارفي افضيته الى انه ينفذ فانه قال هم بمنزلة فساق اهل العدل و
والناسق يصلح قاضيا على اصح الاقوال وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى في ادب القاضي في النوازل المتعل
اذا ولي رجلا قضا بلده وقضا ذلك القاضي في مختلف خيم ثم رفع الى قاضي اخر وان اقر رايه امضا وان خالف
ابطله وهو بمنزلة حكم الحاكم وذكر في الفتاوى والتفكر من اهل البغي يصح ويجوز استيلاء الباني لا ينفذ قضا العدل
ويصح عزله الباني لهم حتى لو انهم من الباني بعد ذلك لا ينفذ قضاياه بعد ذلك فاما بطلان سلطان العدل
نايما لانه صار سلطانا بالفتوى والقبلة فاذا انقلب احد القضا طلب ديوان قاض قبله والديوان الخابط
جمع خربله وهو الكلب الذي فيه السجلا شجع سبل كبر السن والجم وشده يد العلم وهو الضل ومنه
اسمال القاضي وتبديله والمجاز وغيره مثل الصكوك التي فيها الاقراران او قيم البني او نصب الاوصياء في
اموال اليتامى ونحو ذلك لان الديوان وضع ليكون حجة عند الحاجة فيعمل في يد من له ولاية القضا يكتب
القاضي نختين احدهما في يده لاحتمال الحاجة اليها والاخر في يد الخصم ولا يؤمن عليه التغيير فيها او نقصان
فان كانت الاوراق من بيت المال فلا الحلال في وصفها في يد القاضي الجدي وكذا اذا كانت من مال الخصوم او
من مال القاضي في المبيع ويبعث عدلين من امانته او واحد والاثنان احوط ليقضوا ديوان العزول بغيره
او بغيره امينه وسبب لان العزول غير نفيها فان كان فيها من نفي البسالة لجمعا في خربطه وما كان من نصب
الاوصياء لجماعه في خربطه وما كان من نفيها الاوراق لجمعا في خربطه وما كان من الصكوك لجماعه
فاذا اقتضا ذلك ختم عليه ثم راعى التغيير ونظر القاضي الجدي في حال الجوسين لانه نصب ناظر للمسلمين

والمراد المحجوس في حق القاضي فيبعت القاضي نفسه بيمين في السجن ويكتب اسما وخبارهم وسبب حبسهم ومن حبسهم
وفي شرح ادب القضا يجب على القاضي كتابة اسم المحجوس واية وجده وما حبس بسببه وباريخه فاذا عزل بعت النخبة
التي فيها اسماهم الى المتولى لينظر فيها واما المحجوس في حق الوالي فيجب على الامام النظر في احوالهم وحاصل ما ذكره
الامام ابو يوسف في كتابه الخراج انه من حبس من اهل الدعاوي والتقصيص والجنابات ولا مال لهم ان نفقهم في بيت
المال وكسوتهم وكذا اسر المشركين وان لا يبيت في قيد الا رجل مطلوب بدمه ويغني ان يوتي على هذا الامر رجلا
صالحا يثبت اسماهم عنده ويدفع نفقهم وادهم شهر بشهر لتقدم ويد عوكل رجل ويدفع اليه بيده واعظم عن
الخروج في السلاسل فيصديق عليهم فان هذا اشد عظيم ومن مات منهم ولا ولي له ولا قرابه فان جهنمه في بيت المال
وامر بالصلاة عليه ونظر في احوالهم كل يوم فمن كان عليه ادب واطلق ومن لم يكن له قضيه خلى سبيله الى اخر
ما ذكره رحمه الله تعالى كذا في البحر من اقر منهم حتى او قامت عليه بينة الزمه لان كالا منها حتى ملكه والمراد الزمه
بالحبس اية ادام حبسه كما اشار اليه مسكين ويصح ان يراد الزمه بالحق كما يفيد كلاما مرعي في الرمز والبدن بشي
تقرير الكمال في فتح القدر بر قال فيختار في حجة والظاهر عند ما قاله مسكين لان الثاني لا يطرد في كل اقرار لان
المحجوس اذا اقر بسبب عقوقه خالصه كالزنا وشرب الخمر قال انه اقرت عند القاضي المعزول اربع مرات في الزنا
ولم يحد على فان القاضي لا ينفذ عليه لان ما كان منه في مجلس المعزول بطل ولكن يستقبل للول الامور اقر
حده ثم بعد الجلبه ثانيا ويأدي عليه ويطلقه بكتيل بنسبه كذا في شرح ادب القضا للخصاف وقوله او قامت عليه
عليه بينة اعم من ان يشهد باصل الحق او يحكم القاضي عليه واما المعزول فلا يقبل قوله لو قال حبسته حتى يبله وكذا
لو قال كنت حكمت عليه لئلا نكذ الكافي السراج الوهاج وعلمه في الهداية بان كواحد من الرعايا وشهادة الفرد
غير مقبولة لايما اذا كانت على فعل نفسه والاثبات عليه اي ان لم يثبت عليه شيء امر من ادب كل يوم في محله و
وقت جلوسه من كان يطلب فلانا فلانا فلانا فلانا المحجوس حتى يخلصه حتى ينجي بينه وبينه فان حصل احد وادى
وهو عليه انكاره ابتد الحكم بينهما والا تاني في ذلك ايا ما على حسب ما يرى القاضي فان لم يجهنم احد اخذ منه كشيلا بنفسه
عليه الصحيح اتفاقا واطلقه فان قلت ما الفرق بين مسيله الفقه فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى لم ينفذ من الورثة كشيلا ولا
وبين هذه المسيلة قلت الفرق بينهما ان احتمال وارث اخر موهوم وهذا القاضي لا يجسد الاجتهاد ظاهر وخلافه
موهوم والله اعلم فان قال لا اكيل له واي ان يعطى كشيلا وجب ان يحاط بنوا اخر من الاحياط فينا دية شر فان
لم يجهنم احد اطلقه انتهى وعمل القاضي في الودائع وبنات الوقف بينة او اقرار من هو في يده لان اقرار الاجنبى
غير مقبول قيد ببنات الوقف لانه لا يبل باقراره في اليد في اصل الوقف اذ اجمده الورثة ولا ينفذ وقال المعزول
ان هذا وقف فلان بن فلان سلمته الى هذا واقض ذواليد وكذا بد الورثة لم يقبل قول القاضي وذواليد ويكون ميراثا
بين الورثة وقامه في شرح ادب القضا ولا يبل بقول القاضي المعزول الا ان يقر ذواليد انه سلمها اليه فيقبل قوله
بهما اجمعه في الودائع وبنات الوقف يعني لو قال من في يده المال لي وقال المعزول انه مال وقف او مال يتم لم يقبل
قوله لما بينا انه التقي بواحد من الرعايا بخلاف القاضي لانه هو المخصوص لانه يكتفي بقوله في الازام حتى الخلفه
الديمة قلده القاضي لو اخبر القاضي انه شهد عنده الشهود بكذا لا ينفذ به حتى يشهد عنده الخليفة مع اخر الواحد
لا يقبل قوله وهذه المسيلة على وجوه خمسة الاول ان يقر بان سلمها اليه ومع ذلك يقر بها لغيره فاذا اذواليد
بالاقرار للغير ثم يسلم القاضي قاض القاضي بانها لاخر وحكمه ان يسلم العين الى المقر له الاول وبمنه المقرقة ان كان
قيما او مثله ان كان ثلثا القاضي باقراره الثاني يسلمها لمن اقر له القاضي الثاني ان ينكر التسليم وحكمه ان لا يقبل قوله
المعزول الثاني ان يقر بان المعزول سلمه اليه ثم يقر به للغير عكس الاول وحكمه عدم مقبول الثاني الرابع ان يسلم
بالاقرار بتسليم القاضي ثم يقول لا ادري لمن هو وحكمه قبول قول القاضي الخامس ان يقر بان سلمه من القاضي وصده
القاضي انما لئلا لا يقبل قوله لها ويدفع الى القاضي ليدفعه الى فلان فلم يبل بقوله في وجهه وعمل به في الاربعة كذا في
البحر ويقضي القاضي في المسجد وكذا السلطان يعني حكم في المسجد او داره لانه يسلم الله عليه وسلم حكم بين المسلمين
في المسجد وقال للمدعي ثم فاقضه بعد ما امر الدائن بوضع الشطر وكان في المسجد واما كون المشرك يدخله للقضا
وهو محجوس ولا يمنع لان نجاسته نجاسة الاعتقاد على معنى التشبيه واما الجاني فيجبر على اخرج اليها القاضي او

او يرسل نايبه كالوكات الدعوي في دابة اطلق في المسجد فتمثل غير الي مع كنه اوله قال فخر الاسلام
هذا اذا كان الجامع في وسط البلد اما اذا كان في طرف منها فلا لزوم له المستند فالاولى ان يختار مسجدا
في وسط البلد وفي السوق ويجوز ان يحكم في بيته وحيث كان الا ان الاولى ما ذكرناه وباذن الناس على العوم
ولا يمنع احد الا لكل احد حق في مجلسه والاولى ان يكون بيته في وسط البلد لما ذكرناه وفي فتح القدير معزيا
الى المبسوط انه ينبغي للقاضي ان يتخذ للقضاء عليه وبين له وجه قضائه وبين له انه من جهة ولكن الحكم في
الشرع كذا يقتض القضاء عليه فلم يكن غيره ليكون ذلك ادفع لشكائه للناس ونسبته اليه جار عليه ومن يسمع بكل
مراعاته العامة عزمه وهو بره واذ امكن اقامه الحق مع عدم اتيار الصدور كان اوله انتهى وفي التاثيرات
ينبغي للقاضي ان يراي ان يقول للجمهور احكم بينكما وهذا اعلى وجه الاحتياط حتى انه اذا كان في التقليد خلل
يصير حكما يتكلم بها وفي البرازيه قضى القاضي بحق ثم امر ان يستأنف القضية ثانيا بمحض من العلم لا يرضى ذلك على
القاضي انتهى وفي الصيرفيه وينبغي للقاضي انه اذا اختتم اليه اخوان او بنو الاعمال لا يجعل بالقضاء بينهم فيدفعهم
عليه لكي يسطروا لان القضاء وان كان بمسبب العدم اذ انتهى وفي جواهر الفتاوى قاضي قضى لرجل بشي
وامر بكتابه السجل حجه للديعي فطلب القاضي عليه نسخة السجل من القاضي له ليعرضه على الاجمعه هو الصحيح ام لا
فاستمع ولم يده فانه القاضي يلزمه ذلك وفيها القاضي اذا كانت له حضومه على انسان فاستخلف خليفه ففوض
له على خصمه لا يتخذ لان قضا نايبه كقضا به نفسه وذلك غير جائز واستشهد بما ذكره محمد بن ابي بكر بن ابي
ثم صار الركن قاضيا ففوض لموكله في تلك الحادثة لم يجز له ان يرضى له ولا ذلك فكذا نايبه هذا القاضي قال
والوجه ان ابتلي بغير هذا ان يطلب من السلطان الذي ولاه ان يولي قاضيا اخر حتى يختصم اليه فيقضي او يني كما الى
حكم حكم ويترضا ان يرضى به فيقضي بينهما فيجوز ان يرضى في السراجه القاضي اذا وقعت له حادثة او له فانا بغيره
وكان من اهل الانابة وخصما عنده ففوض له اوله جاز انتهى وفي البراز وفي الخليفة قضى ملكة له ولايات
واذنه ان يولي على تلك الولايات فولاها عليهم رجلا ثم ان واحد من على له خام اليه ففوض الالي للاسفل او
على الاسفل او قضى للاسفل على الالي اوله يرضى لانه بمنزلة الشرا من قبل شهادته له وعليه بيع قضائه
له وعليه انتهى وهذا كما ترى يقال ما قدمنا من جواهر الفتاوى والله اعلم **وسد القاضي هدية** لانه شبه الر
الرشوة فيجب عنها وعلى هذا كانت المجابهة من الله تعالى عنهم وفي المختارات اذا دخلت له الهدية من الباب
خرجت الامانة من الكوة والفرق بين الهدية والرشوة كما قاله الاقطع ان الرشوة ما كان معها شرط الاعانة
بخلاف الهدية وفي خزائنه المتبين في ذكر الهدية في الكتاب ليس احترازا بل يجرم عليه الاستغناء والاستعا
عن يجرم عليه قبول هديته كافي الخائنه كذا في البحر فان كان الهدية تبادي بالرد قبلها ويعطيه مثل قيمتها كذا في
الحلاصة **الا** ان له ان لا يرد ما من قريبه وهو ذوالرحم المحرم لان في ردها عليهم قطع الرحم وهو حرام وهو مقيد
بما اذا لم يكن له حضومه اما اذا كانت له حضومه لا يقبل هديته كافي السراج الوهاج وفيه **ومن جرت عادته**
بذلك لعدم النهي حتى لو وجدت بان كانت له حضومه او زاد على العادة يرد ما كل ما في الاول وما زاد عليها
في الثاني وفيه فخر الاسلام بان لا يكون مال المهدى قد نزل او قد نزل ما زاد ما له لا بأس بقبله كذا في البحر قال
وظاهر كلام المصنف يعني صاحب الكنز يقتض انه يقبل من الغريب واذ لم يكن له عاده بالهدية وفي كلام بعضهم
ما يقتض انه لا لا يجزي لانه ان يكون له عاده والا فلا يقبلها منه الا ان يكون لغفوه ثم ليس لان الظاهر ان المانع ما
كان الا الغفوه على واذ ما قاله فخر الاسلام في الزيادة والحاصل ان من له حضومه لا يقبلها مطلقا ومن لا حضومه له
فانه كان له عاده قبل القضاء قبل المتنا والافلام في تهذيب الفتاوى لا يقبل هديته الا من ذي رحم محرر او من وال
تولي الامر منه او وال مقدم الولايات على القضاء فعلى هذا انه لا يقبلها من السلطان ومن حاكم يملكه السيل لان بالباشا
واقصر في التاثيرات خائنه على من ولاه وفي فتح القدير وكل من عمل المسلمين على احكامه في الهدية حكم القاضي انتهى وظاهر
انه يجوز قبولها على الوالي والمفتي وليس كما قال فقهاء في الخائنه ويجوز للمام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوى
لخاصه لان ذلك من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عند القاضي انتهى الا ان يراد بالامام امام الجامع وقد في التاثيرات
الواعظ الى المفتي معلما بان الهدية الى العالم لعله خلاف القاضي انتهى ولا يبيع ولا يشتري في مجلس القضاء وغيره

وهو الصحيح لان الناس يساهلون له لاجل القضاء كذا في الخائنه هذا اذا كان كفى المولد من بيت المال او يامل من يابيد
والا لا يكره ولو باع مال المدين والبيت لا يكره له كذا في البرازيه **وبرد القاضي دعوة خاصة** يعني لا يجزها
وهي اية الدعوة الخاصة التي لا يتخذها صاحبها **لواحضرون القاضي** يعني لا يتخذها صاحبها الا لاجله وقيل
كل دعوة اتخذت في غير العرس والختان فهي خاصة لم يفضل في الخاصة بين ان يكون من الغريب او من غيره وبين
ما اذا حريت له عاده بها او لم تجر وفي الثاني وان كان بين القاضي وبين المضيف قرايه يجيب في الدعوة الخاصة
قال كذا ذكره الخفاف بالاختلاف وذكر الطحاوي انه على قولها لا يجيب الدعوة الخاصة للغريب وعلى قول محمد
يجيب وفي الغاية وقرئ ما بين الدعوة الخاصة والعامة قالوا ان كان بينا عده خمسة نفرا وستة نفرا عشرة نفرا دعوة
خاصة فان جاوز العشرة فهي دعوة عامة والصحيح ان صاحب الدعوة ان كان رجالا لوعلم ان القاضي لا يجزها لا يمنع من
اتخاذ الدعوة خاصة هذه الدعوة فلهذا الدعوة عامة وان كان رجالا لوعلم انه لو اتخذ الدعوة لا يجزها القاضي
يمنع ولا يتخذ الدعوة فلهذا دعوة خاصة فلا يجزها القاضي كذا في الخائنه في الرمن وقيد في السراج الوهاج جواز
حضور القاضي الدعوة العامة بما اذا كان صاحبها من يتراد اتجاها له قبل انعقاد القضاء اما اذا لم يكن كذلك لا يجزها
لما في ذلك من التهمة قالوا اما اذا كانت الدعوة خاصة لا يجزها ابد اسوا كانت لغريبه او لاجنبي عندها لان
ذلك بدل على التهمة وقال محمد لا بأس ان يجزها اذا كانت لغريبه كافي الهداية لان في ذلك صلة الرحم وهو ما مر بها
فلا يمنع القضاء من ذلك ثم جرت وقال وذكر صدر الاسلام ابو اليسر اذا كان للمضيف حضومه لا يجزها دعوته العامة
لما فيه من التهمة انتهى **ويشهد الخائنة وبعد الرضى** لان هذا من حق المسلم على المسلم في الحديث المسلم على المسلم
ست حقوق اذا دعاك يجيبه واذا امر من يورده واذا امان بك جرحه واذا التفت اليك عليه واذا استخفى بغيره واذا اعطى
عطس يستخف كذا في النهاية وهو لا يسطر بالقضاء لكن لا يطيل مكثه في ذلك المكان وانما يعود بشرط ان لا حضومه
له والا فلا كذا في تبيين الكنز والغاية **وبسوي بين الخصمين جلوسا** ايم من حيث الجلوس وسوا في ذلك
الكبير والصغير والاب والابن والخليفة والرعية والذي والشريف وفي هذا دليل على ان القاضي ان يقضي على الملك
الذي ولاه القضاء وهكذا فعل شرح رضى الله تعالى عنه مع على بن ابي طالب مع خصمه واحد من الرعية وعلت
خليفه فاذا سوي بينهما في الفعل فلا يخرج عليه فيما يجز في قلبه من الميل الى احد هما بعد ان حكم بينهما بالحق لان ذلك
لا فائدة له عليه كافي الغم بين نايبه وفي الغاية اذا حضر الخصمان بين يدي القاضي وان كان احدهما من ولاه
والاخر فقيما وكانا باواها بسوي بينهما في المجلس فيجلوسا بين يديه على الارض لانه لو اجلسهما في جانب واحد
كان احدهما اقرب الى القاضي فتشوق التسوية ولو اجلس احدهما من يمينه والاخر من يساره فكذا ذلك بفضل البين
وان خام رجل السلطان الى القاضي فيجلس السلطان مع القاضي في مجلسه والخصم على الارض يقوم القاضي من
مكانه ويجلس الخصم ويقعد على الارض ثم يقضي بينهما كما لا يكون فضلا للاحد الخصمين على الاخر وفيه دليل على ان
القاضي يجوز ان يحكم على من ولاه **واقبالا** كذا في بسوي بينهما من حيث الاقبال وهو التوجه والنظر والاصل فيه قوله
صلي الله عليه وسلم اذا ابتلى احدكم بالفتنة فليستوي بينهما في المجلس والاشارة كذا في الغاية واذ فيه شيئا في جرحه ولا
يرفع صوته على احد الخصمين دون الاخر قال رواه اسحق بن راهويه وغلبه رواه الدارقطني انتهى وشمل كلام
المختصر المسلم والذي في بسوي بينهما كافي فتاوى قاري الهداية **واشارته** ايم بسوي بينهما ايضا من حيث الاشارة كما
تقدم من الحديث الشريف **ونظر** ايم بسوي بينهما من حيث النظر ايضا ولا يرفع صوته على احد الخصمين دون الاخر
لحديث حكيم في الولو الجيد ان ابا يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم اني لم امل الى احد الخصمين حتى في القلب الا
في خصوصه بغير ايم مع الرشيد لم اسوي بينهما وقضيت على الرشيد ثم بكى انتهى **ويمنع القاضي عن سائرته احدها**
والاشارة اليه وتلقينه حجة والصالح في وجهه وضيافته لان فيها تهمة ومكره لقب الاخر وفي الولو الجيد
وينبغي للمفتي يقوم بين يدي القاضي ان لا يبارر احد من الخصمين في مجلس الحكم لانه من باب القضاء انتهى واما
ضعه من ضيافته احدها فتارة الحسن قال جاز رجل فتر لم يعل على فاعفاه فلما قد قال ان اريد ان اخاصم
قال له فتول فان النبي صلى الله عليه وسلم نهانا ان نصيف الختم الاومعه خصمه فبعض ضيافته احدها لان له
ان يضيافها لما رواه في **ولا يزوج القاضي مطلقا** سوا كان مع احد الخصمين او مع غيره ما زوجه احدا او لا
ومروا اذا كان في مجلس الحكم واما في غيره فلا يكره منه لانه يذهب بالمها بغير في الفاموس من كنع مزحجا

ومزاجه ومزاجها بمزاجها اسمان دعب وما زجه وما زجه ومزاجها بالسر وما زها انتهى وفي الصباح
الدعابة بالضم المزاج من دعب لعب انتهى فعلى هذا المزاج اللعب وفهم من منع الفحش في وجهه انه لا يقوم
لا حقه اذا قدم بالاولى وينتج عن **تبيين الشاهد** **شرا** **دنه** لان فيه اعانه احد على الاخر اطلقه فمثل ما
اذا كان في موضع تهمه الاول واستحسسه ابو يوسف في غير موضع التهمه لانه قد يقول لعلم مكان اشهد لمها به المجلس
وهو نوع من خصه عند رجوع اليه بعد ما تولى القضاء والعزمه فيما قال لانه لا يخلو عن نوع تهمه وفي فتح القدير
وظاهر الجواب ترجيح ما عن ابي يوسف وفي القنيه من باب الفتوى على قول ابي يوسف فيما يتعلق بالقضاء
تجربته وكذا في البرازيه من القضاء والتلقين ان يقول له القاضي كلاما يستفيد به على او اما الاتفاقي القاضي فيخرج
انه لا بأس به في مجلس القضاء وغيره لكن لا يغني احد الخصمين كذا في البحر المتيل من خزانه الفتاوى قال فيسته
وقيد بالشاهد لبيان انه لا يلحق المدعي بالادويه وفي الخاتمه فان امر القاضي رجلين ليعاها الدعوى والخصومه
فلا بأس به خصوصاً على قول ابي يوسف انتهى **هذا الفصل** في بيان احكام **الحبس** يجمع على
حبوس مثل فلس وفلوس كذا في المصباح ولما كان الحبس من احكام القضاء وتعلق به احكام اخرى في فصل
على حده وهو مشروط بوقوعه له تعالى او ينفذ من الارض فان المراد به الحبس والسنة وهو ما روي ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً بالزعم خلا انه لم يكن في زمان النبي عليه الصلاة والسلام وروي بكر وعمر
وعثمان رضي الله عنهم حبس وكان حبس في المسجد او الداهليين حيث امكن ولما كان من على رضى الله عنه احدث
السجن بناء من قصب وسماه نافعا فنقبه للصوم في سجن من مدر فسماه سجنه ولا في القاضي فينبى لا يزال
الحقوق الى سجنها فان اقتضى المطلوب من ادا حق الطالب لم يكن للقاضي يد مما ان يجبر على الاذلاء خلاف
ان لا جبر بالضرب فيكون بالحبس كذا في الفنايه والمختص بالحق المجرى والثالث المشافهة التوقيه موضع التخييس وهو
التفائل ورويه بكسر التاء لانه يدل من وقع فيه وفيه يقول على رضى الله عنه **الامر ان كيسان مكيا** بنيت بعد
ناصح منسأ وفي رواية حصاناً حصينا كذا في البحر **صفحة** ايد الحبس ان يكون موضع ليس فيه فراش ولا
وطا ولا يمكن احد ان يدخل عليه **لاستيناس** ليضجر قلبه ويؤتى الدين الواجب عليه **الا فارب** وجيرانه
لانه يحتاج اليهم للشاوره والتدبير في قضى الدين **ولا يمكنه** عنده ملوياً **ولا يخرج** لجمعة **ولا جماعة**
ولا في من فضله من الواجب والنفل **والاحصون جنازة ولو كان** بكفيل **هكذا** ذكره الزيلعي كذا في
الخلاصة يخرج بالكفيل ليجازيه الوالد والجد والاولاد وفي مخرج لا يخرج وعليه الفتوى انتهى
وتعقبه المال في فتح القدير بان يحسن على خلافه قال شيخنا في مخرجه وقد يدفع بان نص محمد في المديون
اصاله والكلام في الكفيل انتهى قلت لم يظهر فرق بين الحبوس اصاله او كفاله والله اعلم وكذا لا يخرج لجمعة
ولا للمعايد ليضجر قلبه ويؤتى الدين **ولا الموت** قريبه الا اذا لم يوجد من يفسله ولكنه يخرج فيقتل لقرابه الولاد
وفي رواية يخرج وان وجد من يجهزه كذا ذكره الزيلعي **وان مرض** المحبوس **مرضاً اضاه** **ولم يوجد**
من يجده يخرج بكفيل **والالا** ايد وان وجد من يجده لا يخرج **هكذا** روي عن محمد رحمه الله تعالى هذا اذا كان
العالم هو الهالك وعن ابي يوسف لا يخرج واليه الامان في السجن وغيره سواء الفتوى على رواية محمد وانما
يخرج بكفيل فان لم يجد كفلاً لا يطلقه فان كفل رجل يطلقه وحضرت الحفم ليست بشرط كذا في الخلاصة ولا
يخرج للمعالجة لانه يمكنه المعالجة في السجن وان احتاج الى الجاه لا يمنع من دخوله امراته او جاريته عليه ان
كان في السجن موضع ستره لان اقتضا شوهه الفرج كافتضا شوهه البطن وقيل عنه لان الرطوب من فضول اللوح
تخلط بالاكل والشرب فان منه يودي الى الهلاك وهو مرضه له تناول مال الغير حال الخصمة حرقاً
من الهلاك فكيف يجوز قتله لاجل الدين واختلفوا في منعه من الكسب والاصح المنع كذا في الخلاصة **والاضراب**
المحبوس لاجل الدين **ولا يغل ولا يجر** **ولا يواجر ولا ينام** **بين يديه** **صاحب الحق** **اهانة** له وفي المتن
اذا خاف فزاره قهراً وفيه اذا خاف انه يفر من السجن يحول الى سجن الصوموس واذا حبس المحبوس
في السجن متعذباً لا يؤتى المال قال الامام الارباي ندي بطين الباب ويترك له ثقبه يلقى منها الماء والخبز
وقال القاضي الراي فيه الى القاضي انتهى ونحوه في الخلاصة وفي جواهر الفتاوى المحبوس هل يجوز القضاء
ان يدخله في بيت ويطبق الباب عليه **هكذا** اقول بعض القضاة هل هذا مذهب اصحابنا قال رحمه الله تعالى

قوله الفوقية كذا في البحر والنهر ايضا وفي
المزج ذكره في فصل الفاقة المجرى واليا
المشاة القنينة ولفظ القنينة كذا
كعظم ومحدث السجن ومجن بناء على
رضائهم
وهذا يبين ان المحبوس لو جله به لا يمكن
منه كذا لا يمكن من الدخول عليه الاستيناس
نهر

لا يجوز ذلك كالايجب الضرب عليه لان ذلك زيادة على الحبس اما اذا كان على وجه يهرب من الحبس
فانه يدفعه الى السلطان ليحبسه في موضع احكم كاعلم على ابي طالب رضي الله تعالى عنه وفيها بلدة ليس
فيها قاض بان مات او غزل ولرجل على اخر دين فله ان ياخذها ويلزمه ليلاً ونهاراً حتى ياخذ حقه لان
مما من منه تتعلق به لانه فعله اما ليس له ان ينعقه من الكسب والدخول في بيته والى هذا اشار النبي عليه
افضل الصلاة والسلام حيث قال لصاحب الحق البده واللسان واراد باليد الملازمة وباللسان القاضي
على وجه العنف فاما المنع عن الكسب والدخول على اهله في بيته فانما يثبت بالولاية ولا ولاية له عليه
فلا ينعقه عنه بخلاف القاضي لانه لا يلايه المنع والكسب وغيره انتهى وفي الخاتمه اذا كان المحبوس ديون
على الناس فان القاضي يخرج به ليخام في حبسه انتهى ومصر حواشي كتاب الظهار انه اذا امتنع من القضاة مع قدره
بضرب ومصر حواشي كتاب النفقات انه لا امتنع من الاتفاق على قريب يضرب بخلاف سائر الديون انتهى وعن
ابي يوسف ان القاضي يهرج لفتاويه وعليه حمل ما في الحديث من انه باع حراني دينه اى **وجع** **وتعيب** **مكانه**
اى مكان الحبس **القاضي** ايد لصاحب الحق **الا اذا اطلب المدعي مكانا اخر** غرض الذي عينه القاضي لما في القنيه
ادعى على بنه مالا وامر القاضي بحبسها وطلب الاب منه ان يحبسها في موضع اخر غير السجن حتى لا يضيع
غرضه بحبسها القاضي الى ذلك وكذا في كل مدع مع المدعي عليه وفي فتاوى قاري الهدايد سئل اذا اراد الحاكم
حبس غريم في مدرسة او مكان غير السجن هل له ذلك فاجاب العبره في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي
انتهى ولا مانعاً ما بين هذا وبين ما ذكرناه لان القاضي يعين مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق امالو
طلب صاحب الحق مكانا فالعبره في ذلك له والله اعلم وفي البحر من يبالى المحبط ويجعل للناس سجن على حده فنيا
لوقوع القنيه انتهى **واذا ثبت الحق للمدعي ببينة** **يجل** **حبسه** **بطلب المدعي** ذكره قاضي خان وهو قيد
لازم وقد اخل به في الكثر لظهور المطل بالانكار **والا** ايد لم يثبت بالبينة بل لاقرار **لم يجعل** **حبسه**
بل اذا امتنع حبسه وهو المذهب عندنا وعلمه شمس الامية السرخسي لانه اذا ثبت بالبينة رعاها قائل ويقول
ما علمت ان له ديناً على الا ساعه فاذا علمت قضيت ولا يثبت في ذلك في الاقرار وقد تنوب بينهما صاحب الكثر
حيث قال واذا ثبت الحق للمدعي امره بدفع ما عليه فان ابي حبسه الى اخره قال الزيلعي والاحسن ما ذكره
هنا فانه يورى بالانفا مطلقاً لانه يجرى ان يورى فلم يجعل حبسه قبل ان يبين حاله بالامر والمطالبة بذلك
ومختار صاحب الهدايد ما ذكرناه من الفرق بين ما ثبت بالبينة وبين ما ثبت بالافزار وهو المذهب عندنا
المطلق الحق فمثل القليل والكثير ولو ادنا وهو سله من درهم **وحبس** **المدين** **في** **الخن** اطلقه فمثل الاجرة
الواجبه لانهما من المنافع وتحت ما على المشتري وما على الباع بعد دفع البيع بينهما باقاه او خيار وتحت راس
مال السلم بعد الاقاله ولا شك في دخول الاجرة تحت قولهم والتزمه بقدر ان لم يجعل في المنافع وتفاوت
الحال فان دخلت تحت ما كان بدل مال حبس عليها على فتوى قاضي خان ايضا والام حبس عليها على افتقار به
دام من صرح بها كذا في البحر **والعروض والمهر المجل** قيد بالمجل لانه لا يحبس في المرحل ويصدق في الاعا
وعليه الفتوى وفي الاصل لا يصدق في الصدق بلام فصل بين موجهه ومعه كذا في البرازيه **ومال**
لزمه بالكفالة لانه التزمه بقدر كالمهر وفي البرازيه يمكن الكفول من حبس الكفيل والاحصيل وكفيل الكفيل
وان كثر وانتهى قلت وفي فتاوى قاضي خان رجح الانتصار على انه لا يحبس الا في ثمن المبيع والعرض حيث قال
وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بل لا يها هو مال كالعرض وثن المبيع فالقول قول مدعي الباس مروي
ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة في البدل فلا يقبل قوله في ثمن وال
القدره وان لم يكن الدين به لا يها هو مال فالقول للمدين وقال بعضهم ما وجب بقدره لم يقبل قوله وان
لم يكن به لا يها هو مال انتهى فقده علمت ان الفتوى على الاول وهو انه لا يحبس الا فيما كان بدلاً عن مال فلا
يحبس في المهر والكفالة على المفتي به وهو خلاف ما اختاره في الكثر تبعاً للهدايد وهو الذي عولنا عليه
في هذا المختص وذكر الطرسوسي في انفع الوسائل ان المذهب المفتي به فقده اختلف الاثنا فيما التزمه بقدر
ولم يكن بدل مال والاعلم على ما في المتن لانه اذا انقار من مافي القن والفتاوى فالحق ما في المتن كافي
انفع الوسائل وقد بين ما في السردج على ما في الفتاوى وقيل القول للمدين في الكل وقيل لداين

قال في التمهيد والواحد حبس في الدرهم وماله
اي الغنمة انتهى

في الكل وقيل في الزبي الا في الغنم والعلويه والزبي بالكر المبرك والجمع ان بالفي الغنموس وحيه
الكر ايسر في العزوق وفي المحيط وهو ظاهر الرواية كذا في البحر لا يحبس المدين في غير
غير ما ذكر من العزوق والمهر المجل وما لزمه بالكفالة **ابن ادي** المدينون **الفقر** لان الاصل في الادبي
العسر والمدين يدعي امره ارضا وهو الغنم لا يقبل منه **الا ان يبرهن عن عجزه على غناه فيجيبه جيبه بما**
راي ويدخل تحت الغير يتبع مواسر بدل الخلع وبدل عتق نصيب الشريك وبدل المعصوب ونفقة
الزوجات ونفقة الاقارب وارث الجانيات وبدل دم المهد وما تاح من الكس بعد الدخول وبدل الخلفاء
وفي انفع الوسائل قوله وبدل المعصوب معناه اذا اعترف بالعتق وقال انه فقير وقال المعصوب منه
انه موسر ونصا دق على الهلاك او حبس لاجل الهلاك كانه القول قول العاصب في العسر لا قول
المعصوب منه هلكه اذ كره السفنات وتاج الشريعة وحيد الدين الضرير فيما نقلناه عنهم انتهى ولو قال
المدينون خلفه انه ما يعلم اني معسره القاضى الى ذلك ويخلفه انه ما يعلم انه معسر فان حلف حبه بطلب
وان نكل لا يجيبه كذا في البرازيه مغريا الى الجواني والمراد بغناه قدرته الان على قضاء الدين ولو كان
للمجوس مال في بلد اخر بطلقة بكفيل وان علم القاضي عسرته لكن له مال على اخر فقام عجزه فان حبس
عزبه الموسر لا يجيبه كذا في البرازيه وقوله بما رايه لا يقتضي له حبه وانما هو معوض الى راي
القاضي لانه للضيق والتسارع الى قضاء الدين واحوال الناس فيه متفاوتة وقدره في كتاب الكفالة يشهد
او بطلته وفي رواية الحسن بن سعيد في رواية الطحاوي بنصف الحول والصحيح ما ذكرناه وبه جزم في
الكثير مرج به في البرازيه فلوراي القاضي اطلاقه بعد يوم فظاهر كلامهم ان له ذلك قال في المحيط ان
شال عنه قبل معني شرا انتهى وذكر المصدر الشريف ان كان الرجل لينا او صاحب عيال وشكى بحاله الى القاضي
حبسه شهر ثم سال عنه وانفج احبسه ستة اشهر ثم سال عنه وهذه اذا كان حاله مشكلا عند القاضي
والاعمال عاظم كذا في البحر **سأل** القاضي عنه ايم من المجوس بعد حبسه بقدر ما يراه من جبرانه فان قامت
على اعساره بيده اطلقه ولا يجتج الى لفظ التهادي وشرطه في المعسر والعدل الواحد يكفي والاثنان احوط
وتبين ان يقول المخبر ان حاله حال المعسر في نفقته وكسوته وحال فيقعه وقد اخبرنا حاله في السر
والعلانية ولا يشترط لهما احصاء من ربه الدين فان كان غاييا سمعها واطلقة بكفيل كذا في البرازيه **فان لم**
ينظر ايم المجوس مال بعد سؤاله عنه **خلا** اي ضلما القاضي المجوس يعني اطلقه من السجن لان عسرته
ثبتت عنده فاستحق النظر الى المسيرة لما به فحبه بعده يكون ظاهرا وظاهرا كذا قال شيخنا انه بطلقة بما كفيل
قال الا في مال اليتيم لما في البرازيه ولو لم يكتف على رجل دين وله ورثة صغار وكبار لا يطلقة من الحبس قبل
الاستيفاء بكفيل للمصار انتهى وقد منا انه بطلقة بكفيل اذا كان ربه الدين غاييا وينبغي ان يكون مال
الوقت كال اليتيم فلا يطلقة القاضي لا بكفيل فري تلامه مواضع مستثناة وشار بقوله خلاه الا انه لا
يجب عليه اخر ما لا وادعي انه موسر لا يجيبه حتى يعلم غناه في البرازيه اطلق القاضي المجوس لا قفلا
ثم ادعي عليه اخر ما لا وادعي انه موسر لا يجيبه حتى يعلم غناه في البرازيه اطلق القاضي المجوس لا قفلا
مع اخبر واحد بحال المجوس لا يكون من باب الشك حتى لا يكون القاضي ان يقول ثبت عندي انه معسر كذا
في انفع الوسائل ولو قال من اراد القاضي حبسه **ابيع عرضي واقضي ديني اجله القاضي خلاه ايام ولا يجيبه**
قال في الخلاصة وفي الفتاوي الصغرى في كتاب القضاء لو قال المدينون ابيع عبيدي هذا او اقضي الدين منه
لا يجيبه القاضي ويوجب له يومين او ثلاثة انتهى وفي البرازيه قال المدينون ابيع عرضي واقضي ديني اجله القاضي
ثلاثة ولا يجيبه ولو لم يقر بحبه ليعبه ويقضي الدين ولو ثبت فليس انتهى وفي شرح النظم الوهابي لشيخ
الاسلام عبد البرمقي الى شرح الهداية اذ ادعي رجل على اخر ما لا وافقته فقال المديعي عليه امره باني يوم
او ثلاثة ايام لا يدفعه اليك فانه يعمل انتهى ولم يكن بهذا القول متعاضدا الا و لا يجيبه كذا في الحكم بمرل لانه لا دفع
والكاتب للتعين لان التامه منه ضرب شرعا لا بد الا عند ان انتهى فانه هذا مطلق غير مقيد بقوله ابيع
عرضي وما تقدم فليقبل المطلق عليه والله اعلم ولو كان له ايم المدينون غفارا **جيبه** القاضي **ليجبه**
ويقضي الدين الذي عليه **ولو ثبت قيل** كذا في البرازيه وسباني تمام الكلام عليه في البحر ان شأ الله تعالى

المدينون اذا لم يكن له وفاء به ان
ينفق بقدر حاله ويتخذ ثيابا لا يفتق
بجهاه ولو اتخذ هار باذنة على
جافه فلتقاض ان سمعها وشتر في
له ثيابا بقدر حاجته وبر الناضل
الي دينه ولو امتنع المدينون من حرقه
التي تقض الى قضا دينه لا يعذر فيه
في كتاب الاكراهية في مسائل مشتركة

ولم يمنع القاضي عزما عنه ايم لا يعنهم من ملان منه عند الامام وقالا لا يمنع من الكونه منظر با نظار الله تعالى و
وهو اقرب من انظار العبد بالتاجيل ومعدلا لمان منه وله ان ينظر الى قدرته على الايفاء وهو ممكن كل حين فيلزم
فيلازمونه كذا لا يجيبه ولانه قد يكسب فوق حاجته لداره فياخذون منه فضل كسبه بخلاف الاجل لان العزيم
ليس له ان يطالب قبل حلول الاجل مع قدرته على ادايه لانه موخر فيما يخص فيه نفس الدين حال ونفس ذمته منخر
ولكن لا يطالب لمسرته وزوال العسر متوقع في كل لحظة فيلزمونه والصحيح قوله كذا في انفع الوسائل وفي المحيط
ان ظاهر الرواية وحسن الاقوال في الملامه ما روي من محمد انه قال يلزمه في قيامه وفعله ولا يعنه من
الدخول على اهله ولا من الغدا ولا من المشا ولا من الوضوء الخ لا وله ان يلزمه بنفسه واخوانه وولده ومن
احب والصحيح انه الراي فيه الى صاحب الدين ان شال ان يلازمه بنفسه وانه شا بغيره ولا عبره بالمدينون في روايه ولا
يلزمه ليلالاه الليالي ليست بوقت الكسب فلا يتوهم وقوع المال في يده في الليالي فالملامه لا تقتضي لو كانت
الرجل يكسب في الليالي فالوايلان منه في الليالي هكذا قال الفقيه ابو جعفر انتهى كذا في البحر **ولا يقبل ايم لا يقبل**
القاضي **برهان** اي برهان المدينون **على اطلاقه قبل حبسه** لا ينافيه على النبي فلا تقبل ما لم يرد به يد وهو الحبس
وبعد تقبل على سبيل الاحتياط لاعلمه الوجوب وما ذكرناه هو اختيار عامه المشايخ كافي الهداية وبه جزم في الكثر
وهو الصحيح كافي النهاية وهو المختار كافي صحيح العلامة قائم وعند محمد انها تقبل وبه كان يقضي الفقيه ابو بكر بن محمد
ابن الفضل ونصير بن يحيى وعامة المشايخ على الاول كافي تبين الكثر في فتاوي قاضي خان المدينون اذا اقام
البينة على الاطلاق قبل الحبس فيدروا بان قال ابن النفل الصحيح انها تقبل قال قاضي خان ينبغي ان يكون ذلك
مفوضا الى القاضي ان علم انه قد لا يقبل بيقظه قبل الحبس وان علم انه لن قبل بيقظه انتهى **وبينة بسارة احق** من بينة
اعساره بالقبول عند التعارض لان البسار عارض والبينة لاثبات وفي الخاتمة وان شهدوا الله موسر قادر على قضاء
الدين جاز وكفى ولا يشترط تعيين المال انتهى واستثنى المال في نفي القديس من تقديم بينة البسار ما لو قال المديني انه
موسر وقال المديعي عليه اسرعت بعد ذلك واقام بذلك بينة فانها تقدم لان معها علما بما سره وهو حذوث
ذهاب المال انتهى قال شيخنا والظاهر انه يجب منه وليس يصح لجواز حذوث البسار بعد اعساره الذي ادعاه
والله اعلم اطلق في قبول بينة البسار فان قبولها وان لم يذكر واقدر ما ملكه وفي البرازيه ولم يشترط بيان ما به
البسار انتهى وفي الخلاصة نحوه وفي القية عن ايم بكرة به حاتم اقام المجوس بينة على اعساره ورب الدين بينة
على انه موسر ولم يبينوا مقدار ما يملك فبطلت شرها لانه العتق منها اثبات دوام الحبس عليه قاله ولوعينوا
مقدرا ما يمكن لم يكن قبولها لانها قامت للمجوس وهو منكر والبينة متى قامت للسكر لا تقبل وقولهم انه موسر ليس
كذلك فقبل بخلاف ما اذا اقام الشفيع بينة على ان له نصيبا في الدار يجب الدار الميعة اذ في الدار الميعة فانها
لا تقبل انتهى وفي الغاية قيل محمد رحمه الله تعالى قبل البينة على البسار وهو لا يثبت الا بالملك وتقدر القضا به لان
الشهود لم يشهدوا بعقد ايم ولم يقبل فيما اذا اكر المشتري جوار الشفيع واكر ملكه في الدار التي بيده في جنب الدار
المشتراة فاقام الشفيع بينة ان له نصيبا في هذه الدار ولم يبينوا مقدار نصيبه فان القاضي لا يقضي بده البينة
فا الفرق بينهما واجيب بان الشاهد على البسار شاهد على قدرته على قضاء الدين والقدرة انما تكون بملك مقدار
الدين فيثبت بده الشراة قدر الملك لكون قدر الدين معلوما في نفسه اما الشاهد على الشفيع فليس بشاهد
على شيء معلوم لانه القليل والكثير في استحقاق الشفعة سواء فوضغ الفرق بينهما انتهى **وابد حبس الموسر** لا جز للظا
فاذا امتنع من ايفاء الحق مع القدرة عليه خلفه في الحبس وفي الي مع الصغير رجل اقر عند القاضي بدين فادسه
حبسه ثم يسال عنه فان كان موسرا ابد حبسه وان كان معسرا اخلا سبيلا قال في شرح الاسلام معني المسئلة
اذا كان جاحدا اقر عند القاضي وظهر للقاضي عجزه عنه وغيره وما طلقه (او ظهر له ما طلقه بعد ما اقره
غيره فيحبس حبسه لما مر **ولا يجيب لما مضى من نفقة زوجته وليلة** لانها تسقط بعجز الزمان وان لم
تسقط بان حكم الحاكم بها او اصطلي الزوجان عليها فانها ليست ببذل عن مال ولا رزقه بعقد كذا ذكر الزيلعي
ومراده ان النفقة الواجبه المجتمعة داخل تحت قوله في غير فلا يجيب عليها ان ادعي الغفر الا ان ثبتت
المرأة بسارة فاذا ادعت المرأة نفقة او كسوة مقدرة اجتمعت عليه وقال ابن فقير فالقول قوله مع
حبسه ولا يجيب اذا حلف فان قامت بينة على بسارة وطلبت حبسه حبسه القاضي **ولا يجيب اصل في**

٢٥

مطل لا تقبل من المدينون

عليه

دين فزع له لانه لا يستحق العقوبة بسبب ولده وكله الاقصا من عليه يقتل ولا يقتل مورثه ولا يجزى بقتله
ولا يقتل منه الميتة بطلبه وقولهم هنا انه لا يقتل بقتله يقتل ان المراد الاصل ايا كان او اما او جذا
لا ياولام لقتلهم فيه باب الجنابات انه الجذام لا يقتل بقتله لا يقتل بقتله فكذا لا يقتل بقتله وفي
المحيط ولا يقتل بقتله الابوان والجدان الا في النفقة لولدها اثني وظاهر اطلاقهم انه لا فرق
بين المورث والمعتق ولكن ينبغي ان يقتل لثمنه وهو انه اذا كان مورثا وقتل من قضي دين ولده وقتل لا يقتل
فالناظر يقتل بدينه من ماله ان كان من حنيفة والا باعه للقضا كبيع مال المجوس الممنوع عن قضاء دينه
والصحيح عندنا بيع عقاره كمنقوله كذا في البحر بل يجب ان يستحق عليها اي على الزوجة
والولد لا ينالها اجماع الوقت وهو بالمنع قصد اهلاكم فيجب له دفع الهلاك عنه الا ترى ان له قتلها وقتل
من نفسه وهكذا حكم الاحد او الجدات وان علوا لان في ترك الانفاق سعي في هلاكهم وقيد في السراج
الوهاب الولد بالصغير والفقير والظاهر ليس بقيد احتراز عن البالغ الزمان الفقير فانه في معنى الصغير
كالأخفى فيجب ابوه اذا اتفق من الانفاق عليه كاهو الظاهر وقد فهم شيخنا في حقه انه احتراز عن البالغ الزمان
الفقير حتى قال فيه تامل والله اعلم والحاصل انه اذا اتفق من الانفاق على اصله وان علوا فزعه وان سفل
وعلى زوجته يجب وفي فتاوى فارسي الهدي انه اذا لم يكن الزوج صاحب مائة وعلم القاضي انه يضارها
في الانفاق فرض نفقتها عليه راحم بقدر حالها واذا اتفق من انه يرضى شيئا يجب حتى يرضى من التمس قال
شيخنا وهو مشكل لان القاضي اذا فرض نفقته على الزوج يجب ان يرضى الزوج ليجب ان يرضى الزوج اذا اقبل قوله
واذا اتفق من ان يرضى على عدم قبوله لما فرضه عليه القاضي والافتقار من الانفاق ينزل الاشكال والله
اعلم مسيله اذا كان المدينون صغيرا وله ولي يجب له قضاء دينه وللصغير مال حسب القاضي الولي اذا
امتنع عن قضاء دينه كذا في المحققين كذا في السراج الوهاب ولا يستخلف قاض الا اذا فرض السله
لان الله يرضى القضاء لا التقليد فلا يتصرف في غير ما فوض اليه كالموكل لا يوكّل بدون اذن الموكل اطلقه
فتش حاله العذر وغيرها كما في الغاية فلو استخلف بلا اذن محكم الخليفة فاجازة القاضي جازحت كانت
الخليفة اهلا للقضا فان كان رفيقا او محمدا وداني فذو او كافر لم يجز وكذا اذا قضى بحضره القاضي
كافي الوكاله لان العضود حضوره رايه وفي جامع المصنوعين القاضي لو قضى في كل اسبوع يومين بان
كان له ولاية القضاء في يومين من كل اسبوع لا غير ففرض في الايام التي لم تكن له ولا بد القضاء فيها فاذا
جاءت نوبته اجاز ما قضى جاز انتهى وبهذا يعلم دخول العضو في القاضي في القضاء لا يستخلف الا في امورهم
ان اجازة قضا المصنوعين لا يتوقف على كون العضو في خليفه من قاض ليس له ولاية الاستخلاف بل لو
قضى فصوله بلا استخلاف اصلا فاجازة القاضي جاز ثم قال اعلم ان قولهم كافي الوكاله اذا وكل ببلاد
اذن وفعل بحضرته معناه الوكاله بالبيع والنجاح ونحوهما اما الوكيل بالطلاق او العتاق اذا اجاز او حضر
لم يصح لان العضود عبارة عن كافي المنة وانظم كلامه القاضي في المصريح بان قال لولد من شئت والتقوين
ولا له كعملك قاضي القضاء والدلالة هنا اقوى لان في المصريح المذكور عليك الاستخفاف لا العزل وفي
الدلالة يملكه القول ول من شئت واستبدل من شئت فان قاضي القضاء وهو الذي يصر فيهم مطلقا فقل
وعز لا اذا قال له ول من شئت واستخلف كان نايبا عن الامام في التولية فلا يملك عزله كالوكيل اذا وكل
ولا ينزل بموته وينبغي ان يموت الموكل بخلاف الامور بانامه الجمعة فان له الاستخلاف وان لم يموت
اليه ذلك لان الامام الاعظم لما فوضها اليه مع علمه ان العوارض المانع من اقامتها من المرض والحد في الصلوة
مع ضيق الوقت وغيرها تعذر ولا يمكن انظار الامام الاعظم لانها لا تجتمع التاخير عن الوقت فكان اذا ناله
بالاستخفاف دلا له وتأخير سماع الخصومة الى وجود الاذن من الامام الاعظم يمكن لانه غير موقت كذا في
الجز من باب المعارج وظاهرة كقوله شيخنا ان الاستخلاف جاز وان لم يكن لسبق الحد في الصلوة كما
اذا مرض الخطيب او سافر وحصل له مانع فاستتاب خطيبا مكانه قال وفي فروع الكافي ما يفيد ايضا
فانه قال بين القاضي والامام فرق فان القاضي لا يملك الاستخلاف الا باذن والامام للمانع يملك بدونه
والفرق ان الضرورة متحققة ههنا لاجاز ان يسبق الحد قبل الصلوة فلو توقف على الاذن فتوت

الحمد

الجمعة ولا كذا في القضاء انتهى وبهذا اعلم ان ما ذكره في شرح الدرر والغروس من ان الخطيب ليس له الاستخلاف
انتهى الاما بان لا اصل له وانما هو فهم منهم من بعض الهارات وقد صرح العلامة بحسب الدين ابن جبر باش
في الجمعة في تعداد الجمعة بان اذن السلطان باقامه الخطبة شرط اوله فيكون الاذن منحا كقوليه التظا
والخطبة واقامه الخطيب نايبا ولا يشترط الاذن للخطبة انتهى وقد تقدم الكلام عليه في باب الجمعة انتهى ثم
ان احدث الخطيب بعد ما خطب قبل الشروع في الصلاة لم يجز له ان يستخلف الامام ثم خطب لا يشترط فيها ولا
تفقد به ونها وان كان شرع فيها جاز ان يستخلف من لم يدركها لا نقادها بالاصل وكان الثاني نايبا فان قلت
يشكل على هذا من افسد صلواته ثم افتتح بهم الجمعة فانه جاز وهو مفتوح في هذه الحالة ولم يشهد الخطبة قلت
اجيب عنه بان له ما صح شرعه في الجمعة وصار خليفته للامام الثاني عن شهد الخطبة قال في الغاية بعد ذكره لما
تقدم واري ان الحاقها في تقديم شرعه في تلك الصلوة اولي فتأمل **نائب القاضي المفوض اليه**
القاضي الذي فوض السلطان اليه الاستخلاف فحسب **نائب عن الاصل** وهو السلطان **فلا يملك له القاضي**
بغير تفويض العزل اليه منه اي من السلطان بان قال له استبدل من شئت فيجوز له العزل ولا ينزل
المفوض اليه القاضي من نائب السلطان **بغير اذن** اي بغير اذن السلطان لانه نائب الاصل كما علمت وبهذا صرح
الربلي في شرح الكز وفي الخلاصة الخليفة اذ مات وله مال وامرهم على حالهم ذكر في ادب القاضي للحضاني قال
في المحيط وفي هذا اية القاضي لو مات القاضي انزل خلفاؤه وكذا موت امير الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان
اذا عزل القاضي انزل نايبه بخلاف موت القاضي وفي المحيط اذا عزل السلطان القاضي انزل نايبه بخلاف ماله
مات القاضي حيث لا ينزل نايبه هكذا قيل وينبغي ان لا ينزل النائب بعزل القاضي لانه نائب السلطان او نائب
العامه الا ترى انه لا ينزل بموت القاضي وعليه كثير من المشايخ انتهى وفي العزالة البدرية لابن العرس ونائب
القاضي في زماننا ينزل بعزله وبموته فانه نايبه من كل وجه انتهى والمشهور المذكور في المختصر به جز من كتاب
حسروني مختصر والله اعلم **ونائب غيره** اي غير المفوض اليه **ان قضى عنه او اجاز** اي لم يقم عنه ولكنه سمع
انه قضى في نيابته واجازة صح قضاءه لان العضود حضوره رايه الاول وقد وجد وقد تقدم تحقيقه **واذا**
رفع اليه حكم قاض اخر فذو اذا كان مجتهدا فيه **الاما خالف كتابا او سنة مشروعة او اجاز** لترجيح الاجتهاد
الاول بالقضا فلا يفتضه اطلاقه فتأمل اذا كان موافقا لرايه او مخالفا لكون لفظ الحكم ذكره في سياق الشرط فم
فليس في كلامه كالغزما يوم انه انما يفتضه اذا كان موافقا لرايه كازم الربلي وفي البحر فتأمل في جامع الصغير
وما اختلف فيه الفقهاء ففرض به القاضي ثم جاز من غير اذن غير عالم بوضع الاجتهاد وقوع قضائه في موضع الاجتهاد وفعل
احد اجماعا انه قبل بالقضا لان القاضي اذا كان غير عالم بوضع الاجتهاد ووقع قضائه في موضع الاجتهاد وفعل
تول عامه المشايخ لا يجب على الثاني تنفيده كذا ذكره في مصول الاشراف وشيئا محالا له المحيط وفي الغرضه قال
لو قضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك قبل يفتد قضاءه وعامتهم لا يفتد وانما يفتد اذا علم بكونه مجتهدا فيه قال
شمس الاعية هو ظاهر المذهب وفي رمز الحقائق للعين وقالوا شرطه ان يكون عالما باختلاف الفقهاء حتى لو قضى
في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك لا يجوز قضاءه عند عامتهم ولا يفتضيه الثاني ذكره في المحيط وقال شمس الاعية
هذا هو ظاهر المذهب انتهى وفي العزالة البدرية لابن العرس قال هل يشترط لنفوذ القضاء على المخالف علمه
القاضي بالخلاف في المحكوم به اختلف فيه ويرجع غير واحد انه ليس بشرط فيفتد على المخالف علم القاضي بالخلاف
في المسيلة ام لم يعلم انتهى اقول ينبغي اعتناء عدم اشتراط العلم بالخلاف لاسيما في زماننا فان قضاءه زماننا لا
معرفه لهم عن اهلهم فضلاء عن علمهم عليه اصب بقيقه المجتهد بن والده اجماعا رايته في الخلاصة ما يقوي ما اخترته
حيث قال ان هذه الشروط يعني كونه عالما باختلاف وان كان ظاهرا لك هب كذا ينبغي بخلافه انتهى قال مولانا
في بحره والتحقيق المعتمد ان علمه يكون واجبا به مجتهدا فيه شرط واما علمه بكون المسيلة اجتهادا فلا قال وبهذا
عليه ما في الفتاوى الصغرى انتهى ولم يظهر الفرق بينهما حينئذ الثاني انه قيد بقوله بغير غير ذلك وفي
روايه القدر ويرى بغير من له فيجوز ان قوله امضاة فيما اذا كان موافقا انتهى وشمل قوله حكم قاض ايضا
ما اذا كان القاضي باقيا على قضائه او مات او عزل كافي البحر مغربا الى خزائنه الاكل انتهى ولو قضى في
المجتهد فيه مخالفا لرايه ناسيا لمذهبه نفذ عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفي العامد روايتان وعندهما لا

حقا لا يثبت عليه الا بالقضاء على الغائب فان القضاء على الحاضر قضاء على الغائب وتظهر قايده في مسائل منها
اقله بينه على ان له على فلان الغائب كذا وان هذا كليل عنه بامره بقضي على الغائب والحاضر لانها كالمعاينة
ولم يقل بامره لا يقضي على الغائب ومنها لو اقام بينه انه كليل له بكل ماله على فلان وان له عليه الغائب كانت
قبل الكفالة يقضي على الحاضر والغائب فلا يحتاج الى دعوى الكفالة بامره بخلاف الاول في نفسه لان الكفالة المطلقة
لا توجب المال على الكليل بل توجب على الاصيل فصار كانه على الكفالة بوجوب المال على الاصيل فاشتبه الى امر
عن الغائب خصما ومنها ان القاذف اذا قال انا عبد لفلان فلما حشد على فقام القذف بينه ان فلانا اعتقه
حده وكان قضاء على الغائب بالعتق ومنها لو قال له يا ابن الزانية فقال القاذف امة امه فلان فقام القذف وف
بينه انها بنت فلان العرشية يحكم بالنسب ويحد ومنها لو اقام بينه انه ابن عم الميت فلان وان الميت فلان ابن فلان
يجمعان الى اب واحد وانه وارثه فحسب بقضي بالميراث والنسب على الغائب ومنها اذا اقام بينه ان ابوي الميت
كانا مملوكين له فاعتقهما ثم وله هاهنا الولد ومات وانه مولاه ووارثه قضي بالولاء وكان قضي بالولاء على الابوين
واخوته المولدين بعد عتقهما ومنها ما لو اقام المشهود دل ابن العبد المأذون فثبت له بملك عليه ان اعتقه
مولاه فقام بينه ان مولاه اعتقه بعد العتق والمولى غايب فثبت له بملك عليه ان اعتقه
للغائب وعلى الغائب ومنها لو قال المشهود عليه الشاهد عبد فقام المدعي والشاهد بينه ان مولاه اعتقه
قبل الشهادته ومنها ما لو ادعى شيئا في يد رجل انه له اشتراه من فلان فقام بينه يقضي له بالملك والشراف فلان
ومنها لو قذف عبدا فقام القذف بينه ان مولاه اعتقه وادعى الكمال لخدمتها ما لو اقام العبد المشتري بينه
ان البايع كان اعتقه او رجل اخر اعتقه وهو يملكه ومنها ما لو قال لرجل ما بايت فلانا فاعلى فقام الرجل بينه على
الصانع ان البايع باع فلانا عبدا بالف ومنها ما لو اقام بينه على رجل انك اشتريت هذه الدار من فلانا وانا شفيها
ومنها ما لو قال لرجل فلان على ان فاقضها فقام المأمور بينه انه قضاه بقضي الغائب والرجوع على الامر
ومنها ما لو قال لغيره العبد الذي بيدي فلان فاشتره لي وانفذ القتل فقام المأمور بينه انه فعل ذلك ومنها ما
لو قال لرجل امن لهدا ما داني فخذن فقام الضم بينه ان فلانا ادانك كذا او اني قضيت عنك ومنها الكليل بامر
اقام بينه على الاصيل انه ادنى الطالب ومنها ما لو اقام بينه على ان له على فلان الف وانه احاله به عليه ومنها ما لو
اقام بينه على رجل انه كان لفلان عليك الف احلته بها على وادبرها اليه ومنها ما لو طالب البايع المشتري بالثمن فقام
هو بينه انه احاله بالثمن على فلان ومنها ما لو قال لرجل ان جني عليك فلان فانا كليل بنفسي فقام بينه انه جني عليه
فلان ومنها ما لو اقام بينه على رجل في يده دار انها له فقام والد بينه ان فلانا وجها له وسلم او ادع وباع ومنها
ما لو اقام مرد واليد بينه ان المدعي باعها من فلان وتبصرها بطل بينه المدعي ويلزم الشراء الغائب ومنها ما لو قال والد
او دعيه فلان وطلب تخليته به فشكل ففقد عليه فلان ومنها وصل الي من زيد وكيل فلان بامره او من غايب
غضبه منه وحلف المدعي ما يعلم دفع زيد ففقد عليه فلان ومنها ما لو اقام بينه على عبد ان مولاه اعتقه
وانه قطع يده بعد ذلك واستدان منه او اشترى منه او باع منه ومنها ما لو قيل انه لو قال لامرأته ان طلق
فلان امرأته فانت طالق فقامت بينه على الحاضر ان فلانا طلق امرأته ومنها ما لو اقام الحاضر على القتل بينه ان
الولي الغائب قد عني تقبل البينة في جميع هذه الصور وتضمن القضاء على الحاضر القضاء على الغائب فيها انتهى
ولو كان ما يدعى على الغائب شرطا لما يده عليه الحاضر اي لا يكون الحكم على الحاضر حكما على الغائب
اذا كان فيه ابطال حق الغائب كمن قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق فقامت زوجها الى الف بينه
ان فلانا طلق امرأته ووقع الطلاق على الف لا تقبل بغيره على الامع لان فيه ضررا على الغائب لا يبطال نكاحه
بخلاف ما لو تضمن من ركا لو علق طلاقها بحد فلان الى ان فانه يقبل لعدم تضمنه ابطال حق الغائب واما
حيل اثبات طلاق الغائب المذكورة في مفسول الهادي وغيره فكلها على الضعيف من الشرط كالكتب فيها حيل
الكفالة بغيرها معلقه بطاقتها ومنها دعواها كالفه بنفقة العدة معلقه بالطلاق قال في جامع الفصولين ومع هذا
لو حكم بالحرمه نفقة لاختلاف المشايخ وفي البرازيه ادعى عليها ان زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها ونزوحها
فاثرت بزوجه الغائب وانكرت ملاقه فبرهن عليها بالطلاق يقضي بانها زوجة الحاضر ولا يحتاج الى اعاده
البينة اذا حضر الغائب انتهى **ولو قضى القاضي على غائب ببلنايب ينفذ قضاؤه في روايه وعليها فتوى**

ومنها ما لو طالب البايع المشتري بالثمن فقام
هو بينه انه احاله بالثمن على فلان فقام
الضمان بينه على فلان فقام المأمور بينه
انه قضاه بقضي الغائب والرجوع على الامر
ومنها ما لو قال لغيره العبد الذي بيدي
فلان فاشتره لي وانفذ القتل فقام المأمور
بينه انه فعل ذلك ومنها ما لو قال لرجل
امن لهدا ما داني فخذن فقام الضم بينه
ان فلانا ادانك كذا او اني قضيت عنك
ومنها الكليل بامر اقام بينه على الاصيل
انه ادنى الطالب ومنها ما لو اقام بينه
على ان له على فلان الف وانه احاله به عليه
ومنها ما لو طالب البايع المشتري بالثمن
فقام هو بينه انه احاله بالثمن على فلان
ومنها ما لو قال لرجل ان جني عليك فلان
فانا كليل بنفسي فقام بينه انه جني عليه
فلان ومنها ما لو اقام بينه على رجل في
يده دار انها له فقام والد بينه ان فلانا
وجها له وسلم او ادع وباع ومنها ما لو
اقام مرد واليد بينه ان المدعي باعها من
فلان وتبصرها بطل بينه المدعي ويلزم
الشراء الغائب ومنها ما لو قال والد او
دعيه فلان وطلب تخليته به فشكل ففقد
عليه فلان ومنها وصل الي من زيد وكيل
فلان بامره او من غايب غضبه منه وحلف
المدعي ما يعلم دفع زيد ففقد عليه فلان
ومنها ما لو اقام بينه على عبد ان مولاه
اعتقه وان ه قطع يده بعد ذلك واستدان
منه او اشترى منه او باع منه ومنها ما لو
قيل انه لو قال لامرأته ان طلق فلان امرأته
فانت طالق فقامت بينه على الحاضر ان
فلانا طلق امرأته ومنها ما لو اقام الحاضر
على القتل بينه ان الولي الغائب قد عني
تقبل البينة في جميع هذه الصور وتضمن
القضاء على الحاضر القضاء على الغائب
فيها انتهى

خزاهر

خزاهر اده وقيل لا في روايه وبه كان يفتي ظهير الدين كي لا ينظر قايده الى هدم مذهب اصحابنا وقد تقدم
الكلام على ذلك وفي مجمع الفتاوى مقرر يا اي المتقني انه لا ينفذ وعليه الفتوى في البحر والمعتدات القضاء على
المختر لا يجرى والمختر له خواهر اده لانه افتى بنفا القضاء على الغائب وهو عين القضاء على الغائب الا لغيره
وهي في مسائل الاولى على المدعيون العتق او الطلاق عليه عدم قضائه اليوم ثم غيب الطالب وخاف الخائف الخ
فان القاضي ينصب وكيلما عن الغائب ويدين الدين اليه ولا يحتج بالحال وعليه الفتوى كما في الخائنه الثانيه المشتري بخيار
اراد الرد في المدة فاحتج البايع وطلب المشتري من القاضي ان ينصب خصما عن البايع ليرده عليه قيل ينصب نظرا لاشترى
وقيل لا لانه لما شربه ولم ياخذ منه كفيلا مع احتمال غيبته فقد ترك النظر لنفسه فلما ينظر له واذا لم ينصب وطلب
المشتري من القاضي الاعذار فرفع محمد فيه روايتان بعد روي روايه فيثبت مئذيا ويدين على باب البايع ان القاضي
يقول ان خصمك فلان يريد الرد عليك فان حضرت والا انقضت البيع فلا ينقض القاضي بالا عذار روي روايه لا بعد القاضي
كذا في جامع العضولين الثالثه كليل بنفسي على انه لم يواف به عند اذنيه عليه الكليل فطالب فليجده الكليل
حتى يقضي الفد لزمه المال ولورفع الكليل الامر الى القاضي فنصب وكيلما عن الطالب وسلم اليه الكليل عنه ببر
وهو خلاف ظاهر الروايه انما هو في بعض الروايات عن ابي يوسف كذا في جامع العضولين الرابعه اذا توارى
الختم فالقاضي يرسل امينا ينادي على بابه ثلاثه ايام ثم ينصب عنه وكيلما للدعوى وهو قول ابي يوسف استحسنة
وعمل به وافاد في المختصر ما دخل كاف التشبيه في قوله كليله الى اخره عدم الخصم فان احد الورثه كذا في نصب
خصما عن الباقيين فيما للبيت وعليه كذا ان كان في عين فلان من كونه في يده فلو ادعى عينا من التركة على وارث لبيت
في يده لم يمنع وفي دعوى الدين ينصب خصما وان لم يكن في يده وفي جامع العضولين من الرابعه والاصل ان احد
شركي الدين خصم عن الآخر في الارث وفاقا في غير عند ابي يوسف لا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال
محمد قول ابي حنيفة قياس وقول ابي يوسف استحسان ومحمد مع ابي يوسف انتهى ومن ذلك من يدين ماله
الميت وان لم يكن وصيا ولا وارثا وفيه اختلاف المشايخ ومن ذلك بعض الموقوف عليهم لما في الفقيه من بطلان
والبيانات في الوقت وقف بين اخوين مات احدها وبقي في يد البقي واولاد الميت ثم البقي اقام بينه على واحد
من اولاد الاخ ان الوقت بطنان بطن والباقي غيب والواقف واحد تقبل وينصب خصما عن الباقي ثم رقم
لركن الاية الخرافه وقال وقف بين جماعة فلو احد منهم او وكيله او على واحد منهم او وكيله فنجح الدعوى
اذا كان الوقف واحد ثم من القاضي عبد الجبار وقال لا تنجح الدعوى على بعضهم ان كان المجد وفي ايدي
جميعهم ولا يصح القضاء الا بعد رما في يد الحاضر بن انتهى قال شيخ شيخنا عبد البر بن الخنجر في شرح النظم
الوهابي بعد نقله لما قد مناه عن الفقيه ثم اعلم ان هذا فيما اذا كان اصل الوقف ثابا والافا لم يستحق لا ينصب
خصما في اثبات الوقف وقد صرح بذلك في المحيط فانه ذكر مسيله وقال لطف بعض مشايخ ديارنا ان هذه
المسئلة عاديل على ان دعوى الموقوف عليه ان هذا وقف عليه صحيح وليس الامر كما ظنوا وذكر بعد
ذلك الحضاف اشاري وفقد في مسائل الى ان دعواه صحيحه فذكر عدة مسائل على عدم صحة الدعوى
فيها بامر اخر غير كونه المدعي عليه موقفا انتهى قلت وفي جامع العضولين ذكر انه يفتي بان الدعوى من
الموقوف عليه لا تنجح بعد ان ذكر ان بعضهم قال لا تنجح في الهادي **ولاية بيع التركة المستفزة بالدين**
القاضي لا للورثة قال في الهادي وفي الصفريه الوارث لا يملك بيع التركة المستفزة بالدين الا ان يرص
الفرما حتى لو باع لا ينفذ وكذا لك المولي اذا اجمعي على العبد المأذون له وعليه دين محيط ليس للمولي ان يبيع
العبد ولا ما في يده وانما يبيعه القاضي كذا هاتم قال وفي فتاوى رشيد الدين اذا كانت التركة مستفزة
بالدين فاراد الوارث استخلاص التركة ونفذ المالك جبر رب الدين على القبول لان استحقاق التركة بالدين
وان كان ملكا له ولكن لهم حق استخلاص التركة اما لو قالوا نحن نودي بالدين ولم يكن المال نقدا كان للقاضي
ان يبيع التركة ويقض حق الفرما انتهى وفي الفقيه قالت الورثه في التركة المستفزة لا تنقض لها ولا يبيعها ولا
تقضي الدين من مالنا قبل بيعها القاضي او وصيه عن الميت وقيل يجبرون على البيع اذا اطلب الفرما فان
اشتقوا ببيعها القاضي ويقضي الدين خط الدين المستفزة ببيع الملك للوارث حتى لا يملك بيعها ولا يبيعها ولا
وهب ثم سقط الدين لا تنفذ ولو اعتق ثم سقط نفدت قال لامرأته ان دخلت دار فلان فانت طالق فدخلتها

المختار
طلبه في حوائج
وغيره

ولو اقام اولاد الاخ بينتان الوقت مطلقا
وعلى فبيته مدعي الوقت بطنان بطن
فقيه

البيع والخلع ونحوها وبين القاضى المولى حكمه ايم حكم الحاكم ان وافق منه هبة اذا افايده في نفسه ثم في احكامه
والا ايم وان خالف ابطله فترقب بين هذا وبين ما اذا رجع الى القاضى فتنى قاض اخر فانه لا يردده وان خالف
رايه ان كان ذلك في فصل مجتهد فيه كافتد مبيانه ووجهه انه الحاكم له ولا يده على الحاكمين دون غيرها والقاضى الذي
رفع اليه حكمه غيرهما فلا يكون مجتهد عليه وكان كالمصلح فله ان يردده ان خالف رايه واما القاضى فله ولا يده على الناس
فكان قضاؤه وجهه في حق الكل فلا يكون لهذه القاضى ان يردده اذا صارت القضاة محلله بان يكون فضلا مجتهدا
فيه وليس له ايم للحكم تفويض الحكم الى غيره وحكمه بالوقف لا يرفع الخلاف على الصحيح كافي الخاتمه والبرازيه
ويجوز التفويض ثم ذكر فافيه ذلك بقوله فلو رجع الى موافقه في المذهب حكم ابتداء بلن ومه ايم بلن ومه الوقت
بشرطه ولا يفضيه لانه لم ينع مثله هذا باب في بيان احكام كتاب القاضى الى القاضى وغيره هذا
ايضا من احكام القضاة لكن لما كان لا يتحقق في الوجود الا بقاضيين كان مركبا بالنسبة الى ما قبله فاحتره على البسيط
وهذا اولى مما ذكره الزيلعي من ان هذا الباب ليس من كتاب القضاة لانه انما هو نقل ثبوت اوقاف حكم وكل ذلك ليس منه
وانما اوردته فيه لانه من عمل القضاة فكان ذكره فيه انما انتهى قال شيخنا وحيث كان من علمهم كان منه فكيف
ينبغي والمراد بغيره ما ذكره في هذا الباب من قوله والمراد تفويض الى اخره القاضى يكتب الى القاضى في غير حد
وفود استحسانا والقاضى باي جواز له ان يكتبه لا يكون اذويه من عبارته وهو لو اخبر القاضى الاخر في محله
لم يعمل بغيره وكتابه اذويه لانه قد يزور وانما جوازناه لا اثر على رضى الله تعالى عنه وللحاجة ولا يستغنى عنه
بالشهادة عليه الشهادة لان القاضى يحتاج فيها الى تعديل الاصول وقد يتغير ولم يجز في الحدود والعقاص
لما فيه من الشبهة بزيادته الاحتمال ويخل تحت قوله في غير حد وقد كل شي من الدين والفكاح والطلاقة والله
والشفعة والوكالة والوصية والامساك والموت والوراثة والقتل اذا كان موجه المال والنسب من الحي والميت
والغصب والامانة المحذورة من وديعه وعاربه ومضاربه والاعيان متقولا وعبارا وهو المروي عن محمد
وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية لا يجوز في المنقول للحاجة الى الاشارة اليها عند الدعوى والشهادة وعن
الامام الثاني تجوز في العبد لغيره الا باقية فيه لاني الامه وعنه تجوز في الكل كذا في كثير من الكتب المعتمدة
وفي البرازيه والمتقدمون لم يأتوا به وابتداه الامام الثاني وعمل القضاة اليوم على التجوز في الكل قال الامام
الاسيوطي وعليه الفتوى فانه شهدوا ايم الشهود على خصم حاضر حكم بالشهادة لوجود الحج وحضور الخصم
وكتب حكمه حتى لا ينسب الواقعة على طول الزمان وليكون الكتاب مذكرا لها ما لا يحتاج الى كتاب الحكم لانه
قد تم حضور الخصم بنفسه او من يتقدم مقامه وهو ايم كتاب الحكم السجل الحكمي لانه سجل ايم حكمه بالحكم ذكره في
الرمز وفي المصباح السجل كتاب القاضى والجمع سجلات واسمات للرجل ايم لا يكتب اليه كتابا وسجل القاضى بالشهادة
قضى وحكم وان ثبت حكمه في السجل انتهى فالسجل الحجج التي فيها حكم القاضى ويمكن هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير
مضبوط فيه وقامع الناس وما يحكم به القاضى وما يكتب عليه وان لم يكن الخصم حاضرا لم يحكم لان الحكم على الغائب لا
يجوز لما عرفت ولو حكم به حاكم برئذ لم نقل اليه بنفذه بخلاف الكتاب الحكمي حيث لا ينفذ خلاف منه هبة لان الاول
محكوم به والثاني ابتداء حكم فلا يجوز له كذا ذكره الزيلعي قال شيخنا وهو عذر على ان الحكم على الغائب اذا
كان حقيقيا فان حكمه لا ينفذ لقوله يريه ذلك وهو مقيد لان معنى قولهم ان القضاة على الغائب بنفذه في الظاهر الرواية
اذا كان القاضى متافعا انتهى وكتب القاضى الشهادة للحكم القاضى المكتوب اليه به هذه الشهادة على ايم
لا عليه رايه القاضى الكتاب وان كان مخالفا لراي القاضى الكتاب بخلاف السجل فانه ليس له ان يخالف وينقض
حكمه كافي السير مفرقا اليه منه المفتى ورد كتاب قاض الى قاض اخر في حادثة لا يراه القاضى المكتوب اليه وهو
مختلف فيها لا ينفذه وان ورد فيها بسجل نفذه لانه السجل محكوم به دون الكتاب وهو الكتاب الحكمي وليس بسجل
وهو نقل الشهادة في الحقيقة لانه لم يحكم بالشهادة وانما نقلها اليه ليحكم ولهذا ايم المكتوب اليه براه وان خالف
رايه رايه الكتاب بخلاف السجل كاشفهم تقريره وفي القاضى الكتاب بالشهادة عليهم ايم على الشهود الذين
يشهدون عليه لانهم يشهدون عند القاضي فلا بد من قرائته عليهم ليعرفوا ما فيه اذا شهادته به ومن العلم وختم
الكتاب عند دم ايم عند الشهود وسلم الكتاب اليهم كذا يتوهم التفسير بعد كتابة عنوانه في باطنه وهو

له ان
واحد لا يقبل الكتاب دون السجل انتهى
افاد عدم وجوب قبول الكتاب على المكتوب
اليه

ان يكتب فيه اسمه واسم ابيه وحده حتى لو اخل شي منها لا يقبل الكتاب ولا بد من كتابه العنوان من داخل الكتاب
الكتاب فلو كان العنوان على ظاهره ايم ظاهر الكتاب لم يقبل قيل هذا في عرفهم اما في عرفنا العنوان يكون
على الظاهر فيعمل به ويكتب فيه اسم المديعي عليه على وجه يقع التمييز ويذكر الحق ويذكر الشهود ان شأنا
اكتفى به كونهما وهم وعن ايم يوسف لا يشترط الا نقل الكتاب واختاره شمس الايمه لكونه اسهل فاذا وصل الكتاب
الى المكتوب اليه نظر الى حقه ولا يقبله ايم لا يقبل المكتوب اليه هذا الكتاب الا بحضور الخصم وشهوده لانه
الحكم به فلا يقبل الا بحضور الخصم كالشهادة ولا بد من اسلام شهوده ولو كان له في ذي لانهم يشهدون على
فعل المسلم وانما يحتاج اليهم ان الكفر الحكم كونه كتاب القاضى الا اذا اقر الخصم فلاحا جذا اليهم ايم الى الشهود بخلاف
كتاب الامان من دار الحرب حيث لا يحتاج الى بينة فيعمل به بغير بينة لانه ليس علمهم وعنده اذا اجاب الكتاب
من ملكهم بطلب الامان كافي الغاية وفي الفوائد الزيلعية لا يعمل بالخط الا في مسيله ككتاب الامان وفي دفتر
البيع والصفاء والسمار فانه حجه والمراد بعد مرقبو له بالخصم عدم قرائته لا مجرد قبوله فانه لا
يتعلق به حكم كذا في فتح القدير وجوز ابو يوسف قبوله بلا بينة ولكن لا يعمل به الا بينة وفي السراجيه
يقبل كتابه القاضى الى القاضى مع كسر الختم كذا عن شمس الايمه الحلواني ولا بد من مسافة ثلاثة ايام
بين القاضيين كالشهادة على الشراية هذه اهو ظاهر الرواية وجوز هاجم وان كان في مصر واحد
وعن ايم يوسف ان في مكان لو عند الاداة الشراية لا يستطيع ان يبيت في اهله مع الاشهاد والكتابة وفي
السراجيه وعليه الفتوى ويبطل بعبث الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب الى الثاني او بعد
وصول قبل القراءة لانه بمنزلة الشهادة على الشراية وقال ابو يوسف لا يبطل واما بعد ها ايم بعد
الوصول والقراءة فلا يبطل في ظاهر الرواية ويبطل بعبث الكاتب وردته وحده بوقف
وعمايه ونفسه بعد عن الله واذا قبله المكتوب اليه فيما اذا بطل وعلم به ثم رجع الى اخر فامضاه جاز
لمصادفته الاجتهاد واذا كان الاختلاف في نفس القضا فانه ينفذ بالتفريق من قاض اخر ولو فسق الكاتب
اوضح عن اهله الشهادة فان المكتوب اليه لا يقضي به سوا كان قبل قرائته او بعد ها كذا في الخاتمه يبطل
ايضا بعبث المكتوب اليه الا اذ اعلم بعد تخصيص بخلاف ما لو علم ابتداء فانه لا يصح لاحد ان يحكم به واجاز
ابو يوسف حين ابتلى بالقضا واستحسنه كثير من الشايخ تهربا للامور في الخصاصه وعليه عمل الناس لا يبطل
الكتاب بعبث المكتوب لان وارثه يقوم مقامه اطلقه فخل المديعي والمديعي عليه وشمل ما اذا كان تاريخ الكتاب
بعد موت المطلوب او قبله لان وارثه المطلوب والوحي قائم مقامه كذا في الخاتمه والكتابة بعلمه كالتفصيل
فن جوزه القضا بعلمه جوزه الكتاب بعلمه ومن منه منها والتفاوت هناك القاضى يكتب بالعلم الى ما قبل القضا
بالاجماع كذا اقال بعضهم هكذا اذكر في البحر فالاصح ان الكتاب بعلمه كالتفصيل كذا في شرح ادب الحصاص
انتهى يعني من غير تفاوت ومن ثم اطلقناه في المختصر ولا يقبل كتاب القاضى الى القاضى من يحكم بل من قاض
مولى من قبل الامام عليك اقامه الجوهرة فلا يقبل من قاض رشتاف الى قاض مصر وانما يقبل من قاض مصر الى
قاض مصر اخر ومن قاض مصر الى قاض رشتاف كذا في السراج الوهاج مفرقا الى الشايخ وفيه واذا كانت
الكتاب الدينيه ورديعه لم لا تقبل شرايته له كالمال والدين والزوجه جاز القضاة بخلاف ما اذا ترافعوا اليه
من غير كتاب وعزاه الى الشايخ ايضا كتب قاض كتابا الى انا يصح اذا كان له ولاية وقت الخطاب كذا في
جواهر الفتاوى ذكره في اول كتاب القضاة اعاد ذكره في تحت كتاب القاضى الى القاضى وقال لا يقبل روايه
الى اصحابنا وعزاه الى شرح المبسوط وفي الجواهر قاض كتب كتابا حكما الى قاض اخر من قضاة المسلمين
وجعل الخطاب اليه وسعى المكتوب اليه باسمه ففر من المكتوب على نايه ليس للنايب ان يقبل لانه قد كتب
اليه غيره ولو جعل الخطاب الى نائب الحكم ببلدة كذا او سماه باسمه ليس للنايب ان يقبل لانه لا يقبل الكتاب الا
المكتوب اليه قاض قاضيه ارسل كتابا حكما الى اوصياء باسمه ليس للنايب ان يقبل بلدة قال في الاموال
الخطيرة لا يقبل ما في الاصول اليسيرة فيقبل اذا كان شهود الاصل عدولا واجاب مرة اخرى بعبارة اخرى
وقيل لا يقبل كتب القضاة الذين هم على ريع وسطوح وانما يقبل كتب قضاة الامصار التي يمارس فيها الخرد
وينفذ فيها الاحكام الا فيما لا خطر له شرا لان الولاية لا تثبت الا في محل قابل للولاية لمن هو اهل له فلا

ثبت لعدم المحل انتهى اقول الظاهر ان الخلاف بينهم في هذه المسئلة مبني على الخلاف في ان المصير هل ي
شرط لنفاذ القضاة لا يخو ان ظاهر الرواية انه شرط وعين روايه النواور انه ليس بشرط وبه يفتي كافي البرازيه
فيلحق هذا يفتي بقوله من قاضيه رستاق الى قاضي مصر اورستاق والله اعلم والمراد **تقضي في غير حد وقوله** لانها
اهل للتمتاده في غير ما كانت اهلا للقضا **وانه المولى لها** الحديث لم يخلع قوم ولو امرهم امره رد البخاري و
تصلح بالظرف وشاهده ووحيه قال الكمال الا ترى انها تصلح شاهده وناظرة في الاوقاف ووجهه على التباي انتهى
قال شيخنا اظاهره صرحه تقريرها في النظر والشهادة في الاوقاف وان لم يكن شرط الواقف وقد اقيمت فيمن شرط
الشهادة في وقفه لعلان ثم من بعده لولده فمات وترك بنتا انها تستحق وطبقه الشهادة واستغفره بعض القضاة والامنا
بعده ما ذكرنا ولو قضت المرأة **في حد وقود دفع الى قاض اخر فامضاة ليس لغيره ابطاله** صرح به في الخلاصة واما
قضى الخفي للمشكل فيصح بالاولى وينبغي ان لا يبيع في الحد والعقاص لشبهه الاثوثة كذا في البحر **قضى نائب القاضي**
له ايم القاضي الذي استنباهه اولوله ايم ولد مستقبه **جان** قضاة كالقاضي الامام الذي قلده القضا اولوله الامام
وبه صرح في السراجيه حيث قال القاضي اذا قضت له حادثة اولوله فاناب غيره وكان من اهل الانابة فقاما عند
وقضى له اولوله جاز القاضي اذا قضى للامام الذي قلده القضا اولوله الامام جاز ان يفي البرازيه بخو
وقد خالف فيه صاحب الجواهر والمتقط كما تقدم تقريره **وبقضى النائب باسمه واه عند الاصل وعكسه** وهو
قضى الاصل باسمه واه عند النائب في الخلاصة لا يقضى القاضي باخبار الخليفة باقرار رجل الا ان يشهد الخليفة
مع رجل اخر عند القاضي الذي لم ياذن له الخليفة بالاستخلاف قال رحمه الله تعالى وهذا دليل على ان النائب المطلق
اذا سمع الشرايه جاز للقاضي ان يقضى بتلك الشهادة باخبار النائب ولما جاز للنائب ان يقضى بتلك الشهادة التي كانت
عنده الاصل في دفع القاضي في حادثة جاز له امره السلطان ان يسمع منه الجا ذنه ثانيا بشهد من العلم لا يفتري
عليه القاضي ذلك وفي فوائده خمس الاسماء القاضي اذا استخلف رجلا بشرط عليه ان لا يرتضى ولا يشرب الخمر ولا يفتل
امرا احد من القضاة والشرط اذا اقبل في ذلك لا يبق قاضيا السلطان اذا قلده القضا رجلا واستخفى حرمه او
رجلا مينا صريح الاستئذان لا يبيع هو قاضيا في تلك الحرمه وفي حق ذلك الرجل هذا ما في الخلاصة وعلى هذه الوامر
السلطان بعد مسمع الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسمع ويجب عليه عدم سماعه ولو سمعها وقضى لا ينفذ لانه لا
يصير قاضيا بالنسبة الى تلك الاثوثة وبه اقيمت مرارا والله اعلم الفتوى على النائب لا ينفذ بعزل القاضي لانه
نائب السلطان او العامه وبعزل نائب القاضي لا ينفذ القاضي كذا في الفوائد الزينية وفيها نقلا عن فتاوى القاضيه
وخزانة المفتين ان السلطان اذا امرضاته بتخليف الشهود يجب على العلم ان يصح السلطان وبقوله لواله لا ينفذ
فتاوى امر ان اطاعوك يلزم من سخط الخالق وان عصوك يلزم منه خطاك الى اخر ما فيها امر القاضي حكم اختياره
السرخسي كقوله اذا دفع المجدد الى المدي والامر بدفع الدين والامر بحبس كافي في الهاربه والبرازيه قال القاضي
فتثبت عليك كذا ايديه او اقرار يقبل كذا في الفوائد الزينية وفي البحر واما اذا اخبر القاضي باقراره عن شهود
رجوعه عنه كالحكم لا يقبل قوله بالاجماع وان اخبر من ثبوت الحق بالبينه فقال قامت بذلك بينه وعد لو وثقت
شهادتهم على ذلك يقبل قوله في الوجهين انتهى وفي جامع العضوليين اربعة فضائل لو حلت بالقاضي ينفذ ذهب
المصر والسمع والعقل والردة انتهى وفيه الخلاصة وفي نوادر بن هشام عن ابي يوسف القاضي اذا فسق او ارتد
ادعى ثم صلح او اسلم وابصر ونه على قضايه وما قضى في فسقه وعما به وردته لم يصح فهذا دليل على انه لا ينفذ بفسقه
سوا كان فاسقا حين قلده او كان عدلا ثم فسق وصار كالخليفة لا ينفذ بالفسق انتهى وفي البحر مغربا الى الولا اليه
اذا ارتد القاضي او فسق ثم صلح فهو على حاله لان المرتد امره موقوف لان الارتد افسق ونفس الفسق لا ينفذ
الا ان ما قضى في حال الرده باطل بخلاف الحكم اذا ارتد فانه يخرج والعرق ملك كونه فيها قال مولانا وما قد مناه عن
البرازيه من انه لا ينفذ لغوات الدين بخلافه الا ان يقال بالردة ينفذ عن فساد قضايه جمعا بينهما وفي الواقع
الحساميه الفتوى على انه لا ينفذ بالردة فان الكفر لا ينافي اشد القضا في احد الروايتين حتى لو فسد الكافر
ثم اسلم هل يحتاج الى تقليد اخر فيه روايتان انتهى وبه علم ان ما في البرازيه على خلاف الفتوى به وان ما ذكره في
الخلاصة عن نوادر بن هشام عن ابي يوسف هو الفتوى به وعلمت ان تقليد الكافر صحيح وان لم يسمع قضايه و
على المسلم حال الكفر والله اعلم هذه **مسائل شتى** ايم متفرقة وهو جمع ستيت وهو المتفرق وهو هنا مرفوع

واما بطلانها فمفوت وقد روي امرارة
تسمى بغيره الدر جارية الملك الصالح ايوبي
في بحر

عليه الوصفه المسائل فاذا اختلفت جائد القوم شتى يكون نصبا على الحال ايم متفرقين **ينص صاحب سفل عليه ايم**
عليه السفل علولا من ان ينفذ ايم لا ينفذ وتند امن وتند من ضرب ينفذ واصل ينفذ بوند حذفت الواو لوقو
بين الياد الكسرة كما في ينفذ اصله بوند **سفل** صورة تد ان يكون بيت ونفقه طبقه كل واحد لرجل فليس لصاحبه
السفل وهو البيت الخفي ايم ينفذ في ينفذ او ينفذ كونه ينفذ الكاف وتند يد الواو وهي الطاقه وفي الديوان
بالفتح الروي ذكره العيني وفي البحر والكوفه ينفذ الكاف نقب البيت ويجمع على كونه وقد ينفذ الكاف في المخرو والجمع
وسمى ر كفا ينفذ المال الى المزارع كذا في المغرب وفي العجاج ان الجمع ينفذ ويجمع على كونه وقد ينفذ الكاف في المخرو والجمع
العلوم عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا ينفذ ما لا ينفذ بالعلوم قبل ما حكمي عنها تنفس لقوله فلا خلاف وقيل بل
فيه خلاف فيمنعها الاصل الا باحده لانه ينفذ في ملكه وهو ينفذ الاطلاق والاصل عنده الخطر لانه يتعلق بحق
محترم للغير فمما ركق المرتضى والمستاجر في منع المالك من التعرف فيه والاطلاق يعارض منه الرضي فاذا اشكل
فانه لا ينفذ ولا ينفذ على انه لا يبيع من نوع من ربا على من توهين البناء ونقصه فيمنع عنه ولهذا لا يملك صاحب
السفل ان يهدم الجدار والسقف فكيف ابعثه وقول ابي حنيفة رحمه الله تعالى قياسا كذا ذكره في الاسلام وهل
ينص صاحب العلوم من التعرف في العلوا اختلف المشايخ قال الولو الجي في كتاب التمهيد علولا لرجل وسفل لآخر اختلف
المشايخ على قوله ايم حنيفة رحمه الله تعالى قال بعضهم لصاحب العلوان ينفذ ما به له مالم ينفذ بالسفل وكذا في بعض
المواضع ليس له ذلك اضرب بالسفل ايم ينفذ هكذا ذكره في الجامع الصغير والخيار للفتوى انه اذا اشكل انه ينفذ ام لا
لا يملكه واذا علم انه لا ينفذ يملك انتهى وجعله في الهداية على الخلاف السابق كذا في البحر **زائفة** سكة من زائفة
الشمس اذا ماتت وسمى الحبله والسك زائفة لميلها من طرفه الى طرف وفي تهذيب ديوان الادب الزائفة الطريق الفقه
حادم الطريق الاكظم وقوله **مستطيلة** صفتها ايم طوليله من استطال يعني طار **يشعب** ايم يتفرع عنها ايم
عن الزائفة المستطيلة **شرا** يعني مثل الزائفة زائفة اخرى طوليله ولكنها غير نافذة الى موضع اخر ولا له
طريق غير طريق الزائفة المستطيلة **ينص اهل الاولى عن فتح باب** من حايط دارم في البعدي لان الباب يقصد
للرور ولا حق لهم في الدخول فيها لكونها غير نافذة وانما ذلك لاهلها على الخصوص الا ترى انها لو بيعت دار منها
كان حق الشفعة لهم لا اهل الاولى بخلاف ما اذا كانت الزائفة المشعبة نافذة لا الاستطراق حق العامة وهم
من جملتهم وقيل لا ينفذ من فتح الباب لان له نقض البعض والصحيح هو الاول ولكن عند انما اذا اراد ان يفتح الباب للرور
فانه ينفذ استئذانا واذا اراد به الاستئذان والرجوع دون الرور ينفذ من ذلك كذا انقل فخر الاسلام عن الفتوى ايم
جمعهم رحمه الله تعالى كذا في الرمن وفي **مسند بركة** كذا في طرفها **لا ايم** لا ينفذ اهلها بل يجب عليهم ان ينفذوا بابا في
حايطهم في ايم حايط شرا والاول هذه سكة واحدة وهي بمنزلة ساحة مشتركة في دار وكل واحد من حق الرور
في كلها ولهذه الوبييت فيها دار كانت الشفعة لكل على السوا فيفتح الباب لا ينفذ لنفسه حقا فلا ينفذ صورة الاولى
ولا ينفذ الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر الحاصل من تصرفه المتعلق بغيره ضرر ايبنا ينفذ
باب باب باب باب من ذلك اعلم ان الامان ان يتصرف في ملكه ماشا مالم يضر بغيره ضررا ينفذ
باب باب باب باب وعليه الفتوى كافي البرازيه وغيرها وهذه اجواب المشايخ وجواب ظاهر الرواية
عدم المنع والذم عليه غالب المشايخ من المتأخرين الاستحسان في اجناس هذه المسائل وانتي طابف جواب
القياس المردية واختار في الهاربه المنع اذا كان المزمع ريبا وظاهر الرواية بخلافه وسيل شيخ الاسلام قاريه
الهداية عن اراد ان يتخذ طاحونا بين جيران يهود ينفذ ينفذ عليهم منها قبل لهم منه امر لا فاجاب اذا اخبر
اهل الخبرة ان اخذ الطاحون يوهن البناء في يهود ينفذ على انه ممنوع من التعرف على وجه يتضرر به
الجيران ان كان يتصرف في ملكه انتهى وفي التهذيب ساحة لرجل فبني في ساحة بنا فزفده حتى سد على الجار مبيع
الرجح والشمس اوبى فيها من جارا او جارا او جفري او بالوعة او امتد بها جارا لا ينفذ وان تلف به حايط
جاره لا ينفذ اما صاحب البناء لو بنى كونه في ساحة ونحوها لا ينفذ والفتوى على انه ان كان الكوفه للنظر والسك
موضع البناء كذا في المختصر **ادعى رجل هبة في وقت عليه اخر فبطل الله في بينة فقال**
محمد بن ايم الهبة فاشترى بها منه ايم بطل ذلك فاقام بينة عليه الشرا بعد وقتها ايم بعد وقت الهبة
يقبل وقبله لا ينفذ والعرف ان التوفيق في الوجه الاول يمكن فلا يحقق التناقض وفي الوجه الثاني لا

على

تكون التوفيق فيحقق التناقض فان صرح بالتوفيق فلا كلام ولا مذهب يمكن ولو لم يكن كره لهما تاريا او ذكر لاحدهما
ينبغي ان تقبل بيته لانه يمكن التوفيق بان يجعل الشرا من احوال ذكره العيني في الرمز وفي البحر ان قول الكفر في
الهيبة اشار الى انه لا بد من توفيقه وحزم الشارح الزبلي بعد اشتراطه للمكان وعدمه انتهى ومن ثم
قلت في المختصر اول بطل ذلك وفي البحر ولا خصوصية لهذه المسئلة بل في كل موضع حصل التناقض من المدعي
او منه ومن شهوده او من المدعي عليه فهل يكفي ان كان التوفيق له فيه او لا بد منه او فيه تفصيل على احوال
اربعه قال في البرازيه اختار شيخ الاسلام ان كان التوفيق يكفي وذكر بكره في شرح الجامع الكبير ايضا ان
التوفيق بالفعل شرط في الاستحسان والقياس الاكتسابا مكانه قال بكره ومجد ذكر التوفيق في البعض ولم يذكر
في البعض فعلم المسكوت على المذكور وذكر الخنزي واختار ان التناقض ان من المدعي فلا بد من التوفيق بالفعل
ولا يكفي الامكان وان من المدعي عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه والظاهر صحة في
الدفع لاني الاستحسان ويقال ايضا ان تعدد الوجود لا يكفي الامكان والمدعي مستحق والمدعي عليه دفع والظاهر
يكفي في الدفع لاني الاستحسان وان اتخذ بكفي الامكان والتناقض كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره والتناقض
يرتفع بتسديد الخصم ويرجع التناقض عن الاول بان يقول تركته وادعي بكذا وتكذيب الحاكم ايضا كالوادي انه
كفى له عن مدعيه بكذا فانكر الكفالة وبرهن الدائن انه كفى عن مدعيه وحكم به الحاكم واخذ للكفالة منه لانه
ثم ان الكفيل ادعى على المدعيون انه كفى عنه بامره وبرهن على ذلك تقبل عندنا يرجع على المدعيون بما كفى لانه
صار كذا با شرعا بالقبض وكذا اذا استخفى المشتري من المشتري بالحكم يرجع على البائع بالتمن وان كان كل مشتري
مقرا بالملك لبايعه كلفه لما حكم ببرهانه المستحق صار كذا با شرعا بالقبض انهم لم يعلم انهم اخلفوا في
اشتراط كون الكلامين عند القاضي ففهم من شرطه ومنهم من شرط كون الثاني عند القاضي فقط ذكر القولين في
البرازيه ولم يرجح قال شيخنا وينبغي ترجيح الثاني ولم يذكر وجهه ولعله لانه الذي يتحقق به التناقض والله اعلم
كالوادي او لا انها ابي الدار مثالا وقف عليه ثم ادعاه لنفسه او ادعاه لغيره ثم ادعاه لنفسه فانه
يقبل للتناقض ولو ادعى الملك او لا ثم ادعى الوقف يقبل كالوادي ادعاه لنفسه ثم لغيره فانه يقبل كما في البرازيه
ومن قال لاحرا اشتريت ميني هذه الامه فانكر الاخر الشرا للبائع ان بطاها ابي الجارية ان ترك الخصومة
لان المشتري لما جحد كان فسخا من جهته اذ الفسخ يثبت به كذا اذا جحد افاذا اعزم البائع على ترك الخصومة ثم الفسخ مجرد
العزم وان كان لا يثبت الفسخ بغير مجرد العزم فقد اخترنا بالفعل وهو مساك الجارية ونقلها وما يصحبه ولا بد
لما تقدر استيفاء الثمن من المشتري فانت رضى البائع فيستحق بفسخه فانه قلت لو جاز قيام الجحد والعزم على ترك الخصومة
مفاهم الفسخ لجاز لامراه جحد زوجها النكاح وعزمت على ترك الخصومة ان تزوج بزوج اخر اقامه لهما مقام الفسخ
لكن ليس لهما ذلك قلت اجيب بان الذي يقوم مقام غيره اذ احتل المثل ذلك الغير بالصدور والنكاح لا يثبت الفسخ
بعد الزوم وكيف يقوم غيره مقامه في لان البيع واسم اعلم **مجد ما عدا النكاح** فسخ يعني سائر العقود ففسخ بالني
الا النكاح كافي فسخ القدر فلو جحد انه ما تزوجها ثم ادعاه وبرهن ابي اقام البينه على النكاح يقبل برهانه **في الام**
البيع فانه لو انكره ثم ادعاه لا يقبل لانه في البيع الفسخ بالانكار والنكاح لا الانزي لانه لو ادعى تزوجا على الف فانكرت
ثم اقامت البينه على الفين قبلت ولا يكون انكارها تكذيبا للشهود كذا في الاختيار والخلاصة ولو اتمعت عليه
وحلف عند حيا او لم يحلف عنده لا يجل لها التزوج بغيره لانه انكاره لا يكون فسخا فيحتاج القاضي بعده ان
يقول فرقت بينكما او يعلق الخصم ان كانت زوجته فري طالق باين وقيد في البيع فيما تقدم لانه لو جحد الزوج
النكاح وحلف وعزمت الزوجه على ترك الخصومة لم يكن لهما ان تزوج والنكاح لا يثبت الفسخ بسبب من الالباب
كذا في فتح القدير وفي البحر اعلم ان انكار الزوج النكاح كالا يكون فسخا لا يقع به الطلاق وان نوي فسخا لا يثبت
ليه بامراه فانه يقع به ان نوي عنده خلافا لهما كافي طلاق البرازيه وفي البرازيه ادعت الطلاق فانكرته
مات لا تملك مطالبه الميراث انتهى في في الطلاق لا يرغمه وفيها ادعى عليه البيع فانكره ثم برهن على البيع فادعى
للمدعي عليه فسخه يسمع ولا يكون مشاقصا لا فسخي وما عدا النكاح فسخ انتهى **افتريقين عشره** درهم من رجل
ثم ادعى المقر انها زيف صدق لان الدرهم تقع على الزيف كاتقع على الجاه والبرهجه كالزيف اطلت فمثل
ما اذا كان بين ذلك موصولا او معصولا لكنه غير بطله ثم لينبذ ان البيان اذا وقع معصولا يعتبر فينبذ ان الموصول

هذا هو الصحيح
في النكاح
في البيع
في الفسخ
في الطلاق
في الميراث
في العتق
في الجحود
في القسامة
في الحلف
في اليمين
في النذر
في الوقف
في الهبة
في الصدقة
في الزكاة
في النسيئة
في الرق
في العتق
في الجحود
في القسامة
في الحلف
في اليمين
في النذر
في الوقف
في الهبة
في الصدقة
في الزكاة
في النسيئة

اولي بالاعتبار ولو ادعى انها ستوفى لا يصدق ان كان البيان معصولا وصدق في لو كان البيان منه مو
صولا كافي النهاية وغيرها ولو اقر بقبض الجاه لم يصدق في دعواه الزيادة مطلقا يعني سواء كان موصولا
او معصولا وان اقر انه قبض حقه او الثمن او استوفى حقه صدق في دعواه الزيادة لو كان موصولا
والا لا وان لم يكن موصولا بل كان معصولا لا يصدق والفرق ان في المسائل الثلاث اقر بقبض العتق رو
الجود بل غلط واحد فاذا استثنى الجود كان استثناء البعض من الكل فصح موصولا كقول علي الف الامانه
اما اذ اقر بقبض عشره جبا دفقه اقر بكل منها بل غلط على حده فاذا قال الا انها زيف فقد استثنى الكل
من الكل في حق الجود كقول علي ما به درهم ودينار لا دينارا كان باطلا وان كان موصولا كذا في النهاية
والزيف ما زيفه بيت المال والبرهجه ما برده الجار والسوقه بفتح السين ما غلب غيرها فليست دراهم
الاجاز لان العبرة بالغالب وقيد به عوي المشر لانه لو اقر بقبض درهم معينه ثم مات فادعى وارثه انها زيف
لم يقبل وكذا اذا اقر بالوديعه او العارية او الفسخ ثم زعم انها زيف لم يصدق الوارث لانه صار دينار في
مال الميت كذا في البرازيه **افترق ادي ان بعضه قرض وبعضه ربا وبرهن عليه قبل برهانه كذا في**
القيمه وغيرها وذكره عبد الغفار في الطبقات من الالفاظ على عيسى الدين كافي البحر **قال لا خير لك على**
الف درهم فانه المخرجه بان قال له ما كان لي عليك ثم اوفى له هو لك او لفلان ثم صدق فانه قال بل كان
لي عليك في مكانه او بعدة **فلا شيء عليه** اي على المقر ان الاقرار قد ارتد بر المخرجه والثاني دعوى فلا
بد من الجحد او يصدق في الخصم بخلافه ما اذا قال اشتريت فانكره ان يصدقه لان احد العاقدين لا ينفرد
بالفسخ فلا ينفرد بالعقد والمعنى انه جحد ما في العقد فمثل العقد في اما المخرجه فينفرد بر الاقرار فاخرقا
كافي الهندايه قلت وناقضه في الكافي بانه ذكر هناك احد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ وبها تقدم انه
لما تقدر استيفاء الثمن من المشتري فانت رضى البائع فيستحق بفسخه والتوفيق بين كلاميه صعب وذلك
لانه قال لما تقدر استيفاء الثمن من المشتري وهو هذا لما اقر المشتري في مكانه بالشرام فيعذر الاستيفاء
فلا يستند بالفسخ ونقله الكمال في نتجه واقره بقوله بعده وهو صحيح واجاب عنه في النهاية بانه لا
مناقضه لانه اقام حكمه او لا يكون نه فسخ من جهته لا مطلقا وكلامه الاول فيما اذا ترك البائع الخصومة والثاني
فيما اذا لم يتركها قال في البحر والحاصل ان كل شيء يكون لهما جميعا اذا رجع المتكبر الى المصدق فيقبل ان يصدقه
الاخر على انكاره فهو جائز كالبيع والنكاح وكل شيء يكون فيه الحق لواحد كالرهن والصدقة والاقرار لا ينفرد
اقراره بعده كافي القيه **ومن ادعى على اخر ما لا فقال** المدعي عليه ما كان لك على شيء فقط فبرهن المدعي
اي اقام بيته على الغاي على ان له عليه الف درهم والحيال ان المدعي عليه برهن على القضا اي على ان قضاه
او على الابرا اي على انه ابراه **ولو كان** دعواه الايفاء او الابراء بعد القضا اي بعد قضا القاضي بالمالك كافي
البحر معني ابي المتنظ قال والدفع بعد القضا صحيح الا في المسئلة الخمسة كاسيا في قبل برهانه المدعي
عليه ايه بيينه وقال في غير لا تقبل لان القضا والابرأ يكون بعد الوجوب وقد انكره فيكون مناقضا ولنا
ان التوفيق ممكن لان غير الحق قد يفسخ ويبرأ عنه يقال فني بياطل وقد يبرأ على شيء فيثبت ظاهرا ثم يفسخ
كما يقبل برهانه لو ادعى القضا من على اخر فانكر المدعي عليه فبرهن المدعي على ما ادعى عليه من القضا
ثم برهن المدعي عليه على العتق او برهن على الصلح عنه ايه عن القضا من على مال **وكذا في دعوى**
الرق بان ادعى عبودية شخص فانكر فاقام المدعي بيته على دعواه ثم ادعى المدعي عليه العبودية ان المدعي
اعتقد واقام بيته يقبل وهذا اذا لم يصالح واما اذا انكر فضا له على شيء ثم برهن على الايفاء كافي البحر فبرأ
الي الخزانة وفيه مغربا الى دعوى المتنظ لو اقام البينه على ان له على فلان اربعه درهم ثم اقر المدعي
ان للسكر عليه ثلاثا به سقط عن المتكبر ثلاثا به عند ابي القاسم الصغار وعن احمد بن عيسى بن الفضل
يسقط وعليه النسيئة انتهى قال شيخنا ولينا مل في وجه عدم السقوط والظاهر ان وجهه ان المدعي عليه
لما كان جاحدا انه غير مشغول به شيء في زعمه فانه تقع المقاصصه والله اعلم وان راكبه **والاعرفك**
دعوه مثل ولا رايتك ابي ولا جري بيني وبينك معامله او مالا طه او لا اخذ ولا عطا او ما اجتمعت معك
في مكان كافي فتح القدير لا يقبل برهانه على القضا والابرأ التقدر والتوفيق بين كلاميه لانه لا يكون بين

من الاضال الردية فهو عمل مقبول الشهادة كذا في الرمز والهرابة وفي الجور فلا عن فتح الباري من ابواب المقتض بكر النون وقبحها فان كان
خوفه في كسر في اعضاءه التلويح في كلامه تشبها بالانسان وان كان الثاني فهو الذي يميل الى طاعة الله ولا يشهد في حقه من غير علم
الصلاة والسلام عن الصوتين الناجية والغنية اي صوت الناجية والغنية وصف والصوت بصغره صامحة واطلقة نشمل ما اذا كانت
تتقى لنفسها النفس والناس لان رفع الصوت حرام في حقها بخلاف الرجل ولا تقبل شهادة **نابغة في مصيبة غيرها** لا تكتبها الحرام طمعا في المال
فتقبل شهادته الناجية في مصيبة او في القاموس ناهي الرجل في امتنك غيره ولا شهادة **عدو بسبب الدين** لان العادات كلها حرام فمن
ارتكبها الا يبرهن من القول عليه قد يكون نهيها للاحتراز عما اذا كانت دينية فانه لا تمنع لانها تزل على حال دينه وعاداته ولان العادات
قد تكون واجبة فان رايه منك ان شرعها ولم ينهه منه دليل قول شهادة السلم على الكافر مع ما بينهما من العداوة الدينية ومثال العداوة الدينية
كما في الجران بينهم القزويني والقادي والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول عليه على القاتل والمجروح على الجراح والزوجه على امرائه
بالزنا ذكره ابن وهبان ثم قال وفي خزانة المقتنين والعدو من يفر من مجزئ ويجزئ بفرصه وقيل يفر بالوفاء انتهى وفي ادخال الزوجه هناك
فقدوم جوابا لشهادته عليها بالزنا الا اذا اقرها الا وانما المنع مطلقا لان في ما ذكره في هذا المختصر من التفصيل في شهادته العداوة
وتبها للكره وغيره وهو المشهور على السمع فحقها بنا وقد جزم به المتأخرين لكن في الغيبة ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع بل ينقص بسببها
او يوجب بها منفعه او يدفع بها عن نفع مفسدة وهو الصحيح وعليه الاعتماد وما في الواقعات وغيرها اختيار المتأخرين واما الرواية المتضمنة
في خلاصتها وفي كثر الروايات في شهادته العداوة لا تقبل لانهم قالوا بوجوبه تقبل اذا كان عدوا قال استاذنا وهو الصحيح عليه الاعتقاد
اختاره ابن وهبان ولم يتبعه ابن الشخير لكن الحديث شاهدها عليه المتأخرين كما رواه ابو داود ومروان بن علقمة في شهادته خاتن وخاتنة
ولا زان ولا زانية ولا ذنيرة على اخيه والفرق بينهما وبين حملها اذا كان غير عدو بل دليل ان الحق قد فسد للشيء لا تقبل شهادة **بجارية**
في حلاله قال في فتح القدير ولا تقبل شهادة الطفلي والرقاص والمجان في كلامه والسفيرة وفي الحديث ويل للمزني يحسدن ويكذب ويفعل
من الناس ويل وقال يفر بن يحيى بن رستم اهلهم ومالك كثير في كل ساعة لا يقبل وان كان احبانا يقبل وكذا ان تمام للمجان لو كانت ابنة وامان
ديارنا فليست بمنزلة بايع الرواية فيقولون قطع الله بين باعنا ولا من يحفل في كلامه كثير انتهى ونحوه في جواهر الفتاوى قال شيخ الاسلام
مختر الدين محمد بن محمود وشهادة النكاح في الايمان لا تقبل وهو الصحيح اظن ان ذكره في النوازل عن محمد بن مقاتل الرازي هكذا قال في خلاصة الاسلام
للسبل عن شهادة اعدائنا الحاكم والوكلاء باب القضاء لا تسع شهادتهم لانهم ساعدون في ابطال الحق المستحق وهم فاسق فلا تسع وكان
مختر الدين ايضا يقول فيمن انتقل من مذهب الى مذهب النافعي ان لا تقبل شهادته لانه لا يكون اهلا للشهادة ولا يعتمد عليه ثم ذكر
شهادة الذكر وانها لا تقبل ولا تقبل شهادة **مدمن الشرب على الله** يعني الدوام على شرب ما لا يحل شربه فاطلق الله على الشرب هكذا اصل
كلام المتن صاحب البرقي وهو خلاف الظاهر من العبارة لان الظاهر منها ان مدمن الشرب لم يشرب الا شرابا حراما فان ادمن شرب غير ما لا يقبل
الشهادة ما لم يكن على الله وانتهى فاذا كان على الله ما هو شرط في غير الاشرار المحرمة اما فيها فلا يشترط وهذا بوضع كلام
صاحب الجواهر والظاهر ان هذا الذي صرح به في كلامه ان الشرب على الله هو الاشرار والظاهر ان الشرب على الله هو الاشرار والظاهر ان الشرب على الله هو الاشرار
والظاهر خلافه لان شرب الخمر كبيرة نزلت الشهادة بهما سواء شرب على الله او على غيره فكل من شرب الخمر فانه يفسد في العلم ايضا
فان من انهم يشرب الخمر في بيته لا يطل عدل الزمان كانت كبيرة وانما يطل اذا ظهر ذلك ويخرج سكران يخرج من لصيان لان شرب الخمر يفسد العقل
واختاره للصف في الخلاصة وفي النهاية مغربا الى الاخرة لا يجوز شهادة مدمن الخمر قال شرط الادمان ولم يرد به الادمان في الشرب وانما اراد
الادمان في النبيذ يعني شرب ومن نية ان يشرب بعد ذلك اذا حبه ولا يجوز شهادة مدمن السكر وادمان السكر بساير الخمر سواء كان
المحرم في سائر الاشرار السكر فشرط الادمان على السكر والمحرم في الخمر نفس الشرب فيشرط الادمان على الشرب انتهى قال شيخنا بعد نقل ذلك والتحقيق
كل من القولي وان الادمان بالفعول والنية ليس بشرط في الخمر لان شرب قطرة منها كبر وهو سقطة للعدالة من غير اصرار وانما ذكر الشارب الادمان
ليظهر اثره عند القاضي لان شرط التلويح ان الناجية لا تسقط عدالتها الا اذا فاحت في مصيبة غير هامة ان النجاسة كبيرة للتعذر عليها لكن لو
ظهر في مصيبة غير هامة او في الخمر غير الخمر فلا يبرهن الادمان لان شربه صغيره والقولان في تقرير الادمان يمكنه في تقرير الاصرار عليها
وذكر ان الخمر لا يشرب الخمر ليمس بكبره فلا تسقط عدالة الادمان عليه قال في الفتاوى الصغرى ولا تسقط عدالة الشارب الخمر بنفس الشرب لان
هذه القول يثبت بغير قاطع الا اذا اذام على ذلك انتهى وهو غلط من ابن الكمال لما قدماه عن المشايخ من التفرج بان شربها كبيرة وللجنة الفتاوى
الشعيرة الكبار انما سمع وذكر منها شرب الخمر وليس في كلام الصغرى انها صغيرة لا كالا يخفى لكن في تقليد نظر لان الكلام فيها في الحدود و
حرمها ثبتت بدليل قطوع به ولذا لا يلو ان يكثر مستحلبها وسقوط العدالة انما هو بسبب شربها بسبب وجوب الحد عليها انتهى وذكر الصدر
الشهير في شرح ادب القضاء ان الخصاف بسقط العدالة يشرب الخمر من غير اصرار ومحمد شرط الادمان لسقوطها وهو الصحيح انتهى ولا تقبل

فتح المجرب ايضا وفي الخاتمة
انما شرط الادمان في

ه شهادة من يلعب بالصبيان اي امرؤ لثلم ولا يجترع الكذب عادة كذا في الكافي والعلو والطهور لما الاول فثمة غلته واماره
على منع له لو كان الغالب ان ينظر الى العورة في السطوح وغيرها وهو فاسق فاما اذا اساء العام للاستيناس ولا يطهرها فلا تسع عدالتها
اساها في البيوت بباح واما الثاني لانه من اللهو والمراد من الطهور كل لهو يكون شديدا بين الناس اجترار ما لم يكن شديدا كقرب القصب
فانه لا يمنع قبولها الا ان يتحقق شرطان فيكون له في حد الكفاية كذا في البحر حاكيا عن الحبيب وفي الخاتمة وان لعب بشي من الملاهي لا يشغل
ذلك عن الغرابير لا يطل عدلته ولا لاعتبه بل اهل والغريب لا يطل عدلته مالم يمنع ذلك عن الغرابير فان كان اللعب بالملاهي لا يشغل عنها
الا انه شديدا بين الناس كالمزمار والطنا بغير ذلك وان لم يكن شديدا في الحد او ضرب القصب لا الا اذا خشي ان كانا فابره فقصون عند ذلك
انتهى **من يلعب بالناس** لا يجمع الناس على ارتكاب كبيرة كذا في الهراية وظاهره ان الفتاوى كبيرة وان لم يكن للناس بكثرة سماع نفسه دفعا للوحشة
وهو قول شيخ الاسلام فاذا كان ممنوع المنع والامام السرخسي ما منع ما كان على سبيل اللهو ومنهم من جوزه للناس في عرسه ولغيره ومنهم من
جوزه من سماع نفسه دفعا للوحشة ومنهم من جوزه لاستيفاء نظم الغنى في وضاعة اللسان وفي فتح القدير الغنا المحرم هو ما كان في اللطفا
مالا يكثر كصحة الذكر والمرأة الغيرة المحيية ووصف الخمر المهييج اليها والرياءيات والحانات والمجاهل الممل او ذنبا اذا اراد التلطف هجاءه لا
اذا اراد انشاء الشعر لا يستشهد به ولا يعلم فصاحته وبلاغته الا ان قال وفي الاجناس سيل محمد بن شعاع عن الذين يترجم مع نفسه قال لا يفتح
في شهادته واما القول بالاحسان فابا صها قوم وخطها قوم والخيار ان كانت الاحسان لا يخرج المخرور عن نظرها وحرر ذاتها فتباح
والاخير ما يباح كذا في وقفا من باب الاذان ما يفيده ان التلخيص لا يكون المصحح تغيير تعقبات المخرور فلا معنى لهذا التفصيل انتهى
يرتكب ما يحرمه الله وعمره من يرتكب كبيرة واختلاف العلماء في الكبيرة والصغيرة على اقوال مذكورة في كتب الأصول والفروع وفي
الترامية ولا يجوز شهادة من ترك الصلوة جماعة الا اذا تركها تاديبا لا تاديبا للجمعة الا بتأويل ولا تاديبا للصلوة انتهى وفي الجرمي الى
المستقط ومن خلف من خرج للفرار الى ارض الامير فلم يرجع بعد ذلك من شهادته على صلواته فاطمة القاضي وهو يلعون وكذا كل من شهد على
باطل اذ عرفه ولا يقبل ولا تقبل شهادة من يجلس على النجاسة او يبيع صوت المغنية ولا من يبيع الفنا وشهادة الشاغل بغير علم
قبوله الا اذا اجماعا انتهى قالوا ولا تقبل شهادة بايع الاكفان وقبوه نفس الائمة السرخسي اذا تركه ذلك العمل ولا تقبل لعدم تسمية الموت
والطاعون انتهى قلت ومنه ان لا تقبل شهادة بايع الخنوط ايضا فان يترصد ذلك حتى ان بعضهم يقول عند هجوم الطاعون هذ سوف وهذا
زمان نفاق سلمتي والله اعلم **ويدخل الحام بغير اصرار** لان كشف العورة حرام وراى ابو حنيفة رجلا في الحام بغير اصرار فقال انا ايها الناس
خالفوا الحكم ولا تدخلوا الحام من غير اصرار وذكر في كذا حتى ان من يمشي في الطريق بالسر او يراه وجهه لا يقبل شهادته لان تارك السرور
او يلعب بدمع الطريق بدمع او بغيره بشرط او بغيره **الصلاة او يلعن عليه او يلعب به على الطريق** او يترك عليه **فيما اذا**
ان اللعب بالنرد صابط للعدالة مطلقا وهو كذلك كذا في الفتاوى وغيرها بخلاف الشطرنج فانه ليس مطلق للعدالة اذا تجرد عما ذكره لان الاجتهاد
فيه صاغته لقوله مالك والثوري باخيه وهو مدعي عن ابي يوسف كانه لا يلعب في الخط والاباحة واختارها شيخ الاسلام عبد البر بن التيمي اذا
كان لاحضار الرهن واختار ابو يونس الحكم حله ذكره شمس الائمة السرخسي كذا في البحر فقلنا عن الحبيب البرهاني وفي النوازل سيل ابو القاسم
عن ينظر الى اعيه من غير لعب ليجوز دفعا للخاف ان يصير فاسقا انتهى وقد سوي بين الرد والشطرنج اذا اوجروا واحدا من عظمه التهاون
نوت الفتاة في اكثر فتاوى والوقاس بالنرد والشطرنج الاخره وليس كذلك كاسحت والحاصل ان العدالة انا تسقط بالشطرنج واد اوجروا واحدا
من عظمه التهاون ونوت الصلاة بسبب والشارح الحلف عليه واللعب به على الطريق كذا في فتح القدير او يترك عليه فقا كذا في السراج الوهاج والاطلاق
النزواني مسقطا مطلقا في البحر وغيره والنرد لعبة معروفة وهو محبوب كذا في الصباح وفي القاموس ان وضعه اذ مشربين مالكا ولهذا يقال النرد
انتهى **ويأكل السر** لا يدن بالكلية بل يأخذ القدر الزايد بالكلية لاخذ فاما ذكره فيها للامة الدين بالكلية والرياء وانما ذكره في الآية لانه
اعظم منع مانع المال ولان الرياء يبيع في المعصيات والمواد بالرياء بالقرر الزايد لا الزيادة واطلقت في المختصر تبعا للكثر وفيه في الفصل بان
يكون مشهورا به وعللته الهداية بان الانسان قلما يجزع اعن هياضه العقود الفاسدة وكذا ذلك ربا وهو اقل لان الرياء ليس بحرام محض كانه
يؤيد ذلك بالقبض كسائر الباعثات الفاسدة وان كان غاصبا مع ذلك وكان ناقصا في كونه كبيرة بخلاف اكل مال اليتيم شدة شهادته بمره
والوجه ما قيل ان ذلك لم يشترط به كان الواقع ليس التهمة اكل الرياء ولا تسقط العدالة به كجائز في وجوب شرب الخمر بالادمان ولا يصح قوله ان حكمي
ليس بحرام محض بعد الاتفاق على انه كبيرة والملك بالقبض شي اخر واما اكل مال اليتيم فلم يقيد احد وانت تعلم ان الادمان بالظهور
للقاضي فلا فرق بين الرياء ومال اليتيم والحاصل ان الغنى مانع من قبولها غير ان القاضي لا يثبت ذلك الا بغير ظهوره له فكلما هو فرق
النزلي بينهما بان اكل مال اليتيم يدخل في ملكه ويا اكل الرياء يدخل في يده فيبذل كالا يخفى **او يور او ياكل على الطريق** لانه تارك السرور فاذ كان
لا يستحي عن شرفه لا يبيع عن الكذب وكذا كل من ياكل في السوق بين الناس قال في التمهيد اما اذا شرب الما او اكل الفول على الطريق
كأنه عدل لان الناس لا يستحي ذلك والرد بالبول على الطريق اذا كان بحيث يراه الناس وكذا لا تقبل شهادة النجاس وهو الدلال

ذكر في البحر ان حجة الفنا مطلقا واستدل
عليه بما قاله من قوله اذا اذنت
هو معصية عندنا وعند اهل الكتاب
وذكر فيهما الوصية بل هي من المعصيات
اذا كانت للامة انتهى والفتاوى
المنع على حرمته فانتقل الاطلاق

قال في البحر ان شرب الخمر في الطريق
من المعصيات في كل حال وانما
الاحتياط في شرب الخمر في الطريق
في كل حال وانما الاحتياط في شرب
الخمر في الطريق في كل حال وانما
الاحتياط في شرب الخمر في الطريق
في كل حال وانما الاحتياط في شرب
الخمر في الطريق في كل حال وانما

لأن الوكاله لما اتصل بها القضاء صار
الوكيل خاضعاً في حقوق الحاكم عزه ما به
شهادة أنه بعد العزل شهادة الخصم
فلا تقبل إلا في الأول لأن التامع على
بوكالته وعليه ليس بقضاء وإنما
في البرازيه

واليدفع مفرطاً شبه هذه السيلة في عدم القبول بمسيلة أخرى فقال **كالشهادة على جرح مجرد** وهو يدفع الجرح لغيره من جرحه بلسانه
جرحاً عاماً ولا يقتصر ومنه جرحتنا الشهاده اذا اظهرت فيه ما تدبره شهادته كذا في المصباح وفي الاصطلاح اغلبها رفعت اننا ههنا
لم يتبين ذلك اثبات حق الله تعالى والعبد فهو جرح مجرد وان تضمن اثبات حق الله تعالى والعبد فهو جرح مجرد والاول هو المراد
من اطلاق اللفظ كما افصح عنه في الكافي فهو غير مقبول **بعد التعديل وقبله** اي قبل التعديل **قبلت** اي الشهادة على الجرح المجرى قاله
شرح الوقايف لا تقبل الشهادة على الجرح المجرى اذا اقام العينة على العدالة اما اذا لم يقيم العينة عليها فاضرب بخبر الشهود فاق
واكلوا الربا فان الحكم قبل ثبوت العدالة لا سيما اذا اضرب بخبر الشهود فاق واخذوا من ارضه فاق واخذوا من ارضه فاق واخذوا من ارضه فاق
وتحريمه ثم قال فاضرب بهذا التحقيق ما اعترض عليه بعض الفضلاء من بلا شعور على مراد القائل ومع ذلك اهل هذا من القواعد وغافل حيث
قال اتوليه نظراً والعرض من مثل هذه الشهادة لا يقتصر سوا كان قبل تقبل الشهود او بعده فلا حاجة الى ما ذكره من الصور المقتضية لذلك
قلت ويراد به ان الكمال انتهى في المجتبى لو شهد واعل اقل المدعي بذلك تقبل الا ان اقل ما يدخل تحت الحكم مثل ان يشهد واعل **شوق**
المدعي بانهم فقدوا زناؤه والظلم الربا وشبه الخوا على اقرارهم انهم شهدوا بزور وانهم اجمع في هذه الشهادة او ان المدعي يميل في هذه الدعوى
او انهم لا يشهدون لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة وانما تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لان العدالة بعد ما ثبت لا ترفع الا باثبات
حق الشرع او العبد كما عرفت وليس في شيء مما ذكرنا اثبات واحد منهما بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كافي في الوضع كما قاله فلا ضرورة
في غيره فان قلت لا سلم انه ليس فيها ذكر اثبات واحد منها يعني حق الله او حق العبد لان اقلهم بشهادة الزور او برب الخ مع ذلك
الراجح موجب للتفسير وهو ان حقوق الله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحدود لا تسقط بها واه اعم وتقبل الشهادة لو شهد واعل
اقل المدعي بغيرهم او اقراه بشهادتهم بزور وانما استأجرهم على هذه الشهادة او انهم غير واحد دون بقدر ما وانهم زناؤه وصفوه
اي الزنا على ما تقدم في باب اقرار قوامي كذا وفيه او شرعاً **والمدعي** ولم يتقدم للعبد بان لم يزل المرح في الخ ولم يرض عنه في الباقي فخير بعد عدم
التقدم اذ لو كان متقادماً لا تقبل لعدم اثبات الحق بل ان الشهادة لا يجد متقادماً من دونه **ونزك** المدعي فيها اذا كانت الرعدة في شرفها
او انما استأجرهم بكنائسها فواعطاهم ذلك لاي الاجرام كان له عنده من المال **ولا** يحل الحكم على ما او دفعنا اليهم **علا** ان لا يشهدوا
على الزور او شهدوا زوراً وانما اطلب ما اعطيتهم وانما قبلت في هذه الصورة لان في بعضها حق الله تعالى وفي بعضها حق العبد والحق
ما سئلنا فيه هذه الحقوق **شهدوا** اي شهدوا على ما لم يثبت من مجلس القاضي حتى قال ادهن بعض شهادته **ولا** مناقضة قبلت يعني اذا ذكر لفظ
بعد اشتهار في شهادته فذكره يقبل ان لم يكن فيه مناقضة في الحق في الجمع مع الصغير والمجمل انما لم يبرح عن مكانه جاز ذلك ولم يشرع عدم
النقض وان شرط حسن ذكره الزاهد كذا قاله ملاحضه وفي الدور والغريه وفي جواهر الفتاوى وجعل مشهود عليه فيه خلط اعاد
الشهادة في غير ذلك المجلد بدون الخلط وان كان يحتاج الى الزيادة فوق ذلك لا تقبل وان لم يكن بين الاول والثاني تناقض وانما كان
احمال ما يحتاج اليه لان الظاهر ان الشهادة عنده اعم من مشهود او لا وانما زاد ثانياً لتلقي ان انسان تزوير واحضاً لا يقبل استدل
بما ذكره من الجماع الصغير وجعل مشهود ولم يبرح عن مكانه حتى يقول او همت وعليه فالمراد بالقبول قبول الشهادة لا قبول دليل الزنا
بمعنى عاذاً لا تقبل وقيدته الجرح بقتل الجرح المجرى بان لا يكره الشهادة وجعل في اطلالة المجلد كالتقادم عنه وهو رواية هشام عن
محمد وفي جواب المسئلة بان يكون قبل القضاء اما بعده فان قالوا بعد القضاء بالرد لا نذكر ان الزنا فلا ضمان عليهم للشرع وان قالوا
ليس بالبالي ضمنوا قيمته وان قالوا **بعد قيام** ما لا يثبت من المجلس **لا** يقبل ذلك من وقد تقدم ان الاطلاء كالتقادم عن المجلس **وعني** قوله
القضاء بجميع ما شهد به لا نصاً حق المدعي فلا يبطل بقوله او همت وعليه فالمراد بالقبول قبول الشهادة لا قبول دليل الزنا
في الهواية لقوله في جواب المسئلة جازت شهادته وقيل بغير ما بين ان نذكر ان نقضه وان بزيادة يقتضي بها ان ادعاها المدعي ان
حدث بعدها قبل القضاء يجعل محذوراً عندها والله كالشمس لا يمتد السرخس واقترع عليه قاضي خان وعنه الى الجماع الصغير وهذا
القبول العمل بقوله الثاني فعل الاول نعم الكل بان لا تقبل الشهادة وعلى الثاني ان يقبل قوله او همت وانما عبارة هذا المختصر قطعي
في ان المراد بها الشهادة كما لا يخفى وفي الجواب اطلق المؤلف القول بقبول شهادته ما اذا كان بعد القضاء وبمعنى في النهاية مؤخرها الى سنة
وايه يوسف وعليه الفتوى كما في الحاشية ومعنى قوله او همت اخطأت بنسيان ما كان تحت علمه ذكر او بزيادة كانت باطلا كذا في الهواية
بينه انه مات من الجرح اولى من بينه الموت بعد البس يعني رجل جرح انسان ومات الجرح فاقام اولياؤه بينه انه مات بسبب
الجرح واقام الضارب بينه انه لم يمت ومات بعد عشرة ايام بينه اوليا القتول اولى اقام اوليا مقتول بينه على ان زيداً جرحه وقتله
واقام زيد بينه على ان المقتول قال ان زيداً لم يجرحني ولم يقتل فينته زيداً اولى من بينه اوليا القتول كذا في الفصل فقلنا على جميع
الفتاوى وبينه وبين اولى من بينه كون لغية مثل الثمن يعني ان وصيا باع كسراً للصبي وبلغ الصبي واعاغبنا واقام البنية واقام
الغنى بينه ان فيه الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فيبينه الغنى اولى لانها ثبت امر زيداً ولان بينه الف درهم ارجح من بينه الصوة

هكذا امر به في الفصول العبادية وجزم به من لا يخرج من ملة من لم يجد اليقين من لم يجد اليقين ثم قال ادعي عليه حدود
في يوم اربعة ايام وقام ذو الابد البينة انما اشتد له من وصية مثل القيمة واقام الدعي البينة ان القيمة زائدة على ما انقضى ذوالابد
فقبول البينة المثبتة للزيادة اوله وقال كثير منهم ان البينة لقلة الزيادة اوله انتهى وقد عرفت ان النظم الوهابي ما عليه اكثر من تقدم
البينة المثبتة للزيادة وحكي ما عني العباد بيمينه قبل وقال شيخ الاسلام في شرحه والظاهر عندنا ويجوز قبول بينة الزيادة الذي
جزم به في العبادية وبرهنا عليه كلام الغنيمة والنظم مشرعا بخلافه انتهى **وبينه كون المنصرف فاعقل اوله من بينه كونه مخلوقا العقل**
او يحكي ما عني ان اقامت بينة ان مولاهما وبرهنا في مرض موته فهو عاقل واقامت الورثة له بينة ان كان مخلوقا العقل فبينه
الامة اوله وكذا اذا خالف امراته ثم اقام الزوج بينة ان كان مجنوناً وقت الخلع واقامت بينة على كونه عاقلاً حينئذ ان كان مجنوناً وقت
الخصومة واقام وليه بينة ان كان مجنوناً والمرأة على ان كان عاقلاً حينئذ البينة الاولى في الفصلين وفي العتابة شهدا بطلاق او عتاق
وقال لا ندرى كان في حصة او مرض فهو على الرض ولو قال الوارث كان يهدى يصدق حتى يشهدوا ان كان صحيح العقل كذا في البرازيل
وبينه الاكراد اوله من بينه التطوع يعني لو اثبت اقرار ان بشي ما يما فاقام الدعي عليه بينة انه كنت مكرها في ذلك الاقرار فبينه
الاكراد اوله كانهما تثبت خلاف الظاهر وهو الاصل في الفصول العبادية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وفي البرازيل وقال في المسقط
ادعي عليه الاقرار طامعا وبرهنا على ذلك وبرهنا عليه ان ذلك الاقرار كان بالكره فبينه المدعي اوله وان لم يورثا وارضا على التتابع
فبينه المدعي اوله انتم اقول كلام يقتضي ان بينه الاكراد انما تقدم على بينة التطوع عند التراض ولو ادعى المدعي يحصل التعاضد فبينه التطوع
اوله فتكون المسئلة ثلاثية وهي اما ان يورثا ولا فان كان الاول وهو ما اذا ارضا فاما ان يتخير التراضي ويختلف فان كان الاول فبينه
الاكراد اوله وان كان الثاني وهو ما اذا اختلف التراضي اوله يورثا فبينه التطوع انتهى فروع العصب ان تاخير الزكوة لا يجعل العدالة
وذكر القاضي عن قاضي حنبل الفتوى على خصوص سقوط العدالة بتاخيرها من غير عذر حتى الفقهاء دون الحج خصوصاً في زماننا كما في شرح
النظم الوهابي في شهر على قضا ابيه لرجل قال ابو يوسف لا يجوز شهادة الرجل على قضا ابيه ويجوز شهادته على غيره قال الحسن
بن زياد اذا شهدنا القاضي لرجل ان اباها قضي هذا على هذا لم تقبل شهادتهما عذرا في حصة ربه الله تعالى على قضا ابيهما قال فيهما قول
اخر لا يجوز قضا له فاذ كانا في حصة من كل فوق الشئ سقطت عدالتا عندنا لا بد من كونه في حصة زيادة الفتوى على صوم الغد
او ما نسته الضيف كما في فتح القدير وكونه في حصة الشهادة برهنا محجوراً صحت الا اذا لم يورثا فادعيه من غير ان يكون من الدين كما في الغنيمة
الشهادة اذا بطلت في بعض بطلت في الكل كما في شهادة الظهيرة الا اذا كان عديدين مسلم ومنهم من شهدوا بغير ان عليهم بالعتق فائت
تقبل في حق التمر في قطع كما في العتاق منها كذا في الغوايب الزبدي وفيها ان شهادة الصواب المتواترة مقبولة كما في الظهيرة والبرازيل
صحتي تتصل من مذهب المذهب الثاني هل يقال ان ادعى وهل تقبل شهادته قال بيني ان لا يقال له ذلك لانه لا يخرج به عن الاسلام وان
استقل البينة بماله في الاعتقاد والبراه على الانتحال من مذهب المذهب كما يقوله وييل عليه البراه من يحصل له فانه لا تقبل شهادته رجلا
شهدا فلا انظر لفلان بضيعة كذا اقرارا صحيحا واشهدوا اقرارا اشتري ضيعة كذا لفلان باله ووكالته فاقام المحدثا ههنا ان اقر له
بذلك لصحة ولاجل خوف الظلمة اعتاد اعياه وتساكبا ههنا اقام مدعي على التلحية البينة على اقرار النظم تقبل بينه والا فلا تقبل له بيقينها
على التمر رجل شهدا فلا ناصل بطلاق امراته في السوق وشهدا اقرارا حلف في المسجد الجامع فالتقدير بالمكان لا تعلق لصحة البينة به
فيلغوا وتقبل شهادتهما على الخلق وهذا ظاهر انتهى وفيها ايضا اذا كان الشهود جماعة فشهدوا بعضهم على الوجه فقال الباقون
نحن شهدنا على شهادتهما فلهذا لم يقبل القاضي ذلك حتى يتكلم كل شئنا هو بشهادته وذكر القاضي في باب الاوس من ادب القاضي وهو
باب القاضي يقضي في السجود وذكر القاضي ابو علي النعماني في شرحه عند ذكر هذه المسئلة نص على هذا في الجامع ومن مشايخنا من لم ينفذ على
هذه الرواية قال ان يكتفى امره لا بما ذكر في كتاب الحدود اذا قال الرجل يا زنا فقال صدقت فهو كما قلت صارقا ذوا اكثر الشايخ
على ان لا يكتفى على امر الخصام وهو الاصح وعليه الفتوى هذا باب في بيان احكام الاختلاف في الشهادة عليه اوله ان تعلم ان
هذا الباب مبني على اصول مقرر منها ان الشهادة على حقوق لا تقبل بلا دعوى مدعى لان ثبوت حقوقهم مصروف على مطالبهم ولو بالتوكيل
بخلاف حقوق الله تعالى حيث لا يشترط فيها الدعوى لان اقامه حقوق الله تعالى واجبة على كل احد فكل احد خصم في اثباتها فصار مكان الدعوى
موجودة وشهادتها للشهود واذا شهدوا باكثرين للدعي كان المدعي مكرها منهم فتقبل شهادتهم واذا شهدوا باقل تقبل للاتفاق فيه
وشهادته الملك المطلق ازيد من القيد لثبوته من الاصل والملك بالسبب يقتصر على وقت السبب ومنها ان الاختلاف بين الشاهدين
ليس كاختلاف بين الدعوى والشهادة لان الشهادة الشاهدين يبين ان تكون كل منهما مطلقة لاخر في المعنى في لفظ لا يوجب
اختلاف المعنى اما للفظ بين الدعوى والشهادة فيبين ان يكون في المعنى فقط ولا عبرة في اللفظ كذا في الفصول وهو ظاهر لك ان قول صاحب
الوظيفة موافقة الشهادة الدعوى كالتفاق الشاهدين لفظا ومعنى بشرط ليس كما يبين تقديم الدعوى في حقوق العباد بشرط قبلها

الشهادة برهنا محجوراً
الا اذا لم يورثا فادعيه من غير ان يكون من الدين

ان قبول

ان قبول الشهادة فان وافقت الشهادة الدعوى قبلت الشهادة والا لم يورثا فادعيه من غير ان يكون من الدين وهذا اصل
المقدمة ثم فرغ على ما ذكر من الاصل المذكور فلو ادعى ملكا مطلقا فشهدا به بسبب كالتقاضي والارث مثلا قبلت الشهادة
بهم شهدا بالاقبل ما ادعى ذلك لا يمنع قبول الشهادة كالمطلق معي كما مر وعلم وهو ما ادعى ملكا بسبب وشهدا بملك مطلق لا
تقبل بينة ما شهدا بالكثر ما ادعى فتقبل كما **وكذا يجب مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى بطريق الوضع بان يطابق لفظها على اداة**
المعنى بطريق الوضع لا تضمن وعندنا ان يتفق في المعنى حتى اذا ادعى رجل ما يدعيه وشهدا به بغيره وشهدا به بغيره وشهدا به بغيره
بشهادة واخرى بربعة واخرى خمسة لم تقبل منه لعدم المطابقة لفظا وعندنا يقضي بالبرهان لا يتفق الاثنان ههنا في المعنى
ولو شهدوا احدهما بالكتاب والاخر بالتركية قبلت لا تخفى معناه كذا الهبة والعتبة ونحوها ولو شهدوا احدهما بالي والاخر بالدين او
بالتين او بالظفر وطلعتين او ثلاثا ردت لاختلاف المعنيين كما لو ادعى غصبا او قلا فشهدا به بالاخر بالقرابة حيث
لا تقبل بخلاف ما اذا شهدوا بالقرابة حيث تقبل وكذا في كل قول جمع مع فعل لا تقبل الشهادة كما لو ادعى عليه الفنا فشهدا به انه دفع
لهذا الدعوى عليه الفنا وشهدا بالاخر على اقرار المدعي عليه به لا يجمع لان هذا قول وفعل وذكر وان لا يجمع بين القول والفعل كذا في الغنيمة
وتقبل الشهادة على الفخ بالف وبما يورثه شهادة احدهما بالف والاخر بالف وبما يورثه ادعي المدعي الاكثر وهو الذي لا يتناقض في المراتب
وتقرر احدهما بما يتجلى ما اذا ادعى النافق حيث لا يقبل له ان يدعي كذب من شهدا بالزيادة وهذا الذي ذكرنا انما هو في الدين وفي البينة
تقبل على الواحد كل واحد منهما وشهدا به العبدان لم يقبل هذا لقولنا ان العبد الذي اتفقنا عليه انما كان في باب الشهادة
في الشرب من المحل مطلقا لا في العتابة لا تقبل مطلقا سوا قات على الاقل والاكثر وكان الدعي هو البائع او المشتري ثم فرغ على هذا الاصل
بقوله فلو شهدوا احدهما بغير عذر او كذا بلفظ واخر بالف واخر بالف وخمسائة ردت لان الغصود اثبات السبب وهو العتق والبيع بالف
غير البيع بالف وخمسائة فاختلف الشهود فلا خلاف الثمن فلم يتم النصاب على واحد منهما فان قلت لا تسلم ان الغصود هو الحكم وهو الملك
والسبب وسيلة اليه قلت يجب بان دعوى السبب المعين دليل على ان ثبوت الغصود ليرتب الحكم عليه وهو الملك اذ لو كان مقصوده
ثبوت الملك لا دعاه وهو لا يحتاج الى سبب معي فان الشهادة على الملك المطلق صحيحة فكان مقصود السبب فان قيل التعريف يمكن لجواز
ان يكون الثمن اولا فان في العتق وعرف باصداها دون الاخر اجيب بان السيد الشهيد با القام ذهب الى ذلك وقال تقبل الشهادة بخلاف
ما اذا شهدوا بيمينين كالتقاضي فيهم وبما يورثه ما ذكر في الهداية وهو المذكور ههنا ان الشرا بالي وخمسائة انما يكون اذا كان الاثنان وخمسائة
انما يكون اذا كان الاثنان وخمسائة ملصقين بالشرا او اما اذا اثنان بلفظ ثم زاد خمسية فلا يقبل يقال اشتري بالي وخمسائة وكذا باض
الشعير باصل الثمن ثم ذكرنا دليلا اخر وهو قوله ولا مدعي كذب اصداها ههنا وشهدا بالي وخمسائة بالي وخمسائة بالي وخمسائة بالي وخمسائة بالي
ادعي العبد في صورة الاصل والقاتل في الثانية والراهن في الثالثة والرافة في الرابعة لان هؤلاء لا يقصدون اثبات المال بل اثبات العتق وهو
يختلف لما عرفت فان ادعى الاخر ان قال بولي العبد اعتقه بالف وخمسائة والعبد يدعي بالي او قال بولي العتاق صلاحتنا على الف
وخمسائة والقاتل يدعي الف وكذا الباقيان فذكر عوى الدين في الوجه المذكورة من ان تقبل على المراتب ادعى الفنا وخمسائة بالي وخمسائة بالي وخمسائة بالي
ادعي الدين لا تقبل عنده خلافهما وان ادعى قاتل المالكين يعتبر الوجه الثلاثة من التوفيق والتكذيب والسكوت عنها لا بدت
العفو والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فحق الدعوى في الدين وفي الرهن اذا كان المدعي هو الراهن لا تقبل لعدم الدعوى في
الدين لان لا يمكن ان يسترد الرهن قبل قضا الدين كان دعواه غير مقيمة وكانت كانه لم تكن وان كان هو الراهن كان بمنزلة
الدين يقضي بالقول المالكين اجماعا فان قلت عتق الراهن بالف غير بالف وخمسائة فيجب ان لا تقبل البينة وان كان المدعي هو الراهن
لان كذا احدهما ههنا قلت اجيب عنه بان الرهن عقد غير لازم في حق الراهن حيث كان له ولاية الردمات او كان في حكم العدم وكان
لا اعتبار لدعي الدين لان الرهن لا يكون الا بدين فتقبل البينة كما في ما سائر الديون وثبت الرهن باللفظ فصارا بيمينين والاجابة
كالبيع في اول المدة وكالدين في بعدها يعني ان الاجارة لا تخلف الا ان يكون المدعي في اول المدة او بعدها فلهذا كان الاول لم تقبل الشهادة
كما في البيع لان المقصود اثبات العتق وقد اختلف باختلاف البدل وان كان الثاني فاما ان يكون المدعي هو الاجر المستاجر فان كان الاخر
فهو دعوى الدين يقضي باقل المالكين اذا ادعا الاكثر لان المدة اذا انقضت كانت المازعة في وجوب الاجر فكان كمن ادعى على اخر الفنا
وخمسائة وشهدا احدهما بالف والاخر بالف وخمسائة جازت على الف وان شهدا احدهما بالي والاخر بالدين لم تقبل عندها خمسية
كما تقدم خلافا لهما وان كان المستاجر قال في النهاية كان ذلك اعترافا بمال الاجارة فيجب عليه ما عترف به ولا حاجة الى اتفاق الشاهدين
واختلافهما وهذا لان ان كان امر الاكثر لم يبق نزاع وان اقر باقل قبل الاجر لا يثبت بيمينه سوى ذلك وفي بعض النسخ ورجح فان كان الدعوى
من المستاجر فهذا دعوى العتق بالبراه وهو في معنى الاول ان الدعوى اذا كانت في العتق بطلت الشهادة فيؤخذ المستاجر بعتق ذكرا
في العتابة ومع النكاح بالف مستحسانا وقاله باطلا ايضا لان اختلاف في العقد لا يفسد العقد من الجانبين السبب فاشبه البيع ولا

ان قبول

وفي الجوازية ممر بالي الاصل شهادته على وجه
واحد بموافق في شهادة فرع عن
آخر شهدا بمقتضى شهادة الي
على شهادة نفسه لا تقبل لاداء الي
شهادة واحد ثلاثة اربع الحق
وايه خلاف ومن الشهادة والشهد واحد
على شهادة نفسه وآخر على شهادة
بعض انتهى

المدعى

10

بغضا فالحضان على الشهود بحالة وان اديار جعجا اديا كذا في الجهر مغنيا الى خزانه المفتي وفي الطلاق قبل وطى وظلوه ضمنا
نصف المال والمثقة لانها اكراما على شرف السقوط الا ان ترضى انما لو طاعت ابن الزوج او ان ذلت سقط المهر صلا وان
الفرقة قبل الدخول في معنى الفسخ فيوجب سقوط جميع المهر كما في النكاح ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المثقة فكان ذوا جعجا
بشهادتها كذا في الهداية والتعليل الاول للمنفذ بين والثاني للمناخريين وقوله ضمنا نصف المال يعني اذا كان هناك سمي
وقوله في المثقة يعني لو لم يكن هناك سمي لانها العاجية وقولنا تلغاها وفي الجهر مغنيا الى الجهر مغنيا وتوجهها بالمهر وطلقاتها قبل
الدخول فشهادتها صالحة عن المثقة على عبد وقبضته وهي تنكر ثم رجعا لا يضمنان العبد بل المثقة وان كان مهر مثلها
عشرة ضمنا لهما حتى وراهم لان القاضي لم يقض لهما بالعبد لكونه مقبوضا فقد اتلفا بشهادتهما على المرأة المثقة لا العبد بخلاف
ما لو شهدا انه صلحها عنها بعبد وقضى لهما به ثم شهدا بقبضه ثم رجعا ضمنا قيمة العبد لو وقع القضا بالعبد انشئ ولو شهدا انه
طلقاتها ثلاثا واخر ان انه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعا فخران نصف المهر على شهود الثلاث لا غير ذلك لم
يقض بشهادة شهود الواحدة لانه لا يفيدها حكم الواحدة حرة خفيفة وحكم الثلاث حرة غليظة ولو كان ذلك بعد
وطى او ظلو فلا ضمان على احد كذا في الجهر مغنيا الى الجهر مغنيا وفي جعجا ضمنا القيمة مطلقا لانها اتلفا ما لم
العبد عليه من غير عوض وهو لا يفتقر لان العتق لا يتحول اليها بهذا الضمان وهو لا يبلغ عوضا وانظم قوله مطلقا ما اذا
كانا مومنين او عسرين لانه ضمان اتان الملك بخلاف ضمان الامتياز لانه لم يتلف المملكه ولزم منه فساد ملك صاحبه فضمنه
الشمارع صلة ومواساة له اطلق العتق فانصرف الى العتق بلا مال فلو شهدا انه اعنق عبده على خمماية وقيمته الف قضى
ثم رجعا ان يشاخص الشاهدين الف ورجعا على العبد بخمماية ولا العبد لوليه كذا في الجهر مغنيا الى الجهر مغنيا والولا للمعتق لان
العتق لا يتحول اليها بعد الضمان وهو لا يبلغ عوضا وفي التديي ضمنا ما نقصه التديي لانه بالتدبير فوات بعض المنافع من
حيث التجارة بالخراج عن ملكه فانقص ملكه وضمنا نقصا ان بقوتهما وان مات الولي والعبد يخرج من ثلثه عتق وضمن
الشاهدان قيمته مدبر لانها انما الباقي عن ملك الورثة بغير عوض فان لم يكن له مال غيره العبد عتق ثلثه وسعى ثلثيه
وضمن الشاهدان ثلث القيمة اذا عمل العبد الثلثين ولم يرجع به على العبد فان عجز العبد عن الثلثين يرجع به الورثة على الشاهدين
ويرجع به الشاهد على العبد عند كذا في الجهر مغنيا الى الجهر مغنيا قال به علم ان ما ذكره الشارح الزيلعي من ان العبد اذا كان مسر
فانها يضمنان جميع قيمته مدبر ويرجعان به عليه اذا اسير وهو ما علمت انه انما يرجعان عليه بالثلثين وهو مخرج به
في السقوط ومخرج فيه بانها يضمنان ثلث قيمته مدبر وعلى الجهر مغنيا الى الجهر مغنيا وقد مر ان الفتوى على ان قيمته من يرضى قيمته لو كان
قنا وفي الكتابة يضمنان قيمته ولا يعتق حتى يورس ما عليه اليها فان اده عتق والولا للذي كاتبه فان عجز في الرق كان
لمولاه ورد ما اخذ على الشهود انتهى كذا قال شيخنا في جهر وعزاه الى الجهر مغنيا ثم قال به علم ان ما في فتح القدير من ان الولي للذين
شهدوا عليه بالكتابة سهوا والصواب للذي كاتبه بدل الدين ويطلب لهما ما اخذا من المكاتب ان كان تول الكتابة مثل قيمة او اقل
وان كان اكثر تصرفا بالعقل واذا اراد المولى تباع المكاتب ولا يضمنهم كان ذلك ذكره الزيلعي وفي الاستلاد يضمنان نقصان قيمته
ان لم يات فان مات المولى عتقت وضمنا ارضى الشاهدان قيمتها للورثة يعني لو شهدا على اقرار المولى ان هذه الممة ولدت منه
وهو ينكر فتقضى القاضي بذلك ثم رجعا فان لم يكنا معها ولو رجعا في حياتهما يضمنان قيمتها فلا بد بان تقوم قنة وام ولدوا
جاز يضمنان فيضمنان التضمن فان مات المولى عتقت وضمنا بقبضتها للورثة فان كان معها ولو رجعا في حياتها ضمنا قيمة الولد
مع حرمه ضمان نقصانها فان مات المولى بعده فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لم يضمن له شيئا ورجعا على الولد بما قبض
الاب منهما من تركته ان كانت والا فلا ضمان عليه وان كان معه اخ ضمنا له نصف البقية من قيمتها ويرجعان على الولد بما اخذوا
منها بما قبض الخ ولا يضمنان للاخ ما اخذه الولد من الميراث فان رجعا بعد وفات المولى فان لم يكن مع الولد شريك فلا ضمان
عليهما والا ضمنا للاخ نصف البقية من قيمتها ونصف قيمة الولد لا ميراثه ولا يرجعان على الولد ههنا وان كانت الشهادة بعد
موت المولى بان ترك ولدا وعبد او امة وشركة فشهادتان هذا العبد ولدت هذه الممة من الميت وصرفها الولد والامة من الميراث
وقضى ثم رجعا ضمنا قيمة العبد والامة ونصف الميراث انتهى كذا في البداية وفي القصص الدية ولم يقتصر امرنا اننا ههنا القضا
برجوعهما بعد الاستيفاء دية الشهادة عليه ولا يقتصر منها وقال القاضي يقتصر منها لوجود القتل تشبها بقتله الكره بل اولى
لان الولي يباين والكره يمنع ولنا ان القتل مباشرة لم يوجد وكذا تشبها لان السب ما يفضي اليه عاليا ولا يفضي العفو مندوب بخلاف
الكره لانه يورث حياته ظاهرا ولو ان الفعل الاختيار ما يقطع النسبة ثم لا اقل من الشبهة وهي رابة للقصص بخلاف المال لانه
يثبت مع الشبهات ولو شهدا بالقتل خطا ثم رجعا ضمنا الدية في مالها وكذا اذا شهدا بقطع يد خطا ضمنا نصفها وكذا اذا

شهدا

لذا شهدا بقطع يد خطا ثم رجعا انتهى كذا في الفتح الجهر مغنيا الى الجهر مغنيا وفي السراج الوهاج ان الدية التي على الشاهدين
تكون في مالهما ثلاث سنين ولا كفارة عليها ولا يجزى ان الميراث بان كان ولد الحاشد عليه فانها بثمانه انتهى
وضمن شهود الفرع برجوعهم لان الشهادة تجعل القضا مدبر منهم فكان التلف مضادا اليهم لا يضمن شهود الفصل
بقولهم لم يشهد الفرع على شهادتنا او شهدناهم وغلطنا في الصورين اما في الاول فلا يلزم انكر والسبب وهو ان شهادتهما
فلا يبطل القضا لانه خبي محتمل فصار كرجوع الكاذب بخلاف ما قبل القضا واما في الثاني فهو قد لهما وقال محمد بن حنبل
لان الفرع نقلوا شهادة الموصول فصار كانهن حضرا ولما ان القضا وقع بشهادة الفرع لان القاضي يقضى بما عين من الحجة
وهي شهادتهم وقد مر ان الاختلاف بين علي ان الاشهاد انانية وتوكيل عند ما وعده تخيل وقوله غلطنا انما في اذ لو قالوا
عنهما فلا ضمان ايضا عند ما ولا اعتبار بقول الفرع كذب الموصول او غلطوا لان ما من من القضا لا يقتص بقوله
فلا يجب الضمان عليهم لانهم ما رجعوا من شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالر رجوع وضمن الميراث بالرجوع عن التوكيل
مع علمهم بكونهم عبيدا اما مع الخطا فلا وهذا عندنا في حقيقته وقال لا يضمنون لانهم الشوا على الشهود فصاروا كشهود
المحصان وله ان التوكيل اعمال للشهادة اذا القاضي لا يعمل بها الا بالتوكيل فصارت في معنى علمه العلة بخلاف شهود المحصن
وله ان التوكيل لا يضمن شرط محض بخلاف نيا اذا قالوا شهدنا او علمنا انهم عبيد ومع ذلك زكينا ما اذا قال الزكي اخطأت
فيها فلا ضمان اجماعا ههنا مخرج به بالجهر وغيره ومن ثم قلت اما مع الخطا فلا وقيل الخلاف فيها اذا اخبر الميراث بالحجة بان
قالوا احرارا ما اذا قالوا هم عبيد فبانوا عبيدا لا يضمنون لهما لان العبد قد يكون عدلا واطلق في ضمانهم فمثل الدية لو تركوا
شهود الزنا فرج ما اذا شهدوا عبيد او محبوس فالدية على الميراث عنده وبغناه اذا رجعا عنها بان قالوا علمنا انهم عبيد
ومع ذلك زكينا ما اذا ثبتوا علمهم او رجعوا انهم احرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود ولا يجد الشهود حذرا القذف لانهم قد نفوا
حياتهم فقامت فلا يورث عنه وقال الدية على بيت المال كذا في السراج الوهاج وضمن الشهود التعليل لانهم شهدوا العلة اذ التلغ
يحصل بسبب وهو الاعتاق او التلغ وهم انتموه اطلقه فمثل تعليل العتق والطلاق فيضمنون في الاول القيمة وفي الثاني
نصف المهر ان كان قبل الدخول كاشهود المحصان لانه ضمان عليهم لانه علة وليس شرط حقيقة ثم ان الشرط عند الاصول
ما يتوقف على الوجود وليس يورث في الحكم ولا مفضل من الميراث والعلة مؤثرة في الحكم والسبب هو المعنى الى الحكم بلا تأخير
والعلة اعدل على الحكم وليس الوجود متوقفا عليه وبهذا ظهر ان المحصان بشرط كذا ذكره الميراث لوقف وجوب الحد عليه بلا
عتقه تأخير ولا افضا والشرط لا يضمن شهود وجود الشرط للعتق والطلاق لما تقر بان الميراث هي العلة فاضيف الحكم وفي الاول
الميراثية والشرط لا يضمن العلة اطلقه فمثل ما اذا رجعا ووجدوا مع شهود العلة لكن عدم التضمن في الثاني اتفقا وفي
القول اختلاف والمختار في الكتاب نص عليه في الزادات واختاره السرخسي واختار ابو الزوار ما قبله كذا في الجهر مغنيا
الكثر والصحيح ان شهود الشرط لا يضمنون بحال نص عليه في الشهادات واليصال شمس الحجة السرخسي والاول مال في الاول
على البرد وسواء علم هذا كتاب في بيان احكام الوكالة اعقب الشهادة بالوكالة لان كلامنا الشاهد والوكيل
ساع في تخصيص الميراث وغيره والمولى والدعي يعتق على كل منهما والوكالة لغت بفتح الواو وكسر هاء اسم للتوكيل وهو تفويض امر
الحق وكلتاهما داعية عليه بترضا منك او عجز عنه والوكيل هو القايم بما فوض اليه كانه فعيل بمعنى مفعول لانه موكل اليه بالامر
ان يفوض اليه والتوكيل صحيحا للكتابة والسنة والرجاع قال الله تعالى حكاية عن اصحاب الكهف فابعثوا احكامهم بقرآنهم هذه
الادلةية وكان البحث منهم بطريق الوكالة وشرع من قبلنا شرع لنا اذا قصص الله ورسوله من غير انكار ولم يظهر لشكته وكل على
الصلاة والسلام حكم بن حرام بن زيل فحجة وانعتق الميراث عليه وهو علم وخاصر والثاني ظاهره الاول بخوان يقول ما صنعت
من شئ فهو جازي انت وكلي في كل شئ اجازي امره على ملك جميع انواع الترفعات من البيع والشراء والهبة والنسوق والتسكين
وغير ذلك ولو طلق امرائه حاز قال الصمد الشاهد وبه يقتضي بتبين خلافه واختلاف ضمنا رابو الليث انه لو طلق او
او وقف لم يجز كذا في الولول الجهر وقضى قاضي خان ان التوكيل المطلق يقتصر بالمعاوضات وهو التوكيل في اصلاح اصطلاح
الفتحا اقامة القيمة مقام نفسه في تصرف ما من معلوم حتى ان الترفيع اذا لم يكن معلوما ثبت ادلة الترفعات وهو الحفظ فيما
اذا قال وملكك بالي وعبارة المختص اولى بالقبول من قول الكثر هو اقامة الغير مقام نفسه في الترفيع فانه يشمل الجائز والمعلق
وغيرهما مما يمكنه ان ذلك الترفيع بيان للشرط في الموكل ثم فرع عليه بقوله فلا يصح توكيل مجنون وصبي لا يعقل مطلقا
وصبي يعقل بطلاق وعناق وهبة وصرفه من الترفعات الضارة وصبي توكيل بان ينفعه بلا اذن ولية كقول الله به وصح
توكيلها بتردد بين ضرر ونفع كبيع واجارة ان كان الصبي الموكلا اذا ونا في التجارة والار وان لم يكن ما ذونا توقف على اجازة وليه فان

رجعنا

مطلوب الرط عند الميراث
عليه الوجود

فان اجازة جاز ولا خلاف كما لو باشره بنفسه ولا يصح توكيل عبد محجور وصح توكيله لو كان العبد ماذونا او مكاتباً وتوقف
توكيل موقف فان سلم نفسه وان مات او قتل لا ينفذ بل يطل عند ابي حنيفة وقال اهونا فندوشل قوله من يملك الرب
والوصي والولي فان لهم ان يوكلا بطل ما يصح لهم التصرف فيه من امور العبد والعوقف فان قلت يشك على هذا المصلح توكيل المسلم
ذو ايباع خروا من غير توكيل المحرم لئلا يصح له ما يصح له ولا يملك الموكل قلت اجيب عنه بان يملكه باصل التصرف وان امتنع
بما روي انه فان قلت يرد عليه العبد الماذون في تزويج نفسه لا يملك التوكيل كما في العبد نقله عن المحيط مع انه يملك ان يزوج نفسه
قلت اجيب عنه بان يملكه الموكل عن سيده وان كان عالماً لنفسه والموكل لا يوكل الا باذن او تفويض وصح توكيل مسلم ذمياً ببيع
خراً او محرم طلالاً ببيع صيد وان امتنع عنه الموكل بعارض وهو ان يملك الموكل الموصوف باذكر صبي او عبداً محجوراً فلا يصح توكيل
في بيان الشرط في التوكيل فقال ان كان الموكل يعقل المقدور ولو كان الموكل الموصوف باذكر صبي او عبداً محجوراً فلا يصح توكيل
غير العاقل وفي تيممة الدهر وذكر السرخسي في الوكالة في باب البيع والشراء وان كان الموكل مجنوناً فيبيع باطل فان كان يعقل البيع
والشرط في تيممة الدهر عليه وذكر في باب توكيل الزوج بالطلاق ولو وطل مجنوناً بطلاق امراته فقبل الموكلة في حال
جنونه ثم افاق فهو على ما كان لان الفاقة تزداد للفقير من التصريف ولا يزول ما كان ثابتاً انتهى وذكر في الهداية انه بشرط
ان يكون الموكل من يعقل العقد ونقصه فقال الشارحون المراد بعقل العقيد ان يعرف ان الشراحي بالبيع سالب للثمن والبيع
على عكسه ويصح الفسخ الفاحش من البيع والرد بقصد جهوت الحكم او الرعي لا حذر اذ يبيع الكره والهزل
فانه لا يبيع عن الامر انتهى وقال مشيخنا في حقه وفيه نظر لانه لا حاجة الى اشتراط عقله الفاحش من البيع مجاز ببيع الموكل
عند الامام باقل وكثر نعم ان قيل عليه ان لا يبيعه بغير فاضل بشرط انتهى اقول ليس ما ذكر من النظر واقفاً موقفاً لان التصريف
انا هو للصبي العاقل وهو المبدأ لكان ذكره المحققون في تقييده لا بالنظر الى خصوص الموكالمة حتى يحتاج الى ذكر هذا النظر
والجواب عنه والله اعلم ولما نسبهم القصد بالاحتراز عن بيع الهزل والكره فخرج عن القصد لان الكلام ان في صحة الوكالة
من صحة بيع الموكل ولذا تركه في الكتب وتركناه في المختصر ايضا وفي الجرح حكايها عن الوقفات الحساسة الموكلة اذا خلط عقله
بشراب نبيذ ويصرف الشراء والقبض جاز على الموكل بشرطه ولو اختلط ببيع ويصرف الشراء المحجور وهو بمنزلة العتوه انتهى **كل ما يباشر**
الموكل بنفسه بيان لما يباشر الموكل فيه وليس جازاً فلا يرد عليه ان السلم لا يملك بيع الخمر ويملك توكيل الذي يبيعه ولا يملك الذي يوكيل
سلم ببيع خمر وهو يملك التوصل به بتوكيل الذي به فصدق الضابط لانه لا يملك بيع الخمر ويملك توكيل الذي يوكيل كل احد بل التوصل به
بالمحرم فان قلت يرد عليه توكيل الموكل بلا اذن ونعم فانه يملك العقد الذي وكل به ولا يملك التوكيل قلت اجيب عنه بان المراد
نفسه والموكل لا يملك العقد لنفسه وانما يملك العقد لموكله والله اعلم وتوفي بكل ما يباشره اولى من قول الكتب بكل ما يقدره لبطل العقد
وبغيره من الخصومة وغيره ثم فرغت على هذا المصلح بقولي **فصو خصومة في حق** **في العباد بغير الخصم ان يكون الموكل**
برضا او غايباً بغيره **سفر او مريداً او سفراً** كان الموكل امرأة مخدرة او حائضاً والحكم بالسجود او حبوساً من غير حكم
الخصومة او لا يحسن الدعوى هذا عند ابي حنيفة وقال لا يجوز بغير رضاه ولا خلاف في الجواز انما الخلاف في اللزوم لها ان التوكيل
نصفه في خالص حقه فلا يتوقف على رضاه غيره كالتوكيل بما على الديون وله ان الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستصحب القاضي
متفاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزومه بغيره فيوقف على رضاه كالعبد المترك اذا كاتبه احدهما يتخير الآخر بخلاف السلم
والربيع لان الجواب غير مستحق علمها هناك ومريده كهل لتحقق الضرورة والمخدرة لو حصرت لا يمكنها ان تتلقح بحقها
لحائضها فيلزم توكيلها وهذا في استحسنة المتأخرين كما في الهداية وظاهره ان المخدرة لا ترضع عليها في المذهب ولهذا قال
في فتح القدير اما على ظاهر اطلاق المصلح وغيره عن ابي حنيفة فلا فرق بين البكر والثيب والمخدرة والبرزة والعقود عليها
اختاره من ذلك انتهى ولما كون المحض من المزارع المدعي عليها اذا كان الحكم في السجود فذكر في تعيين الكتب وغيره وهو
مقدور اذا كان الطالب لا يرضى بالتأخير ولما اذ ارضى به فلا يكون عزراً او اما حيف الطالب فهو عزراً مطلقاً والتفاس
كالخبر كما في الجرم في خزائن الفقهاء وانما اذا كان لا يحسن الدعوى فهو عزراً به صريح في الحائض حيث قال ويجوز للمرأة المخدرة
المخدرة ان تطلق وهي التي لم تخالط الطار رجال بكر كانت او ثيباً كما ذكره ابو بكر الرازي وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان
الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه بغير رضاه التوكيل ثم انما لا يجوز التوكيل بغير رضى الخصم عند ابي حنيفة لان لا عذر
له اذا لم يكن الموكل حاضراً بجلس القضاء الموكل انتهى ومن الاعذار الجبر اذا كان من غير القاضي الذي يرضوا اليه ذكره
الربيع في البرازية وكونه محبوساً من الاعذار يلزمه توكيله فلي هذا لو كان انما هو محبوساً له ان يشهد على شهادته قال القاضي
ان في استحقاق القاضي لا يكون عزراً لانه يخرج من حقه بغيره وعلى هذا يمكن ان يقال في الدعوى ايضا كذلك بان يجب عن الدعوى

ثم يعاد

بما ورد ولو تيمم بغيره ان لم يوجهه عواذ ثم يعاد انتهى وقد اختار في هذا المختصر قول الامام تبعاً للكتاب والوقاية وغيرهما من المتون
وقد اختلفت في جميع المسائل فافتي القتيبة بقولها وقال المتابع هو المختار وبأخذ الصغار ايضا وفي النهاية والعصبة قولها
وقال الحلواني يغير الفتى قال ونحن نقول ان الرضا للحاكم لا يكون من العذر ان كان الموكل مريضاً خاص من دونه بل الشريف وغيره
في ذلك سواء كان في الجرح وغيره **وله الرجوع عن الرضا قبل سماع الحاكم الدعوى** قال في القتيبة ولو رضى ثم سعى يوم فقال لا ارضى له
وذلك انتهى وذكر في شرح الجمع معنى اليها والتقييد باليوم اتفاقاً وانما القصد ان له الرجوع عن الرضا ما لم يسمع القاضي الدعوى
لما في القتيبة ايضا لو ادعى وكيل المدعي عند القاضي ثم اتي بشهود ليعميها ولم يرضى القاضي المدعي عليه بالوكيل ويريد ان يخاصم مع
الخصم ليس له ذلك بعد سماع الدعوى على اصل ابي حنيفة **ولو اختلفا في كونها مخدرة** بان قالت انا مخدرة والتوكيل لازم وقال
المدعي عليها الامر بخلافه ان كانت المرأة من بنات الاشراف فالقول لها مطلقاً يعني بكلمات او ثيباً لانه الظاهر من حالها
ان كانت للمرأة من الاوساط فالقول لها في انها مخدرة لو كانت بكر او ان كانت المرأة من الاسافل فلا يكون القول قولها في انها
مخدرة **في الوجهين** فيما اذا كانت بكر او ثيباً لان الظاهر غير شاذ هلها والخروج المحاجة لا يقد فيه ما لم يكن بان يخرج لعني حاشية
كذا في البرازية وفي الجرم في خزائن الفقهاء ان الطالب ليس له مخاصمة زوجها ولا كن لا يمنع الزوج من الخصومة مع وكيل امرته
او معها انتهى وفيها امرأة وكلت وكلياً بالخصومة فوجب عليها البين وهي لا تصرف بالخروج ومخالطة الرجال في الجوارح يبيع
اليها الحاكم ثلاثة من العدول ويختلفها احدهم ويشهد الاخران على خلفها او يوكلاها انتهى **وصح التوكيل بائناً بها**
استيفاءها في حدود وقود اي يصح التوكيل بائناً بها في الحدود واستيفاءها في الحدود والقصاص لان لا تنهايا بشرا الموكل
بنفسه في التوكيل به بخلاف الحدود والقصاص فانها تنزل بالثبوت والرد بالبايها فادفع ما عليه وبالمستيفاء القتيبة
فيكون معاصر التوكيل يدفع ما عليه ويقضي له ولو قال لا ترفع الدين الى محضر فلان ففعل بلا محضه ضمن كذا في البرازية
ولو ادعى الموكل انه دفع بمحضه او قال لا تدفع الى بشهود فادفعه بشهود وانكر الدائن القبيض حلف الموكل انه دفع
بشهود فاذا حلف لم يضمن كذا في الجرح ثلثا على كافي الحاكم وفيه لو قال ادفعه بشهود فادفعه بشهود فادفعه بشهود فادفعه بشهود
من احكامه ان يقبل قوله في قبضه وضاعه ودفعه الى الموكل ويبرئ الغريم ولو كان من لا يقبل شهادته للموكل بخلاف اقراره
بقبضه الطالب ولو وجب على الموكل بالقبض مثله لم يبرئ موكله وقعت الغاصصة وكان الموكل مدبراً للموكل ولا يملك
الموكل بقبضه الا بالبر والعهدة واذا رهن ويملكه اذن للقبض بخلاف الموكل بالبيع حيث ملك الكل وليس للموكل بالقبض قول
الحوالة ويصح التوكيل بالقبض بالارضي الخصم ولا ينزل بموت الطالب وينفرد بموت الطالب فلو زعم الموكل قبضه وسلمه
الى الطالب حال حياته لم يصدق بلا حجة فان اختلف الطالب بالمال بعد التوكيل على انسان ليس للموكل ان يطالب المحيل
والمحتمل ولو توفي المال على المحال وعاد الدين على المحيل فالقول للموكل يملك الطالب ولو كان بالمال كعبد او اخذ الطالب كفيلاً
بعد التوكيل ليس للموكل ان يتقاضى الكفيل والموكل بالقبض قبض بعضه الا اذا نضر على ان لا يقبض الا الكفيل كذا في البرازية
وحقوق جميع حلف عقداً بد من اضافة اية ذلك التالى الموكل كبيع واجاره وصلى عن اقراره يتعلق به ارباب الموكل ان لم يكن
الموكل محجوراً كسليم مع وقبضه وقبضه عن رجوع به ان الفتن عند استحقاقه وخصومة في عيب بلا فصل بين
حضور موكله وغيبته لان الموكل هو المالك حقيقة لان العقد يقوم بالكلام وصحة عبارته لكونه ادبياً وكذا احكامه
يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل ولو كان سفر عنه ما استغنى عن ذلك كالمسؤول واذا كان كذلك كان اصيلاً في الحقوق
فتعلق به بلا فرق بين كون موكله حاضراً او غائباً لما في الجرح ثلثا على كافي القاضي الصغرى لا تنقل الحقوق الى الموكل فيها يضاف
الى الموكل مادام الموكل حياً وان كان غائباً انتهى وفي المحيط الموكل بالبيع باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن واذا مات الموكل
عن وصي قال الفضل تنقل الحقوق الى وصيه الموكل وان لم يكن وصي يرضى الى الحاكم حينئذ وصيا عند البعض وقيل يتنقل
الى موكله ولا ية قبضه فخلط عند الفتوى انتهى وفي الخلاصة والموكل لو باع حبة الموكل فالحمة على الموكل وصحة الموكل
وغيبته سواء ولو ووكل الموكل بغير اذن وقيم فباع حبة الموكل الاو لجاز والعهد على الموكل الثاني انتهى وفي الجوهرة الموكل
بالبيع اذا باع والموكل حاضراً تكون العهدة على الموكل او على الموكل قال العهدة على من اعز منه الفتن كعلي بن باشر العقد هكذا في
الصحيح من الاقوال بل فان القاضي الامام شريح بالمعالي ذكره مخدرة ان العهدة على الموكل لانه اذا كان حاضراً كان كالمباشر بنفسه
فعلية العهدة وذكر في الفتاوى الصغرى ان العهدة على الموكل حصة الموكل وغيبته سواء الجواب العتد على ما ذكرنا والاولا انتهى **وظام**
كلام اصحاب المتون ان الموكل بالاجارة يملك قبض لاجرة لانها كالثمن بل هو ثمن لان الاجارة بيع المنفعة كما ذكر في حقه كذا في البرازية
في باب من يملك الموكل وما لا يملكه قال الموكل بالاجارة ليس له قبض لاجرة وحصل المستاجر به انتهى قلت وفي الجرح قال وظاهر كلام المتن

ولمّا كان خصا لن يبيع في الشراء دعوى كالشفع وغيره قبل التسليم الى الموكل لا بعده وجميع الفصول التي الوكيل اذا اشتهر
التي لا يملك الاقالة اجماعا اشتهر بقدر العيب لانه لو وكله ببيع متاعه فباعه فباعا فاسدا وسله وقضى الفين وسله الى الموكل
فله ان يفسخ البيع ويسترد الثمن من الموكل بغير رضا له في الشرع كذا في القنية **ولو كان الموكل يبيع المبيع الذي اشتراه للموكل بثلثي ثمنه**
الوكيل من ماله فمن مال الموكل **ولا** لانه انما يبيع فيها ماله لا ماله للموكل ولا لانه انما يبيع فيها ماله لا ماله للموكل ولا لانه انما يبيع فيها ماله لا ماله للموكل
اذ اشتهر المصير من مال نفسه ان يزوج في تركه اليه على كل حال ارسوا كان وارثا او كانت الوصية للموكل او تكن وعليه الفتوى
فيذ بقوله دفعه لان لم يكن دفعه فله الحب بالاولى له مع الدفع وما يتوهم انه متبرع بدفع الثمن فلا يجبه فافاد بالحبس
انه ليس متبرع وان له الرجوع على موكله بما دفعه وان لم يات به من رجاء للادان حكما قد مناه **ولو اشترى الموكل بثلثي ثمنه المبيع البائع كان**
الوكيل المطالبة حالا وهي الحيلة كذا في الخلاصة فيكون اشتراؤه بنقد لان الوكيل لو اشتراه بثلثي موهل تاحل في حق الموكل ايضا
فليس للوكيل طلبه وفي الواقعات الحساب ولو لم يجل ان يشتري له حجارة بالف فاشترى ما شاء من البائع وهب الالف من الوكيل فلو كان
ان يرجع على الامر ولو هب منه خمس مائة لم يكن له ان يرجع على الامر الا بحسب ما به ولو هب منه خمس مائة ثم ذهب منه ايضا الخمسة
الباقية لم يرجع الوكيل على الامر الا بحسب ما به الاخرى لان الاول حله والثاني هبة ولو هبت منه تسعة مائة ثم هب منه المائة الباقية
لا يرجع على الامر الا بالمائة الاخرى وهذا كله قياس قولنا في حقيته واي يوسع والحسن انتهى كذا في البحر **فله ان يفسخ المبيع من يده** اي من
يد الوكيل قبل حبس **هنا** من مال موكله **فلم يفسخ الثمن** لان يده كمال الموكل فاذا لم يجبه يصير الموكل قابضا بيده **ولو هلك بعد**
حبس من حبس الوكيل اياه **فخرج كسبه** عندنا في حقيته ويجوز ويكون مضمونا ضمان الرجل عندنا في يوسف ضمان والغصب عندنا في
منع بغير حق ولما اشتهر البائع منه وكان حبسه لاستيفاء الثمن فيسقط بهلاكه ولا في يوسف انه ضامن بالحبس لاستيفاء
بماله لم يكن وهو الرهن بعينه بخلاف البيع لان البيع يتسقط بهلاكه وههنا لا يفسخ اصل العقد قلنا فيفسخ في حق الموكل
والوكيل كما اذا رده للوكيل مبيع ورضي الوكيل **ولو** حصل في مسيلة الاختلاف ان عدله يستط الثمن بهلاكه وعندنا في يوسف يهلك
بالقول من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن من قيمته رجع الوكيل بذلك على موكله وعندنا في يوسف يفسخ جميع قيمته **ولا اعتبار بمفارقة**
الموكل بل بمفارقة الوكيل في نفسه **وسلم** ثم فرع على هذا الاصل بقوله **فيستطيل العقد بمفارقة الوكيل صاحبه** وهو اتفاقا قد قبل
العقب لوجود الافتراق عن غير قبض ولا اعتبار بمفارقة الموكل لانه لم يمسك العقد فبطل العقد فبطلت المصلحة
الوكيل فلا يصح قبضه وان كان لا يتعلق به الخوف كالبيع والعبد المحجور عليه ولذا اطلق في المختصر ثمة اكثر وغيره وانظم
كله ما اذا كان الموكل حاضرا او غائبا قال شيخنا في جرحه بعد ان ذكرنا قد مناه من عدم الفرق بين حضور الموكل وغيبه
وما في النهاية من تعيينه بما اذا كان الموكل غائبا اما اذا كان حاضرا لم يعتبر بمفارقة الوكيل ضيقه لكونه الوكيل اصلاحا لحقوقه في
البيع مطلقا **والرهن** في الرهن **فلم يفسخ ماله** **ولا** يفسخ ماله لان الرهن لا يفسخ في العقد لان القبض ويتصل كلامه
لا المرسل فصار قبض الرهن غير الصافي فلم يصح واستفاد من وضع المسيلة صحة التوكيل بها لان التملك فيها مأمورا
الموكل فيكون فيه وهو في الرهن مطلقا من الجانبين واما في السلم فيجوز من جانب رب السلم بدفع راس المال وقبول السلم كذا
في الجوهرة ولا يجوز من جانب السلم اليه باخذ راس المال **وكله بثلث عشرة ارضا لهم بدرهم فاشترى الوكيل ضعف المذكور**
الوكلة وهو عشرة ارضا بثلث درهم من السلم الذي يباع منه عشرة ارضا بثلث درهم **لزم** في هذا البيع **الموكل** منه اس من السلم عشرة
ارطا بنصف درهم عندنا في حقيته وعندنا يلزمه العشر بثلث درهم لانه فعل المأمور وانه خير به قال الشيخ **ولا**
انه مأمور بشرا ارضا مقدرة وليس بمأمور بشرا الزيادة فينفذ الشرا بالنصف وانما قد يقول من ذلك العمل احترازا عما اذا اشترى
عشرين ارضا بثلث درهم من السلم لا يساوي ذلك فانه يصير مائة ارضا بثلث درهم بالاجماع وقيد بالورود فاذت لان في القيد لا يفسد على الموكل
اجماعا فلو وكله بشر اثنوب هروم بعشرة فاشترى له ثوبين هروم بمائة ما يساوي كل واحد منها عشرة ارضا بثلث درهم لان ثمن
كل واحد منها مجهول اذ لا يعرف الا بالقرن بخلاف السلم لانه موزون مقدور فيقسم الثمن على اجزائه وفي البرازية امور ان يشتري بعشرة دنانير
فاشترى بمائة درهم وقيمة الدراهم مثل الدنانير لزم الموكل خلافا لزم الموكل بثلث درهم ولو بغير ثمنها مثل الدراهم لزم الموكل بثلث درهم
وفي اللقط مسافر نزل خانا وامرنا ان يشتري لهما بدرهم وانما يباع هناك المطبوع والمشوي فاشترى جارا كذا في البحر
ولو وكله بشر اثنوب يصير غير الموكل لا يشتريه لنفسه عند غيبته حيث لم يكن مخالفا ليرجع له ذلك لانه لا يردس الى
تقرير المومن حيث انه اعتمد عليه ولا في نفسه عزله ولا يملك المومن من الموكل كذا في الهداية والتعليل الاول فيعدم الجواز
بمعنى عدم العمل به فشرائه تبعا لما في البحر والمراجع وفسره الزيلعي بان لا يتصور بشره ونفسه وهو سبب للتعليل الثاني ولو
اشترى لنفسه ناويا او متلفظا وقع للموكل وانما قيدناه بغير الوكيل للاحتراز عما اذا وكل العبد من يشتري له من مولاه واذا وكل العبد

الثلث هو

بشره

بشره له من مولاه فانه لا يكون لامر بالميراث به لولده انه يشتريه فيها لامر بخرائه وكيل بشر اثنوب بعينه لاسيما وقد ناهيت
الموكل حتى لو كان الموكل حاضرا او صرح بان يشتريه لنفسه كان المشتري لان له ان يعزل نفسه بحصة الموكل وليس له التعزل
بغير علمه وقيدنا بعد المخالفة لاسيما في بيان في المختصر واشترى بقله نفسه الى انه لا يشتريه لموكل اخر بالاولى فلو اشتراه
للثاني كان الاول وكله بشره بالف والثاني بمائة دينار فاشترى بمائة دينار فهو للثاني كذا في البرازية ثم فرع على ما به
من الاصل فقال **ولو اشترى بغير القيد بان اشترى بالعرض او بالحيوان او بخلاف ماسي الموكل له من الثمن وقع الشراء**
للوكيل لانه خالف امره فتعد عليه مطلقه فمثل المخالفة في الحبس وفي القيد في البرازية وفي الهداية والمجمع فيه بخلاف
الحبس فظاهره انه اذا سلمه ثمنه فادع عليه او نقص عنه فانه لا يكون مخالفا قال مولانا في جرحه وظاهره ما في الكافي للحاكم
ان يكون مخالفا اذا زاد لا فيما اذا نقص فانه قال وان قال اشترى ثوبا هو ويا ولم يسم الثمن فهو جازي على الامر واسمي
ثمنه فادع عليه شيئا لم يلزم الامر وكذلك ان نقص من ذلك الثمن الا ان يكون وصفه له بصفة وسيله ثمنه فاشترى بثلثي ثمنه
الصفة باقل من ذلك الثمن فيجوز على الامر ان كان وكله بشر اثنوب بعينه فاشترى **صا** فاشترى بثلثي ثمنه **للوكيل** **اذا نواه**
للوكيل او يشتريه الوكيل بالمال اي بالمال الوكيل هكذا اطلقه في الكثر وفضل في الهداية فقال هذه المسيلة على وجوه ان اضاف العقد
الى درهم الامر كان الامر وهو المراد عندنا بقوله او يشتريه بالمال الوكيل دون التقد من ماله لان فيه تفصيلا وخلافا وهذا بالاجماع
وان اضافته الى درهم نفسه كان نفسه حلالا على ما يحل شرعا او بفعل عادة اذ الشراء نفسه باضافة العقد الى درهم غيره
مستكر اشرا وعرفا وان اضافته الى درهم مطلق فان نواه الامر فهو للامر وان نواه نفسه فلنفسه **لان** ان يعزل نفسه
يعزل الامر في هذا التوكيل وان تكا ذبا في النية يحكم العقد بالاجماع لانه دالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقا على انه لم يتخلف
النية قال محمد هو للموكل لان الاصل ان كل احد يملك نفسه الا اذا ثبت جرحه لغيره ولم يثبت وعندنا في يوسف يحكم العقد لان ما او
قعه مطلقا يحل الوجهين فيبقى موقفنا في اي المالين فقد تعد على ذلك المحتل لصاحبه ولا مع رضاه فيها يحل
النية للامر وفيما قلنا حلاله على المصالح كالحالة التكاذب والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه وقول الامام
نبا ذكره المرافيق مع محمد وغيره ذكره مع الثا في **زعمنا** **انه اشترى عبد لموكله فهلك** **وقال موكله بالاشترائه**
لنفسه فان كان العبد مريضا وهو حي والماله العبد فيم قال **القول للمأمور** **انه اشترى لموكله** **لنفسه** لاجماع مطلقا اي
سوا كان الثمن منقودا او غير منقود لانه اخر عن اربابك استيفاءه والخبر في التعقيب والثبوت يستغني عن الشهاد فيصدق فان
كان العبد ميتا والحال ان **الثمن منقود** **فذلك** الحكم وهو قبول قوله لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعى الخرج عن عهدة المنة
من الزم ليريه وكان القول له **ولا** امر وان لم يكن الثمن منقودا **فان** **القول للموكل** لانه اخر عما لا يملك استيفاءه لان اليه ليس بحال الانشا
العقد وغرض الرجوع بالثمن والامر منك فان القول قوله **لان** **القول للموكل** **لنفسه** وهو حي فقال للمأمور ان يشره لاه وقال الامر
له ان يشره لنفسه **فذلك** اي يكون القول للمأمور **لان** **الثمن منقود** **لانه** **يجب** **عالمه** **استيفاءه** **ولا** امر وان لم يكن الثمن منقودا
فللامر عندنا في حقيته وعندنا القول للمأمور لانه اخر عما يملك استيفاءه فصح كذا في المعين وعندنا في حقيته القول للموكل لانه موضع تمة
بان اشترى لنفسه فاذا راس الصفة خاسرة الزمها الامر بخلاف ما اذا كان الثمن منقودا لانه اي قبل قوله **قال** **يعني هذا** **الامر**
فباعه **ثم انكر** **الامر** **اخذه** **عمر** **ولقي** **فكاره** **ار** **وجعل** **قال** **لاخر** **يعني** **هذا** **العبد** **فلان** **ثاني** **اشترى** **له** **فباعه** **ثم انكر** **الشرا** **ان** **يكون**
فلان **امر** **فقال** **فلان** **لما** **لم** **ثمة** **فانه** **باخذ** **لان** **قوله** **يعني** **فلان** **اقراره** **بانه** **وكله** **فان** **انكر** **الوطالة** **بعده** **صار** **مناقضا** **فلا** **يبيع**
قوله **فيكون** **العبد** **للموكل** **وهذا** **معنى** **قوله** **ولقي** **فكاره** **ار** **بطل** **لان** **يقول** **عمر** **والشرا** **له** **امر** **بذلك** **ار** **بالشرا** **فلا** **ياخذ** **عمر**
لان **الاقرار** **ار** **قد** **يجز** **لان** **ان** **يسلم** **الشرا** **اليه** **الموكل** **والشرا** **له** **فيكون** **له** **بالسليم** **لان** **اقراره** **القول** **قد** **ار** **قد** **بالورد** **وصار** **نظاما**
للمشرا **فاذا** **اسلمه** **بعده** **لك** **الفلان** **المشرا** **له** **واخذ** **انقص** **منها** **بما** **يجد** **بالعاطاة** **فيكون** **العهد** **عليه** **لانه** **صار** **شرا** **بالتعاطي**
كن **اشترى** **لغير** **بشر** **افترى** **امر** **حتى** **لزمه** **ثم** **يسلمه** **المشرا** **الى** **المشرا** **له** **ودلت** **المسيلة** **على** **ان** **السليم** **على** **وجه** **البيع** **يكفي** **لنقص** **البيع**
بالتعاطي **فالحسنة** **والغيب** **وان** **لم** **يوجد** **فقد** **الثلث** **للعرف** **ولوجود** **التراض** **به** **وهو** **المعتبر** **في** **باب** **المعادضات** **المالية** **لقوله** **تعالى**
لان **تكون** **تجارة** **عن** **تراض** **مكمل** **امر** **ار** **من** **خص** **شخصا** **بشر** **اشترى** **معيدين** **مثلا** **والحال** **ان** **لم** **يسم** **فنا** **قال** **لما** **ورد** **لما** **لا** **لما** **ار** **ار**
احد **الشرايين** **المعيدين** **معيدين** **مثلا** **بغير** **قيمة** **او** **بزيادة** **لنفسه** **الناس** **في** **صاحب** **الشرا** **والا** **لان** **ان** **اشترى** **بزيادة** **لا** **يتقان** **فيها** **الكل**
لا **يبيع** **الشرا** **لان** **الوكيل** **بالشرا** **ليكون** **بغير** **ثمن** **فاحش** **بالاجماع** **بخلاف** **الوكيل** **بالبيع** **عندنا** **في** **حقيته** **على** **ما** **يجي** **بيانه** **ان** **مشاء** **انه** **تعال**
واذا **علقت** **ذلك** **ظهر** **لك** **ان** **كلام** **الكتبة** **مع** **مطلقا** **في** **محل** **التقيد** **واسه** **اعلم** **وقيد** **نا** **المعيدين** **تبعا** **للكثر** **لم** **يذكر** **الشارحون** **فائدة** **التقيد**
بالمعيدين **والظاهرة** **انه** **اتفاقي** **في** **غير** **المعيدين** **اذا** **نواه** **الموكل** **واشترى** **له** **ذكره** **شيخنا** **في** **جرحه** **وبشر** **لها** **بالف** **الحال** **ان** **قيمة** **هما** **سواء** **اشترى**

ان لم يشترى وكالة الثاني بحصة الاول
ولا في الثاني بغير
لانه كاشترى لنفسه بمائة مثله مثله
لغيره ايضا بخلاف الاول
عنه البرازية

لما الهدياية من ان الثاني صار وكيل الوكيل فلا يملك الوكيل غزله ان ينفذ كما ذكرنا في وجهه بين قولنا اصنع ما شئت فملك غزله وبين قوله اعمل لبرائك فلا يملك غزله والعرف ظاهر وعلمه فاضح بان لما فوضه الى صنفه فقد رضى بصنعه وغزله من صنفه انتهى قلت فعلى هذا لو قلنا السلطان رجلا قضا ببلدة وقال اصنع ما شئت فنصب نائبا ثم غزله ليصح وان لم يذبح السلطان الغزله لم مرجح ان النائب كوكيل الوكيل انتهى راسه اعلم وفي الخاتمة اذا وكل ثم قال للوكيل وكل فلانا فان الوكيل لا يملك غزله اذا قال له وكل فلان ان شئت او وكل من شئت فملك غزله انتهى قال الرجل فوضت اليك امر مالي صال الرجل المذكور وكيل بالطلاق وتقرر فعلم ذلك بالمجلس فان طلق في المجلس صح ولا خلاف قوله وكنت في امراتي حيث لا يقتصر على المجلس كذا في البرازين من لا ولا به له على غيره لم يجب نفيه في حق هذا هو الاصل ثم فرع على ذلك بقوله فاذا باع عبدا او حطاب او غنى مال صغيرا للحر المسلم او شرا واحد منهم ابيد لك المال او زوج صغيرا كذا في حرة مسلمة لم يحضر واحد منهم ذلك لا لتساؤل الولاية والولاية في مال الصغير الى الاب ثم الى وصيه او وصي الاب لقيام مقامه ثم وصي وصيه او وصي وصي الاب وهذا يدل على ان الوصي يملك الميراث ايضا سواء كان وصي الميت او وصي القاضى وفي الثاني بخلاف ذلك في الغوايد الزينية ثم الى الاب ثم الى وصيه او وصي الاب ثم الى وصي وصيه ثم الى القاضى ثم الى من نصبه القاضى قال في الخاتمة ووصي وصي الاب يكون بمثابة وصي الاب وكذا وصي الحر يكون بمثابة وصي الاب ووصي وصي الحر يكون بمثابة وصي الاب بغير وصي وصي القاضى انتهى وصي القاضى اذا كان عامما قال واذا مات الرجل وترك الاولاد دصارا وابا ولم يوص له لص كان الاب بمنزلة الوصي في حفظ التركة والتصرف فيها الى تصرف طان وان كان على الميت دين كره فاذا الاب وهو جبا الصغار ولا يملك بيع التركة لقضا الدين وكذا الرجل اذا اذن لابنه الصغير المراهق الذي يعقل البيع والشراء تصرف الاب بن تصرفا وركبته الديون ثم مات الديون ثم مات هذا الابن وترك اباه فان الاب لا يملك التصرف في تركة لقضا الدين وصي ليت اذا باع التركة لقضا الدين والدين غير محيطا بجزئيه عند الحنفية ولا يجوز عند صاحبيه وان لم يكن في التركة دين ولكن في الوء رتبة صغير فباع القاضى كل التركة فنصف بيعه في قول ابى حنيفة فرق ابو حنيفة بين الوصي واب الميت لوصي الميت ان يبيع التركة لقضا الدين وتقيد الوصية وامان الميت وهو جبا الاولاد الصغار ليس ان يبيع التركة لاجل قضا الدين وتقيد الوصية على الاولاد الصغار قال شمس اليمية الحلواني هذه فائدة يحتفل من الخفاف واما محمد فاقام الميراث مقام الاب قال في الكتاب اذا مات الرجل وترك وصيا وابا كان الوصي وارثا من الاب فان لم يكن له وصي فالاب اولى ثم ثم الى ان قال فوصي الحر ثم وصي القاضى قال شمس اليمية الحلواني بقوله ينفذ الظاهر ان الضيق في قوله ويقول ما جاع ما لي بحد لا الخلفاء قد اشتهر اعلم ووصي الحر والاب ووصي وصيه ووصي القاضى غزله وصي الاب في خصلة وهي ان القاضى اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل وصيا كان وصيا في كل نوع كلها كذا في العاديه وليس لوصي المم ولاية التصرف في تركة الامير حق الوصي او وصيه او وصيا والحرابي اب الامير ان لم يكن واحدا ما ذكرنا فله ان وصي المم المختار وله بيع المتقول لا المقارن في الخاتمة واما وصي المم ووصي الخ اذا مات المم وترك ابنا صغيرا او وصت الى رجل وامات الرجل وترك اخا صغيرا او وصي الى رجل يجوز بيع هذا الوصي فيا سوا العقمان تركه هذا الميت ولا يملك بيع العقمان له يملك الحق والبيع ويبع ماسوي العقمان من الحق ولا يجوز لهذا الوصي ان يشتري شيئا للصغير الى الطعام او الكسوة لان ذلك من حيلة حفظ الصغير انتهى هذا باب في بيان احكام الوكيل في الخصومة والقبض اخذ الوكالة بالخصومة عن الوكالة بالبيع والشرا لان الخصومة تقع باعتبار ما يجب استيفاءه ومن هو في ذمته وذلك في اغلب يكون لمطالبة البيع الثمن او لانهما مبهورة شرعا فاستفتت الناضج عن ما لم يبحر من مبيع محجور وكيل الخصومة والتقاضى لا يملك القبض وهذا قول زفر لانه رضى بخصومة والقبض غير ما لم يرض به عندها هو وكيل بالقبض لان من ملك شيئا ملك اتمامه واتمام الخصومة واستمرارها بالقبض والقبض البع على قول زفر لظهور الخاتمة في الوكلا وقد يؤتمن على الخصومة ولا يؤتمن على المال ونظيره الوكيل بالتقاضى يملك القبض على اصل الرواية لانه في معناه وضما الى اساس تقاضيه ديني وبديني واقضيت ديني واستقضيت طلبت قضاء واقضيت منه حتى اراحته المان العرف بخلافه وهو قاض على الوضع والقبض على انه لا يملك كذا في الهدياية وفي البحر فقلنا عن الفتاوى الصغرى التوكيل بالتقاضى بغير العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجاران بالتقاضى هو الذي يقضى الدين كان التوكيل بالتقاضى في كذا بالقبض والاولا ذكره عن الفضل انتهى وفي السراجية التوكيل بالتقاضى وكيل بالقبض في ظاهر الرواية والفتوى على انه ينظر ان كان التوكيل بذلك وبلد كان العرف بين التجاران بالتقاضى هو الذي يقضى الدين كان توكيل بالقبض لا فلا انتهى ولا يملك الوكيل بالخصومة الصلح ذكره في البحر ورسول الفتى يملك القبض كما يفتى في الرسول في القبض بالخصومة اجمعا كذا في البحر مغربا الى الصغرى فان قلت فما الفرق بين التوكيل والامر ارسال فان الامرين والامر بترك كمال جعلت قلت الرسول ان يقول له ارسلتك او كن رسول لا عني في كذا وقد جعل منها الزمعي في باب خيار الروية امر تلك بقبضه وطرخ في النهاية في مغربا الى الغوايد الظهيرة انه من التوكيل وهو الموافق في البايح كما في البحر الا فرق بين افضل كذا او امر تلك بترك الاولاد يملك بالخصومة والقبض وكيل الماراة لان الماراة لا نظامها لا يملك بالخصومة وكيل بالخصومة الصلح كما في البحر



وهذا اذا اردت بالحق في التعريف امر الوجود اما اذا اردت به ما هو الوجود والعدم فيستغنى عن هذا
الغير واذا اردت بالطلب الطلب الخاص وهو ما كان يلزم الدعوى بقرينة المقام لم يحتج الى قبله اخر لا يخرج بين الاستحقاق
وهو قول غير محقق كما فعل العلامة ابن العزس قال لا نقول غير مقبول عند القاضي لكنه محقق فلا بد من اخرج عن تعريف الدعوى
اقول قد يسمون من تسمية بين المستحق حجة توفيق صحة القضاء على فلوحي بدولة لا ينفذ ولم ارض من تعرض لذكره والشئ بالشي
يذكر **والدعي ان ادرك تركه والدعي عليه بخلافه** وهو الذي اذا ترك لم يترك يعني لا يجوز على الخصومة اذا تركها والدعي عليه
من يجزى على الخصومة اذا تركها ومعرفة الفرق بينهما من اهم ما تنبني عليه سابل الدعوى وقد اختلفت عبارات النتائج فيه
فمنها ما في المختصر فيما للماني الكثر وهو دعوى صحيح وقيل الدعوى لا يستحق الرجوع كالحارج والدعي عليه من يكون مستحقا
بقوله من غير حجة كذا اليوم قبل غرض ذلك وفي الخاتمة ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محله خاصة فوقيت الخصومة
بين رجلين احدهما من محله الاخر من محله اخرى والدعي يريد ان يخصه الى قاضي محله والاخر ياتي ذلك اختلف فيها ابو
يوسف ومحمد والصحيح ان الفرية لكان الدعوى عليه وكذا لو كان احدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلدة فاراد العسكر
ان يخصه الى قاضي العسكر فهو على هذا الخلاف انتهى وعلم في المحيط كافي الجريان ابا يوسف يقول ان الدعوى مستحق للخصومة فيعتبر
قاضيها ويحكم بقوله ان الدعوى عليه دانع لها وفي الزانية قاضيان في موطأ كل واحد منهما ان يذهب الى قاضي فالحق والدعي عليه عند محمد وعليه
الفتوى انتهى هكذا نقل عبارة الزانية مولا ناصب الجرفيه ثم قال وهو باطلاقة فتأمل لما اراد الدعوى قاضي محله الدعوى عليه واراد
الدعي عليه قاضي محله الدعوى عليه اما اذا تعدت القضية في المذهب الربعة وكثر وكما في القاهرة فاراد الدعوى قاضيا مثالا واراد الاخر ما اكبر
مثالا ولم يكونا من محله فان الخيار للدعي عليه وهذا هو الظاهر وباعتبرت مرارا كثيرة انتهى وفي الصحيحية اذا قال الدعوى ان اخضع الى القاضي
فان والدعي عليه بل القاضي فلان وفي البلدة قاضيان ان كانا في موضع واحد فالذي في موضعها وان كان موضعها مختلفتين يذهب بذلك
الى الدعوى عند ابو يوسف وعند محمد الى الدعوى عليه يذهب به حيث شئت انتهى وهذا وكل عبارات اصحاب الفتاوى فتأمل في فرض المسئلة
التي وقع فيها الخلاف بين ابو يوسف ومحمد فيها اذا كانت في البلدة قاضيان كل قاضي على محله واما اذا كانت الولاية لقاضي او لقضاة
على مصر واحد على السواء فيعتبر الدعوى فله الدعوى عند قاضي اراده ان لا يظهر فائدة في كون العبارة للدعي والدعي ويشهد لصحة
هذا ما قدمناه عن قبل صاحب المحيط نعم لو اراد السلطان باجابه الدعوى عليه وجب اعتباره لما فيه من منع عن اختياره الدعوى عليه من القضاة
من سماع هذا الدعوى فيصير معزولا بالنسبة والقضاة يقبل ذلك كما تقدم في كتاب القضاء **وكنتها الدعوى اضافة الحق الى نفسه**
ان كان اصلا كقول له لي عليك كذا او قصيت او ابرائه ونحو ما اضافة الحق الى من **ثابت** ارا الدعوى **منه** كما في الوكيل واب الصغير وصبيه
عند النزاع متعلق باضافة الحق **واهلها الدعوى الماتل** خرج به الجوز **المر** خرج به الصبي الغير المتي قال من لا خسر وقال ابو
سفر وشي في جامع احكام المعاصر الدعوى من الصبي المحجور عليه غير صحيحة لما الصبي لما دون له فروعاه صحيحة ان كان مدعيها وان
عليه وان كان مدعيها عليه في ارب ايضا صحيحة انتهى وفي الملتقط ولا يصح خصوصية الصبي ان يكون ماد وفي الخصومة كذا في الفتاوى
الزنية **وقيل** ان شرط جواز الدعوى **يجب القاضي** فلا تصح الدعوى في مجلس غيره حتى لا يجب على الدعوى عليه جوابه **وشرطها حضور**
خصم فلا يقضى على غائب **وملحقه الدعوى** وكذا الدعوى عليه معلوما اذا كان مجهولا لا يمكن القضاء به **وكذا شرطه** ان يكون المدعي **مستحقا** على الخصم
بعد ثبوتها والا كان عبثا لا يقدم عاقل **وشرطها ايضا** ان يكون **الدعوى** ما يحتمل **الثبوت** فدعوى ما يستحيل وجوده باطله كقوله لمن لا
يولد مثله لثله هذا انتهى او قال ذلك لمعرف النسب قال العلامة ان الغرض في الغرامة البهرية ومن شرط صحة الدعوى ان يكون المدعي
ما يحتمل الثبوت بان لا يكون مستقبلا عقلا او عادة فان الدعوى والحال ما ذكر ظاهر الكذب في المستحيل العادي بقية الكذب
في المستحيل العقلي مثال الدعوى بالمستقبل العادي دعوى من هو معروف بالفقر والحاجة وهو يأخذ الزكوة من الاغنياء اخذ اقرب
مائة الف دينار فلها تعذر دفع واحدة وانتهى في نفسه ويطلبه برد بدلها فثل هذه الدعوى لا يلتفت اليها القاضي ولا
يسال الدعوى عليه عن جوابها انتهى لكنه لم يستند في منع دعوى المستقبل العادي الى نقل عن الشافعي قال موقوف بغيره ولم يحكم المستقبل العادي
لدعوى فتبينوا بالاعطية على غنى انه غصبها منه والظاهر عدم سماعها قال ثم كتب بعد ذلك في ارباب التحالف ما يفيد ظهير ارجع انتهى
وحكمها وجوب الجواب على الخصم الدعوى عليه واقترع عليه في الكافي وزاد في الموطأ وجوب الحضور على الخصم وفيه كلام لان حضور
شرطها تقدم عليها كيف يكون وجوب حكمها التاخير عنها وفي الجرمي الى مينة المقتضى ان المدعي اذا طلب من القاضي احضار الخصم
احضر بجره الدعوى ان كان في المرافعة يباحث لواجاب ببيت فترقه وان كان ابعده من قبل يامر باقامة البينة على موافقة
دعواه لاحضار خصمه والمستور في هذه كيفية فاذا اقامها من انسانا لخصمه وقيل يحلفه القاضي فان نكل اقامه عن مجلس
وان حلف يامر باحضاره انتهى واما سببها فقال في العناية انه تعلق البقا المقرر بتعاطي المالمات لان الدعوى ان يكون رجعا الى

وان لم يبر
الحاجة
قال الماتل
الخصم
اراد
والفائدة
ويشتر

يكون المدعي ملزما على الخصم فلا يصح دعوى التوكيل
على موكله الماتل لان موكله كافي الغاية
يحيى
يكن ادعى عليه وان كان وكيله او يكون الذي
مجهولا في نفسه كافي الكفاية
توصفان

اول شخص

اولا الى الشخص **فلو كان ما يدعيه مستقلا في يد الخصم** ذكر الدعوى انه في يد الخصم **فان الشئ** قد يكون غنيا للمالك بحيث كاله
في يد المثلث والمبيع في يد البائع لاجل قبض الشئ **وطالب** عطلة على ما ذكر احضاره احرار ما يدعيه **فان امكن اشارة الدعوى**
والشهادة لان الاعلام باقتضائكم من ذلك في النقولات بالاستشارة لانها تبلغ اسباب التعريف **وذكر قيمة** ان نقول **بطلانها**
اوصيتها البصير المدعي معلوما لان العيان تتفاوت والشرط ان يكون الدعوى في معلوم وقد نقضت صاهرة في وجوب ذكر
قيمة لانها خلطت عنه قال الفقيه ابو الليث بشرط مع بيان القيمة ذكر الذكورة والوثقة وقال قاضي حان وصاحب الذخيرة
ان كان العيان غائبا وادعى انه في يد المدعي عليه فان كان بينه وبين المدعي قيمة وصفته فتسمع دعواه وتقبل بيته **وان نقض احضارها**
بناظر بما العيان كحي وصبر **طعام** **بمث** القاضي **امينة** اوضح هو بنصر ولا بد من الاشارة الى عينها ومن المجتبى مفر والى
الاستيعاب عن الجامع الصغير في سلسلة الشاهدين اذا شهدا على سرقة بقرة واختلفا في كونها تقبل الشهادة خلافا لما قال
وهن المسئلة الناس عنها فلو انتم قلت ليرى ذلك على ما ذكر لا بها اذا كانت غائبة لا يشترط احضارها وذكر القيمة يكفي
واسه اعلم **والا** وان لم يكن باقية **الكتفي** في الدعوى **بذكر القيمة** هذا اذا ادعى العيان اما اذا ادعى قيمة شئ مستهلك فلا بد من بيان جنسه
ونوعه واختلفوا في بيان الذكورة والوثقة في الدابة كذا في الجرمي الى الفرائد وجامع الفصول وفي المجتبى وان لم تكن حاضرة ذكر
قيمتها بصير المدعي معلوما لان الغائب لا يعرف بالوصف والقيمة قال ابو الليث رحمه الله يشترط مع بيان القيمة ذكر الذكورة والوثقة
انتم ادعى اعيان مختلفة **الجنس** **والنوع** **والصفة** **وذكر قيمة** **الكل** **جملة** **كفي** **لك** **وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة** قال العادي
في فصوله وذكر في فخر عي قاضي ظهر ادعى اعيانا مختلفة للجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل
عين على حدة اختلف المشايخ فيه بعضهم بشرط التفصيل وبعضهم اكتفى بالجمال وهو الصحيح لان الدعوى لو ادعى غصب هذه العيان لا ينظر
لصحة الدعوى بيان القيمة ان ادعى ان العيان قايمة في يده واستهلكها وبين القيمة لكل جملة قايمة دعواه وتقبل بيته وذكر في الجامع
اذا ادعى انه غصب منه حارية ولم يذكر قيمتها سمع دعواه ويومر به والحاربة فان عجز عن ردها كان العقل في مقدار القيمة قول صاحب
فلا يصح دعوى الغصب من غير بيان القيمة فلا يصح اذا بين قيمة الكل جملة كان اولى وقيل يشترط ذكر القيمة اذا كانت الدعوى سرقة ليعلم
ان السرقة كانت نصابا او اياها في صورة ذلك فلا يشترط انتم ادعى قيمة شئ مستهلك **اشترط بيان جنسه ونوعه واختلف في بيان الذكورة**
والوثقة في الدابة ذكره العادي في فصوله قال وذكر الصدر الشهيد اذا ادعى قيمة دابة مستهلكة لا بد من ذكر الوثقة والذكورة ولا بد
من بيان السن وهذا على اصل اي صيغة مستقيم لان عبده القضاة القيمة المستهلكة باعلى القضاة المستهلكة لان حمت المالك عنده باق
في العين المستهلك فانه قال يصح الصلح عن العين الغصوبية المستهلكة على اكثر من قيمة فلو لم يكن عيني المستهلك فانه ملكا لا يجوز الصلح
على اكثر من قيمة لانه حينئذ يكون الواجب في ذمة المستهلك قيمة المظوب وهو دين في الذمة واذا صالح من الدين على اكثر من جنسه لم يجوز
واذا كان القضاة بالقيمة باعلى القضاة المستهلك لا بد من بيان المستهلك في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي انما اذا يقضى وهذا القابل يقول
مع ذكر الوثقة والذكورة لا بد من ذكر النوع بان يقول فربس او حمارا وما اشبه ذلك ولا يكتفي بذكر اسم الدابة لانها مجهولة انتهى وقد قلنا
شياما يتلحق بهذا **وفي دعوى** **لا بد من بيان مكانها** مكانها لا بد من بيان مكانها **له جلا** **وفي الغصب** **ان كان له حمل وموتة فلا بد من**
بيان **ادام** بيان موضع الغصب فلا تصح الدعوى بدون بيانه **والا** **لام** وان لم يكن له حمل وموتة لا يحتاج الى بيان محل الغصب ذكر العادي
في فصوله وغيره وقال في غصب غير المثلث واستهلاكه ينبغي ان يبين قيمة يوم الغصب في ظاهر الرواية وفي رواية ينجي المالك يعني ان
ان يضمن قيمة يوم الغصب او يوم الاستهلاك فلا بد من بيان القيمة انها قيمة اليوم انتهى **ويشترط التعديب في دعوى المعتار** **كفي** **الشهادة**
عليه **فانه** يشترط التعديب **ولو كان المعتار مشهورا** **وعند** **ابن حنيفة** خلافا لما في الجرمي الى مينة المقتضى **الا** **اذا عرف** **الشهود الدار**
بمنها **فلا يحتاج الى ذكر حدودها** كذا في الجرمي نقله عن الملتقط **ولا بد من ذكر بلدة** **بها الدار** **ثم المحلة** **ثم السكة** **قال** في الجامع الفصولي
في دعوى المعتار لا بد من ذكر بلدة فيها الدار ثم المحلة ثم السكة فتدبر اوله بذكر الكورة ثم المحلة اختيار القول بمحمد فان مذهبه ان يبدأ بالدار
ثم بالخص فالخص وقيل يبدأ بالخص ثم بالدار فيقول ان في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا او قاسه على النسب فيقال فلان ثم قال
ان فلان ثم يذكر الحدود فبالاخص ثم بالدار وقيل بعد احسن اذا العام يعرف بالدار بالخصم وفصل النسب حجة على الدار
اسم فان احد في الدنيا كثير فان وعرف ولا ترقى الى الاخص فيقول ابن محمد فان عرف والدار في الجرمي **ويكتفي بذكر ثلثة** لوجود
الكثر خلافا لفرع عند ابو يوسف ليكتفي باثنين كافي الثانية بخلاف ما اذا غلط في الرابع لا يكتفي به المدعي ولا كذلك تركها وفي
جامع الفصولين واما ثبتت الخطا باقرار الثالث هواني غلطت فيه اما لو ادعاه المدعي على انتم فلا تقبل بيته لان دعوى غلط الشاهد
من الدعوى انما يكون بعد دعوى المدعي وجوب المدعي عليه حين اجاب المدعي فقد صرح ان المراد بهذه الحدود فيصير مدعى الخطا
بده متناقضا او نقول تقسم دعوى الخطا في احد الحدود ان يقول المدعي عليه احد وود ليس ما ذكره الشاهرا ويقول صاحب الجرمي هذا

وان لم يبر
الحاجة

ونكول وصرحوا بان منها علم القاضي بشي بعد القضاء في غير الحدود واما القضاة فلم يعلموا كذا الخلاصة وظاهرها من اجاب
الفصولين ان العتوي على ان القاضي لا يقضي بعمل لفساد قضاء الزمان كذا في البحر وسبب ان القسامة من طرق القضا بالدين في
غير زائد ابن الفريسي في العتوك البدرية سادسا لم اضطره في كلام غير وعبارته والحجة اما البينة او الاقرار او النكول عند
او القسامة او علم القاضي بما يريد ان يحكم به او القتلين الدالة على ما يطلب الحكم به دلائل واضحة بحيث نصي في حين المقطوع
به فقد قالوا لظهور انسان من دار ومعدسك في يده وهو مقلوب بالدماسر مع الحركة عليه ان الخوف قد حلقوا الدار في ذلك الوقت
على الفور فوجدوا بها انسانا مذبحا لذلك الحين وهو مضرع بدماء ولم يكن معه في الدار غير ذلك الرجل الذي وجد بثلث الصفة
وهو خارج من الدار انه يؤخذ به اذ لم يترى يميني احد في انه قاتله والقول بانه ذبح نفسه وان غير ذلك الرجل قتل ثم
تصور الحائط فذهب الى غير ذلك احتمال بعيد لا يلتفت اليه اذ لم ينشأ عن دليل انتهى ثم اعلم ان القضا بالنكول لا يمنع المقتضى
عليه من اقامة البينة بما يطلب لما في الثانية من باب ما يبطل دعوى المدعي رجل انتهى من رجل بعدا فوجد عينا خاصا بالبيع
فاكر البايغ ان يكون العيب عنده فاستقلته فتكفل فقضى عليه القاضي والزعم العبد ثم قال البايغ بعد ذلك فذكرت بريت
اليه من هذا العيب واقام البينة قبلت بيته انتهى فان قلت ان الزعم بالنكول يخالف الكتاب والسنة والفتاى من لان
الله تعالى قال واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فالقضا بالنكول يخالف وقال صلى الله
عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على من انكر ولم يذكر النكول ولا يمين على المدعي عليه في الحديث اكون الظاهر هذا فذكر ما اظهر
نشا هذا المدعي فتعود المدعي اليه في اجاب المدعي ولهذا ابدانا في اللعان باليمان من جانب الزوج وشهادة الظاهر فان الانسان كبريت
قراشه كاذبا وان كان مدعيا قلت اجيب عنه بان الكتاب والسنة ليس فيها ما يبطل على في القضا بالنكول لان تخصيص الشئ بالذكر لا يدل
على نفي الحكم عما عداه والاجماع يدل على جواز فان روي اجماع الصحابة على ذلك وما روي عن علي رضي الله عنه انه حلف المدعي بعد كونه المدعي عليه
فقد روي عنه خلاف ذلك وروي عن سرج ان المنكر طلب منه رد البينة على المدعي فقال ليس لك اليه سبيل وقضى بالنكول بين يدي على فقال له على فانه
عنه قالون وهو يلحق اهل الروم ما صبت واذا ثبت اجماع بطل القياس على ان اللعان مشاهدات موكرات باليمان مقرونه باللعن قايمة
مقام حد القذف فكان معنى البينة فيها غير مقصود ولا يجوز ان يكون النكول لاشياء الحال لان ذلك يقتضي الاستعمال من القاضي لينكشف الحال
لا رد البينة فان رد البينة لا وجه له لما قدمنا في قوله ولا تزد البينة على المدعي انتهى **فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يجحف** احتراز
عن الوقوع في الحرام وان ابي خضر **حلفه ان اكره ان يدين المدعي بطل حلفه** والاعمال اروا غلب على ظنه انه يحلف كذا في البرازية وقيل
البينة لو اقامها المدعي بعد البينة ابراهيمين المدعي عليه عند العامة لا عند البعض قوله العامة لان البينة هي التي في الاصل فاما البينة فكا
الخلف عن البينة لانها كلام الخصم صير اليها للضرورة فاذا جاز اصل انتهى حكم الخلف كان لم يوجر اصلا كذا في البحر وظاهر إطلاقه انه لا فرق
بين ان يقول المدعي لا بينة لي ولا يقول ذلك ويبرح في السراج الوهاج - حيث قال وقد قالوا ان المدعي عليه اذا حلف فاقام المدعي البينة
بما ادعاه قضيتها وان ذكر المدعي قبل البينة ان لا بينة له لما روي عن عمر وشريح ومطرويس عنهم قالوا البينة الفاجرة احق ان تزعم من البينة
العادلة انتهى **ويظهر كذبها بالفتاى البينة لو ادعاه المدعي بلا سبب تخلف المدعي عليه ثم اقام البينة وان ادعاه بسبب تخلف ثم اقامها**
ان البينة لا يظفر كذبها قال في السراج الوهاج ثم اذا قطع القاضي الخصومة بين المدعي عليه والمدعي على دعواه بعد ذلك حتى لو اقام البينة بعد
ذلك على وفق دعواه قبلت فاذا قبلت هل يظهر كذب ام لا عند محله يظهر وعندنا في يوم من يظهر والفتوى انه اذا ادعى المال من غير سبب
تخلف ثم اقام البينة لا يظهر كذبها بالبينة كجواز انه وجد القرض ثم ابرأه في الجامع رجل قال لامرأتك طالق ان كان للان على نفي فتشهد
شاهدا ان فلانا اقترضه فلان قبل البينة فقضى القاضي بالمال ليحتج بجواز انه وجد القرض ثم وجد الابرا ولو شهد ان فلانا عليه الف
فقضى بالبينة لا يحسن كذا في النهاية انتهى ونحوه في الجوهرة هكذا العبارة فبما وقعت من نسخة السراج والجوهرة والظاهر ان هذا العمل سقطا
من النسخ فان حق العبارة ان يقال ان ادعى المال بسبب تخلف ثم اقام البينة لا يظهر كذب وان ادعاه بغير سبب يظهر كذب يدل عليه قوله
في التعليق جواز انه وجد القرض ثم ابرأه في مرجع في جامع الفصولين حيث قال والفتوى في المسئلة الذين ادعاه بلا سبب تخلف ثم
برهن ظهر كذب ولو ادعاه بسبب وحلف ان لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذب لجواز انه وجد القرض ثم وجد الابرا والى هذا
انتهى وهكذا في كثير من الكتب كفي في شرح الكتل الزيلعي وهل يظهر كذب النك بالقامة البينة والصواب ان لا يظهر كذب حتى لا يعاقب عقوبة
شاهد الزور ولا يحسن في عينه ان ما كان للفلان على الف فادعى عليه فأنكر تخلف ثم اقام المدعي البينة انه له عليه الف وقيل عندنا في يوسف يظهر
كذب وعند محمد لا يظهر انتهى وفي الثانية من الطلاق والفتوى على ان يحسن وهو قول ابي يوسف واحد الروايتين عن محمد انتهى **ولا يخلف في**
كناج ورجعة وفي واستيلاء ورت ومنب وكلا وحده ولعان وقال لا يستحق في الكل الا في الحدود وللعان لان النكول اقرار لا يدل
على كونه كاذبا في المنكار كما تقرر فكان اقرارا او بطلا عنه ولا فرق بين في هذه الاشياء كونه اقرارا في شبهة والحدود تدرج بالشبهة

وذكرنا في شرحه وهو يظهر كذب النكرا قايمة
البينة والصواب انه لا يظهر كذب حتى لا
يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يحسن في
عينه ان ما كان للفلان على الف فادعى عليه
فأنكر تخلف ثم اقام المدعي البينة انه له عليه
الف وقيل عندنا في يوسف يظهر كذب به
وعند محمد لا يظهر انتهى وفي الثانية من
ما ذكر عن الشارح ياتي في آخر
السودة وكتب هذا حاله للخالع

واللعان في معنى الحدود في حقيقته انه بدل لان معه لا تقي البينة واجبة حصول المقصود وانما له باذلا اولى كيلا يصير كذا في الاقرار
والبدل لا يجري في هذه الاشياء فاقية الاستقلال في القضا بالنكول فلا يستقل الا ان هذا يدل لدفع الخصومة فيملك الكتاب والعبد
الما دون بطل الضافة السيرة وصحة في الدين بناء على المدعي وهو يقيضه حقا لنفسه والبدل معناه هنا ترك المنع وامر المال
هين كذا في الهادي وفي الظهيرة تفسير البذل عنه ترك المنازعة والاعراض عنها وصورة النكاح انكر هو اوهى نكاحا والرجعة اوهى
على امراته رجعة في العدة يثبت بقوله وان كذبته لانه ادعى امرامه استنفا في الحال وبعد الوصدة ثبت بتصادقها ولو كذبته
ولا يبينه فعل قولها لا يخلف على قوله وكذا لو ادعت انه راجعها وكذبها وصورة الفتى في الاطلاق قال قيت وانكرت فلو ادعاه في مدة الاطلاق
ثبت بقوله ولو وجد ضيقا فان صدقته ثبت والا لا واذا ادعت انه فاء اليها في المدة او بعدها وانكر الزوج وصورة الرق ادعى على مجهول
الحال انه قته وادعى مجهول الحال على رجل انه عبده وانكر المولى وصورة النسب ادعى مجهول النسب انه ابوه او ابنه وصورة مومة
الولد فتعي المولد انها ولدت من سبه سبها وصورة الولد ان يدعي انه مولا لا يسفل ولا على ان يسلط في الولد فانظم ولا العتاق
ولا الوالوت كذا في الكافي واذا لم يستقل في النكاح عنه فلا يخلف المان يكون المدعي له الزوج او المرأة فان كان الزوج وقال ان اريد
ان اترج اختها واربعها سواها فان القاضي لا يمكنه من ذلك لانه اقرا ان هذه امراته فيقول له ان كنت تريد ذلك فطلق هذه ثم تزوج
اختها واربعها سواها وان كانت المدعي من المرأة فتد لو قالت انه اريد ان اترج فان القاضي لا يمكنه من ذلك لانه اقرا ان هذه امراته فيقول
ان لها روجا فلا يمكنها التزوج باخر فان قالت ما خلاص عن هذا وقد ثبتت الدهر ولا يبينه ليعن تسير عنده ابي حنيفة فانه يقول
القاضي للزوج طلقها فان ابي حنيفة القاضي عليه فان قال الزوج لم تطلقها الزني المرفلا فعل ذلك يقول القاضي له قل لها ان كنت امراتي فانت
طالق فتطلقت لو كانت امراته والا فلا ولا يلزمه نفي فان ابي حنيفة القاضي فان فعل تخلف من تلك العهدة كذا في البحر نقل عن البراء
ثم اذا تخلف المنكر عنه في النسب هل تقبل بيته المدعي ينظر فان كان نسبيا يثبت بالاقرار تقبل بيته مثل الولد والوالدة وان لم يثبت
باقراره لا تقبل بيته مثل الجدة وولد الولد والاعمام والاخوة واوكلاهم لانهم فيه حمل النسب على الغير بخلاف دعوى المولى لا على اوكلاهم
حيث يقول وان ادعى انه معتق جده ونحو ذلك وينظر غايته في السراج الوهاج **والفتوى على انه يخلف في الاشياء السبعة** قال في الكثر قال القاضي
الامام في الذي على انه يستقل بالنكر في الاشياء الستة والرداد في قاضي خان حاصره سكن في شرحه وعنه صاحب الكثر في شرحه الجامع
الصغير مع انه مر في فتاواه ايضا وصرح الزيلعي بان في الاسلام على الزوجين اختيار قولهما للفتوى على ما ذكر في المختصر واختارنا في
من مشايخنا على ان القاضي ينظر في حال المدعي عليه فان رآه متعنا يخلف اخذ بقولها وان رآه مظلوما لا يخلف اخذ بقول ابي حنيفة وفي الوارد
لحجية الفتوى على قولها هو اختيار الفقيه ابي الليث ومن عراها ستة كصاحب الكثر كعمل الرومية الولد تابعة لثبوت النسب ولعلهم
ومن يجعلها كذلك عد لها ستة كما وقع في هذا المختصر وعبر عنها في جامع الفصولين طر اشياء السبعة وفي ادعائها نكاحها خيلة دفع البينة
عنها على قولها ان تزوج فلا تخلف لانها لو نكحت لا يحكم عليها لانها لو اقرت بعد ما تزوجت لم يجز اقرارها وكذا لو اقرت بنكاح الفات
فقبل اقرارها لكن يبطل بالنكاح وتندفع عنها البينة وقيل لا يصح اقرارها ولا تندفع عنها البينة انتهى وفي الولد والحيث رجل تزوج امرأة
بخطاة شاهدين ثم انكرت وتزوجت وماتت بشهود ولاول الزوج ان يحسبها سمها لانها لا تخلف والقصد منه النكول ولو اقرت
من حاكم يجز اقرارها لكن يخاصم الزوج الثاني ويخلفه فان حلف برى وان حلف فلان يخاصمها ويخلفها فان حكمت يقضي بها المدعي
وهذا الجواب على قولها القدر انتهى **وليست تخلف السارق فان حلف ضمن ولا يقطع** لان النكاح ينعلم شيان الضمان ويحل في النكول
والقطع ولا يثبت به ضمان كما اذا شهد عليها رجل وامرأتان قد برح السرق لانه لا يستقل في غيره من الحدود واجماعا ولو كان حد القذف
الا اذا ضمن حقا بان علق عتق عنه بالزنا وقال ان رتبته فانت حر فادعى العبد انه زني ولا يبينه عليه يستخلف المولى حتى اذا نكل ثبت
العتق دون الزنا ذكره الزيلعي وصححه الحلواني خلافا للسرخسي وفي فتاوى قاضي خان وضمر رتبته للمكلم ولذا قال في الثانية وهل
يصير العبد فاذا لم يلا بهذا الكلام ذكر الخصاص في ادب القضا ما هو مشارة اليه ان يصير قاذفا فانه قال وقد انزل حلف عليه ولم يقبل
انه رتب عتق من ذلك وذكر في الحدود رجل قذف غيره فقال رجل اخر لقاتل هو كذا قلت يصير الثاني قاذفا ثم اذا حلف المولى ههنا
كما هو المختار يخلف على السبب باسه وان ثبت بعد ما حلفت بعتق عبدك هذا انتهى وفي الثانية انه لا استخلاق في احد وثلاثين خلصة بعضها
مختلف وفي بعضها متفق عليه فليراجع واسه اعلم **النيابة تجري في الاستخلاق** يعني يجوز ان يكون شخص نائب عن اخر حقا على غيره في طلب
البينة على المدعي اذ اعين عن قامة البينة **لا يخلف** يعني يجوز ان يكون شخص نائبا عن شخص بوجهه عليه البينة ليحلف من قبله ووقع على الاول
بقوله فالوكيل والوكيل في الصغير **يملك الاستخلاق** اي يملك ان يطلب الحلف من الختم **لا يخلف** اي احسن من الدليل وغيره **لا ادفع اقراره**
اي اقراره من غير المدعي على الاصل كالوكيل بالبيع والخصومة في الرد بالعيب من جهة المالك يستقل لان البينة لرجل النكول ولو اقر الزوج حيا
لا يصح فليدفع الاستخلاف فاما الوكيل فاقرا وصح على الوكيل كذا النكول وفي الخلاصة كل مريض لو اقر لزمه فاذا انكر يستخلف

الا في ثلاث مواضع مسابيل منها الوكيل بالشر اذا وجد بالمشركية فان اراد ان يرد به بالعيب واراد البائع ان يحلته بانه ما تعلم ان الوكيل رضى
بالعيب لا يحل فان اقر الوكيل بانه ذلك وبطلت الرقة الثانية لو ادعى على المورده لا يحل وان اقر لزمه الثالث الوكيل يقتضي
الدين اذا ادعى الموردين ان الوكيل ابراه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحل وان اقر لزمه انتهى ومن طالع ما في الحاشية ما ذكرناه
عنها من انه لا يستلزم في احد وتلخيص خلاصة وطع ما ذكره مولانا في جرحه من ان البائع اذا انكر قيام العيب للمالك لا يحل عند الامام ولو
اقر لزمه والشاهد ان انكر رصومه لا يستلزم ولو اقر به ضمن ما قلنا بها والسارق اذا انكره لا يستلزم للقطع ولو اقر بها قطع
علم ما في الخلاصة من التسهيل والقصور في الجرح وقال لا يستلزم في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتوفى للسجد
والواقف الا اذا ادعى عليهم العقد فيستلزمون حينئذ انتهى **التحليف على فعل نفسه يكون على الثبات** ابراهه ليس كذلك والثبات القطع
والتحليف على فعل غيره على نفي العلم ابراهه لا يعلم انه كذلك وجه الاول ظاهر واما وجه الثاني فلا يعلم ان فعل غيره ظاهر فلو حلف على الثبات
لا يقع عن الدين مع كونه صادقا فيها فيقتضيه فطلب العلم فاما الميقيل مع الامكان صار باذلا او معتقلا هذا اصل معتقلا عندنا مبتدئا وكان
الامام يخرج الاسلام بغير علمه حقا وهو ان التحليف على فعل غيره على العلم اذا كان **شيا يقبل** ابراهه الحالف ووقع عليه بقوله **فان ادعاه سرقه**
الصداق اباؤه يحلف اباؤه على الثبات انه فعل الميراثين ان مقتضى العبد اذا ادعى سارقا او بانيق واثنى اباؤه وسرقته في يد نفسه
وادعى انه ابق او سرق في يد البائع واراد التحليف يحلف البائع بانه ما ابق سارق في يده وهذا تحليف على فعل الغير فاما ما
عن العيوب واجب عليه ان البائع والتحليف يرجع على ما ضمن البائع بنفسه فيكون على الثبات **واذا ادعى سرقه** يخرج على قوله وفعل
غيره على العلم يعني اذا اشترى زيد من عمرو شيئا ادعى بخرانه اشتره قبله وعجز عنه البينة **يحلف خصمه** وهو بخران العلم ابراهه لا يعلم انه اشترى
قبله لاس كذا اذا ادعى دينا او عينا على الوارث او ادعى القاضى كونه مبيعا او اقر به المدعى او برهن للخصم عليه كذا في العادة ولو ادعاه
ويحلف فيها دون يقض هذا عندنا في حقيقته وقال لزمه ان رضى فيها ان التكلول اقر فيه شبهة عندها فلا يثبت له القضاء ويجب به
المال خصوصا اذا كان امتناع الخصم لمن من جهة من عليه كما اذا اقر بالخطا والولد يدعى العدة وله ان الاطراف يسلك بها سلك
الاموال فيجري فيها البذل بخلاف النصف فانه لو قال اقطع يدي فقطعه لا يجب الطمان وهذا افعال للزنا لا لايام لعدم الثابتة
وهذا النفل مفيد لا تدفع للخصومة فصار كقطع اليد لا كالة وقطع السن للوجع واذا امتنع القضاء صرف في الغنى الميراث مستحق
يجب به كما في القسامة **قال المدعي بيمينه حاضرة وطلب يمين خصمه** ابراهه عننا في حقيقته وقال ابو يوسف يستلزم لان البينة حرة
بالحديث المعروف فاذا طالب به بيمينه ولا يمينه ان ثبوت الحق في يمينه من جهة على الجز عن اقامة البينة لما روينا فلا يكون حقه
دونه ويحد مع ابو يوسف فيها ذكره لخصاف ومع ابو حنيفة فيها ذكر الطحاوي اطلق في حضورها فمثل حضورها في مجلس الحكم ولا خلاف
في ان لا يحل وحضورها في المصير وهو محل الاختلاف في المجتبى وقد رتب الغيبة بمسرة السفر انتهى وفي حضورها فلا يثبتها لو كانت غائبة
يحلف بلا خلاف كذا في الجرح وقال ظاهر ما في خزائن المفتين خلافة فانه قال لا يستلزم يحرق في الدعاوى الصعبة اذا انكر المدعى
عليه ويقول المدعى لا يشهد في او يشهد في غيب او مرضي انتهى **ويأخذ القاضى كثيرا ثقتة من خصمه بنفسه ثلاثة ايام** كذا لا يفيق
نفسه فيضيق حقه واخذ الكفيل بمجرى المدعى استعان عندنا لان فيه نظر المدعى وليس فيه كثر ضرر بالمدعى عليه وهذا لان الحضور مستحق
عليه بجره المدعى حتى يرد عليه ويحال بينه وبين اشتغاله فضع التكفيل باحضاره والتقدير بثلاثة ايام مروي عن ابو حنيفة
وهو الصواب كذا في الحاشية انه في المجلس القاضى مجلسا ثانيا وهذا اذا طلب المدعى والا فلا يطلب القاضى شيئا
كما في الحاشية وفي الصفح هذا اذا كان المدعى عالما بذلك اما اذا كان جاهلا فالقاضى يطلب رده ابن ساعة عن محمد انتهى اطلق في الخصم
فمثل ما اذا كان جاهلا او وجها وما اذا كان ماعلى خطرا او حقرا كذا في الهذابة وفيه يقول لى بيمينه حاضرة للتكفيل ومعناه في المصير
حتى لو قال المدعى لا يمينه لى او شهودى غيب لا يكفل لعدم الفائدة كذا في الهذابة وفي المجتبى لو قال المشتكى لى بيمينه على الاين لا يجبر على
المديان بل يعلم بثلاثة ايام بشرط ان يدعى حضور الشهود ولو قال شهودى غيب يقتضى عليه بغير ايهال ولو ادعى الابرا وقال لى بيمينه حاضرة
يجهل بثلاثة ايام واطلق في اكثر وهو مفيد بالثقة كما قد رناه في هذا المختصر تبعا للامام رضى وغيره وفسر في البرازية بان يكون
له دار وحائز ملكا انتهى فسر في الصفح كما في الجرح بان لا يخفى نفسه ولا يهرب من البلد بان يكون له دار مرفوعة وحائز مرفوع
لا يسكن في بيت بكراتوك ويهرب وهذا لا يحفظ جدا قال مولانا في جرحه وينبغي ان يكون الفقيه ثقة بوطاينه بالاوقاف وان لم يكن
له ملك في داره وحائز مرفوعة لا يتركها ويهرب انتهى **فان امتنع من ذلك** اعطى الكفيل لزمه **ما مقدار مدة التكفيل** ابراهه داره
حيث داره بمقدار مدة التكفيل المذكورة او يبعث معه شيئا حتى يرد رده قال مولانا نقلا عن الصفح ورايت في زيادات بعض
الشافعية ان الطالب لو امر بيمينه بلزمة مدونه فلا بد ان لا يرضى عندنا في حقيقته خلافا لما جعله في المسئلة التوكيل بغير رضى الخصم

اما الاول فيثبت بقران رجل اخر الى على
مورثك الذي رضى فأت عليه الدين
واما الثاني فلان يتقيدان هذه العدة
ورقت من ثلاث مائة وفي يدك بغير
حق ولا يمينه لو احدثتها فان الازمة
يحلف على العلم بالثبات درر وخر

لكن لا يجبه في موضع لان ذلك سبب وهو غير مستحق علم بنفس الدعوة ولا يستلزمه عن التفرق بل هو يعرف والمدعى يدور معه واذا
انتهى المطلوب الى داره فان الطالب لا يضمن من الدخول الى اهله بل يدخل المطلوب الى اهله والملازم على باب داره انتهى **لان يكون**
الخصم غريبا فلا يرضى الى التمسك بالقضاء وكذا لا تكفل الا الى اخر المجلس فتولي والا فالى انتها مجلس القاضي راجع الى الملازمة في التكفيل وهو
اولي من قول اكثر لو كان غريبا لزمه مقدار مجلس القاضي وعلم في الهذابة بان في اخذ الكفيل والملازمة زيادة على ذلك اخر ابراهه
عن السفر ولا ضرر في هذا المقدار ظاهرا والمراد من الغريب المسافر في البرازية لو كان المدعى عليه مسافرا وعرف ذلك منه لم يرض
منه الكفيل واخر الى اخر المجلس فان برهن في المجلس والاخلى مسيله ولو قال انا اخرج غدا والى ثلاثة ايام يكفله الى وقت الخروج
وان انكر الطالب خروجه نظر الى ذنبه او بعث من يثق به الى رفقائه فان قالوا عد للخروج معنا يكفله الى وقت الخروج انتهى **قال**
بيته لى وطلب من القاضي يمينه ابراهه عننا في حقيقته **فمنعه القاضي ثم برهن** على دعواه بعد البينة قبل ذلك منه ابراهه عننا في حقيقته
المدعى **وقيل** لا يقبل قايله محمد قال في الحاشية المدعى اذا استلزم المدعى عليه فخلق ثم اقام البينة على حقه تقبل بيمينه عندنا وكذلك
لو كان المدعى طلب يمينه وقال لا بيمينه في خلاصه اقام البينة بعد ذلك تقبل بيمينه عندنا في حقيقته وكذا لو كان المدعى قال كل بيمينه اني
بهم بشهود روى وقال لى عند فلان وثلان مثله في هذا المال الذي ادعى ثم اني برجلين فشهدا له بذلك جازت مثله في قول
ابو حنيفة ولو ان المدعى قال للمدعى عليه عند البينة اذا حلفت فأت بر من المال الذي لى عليه فخلق ثم اقام المدعى البينة على الحق
تقبل وقضى له المال انتهى وقد جزم بالقبول في السراج الوهاج كما قد مرنا عنه وفي العادة نقلا عن الزخيرة ان المدعى اذا قال لا بيمينه
لى وقضى المدعى عليه بطلب المدعى ثم جاء المدعى البينة فبر من الحسن بن زياد عن ابو حنيفة رحمه الله انه تقبل بيمينه وعن محمد لا تقبل
ثم تقبل عن مختصر الطحاوي وفيه لو قال الشهود كاشهادة لنا ثم شهودا ورايين عن اصحابنا وعلى هذا اذا قال المدعى كل بيمينه
اني بها فهي شهود روى وراي باليمين او قال لا شهادة عند فلان في ادعى على هذا ثم نقل عن قاضي طهري الدين اذا قال للمدعى عليه
لا دفع لى ثم جاء بالبرهان فقدر قيل يكون على الخلاف في ادعاء فلان لا بيمينه لى واستلزم المدعى عليه ثم اني بالبينة تقبل عندنا في حقيقته رحمه الله
وعند محمد لا تقبل وهكذا ذكر في عامة الفتاوى انتهى **ادعى المديون لا يصال قال المدعى ذلك ولا بيمينه** على دعواه **فطلب يمينه فقال**
المدعى اجعل حتى في الختم ثم استلزمي له ذلك صرح به في التفتيش **اليمين بانه نقلا لبطاق وعناق** لقوله عليه الصلاة والسلام من
كان حالفا فليحلف بالله او ليذوره في الجحيم الى الخزانة واليمين بالله تعالى ذكر الله تعالى وهو ان يقول والله انه اشترى وظاهره انه
لا تحلف بغير هذا الاسم فلو حلف بالرحمن والرحيم لا يكون يميننا ولم اره حريجا انتهى ولا تحلف بغيره من طلاق وعناق **وقيل ان**
سنت الضرورة فوض الى القاضي قال في الهذابة وقيل في زماننا الى الختم سائر للقاضي ان يحلف بذلك لثقة المبالاة باليمين بانه
تعالى كذا في الهذابة وهو ضيق لما في الخلاصة والتحليف بالطلاق والعناق والايان المختلفة لم يجوز كثر مثايجنا انتهى وفي
الجرح من االى التاريخ انه القوي على عدم التحليف بالطلاق والعناق انتهى وفيه لم يبره كثر مثايجنا وان مست اليه الضرورة
ينبغي ان الرأى فيه القاضي انبعا للمبعض انتهى وفي الحاشية وان اراد المدعى تحلفه بالطلاق والعناق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي
الى ذلك الايمان التحليف بالطلاق والعناق حرام ومنهم من جوزه وفي زماننا والصحيح ظاهرا في الرواية انتهى **فلق حلفه به** ابراهه
بالطلاق **وحكى عن البينة نقض عليه** **ينقض على اكثر** قال في الجرح بعد ان نقل ما عن المني وفي خزائن المفتين كما في المني وزاد فلو حلف
القاضي بالطلاق فنكح وقضى بالمال لا ينفذ قضاؤه على قول اكثر انتهى وظاهره انه مفرغ على قول اكثر من انه تحلف بها فلا اعتبار
بنكوله عنها واما من قال بالتحليف بها فيعتب بركوله وينقض به لان التحليف بها الرضا التكلول فيقضى به والا فلا فائدة انتهى قلت وهذا الكلام
ظاهر يجب قبوله والتفصيل عليه لان التحليف انما يقصد به استحبابه واذ لم يقض بالتكلول عنه فلا ينبغي الاشتغال به وكلام العقلاء فضلا
عن العلماء العظماء يصان على اللغو والله اعلم بالصواب ولو طلب المدعى عليه تحليف الشاهد او المدعى انه لا يعلم ان الشاهد كاذب لا يجيبه
القاضي لانا امرنا باكرام الشهود والمدعى لا يجيب عليه البينة لاسما اذا اقام البينة **ويحلف بذكر اوصاف** مثل قوله والله الذي لا اله الا هو عالم
الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السمايين العلانية ما فلان هو عليك ولا فلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا يرضى
منه **والاختيار في صفته الى القاضي** قال في الجرح وفي خزائن المفتين في صفته التلخيص بيزيدون فيه ما شاءوا وينقصون ما شاءوا انتهى
وينبغي ان يحتاط لى لا يكره عليه البينة لان السخط يمين واحدة وان شاء القاضي لم يفلط ويقتصر على بانه او تائه وقيل لا يفلط على
المعروف بالصراح وقيل يفلط في الخطير من المال دون الحق في **فان حلف بانه ونكل عن التحليف لا يفيق عليه** ابراهه بالتكول لان المقصود
الحلف بانه تعالى وقد حصل ذكره الزيلعي في شرح اكثر **لا يرضى ان مكان** ابراهه لا يفلط القاضي بها لان المقصود تعظيم القسم به وهو حاصل
بدون هذا وفي ايجاب ذلك خرج على القاضي حيث يحلف بحضورها وهو مرفوع وظاهر ما في الهذابة ان النبي وجب التحليف
بها ما فيدل على مشروعية وان لم يجب وظاهر الكافي انه غير مشروع ولو قال الزيلعي فلا يشرع وظاهر ما في المحيط لما في الجرح التحليف

البيع على قبة المالك وعلى هذا اذا اخرج المبيع عن ملكه او صار بحال لا يقدر على رده بالبيع لم ان كل واحد منها يدعي على العقد الذي يدعي
صاحبه والآخر ينكر وانه يبيد دفع زيادة الثمن فيقال ان كان الاختلاف في جنس الثمن بعد هلال السنة ولما ان التنازل بعد القبض
على خلاف القياس الى الله سلم للثمن ما يدعيه وقد ورد الشرع في حال قيام السلطة والتنازل فيه يفيض الى النسخ ولا كذلك بعد هلالها
لارتفاع العقد فلم يكن في معناه ولا يبالى بالاختلاف في السبب بعد حصول المقصود وانما برأى من النازية ما يوجب العقد وفايدة
دفع الزيادة الثمن ليست في موجباته وهذا اذا كانت الشئ ديناً فان كان عيناً يتحقق لان المبيع كل منها فكان قابلاً للمعقود
عليه فببره وبهر الاخر مثل المالك ان كان مثلياً وقيمة ان كان قيمياً بخلاف ما لو اختلفا في جنس الثمن بان ادعى احداهما انه وراحم والاخر
انه دنانير لانها لم يتفق على الثمن فلا بد من التنازل للنسخ وهذا انتقامه وهو كاف للصحة وبهذا علم ان الاختلاف في جنس الثمن كما
الاختلاف في قدره في سبيله هي اذا كان المبيع هالكا وتما في الجرح والسراج الوهاج وان اختلفا في جنس الثمن بعد هلال السنة
بان ادعى احداهما انه اشتراه بالذرة والاخر انه يابسه بالذرة فيقال ان التنازل في جنس الثمن بعد هلال السنة
الان يرضى الباي بترك حصه الباي كغيره من مات احداهما عند المشتري فقال الباي الثمن في خمسة وقال المشتري بل ان التنازل
بمتى عند المشتري فيكون الباي بترك حصه المالك والقول قول المشتري مع يمينه لا هو المالك ولا في بدل الكتابه وراس مال
بمذالة السلم اما اذا اختلفا في المولى والمالك في بدل الكتابه في وقت قد علم التنازل قول الامام الى عظم والقول لا بعد مع يمينه
وقال في التنازل والنسخ الكتابه كالباع بجامع قبول النسخ وله ان التنازل في المعاصيات اللازمة وبذل الكتابه غير لازم على المالك
مطلقاً فلم يكن في معنى البيع ولا في فائدة التناول ليقضى عليه والمالك لا يقضى عليه وان اقام احداهما يمينه فقلت وان اقاماها فبيته
المولى او لا ثباتها الرأيه لكونه مقتضى يادله قدر ما برهن عليه ولا يتبع وجوب بدل الكتابه بعد عتقه كالمالكه على ان الله ان
ادعى حسابه عتق وكما لو استحق بدل بعد ادوا او اذا اختلفا في السلم والمسلم اليه بعد اقاله عقد السلم في مقدار راس المال
لم يتحققا والقول للسلم اليه مع يمينه ولا يعود السلم لان اقاله في باب السلم لا يحل النسخ لانه اسقاط فلا يعود بخلاف البيع واعلم
ان حكم راس المال بعد اقاله حكمه قبلها فلا يجوز الاستبدال به بعدها الا في مسيلتين لا يختلف اذا اختلفا في بعد هلالها بخلاف ما قبلها
ولا يشترط لصحتها قبضه قبل اقراره بخلاف ما قبلها وقيد باختلاف بعد هلالها لو اختلفا قبلها في قدره بخلافه في خلافه في جنسه
ونوعه ووصفه كالاختلاف في السلم فيه في الوجه الرابع كذا في الجرح وقد علم من تقدمهم ههنا ان اقاله قبل اقاله في اقاله السلم
وان الامر لا يقبلها انتهى وان اختلفا في المتنازلين في مقدار الثمن **قوله** ان يرضى الباي بترك حصه الباي كغيره من مات احداهما عند المشتري فقال الباي الثمن في خمسة وقال المشتري بل ان التنازل
بمتى عند المشتري فيكون الباي بترك حصه المالك والقول قول المشتري مع يمينه لا هو المالك ولا في بدل الكتابه وراس مال
ان لا يتنازل عن يمينه وابي يوسف خلافاً لمحمد لانه يرى النسخ معلوماً بعد القبض ايضا وهما قولان كان ينبغي ان لا يختلف مطلقاً لانه
انما ثبت في البيع المطلق بالسنة والا قالة في حقه لانه قبل القبض على وقت لقياس فوجب القياس عليه كما قلنا الاجارة على البيع
قبل القبض والوارث قبل على العاقد والقيمة على العين فيها اذا استهلك زيد الباي غير المشتري وان اختلفا في الزوجين في العقد والسمي
المهر بان قال الزوج انه تزوجها بالثمن مثلاً وقالت الزوجه تزوجني بالثمن **قوله** البرهان ان حكم ان اقام البينة لانه يصح دعواه
وان برهانها وان اقام كل واحد من الزوجين بيته على دعواه **قوله** ان قال البينة بين المرأة لانه ثبتت الزيادة اذا كان مهر المثل شاهداً
للزوج بان كان ما يدعيه او اقل لان بيته اثبت خلاف الظاهر وان كان بينهما فالتماثل **قوله** يجب مهر المثل على الصحيح وقد اختلف في التبريد في الكفر
الحكم وهو خلاف الظاهر وان كان غير شاهداً كما بان ان كان بينهما فالتماثل **قوله** يجب مهر المثل على الصحيح وقد اختلف في التبريد في الكفر
وكان كلامه اطلاقاً في محل التبريد كما لا يخفى واختلف في الاختلاف في قدره كالمهر والعين او في جنسه كقولهم هذا
العبد وقال هذه الحارية المرفوعة في فضل واحد وهو انه اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الحارية او اكثر فلها قيمة الحارية لا عينها كما في الهداية
والظهيرية **وان عجزا التنازل ونسخ النكاح** لان اثر التنازل في انعدام التسمية وان لا يحل بصحة النكاح لان المهر تابع فيه بخلاف
البيع لان عدم التسمية يفسد على ما مر فينسخ فان قيل التنازل مشروع في البيع والنكاح ليس بمعناه سلباً لكن فايدته فضعف العقد
والنكاح ههنا لا ينسخ احب بان موجب في البيع كون كل واحد من المتنازعين مدعياً ومنكر مع عدم إمكان التراجع وهو ههنا موجود
فالحق به وانما لا ينسخ النكاح لما ذكر في الكتاب وتوضيحه ان النسخ في البيع انما كان لبقاء العقد بالبدل والنكاح ليس كذلك لانه
موجباً اصلياً يمار اليه عند انعدام التسمية وهذا على طريق تخصيص العمل بالمعقود لا يجوز تخصيصه على ما هو معلوم كذا في قوله في العاقد
ويذكر يمينه في الزوج لان احوال المسلمين عليه فيكون اولي يمين عليه كذا في الجرح غير ان الظهيرية **قوله** يجب مهر المثل على الصحيح
مثلاً حكماً فيقضى بقوله لو كان ثمنها من ثمنه او اقل من مثله ويقضى بقوله ان المهر لو كان ما دفعه المولى لكانت ثمنها
او اكثر منه ويقضى ان يمين المثل لو كان مهر المثل بينهما امرين ما دفعه المهر ويدعيه وهذا اعني التنازل اولاً ثم التكميل قول الكرخ

لان مهر المثل لا اعتبار له مع وجود النسبة وسقوط اعتبارها بالتنازل ولهذا تقدم في الوجه كلها واما على تحتج الرازي بالتكميل
قبل التنازل **قوله** الاختلاف في الاجرة والمستاجر **قوله** لان التنازل في البيع قبل القبض على وقت القياس والاجارة قبل الاستيفاء نظيره اطلعه
فمثل الاختلاف في البدل والمثل كما في الهداية وفي التهذيب الاختلاف في قدر المدة يوجب التنازل انتهى كذا في الجرح وفيه فان وقع الاختلاف
في الاجرة بدا يمين المستاجر كونه مكرراً وجوبها وان وقع في المنفعة بدا يمين المورداً بها كل لزمه دعوى صاحبه وايها برهن قبل فان
برهنها فبيته المورداً في الاجرة وبيته المستاجر في المنفعة وان كان الاختلاف فيها قبلت بيته كل منهما فيما يدعيه من الفضل حتى ان
يدعيه في شهر ابعشرة والمستاجر شهرين نجحت فيقض بشهرين انتهى **قوله** لا يرضى بالبيع المستاجر **قوله** والقول للمستاجر وهذا عند
ظاهر لان هلال المعقود يمنع التنازل عندها وكذا على اصله لان الهلاك انما يمنع عنده في البيع لما ان له قيمة تقدر مقامه فيقال ان عليها
لوجبه التنازل هنا ووضعه العقد لا يفيده لان النافع لا تقوم بنفسها بل بالعقد وتبين انه لا عقد واذا امتنع فالقول للمستاجر مع يمينه لانه هو
المستحق عليه ويظهر هذه المسئلة في التفصيل اجابة الفضول ان اجارها المالك قبل الاستيفاء والاجرة وان بعده فللمالك وان في بعض المدة
فالماضي للعاقد والمستقبل للمالك كما في منية المفتين ولو كان اختلافهما **قوله** لا يرضى بالبيع المستاجر **قوله** والقول للمستاجر وهذا عند
القول في الماخذ للمستاجر ان كان العقد ينفذ ساعة فساعة في كل جزء من المنفعة كما بدأ العقد عليها بخلاف البيع لان العقد
دفع واحد فادخل في العقد في كل جزء من المنفعة بالمراد بالاستيفاء الثمن منه في المدة وبمعه غدره لما عرفت انه قائم مقامه في وجوب الاجرة ومن
فروع التنازل في الاجارة ما في نية الفتره او اثنا عينا احدهما اجارة والاخر مثلاً فاذ ادعى المستاجر للمدعي ان يخلعه على دعوى
القول ولو ادعى اجارة فاذ ادعى لاجرها ليس لاجرها ان يخلعه اجارة بينهما من رجل ثم من اخر فقام المولى بينه فان كان الاخر جازماً قبل عليه
البينة وان كان مقراً بما يدعي عليه هذا المدعي وان كان غايلاً لا يقبل انتهى **وان اختلف الزوجين في متاع البيت والقول لكل واحد منهما فيما**
صلحه مع يمينه لان الظاهر من هذا انه المتنازع في النفع كما في المصالح كل ما ينفع به كالطعام والبر والاثاث البيت واصله ما يتنفع به
من الزاد وهو اسم من متعة بالتسليم اذا اعطيت ذلك والجمع امتعة والبراد بالمتاع ههنا ما كان في البيت ولو ذهبها وفضته فالرأى
والصالح له العامة والنفيا والنفوسه والعليسان والسلاح والمنطقة والكتب والدرع الحديد والقول في ذلك له مع يمينه
وما يصلح لها كالحمار والاربع ولا سائمة وخروايم النساء والحلى والحلج والحقها بالقول لها فيها مع يمينه قالوا ان المالك اذا كان الزوج يبيع
ما يصلح لها بالقول له لتراض الظاهرين وكذا اذا كانت تباع ما يصلح له يقبل قوله لما ذكرنا وفي الثانية لو اختلفا في متاع النساء واقاما
البينة يقضى للزوج اطلق الزوجين فمثل المسلمين والمسلمة والحريين والمملوكين والمكاتبين كما في البايع والزوجين الكبير والصغير
اذا كان الصغير يبيع ما كان خزانة الاكل واما اذا كان احدهما حراً والاخر مملوكاً فسياتي وشمل اختلافهما حال بقاء النكاح وما بعد الفراق كما في الظاهر
وما اذا كان البيت ملكاً لهما او لاهل واحد خاصه كما في خزانة الاكل كذا في الجرح **قوله** الصالح لهما امر الزوج **قوله** الصالح لهما امر الزوج **قوله** الصالح لهما امر الزوج
لان المرأة تاف بدها في الزوج والقول في الدعوى لصاحب اليد بخلاف ما يختم بها لانه يعارضه ظاهر قوتيه ولا فرق بينهما اذا كانا الاختلاف
حال قيام النكاح وبعد ما وقعت الفراق وما يصلح لهما الفرائض ولا منقعة ولا اوان والرفيق والمنزل والمعار والمواشي والنقد وكذا في الكافر
والبيت للزوج لان لكونه لهما يمينه عزاء في خزانة الاكل الى الامام اعظم كذا في الجرح **قوله** الصالح لهما امر الزوج **قوله** الصالح لهما امر الزوج **قوله** الصالح لهما امر الزوج
اصرها ام احد الزوجين واختلف وارثه او وارث البيت مع الحي في النكاح والقول في النكاح **قوله** الصالح لهما امر الزوج **قوله** الصالح لهما امر الزوج **قوله** الصالح لهما امر الزوج
عما اذا طلقت في الرضومات الزوج بعد انقضاء العدة فان المشكل لوارث الزوج لانها صارت اجنبية لم يبق لها يدوان مات قبل انقضاء العدة
كان المشكل للمرأة في قولها حبيته لانها حرة فلم تكن اجنبية فكان هذا بمنزلة لومات الزوج قبل الطلاق كذا في الثانية وفي الجرح كما عرفت خزانة الاكل
لومات الزوج قتات الورثة قد كان طلاقاً في حياة ثلاثاً لم يصدر فوافى حقاً لا منقعة والقول قولها مع يمينها بالله ما تقدم انطقتها وان علم انه
طلقتها لثلاث في صحته او مرضه وقدمات بعد انقضاء عدتها فان كان من صاع الرجال والنساء فهو لورثة الزوج وان مات في عدة الزوج المرأة ففقد
للزوجة كالمطلقة انتهى وفي السراج الوهاج فلو كان للرجل اربع نسوة فان كن في بيت واحد فمتاع البيت بين النسوة اربعاً وان كن في بيوت
مختلفة فمتاع كل بيت يمينه يمينه وبين المرأة التي تسكنه ولو ان رجلاً طلق امراته في حال جنونه ثلاثاً او بائناً في اختلفت فلا كلام للمرأة في
ذلك وكذا اذا مات الزوج فذلك كله لورثة الزوج ولو طلقتها طلاقاً بائناً او ثلاثاً في مرضه ثم ماتت بعد انقضاء العدة فلا كلام لهما في المشكل لما ذكرنا
ان المشكل للزوج في الطلاق فاذا مات الزوج بعد الطلاق كان لوارثه وان مات بعد انقضاء العدة فالثبات للمرأة لان الميت ثابت لهما مادامت
في العدة كالبروت وصار لكان الزوج مات وبقيت هي فكان لهما في قول الحنفية ولما عرفت المشكل ففوق على الاختلاف ولو اختلف المورج والمستاجر
في متاع البيت والقول للمستاجر مع يمينه ولا يضر الى ما يصلح لكل واحد منهما كذا في النكاح في النهاية **قوله** لو كان احدهما الزوجين مملوكاً
فالقول للحرة في المهر **قوله** في المهر في المهر لان اليد بيد المولى من يد الميت فقلت بدلت عن المارض اطلق المملوك فان تنظم المادون

والكتاب وجملها كالخبر لانها يدعى معتبرة اعلمت الامة واختارت نفسها في البيت قبل العتق فهو الرجل والمدينة

ابن العتق قبل ان تختار نفسها فهو على ما وصفناه في الطلاق ذكره في الجوهري وعزا الى اخراجه الاكل في السراج الوهاج ولو كان
حر او امرأة مكانية او امه او مديرة وقد عتقت قبل ذلك ثم احتلتها من متاع البيت فما احدثنا قبل العتاق فهو للرجل وما احدثه بعده
فيها فهو للحرين انتهى وفي مسيلة اختلان الزوجين تسعة احوال مذكورة في الخاتبة اجمالاً وكما كان في خزانة الاكل في الجوهري السراج الوهاج
ذكرها سبعة في ان اراد العتق على ذلك فليجمع ذكرناه وغيره من الكتب المطولة رجل معروف بالفتى والحاجة صار يده علام وعلى
عتقه بدرة وذلك بدرا فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فهو للمعرف باليسار ولو كان في منزله رجل
وعلى عتقه قطيعة يقول الله في عتقه في وادعاه صاحب المنزل في صاحب المنزل رجلان بسفين بهما دقيقت فادع
كل واحد السفينة وما فيها وادعاه بيع الرقيق والآخر يعرف بأنه ملاح فالرقيق للذي يعرف بيعة والسفينة لمن يعرف
انه ملاح علا بالظاهر كذا في الجوهري في الخزانة الاكل وفيه ايضا من غير البها في نوادرنا سماعة عن ابي يوسف رجل دخل في منزله يعرف
الداخل انه ينادي ببيع الذهب او الفضة او المتاع ومعه شيء من ذلك فادعاه فاعيا فهو لمن يعرف بيعة ولا يصدق رب المنزل وان لم يكن
كذلك فالقار يقر رب المال المنزل وفي نوادرنا من رسم عن محمد بن جعفر من دار انسان على عتقه متاع راه قوم وهو معروف ببيع مثله
من المتاع فقال لصاحب الدار المتاع متاع والحاصل يدعيه فهو للذي يعرف به وان لم يعرف به فهو لصاحب الدار وسفينه فيها راكب واخر
مسلة واخر يجذب واخر يدها وكلهم يدعيونها فهي بين الراكب والمسلة والحجاز اثلاثا ولا شيء للماد رجل يتود قطار من الابل
ورجل راكب بعيراتها فادعاهما كلاهما ينظر ان كان على كل رجل راكب ومتاعه فكلها للراكب والقادر اجيزه وان لم يكن على ابي شيء
فكلها للراكب البعير الذي عليه وما بقي فهو للناظر بالموكان بشر او غنما عليها رجلان احدهما قايده والآخر يرافق في السابق الا ان يتود ثاة
معه فتكون له تلك الثاة وحدها كذا في نوادرنا وعلى ما سألنا هذا الفصل في بيان احكام دفع الدعوى اخر ذكر من لا يكون خصما
عن يكون خصما لمرقة الملكات قبل معرفة المرام فان قلت هذا الفصل يشتمل على بيان من يكون خصما ايضا قلت سلمنا ذلك من حيث
ان من حيث الفصل اصل قال في اليد هذا الشيء او دعيه او اعارنيته او رهنه او اجريته زيد الغائب او عصيته منه
ابن الغائب وبرهن عليه اي على ما ذكر دفع خصومة المدعي لانه اثبت بينته ان يده ليست بيد خصومة وهذه خمسة كتاب
الدعوى لان صورها خمس ودية واجارة واعارة ورهن وغصب اولان فيها خمسة اقوال للعلماء الاول باختر وهو قول ابي
حنيفة الثاني قول ابي يوسف واختاره في المختار ان المدعي ان كان صالحا فكلما قال الامام وان كان معروفا بالجل يتدفع عنه لانه
قد يدفع ماله الى سافر يودعه اياه ويشهد بخيرته لا يقبله الثالث قول محمد بن النضر في الشهود اذا قالوا
شرفه بوجهه فقل لا تدفع فقل لا بد من نعمة بالوجه والاسم والنسب وفي البرازية وتقول الامة على قول محمد وفي العارية لو قالوا
شرفه باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذكر محمد في شيء من الكتب وفيه قولان وعند الامام لا بد ان يقولوا شرفه باسمه ونسبه ولكن معرفة
الوجه واتقوا على انهم لو قالوا ودعه رجل لا نفعه لم تدفع الرابع قول ابي حنيفة انها لا تدفع عنه مطلقا لانه قد رآنا ثبات
الملك للغائب لعدم الخضم عنه ودفع الخصومة بناء عليه قلنا مقتضى البينة شيان ثبوت الملك للغائب ولا خضم فيه فلم يثبت ودفع
خصومة المدعي وهو خضم فيه فيثبت وهو كالمالك ليقول المولى في المرأة واقامة البينة على الطلاق الخامس قول ابي الليث يتدفع
بدون بينة لاقرار بالملك للغائب قلنا انه صار خصما بظاهريه فهو باقراره ان يري ان يجوز حتما مستقرا على نفسه فلا يصدق
البلغة كالمواد على محول الدين من ذمته الى ذمة غيره هذا اذا ادعى الدعي ملكا مطلقا في العين كما افاده عدم تقييده وبطلان علمي
ما سألنا من المسائل الغالبة لهذه من المعلوم ان فرض هذه المسئلة بعواقمة الدعوى البرهان لما تنظر في كلامهم من ان الخارج هو الطاء
بالبرهان ولا يحتاج المدعي عليه الى الدفع قبله وحاصل ان المدعي لما ادعى الملك المطلق فيها يد المدعي عليه انكره وطلب المدعي البرهان
فاقامه ولم يقض القاضي حتى دفعه المدعي عليه بما ذكر وبرهن على الدفع وفي الجوهري الحكم لو قال وكلني صاحب بجمع الجاهل البوط
وكذا الحكم لو قال اسكن فيها فلان الغائب كما في الخلاصة وكذا الحكم لو قال لبرقته منه او اقرته منه او صلته فوجدته في مكان الخلاصة
والاولاد اجماع الى امانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الاخير والاول الى امانة فالصور عشرة به علم ان الصور لم ينحصر
في الخمس فالاولان تسمي الخمسة بالثانية وفي البرازية ويلحق بها دعوى كونها من ربة بان ادعى عليها ان ربة في يد المدعي عليه بالزنا
من فلان ابي فلان الغائب وتلك الزنا ربة بالاجارة او الودية فلا ترد اد على الخس نفع على ذلك في كتاب الدعوى والبيانات
انهم قالوا في حجة ارحم الله وهو هولاء كذا ذكرنا واطلق في قوله هذا الشيء فانظم المنقول والمعار كما في الجوهري البسيط قال
ظاهرا قوله هذا الشيء قائم لان الاشارة للمسئلة لا تكون الا الى وجوده في الخارج ففهموه انه لا تدفع لو كان المدعي هالكا وبه
صرح في البناء اخذ ان خزانة الاكل في عبد الله في يد رجل اقام رجل البينة انه عبده واقام الذي مات في يده انه اودعه فلان
او غصبه او اجره لم يقبل وهو خصم فادعي الدين عليه وادعاه الدين لا يمكن ثم اذا حضر الغائب وصرقه في اليد او اجارة والرهن

رجع عليه باذن المدعي والموكان غصب لم يرجع وكذا في العارية والابق مثل الهلاك ههنا فان عاد العبد يوما يكون عبدا من استقر
عليه الضمان جارية في يده ذهبت عنها فاقام رجل البينة انها له وطالب ارضي العين واخذ الجارية واقام ذو اليد البينة على الودية
وغيرها فلا خصومة بينها ولو كانت ولدت ثم ماتت والسيلة بجالها جعله القاضي خصما في حق القيمة ولا يقضي بالولد ويقف
فيه ويجعله تبعا للام بخلاف الرهن وقامه ينظر في الجوهري ان قال ابتعت من الغائب او قال للمدعي غصبته او سرق في يدي وقل في اليد
او دعيه فلان وبرهن عليه لا يرد تدفع في السيلتين حاصل الاولي ان المدعي ادعى في العين ملكا مطلقا وانكر المدعي عليه من
الدعي على الملك فدفعه ذو اليد بانه اشتراها من فلان الغائب ومن عليه لم تدفع عنه الخصومة يعني يقضي القاضي بغير هان الملك
لانه لما زعم ان يده يملك اعترف بكونه خصما فالضمان في قاله ان المدعي عليه وصاصل الثانية ان المدعي ادعى فاعلى ذي اليد فدفعه
بدعيه ابداع من الغائب وبرهن فانه لا تدفع لانه انما صار خصما بدعيه العمل عليه لا يده بخلاف دعوى الملك المطلق لانه خصم فيه
باعتبار يده حتى لا يقع دعواه على غيره في اليد ويصح دعوى الفعل وقد يثبت فعل الغصب للفاعل وفعل السرقة للمفعول فخرج ما اذا
بني الاول للمفعول ما بان قال غصب كما في البرازية واما قيد في السرقة للمفعول ليعلم حكم ما اذا بناء للفاعل بالاولى وهو اتفاق وفي
البني للمفعول للاختلاف فقال محمد بن جعفر في الغصب للفاعل وهو القياس واستحسنه وجملناه من دعوى الفعل عليه لان في ذلك انما
اشاعة الفاحشة بخلاف الغصب ولو ادعاه بالمصدر لم يذكره الثنا رصون وفي البرازية ادعى انه ملكه وفي يده غصب فبرهن ذو اليد
على ابداعه قبل تدفع لادم دعوى الفعل عليه والصحيح انما لا يثبت في الشهر قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه وديعه
عنه من فلان تتلخ مع البرهان على ما ذكر ولو برهن المدعي على مقالة الاولي ويجعله خصما ويحكم عليه لافي البرازية وذكر الوتر
قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه عتبه وديعه او رهن عندي من فلان تدفع اذا برهن على ما ذكر ولو برهن عليه
الدعي انه اقر بكونه ملكا له في غير مجلس الحكم يجعله خصما ويحكم عليه لسبق اقراره ويصح من الدفع انه قال حرانا وبه علم ان ادعوى الشراء
من الغائب مثال والمراد ان الادعاء على ملكه سوا طلقه او قيد او هبة مع خسر او صدقة كذا في اطلاق الشراء فقلنا القاسم مع الغيب
كالمجوز في الادب القضا للخصم واسه اعلم وان قال المدعي ابتعت من فلان وقال في اليد او دعيه فلان ذلك وقت الخصومة وان
لم يبرهن وحاصل ان المدعي ادعى الملك بسبب من جهة الغائب فدفعه ذو اليد بان يده من الغائب فقد اتفقا على ان اصل الملك فيه للغائب
فيكون وصوله الى يده اليد من جهة فلم تكن يده بيد خصومة الا ان يقيم المدعي بينة ان فلانا وكله بقبضه لانه اثبت بينته كونه احق با
باسمها ولو صدقه ذي اليد في ثوابه منه لا يامر القاضي بالنسب اليه حتى لا يكون قضاء الغائب باقراره وهي عجيبة قيد بينة اليد
من الغائب للاختلاف عما اذا قال ذو اليد او دعيه وكل فلان ذلك لم تدفع اليه لانه لم يثبت تلقى اليد من امثري هو مائة كذا في اليد
ولا من جهة وكيله لا يملك المدعي وكذا لو اثبت بالبين انه دفعها الى الوكيل وان لم يشهد وان الوكيل دفعها الى ذي اليد ذكره الزهري في دفع
اقراره في كل تدعى الشراء من الغائب وليس يثبت احترازي واما هو قيد اتفاق ومن ثم قلت ولو ادعى انه له غصب منه فلان الغائب
وبرهن عليه وزعم ذو اليد ان هذا الغائب اودعه عنده اندفعت الخصومة ولو كان مكان دعوى الغصب مكان سرقة لا يرد تدفع
قال في البرازية من قال لا يدينه او ادعى انه له غصب منه فلان الغائب وبرهن عليه وزعم ذو اليد ان هذا الغائب اودعه عنده تتدفع لانتقامها على
وصول البينة من غيره وان صاحب اليد ذلك لا يخلو بالموكان مكان دعوى الغصب سرقة فانه لا تدفع بزعيم ذي اليد ابداع ذلك الغائب
في الاستحسان انتهى وانما سألنا علم باب في بيان دعوى احكام دعوى الرجلين لانهم المتول من ذكر الواحد من المدعين شرع
في بيان حكم الاثنان لان الواحد قبل الاثنان تقدم خارج في ملك مطلق على جهة ذي اليد وان وقت اجرها فقط لان الخارج هو الذي
والبينة يد المدعي بالحرية كما مر وفيه خلاف الثاني ولا غير بالتاريخ حالة الشراء والاراءا وزوالها سبق لان التاريخ غير عند
اي حنيفة في دعوى مطلق الملك اذا كان من الطرفين وهو قول ابي يوسف واخر هو قول محمد اولا وهو قول ابي حنيفة وعلى قول ابي يوسف اولا
وهو قول محمد اخر الامور به بل يقضي بالخارج قال في دعواه هذا العبد غائب عن شهر وفل ذو اليد منذ سنة قضي للمدعي ولا يثبت اليه بينه
المدعي عليه لان ما ذكر المدعي تاريخ غيبة العبد عن ميرة التاريخ ملكه فكان دعواه في الملك مطلقا حالها عن التاريخ وصاحب اليد ذكر
التاريخ لكن التاريخ حالة الاثر لا يعتبر عند ابي حنيفة فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج فيقضي عليه بينه
الخارج وذكرنا في جامع الفتاوى ثم قال اقول يقضي للمدعي عند ابي يوسف لانه يترجح الموضع حالة الشراء ويثبت في يد المدعي ارب
يوست لانه اوقت واظهر كذا في جامع الفضولين انتهى ولو برهن خارج على شيء قضي به ان ذلك الشيء لها الحديث تيمم ابن طرفة ان
رجلين اختصا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناقة اقام كل واحد منهما البينة فقضى بها بينهما نصفين وحديث الترمذي كان في الاثر ثم نسخ
ولان المطلق الشاهد في حق كل واحد منهما محتمل الوجود بان يعتد احدهما سبب الملك والاخر لا يدفعه الشهادتان فيجب العلم بهما
ما يمكن وقن امكن الضيف اذا جعل لقبه وانما تصف لا استرأياها في سبب الاستحقاق فان برهننا في دعوى نكاح سقط لقدر العمل بهما لان

للزواج قبل المباشرة واذا كانتا قد افترقا فالتام بينهما حيث لا من يحل في الفتيه واذا اختلفا وكان قبل الدخول فلا شيء على كل واحد منهما
كذلك في الميراث من ماله الميراث من ميراث الزوج والميراث من ميراث الزوجين معا على ميراثهما ولو كان ميراثا او ميراثا واستوى
تاريخهما فانه يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف الميراث من ميراث الزوج واحد فان جازت بولاء ثبت النسب منها وراث
من كل واحد منهما ميراثا ابن كامل وميراثا من الابن ميراثا الواحد كذا في الخلاصة وهي ان المرأة **لن صدقة** لان النكاح مما
يحكم به تصديق الزوجين **فالمراة تكون المراهقة** فيها في يدين كذبته او لم يكن دخل من كذبته بها ان المرأة اما اذا كانت
في بدو الحمل او دخل بها اعتبارا بالتصديق لانه ذكيل على سبق عقد **فان ارخا** المرعيان لنكاحهما فالسابق التاريخ **احق بها**
من الآخر ولا يستمر ما ذكر من كونها في يده او دخل بها مع التاريخ كونه صحيحا وهو يفوق الدالة ولو ارخا احدها فقط فانها
لن اقرب له وهو صحيح في الخلاصة والمراة كذا لو ارخا احدها وللآخر يد فانها لذي اليد كذا في الزنا **وان اقرب المراهقة لن لا حجة**
له فيل وان برهن المهر فحق له ببرهانه لانه قد دعاه والبرهان اقوى من التصديق **ولو برهن احدها على النكاح وحق**
ان وقفي القاضي لم يبرهانه بنكاحها ثم **برهن المهر فحق له ببرهانه** اذ لا شيء اقوى من البرهان **اما اذا اشبهت** امر اثبات سبق نكاحه
على نكاح غيره **وان برهنا على تاريخ من ذي اليد فكل نصف نصف** لئن انشا او تركه او لم يبرهن الخادجان على التزويج في
اليدين كل منهما انشا اخذ النصف بنصف الثمن وان نشأ لان القاضي يقضي بينهما نصفين لاستواريهما في النسب فصار كفضولي باع
كل منهما من رجل واحدا المالك البيهون فان كلا واحد منهما يتخير لانه يتخير عليه شرط عقده فكل رغبته في تملك الكل **وان ترك احد**
ها بعد ما قضي لهما باخذ الآخر كله لانه صار مقصبا عليه بالنصف فانفسخ البيع فيه لظهور استحقاقه بالبيعه لولا بيته صاحب
قيد بقوله بعد الغضالة اخذ الجميع لانه يدعي الكل ولم يفسخ سببه والعود الى النصف للمراة ولم توجد ونظيره تسليم احد الشفعين
قبل القضا ونظيره تسليم بعد الغضالة **وهو** ذلك الذي الميراث **والسابق** منها تاريخ **ان ارخا** لانه اثبت الشرا في زمن لا يملك
فيه احد فادفع الاخره فان كان البائع قبض الثمن منه رده اليه كذا في المراج الوهاج **لكن يرد ان يورخا او ارخا احدها**
يكن من قبضه دليل على سبب شرايه ولا يبرهن استرايه في الاثبات فلا تقتضي اليد الثانية بالنكاح قال في البحر وظاهر الكتاب كما مر به
في المحيط تقدم صاحب القضي سوا رخصا واستوى تاريخهما ولم يورخا او ارخا احدها فقط وانما يتاخر احدها اذا سبق تاريخ غيره
لان الميراث يفوق الدالة ثم قال في اشكال في صارة الكثر وهو ان اصل المسئلة مفروضة في خارجين تاريخا في يد ثالث فاذا
كان مع احدها قضي كان ذا يد تاريخ مع خارج فممكن المسئلة ثم رايه في المراج ما يلزمه من جواز ان يرد ان يثبت بالبيته
قبضه فياضي من الزمان وهو لان في يد البائع انتهى لانه مشكل ما ذكره بعده عن الذخيرة من ان ثبوت اليد لا يبرهن النكاح
والنكاح سببه اخر وكان ينبغي افرادها وصاحبها ان خارجا واذ ايراد عاقل الشرائع الثالث وبرهنا قدم ذو اليد في الوجه
الثلاثة والمراة في وجه واحد **ولذي وقتان وقت احدها فقط ولا يبرهن** ثبوت ملكه في ذلك الوقت واحتمل الاخر ان يكون
في يد او يبعه ولا يقضي له بالنكاح **والشرا احق من هبة وصدقة** ان لو برهن خارجا على ذي اليد احدها على الشرا والآخر على الهبة
منه كان الشرا اولى من الهبة والصدقة لان الشرا اقوى لكونه معاوضة من الجانيين ولانه يثبت الملك بنفسه والملك في الهبة لا
يتوقف على القبض **ان لم يورخا** وهذا قيد لا بد منه وقد اخل به صاحب الكثر **فلو ارخا واخذ المالك فلا سبق تاريخهما احق**
بجلائن ما اذا اختلف الملك فالبها سوا صورة التاريخ وعدمه لان كلا منهما خصم عن ملكه في اثبات الملك وهاتين سوا جلائن ما اذا اختلف
حتياهم الى اثبات السبب فغلبه يقدم القوي **ولو ارخت احدها فقط فالورقة اول** كذا في البحر معزيا الى المحيط وقيد بكونها خارجين
للاستزاع اذا كانت في يد احدها والمسئلة بجالها فانه يقضي للتاريخ في السابق التاريخ فهو السابق وان ارخت احدها فقط فلا ترجيح
لها كذا في المحيط وان كانت في ايديهما فغلبه السابق التاريخ في نفسه كدعوى ملك مطلق وهذا اذا كان المدعي بما لا يقسم كالعبد والداية وما
فيما يقسم كالدار فانه يقضي لذي الشرا لان مدعي الهبة اثبت بالبيته الهبة في الكل ثم استحق الاخر نصفه بالشرا واستحقاق نصف الهبة في شائع
يحتمل التسعة بيطال الهبة بالجماع فلا تقبل فيه بيته مدعي الهبة وان كان مدعي الشرا اشتد ابا قامة البيته كذا في المحيط وفي العاديه والصحيح
انها سواء لان السبع الطار لا يفسد الهبة والصدقة ويفسد الرهن كذا في البحر اقرار وليا المستحق من قبل الشروع الطاري بل هو
من قبل القارن قال في الكافي وهب اررضا وزرعها وسلمها فاستحق الزرع بطلت الهبة في الارض لان الزرع مع الارض كذا في النكاح
فاذا استحق احدها صار كانه استحق البعض الشايع فيما يحتمل القسمة فبطلت الهبة في الباقي كذا في الكافي وفي الغصن لئلا ان الشروع الطاري
لا يفسد الهبة بالانفاق وهو ان يرجع بعض الهبة ثانيا لما استحقاق فيفسد الكل لانه مقارن لطار كذا ذكره شيخ الاسلام ابو بكر في هبة
المحيط هكذا اقره من لا خسر وفي مشعر ثم قال في قوله عدم صورة الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن لطار كذا ذكره شيخ الاسلام ابو بكر في هبة
والغصن لئلا ان الاستحقاق اذا ظهر بالبيته كان مستند الى ما قبل الهبة فيكون مقارن لطار بالطار بالهبة **والشرا والميراث** يعني لو ادعى احد

اشرا من ذي اليد وامرأة ان تزوجها عليه فيها سوا استواريها في القوي فان كلا واحد منهما معاوضة ثبت الملك بنفسه وهذا عند ابو يوسف وقال
بحر الشرا واليه ولها على الزوج القوية لانه لم يكن العمل بالبيته لتقدم الشرا اذا تزوج على عين مملوك للغير صحيح فيجب قيته عند تحريمه
واذا فاد باستواريها انها بينهما فيكون للمراة نصفها ونصف قيمتها على الزوج لاستحقاق نصف الميراث ونصفها ويرجع بنصف الثمن ان
كان اداؤه وله ففسخ البيع لتصرفه عليه **هذا الميراثا او ارخا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ احدها كان احق** من الآخر
وبصرح في البحر معزيا الى البيهون وقيد بالشرا فان لواجتمع نكاح وهبة او رهن او صدقة فالنكاح اولى كذا في العاديه وفي جامع الفصولي يقول
لواجتمع نكاح وهبة يكن ان يعمل بالبيته لو استويا بان يكون منكوته لزا وهبة الاخرى بان يهب منه المنكوته فيلغى ان لا تبطل بيته
الهبة حرمانا عن تكذيب المومن وحلا على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح انتهى قال مولانا في بحر وقد كتب في حاشيته
انه وهم لان ثمن المراد لو تفرغا في امة احدهما ادعى انها ملكه بالهبة والاخر ان تزوجها وليس له ردها وانما المراد من النكاح المهر كذا في الكتاب
ولذا قال في المحيط الشرا اولى من النكاح عند بحر وعند ابو يوسف هما سوا الميراث المهر من وجه اخر فقد اطلق النكاح واراد المهر
وما يدل على ما ذكرناه ان العاديه بعد ذكر النكاح اولى قال ثم ان كان العين في يد احدها يقضي بالبيته نصفين لان يورخا وتاريخ احدها سبق
فيقطع التبر كقيد يورم عاقل النكاح في المنكوته بعد ثبوت يكون بينهما نصفين فيما اذا كانت في ايديهما فاخر الكلام ان زال الميراث وادفع كل
تخمين وحسن وحكم بلفظ الجامع غرضه عن قال ويغني عنها التواضع لامة ادعى احدها انها ملكه والاخر انها منكوته وهما من رجل واحد
وبرهنا ولا مرجح ان ثبت لعدم المناقاة فتكون ملكا لمير المار على الملك هبة او شرا منكوته للاخر كالحجة الجامع ولم اره مرجحا واسعا علم
ورهن مع قبض احق من هبة بلا عوض مع ابرم القضي يعني لو ادعى احدها رهنها مقبوضا والاخر هبة وقبضا وبرهنا فالرهن
اولى وهذا استحسن والقياس ان الهبة والى الهبة ثبتت الملك والرهن لا يثبت وهجه الاستحسان ان المقبوض يحكم الرهن مقبوض
ويحكم الهبة غير مقبوض وعقد الضمان اقوى وقيد الهبة بكونها بلا عوض وهذا قيد لا زعم اخل به صاحب الكثر والوقاية لانها لو كانت
بشرط العوض فهو اولى من الرهن لانها نفع اشر والبيع اولى من الرهن لانه عقد الضمان يثبت الملك صورة ومعنى والرهن لا يثبت الا عند
الهلاك معنى لا صورة فكل الهبة بشرط العوض كذا في البحر وقد يكون العين في يد ثالث اذا لو كانت في يد احدها فانه اولى لان يورخا تاريخ
الخارج اسبق فهو اولى ولو كانت في ايديهما يقضي بالبيته نصفين لان يورخا وتاريخ احدها اسبق فيقضي له **وان برهن خارجا**
على ملك المورخ او شرا مورخ من واحد او خارج على ملك مورخ وزيد على ملك مورخ اقدم فالسابق احق لانه اثبت انه اولى
الكلين فلا يتلقى الملك من جهة ولم يتلق الاخر منه **وان برهنا على شرا متفق تاريخهما من اخر او وقت احدها فقط استويا لان**
توقيت احدها لا يدل على تقديم الملك لجواز ان يكون الاخر اقدم بجلائن ما اذا كان البائع واحدا لانها انتقاعا ان الملك لا يتلقى من جهة
فاذا اثبت احدها تاريخا يحكم به حتى يثبت انه قد رده شرعيه ثم اعلم ان البيهون لا يقبل الشرا قبل حتمه وشهروا انه اشترى اها من فلان وهو
يملكها كذا في البحر معزيا الى الخزانة المحل وفي السراج الوهاج لا يقبل الشهادة على الشرائع فلا حتى يشهد انه باعها له وهو يورث يملكها
او يشهد انها له الذي اشترى اها من فلان بكذا ونقد الثمن وسلمها اليه لان الانسان قد يبيع مالا يملك لجرازان يكون وكلا او متعديا
فلا يستحق الميراث الملك بذلك فلا بد من ذكر ملكه البائع او ما يدل عليه انتهى في الزنا **ان كان المبيع في يد البائع يقبل من غيره كذا ملك**
البائع وان كان في يده والمدعي يدعي لتمام ذكر المدعي وشهروا ان البائع يملكها او قالوا سلمها اليه او قالوا قبضت
او قالوا قبضوا او قالوا اشترى بها منه وهو يقبل فان شهدوا على الشرا والنقد ولم يكرهوا القبض ولا التسليم ولا ملكه
البائع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى ولا الشهادة ولو شهدوا باليد البائع دون الملك اختلفوا انتهى **فان برهن خارجا على ملكه وذو**
اليد على الشرائع او برهنا على سبب ملك لا يتكره كالتناج وحلب لبن وخز صوف فذو اليد احق بيان لمسيلين تقدم فيها بيته
ذو اليد على الخارج الاول برهنا على ملك مورخ ونسب تاريخ ذي اليد وهذا عند راية عند بحر وعند عدم قبولها رجع اليه لان البيهون
قام على مطلق الملك ولم يبرهن صفة الملك وكان التقدم والتاخر سوا ولها ان البيهون مع التاريخ متضمنة معنى الوقع فان الملك اذا ثبت المنقص
في وقت ثبوت لغيره بعد لا يكون الا بالتلقين جهة وبينه وبينه يد على الدخ مقبولة وعلى هذا الخلاف لو كان الوارث في ايديهما والمعنى ما بينا قبل
بسبق تاريخ ذي اليد لم يملك بينهما تاريخا او استوى تاريخهما اوارخت احدها فقط كان الخارج اولى وكذا لو كانت في ايديهما فانها تقدم الموقفة
على غيرهما بخلاف ما اذا كانت في يد ثالث فانها سوا عنده وعند الثالث تقدم الموقفة وعند الثالث المطلقة الثانية اقام كل من الخارج وذو
اليدين على التناج فصاحب اليد اولى لان البيهون قامت على ما نزل عليه اليد فاستويا وترجحت بيته ذي اليد باليد فيقضي له وهذا هو
الصحيح ودليله من السنة ما روي جابر بن عبد الله ان رجلا ادعى ناقة في يد رجل واقام البيهون انها ناقة بنته واثبتت في يد البيهون
انها ناقة بنته فقص بها رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي في يده وهذا حديث صحيح مشهور وصارت سببة التناج خصوصا كذا في البحر
تقلا عن المحيط والحق بالتناج لا يتكره سببه لكونه في معناه لا دعوى اولى الملك كالشعير في الشياح التي لا تنسج لمررة كالتياب القطنية

مهور في الا ان يورخا وتاريخ الخارج
اسبق في يتفق الخارج انتهى كما عايناه
البحر معزيا الى العاديه وفي الاول
في العاديه ٣٣

ان هذا الطريق امن فسلكتها فاحذر اللصوص ماله لم يرجع على الخبير شي بخلاف البيع فانه عقد معاوضة بوجوب السلامة
او الثمن على ما بينا وهذا التبرع وهو محسن وليس على المحسن من سبيل وبخلاف التبرع فانه موضوع الاستيلاء وطلب النسل
قال عليه السلام تكلموا بالدوا وكلموا بالحديث فاذا لم يسلم له ما هو المقصود به رجح بذلك على من عزه والمقصود بوضع
الهمة اظهار الجود والسماحة وثبوت الملك وهذا المقصود يتحقق بدون الاستيلاء ولو باعها المشتري من اخر فاستولها الثاني
ثم استحق رجوع المشتري الثاني على البائع الثاني بالثمن وبقيمة الولد ويرجع المشتري الاول على البائع الاول بالثمن ولا يرجع عليه
بقية الولد ايضا لان البائع الاول ضمن سلامة الولد ضمن البيع فلم يسلم له حيث اخذ منه قيمة الولد فيرجع به عليه كما في التبرع
والرد بالبائع ولا يحنث ان البائع الاول ضمن للمشتري سلامة اولاده دون سلامة اولاد المشتري منه لان ضمان السلامة انما ثبت
بالبيع والبيع الثاني لا يضاف اليه ولما يضاف اليه البائع الثاني لما بشرت باختياره فينقطع به نسب الاول بخلاف الثاني لان البائع الاول ضمن
للبائع الثاني سلامة البيع فلم يسلم له فلا يسلم لباقه الثاني بخلاف الرد بالبائع لان المشتري الاول استحق سلبا فلم يوجب له اياه
بالصواب هذا **كتاب في بيان احكام الاقرار ومناسبة بالدموي** لان حال الدموي عليه ابرئ من الاقرار ولا ينكره والى الاقرار
اقرب لان الغالب في حال المسلم الصدق وهو في اللغة افعال من قول الشرا اذا ثبت واقرب غيره اذا اثبت وفي الشرع هو اخبار الحق
عليه للغير من وجهان **ثان** من وجهين **ف** فرع على كل من الشبهة فقال **فلاول** للوجه الاول وهو اخبار الحق **اقتراره** بمملوك الغيب
ويلزم تسليمه اذ ملكه برهنة من الزمان بعد الاقرار ولو كان تمليك لم يصح لعدم وجود المحل القابل للانتفاء وهو كونه ملكا للغير
لان ايجاد معنى بلفظ بقائه في الوجود فيمتنع فيه التخليق **ولا يصح اقراره بصلاق وعناق** مكرها لقيام دليل الكذب وهو الكذب
والاقرار اخبار بحتم الصدق والكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضعي عنه ولو كان انتفاء الصبح لانه يمنع فيه التخليق **وصح اقرار المادون**
بغيره في بده وصح اقرار المسلم بغيره بنصف داره مشاعا ولو كان انتفاء المادون **المرة بالزوجة من غير شهود ولا تشيع دعواه**
عليه بان اقراره بشي معين بناء على الاقرار **ان يقول وهو ملكي** يعني اذا ادعى عليه شيئا لما اقرار به لا تشيع دعواه لان الاقرار اخبار
لا سبب للزوم المقرب على المقر وقد عطل وجوب الدموي على المقر بالاقرار وكان قال اطالبه بالاسباب لوجوب عليه ولو زعمه المقر
وهذا كلام باطل لما علم من كلام علمائنا ان الاقرار ليس بصحيح للملك وان المقر ان كان يعلم ان المقر كذب في اقراره لا يحل تناوله المقر
واما اذا قال هو ملكي وان اقراره لا تشيع دعواه وقام في فصول العادة وبغيرها من كتب الفتاوى ثم فرع على الوجه الثاني
وهو الانتفاء بقوله **وللتاخر لورد المقر اقراره ثم قبل لا يصح** ولو كان اخبارا لوجوب **والملك الثابت** بان الاقرار لا يقر في حق الزوايا
المستقلة فلا يملكها المقر ولو كان اخبارا لملكها **اقراره مكلف او عبدا ماذون بحق معلوم** **وجعل** **اصح** اعلم ان شرطه الثنتين
والطوع مطلقا والحرية للتبذير للحال لا مطلقا فصح اقرار العبد للحال فيما لا يملكه فيه كالحرد والقصاص ويؤخر فيه تيمم الى ما بعد
والماذون بالمال من التجارة للحال وتأخرها ليس بها كالكفالة واقرار السكران بطريق محظور صحيح الا في حد الزنا وشرب
الخمر ما قبل الرجوع وان بطريق مباح لا لزوم **بيان ما جعله الله في حق اقراره** كشيء وصحت صوابه ولفظه البياض
قيمة فلا يصح في حقه حنطة وصبي حرد وزوجة وولد حيتة وولد اردت حق الاسلام في حق **والقول للمقرع حلفه** في تعيين
المجهول ان ادعى القول الرشيد لان المقر يدعي عليه شيئا زائدا او هو ينكره والقول للسكران بجهالة المقر فافته من صحة ان تناقض
كل واحد من الناس على كذا ولا كلا هذين على كذا ولا يجوز على البيان ولعل منها ان يحلفه كذا في الحق فيصير عليه وفي شرح الكثر للشرعي
بعد ان ذكر ان جهالة المقر لا تقع صحة الاقرار ويجوز على البيان قال وبخلاف الجهالة في المقر سواء تناقضت الجهالة بان قال
على الف درهم لو احسن الناس اهل تناقض بان قال على الف درهمين لان المجهول لا يصح مستحقا اذ لا يمكن حصره على البيان من
تعيين الدموي فلا يغير فادركه هكذا ذكره شمس الدية رحمه الله وذكره في حق اسلام في ميسرته والناطقي في واقفائه انها اذا تناقضت
لجهالة لا يجوز وان لم تناقض جاز لان صاحب الحق لا يمدوا من ذكره وفي مثله يوم التزكرك لان المقر قد نسي صاحب الحق ولا
يجوز على البيان لانه قد يورس الى ابطال الحق عن المستحق والقاضي نصب لا يصلح الحق الى مستحقه لا لابطاله فصار نظيره اذا اعتق
احد عبدين ثم نسب بخلق بجهالة الغريم لان الجوار على البيان لا يورس الى ابطال الحق وبخلاف اعتناق احد العبدان لان الحق
لم يتزل في المحل فلا يورس الجوار الى ابطال الحق ولان المقر اذا تناقض على الاخذ من المقر واصطلى بينهما امكن دعواه اقراره و
قال فالكاف وهو المصوح ولو كان القرع عليه مجهولا بان قال الف على احدا من درهم لا يصح لان المقر عليه مجهول ذكره في النهاية التي
ومع الاقرار العام كما في يدي من قليل او كثير او عبدا او متاع او جميع ما يبيع ما يبيع لي فلان واذا اختلفا في بيع انها
كانت موجودة في يده وقت الاقرار ولا فالقول قد لقرع لان ان يقيم المقر البينة انها كانت موجودة في يده وقت ولو قال جميع
مالي لو ملكه فلان كان هبة لا يجوز الا بالتسليم ولو قال فلان على دار او عبدا لا يلزمه شي كذا في الغايه وبغيرها واعلم ان القليل

ليس من شرط صحة الاقرار لئلا يبرئ من القبول ويبرئ ان بالرد وكذا الحكم مع
بعض كثير من الكتب المعتمدة اقول بشكل على هذا ما في الفصول العارضة من قوله وان ادعى الرجل عينا في يد رجل واراد استخلاصه
فتناصبا اليه هذا العين فلان الغايه لا تندفع اليه عنه مالم يقيم البينة على ذلك بخلاف ما اذا قال هذا لابي الصغير والفرق
ان اقراره للغايه توقف عمله على تصديق الغايه فلا يكون العين مملوكا له بمجرد اقراره من اليد فلا تندفع عنه اليه وانما اقراره
لصبي فلا يتوقف على تصديق الصبي فتصديق العين ملكا للصبي بمجرد اقراره فلا يصح اقراره بعد ذلك لغيره فلا يفيد التخليف لان قابلية
التكول الذي هو الاقرار انهم في الغايه واما الاقرار للغايه لا يلزم بل يتوقف على التصديق فيفيد تخليفه كما لو اقر لولد الكبير الذي
انه لو اقر لولد الصغير يعني ثم اقره لغيره لا يصح اقراره ولو اقر لولد الكبير الغايه او اجنثى ثم اقره لآخر قبل حضور الغايه
اقراره للثاني لا قلنا انه كلامه وهكذا في عامة كتب المناهج المعتمدة وجه اشكاله انهم مصرحون بعد ان شرط القبول مطلقا وهو ينظم
ما اذا كان المقر حاضرا او غائبا وما نقلنا من العارضة والحائثية بخلافه وقد اجاب عنه بعض علماء المعتمد بطلانه على ما اشكك
بعد تسليمه ان الاقرار للغايه يتوقف على التصديق في الصورة المذكورة بان المقصود ان تمامه وكما لا يتوقف الرد ولا ابطال فلما لم يكن
صح الاقرار بالثمن لغيره وبعد الكمال يلحق التصديق الصريح بامن من حقوق الرد ولا ابطال ومن ادعى صاحب الخلاصة والبرازية ومن
نحو نحوها ان صحة اصل الاقرار لا يتوقف على التصديق في غير مظهر الملك وثبوت وان لم يحصل صريح القبول بان كان معه السكو
فانه ثبت الملك لكن يبرئ بالرد وبما قلنا صرح في تمة الفتاوى ونصر جوارته الاقرار يصح من غير قبول لكن البطلان يقف على
الابطال والملك للمقر ثبت من غير تصديق وقبول لكن يبطل برده والمقر اذا صدق المقر في الاقرار ثم رده لا يصح الرد على
مظهره لان الاقرار جائز في حاله كمال وهي ما دلت الحق التصديق والقبول فلا يبرئ بالرد وحالته دونها وهي اذ لم يلحق التصديق
والقبول فيبرئ بالرد ولكن ثبت الملك ووجه بعض المحققين ذلك بان الاقرار اخبارين اعتبارا احدهما كونه تمليكا والثاني كونه
اظهارا فلما كان يحمل الصرح والكذب ويحمل حقوق ضرر المقر كما في الهبة اعتدى كونه اظهارا في حق المقر المقر من غير قبول
لتصديق واعتدى كونه تمليكا في حق الرد فتمكدهم ما توهم من الضرر لكن احتمال الكذب في الجبر ولا يخفى وجه المناسبة لكل من الاعتدال
احدهما اعتبارا كونه لم يبرئ قلت وهذا اقرار يشبه ان يكون وسطا جامع بين القبولين الشهودين في انه تمليك او اظهار وروايتهم
مشهورة والراجح منها معروف انتهى اقول هذا الكلام غير داخ لا يشك لانه لا يخلو لما ان يكون الاقرار صحيحا بدون التصديق لم اقل ان
كان صحيحا يمتنع الاقرار للغير وان لم يكن صحيحا لا وثاثير كونه كالا ولا انما يظهر كانه من كلامهم في كونه يبرئ بالرد ام لا قلنا
ذلك والله اعلم بالصواب **ولا يصح اقراره بدين درهم في قوله فلان مال لان ما دونه من الكسور لا يطلع عليه اسم المالك**
عادة وهو الغيب ولا يصح اقل من **النصاب** في قوله فلان على مال عظيم من الذهب والفضة ومن خمس وعشرين من الابل ومن
قوله النصاب قيمة في غير مال الزكوة لانه اقراره بوصف بالعظم فيعتبر هذا الوصف والنصاب عظيم في الشرع حتى اعتنى صاحبه غنيا
واجب عليه موساة الفقرا وكذا عرفا حتى يوسع من الاغنياء عادة وعن ابي حنيفة انه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم لانه نصاب السرقة
والهبة وهو عظيم حيث يقع به اليد المحترمة ويستباح به البضع المحترم وعنه مثل جواب الكتاب وهو قوله ما ثم يعتبر ان يبلغ نصابا
يؤخذ من حبه الزكوة من المال الذي يبيعه فيه حتى اذا يبيعه في الابل لا يصدق في اقل من خمس وعشرين لان ما دون ذلك قليل حيث لا يجب
فيه الزكوة من جنسه والاصح ان على قوله يبيعه في حال الفقر والعفا فان القليل عند الفقير عظيم واضعاف ذلك عند الغني ليس
بعظيم وهو في الشرع متعارف فان اللاتين في الزكوة عظيم وفي السرقة والمهر العشرة عظيمة فيرجع الى حاله ذكره في النهاية وحوادث الهبة
مزايا الى السوط كذا قاله الزبيدي ولا يصدق القرع اقل من **ثلثة نصاب في اموال عظيم** يعني من امواله فانه لان اقل الجمع ثلاثة فلا يصدق
في اقل منه للثبوت به ويشتبه على قياس ما روي على ابي حنيفة ان يعتبر فيه حال المقر كما ذكرنا **وفي درهم ثلاثة اعتبار** الذي الجمع **وفي درهم**
كثيرة عشرة ام لا يصدق في اقل منها عند ابي حنيفة لانهما اقصا بيتي اليها اسم الجمع وقال لا يصدق في اقل من مائتين لان صاحب
النصاب مكره ورثه قال مالك في رواية وعنده الشافعي واحمد يلزمه مائتان وعلى هذا الخلاف اذا قال على دنانير كثيرة عندها يبرئ في
النصاب وعنده الى عشرة وعلى هذا اذا قال على ثياب كثيرة او وصايف كثيرة فعنده عشرة وعندها يلزمه ما يساوي مائتي درهم
وان قال غصبت ابل كثيرة او بقرا كثيرة او غنما كثيرة او حنطة كثيرة يبرئ في اقل النصاب يؤخذ منه ما هو من جنسه عندها وهو
خمس وعشرون من الابل والتمك والفلان من البقر والاربعون من الغنم وخمس او ست من الحنطة وعنده يرجع الى بيان المقر ولو
قال على اقل من ثمانين او خمسين او جليل قال الناطق لم اجده منصوصا عليه وكان الجرحاني يقول يلزمه مائتان ولو قال على درهم
او دينارين فعليه درهم وتام ودنانير ثمان لانه تصغير الحق بحسبى لوقاله على **كثيرة** واجب **درهم** لانه تفسير الميم وذكر في الثقة
الزخيرة وغيرها يلزمه درهمان لان كثرة الكتابة عن العدد واقل العدد اثنتان اذا الواحد لا يصدق يكون معه شي اخر في نزع المحل

ين

مل

فيل يلزمه عشرون وهو القياس لان كذا يذكر للعدد عرفا واقل عدد غير مركب يذكر بعده الولا هم بالنسب عشرون ولو ذكره بالحق
روى عن محمد بن يزيد ما بينه وبين الشافعي واحد يلزمه درهم بالرفع والنسب وفي الخلف جزوه كذا في الرفع ولو قاله على درهم
عظيم يلزمه درهم واحد لان الرفع معلوم القدر في نفسه فلا يزداد قدره بقوله عظيم لان وصف له ولو قال على درهم فليدرك درهم تام
لان النقص قد يذكر على سبيل الاستقلال فلا يتقصر عن الوزن والمعتبر هو الوزن المتفاوت في كل زمان وكذا في الدنيا لان التماثل
يجوز على المتفاوت فلا يعرض عنه الحجج كذا في تبیین الكثر لو قال له على كذا **اوهما يجب احدهما** وهو ان يذكر عدد من
مهمين بغير صرف العطف واقل ذلك من العدد المفسر احدهما عشرة واكثر تسعة عشر والاقل يلزمه من غير بيان والزيادة تقع على يده
وعند الشافعي يلزمه درهم ولو قال له على كذا **واو** فالواجب **ما بين واحد وعشرون** يعني ان يرد ان قال كذا وكذا وكذا وكذا
من العدد المفسر احدهما عشرة واكثر تسعة وتسعون فالأقل يلزمه من غير بيان والزيادة تقع على يده وعند الشافعي رحمه الله
يلزمه درهم **ولو ثلث** بقدر اللام **بلا او** فالواجب **ما بين واحد وعشرون** يعني ان يرد ان قال كذا وكذا وكذا وكذا وكذا
زيد على ما بين واحد وعشرين الف درهم ومائة واخر وعشرون ولو خسر ان قال كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
قال كذا وكذا
معطوفا بالواو وزيد على ما جرت به العادة الى ما يشاء ولو قال كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
اذا قال كذا وكذا
لزمه درهم لان فوق تستعمل للزيادة بدليل قوله ما لان فوق ما بين واحد وعشرون درهم تحت درهم واحد لان تحت يذكر على
طريق النقصان فلزمه ما تلفظ وهو درهم لا يتقصر منه كذا في القاضى وان قال درهم مع درهم او درهم فدرهم او درهم ودرهم
او درهم ثم درهم لزمه في جميع ذلك درهمان لان المعطوف غير المعطوف عليه انتهى لو قال له على او قال قبلي فهو اقرار بدين
لان على للموجب وقبلي يعني الضامن فقال قبل فلان عن فلان امضن وسر الكفيل قبلا لانه ضامن **وصوق ان وصل به** بقوله على
او قبلي هو ودينه لانها ميثان عن الوجوب والحفظ ولحب على المودع والمال محله فجاز ذكر المحل وارة الحال بجاز ولكن خلاف
الظاهر فلا يصر الى عند الاطلاق ويجوز تفسيره به متصلا لانه يحتل بجاز **او ان فصل** = ان لا يصدق وانما لا يصدق
ان اذا كان منفصلا لان قرضه بالسكوت فلا يجوز تغييره بعد ذلك كسائر الصورات من الاستثناء والشرط وفي بعض نسخ القنود
في قوله قبلي ان اقراره بالامانة لان النقطتين بينهما يقال ليس قبل فلان حد يكون ابراع الدين والامانة جميعا وهذا ان حقيقته
عبارة عن الجهة فيقال لهما والامانة اذا فعل فعلها للقبض به والاور هو المذكور في المصطلح وهو لا يصح لان استثناء في الديون
اغلب ولو قال **عندى او قال في بيتي او كسبي او صدوقي** فهو اقرار بالامانة لان هذه المواضع محل للمعنى لا الدين اذا لم يحد
الذمة والمعين محتمل ان يكون مضمومة **وامانة وامانة** او امانا فعل فعلها للقبض به وهذا لان كلمة عند اللفظ ومع للقران
وما عداها المكان معين فيكون من خصائص المعين ولا يحتل الدين لاستحالة كونه في هذه الاماكن فاذا كانت من خصائص المعين
تصبت الامانة كما ذكرنا لان هذه الكلمات في العرف والعادة تستعمل في الامانات ومطلق يجعل على العرف قال جميع **الى او الى الله**
له ان يزيد فهو **هبة لا اقرار** اذا كان كذلك فلا بد من **التسليم** لانه من تمامها ولو كان اقرارا لم يجز ذلك قال جميع ما يعرف بما وجب له
ينسب فهو لفلان قال ابو بكر السطاط رحمه الله هذا اقرار ولو قال الى او جميع ما ملكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجز
على ذلك ولو قال جميع ما بيني وبين فلان كان اقرارا انتهى الاصل في هذا ان اذا اضاف القرية الى ملكه كان هبة لان قصته الامانة تنافى
حمله على الاقرار الذي هو اخبارا فليكون هبة يشترط فيه ما يشترط في الهبة ولا يشك على هذا قوله جميع ما بيني وبين فلان اقرار بما تقدم
لان الامانة فيه اضافة نسبة لا اضافة ملك والله اعلم ومن فروع هذا المصل ما في الخاتمة من ان المصلحة اذا قال رضى هذه وذكر
حدودها فلان او قال الاراضى التي حدودها كذا لولده فلان وهو صفي كان جازا ويكون تملكا وذكر في المتن رجل قال لفلان
نصف غلة هذا البستان او قال نصف غلة هذا العبد جازا اقراره بالامانة ولو قال نصف داره هذه او نصف عبده هذا فلان
يكون هبة بستان هذا لا يجوز ولا يلزم به هذا الاقل في المتن قالوا اذا اضاف الى المال اليه نفسه بان قال عبدي هذا فلان يكون هبة على كل
حال وان لم يصر الى نفسه بان قال هذا المال لفلان يكون اقرارا وذكر في المتن رجل قال دارى هذه لولدى لا صاغى يكون باطلا
لانها هبة فاذا لم يبين الا ولا كان باطلا وان قال هذه الدار لاصا وشرى وليس فهو اقرار وهي ثلثة من اصغرهم لانه لم يصف
الدار الى نفسه ولو قال ثلث دارى هذه لفلان كان هبة ولو قال ثلث هذه الدار لم يصف لفلان يكون اقرارا انتهى اقول قاضى
خان فيما سبق نقله عند الرضى التي حدودها كذا لولدى فلان وهو صفي تملكا ينافى قصته الامانة اضافة الى نفسه لمخلوه عنها
واسه اعلم وفي القية رقم لعل السعدى وقال اقرار بالاب لولده الصغير يعين ماله تملكا ان اضاف ذلك الى نفسه في الاقرار وان

اطلق

وان اطلق فاقتران حكم في سوس دارى وثلث هذه الدار له ثم رضى لفلان البستان وقال اقرار في الحالين لا تملك
وقال في كتاب الهبة بعد ان رضى لفلان البستان قال الاب جميع ما هو حقى وملكى فهو ملك ولدى هذا الصغير فهو كرامة
لا تملك بخلاف ما لو قال عبدي فقال صاغى الذي املكه او دارى لفلان الصغير فهو هبة وبقي بكونها في يد الرب ثم رضى لفلان
البستان انتهى رضى وقال قوله هذه الدار لك او هذه الارض لك هبة لا اقرار ثم رضى لفلان الصغير وهو هبة وبقي بكونها في يد الرب ثم رضى لفلان
ولا كان في ذكرها ولم يقل بعد رضى كان هبة قياسا واستحسانا ثم رضى لفلان الصغير وهو هبة وبقي بكونها في يد الرب ثم رضى لفلان
دارى هذه لفلان فليكن له اضافة الدار الى نفسه فكانت هبة وفي المولى لم يصف فتخص اقرارا انتهى قلت بغير هذه الفروع
تقتضى التسوية بين الامانة وعندها فيفيدان في السيلة خلافا وسيلة الابن الصغير يصح فيها الهبة بدون الغنى لان كونه
في يده قبضه فلا فرق بين الاظهار والتمليك بخلاف الابن فانه يشترط في التملك الغنى دون الاقرار ولو كان في سيلة
الصغير يثبت ما يحتل الغنى ظهر الفرق بين الاقرار والتمليك في هبة ابنا لفلان الصغير فليكن له اضافة الدار الى نفسه
كثرة الفروع وهي ما اذا اقر شخص اخر بدار او بداره كذا لم يصف ذلك الى نفسه حال الاقرار لكن من العلوم ككتبي من الناس
ان ذلك ملكه فهل يكون اقرارا او يكون تملكا يرفع فيه شرابط التملك ينبغي ان يكون تملكا فترام فيه شرابطه وقد يشهد له ما في القية
من قوله اقرار الصغير بعد في يده لفلان ثم مات الاب والابن مريضا فانه يستخرج العبد من ثلث المال لانه اقرار متدد
بين ان يموت الابن او لا فيقتل وبين ان يموت الاب او لا فيصير فصار كالاقرار ابتداء في الرضى قال رحمه الله فهذا كالانحصار
المريض اذا اقر بعين في يده للاجنى فانما يصح اقراره من جميع المال اذا لم يكن يملك اياها في حال مرضه معلوما حتى يمكن جعل اقراره
اظهارا فانما اذا علم تملكه في حال مرضه فاقترانه لا يصح لان ثلث ماله قال رحمه الله والله حسن من حيث المعنى والله اعلم انتهى
قال رجل لا خير لي عليك **الف** درهم فقال مخاطب **اقر ان لا اقر او اتصدق او اجلي به او اقضيتك اياه او ابرأتني منه او تصد**
على او هبت لي او احلتك على زيد فهو اقرار بهما لان كل الهاتين عن المذكور في جميع ذلك فيكون اقرارا وكذا اذا قال
خذها او تناولها او استوفها هذا اذا لم يكن على سبيل الاستيفاء اذا كان على سبيل الاستيفاء فهو اقرارا وهو اقرارا بدينه
اما اذا ادعى انه قال استوفها لم يتبين من طلق امراته وقال غنيت طلاقا من وثاق **وبلا صغير** لان لا يكون اقرارا بها كما اذا قال اتصدق
او ترن لان لا دليل جليل على ان اقراره الى المذكور فيكون كلاما مبتدأ فلا يلزمه شي ولا يصل فيه ان الجواب ينظم إعادة الخطاب ليقيد
الكلام فكل ما يصح جوابا ولا يصح ابتداء يجعل جوابا وما يصح للابتداء لا يصح له ان يوصل لهما فانه يحمل بتداول الوقوع الشك في كونه
جوابا لا يلزم المال بالهبة فان ذكر الضمير يصح جوابا لا يرد وان لم يذكر لا يصح جوابا ويصح ابتداء وجوبا فلا يكون اقرارا
بالهبة هذا اذا كان الجواب مستقلا وان كان غير مستقلا كقولك لم يكون اقرارا مطلقا لانه غير مستقل وقدر اخرج جوابا وهو
صالح له فصار ما تقدم من الخطاب كالعماد فيه ولو ادعى انه ابراه منها او تصدق بها عليه او هبه اياها كان اقرارا وكذا لو قال
واسه لا تقضي ولا ازلها لك اليوم لانه نفى التقضي والوزن في وقت معين وذلك لا يكون الا بعد وجوب اصل المال عليه واما اذا
لم يكن اصل المال واجبا عليه فالتقاضي يكون شتميا ابدا ولو قال رجل لا خراطين ثوب عبدي هذا فقال نعم كان اقرارا منه بالعبودية والوثب
له وكذا لو قال اتفق باب دارى هذه او حصص دارى هذه او اسرج دارى هذه او اعطى مرسجا او حياها فقال نعم كان ذلك كله اقرارا
منه لا يبين ان كل واحد من هذه على الجواب كليا يصير لفلان ولو قيل هل لفلان عليك كذا فامضى براسه بنم لا يكون
اقرارا لان الاشارة من الاسرير قايمة مقام النطق لا من غيره وذكر في الخاتمة وفي الخاتمة رجل قال لا خير لي عليك الف درهم فقال
لا اعطيكها لا يكون اقرارا ولو قال لي عليك الف درهم فاقطع الدعي عليه لك على الف درهم ما بعدك عن ذلك عن محمد بن حجة
انه قال لا يلزمه شي قال لان اخر كلامه ما بعدك دليل على انه لم يرد به التصديق فقيل له لو قال له ما بعدك من الثريا قال ههنا
يلزمه لانه لم يصف ذلك الى الف رجل قال لغيره اقرضتك مائة درهم فقال لا اعوله بها او قال لا اعوده بعد ذلك فهو اقرار
ولو قال ما اقرضت من احد سواك او قال من لغيرك او قال ما استقرضت من احد قبلك او قال ما استقرضت من احد
بعدك لم يكن اقرارا **قال البيهقي عليه الف** فقال مخاطب في جوابه **لي فهو اقرار بها** اسر بالالف وان قال نعم لا اسر لا يكون اقرارا
قال في المحررة وان قال رجل اقضني الف التي لي عليك فقال غدا او ابعت لها من يبقضها او اهلن اياها او ادت كثير المطالب
فهذا كله اقرار وكذا اذا قال لي عليك الف فقال واسه لا بقيت استقرض منك غيرها او قال كم غن بها على فهو اقرار وان قال
تخاسب فليس باقرار وان قال ليس لي عليك الف فقال لي فهو اقرار وان قال نعم فليس باقرار وقال بعضهم هو اقرار لان اقراره
يجعل على العرف لا على دقايق العربية انتهى قلت وانما اقرت الحال بيني وبينك وان كلان كلانها من حروف المحياج لا تنظر في
كلامهم من ان لي جواب الاستفهام النفي بالثبات ونعم جواب بالنفي واسه اعلم **والحيا بالراس** من القاد على الكلام ليس

لان هذه الاشياء سلوا الوجوب فيكون
اقرارا بها وكذا ادعى الاحالة بها يكون
اقرارا بدينه

بأقرار عال وعق وطلاق وبيع وكراج وإجارة وهبة بخلاف الاسلام والافتاء والنسب والكفر قال في الفوائد الزينية
المشارة من الناطق باطل في وصية وغيرها من الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام والكفر كذا في التفتيح وكذا الحكم في الجلاء
كأن في الوسائل في الفصول العاديه من احكام السكوت وفي ايمان الزيارات في باب بحث في الاصل في اذ احلف لا يظهر من
فلان ان لا يشفي او لا يعلم فلان اسفل او فاشي او لم يكن سر او لخصية او لم يكن له يد له على فلان فاحسبه
بالكتابة او برباثة او كلام او سال فلان كان من فلان لزا او كان فلان مكان كذا فافتار براسه ان يفتحت في جميع هذه الوجوه
وكذا اذ احلف لا يستعمل فلانا فافتار اليه بشي من الحكمة حيث في بيته خدمة فلان ولم يخدمه انتهى وهذا الجواب خارج عن القائل
وهو قولهم الاشارة من الناطق غير معتبره والله اعلم **وان اقر رجل بدين موصي ودعي القوله حوله لزمه** ان المقر حال كون الدين
حالا لا نه اقر بحق على نفسه وادعي حقا على المقر فافتار في حقه حجة وفي حق غيره دعوى ولا تقبل دعواه بغير حجة وعند القاضي
واحد لزمه وجلا مع بيته ذكره في الرمز كافتار بدين موصي **في يده الله لرجل وان استاجر منه فانه لا يصدر في الاجارة** لا نه دعوى
لا حجة عليها ويستعمل في غيرها في التاجيل والاجارة بخلاف ما لو اقر بالدرهم السود فذكره في صفتها حيث يلزمه ان المقر
ما اقره فقط ولا يقبل قول المقر في ان السود نوع من الدراهم والقرن في المقر في النوع والاجل عارض لا يثبت بنفس العقد
بل بالشرط فالقول قول المقر في الموصي كافتار الكيل بدين موصي فانه يكون القول قوله في الاجل دون المقر لان الاجل في الكفالة
يثبت فيها من غير شرط بان كفل بدين موصي واجارة جارية منتبهة اقرار الملك للمالك ببيع كوثب وجواب وكذا الاستيلاء والله
ستيداع والاستعارة والاستيلاء **والاستيلاء ولو من وكيل وكذا في قول الوديع** ذكره في البحر وغيره ومن مره بكونه اقرارا
خسر وفي شرحه الشهير وفي شرح النظم الوهابي في شرحه عبد البر في ذكر خلافا قال والحاصل ان رواية الجامع ان الاستيلاء
والاستيلاء والاستعارة وغيرها اقرار بالملك للساوم منه والمستاجر المستعارة او رواية الزيادة ان اقراره يكون ذلك اقرارا
بالملكية وهو الصحيح كذا في العاديه وحكي فيها اتفاق الروايات على انه بان لملك الساساوم ونحوه فيه وعلى الخلاف تنبني حجة
وعوا ملكا لساوم فيه لنفسه او لغيره انتهى وانما جزمنا هنا بكونه اقرارا احذر رواية الجامع الصغير والله اعلم ولو قال رجل له على
مائة درهم وكلها ولا يستفصنا الوقوع درهم تقسم للمائة المبيعة والقياس انه يرجع في تقسيم المائة اليه وهو قول القاضي وفي
قوله على مائة وثوب ومائة وثوبان تفسير المائة لانها مبيعة والثوب عطف عليها لا تفسير لها وفي قوله مائة وثلاثة اثواب
كلها اثواب ويكون الاثواب تفسير المائة لا نه ذكر عدد من ميهين واربعةا بالتفسير خسرنا فيها لعدم المعطى وعند القاضي وكذا
تفسير المائة اليه في الكل عند احد البهيم من جنس التفسير في الفصلين ذكره المصنف في رده فان قلت المثلث اجمع لا يصح تمييز المائة
قلت اجاب عن الاجل بانها لا تقترب بالثلاثة صار العدد واحدا انتهى **والاقرار بدابة في اصطلح تلزمه** ان الواو فقط يعني
لا يلزمه الا صطلح لان غصب المتنازع لا يثبت عندنا وعلى قاس قول محمد بنهما وعلى هذا الطعام في البيت **والاقرار بخلافه** تلزمه
حلقه وفيه جميعا اطلاق الاسم على جميع الاجزاء ولهذا يدخل المصنف في بيع الخاتم من غير تسمية **والاقرار بسيف** يلزمه **جفنه** بفتح
الجيم وهو غداة غلاف **وحمله** جمع حاله كسر الحاء وهو علقه السيف مثل الحمل وقال الصمعي حائل السيف لا واحد لها من لفظها
وانما واحدا حمل وذلك **ونفله** ان حديد له اسم السيف ينطلق على الكل **والاقرار بحلقة** بتقديم الحاء على الجيم وهو بيت مزيت بالذهب
والهرة والسننون يجمع على جمال يلزمه **العبدان** وهو جمع عود **والكسوة** ان الاسم يطلق على هذه الجملة **والاقرار بقر في قوسه**
وهو وعامل من الخوص وغيره ويقال وعامل للقر فسجوع في قصب قال صاحب الجوهرة اما القوسه فاحسبها دخلا وقد ذكرنا
اخرج من كانت لم قوسه بابل يوم مرة ثم قال ولا ادري ما صحته هذا البيت وفي الجوهرة القوسه تروس بفتشيد بالراء وكثيفها
وهي وعامل للقر من قصب وانما قوسه قوسه ما دام فيها التمر والاضى زنبيل ثم افتتار البيت **او بطعام في جواله** او بطعام
في سفينة او ثوب في سدبل او ثوب في ثوب يلزمه **الظرف كالمظروف** لان الاقرار بالمظروف لا يثبت بدون مظرف ولو قال من
قوسه لا نه لا يلزم القوسه لان كلمة من لا تتنازع فيكون مثلا بالمزوع وعلى هذا الطعام في الجواله او في سفينة وعصب الثوب
في التدبيل **كثوب في عشرة** فانه يلزم المظروف وهو الثوب لا العشرة عند ابي يوسف لان عشرة اثواب لا تكون ظرفا لثوب
واحد في العادة كالمقول غصبت ثوبا في درهم وقال محمد رحمه الله يلزمه احد عشر ثوبا لانه قد يصير ان يلف الثوب النفس
من عشرة اثواب لان ابا يوسف رحمه الله يقول ان حرف في يستعمل في البين والوسط فادخل في عباد من وافقهم في بي عباد
فوزع الشاة والاصل براءة الزم كذا في الجوهرة **وكطعام في بيت** فانه يلزمه المظروف دون الظرف الاصل في جنس هذه السبل
ان الظرف ان يكن ان يجعل ظرفا حقيقة ينظر فان كان نقل لزمه وان لم يكن نقل لزمه المظروف خاصة عند هلال النصف المظروف
للظان لا يثبت غير المنقول ولو ادعى انه لم ينقل المظروف لا يصدق لانه انما يثبت على الحال وعند

محمد لزمه جميعا ان غصب غير المنقول منقول عنده وان لم يكن ان يجعل ظرفا حقيقة لم يلزمه المظرف لانه في درهم في درهم لم يلزمه
الثاني لانه لا يصح ان يكون ظرفا له **والاقرار بخمسة وخمسة وعين** الترمي بكلامه هذا **النسب** المصطلح عليه عند اهل الكتاب
وهو تضعيف احد العددين بقدر ما في الحق من الواحد لا عبرة بذلك يلزمه **خمسة وعشرة** ان عين مع كون اللفظ وهو حرف في حمله
بجاء فاذا انزل حمله حمله كلامه صحت بنية لا سيما اذا كان فيه تشديد على نفسه على اعرف في موضعه وقال زفر والحن يلزمه خمسة
وعشرون قوسه لو قال لا تشهدوا ان فلان على ان درهم لا يكون اقرارا كذا في الحاشية وقال قبل ذلك لو ان رجلا قال لصيروه اخبر فلانا
ان له على ان درهم كان اقرارا ولو قال لا تشهدوا ان فلان ان له على ان درهم حقه او من حقه كان ذلك اقرارا وفي تفصيل عقد العوايد بتكليف
قيد الشرايد حاكيا عن التمسك لو قال قل فلان ان له على العا او اخبره او اعلمه فهذا اقرارا وكذا لو قال له غيره اخبر فلانا او اعلمه او اشهر
او قوله عليه العا او اشهره فقال نعم لما اذا قال لا تشهدوا ان له على العا او لا تشهدوا ان له على العا او لا تشهدوا ان له على العا او لا تشهدوا
فلانا اقرارا وقوله لا تشهدوا ليس باقرار قال وذكر في الباب ان قوله لا تشهدوا ليس باقرار كقوله لا تشهدوا قال الكسبي وعامة مشايخ بلخ
ان المعصية ما ذكر في اخر الباب وما ذكره هاهنا اقرار غلط وقع من الكاتب وقال مشايخ بخلافه لا بل هذا هو الصواب قال في التتبية وهو الصحيح
قلت واعتد كونه اقرارا في منية التتبية والله اعلم انتهى ونحوه في جواهر الفتاوى وفي الفصول العاديه اذا قال ذوال اليد ليس هذا
او ليس ملكي ولا حد فني او ليس في حد او ما كان في كذا او نحو ذلك ولا منازعه له حبي ما قال في ادعي ذلك احد فقال واليد هو
في صفة ذلك منه والقول قوله وهذا التناقض لا يمنع لان قوله ليس هذا في واشباه ذلك ما ذكرنا لم يثبت حقا لحد لان المقر
للجمهور باطل والتناقض لا يمنع اذا تضمن ابطال حد احد على احد ولو كان لذي اليد منازعه يدعي ذلك حين ما قال هذه اللفاظ
التي ذكرنا فلي رواية الجامع يكون هذا اقرارا بالملك للمنازع وهو في باب القضاء في اخر الجامع وعلى رواية دعوى الماثل يكون
اقرار للمنازع لكن القاضي يسأل الداعي هو ملك المدعي فان اذبح امره بالتسليم اليه وان اقر بما مر الدعي به باقاه البيت عليه ولو اقر
بأذنه ما عثر في اليد ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع ادعي دار في يد رجل فاقام الدعي عليه البيعة على اقراره من باب القضاء ان
قوله ليس هذا ملكي يمنع من الدعوى بعد ذلك للتناقض وانما يمنع ذال اليد على ما لقيام اليد والمذكور في شرح الجامع ادعي دارا
في يد رجل فاقام الدعي عليه بيعة على اقرار المدعي ان الدار ليست ملكا في او ما كانت في يد المدعي ومنه مظهرها انتهى
لرجل معين لا يملكه مع اقراره حتى لو ملكه القريب ما من الدهر يلزمه بالتسليم الى المقر وهذه السبل تدل على ان المقر ليس يرب
للملك لانه لا يملكه لملكه ما ليس بمملوك كذا في جميع الفتاوى وفي رواية قاضي خان وفي طلب الصلح عن الدعوى لا يكون اقرارا
طلب الصلح عن الدعوى لا يكون اقرارا قاضي طاهر الدين ابراهيم عن الدعوى ليس باقرار ابراهيم عن هذه المال اقرار خزانة ولو قال ابراهيم
من هذه الدعوى او صالح من هذه الدعوى كان هذه الدعوى لا يكون اقرارا خلاصة وفي الفوائد الزينية المقر يرضى بحال باطل
كالواقر له بارش يرضى التي قطعها خمسين درهم ومائة صحيفتان لم يلزمه شي كذا في التتبية من كتاب الحيل قال وعلى هذا اختلفت
بطلان اقراره ان كان بقدر من السهام لو ارث وهو ابراهيم من الغريفة الشرعية كونه محلا لشرعا مثلا لومات عن ابن وبنت فامر
الابن ان التركة بينهما نصفين بالسوية فالأقرار باطل لما ذكرنا ولا يكون كونه محلا من محله والافتقار ذكر في التتبية من
كتاب الحيل انه لو اقر ان لهذا الصغير على ان درهم قرض ضيقه او من ثمن مبيع باع فيه مع المقر مع ان الصبي ليس من اهل البيع
والقرض ولا يقصور ان يكون منه لكن انما يصح باعتباره ان هذا المقر لثبوت الدين للصغير عليه بالحمل انتهى وانظر الى قولهم ان الاقرار
الحول صحيح اذا بين سياصا كالطير والوصية وان بين ما يصلح كالبيع والقرض بطل كونه محلا انتهى **ومن درهم الى عشرة او**
قال مائة درهم الى عشرة يلزمه خمسة وهذا عند ابي حنيفة وفيه قالا تلزمه كلها وقال زفر يلزمه ثمانية وهو القياس لا نه جعل الدرهم الاول
والاخر حدا والحكمة يدخل في الحدود فلا تدخل الفاتيان فصا كذا اقل فلان هذا من هذا الى ابط الى هذا الحائط او مائة بين هذين
الحائطين فالحيطان لا يدخلان في الاقرار فكذا هذا ولا يوسف ويجوز ان الغاية لا بد ان يكون موجودا اذا المعدوم لا يصح ان يكون
حدا للموجود بوجوده فترسل الفاتيان بخلاف ما ذكر من المحسوس لانه موجود فتصلح حدا فلا يدخلان وله ان الغاية لا تدخل
في الغاية لان الحد غير الموجود وهذا هو اصل الحكم قال زفر لكن لا بد ههنا من ادخال الغاية الاولى لان الدرهم الثاني والثالث لا يدخل
بدون الاول اذ لا يصلح اثنان بدون الاول فدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة زاد حال الثانية فاخذنا فيها بالقياس فلا تدخل
ولان المعدوم يقتضي ابتداءا فاحذر الاول ان يكون ابتداءا فان كان كذلك لا يكون ابتداءا كالأول وكذا الثالث
والرابع والاخر فيودى الخروج الكل من يكون واجبا وان باطلا ولو قال فلان **كر حنطة الى كرس شعير لزمه** ابر الكرس الحنطة والكسر
الشعير لا يقبل لان القين الاخرين الشعير هو الغاية للثانية وعندها يلزم ان الكران **ولو قال له على عشرة دراهم الى عشرة وثمانين**
لزمه الدرهم وتسعة وثمانين عند ابي حنيفة وعندها يلزمه عشرة دراهم وعشرة وثمانين في النهاية وفي قوله له من

لا يكون اقرارا وكذا ادعي الدار ولو قال
ابراهيم بجمع التتبية

ما بين هذا المايط الى هذا المايط لم ياتيها قط لما ذكرنا ان الغاية لا تدخل في الغيا ومعها لا قرار بالجل المحتل وجوده وقتها
 اوقت الا قرار قال الزيلعي ثم اذا صح الاقرار بالجل انما يصح اذا جازت به مدة يعلم انه كان موجودا وقت الاقرار ويجوز ذلك
 بان تصح لا قبل من ستة اشهر اذا كانت ذات زوج او اقل من سنتين من وقت الذوات اذا كانت معتقة ولو كان الجل
 المقرب غير ادي كالواقر بجل بهيمة فانه يصح ويقدري بادي مرة بنصرة ذلك عند اهل الخبرة على ما جرت به عادتهم ذكر الزيلعي
 وفي الجوهرة قال المجتهد الوصي بالجل حيازة اذ لم تكن من المولى وكذا ما في بعض ابيات اذا علم وجوده في البطن وكذا في جواز الوصي
 يعتبر المستعين واقل مدة حل الوداب سوى الشيات ستة اشهر واقل مدة حل الشيات اربعة اشهر وصح الاقرار له ان يبين
 القربا صلاحيته بتصور الجل كالارث والوصية فقله ان بين سببا صالحا يتعلق بالقرار بالجل في الاقرار بالجل هو الذي يشترط
 فيه بيان السبب الصالح لانه ان بين سببا صالحا بان قال مات ابو فرقة واولاده فلان يكره فيجب اعماله ما لم يكن
 وقد امكن حمله على السبب الصالح لانه يمكن ان يورثه او اولى له فلا يصر الى ابطاله مع المكان فصار كالقرار بالعبد المادون له
 في التجارة فانه يجوز ان يكون المادون احق بالنسبة وان اقر بالجل ليس من التجارة ولهذا جاز اقرار بالجل مع احق النسبة له
 يوسف ان اقراره طريقين الارث والوصية وليست احدهما بولي من الاخر فيبطل كمن اشترى عبدا بثلث مائة وعشرين مائة من ابي
 بالغ وتضمن مائة فانه يبطل في العبد المشتري وان امكن جواره بان يجعل المثلث او اكثر حصصا للمشتري والباقي حصصا لغيره بخلاف
 اقرار المادون لانه لا يصح بجمعة واحدة وهي التجارة وبخلاف الاقرار بالجل لان لصحة جمعة واحدة وهي الوصية على ما قالوا لان الجل
 وصح لا يملك الا بالوصية فتصحب سببا ولا مطلق الاقرار بغيره في الاقرار بسبب التجارة ولهذا يجوز اقرار العبد المادون له
 اقرار احوالنا وضيق على صاحب ربة ولو ذلك لما جاز ولا فخذ فصار كما اذا جرح به ولا يتصور البيع مع الجنين ولا يلى عليه احد فيبطل
 وحاصله ان السليتين ثلاث صور اما ان يقر اقراره على الخلاق واما ان يبين سببا صالحا فيجوز بالجماع واما ان يبين سببا صالحا
 غير صالح فلا يجوز بالجماع ولا يقال ظاهره ان يقر الوصية فكيف يقر على ابطاله ببيان سبب غير صالح ولا يبطال الرجوع عن
 الاقرار وهو لا يملك الرجوع لا بالقول ليس يرجوع وانما هو ببيان سبب محتمل لانه ان احدا من اوليائه باعه عنه فيجب ان ذلك
 صحيح فترده ويضيقه الى الجنين ايضا بما لا يقال بن فلان وان كان الباطن غيره وهم المجرمان ولدته حيا اقل من نصف حول
 فلم باقر ولو ولدته ولدين حيين فلها اس في المقرب بينهما نصنا وان كان احدهما ذكر والاخر انا في ذلك في الوصية وفي الارث
 للذكر مثل حظ الأنثيين وقد ذكرنا ان الاقرار بالجل جاز بالجماع وان ايم ولم يبين السبب وذكرنا ان الفرق لا يبيد بين
 وبين الاقرار له وان ولدته ميتا فلورثة الموصي ان يري الى ورثته او المورث لان هذا اقرار في الحقيقة لها وانما يتنقل الى الجنين
 بعد ذلك ولا يتم بغيره فيكون لورثته او لورثته ان المتروك له به فلان ثم ولدته فانه يرد الى ورثة الموصي الذي قال المترادف اوصي
 للجل وقوله او ورثت ابيه يعني ان قال المترادف ابو فرقة فانه يرد الى ورثته ابيه وان ولدته ميتا فلا ينفذ في الورثة المسليتين وان
 فسر المقرب اقراره بقوله ببيع او اقرارا واهم الاقرار على ابي بطل وقد تقدم بيانه ولا قرار للرضع صحيح وان بين القربا
 غير صالح منه حقيقة كالاقرار ذكره بولا صاحب الجرحه اقرتني على ان بالجار بان قاله على ان درهم فزاد غضب اود
 وديعه او اعادته فاقبته او مستهلكة على اني بالجار ثلاث ايام لزمه المال بالجار يعني يبطل شرط الخيار لان الاقرار بخيار وليس بانشاء
 الاقرار لا يجعل الا نشاء ولا في معنى التسلط بالشرط والخبر لا يجعل ذلك وان صدقة المقر له لا صدقة المقر له ان اقر بعتد بيع وقع
 بالخيار فانه يصح الاقرار ويثبت الخيار اذا صدقة المقر له او اقام عليه بينه لان المقر له عقد يقبل الخيار فيصير اذا ثبت بحجة ان يكتله
 المقر له فلا يثبت الخيار وكان القول قول المقر له لان من الموارض كالاصل والقول في الموارض قول المقر له ثم شبه هذه المسئلة
 مسئلة اخر فقال كاقراو بدين سبب كفا على ان بالخيار في مدة ولو كانت الاطوبيلة او قصيرة فانه يجوز ان صدقة المقر له ان
 الكفالة عقد يصح فيه خيار بشرط بخلاف الصور المتقدمة لانها افعال لا تقبل الخيار فكذا المقر له في بيعه الكثير من ممتلكاته
 الاقرار اقرارا حيا فباخره يعني لو قال للصكان اكتب حلاقا لغيري بثلث بكتب ان يشهد عليه بالمال ولو كان اقرارا بكتب
 بيع هذه الدار يكون اقرارا بالبيع كتب او لم يكتب ولو قال للصكان اكتب طلاقا لغيري بثلث بكتب ان يشهد عليه بالمال ولو كان اقرارا بكتب
 وفي الثانية وقد يكون المقر له بان كان يكون باللسان رجل كتب على نفسه ذكر حق بحصة قوم ولعله على انسان لا يكتب ثم قال
 اشهدوا على بطل فلان كان اقرارا ويحل لهم ان يشهدوا عليه بالمال للكتوب فيه وان لم يقر الصلح على الشهود ولم يقره عليه
 الكتاب وان كان محتملا انه لما امرهم بالشهادة لم يبق الاحتمال وان كتب الصلح بنفسه بين قوم ولم يقر عليهم ولم يقر الشهود
 عليا ذكر في الكتاب لا يكون اقرارا حتى لا يجعل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال وقال القاضي الملام ابو علي النخعي رحمه الله
 ان كان المكتوب مصورا رسوما نحو ان يكتب لبيد اسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اقر فلان ابن فلان على نفسه فلان

قوله وكذا في جواز الوصية يعتبر السبب ليس في الجوهرة ذلك ١٢٠

والا فلا وهذا عندنا في حقيقته ليس بغيره وهذا عند محمد الحويصية
 عند محمد الوصية وان لم يبين السبب
 المحذور في الخلافة ان الاقرار بحصة
 موصية يجب اعماله ما لم يكن وقد امكن
 حمله على السبب
 راما الاقرار بالجل فباخره بالجماع وان لم
 يبين السبب زيلعي

بالن درهم وعلى الشاهديا بدينه وسماه ان يشهد عليه بالمال وان لم يقر الشهودا ولو ان غير الكاتب قرا عليه الكتاب بين يديه
 الشهود فقال الكاتب اشهدوا على ما بينه كان ذلك اقرارا ولو كتب بين يديه قوم اسبب كتابا وقال للشهود اشهدوا على ما بينه
 ان علوا ما بينه حل لهم ان يشهدوا عليه ولا فلا مسا كان الكتاب محتوما او لم يكن وان كتب على وجه الرسالة بان يكتب هذا
 من فلان بن فلان الى فلان بن فلان ليا بعد فان كان على الن درهم من قبل فلان يكون اقرارا حل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال اذا
 علوا ما بينه وان لم يقر عليهم ولم يشهدوا وان كتب على وجه الرسالة في ثواب او خرفة او نحوها لم يكن ذلك اقرارا ولا يجعل لهم ان
 يشهدوا عليه بذلك المال الا ان يقول الشهودا على هذا المال وكلما عرف في الاقرار فهو في الطلاق والعقاق كذلك في المهر والنفقة
 انتهى سبيل شيخ الاسلام قاضي الهادي عن رجل ادعى على شخص محقق واظهر خط يده بذلك فانكر الموعود عليه هل يجعله القاضي انما
 ليست خطه ام على الاستحسان او يستكتبه فاجاب اذا كتب على رسم العسكوك وجدانه خطه يجعله القاضي انما ليس بخطه لانه انكر
 الكتابة ويستكتبه القاضي فاذا كتب وقال اهل الخبرة ها واحلزمه الحق واذا اعترف انه خطه وانكر ما كتب فيه حلف المقر
 وان المقر قبضه وقضى له وان لم يحلف لا يقضى له واهم اعلم قلت وفي قاضي خان ما ملخصه لو ادعى مالا فانكر الموعود عليه كونه خطه
 فاستكتب فكتب وبين للعلمين مشابهاة ظاهرا اختلغا فيه قال بعضهم يقضي بالمال وقال بعضهم لا وهو الصحيح ولو اقره اللدعي
 عليه ولكن قال ليس على المال ان الخط على وجه الرسالة مصدرا معنويا لا بصرفه ويقضى عليه بالمال اذا علمت هذا ظهر لك ان
 الجيب اتي بخلاف الصحيح واهم اعلم وان خط السمسار والمراق حجة قال في شرح الوصايا نية معزلة الى خزانة المكل صراف كتب
 على نفسه مال معلوم في خطه معلوم فيه بين التجار واهل البلدة مات في غار غريم وطلب من الورثة وعرض خط الميت بحيث
 عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثل احد الوارثة اقر بالدين يلزمه
 كله وقيل حصته واختاره ابو الليث يعني اذا ادعى رجل ديناً على ميت واقر بعض الورثة به فيقول اصحابا بوجه من حصته المتر
 جميع الدين قال الفقيه ابو الليث هو الفقيه لكن الاختيار عند ان يبرز من ما يخصه من الدين وهو قول النخعي والبصري وابن ابي
 ليلى وسنيان الثوري وغيرهم من تابعهم وهذا القول لا يبعد عن ذكره في شرح المصنف الحواشي ايضا قال مشايخنا هنا زيادة
 من لا يشترط في الكتب وهو ان يقضي القاضي عليه باقراره اذ يجوز الاقرار لجل الدين في نصيبه بل يحل بما يقضى القاضي ويظهر ذلك بمسئلة
 ذكرها في الزيادات وهي احد الوارثة اذا اقر بالدين ثم يشهد هو ورجل ان الدين كان على الميت فانه يقبل ويصح شهادته هذا
 المقر فلان كان الدين يجزى نصيبه ويجزى اقراره لزمه ان لا تقبل شهادته لانه من دفع الزم قال وبينه ان تحتفظ هذه الزيادة فان فيها
 نافية عظيمة كذا في الفصول العاديه اشهد على ان في مجلس واشهر رجلين آخرين في مجلس اخر لزمه النان اعلم ان المقر في الكتب
 الاصولية ان المعروف او المنكر اذا اعيد مرارا كان الثاني عين الاول ولو اعيد مرارا كان الثاني غير له ولا يلا تتصل فائدة التزوير
 والتكرار الى هذا المعنى اشار ابن عباس رضي الله عنه في قوله قالوا مع العسر يسرين ان يغلب عسر يسرين وقال ابو حنيفة رحمه الله
 المال ما لان اذا اقر بشهادة ومشفقة بخلاف اتحاد الشهود والشهود بخلاف ما اذا كان له مشاهد على الصلح لا له اعادة له
 المقر كذا في الفقه وقال قاضي خان في فتاواه رجل اقر على نفسه بدينه واشهد مناهدين ثم اقر له بدينه درهم في موطن اخر واشهد
 شاهدين فقال المترادف ما بينه وقال الطالب هي ما بين قال الشيخ الملام شمس المية الحلواني رحمه الله في المصل وذكره الخصاص في باب
 القضاء وزاد على ما ذكر في الاصل وجعلها على وجوه وشوش في ذلك فالجواب ان نقول هذه المسئلة على وجوه اما ان اضاف اقراره
 الى سبب والسبب واحد او مختلفا ولا يضيف الى سبب فان اضاف الى سبب بان قال له على الن درهم ثم هذا العبد ثم اقر بعد ذلك
 في المجلس في مجلس اخر ان فلان عليه الن درهم ثم هذا العبد والعبد واحد في هذا الوجه لا يلزمه مال واحد على كل حال في قولهم جميعا
 وان كان السبب مختلفا بان قال فلان على الن درهم ثم هذه الجارية ثم قال فلان على الن درهم ثم هذا العبد في هذا الوجه يلزمه
 المالان في قولهم سوا اقر بذلك في موطن او في موطنين وان لم يرض الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بالمال صلا فان كان الصلح واحدا
 كان المال واحدا عند الكل وان عقد على نفسه صكين كل صلا بالن درهم واشهد على ذلك لزمه الما لان على كل حال واختلاف الصلح
 يكون بمنزلة اختلاف السبب وان لم يعقد صكا كذا في مطلقا فان كان اقراره على العبد غير القاضي بحصة مناهدين واقراره الثاني
 عن القاضي يلزمه مال واحد وكذا لو اقر عن القاضي او بالي واثبت القاضي ذلك في ديوانه ثم اعاده الى القاضي في مجلس اخر فاقول بان
 قاضي الطالب الما ليدن والمطلوب يدري انه مال واحد كان القول قول المطلوب وان كان المقر عند القاضي غير القاضي او كان المقر
 او عن القاضي والثاني عن غير القاضي فان كان اشهد على كل اقرار شهادا واحدا فالمال واحد عند الكل سواء كان ذلك في موطن او
 موطنين وان اشهد على اقراره او شهادا واحدا وعلى الثاني من شاهدين او اكثر في مجلس اخر على قول ابو يوسف ويجوز ردها الله يكون
 المال واحدا واختلف المشايخ في قول انه صيغة رده الله والظاهر ان عنده يكون المال واحدا وانما يتعدى المال عنه اذا تمت

وان لم يقر عليهم ولم يشهدوا
 ولو انه كتب وعلى قرا على الشهود
 حل لهم ان يشهدوا بذلك المال
 قاضي خان

هذا هو الحق في حق غير بخلاف المسئلة الاولى لان البناء ملوك له فاذا اقر بالارض فهو يتبعها لان اقراره مقبول في حق نفسه ولو قال ارض هذه الوار فلان وبنائها الى كان الكمل الاول لما اقر بالارض لم ملك البناء فلما يقبل قوله بعد ذلك انه لعينه ولو قال بنا هذه الوار فلان وارضها فلان فكل واحد منهما ما اقر له به لقيام ملكه عند اقرارهما فينفذ وتخرج جبر هذا المايل من على ان دعواه لنفسه لا يمنع صحة الاقرار لغيره وان اقراره لا يقبل في حق غيره ذكره الزيلعي في شرح الكثر **وفصل الحائض والحمل** **الاستئذان وطوف الجارية كالبناء فيما تقدم وان قال مكلف له على ان من ثمن عبد ما قبضه امر ذلك العبد موصولا حال كون ما قبضته موصولا باقراره وهذا القديم في الحائض القديم حيث قال وان اقر بالثمن قال بعد ذلك من ثمن عبد ما قبضه لم يصدق** **المراد** ان يقول له موصولا بكلامه من ثمن عبد بعينه انتهى وقد اخل بهذا القيد صاحب الكثر والوقاية فتنبه له عند الفتوى **وعينها** العبدان **سما** اسم العبد المملوك **المقر له** **لزمه** ان يرضى المقر له **والا** لو لم يرضه ما كان له ان يقول له لا يرضه **لانه** اقر له بالنفس على صفة فيلزمه على الصفة التي اقر بها فاذ لم توجد لا يلزمه وهذه المسئلة على وجوه احدها ما ذكرنا وهو ما اذا صدقة وسلم اليه وحكمه ما ذكرنا لان ما ثبت بتصادقها يكون كالنائب عيانا والثاني ان يقول المقر له العبد عبدك ما قبضته وانما قبضته عبد اخر وسلمت اليك والحكم فيه كالاول لانها اتفاقا على ما قرره غير انما اختلف في سبب الاستعانة في بيانها باختلافها ولا باختلاف السبب عند حصول المقصود واتحاد الحكم فصار كما اذا اقر له بفصل لغيره فقال المقر له هي فرض فانه يوم بالرفع اليه لا تقاها على الاستحقاق والثالث ان يقول العبد عبدك ما قبضته من حكمه ان لا يلزم المقر له ما ذكرنا انه اقر له على صفة وهي سلته فلا يلزمه بدونها والرابع ان يقول المقر له ابعده هذا العبد وانما قبضته عبد اخر فحكمه ان يتبعه لانهما اختلفا في البيع وهو يوجب التحالف وان لم يبيع **لزمه** **مطلقا** **وقوله** ما قبضته ان البيع لغوا باطلا وبابه عدا ومدا والغنى الغنى بطله ثم شبه بهذه المسئلة مسئلة اخر فقال **كقول من ثمن خيرا وخيرا مال فصار حراما وميتة اودم** فانه يلزمه الاول ولم يقبل تفسيره بثنى الخمر **وان وصل** ذلك التفسير باقراره يعني لا فرق في ذلك بين ان يفصل وان يصل عند ايجافه وقال ابو يوسف ومحمد بن واصل صدق في السليبي فلا يلزمه ثمن وان فصل لم يصدق اذا اقر المقر له ان يكون ذلك من ثمن عبد اخر لا من اقر له بالمال وبين سببه وهو غير صالح لان ثمن عبد مجهول لا يجب سوا كانت الجهالة عند العقد او بعد بالخطا با مثاله لا يفسد العقد او يملك به البيع قبل القبض فلا يجب به الثمن وكذا ثمن الخمر لا يجب وصدر كلامه يقتضي التخيير فصار بائنا في الوجوب رجوع عنه فلا يبيع موصولا ولا موصولا **الا** **اذا صدقة** المقر له في ذلك **او اقام** المقر له عليه في ذلك فلا يلزمه ثمن ولو قال له على الف درهم حرام او ربا في لزمته مطلقا سواء فصل او لم وصل احتمالا ان يكون هذا جلا عند غيره ولو قال زورا او باطلا لزمه ان كذب المقر له في زعمه ذلك **والا** لو لم يكن المقر له بصدقة فزعمه ذلك لا يلزمه ثمن من ذلك **والا** اقر بالبيع تلجيت على هذا التفصيل **ولو قال له على الف زبوف** فحكمه **انما قال على الف درهم** ذكره مولانا في نحو وذكر الزميلي خلافا في لم يبرح وعبارته ولو قال فلان على الف درهم زبوف ولم يذكر السبب قبل يصدق اجابا اذا وصل لانه لم يبرح بالعقد واستحقاق الجدة به وقيل هو على الخلاف لان مطلق الوجوب يحتمل على ان وجب سبب موضوع له وهو التجارة فيكون على الخلاف انتهى **ولو قال له على الف من غصب او ودية** **انها زبوف** او **بهرجة** **صدق** مطلقا يعني سواء فصل او لم وصل لان الغصب لا يقتضي السلامة لان الانسان يغصب ما يصاحبه ويودعه ما عنده فلا يقتضي السلامة فيقبل قوله **انها** في الزبوف والبهرجة فيقبل قوله مطلقا موصولا لانها لا تنوع من الوراثة وفيه يقبل موصولا لان الاختلاف اذا وقع في القبض كان القول قول القابض ضمينا كان او مينا وان قال **استوفت او رصا صرفا** **وان فصل** لا لا يثبت من جنس الدراهم وانما يتناولها الاسم بجازا وكان من باب التخيير فلا يبيع موصولا **وقوله** **غصبت ثوبا** **اذ جاء** اذا جاء المقر له بثوب يعيب في قوله **له على الف درهم** **انها** لا يقتضي كذا اتصالا **وان فصل** لا لا يصدق لانه استثنى العقد فيكون تغيير فيبيع موصولا موصولا ولو كان المقطاع بسبب القطع النفس بسبب دفع السعال فحق ابو يوسف انه يبيع اذا وصله وعلم الفتوى لان الانسان يحتاج الى ان يتكلم بجميع ذلك بنفسه واحدا فلو لم يعمل عدرا يكون عليه حرج كذا في تبيين الكثر **ولو قال زبوف** **لهم** **اخذت منك الف درهم** **ودعته** فحكمه في يديه من غير قصد **قال** **الاخر** بل اخذتها مني غصبا ضمن زبوف اقر باخذه لعمرك ان اقر بسبب الغمان وهو المخد لا ان اخذ مال الغير بسبب الوجوب الضمان لقول عليه السلام على يد ما اخذت حتى ترد ثم ادعى ما يوجب البراءة والمخد بالادب والاخر ينكر فكان القول قوله مع يمينه وجب الضمان على المقر باقراره بسبب الضمان لان ينكر الخصم على العيني وهذا بخلاف ما اذا قال له بل اخذتها قرضا حيث يكون القول قوله المقر لانهما تصادقا على الاخذ حصل بانه والادب بان المالك لا يكون سببا

لوجوب الضمان على الاخذ لا باعتبار عقد الضمان فالملك يدعى اليه العقد وذلك ينكر فكان القول قوله المنكر وهذا اذا اقر باخذ الثوب ودعيه وقال المقر له بل اخذته بيما كان القول قوله المقر له لا ذكرنا **وفي عطية ودية** **وقال** **الاخر** **عصبة** **لا** **اراد** **قال** **المقر** اعطيتي الف درهم ودعيت فحكمه وقال المالك بل غصبتها مني لا يضمن المقر له لم يرض بسبب الضمان بل امر قريلا عطا وهو فعل المقر فلا يكون من اقر على نفسه بسبب الضمان والمقر له يدعي عليه بسبب الضمان وهو ينكر فكان القول قوله المقر له لا اقر باخذ فيوجب الضمان فان قلت اعطيتي والدفع لا يكون الا بالقبض فوجب ان يكون بالقبض قلت اجيب عنه بانه قد يكون بالتخلية والوضع يد يديه ولو اقر ذلك فالتفتي لا عموم له لانه ثابت ضرورة فيستدبر بقدر الضرورة فلا يظهر في هذا انما سببا للضمان لانه عدم في حق غيره **وفي قوله** **هذا كان ودية** **لدي عندك** **فاخذته** **فقال** **المقر له** **هو** **هذا** **الشيء** **الاخيه** **المقر له** **لان** **المقر** اخذ باليد له ثم بالخرمته وهو سبب الضمان ثم استخفافه عليه فلا يقبل دعواه فيجب عليه رد العين ان كان قائما ولا فتيمة وكذا لو قال اقرضتك الف درهم ثم اخذتها منك يجب على المقر دفعها لا ذكرنا **وصدق من قال** **اخرجت فريسي او ثوبي هذا فركبها ولبسه ورده** **واخطا** **ثوبه** **هذا** **يكفر** **اقبضته** **يعني** **القول** **قوله** **المقر له** **ذلك** **وهذا** **عند** **ابو حنيفة** **وقال** **ابو يوسف** **ومحمد** **القول** **قوله** **اخذته** **المعبر** **والثوب** **وهو** **القياس** **وعلى** **هذا** **الخلاف** **الاقرار** **بالإعارة** **للاسلطان** **ثم** **اخذته** **منه** **وجه** **القياس** **انه** **اخذ** **اليد** **له** **ثم** **ادعى** **عليه** **الاستحقاق** **فيقبل** **اقراره** **له** **دون** **دعواه** **عليه** **فيجب** **عليه** **الرد** **كخ** **فصل** **الوديعة** **والغرض** **على** **امر** **وجه** **الاستحسان** **ان** **البرء** **في** **الحجارة** **تثبت** **ضرورة** **استيفاء** **المقرض** **عليه** **وهو** **النافع** **فلا** **يكون** **اقرار** **باليد** **لها** **مقصودا** **فلا** **يظهر** **في** **حق** **الاستحقاق** **على** **المقرض** **خلاف** **الوديعة** **والغرض** **في** **اليد** **فيها** **مقصودا** **فيكون** **الاقرار** **بها** **اقرارا** **لها** **باليد** **لا** **القر** **في** **الحجارة** **ولا** **إعارة** **اقر** **ببرء** **ثابتة** **من** **جهة** **فيكون** **القول** **قوله** **في** **كيفية** **ولو** **اقر** **ان** **هذا** **البناء** **وهذا** **السنن** **او** **هذا** **الجبن** **من** **بقر** **فلان** **او** **هذا** **الصوف** **من** **غنم** **او** **هذا** **القرن** **تخلته** **واذ** **على** **فلان** **له** **امر** **بالرفع** **اليه** **لا** **اقر** **اقرارا** **يعتد** **لانه** **يملك** **بملك** **الاصل** **ذكره** **الزيلعي** **ولو** **قال** **هذا** **الالف** **ودية** **فلان** **عندي** **ثم** **قال** **بل** **ودية** **فلان** **فلا** **يكون** **الاقرار** **باليد** **لها** **مقصودا** **فيكون** **الاقرار** **بها** **اقرارا** **لها** **باليد** **لا** **القر** **في** **الحجارة** **ولا** **إعارة** **اقر** **ببرء** **ثابتة** **من** **جهة** **فيكون** **القول** **قوله** **في** **كيفية** **ولو** **اقر** **ان** **هذا** **البناء** **وهذا** **السنن** **او** **هذا** **الجبن** **من** **بقر** **فلان** **او** **هذا** **الصوف** **من** **غنم** **او** **هذا** **القرن** **تخلته** **واذ** **على** **فلان** **له** **امر** **بالرفع** **اليه** **لا** **اقر** **اقرارا** **يعتد** **لانه** **يملك** **بملك** **الاصل** **ذكره** **الزيلعي** **ولو** **قال** **هذا** **الالف** **ودية** **فلان** **عندي** **ثم** **قال** **بل** **ودية** **فلان** **فلا** **يكون** **الاقرار** **باليد** **لها** **مقصودا** **فيكون** **الاقرار** **بها** **اقرارا** **لها** **باليد** **لا** **القر** **في** **الحجارة** **ولا** **إعارة** **اقر** **ببرء** **ثابتة** **من** **جهة** **فيكون** **القول** **قوله** **في** **كيفية** **ولو** **اقر** **ان** **هذا** **البناء** **وهذا** **السنن** **او** **هذا** **الجبن** **من** **بقر** **فلان** **او** **هذا** **الصوف** **من** **غنم** **او** **هذا** **القرن** **تخلته** **واذ** **على** **فلان** **له** **امر** **بالرفع** **اليه** **لا** **اقر** **اقرارا** **يعتد** **لانه** **يملك** **بملك** **الاصل** **ذكره** **الزيلعي** **ولو** **قال** **هذا** **الالف** **ودية** **فلان** **عندي** **ثم** **قال** **بل** **ودية** **فلان** **فلا** **يكون** **الاقرار** **باليد** **لها** **مقصودا** **فيكون** **الاقرار** **بها** **اقرارا** **لها** **باليد** **لا** **القر** **في** **الحجارة** **ولا** **إعارة** **اقر** **ببرء** **ثابتة** **من** **جهة** **فيكون** **القول** **قوله** **في** **كيفية** **ولو** **اقر** **ان** **هذا** **البناء** **وهذا** **السنن** **او** **هذا** **الجبن** **من** **بقر** **فلان** **او** **هذا** **الصوف** **من** **غنم** **او** **هذا** **القرن** **تخلته** **واذ** **على** **فلان** **له** **امر** **بالرفع** **اليه** **لا** **اقر** **اقرارا** **يعتد** **لانه** **يملك** **بملك** **الاصل** **ذكره** **الزيلعي** **ولو** **قال** **هذا** **الالف** **ودية** **فلان** **عندي** **ثم** **قال** **بل** **ودية** **فلان** **فلا** **يكون** **الاقرار** **باليد** **لها** **مقصودا** **فيكون** **الاقرار** **بها** **اقرارا** **لها** **باليد** **لا** **القر** **في** **الحجارة** **ولا** **إعارة** **اقر** **ببرء** **ثابتة** **من** **جهة** **فيكون** **القول** **قوله** **في** **كيفية** **ولو** **اقر** **ان** **هذا** **البناء** **وهذا** **السنن** **او** **هذا** **الجبن** **من** **بقر** **فلان** **او** **هذا** **الصوف** **من** **غنم** **او** **هذا** **القرن** **تخلته** **واذ** **على** **فلان** **له** **امر** **بالرفع** **اليه** **لا** **اقر** **اقرارا** **يعتد** **لانه** **يملك** **بملك** **الاصل** **ذكره** **الزيلعي** **ولو** **قال** **هذا** **الالف** **ودية** **فلان** **عندي** **ثم** **قال** **بل** **ودية** **فلان** **فلا** **يكون** **الاقرار** **باليد** **لها** **مقصودا** **فيكون** **الاقرار** **بها** **اقرارا** **لها** **باليد** **لا** **القر** **في** **الحجارة** **ولا** **إعارة** **اقر** **ببرء** **ثابتة** **من** **جهة** **فيكون** **القول** **قوله** **في** **كيفية** **ولو** **اقر** **ان** **هذا** **البناء** **وهذا** **السنن** **او** **هذا** **الجبن** **من** **بقر** **فلان** **او** **هذا** **الصوف** **من** **غنم** **او** **هذا** **القرن** **تخلته** **واذ** **على** **فلان** **له** **امر** **بالرفع** **اليه** **لا** **اقر** **اقرارا** **يعتد** **لانه** **يملك** **بملك** **الاصل** **ذكره** **الزيلعي** **ولو** **قال** **هذا** **الالف** **ودية** **فلان** **عندي** **ثم** **قال** **بل** **ودية** **فلان** **فلا** **يكون** **الاقرار** **باليد** **لها** **مقصودا** **فيكون** **الاقرار** **بها** **اقرارا** **لها** **باليد** **لا** **القر** **في** **الحجارة** **ولا** **إعارة** **اقر** **ببرء** **ثابتة** **من** **جهة** **فيكون** **القول** **قوله** **في** **كيفية** **ولو** **اقر** **ان** **هذا** **البناء** **وهذا** **السنن** **او** **هذا** **الجبن** **من** **بقر** **فلان** **او** **هذا** **الصوف** **من** **غنم** **او** **هذا** **القرن** **تخلته** **واذ** **على** **فلان** **له** **امر** **بالرفع** **اليه** **لا** **اقر** **اقرارا** **يعتد** **لانه** **يملك** **بملك** **الاصل** **ذكره** **الزيلعي** **ولو** **قال** **هذا** **الالف** **ودية** **فلان** **عندي** **ثم** **قال** **بل** **ودية** **فلان** **فلا** **يكون** **الاقرار** **باليد** **لها** **مقصودا** **فيكون** **الاقرار** **بها** **اقرارا** **لها** **باليد** **لا** **القر** **في** **الحجارة** **ولا** **إعارة** **اقر** **ببرء** **ثابتة** **من** **جهة** **فيكون** **القول** **قوله** **في** **كيفية** **ولو** **اقر** **ان** **هذا** **البناء** **وهذا** **السنن** **او** **هذا** **الجبن** **من** **بقر** **فلان** **او** **هذا** **الصوف** **من** **غنم** **او** **هذا** **القرن** **تخلته** **واذ** **على** **فلان** **له** **امر** **بالرفع** **اليه** **لا** **اقر** **اقرارا** **يعتد** **لانه** **يملك** **بملك** **الاصل** **ذكره** **الزيلعي** **ولو** **قال** **هذا** **الالف** **ودية** **فلان** **عندي** **ثم** **قال** **بل** **ودية** **فلان** **فلا** **يكون** **الاقرار** **باليد** **لها** **مقصودا** **فيكون** **الاقرار** **بها** **اقرارا** **لها** **باليد** **لا** **القر** **في** **الحجارة** **ولا** **إعارة** **اقر** **ببرء** **ثابتة** **من** **جهة** **فيكون** **القول** **قوله** **في** **كيفية** **ولو** **اقر** **ان** **هذا** **البناء** **وهذا** **السنن** **او** **هذا** **الجبن** **من** **بقر** **فلان** **او** **هذا** **الصوف** **من** **غنم** **او** **هذا** **القرن** **تخلته** **واذ** **على** **فلان** **له** **امر** **بالرفع** **اليه** **لا** **اقر** **اقرارا** **يعتد** **لانه** **يملك** **بملك** **الاصل** **ذكره** **الزيلعي** **ولو** **قال** **هذا** **الالف** **ودية** **فلان** **عندي** **ثم** **قال** **بل** **ودية** **فلان** **فلا** **يكون** **الاقرار** **باليد** **لها** **مقصودا** **فيكون** **الاقرار** **بها** **اقرارا** **لها** **باليد** **لا** **القر** **في** **الحجارة** **ولا** **إعارة** **اقر** **ببرء** **ثابتة** **من** **جهة** **فيكون** **القول** **قوله** **في** **كيفية** **ولو** **اقر** **ان** **هذا** **البناء** **وهذا** **السنن** **او** **هذا** **الجبن** **من** **بقر** **فلان** **او** **هذا** **الصوف** **من** **غنم** **او** **هذا** **القرن** **تخلته** **واذ** **على** **فلان** **له** **امر** **بالرفع** **اليه** **لا** **اقر** **اقرارا** **يعتد** **لانه** **يملك** **بملك** **الاصل** **ذكره** **الزيلعي** **ولو** **قال** **هذا** **الالف** **ودية** **فلان** **عندي** **ثم** **قال** **بل** **ودية** **فلان** **فلا** **يكون** **الاقرار** **باليد** **لها** **مقصودا** **فيكون** **الاقرار** **بها** **اقرارا** **لها** **باليد** **لا** **القر** **في** **الحجارة** **ولا** **إعارة** **اقر** **ببرء** **ثابتة** **من** **جهة** **فيكون** **القول** **قوله** **في** **كيفية** **ولو** **اقر** **ان** **هذا** **البناء** **وهذا** **السنن** **او** **هذا** **الجبن** **من** **بقر** **فلان** **او** **هذا** **الصوف** **من** **غنم** **او** **هذا** **القرن** **تخلته** **واذ** **على** **فلان** **له** **امر** **بالرفع** **اليه** **لا** **اقر** **اقرارا** **يعتد** **لانه** **يملك** **بملك** **الاصل** **ذكره** **الزيلعي** **ولو** **قال** **هذا** **الالف** **ودية** **فلان** **عندي** **ثم** **قال** **بل** **ودية** **فلان** **فلا** **يكون** **الاقرار** **باليد** **لها** **مقصودا** **فيكون** **الاقرار** **بها** **اقرارا** **لها** **باليد** **لا** **القر** **في** **الحجارة** **ولا** **إعارة** **اقر** **ببرء** **ثابتة** **من** **جهة** **فيكون** **القول** **قوله** **في** **كيفية** **ولو** **اقر** **ان** **هذا** **البناء** **وهذا** **السنن** **او** **هذا** **الجبن** **من** **بقر** **فلان** **او** **هذا** **الصوف** **من** **غنم** **او** **هذا** **القرن** **تخلته** **واذ** **على** **فلان** **له** **امر** **بالرفع** **اليه** **لا** **اقر** **اقرارا** **يعتد** **لانه** **يملك** **بملك** **الاصل** **ذكره** **الزيلعي** **ولو** **قال** **هذا** **الالف** **ودية** **فلان** **عندي** **ثم** **قال** **بل** **ودية** **فلان** **فلا** **يكون** **الاقرار** **باليد** **لها** **مقصودا** **فيكون** **الاقرار** **بها** **اقرارا** **لها** **باليد** **لا** **القر** **في** **الحجارة** **ولا** **إعارة** **اقر** **ببرء** **ثابتة** **من** **جهة** **فيكون** **القول** **قوله** **في** **كيفية** **ولو** **اقر** **ان** **هذا** **البناء** **وهذا** **السنن** **او** **هذا** **الجبن** **من** **بقر** **فلان** **او** **هذا** **الصوف** **من** **غنم** **او** **هذا** **القرن** **تخلته** **واذ** **على** **فلان** **له** **امر** **بالرفع** **اليه** **لا** **اقر** **اقرارا** **يعتد** **لانه** **يملك** **بملك** **الاصل** **ذكره** **الزيلعي** **ولو** **قال** **هذا** **الالف** **ودية** **فلان** **عندي** **ثم** **قال** **بل** **ودية** **فلان** **فلا** **يكون** **الاقرار** **باليد** **لها** **مقصودا** **فيكون** **الاقرار** **بها** **اقرارا** **لها** **باليد** **لا** **القر** **في** **الحجارة** **ولا** **إعارة** **اقر** **ببرء** **ثابتة** **من** **جهة** **فيكون** **القول** **قوله** **في** **كيفية** **ولو** **اقر** **ان** **هذا** **البناء** **وهذا** **السنن** **او** **هذا** **الجبن** **من** **بقر** **فلان** **او** **هذا** **الصوف** **من** **غنم** **او** **هذا** **القرن** **تخلته** **واذ** **على** **فلان** **له** **امر** **بالرفع** **اليه** **لا** **اقر** **اقرارا** **يعتد** **لانه** **يملك** **بملك** **الاصل** **ذكره** **الزيلعي** **ولو** **قال** **هذا** **الالف** **ودية** **فلان** **عندي** **ثم** **قال** **بل** **ودية** **فلان** **فلا** **يكون** **الاقرار** **باليد** **لها** **مقصودا** **فيكون** **الاقرار** **بها** **اقرارا** **لها** **باليد** **لا** **القر** **في** **الحجارة** **ولا** **إعارة** **اقر** **ببرء** **ثابتة** **من** **جهة** **فيكون** **القول** **قوله** **في** **كيفية** **ولو** **اقر** **ان** **هذا** **البناء** **وهذا** **السنن** **او** **هذا** **الجبن** **من** **بقر** **فلان** **او** **هذا** **الصوف** **من** **غنم** **او** **هذا** **القرن** **تخلته** **واذ** **على** **فلان** **له** **امر** **بالرفع** **اليه** **لا** **اقر** **اقرارا** **يعتد** **لانه** **يملك** **بملك** **الاصل** **ذكره** **الزيلعي** **ولو** **قال** **هذا** **الالف** **ودية** **فلان** **عندي** **ثم** **قال** **بل** **ودية** **فلان** **فلا** **يكون** **الاقرار** **باليد** **لها** **مقصودا** **فيكون** **الاقرار** **بها** **اقرارا** **لها** **باليد** **لا** **القر** **في** **الحجارة** **ولا** **إعارة** **اقر** **ببرء** **ثابتة** **من**

بمهر المثل وبيع مشاهير تلاف كذلك ان شاهد غيرها ما ليس من التبرعات وقيل النكاح بهذا المثل لان الزيادة على ذلك باطله والنكاح جائز ذكره في العناية واما جعل النكاح من جملة ما يجب فتدعيه لانه من لوازم الاصلية فان قلت لو تزوج شخص فان رابطة جاز وليست محتاج اليها قلت اوجب بان النكاح في اصل الوضع من مصالح المعيشة والعبرة لاصل الوضع للمحال فان المحال ما لا يوقف عليها وليس له ان يرضى ان يقبض دين بعض الغرار دون بعض ولو كان كذلك اعظم من الواجب الاجرة الا اذا قضى ما استحق في مرضه او تقدر ثمن ما اشترى في مرضه وقيل في ذلك بالبرهان انما يثبت لان قوله في ذلك غير مقبول للتمتع بخلاف ما اذا لم يود حتى مات فان البايع اسوة الغرار في ثمن ما باعه منه اذ لم يكن العين البيعة في يده لانه في يد البايع اما اذا كانت في يده فهو اولي بها من سائر الغرار واذا اقر المريض بدين ثم اقر بدين آخر فاصل واصل ولو اقر بدين ثم يود بدينه فاصلا وعلى الله

القلب الوديعه اولى وانزاعه ببيع عبده في صحة وقبض الثمن مع دعوى المشتري ذلك صحيح في البيع دون قبض الثمن لا بقدر الثلث بخلاف اقراره بان هذا العبد لفلان فانه لا يدين والاولاقر يقبض دينان كان دين الصحة يصح مطلقا سواء كان عليه دين الصحة اولا وان كان دين الرضوان كان عليه دين الصحة لا يصح ولا ينفذ من الثلث الا في اقراره باستيفاء بدل الكتابة فنافذ بخلاف اقراره باستيفاء ثمن ما باعه في صحة من وارثه فانه لا يصح وتبين العتق المهر في صحة في كثرة القيمة فاذا من جميع ماله كتبته ما اقر به في صحة وهو مبرور كذا في كثير من العتبات **وابراوه مديون وهو مديون غير جائز ان كان اجنيا وان كان وارثا فلا يجوز مطلقا** يعني سواء كان المريض مديونا او لا فانه من التهمة وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شي صحيح فضا لا ديانة قال في الحاشية القديسي اذا اراد المريض مرض الموت ان يصح ابراهه للفرق فانه يقول ليس لي عليه دين ولو قال ابراهه عن الدين لا يصح ويرتفع بهذا مطلقا الدين الا بظلمة اخرى انتهى وفي التاخر رخصة من باب اقرار المريض معناه الى العتق اذ على رجل مالا واثباته وابطاؤه لا يجوز براهته ان كان عليه دين وكذا لو ابراه الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين اولا ولو انه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شي ثم مات جازا اقراره في القضا انتهى وفي البرازية معنى الى جيل الخصاف قالت فيه ليس لي على زوجي مهر وقال فيهم لم يكن لي على فلان شي يبرأ عن اخلاقا للشافعي انتهى وفيها قبله وابر الوارث لا يجوز فيقال فيهم لم يكن لي عليه شي ليس لورثته ان يدعوا عليه شيئا في القضا وفي البرانية لا يجوز هذا اقراره في الجامع اقرارا بدين فيه انه ليس على والده شي من تركه انه صحيح بخلاف ما لو ابراه او وهب وكذا لو اقرت بقبض ماله منه انتهى وبهذا العلم صحة اقراره بولا ناصح البحر فيما لو اقرت البتة في مرض موثق بان الامتعة الغلانية ملكا ايها الحق لها فيها انه يصح ولا يشع دعوى زوجها فيه مستندا الى ما ذكرناه وقدر خالفه في ذلك نسخا امين الدين ابن عبد المال المصنف والفقهاء يعلم الصحة مستندا الى ما في عامة المعتبرات من ان الاقرار بالورثة لا يصح وكثير من النقل القبيحة تشهد بصحة هذا وليس من هدام قيل الاقرار بالورثة كما لا يخفى قال مولانا صاحب البحر ولا يصح والصحيح ان لا يصح انتهى فان كان هذا في خصوص المهر ينفيه ما في البرازية معزيا الى الزبيرة قوله ما في الامر له عليه ولا يثبت له عليه اوليكم في علمه مهر قبل الاصح وقيل يصح والصحيح انه لا يصح انتهى لان هذا في خصوص المهر لظهوره عليه غالبا وكلامنا في غير المهر ولا ينفذ ايضا ما ذكره في البرازية ايضا بعده اذ على ماله ودوننا وودعية فصلا مع الطالب على شي يسير سرا وقال الطالب في العلانية انه لم يكن له على في الدعوى على شي وكان ذلك في مرض الدعوى ثم مات ليس لورثته ان يدعوا على الدعوى عليه بشي وان برهنوا على انه كان لورثته عليه اموال لكنه قصد بهذا الاقرار حراثة لا تشع وان كان الدعي عليه وارث الدعي وجعل ما ذكرنا في غير من ثبتت الورثة على ان اباها قصد حرمانا بهذا الاقرار وكان عليه اموال تشع انتهى لكونه منها في هذا الدعوى عليه والصالح معه على يسير والكلام عند عدم قرينة على التهمة وانه اعلم **وان اقر المريض لوارثه بطل اقراره** سبيل على تقدر عدم الاجارة والافهم موقوف **ان يصدره الورثة** فينفذ اقراره قال على الله عليه وسلم لورثة لوارثه والاقرار بدين لانه يخلق حق جميع الورثة فاقراره لبعضهم ابطال للخلق الباقي وفيه ابقاء العداوة بينهم لما في من اقرار البعض والله مفتا العداوة والبغضا وقصة يوسف واخوته اكبر من هذا اطلت عدم صحة اقراره للوارث فمثل الدين والعين وبسبح في شرح الجمع حيث قال ويبطل اقراره اقرار المريض لوارثه بالعين والدين **ان يصدره الورثة الباقون** ولو كان ذلك **اقرارا يقبض دين عليه** ايم على وارثه لا يصح وكذا لو رجع فيها وهب منه في مرضه وقبض ما عصب منه او رهنه عنده او استرد البيع في البيع الفاسد لا يدين وكذا لا يجوز ذلك بعد وارثه ولا مكتوبة لانه يقع لولاه ملكا او حقا ولو صدرت هذه الاشياء منه للوارث وهو مريض ثم برى ثم مات جاز ذلك كله لانه لم يكن من مرض الموت فلم يخلق به حق الورثة كذا في الاختيار **بخلاف اقراره** له ان لوارثه يود بدينه مستهلكا فانه جائز وصورة ان يقول كانت ودية لهذا الوارث فاستهلكتها في الجوهرة وفي فصول العادى ذكر في الباب الرابع من اقرار الجامع اقرار المريض للوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء واقراره للاجنبي يجوز حكاية من جميع المال وابتداء من ثلث المال في اقرار الزيادة اقرار المريض لورثته بدين لا يجوز ويود بدينه مستهلكة يجوز ان يثبت اقراره في مرض

موت لوارثه في الحال بتسليمه الى الوارث فاذا مات بوجه كذا في البرازية وفي الغنية تقرقات المريض نافذة واما تقتصر بعد الموت انتهى والعبرة لكونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار الا اذا صار وارثا بسبب حديد كالتزوج وعقد المهر

اعلم ان الاقرار لا يخلو اما ان يكون المقر له وارثا وقت الاقرار دون الموت او كان وارثا فيها ولم يكن وارثا فيها بينهما اولا لم يكن وارثا وقت الاقرار وصار وارثا وقت الموت فان كان وارثا وقت الاقرار دون وقت الموت بان اقر اخيه مثلا ثم ولوله ولا يصح الاقرار لعدم كونه وارثا وقت الموت وان كان وارثا فيها لا فيما بينهما بان اقر لامرأة ثم اباها وانقضت عدتها ثم تزوجها او والى رجلا فان قوله ثم فسخ الموالات ثم عقدها ثانيا لا يجوز الاقرار ابي يوسف لان القرين في الطلاق وفسخ المولادة ثم عقد ثانيا وعند محمد يجوز لان شرط اتمام الاقرار ان يتزوج وارثا الى الموت بذلك السبب ولم يبق ولا له لما صار اجنبيا فنفذ الاقرار كما لو انشأه في ذلك الوقت لان امرأته لم يعقد ثانيا كان جاريا مرا كذا اذا عقد وان لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا وقت الموت ينظر فان صار وارثا بسبب كذا فاما وقت الاقرار بان اقر اخيه وله ابن ثم مات الابن قبل المهر لم يصح اقراره وان صار وارثا بسبب حديد كالتزوج وعقد المولادة جاز وقال زفر لا يجوز لان الاقرار حصل للموالات وقت الموت فصار كما اذا صار وارثا بالنسب ولما ان الاقرار حين صدر حصل لاجنبى لا للوارث فنقض ولزم فلا يبطل بخلاف الهبة لانها وصية ولهذا يعتبر من الثلث فيعتبر وقت الموت بخلاف ما اذا صار وارثا بالنسب بان اقر مسلم مريضا اخيه الكافر ثم اسلم قبل موته او كان محجوبا بالابن ثم مات الابن حيث لا يجوز الاقرار له لان سبب الورثة كان قايما وقت الاقرار ولو اقر لوارثه ثم مات المقر له ثم المريضة وارث المقر من ورثة المريضة يجوز اقراره عند ابي يوسف اولا لان الاقرار حصل للموالات ابتداء وانتهى وقال اخر يجوز وهو قول محمد لانه لا بد من قبوله من المريض خرج من ان يكون وارثا وكذلك لو اقر لاجنبى ثم مات المقر له ثم المريضة ورث المقر من ورثة المقر لانه لا بد من قبوله من المريض فثبت له لا يبطل بموته كذا في تعيين الكفر فلو اقر لها امرأة اجنبية ثم تزوجها صح اقراره لانه لا بد من قبوله من وقت صدور حصول الاجنبى للموالات كما تقوم بتقديمه بخلاف اقراره لاجنبى المحبوب اذا كان الحجة وصار غير محبوب فانه لا يصح **بخلاف الهبة والوصية لها** ولو وهب لاجنبية او وصى لها ثم نكحها بطلت لان الوصية تملك بعد الموت وهي وارثة حينئذ فلا يصح والهبة في المرض وصية صحيحة لا ينفذ الا من الثلث على ما ياتي بيانه في موضعه انشاء الله تعالى فصار كالوصية ولا تقوى الا عند الموت على ما لا خلاف فيه من مرضه **ان كان له على ابنته ثم ماتت قبله فموتت البتة عشرة وارثه** فذا استوفاهوا ولهم المقر ابن بكر ذلك صح اقراره كالواقف لامرأة في مرضه بدين ثم ماتت قبله ونزكت وارثا وقيل لا ان لا يصح قال في الصغير في اقراره في مرضه انه كان له على ابنته عشرة دراهم قد استوفاهوا وله ابن بكر ذلك قال بعض اقران لغنى الوارث لان الميت لا يرثان اقراره في مرضه بدين ثم ماتت قبله ونزكت منها وارثا فان الاقرار جائز كذا هنا وكذا اصحاب القاضى جلال وقال القاضي في بيع الدين لا يصح اقراره انتهى ولو اقر المريض لوارثه ولا جنى بدين فاقراره باطلا لنقضه او تكاديا وقال محمد رحمه الله اقراره للاجنبي بدين بغيره جائز اذا اقره في الشراكة وانكر الاجنبى للشراكة وهو مرفقة في الجامعي وذكر شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي اذ اكرز الوارث المقر له في الشراكة وصدة الاجنبى لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل ويجوز ان يقال انه على الاختلاف ولكن الصحيح ان يقال انه لا يجوز على قول محمد رحمه الله كما هو مذهب هذه الجملة في قانون قاضي ظهري الدين كذا في فصول العادة **وان اقر لاجنبى ثم اقر ببنته ثبت وبطل اقراره** له لان النسب يستند الى الحالة العلوق فلا يجوز بخلاف ما لو اقر لاجنبية ثم نكحها فان الزوجية حادثة فيكون مقتصر على زمان التزوج فلا يظهر ان اقراره كان باطلا لعدم الزوجية ولو اقر له طلعتا ثلاثا في مرضه فله المقتل من المورث والدين هذا الحكم المذكور اذا اطلقها بسواها وان اطلقها بلاسواها فله الميراث بالتمام بل لا يصح الاقرار لها لانها وارثة اذ هو قارب بخلاف ما اذا اطلقها بسواها فانها لا يرث لكن لما اقر لها بالدين بقيامته في لانه ان تزوجت قد ينفذان على الطلاق لينتفع باب الاقرار لها فقتلها او القصد هو ان اقر بغيره **النسب بولادته** مثل هذا الغلام لقتله لمثل هذا المريض قبل موته اذ كان البر منه سنا كذبه الظاهر حتى ان عند ذلك لو كذب العرف بان يكون هنديا والغلام فارسي لا يثبت نسبه انه من هذا الغلام **ابنه وصور قمار الغلام** قديم لان السيلة في الغلام المعبر عن نفسه لانه حينئذ في نفسه بخلاف الصغير لانه في يده غيره فينزل منزلة البهيمة فلم يعتبر بقدومه وعند الثلاثة يثبت نسبه بالتصديق ايضا ولو غير مكلف ثبت نسبه لانه من النكاح الاصلية ولو كان القمار ايضا ذكره الزيلعي في شرح الكنتز واذ اصر اقراره بشارك المقر وهو الغلام الورقة في البراهة لا بد من وثائق ثبوت النسب ومع اقراره اقرار الرجل بالولد والوالدين بالشرط التقوية في الابن لانه اقرار على نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير ومع اقراره بالزوجة بشرط خلوها عن زوج وعدة اربعة الزوج وخلوها من اختها وخلوها عن اربع سواها انتهى لانه لا يكون تحت القرانها ولا اربع سواها وقيل اخل به في القبر صاحب الكنتز والوقاية وذلك مما لا ينبغي الاخل

به وصح اقراره بالولي من جهة العتاقة ان لم يكن ولا وه ثابتا من جهة غيره امر غير المتروك وهذا قديما بدنه وقفا خله
في الكثر والوقاية ايضا لان موجب اقراره يثبت بينهما بصلتها من غير اقرار واحد فينفذ وصح اقرارها اقرار المرأة بالولي
والزوج والولي لان المصلح ان اقراره انسان على نفسه جنة لا على غيره وبما اقراره به ولا ليس فيه الا التزام نفسها فيقبل وصح
اقرارها بالولي ان شئت قايلا او صدقها الزوج ان كان لها زوج او ان كانت معتلة منه وصح اقرارها بالولي مطلقا
ان لم يكن الميراث لانه لم تكن ذات زوج ولا معتلة او كانت ذات زوج وادعت انه الميراث من غير ان يثبت في غيرها الظاهر
والادب تصديق هو لا في الولد اذ كان لا يعبر عن نفسه الميراث المتنازع كما تقدم ولو كان الميراث لغيره بشرط تصديق
موت لان الحق له وصح التصديق بموت الميراث تصديق الزوج بموتها اذ هو الموت الزوجية يعني اقراره بسبب او تكاح
ثم مات الميراث فصدقه الميراث بموتها تصديق الميراث اقراره بالزواج فصدقها بموتها فانها لا يصح اما
الموت فلان النسب يبقى بموتها وكذا اقرار الزوج بالزوجة فصدقته بموتها لان حكم التكاح باق في حقها وهي العدة
فانها ما ان التكاح ولو اجاز لها غسل ميتا كما في حال الحيوة ولما الثانية وهي ما اذا اقرت الزوجة وصدقها بموتها
فالزوجة ما قول ابي حنيفة وعندنا جوازها ان الارث من احكام التكاح وهو ما يثبت بعد التكاح كالعدة والابن حنيفة رضي الله عنه
في عدم الصحة ان التكاح انتظم بالموت ولا عدة عليه ليصح باعتبارها ولا يصح التصديق على اعتبار الارث لانه بعد موتها لم يبق
وانما يثبت بموتها والتصديق يستند الى اقراره يعني ان التصديق هو الموجب لثبوت التكاح الموجب للارث فلا يمكن ان
يثبت بالارث فان قلت يماض هذا بان يقال لا يصح التصديق على اعتبار العدة لانها بعد موتها لم يبق اقرارها وانما تثبت بعد
الموت والتصديق يستند الى اقراره فيفسد ما ذكرتم قلت يمكن ان يجاب عنه بان العدة لازمة للموت عن تكاح بالجماع فيجوز
ان يعتبر التكاح المماثل قايلا باعتبارها فكذا الميراث فليس بالارث له لجواز ان تكون المرأة كتابية فلم يعتبر قايلا باعتبار
وان اقرت بنسب على غيره كالاخ والعم والجدة والابن لا يصح اقراره في حق غيره فلا يثبت نسبه منه لعدم ولايته عليه ولما فيه من
حمل النسب على الغير فلا يجوز بدون اقامة البينة ويصح اقراره في حق نفسه امر في حق نفس الميراث الميراث وكذا قوله حتى
يلزم الاحكام من النكاح والحضانة والارث اذ ان تصادق عليه امر على ذلك اقراره لان اقرارها بغيرها خاف ان لم يكن له في هذا الميراث
وارث غيره مطلقا يعني قريبا ذلك الوارث او غير وارث لان اقراره في حق نفسه فيقبل عند عدم الميراث بغيره وهذا لا ينافي
بشيئين بالنسب وبما يستحق ماله بعد وهذا في النسب مع غيره في غير وفي استحقاق ماله مقرر على نفسه فيقبل عند عدم الميراث بغيره لان له ولاية
التصرف في ماله عند عدم الوارث يضعه حيث يشاء حتى كان له ان يوصي بجميع ماله فكذا له ان يجعل لهذا الميراث له وصية من وجه
حتى كان للميراث يرجع عن اقراره لان نسبه لم يثبت فلا يلزمه كالوصية ارث من وجه حتى لو اوصي لغيره بأكثر من الثلث لا ينفذ إلا بإجازة
الميراث ما دام الميراث على اقراره كانه وارث حقيقه كذا في تعيين الكثر وقوله حتى كان للميراث يرجع عن اقراره بحكم ما اذا لم يصدق
الميراث على اقراره بل رجوعه او لم يثبت اقراره اما اذا صدق اقراره فكل رجوعه اقراره بموتها فلا ينعى الرجوع عن اقراره على
بعض شروح السراجية والارث ان لم يكن له وارث غيره فهو المالك كذا في الارحام او بعد كذا في الميراث لم يثبت لوجود الزوج
كما تقدم فغيره ومن مات ابوه فاقرباؤه من اقرته في الميراث ولم يثبت نسبه لادراكه ان اقراره مقرر في حق نفسه غير متبول
في حق غيره فاذا قبل اقراره في حق نفسه يستحق الميراث نصف نصيب الميراث مطلقا عندنا وعند مالك وابن ابي ليلى يجعل اقراره
مشايخ التركة فيجعل الميراث نصيبا يخصه من ذلك حتى لو كان لشخص ابوه اخ موقوف فاقرباؤه فكذلك اخوه المعروف فيه اعلم
الميراث نصيبا فيه وعندنا ثلث ما يوصي به وهو ميراث جميع المال والصحة بالنسبة فنقد اقراره في حصته وبطل ما كان في حصته اخوه
فيكون له ثلث ما يوصي به وهو ميراث جميع المال والسدس في نصيب اخيه بطل اقراره فيه لادراكه ان اقراره في حق نفسه في حق الميراث
يشترك في الاستحقاق والتكليف بالانكاح فيجعل ما يوصي به كالميراث فيكون الباقي بينهما بالسوية وان ترك شخص ابني وول على
اخر ما يوصي به فاقرباؤه بقدر ما يوصي به منها فلا ينفذ للميراث والاخر حصة لان اقراره باستيفاء الدين اقراره بالدين على الميت
لان العتق غير مذكور الدين فيكون مضمونا على القابض دين في حق نفسه ثم يتقاسم فان اذ كذب اخوه لا يصدق علمه فيقبل في حق
خصته فوجب على الميت خصال درهمين على زعمه والدين مقدم على الميراث فاستحق نصيبه فلا يجرؤ منه شيء اذا اقر عليه بدين
اخر وكذا اخوه وليس له ان يشترك الاخ في الميراث وان تصادق على ان يشترك بينهما لانه لو رجح الميراث على اخيه لرجح اخوه
على الغير بما يقي من الدين على رعيه ثم رجح الغير على الميراث اذ على الميراث ما اخذه من اخيه الكذب لان الوارث لا يأخذ شيئا
من ميراثه الذي في يده الى الدور ولو اقرت اباه قبض كل الدين والسبيل بحالها كان جوابه كالا والي لان الميراث لا يجلد التركة لغير الدين
بانه ما يعلم انه قبض فاذا نكل بدينه وادعى وان حلف وضع اليه نصيبه بخلاف السبيل الذي حيث لا يجلد لغير الدين لان حقه

والإشارة شريطة تصديقها خلوها من زوج
آخر عدته وان لا تكون اختها لغير
ولا الميراث سواهما كما سبق ١٢
امراة قابلة لثلاثة او غيرها درر
يجب اقرارها لان فيه الزام على نفسها دون
غيرها فينفذ عليها فصار كما اذا ادعى هو
الولد فانه لا ادعى انه ولده من امراته
لا يصدق في حقها الا بتصديقها من
زليقي

ها ثلث ما يوصي به لان الميراث قايلا
بثلث شايخ في النصيب صح

كما حصل له من جهة الميراث فلا حاجة الى تحليفه وهذا لا يجلد له الا النصف فيعلمه والله اعلم **فصل** في بيان احكام سائل تتعلق بتكاتب
الميراث اقرت الحرة المكنت بدين لاخر وكذا بغيرها وصح اقرارها في حق امر في حق زوجها عند ابي حنيفة **فتجب**
المقنة وتلازم كالمدين الثابت بالمعينة كالمستهلل او الشرا وبالبينة **وعندها** لا اقل تصدق في حق الزوج فلا تخمس ولا تلام
لان في حق الزوج عن غنياتها واقرارها لا يصح فيها يرجع الى بطلان حق الزوج اقول ينبغي ان يعمل على قولها افتا وقضا لان الطالب
ان ادب يعملها اقراره او لغيره اقرارها ليتوصل بذلك الى منعها بالمعينة عن زوجها كما وقعت عليه من رعيه اقبلت بالله
بالقضا والله اعلم وهذه المسئلة خارجة عن قاعدة الاقرار بحجة قاصرة على الميراث لا ينعى الى غيره وما خرج عنها لو اقر المورث بدينه
واقاله الامن فمن العبد فله بيعها للقضاة وان تقرر المستاجر ولو اقرت بمجهولة النسب بانها بنت اب زوجها وصدقها الاب
انفسخ النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرت بالرق فطلعتا تثبت بميراث الرق بملك الرجعة واذا ادعى ولدا له المبيعة ولما ثبت
نسبه وقدره لغيره من الارث من الميراث كونه لابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولد حرة في حصة اخيه صحت وميراث ولده دون اخيه
كما في الجاهل كذا في الغرائب الرعية اقول ينبغي ان يكون من هذا القبيل ان من كان له حرة في حصة اخيه صحت وميراث ولده دون اخيه
تقرر المستاجر وهو واقعة الفتوى ولم يرفها لغيره لانه لا يصح له ان يقر بدينه في حصة اخيه في حصة اخيه فان له حصة وان
زوج واولاده منه امر من الزوج وكذا بغيره امر من الزوج **في حقها** امر في حق الوارث حتى اذا علق بعد اقراره ولو يكون رقيقا خاصة
لا يصح في حقه وحق الاولاد فخرج على قوله حقه بطل النكاح وخرج على قوله وحق الاولاد بقوله **واولاد حصلت قبل اقراره**
وما في بطنها وقت اقراره او حاله لم يولد له قبل اقرارها بالرق واما ولد علق بعد اقراره فانه يكون رقيقا عند ابي يوسف واذا
سكن بموتها وولد الرقبة رقيق وحرا عند غيره لانه تزوجها بشرط حرة لاولاده منها فلا تصدق على ابطال هذا الحكم **بجهول النسب**
حرر عبد ثم اقر بالرق لانه وصدة الميراث مع اقراره في حقه خاصة دون ابطال الميراث فان اقرت حرة فان مات
العقيق برثته وارثه ان كان له وارث شرعي والا لارثه وان لم يكن له وارث فالنكاح فان مات الميراث في العتق خاصة لعصبة
المرثلة لغيره الا في حقها **عليك ان** فقال في جوابه **الصدق او الكفا** واليقين او كذا امر قال حقا او صدقا او يقينا او كذا **الصدق**
او الحق فان قال الحق الحق او الصدق الصدق **وتحريم** اقرت بها الرعيان قال البر لغيره او الحق البر اقراره لما تقرر به الدعوى
فصل في الجواب ويستعمل في التصديق عرفا فانه قال اذ عيت الحق ولو قال الحق حق والصدق صدق واليقين يقين لا امر لا يكون اقرارا
كلامه تام بخلاف ما تقدم لانه لا يصح للابن ان يقر بدينه باسارقه بازالته لا ينجو بياقعه او قال هذه السارقة فقلت كذا او
باعتها فوجدتها واحدا منها من هذه العيوب لا تروى لامة بعد البيع بل يروى من هذه العبارات لا في غير ذلك وقصر الناس
اعلام المنادى او حضوره لا تحتجب الوصف الذي ناداه به ولما اقرت بالامانة بالكافرة لا فرق بينهما ويعز لثبته بخلاف هذه سارقة
او هذه ابنة او هذه ربيته او مجنونه حيث تروى من هذه العبارات لان اخباره وهو لتحقيق الوصف **بخلاف باطال او هذه**
الطلقة فقلت كذا حيث تطلق امراته لانه يمكن من اثبات هذه الوصف مثريا فيجعل كلامه ايجابا يكون صادقا فيما تكلم به
وغنى لا يمكن من اثبات تلك الاوصاف فيها وكان ندا وشتما لتحقيقا ووصفا كذا في الكاذب اقراره بالسكران بطريق محذور
امر منوع بحكم صحيح جميع الاحوال **في حد الزنا** ونزب للحر قال في المجتبى واما السكران فاقراره جائز في الحق كذا في الحدود
الحق الصلة بالردة في اقراره بالردة قياسا واستحسانا انتهى وان سكر بطريق باح لا يثبت اقراره للميراث اذ كذب الميراث فيها اقراره
بطل اقراره لا ينتز من انه يروي بالزنا في اقراره والنسب بالحرية والعتاقة والوقف والطلاق والرق وبمخرج في التوبة
الزينة حيث قال اذ كذب الميراث بطل اقراره في اقراره بالحرية والنسب وكذا العتاقة كما في شرح الكثر معللا بان لا يحمل النقض ويؤاد
الوقف فان الميراث اذ اردته ثم صدقته مع كذا في الاسمان والطلاق والنسب والرق كما في البرانية **صالح احد الورثة وابرا ابراعا**
ثم ظهر من التركة شيء لم يكن وقت الصلح لسمع دعوى حصته منه على الاصح في صلح البرانية قال تاج الاسلام ونجيب صدر
الاسلام وجوبه صالح احد الورثة وابرا ابراعا ظهر من التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا رواية في جواز الدعوى ولما لا يان يقول يجوز
دعوى حصته منه وهو الاصح ولما لا يان يقول لا وفي الجمل الوارث احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكر ولا تسع دعوى وان اقر
بالتركة امره بالردة عليه انتهى وفي الثانية وصى الميت اذا فح ما كان في يده من تركته الميت الى ولده الميت واستشهد الولد على نفسه انه قبض
تركة والده ولم يبق له حق من تركته واه له قليل ولا كثير الميراث واستوفاه ثم ادعى في يده الوصية شيئا وقال هذا من تركته والدس واقام البينة
قبلت بينته وكذا لو اقرت لوارث انه قبض جميع ما على الناس من تركته والده ثم ادعى على رجل دينا لوالده تسم دعواه انتهى قال بعض
التاخير ان قولهم التركة في سياق التثنية انتقض لان قوله ولم يبق لحيث ذكره في سياق التثنية فليقتضى القاعدة لا يصح ادعاه بعد
ذلك لتناقضه والتناقض لا ينعى دعواه ولا تقبل بينته واجيب بان لا تناقض فان اعترافه انه لم يبق له حق يمكن حمله على ما قبضه يعني

ان يبرئ الميراث لانه كان الميراث في اقراره
لانه لا ما تامل الولا واليه بخلاف ما ذكرنا

من صالح احد الورثة وابرا ابراعا
م كذا في الرعي

حصة كل يوم قلت وهذا في قتله هارونيه وفيه صالحة كل شهر على ثلاثة دراهم ولا يكتفي بها ان تطلب الزيادة لان
هذا تقدير وليس معاوضة كذا في الصبرية ولو صالحت امرأة زوجها الذي اراد ان يطلقها فان رضيت بان يسكنها على ان
لا يقسم لها او على ان لا يتفق عليها او على ان يحل بوجها من نسائه بعينها او على ان يكون لها ليلة واحدة او اخرى
ليتيه او اكثر او على ان يعطى لها لتنفق على نفسها في شهر حرة دراهم ولا يكتفي بها ذلك فهو جائز كما رويت به وفي ثبات ان ترجع عنه
فلما ان ترجع وان صالحت على ان يقسم لها وينفق عليها على جعل جملة له او على مال اعطته فالصالح باطل ويبرح عليها ما اخذ
نفسا كذا في التنفق والله اعلم **فصل في الدين لما ذكر حكم الصلح عن عموم الدعاء وذكر في هذا الباب حكم الخاص وهو عوي**
الدين لان الخصم اذا كان بعد العموم الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه يعني اذا كان بدل الصلح من جنس ما استحق
الدعوى على الدين عليه بعد مدائه حرت بينهما فالصلح اخذ لبعض حقه وحط لباقي ماله معاوضة لا بد من الصلح بل لا بد من
عن الالف حال على مائة صالة او على الف مائة روي فيجعل حطاً للبعض في السببية الاولى وهو قوله
وللبعض وللصفة في الثانية ولا يصح عن دراهم على ثمانية مائة لان الرنانة غير مستقرة بعد المدائه فلا يمكن حله على تأخير حقه
فيجعل على الخصم على المعاوضة وبيع الدراهم بالورنانة روية لا يجوز **وعن الف مائة على نصفه حال** لان العمل غير مستقر
بعد المدائه اذا المستحق به هو الموجد والمحل غير مستقر فقد وقع الصلح على ما لم يكن مستحقاً بعد المدائه فصار معاوضة
والاجل كان حق المديون وقد تركه بازاء ما حط عنه الدين من الدين فكان اعتباراً ضاع الاجل وهو حرام الاثر ان ربا
النفسية حرام لشبهة مبادلة المال بالاجل فلا تخرج حقيقة المولى **وعن الف مائة على نصفه** ايضا لان البعض غير مستقر
بعد المدائه لان من له السو ولا يستحق البض فحل صالح على ما لا يستحق بعد المدائه فكان المعاوضة المولى بخير مائة و
وزيادة وصف المدة فكان ربا والاصل في هذا انه متى كان الدين وقع عليه الصلح ادون من حقه فورا وصفا ووقتا
وفي احدها فهو اسقاط للبعض واستيفاء للباقي وان كان ازيد منه بمعنى انه دخل فيه ماله يستحقه من وصفه وما هو بمعنى الوجه
كتجمل للوجمل ومن اختلاف جنس فهو معاوضة قال لفرهم ادى الخمسة عدا من الف على عليه انك تبر من الباقي فقبل
الفرهم ذلك بربان دفع في الغد وان لم يرد ذلك في الغد عدا دينه ارم يري اعذاره عن حقيقته ومحمد وعند ابو يوسف يبيرون الاثرا
حصل مطلقا فثبت البراءة مطلقا كما لو بد بالبراءة كساي ولها انه ابرام بقدر الشرط والمقيد يفوت عند فواته وذلك لانه
بر اباد اخر مائة في الغد والله يصلي عوضا عن ردا فلا بد من ردا الى التجارة ارجح فله ان يكون شرطاً من حيث المعنى وكذا
على وان كانت للمعاوضة لكن يحتل معنى الشرط لوجود معنى للمقاولة فيه فان فيه مقابلته الشرط بالبراءة كما كان بين المعنيين
وقد فتن العمل بمعنى المعاوضة فيجعل على الشرط تصحيحه لفرهم **وان لم يرد ذلك في الغد عدا دينه** ارم يري اعذاره عن حقيقته ومحمد وعند ابو يوسف يبيرون الاثرا
من الباقي لم يبعد يندب عدم الادا ويرى مطلقا ادلتجى مائة في الغد ولم يرد ذلك البراءة قد حصلت بالاطلاق او فلا فتعني بما
يجوب الشك في اخذه وكذا لو صالحه عن دينه على نصفه يرفع اليه عدا وهو يري ما فضل على انه لم يرد عدا فالحل
عليه كان الامر كما قال يعني ان قيل وادكر من عن الباقي والافا كل على كذا في الوجه الاول وهذا بالاجماع لانه اني بخرج التتيد فاذا
لم يوجد بطل فان البراءة عن نصفه ارم عن نصفه الالف وهو خمسة مائة على ان يعطيه مائة في الغد وهو يري ادر الباقي او لا فله ان يطلق
الابرا وادرس خمسة مائة غدا لا يصلي عوضا واصل شرط طمع الشك في تعييده بالشرط فلا يتتيد بالشك بخلاف ما اذا بدا ما داخسى
مائة لان الابرا حصل مقرونا به في حيث انه لا يصلي عوضا فيقع مطلقا ومن حيث انه يصلي شرط لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاقة
بالشك فاقترقا ولو علق ببيع كان ادب الى او ادا ومنت لا يصح الابرا لانه علقه بالشرط مرجحا وهو باطل لما مر فيما يبطل
بالشرط وما لا يبطل قلت وانما لا يصح لان الابرا المعلق تعليقا مرجحا لا يصح لان الابرا فيه معنى التعليل ومعنى اسقاط قال
اسقاطا لاني في تعليقه بالشرط والتعليل ينافيه فراعينا المتعيبين وقلنا ان كان التعليل مرجحا لا يصح وان لم يكن مرجحا صح انتهى
وان قال المديون لا خير من الاقل لك بالاك حتى تخرجه عنى او تحط بفعل الخاطب وهو الدارين التأخير والخط صرر التأخير
والخط لانه ليس بمره عليه حتى انه بعد التأخير لا يتمكن من مطالبة في الحال وفي الخط لا يتمكن من مطالبة ما حط ابراولوا على
ما قاله من اخذ من الحال لما اخذ المالك من المقر في الحال بلا تأخير وحط ولوا دعى الفنا وجد فقال لا تقي بها على احط منها مائة او
على ان حطت منها مائة فاقترقا بخلاف قوله على ان اعطيتك مائة لان المقر لا يستحق به البذل ولو قال ان اشدت لي حطت
لها منها مائة فاقترقا لا خير من الخط كذا في المجتبى الدين المشترك اذا اقتضى كرها شيئا من نكاحه هذا اصل كل يتنزع
عليه فروع يعني اذا كان لرجلين دين على اخر فقتضى احدهما شيئا منه ملكه متاعا لاصله فلما حرم ان يشاكره في المقبوض لانه اذا

بالقبض

بالقبض اذ ماله الدين باعتبار عاقبة القبض وهذا الزيادة راجعة الى اصل الحق فتصير زيادة الولد والثمة وله حق
المشاركة في ذلك فان قلت لو كانت زيادة الدين بالقبض كزيادة الثمة والولد لما جاز تقرب القابض في المقبوض على
يجوز لاحد الشريكين التقرب في الولد والثمة بغير اذن الآخر قلت احبب عنه بان المقبوض قبل ان يجتاز الشريك مشاركة
القابض فيه باق على ملك القابض لان العيين غير الدين حقيقة وقد قبضه بدلا عن حقه فملكه وينفذ تقربه فيه ويضمن لشريك
حصة وعرف الدين المشترك بانه الذي يكون واجبا بسبب متخذ كمن المبيع صفقة واحدة ومن مال مشترك مورث وفتية مستهلك
شريك وقيل الصفقة بالوجهة احترازا عما اذا كان عبد يبي رجلي باع احدهما بصيبه من رجل بخمسة وباع الاخر
منه نصيبه بخمسة وكذا علم صكا واحدا بالدين درهم ثم قبض احدهما منه شيئا لم يكن للاخر ان يشاكره فيه من نصيب كل
واحد منها وجب صكا وجب على المطلوب بسبب اخر فلا تثبت الشراكة بينهما باخذ الصكا قال صاحب النهاية ثم ينبغي ان
لا يكتفى بقوله اذا كان صفقة واحدة بل ينبغي ان يراعى على هذا وبقا لانه اذا كان صفقة واحدة فيشترط ان يتساويا في قدر الثمن
وصفته لانها لو باع صفقة واحدة على ان نصيب المالك منه مائة ونصيب رجلان خمسة ثم قبض احدهما منه شيئا لم يكن للاخر
ان يشاكره فيه لان التقرب التسمية في حق البايعين كقرب الصفقة بدليل ان المشتري ان يقبل البيع في نصيب احدهما وكذلك
لو اشترط احدهما ان يكون نصيبه خمسة وخمسة ونصيب الاخر خمسة وسو لم يكن للاخر ان يشاكره فيه فاقبضه لان النسبة
تقررت ونصيب احدهما عن الاخر وصفا ولعل صاحب الهداية انما ذكر ذلك لانه شرط في الشراكة وهو في بيان حقيقة
والله اعلم وفي العيين من الدين من الشراكة بسبب متخذ كمن مبيع صفقة واحدة عينا واحدة او غيا بنا لا تفصيل بين اوقية غير
مشتركة مستهلك او بدل فخر او دين مورث صالح احدهما عن نصيبه فان كان على غير جنس الدين خسر الشريك ان يشا
تبع المديون بحصة او شريكه انتهى **فصل في صلح احدهما من نصيبه على ثوب اخذ الشريك المرف** نصيبه من نصف الدين
من غيره لانه كان عليه ولم يستوفى الثمن في وقت او اخذ نصف الثوب من شريكه لان الصلح وقع عن نصف الدين وهو متشاع
لان قيمة الدين حال كونه في الذمة لا يصح وصف الشريك متعلق بكل جزء من الدين فيتوقف على الاجازة واخذ النصف على اطرقة
فيصح ذلك **الان يعني** ان الشريك له ربع الدين لان حقه فيه ولو لم يباع احدهما بالثوب نصيبه من نصف الدين شيئا
ضمنا ارم من احدهما الاخر ربع ارم ربع الدين انشالاه صار قابضا لنصيبه بالمقاوضة ولا ضرر عليه لان معنى البيع كالمأثرة
بخلاف الصلح على ايمانه فان قلت قسمة الدين قبل القبض لا يتصور فكيف يتصور المقاضاة فيه قلت قسمة الدين قبل القبض
يجوز ضمنا وانما لا يجوز قصدا وهذا وقت القسمة في ضمن صفة الشرا وصحة المصالحة وكذا من شئ يصح ضمنا ولا يصح قصدا
اتبع الغرض من القابض فحين حقه ان له حق المشاركة فكان له ان يشاكره **واذا ابر الصلح الشريكين الغريم عن نصيبه لا يرجع**
الشريك على صاحبه لان اطلاقا وليس بقبض ولو ابراه عن البعض كانت قسمة الباقي بينهما على ما بقي من السهام لان الحق هاد الى
هذا القدر حتى لو كان لهما على المديون عشرون درهما فابرا احدهما الشريكين عن نصف نصيبه كانت المطالبة بالخمس والسبعة
بالعشرة ولو اخر احدهما عن نصيبه عدا يري يوسف خلافا لهما كذا في الهداية قال صاحب النهاية ما ذكره من صحة الاطلاق مخالف
لما ذكره عامة الكتب حتى ذكر قول محمد بن ابي يوسف وذلك سهل الجواز ان يكون المصنف قد اطلع على رواية لمحمد بن ابي حنيفة
وابو يوسف اعترى التأخير لكونه ابرام وقتا بالابرا المطلق وقال لا يلزم قسمة الدين قبل القبض لا يجوز لانه وصف شرعي ثابت في الذمة وذلك لا يتبين
بانصاف احدهما بالحلول والاخر بالتأجيل وقسمة الدين قبل القبض لا يجوز لانه وصف شرعي ثابت في الذمة وذلك لا يتبين
بعض عن بعض فان قلت يتأخر البعض هل يتبين احد النصيبين عن الاخر او لا فان غلب بطل قولكم وذلك لا يتبين بعضه عن
بعض وان لم يتبين بطل قولكم لا متياز احد النصيبين عن الاخر بكذا وكذا قلت احبب عنه ان تأخير البعض فيه يستلزم التبيين
بكذا ويعجب فيما يقتضيه ذلك في معنى قوله لا متياز احد النصيبين لا يستلزم التأخير الا متياز فان قلت فوجزوا ابراه
هما عن نصيبه وذكر الابرا يوجب التبيين يكون بعضه مطلوباً وبعضه لا فيا يستحيل فيه ذلك قلت احبب عنه بان القسمة
تقتضي وجود النصيبين وليس ذلك في صورة الابرا بوجوده فلا قسمة لا يقال لو كانت القسمة امرا وجوديا لم يملك ما ذكره وانما
هي رفع الاشتراك او الاتحاد او ما ثبت قسمه وذلك عدم فلا تسل انها تقتضي وجود النصيبين لا نافع قول القسمة اذ ان احد
احد النصيبين لتكامل المنفعة بالاشتراك الاخر فيه وذلك يقتضي وجودها لاجل حالة وارتفاع الشراكة من لوانه والاعتبار
للموضوعات الاصلية وتجزير ميسلة التأجيل كما في الجبر انه ان اجله احدهما فان لم يكن واجبا بعد كل واحد منهما باورثا دينا
موجلا فالتأجيل باطل وان كان واجبا با دية احدهما بان كان شريك في شركة عان فان اخر الدى والى الداة مع تأجيله
فجميع الدين وان اخر الدين لم يباشرها لم يبع في حصته ايضا وان كانا متاوضين واجل احدهما ايها اجل صر تأجيله

لانه يكون في المضاربة الصحيحة ولما فسدت صارت اجارة بل اجازة علمه كما هو حكم الاجارة الفاسدة كما سياتي في تقريره مطلقا
ان سوانح اول بلاز يادى على المشرط كما هو حكم الاجارة الفاسدة في ذي ارضي اخذ مال يتيم مضاربة فاسدة بان اخذ مال الصغير
مضاربة وشروط نفسه عشرة دراهم فلا شيء له للوصي اذا عمل بغيره لا يستحق شيئا من الاجر استثنى من قوله بل اجر عليه يعني
ان اجر عمله لازم له في سائر الاحوال الا فيما اذا اخذ الوصي مال يتيم الى اخره كذا في احكام المضاربة الفاسدة
صحة لا يرد امين فلا يكون ضمينا ودفع المال الى اخره بشرط الرجوع كماله بضاعة ودفع المال مع شرط الرجوع للعامل قرض
وانما يدخل هذا في سلك الارباع ونحوه كما وقع في الوقاية لما روي عن من قول صدر الشريعة ان المضاربة اذا كانت عقد شركة
في الرجوع فكيف تكون بضاعة او قرض او شرط لها ام المضاربة تكون **راس المال** من **الاثمان** فلا يصح ان يماضيه به الشريك لانه لا يملك
بحصول الرجوع فلا بد من مال يرضى الشركة به وهو الدراهم والديناري والتمس النافعة كما تقدم في بحث الشركة وهو
ان راس المال معلوم للعاقدين **وكيف في الاعلام** لا يفتقر الى **المنشاة** فان اختلفا في مقدار راس المال عند قسمته الرجوع فالقول للمضارب
مع يمينه واليمين لرب المال واما المضاربة بدون فان كان على المضارب فلا تصح وما اشتراه له والدين في ذمه وان كان على
غيره بان قال قبضت على فلان ثم اعلم بمضاربة فهو جائز وان كان مكرها لانه شرط لنفسه منفعة قبل العقد كذا عن ابي
المسيب ولو قال قبضت على فلان ثم اعلم بمضاربة فعل قبل ان يقضى حكمه فنون ولو قال فاعلم به لا يضمن وكذا بالاول وان تم
للتربيط فلا يكون مادونا بالمال بل يرضى الكل بخلاف النافذ والوافدانه يكنى قبض المصنف كذا في بعض المعنويات اقول وفي
القول بان النافذ والوافد في هذا الحكم نظر لان من تغير الترتيب والتراسل والتغير الترتيب والتقليب فينبغي ان لا يثبت الاذن
فيها قبل القبض بل يثبت عقبه بخلاف الوافد فانها مطلق الجمع من غير تقرير للمقارنة ولا ترتيب وعليه عامة اهل اللغة واية الفتوى
واسه اتم ولو قال اشترى لي عبدا نسبه ثم بعه واعلم بمضاربة فاشتراه ثم بعه وعلم فجاز ولو رب الدين للمعا صلبا ولو ربح
او المبيع اعلم ان يملك مضاربة بالنصف جاز كذا في المجتبى **وشركها كون راس المال مسددا الى المضارب بخلاف الشركة** لان
المال في المضاربة من احد الجانبين والعمل من الجانب الاخر فلا بد ان يخلص المال للعمل ليتكمن من المصروف فيه واما العمل في امر
في الشركة فمن الجانبين فلو شرط خلوص اليد لاحدهما لم يفسد الشركة لانها شرطها وهو العمل بشرطها **كون الرجوع فيها** مشاهدا
حيث لا يستحق احد دراهم مسددة لقطع الشركة في الرجوع لا يحال ان يكون لا يحصل من الرجوع الا قدر ما شرط واذا انتفى الشرط
في الرجوع لا يتحقق المضاربة لانها حوزت بخلاف التماس بالنصف بطلت الشركة في الرجوع فيقتصر على ورود النص بشرطها **كون**
نصيب كل منهما من المضارب ورب المال معلوما عند العقد لان الرجوع هو المعتد عليه وجهها لا توجب فساد العقد وكل شرط
يؤدى الى جهالة الرجوع يفسدها وبالا فلا من شرطها ان يكون المشروط للمضارب مشروطا من الرجوع حتى لو شرط له شيئا من
راس المال او منه ومن الرجوع فسدت **ولو ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال وبكسبه** بان ادعى المضارب صحتها
ورب المال فسادها **فالمضارب** ان يكون القول قوله ولا يصل فيه ان القول قوله هو الصفة في العقد لملها لاجرا حوا به
في البيع وغيره الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للمضارب كالحق في الفوائد
الزمنية معزاة الى الزخرف اقول هذا القول لم يظهر لي استواءه عن القاعدة لان رب المال يبيع الفساد والمضارب الصحة
القول لمدها فهو داخل تحت القاعدة كما لا يخفى قال قاضي خان ولو اختلف رب المال والمضارب فنتال رب المال شرطت
للك ثلث الرجوع وزيادة عشرة دراهم وقال المضارب بل ثلث الرجوع كان القول للمضارب لان رب المال يبيع الفساد والمضارب الصحة
لا فساد العقد ثم قال ولو قال رب المال شرطت لك ثلث الرجوع الا عشرة وقال المضارب بل شرطت لي ثلث الرجوع كان القول
قول رب المال وان كان فيه فساد العقد لانه يكثر زيادة بديعها المضارب انتهى وهذا الفرع يستثنى من القاعدة كما لا يخفى واسه
اعلم **ويملك المضارب في المضاربة المطلقة** هي التي لم تقيد بكان او زمان او نوع من التجارة بخوان يتوزع تحت اليه هذا المال
مضاربة فلم يزد عليه **البيع** **بغيره** ونسبة متعارفة عند التجارة ولا يملك البيع باجل غير متعارف عندهم كعشرين سنة وملك
الشرا والتوكيل بهما البيع والشرا **والسفر** **بر او جمل** ولو دفع المال له في بلدة على الظاهر والابضاع وهو دفع المال بضاعة
ولو كان الابضاع لرب المال **ولا تقصد المضاربة به** ام بالابضاع وملك **الرب** **والرهون** **والارتها** **والاستيجار** **والاجاز**
او **احتيا** **بالثمن** مطلقا ام على اليسر والاعسر لا كذلك من صنيع التجار كملك المضارب **المضاربة** **الباذن** من رب المال
او يقول رب المال **اعلم** **بما** **يريد** **لك** **لان** **الشيء** **لا يضمن** **ممنه** **فلا بد** **من** **التصريح** **عليه** **او** **التفويض** **المطلق** **اليه** **كالوكيل** **ليس** **ان** **يؤكل**
غيره **الا** **اقل** **له** **اعلم** **بما** **يريد** **لك** **بجلا** **الابضاع** **لانه** **دونه** **ولا يملك** **المقراض** **والاستدانة** **وان** **قيل** **له** **ذلك** **ام** **يريد** **لك** **لا** **يبيع**

الم

بالهبة والصدقة ولا يتناول التميم الرضيع التجار والشرعات ليست من صنيعهم فيدخل في التميم ما لم ينص رب
عليه ام على الاقرض والاستدانة فادانض عليها ملكها وخرج على الاستدانة بقوله **فلو اشترى بالمال المضاربة ثوبا وقصر**
بالمال **او** **جمل** **بالمضاربة** **من** **موضع** **الى** **اخر** **الماله** **او** **قيل** **له** **ذلك** **ام** **يريد** **لك** **لا** **يبيع** **لانه** **استدان** **في** **حسب**
الماله **بلا** **اذنه** **وقد** **ما** **يكونه** **قصر** **بالماله** **اذا** **قصر** **بالنشا** **حكم** **الصحة** **وان** **صغير** **المال** **الثوب** **احرف** **فشرط** **بما** **زاد** **ولم** **يخصف**
ان **بيع** **وصحة** **الثوب** **في** **مالها** **يعني** **بغير** **المضارب** **شريكا** **في** **الثوب** **بقدر** **ماله** **من** **الصبيغ** **فاذا** **بلغ** **الثوب** **كان** **حصة** **قيمة**
الصبيغ **في** **الثوب** **للمضارب** **وحصة** **الثوب** **البيض** **من** **مال** **المضاربة** **ولا** **يجاز** **ربا** **لينا** **للمعمول** **ام** **المضارب** **وهو** **مطلوب**
على **قوله** **لا** **المضاربة** **لم** **ليس** **في** **مطلقها** **ان** **يجاز** **وبلدا** **وسلعة** **او** **وقت** **او** **شخص** **عينه** **المالك** **لانه** **لم** **يملك** **التصرف**
في **تقويم** **بغير** **تقدير** **بافوض** **اليه** **وهذا** **التقدير** **مفيد** **لان** **التجارة** **تختلف** **باحتلاف** **الامكنة** **والامتنعة** **والاوقات** **والاشخاص**
وكذا **البيد** **ان** **يؤدعه** **بضاعة** **الى** **من** **يجب** **من** **تلك** **البلدة** **لانه** **لا** **يمكن** **ان** **يقصر** **بنفسه** **في** **هذا** **المال** **في** **غير** **هذا** **البلد** **فلا** **يمكن**
ان **يستعين** **بغيره** **ايضا** **فان** **فعل** **بان** **خرج** **الى** **غير** **ذلك** **البلد** **فاشترى** **سلعة** **غير** **ما** **عنه** **او** **وقت** **غير** **ما** **عنه** **او** **بائع** **مع**
من **عنه** **ضمن** **وكان** **ذلك** **له** **ولم** **يرجعه** **وعلم** **خسرانه** **لانه** **تصرف** **في** **مال** **غيره** **بغير** **امره** **وان** **لم** **يقصر** **فيه** **حتى** **يرده** **الى** **البلد** **الذي**
عنه **من** **الضمان** **لانه** **امين** **خالق** **ثم** **عاد** **الى** **الوفاء** **ويجب** **المال** **مضاربة** **على** **حاله** **لان** **المال** **باق** **في** **يده** **بالعقد** **لسابق** **وهذا**
اذا **صدر** **من** **المالك** **عند** **عقد** **المضاربة** **اما** **اذا** **كانت** **المضاربة** **مطلقة** **فخصها** **رب** **المال** **بعد** **عقد** **المضاربة** **بخوان** **قاله** **لا** **يجز**
بالنسبة **ولا** **تشتري** **رفيقا** **ولا** **طما** **ولا** **تشتري** **من** **فلا** **ولا** **تشتري** **فان** **كان** **التقصيص** **قبل** **ان** **يعمل** **المضارب** **او** **بعد** **ما** **عمل**
فاشترى **وبائع** **وقصر** **التمن** **وصار** **المال** **ناصرا** **جاز** **تخصيصه** **لانه** **في** **هذه** **الحالة** **يملك** **عزله** **واخراجه** **عن** **المضاربة** **فيصح** **تخصيصه**
وان **كان** **التقصيص** **بعد** **ما** **عمل** **فصار** **المال** **عرضا** **لا** **يصح** **للتخصيص** **لانه** **لو** **نهاه** **عن** **البيع** **في** **هذه** **الحالة** **او** **اراد** **عزله** **لا** **يصح** **فلا** **يصح**
تخصيصه **وكذا** **الوفاء** **عن** **السفر** **في** **الرواية** **التي** **يملك** **السفر** **في** **المضاربة** **المطلقة** **ان** **يكن** **المال** **عرضا** **لا** **يصح** **تخصيصه** **كذا** **في** **الحاشية** **وفي** **المجتبى**
كل **شرط** **يوجب** **جهالة** **في** **الرجوع** **يفسده** **لا** **يخلو** **من** **قصوره** **وغني** **ذلك** **من** **الشروط** **الفاسدة** **لا** **يفسدها** **ويبطل** **الشرط** **اشتمى**
المضاربة **تقبل** **التقيد** **بالوقت** **وتقبل** **بغيره** **تقيد** **اولا** **في** **الحال** **في** **الهرابة** **شرط** **العمل** **على** **رب** **المال** **مفسد** **للمعتد** **لانه** **يمنع** **خلوص** **يد** **المضارب**
كما **لا** **يجب** **ولا** **يزوج** **قن** **من** **مالها** **وعن** **ابي** **يوسف** **انه** **يزوج** **الامة** **لانه** **من** **الركاس** **اذ** **يستفيد** **المهر** **وسقوط** **الثقة** **من** **مال**
المضاربة **ولها** **انه** **ليس** **من** **التجارة** **والعتد** **لا** **يضمن** **الا** **التوكيل** **بالتجارة** **فلا** **ملكه** **وان** **كان** **الكتاب** **بالكلية** **ولا** **عناق** **على** **ضعف**
قيمة **ولا** **شر** **من** **يعتقد** **على** **رب** **المال** **بقراءة** **او** **يمين** **بان** **قال** **ان** **ملكته** **فاضطر** **لانه** **المضاربة** **اذن** **يقصر** **بجمله** **الرجوع** **وهذا** **الما** **يكنى**
بشر **ما** **يكنه** **يعم** **وهذا** **ليس** **كذلك** **فلو** **اشترى** **كان** **لنفسه** **بخلاف** **الوكيل** **بالنشا** **فانه** **يملك** **ان** **يشترى** **من** **يعتقد** **على** **موكله** **عند** **عدم** **التزنية**
القائمة **على** **خلافه** **كقوله** **اشترى** **عبدا** **البيعه** **او** **استقده** **او** **جارية** **اطاها** **او** **ملك** **المضارب** **شرا** **من** **يعتقد** **عليها** **اذا** **كان** **في** **المال**
رج **فعل** **ام** **اشترى** **من** **يعتقد** **على** **لحدها** **وقوع** **شرا** **لنفسه** **ون** **المضاربة** **لان** **الشرا** **من** **وجد** **فنادا** **اعلى** **المقتضى** **ينفذ** **عليه**
كالوكيل **بالنشا** **اذا** **خالف** **والراد** **من** **الرجوع** **هنا** **ان** **يكون** **قيمة** **العبد** **المشتري** **اكثر** **من** **راس** **المال** **سواء** **كان** **في** **جملة** **مال** **المضاربة**
رج **او** **لم** **يكن** **حتى** **لو** **كان** **المال** **النافا** **فاشترى** **بها** **المضاربة** **عبد** **من** **قيمة** **كل** **واحد** **منها** **ان** **فاعتقها** **المضارب** **لا** **يصح** **عقده** **واما**
بالنسبة **الى** **استحقاق** **المضارب** **فان** **يظهر** **في** **الجملة** **رج** **حتى** **لو** **اعتقها** **رب** **المال** **في** **هذه** **الصورة** **صح** **وصف** **نصيب** **المضارب**
شها **وهو** **خمس** **مائة** **موسر** **الحا** **او** **موسر** **اكثر** **في** **الفتاوى** **الظهير** **بانه** **لا** **يكن** **ام** **في** **المال** **رج** **صح** **ان** **يشر** **من** **يعتقد** **عليه** **لا** **تفاد** **المفسد**
فاذا **ظهر** **الرجوع** **بزيادة** **قيمة** **بعد** **الشرا** **عنت** **حظه** **ام** **المضارب** **من** **العبد** **لانه** **ملك** **قريبه** **ولم** **يضمن** **المضارب** **نصيب** **للكون** **العبد**
لانه **انما** **اعتقد** **عند** **الملك** **لا** **يصنع** **منه** **بل** **بسبب** **زيادة** **قيمة** **بلا** **اختيار** **فصار** **كالو** **ورثة** **مع** **غيره** **بان** **اشترى** **امراة** **الزوج** **ولا**
يضمن **شيئا** **اذا** **اعلم** **عدم** **تم** **الصنع** **منه** **وسمى** **المعتق** **في** **قيمة** **نصيب** **رب** **المال** **من** **العبد** **لا** **حق** **باس** **ماله** **عنده** **ولو** **اشترى**
الشريك **من** **يعتقد** **على** **شريكه** **او** **الاب** **او** **الوصي** **من** **يعتقد** **على** **الصغير** **ان** **اشترى** **اخ** **الصغير** **نشا** **على** **العاقدة** **وهو** **الشرط** **او**
الرب **او** **الوصي** **لا** **على** **غيره** **لانه** **لا** **يملك** **الشرا** **على** **هذا** **الوجه** **لانه** **لا** **يظهر** **فيه** **للصغير** **المادون** **اذا** **اشترى** **من** **يعتقد** **على** **المولى**
صح **وعنت** **عليه** **اذا** **لم** **يكن** **مستقرا** **بالدين** **ولا** **لا** **وان** **لم** **يكن** **مستقرا** **بالدين** **لا** **يغنى** **عليه** **وتوصيه** **ان** **العبد** **المادون** **له**
في **التجارة** **لو** **اشترى** **دار** **محم** **من** **المولى** **يصح** **ثم** **ان** **لم** **يكن** **عليه** **دين** **محيط** **برقبته** **وكسبه** **عنت** **على** **المولى** **وان** **كان** **عليه** **دين**
محيط **برقبته** **وكسبه** **لا** **يعتق** **عنده** **وعدها** **يعتق** **بها** **على** **انه** **هل** **يدخل** **في** **ملك** **المولى** **ام** **لا** **ذكر** **الزبيل** **مضارب** **مع** **الف** **با**
اشترى **لنه** **فولدت** **لله** **ولاسا** **وباله** **الا** **فنا** **دعا** **موسر** **فصار** **رت** **قيمة** **المولى** **الف** **ونصفه** **يسمى** **رب** **المال** **في** **الالف**
ورجعه **او** **اعتق** **ان** **نشا** **المالك** **استسعى** **الغلام** **في** **الالف** **واما** **يدين** **وخمس** **ان** **نشا** **اعتقته** **ولرب** **المال** **بعد** **قبض** **الف** **من** **الغلام**

حصة

نصف

نصفن الذي نصف قيمتها ان الامة وذلك لان دعوة المضارب وقعت صحيحة ظاهرا لا نه يجعل على انه ولده من الكاح بان
زوجها البايع ثم باعها منه وهي حلي منه حلالا من على الصلاح لكنه لا تنفذ هذه الدعوة لعدم الملك وهو شرط فيها اذ لم
واحد من الجارية وولدها مشغول برأس المال لا يظهر الربح عندنا فيه لا عرف ان مال المضاربة اذا صارت اجناسا مختلفة كل
واحد منها لا يربح على رأس المال لا يظهر الربح عندنا لان بعضها ليس بالواحدة من بعض فحينئذ لم يكن المضارب نصيب في الامة
ولا في الولد وانما الثابت له مجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوتة فاذا زادت قيمة وصارت الفا وخمسة ظهر الربح وملكه الا
المضارب منه نصف الزيادة فنقلت دعوتة موجود شرطها وهو الملك بخلاف ما اذا اعتق الولد ثم ظهر الربح حيث لا ينفذ
اعتاقه السابق لانه اشترى فاذا بطل لعدم الملك لا ينفذ بعهده بكونه ولما الدعوة فاجابا رفاذ رد في حق غيره فهو باق
في حق نفسه فاذا ملكه بعد ذلك فنقلت دعوتة كما اذا اجبر بحرية عبد لغيره براد اخبارة فاذا ملكه بعد ذلك صار حرا واسم
اعلم هذا **باب** في بيان احكام المضارب بغيره لا يخفى عليه ان مضاربة المضارب مركبة فاخرها عن المفردة **مضارب**
المضارب بلا اذن اذن اذن دفع المضارب المال الى غيره مضاربة بلا اذن المالك لم يقم بالدفع **المال يعمل الثاني** وانه عمل ضمن
الدفع **الربح الثاني** اوله وهو خلوها وظاهر الرواية منه وفي رواية الحسن عنه لم يضمن مالم يربح لانه يملك المربح فلا يربح
بالعمل مالم يربح فاذا ربح تقوا ثبت له شركة في المال فيصير كخلف مالها بغيره فيجب ضمان وجهه ظاهر الرواية ان الربح انما يحصل بالعمل
في مقام سبب حصول الربح مقام حقيقة حصوله في صورة المال مضروبا وهذا اذا كانت المضاربة الثانية صحيحة فان كانت
فاصلة لا يضمن الاول وان عمل بالثانية لانه لا يجبر فيه ولا يجبر لا يستحق شيئا من الربح فلا تثبت الشركة بل له اجر مثل عمل المضارب
الاول ولا يملك بالشرط له من الربح ثم خرج على القول بعدم اضافته قبل العمل فقال **فان ضاع المال من يده** ارب من بدل المضارب الثاني
قبل العمل فلا ضمان عليه وكذا اذا ضاع عليه او غصب المال الثاني فالضمان على الغاصب فقط ولو استهلكه **الثاني**
او وهبه فالضمان عليه على ما كان عليه لا على غيره فان عمل الثاني حتى ضمن خير رب المال ان ضاع المضاربة الاول واسم له
لنصفه عليه وان نشأ ضمن المضارب الثاني وان اختار رب المال ان ياخذ الربح ولا يضمن لغيره ذلك كذا في المبسوط فان ضمن الاول
صحت المضاربة بينه وبين الثاني وكان الربح على ما شرط وان ضمن الثاني رجع باضمن على الاول وصحت بينهما وكان الربح بينهما
وطاب للثاني ما ربح ودفع الاول ويرجع له الاول على رب المال والوضعة على رب المال والربح بين الاول ورب المال على الشرط بعد
اخذ الثاني اجرة ان كانت الاجرة المضاربة الاولى صحيحة ولو دفع الثاني الى ثالث مضاربة ورجع الثالث او وضع فان قال
الاول للثاني اعلم به برأيه فرب المال ان يضمن ام لا فله ان يشا ويرجع الثالث على الثاني والثاني على الاول والاول لا يرجع
على احد اذ ضمنه رب المال ولا الضمان على الاول وضمن الثاني والثالث كذا في بعض المعتمدين مغررا الى المحيط **فان اذن** ان
المالك ودفع بالثالث ونقرب الثاني ويرجع **وقيل له ما رزق الله** فينبأ نصفين يعني بعد ما دفع اليه رب المال مضاربة بالنصف
واذن له ان يدفعه الى غيره فرفضه بالثالث ونقرب الثاني ويرجع فان كان رب المال ان ما رزق الله فينبأ نصفان **فالمالك**
النصف والاول السدس والثاني الثلث لان دفع الاول الى الثاني مضاربة مع حيث كان باذن المالك لان المالك شرط
لنصفه نصف جميع ما رزق الله وما رزق الله جميع الربح فكان له نصف جميع الربح فلا يكون للمضارب الاول ان يوجب شيئا
من ذلك لغيره بل ما اوجبه للثاني وهو ثلث الربح فيصرف الى نصيبه خاصة فيجب له السدس ويطلب له ما ذلك لان عمل الثاني
وقع عنها فصار نظير من استأجر خياطا ليخط له ثوبا بدرهم واستأجره هو غيره ليخط له ثوبا بثلثي درهم ونصف درهم وزاد
قيمة الثوب طاب لهم جميعا **ولو قيل ما رزق الله** بينا نصفان **فالثاني** ثلثه والباقي بين الاول والمالك نصفان لان المالك
ما شرط لنفسه جميع الربح بل نصف ما يحصل الاول من الربح فاستحق الثاني جميع ما شرط له ورا ذلك جميع ما يحصل للمضارب
الاول والمالك شرط لنفسه نصف ذلك وكذا كان الباقي بينهما **ومثل ما ربح** من ثمن او ما كان له فيه من ربح وكذا لو شرط
للمضارب الثاني اكثر من الثلث او اقل منه فابقي بعد ما ياتيه فهو بين رب المال والاول **ولو قال له ما ربح** بينا نصفان ودفع
بالنصف **فالثاني النصف** واستويا فيما بقي ولا فرق بينهما هذه والتي تقدمت الا من حيث اشترط المضارب للثاني فان في الاول
شرط له الثلث فكان النصف الباقي بينهما **ولو قيل ما رزق الله** فلي نصفه او ما كان من حصل فينبأ نصفان فرفضه بالنصف
فالمالك النصف والثاني كذلك ولا ينفذ الاول لان المالك شرط لنفسه نصف جميع الربح وقدر شرط الاول النصف للثاني الى نصيبه
فيكون للثاني بالشرط والاول لانه جعل كل ما كان له الاول كمن استأجر اجيرا ليخط له ثوبا بدرهم فاستأجر الاخرين ليخط
له بدرهم فانه لا يسلم الاول بشي حيث عقد على جميع حقه **ولو شرط رب المال للثاني ضمن الاول للثاني سدسا وان شرط للمالك**
نصفه ثلثه ولعبد المالك ثلثه على ان يعمل معه ارب مع المضارب ولنصفه ثلثه صح ذلك وكان العبد ما دون ما يكون حصته

من الربح

من الربح للمول ان لم يكن على العبد دين ولا فهو لغيره ان شرط له ولا فهو للمول وقول على ان يعمل معه عاد ولا يسقط بغيره بل
يصح الشرط ويكون لسيده وان لم يشترط له وقيل بعبد رب المال لان عبد المضارب لو شرط له شي من الربح ولم يشترط له
لا يجزى ويكون ما شرط له رب المال اذا كان على العبد دين والربح سوا شرطه عدا ولا ويكون للمضارب **ولو عقد لها المادون**
مع اجنبى بشرط عمل مولاه ان يملك المادون لم يصح ان يملك عليه ان يملك المادون **دعوى** لانه اشترط العمل على المالك والا لم يكن
عليه دين **صح** عندنا حينئذ لان المول لا يملك كسب عبده المديون فصار من اهل ان يعمل في مال المضاربة وعندنا يملك كسب
عبده المديون فلا يجزى ولو شرط الربح لكتاب رب المال والمضارب ان شرط له كان المشروط لانه صار مضاربا له باشرط
العمل عليه وهو من اهل ان يضارب في مال مولاه لانه كالا جنبي عنه وان لم يشترط له لا يجزى لانه هو المدين بمضاربة واما
الشرط هبة موه عترة فلا يلزم وعلى هذا غير من الاجانب ان شرط له بعض الربح بشرط عمله صح ولا فلا واشترط
عمل رب المال مع المضارب ففسد لعقد المضاربة لانه يمنع خلوص المضارب كذا في المجتبى **وكذا اشترط عمل المضارب مع**
مضاربة او عمل رب المال مع المضارب الثاني كذا في المحصول بخلاف المالك ان يملك المضارب اذ ادفع ماله مضاربة بشرط
عمل مولاه مالا يفسد مطلقا فان عجز قبل العمل ولا دين عليه ففسدت ولو دفع المالك ماله مضاربة الى غيره بقصدا لانه لا يملك المضارب اذا
كان لا يشترط له المضاربة المولاه فاشترط بعض الربح لقضاء دين المضارب او لقضاء دين رب المال جازين بالاول ويكون المشروط
للمشروط له قضاء دينه كذا في النهاية ولا يجبر على دفعه الى غيره **ولو شرط بعض الربح للمساكين او للفقير او للزكاة لم يصح ويكون**
رب المال ولو شرط البعض لمن شاء المضارب فان شاء لنفسه او لرب المال صح ولا فلا اربان شاة لا جنبه يصح كذا في
البحر نقلنا عن المحيط وفي السراجية اشترط لرب المال ثلث الربح ولعبد رب المال على ان يملك الربح على ان يعمل العبد معه ولنفسه
ثلث الربح ففيه جائزة وكذا اذا اشترط ثلث الربح لامرأة المضارب او مكاتبه او للمساكين او للفقير او للزكاة لم يصح ويكون جاز
وان لم يصح الشرط ويكون الربح لرب المال وهو غير مخالف لما ذكرناه كالا يخفى **وتبطل** المضاربة بموت احدكما كونهما وكالتهم تبطل
بالموت وتبطل ايضا **بلحوق المالك** **تدرا** اذا حكم بحقوقه من يوم ارتد وانتقل ملكه الى ورثته فان كان المالك يميز قايما في يده
لم يتصرف فيه ثم اشترى بعد ذلك فما اشترى له ربحه وعليه وضيمته لانه قد اشترى عن المضاربة وزال ملك الامر عن المالك فصار
متصرفا في ملك الورثة بغير امرهم وان كان المالك متاعا وعرضا او غير الدراهم والدينارين من سائر الاموال فيبيع المضارب ويشاؤه
فيه جاز حتى يحصل راس المال كذا في السراج الوهاج وقيل بحقوقه لانه لو ارتد ولم يلحق فتمرقه موقوف **فان عاد بعد لحوقه**
بدار الحرب مسلما فالمضاربة على حالها ذكره مولانا في بحر **بخلاف الوكيل** والفرض ان محل التصرف خرج عن ملك الموكل ولم يطل
يتعلق به حق الوكيل بخلاف المضارب اقول ينبغي ان يكون هذا اذا لم يحكم بحقوقه اما اذا حكم بحقوقه فلا تقوم المضاربة
لانها بطلت كما هو ظاهر كلامه لا تتقيا لكن في العناية ان المضاربة تقوم سوا حكم بلحاظ ام لا ونص عبارة واذا ارتد رب المال
عن الاسلام ولحق بدار الحرب بطلت المضاربة يعني اذا لم يعد مسلما اما اذا عاد مسلما قبل القضاء او بعده كانت المضاربة كما كانت
انتهى **ولو ارتد المضارب ففي المضاربة على حالها** قولهم جميعا **فان ملت المضاربة او قتل او لحق بدار الحرب وحكم بلحاظ بطلت** المضاربة
كذا في السراج الوهاج فلو اشترى وبلغ وزعم او خسر ثم قتل على ردة او مات او لحق بدار الحرب فان التصرف جازين والربح بينهما
على ما شرطوا والمهدة في جميع تصرفه على رب المال في قول ابي حنيفة كذا في بعض المعتمدين **ولو ارتد المالك فقط** لم يلحق بدار الحرب
فتصرف موقوف ان رجع الى دار الاسلام جازت المضاربة ولم تبطل وان كان المضارب قد انتفى بالمال عرضا فان ارتد رب المال
بعد ذلك ولحق بدار الحرب فيبيع للمضارب لذلك العرض جازين لانه لو مات في هذه الحالة لم ينزل فلا ينزل برده قبل الحكم بلحاظ
ولما المرأة فان ردادها وغير ارتدادها سوا اجماعا سوا كانت هي صاحبة المال او لمصاربة الا ان تموت او تلحق بدار الحرب فيجب
بلحاظها ان ردت ثقتها لا توثق في املاكها فكذا لا توثق في تصرفها كذا في الجوهرة **ويحل** المضارب بغيره لانه يملك رب المال ان عليه
لان وكلاهما لا اربان لم يملك الا يملك بالعلم ما يستفاد من غير رجلين مطلقا او احد عمل ان كان فضوليا ولا يخبر بميزان
علم المضارب بغيره **والمال عرض** ايها العرض لا يتصرف في ثمنها ولا يملك المالك فضنها في هذه الحالة لان المضارب حقا
في الربح بخلاف احوال الشريكين اذا ضاع الشراكة وماله الشراكة امنة فانه يصح دفعه كذا في فتاوى قاضي خان من الشركة والمراد
من العرض هنا ان يكون خلافا جنس راس المال والدراهم والدينارين جنسان هنا فاذا كان راس المال دراها وعزل ومعه
دنانير لم يبعها بالدراهم استقانا وله بيع العرض بعد العزل بالنقد والنسيئة وان نهاه رب المال عن بيع النسيئة كما يبيع
نهي عن السابقة في الروايات المشهورة وكلاهما يملك عزله لا يملك تخصيصه بالذن لانه عزله من وجه كذا في النهاية وانتظم
كلامه العزل المحض حتى كان له بيع العرض بعد موت رب المال حقيقة او حكما ولا ينزل في المحض الا بالعلم بخلاف الوكيل حيث

مع الف فتال هو مضاربة بالنصف وقد ربح العا وقال المالك هو بضاعة فالقول للمالك لان المضارب يدعي عليه تقويم عمله
او شرط من جهة او يدعي الشريك وهو ينكر كذا لو قال المضارب هي قرص وقال رب المالك بضاعة او دبعة او مضاربة
فالقول للرب المالك والبينة بينة المضارب لان المضارب يدعي عليه العمل وهو ينكر ولو ادعى رب المال القرض والمضارب
المضاربة فالقول للمضارب لان رب المال يدعي على الضمان وهو ينكر وايضا قام بينه قبلت وان اقامها فبينه رب المال اولى
لانها مثبت للضمان فبدا الاختلاف بكونه في الصفه لانه لو كان في النوع بان ادعى رب المال المضاربة فدفع وقال المضارب ما سميت
لبيجارة بعينها فالقول للمضارب مع يمينه لان الاصل فيه العموم والاطلاق والتخصيص بما مضى وتقبل بينه من اقامها فان اقامها
بان وقتا وقتا قبل صاحبها بقض المأخره وان لم يوقت او وقتا على السواء ووقت واحد منها دون الآخر فبينة رب المال
كذا عن الضرورة ولو ادعى كل واحد منهما نوعا فالقول للرب المالك لانها انشأ على التخصيص ولا يستفاد من جهة والبينة بينة
المضارب لحاجة الحق الضمان وعدم حاجة الاخر الى البينة ولو وقت البينة وقتا فصاحب الوقت الاخير اولى لان اخل الشرطين
يقضي الاول كذا في الهداية فان قلت ان البينة لا تثبت لا للتمتع والاخر يدعي الضمان فكيف لا يحتاج الى البينة قلت احبب عند
بان اقامة البينة على صحته تفرقه ويكرهها في الضمان فاقام صاحب الهداية الا لازم مقام المزمع كناية وبان ما يدعي عن المخا
وهو سبب الضمان ثابت باقرار الآخر فلا يحتاج الى بينة وان لم يوقت او وقتا على السواء ووقت اصداها دون الآخر فالبينة للرب
المالك لان قدر القضا بها معا للاستحالة وعلى التعاقب لعدم الشهادة على ذلك واذا انقضى القضا بها جعل بينه رب المال الا انها
ثبتت ما ليس بثابت كذا في الغاية وان كان رب المال يدعي العموم فالقول قوله قياسا واستحسانا كذا عن الذخيرة فروع لوه
مر للمضارب على السلطان فاخذه شيئا من كرهها لاضمان عليه وان دفع اليه شيئا لتفقدت ضمانه لانه ليس من امور التجارة وكذلك اذا اراد
العائش ان ياخذ منه العشر فصاحبه المضارب بشئ من المال حتى كف عنه ضمانه وكذا في الاختيار وذكر في المبسوط اذا مر المضارب
على العائش بمال المضاربة واخبره به فاخذه منه العشر فلا ضمان على المضارب فيها اخذه منه العائش وان كان هو الذي اعطى العائش
بغير الزام من العائش فهو ضمان لما اعطى وكذلك ان صافه بشئ من المال حتى كف عنه فهو ضمان لما اعطى لانه اعطاه باختياره الى
لاحق لم يخذله فيكون هو مستهلك لما اعطى لان اعطاه باختياره لا حق لم يخذله فيكون هو مستهلك لما اعطى
لو دعه لاجنب اخر قال الشيخ الامام الاجل وكان شيخنا يقول الجواب في زماننا خلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال
للمضاربة الى سلطان طمع فيه وقصد اخذه بطريق الغصب وكذا الورع لو صانع في مال التيمم لانها يقصد ان الاصلاح بهذه المصانعة
فلو لم يفعل اخر المصانع جميع المال فدفع البعض احدا زان بمشقة الحظ في زماننا وكما بين فيما يرجع الى الحفظ لا يكون ضمانا
كما لو دفع الحريق في مال بيت المودع ونال الوديعة اجنبيا فاما في زمانهم فكانت القوة لسلطان العدل كما في جميع الفتاوى
وفيه ايضا اذا اشتري المضارب بالمال متاعا ففقد المضارب انما اسكه حتى اجبره كذا كثيرا وادرب المال يمينه فهذا على وجهين
اما ان يكون في مال المضاربة فضل بان كان راس المال الفا واشترى بها متاعا يابى الفين ولم يكن في المال فضل بان كان راس
المال الفا واشترى بها متاعا يابى الفين في وجهين جميعا لا يكون للمضارب حق اسساك المتاع من غير مضاربة رب المال الا ان
يعطى رب المال راس المال ان لم يكن فيه ربح ورأس المال وحصة من الربح ان كان فيه فضل فحينئذ له حق اسساكه وان لم يعط
ذلك ولم يكن له حق اسساكه هل يجبر على البيع فان كان فضل يجبر المضارب على بيعه لانه لم يبدل عمله فبيعه على العمل الا ان يقول
لرب المال اعطيك راس المال وحصنتك من الربح ان كان في المال ربح او يقول اعطيك راس المال ان لم يكن في المتاع فضل فاذا اختار
ذلك فحينئذ لا يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك نظر من الجانبين وان لم يكن في المتاع فضل لا يجبر على البيع ويقال للرب
المتاع كله خالص ملكا فاما فاخذه راس المال او تيمم حتى فصل الى راس المال من مضاربة الذخيرة والمحيط ويزاد او دفع ماله مضاربة
واراد ان يكون المضارب ضمانا فالحيلة في ذلك ان يرضى المال كله للمضارب ويسلم اليه ثم ياخذه منه مضاربة ثلث او بالنصف
ثم يدفع الى المستقر ويستعين به في العمل حتى انه لو هلك في يده فالقرض عليه فاذا ربح ولم يهلك يكون بينهما على الشرا وحيلة اخر بان
يقرض من مال المضارب جميع المال الادرها واحدا ويسلم اليه ثم انها يشتركان في ذلك شركة عنان على ان يكون راس مال القرض
ورهم لسو وراس مال المستقرض جميع ما استقرض على ان يهلا جميعا وشرطا على ان الذبح بينهما ثم يعود لك يدل في مال المستقرض
خاصة فان هلك المال في يده فالقرض عليه على حاله ولو ربح فالربح بينهما على الشرط كله من شرح الطحاوي انتهى هذا كتاب
في بيان احكام الوديعة لا يخفى اشتراكها مع ما قبلها في الحكم وهو امانة وهي في اللغة مشتقة من الودع وهو الترك وفي الشريعة ما ذكره
بقول هو الا بدع تسليط الفروع على حفظها صريحا وذلك لانه المعرج ظاهرا وما الدلالة خالف المحيط لو انفتحت فبذل
ثم تركه ولم يكن للمالك صاحرا ايضا لان له الاخذ فقد انتم حفظه كذا لو ان لم ياخذ وان لم يدع منه لا يضمن وان كان المالك حاضرا

وذكر في الخاتمة ان المضارب هو

لم يبين في العجمي والودية ما ترك عند أبي وهو اخضر من الامانة كما استغنى على تحقيقه ان نقاشه تعلق **وكيفها الحجاب**
مركب كقولهم اودعتك هذا الثوب او كناية كما لو قال لرجل اعطني الف درهم او قال لرجل في يده ثوب اعطنيك
فهذا على الودية يصير على المحب لان الاعطاء يحتمل الهبة والودية والودية ادنى وهو متعين فصار كناية **او خلا** كما لو وضع
ثوبه بين يدي رجل ولم يقل شيئا فهو ابداع **والقول من المودع** كقولهم قبلتها او نحوه **او دالة** كما لو سكنت عندها
بين يدي فانه قول لو قال لا قبل لا يكون مودعا لان الدلالة لم توجد ولهذا قال في الخلاصة ولو وضع كتابه عندهم فذهبوا
وتركوه ضمنوا اذ اضعاء وان قام واحد بعد واحد ضمنوا لا بد فيه نصيب للحفظ فتعين للضمان انتهى ولهذا لو وضع ثوبه
في الحمام برأين الثيابي كما ابداعا وان لم يكمل لا يكون له مودعا مادام الثيابي حاضرا فان كان غائبا فالجاني مودع وكذا لو قال
لصاحب الخان ابن اربطها فقال هناك كان ابداعا كما في الخانية وما ذكرنا من الايجاب والقبول بشرط في حق وجوب الحفظ
واما في حق الامانة فتمت بالايجاب وحده حتى لو قال للفاصل او عتقتك المصوب برأين الضمان وان لم يقبل ذكره في الاختيار
وشروطها المودعية كون المال قابلا للاثبات **الدية** حتى لو اودع المربط والطير الذي في الهوى والمال الساقط في الجايص **وكون**
المودع مكلفا بشرط الوجوب **الحفظ** عليه حتى لو اودع احميا فاستهلكها لم يضمن ولو كان عبدا بحرط بضمن بعد العتق كذا
في المحيط ولو كانت الودية عدا فقتله من عاقلة الصبي فتمت وخبر بوطي العبد يضمن دفعه او فوائده وحكمه كون المال امانة عنده
مع وجوب الحفظ عليه والاداء عند الطلب واستحقاق قبولها وهي المودعية امانة **فلا تضمن بالهلال** مطلقا يعني بغير العقر
عنا ولا هلكه معها المودع بشي او لا فان قلت ما الفرق بين الودية والامانة قلت الفرق بينهما وجهين احدهما ان الودية
خاصة بما ذكرنا والامانة خاصة بما اودع في يده بشي غير قصد بان هبت الروح بثوب انسان والفقه في حجر غيره وحكمها
يختلف في الصور لان في الودية يبرأ من الضمان اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لا يبرأ من الضمان بعد الخلاف الثاني ان الامانة علم
لما هو غيب يضمن فتمت جميع الصور التي ارضان فيها كالعارية والمستاجر والوصي بخلافه في يد الموصي بها والودية ما وضع
للامانة فلا يجاب والقول فكانا مقاديرين واختاره صاحب النهاية ونقل الاول عن المالم ببر البراءين الكزور اذا علمت ان
الامانة اعم علمت جواز حملها على الودية لانه حمل الاحرم على الاخص وهو جاز وانما كانت الودية امانة لقوله صلى الله
عليه وسلم ليس على المستعير غير الضمان ولا على المستودع غير الضمان والفلول والاخلا في الحياة الى ان الفلول في الغم خاصة
والا خلا لعم فان قلت ذلك في غيب الحديث انه قول مخرج وليس بجديد من فزع قلت اجيب بانه مستند الى عباد الله ابن
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يشترط الحاجة الناس اليها فلو ضاع المودع انتفع الناس من قبولها وفي ذلك تعطيل المصلح
واشترط الضمان على المدين باطلا به يعني فلو بشرط على الغامض الضمان ان ضاعت ثيابه كان باطلا ولا ضمان عليه وهو اختيار
ابو الليث قال في الخلاصة وبه يفتي وفي شرحه الوفايصرح بان الفتوى عليه **والمودع** حفظها امر الودية **بنفسه** **وعليه**
لانه التزام ان يحفظها بما يحفظ به ماله وذلك بالحرق والبيد ما كثر فذاد ومثله وحانوه سواء كان ملكا او اجارة او عاقرة
واما اليد في نفسه وزوجته وزوجها وامته وعبيدها واحرارها والخاص بالمشاهدة بشرط ان يكون طعنا وكسوته
عليه دون الجبر بالولاية وله الكليين ان كان في حاله وعند الشافعي واشبه المالكي يضمن بالادفع الى من في عياله وهم
اربع عياله من سكن معه حقيقة **او حكم الميثون** في خلعهم الزوجة فان لها ان تدفعها الى زوجها وخرج الاجبي الذي لا يسكن
معه وانما قلنا او حكمها لانه لو ودعها الى ولده الصغير وزوجته وهما في حلة والزوجة يسكن في حلة اخرى لا يضمن ولو كان لا
يسكن اليها ولا يتفق عليها لكن بشرط في الصغير ان يكون قادرا على الحفظ كذا في الخلاصة وفي الرمز وتعتبر المساكنة وحدها
دون المنفعة حتى ان المرأة لو ودعته الى زوجها لضمن وان لم يكن الزوج في عياله لان العبرة في هذا الباب للمسكنة دون
المنفعة وقيل تعتبر المساكنة مع المنفعة **وبشرط** كونه يملك ان يودعها من في عياله **كونه** امرين في عياله **امينا** فلو دفع الى زوجته
وهي غير امينة وهو عالم بذلك او شكاها في بيتة الذي فيه وداع الناس وذهب فضاقت ضمن كذا في الخلاصة والنهاية وظاهر
ان كون الغير في عياله بشرط واختاره في الخلاصة وقال المبردان كالاجنبي حتى يشترط كونه في عياله واختاره صاحب النهاية بقا
لغيره عدم الاشتراط وقال عليه الفتوى حتى يجوز الادفع الى وكيله وامين من لسانه وليس في عياله او يتركه معا وضته
او عياله وان في عياله ولو نهاه عن الادفع الى بعض من في عياله **فدفعه** ان وجد بد امته ضمن **والالا** قال في الخلاصة لم
في عياله ان يدفع الى من في عياله ولو نهاه عن الادفع الى بعض من في عياله فدفعه ان لم يجد بد امته وليس في عياله او يتركه معا وضته
الغاية قالوا المراد به من يسكنه الذي يكون في نفقة المودع فحسب فان المرأة اذا اودع عندها شيئا جاز لها ان تدفع الى زوجها
وابن المودع الكبير اذا كان يسكنه وان لم يكن في نفقة ومثله ان في بيت فيه الودية لم يضمن لكن بشرط ان لا يجلب من في عياله

لان قوله صاحب الدار ان الربط الدار
استبعد عن كلام صاحب الخان
هناك قبول للودية خاتمه

ولما قال لا ادري كيف ذهبت فلا يعرف يكون
منا منا سلفا قال ذهبت ولا ادري
كيف ذهبت وقال في الآية السرخسي
الامانة لا يضمن على كراهة سواء قال
ذهبت ولا ادري كيف ذهبت او قل
لا ادري كيف ذهبت ولم يرد عليه
وذلك من الادلة ثم يابيه في قول المبردان
ونع الثوب من يدي وضاع ولا ادري
كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل لا ضمان عليه ولا يقال
شئت لا ادري في اي جائز وضعت
يكون فاما قاضي خان ففضل فيما
يضمن المودع رسيا في كلام الم

الخلاصة

الخلاصة فان علم بذلك وحفظ به ضمن وهذا ان لم يبين عن الادفع اليهم لان الظاهر ان يلزم حفظ مال غيره على الوجه الذي يحفظ مال
نفسه وهو انما يحفظ ما لم يبين في عياله فيجوز ان يدفع اليهم الودية وعن هذا قيل العيال ليس بشرط فانه روي عن جده ابيه
ان المودع اذا دفع الودية الى وكيله وهو ليس في عياله او دفع الى امين من امثاله ممن يثق به في ماله وليس في عياله لا يضمن لانه
لما كان يوثق به في ماله كان في الودية كذلك انتهى **ان حفظها** المودع الودية **بمهر** امرين من في عياله **ضمن** لان
صاحبها لم يرض بغيره ولا يرض بتخلف في الامانة وقد تقدم في النهاية انه لو دفعها الى وكيله وليس في عياله او دفع الى امين
من امثاله ممن يثق به في ماله وليس في عياله لا يضمن وعليه الفتوى وعمره الى الترتيب وهو المملوكاني ثم قال عن هذا لم يشترط
في القصة وفي حفظ الودية بالعيال واما كذا المان المودع لا يودع فان اودع فهلك عند الثاني ان لم يبارق الاول اضرار
على احد منها فان فارقته ضمن الاول عند الوفي حفيظة ولا يضمن الثاني ولو اودع بلاذن ثم اجاز المالك خرج الاول من البيت
كذا في الخلاصة والرد الى المالك كالمالك فلا يكون ابداعا بخلاف الفاضل اذا رد الى من في عياله المالك فانه لا يبرأ
في قايض خان وفي الخلاصة المودع اذا رد الودية الى منزل المودع او الى احد من في عياله فضاقت لا يضمن كفي العادة
وفي رواية القدرور يضمن بخلاف العارية والقبول على الاول وهذا اذا دفع الى المرأة المحظية اما اذا اخذت لتنفقه على نفسها
وهو دفع يضمن انتهى **اذا خان الحرق والعرق** وكان غاليا بحيث فسلها الى جاره او سلمها الى غلام اخر فانه لا يضمن
لان هذا يضمن حفظا فلا يضمن به ولهذا قال في الخلاصة امره حضرتها الوفاة وعندها ودية فدفعها الى جارة ليها فهلك
عندها ان لم يكن وقت وفاتها يحضرها احد من عياله لا تضمن انتهى يعني لانه تعين طريقا للحفظ ولهذا قالوا لو امكنت ان تحرق
يحفظها في وقت الحرق والعرق بعياله فدفعها الى اجنبى ضمن وفي قوله فسلها الى ذلك اخر إشارة الى انه لو قالها في يمينه
اخرى وهلك فذل ان تستقر فيها بان دفعت في الجاني او ابتداء او بالترجح يضمن لانه خلاف حصل بفعله ذكره الزيلعي فان
ادعاه المودع السلم الجاره او الى ذلك اخر صدق **ان عرقه** الفرق بينه وبين المودع **والالا** وان لم يعلم
لا يصدق وفي الهداية وبشرط اكثر للزبط انه لا يصدق على ذلك لا يبينه لان التسليم الودية الاخرى بوجوب الضمان ودعوى
الضرورة دعوى مستقلة للضمان فلا تقبل الا بالبينه كما اتفقت في الفرق في حاجته باذن صاحبها قالوا هذا اذا لم يكن ان يد
المن في عياله وان لم يكن ان يحفظها في ذلك الوقت بعياله فدفعها الى اجنبى يضمن لانه لا ضرورة له فيه انتهى وفي الخلاصة اذا
علم انه وقع الحريق في بيته قبل قوله ولا فلا استبرأ ويكفي حياض الهداية على ما اذا لم يعلم بوقوع الحريق في بيته وبه يحصل التوفيق
ومن ثم عولنا في التحصن في العرايد التاجية فلو ادعاه وهلك فقتل المالك هلك عند الثاني وقال بل رده الى وملكه عند
لا يصدق لان ابداع الغير موجب للضمان بخلاف ما لو غصب من المودع وهلك فادام المالك ان يضمن الفاضل فقال
المودع قد رده الى وملكه عنده وقال لا يملك هلك عند القول فقتل المودع لانه امين انتهى وقد نابا الحق والعرق بكونه
محطبا لبالا انه اذا لم يكن محطبا يضمن بالادفع الى الاجنبى كذا في الخلاصة لانه لا يخاف عليها في هذه الصورة وبما قدرناه
يظهر ان كلام اكثر في هذا المجل اطلات في محل التقيد والله اعلم **لومنه الودية** ظاهرا بعد طلبه ارطوب الودية
لها بنفسه **قادر** على تسليمها المودع ضمن **والالا** اراد ان لم يضمنها بعد طلب ظاهرا لا يضمنها قويا يكون المنع ظاهرا لانه لو لم يكن
ظاهرا بالمنع لا يضمن **فلو كانت الودية** سيقا اراد صاحبه ان ياحظه **ليضرب** به رجلا **ظلم** فله المنع من الادفع لانه في المرحاة
على الظلم وبه مخرج قاضي خان وبالمسئلة التي بعدها وبه صرح في جواهر الفتاوى ايضا حيث قال في يده ميمنا رجلا بما لا ياحظه
سنانه على صاحب اليد انه ياحظه ليقبل به مسلما لم يكن عليا ان يرد به بل عسكه الا ان على صاحب اليد تركه الذي الاول والله يستحق ليقنع
به على وجه صحيح كان عليه ان يرد بها لو ادعت المرأة كتابا فيه اقرا **ومنها** للزوج **بال** او **بفض** مهرها منه فلو ادع ان لا يدفع فقلت اليها
لا فيه من ذهب حق الزوج انتهى وقد اخل صاحب اكثر بهذا القيد وهو ما لا بد منه ومنه امر من المنع ظاهرا **موت** امره الموت المودع **مجهلا**
فانه ضمن كافي سبل امانات الا في ناظر اودع غلات الوقت ثم مات مجهلا فانه لا يضمن قير بطلان الوقت لانه لو مات مجهلا مال البول
ضمن كامر جوابه وفي قاضي خانات مجهلا لا مال التام وسلطان اودع بعض القسمة عند غاز ثم مات مجهلا ذكر قاضي خان وذكر الولولي
في فتاواه ان الامانة تتقلب مضبوطة بالجهل الم في ثلثه ولم يذكر مسئلة القاضي وذكر لها ما ذكر محمد في كتاب الفكرة احد المتنا وضعت
اوامات ولم يبين حال المال الذي فيه لم يضمن نصيب بتركه انتهى فيحصل ان المسائل المستثناة اربعة هكذا ذكر شيخنا في جواهر الفتاوى
من كتاب الوقت ذكر مسئلة احد المتنا وضعت حيث قال ولما احد المتنا وضعت اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي عنده
قوات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن واحاله الى تركه الاصل وذلك غلط بل الصواب انه يضمن نصيب صاحبه انتهى ومن ثم لم
اجعل من جملة المستثنيات في هذا المختصر قال شيخنا في فتاويه وزعت عليها سبل الاول الوجه اذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كافي

ضمها

مهر المولى

جامع الفصولي الثانية للرب اذا مات مجهلا ما ذكره فيه ايضا الثالثة اذا مات الوارث مجهلا ما اودعه منه ورثه الرا
اذا مات مجهلا ما اودعه في بيته الخامسة اذا مات مجهلا ما اودعه في بيت من غير بيته علم السادسة اذا مات المير
مجهلا ما اودعه عنده مجرورا وهذه الثلاثة في تخصيص الجامع للخلاط قال فيضا والمستثنى من قول يستفاد من قولهم
انه اذا مات مجهلا مال البذل انه يضمن في جواب اذمة الفتوى وهو ان المتولى مات مجهلا للمدعي الموقوفة على جهة
بره على قرين جرد لك واسه اعلم وفيه في الخلاصة ضمان المدعي بموته مجهلا بان لا يعرفها الوارث اما اذا عرفها والمدعي
يعلم ان يعرف فوات ولم يبين لا يضمن واذا قال الوارث ان علمتها وانكر الطالب ان فسر الوديعة وقال الوديعة كذا وان علمتها
وقر هلك صلت هذا وما كانت الدراهم عنده فقال هلكت مولا في خلاصة واحدة وهو ان الوارث اذا دال السارق على الوديعة
لا يضمن والمدعي اذا ادعى ان المير قد مات بقولنا فادعى تسليمها لانه لو سلمها للمير عن التسليم لا يضمن فلو سلمها لانه لا يمكن ان
احضرها الساعة فتركها وذهب ان تركه عن رضى وذهب لضمان لان ما ذهب فقد انشأ الوديعة وان كان غير رضى ضمن كذا في
الخلاصة وفيه بانفسه لما في موضع ثقة عن التجسس انه لو سلمها بوكيل او رسوله فحبسها لا يضمن وفي الثانية رجل اودع عند
انسان ودفعه وقال في السر من اخبرك بعلامه كذا وكذا فادفع اليه الوديعة في رضى لو بين تلك الوديعة العلامة فلم يصدق
المدعي حتى هلك الوديعة قال ابو القاسم رحمه الله ضمان المدعي للمير ان كان في الخلاصة المالك اذا طلب الوديعة فقال المدعي
لا يمكن ان احضر الساعة فتركها وذهب ان تركه عن رضى فهلك لا يضمن لان ما ذهب فقد انشأ الوديعة وان تركه عن غير رضى
يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يضمن لانه ليس انشأ الوديعة بخلاف المالك انشأها وهذا صريح في انه يضمن بعدم
الدفع الى وكيل المالك كما لا يخفى وفي الفصل المادية مفر الى الظهيرة ورسول المدعي اذا طلب فقال لا ادفع اليه الذي جاء بها
ولم يدفع الى الرسول حتى هلك ضمن وذكر في فتاوى قاضي خراسان في هذه المسئلة فاجاب بجم الدين انه يضمن وفيه نظير دليل
ان المدعي اذا صدق من ادعى انه وكيل بقبض الوديعة فانه قال في الوكالة لا يورث الوديعة ولكن يقابل ان يعرف بين الوكيل والرب
لان الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل لان من ادعى ان الوكيل قبل علم الوكيل بالمرسل لا يصح ولو رجع عن الرسالة
مقبل علم الرسول صح كذا في فتاواه انه وكذا الوكيل لان من ادعى ان الوكيل قبل علم الوكيل بالمرسل لا يصح ولو رجع عن الرسالة
لها واذا ضمنها ملكها ولا يباح له قبل ادا الضمان ولا سبيل للمالك عليها عند ابي حنيفة ولو ابراه سقط حقه من العيى والدين واطلق
في الخلط فنشأ خلط الجنى بالجنى او بغير جنسه كخلط الزيت بالشراب والخلط بالشمع والخلط بالفضة والخلط بالفضة بعد
اللزامة قبل يكون المدعي هو الخلط لان الخلط لو كان اجنبيا او من غير اهل بيعة المدعي والضمان على الخلط الصغير المان او
كبير ولا يضمن ابله لاجله كذا في الخلاصة وفيه يكونها لا يضمن لانه لو كان يمكن الوصول اليه على وجه التيسر لخلط الجنى بالزبد
والدراهم السود بالبيض فانه لا يتطهر جت للمالك اجماعا واستفاد من ان المراد بعدم القيد عدمه على وجه التيسر لا عدم امكانه
مطلقا كما لا يخفى وان خلطها باوثة كان شريكا في الجنى وخلط الدراهم بالزبد يقطع استحسان لان الجياد لا تخلو
الزبد والزيوف عن الجياد ولو صبت الردى على جريد يضمن مثل الجيد لانه تعيب وفي عكسه كان شريكا في الردى لا يعيب
بالجيد انتهى وان باذنه لم ياذن للمالك اشتراكها ولو اختلطت الوديعة بغير صنعها فانها ليست بركان فيها ايضا لان الضمان
لا يجب عليه الربا بالعدس ولم يوجد ركائز مشتركة ملة فلا ضمان عليه لعدم الصنع منه فان هلك بعضها هلك من مالها جميعا
ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحدهما كالمال المشترك ولو اتفق المدعي بمحضها لم يضمن الوديعة فزاد عليها
اتفق فخلط بالباقي ضمن الثلث لانه ضمن البصر بالثقات فصار ضمانا للبصر لآخر خلط ماله بها وعند الثلثة يضمن
ما اتفق فقط وعن مالك لا يضمن ما اختلفت ايضا كذا في التزيم والمراد بالخلط هنا خلط لا يقين معه اما لو جعل على ماله
صبي خلطه بها بحيث يباقي التزيم لا يضمن الا ما اتفق كذا في الوضعية والمجته وقد قال في الفتاوى ورد المثل لانه اذا اختلف بعض
الوديعه لينفقه في حاجته فزاد المدعي في موضع ثم ضاعت الوديعة فلا ضمان عليه لوجهين اوله وان دفعه حفظ فلا يضمن به
ولا يجبر البينة الثاني انه وان صار ضمانا بالرفع فزاد المدعي الى الوفاق بره الصبي الى مكانها فبره عن الضمان بخلاف ما اذا رد مثله
لانه انما جاز بلك نفسه فلا يكون عودا الى الوفاق وهو اولى من الاول فانهم قالوا بان لو باعها ضمن قيمتها فكذا البيع من
جهةه واستند بلكه بالضمان الى وقت وجوب الضمان فلو لم يكن الرضا لبيع موجب بالضمان عليه قبل البيع والتسليم لم يستند بلكه
الى تلك الحالة كذا في النهاية وفي المجته وهو الصواب وقد بقوله فزاد مثله لانه لو لم يرد كان ضمانا لما اتفق خاصة لانه حافظ الباقي
ولم يعيب لانه لا يضمن التبعية لان الكلام فيها اذا كانت الوديعة دراهم او نابل واسنيان والكيل والموزون فهو كالمال
اودعه وديعتين فانفق احدها لا يكون ضمانا للآخر كذا في النهاية واذا تعدى المدعي عليها اربى الوديعة بان كانت دابة

والفرض ان يضمن بعد ذكره لتمامها
والجواب ان الرضا يضمن الخطا والا لا يضمن
لنفسه فاذا حصل بيع وغيره من التزيم
تخرج جانب الاخذ لنفسه وتحتفظ
بها الى الوفاق فرد بها بغير تبين
ان الرضا يضمن لانه لا يضمن

فركبها

والمالك ان لا يضمن
فان كان له مال لا يضمن
فان كان له مال لا يضمن

فركبها او ثوبا فليس اوعدا فاستقدمه او اودعها عن غير **بطلان التعدي** فزاد الى يده **بطلان الضمان** لانه ما مور بالخط في كل اود
فاذا خالف في بعض ثم رجع الى المالك ورده كما اذا استاجر للخط شهرا ففك الخط في بعض ثم حفظ الباقي استحق الاجرة بقية
قال شيخنا في جرد من باب الجبايات على الاحرام مفر الى الظهيرة ان يزول الضمان عنه بشرط ان لا يبرم على العود الى التمتع
لو نزع ثوب الوديعة ليلا ومن عزم ان يلبس بها ردم فترك ليلا لا يبرم الضمان انتهى **بخلاف المستعير والمستاجر** اذا تعطل
ثم ازاله لا يزول الضمان لان المرأة عنه انما تكون بالعادة الى المالك حقيقة او تقربا ويبرمها لانها عاملان لا نفسها بخلاف
المدعي فان يبره كيد المالك ويستثنى من اطلاق المختص بها للكت وغيرها من المختصات كما ذكره شيخنا من استعار ثوبا ليوهذه
فتضمن فيه كما اذا استعار عبدا ليوهذه او دابة فاستقدم العبد وركب الدابة قبل ان يبرمها ثم رهنها بمال بمثل قيمتها ثم فنى
المال ولم يقبضها حتى هلك المير فله ان يرضى على الرهن لا يبرم الضمان حتى لو هلك بعد ذلك يصير دينه مقضيا فيستوفى
كان مستعير الرهن كالمودع لا تسليمه الى الرهن يبرم الضمان حتى يرضى عن الخفيف مقصود المعبر حتى لو هلك بعد ذلك يصير دينه مقضيا فيستوفى
للمعبر الرجوع على الراهن بمثل ما كان ذلك بمقتضى الرد عليه حكما لهذا يبرم الضمان كذا في البصر فريلا الى البسوط وفي الفتاوى
الربنية اذا فسد الابن ثم ازاله لا يزول الضمان كما مستعير والمستاجر الى وكيل بالبيع او بالخط او بالاجارة او بالاستيجار
والمضارب والمستقيم والشريك عانا او معاوضة والمدعي واستعير الرهن وهي في الفصول الاخرية فانه في البسوط
وفي الفصول العادية ولو اقر المدعي ان استعملها ثم ردها الى ماله فهلك لا يصدق له البينة فالحاصل ان المدعي اذا خالف
في الوديعة ثم عاد الى الوفاق فانا يبرم الضمان اذا صدق المالك في العود فان كذب لا يبرم الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق
وكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الوديعة ورايت في موضع اخر اذا خالف ثم عاد الى الوفاق فكله المدعي فقول
المدعي كذا في الرهن بخلاف اذا ابحر الوديعة او ضيعها ثم اعترف فانه لا يبرم الضمان على المالك وكذا المير والمستاجر والمستعير
اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرم الضمان على المير والوكيل بالبيع اذا خالف بان استعمل العبد ثم عاد الى الوفاق وباعه جاز فكذا الوكيل بالخط
والوكيل بالاجارة والاستيجار والمضارب والمستعير اذا خالف ورفع المير لينفقه في حاجته ثم عاد الى الوفاق عاد مضاربا مستعير
اما مستاجر الدابة اذا نزع الخلط او المستعير ثم نزع تلك النية ان كان سايرا عنده النية فعليه الضمان اذا هلك الدابة اما اذا
كان واقفا او شاركه فيه للخلط عاد امينا والشريك بركة عانا او معاوضة اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد امينا هذه الجردة
في وديعة عدة المختصين انتهى بخلاف **اخره بعد مجرده** بان قال المدعي عند ملكها بعد طلب ردها ونقلها من مكانها وقت
الانكار وكانت الوديعة منقولة ولم يكن هناك من يخاف من عليها اربى الوديعه ولم يجزها امر الوديعه بعد الجحود للمالكها
فانه لا يزول الضمان لان الجحود دفع العقد فبفسخ العقد فلا يعود له بعد جحود الجحود الوكيل الوكالة وجحود احد المتعاقبين
البيع فبذلك يكون انكار المدعي لان المدعي لو ادعى ان المالك وجبها له او باعها له وانكر صاحبها هلك فلا ضمان على المدعي كذا في
الخلاصة وقد يكون انكار غير المالك لان جحودها عنده لا يوجب الضمان وقد يكون بعد الطلب لانه لو قال له مال
وديعتي عندك ليشكره على حفظها فخرها الا ضمان علمه وقد يكون نقلها لانه لو لم ينقلها من مكانها كان جحودها فهلك الا ضمان
كذا في الخلاصة مفر الى الاجناس وقد يكونها منقول لا ضمانا لو كانت عقارا لا يضمن بالجحود عند ابي حنيفة وابي يوسف
لمجرد في الاصح ذكره الزلي من كتاب الفصب وقد يكونها لم يكن هناك من يخاف عليها لانه لو جحد في وجه عدد ويخاف عليها
الثقل ان اقر ثم هلك لا يضمن لانه انما اودعها فحفظها وقد يكونها لم يجزها لانه لو جحد في وجه احد فقال له صاحبها
دعها وديعة عندك فهلك فان امكته اخذها لم يضمن لانه ابراع جديد وان لم يمكن اخذها ضمن لانه لا يتم الرد كذا في الاختيار
اذا علمت ذلك ظهر ان كلام الكثر والوقاية وغيرهما من اصحاب التوفيق في هذا المجل اطلاق في محل التقييد واسه ابراهم **لو جحدوا**
الى الوديعة ثم ادعى ردها بعد ذلك **وبره عن عليه على الرد قبل برهانه** وبره منها كما لو برهن انه ردها قبل الجحود وقال خلطت
في الجحود او نسيت او ظننت اني دفعتها وانا صادق في قولك يستوفى قبلت بيقته ايضا في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف
وفي الاقضية لو قال لا يستوفى عنى ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق ولو قال ليس لي عنى ثم ادعى الرد او الهلاك يصدق كذا في الخلاصة
ومثله في الفصول العادية وان ادعى الهلاك قبل جحود اياها حلف القاضي المدعي ما يملكها هلك قبل ان يجحد فان حلف لم يرد المدعي
ضمان الوديعة وان نكل برى من ضمانها وكذلك هو الجواب في العامة كذا في المنهاج وفي الفتية رقم تسع وتسع وقال محمد الوديعة
ثم ادعى ضايعها ليس ان يحلف المالك على العلم انتهى بطريق المدعي من اخبرك بعلامه كذا فادفع الوديعة اليه فيجوز ان يبرم الله
المدعي وان بطلت العلامة فلم يصدق ولم يبرمها اليه وهلك لم يضمن المدعي اذا طلبت منه الوديعة فقال اطلبها غدا او صاحبها
عزافا للودع ضاعت الوديعة يسأل عن وقت الضياع متى ضاعت قبل اقراره فان قال قبل اقراره يضمن وان قال بعد اقراره لا

قات

قوله فان رده كيد المالك لانه عامر له
فالحفظ فاذا اقره الخلف ففقد ردها الى
صاحبها فيرى حكما في اذنه فابى
عنه زلي

اجب

اجب

تسلم وكذا ان ارسلها المستعير مع غيره الى المالك فهلك قبل الوصول اليه وكذا ان ارسل مع اجير سائبة او مشاة هرة
يخلف اجيره مياومة اذ ليس في عياله فيضمن بالتسليم اليه وحكم الاجير سائبة كالاجير مشاهرة وان لم يذكره لان حكمه
يستفاد من ذكر حكم الاجير مشاهرة كالاخي وكذا ان سلمها الى اجير المالك او اعجبه سوا يقوم على الدواب او لا فهلك
قبل الوصول الى المالك هو الاصح وهو المار بقوله مطلقا وقبل بضم بالتسليم اليه الذي لا يقوم على الدواب فذلك المسئلة
على ان المير لا يملك الا بداع ذكره شارح الوقاية بخلاف الاجبي بان كانت المارية موقفة فمضت بدفعها ثم بعثها مع
لا نه بالاسكاف بمرحلة يصير مستعيرا **والا فالمستعير يملك الا بداع من الاجبي** وانما حملنا كلامهم على هذا لانه لم يقرر في كلامهم
ان المستعير له الا بداع من الاجبي وهو المختار الحق به كما تقدم فمن يره ولا عارة لتفويض الموت المعبر وكذا يموت المستعير
كما في السراجية وفي الكاوي القديس وان استعار رابة ليحمل عليها حيلة تحمل عليها جريدا اوليا فمطبخ من وان حملها هو مثل
الخط ادا خف كالشعر والدرة لم يضمن وكذا في القدر زيا دته ونقصانه فان استعار رها الى مكان في وزها او
ذهب بها الى مكان اخر فهو ضمان وان استلغا فيها حمل على الدابة وفي سائر الركوب والحمل في الوقت فالحق ان ذلك
للمعبر مع غيره وكذا ان استعمل شيئا من متاعه او تصرف في بني من ملكه وادعى لذن من جهة صاحبه فخلية الضمان ذلك
لان ان يقيم اليه على الدابة او نكل صاحبه عن اليه وان قال امرتني دابتك فنفقت وقال صاحب الدابة بل غصبها فلا ضمان
عليه ان لم يكن ركبها فان ركبها فهو ضمان فان قال رب الدابة اجرتكها فالحق للراكب انتهى **واذا استعار راضا للزراعة**
يكتب المستعير اطعمته رضاء لا زرعها او اذا استعار راضا للزراعة يكتب المستعير انك اطعمته رضاء لا
لا زرعها ما اشأ من علة الشفا والصيف عنداني حنيفة وقال لا يكتب انك امرتني لان لفظ المارية ينطويها وغيرها كالبا
وكجوه وكانت الكتات بها اولي قدر بالارض لان في اعادة الثوب والار يكتب امرتني ولا يقول لهستى ولا اسكتني **العبد**
المادون يملك الا عارة لانها من صنع التجار والصبر المحجور عليه اذا استعار واستهلكها يضمن بعد العتق ولو لم
عبد محجور يملك ارضا محجورا فاستهلكها ارضه المارية ضمت الثاني للحال وهكذا في السراجية وفيها امارة استعارات
سراويل لتلبس فلبست وهي تمشي فزلفت رجلا ففرقت السراويل لم تضمن انتهى **استعار رذها فقتل صبياء فرق**
من اربن الصبي فان كان الصبي يضبط حفظا عليه من اللبا لم يضمن لانه عارة والمستعير يملكها فاذا الصبي اهل الحفظ لم
يكن المستعير مضطرا فلم يضمن لان لم يكن الصبي يضبط حفظا عليه **يضمن** لانه ضار مضطرا ذكره في السراجية وفيها
استعار بقر فاستعمل ثم تركه في المرح فضاع فان علم ان المعبر يرضى بكونه فيه يبرح وحده كما هو عادة بعض اهل
الرياسة لم يضمن انتهى وشك في جامع الفصولي وضوها المارية بين يديه **فقام فضاغت لم يضمن المارية لو نام**
جالسا لانه لا يمد مضيا لها وضمن لو نام مضطجعا لانه يمد مضيا لها قال في فتاوى قاضي خان رجل استعار دابة فقام
في المغارة وقودها في يده فمات الانسان وقطع المقود وذهب بالدابة لا يضمن المستعير لانه لم يترك الحفظ ولو ان السارق مد
المقود من يده وذهب بالدابة ولم يعلم به المستعير كان ضاميا لانه اذا نام على وجه يمكن من المقود من يده وهو لا يعلم بكون
مضيا قبل هذا اذا نام مضطجعا فان نام جالسا لا يضمن على كل حال لانه لو نام جالسا لم يكن المقود في يده ولكن الدابة
تكون بين يديه لا يضمن فهذه اولى انتهى **ليس لالاب اعادة مال المظفر لانه تصرف فيه من غير بدل وفي المجتبى قال واعد**
الارب والوصي متاع الصغير اختلاف الشايج طلب شخص من رجل ثورا عارية فقال اعطيك عذرا ذهب الطالب واخذه
ان الثور لموعود عارية بغير اذنه ان يقر المالك واستعمل فمات الثور لا ضمان عليه ان على المستعير كفا في الخاتمة نقله ابن
ابن يونس وفيه بعد هذا رجل استعار من اخر ثورا غوا الى الليل فاجابه ينعم ثم جاولم يجر المعبر فاخذ الثور من امراءه
واستعمله فمطبخ قالوا يكون ضمانا لان اعادة الدواب لا تكون الى النساء وانما كان لهن ما كانا متاع البيت انتهى وفي المجتبى
عن حمير طلب منه ثورا عارية فقال اعطيك عذرا فلما أصبح اخذه بغير اذنه ضمن انتهى **جهز رينة بما يجهر ضلها ثم**
قال كنت اعزتها لا متعة ان العرف مستمرا بين الناس ان الارب يدفع ذلك اليها زيد كالا عارة لا يقبل قوله ان قول الارب
اعارة لان الظاهر يكذب وان لم يكن العرف كذلك بان كان العرف ان الارب يدفع ذلك اعارة لها وان كان العرف هكذا وتارة
هكذا **قال القول قوله** ان قول الارب انه عارية وعليه الفتوى كما في الفصول العارية وبشرح النظم الوهابي وغيرها عبارة الفتوى
قال المصدر الشهيد والجزائر للفتوى انه اذا كان العرف مستمرا ان الارب يدفع اليها جهازا ليعاين كافي ديارنا فالحق قول الزوج
وان كان العرف مشتركنا القول قول الارب وذكر في المنقطة اذا ماتت البنت فزعم ابوها ان الجهاز كان عارية فعليه البيعة والقول
قول الزوج مع يمينه على علمه وذكر قاضي خان في فتاواه ان الجواب فيه على التفصيل ان كان المرب من الماشرك والكرم لا يقبل

استهلكه

قوله

قوله ان الجهاز عارية وان كان من لا يجهرها البنات مثل ذلك قبل قوله انتهى وفي فتاوى الولوالجي اذا جهز
الارب ابنته ثم ماتت وبقيت الورثة يطلبون القسم منها فان كان الارب اشترى لها في صفرها او جهزها كبرت وسلم اليها ذلك
في صحة فلا سبيل للورثة عليه ويكون للابنة خاصة انتهى **والام كالا** فيما ذكرنا من سبيل الجهاز ذكر في بشرح النظم الوهابي
ادعى الاجبي ايصال الامانة الى مستحقها كالوديعة والمارية قبل قوله في ذلك يمينه كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل
والناظر وسوا كان في حصة مستحقها او يمدونه الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه
ودفع له في حيوته لم يقبل قوله **الا بينه بخلاف الوكيل بقبض المدين** كذا في الفتاوى الزينية وذكر فيها من كتاب المداينات
الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبض في حيوته ودفع له فانه لا يقبل قوله لا بينه لانه يوجب
الضمان على الميت بخلاف الوكيل بقبض المدين كما في وكالة الولوالجية قلت ونص عبارة الولوالجية ولو كان بقبض وديعة
ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حيوته وهلك الوديعة او قال دفعته اليه صدق ولو كان دينام يصون لان الو
في الموضوعين حكمي امرا لملك استيناه لكن من حكمي امرا لملك استيناه فانه كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان
كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الوديعة فيما يحكي بنفي الضمان عن نفسه فصدق والوكيل بقبض الدين
فيما يحكي بوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقروض فلا يصدق انتهى فظاهرا انه لا يصدق الا في حق نفسه ولا
في حق الموكل وحمل ما في الولوالجية على هذا التفسير اقول قد يستدل على صحة فتوى بعض علماء المعبر بغير ذكره الولوالجي
بعد الاول حيث قال ولو لو وكيل رجل رضى لا دفع اليه الى درهم فيصدق بها ثم مات الموكل فقال الوكيل تصدقت في حيوته
وكذبه الوديعة صدق الوكيل لان الوديعة يدعون عليه الضمان وهو ينكر انتهى ويمكن ان يجاب بانه انما قبل قوله لانه يريد نفي
الضمان عن نفسه فصار كسبيلة الوديعة بخلاف سبيلة الدين فانه يريد نفي الضمان عن نفسه وفي القسمة ما يشهد لهذا
هذا ظاهرا **هذا كتاب** في بيان احكام الهبة ووجه المناسبة بين ما قبلها وبين ظاهرها ان ما قبلها تملك التمتع
بلا عوض وهي تملك المدين كذا هو في اللغة التفصيل على الغير ولو غيما الى كافي الجوف في العناية انها في اللغة عبارة عن
ايصال الشيء الى الغير ما ينفعه قال الله فهب لي من لدنك وليا انتهى وهو يرجع الى معنى الاول وفي الشريعة **هي تملك المدين**
لغيره فان بلا شرط عوض لان عدم العوض بشرطه ليقع بالهبة بشرط العوض فتدبر في تحت الاباحة والمارية
والاجارة والبيع وهبة الدين من عليه فانه اسقاط وان كان بلفظ الهبة وفي الاختيار ان الهبة نوعان تملك واسقاط
وعليها الاجماع ولما هبة الدين من غير من هو عليه فصحة بشرط ان يامر بقبضه كذا في كثير من المعترات وفي المحط
لو وهب دنانير على رجل وامره بقبضها جازت الهبة استحسانا فيصير قابضا للواهب بكم النيات ثم يصير قابضا لنفسه بكم
الهبة وان لم يذات في القبض لم يجز انتهى في الحقيقة هي هبة العبد كالاخي **وسبيلها ارادة الخبي للواهب** وبشرح
كالعوض وعوض حسن الثنا والمحب من الموهوب له واخر من قال الامام ابو منصور يجب على المومن ان يعلم ابنه الجود
والاحسان كما يجب عليه ان يعلم التوحيد والايان اذ حب الدنيا راس كل خطيئة كذا في النهاية وهو عقد مشروع
لقوله صلى الله عليه وسلم تهادوا وامتثلوا وعل ذلك انعقد الاجماع وبشرط ان يصحها في الواهب العقل والبلوغ **والا**
فلا ربه تضع هبة المجنون والصغير والعبد ولو كان ثوبا او ام ولد او مبرا او مفضا او غير المالك وبشرط ان يصحها في الواهب
ان يكون مقبوضا غير متاع **مميزا غير مشغول** على ما ياتي في تفصيل **ولها الايجاب والقول وحكمها** ان اشهادها ثابت
لها شرعا **ثبوت الملك** في العين الموهوبة للموهوب له **غير لا رزم** حتى يصح الرجوع والعرض وعدم صحة خيار الشرط فيها
فلو وهبه ان الموهوب له بالخيار ثلثة ايام صحت الهبة ان اختارها قبل ان يقر قالوا وبراءه على انه بالخيار ثلثة ايام
صح لا يبرأ بطل الخيار كذا في الخلاصة **وحكمها انها لا تبطل بالشرط الفاسد** حتى لو وهب لرجل عبدا على ان يعتقه
صحت الهبة وبطل الشرط **وقض الهبة بايما** بقوله وهبت وبطلت **اطعمتك هذا الطعام ولو كان ذلك على وجه المزا**
كما في الخلاصة وفي خزانة المفتاوى ولو قال هبني هذا الشيء على وجه المزا فقلت وهبت وسلم اليه جاز وعن ابن المبارك
انه مر على قوم يضرعون الطيور فقال لهم هبوا هذا اني قد فوضوه اليه فضر بديه الارض فكسر فتاوايا شيخ فخر عنتا انق
وذكره في الواقعة في الثانية ثم قال انا قال ذلك احترازا عن قول الرابنة فانه كسر المالا يوجب الضمان وهذا دليل على
جواز هبة المزاخ انتهى ومثل كلامه لو قال لاخر وهبت عبدا هذا منك والمين حاضر فتبته الموهوب له جازت الهبة لانه
القبض في المجلس بجزء الواهب دلالة القول ولو اقر انه وهب لفلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقرارا بالهبة والتبني
لان اقرار بالهبة المطلقة اقرارا بالهبة المضحية التامة وذلك لا يكون الا بالقبض والاصح ان اقرار بالهبة لا يكون اقرارا

هبابي

كيل

2

صح ارتقت الهبة لان قاسها بالتقضي وعند لا شيع فيه **ولو سلمه شيئا لملكه فلا ينفذ تصرفه فيه** كالج وكخو
وكون مضمونا عليه وينفذ فيه تقضي الواهب ذكره قاضي خان وفي الفصول العادية وهبة المتاع اذا مضت لا يقيد الملك
وان فقير الجمل من ذلك عن ابي يوسف وهو الصحيح وفي الخلاصة الهبة النافذة مضمونة بالتقضي لا يثبت الملك للموهوب
له بالتقضي وهو المختار وفي جامع الفصولين والبرازية ان الهبة النافذة تقيد الملك بالتقضي وبه ينفذ فقد اختلف التقضي
لكن لفظ التقضي الكون لفظ الصحيح كما افاده في بعض المعنويات واسه اعلم وقد بالهبة لان بيع المتاع جاز فيهما يتقسم وفيما لا
يتقسم واما اجارته فان كان من شريك فهو جاز وان كان من اجنبي لا يجوز مطلقا عند ابي حنيفة وعليه الفتوى كما في فتاوى
قاضي خان وهي فاسدة على قوله فيجب اجر المثل على الاصح خلافا لمن قال بطلانها فلا يوجب شيئا واما الشروع الطارى
ففي ظاهرها الرضا لا يفسد الاجارة واما اجارته فجازة ان كانت من شريك والا فان سلم الكل فله اجارة مستأجرة للكل
والا لا يجوز واما رهنه فهو فاسد فيها يتقسم اذ من شريك ومن اجنبي بخلاف الرهن من اشياء فانه جاز واما وقفه
فجاز عند ابي يوسف خلافا لمحمد فيما يجزئها وان كان حالها يجزئها في انقضاء او افاق الكلي يقول الامام محمد واختار شيخه
عليه السلام في الفصول وفي واقعات الناطق وقت مناعا لم يجز في قول محمد وبه ينفذ فان رضى قاضي فقهه جاز كما
عند الطائفة انتهى وقد تقدم تقريره واما وديعته فجازة ويكون مع الشريك ولما قرئ في جاز في الاجماع كاد اذ دفع اليه او
قال خمس اية فزى وحسبته تركه كذا في الرواية هنا واما غصبه فتصور قال البرازي وعليه الفتوى وذكره في الفصول العادية
صورها ان تكون الدار في يد رجلين فتغصب من يداها واذ كان كل الدار في يد رجلين وفي يد كل واحد منها نصفها فجاز
لا يدر على كون جميع الدار في يد كل واحد منها بل يكون النصف في يدها والنصف في يد الآخر وامتاع اجارة المتاع لعنه اذ هو
تقديرا استيفاء المنفعة على الوجه الذي اقتضاه العقد لان العقد يقتضي استيفاء المنفعة من ملك الاجرة وهو مستوفى بها من ملكه ومن
ملك الشريك وقامه بغيره واما صدقته فكهيته اذا مضت بالكل على اثنين فانه يجوز على الاصح واما دعوى المتاع ذكر
في اول دعوى الاخير اذ ادعى على رجل ثلاثه اسهم من عشرة اسهم من دار وقال هذه الثلاثة الاسهم من العشرة الاسهم من الدار
المردودة علي وحقي وفي يده المردود عليه بغير حق ولم يذكر ان جميع الدار هبة في يده وكذلك لا يشهد بشهوده ان جميع هذه الدار
في يده فان الدعوى صحيحة والشهادة مقبولة وعمامة في الفصول واما استحقاق المتاع ذكره ظهير الدين المرغيناني في شرط
اذا استحق نصف الدار او ثلثها او ربعها فالشأن عندنا بالجماع ان يشاركه باقي ورجع بكل ثمنه وان شأنا اسلك ما يتقرب ورجع
بشئ للسحق على يديه مذكور في الفصول **المنازع** متاع القضي **شيع** **مقارن** للعقد **الطار** كان يرجع الواهب في بعضه
شائما فانه لا يفسد بها **والاستحقاق مقارن** لطار فيفسد الكل كذا قاله شيخنا في جرحه وبه صرح في الكافي وفي الفصول
ان الشروع الطارى لا يفسد الهبة بالاتفاق وهو ان يرجع في بعض الهبة شائما اما الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن كذا
ذكره شيخ الاسلام في ابوابه في الهبة المحيط وقد عرصر الشريعة الاستحقاق من الشروع المتار حيث قال هو الشروع لا
المقارن لان الشروع الطارى كما اذا وهب ثم رجع في بعض المتاع او استحق المتاع بخلاف الرهن فان الشروع الطارى يفسده
انتهى وهو غير صحيح بل الصحيح ما نقلنا عن الكافي وغيره ان الاستحقاق من الشروع المتار لا الطارى فانه اذا ظهر بالبيت
كان مستقدا لما قبل الهبة فيكون مقارنا لطاريا عليها واسه اعلم **ولا تصح هبة لبن في فرع وصوف على غم وتخل في الارض**
وتفرغ تمل لانه بمنزلة المتاع **ولو فضل وسلمه جاز** لانها موجودة واستمتاع الجواز للاتصال فاذا فصلها وسلمها جاز
لنحو المانع قال في الفصول العادية لو وهب لبن في فرع او صوف على ظهر غم او تخلص او زرع في الارض وتخل او ارضا فيها تمل
او زرع وبنها حيث لا يجوز ثم لو قطع او جلب جاز لان امتناع الجواز للاتصال وذلك يمنع التقضي كالمسابع فان زال ذلك
الاتصال يجوز انتهت **خلاف دقيق في برود هبة** **وسمن في لبن** فانه لو طوى ذلك واستحق الدهن وسلمه لا يجوز لان
المردوم ليس بملك فلا يمكن تملكه بالعقد فوقع بالكل فلا يملك الا بمقد جديد وهذا لان الحنابلة استحقاق وصارت دقيا وكذا
غيرها وبعد الاستحالة هو عين اخرى على ما عرفت في النصب بخلاف المتاع لانه محل الملك الا انه لا يمكن تسليمه فاذا زال المانع جاز
وكذا لو وهب الجمل وسلمه بعد الولادة لا يجوز لان وجوده احتمالا لفنصار كالمردوم قلت في شرحه ملاحضه وحينئذ مر
بجواز هبة البناء والعرضه اي اذا ادن له امر الموهوب له الواهب في نفسه وهبة ارض فيها زرع وورثه او دون
الزراع وتخل فيها ترثه او دون التران امر الواهب الموهوب له بالخصا في الزرع والجواد في التران المانع الجواز الاشتبا
بملك الوالي فاذا اذن الوالي في التقضي والخصا والجواد وقبل الموهوب له زال المانع جازت الهبة في كل المذكورات من الاشياء انتهى
وفي قاضي خان ولو وهب ارضا فيها زرع او تمل او تخلص او زرع او وهب الزرع بدون الارض او التخل بدون الارض او تخلص بدون

لفظ الفتوى كذا من لفظ الجمع

التقضي

الزراع يجوز الهبة في هذه المسائل لان الموهوب متصل بغير الهبة اتصال خلقه مع اماكن القطع والفصل فتقضي احدها
بدون الاخر غير ممكن في حال الاتصال فيكون بمنزلة المتاع الذي يحتمل التقسيم انتهى ولا مخالفة بينه وبين ما عرفت ملاحضه وان
كلامه في نوع الهبة فيها ذكر فاسدة ولا كلام فيه فلتعمل على التصيل بدل هذا على قوله فقير احدها بدون الاخر غير ممكن في
حال الاتصال ومفهومه انه ممكن في حال الاتصال فثبت المطلوب واسه اعلم **وملك الموهوب له العين الموهوبة لا تقضي**
جديد لو كان الموهوب في يد الموهوب له اطلقه فمثل ما اذا كانت لمانعة في يده او مضمونة او وديعة لانه بعد الهبة لم يكن
عالم بالمال فاعتبرت به الحقيقة والاصل انه متى تجا نزل القبضان تاب احدها عن الاخر واذا تقاير تاب الماعى عن الادنى
لا عكسه فتاب قبض الموهوب والمشترا فاسد عن قبض البيع الصحيح ولا يوجب فسخ المانة عنه وقد ذكرنا شيئا من هذا
النوع سابقا عن المجتبى واسه اعلم **وهبة النكاح من له ولاية على الطفل في الجملة كالأب والام** اذا وهبت ولأول له والى
وكل من بعدهم لوجود الولاية في النكاح والتسليم في الصناعة فدخل الاخ والم عند غيبة الأب غيبة متقطعة اذا
كان الأب في عياله واذ اعلم الحكم في الهبة علم في الصدقة بالأولى هكذا ذكر شيخنا في شرحه للكتبي **بالمعقد** لان قبض الولد
يوجب عنه وبهذا علم ان عبارة اكثر غيرهم من اقتصر على ذكر الأب قاصرة المخاذه واسه اعلم **وان وهب له** ار للطفل
اجنبي يتم بقضيه **وله** وهو واحد من اربعة وهو الأب ووصيه والجود وصيه على هذا الترتيب واطلقه فشيئا اذا كان في
حجره **اولا** ولا يجوز قبضه غير هؤلاء الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عيال القابض او لم يكن وسواء كانت
ذات رحم محرم او اجنبيا والمراد بالوجود الحضور فلو غاب غيبة متقطعة جاز قبض الذي يتلو في الولاية كذا في الخلاصة
ويباح للوالدين ان ياكلوا المأكول الموهوب للصغير كذا في الخلاصة ايضا فاذا ان غي المأكول لا يباح لها الا عند الاحتياج
كما لا يجزئ اشار المصنف الى ما علم انه وهب للصغير يكون طاك للصغير اما الواجب له ولهمه للختان فاهو له لئلا يفسد
وضعهما بين يدي الولد فان كانت الهبة تصلح للصبي مثل ثياب الصبيان او شئ يستعمله الصبيان فالهبة للصبي وان
كانت غير ذلك كالدرهم والدرهم والميدان والمتاع البيت ينظر الى المهدون ان كان من اقرب الأب اذ معارفه فهو للأب وان
وان كان من اقرب الأم او معارفها كان المهدون يقول عند الهبة هذا للصبي ولم يقل وكذا الواجب الولية لمن فاق بنته الى بيت
زوجها فاهو اقرب الزوج والمرأة وهذا اذا لم يقل المهني اهديت للأب او للأم وقد ذكر الرجوع الى قوله اما اذا قل شيئا
فالقول قوله كذا في الخلاصة ويتم **بقضيه ام اجنبي لو في حجره** ام بشرط كون الصغير الموهوب له في حجر القابض ودخل الله
الملتقط في الجنب فان له ان يقبضه هبة اللقطة ان كان في عياله وليس له احد سواه كذا في فتاوى قاضي خان وانشا والى ان الاجنبي
ان يسلم الولد الذي في حجره في صناعة كقبضه ما وهب له وان لم يكن وصيا كذا في الخلاصة قال في المجتبى لانه ضرب ولاية عليه
وهو المعانة والتاديب والتسليم لتعلم الحرفة وليس لغیره ان يشرعه منه فملك ما يتحضر من دخاله قال ولا يجوز قبضه من
ليس هو في عياله وان كان ذات رحم محرم منه لغواة الولاية ويتم **بقضيه لو من يمل** التصيل لانه نافع في حقه وهو من اهله
وفي اكثر قال ويقبضه ان عقله والراوية المير كما مر به النشأ وجوز **ولو كان ذلك مع وجود ابيه** كما مر به في الخلاصة والمجتبى
ومردده لها الهبة كقبوله لها قال في البريق لا عن ملاحضه المبني بالجملة من وهب للصغير يبيع عن نفسه شيئا فربه يبيع
كما يبيع قبله انتهى ويمتلكه صرح في السراجية من وهب للصغير شيئا له ان يرجع فيه وليس للأب التقويض من مال الصغير
انتهى وفي فتاوى قاضي خان ويبيع القاضى ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب في هبة انتهى وحسنات الصبي له ولا يبيع
اجر التعليم والارشاد والنسب للوجود والبناء اذا وهب للصبي من المأكول قال محمد يباح لو ادب ان ياكل منه وقال اكثر
متناع تجارة لا يجل كذا في الثانية وذكر قبل السراجية ولا يجوز للأب ان يهب شيئا من مال ولده الصغير بغير عوض
لانه قهر ابتدأ كذا في الثانية وذكر قبله امرأة لها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير الذي هو من هذا الزوج الصحيح
انه لا يجوز الهبة لان هبة الدين من غير من عليه الدين لا يجوز الا اذا وهبت وسلطت ولها على التقضي فيجوز ويصير ملكا
للولد اذا قبض انتهى وفي السراجية وينبغي ان يبدل يبي اولاده في العطايا والعدل عند ابي يوسف ان يعطيهم على السواء وعند محمد
يعطيهم على سبيل الحديث للذكر مثل حظ الأنثيين وان كان بمصر ولا دة مشتقلا بالمدونة الكسب لا بأس بان يفضل على غيره
وعلى جواب للتأخير لا بأس بان يعطى ان يعطى ولا دة من كان عالماتاديا ولا يعطى منهم من كان فاسقا فاجاز كذا في شرح
الطحاوي انتهى قلت وفي الخاتمة اجمعا على انه لا بأس بتفضيل بعض الولا على بعض في المحبة لان المحبة عمل القلب ولا ذلك غير
مقرر وقال عليه السلام حين سوي بيني النضائي القسم هذا قسمي فيما الملك فلا تأخذني فيما لا الملك ولو وهب رجلا شيئا ولا دة في
الصحة وارا دة تفضيل البعض على البعض في ذلك لا رواية لهذا في الاصل عن اصحابنا وروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا بأس به اذا

كان

التفصيل لزيادة فضل الدين وان كانا سوا بكر وروس المولى عن ابي يوسف انه لا بأس به اذا لم يتصد به الاخر فان قصد به الاخر ليسوا منهم يعطى الا بزيادة مثل ما يعطى للابن قال جود رحمه الله يعطى للذكر ضعف ما يعطى للأنثى والفتوى على قول الربيع
رجل وهب في صحة كل المال للولد جاني القضا ويكون انما فيها صنع التهم ولو قبض زوج الصغيرة بعد الزفاف ما وهب لها
صع قبضه لقومها الاب امورها اليه دلالة وقيد بالصغيرة لانه لا يملك قبض ما وهب لزوجته البالغة كما يملكه الاب
وقبل الزفاف لا يصح قبضه لانه لا يملك قبضه قبله هكذا علمه الزيلعي في شرح الكفر ومفاده كما ذكره شيخنا انها لو كانت
ما تقدر كالجاء وكان المانع من الدخول من قبله الله يجوز قبضه قبله لانه يحرم بغيرها لكن ذكر صاحب النهاية علة مركبة من
شبهتين وهوانه بعد الرقابة ببولها وله عليها بدستحققة فان تعلق الحكم مطلقا لا يخفى وفي العناية ان ولاية الاب لا تطل
بذلك حتى لو قبضها جاز وكذا لو قبضت بنفسها وهي تعمل جاز ولا فرق في التصريح بين كونها تتجاسع مثله الام من وغير المطلقة
في المختصر فيما للهداية وحضور الاب لا يمنع من ذلك فانه يملك وان حصل الاب في الصحيح بخلاف الام وكل من يبيع لها غيرها
فانهم لا يملكونه الا بعد موت الاب او غيبة غيبة متقطعة لان تصرفه هو لا لفرودة لا تقويض الاب ولا ضرورة مع الحضور
وهو **باب الثاني دار الواهب** لانها سلاها جملته وهو قد قبضها جملته فلا يشوب **وقبله** وهو هبة واحد من اثنين
كبيرين ولم يبين نصيب كل واحد لان لا يصح عندنا حصة لانه هبة النصف من كل واحد منها بدليل انه لو قبل احدها فيها
يقسم صحت في حصته دون الاخر فعمل انها عقدان بخلاف البيع فانه لو قبل احدها فانه لا يصح لانه عقد واحد فلا يشوب
توزيع الهبة لان الرهن من قبض او الاجارة من اثني جانرا سلا اتفاقا وقيد الواهب يكون واحد لان الواهب لو كان
اثنيين والموهوب له كذا على ان يكون نصيب احدها لآخرها بعينه ونصيب الاخر لا يجوز ان يتقاسم في النهاية
وقيد ان يكون الموهوب له كبيرين لانه لو وهب من اثني احدها صغير والاخر كبير والصغير في عياله لم تجز الهبة اتفاقا
لانه حين وهب صار قاضا حصة الصغير في النصف الاخر بقاها كذا في المحل وقيدنا بعدم البیان لانه لو يبي بان
قال لهذا ثلثها ولهذا ثلثها او لهذا نصفها ولهذا نصفها لا يجوز عندنا حصة واحدة وان قبضه وقال هذا جيز
ان قبضه ومراد بالوراثة كمال القسمة لان ما لا يحتملها كالبیت يجوز اتفاقا وقد يكون الموهوب له اثنين لانه لو كان
واحد فكل اثنين فقطها جاز كذا في فتاوى قاضي خان وفي النصف هبة رجل لرجلين وهي على اربعة اوجه احدها ان
يكون العقد مختلفا والقبض مختلفا والثاني ان العقد متحد والقبض مختلفا وكلاهما لا يجوز والثالث ان يكون العقد
مختلفا والقبض معا وكلاهما معا بان يقر لا قبلناها وقبضها فيها لا يجوز ان ايضا عندنا في حصة وعندنا جاز بان
وهبة العين الواحدة من اثني لا تثبت على الخلاف المذكور اذا كان من واحد لثلاثة جاز عندنا في حصة خلافا لما قلت
وفيه نظر كذا في الجني وفيه وهب لا يبي بكر وصغير دار الميز في قولهم لتصرف القبض معه درهمان فقالا وهبت لك درهمان
فان كان الدرهما مستويين لم يبي ولا فيكون وكذا لو قال وهبت لك احدهما واحدها هبة ولو وهب نصفها ودفعها كان
استويا وزنا وجوده لم يبي ولا فيجوز ولو وهب بينهما استويا واختلنا قلت لانها اذا استويا وزنا وجوده يكون
هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لانه لا يبي على القسمة في التساوي ولا كذلك اذا اختلفا فانه لا يبي على القسمة
وكذلك اذا وهب ثلث الدرهمين في النساء وبين المختلفين يجوز هبة الحائط الذي بينه وبين داره ودار جاره وهبة
من الدار فلهذا يدل على ان كون سقف الواهب على الحائط او اختلاط البيت كحيطان الدار لا يمنع صحة الهبة انتهى وفي المراجعة
وهب من رجلين درهمين جاز على الفتوى انتهى قلت لانها هبة شائع لا يقسم وانما قدرنا بالصحيح لان هبة المفسد
في حكم المردف فكيف عرف فيكون ما يقسم فلا تقع هبة لرجلين للشروع كذا قال سلاخسر وفي شرحه وغيره **واذا تصدق**
بصدقة او وهبها الى عشرة لتعطين مع لا الهنيئ لا يجوز التصديق بها على غنيين ولا هبتها لها والفرق ان الصدقة يراى
بها وجه الله وهو واحد فلا يشوب والمهبة يراى وجه الغنى وهذا اثنان والصدقة على الغنى حجاز عن الهبة كالهبة من التبر
عن الصدقة لان بينها اتصالا معنويا وهو ان كل واحد منهما غنيك بغير بدل فيجب استعاره احدهما الاخر فالهبة للفقير لا تجز
الرجوع والصدقة على الغنى تجز الرجوع وما ذكر من الفرق ههنا صحيحه في الهداية وهو رواية الجامع الصغير ومرا دهم
بعدم الصحة ههنا بنى الملك فلو قسمها وسلمها صحت ومكناها علم هذا **باب في بيان احكام الرجوع عن الهبة**
قد ذكرنا ان حكم الهبة ثبوت الملك للموهوب له غير لازم فكان الرجوع صحيحا وقد يمنع عن ذلك ما منع فيجوز ان يذكر ذلك وهذا
الباب لبيان **صع الرجوع فيها** يعني مع الرجوع في الهبة بعد القبض اذا لم يمنع مانع من الموانع الاربعة والراد من الهبة الموهوب
لان الرجوع انما يكون في حق الاعيان لا في حق الاقوال وانما يرد الصبح دون الجواز لانه يكره الرجوع فيها كراهة تنزيه

علم

كما هو ظاهر كلام المصنف وتبعه في النهاية فانه قال في مستحق وتقتصر ليل الشاقي القابل لعدم الرجوع الى ما يهب الوالد
لوله انها كراهة تخيم وهو ما رواه اصحاب السنن المربعة من فوعا لرجل ان يعطى عطية او يهب هبة ثم يرجع فيها
الى الوالد فيها يعطى وله ومثل الذي يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب ياكل فاد اشبع فانه عاد في قبه ونقل بقصصه الحافظ
الزيلعي فان بهذا يحصل الجمع بين هذا وهو يبي ما استدله اليه ما وهو ما رواه الحاكم وصححه من فوعا من وهب هبة فهو
احق بها ما لم يبت عنها ان لم يعوض ويدر على انها كراهة تخيم قول الزيلعي ان الرجوع ولا ينقل للمكره تنزيها فيجوز لانه
من قبيل المباح او غريب منه وقد يقال ان الحديث الغيل لعدم الحل يحول على ما اذا كان بغير قضا ولا رضا كما اشار اليه في
بعض المعينات **بعد القبض** يقيد بان الكلام فيه اما قبل القبض فلم يتم الهبة كما تقدم بانه **مع انتقامه** اي مانع الرجوع
كما سنعلم اما مع وجود المانع منه فلا وقد اهل في الكتب هذين العتدين تبعا لما في الهداية ولعله انما تركها اعتقاد اعلى انه
يفهم ذلك من انشا الكلام وذكر في العناية **وان كرا الرجوع تخير** كما تقدم تقريره وقدر وصف الرجوع بالقبض الى امام الزا هذه
في شرح القدوري والامام الحارثي في شرحه وكثير من الشارحين ومن ثم اختارنا كراهة القبض وانه علم **ولو مع استقاط**
حقه من الرجوع يعني يثبت له الرجوع مع قوله استقطت حتى من الرجوع لان حقه لا يستقط بذاته ذكره قاضي خان في فتا
وفي جواهر الفتا رجل وهب ثياله من اخر وبكر الله الواهب عن حق الرجوع فله ان يرجع ولا يصح الابداع الرجوع
ولو صالح من حق الرجوع على ثياله يبيع ويكون عوضا عن الهبة ويستقط حق الرجوع انتهى قلت وهذا الكلام يفيد
ان الرجوع في الهبة يسقط بالمعوض وان لم يكن مشروطا في العقد وهو مخالف لما وضع في المجتبى عن ابي النضر القدوري من
قوله انما يسقط بالمعوض الرجوع اذا كان مشروطا في العقد وهو مخالف لما وضع في المجتبى عن ابي النضر بعد فلا وهب هبة
بستة ويشترط العوض ما يشترط في الهبة من القبض وعدم الاشاعة وانه علم **ويجوز الرجوع فيها في الهبة مع حصة** فانه
الموانع السبعة التي تقتضيها وفي خزانة الفقهاء في الليث اثني عشر شيئا ينقطع به حق الرجوع اذا كان الموهوب له دارهم
منه اذا كانت زوجته او كان زوجها او كان اخيه او عوضها وقال اخذ هذا عوض هبة او بدلا عنه او جزاء عنها او مكافاة
عنها او في مقابلتها او ملت احدها او خرج عن ملكه او زاد فيها زيادة متصلة بان كان عبدا صغيرا فكلها او كان مكره
فمن او كان ارضا فبنا فيها او كان ثوبا فبنا فيه او ضمه صغيرا بزيديته او غيره عن حاله بان كانت حصة فخطها او دقها
فغيره او سويقا فخلته بمن او كان لبنا فاختزجها او سمن او اقطا او كانت جارية فعلمها القرآن او الكتابة والمشتقة
اشياء لا ينقطع بها حق الرجوع اذا زادت ثمنه او ولدته الموهبة فانه يرجع في الم دون الولد او الثمن الشجرة يرجع في
الشجر دون الثمن او كان ثوبا فقطم ولم يخط او كان دارا فالهم يهدم شيئا منها او وهب لبنه او في مرضه لو رثته فخطت ملك
الواهب عقبه فلو رثته الرجوع فيها وهب لآخيه ولا يصح عبد يرجع في نصيب الاجنب واستحق العوض يرجع في
الهبة واستحق الهبة يرجع في العوض انتهى وفي السراج الهه الواهب ولو وهب له جارية فخطت في يد الموهوب له فاد
الرجوع فيها قبل ان يخط الولد لم يكن له ذلك لانها متصلة بزيادة لم تكن موهوبة لان الولد يورث جازا فخطا لا يصل الى
الرجوع فيها وهب الى ابي الرجوع فيها لم يهب كالمزينة المتصلة انتهى عليه فيجب التفصيل في الولد يبي كونه متصلا فيمنع
او متصلا فلا يمنع وانه علم **فالل الزيادة المتصلة كمن** من غير المشجر في الارض الموهوبة وبناء عليها اذا كان يوجب
زيادة في الارض وان كان لا يوجب لا يمنع الرجوع وان كان يوجب في قطعة منها بان كانت المقتضى كبيرة بحيث لا يبدل
زيادة فيها كلها استع من تلك القطعة دون غيرها كذا في الترمذ في السراجية اذا وهب ارضا فبنا الموهوب فيها بنا بطل الركة
ولو زال البناء دحق الرجوع انتهى وفي النهاج رجل وهب لرجل ارضا ايضا اثبت في ناحية فيها نخلا او بني فيها بيتا او كان
او ازال ذلك زيادة فيها وليس له ان يرجع في شي منها انتهى **ومن بان** كان الموهوب ههنا ضمن عند الموهوب له واحترق
بالتفصيل عن الزيادة المتصلة ومن ثم قلت **لا المتصلة كولا وارث وغفر** يعني لا يمنع الرجوع في الاصل فيرجع فيه دون
الزيادة وانما منعت الزيادة المتصلة ولو زالت قبل الرجوع كما اذا كان ثوبا ثم شاع لانه لا وجه الى الرجوع فيها دون الزيادة
ولعدم المكان ولان الزيادة لعدم دخولها تحت العقد فتد بالزيادة لان التقصان كالحديد وقطع الثوب بفعل الم
له اولا غير مانع ذكره شيخنا في تجو وفي تبين الكثر ولو حلت ولم تدر فللواهب الرجوع فيها لانها نقصان الثمن وهو
مخالفا لما قدمناه عن السراج الوهاج في سيلة الجبل لا يبيخ والراد بالزيادة في العين الموجبة للزيادة القيمة فدخل
الحال والمخاطب والصيغ وزيادة القيمة بالنقل واسلام العبد وعنوان الجارية عنه وساع الاضم والبصار المعمر والزيادة في
العين فقط كطول القلام وفرا الموهوب له لو كان الموب جنى خطا وتعليه القرآن او الكتابة او الصنعة والبناء والقرن

هوب
وان وهب له جارية فخطا او زينة
حاملا فرجع فيها قبل الرضوخ ان كان
رجوعه قبل ان تنقض مدة بيع فيها
زيادة العجز والاملا جوهري

اذ كان لا يرجع زيادة في الارض كذا تنزل كذا غير محله لا يمنع ذلك الرجوع وان كان يوجب في قطعة منها استخ فيها كما
قدمناه ذكره الزيلعي في تبين الكثرة قلت وقد ذكر قاضي خان في فتاواه ما يحل ان بعضه فذكر ان الزيادة لو ذهبت كان الواجب
ان يرجع في هبته ولو علمه القرآن او الكتابة او القراء او كانت عجيبة فصلها الخلام وشيان المردف لا يرجع الواهب في
هبة لم يورث الزيادة في العين وذكر في المحيط الاول في الاخلاق والثانية بخلاف والمسئلة الاولى المذكورة في الكافي للشيخ
ثم قال ولو وهب جارية في دار الحرب فاخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس له الرجوع وقصارة الثوب زيادة بخلاف غسل
وقتل ان لم يزد في الثمن ولو قطعت يده واخذ الموهوب له ارضه كان الواهب ان يرجع ولا ياخذ الارش ولو مر عنده
فداواه لا يمنع الرجوع بخلاف ما اذا كان مريضاً فداواه فانه يمنع كذا قاله شيخنا وعزاه الى المحيط ولو اختلف في الزيادة كان
القول للواهب لانه يترك لزوم العقد كذا في شرح الكثر للزيلعي وقد ذكر قاضي خان في فتاواه تفصيلاً حسناً وهو ان الزيادة لا
المقولة لكثير الجارية الصغيرة اذا انكر الواهب وجودها عند الموهوب له كان العقد فاقله واما في البناء والخيطة وكذا
كان القول قول الموهوب له وهكذا في المحيط الا انه استثنى ما اذا كان لا يبين في تلك المدة وفي الحاضر ما يوافق ذلك حيث قل
وان اختلفا فقال الواهب وهب وفيها هذه الاشجار والبناء وقال الموهوب له لا بل انا احسنه فالحق له وان كانت شاة
او بقرة او غيرها من الحيوان فقال له هبتها لي صغيرة فكبرت وقال الواهب وهبتك هكذا كبرت فالحق للواهب انتهى وكذلك
في القبع ولت السويق يمين لا يها ما يقبل الا فكله والدعي بوعده وهب له هذه الزيادة والموهوب له يترك فيكون القول
قوله ونقط المصنف باعرايه زيادة مانعة من الرجوع وقطع الشجرة من قطع الشجرة من قطعها غير مانع كقطعها بخلاف جعلها ارباباً
وجزوعاً وضعتها وضجها اخصية او هبة لا يمنع وفي المحيط وهب ثوباً فشقته نصفين وخاط نصفه فباله ان يرجع في النصف
الباقى لانه لا مانع في النصف الباقي ولو وهب حلقة فركب فيها فاضا ان كان لا يمكن نزعها الا بضر لا يرجع وان امكن نزعها
بلا ضرر يرجع وان وهب له ورقة فكتب فيها سورة او بعض سورة يرجع لانه لا يزد في ثمنه وان قطعه مصحفاً وكتب
لا يرجع لانه يزد في الثمن وان كان دافاً فتركه فيها ففقدتها او حرقها او شربها ان كان يزد في ثمنه لا يرجع وان نقص
يرجع وفي الجوهرة وهب لرجل ثياباً فبدا فدخله الموهوب اليه فلبسها فلا يرجع للواهب فيه وكذا اذا وهب له جارية في دار
الحرب فاخرجها الى دار الاسلام فلا يرجع فيها كذا في الواقيات ولو ان رجلاً جارية فوطيها الموهوب
ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق ثلث الهبة وجب على الموهوب له المهر وهو المختار وذكر في الواقيات ايضاً
والموت احد المتعاقدين يعني حرق الميم اشارة الى ان موت احدهما مانع اذا كان بعد التسليم لان يموت الموهوب
له ينتقل الملك الى الورثة فصار كما اذا انتقل في حال حيوية واذا مات الواهب فوارثه اجنبى عن العقد اذ هو ما وجب
وهو مجرد خيار فلا يورث كغيره والشرط بخلاف خيار العبد كما عرف فتردنا بكونه بعد التسليم لانه لو مات احدهما قبله بطلت
لعدم الملك ورجوع المستامن الى دار الحرب بعد الهبة قبل القبض بطلت فان كان للرجعي اذن التسليم في قبضه وقبض
بعد رجوعه الى دار الحرب جاز استئصاله قال الوارث ما قبضه في حال حيوية واما قبضه بعد وفاته وقال الموهوب
له بل قبضت في حياته والعبد في دار الوارث قال الوارث لادن الفقه فذكر علم الساعة والبراءت فذكر تقدم القبض
والعين الموض فان قال بخره عوض هبتك او بذرهما قبضته الواهب سقط الرجوع لما تقدم في الحديث من قوله
ما لم يثب عنها واثار بقوله حنه الى اخره الى ان الشرط في كونه عوضاً ان يذكر لفظاً يمل الواهب انه عوض فاذا دانه لو
له شيئاً او قصده عليه ولم يذكر انه عوض لا يسقط الرجوع بل لكل منهما ان يرجع في هبته ويشترط فيه ان يرضى الموضع **شرايط**
الهبة من القبض والامتنان فهو عليك جدي وان سمي عوضاً فيجوز باقل من الموهوب من جنسه في العقود **ولا يجوز**
للاب ان يعوض عما وهب للصفين من ماله ولو وهب العبد لتاجر ثم عوضه فملك منها الرجوع كذا في المحيط **ولا يصح تقويض**
سلم من ضرر ان عن هبته خراً او خسر من الماله لا يصح تملكها من السلم كذا في المبسوط ويشترط ان يكون الموضع بمحض
الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقي لا يصح فله الرجوع في الباقي ولو كان الموهوب يثيب فموضعه احداهما عن الجميع
ان كان في عقد واحد لم يكن ذلك عوضاً وان كان في عقدين مختلفين في مجلس او مجلسين فموضعه احداهما عن الاخر فهو عوض
في ظاهر الرواية لان اختلاف العقد كاختلاف العين ودقيق الحنطة يصح عوضها عن اربع الحنطة ككودها حاداً بالعين
وكذا لو صيغ ثوباً من الثياب الوهوبة او خاطه اولت بعض السويق ثم عوضه لاحق له في الرجوع على الموهوب له لم يلحق
الموضع ذكره قاضي خان في فتاواه وانه ام ولو عوضه ولداً احداً رجعتين موهوبتين وجد ذلك الولد بعد الهبة استخ الرجوع
لانه ليس له الرجوع في الولد ففصل عوضاً ومن اجنبى لرجل الموضع من اجنبى ويسقط حق الواهب في الرجوع في الهبة

خلاف قبضه بيموت الواهب كذا في
المبسوط وفي المحيط لو قاد رجل وهب
وارث هذا العبد لم تقبضه في
حياته مخر

اذ قبضه الموهوب لا الرجوع في الموضع لا يسقط الحق فيبيع من الاجنبى كبدل الخلع والصلح عن الكار ولو كان التقويض بغير اذن
الموهوب له ولا يرجع للموضع على الموهوب له ولو كان بشرطه سوا كان باذنه او لا لان التقويض ليس بواجب عليه
فصار كالواهب بان يبيع لاشان الا اذا قال على اني ضامن بخلاف المديون اذا امر رجلاً بان يقضي دينه حيث يرجع عليه
وان لم يقض لان الدين واجب عليه وهو كقول له انفق من ماله على عيالي او انفق في بناء دار او امر الاسير رجلاً ليعتقوه
يخلصه او ليدفع الغدا او ياخذ منه فانه يرجع وان لم يشترط الرجوع ذكره قاضي خان من الكفاية بالمال وقد ذكر في
الفتاوى الظهيرية هنا اصلاً لهذه المسائل وذكرته بقولي كل ما يطالب به المانسان بالحبس والملازمة يكون الامر باذنه
سبباً للرجوع من غير اشتراط الضمان ومالا فلا الم بشرط الضمان فلو اسلم المديون رجلاً بقضاء دينه رجوع عليه وهو اضرع
على الاصل المذكور لكن يبيع عنه الممر بالانفاق على البناء والميراث الاسير فانه يرجع فيها كما تقدم وان لم يشترط الرجوع مع انه
لا يطالب بها الا بالحبس ولا بالملازمة فتأمل **وان استحق نصف الهبة يرجع بنصف الموضع** لانه لم يسلم له ما يقابل نصفه
وعكسه وهو استحقاق نصف الموضع لان لا يرجع مالم يرد ما بقي ثم يرجع لان اصل عوضه للكل من الاذن او بالاسبقاق ظهر
انه لا عوض الا هو لانه لا يتخير لانه ما استقط حقه في الرجوع لم يسلم له بل الموضع ولم يسلم له فله ان يردّه ومراة الموضع
الذي ليس بشرط فاما الشرط فهو ما دل على ساق فيتوزع البدل على البدل كذا في النهاية **الماله لو استحق البدل حيث**
يرجع في كلها ان في كل الهبة كانت قايمة لا يرجع في ذلك لو كانت **هاتك** ويشترط ان لا ترد العين الوهوبة فلو استحق
المعوض وقد اذات الهبة لم يرجع كذا في الخلاصة **وان استحق جميع الهبة كان له ان يرد الموهوب له ان يرجع في جميع الموضع**
ان كان قايماً ويرجع بمثلها ان كان الموضع **هاتك** وهو شلي اهل الحال انه شلي ويرجع بقبضته ان كاذ قايماً كذا في غاية البيان **ولو عوض**
النصف رجع بالمعوض لان المانع قد خص النصف غايته فانه ان يرد منه الشيوع في الهبة كذا طار فلا يرد فكذا ماله
تنبه فذكرنا عن الجتي انه نقل عن شرح القدر ان الموضع المانع من الرجوع هو المشرط في عقد الهبة اما اذا عوض
بعده فلا ولم ارض مر به غيره وفروع المذهب من هذا الباب مطلقة عن هذا الشرط منها ما قد مرنا من ان دقيق الحنطة يصح
عوضها عنها ومنها ما تقدم من انه لو عوضه ولداً احداً رجعتين موهوبتين وجد بعد الهبة يمنع الرجوع وبغير ذلك من قول
فان كانت الهبة بشرط الموضع فبشرط الهبة في الاستباحة لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت لها الملك قبل
التقسيم ولكل واحد منهما ان يبيع من التسليم وبعد التقاض يثبت حكم البيع فلا يكون لاحدهما ان يرجع على صاحبه بما في يده ان كان
قايماً وبقبضته ان كان حالاً وتوضيحه انهم جعلوا الموضع المانع على قسمين قسم يعجز بشرط وحكمه انه هبة محض وقسم بشرط
المعوض وحكمه ان له شبهة شبه بالهبة وشبهه بالبيع كسابق تقريرونا وفي ما في المحتل يكون التقويض المانع من الرجوع
سواء قسم واحد وهو المشرط والله اعلم **والخارج من الهبة عن ملك الموهوب له بالظنية** امره فكذا اشارة الى ذلك لانه حصل
بسلطه الواهب فلا يبقضه ولا يرد بملكه بتجديد سببه وهو كغيره العين بدليل قصة بزيعة رضي الله عنها اطلقت في الخرج
مشتراً اذا وهب لاشان دراهم ثم استقضى منها فانه لا يرجع فيها ابدالاً لها سارت مستهلكة ودنيا على الواهب كذا في
فتاوى قاضي خان وشمل ايضاً اذا وهبها الموهوب له فانه لا رجوع للواهب الاول المراد اذا رجع الثاني فلو وهب الاول
الرجوع حينئذ سوا كاذ بقضا او نراض كذا في المبسوط وقاضي خان ذكر ذلك ايضاً في فتاواه ويعلم بان الرجوع في الهبة فسخ
في الكل فاذا عاود الى الموهوب الواهب الثاني ملكه عاد بمكان متعلقا به وعلى قول زفر اذا كان الرجوع بغير قبض لا يكون للواهب
الاول ان يرجع لما عرف الواهب اذا رجع في هبته في مرض الموهوب له بغير قبض يعجز ذلك من جميع مال الموهوب له او من
الثالث فيه روايتان ذكر ابن سبابة رحمه الله في القياس يعجز من جميع ماله التهر وشمل ايضاً ما لو وهب لكاك انسان ثم يبيع
المكاتب لم يرجع المالك في الهبة عند عجزه لا نقاله من ملك المكاتب الوطى موله خلافاً لابن يوسف وفي المحيط لو مضوق به الثالث
على الثاني او باعها منه لم يكن للاول ان يرجع لان هذا ملك جدي لانه عاود اليه بسبب جدي وحق الرجوع لم يكن ثابتاً في الملك فلا
يرجع انتهى فان كان العين اذا عاود الى ملك الموهوب له فبفسخ كان للاول الرجوع وان كان بسبب جدي فلا وقد رنا الخرج
بكونه بالظنية ان يعجز ان يكون خروجه من ملكه من كلا وجهه ثم فرغنا على بقولنا **فلو مضى الموهوب له بالثبته الوهوبة**
او نذر التقصير بها وصارت له اربع الرجوع في الهبة عند ابي حنيفة وعمر لعمر المزوج عن الملك وقال ابو يوسف بائتمام
لانها خرجت من ملكه الى الله كذا في شرح الجمع وهكذا ذكر في الجتي ثم علم بعلامه وقال اذا رجع عنها جازت الاضحية وعلى
هذا الثبته والقرآن والنذر انتهى وفي النهاية وان وهب له ثوباً فجعله الموهوب له صدقة لله فله ان يرجع
في قول الجي يوسف حنيفة وعمر وعن ابو يوسف ان الواهب لا يرجع كذا في نكحها من غير تقصير فانه يبقى حق الرجوع اتفاقاً

فرد رجل له له على عبد آخر دين فهو موهبه مولا له لغرضه سقط دينه لا متاع ان يثبت للمولى على عبد دين ثم ان
الواهب اذا رجع على العبد قال ابو يوسف يعود الدين حكما كما كان لان رطل الدين كان حكما للملك الموهوب له وقد
بطل الملك وقال الجرجاني رواية لا يعود لانه لما سقط بالهبة لا يعود لا متاع اعاده الساقط كذا في الجمع والزراعية
الروحية مانعة من الرجوع لان المقصود فيها الصلة بالاحسان كما في القرابة **وقت الهبة فلو وهب لامراة ثم نكحها**
رجع في الهبة لانها لم تكن زوجة وقت الهبة ولو وهب لامراة لا يرجع مطلقا ما اباها بعد ذلك **اولا والقاتي القرابة**
فلو وهب لمن رجع منه ابن الواهب ولو كان ذوا الرحم المحرم ذميا او مستامنا لا يرجع منه به شيئا وصحله
في شرجه للكثر نقلا عن المبسوط جديت الحاكم من فوجا اذا مات الهبة لزم رجع محرم لم يرجع فيها وصححه وقال على شرط
الشيخين ومنهم من شرطه اذا كانت لغیر المحرم فله الرجوع فهو حجة على الشافعي لانه قال المفاهيم وايضا وان لم يقتصر
وكن حرج به في اثره على ما رواه عبد الرزاق في مصنفه من وهب هبة لغیر ذمى رجع فله ان يرجع فيها لان ان يشأ
منها لخرج الحافظ الزيلعي ولا قد حصل مقصوده وهو صلة الرحم **وان وهب لمحرما لا رجع كاخيه من الرضاع**
وامهات النساء والرياب واخيه وهو عبد الاجنبي ولا رجع فيه في هبة عند أبي حنيفة لان الملك لم يبع فيها
للقربى من مولا له بل ان العبد احدث ما وهب له اذا احتاج اليه وقال ابو حنيفة لا يرجع في الثانية ولو كان العبد
ومولا **وذا رجع محرم من الواهب فلا رجوع فيها** ان الهبة للواهب **اتفاقا على الامسح** لان الهبة لا يراها وقت تمنع الرجوع
كذا في المبسوط ولو عجز فربيه المالك ابو حنيفة فمستحب لا يرجع خلافا لابي يوسف وان عتق لا رجوع وان كان مولا
قريبا للواهب رجع عجز المالك او عتق عند الامام وفي فتاوى قاضي خان ولو وهب لاخته ولا رجوع فيها فقتضا مكان له
ان يرجع انتهى يعني في نصيب الاجنبي وبه صرح من لا يخسر في مته وشرحه وعبارته وهب لاخته واجنبي عداقتها
ان لا يرجع والاجنبي الصلته ان للواهب الرجوع في نصيب الاجنبي لان الهبة صحيحة في حقه لكون العبد لا يبيع ولا مانع
من الرجوع بخلاف الاخر فان القرابة فيه مانعة منه انتهى **والهاهنا الصبي الموهوب** وهو مانع من الرجوع واما
هناك المتأخرين فقد تقدم الكلام عليه لتعذر الرجوع بعد الهلاك **ولو ادعاه ام الهلاك صدوق** في دعواه **بالحلف** لانه
مكر لو وجب الرد عليه فان قال الواهب هو الصبي الموهوب **هذه** مشي الى عين من الاعيان **حلف المكر** انها ليست هذه
قال في الخلاصة لو قال الموهوب له هلك فالتعذر فيه ولا يمين عليه فان قال الواهب هي هذه حلف المكر انها ليست هذه
انتهى **كالحلف الواهب ان الموهوب له ليس باخيه** ادعى عليه ذلك ان اخاه واكثر الواهب فانه يحلف عند الكل لانه
ادعى بسبب النسب مالا ربا فكان المقصود اثباته دون النسب ذكره قاضي خان في فتاواه من باب الاستقلال **ولا يبيع الرجوع**
في الهبة من الواهب الا بغير اذنه **الحاكم** لانه يختلف بين العاقل في اصله وهاو في عدم حصول مقصوده ووجوده خفا
لانه يحفل ان يكون غرضه العوض الديني فيثبت له حق الرجوع ويحتمل ان يكون غرضه الثواب في المخرجه واظهار
الحجوة والساحة فلا يكون له حق الرجوع على هذا التقدير فلا يبرهن الفصل بالقبض والرضا فاما لم يقض القاض
او يفسن ها بالتراضي ملك الموهوب له ثابت في الصبي حتى ينز ثمره فيه من عتق وبيع وغير ذلك ولو كان المرافقة
الى الحاكم وكذا لو سنده وهلك في يده لا يضمن لقيام ملكه فيه وكذا لو هلك بعد القبض قبل المنع لان اول المتعذر كان غير
مضمون عليه فلا يتقلب مضمونا بالاستمرار عليه وان منعه بعد القبض من لوجوه التعذر **واذا رجع باحدهما**
بالقبض والرضا **كان فسخا من الاصل** وقال الرضا الرجوع بالتزام من عتق جدي فيجعل بمنزلة الهبة المستردة لان الملك
عاد اليه بترخيصه فان شبه الرد بالعيب ولهذا الوارد في مرضه مودة برضاه بغير من الثلث ولما ان عتق الهبة انعقد
موجبا حق الفسخ للواهب وهو بالفسخ يكون مستوفيا حقا ثابتا له بالاعتدال ان العتق وقع غير لازم فاذا رجع رجع
اليه عيب ملكه كما قاله اربعة فيكون فسخا في حق الكل فلا يمكن ان يكون هبة مستردة ولهذا لا يشترط طغيان الغرض الواهب
ويصح في الشاع بخلاف الرد بالعيب بعد القبض لان حقه فيه في وصف السلامة في الفسخ ولهذا الوزل العيب ائتمن الرد
لوصوله اليه لكن اذا لم يكن مسلما فانت رضاء فيرجع بالمعوض ويلزم منه فسخ العتق ضرورة من غير ان يثبت حقه
في الفسخ فاذا لم يكن له حق في الفسخ لم يبرم مستوفيا حقه فيكون ملكا مستردا ضرورة غير انه اذا حكم القاضي بالرد عند عجز
عن تسليم حقه جعلناه فسخا لعدم ولايته ولا كذلك المتأخران لانها لا ولاية لها الا على نفسها واما اعتداده في الرضا
من الثلث لان حق الورثة تعلقت بجميع ماله فلا يمتدح ان يطله باختياره وان اطله رد عليه كذا ما كان استقسانا
وفي القياس لا يرد ذكره ابن ساعه كذا في تبيين الكثر فلا يشترط فيه قبض الواهب وصح في الشايع وللواهب رد على بايه

والناظر لرجوع رجع في هبة او ائتمنت
او ردتها الى ملكها واسقطتها فان لم
يتلفظ بذلك ولكنه بائنها او بغيرها
او اعتقها لغير الموهوب او بغير
لم يكن ذلك رجوعا وكذا الوصية
التي رتبها الموهوب لمقام نفسه ان
رجوعا جوهره

اذا كان بغير قبض فانه يعتبر عند
جدي في حق ثالث

مطلق

مطلقا بخلاف الرد بالعيب بعد القبض فمقتضى تقديم تقريره وتخيره وانما ان مرادهم بالفسخ من المصل هو ان لا
يترجى على المقدار في الاستعمال لان يطل ان من كل وجه في ما مضى الا قضاء الرواية المتحصلة المتولدة الى
الواهب برجوعه ويحرم قبل الرد انتفاع المشتري بالبيع قبل الرد اذا رد بعيب بقضا وليس كذلك كذا في جامع الفصولين
وفي فتاوى قاضي خان لو كان على العبد جناية خطا فوهبه لولي الجناية بطلت الجناية ويكون للواهب ان يرجع في هبة
استقسانا فاذا رجع مولى العبد في هبة العبد لا يعود الدين والجناية في قول جدي ورواية عن ابي حنيفة وفي القياس لا يرجع
رجوعه في الهبة وهو رواية عن الثلاثة ولو كان الموهوب هبة لامة من زوجها بطل النكاح فان رجع في الهبة بعد ذلك
رجوعه ولا يعود النكاح كما لا يعود الدين والجناية وفي رواية يعود النكاح انتهى مختصرا **اتقنا** اعني الواهب والموهوب
له على الرجوع في موضع لا يبيع كالهبة لقرابته **جاز** هذا الاتفاق منها كذا خرج به في الجوهرة وفي المجتبى لا يجوز لانه
في الهبة والصدقة في المحارم الا بالقبض لانها الهبة واطلق ابو يوسف في رواية ابن ساعه خلافا ثم تصدق وسلم ثم
استقاله فا قاله لم يخرج حتى يقضه كل ثمن يفسخه الحاكم اذا اختصما اليه فهذا حكمه ولو وهب الدين لابن المربون
الصفور لم يبرح لانه غير مقبوض انتهى **تلفت الوهوية واستحققتها مستحقة** وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بما
ضمن لانها عقد تبرع وهو غير عاقل له فلا يستحق السلامة ولا يثبت له الغرر وفقد الهبة لان عتق المعاديات
ثبتت بها الغرر فلو لم يثبت الرجوع على بايه وكذا بكل عقد يكون للراعي كالدوية والجاراة اذا هلكت الدوية
او العين المستأجرة ثم جازى واستحققت الدوية والمستأجر يرجع على الله الراعي باضمن وكذا كل من كان في معناه او
الحاصل ان المخرج يرجع باحد الامرين اما بمقدار الماوضة او بعقد يكون للدافع **والعارضة كالهبة** هنا لان قبض الما
قبض المستعير كان لنفسه ذكره في فتاوى قاضي خان من فصل المخرج من الشروع وفي فصول العمدان بعد ان ذكرت امة رجلا
فاخبرته انها حرة فترجها على ذلك فقلت ولما تم استحققت فانه يقضى بها وبالولد المستحق على ان يقيم الزوج بيتا على الله
ترجها على انها حرة الى اخره قال فلو كان استولوا على هبة او صدقة او شرا وسوا كان الشرا صحيحا او فاسدا انكر
في كتاب المخرج من الزنيرة او وصية اخذ المستحق الجارية وثمة الولد لان الحوجب للمخرج مطلقا لم يستباح في
الظاهر وقد وجوب برجع ابو الولد بقيمة الولد على البايع وبالثلث ولا يرجع عليه بالعتق عندنا ولا يرجع على الواهب والمض
والموصي بقيمة الاولاد عندنا وعند الشافعي يرجع لثقت الضرر ولكننا نقول بمرج الغرر ولا يلحق لاثبات حق الرجوع فان
من اخبر اخر ان هذا الطريق امن فسله فاحذره للصوم واخذوا متاعه لا يرجع على المخبر بشي واما يثبت حق الرجوع با
باعثار عقول الماوضة لان صفة السلامة تقبر مستحقة فاما بعد التبرع لا يبيع صفة السلامة مستحقة ولهذا لا يثبت
له حق الرجوع بالعيب وقامه ينظر ثم اذا وقعت الهبة بشرط العوض المعني هبة ابتداء فثبتت شرط التناقص في
العوضين ويطل العرض بالشروع فيما يحتمل القسمة بيع انتهاء بغير العيب وخيار الردية وتوخذ بالتفحفة لاشتمالها على
جهتين فيجمع بينهما ما يمكن عملا بالشبهة وقد امكن لان الهبة من حكمها تاخر الملك الى القبض وقد يترسخ عن البيع الفاسد
والبيع من حكمه اللزوم وقد تقبل الهبة لازمة بالتعويض فجمعنا بينهما وقال زفر هديع ابتداء وانتهى في الحقايق وصورته
ان يقول وهبتك ذاعلى ان تقوضني كذا اذ لو قال وهبتك بكذا فهو بيع اجماعا انتهى وكذا في غاية البيان والظاهر انه بيع
ابتداء وانتهى وفي فتاوى قاضي خان المكر على الهبة بشرط العوض اذا بلغ يكون مكرها والمكر بالبيع اذا وهب بشرط العوض كان
مكرها فيه والمكر باحدهما يكون اكراهان الاخر انتهى فالظاهر ان في هذه المسئلة تكون الهبة بشرط العوض يما ابتداء
وانتهى وقد مر به في الفتاوى الطهرية ذكره شيخنا رحمه الله وغيره اليه قال وقال الناصح في الجمع بين وفق هلاك و
الخطا في باب ما يجوز من الوقت وما يجوز ولو وهب الواقب الارض الذي شرط الاستبدال به ولم يشترط عوضا لم يجز وان
شرط عوضا فهو كالبيع انتهى وفي الجمع واجار بحد هبة الرب مال ابنه الصفي بشرط عوض مساو قيمته وقال لا يجوز فسخا
على لهما الى العتق بين العتق ومال الصفي بحد هبة بكونه معين لانه اذا كان العوض الشرط مجهولا لا يكون هبة
ابتداء وانتهى لطلان اشتراطه كمرجوه واه اعلم هذا فصل في بيان احكام ما يلزمه من هبة وهب وجعل اخرامة الاحكام
او وهب على ان يرد ها الموهوب له عليه على الواهب او وهب على ان يمتتها او على ان يستولها او وهب اعلان يرد الموهوب له
عليه على الواهب شيئا منها من الاروا على الصبي من الموهوب له الواهب في الهبة والصدقة شيئا منها ان لا يصح الهبة ويطل الاستسنا
في الصورة الاولى ويطل الشرط في الصورة الثانية وهذا بالاجماع الرواية عن احمد قسدا بالشرط وذلك لان الشرط يلحق بعقد المعاوضة
لا التبرعات فاما الاستسنا فلانه تقرر في لفظ لا يبع الا فيما تاوله اللفظ والحل لم يدخل تحت اللفظ واما هو وصف الجارية

قالة

وكان ثمالها فلا يصح استثنائه بخلاف الوصية حيث يجوز في الام دون الخل وفي الخل دون الام لان بابها اوسع قلت واعتبر
من الظاهر بقاها لصلح النهائية على قولهم او يعوضه شيئا منها بان المراد به الهبة بشرط العوض فمن الشرط جازيات
فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوضه عنها شيئا من العين الموهوبة فهو تكرر محض لانه ذكره بقوله
عليان يرد شيئا منها قال فلا يصح وانما يجوز ان كان العوض معلوما لم يعرف من المباحث السابقة وصرح به بعض
الهداية وكذا الحال في الصدقة انتهى قلت وقد سبقه رحمه الله الى هذا الجواب صدر الشريعة ومن ثم قيدنا العوض في
المختصر بكونه معيانا وهو قيد لازم اخليه صاحب الكثر وغیره من اصحاب المتون وفي العناية لا يتوهم التكرار في قوله
عليان يرد عليه شيئا او يعوضه لان الرد عليه لا يستلزم كونه عوضا فان كونه عوضا بالناظر تقدم ذكرها وانه اعلم
اعتق حل احته ثم وهبها صح لانه لم يبق للخبير على ملك الواهب لخرجه عنه بالاعتاق فلم تكن هبة متاع فتكون
جازية واشبه الاستثنا في المكان بخبر الهبة ولو دبره امره في بطنها ثم وهبها امره لم تصح الهبة لان الحرام ياق على ملكه
فلم يشبه الاستثنا في المكان بخبر الهبة لان الحرام في الاستثنا كان باطلا وجعل الحرام موهوبا وهما التدرج من ذلك
فتم هبة المتاع وهي لا تجوز فان قلت هبة المتاع متاع كلها فيما يحتمل التسمية وهو جازية قلت احبب بان عرضة التسمية
في ثانی الحال ثابتة لا محالة فاقول منفصلا في الحال مع ان الخبير لم يخرج عن ملك الواهب فكان حكمه كحكم التسمية ولها المستحجاب
المراتب هذا السؤال اردفه بقوله او هبه شيئا مشورا ملك الواهب فهو كما اذا وهب الجوان وفيه طعام الواهب لا يصح كحبة
المتاع الحقيقي لا يصح تعليق الا برأى عن الدين بشرط البكائي ان بشرط كان فلو قال لمدونه اذا جئت فانت برة منه ان
من الدين بطل الا برأى لانه تعليق بشرط محض فلو قال لمدونه ان كان لي عليك دين ابرأته عنه وله عليه دين
صح الا برأى لانه تعليق بشرط كامن فيكون بخبرنا قال شيخنا رحمه الله في امثله الكثر وفزع قاضي خان على كون البراة لا يصح
تعلقها ما لو قال لمدونه اذا مت بعتك لثا فانت برة من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة بخلاف ما اذا قل ان مت بعتك لثا فانت
بررة من الدين الذي لوك عليك جاز يكون وصية ولو قال لمدونه ان لم تقض الي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل بخلاف
ما اذا قل اذا مت فانت في حل كان وصية انتهى قلت والدين وقعت عليه فبسخي من قاضي خان من فصل من كتاب الهبة
نظمه رجل قال لمدونه ان لم تقض الي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراة لا تختم التعليق ولو قال
رب الدين اذا مت فانت في حل فهو جازية لانه وصية ولو قال لزوجها الميراث من مت من مرضك هذا فانت
في حل من مهر او قال مهر عليك فهو باطل لان هذه مخاطرة وتعليق ولو قال الطالب لمدونه اذا مت برة من الدين
الذي لوك عليك جاز ويكون وصية من الطالب المطلوب ولو قال ان مت برة من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقولنا
دخلت الدار فانت برة مالي عليك لا يصح ولو قال الميراث لزوجها ان مت من مرضك هذا فانت برة من مهر او قال مهر
اذا مت في حل من مهر فانت من ذلك المرض كان مهرها على زوجها لان هذه مخاطرة فلا تصح انتهى جاز العزم للمهر حال
سبوة ولورثته بعده وهو ان يجعل دارة له عند فادامات تزوجه لحدوث الشفيع من زوجها العزم لم يثبت له لا يجوز
الرفعي وهو ان يقول ان مت قبلك فخر لك الحديث احد وايد اود والنساء مرفوعة عن امور عمر فله مهر حياثة ومماته
لا ترقبوا من ارقب شيئا فهو سبيل الميراث بعت الى امراته متاعا وبعتت له ثم افتقر فابعد الزفاف وادعى الله عارية واراد
واراد الاستراد واراد ان لا يسترد ايضا يسترد كل ما اعطى هكذا ذكر في كثير من المعتمدين وفي فتاوى قاضي خان ظهر الدين
رجل فزوج امرأه وبعت هرايا اليها وعوضته هدايا عوضا للهبة فاذا لم يكن ذلك عوضا وكان للطل وحسنهما ان
يستردوا كذا ذكر في فتاوى النكاح وذكر قاضي خان هذه المسئلة في فتاواه هكذا قال ابو بكر الاسكفاني فان صرح حي
بعتت انها عوض فذلك وان لم تصرح بذلك لكنها نوت ان يكون ذلك عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها قال الاستاذ
فلو استهلك ما بعت الزوج اليها فانكر الهبة وطلب الصان يبين ان يكون له ذلك لانه لما جعل القول قوله في الله عارية
وحلف على ذلك ثبت ان المتاع عارية في يديها ومن استهلك المارية منها وكذلك لو استهلك الزوج ما بعتت اليه ينبغي
ان يكون لها المطالبة بالصان ومن ذكر في فصل المهرين الذخيرة لو بعت الى امرأة ابنه شيئا بائنا ادعى الله عارية
وامانة صدق وذكر في فتاوى ريشو الدين اذا بعت الزوج الى اهل الزوجة امشاعا عند زفافها منها دياج فلما زفت اليه
اراد ان يسترد من المرأة الديار لم يبرأ ذلك اذا بعت اليها على جهة التملك في فتاوى الفقيه الى الله امارة ماتت فانت
والله انما انبث زوج المرأة بقره الى صهرته فذبحتها وانفقها الام المانم فطلب الزوج قربة البقرة فان اتقا الله بعت

اليها وامرأه ان تنجح وتطمع من اجتمع عندها ولم يذكر القيمة ليس له ان يرجع عليها لانها فعلت ذلك باذن الزوج من غير
شرط القيمة وان اتقا الله بعت اليها لتزوج وتطمع من اجتمع عندها ويرجع هو بالقيمة كان له الرجوع عليها بالقيمة وان
اختلفا في ذلك كان القول قول المبيته لان حاصل اختلافهما في شرط الصان وانها تنكر ذلك قال قاضي خان رحمه الله ينبغي ان
يكون القول قول الزوج لان المرأة تزعم الاذن بالاستهلاك من غير عوض وهو بغير يكون القول قوله لمن دفع الى غيره
دراهم فانفقها فقال صاحبها قرض وقال القايض لا بل وهبته كان القول قول صاحب الدراهم انتهى كذا في فصول العارية
هبة الدين من عليه الدين وابراؤه يتم من غير قبول لكن يرد بالرد لانه ابرأه فكان تملكها من وجه اسقاط من وجه
فان قلت قولهم هبة الدين ممن عليه الدين لا يتوقف على القول منقوض بدين الصرف والسلف فان رب السلم اذا ابرأ المدين
منه او هبه له لتوقف على قوله قلت احبب عنه بان توقفه على ذلك لان حيث انه هبة الدين بل من حيث انه يوجب
انفساخ العقد بغير القرض المستحق بعد الصرف واحر العاقرين لا ينفذ بنفسه فلها ان يتوقف على القول والله اعلم وقوله
انه يرد بالرد ينفذ باطلا لانه ان عمل الدين في المجلس وغيره سواء وهو المرد عن السلم وقال بعضهم يجب ان يرد في مجلس ابرأ
او الهبة كذا في العناية وفي الصيرفة رب الدين اذا وهب الدين من الدين فلم يبرأ ولم يرد حتى افتقر قاضي خان بعد ايام ورد
الصحيح انه لا يرد هذا الاختلاف بناء على ان الرجحان في هبة الدين لمن عليه دين لطرف الاسقاط الطرف التملك من قال
للمتلك قال يقتصر الجواب على المجلس ومن قال للاسقاط قال لا يقتصر انتهى **تعلق الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا**
سلطه ان سلط للمالك الدين على نفسه اقتضى الدين فيجب حينئذ ومنه ما لو هبت من ابنتها ما على ابيه لها فالمعتمد الصحة
للتسليم ويتفرع على هذا الاصل لو قضى دين غيره على ان يكون له لم يبرأ ولو كان وكلا بالبيع لما في جامع الفصولين كذا في الفتاوى
الزينة ولو اقر الدين انه لله فلان وان اسماه عارية صح كونه اخيارا لا تملكها ويكون للمقر له ولاية قبضه بخلاف البرارية
وفي الفتاوى القديمة لو قالت المرأة مهر الذي لي عليك على زوجي فلان ان وكلته بالقض واذنت به او سلطته عليه جاز
فان قال الدائن الذي على زيد فهو لم يرد ولم يسقطه على القرض ولكن قال واسم في كتاب الدين عارية صح ولو لم يزل هذا المهر
انتهى وفي الخلاصة ولو قال الدين الزيني على فلان فلان او الوديعة التي عند فلان فله فلان فهو اقتراره في حد القصص المقتضى
ولكن لو سلم الى المقر له برة ومثله في البرارية قلت وهذا مشكل لانه اذا اضاف الدين الى نفسه كان تملكها وتعلق الدين من غير
من هو عليه لا يصح وما يرد على انه مع الاضافة يكون تملكها ما يشرح الوهبانية نقلنا عن المتقي رجل قال داره هذه لاولاده
او اصاغير يكون باطلا لانها هبة فاذا بيع الاولاد كان باطلا ولو قال هذه الدار للاصاغير من اولاد من يهاون ارضي ثلاثه
من اصاغيرهم لانه لم يصف الدار لنفسه وكذا لو قال داره هذه فلان كانت هبة ولو قال ثلث هذه الدراهم يكون اقرا
فلما لم يصف الدراهم لغيره والصدقة كالهبة لانه تبرع بثلثها فاذا كان كذلك لا تصح الصدقة غير مقبوضة بل لا بد من كونها مقبوضة
كالهبة ولا تصح في متاع ينقسم اجزائل التسمية كسهم من الدار ولا رجوع فيها ارضى الصدقة لان المقصود فيها هو الثواب لا العوض
ولو اختلفنا فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له صدقة فالقول للواهب كذا في فتاوى قاضي خان واطلعة فمثل ما اذا
تصدق على غنى واختاره في الهداية مقتصر عليه لانه قد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب لكثرة عمله وكذا اذا وهب لفقير لان
المقصود الثواب وقد حصل وفي المحيط رجل تصدق بصدقة ثم سلمها اليه ثم تقابل بالصدقة لم يخرج حتى يقبل يقبض لانها
هبة مستقلة مستأققة لانه لا رجوع فيها كذلك الهبة اذا كانت الذي رسم بحوال ابو يوسف لو تناقضا الصدقة فانت
النصف فالمنافضة باطله ولو كان ذلك في هبة كانت المناقضة جازية لان له الرجوع فيها فاذا فعل شيئا او قدما الى
الغنى فله اجرته وان لم يقبض كذا في شرح مولانا رحمه الله على الكثر وقد مرنا قاضيا من ذلك عن المجتبى رحمه الله اعلم من روى الهبة
تكون مجازة عن القالة في البيع والجارحة كما في اجابة الولولجية من الاجارة وفي جوابها الفتاوى قال رحمه الله اسئلته عن
كتب قصة الى السلطان وسئل منه تملك ارض محدودة فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان على ظهر القصة
انني جعلت لارض ملكه هل يصير ملكا لم يحتاج الى القول من السلطان في مجلس واحرفانه تملك يحتاج في المجلس قال هذا
هو القياس لكن لما تقرر الوصول اليه اقيم السؤال بالقصة مقام حضور فاذا امر بذلك واخبرته بالتوقيع بملك رجل
اشترى حليا ودفع الى امراته واستعملتها ثم ماتت ثم اختلف الزوج وورثتها انها هبة او عارية فالقول له قول الزوج مع
اليمين انه دفع اليها عارية لانه منكر للهبة انتهى وفي جوابها الفتاوى ايضا امرأة اعطت زوجها ما لا يسو له ليتوسع بالتصرف
في المعيشة فظفر بمصرغ يابيه بعد قرضه فيه فاستولى عليه فاذا دوت المرافعة تشرق من الضمير فان كانت وهبت
للزوج او اقترضه ليس لها ان تسترد منه لانه مال الزوج وان كانت اعطته لتصرف فيه على ملكها فلها ذلك لانه رجل دفع

من اجر المثل فلا تصح وان استاجر ارضا للقيم او للوقف بما لا الوقت في السنة يكون الاستيحاء بالثمن اجر المثل فلا تصح
واذا فدت الاجارة في البعض في الوجهين هل تصح فيها كان خبر للقيم والوقف على قولين يجعل الاجارة الطويلة عقدا
واحد الا تصح وعلى قولين يجعلها عقدا تصح فيها كان خبر للقيم ولا تصح فيها كان نزل له والظاهر هو الثاني في الكل انتهى
قلت يستند ما يقع في دارا كثيرا من ان شخص يريد ان ياحزم الوقف او للقيم ساقاة فيستاجر ارضه الخالية منه
للتجارة ليتفتح بها ببيع كثير وسياتي على استجاره بسهم واحد من الف سهم وعدم الخط والمصلحة ظاهرة في المساقاة وان كان
ظاهرين في الاجارة فهذا يفيد بالاولى الغش في المساقاة لان كلاهما على عقد على حدة واسه اهل ولم يزد في الوقف
على ثلاث سنين كلابد من المستاجر فكذلك في الهداية وهو المختار اطلقة فمثل الصياع وغيره او قد افق الصدور الشهيد
بعدم الزيادة على ثلاث في الصياع وعلى سنة في غيرها الا اذا كانت المصلحة في غيره قال في المحط وهو المختار للفقهاء انتهى
وهذا عند عدم الشرط فان نظر الوقت على ثلث فاجره الناظر اكثر منه لا يجوز الا اذا كانت اجارته اكثر انفع للفقراء والناس لا
يرغبون في استيجارها فللقوم ان يدفع الامر الى القاضي حتى لو اجرها اكثر لان القاضي ولاية النظر على الفقراء وعلى الميت ايضا وله
وليس للقيم ان يواجرها لنفسه كذا في فتاوى قاضي خان والمراد بعدم الجواز في كلامهم عدم الصحة ومن ثم قلت مخرجا على ما تقدم
ولو اجرها المتولي اكثر مما ذكر تصح الاجارة يعني لو اجر الناظر الوقف اكثر من ثلاث سنين لا تصح الاجارة كما صرح به صدر
الشرعية وقبل يصح وينبغي ذكره الشئ وسيل سيج الاسلام سراج الدين قاري الهداية عن شخص وقف عقارات ودور واطوار
عشر سنين هل تصح في جميع المدة او تصح في ثلاث سنين وبطل في الباقي فاجاب رحمه الله اجارة الوقف اكثر من ثلاث سنين
ان كان ارضا اذا شرط شرط يتبع ولا يزداد على الضرورة لا بد منها والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميع المدة انتهى قلت
وما يشهد لصحة هذا الجواب اكثر قاضي خان من كتاب الصلح ان عندنا في حنفية اذا فسد العقد في البعض بمقدار يقارن بقصد
في الظاهر اهل وفي كلام الطرطوس ما يخالف هذا فانه قال في كتابه انفع الوسائل الظاهر انه انما يفسخ العقد في المدة الزائدة
على ثلاث سنين ان كان المستاجر ضيعة او على سنة ان كان غيرها ثم اخبر يستظهر عليه بعض ميسائل ذكرها ثم والظاهر
ما افق به شيخ الاسلام واسه اهل وفي جواهر الفتاوى من كتاب الاجارة ارجل اجر ضيعة ثلاثين سنة وكتب في الصلح انه
اجر ثلاثين عقدا كل عقدا عقب الاخر والضيعة وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكره وهو الصحيح وذكر في الموازل اختلاف
للشايخ وقول الهندواني واختار الفقيه ابو الليث انه لا تصح الاجارة لصيانة الوقف وعلبه الفتوى ثم ذكر هذه المسئلة
في جواهر الفتاوى في الباب السادس وقال وذكرنا في الباب الاول من اجارة هذا الكتاب ان المختار انه لا يصح وذكرنا في الباب
الخامس انه اذا قضى قاضي بمصحتها يجوز ويرفع الخلاف انتهى وقد اطلق القول بعدم مصحتها فمثل ما اذا ادعت لضرورة
والحاجة اليه لم لا يكتفي في فتاوى قاضي خان فان احتاج القيم ان يواجر الوقف اجارة طويلة قالوا الوجه فيه ان يفسد عقدا
مترادفة كل عقد على سنة ويكتب في الصلح استاجر فلان بن فلان ارض كذا وودور كذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا المعتقد
سنة بكذا من غير ان يكون بعضها شرط في بعض فيكون العقد الاول لازما لا ريثا لانه تاخر والثاني غير لازم لانه مضان انتهى
واعلم ان اجارة الوقف لا تجوز الا باجرة المثل او اكثر فلا اجر الناظر بدون اجر المثل لا تصح الاجارة ويلزم المستاجر تمام اجر المثل وقد
وقع في الخلاصة عبارة اوهبت ان الناظر يضمن تمام اجر المثل فقال متولى الوقف اجر بدون اجر المثل يلزمه تمام اجر المثل انتهى
وقد وقع في هذا بعض من تصدق للافتاء معتد في ذلك على تحصيل طرف من النعم معتد على افتراء من بعض مقدمات الرعية والمعتد
ظانا ان فهم يوصله الى استقراض المسائل الدقيقة وليس كذلك وقد رد الشيخ قاسم في فتاواه بان الضمير يرجع الى المستاجر بدل
عليه ما ذكره مكانا في جرحه فتلا عن تلخيص الفتاوى الكبرى وعبارته متولى ارض الوقف اجرها بغير اجر المثل يلزم مستاجر تمام اجر
المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى انتهى قال في الرخوة ولو اجر القيم دارا اقل من اجر المثل فذروا لا يتخاض الناس حرجا في اجارة
لو شغلها المستاجر كان عليه اجر المثل بالتمام بل على اختياره المتأخر من من المتأخرين وفي جميع الفتاوى وفي فتاوى الفضلى
ومى وشول اجر متولى القيم او متولى الوقف بدون اجر المثل يلزم المستاجر اجر المثل بمسمى غاصبا بالسكنى فلا يلزمه اجر السكنى
ذكره هنا الله يجب على اصول علمنا ان يصير غاصبا ولا يلزمه اجر قالوا في كراهية الخصان في كتابه ان المستاجر لا يكون غاصبا
ويلزمه اجر المثل وحمل حكمه حكم الاجارة الفاسدة فقليل له انتفى ما ذكره الخصان قالوا في ذلك وذكره بعد هذا انه يلزم المستاجر
اجر المثل بأكمله وذكر في هذا اذا اجر متولا لانيه الصغير بدون اجر المثل روى الغضافي في كتابه عن اصحابنا انه يلزم المستاجر
اجر المثل انتهى وكثير من عبارات المصنفين مرجحة في ذلك واسه اهل واما الزيادة في الاجرة فان كانت من المستاجر من غير ان
يزيد عليه احد فان يمدد في بعض المدة لم تصح والخط والزيادة في المدة جائز وان زيد على المستاجر فان في الملك لم يقبل مطلقا

كما لو رخصت وهو مثالة لال اليتيم بعونه وان كانت العين وقتا فان كانت الاجارة فاسدة اجرها الناظر بالعرض على الاول
لاحق له لكن الاصل وقوعها صريحة باجرة المثل فاذا ادعى رجل انها بغير فاحش يرجع القاضي الى اهل البهر المأنة فان اخبرها
انها كذلك فسقطها والواحد يكفي عندنا خلافا لمحمد في وصايا الخانية وانفع الوسائل وقيل الزيادة في وقت ولو شهدوا وقت
المعتد انها باجرة المثل كما في انفع الوسائل والافان كانت اضرارا وقتا لم تقبل وان كانت لزيادة اجر المثل فالتحارر قولها
يفسخها التزمه ويضمنه القاضي فان امتنع المتولى فسخها القاضي كما حرمه الدين الطرطوسي في انفع الوسائل ثم يوجهها
من زاد فان كانت دارا او حائرا يجرها على المستاجر فان قبلها فهو الاحت وكان عليه الزيادة من وقت قبولها من اول المدة وان كان
زيادة اجر المثل وادعى انها اضرارا فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها اجرها المتولى من غيره وان كانت ارضا فان فارغة عن الزرع
تكالدار وان شغولة لم تصح الاجارة بغير صاحب الزرع لكن زعم الزيادة من وقتها على المستاجر واما الزيادة على المستاجر بعد ما
او غير ما كان استاجر مشاهرة فانها تخرج لغيره اذا فرغ الشهر لم يقبلها والباقي بقتله الناظر بقتله مستحق القطع للوقف البصير
حتى يتخلص منها وان كانت المدة باقية لم تخرج لغيره وانما تنضم اليه الزيادة كالزيادة وبها زرع واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان
يريد احد فلتولى فسخها وعليه الفتوى والمال يفسخ كان المستاجر المسمى في الصغير هكذا حرمه مكانا في فتاويه قلت ظاهر قوله والباقي
الناظر الى اخره ان تلك الجهة الوقف تخرج على صاحبه وهو مقيد بما اذا كانت الارض تنضم بالقطع اما اذا كانت لا تنضم فلا بد من رضاه هكذا
ذكره عامة الشارحين ومن رحمه مولانا صاحب الجردية من غير ذكر فرق بين الوقف الملك في الفصول العارضية وذكر جردية رحمه الله
في التجنيس اذا اجر المتولى ارضا موقوفة وبني المستاجر فيها بنا فادعى غير ان يزيد في الفلة ويخرج الاول فان اجرها مشاهرة فاذاجا
راس الشهر كان للمتولى ان يفسخ الاجارة لانها اذا كانت مشاهرة تعتمد عند راس كل شهر ثم بعد فسخ الاجارة ينظر ان كان رفع البناء
لا يبر بالوقف برفضه الباقي لانه ملكه ويجوز على الرفع اذ لم يرفع هو وان كان رفضه بغير الوقف ليس الباقي رفضه لانه وان كان ملكه
عليه ان يرفع بالوقف ثم اذا كان يرضى بالوقف فغرضه وجهي اما ان رضى المستاجر ان يخذ المتولى بناء للوقف بقبضه ثم عا وبنينا اليها
كان اقل او يرضى فان رضى فللقوم ان يدفع اليه اقل القيمين وتلك بناء لاجل الوقف لان التعلق بغير رضا المخرج فواجرها من غيره وبقي
البالباقي الى ان يتخلص ملكه ولا يكون المستاجر مانعا من صحة الاجارة من غيره لانه لا بد له على ذلك البناحي لاعتدائه برفضه انتهى وخو في فتاوى
قاضي خان فينبغي ان يصول على ما في الشرح الموضوع لتقتل المذهب بخلاف فتاوى قاضي خان واسه اهل وبيان العلم ان يعلم النفع ببيان العمل
ايضا كما يعلم ببيان المدة **كالصباغة والصنع والخياطة** ونحوها واستأثر بقوله والصنع الى ان لا بد ان يعين الثوب الذي يصنع ولون الصنع
بانه احر او غيره وقد اوضح ان كان ما لا يختلف واعلم ان استيجار الرابة للركوب لا بد فيه من بيان الوقت او الموضع حتى لو خلا عنها ففي
ذكره البرزاني في فتاواه قال ولا يواجه يعلم فساد اجارة ذائب العلاقة الواقعة في زمانا لعدم بيان الوقت والموضع **والامشاة**
عطو على بيان ان يعلم النفع ايضا بالامشاة **كتنقل هذا الطعام الى كذا فان النفع ليس بمشاة اليه** لكن يعلم من الامشاة انه العمل المخصوص **بالاجرة**
لا يلزم بالعقد لا يملك بنفسه العقد فلا يجب تسليمه عنها كما اذا كان او يدين للعقد معاوضة احر المعوضين والمنفعة تحث بشا فشيا والآخر
مالا وتنضم المعاوضة المساواة من ضرورة التراخي جانب النعمة التراخي في البدل **لا ينجيه** بان يرضه قبل حلول الاجل فانه يكون هو الواجب
بالعقد حتى لا يكون له حق الاسترداد بشرط ان شرط تجميعه حال العقد فانه حينئذ يجب هذه الاجارة المتقدمة اما الاجارة المضافة لا يملك
فيها الاجرة بشرط التحيل انتهى **لا يستحق** الاستيفاء النعمة المعقود عليها فان الاجرة تجب ايضا **او نكته** منه ان من الاستيفاء ثم ذرع على
هذا بقره فيجب **الاجر لو اقبضت** ولم تسكن لوجود التمكن من الاستيفاء **اذ كانت الاجارة صحيحة اما الفاسدة فلا يجب الاجر**
المحقق لا انتفاع هكذا مر في الفتاوى الزينية حيث قال التمكن من الانتفاع لوجبه لاجر الذي يسايل الاول فان كانت الاجارة فاسدة
فلا تجب الحقيقة الانتفاع كما في الفصول العارضية وظاهر ما في الاسمان اخرج الوقف فجب اجره الفاسدة بالتمكن الثانية اذا اجم
استاجر رابة للركوب خارج للمرجعها عنه ولم يركبها فلا اجر له كما في الثانية بخلاف ما اذا استاجر للركوب في المرجعها ولم يركبها
الثالث اذا استاجر ثوبا لم يركبها ولم يركبها فلا اجر له كما في الثانية بخلاف ما اذا استاجر للركوب في المرجعها ولم يركبها
وقرر على الثانية انها لو هلك في زمن اسكانها عنه يضمنها لانه لما لم يجب الاجر لم يكن ما ذوقنا في اسكانها بخلاف ما اذا استاجرها
للركوب في المرجعها هلك بعد اسكانها كما في فرق الكريبي انتهى قلت وعبارة الاسمان ولو استاجر ارضا او دارا وقتا اجارة فاسدة
وزرعها او سكنها بزيادة اجرة ظلها لا يتجاوز للمسي ولولم يزرعها او لم يسكنها لا يلزمه اجرة وهذا على قول المتقدمين انتهى فاخذ
مولانا صاحب الفتاوى دون دفعه ما ذكره فان تقديره عدم لزوم الاجر بقول المتقدمين فيكون لزمه على قول المتأخرين وهذا ظاهر
اذ اعلمت هذا ظهر لك ان مالا خسرنا اطلق في هذا الموضع في محل التمسك واسه اهل ويقول **ويسقط الاجر بالغصب** لان تسليم المثل
انما يتم مقام تسليم النعمة للتمكن من الانتفاع فاذا فأت التمكن فأت التسليم واستأثر بقوله وسقط الاجر لان العقد يفسخ بالغصب

بما خرج به في الهرة خلافا لقاضي خان واطلقه فمثل ما اذا غضب في جميع الدرة فسقط جميع الاجر وما اذا غضب في بعضها فبقا
ومثل المقادير وغيره فان قلت الغضب لا يجزئ في العمار عند ما خلا فالحمد وقد انتفعت كلهم على اطلاق الغضب هنا قلت
مرادهم من الغضب هنا المبالغة بين المستاجر والعبيد لا حقيقة حتى يرد ما ذكر **الا اذا امكن اخراج الناصب من الدار**
بشقاعة وحماية هكذا قيل في التناظر خاتمة والعتبة **ولو انكر ذلك امر الغضب الموجب** واعاد المستاجر ولا يبيته له على دعواه
بحكم الحال فان كان المستاجر هو الساكن في الدار حال المنازعة فالقول للموخر فان كان فيها غير المستاجر فالقول للمستاجر
ولا اجر عليه كسبيكة الطاحونة وهو بالوضع الخلاق بين مستاجر الطاحونة والاجر بمقتضى الدرة جريان الما وانقطاعه فانه
يحكم بالحال فان كان جاريا حال المنازعة فالقول قول المستاجر ودوام التسليم والافعال قول المستاجر ولا يقبل قول الساكن
في المسئلة الاولى على غير ذلك في الرخصة وبقوله **ولا يفتق قريبا للموخر لو كان اجيره** لانه لم يملكه بالمعتد فان قلت
على هذا كله صحة الابراغ الحرة والكفاية والرهت بها قلت لا يشك لان ذلك بناء على وجود السبب فصار كالصندوق عن القضا
بوجود الجرح كذا في غاية البيان واسما علم ولو باع المستاجر الموخر بالاجر شيئا وسلم جاز لتضمنه اشتراط التخييل فيقع المقام
بينها فان قدر انما العمل ربيع بالدرهم دون المتاع والمراد بالتملك تسليم العمل الى المستاجر بحيث لا مانع من الانتفاع فلو سلمه
او لو سلم المستاجر العبيد الموخر بمضى بمضى لمدة اربعة الاجارة فليس له ارجاعه **الانتفاع** في ذلك اذ لم يكن في هذه المجارة وقت
يرغب فيها ان في العين الموخره كاجله ان الاجر ذلك الوقت **فان كان فيها امر في هذه المجارة وقت كذلك** ان يرغب فيها في وقت
معين دون وقت كاي بيوت ملكة ومن وجوايتها من الموسم فانه لا يرغب فيها بعد في غير ايام الموسم ولم يسلم في الوقت الذي
يرغب فيها لاجله **خبر في قبض الباقي** كما في البيع والرضخ من الفصل السابع والعشرين في الاختلاف لو اختلف المستاجر والموخر
شهر والمفتاح مع المستاجر قال اقدر على فتحه وقال الموخر بل قد دنت على فتحه وقال الموخر بل قد دنت على فتحه وسكت
ولا يبيته لاحدهما يحكم بالحال فان اقامها فالبيته لرب المنزل لانه لا يعرف التحكيم للمال حتى جات البيته وفي العتبة تسليم المفتاح
في الموضع التحلية بيته وبين الدار تسليم الدار حتى يجب الاجر بمضى لمدة وان لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم
الدار وان حضر الموضع المفتاح في بيته انتهى وفي الغنايد الزينية دفع الموخر له المفتاح فان لم يقدر على الفتح لضياحه ان امكنه
الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا فلا وفي الصيرفة لو دفع صاحب الدار المفتاح للمستاجر بمقتضى الاجارة ان لم يقدر
المستاجر على فتحه لم يكن تسليما لان التحلية لم تقع وان كان قادرا على الفتح بهذا المفتاح فهو تسليم قلت وفي فتاواه استمر
دارا وقضى مفتاحا ولم يذهب الى الدار فان كان المفتاح بحال تسليما ان يفتحها من غير كلفة يكون قابضا والا فلا وحاله
الوقاوة سرتنر وقال ان قال له اقتض المفتاح وافتح الباب فهو تسليم والا فلا انتهى **وللموخر طلب الاجر للدار والارض**
كل يوم لانه منفعة مقصودة وما دون اليوم لاحد له فضا كما تنفع لها طلبها عند المساء في كل ساعة اراذبه ما اذا اطلعت ايا
اذا بين الاستحقاق في العقد تعين لانه بمنزلة العيل كما اذا قال اجرك هذه الدار سنة على ان تعطى لاجرة بعد شهرين مثلا **والدار**
كل مرحلة لان سبب كل مرحلة مقصودة والخطاطة **وخوها اذا فرغ وسلم وان علم في بيت المستاجر** لان العمل في البعض غير متفرق
به فلا يستوجب به الاجر وقيل به التسليم فاذا انه لو هلك في بيته قبل التسليم فلا اجر له وكذا الخلق لعلمه ان في كذا فرغ منه
استحق الاجر وان لم يسلمها كالحال والملاح فلا يسقط الاجر بالهلاك بعده ولا فرق بين كونه في بيت المستاجر ولا في كونه لا يستحق
شيان الاجر ببعض العمل واختار في الهداية ويتفرع عليه ايضا ما اذا استاجر لبناد ان فيه البعض ثم انهم انهم فلا اجر
له ولا يستحق الاجر على البعض الذي سكنى الدار وقطع المسافة واختار جميع من مشايخنا خلافا في مسئلة منصوص عليها في الامر
انه يجب الاجر بالبعض كونه سدا الى المستاجر ونقله الكرخ عن اصحابنا وحزم به في غاية البيان رد اعلى الهداية فكان هو
الذهب ولهذا اختاره صاحب الكفر المستصغر وان كانت عبارته في الكفر مطلقة كذا لفتحه مولا ناني جرح ثوب خاطله الخطا
باجر ففتحه رجل قبل ان يقضه رب الثوب فلا اجر له ولا يجوز على الاعادة وان كان الخطا هو الغافق فعليه الاعادة كانه لم يعمل
بخلاف ما اذا اتقته الاجرة التي انزل به الضمان وفي الخطا لا يلزمه كذا في المحل ولا يخفى ان ما ضمنه الاجر يكون الخطا لكونه
بدل ما اتلفه عليه حتى سقطت اجرة وفي الخلاصة رجل دفع الى خطا ثوبا ليعطيه فقطعه ومات ايجب متى من الاجر ان اجرو
في العادة للخطا لا للقطع هو الاصح انتهى به حزم في الغنايد الزينية وفي فتاوى قاضي خان رجل دفع الى خطا ثوبا ليعطيه
فقطعه للخطا ومات قبل الخطا قال عيسى ابن ابا لا اجر له لان المقصود هو الخطا دون القطع فكان الميراثا بالخطا وقال
ابو سليمان الجوزجاني له اجر القطع وهو الصحيح انتهى في البرازنية كما في الخلاصة فينبى ان يحكم العرف في ذلك فينبى به وانه اعلم
والموخر في بيت المستاجر ان الجواز طلب الاجرة في بيت المستاجر بعد اخراجه من التور لان تمام العمل بالخراج اطلعه فاذا

لانه يستحق باخراجه البعض بقدره لان العمل في ذلك القدر صار سدا الى صاحب الدقة كذا في غاية البيان والمجودة والمجتي
اما اذا كان خارجا عن بيت المستاجر بسوا كان في بيت الجواز والا يستحق الاجر بالالتزام حقيقة وفي المجودة فان سرت
الموخر بعد اخراجه فان كان يجزئ في بيت صاحب الطعام فله الاجرة وان كان يجزئ في بيت الجواز فلا اجر له لعدم التسليم
ولا ضمان عليه فيما سرق عند حنيفة لانه في بيته امانة خلافا لها وهي مسئلة الاجر المشتري **فان احتق الخبز بعد** ان بعد
اخرجه من التور **الموخر في الجواز** **لا اجر له** عليه لانه صار سدا الى الوضع في بيته فاستحق المسمى ولم يوجد منه ضمان فلا ضمان
عليه اجماعا فاذا كان له لو كان الخبز في غير بيت المستاجر فاحتق فلا اجر له ولا ضمان عند ابي حنيفة وعندهما ان ضمانه دقة
مثل دقيقه ولا اجر له وان ضمانه قيمة الخبز واعطاء الاجر ولا يجب عليه ضمان المخط والمخ وقد يكون احتق عتب المخرج كذا
اذا احتق قبل الخراج فعليه الضمان في قول اصحابنا جريما لانه ما جنته براه بتقصير في التلع من التور فان ضمنه قيمته بخلاف
اعطاء الاجر وان ضمنه دقيما لم يكن له اجر كذا في الجواز شرح الدرر من ابي غاية البيان وبهذا الظهور ان قول الله فاية فان احتق
بمواخره فله الاجر قبله ولا اجر منها **الموخر في الجواز** **لا اجر له** وبهذا الظهور ان قول الله فاية فان احتق
الامة **الموخر قبل الاجر له** **ويغرم** ذكره ملاح في مختصر وفي المجتبى ولو احتق او سقط من يده قبل الخراج لا اجر له للامان
قبل التسليم فان اخبره ثم احتق بغير ضله فله الاجر لانه صار سدا الى الوضع في بيته ولا ضمان عليه لانه لم يترجى الجناية قال رضي الله عنه
وهذا عند ابي حنيفة لانه امانة في يده وعندنا يضمن مثل دقيقه ولا اجر له لانه ضمنه عليه فلا يبرأ الا بعد حقيقة التسليم وان مشا
ضمنه المخرج اعطاه الاجر انتهى وان لم يكن الخبز فيه امر في بيت المستاجر **فاحتق فلا اجر له ولا ضمان** عليه **وان احتق قبل الخبز قبل الاجر**
فعليه الضمان فان ضمنه قيمته بخلافه الاجر وان ضمنه قيمته دقيقا فلا اجر له لانه لم يترجى الجناية قبل التسليم كما تقدم
تخبر به وقد يروى **والمطبخ** طلب الاجر **بعد الف** ان بعد وضع الطعام في القضاغ اعتبار المخرج اطلعه فمثل كل طعام كما اطلعه في
الفتاوى والظهور وقدره القدر وان يكون طعام الوليمة قال في المجودة والبرزاد لو كان لاهل بيت فلا عرف عليه زاد في التور
للعرف وانما اقبله بالوليمة تبعا لما في الكس لانه لو قيد ورد عليه بقية انواع الاطعمة فان الوليمة طعام العرس والعكر طعام
البناء والخدم طعام الولاة وما نظم النساء اخرسة وطعام الثقات اعدار وطعام القادم من سفر نقبحة وكل طعام صنع
لعدة مادية ومادية وما ذنة جميعا ويقال لان يدعوا التقر اذا خض وفلان يدعوا الجمل والاجر اذا ام كذا في غاية البيان
وغرام الى العبيد ولا يروى عليها طعام اهل بيته لان العرف انه لا يحتاج الى طبخ غالبا **فان افسده** اراضا الطعام **الطباخ او**
احرقه او لم ينفذه فهو ضمان للطعام واذا دخل الجواز او الطباخ بنار يجزئ بها او يطبخ بها فوفقت منه شرارة فاحتق
البيت بها فلا ضمان عليه لانه لم يصح العمل الا باذخال النار وهو ما دون له في ذلك ولا ضمان على صاحب الدار اذا احتق متى من
السكان في الدار لانه لم يكن متعديا في هذا السبب كن صفر يرا في ملكه كذا في المجودة **واللبن** اروا للابن يتخذ اللبن من الطحين
طلب الاجرة **بعد الاقامة** عند ابي حنيفة وقال الشريفة لانه من تمام العمل اذا لا يبر من من الضمان فله فصار كذا في الجواز من التور
وله ان العمل قد تم بالاقامة والتشريع عمل رايد كالتف الاثر انه يتنعم به قبل التشريعة بالتف الى الموضع العمل بخلاف ما قبل الاقامة
لانه طين منشور بخلاف الخبز لانه غير منقطع به قبل الخراج وقاية الخلاف فيها اذا تلف اللبن قبل التشريع فعند ابي حنيفة
تلف من مال المستاجر وعندنا من مال الجير اما اذا تلف قبل الاقامة فلا اجر اجماعا ومروا ما اذا كان ضرب اللبن في بيت المستاجر
اما اذا كان في ارض الجير فلا يسقطها الا بتسليمه وهو بالعد بعد الاقامة عنده وبالموجد التشريع عندها كذا ذكره الزليعي في
المستصفي فاما اذا لم يكن في ملكه لم يكن له الاجر حتى يسلم منصوصا عنده ومشرجا عندها كذا في البصاح والبسوط انتهى فلم يشترط
العد وهو الذي لانه لو سلمه كان له الاجر حتى لا يخفى والاقامة الغصب بعد الجفاف والتشريع ان يركب بعضه على بعض بعد
الجفاف كذا في المجودة وفي الجرمين الى الظهيرة التي على الملبان والزراب على المستاجر واذا خال العمل المتفرق على الجبال ولا يكون
عليه ان يصور به على السطح او الفرة الا ان يشترط ذلك عليه وكذلك صب الطعام في الجوال لا يكون عليه الا بشرط ولو
تلاذ به ليجعل عليها صاحب الدابة الجمل فائق الجمل عن الدابة يكون على المكارر واذا خال الجمل في التور لا يكون عليه
لان يكون في موضع يكون ذلك عرفا لهم وفي استيعاب الدابة للجمل الكاف يكون على المكارر وكذلك الجبال والجوالف والحجر
على الكاف واشترط الورق عليه فاسد انتهى وفي المجتبى استاجر ليعرف له لبنا في داره وعين الملبان او سمي لبنا معلوما
جاز وان لم يعين الملبان ولا سمي لبنا معلوما فان كان ليلهم طين واحرا او ملبان وغلب استعمالهم لاحدهما جاز والا فلا فان
لبنه في دار المستاجر واصابه مطر قبل الرفع فاسده فلا شيء له من الاجر بخلاف ما اذا اخاط بعض الثوب في داره وسرت
او استاجر ليعرف له لبنا في داره فاسده فانه يستحق الاجر بقدر العمل ولو است

خراج

البيع الذي في ثمن المستاجر فالأجرة عليه حتى لو هلك بعد الطبخ قبل الإخراج لا أجر له انفق من كماله اثر في العين كالصباغ
حسبها رجب العين للأجر لاجل الأجرة حتى يستوفى فيها لأن المقود عليه وصف قائم في الثوب فله حق الحبس استيفاء البدل كما
المبيع أطلقه فقبل ما إذا لم يكن له اثر في إزالة الدرن بالفضل فله حق حبس على الأصح لأن الباطن كان مستقرا و قد ظهر بفساده فكان
احد في كذا في الجرح فقلنا في شرح قاضي خان وصحح التنقيح في مستصفاه فله حق الحبس فاختلف المصنف
ويشترط في النفع وقد جزم به صاحب الهداية بقوله وغسل الثوب نظير الجمل انتهى وبه مرجح في الجني ثم قال قلت ذكر الاثر في العين
ولم يبينه هو ولا احد من الشارحين الذين فزت بمطالعة شرحهم انه اراد به عينا قائمة لا اجبي في محل العمل كالصباغ والبيضة
التشام أو اراد بغير العين بفعله كسج العزل والصوف واتخاذ الخمر من الصم وكحها قفيا تحت المالك بالصباغ وكتب استقر
كتب الفقه حتى ظفرت به بحمد الله تعالى في مثية التفتها تصنيف استاذ من مشي الفقه والمطبخ في الملة والدين البديع فقال واصل
هذا ان المراد بالاثري قولنا صاحبنا كل صانع لعله اثر في العين هو عين مملوكة للعامل الذي يقبل العمل بالصباغ والتشام
والغزل وكحها ام المراد بغير ما يبي ويغاي في محل العمل وهذا فصل اختلف فيه تحييد مع التصار اذا لم يكن على في الثوب الازالة
الدون اختلف فيه والاصح انه له حق الحبس على كل حال لان بياض الثوب ظهر بفعله قال استاذنا وقد ذكر قبل هذا انهم اجمعوا
انه اذا لم يكن لفعله اثر في العين كالجمل والفصل لا يستحق الحبس فراه بالفصل مجرد الظاهر وازالة النجاسة لا تحسب في
ثم ليس كالحامس المستحق والحطب والحمان حق حبس العين فله حق الحبس فيها طيب الخياط والقمار وكما سلك الحطب وحالت
رائس العبد حبس العين بالاجر فذكره يقتصر ان يكون للخياط والنجاف حق الحبس وعلى ما ذكر في حق وقب وطلب يقتصر ان يكون
لهم حق الحبس على الاطلاق واسم اعلم طيب والاصح الحبس ولا حبس للاجبر المشترك اذا عمل في بيت المستاجر وفتح العمل لما انتهى اذا
كان حاله اما اذا كانت الاجرة موطلا فلا غلامك حبسها لان التسليم ليس بواجب عليه الجمل فلا يملك الحبس كما لو باع شيئا
ثمنه بغيره لغيره الحبس وانما بقوله يحسبه الى ان عمله في بيته او لاداه فاداه اذا خاطمه واصفبه في بيت المستاجر فليس
له حق الحبس لان الناع وقع سلما الى المالك لكون الجمل في بيته كذا في الخلاصة وقد مناه عن المجتهد وهو ما من لما حث به عند
الامام وان كان في بيت المستاجر بخلاف الملاح اذا غرت السفينة بمدة وصاحب المتاع فيها حيث لا يضمن المتاع لانه في
حقيقة والوصف في السفينة دون المتاع حتى كان ما ذرف فيه من قبل المالك لم يكن مستقرا في السبب فلا يجره الى ضمان فان حبس
فمنع فلا يجره ولا ضمان وهذا عند الامام لانه غير متصرف في الحبس فقيما يانه كما كان عنده ولا أجر له لهلاك المقود عليه قبل التسليم وعند
هنا العين كانت مضومة قبل الحبس فكذلك ابعده لكنه بالخيار ان شاء ضمه غير محمول ولا أجر له وان شامحولا ولا أجر له من كماله
كالجمال والملاح لا يحبس العين للأجر لان المقود عليه نفس العمل فهو غير قائم في العين فلا يجره حبسه فليس له ولاية
الحبس فلو حبس العين ضمن ضمان الغصب كما سيق في بابها وصاحبها بالخيار ان شاء ضمه ام ضمن المستاجر قيمتها ام رتبة العين
ان كانت قيمته او مثلها ان كانت مثلية ومردة بالقيمة بدلها من محمولة ولا أجر له وان شامحولا ولا أجر له في الجوه
واختلف في المراد من الاثر فقلنا ان يكون الاجرة متصلة بعمل العمل كالنشا والصباغ وقيل انه يرك ويغاي في محل العمل وثمة
تظهر في كسر الحطب وطحن الحنطة وحلق رائس العبد فليس له الحبس على الاول له الحبس على الثاني وظاهرا في القية ترجيح
الثاني كذا قاله شيخنا ثم قال والذين يظلمون كلامهم ترجيح الاول لما عللوا به في حق الحبس من ان المقود عليه وصف في الثوب
ومنهم من ضبط الجمل بالمال المملو ومنهم من ضبطها بالحجم والاول لان الجمل يجوز ان يقع على الظاهر وعلى المانية ويكون اعم
من لفظ الجمل بالحجم فان قلت يرد على هذا اللفظ فانه يكون للراحت حبس لا يستحق الجمل ولا اثر لعله قلت لانه كان على
الهلاك وقد اصابه فكانه باعه منه فله حق الحبس كذا في الهداية **واذا شرط المستاجر عمله او عمل الاجير بنفسه لا يستعمل**
الاجر غيره لان المقود عليه العمل في محل يمينه كالنقعة في محل يمينه **الظهور استثنائا من التي قلنا استعمال غيره مع الشراء وعده** كما
ذكره في الخلاصة والمراد من اشترط العمل بنفسه ان يقول له اعمل بنفسك او يدك ولا تقبل بيد غيره كذا في الخلاصة اما اذا قال
علي ان تعمل فتكون قتيلا ما اذا اطلق كذا في المستصفي وغاية البيان في العناية بنقل عن حميد الدين الضريح هو مثل ان يقول ان عمل
بنفسه او يدك مثلا واشاء المصنف يعني صاحب الهداية بقوله ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره الى اخره ثم قال اعني صاحب
العناية لانه ان خالفه الى غير ما ان استعمل من هو اصنع منه في ذلك الفن او سلما اية اخر من ذلك كان يبيح ان يجوز انتهى
وفي الخلاصة رجل استاجر رجلا ليعمل له خشيته الى منزله بدمه فعمل احدها دون الاخر فلم ينفذ درهم ان لم يكونا شريكين في
العمل قبل ذلك وكذا لو استاجر احدهما ليعمل لهما صاحبهما او حفر بئر ولو كانا شريكين يجب كل واحد منهما وقيد باشتراك العمل لانه لا يشتر
عليه ان يعمل اليوم او غدا فعمل لهما ليعمل لهما صاحبهما مرات ففرط حتى مر لا يضمن واجاب بفتح الاسلام بال ضمان كذا في الخلاصة

وان اطلق

وان اطلق كان له او للاجير ان يستاجر غيره لان المستحق عمل في منته ويمكن استيفاءه بنفسه وباستعانة غيره بخلاف
استيفاء الدين واشاء بكونه له الاستيعار لانه ليس له الدفع الى غيره ولهذا قال في الخلاصة وجعل دفع من لا يصل لبيعه كذا
مردف هو الى اخره فيسجد فرفق بين يديه ان كان الثاني اجيرا للاول لا يضمن واحدهما وان كان الثاني اجيرا من الاول دون
الاخر عند الحنية وعندهما في الاول ضمان مطلقا وفي الاجير ان يضمن الاول وان يضمن الاخر وقوله **على ان تحمل اطلاق**
لا يفسده كما تقدم مثله عن المستصفي وغيره فله ان يستاجر غيره **استاجر ليا في بيعه فأت بعرضه فجا بغيره فله اجرة**
حسبه لو كانوا عيالا معلومين لانه او في بعض المقود عليه فيستحق الاجر بقدره وقدره بكونهم معلومين ليكون الجمل
مقابلا لهما ثم وقد اخل بهذا صاحب الكنز وقدره ملاحا وفي تحفه **والله وان لم يكن عياله معلومين فكله له** كذا في الجمل
اشارة الى في الهداية وصرح به صاحب العناية استاجر شخص رجلا ليعمل له **مكتوب او زاد الى زيد ان رده امر المكتوب او**
الزاد بموته امر زيد او غيبه لا شيء له عند الحنية واني يوسف وقال محمد له اجر الذهاب وهذا ايضا على ان المقود عليه قطع
الساق او نقل المكتات وقع عند محمد له قطع المسافة لان المشقة دون نقل الكتاب وقد اوفى بعض المقود عليه بدها
فيسحق الاجر المقابل له ووقع عندها انه نقل الكتاب لانه هو المقصود او وسيلة الى المقصود وهو علم في الكتاب وقد
نقصه بدهه فسحق الاجر كالواستاجر ليدفع بطعام الى فلان بالبرق فذهب به فوجهه ميتا مخرجه فانه لا أجر له
بال اتفاق لنقصه تسليم المقود عليه في سبيل الكتاب عنه قطع المسافة ولم ينقص ما قطع بها كذا في العناية **فان دفع**
القطع الى ورثته في صورة الموت او من يسلم اليه اذا حضر في صورة غيبته وجب الاجر له الذهاب بالاجماع وهو
نصف الاجر المسمى لانه ان ياتي وسعه وان وجبه ولم يوصله اليه **يجب له شيء من الاجر** تشا المقود عليه وهو المسمى
متولى ارض الوقف **اجر بغيره المثل يلزم مستاجرها** ام مستاجر ارض الوقف لا المثل كما غلط فيه بعضهم اخبرنا رحمه
بعض العبارات الواقعة في الفتاوى الفتاوى كما وقع نحن برون سابقا تمام **اجر المثل على ما عليه الفتوى يبقى بالظن**
في غصب عقار الوقف وغصب منافع كافي لفصول العاديات وغيرها كذا يبقى بكل ما هو اوقع للوقف قال في الحاشية
القدسي وبقي بالظن في غصب عقار الوقف وفي غصب منافع الوقف وكذا لما هو اوقع للوقف فيها اختلف العلماء في حق
نقص الاجرة عند الزيادة الفاحشة نظر للوقف وصيانة الحق الله تعالى وابقا للخرات انتهى **مات الاجر عليه دين**
فالمستاجر احق بالمستاجر من غريمه باستيفاء ما عمل له من الاجر اذا كانت العين المستاجر مقبوضة **لان الله يسقط الدين**
بهلاكه ام يهلك هذا المستاجر لانه ليس يوهن من كل وجه بخلاف **الرهن** فانه مضوم باقل من قيمته ومن الدين فيسقط
الدين بهلاكه اذا كان مساويا له او دونه كما استحق عليه في بحث الرهن انما الله تعالى قال في جميع الفتاوى مات المرحوم عليه
دين فالمستاجر احق به من سائر الرعا كما في الرهن لان الله لا يسقط الدين بهلاكه بخلاف الرهن فخرانه انتهى وقال في العصور
العادية ولو استاجر دارا اجارة فاسدة وعجل الحق ولم يقبض الدار حتى مات المرحوم وانقضت مدة الاجارة فاراد
المستاجر ان يجرد يده على الدار ويمسها الاستيفاء الاجرة المحملة لا يكون له ذلك لانه لا يملك هذا في الاجارة فقي الاجارة
الفاسدة او في الاجارة الصحيحة او الفاسدة اذا كان المستاجر مقبوضا للمستاجر جرحه الحبس لاستيفاء الاجرة المحملة وهو
احق بتمهده اذا مات المرحوم قال وذكر في اخر البيع الفاسدة والعقد من بيع الجماع اذا استاجر عبد الخدمه من بابية وطلبن
نعمه بغير العبد وعجل الاجر ثم نقص الاجر المقدر بحكم الفساده ذلك والمستاجر حق حبس العبد لاستيفاء الاجرة فلو مات العبد
في بيه يموت امانه لانه بطل العصف فعا الامر الى ما كان والمستاجر في المستاجر امانة فذكر اهذه او لمات المرحوم فالمستاجر احق
بالعبد حتى يستوفي منه الاجر لانه يد استحققه على المثل ولو كانت الاجارة فاسدة بدين كان للمستاجر على الاجر والمدة كماله
ليس له حق الحبس ولا يكون احق به من سائر الرعا ولو كانت الاجارة صحيحة فمات العبد كان له حق الحبس في الحالين جميعا
ولو مات المرحوم فاحت به من سائر الرعا وقامه ينظر ثم وفي فتاوى ومسان اذا مات الاجر اجارة طولية وعلمه ديون كان المستاجر
بشر المستاجر احق به من سائر الرعا كالمترهين بالرهن انتهى وفي الفتاوى الزينية اذا فسخ العقد بعد بيع الجمل البديل صحها كان العقد
او فاسدا فله حبس البديل حتى يستوفي البديل ذكره الرزلي في البيع الفاسد مع جاز ان المستاجر حبس العين حتى يستوفي
ما عمله ولا يجامعها في اجارات الولولجية كذا فينا اذا كانت العين في يده المرحوم وادكره الرزلي انما هو فيها اذا كانت
في يد المستاجر فصرح به في الاجارة الفاسدة في جامع الفتاوى واسم اعلم هذا **باب ما يجوز من الاجارة**
وما يكون خلافا فيها ارفق الاجارة **نقص اجارة حائز ودان** بالبيان ما يعمل فيها في الدور وللوايت استثنائا
لان العمل المتعارف فيها السكنى فيمنع اليه وانه لا يتناول فصح العقد والحائز الدكان يجمع على حوائث وبلا بيان من

سا

يكتمها

قله ان يسكنها بنسبه ويسكنها غيره باجارة وغيرها وكذا ان استاجر عبد الخدمه له ان يوسع لغيره بكتل الدابة والثوب كذا
في القتيبة وقيل بالور والحوانيت لان الثوب لا يدور من يان لاسه وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل **وله ان يعمل فيها اي**
الحوت والداركل ما اراد لانها لا تختلف باختلاف المستعمل فله الوضوء والغسل والذباب وكسر الحطب المعتاد والمستحب
عاجل والورق المعتاد والبسبر وان يرق فيه وثدا ويربط الذاب في موضع معتاد لانه لا ان يكون معتادا وله ربطها على باب
الدار وليس للاجر ان يدخل دابة الدار المستاجرة بعد ما سكن المستاجر كذا في الخلاصة وفي القتيبة استاجر الدار المسيلة القاما
اجتمع من كسر الدار من التراب ان لم يكن قوته وله ان يرق فيه وثدا ويصنع كبدار ويتخذ فيها بالوعة اذا كان فيه خرير
ولو استاجر جانيه سبلا لوق الارزله ذلك ان لم يضر بالبا وليس للمستاجر الدار المسيلة ان يحطها اصطفا وفي الخلاصة ولو كانت
فيها سبيل فوصافه منها وشرب ولو وضعت اليه لا يجبر احداهما على اصطلاحها ولو بنى المستاجر التقوى في الدار المستاجرة فا
ما حترق شي من الدار لم يضمن المستاجر ينقذ من سبل ظهري الذي الرغباني عن من استاجر رجلا ليعمل في الصنعة كما
تحد الطين وفتح العرنيل فامطرت السابعد ما اخرج الجير لعمل فامنع لذلك العزير يجب الاجرة قال الاستاجر دابة ليجعل
عليها مائة وخمسين من الفضة من ضمت الدابة فلم تظن الاماية من تحمل عليها مائة فله ان يسكنه ان يرجع على الكار بجنت
ذلك قال لانه رضي بذلك استاجر رجلا ليعمل في الصنعة واستاجر الدار التي فيها الرحي ايضا فمعه الجيران عن الطين بقوى
الاجرة بسبب توهين البناء يسقط عن المستاجر من الاجرة حصه مدة كان من عاقل ما يتكسب حسان الطين ولم ينفعه
حسابه يسقط قبل له لو حكم القاضي بالمنع عن الطين قال الجواب كذا في ما يمنع حسابا بل يضمنه الاجر سبل من في يده حام يحكم الاجارة
ثم انها رقت فيما بين ذلك وصارت مجال لا يفتح بثمنها انتفاعا لغيرها يجب كل الاجر قال انما يجب بقدر ما كانت منفعة المكار اذا
سجل في بعض الطريق فخره ورجع واعاد العمل الى الموضع الاول الاجر له كذا ذكره في الفتاوى ولم يذكر الجبر على الاعادة وينبغي ان يجبر
في الفصل الخامس والعشرين من اجارات الحطب الخلفي جمع الفتاوى وفي الجبر على اجارة البناء وذكر محمد في مواضع انه يجوز
اتهم به يبقى غيب **انه لا يسكن حدا او قضا را وطحا ناهي غير رضى المالك واشتراطه ذلك في عقد الاجارة** فيه وجهان
الاول ان يكون يقع البان الثلاثي فيكون انتصاب حداد وما جدر على الحال وفيهم من عدم امكانه غيب ودلالة بالاولى الثاني ان يكون
يضم اليه كسر الطاق وانتصاب ما جدر على المنعول وفيهم من عدم مسكه بنسبه بالاشارة لانه لا يمانح ان يسكن غيره لان ذلك يرهق
البناء في سكه بنسبه لغيره الاشياء هذا المعنى حاصل كذا في غايه الفتوى وهذا اذا كان يرضى به المالك ولم يشترط في الاجارة فان استأجر
كذلك كان له ذلك وقد اخل صاحب الكثر بهذين القيدين ولا بد من ذكرهما لا يخفى **وله اختلاف في الاجرة والمستاجر في المشتراط**
قال قول الموجه كذا لو انك اصل العقد وان اقام البنية فالبينة بينة **المستاجر** كذا في الخلاصة وفي القتيبة اذا استاجر جانيه سبلا لوق
الارزله ذلك ان لم يضر بالبا انتهى وفي الخلاصة واذا استاجر ليعقد قصار فله ان يعقد حداد اذا كانت منفعتها واحدة والمراد
من الرعي غير رعي الدار ما رعى البو فلا يمنع من الطين عليها وان كان يضر على الفتر في الخلاصة ولو فعل بالاجرة وجب عليه
الاجر وان اهدم البناء بغيره وجب عليه الضمان والاجر لما عرف انها لا يجتمعا ولم يسكن بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرها وكذا
كل ما يختلف بالمستعمل ولا يمتنع في ذلك تقييد حتى اذا شرط سكن رجل معين في الدار ان يسكن غيره لان التقييد لا يفيد عدم التنازل
ذكره الزيلعي وان قيد براكب ولا يبرهن اذا خالف لان التقييد مفيد لتنازل في الركوب والبر يفتقر فاذا خالف صار مقبولا
فيضمن ومنه ما يختلف باختلاف المستعمل اذا كان مقبولا فانه يضمن اما اذا اطلق اركب والبسبر من ثنا والمراد بالاطلاق
ان يتنول على ان يركبها من ثنا وليس الثوب من مثله لا يختلف باختلاف الركاب والملايس فلا يجوز الا بالتمتع او بان يشترط
ان ينفذ ما شا ذكره الزيلعي في تبيين الكثر ويصح اجارة **ادخل للزراعة مع بيان ما يزرع فيها او قال على ان ازرع فيها**
ما انشا كذا في الفتاوى والمارة ولو لم يبين ما يزرع فيها او لم يقل على ازرع فيها ما انتاضدت الاجارة للجهالة ولو زرعها بعد ذلك
لا تقود وصحتها في القياس كذا اذا اشترى بخر او خنزير وفي الاستقسان يجب السمر وينقلب المقدر صحى والمستاجر الشرب والطريق
بجلاء البيع لانها تقصد للانتفاع وانه انتفاع لغيره فله ان يبيعها فالمقصود منه ملك الرقبة لا انتفاع في المال حتى
جاز بيع الجش والارض السبعة دون اجارته الا المذكور للحقوق والرافق كعوض في البوع وفي القتيبة استاجر ارضاً سنة على ان
يزرع فيها ما شاء فله ان يزرع فيها زرع ربيعا وخرنبا وفي الجوهرة والباس باستيجار الارض للزراعة قبل ريعها اذا كانت
معتادة الرى مثل هذه المدة التي عقد الاجارة عليها وان حاصر اثر الما يزرع بعضها فالمستاجر بالخيار ان ينفق الاجارة كلها
وان شام ينقصها وكان عليها من الاجر بحسب ما روى منها كذا في الجوزي انتهى وفي القتيبة ولو استاجرها ولا يمكنه الزراعة في الحال
لاحتياجها الى السقي كرمها لانها ادعى المالك ان كان بحال يمكن الزراعة في مدة المعتاد والافلا وكما لو استاجرها في الشتاء سبعة

اشهر ولا يمكن زرعها في الشتاء لما يمكن في المدة اما لم يكن الانتفاع بها اصلا بان كانت سبعة او ثلثه فالاجارة فاسدة وفي سبعة
الاستيجار في الشتاء يكون الاجر مقابلا لكل المدة لا بما يتقنع به فحسب وقيل بما يتقنع به انتهى **استاجر فلان الارض وهي مشغولة**
او الحال انها مشغولة بزرع غيره ان كان الزرع يجب ان يوجه مشغول الاجارة ما لم يستحصل الزرع الما ان يجب
بواجرها مضافة الى المستعمل فيجوز ان كان الزرع بغير حق صحت الاجارة لان الزرع في هذه الصورة واجب القلع فان
الوجه في هذه الصورة قادر على تسليم ما اجره بان يجبر صاحبه الزرع على قلعه سواء ادرك ام لا لانه لا حق لصاحبه في ابقائه
كذا في فتاوى قاضي خان في الهداية والظهيرية **والبناء والغرس** عطف على قوله للزراعة او يرضع اجارة ارض للبناء والغرس وهو
ينفع العين بمعنى الغرس وقد جازيه الكسر كذا في الغيب لانها منفعة تقصد بالاراضي وفي القتيبة والجر والمستاجر السبل
ان يبنى فيه غرفة لنفسه الا ان يزيد في الاجرة ولا يضر بالبا وان كان معطلا غالبا ولا يرغب المستاجر الا على هذا الوجه جاز
من غير زيادة في الاجرة اذا قال القتي او المالك المستاجر ان انت لك في عمارتها فله ان يرفعها باذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا
كان يرجع مع معظم منفعة المالك اما اذا رجع الى المستاجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة او شغل بعضها كالشور فلا مالم
يشترط الرجوع ذكره في الوقت **فان مضت المدة قلعهما ام البنا والغرس وسلمها ام الارض فارغة** لانه لا نهاية لها في
اقتابها اضار بصاحب الارض فوجب القلع وفي القتيبة اذا استاجر ارضا وقتا وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة
فالمستاجر ان يسبقها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو اوى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال ولان في شرح الكثر وفي
بعض سبلة الارض المختكة وهي منقولة ايضا في اوقات الخصاف انتهى **الا ان يزرع له الموجه قيمته مقلوعا وبقلعه** يعني ان
تقوم الارض بدون البناء والشجر وتقدم وبها بنا او شجر ولصاحب الارض ان يامر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما وان كانت
الارض لا تنقص فان شا صاحب الارض ان يضمن له القيمة كما تقدم وبقلعه فله ذلك برضا صاحبه او بقرضا فيكون الارض لهذا
والبناء لهذا الحق لها كذا في الاختيار قال شيخنا وهذا الاستسار راجع الى لزوم القلع على المستاجر فاذا دانه اذا رضى الموجه
يدفع القيمة لا يلزم المستاجر القلع وهذا صحيح مطلقا سواء كانت الارض تنقص بالقطع او لا فلا حاجة الى حمل كلام المعنى على
ما اذا كانت تنقص بالقطع كفضل الشارع بغيره ولكن لا يتكلمها الموجه جري على المستاجر اذا كانت الارض تنقص بالقطع وما
اذا كانت لا تنقص فلا بد من رضاه انتهى **او يرضى الموجه بتركه** ام يتركه البنا والغرس فيرضه فلا يلزم المستاجر القلع **فيكون**
البناء والغرس لهذا والارض لهذا وهذا الترتيب من الوجه يكون عارية لا رضى ان كان بغير اجارة ان كان باجر فمضى
في المجتبى وغاية البيان على الاول ما لا ينبغي وعلى الاول لها ان يواجر لها من اجبى فان خلا فلها ان ينقص الاجر على قيمة الارض
من غير بنا وعلى قيمة البناء من غير ارض فخر كل واحد منها حصته كذا في شرح الاقطع والمجتبى ولو استاجر ارض وقف
وغرس فيها ومضت مدة الاجارة فللمستاجر ابقاؤها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو اوى الموقوف
عليهم الا القلع ليس لهم ذلك وقد تقدم نقل هذا عن القتيبة والرطبة كالشجر ولهذا قال في الجامع الصغير واذا انتقلت مدة
الاجارة وفي الارض رطبة فانها تعلق لان الرطاب لانها فاشبه الشجر والزرع يترك باجر المثل الى اذراكه لان له نهاية مزية
فان رعايته للباينين اذا انتقلت مدة الاجارة بخلاف موت احداهما قبل اذراكه فانه يترك بالمسمر على حاله الى الحصاد وان لم
انضخت الاجارة لان ابقاء على المالك او لم يدامت المدة باقية ويلحق بالمستاجر المستعمل يترك الى اذراكه باجرة المثل واما
الفاصل في يومه بالقطع مطلقا لان انبذا العمل ظم وهو واجب الهدم لا التقييد وفي القتيبة المراد بقول القتيبة اذا انتهت
الاجارة والزرع لم يستحصل يترك باجر المثل او يرضى او يفتقرها حتى لا يجب الاجر الا باجرها انتهى وهو ما يجب حفظه والدابة لا
للكوكب والحل والثوب للبسبر يصح استيجار الدابة والثوب لان المنفعة مقصودة معهودة معلومة لا يصح اجارته بالحيثية
ولا يركبها او ليربطها على باب داره ليرها الناس فيقولون له فريس واذا كانت الاجارة فاسدة فلا اجر له او ليرى من بيته بالثوب
او حافله فان الاجارة لا تضع لان هذه المنفعة غير متعمدة من العين ومن هذا النوع ما اذا استاجر ارضية يضمها في بيته
بجملتها ولا يستعملها او دارا لا يسكنها لكن ليطن الناس ان له اذ او عدا على ان لا يستقره او دارا يضمها في بيته كذا في
الخلاصة وفي فتاوى قاضي خان رجل استاجر كنانا ليرام فيه من فقه او شعر لا يجب عليه الاجر وكذا المجتبه المصنف وكذا اذا استأجر
طيب يشبه لا يجب الاجر وكذا اذا استاجر بيتا من سلم ليصل فيه انتهى **وان لم يقيدها براكب او لا لبس اركب** من ثنا
وفي الكثر وان اطلق اركب والبسبر من ثنا وامر اذ بالاطلاق التعميم بان ياتي بلفظ اركب على العموم من غير تقييد براكب ولا لبس مع
لا الاطلاق المصطلح عليه عند الأصوليين فلو قال على ان تترك من شيت وتلبس من شيت صح العقد ولو استاجرها للركوب
مطلتا لم يسلم من يركبها لانفع الاجارة والفرق ان في الثانية صار الركوبان مثلاما من شخصين كالجنسين فيكون العقد

عند ابراهيمية وفيها لو استاجرها رباية فاستجرها وربها ضمن ثلثا اشتايجها ان استاجرها من بلد لا يبيعن وان استاجرها
ليوكها في المصر ان كان المستجر من الاشراف لا يضمن وان كان من العوام الذين يركبون عربا يضمن ولو نكاح دابة ولم يذكر السر
ولا كان وشترها رباية فركبها بهذا اذ كان مثله يركب يبرج يضمن اذا ركبها بالمان وان كان مثله يركب بكل واحد منها
لا يضمن اذا ركبها بهذا او بهذا قال وتاويله اذا ركب من بلد الى بلد انفق قال يشترط بعد ان ذكرنا انفق طاعا ان المنقول في الثاني
للمحكم الشهيد الضمان مطلقا من غير تفصيل المشايخ فكان هو المذهب لانه ظاهر الرواية لا يوجب الا يضمن في حق من يضمن
الجامع الصغير انه يضمن جميع القيمة لانه ذكر الضمان مطلقا فنفى الى الكلا لانه خلاف صورة ومعنى وقال في غاية البيان قلت يضمن
ان يكون الاصح ضمان قدر الزيادة في مخرج المجمع للضمن اذا استاجرها يبرج فزعه فاولها بالمان فلو كانت تلك الرابطة بمثلها قال ابو
حنيفة يضمن جميع قيمتها وقال يضمن ما زاد ثقل الا لمان على السرج حتى لو كان وزنه نصف وزن السرج ضمن نصف قيمتها لا يعلم الاذنة
في قدر الزيادة وله ان الامان يستعمل لما يستعمل له السرج وهو يدين اطلاق الدابة بخلاف السرج فصار محالنا قد يكون يركب
بمثله لانه اذا لم يركب بمثل يضمن جميع قيمتها اتفاقا وان كان لا يبرج بمثل يضمن اتفاقا انتهى وفي العناية ولم يبين مقدار المخرج
انه اتباعا لرواية الجامع الصغير لانه لم يذكر فيه انه ضامن لم يبرج القيمة ولكن قال هو ضامن وذكر في الاصدارات انه يضمن بقدر ما
زاد من المشايخ من قال ليس في المسئلة روايتان وانما المطلق محمول على المفسر ومنهم من قال فيها روايتان في رواية الاجارة
يضمن بقدر ما زاد وفي رواية الجامع الصغير يضمن جميع القيمة قال شيخ الاسلام وهذا اصح انتهى **لو استاجرها الدابة بغير**
الحمام فالحمام بالحمام لا يبرج بمثل وفي الخلاصة لو استاجرها بغير الحمام فالحمام لا يضمن الا اذا لم يبرج بالحمام لا يبرج بمثلها انتهى وكذا اذا ابدله
لا يضمن بالبحر وغيره كذا في غاية البيان انتهى **او سلك طريقا غير ما عينه في عقد الاجارة وثنا** وانما الطريقان امر يجب الضمان
اذا عين الطريق وسلك المستاجر طريقا غيرهما فتفاوت الطريقان بان كان السلوك ابعدا واولا وخوفا بحيث لا يسلك الصحة
التقييد لكونه مغيرا وانما اذا كان بحيث يسلك فظاهر الكتاب انه ان كان بينهما تفاوت ضمن والا فلا ضمان وانما الى انما لو
تساوى الاضمان وقدر بالتعيين لانه لم يبين الاضمان في الخلاصة للحال اذا تزلزلت في صحة الاعتقال في ينقل حتى ضد المتاع
بخط او سرقة فهو ضامن اذا كانت السرقة والمطغ ابا انتهى **او حمله في البحر اذا قبض بالبر مطلقا** ان التقييد عند الخطر الجور
ولندرة السلامة فيه وقوله مطلقا يشمل ما اذا كان يسلكه الناس اول وقت قبضه بالبر لانه لو لم يقبضه بالبر كان **وان بلغ**
فله الاجر قال الاثنان السماع يبلغ بالتشديد وان بلغ الجبال المتاع ذلك الوضع الذي اشترط ويجوز بالتقصيف على اسناده
الفعل الى المتاع لرا اذا بلغ المتاع الى ذلك الموضع وانما وجب الاجر لا رتفاع المكان ولا يلزم اجتماع الاجر والضمان لانها في حال التيقن
ومن بزرع رطبة وقدر امر بالبر ناقص ولا اجر امر من يضمن ما تنقص من الارض اذا زرع رطبة وقدر امر بزرع الخلة لان الرطاب
اكثر ضررا بالارض من الخلة ولا يجب اجر المسمى ولا غيره لانه غاصب فيكونه ما زرعه اشترط بالارض لانه لو كان ناقص
ضرر الارض ان قلت ما ذكره من عدم وجوب الاجر وجوب ناقص من الارض هذا مذهب القوميين من المشايخ وانما مذهب
التاخرين فيجب اجر المثل على الغاصب اذا كانت الارض للوقت او للقبض او غيرها صاحبها لا يشترط ان يكون له وحده وانه اعلم
ومن بجباطة قبا و امر بقبض قيمة ثوب وله امر لصاحب الثوب اخذ الثوب **ودفع اجر مثله** لانه لما كان يشترط القوميين
من وجه لا الاشتراك يستعملونه استعمال القوميين كان موافقا من وجه ثانيا لوجه ثالثا الى الجانب الواحد والثوب
وان شامال الجانب للكلان وضمنه القيمة وانما وجب اجر المثل دون المسمى لان صاحبه انما راضى بالمسمى عند حصول المقصود
من كل وجه ولم يحصل اطلقه فشملا اذا كان يستعمل استعمال القوميين وما اذا انتقم وجعله قبا خلا فلا لاسيما في الثاني حيث
اوجب فيه الضمان من غير خيار **وكذا اذا خاطبه سر او بل** وقدر امر بالقبض فان الحكم كذلك في الاصح فالتقييد بالقبض في الكتب
وغیره من المختبرات وقع اتفاقا وضمن بصيغه اصغر وقدر امر بالجر قيمة ثوب ابيض وان شامال الله اخذ امر الثوب
واعطاه ما زاد الصبيغ فيه **ولا اجر له** ذكره في الخلاصة ولو صبغ رديا ان لم يكن الصباغ فاحتمل يضمن الصباغ وان كان
فاحتمل بحيث يقول اهل تلك الصنعة انه فاحش يضمن قيمة ثوب ابيض كذا في الخلاصة وفيها ايضا رجل دفع الى خياط ثوبا
وقال اقطع له حتى يصيب القدم وكذا خمسة اشبار وعرضه كذا في ثوبه ناخما ان كان قد رزق اصبع وكوه فليس بشي وان كان اكثر
يضمنه وفيها ايضا ولو قال للخياط انظر لهذا الثوب ان كفا في قبضا اقطعه ب درهم وخطه فقطعه ثم قال انه لا يكتفي بضمن
الثوب ولو قال انظر لثوبي قبضا فاقطعه ب درهم فقال نعم اقطعه فقطعه ثم قال لا يكتفي بضمن الثوب في جميع الفتاوى دفع
الى الصباغ ليصنع له بكذا كذا ابراهيم ان صاحب الابريسم قال للصباغ لا يكتفي بضمن ثوب ابيض يبري ورد على فلم يرد ثم هلك الى
بريهم في يد الصباغ لضمان عليه صفر صدر الاسلام كذا في جميع الفتاوى وانه اعلم هذا باب في بيان احكام الاجارة

الفاسد تاخير الاجارة الفاسدة عن صحيحها لا يحتاج الى معذرة لو وقعها في محلها **والفاسد من المعقود ما كان مشروعا**
باصله دون وصفه والباطل ما ليس بمشروع اصلا يعلق باصله ولا بوصفه وبين الفاسد والباطل هنا فرق ايضا
وحكم الاول وهو الفاسد وجوب اجر المثل **بالاستعمال بخلاف الثاني** وهو الباطل فان حكمه عدم وجوب الاجر فيه بالمر
باصريه في الحقايق شرح المتقوفة في مسيلة اجارة المشاع وهكذا في جامع الفصولين فان قلت هل يرب الفاسد في الاجارة
والفاسد في البيع فرق قلت نعم بينهما فرق فان الفاسد من البيع يملك بالتقضي والفاسد من الاجارة لا يملك المنازع بالتقضي
لو قبضه المستاجر لغيره ان يواجرها ولو اجرها وجب اجر المثل ولا يكون غاصبا ولا لاجرا لاول ان ينقض هذه الاجارة كذا في
الخلاصة اشار الى هذا الفرق في المختصر بقوله **ولا يملك المنازع في الاجارة الفاسدة بالتقضي بخلاف البيع الفاسد** فان البيع
يملك فيه بالتقضي كما تقدم فقهرت في البيع وهه نظيب الاجرة في الاجارة الفاسدة بالتقضي فيه خلاف فعلى الحكم الكفيل
لا نظيب وعند الحلواني نظيب وهو الاصح بخلاف البيع الفاسد نظيب لانه بدل العيب ولهذا لو استهلكه تجب القيمة والاجارة بدل
منفعة فافترا هكذا عن طوقا بشر لا يملك له الحلواني نظيب ان كان لغير المثل كذا في الصغير وفي المشتق المحض ولو شرط طوقا
على المستاجر فانه يفسد المعقود فلهذا اخرج الفاسدة لانه يجوز ما يخرج الوطيفة في ايز لكن الفتوى على انه لا يجوز مطلقا وفي
الاجارة الفاسدة هل يملك الاجارة من غيره اختلف المشايخ فيه اخبرني استاذي افتخار الزيمة بظا هرجان عن خالي ظهير
الزيمة المزعيا انه قال الاضمان لا يملك في النصاب استاجر دار اجارة فاسدة وقبضها اجرها من غير اجارة صحيحة جاز
هو الصحيح والاولي ان ينقض الاجارة الثانية ويأخذ الدار لانه لو باع بيضا فاسدا ثم المشتري اجره فله ان ينقض الاجارة فكذا
بخلاف البيع لان الاجارة تنسخ بالاعذار والبيع لا كذا في الضرر **تنقض الاجارة بالشروط المخالفة لمقتضى العقد فكل فاسد**
البيع بما تقدم ذكره **يفسد** امر الاجارة وقد ضبط الشيخ ابو الحسن الكرخي في مختصره ما يفسدها فقال اذا كان ما وقع عليها
عقد الاجارة يفسد في نفسه او في اجزائه او في مدة الاجارة او في العمل المستاجر عليه في الاجارة فاسدة وكل جهالة تدخل في
البيع فتفسد من جهة الجهالة فكذا في الاجارة انتهى والنشر وطالت في تنقضها تفصيلا كما نشرنا طائفتين الدار ومريتها
او تعليق باب عليها او ادخال جذع في شقوقها على المستاجر وكذا اذا اشترط كره في ارض او ضرب مساهم عليها او حفر
بوقها او على ان يبرقنها على المستاجر وكذلك اشترط اطراد الارض كره به وكذا ان شرط ان انقطع الماعن الرجوع قال اجره
وكذا ان تكاره دابة الى بعدا على انه ان رزق شيئا اعطاه وان بلغت بعدا فله كذا ولا فلا مثله ففسد فاسدة وعليه اجر
مثل ما سار عليها وكذا لو استاجر عبد اشترط على انه ان مرض فيه عمل في الشهر الذي بعده بقدر الايام التي مرض فيها كذا في غاية
البيان فخرج ما يقتضيه العقد كما شرط ان يدفع له الاجر اذا جمع من الشغل واشترط ان يدفع له اليوم **ويفسد الاجارة**
بالشروع الاصل فيه احتراز عن الشيوع الطارئة فانه لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وروى عنه
بن صباغ عنه انه يفسدها ولا فرق بين عند ابي حنيفة وبين ما يحتل القسمة وبين ما يحتلها والجواب في الكل عنه واحد
الا اذا اجر من شريك فانه يجوز متاعا بالاجماع في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وروى عنه انه لا يجوز ايضا وسواهما اجر
كل نصيبه من شريك او بعضه ولو كان العيين بينهما فاجر اجرها نصيبه من اجني اختلف المشايخ على قول ابي حنيفة حكى ابو ط
الدباس عنه انه لا يجوز والله مال شمس الزيمة السرخسي والشيخ الامام الاجل برهان الدين ولو كان العيين كله لرجل فاجر النصف
من اجني ففسد ابي حنيفة لا يجوز عندنا يجوز ثم اختلف المشايخ على قول ابي حنيفة قبل لا يفسد حتى لا يجب الاجر اصلا
وقيل يفسد فاسدا حتى يجب اجر المثل وهو الصحيح كذا في الفصول العادية والحجة في اجارة المشاع ان يستاجر الكل ثم يفسد في الكل
النصف فانه يجوز لان الشيوع الطارئة لا يفسدها كافي العبة او حكم الحاكم يجوز وفي الحق الفتوى في اجارة المشاع على قولهما كذا
في تعيين الكثر قلت وفي فتاوى فاضلان جعل الفتوى على قول ابي حنيفة رحمه الله في اجارة المشاع وبه جزم اصحاب المتون والفتوح
فكان هو المذهب وقد ذكر العلامة قاسم في تصحيحه بان ما في الحق يتأذى بجهد القابل فلا يفسد عليه واسما **ويفسدها جهالة المسمى**
بان جعل الاجارة ثوبا او دابة **وعدم التسمية** بالكلية بان قال اجر لك دارا ثم اوسعة ولم يقل بكذا فان **فسدت الاجارة بالاجرة**
اعني جهالة المسمى وعدم التسمية **وجب اجر المثل باستيفاء المنفعة** قال في التجريد البرهان في الاصل في الاجارة الفاسدة انه لا يجب
الاجر بمجرد التمكن من استيفاء المنفعة وانما يجب بحقيقة الاستيفاء بشرط ان يوجد التسليم الى المستاجر من جهة الاجر وفي الاجارة الصحيحة
يجب الاجرة بمجرد التمكن من الاستيفاء لكن بشرط ان يوجد في المدة في المكان الذي ارضى اليه المعقود حتى لو استاجر دابة ليوكها في مصر
محبها في منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم وجب الاجر لتمكنه من الاستيفاء في المدة في المكان الذي ارضى اليه المعقود في المدة او تمكن من الله
في المكان الذي ارضى اليه المعقود ولكن في غير المدة لا يجب الاجر حتى لو استاجر دابة يوما ليوكها خارج للمصر ففسدها في بيته حتى مضى

يستعمل

هر

ستيفاء

من الصيام تطوعا ولو كان النكاح غير ظاهرا ثبت باقرارها لا بالبرهان ان ينسخ الاجارة لانها لا يصدقان في حق
المستاجر كما اذا اقرت المتكوفة بالرق لا بشان نفسه وقتها ولا تصدق في حق ط بطلان النكاح كذا في التبيين
الكفر **والمستاجر فسخها** ان الاجارة بجعلها **ومرضها** وفجرها ان اصابته المرضة او مرضت ففسخ الاجارة لان
لبن الحلي والمرضية يضر بالصغير وهي ايضا يضرها الرضاع فكان لها ولهم الخيار دفعها للفر وكذا عنها وعن الصبي وهذا
لان هذا الاجارة والاجارة تنسخ بالاعذار وكذا الوقتية لئلا يله الضغ ان ذلك يضر بالصبي وكذا اذا كانت فاحشة ثابتة
فجورها كالمقبر الذي يلعن لئلا يشغل عنه بالجور وكذا اذا كان الصبي لا يأخذ ثمنها كان لهم ان ينسخوا الاجارة وللظواهر ايضا
ان تنسخ الاجارة اذا كان يحصل لها المزايا منهم وكذا اذا لم تجر لها عادة بارضاع ولد غير هاله انما رعا في عندنا عند
ما تبلي من القاسية والسهر فاذا جرت وعرفت انها تضر به كان لها الضغ وكذا اذا عبر وهابه كان لها الضغ لانها تضر
على ما قبل تجوع الحرة ولا تال بغيرها **لا** لا تنسخ الاجارة **بغير هاله** الظاهر لان كنهها في اعتقادها ولا يضر ذلك بالصبي **ولو**
الصبي او الظير انتقضت الاجارة ولو مات ابو الصبي انما لا تنسخ لان الاجارة واقعة للصبي لا لاب سوا كان له المال
اولم يكن ولهذا لو كان للصبي مال تجب له الحرة من ماله اذ هي كالنقعة ولو سافر الظير او اهل الصبي ففسخ لانه عذر اذا خرج
للمرجعة وعليها غسل الصبي وثيابه واصلاح طعامه **ودهنه** بفتح الراء جعل الصبي مطلي بالدهن بالضم لان
خدمة الصبي واجب عليها وهما من عرفا وهو معتبر في الاضحية وغسل ثيابه منه لا يجب عليها ثمن شئ من ذلك وما ذكره
بمجرد ان الدهن والرياحان على الظير فهو طاعة اهل الكوفة **ام** وهو ان الذكور من غسل ثياب الصبي وطعامه واجر عليها على اية
ان لم يكن له ان الصغير **والا** وان كان له مال فحق له ان يبيع ذلك في مال الصغير فاذا ارضعت بلبق شاة او خذته بطعام **و**
مضت المنة لا اجرة لها لانها ماتت بالامر الواجب عليها وهو الارضاع وهذا ايجار وليس بارضاع وهو عتيق وقع عليه عقد
الاجارة ولهذا لو اجر الصبي بلبق الظير في المدة لم يستحق الاجرة كذا في العناية قال فاعلم بهذا ان المعتقد عليه هو الارضاع والبر
دون العتيق وهو اللين انتهى **خلاف ما اذا دفعته الى خادتها حتى ارضعت** حيث تستحق الاجرة كما في شرح الدرر والنفوس
لما اخبر ومضى الى الثاني فان قلت الظير ايجار خاص او مشترك قلت اجيب بانه ايجار خاص على ما يدل عليه لفظ الميسر قال
فيه ولو ساع الصبي من برها او وقع فوات او سرق من حلي الصبي او من ثيابه شئ لم تقم الظير لانه بمنزلة الاجير الخا ص فان
المعتد وقع على منافعتها في المدة التي ليس لها ان تفرق نفسها من غيرهم لمثل ذلك العمل والاجير الخاص امين فيافي
بده وفيه نظر لانه قال لانه بمنزلة الاجير الخاص لا عينه وذكر في الذخيرة ما يدل على انها يجوز ان يكون خاصا ومشترا كما في
لو اخرجت نفسها تقوم احدين لذلك ولم يعلم الاولون فارضعت كل واحد منها وضرعت اثنتي عشرة جناية منها ولها الاجر
كما لا على الفريقين وهذا يدل على انها تحتلها فقلنا بانها تستحق الاجر منها كالا تشبهها بالاجير المشترك وتامم باخت
نظر الى الاجير الخاص انتهى وفي المحيط لو استأجرته لفرضع جديا او صبيلا ليجوز ان يلبى اليها من قيمة فوطت الاجارة
عليه وهو مجعول فلا يجوز ولا ليس للبر المدة فقة فلا تقع الاجارة عليه وانما تقع على فضل الارضاع والتمرية والى
والخصانة كذا في التبيين والسبيلة في الهداية وغيرها **لا تصح الاجارة لعصب النبي** لقوله عليه السلام ان من السعت
عصب النبي ومهر النبي وكسب الحجام ولانه عمل لا يقر عليه وهو الاحبال فلا يجوز اخذ الاجرة عليه ولانه اخذ المال
بمقابلته لا وهو خمس مهن لا فقة له فلا يجوز اخذ الاجر والعصب يوزن العصب كراضاب الخيل وعصب الخيل ايضا
من ايه كذا في مختار الامة **ولا تصح الاجارة لاجل العنا** العنا بالفتح التمتع والعنا بالكسر من الساع والعنا تصور واليسار
كافي الصحاح والمراد هنا الثاني **والملهي والنوع** كذا المعصية لا تصور استعنتا بها بالعد فلا يجب عليه الاجر من غير ان
يستحق هو على الاجير شيئا اذا المبادلة لا تكون الا باستحقاق كل واحد منهما على الآخر ولو استحق عليه المعصية كان ذلك مضاعفا
الى الشارع من حيث انه شرع عقوبا موصيا للمعصية فقال الله سبحانه عن ذلك علوا كبيرا وفي المحيط في كتاب الاستحقاق اذا
اخذ المال من غير شرط يباح لانه اعطى المال عن طوع من غير عقد كذا في التبيين وفي المحيط استأجره ليعمل الخمر فخله فله الاجر
عند اخذه فخله فخلها استأجره ليعمل ميتة يكره الى يكره اخر قال ابو يوسف لا اجرة له وقال ان لم يعلم فله الاجر وان استأجره
لينقل العقوبة اليه ليجوز ولو اجر نفسه من محبوس لا يعاد النار فلا يباشره ولو استأجره لينتج له مزارع او ليعمل خرف له
دينا بابل او الاصابع من رب البيت فلا اجرة له وكذا الناحية والمغنية استأجره لينتج له الخبز او يربط يطيب له لا
لكنه يباح في الاعانة على المعصية وكذا لو استأجره دمي لينقله بيعة او كنيسة ولو استأجره ليعمل الناقوس لا يجوز
وليس الخنازير مختلف فيه وبيع الميتة لم يجز ولو استأجره من سلم دارا للسلطان لا يباشر وان شرب الخمر فيه او عبد

الصليب او ادخل الخنازير ولو استأجره ليعمل وله صناعة او تجارة كالسج وكخه يجوز لان الاجارة تقع على القيام عليه
والحفظ حتى لو شرط عليه تعليم الميكة لا يجوز لانه يقف على فهم العبد وذلك ليس في وسعه وامتناع جواز اجارة تعليم
القران او غيره لهذا والحيلة في جواز مثل هذه الاجارة ان يشترط على المعلم والاساتذ ان يقوم على عبده او ولده شهر افي
تعليم القران او غيره ويشترط المعلم ان لا يجز وان لم يشترط كل واحد على صاحبه شيئا ودفعه على وجه الاجارة
يعنى في عمل لا يعمل بغير بدل فادعى الاساتذ الاجر على المولى وادعى المولى عليه تقبيرة عادة تلك البلد في مثل هذه الصنعة
فيجب اجر المثل على من يخطه عادة **ولا تصح اجارة الاجل الا بالاجل** **والامانة** **وتعليم القران** **والنفقة** يعني لا يجوز
اخذ الاجر على هذه الاشياء وقال المناظر يجوز في كل ما لا يتعين على الاجير لانه استيعار على عمل معلوم غير متعين عليه
فيجوز ولو له عبارة لا ينافي ذلك الا ان قيل ان الاجر لا يجوز الاستيعار على بنا المسجد واداء الزكاة وكتابة المصنف والنفقة
ولما قرأه عليه السلام اقرروا القران ولا تاكلوا به وعهد عليه الامام عثمان ابن ابي العاص وان اخذت رموذ ناذلا فاذ
عليه اجر وان القرية متى وقعت كانت للعامل فلا يجوز له ان يأخذ الاجر على عمل وقع له كفي الصوم والصلوات ولا ان التعليم
لا يقدر على العلم الا بمعنى من جهة التعلم فيكون ملتزما لا يتقدر على تسلمه فلا يجوز بخلاف بنا المسجد واداء الزكاة وكتابة
المصنف والنفقة فانه يقدر عليها الاجير وكذا الاجر يكون للامر لو فزع الفعل عنه نيابة ولهذا لا يشترط اهلية فيها المأمور
فيها بل اهلية الامر حتى جاز ان يستأجر الكاف فيها فلا يجوز فيما نحن فيه وهذا مذهب المتقنين **ويبقى اليوم بصحة تعليم القران**
والنفقة والامانة والاذان وهذا مذهب المتأخرين من سناج بل استحسنوا ذلك وقالوا انما اصحابنا المتقدمون من الجواب
على ما شهدوا من قلة الغناظ ورغبة الناس فيهم وقال لهم عطيات في بيت المال واقفا دامن المتعلمين في مجازات الاحسان
بالاحسان من غير شرط مودة يعينونهم على ما يشعرون ومعاذهم وكانوا يفتون بوجوب التعليم خوفان ذهاب القران وخروج
على التعليم حتى ينهضوا لاقامة الواجب فيكثر حفاظ القران والامانة فذهب ذلك كله واستقل الخناظ بمعاشرهم وقل من
يعلم حسبة ولا يفتق عون له ايضا فان حلصهم تنعم من ذلك فلولم يبق باب التعليم بالاجر لذهب القران فاقول ان اجرة
لذلك ورواه حسنا وقالوا الاحكام قد تختلف باختلاف الزمان وكان الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول تجب الاجرة ويجوز
وقالوا انها لا يجوز الاستيعار على تعليم النفقة ايضا في زماننا وفي روضة الامام الرندروسي كان يفتي ابو محمد الخزاز
يقول في زماننا يجوز للامام والمودن والعلم اخذ الاجر قال كذا في الذخيرة ولا يجوز استيعار للمصنف وكتب النفقة لمقدم المعارف
كذا في التبيين وفي شرح الجمع للعيني وللخزرج الاجارة ايضا على الطاعات كالخز والامانة وتعليم القران والنفقة لان القرية
تقع على العامل للمصادات ولورد الاحاديث فيه لكن قالوا لا يجوز على التعليم والامانة في زماننا وعليه الفتوى لحاجة الناس اليه
وظهور القران في الأمور الدينية انتهى قال صدر الشريعة ولم يصح للمصادات كالاذان والامانة وتعليم القران وبقي اليوم بصحة
وهكذا في كثير من المفترقات **ويجوز المستاجر على ما دفع ما قبل من الاجر ويحسب به** لم بالاجر الذي دفعه ويجوز على دفع الحرة **المسوية**
الحرة بفتح غير المعجمة هدية تهدي الى المعلمين على روي بعض مورقات سببت بها لان العادة اهل الجلاوي وهما يستعملها اهل
ماوراء النهر كذا قاله صدر الشريعة قلت وهو المساءة في عرف ديارنا بالعرفان فان المودن في يوم اخذها يفرق المتعلمين عنه في اول
النهار فيفرضون بذلك اليوم رغبة في الراحة والبطالة والله اعلم وفي فتاوى قاضي خان رجل استأجر رجلا ليعلم ولله اوعبه الحرة
فيه روايتان فان يني لذلك وقام معلوما سنة او شهرا جازت الاجارة وبسقت المسمى تعلم الولد او لم يعلم فان لم يبين وقام معلوما لا تصح
الاجارة وله الاجر المثلان تعلم الولد او المبدون لم يعلم فلا اجرة له وان استأجر رجلا لتعليم القران لا تصح الاجارة وله اجر المثل
عند المتقدمين ولا اجرة بين لذلك وقتا اوليين وسناج بلغ جواز هذا الاجارة حتى حكى عن محمد بن سلام انه قال اخفى بشي
باب دار الوالد الاجرة المعلم وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل انما ذكره المتقدمون الاستيعار لتعليم القران وكذا هو اخذ الاجرة
على ذلك لانه كان للمعلمين عطيات من بيت المال في ذلك الزمان وكان لهم زيادة رغبة في اقامة الدين واقامة الحسنة وفي زماننا
انقطعت عطياتهم وانقضت رغائب الناس في امر الآخرة بالعلم مع الحاجة الى مصالح المعاش لا خذل معاشهم فقلنا بصحة الاجارة
وجوب الجارات للمعلم بحيث لو لمع الوالد عن اعطاء الاجر حبس فيه وان لم يكن بينهما شرط يوم والولد يتقلب قبل المعلم وارضاه
وهذا بخلاف المودن والامام لان ذلك لا يشغل الامام والمودن عن امر المعاش وقال الامام شمس الالهة الدين السرخس سناج بلغ
جواز الاجارة على تعليم القران واخذوا في ذلك بقول اهل المدينة وانا اقول يجوز الاستيعار وجوب المسألة انتهى في خزانة الفقه
لابر البيت اقر على حكاية قول المتقدمين فقال عثر اشيا لا يجوز الاستيعار عليه الحج والعمرة والامانة والاذان والعنا والنوع واجارة
الشاع في التسميم وغير التسميم واستيعار دارا اخرى واستيعار عبد بجدة عبد اخر واستيعار المراسي والاجام والاشجار والنفقة

واستيعار النجار ليطبخ عليها ثيابه ولو اشترى ثمة على راس الشجر رثم استاجر الاشجار ليطبخ الثمة عليها واستاجر طحانها
ليطحن كرحلة بدرهم وقنبر من دقيقه وكذلك ان اشترى زرع في ارض واستاجر الارض بزيادة معلومة لزرع فيها القمح
وفي التفت واجارة السفن جارية وهي على وجهين احدها ان يستاجرها المدة معلومة والاخر ان يستاجرها الى مكان معلوم
وكلاهما جارية ان مضت المدة وهي في البحر فلا ينسبها حتى يخرج من البحر ويعطيه اجر مثلها قال واجارة الخيام جارية وكذلك
اجارة القساطط وغيرها وهو على وجهين في السفر والخروج ان ينسب ذلك كما ينسب الناس ويوقفه ويسرح اذا كان
ما يفعل ذلك فيه فانه احتوق في السفر او فسد في السفر من المطر او الثلج او الخرق من غير عرق او خلا في فلا ضمان عليه
قال واجارة الاسلحة جارية وله ان يقابل بها ولا ضمان عليه ان هلك او فسد منها من ذلك وان فسد عليها فمكنت فعليه
الضمان ولا اجر عليه لان الاجر والضمان لا يجتمعان انتهى وفي الزانية استاجر بائنة لثمن العروس لكل لها الاجر لعدم
صحة الاجارة الا على وجه الهداية والصواب انه ان ذكر المدة يجوز انتهى وفي التهذيب لا يجوز اجارة ما به او قاعة او بئر
وان استاجر القاعة والنهر مع المالم يجوز ايضا لان فيها استعمال العيون اصلا والفق على الجواز لعدم البلوى ولو استاجر ارضا
مع الملاجير ايضا انتهى كذا في المضرات ولو دفع شخص الى شراج غن لا اخر ليس به له نصفه ان نصف الغن او استاجر بقالا بيجل
طعامه الى منزله ببعضه اربعض الطعام بان جعل ذلك اجرة او استاجر ثورا ليطحن بوه بعض دقيقه اربعض ذلك البرد
في هذه الصور كلها اما في الصورة الثالثة فلا ينسب ثمنه في حق العلى ان قد بقي عليه السلام عنه لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله
والصورتان الاولى والثانية في معنى قنبر الطيان والمعنى فيه ان المستاجر عاجر عن تسليم الاجر لانه بعض ما يخرج من عمل الحبير
والفترة على التسليم شرط لصحة العقد فهو لا يقدر بنفسه وانما يقدر بغيره فلا يبرق فادرا ففسد فاذا نسي او حمل فله الاجر مثله
لا يجوز له المسى بخلاف ما اذا استاجر ليجل له نصف هذا الطعام بنفسه الا حريث لا يجب له شيء من الاجر لان الاجر في كل
النصف في الحال بالتجمل فصار الطعام مشترك بينهما في الحال ومن حل طعاما مشترك بينهما وبين غيره لا يستحق الاجر لانه لا يعمل شيء
لشريكه لا يوقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر هكذا قالوا وفيه اشكالان احدهما ان الاجارة فاسدة والاجرة لا تملك بالصحة
منها بالمقدور عندنا سواها كاد عينا او دينا على ابيه من قبل تكليف ملكه ههنا من غير تسليم ومن غير شرط التجمل والثاني انه قال
في الحال وقوله لا يستحق الاجر ثانيا في الملك لانه لا يملكه الا بطريق الاجرة فاذا لم يستحق شيئا فكيف يملكه وبما سيب يملكه هكذا
قرره الرطب اقول يمكن الجواب عنه اما عن الاول فلان صورة المسئلة انه على الاجرة فانه قال ملك النصف في الحال والتجمل وهي
تملكه به كما تملك بشرطه كما تقدم تقرير ولما عن الثانية فلانه لما ملكه بالتجمل كما ذكرنا وعمل تبين عند ذلك عدم الاستحقاق لشي
من الاخر فصار كما لو جعل له الاجرة في عقد الاجارة فانه يحكم بكونه مالكا لها فاذا استحققت استحققت فحين كونه ليس مالكا لها
ونظائره كثيرة واسه لعل فان قلت اذا مات عرق ديار ما هو في معنى قنبر الطيان فهل يترك له القياس قلت لا لانه في معناه
من كل وجه فكان مما ثبتا بدلالة النص ومثله لا يترك بالعرف فان قلت سلمنا انه لا يترك العرف لكونه من قبل دلالة النص
فلم يخص من الدلالة بعضه في معنى قنبر الطيان بالعرف كما ذهب اليه بعض المشايخ في في الثابت ليريد ان عرفه بذلك قلت قد تقدم
في الكتب اصولية ان الدلالة لا عموم لها واذا كان كذلك فلا يخص اسمه اهل كذا في التبيين والعناية وفي جوابها القائل رجب دفع
للمفظة الى طيان ليطحنها ودفع الاجرة خرجت من حصة مفرزة ثم خلط الطيان بمعد ذلك وطحن الخل والآخر اجرة الطحن ورد الباقي
الى صاحب الخطة فانه يجوز ذلك ولا يكون في معنى لجهه صلى الله عليه وسلم عن قنبر الطيان اذ لم يستاجر ان يطحنه يجوز منه
او يقضيه او استاجر خبزا ليخبز له كذا اليوم بدرهم ان استاجر رجل ليجزله عشرة ايام اليوم بدرهم فان هذا فاسد
عند ابي حنيفة وعند ما يبيع والمعتق العمل وذكر الوقت للتجمل له انه جمع بين الوقت والعمل والاول يوجب كون العمل
معتقدا عليه وفيه نفع للمستاجر والثاني يوجب كون تسليم النفس في هذا اليوم معتقدا عليه وفيه نفع للاجير فيبقى الى
المائة زعة ولو كان للمعتق عليه كذا ما ارى العمل مستقر فالهنا اليوم بذلك مما لا جدرة عليه لاحد عادة حتى لو قال
ليجزلني عشرة ايام في اليوم فمن ابي حنيفة انه يصح لان كلمة في لا تقتضي الاستفراق فان قلت ما الفرق بين مسيلتا وبين
ما اذا قال اذ اخطته اليوم فذلك درهم وان عر خطته عدا فذلك نصف درهم فان ابا حنيفة اجاز الشرط الاول وجعل ذكر
الوقت للتجمل وبين ما اذا استاجر رجلا ليجزله قنبر فيقول ان يفرغ منه اليوم فان الاجارة جارية بالايجاع قلت الفرق
بينها وبين الاول في العناية ان دليل الجواز وهو نقصان الاجر للتأخير فيها مرفه عن حقيقة ما هو في التوقيت الى الجواز الذي
هو التجمل وليس مسيلتا ما مرفه عنها فلا يصر الى الجواز وكذلك بينها وبين الثانية لمان كلمة على فيها معنى الشرط على ما عن
في موضعه فحيث جعله شرطا دل على ان مراده التجمل بويده ما قد مناه عن ابي حنيفة من انه اذا قال في اليوم صحت الاجارة

الاجارة لا تملك في المظروف ولا تستفاد في الطرف كما حقق في الطلاق فكانه قال ان علت في بعض اليوم فيعيد النخل فكان
العمل هو المعتق عليه بخلاف قوله اليوم فان المنفعة تستفاد الوقت فيصالح ان يكون معتقدا عليه ويلزم للجهاالة وانه
اعلم واستاجر ارضا بشرط ان يشيها اربكر بها برتين من كرب الارض اذا اسلمها بالجران ثم زرعها ومضارعه يكرب من
باب فصر ومادته ثمان وروبا بعشرة وكرب ايضا اذا اخذ الكرب من النخل فان كان المراد ان يزرعها مكرمه فلا يشك في
فساده فانه شرط لا يقتضيه المعتق وفيه نفع لاحوالا قريين وهو الوحر وان لم يكن المراد هذا فان كان الارض لا يخرج الربيع
الا لكرب مرتين لا يفسد المعتق لان الشرط ما يقتضيه المعتق وان كانت ما يخرج بدونه فان كان انه يبقى بعد انتهاء العقد
تفسد اذ فيه منفعة رب الارض وان كان اثره لا يبقى لا يفسد او يكره انهارها المراد انها العظام فان منفعة كرايتها تبقى بعد
انقضاء العقد بخلاف الجداول او بئر قنبر فان منفعتها ايضا تبقى بعد انتهاء العقد او يزرعها بزرعة اخرى فسدت ارضا
ارضا ليزرعها وتكون الاجرة ان يزرع الميراث رعا اخرى هي للمستاجر لا يجوز عندنا وعند الشافعي يجوز لان المنافع بمنزلة الار
العين عنده ولان الجنس بانفراد به نعم النسا عندنا كبيع هروس بمثله واحدها نسبية وكذا اجارة السكنى بالسكنى والبس بالبس
والركوب بالركوب والى هذا الطريق اشار محمد وهو ما رو ان ابن ساعدة كتب الى محمد بن الحسن في هذه المسئلة فكتب في جوابه انك
اطلت الفكرة فاصابك الحيرة وجالت الحبايا فكانت منك زالة اما علت ان السكنى بالسكنى كبيع القوم بالقوم نسيان والجماع بالجماع
محدث كان ينكر الخوض على ابن ساعدة في هذه المسائل ويقول لا يبرهان لكم عليها قال في العناية وفيه بحث من وجهين الاول ان النسا
ما يكون عن اشتراط اجل في العقل وناظر المنفعة فيما نحن فيه ليس كذلك ولما الثاني ان النسا لما يتصور في مبادلة موجودة في
الحال ليس كذلك وفيما نحن فيه ليس كذلك فانه لا يشبهه ليس بوجوده بل بغيره فاشيا واسباب عن بانها لما اقدم على عقد يتاخر
المعتق عليه فيه ويحدث شيئا فشيئا كان ذلك البخر في وجوب التأخير من الشرط فالحق به دلالة احتياط عن شبهة الحرة وفيه
نظائر النسا شبهة الحرة في الحماق به يكون شبهة الشبهة ولبست بحرية والجواب ان الثابت بالدلالة كالتب بالعبارة
فيما للحاق به يكون شبهة لا شبهتها وعن الثاني بانك لا تملك تقصيرها اليها تقام فيه العين مقام المنفعة ضرورة تحقق المعتق
عليه دون ما تقتضيه لغتها فانه يلزم وجود احدها حكما وعدم الاخر وتحقيق النسا في السنن في احدها المنافع وجب عليه
اجر المثل في ظاهر الرواية لانه استوفى منفعة حكم عقد فاسد فعليه الضمان وروى بشر بن ابي يوسف انه لاشى عليه ان تقدم الى
المنفعة بالنسبية وقد فسدت انتهى وقوله فسدت جواب الشرط وهو قوله ولو دفع الى اخره وصحت الاجارة لو استاجرها على
ان يكرهها او يزرعها او يستيقها او يزرعها لان هذا شرط يقتضيه المعتق ولو استاجر ارجل طعام بينهما فلا اجر له لانه لا يعمل
شيئا لشريكه الا لا يوقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر كراهن استاجر الرهن من الرهن فانه لا يستحق الاجر لانه لا يتنع بملكه
وفي جوابها الفتاوى ولو استاجر حمارا فدخل الاجر مع بعض اصدقائه الهام فانه لا يجب عليه الاجرة لانه يسير بعض المعتق عليه
وهو منفعة العام في المدة ولا يستحق شيء من الاجر لانه ليس بمعلوم انتهى استاجر ارضا ولم يذكر انه يزرعها ولا يزرعها فزرعها
ففي الاجل فله المسئلة لانه اذا لم يذكر ما يزرع فيها لاقص الاجارة اتم به بان قال زرع ما شئت وهو بخلاف الدار فان استجرها يبيع
على السكنى على ما مر فان زرعها وفي الاجل اصبحت فيجب المسى وهو استحسان وجهه ان الجهاالة ارتقت قبل تمام العقد وعند محمد لا
يبرود مهيى وهو القياس وان استاجر حمارا الى يذول ولم يسم حمله فله المعتاد فله الحمار لم يضمن لان الاجارة فاسدة فالعين امانة كما
في الصحيح فان بلغ فلم ير الاجر المسى من الاجرة عند المعتد مستحسنا كما ذكرنا في مسئلة الزراعة فان تارعا قبل الزرع او المثل في مسئلة
الزراعة او المثل في هذه المسئلة فسدت الاجارة ان يقتصر القاض المعتد فعلا للنفسا لانه قائم بعد استاجرة اية ثم جرد الاجارة
في بعض الطريق ويجب عليه اجر يركب قبل الانكار ولا يجب له ان يرضى عنه ابي يوسف لانه بالمجود صار غاصبا والاجر والضمان لا
يحتاجا وعند محمد يجب الاجر كله لانه سلم من الاستعمال فيستط الضمان كذا في الثاني وفي شرح الجمع للصنف بعد قوله فيسقط الضمان قوله
وعقد الاجارة قائم لان الاجارة لا تنفس بموجده فوجب له الاجر للمسى على المستاجر لا لمرامه بذلك وفي الفتاوى الزينية ولو قدر ان يركب
المجود فان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنساج اجارة بالمنفعة بخلاف المنفعة بخلاف اذا اختلفا واد اتحد لا يعنى اذا جرد اده
ليسكنها بسكنى اراخى او دابة لركوب دابة اخرى او ثوبه ليلبسه بلبس غيره بخلاف اخر بخلاف ان المعتق عليه ما يحدث
من المنفعة واذا غير موجود في الحال فاذا اختلف الجنس كما في كبدالة الشئ بجنسه نسبية والجنس بانفراد به يحرم النسا عندنا بخلاف ما اذا
اختلف الجنس لان النسا في الجنس المختلف ليس يحرم كذا في الثاني وغيره وقد قدما تقدم بذلك في مسئلة اجارة ارض ليزرعها بزرعة
اخرى وهي فرد من افراد هذه العاعة واسه اعلم قلت وفي الفتية بطريق الاستشهاد والاشارة انه لو استاجر ارضا ليزرعها او دابة لركوبها
وتحذلك لا يجوز وان احتاج الى نوع منفعة الارض والدار المستاجرة لم يكن محتاجا الى جنس منفعتها لاستغنائه عن منافع ذلك

الجنس بملكه فكيف اذا لم يكن محتاجا لذلك الاصلح ولا نوعا انتهى فقد جعل العلة في عدم الصحة اجارة الارض بالارض
والدار والدار الاستغناء عن منافع ذلك الجنس بملكه لا لزوم الربا وان كان ان يعلل الحكم بملكه بملكه **استأجره ليعبده** **او**
ليعتقه فان وقتلا وقتا جاز ذلك **الارواح** وان يوقت **لا يجوز الا اذا عيى للقط وهو ملكه** قال في المجتبى ولو استأجر
ليعبده او يعتقه له فان وقت له وقتا جاز والا فلا وان لم يوقت وعيى للقط ففاسد الا اذا كان للقط ملكه انتهى يعني
فيجوز قلت وفي الصيرفة استأجر ليعتق الشريك اليوم قال لا يصح وان قطع الشوك فللمأمر وعلى هذا لو استأجره حتى
يقطع الشوك ولو قال حتى العلف لم يصح قال قد قلت لا يستأجر هكذا ذكر ابو الفضل في تجريد عن محمد اذا قال لغيره اقبل
هذا الامر او الذيب ولك درهم فهو صيد لا يبيح المسمى ولكن يجب اجر المثل والصيد للمستأجر فكذا هنا يجب للمأمر اجر المثل
والعلف والشوك للمستأجر قال رحمه الله رأت في رواية بعض الكتب ان ذكر اليوم فالعلف للام وان لم يذكر فللمأمر
قلت هذا رواية للحارث وبه يفتي انتهى وهذا يوافق ما قد مضى عن المجتبى ومن ثم عولنا عليه في المحتصر والله اعلم وفي الصيرفة
استأجر امرأته لتعبد له خبز الاكل لا يجوز ولا يبيح يجوز كذا في النوارك استأجر سقيا ليعمل له كذا كذا ما قال ان عيى
جاز والا فلا وقال بعضهم يجوز مطلقا قلت هذا ذكر في رواية جازة جازة لان هذا لا يوافق في التنازع وفي رواية
ذكرت بمجلة المحكمة وينظر محل الترتيب من الما بين ان يجوز ان يبيح لانه مضمود في البادية استأجر ليعبده القمح او
او الشعير كل كثر يدرهين قال قد دان كان الكروان معلومة لا يجبر جاز وان لم يكن ان كانت غير متوافقة في ان يبيح
واحدة وان كانت متوافقة فلا عنه وعندنا جاز في الكل كل واحدة يدرهين بنا على مسيلة كل قنبر يدرهين من صفة في
قلت قال لو استأجر للندرية لا يجوز بالاجماع في اجازات ابي الليث اذا جاز اسر الشهر فقد اجرته هذه الدار عدا يجوز
ويكون اجارة مضافة ولو قال ادجار اسر الشهر فقد فاسد لا يجوز بالاجماع ولو قال ففقدت الاجارة عن الارادة
لها واختلف المتأخر فيه وفقره انه لا يصح وبه نأخذ سبل قد دفع ولده ليعمل عملا كل شهر بكذا قلت قال لا يصح و
على رواية الكتاب يصح قلت وما الاصح قال الجواز رخصة للمأمر انتهى وفي الغواير الزينة الكاتب اذا اخطأ في البعض فان
كان الخطأ في كل ورقة خير ان شاء الله واعطى اجر مثله وان شاذ تركه عليه واخذ منه القبة وان شاذ كافي البعض فقط اعطى
بحسابه من المسمى السكون في الاجارة ومنه وفقره قال الراعي لا يرضى بالسمي وانما يرضى بكذا فسكت المالك في امره وكذا
لو قال للمساكن اسكن بكذا ولا فانتقل فسكن لزمه ماسي وبه مرج في فتاوى قاضي خان ايضا وقد وقع حادثه بيت المقدس
سنة ٩٧٢ مالت عنها صورتها قال زيد لمعان لم تفرغ منزلي في هذا اليوم والامه عليك في كل يوم بكذا فسكت ومضى فظالم
زيد ما ذكره من العرف ان امره ومسكن ولكن لم اسمع كلامه اصلا فهل يصح في ذلك ام لا فاجيب بانه اذا لم يكن به
صم لا يصدق ويلزمه ماسي له من الاجر لان الظاهر يكرهه وقد مر حوايل الحكم هكذا في كثير من المسائل والله اعلم بالاجرة لا
لارض بالخراج على المقدر فاذا استأجره بالزراعة فاضطلم الزرع افة وجب عليه منه لما قبل الاضطلام وسقط ما
بعده كذا في الغواير الزينة اخذ من العول الجينة وتعلقه في نخس عنها حيث قال اذا استأجر ارضا للزراعة سنة ثم اضطلم
الزرع افة قبل من السنة فما وجب من الاجر قبل الاضطلام لا يسقط وما وجب بعد الاضطلام يسقط لان الاجر انما يجب باز
المنفعة شيئا فشيئا فما استوفى من المنفعة وجب عليه الاجر وما لم يستوفى انفسخ العقد في حقه وفي بعض الروايات لا
يسقط بشي والاعتماد على ما ذكرنا فرقت بين هذا وبين الخراج فانه يسقط لكن قوله فرق بين هذا وبين الخراج مفيد ان
الخراج بالافة السوية يسقط راسا ولا يوجب اجلا ما مضى من السنة قبل الاضطلام وكلام صاحب الغواير يفيد خلافه
فانه جعل الاجرة للامرين بالخراج فقامت قلت وقد جرى قاضي خان في فتاواه على ما في بعض الروايات من عدم سقوط بشي حيث
قال رجل استأجر ارضا ليزرعها فان اصاب الزرع افة او غرق لم يثبت له من الاجر لانه قد زرع ولو غرقت الارض
قبل ان يزرعها فلا اجر عليه وكذا لو غصبت رجل فزرعها فغاصب لا اجر على المستأجر انتهى **فروغ** في الكسري اجرت دارها
من زوجها وسكنها جميعا وذكرها انه لا اجر لها وهي بمنزلة استئجارها للتطبخ التجيز قلت فيه نظر ينبغي ان يجوز لانه ليس
عليها الا في الحكم ولا في الدابة ان تسكنه دارها انما مودة السكنى على الزوج كالواجرت نفسها منه باليس من اعمال البيت
يجوز كذا هنا قال قاضي خان هنا الفتوى على انه يصح لان سكنها معه لا يمنع التسليم والتخلية لانها تابعة للزوج في السكنى
ولان اجارة الارض الزوج انصرفت صريحة حتى لو لم تسكن معه يجب الاجر بلا شك بخلاف الاستئجار للطبخ وللزينة وسائر
اعمال البيت لانها لم تقدر كذا في المضارب قلت وما نقل عن قاضي خان لعله في شرح الجامع الصغير والزيادات له وما فتواه
فقره في اجارة الارض وجوب الاجرة على الزوج حيث قال امرات اجرت دارها من زوجها فسكنها جميعا قالوا الاجر لها ومن

بمنزلة

بمنزلة ما لو قالوا استأجرها لغيره وطهره انا ارادوا بهذا الحاق ان منفعة سكنى الدار بقود اليها ولان الزوج يخرج من
من الدار في بعض الاوقات وعسى يكون عامة نهاره في السوق وتكون الدار في يد المرأة التي يملكها والله اعلم **هذا باب**
في بيان احكام ضمان الاجر لما فرغ من بيان انواع الاجارة مشرع في بيان احكام بعد الاجارات وهي الضمان **الاجر على ضربين**
الاجر اجمع وهو على نوعين **اجر مشرك** و**اجر خاص** والسؤال عن وجه تقديم المشرك على الخاص دورا **فالاول** وهو
المشرك **من يعمل لا لواحد** كالخياط ويخوه **او يعمل له** اس لواح **وعلا** **عني موقت** فانه اذا استأجر رجلا وحده للخيطة
او الخبز في بيته غير مقيد بيوم او يومين كان اجرا مشركا وان لم يعمل لغيره **او موقتا بلا تخصيص** يعني اذا استأجر رجلا ليعمل
غده شبرا به ومنه فهو اجر مشرك لان يقول لا تفرغ غدا فليخص بغيره وسبق تحقيقه ان مثاله تال قلت وعرف
له الاجر المشرك في مختصر القزويني لا يستحق الاجر حتى يعمل والاجر الخاص الذي يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل
قال الزيلعي وهذا يؤول الى الدوران هذا حكم لا يفرق بين الاجر المشرك والخاص فيكون معرفة العرف موقوفة على معرفة
العرف وهو الدوران واجب بانه قد علم ماسبق في باب الاجر من يستحق الا ان بعض الاجر يستحق الاجرة بالعلم فلم يتوقف معرفته
على معرفة العرف فان قلت ان قوله لا يستحق الاجرة حتى يعمل مفرد والتعريف بالعرف لا يصح عا عن عامة المتأخرين في المجتبى قلت
عنه بانه انما هو قوله كالمصاغ والقصار فيكون تعريفه بالمثل وهو صحيح وفيه كلام لان قوله لان المقود عليه بنا في ذلك لانه
تعريف على التعريف والتحليل على التعريف غير صحيح هذا وفي كونه مفرد لا يصح التعريف به نظر والحق ان يقال كافي العناية لغيره
باب التفرقات الفظلية وقوله لان المقود عليه اذا كان العمل كان له ان يعمل للمدة لان منافع لم تقرر مستحقة لواح بيان لنا نسبة
النسبة فكانه قال لا يستحق الاجرة حتى يعمل والله اعلم وفي التبيين والافصح ان يقال الاجر المشرك من يكون عقده واراد على
عمل معلوم بيان عمله ليس من النص والاجر الخاص من يكون العقد واراد على منافع ولا ينص في منافع معلومة لا يذكر
المدة او يذكر المسافة ومنافعه في حكم العيني فاذا صادرت مستحقة بمقدار ما وصفت لانسان لا يتكفي من ايجابها العيني بخلاف
الاجر المشرك لان المقود عليه فيه هو الوصف الذي يجرى في العيني بعلمه فلا يحتاج الى ذكر المدة ولا يتنع عليه التقبل مثل ذلك العمل
من وقامه ينظر ثم وفي جواهر التنازع استأجر رجلا حيا يصنع ثوبا من الخياطة اجر نفسه من رجل لم يزل له العمل فانه
يصح كذا المقدرين لان المقود عليه العمل دون المنفعة انتهى **لا يستحق المشرك الاجر حتى يعمل كالتقاضي وخو** كالمصاغ
والنقال والقصار لان الاجارة عقد معاوضة فيقتضي المساواة بين العوضين فالم يعمل المقود عليه المستأجر وهو العمل لا يسلم
للاجير العوض وهو الاجر وفي المجتبى قال اصحابنا يجوز شرط الخياطة في الاجارة كالباع خلافا للمشافعة طارضا وعلى ان يقصر
له ثوبا هو يدرهين ورضي به قالوا انما التصار الثوب قال لا ارضى به فله ذلك وكذا الخياط والاصل فيه ان كل عمل يجلب باخلاف العمل
يثبت فيه خيار الروية عند زوجه المجل وما الا فلا ان استأجر ليعمل له هذه الخطة او يجمع عليه فلما اراد العمل امتنع ليس
له ذلك استأجره يدرهين على ان يعمل له فظنا معلوما مسي جاز اذا كان القطن عنده وكذا اذا قال ليعمل له مائة هروم اذا كانت
عنده والاصل فيه ان الاستئجار على عمل فيعمل هو جاز عنه جاز وما ليس فلا يجب ما ليس عنه انتهى **لا يضمن** **الاجر المشرك ما**
هلك في يده سواه ذلك بسبب يمكن التفرقة عنه كالمرة او ما لا يمكن كالحريق القالب والعاره لان العيني امانة عنده لانه قبضه
بادن المالك للمنفعة وهو اقامة العمل له فيه فلا يكون مضونا عليه كالمودع واجير الواحد ويضمن عند ابي يوسف ومحمد الا اذا هلك
بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت خرق افة والحريق القالب اما اذا سرق والحال انه لم يقصر في المحافظة يضمن عندها كافي
الوديعة التي تكون باجر فان الحفظ يستحق عليه وابو حنيفة يقول الاجرة في مقابلته العمل دون الحفظ فصا كالوديعة التي تكون
بلا اجراما ان شرط الضمان فعند بعض المتأخرين انه يضمن عند ابي حنيفة وعند بعضهم لا يضمن وفي المتن اختارنا لان شرط الضمان
في الوديعة باطل قال قاضي خان والفتوى على قول ابي حنيفة رحمه الله وقال في موضع آخر والمختار في الاجر المشرك قول ابي حنيفة
وقد جعل الفتوى عليه في كثير من المعتبرات وبه جزم اصحاب المتن وكان هو المذهب **وان** **عليه شرط عليه الضمان** لانه شرط
لا يقتضيه العقد **وبه يفتي** قال في الخيرية وكان الفقيه ابو جعفر يسوي بين شرط الضمان وعدمه وكان يقول بعدم الضمان
لان شرط الضمان في الامانة بخلاف ما يقتضيه الشرع فيكون باطلا قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ ونحن نقف به ايضا وقال في الظاهر
اختار المتأخرون الصلح على نصف القيمة قال في الصيوت واما لا يقبلان الصلح فاخترت مذهب ابو حنيفة وكان الامام الحلو ان يكتب
الفتوى لا يضمن عند اكثر اصحابنا يمين به ابا حنيفة **نقته** قال القاضي وهن جلة سائل مشوا فيها على قول ابي يوسف ومحمد منها اذا
دفع الى نساج ثوبا بفضه منسوج وبهذه غير منسوج فصرق عنه يضمن كل الثوب ومنها دفع الى خياط كرايا في اطله قيصا وبقي
قطعة فصرقت قالوا يضمن ومنها دفع صرا الى خنثان ليخزله صفا ففصل بشي من المصم فرق قالوا يضمن كذا قاله قاسم في تصحيحه وذكر

بما تركه البور مع صبي لم يخطه فهلك بقرة وقت السقي بافة فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن لانه ما ضيع وان لم يكن له قدرة الحفظ فقد تركه بلا حفظ فيضمن والله اعلم **وصح نريد الاجر بالتدبير في العمل بخوان خطته فارسي** خبرهم وان خطته روميا خبرهم **وزمانه في الاول** بخوان خطته اليوم خبرهم وان خطته غدا فيضمنه ومكانه بخوان سكت في هذه الدار خبرهم او هذه في هذه السكن في عطار خبرهم وان سكن فيه حدا خبرهم **وللسافة** بخوان نذهب الى بغداد خبرهم وان نذهب الى البصرة خبرهم **والجمل** بخوان نخل عليها شجرة خبرهم او بواقي خبرهم وكذا لو خبرهم بي ثلثة اشياء ولو بيع اربعة لم يجز في البيع والمضرب فيه البيع والمبايع دفع الحاجة غير انه لا يشق طائفة الخيارات وفي البيع روايتان والغرض على احدهما ان الاجر لا يجب الا بالعمل وعند ذلك يصير المعقود عليه وهو العمل معطوما وفي البيع يجب الثمن بنفس العقد فيتحقق الجهالة وعلى وجه لا يرتفع الا باثبات الخيار وبه خلافا في رخص والنشأ وقد حقت في البيوع فاذا عرف هذا جهلا فلا بد من ان يرفع مفصلا بهنذه الطالب الى كل معرفة واحدا منها بعلمها فتقول اما الاول وهو ما اذا قال ان خطته فارسي خبرهم وان خطته روميا خبرهم وانما جاز لانه سر بوعين معلومين من العمل وسر لظنهما بذكر معلوما فيجوز كما اذا اخبر في البيع بي عبدني على ان ياتي في موضعهم واما الثاني وهو ما اذا قال ان خطته اليوم خبرهم وان خطته غدا فيضمن درهم فانه يصح العقد في اليوم الاول دون الثاني وهو قول ابي حنيفة وعند هذا الغرض جازان وعند زفر الشرحان فاسدان لانه اجتمع فيها تسعين في اليومين لان المسمى في غد هو المسمى في اليوم ايضا والمسمى في اليوم هو المسمى في غد ايضا وانما ذكر اليوم والغد للتجمل والتزينة لا لغير ذلك لانه لو قال خطتي هذا الثوب غدا خبرهم في اليوم استوفى الدرهم وكذا لو قال خطتي هذا الثوب بدرهم اليوم في ماله غدا يستوفى الدرهم فاذا كان كل واحد منهما مسمى في العتقين فسدت الاجارة لان ذكر البدين على البديل بقليل بدل واحد فسد فصار نظيره قوله بعثك خال بالف ووجلا به بالعين ولما ان ذكر اليوم للتاقي وذكر الغد للاضافة فهذا حقيقة واستعملها للترفة والتجمل بجاز والكلام لحقيقته حتى يقوم الدليل على الجواز لاسيما اذا كان حمله على الجواز بوجه الى الفساد وكل واحد منهما معلوم وبذلك معلوم فصار خطا الرومية والفارسية بخلاف حالة الانفراد لانه لو حمل على التاقي بقصد العقد اذ مضى صح ذلك العمل بقيت الوقت لا يجتمعان فنص الى الجواز بدلالة حالها ادفعوها الصحة دون الفساد لا بحنيفة ان اليوم للتجمل والغد للاضافة والكلام لحقيقته حتى يقوم الدليل على جازه وقد قام الدليل على ارادة الجواز في ذكر اليوم وهو التجمل لان مرادها ارادة الصحة وهو متعين في الجواز لان تعيين العمل بقصد فان تعين العمل لوجب كونه اجرا مستثنا وتعين الوقت لا يوجب كونه اجرا مستثنا ومنها ثنائان فلا يجتمعان فيفسد قسمين الجواز كليا فيفسد تجملنا على التجمل وفي التاميم الدليل على ارادة الجواز وهو التزينة بل قام الدليل على ارادة الحقيقة وهو الاضافة والتعليل فتكونا على حقيقة فاذا خالطه اليوم وجب عليه الدرهم فاذا جال الغد فسد لوجود تسعين فيه لان المعلق نزل بغير الغد والتسمية الاولى باقية فيفسد لاجتماع تسعين في عمل واحد جال خطا الرومية والفارسية لانه ليس لاحد العتقين موجب في العمل الاخر فلا نعتدين مختلفين كل واحد منهما ببدل مسمى على الانفراد معلوم فافترقا فان خالطه فيه يجب عليه اجر المثل لا يزداد على نصف في الصحيح لانه المسمى وفي المباح الصغير لا ينقص عن نصف درهم ولا يزداد على درهم لان التسمية الاولى باقية في الغد فتعقب لمخ الزيادة وتعقب الثانية لمنع التثان ولو خالطه بعد غد فالصحيح انه لا يجاوز به نصف درهم عند ابي حنيفة لانه لم يرض بتأخيرها الى الغد باكثر من نصف درهم فاذا كان لا يرض الى ما بعد الغد والصحيح على قولها انه ينقص من نصف درهم ولا يزداد عليه واما اذا قال ان سكت هذه الدار عطار خبرهم وان سكتها حدا خبرهم فهو جاز عند ابي حنيفة خلافا لصاحبه وعلى هذا الخلاف الترددي في المكان وكذا يجوز ان اخبر بي ثلثين بان قال اجر تلك هذه الدار خمسين او هذا المكان بثلثين وكذا يجوز بي ثلثة اشياء ولا يجوز اكثر من ذلك بين المستاجر تقول او كانوني في الدار المستاجرة واحترق بعض بيوت الجيران او الدار لاضمان عليه مطلقا ام سواي باذنه صاحب الدار او لا لان هذا انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئة الباقي الى نقصان **الان بخوان وما يضمنه الناس** بان يصنع غير صنيعهم من ترك الاحتياط في وضعه وايضا ان لا يوقد مثاقا في التور والكانون كذا في الفصول العاددة استاجر حمارا ففعل عن الطريق ان علم انه لا يجزه بعد الطلب لا يضمن كذا لا يضمن راع ثمن قطيعه مثا **خاف على الباقي** الهلاك ان يتبعها كذا في الحائبة لان الامن انما يضمن بترك الخطا اذا تركه بغير عذر اما اذا تركه بعد زمانه لا يضمن كما تقدم عن العاددة **ولا يسافر بعد استاجره للخدمة الا بشرط** لان في خدمة السفر زيادة شقة ولا ينظمها الاطلاق وعليه عرف الناس فانصرف اليه اما اذا شرط ذلك الوقت وكان وقت الاجارة منها المسمى

وعرف بذلك فيجوز له السفر لان الشرط ام عليه ام لا والمعرف كالشرط ذكره الزيلعي **بخلاف العبد الموصى بخدمته** فان له ان يسافر به مطلقا سوا شرط السفر به او لا لان موثقه عليه ولم يوجد العرف في حقه فان قلت لما لك المستاجر من ان يترك العبد في بيته وكان العبد ان يسافر به فكذا هذا قلت اجيب عنه بانه انما ملك العبد ذلك لانه يملك وقت لا الملك المتقنة الا ان يترك العبد ان يبيع رقبته وان يزوجه ولا يملك المستاجر ذلك فكذا البس لانه ان يسافر به والله اعلم **وليسافر المستاجر به** ان يملك المستاجر من قيمته لما لك اذا هلك لانه صار غاصبا **ولا اجر عليه وان** وصلته سبل لان الاجر والثان لا يجتمعان **ولا يسترد مستاجر من عبد بجور اجره اذ فقه اليه العمل** ان اجره عبد بجور نفسه فاعطاه الاجر المستاجر لا يسترده لان هن الاجارة بعد الفراغ صحيحة استحقا لان الفساد لرعاية حق المولى فبعد الفراغ رعاية حقه في الصحة وجوب الاجرة **ولا يضمن غاصب عبد ما اكلم من اجرو** ان لو غصب رجل عبد فاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجرة فاكله الا اذا عليه عتري حنيفة لان العبد لا يجر نفسه فكذا ما في يده فلا يكون متقوما ولا يضمن لانه مال المولى فان قلت الغاصب اذا استهلك ولزم المصوبة منه ولا اجر له فيه قلت اجيب عنه بانه تابع للام لكونه جزءا منها وهي حرة بخلاف المجر فانه حصل من المنافع وهي غير حرة **وجاز للعبد قبضها** ان قبض الاجرة في مؤلم جميعا لانه ما دون في القرف على اعتبار الفراغ على ما مر من قوله بعد الفراغ رعاية حقه في الصحة فان المنافع ما دون فيها وهو العاقدة فتجب للمعتوق اليه فيكون له القبض وفادته تظهر في صف خروج المستاجر عن عهدة الاجرة فانه يحصل بلاد او امانا وضع المسئلة فيها اذا اجر العبد المصوب نفسه لانه اذا اجر الغاصب كان له الاجر لا الملك والاضمان عليه بالتفريق وان اجره المولى فليس للعبد ان يقبض الاجرة الا بئذ لانه العاقدة كذا في العناية **ولو وجد هادوكه** فانه في يده اخذها او لو وجد على العبد ما في يد العبد من الاجرة اخذه لانه وجب عين ماله ولا يلزم بطلان التقويم بطلان الملك كما في المصدق بعد القطع فانه لم يبق متقوما حتى لا يضمن بالتفريق ويقتى الملك فيه حتى ياتخذ المالك كذا في التبيين **استاجر عبد اشهرين شهرين باربعة وشهر خمسة** صح على الترتيب المذكور والاول ينصرف الى ما يلي العقد تحريا الى الجواز فيصرف الثاني الى ما يلي الاول ضرورة اختلاف الاجر والمستاجر في اباق العبد او مرضه او جرمه **الرعي** يعني اذا استاجر عبد اشهرين اشهرين فقبضه في اول الشهر ثم جاني اخر الشهر والعبد مرضا وابق واختل فقال للمستاجر مرضا وابت من اول المدة وقال الموجه في اخرها حكم الحال فيكون القول قول من شهد له الحال مع عينه يعني ان كان العبد ابقا او مرضا في الحال يحكم بانه كذلك من اول المدة فلا يجب الاجر وان لم يكن ابقا او مرضا يحكم بانه كذلك من اول المدة فيجب الاجر وكذا الاختلاف في جرمه **الرعي** قال في الخلاصة رجل استاجر رعي ما وبنيها ومتاعا مدة معلومة باجرة معلومة فانتطع الماسقط من الاجر بحسابه فان لم تنقض الاجارة حتى عاد الما لزمته الاجارة وان اختلفا في قدره لا انتطاع القول قول المستاجر وان اختلفا في نفس الانتطاع يحكم الحال انتهى **بخكم الحال لو باع شجرة فيه شر واختلعا في بيعه** ان الشر ماله الوهم **فالقول قول من في يده** فان قلت ما ذكرته سبل فيما اذا كان الظاهر يشهد للمستاجر لانه ليس فيه اذ دفع الاستحقاق عليه والظاهر يصلح له واما اذا كان الظاهر يشهد للموجر فغير مسلم من حيث انه يستحق الاجرة بالظاهر وهو لا يصلح للاستحقاق كما تقدم في موضعه قلت اجيب عنه بانه يستحق بالسبب السابق وهو العقد واما الظاهر يشهد على بقاءه واستمراره الى ذلك الوقت فلم يكن مستحقا بمجرد الظاهر وهذا لانها لما انتطاع على وجود سبب الوجوب اقدر بالوجوب عليه ثم بالانكار بعد ذلك يكون متعاضا لتعبد فلا يقبل منه الرجعة وعلى هذا لو اعتق حارية ولها ولد فقالت فقالت اعتق فيل ولا دية فيكون حرا تبالي وقال المولى اعتقك بعدها فلا يعتق كان القول قول من كان الولي في يده لان الظاهر شهد له وهذا كله تحكيم الحال ذكره الزيلعي في قبينه وفي العوائد الزينية اختلفا في كونها مشغولة او فارغة يحكم الحال وان اختلفا في صحتها او فسادها فالقول للموجر كذا في البرازية والقول قول رب الثوب في التقيص والقبول والحق والصرف والاعتماد كانت فارغة فالقول للموجر كذا في البرازية والقول قول رب الثوب في التقيص والقبول والحق والصرف والاعتماد يعني اذا اختلف رب الثوب والصانع في الخطا بان قال رب الثوب امرتك ان تعله فباو قال الخطا فبما او في ثوب دفعه الى الصانع ليصنعه فاختلعا في الصنيع بان قال صاحب الثوب امرتك ان تصنعه اصفر وصنعت احمر وصنعت اصفر وقال الصانع امرتك ان تصنعه ابيض او في الاجرة بان قال رب الثوب عملت لي غير غير اجر كان القول قول المستاجر اما اذا اختلفا في الخطا والصنيع فلا ت الارز يستعان من جهة رب الثوب وكان اعلم بكيفية ولا لانه لو انكر الارز بالكلية كان القول قوله فكذا اذا انكر وصنعه اذا اوصف تابع لاصل لكنه يحل له لانه ادعى عليه شيئا لواقع له لزمه فاذا انكر يحلف فالحياط ظان وصاحب الثوب مخير ان شاء ضمنه قيمة الثوب غير معمول للاجر له او قيمته وهو لا وله اجر مثله ولا يجاوز به المسمى على ما بينا من قبل لانه موافق من وجه

وفخر الاسلام بزوجه الى ان المستاجر الثاني ينتقب ضما للمستاجر الاول وان ما صحه السرخسي هو في ظاهر الدين
المرغبات وان الامام لا يخرجها من رادته قال بالانتقال عليه الحاصل وتقل عن الصفري ان المشتري لا يكون ضما للمستاجر والمرغبات وفي
الشفقة المستاجر لا ينتقب ضما في اثبات الملك المطلق ولا في اثبات الاجارة عليه الا اذا ادعى المثل عليه والله اعلم وخبره
في الخلاصة الفتاوى اقول ما نقل عن الصفري من المشتري لا يكون ضما للمستاجر يعني بانقراده بل لا بد من حضور المستاجر
ما في الزاوية من قوله وفي فتاوى القاضي اجريتم وسلم نفع دعوى المستاجر على المشتري وان كان الاجرا غايلا ان المشتري يدعي الملك
وكان ضما لظن من يدعي حقا فيه وكذا الرهن اذا خضع المرتهن ثم اخذه الراهن وباع فالمرتهن يتجأ صم الشاكر وان غلب
الراهن لما قلنا انتهى لكنه نقل بعد ذلك ما يوافق ما في الصفري حيث قال في الله الذخيرة باع من اخر شيئا فادعى ثالث ان
البائع كان اجرمته او رهنه قبل البيع لا يقبل حتى يحضر البائع فاذا حضر البائع وبرهن عليه ان قبل قليلا من عذر الفتوى
والله اعلم **وتصح الاجارة** ونفعها الرضخ الاجارة مضافا الى الضمان الزمان المستقبل كما اذا اضافها الى رضمان وهي في
شعبان وكذلك اذا اضاف الفسخ الى زمان مستقبل وعند الشافعي لا يجوز ونفع **الزراعة** ايضا بالاضافة كما اذا قال
وهو في شعبان زارعتك الارض في اول رمضان وكذا **العامة** وهي المسافات بان قال ساقيتك بستان في اول رمضان وهو في
شعبان وكذا **المضاربة** و **الوكالة** و **الكفالة** و **الايجار** بان قال جعلت فلانا وصي بعد موتي اذا اوصي بالامانة لا يتصور في الايجار
اذا جعل مجازاة عن الوكالة وكذا **الوصية** لانها تملك مضافا الى ما بعد الموت وكذا **القضاء** بان قال الامام اذا جازا راس الشهر
فانت قاضي ببلد كذا وكذا **مارا** بان قال اذا جازا راس الشهر فانت بالبلد الثلاثي وكذا **الطلاق** بان قال لامرته اذا جازا راس
الشهر فانت طالق لا تطلق حتى يحضر الشهر وكذا **العتاق** بان قال لعمري اذا جازا راس الشهر فانت حر وكذا **الوقف** بان قال قال
هذه وقف بعد موتي وقوله **مضافا** نصب على الحال وهو في المذكورات كلها وتقدم الكلام ويصح كل واحد من الاجارة و
نفعها والزراعة والمعاملة الى اخرها كونه مضافا الى الزمان المستقبل لا يصح كل واحد من **البيع** و **اجارته** و **نفعه**
و **القسم** و **الشركة** و **الهبة** و **النكاح** و **الرجعة** و **الصلى** عن مال و **ابن الدين** حال كونه مضافا الى الزمان المستقبل لان
هذه الاشياء تملك وقد امكن تعيينها للمال ولا حاجة الى الاضافة والله اعلم **زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزداد**
فالمعقول فسخها الاجارة وما لم يفسخ المتولى **لان على المستاجر المسمى عند العقد** قال في فتاوى في فوائده واما اذا زاد اجر
المثل في نفسه من غير ان يزداد فليس له التمسك بنفعها وعليه وما لم يفسخ كان على المستاجر المسمى في الصفري انتهى وقد قلنا
تحريره من المسئلة **فسخ العقد بعد التحيل ليدل** صحيحا كانه العقد فاسدا فالحمل حمل ليدل حتى يستوفي مال
البدل ذكره الزيلعي في البيع الفاسد وقد حررناه سابقا **استاجر مشغولا وفارضا صح في الفارغ فقط** لان المشغول ذكره شيخنا
في فوائده والمسئلة المذكورة في عامة كتب الفتاوى وقد اثنى الكلام صاحب النظم الوهباني في سيلة اجارة المشغول وذكره
اختلاف العلماء وقد صرح قاضي خان بان ظاهر الرواية عدم جواز اجارة الارض المشغولة بالزراعة وان خوارزمي زاد في فصله
المدرسة وغيره فقال رضي هذا في البيت المشغول يجوز الاجارة ويوم بالتقريع والتسليم الا ان يكون فيه ضرر فاحش وكان
له ان ينقص الاجارة وهكذا ذكره الكرخي في مختصره رعاية عن محمد انه يجوز ويوم بالتقريع والتسليم وعليه الفتوى وقيل للفقهاء
الامام هذا في البيت المشغول لو فرغ وشمل هل تصح الاجارة تلك قال لا سيما وقت فاسدة فلا يجوز الا بالاسنفين وفي فتاوى
الزراية استاجر ارضا فيها زرع او يابغ الزراعة لا يجوز ان اجراها ثم حصد الزرع وسلبها انقلب جازا وهذا اذا لم يكن
الزرع مدركا فان ادركه الحصاد جاز الاجارة ويوم بالحصاد والتسليم وعليه الفتوى **استاجر فتاة لارضاع ولده اوجبه**
لم تجز لعدم تعارف ذلك وهذا ليس كالادمي ذكره في شرح الوهبانية وعزاه الى الذخيرة وبه جزم ابن وهبان في نظمه وهذا
في الهداية وغيرهما معاملة وفي الثانية استاجر كتابا ليرأى فيه من شرا فقه لا يجب عليه الاجرة قال وكذا المصنف ولو
استاجر طبيا ليشه لا يجب الاجر وهي الرابعة قال وكذا الاجر دل عليه التقييد بالمسلم قال شيخنا عبد البر قلت اخذه المص
من مفهوم عبارة قاضي خان وينبغي ان يكون هذا المفهوم مجهورا وان لا يختلف الحكم لان الفساد اما جان قبل جهل منه
الاشفاق حتى لو وقعها صححت الاجارة وذلك لا يختلف بالنسبة الى المسلم والكافر وكذا اذا نظرنا الى كونها منفعه غير منفعه
من العين فتأمل وكذا لو استاجر فرسا او دابة لتجيب بين يديه او يربطها على باب له ليتجمل بها حيث يظن الناس
انها لا يجوز ولو استاجر كلبا او مورزا ليجريه ذكر في الاصل انه يجوز وذكر الكرخي انه لا يجوز وفي كلام العامة ما
يشعر بقوية الجواز فانه ذكر عن الكرخي من عدم الجواز بصيغة التخيير وهو مقتضى ظاهر الرواية وجه عدم الجواز
ان الاجارة لا يجوز الا لمنفعة مقصودة بالعين وهي في هذه المسئلة غير مقصودة بالعين فلا يجوز كالمواستاجر شيئا له

ليسطها في بيته ولا يجلس عليها ولا ينام فانه لا يجوز انتهى **المستاجر اذا اجره صح ما جازت له اجارة وقيل لا تجوز**
الاجارة قال في جامع الفصولين ليس للمستاجر فاسدان يواجره من غير اجارة صحيحة استدلالا بما ذكر الى اخره وقيل
يلكها بعد قبضه كمشتر فاسد له البيع جابر او هو الصحيح لان الجواز لا يفتقر الى اذنية لانها تفسخ بالا عدا رات
وهكذا نقله مولانا في جرحه والله اعلم **هذا كتاب** في بيان احكام المكاتب اورد عقود المكاتب بعد عقد الاجارة لمناسبة
ان كل واحد منها عقد يستفاد به المال بمقابلة ما ليس بالمال على وجه يحتاج فيه الى ذكر العوض بالايجاب والقبول بطريق الاصل
وبهذا وقع الاختلاف بين البيع والهبة والطلاق والعتاق اعني ان قولنا بمقابلة ما ليس بالمال يخرج به البيع بشرط العوض وقوله
بطريق الاصل يخرج به النكاح والطلاق والعتاق على ما قال فان ذكر العوض فيها ليس بطريق الاصل ما قلنا ان ذكر المكاتب
المكاتب عقب الاعتناء ان نسب ولهذا ذكر الحاكم الشهيد في الكافي عقب كتاب العتاق لان الكتابة مالها العتاق والى احكام من
احكام العتاق ايضا قلنا لان ذلك لان العتق اخراج الرقبة عن الملك لا عوض ولا كتابة كذلك بل فيها ملك الرقبة لشخص
ونفعة لغيره وهو ان نسب لاجارة لان النسبة الزايات اول من العرضيات كما حققه في العتابة والمكاتب اسم مفعول
من كاتب مكاتبه والمولى مطالب بكسر التاء واصله من الكتب وهو الجمع ومنه كتبت الرقبة اذا حررتها والكتبة هي الطائفة
الجمعة من البشر والكتاب لانه يجمع الارباب والفصول والكتابة لانها تجمع الحروف وبهذا العقد مكاتبته وكتابة لان
فيه ضم حربية اليد الى حربية الرقبة اولان فيه جمعا بين تحيين فضاء اولان كل منهما يكتب الوثيقة وهو اظهر **الكتابة**
في اللغة مصدر كتب وقد ذكرنا معناها وفي الشرع هي تحرير المملوك يد ابر من جهة اليد حال **ورقبة** ابر من جهة الرقبة
مالا ابر في المستقبل لان المكاتب لا تحرر رقبة الا اذا ادر بدل للكتابة واما في الحال فهو حر من جهة اليد فقط حتى يكون اذ
يكسبه ويجب على المولى الضمان بالمجانبة عليه او على ماله ولهذا قيل المكاتب طار عن ذل العبودية ولم ينزل في مساحة للخدمة
فصار كالغلام ان استطاع رتباع وان استعمل به نظاير وفي العناية الكتابة عقد بين المولى وعنده بلفظ الكتابة او ما يورث
معناه من كل وجه فقوله عقد يخرج تعليق العتق على ما قال فان المراد به ما يحتاج الى ايجاب وقبول وذلك غير مشروط في التعليق
فان التعليق يتم بالمولى كذا في النهاية واما الاعتاق على ما قال فانه وان كان عقد احتياجه الى ايجاب والقبول لكنه خرج
بقوله بلفظ الكتابة او ما يورث معناه والفرق بينهما من حيث المعنى ان المكاتب بالعين يعود رقيقا دون العتق على ما لا
سيها تعلقت بها البقا المقرر **وركتها الايجاب** والقبول كقوله كاتبتك على كذا وقول العبد قبلت **ومشطلها كون البدل** المذكور
فيها معلوما قدره وجنسه وكون الرق في الحال ما لا يكون له المبدل **وحلا او نجما** فيجمع بالبدل الحال كما سيجي بتقريره و
حكمها في جانب المبدأ لتما الحرج في الحال وثبت الحرية في حق اليد حتى يكون العبد اذ احتكاسه لا ثبوتهما في حق الرقبة
قبل الادامه الا اذا ثبت له حرية الرقبة ايضا وفي جانب المولد ثبوت ولاية مطالبة اليد في الحال ان كانت حالة والملك
في البدل اذا قبضه كاتبه فانه ولو كان الترخيص ايمتق بال حال ان يترك له او موحل كله الى شهر او الى سنة مثلا او يخرج من
التخيم وهو ان يسقط المالك على اشهر بان يقول كاتبتك على الن درهم الى سنة على ان تغلق كل شهر كذا او قال جعلت عليك الفا
تؤد به نجما او لها كذا واخرها كذا فان ادتيه فانت حرة وان عجزت فقت وقيل **القيود** كقوله هذا العتق وصار مكاتب
ذكره في العناية والمجني قال في المجني انه ان كان مكاتبه بلفظ الكتابة ولو قال ان ادبت الى العتاق كل شهر مائة فانت حرة في مكاتبته
في رواية ابي سليمان دون رواية ابي حفص انتهى اما نفس الكتابة فلقوله تعالى فكانت لهم ان علمت فيم اخبر الالية وهي مطلقة
فتناول جميع ما ذكرنا في الحال والموجل والنجم والصغير والكبير وكل ما يتا من الطلب ولا من التلاص على الصحيح وقال
بعض متأخري الامر هنا لا يباح كقوله تعالى وانا حلالكم فاصطادوا وقوله ان علمت فيم خير اذكروا على وفاء العادة فا
جرت على ان المولى انما يكاتب عبده اذا علم ان فيه خيرا وفي الحال على ذلك العتاق الشرط لانها ثابتة بدونه بالانقضاء وكلام الله تعالى
منزه عن ذلك وفي العمل على الترتب اعماله لان النذرية معلقة به وذلك لان المراد بالخير المذكور على ما قال بعضهم لان يضر
بالمسلمين بعد العتق فان كان يضرهم فالأفضل ان لا يكاتبه وان فعل صح فيجب عمله على الترتب واما اشتراط القول من العبد
فانه ما يلزمه فلا بد من الالتزام ولا يفتقر الى ابداء الظاهر وهو قول جمهور الفقهاء لقوله صلى الله عليه وسلم اجماعا كرتب على يابة
ديار فادها المشرع وانا يورثه عبدا وانا اصره عليه وسلم المكاتب عبدا ما بقي درهم وفي وقت عتق المكاتب اخلاق الصالحين
رضي الله عنهم فعتق على رضى الله عنه يعتق بقدر رادى وعن ابن عباس رضى الله عنه يعتق لما اخذ الصبيفة من مولاه يعني
يعني يفتقر لان الصبيفة عند ذلك تكتب وعند ابن مسعود يعتق اذا ادس قيمة نفسه وعذوبته بدين ثابت رضى الله عنه
بما ذكرنا وهو المختار ويعتق اذا ادس جميع بدل الكتابة **واذا صحت الكتابة خرج المكاتب من يد المولى يد ملكه دون ملكه**

نها

يعني يخرج من ملك المولى ما روينا ثم نزع عليه بقوله **وعلم المولى العقران** وطى مكاتبته وجنى المولى عليها المالكه
فانه يغرم ارضها او جنى على ولدها او ولد المالكه او **تلف المولى ما مالها** اربال المالكه لانها احت باكسابها وقال الكرخي
عنهم اما المكاتب تجنبة المولى عليه تلزم المولى وجنابة المكاتب على سيده تلزم المكاتب وكذلك جنابة المولى على رقيق
المكاتب او ماله يلزم ويلزم كل واحد منهما جنى على صاحبه في نفسه او ماله وفي الخفية للبيعه جنابة للمولى على مكاتبه عدا
لا توجب القود لاجل الشهة ولو قاتل المكاتب مولا به يجب القود كذا في الترمذي ولو اعتقه مولا به عتق بجاننا بلا بدل ولا شرط
حقه وان كاتبه اربل وان كاتب رجل عبدا على خيرا **وخبر** ان كاتبه على قيمته اربعة اشهر من شهر العبد او كاتبه على عين العبد
او كاتبه على مائة دينار ليرد سيده عليه وصيفا فهو عتق الكتابية في هذه الصورة كلها فاسد اما المكاتبه على خيرا
خبره فلا بد له ليس على حق المسلم فلا يصح عوضا فيفسد واما اذا كاتبه على قيمته نفسه فلا يباح جهولة القدر ثم اذا ادعى قيمته
عتق لانها هي البدل واما اذا كاتبه على عين غيره فلهوم القدر على نفسه والمراد به شي يتعين في التعيين كالثوب والعبد
وغيرها كالكلب والحزق غير المتدين حتى لو كاتبه على داهم اردنا ان يمينها وهي لغو وكجز وعنى ابي حنيفة انها على غير
جائزة حتى لو ملكها العبد وسلمها الى مولا به عتق وان عجز رد الى الرق واما اذا كاتبه على مائة دينار المذكور هنا فقولها وقول ابو
يوسف يجوز الكتابة وتقسيم المائة على قيمة المكاتب وعلى قيمة الوصف وسطا فما اصاب الوصف يسقط عنه ويكون مكاتب
بما بقي لان كل واحد اربل العقد عليه جاز استثنائه منه ويجوز الكتابة على وصيف فكذا يجوز استثنائه ولها ان بدل الكتاب
بجهول القدر فلا يصح كما اذا كاتبه على قيمة الوصف ولا بد عقد مشق على بيع وكتابة فيطيل الجهالة القن والمقن فان
المكاتب **المخرعت** وان كان فاسدا فيعتق ببلاد وقال زفر لا يعتق الا باداة قيمته نفسه لان البدل في الكتابة التاسعة
هو القيمة وعن ابي يوسف انا يعتق باداة الخزانة بول صورة ويعتق باداة القيمة ايضا لانه هو البدل وعن ابي حنيفة
ومحمد انه يعتق باداة عين الخزانة قال اذا ادعتا فانت حر باعتبار انه معلق بالشرط وقدر وجه الشرط فضا نصير
ما اذا كاتبه على ميتة او دم فانه لا يعتق الا في صورة التخليق وفي ظاهر الردية انه يعتق باداة الخزانة وكذا المخرع لا يملكها
مال في الجملة وان لم يكن لها قيمة في حق المسلمين واما اليتيم والدم فليس بالاصل احد فلم ينفذ العقد بهما فاعبرهما
معنى الشرط لا غير وذلك بالتعليق **مخا** وكذا اذا ادعى **المخرع** يعتق **وسعى** المكاتب في قيمته لان الواجب عليه رد رقبته
لنفسه والعقد قد فسد بالمعق فوجب رد قيمته بالغة ما بلغت لان العدم يرضى بالتقصان والعبد رضى بالزيادة لئلا
يبيط حقه في العتق فوجب ذلك **ولم** يقتصر المولى على بوض بالتقصان بل تقدم **ولو** كاتبه على ميتة وكخوها بطل
ان عتق الكتابة لانها ليست بمال فلا يلزم على المكاتب شي **وصح** على حيوان عتق الكتابة **على حيوان** بين جنسه فقط لا غيره
وصفته **وبورس** الوصل او قيمته فان كل واحد اصل من وجهه الوصل فظاهر واما قيمته فلا بد يعرف بالقيمة فضات
اصلا فضع القيمة قضا في معنى الادا كما تقر في الكتب الاصلية وصح عتق الكتابة من كاف كتاب قنا مثله يعني كافر الى الخمر
معلومة اعتبر كونها معلومة ام مقدورة ليعلم البدل وانما صحت لانه مال عديم بمنزلة الخلع عندنا **واسى** من المولى والعبد اسم
فله قيمة الخمر لان اسم موع عن تلك الخمر وتلكه **وعتق** العبد المذكور **بقبضها** اربقت المولى قيمة الخمر لان الكتابة عقد
معوضة وسلامة احد الموضين لاحدها يوجب سلامة الموض الاخر فاذا ادعى الخمر عتق ايضا لتعين الكتابة بتخليق العتق
باداة الخمر اذ هي المذكورة في المعركة في الرمي على تلاعن الجامع الصغير للنسابة وفي نثر الطحاوي والترمذي لو ادعى الخمر
يعتق ولو ادعى القيمة يعتق قلت وفي العناية قال لو ادعى الخمر عتق لما قلنا في اهول هذا الفضل انه اذا ادعى الخمر عتق وقال
زفر لا يعتق وهذا لان عتق الكتابة تضمن تخليق العتق باداة البدل المشروط فاذا وجد البدل وقع العتق وذكر الترمذي
انه اذا ادعى الخمر لا يعتق فكان في العتق باداة الخمر روايتان والعرق على احدهما بينهما وبين المسلم اذا كاتب عبده على خيرا **وخبر**
فاداه الى مولا فانه يعتق لان في هذه المسئلة اقلبت الكتابة الى قيمة الخمر ولم يبق الخمر بدل هذا العقد لانه انقضى
على الخمر ابتداء وبقى على القيمة صحبها بعد الاسلام ولا يتصور بقاء وصحبها والخمر بدل فيه فبما وه صحبها دليل على ان الخمر
لم يبق بدلا فلا يعتق وفي مسئلة المسلم وقع العتق فاسد بسبب كون الخمر بدلا وبقى كذلك فلا حاجة الى اخراجها عن البدل
واذا بقيت بدلا عتق باداة الخمر **وعلى خدمته** مشهرا عطف على قوله حيوانه له اربل المولى او غيره او **خبر** يراى
بناد اراذلين **قد** المهور **والا** جري **يدفع** النزاع **لحصول** الركن **والشرط** لا **نفس** الكتابة **بشرط** ان يكون في الشرط
وصليب العقد لان الكتابة تشبه البيع يعني انها لا يملكها ماله بالمال انها تشبه النكاح ابتداء لانها مبادلة المال بغير
المال وهو البضع ابتداء فالحقنا ها بالبيع في شرط تمكن في طلب العقد كما اذا شرط عليه خروجه بجهولة لانه في البدل وبالنكاح في

شرط

في شرط لم يتمكن في صلبه هذا هو الاصل كذا في الهداية هذا باب في بيان احكام ما يجوز للمكاتب ان يفعل
ولا يجوز للمكاتب **البيع** **والشرا** **ولو** **يجابة** **والسفر** لانه لا يقدر على تحصيل البدل الا بها وقوله وان شرط المولى
ان يخدم المكاتب فمثل ما قبله اراه ان يسافر وان شرط عليه المولى ان لا يخرج من البلد لكونه شرط المالك المتعق
عقد الكتابة وعند مالك والشافعي في قول لا يسافر الا باذن والمكاتب ايضا **تزوج** **امته** لانه من باب التمسك
والمكاتب ايضا **كتابة عبده** وقال زفر ليس له ذلك وهو القياس ربه قال الشافعي واحذر لانه كالباع بالبيع باهوانه
منه فاد اجاز البيع فاولي ان يجوز الكتابة **والولا** له اربل المكاتب ان **اذا** الثاني الكتابة **بعد** عتقه اربل بعد عتق الاول
والا اربل لم يولد للمكاتب الثاني المال الى المكاتب الاول بعد عتق الاول لانه باء لاكتساب ويجوز باذنه لان الخراج له فاذا اذن جاز ولا يجوز
التكفل مطلقا سواء كان في المال او في النفس بامر او بغير امر لانه تبرع محض ولا يجوز له ايضا **قراض** **واعتاق** **عبده**
ولو كان عتاقه بال لانه ليس باهله وكذا لا يجوز **بيع** نفسه اربل نفسه العبد منه اربل العبد لانه اعتاق ولا يجوز **تزوج** **عبده**
لانه نقص لما ليته لكونه شاعرا لرقبه بالمهر والنقعة بخلاف تزويج الامة لما ذكرنا وفي فتاوى قاضي حاد المكاتب يملك
خمس خصال ليسافر ويبيع ويشترى بالقر والنسيئة ويضع المال بمضاربة ويشارك ويكاتب عبده ولا يملك خمس خصال
يعتق بجمل ويغير جمل ولا يتزوج الا باذن المولى ولا يهب ولا يتصدق ولا يجازي بحاجبة فاحشة كالعبد المأذون وفي
خزانة الاجل الفقه لا يملك بيتا يستفيد المكاتب بعقد الكتابة البيع والشرا والخط بسبب عيب البيع والشرا والمضاربة
والجارة والكتابة والاعارة والعريه واتحاد الضيافة والمسافرة ولا يملك المكاتب المحاجبة في البيع والشرا والعتق
بموضع وبغير عوض والقرض والهبة بعوض وبغير عوض والوصية والصدقة والكتابة والعفو عن القصاص
اذا قتل عبده او امته والتزويج ولا يزوج الابن والابنة الامة ومكاتبه فانه يملك انكاحها انتهى وفي الفتاوى
المذكورة المكاتبه اذا تزوجت نفسها باذن المولى ثم عتقت كانت لها خيار العتق واحكام المكاتبه في النكاح والعيا
احكام العتق المكاتب لا يملك وطى امته فان وطها ثم استجتمت الامة بواحد المكاتب بعقرها في الحال اذا مات المكاتب
عن وفاء فدفنه انسان لا يجر فادفع المكاتب اذا تزوج انتم مولا ثم مات المولى لا يفسد النكاح وان مات المكاتب بعد
ذلك ان تركه فلا يبطل النكاح وان لم يتركه بطلان كان ذلك قبل الدخول لا تجب العدة ولا المهر وان كان بعد الدخول
يجب عليها الا اعتد بثلث حصص ويجب المهران كان معها وارث اخر للمكاتب اذا استثنى منكوحة لا يفسد النكاح
يجب على المكاتب نفقة زوجته ولا يجب عليه نفقة ولده كالعبد الا ان يكون ولده من امته ونقعة ولد المكاتب تكون
على الكتابة المكاتبه تسقط نفقة على زوجها وان لم يزوجها وان لم يزوجها المولى بينها بخلاف المذبة وام الولد التزويج **ووصى**
وقاضي وامينة **المولى** **في رقيق** **صغير** **الذي** **تحت** **جرم** **لا** **يهم** **يكون** **لا** **كتساب** **مكاتب** **في** **التصرفات** **المذكورة**
من تزويج الامة وكتابة المملوك بخلاف **مضارب** **وما** **اذون** **وشريك** فانهم لا يملكون شيئا مذكورا وانما يكونون التجارة و
التزويج والكتابة ليسا منها وهذا لان التجارة مبادلة المال بالمال والبضع ليس بمال وكذا الكتابة لان المال مقابل بعتك
الخمر في الحال وهو ليس بمال فلا يملكونه قال الزبلي ثم الاصل فيه ان كل من كان تفرقه عاما في التجارة وغيره يملك تزويج
والكتابة كلاب والوصي والجور والمكاتب والقاضي وامينه مبنه وكل من كان تفرقه خاصا كالمضارب والشريك والمأذون
له لا يملك تزويج الامة وكذا الكتابة عدا ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يملكون تزويج الامة لان فيه منفعة على ما بيناه
وجوابه انه ليس من باب التجارة على ما بيناه فلا يملكونه وجعل في النهاية شريك المناوضة كالمكاتب وجعله في الثاني
كالمأذون له في التجارة زبلي على ما بيناه فلا يملكونه وجعل في النهاية شريك المناوضة كالمكاتب وجعله في الثاني كالمأذون
له في التجارة ولكل وجه وجعله كالمأذون انشبه بالعتق انتهى **ولو** **اشترى** **المكاتب** **اباه** **او** **ابنه** **تكا** **ب** **عليه** **لان**
المكاتب من اهل ان يكاتب وان لم يكن اهلا لعتق فيجعل مكاتبيا تحقيقا للصلة بفرد لا مكان ولا فرق بين كونه اهلا
للاعتاق بان كان بالغا قلا او لم يكن صغيرا او مجنونا لان هذه الصلة وهي العتق تجب حقا لعبد فلا يختلف بين
ان يكون مكلفا او لم يكن ككتفقات الرضعات ولا قارب ثم ذكر الاب والابن هنا وقع اتفاقا ولا يخص هذا الحكم بهما
بل جميع من له قرابة الولاد يدخلون في كتابته تبعاهم واقره دخولا الولد المولود في الكتابة ثم الولد المشتري ثم الولد
وعن هرايتنا وتون في الاحكام فان الولد المولود في الكتابة تبعيته ثابتة بالملك والبعضية الثابتة وقت
العقد حقيقة والولد المشتري تبعيته بالملك والبعضية بينهما حكما في حق العقد حقيقة في حقه لانه لا بعضية

لما ذون

بينها حقيقة بعد الرضا والوالدان بتبعيتها باعتبار الملك لا باعتبار البعوضة فانها ليسا ببعوضه فاختلعت الماد
حكام لذلك ولو اشترى محرما كالخ والم لا ار لو اشترى اخاه وغيره من محاربه غير الولادة لا يكاتب عليه وهذا
عندنا حنيفة وقال يكاتب عليه لان وجوب الصلة يشمل القرابة المحرمة للنكاح ولهذا يعتق على المحرك في
نجم محرم منه ويجب نفقته عليه ولا يرجع فيها وهب لهم ولا تقطع به اذا سرق منهم الى غير ذلك من الاصطاح
المختصة بهم فكذلك هذا الحكم ولا يحنيفة ان المكاتب كسبا وليس له ملك حقيقة لوجود ما ينفق فيه وهو الرق
ولهذا لو اشترى امرأته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كسرا غير ان الكسب يكتفى للصلة في الولاد
الاخرى ان القادر على الكسب يخاطب بنفقة الوالد ولا تكفي في غيرها حتى لا يخاطب الاخر بنفقة اخيه الا اذا كان
موسرا او اللجوء في الكتابة بطريق الصلة فيختص الوصوب بحمله ولا ن هذه فزانية تشبه بين الامام في حق بعض
الحكام كحل الخلية وجريان العصا من الجانبين وقبول الشهادة ودفع الزكاة اليه وتشبه الولا في حق حرة
النكحة ووجوب النفقة وحرة الجمع بين اثنين منهم في النكاح فالحقناها بالولادة في العتق وبين الامام في
الكتابة توقيفي على الشبهين حلفا فان قلت لم يكن العمل على عكسه قلت لان العتق اسرع نفوذا من الكتابة فان احد
الشريكين اذا اعتق نصيبه ليس الاخران يطلعه وان كاتبه كان له ان يطلعه ذكر الزلي وغيره ولو اشترى المكاتب ام ولد
مع ولده منها لم يجز له بيعها لان الولد لما دخل في كتابته امتنع ببيعها لما ذكر فتبعه امه فامتنع ببيعها لانها تنبع له قال عليه السلام
اعتقها ولدها ولا تدخل في كتابته ثم فرغ عليه بقوله فلا تعتق بعتقه ولا يفسد نكاحه لانه لم يملكها بخلافه ان يطأها بملك النكاح
فكذلك المكاتب ولو اشترى ام ولد لم يفسد نكاحه لانها لم يملكها بخلافه ان يطأها بملك النكاح
عندنا حنيفة وقال ليس له بيعها لانها ام ولده وقصار كالحرة اذا اشترى ام ولده وصهرها بدونه ولا يحنيفة ان القياس
ان يجوز بيعها وان كان معها الولد لان كسب المكاتب موقوف بين ان يرد في بيعه وبين ان يجر في بيعه للمولى فلا ينفق
به الا بحمل الفسخ وهو امومية الولد لو انفلق به لكان كسب المكاتب غير محتمل للفسخ او كان الاستيلاء محتملا للفسخ
فيفسخ بانفساخ الكتابة في يلزم ان يجعل الشئ الذي هو غير قابل للفسخ من جهة ما يقبل الفسخ بطريق التبعية وذلك لا يجوز
لان الذي لا يقبل الفسخ اقوى فلا يكون تبعا لما هو دونه وما للمكاتب موقوف فلا يجوز ان ينفلق به مال يملكه الفسخ لانه
يمنع بيعها تبعا لولدها منه وما ثبت تبعا ثبت بشرائط التبوع ولو ثبت بدون الولد ثبت انما والقياس ينفقه وان ولده
من انته ولذا عليه كسبه لانه بالردعة ثبت نسبه منه فيقصد في الكتاب على ما بينا وكان كسبه للمكاتب لانه في حكم مملوكه
وكان كسبه له زوج المكاتب امه من غير فكاكته فولدت دخل في كتابته الامه وكسبه للمولى لانه الامه لاد الولد
يتبع الام في الاوصاف الحكيمة فكان مكاتبيا تبعا لها فكانت احق بكسبه من الام لانه لا ملك له عليها حتى يبيد الى الولد
او قد انقطع يد المولى عنها بالعتق فكذلك ولدها فكانت لها حق به لانه جزءا فصار كنفها ولو قتل هذا الولد يكون
قيمه لام دون الاب لما ذكرنا انها احق به مكاتب او ما ذوت له في التجارة فكذلك يعني تزوج امه زعت الامه انها
حرة باذن مولد اطلق بنكح فولدت الامه منه لمن المكاتب استحققت الامه بولدها فالولد رقيق فليس له اخذ
ها بالقيمة هذا عندنا حنيفة واي يوسف وقال يحرمها حرا لقيمة يسطرها المستحق في الحال اذا كان التزوج باذن المولى
وان كان بغير اذنه يسطرها بعد العتق ثم يرجع بما ضمن هو من قيمة الولد على الامه المستققة بعد العتق ان كانت هي الغارة
له وكذا اذا غره عبدا وما دون او غير ما دون له في التجارة او مكاتب رجع عليه بعد العتق لانه ليس من ذنب التجارة فلا
ينفذ في حق مولد الغار وان غره حرة رجع عليه في الحال لان الغار ركضان الكفالة فيرجع به على الحرفي الحال وعلى غيره بعد
الحرية ولو كان مكاتبيا وكذا حكم المهر فان المستحق يرجع عليه في الحال اذا كان التزوج باذن مولده ولا يفيد الحرية وليس له
ان يرجع على احد بالمهر على ما عرف في موضعه وحكم الغرور يثبت بالتزوج دون الاخبار بانها حرة لجمدها تزوجها رضى
في حرية الولد معقدا على قولها فلم يحصل له فصار مزرورا كالحرفي فيكون اولاده احرار بالقيمة دفعا للزرعة كالحرفي
انه مولد بين رقيقين فيكون رقيقا والولد يبيع الام في الرق والحرية وتزكنا هذا في الحرط لاجتماع الصهاية والعبد ليس
في معنى الحر لان حق المولى وهو المستحق في الحر محصور بقيمة واجبة في الحال وفي العتق بقيمة متأخرة الى ما بعد العتق
فتقدر لا لحاق لعدم المساواة هكذا ذكرنا وهذا هو المشكل جوا فان دين العبد اذا رزقه بسبب اذن فيه للمولى يظهر في
حق المولى ويطلب به الحال والموضوع هنا مرفوضا اذا كان باذن المولى وانما استقيم هنا اذا كان التزوج بغير
اذن المولى لانه لا يظهر الدين فيه في حق المولى فلا يلزم المهر ولا قيمة الولد في الحال وتشهد المسئلة التي تلي هذه المسئلة

تطامع

لهذا

لهذا المعنى كذا في تعيين الكثر ولو اشترى المكاتب امه شرافا فاسدا فوطيها ثم ردها للفساد او لفساد الشر
او شرافا فاستحققت الامه وجب عليه العتق في حال الكتابة قبل العتق في صورتين جميعا ولو وطى المكاتب الامه
بنكاح بان تزوجها بغير اذن المولى اخذ به اربا لعمر من عتق يعفو وقت العتق اراد به بعد العتق والرق والعرق
ان في الوجهين الاولين ظهر الدين في حق المولى لان التجارة وتواضعها داخل تحت الكتابة والعتق من تواضعها في
الوجه الثالث لم يظهر لان النكاح ليس من الكسب في شيء فلا تنسبه الكتابة فلا يطره في حق المولى والمأذون كالمكاتب
فيهما اربا الفصلان لان التزوج ليس من الكسب ولا من باب التجارة فلا ينسبه الامه لاذن بالتجارة ولان الكتابة كالكفالة
فلا تنسبه في حق المولى فلا يواخذ في الحال بخلاف الفصل الاول على ما بيناه واذا ولدت مكاتبه من سيد هاهنا الجارية ان شئت
مضت على كتابتها لانه تلحقها جهتها حرية عاجلة بيد ولدها الكتابة واجله بغير بدل وهي امومية الولد فتتار اليها شأ
او ان شئت محرر عجزت نفسها وهام ولدها ونسب ولدها تاتية الدعوة ولا يحتاج الى تصديقها لانها مملوكة له
رقية بخلاف ما ادعى ولد جارية المكاتبه حيث لا يثبت من المولى لا بتصديق المكاتبه لانه لا ملك له حقيقة في ملك
المكاتبه وانما له حق الملك فيحتاج فيه الى تصديقها بخلاف ما اذا ادعى ولد جارية انه حيث يثبت نسبه بمجرد الادعاء
ولا يحتاج فيه الى تصديق الابن لانه ان يملكه مال ولده الحاجة فيملكها قبيل الاستيلاء شرطه على ما سبق فتقربوني
النكاح فلا حاجة الى تصديقه والولد حر لان المولى عتق اعتاق اولاده لانهم يتكاثرون عليها ولا يملك بيعهم فصار
حكمهم حكمها واذا مضت على الكتابة اخذت عقرها من سيدها ككونها اخص بنفسها وكسبها واذا مات المولى
اعتقت بالاستيلاء ومقتل عنها مال الكتابة لانها ما التزمت البذل لا لتسلطها انفسها عقابته بجهة الكتابة فاذا
سلت لها بجهة اخرى لم ترض بتسليمه له او لورثته بحال فلا يجب عليها وان ماتت وشركت ما لا تودي كتابتها منه وما
بقي من ميراث لولدها لثبوت عتقها في اخر جرح من حيوتها وان لم يترك مالا فلا سعاية على هذا الولد لانه حر وان ولدت
ولدا اخر لم يثبت نسبه منه من غير دعوة حرمة وطبها عليه وولدها المولى انما يثبت نسبه منه من غير دعوة اذ لم يجرم
على المولى وطبها وان حرم فلا يلزمه حتى اذا عجزت نفسها ولدت بعد ذلك في مدة يمكن الطلق بعد التخييل ثبت نسبه
من غير دعوة الا اذا اتقاء محكما كسبا يراو ولا داهيات الاولاد ولولم يدع الثاني وماتت من غير وفاسى هذا الولد في بدل
الكتابة لانه مكاتب تبعا لها ولوبات المولى بعد ذلك عتق وبطل عنه السعاية لانه بمنزلة ام الولد اذ هو ولدها فينتهي
ولا تبت شتم ام ولد او بدنه مع ما فعله من الكتابة لقيام الملك فيها وان كانت ام الولد غير مقومة عندنا حنيفة
وعتقت ام الولد بحالنا يعني بغير شتمه لم يوت المولى وسعى الدبر في ثلث قيمته ان شئت وسعى في كل البذل اربا في جميع
بدل الكتابة بموت سيد سال كونه فقير اربا يترك شيئا غيره هذا عندنا حنيفة وعندنا يوسف ليس في الاقل ثلث قيمته
وثلثي بدل الكتابة فالخلاف في الموضوعين في الخيار والمقتار ابو يوسف مع ابي حنيفة في المقتار ومع محمد في نفي الخيار اما
الخيار واعده فرع العجز وعنده لم يرد والمقتار لم يرد رحمه الله يقول البذل لما كان مقابلا بالثلث والموت سلمه ثلث
البذل وهما يقولان البذل دفع في مقابلة الثلثين لان الظاهر ان الانسان لا يلزم المالا في مقابلة ما يستحق حرية ولو
دبر مكاتبه صلا لانه يملك تجيز العتق فيه فيملك التعليف بشرط الموت فان عجز عن الكتابة بقي مدبره لوجود
السبب للموجب له والاروان لم يجر تسعي في ثلث قيمته ان شئت او سعى في ثلثي البذل بدل الكتابة وذلك بموته اربا بموت
المولى حال كونه معسرا هذا عندنا حنيفة وقال ليس في الاقل منهما خلاف في الخيار يعني على تجزئ المقتار وعدم تجزئيه
على ما بينا وان كان موسرا بحيث يخرج من الثلث عتق وسقط عنه بدل الكتابة كما لو اعتقت المولى مكاتبه
فانه يعتق لان ملكه قائم فيه وهو شرط لنفوذ العتق وسقط عنه بدل الكتابة لانه التزيم لتخصيل العتق وقد
حصل بدونه كاتبه على الف موصلا ثم صالحه على نصفه كالمصالح والقياس ان لا يجوز لانه اعتياض عن الاجل وهو
ليس بمال والدين حال فكان ربا ولهذا لا يجوز مثله في الحر ومكاتب الغر وجه الاستفسان ان الاجل في حق المكاتب
ما رين وجه لانه لا يقدر على الاداء فعلى له حكم المالا وبدل الكتابة مال من وجه حتى لا تقع الكفالة به ذاعترا لظلالها
ولان عقر الكتابة عقر من وجه دون وجه لانه تغلبت العتق بشرط الاداء ولا شرع اذا اصلان
لا يجزئ هذا العتق بين المولى وعبد اذ العبد وما في يده لمولاه والاجل ايضا ربا من وجه فيكون شبهة شبهة فلا تعتبر
بخلاف العتق بين الحرين لانه عقر من كل وجه فكان ربا الاجل فيه شبهة ولان الصلح امكن جعله مستحيا للكتابة
السابقة وتجذب العتق على خمسية حاله كذا في كثير من الكتب قال الاجل بعد نقله لكلام الهادبة وفيه بحث لان المال

ما يقول به وهو يعتمد الاحراز وذلك في العمل غير مقصود ولان قوله فاعطى له حكم المال ليس بمنتهى لغظا ومن
اما لفظا فلان اعطى متصرفا في مفعول به بلا واسطة وقد استعمله باللام واما حق فلانه فان الاجل في حق المكاتب
مال من وجه فان اراده بقوله فاعطى له حكم المال كل من وجه فان الاعتدال بالدين مال من وجه وان اراد حكم
المال من وجه فهو تحصيل الحاصل والجواب انما ذكرتم ان المال ما يقول به ويجوز صحة اذا كان مالا من كل وجه
وليس ما نحن فيه كذلك واما المراد ههنا انه وسيلة الى تحصيل مقصود المكاتب وهو في ذلك العيب الدراهم
لتوقف قرة الاداء عليه لتوقفها على عيب الدراهم اعطى معنى اعتباري ومعناه اعتبار الاجل حكم المال التي **مريض كاتب**
عبد على العيب السنة فأت الرضا والمال ان قيمة المكاتب الف درهم ولم تجز الورثة ذلك ولا مال غيره
ادب المكاتب ثلثي البذل وهو اللعان او احوالا وادب الباقي الى اجله عند انتهاء اجله **ورد** والحوالة الاولى
وقفا عندها وعند محمد يورث ثلثي الالف حالا والباقي الى اجله او يورث ربعا لان ما زاد على قيمته ملكه للولد وجلا
وقيته ملكه لا ينفذ في ثلث هذا وتجزى ثلثيه ولها ان بدل الكتابة قائم مقام الرقبة فننفذ في ثلث
وعلى هذا الاصل اختلافهم اذا باع المريض اياه بثلاثة الاف السنة وقيمتها الف ثم مات ولم يجز الورثة التاجيل
فعندها يجزى المشتري بين اذا ثلثي جميع البذل حالا والثلث الى اجله وبين نقض البيع وعنده يغير الثلث بقدر
القيمة لا في الزيادة ولا في النقص **وان كاتبه على الف السنة والمال الف الفان ولم يجز وار الورثة ادنى ثلث**
القيمة اذا حال او رد الى حاله الا في حقها لان الحيازة حصلت ههنا في الفدر والتاخير فاعتبر الثلث فيها
لم يصر في ثلثي القيمة لا في حق الاستقاط ولا في حق التاخير **قال مولد عبد كاتب عبد ك فلا نا على**
الف درهم على ان ادب اليك الفاهو حر وكاتبه المولى على هذا الشرط وقبل ثم ادب الحر الفاهو عتق
العبد حكم الشرط واذا بلغ العبد هذا الامر صار مقبلا صار مكاتباً لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته وقيل
اجازة ولو لم يقل ان ادب لك الفاهو حر فادى لا يمتنع قياسا لانه لا شرط والعقد معروف وفي الاستفسان يعتق
لانه لا ضرر للعبد الغائب في ضيق العتق باء القابل فيصير في حق هذا الحكم ويتوقف في لزوم الفاهو العبد ولو
ادى الحر البذل لا يرجع على العبد لانه متبرع **قال عبد جابر لسيده كاتبي عن نفسي وعن فلان الغائب فكاتبتهما فقبيل**
العبد الحافض صح عند الكتابة والقاسر لا يجوز الا عن نفسه لولايته عليها ويتوقف في حق الغائب لعدم الولاية
عليه وجه الاستفسان ان الحافض باضافة العتق الى نفسه فيه ابتداء جعل نفسه فيه اصلا والغائب بنتعا والكتابة
على هذا الوجه مشروعة كالأمة اذا كوتبت دخل اولادها في كتابها تعاقب عتقوا ما دابها وليس عليهم شئ من البذل
فاذا كان كذلك ينفرد به الحافض ويستغنى عن شرط رضى الغائب ويطلب الى الحافض بكل البذل لان كله عليه دون الغائب
ولا يعتبر اجازة الغائب ولا رده ولا يواخر به البذل ولا يشئ منه ولو اكتسب شيئا ليس للمولى ان يأخذه من يده وليس
له ان يبيعه من غيره لانه مكاتب تباعا ولو ابرأ المولى او وهبه له عتقا جميعا ولو اعتق الغائب سقط عن الحافض حصة
من البذل ولو اعتق الحافض لم يعتق الغائب وسقط حصة الحافض من الكتابة ويورث الغائب حصته حالا ولورد
في الرق **والله ان ابرأ من الغائب وهما الحافض والغائب ادب بدل الكتابة عتقا الى الحافض والغائب جميعا او**
الشرط في حقهما وهو ادب بدل الكتابة ويجزى المولى على القبول لم يقل المدفوع اليه وهو بدل الكتابة ولا يطلب
العبد الغائب بشئ من بدل الكتابة لانه لا دين عليه اذا لم يلتزم شيئا وانما دخل في الكتابة تبعا لما ذكرنا وقوله لغو
لا يعتبر كرده اياها وان كانت الامة عن نفسها وعن ابني صغيرين لها صح عتق هذه الكتابة استفسانا وان
واحد من الثلاثة وهم المولى والابن ادب بدل الكتابة لم يرجع على صاحبه ويجزى المولى على القبول وقبول الابن
الكتابة وردها لا يعتبر ولو اعتق المولى لم يملكها من بدل الكتابة بحصتها يورثها في الحال بخلاف الولد المولود
في الكتابة او المشتري حيث يعتق بعتقها وبطل المولى المولى بالبدل وبنها ولو اعتقها سقط عنها حصتها وعليها
الباقى على نحوها ولو اكتسب شيئا ليس للمولى ان يأخذه ولا له ان يبيعهما ولو ابرأهما عن الدين او وهبهما لا يصح ولها
يصح فعتق ويعتقان معها والله اعلم **باب** في بيان احكام كتابة العبد المشترك بين اثنين ذكر
كتابة الاثنين بعد الواحد لان الواحد قبل الاثنين عبد لشريكه **كتاب المشترك بين اثنين** ذكر
نصيبه بالف درهم ونقص بدل الكتابة وكاتب الشريك الماذون له وقبض بمضاهيه اربعمائة درهم **كتاب**
فالمقبوض بدل الكتابة بثلثي البذل عند ابي حنيفة وقال هو مكاتب بينهما وما اذا فهو بينهما واصله ان الكتابة تجزى عنه

وعندها

وعندها لا تجزى واصل الخلاف في الاعتراف هل تجزى أم لا لان الكتابة شعبة اذ هي تفيد الحرية في الحال بد ادنى
المال رقبة فيقتصر على نصيبه عند وفاة الادب بالكتابة ان لا يكون له حق الفسخ كما يكون له اذا لم ياذن وفأية
اذنه بالتفريق ان يقطع حقه فيما يقتضيه بالتفريق لان اذنه بالتفريق اذن للعبد بالاداء اليه منه فيكون متبرعا
بنصيبه على المكاتب فيصير المكاتب احصيه فاذا قضى به دينه اختص به القابض وسلم له كله فان قلت الكتابة اما
ان يعتبر فيها معنى المعاوضة او معنى الاعتراف او معنى تعليل العتق باء المال ولو وجد من ذلك من احد الشر
بغير اذن صاحبه ليس للاخرى الفسخ من اذن الكتابة ذلك قلت احبب عنه بان الكتابة ليست عبي كل واحد
من المعاني المذكورة وانما هي تشتمل عليها فيجوز ان يكون لها حكم تختص به وهو ولاية الفسخ بمعنى توقيه وهو
الحاق الضرر بطلان حق البيع للشريك بالكتابة وبقدر الانسان في خالص حقه انما يسرع اذا لم يفر ربه الغير
ثم المحل وهو الكتابة تقبل الفسخ بتراضيهما فتحقق المتفق وانما المانع واما المعاني المذكورة فالمعاوضة وان
قبلت الفسخ لكن ليس فيها ضرر لصاحبه فاذا باع نصيبه لم يبطل على صاحبه بيع نصيبه ولا عتاق والتعليل
وان كان فيها ضرر لكن المحل لا يقبل الفسخ اما الاعتراف فظاهر واما التعليل فلا يبيى **أمة** مشتقة من **نفسك** **نفسك**
كاتبها فوطيها احد **هـ** ارحم الشريكين **فولت الامة فادعاه** اراد على الواطي الولد **وطيها** **اروطي الامة**
الشريك الاخر فولدت الامة فادعاه اراد على الواطي الثاني صحت دعوته لقيام ملكه ظاهرا **فجوزت الامة** عن الكتابة
بعد ذلك جعلت الكتابة لانه زال المانع من الانتقال ووطيه سابق ومن الاول بعد ذلك كان لم تكن فاذا كان كذلك فهي
ام ولد للاول والواطي لانه زال المانع من الانتقال ووطيه سابق ومن الاول بعد ذلك كان لم تكن فاذا كان كذلك فهي
لما استعمل الاستيلاء ونقص نصف عتقها ووطيه سابق ومن الاول بعد ذلك كان لم تكن فاذا كان كذلك فهي
ها من عتق الامة كاملا ونقص قيمه الولد ايضا وهو اراد الله ان ابن الواطي الثاني لانه بمنزلة المورث ولانه حين وطيه
كان ملكه قائما ظاهرا وولد المورث ثابت بالنسب منه حيا القيمة على ما عرف ولكنه وطى ام ولد الغير حقيقة فيلزم
بحال العتق وهذا كله عند ابي حنيفة وصنعا الم ولد للاب وهي مكاتبه كلها وعليه نصف قيمتها لشريكه عند ابي
وعند محمد الا من نصف قيمتها ومن نصف باقية من بدل الكتابة ولا يثبت نسب الولد الاخير من الاحراز ولا يكون الولد
بالقيمة ويضمن العتق لها وهذا الخلاف مني على الاختلاف في تجزى استيلاء المكاتبه فعنده تجزى وعندها لا تجزى واستيلاء
الدورة تجزى وتجزى بالجماع فان قلت اذا تقرر ان هذا وطى لم الولد حقيقة ينبغي ان لا يضمن الثاني قيمة الولد للاول عند
ابي حنيفة لان حكم ولد الولد حكم امه ولا قيمة لام الولد عنده فكذلك انما قلت احبب بان هذا على قولها واما على قوله
فليس عليه ضمان قيمة الولد وليس يشئ من ابي حنيفة في تقوم ام الولد وايتان فيكون الولد منتقما على احدهما فكان
حر ابا لقيمة والله اعلم **واي واحد من الشريكين دفع العتق الى المطالبة صح** دفعه لانه حقها حال قيام الكتابة لا حصا
بنفسها فاذا عجزت يرد الى المولى لانه ظهر اختصاصه بها **وان دبر الشريك الثاني الامة المذكورة ولم يطها** الامة
فجوزت عن الكتابة بطل التدبير **وضن الشريك نصف قيمتها ونصف عتقها** لانه ملكه نصفها بالاستيلاء ولانه
وطى جارية مشتركة بينهما فيجب عليه العتق بحاله والولد يكون للاول لان دعواه قد صحت وهذا كله بلا
وان كاتبها ابرأ وان كاتبه الشريكان الامة فحرها احدهما اعتقها احدهما حال كونه **مورسا** **فجوزت** عن الكتابة
ضمن العتق لشريكه نصف قيمتها ورجع به عليها الامة عند ابي حنيفة وقال لا يرجع عليها ويستعها الساكت
ان كان العتق حرا واصله ان الاعتراف لا تجزى عندها والكتابة لا تمنع العتق فعتقت كلها للمال عندها والله
والفسخ في الكتابة ثم الساكت يضمن للعتق ان كان مورسا ولا يرجع للعتق عليها لانه ضمن باعقائه وهو ضله فلا
يلزمها ضمان المأتم بفعله ومن اصل ابي حنيفة ان العتق تجزى تجاز اعتراف نصف الكتابة ولا يورث الضاد
في نصيب الساكت زيادة على اوجبه الكتابة ولا يظن ما دامت مطابقة فلا يضمن العتق قبل العجز لعدم ظهور
اثر الاعتراف فيها فاذا عجزت ظهرت اثر العتق فيها فكان الساكت الخيارات المذكورة في العتاق وهي ان كان العتق
مورسا فله ان يعتق وان شأ استسمى العبد وان شأ ضمن العتق فاذا ضمن العتق كان للعتق ان يرجع على العبد للعتق
لانه قام مقام الساكت وان كان العتق مرسا كان له خيار العتق او الاستمسك كما بينا في العتاق وعلى هذا الخلاف لو دبر
نكاحية او استولوا فعتق لا يظهر حكم الاستيلاء ولا التدبير لانه عجز بها لانهما يتجزيان منه فيقتصران على
نصيبه ونصيب شريكه مكاتب على حاله وكذا نصيبه لان التدبير والاستيلاء لا ينافيان الكتابة ابتداء ولا بقا فبقيا

كاتب

صها

جماع

العقاقة لكونه غير قابل للتحويل كان اقوى بخلاف ولا المولاة فان المولى فيه ان ينتقل قبل القتل ومعنى المولاة قد تقدم
لغة واصطلاحا **اسلم رجل مكلف على يد اخر وماله او غيره على ان يرثه ويحقل عنه** اذا صح هذا العقد
وعقله عليه اذا جنى وارثه له اذا ما ولو والى صبي عاقل فبذلك لا يملكه اذ لم يعقل لم يعتبر تصرفه اصلا **باب ان ابني**
او وصيه صلا لان الصبي من اهل ان يثبت له ولا العقاقرة اذا ثبت نسبه بان ملك قريبه او كانت ابوه او وصيه
عبد وعققت كان ولا وه للصبي بخلاف ان ثبت له ولا المولاة اذا صدر منه عقد **باب ان كل ولو الى العبد باذن**
سيده فانه يصح ويكون وكلا عن سيده بعقود المولاة اخر حكم ما تقدم **واخر ائنه عن ذوق الترحم** فلا يبرئ
مع احدهم لانه اخرهم في الارث فان قلت ينبغي ان يكون الثلث للمولود لا لوالديه بطل ما له الاخر وله وارث معروف
قلت احبب عنه بانه جعل بعقد المولاة وارثا عنه وفي سبب المولاة ذوق القرابة انما لان القرابة متفق على ثبوتها
شرا وان اختلفوا في كونها سببا للارث وعقد المولاة مختلف في ثبوتها فترعا ولا يظهر الضعيف في مقابلة القوة فلا
يظهر استحقاق المولى معه بهذا السبب في شيء من المال بخلاف الوصية في الثلث فانها خلافة المال مقصودا فلا يمكن
جعل الثلث لاله لا بطريق الوصية لانه ما اوجب له ذلك مقصودا ولا بطريق الارث فترحم استحقاق القريب
عليه انتهى **وله النقل عنه بحصره الى غيره وان لم يحقل عنه او عن ولده** لان العقد غير لازم كالوصية والوكالة
فالكل واحد منهما ان ينفرد بنفسه بغير صاحبه وان كان الاخر غائبا لا يملك نفسه وان كان غير لازم لان العقد
لان العقد بينهما كما في الشركة والمضاربة والوكالة فان قلت ان سبب اشتراط خضعة الوكيل في حق المولى ظاهر
وهو تقرر الوكيل بسبب الطمان عند رجوع الحقوق عليه اذا كان قد من مال الموكل على ما في الوكالة فاما معنى اشتراط امر
بقضا الفسخ ههنا على حصة كل واحد من الاعلى والاسفل قلت احبب عنه بان سبب الاشتراط ههنا هو السبب
ههنا لك وهو دفع الضر فان العقد ههنا بينهما وفي تقرر احدهما الزام الضعيف على الاخر بدون علمه والزام شيء على الاخر
من غير علم به نفسه ضررا لا محالة لان فيه جعل عقد الرجل العاقل البالغ كالعقد وفيه ابطال فعله بدون علمه
ولانه ربما عوت الاسفل فبما حذر الاعلى مبرا فليكون مضوتا عليه او بعقود الاسفل عيبا على حساب ان عقلي عيبه
على المولى الاعلى فيجب عليه وحده فيتبرر بذلك انتهى **وان عقلا عنه او عن ولده** لان لا ينتقل عنه الى غيره لكانه
يتعلق حق الغيبة والمصير المقصود به ولا تضال لنفسه ولا ولاية التحويل قبل ان يحقل عنه باعتبار ان عقد
تبرع من حيث انه تبرع بالقيام بتصرفه وعقل جنابته فاذا عقل عنه صار كالوصية في الهبة وكذا لا يتحول ولده بعد
ما عتق تحت الجنابة عن ابيه وكذا اذا عقل عن ولده ولم يكن لكل واحد منهما ان يقول له غيره لانها كالتفويض واحد
في حكم المولاة **ولا بولا معتق احد** لان ولا العقاقرة لازم لا يحقل النقض لان سببه لا يحقل النقض بعد ثبوته وهو
المعتق فلا ينسخ ولا ينفذ معه لان الارث لولا العقاقرة تقدم على الارث بولا المولاة الا ترى ان شخص المولى وان
مولى اعتقه ومولى مولاة كان المال للمعتق **امراة والت ثم ولدت يتبعها المولود فيما عتقت** يعني ولدت
ولدا لا يعرف له اب وكذا الوافقت انها مولاة زيد ومعهما صبي لا يعرف له اب صح اقرارها على نفسها ويتبعها
ولدها وبصير ان مولد فلان وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يتبعها ولدها في الصوريين لان الام لا ولاية لها في ماله فان
لا يكون لها في نفسها اول ولا في حنيفة ان الولا كالنسب وهو تقع محض في حق الصغير الذي لم يولد له اب فقلله الام
كفتول الهبة **وشروط عقد المولاة ان يكون مجهول النسب** بان لا ينسب الى غيره اما بالنسبة غيره اليه فقيل بان
كافي العنابة والثاني ان لا يكون عربيا والثالث ان لا يكون له ولا عتاقة **ولا ولا المولاة مع احد** وقيل **عقل عنه**
واما حكمه فهو وجوب العقل على عاقلة المولى على اذا جنى الاسفل واستحقاق ميراثه اذا مات من غير وارث هذا
كتاب في بيان احكام الاكراه قيل المولاة تغير حال المولى الاعلى عن حرمة الكل مال المولى الاسفل بعد موته الرحلة
كان الاكراه تغير حال المخاطب من الحرمة الى الخل فكان مناسبا ان يذكر الاكراه عقيب المولاة وهو في اللغة عبارة عن
حل الانسان على شيء يكره يقال كرهت فلانا اكرهته على امر يكرهه وفي اصطلاح الفقهاء هو **فصل يوجد من الكراه**
فيجوز في المحل معنى يصيب مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه وعرفه في الهداية بانه اسم لفعل يفعله المراد به
فيقتنى به رضاه او يفسده اختياره مع بقا اهليته ونفسه ان يحمل الراعيه على المباشرة فلا يفتى به رضاه وهو
اعم من ان يكون مع فساد اختياره ومع عدمه وهو انشأ الى نوع الاكراه او يفسده اختياره وذلك يستلزم نفي عدم
الرضا وهو انشأ الى القسم الاخر لكن لا بد من تعديله في او يفسده اختياره وذلك انواع الاكراه الثلاثة

وموضع اصول العقدة وقوله مع بقا اهليته انشأ الى كون المكره لم يفسد عنه الخطاب لان الخطاب بالاهلية
واذا كانت الاهلية ثابتة كان المكره مخاطبا كذا في العناية **وشروطه** ان الاكراه **قدرة المكره على ايقاع ما هو عليه**
سلطانا كان او لصا وخوف المكره ايقاعه ايا ايقاع ما هو عليه لان الاكراه اسم لفعل يفعله المراد به فيقتنى
به رضاه او يفسده اختياره مع بقا اهليته وذلك لا يتحقق الا من القادر عند خوف المكره تحقيق ذلك لانه
بالتهديد من القادر والخوف منه على نفسه يصير له طمعا وبذونه لا يصير له طمعا فلا يثبت به حكمه وما روي عن ابي
حنيفة من ان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان فذلك محمول على ما شاهد في زمانه من القدرة والمنفعة لم يكن في ذلك
العصر الا للسلطان فاجاب على ما شاهد في زمانها كان المكره مفسد متلصص قدرة على ذلك لفساد الزمان فافتيا على
ما شاهدوا به يقتضى اذ ليس فيه اختلاف يظهر في حق المحبة وفي البرازية ضريحا حتى اقرت باستيفاء مهرها جازعه
لان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان وفي القاتور الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه ولم يذكر الخلاف وعط
سوق اللفظ يدل على انه على الوفاق وعند الثاني ان هدها بما يحصل منه القتل فاكراه كالسيف وكخوه وان يغيرها
فاقرارها جازع وعلى هذا اذا خلاها في موضع لا تقدر ان تنزع منه فينزع السلطان اما اذا هدها بوعيد فاقرارها
باطل والقوة في تحقيق الاكراه من غير السلطان على قولها انتهى في شرح النظم الوهابي لاستاذنا عبد البر رحمة
الله عان بالي التهمة قال اذا جاب من غير السلطان فهو اكراه صحيح شرعا وفي اكراه الزوج امرأة عن ابي حنيفة روايتان
في رواية قال هو اكراه معتبر لان الزوج سلطانها واميرها وهذه الرواية ذكرها شيخ الاسلام ثم نقل عنها ما قدمناه
عن البرازية وهو انما تقييد صحة ما فهمه البرازي من ان صحة الاكراه من الزوج على الوفاق واسه احول بشرطه
وكون المكره متلفا نفسا او عضوا او موجبا غي يعدم الرضا وهذا ادنى مراتبه وفي البرازية الضرب اذا
كان ما يخاف منه التلف او العضو فاكراه ولم يقرر محمد فيه شيء بل فوضه الى راس المكره وقدره بعض علماء اربابا في
الحواريعين فان اكره على تناول الميتة باريهين فاكراه وباقلا والصحيح ما قاله محمد رحمه الله لا اختلاف الناس فيه
وكون المكره محتما على كراهية قبله اقبل الاكراه **لحقه** اقبل نفسه كبيع ماله او ثلاثة او عتاق عبده **او لحق**
شخص اخر كتلاف مال الغير **ولحق الشرع** كشرب الخمر والزنا وكخوها وفي جميع القاتور قال انما يعتبر الاكراه اذا
وقع لا بحق اما اذا وقع بحق فانه لا يعدم الاختيار هكذا افاد كلامه ونص عبارته ببسوط الاكراه بحق لا يعدم
الاختيار شرعا كالاعتين اذا اكرهه القاضي بالفرقة ببعض الملة الا ترى ان المديون اذا اكرهه القاضي على بيع ماله
نفذ بيعه والذي اذا اسلم عبده فاجبر على بيعه بخلاف اذا اكرهه على البيع بغير حق وعلى هذا اذا قلنا اذا اكره
الحري على الاسلام ببيع اسلامه ولو اكره المستامن او الذي على الاسلام لا يبيع اسلامه انتهى اقول كلامه صحيح في ان
الاسلام لا يبيع مع الاكراه وانما يبيع من الحر لان الزامه بالاسلام ليس بالاكراه لانه بحق بخلاف الذي فانه لا يجبر
على الاسلام فاذا اكرهه كان اكرها وفي الجنابة ما يوافق هذا قال اسلام المكره اسلام عبدا ان كان حريا وان
كان ذميا لا يكون ومما اسلما انتهى هكذا ذكره في باب ما يكون كفرا وما لا يكون وكذا في كتاب الاكراه واذا اجبر الكافر
على الاسلام فاسلم مع اسلامه فاذا ارتد بعد ذلك يجبر على الاسلام ولم يقتل انتهى واطلق الله هنا الكافر ولم يفسد لكن في شرح
النظم الوهابي لاستاذنا عبد البر يعني الى التهمة لو ان نضرا اكره على الاسلام فاسلم فالتقياس ان لا يبيع اسلامه وفي
الاستحسان يبيع فلما ارتد بعد ذلك فالتقياس ان يقتل وفي الاستحسان يجبر على الاسلام ولا يقتل وهو نظير القياس والاستحسان
في الولد الذي ولدته المرتدة بين المسلمين اذا بلغ مرتدا والمسلم في صفوه اذا بلغ مرتدا حيث يجبر ان على الاسلام ولا يقتلانه
استحسانا انتهى اذا علمت هذا فيعمل ما في فاضل خان جواب القياس **فلو اكره بقتل او ضرب** بشرط يخاف منه التلف حتى لو اكره
بسوطا وسوطي لا يكون اكرها لان يكون على الموالكي والعبيد بخلاف البرازية **او حبس مديد** وقيد مديد في البسوط لانه في
الحبس الذي هو اكره يحتمل الاغتنام البين به وفي الضرب الذي هو اكره ما يجبر منه الا لم التعدي وليس في ذلك حد لا يزداد عليه
ولا ينقص منه لان التعدي لا يكون بالراء ولكن على قدر ما بين الحاكم اذا دفع اليه انتهى بخلاف حبس يوم او فدية او ضرب غير
شديد فانها لا تكون اكرها اذ لا ياتي بمثله عادة فلا يعدم الرضا الذي جاءه وعزة لان ضرره اشتد من ضرر الضرب الشديد
لغيره فيقوت به الرضا ذكره ملا خضر وفي البرازية الاكراه بالحبس المديد والقيد المديد لا يوجب الاكراه اذا لم يبيع الطعام
والشراب لعدم الاضطرار لثقل نفس مال وانما يوجبان غما والتناول المحرم لان التام لا يجبر من المشايخ من قال لو اشبع
يقتر قلبه الله بالحس المذكور او بالحس في بيت مظلم يخاف عليه الاطلاق او على عضوين اعضا به او عينه نظمة المكان يجبر

وعن محمد بن يعقوب بن الحسن الذي كان في زمانه وهو المكي الجرد الكراهي اما الحسن الذي احدثه اليوم فهو الكراهي له تقديرا
حسب مجرد انتهى حتى باع واشترى واقر واجر فسخ العقد الصادر منه **وامضى** العقد يعني هو الجار في الفسخ والامضاء
لان شرط صحة هذا العقد التراضي قال تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض منكم فالكراهي هذه الاشياء يصح الرضا فيها فيفسخ كره
على الف فاقترن بمسألة بطل الاقرار ولو على الف فاقترن بالعين جاز في الف ولو على الدرهم فاقترن بالثمن او على دينار اخر
اقراره ولو اقر للكره وللغايب فلا اقرار له بطل عند الامام والثاني صدقة الغايب في الشركة ام كونه وقال محمد بن
صدقة الغايب في الشركة فذلك وان كونه فالأقرار جاز في حق الغايب كذا في البرزانية **ويكلمه المشتري** يعني اذا باع كره
وسلم كرهها ثبت فيه الملك عندنا خلافا للمنفذ لانه بيع موقوف والموقوف قبل الاجازة لا يبيع المالك ولنا انه مات شرطه
وهو الرضا بعد وجود الركن فصار كسائر الشروط المفسدة فثبت الملك **وان قبض** المشتري البيع ثم دفع عليه بقوله
فيصع اعتناقه فيه لو اعتقه وكذا نفيه فيه لا يمكنه نقضه **ولزم قبضه** كسائر البياعات الفاسدة **فان قبض**
ثمنه او قبض طوعا **نفذ** العقد لانه دالة الاجازة كالوقوف وكذا اذا سلم البيع طوعا لان الكراهي على البيع لا على الدفع لانه
دليل الاجازة بخلاف ما اذا كره على الهبة ولم يذكر الدفع فذهب له ودفع حيث يكون باطلا لان مقصود الكره الاستعانة
لا مجرد المظن وذلك في الهبة بالدفع وفي البيع بالعقد فدخل الدفع في الكراهي على الهبة دون البيع كذا في المجتبى والبرزانية
وان قبض الثمن كرهها لا ينفذ **ورده** ان يبقى في يده لغرض العقد وان كان هالك لم يضمن لان الثمن كان امانة في
يد المتكبر الكره لانه اخذ به بذن المشتري لا على سبيل التملك فلا يجب عليه ضمان ثم لما كان البيع ينفذ فاسدا وهو يوم
اجراه على حكم الفاسد المقرر في بابه دفع الوعد بقوله **لكنه** لم يفسخ البيع الواقع بالكراهي **بخالف** البيع الفاسد في صور **اربع**
اصرها **الاجازة** ام الغولية والفعلية الثانية انه **ينقض نفعه المشتري** منه لم ينقضه بغيره لا يتقطع حتى الاستدراك
للبيع وان تداوله له الايدي بخلاف سائر البياعات الفاسدة لان الفساد فيها لحق الله تعالى وقد تعلق بالبيع الثاني
حق العبد وصفه مقدم لحاجته بآذنه اما هنا الرد لحق العبد وهما سوا فلا يبطل حق الاول لحق الثاني ومن شاع
بخارى من جعل بيع الوفا كبيع الكره منهم الامام ظهري الدين والصدور الشهيد حسام الدين والصدور السعيد تاج الاسلام
وصورته ان يقول البائع للمشتري بعثت منك هذا العيين بدين لك على اني ضامن فقيمت الدين فهو له فخلوه فاسدا
باعتبار شرط الفسخ عند القدرة على ايفا الدين بغير المالك عند انقضاء القبض به وينقض بيع المشتري كبيع الكره لان الفسخ
باعتبار عدم الرضا فكان حكمه حكم بيع الكره في جميع ما ذكرنا ومن جعله رهنا منهم السيد الامام ابو القاسم وعلى
السفوت والامام القاضي ابو الحسن الماتريدي قالوا لا بشرط عليه اخذه عند قضا الدين اتي بمعنى الرهن لانه هو الذي
يؤخذ عند قضا الدين والعبرة في العقود للمعاينة دون الالفاظ حتى جعلت الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة وبا
بالعكس كفالة والاستصناع عند ضرب الاجل سلفا فاذا كان رهنا لا يمكنه ولا يتنفع به وامر بشي كل من رغب فيه يضمن
ويسترد عند قضا الدين ولو استأجره البائع لا يلزمه اجرة كالرهن اذا استأجر الموهون والتمتع به وبسقط
الدين بهلاكه فثبت فيه جميع احكام الرهن ومن متابع سمرقند من جعله بيعا جازيا مقيدا بعمد حكمه منهم
الامام نجم الدين النسي فقال انتفقت متابعنا في هذا الزمان فخلوه ليعاجلوا بغير اعمد الاحكام وهو الانتفاع به
دون البعض وهو البيع لحاجة الناس اليه ولنا ملهم فيه والقواعد قد تتيق بالتمتع وجوز الاستصناع لذلك
قال صاحب النهاية وعليه الفتوى ومن المتابع من جعله باطلا اعتبره بالهزل وقال في الكافي والصحيح ان العقد الذي
جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم يظن ان ذكر شرط الفسخ في البيع ضد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع وتلفظ
بلفظ البيع لا يكون بشرط الوفا بالبيع الجازي للعاقدين وعندهما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فذلك وان ذكر
البيع من غير شرط ثم في المشروط على الوجه المعتاد جاز البيع ويلزمه الوفا بالمعاهد لان المواعيد قد تكون لازمة قال
عليه السلام العدة دين فيجعل هذا المعاهد لازما لحاجة الناس اليه التمهيد مثله في فناس قاضي خان وفي تبيين الكثر
تقلاعي جلال الدين انه ذكر في حواشي الهداية صورته ان يقول البائع للمشتري بعثت منك هذا العيين بالف على ان لو فعت
اليك ثمنك نزع العين الى ثم قال وسر هذا بيع الوفا ويمكن ان يكون هذا الاخر على الاختلاف الذي مضى ذكره وتفسيره
دليل على انه مثل الاول وهذا البيع موجود في مصر يتعامل به وسمي بيع الامانة انتهى والثالث **تقتبى القيمة** اربعة العبد
الذي اعتقه المشتري من الكره على يمينه **وقت الاعتاق** **دون** وقت القبض بخلاف البائع الفاسد والمالك صغير في الثمن
ان يشا من الكره وان يشا من المشتري فان كان من الكره كاد ان يرجع على المشتري بما خرج لان العبد تولى في يده وقد اخذ بغير حق فهو كفا

وهذا

وهذا اعتقه بعد القبض ما اذا اعتقه قبل القبض لا يتعد اعتاقه عند اعادة اصحابه وهو الصحيح واحتار الثاني
ابن الجعفي انه ينفذ قبل القبض وبعده فان اجاز البائع البيع وقد اعتق المشتري العبد قبل القبض نفذ البيع ولم
ينفذ العتق فان اعتقا معا قبل القبض نفذ البيع ولم ينفذ العتق فان اعتقا معا قبل القبض نفذ عتق البائع وبطل عتق
المشتري لان العبد على ملك البائع فلو كان المشتري قد قبض العبد فاعتقه البائع والمشتري معا نفذ عتق المشتري لانه ملك
العبد بالقبض وزوال ملك البائع عنه كذا في السراج الوهاج **والرابع الثمن والمشتري امانة في يده الكره** فلا ضمان عليه
ان هلك من غير تصرف في البرزانية وغيرهما **امر السلطان الكراهي** وان لم يتوجه **وامر غيره** امر غير السلطان لا اله
يكون كراهي الا ان يعلم الامر بدلالة الحال انه لو لم يتشكك امره يقتله او يقطع يده او يضره **ضربا يخاف على نفسه**
او تلف عضو فحينئذ يكون امره كراهي كراهي مية المفتي وفي الثانية ونفسه امر من السلطان من غير تهديد يكون
كراهي وعندها ان كان الامر يعلم انه لو لم يفعل ما امر به يفعل به ما يرضى السلطان كان امره كراهي وعندها ان كان الامر
انتهى فذلك وهذا بناء على ان الكراهي يتحقق من غير السلطان عند خلافا لا يوجب حنيفة وقد جعلت ان الفتوى على قولها
وفي البرزانية امر بقتل رجل ولم يقل ان لم يقتله لا يقتله ولكن يعلم انه لو لم يقتله لوقع ما يهدده كان كراهي انتهى
نحوه بين السلطان وغيره في ذلك وهذا هو التحقيق **كره المحرم على قتل صيد فاني** ان اشيع عن قتله **وصري**
حتى قتل كان كان المحرم المقتول هذا الوجه **ما جورا** عند الحق سبحانه كذا في الفتاوى الربنية وذكره في السيرة
وعبارته قبل المحرم لا يقتل ولا تقتل هذا الصيد فاني حتى قتل كان ما جورا انتهى **ولو اكره البائع على البيع لا**
المشتري وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكان مضمونا عليه بالقيمة ذكره الربيع
وله ان للبائع للكره ان يضمن اياها من الحاصل والمشتري كالفاسد وغاصب الغاصب فالكره كالفاسد والمشتري
كغاصب الغاصب **فان ضمن الكره رجع على المشتري بقيمة** لانه قام مقام البائع باذا الضمان لان الضمان بصير ملكا
للضامن من وقت سبب الضمان وهو الغصب بالاستئذان **وان ضمن المشتري نفع الكل شرابا بعه ولا ينفذ ما قبله**
وتحقيق هذا المقام انه لما ضمن المشتري ثبت ملك المشتري فيه ولا يرجع على الكره لئلا يرجع على الغاصب اذا ضمن
ولا يملكه بالشر او القبض لانه اشتراه وهو مبيع حقيقة من كل وجه غير انه تحقق نفوذه على سقوط حق الكره
في الفسخ فاذا ضمنه قيمته نفذ ملكه فيه كسائر البياعات الفاسدة ولو كان المشتري باعه من اخر حتى تداولته
الايدي نفذ الظل بتضمين الاول وله ان يضمن من ثمن المشتري بين فابهم منه ملكه وجازت البياعات التي بعده وبطل ما
قبله بخلاف ما اذا اجاز الكره اصره هذه البياعات حيث يجوز الظل ما قبله وما بعده وباخذ هو الثمن من المشتري الاول
لان البيع كان موجودا او المانع من النفاذ حقه وقد اذلت المانع بالاجازة بخلاف الكل كالرهن والاعرا اذا باع العين
المستأجرة او الرهن فانه يتوقف لاحل حق الرهن والمشتري والمستأجر فاذا اجاز فسخ البيع من جهة المباشرة والمجبر يكون
سقطا حقه لان ان يكون فيها ملكا باجازه واما اذا ضمنه فانه لم يسقط حقه لان اخذ القيمة كاسترداد العيني فبطل
البياعات التي قبله ولا يكون اخذ الثمن استردا البائع بل اجازة فاقترن بخلاف ما اذا اجاز البائع المالك احد يبيع
من باعه الفضل حيث لا يجوز الا الذي اجاز المالك ولا يجوز ما قبله ولا ما بعده لان كل واحد منهم باع ملكا غيره فلا ينفذ
الملك للمشتري منه فنفس الاجازة يملك من اجيز شراره وتبطل البقية لو ردد ملك بان على ملك موقوف ثم لما فرغ من ذكر
من ذكر احكام الكراهي الواقع في حقوق العباد شرع في بيان حكم الاحكام الواقع في حقوق نفسه وقدم الاول لان حق
العبد مقدم لحاجة وكرهه الكراهي المجرى وهو الذي يخاف فيه تلف النفس وعضوين الاعضاء وغير المجرى وهو الكراهي
بالحبس والضرب واليسير والتقييد وه الاول وهو المجرى معتبر شرعا سواء كان على القول او الفعل والثاني ان كان على فعل
فليس معتبرا ويجعل كراهي الكره فلهذا كراهي وان كان على قول فان كان على قول يستوي فيه الجرد والهزل فذلك
والا فهو معتبر فان كره على الكرمية او دم او لحم **خنزير او شرب خمر** جبريل وضرب او قتل **يجل له** الاقامة
على ذلك لان هذه المحرمات امانات عند الضرورة كما في التهمة لقيام المحرم فيها واذا رها ولا ضرورة عند عدم الخوف
على النفس او المصوحى لو اقر على ذلك بالضرب وعلم على ظنه اية له ذلك ولا يسهه ان يصير على ما وقع عليه ذكره
في الغاية وان كره بقتل او قطع **عصو حله** فعل ذلك فان صبر على ذلك ولم يفعل ما ذكره وعلم الاباحة فقتل انثم
لانها ابيع له من حيث ان حرية هذه الاشياء كانت باعتبار ظل يعود الى البدن والعقد والعرض وحفظ ذلك
مع فوات النفس غير يمكن كان الامتناع عن الاقدام معاونا لغيره على كراهي اهلاك نفسه فبان كفي الخصوصية وعن ابي

عاصم

نواف

رحمه الله انه لا ياتى لان الاقدام على ذلك رخصة اذ الحرة بصفة انها سبية او خروجه قائمة فاما امتنع كان اخذ
بالحرية فلا ياتى قتلنا لان المسلم ان الحرية قائمة لان الله تعالى استثنى حالة الاضطرار فقال وقد فصل لكم ما حرم عليكم
الا ما اضطررتم اليه ولا مستثناكم بالباقي بعد الشاؤا فكان لبيان ان المستثنى لم يدخل في صدر الكلام فلا يجزم حينئذ
فكان ابا حنيفة لا رخصة فامتناعه من التناول كما امتناعه من التناول الطعام الحلال حتى تلتفت نفسه او عضوه فكان
اما كونه انما ياتى اذا علم بالاباحة في هذه الحالة لان في انكشاف الحرية خفا لانه امر يختص معرفته الفقهاء فيعززون
اوساط الناس بالجهل فيه كالجمل بالخطاب في اول الاسلام او في دار الحرب فان قلت اضافة الاسم الى تركه المباح
من باب فساد الوضع وهو فاسد كما تقر في اصول قلت اجيب عنه بانه المباح انما يجوز تركه والاثبات بهما ذا
لم يترتب عليه محرم وهما قد ترتب عليه قتل النفس المحرم فصار الله التارك حراما لان ما افضى الى الحرام حرام وان
كفره على الكفر بقطع او قتل رخصه ان يطهر ما امر به وقبله مطهرين بالايان ويوجروا صريحا على ذلك
حتى قتلوا لم يبرخصوا اجرا كلمة الكفر بغيرها ان يغيروا القطع او القتل اعلم ان كل ما لا يعتد كراهيا في تناول الميتة والمحرول
يعتد كراهيا في اجرا كلمة الكفر على اللسان لان حرمة الكفر اشد فاذا كره على ذلك على ما يخاف به على النفس والعرض
لا يبع الاقدام عليه واذا خاف على ذلك جازله ان يظهر ما امر به من اجرا كلمة الكفر لكنه يورس والنورية ان يظهر
خلاف ما يصرح بان يكون المراد ههنا اطمينان القلب وجاهز ان يكون الاثبات بلعظي مجتمعا معنيين فان اظهر ما امر
به موردا كان او غيره على المعنى الثاني وقبله مطهرين بالايان لم ياتى حديث ابن عباس رضي الله عنهما حيث اقبل به
وقال النبي صلى الله عليه وسلم كيف وجدت قلبك قال كان مطهرا بالايان قال فان عادوا فادعوه وفيه نزل قوله تعالى
الذين امنوا وقلوبهم مطهرة بالايان وقصته معروفة ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم فقد عدل الى طائفة القلب الى الاجرا
او الطائفة جميعا لان ادنى درجات الامن بالاباحة فيكون اجرا كلمة الكفر مباحا وليس كذلك لان الكفر مالا فكشفت
حرمة وموضعه اصول الفقه فان قلت ان اجرا كلمة الكفر مستثنى بقوله الان كره وقبله مطهرين بالايان من قوله
تعالى من كفر بالله من بعد ايمانه فينبغي ان يكون مباحا لكل الميتة وترب الفرس قلت اجيب عنه بان في الآية تقديرا
وقاضيا وتقديره من كفر بالله بعد ايمانه وتصديدا للكفر مدرا فاعلم غضب من الله ولهم عذاب عظيم لان كره
وقلبه هليين والله تعالى ما اباح اجرا كلمة الكفر على لسانه حالة الاكراه وانما وضع عنه العذاب والغضب وليس
من ضرورة تنفي الغضب وهو حكم الحرية على عدم الحرية لانه ليس من ضرورة عدم الحكم عدم العلة كما في شهود الشجر
في حق المسافر والمريض فان السبب موجود والحكم متأخر في ان يكون الغضب منقيا مع فطر مقام العلة الموجبة
للفضب وهي الحرية فلم تنبت ابا حنيفة اجرا كلمة الكفر في العنانة وفيه نظر لان المراد بالعلة ان كان هو المصطلح
فذلك متمنع التخلل عن الحكم الذي هو معلوله وان كان المراد بها السبب الشرعي كما مثل به فاما يتخلف بالحكم عنه بدليل
اخر شرعي موجب تأخير حكمه في المثال المذكورين قوله تعالى ومن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ولا يل
فيما نحن فيه على ذلك وعن هذا ذهب ابو بكر الترمذي الى ان الامر في قوله صلى الله عليه وسلم فان عادوا فادعوه للاباحة وقوله
لان الكفر مالا ينكشف حرمة صحيح ولكن هذا الكلام في اجرا كلمة الكفر مكرها في الكفر وخص له ان الكفر اطلاق
ما لم يسل بقتل او قطع ان كره رجل على اطلاق ما لم يسل بامر يجازيه على نفسه او على عضو من اعضائه جازيه ان يفعل ذلك
لان ما لا يغير يستباح للضرورة كما في حال المحنة وقد تحققت وضمن المالك المالك لان المالك المالك فيما يصلح الله
له ولا تلاف من هذا القيل لان المالك يمكنه ان ياخذ المالك ويبيعه على المال فينتقله وقوله فيما يصلح احتراز عن الاطلاق
والتكلم والوطى فانه فيما لا يصلح الله له وفي المجتبى ياخذ المال لا يضر اذا دبر وقت الاخذ ان يورده على صاحبه ولا يضر
واذا اختلف المالك والمالك في النية فالقول للمالك مع ميمنه ولا يضر وفيه المالك على الاخذ والدفع الى المالك اما
اذا كان حاضر عند المالك فان كان ارسله ليفعل خاف ان يظفر بفعل ما نفعه لم يجز له الاقدام على ذلك لانه لو اذ القدر
والاحتيا بالعدم منه ولهذا تبين انه لا عزرا لان الظلمة في اخذ المال من الناس عند غيبة الامرين وتعلم ما امر به والخوف
من عقوبتهم ليس بعذر لان يكون رسول الامومة على ان يرد عليه فيكون بمنزلة حضور الامر انتهى وكجوه في البراءة
ولو قال لرجل لا تقتلك لولا اخذك مال هذا وتقطيعه فاني حتى قتله وهو يعلم ان ذلك يفسده كان ماجورا ان مثاله تعالى
لان اخذ مال المسلم وتسليمه الى الغير يفسد اذ به ظلم فتركه اولى ولو كان في يده مال لرجل فقال له السلطان ان لم تقطع
هذا المال لا حبسك شهر او لا طوفن بك البلاد او لا ضربك سوطا او سوطين لا يجوز له ان يدفعه فان دفعه اليه

وشرح

صن وان قال لا تقطن يدك او لا ضربك سوطا فدفعه اليه لم يضره ولو تهدد السلطان وصي النبي
بقتل او اطلاق عضو لم يضره مال النبي اليه فدفعه اليه لم يضره فان تهدده بجبر او قيد فدفعه اليه صن
وان تهدده باخذ مال نفسه ان لم يسل اليه مال النبي نظر ان علم انه ياخذ بعض ماله ويترك له البعض وذلك
لا يكفي لايضا التسليم اليه فان سلمه من مثله وان حشوا انه ياخذ جميع ماله فهو معذور ولا ضمان عليه ان دفع
مال النبي اليه وان اخذ السلطان مال النبي بنفسه لا ضمان على العصى في العصى كلها كذا في السراج الوهاج نقلا عن
البيان لا يبرخص له بترك كراهه بالقتل والقطع **قتله** امر بقتل المسلم ويصير حتى يقتل فان قتله كان اثم **وقتل** في القتل
المرء المكره فقط لان قتل المسلم لا يباح بغيره ما فلكذا بهن الضرورة وجوب القصاص على المكره دون المكره قتل
ابو حنيفة ومحمد وقال يبرخص على المكره دون المكره وقال ابو يوسف لا يجب عليها وقال الشافعي يجب عليها الرض
ان القتل وجوب المكره حقيقة وحسا وكما في حق الاثم فيجب القصاص عليه وللشافعي انه وجب على المكره
باعتبار الحقيقة والمكره باعتبار السب ولا يبري يوسف شبهة العدم في حق كل واحد منها تمنع القصاص ولهما
ان المكره محمول على القتل بطبعه اثار الحياة فيصير الى المكره فيما يصلح له وله هو القتل بان يلفيه عليه فيقتله
ولا يصلح الله له في الجناية على دينه فيقتل بفعله مقصودا من المكره في حق الاثم كما قلنا في الاكراه على الاعتاق فان
اعتاقه يقتل الى المكره من حيث اطلاق ما لية الغير حتى وجب عليه قيمة العبد وتقتصر عليه من حيث التكلم
فانه لو انتقل اليه من حيث التكلم ايضا لم يعتق العبد وكان نقول في كراهه المجوسى على ثاة الغير يقتل الله
الفعل الى المكره في الاطلاق دون الزكاة حتى تخرم كراهها فاذا اظهر ان المكره الله للمكره في القتل ظهر لك الفرق بين
ما نحن بصدده وبين ما من اصابته خمسة قتل انسانا والكل حقه حتى يبقى هو حيا اثباتا لحياته بصدفه فانه يجز
عليه القصاص وان كان مضطرا للمكره لانه ليس ثم من يكون الله له ضمان الى نفسه ثم اعلم ان صاحب العنانة قال
سوا كان هذا المكره الامر بالاعا فلا ومعناها او غلاما غنيا بالغ فالقول على الاسر وعنه الى النهاية وذكر ان صاحبها
عزاه الى السبوط وقال شبهه شيخنا في عذابي الى السهو وقال الرواية في السبوط بفتح الراء دون كرها
ونقل عن ابى اليسرى بسوطه ولو كان المصنوع او محبوا لم يجب القصاص على احد لان القاتل في الحقيقة هذا الصبي
والجنون وهو ليس باهل لوجوب العقوبة انتهى اقول وبه مرجع في السراج الوهاج حيث قال وان كان المكره
وارثا للمقتول منع الميراث ولان صيا لم يمتل وهو يقتل وهو مسلط يجوز اكراهه ويطاع في ذلك وان كان رجل
جنون مختلط العقل وهو مسلط يجوز اكراهه فأكره رجلا يقتل او يتلف عضو على قتل رجل فقتله فانه لا خود
على القاتل ولا دية ولا جرم الميراث ان كان وارثا وكانت الدية على ما عاقلة الذم اكرهه في ثلث سنين لان فعل
المكره يقتل الى المكره فكان الصبي والجنون هو الذي قتل فوجب الدية على عاقلة وان كان عامدا ولا جرم المامور
الميراث وكذا اذا كان المكره وارثا للمقتول لم يجز الميراث ايضا لان قتل الصبي لا يتلف به حرمان الميراث كما
لا يتعلق بالقتل بالسبب كراهي ولو اكره على الزنا لا يبرخص له قال في الحانية اذا قال الامير لا تقتلك او
او لتقتل هذا المسلم او تترى بهن المرأة لا يبرخصه ان يفعل فان فعل يصير اثم وان لم يفعل حتى كان قتل كان ماجورا
انتهى وفي جانب المرأة يبرخص لها الزنا بذكره الملبى لا بغيره لكنه يسقط الحد في زناها لانها اذا اكرهت
بغير ملبى لانها ان لم تكن مكرهه فلا اقل من الشبهة كذا في الحانية وقوله لانها لا يبرخص الحد في زناها لان الاكراه غير
المكبر لم يكن رخصة في حقه كما قال كان في طرف المرأة حتى يكون غير الملبى شبهة ليدرك المحرم في يمين الكفر لو اكره على الزنا
لا يبرخص لان فيه قتل النفس بالصنيع لا يبري له اب يبريه ولان فيه افساد الفرائض بخلاف جانب المرأة حيث
يبرخص لها بالاكراه الملبى لان سب الولد لا يتقطع فلم يكن في معنى القتل من جانبها بخلاف الرجل المهر وفي التنف في كتاب الاكراه واليا
الاكراه على المامور فهو على ثلاثة اقسام احدها في النفس فيكون الرجل على قتل انسان او قطع عضو او ضربه او جرحه وان برك
او يوطى فلا يجوز له ان يفعل شيئا من هذه الاشياء ليعسده ذلك انتهى اقول قياس ما تقر من كلامهم انه يبرخص لها ان تمك
من نفسها بالاكراه الملبى لان سب الولد لا يتقطع عنها الاخر ان يبرخص لها طاعة الملبى لا طاعة الملبى لانها لا تملك جوار
الامر على الزنا من الرجل كما لا يخفى فينبغي ان يكون الحكم فيه كالحكم في المرأة بالاولى والا ولها اصلا الا ان يعرف يكون
الوطاة اشد حرمة من الزنا لم يمتل نفع بطريقها ولكون فيهما عقليا ومن ثم لا تكون في الجنة على الصحيح والله اعلم
وهو يكون الاكراه باخذ المال اكرها معتبرا بغير عام قال قال في الفينة من كتاب الاكراه سلطانا بعلامة **ق** متطلب قال

لرجل امان تتبع له الدار بكذا او ادفعها الى خصمك فباعها منه فهو بيع مكره ان غلب على طنه تحقيق ما وعده قال
صحه الله فهذا اشارة الى ان الكراه باخذ المال كراهيا شرعا وفي الفاظ متما رضة الدلالة ولم اجد فيه رواية الا هذا
القدر ثم رخص **الحج** وقال قال الميراث لداينه ادفع الى القبالة واقرانه لا يملك على والا فقول ان يملك ذهب بشرا المالك
فدفع القبالة واقرانه لا يملك عليه فهذا في معنى الكراه وله ان يدعي دينه وقامه يطلب من القينة وفيها خاصم زوجته و
واذا هابا بالضرب والسقم حتى وهبت الصداق منه ولم يعوضها فالبراء باطله **ح** هدد رجلا بمزب حتى باع ماله او ابدا
عما عليه فهذا يختلف باختلاف ذوق المروءات فرب انسان يكون القول الشديدي في حقه كراهيا ورب انسان لا يكون
الضرب في حقه كراهيا قبل رجل امان ان يشرب هذا الشراب او يبيع كركه فباع فهو كراه ان كان شرابا لا يجل والا فلا قال
رحم الله تعالى فلي هذا اذا قيل له امان ان تربي هذه المرأة او تبيع كذا فباع لم ينفذ ولا في نحوه من المحرمات انتهى **وصح بكاحه**
ار الكره وطلاقه وعناقه ورجع بغيره المسمى ان لم يبطا ونذره وعينه وظهاره ورجعته و
وابلاؤه وقبه فيه امره بالابلا واسلامه سواء كان دنيا او حريا كما هو قضية اطلاق كثير من المشايخ وقد فصل في الثانية
بي الحري والدين وقد تقدم تقريره **بلا قتل لورج** عن الاسلام لوجود الشبهة بالكراه **وتوكيله بطلاق وعناقه**
فانه لو اكره على ان يوكيل بها فوكيل فاعتقه الوكيل وطلق ص كافي في صحة الخاتبة والمجتهب والبرائة وكثير من المعتمدين
لكن ذكر في العوائد الزينية كره على الطلاق وقع الا لا كره على التوكيل به فوكلا انتهى والظاهر انه جرم على القياس في هذا
او الاستحسان خلافة وقد تقرر ان العمل على الاستحسان انما يسايل ليس يلحق فيه منها قال الترمذي في شرح الكتل والوكلاء
على التوكيل بالطلاق او العتاق فادفع الوكيل وقع استفسانا والقياس ان لا يقع الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذا مع
الكراه كالباع وامثاله وجه الاستحسان ان الكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساد فكذا التوكيل يفسد مع الكراه
الخاصة لا تؤثر فيه الوكالة لكونها من الاستقاطات فاذ لم تبطل بفرد نفسه الوكيل انتهى وضابط ما يؤثر فيه الكراه ولا
يؤثر فيه الفسخ بعد وقوعه لا يبرأ فيه الكراه من حيث منع الصحة لان الكراه لغوات الرضا وخوات الرضا يورث في عدم
الزوج وعدم الزوج يملك الكره من الفسخ ولا كراه يملك الكره من الفسخ بعد التحقيق فلا يحتل الفسخ لا يعمل فيه الكراه
فصح النكاح والطلاق والعناقه والنذر واليمين الى اخر ما ذكر في المختصر لا ينفذ مع الهزل وما صح مع الهزل لا يحتل الفسخ
فلو اكره على تطلاق امراته وقد سمي لها مهر الا انه لم يدخل بها وقع الطلاق ورجع الزوج على الكره بنصف المهر وان لم يكن
هناك سمي رجوع على الزوج بما لزمه من المتعة ولو اكره على عتق العبد نفذ عتقه ورجع بغيره على الكره لان العتق فيها واحدة
وهي الاطلاق فيضاني مع صلاحيته لذلك لان الاطلاق ثبت في ضمن العتق وهو لا يصلح له في حق التملك فيصح ان يكون
الله بالنسبة الى الاطلاق دون التملك فاذا صح كونه الله صحت الاضافة اليه فله ان يضمن موصرا كان او ميسرا ولا سمية
عليه واعلم ان وجوب الضمان فيها اذا قال كره اردت بقوله هو حر عتقا مستقبلا كما طلب في حقه يمتنع العبد قضاء ودائة
قال خطيب سالك الاجار بالحرية فيها مضي كادبا وارث ذلك في النكاحية عتق العبد قضا لا ديانة لانه عدل عما اكره على
فكان طائعا في الاقرار فلا يصدقه القاضي في دعوى الاخبار كادبا ولا يضمن الكره شيئا لان العبد عتق فلا خيار له كراه واما
وجه تضمن الكره بنصف المهر قبل الدخول فلان ما على الزوج من المهر كان على شرف السقوط بان جات الفرقة من قبلها
تلك هي ابن الزوج منها بغير كراه او بالامر نذرا والعياد بانه وما كان عليه تأكد بالطلاق مكرها ما كان على شرف السقوط
تأكده ولما كيد شبهة بالاجاب فكانه اوجب على الكره ذلك ابتداء فكان اتلاف المال من هذا الوجه والمكره في حق
الكراه بمنزلة فيضاني الى الكره من حيث انه اتلاف بخلاف ما اذا دخل بها لان المهر تقدم بالدخول لا بالطلاق فيصح
مجرد اتلاف ملك النكاح وهو ليس مال عند الزوج وما ليس مال يضمن بال وبيع النزرع الكراه لانه لا يحتل الفسخ
فهو داخل تحت الضابط فان اكره على ان يبيع على نفسه صدقة لزم ذلك ولا يرجع به على الكره لانه غير مطالب به
في الدنيا فلا يطالب به غيره فيها وكذا اذا اكره على بيع فخلت انعقدت او على ظهار فظاهرا ورجع وكذا على رجعة ففعل في
ار الرجعة والابلاو التي يبيع مع الهزل وما صح مع الهزل لا يحتل الفسخ فان اكره على عتاق عتق عن كفارة اليمين والظهار
ففعل اجزاء عنها ولم يرجع على الكره بغيره لانه امر بالخروج عارمة وذلك منه حسبة لا تلاق بخير حتى وان عتق
لذلك ففعل عتق ولم يخرج عن الكفارة ويبرج على الكره بغيره لانه اتلف عليه ماله المبرح لم يكن بعينه مستحقا عليه
واذا ثبت له الرجوع لم يكن كفارة لانها ليست بمضونة على احد وان ترك التي الى منها اربعة اشهر حتى باتت ولم يكن
دخل بها وجب عليه نصف المهر ولا يرجع به على الكره لانه كان متمكنا من القرآن في المرة فاذا لم يفعل كان ذلك رضى منه لزمه من

من الصداق وان اقر بها وكفر لم يرجع على الكره بش لانه اتى بضد ما اكرهه عليه واذا اكرهه على ان يخالع امراته ففعل
مع الخلع لانه من جانب الزوج طلاق وهو ظاهر والكراه لا يمنع وقوع الطلاق فلا بد ان يبين لوجود
الشرط والظهار واليمين لا يعمل فيه الكراه فلو كان مكرها على الخلع دونها لزمها البذل لرضاها بالالتزام باذام اسم لها من
اليمين ولا شئ على الكره للزوج لانه اتلف عليه ما ليس مال وهو النكاح فلا يضمن به فان قلت ان خالعها وهو غير مكره
فاستحققت نصف الصداق هل يرجع به **الحج** على الكره لتأكيد ما كان على شرف السقوط او لا قلت لا يخلو امانا يكون
لان ما في الزوج اليها المهر كله او اقله فان ساق رجوع على الكره بنفسه بالاتفاق اما عندها فظاهرا لان الخلع على مال
سما لا يوجب البراءة عما يستحقه كل منهما قبل صاحبه بحكم النكاح واما عند ابن حنيفة فلا نه وان اوجب البراءة لكنها
براءة مكره والبراءة مع الكراه لا تقع وان لم يسترجع عندها خلافا لانه غير مكره في هذه الصورة على البراءة ذكر في العناية
وفي الخاتمة واذا اكره الرجل ان يدع ماله عند فلان واكره المودع على الاخذ من الايداع ويكون امانة عند الاخذ وان اكره
التأخير على القبض ليدفعها الى الامر الكره فقبضها فضاغت في يد القاضيان قال القاضي قبضتها حتى ادفعها الى
الامر الكره كما امر به فهو داخل في الضمان وان قال قبضتها حتى اردتها الى مالكها كانت امانة عنده ولو تلف لا ضمان عليه
ويكون القول قوله في ذلك انتهى وقدم المحقق ابن الهمام في شرحه للمهذبة ما يبيع مع الكراه في قوله يبيع مع الكراه
عتق ورجعة نكاح وابطال طلاق مفارق وفي ظهار واليمين ونذره وعتق لقتل سباب منه مفارق قاله هذا في الكراه
على غير الاسلام واما بالاكراه على الاسلام يبرأ احد عشر لان الاسلام يبيع معه انتهى قلت وذكر في خزائن الفقه اني الليث
ثانية عشر شيئا يبيع مع الكراه رجلا بقتل او تلف عضوين اعضائه او بامر بخلاف منه تلف نفسه وادها ب عضو
من اعضائه على ان يطلق امراته او يزوج امراته او على ان يبرأ عنها او يكفل بطلاقها او عتاق او ظهار او ابلا او عتق عبد
او على اجاب حج على نفسه او على اجاب صدقة على نفسه او عضوا من دم مكره وجب له او كره امراته على قبول طلاق
على مال او كره نصرانيا على الاسلام ففعل ذلك جاز ويرجع الكره على الكره في الطلاق قبل الدخول بنصف المهر او مائة كما
لزم على الزوج ويرجع في العتق بغيره والوكلاء دون الكره ولا ضمان على الكره في العتق ولا في النكاح سواء كان
الزوج هو الكره او المرأة وفي قول الطلاق على مال وقع الطلاق رجعي ولا يلزمها المال والنصراني لو اسلم مكرها ثم رجع
عنه لا يقتل ويبيع على الاسلام ولو اكره القاتل على قبول الصلح من دم مكره على مال فقتل لم يلزمه المال ويقتل القاتل وكذلك
التدبير والاستيلاء والرضاع واليمين والنذر مع الكراه ومن اكرهه السلطان على محمية نحو الكفر او القتل واخذ المال
وشتم النبى صلى الله عليه وسلم فلم يفعل حتى قتل كان ماجورا الا في شئ واحد وهو الكراه على ما يباح له عند الضرورة كاكل الميتة
ولحم الفرس وشرب الخمر وغيره فلم يفعل حتى قتل كان امثالا ولو اكره على منعه من صلى الله عليه وسلم فخطب بيا له محمد بن ابي
فنتقم وعنى به ذلك الفرس لم يقتل فان ترك ما خطب بيا له وشتم محمد صلى الله عليه وسلم كفى انتهى كلام الخزانة لا يبيع مع
الكراه ابراه و **مد يونه** او ابراهه كفيته بنفسه احوال لان البراءة لا تقع مع الهزل قال في الخاتمة ولو اكره على ان يبيع العتق
من الدين ففعل لا يبيع الا برأه ولو اكره على ان يخرج الكفيل بالنصر او بالمال من الكفالة لا يبيع ذلك لان هذا مما يتعلق
بالرضا فانه لو قال للكفيل اخرجك عن الكفالة فقال لا اخرج لم يكن خارجا عن الكفالة ولو اكره الشفع على ان يبيع
عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل بشفعته انتهى ولا يبيع مع الكراه **وتنعن الاسلام** والعياد فانها اذا جري كلمة الكفر على
لسانه وقليه مطربين تالين **فلا تدين زوجته** لانه لا يضمن به غيره فبطل الاعتقاد حتى لو ادعت المرأة ذلك وانكر
هو كان القول قوله استفسانا والقياس ان يكون القول لها حتى يفرق بينهما لان كلمة الكفر سبب لحصول المينونة
بها فيستثنى فيها الطابع والمكر كلفظة الطلاق وجه الاستحسان ان هذه اللفظة غير موضوعة للفرقة واما
تقع الفرقة باعتبار تنقيح الاعتقاد والكراه على دليل على عدم تنقيحها فلا يقع الفرقة ولهذا لا يحكم عليه بالكفر بخلاف
ما اذا اسلم مكرها حتى يحكم عليه بالاسلام لانه وجد احد الركبتين وفي الركن الاخر احتمال فرجنا جانب الوجود
احتياط لان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه ونظيره السكران فان اسلامه صحيح وكفره لا يبيع ولا يحكم برده لعدم
القدح هذا لبيان الحكم اما فيما بينه وبين الله تعالى فاذا لم يعتق فليس اسم الكره القاضي رجلا ليقرب سرقة او قتل
رجل تعدا مطلق بقوله او قتل او ليس **ينقطع يد رجل ينفذ فاقرب بذلك** فقطعت يده او قتل يعني الكره على
ذكر ان كان المقر موصوفا بالصالح اقتصر من القاضي وان كان القسما بالسرقه موصوفا بالفساد وبالقيل لا يقتص
من القاضي استفسانا لوجود الشبهة ويقض منه قيسا ذكره قاضي خان في فتاواه قيل له امان ان تشرب هذا الشراب او تبيع

كروك فهو كراه ان كان شرا بالاجل كالخمر ولا فلا امر وان كان الشراب مما يحل كالمطبخ لا يكون كراهه ذكره في القنية
صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فباعه مع في البرازية طالع به بال باطل وكراهه على اداه فباع جاريته بلا
كراهه على البيع جاز البيع لانه غير متعين لاداه وهذا حادثة الطلعة اذا صار وارحلا ان يتحكم بالمال ولا يذكر وايضا في
من ماله والحيلة له فيه ان يقول من اين اعطى ولا مال في ما اذا قل الظالم بيع جاريته فقد صار ملكها على بيع الجارية
فلا ينفذ بيعها التهم به جزم النسف في اكثر من سابل متى خوفها بال ضرب حتى وهبت مهرها لم تضع الهبة
ان قدر الزوج على الضرب ذكره في اكثر من سابل متى وفي الحانية اذا كره الرجل امراته بضرب متلف لمصالح من الصداق
او تبره كان كراهه لا يصح صلحا ولا ابرواها في قول ابي يوسف ومحمد لان عندها يستحق الاكره من غير السلطان في
ان كان بقدر الظالم على تحقيق ما هو به وعجز او حنيفة يتحقق الاكره من غير السلطان في المفاضة والعقود لئلا كان
او نهارا وفي المصير يتحقق في الليل ولا يتحقق في النهار وان كره الزوج امراته وهو دها بالطلاق او بالتزوج عليها
او بالتسليم لا يكون كراهه الاكره بالمال لا يضمن باخذها من الزوج الاخذ وقت الاخذ انه برده على صاحبها
ولا يضمن واذا اختلفا في النية فالقول للمكره مع يمينه ذكره في الجنبتي فروع كرهه على كل طعام نفسه ان جابعا
لا يرجع على المكره وان شبعان رجع على الملك فان قلت يشك ما اذا اكل طعام غيره مكرها جابعا حيث يضمن المكره
وان حصل التمتع للمكره قلت المكره هنا كل طعام المكره لا طعام الغير لان الاكره على الاكل كراهه على القرض لعدم امكان
الاكل بلا قبض وبما قبض للمكره صار قبضه منقول الى المكره فصار كانه قبضه وقاله كل ولو غصبه وقاله كل لا يضمن
كذا هنا وفي طعام نفسه لا يمكن جعل المكره غاصبا قبل الاكل لان ضمان الغصب يجب بازالة اليد ولا يتصور الازالة مادام
في يده او في قبضه فتعذر ايجاب ضمان الغصب قبل الاكل في طعام المكره فصار كالا طعام نفسه لا طعام المكره لانه اذا كان
لشبعان لم تحصل له منفعة فقد كرهه على اتلاف ماله ومن كرهه على اتلاف ماله فانه تلف ضمن المكره والاكره يعطل الا فبركها
لانها خبر والخبر يحتمل الصدق والكذب والاكره يحرم بجمع جانب الكذب فاذا اقر بصحة عهده مكرها لا يعتق فان قلت
فهو لا يجعل انتفاعا بالمال يلفوا جعل الامام قوله له بعد وهو كبره لانه لا يصح التزامه سنامه هذا البني انتفاعا لثبوت
بما انما يجمع ان العتق فيما مضى سبب لثبوت في المال قلت الكرخي قاله في مسئلة الاقرار قياسا على مسئلة النسب وقال
يعتق في الحال والمشاخ فرقوا بينهما وقالوا في مسئلة الاقرار لا يعتق اصلا وهو الاصل كما في البرازية اذا كرهه على النكاح باكره
من مهر المتطبخ بقدر مهر المتل وتبطل الزيادة ولا يرجع على المكره بشر اذا كرهت المرأة على النكاح من كفو باقر من مهر
مثلها يقال للزوج اما ان تبلغ الى تمام مهر مثلها والا فارتقا فان دخل بها وهي مكرهه فهذا رضى من الزوج بتبليخه
وان دخل بها وهي طاهرة فذلك رضاها منها كذا في السراجية كرهه بقتل غيره فقتله المصروع عليه د فاعان نفسه
لا يجب دية المكره على المكره في قتله قاضي ابن الحسن بن مالك اذا قال الحرف لم يرجع لرجل مسلم انا دفعت اليه هذه الجارية
لازني بها دفعت اليك الف نفس من المسلمين فخلصهم عن اسرنا لاجل هذا المسلم ان يوضع اليه الجارية وعن ابي شعاع انه قال
لو قال اهل الحرب لثمن الانبيا اخذوه ان قلت لست بنبى تركنا وان قلت انا بنى قتلناك لا يسعه ان يقول رسول
انا بنى الله ورسوله وان قالوا الغير لثمن ان قلت هذا ليس بنبى تركنا لنبينا وان قلت هو نبى قلنا نبينا له ان يقول
هو ليس بنبى حتى يردع القتل عن النبى لان قوله في حق النبى لست بنبى كذب وقول النبى حجة على الخلق فلا يباح الكذب
في حق الانبيا اما قول غير النبى ليس حجة على الخلق فذلك لا يسعه اظهار ذلك عند الاكره انتهى في السراج الوهاج قال
القاضي في ترجمه اذا قالوا له ابن صليت لتقتلك فمات في ذهاب الوقت فضلى وهو يعلم اباحة تركها فقتل كان في سعة
من ذلك لان فيه اعزاز الدين وفي التركة رخصة وان تركها فهو في سعة لان في سعة ان قتل كان في سعة لان فيه اعزاز الدين وان اقل فهو
عذر وكذا صوم رمضان اذا كرهه على الفطر فيه وهو مقيم ولم يفت حتى قتل كان في سعة لان فيه اعزاز الدين وان اقل فهو
في سعة لان العذر يورس في تأخير الصوم ولو كان مسافرا فصام في رمضان فقتله لتقتلك او لتقتلن فان لم يفت فقتل
كان الماعذنا لان الله تعالى اباح الفطر في هذا الوجه انتهى هذا كتاب في بيان احكام الحج اخر هذا الكتاب لان ما
تقدم عليه متفق عليه وهذا يختلف فيه وهو في اللغة المنع مطلقا امر منع كان ومنه من الحطيم حجر الاله منع من الكلمة و
منه من المثل حجر الاله منع من التبايع ومنه قوله تعالى هل في ذلك فتمم الذي حرم الله من عقل وفي الشرع هو منع من نفاذه
نظره قوله في الحجر في التبايع دون الحسية ونفوذ القبول حكم الاثر انه يرد ويقبل والفضل صلا يمكن رده اذا وقع
فلا يتصور الحجر عنه وهو المراد بقوله هو منع من نفاذ الحج وسببه ان الحجر صغر بان يكون غير بالغ فان كان غير صاير كان

عديم العقل وان كان مبرا فقتله ناقص فالضرب يحتمل فاذا اذن له الولي مع نقره لترج جانب المصلحة وجنون
فان عدم الاذقة كان عديم العقل كص غير من فان وجوده في بعض الاوقات كان ناقص العقل كصبي عاقل في نقره
واما المعتوه فاختلجوا في تقسيمه فاحسن ما قيل فيه هو من كان قليل النعم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يميز
ولا يشتم كما يفعل المجنون وهو كالصبي العاقل في نقراته وفي رفع التكليف عنه ذكره الزيلعي ورفق فان لا يقبل له اهليه في
نفسه لكنه يحرم رعاية تحت المولى لا يبطل نافع عبده باجباره نفسه لاخر ولا تلك رقيقته بتعلق الدين به كلى المولى اذا اذنه
رضى بقوات حقه فلم يصح طلاق صبي ومجنون مغلوب واعاقها اما المجنون فلمعده عقله واما الصبي فغير العاقل
كالمجنون والعاقل لا يقف على المصلحة في الطلاق لعدم الشهرة ولا وقوف المولى على عدم التوافق باعتبار بلوغه حد الشهرة
ولهذا لا يتوقفان على اجازته ولا ينفذان بما ينهيه واما الاعاق فمعدم نفاذه منها اظهر لما فيه من الضرب وكذا لم يصح اقراه
لان اعتبار الاقوال بالشرع والاقراء يحتمل الصدق والكذب وقيل الشايع بشهادة البعض دون البعض فامكن رده فبطل
لها بخلاف الاعاق على ما بينا انه فعل حس فلا مرد له حتى لو تعلقت به حكم شرع كالحمد فلا يعتق فعله ايضا الامن حيث انه اذا كان
فيعب عليه الضمان وضع طلاق عبد لغتله عليه السلام كل طلاق واقع الاطلاق الصبي والمعتوه واقراه في حق نفسه
فقط لا في حق مولا فلو اقراه بالاخرا لا خذلا عتقه فاذا عتق ح بواخذه لانه افتقر على غيره وهو المولى لانه
وما في يدها تلك المولى واقرار المراه على غيره لا يقبل فاذا عتق ذال المانع فبقيع به لوجود سببه على اهليه وفي الحانية ولو ان
صبياسفها محجورا استقرضه ولا يعطى صداق المرأة مع استقراره فان لم يعطه المرأة ومرفق المال في بعض حوائجها لا يجوز
به في الحال ولا بعد البلوغ والعبد المحجور اذا استقرضه ولا واستهلكه لا يواخذه في الحال ولا يواخذه بعد العتق لان الصبي المحجور
ليس من اهل الالتزام فلا يصح التزامه لما العبد من اهل الالتزام الا انه لا يصح التزامه في حق المولى ويصح في حق نفسه والمجور
الحال بالغ بمنزلة الصبي والمجنون ولو ادع انسان محجورا فافتر المجور انه استهلكه لا يصدق فلو صار مصفعا بعد
ذلك يسأل عما اقر فان قال ما اقرت به كان حقا يواخذه في الحال وان قال كان باطلا لا يواخذه كالعبد المحجور اذا
باستهلاك انسان فانه لا يواخذه فاذا اذن له مولا في التجارة بعد ذلك سئل عما اقره فان قال ما اقرت به كان حقا
يواخذه به في الحال وان قال كان باطلا لا يواخذه ولو اقر اقره وقوله اقيم ذلك عليه في الحال لان العبد مبقى على اصل
الحرية في حقه لا يملك من خواص الانسانية وهو ليس بمملوك من حيث انه ادسي وان كان مملوكا من حيث انه مال ولهذا
لا يصح اقرار المولى بها عليه فاذا بقي على اصل الحرية فيها ينفذ اقراره بها لانه اقرارها هو حقه وبطلان حقه المولى ضمن
فان قلت قوله عليه السلام لا يملك العبد والمطاب شيئا الاطلاق يقتضي ان لا يملك الاقرار بالحدود والعصا صقلت اجيب
عنه بانه لما بقي على اصل الحرية في حقه يكون اقراره لاقرارا للعبد ولا نقول له نقلي بل الانسان على نفسه بصيرة يقتضي
ان يصح اقراره فينفذ فان قلت هو مخصوص بخصمه الاقرار بالمال قلت اجيب عنه بان الاقرار بالمال ليس باقرار على نفسه
وانما هو اقرار على غيره فلم يتناول الصبي انا انسلم انه مخصوص بانه مقبول ايضا في حق نفسه حتى يلزمه بعد الحرية
فان قلت يحل النضر الوارد على الحرية دفعا للتأخير عنه وبين ما روينا قلت يحل المروء على غير هذه الصورة دفعا
للتأريض واسه ايم ومن عقد منهم ان من هو المجبورين وهو يعقله ان المقر من بيع وشرا بان يعرف ان البيع سالب
للملك والشرا حالب له ويعلم الغبن الفاضل من اليسير ويقصده الرخ والزيادة اجاز وليه ذلك العقدان شأورد
لان اذا كان بهذه الصفة يحتمل ان يكون في عقده مصلحة فيجبره المولى او الولي ان راس فيه ذلك كعقد الاجنبى وهو النفقة
فتوقف اجازته فان قلت هذا بالبيع مستقيم واما في الشرا فلا يستقيم لانه لا يتوقف بل ينفذ عقد المشتري اذا وجد ثقا ذاكثرا
النفقة وهما لا يجوزان عدم الاهلية او لتقرر المولى فتوقف الكل وان اتلفوا ان هؤلاء المجبورين شيئا من الاموال والافسر
ضموا لما اقررتهم غير محجور عليهم في حق الافعال اذ لا يمكن ان يجعل القتل غير القتل والعقود غير العقود فاضرب في حقه
فتقرر عليه وجبه التحقق السبب وجود اهلية الوجوب وهي الذمة لان الامم يولد له ذمة صالحة لوجوب
الحق عليه وله الا اذ لا يستقيم النجوم الاعذار العذر كالمسرا لا يطالب بالدين الا اذا اليسر وكانا يمين لا يورم الا اذا
الا اذا استعظم من النجوم هكذا اقره في نبيين اكثر وفي شرا الجميع لا يملك ولو استهلكه لا يواخذه في الحال
وفي الحانية ولو استهلكه مال انسان بما يمانية الشهود لزمه امان ذلك التهم وفي الغوايد الزينية الصبي المحجور عليه
يواخض بافعالها فيضمن ما اتلفه من المال واذا قتل فالدية على عاقلته الا في مسائل لو اتلف ما استقرضه وما ادع عنه
بلاذن وليه وما اعير له وما بيع منه بلاذن وليه ولا يضمن من ايداعه ما اذا ادع صبي محجور مثله وهي ملك غيرهما فلما لك

لا يجاطب بالاداء

تضمن الرافع أو الأخذ ولا يجوز مكلف بسفه وفسق ودين وهذا عند أبي حنيفة لأنه لا يبرأ من الجور على الجور البالغ العاقبة بسبب السفه والدين والغفلة والفسق وإن كان مبتدرا معسدا يتكف أمواله فيلأ غرضه فيه ولا مصلحة بل
يجزى بمقت ما جاز وهو الذي يعلم العوام الجمل الباطلة كتمليهم الارتداد لتبين المرأة من زوجها أو سقط عنها الزكاة
ولا يبالى بما ينعمل من تخليل الحرام وتخريم الحلال ويجزى طبيب جاهل وهو الذي سقى الناس دوا مهلكا أو إذا قهر عليهم الدوا
لا يقدور على إزالة ضرره ويجزى مكافئ فلس وهو الذي يتقبل الكرم ويوجر الجبال وليس له جمال ولا ظهر يحمل عليها ولا له مال
يشترى به الدواب والناس يصدقون عليه ويدفعون الكرامة إليه ويعرف هو ما أخذ منهم في حاجته فادأجا أو أن الجور
يختفى فتذهب أموال الناس وتقوم حاجاتهم من الضرر والنجس لأن دفع الضرر العام واجب وإن كان فيه تخطف الضرر
الخاص وعندها عند أبي يوسف ومحمد يجوز على الجور السفيه أن ينفذ ما يفتي صرح به قاضي خان في كتاب الحيطان وهو يخرج
فيكون اقترافا من الالتزام كذا قاله الشيخ فاسم في تصحيحه ومراعاة ما وقع في المتن من القول بعد الجور مع بالالتزام وما
وقع في قاضي خان من التصريح بأن الفتوى على قولها تصح بالمصحح فيكون هو المعقد وجعل الفتوى عليه أيضا مولانا في جوابه
ثم فرغ على قولها المفتى به بقوله فيكون في أحكامه كصغير في نكاح وطلاق وعتاق واستيلاء وتديين وجوب
زكاة وجع وعبادات وزوال ولاية أبيه وصحة في صحة اقترافه بالصقوبات وفي الاتفاق وفي صحة و
وصياه بالغرب من الثلث فهو كالبالغ في هذه المذكورات وحكمه كالعبد في الكفارات فلا يكتل إلا بالصوم حتى لو اعتقت
عن كفارة ظاهر مع العتق ولا يجزيه عنها ويصوم لها وعامة في شرع ابن وهبان وأما اقراره في التا تأدية الله صريح عند
أبي حنيفة لا عندها التقرير يعني بناء على الجور بالسنة وفي الحاشية بعد أن ذكر ما ينفذ من الجور وما لا ينفذ من الهزل لا ينفذ من
الجور إلا بآذن القاضي والمحجوس بالدين إذا كان يسرف في اتخاذ الطعام منه القاضي عن الأسر وقد قدر له الكفاية والمرفق
وكذا الثياب فيصير فيها ويأمره بالوسط ولا يضيق عليه في مأكله ومشربه وملبوسه انتهى وفيه ولا يشترط لصحة الجور
حضره الذي يبرأ من الجور عليه فيصير حاضرا كان أو غائبا إلا أن الغالب لا يجزى ما يبلغه الجور ويعلم أن القاضي يجزى عليه فإن تصرف
قبل العلم بجور الجور تنفذ قضاؤه وهو بمنزلة ما جاز على عبده المأذون يصح للجور قبل العلم وأذا جاز على المذون بعد ما حبس بالدين
أو قبله يظهر أثر الجور في ماله الموجود وقت الجور لا فيما يكتسب ويجزى له بدل الجور ويمنع هذا الجور عن التبرعات ولو أقر لأش
بدن لا يصح إقراره في حق الغير الذي يجزى لأجله فأذا زال دين هذا الغير لم يظهر صحة اقراره السابق وكذا لو اكتسب
بنفذ اقراره فيما اكتسب وصحته وإن كان دين الأول قائما وينفذ تبرعته فيما اكتسب مع بقا دين الأول فإن بلغ غير رشيد
لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خمسة وعشرين سنة فإذا بلغها سلم إليه ماله عن أبي حنيفة وعندها لا يدفع إليه ماله إلا بحق
نصرته الرشد ولا يجوز نضفه فيه أبدا لقوله تعالى فإن استمر رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ولقوله تعالى ولا ترقوا السخاه
أموالكم بها ناعن الدفع إليه ما دام سفيها أو سريانا بالدفع أو وصيته الرشد ولا يجوز الدفع إليه قبل وجوده ولا منع ماله لعله
السفه فيمنع المنع ما بقيت العلة لأن الحكم بدور سفيها أو لا ينفذ حنيفة قوله تعالى وإن أتيتم أموالهم والمراد به بعد البلوغ سمى
بنيما لقرية سه ولأن أول الأحوال البلوغ قد لا ينفذ السفه باعتبار اثر الصبا فقد رآه خمس وعشرين سنة لأنه حال كمال
ليه كإروا عن عمر رضي الله عنه والمراد بها ثلثون من الآية الأولى منع أموالنا على ما بينا من قبل ولاية الثانية فيها تعلقت الشرط
والتعليق بالشرط لا يوجب العدم عند عدم الشرط على أصلنا على ما عرف في أصول الفقه فصحة تفرقه قبله أو قبل القدرة
للمذكورين للذة وبعده لم يبعد القدرة يسلم إليه وإن لم يكن رشيدا كما تقدم تقريره والرشد المذكور في المتن في قوله فإن
استمر منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم هو كونه مصليا في ماله فقط لا يشترط مع ذلك كونه مصليا في دينه واعتقاده وهو
قول ابن عباس في قماره قاضي خان يقيم أدركه مفسدا غير مصلح وهو في جبر وصيه وجوز عليه القاضي أبو بكر محمد بن سالم وصيه
أن يدفع إليه ماله في دفع إليه فضاء المال في دينه ضمن وصيه لأن دفع المال إليه مع غله أنه مضيع فتضيع فضل ولوان ميبا
فامصلح غير مفسد لم يرد دفع الوصي إليه ماله وأذنه في التجارة فضاء المال في يده لا يضمن الوصي ولوان قاضيا جرح نفسه
يسقط الجور ثم دفع إلى القاضي آخر فاطلعه ورفع عنه الجور فأجاز ما صنع جاز إطلاق الثاني لأن قضا الأول كان في فصل مختلف
وفيه وهذا اختلاف في نفس القضا الأول الجور الأول يكن قضا لعدم المقتضى والمقتضى عليه فينفذ قضا الثاني فهو بمنزلة ماله
قضى وهو مجزى عليه فإذا أطلقه الثاني مع إطلاقه وليس للقاضي الثالث بعد ذلك أن ينفذ قضا الأول بالجور وذكر الخصاف
أن القاضي إذا جرح على مفسد يستحقه الجور ثم دفع إلى القاضي آخر فاطلعه الثاني وأجاز ما صنع المجور صرح إطلاق الثاني وما صنع
المجور في ماله من بيع أو شراء قبل إطلاق الثاني وبعده لأنه جاز إلا أن جرح الأول مجتهد فيه فيتوقف على أيضا قاض آخر كالأ

قضى القاضي وهو مجرور في قرض لا يتم قضاؤه مالم يتصل به قضا قاض آخر فإن رفع شي من تبرعات المجور إلى القاضي
الذي جرح عليه قبل إطلاق القاضي الثاني فنقضها وأبطلها ثم رفع إلى قاض آخر فإن الثاني ينفذ جرح الأول وقضاؤه فلو أنه
الثاني ينفذ جرح الأول وأجاز ما صنع المجور عليه ثم رفع إلى القاضي ثالث فله الثالث ينفذ جرح الأول ويبرأ ما قضى الثاني
بالإطلاق لأن القاضي الأول حين رفع إليه مجرور فامضاء كان ذلك قضاؤه لوجود المقتضى والمقتضى عليه فينفذ هذا القضا
فلا ينفذ إطلاق الثاني جرح الأول وعن أبي بكر الملقب أنه سئل عن مجرور عليه وقف ضيعته له قال وقفه بأصله الآن ياذن له القاضي
وقال أبو القاسم لا يجوز وقفه وإن أذن له القاضي فيها اقتيا بصحة الجور على الجور البالغ كما هو مذهب أبي يوسف ومحمد رحمهما الله
انتهى القاضي يجزى الجور المدين لبيع ماله لو يذنه لأن قضا الدين واجب عليه والمباطل ظالم فيجب عليه المآكم دفعا للظلم وأيضا
لحق المستغنى ولا يكون ذلك الكراهة كما تقدم في جرح الأكره وقضى دراهم دينه من دراهمه حين يلا امره وكذا
إذا كان كراهة دنانير لأن الدراين أن يأخذ يذنه إذا ظفر بجرحه حقه بغير رضا الدين فكان للقاضي أن يعينه وباع دنانيره
بدراهم دينه وبالعكس استحسننا وهو بيع دراهمه بدنانيره دينه وهذا بالإجماع لما عندها فطاهر ولما عنده حنيفة
فاستحسننا والقياس أن لا يجوز للقاضي بيعه لأن هذا الطرف متعين لقضا الدين فصار كالمرضى وجبه الاستحسان أنها
مختون حسنا في الشئ والمالية ولهذا يبيع أحدها إلى الآخر في الزكاة يختلفان في الصورة حقيقة وحكما أما حقيقة ظاهرا
وأحكاما فلا يذنه لا يبيع بينهما وبالفصل لاختلافها فبالنقل إلى الاختلاف ثبت للقاضي ولاية التصرف وبالنظر إلى الاختلاف
يسل عن الدين ولاية الأخذ عملا بالشبهين بخلاف العروض لأن العروض لا تعلق بصورها وأعيانها وليس للقاضي الجأ
الضرر بغيرهم فخرج عرضه في ملكه وأما التوفد فوسايل لأن المقصود فيها المالية دون العين فافتقر قال بيع القاضي عن
وعقاره له المدين وهذا عند أبي حنيفة خلافا لغيره لا يبيع يوسف ومحمد ما يقولها يعني كافي الاختيار وعقاره وقال القاضي
قول صاحبه يبيع منقوله ولا يبيع عقاره عندها وفي رواية يبيع كما يبيع المنقول وهو الصحيح كما في تصحيح الشيخ قاسم وفي تفسير
الكتف عندها يبيع القاضي يبيع التوفد لأنها معدة للتقلب ولا ينتفع بغيرها فيكون يبيعها أهون على المدين فإن فضل شي من
الدين باع العروض لأنها قد تعدد للتقلب والاسترباح فلا يلحقه كثير ضرر في بيعها فإن لم ينفذها بالدين باع العقار لأن العقار
يعد لاقتناء فيلحقه ضرر ببيعها فلا يبيعه لأعد الضرورة وهو نظير تصرف الدين إلى أموال الزكاة فإنه يصرف إلى التقويت
ثم العروض ثم إلى الأهون فالأهون نصا وهو الذي ذكره وأحرار الروايتين عنهما وقال بعضهم يبيد القاضي يبيع ما يخشى عليه
النفس من عروضه ثم ما لا يخشى عليه التلف منه ثم يبيع العقار فالقاضي يبيع ما يبيع القاضي يبيع ما يخشى عليه
ينقل الدين فيبيع ما كان ينظر له ويبيع ما يخشى عليه التلف انظر له ويقول له دست من ثياب وبيع الباقي لأن به كفاية
وقيل يترك له دستان لأنه إذا غسل وثيابه لا بد له من ملبس وقالوا إذا كان للمدين ثياب يلبسها ويكتفي بدون ذلك فإنه
يبيع ثيابه ويقضى دينه الدين ببعض ثمنها ويشترى ما بقي ثوبا يلبسه لأن قضا الدين فرض عليه فكان أولى من التمسك على
هذا إذا كان له مسكن ويمكنه أن يجترى بما دونه ذلك يبيع بذلك المسكن ويقضى بعض دينه الدين ويشترى بالباقي مسكنا
يكفيه وعن هذا قال المشايخ يبيع ما يحتاج إليه في الحال حتى يبيع البدن في الصيف والشتاء وإن أقر في حالة الجور والروية
ذلك بعد قضا المدين لأنه تعلق بهذا المال حق الأولين فلا يتمكن من إبطال حقهم بالأقراره لغيرهم بخلاف ما إذا استهلك
مال الغير ثم حذر يزارهم صاحب المال المستهلك لأنه فعل حسن والجور لا يبيع في أفعال الحسنة وهو مشاهد فيشار إليهم
لأن التهمة بخلاف الأقرار لأن اعتباره شرعي فتمكن الجور فيه ولأنه غير مشاهد فيحتمل أن يكون كاذبا فيبرأ اقراره للتهمة
حتى لو كان سبب وجوب الدين تأييدا عند القاضي يعلمه أو شهادة الشهود شارك الغرما ولو استأد بالآخر بعد الجور نفذ
اقراره فيه لأن الجور يثبت لصيانة محل قضا حقه الغرما وحتم تعلق بالمال القائم في يده وقت الجور بالاستعداد ببعده وفي
الحاشية إذا أراد المحجوس أن يحترف اختلافوا فيه قال الشرح الأمام السرخسي المصحيح أنه يمنع وقال غيره لا يمنع لأن نفقته
ونفقة عياله مسمى تكون في ذلك ومنع من الهام ويتصور في السجن ولا يمنع من دخول الزواجر عليه ولا من اللبس والحد
والتطيل والطعام والبيع والشراء ولو احتاج إلى المعاملة لا بأس أن تدخل عليه زوجته أو جاريتها فيطأها في موضع لا يطلع
عليه غيره وعن أبي حنيفة أن يمنع من وطئ الحرام والأمان المنع عن ذلك لا ينفذ إلى اهلاكه وعسى يكون ذلك سببا لزيادة
جرحه على قضا الدين ولا يجوز لجمعة ولا عید ولا لجماعة قريب وقيل أنه يخرج بكيف لجماعة الوالدين والأجداد والجدات
والأولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى فلس ومعه عرض شرائه فقبضه من البائع بعد الشراء بالادان أي بآذن البائع
فبأبيه أسوة للغير

الحو

كل تجارة منه على نقي الصحة بالادن المقيد فلا مخالفة بين هذا وبين قوله السابق طواذنا في نفعه وان حمل عليه فالأدب
باعتبار انضمام قيدا لاجماع في كلام المختصر ثم فرع على قوله **فلو ادن مطلقا الخ قوله فيبيع ويشترى** لان اللفظ يتينا
جميع انواع التجارة ولو **بغير فاحش** جار مجرى التبرع حتى اعتبر من المريض ثلث ماله ولا يجوز من الاب والوفى والاب
في مال الصغير والتبرع غير داخل فيه فلا يجوز ولا يبيح صيغة انه تجارة لا تبرع لانه وقع في ضمن عقد التجارة والواقع في
ضمن الشئ كان له حكم ذلك الشئ اطلقه في المختصر فمثل ما اذا نهاء عن البيع بالعين الفاحش او اطلق لما في البرازية قال
له لا يبيع بغير فاحش مولا لانه لا يقبل التخصيص انتهى **وبوكل بهما** ارجوز التوكيل بالبيع والشراء لانه من نزاع التجارة
لا يمكن من مباشرة الكل فيحتاج الى المعين **ويرهن ويرهن** لانها من نزاع التجارة لانها ايقا واستقفا ويستقر ذلك
بالهلال **ويبيع الثوب والادابة** لانه من عادة التجارة **ويصلح عن قضاة** وجب على عبده ان يعبد لادون **ويبيع**
مولا بمثل القيمة و**ياقل منها** ان لا يبيع مولا باقل من القيمة ويبيع مولا منه من الماذون بمثل القيمة **او اقل منها** لا
صها لتفاء التهمة **وللموذي حجب البيع** لغرض غنه ان لو لم يحجب البيع حتى يشتري الثمن من العبد **ويبطل الثمن لو**
سلم قبل قبضه ان لو سلم المولى المبيع قبل قبض الثمن بطل الثمن فلا يطالب العبد بشئ لان تسليم المبيع اسقط حقه في الحجب
ولا يجب له على عبده دين يخرج بمجانة بخلاف ما اذا كان الثمن عرضا حيث يكون المولى احدث مولا من الغرماء لانه نصيب با
بالعقد **ولو باع المولى بالشرط الزايد او فسخ العقد** ان يومر مولا بازالة المجازاة او فسخ العقد لان الزيادة تعلق
بها فاقض الغرماء بخلاف ما اذا باع العبد من سيده فسلم اليه المبيع قبل قبض الثمن حيث لا يستغنى الثمن لانه يجوز ان يثبت
للعبد الماذون المدين دين على مولا لا يرضى انه لو استهلك المولى شيئا من الساب عبده المدينون ضمن للعبد هذا جزاء
ظاهر الرواية وعن ابو يوسف ان المولى ان يسترد المبيع ان كان قائما في يد العبد ويجبسه حتى يستوفى الثمن لان المولى
لم يستطع حقه من الثمن العين الا بشرط ان يسلم له الثمن ولم يسلم فيبقى حقه في العين على حاله فيتمكن من استرداده ما بقي
العين قائما في يديه ذكره الزيلعي وفي نثر المجمع لابن الملك وفي مسألة ما لو سلم المولى المبيع الماذون قبل قبضه ان فعل لا يبطل
الثمن وان سلم المبيع او لا لانه يجوز ان ينفذ البيع ويترأخى وجوب الثمن كما تخرى في البيع بالخيار الى وقت سقوطه قال
صاحب المحيط هذا القول هو الصحيح انتهى **فما كان من التجارة** ونقبل **الشهادة** عليه ان على العبد الماذون بحق وان
لم يحضر مولا قال في الفصول المرافية **واذا شهد شاهدان** هذان على عبده ماذون بغير اعتصمه او بوديعة استهلكها او كذا
عليه يبيع او اجارة او نكاح العبد ذلك ومولا غائب تقبل شهادتهم ولا يشترط حضرة المولى ولو كان مكان الماذون
محمورا واليا في بحاله لا تقبل معاه انها لا تقبل على المولى حتى لا يخاطب المولى ببيع العبد اما تقبل الشهادة على العبد ويقضى عليه
حتى يواخذه بعد القنف وان كان المولى حاضرا مع العبد فادع المولى استهلاك مال او غصبه فالقاضي يقضي على المولى وان
ادع استهلاكه وديعة او استهلاكه بصاعة على العبد المحرر فخذ هذا التسع هذا لينة على المولى وتسع على العبد فواخذ
به بعد القنف وعند ابو يوسف تسع البينة على المولى وان شهدوا على اقرار العبد بذلك لا يقضى على المولى سواء كان حاضرا او
غائبا واذن العبد الماذون دين التجارة فطلب الغرماء من القاضي يبيع العبد المباحضيرة المولى فرق بين
لينة العبد وكسبه فان كسبه يباع وان لم يكن المولى حاضرا انتهى **وياخذ الارض اجارة ومساقاة ويشترط ان يزرعه**
وله ان يزرع الارض مزارعة لان كل ذلك من عمل التجار وله ان يشترط طعنا او يزرعه فيها ويستاجر البيوت والحوانيت
ويخرجها لما فيها من تحصيل المال كذا في تبيين الكثر وفي البرازية ويواجر الارض ويستاجرها ويأخذ الارض مزارعة و
يدفعها مطلقا لان البذر منه اكل ولا يتصدق بالزبد من الدرهم ولا به بلدونه ويملك اهدا ما كوله وان زاد على درهم بماله
يودع في التهر وفي البرازية ايضا قبل هذا والماذون ان يطعم ويتصدق بالدرهم وفي نثر المجمع قال لرواية في الصدقة
لا قبل لملكه وقبل ملكه من فلس الى دانت وقال الفقيه يملك بحجة او بدانت او نحو ذلك انتهى **ويشارك عنا** لانه
من صنيع التجار لانه طريق لتحصيل الربح **لمناوضة** ان ليس ان يشارك مناوضة لانها تتضمن الكفالة وهو لا يملكها لكونها
تبرعا ويستاجر الاجير والبيت وغيرهما كما تقدم **ويجوز نفسه** وقال الشافعي ليس له ان يوجر نفسه لان الادن لا يتناول
النصف في نفسه وهذا لا يكون لان ما يبيع نفسه ولا يبرئها فكل ما اخذه لان النافع تابعة للنفس ولنا ان الاجارة تجارة
وهو تصرف على غير نفسه اذ يبيع النافع دون النفس فيملكه ولا يلزم من امتناع بيع نفسه امتناع اجارته لا تجارة
ان الحر لا يملك بيع نفسه ويملك اجارته واقتب منها المالك بل هو نظيره فانه يملك اجارة نفسه ولا يملك بيعها والربح
يوجب الحبس على الروام الى قضا الدين بغير بدل يقابل به فبوت به عرض المولى وهو التخصيص فلا يملكه **ويقر بوديعة** و

لان الاقرار من نزاع التجارة لانه لو لم يصح اقراره لم يصح احد فلا بد من قبول اقراره فها هو من باب التجارة والاقرار
بالدين منه وكذا بالقبض لان ضمان الغصب ضمان معاوضة عندنا لانه يملك المقتضوب بالضمان فكان من باب
التجارة ولهذا لو اقر به احد المتماضين كان شركه مطالبا به واقراره بالوديعة من باب التجارة لانه لا يجزى بدينه
فكان من نزاعه ولو اقر به ولا فرق بينهما اذا كان عليه دين او لم يكن اذا كان الاقرار في صحته وان كان في المرض قدم عرا
الصحة كذا في الخبر **لغير زوج والد** فان اقراره لهم بالدين باطل عندنا بحقيقة خلافا لها وهو كالاختلاف في بيع الوكيل
منهم ذكره الزيلعي **ويهدى طعاما يسيرا** قال في البرازية ويملك اهدا ما كوله وان زاد على درهم بماله يعد سرقا انتهى وفي
الحجتي روي ان سلطان اهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو مملوك فملكه هو واصحابه بخلاف المجبور وقال ابو يوسف اذا اعطى
للمولى المجبور قوت يومه فدعى بعض رقابه على ذلك الطعام لانه يملكه بخلاف ما اذا اعطاه قوت شهر وسئل عمر رضي الله عنه
عن العبد المملوك يتصدق فقال بالرغيف وكخه وقال الشافعي ليس للماذون ان يتخذ ودية ولا يهب الطعام قالوا ولا باس
لنراة ان تصدق من مال زوجها بالشئ اليسير كالرغيف وكخه لانه غير ممنوع عادة انتهى **ويضيف من يطعمه** لانه
من صنيع التجارة روي انه عليه كان يجب دعوة المملوك والراية الماذون له لان المجبور عليه ليس له ان يتخذ الضيقة
اليسيرة لعدم الادن ولا يمكن ان يقدر للضيقة تقديرا لانه يختلف باختلاف كثرة المال وضيقة ذكره الزيلعي وفي البرازية
ويتخذ الضيقة اليسيرة لان الكثيرة واذ بقدر المال حتى لو كان بيده عشرة الف درهم فضيحة يسيرة ولو عشرة دراهم في
يده فذات كثرته انتهى **ويحط من الثمن بعيب قدر يخط التجار فيه** قيد بالعيب لانه لا يحط بدونه لانه تبرع وله
الحماية ابتداء التاجيل في الدين لانه من عادات التجار ذكره في الحجتي وقيد بقدر يخط التجار لانه لا يملك ان يحط
الثمن اكثر من العادة لانه تبرع بمحض عظام العقد وهو ليس من صنيع التجار فلا ضرورة اليه بخلاف المجازاة ابتداء لانه
فوز يحتاج اليه التاجر ذكره الزيلعي **ولا يترجى** لان اذن المولى لانه ليس من باب التجارة ولان فيه ضرر على المولى بوجوب للهد
والنفقة في رقبته **ولا يترجى وان اذن له** ان المولى كذا في نثره من ملاحضه ومغريا الى تحفة الفقهاء والتلويح **ولا يزوج**
رفيقه وقال ابو يوسف يزوج الامة دون العبد لان فيه تحصيل المنفعة وهو تحصيل المهر وسقوط النفقة فاشبه
اجارته ولهذا اجاز للمكاتب ووصى الاب والاب ولهما ان يبنيا والتجارة والتزويج ليس بتجارة ولهذا لا يملك تزويج
العبد بخلاف المكاتب والاب والوصي لان المكاتب يملك الاكتساب وذلك يختص بالتجارة وكذا الاب والجدة والوصي ولان
نفرهم مقيد بالنظر للصبر وتزوج الامة من النظر وعلى هذا الخلاف الصبر والمعقود المادني لهما والمضارب والشريك
عنا فاما مواضة وسجل صاحب الهداية الاب والوصي على هذا الخلاف وهو سهو فانه ذكر المسئلة بنفسه في كتاب المكاتب
مثلا ذكرنا ولم يذكر فيها خلافا بل جعلها كالمكاتب وكذا في عامة كتب اصحابنا كالمبسوط ومختصر الكافي والنفقة كذا ذكره الزيلعي
ولا يكاتبه لانه ليس من باب التجارة لان الكتابة اقوى من الادن لان الكتابة تزوج حرمة اليد في الحال وحرمة الرقبة
في المال والاذن لا يوجب شيئا من ذلك والشئ لا يتحقق ما هو فوقه الا اذا اجاز المولى ولم يكن على العبد دين لان الاقتناع
لحقة فاذا اجاز رب المال فينفذ وهذا الماعرف ان كل عقد موثق وله مجبر حال وقوعه يجوز باجازه فتكون الاجازة
اللاحقة كالوكالة السابقة ثم ليس للعبد ان يقبض البدل لانه نائب عن المولى كالوكيل وكان قبض البدل من نقذ المقدم
جهته لان الوكيل فيه سفر ومعه فلا يتعلق به حقوق العتق كالنكاح بخلاف المبادلة المالية وذكر في النهاية انه لو ملك
على العبد دين قليل او كثير فكتبا بته بأحالة وان اجازها المولى لان قيام الدين يبعثه من ذلك قل او كثر قال الزيلعي وهذا
مشكل فان الدين اذا لم يكن مستقرا لرقبته ولما في يده لا يبيع الدخول فملك المولى باجماع اصحابنا حتى جاز للمولى عتقا
فيه فكيف تصوره المسألة وعلى قول من يتا في هذا او اما الخلاف في المستقر فعندنا حنفية يمنع من دخوله في ملك
وعندها لا يمنع واذ ادرك المكاتب البدل الى المولى قبل الاجارة ثم اجاز المولى لا يعتق وسلم المقبوض للمولى لانه كسبه عبده
انتهى قلت وفي الصلابة جزم بما في النهاية وعنده بان المولى يزوج المكاتب من ان يكون كسبا للعبد وقيام الدين يمنع المولى
من ذلك قل الدين او كثر **ولا يعتق مال** لانه لا يملك الكتابة والمكاتب عبدا بقي عليه درهم فالاعتاق اول وهما اذا لم
يجز المولى فان اجازته ولا دين عليه جاز لانه يملك انشاء العتق فملك الاجارة وقبض المال الى المولى دون العبد وكذا اذا
كان عليه دين عندنا لكن ضمن قية العبد للمغرم لانه لو انشأ العتق جاز وضمن القيمة فكذا اذا اجاز ولا سبيل له
للمغرم لان ما يودعه كسب للمغرم ولا حق لهم في كسب للمغرم بخلاف بدل الكتابة فانه يودع في حال الرق فتعلق به حقه
ولا يغيره ان يغير مال وهو اول ما منع من الاول كما لا يخفى **ولا يقرض** لانه تبرع ابتداء وهو لا يملك **ولا يهب ولو بعوض**

أمر التجارة

لأنه تبرع بحض وسوا كان بموض أو بغير عوض لأنه تبرع ابتداء أو ابتداء وانتهى وهو لا يملك ولا يكتسب لأنه ضرا
 محضاً بالأذن المولى بطلاناً لا بالنفس ولا بالمال ولا يصالح عن قصاص وجب عليه ولا يفتقر عن القصاص
 كذا في خزانة الفقهاء لا يثبت قال ولا يصالح عن قصاص وجب عليه ولا يفتقر عن القصاص
 أو وجب عليه ما هو في معناها كبيع وشرا وأجارة واستيجار هذا يرجع إلى الأول وهو ما وصفت به تجارته وعزم وديعة
 وغصب أمانة جملتها وعقر وجب بوط مشربة بعد الاستتقاق هذا المثال الثاني وهو ما وجب عليه ما هو في معنى التجارة
 يتعلق برقبته كدين الاستئصال والمهر ونفقة الزوجة يباع فيه بحض مولا أو نأبيه وقد مناه عنه العادة وبه
 حزم فلا خسر وفي تحضر ونقله في مخرج من مخرج الهداية وبه صرح في كل في العادة ويقسم عنه بين عزايه بلخص
 ويتعلق بكسب حصل ذلك الكسب قبل الدين أو بعده له بعد الدين ويتعلق أيضاً بما وهب له من المادون وأن لم يخمس
 أم يملك هذا أقد الكسب والانتساب لكن بشرط حضور العبد لأنه هو الخصم في كسبه لا لأنه إذا ادعى كسبه كان هو الخصم
 فيه ذكره الزيلعي ولا تنافي بين فصله بالكسب وفصله بالرقبة فيتعلق بهما ولكن يبدل الاستيفان الكسب لا مكان
 بتوفير حق الفراع بتخصيص مقصود المولى فإن لم يوجد الكسب يستوفى من الرقبة كذا في الكافي وغيره فاذ قلت كيف جرد
 جردتم بيع المادون كذا في حنية وهو لا يبرى الحجر الباطل بسبب الدين ويبع القاضى العبد المادون بغير
 إذن مولا بحض عليه قلت أجيب عنه بأن ذلك ليس بحض عليه لأنه كان قبل ذلك بحض راعى بيمينه إذا لا يجوز المولى
 بيع العبد المديون بغير رض الفراع وحجر المحض عليه غير مقصور فهو كالتزكية المستفردة بالدين في جواز بيعها
 للقاضي على الورثة إذا استعوا عن قضا الدين فأنهم يبيعونها كالتزكية المحض بغير رض الفراع والله
 وأما لا يتعلق الدين بأخذ مولا منه قبل الدين كجواز شرط الخلو له وطول المادون بما بقي من الدين بعد
 عقده لغير الدين في ذمته وعدم وفا الرقبة ولا يباع ثانياً لأن المشتري يتبع حقيقته عن ثبائه فيجوز إلى امتناعه
 البيع بالكلية فيفتر الفراع اعتق المادون وهو عام بالدين يضمن الأقل من قيمة العبد ومن الدين كالمولى يعلم ولو اعتق
 الجاني يضمن كل الأرض والفرق أن الاعتاق الترام الموجب ولو التزم الدين نفا لا يلزمه أن يرد من قيمة العبد ولو التزم
 معجب الجناية يلزمه جميع الأرض بآدم المولى بطلب بعض الفراع فليقتضيه الفراع طلب لنفسه إذا لم يرضه اليهم الثمن فإن
 اليهم الثمن ولا يجاب في البيع بيمين ولا يلى البعض فإن بعضهم غيب فرفع الأمر إلى الحاكم البعض فباعه بامر الحاكم ليس للبقيّة
 طلب لنفسه كذا في البرزانية وفي السراجية المولى إذا باع العبد المادون يفتقر أن الفراع فله منصفه إذا كانت الديون
 حالاً إلا إذا وصل الثمن وكان فيه وفاء بالديون أو قضى المولى ديونهم وأبروا العبد من الديون وإن كانت ديونهم
 موجلة ليس لهم منصفه ويأخذون الثمن قدر ديونهم إذا حل الأجل وإن كانت الديون أكثر يضمنون المولى الوفاء بالثمن
 ولو مات العبد قبل الفسخ انشاوا ضموا المولى ويجوز ذلك العقد ويصير كأنهم باعوه من المولى بقدر قيمته
 حتى لو وجد المشتري عيباً رجع إلى المولى والمولى على الفراع وإن نشأوا ضموا المشتري القيمة وإذا ضموا انفسخ العقد
 وبستر الثمن ولو لا أخذه غلة متله بوجود دينه وما زاد للفراع يعني لو كان المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة
 دراهم قبل مثلاً قبل حقوق الدين كان له أن يأخذها بعد لحوقه استقساناً والقياس أن لا يأخذ من الدين مقدماً على حق المولى
 في الكسب وجه الاستقسان أن في ذلك نفع للفراع لأن حقه يتقلص بمكاسبه ولا يحصل المكاسب إلا ببقاء الدين في الثمن
 ولو منع من أخذ الغلة فيفسد باب اكتساب ولو أخذ أكثر من غلة مثله رد الفضل على الفراع بالتقدم حقه والأزورية فيه والغلة
 كل ما يحصل من ريع الأرض أو كرها أو أجرة غلام أو نحو ذلك ومعناه أنه يأخذ الفرية التي خر بها عليه في كل شهر بعد
 ما لزمه الدين كان يأخذ قبل ذلك وما زاد على ذلك من كسبه كان للفراع ولا يأخذ أكثر مما كان يأخذه قبل الدين
 كذا في العناية وبالحجر بحجره أو يقول المولى بحجره عن الفراع أو يصار بحجره إليه أن علم هو المادون وعلم
 أهل سوقه أن كان الأذن شأبها حتى لو حجر عليه في السوق وليس فيه الرجاء أو رجلا لا يتجرأ المعترض
 الحجر وشيوعه فيقام ذلك مقام الظهور عند الظاهر إذا كان الأذن شأبها كما ذكرناه أما إذا لم يعلم إلا العبدية
 حجر عليه بغيره يتجرأ لتفا الضرورة وبشرط علم العبد بنفسه أيضاً ذكره الزيلعي وذكر خلاف الشافعي فيه والبراءة
 إذن لعبد وهو لا يعلم حتى إذا لم صار ما دوناً كما لو حجر وهو لا يعلم بالحجر أيضاً يصح الحجر فلو علم باذن سابق على الحجر
 وتفرق أبيع لصحة الحجر هذا إذا كان الأذن مقصوداً فإن ثبت ضمناً بأن كان قال ببيعوا عبدي يثبت بآله علم باعها المولى على
 المادون أن لم يكن عليه دين صار محجوراً على أهل السوق بالبيع أم لا لصحة البيع وأن عليه دين لا مال يقيضه المشتري

لغاد

لغاد البيع أرسله إليه مولا أو كتب بالأذن فبلغه صار ما دوناً كيف ما كان ولو أخبره فضولاً أن عدلين أو غير عدلين
 أو عدل آخر صار ما دوناً بصدق المخبر أم لا إذا ظهر صدق المخبر وإن أخبر واحد غير عدل أن صدق المخبر صار
 ما دوناً وإن كذبه لا وإن بان صدق المخبر وعندهما يصير إذا بان صدق المخبر ولا يفتقر بين الحجر والأذن في أنه
 أنما يصير ما دوناً إذا تخرج الصدق في خبره عند العبد أو صدقة ذكره الفقيه أبو بكر البلخي وعليه الفتوى والاعتقاد
 خلافاً لمن يفرق بينهما انتهى وفي السراجية إذا أذن لعبد فآخبره عدل أو ثلث فاستعان أو رسول غير عدل صار
 ما دوناً وإذا أذن من بعيد ولم يسمع لم يكن أدناً ولو قال لأهل السوق ببيعوا عبدي فلا فاني قد أذنت له في البيع
 التجارة فيأيموه وهو لا يعلم بذلك صار ما دوناً بخلاف ما إذا قال ببيعوا ابني الصغير فاني قد أذنت له انتهى
 إذا لم يعلم به إلا بالأذن إلا العبد وحده كفي بحجره عليه به فقط ولا يشترط مع ذلك علم أكثر أهل سوقه كاتقدم تقريره
 وبهوت سيد وجنونه مطبقاً وحقوقه بدار الحرب مرتداً وإن لم يعلم أحد به لأن الأذن ليس من الأزام ولا
 يكون لازماً من التزامات يكون لدوام حكم الأبد كانه يأذن له ابتداء في كل ساعة لم تكن من الغصغ والمجر عليه
 في كل ساعة فتركه على ما كان عليه كانشا الأذن فيه فيشترط قيام الأهلية في تلك الحالة كما يشترط في الأبداء وقرأت
 الأهلية بالموت والجون وكذا بالحق لأنه موت حكماً حتى يعق مدبره وأمهات أولاده وبقيهم ماله وبورثته
 وصار محجوراً عليه في ضمن بطلان الأهلية وبأبائه لم يصير محجوراً عليه أيضاً بالباقي حتى لا يشترط أن يعلم أهل
 سوقه كافي الجنون ولو عاد العبد منه من الأباقي لم يعد له ذمته في البيع ذكره الزيلعي والأصل في العناية وباستيلاء
 أي يتجر المادون لها بالاستيلاء إذا لم يبرح بخلافه وقال زفر ليس بحجر اعتباراً بالابتداء فإن المولى لو أذن لأم ولد
 فكذا إذا استولاه بعد الأذن وهو القياس وأما مقتضى العلم بحجرها لأن العادة حرم بتخصيص أمهات الأولاد ولا
 لا يبرح بحجرها وأخطأها بالرجال في المعاملة والتجارة ودليل الحجر كبريجه لما قلنا بخلاف ما إذا أذن لأم ولده
 من محالان العري يعوق الدلالة لا يتجر المادون بالتدبير لأن العادة لم تجر بتخصيص المدبرة فلم يوجد دليل الحجر
 فثبت على ما كانت إذا تنافى بين حكم التدبير والأذن لأن حكم التدبير يقع تحت الحرية في الحال وحقيقة الحرية
 في المال وحكم الأذن قد الحجر وحق الحرية لا يمنع ذلك الحجر وضمن المولى بهما أي بالاستيلاء والتدبير قيمتهما للفراع لأنه
 اتلف بالتدبير والاستيلاء محلاً لتعلق به حق الفراع لأنه يملكه امتنع بيعهما وبالباع يقضي حقه من أقراره المادون
 وهو يندب بحجره أن ما بعده أمانة أو غصب أو دين عليه آخر صحيح خبر المبتدأ فيقضي منه هذا عند
 أبي حنيفة وقال أبو يوسف ويحد لا يبيع أقراره وهو القياس لأن المصحح لا أقراره هو الأذن وقد نال بالحجر وبه على
 كسبه قد بطلت بالحجر لأن اليد المحجورة عليه غير معتبرة فصار كما إذا أخذه المولى بيه بعد حجره عليه قبل أقراره وجهه
 أن المصحح لا أقراره للحجر هو اليد وهذا لا يبيع أقراره قبل الحجر عليه فيأخذه المولى عليه واليد باقية حقيقة وشرطه
 بطلانها بالحجر حكماً فاذ ما فيه من الأكساب عن حاجته وأقراره دليل على تخلفها بخلاف ما انتزع المولى من يده
 قبل الأقرار كذا في قوله قد زالت عنه ويد المولى ثابتة فيه حقيقة وحكما فلا يبطل أقراره أحاط دينه ماله ورقبته
 لم يملك سيد ماله عن أبي حنيفة ثم نزع عليه بقوله فلم يفتق عبد من كسبه بتحرير مولا وقال لا يملك المولى
 فيعتق العبد وعليه قيمته لوجود نسب الملك في كسبه وهو ملك ورقبته ولهذا يملك اعتاقه ووطى الجارية المادون
 لها وهو دليل على الملك وله أن ملك المولى أنما يثبت خلافة عن العبد عند فراغه عن حاجته والمحيط به الدين مشط
 بها فلا يخلفه فيه والعق وعده فرع ثبوت الملك وعده ولو اشتري المولى ما في يده من الرقيق ضحك لأنه اتلف
 ما يملكه ولو كان المولى يملك ماله لم يبيع وإن لم يملك دينه ماله ورقبته صح تحرير مولا وهذا بالإجماع أما عدها فظا
 وكراعه في قوله الآخر وفعله الأول لا يملك فلا يبيع اعتاقه لأن الدين متعلق بكسبه وفي حق التعلق لا فرق بين
 القليل والكثير كافي الرهن وجه قوله الأخران الشرط هو الفراغ وبعضه فارغ وبعضه مشغول فلا يجوز أن يبيع الملك
 في الكل لأن الشرط عدم الملك لم يوجد في الكل ولا يجوز أن يمنع بقره لأن البعض ليس بأولى من البعض فيثبت الملك في الكل
 اعتاقه أم جاز اعتاق المولى عبده المادون بمسئق مديونا فهو مصدر مضاف إلى الفاعل ومدى وتأخرين للمفعول وهذا
 بالإجماع لقيام فيه وأما الخلاف في كسبه بعد الاستفراق بالدين وقد بيناه وضمن المولى للفراع ما الأقل من قيمته و
 من دينه إذا كان الدين أقل من القيمة يعني الدين إذا لاحق لهم الألف الدين وإن بالعكس ضمن القيمة إذا تعلق حقه بما
 بالرقبة وقد اتلفها وطول ما بقي لغيره بعد عقده أي لغيره يان يطالبوه بعد الحرية أن بقي من دينهم شيء ولم تق به القيمة

ها

ستحسان

لان الدين مستقر في ذمته لوجود سببه وعدم ما يسقطه والمولى لا يلزمه الا قدر ما اتلف فبقى الباقي عليه
كان فخرج به عليه ولها كان لهم ان يبيعوا العبد بالثلث ويبيع المولى عنه لان دينهم عليه واذا اختاروا
ايقاع احدها الا بغير الاخر كالمكفر مع المكفر عنه فكل من غاصب العاصب مع غاصب العاصب لان هناك الضمان واجب
على احوها فاذا اختار رضي احدهما بغير الاخر ضرورة وهنا وجوب على كل واحد منهما دين ولو اعقته المولى باذن
الغريم اذ يضمنوا مولاة القيمة وليس هذا كاعتاق الرهائن باذن المرتهن وهو مفسد لانه قد خرج من الرهن
باذنه والعبد الماذون لا يبرئ من الدين باذن الغريم ذكره الزيلعي وعزاه الى المحيط **وان بطله** ان الماذون سببه وغيبه
المشتري من الغريم للبايع قيمته لانه منفرد ببيعه وتسلمه الى المشتري فان رد العبد عليه بعيب قبل القبض او
بعده بغير رجوع السيد بقيمته على الغريم وحقهم ان الغريم في العبد لان سبب الغريم قد زال وهو البيع والتسليم
فصار كالعاصب اذا باع وسلم ضمن القيمة ثم رد عليه بالعيب كان له ان يرد المضمون على المالك ويرجع بالقيمة
التي دفعها هذا اذا رده عليه قبل القبض مطلقا لانه من كل وجه وكذا اذا رده عليه بغير الرادية او الشرط وبطله
بقضا وان رده بعد القبض لا يقضي فلا سبيل لهم ان الغريم على العبد ولا للمولى على القيمة لان الرد بالعرض اقالة
وهي بيع في حق غيرها وان فضل دينهم شي رجوا به على العبد بعد الحرية او ضمنوا مشتريه وهو مضمون على
البايع فقدره وان باعه سببه وغيبه المشتري من الغريم البايع وهو المولى بقيمته او ضمنوا مشتري العبد بقيمته
لان كل واحد منهما منفرد في حق الغريم للبايع ما ذكرنا والمشتري بالشرط والقبض والتغيب او اجازوا البيع واخذوا
لم الغريم ان يشا واجازوا وضمان العبد ولا يضمن احد الغنمية لان الحق لهم والاجارة للامة كالاذن السابق **وان**
باعه المولى على اذنه فلهما رد البيع لان حقه تغلق به وهو حق الاستعانة والاستغناء من رقبته وفي كل منهما
فائدة الاولى تام موخر والثاني ناقص يجعل وبالبيع تقوت هذه الحرية فكان لهم رده وفائدة الاعلام بالدين سقوط
خيار المشتري في الرد بعيب الدين حتى يلزم البيع في حق المتعاقرين وان لم يكن لازما في حق الغريم هذا اذا كان الدين خالا
ولان البيع من غير طلب الغريم والفقن لا يفي بدينهم فاما اذا كان دينهم موقفا فالبيع جائز لانه باع ملكه وهو قاصر على تسليمه
ولم يتلف به حق لغيره لان حق الغريم ان يخرجه من الرهن بالمولى الموقف حيث لا يجوز له بيعه لان المرتهن ملك العبد
فيه فلا يقدّر المولى على تسليمه ولا لا للغريم في العبد الماذون له ولا في كسبه وانما تغلق حقهم بالية لغرض الدين منه و
ذلك ما ذكره الواسع حلول الاجر وكذا اذا كان البيع بطليم لان البيع وقع لاجلهم واذنهم في البيع بمنزلة بيعهم بانفسهم
فلا ينقض وكذا اذا كان الثمن بغير دينهم ودفعه اليهم لان حقهم قد وصل اليهم فكذا البيع لزوال المانع فان غاب المانع
فالمشتري ليس بخم لهم ان يبيع المولى عنه الدين وقبضه المشتري ثم غاب البايع لا يكون المشتري خصما للغريم اذا انكر
المشتري الدين وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يكون المشتري خصما ويقتضيه لهم بدينهم وعلى هذا الخلاف
اذا انكر دار او وهبها او سلمها اليه ثم غاب المشتري الواهب ثم حضر الشفع فان الموهوب له لا يكون خصما عندها
له وعنهما مثل قوله في الشفعة ولو بطله وهو ما اذا كان البايع حاضرا والمشتري غائبا **فالحكم كن كن** لا يكون الخصم
بينهم وبين البايع اجماعا حتى يحضر المشتري لان الملك واليد للمشتري ولا يكون ابطا لهما وهو غائب فاما بطل ملكه
لا تكون الرقبة محل لحقهم كن لهم ان يضمنوا البايع قيمته لانه صار مضمونا حقهم بالبيع والتسليم فاذا ضمنه القيمة
جاز البيع فيه وكان الثمن للبايع وان اختاروا اجازة البيع اخذوا الثمن لان الاجازة اللاحقة بمنزلة الاذن البايع عبد
قدم حرا وقال انا عبد فلان ماذون في التجارة فباع واشترى لزمه كل شيء من التجارة ان يبيع قوله في الاذن في حق
كسبه حتى يفي دينه وكذا في مثل الحكم المذكور لو اشترى وباع العبد ساكتا عن اذنه وحججه فانه يكون ماذونا ولا
والسبيلة على وجهين احدهما ان يجبر بان يولا اذنه له فيصدق استعانة اعدا كان او لا والقياس ان لا يصدق لانه
مجرد دعوى منه ولا يصدق الا حجة لقوله صلى الله عليه وسلم العينة على المدي وجبه الاستعانة ان الناس تعاملوا ذلك
واجام المسلمين حجة يجزئها الاثر ويؤثر به القياس ولان في ذلك ضرورة بلوى فان الاذن لا بد منه لصحة تصرفه
واقامة الحجة عند كل عقد غير ممكن وما ضاق على الناس امر الا اتسع حكمه وما عمت بليته سقطت قضيتة ثابتهما
ان يبيع ويشترى ولا يجبر بشيء منه فالقياس فيه ان لا يثبت الاذن لان السكوت محقق وفي الاستعانة يثبت
لان الظاهر انه ماذون له لان عقله ودينه يمنعه عن ارتكاب المحرم فوجب حمله عليه لوجوب حمل ائمه
المسلمين على الصلاح ما لم يكن فالعمل بالليل الظاهر هو الاصل في العلامات دفعا للضرر عن العباد فلا يشترط فيه

الاظهار انه ماذون بل يكتفي بظاها حاله فاذا ثبت انه ماذون له بظاها حاله صحت تصرفاته حتى يظهر خلاف
ذلك ولزمته الديون فيستوفى من كسبه **ولا يباع لدينه** ان اذالم بين الكسب بالدين لا يباع رقبته لان ملك المولى
في الرقبة ثابته فلا يصوق اقتزاره على مولاة ولا يلزم من وجوب الدين عليه ان يباع به الا ان يرضى ان المديون لم يولده لبيعه
بالدين بخلاف الكسب لان المولى لا يملكه مادام مستغلا بحاجة العبد **اذا اقر مولا به** ان بالاذن فانه يباع لدينه
نظير الدين في حقه باقتزاره وان قال هو محجور عليه كان القول قوله لئلا يملكه بالظاها حاله فلا يباع الا اذا اثبت الغريم
للمدين منه بالبيعة في يباع لان الثابت بالبيعة كالثابت عيانا اذ هي بنية كاسها **وتصرف الصبي والمعتوه الذي يعقل**
البيع والشرا ان كان نافعا لاسلامه والالتفاف مع بلا اذن وان كان التقريف صار كالمطلق والعقاة لان
لا يصح وان وصلة اذن به ان بالتقريف المذكور من طلاق وكخو وليهما ان الصبي والمعتوه وما تردد من العقود بين
نعم وضر كالبيع والشرا توقف على الاذن فاذا نكحها المولى فيها في بشر او بيع كعبد ماذون في جميع ما ذكرناه من
حكم من الفلاني يتقيد بشراعه من التجارة دون نزع ويكون ماذونا له بسكوت الغريم ببراءة بيعه ويشترى ويبيعها
بما في يده من كسبه ويجوز بيعه بالغريم العاشر عنه خلافا لهما الى غير ذلك من الاحكام التي ذكرناها في العبد
وتحقيق هذا المقام ان الصبي العاقل يشبه البالغ من حيث انه عاقل غير ويشبهه طفلا لا عقل له من حيث انه
لم يتوجه عليه الخطاب وفي عقله قصور ولهذا يثبت للغريم عليه ولاية فالحق بالبالغ في النافع المحض وبالطفل
في الضار المحض وفي الراي بينهما بالطفل عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن لرخصان جهة النفع على الضرر بدلالة الاذن
ولكن قبل الاذن يكون منعقد موقفا على اجارة المولى لان فيه منفعة لصبر ورية مهتديا الى وجوه التجارات حتى
لويج فجاز نفعه عندنا خلافا لغيره لانه توقف على اجارة وليه وقد صار وليا لنفسه **والشرط لصحة الاذن ان**
يعقل البيع سلبا للملك من البايع **والشرط اجابا** له ان الملك الى المشتري زاد الزيلعي عليه وان يقصد النزع ويعرف
العبد اليسير من الفاحش وهو ظاهر ثم شرع في **رو** الاوليات قال **وليه ابوه ثم وصيه** ان وصي الاب ثم جد
ثم وصيه ان وصيه الصبي ثم القاضي او وصيه دون الامام او وصيهما هذا في المال اما في النكاح فالام والاقارب
اولا بعد العمة كما تقدم فنقره في النكاح قال الزيلعي والمراد بالمولى ولي له نقره في المال وهو ابوه ثم وصي الاب ثم جد
ابايه ثم وصيه ثم الوالي ثم القاضي او وصي القاضي واما بعد الاسوار من العمة كالم والاخ او غيرهم كلام ووصيهما
وصاحب الشرطة لا يبيع اذ هم لانهم ليسوا لهم ان يتصرفوا في ماله تجارة فكذا لا يكون الاذن فيها والاولون يملكون التقريف
في ماله فكذا يكون الاذن له في التجارة وكذا للصبي والمعتوه ان ياذن لعبد ايضا لان الاذن في التجارة تجارة معي وليس
لابن المعتوه ان ياذن لابي له المعتوه ولان يتصرف في ماله وكذا اذا كان الاب مجنونا لان ولاية المتصرف في مال الغريب لا تثبت
الا اذا كان المتصرف كامل الراس واذا الشفقة وليس لابن وفور الشفقة فلا يملكه بخلاف الاب والمجد فانها وافرة
الشفقة كامل الراس في ملكه ووصيهما قائم مقامهما ولو اقر الصبي والمعتوه لاشان بما صعبا من الكسب والارث
بغير اقرارهما وارثاه من ايها الفلان مع راس القاضي الصبي والمعتوه او عبيدها يبيع ويشترى فكسبت لا يكون
سكوتا في التجارة وله ان يبيع القاضي ان ياذن للينيم والمعتوه اذا لم يكن لها مولى ولعبيدها اذا كان لكل واحد
منهما الرهن المعتوه والصبي **ولو اشترى المولى من الاذن عند طلب** ذلك منه ان من القاضي وكذا سكوت المرتهن عندهما
يرى الراهن يبيع الى من لا يكون رضى في رادية وكذا اذا راس عليه يتزوج وامته تتزوج فنسكت لا يكون رضاهما بالزوج
وكذا اذا اتلف مال غيره وصاحبه ينظر وهو ساكت لا يكون اذنا منه حتى كان له ان يطلبه بالضمان ذكره الزيلعي وفي الخلاص
القاضي اذا اذن للصبي في التجارة وابوه يبيع اذنه والله سبحانه وتعالى اعلم **هذا كتاب** في بيان احكام الغيب
وكان المناسب ان يراد نكاح الكتاب المحر لا بينهما من المناسبة الظاهرة لكن عارضه ايراد الماذون بعد المحر اذ في
الناسبة لما تقررت ان ذلك المحر فاورد بعد الماذون وهو في اللغة اخذ الشيء من الغريم على وجه القهر ما كان او
غيره الى ان يطلق على اخذ المحر وكخو مما لا يقوم على هذه الصفة اسم للغصب وقد رتب عليه اوصاف في الشرع على
ما تبين واذا معناه الشرعي بقوله **هو زالة يد محقة باثبات يد سبلة** في مال وهو بمنزلة الجنس متقوم
احترز عن المحر محترم احترازا عن مال المحر فانه غير محترم **قائل للمنفق** حتى احترز عن العقار فان غصبه
غير مقصور بخلاف محرم فعنه الغصب تقويت يد المالك لا غير **غير اذن المالك** احترز عن اخذه من يد المالك
باذنه واشتار الى ان ازاله يد المالك معتبرة في رواية الغصب كولو الغصوبة وثمة البستان فانها ليست

لا يمكن فيه تفاوت وادام يكون فيه تفاوت كان مثليا وانما قلنا ولا يختلف بالصنعة حتى لو اختلفت كالقنعة والقدر
لا يكون ظاهرا ثم لا يختلف بالصنعة اما غير مصنوع ولما يصنع لا يختلف كالدرهم والدنانير والفلوس وكل ذلك
مثلي فادعرت هذا عرف حكم الموزونات فكل ما يقال ببيع من هذا الثوب ذراع فلما هذا انما يقال فيما لا يكون
فيه تفاوت وهو ما يجوز فيه السلم فانه يعرف ببيان طوله وعرضه ورقعته وقد فصل الفقهاء المثليات وذو
القيم والاصحاح الى ذلك فابوجه له المثل في الاسواق بلاء تفاوت يعتد به فهو مثلي وبالميسر كذلك فمن ذوات القيم
وما ذكر من اللبر واخوانه فمن على هذا انتهى قوله في حوز من هذا ان الدبس قيم وكذا الرب والقطران لانها متناهية
بالصنعة وباعتبار القيمة فيض بالقيمة ولا يبيع السلم فيها ولا تثبت دين في الذمة وقد صرح بذلك في الدبس في جوامع
الفتاوى كما نقلناه عنه في باب السلم فان ادعى الغاصب هلاكه ان هلاكه المصوب **حسب** حسب الحاكم حتى يعلم انه ان
المصوب لو بقي لظهر ان لا يظهر وهذا معوض الى الحاكم وليس له حرم معلوم كحسب الغريم في الدين ثم قضى الحاكم
عليه ان على الغاصب بدل ان يبدل المصوب ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك
ان ادعى الهلاك عند الغاصب واذا البرهان فبرهان الغاصب انه رده وهلاكه عند المالك او ان يرد من برهان المالك
ويقدم عليه وهذا عند محمد لا يثبت الرد وهو عارض وعند ابو يوسف بينة للمالك او لا يثبت وجوب الضمان
والاخرى بكون البينة للثبات كذا في الرمز وغيره من كتب الفتاوى وفي البرازية برهان المالك ان قيمة المصوب كذا او القابل
على كذا فبينة المالك او لا يمكن للمالك بينة فارد الغاصب ان يبرهن فقال للمالك احلفه ولا يريد ان يبرهن له ذلك
برهن للمالك فنهوا حرمها ان قيمة المصوب كذا وشهد الاخر على اقرار الغاصب به لا يقبل جاز الغاصب بثوب وقال المصوب
هذا وقال المالك لا يبرهنه فالتعلل للغاصب ادعى عليه انه غصب منه حبة فقال الظهارة لك لا غير فالتعلل له قال غصب
منك الحبة ثم قال المشوئي او البطانة في او قال غصبك الحاتم والقصر والدار والبناء او هذه الارض والاشجار
لم يصدق في كل انتهى وفي جوامع الفتاوى الغاصب او المودع المخذول اذا قال لا اعرف قيمة المصوب بعد هلاكه والمالك
يقول قيمته كذا درهما وهو لا يصدق ولا يفرض من القيمة ويقول لا اعرف قيمته فانه يجعل على دعوى المدعي فان لم
يختلف يكون حكمه حكم النكول يحكم عليه بعد العرض ثلاثا انتهى وفي الصبر معني الى المحيط ذكر محمد في الاستقلال لو قال
المصوب منه كانت قيمة ثوبه مائة والقول قول الغاصب مع عييه ويجبر على البيان لانه اقر بقيمة مجهولة فاذا لم
يبين يكتف على يدعي المصوب منه من الزيادة فاذا اختلف يكتف المصوب منه ايضا ان قيمة ثوبه مائة ويأخذ
من الغاصب مائة فاذا اذنت ظهر الثوب كان الغاصب بالخيار ان يثاثر في الثوب وسلمه القيمة المصوب منه
وان اشار الثوب واخذ القيمة قال وهذه من خواص هذا الكتاب وغريب ما يليه فيجب حفظها انتهى وهذا قد بين
حكم ما اذا اختلف واخذ القيمة قال وهذه من خواص هذا الكتاب وغريب ما يليه فيجب حفظها انتهى وهذا قد بين
ينحل لانه ازالة يد المالك بالثبات به وذلك يتصور بغير اشارة بالقرينة عليه بالغاب قوله فلو اخذ عقارا هلك في يده
لم يضمن ذلك العقار عندها خلافا لما ذكرنا وبقوله قال ابو يوسف اول وهو قول الثلاثة وبه يفتي في الوقف كما في رزق الخلق
وفي الفصول العارضية عاص العقار لا يضمن عند ابو حنيفة وابو يوسف لانه صار غاصبا لمصلحة الدار او المنافع ليست
ولانه منع مالك الارض عن الانتفاع ومنع المالك عن المالك لا يوجب الضمان حتى لو منع المالك حتى هلك ماله لا يضمن دليله
سلم دخله الحرب بايمان فاكسب من العروض والعقارات ثم غلب المسلمون على الدار فان العروض وسائر المنقولات
له فاما العقار فهو للمسلمين لانه لم يخرج العقار عن ايديهم فلم يخرج عن ملكهم وقد اخرج المنقولات عن ايديهم كذا ذكره
الفتية ابو جعفر رحمه الله في فوائده وذكر ظهير الدين استحق في فتواه الفتوى في عصب العقار والدار الموقوفة بالضمان
في فوائده صاحب المحيط اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقفا وكانت للصغير يجب عليه اجر المثل في صيانة المثل الوقت
والصغير وذكر في العدة المصوب اذا كان غير منقول فانهم باقة سارية او جاسيل فذهب البناء وانتجاره او غلب
السيل على الارض فبقي تحت الما فانه لا ضمان عليه عند ابو حنيفة وابو يوسف واجمعوا على انه لو تلف ثوب من سكنه يضمن
ولو قطع الاشجار من ثوبه فلو قطعها رجل اخر او هدم البناء اخر من هودون الغاصب انتهى **قيل** قابله الاستدلال
وعاد الدين في فضوله **والاصح** انه ان العقار يضمن بالبيع والتسليم وبالحو في **الوديعة** يعني اذا كان العقار
وديعة عنده فحده كان ضامنا بالاتفاق بالرجوع عن الشهادة بان يشهد على رجل بالدار ثم رجع بعد القضاء منها واذا
نقض العقار بسكنائه وزراعته ضمن **النقص** بالاجماع كما تقدم كما في **النقل** فانه يضمن ما نقص استعماله بالاتفاق

قال في المادة من باب الزخيرة واحالة الى فتاوى في اللبث غصب ارضا وزرعها ونبت فلبث الارض ان يامر
الغاصب بقطع الزرع فان ابى المصوب منه ان يقطعه فان لم يحضر المالك حتى ادرى الزرع فانه للغاصب وللمالك
ان يرجع بقضان الارض وهي مرفوعة انتهى في المجتبى زرع ارض غيره ونبت فللمالك فان ابى الغاصب بقطعه
فان ابى يقطعه بنفسه وقيل النبات يجبر صاحب الارض ان يثاثر بها حتى تثبت فيما رده بقطعه وان نشأ اعطاه
ما زاد البذر فتقوم بذوره بذور غيره له حق القطع وتقوم غير بذوره فيعطى فضل ما بينهما وعن ابو يوسف انه
يعطيه مثل بذوره والاول الاصح ولو زرعها احد الثريكين بغير اذن صاحبه فذرع اليه صاحبه نصف البذر
ليكون الزرع بينهما قبل النبات لم يجز وبعد يجوز فان اراد قطع الزرع يقاسم الارض فيقطعه من نصيبه ويضمن
للزارع نقصان الارض بالقطع قال استاذنا والصواب نقصان الزرع كذا ذكره القزويني في ترجمته انتهى قلت وفي
فتاوى الصيرفية بزر الارض غيره ان نشأ صاحبها ثمرها حتى تثبت فيما رده بالقطع وان نشأ اعطاه ما زاد البذر
في قيمة الارض وعن ابو يوسف يعطيه مثل بذوره وهو المختار انتهى **ان اشتغل** كما لو غصب عبدا واحده فتقص في
مدة الاجارة بالاستعمال ومن ما نقص **تصدق بالخلة** وهي الاجر الذي اخذه عند ابى حنيفة ومحمد والاصل ان الخلة
للغاصب عندنا خلافا للشافعي لان المنافع لا تنقسم الا بالعقد والعقد هو الغاصب فهو الذي جعل منافع العبد لـ
يعتده وكان هو الاول بيد لها ويومان يصدق بها لا مستأدتها ببدل خبث وهو الترضي في مال الغير وفي البرازية
الغاصب اذا اجر المصوب فالاجر له فان تلف المصوب من هذا العمل او تلف لاصه وضحه الغاصب له الاستعانة
بالاجر اذا الضمان وتصدق بالباقي اذا كان فقيرا فان كان غنيا لميسر له ان يستعين بالخلة في اداء الضمان في الصحيح
ولو كانت دابة فاخذها احرها ثم باعها واخذ ثمنها وتلف الثمن ثم ماتت الدابة عند المشتري وضمن المالك له
المشتري ورجع المشتري على الغاصب كسره الاستعانة في اداء الضمان بالاجر انتهى **لو تصرف في المصوب والو**
فخرج بان باعه ورجع قيمه اذا كان متعينا بالاشارة او بالشر **ابراهيم الوديعة او الغصب ونقدتها فان**
اشترى اليها ونقد غيرها او الى غيرها او اطلقت نقرها لابه يعني علم ان سيلة ما اذا تصرف في المصوب او الوديعة
ورجع على صوره اما ان يكون ما يتعين كالمرضا ولا يتعين كالنقد في ان مما يتعين لا يحل له التناول منه قبل زمان
القيمة وبعد يحل له في ازاره على قدر القيمة وهو الزرع المذكور هنا فانه لا يطالب له ويتصدق به لان العقد يعلف
فيما يتعين حتى يفسخ العقد بهلاك قبل القبض فتكفل الخبث فيه وان كان ما لا يتعين فقد قال الكرخي على ربيعة
اوجه اما ان اشار اليه ونقد منه او اشار اليه ونقد من غيره او اطلقا تطلقا وتقدمه او اشار الى غيره ونقد منه
وفي كل ذلك يطالب له الا في الوجه الاول وهو ما اذا اشار اليه ونقد منه لان الاشارة اليه لا تقيد التبعين فيستور
وجودها وعدمها الا اذا تأكد بالنقد منها وبه كان يفتي الامام ابو الليث وفي الكافي وتبين الكل قال مشايخنا لا
يطالب بكل حال ان يتناول منه قبل ان يضمن وبعد الضمان لا يطالب الزرع بكل حال وهو المختار واطلاق الجواب في الجا
والضاربة يدل على ذلك واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا كثره الحرام وهذا كله على قولهما وعند ابى
يوسف لا يصدق بشر والوجه ما بينا قال الزبيعي وهذا الاختلاف بينهم فيما اذا صار بالتب من جنس ما ضمن بان
ضمن دراهم مثلا وصار في يده من بدل المصوب دراهم وان كان في يده من بدل خلاف جنس ما ضمن بان ضمن دراهم وفي
يده من بدل طعام او عروضا لا يجب عليه نقصان الضوق بالاجماع لان الزرع انما يتبع عند احتداد الجنس وما يبر بالقلب
من جنس ما ضمن لا يظهر الزرع انتهى **فان غصب وغير المصوب** **الاسم** احتقر به عما اذا غصب ثاة فذبحها فلنقل
بالحكماء بزر الزرع الجرد اذا لم يزل اسما واعظم منافعها حيث يقال ثاة بذوذة **واعظم منافعها** كما لو غصب
الخفلة وطحنها فان المقاصد المتعلقة بالخفلة كعملها هريس وكحها بزل وبالحن وقد حرقه مثلا خسرو
محلالة بان قوله وزال اسمه معز عنه لانه يلزمه **واختلط** المصوب **بملك الغاصب بحيث يمتنع امتياز** اي
المصوب عما اختلط به كاختلاط بده وشعره بشعره **او يكت** امتياز لكن يخرج كاختلاط بده بشعره او
بالعكس **فمنه** اي الغاصب المصوب **وملكه** اي المصوب لما الضمان في صورة التغير وزال الاسم فلكونه متعديا واما الملك
فلانه احداث صنعه متقومة لان قيمة الثاة بزراد بطنها وبشها وكذا قيمة الخفلة تزداد بجلها فادخلها
صير حق المالك هالك من وجه حتى تبدل الاسم وفات اعظم المنافع وحق الغاصب في الصنعة قائم من كل وجه فيكون
راجعا الى الهالك من وجه علمنا تقرر في الكتب الاصولية من ارضى التراجع اذ انقار ما كان الرجحان في الزمان حتى

ديعة

معين

منه في الحال وهو البها واما الغان في الاختلاط فلكونه متعديا فيه ايضا ولما المالك قليلا يجتمع البدان في ملكه المصوب
منه **بلاصل انتفاع** متعلق بملك **قبل ادخاله** اي المصوب والمراد بادخاله رضا المالك اما بآداء ابدله او ابراهيم او
تضمين القاضي وهذا استعسان والقياس الجدل لان ملكه ثبت بكسبه والمالك يجوز للفقير بلا تقصير على غيره ولا
لورثه او باعه مع وجه الاستعسان قوله عليه الصلوة والسلام في النشأة المذمومة المصلحة بلا رضاهما
اطمروها الاسرافا فالملك الامر بالمصروف زوال ملك المالك وحرية انتفاع الغاصب قبل الارض لان في اباحة الانتفاع
فتح باب الغصب فيعزم قبل الارض حسب المادة الفساد واستد هذا في الخلاصة الى الامين حيث قال ونزط الطيب عند
وجوب البدل وعند هذا البدل والقوى على قولهما وقد نقل قبل من اعين قناره اهل سمرقند رجل غصب طعاما
فغضفه صارستهلكا فما ابتلع ابتلع حلالا عند اي خيفة وفي البرازية نزل طيب المصوب للغاصب عندها ادا
الضمان الى المالك وعند الامام لزوم البدل عليه حتى اذا غصب طعاما ومغضفه وابتلعه عنده ابتلع الحلال وعندها
ابتلع الحرام فحيث في يمينه لا ياكل الحرام ويغزو على اكل الطعام كما يغزو على غصب الطعام وكان الامام مولانا نجم
الدين السني يتكلم ان يكون هذا قول الامام ويقر اجمع المحققون من اصحابنا انه لا يملكه الا باحوا له مورثا ثلاثة
وقالوا جميعا الفتوى على قولهما قال في النوار غصب الحما وطبخه ملكه الغاصب باد الضمان او بالقضاء والضمان او بغير
الحكم وبعد الملك لا يحل له به الانتفاع لاستفادته بوجه خبيث كالمملوك بالمبيع الفاسد عن الغصب الا اذا حصله
صاحبه في حل اصله ما روى انه عليه السلام ان باليمن لم ينشأ التي دجيت على ان يودع ثمنها وقال اطعموها
الاسارى دل الحديث على عدم اباحة الاكل ولزوم النقص والمالك للغاصب قبل ادا الضمان اذا امر بصرفه
ملك الغصب لا يصح انتهى قلت ما في النوار مخالف لما في عامة المتون من ان الملك في المصوب ثابت قبل ادا الضمان
واما المتوفى على ادا الضمان للحل وانه اعلم **كذلك نشأة وطبخها او شها او طحن بر وزرعه وجعل حديق سيرة**
وجعل صفرا نية فالبا على ساحة بالخير وهي مفرد ساج وهو شجر عظيم حلب قوى بينت ببلاد الهند وهي من
اعز الاشجار وتنتشر في بلاد الروم وحبوبها واساسها واما ما ادعى ابنه فلا ينقطع حق المالك لانه متعدي في البناء
والساحة من وجه كالاصل لهذا البناء فيهدم للرد كما اذا بنى في الارض المصوبة وعند القاضي لا ينقطع حق المالك
كيف ما كان فيهدم البناء ويأخذ ساحتها لانه وجوبه ماله وكان احق به بالنقص وعندها ينقطع حقه مطلقا في
الصحيح لان في قلعه ضربا بالغاصب وقال عليه السلام ولا ضرر ولا ضرار في الاسلام وضرب المالك محبور بضمان القيمة
فلا يضر ضار كما اذا خايط بالحيط المصوب بطن ادمي وادخل لوجا مصوبا في السفينة وكان في يده البكر
في بعض اشروح الكثر وفي المجتبى بعد ان رخم بعض المتأخرين وقال انما لا تنقض اذا بنى في حوالى الساحة اما على نفس الساحة
فينقض والاصح جواب الكتاب انتهى يعني فرق في الاصح بين اذا بنى حولها او عليها وفي الجوهره مرجح بايه الاصح ايضا وفي
له الحال ان قيمته ان البناء اكثر منها ارجح قيمة الساحة ولما اذا كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء فلم ينقطع
حق المالك عنها ذكره في الساحة من باب الى الرخصة وبه قيد الزيل كلام الكثر وفي المجتبى طعن على اذا كانت قيمة الارض
اقل من قيمته البناء لئلا يباينها وان كانت اكثر فله ذلك وكذا في الساحة ورعان هذا هو المذهب قال مشايخنا هذا
قريب مما ذكر محمد ان دجاجة انسان اجلعت لولوة الغيرة اودع فضيلا فكب في بيت المودع حتى لا يملكه اخرجه الى
بغضه بنظر المقيمتها ويجوز ما حبس اكثر فان كانت قيمة الدجاجة اكثر من قيمة بيت المودع حتى لا يملكه اخرجه الى
قيمة اللولوة وان كانت قيمة اكثر فغاصب اللولوة الغيسة ان نشأخذ الدجاجة بغيرتها واخذ قيمة اللولوة قتل وتزك
نشا ابدن معرفته وهو ان الغاصب اذا اراد ان ينقض لينا ويرد الساحة هل له ذلك ط ان قضى القاضي عليه بالقيمة
لا يحل له نقض البناء وقبل القضاء قبل اكله وقيل لا يحل لتضييع المال من غير فائدة هشام عن محمد وعن **ابن يوسف ايضا**
ان كان قلع الاشجار لا يفسد الارض لكن ينقصها شيئا فانه يأخذ الارض وينقصه النقصان وليس له ان يأخذ الاشجار ويعين
قيمتها للغاصب وانما له ذلك ان كانت الارض تنقص بقلعها ولو غصب دارا ونقصها باصباغ بمشقة الارض وجعلها
قيل لصاحبها اعط ما زاد النقص والتقصير فان ادى امرانه بقلعه وحسنه ما نقص القلع هكذا روى هشام عن محمد وعن **ابن**
ابن ونقص الباب استهلاكه يملكه بالقيمة انتهى وفي البرازية غصب ساحة وادخلها في بناءه ينقطع حق المالك ولو ساحة
وبنى عليها لا ينقطع وقال الكثر ان كان قيمة البناء اكثر ينقطع حق المالك وبعض المتأخرين افتوا بجواز الكثر ونفى
بجواب الكتاب اتباعا للشيوخ وبعض مشايخ خوارزم جين وضع الاجلا والحق بخوارزم ونفق اهلها ابدن سائر

عمر الارض الحالية حال غيبة ملاكها بنحو جلاء المالك افتوا بان البناء ان كان اكثر قيمة يعطى الباقي القيمة لملكه للرقبة
وان الرقبة اكثر قيمة يعطى المالك قيمة البناء لصاحبها لئلا يتكلمها صاحب الرقبة والدليل عليه ما اجاب به صاحب
المحيط حين استفتى عنه ثم ذكر جوابه بالعارضة وليس له ان **وان حرب الحربي** وهما الذهب والفضة **ورها**
او دينار او انما يملكه وهو المالك بحجنا عند اي خيفة لان الحاصل بصيغة الجودة وهي غير متقومة في مال الربوا
قالا يملكها الغاصب وعليه المثل لان التركيب بهذه الصفة ملكه فروع استعار منشأ فانقطع عند النشأة عند
الحداد ووصله بغير اذن المالك ينقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسر كذا في شرح الوهبانية وفي البرازية غصب
خروخلها فالملك باخذها بغير بشر اذا دخلها بماله فية له وان بالقاء الملح اختلعا وان بالقاء الخبز ان صار حلا من
ساعته ينقطع حق المالك بالاجماع وان بعد ان فكل ذلك عند الامام وعلى قولهما بقي مشتركا بينهما على قدر خلطهما ولو خلط
ميتة فربها الغاصب يعطيه المالك ما زاد الربا فيه واخذ الجلا وان اتلفه الغاصب لا ضمان عليه عنده وفي شرح
النظر الوهباني لاسناد استاذنا عبد الرزاق بن الميسر ان الغاصب اذا غصب جلد ميتة فربها عليه هذا على وجهين ما
ان الغاصب جلد صاحبه واخذ انسان فربها فهو كملك مملوك له لان صاحبه القاء تاركه بمنزلة من القى النوى وقضى
الربان واما ان غصب الجلد من صاحبه فان دغبه بشي لا قيمة له كالتراب والشمع فحاجبه احق به ان يأخذه ولا يعطى
الغاصب شيئا قلت ولو استهلكه الغاصب بعد ذلك ضمن قيمته مدبوعا قلنا وهذا يخالف ما في البرازية فان دغبه بشي
له قيمة كالشيت والقرص والعصر وما اشبهه فله صاحب الجلد ان يأخذ جلد له ويضمن ما زاد الربا فيه وليس له
ان يدفع للجلد للغاصب ويضمنه قيمته غير مدبوع لان جلد الميتة قبل الدباغ لم يكن منقوما انتهى وذكر في التهمة عن ابي
يوسف ما يخالف ذلك قال هشام سمعت ابا يوسف يقول اذا جعل الجلد اديبا ينقطع حق المالك وقت وفي شرح الجامع
لقاضي خان قيل هذا قول الحقيقة اما على قولها ان يتركه عليه ويضمنه قبل قيمته جلد ذكية غير مدبوع وقيل قيمة
جلد مدبوع ويعطيه ما زاد الربا فيه وان استهلكه الغاصب لا يضمن في قول اي خيفة وقال يضمن قيمة جلد مدبوع
يعطيه ذكية مدبوع ويحيط عنه ما زاد الربا فيه ويعطى المالك قيمة جلد غير مدبوع انتهى ولا يخفى ان ما عن شرح الجامع الصغير
صير اقل ما نقلناه عن البرازية ان الغاصب اذا استهلكه لا يضمن عنده وانه اعلم **وان ذبح نشأة لغيره طرحها**
المالك عليه ارجح الذاب واخذ قيمتها منه واخذها المالك وضمنه اي الغاصب ينقصها واخذها المالك **وكن ارجح** ما
تقدم من الحكم **لو خرق ثوبا وفوت بعض العين وبعض نفعه** لا كله هذا تفسير الخزانة الفاضل على الصحيح قال
الزيلعي والصحيح ان الفاضل ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة ويبقى بعض وبعض المنفعة واليسير لا يفوت
شي من المنفعة واما يدخر فيه نقصان في المنفعة وذكر في النهاية ان الفاضل هو المستاصل للتوب وهو ان يجعل الثوب
لا يبيع الا الفرق ولا يبرغب في ثرايه وعنه الى الحلواني انتهى قلت وفي المجتبى والصحيح ما حده محمد به وهو ان يفوت
بعض العين وجنس من منافعه ويبقى بعض العين منه وبعض المنفعة مع وقد قيل يرجع في ذلك الى الحياطي وقيل
ان كان طولا ففاضل وان كان عرضا فيسري انتهى **وفي خرق يسير لم يفوت شيئا** كما هو تفسيره **ضمنه** اي ضمن المصوب
منه الغاصب **النقصان مع اخذ عينه لغيره** ليس له غير ذلك لان العين قائم من كل وجه قال مشي الاية السرخسي
الحكم الذي ذكرنا في الخرق في الثوب من تخير المالك اذا كان الخرق فاحشا هو الحكم في كل عين من الاعيان في الاموال الربوية
فان التضييع هناك فاحشا كان او يسيرا كان لصاحبها الخيار بين ان يسلك العين ولا يرجع على الغاصب بشي ويبي ان يسلك العين
ويضمنه مثله او قيمته لان تضمن النقصان مفترضا لانه يعود الى الربوي هذا اذا قطع الثوب ولم يحرق فيه صفة ولما اذا
جود فيه صفة بان خاطه قيمتها مثله فانه ينقطع به حق المالك عنه عندنا ذكره في النهاية معزيا الى الزيلعي كذا في تفسير
الكثر وفي الفصول العارضية معزيا الى النوار هشام ابريق فضة لرجل ثوبا اخر وهشمة هشام بركي الاول من الضمان ومن الثاني
قيمتهم يوم غصب لنا في لانه لا يمكن لصاحب الا بريق ان يرد الا بريق الى الحالة التي قبل الاول ليعينه المثل والقيمة فلو ضمنه
ضمنه النقصان وانه يكون ربا وفي غصب الخبيرة اذا قطع اذن الربابة او بعضها ضمن النقصان وجعل قطع الاذن
من الدابة نقصا يسيرا وكذا لو قطع ذنبها يضمن النقصان وفي العدة لو قطع احدى قوائم الدابة ان لم يكن ما كوال الحمار نشأ
سلكها اليه وضمنه تمام قيمتها وان نشأ سلكها وضمن النقصان وذكر في العينون قال ابو حنيفة اذا استهلك رجل حمار
غيره او بقله بقطع يده او ذنبه ان نشأ صاحبه منه وسلمه اليه وان شاحبه ولا يضمن شيئا عليه الفتوى ولو ضرب
رجل الدابة حتى صارت عرجا فهو كالقطع كذا ذكر في العدة وذكر في الهداية ومن ذبح نشأة غيره فأكلفها الخيار ان نشأ منه

فتمتوا وسلمها اليه وان شأنا اخذها ولا يشله ولا ولا امره ضمنه التقصان وكذا الجوز وكذا اذا قطع يدها وهذا هو
الظاهر الرواية عن ابي حنيفة وروى عنه ان شأنا اخذها ولا يشله ولا ولا امره وذكر فيها والداية اذ لم تكن مأكولة
البحر اذا قطع الغاصب طرفها ان يضمنه جميع قيمتها لوجود الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك حيث
ياخذ مع ارتفاع المقطوع لان الاصل يبقى منتقلا به بعد قطع الطرف وفي فتاوى قاضي خان ظهير من ذلك مثله غيره
ظاهرا فاما الجوز اذا شأنا تركه المذبوحة عليه وضمنه قيمتها وان شأنا اخذ المذبوحة وضمنه التقصان وكذا اذا
سلبها وجعلها عضوا عضوا وعن الفقيه ابو جعفر انه اذا اخذها اخذ الصان ليس له ان ياخذ التقصان والغنوص
على ظاهر الرواية ولو قطع يد حمارا وبغل او قطم رجله فصاحبه بالخيار ان شأنا ضمنه القيمة ودفع الدابة اليه وان شأنا
اسكنها ولا يرجع على الغاصب بشئ بخلاف ما اذا كان الغنوص عمرا او جارية وقطع يديها او رجلها كان للمالك ان يعرض
الغاصب القيمة ويدفع اليه الغنوص وان شأنا ضمنه التقصان واخذ المقطوع والعرق ان الاصل يقطع اليد والرجل لا يصير
مستهلكا والعامل يصير به مستهلكا هذا اذا كانت الدابة مما لا يملك له فانه كانت مما يملك له كالفارس والحزور
في ظاهر الرواية هذا والاولى للمالك ان يضمنه جميع قيمتها وليس له ان يضمنه التقصان ويسلك الدابة هكذا ذكره شمس
الائمة السرخسي وانه يوجب ما حكمنا به من القيمة ابو جعفر ولو ذبح حماره ليس له ان يضمنه التقصان ولكن يضمنه جميع
القيمة عند ابي حنيفة وعلى قول محمد ان يسكنه المذبوح ولو قاعين جاز قال ابو حنيفة ان شأنا ضمنه قيمته وليس له ان
يسلك الخسة ويضمنه التقصان وهي مسئلة الخسة العياضة المحلاة في فتاوى ظهير الدين انتهى **ومن بني اعرس**
ارض غيره بغير اذ تقام بالقلع ايرتفع البناء **والرد** هو امر يرد الارض الى المالك لمولاه عليه الصلوة والسلام ليس له ان
يطلب حق ايرتفع عرق ظالم وصف العرق بصفة صاحبه وهو الظلم وهو من الجائر كما يقال صام زهارة وقام ليله قال
ابن تيمية فيها يفرق كل امر حكيم وان الارض باقية على ملكه اذا لم تضر مستهلكة ولا خصوبة ولا حقيقة ولا وجد فيها شئ
يوجب الملك للغاصب فيؤمر بتقريرها وردا اليها كما اذا اشتغل طرف غيره بالطعام هذا اذا كانت قيمة الساحة
اكثر من قيمة البناء وان كانت قيمة البناء اكثر للغاصب ان يضمنه له قيمة الساحة وبأخذها ذكره في النهاية قال الزيلعي وعلى هذا
لو ابتعت دجاجة لولوة ينظر اليها اكثر قيمة فلصاحبها ان ياخذها ويضمن قيمة الارض وعلى هذا التفصيل لو ادخل فصيل بئر
في داره وكبر فيها ولم يمكن اخراجه الا بهدم الجدار وعلى هذا التفصيل لو ادخل البقر راسه في قدر من الخماسة فيغير راسه
انتهى وقد تقدم تقريره **وللمالك ان يضمن له ارضه** ان يقطع الشجر وابنا وطريق هذا الضمان ان تقوم الارض
البناء والغرس مستحقين للقطع **ان نقصت الارض به** ان يقطع الشجر وابنا وطريق هذا الضمان ان تقوم الارض
بدون البناء والغرس ومع احدهما حال كونه مستحقا للقطع فيضمن الفضل في قيمة الشجر والبناء المستحق للقطع قوله
كانت قيمة الارض من قيمته المقلوع اذا انقصت منها اجرة القلع كان الباقي قيمة الشجر المستحق للقطع فانه كانت
قيمة الارض باقية وقيمة الشجر المقلوع عشرة واجرة القلع درهم بقيت تسعة دراهم فالارض مع الشجر تقوم بمائة وتسعة
دراهم فيضمن للمالك التسعة كذا قيل وفي شرح الكنت للزيلعي وكيفية معرفتها ان تقوم الارض وبها بناء وشجر استحق قلعه
ان يربطه وتقوم وصورها ليس فيها بناء ولا غرس فيضمن فضلا بانيها كذا قالوا وهذا ليس بهمان لقيمة مقلوعا بل هو ضمان
لقيمة قائما مستحق القلع ولما يكون ضمانا لقيمة مقلوعا ان تقوم البناء والغرس مقلوعا ان تقوم البناء والغرس مقلوعا في الارض
بان يقوم الغرس حطبا والبناء اجرا او حجارة مكملة على الارض فتقوم وحده من غير ان يضمن الى الارض فيضمن له قيمة الحطب
والحجارة المكومة دون المبنية **غصب ثوبا فصبغه او سويقا فلبسه** **بسمن** **فالمالك مخير ان شأنا ضمنه قيمته ثوبا**
ابيض ومنزل السويق وان شأنا اخذ المصبوغ او المثلوث يعزاد غصب ثوبا فصبغه او سويقا فلبسه بسمن فاما اذا
بالخيار ان شأنا ضمنه قيمته ثوبا بغير ومنزل السويق وان شأنا اخذ المصبوغ او المثلوث **وغرم ما زاد الصبغ والثلث** وقدم
الزيلعي بان السويق والثلث من ذوات الامثال ثم نقل عن القاضي انه قال وفي المبسوط يضمن قيمة سويقة لانه يتفاوت بتفاوت
القلبي فلم يبق مثليا كالخيز انتهى وقد مرنا عن المجتبى نقل الخلاف في كونه مثليا او قتيلا والله اعلم وماروس عن ابي حنيفة من ان
الغاصب اذا صبغ الثوب اسود فهو نقصان وعندها زيادة كالحمرة والصغرة راجع الى اختلاف عمر وزمان فان بني امية
في زمانهم كانوا يمتنعون عن لبس السواد وفي زمانها بنوا العباس كانوا يلبسون السواد فاحاب كل واحد على ما يتبع من عادة
اهل عصره ولا خلاف بينهم في الحقيقة ولهذا لم يفرق في هذا المختصر لذكر هذا الاختلاف ولا لكون الصبغ بنما للثوب لان من الثياب
ما يزيد بالسواد ومنها ما ينقص كرا من الثياب ما يزيد بالحمرة والصغرة ومنها ما ينقص فلا معنى للتقييد بلون دون

ويضمنه التقصان وان شأنا
ضمنه كل القيمة ولا يسلك مع
سليم

لون بل لا يعتبر فيه الزيادة والنقصان حقيقة ولو كان ثوبا ينقصه الصبغ بان كانت قيمته ثلاثين
درهما فرخصت بالصبغ الى عشرين فمن عجز الى ثوب يزيد فيه ذلك الصبغ فان كانت الزيادة خمسة ياخذ
رب الثوب ثوبه وخمسة دراهم لان صاحب الثوب وجب له على الغاصب ضمان نقصان قيمة ثوبه عشرة دراهم
وجوب عليه للغاصب قيمة صبغه خمسة والخمسة بالمخسة فخاص وبه رجوع عليه باق من التقصان وهو خمسة
دراهم ورواه هشام عن محمد وهو مشكل من حيث ان الغنوص منه لم يصل اليه الغنوص كله وانما وصل اليه بعضه وكان
من حقه ان يطلب هو الى تمام حقه فكيف يتوجه عليه الطلب هو لم يتبع بالصبغ شيئا ولم يحصل له به الا تلف ماله و
كيف يستطاع من الغاصب بغير قيمة الغنوص بالاثلاث والاثنان معهما مقرر لوجوب القيمة وكيف صار مستقطا له هكذا
في تعيين اكثر **غاصب الغاصب الغاصب على الغاصب** **الاول** **عن الضمان** **كل لو هلك الغنوص في يد غاصب**
الغاصب فادى القيمة الى الغاصب فانه يبر ايضا حتى لا يكون للمالك بعد ان يضمن الغاصب الثاني لقيام القيمة مقام
العين اذا كان قبضه القيمة **معرفة** فابقضا الغاصب او بغير قضائه وانما يصير معرفة فاقامة القيمة او بتصديق المالك
فاما اذا اقر الغاصب بذلك فانه لا يصرف في حق المالك ويصدق في حق نفسه وغاصب الغاصب كذا في العادة **غصب**
شيئا ثم غصبه منه اخر **فادى المالك ان ياخذ بعض الضمان من الاول** **وبعضه من الثاني** **له ذلك** ذكره في فتاوى
السراجية معنى بالزيادة وفي العادة والمالك بالخيار في تعيين ايها ما في الباب الرابع والعشرين من بيوع الجامع وذكر
رشيد الدين في فتاواه لو باع غاصب الغاصب واخذ الثمن لا يكون للغاصب الاول ان ياخذ الثمن منه لانه ليس بمالك وليس ببايع
عنه ولا يكون له اجارة البيع وللفنوص منه المثلث فيضمن الغاصب وغاصب الغاصب وفي الاصل في باب اعتاق احده
الشركيين وفي غنوص الغاصب اذا اختار المالك تعيين احدهما لم يملك تركه وتعيين الاخر في فوايد صدر الاسلام ظاهر
محمود واصله الى فتاوى شهر قند بان للمالك ان يضمن الغاصب وغاصب الغاصب كل واحد منهما نصف قيمة للفنوص
وذكر في فتاوى اهل سمرقند ان ضمن الغنوص منه الغاصب الاول والثاني يبر الاخر عن الضمان اما اذا اختار تعيين
احدهما قتل يبر الاخر عن الضمان حتى لو ترك المالك على الذي اختاره هل يرجع على الاخر فيه زويتان هكذا رايت
بخط صدر الاسلام صاحب المغنى الاستروش وطالعت في بعض كتب الفقه رجل غصب عبدا فغصبه اخر منه
فات عمه للمولى بالخيار ان شأنا ضمن الاول ويبيع الاول والاخر وان شأنا ابر الاول وان شأنا الاخر بالقيمة ولا يشله على الاول التق
فروع رك دار غير لاطفا حريق في البلد وقع فانهدم جدران الدار يركوبه لم يضمن فيه الجدران لان ضرر الحريق عاما
على المسلمين وكان لعامة المسلمين دفع ذلك عنهم كما اذا حبل العدو على المسلمين فدفع عنهم رجل ذلك العدو وبالة
غيره حتى تلتقت الالة لم يضمن من قيمتها شيئا كذلك هذا دفع درهما ولو لولوة الى رجل فجعلها في حبرة وكان لا يخرجها
لكسرها ان كان ذلك بفعل صاحب الحبرة وكانت اكثر قيمة من الحبرة كسرت ولا غرم على صاحب الشئ الواقع فيها
وان يفعل صاحب الشئ كسرت ايضا وعلى صاحب الشئ قيمة الحبرة ان شأنا والا صبر حتى تنكسر ولو ادخلت بهيمة
راسها في قدر او بركة ولم يخرجها انكسرها ففعلها هذا التفصيل ولو غصب خطا فطابه ثوبا فغلبه قيمته
ولا يزرع كذا في الجوهرة **الاجارة لا تلحق الا ثلاث** ثم فرغ عليه بقوله **فلو اتلف مال غيره بقدر ما قال المالك**
احزوت او رضيت لم يبر ان الضمان كذا في البرازية من كتاب الدعوى وذكره مولانا في فوايد وعزاه اليها وهل تلحق
الاجارة الاضال ذكر صاحب المحيط في غصب قتاواه غصب شيئا وقضيه واجاز للمالك قبضه بيمين الضمان ولو انه
التفقه به فامره بالمحفظ لا يبر عن الضمان ما لم يحفظ وفي منقرقات الاخيرة لو اودع مال الغير فاجاز للمالك ذلك يبر
عن الضمان وفيها ايضا الاجارة في العقود تلحق الموقوفة والمنسوخة وذكر فيها ايضا الاجارة تلحق العقود ولا تلحق الاضال
عن ابي حنيفة وعنده محمد يلحقها كالعقود حتى ان الغاصب اذا رد الغنوص على اجنبي فاجاز للغنوص منه قبضه لك الاجنبي
عن محمد خرج الغاصب من الضمان وعند ابي حنيفة لا يخرج وذكر في الفصل الثامن من الاضية المديون اذ ابعث بالدين
على يد رجل الى الطالب في الرجل الى الطالب واخبره ورضي به وقال للدين حابه اشترى به شيئا فذهب واشترى ببعضه
شيئا وهلك الباقي قال الفقيه ابو بكر فزول انه يهلك من مال المطلوب وقيل يهلك من مال الطالب وهو الصحيح لان الرضا
بقضيه في الاتهام يبر له الاذن بالتبني في الابتداء وقال رحمه الله وهذه الالة تشير الى ان الاجارة تلحق الافعال وهو الصحيح انتهى
ذكرنا العمد في فصوله في اخذ منقرقات الغنوص ثم ذكر بعض ذلك في فصل اخر وقال قد مر في اخر فقرات الفصول من
محمودا هذا ان الاجارة تلحق الافعال ذكره في الاضية من غير خلاف وهو الاصل انتهى كلامه قلت فعلى هذا يكون الصحيح

انها تلتحق بالانفاق لانها من جملة الافعال فتدخل تحت قولهم الاجارة تلحق الافعال في الصحيح والله اعلم **كسر الغاصب الخشب**
كسر اذا احتل لا يملكه ولو كسر للوصوب لم يقطع الرجوع كذا في الغوايد الزينية فروع اجر الغاصب ورد اجرتها الى
المالك نظيب له لان اخذ الاجرة اجارة الميم قبي قال الغاصب صعبا فان هلك قبل التسوية منها وان بعدا لم يجر قبي وكذا
الخم امر وان ينظر الخاينة فظهر اليها فسال الدم فيها من انفة من نقصان الخل عشر في رقتانسان وضعه في الطريق
ضنه الا اذا وضعه لغرض ضرورة وحفر قبرا فدخن فيه اخربتا فهو على ثلاثة اوجه فان كان ارضي مملوكة الخاف
فلما لك التبش عليه واخرجه وله التسوية والزرع فوقها وان كان في ارض مباحة من الخاف فقيمة حرقه من
دخ فيه وان كان في ارض موقوفة لا يكره ان كان في الارض معة لان الخاف لا يدبر باي ارض موقوفة هكذا في الواقيات
الحسامية من الوقف لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو وكذا في مينة المعنى وخيا اذا سقط ثوبه في بيت غيره
وخافوا عمله اخذ كما في الوديعه الطر في الغوايد الزينية وفي المجتبى ولو غصب دراهم او دنانير او انيه فضه فان لم يتقوا
صعوبها وكسوها فلا حرج على الناس وان تقا فان شئت المالك اخذ المكسور ولا شيء له وان شئت سلمه اليه وضته مثله
وفي الآنية والسوار والقلب من الفضة او الذهب يضمنه بخلاف جنسه قيمته مصنوعا وكذا الوان الصفر والنجاش
والشبه والرماسر اذا كانت تباع وزنا او احمكها حكم في الحدوديات المتعارية سطر ولو غصب دراهم فسبيلها لم
ينقطع حق المالك اجاعا ولو غصب صغرا وجعله كوزا ينقطع حق المالك سبيل الصحيح انه ينقطع سوا بيع الكوز وزنا
او لا بخلاف الترق عند بي صنفه ولو غصب صغرا فقطعه او اعزبه لا ينقطع ولو غصب كاذبة فكتب فيها فالصحيح انه
لا ينقطع انتهى **فصل في سبيل متصل سبيل الغصب غصب بالعين المعجمة** الغاصب ما غصبه وضه قيمته للمالك **ملكه** لان
المالك ملك البذل فوجب ان يزور ملكه عنه كليا يجتمع البدان في ملك واحد وعند الشافعي لا يملكه لانه محظور فلا يكون سبيل المالك
ملك مستقلا **وقت الغصب** وحقه ما قاله الاجل في العناية ولفظه وكلامه يعني صاحب الهداية يشترط ان سب
المالك هو الغصب الام يكن تغليل الشافعي بذلك مناسب وهو مذهب القاضي زيدا فانه قال في الاسرار قال علي وانا الغصب
يفيد الملك في الغصب عند القاضي القضا بالعتان او التراضي قال شمس الامية في الميسر وهذا هو فان الملك لا يثبت
عند الزمان من وقت الغصب حقيقة ولهذا اسلم الله له الولد ولو كان الغصب هو السب للملك لكان
اذا انتمه الملك بذلك السب يلازم ايراد المتصلة والمنفصلة كالبيع الموقوف ذاب في الاجارة يملك المشتري المبيع برأيه المتصلة
والمنفصلة ومع هذا في هذا العبارة بعض الشبهة فالغصب عدوان محض والمالك حكم شرع مرغوب فيه فيكون سببه مح
مشر وعامر عونا فيه ولا يصلح ان يكون العدوان المحض سبب له فانه ترغيب للناس فيه ليحصل ما هو مرغوب لهم
به ولا يجوز اضافة له الى الشرع وقبل فيه نظر لانه لا يبراد يكون الغصب سببا للملك عند الزمان انه يوجب مطلقا
بل بطريق استناد والثابت به من وجه دون وجه فلا يظهر ابراه في ثبوت الزيادة المنفصلة والله اعلم **والقول له**
ان الغاصب مع يمينه في قيمته ان الغاصب عند اختلافها في قيمته ان لم يبرهن **المالك على الزيادة** لما اذا برهن على التزما
ادعاه الغاصب لا يكون القول قول الغاصب بل يكون للمالك لانه اثبت له بالحجة الملزمة فان عجز عن اقامة البينة و
طلب يمين الغاصب وللغاصب بينة تشهد بقيمة الغصب لم تقبل بينته بل يجلف على دعواه لا يثبت على الزيادة و
البينة على النقي لا تقبل وقال بعض مشايخنا ينبغي ان تقبل لاسقاط اليمين كالمودع اذا مودع الوديعه فان القول قوله
ولو اقام على ذلك بينة فبطل وكان القاضي ابو علي النسفي يقول هذه المسئلة عدت مشككة ومن المشايخ من فرق بين
هذه المسئلة ومسئلة الوديعه وهو الصحيح كذا في العناية والنهاية والنيبي وفي جواهر الفتا والغاصب والودع
التقدي اذا قال لا اعرف قيمة الغصب بعد هلاكه والمالك يقول قيمته كذا ادعاه وهو لا يصدق ولا يقرب من القيمة و
يقول لا اعرف قيمته فانه يجلف على دعوى المودع فان لم يجلف يكون حكمه حكم التكليف عليه بعد العرض ثلاثا انتهى فروع هل
يشترط ذكر اوصاف الغصب في دعوى الغصب ام لا الاصح عدم الاشتراط فالاصح اذا ادعى رجل على رجل انه غصب
منه جارية له واقام على ذلك بينة يجلس المدعى عليه حتى يبيها ويرد على صاحبها قال شمس الامية الحلواني ينبغي ان تحفظ هذه
المسئلة لانه فاقام بينة انه غصب جارية له ولم يبين جنسها وصفها وقيمتها وانما كان ذلك اصح لاجل الضرورة فان الغاصب
يمنع عن احضار الغصب عادة وجب يغصب اما يتأتى من الشهود معاينة فعل الغاصب دون العلم باوصاف الغصب
فقط اعتبار علمهم بالاوصاف لاجل التقدير وثبت بشهادتهم فعل الغصب في محل هو بالمتقوم فصار ثبوت ذلك بالبينة
كثيرة باقراره فيجب ان يبيها وعلى هذا لا يحتاج الى تأويل ولا كسر الا غش وهو ما قالنا وبالله ان الشهود شهدوا على اقرار

الغاصب بذلك فاما الشهادة على فعل الغاصب فلا يقبل مع جهالة الغصب لان المقصود اثبات الملك للمدعى في
الغصبية والعقبا بالمجهول غير ملحق كذا في العناية فان ظهر الغصب وهو قيمته اكثر مما ضن الغاصب وقد
ضن بقوله مع يمينه اخذ ان الغصب المالك **ورد عوضه او مضى الى المالك الضمان** لان رضاه بهذا القدر لم يتم حيث
ادعى الزيادة وانما اخذ ونها العموم البينة ولو ظهرت العين وقيمتها مثل ما ضن او دونه في هذا الفصل وهو ما
اذا ضنت بقول الغاصب مع يمينه فذلك الجواب ان فهو بالخيار ان يشا مضى الضمان وان شأنا اخذ العين ورد العوض
في ظاهر الرواية وقال الكرخ لا خيار له في استرجاعه لانه قد فسر عليه بدل البذل ملكه بكماله وهو ظاهر الرواية الاصح
لانه لم يتم رضاه بجزال العين عن ملكه حيث لم يعط ما يدعيه من القيمة ومالم يتم الرضا لم يسقط الخيار ولو ضن الغاصب
بقوله للمالك او برهانه ان برهان المالك او نكول الغاصب فهو له ان للغاصب ولا خيار للمالك لانه رضى بالمبادلة بهذا
القدر فقط وان باع الغاصب الغصب فضنه المالك **نفذ يمينه** ان يبيع الغاصب وان حرره فضمه لان لو كان الغصب
عبدا فحرره الغاصب ثم ضنه المالك لا ينفذ بخبره لان ملكه الثابت فيه ناقض لثبوته مستندا وخررة اجتماع البذل
والبذل في ملك شخص واحد ولو لم يظهر في حق الاكتساب دون الاولاد والناقص يكتفى بالنقص في البيع دون الاعتاق
بالفرض كملك المكاتب فان له ان يبيع عبده وليس ان يعتقه وقد باع عتاق الغاصب ثم تضمنه احترازا عتاق المشتري
من الغاصب ثم تضمن الغاصب فان فيه روايتين في رواية يبيع عتاقه وهو الاصح قياسا على الوقف وفي رواية لا يصح
كذا في العناية قلت وفي شرح الكرخ للزليقي قال بعد ان ذكر ان عتق المشتري الغاصب لا ينفذ في التضمين ولا يثبت هذا عتق
المشتري من الغاصب حيث ينفذ باجارة المالك البيع عند ابي حنيفة وابي يوسف وكذا ايضا ان الغاصب القيمة في الاصح لانه
عتق ثرت على سبب ملك تام بنفسه موضوع له بنفوذ السبب انتهى **واي الغصب مطلقا** متصلة كالسمن والحسن
او منفصلة كالرد والبرام انه لا تضمن الا بالتقدي او بالنقص بعد الطلب للمالك لانها امانة وحكمها هذا وما نقصته
الحاجرة بالولادة **مضون** ويجوز تولد لها اذا اولدت الحارثة الغصبية كان التقضان مضونا على الغاصب فان كان في
قيمة الولد وقا به جبر التقضان بالولد ويسقط ضمانه عن الغاصب ولا يسقط بحسابه **زني بالامه مضمونة** فزناها حاملا
فانت بالولادة **ضن قيمتها** يوم العلق بخلاف الحرة فانه لا يضمن له الا فيضمن الامه ايضا الانتقان للملك لانه مع
الرد ثم هلك كما في البيع وكذا اذا حتم ثم ردها وماتت بها وله ان يغصبها وليس فيها سبب التلف ورضاها وفيها ذلك فانه
الرد فصار كاد اخذت جنانية في يد الغاصب وقتلت او دفت بها بعد الرد فانه يرجع بقيمتها على الغاصب كذا هذا بخلاف الرد
فانه لا تضمن بالغصب حتى يقول يتيقضان الغصب وليس فيه الرد ولا يجب ردها اصلا فافترق وتماه في تبيين الكرخ بخلاف
منافع الغصب غير مضمونة استوفاه او عطلها فانها غير مضمونة عندنا **ان يكون الغصب وقفا او مال يتيم او**
معدا للاستقلال ذكر صدور القضا ونصير الدارمعة للاستقلال اذ ابناها لذلك او اشترها لذلك ونزج ثلاث سنين
على الولد ويستطاع المستقل ان يكون لها عدة حتى يجبر الاجراء لا يكون المستقل مشهورا بالغصب ويموت رب الدار يبطل الاعدا في
وفي شرح ظهير الدين الترمذي في قول الركن الامية اذ اني لنفسه ثم اراد ان يبعده ان قال بلسانه ويجبر الناس صار كذا في موضع شقة
وفي الفتنة لو لم تكن الدارمعة للاستقلال فاجرها سنة او سنتين او اكثر لا تضمن عدة للاستقلال الا اذا ابناها لذلك او اشتر
هاله كذا ذكره ابو اليسر وعنه باعداد البايع الدار للاستقلال لا تضمن عدة في حق المشتري وعنه رهن دار غيره وهي
عدة للاجارة فسكنها الرهن لا شيء عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كالرهن المالك فسكنها المرحمن التيمم **اذا سكنها يتاويل**
ملك او عقد يعني منافع المعدل للاستقلال مضمونة في كل الاحوال الا فيما ذكر من السكنى يتاويل ملك او عقد كبيت سكنه احد الشريكين
في الملك اما في الوقف اذا سكنه احدهما بالقبلة بدون اذن الاخر سوا كان موقفا للسكنى والاستقلال فانه يجب الاجر وما
السكنى يتاويل المعدل تقدم عن القيمة من سكنى المرحمن يتاويل عقد الرهن وبه حرج في البرازية ايضا ويستثنى من
مال التيمم مسئلة سكنت امه مع زوجها في داره بلا اجر ليس لها ذلك ولا اجر عليها كذا في وصايا القنية كذا في فوايد وكذا
نا الشيرازي والدين رحمه الله ان لو كان حمل هذا على قول المتقدمين القائلين بوجوب الغصب مطلقا وعليه فلا
استقنا والله اعلم وفي القنية بعد ان علم بطلان ما اذا كان بيت بيتي يتيم وبالف منسكه البالغ سنة لا شيء عليه قال وكذا الاجنب
بغير عقد بخلاف الوقف قلت وفي دار التيمم كالوقف ولو حصصه غصب دارمعة للاستقلال او موقوفة او للتيمم واجرها عدة
مطلوعة باجر مسمى وسكنها المسافر لم يلزم له المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكذلك لا ولكن يرد
ما فسر على المالك وهو الاول ثم سئل يلزم المسمى للمالك ام لا فقال لا للعاقب ولا يطيب له بل يرد على المالك وعن ابو يوسف

تصدق به لو استاجر دار معة للاستغلال سنة باجرة معلومة دون اجرام مثل او خوفة ثم سكنها سنيين يلزمه اجر
الثلث فيما وراء تلك السنة لا المسمى في السنة الاولى انتهى بخلاف **خمر المسلم وخمر غيره** امر المسلم بان اسير في يده الخمر والخمر
اذا تلفها الخمر والخمر اخر سوا كان المتلف مسلما او ذميا لانها ليسا بما في حق المسلم والصبر في جانب المتلف عليه
دون المتلف كما في المجتبى قلت وفي جواهر الفتاوى مسلم غضب من مسلم خراها لغيره على الفاسد الخمر اليه حتى لو لم يرد
يوأخره يوم القيمة اذا علم قطعا انه يستردها ليجعلها كان عليه الرد ويؤاخره يوم القيمة ولو تفرقا لغيره القاضى بتأجيل
في حاله ان علم منه انه يستردها ليجعلها بقي يردوها اليه وان علم انه يستردها لغيره فليس له ان يردوها بالاراقة
وهذا كمن في يده سيف الرجل ما لكه ليأخذه منه اذا علم صاحب السيف انه يأخذه ليقبله مسلما لم يكن عليه ان يرد به اليه
بل يمكنه ان يعلم انه تركه الراس الاول وان يسترده ليقبض به على وجه مباح كان عليه ان يرد به وفيها ايضا بعد هذا مسلم
غضب خمر اقرب ليس له عليه دعوى في الدنيا وعليه ان الغضب ان كان خمر الخلائين وكان اخذ العنب والعصير للخل
اذا كان قد اخذها خمر اللشرب فانه لا حق عليه في الاخرة وانما على الشارب ان يشرب الخمر لا غير انتهى **ضمن المتلف**
مسلم كان او ذميا لو كانا في الخمر والخمر **لذي** وقال الشافعي لا يضمن في الوجهين وعلى هذا الخلاف اذا تلفها ذمي على ذمي
او باعها من ذمي له انه يسقط ضررها في حق المسلم قلنا في حق الذمي لانهم ابتاعوا في احكام الرابا ولنا ان التمتع باق
في حكمه لان الخمر لهم كالحل لنا والخمر كالتلف في حق الانتفاع وقد قال عليه الصلاة والسلام ان تركوهم وما ينبتون
فبقيت متقومة في حكمه فيجب الصان لكنه يجب في الخمر القيمة لان المسلم ممنوع عن تملك الخمر وتملكه بخلاف الميتة والدم
فانها لا يضمن ان احدهما اهل الدين يؤولها كرا في المجتبى وفيه اختلاف في ذمي خمر ذمي ثم اسلمها واسلم احدها قبل
القضاء عليه بخمر او بعد لا يثنى عليه الا في قول محمد ورواية اخرى في حصة ان عليه قيمة الخمر انتهى **بخلاف مالو**
اشترى اهل الخمر من ذمي لا يضمن له الا في قول محمد ورواية اخرى في حصة ان عليه قيمة الخمر انتهى **بخلاف مالو**
الروضة اشترى مسلم خمر من ذمي فاقبلها لم يضمن ولو غصبها منه فاقبلها يضمن بها اشترى خمر من ذمي فغصبها فاقبلها
عليه ولا يثنى على قتل قوله في المجتبى انه فله بتسليط البايع اشارة الى الفرق بين ما اذا غصب خمر الرضى فانه يضمن القيمة
كما تقدم وبين سيلة ما اذا اشترى خمر من ذمي وهو فرق ظاهر كما لا يخفى كن فيه ان يقال انه مخالف للقاعدة المشهورة
وهي ان المتضمن يبطل بطلان المتضمن وهذا لما بطل البيع في الخمر وجب ان يبطل ما في حقه من تسليط البايع المشتري عليها
الا ان يدعى خروج هذا النوع عن القاعدة ببيان وجهه وان القاعدة اكثرية لأكلية وانه اعلم ذي ظهور مع الخمر والخمر
في دار الاسلام يمنع منه فان اراقه رجل او قتل خمره من الان يكون اماما يبرئ ذلك فلا يضمن الرق ولا الخمر ولا الخمر
لانه مختلف فيه وفي الشريعة العيون شق لمسلم رق فيه خمر من هؤلاء الفاسق قال ابو يوسف لا يضمن فاشق من الرق ولا
الخمر قال محمد لا يضمن الخمر ويضمن الرق قلت يعني الايام كذا في المجتبى **غضب خمر مسلم فخلها بالقيمة له** كالنقل
من الظل الى الشمس ومنها الى اليه او غضب **جلد ميتة** فدفعه به امر بالقيمة له كالتراب والشمس اخذها **المال**
بحا اذا ليس فيه مال متقوم للغاصب فكانت الدبابة اطهار الملية والنقود فصار كغسل الثوب **ولو تلفها خمر**
لا تلافه ملك الغير ولو خلها بذبي **قيمة كالمخلج** والخل ملكه او الغاصب الخمر لا يضمن له الا في قول محمد عليه ان الغاصب لا يضمن
لم يكن متقوما والمخلج مثلا متقوم فيخرج حاب الغاصب فيكون له بغير شيء **ولو دفع به يدين** قيمة كالقرض والعرض **الجلد**
اخذها للمالك ويرد ما زاد الدفع اذ بهذا الدبابة انضج بالجلد مال متقوم للغاصب كالصبي في الثوب فيخرج جانب الغاصب
ولو تلف الغاصب لا يضمن لانه لم يتلف مال الغير وقد ما يتعلق بهذا المقام من الكلام في بحث مال بملك الغاصب المتصور
به وما يملكه فارجع اليه وانه اعلم **ومن بكر معرف** وهو آلة اللهو كمريط ومنار وطبل ودق وطنبور **قيمتها**
صالحا لغير الله ونحو الطنبور يضمن الخشب للخوت ونحوه الباقي وضمن القيمة لا المثل **باراقه سكر ومنصف** و
سباق بيان معناها في كتاب الاشرية **فرض بيعها** اربع هذه المذكورات وقال لا يضمن ولا يبيع بيعها وقيل الخلاف
في الذوق والطبل اللذين يضران الله وما طبل الغزاة والوق الذي يباح ضربه في العرس فيضمنها ما لا تلاق بلا خلاف لهما
ان هذه الاشياء الخترة للصحة فبطلت تقويمها بالخمر ولما فيها افعال لصلاحها لا يجلين وجه الانتفاع وان صلحت
لما لا يجل ايضا **الحالمة الخفية ونحوها** كالكتب النطوح والحماة الطيارة والدبابة المغاقل والعبد الخفي حيث
يجب فيها القيمة غير صالحة لهذا الامر والغنم على قولها كثر الفساد فيما بين الناس كذا في الكاف وتبيين
الكثر والنهاية وغيرها من الكتب المعتمدة وفي النهاية وذكر الصدر الشهيد في باب العدوى والاعداء من ادب القاضي

رواية عن اصحابنا رحمهم الله انه يهود البيت على من اعتاد الفسق وانواع الفساد حتى قال ايضا لا بأس باليهود
على بيت الفسريين وقيل يراق العصور ايضا قيل ان يستند وينفذ بالربو على من اعتاد الفسق وقدره عن
من عمره احرق البيت على النقي حين سمع شرا في بيته وقد هجم صر على ليكة في منزلها ثم ضربها حتى سقط
خمارها فقبل له يا امير المؤمنين قد سقط خمارها فقال انها لا حرة لها وكلها في قوله لا حرة لها قيل معناه انها
اشتغلت بالاجل في الشرع فقد اسقطت بما صنعت حرمتها والتخت بالامام وروى ان الفقيه ابا بكر البلخي خرج
على بعض نهر وكان الساع على شطه كاشفات الروس والزراع فقبل له كيف تفعل هذا فقال لا حرة لها انما الشك
في ايمانها كانهن حريات وانما قال ذلك استدلالا بما روي عن عمر بن الامير المعروف فخران كان غضب على
ظنه انه يقبل منه ولا يسمعه تركه ولوعلم انه يمان بذلك او يبرئ وهو لا يصير على ذلك او تقع الفتنة فتركه افضل
ولو علم انه على بصير على الضرب والضرر ولم يصير الى غيره بذلك فلا بأس به وهو مجاهد بذلك ولو علم منهم انهم لا
يقبلون منه ولا يخاف منهم ضربا ولا شتما فهو بالخيار والامر افضل كذا في تبين **الكثر ولو غضب ام ولد فملك**
لا يضمن وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يضمن لانها متقومة عندها كالدبابة ومن عنده غير متقومة بخلاف ام ولد فله
وقد تقدم بيان ذلك في كتاب العتاق **حل قيد عبده** او ربا طرأ ابنته او فتح باب اصطبلها او فقص طائر
فذهب هذه المذكورات وفي الدابة والغنم خلاف محمد **او سمي الى سلطان بن يوديه** ولا يدفع بل ارفع
الى سلطان **او من ياش الفسق ولا يمنع بنه** او قال عند سلطان **قد يغرم** وقد لا يغرم الله وجد كنز
فغرمه شيئا **لا يضمن ولو غرم السلطان البتة** بمثل هذه السعاية **ضمن** وكذا يضمن لو سمي بغير حرق عند
محمد زجر **الم** للساعي به في حصة المانية ولو سمي رجل الى سلطان ظالم وقال ان فلان مال كثير او انه وجد مال
او اصاب ميراثا او قال عنده مال فلان الغائب او انه يريد الفجر يا هلي وكان السلطان من ياحذالمال بعنه الام
الاسباب كان ذلك سعيه موحيا للضمان اذا كان ماله ذميا فاما قال وان كان صادقا فيما قال الا انه لا يكون متظلم ولا
معتسبا في ذلك فذلك وان قال انه ضربه وظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا انتهى وفي العدة ومن قال عند سلطان
ان فلان فرس جيد او جارية جميلة والسلطان من ياحذ فاحذ يضمن ولو كان الساعي عبدا يطالب بعد العتق
وسوا الخبر الساعي عند السلطان او عند غيره اذا كان ذلك الغير يحال يقرر على اخذ المال منه ولا يمكنه دفعه ضمن
الساعي وفيها ايضا من اشترى شيئا فقبل انك اشتريت بشئ حال فسمى المشتري بالبايع عند ظالم فاحذ ان قاله
صدوقا فلا يضمن وان قال كذا يضمن وفي فتاوى قاضي طبر الدين السامري اداسي بغير رتب اصلا يضمن كل اختار
مناجنا منهم القاضي على السعدى والحاكم عبد الرحمن وغيرهما وجعلها في بمنزلة المودع اذا دل سارقا على الوديعة
وذكر صدر الاسلام البردوسي في اصول الفتنة في فصل انواع السبب وهذا المظنة اما اذا سعى انسان الى السلطان
في حق اخر حتى غره السلطان بالاروس عن بعض علم ان انهم كانوا يفتنون ان الساعي يضمن وبعضهم فرق
بين سلطان وسلطان فقال ان كان السلطان معروفا بذلك لا يضمن قال وكذا لا يفتن به فان هذا حلال اصول
اصحابنا فان السعي سب محض لا هلاك مال صاحب المال فان السلطان ايضا اختيار لا طبعيا ولكن لو اراد القاضي
تضمن الساعي له ذلك لان الموضوع موضع الاجتهاد فمن نكل الرأى الى القاضي كذا في الفصول العمانية قلت وفي
خلاصة الفتاوى وفي نسخة الامام صدر الاسلام ابو البركات البسوط في كتاب التقيط من سعى الى السلطان حتى
غره لا يخلو من وجوه ثلاثة احدها ان كانت البهائية بحد كحوان كان يوديه ولا يمكنه دفع ذلك الا بالرفع الى
السلطان او كان فاسقا لا يتبع عن الفسق بالامر بالمعروف وفي مثل هذا لا يضمن الساعي الثاني ان يقول ان فلانا
وجد كنزا او لفته وظهر له كاذب ضمن الا اذا كان السلطان عادلا لا يغرم بمثل هذه السعائيات او قد يغرم وقد
لا يغرم لا يضمن الساعي الثالث اذا وقع في قلبه ان فلانا يجرى الى امراته او جاريته فرفضه الى السلطان فغرمه
السلطان ثم ظهر كذبه عندها لا يضمن الساعي وعند محمد يضمن قال والفتوى على قول محمد لعلبة السعاة في زماننا
قال والقاضي الامام ابو علي السعدى والحاكم عبد الرحمن اقتبا بوجوب الضمان على الساعي قال الصدر الشهيد في
غضب الفتاوى والفتوية ابو الليث كان يفتي بوجوب الضمان على الساعي انتهى **لومات الساعي فليسعي به**
ان ياحذ قدر الخسران من تركته كذا في جواهر الفتاوى ونرى عبارته رجل سعى الى السلطان برجل فاحذ
منه ما لا ثم مات الساعي فلم يظلم ان ياحذ قدر الخسران من تركته الساعي هكذا ذكر وهو الصحيح وكان يبرئ

تفريق الساعي وذكر الامام القاضي على السعد وغيره من مشايخنا ان على الساعي ضمان ما هلك سعائته وحصوله
بمثلة المودوع اذا دل السارق على سرقة الموديع صيانة لاموال الناس وذكر الامام عمر الحلواني ان كان السلطان
معه فبالظلم فصادره بسبب سعائته فعلى الساعي الضمان وان لم يكن معروفا بالظلم فلا ضمان عليه قلت لاحاجة
الى هذا التقييد في هذا الزمان والقوى اليوم يوجب الضمان على الساعي مطلقا كما حكينا عنه وان كان المذكور
في البرازية عن ابي القاسم الصفار ان شئ عليه في الدنيا وانما الوزر عليه في العقب وفي الفصول العبادية في خفقات
سرقة الفتاوى للقاضي طهير الدين رجلا دعي على آخر سرقة وقدمه الى السلطان فطلب منه ان يرضه حتى يقرضه
مرة او مرتين وحسنه فحاض المحبوس من التعذيب وسعد السطح لينقلب فسقط عن السطح فان وقد كانت حقيقته غيلة
في هذه الحادثة فظهرت السرقة على غيره وكان للورثة ان ياخذوا صاحب السرقة بيمينه ليمينهم بدينه ايهم وبالفرازة
التي اداها الى السلطان انهم وفي القتيبة شكى عبد الوالي بغير حق وانى بقايد فحضر المنكوب عليه فكسر سنه وادبه بعض النشائي
ارشفه كالمال وقيل من حبس بشكائته فهرب ونشور ربه دار السجن فاصاب بدنه تلف يرضى الساعي كيف هاهنا فصيل انفق
بالضمان في سيلة الهرب قالوا ولومات شكوا عليه بغير اقامة لا يضمن النشائي لان الموت فيه نادر فسعائته لا تنقض اليه
غالب الخ قوم الدلال المتاع للخراتة السلطانية او للامراء لا يتعاضد فيه فاحتمت بذلك العذر يضمن الدلال اذا علم بتمام
قيمتها اتهم وهل يميز الساعي مع القربى للمسي به ما عزم سعائته الكاذبة كانت واقعة الفتوى ولم اقل على نقل فيها محصور
ويبقى عدم التفتق في القول بغيره لا رتكا به محصية لاحد فيها وهو الضابط لوجوب التعذيب كما افاده بعض المحققين
في بعض المقترحات والله اعلم امر شخص **عبد غيره بالا باق او قال لعبد غيره اقتل نفسك ففعل** بان ابق او قتل نفسه
وجب عليه ان يحل الرقبة ان قيمة العبد المأمور بسببه لانه صار مستقلا له متعلقا له قال العارضي في خصوصه في خبايات
فتاوى ريشي الدين اذا امر عبد غيره بالا باق او قال له اقتل نفسك ففعل يجب عليه قيمة العبد ولو قال له ائتلف مال مولاي
فاتلف لا يضمن وهذا لان بامره بالقتل والابقا صار قاصدا لانه استعمله في ذلك الفعل اما بالامر بالاقتلاف مال المولى لا يصير غاصبا
للمال المولى وانما يصير غاصبا للعبد والعبد المقتصود قائم له يتلف وانما التالف مال المولى بفعل العبد انتهى واعلم ان الامر لا يضمن بالامر
كما في الفوائد الزينية الا في خمسة الاول اذا كان الامر سلطان الثانية اذا كان المولى للمامور الثالثة اذا كان المامور عبدا
الغير بالا باق او يقتل نفسه فان الامر يضمن كما ذكرنا الا اذا امره بالاقتلاف مال سببه فلا ضمان على الامر الرابعة بخلاف مال غيره سببه
فان الضمان لا يضمنه المولى يرجع به على الامر الرابعة اذا كان المامور صعبا كما اذا امر صعبا بالاقتلاف مال الغير فانتفعه فحق الصبي
ويرجع به على الامر الخامسة اذا امره بكفر باب في حائط الغير ففعل فالضمان على المأمور ويرجع به على الامر وقامه في جامع
الفصول **ان استعمل عبد الغير لنفسه** بان ارسله في حاجة وان لم يعلم انه عبد **وقال ذلك العبد اني حر صنف**
قيمته ان هلك العبد قال في الفصول العبادية وذكر صاحب الزخيرة في فتاواه استعمال عبد الغير بموجب الضمان سواء علم انه
عبد الغير او لم يعلم وكذا لو قال العبد اني حر فاستعمله ثم ظهر انه عبد يضمنه وفي فتاويه رجلا الى اخره قال اني حر فاستعملني في
عمل فاستعمله وهلك الرجل ثم ظهر انه عبد يضمن قيمة العبد سواء علم به انتمى وهذا اذا استعمله في عمل نفسه ولو استعمله
الغير لا يضمنه اذا استعمله في عمل غيره لانه لا يصير به غاصبا كما اذا قال لعبد ارق الشجرة واشت المشش لنا كله انت ضابط
لا ضمان على الامر ولو قال لنا طه انت فانا انفق الامام في الدين انه يضمن قيمة العبد كله لانه استعمله كله في منفعة كذا على حاشية
بعض كتب الزخيرة وفي فتاويه ايضا غلام حمل كوزا لنقل الى البيت مولاه باذنه فدفع اليه رجل كوزا ليجل ما له من الخوض فغيره
المولى فهلك العبد في الطريق قال صاحب المحيط مرة يضمن قيمته ثم قال في المرة الثانية يضمن كل قيمة العبد لان فعله صار
ناسخا لفعل المولى فيصير غاصبا لكل العبد وفيها ايضا امر عبد غيره باستهلاك مال انسان فان المولى يضمن ذلك ثم يرجع
المولى على الامر لان الامر صار مستقلا للعبد فصار غاصبا وكذا لو امر صعبا باستهلاك مال انسان يضمن الصبي ثم يرجع على امر النشائي
كلام الفصول العبادية غلام جالي فصاد وقال افصدتني فقصده فصادا فمات من ذلك ضمن قيمة العبد
عاقلة العصاد وكذا الحكم في الصبي يجب دية على عاقلة العصاد وكذا في الفصول العبادية واما في الفصول العبادية
ليعلم الحكم في غير المعتاد بطريق الاولى والله اعلم وفيها ايضا اذا غضب عبدا ومعه مال المولى فانه يصير غاصبا للمال حتى لو
ابت العبد يضمن الغاصب المال وقيمة العبد وفي طريقه بعض المسايخ في سيلة غضب لمنافع من غضب حرا وعليه
ثياب فانه لا يجب على الغاصب ضمان ثيابه لانه تحت يده واما لو غضب عبدا وعليه ثياب فانه يجب ضمان الثياب كما
يجب ضمان عليه وكان ضمان ثوبه بتمام الضمان عينه وفي غضب المحيط ورد فتوى من بعض البلدان فان رجلا كان يكسر حطباً

فما غلام انسان فقال اعطى القدر حتى اكسر فاجان يعطيه فالح عليه في ذلك واخذ منه القدر وكسر بعض الحطب ثم قال انت تاخر حتى اكسر فاقى الحطب وكسره الغلام فقرب بعض المكسور من المكسور في عينه وذهب عينه لا يكون على صاحب الحطب شيء لان صاحب الحطب لم يامر الغلام بكسر الحطب ولم يستعمله في شيء وانما فعله الصبر باختيار نفسه فلا يكون الرجل ضامنا لنقص وانتهى امر هذا **كتاب في بيان احكام الشفعة** وجه مناسبة الشفعة بالصعب تلك الانسان ما لا غيره بل ارضاه في كل منهما والحق تقديهما لكونهما مشروعة دونة لكن نوفر الحاجة الى معرفته للاحتراز عنه مع كثرة بكترة اسبابه من الاستحقاق في البيعات والاشربة والاجارات والشركات والمزراعات واجب تقديمه وهو في اللغة مشتقة من الشفع وهو الصم سميت بهذا فيها من المشتقات الى عقار الشفع وهو في الشريعة تلك **الشفعة** وهي العقار وهي الضيقة وقيل ما له اصل من دار او ضيقة كذا في العزب او ما في حكمه كالعقار في الكافي العلوي استحققت بالشفعة وشققت به الشفعة في المغل وان لم يكن طريق العلوي السفلي لانه استحققت بالعقار ما له من حق العقار **جواب على المشتري بما قام عليه** وعناء الغير موجود فيه وهو الم وزيد عليه اوصاف من التملك للشفعة على وجه الجبر وفي العارية قال وفي الشريعة عبارة عن تملك الما انصل بعقاره من العقار على المشتري بشركة او جوار انتهى وما ذكرناه يحصل بهذا المعنى والله اعلم **وسبها من الشفعة انصال ملك الشفع بالمشتري** لانها تجب لدفع ضرر الدخيل عنه على الدوم بسبب سوء المعاشرة والمعاملة من حيث اعلان الجدار وايقاد النار ومنع ضوائها واثارة الغبار وايقاف الدواب والفسار ولا سيما اذا كان يضاده كما قيل اضيف السجون معاشرة الاصداود بشرطها ان يكون المثل عقارا سفلا كان او علوا احتمل القسمة او لا وان يكون العقد عقد معاوضة مال بمال وركنتها اخذ الشفع من احد المتعاقدين عند وجود سبها وشرطها **وحكمها جواز الطلب عند تحقق السب** وصفتها ان الاخذ بها بمنزلة نشر مبتدئ حتى ثبت بها ما ثبت بالنشر احوال الرعية والعيب تجب الشفعة ان ثبتت وانما شرطنا الوجود لانه لا يثبت بتركها انتهى واجبة له لانه لا بد له من الحق بدخول غيره عليه التاخذ على وجه الدوام كما تقدم **بعد البيع** المصبيع او الناسد الذي يقطع فيه حق التملك كما سيجي تقريره فلو سلم الشفع شفعته قبل عقد البيع فتسليمه باطل وهو على شفعته بعد العقد في السبوان الشفعة تثبت بالبيع قبل ملك المشتري الاثر انه لو قال بعت هذه الدار من فلان وقال فلان ما اشتريت كان للشفع ان ياخذها بالشفعة ثبوت البيع باقرار الباع وان لم يثبت ملك المشتري لانكاره ولهذا اذا اشترى دار بشرط الخيار تجب الشفعة بخلاف ما اذا كان الخيار للبايع كذا في الجوهرة **وتستقر اهل الشفعة بالاشهاد** اذا حق الشفعة قبل الاشهاد ما تزلزله لانه بحيث لو اخذ في الطلب تبطل فاذا اشهد استقر لا يبطل بعد ذلك بالناظر **وعليك بالارض بالنزول** او بقضا القاضي اياها عليك العقار باحرام من ابا الا اذا اسلمها المشتري برضاها او حكم الحاكم من غير اخذ وهذا الترتيب ظاهرا ان قوله بقضا القاضي عطى على الاحذالي التراضي لان القاضي اذا حكم ثبت الملك للشفع قبل اخذها وانما توقف عليها على ما ذكر لان ملك المشتري قد تم بالنشر فلا يخرج عنه الى الشفع البرضا او الحكم لان الحكم لا يملك الاية فيقدر على ذلك في ضمن الحكم بالحق ولا يثبت على نفسه خوف ولاية القاضي عليه وكان لعل بذلك ونظير الهمبة لما تم ملك الموهوب له لا يخرج عن ملكه الا باخذ الامر المذكورين لان اخذ الشفعة بقضا القاضي احوط حتى كان للشفع ان يمنع مالا خذا واسم المشتري له بغير قضا لان في القضا زيادة فائدة وهي صيرورة الحادثة معلومة للقاضي وتبين سبب ملكه فاذا كانت الشفوعة تلك باحد الطرفين فقبل وجود احوالها لا تثبت له فيها شيء من احكام الملك حتى لا تورث عليه اذ مات في هذه الحالة وتبطل الشفعة اذا باع داره التي يشفع بها ولو بيعت دار يجنبها في هذه الحالة لا يستعملها بالشفعة لعدم ملكه فيها **بقدر وصول الشفعة** اذا كانا كثيرين لا بقدر الملك خلافا للشافعي لانهم استوفوا في سبب الاستحقاق بوجود علة استحقاق الكل في حق كل منهم ولهذا التفرع واحد احوال الاستواء في العلة يوجب الاستواء في الحكم ولا ترجيح بكترة العلة بل بقوة فيها **للخيط** هذا وما قبله يتعلق بقوله السابق تجب في نفس المبيع ثم تجب له ان الخيط في حق البيع وهو الذي قام وبقيت له شركة في حق العقار كالشرب بكسر الهمزة وهو الشريك الذي لم يتخاط وطريق خاصين ثم نشر ذلك بقوله كشر ثم تجب في السفن وطريق لا ينفذ حق اذا كانا عامين لم يستحق بها الشفعة قال الزيلعي والشرب الخاص عند ابر حيفة ومحمد ان يكون نهرا صغيرا لا تجرى فيه السفن وان كان كبيرا بحيث تجرى فيه السفن فليس بخاص فاذا بيع ارض من الاراضي التي تشق منها لا يستحق اهل النهر الشفعة بسببه والجاء احق منهم بخلاف النهر الصغير وقيل اذا كان اهلها لا يحصون فهو كسائر وان كانوا يحصون فهو صغير وعليه عامه المناجخ لكن اختلفوا في حذو المايحى وما يحى فعضهم قذو ما لا يحى الخمسة وبعضهم

باربعين وعن ابي يوسف الحارث ان يكون شهر يسقى منه فراحت او ثلاثة فما زاد على ذلك فهو عام وقيل هو موقوف الى
المجتهدين في كل عصر فان راوه كشيئا كانوا كثيرا وان راوه قليلا كانوا قليلا وهو شبه الاقاويل انتهى قلت والقراء
المرزعة التي ليس عليها بنا ولا فيها شجر ولجميع اقربة كما في الصحاح ثم تجب الشفعة بعد ذلك **لجار بلاصف باب في**
مسئلة اخرى ظهر داره على ظهور الارض المشفوعة طاروا عنه صلى الله عليه وسلم انه قال الجار احق بشفعة جاره ينتظر بها
وان كان غائبا اذا كان طريقها واحدا رواه ابو داود واحمد والدارقطني وابن ماجه وقال صلى الله عليه وسلم الجار احق
بشفقة ما كان رواه احمد والسامري وابن ماجه وانما وجبت مرتبة على الترتيب الذي ذكره هذا لانها وجبت لادفع الضرر
الذي لا يمكن من جهة على ما بينا فكل ما كان اكثر انصافا كان احق بالضرر واشترعا معه فكان احق بها لقوة
للموجب لها فليس للاضعف ان يباخر مع وجود الاقوى الا اذا ترك في ياخذ اذا اشهر بانه يطلبها عند علمه بالبيع وان لم يشهد
عند ذلك سقط حقه وعن ابي يوسف انه لا ياخذ وان تركه لانه محجوب به قلنا لا يحق له سبب في حقه وانما قدم عليه
غيره لقوة فادان تركه كان له ان يباخر وهو نظير من الصحة مع دين الرمز وقال الشافعي لا شفعة بالجار ودليله
مع الجواب عنه مذكور في مخرج الهداية وغيرها من الكتب المبسوطة **وواضع جند على حابط وشركة في خسة**
جار وليس بشركة في الدار لان الشركة المعتبرة هي الشركة في العاركة في النقول والمنقولة وبوضع الجوز على الحائط
لا يصير شركا في الدار وكذا على انه جار ملازم ولا يترجح بذلك على غيره من الجيران وكذا اذا كان بعض الجيران شركا في الجار
لا يقدم على غيره من الجيران لان المشاركة في البناء المحرر بدون الارض لا يستحق بها الشفعة ولو كان البناء والمكان الذي عليه البناء
مشارك بينهما كان اول من غيره من الجيران ويتاثر ذلك بان يبيى الشريك في الشفعة ثم يقسم الارض على موضوع البناء فيشترى
البناء وموضع على الشركة وانما كان هو اولي لانه شريك في بعض المبيع والشركة اولي اما في موضع البناء فكل واحد شركا
واما في الباقي فكل واحد عند محمد واحد الروايتين عن ابي يوسف لان الضرر ينصب به حيث كان شركا في البعض فيقدم على الجار
وفي رواية اخرى عنه هو الجار سواء في غير موضع الجار لان استحقاقه الشفعة في غير موضع الجار بالجار وغيره من الجيران
يساوونه فيه **السقط بعضهم حقه من الشفعة بعد القضاء ليس لمن بقي احق نصيب التارك** قال الرزبي ولو اسقطه
بعضهم حقه قبل القضاء لمكان لمن بقي ان ياخذ الكل لان السبب لاستحقاق الكل وجوده ونقر في حق كل واحد منهم و
الشقيص للزراعة وقد رآلت ويظهر الرهن فانه يحبس بكل الدين ويكجز من اجزائه ولهذا لو اوفى البعض وكان رها
عند رطلين فقط من احدى البسرة ان اخذ شيئا من الرهن بخلاف ما اذا اسقط حقه بعد القضاء حيث لا يكون له ان ياخذ
نصيبا لانه لا يملكه بالقضاء قطع حق كل واحد منهم في نصيب الآخر ولو كان بعضهم غائبا **يبقى بالشفعة بين الحاضرين**
في الجميع لان الغائب يحتمل ان لا يطلب فلا يوجب الشفعة **وكذا لو كان الشريك غائبا فبقي بالشفعة بين الحاضرين**
ثم اذا حضر وطلب فحق له بها التحقق طلبة غير الغائب اذا كان صما يقاسمه الحاضر لا يقبله بالكل الا اذا اسقط الحاضر
حقه لتحقق القطع حقه عن الباقي بالقضاء وهو نظير ما لو فسخ للشريك ثم ترك ليس للجار ان ياخذ لانه بالقضاء للشريك
انقطع حقه وبطل لانه قضى عليه بذلك لقدره عليه كذا في تبيين الكثر وبه مرجع في مخرج الجمع لابن طلال حيث قال لو كان
الحائط في المبيع غائبا يقضى بالشفقة للحائط في حقه اذا طلب لان الغائب يحتمل ان لا يطلب فلا يوجب حق الجار بالشركة ثم اذا حضر
وطلب الشفعة قضى له بها انتهى وفي الخلاصة ولو حضر احده من الشفعا اولا واثبت شفعته فان القاضي يقضى له بجميع الشفعة
ثم اذا حضر شفيع اخر واثبت شفعته ينظر ان كان الشفيع الثاني مثل الشفيع الاول يقضى له بنصف الشفعة وان كان الثاني اولي
من الاول لما ان الاول جار وهو خليط فالقاضي يبطل شفعته ويقتضي جميع الرار الثاني وان كان دون الاول لا يقضى له بالشفقة
انتهى اسقط الشفيع الشفعة قبل الشراء **يبقى** فان قلت هذا بقيد ان سببها هو البيع اذ لو كان سببها هو الهبة ملك
الشفيع بالمشترى يصح اسقاطها قبل الشراء لانه اسقاط بعد وجود السبب قلت جوابه انه انما يصح الاسقاط قبله لفقد شرطه
وهو البيع لان السبب لا يكون صيا لا عند وجود شرطه كما في الطلاق المعلق **اراد الشفيع اخذ البعض وترك الباقي لم يملكه ذلك**
جبر على المشتري لانه ملحقه ضرر يتفرقت الصفة عليه **ولو جعل بعض الشفعا نصيبه البعض لم يصح وسقط حقه**
لأمرانه وينقسم بين الباقي على عدد رؤسهم وكذا لو كان احد الشفيعين حاضرا والاخر غائبا فطلب الجار الشفعة في النصف
على حساب انه يستحق في النصف بطلت الشفعة لانه يستحق الكل والشفقة للزراعة فاذا ترك شيئا منها وجب الارض فيه
نسقط في الكل لانه لا يجزى وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما النصف بطلت شفعتهما ولو طلبا حدهما الكل والا
النصف بطل حق من طلب النصف والاخر ان ياخذ الكل او يتركه وليس له ان ياخذ النصف لما ذكرنا كذا في تبيين الكثر وهو

بالشركة في الجندع لا يكون شريكا
فيها لكنه جار ملاصق لوجود
انصال بشفقة احداهما بشفقة
الارض فيستحق الشفعة مع

بيع دور ملكه فتجب الشفعة فيها وعليه الفتوى قال بولغا في فوائده والفتوى على جواز بيع دور ملكه وجوب
الشفقة فيها انتهى وهكذا مرجع بان الفتوى عليه في كثير من الكتب ومن ثم عولنا عليه في هذا المختصر **وبيع الطلب**
من وكيل الشرائع ان لم يسلم الى موكله وان سلم اليه لا يصح الطلب منه ويطلب وهو المختار ولا شفعة في الوقف ولا شفعة
بجواره وفي التجريد لا شفعة في الوقف ولا بجواره كذا في مخرج الجمع لابن طلال وفي الثانية ولا شفعة في الوقف لا للموقوف ولا للموقوف
عليه قلت في الخلاصة والبرازية والمسلم والذمي والمكاتب والمادون ومعتق البعض سواها وكذا اثبتت الشفعة بجوار دار
الوقف انتهى وهو مخالف لما تقدم لا يجزى ويكفي ان يكون قطعة الاساطعة من الكلام كمن الشفع التي طالعتها ليس فيها في
الحل لا كله ولا واه اعلم فروع الشفعة بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الضرر للغير فاذا كان يستحق المبيع بعد البناء فلا
رجوع للمشتري على الشفيع كما هو مذهب المالكة القديم واستلاد الاب بخلاف البايع فزوجة المشتري ورضاه بالمبيع لا
يظهر في حق الشفيع كالاخذ ورد على البايع لا يسلم المشتري وقلت المسئلة على الشفع دون التحول قال الاسيحاوي
والتحول صحيح والا يطلب به كذا في الفوائد الزينية باعما في اجارة الغير وهو شفيعها فان لجاز البيع اخذها بالشفقة
والا بطلت الاجارة ان رد ها كذا في الولائية هذا **باب في بيان احكام طلب الشفعة** لما كان ثبوت الشفعة
متوقفا على الطلب شرع في بيانها وكيفية تقسيمه **ويطلبها الم الشفعة الشفيع في مجلس علمه بالبيع** اعتبار مجلس العلم
اختيارا للكرخي وعند عامة المتأخرين ان يطلبها فور اتمام غير تايخر والسكوت لان سكوته بعد العلم يدل على رضاه
بجوار الجار الحادث ومعاشرته فبطلت شفعته به ولو اخرج بكتاب والشفقة في اوله او وسطه فحق الكتاب الى
اخره بطلت شفعته اذا كان ذلك بعد علم المشتري والفقهاء لا يسكوت انما يكون دليل الرضا بعد العلم بهما كالبكر لا يكون
سكوتها الا اذا كان بعد العلم بالزوج تام اذا اخبر بحقة الشهود بينهم عليه وان لم يكن بحقه احد يطلب من غير
اشهاد لان هذا الطلب صحيح من غير اشهاد والاشهاد في لغة الجرد والطلب لا يرثه كليا يسقط حقه فيما بينه
وبين الله تعالى وليكن له الحلف اذا حلف وليلا يكون معضا عنها وراضيا بجوار الوكيل قال الرزبي ويشترط ان يكون متقلا
يعلمه عند عامة المتأخرين وهو مروي عن محمد وعنه انه التامل الى اخر المجلس كالحجرة لانه تملك فلا بد من التامل فيه كسائر
التفككات وهذه الرواية اخذ الكرخي قلت وهو الاصح كما في مخرج مالا خسر ونقلا عن الايضاح قلت وفي جواهر الفقا
اذ لم يطلب الشفيع الشفعة في الساعة التي سعى لا يكون له حق الطلب بعد ذلك وهذا اشار الى ان الطلب على الفور
وهو رواية الاصل وعليه الفتوى وان اعتبر بعضهم المجلس انتهى وفيها صمى هو شفيع دار وليبره ولا يطلبها لا بطل
شفعته وان نصب القاضي فيما يطلبها فله ذلك رجلا اشترى دارا وكتب جوارها الشهادة ثم حادوا فطلبوا والشفقة
فاذا لم يطلب الشفعة حين علم بطلت شفعته انتهى قلت وقد عول في اوقاية والكثير على قول الكرخي واه اعلم وفي
تبيين الكثر ولو قال بعد ما بلغه البيع الجرد والاصول ولا فاقة الاباء المعنى العظيم اوسى الله لا تبطل شفعته على
هذا الرواية لان الاول جرده على الخلاصة بجواره والثاني تجب منه لغرض الاضرار به والثالث لاقتراح الكلام به
ولا يدل على منه على الاعراض وكذا اذا قال من ابتاعها وبكم بيعت لانه يرغب فيها بفتح دون ويوجب عن عارضة
بمجرد دون بعض فلا بد لذلك قبل العلم به على الاعراض وكذا الوقف خلع صا في المجزى المشتري اذا كان شفيعا يستحق
من غير طلب والشرط طلب وفي جمل الفقهاء اشترى دارا للمصفر وهو شفيعها يقول اشتريت واخذت الشفعة و
الوصي يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم يخام الى القاضي فينصب وليا عن الصبي فيأخذه منه والوكيل يطلبها
من الموكل والطلب في البيع الفاسد وقت انقطاع حق البايع بالاتفاق وفي بيع الفضولي والبيع بشرط الخيار للمبايع
وقت البيع عند الحضيعة عند ابي يوسف ووقت الاجارة عند محمد وفي شرط الخيار للمشتري وقت البيع بالاتفاق
صل بلفظ ينهم طلبها الم الشفعة وهو كقولك **طلبت الشفعة** ونحوه انما طلبها لشفقة او طلبها لان
الله الصبرة للمعنى وفي العرف يراد بهن الله الفاظ الطلب في الحال لا الخبر عن امر ماض ومستقبل حتى لو بيعت
ارض يوجب ارضه فقال بشفقة شفعة كان ذلك طلبا منه كذا في الكافي وغيره ولا يجب عليه الطلب حتى يجبر بها
رجلان او رجلا وامرأتان او احد عدل لان فيه الزام من وجهه دون وجهه فيشترط فيها احضر على الشهادة
اما العدد او المعدلة وعندها يجب عليه الاشهادة اذا اخبر واحدا كان او عددا صغيرا كان او كبيرا اذا
اذا كان للغير صدقا وانما يشهد بطلت شفعته ولو اخبره المشتري بنفسه يجب عليه الطلب بالاجماع كيف ما كان
لانه خصم فيه والعدالة غير معتبرة في المصوم وهو ان هذا الطلب ليس طلب **المواثبة** انما هي بهذا الدل على غاية

التجمل كان الشفع يثب ويطلب الله الشفعة ثم يشهد على البايع لو كان العتاق في يده او على المشتري لو كان في يده
او عند المقار فيقول اشترى فلان هذه الدار وانا شفعيها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الان فاشهدوا
عليه وهو طلب الشهادة ويبيى طلب التقرير ولا بد منه من هذا الطلب حتى لو تمكن ولم يشهد بطلت شفعته
وان لم يتمكن لم يثب بطلت شفعته كذا في نثر الوفاة وفيه معنى الى الوضعية اذا كان له الشفع في طريق مكة
فطلب طلبا لمواتية وعجز عن طلب الشهادة عند الدار وعند صاحب البيوت وكل كيلامان وجودان لم يجد
يرسل من رسولا او كتابا فان لم يجد فعلى شفعته فاذا خطر طلبه وان وجد لم يفعل بطلت شفعته انتهى
قال شيخ الاسلام الشفع انما يحتاج الى طلب الشهادة بعد طلب المواتية اذا سمع الشراخا اعني من المشتري والبايع
والدار اما اذا سمع الشراخا من غير هؤلاء طلب المواتية واشهد على ذلك فهو يكتفيه ويتوهم مقام الطلبي ثم بعد الطلبي
المذكورين يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دارك او انا شفعيها بدارك او بداري ويسلم الدار الى وهو هذا الطلب طلب
تخليك وخصوصية وبتأخير من غير هذا الطلب بطلت الشفعة لا تقبل الشفعة به في هذه الاخبار وفيه معنى وهو ظاهر
الرواية كافي الهداية والمجمع والكافي وغير الاحكام وقال محمد رحمه الله اذا اشترى بطلت واختره بعضهم للفتوى وعنه
انه قد زعم ثلاثة ايام لانه لو لم يستقل بتأخير من المشتري من جهة لانه يتمتع عن القر في حشبة ان ينقص بقره
وهو مدفع قال عليه الصلاة والسلام ولا ضرر ولا ضرار الاسلام ثم قدر تلك المدة بثلاثة ايام في رواية لانها من ضرب الابل
الاذا كان كمال الخمر المدوخ والدين للقضا في رواية قد زعموا وهو في قول زرارة عن ابي يوسف لانه اجل واحد وعشرون
على ما في الايمان وجه الظاهر ان حقه قد تقرب بالاشهاد فلا يطل بالآخر كسائر الحقوق وما ذكر من الضرر بركته ان الله يرفع
الامر الى الحاكم فيامر بالحق والعدل على انه شكك اذا كان الشفع غاييا حيث لا يستقل بالآخر ولو كان ضرره مراعا سقطت
اذا لا فرق في لزوم الضرر في حقه بين ان يكون حاضرا او غائبا ولو كان الآخر بعد من مرض او صبر او عدم قاض يركب الشفعة بالحوار
في طوله لا يستقل بالاجماع وان طالت المدة لكونه لا يتمكن من الحضور في مصره قال الزيلعي في نثر الكثر قال شيخ الاسلام الفتوى اليوم على الله
اذا اشترى بطلت الشفعة لتغير احوال الناس في قصور الارباب والغير واذ اطلب الشفع سال القاضي الخصم عن ملكية الشفع
لما يشفع به ان عن ملكية الشفع الدار المشفوع بها فان اقر بها اي ملكية ما يشفع به او نكل عن الخلف على العلم او برهن الشفع
ساله عن الشرا فان اقر به او نكل عن البين بعد ان وجهت عليه حيل على الحاصل او المسبب اعلم ان في نزوب الشفعة ان كان
مستقرا متقنا عليه كحيل على الحاصل باسمه ما سقطت هذه الشفع الشفعة على فان كان مختلفا فيه كشفعة الجوار كحيل على السبب
باسم ما اشترى هذه الدار لانه وما يحيل على الحاصل بمذهب الشافعي وقد سجد تقريروا في كتاب الدعوى او برهن الشفع قضى
له بها الا ان المشتري حبس الدار لقضائه انما العتاق فلو قيل للشفع اد التني فاخر لم يطل الشفعة يعني اذا قيل للشفع اد
التني فاخر لا يطل الشفعة والخصم للشفع البايع قبل التسليم ان تسليم المبيع الى المشتري لانه ذواليد لكن لا سمع البيعة اربعة اشفع
عليه لم البايع حتى يحضر المشتري ويفسخ بحضوره او المشتري لانه المالك ويقضي القاضي بالشفعة والعهد على البايع
قبل تسليم المبيع الى المشتري والعهد على المشتري لو كان ذلك بعد ان لم يتسلم المبيع اليه لان البايع يصير اجنبيا فلا يشترط
حضوره ولا تكون العهدة عليه كافي الهداية وشرحه الفراد اعلمت هذا ظاهرا فان قول الوفاة والعهد على البايع اطلاق في محل
التقييد والله اعلم والمراد بالعهد الرجوع بالثمن عند الاستحقاق للشفع خيار الروبة والعقب وان شرط المشتري البراءة منه
او العقب لان اخذ بالشفعة من المشتري ان كان الاخذ بعد القبول وان كان قبله فنزاع البايع لتحويل الصفعة اليه فيثبت له
الخيار ان كان اذا اشترى منها باختيارها ولا يستقل خياره بروبة المشتري ولا بشرط المشتري البراءة منه لان المشتري ليس يبايع
الشفع فلا يبرأ شرطه ورويته في حقه كذا في تبيين الكثر وقد تقدم الكلام على هذه وان الاسيحي ياتي قال ايل بان التحويل اعم من غير
تفصيل واسمها بالصواب وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن قال الشفع الن وقال المشتري الن وما به صدق المشتري
مع مية لان الشفع يدعى استحقاق الدار عند نقد الاقل والمشتري يتكره ولا يتجمل ان لان الخلف قد عرف بالصفحة اذا وجد
الاكثر من الجانبين والدعوى من الجانبين والمشتري لا يدعى على الشفع شيئا فلا يكون الشفع مكره فلا يكون في معنى ما ورد به
فاسع القياس كذا في الرمز ولورهم وان مقام كل منهما البيعة على دعواه فالشفع احق بدعواه وعندنا وعند ابي يوسف
البيعة بينة المشتري لانها تثبت الزيادة وعند الشافعي واحدها تترقا والقول للمشتري وعندهما يرفع وعند مالك يحكم ما
بالعدل والاباليعين كذا ذكره العيني في رده ولما ان بيعة الشفع ملزمة وبيعة المشتري غير ملزمة لان الشفع لو ترك
فكان للمزمل اولى ادعى المشتري فثنا وادعى بايعة اقل منه فلا قبضه ان الثمن فاعلم ان البايع ومع قبضه ان الثمن فاعلم

المشتري

للمشتري يعني ان ادعى المشتري فثنا وادعى بايعة اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفع بما قاله البايع لان الامر ان كان لا
قال البايع فالشفع بايعة به وان كان كما قاله المشتري يكون حطاعا عن المشتري بدعواه الاقل وان كان قبض الثمن اخذها بما قال
المشتري ولم يثبت الى قول البايع لانه لما استوفى الثمن انقضى حكم العقد فصار كاجنبى فبقى الاختلاف بين المشتري والشفع وفي
الجبتي ولو كان نقدا لثمن غير ظاهر فقال البايع بعت الدار بالثمن وقبضت الثمن ياخذها الشفع بالثمن لانه لما بدأ بالاقراء بالبيع
تعلق به قبضه قبضت الثمن بربها اسقاطا حق الشفع فيرد عليه ولو قال قبضت الثمن وهو ان لم يثبت الى قوله ان يقوله قبضت
الثمن خرج من الدين وسقط اعتبار قوله في مقدار الثمن وحط البعض يظهر في حق الشفع كما مر في اخذ ما بقي وحط الكل
والزيادة لا يبرأ يظهر ذلك في حق الشفع حتى لا يبرأه الزيادة ولا يسقط عنه شيء من الثمن في اخذه بجميع المسمى من العقد لان حط
لما احتقن باصل العقد صار الباقي هو الثمن كانه لم يبرأ من ذلك ولا فرق في ذلك بين ان يكون الحط قبل اخذ بالشفعة او بعده لوجود
الاتفاق في الصورتين فيرجع الشفع على المشتري بالزيادة ان كان اوفاه الثمن ولو حط بعض الثمن بعد تسليم الشفعة لانه ان
ياخذ به الباقي لانه تبين له الثمن اقل فلا يصح تسليمه بخلاف حط الكل حيث لا يلتحق باصل العقد لانه لو اختلف كان هبة او بيعا بلا
ثمن وهو فاسد فلا شفعة فيها وان الزيادة تلتحق باصل العقد وانما لا يظهر في حق الشفع لانه استحقاق اخذها بالمسمى قبل الزيادة
فلا يملك ابطال صفته الثابت له فلا يتغير العقد في حقه كما لا يتغير بتجديدها العقد لما يلحقه بذلك من الضرر ويلتزم به في حق نفسه لان
ولاية على نفسه دون الشفع كذا في تبيين الكثر وفي القية علم انه اشترى بالثمن فحط البايع ماله فله الشفعة لا يتحقق الحطوط
باصل العقد كما لو باعه بالثمن فحط البايع له جارية او صاعا التني فان قلت ما الفرق بين ما ذكرته والتولية والمراجعة حيث
يبيع الزيادة في حقه ايضا حتى جازيا وهما عليها قلت لانه ليس فيه ابطال احق احوال المشتري لا يستحق عليه اذ بيع الى الجدة
فالتحق باكوها في حقها باصل العقد والله اعلم وفي الشرا على ما اخذ بمثله وفي الشرا بالقيمة بالقيمة ثم فرغ عليه بقوله
ففي بيع عقار ربح الشفع كذا فيهما من العقارين بقبضة العقار والارض لانه بطله وهو من ذوات القيمة وفي الشرا بقبض
موجب باخذ جال او طلب في الحال واخذ بعد الاجل ان يصير حصة من الاجل المضروب بين البايع والمشتري في اخذها عند ذلك و
ليس له ان ياخذها في الحال بثن وموجب وقال زرارة ومالك واحمد والشافعي في العزم له ان ياخذها في الحال بالثمن الموجب لان الشرا
وقع به ولما ان الاصل في الثمن ان يكون حالا وانما يوجب بالشرط ولا شرط في حق الشفع ثم لا بد من الطلب ان كان يصير الى الحول
الاجل ولو لم يكن عن الطلب ولم يملك في الحال وصبر حتى يطلب عند حلول الاجل بطلت شفعته عندها وعند ابي يوسف
تقبل بالتأخير والحول الاجل لان الطلب ليس بمعمولا لانه لا لا بد وهو لا يتمكن منه في الحال بثن موجب فلا فائدة في الطلب في
الحال لهما ان حقه قد ثبت ولما لا له ان ياخذ بثن حال ولو لا حقه ثابت لما كان له ذلك والسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه
يطل الشفعة وباخذ بثن الخمر وقيمة الخمر برون كان الشفع ذبا يعني لو اشترى ذمي من ذمي عقار بخر او خمر برون كان شفعته ذبا
اخره بثل الخمر وقيمة الخمر برون كان هذا صحيحا فيما بينهم فاداهم ثوبت عليه احكام البيع مثل الشفعة ويحوا غير ان الذمي لا يبرأ عليه تسليم
الخمر في اخذه به الا ان كان ذوات الاموال والخمر برون ذوات القيم فيجب عليه قيمة ولو كان الشفع مسلما وذميا اخذ كل واحد منهما الثمن برون
من قيمة الخمر او ثمنها ولو اسلم الذمي صار حكمه حكم المسلم من الاتيان فاحذرها بالقيمة فيكون برون اذا كان من برون فانه لا شفعة
له سواء قبل وخلا على ردة اموال او لم يرد بالخراب والورثة لان الشفعة لا تورث ذكره في العناية وباخذ بقبضتها لو كان الشفع
مسلم لانه لا يتورث على ذلك لكونه منوعا عن تملكها فيجب عليه قيمتها كافي صان العدوان والخمر برون ذوات القيم فيجب عليه قيمة
فان قلت قيمة الخمر برون يقوم مقام عينه فوجب ان يحرم على المسلم تملكه بخلاف قيمة الخمر على ما عرف في موضعه قلت ان يحرم
عليه تملكها اذا كانت القيمة بدلا عن الخمر وما اذا كانت بدلا عن غيره فلا يحرم وهذا بدل عن الدار لا عن الخمر وما الخمر
يقدري قيمته بدل الدار لا للخمر عليه كذا قال الزيلعي واجاب عنه الاخلا بان مبيعات حق الشفع واجبة بقدر الامكان ومن ضرورة
ذلك دفع قيمة الخمر بخلاف ما اذا مر على العاشر التني وطريق قيمة مرقه الخمر والخمر الرجوع الى ان يسل او فاسق تاب
من فسخه المسلم فان وقع الاختلاف في ذلك الفلور فيه قول المشتري فثنا ما اذا اختلف الشفع والمشتري في مقدار الثمن واذا سلم
احد المتبايعين والخمر غير مقبوضة انقضى البيع لغوات القبض المستحق بالعقد والاسلام يمنع قبض الخمر حكم البيع كما يمنع العقد على الخمر
ولكن لا يطل حق الشفع في الشفعة لان وجوب الشفعة باصل البيع وقد كان صحتها وقبضه ليس بشرط ليعا الشفعة كذا في العناية و
ياخذ الشفع بالثمن وقيمة البناء والعرض موقوفين لوبين المشتري او غيرهما وكلف الشفع المشتري قلعها انما البناء والعرض
والمراد بقلعها موقوفين مستحقين القلع كما مر في باب الغصب وعن ابي يوسف انه لا يملك بالقلع بالخمر يعني ان ياخذ بالثمن وقيمة
البناء والعرض يعني ان يترك وهو قول الشافعي لان التكليف بالقلع من احكام العدوان والمشتري هنا محقق في الباقي فثنا في موضع

قلت به حق متأكد للمعبرين غير تسليط كما ينقض الشفع جميع نفعه ان المشتري حتى الوقف والسعي والمغفرة مخرج بالبيع
في شري الكثر قياسا وغيره في غيره وفي المحتج ولها ينقض بيعه وهبه وغيره من التبرعات ولما الزرع فيعلم قياسا ولما اطلع
استحسانا لانه نهاية معلومة ويقي بالآخر ورجع الشفع بالثمن فخط ان يني او غرس ثم استغنى ولا يرجع بقية البناء
والغرس ولا في الاخرى بوسع عدم الغرس والتسليط من البايع ولا من المشتري بخلاف المشتري حيث يرجع لانه موقوف من جهة البايع
وسلط عليه وباخذ الشفع بك التثني ان خربة الدار ورجع الشفع من غير وضع احد ولم يبق ثمن في نفعه وخسب المشتري في الغرس
او بستانا في الشفع ان اراد ان ياخذ بالشفعة ياخذ بجميع الثمن ولا يسقط من الثمن شي لانها انا باعنا للارض حتى يولد
يولد في البيع من غير ذكر فلا يبايعها بشي من الثمن ولهذا يبيعها في هذه الصورة استحسانا ما رجعة من غير بيان وفيها يقولنا
ولم يبق ثمن في نفعه وخسب لانه اذا بقي ثمن من ذلك واخذ المشتري لنقصه من الارض حيث لم يكن ثمن الارض فلا يكون سقوط
بعض الثمن بحصة ذلك لانه غير مال قائم بحسب اعتد المشتري ويكون له حصة من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى
قيمة النقص يوم الاخذ كذا في نقيين الكثر ويظهر ان كلام الكثر والوقاية اطلاق في محل التقييد وانه اعمل بخلاف ما اذا قلنا
رض بغيره حيث يسقط من الثمن حصته لان الغايب بعض الاصل ذكره النبي وياخذ الشفع بحصة العروة من الثمن
ان نقص المشتري البناء لانه ما مضى واما الاطلاق والتبع اذا صار مقصودا به يتقابلة ثمن من الثمن بخلاف الاول لان الاطلاق فيه
باقية ما وبة فاذا كان له حصة من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الارض والبناء يوم العقد عليها بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا قلنا
نفسه وكان النقص باقيا حيث يعتبر فيها قيمة النقص يوم الاخذ بالشفعة لا من ماله بل من قيمة بالحسب ونقص الاجنبي كنقصه
ان ينقص المشتري والنقص له ان المشتري لا الشفع لانه ما مضى فلا يبق ثمن يتبعه يكون الموضوع فيها للشفع وياخذ الشفع
بغيره ان اتباع ارضه وخطا وشر او اخر في يده والقياس ان لا يكون له اخذ النقص لعدم التبعية كالمنازع الموضوع فيها وجه الاستحقاق
انه بالاطلاق خلفه تبعا من وجهه ولا يستولى من المبيع فيسري اليه الحق الثابت في الاصل الحادث قبل الاخذ كالسبيعة او اولوت
قبل النقص فانه المشتري يملك الولد تبعا للام كذا هذا وان جهة المشتري او هلك باقة مساوية وقد اشترها بغيرها سقط
خصمته من الثمن في الاول وهو ما اذا اشترها بغيرها بالشرط وكان له فيسقط من الثمن حصته وياخذها بكل الثمن في الثاني
لان الثمن لم يكن موجودا عند العقد فلا يدخل عند الاخذ في البيع الاتباع فلا يقابل به ثمن من الثمن وكان ابو يوسف يقول لا يجتمع عنه
من الثمن في الفصل الثاني ايضا لان حال المشتري مع الشفع كحال البايع مع المشتري قبل اقبض المبيع ولو اكل البايع الثمن الى ادخ بعد العقد
سقط حصته من الثمن فكذا هذا ثم رجع الى ما ذكر في الكتاب من انه لا يسقط ثمن من الثمن لان الشفع ياخذ بما قام على المشتري وهو
قام عليه المبيع برون الثمن بجميع الثمن فيأخذه به وهذا لان الحادث من الثمن بعد الغنم لا حصة له من الثمن بخلاف ما اذا كانت
موجودة عند العقد لانها تدخل في ثمنه اعلم ما يبين بخلاف الحادث قبل القبض عند البايع لانها تحدث على ملك المشتري ويكون لها
له من الثمن اذا سارت مقصودة لورود القبض عليها وبالاستعمال وليس للشفع ان ياخذ الثمن بعد الجرد في الفصلين ليزال
التبعية بالانفصال قبل الاخذ وانه اعم قتي بالشفعة للشفع ليس تركها لانه ملكها بالشر فصار كانه اشتراه حقيقة كذا في
شرح الوهبانية من ان المبيع التحويل الصنفه اليه بخلاف ما قبل القضا الطلب في بيع فاسد وقت القطع حق البايع
انما قاضي هبة لموضوع وقت التقاض وقضائه عن اللجتي والمسئلة منقولة في كثير من المعنرات من لم يد الشفعة بل هو
كالشافعي مثلا طلبها عند حاكم براه يقول له هل تقصد وجوبها ان قال نعم اعتقد ذلك حكمه بها والاول وان يقل اعتقد
وجوبها لانه لا يحكم اختلاف في هذه المسئلة قال بعضهم لا يفتي لانه يزعم بطلان دعواه وقال بعضهم يفتي لان الحكم يري وجوبه
وهو المشهور وقال بعضهم بقاءه لا يقتض وجوبها ان قال نعم حكمه بها وان قال لا يفتي قال الحلواني رحمه الله وهذا احسن
الاوابل كذا في البرازية وجميع الفتاوى فروع استولى الشفع عليها بالاقتضا ان اعتقد قول علم لا يكون طالما والا كما ظلالا وفي
وفي جبابه الملتقط وعن ابي حنيفة اربعة اشيا على عدد الرهن والعقد والشفعة واجرة العتاق والطريق اذا اختلفوا فيه كذا
في الفوائد الزينية انتهى سلام الشفع على المشتري لا يطلها هو المختار كذا في الفوائد الزينية وفي الصيرفة وسلام على المشتري لا يطلها
وسلام على غيره يطلها اذا اراد الاقرب وطلب عند الاعد فان كان الشفع في المهر والاعد خارج المهر بطل وان كان في المهر
استحسانا الا اذا اجتاز على الاقرب ولم يطلب الا بطلت اخر بيع الدار ويجوز بثمنها فسكت حتى اخبر بثمنها هل بقي له حق
الشفعة قال قتب دار فبذابة انه لا يطل قلت وفي فتاوى وانا يعتبر السكوت مع العلم بالمشتري وبالثمن انتهى الا ابراهم العام من
الشفع يطلها قضا مطلقا ولا يطلها ديانة ان لم يعلم اذ اصبح المشتري البناء في الشفع فهو مخير ان شاء اعطاه ما اراد الصبح و
وان مضى تركه كذا في الولولجية الشفع الجار اذا اثار الطلب لكون القاض لا يراها فهو مذكور وكذا لو طلب لورن القاض احضاره

بها

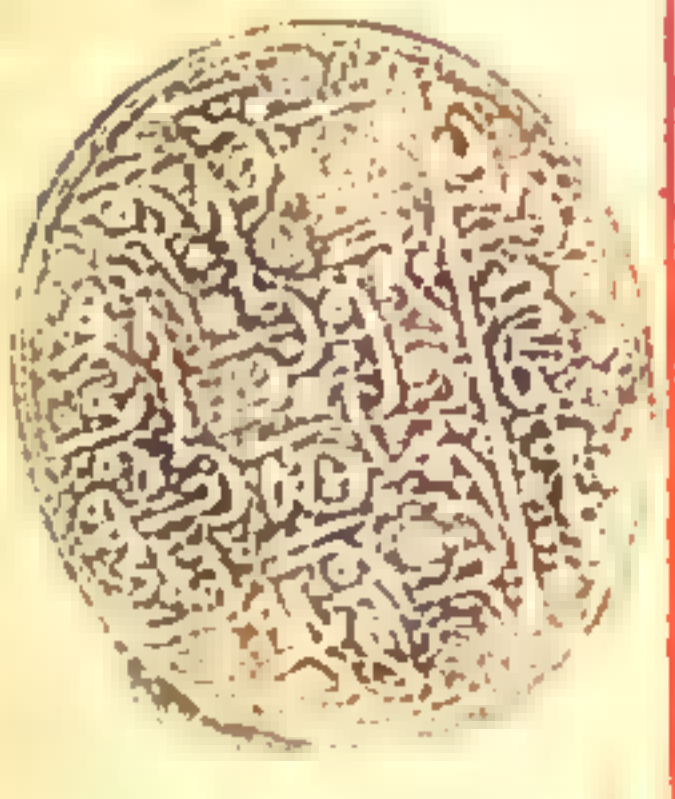
فامتع فاجر اليهود ما دامع بالبيع يوم السبت فامع فلم يطلب لم يكن له عذر كذا في الفوائد الزينية قلت بوجوه من هذا
ان اليهودي اذا طلب خمسة من الفاني احضاره يوم سبته فانه يمكن الحضور ولا يكون السبت عذرا له في التأخير وهو هو
الفتوى وانه اعم حط الوكيل بالبيع لا يفتي فلا يظهر في حق الشفع له دعوى في رقبه الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار دارك
وانا ادعيا فان وصلت الى والا فانا على شفعتي فيها كذا في الفوائد الزينية هذا باب في بيان احكام ما تثبت في الشفع
فيه اولا وما تثبت فيه ذكر تفصيل ما يجب به العمل لا تثبت الشفعة قصدا الا في عقار ملك بعوض وهو مال وان
ولم وصلية لم يقسم ان العقار لان الشفعة شرعت لدفع جاز السوء لا لدفع اجر المسام فتجب في العقار وان كان لا يجتمع
القسم ثم مثل لما لم يقسم بقوله كرجي وجام ويرد تثبت صغر الشفعة القصدية تختص بالعقار بخلاف غير القصدية
فانها تثبت في غير العقار فانه لشره والتصر بوجوه ان بالشفعة تبعا للعقار ثم لا بد وان يكون العقار ملكا بعوض هو مال وان
لو ملك بجهة لا تثبت الشفعة ثم العوض لا بد وان يكون مالا حتى لو ضل على ان لا تثبت الشفعة في تثبت الشفعة عر ضي هو
بفقتين ويبيع على عرض كحاطام الدنيا كذا في المغرب والمصالح وفي المصالح والعرض يسكود الرأ المتاع وكل من يبيع
عرض سواه الدنانير والدرهم وقال ابو عبيد المرص لا لا يخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا وعلى
هذا جعلها هنا جمع عرض بالسكون او لانه في بيان ما يجب الشفعة فيه وهو غير العقار لكن يكون الحيوان انما
خارجا عنه مع ان الشفعة غير واجبه فيه ايضا في براد به ما ليس بمعار فدخل فيه الفلك والبناء والخل فيكون عطف
ذلك عليه من قبيل عطف الخاص على العام وفلك وينا ونخل يما ان البناء والخل قصدا فبذابة لانها اذا بيعت مع الارض تجب
فيها الشفعة تبعا للارض وان كان من ثمنها واحدا يستحق بالطريق الشفعة على انه خليط في الحقوق وهو الطريق لان حق
طريقه طريق السفل وان كان من ثمنها واحدا يستحق بالطريق الشفعة على انه خليط في الحقوق وهو الطريق لان حق
التعليق على الدوام وهو غير منقول فيسقط به الشفعة كالمعار وكذا ذلك البناء والخل فلا يستحق بهما الشفعة كذا
في تبين الكثر في شرح النظر الوهبانية عزى الى الاخرى ايات بعضها فوق بعض وباب كل واحد الى الطريق فيبيع البيت
الاوسط كان للاعلى وللأسفل جميعا الشفعة وان بيع الاعلى فالأوسط والى بالشفعة وقال في كتاب المحيطان لو باع السفلى
كان لصاحب العلوان ياخذ بالشفعة حتى لا يشاركه فيها ما يبر الحيران انتهى وارث ولا تثبت في ارث اموروت فان
الدار اذ ملكك بارث لا تثبت فيها الشفعة وصدقة وهبة لا بعوض لانها ليست بمعاوضة مال وصارت كالارث وقيد
بكونها لا بعوض لانها لو كانت بشرط عوض لا يشوع فيها والموهوب وعوضه فانها تبيع انشأ لكن بشرط التقاضي
وان لم يكن العوض مشروطا فلا شفعة فيه ودار قسمت بيت الشفعة لان القسمة فيها معا الاخران ولها يبي في المهر
والشفعة لم اشترع الا في المبادلة المطلقة او جعلت اجرة او بدل اخلع او بدل عتق او بدل صلح ثم دم عدا ومهر وان قبل بعضه
مال بان تزوج امرأة على ارض على ان تزوجه على الزوج ان درهم فلا شفعة في شي منها لانها عندنا تخص بمعاوضة مال مال مر
مطلق لانها تثبت بخلاف القياس لانها في معاوضة مال عال مطلق فيقتصر عليها او يمتد عطف جعلت ان لا تثبت الشفعة
في دار بيعت بخيار البايع ولم يسقط خياره لانه يمنع زوال الملك من البايع فان سقط الخيار وجبت لزوال المانع عن زوال الملك
ان طلب الشفع الشفعة عند سقوط الخيار في الصلح لان البيع يصير بسيار زوال الملك عند ذلك او يمتد الوارثا فاسدا بمعنى
اذا اشترى دارا ثم افسده فلا شفعة فيها اما قبل القبض فليقتل البايع فيها ولما جده فلاحتمال الشفع لان كل واحد من
المتبايعين سبيل من فسده ولم يسقط فسده فان سقط فسده بان يني المشتري فيها تثبت الشفعة ولا تقدم نفعه او رد
جبار وبة او شرط او عيب بقضا متعلق بردها سلبت يعني اذا بيع وسلبت الشفعة ثم رد البيع فاحزم ما ذكر بقضا القاضي
فلا شفعة لانه فسق لا بيع بخلاف الرد بالاقتضا لان الرد لما يجب فاحزمه بلاقتضا طار كانه اشتراه او باقاه فانه بيع في حق
الثالث والشفع ثالثها وثبتت ان الشفعة للمد المادون المسترق بالدين محط بوقته وكسبه في بيع سيده وثبتت
لسيده في بيعه ان المد المادون لان ما يريه ليس ملكا مولاه وتثبت الشفعة لمن اشترى له لاني باع او بيع له او ضمن
الدرك سوا المشتري اصابة او طالة وكذا توجب الشفعة لمن اشترى له امرين وكل اخر بالشر فاشترى لاحل الموكل والموكل شفع
كان له الشفعة وقايدته انه لو كان المشتري او الموكل بالشر فاشترى له امرين بالشر فاشترى لاحل الموكل والموكل شفع
واللزار جاز فلا شفعة للمار مع وجوده ويكون للبايع بشفعة سوا كان اصيل او وكلا وكذا لا شفعة لمن بيع له امر وكل بالبيع
والموكل شفع فلا شفعة له وكذا اذا ضمن الدرك فبيع وهو شفع لا شفعة له لان الاستحسان عليه وانه اعمل هذا باب
في بيان احكام ما يطلها تأخير البطلان عن الثبوت مما لا يحتاج الى بيان وجه اعمل ان تسليم الشفعة قبل البيع لا يبيعه وبعده

حتى

ويصح علم الشفع بوجوب الشفعة اول يعلم وعلم من اسقط اليه هذا الحق اول يعلم لان تسليم الشفعة اسقاط حق وهذا
يصح من غير فتور والبريد بالرد واسقاط الحق يعقد وجوب الحق دون علم المسقط اليه كالطلاق والعاقا **يطلبها**
ان الشفعة **ترك طلب المواتية او ترك طلب الاشهاد** حين علم مع **الموت** بان لم يسد لدفعه او يكون في الصلاة لانها
تطلب بالاعراض وترك الطلبين او احدهما مع القدرة عليه دليل الاعراض وهذا الطلب هو المسمى بطلب الموت
تسليمها بعد البيع فقط بخلاف تسليمها قبله كما تقدم لان اسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح ويصح اسقاطه علم بالشرط
اول يعلم لما تقدم لانه لا يعزى بالجهل بالحكم في دار الاسلام ولا يرتد بالرد لانه مجرد حق ولو كان التسليم بعد البيع من اب
او وصي هذا عند ابي حنيفة واي يوسف لانه ترك للتجارة فصح عن ملك التجارة وقال محمد وخزيمون وهو على ضعفه
اذا بلغ الصغير او بلغ الخمر الموكل وعلى هذا الخلاف بطلان الشفعة بسكون الاب والوصي عند العلم بالشرط **الوكيل يطلبها**
اذا سلم او اقر على الموكل بتسليمه الشفعة صح لو كان التسليم والاقرار عند **القاضي** وان كان في غيره لا يجوز الا انه يخرج
من الخصومة وقال ابو يوسف يجوز مطلقا **ويطلبها** **سلي** ارضى المشتري الشفعة منها ارضى
الشفعة على عوض لانه اذا اعتاض عن حق ليس بمال فيسقط حقه **وعليه** ان على الشفع **رده** ارضى العوض لانه ردة
لان حق الشفعة ليس مقترن في الحل وانما هو مجرد حق القليل فلا يجوز اخذ العوض عنه ولا يتعلق اسقاطه بالمايز من
الشرط كما اذا قل الشفع اسقطت بشفعتي فيما اشتريت على ان تسقط شفعتي فيما اشتريت او على ان تطلب الثمن متى تكله
بلا يماضي لو تراضيا اسقطا حق كل واحد منهما مع هذا لا يتعلق اسقاط الشفعة بهذا الشرط بل يسقط بمجرد تعلقه اسقطت
بدون تحقق الشرط فلان لا يتعلق بسقوط بالشرط العاسد وهو شرط الاعتراض عن حق ليس بمال بل هو ردة عوض اول
يصح اسقاطه ويطلب الشرط ذكره الزبيدي قلت وفي المجتبى تعليق ابطال الشفعة بالشرط جائز حتى لو قال سلت لك الشفعة
ان كنت اشتريتها لنفسك فاد اشترها لغيري فله الشفعة لانه اسقاط محض انتهى يعني اسقاط طالت يجوز تعليقها وانه
اعلم قلت وفي فتاوى قاضي خان فان قال الشفع ان لم اجد بالثمن الى ثلثة ايام فانا بريء من الشفعة ولم يجز بالثمن الى ثلثة
ايام ذكر ابن رستم عن محمد انها تطل بشفعته لان تسليم الشفعة اسقاط محض يصح تعليقه بالشرط وقال بعض المتأخرين
لا تطل بشفعته وهو صحيح لان الشفعة متى ثبتت يطلب المواتية والاشهاد فتأكدت لا تطل ما لم يسلم بلسانه انتهى ولا يخفى
عليه ان هذا لا يجارض ما تقدم نقله عن المجتبى بحال كلام المجتبى عن نفس مطلقا قبل بثوتها وتقرر بها بطلب المواتية
والاشهاد وفي قاضي خان ايضا وان قال الشفع للمشتري سلت هذه الدار لك وشفعت هذه الدار لك ان كنت اشتريتها لنفسك
وقد كاد المشتري اشترها لغيره لا تطل بشفعته لانه علمت التسليم بالشرط وتسليم الشفعة اسقاط يحتمل التعليق والمعلمت
بالشرط لا يكون تركه عند عدم الشرط انتهى **بيع شفعة مال** يعني بطلبها لان البيع تعلقه بالمال وحق الشفعة لا يحتمل التعليق وكان
عبارة عن الاسقاط فقط بخلاف بيع الزوج زوجته من نفسها بخلاف الاعتراض عن القصاص وملك النكاح واسقاط الرث لان
ملكه في هذه الاشياء مقترن في الحل ولهذا يستوفيه وينفذه والكفاية بالنفس في هذا منزلة الشفعة في رواية وفي رواية اخرى
لا تطل الكفاية ولا يجب التخله وقبل في الشفعة كذلك لا يجب المال ولا تطل الشفعة وقيل هذه رواية في الكفاية خاصة ووجه
الفرق بينها على هذه الرواية ان الشفعة تطل بالاعراض دون الكفاية والاصح ان الكفاية والشفعة يسقطها ولا يجب المال
ولو صالح على اخذ نصف الدار ببعض الثمن يجوز ولو صالح على اخذ بيت بخصته من الثمن لا يجوز الصلح ولا تسقط شفعتها لانه
لم يوجد منه الاعراض غير ان الثمن مجهول لان حصته من الثمن غير معلوم عند الاخذ ومثله من الجهة التي يصح صحة البيع ابتداء
والاخذ بالشفعة بيع من الشفع ويطلبها **موت الشفع قبل الاخذ بعد الطلب وقبله** ولا يرتد عنه وقال الشافعي لا يطل
لانها حق والوارث يخلفه في حقه ولنا ان حق الشفعة حق التملك وهو حق قابض بالشفع فلا يبيعه بعد موته **لا يطلها**
موت المشتري لوجود المستوفى ويطلبها **بيع ما يشفع به قبل القضا بالشفعة** مطلقا يعني لا فرق بين ان يكون عالما وقت بيع
داره بشر المشفوعة او لم يكن عالما لانه لا يختلف في المالمين فصار كالتسليم المرحم فانه لا يختلف بين ان يعلم بيها او لم يعلم
كما تقرر في قوله **ولو باع** التي يشفع بها بشرط **الخيار** لا لان تطل الشفعة لبقا السبب لان خيار البيع بيع خردج المبيع عن ملكه
ويطلبها بشر الشفع من المشتري لانه بالاقدام على الشرائع المشتري اعرض عن الطلب وبه تطل الشفعة ولما هو وجه من
الشفا او مثله ان ياخذها منه بالشفعة بالعقد الاول وان شا بالعقد الثاني اما اعراض عن الاول فظاهر وكذا عن الثاني وهو
الذي باشر بنفسه لانه باشتقاه به مع امكان اخذه منه بالشفعة جعل عرضا على التملك وهو معنى الاخذ بالشفعة وانه
اشترها لغيره التمكن من اخذها بطريق اخر لا تملكها **ان استأجرها او ساومها او طلب**

الشفعة

الشفعة منه ان المشتري ان يولي له عقد الشرائع الدرك على البايع للمشتري فان الشفعة تطل بذلك لانه دليل الاعراض
ذكره الزبيدي وغيره **قبل الشفع** انما الدار التي تثبت فيها الشفعة له **بيعت بالف درهم** فسلم بشفعتها لاجل الاستكثار
ثم علم انها بيعت باقل من الف او علم ان الدار بيعت بغير او بغير قيمته الف درهم واكثر من الف فله الشفعة لان التسليم كان لاستكثار
الثنى او لتقدر الخسران فاما اذا قبيح له خلاف ذلك كان له الاخذ للتيسير وعدم الرضا على تقدير ان يكون الثمن غير لان
الرغبة في الاخذ يختلف باختلاف الثمن فدرا وجنفا فاداسلم على بصره وجوهه به لا يلزم منه التسليم في وجوهه كلها وكذا كل
موزون او مكيل او عود متعارف بخلاف ما اذا علم انها بيعت بعرض قيمته الف او اكثر لان الواجب فيه القيمة وهي درهم او دنانير ولا
يظهر فيه تيسير الثمن ولا يكون له الاخذ وكذا لو خسران الثمن عرضا لثياب والعبيد ثم ظهر انه مكيل وموزون واخبر ان الثمن مكيل
او موزون فظهر من خلاف جنسه من المكيل او الموزون فهو على الشفعة لما ذكرنا وان ظهر انه جنس اخر من العود من قيمته مثل
مثل قيمة الدار بلفه او ظهر انه ذهب او فضة قدره مثا قيمة ذلك فلا شفعة له لعدم الثمن لان في غير المكيل والموزون القيمة
فلا يظهر التفاوت ولو بان انها بيعت بدنانير قيمتها الف فلا شفعة له وهذا قول ابو يوسف وهو المستحسن والقاس
ان ثبت له حق الشفعة وهو قول ابي حنيفة ورفق لان الجنس مختلف حقيقة وكما ولهذا جاز التفاضل بينهما في البيع ولو
بان تيسير الدرهم فاق بالدينار كان مختارا غير مكره ولو كان جنسا واحدا لم يصح اختار وجه الاستحسان انهما جنس في
القيمة وكلامنا فيه ولهذا ايضا احرمها الى اخرى لكونه **وان علم بان المشتري بعرو وسلم الشفعة ثم بان انه يكرهه الشفعة**
للتفاوت الناصر في الاخلاق فمنهم من يرغب في معاشرة ومنهم يحب خفاة بشر فالتسليم في حق البعثة يكون تسليما
في حق غيره ولو علم ان المشتري هو مع غيره كان له اخذ نصيب غيره لان التسليم لم يوجد في حقه ولو بلغه بشر النفس فسلم
الشفعة ثم بلغه من الكفاية الشفعة في الكل لانه سلم الصغير وكان حقه في الكل والكل غير النصف فلا يكون اسقاطه اسقاطا
للكل ولان التسليم لم يجرى في الشركة ولا الشفعة وهذا التعليل يستقيم في الماردون الشركة والاول يستقيم فيها وفي عكسه
ان في عكس ما تقدم وهو بان اخذ بشر الكل فسلم ثم ظهر بشر النصف لا شفعة له في ظاهر الرواية لان التسليم في الكل تسليم في
ايمانه كلها ولان رغبان الناس في الكل اكثر عادة من رغبانهم في النصف لخلو الكل عن غريب التشعب فاذالم يرغب
فيه فاولى ان لا يرغب في التشعب وقل له الشفعة لانه قد لا يتمكن من تحصيل ثمن الجميع وقد تكون حاجته الى النصف لغيره
مراقب لملكه فلا يحتاج الى الجميع وشيخ الاسلام مال الوعد القول ثم شرع في بيان الحيلة فيها فقال **وان باع رجل عقارا اذ راها**
استأوه في جانب الشفع فلا شفعة له لان الاستحقاق بالجرار لم يوجد الاتصال بالبيع وكذا لا شفعة **لو وهب هذا العقار**
للمشتري بعد الارتفاق وهذه حيلة لاسقاط الشفعة **وان اجاع** ارض او اشترى سها منه ارض العقار **ثمن** معين ثم باع
او اشترى بغيرها ارض بغيره الدار **فالشفعة تثبت للمار في السهم الاول فقط** لان الشفع جاز والمشتري شريك في الباقي فيقدم
عليه ولو اراد الحيلة اشترى بالسهم الاول بجميع الثمن بالدرهم والباقي بالدرهم فلا يرغب الجار في اخذ السهم الاول لكثرة الثمن
لا سيما اذا كان السهم الاول اجزا قليلا كالمشر مثلا او اقل وكذا في المسئلة الاولى فتاوى مثل هذه الحيلة بان يبيع مثلا قدر الارض
او اقل في طول الجرد الذي يملك الشفع بجميع الثمن الدارها ثم تستر الباقي بدرهم فان اخذ بالشفعة اخذ قدر الارض بجميع الثمن
الدارها وليس له ان ياخذ الباقي لانه ليس بجار له فايها خاف ان لا يوفي صاحبه بشر الخيار لنفسه وان خاف شرط كل واحد منهما
الخيار لنفسه ثم يخبر ان معاوان خاف كل واحد منهما اذا اجاز ان لا يجوز صاحبه وكل كالمعنا وكذا لو بشرط عليه ان يبيع بشرط ان يبيع
صاحبه **وان ابتاعه** ارض او اشترى العقار **ثمن** كثير ثم دفع الى البايع ثوبا عنه لرضي الثمن **فالشفعة على الشفع بالثمن** لا بالثمن
لان الثوب عرض عما في ذمة المشتري فيكون البايع بالبايع للثوب بمقر اخر غير العقار الاول وهذه الحيلة تم الجار والشريك
لكن فيه ضرر بالبايع لانه اذا استحق الدار المشفوعة يتق كل الثمن عليه والاصح ان يباع بالدرهم الثمن دينار حتى اذا استحق
الشفوع يطل العرف فيجزي الدار لا غير كن اشترى من اخر دينار بعشرة ثم تصادق ان لا دين عليه فانه يرد الدينار
ولو اراد الشفع ان يخلفه بانه ماردت ابطال الشفعة لم يكن له ذلك لانه لو اقر به لا يلزمه شي ولو خلفه ان البيع الاول لم يكن
تحميه له ذلك لانه ادعى معنى لو اقر به لزمه فيكون خسرانا في الجزائية وحيلة اخرى احسن واسهل ذكرها بقوله **وكذا لو اشترى**
جارا بدارهم معلومة مع قبضة فلوسا اشتراها وحل قدرها وضيع الفلوس بمدا القبض فان الثمن معلوم حال العقد ومجهول
حال الشفعة وجهالة الثمن يمنع الشفعة ذكره من مثلا خسر في شراء الدار والغف قلت لما حق على هذه الحيلة في غيب
كتاب المذكور لكن تعارف الناس في الامصار ذلك لا يطل الشفعة لكنهم يحملون بدل الفلوس خاتا معلوم العين مجهول للقدار
فيثمن الشفع اذا قال انا اعلم قيمة الفلوس وهي كذا ان ياخذ بالدرهم وقيمتها كذا لو اشترى دارا بعوض وعقارا فان الله



طلب احدهم ان المبادلة على غير المثل مع انه يحير على القسمة في غير المثل اذا كان مقدار الجنس مع المبادلة لا يحير فيها لغير
فانه انما يحير عليها لان فيها معنى الاثر اذ من الشريك يريد الانتفاع بخصته فاجب الجبر على ان المبادلة قد يحير فيها لغير
اذا اختلف حق الغير به كما في قضا الدين يعني ان الربويون يحير على القضا والدون تنقضي بانها تضاربوا بدلا عن ما في خفته
وهذا جبر في المبادلة قصد الوقدر فلان جبر لا يقصد اليه الا في المضاد الاصل هنا انتفاع احدهم بنصيبه على الخلو
دون الاضرار على غيره انتهى **وينصب قاسم برزق من بيت المال** لان منفعة العامة كالقضاء والمقتبوع والمقاتلة فيكون كفايته
من بيت المال لانه امر لمصلحة العامة كمنفعة **ولا يقسم بالاجرة** منهم وهو ان نصيبه يقسم بالاجرة اخذ من يقسم له اجر من تركه
بل ازرق من بيت المال لا اخذ من يقسم له لكونه ارضى بالناس واجود من القسمة **وان نصيب على المتقاسمين بالاجر** لان الاجرة على
للقسمين والنتج لهم ايضا على المصروف وليس يقسم حقيقة حتى يحجب نفسه او اجرة اخرى يجوز للقاضي ان يخذل الاجرة على القسمة
وان لم يجز اخذها على القضا هكذا امر به امر اياه وهو امر الاجرة **على عدد الروس** عن ابو حنيفة وقال الاجرة على قدر الاصل لا بمؤنة المال
له ان الاجرة مقابل القرض وهو لا يتناول به بل قد يصعب في القليل وقد ينكسر قعر راعنا راعنا فاعتبر اصل القرض **ويجب كونه في القسمة**
ايمنا على المبادلة بالقسمة لانه من جنس عمل القضاات ويعتد على قوله فيمكن فشرط المبادلة والامانة والمصلحة وانما ذكر الامانة بعد العدل
وهي ان لو اضرها لجزان ان يكون غير ظاهرا لامانة كذا في المراء **ولا يقسم قسما واحدا** ان القسمة لانه لو قسم لكانت له زيادة
على اجره وله المعنى كغيره لكان ان يستاجر به وان القسمة فيها معنى المبادلة وهي تشبه القضا على ما بينا ولا يحير فيها ولا يشترط
القسام بضم القاف وتشديد السين جمع قاسم بمعنى القاضى الاشتراك لا يضر بالناس لان الاجرة تقسم بذلك غالية لانهم اذا اشركوا
في المكون وعند عدم الشراكة يتبادرون اليها حق الفوات فيرخص الامر بسبب ذلك **وحسب القسمة برزق الشراكا** لان فيها معنى
المبادلة كما ذكرنا وهي تشبه القضا فيجوز بالتراضى كسائر المعاصيات والتكليف **الا اذا كان فيهم صغير** لان تفرقه لا ينفذ
كأقدماء ذكره الزيلعي في تبين اكثر في الثانية اذا قسم الورثة الشراكة فيما بينهم بغير امر القاضي وفي الورثة صغيرا او غايبا او شريك
للميت لا يصح القسمة الا باجارة الغايب او ولي الصغير او باجارة الصبي بعد البلوغ او باجارة القاضي قبل البلوغ انتهى **كنايب عنه**
قد نابه انه لو كان له نايب محض القسمة وقد اختلف بهذا القدر صاحب الوقاية وهو قبيح لا بد من ذكره قال في السراج الوهاج وكلم
ان يقسموا بانفسهم اذا تراضوا الا ان يكون فيهم صغير لا وله او غايب لا وكيل عنه في يجوز القسمة بينهم بالاصطلاح بل لا بد
من القاضي لانه لا ولاية لهم على الصغير ولا نظر لهم على الغايب فان امر القاضي يقسمها اجاز على الصغير والغايب لان له ولاية على
الصغير ونظر الغايب وتفرقه يقع على الميت ولهذا يقضى ديونه وينفذ وصاياه عند غيبة بعض الورثة انتهى في جواهر الفرائد
طفل وبالغ اقتسموا شيئا بلغ الطفل قسما في نصيب نفسه وباع البصير يكون اجارة القسمة انتهى **وقسم تقلى يدعون او ثمة**
بينهم وعقار يدعون ملكه او ثمة مطلقا فان ادعوا انه ميراث عن زيدا حتى يبرهن على موته وعلى عدد ورثته
حضر جماعة عند القاضي وطلبوا اقسمة ما في ايديهم فان كان عليا فان ادعوا شراؤه او ملكه مطلقا قسم كمن هذا غير مذكور
في المتن فان ادعوا ارثه عن زيد قسم ايضا وان كان عقارا فان ادعوا شراؤه او ملكه مطلقا قسم ايضا اما اذا ادعوا ارثه
عن زيد لا يقسم عند ابو حنيفة حتى يبرهن على الموت وعدد الورثة وعند ما يقسم كل في الصور الاخرى ان ملك المورث باق
بعد موته فالقسمة قصاص على الميت فلا بد من اليقين بخلاف الشرا لا الملك بعد الشرا عويذ بالله لا بايع وبخلاف غير العقار اذا ادعوا ارثه
لان القسمة تقيد بزيادة للفظ والمعار يحفظ بنفسه فلا يحتاج الى القسمة فالمسئلة التلم مذكور في المتن يقسم حكمها من قسمة
على المورث وكذا من قسمة العقار المشتري بالعاري الاول فلهذا المذكر **ولا ان يبرهن ان العقار بينهما حتى يبرهن انه لها**
الضرب في انه يرجع الى العقار فقل هذا هو الذي في حنيفة والاصح كما في كثير من المعتمدات انه قول الكل لانها اذا يبرهن انه
انه معها كان القسمة قسمة الحفظ والمعار غير يحتاج الى ذلك فلا بد من اقامة البينة على الملك **ولو يبرهن على الموت وعدد**
الورثة وهو ان العقار بينهما وفيهم صغير او غايب قسم العقار بينهم **ونصيب قاصصا** اي نصيب من يقبض للطفل
والغايب ووقع في الثانية معهم بصيغة الجمع بما للهواة فان عبارتها والار في ايديهم فقل هذا هو الصواب والصواب في ايديها
حتى لو كان في ايديهم لكان الصواب في يد الطفل والغايب وسبب ان الله اذا كان كذلك لا يقسم واجيب عنه بانه اطلق الجمع و
اراد به التي بقرينة قوله وارثان واقاما لكنه ملبس انتهى ومن ثم عدنا عن عبارة الهواة الى التبيين بصيغة الثني
واسه اعلم فان يبرهن واحدا **وكا نوا مشيرين وغايب احدهم او كان مع الوارث الطفل الغايب او ثمة** لانه ان حضر واحد
منهم واقام البينة لا يقسم اذ لا بد من الشيء لان الواحد لا يصلح مقاسما ومقاسما ومقاسما ولو كان مقام الشرا لا يقسم لان
لان في الارض ينصب احد الورثة خصما عن الباقي وان كان في صورة الارث العقار او ثمة في يد الطفل والغايب لا يقسم

صورة مع

ايضا

ايضا لان القسمة تقسم قضا على الغايب والطفل من غير خصم حاضرها وفي الثانية ميراث بين قوم ام قسما او شراؤها
على انفسهم بالقسمة ثم ادعت اموات الميت الميراث على الميت واقامت البينة لان لها ان تقبل القسمة ويكون دينها كدينه
اجبر فاقضاها على القسمة لا يمنحها من دعوى الدين لان اجارة الغريم القسمة قبل ان يصل اليه الدين باطله ويكون وجودها
لغيرها وكان له ان يقبل القسمة وكذا اذا كان الغريم هو الوارث ولا يشهد دعوى الدين دعوى الشراكة في العين فانه لو ادعى
الشراكة في العين بان ادعى وصيه بالثالث بعد القسمة يكون ساعيا في تقصير ما شربه فلا يصح دعواه ولو ادعى ابن الابن بعد
القسمة انه كان اشترى نصيبه ابيه من الاب حال حياته بنين مسرورين وقدر الفتن واقام البينة على ذلك فذلك لا يقبل قسسته
لان خصم في نصيب ابيه سواء كان يستحق نصيب الاب بالشرا او بالميراث فهو اقتسموا دار بينا عن رجل والمخاطبة مرق
بذلك فاصابها الفتن فعزل لها شها على حدة ثم ادعت الميراث لهما ان زوجها اصدقها اياها او انها اشترت منه بصاد
لم يقبل ذلك منها لانها لما ساعدته على القسمة فقد اقرت انها كانت لزوجها عذوبة فلا تشفع دعواها وكذا لو قسموا دارا
او ارضا واصاب كل واحد حصة غير ابيه من ابيه ثم ادعى احدهم في قسم الاخرى او يخلو ان الله هو الذي يباه او عن يده لم يقبل
بينة على ذلك انتهى في جواهر الفتاوى اخوان اقتسموا بركة الاب بن زعمان في القسمة تقاونا فاستأنا القسمة ثم اخذ الفتور
على حصة قسم الاول تكون القسمة الثانية باطلة انتهى **وقسم بطلب احدهم ان الشراكا ان تنفع كل منهم بخصته** بعد القسمة
لانه حقا لا يوجب فيجاب اليها وقسم **بطلب ذي الكبر فقط ان لا ينفع الاخر فله حصة** لانه لا يقسم بطب في القليل لانه لا فائدة
له فهو مقتضى في طلب القسمة وقيل على العكس لان صاحب اكثر يطلب من صاحبه وصاحب القليل لا يطلب من غيره وقيل يقسم بطلب
كل واحد وما احتجنا به في هذا المختصر بما للوقاية ولكن هو الاصح كما في تبين اكثر وقيل الى الخصاف وفي قصص الشيخ قاسم وان
كان احدهم يتقصر الاخر بغير رغبة نصيبه فان طلب صاحب القليل لم يقسم وذكر المضاف على قلب هذا وذكر الحاكم في مختصره
ان ايها طلب القسمة يقسم القاضي في العداية ونشر الراعي الاصح ما ذكر في الكتاب وعليه متى الامام المحقق والبرهان والشيخ
والصدر الشريعة وضيم وفي الصنف وفي فتاوى قاض خان دار مستقلة ان طلب صاحب القليل وابي صاحب الكثير كذلك
وعليه الفتور وهو اختيار شيخ الاسلام خواجه زاده فهو يفرق بين هذا وبين الميت الصفي الذي لا ينفع احدهما بعد القسمة
به قلت وهذا يقتضي ان يكون صاحب القليل ينتفع بنصيبه بعد القسمة وهو اولى ما ذكره في الكليات ان الفتور على ان صاحب القليل
الذي لا ينتفع به بعد القسمة يقسم بطله اقول ينبغي ان يعود على ما مر به عامة المختصين اصحاب المتن والشروح لانها في المتن
لنقل المذهب فلا يعارضه ما في الفتاوى لان فتوى الفتاوى انما يقول عليها اذا لم تعارضها كتب الاصول وهي الموصوعة لنقل المذهب
كما ذكرنا ما مع معارضتها لا يلتزم اليها كما ذكر العلامة الطرسي في كتابه انفع الوسائل واسه اعلم **وان يقدر الظاهر كل**
الميراث بالقسمة كما في نحو اليد والرجل والحائط والعمام **لم تقسم حينئذ الا برضاهم** ابرضا الكل لان القسمة لتكامل المنفعة وفي
هذا فقرته فيمنع على موضوعه بالنقض **وقسم عرضا بغير رضاهم** لان اعتبار المعادلة في المنفعة والمالية ممكن عند
اختلاف الجنس لا اتحاد المقصود فيمنع تميز اعيان القاص الاجبار عليها لا يقسم **للنسان والرقيق والجواهر والحمام والبيد**
والرعي والكت البرصا ابرضا لكل الشراكا وانما لم يقسم للنسان لعدم الاختلاف بينها فلا تنفع القسمة بينهما تميز بل تنفع
معاوضة فيمنع التراضي دون جبر القاضي لان اجبارها على اعتبار التمييز اما الرقيق فالذكور هنا قول ابو حنيفة وعند
ابو يوسف ومحمد يجوز قسمة الرقيق لا اتحاد الجنس والتفاوت في الجنس الواحد لا يمنع القسمة كما في الاب والعم ولها تقسم الرقيق
في الغنية بين الغنيين ومع شبيهة مهر ونحوه لا يوصف في الرقيق فاحسن لتفاضل المعاني الباطنة كالذهب
والكناسة لان من الميراث يصلح للامانة ويعقد على طامه ويجس القمار وغيره من الصناعات كالكتابة ومنهم من لا يصلح
لشراها فلا يكون جميع نصيب كل واحد منهم في واحد فيقتصر الاثر والتمييز فلا يكون قسمة فانما هي مبادلة ولا يحير عليها بخلاف
سائر النعميات لان الانتفاع بها لا يختص بالاشياء بل او ذلك معتق في القسمة الاثر ان الذكر والاثني من بن آدم جنسا
مختلفان ومن الحيوان جنس واحد فلا يجوز التماس عليه وهذا الخلاف فيا اذا كان الرقيق وحدهم وليس معهم شيء اخر من الرعي
وهم ذكور فقط او اناث فقط ولما اذا كانوا مختلطين بين الذكور والاناث لا يقسم بالاجماع لان الذكور والاناث من بن آدم
جنسا فالاختلاف المقاصد على ما عرف ولا يقسم للنسان وان كان مع الرقيق في اجر ما يقسم جازت القسمة في الرقيق تبعا
لغيرهم بالاجماع ويجوز القاضي بطلب البعض ولم ينشئ يدخل تبعا وان لم يجز دخوله قصد كبيع الشرب والطبخ يدخل في
بيع الارض تبعا ولا يجوز بيعه وحده كذا في تبين اكثر قلت وقد نقل في السراج الوهاج ما ذكره الزيلعي عن الاصل فقال قال في الاصل
اذا كان مع الرقيق شيء سواء من الثياب وغيرها قسم واحد حل فيه الرقيق تبعا قال ابو بكر الرازي وهذا يحول على تراخي الملا

قضا

بكل واحد منها وروى عن ابي يوسف انه قال في الترتيب هو وزني في الموضع الذي تزارعوه وزنيا وان كان الشرح قد ورد بكونه كليا
رجل له مزرعة في بستان فباع صاحبها بستان بستانه فجعل المشتري البستان دارا فليس له ان يطرح حق التبيل لان حقه لا
يصل بان يجعل البستان دارا فليس له ان يطرح حق التبيل لان حقه لا يصل بان يجعل البستان دارا فليس له ان يطرح حق التبيل لان حقه لا
بالوزن بالقيان والميزان قال بعض حوز السريجة ايضا قلعة التقادمت قال رضي الله عنه وهذا غير صحيح لانه وزف
فلا يجوز قسمته بغير الوزن اما بالقيان او بالميزان فلا يجوز قسمته بالشرجة لانها مجازفة وقسمة التبن بالكران
ذكر في النواز انه يجوز لانه ليس بوزن في الموضع في الخاينة ايضا قوم اقتسموا دارا من انا عن رجل فالمرأة مفرقة بذلك فاصاب
الثمن فغزل لها ثمنها على حدة ثم ادعت المرأة الميراث لهما ان زوجها اصدقها اياها وانها اشترت منه بعدا فها لم يقبل
ذلك منها لانها لما ساعدت ثمنه على القسمة فقد اقرت انها كانت لزوجها عند موته فلا تسمع دعواه وكذا لو اقتسموا دارا
او ارضاء وصاب كل واحد حصة بغير ان يسهل من ابيه ثم ادعى احدهم في قسم لآخر بانه او خلاه من ابيه هو الذي بناء او غرسه لم تقبل
بنيته على ذلك انتهى تنقضي القسمة بغيره او وصية الا اذا قضى الورثة الذين ونفذوا الوصية والابن رضي الموصي له
بالثلث وهذا اذا كانت بالراضى اما بقضا القاض لا تنقضي بظهور وارث فاختلف في ظهور الموصي كذا في الفوائد البرانية
سفل له علو يعني بيت فوقه بيت مشترك بين الاثنين **وسفل** يعني بيت فوقه بيت ولكن السفل مشترك بينهما
والعلو لآخر **علو** يعني بيت فوق بيت ولكن السفل لشخص والعلو مشترك بينهما **قوم كل واحد من السفل** وحده العلو
ومن السفل وحده ومن العلو وحده **على حدة** عند حوز رحمه الله **وقسم بالقيمة** لان السفل يصلح له العلو كالير والسرداب
والاصطبل وغيره فصار كالجنتين فلا يمكن التصديق الا بالقيمة وعليه التقوى وبه قالت الناشئة وعند ابى حنيفة رحمه
الله يقسم بالزرع كل راع من اسفل في مقابلة ذراعي من العلو وعند ابى يوسف يقسم بالزرع ايضا لكن العلو والسفل
متساويان **انكر بعض الشرط** **بعد القسمة** **استيفان نصيبه** **وشهد القاسمان** **بالاستيفان** **تقبل** هذا عند ابى حنيفة
وابى يوسف وعند محمد والشافعي ليس بحجة لانها شهادة على فعل نفسها قلنا لا بد منها على فعل غيرها وهو الاستيفان اظهر
مثيل قاسم القاض وغيره وما اذا كان باجر او غيره وهو الصحيح كفي السراج الواحاج نقل عن المستصفي وفي شرح الكفر
المنيع قال الطحاوي اذا قضا باجر لا تقبل شهادتهما بالاجماع واليه ما لبعض المشايخ لانها يدعيان ايضا عمل استرجاعا عليه
فكانت شهادة صورة ودعوى موقوفة فلا تقبلانها الا بجران بهذه الشهادة الى انفسهما مغللا لا لخصوص بواقيهما على
انفسهما العمل المستاجر عليه وهو القين والاختلاف في الاستيفان فانقضى التهمة **ولو شهد قاسم واحدا** **ان لا تقبل**
لان شهادة الزور غير مقبولة ولو امر القاض امينه بدفع المال الى اخر فقبل قول الامين في دفع الضامن من نفسه
ولا يقبل في الزام الاخر اذا كان منكر **ولو ادعى احداهما** **احدا المتقاسمين** **ان من نصيبه شيئا** **يدعي صاحبه** **وقد اقر**
بالاستيفان **بصدق الا يريها** **ان يريته** **يقبضها على دعائه** **لان القسمة** **من العقود اللازمة** **والدعي الغلط يدعي حق النسخ**
لنفسه بعد تمامها فلا يقبل الا بحجة وان لم يقم بينة استخلف الشرط لانهم لو اقر بذلك لزمهم وان انكروا حلفوا عليه
ومن حلف منهم لم يكن عليه سبيل ومن حلف عن اليمين جمع نصيبه مع نصيب المدعي ويقسم على قدر حقه لانه يكون حجة عليه
كما قرره ولا يكون حجة على غيره وان قال احد المتقاسمين **قبضته** **فاخذ شريكه بمضيه** **وانكره** **واشركه** **ذلك**
حلف **لانه يدعي عليه الغصب** **وهو منكر** **فلا تقبل** **المنكر** **وان قال قبل** **افترافه** **بالاستيفان** **اصابني** **من ذلك** **لذا الى**
لذا ولم يسلمه الى **ولذبه** **شركته** **فلا تقبل** **القسمة** **لان الاختلاف** **فيما حصل له بالقسمة** **فصار** **نظر الاختلاف** **في البيع**
او الثمن **ولو اقتسدا** **دارا** **واصاب كل واحد حصة** **فادعى احدهما** **ان يريها** **يدعي صاحبه** **وانكره** **الآخر**
فقبله **البينة** **وان اقامها** **فالعبرة** **لبينة المدعي** **لانها خارج** **وان كان قبل** **الشهادة** **على القبض** **فلا تقبل** **القسمة**
وكذا لو اختلفا في الحدود واقاما البينة يقضى الكل واحدها بالجزء الذي هو في يد صاحبه لانه خارج فيه وبينة الخارج اولى
وان اقام احدهما بينة قهر له به وان لم يقم واحدهما بينة قهر لهما وترا دكا في البيع والله اعلم **وان اسقط بعض معين من**
نصيبه **لا تنسخ** **القسمة** **انما اقال على الصحيح** **في الاستيفان** **بعض شايخ** **في كل نقض** **وفي بعض شايخ** **من نصيبه** **لا تنسخ**
بل يرجع **من استمر على نصيبه** **شريكه** **وحقيقته** **ان الاستيفان** **انما في بعض نصيب احدهما** **فان كان** **معا بعضا** **شايخا** **لا تنسخ**
عند ابى حنيفة وتنسخ عند ابى يوسف والاصح ان يرد مع الجحينة وصورة انها اقتساما فوقع النصف الفري لا حدها فاستحق
اله النصف الشايخ من هذا النصيب الموقوف فادعى النسخ فاستحقته بالخيار وان شاققت القسمة فدعا لغير التفتيش وان
شارج على الآخر بالرجوع وان كان بعضا معين من نصيب احدهما فقد قبل الله على الاختلاف والصحيح انها لا تنسخ بالاجماع بل

يرجع بقسطه في حصة شريكه كما اذا كانت الدارين بينهما نصيبين فقسمت فاستحق من يد احدهما بيت هو حصة اذ رجع بعض
بعض ما استحق في نصيب صاحبه وان كانت اطلاقا تلك لاحدها والثلثان للآخر فاستحق من يد صاحب الثلث
رجع بثلث ما استحق وان استحق من يد صاحب الثلثين رجع بثلث ما استحق واذا استحق البعض من نصيب كل واحد
فان كان شايخا فنسخت القسمة وان كان معيناً قال شارح الرقابة لا تنسخ القسمة بل يجعل هذا المسحق كان لم يكن فان
كان الباقي في يد كل واحد منها يقدر بقدر نصيبه فلا يرجع لاحدهما على صاحبه وان نقص من نصيب احدهما يرجع بالحصة
كما اذا كانت الدارين نصيبين والمسحق عشرة اذ رجع خمسة من نصيب هذا وخمسة من نصيب ذلك فلا يرجع وان كانت اربعة
من هذا وستة من ذلك يرجع الثلث على الاول يذرع **ظهر لك** **وبين في التركة** **القسومة** **تنسخ** **القسمة** **الا اذا قصود**
الدين **وابر** **الفراد** **دم** **قصة الورثة** **او يفيق منها** **الدين** **من التركة** **ما يفيق به** **الدين** **اعلم** **ان الورثة** **اذا اقتسموا** **التركة** **ثم**
ظهر فيها **دين** **محيط** **فيل الورثة** **افضل** **للموثرين** **الميت** **فان قصوه** **صحت** **القسمة** **والا فنسخت** **لان الدين** **مقدم** **على** **النسخ** **فينسخ**
وفروع **الملك** **لهم** **فيها** **الا اذا قصود** **الدين** **وابر** **الفراد** **قصود** **قسمة** **لرؤا** **المانع** **ولو كان** **الدين** **غير مستغرق** **فكذلك** **الجواب**
لنقل **حق** **الفراد** **بتركة** **الا اذا يفيق** **منه** **التركة** **ما يفيق به** **الدين** **فح** **القسمة** **لعدم** **الحاجة** **ولو عين** **فاحشر** **وهو الذي**
لا يدخل تحت **تقويم** **الموثرين** **في القسمة** **فانه** **كانت** **بقضا** **القاض** **بطلت** **عند** **الطلاق** **تصرف** **القاض** **معتد** **بالعدل** **ولم يوجد** **ولو**
وفقت **القسمة** **الراضى** **بطل** **ايضا** **في الاصح** **وقيل** **لا يلتفت** **الى قولين** **يدعيه** **لانه** **دعوى** **العين** **ولا معتبر** **في** **البيع** **فكذلك** **في**
القسمة **لوجود** **التراض** **وقيل** **ينسخ** **في الصحيح** **ذكر** **في** **الطائفي** **وفي** **رسم** **الحايت** **وهو** **الاصح** **وفي** **شرح** **الهداية** **للصيني** **في** **كتاب**
القاض **من** **نزع** **الحايت** **اذ ادعى** **الغلط** **في** **التقويم** **وكانت** **قيمه** **العين** **واتم** **قومتوه** **بالف** **فهذا** **لا يلتفت** **اليه** **لانه** **يدعي**
العين **والعين** **بالتقويم** **لا يبطل** **القسمة** **كالبيع** **ثم** **قال** **وقيل** **هذا** **اذا كانت** **قصة** **الرضى** **اما** **اذا كانت** **القسمة** **بالتقاضي**
حق **النسخ** **لانه** **لم يرض** **به** **بذلك** **وقال** **في** **التاوير** **والصفي** **ادعى** **احد** **المقاسمين** **الغلط** **في** **القسمة** **من** **حيث** **القيمة** **يفضل** **اذا**
ادعى **عينا** **في** **القسمة** **اذا** **كان** **يسير** **لحيث** **يدخل تحت** **تقويم** **المقومين** **لا تسمع** **دعواه** **ولا تقبل** **بنيته** **وان** **كان** **فاحشا** **حيث** **لا يدخل**
تحت **تقويم** **المقومين** **فان** **كانت** **القسمة** **بالقضا** **لأبى** **الراض** **تسمع** **بنيته** **بالاقتاف** **وان** **كانت** **بالتراض** **للمخمين** **لا يقضا**
لم **يذكر** **في** **الكتاب** **وحكى** **عن** **القيمة** **ابى** **جعفر** **انه** **كان** **يقول** **تسمع** **دعواه** **فله** **وجه** **بخلاف** **العين** **في** **البيع** **وان** **قبل** **الاستيفان** **فله**
وجه **ايضا** **كالبيع** **وحكى** **عن** **الفضل** **انه** **كان** **يقول** **تسمع** **كاذبا** **اذا كانت** **بقضا** **القاض** **وهو** **الصحيح** **كذا** **ذكر** **في** **شرح** **المختصر**
وذكر **في** **ادب** **القاض** **من** **شرح** **الامام** **القاض** **الاسيهاوي** **ان** **في** **دعوى** **العين** **في** **القسمة** **اذا كانت** **بالتراض** **لا تسمع** **كفي** **البيع** **ثم** **قال** **وبعض**
للمشايخ **قالوا** **تسمع** **كالو كانت** **القسمة** **بقضا** **القاض** **انقر** **وفي** **فتاوى** **قاضي** **خان** **قال** **الامام** **ابو بكر** **محمد** **بن** **الفضل** **تسمع** **دعواه** **في** **العين**
ولم **ان يبطل** **القسمة** **كالو كانت** **القسمة** **بقضا** **القاض** **وهو** **الصحيح** **انقر** **قلت** **وفي** **خلاصة** **الفتاوى** **وفي** **الاصول** **دعوى** **الغلط** **في** **القيمة**
بان **يقول** **القيمة** **الغرامة** **واتم** **قومتوه** **بجسم** **ما به** **وهذه** **الدعوى** **غير** **صحيحة** **كردعوى** **العين** **في** **البيع** **فانها** **لا تنسخ** **هكذا** **ذكره** **في** **شرح**
القاض **وقال** **الفتية** **ابو جعفر** **الجلي** **ان** **هذا** **غير** **مذكور** **في** **الاصول** **فان** **قبل** **تسمع** **فله** **وجه** **صحيح** **بخلاف** **العين** **في** **البيع** **وان** **قبل** **البيع**
فله **وجه** **صحيح** **كفي** **البيع** **وهو** **الصحيح** **والامام** **خواجه** **زاده** **ذكر** **هذا** **في** **نسخته** **ولم** **يرجع** **احد** **الوجهين** **على** **الآخر** **وهذا**
كله **في** **القسمة** **بالتراض** **فان** **كانت** **القسمة** **بقضا** **القاض** **فله** **النسخ** **انقر** **والصحيح** **المعتد** **ما** **قزمناه** **عن** **الطائفي** **وقاضي** **خان**
وبه **جزم** **اصحاب** **المتون** **وصححه** **اصحاب** **الشروح** **وبه** **اقتب** **مراراه** **واسه** **اعلم** **وتسمع** **دعواه** **ذلك** **لانه** **ذكر** **من** **العين**
الفاحش **ان** **لم** **يقرب** **بالاستيفان** **وان** **افترافه** **لا** **لا تسمع** **دعواه** **لوجود** **التاوير** **قال** **الامام** **العيني** **في** **شرح** **الهداية** **وذكر** **الاسيهاوي**
في **نسخه** **دقيقه** **لطيفة** **وهذا** **كله** **اذا** **لم** **يقرب** **للمضم** **بالاستيفان** **فلا** **اذا** **انقر** **بالاستيفان** **فانه** **لا يصح** **دعواه** **الغلط** **والعين** **الا**
اذا **ادعى** **النصيب** **تسمع** **دعواه** **وعنه** **مع** **ما** **قدم** **عنه** **الى** **الفتاوير** **والصفي** **قلت** **وفي** **فتاوى** **قاضي** **خان** **ودعوى** **الغلط** **انما** **تسمع** **اذا**
لم **يقرب** **بالاستيفان** **اما** **اذا** **انقر** **بالاستيفان** **لا تسمع** **دعوى** **الغلط** **والعين** **الا اذا** **ادعى** **العصب** **فحينئذ** **تسمع** **دعواه** **انقر** **وبعض** **عبارة** **قاضي**
خان **وما** **ينتفع** **بالقسمة** **الغلط** **اذا** **ادعى** **احد** **الشركاء** **الغلط** **في** **القسمة** **بجور** **دعواه** **ولا** **يما** **ذكر** **في** **شئ** **من** **ذلك** **ولا** **ساحته** **ولا** **كليه**
ولا **وزنه** **الاجبة** **لان** **الظاهر** **وفروع** **القسمة** **على** **وجه** **المعادلة** **فلا** **تنقص** **القسمة** **الا اذا** **اقام** **البينة** **على** **ذلك** **وان** **لم** **يكن** **له**
بينة **وطلب** **استخلاص** **الشركاء** **فانه** **يستخلف** **لرجاء** **القول** **ثم** **الغلط** **في** **النسخ** **على** **وجوه** **احدها** **ان** **يقول** **حق** **في** **النصف** **وقد**
الرجع **والثلث** **وقال** **الآخر** **لحقه** **الثلث** **وقد** **اخذه** **في** **هذا** **بما** **يقام** **ان** **يزداد** **ان** **القسمة** **ومنها** **ان** **يكون** **للمصونة** **في** **النقص**
فقال **احدها** **لم** **اقض** **حق** **وقال** **الآخر** **قبضته** **فانها** **يما** **يقام** **ان** **يزداد** **ان** **القسمة** **ايضا** **لان** **القبول** **له** **شبه** **بالعدو** **لواحتكام** **في**
العقوبات **لما** **ان** **ومنها** **ان** **تكون** **المانعة** **بينها** **في** **الزيادة** **فيقول** **احدها** **اخذت** **انت** **يا فلان** **اكثر** **من** **حقك** **او** **غصبت** **الزيادة** **غصبا**

القاضي

بعد ما قبضته ويقول الاخر قبضت حتى وما اخذت الزيادة كان القول الاخذ واليمنة بينة صاحبه ولا يبق لمان ولا يتراد
 القسمه وفيها ان يكون المازعة بينهما بعد ما شهدوا كل واحد منهما على القبض واستيفاء الحق بصفة تمام ثم يقول احدهما حق
 الذي في يديك وحقة الذي في يدي ويؤخذ قسمنا ولكن انا اخذت بعض حتى دون بعض لا تسع دعواه ولا خصوصيته
 بعد ما شهد على القبض والاستيفاء ومنها ان يكون المازعة بينهما في التقويم فيقول احدهما قيمته اكثر مما قومته وبنيك الآخر
 حتى هذا الوجه لا تقبل قوله ولا تسع دعواه كذا ذكره في الاصل وقال الفقيه ابو بكر الخزاز ان كان التقاوت يسيرا فهو كذا في الكتاب
 وان كان كثيرا يرجح ان تسع دعواه وقال ابو جعفر تسع دعواه انتهى **في النكاح** **دنيا في النكاح** **صحة ولو ادعى**
عينا لا ابراهم قال الزكي ولو ادعى احد المتقاسمين التركة دين في التركة لانه لا يناقض اذا الذين يتعلق بالحق والقسمه تصا
 الصورة ولو ادعى عينا بغيره كان لم تسع دعواه اذ الاقدام على القسمه اعتراف منه بان المقسوم مشترك في النكاح وقد مناعني قاضي
 خان وبه صرح العادى والبرازى وغيرهما **وقت شجرة في نصيب احدها اغصانها مذلية في نصيب الاخر ليس له**
ان يجبر على قطعها به **يفتر** قال في الاختيار روى بن رستم عن محمد بن له ان يجبر على قطعها وروى بن سماعة لا يجبر لانه
 استحق الشجرة باغصانها وعليه التقوى وفي البرازية وعليه التقوى وفي شرح النظم الوهاج وهو المعتمد والله اعلم **نبي احدها**
ارواح الترس **تكنين بغير اذن صاحبها** **عقار مشترك بينهما فطلب** **شريكه** **رفع بنائه** **قسم العتار بينهما فان وقع البناء في**
نصيب الباقي فيها ونعت **والا امره ان لم يقع البناء في نصيب الباقي بل وقع في نصيب الاخر** **هدم البناء** **حكم العتار** **ذلك والسالم**
في العادى والبرازية وغيرهما **ان كثر القاصر القسمه تقبل المقصود** **فرع عليه بقوله فلو اقسما امر الشراكا واخذوا**
حصةهم ثم اوصوا على الاكثر **الباقيين** **مما فعلوه وعادت الشركة لان قسمه الاراضى يادله ويصح نسخها ومما دلتهما**
بالترافى كذا في البرازية المقصود من القسمه الفاسدة بين الملك فيه **ويغير جواز التصرف فيه للقاصر المقصود بالشر**
الفاسد **فانه يفسد الملك بالقبض كما تقدم تقديره وقيل لا** **لا يثب الملك فيه** **وقد جزم به في البرازية والفتية** **بالاول وفي التوليد**
الزبديه القسمه الفاسدة لا تقبل الملك بالقبض **وهي تنطى بالشرط الفاسدة قلت وفي القسمه كل قسمه على شرط هبة او صدقة**
او بيع من المقسوم او غيره فاسد **وكذا لا شرط قسمه فهو باطل والقسمه على ان يزيده شيئا مرفقا جائزة كالزيادة في البيع او الثمن**
انتهى **فرع** **وجبات عن امرأة وابني** **والمرأة تدعى بها حامل قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله** **تضمن على امرأة**
او امراة **تضمن جنينها** **فان لم تقع على ثمن علامات الحمل ينقسم الميراث وان وقع على ثمن علامات الحمل لم ير بحواحق بقا**
فانه لا يقسم **وكذا الوما** **يرثها** **امرأة حامل او ابنا فان القاصر لا يقسم الميراث حتى تلد فان كان الوارث اكثر من واحد ولم**
يولد **الولادة** **ان كانت الولادة بعينة يقسم** **وان كانت قريبة لا يقسم** **ومقدار القرب والجهد مفوض الى الراى القاصر اذا قسمت**
التركة بوقت نصيب الحمل واختلفوا في مقدار ما يوقد للحمل قال الفقيه ابو جعفر بوقت نصيب ابني ويقسم الباقي وهو رواية
عن ابي حنيفة **ومحمد بن ابي يوسف في رواية وقال بعضهم بوقت نصيب اربعة بنين وهو رواية عن ابي حنيفة ايضا وذكر الحنفى**
عن ابي يوسف انه يوقد نصيب ابن واحد وعليه الفتوى **هذا كما اذا كانت الورثة من بر بنون مع الحمل بان كان ابنا فان كانوا**
لابر بنون مع الابن بان ماتت عن امرأة حامل بوقت جميع التركة ولا يقسم لان في حق الاخوة في طلب القسمه **شكنا فلا يقسم**
انتهى **الفرقات اذا كانت لحفظ الاعلاك** **فالقسمه على قدر الملك** **وان كانت لحفظ الانفس** **فهي على عدد الورث** **وفرض لها الولو**
في القسمه **بالاذا غرم السلطان اهل قرية فانها تقسم على هذا وفي كفاية التارخانية وفي فتاوى قارى الهذلية اذا خيف**
الفرق فاقسموا على بعض الاسقة منها فالتقوا **انهم يعود الروس لانها لحفظ الانفس** **انهم يجوز بن السجود في الطريق**
العام ان كان واسع لا يبرو **وكذا اهل الحلة ان يدخلوا شيئا من الطريق في دورهم ان لم يبروهم له بناظره في هو الطريق**
لم يبرو **كن ان خوم قبل البناء من البناء وجه لاهم المشترك اذا هم فابا حدها العارة فان احفل القسمه لاجبر وقسم**
والا يثب اجره **يرجع له** **القرف في ملكه وان تضر جان في ظاهر الرواية فله ان يجعل فيها تقولا وحما ولا يضمن ما تلحق به**
ان **وفي الجحش ولو وقع في نصيب احدهما بنا في نصيب الاخر** **ساحه** **يجب الباقي** **اد صاحب الساحة ان يبر فيها ويسد السج والشس**
على الطريق **له** **المنع في ظاهر الرواية** **وبه يفر** **وقال نصير والصغار له** **المنع** **على هذا لو اراد ان يبر حاما او تورا واصطبا لافله**
ذلك **فلا يخلان ولو انتقم بها ونفذت في البياض الخلاف انتهى** **وفي فتاوى قارى الهذلية التقوى على انه ممنوع من القرف**
على وجه يضر به الجار **وان كان يتصرف في ملكه واجاب ان الجار يمنع ان يفتح كوة يشرف منها على جارة انتهى** **فقد اختلف الفتا وبنيان**
يعول على ظاهر الرواية لما فرغ من بيان قسمه الاعيان شرع في بيان احكام قسمه الاعراض وهو الممايات واخرها عن قسمه
الاعيان **كروها** **عوا** **الممايات** **مناقلة من الهبة** **وهي الحالة الظاهرة للتميز للفرق** **وقد تبدل الفرع الفاسد** **فانما** **في الفتا**

منهم بغير هبة ولا حقة وبخيارها وان الشريك الثاني يتنعم بالعين على الهبة التي انتفع بها الشريك الاول وفي عرف الفقهاء
 هي عبارة عن قسمه المتاع وهو جائز استحسانا والقياس باياها انها مبادلة المنفعة بحسبها اذ كل واحد من الشريكين في نوبته
 يتنعم على مثل ملكه عوضا عن المتاع الشريك بملكه في نوبته لكن ان كنا القياس لقوله تعالى لها شرب ولكم شرب معلوم وهو الهبة
 بعينها والحاجة اليها اذ يتعذر الاضطلاع على الانتفاع فاشبه القسمه ولهذا يجزى فيها جزي القاضى اذا طلبها بعض الشراكا والى غيره
 ولم يطلب قسمه العين كما تجزى في القسمه الا ان القسمه اقم منها في استكمال المنفعة لانه جمع المنافع في زمان واحد والتماس
 جمع على الغائب ولهذا امر ولكون القسمه اقم اذا طلب احد الشريكين القسمه والاخر الممايات يقسم القاضى لانه ابلغ في
 التكليف ولو وقت فيما يحتل القسمه ثم طلب احدها القسمه يقسم وتبطل الممايات ولا تبطل الممايات بموت احدها ولا بموتها
 لانه لو انتقض استأنفه الحكم لجواز ان يطلب الورثة الممايات فلا فائدة في التقصير في الاستئناف **ولو تهايا في سكنى دار على**
ان يسكن احدها في البعض والاخر في البعض **او احدها العلو والاخر السفلى** **او في سكنى** **اربن** **على ان يسكن كل واحد منهما دارا**
او تهايا في خدمة عبد على ان يجدهم هذا يوما وهذا يوما او في خدمة عبيدين على ان يجدهم هذا الصبر هذا وهذا الصبر هذا او تهايا
في غلة دار على ان يلخذ هذا شهر وهذا شهر او تهايا في غلة دارين على ان ياخذ هذا غلة هذه وهذا غلة هذه **صحة** **التماس في هذه**
الوجوه الستة **الاول يجوز بالاتفاق** **لان القسمه على هذا الوجه جائزة** **فكذلك الممايات** **وقيل يجوز عندنا بشرط ولا يجزى**
اعتبار بالقسمه **وعنه انه لا يجوز التهايا اصلا بالبحر والبالترافى لانه يصيب بيع المنافع بالبيع لمنافع من حشبه نسبة**
وذلك لا يجوز **والثاني ايضا يجوز بالاتفاق** **وكذا الثالث يجوز بالاتفاق** **والرابع يجوز على الاصح** **وعنه ابي حنيفة لانه**
لا يجوز الا بالترافى لان قسمه الرقيق لا يجزى فيها الجبر عنه **ولما منعت** **والاصح ان القاضى بها ميم بها جبر** **يطلب**
احدها والخامس يجوز بالاتفاق **والسادس فيه خلاف** **والاظهر انه يجوز بالاتفاق ولو زاده دت غلة الدار الواحدة في**
نوبة احدهما على الغلة في نوبة الاخر **يستمر** **في الزيادة** **تحقيقا للتقادل** **بجلا في الزيادة في المنافع** **وبجلا في الزيادة في غلة**
دارين **حيث لا يشترط ان فيها لانه يحمل على القرض** **وقال صاحب الهداية** **ولو زادت الغلة في نوبة احدها عليها في نوبة الاخر**
يشترط ان في الزيادة ليحقق التقادل **بجلا في الزيادة في المنافع** **واسقط احدها نوبته زيادة لان التعديل فيما وقع عليه**
التماس حاصل **وهو المنافع فلا يضر زيادة الاستقلال** **بعده** **والتماس على الاستقلال في الدارين جائز ايضا في ظاهر الرواية ولو**
فصل غلة احدها لا يشترط ان فيها بخلاف الدار الواحدة والفرق ان في الدارين معنى القريب والافران يلجج لاختلاف زمان الاستيفاء
وفي الدار الواحدة يتعاقب الوصول وصول النعمة فاعتبر فضا وجعل كل واحد منهما في نوبته لا ولو كان عن صاحبه فلهذا
يرد عليه حصته من الفضل انتهى **ولو تهايا في غلة عبد وفي غلة عبيدين او تهايا في غلة بغل او بغلين او تهايا في**
ركوب بغل او بغلين **ان غلة بغل او بغلين او تهايا في غلة شجرة او لبن شاة** **لا امر** **لا يصح** **في هذه الوجوه** **ان لا يجوز الاول**
يجوز بالاتفاق لان القسمه على هذا الوجه جائز **فكذلك الممايات** **وقيل يجوز عندنا بشرط ولا يجزى** **اعتبار بالقسمه** **وعنه ابي حنيفة**
بالاتفاق لانه لا ياتي الا في زمانين **فسنومه** **تغيرها** **خلاف التهايا في خدمته** **بحريان** **المساحة** **فيها الثاني لا يجوز عند ابي حنيفة**
لان التهايا في الخدمة جواز الضرورة ولا ضرورة في الغلة لانه يمكن قسمتها ويجوز لكان النقاد بينهما والثالث لا يجوز بالاتفاق
والرابع لا يجوز عند ابي حنيفة **خلاف الما الخامس والسادس على الخلاف** **والسابع والثامن لا يجوز بالاتفاق لانها مبادلة فاقية**
تزد عليها **القسمه** **عند حصولها فلا ساحة الى التهايا بخلاف لبن ابن ادم حيث يجوز الممايات فيه حتى لو كانت جارياتان مشتركين**
بين اثنين **فهما ان ترضع احدها ولا احدها والاخرى ولد الاخران لان لبن ابن ادم لا قيمة فجزى بجى المنافع والحيلة في التمار**
وخو **ان يشترى نصيب شريكه ثم يبيع لها بعد مضي نوبته او يتنعم باللبن** **الغذر** **يطبق القرض في نصيب صاحبه اذ**
قرض المشاع **جائز ذكره في تبين الكثر** **هذا كتاب في بيان احكام المزارعة** **لما كان الخارج في عقد المزارعة من انواع**
ما يقع فيه **القسمه** **ذكر المزارعة بعدها** **وهي بناقلة من زارع من الزرع وهو القالب وخو** **في الارض وفي الشرع هي الم**
المزارعة **عقد على الزرع** **بعض الخارج** **وتسمى المزارعة ويسمى اهل المزارعة المزارع قال في مختار الصحاح والخير** **لما**
ومنه المزارعة **وهي المزارعة ببعضها يخرج من الارض والخير النبات وفي الحديث** **يستحب الخبير** **لن تقطع النبات وتاكله**
وفي فيه **الفرع** **بالفتح** **المزارعة التي ليس فيها بنا ولا فيها شجر والجمع اقرب** **انتهى** **فيكون** **تسميه** **العقد** **بالمزارع** **قسمه**
له **باسم** **بعض** **اركانه** **لان قياسها** **باربعة** **اشياء** **الارض** **والبنر** **والعمل** **والبق** **لما كان** **الزراعة** **عند الامام** **لما روى عليه**
السلام **نهر عن الخابرة** **والها** **استيجار** **الارض** **بعضها يخرج من عمله** **فكان في معنى** **تقير** **الطمان** **وعندها تصح** **وبه**
ارفعوها **بقية** **لنظام** **الناس** **والاحتياج** **اليها** **والقياس** **على المضاربة** **بشرط** **صلاحية** **الارض** **للزراع** **لان المقصود** **يجعل**

برونه وبشرط اهلية المتعاقدين وهما رب الارض والمزارع لان العقد لا يصح الا بين اهله وبشرط ذكر المدة فذكر المدة
 فيها من الزراعة او اكثر وان لا يكون قد رتب اليه مثله او مثل احداهما عاليا وعن محمد بن سلمة لا يشترط بيان المدة
 وتقع على سنة واحدة وبه اخذ ابو الليث وفي الثانية بشرط جواز المزارعة ستة منها بيان الوقت فان دفع ارضه
 مزارعة ولم يذكر الوقت قال في الكتاب لا تصح المزارعة وانما قال ذلك لان المزارعة اجارة فان البذر لو كان من قبل
 صاحب الارض كانت المزارعة استيجار للعامل وان كان البذر من قبل العامل فهي استيجار للارض ولهذا اختلفوا
 استاجرت لتزرع ارض هذه بذر على ان يكون الخارج بيننا نصفين كانت مزارعة وكذا اقول العامل ذلك لصاحب الارض
 والمنافع لا تصح معلومة الايمان الوقت وقال شيخنا لا يشترط بيان المدة ويكون المزارعة على اول السنة يعني على اول
 زرع يكون في تلك السنة قالوا انما اجاب بفساد المزارعة في الكتاب خالم يبين الوقت لان اواز وقت الزراعة في بلادهم
 غير معلوم وفي بلادنا معلوم لا يتأخر ولا يتقدم الايسر الاتزان وقت المعاملة لما كان معلوما لا يشترط فيها بيان الوقت
 استحسننا والفتوى في بيان الوقت على جواب الكتاب انتهى قلت وفي البرانية وعن محمد بن حماد جوازها بلا بيان المدة ويقع
 على اول زرع يخرج زراعا واحدا وبه اخذ الفتوى وعليه الفتوى وانما شرط محمد بن حماد المدة في الكوفة وخجوها لان وقتها تقاوم
 عندهم وابتدوا بها وانتهوا بها بمجهول عندهم ووقت المساقاة معلوم وفي بلادنا وقت الزراعة معلوم انتهى وبشرط
رب البذر وجسه ارجس البذر ان الاجرة منه فلا بد من بيان من يملك البذر او ما يملكه من اجرة البذر فذكر المدة
 قاض خان ولا يشترط بيان مقدار البذر ان ذلك يصير معلوما باعلام الارض فان لم يبين جنس البذر كان البذر من قبل صاحب
 الارض فان لم يبين جنس البذر كان البذر من قبل المزارع لا تملك قبل التعاقد البذر عند المزارع معلوما والاعلام عند المزارع
 بمنزلة الاعلام وقت العقد كما لو استاجر دابة للركوب ولم يبين الركاب والمحمل ولم يبين الحمل لا تصح الاجارة ثم تنقل جاز
 عند الركوب والمحمل وان كان البذر من قبل العامل ولم يبين جنس البذر كانت المزارعة فاسدة لانها لا تملك في حقها
 الا من قبل التعاقد فلا يجوز الا اذا فوض الى العامل على وجه الصريح بان قال له رب الارض على ان تزرعها ما بدا لك او ما
 بدا لي لا فاضل فوض الامر اليه فقد رضى بالضر وان لم يفوض الامر اليه على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل ولم يبين جنس
 البذر فسدت المزارعة فان ذرعا شيئا تنقلب جازية ايضا وبشرط **ذكر قسم الاجر** رضى به لانه لا بد من جهة وله
 اجرة عمله او ارضه فلا بد ان يكون معلوما وبشرط **التقليد بين الارض والعامل** لان ذلك يتكفل من العار حتى لو شرط في العقد
 اجارة في التبدل او تم شركة في الانتهاء فرفع على هذا الشرط فقال اجارة في الابتداء وتم شركة في الانتهاء فرفع على هذا الشرط
 فقال ما تقوت به التقليدية وهو على رب الارض العامل لا تقع وبشرط **الشركة في الخارج** لانه هو المقصود بها فينقل اجارة
 في الابتداء او تم شركة في الانتهاء فرفع على هذا الشرط فقال اجارة في الابتداء وتم شركة في الانتهاء فرفع على هذا الشرط فقال **فقط**
ان شرط احدهما قسما اناسا وهو جمع قسرين وهو اسم لغتار معلوم وهو ثمانية مكابيل لانه يورث الى قطع الشركة في اجرة
 المزارع او في الكل اذا لم يخرج الارض من ذلك او شرط احدهما **مخرج من موضع معين** كما اذا شرط احدهما ما على الماء ذبانات
 والسواقي ولذات ذبانات جمع ما ديان وهو فدان من مرب وهو اصف من النهر واعظم من الجدول والسواقي جمع ساقية وهو فوق
 الجدول دون النهر كما في المغرب فيكون لاديان والساقية من الانفاذ المترافعة كما في الزرع او شرط **رفع رب البذر** او شرط
رفع الخراج الموقوف وهو ما يوظف الامام على الارض على كل جريب كذا من الدراهم كما تقسم تقدر في محله وتصفى الباقي
 بعد دفعه بخلاف ما اذا شرط رفع **خراج المقاسمة** كنصف الخارج او ثلثه او نحو ذلك من الخراج الشايع فانها لا تقسم بشرط
 شرط رفع العشر وقسمه الباقي في الارض العشرية لانه متنازع فلا يورث الى قطع الشركة او بشرط **التبني لاحدهما والحب للآخر**
 ان يبطل القطع الشركة فيما هو المقصود او بشرط **تنصيب والتبني لغير رب البذر** ان يبطل لقطع الشركة فيما هو المقصود او
 بشرط **تنصيب التبني والحب لاحدهما والحب للآخر** ان يبطل لقطع الشركة فيما هو المقصود وفي الثاني الشركة فيما هو المقصود حاصله التبني لصاحب البذر وعند
 البعض مشترك بينهما **ولما صحت لو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعمل للآخر والارض والعمل له والباقي للآخر**
وبطلت لو كانت الارض والبقر لزيد والارض والبقر له والآخران للآخر والبقر له والباقي للآخر اعلم ان التسميم
 العقلي كما قال بعض اهل التحقيق على سبعة اوجه لانه اما ان يكون الواحد من احدهما والثلاثة من الآخر وهذا اربعة اوجه
 وهو ان يكون الارض او العمل او البذر او البقر من احدهما والباقي من الآخر والاولان جازيان والثالث الاحتمال الربوا والرابع
 غير مذكور في الهداية وهو غير جائز لانه استحسن استيجار البقر بغير جهور وما ان يكون اثنان من احدهما والباقي

من الآخر

من الآخر والاول جازيان ومن الآخر ان لا تناسب بين الارض والعمل وكذا بين البقر والارض وعن ابو يوسف جواز هذا فروع
 لو دفع ارض الى رجل ثلاثين سنة على ان مازرع فيها من حنطة او شعير او من غلة الصيف والشتاء فهو بينهما نصفان
 وما غرس من شجر او كرم او نخل فهو بينهما اثلثا لصاحب الارض الثلث وللعاقل ثلثان فهو جازين على ما شرطاه سواء زرع
 الكل على احد النوعين او زرع في بعضهما وجعل في بعضهما كراما فهو جازين ايضا في ظاهر الرواية ولو دفع ارض مزارعة على ان
 يزرعها بيزر وبقدرة على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير او بعضها سمسا فزارع منها حنطة فهو بينهما نصفان
 وما زرع منها شعير اظرب المال ثلثه وما زرع فيها قلوب الارض ثلثاه فهو فاسد كله بخلاف ما تقدم لان هاهنا نص على ان
 التميز فقال على ان تزرع بعضها حنطة وبعضها شعير فهنا ليس له ان يزرع كلها احدا الاضاف وانما يزرع كل نوع
 في بعض الارض وذكر البعض مجهول في الحال وعندنا البذر في الارض ايضا لانه اذا زرع بعضها حنطة للبذر ما اذا يزرع
 في ناحية اخرى وليس عليه ان يزرع فكان العقد فاسدا واذا فسد العقد كان الخارج كله لصاحب البذر انتهى كذا في
 فتاوى قاضي خان رجل زرع ارض رجل بغير موافقه بيزر نفسه فله ان يطالبه بحصة الارض فان كان العرف جري في تلك
 القرية بالنصف والثلث او ثلث بغير ما يجب ذلك العقد الذي جري به العرف والرواية في كتاب المزارعة حرث بين
 رجلين ارضها ان يستقيا قال جبر على ذلك وان فسد الزرع قبل ان يرفع الى القاضي وامره بذلك ثم امتنع من اذ افسده
 كذا في جواهر الفتاوى بشرط البذر على المزارع الدرر مزارعة بالنصف للفظ الجوز وفي غير الدرر يجوز دفع الارض للمستاجر من
 الجوز مزارعة جازان كان البذر من المستاجر ولو دفعه معاملة لا يجوز قلت قال قب ولحقه قوله في الاول يجوز وفي الثاني لا يجوز
 وهو الاصح وفي الجوز استاجر ارضه استاجر ما صاحبها ليل فيها كان جازيا وكذا اذا دفع المستاجر ارضه الى صاحبها مزارعة
 وكان البذر من قبل المستاجر جاز على قول من يجوز الاجارة ان تقع في الخارج اذا قال لصاحب الارض والبذر بشرط الثلث وقال
 المزارع النصف وعشرة افرقة فالقول قول الدافع عند ابو حنيفة رحمه الله وقال القول قول المزارع وفي المراجعة اذا دفع ارضه
 ارضه مزارعة فاسدة فكتب الزرع وحسن الانتهاء ثم امتنع صاحب البذر عن الزراعة فخلبه اجره على المزارع رب الارض قال كنت
 اجير وزرعته بيزر والمزارع قال كنت الحاراك وزرعت بيزر فالقول للمزارع مذكور في الفتاوى **واذا صحت المزارعة**
فالخارج يكون على الشرط لصحة الالتزام **ولاشي للعامل ان لم يخرج شي** لان استحقاقه بالثقة في الخارج ولا شركة في غير الخارج
يجوز من المزارع عن المزارع البذر فانه لا يجوز عند الابا لانه لا يملكه المزارع الا بالثقة ماله وهو انما البذر على الارض ولا يورث
 له يخرج له لا فاضل نظريا لو استاجر ليهدم داره ثم امتنع وان امتنع العامل اجبر على العمل لانه لا يحق له فخر وفيه **فصل في المزارعة**
فالخارج لرب البذر لانه مال له ويكون **لآخر اجره** او ارضه **والا يزرع على الشرط** لان صاحب البذر هو المستاجر
 والآخر هو الاجير على ما بينا والواجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل لايزاد على المسمى على ما عرف في موضعه وعند محمد بالغة ما بلغت
 وقيل الخارج لصاحب الارض ويصير مسترضا للبذر قابضه بالثقة بالارض والاول اصح ثم قيل ان كان البذر لصاحب الارض
 طاب له الفضل فان لم يكن له لا يطيب له فيصدق بما زاد على البذر واجر الارض وان لم يخرج شي في الفاسدة **فان كان البذر**
من قبل العامل فعليه اجره مثل عمله **الارض والبقر وان كان من قبل رب الارض فعليه اجره** مثل عمله **فان كان البذر**
من قبل المزارع فله ان يزرع في الارض ما يشاء من غير ان يرضى به وهو مدفوع فينفق بارضه بان يوفيه اجره مثله ونقص المزارعة بدين
 محجوج الى بيعها اذا لم يثبت الزرع لكن يجب ان يستقر المزارع ديانة اذا عمل كما تقدم اما اذا ثبت الزرع ولم يستقر
 اتمت الارض لقطع حق المزارع فان مضت المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجره مثل نصيبه من الارض الى ادراكه الزرع
 كما في الاجارة بخلاف ما اذا مات احدهما قبل ادراك الزرع حيث يترك الى ان يستقر ولا يجب على المزارع شي لانما بقي عقد الاجارة
 هناك استقفا بالقامة الاجارة فامكن استمرار العامل او وارثه على ما كان من العمل اما هنا فلا يمكن الاقتصار المدة فتعين اجاب
 اجر المثل بالابقا وكان العمل وثقة الزرع وموتة للفظ وكري الانتهاء عليها لانها كانت على العامل البقا العقد لانه مستاجر في
 الدية في فادام المدة انتهى العقد فيجب عليها موته على قدر ثمنها لانه مال مشترك بينهما بخلاف ما اذا مات احدهما قبل الادراك حيث يكون
 العمل على العامل لبقاء العقد على ما بينا دفع رجل ارضه الى اخر على ان يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان **والخارج**

ثم ان رب الارض زرعها بيزر فان زرعها على وجه الاعانة
 فمزارعة بينهما ولا فتوى للمزارعة دفع المزارع

بينهما كلف لك فعلا على هذا فالزراعة فاسدة ويكون الخارج منها نصيبين وليس للعامل على رب الارض اجر
 انه على شئ هو فيه من ثمة **ويجب عليه ان يعمل اجرا نصف الارض لصاحبها** الله استوفى في منافع نصيبا من نصيب
 فاعلم **وكذلك لو كان البذر ثلثا من احوالها وثلثه من الاخر فالربع بينهما على قدر بذرها** فهو فاسد ايضا لما فيه
 من اشتراط الاعادة في الزراعة وكذلك لو جعل الربع بينهما نصيبين يكون فاسدا ايضا ذكره الهامس في فصوله **ونقطة الزرع**
عليها بالحصص كاجرة الحصاد والرفاع والدياسة والتزوية التي يجب عليها نقطة الزرع على قدر ملكها بعد انقضاء مدة
 المزارعة كما يجب عليها نقطة للزرع على قدر ملكها اجرة الحصاد والرفاع والدياسة مطلقا من غير قيد بانقضاء مدة الزراعة
 كما يجب عليها الحصاد والرفاع والدياسة اما نقطة الزرع بعد انقضاء المدة فلا ذكرنا واما وجوب الحصاد والرفاع والدياسة
 والتزوية فعليها مطلقا فلان عقد الزراعة يوجب على العامل عملا يحتاج اليه الى استنها الزرع ليزداد الزرع بذلك فبما هي
 وجوب العمل عليه بتناهي الزرع لحصول القصور فيبقى بعد ذلك لا يشتق كايها فيجب موته عليها فان شرطها على العامل
من شرط لو شرط العمل الذي يكون بعد انتهاء الزرع كالحصاد والرفاع والتزوية والدياسة الله لم يشرط لا يقتضيه العقد وفيه
 منفعة لاحدها فيفسد بخلاف **ما لو مات رب الارض والزرع نقل فان العمل فيه على العامل** ان العقد ثم بقي مدة
 وههنا فيقول صاحب الهديا لان هنا بقينا العقد في مده والعقد يستند على العمل على العامل وبهذا يتكشف لك ان قول صدر
 الشريعة فيفسد هذا الخالص كل عمل قبل الادراك فهو على العامل وما بعده فعلمها بالحصص بخلاف ما اذا كان قبل مضي مدة الزراعة
 ليتصور بقا العقد واستحقاق العمل على العامل اذ لو بقت فلا عقد ولا استحقاق فلان ما فات بين قوله يكون عليها وبين قوله فهو على
 العامل فليتامر **وصح** اشتراط العمل وهو الحصاد والدياسة على العامل عند **الفا** وهو ابو يوسف **للتعامل بين الناس وهو الزرع** قال الامام
 السرخسي وهو الصحيح في ديارنا انما في شرح الوقاية قلت وفي تعيين الكثر قال عن ابو يوسف ان المزارعة مع شرط الحصاد والدياسة
 والتزوية رتبة جارية وشائج يلزم كذا فيقولون بهذه الرواية ويزيدون على هذا ويقولون يجوز بشرط التسمية والمحل المنزلة على العامل
 لان المزارعة على هذا الشرط تعامل بين الناس ويجوز نزله القياس بالتعامل الا ان في الاستحقاق يجوز للتعاقد واختار السرخسي
 الائمة السرخسي رواية ابو يوسف وقال هو الصحيح في ديارنا ولو شرط الجرد على العامل والحصاد على غير العامل لا يجوز لاجتماع
 لعدم التعامل ولو اراد فصل التفصيل او جرد التزوية والنقاط الوط كان ذلك عليها لانها انما هي لما عزم على الفصل والجرد
 بفساد الحصاد بعد الادراك انما قلت وفي الخاتمة واد اشترط الحصاد والدياسة والتزوية على العامل كان مفسدا للعقد في
 ظاهر الرواية لان هذه الاعمال تكون بعد الادراك وانما العقد وما كان بعد انتهاء العقد اذ اشترط على العامل كان مفسدا لظوان
 العامل حصص الزرع وداس وجع من غير ان يكون شرطها عليه فهلك ذلك يضمن حصة الدافع وعن ابي حنيفة رحمه الله ان
 بشرط هذه الاعمال على العامل لا تقصد العقد عن ابو يوسف في النوازل لا يفسد لكن اذا لم يشترط يكون عليها وان شرط لم يفسد المزارع
 بحكم العرف وهو كما لو اشترى خطبا في الصراحيب على البائع ان يحمله الى منزل المشتري واد اشترط عليه يلزم بحكم العرف
 ولو شرط الجرد على العامل في المعاملة يفسد العقد عند الكل لانه لا عرف فيه وعن نصيب بن يحيى ومحمد بن سلمة انهما قالاهما
 كله يكون على العامل بشرط عليه لم لا يحكم العرف وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي هذا هو الصحيح في ديارنا ايضا انتهى
 وهذا كما لا يخفى ان ما تقدم نقله عن ابو يوسف كما لا يخفى **المدة في المزارعة مطلقا** يعني سوا كانت صحيحة او فاسدة **امانة في يد**
المزارع ثم خرج عليه بقوله **فلا ضمان عليه لو هلكت الغلة في يده** وبتله امر مثلا ما ذكر من عدم ضمان في المزارعة **المعاملة**
 ار المساقاة فان حصة الدهقان في يد العامل امانة وما تفرع على ذلك ما في قفاور قاضي خان ولو دفع رجل ارضه مزارعة وكفل
 انسان لرب الارض بحصته ما يخرج الارض لانقص الكفالة حتى لا يضمن الكفيل ما هلك عند العامل من غير صفة سوا كان البذر
 من صاحب الارض او من العامل لان حصة رب الارض امانة عند المزارع فلا تصح بها الكفالة بوثم تقصد المزارعة ان كانت
 الكفالة شرط فيها والمعاملة في هذا كالمزارعة ولو كفل رجل لاهدها عن صاحبه بحصة ما يخرج من الارض ان استهلكها صاحبا
 فان كان ذلك بشرط في المزارعة فسد المزارعة وان لم يكن شرط فيها جازت المزارعة والكفالة لان الكفالة اضبت
 الى سبب وجوب الضمان وهو الاستهلاك وانما تقصد المزارعة اذا كانت الكفالة شرط فيها لان دين الاستهلاك دين
 لا يجب بعقد المزارعة فتفسد المزارعة كن باع من رجل شيئا وكل انسان البائع عن المشتري بما يجب على المشتري لا بعقد
 البيع انما اذا قصر المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع بهذا السبب لم يضمن المزارع في المزارعة انفا سلة وبه
 المزارع بسبب ما ذكر في **الصحيحة** لو جوب العمل عليه فيها وهي في يده امانة فيضمن بالتقصير فيها وفي المزارعة اذ كان
 السقي ان تاخيرها بعد ان يفعله الناس لا يضمن والايضن حصص الزرع وجميعه بشرط عليه وبلا اذ كان الدافع ضمن حصة

الدافع ان تلقى ولو شرط ذلك عليه فتعاقب حتى تلقى من مالك حصة ترك الاثار اخرج الجوز والخضلة الرطبة الى
 الصحراء وكان شرط عليه ذلك في العقد ضمن ترك حفظ الزرع حتى اكله الدواب فمن وان لم يرد الميراث حتى اكله ان امكن
 طره من والاوا منه اعلم وفي السراجية المزارع اذا شرط عليه المزارع الحصاد وشرطت فلان حصاده حتى هلك ضمن
 الا ان يوزع تأخير اذ يفصل الناس مثله الا كما اذا ترك السقي متعرا حتى يبس الزرع من وقت ما ترك السقي قيته ثابتا في
 الارض وان لم يكن للزرع قيمة قوت الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما بجدد دفع الى رجل انما لمعاملة ليقوم
 عليها وفيها من الاشجار ما لم يمتد بنفسه البر ولم يمتد العامل حتى افسده البر ضمن انفسه **كت** في بيان
 احكام **المساقاة** لا يخفى عليه انه كان المناسب ان يقوم المساقاة على المزارعة لكثرة من يقول بجوازها ولو رد الاحاديث
 في معاملة من النوع على انه عليه وسلم لاهل خير غير ان اعراض ووصيحي صوب ايراد المزارعة قبل المساقاة احدى مائة
 الاحتياج الى معرفة احكام المزارعة لكثرة وثوعها والثاني كثرة تفرع سائل المزارعة بالنسبة الى المساقاة والمساقاة هي المعاملة
 بلفة اهل المدينة ومعناها اللقوة هو الشرع هي معاقبة **دفع الشجر** والكروم **المن يصلحه بجزء معلوم من ثمر الشجر** وفي
كالمزارعة حكم ان في الحكم القديم وهو المعونة على ما عليه العقول **وخلاف** في انها باطلة عند ابي حنيفة حصصه عندها والفقير على
 حصتها **وشرطا** ار مكن هنا كاهلية العاقدين وبيان نصيب العامل والتعليق بين الاشجار والعامل والشركة في الخارج لما يبان
 الجوز ونحوه فلا يمكن في المساقاة **الا اربعة اشيا** استثنان قوله وشرطا احدها **اد اشترى احداهما بجزء** عليه اذ لا ضرر
 عليه في الفسخ بخلاف **المزارعة** كما تقدم والثاني **اد انقضت المدة بترك بلا اجر** وفي المزارعة باجر على ما بينا والثالث **اد ا**
استحققت الفسخ يرجع العامل باجر مثله وفي المزارعة بقيمة الزرع والرابع بيان المدة ليس بشرط هنا استثنان
 فان ادراك الثمر وقت معلوم بخلاف المزارعة في ظاهر الرواية كما تقدم **وذا** كان بيان المدة ليس بشرط **يقع على اول ثمر يخرج**
 قال في السراجية والفقير على ان يجوز وان لم يبين المدة ويكون له ثمرة واحدة انتهى ومثله في جواهر الفتاوى وادراك بذر الرطبة
 كادراك الثمر فاذا دفع الرطبة مساقاة لا يشترط بيان المدة فيقتل المادراك بذر الرطبة فانه كادراك الثمر في الشجر كما في شرح
 الوقاية وفي الخاتمة ولو دفع الى رجل رطبة فزادها على ان يقوم عليها العامل ويستقيها حتى يخرج بذرها على ان مازقه
 الله من بذر فهو منها نصفان جاز استثنان وان لم يبين وقت الادراك البذر له وقت معلوم فيكون البذر منها والى
 لصاحبها ولو اشترط على ان يكون الرطبة بينهما نصيبين فسدت المعاملة لانها شرطت الشركة فيما لا يفوا بعمله فالرطبة للبذر
 بمنزلة الاشجار للفقير وان اشترط الشركة في الاشجار المرفوعة اليه مع الثاير يكون مفسدا للعقد كذلك هنا وفي الخاتمة ايضا
 وشرائطها اربعة منها بيان نصيب فان بين نصيب العامل وسكان نصيب الدافع جاز ذلك استثنان كما قلنا في المزارعة
 ومنها الشركة في الخارج كالمزارعة ومنها التعليق بين الاشجار والعامل ومنها بيان الوقت فان سكتا عن الوقت جاز استثنان
 ويقع العقد على اول الثمر تكون في تلك السنة فان اخرج في تلك السنة تقضى المعاملة وعلى دفع اصول رطبة في ارض الى رجل
 معاملة ولم يبين الوقت يكون فاسدا لان الرطبة ليس لها عاية تستعمل بها بل هي في يدها ساعة فساعة على ممر الزمان فان
 كان الرطبة لبناتها عاية يتهمل بها تقطع ثم يخرج ذلك بعد ذلك جازت المعاملة من غير بيان الوقت وتكون المعاملة
 على اول ثمر تكون انتهى ولو ذكر **المدة** في المزارعة فسدت المساقاة **ولو تبلغ الثمرة فيها اولا** تبلى **ص** ار عقد المساقاة
 فان خرج في الوقت المسمى فعلى الشرط الذي شرطه **والا فللعامل اجر** المثل ليعمل الى ادراك الثمر كما قاله صدر الشريعة وفيه
 تكلف لان هذه العبار تشير بان الاجر انما هو في مقابلة العمل الا انما هي في نصيب الثمرة وليس كذلك لانه لما يتبين فساد امر
 العقد بعد الفرج لزم اجر العمل السابق فيحصل الانتفاع بينهما بالكلية ويمكن ان يقال ان معنى قوله ليعمل ليدوم على عمله وفي
 قوله الى ادراك الثمر الاخر لانما لم يخرج لم يستحق الاجر اصلا بنا على جواز ان لا يخرج ابدا لافة سادية انتهى وفي الخاتمة ولو
 شرط ذلك وقت معلوم ما يبلغ الثمر في تلك المدة وقد بناه عن جاز لاننا لم نتيقن بفوات القصور بهذا الشرط وانما
 توهم فان خرج الثمر في تلك السنة كان بينهما على شرط وان تأخر عن تلك المدة فللعامل اجر مثل عمله **ولو دفع غل**
في ارضه تبلغ الثمرة على ان يصلحها فخرج كان بينهما تقصد هذه المساقاة ان لم يذكر اعوا ما معلومة وان ذكر اعوا ما
 معلومة **ص** وكذا لو دفع اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة فانه يجوز وان لم يسم المدة ويقع على اول
 جريكون ولو دفع رطبة اتهم جزاها على ان يقوم عليها حتى يخرج بذرها ويكون بينهما نصيبين جاز بلا بيان
 مدة والرطبة لصاحبها ولو شرطت الشركة فيها لم يفسد المساقاة لانها شرطت الشركة فيما لا يفوا بعمله وقد

قوله من الغاية ونقص المساقاة في الكرم والشجر والرباط واصول الباذنجان والتخل وقل الشافعي في الجديد
بما يجوز الا في التخل وفي الكرم والجوز المزارعة الانتفاع المساقاة لان القياس ياباها لما قال ابو حنيفة في المزارعة واما
حوزها بالاشجار وحدثني خبير وقد خصها وله اصل في الشرح وهو المضاربة والمساواة انشبه بهما من المزارعة
فان فيها الشراكة في الريات دون الاصل وهو التخل كالمضاربة والشراكة في المزارعة لا يتأتى ذلك لان شرط دفع
البدل في المزارعة ان يكون المزارع مقصودا ولم يجوز المزارعة الانتفاع في ضمن المعاملة ولكن من شئ يصح بها
ولا مقصود كبيع الشجر تباع الارض ولما مر من ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر بشرط يشترطون
من ثمر لوز ربيع رواه البخاري وسلم جماعة اخر وهذا مطلق فلا يجوز تقييد بعض الاشجار دون بعض ولا يكون
المزارعة تبعا للمعاملة بالاراء وفرد فيه اصادي كبرية كلها مطلقة فوجب اجراؤها على اطلاقها ويجوز ايضا ان
اهل خيبر كانوا يعملون في الاشجار والرباط وان الاصل في النصوص ان تكون معلولة في زعمها الى الارض فيه لاسيما عند
النعم فانه لا يحتاج الى اقامة الدليل على انه معلول في الزرع **لو فيه** ان في الشجر المذكور ثمرة غير مزرعة يعني تزيدي بالعمل
فانه اذا كان كذلك نقص المساقاة **وان كانت مزرعة** لا ارقت انتهت لا يصح **المزارعة** لان العامل لا يسقط الا بالعمل والاشجار
للعمل بعد التام فلما جاز بعد الادراك لا يسقط بلا عمل ولم يرد به الشرع ولا يجوز احاقه باقبل التام الحاجة على خلاف
القياس والحاجة الوحيدة تبقى على الاصل وكذا على هذا اذا دفع الزرع جاز وان استعمله وادرك لما ذكرنا وهو المراد بقوله
المزارعة والاصل في الخلاصة ان المعاملة متى عقدت على ما هو في حد النوى والزيادة صحت واذا عتقت على ما تهاه
عظمه وصار يحال لا يزيد في نفسه بسبب عمل العامل لانقص للمعاملة وانما يعرف خروج الشجر عن أحد الزيادة اذا بلغت
واثرت انتهى **فم ارضا ايضا مملوكة لم يزر فيها الاشجار وتكون الارض والشجر بينهما نصفين** لانقص لان شرطه
الشركة فيها اذا كان موجودا قبل الشركة لا بعلمه وهي الارض ولانه استأجر اجرا يجعل ارضه يستأجره نأبا لال
بالا لا اجبر على ان يكون اجرة نصف البستان الذي يظهر له والالة فيكون في معنى تقبض الطمان فتقصد **والقول**
والفرس لرب الارض والاخر وهو الدفوع اليه الارض فتمه غرسه واجر مثل عمله لان العقد في الشجر لما كان فاسدا
وقد غرسه العامل بامر في ارضه صار كان صاحب الارض فعل ذلك بنفسه فيصير قابضا للفرس بانصافه بارض مستهلكا
له بالملوك فيها فيجب عليه قيمته اشجاره واجر عمله مثل عمله لانه ابتنى عمله اجرا وهو نصف الارض ونصف الشجر
ولم يحصل له منه شئ فيجب عليه اجرة مثله ذهبت **الزرع بنواة رجل والعقار في كرم اخر فثبت فيها شجرة فهو لص**
الكرم لان النواة لا قيمة لها ولا وقعت خوخة في ارض غيره فثبت لان الخوخة لا تثبت الا بعد ذهاب لحمها فتكون
متمثلة للشجرة في ارض انسان لا يعرف غارسها فتكون لصاحب الارض كالسبل اذا جازت ارض واجتمع كان التراب
لصاحب الارض بخلاف الصيد اذا خرجت في ارض انسان او باخت فان ذلك لا يكون لصاحب الارض ويكون لمن اخذها
لان الصيد ليس من جنس الارض وليس يمتثل بالارض كذا في فتاوى قاضي خان **وتجمل المساقاة كالمزارعة** كما ينظر في المزار
بموت احدهما ونقص مزرعتها والقر في الشجر هذا قيد لصورة الموت ومضى المدة وانما يطلق لان صاحب الارض
استأجر العامل ببعض الخارج ولو استأجر بدارهم بطلت الاجارة بموت احدهما فكذلك اذا استأجره ببعض الخارج فان ينظر
مات العامل تقوم ورثته عليه حتى يدرك الثمر وان وصيته كره ورثة الدافع لان في استحقاق العقد مائة
للمجايز وان مات الدافع يقوم العامل كما كان حتى يدرك الثمر وان وصيته كره ورثة الدافع لان في استحقاق العقد مائة
امرا بالاعمال وابطالها لما كان مستحقا له بالعقد وهو ترك الثمر في الاشجار الى وقت الادراك واذا انتقض العقد
تلك النواة قبل الادراك وفيه ضرر عليه فاذا جاز نقص الاجارة لدفع الضرر فلا يجوز ابتاؤها له فانه كان اول **وان مات**
الدافع والعامل فالجواز في ذلك لورثة العامل لقيامهم مقامه وذلك له في حياته هذا الخيار بعد موت صاحب
الارض فلو كان يكون لورثته بعد موته وان لم يمت احدهما بل انتقضت مدها المساقاة فالخيار للعامل ان شاء على ما كان يعمل حتى
يلغى الثمر ويكون بينهما على السواء لان في الامر بالجزاز قبل الادراك اثر اربها والزرع ينزل الى هو القاعدة في المزارعة ولو لم يمت لكن
للمزارع اخرها في ابتدائها حتى انتقضت المدة المشروطة والزرع لم يبدرك وطلب ربحها القلع واباه المزارع لا يملك القلع وينقص
فيها اجارة الى ان يدرك الزرع والعمل عليها انصافا الى الادراك فان اراد المزارع القلع فله ان يترك الثمرة المذكورة واذا انتقد
بعد انتهاء المدة فابان الحاكم ربحه بنفسها على المزارع ولو مضت مدة المعاملة والثمر لم يندرك يبقى العقد الى الادراك في يد العامل
بلاجرة وان هرب المزارع في وسط السنة ربح ربحها بالانقضاء على المزارع حتى يدرك الثمر بالانقضاء والقول للمزارع في قدر النقطة

على

على عمله وان مات المزارع والزرع بقول الوردية نحن نعلم الى ان يدرك لهم ذلك وان ارادوا القلع لا يجبرون على العمل انتهى
ونقص في باع المزارعة ما في الاجارات منه كون العامل عاجزا عن العمل وكونه سارقا يخاف على ثمره وسعفه
منه السعف بالتقيد جمع سعفة وهي عصي الخيل كذا في الصنع وفي البرانية من من العامل وسعفه وكونه سارقا يخاف على الزرع
عذر فروع دفع كرمه معاملة بالنصف ثم زاد لحوها على النصف ان زاد صاحب الكرم لا يجوز لانه جهة شائع فيا يجهل القسمة وان
زاد العامل يجوز لانه اسقاط كذا في الكفاية ليس في سبل **فثبت** عن دفعات ضبعة انها البالغ معاملة فكان لا يجزى وبذهب قال يكون
يعزى لوقال اعمل مزارع فلان ولو قال قطعا الشجر في السنة الغلانية تكون اجارة قلت كما لو قال يا خنثى يكون اجارة للنكاح سيد
ايضا اعطى المستاجر ضبعة معاملة سنة بالذمن من المسك الغلاني قال لا يجوز كذا في الصيرفية وفي المجتبى ولو دفع التخل او الشجر
الى شركة مساقاة لم يجز ولا اجاره وان عمل الخارج بقدر ملكها لا يستأجر من يملك في الشركة بينها لا يصح ولا يجب الاجران العمل لنفسه
وفي فتاوى معمر بن الفضل قوله تعالى يا ايها الناس كلوا مما رزقنا من الارض حلالا طيبا قال الحلال طيبا وليا الطيب فن اخذ ارض مزارعة
معاملة او زرع ارضه محافضا على الصلوات في مواقيها جماعة لكنه اذا اخر صلوة واحدة عن وقتها استغفاله بالمزارعة لا يكون
زرعه طيبا حلالا ولا كذا المزارع او غرسه بغير طهاره او منع الاجرة عن العجير او اخره بعد اجرة مرقه وكذا اذا اخذ الثمن بعد حلول
الاجل او اده تنقبا بدون رض البائع قال فلا يكون زرعه طيبا ويستحب ان يذرع على طهاره ثم يقوم في ناحية ويصل ركعتين ثم يقول
اللهم اني عملت ضعيفا وسليما هذا اليك فسلمه وبارك فيه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يذرع ثانيا فيحفظه هذا الزرع عن اقبه
ويأرك فيه واذا ادرك الزرع يجب ان يكون الكمال على طهاره ويستقبل القبلة والا لا يكون فيه بركة فاذا فرغ من كيله يصلي ركعتين ثم يقول
يا رب القيت به بذرا قليلا واعطيتني شيئا كثيرا فاجعلها قوت اطاعة وللجملها قوت عصية واجعلني من الشاكرين وكذا في غرس
الاشجار واسم اعلم هذا **كتاب في بيان احكام الذبايح** وجه المناسبة بين المزارعة والذبايح كونها اتلافا في الحال لا انتفاعا في
فاته الزلاعة انما تكون بالتلف في الارض لا انتفاعا به نيت فيها والذبايح اقل الحوان بارتفاق روحه والحال الانتفاع يلحقه بعد ذلك اعلم
ان المراد من ذبحه الى ان يكون محظورا عقلا ولكن الشرع احله لان فيه اضرارا بالحيوان وقال مشر الاية الطوائف هذا عندى باطل لان رسول
كان يتناول اللحم قبل سعيته ولا يظن به انه كان بالخلا ذبايح المشركين لانهم كانوا يذبحون باسم الاصنام فخرنا انه كان يذبح ويصطاد
بنفسه وما كان يفعل ما كان هو محظورا عقلا كالذب والظلم والسفاهة ولجيب بانه يجوز ان يكون كان بالخلا ذبايح اهل الكتاب وليس
الذبايح كالذب والظلم لان المحظور العقل ضرا بان ما يقع بتخرجه فلا يرد الشرع باباحة الاعتد الفروغ وما فيه نوع تجوز من حيث
تصوره فمقتضى فيجوز ان يرد الشرع باباحته ويقدم عليه قوله نقل النعمة كالحاجة للاطفال وتراوهم بما فيه الم والزكاة الذبح و
اصل ترك الزكاة بدل على التمام ومنه ذكنا السن بالذنهاية الشباب وذكنا النار بالقر تمام اشتغالها والذبايح جمع ذبيحة
وهي حيوان من سنامه انه يذبح فيخرج السمك والحرا اذ ليس من سنامه الذبح فيحلال بلا ذكاة ويدخل المتروكة والنظيفة ويجوز
ما لا يحل لغد الزكاة **حرم حيوان من سنامه الذبح لم يذك** خرج بهذا القيد السمك والحرا اذ ليس من سنامه الذبح ووضع في الوفا
حرم ذبيحة تذك ويجب حمله على ما ذكرنا اذا دل على المعنى الحقيق كان المعنى حرم مذبوح لم يذك اهل يذكرون اسم الله عليه فلا يتأول حرمة ما
ليس مذبوح كالمتروكة والنظيفة ونحوها وما اذا قطع من الحيوان الى عضو واذا حمل على الجازي وهو ما من سنامه ان يذبح يتأول
الصورة الذكاة ثم فسر ذكاة بقوله **وذكاة الضرورة حرج** وطعن وانها ردم في ارضه وضع وقع من البدن وذكاة الاختيار
ذبح بين الحلف واللبنة اللبة الثمر من الصدور وهو يبق الام والبال المشددة وهو رأس الصدور والجامع والباس الذبح في الحلق كله
وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه ما قاله رور انه عليه الصلاة والسلام بعث مناديا ينادي في خارج من ان الذكاة في الحلق الحد
رواه الارافطز ولانه يجمع بين التمر وجوز الطعام وجمع العروق فيحصل بقطعه المقصود على ابلغ الوجوه وهو انهار الدم والتقييد
واللبنة فيقيد له لو ذبح على من الحلق او اسفل منه لم يذبح في غير الذبوح ذكره في الواقعات وفي فتاوى سمرقند فضايل ذبح
شاة في ليلة مظلمة فقطع من الحلق او اسفل منه لم يذبح في غير الذبوح ذكره في الواقعات وفي فتاوى سمرقند فضايل ذبح
على الصدور وكان يجب ان يبق ما بين الراس والياقوت لاقا هذا قول العوام من الناس وليس هذا بجوز اللهم اسوا بقت العقد
ما بين الراس وما بين الصدور لان المعنى عندنا قطع الكثر الارواح وقدره حتى يحكى عن نفيجه انه كان يفرق بينه قال الزيلعي وهذا شكل
ناتم بوجوه قطع الحلق والارواح واصحابنا وان اشترطوا قطع الكثر فلا بد من قطع ارجلها عند الطل وان لم يبق شئ من عقد الحلقوم
ما بين الحلقوم لم يحصل قطع واحدهما فلا يملك بالاجزاء وفي الواقعات لو قطع الحلق والاسفل ثم لم يقطع موه اخره قبل ان يموت
بالاول يظن فانه كان قطع بتمامه لا يملك لادبونه بالاول اذ سمنه بالقطع الثاني والاخر انتهى في البرانية وفي فتاوى الرستغفاني ذبح و
بقيت عقدة الحلقوم ما بين الصدور ويؤكل وكذا اذا بقيت العقدة ما بين الراس والعقل بالجراحة قول العوام وليس يعتبر لان الشرا قطع

م دعا عند الشجر

لاسه صلى الله عليه وسلم

اذا كان يعرف النور والوجه ان لا يغيره الا عراب بل يحرم مطلقا لمعطى لان كلام الناس اليوم لا يحسن عليه كذا قاله الزيلعي وان
عطف حرمت نحو **لبيم الله واسم فلان او فلان** لانه اهله لغيره تعالى وقد قال تعالى وما اهل به لغيره تعالى قال عليه
الصلوات السلام موطان لا ذكر فيها عند المطاثر وعند الذبح ولو رفع المعطوف على اسم الله بجل لانه مبتدأ واختلفوا في نصبه ويكره
فيها بالاتفاق لوجود الوصل صورة **فان فصل صورة ومعنى كالدعاء قبل الاضجاع وقبل التسمية لا باس به** وكذا بعد الذبح
ولو قال اللهم تقبل هذا من اوين فلان هذا لا يكره لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه عن امة محمد من تحت
لك بالوحدة والى البلاغ وكان عليه الصلاة والسلام يقول اذا اراد ان يذبح اللهم هذا منك والى الله صلى الله عليه وسلم في حياض ومات
به رب العالمين لا تشرك بالله امرت وانا اول المسلمين باسم الله والله اكبر ثم دح وكذا روى عن علي كرم الله وجهه **والشرطي**
التسمية هو الذكر الخالص عن ثبوت الدعاء وغيره فلا يحل بقوله اللهم اعفني قال ابن مسعود جرد والتسمية
حق ولو قال عند الذبح اللهم اغفر لي ما ذكر واوالتني به لا يحل لانه دعا وسؤال بخلاف قوله **اللهم اغفر لي** دون التسمية بخلاف المظنة
فانه يحل ولو عطف على الذبح فقال **اللهم اغفر لي ما ذكر واوالتني به لا يحل** لانه دعا وسؤال بخلاف قوله **اللهم اغفر لي** دون التسمية بخلاف المظنة
حيث يخرج ذلك عن المظنة اذا نوى ان الذكوة فيها ذكر الله تعالى مطلقا لقوله تعالى فاسألوا الله في الذكوة المأمورة
هو الذكوة كرم الله وجهه ليعلم ان قوله تعالى فاسألوا الله عليه صواب وما لم يذكر اسم الله عليه فهو من غير الله بقوله تعالى ولا تأكلوا
مما لم يذكر اسم الله عليه وفي قوله تعالى فاسألوا الله عليه صواب الجواب بالنية في المظنة للجهة فشرط صحتها حتى لو عطف بعد صورة النبي
فقال **اللهم اغفر لي ما ذكر واوالتني به لا يحل** لانه دعا وسؤال بخلاف قوله **اللهم اغفر لي** دون التسمية بخلاف المظنة
بها اياها والواو والي في شره اكثر وما نزلت من الاسن عند الذبح وهو قول الجمهور والله اكبر بقوله عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعن علي بن عباس قال ان عباس بن عباس في تفسير قوله تعالى فاسألوا الله عليه صواب وذكر الخواص المسقط ان يقول باسم
الله الا بالواو وبالواو يكون لانه يقطع فور التسمية **لو سمي ولم يخف النية صحتها** قالوا **فلا يحل** قالوا **فلا يحل** قالوا **فلا يحل**
التسبيح في ابتداء الفعل فانه لا يصح فلا يحل الذكوة كما لو قال الله تعالى اكبر واراد به متابعة المودف
فانه لا يصح يشارع في الصلاة وان لم تكن له نية في التسمية بخلاف البرزانية سر عند الذبح ونوى ان تكون التسمية لغير
الذبح اولا لا يحل الموضع الا اذا كان لا يصح به تارة في الصلاة وان لم تكن له نية في التسمية بخلاف
تشرط التسمية حال الذبح وفي الروي تشرط عند الرمي وفي الارسل عند الرسل وفي وضع الحويصة لحمار الوحن يشرط عند الرمي
كما في البرزانية فان قلت قد ذكر والله اذا وضع بخلاف لبيد به حمار الوحن ثم وجد الحمار ميتا لا يحل وسباني ذلك في سبيل التسمية
قلت قاله البرزاني والتوفيق انه يجوز على ما اذا قدم عن طلبة والا فلا فائدة للتسمية عند الوضع **والحقير الذبح عقب التسمية**
قبل تبدل المجلس فلا يصح شاة وسر عليها ثم تركها وذب اخرى بلا ذكر لا يحل ولورسها بالذبح الى صيد فاصاب اخرى لانه
لا يقدر على ان يصل الى ما فوق ولو ذبح بها واحدة ثم ذبح اخرى بطن ان الواحدة تكفي لهما الا يحل والسهم اذا اصاب هذا ثم اصاب الاخر
حلا نظر القطيع غنم واخذ السكين وسر ثم اخذ شاة وذبحها لا يحل ولو نظر الى قطع حمار وحش وارسل كلبه وسر واخذ حمارا
للذبح ثم اشتغل بالكل فترك ثم ذبح حمارا طال وقطع الفروصم والا وحده الطول ما يستكره الناظر اذا احذر الشفرة يقطع الفرو
واذا هربت الشاة بعد التسمية ثم اخذها واضطجعها يقطع الفرو ويحذر الذكوة في البرزانية وفي الحديث سر ثم تكلم بكلام يسير او اجاب
السلام او استقام ففتح او احد السكين ثم طال العمل لا يحل ان يترك في الجوهرة ثم التسمية في ذكوة الاختيار تشرط عند الذبح وهو على المذبح
وفي الصيد يشرط عند الرمي والرمي على الله حتى لو اجمع شاة وسر فذبح غير هاتيك التسمية لا يجوز ولو رمى الى صيد وسر واصاب
غيره حل وكذا في الارسل ولو اجمع شاة وسر وكله انسان او استسقى فاشرب او شق السكين قليلا ثم ذبح على تلك التسمية الاولى
اخرها ولما اذا طال الحريث او اخذ على الغار واشتغل به ثم ذبح تلك التسمية الاولى لم يقل **وجب الابل** وهو قطع العروفت
اسفل العنق **وكرة بجهل الله طلاق السنة ولكم في فروعكم عكسه** وهو استحياب الذبح كراهة خاله ترك السنة
النقارة لقوله تعالى ان الله يامركم ان تذبحوا فذبحه وقال فصل الربيع واخر جاني في التفسير ان يذبح الجوز
وحل الحصول للقصور وهو تسلي الدم وقال الله لا يحل عند عدم الضريق **ولا بد من ذبح صيد مستأنس** كما لخصنا فانما تالف في البيت
فانه يذبح لان ذكوة الاضطرار اليه الاصل اليه الا عند العجز عن ذكوة الاختيار **وكو حرم** ثم مثل الغنم والابل والبقر **وقد حرم** بان ند
على اهله ودخل في البادية وصار وحشيا لان ذكوة الاختيار يفقدت في ذكوة الجرح في يديه حيث اتفق كالصيد **وقد حرم**
كما اذا نوى الحيوان في بئر وحصل العجز عن الوصول اليه ليدبح فانه يحرم ويحل اذا علم بموته من الجرح والاوان اشكل ذلك
اكثر لان الظاهر ان الموت منه وكذا الاجابة اذا تعلقت على شجرة وخيف موتها صارت ذكاتها الجرح ثم انه في المختصر اطلق

الجواب فيها توحيش من النعم وكذا في ما تروى منها اكثر وعن مجمران الشاة اذا نذرت في المصل لا يحل بالعقر وان نذرت في الصحر لا يحل
بالعقر وفي الابل والبق لا يحل في المصل والصحر في المصل بالعقر والصحر في المصل بالعقر والصحر في المصل بالعقر والصحر في المصل بالعقر
عليه وهو يريد فانه وسجل الله قلت وفي السراجية بمبر او تروى في المصل ان علم صاحبه انه لا يقدر على اخذه الا ان يجتمع له
جماعة كثيرة فله ان يرميه والشاة لو نذرت في المصل يرميها وفي المذبح يرميها انتهى فقوله عقد قول القائل بالتفصيل انتهى وقال
مالك لا يحل النعم الا على ذكوة الاضطرار اليه المحذرة عن ذكوة الاختيار نادرا والنادر لا يحكم له ولما روى عن رافع بن خديج رضي الله
عنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فذبح من ابل القوم ولم يكن معهم خيل فذبحه رجل منهم فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان هذه البهائم اوابدا وايد الوش فافعل منها هذا فافعلوا به هكذا رواه البخاري وسلم جماعة اخرى ذكر في النهاية
عن ابن النوار ان بقرة لو نذرت عليها الولادة فادخل صاحبها يد في بطنها لم يذبح وان جرحه في غير موضع الذبح ان كان لا يقدر
على ذبحه جيل ايضا وان كان يتدبر ليجل ان يذبحه في البرزانية وفيها روى الى بريح الحمام فاصاب حماما ومات قبل ان يذبح ذكاة لا يحل
ولما نذح فيه كلام انه هل يذبح ذكاة الاضطرار اليه لا قبل يذبح لانه صيد وقيل لا لانه يذبح الى البرج في الليل انتهى وفي القية معلما
بعلمه شمس شمس اشرف نوره على الهلاك وليس معه الا ما يحرم ذبحه ولو طبل له الذبح لا يذبح ذكاة في ذكاة لا يحل الله
الا اذا قطع العروق ثم علم بعلامه مع وقال يحل ان جرحه ان يذبح في ذكاة لا يحل ان يذبح في ذكاة لا يحل ان يذبح في ذكاة لا يحل
قلت ثم رأت بخط قوم موقوف به بطرق مستقاة بالقية من كتاب الصيد والذبايح بمكان علم بعلامه شمس ثم نقل في روا
تناسب القام ثم قال ولما روى صيد حيا وضاق الوقت عن الذبح ومات لا يحل في ظاهر الرواية وعد الحصة وابي يوسف
حل لانه لا يقدر على الذكوة الاختيارية انتهى **والجني مفرد بكلمة لم يذبح ذكاة الله** هذا نيت وقع في منطومة الامام النسفي واغضه
ان الجني مفرد بكلمة لم يذبح ذكاة الله فنية بمعنى تفسيره لا يصير الجني ذكاة ذكاة الله حق لا يحل الله بذكاته وهذا عند
ابي حنيفة وزفر الحسن بن زياد وقال ابو يوسف ومحمد وجماعة اخر اذا تم خلقه حل الله بذكاته لقوله عليه الصلاة والسلام
ذكاة الجني ذكاة الله ولم يجب عن هذا الحديث صاحب الهداية قال قال صاحب الهداية انما يجب عنه لانه لا يصلح للاستدلال لانه
روى ذكاة الله بالرمح والنصب فانه كان منصوبا فلا اشكال انه تشبيه وان كان مرفوعا فذلك لانه اقوى في التشبيه من الاول عرف ذلك
في علم البيان قبل وما يدعي ذلك تقوم ذكاة الجني كما في قوله تعالى وعينها وجيدها سوس ان عظم الساق قتله دقيق انتهى
ان كمينها فلا بد على انه يكتب ذكاة الله ثم لما مرغ من الذبايح اعتبرها بما هو المقصود منها والوسيلة الى الشئ مقدم عليه في الذكر فقال
ولا يحل ذكوة انا صاحب ناب ولما ذكر **ناب** وقوله **من سمي** بيان لقوله ذكوة ناب وقوله **او طين** بيان لقوله وناب لما روى
عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام نهى عن الذكوة ذكوة ناب من السباع وكل ذكوة من الطيور رواه مسلم واخره
والسباع جمع سبع وهو كل يختص بتهب جارج قاتل عادة والمراد بذي ناب من السباع وكل ذكوة من الطيور رواه مسلم واخره
وهو ذكوة الجوز وبمعنى ذكوة ان المراد بذي ناب هو سباع الطير لا كماله ناب وهو الظفر كما روي في ذكوة من سباع البهائم لا كماله
ناب فدخل في الحديث الضبع والذئب لهما نابا ومارى الله عليه الصلاة والسلام اياها يحل على الايدي ويدخل فيه القيل ايضا
لانه ذكوة ناب واليربوع وابن عرس من سباع لانه من البهائم وقيل الخفاش لانه ذكوة ناب **والخسرات** هو صغار وابل الارض
واحدتها حشرة كرواني البنية **والحمر الالهية** لما روى عن ثعلبة لثني انه قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحمر الالهية رواه
البخاري ومسلم وكذا لا يحل **البغل** لانه من نسل الحمار فكان معتبرا باصله حتى لو كانت امه من سائر كان على الخلاف المعروف في لحم الخيل
وان كانت امه بقرة يوكل بالخلاف لان المعتبر في اللحم والحريمة الام فيما تولد من ما كوله غير ما كوله **والخيل** عدل الى حبيفة وهو
قوله ابن عباس رضي الله عنهما وبه قال مالك وعند هاجل لما روى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن علي بن عبد الله رضي الله عنهما
وبه قال الشافعي واخره قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة خرجت الآية بمنزلة الاثنان فلو كان حل الاكل ثابتا
لم يبين علينا بذلك ولما روى خالد بن الوليد رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الخيل رواه احمد وفي رواية اخرى
انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل لحوم الخيل وما رواه خبر واحد ورد على مخالفة الكتاب كذا في الزم قال ثم اختلفوا
على قوله انه كراهة تنزيه او تحريم والاصح التحريم وفي فتاوى الصنفين قال قاضي اسعياج انه كراهة تنزيه واما لينة فقال في الصلاة
فقوله الله لا باس به وسماه في كتاب الحدود مباحا وقال اخر الذين قاضى خان فاما الابلان فليكن المأكول لجلال ولين الرمال كذلك في قول
ابي يوسف ومحمد ويكره في قول ابو يوسف حبيفة واختلفوا في كراهة فقال بعضهم مكرهه كراهة التنزيه كراهة التحريم وذكر
شمس الائمة السرخسي في ان الكلام انه مباح كايضا وماعة الشافعي قالوا انه مكرهه كراهة التحريم لانه لا يحل له وان زال عقله كالتواكل
النجس وارتمى الى راسه رضى زال عقله بمر ذلك ولا يحل كذا في الروي معزى الى الفاية وفي الحديث ثم قيل كراهة تحريم وقيل

كرامة تنزيه والاوله اصغر ولما لبثها فليل الباسية لانه ليس في شربه تقليل الله الجهاد بخلاف اللحم انتفى قلت هذا هو الذي يظهر
وجهه كالاخني وفي البرازية واختار علامة خوارزم مولانا ركن الملة الواجبات اباة شرب لبنه انتفى **والضيق** لما بينا
وعند الثلاثة بيل **والزيتون والضب** **والثعلب** ونوكل عندهم **والسلحفات** البرية والبحرية ولايجل ايضا الغراب **الابنوع**
الذي ياكل الجيف لانه محلق بلخباث ولايجل ايضا **الغداق** كذا لايجل **الفيل والبريوع وابن عرس والرخم والبعاث**
هو طائر ينشبه الرخمة بطل الطيران وما لا يصيد منها يضرب به المثل في دناءة الهمة ومنه قول الشاعر ان البعثة بارضنا يستتر
ولايجل جبولان مايي وهو الذي يكون ماواه ومعاشه في الماء **السلك غير الطافي** وهو الذي مات حنقا الله وقال وحال الله
وجاعة الله عليهم باطلاق جميع ما في البر واستثنى بعضهم الخنزير والطب والاشنان وعن الشافعي رحمه الله انه اطلق ذلك
كله والخلاف في البيع والاكل واحلهم قوله تعالى احل لكم صيدا البر من غير فصل وقوله صلى الله عليه في الجوه الطهور وماوه
والحل ميتته وان هذه الجوارات ليست بدورية لان الدوى لا يسكن الا ما فاشبه السلك ولما قوله تعالى وحرم عليهم الخباياث وما سوى
السلك حيث تستخرجها الطباع السليمة ونهى رسول الله صلى الله عليه عن ذواته في الصنف والصيد المذكور في الآية الا
الاصطياد وهو ما يحل فيها الجمل والحية والميتة المذكورة في الحديث السلك على ما ورد في الحديث الاخر احلت لنا ميتتان و
ودمان اما الميتتان فالسلك والجراد اما الدمان فالكبد والطحال وانما يحل السلك بغير الطافي لان الكلى الطافي عندنا مكره وقال
مالك والشافعي رحمه الله الباسية لاطلاق ما روينا من الحديث ولما ما روينا جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما نضبه عنه
الما فكلوا وما لفظه الما فكلوا ما طهر فلا تاكلوا وعن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم مثل وهبنا وميتة الجمل فلفظ الجوه يكون
مضافا الى الجوه في الجوهرة واما ما مات من مثله الجراد والبر في فيه روايتان احدهما بيوكل لانه مات بسبب حادث فهو كالوقاه
لما على الشط والثانية لا بيوكل لانه مات حنقا الله ولوان سكة ابتلعت سكة اكلنا جميعا لان البلوعة ماتت بسبب حادث
ولما اذا خرجت من دبر السكة لا تقول لانهما قد استقامت عذرة انتفى قلت وفي السراجية بكرة الحلال السلك الطافي السكة اذا ماتت
بافة حلت السكة لو ماتت عن حر الماء او بده عن البر حنيفة انه لايجل وبه اخذ الشيخ الاسلام امام الاصل السراجي رحمه الله وقال
محمد بن يحيى رحمه الله وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله وعليه الفتوى له وجد نصف سكة على الارض اكل لو قطعت من سكة قطعه
وهي حية اكلت القطعة والبقية واذا رمى صيدا فقطع عضوا قبل الممات فانه الحلال الصيد دون العضو ولو قطعت فصين الكلاه
رجل ذب ثاة او بقرة او غيرها ثم بان بها عضو قبل المات فانه يحل اكله في الولي اذ ماتت السكة في الشبك وهي لا تقدر على التخلص
منها لو اطلقت نيشا القاه في الماء لاله فزات منه وذلك معلوم فلا بأس باكلها لانهما ماتت بافة وكذلك لو ربطها في الما فزات لانهما
ماتت بافة وفي قنار الصنفي اذا وجب السلك ميتا على الماء وبطنه من فوق لم ياكل لانه طاف وان كان ظهوره من فوق اكل لانه
ليس بطافي **والجرب** كسكت وهو السكة السوداء **والارماهي** وهو الذي في صورة الحية فان ذلك يحل ايضا كذا في الرمز
وانما خصها بالذكر كوقع في الكثر والوقاية وغيرها اشارة الى ضعف ما نقل عن العرب عن محمد بن جميع السكة حلال غير
الحديث ويقولون انه كان ديوتا يدعوا الناس الى حليلته فسخ به **وحل الجراد وانواع السلك بلا ذكاة** وعند مالك لا بد
في موت الجراد من سبب وبه قال احمد في رواية وعن مالك مائة قطف راسه وانما خلا ما ذكرنا وما روينا عن ابن ابي قحزة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبغ غزوات فاكل الجراد وسبل على رجليه عنه عن الجراد باخذه الرجل وفيه الميت فقال الله
كله وهذا عد من فصاحته وحل **غراب الزرع** لانه ياكل الحب وليس من سباع الجمل الخفيف الطير والامن الخباياث **وحل الارنب**
والعقوق معها ومع الذكاة قال الزيلعي والغراب ثلاثة انواع نوع ياكل الجيف نجس فانه لا يوكل ونوع يوكل ياكل الحب فقط
فانه يوكل ونوع يخلط بينهما وهو ايضا يوكل عندنا حنيفة وهو العقق لانه كالدجاج وعن ابي يوسف انه يكره لان غالب ما يوكله
الجيف والاول اصغر وقال في النهاية ذكر في بعض المواضع ان الخفاش يوكل وذكر في بعضها انه لا يوكل لان ما ناكله لا يوكل
لحمه وشحمه وجلده حتى اذا وقع في الماء القليل لا يفسده لانه كالدجاج في ازالة الرطوبة الخمسة وهل يجوز الانتفاع بشحمه
في غير الاكل وفيه ياكل قليل الجوز اعتبارا بالاكل وقليل الجوز كالأرنب اذا خالط شحم الميتة والزيت غالب فانه يتنقع به
في غير الاكل وفي رواية لا يطهر بالذكاة لحمه لا يوكل لحمه والجمل يطهر هو الصحيح وذكر الزيلعي وبه صاحب الرمز وقد تقدم
عليه في كتاب الطهارة **الا الذي ذكرناه** **والخنزير** نجاسة عنه **ذبح شاة فتحركت او خرج الدم من غير تحريك حلت الشاة**
ارجل الكاه والاروان لم تحرك ولم يخرج الدم لايجل الكاه هذا **ادام علم حياها** عند الذبح **وان علم حياها** اكلها **وان لم يعلم**
ولم يخرج الدم لان الاصل بقا ما كان على ما كان فلا يحكم بزال الحياة بالشك وذكر محمد بن مقاتل وان خرج الدم ولم تحرك لايجل
اكلها الاصل بقا لان الدم لا يخرج بموته فيخرج بوجع الموت وهذا ثبات في المختمة والتردية والطحية والتي الذيب

بطونها

وعند مالك لا بد من موت الجراد من سبب وبه قال احمد في رواية وعن مالك مائة قطف راسه وانما خلا ما ذكرنا وما روينا
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبغ غزوات فاكل الجراد وسبل على رجليه عنه عن الجراد باخذه الرجل وفيه الميت فقال الله
كله وهذا عد من فصاحته وحل **غراب الزرع** لانه ياكل الحب وليس من سباع الجمل الخفيف الطير والامن الخباياث **وحل الارنب**
والعقوق معها ومع الذكاة قال الزيلعي والغراب ثلاثة انواع نوع ياكل الجيف نجس فانه لا يوكل ونوع يوكل ياكل الحب فقط
فانه يوكل ونوع يخلط بينهما وهو ايضا يوكل عندنا حنيفة وهو العقق لانه كالدجاج وعن ابي يوسف انه يكره لان غالب ما يوكله
الجيف والاول اصغر وقال في النهاية ذكر في بعض المواضع ان الخفاش يوكل وذكر في بعضها انه لا يوكل لان ما ناكله لا يوكل
لحمه وشحمه وجلده حتى اذا وقع في الماء القليل لا يفسده لانه كالدجاج في ازالة الرطوبة الخمسة وهل يجوز الانتفاع بشحمه
في غير الاكل وفيه ياكل قليل الجوز اعتبارا بالاكل وقليل الجوز كالأرنب اذا خالط شحم الميتة والزيت غالب فانه يتنقع به
في غير الاكل وفي رواية لا يطهر بالذكاة لحمه لا يوكل لحمه والجمل يطهر هو الصحيح وذكر الزيلعي وبه صاحب الرمز وقد تقدم
عليه في كتاب الطهارة **الا الذي ذكرناه** **والخنزير** نجاسة عنه **ذبح شاة فتحركت او خرج الدم من غير تحريك حلت الشاة**
ارجل الكاه والاروان لم تحرك ولم يخرج الدم لايجل الكاه هذا **ادام علم حياها** عند الذبح **وان علم حياها** اكلها **وان لم يعلم**
ولم يخرج الدم لان الاصل بقا ما كان على ما كان فلا يحكم بزال الحياة بالشك وذكر محمد بن مقاتل وان خرج الدم ولم تحرك لايجل
اكلها الاصل بقا لان الدم لا يخرج بموته فيخرج بوجع الموت وهذا ثبات في المختمة والتردية والطحية والتي الذيب

سبب

التضحية ولا ضمان عليه ضمان نقصانها لا فاعل مضمونة
منع الغيب فاحذر الالة قال الفقيه في البيع فاحذر من بيعه احد واحد ويجوز ان كان فقيرا لا يبيع بغيره
وفيه ولا كذلك الفقير لانها لا تجب عليه وانما تعبت بالشر في حقه حتى لو اوجب الفقير تضحية على نفسه بغير ضمان فاشترى
اضحية صحيحة ثم تعبت عنه ففني بها لا يسقط عنه الواجب لانه وجب عليه اضحية كاملة بالية من غير ضمان كما لو سرق
ولما كانت معتمة وقت الشراء جاز بيعها لانه لم يمس بواجب عليه وفي هذا الاصل اذا مات المشتري للتضحية على المورس مكانها اخرى
لا يشترط الفقير ولو ضلت او سرت فاشترى اخرى ثم ظهرت الاولى في ايام النحر على المورس في احد ايامها على المورس وجبها ولو اضمحلت
ليدبها في يوم النحر فاضربت فانكسرت رجلها فادبها اجزاء استحسانا خلا فالزفر والشا فم لان حالة الذبح ومقدار ما
ملحق بالذبح فصار كانه تعبت بالذبح حكما وكذا الوضوء في هذه الحالة فانكسرت ثم اخذت من ثوبها عند محو خلا فالا يبيع منه لانه
حصل بمقدار الذبح كذا في تعيين الكسرة وظاهر قوله قد عفا الله عنه لا يتعد الذبح في ذلك اليوم ويبدله ما في السراج الوهاج من قوله اذا
عالج اضحية ليدبها ففسرها او عورت فادبها في ذلك اليوم او هن الغد فانها تجزى لان ذلك التقص لا يبعد عنه في حال ذبحها
فكذلك في الثاني وهو ان يشرع في يوسف فيجعل ان يكون في هذه المسئلة عن يوسف روايتا انتهى وانما في احد السبع الذبح تشاكر في
الدين وقول الوترية ورتبة الذبح ما من ذبحوا المدينة عنه اي عن الميت فحكم صح ذبحها عن الجميع لوجود قصد القرية من الكل
والتضحية عن الغير عرفت فربما لانه عليه الصلاة والسلام في حق من امته واختلاف الجهات لا يضر كالقران والمعدة والاضحية لا يحد
المقصود وهو القرية وان كان شريك السنة نصرا وان كان مريد العلم لم يجز عن واحد منهم لعدم القرية من النص في لانه ليس من
اهلها وكذا امر يد الذبح فاذا لم يقع البعض قرية جرح الكل من ان يكون قرية لان الاراقة لا تجزى وبكل المضحى من الذبح
وبكل عينا وبغيره لا يري انه عليه الصلاة والسلام من كل الجوارح التي لا يذبحها ثم قال بعد طهارة وتزود واودع ذراعه وسئل وان
وقال عليه السلام فيه بعد ان يذبحها لا يذبحها ولا يطهرها ولا يذبحها ولا يطهرها ولا يذبحها ولا يطهرها ولا يذبحها ولا يطهرها ولا يذبحها ولا يطهرها
الامة ولا يذبحها ولا يطهرها ولا يذبحها ولا يطهرها ولا يذبحها ولا يطهرها ولا يذبحها ولا يطهرها ولا يذبحها ولا يطهرها ولا يذبحها ولا يطهرها
ثلاث الاطعام والاكل والاذا ذبحها لا يطهرها ولا يذبحها ولا يطهرها ولا يذبحها ولا يطهرها ولا يذبحها ولا يطهرها ولا يذبحها ولا يطهرها
الاضحية الواجبة والسنة سواء اذ لم تكن واجبة بالندوة وان وجبت بالندوة فليس لصاحبها ان ياكل منها وان لا يطعم غيره من الاعتناء
لانه التاديب غنيا او فقيرا وليس للمصدق ان ياكل من صدقته ولا ان يطعم غنيا وندب ان يذبح بيده ان علم ذلك في الذبح والا ان لم يعلم
الذبح شهد بها اي حضرها وبغيره بالذبح كذا يجعلها مبنية لقوله عليه الصلاة والسلام في طهارة رضى الله عنها فاشهدى
اضحية كانه يذبحها بول قطرة من ماله ذبح ذبح الكلب لانه قرية وليس هو من اهلها ولا من اهل الذكاة
جدا في الجوز ويصدق المضحى جلد اى يجلد الاضحية لانه جزء منها ويجزى من اهلها وجزءا وقرية وسفرة ودلو وسدله لا يبيع
به باقيا ويشترى به شئ من هذه الاشياء لان للذبح حكم المعدل لا يبدله بمثل ذلك كحل وجوز عن الذبح والطعام والريث ويبيع
بالذبح يفتق الذبح عن نفسه ويبيعه فان بيع الذبح والذبح اى بالمستملك او بالذبح تصدق به لانه قرية كالتصدق بالذبح والذبح
وهذا يفيد صحة البيع مع الكراهة وبه صرح في المجتبى حيث قال في قوله صلى الله عليه وسلم من باع جلد اضحية فلا اضحية له يبيع كراهة
البيع مع جواز لقيام الملك والقعدة على التسليم مع هذا قول في حجة الله وغيره يوسف بيع الاضحية او جلدها او غيرها باطلا لانه
ممنوع الوقف ومن الرغبة في ان اذ اصر المالك وغيره المالك في غير المالك في بيع الاضحية الذبح بالذبح او بالالة او بالابازر
مقايضة للجلد بالخلف والجواب ونحوها الاتحاد المقصود فيها لا يبيعه لغيره لانه عليه السلام في بيعه تصدق
بجلدها وخطاها ولا يعطى لغيره ما شئت والنهي عنه في بيعه ايضا لانه في معنى البيع ويكره جردوه في الذبح ليقنع به لان
المقصود اقامة القرية بجميع اجزائها بخلاف ما بعد الذبح اقامة القرية به كذا في المجتبى وفيه كلام لانه قد تفرع عامة كتب الاصول
والفروع ان القرية يتادى بالاراقة فمن يفتق بها لا يبيعها فكيف يكره ذلك والله اعلم ويكره الاستعاق بلبسها كما في الصوف ومن اخصها
من حوزة الاستعاق للغير بلبسها وصوفها لان الواجب في حقه في الذمة فلا يبيع ذكرا الذي يبيع ولو غلط اثنان ذبح كل شاة صاحبه
صح بلا عزم وفي القياس ان لا يصح ويضمن لانه ذبح شاة غير بغيره وجه الاستحسان انها تعبت للاضحية ولا لالة الاذن
حاصله فان العادة جرت بالاستعانة بالغير في امر الذبح فلا يضمنه وباجل واحد منها سلوخته من صاحبه فان كان قد
الكلام علما فليجلد كل احد منها صاحبه وعمرها لانه لو اطمعه في الاستعانة بغيره وان كان غنيا فكذا لانه ان يجلده في الاستعانة وان
تشاحا فكل واحد منهما ان يضمن صاحبه قيمة لحمه ثم يتصدق بتلك القيمة لانه لا يبيع الذبح فصار كذا في بيع اضحية ذكرا في السراج
الوهاج كذا في صحيح شخص شاة الغنص فانه يبيع لا الودعة لان في الغنص يثبت الملك من وقت الغنص وفي الودعة يبيع غنصا

بالبيع

بالبيع فينتج الذبح في غير الملك قال صاحب الشريعة اقول لا يبيعه باصباحه مات الذبح كالاجماع وشد الرجل فيكون غاصبا بل الذبح
قلت وقد ذكر الزاهد ما ذكره صاحب الشريعة وغناه الى الفاضل وقد تكلف في جوابه وان سلم ان مقدمات الذبح قد تعبت عنها
لا شك ان لا يتعد قبل الذبح لان بعض المقدمات كشد الرجل لا يجوز ان يكون للحفظ الواجب على المودع فلا يتعين الغنص الاجاب الذبح
بجلا وما اذا غنص ولا لالة ان تقبل الغنص عارة عن ازالة اليد الحقيقة والاشات اليد الباطلة كاتمة موضوعة ونهاية
ما يتصور فيما ذكره الشارع هو الثاني وما الازالة فلا يتحقق الا بنفس الذبح كما هو مذهب الجمهور كذا افاده في بعض المحاشي
قوله يثبت الملك من وقت الغنص يعني فيكون واد اعلى ذلك وهذا يمكن للتضحية فان قلت الاستاذ فيظهر القيام والتضحية
بالاراقة والاراقة قد فاتت لانه عارة عن الغنص في الحقيقة لا في الافة لانه ليست من المملوك لانها ليست صفة للشاة
فيصير ان يقال ان الاستعانة فيها او لانه الملك يثبت في الشاة المذنوعة ويستند الى وقت الغنص فتكون الاراقة والتضحية واحدة
على كماله والله اعلم **كتاب** في بيان احكام الخطر والاباحات ووجه بعد التضحية لان عامة مسايير كل واحدة لم تحل
اصل او فرع ترد فيه الكراهة الا ترى ان في وقت الاضحية من ايام النحر في الصرف في التضحية في الصوت وحلب اللبن كما
تقدم الكلام فيه وفي اقامة غير مقامه كيف تحققت الكراهة وفي كتاب الكراهة ايضا كذا في الخطر والمغ والحبس قال الله تعالى
وما كان عطاء ربك محظورا اى ما كان رزقك من ربك محتوبا عن البر والفاجر وهو صانع عار عما منع من استعماله سرعا والخطر من
الباح والاباح ما ابيح استعماله والباح ما حرم المكلفين فعله وتركه من غير استحقاق ثواب واعقاب وصاحب الهداية لهذا
الباح يكاتب الكراهية ثم قال وتكون في معنى المكروه والمروى عن محمد ان كل مكروه حرام الا انه طالم يجد فيه نفاقا طاهر
يطاق عليه لفظ الحرام وعن ابو حنيفة وابو يوسف انه الحرام اولى انتهى كذا في السراج الوهاج وبعضهم يوجب كتاب الرصد والبيع
واعلم ان الكراهية هي ضد الارادة والرضا في اللغة واما في الشرع كل مكروه حرام عندنا وعندنا الحرام اقرب فنبهت اى
المكروه الى الحرام كسنة الواجب الى الفرض وهو المختار في التحريم نقله الشيخ قاسم في ترجمته عنه وفي جواهر الفوائد في
في الكروه والصحيح ما قاله ابو حنيفة وابو يوسف انه الى الحرام اقرب كيف ما كان وقال محمد كل مكروه حرام ما لم يبق دليل على خلافه
اليدايح لان الساعات في بحث الحكم قال هو ان كان طليا الفعل ينتهض تركه في جميع وقته سببا لاستحقاق العقاب فوجب
او لفعل ينتهض فعله خاصة للثواب فذبح وخاصة تفيد ان التمسك لا يترك عليه شئ او تركه يصير فعله سببا لاستحقاق العقاب
فحريم او تركه يصير تركه خاصة للثواب فذبح وكراهة وان لم يكن طليا فان كان تحيلا فاباحة والافضلى وقد علم بذلك حدودها انتهى
واعلم ان الكراهة على قسمين كراهة تحريم وكراهة تنزيه فشاخا تارة يقيدها وتارة يطلقونها فاما المقيدة فلا كلام فيها
واما المطلقة فتعزل عن التحريم كذا ذكره المحقق الكاظم في شرح الهداية وذكر انه في رتبة الواجب بمعنى انه لا يثبت الاقامات
به الواجب يعني باليمن الظنى الثبوت فان الواجب يثبت بالامر الظنى الثبوت واما المكروه تنزيها فيجوز الى تركه الا في
قيام بارتكاب المكروه حراما كما يات بترك الواجب وحكم تاركه السنة المحكمة حكم تارك الواجب كافي في الجرح وصرح في باب الحكم
ان السنة المحكمة والواجب سواء وذكر فيه ايضا من كتاب الصلاة ان الكراهة عند الاطلاق تصرف الى كراهة التحريم وفي
المضحي لفظ الكراهة عند الاطلاق يراد بها التحريم قال ابو يوسف قلت لا حنيفة ردها انه اذا قلت في شئ كراهة على غير
قال التحريم انتهى وقال في جواهر الفوائد ان الكراهة تنزيه فسالته ان تتركه لا يكون فاضلا منها قال
ينظر الى الاصل فان كان الاصل في حقه اشات الحرمه واما اسقطنا حرمته لعارض ينظر الى تعارض ان كان ما تنزهه بالولي
وكانت الضرورة قائمة في حق العامة بقي الكراهة للتنزيه وان لم تبلغ الضرورة هذا المبلغ بقي الكراهة للتحريم نظر الى الاصل
وعلى العكس ان كان الاصل الاباحة ينظر الى العارض فان غلب على الظن وجوز التحريم كراهة للتحريم فالكراهة للتنزيه ينظر
الى سور الهرة ونظر الثاني بين الاتاني ولحومها ونظر الثالث سور البقر الحلال وسباع الطير انتهى الاكل فرض مقدارا
يرفع به الانسان الملاك عن نفسه وما جاور عليه وهو مقدار ما يمكن به من الصلاة قائما ومن صومه وما جاور الى الشبع
ليزيد قوته وحرام وهو ما خوفه الا ان تصدق قوة صوم الفدا وليلا يسبح صيفه وكره لم الاثان وابها وهي اولى الحرام الاكل
واللبن متولد من اللحم فصار مثله بخلاف الحار الوضوء فانه ولينه حلال ولم يبق حرام لان فيه خلوف ماله ولين
الحلالة ولين الركة وهي الاثني من الحل ذكره قاض خان وقد تقدم بيانه وكره لحمها اى لحم الحلالة في الركة في المتن في انكروه
الحلالة اذ اغترت وتشتت فوجدت منها راحة منتنة فان حسب في مكان طاهر وعطت حلت وكان ابو ج لا وقت لحبسها وبق
تخبر حتى يلبس وينهب نبتها كذا في الرمز مغربا الى الممة وقيل بقدره ياربين يوم في الاكل وبعضهم يوجب في البقر يعشش
ايام في الشاة وثلاثة ايام في الدجاجة والحلالة هي التي تعذب بالكل الحيف ولا يخلط فيغير لحمها متناهما التي تخطط باتتالي

الحرب والفتنة والرجل ومنهم من قال هو حرام على النساء ايضا وعامة الفقهاء على انه حرام للرجال انتهى ما شيخنا شيخنا
الدين عبد البر في شرح الوهابية بعد حكايته لما قد مرنا من القصة قلت وفي حفظي من خزائن الاكل ما لفظه قال ابو حنيفة وعنه
باس بليس الحريم وفلسفة التعالبي انتهى وهذا مطلق وفيه زيادة محال مع الامام والله اعلم او في الحرب فانه لا يحل ايضا عند
ابو حنيفة في الحرب وعند ما يحل في الحرب لا المرأة متعلق بقوله بحرم لا المرأة لا يحرم بليس الحريم لان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن لبس الحريم واللباس واما ما قيل من اختلافه في الاخرة واما محل النساء لما روي عنه من التحريم فانه على رضى الله عنه انه
عليه الصلاة والسلام خرج وباحدي يديه حريم وبلاخرى ذهب وقال هذا ان يحرم ان على كونه حراما لانهم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
الا انه التلبس بغيره كما سياتي في بيان **اصابع مضبوطة** فلا يحرم من استئثار من يلبس بجم كالاعلام في الثوب قال في الهداية
القليل من الحريم يرضى وهو مقدار ثلاث اصابع او اربع يعني مضبوطة وذلك كالاعلام لان الناس يلبسون الثياب وعليها الاعلام
والطريفة تلك الاصابع من غير تكبر قال عمر وسالت محمد بن ابي بليس الحريم وقال كان ابو حنيفة لا يرى لباسا اربع اصابع وقال
المجتهد واذا نزع الرجل بجمامة لها علم من غير ان كان عرض العلم قد اربع اصابع او دونها فلا بأس به وان كان اكثر من ذلك فهو مكروه
وكذلك اذا كان في طريق فلسفة لباسه اذا كان قد اربع اصابع او دونها وعن محمد انه قال لا ينبغي ذلك في الفلسفة وان كان
اقول من اربع اصابع وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لبس جبة مكشوفة بالحريم وروى عنه بليس فروة اطرافها من الديباغ
وكان المعنى في ذلك انه تبع كذا في التراج الوهابي في السيرة الكبر العظمى حلال مطلقا صغيرا كان او كبيرا انتهى قلت وهو مخالف
لما وقع في كثير من المغنيات من التقييد ثلاث اصابع او اربع وفيه رخصة عظيمة لما يتلى به من الاشرف والعطاء وفيما هذا
وفي المجتبى واما رخص ابو حنيفة في العلم في مرض وبه جرم سلاخه وفيه رخصة كمن اطلق الهداية وكثير من المغنيات يخالفه
والله اعلم الثوب المنسوج **بن حبل اذا كان هذا المقدار لا لا** اي وان كان اكثر من المقدار المذكور لا يحل كذا في تبيين الكثرة في
المجتبى العلم في العامة فهو مباح او الكثرة في العلم والجامع والله اعلم **لباس بكل ديباج** الديباج هو الصبغة التي تلوّن الثياب بالأسود
والسنة الرقيق وغشاء دقيق يتوقاه من البعوض انتهى وهي المسماة بالاشحانة الحريم موسية ونحوها علم به بعلم قال شيخ
شيخنا سري الدين في شرح النظم الوهابي قلت ولم يتكر النوم في الشحانة الحريم موسية ونحوها علم به بالبلوى وهي مصطورة
في المنقوشة والقنية ثم رقم لشرح الارشاد وادوا وحامد والوبري وسيف الائمة التراج الوهابي الصغير وقاله لباس بجم الحريم وضع
في هذا الصغير لانه ليس بلباس وكذا الكلمة من الحريم للرجال لانها كانت بيضاء فصبغت ذلك في ثوب وعروته البها فقلت وفي
كل الديباج فالقوم جازون في القنية والمنقوشة اسطر وكلمة هي الشحانة والناسوسية انتهى **بكر الله** انه اي من الديباغ قال في
التراج الوهابي وفي الاخرى لباس بجم الحريم للرجال عتق خلافا لما فانه بكره عندها انتهى وفي شرح الوهابية نقل عن الترمذي
بسمكة الحريم للرجال عند ابو حنيفة ذكره بعض شيوخنا في الجامع الصغير ذكر الصمد الشهيد انه بكره عند ابو يوسف ومحمد بن حنبل
تتبع في المتن عن محمد بن ابي اس ان تكون عروة القميص وزر من الحريم وهما كالا علم يكون في الثوب وعنه غير فلا بأس به اذا كان وحده
واكره نكته الحريم لا نها واحد هالان اذا كان معه غيره فاللباس لا يكون مضادا اليه بل يكون تبعاً لللباس والحريم هو البس الحريم
وكذا بكرة الفلسفة وان كانت تحت العامة والكيس الذي يعلق ويختلف عصب الحاجة به اي بالحريم قال في القنية ذكره النكاح المعول
من البرسم هو الصحيح وكذا الفلسفة وان كانت تحت العامة والكيس الذي يعلق ونحوه في شرح القنية لا تكرر النكاح في البرسم في بيت
نكره واختلف في عصب الحاجة بالحريم انتهى في القنية شخص يرمي النظرة الدائم الى الثوب وهو عيشى لا بأس به ان يشد عليه جوار السواري
ابن سمي قلت ففي العين الرمي اولى لا يجوز لبس ثم رقم بجمامة مع قال لف العامة الطويلة وليس الثياب بالواسعة حسن فخص الفقهاء
الذين هم اعلام الهدى دون النساء انتهى **ويحجب بوسدة واقترانه** والنوم عليه عند ابو حنيفة لا روى ان النبي صلى الله عليه وسلم جلس على رقة من
حريم وقد كان على بساط ابن عباس موقفه حريم كذا في الهداية وروى ان اسحاق بن عمار روى عن ابيه جابر بن عبد الله عن ابيه
الجواب استخفاف به وليس يعلم بحريم الجواب على بساط فيه تصاويف فان ذلك يجوز وانكره لابس ولا يقلل من اللبس
صباح كالاعلام فكذلك القليل من اللبس والاستعمال كذا في التراج ثم يحى وقال اما اذا جعل الحريم تارة او ازارا فانه يكره بالاجماع ولو
حمله ستر اذ في الصلوة لا يكره بالاجماع وفي الهداية تعليقه على الابواب وجعله ستر على الاختلاف انتهى **ويحجب بلباس ماسد** اي
ولحمة غيره اي غير البرسم كاللثام والقطن والقمي يعني في الحرب وغيره من الصمامة كالفيلسوف الحريم والحريم من الثوب وانما
يصير ثوبا للشيخ والنسج بالبرص فكانت المعبرة في دون السدي **وعكسه** وهو ما حمله ابراهيم وسله قلنا وقوله في الحريم لا يكره بالاجماع
ولو كانا لا حرام حريم لبسه عند ابو حنيفة في الحرب وغيره فلا بأس به في التراج الوهابي وهذا اذا كان الثوب صفيقا يحل لبسه ارباع
العروة في الحرب اما اذا كان رقيقا لا يحصل منه الاتقان لبسه لا يحل بالاجماع لعدم الغاية **ولا بأس بلبس** الفراء كلها من جلود السباع

والنفا

والانعام ومنهم من الميتة المدبوغة والذكبة وكذلك الصوف والوبر واللب لا تلبسها طاهرة مباحة انتهى **وكره لبس الحصى**
والمزغفر والاحمر والاصفر للرجال ولا بأس بالنساء وبأسر الألوان من الابيض والازرق والاسود قال في الهداية القدسي البياض
الافق فرض وهو ما ستر العورة ويصون من حمله كالمهجة من القطن او الكتان او الصوف ونحوها ومحبب وهو ما يحصل به اصل الثوب
كالازار والرداء والعامة والقميص الرقيق ونحوها ومباح وهو ليس زوايد الثياب بعضها في بعض للرجال من الانواع الثلاثة
والرفع الرقاق منها والنساء منها ومن الابريسم ومكره وهو ليس هذه الانواع للتكرير والترفع وليس بالحصى والمزغفر والاحمر
والاصفر للرجال وحرام وهو لبس الحريم للرجال والمخضوب للرجال والنساء ويجوز للنساء لبس الحريم واستعمال الابريسم والاصفر
بالنفس والنوم عليه للرجال عند ابو حنيفة وقال لا يكره ولا يكره لبسه في الحرب عند ما يكره عنده انتهى قلت وفي المجتبى لباس بليس
الثوب الاحمر انتهى وبه صرح ابو الكاظم في شرح النفاية وهذا ظاهر في ان المراد بالكره كراهة التبرؤ لا تراجيع الخلاف والاولى
لا صرح به كثير من المحققين لانه كلمة لباس تستعمل غالبا فيما تركه او كما قاله بعض اهل التحقيق لكن صرح صاحب فتحة الملك الحريم فان
ان المراد كراهة التحريم وهو المحل عند اطلاق التحقيق والله اعلم **ولا يحل الرجل بلب** **وفضة مطلقا** لا روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
وحله سفها اي من الفضة لانه الذهب وكذلك اللؤلؤ في التراج الوهابي قال اما الذهب فلما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
واما الفضة فلا تلبسها في معناه وكذلك اللؤلؤ لانه من جنس النساء المحلى بالذهب والفضة واللؤلؤ والحريم
ومنهم من روى الحليم من الاكل والشرب في انية الذهب والفضة والادهان منها والعقود عليها بمنزلة الرجال انتهى قلت وفيه اجازة
اللؤلؤ مطلقا في الجوهر من كونه شرع النظم الوهابي في شيخنا عبد البر مرقا الى الميتة لا لبس بلباس الصبي اللؤلؤ وكذا البالغ وقاس
الطروس عليه بنية الاحجار المضية كالخشب والياقوت والزمرد وغيرها وانما روى المعصم باع يحتاج الى دليل فيقول صريح فان الدولة
نقضت في جواز لبسه انتهى وفي شرح الكثرة للزبلي ثم قيل على ما مر فانه لا بأس للرجال بلبس اللؤلؤ والحل في انهم يمكن
حل ما في التراج والمجهر على قولها وما في الميتة على قولها كاحام وقتلها في الفتوى على قولها ان اللبس عند تولد ليس يحل
ما قاله الكافي في قولها اقرب الى عرف ديارنا فينبغي بقولها لان التحلي به على الافراد معناه قال الزبلي وعلى هذا الخلاف اذا
لبس عند نرجد او زرد غير مريض وعلى هذا فيكون المعصية المذهب حرم لبس اللؤلؤ ونحوه على الرجال لانه من جنس النساء
والله اعلم واما محل ما ذكره تحتها يعني الفضة والفضة اغنته عن الذهب لانها من جنس واحد وقد وردت اثاره في حلال التحم
بالفضة وكان للنبي صلى الله عليه وسلم خاتم فضة وكان ذلك به حتى توفي ثم في يد ابي بكر لان توفعه ثم في يد عمر الى ان توفي ثم في يد
عثمان الى ان وقع من يده في البرق فاتفقوا على اعطائه عليه فلم يجده ووقع الخلاف فيه والتشوش بينهم من ذلك الوقت الى
ان استشهد رضي الله عنهم في كل القامة **ولا تحتم بغيرها** اي بغير الفضة **بجوز ذهب وحديد** ما روى انه عليه الصلاة والسلام رآه
على رجل خاتم صفر فقال ما لي رى عليك حلية اهل النار ومن ابن عمر رضي الله عنهما ان رجلا جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم وعلم على خاتم
ذهب فاعرض عنه وقام ثم عاد وعليه خاتم حديد فقال عليه الصلاة والسلام هذا شر منه فاحمله اهل النار ومن الناس من طعن
فيهم بيقاله يشب لانه ليس بحجر لانه ثقل الحجر والختم بالذهب حرام لما روى عنه عليه الصلاة والسلام في حديثه ثم روى
الختم بالذهب وان الاصل فيه التحريم والاباحة ضرورة الختم والنحوذج وقد اختلفت بالاد في وهي الفضة **والحرم في الفضة**
الحلقة هي المعبرة في الخاتم لان قوام الخاتم بها ولا معتبر بالفضة حتى يجوز من الحجر ويجعل الفضة الى باطن كنهه خلاف المنة لانه للزينة
فحرمها ولا بأس بلباس الذهب بجعل في حجر الفضة اي في لينة تابع كالا علم فلا يبعد لباسه ولا يزيد وزنه على ثقال القول عليه
السلام اتخذه من الفضة ولا يرد على مقال وفي التراج الوهابي ولو اتخذ خاتما من فضة ونفسه من عقيق او ياقوت او زبرجد
او فزروج ونفس عليه اسم او اسماء من اسماء الله تعالى فلا بأس به في الجامع الصغير ولا يتحتم الا بالفضة وهذا نص في التكم بالحج
والحديث والصفر حرام انتهى وهو مختار الهداية والكا في اخرا من ظاهر عبارة الجامع الصغير قلت هذه العبارة محتملة لان تكون
الفضة فيها بالاضافة الى الذهب فيجعل الحجر والامام ثمس الامة والامام قاضيان اخذ من قول الرسول وقوله عليه
الصلاة والسلام لان حل العقيق لما ثبت بها حل سائر الاحجار لعدم الفرق بين حجر ويجوز لا يخفى ما في الماخذين من التقاوت كذا
امارة فلا ضرر ولكن قال في التراج الوهابي وفي المجتهد في التكم بالحديد والصفر والحاسر مكره للرجال والنساء
جميعا لانه زينة اهل النار واما العقيق في التكم به لخلاف المشايخ وصحة الحديث انه لا يجوز وقال قاضيان الاصم
انه يجوز انتهى **وتكره الختم لغير السلطان والقاضي** من فضله لعدم احتياجه اليه بخلاف السلطان والقاضي كذا في
الهداية وظاهر كلامه لا خصوصية لهما في الحكم في كل ذي حاجة كذلك فلو قيل وترك الختم لغير الحاجة اليه افضل للحل
فيه العاشر وموتى الاوقات وغيرهما يحتاج الى الختم لضبط المال كان اعم فانه لا ينبغي ان يتدخل في ذلك سلطان المراد

[illegible]

القول عند الاداء والاصح انه لا يباح له ان يشترط في الاضحية حالة الاداء ذكره في الشرح الوهاب انتهى
وفيه لف ونشر مرت كما لا يخفى **وكذا امره** كما حلف فلا بأس بان ينظر اليها فان علم انه يشترطها للمار وكان المعبرة
اداء ان يتزوج امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظر اليها فان احري ان يودم بينكما ولا نيقصه اقامة السنة لا قضاء
الشهوة **وشربها** كانت امره ومريم **وانما ينظر** الطبيب الماروق **الى موضع مرضها** **بقدر الضرورة** اي عند الداء لا يرفع
ضرورة وان كان في موضع الفرج فينبغي ان يعلم امرأة ذلك او ياتى بالنظر الى الخشن ثم لا يزال لان المرأة قد يجوز ان تنظر الى المرأة عند
الحاجة فان لم يجد المرأة نادى بها وخافوا على المرأة ان تمسك او يصيبها بلد او وجع لا يجتنب شرواها كل شي الا موضع العلة و
الفرجة يد او يرا الرجل وبعض يصر ما استطاع الا من موضع الجرح لانه النظر الى هذا الموضع محرر حتى الله تعالى كلف
الضرورة دعت اليه فيقتصد بقدر ما من غير استسكان وكل الميتة عند الضرورة يأكلها ما يسيد دمقه ولا يريد على ذلك
وكذلك نظر القابلة ولختان على هذا **ونظر المرأة المسلمة من المرأة كالرجل** اي لا ينظر الرجل من الرجل كما تقدم
لوجود المحاشنة وانعدام الشهوة غالباً لان المرأة لا تشتهي المرأة لا تشتهي الرجل ولا الرجل ولا تشتهي دابة الى الانكشاف
فيما بينهما وعنا في حيفة انظر المرأة الى المرأة تنظر الرجل الى المرأة فلا يحرر ولا يحرر ولا يحرر ولا يحرر ولا يحرر ولا يحرر
من جواز نظر المرأة الى المرأة **تنظر من الرجل انما تشتهي** وتاؤلا لا تنظر ثم بين محرم التقييد بالمسئلة بقوله **والزمية**
كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر الى بدن المسلمة قال في المحبت وفي المحديات والزمية هل لها ان تنظر الى بدن
المسلمة فيه وجهان والاصح انه لا يجوز وهو كالرجل الاجنبي **وكل عضو لا يجوز النظر اليه** **قتل الانفصا لا يجوز** **نعله**
وهو الاصح كشراسها وقلامه فطردها وشعر عاتقها **والخصى والمخيط** **في النظر الى الاجنبية** **كالخمل** اما
الحفي لم يلق على عاتق من الله عنها الحياء مثله فلا يباح ما كان حرما فقله وقيل هو اشارة الناس جاء لان الله لا يفتقر بالانزوا
المحجوب فلا يحس فينظر وان كان محجوباً وقد جفت ماؤه فقد حصر بعض مشايخنا اختلاطه بالنساء في حقه والاصح
انه لا يخلو واما الخت لا يخلو فاسق وقد روي ان هيثم الخت كان في بيت ام سلمة فقال العرو بن سلمة اذ افع الله علينا
الطائف دللتك على بادية بيت عيلان فانها تقبل بالبرع وتدبر بثمان فقال النبي صلى الله عليه وسلم او هذا الخت يعرف هذا
لا يدخل عليكن وروى لا يدخل عليك كذا في الشرح الوهاب فروع لا يجوز للرجل مضاجعة الرجل وان كان كل واحد منهما في
جانب من الفراش قال عليه الصلاة والسلام لا يعض الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا يفتق المرأة الى المرأة في الثوب الواحد
واذا بلغ الصبي او الصبية عشرين يجب التفريق بينهما وبين اخيه واخته وامه وابيه في الجمع وهو اثناعشر وفي الفت
اذا بلغوا اشبا كان في المحبت وفيه حب العلام اذا بلغ حد الشهوة كالمحل والحافر كالمسلمة وعن ابراهيم لا بأس بالنظر
الى شعور من اخرية لكن في ذلك قبل بكرة كنف الفخذ في ملأه من الناس ويباح في الحمام وعن محمد بن مقاتل لا بأس بان يطلعوا
غيره بالضرورة وبعض يصرم وكان عليه الصلاة والسلام يقول لا يفتق من نفسه فقل والام يفعل لان يمكنه النكاح او شرب الخابرية والظا
الى العورة وحجته الختان وقيل في خان الكبر اذا امكنه ان يفتح نفسه فقل والام يفعل لان يمكنه النكاح او شرب الخابرية والظا
في الكبر انما يخفى ويكنى اذا قطع الاكثر من النصف كالمحل استعمال المنطقة وسطها من ديباج ط يجل اذا لم يبلغ عرضها اربع اصابع
وعنا في حيفة عامة عليها علم من قصبه فمقد ثلاث اصابع لا بأس ومن ذهب بكرة وقيل لا يكره وطا استولى عمر بن الخطاب على
امر سرافقة بن جهم وكان أطول اصحابه ان يلبس قبا كسرى فلبسه ثم قال له محرم محرم ثم قال له تنطق فشد المنطقة
وكانت من حبة فيها فمضوا من جواهره فدل على الجواز وكانت معه سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة وفي
النفاد لا بأس بالكيس المفضض المتأخر والركاب وعنا في يوسف انه يكره ذلك كله صب الماء في كفه من اناء الذهب يشربه او
نقل الطعام عنه الى موضع فأكله لا بأس به وكذا اذا اخذه ويكره اكل الثمار في طبق الفضة ط اخذ الدهن من اية الذهب والفضة
فاستعمله لا بأس به والمكره ان يصب الدهن على راسه منه وكذا اذا اخذ الطعام من القصعة ووضع غير ذلك
منه الناطق لا بأس ان ينقش على الخاتم حسي الله ونعم الركن ويحرم ولا ينبغي ان ينقش فيه مثال انسان او طير شك لا يكره مسلمة
على سبع الحديث ولهذا اذا ركب للتملي واذا ركب الحاجة الغروا والحج او مقصد ديني او دنيا لا بأس به فلا بأس به **وجاز**
عمره عن امته **بغير ادائها** **وجاز** **عمره** **به** اي اذنها لانه عليه الصلاة والسلام يرمي عن العزل عن الحق الا باذنها وقال
لمولى امه اعزل عنها ان تشمت وكان المرأة لها حق في الطي حتى كان لها المطالبة به قضاء للشهوة وتخصيلا للولد ولهذا احتسب فلب
والعنة لاحق للاه في الطي والعزل يجل عا ذكرنا وهو المقتضد بالنكاح فلا ينقض حق الحرة بغير ادائها ويفرق به في حق امه
ولو كانت تحت امه غير فذلك كالمعتد حاجتي لا يكون له العزل الا باذنها لانه يملك الحق والوطي حتى الزوجة ولهذا كان لها المطالبة

بقره صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا ميتة فهي له وشروطه متذكرة انما الكلام وسببه بطلان الفناء المقدس
سروحه فملك الحي احياء والاحياء مصدر احياء والموت على وزن فعال بالفتح من الموت وفي الشرع ارض تعذر
زرعها لا تقطع الماد عنها او غلبته عليها وهي غير مملوكة اذا **احيى مسلم ارضا غير متفق بها** وليست بمملوكة
للمسلم ولا للمسلمين بل هي ملكة مملوكة لمسلم او ذمى كان ملكه باقيا فيها لعدم ما يزيله فلا تكون مواتا فان عرف المالك
فهي له وان لم يعرف كانت لغيره يتصرف فيها الامام كما يتصرف في جميع اللقطات والاموال الضائعة ولو ظهر لها المالك
بعد ذلك اخذها وجعل له من زرعها ان تقطعت بالزرع والا فلا شيء عليه وهي بعيدة من القرية اذا صاح من باقى
العامة لا يسمع صوته بها اي الارض الموات وهذا قول ابو يوسف وعند محمد بعينه حقيقة الانتفاع حتى لا يجوز احيا
ما ينتفع به اهل القرية وان كان بعيدا ويجوز احيا ما لا ينتفعون به وان كان قريبا من العامرية وبقيت الثلاثة
ملكها ان اذن له الامام في ذلك هذا عند ابي حنيفة وقال لا يملك من احياء ولا يشترط فيه اذن الامام لقوله عليه
السلام من احيا ارضا ميتة فهي له رواه احمد والترمذي وصححه بغيره قالت الثلاثة الا عند مالك لو شاع اهل العامة
بعينه الاذن والا لاوله قوله عليه السلام ليس للرد الا ما طابت به نفس امامه والمراد به المباحات لان المار والخطب
والحشيش خضت بالحديث ففيها ما عداها على الاصل والمراد بالحديث الاول ما اذا كان باذن الامام جبا بين الحديثين هكذا
في كثير من الخبرات وجعل الترمذي اشتراط كونها بعيدة عن القرية قول الثاني حيث قال في فتاواه في تعريف الموات
كل ارض لا يملكها احد ولا تقطع عنها الماء وارتقاء اهل القرية والعريضة كان مواتا قريبا من العامرية وعن الثاني انه
رحمته شرط بعد ما عن القرية والفصل وصول صوت حيوة الصوت اليه من اقرى العامرية وعن الثاني انه
قد غلوة انتهى ولو زرعها بعد الاحياء وزرعها بعد الاحياء فالاول احق بها على الصحيح وقيل الثاني احق بها لان الاول ملكه
استغلا لحدوث رقبته والاصح الاول احق بها لانه ملك رقبته بالاحياء فلا يخرج عن ملكه بالترك ذكره الترمذي
في تبين الكثر وصاحب العناية ولو احيا ارضا ميتة ثم احيا الاحياء بجوانبها الاربع من اربعة نواحيها
تعين طريق الاولى في الارض الرابعة في الروي عن محمد لانه لما احيا الجوانب الثلاثة تعين الجانب الرابع للاستيفان
ومجرد ارضاهم اهلها ثلاث سنين وقت ارضها اي غير المحرور قبلها اي قبل الثلاث هو احق بها لان ملكها بالاحياء لا يمس
ما احيا في الصحيح لان الاحياء جعلها صالحة للزراعة والنسج للاعلام مشتق من الحجر وهو المنع للغير بوضع علامة
من حجر او بحصاة ما فيها من الحشيش والشوك وتنقيته عنها وجعله حوله او باحراق ما فيها من الشوك وغيره
وكذا ذلك لا ينفذ الملك فبقيت مباحة على حالها لكنه هو اولها فلا تؤخذ منه الا ثلاث سنين فاذا لم يعثر احياها
الامام منه وقهر الخيرة لانه انما كان دفعها اليه ليعمرها فيحصل للمسلمين منفعة العشر والخراج فاذا لم يحصل
المقصود فلا فائدة في تركها فيه وما فيه ثلاث سنين لقوله عمر ليس للحجر بعد ثلاث سنين حق وهذا من
طريق الديانة والامانة وما في فاذا احياها غيره قبل مضيا ملكها لتحقق سبب الملك منه دون الاول ونظيره في
الاستيلاء وحفر المحدث وان حفرها بغير حق يحجر وليس باحيا وكذا اذا جعل الشوك حوله ولو كررها اوصرت
المسناة او شق لها زواياها كذا في المشروط وكذا في الهداية ولو كررها وسقاها فعزيمه ان احياها ولو فعل
احداها يكون تحجير او ان سقاها من حفر المزار كان احيا لوجود الفعلين وان حوطها وسقاها بحيث يعمر المار يكون احيا
لان من حفرها سقاها اذا اذن رها كذا في تبين الكثر ولا يجوز احيا ما قرب من العامر لتحقيق حاجتهم اليه تحقيقا
او تقدير على ما يباح فصار كالنهر والطريق وليس للامام ان يقطع ما لا يخفى للمسلمين من المار والاباد التي يسميها المار ذكره الترمذي
في تبين الكثر قلت وفي رسالة في المتأخرين فاسم ابن فضال وبها الموضوعه لبيان احكام احيا قطع الجذع
قال الفصل اما فطاع والباقع الذي اودعها الله جواهر الارض في ظاهره وباطنه فاما الظاهر فاما من جوهها
المستودع فيها بارز المعادن الكحل والمخ والنقط فهو كالمار الذي يجوز اقطاعه والتاس فيه شرع باخذه وصل
اليه روي ثابت بن سعد عن ابيه عن جده ان الابيض بن حمال استقطع من رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما روي
فقال الاقرب بن حابس يا رسول الله اني ورت هذا المار في الجاهلية وهو ارض ليس فيها ملح من زرع اخذه وهو
مثل المار البعيد من الارض فاستقاله الابيض بن حمال في اقطاعه الملح فقال اقلتك على ان تحمله من صرفة فقال
البي صلى الله عليه وسلم هو لك صدقة وهو مثل المار البعيد من زرع اخذه قال ابو حنيفة والماء الصد هو الذي له
موادته مثل العيون والابار وقال غيرهم هو الماء المجموع المهد قال فان اقطعت هذه المعادن الظاهرة لم يكن

بقوله

بقره صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا ميتة فهي له وشروطه متذكرة انما الكلام وسببه بطلان الفناء المقدس
سروحه فملك الحي احياء والاحياء مصدر احياء والموت على وزن فعال بالفتح من الموت وفي الشرع ارض تعذر
زرعها لا تقطع الماد عنها او غلبته عليها وهي غير مملوكة اذا **احيى مسلم ارضا غير متفق بها** وليست بمملوكة
للمسلم ولا للمسلمين بل هي ملكة مملوكة لمسلم او ذمى كان ملكه باقيا فيها لعدم ما يزيله فلا تكون مواتا فان عرف المالك
فهي له وان لم يعرف كانت لغيره يتصرف فيها الامام كما يتصرف في جميع اللقطات والاموال الضائعة ولو ظهر لها المالك
بعد ذلك اخذها وجعل له من زرعها ان تقطعت بالزرع والا فلا شيء عليه وهي بعيدة من القرية اذا صاح من باقى
العامة لا يسمع صوته بها اي الارض الموات وهذا قول ابو يوسف وعند محمد بعينه حقيقة الانتفاع حتى لا يجوز احيا
ما ينتفع به اهل القرية وان كان بعيدا ويجوز احيا ما لا ينتفعون به وان كان قريبا من العامرية وبقيت الثلاثة
ملكها ان اذن له الامام في ذلك هذا عند ابي حنيفة وقال لا يملك من احياء ولا يشترط فيه اذن الامام لقوله عليه
السلام من احيا ارضا ميتة فهي له رواه احمد والترمذي وصححه بغيره قالت الثلاثة الا عند مالك لو شاع اهل العامة
بعينه الاذن والا لاوله قوله عليه السلام ليس للرد الا ما طابت به نفس امامه والمراد به المباحات لان المار والخطب
والحشيش خضت بالحديث ففيها ما عداها على الاصل والمراد بالحديث الاول ما اذا كان باذن الامام جبا بين الحديثين هكذا
في كثير من الخبرات وجعل الترمذي اشتراط كونها بعيدة عن القرية قول الثاني حيث قال في فتاواه في تعريف الموات
كل ارض لا يملكها احد ولا تقطع عنها الماء وارتقاء اهل القرية والعريضة كان مواتا قريبا من العامرية وعن الثاني انه
رحمته شرط بعد ما عن القرية والفصل وصول صوت حيوة الصوت اليه من اقرى العامرية وعن الثاني انه
قد غلوة انتهى ولو زرعها بعد الاحياء وزرعها بعد الاحياء فالاول احق بها على الصحيح وقيل الثاني احق بها لان الاول ملكه
استغلا لحدوث رقبته والاصح الاول احق بها لانه ملك رقبته بالاحياء فلا يخرج عن ملكه بالترك ذكره الترمذي
في تبين الكثر وصاحب العناية ولو احيا ارضا ميتة ثم احيا الاحياء بجوانبها الاربع من اربعة نواحيها
تعين طريق الاولى في الارض الرابعة في الروي عن محمد لانه لما احيا الجوانب الثلاثة تعين الجانب الرابع للاستيفان
ومجرد ارضاهم اهلها ثلاث سنين وقت ارضها اي غير المحرور قبلها اي قبل الثلاث هو احق بها لان ملكها بالاحياء لا يمس
ما احيا في الصحيح لان الاحياء جعلها صالحة للزراعة والنسج للاعلام مشتق من الحجر وهو المنع للغير بوضع علامة
من حجر او بحصاة ما فيها من الحشيش والشوك وتنقيته عنها وجعله حوله او باحراق ما فيها من الشوك وغيره
وكذا ذلك لا ينفذ الملك فبقيت مباحة على حالها لكنه هو اولها فلا تؤخذ منه الا ثلاث سنين فاذا لم يعثر احياها
الامام منه وقهر الخيرة لانه انما كان دفعها اليه ليعمرها فيحصل للمسلمين منفعة العشر والخراج فاذا لم يحصل
المقصود فلا فائدة في تركها فيه وما فيه ثلاث سنين لقوله عمر ليس للحجر بعد ثلاث سنين حق وهذا من
طريق الديانة والامانة وما في فاذا احياها غيره قبل مضيا ملكها لتحقق سبب الملك منه دون الاول ونظيره في
الاستيلاء وحفر المحدث وان حفرها بغير حق يحجر وليس باحيا وكذا اذا جعل الشوك حوله ولو كررها اوصرت
المسناة او شق لها زواياها كذا في المشروط وكذا في الهداية ولو كررها وسقاها فعزيمه ان احياها ولو فعل
احداها يكون تحجير او ان سقاها من حفر المزار كان احيا لوجود الفعلين وان حوطها وسقاها بحيث يعمر المار يكون احيا
لان من حفرها سقاها اذا اذن رها كذا في تبين الكثر ولا يجوز احيا ما قرب من العامر لتحقيق حاجتهم اليه تحقيقا
او تقدير على ما يباح فصار كالنهر والطريق وليس للامام ان يقطع ما لا يخفى للمسلمين من المار والاباد التي يسميها المار ذكره الترمذي
في تبين الكثر قلت وفي رسالة في المتأخرين فاسم ابن فضال وبها الموضوعه لبيان احكام احيا قطع الجذع
قال الفصل اما فطاع والباقع الذي اودعها الله جواهر الارض في ظاهره وباطنه فاما الظاهر فاما من جوهها
المستودع فيها بارز المعادن الكحل والمخ والنقط فهو كالمار الذي يجوز اقطاعه والتاس فيه شرع باخذه وصل
اليه روي ثابت بن سعد عن ابيه عن جده ان الابيض بن حمال استقطع من رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما روي
فقال الاقرب بن حابس يا رسول الله اني ورت هذا المار في الجاهلية وهو ارض ليس فيها ملح من زرع اخذه وهو
مثل المار البعيد من الارض فاستقاله الابيض بن حمال في اقطاعه الملح فقال اقلتك على ان تحمله من صرفة فقال
البي صلى الله عليه وسلم هو لك صدقة وهو مثل المار البعيد من زرع اخذه قال ابو حنيفة والماء الصد هو الذي له
موادته مثل العيون والابار وقال غيرهم هو الماء المجموع المهد قال فان اقطعت هذه المعادن الظاهرة لم يكن

القول
القول
القول

لاقطاعها حكم فكان المقطع وغيره فيها سواء وجميع من ورد اليها اسوة مشتركة فان منعهم المقطع منها كان بالمنع متعينا وكان الى اخذه ما كانا لان منع بالمنع لا بالاحتذ وكلف عن المنع ومنع عن مدونه العمل لا يشبهه انطاله بالصحة او بصيرته في حكم الاملاك المستترة انتهى **بحرم بر الناضح** وهو العير **لعطن** وهو ما يستحق سبه وفي شرح الوقاية يبين العطن البير الذي تاج الابل حولها ويسقي وير الناضح البير الذي يستخرج ما هو اسير الابل ونحوه **اربعون ذراعا من كل جانب** لقوله عليه الصلاة والسلام من عرف برأيه اربعون ذراعا ولا حافر البير لا يمكن من الانتفاع بالبيرة الا حولها فقد روي في شرحه ان الاربعين من الجوانب الاربع من كل جانب عشرة اذرع لان ظاهر اللفظ يجمع الجوانب الاربع والنصف ان المراد اربعون ذراعا من كل جانب لان المقصود دفع الضرر عنه كذا يجر احد يرايها فيها فيقول ما الذي الثاني ولا يدفع هذا الضرر بعشرة اذرع من كل جانب فيقتدر اربعين كيلا يتعطل عليه المصالح واخرى في ذلك ان يكون البير للعطن او الناضح عند ابي حنيفة وعندنا ان كانت للعطن فاربعةون ذراعا وان كانت للناضح فاربعةون ذراعا لقوله عليه الصلاة والسلام حرم العين خمسة اذرع وحرمت بر العطن اربعون ذراعا وحرمت بر الناضح ستون ذراعا ولا استحقاق الحريم باعتبار الحاجة وحاجة بر الناضح اكثر لانه يحتاج الى موضع يسير من الناضح وهو العير وقد يطول الرضا وفي بر العطن يستقي بيده فلا يمنع الثاوت بينهما وله ما روي من غير فضل ومن اصله العام المتفق على قبوله والعمل به يرجع على الخاص المختلف في قبوله والعمل به ولهذا ارجع قوله عليه الصلاة والسلام ما اخر من الارض فقيه العشر على قوله وليس فيما دون خمسة اوصق صدقة وعلى قوله عليه السلام ليس في الحراوات صدقة ويجمع اصحابنا كلهم قوله صلى الله عليه وسلم انتم بالمرضاة مثل على جزاء العرايا **اذ احرقها الى البيرة موات باذن الامام** هذا قد لبسوا الحريم المتقدم ذكره للحاضر واما اذ احرقها في غير موات بقراءة الامام لا يكون الحكم كذلك **وحرمت العين خمسة اذرع من كل جانب** اي خمسة اذرع لاروينها لان العين تستخرج للزراعة فلا بد من موضع يجتمع فيه الماء ومن موضع يخرج منه الى الزراعة فتدفع الشايع خمسة اذرع ولا يدخل للراية المأوى فاقصر عليه فيقول هو خمسة اذرع من الجوانب الاربع من كل جانب مائة وثمانون ذراعا والاصح انه خمسة اذرع من كل جانب والذراع هو الكسرة وهو ثلث قبضة وكان ذراع الملك سبع قبضات فكسرت منه قبضة **ويمنع من الحفر في ماء** في الحريم المذكور لانه صار ملكا للحاجب البريرة فكلمه من الانتفاع بها فكان الحافر متعديا بالحفر ملكا لغيره فان حفر رجل في حريم كان له الاول ان يكسب لما ذكرنا من انه متعدي فكل من له ان يمنع ويترك تقديره ولو اراد ان ياخذ الثاني بحفره كان له ذلك لانه اتلف ملكه بالحفر ثم اختلفوا فيما يواخذ به الثاني فيلبيسه لانه ازاله تقديره كذا اوضح شيئا في ملكه غير وقيل بضيق النقصان وليس له ان يكلفه الكسب بل يكسبه بنفسه لا اذا اهدم جوارحه كان لصاحبه ان يبيح اخذه ببقية كجاء للبدار وهو الصحيح **ولو حفر الثاني في بئر** في منتهى حريم الاول باذن الامام فذهب ما البير **الاولى والثانية فلا شيء عليه** لانه غير متعدي في فعله ولما تحت الارض غير مملوكة لاحد فلا تكون له الخاصة بسببه ثم شبه هذه المسئلة باخرى فقال **كن بنا حافرا فاحفر حافتا بئر** فكسدت الحافتا **الاولى بسببه** فانه لا شيء عليه ذكره الربيعي في تبينه **والثاني للحرم لغيره** التي حفرها من الجوانب الثلاثة **حاجب البير الاولى** لسبق ملكا لاول فيه وللقناة حريم يقتدرها **بصلحه** القناة مجرى لما تحت الارض ولم يقتدر حريمه شي يمكن ضبطه ومن يجره انه بمنزلة البيرة في استحقاق الحريم وقيل هذا منه ها وعندي حنيفة لا حريم له ما لم يظهر على وجه الارض لانها غير نهر في الحقيقة فيعتبر بالبئر فالواحد طوبى الماء بمنزلة مدين فوار فيقتدر حريمها خمس مائة ذراع **بحريم شجر يفرس في الارض** **الموات خمسة اذرع من كل جانب** كما حرمه في المختار حيث قال ولو عرس شجرة في ارض موات فحرمها من كل جانب خمسة اذرع ليس لغيره ان يفرشها انتهى لانه يحتاج الى الحرز لحد ثمره وللوضع فيه وروى ان رجلا عرس شجرة في ارض فلاة فجارا خرواراد ان يفرس شجرة اخرى بجنبها فاختصا الى النبي صلى الله عليه وسلم فجعل له النبي صلى الله عليه وسلم من الحريم خمسة اذرع والملك للاخر فصارا وروى ذلك **ويمنع ما صنع عود دجلة والفرات اليه بالموات** اذ الم يكن ما صنع عود دجلة والفرات اليه حريما لعامة وان كان حريما فلا يلحق بالموات كالاجني وان جاز عوده لم يجز احياؤه لانه لم يكن مواتا لتعلق حق العامة به على تقدير رجوع الماء اليه لان الماء حفرهم لحاجتهم اليه **والنهر ملك للعباد** لا لغيره يعني من كان له نهر في ارض غيره فليس له حريم عند ابي حنيفة الا ان يقيم بينة في ذلك وعندها لم يمسناه النهر يشي عليها ويلقي عليها الطين هذا **وقضت** في بيان احكام الشرب للاربع من احيا الموات ذكر ما يتعلق به من مسائل الشرب لانه احيا الموات يحتاج اليه الشرب **نصب** الماء قال الله تعالى لا تشربوا من الماء الا من شربا معلوم ان نصيب الشفة اصله شفة استقطت لها تخفيفا شرب بئى دم والبرام بالشفة وكل حقا في كل ماء لم يجر زيا ناء

وسق

وسق ارضه من بحر عظيم كدجلة والفرات ونحوهما كبحون وهو ماء الراس وحيون وهو من خوارزم وجعله نهر بعناد والفرات نهر الكوفة وسق نهر لا رية منها **اول نصيب الحريم** ان لم يصير العامة لان انهار العظام المكونة غير مملوكة فكل ان سقي ارضه ويتوضا به ويشرب منه وينصب الرعي عليه ويكرى منها لغيره الى ارضه ان لم يصير العامة والربيل على نهر غير مملوكة ان هذه الانهار ليس احدها يملك على الخصوص من كان قهر لما يمنع من غيره فلا يكون محزا ولكل بالآخر ان فاد الم يكن مملوكا كذا كان لكل احدا ينفع به لقوله عليه الصلاة والسلام المستلون شرا في ثلثة في الماء والعلا والنار ورواه احمد بن داود وابن ماجة من حديث ابن عباس وقتنا بغير الحرز لانه اذا حرز ملك فخرج من ان يكون مملوكا كالصيد اذا حرز فلا يكون لاحد ان يفتنح به الا اذنه ويشترط لحد الانتفاع به عدم ضرر العامة فان كان يضر العامة بان ياخذ الكرى او نصب الرعي فليس له ذلك لانه الانتفاع بالبرام يجوز اذ لم يضر باحد كالتصاع بالشمس والشمس والهوى والمرد بالكل الحشيش الذي ينبت بنفسه من غير ان ينبت احد ومن غير ان يزرعه ويسقيه فملكه من قطعه وحرزه وان كان في ارض غيره والمرد بالناد نصونها واصطلا بها والابقاد من لحيها وليس لصاحبها ان يمنع من ذلك اذا كانت في الصحرا وبخلاف ما لاراد غيره ان ياخذ الحرز لانه ملكه وينصرف من ذلك فكان له منه كسيرا مملوكا اذ الم يكن فيه **لا سقي دوابه ان خيف** **وتحريم النهر للصنعة والواضحة** بالجر عطف على دوابه **وشجر وزرعه ونصب دوابه من نهر غير وقتاته** **وبير الاباد** لان الحق له فيوقف على اذنه قال في الحاشية نهر ليعم ولرجل يجنبه ارض ليس لها شرب من هذا النهر وليس لصاحب الارض ان يشرب ويتوضا ويسقي دوابه من هذا النهر وليس له ان سقي منه ارضا او شجر او زراعا لان نصب دوابه على هذا النهر لارضه وان اراد ان يرفع منه الماء بالقرب والاواني ويسقي زرعه او شجره اختلف فيه المشايخ والاصح انه ليس له ذلك ولا حمل النهر ان ينعوه انتهى ثم قال رجل اتخذ في دار حاضرة او شجرة واراد ان يسقي ذلك بالواني من نهر لغيره اختلفوا فيه قال بعض مشايخنا ليس له ذلك لانه لا يابن صاحب النهر كالمسألة ان يسقي رعيه وذكر شمس الامية السرخسي الاصح انه لا يمنع من هذا المقدار انتهى **وسق شجر وحضر في داره** **حلال امره في الاصح** وقال مشايخنا ليس له ذلك لانه لا يابن صاحب النهر والاول اصح لان الناس يتقون فيه ويعدون المنع من الزيادة **والحرز في كنفه** هو بعض الهمة ويشهد به الباء الموحدة وهي الحاشية **لا يتفق بر الاباد** لانه ملكه بالاحراز فكان احض به كالكصيد اذا اخذه لكن فيه شبهة الشبهة لظاهر ما روي انما يفسق بالشبهة حتى لو سرق من موضع يعرفه الماء وهو ضابطا لا تقطع به قلت وفيه كلام لانه بناء على هذا فينبغي ان لا تقطع في الاشياء كلها ان قوله تعالى هو الذي خلقكم ما في الارض جميعا يورث الشبهة بهذا الطريق واجيب عن بيان العمل بالحديث لموافق العمل بقوله تعالى وهو الذي خلقكم لا يلزم من قوله ابطال الكتاب خلاف قوله تعالى وهو الذي خلقكم فان العمل على الاطلاق يسلط قوله تعالى الزانية والزنا والسا والتساقط وغير ذلك فدل ذلك على ان المراد به غير ما عليه الخصوصية ولو منع الماء وهو يخالف على نفسه ودائه العطش كان له ان يقاتله بالشلح لا يفرش من الله عنه وان كان محزا في الاناء ليعلم ان يقاتله بالشلح وله ان يقاتله بالشلح اذ كان فيه فضل من حاجة لانه ملكه بالاحراز فصار نظير الطعام وفي الكافي فيلزم البير ونحوها الاول ان يقاتله بغير شلح لانه ان يترك معصية وصار له كمنزلة التفرير والله اعلم ولو كانت البير والجوهر او النهر ملكا لرجل فله ان يمنع مريد الشفة من الدخول في ملكه اذ كان محزا ماء بغيره فان لم يجد يقال له اي صاحب البير يخرج اليه او تترك البئر الماء بشرط ان لا يكسر صفة صفة النهر والبير الباب بفتح ففتح على صفات كحنة وجنات ويكسر فتح على ضعف مثل عدة وعدد كذا في الصباح لان له حشد حق الشفة في الماء الذي في حوضه عند الحاجة قبل هذا اذا احتضرت ارض مملوكة له اذا احتضرت ارض موات فليس له منع لان الموات كالحا للكل والاحياء مشتركة وهو العشر والحرام فلا تقطع الشركة وحكم الكلا حكم الماء فيقال للمالك اما ان تقطع وتدفع اليه وان تتركه لياخذ منه ما يريد ذكره الربيعي ولو وضع الماء وهو يخالف على نفسه **دابة العطش** كان له ان يقاتله بالشلح وان محزا في الاواني فقاتله بغير شلح اذ كان فيه فضلا عن حاجته وقد قدما الكلام عليه ثم فرغ من بحث الماء وقد مر لانه هو المقصود شرعا في بحث الكرى فقال وكري نهر اي حفر عيني مملوكا بالجو صفة نهر وقوله من يتبئ الماء خير البتة لان ذلك ملحق العامة ومال بيت المال معد لها وكان مؤنة الكرى منه فان لم يكن نهر في بيت المال شي يجزئ الناس على كره لان في تركه من اعطيا على التام وقيل ما ينفق العوام على المصالح و باختصار محرم الامام عليه وكري النهر للملك على اهله ويجزئ ما يملك على كره لانه لا ذكرنا وقيل ان كانا خالصا لا يجر والفاضل بين الناس في العام اما يستحق به الشفعة خاص ولا يستحق به عام ومونة كرى النهر لشرع تعليم على العمل

رق

الماء

النهر الكائن بين **علاء** أي من أعلى النهر عند أي حنيفة حتى إذا جاوز أرضهم سقط موتة الكرى والأكبرى النهر
من أوله إلى آخره على الشراكة لأن كل واحد منهم ينتفع بالنهر من أوله إلى آخره فلهذا يستوفون في استحقاق الشفعة
به فإذا استوفوا في الغنم وجب الاستواء في العزم ولا حنيفة أن موتة الكرى على من ينتفع بالنهر ويسقط في الأرض منه
فإذا جاوز الكرى أرض رجل فليس له كرى ما بقي من شفعة فلا يدرى من موتة **فإن جاوز أرض رجل بى** من ذلك
كانت **تسمى دعوى الشرب بغيره** وهذا استحقاق القياس لأن لا يصح أن شرط صحة الدعوى إعلام المدعى في الدعوى
والشهادة والشرب مجهول جهالة لا تقبل الإعلام وجه الاستحسان أن الشرب مرغوب فيه مستغنى به ويمكن
أن يملك بغير أرض بالارت والوصية وقد يبيع الأرض دون الشرب فيبقى له الشرب وحده فإذا استوفى عليه غيره كان له
أن يدفع الظلم عن نفسه بأشياء حقة بالقيمة وإذا كان للرجل أرض **وأخرها نهر فاردب الأرض أن لا يجري النهر في**
أرضه لم يكن له ذلك ونزله على جاله لأن موضع النهر منها في يديهم المستعمل به بأجزاء مائة فيه فبعد الاختلاف
المعول عليه في أنه ملكه وأن لم يكن في يده ولم يكن جارا فيها **فعله البيان أن هذا النهر له وأنه قد كان له**
مجرة في هذا النهر يسوقه إلى أرضه ليستقيها فيشربها لا يشاء بالحق ملك الرقبة إذا كان الدعوى فيه أو جارا لها
الجرى في غير دعوى الملك وعلى هذا المصنف **نهر على سطح أو الجبل أو المشاة في دار غير في اختلاف فيه نظره في الشرب**
كذا ذكره في الرطب وغيره **نهرين قوم اختصوا في الشرب فهو أي النهر بينهم على قدر نصيبهم** لأن المقصود بالشرب متى
الأرض والحاجة إلى ذلك تختلف بقله الأرض وكثرتها والظاهر أن حق كل واحد منهم من الشرب بقدر أرضه وبقدر حاجته
يختلف اختلافهم في الطريق إذا اختلفوا فيه الشراكة قائم يستوفون في تلك رقبته أي الطريق ولا يفتقر في ذلك سعة
الدار وصيقها لأن المقصود فيه الاستطراق وهو يختلف باختلاف الدار وليس لأحد من الشراكة ومن النهر أن يشق
منه أي من النهر **نهر أو ينصب عليه رحي أو ينصب عليه داليف هو الناعورة** وقيل هي جنة طويلة يركب تركب على
الأرض في رأسه مغرفة كبيرة بها أو ينصب عليه **جسرا أو يوسع في النهر** لأن ذلك كسر صفة النهر المشترك وتدخل
الملك المشترك بالبناء إلا أن تكون الرحي لا تنصب بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في أرض صاحبها فيجوز والدالية و
الصائية بمنزلة الرحي والقنطرة مثل الجسر فإن قلت ما الفرق بينهما قلت الفرق بينهما أن الجسر لهم ما يوضع ويضع
ما يكون متخذ من الألواح والخشب والقنطرة مما يتخذ من الحجر ويكون موضعها لا يرفع كذا قاله الرطبى قال العيني في
الرضي قلت الجسر لهم من القنطرة لأنه يكون من الخشب والزراب أيضا والقنطرة تكون من الحجر ونحوه ولا يرفع في الجسر
خصوصا إذا عمل من تراب انتهى قلت وفي القاموس الجسر الذي يعبر عليه ويسير جسر وجسور في قوله باب الرضا فصل
القاف القنطرة الجسر وما ارتفع من البنيان انتهى فقد فسر القنطرة بالجسر فيكون تفسيره بالأمم كما يفيد كلام العيني
وأنه أعلم **وغيرهم بالإيام والحال أنه قد كان بالقنطرة** بالكلية بكسر الكاف ويجوز فيه المد والعصر وهو جمع كوة بالقنطرة وهو الثقب
لأن القنطرة يترك على حاله لظهور الحق فيه ولو كان لكل واحد منهم كوة مستترة في نهر خاص لم يكن لأحد منهم أن يشق نهره
وأن كان لا يضر بأهل له لأن الشراكة خاصة بخلاف ما إذا كانت الكوى في النهر الأعظم لأن لكل واحد منهم أن يشق نهره منه ابتداء
فكان الكوى بالطريق الأولى **ويؤتى نصيبه إلى أرضه لا يخرى ليس لها نصيب من النهر شرب بل أرضهم متعلق بالجميع**
أي بل أرض الشراكة ثم شبه بالحكم المتقدم مسئلة أخرى فقال **كطريق مشترك أراد أحدهم أن يفتح فيه بابا إلى الدار**
أخرى ساكنها غير ساكن هذه الدار التي مفتحة في هذا الطريق بخلاف ما إذا كان ساكن الدار واحد حيث لا يمنع
لأن المار لا يزداد وله حق المرور فيتصرف في خالص ملكه وهو الجدار بالرفع ولو أراد الأعلى من الشراكة في النهر الجار وفيه
كوى بينهما أن يشد بعضهما دفعا لبعض المار عن أرضه كيلا ليس له ذلك لما فيه من الأضرار بالآخر وكذا إذا أراد
أن يفتح النهر مناصفة لأن القسمة بالكوى تقدمت إلا أن يترافضا لأن الحق لهما وبعد التراضي لصاحب الأسفل أن
ينقص ذلك وكذا لو دنته من بعده لأنه أعان الشرب لا مبالاة الشرب بالشرب بالاطلة وكذا الجارة الشرب
لا يجوز للمعروف في موضع فتحين الاعان وهذا لأن القسمة بالكوى قيم وليس لأحدهما أن ينقص تلك
القسمة فإذا ترافضا على خلاف ذلك يكون لكل واحد منهما نصيبا نصيبه لصاحب فيخرج فيها هو وورثته أي وقت
شاء لأن العارية غير لازمة **ويؤتى نصيبه في الشرب** لأن حق مالي فيجري فيه الارت **ويؤتى نصيبه بالاستئجار به** أي بعينه لا بحاله
الموصى به لا يمنع الوصية لأنها من أوسع العقود حتى جازت للمعتمد بالمعتمد **ولا يباع الشرب ولا يوهب ولا**
يتصدق به للجهالة الفاحشة وعدم تصور القبض ولأنه ليس له بالمتفق حتى لو أنفق سرياسان

بالماسق

بأن سقى أرضه من شرب غيره لا يضمن على رواية الأصل كاسياني تحققة **ولا يوصى به** أي لا يهدى من المبيع والصدقة
والهبة يعني لا يجوز بخلاف الوصية بالاستئجار على ما بينا **ولا يباع** أي لا يبيع **ولا يوهب** أي لا يهدى **ولا يصدق** أي لا يهدى
نكاح وإن صحته هذه العقود لأنها لا تنطبق بالشروط الفاسدة ولا يملك الشرب لأنه لا يملك سائر المصائب فكذلك الهبة
السبب ويجوز على الزوج مهر الشراكة على المار وما أخذت من المهر وعلى القاتل الدية وللمدعى أن يرجع على عوالم ليطال من المهر ولو ما
وعليه دين ليبيع الشرب بكون الأرض ما ذكرنا وأما لم يكن له أرض فيلزم بيع الماء في كل نوبة في حوض فيبيع الماء إلى أن يفيض فيه
من ذلك وقيل ينظر الإمام إلى أرض لا شرب لها فيضم هذا الشرب إليها فيبيعها بوضع صاحب ثم ينظر القيمة الأرض بكون الشرب
والقيمة متعة فيعرف تفاوت ما بينهما من الثمن إلى تضاد دين الميت وتماثل في تعيين الكثرة **ولا يضمن من ملأ أرض فترت أرض جارة**
أو عرفت لأنه سبب وليس يضمن فيه فلا يضمن لأن شرط وجوب الضمان في الشرب أن يكون متعديا الأرضي أن من جرح أرضا
في أرضه لا يضمن ما عطف فيها لما قلنا وإن حفره الطريق بعينه أو ما قلنا أنه ليس يضمن لأنه لا يملأ أرضه ماء وسقيها قالوا
هذا إذا سقى أرضه سقيا معتادا بأن سقاها قدر ما يحمله عادة وأما إذا سقاها سقيا لا يحمله أرضه فيضمن ولا يضمن
من سقى من شرب غيره بغيره وهي رواية الأصل **فإن تكرر ذلك منه أدبه الإمام بالضرر المحسن أن رأى الإمام ذلك**
وهي رواية الأصل جزمه الخائفة حيث قال وليس لأحد أن يسقى أرضه أو يزرعه من غير الضمان وعينه أو يملأ أرضه الماء
يضطر وأن سقى أرضه أو يزرعه بغير إذن صاحبها لا ضمان عليه فيها أخذ من الماء وإن أخفقه بعد مرقه يودبه السلطان
على ذلك بالضرر والمحسن أن رأى ذلك انتهى وفي النظم الوصافي أن الأظهر عدم الضمان وهو شرحها الأستاذ استاذي
عبد البر بن الشيخين عن مختصر عصام أنه لا يضمن وعليه الفتوى وفي الظهيرية فيه دوايان والأصح أنه لا يضمن انتهى قلت
وفي السقف لا يجوز في الماء ثمانية أشياء البيع والرضن لا حارة ولا مزارع والهبة والصدقة والعارية والغرض بخلاف
فيه الإباحة وكذلك الحكم الكلا انتهى قال الطرسي ومراعاة أن كان على وجه الشرب للأرضي أما الماء والجزء إلا أنه قد خي
بيعه وقال بعض ضايع بل يجوز بيعه للتعامل لأن أهل بلح يتعاملون بذلك والقياس يترك التعامل والعقبة أي
حجفر واستاده الفقيه أبو بكر البلخي وغيرهما من المشايخ لم يجوزوا ذلك وقالوا هذا تعامل أهل بلد واحدة وقد
قدمنا ما هو المعول عليه في ذلك وهو ظاهر الرواية والله أعلم **هذا كتاب في بيان أحكام**
الأشربة ذكرنا الأشربة بعد الشرب لأنها شعبة متعلقة واحدة لفظا ومعنى وقدم الشرب لمناسبة لأحكام الموت ومن
محاسنها بيان حرمتها إذا شربته في حسن تحرير ما يزيل العقل الذي هو ملك معرفة الله تعالى وشكره تعالى فأن قلت
ما باله حل للام التالفة مع احتياجه إلى ذلك قلت أحببت عنه بأن المسكرة جميع الأديان حرام وحرمة شرب القليل
عليها من الحر كراهة لما من الله تعالى لا يمنع في المخطوطة ونحن مشهودون بالخبر وأعلم أن الأصل في الأشياء كلها سوى
العزج الإباحة قال تعالى هو الذي خلق لكم ما في الأرض حلالا طيبا وما بينت لكم حرمات الله تعالى على حرمته الخ حيث قال
نص مطلقا وخبر مروي فلم يوجد شيء من الدلائل المحرمة في الإباحة وقد ذكرنا كتاب الله تعالى على حرمته الخ حيث قال
يا أيها الذين آمنوا إنما الحرام والميسر البينين وفيها قال الزاهد عشر لا يعل على حرمته الخ أحد ما سلكها في قرن الأضواء
والأوتان التي هي محرمة عند كافة أهل الأيمان وثابتها تسبها بالرجس وتالها عها من عمل الشيطان وأربعها
الامر بالاحتساب بقوله تعالى فاجتنبوه وخامسها تعليق الفلاح باجتنابها بقوله تعالى لكم تقوى وسادسها
إرادة الشيطان إيقاع العداوة بها وسابعها إيقاد الغضا بقوله تعالى إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة
والبغضا في الخمر والميسر وثامنها الصدق ذكر الله تعالى الواجب عقلا وشرعا وتاسعها الصدق الصلاة التي هي عماد
الدين بقوله تعالى ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة وعاشرها النهي البليغ بعينه الاستهزام المودع بالتهديد الشديد بقوله
فهل أنتم متقون وقد نصرتهم بتجريم الخمر بقوله تعالى قل إنما حرم من الفواحش ما ظهر منها وما بطن والآنم والبغى هو الخمر
بالقول عليه قوله تعالى أن شرب الخمر في حوائجها صافية كقطع القفل وقال الآخر شربت الخمر حتى ضل عقلي
كذلك الخمر يذهب بالعقول نص عيار الزاهد في المجتبى بعد ذكر البينين وأدبه الخمر فأن قلت الأم كما يستعمل الخمر
يستعمل الخمر وهو لا محل قلت لكن إرادة الذنب منه في توسط الأجل بعد التفصيل في الطرفين وفيه من البشاعة
ما ينفذ عنها أفصح الكلام وأبلغه فتعين إرادة الخمر من المراد بالأم الخمر قلت عليه الغزيرة وقال صلى الله عليه وسلم
حرم الخمر لعينها قليلها وكثيرها والتكثير من شربها ثم أعلم أنه لا بد من معرفة أسامي الأشربة الخمر مثلها من معرفة
أصولها وأحكامها أما الأسامي فتأني الخمر والتكر ونفيع الزبيب ونبيد الخمر والفضيخ والباق والطلا والخمر

ويسمى اياها بوسف اما الخمر في التي من هذا العنب اذا غلا واشتد وقفت بالزبد وسكن الغليان وصار صافيا وهذا
الخبثه رجه الله وقالوا اذا غلا واشتد فهو خمر وان لم يسكن غليانه واما السكر في التي من ماء الرطب بعد غلا واشتد
وقفت بالزبد وعندها اذا غلا واشتد فهو خمر وان لم يسكن غليانه واما نقيع الزبيب فهو اذا نقع في الماء حتى خرجت حلاوته الى
الماء من غير طبخ واما نبيذ التمر فيقع على الماء الذي انقع فيه التمر حتى خرجت حلاوته ثم اشند وعلى وقت بالزبد فهذا
الاسم يقع على المطبوخ والتي منه قلت حبس النبيذ بمشقوق التمر وشرط فيه الغليان في الوقفات الكبرى شرط الطبخ
فيه اذ في طبخه دون الغليان والمذكور في اعم الكتب وشرح الجامع الصغير ان النبيذ ما يشند فيه ثم يخمر ونزل
حق يخرج حلاوته قبل النبيذ التي من ماء التمر او البسر المذيب اذا طبخ اذ في طبخه ثم قال فيج واما النقيع فهو البسر اذا اخرج
من الماء وغلا واشتد وقفت بالزبد والباقي اسم لما طبخ من ماء العنب حتى ذهب انقراضا من بلبه وغلا واشتد والطلا اسم
للمثلث وهو الذي طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وصار سكر او الجهور الطلاء الذي يلقى فيه الماء حتى يرق ويعدو الى
القدر الذي كان في الاصل ثم يطبخ اذ في طبخه وصار سكر او الاشربة جمع شراب وهو اسم لكل ما شرب من المايات وفيه
اصطلاح الفقهاء **الشراب ما يسكر من الاشربة والمخمر ما يشد** اي روي بالزبد وهو الرغوة هذه
الوقت وتشديد الباء **من ماء العنب اذا غلا** من على غليانها وغليانها واشتد وقفت اي روي بالزبد وهو الرغوة هذه
الاسم حبس بهذا الشراب باجاء اهل اللغة ولا نقول ان كل سكر حرام مستقفا من مخامرة العنق فان اللغة لا تجري فيها
التاسير فلا يبقى الدق قارورة لقرار الماء فيه وعاية الوضع الاول ليست بصحة الاطلاق بل بسبب الوضع وتخرج الاسم
على العنق فان قلت ما الجواب عما احتج به بعضهم على ان كل سكر حرام من قوله صلى الله عليه وسلم كل سكر حرام وكل سكر حرام
كاوه مسلم عن ابي عمر رضي الله عنهما واخرى ومن قول الثوري بن شبيب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان من الخطة خمر او من الشربة خمر او من الزبيب خمر او من العسل خمر او من اوداود والترنك وغيرهما قلت الخمر حقيقة
يطلق على ما ذكرناه وغيره كل واحد له اسم مثل الباذق والمثلث والمنصف ونحوها واطلاق الخمر عليه مجاز وعليه يحمل الحديث ثم
اشتراط القذف بالزبد قول اي خبيثة وعندها اذا اشتد يصير خمر ولا يشترط فيه القذف بالزبد لانه سمي خمر قبل القذف
وبه قال الثلاثة وكذا ان احكام الخمر مقطوع بها فلا يثبت بالاشربة فاذا انقذت بالزبد زالت شربته والغليان واشتد شرط
بالاجماع **وجوز قليلها** اي قليل الخمر **وليس بها باجتماع** اي لانهما القول عليه الصلوة والسلام حرمت الخمر لعمومها وسكن
من كل شراب فليس حرما معاوضة بالسكر ولا يتوقف عليه فلا يخرجها من الاشربة فان حرمتها متوقفة على السكر ومن الناس
من يقول غير المكرها ليس بحرام كغيرها من الاشربة لان الصلوة لا يحصل الا به وهذا كفر لانه يخالف الكتاب والسنة والاجماع
وان قليله يتناول كثيره وهو من خواص الخمر وتامره في شرح الكفر الزبدي **وجوز خبثها** اي خبثها **وليس بها باجتماع**
لثبوت حرمتها قطعا **وسقط نفوذها** لان الله تعالى حكى بكونها رجسا لاهانة والتقدم بشربها لعقوبة لا اله الا الله في طهارة
واختلاف في سقوط ما ليس بها الاصل انها مال كان الطماع غلب اليها ونقض بها **وجوز انتفاع بها** لان الانتفاع بالخبث حرام
لان الله تعالى امرنا باجتنبها وفيه الانتفاع بها اقرباها **وليس بها باجتماع** اي لانهما القول عليه الصلوة والسلام ان الذي حرم شرابا حرم
بمعها روي مسلم واحد وان الله تعالى لما نجسها عتقها اجازها والتفهم بشربها **وجوز شاربها** وان لم يسكر اي خمره **وجوز**
شارب غيرها ان سكر منها ولا يورث فيها اي الخمر **الطبخ** لان الطبخ لا يورث فيها لانه لا يورث فيها لانه لا يورث فيها لانه لا يورث فيها
بعد ثبوتها الا انه لا يجد فيه ما لم يسكر منه على ما قالوا لان المدة التي خاصة لما ذكرنا فلا يتعدى الى المطبوخ ذكره وتبين
الكفر من غير كراهة وهذا هو الظاهر الذي يجب ان يقول عليه وبه يظهر لك ضعف ما في الفتية من قوله خمر طبخت
وزالت مرارنا حلت قال المحقق ابن وهبان ولا عمل على هذا ولا التفات اليه قالوا كذا اكل ما قاله صاحب الفتية في الفا
للقول ما لم يفسد ونقل من غير وضع ما في الخمر حيث قال بعد ان رقم لشرح الترخي لوصب في اسكر او فاني قد
صار حلوا حل ويحل برؤال المرارة وعند ما تقبل الجوضة والطبخ لا يحل الخمر حتى لو شرب بحد تعلم بعلامه شرح بكر خمره
وقال الا اذا ذهب ثلثاه في الباذق وهو ما طبخ اذ في طبخه اذا غلا واشتد وقفت بالزبد وهو محرم وقال الصاحب
الظاهر طاهر جلال ولكن مع حرمة عندنا لا يكفر
ان نجاسة خبيثة ويجوز بيعها وبضئ بلبه وعند نجاسة غليظة ومن اتى حكمه المثلثات **وليس بها باجتماع** اي على
العتد **وجوز تخليلها ولو طبخ** شيئا يخالطها لانه لا يفسد **الذباب** ولا ينجس في طعام ولا في رجان ولا
في دهن ولا يبر اي بها جرح ولا يمتشط بها ولا يترك ولا يمتنع بها الا اذا احتاج العطر للملكة فلا بأس بشربها ما روي

فلو سكر ذلك لا يجعل لانه حلال وهذه الحالة فلوزا على قدر الحاجة فسكر حل كذا في المجتبى قلت وفي الثانية بكون الكحل
والاحتقان بالخمر وكذا الاقطار في الاحليل وان يجعله السعد والحاصل انه لا يمتنع بالخمر الا بها حلال فينتفع بها سواء
صارت خلا بالمخالطة او غير مخالطة عند خلطها للشافعي وذكر الكرخي عن اصحابنا انه لا يحل للانسان ان ينظر الى الخمر على
الله ولا ينظر اليها الطين ولا يمسح بها الحيوان وكذا الميتة لا يطعمها كلابه لان ذلك انتفاع بها والانتفاع بها محرم فان
الذي حرم شرابها حرم الانتفاع بها انتهى والنوع الثاني **الطلا** بكسر الطاء وهو العصير **يطبخ حتى ذهب** اي حتى ذهب
الوقاية واكثر وهو مخالف لما تقدم مما ذكر في الجوز كما في بعض المواضع من ان الطلاء اسم للثلاث وهو ما اذا طبخ من ماء العنب
حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار سكر او هو الصواب لما روي ان كبار الصحابة كانوا يشربون الطلاء ويورد الجوز تفسير
الجوز اي ما ذهب ثلثاه فلزم التوقيف بين ما في الوقاية والهداية والعتد في فلتا مل وقيل في تفسيره قايلاه
صاحب الجوز كما تقدم **ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه** وبقي ثلثه وهو الصواب كما تقدم تفرقه **وجاز شرب الطلاء**
على التفسير الاول **والخمر** النوع الثالث **السكر** بفتح السين وهي التي من ماء الرطب فاشتقاقه من سكرت الزرع اذا سكرت فتره
الجوزي بنبيذ التمر في الهداية السكر هو التي من ماء التمر اي الرطب وفي العناية اما في التمر بالرطب لان التمر من التمر بنبيذ
التمر لا السكر وهو الحلال وقال شريك بن عبد الله هو مباح وان قذف الزبد لقوله تعالى تحذون منه سكر او ذقا حسنا
امن غليانه والامتنان لا يخفى بالمرور لنا ما روي من قبل وجاء الصحابة رضي الله عنهم اجمعين والاية محمولة على
الابتداء حين كانت الاشربة مباحة والنوع الرابع **نقيع الزبيب** وهي التي من ماء الزبيب لما روي عن ابن عباس رضي الله
عنهما انه عليه الصلاة والسلام كان يبيع له الزبيب فيشرب منه اليوم وبعد غد الى الغدا والثالث ثم ياربه فيسقي
الخمر رواه مسلم وفي رواية وان بقي شيء اخرقه او امر به فاهرق وشروط حرمة ان ينفذ بالزبد بعد الغليان **والكل حرام**
اي الاشربة الثلاثة هي الطلاء والسكر ونقيع الزبيب **اذ غلا واشتد** فاذا لم يغل ولم يشد لم يجز **وجوز شربها** اي هذه الثلاثة
الاشربة **دونها** لان حرمة الخمر قطعية وحرمة هذه بالاحتياط **ولا يكفر صحتها** لانك بخلاف الخمر **والحلال** اي
اي من الاشربة اربعة انواع الاول **نبيذ التمر والزبيب** ان طبخ اذ في طبخه فهو حلال شربه وان اشتد اذ اشرب منه
بل هو وطيب ما لم يستكر لانهما من الاصل في الاشياء الاباحة والية وقعت الاشارة بقوله عليه
عليه السلام في النبيذ لانه الخمر طيبة وما يطهو مطبوخ ربي لا بأس بشربه للاستمرار والعنب حرام الا
المثلث العصير اذا شمس فصار مثلا يحل والسكر في كل شراب حرام بنبيذ التمر والزبيب اذا طبخ اذ في طبخه يجوز
شربه وفي السكر عند اي خبيثة واي يوسف لاستمرار الطعام فلو شرب اللهو فقليله وكثيره حرام والخمر من
من الشعير والذرة اذا كان لا يسكر يجوز شربه ولو طبخ رجل شراب العنب ثم اشتد لا يحل شربه حتى يذهب ثلثاه
بمنزلة العصير اذا طبخ رجل شراب سبعة اقراغ بنبيذ فلم يسكر فاجر العاصر فسكر فلا حرج عليه لان السكر
يضاف الى ما هو اقرب اليه فتح من السكر من النبيذ حرام وان جلس شرب طابا للسكر فالاول ايصا حرام
كذا في عدة المفتي والنوع الثاني **الخليطان** من الزبيب والتمر لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت د
لرسول الله صلى الله عليه وسلم في سقار فاحذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فنظر حرافيه ثم نصب عليه
الماء فنبذه عنده فنبش بها عشية ونبذ عشية فنبش به عنده روي ابن ماجه وروي عن ابن زياد قال
سقا ابن عمر شرية ما كنت اهدك الى اهل ففروث اليه من العند اخرته بذلك قال ما زادناك على محبة وشر
وهو محمول على المطبوخ لانه المروي عنه حرمة نقيع الزبيب التي منه والنوع الثالث **نبيذ العسل والتمر**
والبر والشعير والذرة فهو حلال سواء طبخ او لا اي ولم يطبخ لان قليله لا يفسد الى كثيره فكيف ما كان لقوله
عليه الصلاة والسلام الخمر من هاتين الشجرتين العنب والنخلة رواه مسلم واحد واخرى حصر الخمر بهما والمراد بيان
الحكم اي حكمها واحد لان كل واحد منهما يسمى خمر حقيقة قال الزبيدي في تبيين الكفر والفتوى في زماننا القول بالحد
حتى يحل من يسكر من الاشربة الخمر من الجوز والصلو واللبن والتمر لان الفساق يجمعون على هذه الاشربة
في زماننا ويقصدون السكر واللهو تشربها ومن اي خبيثة المتخذ من لبن الرماك لا يحل اعتقاد الخمر اذ هو مؤلف
منه والاصح انه يحل عند ما ذكر صاحب الهداية لان كراهة الخمر لا حرجه اوله لا لودى الى قطع مادة الجهاد فلا
يعد الى كونه وقد قد مناشا من ذلك في بحث الخطر والاباحة قلت واختاره في شرح النظم الوهابي شيخنا عبد
وذكر انه مروي عن الكل ونظر فقال وفي عصيرنا فاحتر حد او قفرا طلاء على من سكر الحب يسكر وعن كرام روي وفي

المالك لبط ومات في الماء وكان اصاب ظهره وجرحه لا يحمل اكله وقال بكر حجة الله ان اصاب ظهره وحل اكله وان اصاب بطنه
او جنبه لا انتهى **وشرط الحمله بالرمي التتبع** بشرط الحمله ايضا **الحرج** لمقوله عليه السلام لعدي بن حاتم اذا رميت
سهمك فاذا كرسم الله عليه فان وجدته قد قتل فكل الا ان تجده قد وقع في ماء فانك لا تدري الماء قتله ام سهمك رواه
البخاري ومسلم واحد وشرط الحرج لما روى عن ابراهيم عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رميت
فسميت فحوت فكل فان لم تحوت فلا تأكل ولا تأكل من الغرض الا ما ذكيت ولا تأكل من السمكة الا ما ذكيت رواه
احمد لا فرق بين ان يصيب الرمي بنفسه او غيره من الصيد كما في ارسال الكلب على ما يتوارى في المختار اشار به اليه حيث
لم يصيب الرمي ولا المصاب **وان لا يتعد عن طلبه لوقاب** **مخا** **ملا** **سهمه** يعني ان وقع سهم بصيد فحامل وغاب
وهو في طلبه حل فان تعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لا لقوله عليه السلام لا يثلمه اذ ارميت سهمك فغاب
ثلاثة ايام وادركته فكله ما لم ينس من رواه مسلم واحمد ابو داود والنسائي وروى عنه انه عليه السلام كره اكل
الصيد اذا غاب عن الرامي وقال لعلي هوام الارض قتلته فجعل هذا على ما اذا تعد عن طلبه والاول على ما اذا لم
يتعد ولا يمتثل ان يموت بسبب اخر فيعتبر فيما يمكن التحرز عنه لان الموهوم في باب الحريات كالمحقق وسقط
اعتباره فيما لا يمكن التحرز عنه للضرورة لان اعتباره فيه يؤدي الى سد باب الاضطهاد وجعله قاضيا في
قتاؤه من شرط حل الصيد ان لا يتوارى عن بصره فقال كرهه اذا غاب عن بصره وما يكون موت الصيد بسبب اخر
فلا يحمل لقول ابن عباس بن عمر ما سمعت ودع ما عنت فالاصوات ما رايته والاما توارى عليك وهذا نص على ان
الصيد يحرم بالتوارى وان لم يتعد عن طلبه واليه اشار صاحب الهداية بقوله والذي رويناه حجة على
ما كتبه من انه ان توارى عنك اذ لم ينس ليله فاذ ايات ليلة لا يحمل وهذا يشير الى انه اذا توارى عنه لا يحمل
عندنا وان لم يتعد عن طلبه فيكون مناصفا لقوله في اول المسئلة وان وقع السهم بالصيد فحامل حتى غاب عنه
ولم يزل في طلبه حتى اصابه ميتا اكلوا ان تعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يزل في الامر على الطلب وعدمه على التوارى
وعدمه وعلى هذا اكثر كتب الفقه ويمكن حل ما ذكره من اذ تعد عن طلبه وتجتهد في التتبع والتتبع والتتبع
الظاهر وما روي من الحديث يسع ما غاب عنه ومات لبا فيكون حجة على من ينزع ذلك ولو وجد به جراحة سوجب
سهمه لا يحمل ذكره في تبين الكثرة فان ادركه **الرامي والمرسل حيا ذكاه مع القدرة عليها** وان لم يترك حرم طارونا
وبيتا من المعنى في الكلب لا ياكل واحد منهما ذكاه اضطرار فيكون الرامي في احدهما واراد في الآخر لا لئلا يستولما
من كل وجه **والحيوة المعتد بها ما في حيازة المذبذب** بان يقر بطنه ويخون ذلك ولم يبق الا مضطربا اضطرار المذبذب
في لال بالاجاع والمعتد به المذبذبة واخواتها وهي المذبذبة والنظير والموقوفة وما اكل السبع **والريضة** **وان قلت**
وعليه الفسق كافي كثير من الشروع والقوى حتى لو كاهها وفيها حياة قليلة يحمل لقوله تعالى اما ذكيت فان تركها
اي الذكاة **مع القدرة عليها فمات حرم** وكذا يحرم ايضا اذا اغر عن الذكاة في ظاهر الرواية لا
الحج في مثل هذا الاجل الحرام وقيل حل وهو على من الاحتجة والى يوسف والشافعي كذا في شرح صاحب
ولا صحت الرواية اشارة الرحلة وكذا في بيان هذا المختار الظاهر ما علمته **او اربى مجوسى كلبه فزجره مسلم فان زجر**
اي اغراه بالصياح فاشد او قتل مفرض بمرضه او بغيره ثقيلة ذاك حدة لان ذلك يقتل بالنقل بالحدة
ولو كان المذكور حقيقا به حدة لان القتل حثيث بالحدة لا بالتقليل **حل في الوجوه كلها او رمي صيدا فوقع في نار**
فانه يحتمل ان الماء قتله فحرم او على سطح او جبل فتردى فيه الى الارض حرمه لان الاحتراز عن مثل هذا يمكن وان
وقع على الارض ابتدا او اربى مسلم كلبه فزجره مجوسى فان زجره ولم يربسه احد فزجره مسلم فان زجره فحرم
ما اربى الى في الوجوه المذكورة واعلم انه اذا اجتمع الارسل والزجراى السوق فالاعتبار بالارسل فان
كان الارسل من المجوسى والزجر من المسلم لا يحمل وان كان على العكس يحمل وان لم يربس الارسل ووجد الزجر ليعتد
الزجر فان كان من المسلم حل وان كان من المجوسى حرم وانما حل الصيد فيما اذا اخذ غير ما اربى الى الرمي عندنا لان
الشرط ما يتعد عليه المكلف ولا يكلف بما لا يتعد عليه والذي في سبعة ايجاد الارسل دون التعيين كانه لا يمكن ان
يعلم البازي والكلب على وجه الاما يمينه كره لان التعيين غير مقتضى حقة ولا في حق الكلب فان الصيد وكلها
فيما يرجع الى مقتضاه سواء وكذا في حق الكلب لان مقتضاه الى اخذ كل صيد يتلن من اخذه فان قلت ما الفرق بين
شاة وسمي على ما خلاها من غير ما يتلنك التسمية فانه لا يحمل قلت الفرق بينهما ان التعيين
هذا وبين ما اذا

في الشاة يمكن وكذا عرضة متعلق بعين تتعلق التسمية هناك بالمضجع للذبح وفيما نحن فيه بالالة ولولا رسله
على صيد بتسمية واحدة حال الارسل يقتل الكل حل الجميع لان الذبح يقع بالارسل ولهذا تشترط التسمية
عندة والفعل وهو الارسل واحد فيكفي بتسمية واحدة فصار كما اذا اجمع شاتين احدهما فوق الاخرى
فدبحهما دفعة واحدة بتسمية واحدة بخلاف ما اذا كان على التوافق لان الفعل متعدد فلا بد من تعدد التسمية كذا
في تبين الكثرة يشبه ما تقدم في الحل مسئلة اخرى فقال **كصيد رمي** يعني رماه من هواطل لان يوكلا ينجته
مقطع عضوا منه فانه يوكل اي لا يوكل العضو المقطوع وقال الشافعي الكلا ان مات الصيد منه شيطان
بذكاة الاضطرار فيحل كالمان نكاح الاختيار بخلاف ما اذا لم يميت ما ابيى بالذكاة ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ما قطع
من بهيمة وهي حية فما قطع منها فهو ميتة رواه ابن ماجه ذكر اخر مطلقا فينصرف الى الحي حقيقته وحل العضو المماثل
بهذا الصفة لان المباح منه حقيقته لقيام الحيوة فيه وكذا حكمه لانه يتوهم سلامته بعد هذه الجراحة ولهذا اعتبر
هذا القدر من الحيوة حتى لو وقع في الماء وفيه قنطرة هذه الحيوة يحرم بخلاف ما اذا ابيى ذكاة الاختيار لان الممان منه
ميت حكما فلا يضاف الفجرة وان كان وصل بذلك حقيقة **وان قطعه الرامي اثلاثا والاكثر منه مع غيره اقطع**
نصف راسه او اكثر او وقع نصفين اكل كله اذ لم يكن في هذه الصور خيا فوق حيوة المذبذب فله يتناول
قوله عليه الصلاة والسلام ما ابيى من الحي فهو ميت بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الراس والثلث في طرف
الجزء لا مكان الحيوة في الثلثين فوق حيا المذبذب بخلاف ما اذا قطع اقل من نصف الراس لا مكان للكل **وحرر**
صيد مجوسى ووشى ومزبد لانهم ليسوا من اهل الذكاة في حالة الاختيار فلهذا في حالة الاضطرار ذكاة الحرم
لان ليس من اهل ذكاة الاختيار فحق الصيد مذكاة لا يكون من اهل الذكاة الاضطرار فيه ويوكل صيدا الكلابي
لانه من اهل الذكاة اختيارا فكذا اضطرار **وان رمي صيدا فلم يتخذه فزماه اخر فقتله فهو الثاني وحل**
لانه هو لا اخذه وقال عليه الصلاة والسلام والصيد لمن اخذه وانما حل لانه لم يخرج بالاول من غير الاستماع كان
ذكاة ذكاة الاضطرار وهو الحرج في امره صانع كان وقد وجد **وان اتخذه** الرامي الاول بان اخرجه عن حيز الاستماع
فلاول اي الصيد للاول وحرم اكله لانه لما اتخذه كان قد اعطى الذوق الاختيارية فوجب عليه ذكاة فلم
يزك فصار الثاني قاتلا لم يفرم **وضن الثاني للاول في قيمته اي قيمة الصيد جميعا غير ما نقصت جراحته** لانه انك
صيدا حملوا كالغير لانه ملكه بالاختار فتلفه قيمة ما تلفت وقيمه وقت اذ لانه كانت نافضة بجراحة الاول
فيلزمه ذلك بيانه اذ الرامي الاول اذ رمى صيدا يساوي عشرة فقتله درهمين ثم رماه الثاني فقتله درهمين ثم
مات يضمن الثاني ثمانية ويسقط عنه من قيمته درهمان لانه ذك ذلك تلف بجرح الاول هذا اذا لم يحصل العقل
بالثاني بان كان رمي الاول بحال يسلم منه ورمي الثاني بحال لا يسلم منه وان كان علم حصوله بها او شك في القتل
حصل برمي الاول او برمي الثاني ضمن الثاني للاول ونقصه جراحته وضمن نصف قيمته بجرح الثاني
وضمن نصف قيمته لجرحه اما الضمان الاول وهو ضمان نصف قيمته بجرحا بالجرحتين لان الجراحة الاولى كانت بصنع الثاني فلا
يضمنها والجراحة الثانية منها مرة وهو ما ضمنه من نقصان بجراحته ولا فلا يضمنها ثانيا واما الضمان الثالث فلا
وهو ضمان نصف قيمة الدم فلان برمي الاول صار بحال يحل بذكاة الاختيار لولا رمي الثاني فهذا بالرمي الثاني افسد عليه نصف
الدم يضمنه ولا يضمن النصف الاخر لانه ضمن مرة حيث ضمن قيمته حيا فدخل ضمان الدم فيه ونقصه طريق الضمان بطل
من المطولات وحل اصطفاها **بكل لحمه وماله يوكل لحمه** بسبب جلده او شعره او ريشه او امتاع شر
وكذا ذلك مشروع لا طلاق قوله تعالى فاصطادوا به اي الصيد بطير لحم غير لحم العيون وجلده وقيل بطير جلده
لا لحمه وقد تقدم في الظهارات وقتية يكونه ليس بجنس العين لانه لو كان بجنس العين كالحنظل لا يطير اصلا
اخذ الطير ليلاصباح والاولى عدم فعله كافي الحاشية وعدة المفتي يكره تغليم البازي بالطير الحي لما في من تعذر
الحيوان سبع الصابح حتى انسان او غيره من الاهليات كالشاة والغنم والبقر فزى اليد فاصاب صيدا لا يحمل
الصيد بخلاف ما اذا سبع حتى سدد رمي اليه فاذا هو صيد حلال الاكل حل وقال زفران لان حنظل صيدا لا
يوكل كما لتسباع ونحوها لم يوكل لان رميها لم يتعلق به اباحة الاكل فاذا اصاب غيرهما لم يوكل كما لو كان حنظل
ادى وعن ابى يوسف ان كان حنظل خنثى لم يوكل لانه متلفظ التحريم وان كان حنظل سبع اكل الصيد لان التسباع وان

إذا أخذ عامة المدينين ليكون رهنا عند لا يجوز أخذه وإذا هلك هلك هلاك الموهون وذكره الله في آخره
الجامع في الفتاوى وهذا ظاهر إذا رضى المطلب بترك رهنا ونحوه في البرازية وفي الحبشي بعد أن علم بطلان
سحب لصاحب المال أن يسلك مال المدين على وجه الرهن بغير إذنه وقيل إذا أسرف له أن يأخذه ما كان
حقه قضاء عنه دينه انتهى قلت ويمكن حل ما في الشراعية على ما إذا لم يرض المطلب بتركه إما إذا رضى بتركه فيكون
رهنا كما يشير إلى هذا التوفيق كمال العبادية والله أعلم فإن ساوى قيمته أي قيمة الرهن الدين بان كانت مثل دين
المرتين صار المرتهن مستوفيا دينه حكما أو زادت قيمته على الدين كان الفضل أمانة في يد المرتهن بضمه أن كان متعديا
وإن كان الهالك من غير متعدي فلا ضمان عليه ونقص قيمته عن الدين سقط بغيره أي بقدر الرهن ورجع المرتهن
على الراهن بالفضل أي الذي فضل عن الرهن مثلا إذا كان الدين مائة درهم والرهن أيضا مائة درهم فبطلت
من غير بقدر صار المرتهن مستوفيا دينه حكما ولا يبقى له مطالبة على الراهن فإن كان الرهن شيئا أو مائة وخمسين
درهما مثلا ورجع على الراهن بعشرة دراهم وعذر فروا الرهن كله مضون بالقيمة حتى إذا كانت قيمته أكثر من
الدين يجب على المرتهن ضمان الفضل **وهو الرهن بقدر ما يملكه المدين** أي إذا ادعى المرتهن هلاك الرهن بضمه أن لم
يقم البينة عليه **مطلعا** أي سواء كان من الأموال الظاهرة كالحيوان والعبد والعقار أو من الأموال الباطنة
كالنقد والحق والعروض وقال مالك يضمن في الأموال الباطنة فقط **وله** أي المرتهن طلب دينه من رهنه
لأن الرهن لا يسقط طلب الدين **وله حجة** أي الراهن به بالدين وإن كان **الراهن في دينه** لأن حقه باق بعد
الرهن والمفسر جازم الظلم فإذا ظهر مطلبه عند القاضي بحسبه ودفع الظلم **وله** أي المرتهن بحسبه بعد الفسخ
حتى يفيض دينه أو يبرأ لأن الرهن لا يبطل بمجرد الفسخ بل يرد على الراهن بطريق الفسخ فانه يبقى مضونا بما بقي
القبض والدين كذا في تبيين الكثر والتعريف به وشرع مثلا خسر **لا الانتفاع** به أي بالرهن مطلق على قوله
وله طلب دينه مطلقا أي لا باستخدام ولا سكنى ولا إجارة ولا لبس أو إعاره سواء كان من المرتهن أو الراهن
الراهن بالدين أي إذا كان الراهن أن كان المنتفع المرتهن أن كان المنتفع الراهن وعن عبد الله محمد ابن سلمة الشريفي
وكان من كذا كسر فند أن من ارتهن شيئا لا يملكه أن ينتفع بشيء منه بوجه من الوجوه وإن ادّله الراهن
كأنه أدون له في الربا لأنه مستوف حقه كاملا فبقي له المنفعة التي استوفى فضلا فيكون ربا وهذا امر عظيم
كذا رأيت بخطه منقول بهذا اللفظ وغيره إلى الجامع لمجد الأية السرحنى قلت وهو مخالف لكلام عامة
المعتبرات ففي الثانية رجل رهن شاة وأباح للمرتهن أن يشرب لبها كان المرتهن أن يشرب وبالك لا يكون ضامنا
انتهى وفي البرازية أباح الراهن للمرتهن أكل الثمار فأكلمها لم يضمن ثم قال يكره للمرتهن الانتفاع بالرهن بآذن الراهن
وإن أدن له في الشك فلا رجوع له بالأجرة انتهى فيحل ما تقدم على الثانية وفي مسائل المعتزات على الحكم والله أعلم
ثم رأيت في جواهر الفتوى رجل رهن صنعة وفيها أشجار الغرضاد وأباح للمرتهن ورق الغرضاد ثم أراد أن يبعه
فله ذلك وفيها قبل هذا الراهن إذا أباح للمرتهن أكل كل مول البستان الموهون أولبن الشاة الموهونة إذا لم يكن
مشروطا صار ضمانه منفعته وهو ما انتهى قلت وهذا يفرق بين المشروط وغيره والله أعلم فلو فعل أي انتفع
بالرهن قبل الأذن صار ضمانا **ولم يبطل الرهن** أي بالثقة **وإذا طلب** أي المرتهن دينه أمر باحضار رهنه لأن
فضيلة قبض استيفاء فلا وجه لقبض ماله مع قيام بد الاستيفاء **فإن حضر** أي الرهن سلم الراهن **كل الدين**
أو لا سلم المرتهن **الرهن** إليه ليعين حق المرتهن كما نص في حق الراهن بحضور الرهن تحقيقا للتسوية كما في البيع
والتمن فإنه يحضر لمبيع ثم يسلم الثمن **وإن طلب** الراهن دينه من المرتهن **غير بعد العقدي** أي عقد الرهن **فكذلك**
أي فالحكم فيه مثل فيما تقدم أن لم يكن **للرهن مونة** فإن ألاما كلها في حق التسليم مكان واحد فيها ليس لحمله
صعنة **وإن كان** لحمله مونة **سلم** الراهن دينه أي دين المرتهن **وإن حضر** أي وان لم يحضر المرتهن الرهن بعين
لا يكلف احضاره لأن الواجب عليه التسليم بمعنى التخلي لا النقل من مكان إلى مكان **والرهن على** أي يملك
المرتهن بالله ما هلك كذا في الكافي **ولا يكلف** مرتهن طلب دينه **احضار رهن وضع** عند العدل **بأمر**
الراهن لكونه في يد الغير بأمر الراهن ولا يكلف أيضا المرتهن احضار رهن بعه المرتهن بأمر أي
أمر الراهن **حتى يفيضه** لأنه صار ديننا بالأمر لمبيع الرهن فصار كان الراهن رهنه وهو دين وإذا اقتضى
قبض المرتهن الدين **يكلف** احضاره لقيام البذل مقام المبدل ولا يكلف المرتهن معه رهنه بتمكين الراهن من بيعه

ليفتي

ليفتي دينه يعني لو أراد الراهن أن يبيع الرهن ليفضي الدين بضمه لا يجب على المرتهن أن يملكه من البيع لأن حكم
الرهن الحبس الدائم إلى أن يفتي الدين فكيف يصح القضاء من غنه ولا يكلف أيضا من قضى بعض دينه تسليم
بعض رهنه حتى يفيض البقية من الدين لأنه أن يحبس كل الرهن حتى يستوفي البقية كما في حبس لمنع واجب
على المرتهن أن يحفظ نفسه وعياله كزوجته وولده وخادمه وأجيره مشاهرة أو مساهمة يسكنون معه فإن
العبرة بالمساكنة لا النفقة حتى أن المرأة إذا دفعته لزوجها لا تضمن كذا في تبيين الكثر **وهو أن يحفظ**
لغيره لأنه فترك الحفظ الواجب وضم أيضا **بأمر** أي بقدر قيمته لا بقدر ما اقتضى من أن عينه أمانة وفي الفصول
العادية وذكر كذا العدة وفي رهن شرع الطراوى أعلم بأن العين الموهونة أمانة في يد المرتهن بمنزلة الوديعة
ففي كل موضع لو فصل الموضع بالوديعة لا يبرم فكذلك المرتهن إذا فصل ذلك الفعل بالرهن لا يبرم إلا بالوديعة
إذا هلك لا يبرم الموضع شيئا والرهن إذا هلك سقط الدين بقدر قيمته وفي كل موضع لو فصل الموضع بالوديعة
فلا يضمن فكذلك المرتهن إذا فصل ذلك بالرهن يضمن لم الوديعة لا بفعل ولا بغيره فكذلك الرهن والمرتهن
أن يرفع الرهن إلى من هو في عياله وليس له أن ينتفع من الرهن بشيء بغير إذن الراهن فإنه فصل ذلك بغير إذنه
بعض تمام قيمته وإن فعل باذن الراهن وهلك جازم الاستعمال بهلك أمانة ولو هلك بعد الفسخ أو قبل أن يأخذ
في الاستعمال بهلك بالدين وفي جواهر الفقه لم يشرع الإسلام نظام الدين رحمه الله من التجريد وليس المرتهن أن
يتصرف بشيء من الرهن غير الماسك لا يبيع ولا يبرم ولا ياجار ولا يبايع ولا يستخدم ولا يلبس فإن فعل ذلك كان متعديا
ولا يبطل الرهن انتهى وكذا يضمن كل قيمته **بجعل خاتم الرهن في خصر البشري أو البني** ونقله يسفي الرهن لأنه أيضا
استعمال **لا الثلاثة** فإن الشجاعة بتقلده في العادة بسيفين لا التلثة وفي ليس خاتم الرهن **فوق آخر**
يرجع إلى العادة فإن كان ممن يجعل لبشر خاتم منتهى أو كان حافظا فلا يضمن **م** أن قضى بها أي بقدر الرهن فليما
إذا اتقى المرتهن عليه من حبس الدين بغير خاتم أو بغير القضا بالقيمة إذا كان الدين حال **فأما**
المرتهن الرهن بالفضل إن كان ثمة هناك فضلا وإن كان الدين موهونا يضمن المرتهن قيمته الرهن ويكون
القيمة رهنا عنه أي عند المرتهن فإن حل الأجل أخذه المرتهن بدينه وإن قضى بالقيمة من خلاف جنبه كان
الضمان رهنا عنه **القضاء** دينه لأنه بدل الرهن فخذ حكمه وأجره بيب حفظه أي الرهن وأجره حافظه
يجب على المرتهن وأجرة راعية أي لغير الراهن بأن كان جارا **ونفقة الرهن والخراج** يجب على الراهن والأصل فيهما
محتاج إليه لمصلحة الرهن بنفسه وسعه فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضل أو لم يكن لأن العين باقية على ملكه
وكذا منافعه مملوكة له فيكون أصلا وسعه عليه لا أنه مونة ملكه كافي الوديعة ومثل ذلك النفقة من ماله
ومشربه وأجره الراعي مثله لأنه علف البراء ومن هذا الجنس كسوة الرقيق وأجره وله الرهن وكسوة الزور وسقى
البستان وتلقيح نخله وجداه والقيام بمصالحه وكل ما كان لحفظه كرهه إلى يد المرتهن أو كره خروجه منه كذا وأمر المخرج
فهو على المرتهن مثل أجره الحافظ لأن الماسك حتى له والحفظ واجب عليه فيكون مونة عليه وكذا أجر البيت الذي
يحفظ فيه الرهن **وأما مونة رده** أو **خروجه** **إليه** **فيقتصر على المصون** **والأمانة فالمصون على**
المرتهن والأمانة على الراهن يعني أن مونة رده إلى المرتهن أن كان خرج من يده كجمل الأبق على المرتهن أن كان خرج
قيمة الرهن مثل الدين وكذا مونة رده خرج منه الجدي كذا ومرة الفرج أن كانت قيمة مثل الدين أما إذا كانت
أكثر منه فتقسم على المصون والأمانة فالمصون على المرتهن والأمانة على الراهن وكذا مداومة الفرج
ومعالجة الأمراض والغدا من الجارية **فكل ما وجب على أحد** أي على الراهن أو المرتهن **فأما الآخر** فيمر أمر
القاضي **بما يراه** فيما أداه كما إذا قضى بغيره بغير أمره **الآن بأمر القاضي به ويجعله ذيبا على الآخر**
فحينئذ يرجع عليه ويجوز أمر القاضي من غير نصير يجعله ذيبا عليه لا يرجع كما في المنتقط وعن أبي حنيفة
أنه لا يرجع عليه إذا كان صاحبه حاضرا وإن كان بأمر القاضي لأنه عكسه أن يرفع الأمر إلى القاضي فيأمر صاحبه
بذلك وقال أبو يوسف يرجع في الوجدين وهو فرع مسألة الجرح لأن القاضي لا يلبس على الحاضر ولا ينفذ أمره عليه
لأنه لو نفذ أمره عليه لصار محجورا عليه ولا يملك حجره وعند أبي يوسف يملك فينفذ أمره عليه كذا في تبيين
الكثر قال الراهن الرهن غير هذا **أ** وقال المرتهن بل هذا هو الذي رهنه عنده **والقول للمرتهن** لأنه في تبيين
والقول للقاضي بخلاف ما إذا ادعى المرتهن رده على الراهن حيث لا يقبل قوله لأن ذلك شأن الأمانة غير المحققة

رهنًا برأس المال أو بدل الصوف فذلك قبل الافتراق بصير مستوفيا بدنه حكمًا فيتم الصرف والسلم ولو تفاخا السلم
والمسلم فيه رهنه أي الرهن من رأس المال أي يكون رهنًا برأس المال استحقاقًا حتى يحبس به والقبض أن لا يحبس به لأنه
دين آخر وجب بسبب آخر وهو القبض والسلم فيه وجب بالعد فلا يكون الرهن باحد هاتين بالآخر كما لو كان عليه
دينان دراهم ودينارين وبادهما رهن ففضاه الذي به الرهن أو براه منه ليس له حبس بالدين الآخر وجه الاستحسان
أنه إن رهنه لحقه الواجب بسبب العقد الذي جرى بينهما وهو السلم فيه عدم الفسخ وراى المال عند الفسخ فيكون
محبوسًا به لأنه بدل فقام مقامه إذا رهن بالشئ يكون رهنًا ببدله كما إذا رهن بالمعصوب فذلك المعصوب صار رهنًا
بقيمة **وإذا اهلك الرهن بعد الفسخ هلك أي** إذا اهلك الرهن بعد التفاسخ هلك الرهن بالسلم فيه لأنه رهنه به وإن كان
محبوسًا بغيره كمن باع عبدًا وسلم المبيع وأخذ بالثمن رهنًا ثم تقابله المبيع له أن يحبس به لأخذ المبيع لأنه بدل الثمن ولو
هلك الرهن بغيره هلك بالثمن لأنه رهنه به وكذا لو اشترى عبدًا ثم فاسده وأدى ثمنه كان المشتري أن يحبس المبيع عند
الفسخ ليس بغيره الثمن ثم إذا اهلك المبيع بهلك بقيمة فكذا هذا ثم إذا اهلك الرهن بالمسلم فيه في مسئلة يجب على رب
المسلم أن يدفع مثل المسلم فيه إلى المسلم إليه ويأخذ رأس المال لأن الرهن مضمون به وقد بقي حكم الرهن إلى أن يهلك فصار رهنًا
بذلك الرهن مستوفيا للمسلم فيه ولو استوفاه حقيقة ثم تقابله أو استوفاه بعد الافتراق لم يرد المستوفى واسترد رأس
المال فكذا هنا وهذا لأن الأصل في باب السلم لا يحمل الفسخ بعد ثبوته فلا يكون الرهن لا يبيط **والأب أن يرهق برهنه عليه عبد**
وانتصاب عبدًا على أنه مفعول برهنه أي عبدًا كائنا **الطهارة** أي أوله الصغير لأنه غير مكمل له وهذا الظاهر منه في حق الصبي
لأنه إذا هلك هلك مضمونًا والوديعة أمانة **والمسلم كذا أي** مثل الأب في الحكم المذكورين وفيه وجه وهو أن الرهن لا يملك
ذلك لأن الرهن انتفاعًا فلا يملكه كالأمانة حقيقة ثم إذا امتاز الرهن بصير المستوفيا بدنه عند هلاكه حكمًا بصير الأب ولو
موفيا له به وبغيره فذلك العقد للصغير وكذا لو تماشى أن قيمة الرهن إذا كانت الثمن الذي يضمن الأب بعقد الدين والصبي
بقيمة القيمة لأن للأب أن ينتفع بالصبي بخلاف الوصي وذكره الخبير السويبي بينهما في الحكم وقال الاضمان الفضل لأنه أمانة
وهو وديعة عند المرتهن ولها ولاية الإيداع وكذا الوسيط المرتهن على البيع لأنه توكيل على بيعه وهما يملكانه **وله أي** الأب **رهنه مال**
عند ولده الصغير يدين له أي الصغير **عليه أي** على الأب **بجسده** أي لأجل الصبي بخلاف الوصي فإنه لا يملك ذلك ذكره في السراج
وفيه إذا دفع ثوبين فقال اخذ إيماني شئت رهنًا بكذا فخذها لم يكن ولصغيرها رهنًا قبل أن يتخار انتهى وفي تبين
أكثر وإذا كان للأب ولأب الصغير أو لعبد المادون له في التخاذ لا يدين عليه دين على ابنه صغير فله من الأب مائة الصغير
أو من ابنه الصغير أو من عبد التاجر جائز لأن الأب لو فسخ شفقتة نزل منزلة لشخصين وأقيمت عارته مقام عارته
كما في بيعه مال الصغير من نفسه ولو فعل الوصي ذلك والمسئلة بخلافه لا يملك الوصي الأصل والواحد لا يملك طرقة العقد
في الرهن كافي البيع تركه ذلك في الأب لما ذكرنا وليس الوصي كالأب فإن شفقتة فاصرة فلا يملك من الحقيقة والرهن
من ابنه الصغير ومن عبد التاجر منزلة الرهن من نفسه فلا يجوز خلاف ابنه الكبير وأبيه وعبد الذي عليه دين حيث
يجوز رهنه من نفسه اجنبية منهم أو ولاية له عليهم بخلاف الوكيل بالبيع حيث لا يجوز بيعه منهم لأنه منهم وفيه ولاية للرهن
لأنه حكمًا واحدًا وهو أن يكون مضمونًا لأقل من قيمته ومن الدين وذلك لا يختلف بين الأجنبي والقريب ولورهن الوصي مال
اليتيم عند الأجنبي بخلافه بأشها أو رهن اليتيم بدين لزمه بالتجارة صحيح لأن الأصل في التجارة لتمييز المالك فلا بد من الرهن لأنه
أيضا واستيفاء ولورهن الأب مائة الصغير فإن أدرك الابن ومات الأب فليس للابن أن يسترده حتى يبقى الدين لأن تصرف الأب عليه
ناقد لا يملكه بمنزلة تعرفه بنفسه بعد البلوغ ولو كان على الأب دين لرجل فوهن به مال الصغير ففضاه الابن بعد البلوغ صحيح
به في مال الأب لأنه مضطر إليه الحاجة إلى الانتفاع بما له فاشبهه بمير الرهن وكذلك إذا هلك قبل أن يفككه لأن الأب يصير
قاصداً بدنه به ولورهن الأب مال الصغير يدين على نفسه ويدين على الصغير جائز كاشتماله على مرين جائزين في حكمه في حصة
دين الأب كحكمه في مال الوكيل كله رهنًا بدين الأب وكذلك الوصي والجد الأب ولورهن الوصي مائة اليتيم في دين أسرته
عليه وقضيه المرتهن ثم استعاره الوصي حاجة اليتيم فضاء في ذم الوصي هلك من مال اليتيم لأن فضل الوصي كفضله بنفسه
بعد البلوغ لأنه استعاره الحاجة الصغير فلا يكون ختمها بذلك ولو هلك الرهن في ذم الوصي لا يقطع من الدين شيء يخرج
عن ضمان المرتهن بالاسترداد والوصي هو الذي يطالب له على ما كان ولو استعار حاجة نفسه ضمنه الصغير لأنه متعدي لعدم كونه
الاستعمال في حاجة نفسه ولو عصبه الوصي بعد رهنه فاستعمله في حاجة نفسه حتى هلك عند من قيمته لا يمتنع في
حق المرتهن بالغصب والاستعمال وهو حق الصبي بالاستعمال في حاجة نفسه فيقتضي بالضمان الدين إذا كان قد حل فإن فضل شيء

كان لليتيم

كان لليتيم لأنه بدل ملكه وإن لم ينفذ بالدين يفتي من مال اليتيم لأن الدين عليه وإنما يضمن الوصي بقصد ما يفتي فيه وإن كان الدين
موجبة فالقيمة رهنه فإذا حل كان على ما ذكرنا ولما أنه غصبه واستعمله بحاجة الصغير منه فله المرتهن لأحق الصغير لأن استحقاقه
في حاجة الصغير ليس بعدة حقه وكذا الأخذ لأن له ولاية أخذه مال اليتيم ولهذا الواجب الأب أو الوصي بغصب مال الصغير
لا يرد منه شيء لأنه لا يتصور غصبه لمال اليتيم لما أتاه ولاية الأخذ فإذا هلك فيه يضمنه المرتهن ثم إذا حل الدين بأخذه
ويرجع الوصي على الصغير لأنه ليس بعدة حقه بل هو مال له وإن كان يجب أن يكون رهنًا عند المرتهن ثم إذا حل الدين بأخذه به
ويرجع الوصي لما ذكرنا وصح الرهن بغير عبد أو خلع أو ذكية أن ظهر العبد حر أو الخلع خلع أو الذكية مائة وصح أيضا
ببدل صلح عن انكاره أن لا يدين عليه صورته رجل صلح عن انكاره رهنه ببدل الصلح بثمنه بقصد ما يفتي في ذم المرتهن
مضمون والأصل في هذه المسائل ما تقر به فلا مهم من أن وجوب الدين ظاهر لا يكتفي لصحة الرهن والكفيل وصح أيضا **في الرجوع**
أو الذهب والفضة والمكمل والموزون **فإن رهن الذمير بحسبه** **وهلك هلك مثله من الدين ولا يخرج للجور** لأنه ساقطة
الاعتبار عند المتعاقبة بالجنس وهذا عند أبي جراح فان عتده بصير مستوفيا باعتبار الرهن دون القيمة وبغيره يضمن القيمة
من خلاف الجنس فيكون رهنًا مكانه ويملك المرتهن المالك بالضمان **بأن يرهق برهنه المشتري بالثمن شيئا يمينه أو على الرهن**
كذلك أي بالثمن وعين الكفيل **صح** **ذا كسب كسبه** المشتري إذا اشترى على الوفا وقال في رجوعه على تسليمه لأجل الشرط ولما أن عقد
الرهن كونه الصيغة صيغة الإيداع ولا يخرج من قبضه **والبيع فسخه أي** البيع لا يوصف موقوف فيه ففواته بوجوب الجنان
الأن يرفع المشتري الثمن إلى البائع حال الحصول المقصود أو يرفع قيمة الرهن المشرط رهنًا لأن المقصود من الرهن المشرط
تحصل بقيمة وإن قال المشتري بغيره وقد أعطاه شيئًا بغير البيع **أمسك هذا حتى يعطيك الثمن فهو رهن** وقال في ذلك رهنه
لأن الصيغة صيغة الإيداع وبه قالت الثلاثة وهو رواية عن أبي يوسف ولأنه أي ما يبين عن الرهن وهو الحبس إلى أن
التمتع والعبرة في المعتد للمعاني ولو كان ذلك أنشئ البيع بعد القبض **ولا يملكه** لا أن يكون رهنًا بغيره لا فرق
بين أن يكون ذلك الشيء الذي قال له المشتري أمسكه أو لم يكن بعد أن كان بعد القبض لأن البيع بعد القبض يصلح أن يكون
رهنًا بشرط حتى يثبت قيمة حكم الرهن بخلاف ما إذا كان قبل القبض لأنه محبوس بالثمن وضمانه بخلاف ضمان الرهن فلا
يكون مضمونًا بضمانين مختلفين لاستحالة اجتماعهما حتى قال له أمسك المبيع حتى أعطيك الثمن قبل القبض فذلك الفسخ
البيع ولو كان البيع شيئًا ففسد بالملك كالحلح أو بغيره من الثمن الأول لأن فيه شبهة **رهن رجل عبدًا رجلا بدين كل واحد**
أي من الرجلين صح **الرهن وقوله أي** المرهون **رهن من كل واحد** أي من الرجلين في الدين أولم يكن شريكين فيه ولو كان جميع
العبد رهنًا عند كل واحد منهما فلا تضام بينهما استحقاق الجنس فلا يشوع لحاق القيمة من رجلين حيث لا يجوز عند
أي جنسية كونه العبد تنقسم عليها فيثبت الشروع مرفوعة وإن تهايا فكل واحد منهما في ثوبته كالعبد في حق الآخر هذا
إذا كان ما لا يتخفى فلهما وإن كان ما يتخفى وجب أن يحبس كل واحد منهما بالنصف فإن دفع أحدهما كله إلى الآخر وجب
أن يضمن الدافع عند أي جنسية خلافاً لما هو أصل المسئلة المودعة فيما إذا أودع عند رجلين شيئًا يقبل القسمة
فدفع أحدهما كله إلى الآخر فإن الدافع يضمن عند خلافاً لما هو أصل المسئلة المودعة فيما إذا أودع عند رجلين شيئًا يقبل القسمة
وبينه لأن كل واحد منهما بصير مستوفيا بالهلاك لا يفسد أحدهما بالآخر فينقسم عليهما لأن الاستيفاء بما يقبل الوصي
فإن قضى دين أحدهما فكل رهن الآخر لأنه كله محبوس بكل جزء من أجزاء الدين فلا يكون له أسره أو شيء منه مادام شيء من
الدين باقياً كما إذا كان المرتهن واحداً كالمبيع إذا أدى أحد المشرين حصة واحدة أو مشتر واحد أي حصة بعض المبيع وإن
رهنًا رجلاً رهنًا واحدًا بدين عليهما صح بكل الدين وعكسه المرتهن إلى استيفاء كل الدين لأن فسخ الرهن يحصل في الكل
من غير تشيوع فصار نظر البائع وما نظير المشتريين ولو رهن عبيدين بألف لا يأخذ أحدهما بقضاء حصة واحد
ما به كالمبيع لأن المجموع محبوس بكل الدين فيكون للمبيع محبوساً بكل جزء من أجزاء الدين تحصيله المقصود وهو المال
في العمل على الأيداع فصار كالمبيع في ذم البائع وهو المراد بقوله كالمبيع وفيه السامع **فإن سئل كل واحد منهما شيئاً من الدين**
الذي رهنهما به لئن يفيض أحدهما أي أحد العبيدين **أي ذمها سئل** بخلاف البيع هذا في الربايات لأن التقريب يثبت
في الرهن تسمية حصة كل واحد منهما لأن قول العقد في أحدهما لا يكون شرطاً لصحة العقد الآخر وإذا قيل في أحدهما
صح فيه بخلاف البيع لأن العقد فيه لا يتعدد بتفصيل الثمن ولهذا الوكيل البيع في أحدهما دون الآخر يطل البيع في الكل لأن
البائع يقر بتفريق الصفقة عليه لما أن العادة قد جرت بضم الردي إلى الجيد في البيع فيلحق الضرر بالتفريق ولا كذلك
الرهن لأن الرهن لا يتصرف بالتفريق ولهذا لا يبطأ به وهذه الرواية هي الأصح وأما على رواية الأصل فلا فرق بين هذه المسئلة

للمرتن انه منكر البينة لانه مدع يحتاج الى البينة **صح استعارة المرتن** لانه يبيع ما يملك اليد فباعتها بالبيع وانما
 ملك العين واليد وهو قضاء الدين بما له ويجوز ان يفصل ملك اليد عن ملك العين بثبوت المرتن كما يفصل في حق البايع ودون
 لان البيع بزل الملك دون العدم يكون رهنا رهنه به قليلا كان او كثيرا اذا اطلق ولم يقيد بشئ لان الاطلاق يجب اعتبار
 خصوصاً في العارية لان الجاهل فيها غير مفيد لكونها لا تقضي الى المنازعة **فهره على ما قد مضى وان قد بعد الوجس والمرتن**
او بعد تقييد مرتن فانه يقولان خالف ما قوبل به الرهن المهر المستعير والمرتن ان الرهن المهر المستعير ما يرهنه به او جسده او اليد
 التي يرهنه فيه فخالف كان للمهر الجاهل ان شاء رهن المهر فقيمه وان شاء رهن المرتن فقيمه لان كل واحد منهما متعدد في حقه وقضاء
 الرهن كالعقاب والمرتن كالعقاب **الاذا خالفه الجاهل بان عين له اكثر من قيمته فهره ما قبل من ذلك على قيمته**
 او اكثر فانه لا يضمن لانه خلاف الجاهل ان عرضه من الرجوع لا يقتد القيمة لان الاستيفاء لم يقع الا به فقيمه اكثر من قيمته ليس بمقتدر
 في حقه بل فيه ضرر عليه لتعسر اثر وكذا التقييد بالجنس الشخص بالبدن لا كذلك معبد لتيسر بعض الاجناس في التخصيص دون
 البعض فتفاوت الاشخاص والبلدان في الحفظ والامانة فيضمن بالمخافة **فان رهن المهر المستعير عقد الرهن** بينه وبين المرتن
 لانه ملكه باذات النعمان فبين انه رهن ملكه نفسه **وان رهن المرتن صح المرتن باض** ورجع بالدين على ما بيناه في الاستحقاق
وان وافق وهلك عند المرتن صار المرتن مستوفياً لدينه ووجب مثله ان الرهن المهر المستعير لان قبض الرهن قبض استيفاء
 وبالله الاكبر ثم الاستيفاء في قبض الدين من الرهن يضمن المهر فقيمه لانه قضى بذلك الفيد دينه ان كان كله مضوا لا اى ولان لم يكن كله مضوا
ضمن قدر المضون والباقي اوفى وهذا ظاهر وكذا لو قبضت قيمة الرهن بغير اصابته يذهب الى الدين بحسابه ويرجع به المهر للرهن
 بما ذكرنا ولو افترقه اى رهن المهر الجاهل المرتن على القول ثم يرجع المهر على الرهن بما ادى لان المهر غير متبرع بغير اذن الدين لما فيه من
 تخليص ملكه ولا في تبرع قيمته فضاء له الرجوع على الرهن فصار اذ او كاد الرهن فيجبر المرتن على القول بخلافه ما اذا قضى الاجنبي
 الدين لانه متبرع اذ لا يبيع في تخليص ملكه ولا في تبرع قيمته فكلت للطالب ان يفتكه ثم يرجع المهر على الرهن بما ادى لكونه
 غير متبرع في حق مضطرب وقد تبين ان كثر مغريا الى النهاية انه لو افترقه باكثر من قيمته ما كان الدين المهر به اكثر من قيمته
 بالزيادة على قيمته قال وهذا اشكل لان تخليص الرهن لا يحصل ما يباد البعض فكان مضطرب وهذا لان عرضه تخليصه يستفاد به
 ولا يحصل ذلك الا اذا اذن الدين كلها والمرتن ان يجسه حتى يستوفى الكل كما عرفت فهو مضطرب **ولو هلك المرتن المستعير** مع الرهن
فبطل رهنه او بعد فكه لم يضمن لانه لم يصير قاضياً لدينه به وهو الموجب لقضاء على ما بينا ولو اختلفا في ذلك كان القول قول الرهن
 لانه ينكر الايجابا له والرجوع عليه باعتبار الابقاء فان قلت الظاهر شاهد المهر لان سبب الضمان قد وجد بالرهن والرهن يضمن
 فوجب ان يكون القول للمهر قلت اوجب عنه بان الرهن لا يوجب الضمان وانما وجبه الابقاء به وهذا يتعد بقوله ولو كان الرهن
 يوجب يضمن كله ولو اختلفا في مقدار ما امره بالرهن به كان القول للمهر لوانكر الاصل كان القول له فكذا في انكار الوصف ولو رهن المستعير
 بدين موعود ففكره يد المرتن كسلاية برارة فضرر عنه وان وصليته **استخدم او** فخره **كذلك من قبل** لانه انما خالف ما عاد الوفاة لا يضمن
 خلافا لما في لومات المستعير اى لومات المستعير الرهن مغلصا وعليه دين والرهن باق على حاله فلا يباع الارض المهر لانه ملكه ولو اذن المهر
واى المرتن السبع يبيع بغير رضاه ان كان به اى بالرهن وفا لان حقه في الاستيفاء وقد حصل الا لا اى ولم يكن قيمه فوالم يبلغ الرضا
 لان له في الحسن منفعة ففعل المهر قد يحتاج الى الرهن فخلصه بالابقاء او تزاد قيمته بتغير التعريف وتوقع منفعة **ولو كان المهر**
مغلصا وعليه دين امر الرهن بفضاء دين نفسه ويرد الرهن اصل كل حتى الرجوع وان تخلفه فالرهن على حاله ولو كان المهر
حقيقا ولو شئته اقرضته المهر اخذ الرهن بعد قضاء دينه لا ثم بمنزلة المهر **فاه طلب غرضا المهر ومنه بعده فانه وما**
بيع والا فلا يباع الارض المرتن كما لا يبايع ولو كان الفاضل من يد المرتن لم يبت بدين غرضا المهر لبيع الارض وان كانه يبيع بغير
 لوصول حقه المهر ولو كان الحكم لومات المستعير المهر فروع رجل اعرضه له جلي وموتة لرهنه المستعير بدينه فرهنه قالوا ان العارية
 يكون على المهر في بينهما وبين غيرهما العوارض في غير هذا يكون الرد على المستعير لانه عارة فيها منفعة لصاحبها فانها تضرع
 في يد المرتن والمهر ان يرجع على المستعير فقيمه فكانت بمنزلة الجارة وعه الجارة الرد يكون على الجار الرهن اذا عار المرتن ان يردعه
 اسانا او يعيره او يجر فان اودع المرتن اسانا فهو رهن على حاله ان هلك في يد المودع يسلط الدين بهلاكه ولو اجره فاجر يكون
 للرهن وليس للمرتن ان يعيد الرهن الا بعد فان كذا في الحائنة وقبوا هو الفتاوى المرتن اذا رد في الارض الموهونة ان ابيع
 الرهن الانتفاع له لا يجب شئ وان لم يكن الانتفاع مباحا يجب عليه نقصان الارض وحقان الماراد اذا كانت من قتله مملوكة رجل من
 سائة تعذر فيها عشرة فقال الرهن المهر فاحل عليه واشتره ففعل لا يجب عليه شئ وان ما تبنت السائة في يد المرتن فعول الرهن على قيمه
 الدين الذي شرب على قيمته السائة فما اصاب السائة سقط وما اصاب الدين اخذ المرتن وكذا هذا في ولد السائة والاصل فيه

افغانستان

[illegible]

100

وذكر غلطه كاسبا في بيان في بحث الديات على العاقلة لان كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا يمنع بحث من بعد في حق العاقلة واخرنا
بقولنا عذرت من بعد عما تضمنه الحرافيه على الدية ومن قبل الدية عذرا وعن اقرار العاقل بالخطا وقولنا عذرا فان في هذه العذر
يجب الدية على القاتل من ماله لا الفقه الى سبب فيه فو دلشبهه بالخطا كما عرفت وهو اي شبه العذر بخلاف النفس من الاطراف يعني اذا جرح عضو
بالجرح وجب فيه القصاص ان كان ما نزل في فيه الماله فليس فيه اي عذر دون النفس شبه العذر كما كان في النفس ان اكل في النفس
تختلف باختلاف الاطراف ما دون النفس ليس كذلك وكذا الثالث من انواع القتل بقتله **وطا** وهو ان يرمى شخص بسمه صيدا او حيا فاذا
قتل به وهذا احط في القصد فانه لم يخط في الفعل حيث اصاب ما قصد منه وانما اخطا في القصد اي في الظن حيث ظن ان لا يصيد المسلم
حيا وقد يكون الخطا في الفعل بوجه لا القصد فيكون معصية لا اختلاف المحل اما ان قصد احرقات حيث يجب القصاص اذ جميع البدن
محال واحد في الجرح الى مقصود فلا يميز بظن ما اذا اراد يرمي رجل فاصاب غيره فخطا في العاقلة في العناية قلت وفي النظم الهباني
استاد استاذي سري الدين عبد البري التتمة رحمه الله تعالى قال في البايع والخطا قد يكون في نفس الفعل وقد يكون في ظن الفاعل الاول فمجران
بقتل صيدا فيصيد ميا وان قصد رجلا فيصيد غيره وان قصد عضدا من رجل فاصاب غيره اخرجه من العذر فهو عذر وليس بخطا وما الثاني
فمجران يرمى الى انسان على ظن انه حر في اصاب غيره فخطا في العاقلة في العناية قلت وفي النظم الهباني
على رجل فقتله حكمه حكم الخطا وليس بخطا حقيقة لعدم قصد النائم التي حتى يصير مخطيا لمقصوده وما وجد فعله حقيقة وجعلها
الكله كفعل الطفل فخطا لا معصية ولا خطا في العاقلة في العناية في وجهه اي موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما جازي في الكفارة والدية على
العاقلة لقوله تعالى في رقية موضوعة في رقية مستمرة الى اهله وقد قضى بانه ثلاث سنين يحضر من العتابة في غير ذلك فصار لجامع بين النوع
لما من قوله وقل بسباب البير واصلع الخ في عزمك **وموجبه** اذ التفت فيه الدية على العاقلة لا الكفارة اما وجوب الدية فلا نه
سبب التفت وهو متعد غير الجرح فخطا في العاقلة في العناية في وجهه اي موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما جازي في الكفارة والدية على
فكون معصية في العاقلة في وجهه اي موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما جازي في الكفارة والدية على
والوضع في غير مكانه دون ذنب العتق قالوا لا اثم فيه معناه ولا اثم فيه اثم القتل دون اثم الجرح والوضع التي **بذكر كذا** وجب حرام الارث لانه
اكثر من اثمهم ذكره من انواع القتل من عذر وشبهه عذر وخطا بوجوب حرام الارث الا القتل بسبب فانه لا وجه له كالواجب الكفارة وقال
الشافعي هو خطا في الخطا في حكمه **وضلا** في بيان ما يجب القود فيه وما يجب الا في اقسام القتل وكان من جعلها العذر
وهو في وجوب القصاص وقد لا يوجبه احتياج الى الفصل ذكره في باب جرحه فقال **الفرد** اي القصاص قبل محقق الدم اي سبب لكل محقق
الدم احترازه عن الجرح والرمي وقوله **على الناصب** عن المستامن لان دمه غير محقق على التابيد **عذر** حال في القتل قبل مدان في غير العذر
يجب القصاص كما في بياضه فخطا في العاقلة في وجهه اي موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما جازي في الكفارة والدية على
والجرح عذر وهو خطا في العاقلة في وجهه اي موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما جازي في الكفارة والدية على
قتله ولا يسيوط القصاص عن الامام انه يقتله في الحالين ومن يمين يمين قتل في حالة العاقلة يقتل فانه جرح بعينه ان خطا سبب القصاص
وان غير مطبق يقتل عتق حرة عتق اربا في وجهه وقيل النقيب ابو جعفر يقتل عند الوقف عتق اربا في وجهه قتل وبنته في الخطا
القصاص انتهى وشرط تمام الماتلة **انتقال الشبهة** اي بين العاقلة والقول بان لا يكون شبهة ولا ذم شبهة ملك الماتلة اي ان القتل لا
يكون عتق لغيره عليه القصاص **فصل الجرح** تمام الماتلة **وقتل الحر العبد** وعند الشافعي لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر والعبد
بالعبد ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس والتخصيص بالذكر لا يفي ما عده فان قلت له وجب ان لا يقتل العبد بالحر عند
لانه يجب عنه ما نهى تناوت الى المتقاص فلا يمنع وهذا ما ذكره ابي الاصول من ان شرط دلاله مفهوم التخصيص بالانكشاف لان العبد
المسكون على المطلوب ولا شك ان المسكون منه اولي من المنطوق لانه كان العبد يقتل بالعبد فضاوي ان يقتل بالحر وهذا يدفع ما ذكره بعض
الشارحين من انه ان دل على ان لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى العبد بالعبد والله اعلم **وقتل المملوك بالحر** في الخطا في العاقلة في وجهه اي موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما جازي في الكفارة والدية على
عليه ولم لا يقتل مومن بكاو ولا ان الكفر فيجوز فيورث الشهادة ولنا ما روي انه صلى الله عليه وسلم قتل مملوكا بدينه ولا المساواة في العتق ثابتة
نظرا الى التكليف والدين والجميع كمن الجرح دون المسلم **لا** اي لا يقتل مسلمين **بمستامن** لانه غير معصوم الدية على التابيد كما في
مبطله اي يقتل المستامن بالمستامن فياذا في المساواة بينهما ولا يقتل مستامنا لقيام مع القتل الذي في الجرح وغيره وينبغي ان يقول على
الاستحسان لنصهم بان العمل على الاستحسان الا في مساو مضطرب على ما بالقياس وليس هذه المسئلة منها والله اعلم ولنا في القصاص
في جرحه على القياس والله اعلم **وقتل العاقلة المجرم** اي لا يقتل الاصل بغيره لقوله تعالى عليه وسلم لا يقتل العاقلة المجرم ولا العتق
والفرع باصله وان لا يقدم المسقط لا يحكمه اي لا يقتل الاصل بغيره لقوله تعالى عليه وسلم لا يقتل العاقلة المجرم ولا العتق
فيستحيل ان يجعل ابنه سببا لا قتله ولهذا لا يجوز قتله اذا وجد حرا في صفة او وجهه وانما يحسنه والفتي حجة على ما ذكره الله

ادعى

يقول

يقول بقا اذا ذبح ابنه ذبحا فان قلت ما الفرق بين ما اذا ذبح الرجل مائته وهو محصن فانه يرحم قلت احبب عنه بان الرحم حواءه
تعلق على كل من خلاصه فان قلت وعلى هذا يجب ان يجرد اذا ذبح جازي انه قتل انما لا يجرد لان الرحم لغيره صلى الله
عليه وسلم انت وما لك لا يكسار صارت شبهة في الدية قلت ولا يختص هذا الحكم بالابن والابن حتى لا يقتل الاجداه بغيره من الرجال والنساء وان
على الام والجدات من قبل الام وان علون وقتل الولد بالولد ومن ذكرنا لعدم المسقط كما تقدم قلت ذكر لطيفة من قبل الاب ولم يطلعها
وذكر غلط الاجداه من قبل الرجال والنساء والام ولم يذكر الحدة اصلا فو قعت شبهة في الجدة من قبل الاب وقد زلت بحجته تعالى كما
في كذا لا يقتل اصول المقتول به وان علوا خلافا لما ذكره الله تعالى في اذ ذبحه ذبحا ودل على هذا الاطلاق اعتبار معنى الجرح في اقسام
القود في عامة شروهم وانه يشمل الجدتين جميعا كما في المحقق قلت وما يدل على انه لا يفرق في هذا بين الاجداه والجدات ما في العناية
للاكل عند قول المداية ولا يقتل الرجل بانه قال من قوله لا يقتل الانسان بولد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل العاقلة المجرم ولا العتق
يكونه سببا لاجبائه وهو وصف مطلق ظهر اثره في جنس الحكم المطلق فانه لا يجوز ان يقتل والده وان وجهه في صفه اعدا لاجبائه
زانيا وهو محصن يجوز ان يقتله لانه من الولد الى الجد مطلقا والام والجدات كذلك فانهم اسباب لاجبائه فلا يجوز ان يكون
سببا لاقتلهم انتهى في راي الامام المداي صرح بذلك في الجوهرة فقال ولا يقتل الرجل بانه ولا يحده لقوله عليه السلام لا يقتل العاقلة المجرم ولا العتق
ولا سيد بعبده وبحسب الدية في ماله من قبل الابن لان هذا عذر العاقلة لا يحل العذر ويحب ثلاث سنين وكذا الاصل من قبل الاب
فيما جرح على الابن فيما دون النفس ايضا وكذا احكم الجد وان علا لا يقتل بانه الابن وكذا الجد من قبل الام وان على الجد وسفل الولد
وتكنا الام وان عتق وكذا الجدات من قبل الام والاب وان علون لا يقتل بالولد وان سفل انتهى وبه صرح ايضا في شرح الكنتري
وغيره ولا يقتل **سيد بعبد** اي بعبد نفسه **ومكاتبه وعبد ولده** لان ملكه لهم باق فلا تسووا القصاص من نفسه من نفسه
صرح في المحقق وغيره وهذا داخل تحت قوله ومن ملك قضا صاعا لانه يسقط سببا في تزيير **ولا يقتل جدي بعبد** لان القصاص
لا يجرى الزهوي **ولا يقتل جدي بعبد** لان القصاص لا يجرى الزهوي **ولا يقتل جدي بعبد** لان القصاص لا يجرى الزهوي
في حق الزهوي فشرط اجتنابا ليسقط حق الزهوي برضاه كذا في المحقق وشرح الدرر وكذا في شرحه لغيره ومما اثاره العيون والجامع
الصغير لغير السلام وغيره ان القصاص لا يثبت لها وان اجتمع كذا في الكافي قلت وهذا قول احمد وبصره في جرحه خذ
بعد ان ذكر ان عتق كدية القصاص من اجتنابا وقال في جرحه لانه لا يوجب ثمنه كذا في رضاء كانه ولو قتل عند الاجابة
يجب القصاص للحر وما المبيع اذ اقتل زيد البايع قبل القبض فان اختار المشتري اجارة المبيع فله القصاص كانه ملكه وانما
ية المبيع فله المبيع القصاص عند ان كان المشتري اذ ارد المبيع انتفع العقدة من اصله فانه لم يكن وقال ابو يوسف قضا
وللبايع القيمة انتهى ولا يقتل **مكاتبه بعبد** لان المكاتبة من فوارث **وسيدان** وصلح **اجتنابا** اي الوارث والسيد لان العتق اية من اية تهم
اختلافه موته جرحا او قتيلا فعلى الاول الذي هو الوارث وعلى الثاني الذي هو المولى فاشتبه من له الحق فارتفع القصاص **فان لم يجر** وان
غيره وان تركه **وارثا** **ولا وفاء** **اذا سب** **لغيره** **وسقط** **قود** **ورث** **على ابيه** **لمرمة** **البوة** **قارة** **الحجة** **قلت** **من** **موضوع** **هذا** **المسئلة**
ما اذا قتل اخ ام ابيه او اختا او اباها او امها او خالها او عمها او واحدا من اقربائها وهو وليه ذلك المقتول فثبت لها القصاص
ثم ماتت فور ثابته فعدت قضا على ابيه فيسقط قتل وكذا لا يثبت له ابتداء حتى لو قتل زوجته او ام ولد او قتل احد ابويه
او احد اقربائه ولا وارث للمقتول سوى ابيه او ورث بعضه فانه لا يقتل من ابيه فانه قتل جميع قتل ورث قضا وهو للوارث
ثبت ابتداء ليل انه يصح عتق الوارث قبل موت المورث يملك القصاص بعد الموت وهو ليس باهل للقتل في ذلك الوقت فقط
لوارث ابتداء قلت ثبت عند البعض بطريق او يقول تعين صورة يتحقق فيها الارث بان قتل رجل باهراته يكون ولاية الاستيفاء للمرأة
ثم ماتت المرأة ولها ولدين القاتل فانه يرث القصاص الواجب على ابيه كذا في المسئلة قارة الكرخي اذ عني الجرح ثم ماتت فالقياس ان لا يصح
عقوبة لان القصاص يثبت ابتداء للورثة لو لا ذلك لم يثبت لهم بعد الموت فكذلك ابراه في حق غيره والاستحسان يجوز عقوبة لان الحق له
وانما يجوز الوارث مقامه في استيفائه فاذا اسقط جاز ويكون من جميع المال لا يحق ليس له كذا في الاطلاق وقال في الوارث اذ عني
عن الجرح قبل موت المورث فالقياس ان لا يصح عقوبة لانه عني من جرحه والارث الجرح في هذه الحالة حاز وانما يثبت الوارث
الحق بعد موته فان عني قبل ثبوت حقه لم يجر والاستحسان ان يجوز عقوبة لان الحق ثبت للوارث عند الجرح ولو لا ذلك لم يثبت لهم عند
الموت فاذا ابراه عنه عند ثبوت سبب الموت وهو الجرح حاز اتي كذا افادة في الجرح **ولا قود** **في** **قتل** **مسلم** **مسلم** **فانه** **مستمر**
بين **الصنفين** **لعل** **على** **الاعمال** **كفارة** **ودية** **لانه** **ليس** **بعذر** **موجب** **الدية** **والكفارة** **كما** **تقدم** **ذكر** **ملا** **خبر** **وذكر** **في** **الحجة**
ايضا قال وقالوا اذا اختلفوا فان كان في نصف المشرقين لا يجب لغيره عتق عتق كثير روي قال صلى الله عليه وسلم من لم يرد دونه
فهو منهم قلت اذا كان من كثر موارثه فهو منهم وان لم يتر بايرتهم فكيف لو تزييرهم كذا في شرح المحقق متصلا ببيان قتله

كيف

الحكمة مثلاً فينبغي المقدم على قتله وأذا قتلته ثم تبين أنه جني فلا شيء على القاتل انتهى والله اعلم **لا تقاتلوا الناس حتى لا يقتلوا** أو يغير من الجرح
وقال الشافعي يقتل بقتل الآلة التي قتل بها ويقتل به ما فعل إن كان فعله مشروطاً بما كان لا يخرج قتله من القصاص على
المساواة ولنا قوله عليه السلام لا تقاتلوا بالسيوف وقال عليه السلام لا تقاتلوا بالسيوف وقال الشافعي بغير أن
كان قبل فعله مشروع مثل أن قطع يد رجل فقات منه فقتله فذلك وبمثل تلك المدة فإن مات والاخر فقتله وإن كان بغير مشروع
كان سقاء الخمر حتى قتل أو لا يصغر فقتله يقتل بالسيوف لأن مبنى القصاص المساواة وذلك فيما ذكرنا لأن فيه مساواة في الأصل والوصف
إلى الفعل والمقتضود به ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لا تقاتلوا بالسيوف وهو نص على أن يستغفروا القود بغيره ويجوز به ما كان سلاًوحاً
فإن قتل بحمل إن يكون المراد لا قود يجب الإبا للشفيع أحببنا أن القود اسم لفعل هو جرح الفعل لا قضاؤه وإنما يجب شرعاً
والحل عليه مجاز باعتبار ما يؤول الله وهذا المختار صاحب الشرع في غير الإسلام قد رد بلا قود يجب الإبا للشفيع واستدل به أبو جرح
في نفي القصاص عن القتل بالمشقة وفرضه في التبرير ولا نسلم وجود المساواة فيما ذهب إليه الشافعي لأنه فيه الزيادة لولم يحصل المقتضود
بمثل ما فعل لأن فيه فيه الجرح بعد فعل مثل ما فعل به وإنه غير جائز لأدلة إلى انتفاء القصاص بغير الجرح كقوله في كسر العظم فإن كسر
عظم إنسان سواه السوء عداً فإنه لا يشترط منه فإذا جاز ترك القصاص عنه فوهم الزيادة فلا يجوز ترك البعض أول القتل
وكلاهما في عامة المقول والشرع يفهم أن القصاص يكون بالخصوص للشفيع لا بغيره من السلام ككسره وجره والكره في
في الجرح ولا يستغفر القصاص إلا بالشفيع سواء قتل به أو غير من الجرح وقال ملاحضة في شرحه والمراد بالشفيع عن
السلام هكذا فهمت الصحابة رضي الله عنهم وقال أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه لا قود إلا بالسلام وإنما كان بالشفيع من السلام
وغرهم إلى الكافي وعلى هذا فوقع في الترجمة من أن من القصاص يجب أن يقتله بالسيوف ضرب عليه بها فلو القاه في غير قتل
مجر أو نوع آخر عذره وكان مستوفياً بحمل به من جرح الممرات من كتاب الجرح حيث قالوا في التخصيص باسم العدد لا يمنع لما في غير به
الآخرى أنا الحقنا الرخ والخبر بالشفيع وقوله صلى الله عليه وسلم لا قود إلا بالشفيع انتهى أن مراده بالشفيع السلام والله اعلم
ولا المقتضود وهو ما فعل من جرحه **القود** أي القصاص **والصلح** أي ليس له **العفو** **يقطع** أي يدا المقتضود **وقتل وليه**
أي ولي المقتضود كما به وأما القصاص فلا لأنه لا يقتل في النفس ولا يبه ولا يه على نفسه
كان كما في خلاف الآخر وأما حيث لا يكون له ولاية استغفار وقصاص وجب المقتضود وأما الصلح فلا لأنه من القود **تقتد**
صلحه أي الولي **تقتد إليه** أو **كثرت** أي من قدرها **وقد** الصلح منه **بأقمنه** أي من قدرها **الصلي** **وتجوز** **الدية** **كاملة**
لأنه انظر في حق المقتضود كذا في النهاية والعناية وفي رمز الحقائق هذا إذا صلح على قدر الدية أو كثرته وإن صلح على أقله
لا يصح ويجب الدية كاملة وأما العفو فلا أنه بطل الحق بالاعتراف ولا يصح فلا يجوز **والقاضي** **الاب** في جميع ما ذكرنا في الصحيح
والصلي **بما** **قط** يعني ليس له القود ولا العفو أما القود فلا أنه من باب الولاية على النفس والوصي لا يملك ذلك حتى لا يملك
القتل من باب الولاية على النفس حتى يملك تزوجه ويبرئ من تحت هذا الإطلاق الصلح على النفس واستغفار القصاص من الطرف
أدلم يستثنى إلا القود في النفس وذكر في كتاب الصلح أن الوصي لا يملك الصلح في النفس لأن الصلح فيها بمنزلة الاستغفار وهو
لا يملك الاستغفار ووجه المذكور هنا وهو المذكور في الجامع الصغير أن المقصود من الصلح المال والوصي يؤول التصرف فيه كما
يتولى الأب بخلاف القصاص لأن المقصود السعي وهو يخص بالأب ولا يملك العفو لأن الأب لا يملك ما فيه من المال بل والى والد
القصاص أن لا يملك الوصي التصرف في الطرف كالأب في النفس لأن المقصود يتجدد وهو التشفي وفي الاستحسان يملكه لأن الأطراف
يملكها ممتلك الأموال لأنها خلقت وقاية للنفس كالأب فكان استغفاره كالصرف فيه والقاضي بمنزلة الأب فيه في الصحيح
الآخرى أن من قتل ولا ولاية يستوفيه السلطان والقاضي بمنزلة فيه وهذا لا يملكه والوصي المقتضود لما عرف في موضعته انتهى **والصلي**
فيما ذكر **المقتضود** وقد ذكرنا **القفود** أي القصاص إذا كان مشركاً بهم فلا ينفرد وبين الصفات **بالبصغار** أي أهل البصغ
الصغار عند أبي حنيفة وقال لا ليس لهم ذلك حتى يبلغوا لأن الحق مشترك بينهم فلا ينفرد بعضهم باستغفاره ويرى قال الشافعي وأحمد في
رواية أنه حق ثابت لكل منهم على الكمال فيجوز الانتزاع **الأب** **الكبير** **أحب** **أب** **الصغير** **فلا يملك القود** حتى يبلغ الصغير
أجاء قال الزبلي ولو كان الكبير ولداً للصغير ممن له التصرف في ماله كالأب ولده يستوفيه الكبير قبل أن يبلغ الصغير
بأجاء أصحابنا سواء كانت الولاية لها بالملك أو بالقرابة وإن كان ولداً للصغير لا يقد على التصرف في المال كالأب والعم
فعل في الخلاف فإن كان الكبير أحب من الصغير يملك الكبير الاستغفار بالأجاء حتى يبلغ الصغير وعند الشافعي لا يملك
الكبير الاستغفار في الكل انتهى إذا أنظر هذا ظهر لك أن كلام الكثرة وغير من أصحاب الحق إطلاقاً في محل التقييد وهو

منزلة الإقدام بلا كلام والله اعلم **ولو قتل القاتل أجني وجب القصاص عليه في القتل العمد والدية على عاقلة في الباقي الفعل**
الظن **ولو قال ولو القاتل بعد القتل** **الدية** **بقتله** **ولا يثبت له على عاقلة لا يصح** **في دعواه** **ذلك**
بخلاف من جرح رجل فقات فيها إنسان فقال صاحب الدار كنت أميراً بالجزيرة بذكر في الجني ولم يذكر الفرق وإن
أن يفرق بأن الولي في الأول حتى لا يملك استغفاره في الحال لفرات المحل بالقتل فلا يصدق في مسئلة الجرح بحكم الملك ما يملك
استغفاره في الحال فيصدق على ما هو المقرر من القاعدة وظاهره أن الولي يسقط رأساً كالوجات القاتل بقتله والله اعلم
وأذا لم يصدق هل يقتض منه أم لا قال في البرازية فإن قتل غيره بأمر مصادف أو صنفياً ولا ضمان على القاتل هذا إذا كان الأمر ظاهر
فإن قتلته أو دعي الأمر وصدة الولي لا يثبت الأمر إلا بالبيينة ويعتقد القاتل أن لم يبرهن انتهى **ولو استوفى** **أي القصاص** **بعض**
الولي **بعض** **شيئاً** **للقاتل** **ذكره** **الزبلي** **في الجني** **ولو كان** **الدم** **بين** **أثنين** **فقتل أحدهما** **وقتل الآخر** **فإن لم يعلم** **بعض** **شيئاً** **بقتله**
لا استغفار **وإن لم يعلم** **بعضه** **فإن لم يعلم** **بجرحه** **وقال** **الطهري** **أنه** **يجب** **أن** **يقتل** **أو** **الدية** **في** **ما** **لم** **يكن** **من** **الجرح** **بقتل** **سوى**
ففي **القاضي** **يستوفى** **القصاص** **من** **ضبيب** **القاتل** **أو** **لم** **يقتض** **هذا** **أمكن** **أصك** **رجل** **فقتله** **الآخر** **فقتل** **ولي** **القتل** **المسك**
فعله **القصاص** **ففي** **القاضي** **يستوفى** **القصاص** **من** **المسك** **أو** **لم** **يقتض** **التي** **ويجوز** **في** **قضايا** **الولي** **الحج** **وهكذا** **ذكر** **في**
وأما **مقتضى** **الناظر** **فإن** **هذا** **أما** **يشكل** **على** **الناس** **أنهم** **جرح** **شخصاً** **أو** **أوقات** **الجرح** **فأقام** **أولياء** **القتول** **بينة** **أنه** **مات**
بسبب **الجرح** **وأقام** **الضارب** **بينة** **أنه** **جرح** **في** **الجرح** **ومات** **بعد** **منه** **فبينة** **ولي** **القتول** **أولى** **أن** **يضمن** **للقاتل** **عقوبته**
لخاف **أقام** **أولياء** **القتول** **البينة** **على** **أنه** **جرح** **وقتل** **وأقام** **زيد** **البينة** **على** **أن** **المقتول** **قال** **أن** **زيد** **لم** **يجرح** **فإن** **لم**
يقتل **ببينة** **ففي** **أولى** **من** **بينة** **المقتول** **أو** **في** **المقتول** **فإن** **المقتول** **قال** **أن** **زيد** **لم** **يجرح** **فإن** **لم** **يسر** **لوشبه**
أولياء **الجرح** **الدعوى** **على** **الجرح** **هذا** **السبب** **ذكره** **في** **الفنية** **ثم** **رغم** **بعض** **المتأخرين** **وقال** **أن** **مسئلة** **الجرح** **في** **الفصل** **أن** **كان**
الجرح **مع** **وقائع** **القاضي** **أو** **إن** **الناس** **لم** **يقتل** **أفراد** **المرض** **ثم** **نقل** **عن** **بعضهم** **أنه** **مسئلة** **الجرح** **أنه** **ليس** **لوشبه** **أن** **يدعى** **على** **الجرح**
مطلقاً **ولم** **يعض** **فأراد** **الطهري** **جرح** **قال** **قتلني** **فلان** **ثم** **مات** **وأقام** **أولياء** **البينة** **على** **أن** **قتله** **لم** **يقتل** **ببينة** **لأن** **هذا**
حق **الموثر** **ومدة** **الذب** **البينة** **بقتله** **قتلني** **فلان** **ولو** **قال** **أجرحتني** **فلان** **ثم** **مات** **وأقام** **البينة** **على** **أن** **أجرحتني** **خطأ** **فقتل**
ببينة **وجهه** **بأن** **البينة** **قامت** **على** **حرام** **الولد** **لأن** **فقتل** **كأن** **في** **شرح** **الوصاية** **سقاء** **ستأحيات** **أن** **رفعه** **أليه**
حتى **أكله** **ولم** **يعلم** **المرفوع** **له** **بإسم** **فإن** **القصاص** **قد** **دفع** **على** **الدافع** **لكنه** **يجب** **وبعده** **ولما** **وجه** **السم** **أجاء**
بجاء **الدية** **على** **عاقلة** **وإن** **دفعه** **له** **في** **شربة** **فشربه** **فمات** **منه** **فكلا** **أولى** **أنه** **شرب** **بأختيار** **الإن** **الدافع** **حرمه**
فلا **يجب** **فيه** **الالتفات** **والاستغفار** **كأن** **في** **الخانية** **وإن** **قتله** **أي** **وإن** **قتل** **شخصاً** **بجرح** **بفتح** **الميم** **وتشديد** **الراء**
وهو **خشية** **طوله** **في** **أحد** **ديعة** **عن** **بعض** **من** **فوق** **أخسبة** **عريضة** **يضع** **الرجل** **جله** **عليها** **ويجرحها** **بالارض** **كأن** **أو** **الزهر**
بقتل **أن** **أصابه** **حد** **الحديد** **بلا** **خلاف** **فلا** **أولى** **أن** **لم** **يصب** **الحديد** **بقتله** **نظر** **المركب** **يقتض** **على** **الخلاف** **في** **الكتاب**
كالخوف **والغضب** **يعني** **لا** **يقتض** **بالحق** **أدخلك** **بخصاً** **والقريب** **كأن** **أو** **التي** **شخصاً** **في** **المادة** **عند** **أبي حنيفة** **وعنده** **الشافعي**
في **تبيين** **الكفر** **والمرتدة** **وفي** **الحج** **بقتله** **بغير** **فيه** **العود** **إذا** **قتله** **بحد** **حدية** **وإذا** **قتله** **بغير** **حدية** **فجرحه** **فكذلك** **أجاء**
فإن **لم** **يجرحه** **فكذلك** **على** **رواية** **الأصل** **لا** **يعتبر** **الحديد** **دون** **الجرح** **وعلى** **رواية** **الطحاوي** **رحمه** **الله** **لا** **قود** **فيه** **عند** **أبي جرح** **وإذا** **قتله**
بعد **فلا** **قود** **فيه** **أجاء** **أو** **قبل** **خلافه** **ولم** **يضره** **سيف** **في** **عنه** **مخزق** **الشفيع** **العقد** **فقتله** **فلا** **قصاص** **عند** **أبي جرح** **وقال** **أحمد** **رحمه** **الله**
أن **كان** **العقد** **وجده** **قائلاً** **قتل** **به** **مع** **أخي** **تتوار** **فالقضية** **إنساناً** **أو** **القاه** **في** **نار** **لا** **يخس** **طبع** **الزوج** **منها** **فأخرقة** **ففيه** **القود**
وفي **أشارة** **إلى** **أن** **الأجاء** **يكني** **للقود** **وإن** **لم** **يكن** **فيه** **نار** **حب** **وهو** **الصحيح** **وفي** **القاه** **في** **نار** **الشارب** **فاخرج** **وبه** **موقفت** **حدية**
حتى **مات** **قتله** **وإن** **يجي** **ويذهب** **فلا** **لا** **عرق** **بالعنا** **أوصياً** **في** **الجرح** **فإن** **فلا** **قصاص** **فيه** **عند** **أحمد** **فأجاء** **بسبب** **غير** **قوله** **لما**
فإن **كان** **تلبلاً** **ترجى** **الحجاء** **منه** **غائباً** **فخطأ** **العدا** **أجاء** **وإن** **لم** **يبرح** **فجاءه** **غائباً** **فخطأ** **الحذوف** **وعن** **أبي يوسف** **القاه** **من**
سفينة **في** **عج** **أو** **دجلة** **فربس** **كأوقع** **ومات** **فخطأ** **عاقلة** **الدية** **وإن** **سبح** **ساعة** **ثم** **عرق** **فلا** **دية** **وإذا** **القاه** **من** **سطح**
أو **جبل** **أو** **عج** **أو** **بهر** **ورجي** **فجاءه** **غائباً** **فخطأ** **العدا** **أجاء** **وإن** **لم** **يبرح** **فجاءه** **غائباً** **فخطأ** **الحذوف** **وعن** **أبي يوسف** **القاه** **من**
كثرة **إذا** **اعتاده** **بقتله** **الامام** **سياسة** **وإن** **تاب** **قبل** **أن** **يقع** **في** **يد** **الامام** **يقتل** **وإن** **تاب** **بعد** **ما** **وقع** **في** **يد** **بقتل** **بقتله**
كالشاعر **وعنده** **هذه** **القود** **إذا** **أخفته** **حتى** **مات** **وإن** **ترك** **ثم** **مات** **فإن** **كان** **خنفه** **مقدار** **بعوت** **الإنسان** **منه** **غائباً** **ففيه** **القصاص**
والأفلا **ولما** **وجه** **بها** **كرها** **أو** **ناله** **وأكرهه** **على** **شربه** **فلا** **قود** **فيه** **والدية** **على** **قتله** **وقيل** **هو** **على** **الخلاف** **المعروف** **إذا** **كان**
السم **مقدار** **يقتل** **غائباً** **وإن** **ناله** **أو** **فخر** **من** **غير** **أكرهه** **فلا** **قصاص** **فيه** **ولا** **دية** **علم** **الشارب** **أو** **لم** **يعلم** **ولو** **أدخله** **بها** **فمات** **فيه**

ولكن تعدي القضا عليه في القضا للغاي تبعا كما في كثير من الصور المعروفة في كتاب الدعوى والله اعلم **وكذا لو قتل**
عبد هاهنا عيدا او خطا او حاله ان احدهما غائبا عند مشركه بين اثنين احدهما غائب فقتل احدهما خطأ فحكمه كذا كرنا
في الاولين حتى لا يقتل بينه اقامها الحاضر من غير اعادة بعد عود الغائب ولو اقام القاتل البينة ان الغائب قد عصى
فالشاهد خصم وسقط القصاص فحاصله ان هذه المسئلة مثل الاولى في جميع ما ذكرنا الا ان اذ كان القاتل عدوا وخطا
لا يكون الخطر حضا عن الغائب بالاجماع والفرق لها في الظن ولا في حيفه في الخطا ان احد الورثة خصم عن الباقين كذا كرنا
ولا يزداد المولى على ما تقر في موضعنا ولو اخبرنا **بما قد يعفو عنها** في القصاص من ما يعفى ان وجلا قتل عدوا
ولم يثمة او بقاء فشهد اثنان منهم على صاحبه ان قد عصى فان اخبرنا عفا القصاص من ماله وهذه المسئلة على وجه اربعة
ذكر الاول بقوله **فان صدق ما في الخبرين القاتل والاخر الشريك ولا شيء** اي الشريك لا يصدقه بطل نصيبه **ولها ثلثا البينة**
لان القاتل والشريك **المخبرين فلا شيء** لانها باخبارها اسقطا حقهما في القصاص فانقلب ماله الى مال الشريك
القاتل والشريك **لا شيء** لان حق المخبرين كاسقطه القصاص قط حق شريكهما فيه لعدم تحريره واستقل الما سقط
حقهما في المال ايضا ما ذكر في حقته شريكهما وفي ثلث البينة والثالث بقوله **وان صدق ما في الخبرين** وكذا الشريك
فكل منهما ثلثا لانه ما صدقهما اقرهما ثلثي البينة فلم يرد على حق الشريك فلم يصدق في حق الما لا وعزم القاتل
البينة اثلاثا والرابع بقوله **وان صدق ما في الخبرين الا في قتل** وكذا القاتل **فله** اي لا شيء للشريك البينة يعني
يعزم القاتل ثلث البينة وهو نصيب الشريك **وبما في الخبرين** وهذا استحسان والقياس ان لا يكون على القاتل شيء لان
ما ادعاه المخبر ان على القاتل لم يثبت لا تكاره وما اقر به القاتل لا يطل بكذبه وجه الاستحسان ان القاتل يكذبه
المخبرين اقراره لا يخبرها ثلث البينة لزمه ان القصاص سقط بدعواها العفو على الاخ وانقلب نصيب الاخ مالا
والاخ لما صدق المخبرين في العفو فقد زعم ان نصيبها انقلب مالا فصار مقرها بما اقر به القاتل وتخفيف هذه القصة
بما لا يزيد عليه من الكلام بطلب من البينة وشروطها **وان شهد انه ضرب بشي خارج فلم يزل صاحب فرسخين** يقتص
لان الثابت بالبينة لا ثابت معاينة وفي ذلك القصاص على ما عرف والشهادة على قتل العبد تحقق على هذا الوجه
لانه اذا كان خطا لا يجزى له ان يطلع في بل يقولون قصدي غير فاصابه كان الموت بسبب الحرب المتعارفين اذا اصابا الحضر
صاحب فرسخين وادعى على ذلك حتى مات واطلق في الكثرة ولا بد من تقيده بانهم شهدوا انه ضرب بشي خارج هكذا اقره
وهو بعيد انه يحتاج الشاهد ان يقول انه مات من خراجه وبه صرح البزار في الحنابلات حيث قال شهدوا
على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فرسخين حتى مات بحكم انتهى **وان اختلف شاهد اقل من الزمان او المكان او في الله**
او قال احدهما قتله بعض وقال الاخر لم ادع اذ اقبله او شهدا احدهما على معاينة القاتل والاخر على اقرار
القاتل به بطلت لان القتل لا يتركز ما لقتل في زمان او مكان غير القتل في مكان اخر او زمان اخر وكذا القتل باله
غير القتل باله اخرى ويختلف الاحكام باختلاف الاله وكان على كل قتل شهادة فرد فلم تقبل ولا اتفاق الشاهدين
شرط للقبول فلم يوجد ما اذا ادين احدهما الاله وقال الاخر لا ادع اذ اقبله او شهدا احدهما على معاينة القاتل والاخر على اقرار
معدوم والمعدوم موجود فاختلافهما في صاحبهما فاختلاف فان من قال قتله بعضي بوجه البينة على العاقلة ومن
قال لا اعلم على القاتل وما اذا شهدا احدهما بالقتل معاينة والاخر على اقرار القاتل بقتله كان باطلا لاختلاف الشهود
به فان احدهما فعل والاخر قول وقد تقرر في كتاب الشهادة **لو قتل النصاب في كل واحد منهما بان شهد شاهدان انه قتله**
يوم الجمعة واخران انه قتله يوم السبت او شهدا كذا في المكان لتيقن القاضي بكذب احدهما فبين وعدم الاولوية
بالقبول ولو قتل كل واحد من اثنين في الاخر قتل الكامل منهما عدم المعارضة وان شهدا بقتله وقال اجهلنا الله
نحب البينة في ماله استحسانا والقياس ان لا يقبل هذه الشهادة اصلا لانها شهد بقتل مجنون لانه لا اله الا الله اذ اقبلت
فقد القتل لان القتل يختلف حكم باختلاف الاله فكون هذا غفلة من الشهود وجه الاستحسان انهما شهدا بقتل مجنون
والمطلوب ليس بمجمل لا مكان العمل فحب اقل موجه وهو البينة ولا يجزى قولها جهلنا الله على الغفلة لم يلج على انهما معا للدر
السدوب اليه في العقوبات احتسابا فيجب ماله لان الاصل في الفصل العدم فلا يلزم العاقلة لما عرفنا **ان كل واحد**
منهما انه قتل ما في كل من الرجلين بقتل زيد وقال المولى قتلناه جميعا اي المولى قتلها لان كل واحد منهما اقر بقتل
والقصاص عليه والمقر له صدق في وجوب القتل عليه ايضا لكنه كذب في انفراده بالقتل وتكذيب منه المقر في بعض
ما اقر به لا يبطل اقراره في الباقي لانه لا يوجب تفسيغه ووضعه لا يمنع حجة اقراره **ولو كان مكان الاقرار والمسئلة خطا**

شهادة لغت لوشهد بقتل زيد او عوا واخران بقتل بكر اياه لغت الشهادتان لان تكذيب المشهود له الشاهد بعض
ما شهد به يبطل شهادته لان التكذيب تفسيق ونسوق الشاهد بوجوب وشهادته **ولو قال المولى في صورة الاقرار**
المقدمة صدقنا ليس له ان يقتل واحدا منهما لان تضديق كل واحد منهما تكذيب للاخر لان كل واحد منهما يدعي الاقرار بالقتل
فتضديقه بوجوب ذلك فصار كانه قال لكل واحد منهما قتله وحده ولم يشارك فيه احدا كما تقول فيكون مغفرا
جان الاخر لم يقتله بخلاف الاول وهو ما اذا قال قتلناه لانه دعوى القتل من غير تضديق لهما فيقتل ما اقر بهما
في تعيين الكثرة ولو اقر رجل بانه قتله وقامت البينة على اخوانه وقال المولى قتله كلاهما كان له المولى قبل المشرق الشهود
عليه لانه فيه تكذيبا لبعض وجبه على ما روي **ولو قال المولى احد المرقتين صدقت قتله وحده** كانه قتله لانهما تضاد فاعلى وجه
القتل عليه وحده **كما لو قال ذلك لاحد المشهود عليهما** اي لو قال المولى لاحد رجلين شهد على كل منهما شاهدان بقتل وليت
قتله كان له ان يقتله لعدم تكذيبه شهوده عليه ولما كذب الاخرين وكذلك الحكم في الخطا في جميع ما ذكرنا في تعيين
الكثرة لما كانت الاحوال صفات لروايتها وذكرها بعد ذكر النفس القتل وما يتعلق به فقال **شهد على رجل بقتله خطا وحكم**
بالدية على العاقلة تجاه الشهود بقتله **حيثما من العاقلة الى** لانه قضى البينة بغير حق او الشهود لان المال تلف بشهادتهم
وجوه اي الشهود عليه اي على المولى انهم ملكوا المصنون وهو ما في يد المولى كالغائب مع عاصي الغائب والعهد في
هذا الحكم كالحظ **الا في الزوج** اي اذا كانت الشهادة في العبد فقتل به ثم جاد حيا بغير الورثة بين نصيب المولى البينة او
الشهود فان ضلوا الشهود لم يرجعوا على المولى عند ابى حيفه لانهم اوجواها للمولى باليسر بان وهو القصاص فلا
وجه لان يرجعوا بماله اذا لاماته بينهما وضعا يرجعون على المولى كانه الخطا **ولو شهد على رجل بقتله خطا او اقرار القاتل بالخطا**
العهد جاز حيا لم يضربا اذ لم يظهر كنهها في شهادتهما او شهدا على شهادة غيرهما في الخطا وقضى بالدية على العاقلة ثم جازها
لم يضربا ايضا اذ لم يظهر كنهها في شهادتهما لان المشهود به شهادة الاصول على القتل لا نفس القتل **ومضى المولى الله في**
التصويرين للعاقلة اظهر انه اخبرها منهم بغير حق **والمعبر حاله الرمي** لان الرمي فعل الرمي ولا يقبل له بعد فوجب اعتباره
حاله في قول الجمل والفران عند ذلك **الوصول** اي ليس المعبر حاله الوصول رزق بقوله **ففي البينة برده الرمي اليه قتل**
الوصول اي اذا رمى رجل رجلا مستمرا فارتد الرمي اليه والعياذ بالله قبل وصول الشهم ثم وقع ذلك به السهم يجب على
الرامي البينة وهذا عند ابى حيفه وقال ابو يوسف ومحمد بن الحسن لان التلف حصل في محل لا عصمة له وتلاف غير المعصم
هذه وهذا لانه جاز تلافه اسقط تقوم نفسه فيكون مبرا للرامي عن موجه قصاره اذا ابراه في هذه الحالة ولا ي
ان الفران يجب بغيره وهو الرمي وهو الذي يدخل تحت قدره دون الاصابة فلا فعل له اصلا بعد فيعبر بقتله بالر
والرمي اليه مستقيم في هذه الحالة الا انه لو رمى الصيد وهو مسلم ثم ارتد والعياذ بالله فاصاب الشهم الصيد وهو
من تخرج الصيد ومات حل اكله وكذا لو كثر بعد الرمي قبل الاصابة جاز تكثيره فكان العبرة بحالة الرمي فان قلت فعل
هذا كان العاجب عليه القصاص لانه قد قتل ما ذكرت هو القياس ولكن فيه شبهة لسقوط العصمة في حاله بالتلف
فوجب البينة في ماله لا يجب دية الرمي اليه **باسلامه** بان رمى الى جرحي او مرتد فاسلم قبل الاصابة ثم اصابه بعد اسلم
وهذا بالاجماع لان الرمي لم ينعقد موجبا للضمان لعدم تقويم المحل فلا يتقلب موجبا لضرورة موقوفه بعد ذلك وجه
العله تشهد ابى حيفه ذكره الزيلعي فان قلت ينتقص هذا اما اذا رمى صبيد في المحل فدخل الحرم ثم اصابه السهم فما
وجب الزجر على الرمي قلت اجيب عنه بان جراسيد الحرم لا يختص بالفعل ولهذا يجب بدالة الحرم واسايرة
وهذا لا يكون اقل من ذلك انتهى **ويجب البينة بعقبة معناه** ان رجلا لورمى المولى بعد فاعتقه المولى بعد الرمي
قبل الاصابة ثم اصابه فمات منه لرفته القيمة وهذا عند ابى حيفه وقال محمد بن علي فضل ما بين قيمته مرميا الى غير
مرمي يعني لو كانت قيمته قبل الرمي الف درهم وبعد ثمانية دراهم دليل محمد ان العتق قاطع للشرية لا شبهة
من له الحق لان المستحق حال ابتدا الجنانية المولى وحال الاصابة العبد لم يربطه فصار العتق بمنزلة البروكا اذا قطع يد
عبد وجرحه ثم اعفاه المولى ثم سرق فان المعتق يقطع الشرية حتى لا يجب بعد العتق شيء من الدية والقيمة وانما يضمن
النقصان ويحب الجواز على جرمه **صبيد محمل** من احراره قبل الاصابة **فصل السهم الى الصيد فقتله لا يجب**
للجواز على جرمه اي الصيد قاهر قبل الوصول اليه **فصل السهم الى الصيد فقتله ولا يضمن من رمى مقتضا عليه**
يجزم فوجع شاهد فقتله معناه اذا قضى القاضي بجرم رجل فراه رجل فوجع الشهود بعد الرمي قبل الاصابة
ثم وقع عليه الجرم فلا شيء على الرمي لان المعبر حاله الرمي وهو ما جاز الدم فيها **وحاصيد وماء مسلم فقتل** **فصل لا**

يجل ما رواه مجوسي فاسم فاسم لان المعتر حلة الرمي وهو الاصل في مسائل هذا الباب وذلك لان اتفاق وانفصال
يوسف ومجوسي في ذلك فيما اذرى الى مسلم فارتد والعباد بالله قبل الاصابة باعتقاده صار صريحا بالردة على ما بينا في اول
هذا الفصل **كتاب في بيان احكام الديارات** لا يخفى عليك ظهور مناسبة ذكر الديارات بعد الخبايا
لما ان الديرة احدى موجي الخبايا المشروعة من المصانة تكن القصاص اشد صيانة فقدم وبها سنها حسن القصاص
والديرة مصدر ودي القائل المقتول اذ اعطى وليه المال الذي هو دين القس قال حتى زاده في حاشيته ثم قال لذلك لما لدية
شعبه بالمصدر للفتوى واواها مجردة كذا في العرب كالعرب من وعدهم بها لانها تودي عادة لانه كلما جرى فيه العفو اعظم
حرمة الادنى كذا في العناية انتهى **ديرة العواصم من الابل** ارباعا من بنت مخاض **الجذعة** بنت المخاض هي التي طعنت في السنة
الثانية بالجذعة هي التي طعنت في الخامسة فتكون خمسة وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون
حقه وخمس وعشرون جذعة وهذا عندنا وعند محمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون ثنية في بطونها اولها قوله
عليه الصلاة والسلام الا ان قتل خطأ العمد قبل القوط والعصا الحجر وفيه دية معقولة ما بين من الابل اربعون مخاض ثنية
الى بازل عامها ظن خلفه ويرى قال الشافعي واخبره رواية لها ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الديرة باني من الابل ارباعا ومعلوم
انه لم يرد به الخطا لانها يجب فيه اطسا فاعلم ان المراد به بشير العمد التي من الابل استكمل الخامسة ودخل في السادسة
والباقي ما دخل في السنة التاسعة والاربعون في السنة السادسة والثلثة من النوق **وهي الملقاة** اي هذه الديرة التي جرى
فيها التخليط لا غيرها لان المشروع ورد به وعليه الاجماع والمقدرات لا تعرف الاسماء اذ لا يدخل للولي فيها فالتخليط
بغير حق لو قضى به القس لا ينفذ قضاء ذكره في التبيين وغيره **والديرة في الخطا** **الخاسر** فيها اي من الابل المتكورة في الديرة الملقاة
ومن ابن مخاض بنتي عشرة من ابن مخاض وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة لاراد
ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دية الخطا عشرة وحقة وعشرون جذعة وعشرون بنت
مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض والحديث حجة عليه **او الف دينار من الذهب او عشرة الف درهم من**
الفضة وقال مالك والشافعي الديرة اثنا عشر الف درهم لاراد من ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا قتل فجعل النبي
صلى الله عليه وسلم دية اثنا عشر الفا رواية ابو داود والترمذي ولنا ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي عليه الصلاة
والسلام قضى بالديرة في قبيل العشرة الف درهم وما قلناه اولي التبيين به لانه اقل ويجل ما رواه علي بن
خزيمة وما روي به علي بن وزرقة وهكذا كانت دراهم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم الى زمان عمر بن الخطاب حاكم الخراج
في كتاب الزكوة فانه قال كانت الدراهم على عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام ثلاثة الف واحد منها وزن عشرة اى
العشرة منه وزن عشرة دنانير فمقدار الدينار والناقي وزن ستة الى العشرة منه وزن ستة دنانير والناقي وزن عشر
خمس اى العشرة منه وزن خمسة دنانير فجمع عمر بين الثلاثة في حقله فحمله ثلاثة دراهم فصار ذلك المجموع درهما وكلف
هذا ان الدينار عشرة قيراطا فوزن العشرة يكون مثله عشرة قيراطا وزنه استويا فوزن الستة يكون نصف
الدينار وعشرة يكون اثني عشر قيراطا فيكون المجموع اثني عشر قيراطا فاجعلتها اثنا عشر قيراطا كل الثالث
اربعة عشر قيراطا فوزن العشرة يكون وهو الذي كان دراهم فاذا حمل ما رواه الشافعي على وزن خمسة وما روي به علي
على وزن ستة استويا والذي يرجح مذهبا ما روي ان الواجب في الجنين خمسة دراهم وهو عشرة دية الام عند سواد كان
ذكرنا وانني وعندها عشرة دية نفسه ان كان انثى ونصف العشرة ان كان ذكر اعلم بذلك ان دية الام خمسة الف
ودية الرجل ضعف ذلك وهو عشرة الف ولانا اجمعنا انها من الذهب الف دينار والدينار موقوف في الشرع بعشرة
درهم الا ترى ان نصاب الفضة في الزكاة مقدر في درهم ونصاب الذهب فيها بعشرين دينارا فيكون غنيا بهذا القدر من
كل واحد منها اذ الزكاة لا يجب الا على الغني فيعلم بذلك على ما روي ان الدينار موقوف بعشرة درهم الخيا في هذه
الانواع الثلاثة الى القائل لانه هو الذي يجب عليه فيكون الخيار اليه كما في ثمانية المئين ولا يثبت الديرة الا في هذه
الانواع الثلاثة عند ابي حنيفة وقال لا يجب منها ومن الغني ما يتا بقره ومن الغني الف شاة ومن الخليل ما يتاح له كل
حيلة ثوبان لما روي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الديرة على اهل الابل ما بين من الابل على اهل البقر
ما بين بقرة وعلى اهل الشاة التي شاة وعلى اهل الخيل ما بين حلة رواية ابو داود وكان يرضى بذلك على اهل الخيل ما ذكرنا
وكل حلة ثوبان اذ روية اذ هو المختار وفي النهاية قيل في زماننا في مصر وسراويل ولان التقدير انما يستقيم بغير معلوم

المالية وهذه الاشياء محمولة بالمالية ولهذا لا يقتدر بها ضمان المثلان والتقدير بالابل يعرف بالانوار المشهورة ولم يرد
ذلك في غيرها فلا يبعد عن القياس والاثار التي وردت فيها يحتمل القضا بها بطريق الصلح فلا يبرح حجة وذكر في
المعاقل انه لو صالح على الزيادة على ما بين حلة او على ما بين بقرة لا يجوز ثوبا ومكة انه في حلة كذا في التبيين قلت وفي
الجنين والحلة رد او مبر لا يؤخذ الا بالمائة قيمتها بخمسون فصاعدا وذكر في المعاقل انه لو صالح على الزيادة على ما بين
حلة او ما بين بقرة لا يجوز وهذا اية التقدير بذلك ثم قيل هو قول الكل في رفع الخلاف وقيل هو قولهم علم بسلامة
ص وقال يجوز هذا الصلح عند ابي حنيفة رحمه الله كالمواصلة على اكثر من مائة من مرس وهو فائدة الخلاف قيل في المسئلة
روايتان عنه وهما هذه النوع كلها اصول او بعضها اصل والبعض بدل عن البلي رحمه الله الاصل هو الابل
بدل عن النفس عندنا والذهب والفضة بدلها وهو احدى قول الشافعي رحمه الله وبه كان ابو بكر الرازي يقول ثم
رجع وقال الكل اصول وهو ظاهر مذهب اصحابنا رحمه الله واذا كان الابل اصلا لا يجوز للقائل ان يعاقب للمعاكلة لاراد
السلام مع العدة على الابل الا برضا والى القليل وعندنا لا يرضى بالتمار او بالدينار اعتبارا بقيمة الابل وانه زاد على عشرة
الاف درهم او على الف دينار انتهى **وهي الملقاة** اي كقارق القليل خطأ وشبه العمد **فقن مؤمن فان عجزه** اي على اتفاق
عند خوف الضرب فيقتا وطحا **ولا طعام فيها** لانه لم يرد به النص والمقادير لا يجب الاتصاف **وصح** اعتبار **ضريح احد** اي
مسلم لانه مسلم يتعالة والظاهر سلامة الطرف على ما عليه الحيلة فان قلت كيف اكتفى هذا بالظاهر الحكم لسلامة
الطرف حتى جوزتم التكفير به ولم يكتف بذلك في حق وجوب الضمان بالكلية فان قلت انما كان كذلك لانه لما خفي
التكفير الى دفع الواجب والظاهر يصلح حجة للرفع والحاجة في الخلاف الى الزام الضمان وهو يصلح حجة فيه كونه
يظهر حال الاطراف فيما بعد التكفير داعش ولا كذلك في الخلاف فاقترنا **للمخاض** اي لا يصح الجنين في التكفير
يعني ما في البطن لا يجوز لانه لم يعرف حسابه ولا سلامته **ودية المرأة على النصف من دية الرجل** **ودية النفس وما**
دونها روي ذلك عن علي بن مرقا **والذي والمستامن والمسلم** في الديرة **سواء** وقال الشافعي رحمه الله دية اليهودي
والنصراني اربعة الف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم وقال مالك دية اليهودي والنصراني ستة الف لقول صلى
الله عليه وسلم عقل الكافر بنصف عقل المسلم ولنا قوله صلى الله عليه وسلم كل ذي نعمة دين دينه في عهدته الف دينار وحقة قضى
ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وما روي به كان أشهر موافق للحديث العامة وسائر الصانعات والمستامن دية مثل دية
الذي في الصحيح ذكر في تبيين الكثرة وغيره وممن خرج بالتوبة بينه وبين الذي صاحب الاحتياط حيث قال
وتحكك في دية المستامن لما روي ابن عباس رضي الله عنهما ان مسامحة جازي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكساها
وجعلها وجرها من عنده فلقمها عمر بن امية الصري فقتلها ولم يعلم بما بها فودها رسول الله صلى الله عليه وسلم فمكة ما بها
حينئذ مسلمين انتهى ومن ثوبها بينه وبين الذي في المحقر كونه الكوفة قال في النهاية ولا دية المستامن هو الصحيح
انتم لما فرغ من بيان دية النفس شرع في بيان دية الاطراف فقال **في النفس** جازي ومجوسية محل الرمي على
انه متعلق خبر المبتدأ وهو مع الحروف خبر المبتدأ والمتدا وما يذكر بعد كلمات كثيرة وهو قوله الذي على ما بينا
وما بعد عطف عليه وهو قوله **والانف** لانه ازال الجال على الكمال وهو مقصود وكذا اذ قطع المارن وهو ما دون مقصبة
الانف وهو ما لان منه او قطع الارنية وهو طرف الانف او قطع المار مع المقصبة لما ذكرنا من ازالة الجال ولا يرد على
دية واحدة لان كل عضو واحد **والذلة** لان فيه تقويت منفعة جهة من الوطي والابلا واستمسك بالبول والرمية
ودفع الماء والابلاج الذي هو طريق الاغلاق **وكذا في الحشفة** لانها اصل في منفعة الابلاج والدق والقصبة
كالابلاج **والعقل** اذ ذهب بالضرب لغوات منفعة الادراك وفي السرارية وان قطع الذكر من اصله ان خطا فدية
وان عجزه اختلف اصحابنا في المشتى لا قصاص فيه قالوا وهو قول محمد رحمه الله وعن الثاني اصحابنا اجمعوا على ان في
الحشفة القصاص واذا قطع بعضها فلا قصاص انتهى **وفي الشعر والذوق** لان لكل واحد منهما منفعة مقصودة
في التمتع **وفي البصر** لان لكل واحد منهما منفعة مقصودة وقد روي ان عمر رضي الله عنهما جعل مائة دينار فدية واحدة
وقعت على راسه فذهب بها عقله وسبعه ووصفه وقال ابو يوسف لا يعرف الذهب والقول
قول الجاني لانه هو المنكر ولا يرضى بشي الا اذا صدقه او نكل عن الميمن وقيل ذهب البصر يعرفه الاطباء يكون العقل
قوله رجلين منهم عرابين حجة فيه وقيل يستقبل به الشمس فيفتح العين فاذا دقت عينه علم انها بقية والا فلا

موقوف

وتبلي بلقي بن يديه حية فان هرب منها علم انها لم تذهب وان لم يهرب فهي ذاهبة وطريق معرفته ذهاب التبع ان يقاقل
يناوي فانما حارب علم انه لم يذهب ولا فهو ذاهب ويرى عن اسمعيل بن حماد ان امرأة ادعت الهالاسبع ونظارت في
محلس حكما فاشتغل بالقضاء عن النظر اليها فقال لها انما اعطيت عورتك فاضطربت وشارعت الى جميع ثيابها فظهر كذبها
وفي اللسان انضغ النطق واد الكثر الحروف لغوات منفعة مقصودة وهو النطق وكذا في قطع بعضه اذا امتنع
من الكلام ولو قدر على التكلم ببعض الحروف دون البعض تقسم الربة على عدد الحروف وقيل على عدد حروف تتعلق باللسان
وهي ستة عشر حرفا وهي الهمزة والواو والياء والهمزة والواو والياء والهمزة والواو والياء والهمزة والواو والياء
والظا والظوف والياء وفيها اصاب الغائب بلزومه ولا يدخل الحروف الخلقية فيه وهي الهمزة والواو والياء والهمزة والواو والياء
والظا والظوف والياء وفيها اصاب الغائب بلزومه ولا يدخل الحروف الخلقية فيه وهي الهمزة والواو والياء والهمزة والواو والياء
وان يخرج عن ادوار الاكثر تجب كل الربة لان الظاهر انه لا يحصل منه الاضمار والاصل فيه ما روي عن علي انه قسم
الربة على الحروف فما قدر عليه من الحروف اسقط بحسابه من الربة وما لم يقدر عليه الزم بحسابه منها والاول اصح كما
في المجتبى وقد تقدمت وفي **الحية حلت فلم تنبت وفي شعر الراس كذلك** يعني ان خلق ولم ينبت لانه اذا لم ينبت لانه اذا لم ينبت لانه اذا لم ينبت
الحال وقاله الساجي لا يجنبه الربة ويجب حكومة عدل لان ذلك زيادة في الادنى ولهذا ينبت بعد كل الحائفة
ولهذا يحلق الراس والحية بعضها في بعض النبوة فلم يتعلق به الربة كسائر الربة والساقي لا يتعلق به منفعة ولهذا
يجب في شعر العبد نقصان القيمة ولما قول علي رضي الله عنه في الراس ان خلق ولم ينبت الربة كاملة والموقوف في هذا
كالموقوف لانه من المقادير فلا ينبت الربة الراس لانه فوت عليه جلال الكمال في اوانها حال ولا ينبت الراس لانه
الذي ان الاصل يتكلف في ستره فيلزمه كمال الربة بخلاف شعر الصدر والساقي لانه لا يتعلق به الجلال والحلية العبد فقد
روي الحسن بن ابي حنيفة انه يجب فيه كمال القيمة فلا ينبت الحجاب على الظاهر ان المقصود من العبد الاستحرام في
الحال وهو لا يفوت بخلاف الحجاب المقصود منه فحجب الجلال فيجب لغواؤه كمال الربة وفي الشارب حكومة عدل في الصحيح لانه
تابع للحية فصار طرفا من اطراف الحية واختلفوا في حية التلويح والاصح ان كان على فقه شعرات معدودة فليشتر
في حلقه متى كان وجودها يشينه وزينه وان كان ذلك على الحد والتمتع جميعا ولكنه يخرج متصل فحكمة عدل وان كان
متعلقا فحكمة كمال الربة لانه ليس يكون في حية جلال كامل كذا في نبين اكثرنا قول قوله في تحليل وجوب حكومة العدل في
الشارب لانه تابع فصار طرفا من اطراف الحية يشترط الواجب في بعض الحكمة حكومة عدل اذا كان دون النصف اما اذا كان النصف
فالواجب نصف الربة وبه صرح الامام الرافعي حيث قال وان حلق نصفها فنصف الربة اذا علم ان الباقي النصف فان لم يعلم فحكومة
عدل وذكر الفاضل بن عبد الرحمن في الزاوي والباقي فيجب بحسابه واذا نبت بعض الحية فحكومة عدل متى كان الباقي النصف
وهذا كله اذا فسد المنبت حتى استوفى كماله فلا يجب شي لانه لم ينبت لاجل الجاني اترضض بمنزلة الضربة التي لا ينبغي ان يرضى
البدن ولكنه يوجب على ذلك لا تركاب الحرم فان نبت ابيض فقد ذكر في النواذر انه لا يلزمه شيء عند ابي حنيفة في الميزان
الحال يزداد بياض شعر الحية وعندها يجب حكومة عدل لان البياض يشينه فيغزاه في فتح حكومة العدل باعتبار وفي
العبد يجب حكومة عدل عندهم لانه يتعق به قيمته ويستوى العبد للخطا في حلق الشعر لان القضاء لا يجز فيه لانه عقوب
فلهذا ثبت فينا ساوا غايب نصا ودلالة فالنص انما ورد في النفس والحركات وهذا ليس معناه لانه لم يتالم به ولا
يتوهم فيه الترابية بخلاف النفس والحركات ويوجب فيه سنة فان لم ينبت فيها وجبت الربة ويستوى فيه الصغير
والكبير والذكر والانثى فان مات قبل تمام السنة ولم ينبت فلا شيء عليه انتهى وفي **العينين والشفقتين والحاجبين**
والرجلين والاذنين والانيبين اي العينين والاذنين والانيبين **وقد في المرأة** قيد بشي المرأة لان فيه تقويت منفعة الارضاع بخلاف
نرى الرجل لانه ليس فيه تقويت المنفعة ولا الجلال على الكمال فيجب فيه حكومة عدل وفي حلق المرأة كمال الربة في احداهما
نصف الربة وعند الساجي وما كان يجب في الحاجبين حكومة عدل **الربة** وقوله بالابتداء فلا تقدم خبر في النفس
كاذن واذا في كل واحد من هذه الاشياء اراد به ما هو مزوج من هذه الاعضاء المذكورة نصف الربة كافي العين الواحدة
والايد الواحدة ومهما تم اشار الى حكم ما يكون من الاعضاء ارباعا بقوله وفي **الشفتين والعينين** وهي جمع بشرة العينين
الشفتين وهي واحدة اشفار العينين وهي حروف الاجفان التي نبت عليها الشعر وهو كذب كذا في مختار الصحاح وفي
رمز الحقائق للعينين قال ويقال بفتح الشين ايضا **الربة** اذا قلها ولم تنبت وفي **احدها** اي احد الاشياء **بها** اي
ربح الربة لانه لا يتعلق بها الجلال على الكمال ويتعلق بها دفع الادنى والتقى من العينين ولو قطع حلقوا اشفارها تجب دية

والرجلين

واحدة لان الاشفار مع الجفون شيء واحد ثم اشار الى حكم ما يكون من الاعضاء اشفاها بقوله وفي **كل اصبع من اصابع اليدين**
عشرها اي عشر الربة لان في قطع جميع الاصابع الربة وفي قطع واحدة عشرها بقوله عليه الصلاة والسلام في كل اصبع عشر
الايدي ولا يصح كلها سواء فلا تعتبر الزيادة فيها **اي الاصابع التي فيها مفاصل** وهو جمع مفصل ففي **احدها** اي احد المفاصل
ثلث دية الاصبع لانه ثلثا دية الاصبع الفاصلة في احد المفاصل ثلث الالف **ونصفها** اي نصف دية الاصبع لو كان فيها
مفصلا كالاقدام **وفي كل سن من الاسنان خمس ابل او خمسين درهم** وثنا دية هذه الطرف على دية النفس لانه اذا نبت
لان الانسان له اثنا وثلاثون سننا عشرون ضرسا واربعه انياب واربع ضواحك فاذا وجب في الواحدة نصف عشر الربة
يجب في الكل دية وثلاث اخماس الربة وذلك ستة عشر الف درهم هذا اذا كان خطأ وان كان غيرا فغيبه القضاء وقد
ينبت من قبل اقول قال صدر الشريعة في شرح الوفاية لما كان عدد الاسنان اثنين وثلاثون سنا ينبغي ان يجب في كل سن ربع
ثنى الربة في الحكمة في وجوب نصف العشر قال فخطبوا الى ان عدد الاسنان وان كان اثنين وثلاثين فالاربعه الاخيرة
وهي اسنان الحكم فلا تثبت لبعض الناس وقد ثبت لبعض الناس بعضها والبعض كلها فالعدد المتوسط للاسنان ثلاثون
ثم لا سنان منفعتان الزينة والمضغ فاذا اسقط من يمل منفعتهما باكلية ونصف منفعة السن التي يقابلها وهو
منفعة المضغ وان كان النصف الاخر وهو الزينة باقية فاذا كان العدد المتوسط ثلاثين فبنفعة السن الواحدة ثلث
العشر ونصف المنفعة من عشر وعجمها نصف العشر انتهى قال العلامة قالمهم في تصحيحه هذا وروى نقلنا
عن صدر الشريعة فاخذ بعض اهل العصر من هذا ان في الانسان كلها دية واحدة كسائر الاعضاء المتعددة قال وهو غلط
قال في شرح الطحاوي وفي كل سن نصف عشر الربة خمسمائة ومن يرب رجلا حتى سقط الاسنان كلها وهي اثنا
وثلاثون سنا ثمانون ضرسا واربعه انياب واربع ضواحك كانت عليه دية وثلاثة اخماس الربة وهو
من الدرهم ستة عشر الف درهم في السنة الاولى ثلثا الربة ثلث من الربة كاملة وثلث من الربة اخماس الربة وفي الثانية
ثلث الربة وما بقي من ثلثة اخماس الربة وفي السنة الثالثة ثلث الربة وهو ما بقي من الربة الكاملة انتهى وذكر في الاصل
والحيط والمبسط وقال في السنة الاولى ستة الاف وستمائة وستون وثلثان وفي السنة الثانية ستة
الاف وفي السنة الثالثة ثمانية الاف وثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث وثمانون الكوسج ثمانية وعشرون فنجب دية وخمسا
دية وهذا غير جار على قياس الاعضاء الا ان المرجع الضمير في قوله في حاشيته لشرح الوفاية لصد الشريعة قوله
مخبر عنها نصف العشر فدية كل سن من ابل خمسة ومن الدراية خمسة ومن الدرهم خمسمائة ففي الانسان العبد اذا
تلف كلها مائة وخمسون ابلا و اوف وخمسمائة دينار وخمسة عشر الف درهم اقول هذا بناء على كون الشارع اوقا قول
الكل فاذا ضرب رجل رجلا حتى سقطت اسنانه كلها كانت عليه دية وثلاثة اخماس الربة وهو من الدرهم ستة عشر الف
درهم فبنا على كونها اثنين وثلاثين كاهو المشهور في اللغة اصلا فان قيل فيزيد على دية كاملة مع انه اقل من العشر
من وجه قريب حكى على الاتفاق من كل وجه غير محمول قلت نعم لكن ثبت هذا ما روي عن عمر بن حنبل وهو قوله الصلاة
وفي السن خشن من ابل بخلاف اللباس فلا اشكال وسخ لي هذا ثم وجدت مسطورا في العناية وقال في العناية وليس في
البدن جسيم عضو يجب بتقويته اكثر من مقدار الربة سوى الانسان انتهى **وجب دية كاملة في كل عضو ذهب** منفعة
لضرب ضارب **كيد شلت** بالضرب **وعينه** هو عينا بالضرب **وصلى** انقطع ماؤه لانها منفعة كاملة مقصودة
وهي منفعة الشل والواحدة لانه لا فيه تقويت منفعة الجلال على الكمال لانه جلال الادنى في كونه منقصب القامة ولو
زالت الحية فلا شيء عليه لزوالها عن الانزول وفي اثر الضربة فحكومة عدل لبقاء الشارب بقاء اثرها ولا عجز بالصورة
بدون المنفعة لكونها تابعة فلا يكون لها حصص من الارش الا اذا تجردت عند الاكل فان اتلف عضوا ذهب منفعة
ففيجب فيه حكومة عدل اذا لم يكن فيه جلال كاليدين مثلا او ارشده كاملا وان كان فيه جلال كالاذن الشاحصة **وجب حكومة**
عدل بان لا يقطع عضو ذهب منفعة **وان لم يكن فيه جلال كاليد مثلا او ارشده كاملا** ان كان فيه جلال كالاذن الشاحصة
وقد تقدم شرحه وفي المجتبى عشرة من الاشياء يجب لكل واحد منها كمال الربة العقل وشعر الراس حلقا او تنبت فلم تنبت
والا لث واللسان والحية والصلب اذا كسر او انقطع ماؤه واذا سلسر بوله وفي الدر اذا قطع فلا يسك الطعام
والذكر وعشرة اخرى يجب في كل اثنين منها الربة الحاجبان والعينان والاذنان الشاحستان وسبعهما والشفقتان والحاجبان
واليدان والرجلان والانيبين والانيان وقال الناطق رحمه الله ولما تجب الربة في الايتين اذا استأصلهما بحيث لم
يبق عليهما عظم العرك شي ولا حكومة عدل وكذا لو قطع فروع المرأة من الجاني حتى وصل الى العظم ففي احداهما نصف الربة

عائلة فبولوا هم اعز اولي بهذا الخفيف يجب على العاقلة اذا كان الواجب نصف العشر او اكثر بخلاف ما دونه لا يسلك
به مسلک الاموال كما في البائع العاقل ولا تسلم تحقق العدم لان عبارة عن القصد وهو يرتب على العلم والعلم بالنقل وهم
عربوا العقل وقاموه فكيف يتحقق منهم القصد وصاروا كالنساء وحرمان الارث عقوبة بغيره ليعلموا ان الكفارة كما سبها
ستارة ولا تلبس لهم لتستره لانهم فروع العلم وكان الكفارة دابة بين العادة والعقوبة بمعنى ان فيها معنى العادة والعقوبة
ولا يجب عليهم عبادة ولا عقوبة وكذا سبب الكفارة يكون دابة بين العادة والعقوبة لتكون العقوبة معلومة بالخط وبعلمهم
لا يوصف بالجناية لانها اسم لفعل مخطو وكل ذلك يسمى على الخطا وهم ليسوا بخاصين فكيف يجب عليهم الكفارة **صبي صري**
سن صبي فانتزعا ينظر بلوغ المصروب ان بلغ ولم تثبت يجب على عاقلة الدية ولو من العج في ماله كذا في الخلاصة وسباني
في بيان المعاملات المختارة هذا **فصل في بيان احكام الجنين** عقب احكام الاخرى الحقيقة احكام الجنين المملوك هو
الجنين كونه في حكم الجنين من الامه ضرب بطر امه حرة احراز من الامه وسباني حكمها ولو كانت المرأة كاسية او محوسية قالوا
ميتا وجب عمره وهو بغير العنق ومنع الزوال المملة للشدة عار عن خصامة درهم وناسي الغرة عرقا لثامها اقل القادر
في الزمان واقل النسي اوله في الوجود ويصير عمره يعني الاوليه ولهذا يسمى اوله الشهر عروسه ووجه الانسان عرقا لثامها اوله
شهر فله من كذا في التبيين **نصف عشر الدية** والمراد نصف عشر دية الرجل اذا كان الجنين ذكر او عشرة دية لو كان الجنين انثى
وهو ايضا خمس مائة درهم لانه صلى الله عليه وسلم قال في الجنين غرة عبد او امه فقيمة خمس مائة وهذا المبدأ من الخنزير
ذكر او انثى لان دية المرأة نصف دية الرجل والعشرون ديتها من نصف العشر من دية الرجل **نسبة** اي يجب المقتل الكفارة
في سنة وقال الشافعي في ثلاث سنين لان دية النفس الا ترى انه يورث ويدل العضو يكون لصاحب العضو ولناسا
روى عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قضي بالفرع على العاقلة في سنة واحدة ان كان بدل النفس
من حيث انه نفس على حد فهو بدل العضو من حيث الاتصال بالام فعلنا بالشهرين بالاول في التورث وفي وجوب الدية
وان لم يحصل بالام نقصان وبالثاني في حق التاجيل الى سنة لان بدل العضو اذا كان ثلث الدية او اقل يجب ستة واحدة
تخوف اجزاء الدية حيث يجب كل جزء منها في ثلاث سنين حتى لو قتلته عشرة اشهر يجب على عاقلة كل واحد منهم عشر الدية
في ثلاث سنين وفيه بالادى منه لانه جنين البرية لا يجب فيه سبب الانقصان الام ان نقصت والا فلا يجب فيه كما سبها
النصر به وهذا هو القياس في جنين الامه لانه لم يتيقن حياته والظاهر لا يصلح تحته للاستحقاق وجه الاستحسان
ما قد ساء من الحديث وما روي ان امرأة من هذا بل ضربت بطن امرأة فقتلتها وما في خطها فاختصموا الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقضى ان دية جنينها غرة عبد او وليد وقضى دية المرأة على ما قلنا رواه البخاري ومسلم واحمد ومحمد
على العاقلة لان بدل النفس من وجه ولهذا قال عليه الصلاة والسلام دوه والدية بدل النفس فان النفس حيا فان **عقوبة**
كاملة اي يجب دية كاملة على الضارب لانه ان تلف او مباحضا او شبهه عمد فمقتل الدية الكاملة والجنين الذي استبان
بعض خلقه كالجنين التام في جميع هذه الاحكام كاطلاق ما روينا ولا بد من حق انقصه العدة والناس وامومه الولد
فكذا في هذا كذا في الجنين فان النفس ميتا فباتت **الاصرفية** في الام وعمره في الجنين ما روينا ولا بد من جنين حيا يتبين
فنج عليه موجبا وهذه الماعرف ان الفعل يتعدد بتعدد اثره وفصل كما اذا رى فاصاب شخصاً بعد منه الى اخره فقتل
فانه يجب عليه ديتان ان كانا خطا وان كانا الاول عمد يجب القضاء والدية ذكره الزيلعي **وان ماتت فالتقمة ميتا وقية فقط**
وقال الشافعي يجب الفرع مع الدية لان الجنين مات بضره فظاهر فصار كما اذا القته ميتا وهي بالحياة ولنا ان موت الام
سبب لموته فظاهر لان حياته بجبايتها وتنفسه بنفسها فيحقق بموتها ولو يكون في معنى ما ورد به النص في الاحوال
فيه اقل فلا يضمن بالشك **وان القته حيا بعد ما مات يجب عليه ديتان** دية الام ودية الولد لانه قتلها فصار
كما اذا القته حيا فانها ميتا فانه يجب عليه ديتان **ما يجب فيه** اي الجنين يورث عنه ولا يورث من ماله ولو ضرب بطن
امرأة فالتقت اثنا ميتا فعلى عاقلة الاجرة ولا يورث منها واما يورث لانه نفس من وجه على ما بينا فالفرع يورثه
فغيره ورثته ولا يورث الضارب من الغرة شيئا لانه قاتل ما شره ظاهرا ولا ميراث للقاتل بهذه الصفة **وجننين الامه التكر**
نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو انثى في ماله **الضارب** لا يعلم ان الجنين اذا كان حيا يجب فيه خمس مائة درهم سواء
كان ذكرا او انثى اذا تفاوت في الجنين بين التكر والانثى وهي نصف عشر من دية الذكر وعشر من دية الانثى واذا كان ذكرا
يجب ان يكون عشر قيمته على تقدير كونه وعشر قيمته على تقدير انوثته لان دية الرقيق قيمته فباقيته من دية الحر بقدر من قيمته
فان قلت يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر قلت لا يلزم لان في العادة قيمة الغلام زانية عن قيمته الحارة

بكر

بكر حتى ان قوت حاربه بالغ يقوم الغلام الذي مثلها في الحسن بالذمهم فنصف قيمة الجنين ان كان ذكر الا يكون اقل
من قيمته ان كان انثى وعند ابى يوسف يجب النقصان لو انتقصت الام بالقائه كما في البهايم فان النقصان في الرقيق
عنان ما عندنا مطلقا ولهذا **ما روي به** **دبر الحرة** وعند الشافعي يجب عشر قيمة الام كذا في شرح الوفاة لصيد الشريعة
وه الجنين وما يجب في جنين الامه في مال الضارب ثم رقم **ط م** وقال ضرب بطن امه فالتقت جنينا حيا وقتلها
الولادة فقيمة الجنين ويجب نقصان الولادة اذا كان بقيمة وما بالنقصان ويجب عليه غرام ذلك **فان حرة**
اي الجنين **شبهه بعد ضربه** اي بعد ضرب رجل ام الجنين **قال القتيبي** الجنين **فان فيه** **ففيه** اي قيمة الجنين حال
كونه حيا لانه صار قاتلا اياه وهو حي وقيل هذا عندنا وعند محمد بن حنبل فانه ما بين كونه حيا او كونه غير حيا
لان الاعناق قاطع للشرية ولا يجب الدية وان مات بعد العنق عندنا وعند الثلاثة تحت الدية وهو رواية عندنا
ولا كفارة في الجنين ان وقع ميتا **وان خرج حيا مات فقيمة الكفارة** هكذا في خلاصة الحارثي والعنق والفقهاء
والكفر والرواية ومختصرنا لا ضرورة لعدم وجوب الكفارة وبعبارة الكفر والكفر في الجنين قال الزيلعي وقال الشافعي
يجب الكفارة لانه نفس من وجه فوجب احتياطا لما فيها من العادة ولنا ان الكفارة فيها معنى العقوبة لانها شرعت راحة
فيها معنى العار لانها تادي بالصوم وقد عرف وجوبها في النفوس المطلقة فلا يتصورها لان العقوبة لا هي فيها
القياس وهو قول الشافعي متناقض فيه لانه كان يعتبر جزا حتى اوجب عليه عشر قيمة الام وهذا اعتبره نساخي اوجب
فيه الكفارة ونحن اعتبرنا اجزاء من وجهه ولهذا لم يجب فيه كل بدل فكذلك لا يجب فيه الكفارة لان الاعضاء لا كفارة فيها
الا اذا تبرع بها هو لانه ارتكب مخطو اذا تقرب بها الى الله تعالى كان افضل له ويستغفر الله تعالى فيها صغر من الجزية العنق
انني ويخوف في شرع العقوبة للزهدى من غير تفصيل لكن على الاختيار عدم وجوب الكفارة بقوله ان الفعل غير
محقق لمحو ان لا يوجب فيه ونحوه في الحرة انني يقول في حيز ان احياة فيه بقية كما لا يخفى ان الكلام في جنين القتر ميتا
لا في جنين القتر حيا مات وعلى هذا فهو موافق لما اخترناه في هذا المختصر من التفصيل ووجه ظاهر والله اعلم اقول
وكلام الزيلعي بعيد ايضا لانه قال عند قول الكفر فان القته حيا فان دية كاملة لانها تلف ادبيا خطا او
شبهه عمد فوجب فيه الدية الكاملة انني فاذا بعفوه وجوب الكفارة كما لا يخفى اذا انقضى اظهره ان ما وقع في كثر المختصر
الملاق في موضع التعبد وهو خطا يمكن ان يجاب بانهم لما حكموا بوجوب الدية الكاملة فيما اذا القته حيا مات افاد كلامهم
وجوب الكفارة فيه واما تركوا الصريح بها هنا القدر بما ذكره قبل هذا من اول الجنائيات والله اعلم **ما استبان بعض خلقه**
كلام فيما ذكر من الاحكام المتقدمة في الملاق ما روينا ولا بد من حق انقصه العدة والناس وامومه الولد فكذا في هذا **وجن**
الغرة عاقلة امراه اسقطته ميتا بعد ما ولد او قبل بلا اذن زوجها لانها تلفت متعدي فوجب عليها حرامه ويجعل
عنها العاقلة لما بينا ولا يورث من الفرع شيئا لانها قاتلة بغير حق والقائل لا يورث **فان اذن زوجها** لهما في ذلك **لا**
اي لا يجب الفرع لعدم التعدي ولو فعلت ام الولد ذلك بنفسها حتى اسقطت فلا شيء عليها مالم تتحجج بالحق والزوج
الدين على الموكول لشبهه ولو استخفت وجب للمولى عرق لانه يتبين انه ليس بملك لها وانه مغرور وولد الغرور حر
الاصل وهي متعدي بذلك الفعل فصار قاتلة للجنين فوجب الغرة له ويقال للمتخلف ان شئت سلم الجارية وان
شئت افد صالان الحكم في جنابة المولود وفي الجنين ويشترط ان يستقر الاستقاط ولو كان الاستقاط باذن المولى والزوج
لا فان علمها وحزله القاسم رحمه الله اذا شرب دواءا فالتقت جنينا ميتا كخمره عليها قالوا وليه اذا كان دواءا لا يجب
سقوط الولد ومن ابى يوسف فمن اسقط سقطا لاشي عليه الا التقية والاستغفار ولنا ان جنينا فعليا الغرة
قواتله اذا كان يوجب سقوط الولد وقد وجد ذلك ثم علم بسلامة **ت** وقال شرب دواءا وحلت حلا فالتقت
جنينا ميتا فعلى عاقلة خمس مائة درهم في سنة وان لم يكن لها عاقلة ففي ماله في سنة وقال ابو يوسف **م** رواية محمد ورواية
شرب دواءا لا سقطا او لعمره فالتقت جنينا ميتا فعلى الفرع وكفارة عليها عند ابى يوسف ومحمد ولا يورثه وقيل عليها
الكفارة وفي قتال النفس مغلعة احتملت الاستقاط الولد تسقط عنه ما فعليا الفرع اذا كان بغيره ويكون للزوج
منة واقضات الناطق شربت دواءا تسقط ولها عاقلة اسقاط فان القته حيا مات فعلى الدية والكفارة وان القته ميتا فالفرع
ولا يورث المالكين فان شربت دواءا لتصل نفسها لا للاستقاط فلا شيء عليها في الكفارة في قول ابى حنيفة ولا يورث الامه ان شربت
ميتا فاد وجوب الكفارة في صورة ما اذا القته حيا مات والله اعلم ومثله في شرع المظنومة الوهابية لاسناد
استاد شيخ الاسلام عبد البر رحمه الله وفي البرازيل ضرب بطنها او شربت دواءا فظهرت ولها فظهرت والفرع

ورى

على عاقلة ولا كفارة عليها في قول الامام وقيل عليها الكفارة في قول الامام ولو باذن الزوج لا يجب شيء والمعالجة لا سعة
الولد كالشرب وان عالجته او شرب لا سعة لا يجب شيء وان امرت امرأة بذلك فمعتك لا ضمان على المامون ولا ضرب
بطن امرأة عذرا بالشيف فقطع البطن ووقع احد الولدين حيا مجروحاً بالشيف والاخر ميتاً وبجرعة السيف وماتاً ايضا
يقص لجل الروجة لانه عهد وعلى عاقلة دية الولد الحيا وماتت وتجب عزة الولد الميت لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين بطنه
لانه الضرب خطأ انتهى **في جني البهمة ما نقصت الام** ولم تنقص الام لا يجب شيء وقد تقدم تقريره في الترجمة
وفي جني البهائم نقصان الام انتهى هذا **باب** في بيان احكام ما يجرى للرجل الاثر في القول في بيان احكام القتل
صاشرة شرعية في بيان احكامه سبحانه والاول اولى بالتقديم اما لانه قتل بلا واسطة واما لكثرة وقوعه **أخرج الى طريق**
العامة كنف او هو بيت الخلا او ضرابا او حرضا وهو المجرى على العلق ومثل الرق وقيل هو الخشبة الموضوعة على
جداره السطحين ليتمكن من المرور وقيل هو الذي يجعل قدام الطاعة لتوضع عليه كثران وبخوها كذا في الرزمة العنانية قال
هو البرج وقال غير الاسلام جني بجرعه الانسان من الحائط ليس عليه انتهى وفي شرح الوقاية الكنف المستر والمزمار مجرى
الماء والحرضين البرج وقيل مجرى ما سكب من الحائط وغير البرج وفي جني جرح من الحائط ليس عليه انتهى **وكما** وهو الوضع
المرتفع على السطحة **حاز** هذا الفعل ان كان لم يضرب بالعارض اعلم ان الكلام في هذه المسئلة في ثلاث مواضع احدها في انه
يجل لحداته في الطريق ام لا والثاني في خصوصية فيمنعه من الاحداث فيه واقعة والثالث في ضمان ما يتلف بهه الاشياء
اما الاحداث فقال بنسب الامة وبجرعة الوقاية ان كان الاحداث يضرب بالعارض جاز له احداثه فيه مالم يمنع من ان يقع
في الطريق المرو فيه من غير ان يضرب بالعارض فكل ما هو مثله فيلحق به اذا احتاج اليه وان اضرب المارة لا يجل لقوله على كل
كاضر ولا ضرر في الاسلام وهذا نظير من عليه الدين فانه لا يسهه التاخير اذا طال به صاحبه ولو لم يطالبه حازه تاخير
وعلى هذا القول في الطريق للبيع والشراء يجوز ان لم يضرب احد وان اضرب لم يجر لما قلنا واما خصوصية فيه **فلكل واحد**
اهل الخصومة منعه ومطالبته بنقصه بعده اي بعد البياض قال ابو حنيفة لكل احد من الناس ان يمنعه
من الوضع وان مكلفه الرفع بعد الوضع سواء كان فيه ضرراً او لم يكن اذا وضع بغير اذن الامام كفاية على رايه لان
التدبير امور العامة الى الامام وعلى قول ابى يوسف لكل احد ان يمنعه من الوضع كفاية لانه بالوضع صار له به خاص
وان لم يتخاص به بعد ذلك يريد ابطال يد به الخاصة من غير دفع ضرر عن نفسه فكون مستعنتاً ولا كذلك قبل الوضع لانه ليس
فيه ابطال يد الخاصة ولكل احد يد فيه وعلى قول محمد ليس لاحد ان يمنعه قبل الوضع ولا بعد اذ لم يكن فيه ضرر بان سلكه ما دون
لانه احداثه شرعاً والمراد باهل الخصومة المسلم العاقل البالغ المراهق الذي لا يملك من نفسه شيئاً ولا يملك من غيره شيئاً
بنقصه كافي الملك المشترك بخلاف العبد والصبيان المجنون عليهم حيث لا يؤمر بالهدم بطلانهم كانه خصوصية المجرى على اعتبار
في ماله بخلاف الذي هذا اشارة الى الحكم المتقدم **اذا ابنى لنفسه بغير اذن الامام وان ابنى للمسلمين لم يجز وخبره لا** اي ينقص
ما يملك ولا يكلف دفعه كذا روي عن محمد وقال اسمعيل الصقلاني ما ينقص بخصومة اذ لم يكن له مثل ذلك فانه كان له مثل ذلك لا ينقص
الى خصوصية لانه لو اراد به ازالة الضرر عن الناس لم يندب انفسه وحيث لم يزل ما في قدرته علم انه منعته ذكره الزيلعي وان كان احد
ما ذكره في اذكري **باب العامة لا يجوز احداثه** وقد تقدم الكلام فيه من شمس الامة **والنقص في الطريق ليس وشوا**
التفصيل المتقدم وقد مر ما بيانه وما ذكرنا من التفصيل في التاخير **في غير النافذ كنف** فيه احد باطل ما ذكرنا
على هذا يعني اضرهم او لا **الاباد** اي باذن اهله لان الطرق التي ليست بنافذة مملوكة لاهلها في شرعها ولها استحقاق
بها الشفعة والنفقة في الملك المشترك من الوجه الذي لم يوضع له الا بملك الاباد ان الكل اضرهم او لم يضرب باحد لانه اذا كان الطريق
نافذاً كان حق العامة فيتعذر الوصول الى اذن الكل فيجعل كل واحد كان هو المالك وحده في حق الانتفاع مالم يضرب باحد ولا كذلك
غير النافذ لان الوصول الى رضاهم ممكن فيبقى على الشركة حقيقة وكما لم شرع في بيان ان لا ث وهو ضمان ما تلف بهه
الاشياء قال فان مات احد من الناس سقطت بها اي سقطت اكنيف والبيات والحرضين ونحوها فديته ائتمدية
المقتول على عاقلة اي عاقلة من اخرج ذلك الى الطريق لانه مستتب له لانه كما يجب الدية على العاقلة **أخرج الى طريق**
او وضع حجر او قتل به انسان لانه مسبب حتى لا ينجف الكفارة ولا يجر من الميراث **فلو تلف به** اي سقطت نحو الكنف
او وقع في البئر **بهمه** من اخرج ذلك الى الطريق ماله لان العاقلة لا تقتل ضمان المال والقار والارباب
واخذوا الطريق بمنزلة القار الحجر والخشبة لان كل ذلك تسبب بخلاف ما لو كسر الطريق وعطى موضع كسبه
انسان حيث لم يضر لانه غير متعدي فيه ولي جمع اكنافه في الطريق وتعتل بها انسان ضمن لوجود التعدي بتغله

الطريق

الطريق ان لم ياذن بالاحكام ما ذكرنا الامام في ذلك او مات واقع في طريقه جرحاً او غللاً اي لا يضمن هذا عند ابو حنيفة وعند
ابى يوسف ان مات عايب به الضمان لان العيب سبب الوقوع والمراد بان لم يضمن الاحتياق من هذه البئر وهو يفرغ العين الحجر
منها ليعبر بها اذا كان يأخذ بالنفس من شدة الحركة او القحاح قلت وفي شرح من لا يضره من هذه البئر وهو يفرغ العين الحجر
بأكبرية وقال المراد منه احتياق من هذه البئر **لو سقط الميراث فامان ما كان في الداخل حلاً فقتله فلا ضمان لانه وضع ذلك**
الطريق في ملكه فلم يكن متعدياً **باب** في بيان احكام ما يجرى من الحائط فان كان في الداخل حلاً فقتله فلا ضمان لانه وضع ذلك
شغل به هو الطريق **باب** في بيان احكام ما يجرى من الميراث **لو سقط الميراث فامان ما كان في الداخل حلاً فقتله فلا ضمان** لانه وضع ذلك
والخارج **باب** في بيان احكام ما يجرى من الميراث **لو سقط الميراث فامان ما كان في الداخل حلاً فقتله فلا ضمان** لانه وضع ذلك
ثم قال ولا يقال ينبغي ان يضمن ثلاثة ارباع الدية لانه يضره حاله النصف وهو اذا اصابه الطرفان فنصف فيكون مع
النصف الاول ثلاثة ارباع اذا احوال الاصابة حاله واحدة فلا تعدد لاسيما لانه اجتماعهما يحلونه حالة الجمان اقول في
البرازية جعل وسط الميراث كالحايج بحسب الضمان حيث قال اسرع في داره ميراثاً فقطع على رجل ان اصابته الداخل الاضرب وان
اصابته الخارج او وسطه يضره وان اصابته الطرفان يضمن النصف والقياس ان يضمن شيئاً استاجر ليعبر في الطريق او يخرج جاز
فالتف به وهو على المستاجر استخساناً الا اذا سقط من يده الاجر لمن وان تلف او متحاشي بحسب الدية على عاقلة من سقط منه وعليه
الكفارة في الصوري استاجر ليجر جناحاً في داره او حائضاً ان علم اجره لانه لا يضره في القيمة فسقط وقيل انما قال الضمان
على الاجر قبل الفرع وبعده ويرجع الاجر على الاجر وان علم ان الاجر ليس له حق الاضرب باضارته او بغير اضراره فان سقط قبل
الفرع من البنا من الاجر ولا يرجع على المستاجر فقياساً استخساناً وان بعد الفرع في القياس يرجع وفي الاستخسان يرجع
على الامر وفي الفتاوى اخبرني بانما في هذا الحائط بانما يخفف فاذا الحائط لم يضر بهن الحائط ويرجع على الامر وكذا اذا اخل
في حائطه وكان ساكناً في تلك الدار لا يضمن على ما علمت الملك وكذا لو استاجر على ذلك ولو قال اخبرني لم يقل لي ولا قال لي
ولا كان ساكناً ولم يضمن عليه لا يرجع بشئ على المستاجر وعلى هذا الواستاجر ليجر في داره بغير اضراره فوقع فيه انساناً وتلف
انا خبره قال الضمان وفي الاستخسان على الامر ان كان بعد الفرع بخلاف ذلك الشاة لانم اذ لم يعلم المامر بقسا لا يضر
بضم ثم يرجع على الامر وهنا لا يضمن المامور ايضاً لانه لم يضره فلا يجتاز الى التعدي وهنا مسبب فيوجب التعدي
للامر لا للمامور انتهى ومن جرح في حائطه او قتل به رجل من لان فعل الاول التسليم بنقل الثاني فالضمان على الثاني
كمن حمل شيئاً في الطريق فسقط منه على اخر او دخل حصراً وقنعيل او حصاة في مسجد غيرا وجلس في الصلوة فقرأ القرآن
بخلاف سقط الحصاة والتعدي على احد او سقط الطريق الذي فيه الحصاة على احد او كان جالساً في الصلوة فسقط عليه
اعني فذلك ذلك لا يجرى في الساقط ضمن كما في الجمع وشرحه ابن الملك **والنوم والحلوس في المسجد غير صلوة كقراءة القرآن**
والنوم محرم عند ابو حنيفة على البناء والمباسر والنام **ما تلف به** وقال لا يضمن سواء كان للصلوة او غيرها وضع
المسئلة في الهداية في مسجد حتى ذكر في الاصباح في المسجد مطلقاً فيجوز عليه وصحة الرواية انه اذا كان في مسجد غير يضمن
اتفاقاً وما ذكره الجامع الصغير لغير الاسلام اذ اخلص رجل من العشيرة في المسجد الحديث فطع به رجل ضمن
اتفاقاً فحمله على كلام مخطوط والخلاف في الكلام المباح كذا في المصنف في بقوله في من صلوة لان كلامه هذه الاشياء لو كان
حال الانتظار الصلوة فتلف بفساده شيء ضمن اتفاقاً انتهى وفي معنى الحكم مغرباً الى الفتحة ولو تضرع رجل حجر فوقع
في حجره او اخوان كان الحجر وضعه انسان على الطريق فالضمان على واضع الحجر لان التردى به تضرعه وان كان الحجر يضعه
احد لكنه حمل السبل فالضمان على الحافر ولو جرف بئر فوقع فيه انساناً فقال صاحب الارض ان امرته بذكره وانكر اوليا والواقع
الحفر فيه مردنا رجل جرف بئر ملكه غير فوقع فيها انساناً فقال صاحب الارض ان امرته بذكره وانكر اوليا والواقع
فالقياس ان لا يصدق صاحب الارض وفي الاستخسان يصدق لانه اخبره عما يملك انشاءه انتهى وقد مرنا شيئاً من
ذلك لا يضمن من سقط منه **باب** في بيان احكام ما يجرى من الميراث **لو سقط الميراث فامان ما كان في الداخل حلاً فقتله فلا ضمان** لانه وضع ذلك
لا يضمن يا وذاك هذه الاشياء في المسجد سوله كان مسجد حياً او غيره لان القرية لا يفتقد بشرط السلامة لانه التذير
في المسجد لا يلهي لغيرهم ففعل الغرض مباح فيكون مقتضى شرط السلامة وعندنا المباسر في المسجد لا يضمن
سواء جلس للصلوة او غير الصلوة فالماصل كما قال شارح الوقاية ان الجالس للصلوة في المسجد لا يضمن عند ابو حنيفة
سواء كان في مسجد حياً او غيره والجالس لغير الصلوة يضمن سواء كان في مسجد حياً او غيره وفي سقوط البرد انما لا
يضمن عند محمد اذا البس ما يلبس عادة اما اذا البس ما لا يلبس عادة كالجوارق القلندر فيسقط على انسان فركا فيه يضمن

حا

وانتقد

وهو الملك في ليس بغيره عندهم على مقصده فيقول ملكه فلا يورث انتهى وقد تبا القوي لانه لو كان في الامصار لا يجوز بالاتفاق
لانهم لا يكونون من اهل البيت في الانتصار وعلى هذا الخلاف اذا اوصى بان تزوج خنازيره وطبع المشركون من غير تعيين لما ذكرنا
وان كان تقوم معينين جان بالاتفاق على انه ملكك ولما اذا اوصى الى اهل البيت لمسلم فلا نه اهل التملك في كل المصحة ونحوها فانه اذا اوصى
او من اكثر من الثلث وباله طه جاز اذا احتياج الوصية فيما زاد على الثلث حق الوارثة وليس لورثة حق ميراث في حقنا وقيل اذا
كان ورثة مع بعض لا يجوز بأكبر من الثلث الجواز ثم لا يكره بالامانة التزم احكاما فاصلا كالذي ولو اوصى ببعض ماله اخذ الوصية ورده
الباقى الى ورثته وكذا الوصى لمستام من مثله ولو اعتقد عبده عند الموت اود به جاز ذلك كله من غير تعبد بالثلث لما بينا ولو اوصى له
مسلم او ذمي بوصية جاز ان مادام في دار الاسلام فهو كالذمي في المعاملات ولهذا فصح عقود التملك كاتصه وبه رسالة في جواز
فكذلك بعد ممانه وعند ابي حنيفة واثبت يوسف وصية المسلم او الذمي للميراث المستام من يجوز لانه في دارهم حكم احكام من كان في دارهم
كالارث والاول الظاهر ان تعيين اكثر من الثلث هو في دارهم من الميراث المستام من يجوز لانه في دارهم حكم احكام من كان في دارهم
على ظاهر الاسلام وان كان يكره ما هو عليه من الميراث المستام من يجوز لانه في دارهم حكم احكام من كان في دارهم
وصاياهم قاله الهادي وهو الاصح لا ينافي في الردة لانه يقتل او يسلم فحكمه كالذمي قال الرافعي في الرأية وذكر صاحب
الكتاب في الردة ان هذا القول في ظاهره لا ينافي في الردة بين كلاميه لانه قال في هذا وهو الاصح وهذا هو الاصح وهو الاصح
كذا في النهاية وقال بعضهم لا يكون بمنزلة الذمية وهو الصحيح فلا يفرق بينها وبين الذمية اذ الذمية تقرر على التقادها
واما المرتبة فلا تقرر على اعتقادها قال الرافعي عوفية الاشياء ان يكون لالذمية فيجوز وصيتها لانه لا يقتل فليجوز جميع تصرفاتها فكذا
الوصية لانه لو لم يقره صاحب الكتاب صاحب النهاية وذكر الهادي في الردة ان من ارتد عن الاسلام الى التفرقة فهو الهوتة او الجوسية
فحكم وصاياهم حكم من ارتد عن الاسلام فصح وهذا عند ابي حنيفة فوصية موقوفة وصايا المرتبة نافذة بالاجماع لانها
لا تقبل عندنا وقال في المختار المرتبة الصحيح انها كالذمية فيجوز فيها ما جاز من الذمية وما لا جاز منها من وصايا الذي تلاثة اقسام
منها ما هو جاز بالاتفاق وهو ما اذا اوصى بان يسير في بيت الله وانا في الزكوة وهو التزم وسواء كان التزم معينين او غير معينين
لان وصية ما هو قربة وفي مقصدهم ايضا قربة ومنها ما هو طاهر هو ما اذا اوصى باليسير قربة عندنا ولا يفرق ما اذا اوصى بالغير
والناجيات او اوصى ما هو قربة عندنا وليس بغيره في مقصدهم كذا اذا اوصى بالمال او ببناء المسجد للمسلمين او بان يسير مساجدهم
لانهم معصية عندهم الا ان يكون لغيرهم بايمانهم فيصير باعتبار التملك ومنها ما هو مختلف عنده وهو ما اذا اوصى بما هو
قربة عندهم وليس بغيره عندنا كبناء الكنيسة لقوم غير معينين ونحوه فعند ابي حنيفة يجوز وعندنا لا يجوز وان لقوم
معينين يجوز بالاجماع وجاز له ان وصية لقوم معينين يجوز على الكل على انه ملكك لهم وما ذكره من جهة من شريح الساجد
ونحوه خرج منه على طرق المشورة لا على طرق الاكرام حتى لا يكره ان يصفى في جهة التي يحبها لا يفعلون بها ما شاءوا ولا ملكهم
والوصية انما صححت باعتبار التملك لم وانته اعلم **الوصية المطلقة** بان تقبل مثلا هذا القدر من مالي او ثلث مالي وصية او صيت
بهذا القدر من مالي او ثلث مالي **الوصية المقتضية** وهي التي جازم **ولا** وصية **عممت** بان يقول الوصى اكل ما اكل الفقير
لان اكل الغني من الوصية لا يصح الا بطريق التملك والتملك لا يصح الا بالمعنى والغنى لا يعنى ولا يصح **الوصية به** اي
بالغنى بان يقول مثلك هذا القدر من مالي وصية لردي وهو غني **الوصية الغنية** **مختصة** بالوصية **التي** لا تقبل ما تقدم من
الوصية الوقفية هكذا ذكر من لا يخرجه من حقهم وشرحه والله اعلم **هذا باب** في بيان احكام الوصى لما فرغ
من بيان الوصى له شرع في بيان الوصى اليه وهو الوصى لما ان كتاب الوصايا يشمله لكن قد تم احكام الوصى له اكثر مما ذكره وقومها
فكانت الحاجة الى معرفتها امس يقال فلان الوصى الى فلان اي يوصى اليه التصرف في ما له بعد موته والامم منه الوصايا بالكره والفتح
والفوق الى الوصى **وصى** **عمر** **والوصية قبل الموت** اي عند الموت يعني بجله **فان** **الوصية عند** اي بجله **وقال** **الا** **هكذا**
ذكر في العناية معرنا الى الذخيرة ثم قال وذلك اشار الى ان المقصود بذلك علم الوصى ليدرك حاله عند الوصى اليه وليس
بريد لان الميت معنى لتبليغه اي الوصيات مقبولة عليه فلو صح رده بغير علمه في حياته او بعد ما نساها عن موته فلا يجرى منه وهو
انصر لا يجوز فيه رده فان الفرق بين الوصى له والوصى اليه في ان قبول الاول في المال غير معتبر حتى لو قبله في حال حيوة الوصى
ثم رده بعد وفاته كان صحيحا بخلاف الثاني على ما ذكرتم قلت احيب عنه بان نفع الاول الوصية لنفسه ونفع الثاني للوصى
فكان في رده بغير علمه انصر لانه فلا يجوز بخلاف الاول لان الوصى به يرجع الورثة للموصى كضرته في ذلك والله اعلم **فان** **كانت**
الوصية اليه فأت الوصى له قبل الموت بعد موته لان الوصى ليس له ولاية الا لزام بقبي نحر **ولزم** **بيع** **شيء من الزكاة** **لغيره** **ان** **لزم**
عقد الوصية اذا باع الوصى شيئا من الزكاة قبل قبول الوصية ويكون كقبولها لانه لا يكره ان يكره فضا **وقيل** **البيع**

قلت ما

فهر

ليرثه من الوصى بعه علم بالوصية او لم يعلم بخلاف الوكيل حيث لا يكون البيع من غير علم قبوله لان التوكيل اياه بالثبوت
حال قيام ولاية الوكيل فلا يصح من غير علم كاشات الملك بالبيع والشراء فلا بد من العلم وطريق العلم به ان يجزم احد من اهل
التعيين وقد ذكرناه فيما تقدم الا الايصاء بخلافه لانه مختص بحال انقطاع ولاية الميت فلا يتوقف على العلم كما لو كان **فان**
الوصى بعد موت الوصى قبل قبوله الا اذا اوصى بغيره **معناه** ان الوصى اليه ان لم يقبل حتى مات الوصى فقل
لا يقبل فذلك ان لم يكن القاضى اخراجه من الوصية حين قال لا يقبل لان مجرد قوله لا يقبل لا يبطل الايصاء لان فيه مضرة
بالميت وضرب الوصى في الايصاء بجور بالشواب ودفع الضرر الاول وهو على اولى الا ان القاضى اذا اخراجه من الوصية صح
ذلك لانه فضل عن مجرد دفعه فكان له اخراجه بعد قوله لا يقبل كما له اخراجه بعد قوله لا يقبل بغيره فاذ اراى غير متصل
كان له رده ونصب غيره ويرايى من ذلك فيتصرف بمقتضى الوصية يدفع القاضى الضرر عنه وينصب حافظا لما لا يلت
متصرفا يدفع الضرر من الجانبين فلو قال اقبل بعد ما اخراجه القاضى لم يمتنع اليه لانه قبلها بطلت الوصية باخراج القاضى لانه
ولو اوصى الى جدي وعبد غيري وكافوقا فيقرب **بذل** **لغيرهم** **اذا اوصى له من الميراث** **اخرجه** **القاضى** **يستلزم** **هم** **مما**
وذكر القاضى في جرحهم عن الوصية وهذا يدل على ان الوصية صحيحة كان اخراجه يكون بعد الدخول قلت وبنا على هذا
حاشي التراجعية من قوله اذا اوصى لعبد اذ في اوصاؤه اخراجه من الوصية ولو نظر فوافي الاخر جاز ودون محمد
في الاصل ان الوصية باطله ايضا لعدم ولاية على المسلم ووجه الصحة اخراجه كذا ذكره الرافعي ان اصل النظر ثابت لغيره
العبد حقيقة ولاية الفاسق على نفسه وعلى غيره على ما لم يرد من اصلنا ولا في الجملة الا انه لم يتم النظر لوقف
ولاية العبد على اجارة مولاه ولكنه من الجرح بها والمعاداة المبنية الباعنة على ترك النظر فحق المسلم واتهم الفاسق
بالخيانة فيجرحهم القاضى عن الوصية وينيم غيرهم مقامهم انما بالنظر بشرط في الاصل ان يكون الفاسق مخفيا
على المال لانه يكون عذرا في اخراجه وتبديله بغيره بخلاف ما اذا اوصى له مكاتبه او مكاتب غيره حتى يجوز ان كان
في منافعه الحرة ويجزى بعد ذلك فالجواب منه الجواب في الفرض الصبي كالقن **ولو بلغ الصبي وعق العبد واسلم**
الكافر ولم يخرجه **القاضى عنها** **ان الوصية الى عبده** **اي عبده** **لوصية** **ورثته** **صغار** **مع** **الاتصاف** **اليه** **عندنا** **في** **حنيفة**
وقال ابو يوسف لا يجوز وهو القياس لان الولاية منعدمة لما ان الرق بيا فيها ولا فيه كاشات الولاية للملك على
الملك وهذا قبل الشروع ولا ولاية الصادر من الاب لا يخرى وانه اعتبار هذه الولاية بغيرها لانه لا يملك بيع
رقبته وهذا خلاف الموضوع ولا في حنيفة انه مخاطب مستند بالتصرف فيكون اهلا للوصاية وليس
لاحد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا اهلا لا يبيعهم ولاية النظر فاصفاة بخلافه اذا كان في الورثة كان
الايصاء الى عبده الغيرة لانه لا يستند بالتصرف اذا كان للمولى منه بخلاف الاول لانه ليس للقاضى ولا للصغار منه
بعد ما ثبت الاتصاف اليه وكذا ليس له بيعه وايضا الوصى اليه يورث بكونه ناطرا لهم فاصل ما كاتبت والوصاية
مقتضى على ما رواه الحسن عن ابي حنيفة كذا اذا اوصى الى رجلين احدهما يكون في الدين والاخر في العين يكون كل واحد
منهما وصيا فيما اوصى اليه خاصة او يقول لهما اليه لثلاث يورثي الى ابطال اصله وتغيير الوصف باطلا لعموم الولاية
اولي من ابطال اصل الايصاء **ولا** **اي** **لان** **لم** **يرث** **ورثته** **صغار** **ان** **كان** **كلهم** **او** **بعضهم** **كبار** **لا** **يصح** **الايصاء** **اليه**
لان للكبير ان يبيع نفسه او يبيع نصيبه فيمنعه المشتري فيجرح عن الوفا بما التزم فلا يفيد **فروغ** **في** **الحجتي** **م** **عن**
محمد رحمه الله انه قال انت وصي وهو صحيح في وصية بعد موته **حب** **اقضي** **دين** **او** **استر** **كفني** **او** **افند** **وصايا**
وهو وصي عند ابي حنيفة واثبت يوسف ايضا وعند محمد لا حتى يجمع هذه الثلاثة ولا فهو وصي فيما بين ما يبيع داره
او نطق على ولدي او انظر اليه ويم بامر فليس بوصي لانه لا حق للميت في تركه اعطاه فلا نافذ الا ان يجمع بينه وبين الختام
استاجر وفلا تا لينفذ وصاياي غاية درهم فالمانية صلبة له ولو دفع اليه القاتل ادفع هذا الا لغيره الى فلان اذا مات
فليس له ان يبيع ماله من الميراث اجتمع عنده افعلا كذا يقول قال الكل اوصيا فلان ما تقبل منهم فلان او كذا وصايا فلان او كذا
لم يضر حتى يرض القاضى اليه غير او يجرحه التصرف **س** **وصى** **القاضى** **حضر** **الموت** **فاوصى** **الى** **غير** **فوصية** **يقوم** **مقام** **وصى** **الذي** **كان**
مات الوقت ووصى الى رجل ولم يترك الوقت ليعيد وصياي او قافد وامر له والاداه ولو خوله الوصية في ماله فهو وصي في كل عتدي
وعنه ليس الوصية الوقت ان يوصى الى غيره **س** **يجوز** **س** **وصى** **الى** **الصغير** **حاشي** **وكن** **لا** **يرث** **العهدة** **كالقاضي** **س** **قال** **لزو** **جها** **الوصى**
المن تملك او ذكر فقال اليك واسلك الله صارت وصية انتهى في التراجعية ولو قال فلان وصي حتى يقدم فلان في الوصية الى فلان
فهو كالناتل اذا اقام البينة على الوصاية لم تقبل الا على ختم وهو الوارث او رجل البيت عليه دين او قتل حتى او رجل قبل الميت

وهم

القادر في الحكم العاجز في الكتابة على ثلاث مرات مستين من رسوم وهو ان يكون معنونا او مصدرا بالاعتوان وهذا ان يكتب
في صدر من فلان الى فلان على ما جرت به العادة في نظر الكتاب فكون هذا ان نطق فيلزم حجة وصحة من رسوم كالكتابة
على الجدران او اوراق الشجر على الكاغ على وجه الرسم فان هذا يكون لقوله لا يعرف في الظاهر الا بهذا الطريق فلا يكون حجة
الا بنضمام شئ اخر اليه كالنية والاشهاد عليه والامانة على العرف بكتبه لان الكتابة قد تكون للحرية وقد تكون للتحقق فربما
الاشهاد سقان الجهة وقيل الامانة من غير اشهاد ولا يكون حجة والاول اظهر وغير مستين كالكتابة على الجدران او الماء وهو منسوخ فلا يثبت
مستين ولا يثبت به شئ من الاحكام وان نوى لا في حجة او لا يكون اشارته وكتابه لا لبيان في الحجة ولا لاشهاد بالشهادت لكونها حجة
الله تعالى فلا حاجة الى اشارة السمع **فيما لا يكون حجة** لان اذا اتلف الصيام ربي غير فان كان نفاق صدقة بحسب عليه انكفارة
وان لم يكن صدقة بحسب عليه القضاء دون الكفارة لان الرقيق تعافى النفس وتصدقده او كان من غير صدقة فصار كالعاجز
ويجوز وان كان من صدقة لا تعافى فصار كالخمر ويحرم مما تشبهه النفس هكذا ذكر ابن ابي عمير ولم يذكر خلافه ولا يثبت خلافه
في النكاح الوهانية وشروطها **قيل بعض الحاج عند ترك الحج** لان من الطريق شرط الوجوب والاداء على ما قرناه في النكاح
ولا يجزئ ذلك قبل بعض الحاج في الطريق فكان معذور في ترك الحج فلا يثم بذلك **منها رويها من القول على ما رويها من**
معاني بينهما تشبه لانها حبت نفسها بغير حرق ولا حب النفقة لها ما دامت على منعة فيحقق التشبه فصار كحسبها
نفسها في منزل غير هذا اذا منعتة ورايها السكنى في منزلها ولو كان النكح لينقلها الى منزله او كان يسكن في الغيب
فانتهى لان لا يكون نشورا اما الاول فلان السكنى واجبة عليه فكان حبسها نفسها منه محرم فلا يسقط نفقة لان التقدير
جاء من جهة وضار كما اذا حبست نفسها لاستيفاء مهرها على ما اذا حبست بسبب من عليها او غضبا فاصب
وذهب بها لانا الفرات ليس من قبله بخلاف ما اذا كانت ساكنة معه في منزله ولم تكن من الوطى لانه يمكنه الوطى كرها غالبا
فلا يضره معها اما الثاني فهو ان كان الزوج يسكن في بيت مخصص فلا يثبت حجة لان السكنى فيه حرام **قال لا سكن مع**
انك دارين شيئا على وجه ليس لها ذلك لان لا بد من حجة فلا يمكن منه من ذلك **قال العبد ما ملكي او قال لا مائة انا عبيد ليس**
لا يعتق لان ليس يصرح للعقود ولا كناية له فلا يكون فيه شئ مما يقتضى العتق **قوله يا مولى** لان حقيقة شئ في بيع
الاول على العبد وذلك بالتقوى فيعتق **العقار المشاع في البيع** من يبيع في البيع المسمى **ويعلم القاضي** به ان اذا ابيع احدى
عقار لا يكتفي بذكر المسمى انه في يد المسمى عليه ويتصدق المسمى عليه في ذلك بل لا بد من اقامة البينة انه في يد المسمى عليه في بيع
دعواه او علم القاضي في الصحيح لان يد المسمى عليه لا بد منه لتحق الدعوى عليه او هو شرط فيها ويجوز ان يكون في بيعه فاقامة
البينة متى كانت الموضع فامتن القاضي عليه باخر احد من بدلتحق به بخلاف المنقول لان البينة شاهدة فلا يحتاج الى
اثباتها قلت قال في الشرازة هذا اذا اوعاه ملكا مطلقا اما اذا اوعاه الشراء من ذي اليد وقرانه في يد فانكر الشراء وان لم يكن في يد
لا يحتاج الى اقامة البينة هذه على كونه في يد والفرق ان دعوى النقل كما يبيع على دعوى ذي اليد يبيع على غير اية فانه يبيع
عليه التملك والتملك كما تحقق من ذي اليد يتحقق من غيره ايضا فقدم ثبوت اليد بالقران كمنع حجة الدعوى اما اذا ادعى
الملك المطلق فدعوى ترك التملك من بازاله اليد وطلبه اذ التملك لا يتصور الا من صاحبه اليد والقران لا يثبت كونه في اليد
لاحتمال الموانعة كما قدمناه من قبل انهم **قيل في ولاية القاضي يبيع وقفا** وفيه قيل لا يملك في الحكم في الكثرة نقل عقال لافي
ولاية القاضي لا يبيع وقفا وفيه واما عولنا على ما اعتمد لافي الشرازة وللخلاصة من ان المحرم ان قضاه القاضي في الحدود
يبيع وان لم يكن الحدود في ولاية انهم في تبيين الكثرة على عدم صحة القضاء بقوله لا ولا ولا في ذلك المكان وقد اختلفت
المشايخ فيه هل يعتبر المكان وقيل يعتبر الاصل حتى لا ينفذ قضاؤه في غير ذلك المكان على قول من يعتبر المكان ولا ينفذ ذلك الاصل
على قول من يعتبر المكان الاصل وان خرج القاضي مع الخليفة من المشرق وان خرج وحده لم يجر قضاؤه فهذا ينبغي ان يكون على قول
من يعتبر المكان لان القضاء من اعلام الدين فيكون المشرط طائفة كالجمعة والعيد من وعن ابي يوسف ان المشرط بشرط
فيه والله اشارة محمد ايضا انتهى في الشرازة ان ما اشار اليه محمد هو رواية النوادر ويقتضي **قيل القاضي في حادثة**
بينة قال رجعت عن قضاي او ابر غير ذلك او وقعت في تلبس الشهود او اطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر القضاء
ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة وانما كان ذلك لانه الاول قد ترجح بالقضاء فلا ينفذ قضاؤه باختياره
شله ولا يملك الرجوع عنه ولا اطلاقه لانه يتعلق بحق الغير وهو المسمى الا ترى ان الشاهد لما اتصل بشهادة القضاء ولا يبيع
رجوعه ولا يملك اطلاقها لما ذكرنا فكذا القاضي وقال الشقي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتي بالقضاء ثم ينزل القول
بعد الذي وقفا بخلافه فلا يرد قضاؤه ويستأنف وقال صاحب المحيط وهذا يدل على ان القاضي اذا قضى بالاجتهاد في حادثة

لانها

لا ينفذ فاما في حادثة فانه يفتي للمستقبل بما هو احد عنده ولا ينفذ ما سبق من قضاؤه لان حادثة الاجتهاد والرجوع
نزل القرآن والنبى صلى الله عليه وسلم لم ينفذ القضاء الذي قضاه بالقران الذي نزل بعد هذه الا في حادثة ما اذا قضى
باختياره في حادثة ثم تبين خبر بخلافه فانه ينفذ ذلك القضاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالاختياره ونزل القرآن بخلافه
ومع ذلك لم ينفذ قضاؤه الا في حادثة فان القاضي حال ما قضى باختياره في القضاء هو حادثة الاجتهاد كان معجزة ام لا
الا انه خفي عليه وكان الاجتهاد في محل الضرر لا يبيع والنبى صلى الله عليه وسلم لما قضى باختياره كان الاجتهاد في محل الضرر فضع
وصار ذلك شرعية فانه اذا نزل القرآن بخلافه صار ناسخا لذلك الشرعية وطامر اكثر وهذا المختصر ان وقع القضاء بالبيعة
لا بد منه في عدم صحة رجوع القاضي منه وقيل في الخلاصة بذلك قال العلامة قاضي القضاء ابن وهبان وغيرهم من القضاة ان اذا
كان قاضي محل محرم كمن الرجوع كان يعرف عند شخص اخر بحق ثم غاب عنه اثنان من اعيانهم فحكم لاحد ما ظاهرا انه
المعرف ثم تبين ان غيره فانه ينبغي له ان لا يفتي حكمه وينقضه ويؤديه ما في الغيبة عن ابي جهم قاضي حادثة ثم ظهر له خطأ
بحسب عليه ان ينفذ قضاؤه انتهى وهذا بخلاف ما لو قضى في محرم فصرح في خلافه ليس له ان يرجع عن حكمه ولا يغيره ان ينفذه
ما لم يخالف الكتاب او السنة او الاجماع انتهى **اذا قال الشهود قضيت والقاضي بان قال لم اقض والقول له اي القاضي على قول الحق**
به قال ابن القيس في القواعد البدرية والمعنى به ان القاضي اذا قال لم اقض وقال الشهود قضيت فانه قال العاقل قول القاضي انتهى
وهذا النزاع شهد ان القاضي قال لم اقض شئ لم يقبل شهادته ما خلا ما لا ينفذ قضاؤه فانه اذا نطق قاض
اخر لا يكون القول على ان لم ينفذ لوجود قضاء الثاني به حكمنا قبيحنا صاحب الجرمية وهو قبيح حسن اتم عليه
لغير شرط **قضاء القضاء في حادثة** كقوله لا قاله الفصول العلامية وجامع العضولين وغيرهما كقوله
البدرية ومعنى هذا الشرط ان القضاء في حقوق العباد لا بد من الخصومة الشرعية فاذا قضى بدونها لم ينفذ كما اذا
قامت البيعة لشخص لم يجر على اخر عند قاض مفتي بذلك الحق بتلك الحجة بدون منازعة وبخاصة شرعية وتقع بينهما
لم ينفذ قضاؤه معنى صيرورة حادثة ان يكون في حادثة من باب تسمية الحجة بانهم الكل اذ الحادثة عار عن انتداع الذي هو
الخصومة الشرعية واقامة الحجة وما يبيع ذلك وما يربط عليه وهو الجزاء العظيم فيها والمطلوب الا من هذا فالمراد بالحكم
في قولنا العاقل ان اريد بالحكم حكم المسئلة التي هي مورد القضاء في ثبوت الشفعة للمواد لا يبيع بذلك
القضاء حتى يصير ذلك الحكم حادثة بان تقع فيه الخصومة والوجه الاول اوجه كقوله لا وقيل بغيره ان المراد بذلك القضاء
بعد وقته كمنه حتى يصير حادثة بان يحصل فيه تنازع عند قاض اخر في حجة فينفذه وعينه وهو من فاسد بلزم منه ان
القضاء لا ينفذ حتى ينفذ من ذلك وهو خرق الاجماع الا ان يريد صاحب الظن بقوله ذلك القضاء المختلف فيه فيصير ما ذكره
الان ما ذكره على ما وجهه ما ذكرناه انتهى ثم فرع عليه بقوله **قيل في حادثة** اي القاضي **قضاء ما ملكي بلا دعوى لم ينفذ اليه حكم**
الحق يفتي فيه لعدم تقدم ما يمنع من ذلك كخرق قضاء القاضي يخرج العتق لعدم تقدم ما يمنع الشرعية التي هي شرط
للقضاء في حقوق العباد **اذا رتب القاضي حكم القاضي الاول له طلب شهود الاصل** قيد بارتباطه في حكم الاول فاذا دانه اؤام
يرتب فيه لم يضر له قال في القواعد البدرية قالوا قضاء العمل العالم لا يفتي ويجوز حاله على السداد بخلافه فقل هو من يفتي
ان يعلم بان محل ذلك ما اذا تبين وجهه فساد بطريقه فلقا في الشا في نقضه اذا نزلت ببيع الناطق على بيع فاسد باطل او فاسد
ينقض به صرح في الخلاصة والبدرية لا ينافي على السابق وصح في الجرح الايجاب والتبطل بعد عقد فاسد لا ينعقد بهما البيع قبل
قاركة الفاسد فحق بيع الناطق بالاول على هذا يجب جملها في الخلاصة والبدرية على ما ذكرناه والله اعلم **قيل في حادثة**
شئ فاقوه وهم يرونه يسمعون كلامه وهو لا يريهم حادثة اي اذا اخبر رجل جماعة في مكان فسال رجل اخر
عن شئ مثل دين له فاقوه المسؤول والجماعة يرونه ويسمعون كلامه والمقران هم حادثة شهادتهم عليه بذلك الا ترى ان الامر موجب
بنفسه وقد علمت وهو الركن في اطلاق اذ الشهادة قال الله تعالى لا يثبت بالحق وهم يعلمون وقال صلى الله عليه وسلم اذا علمت
مثل الشئ فاشهدوا لا تدعوا **قيل في حادثة** اي لا يثبت شهادتهم لان الغيبة تشبه النعمة فثبت ان يكون المقر غير
فلا يجوز لهم ان يشهدوا عليه مع الاحمال الا اذا كانوا داخلوا البيت وعلموا انه ليس فيه احد صوابه ثم جلسوا على الباب وليس
لبيت مسك غيرهم دخل رجل فجلسوا اقران الداخل ولم يروا وقت الا في الالة العلم حصل لهم في هذه الصورة فجاز لهم
ان يشهدوا عليه باع عقار او حيوانا او ثوبا او اية او امر به حاضر يعلم به ثم ادعى الابن انه ملكه لا تشع دعواه بخلافه الاجنبي
اقلو حادثة الا اذا تصرف المشتري فيه زعما وبنا فلا تشع دعواه قال في الشرازة من اواخر الفصل الثامن عشر في حادثة
اذا ابيع ملكه وهو حاضر ساكت لا يكون سكوتة رضاعا بخلافه الابن او ابلي بخلافه اذا باع عقار او امره او ولد حاضر ساكت

ثم ادعاه لنفسه قال صاحب المخطوطة انما سألنا عن ما لا تسع دعواه ويجعل سكوتة رضا البيع قطعا للتشريع والاطاع
والجمل والتبليس وجعل الحضور وترك المداخلة اقرا بان ملك البايع كالا في دفع الرضا وما ورد وجوبه بلا جهان
فانه سكوت الزوج عند الرضا عن طلب الجها فضا فله ملك طلب الجها بعد سكوت وقال الامام ظهير الدين قنوي انه يخارج
على ان سكوتة لا يكون تسليم ولا الطالبة الدعوى كاذفا كان الحاضر اشكت عن الولد والزوجة والقريب لان سكوتة الناطق
لا يجعل اقرا وانه حوزة على الجها بمرقده وفي الفتاوى ياتى من الفتوى في ذلك ان ادعى المسمى الساكن الحاضر داخله افعى
بعدم السماع لكن الغالب على اهل الرضا ان السكوت لا يفتى الا بالاختار اهل جوارهم وفي الدخيرة لو جاء الحاضر المشتري
بارساله البايع ليقاضى الثمن وتقاضاه ليس له الدعوى بعد ذلك لان تقاضى الثمن احراز البيع انهم وذكر في البرزانية ايضا
في جعل اخر ما عدا شيئا ونحوه او بعض اقارب حاضرات ثم ادعاه لا تسع وخار القاضى في فتاواه انه يسمع في الزوجة
لا غير ما لو اختار دية حوزة ما ذكرناه بخلاف الاجنبي فان سكوتة وقت البيع والتبليس ولو جاز الا يكون رضا خله وسكوت
الحار وقت البيع والتبليس ونصرف المشتري فيه رضا فلم يقدره بذلك زمانا حيث يسقط دعواه على ما علم الفتوى
قطعا لا اطلاع الفاسدة وبخلاف ما ادعاه العضو ملك رجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوتة رضا عن اخذ المالك
الى المولى انه وقده في شرح الكسنى الزلجى نقلنا عن الفتاوى ابي الليث بان يتصرف المشتري فيه زمانا ولم يقدر بذلك
الكسنى والبرزانية من المعتبرات ومنهم لم يقدر به لان التقيد به يجب التسوية بين القريب والجار مع ان الجار مخالفه كالا اجنبي
على من تأمل كلامهم ونص كلام شارح الكسنى لم يعين القريب هنا يعني في الكسنى وفي فتاوى ابي الليث عنه فقال لو باع عقارا
وانه او امرأته حاضر يعلم به ونصرف المشتري فيه زمانا ثم ادعى الاجنبي ملكه ولم يكن ملكا به وقت البيع اتفق شايخنا
على انه لا تسع مثل هذه الدعوى وهو تبليس محض وحضوره عند البيع وتركه فيما يرضع اقرا منه بانه ملك البايع وان اخذ
لتم البيع وجعل سكوتة في هذه الحالة لا افصاح بالاقرا قطعا لا اطلاع الناس له لاجل العسر من الاضرار بالناس و
تقديره ما يقرب يعني جواز ذلك مع القريب انتهى باع ضيعته ثم ادعى انها وقف عليه واراد تخليف المدعى عليه ليرسل
ذلك وان اقام بيينة على ادعاه فقبل بيئته في شرح ما الى ههنا نفى عن الفتاوى التاخر واخاينة عن فتاوى الخجسته في
مسألة البيع المخطوطة انه يسمع الدعوى ويتقصص البيع وبه اخذ الصمد الشهيد وقال الفقيه وقال بعض الناس لا تقبل البيينة
ولكن لا تأخذ به وفي العمادة انه يباحف سماع البيينة ونقص البيع وقيل لا يقبل والاول اصح انتهى وفي الخلاصة والبرزانية تقبل
البيينة وان لم يسمع الدعوى وهو المختار وكذا لو ادعى البايع انها وقف على مسجد كذا او برهن تقبل وبعض البيع وبه اخذ
وقيل لا يكون البايع متنا وصفا والاول اصح انتهى وفي الفصول العمادية وقيل ينبغي ان يكون المواعى بالتفصيل ان كان على الوقف
قوم باعيانها لا تقبل البيينة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء او على المسجدين عنها تقبل وعندنا جاز لا تقبل وهو المختار
قلت وصوب الزلجى عدم قبول البيينة قال هو الاصول لا نه باقاعة البيينة ان الضيعة وقف عليه يدعى فساد البيع وحقا لنفسه
فلا يسمع للمناقض انتهى في صحيح الفتاوى في البرزانية وكثير من كتب الفتاوى وفي البحر الرائق ولو باع عقارا ثم برهن انه وقف
لا يقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف العتاق ولو برهن انه حكم بمرومه قبلوا الله اعلم ومثله في فتح القدير
وهو تفصيل حسن ينبغي ان يعمل عليه وانه اعلم وهبت مهرها لزوجها مات وطالب ورثتها مهرها وقالها
كانت الهبة في مرضها فقال لي في الصحة فالقول للورثة هذا هو المعتمد في الحائنة ورض كلهم رجل مات وترك مالا فادعى بعض
الورثة عينا من اعيان المركة ان المورث وهبه له في محضه وقبضه الورثة قالوا ان ذلك في المرض فالقول قولها
بيع الهبة في المرض وان اقاموا البيينة فالبيينة بيينة من يدعى الهبة في الصحة كذا ذكر في الجامع الصغير وذكر النسفي في الفتاوى
امرأة ماتت وخلفت الزوج ورثتها في مهرها الذي كان عليه فادعى الزوج انها وهبت منه في صحبتها وادعى الورثة ما كان لها
ان الهبة كانت في مرض موتها فلا القول يكون قول الزوج كانه ينكر استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق الورثة
ما كان ثابا فكون القول قوله الا ان هذا يخالف رواية الجامع الصغير والاعتماد على تلك الرواية لانه يصاد فواعل ان المهر كان
واجبا عليه واختلافه في السقوط فكان القول بقوله من ينكر السقوط لان الهبة حادثة والاصل في المورث ان يقال ان اقرب
الافاق انتهى في الكسنى جعل القول في ذلك للزوج فلا شارحه الزلجى والغياض ان يكون القول للورثة لان الهبة حادثة والمورث
تصاف المورث بالافاق وجه الاستحسان انهم اتفقوا بسقوط المهر الزوج ان الهبة في مرض الموت تصد المالك وان كانت
للمورث الا ترى ان المريض اذا وهب عبيد الورثة فاعتقه المورث او باهه فقد تصرفه ذلك ولكن يجب الحان عليه ان مات
المورث في ذلك المرض رد الوصية للمورث بقدر الامكان فاذا سقط عنه المهر بالاتفاق فالمورث يعني العود عليه والزوج

ينكر القول بحول المنكر وكما يطلقها كملك لها لان من حيث ما فيه من معنى اليمين وهو تعليق الظلوق بفعلها
 ما لا يصح الرجوع الى اليمين وهي تلك من جهة ان الوكيل هو الذي يعمل لغيره وهي عاملة لنفسها فلا تكون وكيلة فلا
 الا حتم بملك بكن اعلى من غير ملك فات **وكيل يقول** عن له عزلتك ثم عزلتك فانه اذا قال عزلتك كان معزولا
 نظرا الى ظاهر اللفظ كانه من تنقيح عموم الاوقات لا عموم الافعال فاذ اراد ان يبرأ يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وغير ذلك عن الوكالة
 الحق فاذ رجع عنها لا يقع لها اثر فاذ اقال بعد ما عزم على ان يبرأ من الوكالة المعلقة فانه لا يكون معزولا بل كالمحرر
 بشرط ان كانه **يأبى** بانه وقع الصلح على امرهم من نايل او على شيء اخر في الذمة لانه متى وقع الصلح على غير ما يستحقه الداي بحد
 الدايته وهو ما لا يعمل على المعاوضة فاذا عمل على المعاوضة صار امرها او شيئا وفية لا يجوز الاقراق عن الدين بالدين لانه
 عليه الصلح والسكوت ثم عن الكالي بالكالي كالمين في محله **والا** لا وان لم يكن دينيا في الذمة بخلاف الاقراق عنه وان كان حال
 الرابكا اذا وقع الصلح على شيء بعينه على حصة في الذمة **قال الابينة** في غيرهن او **الشهادة** في فشهد تقبل يعني لو قال المهر
 ليس لي بينة على دعوى هذا الخاتم جاء بالبينه تقبل لان التوفيق بينهما ممكن بان كانت البينة فسيبها ثم ذكرها بعد ذلك
 او كان لا يعملها ثم عليها وعن ابي حنيفة انها لا تقبل كانه اكره بيبضه ومعنى الثاني ان يقول الشاهد لا شهادة لفلان عنده
 في حق بعينه ثم شهده به تقبل كانه يقول نسيت **كما قال ليس** عند فلان شهادة ثم جاد به فشهد **عنت** فاما
 تقبل منها دونه يعني ابي حنيفة كانه يحتمل ان يكون له شهادة قد سبها او لا يعملها ثم عليها او قال **لا حجة لي على فلان** فخر
انها اي المحر فاما تقبل ولو قال اعلمني حقا على فلان ثم اقام بينة ان له عليه حقا تقبل لكان الحفاء عليه فاقول التوفيق
 بينهما فلا يصح ما اذا قال ليس لي عليه حق ثم ادعى عليه حقا حيث لا حسم ودعواه لان المناقضة بين الاقرار والدعوى
 ثابت فلا يمكن التوفيق بينهما ونفي الحجة في هذا السقي الشهادة لاكتفي للحق حتى اذا قال لا حجة لي على فلان ثم اتى بحجة تقبل
 كانه يقول نسيت ولو قال عنه الدار ليست لي او قال ذلك لعبد ثم اقام بينة ان الدار والعبد له تقبل بينة كانه
 لم يثبت باقراره حقا لآخر وكل اقرار لم يثبت به لغيره حقا كان لغوا ولهذا يصح دعوى الملاء من نسب ولد نفي بلكانه
 نسبه كانه حين نفيه لم يثبت فيه حقا لحد كره الزبلي **للإمام الذي كاه الخليفة** ان يقطع **انسا** من طريق
الجادة ان لم يضربا **للمار** لان للإمام ولاية التصرف في حق الخافه فيما فيه نظر للمسلمين فاذا ارى في ذلك مصلحة لهم كان له ان
 يعمله من غير ان يلجئ مرزا باحد الانبي ان اذا ارى ان يدخل بعض الطريق في المسجد او بالعكس وكان في ذلك مصلحة للمسلمين
 كاذل ان يفعل ذلك والامام الذي له الخليفة بمنزلة الخليفة لانه يابيه فملك ما ملكه **صادره** **السلطان** ولم يعين **بج** حاله
فباع البيع لانه لم يكره على البيع وانما باع باختياره غاية الامر انه صار محتاجا الى بيعه لا يباع ما يطلب منه وذلك لكون
الكره كالمدين اذا حبس بالدين **فباع** حاله **لغضائه** اي لغضائه الذي عليه فانه يجوز كانه باع باختياره فاما وقع
 الكره في الينار لانه البيع خوفا زوجه او غير بالضرر حتى ذهب **مهر** **هال** **يبيع** **انفسه** **على** **الزب** لانها كره عليه الاكره
 على المال يثبت مثله وان ارى هال الخلع وقع الطلاق لا يسقط المال لان طلاق الكره واقع ولا يلزم الماله اذ الرضا شرط
 فيه على ما بينا في كتاب الكره ولو اختلفت **انسا** على الزوج ثم هت المهر الزوج لم يصح لانه يتعلق به حق انحلال على مثال الزهني
 وان كان اسوة الغرماء عند موتها فيه نظر فانه فساد كما اذا باع الموهوب او هبه قلت ذكر هذا الفرع في اكثر من موضع
 وظهر كلامهم ان هذا الخلع لا مره تريد ان ترضي زوجها بهبه المهر ظاهر وعلى لا تريد حجة ذلك وبهذه الحجة لا يمكن المقتضى
 لانها اذا اختلفت عليه **انسا** فلا بد من قبوله واذا قبل فقد علم وحيلة امرها فلا يكتفى منها باهبة بعد ذلك الا ان يقال
 بانها اذا اختلفت عليه **انسا** على الوجه المذكور يمكن الحال من طلبة الحال عليه وان لم يقبل بان يرضه الى امر لا يشترط قبول
 الحال عليه لصحتها فيقضي بذلك والله اعلم **تحت** **بذرة** ملكه او لو باع نوعه فنزل منها حايط جاره وطلب الحارصه
تحريم لم يجبر على تحريمه وان سقط المهر **لغيره** لانه تعرفه خالص حقه ولا يحد هذا شيب وبه لا يجب الضمان الا اذا كان
 مستقدا كوضع الحجر الطريق والتخاذه في ملكه ليس يتعد فلا يصح محرم **زوجته** باله باذنها في المعارة لها
 اي الزوجة **والنفقة** **دين** عليها لان الملك لها وقد صح امرها بذلك فستحل الفحل اليها فيكون كانهما التي عمرته
 فتنت على ملكها وهو غير منقطع عن الاتفاق فيرجع عليها لصحة امرها فاضان كالمأمور بقضاء الدين ونفسه بلا اذنها
 اي الزوجة فله اي كانت المعارة له لان الاكره التي بناها ملكه فانه يخرج عن ملكه بانها من غير رضاه فتنت على ملكه
 ويكون عاميا للوصية وشا لا ملكا غير فيومر بالنقص ان طلبت زوجته ذلك ولها بلا اذنها في المعارة لها اي الزوجة **وقد**

منه ما وجدنا في نسخة
من غير النسخات وكلها قال
غيرك في غير النسخ
هذه اللفظ

نظم تراخيه وانما قدمت هذه الحقوق على التكفين لاختلاف المال فكل صيرورة تركته من غير تسمية ولا تميز ولا تميز
للتكفين فلا حاجة الى افراده وعطفه عليه كما وقع في السراخية وان كان صرحا كونه من عطف الخاص على العام والتفكير والتقدير
اما باعتبار العدد فتكفين الرجل باكثر من ثلثة ارباب والمرة باكثر من خمسة بنين وباقول ما ذكره فقيرنا ولما باعتبار
العنة فان كان يلبس في حال حيوة ما قيمته عشرة مثاقيل فلو كفن بما قيمته اكثر او اقل من كان تقيده او يتذكر واذا كان يلبس
لغيره يلبسه في الامداد واخر يلبس بين اقرانه وثالث يلبسه في داره يكفن بالثاني لان الاول اعلى والثاني اعلى والثالث اعلى
او في قال بعض قداما مشايخنا يكفن الرجل بما يلبسه في الحج والعباد والمرة ما تلبسه في زيارة ابوه او كان الحسن البصري
يقول يكفن بكفن ما يلبس في اكره الاوقات واختاره الفقهاء ابو جعفر وقال ايضا اذا كان عليه من مستغرق فلهما ان
يكفن الوارثة عن تكفينه بما ذكر من العدد وهو السنة على كفن الكفاية وهو للرجل ثوبان حديثان او ثيابا
وتكفن ثلاثه وتكفن في ذلك ما ذكره الحنفية من ان المديونة اذا كان له ثياب خمسة يمكن الاكتفاء بما دونهما باعها القاني قضى
المديون واشترى باليا في ثوبه يكفيه واذا لم يكن له ثوبه فكفنه على زوجته عليه نفقته في حال حيوة وقال ابو يوسف كفن
المرأة على زوجها مطلقا خلافا لما في الرواية قد انقطعت بالموت وقال الصدوق في حقه في المأثورات علم
ابو يوسف واذا لم يكن له ثوبه يكفيه او كان هو ايضا فقرا فكفنه على بيت المال وقد تقدم في المأثورات علم
في دية التي لها مطالب من جهة العار اخترنا من الرواية التي تتعلق بالمطالب من جهة العار كدين الزكوة ودين الكفارات
واجب في حاله واحدة وهي بعد المات فالشيء الذي كان واجبا في حاله واحدة واجبا في حاله واحدة قال
السيد في شرح السراخية وتفصيل المقام ان الدين اذا كان للعباد قالوا في بعد تميز الميت ان وفيه فذكره وان لم يكن فانه كان
الفرق واحدا يعطى له الباقي ما بقي له على الميت ان ثلثا وعين وان شاء تركه الى دار الخراج وان كان متعقبا افا كان الكل من الصحة
اعني ما كان ثابا بالسيئة او بالقران في زمان صحته او كان الكل من المرض اعني ما كان ثابا في اقرانه في زمانه فانه يصر في الباقي
اليهم على حسب مقدار ديونهم وان اختلف الدينان معا يقدم دين الصحة كونه اقوى لا يتري انه يجوز في مرضه من ماله الباقي
التبوع ما زاد عن الثلث ففي اقراره حينئذ نوع ضعف واما اذا اقر في مرضه بدين علم بثبوت بطرف المعانة كما يجب بدلا
من مال ملكه واستهلكه كان ذلك في الحقيقة من دين الصحة لانه قد علم وجوبه بغير اقراره فلهذا سواه في الحكم وان كان
الدين من حقوق الله تعالى كما يستحق من الفروض فان اقر به الميت وجب عندنا تفديته من ثلث ماله الباقي بعد دين
العباد وان لم يوص لم يجب ثم يقول اذا فاته صلوات واصبح ان يطعم عنه فعل الوارثة ان يطعم عنه من الثلث لكل صالة نصف
صاع من بولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما سئل عن ذلك قال ان مات قبل ان يطبق الصوم فلا شيء عليه وان طافه
ولم يمض حتى مات فليقتض عنه بعين بالاطعام يدل عليه حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجل اصابه جرح
ولا يصل احد من احد فوجب الخ على الاطعام لان الفدية تقوم مقام الصوم في حق الشيخ الثاني فكذلك في جرحه لا شرأها
في دفعه الياسوع من اداء الصوم وان كان الدين الزكوة او وصى بايجب اداؤها من ثلث ماله وان كان الجرح او هو به يودي من الثلث
ايضا ولو جاز الوارث عنه بلا وصية يرجع من الله قبوله **في وصية من ثلث ما بقي** بعد الدين لان اصل المال ان ما بقيت
من التكفين وقضاء الزكوة قد صار مصر وفا في ضرورته التي لا بد منها فالباقي هو ماله الذي كان له ان يصرف في ثلثه وايضا
وعا استغرق ثلث الاصل جميع الباقي بعد الدين خذوي الحرج من الوارثة بالوصية ومقتضى عبارة اكلت بالسر اجابة تقدم
الوصية على الارث في مقدار ثلث الباقي بعد الدين سواء كانت الوصية مطلقة او معينة وهي الصحيح وقال شيخ الاسلام خوهر زاده
ان كانت وصية كانت مقدرة عليه وان كانت مطلقة يوصي بثلث ماله او بربعه كانت في معنى الميراث لشيوخنا في
المركة فيكون الموصي له شر في الوارثة لا مقدرا عليهم وبديل على شيوخ حقه في الوارثة انه اذا اراد المال بعد
الوصية زاد على الحاقين واذا نقص عنهما حتى اذا كان ماله حال الوصية مثلا القام صار الخين فله ثلث الاخير وان
انعكس فله ثلث الاخير **في قسم الباقي** هذا اربع الارصة وهو ان يقسم ما بقي من ماله بعد التكفين والدين والوصية
بنين الوارثة الذين ثبت اربهم بالكتاب والسنة ولجاء الامامة **وسمى الارث بجمع فكاه وكاه** كما سألنا في مقالة
في بيان ديون الفروض شرح في بيان الترتيب بين الوارثة اجالا اي يبدى في تقسيم هذا الباقي بين الوارثة باحباب
الفروض وهم الذين هم سهام مقدرة في كتاب الله تعالى او سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم او الاجماع كما ذكره
السرخسي وتقدم على العصبية لقوله عليه السلام الحقوا الفروض باهلها في ابقته فالدوي رجل ذكرتم بالعصبات

النسبة

النسبة فان العصبية النسبة اقوى من العصبية التسمية من شك الى ذلك ان اصحاب الفروض التسمية بدوهم في
اصحاب الفروض التسمية اعني الزوجين **بالتعق** مذكور كان او موصيا وان من عتق عبدا او امته كان الولد له شره وبشيء ذلك
ولا العتاقه والنسبة **في عصبية الذكور** اي يبدى عنه عدم مولى العتاقه بعصبية الذكور وهذا فيه قيد لا يرد عليه
عليه السلام ليس للتشاور من الوارث ما اعتض الخلف **في الرواية** اي يبدى بعد العصبات التسمية بالرد على ذوي الفروض التسمية
ليقادر اربهم بعد اخذهم فربهم دون ذوي الفروض التسمية لانه لا رد على الزوجين كما مر اذا قرأه اربهم اربهم فربهم
في ذكر الارحام اي يبدى عنه عدم الردة لثبات ذوي الفروض التسمية وبدي الارحام وهم الذين لهم قرابة ويسمى
بعصبه ولا ذويهم واما اربهم اربهم لان اصحاب الفروض التسمية اقرب الى الميت وعلى درجة منهم **في مولى**
الولادة اي عند علم هؤلاء المذكورين يبدى في جميع الميراث بمولى الموالاة ان لم يوجد احد الزوجين واما وجد يبدى
به ايضا لكنه الباقي من فرضه كما في شرح السيد معزبا الى الفروض العثمانية قال وصورة مولى الموالاة شخص يحمل
النسب قال اخر انت مولى ترضي اذ امت وتقبل عن اذ اجبت وقال اخر قلت فعندنا يصح العقد ونصير
الطالب وارثا عا فلا يصح مولى الموالاة واذا كان الاخر ايضا يحمل النسب وقال لك اول مثل ذلك وقتله ورث كل
منها صاحبه وعقل عنه والمحمل ان يرجع عن عقد الموالاة مالم يعقل عنه مولاة وقد مضاه في كتابه مفصلا **في القول**
بنسب على الغير **في ثبوت** نسبه باقرار من ذلك الغير اذا مات المقر على اقراره يعني ان هذا المقر مخرج الارث
عن مولى الموالاة ومقدم على الموصي بجميع الماله واعتبر بقوله الاول ان يكون اقرار نسبه من المقر متصلا باقراره بنسبه
على الغير كما اذا اقر المحمول بالنسب بانه اخوه فانه ينسب اقراره على ابيه بانه ابنه الثاني ان يكون ذلك الاقرار بحيث
لا يشك به نسبه من ذلك الغير كما اذا لم يصدقه ابوه في هذا النسب الثالث ان يكون المقر على اقراره وفوايد القبول ظاهر
اما القول فلا ان اقرار المحمول بالنسب منه اذ لم يضمن تحميلة نسبه على غيره واشتمل على شرط صحة اوجب ثبوت نسبه فيه
هذا واندرجه فيما ذكره من الوارثة التسمية كان يقر له بانه ابنه واما الثاني فانه اذا صدقه ابوه فذلك النسب ثبت
باقراره على هذا الوجه نسبه من ابيه ايضا فكان المحمول احملا للمقر وكذا الحال اذا اقر بانه عمه وصدقه فذلك النسب ثابت
عالمه منه بما فيها معنى ذكره واما الثالث فانه اذا اقره المقر على ذلك الاقرار لا يفيد به قطعا ولا يثبت به ارث اصلا واذا
اجتمعت هذه الصفات في المقر صار عتقا وارثا في الميراث المذكور وذلك لان المقر في هذه الصورة كان مقر بنسب النسب
واستحقاق المالك الارث لكن اقراره بالنسب باطل لانه يحمل نسبه على غيره ولا اقرار على الغير دعوى فلا تسمع وبقي
اقراره بالمالك صحيح لانه لا يبعد الى غيره اذ لم يكن له وارث معروف وفي بعض مشروخ السراخية قيد به يعني
قوله اذا مات المقر على اقراره لانه اذا رجع عن اقراره قبل موته صار هذا الاقرار كأن لم يكن وهذا اذا لم يصدقه المقر
له على اقراره قبل رجوعه عن اقراره ولم يقر بثلث اقراره اما اذا صدقه اقراره قبل رجوعه او قبل اقراره فلا ينفذ
المقر له رجوعه عن اقراره لان نسبه المقر له قد ثبت من المقر عليه ومن ضروره ثبوت نسبه اربهم في المقر وبصير
وارثا من المقر تصدق المقر عليه او باقراره لا باقرار المقر فيكون اقرار المقر وعدم اقراره بمنزلة فلا ينفذ رجوعه
في مولى الميراث **في الميراث** اي اذا اعدم من تقدم ذكره يبدى عن اوصيه بجميع الماله في كل له وصية لان منه عا زاد على الثلث
كان لاجل الوارثة فاذا لم يوجد احد منهم فله عندنا ما عين له مالا واما اخر ذلك عن المقر له بناء على ان نوع قرابة محلول للموصي
له قلت في هذا اين دفع ما سيقال ان المقر له بنسب يثبت انما استحق الميراث لانه محتار والميت فيقدم على بيت المال
وكان يباخذ ما اخذ بطريق الوصية فلم قدم على الموصي له والله اعلم **في بيت المال** اي اول ما يوجد في احد من الذكور من نوع
المركة في بيت المال على انما مال صنائع وضار لجمع المسلمين فيوضع هناك وليس ذلك بطريق الارث بناء على تقدم
اخوته الا ترى ان الذي اذ لم يكن له وارث يوضع ماله في بيت المال ولا ميراث للتسلم من الكفار ويشهد له ايضا انه سوي
بين الذكر والانثى من المسلمين في العصبية من ثلث المالك والتسوية بينهما في الميراث وعند الشافعية ان بيت المال
انه كان منتظا يقدم على ذوي الارحام والولد وان لم ينتظم ودا ولا على ذوي الفروض التسمية بنسبه فربهم ثم يعرف الى
ذوي الارحام ولا ميراث عندهم اصلا لمولى الموالاة ولا للمقر له بالنسب على الغير ولا للموصي لجمع المال كما ذكره السيد في شرح
السراخية **في مولاة** اي الميراث وهي جميع ما يقع من عتق عن اعدام للمكتم مع وجود السبب في الاربعة الاول **في اقر**
كاه اي كما سألنا لغيره او ناقضا للمكاتب والديون ولم الولد وذلك لان الرقيق مطلقا يملك لال ميسر اسباب الملك ولا يملكه
ايضا بالارث ولا جميع ما يورث من المال فهو المولاة فلو ورثناه من اقراره لوقع الملك لسيدته فيكون ثوبا لا يجنب بالسياسة

باطل اجاعا ومعنى البعض من ان يترك المملوك ما يفتي عليه درهم في حكاك دقته فليترك ولا يجب احدا من ماله وعرضه حرقا
ويجب والمسئلة منية على ان العتق من غير خلعها وقدر ما يابى **والثاني** ان يترك العتق من غير خلعها وقدر ما يابى
العتق الذي يتعلق به وجوب العتق من غير خلعها وقدر ما يابى **والثاني** ان يترك العتق من غير خلعها وقدر ما يابى
الحجج وجوب الآثم والعتق من غير خلعها وقدر ما يابى **والثاني** ان يترك العتق من غير خلعها وقدر ما يابى
موصلة في كتاب الجنابات فعند تأخير الميراث في هذه الصور كلها اذا لم يكن العتق من غير خلعها وقدر ما يابى
او حاد او دفع من نفسه فلا يجرم اطلاقا اذا اقبل العتق من غير خلعها وقدر ما يابى **والثاني** ان يترك العتق من غير خلعها وقدر ما يابى
دون المباشرة كما في البيروا واضع المحرم في غير ملكه وفيه الديعة العاقلة ولا قصاص فيه ولا كفارة وكذا الحال اذا كان العتق
صبي او مجنون فلا حرمان عندنا باقتل هذه الصلوة ايضا لا تقدم فان قلت البيروا اقتل الاب ابنه عمه لم يثبت له العتق
ولا كفارة ايضا مع انه محرم اتفاقا قلت هو وجوب في اصله للقتل لا في مقتله عليه السلام لا يقتل الابن ولا الابن
بعيد فان قلت مقتضى قوله عليه السلام القاتل لا يرث ان يجرم مطلقا لاذهب اليه الشافعي فكيف اخرجت تلك الصلوة كما قلت
اخرج القاتل بحق فلا بد من عقوبة على القاتل المخطوء وما اخرج السبب فانه ليس بمقتضى حقيقة الاثر ان لا يقتل ذلك فله
لم يواخذ به في القاتل ولا يخذل بغيره سواء كان في حكمه او في غيره كالراعي ايضا القاتل لا يجرم الا يقتل وقدر ما يابى **والثاني** ان يترك العتق من غير خلعها وقدر ما يابى
شاة اصل بالارض والموان ولا يمكن ان يجرم القاتل عند الوقوع في البراءة كما كان الحافض ميتا ولا يمكن ان يجرم القاتل حقيقة لم يتعلق به
جزا القتل وهو حرمان الميراث والكفارة واما وجوب الديعة العاقلة فلصيانة دم المقتول عن هذه خلاف الخطأ في صياغة
للقاتل بغيره فيلزمه الكفارة والحرمان واما اخرج الصبي والمجنون فلقط الحرام لا ذكرنا جزا القاتل المخطوء وعلما
ما لا يصلح ان يوصف بالخطأ شرعا اذ لا يتصور تفجيره خطاب الشرع اليها بخلاف الخطأ لانه اهل لذلك وايضا الحرمان
باعتبار التقصير في التحريم وتصوير نفسه التقصير في الخطأ **والثالث** اختلاف الميراث في ثلاث
المسلم اجاعا ولا المسلم من الكافر على قول علي وزيد وعامة الصحابة رضي الله عنهم واليه ذهب علماءنا والشافعي لقوله عليه
السلام لا يرث اهل بيتي مني والفقهاء ان يرث لقوله عليه السلام لا يرث اهل بيتي مني والفقهاء ان يرث لقوله عليه السلام لا يرث اهل بيتي مني
من الكافر ولا يرث اهل بيتي مني ومعاوية بن ابي سفيان والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين ومروك رضي الله عنهم
والجواب ان الكوفة في هذا الحديث نفس الاسلام حتى ان ثبت الاسلام على وجه لم يثبت على اخر فانه يثبت ويعطى كالمولود
بين مسلم وكافر فانه يحكم بالسلام الولد وان المراد العلو بحسب الحجة او بحسب القدر والعلو في النمرة العاقبة
للمسلمين واما ان المسلم يرث عندنا من الميراث وعند الشافعي لا يرث الميراث احد ولا يرث احد بل ماله في بيت المال وقدر
ذلك مفصلا في كتاب الميراث اعلم ان الكفار يورثون فيما بينهم وانه اختلفت مللهم لان الكفر كله صفة واحدة كما ذكره الذي
في تحقير الشافعي وذكره ابو القاسم عن مالك ايضا وقال ابن ابي ليلى اليهود والنصارى يتوارثون فيما بينهم ولا يرث
بينهم وبين المحسن واستدل على التوحيد والافراد بنسب موسى عليه السلام وازوال النول فيهما على صفة واحدة بخلاف
المجوس حيث يتكروا في التوحيد ويشبهون الهين يزدان وابرم ولا يعرفون بينهم من سبل ولا يكتبون من سبل ولا يعرفون
وذهب بعض الفقهاء الى عدم التوارث بين اليهود والنصارى ايضا لاختلاف اعتقادهم في عيسى عليه السلام والاختلاف
فيما اهل ملتين منهم كالمسلمين مع النصارى بخلاف اهل الاقوام فانهم معترفون بالانبياء والكتب ويختلفون
في قاييل الكتاب والسنة وذلك لا يوجب اختلاف الملكة **والرابع** اختلاف الميراث في حقيقة كالحري والذمي
اذ مات كالحري في دار الحرب وله اب او ابن ذمي في دار الاسلام او مات الذمي في دار الاسلام وله اب او ابن
في دار الحرب لم يرث احد من الاخر لان الذمي من اهل دار الاسلام والحري من اهل دار الحرب فاما اذا مات امة لكن
يبين الدارين حقيقة تقطع الولاية بينهما فتقطع الوارثة المنسبة على الولاية لانه الوارث يخلع المورث
في ماله ملكا ويصرف **الحكم** كالمستامن والذمي والمجوس من دارين مختلفين اما المثال الاول فلا بد
الحري اذا دخل في دار الاسلام بامان فهو والذمي في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين مختلفين حكم لا في
المستامن من اهل دار الحرب حكما الاخرى انه يتمكن من الرجوع اليها كما يمكن من استدامة الاقامة في دار الاختلاف
الذمي فلا توارث بينهما بل اذا مات المستامن بوقف ماله لورثته الذين في دار الحرب لان حكم الامان ياق
في ماله حمة ومن حمة حقه ايضا المال الى ورثته فلا يصرف الى بيت المال كاذمان الذي ولا وارت كذا
ما وما المثال الثاني فان حمل كاقبل على ان الحريين من دارها المختلفين احمه عليه انه من قبيل اختلاف

الدارين حقيقة فكان حقه ان يكون مثالا للاول وهذا الاختلاف الحقيقي وبحسب ما بان الكفر صفة واحدة فان الكفار كلهم
في دار واحدة حقيقة فالاختلاف بين دارهم انما هو بسبب الحكم دون الحقيقة وفيه نظر وان حمل على ان الحريين من دارين
مختلفين حقيقة لكنهما في دار الاسلام بالامتنان في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفين حكم لم يتوجه عليه ما ذكرناه
وان كان الحريان المستامنان من دار واحدة يثبت بينهما التوارث الا ترى ان المستامنين اذ كانوا من دار واحدة قبل ثم اذ دخلوا
على بعض دارا كما تعلم من ارضهم فقبل وكذا التوارث لان الشهادة والميراث من باب الولاية واعلم ان الدار انما تختلف باختلاف
المنفعة اى العسكروا اختلاف الملك لا تقطع العصبة فيما بينهم يكون احدا للملكين في المندولة دار ومنعه والاخر في الزكاة وله دار
وسنة وانقطعت العصبة فيما بينهم حتى يتحمل كل منهما ماله الاخر فاذا اخرج رجل من عسكر الاخر قتل في داره فان الدار انما تختلفان
فتقطع باختلافها الوارثة لانها تنسب على العصبة والولاية واما اذا كان بينهما تنازع ويقاوم على احدها كانت الدار واحدة
والوارث في امة وليس لاختلاف الدارين مانع من الارث عند الشافعي اطلاقا وهو عندنا مانع فيما بين الكفار وفي المسلمين لم يثبت
التوارث بين اهل البغ والعدل وان اختلفت المنفعة والملك وذلك لان دار الاسلام دار احكام فلا تختلف الدار فيما بين المسلمين
باختلاف المنفعة والملك لان حكم الاسلام يحكمهم واما دار الحرب فهي دار قهر وعلية فباختلاف المنفعة والملك يتباين
الدار فيما بينهم ويتباينها ينقطع التوارث ومن موانع الارث ايضا كافي المجتبى جهالة الوارث وذلك في مسائل خمسة او اكثر
احدها رجل وضع ولده في فناء المسجد ليلامه ثم صاح فخرج ليرفعه فاذا فيه ولدان ولا يعرف ولده من غيره ومات قبل ظهور
لا يرث واحد منهما ويوضع ماله في بيت المال ونفقة على بيت المال ولا يرث احد من صاحبه وثانيها ارضعت صبيا مع ولده
ومات ولا يعلم ولد هل من غيره لا يرث واحد منهما ولا في بيت ماله ولا يعلم ولد له من غيره لا يرث واحد منهما وسبع كل واحد
منها في نفسه لمولى الامة ورابعها استاجر نصراني ومسلم طراوا احد لولدهما فكلما ولم يعلم ولد النصراني من ولده المسلم
فالولدان مسلمان ولا يرثان ابويهما وكل واحد منهما من صاحبه وخامسها رجل له ابن من حرة وابن من امة لا يان ارضعتا
ظهور احد حتى كبر ولا يعرف ولد له من غيره فكل واحد منهما من صاحبه ولا يرثان منه كذا ذكرها
ظهر الدين الترتيب في فرائضهم لما فرغ من بيان ما يتعلق بجهة الميت من التحريم وقضاء الدين ومن كرموانع الارث شرع
في بيان معرفة اصحاب الغرض فقال **في فرض الزوجات الثمن مع ولد او ولد اب** يعني لها ذلك مع الولد وان سفل وقيده
بولد الابن لغيره ولد البنت فان الحكم لا يكون كذلك بل يكون لها مهر **والزوج** لها اي الزوج جده عندنا اي عدم الولد
او ولد الابن لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن وان كن اكر من واحدة اشتركن
فيه لوجهن احداهن لا يلزم الامتحان ببقية الورثة لانه لو اعطى كل واحدة منهن ربحا ياخذ الكل اذ ترك اربع زوجات
ملا ولد والنصف مع الولد والوجه الثاني ان مقابلة الجميع بالجمع يقتضي مقابلة الفرد بالفرد فيكون لواحدة الربع
او النصف عند انفراؤها بالضرع اذ اكرت وقامت المراجعة بينهما وبصرف ايهن جميعا على التسعة لعدم الاولوية كاذما ماتت
امراة فادعى رجلان او اكثر نكاحها واقام كل واحد منهما البينة ولم تكن في بيت واحد منهم ولا دخل بها فانهم يقتضون ميراث
زوج واحد لعدم الاولوية فكذا هنا فصار للزوجات خالفان الربع بلا ولد والثلث مع الولد **والزوج مع ارجح احدهما**
اي الولد او ولد الابن **والنصف** اي الزوج عندنا اي عدم الولد او ولد الابن لقوله تعالى ويكسر ماله ازوجكم
ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلكم الربع مما تركن فيستحق كل زوج اما النصف واما الربع مما تركت امراته لان مقابلة
الجميع بالجميع تقتضي مقابلة الفرد بالفرد كقولهم ذلك القوم دوابهم وليسوا بشياعهم وللفظ الولد يتناول ولد الابن فيكون
مشكلا لبعض ارباب الاجماع فتكون له الربع مع مفسر الرزق حالان النصف والربع وانما قدم الزوجة على غيرها لانها اصل
الولاد اذ ما يتولد الا ولها ولها **والزوج مع ولد او ولد اب** اما الاب فيقول له تقا ولا يعرف لكل واحد منهما السدس
مما تركت ان كان له ولد وحمل له السدس مع الولد وولد الابن وشرعا بالاجماع قال الله تعالى يا بني آدم وكذا في قول الشاعر
نونا بنو نانيا وبنو نانيا بنو نانيا الرجال الاجانب فان قلت يلزم على دخول ولد الابن في الولد لجموع من الحقيقة
والحجج كما حقق في محله او عرف كونه حكم ولد الابن حكم الولد بديل اخر وهو الاجماع وجميع احوال الاب في القرائن ثلاث
احدها الفرض المطلق وهو التمسك وذلك مع الابن وابن الابن وان سفل لما تكونا والماله الثانية الفرض والتعصيب وذلك
مع البنت وبنت الابن الفرض لما تكونا والتعصيب بقوله عليه السلام للمفقو العرائض باهلها فالبقرة فاولي بمقتضى
وقوله في فلولي ج كرو ذلك على سبيل التاكيد ويمكن ان يكون احدا من العرائض المشكلا كذا في بعض العلماء وفيه نظر
ولما اثارنا في التعصيب المطلق ذلك اذ لم يكن للبنت ولد ولا ولد ابن لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه ماله

الثالث فذكر فرض الام وجعل الباقي له لعل على انه عصبة ولما لم يدخل في نسبته الى الميت ام الابن اربع
الاولى ان الام لاب لا ترتب معه وترت مع لحد والثانية ان الميت اذا ترك الابوين او احدا الزوجين فلا ميراث له ما بقي
بعد نصيب احد الزوجين ولو كان مكان الاب فلام ثلث جميع المال الا عند ابو يوسف فانها ثلث الباقي ايضا والثالثة
ان بين الاعيان والعلاقات كلهم يسقطون مع الاب اجماعا ويسقطون مع لحد عند أبي حنيفة بخلافها والرابعة ان اب
الميت ومع ابنه ياخذ سدس الوارث عند ابو يوسف وليس لحد ذلك بل الوارث كله للابن ولا فرق بينهما عند سائر الامة اذا لا
ياخذ من الوارث اذا جعل المسئلة الثانية مسئلتين كانت المسائل خمسة في الاستياء والنظر قال لحد كاب الابن
احص عشر مسئلة خمس من الوارث وستة غيرها قال ابو الحسن فذكر ما ذكرناه من المسائل قال والخامسة لو ترك جد ممتعة
واخاه قال ابو حنيفة يخص الجد بالوارث وقالوا ولا يورثها ولو كان مكان الجد بالوارث فاما قلت وهذه مستفادة
من حكم المسئلة الثانية كما لا يخفى فيقال واما المسائل الست فاربعة في الكتب المشروعة لولا وصي لا يورث الاب وحل
الجد في ظاهر الرواية وفي صدقة الفطر يجب صدقة فطر الولد على ابيه الغني دون جده ولو اعفى الاب عن جده فله الوارث
دون الجد ويصير الصغير مسلما بالسلام ابيه دون جده الخامسة لو مات ترك اولا ذكورا واولا انا لولاه لولاه في نود
كوصي الميت بخلاف لحد السادسة في وصية الفلاح لو كان للصغير ولد جده فعلى قول ابو يوسف يشترط ان يكون على قول الامام
يخص لحد ولو كان مكان الجد اختص اتفاقا ثم ردت اخرى وفي اذامات ابوه صار يتيم ولا يقوم لحد مقام لحد
كذالة التيم عنه فهي ثمانية مسئلة قال في روات اخرى في نفقات الغاية لو مات وترك اولا ذكورا واولا انا لولاه لولاه في نود
ام وجد اب لاب فالنفقة عليها اثلاثا الثلث على الام والثلثان على الجد انتهى ولو كان كاب كانت كلها عليه كالأب
لا يشترط ان الام في نفقاته من ثلثة عشر وللأم السدس مع لحد اي الولد وولد الابن وان سفل الابن مع اثنين
من الاخوة اي مع الاخوات وضاعدا اي من اي جهة كانا سواء كانا من جهة الابوين او من جهة الاب او من
جهة الام لقوله تعالى فان كان له اخوة فلا ميراث له السدس والنفقة للاخوة للاشترار في الاخوة وهذا ذهب اکثر
الصحابه وجمهور الفقهاء خلافا لابن عباس رضي الله عنهما فانه جعل الثلثة من الاخوة والاخوات حاجبة للام
دون الاثنين فلها معها الثلث عنده سواء على ان الاخوة صفة الجمع فلا يتناول المتزوج وبان حكم الاثنين
في الميراث حكم للجماعة الا ترى ان البنات والاختين كالاخوات في استحقاق الثلث فكذلك في الجمع ايضا
معنى الاجاء المطلق مشترك بين الاثنين وما فوقهما وهذا المقام يناسب الدلالة على الجمع للطلاق فدل بلفظ الاخوة
عليه الباقي من السدس الذي جوبها عنه لادب عند جمهور الصحابة رضي الله عنهم وبروي عن ابن عباس رضي الله عنهما
ان الاخوة لا يورثون ما جوبها عنه لباخوة فان غر الوارث لا يحجب كما اذا كانت الاخوة كفار او ارقا وقد يستدل عليه بما
رواه طائفة من ساداته عليه الصلوة والسلام اعطى الاخوة السدس مع الابوين ولما انما يقال ان لم يكن له ولد وورثه
ابوه فلا ميراث له فان كان له اخوة فلا ميراث له السدس والمراد من صدر الكلام ان لحد الثلث والباقي لادب فكذا الحال
في اخوة لانه قيل فان كان له اخوة وورثه ابوه فلا ميراث له السدس ولا يورثه الباقي ثم ان شرط الحاجب ان يكون وارثا في حق
من يحجب والا فليس وارثا في حق الام بخلاف الرقبة والكا في الاخوة يحجبها وهم محجوبون بالاب الا ترى انهم لا يورثون
مع الاب شيئا عند عدم الام لا يورثه لانه فلا ميراث لهم مع الوالد وليس حال الاخوة مع وجود الام باق
من حالهم مع عدمها وقد روي عن طائفة من ساداته رضي الله عنهم انه قال لقيت ابن رجاء من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم السدس مع الابوين وسالته عن ذلك فقال ذلك كان وصية وحشد صا الحديث دليلنا اذا وصية
للوارث والظاهر كما قال السيد في شرح السراجية انه لا صحة لهذه الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما لانه يوافق الصفة
رضي الله عنه في حجب لحد الاخوة فكيف يقول ما رويتم مع الاب كذا في شرح الامام الشافعي رحمه الله وذهب الزهري
الى ان الاخوة لام لا يحجبونها بخلاف غيرهم فان الحجب هنا المعنى معقول وهو انه اذا كان هناك اخوة لاب وام او لاد
فقد كثر عيال الاب فيحتاج الى زيادة مال للاتفاق وهذا المعنى لا يوجد فيها اذا كان الاخوة لام اذ ليس نفقتهم
على الاب وجهه العلة على انه لا فرق بين الاخوة لان الاسم حقيقة في الاصنام الثلاثة وهذا حكم غير معقول
المعنى ثبت بالنص الا ترى انهم يحجبون الام بعد موت الاب ولا نفقة عليه بعد موته ويحبونها كباقي الوارثين
نفقتهم والسدس لحد مطلقا انه سواء كانت الام او الاب كام الام او الاب كام لادب فاعدا اي سواء كانت واحدة او اثنتين
اذ ان ثابته اي صحاح كالتدوين فان الفاسدة من ذوي الارحام كاسيا في محاذيات في الدرجة لان

القرني

القرني **الحق** اعطاء الحدة الواحدة السدس فلما رواه ابو سعيد الخدري ومعه ان شعبة في نسخة
من حذوف من انه عليه الصلوة والسلام اعطاه السدس واما التشريك بينهما في ذلك اذ ان اكثر من واحد من الزوجين
ان ام الام جاءت الى الصدوق رضي الله عنه وقالت اعطى ميراث ولدي ابني فقال اصبر حتى اماتوا وصحا في فم اجد ذلك
في كتاب الله نصا ولم اسمع فذكر من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا سلم فشهدوا بالخبر باعطاء السدس فقال لحد
احد فشهد به ايضا محمد بن سلمة فاعطاه ذلك لحد ام الاب ابية فطلبت الميراث فقال اري ان ذلك السدس منكم وهو
لم ينفردت به فيكما فشهدا فيه وفي رواية اخرى ان الام اب جاءت الى عمر رضي الله عنه وقالت انا ولدي الميراث من ام الام اب
مات لم ير ثما ولد ولها ولومت ورثني ولد ولدي فقال هو ذلك السدس فان اجتمعا فهو ميراثا وشكلا حلت به ميراثا
فحكم بالتشريك بينهما فقد اجتمع على ان الميراث الصحيح المتأديات بشرط ان يكون في السدس بالسوية **والسدس لبيت**
الابن مع البنات تجلدة للثلاثين وذلك لان حق البنات الثلاثا وقد اخذت الواحدة الصلابة النصف لقوة القرابة في
سدس من حق البنات فيلحقه بنات الابن واحدة كانت او متعددة وما بقي من الثلثة فله في عصبة بنات الابن من ذوات القرابة
مع الواحدة من الصليات ويبرهنه معان العصباء اذ كان مع ابن الابن واذا كان مع من ذكر اسفل منه من ذوات القرابة
وضمن ولا يرث مع الصليات عند عامة الصحابة رضي الله عنهم اذ لم يبق لها شيء من حق البنات خلافا لابن عباس رضي الله عنهما
اذ حكمها غلام فيعصبين وفي يكون الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين سواء كان الغلام اخاه او ابن عمه من كان الابن
الصلي يعصب البنات الصلابة وذلك لان الذكر من اولاد الابن يعصب الاماثة الثلاث في درجة اذ لم يكن الميت
ولد وصلي بالانفاق لاستحقاق جميع المال كذا يعصبها في استحقاق المال الباقي من الثلث مع الصليات واليه ذهب
عامة الصحابة وجمهور الفقهاء وقال ابن عباس رضي الله عنهما ان الباقي لغيره من اولاد الابن لانه يورثه من امواله
المبسوطة والذين اختاروا مع الاختين ككل للثلاثين فان حق الاختين الثلثان وفيه لحد الاخت لا ولام النصف
في حق من سدس فيعطي للاختات لانه في كل حق الاختات ولا يرث مع الاختين لانه في كل حق الاختات اغني الثلثين
فلم يبق للاختات كسبي الا ان يكون مع من اخ لا يعصب من ذكر مثل حظ الانثيين **والسدس للزوج**
من لادب لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخوات فكل واحد منهما السدس والمراد بالام اجماعا
وبدل عليه في رواية ابى وله اخ او اخوات في الام **والثلاث لاشقين** فاعدا اي اكثر من ذلك في ميراثها في
الثلث ذكرهم وانما هم في النسبة والاستحقاق سواء اما الغنمة فله من الثلث مثل ما اخذ الركب كاد عليه
جعلهم شركا في الثلث واما في الاستحقاق فله من الواحد منهم مذكر كان او مونا يستحق السدس وادب وادب وادب
او مختلفين استحقاق الثلث وكيفية عليك ان الاستحقاق يتم الواحد والمقتدر بخلاف النسبة **والثالث للام عند عدم**
من لادب السدس اي عند عدم الولد او ولد الابن وان سفل وعدم الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا على ذلك
بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابوه ولامه الثلث فان كان له اخوة فلا ميراث له السدس هذا الذي ابي ابن ابي
الروصين واما اذا كان معهما فلها الثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين في زوجة واولاد الزوجين وهو ميراث
جهوز الصحابة والفقهاء وكما قال ابن عباس رضي الله عنهما يقول ان لها الثلث اصل التركة في جهات بين صورتين مستكلا بغير
خبرها الا سدس التركة مع الولد بقوله تعالى لا يورثه كل واحد منهما السدس مما تركه كان له ولد ثم ذكر ان لها مع عدم الثلث
بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابوه فلا ميراث له الثلث فيفهم منه ان المراد من الثلث التركة ويورثه ايضا ان السهام المقدرة
كلها بالقياس الى اصلها بعد الوصية والدين وكان ابو بكر الامم يقول بان لها مع الزوج ثلث ما بقي من فرضه ومع الزوج ثلث
الاصل لانه لو جعل لها مع الزوج ثلث جميع المال لزم ان يصير على نصيب الاب لان المسئلة تحم من ستة لاجتماع النصف والثلث
فلزم ثلثة ثلث ولام اثنان على ذلك التقدير فمع لادب واحد وفي ذلك تفصيل الان في الذكر واذ جعل لها ثلث ما بقي بعد
الزوج كان لها واحد وللادب اثنان ولو جعل لها مع الزوج ثلث الاصل لم يلزم ذلك التفصيل لان المسئلة من اثني عشر كذا
الزوج والثلث فاذا اخذت الام اربعة بقى لادب خمسة فلا تفصيل لها عليه ولما ان معنى قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه
ابوه فلا ميراث له الثلث هو ان لها ثلث ما ورثه سواء كان جميع المال او بعضه وذلك لانه لو ارسلت الاصل لكفي في بيان فان لم يكن له ولد
فلا ميراث له الثلث كما قاله في حق البنات واما كانت واحدة فلها النصف بعد قوله فان كان سدا فوق اثنين فلهن ثلثا ما ترك فليد ان
يكون قوله وورثه ابوه ما خلف الغنمة والثامنة وقامه في شرح المترجمة للسيد وذلك في زوجة واولاد الزوجين فيكون لها السدس
مع الزوج والادب اربعة مع الزوج والثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين فصار للام ثلثة اخوات ثلث الثلث

القرني

كسها م وارث اعلم ان الباقي من الزكاة بعد التجهيز والتكفين ان وفي بالذوق فلا اشكال لان كل غريم ياخذ دينه كما ان لم يبق بها مع تعدد الغرماء والطريق في معرفة نصيب كل غريم من تلك الزكاة القاصرة ان يجعل دين كل واحد منهم بمنزلة سهام كل وارث من تصحيح المسئلة ويجعل مجموع الديون بمنزلة مجموع التصحيح وتعمل منها كامر في تعيين نصيب كل وارث فاذا مات شخص وترك تسعة ذنانير وكان عليه لواحد عليه عشرة ذنانير ولا غير خمسة وجميعا الدينين كان المجموع خمسة عشر وفي بمنزلة التصحيح وبين التسعة والخمسة عشر موافقة بالثلث فاذا ضربنا دين من له عشرة ذنانير على الميت في التسعة حصل ثلثون فاذا قسمنا هذا الحاصل على وفق التصحيح وهي خمسة كان الخارج ستة وهو نصيب من كان له عشرة فاذا ضربنا دين من له خمسة ذنانير عليه في وفق الزكاة اعني ثلاثة حصل خمسة عشر فاذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث التصحيح كان الخارج وهو ثلاثة نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا ان الزكاة في الصورة المذكورة ثلاثة عشر كان بين التصحيح والزكاة مباداة في ضرب دين صاحب العشرة في كل الزكاة فيحصل مائة وثلاثون فاذا قسمنا هذا المبلغ على كل التصحيح وهو خمسة عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلثان نصيب من كان له عشرة وبضرب ايضا دين صاحب الخمسة في جميع الزكاة فيبلغ خمسة وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ على خمسة عشر اربعة وثلث وهو نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا في تلك الصورة ان الزكاة خمسة ذنانير كان بين الزكاة والتصحيح موافقة بالخمسة مع كونها متداخلة في كانهت عليه فامرب دين صاحب العشرة في جميع الزكاة وهو واحد وثلثان الحاصل وهو عشرة على خمس التصحيح وهو ثلث فيكون الخارج وهو ثلثان نصيب من كان له عشرة وقد تقررت طرق الجارية في المباداة بقاولة الموافقة والمخالفة ايضا وبه صرح السيد في شرح الشريعة في شرع في مسئلة التنازع فقال **ومن صالح من الورثة او الغرماء على شيء معلوم من اطرحة ثم قسم الباقي على سهام من بقي منهم** اي من الورثة كزوج وام وعم فالمسئلة مع وجود الزوج من ستة وهي مستقيمة على الورثة للزوج منها سهام ثلاثة وللأم سهران ولعم الباقي وهو سهم واحد فصالح الزوج عن نصيبه النصف النصف على ما في وصية للزوج من المهر وخروج من البين فيقسم باقي الزكاة وهو ما عدا المهر بين الأم والعم اثنان بعد سهران من التصحيح وحينئذ يكون سهران من الباقي للام وسهم واحد للعم كالنكاح في سهرانها من التصحيح فلا قلت هلا جعلت الزوج بعد المصالحة واخذ المهر وخروجه من البين بمنزلة المعلوم واي فائدة في جعله داخلا في تصحيح المسئلة مع انه لا ياخذ شيئا واما اخذت قلت فائدة كما قال بعض اهل التحقيق انا لو جعلناه كان لم يكن وجعلنا الزكاة ما وراة المهر لا تقلب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث ما بقي او حينئذ ينقسم الباقي بينهما اثنان ويكون للام سهم وللعم سهران وهو خلاف الجماع اذ جعلنا ثلث الاصل واذا ادخلنا الزوج في اصل المسئلة كان للام سهران من الستة وللعم سهم واحد فيقسم الباقي بينهما على هذه الطريقة فتكون مستوفية حقهما من الميراث ولو فرضنا انه صالح العم على شيء من الزكاة وخبر من البين فالمسئلة ايضا من الستة فاذا طرح نصيب العم منها بقي خمسة ثلاثة للزوج واثان للام فيجعل الباقي اخسا من الزوج والام فمزوج ثلاثة اخسا والام خمس اثنان وان صاحت الام على شيء فخرجت كانت المسئلة ايضا من الستة فاذا طرح منها سهران للام بقي اربعة فيجعل الباقي من الزكاة اربعا ثلاثة منها للزوج واحد للعم والله سبحانه وتعالى اعلم وليكن هذا اخر ما يسر الله بكتابته من الشرح على هذا المختصر جعله الله مقبولا عند العلماء ذوي الالباب ونفع به ما وصله الطلاب ونفع لنا وما به سلوك الطريقة المحمدية والملة القومية الخفية مغلفات الانوار ونعوذ بالله تعالى من حسود سدباب الانصاف وبر عن جميل الاوصاف هذا مع صد اعترافي في تنزيل البصاعة وعدم ممارسته هذه الصناعة لكن هذا نتيجة ما وقع لي من تلقاء صاحب الرسالة وخاتم الكلام الاسنى والبسالة عند شروعي في هذا المختصر وختم له كالهدية

ذلك

ذلك بالارض المقدسة واشهر وكان ذلك في يوم الاثنين
رَبِّ الْعَالَمِينَ وصلى الله على سيدنا ونبينا
 وشفيعنا محمد خاتم النبيين وعلى
 آله وصحبه اجمعين والحمد لله
لله رَبِّ الْعَالَمِينَ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَاصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ
وَلِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
 تمت



Handwritten text in Ottoman Turkish script, likely a library or archival record, enclosed in a rectangular border.

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
KİŞİ	AMCA ZADE HUSEYİN PASA
YER	
E. KİTAP NO	229